

الإحكام في أصول الأحكام

تصنيف الإمام أبا جليل، المحدث، الفقيه، فخر الاندلس

أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن عزم

المتوفى سنة ٤٥٦ هـ.

طبعة مُحَقَّقة عن النسخة الخطية التي بين أيدينا، ومُقابِلة على النسختين الخطيتين المحفوظتين بدار الكتب المصرية والمرقتين ١١ و ١٣، من علم الأصول، كما قوبلت على النسخة التي حَقَّقَهَا الأستاذ

أشبح أحمد محمد شكري

قَدَّمْهُ:

الأستاذ الدكتور عصيان عباس

رئيس دائرة اللغة العربية ولغات الشرق الأدنى في الجامعة الأميركية ببيروت

مدير مركز الدراسات العربية ودراسات الشرق الأوسط

المجلد الأول

١-٤

منشورات دار الأفاق الجديدة - بيروت

فهرس الجزء الأول

أ	مقدمة الكتاب
٤	الخطبة وفيها بيان قوى النفس الانسانية
٦	الباب الأول في الغرض المقصود من الكتاب
١١	الباب الثاني في فهرس الكتاب وأبوابه
١٣	الباب الثالث في إثبات حجج العقول
٢٩	الباب الرابع في كيفية ظهور اللغات
٣٥	الباب الخامس في الالفاظ (الاصطلاحية) الدائرة بين أهل النظر
٥١	فصل في حروف (المعاني التي) تتكرر في النصوص
٥٢	الباب السادس هل الاشياء في العقل قبل ورود الشرع على الحظر أم على الاباحة
٦٠	فصل فيمن لم يبلغه الأمر من الشريعة
٦٥	الباب السابع في أصول الاحكام في الديانة وأقسام المعارف
٧٥	فصل في هل على النافي دليل أم لا
٨٠	الباب الثامن في البيان ومعناه
٨٤	الباب التاسع في تأخير البيان
٩٥	الباب العاشر في الأخذ بموجب القرآن
٩٦	الباب الحادى عشر في الكلام في الاخبار (وهى السنين المنقولة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم)
١٠٤	فصل فيه أقسام الاخبار عن الله تعالى
١١٩	« في هل يوجب خبر الواحد العلم مع العمل أو العمل دون العلم
١٣٨	صفة من يلزم نقله الاخبار
١٥١	فهرس



فهرس الجزء الثاني

صحيفة

- ٠٢ فصل في (الكلام على الخبر) المرسل
- ٠٦ « في أقسام السنن (وانها ثلاثة)
- ١٢ « في خلاف صاحب الرواية وتعمل أهل الباطل لذلك
- ٢١ « فيما ادعاه قوم من تعارض النصوص
- ٣٨ « في تمام الكلام في تعارض النصوص
- ٦٦ « فيمن قال لا يجوز تخصيص القرآن بالخبر (والرد عليه)
- ٧٠ « وقد يرد خبر مرسل إلا أن الاجماع صح بما فيه متيقنا
- ٧١ « وقد اجاز بعض اصحابنا ان يرد حديث صحيح ويكون الاجماع على خلافه
- ٧٢ « واذا قال الصحابي السنة كذا وأمرنا بكذا فليس هذا اسناداً
- ٧٦ « وقد ذكر قوم احاديث في بعضها ابطال شرائع الاسلام وفي بعضها نسبة الكذب الى رسول الله
- ٨٢ فصل وليس كل من أدرك النبي صلى الله عليه وسلم ورآه صحابياً
- ٨٦ « وحكم الخبر أن يورد بنص لفظه لا يبدل ولا يغير
- ٩٠ « واذا روى العدل زيادة على ما روى الغير فالأخذ بتلك الزيادة فرض
- ٩٧ « في ابطال ترجيح الحديث بعمل أهل المدينة وابطال الاحتجاج بعملهم أيضاً
- ١٢٤ فصل فيه بيان سبب الاختلاف الواقع بين الأئمة في صدر هذه الأمة
- ١٣٤ فصل في فضل الاكثار من الرواية للسنن والرد على من ذم الاكثار من رواية الحديث
- ١٤٦ فصل في صفة الرواية
- ١٤٩ فصل وقد تعمل قوم في احاديث صحاح بان قالوا هذا حديث اسنده فلان وارسله فلان

فهرس الجزء الثالث

صفحة

٢ الباب الثاني عشر : في الأوامر والنواهي الواردة في القرآن وكلام النبي

صلى الله عليه وسلم

٣٢ فصل : في كيفية ورود الأمر

٣٩ فصل : في حمل الأمر والاخبلد على ظواهرها

٤٥ فصل : في الأمر أعلى الفور هي أم على التراخي ؟

٥٢ فصل : في الأمر المؤقت بوقت محدود الطرفين متى يجب أني اوله أم

في آخره ؟ والأمر المرتبط بصفة ما ، والأمر المؤقت بوقت

محدود الأول غير محدود الآخر

٦٨ فصل : في موافقة معنى الأمر لمعنى النهي

٧٠ فصل : في الأمر هل يتكرر ابدأ أو يجري منه ما يستحق به المأمور اسم

فاعل لما امر به

٧٥ فصل : في التخيير

٧٦ فصل : في الأمر بعد الحظر ومراتب الشريعة

٨٠ فصل : في ورود الأمر بلفظ خطاب الذكور

٨٦ فصل : في الخطاب الوارد هل يخص به الاحرار دون العبيد أم يدخل

فيه العبيد معهم

٨٨ فصل : في امره عليه السلام واحدا هل يكون أمرا للجميع ؟

٩٠ فصل : في او امر ورد فيها ذكر حكمه عليه السلام ولم يأت فيها من

لفظه صلى الله عليه وسلم السبب المحكوم فيه

٩٢ فصل : في ورود حكمين بنقل يدل لفظه على أنهما في امر واحد لافي امرين

- ٩٤٠ فصل : في عطف الأوامر بعضها على بعض
- ٩٥ فصل : فيه نبذ من تناقض القائلين بالوقف
- ٩٧ الباب الثالث عشر : في حمل الأوامر وسائر الالفاظ كلها على العموم
وابطال قول من قال في ذلك بالوقف أو الخصوص إلا ما أخرجه
عن العموم دلائل حق
- ١٢٧ فصل : في بيان العموم والخصوص
- ١٥٢ فصل : في مسائل من العموم والخصوص
- ١٥٤ فصل : من الكلام في العموم
- ١٥٤ فصل : من العموم



يفوق هذه ، وليت شعري ان كان هؤلاء القوم يؤمنون بالله تعالى او بالبعث ،
وبأنهم موقوفون وان الله سيقول لهم : ألم آمركم باتباع (كتابي) المنزل ،
ونبي المرسل ، ألم أنهيكم عن اتباع آبائكم ورؤسائكم ، ألم آمركم برد ما تنازعتم
فيه الى والي رسولي ، وقد تمت اليكم بالوعيد ؟ فاذا أعدوا من الجواب لذلك
الموقف الفظيع ، والمقام الشنيع ؟ والله لتطولن ندامتهم حين لا ينفعهم الندم ،
وكان به قد أذف وحل . نسأل الله أن يوزعنا شكر مامن به علينا من اتباع
كلامه ، وحكم رسوله صلى الله عليه وسلم ، ومن أن يفض إلينا اتباع من دونه
ودون رسوله صلى الله عليه وسلم ، ونسأله أن يميئتنا على ذلك ، وأن يفي
بأهل الجاهالة والضلالة . آمين آمين . وصلى الله على سيدنا محمد النبي الكريم

فهرس الجزء الرابع

صفحة

٢	الباب الرابع عشر : في اقل الجمع
٨	فصل : من الخطاب الوارد بلفظ الجمع
١٠	الباب الخامس عشر : في الاستثناء
١٥	فصل . من الاستثناء
٢١	فصل : من الاستثناء (ايضاء)
٢٦	الباب السادس عشر : في الكناية بالضمير
٢٧	الباب السابع عشر : في الاشارة
٢٨	الباب الثامن عشر : في المجاز والتشبيه
٣٨	فصل : في التشبيه
٣٩	الباب التاسع عشر : في افعال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفي الشيء
	يراه او يبلغه فيقره صامتا عليه لا يأمر به ولا ينهى عنه
٥٩	باب الكلام في النسخ وهو الموفى عشرين

- ٦١ فصل : الاوامر في نسخها واثباتها تنقسم اقساماً اربعة
- ٦٣ فصل : في رد المؤلف على القائلين - وقد ذكر النسخ وارتفاع اللفظ المنسوخ : وهذا وجه من وجوه الحكمة
- ٦٥ فصل : في قوله تعالى (ما ننسخ من آية او ننسأها)
- ٦٥ فصل : اختلف الناس في النسخ على ما يقع اعلى الأمر أم على المأمور به ؟
- ٦٦ فصل : وقد تشكك قوم في معاني النسخ والتخصيص والاستثناء
- ٦٧ فصل : في مكان النسخ ثم ايجابه ثم امتناعه
- ٧١ فصل : فيما يجوز فيه النسخ وفيما لا يجوز فيه النسخ
- ٨٠ فصل : هل يجوز نسخ الناسخ
- ٨١ فصل : في مناقل النسخ
- ٨٢ فصل : في آية ينسخ بعضها ما حكم سائرها ؟
- ٨٣ فصل : في كيف يعلم المنسوخ والناسخ مما ليس منسوخاً
- ٩٣ فصل : ولا يضر كون الآية المنسوخة متقدمة في الترتيب والناسخ متأخرة في الترتيب
- ٩٣ فصل : في نسخ الاخف بالاثقل والاثقل بالاخف
- ١٠٠ فصل : في نسخ الشيء قبل أن يعمل به
- ١٠٧ فصل : في نسخ القرآن بالسنة والسنة بالقرآن
- ١١٤ فصل : في نسخ الفعل بالأمر والأمر بالفعل
- ١١٦ فصل : في متى يقع النسخ عن بعد عن موضع نزول الوحي
- ١٢٠ فصل : في النسخ بالاجماع
- ١٢٠ فصل : في رد المؤلف على من اجاز نسخ القرآن والسنة بالقياس
- ١٢١ الباب الحادى والعشرون : في المتشابه من القرآن والفرق بينه وبين المتشابه في الاحكام

١٢٨ الباب الثانى والعشرون : فى الاجماع وعن أى شئ يكون الاجماع وكيف ينقل الاجماع

١٤٣ فصل : ثم اختلف الناس فى وجوه من الاجماع
١٤٧ ذكر الكلام فى الاجماع اجماع من هو ؟ اجماع الصحابة أم الاعصار
بعدهم وأى شئ هو الاجماع وبأى شئ يعرف انه اجماع

١٥١ فصل : فيمن قال ان الاجماع لا يجوز لاحد خلافه
١٥٢ فصل : وامام من قال بمراعاة انقراض العصر فى الاجماع
١٥٥ فصل : واما من قال اذا اختلف اهل عصر ما فى مسألة ما
١٥٥ فصل : واما من قال اذا اختلف اهل عصر ما ثم اجمع اهل عصر ثان على
احد الاقوال التى اختلفت عليها اهل العصر الماضى

١٥٦ فصل : واماقول من قال ان افرق اهل العصر على اقوال كثيرة
١٧٢ فصل : فيمن قال ما لا يعرف فيه خلاف فهو اجماع وبسط الكلام فيما
هو اجماع وفيما ليس اجماع

١٩١ فصل : فيمن قال بان خلاف الواحد من الصحابة او ممن بعدهم لا يمد
خلافه وان قول من سواه فيما خالفهم فيه اجماع

٢٠١ فصل : فى قول من قال قول الاكثر هو الاجماع ولا يعتمد بقول الاقل

٢٠٢ فصل : فى ابطال قول من قال الاجماع هو اجماع اهل المدينة

٢١٨ فصل : فيمن قال ان الاجماع هو اجماع اهل الكوفة

٢١٩ فصل : فى ابطال قول من قال ان قول الواحد من الصحابة اذا لم

يعرف له مخالف فهو اجماع وان ظهر خلافه فى العصر الثانى

٢٢٥ فصل : واما من قال ليس لأحد ان يختار بعد ابى حنيفة الخ

٢٣٤ فصل : وتكلموا أيضا فى معنى نسبوه الى الاجماع

٢٣٥ فصل : واختلفوا هل يدخل اهل الأهواء فى الاجماع ام لا ؟

(تم انهرست)

فهرس الجزء الخامس

صحيفة

- ٠٠٢ الباب الثالث والعشرون : فى استصحاب الحال وبطلان جميع العقود
والمهود والشروط الا ما أوجبها منها قرآن
أوسنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثابتة
- ٠٥٠ الباب الرابع والعشرون : وهو باب الحكم بأقل ما قيل
- ٠٦٤ الباب الخامس والعشرون : فى ذم الاختلاف
- ٠٧٠ الباب السادس والعشرون : فى أن الحق فى واحد وسائر الأقوال كلها باطل
- ٠٨٦ الباب السابع والعشرون : فى الشذوذ
- ٠٨٩ الباب الثامن والعشرون : فى تسمية الصحابة الذين رويت عنهم الفتيا .
وتسمية الفقهاء المذكورين فى الاختلاف
بعد عصر الصحابة رضى الله عنهم
- ١٠٥ الباب التاسع والعشرون : فى الدليل
- ١٠٨ الباب الموفى ثلاثين : فى لزوم الشريعة الاسلامية لكل مؤمن
وكافر فى الارض ووقت لزوم الشرائع للانسان
- ١٢١ الباب الحادى والثلاثون : فى صفة النفقة فى الدين ، وما يلزم كل امرئ
طلبه من دينه ، وصفة المقتى الذى له أن يفتى
فى الدين ، وصفة الاجتهاد الواجب على أهل
الاسلام
- ١٤١ الباب الثانى والثلاثون : فى وجوب النيات فى جميع الاعمال ، والفرق

بين الخطأ العمد الذي لم يقصد به خلاف ما
أمر ، والخطأ الذي لم يتمدفع له . وبين العمل
المصحوب بالقصد اليه . وحيث يلحق عمل
المرء غيره بأجر أو انم وحيث لا يلحق

١٦٠ الباب الثالث والثلاثون : في شرائع الانبياء قبل محمد صلى الله عليه وسلم
أبلىزنا اتباعها ما لم ننه عنها . أم لا يجوز
لنا اتباع شئ منها الا ما كان منها في شريعتنا
وأمرنا نحن به نصا باسمه فقط

(تم القهرست)



ليس من نفس الانصار ولكنه مولى لهم ، كما في طبقات ابن سعد (ج ٧ ق ٢ ص ٢٠٣) وفي التهذيب (ج ٨ ص ١٤)

ويؤيد هذا المعنى لهذا الحرف — وان لم أجده منصوصا عليه في كتب اللغة — : قول ابن قتيبة في طبقات الشعراء (ص ٧٤ س ١٠ طبع أوربا) : « الصلب الحسب » وقول الزمخشري في الاساس (مادة ص ل ب) : « ومن المجاز ... عربي صليب خالص النسب ، قال أمية :

* ويعرفنا ذورأيها وصلبيها *

وامرأة صليبية كريمة المنصب عريقة » والله أعلم بالصواب . ونسأله سبحانه أن يوفقنا الى الحق دائما ، آمين

فهرس الجزء السادس

صحيفة

٢ الباب الرابع والثلاثون : في الاحتياط وقطع الذرائع والمشتبه
١٦ الباب الخامس والثلاثون : في الاستحسان والاستنباط وفي الرأي
وابطال كل ذلك

٥٩ الباب السادس والثلاثون : في ابطال التقليد

١٢٠ فصل : في ذكره قول الله تعالى في ابطال التقليد

١٥٠ فصل : فيما يفعل العالم اذا سئل عن مسألة فأعيتته

١٦٩ فصل : في بطلان حجة من قال بعمل اهل المدينة واجماعهم

بن المعتز ، ومعمراً وبشراً المريسى ، والازارقة ، وأحمد بن حائط . ومن هؤلاء من يقول بقياس الاطفال على الكبار ، وأنهم نسخت أرواحهم في الاطفال ! وبالقياس على قوم نوح ، فأباحوا قتل الاطفال ! وقاسوا فناء الجنة والنار على فناء الدنيا ! وغير ذلك من شنيع الاقوال *

فهذا كل ماموهوا به في نصر القياس ، قد تقصيناه والحمد لله رب العالمين ولم ندع منه بقية ، وبيننا - بعون الله تعالى - أنه لا حجة لهم بوجه من الوجوه ، ولا متعلق في شيء منه البتة ، وأنه كله طائفة عليهم ومبطل لقولهم في اثبات القياس . وقد كان هذا يكفي من تكلف إبطال القياس ، لأن كل قول لا يقوم بصحته برهان فهو دعوى ساقطة ، وقول زائف مطروح . ولكننا لا تنفع بذلك حتى نورد - بحول الله وقوته وعونه وتأيدده - البراهين القاطعة على إبطال القياس والقول به . فالحق عزيز متين ، والباطل ذليل مهين . وحسبنا الله وهذا حين نأخذ في إبطال القياس بالبراهين الضرورية إن شاء الله تعالى

فهرس الجزء السابع

صحيفة

٢ الباب السابع والثلاثون : في دليل الخطاب

٣٣ فصل : من هذا الباب في معنى الاستثناء

٣٩ فصل : في أن مفهوم الخطاب هو التأكيد إذا ورد حصلاً للظن

٤٢ فصل في إبطال دعواهم في دليل الخطاب

٤٤ فصل في عظيم تناقضهم في هذا الباب

٤٦ فصل : من تناقضهم أيضاً في هذا الباب

٥٣ الباب الثامن والثلاثون : في إبطال القياس في أحكام الدين ١٤٦ - رسالة سحر الى أبي حنيفة

- تم الجزء السابع من الاحكام لابن حزم ويليها الثامن ان شاء الله - في القضاة

فهرس

﴿ما في الجزء الثامن من الأبواب والفصول بحسب وضع المؤلف﴾

- ٢ فصل : بحث في الرد على القائلين بالقياس
٤٢ فصل : بحث آخر في الرد على احتجاج أهل القياس
٤٨ فصل : في ذكر طرف يسير في تناقض أصحاب القياس
٧٦ الباب التاسع والثلاثون : في ابطال القول بالملل في جميع أحكام الدين
٩٣ فصل : واحتج بعضهم في إيجاب القول بالملل الخ . .
٩٧ فصل : في ابطال القول بالملل في شيء من الشرائع
١١١ فصل : في بيان ما في القرآن من النهي عن القول بالملل
١١٤ فصل : في ذكر طرف يسير من تناقضهم في التعليل
١٢٠ فصل : في قولهم الحكيم لا يفعل الا لعلة صحيحة والسفيه يفعل لالعلة
١٣٣ الباب الما في أربعين : وهو في بيان الاجتهاد وحكم المجتهد
١٥٢ فهرس الجزء الثامن



الإحكام في أصول الأحكام

تصنيف الإمام أبا جليل، المحدث، الفقيه، فخر الاندلس

أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن عزم

المتوفى سنة ٤٥٦ هـ.

طبعة مُحَقَّقة عن النسخة الخطية التي بين أيدينا، ومُقابَلة على النسختين الخطيتين المحفوظتين بدار الكتب المصرية والمرقتين ١١ و ١٣، من علم الأصول، كما قوبلت على النسخة التي حَقَّقَهَا الأستاذ

أشبح أحمد محمد شكر

قَدَّمْهُ:

الأستاذ الدكتور عصيان عباس

رئيس دائرة اللغة العربية ولغات الشرق الأدنى في الجامعة الأميركية ببيروت

مدير مركز الدراسات العربية ودراسات الشرق الأوسط

المجلد الأول

١-٤

منشورات دار الأفاق الجديدة - بيروت

مقدمة

بقلم الأستاذ الدكتور إحسان عباس

كتاب الإحكام في أصول الأحكام

لابن حزم الاندلسي

(٣٨٤ - ٤٥٦ / ٩٩٤ - ١٠٦٤)

ظهرت في العصر الحديث كتب متعددة عن ابي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم في العربية واللغات الأجنبية ونشرت عنه وعن جوانب من تراثه بحوث ومقالات كثيرة ، واهتم عدد غير قليل من المحققين بتحقيق ما سلم من كتبه ورسائله ، وتحديد ما لم يصل منها ، كما ترجم عدد من كتبه ورسائله الى عدة لغات ، وما يزال «الحزميون» المحدثون يوالون البحث والتنقيب عن كل ما يحتمل العثور عليه من مؤلفاته - وهي بشهادة ابنه ابي رافع كانت كثيرة تبلغ نحو اربعمائة مجلد وتشتمل على قريب من ثمانين ألف ورقة - ، وما يزال الدارسون يحاولون الكشف عن هذا الجانب أو ذاك من جوانب فكره ، وما يزال المجال رحبا لابرار خصائص ومميزات له لم يكشف عنها النقاب بعد ، على أن ما نشر حتى اليوم من آثاره ، ومن الدراسات عنه قد أصبح بحاجة الى رصد وتدوين مستقل بحيث يجيء في « بيليوغرافيا » قائمة بذاتها تقدم للدارسين تصورا دقيقا عما تم في هذا الميدان « الحزمي » ، وتسعف على متابعة الجهود دون تكرار .

ترى لِمَ كل هذه العناية بهذا الذي قال فيه ابن العربي الفقيه ذات

يوم : « سخيف من بادية بلدنا »^(١) وكرر هذا الوصف مرة أخرى حين قال : « فلما عدت وجدت القول بالظاهر قد ملأ المغرب بسخيف كان من بادية اشبيلية يعرف بابن حزم نشأ وتعلق بمذهب الشافعي ثم انتسب الى داود ، ثم خلع الكل واستقل بنفسه ، وزعم انه إمام الأئمة يضع ويرفع ، ويحكم لنفسه ويشرع ... »^(٢) . لِمَ كل هذه العناية برجل حجر على العقل الانساني أن يقيس وأن يعلل - في الشؤون الدينية - وحصر التشريع كله في النص ، مع ان روح عصرنا تدعو الى غير هذا ، فتعطي للعقل الحرية المطلقة في محاكمة كل شيء ، دينا كان أو غيره ، وتبني أنماطا من التأويل والرمز والتعليل والمقايضة ؟

قد يقول لك العالم الاسباني انني أرى في ابن حزم حلقة في سلسلة المفكرين الاسبان ، (أي يرى في الرجل نبوغا قوميا ، ويحس ازاءه برابطة قومية) وقد يقول لك المتدين المشرقي اني أحس حين أقرأ ابن حزم انني أستمد الدين من منابعه الاولى بسيطا وضاء متألقا ، دون تعقيد ، ويقول ثالث شيئا آخر ، ولكنني أعتقد ان حصر الاسباب التي تكمن وراء العناية بابن حزم أمر عسير ، لأنها أسباب متداخلة متشابكة ، فيها ما يتصل بشخصيته وما يتصل بدوره الفكري ، وفيها ما يتصل بالدارس نفسه .

وعني أخبرك - كما يقول ابن حزم نفسه - ان اعجابي به انما استثاره في دور مبكر من حياتي : حدة ذكائه وقوة عارضته ووضوح فكره ، وهذا التفرد الشاخص أو تلك « الدونكيشوتية » الأصلية التي وسمت حياته الكفاحية ، يضاف الى ذلك كله ضيق بالتعليلات الخاطئة

(١) العواصم من القواصم ٢ : ١٣٦ (تحقيق الدكتور عمار الطالبي .

الجزائر ١٩٧٤) .

(٢) المصدر السابق : ٣٣٦ .

والباطنية المفتعلة ، وارتياح الى البساطة الظاهرية هربا من تشابك الرموز ، وتقدير خاص للصراحة والابتعاد عن المواربة تلك الخصلة التي اتهم من اجلها بأنه كان لا يحسن « سياسة العلم » ، ولياذ « بالبدواة » الخشنة تجنبا للمواضعات الحضارية الخائفة ، ولم يكن ابتهاجي بما تعلمته من ابن حزم في شتى نواحي المعرفة بأكثر من ابتهاجي بما أفدته من منهجه الأكاديمي الدقيق في كل ما يكتب ، فانا لا أعرف كاتباً بين مفكري العربية يضع بين يديه « اطروحة » ما ثم يعالجها في استيفاء شمولي ومنهجية صارمة كما يفعل ابن حزم ، يستوي في ذلك كتبه ذات المجلدات العديدة ورسائله المطوّلة وغير المطوّلة .

وهذا الكتاب الذي بين أيدينا - أعني الإحكام في أصول الأحكام - خير شاهد على ذلك ، فهو مؤسس على خطة منهجية دقيقة، يمكن ان توصف بأنها وليدة الابداع الذاتي ، ولعله أن يُعَدَّ من هذه الناحية أساس الفكر الظاهري كله . (أقول « الفكر ») ولا أقول « المذهب » لأن المذهب يقتضي شيئا واتباعا ، ولا يمكن أن يكون في الظاهرية اتباع لأن التبعية غالبا ما تقوم على التقليد ، والتقليد مهدوم من أساسه في الفكر الظاهري . نعم لقد أعجب بابن حزم كثيرون والتف حوله آلاف الطلاب وأخذوا عنه حتى ان ابن عربي وجد لدى عودته من رحلته المشرقية ان حضرته « منهم طافحة ونار ضلالهم لافحة » وهذا دليل على كثرة المتأثرين به ، ولكن رغم اعجابهم باستاذهم لم يكن التقليد لشيخهم منهجا متبعا اذ لو تم ذلك لأبطلوا أساسا هاما من أسس الفكر الظاهري) .

ولقد ألف ابن حزم « الإحكام » بعد ان عرف الناس كثيرا من كتبه ، وهو يخص بالذكر منها كتابين - الى جانب احالته على

« الايصال »^(١) وهما كتاب التقريب لحدّ المنطق وكتاب الفصل في الملل والاهواء والنحل . وتجيء الاشارة الى هذين الكتابين التزاما بالمنهج الدقيق الذي أشرت اليه آنفا، فأما الكتاب الاول فقد جعله مقدمة فكرية ينطلق منها - على أسس منطقية - كل من أراد أن يحاكم البراهين والقضايا في الشريعة وفي غيرها ، فهو اداة صالحة تعين على فرز الشغب والسفسطة من البراهين اليقينية ، اذ تكلم فيه على كيفية الاستدلال جملة وعلى انواع البرهان ، وأما الثاني فقد احتج فيه على أهل الملل الاخرى وعلى ما شذّ فيه أهل بعض النحل الاسلامية أو المنبثقة عن الاسلام ، ويبيّن صواب ما اختلف الناس فيه من الملل والنحل بالبراهين التي عرض لها في الكتاب الاول . وبقيت الخطوة الثالثة التي يمثلها « الأحكام » وهي بيان جُمْلِ الأحكام ومحااجة الفرق المنتمية الى المسلمين « وانما كلامنا في هذا الكتاب مع أهل ملتنا »^(٢) وفيه عرض للحكم فيما اختلف الناس فيه من أصول الاحكام على نحو مستوفى مستقصى « محذوف الفضول ، محكم الفصول »^(٣) .

وزيادة في دقة المنهج كان واضحا لابن حزم (رغم تجزئته الكتاب في ثمانية أجزاء) ان كتابه يقع في قسمين كبيرين ، عالج في الاول منهما الوجوه التي تعبدنا الله بها والتي لا حكم في شيء من الدين الا منها : مثل أحكام الخبر وأنواعه ، والاوامر والنواهي ، والعموم والخصوص ، وأحكام النسخ ، وتحديد معنى الاجماع ، وتشغل هذه الامور وغيرها اثنين وثلاثين بابا ، فاذا كان الباب الثالث والثلاثون ابتداء القسم الثاني من الكتاب واستمر حتى نهايته أي حتى الباب الاربعين ، وفي هذا القسم

(١) انظر مثلا الاحكام ١ : ٧٢ ؛ ٤ : ١٦١ .

(٢) الاحكام ١ : ٩٦ .

(٣) الاحكام ١ : ٨ .

تعرض أبو محمد ابن حزم للوجوه التي غلط بها قوم في الديانة فحكموا بها وجعلوها أدلة وبراهين ، وليست كذلك ، وهي سبعة أشياء : شرائع الانبياء السالفين قبل محمد صلى الله عليه وسلم والاحتياط والاستحسان والتقليد والرأي ودليل الخطاب والقياس (وفيه تعرض للعلل)^(١) .
وانت ترى ان القسم الاول تأسيس بداهة بتعريف المصطلح حتى لا يقع الخلاف حول المفهومات ، وان القسم الثاني هدم لما يعتقده من يأخذون بتلك المبادئ السبعة التي ذكرها ، ومن هذين القسمين معا - الموجب والسالب - تتكون أصول الظاهرية . وحسبنا هنا ان نعرض في ايجاز شديد لثلاثة من تلك الاصول :

أ - الاجماع : يرى ابن حزم ان الدين قد اكتمل لقوله تعالى « اليوم اكملت لكم دينكم » وهذا يعني انه لن يحدث شيء من الدين بعد النبي ، ولهذا لا يمكن ان يكون هناك اجماع على شيء لم يأت به قرآن ولا سنة ، وكل من يدخل في الدين حكما لم يأت به وحي فقد شرع ما لم يأذن له به الله تعالى ، ولهذا لا اجماع الا عن نص وتوقيف . اما القول بأن علماء الامة يجمعون على شيء فيصبح حقا فذلك غير ممكن عمليا لأنه لا يمكن ان يجتمع جميع علماء الاسلام في موطن واحد بحيث لا يشذ منهم أحد ، بل ان علماء الصحابة قد اختلفوا في الامصار ولم يجتمعوا منذ اختلفوا ، فصار بعضهم في اليمن وبعضهم بمكة وبعضهم في البحرين ... ثم انتشروا حتى أصبح بعضهم في أقصى الشرق وبعضهم في أقصى الغرب لهذا فان اجتماعهم على أمر غير ممكن أصلا لكثرتهم وتباعد أقطارهم . أضف الى ذلك ان الناس مختلفون في همهم وآرائهم وطبائعهم ، فمنهم رقيق القلب ، ومنهم قاسي القلب ، ومنهم مجد ذو عزم وصبر ، ومنهم ضعيف الطاقة ، ومنهم غضوب ومنهم حليم ، ومن

المحال ان يتفق هؤلاء على ايجاب حكم برأيهم أصلا لاختلاف مشاربهم ، وهذا يؤكد ان الاجماع دون نص أمر لا يتم ابدا . فاذا قيل ان الاجماع على غير نص من قرآن أو سنة - بعد الرسول - قد يتم قال ابن حزم في الجواب : إما أن يكون اجماعا على تحريم شيء مات الرسول ولم يحرمه ، أو على تحليل شيء مات الرسول وقد حرمه ، أو على ايجاب فرض مات الرسول ولم يوجبه ، أو على اسقاط فرض مات الرسول وقد أوجبه ، وكل هذه الوجوه كسر ، بل هي إحداث دين بدل الدين ، فمن جوز الاجماع على ابطال الصلوات أو ايجاب صلوات اخرى أو على ابطال صوم رمضان أو على ايجاب صوم رجب ... الخ فقد كفر . ويخرج ابن حزم من جدله هذا الى دائرة أوسع حين يعلن ان كل شيء في الدين قد نص عليه ولهذا لا يمكن للاجماع أن يتجاوز ما نص عليه . ويناقش حقيقة وقوع الاجماع عمليا بقوله : اجماع من ؟ أهو اجماع الصحابة أم اجماع أهل الأمصار بعدهم ؟ ويحصر الاجماع في شيئين : اجماع على ما لا شك فيه عند أحد من أهل الاسلام كالشهادة والصلاة والصوم ، واجماع شاهده جميع الصحابة من فعل الرسول وقبل ان ينفردوا في الأمصار » ومن ادعى انه يعرف اجماعا خارجا عن هذين النوعين فقد كذب على جميع أهل الاسلام » .

وواضح من هذا الجدل ان ابن حزم يلتزم بالحدود اللفظية في قوله تعالى « اليوم أكملت لكم دينكم » ولا يتعدى ذلك ، وكل جدله يدور حول هذا المحور ، وهو جدل مقنع من الناحية النظرية ، ولكن من الواضح ايضا انه حين يصطدم بالواقع العملي في تبدل الاحوال والازمان واستحداث أمور لم تكن ، فانه يثير تساؤلا كبيرا حول امكانية تطبيق آرائه ، وان كان لا يعدم مخرجا بقوله : كل ما لم يأت عنه نهي أو تحريم فهو مباح .

ب - التقليد : ما دام الامر في الاجماع كما تقدم وان لا قول الا ما جاء بنص القرآن أو كلام صحيح النقل عن النبي أو تتأرجح مأخوذة من مقدمات صحاح من هذين الوجهين ، فلا يجوز ان يؤخذ شيء في الدين عن أحد خلاف هذين المصدرين ، فاذا وردنا رأي عن صحابي مثلاً فهو ليس ملزماً لنا ، وقد اختلف الصحابة أنفسهم في أحكام كثيرة ، فأى واحد منهم تقلد ؟ أما قبول ما صحّ بالنقل عن النبي أو ما أوجه القرآن وما أجمعت عليه الأمة فليس تقليداً ولا يحل لأحد أن يسميه كذلك ، وحدّ التقليد انه الأخذ بمن دون النبي من الأئمة والفقهاء ، ومن الثابت ان الشافعي ومالكا وغيرهما كانوا ينهاون الناس عن تقليدهم ، وهذه البدعة لم تحدث في عصر الصحابة وعصر التابعين وعصر تابعي التابعين وانما حدثت في العصر الرابع أي بعد الأربعين ومائة من الهجرة وظلت تزيد حتى عمت بعد المائتين عموماً طبق الارض .

ويناقش ابن حزم - على نحو مستفيض - جميع ما يحتج به المخالفون من آراء وأخبار فينقض الآراء ويوهن الأخبار ، ثم يتساءل : اذن ماذا يصنع العامي اذا نزلت به نازلة ؟ والجواب على ذلك سهل ، يسأل العالم ثم يقول له : أهكذا أمر الله ورسوله فان أجاب بالايجاب أخذ بقوله ، وان قال له : هذا رأيي أو هذا قول مالك فحرام على السائل أن يأخذ بفتياه ، بل عليه أن يسأل عالماً آخر وهكذا .

ج - القياس : ما دام القياس عند القائلين به هو الحكم في أمر لم يرد فيه نص أو اجماع - قياساً على شيء ورد فيه نص واجماع - فهو باطل ابتداءً عند ابن حزم حسبما تبين من موقفه في حقيقة الدين جملة وفي معنى الاجماع . وقد احتج القائلون بالقياس بأمر عديدة ومن أمثلة ذلك قولهم في الآية « ولا تقل لهما اف » ان معنى المنع من قول « اف » يفهم منه تحريم ضربهما أو قتلها ، وجواب ابن حزم على هذا

ان المنع لو اقتصر على قول « أف » لما فهم منه تحريم شيء آخر ، ولكن الله نص على غير ذلك حين قال : « ولا تنههما وقل لهما قولاً كريماً . واخفض لهما جناح الذل من الرحمة » ... الآية ، فهذه الألفاظ لا بدليل الخطاب في قول « أف » وجب للوالدين البر وتجنبيهما كل ضرر .

ويحتج القائلون بالقياس بأخبار منقولة مثل قول علي في حدّ شارب الخمر « انه اذا شرب هذى ، واذا هذى افترى فاجلده ثمانين » . فينكر ابن حزم ان يصدر مثل هذا القول عن علي ويقول : « وقد نزه الله عز وجل علياً رضي الله عنه عن هذا الكلام الساقط الغث الذي ليس وراءه مرمى في السقوط والهجنة ، لوجوه : أحدها انه لا يحل لمسلم ان يظن ان عمر وعلياً يضعان شريعة في الاسلام لم يأت بها النبي صلى الله عليه وسلم ... ثم المشهور عن علي بالسند الصحيح انه جلد الوليد بن عقبة في الخمر أربعين في أيام عثمان ، فبطل أن يكون يرى الحد ثمانين ويجلد هو أربعين فقط ... وايضا فليس كل من يشرب الخمر يسكر ... ولا كل من يسكر يهذي ، ففي الناس كثير يغلب عليهم السكوت حينئذ ، نعم وذكر الله تعالى والآخرة والبكاء والدعاء والتأدب الزائد ، ولا كل من يهذي يفترى ... ولا كل من يفترى يلزمه الحدّ » .

هذه أمثلة وحسب من طريقة ابن حزم في محاكمة الامور . ونحن اذا تدبرنا حاجة ابن حزم الى النص ، وانه كان يلزم مثل مذهبه توسع في تقبل الاحاديث نعجب اذ نجده من ناحية اخرى متشددا في الامر يرفض كل ما يتعارض والأسس التي تقوم عليها آراؤه . ولعل هذه الناحية هي التي ترسم افتراق الطريق بينه وبين أهل المذاهب الاخرى ، فكم من حديث ضعفه وهو مقبول عندهم ، وكم من راو جرحه وهو معدّل لديهم . فقد رفض تصحيح : « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء

الراشدين » مصرحاً بأن النبي لا يمكن ان يأمر بذلك خصوصاً وان الخلفاء قد تباينوا في أحكامهم من بعده . كما رفض قبول « اقتدوا بالذين من بعدي » لأنه مروي عن مولى لربيع مجهول ، وقال خصومه بل هو صحيح ، وهلال مولى ربيعي الذي يشير اليه ابن حزم موثق عند ابن حبان . وقال في رواية « أصحابي كالنجوم » انها رواية ساقطة وضعف اسنادها .

تلك صورة مصغرة لما يحاوله ابن حزم في « الإحكام » ، ولكن الإحكام يتطرق ايضا الى أمور جانبية ، فيفيد منه دارسو اللغة آراء قيمة في بعض المشكلات اللغوية^(١)، والنقدية^(٢) وغيرها، ويطلع منه دارسون آخرون على مستوى التفكير الفقهي عند بعض من كان يتعاطى الفتيا في عصر ابن حزم ، واليك بعض الآراء الطريفة التي يقع عليها من يقرأ هذا الكتاب :

(١) ترجمة القرآن : اذا ترجم القرآن الى لغة أعجمية فان تلك الترجمة غير معجزة ، واذ هي غير معجزة فليست قرآناً ، ويجوز تفسير القرآن بالأعجمية لمن يترجم له ولكن لا يجوز للمسلم ان يقرأ في الصلاة الا باللفظ الذي انزل ، وانما تجوز الترجمة على سبيل التعليم والافهام فقط لا على سبيل التلاوة^(٣) .

(٢) الاجازة : ما تعارف عليه الناس من الاجازة (دون قراءة أو سماع) باطل ، اذ لا يجوز لأحد ان يحيز الكذب ، ومن قال لآخر : اروي عني جميع روايتي دون أن يخبره بها ديوانا ديوانا واسنادا اسنادا فقد

(١) انظر مثلاً الباب الرابع والخامس ، ورأيه في الاشتقاق ٤ : ١٣ .

(٢) انظر ١ : ١٠٨ والحديث في التشبيه .

(٣) انظر الإحكام ١ : ٨٨ .

أباح له الكذب ، والاجازة على هذا النحو لم ترو عن النبي ولا عن أصحابه ولا عن أحد من التابعين فهي بذلك بدعة ^(١) .

(٣) جهاد المرأة : الخطاب في اللغة العربية يوجه الى الرجال والنساء على السواء ، فلا يصح حمل الخطاب على ما يقتضيه دون بعض الا بنص أو اجماع ، وقد جاء في القرآن « جاهدوا » فهل الامر هنا عام للفريقين ؟ يقول ابن حزم كان الجهاد واجبا على النساء لولا ان الرسول قال لعائشة اذ استأذنته في الجهاد « لكن » أفضل الجهاد حج مبرور « ولهذا الحديث أصبح الجهاد على النساء ندبا لا فرضا . فان قيل فهل يدخلن تحت وجوب حكم الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فالجواب : انهن في ذلك والرجال سواء ^(٢) .

(٤) خلافة ابي بكر : العلماء فيها على قولين أحدهما ان النبي نص عليه او ان ذلك كان قياسا على تقديمه في الصلاة ، والى القول الاول يذهب ابن حزم : فيقول « وحجتنا الواضحة في ذلك اجماع الامة حينئذ على ان سموه خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولو كانوا أرادوا بذلك انه خليفته على الصلاة لكان ابو بكر مستحقا لهذا الاسم في حياة النبي (ص) والامة كلها مجمعة على انه لم يستحق ابو بكر هذا الاسم في حياة النبي (ص) وانه انما استحقه بعد موت النبي (ص) اذ ولي خلافته على الحقيقة » فان قيل لو كانت خلافة ابي بكر منصوفا عليها لم يختلف فيها المسلمون - كما حدث في السقيفة - ان قيل ذلك أقسم ابو محمد قسما برا انه ما اختلف اثنان قط فصاعدا في شيء من الدين الا في منصوص بين في القرآن والسنة ، فعلى هذا وعلى النسيان للنص كان

(١) الاحكام ٢ : ١٤٧ .

(٢) الاحكام ٣ : ٨١ .

اختلاف من اختلف في امامة ابي بكر، فلما ذكر الانصار بما نسوه فاءوا الى الحق^(١) .

ويطول بنا القول لو أردنا ان نستخرج كل ما يمكن ان يقدمه هذا الكتاب للقارىء من آراء لافئة ووقفات مدهشة ، وما يفتحه أمامه من آفاق جديدة ، وقد يختلف القارىء مع ابن حزم ولكنه لا يملك الا ان يعجب بنفاذ فكره في دقائق الامور . ومهما يكن من شيء فقد استطاع ابن حزم ان ينبه علماء عصره الى اليقظة الذهنية على تجاوز ما في المدونة، ويدعوهم الى النظر في الامور نظرة نقدية فاحصة . ولكن ابن حزم لم يكن يستطيع وحده تحويل تيار كامل عن وجهة مجراه ، اذ تألب ضده علماء بلده وأوعزوا الى الحكام - الذين لم يفهم ابن حزم من نقده اللاذع - باضطهاده وحرق كتبه ، ومن الغريب المتناهي في الغرابة ان يزعم ابن العربي ان ابن حزم « عضدته الرياسة بما كان عنده من أدب وشبه كان يوردها على الملوك مع عامتهم ، فكانوا يحملونه حفظا لقانون الملك ويحمونه لما كان يلقي اليهم من شبه البدع والشرك »^(٢) ومن تأمل هذا القول حكم بأنه يحمل بطلانه في ذاته . أضف الى ذلك كله ان ابن حزم لم يكن يراعي سوى استقامة الحجج التي يراها - من وجهة نظرية - غير عابىء بأن تكون آراؤه مما يمكن ان يطبق عمليا في بيئة الاندلس يومئذ . أليس هو الذي يقول بأن دية الذمي لا يمكن ان تكون بمقدار دية المسلم ؟ أليس هو الذي يرى ان غير المسلمين يجب ان يحدوا على الخمر والزنا وان تراق خمورهم وتقتل خنازيرهم ويبطل رباهم^(٣) ؟

(١) الاحكام ٧ : ١١٩ .

(٢) العواصم ٢ : ٣٣٧ .

(٣) الاحكام ٥ : ١١٤ .

وهل مثل هذه الآراء تناسب حكام الاندلس يومئذ ؟ أو - على الأقل -
تبيح تعايشا سهلا مع الفئات الكثيرة غير المسلمة ؟

لقد كانت هناك عقبات كثيرة تحول دون شيوع « مذهب » ظاهري
ليس أقلها طبعاً ثورة المالكية على هذه البدعة الجديدة ، وحين أخذ أحد
خلفاء الموحدين بتطبيق آراء ابن حزم في المغرب - من بعد - ورفض
كتب الفروع ودعا للعودة الى الكتاب والسنة ، لم تستطع جهوده ان
تثمر طويلاً ، لأن الناس - فيما يبدو - في كل عصر ، يريدون إماما يسن
لهم ما يريحهم من الجهد الفكري ، وابن حزم رغم التسليم المطلق لديه
بالكتاب والسنة ، لم ينصب نفسه إماماً ، لأن ذلك خروج على المبادئ
التي كان ينادي بها ، ولم يكن يرى للناس ان يستقيموا الى الراحة من
عناء الفكر والتأمل . ترى لو ان ابن حزم بث آراءه بغير طريق الجدل
الحاد أكان ينجح في رسالته ؟ ترى لو انه بدأ دعوته في أرض المغرب
مثلاً بدلاً من الاندلس ووجد راعياً كالمنصور الموحدي هل كان يستطيع
أن يزعم حصون المالكية هنالك ؟ سؤالان جديران بالنظر ، وان كان
الجواب عليهما في صيغة النفي على أكثر تقدير .

بيروت في ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩

احسان عباس

الإحكام في أصول الأحكام

تصنيف الإمام أبي جليل، المحدث، الفقيه، فخر الاندلس

أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن عزم

المتوفى سنة ٤٥٦ هـ.

طبعة مُحَقَّقة عن النسخة الخطية التي بين أيدينا، ومُقابَلة على النسختين الخطيتين
المحفوظتين بدار الكتب المصرية والمرقمتين ١١ و ١٣، من علم الأصول،
كما قوبلت على النسخة التي حَقَّقَهَا الأستاذ

أشج أحمد محمد شاكِر

الجزء الأول

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الفقيه الامام أبو محمد ، علي بن احمد ، رحمة الله عليه ورضوانه :
الحمد لله الذي امتن علينا بنعم عامة وخاصة . فعم النوع الآدمي بأن
أرسل اليهم رسلا مبشرين ومنذرين ليهلك من هلك عن بينة ، ويحيي من حي
عن بينة ، وخص من شاء منهم بأن وفقه للحق وهداه له ، ويسره لفهمه ،
وسدده لاختياره ، وسهل عليه سبيله ، وخذل (١) منهم من شاء فطبع
على قلبه ، ووعد عليه طريق الحق . ووفق قوما في سبيل ما ، ومنعهم التوفيق
في سبيل أخرى كما قال عز وجل : « من يشأ الله يضلله ومن يشأ يجعله على
صراط مستقيم . ولا يستل عما يفعل وهم يسئلون » دون أن يجبر مرید حق
على إرادته ، أو يقصر قاصد باطل على قصده ، أو يحول بين أحد وبين ما دعا
تعالى اليه أو نذبه اليه لكن . كما قال عز وجل : « حبب اليكم الايمان وزينه
في قلوبكم وكره اليكم الكفر والفسوق والعصيان ، أولئك هم الراشدون
فضلا من الله ونعمة والله عليم حكيم » . وكما قال تعالى : « أفن زين له سوء
عمله فراه حسنا » . وقال تعالى : « وكذلك زيننا لكل أمة عملهم » . وكما قال
النبيان الفضلان صلى الله عليهما ابراهيم ويوسف إذ يقول ابراهيم : « لئن لم
يهدي ربى لأكونن من القوم الضالين » . ويقول يوسف : « والا تصرف عنى

كيدهم أصب اليهن وأكن من الجاهلين ». وصلى الله على محمد عبده ورسوله الى جميع الجن والانس بالدين القيم بشيراً ونذيراً . وداعياً الى الله باذنه وصراجاً منيراً

« وبعد » فان الله عز وجل ركب في النفس الانسانية قوى مختلفة * فنها عدل يزين لها الانصاف ويحبب اليها موافقة الحق . قال تعالى : « إن الله يأمر بالعدل والاحسان » . وقال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين » * ومنها غضب وشهوة يزينان لها الجور ويعميانها عن طريق الرشدا قال تعالى : « وإذا قيل له اتق الله أخذته العزة بالاثم خسبه جهنم » وقال تعالى : « كل حزب بما لديهم فرحون » . فالفاضل يسر لمعرفته بمقدار مامنحه الله تعالى ، والجاهل يسر لما لا يدري حقيقة وجهه ولما فيه وباله في أخراه وهلاكه في معاده * ومنها فهم يليح لها الحق من قريب ، وينير لها في ظلمات المشكلات ، فتري به الصواب ظاهراً جلياً * ومنها جهل يطمس عليها الطرق ويساوى عندها بين السبل ، فتبقى النفس في حيرة تتردد ، وفي ريب تتلدد ، ويهجم بها على أحد الطرق المجانبة للحق ، المنكبة عن الصواب تهوراً واقداماً ، أو جنباً وإحجاماً ، أو إلها وسوء اختيار . قال تعالى : « هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون » وقال تعالى : « انما يخشى الله من عباده العلماء » * ومنها قوة التمييز التي سماها الاولائل المنطق ، فجعل لها خالقها بهذه القوة سبيلاً الى فهم خطابه عز وجل ، والى معرفة الاشياء على ما هي عليه ، والى إمكان التفهم الذي به ترتقى درجة الفهم ويتخلص من ظلمة الجهل فيها تكون معرفة الحق من الباطل . قال تعالى : « فبشر عبادى الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه أولئك الذين هداهم الله وأولئك هم اولوا الالباب » * ومنها قوة العقل التي تعين النفس الممييزة على نصر العدل وعلى إثبات ما دلت عليه صحة الفهم ،

وعلى اعتقاد ذلك علما ، وعلى اظهار باللسان وحركات الجسم فعلا ؛ وبهذه القوة التى هى العقل تتأيد النفس الموفقة لطاعته على كراهية الخود عن الحق ، وعلى رفض ماقاد اليه الجهل والشهوة . والغضب المولد للعصبية . وحمية الجاهلية . فن اتبع ما أناره له العقل الصحيح نجاة وفاز ، ومن عاج عنه هلك ، وربما أهلك . قال تعالى : « ان فى ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو القى السمع وهو شهيد »

قال أبو محمد على : أراد بذلك العقل . وأما المضغة المسماة قلبا فهى لكل أحد متذكر وغير متذكر . ولكن لما لم ينتفع غير العاقل بقلبه صار كمن لا قلب له . قال تعالى شاهداً لما قلنا : « افلم يسيروا فى الارض فتكون لهم قلوب يعقلون بها » . وقال بعض السلف الصالح : « ترى الرجل لبيا داهيا فطنا ولا عقل له » فالعاقل من أطاع الله عز وجل

قال ابو محمد على : هذه كلمة جامعة كافية ، لان طاعة الله عز وجل ، هى جماع الفضائل واجتناب الرذائل ، وهى السيرة الفاضلة على الحقيقة التى تخيرها لنا واهب النعم ، لا إله الا هو ؛ فلا فضيلة الا اتباع ما أمر الله عز وجل به ، او حض عليه . ولا رذيلة الا ارتكاب ما نهى الله تعالى عنه او نزه منه . واما الكيس فى امور الدنيا لايبالى المرء ماوافق فى استجلاب حظه فيها ، من علو صوت أو عرض جاه أو نمو مال أو نيل لذة من طاعة أو معصية ؛ فليس ذلك عقلا بل هو سخف وحمق ونقص شديد وسوء اختيار وقائد إلى الهلاك فى دار الخلود . وقد شهد ربنا تعالى ان متاع الدنيا غرور . وقد علمنا ان تارك الحق ومتبع الغرور سخيخ الاختيار ، ضعيف العقل ، فاسد التمييز . وبرهان ذلك ان كل تمييز فى انسان بان به عن البهائم فهو يشهد ان اختيار الشيء القليل فى عدده ، الضعيف فى منفعته ، المشوب بالآلام والمكاره ، الفانى بسرعة على الكثير فى عدده ، العظيم فى منفعته ، الخالص

من الكدر والمضار ، الخالد ابداً ، حمق شديد وعدم للعقل البتة . ولو ان
امراً خيراً في دنياه بين سكنها مائة عام في قصر أنيق ، واسع ، ذى بساطين
وانهار ورياض واشجار ونواوير وازهار وخدم وعبيد وامن فاش وملك
ظاهر ومال عريض ، الا ان في طريقه الى ذلك مشى يوم كامل في طريق فيها
بعض الحزونة لاكلها ، وبين ان يمضى ذلك اليوم في طريق فيها مروج حسنة ،
وفي خلالها مهالك ومخاوف وظلال طيبة ، وفي أثنائها أهوال ومتالف ، ثم
يفضى عند تمام ذلك اليوم الى دار ضيقة ، ومجلس ضنك ذى نكد وشقاء
وخوف وفقر وإقلال ، فيسكنها مائة عام ، فاختر هذه الدار الحرجة لسرور
يوم ممزوج بشوائب البلاء ، يلقاه في طريقه نحوها لكان عند كل من سمع
خبره ذا آفة شديدة في تمييزه وفاسد العقل جداً ، ظاهر الحق ، ردىء
الاختيار ، مذموماً مدحوراً ملوماً . وهذه حال من آثر عاجل دنياه على آجل
آخره ، فكيف بمن اختار فانياً عن قريب على ما لا يتناهى أبداً . اللهم الا أن
يكون شاكاً في منقلبه ، متحيراً في مصيره فتلك اسوأ ؛ بل هي التي لا شوى
لها نعوذ بالله من الخذلان ونسأله التوفيق والعصمة بمنه آمين

وكلمنا فلم نقله جزافاً بل لم نقل كلمة في ذلك كله الا بما قاله الله تعالى
شاهداً بصحته ، وميزه العقل ، عالماً بحقيقته ، والحمد لله رب العالمين . وان
الله عز وجل ابتلى الامم السالفة بانبياء ابتمهم الى قومهم خاصة ، فثمن
وكافر . فريق في الجنة وفريق في السعير . ثم انه تعالى بعث نبيه المختار ،
وعبد المنتجب من جميع ولد آدم ، محمداً صلى الله عليه وسلم الهاشمي
المكي ، الى جميع خلقه من الجن والانس ، فنسخ بملكه جميع الملل ، وختم
به الرسل ، وخصه بهذه الكرامة ، وسوده على جميع أنبيائه ، واتخذة صفياً
ونجياً وخليلاً ورسولاً فلا نبي بعده ، ولا شريعة بعد شريعته الى انقضاء
الدنيا . وإذ قد تيقنا أن الدنيا ليست دار قرار ، ولكنها دار ابتلاء واختبار

ومجاز الى دار الخلود ، وصح بذلك انه لا فائدة في الدنيا وفي الكون فيها
الا العلم بما امر به عز وجل وتعليمه أهل الجهل ، والعمل بموجب ذلك ،
وان ما عدا هذا مما يتنافس فيه الناس من بعد الصوت غرور ، وان كل
ما تشره اليه النفوس الجاهلة من غرض (١) خسيس خطأ ، الا ما قصد
به إظهار العدل وقمع الزور ، والحكم بأمر الله تعالى وبأمر رسوله صلى الله
عليه وسلم ، واحياء سنن الحق ، وامانة طوابع الجور . وان ما تميل اليه
النفوس الخسيسة من اللذات بمنابر مألوفة متغيرة عما قليل ، وأصوات
مستحسنة متقضية بهبوب الرياح ، ومشام مستطرفة منحلة بعيد ساعات ،
ومذاوق مستعذبة مستحيلة في أقرب مدة أقبح استحالة ، وملابس معجبة
متبدلة في أيسر زمان تبدلا موحشا ، باطل . وان كل ما يشتغل به أهل فساد
التمييز من كسب المال المنتقل عما قريب ، فضول . الا ما أقام القوت وأمسك
الرمق واتفق في وجوه البرالموصلة الى الفوز في دارالبقاء . كان أفضل ما عاناه
المرء العاقل بيان ما يرجو به هدى أهل نوعه ، وانتاذهم من حيرة الشك وظلمة
الباطل ، وإخراجهم الى بيان الحق ونور اليقين . فقد أخبر رسول الله صلى الله
عليه وسلم ان من هدى الله به رجلا واحداً فهو خير له من حمرالنعم . وأخبر
عليه السلام ان من سن سنة خير في الاسلام ، كان له مثل أجر كل من عمل
بها ، لا ينتقص ذلك من أجورهم شيئا . وغبط من تعلم الحكمة وعلمها ؛ فنظرنا
بعمون الله خالقنا تعالى لنا في هذه الطريق النافضة التي هي ثمرة بقائنا في هذه
الدنيا فوجدناها على وجوه كثيرة ؛ فن أوكدها واحسنها مغبة ، بيان
الدين (٢) واعتقاده والعمل به الذي ازمنا اياه خالقنا عزوجل على لسان رسوله
صلى الله عليه وسلم ، وشرح الجبل التي تجمع اصناف احكامه . والعبارات

(١) في رقم ١٣ : من عرض السلطان خسيس الخ

(٢) في رقم ١١ بدون واو واعتقاده : وفيها : والمبادات بدل والعبارات الواردة فيه

الواردة فيه فان بمعرفة المقدمة من عقد تلك الجمل يلوح الحق في الوفاء من المسائل غلط فيها الوفاء من الناس : فاثم من قلدتم إثنين . إثم التقليد وإثم الخطأ ، ونقصت أجور من اتبعهم مجتهداً من كفيلين الى كفيل واحد . ومن وفقه الله تعالى لبيان ما يتضاعف فيه اجر المعتقد والعامل بما عضده البرهان فقد عرضه لخير كثير ، وامتن عليه بتزايد الاجر ، وهو في التراب رميم . وذلك حظ لا يزهد فيه الا محروم . فكتبنا كتابنا المرسوم بكتاب التقريب ، وتكلمنا فيه على كيفية الاستدلال جملة ، وانواع البرهان الذي به يستبين الحق من الباطل في كل مطلوب ، وخلصناها بما يظن انه برهان وليس ببرهان ، وبيننا كل ذلك بيانا سهلا لا إشكال فيه ، ورجونا بذلك الأجر من الله عز وجل فكان ذلك الكتاب أصلا لمعرفة علامات الحق من الباطل ، وكتبنا ايضا كتابنا المرسوم بالفصل ؛ فبيننا فيه صواب ما اختلف الناس فيه من الملل والنحل بالبراهين التي أثبتنا جملها في كتاب التقريب . ولم ندع بتوفيق الله عز وجل لنا للشك في شيء من ذلك مساغا ، والحمد لله كثيراً ، ثم جمعنا كتابنا هذا وقصدنا فيه بيان الجمل (في مراد الله عز وجل منا) (١) فيما كلفناه من العبادات والحكم بين الناس بالبراهين التي احكمناها في الكتاب المذكور آنفا . وجعلنا هذا الكتاب بتأييد خالقنا عز وجل لنا ، موعبا للحكم فيما اختلف فيه الناس من اصول الاحكام في الديانة مستوفى ، مستقصى ، محذوف الفضول ، محكم الفصول ، راجين ان ينفعنا الله عز وجل به يوم قفروا الى ما يثقل به ميزاننا من الحسنات ، وان ينفع به تعالى من يشاء من خلقه ، فيضرب لنا في ذلك بقسط ، ويتفضل علينا منه بحظ ، فهو الذي لا يخييب رجاء من قصده بأمله وهو القادر على كل شيء لا إله الا هو .

(١) هذه الجملة غير واردة في رقم ١١

وهذا حين نبدأ في ذلك بحول الله تعالى وقوته فنقول وبالله تعالى التوفيق : انه لما صح ان العالم مخلوق وان له خالقاً لم يزل عز وجل ، وصح انه ابتعث رسوله محمداً صلى الله عليه وسلم الى جميع الناس ، ليتخلص من اطاعه من اطباق النيران المحيطة بنا الى الجنة المعدة لاوليائه عز وجل وليكب من عصاه في النار الحامية ، وصح انه الزمنا على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم شرائع من أوامر ونواه وإباحات باستعمال تلك الشرائع يوصل الى الفوز وينجى من الهلاك ، وصح انه أودع تلك الشرائع في الكلام الذي أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بتبليغه اليها وسماه قرآناً ، وفي الكلام الذي أنطق به رسوله صلى الله عليه وسلم وسماه وحياً غير قرآن ، والزمنا في كل ذلك طاعة نبيه عليه السلام ، لزمنا تتبع تلك الشرائع في هذين الكلامين لتتخلص بذلك من العذاب ونحصل على السلامة والحظوة في دار الخلود ووجدناه تعالى قد الزمنا ذلك بقوله في كتابه المنزل : « وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون » . فوجب علينا ان نفرلما استنفرونا له خالقنا عز وجل فوجدناه قد قال في القرآن الذي قد ثبت انه من قبله عز وجل والذي اودعه عهدده اليها اللازمة لنا : « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر »

قال ابو محمد : فنظرنا في هذه الآية فوجدناها جامعة لكل ماتكم الناس فيه أولهم عن آخرهم مما اجمعوا عليه واختلفوا فيه من الاحكام والعبادات التي شرعها الله عز وجل لهم لا يشذ عنها شئ من ذلك ؛ فكان كتابنا هذا كله في بيان العمل بهذه الآية وكيفية وبيان الطاعتين المأمور بها الله تعالى ورسوله عليه السلام وطاعة اولى الأمر ، ومن هم أولوا الأمر ،

وبيان التنازع الواقع منا ، وبيان مايقع فيه التنازع بيننا وبيان رد ما تنوزع فيه الى الله تعالى ورسوله عليه السلام . وهذا هو جماع الديانة كلها . ووجدناه قد قال تعالى : « اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً » فابقنا ان الدين قد كمل وتناهى وكل ما كمل فليس لاحد أن يزيد فيه ولا أن ينقص منه ولا أن يبدله ، فصح بهذه الآية يقينا ان الدين كله لا يؤخذ الا عن الله عز وجل . ثم على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم . فهو الذى يبلغ الينا أمر ربنا عز وجل ونهيه وإباحته لابلغ الينا شيئاً عن الله تعالى أحد غيره . وهو عليه السلام لا يقول شيئاً من عند نفسه لكن عن ربه تعالى ثم على السنة أولى الأمر منا . فهم الذين يبلغون الينا جيلاً بعد جيل ما أتى به رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله تعالى ، وليس لهم ان يقولوا من عند أنفسهم شيئاً أصلاً لكن عن النبي عليه السلام ، هذه صفة الدين الحق الذى كل ما عداه فباطل وليس من الدين ، إذ ما لم يكن من عند الله تعالى فليس من دين الله أصلاً . وما لم يبينه رسول الله صلى الله عليه وسلم فليس من الدين أصلاً . وما لم يبلغه الينا أولوا الأمر منا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فليس من الدين أصلاً . فبيننا بحول الله تعالى وقوته غلط من غلط فى هذا الباب بأن ترك ما هو من الدين مخطئاً غير عامد للمعصية أو عامداً لها أو أدخل فيه ما ليس منه كذلك فلا يخرج البتة الخطأ فى أحكام الديانة عن هذين الوجهين . إما ترك وإما زيادة . ولخصنا الحق تلخيصاً لا يشكل على من نصح نفسه . وقصد الله عز وجل بنيتة . وما توفيقنا الا بالله عز وجل وجعلنا كتابنا هذا أبواباً لتقرب على من أراد النظر فيه . ويسهل عليه البحث عما أراد الوقوف عليه منه . رغبة منا فى إيصال العلم الى من طلبه ورجاء ثواب الله عز وجل فى ذلك . وبالله تعالى تتأيد .

باب ترتيب الابواب ؛ وهو الباب الثانى — اذ الباب الاول فى صدر
هذا الكتاب وذكر الغرض فيه وهو الذى تم قبل هذا الابتداء
الباب الثانى — هذا الذى نحن فيه وهو ترتيب أبواب هذا الكتاب
الباب الثالث — فى إثبات حجج العقل وبيان ما يدركه العقل على الحقيقة
وبيان غلط من ظن فى العقل ما ليس فيه
الباب الرابع — فى كيفية ظهور اللغات التى يعبر بها عن جميع الاشياء
ويتخاطب بها الناس

الباب الخامس — فى الانفاظ الدائرة بين أهل النظر
الباب السادس — هل الاشياء فى العقل على الحظر أو الاباحة . أم لاعلى
واحد منهما لكن على ترقب ما يرد فيها من خالقها عز وجل
الباب السابع — فى أصول أحكام الديانة وأقسام المعارف وهل على
النافى دليل أم لا

الباب الثامن — فى معنى البيان
الباب التاسع — فى تأخير البيان
الباب العاشر — فى القول بموجب القرآن
الباب الحادى عشر — فى الاخبار التى هى السنن — وفى بعض فصول
هذا الباب — سبب الاختلاف الواقع بين الأئمة
الباب الثانى عشر — فى الاوامر والنواهي الواردة فى القرآن والسنة والأخذ
بأظاهر منهما وحمل كل ذلك على الوجوب والنفور . أو الندب أو التراخى
الباب الثالث عشر — فى حملها على العموم أو الخصوص
الباب الرابع عشر — فى أقل الجمع الوارد فيها
الباب الخامس عشر — فى الاستثناء منها
الباب السادس عشر — فى الكناية بالضمير

- الباب السابع عشر — فى الكناية بالاشارة
- الباب الثامن عشر — فى المجاز والتشبيه
- الباب التاسع عشر — فى أفعال رسول الله صلى الله عليه وسلم وفى الشىء يراه أو يبلغه فيقره صامتا عن الأمر به أو النهى عنه
- الباب الموفى عشرين — فى النسخ
- الباب الحادى والعشرون — فى المتشابه من القرآن والمحكم والفرق بينه وبين المتشابه المذكور فى الحديث بين الحلال والحرام
- الباب الثانى والعشرون — فى الاجماع
- الباب الثالث والعشرون — فى استصحاب الحال وبطلان العقود والشروط الا مانص عليه منها أو اجمع على صحته وهو باب من الدليل الاجامى
- الباب الرابع والعشرون — فى أقل ما قيل وهو أيضا نوع من أنواع الدليل الاجامى
- الباب الخامس والعشرون — فى ذم الاختلاف والنهى عنه
- الباب السادس والعشرون — فى أن الحق فى واحد وسائر الاقوال كلها خطأ
- الباب السابع والعشرون — فى الشذوذ ومعنى هذه اللفظة وإبطال التمويه بذكرها
- الباب الثامن والعشرون — فى تسمية الفقهاء المعتد بهم فى الخلاف بعد الصحابة رضى الله عنهم
- الباب التاسع والعشرون — فى الدليل النظرى والفرق بينه وبين القياس
- الباب الموفى ثلاثين — فى لزوم الشريعة الاسلامية لكل مؤمن وكافر ووقت لزوم الشرائع للانسان
- الباب الحادى والثلاثون — فى صفة طلب الفقه . وصفة المفتى . وصفة الاجتهاد . وما يلزم لكل واحد طلبه من دينه

الباب الثانى والثلاثون — فى وجوب النيات فى الاعمال والفرق بين الخطأ المقصود بلا نية والخطأ غير المقصود ، والعمد المقصود بالفعل والنية جميعا وحيث يلحق عمل المرء غيره من إثم وبر وحيث لا يلحق

الباب الثالث والثلاثون — فى شرائع الانبياء قبل نبينا صلى الله عليه وسلم أتلفنا أم لا

الباب الرابع والثلاثون — فى الاحتياط وقطع الذرائع

الباب الخامس والثلاثون — فى إبطال الاستحسان والاستنباط والرأى

الباب السادس والثلاثون — فى إبطال التقليد

الباب السابع والثلاثون — فى دليل الخطاب

الباب الثامن والثلاثون — فى إبطال القياس

الباب التاسع والثلاثون — فى إبطال العلل التى يدعيها أهل القياس والفرق بينها وبين العلل الطبيعية التى هى العلل على الحقيقة . والكلام فى الاسباب والاغراض والمعانى والعلامات والأمارات

الباب الموفى أربعين — فى الاجتهاد ما هو وبيانه ومن هو معذور باجتهاده ومن ليس معذورا به . ومن يقطع عليه انه أخطأ عند الله عز وجل فيما أداه اليه اجتهاده ومن لا يقطع عليه انه مخطئ عند الله عز وجل وان خالفناه

الباب الثالث - فى إثبات حجج العقول

قال أبو محمد : قال قوم لا يعلم شئ الا بالالهام . وقال آخرون لا يعلم شئ الا بقول الامام - وهو عندهم رجل بعينه الا أنه الآن مذمومة طام وسبعين طاما معدوم المكان ، متلف العين ، ضالة من الضوال . وقال آخرون لا يعلم شئ الا بالخبر . وقال آخرون لا يعلم شئ الا بالتقليد واحتجوا فى إبطال

حجة العقل بأن قالوا : قد يرى الانسان يعتقد الشيء ويجادل عنه ولا يشك في أنه حق ثم يلوح له غير ذلك ، فلو كانت حجج العقول صادقة لما تغيرت أدلتها .

قال أبو محمد : هذا تمويه فاسد ولا حجة لهم على مثبتى حجج العقول في رجوع من رجع عن مذهب كان يعتقدوه ويناضل عنه . لأننا لم نقل ان كل معتقد لمذهب ما فهو محق فيه . ولا قلنا ان كل ما استدل به مستدل ما على مذهبه فهو حق ، ولو قلنا ذلك لفارقنا حكم العقول . لكن قلنا ان من الاستدلال ما يؤدى الى مذهب صحيح اذا كان الاستدلال صحيحاً مرتباً ترتيباً قويمياً على ما قد بيناه وأحكامه غاية الأحكام في كتاب التقريب ، وقد يوقع الاستدلال اذا كان فاسداً على مذهب فاسد وذلك اذا خولف به طريق الاستدلال الصحيح . وقد نهينا على الشعاب (١) والعوارض المعارضة في طريق الاستدلال وبينناها وحذرنا منها في الكتاب المذكور ، ولم ندع هنالك في تبين كل ما ذكرناه علقه وأوضاعناه غاية الايضاح ، فالراجع عن مذهب الى مذهب لا بد له ضرورة من أن يكون احد استدلاليه فاسداً ؛ إما الأول ، وإما الثانى وقد يكونان معا فاسدين فينتقل من مذهب فاسد الى مذهب فاسد . أو من مذهب صحيح الى مذهب فاسد أو من مذهب فاسد الى مذهب صحيح . لا بد من أحد هذه الوجوه . ولا يجوز أن يكونا صحيحين معا البتة . لأن الشيء لا يكون حقاً باطلاً في وقت واحد من وجه واحد . وقد يكون اقساماً كثيرة كلها باطل الا واحداً فينتقل المرء من قسم فاسد منها الى آخر فاسد ، وهذا إنما يعرض لمن غبن عقله ولم ينعم النظر فما لبس بهوى أو تهوّر بشهوة أو أحجم لفرط جنبه . أو لمن كان جاهلاً بوجوه طرق الاستدلال الصحيحة لم يطالعها ولا تعلمها ، وأكثر ما يقع ذلك

(١) في رقم : ١٣ على الشغب

فما أخذ من مقدمات بعيدة فكان الطريق المؤدى من أوائل المعارف الى صحة المذهب المطلوب طريقاً بعيداً كثير الشعب ، فيكل فيها الذهن الكليل ويدخل مع طول الأمر . وكثرة العمل . ودقته السئامة فيتولد فيها الشك والخبال والسهو . كما يدخله ذلك على الحاسب في حسابه . على أن الحاسب علم ضرورى لا يتناقض فيجد اعداداً متفرقة في قرطاس ، فاذا أراد الحاسب جمعها فان كثرت جداً فربما غفل وغلط . حتى اذا حقق وتثبت ولم يشغل خاطره بشئ وقف على اليقين بلا شك ، هذا شئ يوجد حساً كما ترى وقد يدخل أيضاً على الخواس فيرى المرء بعينه شخصاً فربما ظنه زيدا وكابر عليه حتى اذا تثبت فيه علم انه عمرو . وهكذا يعرض في الصوت المسموع وفي المسموم وفي الماموس وفي المذوق ، وقد يعرض ذلك في الشئ يطلبه المرء وهو بين يديه في جملة أشياء كثيرة فيطول عناؤه في طلبه ويتعذر عليه وجوده ثم يجده بعد ذلك فلا يكون عدم وجوده إياه مبطلا لكونه بين يديه حقيقة ؛ فكذلك يعرض في الاستدلال ، وليس شئ من ذلك بموجب بطلان صحة ادراك الحواس ولا صحة ادراك العقل الذى به علمت صحة ما أدركته الحواس ، ولولاه لم نعلم أصلاً . كما أن حواس المجنون المطبق والمغشى عليه لا يكاد ينتفع بها . وقل ما يعرض هذا في أعداد يسيرة ولا فيما أخذ بمقدمات قريبة من أوائل المعارف . ولا سبيل الى أن يعرض ذلك فيما أوجبه أوائل المعارف الالوسفطائى رقيق يعلم يقينا بقلبه أنه كاذب وأنه مبطل وقاح ، أو لمرور ممسوس ينبغي أن يعالج دماغه فهذا معذور ؛ وإنما نكلم الأنفس لسنا نقصد بكلامنا الالسنه . ولا علينا قصر الالسنه بالحجة الى الازعان بالحق ، وإنما علينا قسر الانفس الى تيقن معرفته فقط . فهذا الذى ظنوه من رجوع من كان على مذهب ما الى مذهب آخر ان ذلك كله حجج عقل تفاسدت انما هو خطأ صريح فمن هنا دخلت عليهم الشبهة . وإنما

بيان ذلك أن ما كان من الدلائل صحيحا مسبورا محققا فهو حجة العقل ، وما كان منها بخلاف ذلك فليست حجة عقل بل العقل يبطلها . فسقط ماظنوا والحمد لله رب العالمين ، وقد أحكنا هذا غاية الاحكام والحمد لله رب العالمين في باب أفردناه لهذا المعنى في آخر كتابنا المرسوم بالفصل . ترجمته باب الكلام على من قال بتكافؤ الأدلة . وقد سألوا أيضا فقالوا : بأى شئ عرفتم صحة حجة العقل . أبججة عقل أم بغير ذلك . فان قلتم عرفناها بحجة العقل ففي ذلك نازعناكم ، وإن قلتم بغير ذلك فهاتوه .

قال أبو محمد : وهذا سؤال مبطل الحقائق كلها . والجواب على ذلك وبالله تعالى التوفيق . أن صحة ما أوجبه العقل عرفناه بلا واسطة وبلا زمان . ولم يكن بين أول أوقات فهمنا وبين معرفتنا بذلك مهلة البتة . ففي أول أوقات فهمنا علمنا أن الكل أكثر من الجزء . وأن كل شخص فهو غير الشخص الآخر . وأن الشئ لا يكون قائما قاعدا في حال واحدة . وأن الطويل أمد من القصير . وبهذه القوة عرفنا صحة ما توجبه الحواس وكما لم يكن بين أول أوقات معرفة المرء وبين معرفته به مهلة ولا زمان فلا وقت للاستدلال فيه . ولا يدري احد كيف وقع له ذلك (١) ، الا انه فعل الله عز وجل في النفوس فقط . ثم من هذه المعرفة انتجنا جميع الدلائل . ثم نقول له إن كنت مسلما فالقرآن يوجب صحة حجج العقول على ما سنورده في آخر هذا الباب ان شاء الله تعالى . فان كلامنا في هذا الديوان انما هو مع أهل ملتنا . وأما إن كان المكلم به لنا غير مسلم فقد أجبناه عن هذا السؤال في كتابنا المرسوم بالفصل . وكتابنا المرسوم بالتقريب . وتقصينا (٢) هذا الشك وبيننا خطأه بعون الله تعالى وليس كتابنا هذا مكان الكلام مع هؤلاء .

(١) في رقم ١١ : ولا وقت الاستدلال فيه ولا يدرك احد كيف وقع لنا ذلك

(٢) في رقم ١١ : وتقضنا .

قال ابو محمد : ويقال لمن قال بالالهام ما الفرق بينك وبين من ادعى أنه ألهم بطلان قولك فلا سبيل له الى الاتصال عنه . والفرق بين هذه الدعوى ودعوى من ادعى انه يدرك بعقله خلاف ما يدركه ببديهية العقل وبين ما يدركه بأوائل العقل ان كل من في المشرق والمغرب اذا سئل عما ذكرنا أننا عرفناه بأوائل العقل أخبر بمثل ما أخبر سواء بسواء وأن المدعين للالهام ولا دراك مالا يدركه غيرهم بول عقله لا يتفق اثنان منهم على ما يدعيه كل واحد منهم إلهاما أو ادراكا ، فصح بلا شك أنهم كذبة . وان الذي بهم وسواس . وأيضا فان الالهام دعوى مجردة من الدليل ولو أعطى كل امرئ بدعواه المراءة لما ثبت حق ولا بطل باطل . ولا استقر ملك أحد على مال . ولا انتصف من ظالم . ولا صحت ديانة أحد أبدا ، لانه لا يعجز أحد عن أن يتولأهت ان دم فلان حلال وان ماله مباح لى اخذه وان زوجه مباح لى وطؤها وهذا لا ينفك منه ؛ وقد يقع فى النفس وسواس كثيرة لا يجوز أن تكون حقا . واشياء متضادة يكذب بعضها بعضا . فلا بد من حاكم يميز الحق منها من الباطل . وليس ذلك الا العقل الذى لا تتعارض دلائله ، وقد بينا ذلك فى كتاب التقریب .

قال ابو محمد : ويقال لمن قال بالامام بأى شىء عرفت صحة قول الامام أبرهان . أم بمعجزة . أم بالالهام . أم بقوله مجردا ؟ فان قال ببرهان كلف بأن يأتى به ولا سبيل له اليه ، وان قال بمعجزة ادعى البهتان لاسيما الآن وهم يقولون انه قد خفى عنهم موضعه منذ مائة وسبعين عاما ، وإن قالوا بالالهام سئلوا بما ذكرنا فى ابطال الالهام ، وان قالوا بقوله مجردا سئلوا عن الفرق بين قوله وقول خصومهم فى ابطال مذهبهم دون دليل ولا سبيل الى وجه خامس اصلا .

قال أبو محمد : ويقال لمن قال بالتقليد ما الفرق بينك وبين من قلده غير

الذى قلدت انت بل كفر من قلده انت أو جهله ، فان أخذ يستدل فى فضل من قلده كان قد ترك التقليد وسلك فى طريق الاستدلال من غير التقليد وقد افردنا فى ابطال التقليد بابا ضخما قرب آخر كتابنا هذا استوعبنا فيه ابطاله وبالله التوفيق .

قال ابو محمد على : ويقال لمن قال لا يدرك شىء الا من طريق الخبر اخبرنا الخبر كله حق ؟ أم كله باطل . أم منه حق وباطل . فان قال هو باطل كله كان قد ابطال ما ذكرناه لا يعلم شىء الا به وفى هذا ابطال قوله وابطال جميع العلم ، وإن قال حق كله عورض باخبار مبطله لمذهبه فلزمه ترك مذهبه لذلك أو اعتقاد الشىء وضده فى وقت واحد وذلك مالا سبيل اليه ، وكل مذهب أدى الى المحال والى الباطل فهو باطل ضرورة . فلم يبق الا أن من الخبر حقا وباطلا . فاذا كان كذلك بطل أن يعلم صحة الخبر بنفسه إذ لا فرق بين صورة الحق منه وصورة الباطل . فلا بد من دليل يفرق بينهما ، وليس ذلك الا لحجة العقل المفرقة بين الحق والباطل .

قال أبو محمد على : ثم يقال لجميعهم بأى شىء عرفتم صحة ما تدعون اليه وصحة التوحيد والنبوة ودينك الذى أنت عليه ؟ أبعقل ذلك على صحة كل ذلك أم بغير عقل ؟ وبأى شىء عرفت فضل من قلدت أو صحة ما ادعيت انك ألهمته بعد أن لم تكن ماهما اليه ولا مقلداً له برهة من دهرك ، وبأى شىء عرفت صحة ما بلغك من الاخبار بعد إن لم تكن لبلغتك وهل لك عقل أم لا عقل لك ؟ فان قال : عرفت كل ذلك بلا عقل ولا عقل لى فقد كفينا مؤنته وبلغنا من نفسه أكثر مما رغبنا منه ، فاننا انما رغبنا منه الاعتراف بالخطأ فقد زادنا فى نفسه منزلة لم نرغبها منه ؛ وسقط الكلام معه ولزمنا السكوت عنه ، والا كنا فى نصاب من يكلم السكارى الطافخين والمجانين المتعربين على الطرق ، فان قال لى عقل وبعقل عرفت ما عرفت فقد أثبت حجة العقل وترك

مذهبه الناسد ضرورة .

قال أبو محمد : واحتجوا في إبطال الجدال والمناظرة بآيات ذكروها وهي قوله تعالى : « لا حجة بيننا وبينكم الله يجمع بيننا واليه المصير . والذين يحاجون في الله من بعد ما استجيب لهم حجتهم داحضة عند ربهم وعليهم غضب ولهم عذاب شديد » .

قال أبو محمد : وهذه الآية مبينة وجه الجدال المذموم وهو قوله تعالى فيمن يحاج بعد ظهور الحق . وهذه صفة المعاند للحق ، الآبى من قبول الحجة بعد ظهورها ، وهذا مذموم عند كل ذى عقل . ومنها قوله تعالى : « وآلهتنا خير أم هو ماضربوه لك الا جدلا ؟ بل هم قوم خصمون » .

قال أبو محمد : وانما ذم تعالى في هذه الآية من خاصم وجادل في الباطل وعارض الآلهة التي كانوا يعبدون من حجارة لا تعقل بعيسى النبي العبد المؤيد بالمعجزات من إحياء الموتى وغير ذلك ، ومنها قوله تعالى : « الذين يجادلون في آياتنا ما لهم من محيص » ومنها قوله تعالى : « فان حاجوك فقل اسلمت وجهى لله ومن اتبعنى » .

قال أبو محمد قال تعالى : « ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا » . فصح بهذه الآية أن كلام الله تعالى لا يتعارض ولا يختلف . فوجدناه تعالى اثنى على الجدال بالحق وأمر به . فعلمنا يقينا أن الذى أمر به تعالى هو غير الذى نهى عنه بلا شك . فنظرنا في ذلك لنعلم وجه الجدال المنهى عنه المذموم ، ووجه الجدال المأمور به الحمود ، لأننا قد وجدناه تعالى قد قال : « ومن أحسن قولاً ممن دعا الى الله وعمل صالحاً » ووجدناه تعالى قد قال : « ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هي أحسن . إن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين » . فكان تعالى قد أوجب الجدال في هذه الآية وعلم فيها تعالى جميع آداب الجدال

كلها من الرفق ، والبيان ، والتزام الحق ، والرجوع الى ما أوجبه الحجّة القاطعة . وقال تعالى : « قل فأتوا بكتاب من عند الله هو أهدي منهما أتبعه إن كنتم صادقين . فان لم يستجيبوا لك فاعلم انما يتبعون أهواءهم » . ولم يأمر الله عز وجل رسوله صلى الله عليه وسلم أن يقول هذا شكاً في صدق ما يدعوا اليه . ولكن قطعاً لحجّتهم ، وحسماً لدعوائهم ، وإلزاماً لهم . مثل ما التزم لهم من رجوعه الى الأهدى ، واتباعه الأمر الأصوب . واعلاماً لنا أن من لم يأت بحجّة على قوله يصير بها أهدي من قول خصمه ، وبين أن الذي يأتى به هو من عند الله عز وجل فليس صادقاً وانما هو متبع لهواه . وقال تعالى : « قالوا اتخذ الله ولداً سبحانه هو الغنى له ما فى السموات وما فى الارض أن عندكم من سلطان بهذا أتقولون على الله ما لا تعلمون . قل ان الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون » .

قال أبو محمد : فى هذه الآية بيان أنه لا يقبل قول أحد الا بحجّة . والسلطان ههنا بلا اختلاف من أهل العلم واللغة هو الحجّة ، وإن من لم يأت على قوله بحجّة فهو مبطل بنص حكم الله عز وجل وانه مفتر على الله تعالى وكاذب عليه عز وجل بنص الآية لا تأويل ولا تبديل . وانه لا يفلح اذا قال قولة لا يقيم على صحتها حجة قاطعة ، ووجدناه تعالى قد علمنا فى هذه الآيات وجوه الانصاف الذى هو غاية العدل فى المناظرة وهو أنه من أتى ببرهان ظاهر وجب الانصراف الى قوله ، وهكذا نقول نحن اتباعاً لرَبنا عز وجل بعد صحة مذاهبننا لاشكاً فيها ولاخوفاً منا . أن يأتينا احداً بما يفسدها ، ولكن ثقة منا بانه لا يأتى أحد بما يعارضها به ابداً لأننا والله الحمد اهل التخليص والبحث ، وقطع العمر فى طلب تصحيح الحجّة واعتقاد الادلة ، قبل اعتقاد مدلولاتها . حتى وقفنا والله تعالى الحمد على مائتة اليقين ؛ وتركنا أهل الجهل والتقليد فى ريبهم يترددون ، وكذلك نقول فيما لم يصح عندنا حتى الآن

فنقول مجدين مقرين ان وجدنا ما هو أهدي منه اتبعناه وتركنا ما نحن عليه .
وأما هذا في مسائل تعارضت فيها الأحاديث والآي في ظاهر اللفظ ، ولم يقم
لنا بيان الناسخ من المنسوخ فيها فقط ، أوفى مسائل وردت فيها الأحاديث لم
تثبت عندنا ولعلمها ثابتة في نقلها فان بلغنا ثباتها صرنا الى القول بها ، الا أن
هذا في اقوالنا قليل جدا والحمد لله رب العالمين . وأما سائر مذاهبنا فنحن منها
على غاية اليقين . وقال الله تعالى : « ولا تجادلوا اهل الكتاب الا بالتي هي احسن
الا الذين ظلموا منهم » . فامر عز وجل كما ترى بايجاب المناظرة في رفق .
وبالانصاف في الجدل وترك التعسف والبذاء والاستطالة الاعلى من بدأ
بشيء من ذلك فيعارض حينئذ بما ينبغي ، وقال تعالى : « فانفذوا لا تنفذون
الا بسطان » والسلطان الحجة كما ذكرنا وقال تعالى « ألم تر الى الذي حاج ابراهيم
في ربه » . فذكر عز وجل تقرير ابراهيم عليه السلام قومه على نُقْلة (١)
الكواكب والشمس والقمر التي كانوا يعبدون من دون الله وان ذلك دليل على
خلقها وبرهان على حدودها . فقال عز وجل : « وتلك حجتنا آتيناها ابراهيم
على قومه » . وقد امرنا تعالى في نص القرآن باتباع ملة ابراهيم عليه السلام
وخبّرنا تعالى ان من ملة ابراهيم المحاجة والمناظرة فمرة للملك ومرة لقومه
والاستدلال كما اخبرنا تعالى عنه ففرض علينا اتباع المناظرة لنصرف اهل الباطل
الى الحق ، وان نطلب الصواب بالاستدلال فيما يختلف فيه المختصمون . قال الله
عز وجل : « ان اولى الناس بابراهيم للذين اتبعوه وهذا النبي والذين آمنوا والله
ولى المؤمنين » . فنحن المتبعون لابراهيم عليه السلام في المحاجة والمناظرة فنحن
اولى الناس به وسائر الناس مأمورون بذلك . قال الله تعالى : « فاتبعوا ملة ابراهيم »
ومن ملته المناظرة كما ذكرنا فمن نهى عن المناظرة والحجة فليعلم انه عاص لله
عز وجل ومخالف لملة ابراهيم ومحمد صلى الله عليهما . قال الله عز وجل وقد

(١) نقلة الكواكب تحولها في المنازل .

أثني على اصحاب الكهف : « انهم فتية آمنوا بربهم وزدناهم هدى وربطنا على قلوبهم إذ قاموا فقالوا ربنا رب السموات والارض لن ندعو من دونه إلها لقد قلنا اذا شططا ، هؤلاء قومنا اتخذوا من دونه آلهة لولا يأتون عليهم بسلطان بين فمن اظلم ممن افترى على الله كذبا » . فاثني الله عز وجل عليهم في انكارهم قول قومهم اذ لم يتم قومهم على قولهم حجة بينة ، وصدقهم تعالى في قولهم ان من ادعى قولاً بلا دليل فهو منتر على الله عز وجل الكذب . وقال تعالى : « ومن اظلم ممن ذكر بآيات ربه فاعرض عنها » فلا اظلم ممن قامت عليه الحجة من كتاب الله تعالى ، ومن كلام نبيه صلى الله عليه وسلم فاعرض عنه ، وهو الحجة القاطعة والبرهان الصادع . وقال تعالى : « فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وامره الى الله ، ومن عاد فاولئك اصحاب النار هم فيها خالدون » . وقال تعالى : « بل اتبع الذين ظلموا أهواءهم بغير علم » . فاخبر تعالى كما تسمع ان من اتبع قولاً وافقه بلا علم بصحته (١) فهو ظالم وان من لم يرجع الى ما يسمع من الحق فهو من اهل النار . وقال تعالى : « ومن اضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله » . وانكر الله تعالى ان يكذب المرء بما لا يعلم . فقال تعالى : « بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله » . فصح بكل ما ذكرنا الوقوف عما لا نعلم والرجوع الى ما اوجبه الحجة بعد قيامها . وقال تعالى : « ومن اظلم ممن افترى على الله كذبا . وكذب بالحق لما جاءه » . قال ابو محمد : في هذه الآية كناية في ايجاب ان لا يصدق احد بما لم تقم عليه حجة ، وان لا يأتى ما قامت عليه الحجة . فمن اظلم ممن عرف ما ذكرنا واخذ بوسواس يقوم في نفسه ، أو بنحبر لم يتم على وجوب تصديقه برهان ، أو قلد انسانا مثله لعله عند الله تعالى على خلاف ما يظن ، وعلى كل حال فهو غير معصوم لكن يخطئ ويصيب . وقال تعالى : « قل هاتوا برهانكم ان كنتم

صادقين » . فأوجب تعالى ان من كان صادقا في دعواه فعليه ان يأتي بالبرهان وان من لم يأت بالبرهان فهو كاذب مبطل أو جاهل . وقال تعالى : « ها أنتم هؤلاء حاجتكم فيما لكم به علم فلم تحاجون فيما ليس لكم به علم » . فلم يوجب تعالى المحاجة الا بعلم ومنع منها بغير علم . وقال تعالى : « فلا تمار فيهم إلا مرء ظاهرا »

قال ابو محمد : فلما وجدنا الله تعالى قد امر في الآيات التي ذكرنا بالحجاج والمناظرة ولم يوجب قبول شيء الا يبرهان وجب علينا تطلب الحجاج المذموم على ما قدمنا فوجدناه قد قال : « ويجادل الذين كفروا بالباطل ليدحضوا به الحق » . فذم تعالى كما ترى الجدل بغير حجة والجدال في الباطل وابطل تعالى بذلك قول المجانين كل مفتون ملقن حجة ، وبين تعالى ان المفتون هو الذي لا يلقن حجة ، وان الحق هو الملقن حجة على الحقيقة وهم اهل الحق . وقال تعالى : « الذين يجادلون في آيات الله بغير سلطان اتاهم كبر مقتا عند الله وعند الذين آمنوا كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار » . فقد جمعت هذه الآيات بيان الجدل المذموم والجدال المحمود الواجب ، فالواجب هو الذي يجادل متولييه في اظهار الحق ، والمذموم وجهان بنص الآيات التي ذكرنا : احدهما من جادل بغير علم : والثاني من جادل ناصرا للباطل بشغب وتمويه بعد ظهور الحق اليه . وفي هذا بيان ان الحق في واحد وانه لا شيء الا ما قامت عليه حجة العقل ، وهؤلاء المذمومون هم الذين قال الله تعالى فيهم : « لم تر الى الذين يجادلون في آيات الله انى يصرفون » . وقوله تعالى : « ومن الناس من يجادل في الله بغير علم ويتبع كل شيطان مريد » : وبقوله تعالى : « ومن الناس من يجادل في الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير ثاني عطفه ليضل عن سبيل الله له في الدنيا خزي ونذيقه يوم القيامة عذاب الحريق » . وبقوله تعالى : « ما يجادل في آيات الله الا الذين كفروا فلا

يفررك تقلبهم في البلاد كذبت قبلهم قوم نوح والاحزاب من بعدهم وهمت كل امة برسولهم ليأخذوه وجادلوا بالباطل ولیدحضوا به الحق فاخذتهم فكيف كان عقاب . فبين تعالى كما ترى ان الجدال المحرم هو الجدال الذى يجادل به لينصر الباطل ويبطل الحق بغير علم .

قال ابو محمد : ويقال لمن ابى عن مطالبته الجدال ومعاونة طلب البرهان ان فرعون قال : « ما اريكم الا ما ارى وما اهديكم الا سبيل الرشاد ، وقال الذى آمن يا قوم اتبعونى اهدكم سبيل الرشاد » . فبأى شئ يعرف المحق منهما من المبطل هل يجوز ان يعرف ذلك الا بدلائل غير كلامهما ؟ فهذا كلام العزيز الجبار الخالق البارى قد نصصناه فى اتباع البرهان وتكذيب قول من لا حجة فى يديه وهو الذى لا يسع مسلما خلافة . لا قول من قال اذهب الى شاك مثلك فناظره ، فيقال له أترى رسول الله صلى الله عليه وسلم كان شاكا إذ علمه ربه تعالى مجادلة أهل الكتاب وأهل الكفر وأمره بطلب البرهان وأقامة الحجة على كل من خالفه ، ولا قول من قال أوكلما جاء رجل هو اجدل من رجل تركنا ما نحن عليه أو كلاما هذا معناه .

قال ابو محمد : وهذا كلام يستوى فيه مع قائله كل ملحد على ظهر الارض فلئن وسع هذا القائل ان لا يدع ما وجد عليه سلفه بلا حجة لحجة ظاهرة واردة عليه ليسعن اليهودى والنصرانى ان لا يدع ما وجد عليه سلفهما تقليدا بلا برهان ، وان لا يقبل برهان الاسلام الوارد عليهما وحجته القاطعة . قال الله عز وجل : « ألا لعنة الله على الظالمين الذين يصدون عن سبيل الله ويبغونها عوجا » .

قال أبو محمد : فاذا قد حض الله تعالى على المجادلة بالحق وأمر بطلب البرهان فقد صح ان طلب الحجة هى سبيل الله عز وجل ، وصح بالنص الذى ذكرنا ان من نهى عن ذلك وصد عنه فهو صاد عن سبيل الله تعالى ظالم ملعون

بلا تأويل إلا عين (١) النص الوارد من قبل الله تعالى وبالله نعتصم وقال تعالى :
« ولا يبطئون موطئا يغيظ الكفار ولا ينالون من عدو نيلا الا كتب لهم به
عمل صالح » . ولا غيظ أغيظ على الكفار والمبطلين من هتك أقوالهم بالحجة
الصادقة وقد تهزم المساكر الكبار (٢) والحجة الصحيحة لا تغلب ابدا
فهي ادعى الى الحق وانصر للدين من السلاح الشاكي والاعداد الجمة ، وافاضل
الصحابة الذين لا نظير لهم انما اسلموا بقيام البراهين على صحة نبوة محمد صلى الله
عليه وسلم عندهم ، فكانوا افضل ممن اسلم بالغلبة بلا خلاف من احد من
المسلمين ، وأول ما أمر الله عز وجل نبيه محمد صلى الله عليه وسلم أن يدعو له
الناس بالحجة البالغة بلا قتال . فلما قامت الحجة وعاندوا الحق اطلق الله تعالى
عليهم السيف حينئذ . وقال تعالى : « قل فله الحجة البالغة » . وقال تعالى :
« بل تقذف بالحق على الباطل فيدمنه فاذا هو زاهق » . ولا شك في ان هذا
انما هو بالحجة لان السيف مرة لنا ومرة علينا وليس كذلك البرهان بل هو لنا
ابدا ، ودامن لقول مخالفينا ، ومزهق له ابدا . ورب قوة باليد قد دمنت
بالباطل حقا كثيرا فازهقته ، منها يوم الحرة ، ويوم قتل عثمان رضى الله عنه ،
ويوم قتل الحسين وابن الزبير رضى الله عنهم ، ولعن قتلهم . وقد قتل انبياء
كثير وما غلبت حجتهم قط :

قال ابو محمد : وقد علمنا الله عز وجل الحجة على الدهرية في قوله تعالى :
« وكل شئ عنده بمقدار » . وقوله تعالى : « واحصى كل شئ عددا » . وعلمنا
الحجة على الثنوية بقوله تعالى : « لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدنا » . وعلى
النصارى وعلى جميع الملل وقد بينا ذلك في كتابنا المرسوم بكتاب الفصل
وأرينا فيه عظيم ما افادنا الله تعالى في ذلك من الحكمة والعلم بالحاجة واظهار

(١) كذا في رقم ١١ . وفي رقم ١٣ مكشوط ومصلح الى غير النص .

(٢) الكبار في رقم ١١ فقط .

البرهان بنغاية الإيجاز والاختصار ، وقد أمر الله تعالى بالجدال على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم كما أُرنا (١) عبد الله بن الربيع قال أنبأنا محمد بن اسحق بن السليم ثنا ابن الأعرابي أنبأنا أبو داود نا أبو موسى بن اسماعيل ثنا حماد هو ابن سلمة عن حميد عن انس بن مالك . قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « جاهدوا المشركين بأموالكم وأنفسكم والسنتكم » .
قال أبو محمد : وهذا حديث في غاية الصحة وفيه الأمر بالمناظرة وإيجابها كإيجاب الجهاد والنفقة في سبيل الله .

قال أبو محمد : وقد علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وضع السؤال موضعه ، وكيفية المحاجة في الحديث الذي فيه ذكر محاجة آدم موسى صلى الله عليهما وسلم ثنا عبد الله بن يوسف ابن ناعي عن أحمد بن فتح عن عبد الوهاب ابن عيسى عن أحمد بن محمد عن أحمد بن علي عن مسلم بن الحجاج عن ابن أبي عمر المكي ومحمد بن حاتم وغيرهما واللفظ لابن حاتم كلاهما عن سفيان بن عيينة عن عمرو هو ابن دينار عن طاوس . قال سمعت أبا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « احتج آدم وموسى فقال موسى يا آدم انت أبونا خيبتنا واخرجتنا من الجنة ، فقال له آدم : انت موسى الذى اصطفاك الله بكلامه ، وخط لك بيده ، أتلومنى على أمر قدره الله علىّ قبل ان اخلق باربعين سنة . فحج آدم موسى » .

قال أبو محمد : فموسى صلى الله عليه وسلم وضع الملامة في غير موضعها فصار محجوجا وذلك لأنه لام آدم صلى الله عليه وسلم على أمر لم يفعله وهو خروج الناس من الجنة وانما هو فعل الله عز وجل . ولو أن موسى لام آدم على خطيئته الموجبة لذلك لكان واضعا للملامة موضعها ، وكان آدم محجوجا . وليس أحد ملوماً الا على ما يفعله لا على ما تولد من فعله ولا بما فعله غيره

(١) كذا في رقم ١١ وهو اصطلاحه عن اخبرنا .

والكافر انما يلام على الفعل لا على دخول النار ، والقاتل انما يلام على فعله لا على موت مقتوله ولا على أخذ القصاص منه . فعملنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث كما ترى كيف نسأل عن المحاجة وبين لنا صلى الله عليه وسلم ان المحاجة جائزة وان من أخطأ موضع السؤال كان محجوجا - وظهر بذلك قول الله عز وجل : « ويعلمكم الكتاب والحكمة ويعلمكم مالم تكونوا تعلمون » . والذي ذكرنا هو نص الحديث لا ما ظننه من يتعسف الكلام ويحرفه عن مواضعه ويطلب فيه ما ليس فيه وليس هذا الحديث من باب اثبات القدر في شيء . واثبات القدر انما يصح من احاديث أخرى وآيات أخرى . قال أبو محمد : وقد تحاج المهاجرون والأنصار وسائر الصحابة رضوان الله عليهم ، وحاج ابن عباس الخوارج بأمر على رضي الله عنه . وما أنكر قط أحد من الصحابة الجدل في طلب الحق فلا معنى لقول لمن جاء بعدهم . وبالجملة فلا اضعف ممن يروم ابطال الجدل بالجدال ، ويريد هدم جميع الاحتجاج بالاحتجاج ، ويتكلف فساد المناظرة بالمناظرة . لأنه مقر على نفسه انه يأتي بالباطل لأن حجته هي بعض الحجج التي يريد ابطال جملتها . وهذه طريق لا يركبها الا جاهل ضعيف ، أو معاند سخيف . والجدال الذي ندعو اليه هو طلب الحق ونصره ، وازهاق الباطل وتبيينه ، فمن ذم طلب الحق وأنكر هدم الباطل فقد الحد ، وهو أهل الباطل حقا والخصام بالباطل هو اللد الذي قال فيه عليه السلام : « أبغض الرجال إلى الله الا لد الخصم » أو كما قال صلى الله عليه وسلم . فاذ قد بطلت كل طريق ادعاها خصومنا في الوصول الى الحقائق من الالهام والتقليد وثبت أن الخبر لا يعلم صحته بنفسه ، ولا يتميز حقه من كذبه ، وواجبه من غير واجبه ، إلا بدليل من غيره . فقد صح أن المرجوع اليه حجج العقول وموجباتها ، وصح ان العقل انما هو مميز بين صفات الاشياء الموجودات ، وموقف للمستدل به على حقائق كفيات الأمور الكائنات ،

وتمييز المحال منها. واما من ادعى ان العقل يحلل أو يحرم ؛ أو ان العقل يوجد عللا موجبة لـكون ما أظهر الله الخالق تعالى في هذا العالم من جميع افعاليه الموجودة فيه من الشرائع وغير الشرائع ، فهو بمنزلة من البطل موجب العقل جملة . وهما طرفان : احدهما أفرط فخرج عن حكم العقل : والثاني قصر فخرج عن حكم العقل ، ومن ادعى في العقل ما ليس فيه كمن اخرج منه ما فيه ولا فرق . ولا نعلم فرقة ابعده من طريق العقل من هاتين الفرقتين معا : احدهما التي تبطل حجج العقل جملة : والثانية التي تستدرك بمقولاتها على خالقها عز وجل اشياء لم يحكم فيها ربهم بزعمهم . فنقفوها هم ورتبوها رتباً أو جبروا أن لا محيد لربهم تعالى عنها ، وانه لا تجرى افعاله عز وجل الا تحت قوانينها . لقد افترى كلا الفريقين على الله عز وجل افكاً عظيماً ، واتوا بما تقشعر منه جلود اهل العقول ، وقد بينا ان حقيقة العقل انما هي تمييز الاشياء المدركة بالحواس وبالفهم ومعرفة صفاتها التي هي عليها جارية على ماهي عليه فقط من ايجاب حدوث العالم وان الخالق واحد لم يزل وصحة نبوة من قامت الدلائل على نبوته ، ووجوب طاعة من توعدنا بالنار على معصية ، والعمل بما صححه العقل من ذلك كله وسائر ما هو في العالم موجود مما عدا الشرائع وان يوقف على كيفيات كل ذلك فقط . فاما ان يكون العقل يوجب ان يكون الخنزير حراماً أو حلالاً ، او يكون التيس حراماً أو حلالاً ، أو أن تكون صلاة الظهر اربعاً وصلاة المغرب ثلاثاً ، أو أن يمسح على الرأس في الوضوء دون العنق ، أو ان يحدث المرء من اسفله فيغسل اعلاه ، أو أن يتزوج اربعا ولا يتزوج خمسا ، أو يقتل من زنا وهو محصن وان عفى عنه زوج المرأة وأبوها ، ولا يقتل قاتل النفس المحرمة عمدا اذا عفا عنه اولياء المقتول ، أو أن يكون الانسان ذاعينين دون أن يكون ذا ثلاث أعين أو أربع ، أو ان تخص صورة الانسان بالتمييز دون صورة الفرس ، أو ان تكون الكواكب المتحيرة سبعة دون أن تكون تسعة ، وكذلك سائر رتب العالم

كلها . فهذا اما لا مجال للعقل فيه لافي ايجابه ولا في المنع منه ، وانما في العقل الفهم عن الله تعالى لأوامره ، ووجوب ترك التعدى الى ما يخاف العذاب على تعديه ، والاقرار بان الله تعالى يفعل ما يشاء ، ولو شاء أن يحرم ما احل أو يحل ما حرم لكان ذلك له تعالى ، ولو فعله لكان فرضا علينا الاتقياد لكل ذلك ولا مزيد . ومعرفة صفات كل ما أدركنا معرفته مما في العالم وانه على صفة كذا وهيئة كذا كما احكمه ربه تعالى ولا زيادة فيه وبالله تعالى التوفيق واليه الرغبة في دفع مالا لنطبق *

الباب الرابع

في كيفية ظهور اللغات أعن توقيف أم عن اصطلاح ؟

قال أبو محمد : أكثر الناس في هذا والصحيح من ذلك ان أصل الكلام توقيف من الله عز وجل بحجة سمع وبرهان ضرورى . فاما السمع فقول الله عز وجل : « وعلم آدم الاسماء كلها ثم عرضهم على الملائكة » . واما الضرورى بالبرهان : فهو أن الكلام لو كان اصطلاحا لما جاز أن يصطلح عليه الاقوام قد كملت اذهانهم ، وتدربت عقولهم ، وتمت علومهم ، ووقفوا على الأشياء كلها الموجودة في العالم ، وعرفوا حدودها ، واتفاقاتها ، واختلافها ، وطبائعها ، وبالضرورة نعلم أن بين اول وجود الانسان وبين بلوغه هذه الصفة سنين كثيرة جدا يقتضى في ذلك تربية وحياسة وكفالة من غيره ، إذ المرء لا يقوم بنفسه الا بعد سنين من ولادته ، ولا سبيل الى تعايش الوالدين والمتكفلين والحضان إلا بكلام يتفاهمون به مراداتهم فيما لا بد لهم منه ، فيما يقوم معاشهم من حرث أو ماشية أو غراس ، ومن معاناة ما يطرد به الحر والبرد والسباع ، ويعانى به الامراض ، ولا بد لكل هذا من اسماء يتعارفون بها ما يعانونه من ذلك ، وكل انسان فقد كان في حالة الصغر التى ذكرنا من امتناع الفهم

والاحتياج الى كافل . والاصطلاح يقتضى وقتاً لم يكن موجوداً قبله لانه من عمل المصطلحين ، وكل عمل لا بد من ان يكون له أول فكيف كانت حال المصطلحين على وضع اللغة قبل اصطلاحهم عليها . فهذا من الممتنع المحال ضرورة قال على : وهذا دليل برهاني ضرورى من ادلة حدوث النوع الانسانى ، ومن ادلة وجود الواحد الخالق الاول تبارك وتعالى ، ومن ادلة وجود النبوة والرسالة . لأنه لا سبيل الى بقاء احد من الناس ووجوده دون كلام ، والكلام حروف مؤلفة والتأليف فعل فاعل ضرورة لا بد له من ذلك ، وكل فعل فله زمان ابتدئ فيه . لأن الفعل حركة تدها المدد . فصح ان لهذا التأليف أولاً . والانسان لا يوجد دونه وما لم يوجد قبل ماله اول فله اول ضرورة . فصح ان للمحدث محدث بخلافه ، وصح أن ما علم من ذلك مما هو مبتدأ من عند الخالق تعالى ، مما ليس فى الطبيعة معرفته دون تعليم . فلا يمكن البتة معرفته الا بعلم علمه البارى إياه ، ثم علم هو أهل نوعه ما علمه ربه تعالى

قال على : وايضاً فإن الاصطلاح على وضع لغة لا يكون ضرورة إلا بكلام متقدم بين المصطلحين على وضعها ، أو بإشارات قد اتفقوا على فهمها ، وذلك الاتفاق على فهم تلك الاشارات لا يكون الا بكلام ضرورة ، ومعرفة حدود الأشياء وطبائعها التى عبر عنها بالفاظ اللغات لا يكون الا بكلام وتفهيم لا بد من ذلك . فقد بطل الاصطلاح على ابتداء الكلام ولم يبق الا ان يقول قائل ان الكلام فعل الطبيعة

قال على : وهذا يبطل برهان ضرورى وهو ان الطبيعة لا تفعل الا فعلاً واحداً لا افعالا مختلفة ، وتأليف الكلام فعل اختيارى متصرف فى وجوه شتى . وقد لجأ بعضهم الى نوع من الاختلاط وهو ان قال : ان الاماكن أوجبت بالطبع على ساكنيها النطق بكل لغة نطقوا بها

قال على : وهذا محال ممتنع لانه لو كانت اللغات على ما توجبه طبائع
الامكنة لما امكن وجود كل مكان الا بلغته التي توجبها طبعه وهذا
يرى بالعيان بطلانه لان كل مكان في الاغلب قد دخلت فيه لغات شتى
على قدر تداخل اهل اللغات ومجاورتهم ، فبطل ماقلوا . وأيضا فليس في
طبع المكان أن يوجب تسمية الماء ماء دون ان يسمي باسم آخر مركب
من حروف الهجاء ، ومن كابر في هذا : فاما مجاهر بالباطل واما عديم عقل
لا بد له من احد هذين الوجهين . فصح انه توقيف من أمر الله عز وجل
وتعليم منه تعالى . الا أننا لا ننكر اصطلاح الناس على احداث لغات شتى
بعد ان كانت لغة واحدة وقفوا عليها بما علموا ماهية الاشياء وكيفياتها
وحودها ، ولا ندرى أى لغة هي التي وقف آدم عليه السلام عليها أولا
الا اننا نقطع على أنها اتم اللغات كلها ، واينها عبارة ، وأقلها اشكالا ،
واشدها اختصاراً ، وأكثرها وقوع اسماء مختلفة على المسميات كلها المختلفة
من كل مافي العالم من جوهر أو عرض لقول الله عز وجل : « وعلم آدم الاسماء
كلها » . فهذا التأكيدي رفع الاشكال ويقطع الشغب فيما قلنا * وقد قال قوم :
هي السريانية . وقال قوم : هي اليونانية . وقال قوم : هي العبرانية . وقال قوم : هي
العربية . والله أعلم . الا أن الذي وقفنا عليه وعلمناه يقينا أن السريانية والعبرانية
والعربية التي هي لغة مضر وريبعة لالغة حمير لغة واحدة تبدلت بتبدل مساكن
أهلها فحدث فيها جرش (١) كالذي يحدث من الاندلسى اذا رام نعمة أهل
القيروان ، ومن القيروانى اذا رام نعمة الاندلسى ، ومن الخراسانى اذا رام
نعمتهم . ونحن نجد من سمع لغة أهل خص البلوط وهي على ليلة واحدة من قرطبة
كاد أن يقول أنها لغة أخرى غير لغة أهل قرطبة . وهكذا في كثير من البلاد
فانه بمجاورة أهل البلدة بأمة أخرى يتبدل لغتها تبديلا لا يخفى على من تأمله .

(١) الجرش المك ويريد احتكاك اللغات بعضها ببعض .

ونحن نجد العامة قد بدلت الالفاظ فى اللغة العربية تبديلا وهو فى البعد عن أصل تلك الكلمة كلغة أخرى ولا فرق فنجدهم يقولون : فى العنب العيْنَب ، وفى السوط أسْطوط ، وفى ثلاثة دنائير ثلثدًا . واذا تعرب البربرى فأراد أن يقول الشجرة قال السجرة . واذا تعرب الجليقي ابدل من العين والحاء هاء فيقول مهمدا اذا أراد أن يقول محمدا . ومثل هذا كثير فمن تدبر العربية والعبرانية والسريانية ايقن أن اختلافها انما هو من نحو ما ذكرنا من تبديل الفاظ الناس على طول الازمان ، واختلاف البلدان ومجاورة الامم ، وانها لغة واحدة فى الاصل .

واذ قد تيقنا ذلك فالسريانية أصل للعربية وللعبرانية معا . والمستفيض أن اول من تكلم بهذه العربية اسمعيل عليه السلام فهى لغة ولده . والعبرانية لغة اسحق ولغة ولده . والسريانية بلا شك هى كانت لغة ابراهيم صلى الله عليه وعلى نبينا وسلم بنقل الاستفاضة الموجبة لصحة العلم ، فالسريانية أصل لهما وقد قال قوم : أن اليونانية ابسط اللغات ولعل هذا انما هو الآن فان اللغة يسقط أكثرها ويبطل بسقوط دولة أهلها ودخول غيرهم عليهم فى مساكنهم ، أو بنقلهم عن ديارهم واختلاطهم بغيرهم . فانما يقيد لغة الأمة وعلومها وأخبارها قوة دولتها ونشاط أهلها وفراغهم . واما من تلفت دولتهم ، وغلب عليهم عدوهم ، واشتغلوا بالخوف والحاجة والذل وخدمة اعدائهم ، فمضمون منهم موت الخواطر . وربما كان ذلك سببا لذهاب لغتهم ، ونسيان انسابهم واخبارهم ، وبيود علومهم . هذا موجود بالمشاهدة ومعلوم بالعقل ضرورة ولدولة السريانيين مذ ذهبت وبادت آلاف من الاعوام فى أقل منها ينسى جميع اللغة فكيف تلفت أكثرها والله تعالى اعلم .

ولسنا نقطع على أنها اللغة التى وقف الله تعالى عليها اولا ولا ندرى لعل قائلا يقول لعل تلك اللغة قد درست البتة وذهبت بالجملة أولعها احدى

اللغات الباقية لا نعلمها بعينها ، وهذا هو الذى توجبه الضرورة ولا بد مما لا يمكن سواه أصلاً. وقد يمكن ان يكون الله تعالى وقف آدم صلى الله تعالى عليه وسلم على جميع اللغات التى تنطق بها الناس كلهم الآن ولعلها كانت حينئذ لغة واحدة مترادفة الاسماء على المسميات ثم صارت لغات كثيرة اذ توزعها بنوه بعد ذلك وهذا هو الاظهر عندنا والاقرّب. الا اننا لا نقطع على هذا كما نقطع على انه لا بد من لغة واحدة وقف الله تعالى عليها ولكن هذا هو الاغلب عندنا نفى ان الله تعالى وقف على جميع هذه اللغات المنطوق بها وانما ظننا هذا لأننا لا ندرى أى سبب دعا الناس ولهم لغة يتكلمون بها ويتفاهمون بها الى احداث لغة أخرى وعظيم التعب فى ذلك لغير معنى ومثل هذا من الفضول لا يتفرغ له عاقل بوجه من الوجوه فان وجد ذلك فن فارغ فضولى سى الاختيار مشتغل بما لا فائدة فيه عما يعنيه وعما هو آكد عليه من أمور معاده ومصالح ديناه ولذاته وسائر العلوم النافعة

ثم من له بطاعة أهل بلده له فى ترك لغتهم والكلام باللغة التى عمل لهم. ولكننا لسنا نجعل ذلك محالاً ممتنعاً بل نقول: انه ممكن بعيد جداً. فان قالوا: لعل ملكاً كانت فى مملكته لغات شتى فجمع لهم لغة يتفاهمون بها كلهم : قلنا لهم : هذا ضد وضع اللغات الكثيرة بل هو جمع اللغات على لغة واحدة ثم نقول وما الذى كان يدعو هذا الملك الى هذه الكلفة الباردة الصعبة الثقيلة التى لا تفيد شيئاً ، وكان أسهل له أن يجمعهم على لغة ما من تلك اللغات التى كانوا يتكلمون بها أو على لغته نفسه فكان اخف وامكن من احداث لغة مستأنفة وعلم ذلك عند الله عز وجل

وقد توهم قوم فى لغتهم أنها افضل اللغات. وهذا لا معنى له لأن وجوه الفضل معروفة وانما هى بعمل أو اختصاص ولا عمل للغة ولا جاء نص فى تفضيل لغة على لغة وقد قال تعالى : « وما ارسلنا من رسول الا بلسان قومه ليبين

لهم». وقال تعالى : « فانما يسرناه بلسانك لعلهم يتذكرون ». فاخبر تعالى انه لم ينزل القرآن بلغة العرب الا ليفهم ذلك قومَه عليه السلام لا لغير ذلك . وقد غلط في ذلك جالينوس فقال : ان لغة اليونانيين افضل اللغات لأن سائر اللغات انما هي تشبه إما نباح الكلاب أو تقيق الضفادع .

قال علي : وهذا جهل شديد لأن كل سامع لغة ليست لغته ولا يفهمها فهي عنده في النصاب الذي ذكر جالينوس ولا فرق . وقد قال قوم : العربية افضل اللغات لأنه بها نزل كلام الله تعالى

قال علي : وهذا لا معنى له لأن الله عز وجل قد اخبرنا انه لم يرسل رسولا الا بلسان قومَه . وقال تعالى : « وان من امة الا خلا فيها نذير » . وقال تعالى : « وانه لني زبر الاولين » . فبكل لغة قد نزل كلام الله تعالى ووحيه وقد انزل التوراة ، والانجيل ، والزبور ، وكلم موسى عليه السلام بالعبرانية . وانزل الصحف على ابراهيم عليه السلام بالسريانية . فتساوت اللغات في هذا تساويا واحدا . واما لغة اهل الجنة واهل النار فلا علم عندنا الا ما جاء في النص والاجماع . ولا نص ولا اجماع في ذلك الا انه لا بد لهم من لغة يتكلمون بها ضرورة ولا يخلو ذلك من احد ثلاثة اوجه لارابع لها : اما ان تكون لهم لغة واحدة من اللغات القائمة بيننا الآن : واما ان تكون لهم لغة غير جميع هذه اللغات : واما ان تكون لهم لغات شتى لكن هذه المحاورة التي وصفها الله تعالى توجب القطع بانهم يتفاهمون بلغة اما بالعربية المختلفة في القرآن عنهم أو بغيرها مما الله تعالى اعلم به ، وقد ادعى بعضهم ان اللغة العربية هي لغتهم واحتج بقول الله عز وجل : « وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين » . فقلت له : فقل انها لغة اهل النار لقوله تعالى عنهم : « انهم قالوا سواء علينا اجزنا ام صبرنا ما لنا من محيص » . ولانهم قالوا : « أن أفيضوا علينا من الماء أو مما رزقكم الله » . ولانهم قالوا : « لو كنا نسمع أو

نعقل ما كنا في اصحاب السعير» . فقال لى : نعم . فقلت له : فاقض ان موسى
وجميع الانبياء عليهم السلام كانت لغتهم العربية لأن كلامهم محكى في القرآن
عنهم بالعربية . فان قلت هذا كذبت ربك ، وكذبت ربك في قوله : « وما
ارسلنا من رسول الا بلسان قومه ليبين لهم » . فصح ان الله تعالى انما يحكى
لنا معانى كلام كل قائل في لغته باللغة التى بها تتفاهم ليبين لنا عز وجل فقط ،
وحروف الهجاء واحدة لا تفاضل بينها ولا قبح ولا حسن في بعضها دون بعض .
وهى تلك باعيانها فى كل لغة فبطلت هذه الدعاوى الزائفة الهجينة وبالله تعالى
التوفيق . وقد أدى هذا الوسواس العاوي اليهود الى ان استجازوا الكذب
والحلف على الباطل بغير العبرانية ، وادعوا ان الملائكة الذين يرفعون الاعمال
لا يفهمون الا العبرانية فلا يكتبون عليهم غيرها ، وفي هذا من السخف ما
ترى . وعالم الخفيات وما فى الضمائر عالم بكل لسان ومعانيه عز وجل . لا إله
الا هو وهو حسبنا ونعم الوكيل *

الباب الخامس

فى الالفاظ الدائرة بين اهل النظر

قال ابو محمد : هذا باب خلط فيه كثير ممن تكلم فى معانيه ، وشبك
بين المعانى وأوقع الأسماء على غير مسمياتها ، ومزج بين الحق والباطل
فكثر لذلك الشغب والالتباس ، وعظمت المضرة وخفيت الحقائق . ونحن
ان شاء الله تعالى بحوله وقوته مميزون معنى كل لفظة على حقيقتها فنقول
وبالله تعالى تتأيد :

الحمر — هو لفظ وجيز يدل على طبيعة الشئ المخبر عنه كقولك : الجسم
هو كل طويل عريض عميق ، فان الطول والعرض والعمق هى طبائع الجسم

لو ارتفعت عنه ارتفعت عنه الجسمية ضرورة ولم يكن جسماً ، فكانت هذه العبارة مخبرة عن طبيعة الجسم ومميزة له مما ليس بجسم

والرسم — هو لفظ وجيز يميز الخبر عنه مما سواه فقط دون ان ينبي عن طبيعته كقولك : الانسان هو الضحاك ، فانك ميزت الانسان بهذا اللفظ تمييزاً صحيحاً مما سواه ، الا انك لم تخبر بطبيعته لانك لو توهمت الضحك مرتفعاً عن الانسان لم تبطل بذلك عنه الانسانية ولا تمتنع بذلك من الكلام في العلوم والتصرف في الصناعات ولبقيت سائر طبائعه بحسبها .

قال ابو محمد على : ولما كان هذان المعنيان متغايرين كل واحد منهما غير صاحبه ، وجب ضرورة أن يعبر عن كل واحد منهما بعبارة غير عبارتنا عن الآخر ، ولو عبرنا عنهما بعبارة واحدة لكننا قد أوقعنا من يقبل منّا في الاشكال ولكننا ظالمين لهم جداً وغير ناصحين لهم ، وهذا خلاف ما اخذه الله تعالى على العلماء إذ يقول تعالى على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم : « ليبيننه للناس ولا يكتمونه » . ومن لبس الحقائق فقد كتمها

والعلم — هو تيقن الشيء على ما هو عليه : إما عن برهان ضروري موصل الى تيقنه كذلك . إما أول بالحس أو ببديهة العقل : وإما حادث عن أول على ما بينا في كتاب التقريب من اخذ المقدمات الراجعة الى أول العقل أو الحس إما من قرب وإما من بعد : وإما عن اتباع لمن امر الله تعالى باتباعه فوافق فيه الحق وان لم يكن عن ضرورة ولا عن استدلال ، برهان ذلك ان جميع الناس مأمورون بقول الحق واعتقاده ، وان رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا الناس كلهم الى الايمان بالله تعالى وبما جاء به والنطق بذلك ، ولم يشترط عليه السلام عليهم أن لا يكون ذلك منهم الا عن استدلال . بل قنع بهذا

من العالم والجاهل ، والحر والعبد ، والمسي والمسترعب ، واجتمعت الامة على ذلك بعده عليه الى اليوم . وقنعوا بذلك ممن اجابهم اليه ولم يشترط عليهم استدلالا في ذلك . فاذا ذاك كذلك فقد صح ان من اعتقد ما ذكرنا وقال به فهو عالم بذلك بيقين عارف به اذ لو كان غير عالم بذلك لحرم القول عليه بذلك ولحرم عليه اعتقاده لأن الله تعالى يقول : « ولا تقف ما ليس لك به علم » : وقال تعالى : « وان تقولوا على الله مالا تعلمون » . فصح اذ هو مأثور باعتقاد الحق والقول به ، ومنهى عن القول بما لا يعلم وعن ان يقفو مالا يعلم أن عقده في الحق وقوله به علم صحيح ومعرفة حقيقية وان لم يكن ذلك عن استدلال ، ومن ادعى تخصيص نهى الله تعالى عن القول بما لا علم لنا به ، وعن قفو مالا نعلم ، كان مدعيا بلا دليل ومبطلا في قوله لأنه يقول : « لا تقف ما ليس لك به علم » . الا في الايمان فاقف فيه مالا علم لك به وهذا كذب على الله تعالى مجرّد . فان قال قائل : فان الله يقول : « قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين » . قلنا : نعم . انما خاطب الله تعالى بهذا من قال بالباطل ولا برهان لصاحب الباطل ، واما المعتقد للحق فبرهان الحق قائم سواء علمه المعتقد له او جهله ، وانما يكلف البرهان اهل الباطل لادحاض باطلهم ولا يجوز ان يكلف الحق برهانا ، لأنه لا يخلو مكلفه البرهان من أن يكون محقا مثله او مبطلا ، فان كان محقا مثله فهو مغنت له والتعنيت لا يجوز ، وان كان مبطلا فحرام عليه الجدال في الحق قال تعالى : « يجادلونك في الحق بعد ما تبين » وقال تعالى : « وجادلوا بالباطل ليدحضوا به الحق » فلا يجوز تكليف الحق برهانا الا على ان يعلمه فقط لا على سبيل معارضة . لأن من فعل ذلك يكون معارضا للحق ومعارضته الحق بالباطل لا تجوز . قال تعالى ذاما لقوم : « وجادلوا بالباطل ليدحضوا به الحق » . وقد تمذلق قوم فادام ذلك الى الهلكة . فقالوا : الحدود لا تختلف في قديم ولا محدث ، وهذا كلام موجب الكفر لانهم

يوقعون بذلك البارى تعالى تحت الحدوث لأن كل محدود متناه ومركب وكل مركب فخلق لانه مركب من جنسه وفصله المميز له مما جامعه تحت جنسه فقد جعلوا ربهم محدثا تعالى الله عن ذلك وقالوا : حد العلم انه صفة لا يتعذر بوجودها على الحى القادر إحكام الفعل .

قال على : وهذا حد فاسد لأن النحل لا يتعذر عليها احكام بناء الشمع ووضع العسل ولا تسمى عالمة ، وقد يعرض للعالم الناقد خدر (١) ييطل يديه ورجليه فيتعذر عليه كل فعل حكمة أو غير حكمة وعلمه وعقله باقيان . وقالت طائفة منهم : حد العلم منا ومن الله تعالى انه صفة يتبين بها المعلوم على ما هو عليه من احواله

قال على : وكلا الحدين فاسد . ونحن نسألهم أهذه الصفة التى ذكرتم اأهى والموصوف بها شئ واحد أم هى والموصوف بها شيان متغايران ؟ فان قالوا : شئ واحد ابطالوا قولهم فى البارى تعالى ووافقوا خصومهم الا فى العبارة فقط . وأيضا فان كون الصفة والموصوف شيئا واحدا أمر غير موجود فى العالم لأن الصفات تتعاقب على الموصوفات فتفنى والموصوف باق بحسبه ولا شك فى أن الثانى غير الباقي ، والصفة عرض ونحن لم نقر بعلم البارى تعالى على معنى انه صفة كصفاتنا ولكن اتباعا منا للنص الوارد فى ان له علما فقط . الا أننا نقطع على أنه ليس غيره تعالى وانه ليس عرضا ونحن لم نسم البارى تعالى علما وانما قلنا انه عليم كما قال تعالى . فان قالوا : فأى فرق بين عالم وعليم . قيل لهم : وأى فرق بين الجبار والمتجبر ، فسموا ربكم متجبرا وأى فرق بين أن نسميه تعالى خير الماكرين وان له مكرأ ولا نسميه ماكرأ ، وكذلك نسميه حكيما ولا نسميه عاقلا ونسميه الواحد ولا نسميه الفرد ولا الفرد . وقد بينا فى كتاب الفصل ان اسماءه تعالى أسماء أعلام وليست

مشتقة أصلاً وبالله التوفيق . فان قالوا : إن الصفة والموصوف شيئان متغايران صدقوا وأخرجوا بذلك صفات البارئ تعالى عن هذا الحكم

والاعتقاد — هو استقرار حكم بشئ ما في النفس . إما عن برهان : أو اتباع من صح برهان قوله فيكون علماً يقيناً ولا بد : وإما عن إقناع فلا يكون علماً متيقناً ويكون إما حقاً أو باطلاً : وإمالة عن إقناع ولا عن برهان فيكون إما حقاً بالبحث وأما باطلاً بسوء الجد

والبرهان — كل قضية أو قضايا (١) دلت على حقيقة حكم الشئ

والدليل — قد يكون برهاناً وقد يكون إسماً يعرف به المسمى وعبارة يتبين بها المراد كرجل ذلك على طريق تريد قصده فذلك اللفظ الذي خاطبك به هو دليل على ما طلبت وقد يسمى المرء الدال دليلاً أيضاً

والحجة — هي الدليل نفسه إذا كان برهاناً أو إقناعاً أو شغباً

والعرف — هو المعروف بحقيقة الشئ وقد يكون انساناً معلماً وقد يعبر به عن البارئ تعالى الذي علمنا كل ما نعلم وقد يسمى الدليل دالاً على المجاز ويسمى الدال دليلاً أيضاً كذلك في اللغة العربية

والاستدلال — طلب الدليل من قبل معارف العقل ونتائجها أو من قبل إنسان يعلم

والدلالة — فعل الدال وقد تضاف الى الدليل على المجاز

والوقوف — قضية أو قضايا اتتست النفس بحكم شئ ما دون أن توقفها على تحقيق (٢) حجة ولم يقم عندها برهان باطلاً

(١) في هامش النسختين . هي قضية أو قضايا صح بها علم على حقيقة حكم الشئ .

(٢) في رقم ١١ : على حقيقة .

والسُّب — تمويه بحجة باطل بقضية أو قضايا فاسدة تقود الى الباطل

وهي السفسطة

والنقلير — هو اعتقاد الشئ لأن فلاناً قاله ممن لم يقم على صحة قوله

رهان ، وأما اتباع من أمر الله باتباعه فليس تقليداً بل هو طاعة حق لله تعالى

واللهام — علم يقع في النفوس بلا دليل ولا استدلال ولا اقناع

ولا تقليد وهو لا يكون الا : إما فعل الطبيعة من الحى غير الناطق ومن

بعض الناطقين أيضاً كنسج العنكبوت وبناء النحل وما أشبه ذلك وأخذ

الصبي الثدي وما أشبه ذلك : أو أول معرفة النفس قبل أوان استدلالها لنا

كعلمنا أن الكل أكثر من الجزء وهو فما عدا هذين الوجهين باطل

والنبوة — اختصاص الله عز وجل رجلاً أو امرأة من الناس بأعلامه

بأشياء لم يتعلمها : اما بواسطة ملك : أو بقوة يضعها في نفسه خارجة عن قوى

المخلوقين تعضدها خرق العادات (١) وهو المعجزات وقد انقطعت بعد محمد

صلى الله عليه وسلم

والرسالة — أن يأمر الله تعالى نبياً بأنذار قوم وقبول عهده وكل رسول

نبي وليس كل نبي رسولا

والبيان — كون الشئ في ذاته ممكناً أن تعرف حقيقته لمن أراد علمه

والإدانة والتمييز — فعل المبين وهو اخراجه للمعنى من الاشكال الى

امكان الفهم له بحقيقة وقد يسمى أيضاً على المجاز ما فهم منه الحق وان لم يكن

للمفهوم منه فعل ولا قصد الى الافهام مبيناً كما تقول بين لى الموت ان

(١) في رقم ١١ : احالة الطابع بدل قوله خرق العادات

الناس لا يخلدون والتبيين فعل تقس المبين للشيء في فهمه إياه وهو الاستبانة أيضاً والمبين هو الدال نفسه

والصريح — هو الاخبار عن الشيء بما هو عليه

والمحس — هو كون الشيء صحيح الوجود ولا يغلط من لاسعة لفهمه

فيظن ان هذا الحد فاسد بأن يقول الكفر والجور صحيح وجودها فينبغي أن يكونا حقاً فليعلم ان هذا شغب فاسد لأن وجود الكفر والجور صحيحين في رضا الله تعالى ليس هو صحيحاً بل هو معدوم فرضا الله تعالى بهما باطل وأما كونهما موجودين من الكافر والجائر لحق صحيح ثابت لاشك فيه فمثل هذا من الفروق ينبى مراعاته وتحقيق الكلام فيه والا وقع الاشكال وتحير الناظر . وقد رأينا من يفرق بين الحق والحقيقة وهذا خطأ لا يخفى على ذى فهم ينصف نفسه لأن الفرق بين هاتين اللفظتين لم تأت به لغة ولا أوجبته شريعة أصلاً الا فى تسمية البارى تعالى التى لا تؤخذ الا بالنص ولا يحل فيها التصريف فظهر فساد هذا الفرق ييقين وبالله تعالى التوفيق وأيضاً فان الله تعالى قال: « حقيق على أن لا أقول على الله الا الحق » ولا فرق عند أحد بين قول القائل حقيق على كذا وبين قوله حق على كذا . فظهر فساد هذا الفرق

والباطل — ما ليس حقاً

والكذب — هو الاخبار عن الشيء بخلاف ما هو عليه

والاصل — هو ما أدرك بأول العقل وبالحس وقد ذكرناه قبل

والفرع — كل ما عرف بمقدمة راجعة الى ما ذكرنا من قرب أو من بعد

وقد يكون ذلك الفرع أصلاً لما انتج منه أيضاً

والمعلوم — قسمان : معلوم بالاصل المذكور ومعلوم بالمقدمات الراجعة

الى الأصل كما بينا * وكل ما نقل بتواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم أو اجمع عليه نقل جميع علماء الأمة عنه عليه السلام أو نقله الثقة عن الثقة حتى يبلغ اليه عليه السلام فداخل في باب ما يتيقن ضرورة بالمقدمات المذكورة

والنص - هو اللفظ الوارد في القرآن أو السنة المستدل به على حكم الأشياء وهو الظاهر نفسه وقد يسمى كل كلام يورد كما قاله المتكلم به نصاً والتأويل - نقل اللفظ عما اقتضاه ظاهره وعما وضع له في اللغة الى

معنى آخر فان كان نقله قد صح ببرهان وكان ناقله واجب الطاعة فهو حق وان كان نقله بخلاف ذلك اطرح ولم يلتفت اليه وحكم لذلك النقل بأنه باطل

والعموم - حمل اللفظ على كل ما اقتضاه في اللغة وكل عموم ظاهر وليس كل ظاهر عموماً إذ قد يكون الظاهر خبراً عن شخص واحد ولا يكون العموم الاعلى أكثر من واحد

والخصوص - حمل اللفظ على بعض ما يقتضية في اللغة دون بعض والقول فيه كما قلنا في التأويل آتياً ولا فرق . والالفاظ اما دالة على واحد واما على أكثر من واحد فان كانت ناقصة غير دالة كانت هدرأ

والجمل - لفظ يقتضى تفسيراً يؤخذ من لفظ آخر

والمفسر - لفظ يفهم منه معنى الجمل المذكور

والأمر - الزام الأمر المأمور عملاً . فان كان الخالق تعالى أو رسوله صلى الله عليه وسلم فالطاعة لهما فرض . وان كان ممن دونهما فلا طاعة له (١) والنهي - الزام الناهي المنهى ترك عمل ما والقول فيه كالقول في

(١) في رقم ١١ ، أمر على لسان رسوله الخ

الامر فلا فرق وطاعة الائمة فيما ليس معصية طاعة الله تعالى لتقدم أمر الله عز وجل بذلك

والفرض — ما استحق تاركة اللوم واسم المعصية لله تعالى وهو :
الواجب ، واللازم ، والحثم

والحرام — هو ما استحق فاعله اللوم واسم المعصية لله تعالى الا أن
يسقط ذلك عنه من الله تعالى عفو أو توبة وهو : المحذور ، والذي لا يجوز ،
والمنوع

والطاعة — تنفيذ الأمر من المأمور فيما أمر به والتوقف عن اتيان
المنهى عنه : وقد يسمى كل بر طاعة
والمعصية — ضد ذلك

والنرب — أمر بتخير في الترك الا أن فاعله مأجور وتاركة لا آثم
ولا مأجور وهو : الائتساء (١) والمستحسن ، والمستحب ، وهو الاختيار
وهو كل تطوع ونافلة كالركوع غير الفرض والصدقة كذلك والصوم كذلك
وسائر اعمال البر

والكراهة — نهى بتخير في الفعل إلا ان على تركه (٢) ثواباً وليس
في فعله أجر ولا اثم وذلك نحو ترك كل تطوع ، ونحو اتخاذ المحاريب في
المساجد ، والتنشف بعد الفصل من الجنابة بثوب معد لذلك غير الذى يلبسه
المراء ، ويبيع السلاح ممن لا يؤمن منه أن يستعمله فيما لا يحل ، وابتياح الخصيان
إذا أدى ذلك الى خصائهم بطلب الفلاء فى اثمانهم ، والحلق فى غير علة أو حج
أو عمرة ، والأكل متكثراً

(١) الائتساء . القدوة الحسنة

(٢) فى رقم ١١ . الا ان تاركة مأجور

والإيماء — تسوية بين الفعل والترك لا ثواب على شيء منهما ولا عقاب كمن جلس متربعا أو رافعا إحدى ركبتيه ، أو كمن صبغ ثوبه أخضر (٣) أو لاز ورديا وسائر الأمور كذلك وهو الحلال .

والقياس — (١) عند القائلين به والمبطلين له أن يحكم في شيء ما بحكم لم يأت به نص لشبهه شيئا آخر ورد فيه ذلك الحكم وهو باطل كله

والعلة — طبيعة في الشيء يقتضى صفة تصححها ولا توجد تلك الصفة دونها ككون النار علة للاحراق والاحراق هو معلولها ، والعلة أيضاً المرض ولا علة في شيء من الدين أصلا والقول بها في الدين بدعة وباطل

والسبب — أمر وقع فاختر الفاعل ان يقع فعلا آخر من أجله ولو شاء أن لا يوقعه لم يوقعه ككون الذنب سببا لعقوبة المذنب

والفرض — نتيجة يقصدها الفاعل بفعله كالشبع الذي هو غرض الاكل في اكله وقد يكون الفرض اختياراً كمراد الله تعالى بشرع الشرائع تعذيب من عصاه وتنعيم من اطاعه

والإيماء — علامة بين المصطلحين على شيء ما اذا وجدت علم الواجد لها ما وافقه عليه الآخر وقد يجعلها المرء لنفسه ليستذكر بها ما يخاف نسيانه والنبة — قصد العمل بإرادة النفس له دون غيره واعتقاد النفس ما استقر فيها

والشرط — تعليق حكم ما بوجود حكم آخر ورفع برفعه وهو باطل

(٣) في رقم ١١ ! أو كصبغ المرء ثوبه

(١) سقط من أصل رقم ١١ من قوله ، والقياس الى قوله في الصفحة التي تلى هذه (وسقوط ذلك الاسم عنه)

مالم يأت به نص وذلك نحو قول القائل ان خدمتى شهرأ أعطيتك درهما

والنفسير والشرح — هما التبيين

والنسخ — ورود أمر بخلاف أمر كان قبله ينقضى به أمر الأول

والاستثناء — ورود لفظ أو بيان بفعل باخراج بعض ما اقتضاه لفظ

آخر وكان المراد فى اللفظ الأول مابقى بعد المستثنى منه وهذا هو الفرق بين النسخ والاستثناء لان النسخ كان فيه اللفظ الأول مرادا كله طول مدته واما المستثنى منه فلم يكن اللفظ الأول مرادا كله قط

والجرل والجرال — اخبار كل واحد من المختلفين بحجته أو بما يقدر

أنه حجته وقد يكون كلاهما مبطلا وقد يكون احدهما محقا والآخر مبطلا اما فى لفظه واما فى مراده أو فى كليهما ولا سبيل أن يكونا معا محقين فى الفاظهما ومعانيهما

والاجتهاد — بلوغ الغاية واستنفاد الجهد فى المواضع التى يرجى وجوده

فيها فى طلب الحق فصيب موفق أو محروم

والرأى — ما تخيلته النفس صوابا دون برهان ولا يجوز الحكم به أصلا

والاستحسان — هو ما اشتتهه النفس ووافقها كان خطأ أو صوابا

والصواب — اصابة الحق

والخطأ — العدول عنه بغير قصد الى ذلك

والعناد — العدول عنه بالقصد الى ذلك

والامتناط — طلب السلامة

والورع — تجنب ما لا يظهر فيه ما يوجب اجتنابه خوفا أن يكون ذلك فيه

والجهرل - مغيب حقيقة العلم عن النفس

والطبيعة - صفات موجودة في الشيء يوجد بها على ما هو عليه ولا
يعدم منه الا بفساده وسقوط ذلك الاسم عنه
وربيل الخطاب - هو ضد القياس وهو أن يحكم للمسكوت عنه بخلاف حكم
المنصوص عليه

والشريعة - هي ما شرعه الله تعالى على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم في
الديانة وعلى السنة الأنبياء عليهم السلام قبله والحكم منها للناسخ وأصلها في اللغة
الموضع الذي يتمكن فيه ورود الماء للراكب والشارب من النهر قال تعالى
« شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم
وموسى وعيسى ». وقال امرؤ القيس :

ولما رأيت ان الشريعة همها وان البياض من فرائصها دامي
تيممت العين التي عند ضارج يفي عليها الظل عر مضها طامي

واللفظ - الفاظ يعبر بها عن المسميات وعن المعاني المراد افهامها ولكل
أمة لغتهم . قال الله عز وجل : « وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومه ليبين لهم » .
ولا خلاف في انه تعالى أراد اللغات

واللفظ - هو كل ما حرك به اللسان قال تعالى : « ما يلفظ من قول الا لديه
رقيب عتيد » . وحده على الحقيقة انه هواء مندفع من الشفتين والاضراس
والحنك والخلق والرئة على تأليف محدود . وهذا أيضاً هو الكلام نفسه
والخريف - هو التنازع في أى شئ كان وهو أن يأخذ الانسان في
مسلك من القول أو العقل ويأخذ غيره في مسلك آخر وهو حرام في الديانة
اذ لا يحل خلاف ما اثبتته الله تعالى فيها . قال تعالى : « ولا تنازعوا » . وقال تعالى :

« ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيراً » . وهو التفرق أيضا قال تعالى « ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا »

والاجماع - هو في اللغة ما اتفق عليه اثنان فصاعدا وهو الاتفاق وهو حينئذ مضاف الى من اجمع عليه واما الاجماع الذي تقوم به الحجة في الشريعة فهو ما يتيقن أن جميع الصحابة رضى الله عنهم قالوه ودانوا به عن نبيهم صلى الله عليه وسلم ليس الاجماع في الدين شيئا غير هذا . وأماما لم يكن اجماعا في الشريعة فهو ما اختلفوا فيه باجتهادهم أو سكت بعضهم ولو واحد منهم عن الكلام فيه **والسنن -** هي الشريعة تنسبها وهي في أصل اللغة وجه الشيء وظاهره قال الشاعر :

تريك سنة وجه غير مقرفة ملساء ليس بها خال ولا ندب
وأقسام السنة في الشريعة : فرض ، أو ندب ، أو أباحة ، أو كراهة ، أو تحريم كل ذلك قد سنه رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله عز وجل والبراءة : كل ما قيل أو فعل مما ليس له أصل فيما نسب اليه صلى الله عليه وسلم وهو في الدين كل ما لم يأت في القرآن ولا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ان منها ما يؤجر عليه صاحبه ويعذر بما قصد اليه من الخير ومنها ما يؤجر عليه صاحبه ويكون حسنا وهو ما كان أصله الاباحة كما روى عن عمر رضى الله عنه ، نعمة البدعة هذه . وهو ما كان فعل خير جاء النص بعموم استحبابه وإن لم يقرر عمله في النص . ومنها ما يكون مذموما ولا يعذر صاحبه . وهو ما قامت الحجة على فساد فساد على القائل به

والكناية - لفظ يقام مقام الاسم كالضمائر المعهودة في اللغات وكالتعريض بما يفهم منه المراد وان لم يصرح بالاسم ومنه قيل للكنية كنية **والإشارة -** تكون باللفظ وتكون ببعض الجوارح وهي تنبيه

المشار اليه أو تنبيه عليه

والسباز - هو في اللغة ما سلك عليه من مكان الى مكان وهو الطريق الموصل بين الا ما كن ثم استعمل فيما نقل عن موضعه في اللغة الى معنى آخر ولا يعلم ذلك الا من دليل من اتفاق أو مشاهدة وهو في الدين كل ما نقله الله تعالى أو رسوله صلى الله عليه وسلم عن موضعه في اللغة الى مسمي آخر ومعنى ثان ولا يقبل من أحد في شيء من النصوص انه مجاز إلا يبرهان يأتي به من نص آخر أو اجماع متيقن . أو ضرورة حس . وهو حينئذ حقيقة . لأن التسمية لله عز وجل فاذا سمي تعالى شيئاً ما باسم ما فهو اسم ذلك الشيء على الحقيقة في ذلك المكان وليس ذلك في الدين لغير الله تعالى قال عز وجل: « إن هي الا أسماء سميتموها أنتم وآباؤكم ما أنزل الله بها من سلطان ».

والنسيب - هو أن يشبه شيء بشيء في بعض صفاته وهذا لا يوجب في الدين حكماً أصلاً . وهو أصل القياس . وهو باطل لأن كل ما في العالم فشيء بعضه لبعض ولا بد من وجه أو من وجوه ومخالف أيضاً بعضه لبعض ولا بد من وجه أو من وجوه وهو أيضاً التمثيل .

والفتاوى - لا يوجد في شيء من الشرائع الا بالاضافة الى من جهل دون من علم وهو في القرآن وهو الذي نهينا عن اتباع تأويله وعن طلبه وأمرنا بالايمان به جملة وليس هو في القرآن الا للأقسام التي في السور كقوله تعالى: « والضحي والليل اذا سجى » « والفجر وليال عشر » والحروف المقطعة التي في أوائل السور وكل ما عدا هذا من القرآن فهو محكم

والفصل - هو ما بينت أقسامه وهو في أصل اللغة ما فرق بعضه عن بعض

تقول فصلت الثوب واللحم وغير ذلك

والاستنباط - اخراج الشيء المغيب من شيء آخر كان فيه وهو في الدين

ان كان منصوصا على جملة معناه فهو حق. وان كان غير منصوص على جملة معناه فهو باطل لا يحل القول به

والحكم — هو إمضاء قضية في شئ ما وهو في الدين تحريم أو إيجاب أو إباحة مطلقة ، أو بكراهة ، أو باختيار

والإيمان — أصله في اللغة التصديق باللسان والقلب معا ، لا بأحدهما دون الثاني : وهو في الدين التصديق بالقلب بكل ما أمر الله تعالى به على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم والنطق بذلك باللسان، ولا بد من استعمال الجوارح في جميع الطاعات واجبها ، ونذبتها ، واجتناب محرمها ومكروهها . برهان ذلك أن جميع أهل الايمان مكذبون بأشياء منها أن يكون لله تعالى ولد ، وأن يكون مسيامة نبيا ، وغير ذلك كثير . ومصدقون بأشياء كثيرة . وقد أطلق الله تعالى وأطلق جميعهم بعضهم على بعض اسم الايمان مطلقا دون اضافة ولا خلاف بين أحد من الأمة في أنه لا يجوز أن يطلق اسم التكذيب عليهم الا باضافة والكفار مؤمنون بأشياء كثيرة . ولا خلاف بين أحد من الأمة في أنه لا يجوز أن يطلق عليهم اسم الايمان مطلقا الا بالاضافة فصح ان اسم الايمان منقول عن موضوعه في اللغة الى ما ذكرناه

والكفر — أصله في اللغة التغطية قال عز وجل : « كمثل غيث أعجب

الكفار نباته » . قال ليبد بن ربيعة :

القت ذكاء يمينها في كافر

يريد الليل لأنه يغطي على كل شئ . وهو في الدين : صفة من جحد شيئا مما افترض الله تعالى الايمان به بعد قيام الحجة عليه ببلوغ الحق اليه بقلبه دون

لسانه ، أو بلسانه دون قلبه ، أو بهما معا . أو عمل عملا جاء النص بأنه مخرج له بذلك عن اسم الايمان على ماينبأ في غير هذا الكتاب . برهان ذلك : ان جميع من يطلق عليه اسم الكفر فانه مصدق بأشياء مكذب بأشياء . ولا خلاف في أنه لا يجوز أن يطلق عليهم اسم الايمان بلا إضافة . وأهل الايمان كفار بأشياء كثيرة منها التثليث وغير ذلك ولا خلاف في أنه لا يجوز أن يطلق عليهم اسم الكفر بلا إضافة

والشرك — هو في اللغة أن يجمع شيئاً الى شئ فيشرك بينهما فيما جمعا فيه وهو في الدين : معنى الكفر سواء سواء لما قد بيناه في غير هذا المكان . والتسمية لله تعالى لا لغيره

والالزام — هو أن تحكم على الانسان بحكم ما فاما واجب أو غير واجب **والعقل** — هو استعمال الطاعات والفضائل وهو غير التمييز لانه استعمال ماميز الانسان فضله . فكل عاقل مميز وليس كل مميز عاقلا ، وهو في اللغة المنع : تقول عقلت البعير أعقله عقلا وأهل الزمان يستعملونه فيما وافق أهواءهم في سيرهم وزيهم والحق هو في قول الله تعالى : « ويجعل الرجس على الذين لا يعقلون » . يريد الذين يعصونه . وأما فقد التمييز فهو الجهل أو الجنون على حسب ما قابل اللفظ من ذلك

والفور — هو استعمال الشئ بلا مهلة ولكن على أثر ورود الأمر به **والتراضي** — تأخير انفاذ الواجب وحكم أوامر الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم كلها على الفور الا أن يأتي نص باباحة التراخي في شئ ما فيوقف عنده

والامتنباط — هو التورع نفسه وهو اجتناب مايتقى المرء أن يكون

غير جائز وإن لم يصح تحريمه عنده أو اتقاء ماغيره خير منه عند ذلك المحتاط
وليس الاحتياط واجبا في الدين ولكنه حسن . ولا يحل أن يقضى به على
أحدولا أن يلزم أحداً لكن يندب اليه لأن الله تعالى لم يوجب الحكم به
والورع - هو الاحتياط نفسه

فصل في معاني حروف تتكرر في النصوص

« واو العطف - لاشتراك الثاني مع الاول : اما في حكمه : وإما في الخبر
عنه على حسب رتبة الكلام . فان كان الثاني جملة فهو اشتراك في الخبر فقط
وان كان إسما مفرداً فهو مشترك في حكم الأول . وهي : لا تعطى رتبة أى إنها
لا توجب أن الاول قبل الثاني ولا أنه بعده . بل ممكن فيهما أن يكونا معا أو
أن يكون أحدهما قبل الآخر بمهلة وبلامهلة كقولك : جاءني زيد وعمرو فجائز
أن يأتيامعا وجائز أن يأتي زيد قبل عمرو وعمرو قبل زيد بساعة وبعام وبأقل
وبأكثر

« والفاء - تعطى رتبة الثاني بعد الاول بلا مهلة كقولك : جاءني زيد
فعمرو فزيد جاء قبل عمرو ولا بد ، وأتى عمرو إثره بلا مهلة
« روثم - توجب أن الثاني بعد الاول بمهلة

« وواو القسم - ليست واو عطف لأنها قد يبتدأ بها أول الكلام ولا
يبتدأ بواو العطف

« وأو - للشك وللتخيير مثل : قولك خذ هذا أو هذا . فانما ملكت أخذ
أحدهما وفي الشك قولك : جاءني زيد أو عمرو . فلم تقطع بمجيء . أحدهما
بمعينه لكن حققت أن أحدهما أتاك ولم تعينه .

ومعنى الباء - الاتصال مثل قولك : مررت بزيد تريد اتصال مرورك به ولا توجب تبعيضاً ولا استيفاء

ومن - معناها ابتداء أو تبعيض

والى - معناها الانتهاء أو مع وهذا يكثر جداً ولهذا قلنا: إنه لا بد للفقهاء أن يكون نحوياً لغوياً والافهو ناقص ولا يحل له أن يفتى لجهله بمعانى الاسماء وبعده عن فهم الاخبار *

الباب السادس

هل الأشياء فى العقل قبل ورود الشرع على الحظر أم على الاباحة ؟

قال أبو محمد : قال قوم الاشياء كلها فى العقل قبل ورود الشرع على الحظر . وقال آخرون : بل هى على الاباحة . وقال آخرون : بل هى على الحظر حاشا الحركة النقلية من مكان إلى مكان وشكر المنعم فقط . وقال آخرون : بل هى على الاباحة حاشا الكفر والظلم وجحد المنعم . وقال آخرون : وهم جميع أهل الظاهر وطوائف من أهل أصحاب القياس ليس لها حكم فى العقل أصلاً لا بحظر ولا باباحة وإن كل ذلك موقوف على ما ترد به الشريعة

قال أبو محمد : وهذا هو الحق الذى لا يجوز غيره . واحتج من قال بحظرها بان قال : الأشياء كلها ملك لله عز وجل ولا يجوز أن يقدم على ملك مالك الا باذنه قال أبو محمد : وهذا تمويه ساقط لانه لم يحرم الاقدام على ملك غير نابئفس العقل وانما حرم ما حرم من ذلك بورود الشرع بتحريمه ولو كان تحريم الاقدام على ملك المالك مركباً فى ضرورة العقل . لما جاز ان يأتى شرع بخلافه كما لا يجوز ان يأتى بشرع . فان الكل أقل من الجزء ، وان القصير اطول مما هو اطول منه . لأن كل شىء رتب الله تعالى فى العقل ادراكه على صفة ما يخلاف

ما قد رتبته تعالى ممتنعاً ومحالاً. ورتب الأخبار به كذباً وإفكاً واخبرنا تعالى أن قوله الحق ولا سبيل أن يرد الشرع بمحال ولا بكذب. ومن أجاز ذلك خرج عن الاسلام وقد وجدنا المالك فيما بيننا للملكة قد أمرنا تعالى بأخذه منه كرها فيما لزمه من نفقة زوجه التي هي لعلها اغنى عنه واقدر على المال. وفي أشياء كثيرة من اروش ما اتلف بخطأ وبغير قصد وبقصد. ووجدناه تعالى قد أجاز ما انتفذه أهل دار الحرب في أموالهم وملكهم إياها بقوله تعالى: «وأورثكم أرضهم وديارهم وأموالهم». وأجاز كل ما انتفذه فيها من هبة وبيع ثم اطلقنا على اخذها منهم اختلاسا وغلبة وعلى كل وجه. فان قالوا: كفرهم بإباح أموالهم. قيل لهم: نحن نوجدكم الذي كافرا لا يحل أخذ شيء من ماله حاشا الجزية التي لا تكاد تتجزأ من ماله وكلاهما كفره واحد فإين ما ادعته هذه الطائفة المغفلة؟ من أن الاقدام على ملك مالك بغير اذنه حرام محرم في العقل* فان قال قائل منهم: تلك الأموال هي ملك الله عز وجل. قيل له: إنما حرمت أنت ملك الله تعالى قياساً على الشاهد بيننا من قبح التعدي على ملك مالك بزعمك فلا تعد الى ما جعلته أصلاً فتبطله. ويقال له أيضاً: وانفسنا ملك الله عز وجل وفي منفعها الاقوات والتناسل ابطال للنوع الانساني وفي ذلك ابطال ملك الله عز وجل كثير واتلاف مملوكات له كثيرة وهذا فسخ لاصلك فيكون الاتلاف على قولك حائراً مبيحاً في حالة واحدة وهذا لا يعقل* ويقال لمن قال باباحتها واحتج بأن في مدخل الطعام ومخرجه عبرة ودليلاً على قدرة الله عز وجل: اطرده علتك وقل: وفي فسقك بالذكور والنساء عبرة ودليل على قدرة الله عز وجل في مداخلة الاعضاء بعضها في بعض، وفي تخليق الولد وولادته أعظم عبرة وادل دليل على قدرة الله عز وجل، وكذلك في قتل النفس وسيلان الدم بعد منع الجلد من السيلان، وفي خروج النفس واقطاع الحركة والحس أعظم عبرة وادل دليل على القدرة. فابح قتل النفس على هذا وقل انه: حسن في العقول،

بل واجب ومن قرأ كتب التشريح للأطباء علم أن في ذلك اعظم عبرة فليقل
ان قتل النفس مباح في العقل * واحتج المبيحون أيضاً بان قالوا : لا بد
من فعل ، أو ترك ، أو حركة ، أو سكون . قال منعتموه الكل أو جبت
المحال والممتنع

قال أبو محمد : وهذا انما يخاطب به من قال بالخطر ، وأما نحن فلسنا نقول
ان في العقل اباحة شيء ولا حظره وانما فيه تمييز الموجودات على ماهي عليه
وفهم الخطاب فقط . وبالجملة فكل شيء يعارض به القائلون بالاباحة أو الحظر
فهو دعاوى مجردة . واحتج بعض القائلين بالاباحة بقوله تعالى : « وما كنا
معذيين حتى نبعث رسولا » .

قال أبو محمد : ولا حجة لهم في هذا لأننا لم نقل انه تعالى يعذب من لم يبعث
اليه رسولا فيعارضون بهذا وليست هذه الآية من مسائلنا في الاباحة والحظر
في ورد ولا صدر لأن الاشياء لو ورد الحظر فيها بنص جلي الا انه لم يأت وعيد
على مرتكبها لم يجز لأحد أن يقول ان الله تعالى يعذب من خالف أمره . وليس
في كون المرء عاصيا أو كافرا ما يوجب انه يعذب ولا بد . وانما علمنا وجوب العذاب
من طريق القرآن والخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم فقط ، ولولا ذلك ما علمناه .
برهان ذلك : ان الكفار الطغاة قد وجدناهم في هذا العالم يعمرؤن مدة
أعمارهم غير معذيين لابل في نعمة وملك وغلبة وكرامة ، ولا فرق بين جواز
ذلك خمسين عاما وستين وسبعين وثمانين وبين تماديه هكذا أبدا وقتا بعد وقت ،
ولا فرق بين جواز ذلك في الوقت الأول ، وبين جوازه في الوقت الثاني .
وليست هنا حال حدثت لهم الا أن الله تعالى أراد أن يعذبهم في الآخرة ولو
شاء ان يستمر نعيمهم انفسهم . ولكن لما ورد النص بالتعذيب قلنا به .
وقال بعض القائلين بالاباحة : محال ان يخلق الله تعالى فينا الشهوات المقتضية
لما تقتضيه ثم يحظر علينا ما خلق لنا

قال على : هذه مكابرة العيان وليست هذه حجة مسلم لأن الله عز وجل قد فعل ما انكروا ، وخلق فينا شهوات تقتضى اتيان الفواحش فى كل امرأة جميلة زاهيا أو فى حسان الغلمان وشرب الخمر فى البساتين ، وأخذ كل شئ استحسنته النفوس والراحة وترك التعرض لسيوف أهل الشرك ، والنوم عن الصلوات فى الهواجر الحارة والغدوات القارّة ، ثم حرم علينا ذلك كله فان قال قائل : فان الله تعالى قد عوّض من ذلك أشياء أباحها وعوّض على ترك ما حرم ما هو خير وهو الجنة . قلنا له وبالله تعالى التوفيق : لقد كان تعالى قادرا ان يجمع الأمرين لنا معا ، ولقد كان يكون ذلك اقل لتعبنا والذ لنفوسنا وارواح لاجسامنا واتم لسرورنا . ولكنه تعالى لم يرد الا ما ترى لامعقب لحكمه . وبيان ذلك انه قد نعم قوما فى الدنيا والآخرة كداود وسليمان عليهما السلام . واعطاهما اللذات العظيمة والملك الشنيع (١) والنبوة مع ذلك . وسلط على أيوب وهو نبي مثلها من البلايا ما لا قبل لاحد به دون ذنب سلف منه . ولا احسان سلف من سليمان وداود على جميعهم السلام والصلاة . وسلط محمداً صلى الله عليه وسلم على جميع أعدائه وعصمه منهم ومنحه النصر عليهم . وسلط على انبياء آخر أعدائهم فقتلوهم بأنواع المثل وكلهم مع ذلك من مسعود مسلط على عدوه فى الدنيا ، ومحروم مسلط عليه عدوه فيها ، وكلهم مجتمعون فى الجنة متنعمون فيها . وفعل بنا ذلك أيضاً فمن محسن منعم ، ومن محسن مشقى . وقد نعم أيضاً عز وجل ملوكا من الكفار فى الدنيا واصحبهم النصر والتأييد الى أن قبض ارواحهم الى النار ، وهم اطفئ خلق الله واكفره ، واشد تسلطا على الفواحش . وحرم آخرين من الكفار فقتلهم بالفاقة والجوع والعري والقمل والمساءلة من باب الى باب مع العاهات العظيمة والبلايا الشنيعة ،

(١) كذا فى الاصل الذى بيدنا وفى رقم ١٣ وفى المكانين علامة التوقف . وفى رقم ١١ الشنيع بالياء ولعله مصحف عن « السنييع » بمعنى الجليل والذيد والمرتفع العالى .

والامراض المؤلمة ، ثم جعل مجتمعتهم في جهنم من منعم في الدنيا ومنحوس فيها . فأى عقل ترتبت فيه هذه الرتبة أو المنع منها . ما يحس شيئاً من ذلك في عقله الا ناقص العقل ينبغي له أن يتهم حسبه في ذلك

ونسأل من جعل العقل مرتباً في حظر أو أباحه قبل ورود الشرع . فنقول له : ما تقول في راهب في صومعة يريد الله عز وجل بقلبه كله موحد لله تعالى لا يدع خيراً الا فعله ولا شراً الا اجتنبه . الا انه كان في جزائر الشاشيين في اقصى الدنيا بحيث لم يسمع قط ذكر محمد صلى الله عليه وسلم من جميع أهل ناحيته الا مُتبعاً بالكذب وباقيج الصفات . ومات على ذلك وهو شاك في نبوته صلى الله عليه وسلم أو مكذب لها . اليس مصيره ؟ الى النار ، خالداً مخلداً أبداً بلا نهاية . فان شك أحد في ذلك فهو كافر مشرك باجماع الامة

ثم نقول : ما تقول في يهودى أو نصرانى لم يدع قتل مسلم قدر عليه الا قتله أو اتفذه ، ولم يبق شيئاً من الفواحش الا ارتكبه . من الزنا وفعل فعل قوم لوط عليه السلام ، وفعل كل بلية . ثم انه ايقن بنبوة محمد صلى الله عليه وسلم وآمن وبرئ من كل دين الا دين الاسلام . واقر بذلك بلسانه ومات أثر ذلك أليس من أهل الجنة ؟ بلا خلاف من أحد من الأمة . فان شك في ذلك فقد كفر ففى أى موجب العقل وجد اثبات هذا أو وجد إبطاله ، وما الذى أوجب في العقل أن يخص محمد صلى الله عليه وسلم وسائر الانبياء بهذه الفضائل وقد كان عليه السلام بين أظهر الناس أربعين سنة لم يحبه تعالى بهذه الفضيلة . فأى عقل أوجب منعه من ذلك قبل أن يؤتاها أو أوجب أن يحبها إذ حبي بها هل هى الا أفعال الله تعالى واختياره ، وكل هذا يبطل أن يكون للعقل مجال في حظر أو إباحه أو تحسين أو تقبيح ، وان كل ذلك منتظر فيه ماورد من الله تعالى في وحيه فقط . نسأل الله الهدى والعافية في الدنيا والآخرة بمنه آمين *

وقال بعض المتكلمين من القائلين بالاباحة: كل من اضطره الله الى شيء فقد أباحه له

قال أبو محمد على: وهذا قول امرئ لم يتدرب في العلم، وقد أخطأ في هذه القضية لأن الضرورة فعل الله تعالى، والجائع مضطر الى الجوع والمريض مضطر الى المرض، وقد قال تعالى في أهل النار: «ثم نضطره الى عذاب النار». أفيسوغ لذى عقل؟ أن يقول: أن الله تعالى أباح للجائع الجوع، وللمريض المرض، ولا هل جهنم الكون في جهنم، وانما يقول هذا من لا يعرف الاسماء ولا المسميات ولا حقيقة عبارة الالفاظ عن المعاني. فان قال قائل: فان الشريعة تبطل حكم ما في العقول. واحتج بانه قد حسن في العقول الانقياد للأمر المنسوخ قبل أن ينسخ ثم أتى النسخ فقبح في العقل ما كان فيه حسنا قيل له: هذا شغب فاسد. ولم ننكر أن الشريعة لا تحسن الا ما حسنت العقول ولا تقبح الا ما قبحت، بل هو قولنا نفسه. وانما أنكرنا أن يكون للعقل رتبة في تحريم شيء أو تحليله أو تحسينه أو تقبيحه، واما اذا وردت الشريعة بالنهي عن شيء أو اباحته. فواجب في العقول الانقياد لذلك والانقياد لمنع مما أيسح أو أباحه مامنع ان جاء أمر بخلاف الامر المتقدم فلم يحدث في العقول شيء لم يكن ولا غير النسخ شيئاً مما كان فيها من وجوب الانقياد لما وردت به الشريعة. وقد قال بعض القائلين بالخطر: ان معنى قوله عز وجل:

«خلق لكم ما في الأرض جميعا». انما معنى هذا ليعتبر به

قال أبو محمد: وهذا تحكم لا يشبه الاتحكم الصبيان، ومن استجاز مثل هذا من نقل الالفاظ عن مراتبها في اللغة، فلا ينكر على غلاة الروافض قولهم: ان معنى الصلاة الدعاء لا الركوع والسجود، ومعنى الزكاة طهارة الانفس، ومعنى الحج القصد الى الامام، ومن سلك هذه الطريقة ابطل الديانة وادى الى ابطال جميع التفاهم، ولم يكن في الدنيا كلام الا واحتمل ان يقول فيه قائل انه مقصود

به غير ما يقتضيه لفظه ، وهذا هو ابطال الحقائق . وساغ للعيسوية من اليهود أن يقولوا إن معنى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا نبى بعدى ، أى من العرب فقط ، وساغ للمعتزلة أن تقول : وخلق كل شئ أى الاجسام واعراضها حاشا الحركات ، وساغ للحشوية ان تقول . بل خلق كل شئ حاشا الروح والايمان والكلام المسموع من القراء ، وساغ للمتانية أن يقولوا : خلق كل شئ من الخير فقط . وهذا كلام ومذهب يفسد الدين ويبطل حقيقة العقل . وقد علمنا ضرورة أن الالفاظ انما وضعت ليعبر بها عما تقتضيه فى اللغة ، وليعبر بكل لفظة عن المعنى الذى علقته عليه ، فمن احالها فقد قصد ابطال الحقائق جملة وهذا غاية الافساد وبالله تعالى التوفيق

قال على : ثم نبطل كلا المذهبين معا بحول الله وقوته . قال الله تعالى : « ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتنتروا على الله الكذب » . وقال تعالى : « قل أرايتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراما وحلالا قل الله أذن لكم أم على الله تفترون » .

قال على : فى هاتين الآيتين نص واضح على تحريم القول فى شئ من كل مافى العالم انه حرام أو انه حلال . فبطل بذلك قول من قال : ان الأشياء قبل ورود الشرع على الحظر أو على الاباحة . وصح ان من قال شيئا من ذلك بغير اذن من الله تعالى فهو منتر على الله عز وجل . وأما اذا ورد الشرع باى شئ ورد من اباحة الكل ، أو حظر الكل ، أو حظر البعض ، أو اباحة البعض ، فواجب القول بكل ماورد من ذلك . وقال تعالى : « أيجسب الانسان ان يترك سدى » . والسدى المهمل الذى لا يؤمر ولا ينهى . فصح بهذه الآية ان الناس لم يبقوا قط هملا دون ورود شرع . فبطل قول من قال : ان العقول تعرت وقتنا من الدهر من شرع . واذ قد بطل هذا القول ، فقد بطل ان يكون الشئ فى العقل قبل ورود الشرع له حكم فى العقل بحظر أو اباحة .

فصار قولهم محالاً ممتنعاً مع كونه حراماً أيضاً لو كان ممكناً. وقال تعالى : « وان من أمة الا خلا فيها نذير » . فبطل هذا أن تكون أمة وقتاً من الدهر لم يتقدم فيهم نذير وقد كان آدم عليه السلام رسولا في الأرض وقال تعالى له اذ أنزله الى الأرض : « ولكم في الأرض مستقر ومتاع الى حين » . فاباح تعالى الأشياء بقوله انها متاع لنا ثم حظر ما شاء وكل ذلك بشرع . وكذلك اذ خلقه في الجنة لم يتركه وقتاً من الدهر دون شرع بل قد قال تعالى : « وكلا منها رغدا حيث شئتما ولا تقربا هذه الشجرة » . فلم يخل قط وقت من الزمان عن أمر أو نهى

قال على : ويقال لهم أيضاً : لو جاز أن نبقى دون شرع لكان حكمنا كحكمنا قبل أن نحتمل فان الأمور حينئذ لا حكم لها علينا لا بحظر ولا اباحة ، ولا فرق بين كونهما كذلك قبل البلوغ بنصف ساعة وبين كونهما كذلك بعد البلوغ . وكلا الأمرين في العقول سواء . وما في العقل ايجاب الشرع على من احتلم وسقوطه عن من لم يحتلم . وليس بين الأمرين الانومة لطيفة فبطل بهذا ما ادعوه من أن العقول فيها حظر شيء أو اباحته قبل ورود الشرع وموافاة الخطاب من الله عز وجل . ولو كان كذلك لزم غير المحتلم كلزومه المحتلم اذ موجب العقل لا يختلف

قال على : ويقال لمن قال : كل شيء مباح في العقل الا الكفر اليس اقرار المرء بلسانه بالتثليث غير متبع له انكاراً ككفر من قائله ؛ فان قال : لا . كفر وان قال : نعم . قيل له صدقت . وقد اباح الله تعالى الاعلان به دون اتباع انكار لمن اضطر وخاف الاذى . وقد اباح الله تعالى عند خوف القتل الكفر الصحيح الذي هو كفر في غير تلك الحال . ولسنا نسألهم عن الكفر الذي هو العقد انما نسألهم عن الكفر الذي هو النطق به فقط ، لان بعضهم قال : لم يبع الله تعالى قط الكفر لان الكفر هو العقد ولا خلاف بين من يعتقد

به في ان النطق بالكفر دون اتباع بانكار ولا حكاية كفر صحيح ، فمن هذا الكفر سألناهم وهم يقولون بان امرأ لو قال بلسانه : انا كافر بالاسلام ، مقرر بالتثليث . ان هذا كفر وانه مرتد وهذا بعينه هذا الذي ابيح عند الاكراه . فقد جاءت اباحة الكفر نصا وحسن ذلك في عقولهم وبطل قولهم . والذي نقول به ان الله تعالى لو اباح الكفر الذي هو العقد لكان حسناً مباحاً ، وانه انما حظر بالشرع فقط وبالله تعالى التوفيق * ويقال لمن قال : ان كفر المنعم محذور بالعقل . ما تقول : في كافر ربى انساناً واحسن اليه ثم لقيه في حرب أيقته أم لا ؛ فان قالوا : لا . خالفوا الاجماع . وان قالوا : نعم . تقضوا قولهم في ان كفر المنعم محذور بالعقل . فان قالوا : ان قتله شكر له كابروا واقروا بان قتله الذي هو سبب مصيره الى الخلود في النار شكر له واحسان اليه وهذا ضد ما ميز العقل وبالله تعالى التوفيق *

فصل فيمن لم يبلغه الأمر من الشريعة

قال علي بن احمد : اختلف الناس فيمن لم يبلغه الحكم الوارد من الله تعالى في الشريعة في خاص منها أو في جميعها . فقالت طائفة : كل أحد مأمور منهي ساعة ورود الأمر والنهي الا انه معفو عنه غير مؤاخذ بما لم يبلغه من الامر والنهي . وقالت طائفة : ان الله تعالى لم يأمر قط بشيء من الدين الا بعد بلوغ الامر الى المأمور وكذلك النهي ولا فرق وأما قبل انتهاء الامر أو النهي اليه فانه غير مأمور ولا منهي

قال علي : وبهذا نقول لقول الله عز وجل : « لا تذكروا به ومن بلغ » ولقوله : « لا يكلف الله نفساً الا وسعها » ولاخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لا يسمع به يهودى أو نصرانى فلم يؤمن به الا وجبت له النار . حدثنا احمد بن محمد بن عبد الله الطلمنكى ثنا ابن مفرج ثنا محمد بن أيوب

الرقى انبا أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار ثنا محمد بن المثني ثنا معاذ بن هشام الدستوائي ثنا أبو علي قتادة عن الاسود بن سريع . عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : يمرض على الله تبارك وتعالى الاصم الذي لا يسمع شيئاً والاحمق والهرم ورجل مات في الفترة . فيقول الاصم : رب جاء الاسلام وما اسمع شيئاً . ويقول الاحمق : رب جاء الاسلام وما أعقل شيئاً . ويقول الذي مات في الفترة : رب ما أتاني لك من رسول فيأخذ مواعيقهم ليطيعنه فيرسل الله تعالى اليهم ادخلوا النار . فوالذي نفسي بيده لو دخلوها لكانت عليهم برداً وسلاماً . وبه الى قتادة عن الحسن البصري عن أبي رافع عن أبي هريرة بمثله وزاد في آخره : ومن لم يدخلها دخل النار . فصح كما أوردنا انه لانتذارة الا بعد بلوغ الشريعة الى المنذر ، وانه لا يكلف أحد ما ليس في وسعه ، وليس في وسع أحد علم الغيب في أن يعرف شريعة قبل أن تبلغ اليه . فصح يقيناً من لم تبلغه الشريعة لم يكافها . واحتجت الطائفة الأخرى بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : اذا اجتهد الحاكم فإخطأ فله أجر . فسماه عليه السلام مخطئاً ولا يكون المخطئ الا من خالف ما أمر به

قال أبو محمد : وهذا الخبر لاحجة لهم فيه بل هو حجة لنا وبه نقول ، لانه قد يكون مخطئاً من لا يوافق الحق وان لم يكن مأموراً بالعمل به كالنسان سمي آخر بغير اسمه غير عامد فهذا مخطئ ولا أمر يلزمه ههنا . ولكن أنشد بيت شعر فوهم فيه فهو مخطئ بلا شك . وهذا المجتهد مخطئ بلا شك اذا حكم بخلاف ماورد به الحكم من عند الله عز وجل ، وادخل في الدين ما ليس منه ، وإن كان غير مأمور بالحكم بما لم يبلغه فانه منهى عن الحكم بما ظن أنه حق وهو غير حق . وأما إذا بلغه فانه مأمور به وان نسيه لانه قد بلغه ولزمه . فان قال قائل : لو كان ما قلتم لكان الدين لازماً لبعض الناس لا لكلهم . قلنا وبالله التوفيق : ليس كذلك بل الدين لازم للجن والانس اذا بلغهم . نعم ؟

والكل من لم يخلق بعد اذا خلق وبلغه وبلغ حد التكليف لا قبل ذلك. وأنتم لا تخالفوننا في الشريعة انها لا تلزم من لم يخلق قبل أن يخلق ، ولا من لم يبلغ قبل أن يبلغ . فان قالوا : فكيف حال من لم يبلغه ؟ الامر أهو مأمور بما هو عليه من خلاف ما أمره الله تعالى به مما لم يبلغه أم هو مأمور بما أمره الله تعالى به مما لم يبلغه . ولا سبيل الى قسم ثالث. فان قلتم : هو مأمور بما أمره الله تعالى به وان لم يبلغه فهو قولنا . وإن قلتم : هو غير مأمور بما أمره الله تعالى به (أو إنه مأمور بما هو عليه من خلاف ما أمر الله تعالى به) (١) كان ذلك شغباً بشيعاً . قلنا وبالله التوفيق : لسنا نقول بواحد من هذين الجوابين لكننا نقول : هو غير مأمور في ذلك بشيء أصلاً حتى يبلغه وحاله في ذلك كحال من لم يبلغ حد التكليف حتى يبلغ . فان قالوا : فكيف حكمه ان خالف ما يرى أنه الحق عامداً فوافق بذلك ما أمر الله تعالى به . قلنا لهم : هذا السؤال لازم لكم ولنا . فاما نحن فنقول وبالله التوفيق : إنه ليس في ذلك مطيعاً ولا عاصياً لكنه مستسهل لمخالفة الحق هام بترك الحق الا إنه لم يفعل ذلك بعد . هذه صفته على الحقيقة الا انه لم يخالف بفعله ذلك حقاً ولا واقع باطلاً قال على : أهل هذه الصفة ينقسمون ثلاثة أقسام : فقسم شهدوا ورود الأمر من الله تعالى ثم نسخ ولم يشهدوا النسخ وليس أحد من هؤلاء موجوداً بعد موت رسول الله صلى الله عليه وسلم لان النسخ بطل بعد موته عليه السلام واستقرت الشرائع : وقسم ثانی علموا المنسوخ ولم يبلغهم النسخ أو بلغهم الجمل ولم يبلغهم المخصص : وقسم ثالث بلغهم النسخ والمنسوخ والجمل والخاص ثم نسوا الخاص والنسخ أو تأولوا فيها تأويلاً قاصدين إلى الحق .

فاما من كان في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم فبلغه المنسوخ ولم

يبلغه الناسخ ، فهو لاء خاصة لا يسقط عنهم الأمر بالمنسوخ حتى يبلغ اليهم الناسخ لانه قد لزمهم الذى بلغهم -م ييقن لاشك فيه ، ولا يسقط اليقين الا ييقن . برهان هذا انه قد صح وثبت عند جميع أهل العلم إن المسلمين كانوا بأرض الحبشة وأقصى جزيرة العرب فنزل الأمر من الله تعالى على رسوله صلى الله عليه وسلم مالم يكن فيه قبل ذلك أمر كالصوم والزكاة ، وتحريم بعض مالم يكن حراماً كالخمر وإمساك المشركات وغير ذلك . فلا شك فى أنه لم يأتهم أحد منهم بتأديده على مالم يعلم نزول الحكم فيه . وكذلك كان ينزل الأمر مما تقدم فيه حكم بخلاف هذا النازل كتحويل القبلة عن بيت المقدس وغير ذلك فلا شك أيضاً فى أنهم لم يأتهموا ببقائهم على العمل بالمنسوخ . بل كان فرضاً عليهم الصلاة كما أمروا وعرفوا حتى يبلغهم نسخه . هذا مالا يختلف فيه اثنان فصح قولنا والحمد لله يقيناً لا مجال للشك فيه . وهكذا بقى أبو بكر وعمر رضى الله عنهما أزيد من عشرة أعوام مقرين لليهود والنصارى والمجوس بجزيرة العرب اذ لم يبلغهما نهى النبى عليه السلام عن إقرارهم فيها فلم يختلف أحد فى أنهما لم يعصيا بذلك بل فعلا ما أمرا به . ولو قال قائل : إن هذا إجماع صحيح متيقن لما بعد عن الصدق لانه لم ينكر ذلك عليهما أحد من الصحابة وليس منهم أحد خفى عليه إقرارهما لهم قبل بلوغ النهى اليهما وبالله تعالى التوفيق . فان قيل : فهلا قلتم انه سقط عنهم استقبال بيت المقدس ولم يؤمروا باستقبال الكعبة بقول الله تعالى : « حيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره » . قلنا : لا لما قد ذكرنا من ان الحكم لا يلزم حتى يبلغ وانما خاطب الله بهذا الامر من بلغه ومن لم يخلق اذا خلق وبلغه . ولا دليل على سقوط ما قد ثبت عليهم من استقبال بيت المقدس الا ببلوغ الأمر اليهم بتركه

قال على : ولو كانوا مأمورين باستقبال الكعبة حين نزول الأمر من قبل

ان يبلغهم لكان من أقدم منهم فصلى الى الكعبة عامدا قبل أن يبلغهم الأمر
جائز الصلاة وهذا باطل، واما لو ان انسانا اليوم خفيت عليه دلائل القبلة فاستدل
فاداه استدلاله الى جهة ما وقطع بذلك ثم تعمد الصلاة الى خلاف تلك الجهة
فلما سلم إذابه الى القبلة فان صلاته باطل، وهو بذلك فاسق، لانه تعمد العمل
فى صلاته بما ليس علما انه أمر به فيها . فقصد العمل بما يرى انه ليس من صلاته
فقد قصد افساد صلاته فبطلت بذلك

قال أبو محمد : واما من كان بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يبلغه الناسخ
ولا الخاص فانه أيضاً مأمور بما يعتقد من المنسوخ ومن عموم المخصوص لأن
الله تعالى لم يكافه قط خلاف ذلك بل افترض عليه خلافا لذلك طاعة امره تعالى
جملة ، والمنسوخ من أمره بلا شك فهو لازم لكل من بلغه بعموم الأمر
المذكور حتى يبلغه نسخه وبالله تعالى التوفيق *

ومن المحال الممتنع : أن يكون الله تعالى يورد على عبده أمراً يأمره به
ثم ينهاه عنه ولا يعلمه بنهيته عنه ، وهو تعالى قد تكفل لنا بالبيان قال عز وجل
: « قد تبين الرشد من الغي » . فلو ورد أمر الله تعالى ثم نهاه عنه ولم يبلغه نهيه
لكان ذلك إضلالا والتباسا ولكان الرشد غير مبين من الغي . وحاشا لله
من هذا يقيناً

وأما من بلغه الناسخ والخاص ثم نسيهما أو تأول فيهما بمبلغ طاقته فهو
مأمور بما بلغه من ذلك لأنه مذ بلغه منهى عما هو عليه لانه قد بلغه النهي
الا انه معذور مأجور مرة مأجور بقصده الخير ومعذور بجعله ونسيانه
فهذا فهذا حكم هذا الباب بالبرهان الصحيح وبالله تعالى التوفيق

فان احتج محتج بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذ فرضت الصلاة
ليلة الاسراء وفيه قول موسى عليه السلام : كم فرض الله على أمتك قال خمسين
صلاة أو نحوها . فاخبر النبيان عليهما السلام إن الله تعالى فرض علينا قبل أن

يبلغنا خمسين صلاة . قلنا : انما معنى هذا انه إذا بلغنا الأمر لزمنا وبرهان ذلك : أن ذلك لا يلزم من لم يخلق حتى يخلق ، ولا من لم يبلغ حتى يبلغ ، ولا من لم يأت عليه وقت الصلاة حتى يأتى وقتها . هذا مالا خلاف فيه فصح أن الفرض المذكور : انما هو بعد الخلق ، وبعد البلوغ ، وبعد انتهاء الشرع اليه ، وبعد دخول الوقت . وبهذا تتألف الاخبار كلها وبالله تعالى التوفيق برهان ذلك : انه لم يعص قط أحد من المسلمين بتركه الخمسين صلاة، ولو وجبت وتركها تارك لكان عاصيا لله تعالى . فصح انه لا يلزمنا الا ما بلغنا من الدين . واما من بلغ اليه خبر غير صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم وصححه له متأول أو جاهل أو فاسق لم يعلم هو بنفسه . فهذا هو مبلغ اجتهاد هذا الانسان ولم يكلفه الله تعالى أكثر ما في وسعه ولا ما لم يبلغه ، فهو ان عمل بما بلغه من ذلك الباطل فمذخور بجهله، لا اثم عليه . لانه لم يتجاف لاثم والاعمال بالنيات، فهو مجتهد مأجور مرة في قصده بنيته الى الخير والى طاعة الله تعالى وطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم . فلو خالف ما بلغه من ذلك فانما عليه اثم المستسهل بخلاف رسول الله صلى الله عليه وسلم ، اما بعمله فقط فهو فاسق ، واما بنيته فهو كافر . وبالله تعالى التوفيق *

الباب السابع

في أصول الأحكام في الديانة وأقسام المعارف وهل على النافي دليل أم لا

قال على : قد ذكرنا فيما خلا من هذا الكتاب وفي غيره من كتبنا . انه لا طريق الى العلم أصلا الا من وجهين : أحدهما ما أوجبه بديهية العقل وأوائل الحس : والثاني مقدمات راجعة الى بديهية العقل وأوائل الحس . وقد بينا كل ذلك في غير هذا المكان فاغنى عن ترداده ، وقد بينا أيضاً ان بالمقدمات الصحاح الضرورية المذكورة علمنا صحة التوحيد ، وصحة نبوة

محمد صلى الله عليه وسلم وصدقته في كل ما قال . وإن القرآن الذي أتى به هو عهد الله تعالى إلينا . فلما كان فيما ذكر لنا عن ربه تعالى : وجوب أشياء الزمناها ، والانهاء عن أشياء منعنا منها ، ووعد بالنعيم الأبدى من أطاعه ، وبالعذاب الشديد من عصاه ، وتيقنا وجوب صدقه في ذلك لزمنا الانقياد لما أمرنا بالانقياد له . وتيقنا صحة كل ما ذكر لنا ضرورة ولا محيد للنفس عنها بما نقلته الكواف مما أظهر من المعجزات التي لا يقدر عليها إلا الخالق الأول تعالى ، الشاهد لنبيه صلى الله عليه وسلم بها على صحة ما أتى به عنه تعالى . فوجب علينا تفهم القرآن والأخذ بما فيه فوجدنا فيه التنبيه على صحة ما كنا متوصلين به إلى معرفة الأشياء على ما هي عليه من مدارك العقل والحواس ، ولسنا نغنى بذلك أننا نصحح بالقرآن شيئاً كنا نشك فيه من صحة ما أدركه العقل والحواس ، ولو فعلنا ذلك لكنا مبطلين للحقائق ولسلكنا برهان الدور الذي لا يثبت به شيء أصلاً . وذلك أننا كنا نسأل فيقال لنا بم عرفتم أن القرآن حق؟ فلا بد أن نقول بمقدمات صحاح يشهد لها العقل والحس . ثم يقال لنا : بماذا عرفتم صحة العقل والحس المصححين لتلك المقدمات؟ فكنا نقول بالقرآن فهذا استدلال فاسد مبطل للحقائق ولكنا قلنا : إن في القرآن التنبيه لأهل الجهل والغفلة وحسم شغب أهل العناد . وذلك أن قوماً من أهل ملتنا يبطلون حجج العقول ، ويصححون حجج القرآن . فأريناهم أن في القرآن ابطال قولهم ، وافساد مذاهبهم . وأن الله تعالى قد علم أن سيكون في العالم أمثالهم فأخبرنا بما يبطل به شغبهم ويزيل شكوكهم . كما قال تعالى : « ما فرطنا في الكتاب من شيء » . فما أمرنا فيه تعالى باستعمال دلائل العقل والحواس قوله تعالى : « وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة قليلاً ما تشكرون » . وصدق الله تعالى ما شكره من أبطال دلائل سمعه وبصره وعقله وقال تعالى : « ألم نجعل له عينين ولساناً وشفقتين وهديناه النجدين » .

وذم تعالى من لم يستعمل دلائلها فقال حاكيا عن قوم معذنين لا عراضهم عن الاستدلال المؤدى الى معرفة الحقائق . قال الله تعالى : « ولقد ذرأنا لجهنم كثيرا من الجن والانس لهم قلوب لا يفقهون بها ، ولهم أعين لا يبصرون بها ، ولهم آذان لا يسمعون بها ، أولئك كالأنعام بل هم اضل أولئك هم الغافلون . (إلى قوله) . سيجزون ما كانوا يعملون » وقال تعالى حاكيا عن مثلهم : « وقالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير » . فصدقهم الله عز وجل في قولهم ذلك . فقال تعالى : « فاعترفوا بذنبهم فسحقا لأصحاب السعير » . وقال تعالى : « فما أغنى عنهم سمعهم ولا أبصارهم ولا افتدتهم من شيء » . فذم تعالى من لم ينفع بما أعطاه من الحواس والعقل

قال أبو محمد : أترى هؤلاء المقرين على أنفسهم أنهم كانوا لا يسمعون ولا يعقلون ، ولو سمعوا أو عقلوا ما دخلوا النار أكانت صمخ آذانهم ذات آفات مانعة من تأدية الأصوات ؟ أو كانوا جاهلين بامور دينهم ؟ واحكام حرثهم ، وغراساتهم ، والقيام على مواشيهم ، وتققات أموالهم وانماؤها ، وبيان منازلهم ، وعمارة بساكناتهم ، وتدير متاجرهم وصناعاتهم ، وحفظ أموالهم ، وطلب الجاه والرياسة ؟ كلا والذي عذبهم واخزاهم وذمهم بل كانوا اعلم بذلك كله ، واشد اهتبالا به ، واشغل نفوسا فيه ، وابصر لنموه وتكثيره وحياطته من أهل الفضل ، المقتصرين من ذلك على مالا بد منه ، مما يضيع العيال والجسم بتركه . أو ما جاءهم من ذلك عفويا وكان غير شاغل لهم عما هو آكد عليهم ، المتقبلين على طلب معرفة الحقائق ، والوقوف على العلم والعمل ؛ الموصلين الى معرفة الآخرة ، والسعادة في دار البقاء في الجنة التي وعدها الله تعالى أوليائه ، والمبعدين من الهلاك والقرار في دار العذاب في النار التي وعدها الله عز وجل لاعدائه المشتغلين بذلك عما تهافت عليه أهل الجهل والنقصان . كما ثنا عبد الله ابن يوسف بن ناي عن ابي احمد بن فتح عن عبد الوهاب بن عيسى عن احمد بن محمد

عن احمد بن على عن مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعمر بن النافذ كلاهما عن أسود بن عامر قال ثنا حماد بن سلمة عن هشام بن عروة وثابت البناني هشام عن أبيه عن عائشة . وثابت عن أنس بن مالك . ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : أنتم أعلم بأمر دنياكم . في حديث قوله عليه السلام في تأقيح النخل فتركوه فخرج شيصا (١) . ولكن هؤلاء المعبذون أضربوا عن استعمال السمع والبصر ، واللمس ، والذوق والشم ، والعقل في الاستدلال على الخالق تعالى . وما يقرب منه من عقد وتول وعمل ، وصرفوا كل ذلك في حطام فان لا يجدى ولا يغنى ، بل يثقل ويندم . وبالله تعالى التوفيق

قال على : ووجدنا في القرآن الزامنا الطاعة لما أمرنا به ربنا تعالى فيه ، ولما أمرنا به نبيه صلى الله عليه وسلم عنه ، مما نقله عنه الثقات أو جاء عنه بتواتر أجمع عليه جميع علماء المسلمين على نقله عنه عليه السلام ، فوجدناه تعالى قد ساوى بين هذه الجمل الثلاث في وجوب طاعتها علينا ، فنظرنا فيها فوجدنا منها جملا اذا اجتمعت قام منها حكم منصوص على معناه ، فكان ذلك كأنه وجه رابع الا أنه غير خارج عن الاصول الثلاثة التي ذكرنا ، وذلك نحو قوله عليه السلام : « كل مسكر خمر ، وكل خمر حرام » . فانتج ذلك كل مسكر حرام . فهذا منصوص على معناه نصا جليا ضروريا لأن المسكر هو الخمر والخمر هي المسكر والخمر حرام ، فالمسكر الذي هو حرام . ومثل قوله تعالى : « وورثه أبواه فلائمه الثلث » . وقد تيقنا بالعقل الذي به علمنا الأشياء على ما هي عليه أن كل معدود فهو ثلث وثلثان ، فاذا كان للأم الثلث فقط وهي الأب وارثان فقط فالثلثان للأب ، هذا علم ضروري لا محيد عنه للعقل ، ووجدنا ذلك منصوصا على المعنى وان لم ينص على اللفظ . ومثل

(١) الشيس والشيصاء : بكسر الشين فيهما ردى التمر واشخاص النخل اشاصة اذا فسد وصار حمله الشيس .

اجماع المسلمين على أن الله تعالى حكم بأن دم زيد حرام باسلامه. ثم قال قائل : قد حلّ دمه . فقلنا : قد تيقنا بالنص وجوب الطاعة للاجماع وقد صح نقل الاجماع على أن دمه حرام . فلا يجوز لنا خلاف ذلك إلا بنص منقول بالثقات أو بتواتر أو باجماع ناقل لنا . فهذا منصوص على معناه . ومثل أن يدعى زيد على عمرو بمال . فنقول : ان الله تعالى نص على ايجاب اليمين على عمرو لان النص قد جاء بإيجاب اليمين على من ادّعى عليه ، وعمرو مدّعى عليه . فقد أوجب النص اليمين على عمرو . فلا سبيل الى معرفة شئ من أحكام الديانة أصلاً إلا من أحد هذه الوجوه الأربعة ، وهى كلها راجعة إلى النص والنص معلوم وجوبه ، ومفهوم معناه بالعقل على التدرّج الذى ذكرنا . وقد ادعى قوم : ان من الشرائع ما لا سبيل فى القدرة الى تغييره ، فاتوا بأمر عظيم وأدى قولهم هذا الفاسد إلى أن ربهم تعالى مضطّر الى الأمر بما أمر من ذلك : فمن التزم منهم ما توجبه مقدمته الفاسدة كفر ، ومن جبن عن التزامه تناقض وقضى بفساد معتقده الذى هو ثابت عليه . الا أنهم استعظموا أن يطلقوا ما يوجبه مذهبهم لحسنوه بعبارة كنوا بها عنه ، فقالوا : لا سبيل فى العقل الى تغييره

قال على : والعقل لا يوجب على البارى تعالى حكماً بل البارى تعالى خالق العقل بعد أن لم يكن ، ومرتب له وفيه ما قدرتب مما لو شاء أن يخترعه ويرتبه على خلاف ذلك لفعل ، وانما العقل مفهم عن الله تعالى مراده ، ومميز للأشياء التى قد رتبها البارى تعالى على ما هى عليه فقط .

فقال هؤلاء : ان الكفر والظلم لا يتوهم جواز استباحته

قال على : ولا دليل على ما ذكرنا ، بل قد كان ممكناً أن يأمرنا تعالى بالكفر به وبجحدته وبعبادته الاوثان وبالظلم ، ولكنه تعالى قد أخبرنا أنه لا يفعل ذلك فعلنا أن ذلك لا يكون أبداً ليس لأنه ممتنع منه عز وجل لو شاءه ،

ولا أنه تعالى عاجز عن ذلك لو اراده ، ولكن لأنه لا يقول الا الصدق وقد أخبرنا أن ذلك لا يكون ، وانه لا يرضى لنا الكفر ، ولا يأمر أن نتخذ إلهين اثنين ، فلما أخبرنا بذلك منعنا من كونه ، كما منعنا أن يأتى رسولا بعد محمد صلى الله عليه وسلم . وكما منعنا من عمارة مكان قفر قد رأيناه غير معمور إلى وقتنا هذا ، ومن خلاء مدينة قد عهدناها معمورة إلى وقتنا هذا ، وقد كان في الممكن خلاء تلك المدائن ، وعمران هذا القفر ، ولكن الله تعالى لم يرد ذلك الى الآن . فعلى هذا الوجه منعنا أن يأمر تعالى بالكفر به لاعلى ان العقل مانع من جواز ذلك لو شاء عز وجل

قال على : وبرهان ذلك أننا واجدون بالمشاهدة أكثر أنواع الحيوان لم تتعبد بالايمان بالله عز وجل ، ولا ركب فيها التمييز الذى لا يعرف الله عز وجل الا به ، فلو شاء تعالى أن يجعل الانسان غير مأمور لفعل . ولما كان هنالك شئ يمنعه من ذلك تعالى وجهه ، ولا يوجب عليه فعل مافعل ولا بد ، وهؤلاء الصبيان الذين بلغوا الأربعة عشر عاما ولم يشعروا ولم يحتملوا غير مأمورين باجماع أكثر الأمة بالايمان أمر الزام ، ولا منهيين عن الكفر هى تحريم ، فاذا احتملوا لزهم الايمان فرضا ، وحرّم عليهم الكفر حتما ، ولم يكن بين تمريمهم من الأوامر والنواهي ، وبين حلولها عليهم الا نومة لعلها أقل من مقدار شئ بيضة ، ولم يزد التمييز الذى كان فيهم فى تلك النومة شيئا ، بل هو على حسب الذى كان عليه قبل أن ينامها ولا فرق . هذا شئ يعلم بالحس والمشاهدة . يعنى تساوى التمييز فيهم فى ذينك الوقتين . وهذا شئ قد يشهد النص به ولا خلاف فيه بين جمهور أهل الملة التى وضعنا كتابنا هذا فى اختلافهم فى أحكامهم وعبادتهم ، نفى براءة من لم يشعر ولم يحتلم ، ولا حاض ان كان امرأة ، ولا بلغ خمسة عشر عاما . من جميع الأوامر الواردة من الله تعالى ولزومها لمن احتلم وبلغ خمسة عشر عاما مع الاحتلام أو حاض ان

كان امرأة في هذه السن ، ولا فرق في العقل بين جواز عدم الا امر بالايان
في كلتا الحالتين المذكورتين ، وبين جواز وجود الأمر به في كليهما ، فان
شغب مشغب بتعليم الصبيان الصلاة وضربهم عليها ، وأراد بذلك غرور
الضعفاء المقلدين ، فليعلم انه لاخلاف عند الحاضرين من خصومنا في أن ذلك على
سبيل التدريب وتعليم الخير ، لاعلى سبيل الايجاب لذلك عليهم . وكذلك
دعأونا إياهم إلى الاسلام . وبرهان ذلك أننا لا تقتلهم ان ارتدوا حتى يحتملوا ،
ولا تقتلهم ان قتلوا ، ولا نخدم ان زنوا ، ولا يحرم الميراث وان ارتد قبل
بلوغه من موروثة المسلم

فان ادعى مدع : ان البهائم متعبدة واختار للحاق باحمد بن حابط والخروج
عن اجماع المسلمين ، فحسبه مفارقة الاسلام والالحاق بالكفر . وليس هذا
مكان محاجة أهل هذا المذهب ، وقد بينا ذلك في كتاب الفصل . وانما قصدنا
في كتابنا هذا بيان جل الأحكام فقط . فن أراد ان يقف على هدم ما ذكرنا
من الشغب فليقرأ كتابنا الموسوم بكتاب الفصل ان شاء الله تعالى
قال أبو محمد : فاذا قد بينا أقسام المعارف جملة ، ثم بينا أقسام الأصول التي
لا يعرف شئ من الشرائع الا منها ، وانها أربعة . وهى : نص القرآن ، ونص
كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، الذى انما هو عن الله تعالى مما صح عنه
عليه السلام نقل الثقات أو التواتر ، واجماع جميع علماء الأمة ، أو دليل منها
لا يحتمل الا وجها واحدا . فلنصف بحول الله وقوته كيف يستعمل المناظران
أو المتعلم والعالم السبيل الى معرفة الحقائق مما ذكرنا

فنقول وبالله تعالى التوفيق : أول ذلك سؤال السائل مسئوله عن مذهبه
في مسألة كذا ، إما مستفهما ، أو مناظرا . فاذا أجابه . سأله : مادليلك على كذا ،
فاذا أجابه فقد وضلا الى ميدان المعارضة ، فان لم يكن هنالك الا أن يصف كل
واحد منهما مذهبه ولم يزد المسئول على ذكر مذهبه فقط ولم يأت بدليل

فقد سقط وبطل واكتفى بذلك عن تكلف ابطاله . إذ قد بينا فيما تقدم من كتابنا هذا ابطال كل قول لم يقم عليه دليل ، فان عارض المسئول السائل بدليل : مثل أن يستدل أحدهما على صحة مذهبه بآية ، فيحتج عليه الآخر بآية أخرى ، هي في ظاهرها مخالفة الحكم التي احتج بها خصمه ، أو بحديث كذلك . أو احتج احدهما بحديث فعارضه الآخر بآية هي في ظاهرها مخالفة الحكم لذلك الحديث أو بحديث كذلك . فسنفرد لذلك بابا موعبا في كتابنا هذا ان شاء الله عز وجل عند كلامنا في الاخبار : وان امدنا الله بمدة وقوة فسنفرد لكل هذه الوجوه كتباً مفردة في أشخاص الاحاديث والآي التي ظاهرها التعارض ونحن نبين بحول الله وقوته نفي الاختلاف عن كل ذلك وبالله تعالى نعمتصم وتتأيد .

وقد ذكر مخالفونا تعارض العلل

قال علي : وسنبين في آخر كتابنا هذا ان شاء الله تعالى بطلان العلل في الشرائع بالجملة ، وان امدنا الله تعالى بمدة وعون من قبله عز وجل فسنفرد في المسائل النظرية وهي التي دلائلها نتائج مأخوذة من مقدمات نصية ، أو اجماعية ، ديوانا موعبا تتقصى فيه ان شاء الله تعالى الادلة الصحيحة وبطلان علل اصحاب القياس ومفاسدها بالجملة وبالله تعالى التوفيق . ثم رأينا ان كتابنا المعروف بالايصال جامع لكل ذلك مغن عن افراد كتب لكل صنف منها

قال علي : وكل من قال بقبول خبر الواحد ثم صح عنده خبر عن النبي صلى الله عليه وسلم متكامل الشروط التي بوجودها يصح عنده الخبر جملة ، فان تركه لحديث آخر فهو مجتهد إما مخطئ ، واما مصيب . وكذلك ان تركه لنص قرآن ، وكذلك ان ترك نص قرآن لحديث آخر أو نص قرآن الا انه ان كان قد ترك في مكان آخر مثل تلك الآية التي اخذها الآن أو الحديث

الذى اخذ به ، أو اخذ بمثل الحديث أو الآية اللذين ترك ههنا ، وخالف ترتيب أخذه في المسائل . فان كان لم يتنبه لذلك فهو غافل معذور بالجهل ، فان نبه على ذلك فتبادى على خطائه فهو فاسق لاقرار له في مكان ما بأن مثل ذلك العمل الذى استعمل ههنا باطل ، فهو مقدم على الاخذ بما يدرى انه باطل . وذلك مثل من اخذ بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا قطع إلا في ربيع دينار فصاعدا . وترك ظاهر قول الله تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله » . ثم انه ترك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تحرم الرضعة والرضعتان . واخذ بظاهر قوله عز وجل : « وامهاتكم اللاتي ارضعنكم واخواتكم من الرضاعة » . فهذا اذا وقف على تناقض فعله وتماذى عايه فهو فاسق ، لانه في احد الموضوعين مقرر بان ترك ظاهر القرآن للحديث خطأ لا يحل ، وفي الموضوع الثانى استعمل ما أقر انه لا يحل فهو مقدم على ما لا يجوز له باقراره ، فان علل حديث الرضعتين أريناه في حديث السارق مثل تلك العلل بعينها ، فان تماذى على الاخذ بأحدهما وترك الآخر فهو فاسق متلاعب بدينه ، وان ترك نضا لقياس بعد قيام الحجة عليه بابطال القياس فهو فاسق أيضاً ، وان ترك نضا لقول صاحب فن دونه : فان كان يعتقد ان عند ذلك صاحب علما عن النبي صلى الله عليه وسلم وقامت عليه الحجة ببطلان ذلك فتبادى ولم يقب فهو فاسق . فان كان يعتقد أن لا أحد بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم أن يحرم شيئاً كان حلالاً الى حين موته عليه السلام ، أو يحل شيئاً كان حراماً الى حين موته عليه السلام ، أو يوجب حداً لم يكن واجباً الى حين موته عليه السلام ، أو يشرع شريعة لم تكن في حياته عليه السلام ، فهو كافر مشرك حلال الدم والمال حكمه حكم المرتد ولا فرق . وقد ظن قوم مثل هذا : في المنع من بيع أمهات الاولاد ، وفي حل الخمر ، وفي اسقاط ست قراآت كانت على عهد النبي صلى الله عليه وسلم مباحة ،

فمن لم تقم عليه الحجة في بطلان هذا المعتقد فهو معذور بالجهل . وأما من قامت عليه وتمادى على مذهبه في ذلك فهو كافر مشرك مرتد حلال الدم والمال كما ذكرنا . وسنبين بحول الله وقوته وجوه هذه المسائل الثلاث في كلامنا في الاجماع من كتابنا هذا ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم قال علي : وكل ما قلنا فيه انه يفسق فاعله أو يكفر بعد قيام الحجة عليه ، فهو مالم تقم عليه الحجة معذور مأجور وان كان مخطئاً ، وصفة قيام الحجة عليه هو أن تبلغه فلا يكون عنده شيء يقاومها وبالله تعالى التوفيق قال علي : والوجه الذي ذكرنا آتفا : وهو الذي فيه ظاهر تعارض بين آي وآي ، وبين حديث وحديث ، وبين حديث وآي . فلسنا تقطع فيه على أننا مصيبون للحق ، ولا أننا علمناه يقيناً ، ولا كنا نقول فيه هذا هو الحق عندنا . ونبين كل مسألة من ذلك في موضعها ان شاء الله تعالى ، وهذه هي المتشابهات التي أخبر بها النبي صلى الله عليه وسلم في قوله : الحلال بين والحرام بين وبينهما متشابهات لا يعلمها كثير من الناس . وليس هذا من المتشابه الذي ذكر الله عز وجل في قوله : « منه آيات محكمات هن أم الكتاب وآخر متشابهات » . وسنبين ذلك كله في باب مفرد في آخر كتابنا هذا ان شاء الله تعالى عز وجل . الا أننا قاطعون باتون على ان علم الحقيقة فيما اشكل علينا موجود عند غيرنا ولا بد لقول الله تعالى : « قد تبين الرشد من الغي » . ولقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : اللهم هل بلغت . قالوا : اللهم نعم . قال : اللهم اشهد * وأما كل حديث مسح عندنا انه ناسخ ولم يأت له معارض ، وكل آية وردت كذلك لا معارض لها ، أو كل نص من حديث صحيح أو آية عارضها نص آخر منها فان الزائد في حكمه على الآخر هو الحق المتيقن . لأنه شرع وارد من عند الله تعالى لا يحل تركه الا بنص يبين انه منسوخ أو مخصوص . فما كان هكذا من النصوص كلها فنحن موقنون بأننا

في اعتقاد موجبها محقون عند الله عز وجل ، وان مخالفنا فيها مخطيء عند الله عز وجل ، وكل اجماع صح وتيقن على نقله عن النبي صلى الله عليه وسلم فنحن قاطعون أيضا على أننا فيه محقون عند الله عز وجل ؛ وان حدث بعد الاجماع اختلاف في فرع من فروع المسألة .

وان استدلال المخالف : بحديث مرسل ، أو نقل ضعيف ، لم تتبعه ولم تقطع على انه مبطل عند الله عز وجل . بل نقول : هذا الحق عندنا الا أن نتيقن ان ذلك الخبر لم يأت قط مسندا من طريق يصح فنقطع حينئذ على انه باطل عند الله تعالى على ما نبين بعد هذا في باب الكلام في الاخبار ان شاء الله تعالى . فان لم يحتاج في ذلك بشيء من نص لكن بتقليد أو قياس ، فنحن قاطعون بأنه مخطيء عند الله تعالى ، واننا محقون عنده تعالى . ولكل استدلال ما عدا ما ذكرناه من تقليد صاحب فن دونه ، أو قياس ، أو استحسان ، فهو باطل بيقين عند الله عز وجل . وبالله تعالى التوفيق

فصل في هل على النافي دليل أم لا !

قال علي بن احمد : اختلف الناس في هذا على قسمين . فطائفة قالت : الدليل على من أوجب شيئا ، أو أثبت حكما أو قضية ، وليس على النافي دليل . وقالت طائفة : الدليل يلزم اقامته النافي والموجب معا

قال علي : والصحيح من ذلك أننا وجدنا الله تعالى أنكر على من حقق شيئا بغير علم ، وأنكر على من كذب بغير علم . فقال تعالى : « قل انما حرم ربى الفواحش ما ظهر منها وما بطن والاثم والبغى بغير الحق ، وان تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا ، وان تقولوا على الله ما لا تعلمون » . فقد حرم الله تعالى بنص هذه الآية أن يقول أحد على الله عز وجل شيئا لا يعلم صحته * وعلم صحة كل شيء مما دون أوائل العقل وبدائه الحس لا يعلم الا

بدليل . فلزم بهذه الآية من ادعى اثبات شيء أن يأتي عليه بدليل والا فقد أتى نحرما عليه . وقال تعالى : « بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله » . فأنكر تعالى تكذيب المرء ما لا يعلم انه كذب . وقال تعالى : « قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين » . فأوجب تعالى على كل مدع للصدق ان يأتي ببرهان والافقوله ساقط ، ووجدنا كل ناف مدعيا للصدق في نفيه ما نفي ، ووجدنا كل مثبت مدعيا للصدق في اثباته ما أثبت ، فلزم كلتا الطائفتين ان تأتي بالبرهان على دعواها ان كانت صادقة

قال علي : وأما من احتج من أصحابنا في اسقاط الدليل عن النافي بإيجاب رسول الله صلى الله عليه وسلم البينة على المدعي واليمين على من أنكر ، فانما هذا في الاحكام فانه لا خلاف بين أهل الملة في انه لا يمين على من أنكر شيئا في المناظرة في غير الاحكام

قال علي : فاذا اختلف المختلفان فأثبت أحدهما شيئا ونفاه الآخر ، فعلى كل واحد منهما ان يأتي بالدليل على صحة دعواه كما بيناه آنفا بحكم كلام الله عز وجل فأيهما أقام البرهان صح قوله . ولا يجوز أن يقيمه معا . لأن الحق لا يكون في ضدین ، ومن الممتنع ان يكون الشيء باطلا صحيحا في حال واحدة من وجه واحد ، فان عجز كلاهما عن اقامة الدليل وهذا ممكن . فحكم ذلك الشيء أن يتوقف فيه فلا يوجب ولا ينفي ، لكن يترك في حد الامكان لانه لو أقام الدليل موجبه ، لكان الشيء موجبا حقا . ولو أقام الدليل نافية ، لكان الشيء باطلا منفيا . فان لم يقمه واحد منهما قيل في ذلك الشيء هذا ممكن أن يكون حقا وممكن أن يكون باطلا . الا اننا لا نقول به ولا نحكم به ولا نقطع على انه باطل . وهكذا نص قوله تعالى : « ولا تقف ما ليس لك به علم » . وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث أهل الكتاب : لا نصدق ولا نكذب ولكن نقول الله أعلم

قال على : وانما أوقع أصحابنا في الكلام في هذه المسألة اختلافهم في القياس، ولا معنى للتطويل فيها والشغب لان البراهين على صحة قولنا في ابطال القياس كثيرة جدا واضحة، فلا معنى لمداغة القائلين به بمثل هذا بل نقول لهم : علينا البرهان في صحة قولنا باطلاله ، فاذا اثبتناه سألناكم عن ادلتكم على اثباته ، ولا تقنع بان نقول ان الشئ اذا ثبت انه باطل فلا معنى لتكلف اقامة الحجة على ضد ما يتقنت صحته ، وان كان هذا قولا صحيحا . ولكننا نقول لهم : هاتوا كل ما تحتجون به في اثباته ثم علينا تقضه كله بحول الله تعالى وقوته ثقة منا بوضوح الأمر في ابطاله وسهولة المأخذ في ذلك ، وانه ليس من الغامض الخفى لكن من الواضح الجلى ، وقد استوعبنا ذلك والله الحمد في باب الكلام في القياس والعلل من كتابنا هذا . وفي كتابنا الموسوم بكتاب التقريب أيضا . ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم . واحتججنا لهم بكل ما شغبوا به وزدناهم احتجاجا بما لم يحتجوا به لانفسهم ، وبيننا بطلان كل ما يمكن أن يعموه به في ذلك مموه وبالله تعالى التوفيق

قال على : وكل أمر ثبت بيقين : اما بحس ، واما ببديهية عقل ، واما بمقدمات راجعة اليهما . مما وجد في نص قرآن أو نص سنة أو اجماع . ثم ادعى مدع ان ذلك الحكم قد بطل وانتقل فعليه الدليل ههنا . وليس هذا على الثابت على ما قد صح ؛ لان الدليل قد ثبت بصحة قوله . وما ثبت دليله فالتأويل به غير مكلف تحديده في كل وقت ، وهذا شئ يقضى العقل بفساده . كمن ادعى : ان في الدنيا بلادا فيها ناس يمشون على اربع لاعلى رجلين ، ورؤسهم على اسافلهم . أو ادعى ان في الناس قوما لهم حاسة سادسة غير حواسنا ، أو ادعى ان فلانا الذي عهدناه حيا مات فاراد قسم ميراثه ونكاح نسائه ، أو ان فلانا طلق امرأته التي عهدنا صحة زوجيته معها ، أو ان هذا الرجل الذي عهدنا عدالته قد فسق ، أو ان فلانا الذي عهدنا فسقه قد تعدل ، أو ان فلانا الذي

عهده غير وال قد ولي الحكم في بلد كذا، أو ان فلانا الذي عهدناه واليا قد عزل، أو ان الله تعالى قد ازمكم أمر كذا، أو حرم عليكم أمر كذا، أو أحل لكم أمراً عهدناه حراماً، أو اسقط عنكم أمراً عهدناه لازماً . فكلما ذكرنا من دعوى انتقال حال معلومة فعلى مدعى انتقالها الدليل . ولا نكلف مبطل هذا القول دليلاً على بطلان قول خصمه . إذ قام الدليل على صحة قوله . ولا يلزم التكرار للدليل بلاخلاف . فاما كل ما ذكرنا حاشا مسائل الازام والتحریم والاحلال والاسقاط فخصومنا موافقون لنا على القول بقولنا فيها بلا خلاف ، ومستخفون بمن خالفنا .

واما هذه المسائل الاربعة المذكورة : فدليلنا على صحة قولنا فيها هو قوله تعالى : « لا تسألوا عن أشياء ان تبدلكم تسؤمكم وان تسألوا عنها حين ينزل القرآن تبدلكم (الى قوله) ثم اصبحوا بها كافرين » . فصح بنص الآية ان ما لم ينزل بنص القرآن وجوبه أو تحريمه فهو ساقط معفو عنه . واما بطلان قول من ادعى سقوط شيء قد ثبت بنص أو اجماع أو احلال ما قد حرم بنص أو اجماع فقد أطل ذلك ربنا تعالى بقوله : « وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله ثم يحرفونه من بعد ما عقلوه وهم يعلمون » . وقال تعالى : « تلك حدود الله فلا تعتدوها ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون » . قال تعالى : « وان كادوا ليفتنونك عن الذي أوحينا اليك لتفترى علينا غيره واذا لا اتخذوك خليلاً » .

قال على : فبين الله تعالى بيانا جليلا لا اشكال فيه ، انه لا يحل تحريف كلام الله تعالى ولا تعدى حدوده، ولا أن تترك ما أوحى الينا وان من خرج عن شيء من ذلك فهو ظالم مفتر على الله تعالى، فوجدنا الله عز وجل قد ازمنا طاعة ما جاء في القرآن وطاعة ما جاء عن نبيه صلى الله عليه وسلم ، لانه انما ينطق عنه عز وجل ، وطاعة ما اجمع عليه جميع المسلمين عن نبيهم عليه السلام

وان هذه حدود الله تعالى. فمن اراد اخراجنا عما ثبت بشئ منها وان يعدى بنا عنها فقد حرف كلام الله تعالى وظلم واراد الفتنة عن الوحي، وتكلف الفرية الا أن يأتي بنص أو اجماع على دعواه والا فنحن باقون على تلك الحدود، غير متعدين لها ولا مفترين غيرها ولا محرفين لما قد ثبت بها وبالله تعالى التوفيق *

وايضا : فان من طرد هذا الاصل لزمه أن ان ادعى مدع على آخر انه قتل وانكر ذلك المدعى عليه ان يكلف المدعى عليه الدليل على براءته والا قتله، ومن ادعى وجوب صيام مفترض غير رمضان وغير ما جاء في النص من الكفارات والنسك والنذر والقضاء، ان يكلف المانع من ذلك الدليل. وهذا خروج عن الاسلام مع ما فيه من مخالفة العقول، وكذلك القول فيمن قال : بصحة الالهام، وقول الرافضة في الامام، ومن ادعى الغول والعنقاء والنسكس وجميع الخرافات فان كل ذلك لا يحل القول بشئ منه، ولا الاقرار به، وهو كله على الدفع والرد والابطال بلا دليل يكلفه مبطله. وانما البرهان على من حقق شيئا من ذلك أو أوجبه. وهكذا كل دعوى اراد مدعيها اثبات شئ لم يثبت، أو ابطال شئ قد ثبت. لانحاشي شيئا فانه لا برهان على من امتنع من القول بشئ من ذلك لانه فعل ما يلزمه من ذلك. وانما البرهان على من اراد الزام شئ من ذلك فقط فان أتى به صحت دعواه، والا فواجب تركها وردّها وان كانت ممكنة غير ممتنعة. وفيما ذكرنا من نص كلام الله تعالى كفاية توجب ضرورة العلم بما ذكرنا وبالله تعالى التوفيق



الباب الثامن فى البيان ومعناه

قال على : قد بينا فى باب تفسير الالفاظ الدائرة بين أهل النظر حد البيان وتفسيره ، ونحن نقول : ان التخصيص والاستثناء نوعان من انواع البيان لأن بيان الجملة قد يكون بتفسير كيفياتها وكمياتها دون أن يخرج من لفظها شئ يقتضيه فى اللغة . كقوله تعالى : « وآتوا الزكاة » . فبين رسول الله صلى الله عليه وسلم ماهية هذه الزكاة المأمور بايتائها ، دون أن يخرج من لفظ الزكاة شيئا . وكذلك ما فسر عليه السلام من صفات النكاح والحج وغير ذلك ، وقد يكون باستثناء مثل ما روى عن نهيه عليه السلام عن بيع الرطب بالتمر . ثم استثنى العرايا فيما دون خمسة أوسق فكان هذا مخرجا بحكم العرايا من جملة النهى المتقدم . وقد يكون الاستثناء بالفاظ الاستثناء مثل : الا ، وخلا ، وحاشا ، ومالم ، وما اشبه ذلك . وقد يكون حكما واردا بلفظ الأمر أو بلفظ الخبر مستثنى من جملة اخرى ، وهذا يسمى التخصيص كتحريره تعالى نكاح المشركات جملة ، ثم جاءت اباحة نكاح نساء أهل الكتاب بالزواج ، فكان هذا تخصيصا من الجملة المذكورة

وأما النسخ : فهو رفع الحكم أو بعبارة جملة . والفرق بينه وبين الاستثناء والتخصيص ان الجملة الواردة التى جاء التخصيص أو الاستثناء منها لم يرد الله تعالى قط الزامها لنا على عمومها وقتنا من الدهر ، كالذى ذكرنا من تحريم المشركات فانه لم يرد قط بذلك نكاح نساء الكتابيين بالزواج ، وكذلك القول فى العرايا . وأما النسخ فاننا مكلفون الجملة الاولى على عمومها مدة ما لم يأت أمر بإبطالها عنا أو بإبطال بعضها على ما تبين فى باب النسخ اذا بلغنا اليه ان شاء الله تعالى

فأما وجوه البيان التي ذكرنا من التفسير والاستثناء والتخصيص ،
فقد يكون بالقرآن للقرآن ، وبالحديث للقرآن ، وبالإجماع للقرآن ، وقد يكون
بالقرآن للحديث ، وبالحديث للحديث ، وبالإجماع المنقول للحديث . وقولنا
الحديث . إنما نغني به الأمر والفعل والقرار والإشارة . فكل ذلك
يكون بيانا للقرآن ويكون القرآن بيانا له . وإنما فرقنا آنفا بين التخصيص
والاستثناء وبين النسخ ، لأنه قد تيقنا وجوب طاعة الله عز وجل ورسوله
عليه السلام علينا ، فحرام علينا الخروج عن طاعتهم في شيء مما أمر به ، أو أن
نقول في شيء مما أئزمانا إنه منسوخ ساقط بعد وجوبه إلا ببيان جلي لا شك
فيه . وإذا وجدنا الحكم سقط بعضه بالاستثناء أو التخصيص فنحن على
يقين من أنه لا يلزمنا فلا يحل لأحد أن يقول أنه لزم ثم سقط . فيكون قد
قفا ما ليس له به علم وقال بشك لا ييقين ، وذلك حرام . ولا يجوز أن نقول
بأن حكم كذا لزمنا إلا بيقين ، ولا يسقط بعد لزومه إلا بيقين . فلهذا قلنا
بالفرق المذكور بين النسخ وبين الاستثناء والتخصيص . لانتا اذا قلنا في
ذلك أنه نسخ فقد أقررنا أنه لزم ثم سقط وهذا لا يحل قوله إلا بيقين وبالله
تعالى التوفيق

ومما خص من القرآن بالقرآن قوله تعالى : « الا على أزواجهم أو ما ملكت
أيماهم » . فاستثنى تعالى الأزواج وملك اليمين من جملة ما حظر من اطلاق
الفروج ، ثم خص تعالى الجمع بين الاختين وبين الأم والابنة ، والرببة
الزانية ، والحريمة بالقرابة والمشاركة بالقرآن . وخص الحرمة بالرضاع بالسنة ،
والذكور والبهائم والامة المشاركة بالإجماع المأخوذ من معنى دليل النص
الثابت الذي لا يحتمل إلا وجها واحداً بالحظر من جملة المباح بملك اليمين .
فان قال قائل : لا يجوز أن يبين القرآن إلا بالسنة لأن الله تعالى يقول
: « وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم » . قيل له وبالله تعالى التوفيق :

ليس في الآية التي ذكرت أنه عليه الصلاة والسلام لا يبين إلا بوحى لا يتلى بل فيها بيان جلى ونص ظاهر انه أنزل تعالى عليه الذكر ليبينه للناس ، والبيان هو بالكلام . فاذا تلاه النبي صلى الله عليه وسلم فقد بينه . ثم ان كان مجملا لا يفهم معناه من لفظه بينه حينئذ بوحى يوحى اليه اما متلو أو غير متلو كما قال تعالى : « فاذا قرآناه فاتبع قرآنه ثم ان علينا بيانه » . فاخبر تعالى ان بيان القرآن عليه عز وجل واذا كان عليه فبيانه من عنده تعالى والوحى كله متلوه وغير متلوه فهو من عند الله عز وجل . وقد قال عز وجل : « بين الله لكم ان تضلوا » . وقال تعالى مخبرا عن القرآن . « تبينا لكل شئ » . فصح بهذه الآية انه تكون آية متلوة بيانا لأخرى ولا معنى لانكار هذا وقد وجد . فقد ذكر تعالى الطلاق مجملا ، ثم فسره في سورة الطلاق وبينه . ومما اجمل في السنة وبينه القرآن ما حدثناه عبد الله بن يوسف عن أحمد بن فتح عن عبد الوهاب بن عيسى عن احمد بن محمد عن احمد بن على عن مسلم ثنا زهير بن حرب حدثنا اسماعيل بن علية ثنى أبو حيان ثنى يزيد بن حيان انه سمع زيد بن ارقم يقول : خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بماء يدعى خميا بين مكة والمدينة ، فحمد الله واثني عليه ووعظ وذكر . ثم قال : اما بعد الا يا أيها الناس فانما انا بشر يوشك ان يأتيني رسول ربى فاجيب ، وانا تارك فيكم ثقلين . أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور فخذوا بكتاب الله عز وجل واستمسكوا به . ثم قال : وأهل بيتى اذ كر كم الله في أهل بيتى . اذ كر كم الله في أهل بيتى

قال على : وفسر زيد بن أرقم - انهم بنو هاشم

قال على : والتقليد باطل فوجب طلب من هم أهل بيته عليه السلام في الكتاب والسنة فوجدنا الله تعالى قال : « يانساء النبي لستن كاحد من النساء ان اتيقنت فلا تخضعن بالقول فيطمع الذى فى قلبه مرض وقلن قولا معروفا وقرن بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الاولى واقمن الصلاة وآتين الزكاة

واطعن الله ورسوله انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم
تطهيرا واذكرن مايتلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة ان الله كان
لطيفا خبيرا».

قال على : فرفعت هذه الآية الشك ، وبينت أن أهل بيته عليه السلام
هن نساؤه فقط . واما بنو هاشم فانهم آل محمد وذوو القربى بنص القرآن
والسنة . فهم في قسمة الخمس ، وتحريم الصدقة ، وقد اجل عليه السلام قوله :
امرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله . ثم فسر الله تعالى ذلك وبينه
بقوله في سورة براءة : «فان تابوا واقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم» .
فان قال قائل ماين هذا الحديث الا حديث ابن عمر وأبي هريرة انى أمرت ان
أقاتل المشركين (١) حتى يقولوا لا إله إلا الله ، وقيموا الصلاة ، ويؤتوا
الزكاة ، ويؤمنوا بما ارسلت به

فيل له وبالله تعالى التوفيق : هذا الخبر الذى ذكرت هو موافق لما فى
براءة فصح ان الله تعالى ازل ذلك عليه فى القرآن ثم اخبر به عليه السلام
اصحابه بلفظه فكانا بيانا مرددا ، وتفسيرا مؤكدا . فخير أبو هريرة وابن عمر انما
هو حكاية لما فى براءة يعلم ذلك ببديهة العقل عند قراءة الآية والحديث
المذكور

قال على : وقد يرد البيان بالاشارة على ما فى حديث كعب بن مالك
مع أبى حذرد (٢) إذ أشار اليه عليه السلام : بيده ان ضع النصف

(١) هذا فى رقم ١١ وفى الأخرى « الناس »

(٢) فى غير رقم ١١ « ابن أبى حذرد » وهو خطأ

الباب التاسع

في تأخير البيان

قال على : واختلفوا في نوع من أنواع البيان . فقالت طائفة : انما يرد المجمع ، ثم يرد المفسر . وقال آخرون : لا يردان الا معا . وقال آخرون : جائز ورود المجمع قبل المفسر ، والمفسر قبل المجمع ، وورودهما معا ، كل ذلك جائز قال على : وبهذا نقول الا أنه لا يجوز أن يتأخر البيان عن وقت ايجاب العمل البتة ، ولا يجوز أن يؤخره النبي صلى الله عليه وسلم بعد وروده عليه طرفة عين . ولسنا نقول بهذا لأن العقل يمنع من ذلك ، لكن لأن النص قد ورد بذلك وانما منعنا من تأخير الله البيان عن وقت وجوب العمل اقول الله تعالى : « لا يكلف الله نفسا الا وسعها » : وقد علمنا انه ليس في وسع احد أن يعمل (١) بما لا يعرف به ، وانما منعنا من تأخير النبي صلى الله عليه وسلم البيان عن ساعة وروده عليه عليه السلام . لقول الله تعالى : « يا أيها الرسول بلغ ما انزل اليك من ربك وان لم تفعل فما بلغت رسالته » : فلو أخر عليه السلام البيان عن ساعة وروده عليه لكان عليه السلام في تلك المدة وان قلت مستحقا لاسم انه لم يبلغ ولو انه لم يبلغ لكان عاصيا ، ولا ينسب هذا الى النبي صلى الله عليه وسلم الا جاهل ، ومن تمادى على نسبة المعصية اليه في طي الشريعة وترك تبليغها فهو كافر باجماع الأمة

قال على : وقد نزلت الصلوات الخمس مفسرة بمكة ثم جاءت آيات كثيرة مدنيات فيها : أقيموا الصلاة . فقط فصح بذلك ما ذكرنا من أنه قد ينزل المفسر قبل المجمع ، وأما نزول المجمع قبل المفسر فقد نزل ذلك في الصيام ،

(١) في رقم ١١ : ان يعمل ما لم يعرف

وتحریم حشیش مکة ، ثم جاء تخصيص الأذخر
قال على : واما قولنا بتأخير الله عز وجل البيان ما لم يأت وقت إيجابه
تعالى العمل به ، فهو منصوص في قوله تعالى : « لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون » .
وقد أنزل الله عز وجل آيات كثيرة . فيها قصة موسى ، وقصة عيسى عليهما
السلام ، وقصة عاد وثمود وإبراهيم عليهم السلام ، بعضها قبل بعض ، وبعضها
بمكة ، وبعضها بالمدينة ، وبعضها أكمل من بعض . فهلا اعترض المانعون
ربهم تعالى من أن يفعل ما يشاء بغير نص منه تعالى انه لا يفعله - على ربهم فيما
ذكرنا فيقولون : هلا نزلت هذه القصص كاملة في مكان واحد فتكون أتم
للعظة ، واشفى للخبر ، ثم يؤكد لها كذلك إن شاء . وليت شعري إذا أقر
هؤلاء بأن التأكيد حكمة ، فماذا يقولون في قصص كثيرة ، ومواضع لم
يذكرها عز وجل في القرآن إلا مرة واحدة ، أتراها عريت عن الحكمة إذ
لم تكرر ولا وكدت ؟ وأيضا فإن أكد تعالى تكرار مسألة موسى عليه السلام
عشرين مرة مثلا ما الفرق بين عشرين مرة ، وبين إحدى وعشرين مرة ، أو تسع
عشرة مرة ؟ فان ادعى أن هذا العدد أبلغ في الحكمة ادعى القحة وبانت قلة
الحياء في وجهه . وقال ما يعلم انه بخلاف ما يقول . وسألناه أيضا عن قصص آخر
كررت أقل من تكرار قصة موسى عليه السلام . فان قال : اكتفى بتكرار
قصة موسى . قيل له : ما الفرق أن يكتفى بتكرار قصة موسى عن تكرار
قصة إبراهيم ، ولا يكتفى بتكرار قصة إبراهيم عن تكرار قصة موسى ؟
وما الفرق بين ذكره تعالى ما ذكر من قصص الانبياء عليهم السلام وبين
ما أمسك عنه تعالى من ذكره لبعضهم ؟ وما الفرق ؟ بين ذلك وبين أن
لو ذكر من أمسك عنه وأمسك عن ذكره ؟ وقد ذكر من لاشريعة له غير
شريعة من قبله كثيراً ، كالياس واليسع وذى الكفل ، وغيرهم . ولعل من
أمسك عنه تعالى ولم يذكره من الرسل أعظم آية ، وأبلغ في العظة ممن ذكر

قال علي : وأنا أقطع ولا أمتري أن ملقئ هذه النكتة الى ضعفاء المسلمين
مغمور في دينه ، ضعيف في عقله ، كايده للشريعة ، ولا شك في ذلك . ثم تهافت
بالتقليد مع من تهافت وبالله تعالى التوفيق *

ومما سأل عنه المانعون من تأخير البيان جملة أن قالوا : ماتقولون فيمن
سمع آية قطع السارق ، ولم يسمع الحديث المبين للتوقيت في ذلك ، أيقطع كل
سارق لنفس من ذهب ؟ وفي من سمع آية الزنا ولم يسمع حكم الرجم ، وفيمن
سمع آية الرضاع ولم يسمع الحديث في التوقيت في ذلك ، أيجلد المحسن ولا
ولا يرجمه ؟ ويجلد الامة مائة ، ويحرم برضعة واحدة أم كيف يفعل ؟ فان
قلتم : ننفذ ما سمع على جملة كنتم قد أمرتموه بالباطل ، وإن قلتم لا يفعل
أمرتموه بمعصية ما سمع من القرآن

فالجواب : أننا لم نجد قط تأخير ورود البيان عن وقت وجوب العمل ،
وأما قبل وجوبه فليس يلزمه إلا الاقرار بالجملة ، وأن يقول : سمعت وأطعت
ولا مزيد . اذا لم تكن مبينة مفهومة مثل قوله تعالى : « آتوا الزكاة » . فهذا
ليس عليه إلا الاقرار بتصديق ذلك كما قلنا فقط . إذ لم يأت بيان ما كلف
من ذلك ، واما ان كان النص مفهوماً بيناً فعليه العمل به حتى يبلغه نسخه ،
أو تخصيصه ، ولا بد . إذ من قال : لا يلزمه العمل بما بلغه من ذلك فقد قال له
لا تطع ربك ، ولا تعمل بما أمرك . فعمل ههنا نصاً ناسخاً لهذا النص ، أو نصاً
محصاً له . وهذا خلاف أمر الله تعالى في القرآن بطاعته . ومن طرد هذا
القول السخيف لزمه أن لا يعمل بشئ من القرآن ، ولا السنن أبداً ، حتى
يستوعب معرفة جميع أحكام القرآن ، وضبط جميع السنن ، وفي هذا
الخروج عن الاسلام وابطال الشريعة

قال علي : ونسألهم في رد هذا السؤال عليهم فنقول : ما الذي يلزم من سمع
أمرأ ما والرسول عليه السلام حتى مما قد جاء النسخ بعد ذلك فيه أيعتقد في

ذلك الأمر التأييد فيكون معتقدا للباطل ، أو يعتقد فيه السقوط بعد حين ، فيعتقد المعصية لما سمع ؟ لجوابهم ههنا هو جوابنا آنفا فيما سألونا عنه ، وانه يلزم من سمع ذلك الاقرار والطاعة والاعتقاد انه حق لازم ، ما لم يأت ما ينسخه ، فهو على التأييد . وان جاء ما ينسخه فهو متروك للناسخ

قال على : وتأخير الاستثناء والتخصيص عندنا جائز كتأخير البيان جملة

ولا فرق . وهو جائز ما لم يأت وقت ايجاب العمل وبالله تعالى التوفيق

قال على : ومما بين صحة قولنا قوله تعالى : « فاذا قرأناه فاتبع قرآنه ثم ان علينا بيانه » . وثم توجب مهلة . وقوله تعالى في قصة الملائكة القائلين لابراهيم عليه السلام : « انا مهلكوا اهل هذه القرية ان اهلها كانوا ظالمين قال ان فيها لوطا قالوا نحن اعلم بمن فيها لننجينه واهله الا امرأته كانت من الغابرين » . فعمموا في أول الأمر واخروا البيان حتى وقع السؤال عن لوط فاجابوا بانهم لم يعنوه بالهلاك واهله حاشا امرأته فقط ، وقد اعترض في هذا بعض من منع من تأخير البيان جملة بان قال : قد كان يجب ان يعلم ابراهيم عليه السلام ان لوطا خارج عن العذاب لقولهم ان اهلها كانوا ظالمين ولوط ليس ظالما . قيل لهم وبالله تعالى التوفيق : يمكن ان يحدث من لوط ما يستحق به الظلم فاشفق ابراهيم عليه السلام من ذلك فسأل عنه . وقد اجل لنوح عليه السلام خلاص اهله فظن ان الاهل هم القرابة حتى بين له بعد ذلك ان المراد باهله اهل دينه .

فان قال قائل : فما المراد من المجمل الوارد قبل ورود بيانه . قيل له وبالله تعالى التوفيق : المراد منا فيه (١) هو المراد منا في المتشابه الذي امرنا بان نبحت عنه ، ولا نبتغي تأويله ، وان تقول كل من عند ربنا . واما المراد فيه فالذي يأتي به البيان اذا أتى . ويبين قولنا قول الله تعالى : « يبين الله لكم أن تضلوا » . فانما يبين لنا تعالى لثلا فضل ولا ضلال في ورود الأمر ما لم يأت

وقت وجوب العمل به ، فاما اذا جاء وقت وجوب العمل به فلو تركنا لنعمل
بغير ما أريد منا لكننا قد ضللنا ، وقد اخبرنا تعالى بان ذلك لا يكون وقوله
تعالى صدق وحق وبالله تعالى التوفيق .

فعلى هذا الوجه منعنا من تأخير البيان عند وجوب العمل ، والا فليس
فى العقل ما يمنع من ذلك لو شاء تعالى ، ولو فعل الله تعالى ذلك لكان تعنيانا
لنا وقد اخبرنا تعالى فقال : « ولو شاء الله لاعتكم » . فاخبر تعالى انه لو اراد
أن يكلفنا العنت فعل . وهذا نفس قولنا وبالله تعالى التوفيق

قال على : والبيان يختلف فى الوضوح . فيكون بعضه جليا ، وبعضه
خفيا ، فيختلف الناس فى فهمه ، فيفهمه بعضهم ، ويتأخر بعضهم عن فهمه .
كما قال على بن ابى طالب رضى الله عنه : الا أن يؤتى الله رجلا فهما فى
دينه . وكما تعذر على عمر رضى الله عنه . وهو الغاية فى العلم بنص النبى صلى
الله عليه وسلم على ذلك فيه . فهم آية الكلاله فأت وهو يُقر أنه لم يفهمها ،
وفهمها غيره من الصحابة رضى الله عنهم ، وانتهره عليه السلام واخبره بانها
بينة يكتفى من فهمها الآية التى نزلت فى الصيف . وكما عرض لعدى فى توهمه
ان الخيط الابيض والاسود من خيوط الناس حتى زاده الله تعالى بيانا فى ان
ذلك من الفجر . وقد اكتفى غير عدى بالآية نفسها وعلم ان المراد الفجر .
وكما توهم ابن ام مكتوم انه ملوم فى تأخره عن الغزو فزاده الله بيانا باستثناء
اولى الضرر . وقد اكتفى غير ابن ام مكتوم بسائر النصوص الواردة فى
رفع الحرج ، وان لا حرج على مريض ولا أعمى . وان الله تعالى لا يكلف
نفسا الا وسعها

قال على : فهذه حقائق الكلام فى البيان وتأخيره مجموعة باستيعاب
وايجاز وبالله تعالى التوفيق .

والتأكيد نوع من انواع البيان . قال الله عز وجل : « تلك عشرة

كاملة . وقال تعالى : « فَمِ مِيقَاتِ رَبِّهِ رُبْعِينَ لَيْلَةً . بعد ان ذكر تعالى ثلاثين ليلة وعشرا . فان قال قائل : ان الله تعالى علمنا الحساب بذلك فقد افترى لأننا كنا نعلم الحساب قبل نزول القرآن نعى النوع الانساني جملة وبالله تعالى التوفيق ، وقد اتى بعض اهل القياس المتحذلقين المنتطعين في قوله تعالى : « تلك عشرة كاملة » . بأبده فقال : معنى قوله تعالى : تلك عشرة كاملة ، دليل على ان الهدى الذى عوض منه الصوم فى التمتع لا يكون الا كاملا قال على : واول ما فى هذا القول الدعوى بلا دليل ، وهذا حرام لا سيما على الله عز وجل . وايضا فانه قد جل الله تعالى عن ان يريد ان يكون الهدى كاملا فيترك ان يصفه بذلك ويقتصر على ان يقول : « فاستيسر من الهدى » . ثم ينبه على كمال الهدى بذكر ان تكون العشرة الايام فى الصوم كاملة ، فبان كذب هذا القائل وصح ان قوله تعالى : عشرة كاملة ، كقول رسول الله صلى الله عليه وسلم فى حديث الزكاة : فابن لبون ذكر . وكقوله عليه الصلاة والسلام فى حديث الفرائض : فما ابقت الفرائض فلاولى رجل ذكر وانما هذا تأكيد وبيان زائد فقط

قال على : ومما يبين ان الله تعالى يؤخر البيان قبل ان يريد منا تعالى العمل الحديث الوارد عن النبي صلى الله عليه وسلم : بان الله تعالى يعرض فى الخبر فمن كان عنده منها شئ فليبيعها . فلما اتى الوقت الذى اراد الله تعالى ان يوجب علينا اجتنابها انزل الآيات فى تحريمها ، وتلا ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس من وقته . وقد يزيد عليه السلام بيانا بعد تقدم البيان قبله فيكون تأكيذا واخبارا لمن لم يبلغه الخبر الاول ، كما نزلت الصلوات الخمس بمكة مبينة باوقاتها ، ثم سأل السائل بالمدينة عن اوقاتها ، واوائلها ، واواخرها ، فاراد عليه السلام ذلك بالعمل . وقد بينها ايضا بكلامه عليه السلام لغير ذلك السائل . وكما أخر الله تعالى عن النبي صلى الله عليه وسلم بيان المناسك قبل

أن يأتي وقت وجوب عملها . فلما أتى وقت وجوبها بينها (١) عليه السلام فبينها عليه السلام بفعله غير مؤخر لها . ومن ادعى أنه عليه السلام كان عنده بيان المناسك وكتبتها عن أصحابه ، ومنعهم الأجر بالعلم بها وبالأقرار بجملتها ، فقد افترى وكذب نبيه صلى الله عليه وسلم اذ يقول : « إن حقا على كل نبي ان يدل امته على احسن ما يعلمه لهم (٢) » . ومن قال بهذا فقد اكذب ربه تعالى اذ يقول عز وجل واصفا لنبيه صلى الله عليه وسلم : « لقد جاءكم رسول من انفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم » . واذا كتمهم ما يستعجلون الأجر بالأقرار به ، ويزادون علما بفهمه ، فقد خالف الصفة التي ذكرها الله تعالى . ومن قال ذلك فقد فارق الاسلام . فان قال قائل : فانت تصف الآن محمدا صلى الله عليه وسلم بأنه يريد ان يزداد اهل الارض خيرا . وهذا خلاف قولك ان الله عز وجل لم يرد هذا بكل الناس فقد وصفت محمدا صلى الله عليه وسلم بافضل مما وصفت به الله عز وجل وبانه ارأف بنا من الله تعالى

قال علي : فنقول له وبالله التوفيق هذه شغيفة ضعيفة وانما يماثل بين الشيئين أو يفاضل بينهما ، اذا كانا واقعين تحت نوع واحد ، أو تحت جنس واحد ، وليست صفتنا لله تعالى من نوع صفتنا المخلوقين . ورحمة محمد صلى الله عليه وسلم بالناس هي من جنس تراحمنا لبعضنا لبعض ، الا انها اعلى من كل رحمة لا نسي ، واكمل واتم وادوم ، وليس الله تعالى واقعا معنا تحت نوع البشرية كوقوع محمد صلى الله عليه وسلم معنا تحتها . وان كان افضل من كل من دونه . ولا يثنى على الله عز وجل بما يثنى به على خلقه ، الا ترى أننا نصف الله عز وجل مثنيين عليه بانه جبار متكبر ؟ وهذا في كل مخلوق دونه تعالى ذم شديد ، واستنقاص عظيم ، ونصفه تعالى بانه ذو غضب شديد ، وانه يفعل

(١) كذا ولله « بينها له عليه السلام » « ٢ » في رقم ١١ : ما يفعله .

ما يريد ، وانه ذو مكر لا يؤمن ، وكل هذا لو وصفنا به مخلوقا لكان ذما ونقصا. ونمدح المخلوقين بالعقل والكيس ، والنبيل ، والنجدة ، والعفة . وكل هذا لا يجوز أن يوصف به الله عز وجل . فمن اراد ان يقيس رحمة الله تعالى خلقه برحمة نبيه صلى الله عليه وسلم لهم فقد الحد في وصفه لربه تعالى . وقد علمنا يقينا أن الله عز وجل لم يرد قط أن يهدى ابا طالب ولو شاء ان يؤمن لشرح صدره للاسلام ، بل اراد أن يعذبه في نار جهنم ابدا ، وعلمنا يقينا ان محمدا صلى الله عليه وسلم كان من أبعد آماله أن يؤمن ابو طالب وقد كفانا الله تعالى ذلك بقوله : « انك لا تهدي من احببت ولكن الله يهدي من يشاء وهو اعلم بالمهتدين » . فاما من آمن بالله فآله ارأف به من نفسه بنفسه ، ومن محمد صلى الله عليه وسلم ، ومن ابيه وامه اللذين ولداه . لانه جازاه على ذلك بما لولم ملك الاختيار لم يبلغ مقدار ما اعطاه الله تعالى في الجنة ، ولا سمح له أبواه بذلك . ولانه تعالى غفر له ما لو فعله عاصيا لاييه ما غفر له ذلك ، فان الرجل يزني بامة الله تعالى فيغفر له بالتوبة ، وبموازنة حسناته لسيئاته ، ولو زنى بامة ابيه لقطعه . واما من لم يؤمن فما اراد الله به خيرا قط ، ولو اراد به خيرا لاماته سقطا . فمن قال ان الله تعالى : لم يقدر على ذلك ، فقد الحد ووصف ربه تعالى بغاية النقص (١) . ومن قال ان الله تعالى : اراد الخير بفرعون فنحن نباهله ونقول : اللهم لا ترد بنا من الخير ما اردته بفرعون ، فليدع ربه تعالى ان يريد به من الخير ما اراده بفرعون .

فان شغب مشغب فقال انك الآن تصف محمدا صلى الله عليه وسلم بانه اراد غير ما اراد الله عز وجل . قلنا له وبالله تعالى التوفيق : وهذه شغبية ضعيفة كالتى قبلها . نعم كذلك نقول في هذا المكان مقربين بما قال ربنا عز وجل من ان محمدا صلى الله عليه وسلم احب ان يهتدى قوم لم يحب الله تعالى

ان يهديهم وليس في اختلاف ما اراد الله تعالى ههنا وما اراد نبيه عليه السلام عيب على نبيه عليه السلام . لانه انما يمدح النبي فن دونه من المخلوقين بالاثمار لربه تعالى فقط . لا بان يوافق ربه فيما لم يكلفه ، الا ترى اننا نمدح انفسنا بالنكاح والاولاد وهما منفيان عن الله عز وجل لم يردهما لنفسه قط ونمدح بالصدقة على المحتاج الذي لم يرد الله ان يغنيه ولو اراد ان يغنيه لكان قادرا عز وجل على ذلك ، فلم نؤمر نحن قط ان نزيد ما اراده الله عز وجل في كل وقت بل نهينا عن ذلك فقد اراد الله عز وجل قتل من سلب عليه الكفار من المؤمنين ولو اردنا نحن ذلك لفسقنا . وانما اريد منا الاثمار لما امرنا به ، والانتفاء عما نهينا عنه وقول خصومنا يؤول الى قول بعض اهل الالحاد : ان الواجب علينا التشبه بالله عز وجل ، وهذا كفر عندنا لان الله تعالى لا يشبهه شيء ، فلا يروم التشبه به الا كافر ملحد . وهذا بين وبالله تعالى التوفيق

ثم نرجع الى بقية الكلام في تأخير البيان فان احتج بعض من يميز تأخير البيان عن وقت وجوب الامر بقصة موسى والخضر عليهما السلام فلا سواء ، فوسى عليه السلام لم يلزمه قط أمر في تلك القصة يلزمه التقصير ان لم يأت به وانما سأله ناسيا والنسيان مرفوع . وكذلك كان سؤال نوح عليه السلام في ابنه نسيانا لأن الله تعالى قد كان بين له ان يحمل اهله الامن سبق عليه القول منهم ، فنسى نوح عليه السلام هذا الاستثناء . وقد كان كافيه لأن ابنه كان كافرا قد سبق عليه القول في جملة من كفر واحتجوا ايضا : بأمر بقره بنى اسرائيل وانه تعالى آخر عنهم بيان الصفات التي زادهم بعد ذلك

قال على : وهذا لاحجة لهم فيه لان تلك الصفات انما هي زيادات شرائع لو لم يسألوا عنها لم يزادوها ولو ذبحوا في اول ما امروا بقره بيضاء أو

جرأ أو بقاء لاجزت عنهم . لكنهم لما زادوا سؤالا زيدوا شرعا ، ودخلوا بذلك في جملة من ذم الله تعالى على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم : اذ يقول ان من اعظم الناس جرماً في الاسلام من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من اجل مسألته وفي قوله عليه السلام : انما هلك من كان قبلكم بكثرة مسائلهم واختلافهم على انبيائهم . ويبين صحة قولنا هذا قوله عز وجل : « يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء ان تبدلكم تسؤكم وان تسألوا عنها حين ينزل القرآن تبدلكم عفا الله عنها والله غفور حلیم قد سأها قوم من قبلكم ثم اصبحوا بها كافرين » . فاخبر تعالى بنص ما قلنا وله الحمد ، وبين لنا أن الأشياء معفوة ساقطة عنا قبل أن نسأل عنها ، فاذا سألنا عنها لزمنا ، ولعلنا نعصى حينئذ فهلك . وكل ذلك قد سبق في علمه عز وجل

واما تأخر نزول : « إن الذين سبقت لهم منا الحسنى أولئك عنها مبعدون » . في قصة ابن الزبيري إذ اعترض على النبي صلى الله عليه وسلم في تلاوة : « انكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم أنتم لها واردون » . فقال : نحن نعبد الملائكة والنصارى يعبدون عيسى فهم في جهنم معنا فان ابن الزبيري كان مغفلا عن تدبر الآية الأولى وقد كان له فيها كفاية لو عقل ، ولكن الثانية أتت مؤكدة لها فقط وهي إخباره تعالى عن سؤاله الملائكة فقال تعالى : « ثم نقول للملائكة أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون » . فاخبر تعالى عن الملائكة الصادقين المقدسين انهم قالوا : « سبحانك انت ولينا من دونهم بل كانوا يعبدون الجن أكثرهم بهم مؤمنون » . فليس قول القائل : انا اعبد الملائكة ، ولا قول النصارى : نحن نعبد المسيح موجب لصدقتهم . لان العبادة انما هي الاتباع والانقياد مأخوذة من العبودية ، وانما يعبد المرء من يتقاد له ، ومن يتبع أمره ، وأما من يعصى ويخالف فليس عابدا له وهو كاذب في ادعائه انه يعبد . فالقائلون نحن نعبد الملائكة والمسيح كذبة في دعواهم لذلك ،

ما عبدوهم قط . وانما عبدوا الشياطين لا تقيادهم لاسرهم واتباعهم اغواءهم ، ولو اتبعوا الملائكة والمسيح عليه السلام ما أمروهم الابعادة الله عز وجل ، وبان يقولوا اتنا لانعبد شيئاً من دون الله عز وجل بل كانوا ينهونهم عن الكذب وهذا عين الكذب . وقد بين عليه السلام معنى قول ربه تعالى : « اتخذوا احبارهم ورهبانهم اربابا من دون الله والمسيح ابن مريم » . فقال قائل : يا رسول الله ما كنا نعبدهم فاخبرهم عليه السلام : أنهم اذا اطاعوهم في تحريم ما حرموا ، وتحليل ما احلوا ، فقد اتخذوهم اربابا . ونحن انما اطعنا أمر نبينا عليه السلام لعلنا انه كله من عند الله عز وجل وانه لا يقول من تلقاء نفسه شيئاً . قال الله عز وجل : « وما ينطق عن الهوى ان هو إلا وحي يوحى » . فان قال قائل : فعلى قولك فمن عصى منا لم يعبد الله عز وجل . قيل له : نعم ، لم يعبد الله تعالى لتلك المعصية ولا فيها ، ولكن عبده في سائر طاعته واقرارته بالتوحيد . فان قال قائل : فعلى قولك اتنا اذا اطعنا الرسول صلى الله عليه وسلم لقد عبدناه . قيل له وبالله تعالى التوفيق : ان طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم توجب ان لا يطلق لفظ العبادة ولا معناها الا الله عز وجل وحده لا شريك له ، وتوجب ان من اطاع الشيطان في الكفر فقد عبده ، وهذه معان شرعية لا يتجاوز فيها ما أتت به الشريعة فقط واما من ادعى بيان كون ، ان السلب للقاتل نزل بعد آية قسم الغنائم ، فدعوى لا يقوم عليها دليل ولا روى ذلك قط من وجه يصح ، وكذلك القول في بيان سهم ذى القربى وان بيان كون بنى هاشم وبنى عبد المطلب هم ذو القربى ، دون بنى عبد شمس وبنى نوفل ، نزل متأخرا عن الآية دعوى لا تصح أصلا . فان قال قائل : فان عثمان رضى الله عنه وجبير بن مطعم جهلا هذا ، قيل له : نعم ، وما في هذا علينا من الحجة ومتى منعنا ان نخفي على الصاحب والصاحبين والعشرة والأكثر منهم فهم آية أو آيات من القرآن . وقد كان في قسمة رسول الله صلى الله عليه وسلم

لبنى المطلب دونهم ما يكفي لانهما كانا يوقنان بلا شك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يمنع ذاحق حقه ، ولا يعطى أحدا غير حقه ، فكان في هذا كفاية . لأنه لو كان لبنى عبد شمس ، وبنى نوفل ، حق في سهم ذوى القربى ما منعهم إياه رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولو كان بنو عبد المطلب خارجين من ذوى القربى ما أعطاهم النبي صلى الله عليه وسلم حقا ليس لهم ، ولكن عثمان وجبير رضى الله عنهما أرادا علم السبب الذى من أجله استحق بنو المطلب الدخول فيما خرج قومهما منه ، والخصلة التى بان بها بنو عبد المطلب دون بنى عبد شمس وبنى نوفل . وقد قال عثمان رضى الله عنه : فى الجمع بين الأختين بملك اليمين احلتهما آية وحرمتها آية ، فأخبر رضى الله عنه أنه خفيت عليه رتبة هاتين الآيتين ولم يدرا أيهما يغلب ويستثنى من الأخرى ، ولا يجوز عند ذى فهم ولب أن يعتقد الشئ حراما حلالا فى وقت واحد ، على شخص واحد . فيكون يحل له أن يفعله ولا يحل له أن يفعله ، فيفعل ولا يفعل . وهذا محال ظاهر الامتناع . ومن بلغ ههنا كفايا نفسه . وأما العرايا فقد جاء الحديث موصولا فى استثنائها من التمر بالرطب وبالله تعالى التوفيق

الباب العاشر

فى الأخذ بموجب القرآن

قال على : ولما تبين بالبراهين والمعجزات ، ان القرآن هو عهد الله إلينا والذى الزمننا الاقرار به ، والعمل بما فيه ، وصح بنقل الكافة الذى لا مجال للشك فيه . أن هذا القرآن هو المكتوب فى المصاحف ، المشهور فى الآفاق كلها ، وجب الاتقياد لما فيه . فكان هو الأصل المرجوع اليه لأننا وجدنا فيه : « ما فرطنا فى الكتاب من شئ » . فما فى القرآن من أمر أو نهى فواجب الوقوف عنده ، وسند ذكر ان شاء الله تعالى فى باب الاخبار التالى لهذا الباب

كيف العمل في بناء آى القرآن ، خاصها مع عامها ، وبناء السنن عليها . وسنذكر ان شاء الله تعالى في باب الأوامر والنواهي ، كيف العمل في حمل أوامر القرآن ونواهيه على الظاهر ، والوجوب ، والفور ، ونذكر ان شاء الله تعالى في باب العموم والخصوص ، ما يقتضيه ذلك الباب من أخذ آى القرآن على عمومها . ونوعب الرد على كل من خالف الحق في ذلك ان شاء الله تعالى وبالله التوفيق قال على : ولا خلاف بين أحد من الفرق المنتمية الى المسلمين . من أهل السنة ، والمعتزلة ، والخوارج ، والمرجئة ، والزيدية ، في وجوب الأخذ بما في القرآن ، وأنه هو المتلو عندنا نفسه . وإنما خالف في ذلك قوم من غلاة الروافض هم كفار بذلك ، مشركون عند جميع أهل الاسلام ، وليس كلامنا مع هؤلاء وإنما كلامنا في هذا الكتاب مع أهل ملتنا ، إذ قد أحكنا بطلان سائر الملل في كتاب الفصل وبالله تعالى التوفيق . ونذكر ان شاء الله تعالى في باب الاجماع من هذا الكتاب بالبرهان الصحيح ان القراءات السبع التي نزل بها القرآن باقية عندنا كلها ، وبطلان قول من ظن أن عثمان رضى الله عنه جمع الناس على قراءة واحدة منها ، أو على بعض الأحراف السبعة دون بعض وبالله تعالى التوفيق

الباب الحادى عشر

في الكلام في الأخبار وهي السنن المنقولة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي بعض فصول هذا الباب ذكر السبب في الاختلاف الواقع بين الأئمة في صدر هذه الأمة

قال على : لما بينا أن القرآن هو الأصل المرجوع اليه في الشرائع نظرنا فيه فوجدنا فيه إيجاب طاعة ما أمرنا به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ووجدناه عز وجل يقول فيه واصفا لرسوله صلى الله عليه وسلم : « وما ينطق عن الهوى

ان هو إلا وحى يوحى » . فصح لنا بذلك أن الوحي ينقسم من الله عز وجل الى رسوله صلى الله عليه وسلم على قسمين : أحدهما وحى متلو مؤلف تأليفا معجز النظام وهو القرآن ، والثانى وحى مروى منقول غير مؤلف ولا معجز النظام ولا متلو لكنه مقروء ؛ وهو الخبر الوارد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو المبين عن الله عز وجل مراده منا . قال الله تعالى : « لتبين للناس ما نزل اليهم » . ووجدناه تعالى قد أوجب طاعة هذا القسم الثانى كما أوجب طاعة القسم الأول الذى هو القرآن ولا فرق . فقال تعالى : « واطيعوا الله واطيعوا الرسول » . فكانت الأخبار التى ذكرنا أحد الاصول الثلاثة التى الزمنا طاعتها فى الآية الجامعة لجميع الشرائع أولها عن آخرها . وهى قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا اطيعوا الله » . فهذا أصل ، وهو القرآن . ثم قال تعالى : « واطيعوا الرسول » . فهذا ثان ، وهو الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . ثم قال تعالى : « وأولى الأمر منكم » . فهذا ثالث ، وهو الاجماع المنقول الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حكمة . وصح لنا بنص القرآن أن الاخبار هى أحد الأصلين المرجوع اليهما عند التنازع . قال تعالى : « فان تنازعتم فى شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر » .

قال على : والبرهان على أن المراد بهذا الرد إنما هو الى القرآن والخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لأن الأمة مجمعة على أن هذا الخطاب متوجه اليها وإلى كل من يخلق ويتركب روحه فى جسده الى يوم القيامة من الجنة والناس ، كتوجهه الى من كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكل من أتى بعده عليه السلام وقبلنا ولا فرق . وقد علمنا علم ضرورة أنه لا سبيل لنا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحتى لو شغب مشغب بأن هذا الخطاب إنما هو متوجه الى من يمكنه لقاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لما أمكنه

هذا الشغب في الله عز وجل . إذ لا سبيل لأحد الى مكالمته تعالى . فبطل هذا الظن وصح أن المراد بالرد المذكور في الآية التي نصصنا انما هو الى كلام الله تعالى وهو القرآن ، والى كلام نبيه صلى الله عليه وسلم المنقول على مرور الدهر الينا جيلا بعد جيل .

قال على : وأيضا فليس في الآية المذكورة ذكر للقاء ولا مشافهة اصلا ، ولا دليل عليه . وانما فيه الأمر بالرد فقط . ومعلوم بالضرورة أن هذا الرد انما هو تحكيم . وأوامر الله تعالى وأوامر رسوله صلى الله عليه وسلم موجودة عندنا ، منقول كل ذلك الينا فهي التي جاء نص الآية بالرد اليها دون تكلف تأويل ولا مخالفة ظاهر

قال على : والقرآن والخبر الصحيح بعضها مضاف الى بعض وهما شئ واحد في أنهما من عند الله تعالى ؛ وحكماهما حكم واحد في باب وجوب الطاعة لهما لما قد قدمناه آنفا في صدر هذا الباب . قال الله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله ورسوله ولا تولوا عنه وأنتم تسمعون ولا تكونوا كالذين قالوا سمعنا وهم لا يسمعون » . فبين تعالى بهذه الآية أنه لم يرد منا الاقرار بالطاعة لرسوله صلى الله عليه وسلم بلا عمل بأوامره واجتناب نواهيه ، وهذه صفة المقلدين فانهم يقولون طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم واجبة ، فاذا أتاهم أمر من اوامره يُقرون بصحته ، لم يصعب عليهم التولي عنه وهم يسمعون ، فعوذ بالله من ذلك . وقال تعالى : « انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون » . وقال تعالى : « قل انما انذركم بالوحي » . فاخبر تعالى كما قدمنا ان كلام نبيه صلى الله عليه وسلم كله وحى ، والوحي بلا خلاف ذكر ، والذكر محفوظ بنص القرآن . فصح بذلك أن كلامه صلى الله عليه وسلم كله محفوظ بحفظ الله عز وجل ، مضمون لنا انه لا يضيع منه شئ ، إذ ما حفظ الله تعالى فهو باليقين لا سبيل الى أن يضيع منه شئ فهو منقول الينا كله . فله الحجة علينا أبدا . وقال تعالى

: « وما اخلفتم فيه من شيء خكمه الى الله ». فوجدنا الله تعالى يردنا الى كلام نبيه صلى الله عليه وسلم على ما قدمنا آتفا ، فلم يسع مسلما يقر بالتوحيد أن يرجع عند التنازع الى غير القرآن والخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا أن يأبى عما وجد فيهما . فان فعل ذلك بعد قيام الحجة عليه فهو فاسق ، واما من فعله مستحلال للخروج عن أمرها وموجبا لطاعة أحد دونهما ، فهو كافر لاشك عندنا في ذلك . وقد ذكر محمد بن نصر المروزي أن اسحق بن راهويه كان يقول : من بلغه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خبر يقر بصحته ثم رده بغير تقية فهو كافر . ولم نحتاج في هذا باسحق وانما أوردناه لئلا يظن جاهل أننا منفردون بهذا القول ، وانما احتججنا في تكفيرنا من استحل خلاف ما صح عنده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بقول الله تعالى مخاطبا لنبيه صلى الله عليه وسلم : « فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما » .

قال على : هذه كافية لمن عقل وحذر وآمن بالله واليوم الآخر ، وأيقن أن هذا العهد عهد ربه تعالى اليه ، ووصيته عز وجل الواردة عليه ، فليفتش الانسان نفسه ؛ فان وجد في نفسه مما قضاها رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل خبر يصححه مما قد بلغه ، أو وجد نفسه غير مسلمة لما جاءه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ووجد نفسه مائلة الى قول فلان وفلان ، أو الى قياسه واستحسانه ، أو وجد نفسه تحكم فيا نازعت فيه أحدادون رسول الله صلى الله عليه وسلم من صاحب فن دونه ، فليعلم أن الله تعالى قد اقسم وقوله الحق ، انه ليس مؤمنا . وصدق الله تعالى . واذا لم يكن مؤمنا فهو كافر ، ولا سبيل الى قسم ثالث . وليعلم أن كل من قلد من صاحب ، أو تابع ، أو مالكا ، وأبا حنيفة ، والشافعي ، وسفيان ، والأوزاعي ، واحمد ، وداود رضى الله عنهم ، متبرئون منه في الدنيا والآخرة ويوم يقوم الاشهاد . اللهم

انك تعلم انا لا محكم أحدًا الا كلامك وكلام نبيك - الذي صليت عليه وسلمت -
في كل شيء مما شجر بيننا ، وفي كل ما تنازعنا فيه واختلفنا في حكمه ، وأنتا
لا نجد في أنفسنا حرجا مما قضى به نبيك ، ولو اسخطنا بذلك جميع من في
الأرض وخالفناهم ، وصرنا دونهم حزبا ، وعليهم حربا ، وأنتا مسلمون لذلك
طيبة أنفسنا عليه ، مبادرون نحوه لا ترد ولا تتكأ ، عاصون لكل من
خالف ذلك ، موثقون أنه على خطأ عندك ، وأنا على صواب لديك . اللهم فثبتنا
على ذلك ولا تخالف بنا عنه . واسلك اللهم بآبائنا وأخواننا المسلمين هذه
الطريقة حتى تنقل جميعا ، ونحن مستمسكون بها الى دار الجزاء . آمين بمنك
يا أرحم الراحمين .

قال على : واذا قد بين الله لنا أن كلام نبيه انما هو كله وحى من عنده ،
وان القرآن وحى من عنده ، وايضا فقد قال فيه عز وجل : « ولو كان من عند
غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا » . فصح بهذه الآية صحة ضرورة ان
القرآن والحديث الصحيح متفقان ، هما شيء واحد لا تعارض بينهما ولا
اختلاف . 'يوفق' الله تعالى لفهم ذلك من شاء من عباده ، ويحرمه من شاء
لا إله إلا هو . كما يؤتى الفهم والذكاء . والصبر على الطلب لاخير من شاء ،
ويؤتى البلدة (١) وبعد الفهم والكسل من شاء ، نسأل الله من هباته ما يقرب منه
ويزلف لديه آمين . وصح بما ذكرنا بطلان قول من ضرب القرآن بعضه ببعض ،
أو ضرب الحديث الصحيح بعضه ببعض ، أو ضرب القرآن والحديث بعضهما
ببعض . وان امدنا الله بانهضاح مدة وايدنا بعون من قبله فسنجمع في كل
ذلك دواوين نبين فيها أشخاص السؤال والجواب ، والتأليف في كل ما ظنه
أهل الجهل من ذلك متعارضا مختلف الحكم ، ونبين بحول الله وقوته أن كل
ذلك شيء واحد لا اختلاف فيه ، وإن يختار منا قبل ذلك لحسبنا ما اطلع عليه

من نيتنا في ذلك. لا إله إلا هو . وقال تعالى : « ألم ترالى الذين أوتوا نصيبا من الكتاب يدعون الى كتاب الله ليحكم بينهم ثم يتولى فريق منهم وهم معرضون » . وقال تعالى : « واذا قيل لهم تعالوا الى ما أنزل الله والى الرسول رأيت المنافقين يصدون عنك صدودا »

قال على بن احمد : فليتق الله - الذى اليه المعاد - امرؤ على نفسه ، ولتوجل نفسه عند قراءة هذه الآية وليشتد إشفاقه من أن يكون مختارا للدخول تحت هذه الصفة المذكورة المذمومة الموبقة الموجبة للنار ، فان من ناظر خصمه في مسألة من مسائل الديانة واحكامها التى أمرنا بالتفقه فيها فدهاه خصمه الى ما أنزل الله تعالى والى كلام الرسول فصده عنهما ودعاه الى قياس أو الى قول فلان وفلان فليعلم ان الله عز وجل قد سماه منافقا . نعموذ بالله من هذه المنزلة المهلكة ، فالتوبة التوبة عباد الله قبل حلول الاجل ، وانقطاع المهل . قال تعالى : « من يطع الرسول فقد اطاع الله » . وقال تعالى : « وما أنزلنا عليك الكتاب الا لتبين لهم الذى اختلفوا فيه » . فصح ان البيان كله موقوف على كلام الله تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم . وقال عز وجل : « وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضللا مبينا » .

قال على : وهذه الآية كافية من عند رب العالمين فى أنه ليس لنا اختيار عند ورود أمر الله تعالى وأمر رسوله صلى الله عليه وسلم ، وان من خير نفسه فى التزام أو ترك ، أو فى الرجوع الى قول قائل دون رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد عصى الله بنص هذه الآية ، فقد ضل ضلالا مبينا ، وان المقيم على أمر سماه الله ضلالا لخذول . وقال تعالى : « وما ارسلنا من رسول الا ليطاع باذن الله » . وقال تعالى : « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » . وقال تعالى : « فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم » .

قال على : ومن جاءه خبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرّ أنه صحيح ،
وان الحجة تقوم بمثله . أو قد صحح مثل ذلك الخبر في مكان آخر ثم ترك مثله
في هذا المكان لقياس ، أو لقول فلان وفلان ، فقد خالف أمر الله وأمر رسوله
واستحق الفتنة والعذاب الاليم .

قال على : أما الفتنة فقد عجبت له ولا فتنة اعظم من تماديه على ما هو فيه ،
وارتطامه في هذه العظيمة أعظم فتنة . والله ليصحن القسم الآخر إن لم يتدارك
نفسه بالتوبة والاقلاع ، والطاعة لما آتاه عن نبيه صلى الله عليه وسلم ، ورفض
قبول قول من دونه كائنا من كان وبالله تعالى التوفيق

وقال تعالى : « ويقولون آمنا بالله وبالرسول وأطعنا ثم يتولى فريق منهم من
بعد ذلك وما أولئك بالمؤمنين ، وإذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم اذا
فريق منهم معرضون ، وان يكن لهم الحق يأتوا اليه مذعنين ، أفي قلوبهم مرض أم
ارتابوا أم يخافون ان يحيف الله عليهم ورسوله ، بل أولئك هم الظالمون ، انما
كان قول المؤمنين اذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا
وأولئك هم المفلحون ، ومن يطع الله ورسوله ويخش الله ويتقه فأولئك هم الفائزون ،
واقسموا بالله جهد أيمانهم لئن أمرتهم ليخرجن قل لا تقسموا طاعة معروفة ان
الله خبير بما تعملون ، قل اطيعوا الله واطيعوا الرسول فان تولوا فانما عليه ما حمل
وعليكم ما حملتم وان تطيعوه تهتدوا وما على الرسول الا البلاغ المبين » .

قال على : هذه الآيات محكمات لم تدع لاحد علقه يشغب بها قد بين الله
فيها صفة فعل اهل زماننا فانهم يقولون : نحن المؤمنون بالله وبالرسول ، ونحن
طائعون لها ، ثم يتولى طائفة منهم بعد هذا الاقرار فيخالقون ماوردتهم عن الله
عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم . أولئك بنض حكم الله تعالى عليهم ليسوا
مؤمنين واذا دعوا الى آيات من قرآن أو حديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم
يخالف كل ذلك تقليد هم الملعون أعرضوا عن ذلك . فن قائل : ليس عليه العمل ،

ومن قائل : هذا خصوص ، ومن قائل هذا متروك ، ومن قائل : أبى هذا فلان ، ومن قائل : القياس غير هذا ، حتى اذا وجدوا فى الحديث أو القرآن شيئاً يوافق ما قلدها فيه طاروا به كل مطار ، وأتوا اليه مذعنين كما وصف الله حرفاً حرفاً ، فياويلهم ما بالهم أفى قلوبهم مرض وريب ؟ أم يخافون جور الله تعالى وجور رسوله صلى الله عليه وسلم ؟ إلا أنهم هم الظالمون كما سماهم الله رب العالمين . فبعدا للقوم الظالمين ! ثم بين تعالى ان قول المؤمنين اذا دعوا الى كتاب الله تعالى ، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم ، ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا واطعنا ، وهذا جواب اصحاب الحديث الذين شهد لهم الله تعالى - وقوله الحق - أنهم مؤمنون ، وأنهم مفلحون ، وأنهم هم الفائزون ، اللهم فثبتنا فيهم ، ولا تخالف بنا عنهم ، واكتبنا فى عدادهم ، واحشرنا فى سوادهم ، آمين رب العالمين . ثم اخبرنا تعالى بما شاهدناه من اكثر أهل زماننا وبما يميزونه من انفسهم بظاهر أحوالهم وباطنها ، من أنهم يقولون نسمع لله ولرسوله صلى الله عليه وسلم ، ويقسمون على ذلك فقال لهم تعالى : لا تقسموا ، ولكن اطيعوا . أى حققوا ما تقولون باقراركم وفعلكم واتركوا حكم كل حاكم ، وقول كل قائل دون قول الله تعالى ، وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم . ثم اخبرنا تعالى : انه ليس على رسوله صلى الله عليه وسلم غير ما حملة ربه وهو التبليغ والتبيين ، وقد فعل صلى الله عليه وسلم ذلك . واخبرنا تعالى : ان علينا ما حملنا وهو الطاعة والانقياد لما امر به رسول الله صلى الله عليه وسلم والعمل بذلك لا لما امرنا به من دونه وبالله تعالى التوفيق

قال على : لقد كان فى آية واحدة مما تلونا كفاية لمن عقل وفهم فكيف وقد ابدأ ربنا (١) تعالى فى ذلك واعاد وكرر واكد ولم يدع لاحد متعلقاً ، وقد انذرنا كما أمرنا والزمنا فى القرآن وما توفيقنا الا بالله عز وجل ، ولا قوة

(١) فى اللسان « وبدأ فى الأمر وعاد . وأبدأ وأعاد »

الابالله العلى العظيم وحسبنا الله ونعم الوكيل .

فصل فيه أقسام الاخبار عن الله تعالى

قال أبو محمد : جاء النص ثم لم يختلف فيه مسلمان - فى أن ما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قاله ففرض اتباعه وأنه تفسير لمراد الله تعالى فى القرآن ، وبيان لمجمله . ثم اختلف المسلمون فى الطريق المؤدية الى صحة الخبر عنه عليه السلام بعد الاجماع المتيقن المقطوع به على ما ذكرنا ، وعلى الطاعة من كل مسلم لقول الله تعالى : « اطيعوا الله وأطيعوا الرسول » . فنظرنا فى ذلك فوجدنا الاخبار تنقسم قسمين : خبر تواتر ، وهو ما نقلته كافة بعد كافة حتى تبلغ به النبى صلى الله عليه وسلم . وهذا خبر لم يختلف مسلمان فى وجوب الأخذ به ، وفى أنه حق مقطوع على غيبه ، لأن بمثله عرفنا أن القرآن هو الذى أتى به محمد صلى الله عليه وسلم ، وبه علمنا صحة مبعث النبى صلى الله عليه وسلم ، وبه علمنا عدد ركوع كل صلاة وعدد الصلوات ، وأشياء كثيرة من أحكام الزكاة وغير ذلك مما لم يبين فى القرآن تفسيره . وقد تكلمنا فى كتاب الفصل على ذلك وبيننا ان البرهان قائم على صحته ، وبيننا كيفيته وان الضرورة والطبيعة توجبان قبوله ، وان به عرفنا ما لم نشاهد من البلاد ومن كان قبلنا من الانبياء والعلماء والفلاسفة والملوك والوقاييع والتوالييف ، ومن أنكر ذلك كان بمنزلة من أنكر ما يدرك بالحواس الاول ولا فرق . ولزمه ان لا يصدق بانه كان قبله زمان ولا أن اباه وأمه كانا قبله ولا انه مولود من امرأة قال على : وقد اختلف الناس فى مقدار عدد النقلة للخبر الذى ذكرنا . فطائفة قالت : لا يقبل الخبر الا من جميع أهل المشرق والمغرب . وقالت طائفة : لا يقبل الا من عدد لا نحصىه نحن . وقالت طائفة : لا يقبل من اقل من ثلاثمائة وبضعة عشر رجلا ، عدد أهل بدر . وقالت طائفة : لا يقبل الا من سبعين .

وقالت طائفة : لا يقبل الا من خمسين ، عدد القسامة . وقالت طائفة : لا يقبل الا من أربعين ، لانه العدد الذى لما بلغه المسلمون أظهروا الدين ، وقالت طائفة : لا يقبل الا من عشرين ، وقالت طائفة : لا يقبل الا من اثني عشر ، وقالت طائفة : لا يقبل الا من خمسة ، وقالت طائفة : لا يقبل الا من أربعة ، وقالت طائفة : لا يقبل الا من ثلاثة ، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : حتى يقول ثلاثة من ذوى الحجى من قومه انه قد نزل به جأحة ، وقالت طائفة : لا يقبل الا من اثنين .

قال على : وهذه كلها اقوال بلا برهان ، وما كان هكذا فقد سقط . ويكفى فى ابطال ذلك أن ننبه كل من يقول بشئ من هذه الحدود على أن يقبس كل ما يعتقد صحته من اخبار دينه ودنياه ، فانه لا سبيل له البتة الى ان يكون شئ منها صح عنده بالعدد الذى شرط كل واحد من ذلك العدد عن مثل ذلك العدد كله ، وهكذا امتزاجا حتى يبلغ الى تحقيق ذلك الخبر من دينه أو دنياه . فحصل من كل قول منها بطلان كل خبر جملة ، لانحاشى شيئا لأنه وان سمع هو بعض الاخبار من العدد الذى شرط فلا بد أن يبطل تلك المرتبة فيما فوق ذلك . وكل قول ادى الى الباطل فهو باطل بلا شك ، وبالله تعالى التوفيق ، فلم يبق الا قول من قال بالتواتر ولم يحدد عددا

قال على : ونقول ههنا ان شاء الله تعالى قولنا باختصار فنقول وبالله تعالى التوفيق : لكل من حد فى عدد تقلته خبر التواتر حدا لا يكون اقل منه يوجب تيقن صدقه ضرورة من سبعين أو عشرين أو عدد لا نحصىهم ، وان كان فى ذاته محصى ذا عدد محدود ، أو اهل المشرق والمغرب ، ولا سبيل الى لقائه ولا لقاء احد لهم كاهم ، ولا بد له من الاختصار على بعضهم دون بعض بالضرورة ، ولا بد من ان يكون لذلك التواتر الذى يدعونه فى ذاته عدد إن نقص منه واحد لم يكن متواترا ، والا فقد ادعوا مالا يعرف ابدا ولا يعقل .

فاذ لا بد من تحديد عدد ضرورة فنقول لهم : ما تقولون ان سقط من هذا الحد الذى حددتم واحد أيبطل سقوط ذلك الواحد قبول ذلك الخبر ام لا يبطله ؟ فان قال : يبطله . تحكم بلا برهان ، وكل قول بمجرد الدعوى بلا برهان فهو مطروح ساقط ، فان قال بقبوله اسقطنا له آخر ثم آخر ، حتى يبلغ الى واحد فقط . وان حد عددا سئل عن الدليل على ذلك فلا سبيل له اليه البتة ، وايضا فانه ما فى العقول فرق بين ما نقله عشرون وبين ما نقله تسعة عشر ، ولا بين ما نقله سبعون ولا ما نقله تسعة وستون . وليس ذكر هذه الاعداد فى القرآن وفى القسامة وفى بعض الاحوال وفى بعض الاخبار بموجب ان لا يقبل اقل منها فى الاخبار . وقد ذكر تعالى فى القرآن اعدادا غير هذه ، فذكر تعالى الواحد والاثنين والثلاثة والاربعة والمائة الف وغير ذلك ، ولا فرق بين ما تعلق بعدد منها وبين ما تعلق بعدد آخر منها . ولم يأت من هذه الاعداد فى القرآن شئ فى باب قبول الاخبار ولا فى قيام حجة بهم ، فصارف ذكرها الى ما لم يقصد بها مجرم وقاح (١) محرف للكلم عن مواضعه . وان قال : لا يبطل قبول الخبر بسقوط واحد من العدد الذى حد . كان قد ترك مذهبه الفاسد . ثم سأله عن اسقاط آخر ايضا مما بقى من ذلك العدد وهكذا حتى يبعد عما حد بعداً شديداً . فان نظروا هذا بما لا يمكن حده من الأشياء كانوا مدعين بلا دليل ومشبهين بلا برهان . وحكم كل شئ يجعله المرء ديناً له ان ينظر فى حدوده ويطلبها ، الا ما صح اجماع أو نص أو أوجبت طبيعة ترك طلب حده ، وقد قال بعضهم : لا يقبل من الاخبار الا ما نقلته جماعة لا يحصرها العدد قال ابو محمد : وهذا قول من غمره الجهل لانه ليس هذا موجودا فى العالم اصلاً وكل ما فيه فقد حصره العدد وان لم نعلمه نحن ، واحصاؤه ممكن لمن تكلف ذلك . فعلى هذا القول الفاسد قد سقط قبول جميع الاخبار جملة وسقط كون النبي صلى الله عليه وسلم فى العالم وهذا كفر . وايضا فيلزم هؤلاء

« ١ » بفتح الواو والقاف وفى اللسان « رجل وقبح الوجه ووقاحه صلبه قليل الحياء »

وكل من حدّ في عدد من لا تصح الاخبار باقل من نقل ذلك العدد أمر فظيع يدفعه العقل ببديته، وهو ان لا يصح عندهم كل أمر يشهده اقل من العدد الذي حدوا، وان لا يصح عندهم كل أمر حصره عدد من الناس وكل امر لم يحصره أهل المشرق والمغرب، فتبطل الاخبار كلها ضرورة على حكم هذه الاقوال الفاسدة. وهم يعرفون بضرورة حسهم صدق اخبار كثيرة من موت وولادة ونكاح وعزل وولاية واغتفال منزل وخروج عدو وشرواقع وسائر عوارض العالم، مما لا يشهده الا النفر اليسير. ومن خالف هذا فقد كابر عقله ولم يصح عنده شيء مما ذكرنا ابدا، لا سيما ان كان ساكنا في قرية ليس فيها الا عدد يسير، مع انه لا سبيل له الى لقاء اهل المشرق والمغرب.

قال علي: فان سألنا سائل فقال: ما حد الخبر الذي يوجب الضرورة؟ فالجواب وبالله تعالى التوفيق اننا نقول: ان الواحد من غير الانبياء المعصومين بالبراهين - عليهم السلام - قد يجوز عليه تعمد الكذب، يعلم ذلك بضرورة الحس، وقد يجوز على جماعة كثيرة ان يتواطؤوا على كذبة اذا اجتمعوا ورغبوا أورهبوا، ولكن ذلك لا يخفى من قبلهم بل يعلم اتفاقهم على ذلك الكذب بخبرهم اذا تفرقوا لا بد من ذلك. ولكننا نقول اذا جاء اثنان فاكثر من ذلك وقد تيقنا انهما لم يلتقيا، ولا دسسا، ولا كانت لهما رغبة فيما اخبراه، ولا رهبة منه، ولم يعلم احدهما بالآخر، لحدث كل واحد منهما (١) مفترقا عن صاحبه بحديث طويل لا يمكن ان يتفق خاطر اثنين على توليد مثله، وذكر كل واحد منهما مشاهدة أو لقاء لجماعة شاهدت أو اخبرت عن مثلها بانها شاهدت، فهو خبر صدق يضطر بلا شك من سمعه الى تصديقه ويقطع على غيبه. وهذا الذي قلنا يعلمه حسا من تدبره ورعاه فما يرده كل يوم من اخبار زمانه من

موت أو ولادة أو نكاح أو عزل أو ولاية أو وقعة وغير ذلك وإنما خفي ما ذكرنا على من خفي عليه لقلة مراعاته ما يمر به؛ ولو أنك تكلف انساباً واحداً اختراع حديث طويل كاذب لقد رعليه. يعلم ذلك بضرورة المشاهدة. فلو ادخلت اثنين في بيتين لا يلتقيان وكلفت كل واحد منهما توليد حديث كاذب لما جاز بوجه من الوجوه أن يتفقاه من أوله إلى آخره. هذا مالا سبيل إليه بوجه من الوجوه أصلاً؛ وقد يقع في الندرة التي لم نكد نشاهدها اتفاق الخواطر على الكلمات اليسيرة والكلمات نحو ذلك. والذي شاهدنا اتفاق شاعرين في نصف بيت، شاهدنا ذلك مرتين من عمرنا فقط. واخبرني من لا اثق به: أن خاطره وافق خاطر شاعر آخر في بيت كامل واحد، ولست اعلم ذلك صحيحاً. وأما الذي لا اشك فيه وهو ممتنع في العقل، فاتفقهما في قصيدة بل في بيتين فصاعداً، والشعر نوع من أنواع الكلام، ولكل كلام تأليف ما. والذي ذكره المتكلمون في الأشعار من الفصل الذي سموه الموارد وذكروا أن خواطر شعراء اتفقت في عدة أبيات فأحاديث مفتعلة لا تصح أصلاً ولا تتصل، وما هي إلا سراقات وغارات من بعض الشعراء على بعض. قال علي: وقد يضطر خبر الواحد إلى العلم بصحته، إلا أن اضطرابه ليس بمطرد ولا في كل وقت، ولكن على قدر ما يتهيأ. وقد بينا ذلك في كتاب الفصل

قال علي: فهذا قسم

قال علي: والقسم الثاني من الأخبار ما نقله الواحد عن الواحد. فهذا إذا اتصل برواية العدول إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وجب العمل به ووجب العلم بصحته أيضاً. وبين هذا وبين شهادة العدول فرق نذكره إن شاء الله تعالى، وهو قول الحارث بن أسد المحاسبي والحسين بن علي الكرابيسي، وقد قال به أبو سليمان، وذكره ابن خويزمنداد عن مالك بن انس. والبرهان على صحة

وجوب قبوله قول الله عز وجل «فلولا نفر من كل فرقة طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون». فاجب الله تعالى على كل فرقة قبول نذارة النافر منها بامرہ النافر بالتفقه وبالنذارة، ومن أمرہ الله تعالى بالتفقه في الدين وانذار قومه، فقد انطوى في هذا الامر ايجاب قبول نذارته على من أمره بانذارهم. والطائفة في لغة العرب التي بها خوطبنا يقع على الواحد فصاعدا وطائفة من الشئ بمعنى بعضه، هذا مالا خلاف بين اهل اللغة فيه. وانما حد من حد في قوله تعالى: «وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين». انهم اربعة لدليل ادعاه، وكان بذلك ناقضا لمعهود اللغة، ولم يدع قط قائل ذلك القول ان الطائفة في اللغة لا تقع الا على اربعة. واما نحن فاللزام عندنا أن يشهد عذاب الزناة واحد على ما نعرف من معنى الطائفة؛ فان شهدا أكثر فذلك مباح والواحد يجزى. وبرهان آخر، وهو ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث رسولا، رسولا الى كل ملك من ملوك الارض المجاورين لبلاد العرب، وقد اعترض بعض من يخالفنا في ذلك بان قال: ان الرفاق والتجار وردوا بامر النبي صلى الله عليه وسلم، فلم يقتصر بذلك على الرسول وحده قال ابو محمد: وهذا شغب وتمويه لا يجوز الا على ضعيف، ونحن لا نشك ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقتصر بالرسل المذكورين على الاخبار بظهوره ومعجزاته المنقولة بخبر الرفاق والسفار بل أمرهم بتعليم من اسلم شرائع الاسلام ومسائل العبادات والاحكام، ليس شئ من ذلك منقولا على السنة الرفاق والسفار؛ وبعثة هؤلاء الرسل مشهورة بلا خلاف، منقولة نقل الكواف. فقد ازم النبي صلى الله عليه وسلم كل ملك ورعيته قبول ما أخبرهم به الرسول الموجه نحوهم من شرائع دينهم

قال على: وكذلك بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم معاذا الى الجند (١)

وجبات من اليمن، وابا موسى الى جهة اخرى وهى زبيد وغيرها، وابا بكر على الموسم مقيا للناس حجبهم، وابا عبيدة الى نجران، وعلياً قاضيا الى اليمن. وكل من هؤلاء مضى الى جهة ماء، معلما لهم شرائع الاسلام. وكذلك بعث اميرا الى كل جهة اسلمت، بعدت منه او قربت، كقصى اليمن والبحرين وسائر الجهات والاحياء والقبائل التى اسلمت، بعث الى كل طائفة رجلا معلما لهم دينهم، ومعلما لهم القرآن، ومفتيا لهم فى احكام دينهم، وقاضيا فيما وقع بينهم، وناقلا اليهم ما يلزمهم عن الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم وهم مأمورون بقبول ما يخبرونهم به عن نبيهم صلى الله عليه وسلم. وبعثة هؤلاء المذكورين مشهورة بنقل التواتر من كافر ومؤمن لا يشك فيها احد من العلماء ولا من المسلمين، ولا فى ان بعثتهم انما كانت لما ذكرنا من المحال الباطل الممتنع ان يبعث اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم من لا تقوم عليهم الحجة بتبليغه، ومن لا يلزمهم قبول ما علموه من القرآن واحكام الدين، وما افتموه به فى الشريعة؛ ومن لا يجب عليهم الانقياد لما أخبروه به من كل ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، إذ لو كان ذلك لكانت بعثته لهم فضولا. ولكان عليه السلام قائلا للمسلمين: بعثت اليكم من لا يجب عليكم أن تقبلوا منه ما بلغكم عنى، ومن حكمكم ان لا تلتفتوا الى ما نقل اليكم عنى، وان لا تسمعوا منه ما أخبركم به عنى. ومن قال بهذا فقد فارق الاسلام وكذلك من نشأ فى قرية أو مدينة ليس بها الا مقرأ واحد، أو محدث واحد أو مفت واحد. فنقول لمن خالفنا: ماذا تقولون؟ ايلزمه اذا قرأ القرآن على ذلك المقرئ أن يؤمن بما اقرأه وان يصدق بانه كلام الله تعالى. ويثبت على ذلك، أم عليه أن يشك ولا يصدق بانه كلام الله عز وجل؟ فان قالوا: يلزمه الاقرار بانه كلام الله تعالى. قلنا: صدقتم فأى فرق بين نقلهم للقرآن وبين نقلهم لسائر السنن، وكلاهما من عند الله تعالى، وكلاهما فرض قبوله؟ وإن قالوا:

عليه أن يشك فيه حتى يلقي الكواف ، أتوا بعظيمة في الدين . ونسألهم حينئذ فيمن لقي من ذلك اثنين أو ثلاثة أو أربعة ؟ فلا بد لهم من حد يقفون عنده من العدد . فيكون قولهم سخرياً وباطلاً ، ودعوى بلا برهان . أو يحيلوا على معدوم فيما لا يصح على قولهم قبول القرآن والدين الابه ، وفي هذا ابطال الدين والقرآن جملة ، والمنع من اعتقادها ، ونعوذ بالله من هذا . وهكذا القول في وجوب طاعة من أخذ عن أولئك الرسل قرآناً أو سنة وبلغ ذلك الى غيره ، ولأنها بلاد واسعة لاسبيل لكل واحد من أولئك الرسل الى لقاء جميعهم من رجل وامرأة لكن يبلغ ويبلغ من بلغه هو وهكذا أبداً . لئلا يقول جاهل هذا خصوص لأولئك الرسل . وقال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة » الآية .

قال أبو محمد : لا يخلو النافر للتفقه في الدين من أن يكون عدلاً أو فاسقاً ، ولا سبيل الى قسم ثالث . فان كان فاسقاً فقد أمرنا بالتبين في أمره وخبره من غير جهة فوجب ذلك سقوط قبوله . فلم يبق الا العدل . فكان هو المأمور بقبول نذارته

قال أبو محمد : وهذا برهان ضروري لا محيد عنه ، رافع للاشكال والشك جملة . وقد بينا هذا النوع من البرهان في كتابنا في حدود الكلام المعروف بالتقريب قال على : وقد توهم من لا يعلم [أنا] (١) انما اوجبنا قبول خبر العدل من قوله تعالى : « إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا » فقط

قال أبو محمد : وقد أغفل من تأول علينا ذلك ، ولو لم تكن الا هذه الآية وحدها لما كان فيها ما يدل على قبول خبر العدل ولا على المنع من قبوله ، بل انما منع فيها من قبول خبر الفاسق فقط (٢) . وكان يبقى خبر العدل موقوفاً على

(١) في الاصل بحذف « أنا »

(٢) الآية لا تدل على المنع من قبول خبر الفاسق جملة وانما تدل على وجوب التثبت فيه

دليله، ولكن لما استفاضت هذه الآية التي فيها المنع من قبول خبر الفاسق الى الآية التي فيها قبول نذارة النافر للتفقه ، صارنا مقدمتين انتجتا قبول خبر الواحد العدل دون الفاسق بضرورة البرهان وبالله تعالى التوفيق

قال على : وقد أوجب الله تعالى على كل طائفة انذار قومها، وأوجب على قومها قبول نذارتهم . بقوله تعالى : « ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون » . فقد حذر تعالى من مخالفة نذارة الطائفة - والطائفة في اللغة تقع على بعض الشيء كما قدمنا - ولا يختلف اثنان من المسلمين فان مسلماً ثقة لو دخل أرض الكفر فدعا قوما الى الاسلام وتلا عليهم القرآن وعلمهم الشرائع لكان لازماً لهم قبوله ، ولكانت الحجة عليهم بذلك قائمة ، وكذلك لو بعث الخليفة أو الأمير رسولا الى ملك من ملوك الكفر ، أو الى أمة من أمم الكفر ، يدعوهم الى الاسلام ، ويعلمهم القرآن ، وشرائع الدين ولا فرق وما قال قط مسلم انه كان حكم أهل اليمن أن يقوا المعاذ ولمن بعثه عليه السلام الى كل ناحية معلما ومفتيا ومقرئاً : نعم انت رسول رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعقد الايمان حق عندنا ، ولكن ما أفتيتنا به وعلمتناه من أحكام الصلاة ، ونوازل الزكاة ، وسائر الديانة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وما أقرأتنا من القرآن عنه عليه السلام ، فلا تقبله منك ولا تأخذه عنك ، لأن الكذب جائز عليك ، ومتوهم منك ، حتى يأتينا لكل ذلك كواف وتواتر . بل لو قالوا ذلك لكانوا غير مسلمين

وكذلك لا يختلف اثنان في أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما بعث من بعث من رسله الى الآفاق لينقلوا اليهم عنه القرآن ، والسنن وشرائع الدين ، وأنه عليه السلام لم يبعثهم اليه ليشرعوا لهم ديناً لم يأت هو به عن الله تعالى . فصح بهذا كله أن كل مانقله الثقة عن الثقة مبلغا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من قرآن أو سنة ففرض قبوله والاقرار به والتصديق

به واعتقاده والتدين به . وأن كل ماصح عن صاحب أو تابع أو من دونهم من قراءة لم تسند الى النبي صلى الله عليه وسلم ، أو من فتيا لم تسند اليه صلى الله عليه وسلم ، فلا يحل قبول شئ من ذلك لأنه لم يوجبه الله تعالى ولا رسوله صلى الله عليه وسلم . وكل ذلك قد صح عن الواحد بعد الواحد من الصحابة والتابعين وليس فضلمهم بموجب قبول آرائهم ، ولا بمانع أن يهيموا فيما قالوه بظنهم . لكن فضلمهم معفٍ على كل خطأ كان منهم ، وراجح به . وموجب تعظيمهم وحبهم وبالله تعالى التوفيق

وبرهان آخر : وهو أنه قد صح يقينا وعلم ضرورة أن جميع الصحابة أولهم عن آخرهم قد اتفقوا دون خلاف من أحد منهم ولا من أحد من التابعين الذين كانوا في عصرهم ، على أن كل أحد منهم كان اذا نزلت به النازلة سأل صاحب عنها وأخذ بقوله فيها ، وانما كانوا يسألونه عما أوجبه النبي صلى الله عليه وسلم عن الله تعالى في الدين في هذه القصة . ولم يسئل قط أحد منهم احداث شرع في الدين لم يأذن به الله تعالى . وهكذا كل من بعدهم جيلا فجيلا لانحاشي أحدا ، ولا خلاف بين مؤمن ولا كافر قطعا في ان كل صاحب وكل تابع سأله مُستفت عن نازلة في الدين ، فانه لم يقل له قط : لا يجوز لك أن تعمل بما اخبرتك به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يخبرك بذلك الكواف كما قالوا لهم فيما أخبروا به : أنه رأى منهم فلم يلزمهم قبوله . فان قيل : فاجعل هذه الحجة نفسها حجة في قبول المرسل . قلنا : ليس كذلك ، لأنه لم يصح الاجماع قط لا قديما ولا حديثا على قبول المرسل بل في التابعين من لم يقبله كإلهري وغيره ، يسألون من أخبرهم عن خبرهم حتى يبلغوه الى النبي صلى الله عليه وسلم وانما سقط ذلك عن ليس في قوته فهم الاسناد ومعرفة فقط . وقد قال إلهري لأهل الشام : مالي أرى احاديثكم لا خطم لها ولا أزمة ، فصاروا حينئذ الى قوله وغير إلهري أيضاً كثير . فصح بهذا اجماع الامة كلها على قبول خبر الواحد

الثقة عن النبي صلى الله عليه وسلم . وأيضاً فإن جميع أهل الاسلام كانوا على قبول خبر الواحد الثقة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، يجرى على ذلك كل فرقة في علمها (١) كاهل السنة والخواارج والشيعة والقدرية . حتى حدث متكلموا المعتزلة بعد المائة من التاريخ مخالفوا الاجماع في ذلك . ولقد كان عمرو بن عبيد يتدين بما يروى عن الحسن ويفتى به . هذا أمر لا يجمله من له أقل علم

وبرهان آخر : وهو أن كل عدد محصور فالتواطؤ جائز عليهم ويمكن منهم ولا خلاف بين كل ذى علم بشئ من أخبار الدنيا مؤمنهم وكافرهم ، ان النبي صلى الله عليه وسلم كان بالمدينة واصحابه رضى الله عنه مشاغل في المعاش وتعذر القوت عليهم ، لجهد العيش بالحجاز ، وأنه عليه السلام : كان يفتى بالفتيا ويحكم بالحكم بحضرة من حضره من أصحابه فقط . وان الحجة انما قامت على سائر من لم يحضره عليه السلام بنقل من حضره وهم واحد واثنان ، وفي الجملة عدد لا يمتنع من مثلهم التواطؤ عند خصومنا . فاذ جميع الشرائع الا الأقل منها راجعة الى هذه الصفة من النقل ، وقد صح الاجماع من الصدر الأول كلهم ، نعم ومن بعدهم على قبول خبر الواحد ، لأنها كلها راجعة اليه والى ما كان في معناه وهذا برهان ضرورى وبالله تعالى التوفيق

وبالضرورة نعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن اذا افتى بالفتيا أو اذا حكم بالحكم يجمع لذلك جميع من بالمدينة ، هذا مالا شك فيه لكنه عليه السلام كان يقتصر على من بحضرته ، ويرى ان الحجة بمن يحضره قائمة على من غاب ، هذا مالا يقدر على دفعه ذو حسن سليم . وبالله تعالى التوفيق

قال على : واقوى ما شغب به من أنكر قبول خبر الواحد : ان نزع بقول الله تعالى : « ولا تقف ما ليس لك به علم » .

قال أبو محمد : وهذه الآية حجة لنا عليهم في هذه المسألة لأننا لم نقف

(١) في هامش الأصل عن نسخة ثانية : في علمائها .

ماليس لنا به علم، بل ما قد صرح لنا به العلم وقام البرهان على وجوب قبوله. وصح العلم بلزوم اتباعه والعمل به، فسقط اعتراضهم بهذه الآية. والمحمد لله رب العالمين. وقال بعضهم: أنتم لا تقبلون الواحد في فلس فكيف تقبلونه في اثبات

الشرائع

قال أبو محمد: هذا السؤال لا يلزمنا، لأننا لا نقيس شريعة على شريعة، ولا نتعدى ما جاءت به النصوص وثبت في القرآن والسنن. فصح البرهان كما ذكرنا بقبول خبر الواحد في العبادات والشرائع وقبول القرآن فقلنا به، وصح الخبر بقبول المرأة الواحدة في الرضاع فقلنا به، وصح الخبر بقبول الواحد مع اليمين فيما عدا الحدود فقلنا به، وصح الخبر والنص بقبول الرجلين أو الرجل والمرأتين فيما عدا الزنا فقلنا به، وصح النص بقبول أربعة في الزنا فقلنا به، ولم نعارض شريعة بشريعة ولا تعقبنا على ربنا عز وجل. ونحن وهم نقبل في اباحة الدم الحرام من المسلم الفاضل، والفرج الحرام من المسامة الفاضلة، والبشرة المحرمة في جلد ثمانين في القذف، وفي قطع اليد والرجل رجلين، ولا نقبلهما فيما لا يوجب الا خمسين جلدة من زنا الأمة لا على مؤمنة ولا على كافرة. فإين هم عن هذا الاعتراض الفاسد لو عقلوا ولم يقموا تحت انكار ربهم تعالى علمهم اذ يقول: « لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون » وقد قال بعض المتحكمين في الدين بقلة الورع، بمن يدعى انه من أهل القول بقبول السنن من طرق الأحاد: ان الخبر اذا كان مما يعظم به البلوى لم يقبل فيه خبر الواحد. ومثّل ذلك بعضهم بالأثر المروية في الأذان والاقامة. وقال: ان الأذان والاقامة كانا بالمدينة بحضرة الأئمة من الصحابة رضي الله عنهم خمس مرات كل يوم، فهذا مما تعظم به البلوى فحال ان يعرف حكمه الواحد ويجهله الجماعة. ومثّل ذلك بعضهم أيضاً بخبر الوضوء من مس الذكر قال أبو محمد: وهذا كلام فاسد متناقض، أول ذلك ان الدين كله تعظم

به البلوى ، ويلزم الناس معرفته . وليس ما وقع في الدهر مرة من أمر الطهارة والحج باوجب في أنه فرض أو حرام مما يقع في كل يوم ولا يفرق بين ذلك الا جاهل أو من لا يبالي بما تكلم . ويقال له في الأذان الذي ذكر : لا فرق بين اذان المؤذن بالمدينة بحضرة عمر وعثمان رضى الله عنهما خمس مرات كل يوم وبين اذان المؤذن بالكوفة بحضرة ابن مسعود وعلى خمس مرات كل يوم . وليست نسبة الرضا بتبديل الأذان الى على وابن مسعود بأخف من نسبة ذلك الى عمر وعثمان ، فبطل تمويه هذا الجاهل وبأن تخليطه . وكذلك الوضوء من مس الذكر ليست البلوى به بأعظم من البلوى بإيجاب الوضوء من الرعاف والقلس (١) وقد أوجبه الحنفيون بخبر ساقط ولم يعرفه المالكيون ولا الشافعيون ، ولا البلوى أيضاً بذلك أعظم من البلوى بإيجاب الوضوء من المسة والقبلة للذة ، ومن ايجاب التدلك في الغسل ، وقد أوجبها المالكيون ولا يعرف ذلك الحنفيون . ومثل هذا كثير جدا . فان قالوا : أوجبنا ذلك بالقرآن . قيل لهم : قد عرف القرآن غيركم كما عرفتموه فما رأوا فيه ما ذكرتم مع عظيم البلوى به . وقد بينا في كتابنا . هذا أن مغيب السنة ضمن غاب عنه من صاحب أو غيره ليس حجة على من بلغته ، وانما الحجة في السنة . وقد غاب نسخ التطبيق في الركوع عن ابن مسعود وهو مما تعظم البلوى به ويتكرر على المسلم أكثر من بضع عشرة مرة في كل يوم وليلة . وخفى على عمر رضى الله عنه أمر جزية المجوس والأمر في قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم لها من مجوس هجر عاما بعد عام ، وأبى بكر بعده عاما بعد عام أشهر من الشمس . ولم تكن فضة قليلة بل قد ثبت انه لم يقدم قط على رسول الله صلى الله عليه وسلم مال أكثر منه على قلة المال هناك حينئذ . وخفى على عمر وابن عمر

(١) القلس : يفتح القاف واسكان اللام ماخرج من الخلق ملء الفم أو دونه وليس بقىء فاذا غلب فهو القيء قاله في اللسان وأجاز فيه ابن الاثير فتح اللام

أيضاً الوضوء من المذى ، وهو مما تعظم البلوى به . وهذا كثير جداً . ويكفى من هذا ان قول هذا القائل دعوى مجردة بلا دليل . وما كان هكذا فهو باطل مطرح . قال عز وجل : « قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين » . ولا يجوز ان يعارض ما قد صح البرهان به من وجوب قبول السنن من طريق الآحاد بدعوى ساقطة فاسدة . وبالله تعالى التوفيق

وقال أيضاً بعض الحنفيين : ما كان من الأخبار زائداً على ما في القرآن أو ناسخاً له أو مخالفاً له لم يجوز أخذه بخبر الواحد إلا حتى يأتي به التواتر قال ابو محمد : وهذا تقسيم باطل ودعوى كاذبة وحكم بلا برهان ، وما كان هكذا فهو ضلال لا يحل القول به . ونقول لهم : أيجوز الأخذ بشئ من أخبار الآحاد في شئ من الشريعة أم لا ؟ فان قالوا : لا ، كلناهم بما قد فرغنا منه آنفاً وكانوا خارجين عن مذهبهم أيضاً . وان قالوا : نعم ، وهو قولهم ، قلنا لهم : من أين جوزتم أن يخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم به ، وان يشرع به في دين الله عز وجل شريعة تضاف اليه في الصلاة والزكاة والصوم والحج وغير ذلك في الموضع الذي اجزتموه فيه . ثم منعتم من قبوله حيث هو بزعمك زائد على ما في القرآن أو ناسخ له . فلا سبيل الى فرق اصلاً . واما قولهم : مخالف الاصول . فكلام فاسد فارغ من المعنى واقع على ما لا يعقل ، لأن خبر الواحد الثقة المسند أصل من أصول الدين ، وليس سائر الاصول أولى بالقبول منه . ولا يجوز ان تتنافى اصول الدين . حاشا لله من هذا .

ثم نقول : اعلموا ان كل خبر روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم رواية صحيحة مسندة فانه ولا بد زائد حكم على ما في القرآن ، أو أنى بما في نص القرآن . لا بد من احد الوجهين فيه . والزائد حكماً على ما في القرآن ينقسم قسمين : إما جاء بما لم يذكر في القرآن كفصل الرجلين في الوضوء ، وكرجم الحصن ، ونحو ما أخذوا به من اباحة صوم رمضان للمسافر ، ومن ايجاب

الوضوء من القهقهة في الصلاة ، ومن الوضوء بالنبيذ ، ومن القلس والقيء
والرعاف ، وكتخصيص ظاهر القرآن ، كعدد مالا يقطع السارق في اقل منه ،
ومالا يحرم من الرضاع اقل منه ، فهذا أيضا زائد حكم على ما في القرآن . ومثله
ما بين مجمل القرآن كصفة الصلاة وصفة الزكاة وسائر ما جاءت به السنن فهو
زائد حكم على ما في القرآن . فمن اين جوزتم أخذ الزائد على ما في القرآن كما
ذكرنا حيث اشتهتم ومنعتم منه حيث اشتهتم . وهذا ضلال لاخفاء به
وكل ماوجب العمل به في الشريعة فهو واجب ابدا في كل حال وفي كل موضع .
الا ان يأتي نص قرآن أو سنة بالمنع من بعض ذلك فيوقف عنده ، وأما
بالآراء المضلة والاهواء السخيفة فلا . على أنهم آخذ الناس بخلاف القرآن
برأى فاسد أو قياس سخيف أو خبر ساقط كالوضوء من القهقهة وسائر تلك
الاخبار الفاسدة . وتأملوا ما نقول لكم : قد اجمعوا معنا على قبول ما جاء به
رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسخ للقرآن أو زيادة عليه ، واتفقوا معنا
على أن خبر الواحد الثقة عن مثله مسنداً حجة في الدين . ثم تناقضوا كما ذكرنا
بلا برهان ونعوذ بالله من الخذلان . وقد ثبت عن أبي حنيفة ومالك والشافعي
واحمد وداود رضي الله عنهم وجوب القول بخبر الواحد . وهذا حجة على من
قلد أحدهم في وجوب القول بخبر الواحد وان خالفه من قلده من بعض من
ذكرنا خطأ وتناقضا لا يعرى منه بشر بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم
وبالله تعالى التوفيق

ومن البرهان في قبول خبر الواحد : خبر الله تعالى عن موسى عليه
السلام انه قال له رجل : « ان الملائكة يأترون بك ليقتلوك » . فصده وخرج
فارا ، وتصديقه المرأة في قولها : « ان أبى يدعوك ليجزيك أجر ماسقية
لنا » فمضى معها وصدقها . وبالله تعالى التوفيق

فصل في هل يوجب خبر الواحد العدل

العلم مع العمل أو العمل دون العلم

قال ابو محمد : قال ابو سليمان والحسين بن علي الكرايسي والحارث بن أسد المحاسبي وغيرهم : ان خبر الواحد العدل عن مثله الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوجب العلم والعمل معا ، وبهذا تقول وقد ذكر هذا القول احمد بن اسحق المعروف بابن خويز منذ ادعن مالك بن انس . وقال الحنفيون والشافعيون وجهور المالكيين وجميع المعتزلة والخوارج : ان خبر الواحد لا يوجب العلم ، ومعنى هذا عند جميعهم انه قد يمكن ان يكون كذبا أو موهوما فيه ، واتفقوا كلهم في هذا ، وسوى بعضهم بين المسند والمرسل وقال بعضهم : المرسل لا يوجب علما ولا عملا وقد يمكن أن يكون حقا . وجعلت المعتزلة والخوارج هذا حجة لهم في ترك العمل به . وقالوا : ما جاز أن يكون كذبا أو خطأ فلا يحل الحكم به في دين الله عز وجل ، ولا ان يضاف الى الله تعالى ولا الى الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولا يسع أحدا أن يدين به ، وقال سائر من ذكرنا : انه يوجب العمل ، واحتج كل من ذكرنا بأن هذه صفة كل خبر واحد في جواز الكذب وتعمده ، وامكان السهو فيه وان لم يتعمد الكذب . وقال أبو بكر بن كيسان الاصم البصري : لو ان مائة خبر مجموعة قد ثبت أنها كلها صحاح الا واحدا منها لا يعرف بعينه أيها هو . قال - فان الواجب التوقف عن جميعها . فكيف وكل خبر منها لا يقطع على انه حق متيقن ولا يؤمن فيه الكذب والنسخ والغلط

قال ابو محمد : أما احتجاج من احتج بأن صفة كل خبر واحد هي أنه يجوز عليه الكذب والوهم فهو كما قالوا ، الا أن يأتي برهان حسي ضروري أو برهان منقول نقلا يوجب العلم من نص ضروري على ان الله تعالى قد برأ بعض الاخبار من ذلك فيخرج بدليله عن أن يجوز فيه الكذب والوهم .

وقد وافقنا المعتزلة — وكل من يخالفنا في هذا المكان — على أن خبر النبي صلى الله عليه وسلم في الشريعة لا يجوز فيه الكذب ولا الوهم لقيام الدليل على ذلك

وقال أصحاب القياس : ان اجماع الأمة على القياس معصوم من الخطأ بخلاف اجماع سائر الملل لقيام دليل ادعوه في ذلك . وكما أجمعتم معنا على القطع ببراءة عائشة رضي الله عنها وخروج ما قذفت به عن الامكان لقيام البرهان بذلك عند جميعكم وعندنا ، وقد ادعى الروافض منكم هذا في خبر الامام . فان وجدنا نحن برهانا على أن خبر الواحد المتصل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في احكام الشريعة لا يجوز عليه الكذب ولا الوهم ، فقد صح قولنا ، كما صح قولنا وقولهم في أن خبر النبي صلى الله عليه وسلم في الشريعة لا يجوز عليه الكذب والوهم . وان لم نجد برهانا على ذلك فهو قولهم . وقد صح البرهان بذلك والله الحمد على ما نذكره ان شاء الله تعالى .

واما قول ابن كيسان فباطل لانه دعوى بلا دليل ، بل الواجب حينئذ البحث عن الخبر الواهي والمنسوخ حتى يعرف فيجتنب ، والا فالعمل بجميعها واجب لأن الاصل وجوب العمل بالسنن حتى يصح فيها بطلان أو نسخ ، والا فهي على البراءة من النسخ ومن الكذب والوهم حتى يصح في الخبر شيء من ذلك فيترك لقول الله تعالى : « اطيعوا الله واطيعوا الرسول » . ولقوله تعالى : « اتبعوا ما انزل اليكم من ربكم » . ولقوله تعالى : « لتبين للناس ما نزل اليهم » . وقد علمنا ان في القرآن آيات منسوخة بلا شك لقوله تعالى : « ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها » . وقد اختلف العلماء فيها . فطائفة قالت في آية : انها منسوخة . وطائفة قالت : ليست منسوخة بل هي محكمة فما قال مسلم قط لا ابن كيسان ولا غيره : ان الواجب التوقف عن العمل بشيء من القرآن من اجل ذلك ، وخوفا أن يعمل بمنسوخ لا يحل العمل به . بل

الواجب العمل بكل آية منه حتى يصح النسخ فيها فيترك العمل بها . وقبول ابن كيسان يوجب ترك الحق يقينا ، ولا فرق بين ترك الحق يقينا وبين العمل بالباطل يقينا ، وكلاهما لا يحل ، فقد تعجل ابن كيسان لنفسه الذي فر عنه وأشد منه لأنه ترك الحق يقينا خوف أن يقع في خطأ لعله لا يقع فيه وهذا كما ترى

قال علي : وهذا حين نأخذ ان شاء الله تعالى في اراد البراهين على ان خبر الواحد العدل المتصل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في احكام الشريعة يوجب العلم ، ولا يجوز فيه البتة الكذب ولا الوهم ، فنقول وبالله تعالى التوفيق : قال الله عز وجل عن نبيه صلى الله عليه وسلم : « وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحىٌ نوحى » . وقال تعالى آمراً لنبيه عليه الصلاة والسلام أن يقول : « ان أتبِع الا ما يوحى الى » . وقال تعالى : « انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون » . وقال تعالى : « لتبين للناس ما نزل اليهم » . فصح ان كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم كله في الدين وحى من عند الله عز وجل لاشك في ذلك . ولا خلاف بين احد من أهل اللغة والشريعة في ان كل وحى نزل من عند الله تعالى فهو ذكر منزل . فالوحى كله محفوظ بحفظ الله تعالى له بيقين ، وكل ما تكفل الله بحفظه فمضمون أن لا يضيع منه وان لا يحرف منه شيء ابدا تحريفا لا يأتي البيان ببطلانه . اذ لو جاز غير ذلك لكان كلام الله تعالى كذبا ، وضمانه خائسا ، وهذا لا يخطر ببال ذى مسكة عقل ، فوجب أن الدين الذى انا ما به محمد صلى الله عليه وسلم محفوظ بتولى الله تعالى حفظه ، مبلغ كما هو الى كل من طلبه ممن يأتي ابدا الى انقضاء الدنيا . قال تعالى : « لا نذركم به ومن بلغ » . فاذا ذلك كذلك فبالضرورة ندرى انه لا سبيل البتة الى ضياع شيء قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم في الدين ، ولا سبيل البتة الى أن يختلط به باطل موضوع اختلاطا لا يتميز عن احد من الناس

ييقين . اذ لو جاز ذلك لكان الذكر غير محفوظ ولكان قول الله تعالى : « انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون » . كذباً ووعداً مخلفاً وهذا لا يقوله مسلم فان قال قائل : انما عني تعالى بذلك القرآن وحده فهو الذى ضمن تعالى حفظه لا سائر الوحي الذى ليس قرآنًا . قلنا له وبالله تعالى التوفيق : هذه دعوى كاذبة مجردة عن البرهان ، وتخصيص للذكر بلا دليل ، وما كان هكذا فهو باطل لقوله تعالى « قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين » فصح أن من لا برهان له على دعواه فليس بصادق فيها ، والذكر اسم واقع على كل ما انزل الله على نبيه صلى الله عليه وسلم من قرآن أو من سنة وحى يبين بها القرآن . وايضا فان الله تعالى يقول : « وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم » . فصح انه عليه السلام مأمور ببيان القرآن للناس ؛ وفي القرآن مجمل كثير كالصلاة والزكاة والحج وغير ذلك مما لا نعلم ما أئزنا الله تعالى فيه بلفظه ، لكن ببيان رسول الله صلى الله عليه وسلم . فاذا كان بيانه عليه السلام لذلك المجمل غير محفوظ ولا مضمون سلامته مما ليس منه ، فقد بطل الانتفاع بنص القرآن ، فبطلت اكثر الشرائع المفترضة علينا فيه . فاذا لم ندر صحيح مراد الله تعالى منها ، فما اخطأ فيه الخطي أو تعمد فيه الكذب الكاذب - ومعاذ الله من هذا - وايضا فنقول لمن قال : ان خبر الواحد العدل عن مثله مبالغاً الى النبي صلى الله عليه وسلم لا يوجب العلم ، وانه يجوز فيه الكذب والوهم وانه غير مضمون الحفظ : أخبرونا : هل يمكن عندكم أن تكون شريعة فرض أو تحريم اتى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ومات وهى باقية لازمة للمسلمين غير منسوخة فجهلت حتى لا يعلمها علم يقين احد من أهل الاسلام فى العالم ابدًا ، وهل يمكن عندكم أن يكون حكم موضوع بالكذب أو بخطأ بالوهم قد جاز ومضى واختلط باحكام الشريعة اختلاطاً لا يجوز أن يميزه احد من اهل الاسلام فى العالم ابدًا ، أم لا يمكن عندكم

شيء من هذين الوجهين؟ فان قالوا : لا يمكنان ابدا بل قد أمنا ذلك، صاروا الى قولنا وقطعوا أن كل خبر رواه الثقة عن الثقة مسندا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الديانة فانه حق قد قاله عليه السلام كما هو ، وانه يوجب العلم ونقطع بصحته . ولا يجوز أن يختلط به خبر موضوع أو موهوم فيه لم يقله رسول الله صلى الله عليه وسلم قط اختلاطا لا يتميز الباطل فيه من الحق ابدا، وان قالوا: بل كل ذلك ممكن . كانوا قد حكموا بان الدين دين الاسلام قد فسد وبطل أكثره واختلط ما أمر الله تعالى به مع ما لم يأمر به اختلاطا لا يميزه احد أبدا . وانهم لا يدرون ابدا ما أمرهم به الله تعالى مما لم يأمرهم به، ولا ما وضعه الكاذبون والمستخفون مما جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم الا بالظن الذي هو الكذب الحديث، والذي لا يغني من الحق شيئا. وهذا انسلاخ من الاسلام ، وهدم للدين ، وتشكيك في الشرائع . ثم نقول لهم: اخبرونا ان كان ذلك كله ممكنا عندهم ، فهل أمركم الله تعالى بالعمل بما رواه الثقات مسندا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم أولم يأمركم بالعمل به ؟ ولا بد من احدهما . فان قالوا: لم يأمرنا الله تعالى بذلك لحقوا بالمعتزلة وسيأتي جوابهم على هذا القول ان شاء الله تعالى . وان قالوا : بل أمرنا الله تعالى بالعمل بذلك . قلنا لهم : فقد قلتم ان الله تعالى أمركم بالعمل في دينه بما لم يأمركم به مما وضعه الكاذبون ، واخطأ فيه الواهمون ، وأمركم بان تنسبوا اليه تعالى والى نبيه صلى الله عليه وسلم ما لم يأتمكم به قط، وما لم يقله الله تعالى قط . ولا رسوله صلى الله عليه وسلم . وهذا قطع بانه عز وجل أمر بالكذب عليه ، وافترض العمل بالباطل ، وبما ليس من الدين ، وبما شرع الكاذبون مما لم يأذن به الله تعالى . وهذا عظيم جدا لا يستجيز القول به مسلم . ثم نسألهم عما قالوا : انه ممكن من سقوط بعض ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحكم في الدين بايجاب أو تحريم حتى لا يوجد عند أحد. هل بقي علينا العمل به أم سقط عنا ؟ ولا بد من

احدهما . فان قالوا : بل هو باق علينا . قلنا لهم : كيف يلزمنا العمل بما لا ندرى وبما لم يبلغنا ولا يبلغنا ابدا ، وهذا هو تحميل الاصر والخرج والعسر الذى قد آمننا الله تعالى منه . وان قالوا : بل سقط عنا العمل به . قلنا لهم : فقد اجزتم نسخ شرائع من شرائع الاسلام مات رسول الله عليه وسلم وهى محكمة ثابتة لازمة . فاخبرونا من الذى نسخها وأبطلها وقد مات صلى الله عليه وسلم وهى لازمة لنا غير منسوخة؟ وهذا خلاف الاسلام والخروج منه جملة . فان قالوا : لا يجوز أن يسقط حكم شريعة مات رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو لازم لنا ولم ينسخ . قلنا لهم : فمن اين اجزتم هذا النوع من الحفظ فى الشريعة ، ولم تجزوا تمام الحفظ للشريعة فى ان لا يختلط بها باطل لم يأمر الله تعالى به قط ، اختلاطا لا يتميز معه الحق الذى امر الله تعالى به من الباطل الذى لم يأمر به تعالى قط ؟ وهذا لا مخلص لهم منه . ولا فرق بين من منع من سقوط شريعة حق واجاز اختلاطها بالباطل ، وبين من منع من اختلاط الحق فى الشريعة بالباطل ، واجاز سقوط شريعة حق . وكل هذا باطل لا يجوز البتة وممتنع قد أمنا كونه والله الحمد

واذا صح هذا فقد ثبت يقينا أن خبر الواحد العدل عن من مثله مبلغا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حق مقطوع به . موجب للعمل والعلم معا . وأيضا قال الله تعالى : « لتبين للناس ما نزل اليهم » . وقد قال تعالى : « يا أيها الرسول بلغ ما أنزل اليك من ربك وان لم تفعل فما بلغت رسالته والله يعصمك من الناس » . فنسألهم : هل بين رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أنزل الله اليه أم لم يبين ؟ وهل بلغ ما أنزل الله اليه أم لم يبلغ ؟ ولا بد من احدهما ، فنقولهم أنه عليه السلام قد بلغ ما أنزل الله تعالى اليه وبينه للناس واقام به الحجة على من بلغه . فنسألهم عن ذلك التبليغ وذلك البيان : أهما باقيان عندنا والى يوم القيامة ؟ أم هما غير باقيين ؟ فان قالوا : بل هما باقيان والى يوم

القيامة رجعوا الى قولنا ، واقروا ان الحق من كل ما نزل الله تعالى في دين مبين مما لم ينزله ، مبلغ الينا والى يوم القيامة . وهذا هو نص قولنا في أن خبر الواحد العدل عن مثله مسندا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حق مقطوع على مغيبه موجب للعلم والعمل . وان قالوا : بل هما غير باقين ، دخلوا في عزيمة وقطعوا بأن كثيرا من الدين قد بطل ، وان التبليغ قد سقط في كثير من الشرائع ، وان تبين رسول الله صلى الله عليه وسلم لكثير من الدين قد ذهب ذهابا لا يوجد معه أبداً . وهذا هو قول الروافض ، بل شر منه . لأن الروافض ادعت ان حقيقة الدين موجودة عند انسان مضمون كونه في العالم ، وهؤلاء أبطلوه من جميع العالم ، ونعوذ بالله من كلا القولين . وأيضاً فان الله تعالى قال : « قل انما حرم ربى الفواحش ما ظهر منها وما بطن ، والانثم والبغى بغير الحق ، وان تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا ، وان تقولوا على الله ما لا تعلمون » . وقال تعالى : « ان يتبعون الا الظن وما تهوى الانفس ولقد جاءهم من ربهم الهدى » . وقال تعالى : « ان الظن لا يغنى من الحق شيئا » . وقال تعالى ذاماً لقوم قالوا : « ان نظن الا ظنا وما نحن بمستيقنين » . وقال تعالى : « قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا ان تتبعون الا الظن وان أنتم الا تخرصون » . وقد صح ان الله تعالى افترض علينا العمل بخبر الواحد الثقة عن مثله مبلغا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وان نقول أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا ، وقال عليه السلام كذا ، وفعل عليه السلام كذا ، وحرّم القول في دينه بالظن ، وحرّم تعالى أن نقول عليه الا بعلم . فلو كان الخبر المذكور يجوز فيه الكذب أو الوهم لكنا قد أمرنا الله تعالى بان نقول عليه ما لا نعلم ، ولكان تعالى قد أوجب علينا الحكم في الدين بالظن الذى لا يتيقنه ، والذى هو الباطل الذى لا يغنى من الحق شيئا ، والذى هو غير الهدى الذى جاءنا من عند الله تعالى . وهذا هو الكذب والافك والباطل الذى

لا يحل القول به ، والذي حرم الله تعالى علينا أن نقول به ، وبالتخصر المحرم .
فصح يقينا أن الخبر المذكور حق مقطوع على غيبه ، موجب للعلم والعمل معا
وبالله تعالى التوفيق

وصار كل من يقول بإيجاب العمل بخبر الواحد ، وأنه مع ذلك ظن لا يقطع
بصحته غيبه ، ولا يوجب العلم - قائلًا بأن الله تعالى تعبدنا أن نقول عليه تعالى
ماليس لنا به علم ، وإن نحكم في ديننا بالظن الذي قد حرم تعالى علينا أن نحكم
به في الدين ، وهذا عظيم جدا . وأيضاً فإن الله تعالى يقول : « اليوم أكملت
لكم دينكم واتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً » . وقال
تعالى : « ومن يتبع غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه » . وقال تعالى : « ان
الدين عند الله الاسلام وما اختلف الذين أوتوا الكتاب الا من بعد ما جاءهم
العلم بغيا بينهم » . وقال تعالى : « كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين
مبشرين ومنذرين وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا
فيه وما اختلف فيه الا الذين أوتوه من بعد ما جاءتهم البينات بغيا بينهم
فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق باذنه » .

قال أبو محمد : فنقول لمن جوز أن يكون ما أمر الله تعالى به نبيه عليه السلام
من بيان شريعة الاسلام لنا غير محفوظ ، وأنه يجوز فيه التبديل ، وإن
يختلط بالكذب الموضوع اختلاطاً لا يتميز ابداً . أخبرونا عن اكمال الله
تعالى ديننا ورضاه الاسلام لنا ديناً ، ومنعه تعالى من قبول كل دين حاش
الاسلام اكل ذلك باق علينا ولنا الى يوم القيامة ؟ أم انما كان ذلك للصحابة
رضى الله عنهم فقط ؟ أم لا للصحابة ولا لنا ؟ ولا بدءاً من أحد هذه الوجوه .
فان قالوا : لا للصحابة ولا لنا . كان قائل هذا القول كافراً لتكذيبه الله تعالى
جهاراً وهذا لا يقوله مسلم . وان قالوا : بل كل ذلك باق لنا وعلينا الى يوم
القيامة ، صاروا الى قولنا ضرورة ، وصح أن شرائع الاسلام كلها كاملة

والنعمة بذلك علينا تامة ، وازدين الاسلام الذى الرمنا الله تعالى اتباعه لانه هو الدين عنده عز وجل متميز من غيره الذى لا يقبله الله تعالى من أحد ، وأننا والله الحمد قد هدانا الله تعالى له ، وأننا على يقين من أنه الحق وما عداه هو الباطل . وهذا برهان ضرورى قاطع على انه كل ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الدين ، وفى بيان ما يلزمنا محفوظ لا يختلط به ابدا ما لم يكن منه . وان قالوا : بل كان ذلك للصحابة رضى الله عنهم ، وليس ذلك لنا ولا علينا كانوا قد قالوا الباطل وخصصوا خطاب الله تعالى بدعوى كاذبة ، اذ خطابه تعالى بالآيات التى ذكرنا عموم لكل مسلم فى الأبد ، ولزمهم مع هذه العظيمة أن دين الاسلام غير كامل عندنا ، وانه تعالى رضى لنا منه ما لم يبينه علينا ، والزمنا ما لا ندرى أين نجده ، أو الرمنا ما لم ينزله ، وافترض علينا اتباع ما كذبه الزنادقة والمستخفون ووضعوه على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم ، أو وهم فيه الواهمون مما لم يقله نبيه صلى الله عليه وسلم . وهذا بيقين ليس هو دين الاسلام ، بل هو ابطال الاسلام جهاراً . ولو كان هذا - وقد أمناً والله الحمد من أن يكون - لكان ديننا كدين اليهود والنصارى الذى اخبرنا الله تعالى أنهم كتبوا الكتاب وقالوا هو من عند الله

قال أبو محمد : حاشا لله من هذا ، بل قد وثقنا بان الله تعالى صدق فى قوله : « فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق باذنه » . وانه تعالى قد هدانا للحق . فصح يقينا ان كل ما قاله عليه السلام فقد هدانا الله تعالى له وانه الحق المقطوع عليه ، والعلم المتيقن الذى لا يمكن امتزاجه بالباطل أبدا قال على : وقال بعضهم إذ انقطعت به الأسباب : خبر الواحد يوجب علما ظاهراً

قال أبو محمد : وهذا كلام لا يعقل ، وما علمنا علماً ظاهراً غير باطن . ولا علماً باطناً ، غير ظاهر . بل كل علم تيقن فهو ظاهر الى من علمه ، وباطن فى

قلبه معاً . وكل ظن لم يتيقن فليس علماً أصلاً لا ظاهراً ولا باطناً ، بل هو ضلال وشك وظن محرم القول به في دين الله تعالى . ونقول لهم : اذا جاز عندكم أن يكون كثير من دين الاسلام قد اختلط بالباطل ، فما يؤمنكم اذ ليس محفوظاً من انه لعل كثيراً من الشرائع قد بطلت لأنها لم ينقلها احد اصلاً ؟ فان منعوا من ذلك لزمهم المنع من اختلاطها بما (١) ليس منها ، لأن ضمان حفظ الله تعالى يقتضي الأمان من كل ذلك ، وأيضاً فانه لا يشك احد من المسلمين قطعاً في ان كل ماعلمه رسول الله صلى الله عليه وسلم أمته من شرائع الدين واجبها وحرامها ومباحها فانها سنة الله تعالى . وقد قال عز وجل : « ولن تجد لسنة الله تبديلاً ، ولن تجد لسنة الله تحويلاً » . هذا نص كلامه تعالى ، وقد قال تعالى : « لا تبدل الكلمات الله » . فلو جاز ان يكون مانتقله الثقات الذين افترض الله تعالى علينا قبول تقلهم والعمل به والقول بانه سنة الله تعالى وبيان نبيه عليه السلام - يمكن في شيء منه التحويل أو التبديل ، لكان اخبار الله تعالى بانه لا يوجد لها تبديل ولا تحويل كذباً ، ولكانت كتاباته كذباً ، وهذا مالا يجيزه مسلم اصلاً . فصح يقينا لاشك فيه ان كل سنة سنّها الله تعالى من الدين لرسوله صلى الله عليه وسلم ، وسنّها رسوله عليه السلام لامته فانها لا يمكن في شيء منها تبديل ولا تحويل ابداً . وهذا يوجب ان تقل الثقات في الدين يوجب العلم بانه حق كما هو من عند الله تعالى وهو قولنا والله الحمد

وأيضاً : فانهم مجمعون معنأعلى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم معصوم من الله تعالى في البلاغ في الشريعة ، وعلى تكفير من قال ليس معصوماً في تبليغه الشريعة إلينا . فنقول لهم : اخبرونا عن الفضيلة بالعصمة التي جعلها الله تعالى لرسوله صلى الله عليه وسلم في تبليغه الشريعة التي بعث بها ، أهى له عليه السلام في اخباره الصحابة بذلك فقط ؟ أم هى باقية لما أتى به عليه السلام في

(١) في الأصل « ما » وهو خطأ

بلوغه الينا والى يوم القيامة؟ فان قالوا: بل هي له عليه السلام مع من شاهده خاصة لافى بلوغ الدين الى من بعدهم. قلنا لهم: إذ جوزتم بطلان العصمة فى تبليغ الدين بعدموته عليه السلام، وجوزتم وجود الداخلة والفساد والبطلان والزيادة والنقصان والتحريف فى الدين، فمن أين وقع لكم الفرق بين ما جوزتم من ذلك بعدمه عليه السلام وبين ما منعتم من ذلك فى حياته منه عليه السلام؟ فان قالوا: لانه كان يكون عليه السلام غير مبلغ مأمراً به ولا معصوم، والله تعالى يقول: «بلغ ما أنزل اليك من ربك وان لم تفعل فما بلغت رسالته والله يعصمك من الناس». قيل لهم: نعم! وهذا التبليغ المعترض عليه - الذى هو فيه عليه السلام معصوم باجماعكم معنا من الكذب والوهم - هو الينا كما هو الى الصحابة رضى الله عنهم ولا فرق. والدين لازم لنا كما هو لازم لهم سواء سواء. فالعصمة واجبة فى التبليغ للديانة باقية مضمونة ولا بد الى يوم القيامة، والحجة قائمة بالدين علينا والى يوم القيامة كما كانت قائمة على الصحابة رضى الله عنهم سواء سواء. ومن انكر هذا فقد قطع بان الحجة علينا فى الدين غير قائمة والحجة لا تقوم بما لا يدرك أحق هو أم باطل كذب؟. ثم نقول لهم وكذلك قال تعالى: «انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون». «اليوم أكملت لكم دينكم». «ومن يبتغ غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه». «قد تبين الرشد من الغي». فان ادعوا اجماعاً قلنا لهم: من الكرامية من يقول انه عليه السلام غير معصوم فى تبليغ الشريعة. فان قالوا: ليس هؤلاء ممن يمد فى الاجماع. قلنا: صدقتم. ولا يعد فى الاجماع من قال: ان الدين غير محفوظ، وان كثيراً من الشرع الذى أنزل الله تعالى قد بطلت واختلطت بالباطل الموضوع والموهوم فيه اختلاطاً لا يتميز معه الرشد من الغي، ولا الحق من الباطل، ولا دين الله تعالى من دين ابليس أبداً. فان قالوا: بل الفضيلة بعصمة ما أتى النبى صلى الله عليه وسلم به من الدين باقية الى يوم القيامة صاروا الى الحق الذى هو

قولنا والله تعالى الحمد. فان قالوا: فان صفة كل مخبر وطبيعته ان خبره يجوز فيه الصدق والكذب والخطأ، وقولكم بان خبر الواحد العدل في الشريعة موجب للعلم إحالة لطبيعة الخبر وطبيعة المخبرين، وخرق لصفات كل ذلك وللعادة فيه. قلنا لهم: لا ينكر من الله تعالى إحالة ما شاء من الطبائع اذا صح البرهان بانه فعل الله تعالى، والمعجب من انكاركم هذا مع قولكم به بعينه في إيجابكم عصمة النبي صلى الله عليه وسلم من الكذب والوهم في تبليغه الشريعة. وهذا هو الذي انكرتم بعينه، بل لم تقنعوا بالتناقض اذا أصبتم في ذلك واخطأتم في منعكم من ذلك في خبر الواحد العدل، حتى أتيتم بالباطل المحض، إذ جوزتم على جميع الامم موافقة الخطأ في اجماعها في رأيها، وذلك طبيعة في الكل وصفة لهم، ومنعتم من جواز الخطأ والوهم على ما ادعيتموه من اجماع الأمة من المسلمين خاصة في اجتهداها في القياس. وحاشا لله أن تجمع الأمة على الباطل، والقياس عين الباطل - فخرتم بذلك العادة واحلتم الطبائع بلا برهان، لاسيما ان كان المخالف لنا من المرجئة القاطعين بانه لا يمكن أن يكون يهودى ولا نصراني يعرف بقلبه ان الله تعالى حق، فان هؤلاء احوالوا الطبائع بلا برهان ومنعوا من احوالها اذا قام البرهان باحوالها. فان قالوا: فانه يلزمكم ان تقولوا ان ثقلة الاخبار الشرعية التي قالها رسول الله صلى الله عليه وسلم معصومون في ثقليها، وان كل واحد منهم معصوم في ثقله من تعدد الكذب ووقوع الوهم منه. قلنا لهم: نعم هكذا نقول، وبهذا تقطع ونبت. وكل عدل روى خبرا قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم في الدين أو فعله عليه السلام، فذلك الراوى معصوم من تعدد الكذب - مقطوع بذلك عند الله تعالى - ومن جواز الوهم فيه عليه إلا ببيان وارد - ولا بد - من الله تعالى ببيان ما وهم فيه، كما فعل تعالى بنبيه عليه السلام. إذ سلم من ركعتين ومن ثلاث واهما. لتقيام البراهين التي قدمنا من حفظ جميع الشريعة وبيانها مما ليس منها، وقد علمنا ضرورة

ان كل من صدق في خبر ما فانه معصوم في ذلك الخبر من الكذب والوهم بلا شك، فأى نكرة في هذا؟ فان قالوا: تعبدنا الله تعالى بحسن الظن به، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ان الله تعالى يقول أنا عند ظن عبدي بي. قلنا: ليس هذا من الحكم في الدين بالظن في شئ بل كله باب واحد لأنه تعالى حرم علينا أن نقول عليه مالا نعلم، ونحن لانعلم أيعفر لنا أم يعذبنا؟ فوجب علينا الوقوف في ذلك والرجاء والخوف، وحرم علينا ان نقول عليه في الدين والتحريم والاباحة والايجاب مالا نعلم، وبين لنا كل ما ألزمتنا من ذلك. فوجب القطع بكل ذلك كما وجب القطع بتخليد الكفار في النار أو تخليد المؤمنين في الجنة، ولا فرق. ولم يحز القول بالظن في شئ من ذلك كله. فان قالوا: أنتم تقولون: ان الله تعالى امرنا بالحكم بما شهد به العدل مع يمين الطالب، وبما شهد به العدلان فصاعدا، وبما حلف عليه المدعى عليه، اذا لم يقيم المدعى بينة في اباحة الدماء المحرمة، والفروج المحرمة، والأبشار المحرمة، والاموال المحرمة، وكل ذلك باقراركم ممكن أن يكون في باطن الامر بخلاف ما شهد به الشاهد، وما حلف عليه الخالف، وهذا هو الحكم بالظن الذي انكرتم علينا في قولنا في خبر الواحد ولا فرق

قلنا لهم وبالله تعالى التوفيق: بين الأمرين فروق واضحة كوضوح الشمس احدها: ان الله تعالى قد تكفل بحفظ الدين واكاله، وتبينه من النفي، وبما ليس منه. ولم يتكفل تعالى قط بحفظ دماننا، ولا بحفظ فروجنا، ولا بحفظ أبشارنا، ولا بحفظ اموالنا في الدنيا. بل قدر تعالى بأن كثيرا من كل ذلك يؤخذ بغير حق في الدنيا، وقد نص على ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ يقول: «انكم تختصمون الى وانما انا بشر، ولعل أحدكم أن يكون الحن بحجته من الآخر، فأقضى له على نحو ما اسمع. فمن قضيت له بشئ من حق اخيه فلا يأخذه فانما اقطع له قطعة من النار». وبقوله عليه السلام للمتلاعنين

« الله يعلم ان احدا كاذب، فهل منكم تائب ». أو كما قال عليه السلام في كل ذلك والفرق الثاني : ان حكمنا بشهادة الشاهد ، وبيمين الخالف ، ليس حكما بالظن كما زعموا . بل نحن نقطع ونبت بان الله عز وجل افترض علينا الحكم بيمين الطالب مع شهادة المدل . وبيمين المدعى عليه اذا لم يقيم بينة . وبشهادة العدل والعدلين والعدول عندنا ، وان كانوا في باطن أمرهم كذابين أو واهمين . والحكم بكل ذلك حق عند الله تعالى وعندنا مقطوع على غيبه . برهان ذلك : ان حاكما لو تحاكم اليه اثنان ولا بينة للمدعى ، فلم يحكم للمدعى عليه باليمين ، أو شهد عنده عدلان فلم يحكم بشهادتهما ، فان ذلك الحاكم ، فاسق عاصي الله عز وجل ، مجرح الشهادة ظالم ، سواء كان المدعى عليه مبطلا في انكاره ، أو محقا ، أو كان الشهود كذبة أو واهمين ، أو صادقين ، اذا لم يعلم باطن أمرهم . ونحن مأمورون يقينا بأمر الله عز وجل لنا بان تقتل هذا البريء المشهود عليه بالباطل ، وان نبيح هذا الفرج الحرام المشهود فيه بالكذب ، وان نبيح هذه البشرة المحرمة ، وهذا المال الحرام المشهود فيه بالباطل ، وحرّم على المبطل أن يأخذ شيئا من ذلك . وقضى ربنا باننا ان لم نحكم بذلك فافتنا فسادا عصاة له تعالى ، ظلمة متوعدون بالنار على ذلك . وما امرنا تعالى قط بان نحكم في الدين بنخب وضعه فاسق أو وهم فيه واهم . وقال تعالى : « شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله » . فهذا فرق في غاية البيان

وفرق ثالث : وهو أن تقول : ان الله تعالى افترض علينا ان نقول في جميع الشريعة : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وامرنا الله تعالى بكذا ، لانه تعالى يقول : « واطيعوا الله واطيعوا الرسول » . « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » . ففرض علينا ان نقول . نهانا الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم عن كذا ، وامرنا بكذا . ولم يأمرنا تعالى قط أن نقول شهد هذا

بحق ، ولا حلف هذا الحالف على حق ، ولا أن هذا الذى قضينا به لهذا حق له يقينا ، ولا قال تعالى ما قال هذا الشاهد ، لكن الله تعالى قال لنا : احكموا بشهادة العدول ، وبيمين المدعى عليه اذا لم يقم عليه بينة ، وهذا فرق لاخفاء به . فلم نحكم بالظن فى شئ من كل ذلك اصلا والله الحمد ، بل بعلم قاطع ، ويقين ثابت . ان كل ما حكمنا به مما نقله العدل عن العدل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فحق من عند الله تعالى أوحى به ربنا تعالى ، مضاف الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، محكى عنه أنه قاله . وكل ما حكمنا فيه بشهادة العدول عندنا فحق مقطوع به من عند الله تعالى انه امرنا بالحكم به ، ولم يأمرنا بان نقول فيما شهدوا به ، وما حلف به الحالف انه من عند الله تعالى ، ولانه حق مقطوع به . فان قالوا : انما قال تعالى : « ان بعض الظن إثم » . ولم يقل كل الظن إثم . قلنا : قد بين الله تعالى الاثم من البر وهو (١) ان القول عليه تعالى بما لا نعلم حرام ، فهذا من الظن الذى هو اثم بلا شك

قال على : فليجأت المعتزلة الى الامتناع من الحكم بنحبر الواحد ، للدلائل التى ذكرنا ، وظنوا أنهم تخلصوا بذلك . ولم يتخلصوا ، بل كل ما لم يغيرهم مما ذكرنا هو لازم لهم . وذلك أننا نقول لهم وبالله تعالى التوفيق : أخبرونا عن الأخبار التى راوها الآحاد أهي كلها حق اذا كانت من رواية الثقات خاصة ؟ ام كلها باطل ؟ أم فيها حق وفيها باطل ؟ فان قالوا : فيها حق وباطل وهو قولهم . قلنا لهم : هل يجوز أن تبطل شريعة أوحى الله تعالى بها الى نبيه صلى الله عليه وسلم ، ليبينها لعباده ، حتى يختلط بكذب وضعه فاسق ونسبه الى النبي صلى الله عليه وسلم ، أو وهم فيها وهم فيختلط الحق بالمأمور به مع الباطل المختلق - اختلاطا لا يتميز به الحق من الباطل ابدا لاحد من الناس ، وهل الشرائع الاسلامية كلها محفوظة لازمة لنا أم هي غير محفوظة ، ولا

(١) في الاصل «وهى» وهو خطأ

كلها لازم لنا، بل قد سقط منها بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم كثير .
وهل قامت الحجة علينا الله تعالى فيما افترض علينا من الشرائع بأنها بينة لنا
متميزة مما لم يأمرنا به، أم لم تقم لله تعالى علينا حجة في الدين لأن كثيرا منه
مختلط بالكذب غير متميز منها ابدا ؟ فان أجازوا اختلاط شرائع الدين التي
أوحى بها الله تعالى الى نبيه صلى الله عليه وسلم بما ليس في الدين ، وقالوا :
لم تقم لله تعالى علينا حجة فيما أمرنا به ، دخل عليهم من القول بفساد الشريعة ،
وذهاب الاسلام ، وبطلان ضمان الله تعالى بحفظ الذكر كالذى دخل على غيرهم
حرفا بحرف سواء سواء ولزمهم أنهم تركوا كثيرا من الدين الصحيح كما لزم
غيرهم سواء سواء أنهم يعملون بما ليس من الدين ، وان النبي صلى الله عليه وسلم
قد بطل بيانه ، وان حجة الله تعالى بذلك لم تقم علينا سواء سواء . وفي هذا ما فيه
فان لجأوا الى الاقتصار على خبر التواتر ، لم ينفكوا بذلك من أن كثيرا
من الدين قد بطل لاختلاطه بالكذب الموضوع ، وبالموهوم فيه ، ومن جواز
أن يكون كثير من شرائع الاسلام لم ينقل اليها ، إذ قد بطل ضمان حفظ
الله تعالى فيها . وأيضا فانه لا يعجز أحد أن يدعى في أى خبر شاء أنه منقول
نقل التواتر ، بل أصحاب الاسناد أصح دعوى في ذلك ، لشهادة كثرة الرواة
وتغاير الاسانيد لهم بصحة قولهم في نقل التواتر ، وبالله تعالى التوفيق
فان لجأ لاجىء الى أن يقول : بان كل خبر جاء من طريق الآحاد الثقات ،
فانه كذب موضوع ليس منه شئ قاله قط رسول الله صلى الله عليه وسلم . قلنا
وبالله تعالى التوفيق : هذه مجاهرة ظاهرة ، ومدافعة لما نعلم بالضرورة خلافه ،
وتكذيب لجميع الصحابة أولهم عن آخرهم ، ولجميع فضلاء التابعين ، ولكل
انسان من العلماء جيلا بعد جيل ، لأن كل من ذكرنا رووا الاخبار عن النبي
صلى الله عليه وسلم بلا شك من أحد ، واحتج بها بعضهم على بعض ، وعملوا
بها ، وأفتوا بها في دين الله تعالى . وهذا اطراح للاجماع المتيقن ، وباطل

لا تختلف النفوس فيه أصلاً ، لأننا (١) بالضرورة ندرى أنه لا يمكن البتة في البنية (٢) أن يكون كلام من ذكرنا لم يصدق قط في كلمة رواها ، بل كلهم وضعوا كل ما رواوا . وأيضاً ففيه ابطال الشرائع التي لا يشك مسلم ولا غير مسلم في أنها ليست في القرآن مبينة . كالصلاة ، والزكاة ، والحج ، وغير ذلك . وانه انما أخذ بيانه من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفي هذا القطع بان كل صاحب من الصحابة روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه هو الواضع ، والمخترع للكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه . ولا يشك أحد على وجه الارض في ان كل صاحب من الصحابة قد حدث عن النبي صلى الله عليه وسلم أهله وجيرانه ، وفي هذا اثبات وضع الشرائع على جميعهم ، أولهم عن آخرهم . وما بلغت الروافض والخوارج قط هذا المبلغ ، مع أنها دعوى بلا برهان ، وما كان كذلك فهو باطل بيقين فهي ثلاثة أقوال كما ترى لارابع لها أما أن يكون كل خبر نقله العدل عن العدل مبلغاً الى رسول الله صلى الله عليه وسلم كذبا كلها أولها عن آخرها موضوعة بأسرها ، وهذا باطل بيقين كما بينا . وإيجاب أن كل صاحب وتابع وعالم - لانحاشي أحدا - قد اتفقوا على وضع الشرائع والكذب فيها على رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهذا انسلاخ عن الاسلام . أو يكون فيها حق وفيها باطل الا انه لا سبيل الى تمييز الحق منها من الباطل لأحد أبداً ، وهذا تكذيب لله تعالى في إخباره بحفظ الذكر المنزل ، وبإكمال الدين لنا ، وبأنه لا يقبل منا الا دين الاسلام لاشيئاً سواه . وفيه أيضاً فساد الدين واختلاطه بما لم يأمر الله تعالى قط به ، وانه لا سبيل لاحد في العالم الى أن يعرف ما أمره الله تعالى به في دينه مما لم يأمره به أبداً ، وأن حقيقة الاسلام وشرائعه قد بطلت بيقين ، وهذا انسلاخ عن

(١) في الاصل « لأن » وهو خطأ (٢) كذا في الأصول الثلاثة وضبطها في رقم ١١ بكسر الباء واسكان النون وهو غير ظاهر لنا . فليحرر

الاسلام. أو أنها كلها حق مقطوع على غيبها عند الله تعالى ، موجبة كلها للعلم ،
لاخبار الله تعالى بانه حافظ لما انزل من الذكر ، ولتحريره تعالى الحكم في الدين
بالظن والقول عليه بما لا علم لنا به ، ولاخباره تعالى بانه قد بين الرشد من
الغى . وليس الرشد الا ما أنزله الله تعالى على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم ،
وفي فعله ، وليس الغى الا ما لم ينزله الله تعالى على لسان نبيه صلى الله عليه
وسلم ، وهذا قولنا والحمد لله رب العالمين

قال على : فاذ قد صح هذا القول بيقين ، وبطل كل ما سواه . فلنتكلم
بعون الله تعالى على تقسيمه فنقول وبالله تعالى تتأيد :

إننا قد أمنا والله الحمد أن تكون شريعة أمر بها رسول الله صلى الله
عليه وسلم ، أو ندب اليها ، أو فعلها عليه السلام . فتضيع ولم تبلغ الى أحد
من أمته ، اما بتواتر ، أو بنقل الثقة عن الثقة ، حتى تبلغ اليه صلى الله عليه
وسلم . وأمنا أيضا قطعا أن يكون الله تعالى يُفرد بنقلها من لا تقوم الحجة
بنقله من العدول ، وأمنا أيضا قطعا أن تكون شريعة يخطئ فيها راويها
الثقة ، ولا يأتى بيان جلى واضح بصحة خطئه فيه . وأمنا ايضا قطعا أن
يطلق الله عز وجل من قد وجبت الحجة علينا بنقله على وضع حديث فيه
شرع يسنده الى من تجب الحجة بنقله ، حتى يبلغ به الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم . وكذلك تقطع ونبت بان كل خبر لم يأت قط إلا برسلا ،
أو لم يروه قط الا مجهول أو مجرح ثابت الجرحة ، فانه خبر باطل بلا شك
موضوع لم يقله رسول الله صلى الله عليه وسلم ، اذ لو جاز أن يكون حقا لكان
ذلك شرعا صحيحا غير لازم لنا . لعدم قيام الحجة علينا فيها

قال على : وهذا الحكم الذى قدمنا انما هو فيما نقله من اتفق على عدالته
كالصحابة وثقات التابعين ، ثم كشعبة وسفيان وسفيان (١) ومالك وغيرهم ،

(١) يريد سفيان الثوري وسفيان بن عيينة

من الأئمة في عصرهم وبعدهم إلينا وإلى يوم القيامة ، وفي كل من ثبتت جرحته كالحسن بن عماره وجابر الجعفي وسائر المجريين الثابتة جرحتهم . وأما من اختلف فيه فعدله قوم وجرحه آخرون . فان ثبتت عندنا عدالته قطعنا على صحة خبره ، وان ثبتت عندنا جرحته قطعنا على بطلان خبره ، وان لم يثبت عندنا شيء من ذلك وقفنا في ذلك ، وقطعنا ولا بدحما على أن غيرنا لا بد أن يثبت عنده أحد الأمرين فيه ، وليس خطأنا نحن إن أخطأنا ، وجهلنا ان جهلنا ، حجة على وجوب ضياع دين الله تعالى . بل الحق ثابت معروف عند طائفة وان جهلته أخرى ، والباطل كذلك أيضا . كما يجهل قوم مانعه نحن أيضا ، والفضل بيد الله يؤتيه من يشاء . ولا يصح الخطأ في خبر الثقة الا بأحد ثلاثة أوجه ، إما تثبت الراوى واعترافه بأنه أخطأ فيه ، وإما شهادة عدل على أنه سمع الخبر مع راويه فوهم فيه فلان ، وإما بأن توجب المشاهدة بأنه أخطأ قال على : وكذلك تقطع ونبت في كل خبرين صحيحين متعارضين ، وكل آيتين متعارضتين ، وكل آية وخبر صحيح متعارضين ، وكل اثنين متعارضين لم يأت نص بين الناسخ منهما . فان الحكم الزائد على الحكم المتقدم من معهود الأصل هو الناسخ ، وان الموافق لمعهود الأصل المتقدم ، هو المنسوخ قطعا يقينا للبراهين التي قدمنا من أن لدين محفوظ . فلو جاز أن ينحى فيه ناسخ من منسوخ ، أو ان يوجد عموم لا يأتى نص صحيح بتخصيصه ويكون المراد به الخصوص ، لكان الدين غير محفوظ . ولكانت الحجة غير قائمة على أحد في الشريعة ، ولكنا متعبدين بالظن الكاذب المحرم ، بل بالعمل بما لم يأمر الله تعالى قط به . وهذا باطل مقطوع على بطلانه

قال على : فان وجد لنا يوما غير هذا ، فنحن تائبون الى الله تعالى منه ، وهى وهلة (١) نستغفر الله عز وجل منها ، وانا لندرجو أن لا يوجد لنا ذلك (١) بفتح الواو واسكان الهاء يقال وهلت اليه وهلا من باب وعد ذهب وهلك اليه وانت تريد

بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى وَلَطْفِهِ

صفة من يلزم قبول نقله الاخبار

قال أبو محمد : واستدركنا برهانا في وجوب قبول خبر الواحد قاطعا ، وهو خبر الله تعالى عن موسى عليه السلام : اذ جاءه « رجل من أقصى المدينة يسعى قال يا موسى إن الملأ يأتمرون بك ليقتلوك فاخرج اني لك من الناصحين نخرج منها خائفا يترقب (الى قوله تعالى) إن أبي يدعوك ليجزيك أجر ما سقيت لنا (الى قوله تعالى) إني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين على أن تأجرني ثمانى حجج » . الى آخر القصة ، فصدق موسى عليه السلام قول المذذر له ، وخرج عن وطنه بقوله ، وصوب الله تعالى ذلك من فعله ، وصدق قول المرأة إن أباه يدعو فضى معها ، وصدق أباه في قوله إنها بنته ، واستحل نكاحها وجماعها بقوله وحده ، وصوب الله ذلك كله ، فصح يقينا ما قلنا بأن خبر الواحد ما يضطر الى تصديقه يقينا . والحمد لله رب العالمين

قال على : وقد ذكرنا في الباب الذى قبل هذا وجوب قبول نذارة العدل النافر للتعق في الدين ، فاذا كان الراوى عدلا حافظا لما تلقاه فيه ، أو ضابطا له بكتابه ، وجب قبول نذارته . فان كان كثير الغلط والغفلة غير ضابط بكتابه ، فلم يتفق فيما نذر للتعق فيه ، واذا لم يتفق فليس ممن أمرنا بقبول نذارته ، ومن جهلنا حاله فلم ندر أفاسق هو أم عدل ، وأغافل هو أم حافظ أو ضابط ؟ ففرض علينا التوقف عن قبول خبره حتى يصح عندنا فقهه وعدالته وضبطه أو حفظه ، فيلزمنا حينئذ قبول نذارته ، أو تثبت عندنا جرحته ، أو قلة حفظه وضبطه ، فيلزمنا اطراح خبره * ثنا عبد الله بن يوسف بن ناى ثنا احمد بن فتح ثنا

غيره ويجوز فتح الهاء فيها . ويقال أيضا وهل عن الشيء وفى الشيء يوهل وهلا - بفتح الهاء من باب فرح - اذا غلط فيه وسها .

عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو عامر الاشعري ثنا أبو اسامة هو حماد بن اسامة عن يزيد (١) بن عبد الله عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : ان مثل ما بعثني الله به من الهدى والعلم كمثل غيث أصاب أرضا فكانت منها طائفة طيبة قبلت الماء فانبثت الكلأ والعشب الكثير ، وكانت منها أجادب (٢) أمسكت الماء فنفع الله بها الناس فشربوا منها وسقوا ورعوا ، وأصاب منها طائفة أخرى إنما هي قيعان لا تمسك ماء ولا تنبت كلأ . [فذلك مثل (٣)] من فقه في دين الله [ونفعه الله (٤)] بما بعثني الله به فعلم وعلم ، ومثل من لم يرفع بذلك رأسا ولم يقبل هدى الله الذي أرسلت به * وحدثناه عبد الرحمن بن عبد الله الهمداني ثنا ابراهيم بن احمد البلخي ثنا الفريري ثنا البخاري ثنا محمد بن العلاء ثنا حماد بن اسامة عن يزيد : فذكره بإسناده ولفظه ، الا أنه قال مكان طيبة : نقية ، ومكان غيث : الغيث الكثير ، ومكان ورعوا : وزرعوا ، ومكان تفقه : نفعه ، ومكان قيعان : قيعنة واتفقا في كل ما عدا ذلك

قال علي : وليس اختلاف الروايات عيبا في الحديث اذا كان المعنى واحدا ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم صح عنه انه اذا كان يحدث بمحدث كره ثلاث مرات ، فنقل كل انسان بحسب ما سمع . فليس هذا الاختلاف في الروايات مما يوهن الحديث اذا كان المعنى واحدا

قال علي : فقد جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث مراتب

-
- « ١ » بضم الباء وفتح الراء المهملة
« ٢ » بالذال المهملة ، وهي صلاب الارض التي تمسك الماء فلا تشر به سريما . وقيل هي الارض التي لا نبات بها ، مأخوذ من الجذب وهو القحط كأنه جمع أجذب وأجذب جمع جذب ، مثل كلبوا كلب وأكلب . قاله في اللسان . ووقع في الاصل بالذال المعجمة وهو خطأ .
« ٣ » في الاصل « كذلك من »
« ٤ » في الاصل « ونفعه بما » وصححنا الموضعين من صحيح مسلم

أهل العلم دون أن يشذ منها شيء ، فالارض الطيبة النقية هي مثل الفقيه الضابط لما روى ، الفهم للمعاني التي يقتضيها لفظ النص ، المتنبه على رد ما اختلف فيه الناس الى نص حكم القرآن ، وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . واما الاجادب المسكة للماء التي يستقي منها الناس ، فهي مثل الطائفة التي حفظت ماسمعت أو ضبطته بالكتاب وأمسكته ، حتى ادته الى غيرها غير مغير ، ولم يكن لها تنبه على معاني الفاظ ما روت ، ولا معرفة بكيفية رد ما اختلف الناس فيه الى نص القرآن والسنة التي روت ، لكن تقع الله تعالى بهم في التبليغ فبلغوه الى من هو أفهم بذلك ، فقد أنذر رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا اذ يقول : قرب مبلغ أوعى من سامع . وكما روى عنه عليه السلام انه قال : قرب حامل فقه ليس بفقيه

قال أبو محمد : فمن لم يحفظ ماسمع ولا ضبطه ، فليس مثل الارض الطيبة ولا مثل الاجادب المسكة للماء ، بل هو محروم معذور أو مسخوط ، بمنزلة القيعان التي لا تنبت الكلاء ولا تمسك الماء ، وفي هذا كفاية بيان وبالله تعالى التوفيق

قال علي : فمن استطاع منكم فليكن من امثال الارض الطيبة ، فان حرم ذلك فمن الاجادب ، وليس بعد ذلك درجة في الفضل والبسوق ونعوذ بالله أن نكون من القيعان . لكن من استقى من الاجادب ورعى من الطيبة فقد نجا وبالله تعالى التوفيق

قال علي : فاذا روى العدل عن مثله كذلك خبرا حتى يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم فقد وجب الأخذ به ، ولزمت طاعته والقطع به ، سواء أرسله غيره أو أوقفه سواء ، أو رواه كذاب من الناس ، وسواء روى من طريق أخرى أو لم يرو الا من تلك الطريق ، وسواء كان ناقله عبدا أو امرأة أو لم يكن ، انما الشرط العداله والتفقه فقط . وان العجب ليعثر من قوم من المدعين أنهم

قائلون بخبر الواحد ، ثم يعللون ماخالف مذهبهم من الاحاديث الصحاح . بان يقولوا : هذا لم يروه الا فلان ، ولم يعرف له مخرج من غير هذا الطريق قال أبو محمد : وهذا جهل شديد وسقوط مفرط ، لأنهم قد اتفقوا معنا على وجوب قبول خبر الواحد والاخذ به ، ثم هم دأباً يتعللون في ترك السنة بانه خبر واحد . والعجب أنهم يأخذون بذلك اذا اشتبهوا ، فهذا محمد بن مسلم الزهري له نحو تسعين حديثاً انقرد بها عن النبي صلى الله عليه وسلم ، لم يروها أحد من الناس سواه ، وليس أحدهم الأئمة الاولة اخبار انقرد بها ، ماتعلل أحد من هؤلاء المحرومين في رد شيء منها بذلك ، فليت شعري ما الفرق بين من قبلوا خبره ولم يروه احد معه ، وبين من ردوا خبره لأنه لم يروه أحد معه ، وهل في الاستخفاف بالسنة أكثر من هذا

وأيضاً : فان الخبر وان روى من طرق ثلاثة أو اربعة أو أكثر من ذلك فهو كله خبر واحد ، من أثبت شيئاً من ذلك أثبت خبر الواحد ، ومن نفي خبر الواحد نفي كل ذلك لأن العلة عندهم في كل ذلك واحدة ، وهي أن كل ما لا يضطر الى التصديق عندهم ولم يوجب القطع على صحة مغيبه لديهم ، فهو خبر واحد . وهذه عندهم صفة كل ما لم ينقل بالتواتر فقد تركوا مذهبهم وهم لا يشعرون ، أو يشعرون ويتعمدون ، وهذه اسوأ وأقبح ونعوذ بالله من الخذلان

قال على : واما المدلس ، فينقسم قسمين :

أحدهما ، حافظ عدل ربما ارسل حديثه ، وربما اسنده ، وربما حدث به على سبيل المذاكرة أو الفتيا أو المناظرة ، فلم يذكر له سنداً . وربما اقتصر على ذكر بعض رواياته دون بعض ، فهذا لا يضر ذلك سائر رواياته شيئاً لأن هذا ليس جرحاً ولا غفلة ، لكننا نترك من حديثه ما علمنا يقينا أنه ارسله وما علمنا أنه اسقط بعض من في اسناده ، ونأخذ من حديثه ما لم نوقن فيه شيئاً

من ذلك . وسواء قال اخبرنا فلان ، أو قال عن فلان ، أو قال فلان عن فلان . كل ذلك واجب قبوله ، ما لم يتيقن انه أورد حديثا بعينه ارادا غير مسند ، فان أيقنا ذلك تركنا ذلك الحديث وحده فقط واخذنا سائر رواياته . وقد روينا عن عبدالرزاق بن همام قال كان معمر يرسل لنا أحاديث ، فلما قدم عليه عبدالله بن المبارك اسندها له . وهذا النوع منهم كان جلة أصحاب الحديث وأئمة المسلمين كالحسن البصرى وأبى اسحق السبيعي ، وقتادة بن دعامة ، وعمر بن دينار ، وسليمان الاعمش ، وأبى الزبير ، وسفيان الثوري ، وسفيان بن عيينة وقد أدخل على بن عمر الدارقطني فيهم مالك بن انس ، ولم يكن كذلك ولا يوجد له هذا الا في قليل من حديثه ارسله مرة واسنده أخرى

وقسم آخر ، قد صح عنهم اسقاط من لاخير فيه من اسانيدهم عمدا ، وضم القوى الى القوى تلبيسا على من يحدث ، وغرورا لمن يأخذ عنه ، ونصرا لما يريد تأييده من الاقوال ، مما لو سمى من سكت عن ذكره لكان ذلك علة ومرضا في الحديث . فهذا رجل مجرح ، وهذا فسق ظاهر واجب اطراح جميع حديثه ، صح انه دلس فيه أو لم يصح انه دلس فيه ؟ وسواء قال سمعت ، أو أخبرنا أو لم يقل . كل ذلك مردود غير مقبول لانه ساقط العدالة ، غاش لاهل الاسلام باستجازه ما ذكرنا ، ومن هذا النوع كان الحسين بن عمار ، وشريك بن عبد الله القاضي ، وغيرهما

قال على : ومن صح انه قبل التلقين ولو مرة ، سقط حديثه كله . لانه لم يتفقه في دين الله عز وجل ، ولا حفظ ما سمع ، وقد قال عليه السلام : نضر الله امرأ سمع منا حديثا حفظه حتى بلغه غيره . فانما أمر عليه السلام بقبول تبليغ الحافظ ، والتلقين هو ان يقول له القائل : حدثك فلان بكذا ويسمى له من شاء من غير أن يسمعه منه . فيقول : نعم . فهذا لا يخلو من احد وجهين ، ولا بد من احدهما ضرورة . اما ان يكون فاسقا يحدث بما لم يسمع ،

أو يكون من الغفلة بحيث يكون الذاهل العقل المدخول الذهن ، ومثل هذا لا يلتفت [له] (١) لانه ليس من ذوى الالباب ، ومن هذا النوع كان سماك ابن حرب ، اخبر بانه شاهد ذلك منه شعبة الامام الرئيس ابن الحجاج قال على : ومما غلط فيه بعض اصحاب الحديث أن قال فلان يحتمل فى الرقائق ، ولا يحتمل فى الاحكام

قال ابو محمد : وهذا باطل لأنه تقسيم فاسد لا برهان عليه ، بل البرهان يبطله . وذلك انه لا يخلو كل احد فى الارض من أن يكون فاسقا أو غير فاسق ، فان كان غير فاسق كان عدلا ؛ ولا سبيل الى مرتبة ثالثة . فالعدل ينقسم قسمين ، فقيه وغير فقيه . فالفقيه العدل مقبول فى كل شئ ، والفاسق لا يحتمل فى شئ ، والعدل غير الحافظ لا تقبل نذارته خاصة فى شئ من الأشياء ، لأن شرط القبول الذى نص الله تعالى عليه ليس موجودا فيه ، ومن كان عدلا فى بعض نقله ، فهو عدل فى سائر . ومن المحال أن يجوز قبول بعض خبره ، ولا يجوز قبول سائر الا بنص من الله تعالى أو اجماع فى التفريق بين ذلك ، والافهو تحكم بلا برهان ، وقول بلا علم ، وذلك لا يحل قال على : وقد غلط ايضا قوم آخرون منهم . فقالوا : فلان أعدل من فلان وراموا بذلك ترجيح خبر الأعدل على من هودونه فى العدالة

قال على : وهذا خطأ شديد وكان يكفى من الرد عليهم أن نقول لهم : انهم أترك الناس لذلك ، وفى اكثر أمرهم يأخذون بما روى الأول عدالة ويتركون ما روى الأعدل ، ولعلنا سنورد من ذلك طرفا صالحا ان شاء الله تعالى ، ولكن لا بد لنا بمشيئة الله تعالى من ابطال هذا القول بالبرهان الظاهر ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم
فاول ذلك : ان الله عز وجل لم يفرق بين خبر عدل وخبر عدل آخر أعدل

من ذلك ، ومن حكم في الدين بغير أمر من الله عز وجل أو من رسوله عليه السلام أو اجماع متيقن مقطوع به منقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد قضا ما ليس له به علم ، وفاعل ذلك عاص لله عز وجل لانه قد نهاه تعالى عن ذلك ، وانما أمر تعالى بقبول نذارة النافر الفقيه العدل فقط ، وبقبول شهادة العدول فقط ، فمن زاد حكما فقد اتى بما لا يجوز له ، وترك ما لم يأمره الله تعالى بتركه ، وغاب ما لم يأمره الله عز وجل بتغليبه

قال على : وايضا فقد يعلم الاقل عدالة ما لا يعلمه من هو أتم منه عدالة ، وقد جهل ابو بكر وعمر ميراث الجدة ، وعلمه المغيرة بن شعبة ومحمد بن مسلمة وبينهما وبين ابى بكر وعمر بون بعيد الا أنهم كلهم عدول . وقد رجع ابو بكر الى خبر المغيرة في ذلك ، ورجع عمر الى خبر مخبر أخبره عن املاص (١) المرأة . ولم يكن ذلك عند عمر ، وذلك المخبر بينه وبين عمر في العدالة درج ، وايضا فان كل ما يتخوف من العدل فانه متخوف من أعدل من في الارض بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وايضا فلو شهد ابو بكر وحده ما قبل قبوله لا يوجب الحكم بشهادته ، ولو شهد عدلان من عرض الناس قبلا ، فلا معنى للأعدل . وايضا فان العدالة إنما (٢) هى التزام العدل ؛ والعدل هو القيام بالفرائض واجتناب المحارم والضبط لما روى واخبر به فقط ، ومعنى قولنا فلان أعدل من فلان أى انه أكثر نوافل في الخير فقط ، وهذه صفة لا مدخل لها في العدالة إذ لو انفردت من صفة العدالة التى ذكرنا لم يكن فضلا ولا خيرا ، فاسم العدالة مستحق دونها كما هو مستحق معها سواء سواء ،

«١» أملت المرأة وهي مملست رمت ولدها لغير تمام . وفي الحديث « ان عمر سأل عن املاص المرأة الجنين فقال المغيرة بن شعبة : قضى فيه النبي صلى الله عليه وسلم بفره » أراد بالمرأة الحامل تضرب تملىس جنتها أى تزلقه قبل وقت الولادة . قاله في اللسان

«٢» فى الأصل « فانما »

ولا فرق . فصح انه لا يجوز ترجيح رواية على أخرى ، ولا ترجيح شهادة على أخرى ، بأن أحد الراويين أو أحد الشاهدين أعـدل من الآخر ، وهذا الذى تحكموا به انما هو من باب طيب النفس ، وطيب النفس باطل لا معنى له ، وشهوة لم يأذن بها الله تعالى ولا رسوله صلى الله عليه وسلم ، وانما هو حق - فسواء طابت النفس عليه أو كرهته - فهو لها لازم ، أو باطل - فسواء طابت النفس عليه أو كرهته - فهو حرام عليها ، وهذا من باب اتباع الهوى . وقد حرم الله تعالى ذلك قال عز وجل : « واما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هى المأوى » : وقال تعالى : « ومن اضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله » . فمن حكم فى دين الله عز وجل بما استحسن وطابت نفسه عليه دون برهان من نص ثابت أو اجماع ، فلا احد اضل منه ، وبالله تعالى نموز من الخذلان . الا من جهل ولم تقم عليه حجة ، فالخطأ لا ينكر ، وهو معذور مأجور ، ولكن من بلغه البيان وقامت عليه الحجة فتمادى على هواه فهو فاسق عاص لله عز وجل

قال على : ووجدنا الله تعالى لم يرض فى القبول فى الشهادة بزنا الأمة الا اربعة عدول لا أقل ، وانما فى ذلك خمسون جلدة وتقريب نصف عام ، ووجدنا كم قد وافقتمونا على القبول فى اباحة دم المسلم ودماء الجماعة باثنين ، وكذلك فى القذف والقطع ، فاين طيب النفس ههنا . فهذا وغيره يجب قبول ما قام الدليل عليه ، وسواء طابت عليه النفس أو لم تطب

قال على : والمرأة والرجل والعبد فى كل ما ذكرنا سواء ، ولا فرق . ولم يخص تعالى عدلا من عدل ، ولا رجلا من امرأة ، ولا حرا من عبد

قال على : وبما ذكرنا ههنا يبطل قول من قال : هذا الحديث لم يرو من غير هذا الوجه ، ثم قال : انما طلبنا كثرة الرواة على استطابة النفس ، فان اعترضوا بقول ابراهيم عليه السلام اذ يقول : « رب ارنى كيف تحيى الموتى » الآية

قيل لهم : أفترون يقين الخليل عليه السلام كان مدخولا قبل أن يرى احياء الطير ، فان قلتم هذا كفرتم ، ولو لم يره الله تعالى ذلك - كما لم ير موسى ما سأل - ماتخالج ابراهيم شك في صحة احياء الله تعالى الموتى ، وكذلك نحن ان وجدنا الحديث مرويا من طرق كان ذلك ابلغ في الحجة عند المخالف فقط ، وان عدمناه فقد لزمننا القبول لنقل الواحد بالحجاج التي قدمنا ، وقد بينا على أي وجه طلب ابراهيم ما طلب في كتابنا في الملل والنحل

قال علي : ومن عدله عدل وجرحه عدل فهو ساقط الخبر ، والتجريح يغلب التعديل لانه علم زائد عند المجرح لم يكن عند المعدل ، وليس هذا تكذيبا للذي عدل بل هو تصديق لهما معا ، فان قال قائل : فهلا قلتم بل عند المعدل علم لم يكن عند المجرح . قيل له : كذلك نقول ونصدق كل واحد منهما ، فاذا صح خبرهما معا عليه فلا خلاف في ان كل من جمع عدالة ومعضية فاطاع في قصة وصلى وصام وزكى ، وفسق في أخرى فزنى أو شرب الخمر ، أو أتى كبيرة أو جاهر بصغيرة فانه فاسق عند جميع الأمة بلا خلاف ، ولا يقع عليه اسم عدل . ولو لم يفسق الا من تمحض الشر ولا يعمل شيئا من الخير لما فسق مسلم أبدا ، لأن توحيد خير وفضل واحسان وبر ، وفي صحة القول بان فينا عدولا وفساقا بنص القرآن ، ورضا وغير رضا . بيان ما قلنا ، ولو أخذنا بالتعديل واسقطنا التجريح لكانا قد كذبنا المجرح وذلك غير جائز ، وهكذا القول في الشهادة ولا فرق

قال علي : ولا يقبل في التجريح قول أحد الا حتى يبين وجه تجريحه ، فان قوما جرحوا آخرين بشرب الخمر ، وانما كانوا يشربون النبيذ المختلف فيه بتأويل منهم اخطأوا فيه ولم يعلموه حراما ، ولو علموه فكروها فضلا عن حرام ما اقدموا عليه ورعا وفضلا . منهم الاعمش و ابراهيم وغيرهما من الائمة رضى الله عنهم ، وهذا ليس جرحا لأنهم مجتهدون طلبوا الحق فاخطؤوه

ولا يكون الجرح في ثقله الأخبار إلا بأحد أربعة أوجه ، لا خامس لها :
الاقدام على كبيرة قد صح عند المتقدم عليها بالنص الثابت أنها كبيرة (١) .
الثاني الاقدام على ما يعتقد المرء حراما ، وإن كان مخطئا فيه قبل أن تقوم
الحجة عليه بأنه مخطئ . والثالث المجاهرة بالصغائر التي صح عند المجاهر بها
بالنص أنها حرام ؛ وهذه الأوجه الثلاثة هي جرحة في ثقله الأخبار ،
وفي الشهود ، وفي جميع الشهادات في الاحكام ، وهذه صفات الفاسق بالنص
وباجماع من المخالفين لنا . وانما اسقطنا المستتر بالصغائر للحديث الصحيح في
الذي قبل امرأة فاخبره عليه السلام : ان صلاته كفرت ذلك عنه ، ولقوله
عز وجل : « ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم » . فمن
غفر الله له فحرام علينا أن نثبت عليه ما قد غفر الله تعالى له ، وكذلك التائب
من الكبائر ومن الكفر أيضا فهو عدل ، وليس هذا من باب ثبات الحد عليه
في شيء ، لان الملامة ساقطة عن التائب ؛ والحد عنه غير ساقط . على حديث
ما عز : فان النبي صلى الله عليه وسلم رجه بعد توبته وامر بالاستغفار له ونهى عن
سبته ، وانما قلنا : إن المجاهرة بالصغائر جرحة للاجماع المتيقن على ذلك ،
وللنص الوارد من الأمر بانكار المنكر . والصغائر من المنكر لأن الله
تعالى أنكرها وحرّمها ونهى عنها ، فمن اعلن بها فهو من أهل المنكر ،
ومن كان من أهل المنكر فقد استحق التغيير عليه بقول رسول الله صلى الله
عليه وسلم : « من رأى منكم منكرا فليغيره بيده ، فان لم يستطع فبلسانه ،
فان لم يستطع فبقلبه ، وذلك اضعف الايمان » . ومن كان من أهل المنكر في
الدين فهو فاسق ، لأن المنكر فسق والفاسق لا يقبل خبره . وصح بما قدمنا
أن المستتر بالصغائر ليس صاحبه فاسقا ، ولا يجب التغيير عليه ، ولا الانكار
عليه . لأنه لم يُرَ منه ما يلزمنا فيه تغيير ولا انكار ولا تعزير . ولو أن أمراً

شهد على آخر بانه يتستر بالصغار لكانت شهادة الشاهد عليه بذلك مردودة وكان ملوما، ولم يجوز أن يقدر ذلك في شهادة المستتر بها، لوجهين : أحدهما أنه لا ينجو أحد من ذنب صغير ، والثاني انه معفو عنه، ولو شهد على احد انه يتستر بكبيرة، لقبلت شهادته عليه . ولدت شهادة المستتر بها . لأنها ليست مغفورة الا بالتوبة ، أو برجوح الميزان عند الموازنة يوم القيامة

قال علي : والوجه الرابع ، ينفرد به نقلة الاخبار دون الشهود في الاحكام وهو أن لا يكون المحدث الا فقيها فيما روى ، أى حافظا، لأن النص الوارد في قبول نذارة النافر للتفقه انما هو بشرط أن يتفقه في العلم ، ومن لم يحفظ ما روى فلم يتفقه ، واذا لم يتفقه فليس ممن أمرنا بقبول نذارته ، وليس ذلك في الشهادة لأن الشرط في الشهادة انما هي العدالة فقط بنص القرآن . فلا يضر الشاهد أن يكون معروفا بالغفلة والغلط ، ولا يسقط ذلك شهادته الا أن تقوم بينة بانه غلط في شهادة ما، فتسقط تلك التي غلط فيها فقط ، ولا يضر ذلك شهادته في غيرها ، لا قبل الشهادة ولا بعدها، بل هو مقبول أبدا . ولا يحل لأحد أن يزيد شرطا لم يأت به الله تعالى . فقد قال عليه السلام : « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ولو كان مائة شرط » . فمن شرط في العدل في الشهادة خاصة أن يكون غير معروف بالغلط، فقد زاد شرطا ليس في كتاب الله عز وجل ، فهو مبطل فيه . والتدليس الذي ذكرنا انه يسقط العدالة هو احدى الكبائر . لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : من غشنا فليس منا . ولا غش في الاسلام أكر من اسقاط الضعفاء من سند حديث ليقوم الناس في العمل به وهو غير صحيح ولقوله عليه السلام : « الدين النصيحة » . وواجب ذلك لله تعالى ورسوله ولائمة المسلمين وعامتهم ، ومن دلس التدليس الذي ذمنا ، فلم ينصح لله تعالى ، ولا لرسوله عليه السلام في تبليغه عنهما ، ولا نصح للمسلمين في التلبيس عليهم حتى يوقعهم فيما لا يجوز العمل به

قال على : واما من أقدم على ما يعتقده حلالا ، فإلّا لم يتم عليه في تحريمه حجة فهو معذور مأجور وإن كان مخطئا ، واهل الأهواء معتزليهم ومرجئيهم وزيديهم وابعاضهم بهذه الصفة ، إلا من أخرجه هواء عن الاسلام الى كفر متفق على انه كفر . وقد بينا ذلك في كتاب الفصل . أو من قامت عليه حجة من نص أو اجماع فتماذى ولم يرجع فهو فاسق ، وكذلك القول فيمن خالف حديث النبي صلى الله عليه وسلم لتقليد أو قياس - ولا فرق - أو من سب أحد الصحابة رضى الله عنهم ، فإن ذلك عصبية - والعصبية فسق - . وصدق ابو يوسف القاضى إذ سئل عن شهادة من يسب السلف الصالح . فقال : لو ثبت عندى على رجل انه يسب جيرانه ما قبلت شهادته ، فكيف من يسب افاضل الامة ، إلا أن يكون من الجهل بحيث لم يتم عليه حجة النص بفضلمهم والنهي عن سبهم . فهذا لا يقدح سبهم في دينه أصلا ، ولا ما هو أعظم من سبهم . لكن حكمه أن يعلم ويعرف . فإن تماذى فهو فاسق ، وإن عاند في ذلك الله تعالى أو رسوله صلى الله عليه وسلم فهو كافر مشرك . ولو أن امرأ بدّل القرآن مخطئا جاهلا ، أو صلى لغير القبلة كذلك ، ما قدح ذلك في دينه عند احد من أهل الاسلام ، حتى تقوم عليه الحجة بذلك فإن تماذى فهو فاسق ، وإن عاند الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم فهو كافر مشرك

قال على : وقد علل قوم احاديث بان رواها ناقلها عن رجل مرة ، وعن رجل مرة أخرى

قال على : وهذا قوة للحديث وزيادة في دلائل صحته ، ودليل على جهل من جرح الحديث بذلك ، وذلك نحو أن يروى الاعمش الحديث عن سهيل عن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة . ويرويه غير الاعمش عن سهيل عن أبيه عن أبي سعيد قال على : وهذا لا مدخل للاعتراض به لأن في الممكن أن يكون أبو صالح سمع الحديث من أبي هريرة ، ومن أبي سعيد ، فيرويه مرة عن هذا ومرة عن

هذا. ومثل هذا لا يتعلل به في الحديث الا جاهل أو معاند ، ونحن نفعل هذا كثيراً لأننا نزوي الحديث من طرق شتى، فنزويه في بعض المواضع من احد طرقه ، ونزويه مرة أخرى من طريق ثانية، وهذا قوة للحديث لا ضعف . وكل ما تعللوا به من مثل هذا وشبهه فهي دعاوى لا برهان عليها ، وكل دعوى بلا برهان فهي ساقطة . وكذلك مارواه العدل عن أحد عدلين شك في احدهما أيهما حدثه ، الا انه موقن ان أحدهما حدثه بلا شك . فهذا صحيح يجب الاخذ به مثل أن يقول الثقة : ثنا أبو سلمة أو سعيد بن المسيب عن أبي هريرة فهذا ليس علة في الحديث البتة، لأنه أيهما كان فهو عدل رضا معلوم الثقة مشهور العدالة ، وأيضاً فان قالوا : إن الغفلة والخطأ من الاثنين أبعد منه من الواحد . قيل لهم: وهو من الأربعة أبعد منه من الثلاثة فلا يقبلوا الا ما رواه أربعة، وهكذا فيما زاد حتى يلحقوا بالقائلين بالتواتر *

تم الجزء الأول من كتاب « الاحكام لاصول الأحكام » تأليف الامام الحافظ أبي محمد علي بن احمد بن حزم الاندلسي الظاهري * يتلوه الجزء الثاني أوله « فصل في المرسل » والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم



الإحكام في أصول الأحكام

تصنيف الإمام أبا جليل ، المحدث ، الفقيه ، فخر الاندلس

أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم

المتوفى سنة ٤٥٦ هـ .

طبعت مُحَقَّقةً عَنِ النُّسخَةِ الخَطِيَّةِ التي بَيْنَ أيدينا ، وَمُقَابَلَةً عَلَى النُّسخَتَيْنِ الخَطِيَّتَيْنِ
المَحْفُوظَتَيْنِ بِدَارِ الكُتُبِ المِصْرِيَّةِ والمُرَقَمَتَيْنِ ١١ و ١٣ ، مِنْ عِلْمِ الْأَصُولِ ،
كَمَا قَوِّلتُ عَلَى النُّسخَةِ الَّتِي حَقَّقَهَا الْأَسْتَاذُ

أشيع أحمد محمد شاكر

الجزء الثاني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فصل فى المرسل

قال أبو محمد : المرسل من الحديث، هو الذى سقط بين أحد رواه وبين
النبي صلى الله عليه وسلم ناقل واحد فصاعدا . وهو المنقطع أيضاً ، وهو غير
مقبول . ولا تقوم به حجة لأنه عن مجهول ، وقد قدمنا أن من جهلنا حاله
فقرض علينا التوقف عن قبول خبره ، وعن قبول شهادته حتى نعلم حاله .
وسواء قال الراوى العدل حدثنا الثقة أو لم يقل ، لا يجب أن يلتفت الى ذلك .
إذ قد يكون عنده ثقة من لا يعلم من جرحته ما يعلم غيره ، وقد قدمنا أن
الجرح أولى من التعديل ، وقد وثق سفيان الثورى جابراً الجعفى ، وجابر
من الكذب والفسق والشر والخروج عن الاسلام بحيث قد عرف ، ولكن
خفى أمره على سفيان فقال بما ظهر منه اليه . ومرسل سعيد بن المسيب ،
ومرسل الحسن البصرى وغيرها سواء ، لا يؤخذ منه بشئ . وقد ادعى
بعض من لا يحصل ما يقول ، أن الحسن البصرى كان اذا حدثه بالحديث أربعة
من الصحابة أرسله . قال : فهو اقوى من المسند

قال أبو محمد : وقائل هذا القول أترك خلق الله لمرسل الحسن ، وحسبك
بالمرء سقوطاً أن يضعف قولاً يعتقده ويعمل به ، ويقوى قولاً يتركه ويرفضه .
وقد توجه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل الى قوم ممن يجاور المدينة
فاخبرهم : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره ان يعرّس بامرأة منهم ،

فارسوا الى النبي صلى الله عليه وسلم من أخبره بذلك . فوجّه رسول الله صلى الله عليه وسلم اليه رسولا وأمر بقتله ان وجده حيا ، فوجده قد مات .

فهذا كما ترى قد كذب على النبي صلى الله عليه وسلم وهو حي ، وقد كان في عصر الصحابة رضى الله عنهم منافقون ومرتدون . فلا يقبل حديث قال راويه فيه عن رجل من الصحابة ، أو حدثني من صحب رسول الله صلى الله عليه وسلم الا حتى يسميه ، ويكون معلوما بالصحبة الفاضلة ممن شهد الله تعالى لهم بالفضل والحسنى . قال الله عز وجل : « ومن حولكم من الأعراب منافقون ، ومن أهل المدينة مردوا على النفاق ، لا تعلمهم نحن نعلمهم سنعذبهم مرتين ثم يردون الى عذاب عظيم » . وقد ارتد قوم ممن صحب النبي صلى الله عليه وسلم عن الاسلام كهيئته بن حصن ، والأشعث بن قيس ، والرجال (١) ، وعبد الله بن أبي سرح قال على : ولقاء التابع لرجل من أصاغر الصحابة شرف ونخر عظيم ، فلائى معنى يسكت عن تسميته لو كان ممن حمدت صحبته ، ولا يخلو سكوتة عنه من أحد وجهين . اما انه لم يعرف من هو ، ولا عرف صحة دعواه الصحبة .

أو لانه كان من بعض من ذكرنا * ثنا عبد الله بن يوسف عن احمد بن فتح عن عبد الوهاب بن عيسى عن احمد بن محمد عن احمد بن على عن مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى ثنا خالد بن عبد الله عن عبد الملك عن عبد الله مولى أسماء بنت أبي بكر رضى الله عنه ، وكان خال ولد عطاء . قال : أرسلتني أسماء الى عبد الله بن عمر فقالت : بلغنى انك تحرم أشياء ثلاثة . العلم في الثوب ، وميثرة الارجوان (٢) ، وصوم رجب كله ، فانكر ابن عمر أن يكون حرم شيئا من ذلك

(١) فى الأصل بالخاء المعجمة . وصوابه بفتح الراء وتشديد الجيم المفتوحة وضبطه الحافظ عبد الغنى بن سعيد الأزدى فى « المؤلف والمختلف » بالخاء المهملة ووهم فى ذلك كما قال الذهبي فى « المشتبه » . وهو ابن عنفوة — بضم العين واسكان النون وضم الفاء وقع الواو — الحنفى قدم على النخعى وقد بنى حنيفة ثم ارتد وقتل يوم اليامة كافرا قتله زيد بن الخطاب (٢) الميثرة : بالسكسر بدون همز لبدلة الفرس قال ابو عبيد : واما المياثر الحمر التى جاء فيها

فهذه أسماء وهى صاحبة من قدماء الصحابة وذوات الفضل منهم، قد حدثها بالكذب من شغل بالها حديثه عن ابن عمر حتى استبرأت ذلك ، فصح كذب ذلك المخبر . وقد ذكر عن ابن سيرين فى أمر طلاق ابن عمر امرأته على عهد رسول صلى الله عليه وسلم نحو ذلك . فواجب على كل أحد أن لا يقبل الا من عرف اسمه ، وعرفت عدالته وحفظه

قال على : والمخالفون لنا فى قبول المرسل هم : أصحاب أبى حنيفة ، وأصحاب مالك ، وهم أترك خلق الله للمرسل اذا خالف مذهب صاحبهم ورأيه . وقد ترك مالك حديث أبى العالية فى الوضوء من الضحك فى الصلاة ، ولم يعيبوه الا بالارسال ؛ وأبو العالية قد أدرك الصحابة رضى الله عنهم ، وقد رواه أيضا الحسن و ابراهيم النخعي والزهرى مرسلا . وتركوا حديث مالك عن هشام ابن عروة عن أبيه . أن النبي صلى الله عليه وسلم : صلى فى مرضه الذى مات فيه بالناس جالسا والناس قيام . وترك مالك وأصحابه الحديث المروى من طريق الليث عن عقيل بن خالد عن الزهرى عن سعيد بن المسيب ، والقاسم ، وسالم ، وأبى سلمة بن عبد الرحمن بن عوف . ان النبي صلى الله عليه وسلم : فرض زكاة الفطر مدين من بر على كل انسان ، مكان صاع من شعير . وذكر سعيد بن المسيب ان ذلك كان من عمل الناس أيام أبى بكر وعمر ، وذكر غيره أنه حكم عثمان أيضا وابن عباس ، وذكر ابن عمر أنه عمل الناس . فهو لا فقهاء المدينة رووا هذا الحديث مرسلا وانه صحبه العمل عندهم ، فترك ذلك اصحاب مالك . فأين اتباعهم المرسل وتصحيحهم اياه ، وأين اتباعهم رواية أهل المدينة وعمل الأئمة بها ؟

وترك الحنفيون حديث سعيد بن المسيب عن النبي صلى الله عليه وسلم :

النهى فاتها كانت من مراكب الاعاجم من دياج أو حرير . والارجوان بضم الهمزة والجيم - معرب - وهو الاحمر الشديد الحمرة

في أن لا يباع الحيوان باللحم ، وهو أيضا فعل أبي بكر الصديق رضوان الله عليه ، ومثل هذا كثير جدا ، ولو تتبعنا ما تركت كلتا الطائفتين لبلغت أزيد من ألفي حديث بلا شك . وسنجمع من ذلك ما تيسر ان شاء الله تعالى في كتاب مفرد لذلك ان اعان الله تعالى بقوة من عنده ، وأمدًا بفسحة في العمر .

فانما أوقعهم في الأخذ بالمرسل أنهم تعلقوا بأحاديث مرسلات في بعض مسائلهم ، فقالوا فيها بالأخذ بالمرسل ، ثم تركوه في غير تلك المسائل ، وانما غرض القوم نصر المسألة الحاضرة بما أمكن من باطل أو حق ، ولا يبالون بان يهدموا بذلك (١) ألف مسألة لهم ، ثم لا يبالون بعد ذلك بإبطال ما صححوه في هذه المسألة اذا أخذوا في الكلام في أخرى ، وسنين من ذلك كثيرًا إن شاء الله تعالى .

ونحن ذا كرون من عيب المرسل ما فيه كفاية لمن نصح نفسه ان شاء الله . أخبرني أحمد بن عمر العذري ثنا أبو ذر عبد (٢) بن أحمد الهروي ثنا زاهر ابن أحمد أبو علي السرخسي الفقيه ثنا زنجويه بن محمد النيسابوري ثنا محمد بن اسمعيل البخاري - هو مؤلف الصحيح - ثنا سليمان بن حرب ثنا حماد بن زيد عن النعمان بن راشد عن زيد بن أبي أنيسة . ان رجلا اجنب فغسل ثبات فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لو يعموه ، قتلوه قتلهم الله . قال النعمان : حدثت به الزهري فرأيته بعد يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم . فقلت : من حدثك . قال : أنت حدثتني ، عمن تحذنه ؟ قلت : عن رجل من أهل الكوفة . قال : افسدته ، في حديث أهل الكوفة دغل كثير . وبالا سناد المتقدم الى البخاري . قال قال : معاذ عن أشعث عن ابن سيرين عن عبد الله بن شقيق عن عائشة . كان النبي صلى الله عليه وسلم : لا يصل في شعرنا (٣) . قال البخاري ثنا سليمان

(١) في نسخة « من ذلك » (٢) ق نسخة « عبد الله بن أحمد » وهو خطأ . انظر تذكرة الحفاظ ٣ : ٢٨٤ (٣) جمع « شعار » ككتاب وكتب . وهو ما ولي جسد الانسان دون ما سواه من الثياب وانما امتنع من الصلاة فيها مخافة أن يكون أصابها شيء من دم الحيض

ابن حرب ثنا حماد بن زيد عن سعيد بن أبي صدقة قلت لمحمد بن سيرين : ممن سمعت هذا الحديث . قال : سمعته من (١) زمان لا أدري ممن سمعته ، ولا أدري أثبت أم لا ، فسلوا عنه . وفيما كتب اليّ به يوسف بن عبد الله النخعي . قال قال يحيى بن سعيد القطان : مالك عن سعيد بن المسيب أحب الي من الثوري عن ابراهيم . لو كان شيخ الثوري فيه ردق لبرح به وصاح . وقال مرة أخرى : كلاهما عندي شبه الريح

قال أبو محمد : فإذا كان الزهري ، ومحمد بن سيرين ، وسفيان ومالك وهم من هم في التحفظ والحفظ والثقة ، في مراسيلهم ماترى . فإأ أحد ينصح نفسه يثق بمرسلا أصلا ، ولو جمعنا بلايا المراسيل لاجتمع من ذلك جزء ضخم وفي هذا دليل على ماسواه وبالله التوفيق

فصل في أقسام السنن

قال أبو محمد . السنن تنقسم ثلاثة أقسام : قول من النبي صلى الله عليه وسلم ، أو فعل منه عليه السلام ، أو شيء رآه وعلمه فأقرّ عليه ولم ينكره ، فحكم أو أمره عليه السلام الفرض والوجوب - على ما نبينه إن شاء الله عز وجل في باب الأوامر من هذا الكتاب - ما لم يقم دليل على خروجه من باب الوجوب إلى باب الندب ، أو سائر وجوه الأوامر . وحكم فعله عليه السلام الاثتساء به فيه ، وليس واجبا . إلا أن يكون تنفيذا لحكم ، أو بيانا لأمر على ما يقع في باب الكلام في أفعاله عليه السلام من هذا الكتاب . وأما إقراره عليه السلام على ما علم وترك انكاره إياه ، فأنما هو مبيح لذلك الشيء فقط ، وغير موجب له ، ولا نادب اليه . لأن الله عز وجل افترض عليه التبليغ

قاله في اللسان . وفي نسخة « شعارنا » بالافراد والمعروف في لفظ الحديث بالجمع (١) في الأصل « منه » هو خطأ

واخبره أنه يعصمه من الناس ، وأوجب عليه أن يبين للناس ما نزل إليهم ، فن ادعى انه عليه السلام علم منكرا فلم ينكره ، فقد كفر . لأنه جحد أن يكون عليه السلام بلغ كما أمر ، ووصفه بغير ما وصفه به ربه تعالى ، وكذبه في قوله عليه السلام : « اللهم هل بلغت ؛ فقال الناس : نعم . فقال : اللهم اشهد . قال ذلك في حجة الوداع » .

فان اعترض معترض بحديث جابر : انه سمع عمر رضوان الله عليهما يحلف بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم على أن ابن صياد هو الدجال ، فلم ينكر ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلا حجة علينا في هذا . لأن ابن صياد في أول أمره كان رسول الله صلى الله عليه وسلم شاكاً في أمره أهو الدجال أم لا ؟ بذلك جاءت الاحاديث الصحاح ، ويبين ذلك قول عمر فيه : دعني يا رسول الله اضرب عنقه ، فقال عليه السلام : ان يكن هو فلن تسلط عليه ، أو نحو ذلك من الكلام . خلف عمر على تقديره ، ومن حلف على ما لا يعلم ولا يوقن أنه باطل ولاحق فليس هو عندنا حائثاً ولا آثماً ، اذا كان تقديره أنه كما حلف عليه . فهذا الحديث حجة لنا ، وليس فيه أيضاً ان النبي صلى الله عليه وسلم صدق يمينه ، فانما في الحديث ان أمر ابن صياد كان حينئذ ممكناً ، والحالف على الممكن كما ذكرنا لم يأت منكراً ، فيلزم رسول صلى الله عليه وسلم تغييره

قال على : وأما من قال ان افعاله صلى الله عليه وسلم على الوجوب ، فقوله ساقط لأن الله تعالى لم يوجب علينا قط في شيء من القرآن والسنة أن نفعل مثل فعله عليه السلام . بل قال تعالى : « لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة » . وانما انكر عليه السلام على من تنزه ان يفعل مثل فعله عليه السلام ، وهذا هو غاية المنكر كمن تنزه عن التقبيل في رمضان نهاراً وهو صائم ، أو تنزه أن يمشى حافياً حاسراً زارياً على من فعل ذلك . واما من ترك أن يفعل مثل فعله عليه السلام لاعتن رغبة عنه ، فما أنكر ذلك رسول الله صلى الله عليه

وسلم قط . وهذا التارك للائتساء به صلى الله عليه وسلم غير راغب عن ذلك
لامحسن ولا مسيء ، ولا مأجور ولا آثم ، والمؤتسى به عليه السلام محسن
مأجور ، والراغب عن الائتساء به بعد قيام الحجة عليه ان كان زارياً على محمد
صلى الله عليه وسلم فهو كافر ، وما نعلم لمن صحح عنه فعلاً ثم رغب عنه وجها
ينجو به من الشرك إلا أن يتعلق بفعل له عليه السلام آخر ، أو بأمر له آخر ،
أو يكون لم يصح عنده ذلك الأمر الذي رغب عنه . فان تعلق بانه خصوص
له عليه السلام فهو أحد الكاذبين الفساق ، مالم يأت على دعواه بدليل من
نص أو اجماع

قال على : وأما من ادعى ان افعال رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض علينا
ان نفعل مثلها ، فقد اغفل جداً ، وأتى بما لا برهان له على صحته . وما كان هكذا
فهو دعوى كاذبة لأن الاصل أن لا يلزمنا حكم حتى يأتي نص قرآن أو نص
سنة بإيجابه ، وأيضا فانه قول يؤدي الى مالا يعقل . ولزمه أن يوجب على كل
مسلم أن يسكن حيث سكن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وان يجعل رجليه
حيث جعلهما عليه السلام ، وان يصلي حيث صلى عليه السلام ، وان يصوم
فرضاً الايام التي كان يصومها عليه السلام ، وان يجلس حيث جلس ، وان
يتحرك مثل كل حركة تحركها عليه السلام ، وان يحرم الاكل متكئاً ، وعلى
خوان ، والشبع من خبز البرماد وما ثلثا تباعاً ، وان يوجب فرضاً أكل الدباء (١)
ويتتبعها . وهذا مالا يوجبه مسلم . مع ان هذا يخرج الى المحال ، والى ارجاع
مالا سبيل الى ارجاعه ، مما قد فات و بطل بالاكل والشرب منه عليه السلام .
فبطل بما ذكرنا أن تكون افعاله عليه السلام واجبة علينا ، اذ لم يأت على
ذلك دليل . بل قد قام الدليل والبرهان على أن ذلك غير واجب بالآية التي

(١) بضم الدال وفتح الباء المشددين آخره همزة . هو القرع واحده دبابة ووزنه
فعال ولا مه همزة لانه لم يعرف انقلاب لامه عن واو أو ياء قاله الزمخشري فيما نقله عنه ابن الاثير
وجوز بعضهم فيه التصريح وأنكره القرطبي وغيره

ذكرنا . وكل من له اقل علم باللغة العربية فانه يعلم ان ما قيل فيه « هذا لك » ، انه غير واجب قبوله . بل مباح له تركه ان احب ؛ كالمواريث ، وكل ماخيرنا فيه ، وأن ما جاء بلفظ (١) « عليك كذا » ، فهذا هو الملتزم لنا ولا بد . فلما قال تعالى : « لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة » . كنا منذوبين الى ذلك ، وكنا مباحاً لنا أن لانأتسى غير راغبين عن الائتساء به ، لكن عالمين ان الذى تركنا أفضل ، والذى فعلنا مباح . كجلوس الانسان وتركه ان يصلى تطوعاً ، فليس آتماً بذلك . ولو صلى تطوعاً لكان افضل الا أن يكون ترك صلاة التطوع راغباً عنها فى الوقت المباح فيه التطوع ، فهذا خارج عن الاسلام بلا خلاف ، لانه شارع شريعة لم يأت بها اذن

قال على : وانما نازعنا فى وجوب الأفعال بعض اصحاب مالك ، على أنهم أترك خلق الله تعالى لافعال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فمن ذلك : انه عليه السلام : جلد فى الحجر اربعين ، وهم يجلدون ثمانين . وودى حضرياً - وهو عبد الله بن سهل ادعى قتله على حضريين وهم يهود خير - بالابل . فقالوا هم : لا يجوز ذلك ولا يودى الا بالذهب أو الفضة ، وصلى على قبر . فقالوا هم : لا تفعل ذلك ؛ وصلى على غائب . فقالوا هم : لا نرى ذلك ؛ وقبل وهو صائم . فقالوا : نكره ذلك ، وصلى عليه السلام حاملاً امامة . فقالوا : نكره ذلك ؛ وصلى جالساً والناس وراءه وابو بكر الى جنبه قائم . فقالوا : لا يجوز ذلك ؛ ومن صلى كذلك بطلت صلاته . فى كثير جداً ، اقتصرنا منه على ما ذكرنا .

وبعضهم تعلق فى هذه الأفعال بانها خصوص له عليه السلام ، ومن فعل ذلك فقد تعرض لغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومن تعرض لغضبه عليه السلام فقد تعرض لغضب الله عز وجل . فقد غضب عليه السلام غضباً شديداً إذ سأله امرأه الانصارى والانصارى عن قبلة الصائم ، فاخبر عليه

(١) فى الاصل « وانما جاء بلفظه » وهو خطأ

السلام : انه يفعل ذلك . فقال القائل : لست مثلنا يا رسول الله . أنت قد غفر لك ذنبك ، فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم حينئذ غضباً شديداً وانكر هذا القول . فمن اضل ممن تعرض لغضب الله عز وجل . وغضب رسوله عليه السلام في تقليد انسان لا ينفعه ولا يضره ، ولا يغنى عنه من الله تعالى شيئاً

قال على : واحتجوا في تخصيص القبلة للصائم . بقول عائشة رضى الله عنها : واياكم املك لاربه من رسول الله عليه وسلم

قال أبو محمد : وهذا القول منها رضى الله عنها أعظم الحجة عليهم ، لأنها لم تقل ذلك على ما توهموا ، وانما قالته انكاراً على من استعظم القبلة للصائم . فاجبتهم أنه عليه السلام كان أروع منهم ، وأملك لأربه ، ولكنه مع ذلك لم لم يمتنع من التقبيل وهو صائم ، فكيف اتم . ويدل على صحة هذا التأويل دليلان بينان . أحدهما : انها رضى الله عنها هكذا قالت في مباشرة الحائض انه عليه السلام كان يأمرها فتترثم يباشرها ، وأياكم املك لأربه من رسول الله صلى الله عليه وسلم . فيلزمهم أن يتركوا اباحة مباشرة الحائض ، لقول عائشة : وأياكم املك لاربه ، كما قالت في قبلة الصائم سواء سواء . والثاني : أنهم رووا عنها انها قالت لابن اخيها عبدالله بن عبد الرحمن وهو أشب ما كان : ألا تقبل زوجتك وتلاعبها - تعنى عائشة بنت طلحة وهى بنت اخها واجل جوارى أهل زمانها قاطبة - . فقال : انى صائم ، فقالت : لقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل وهو صائم ، فهى دأباً تحض الصائم الشاب على التقبيل للجارية الحسنة ، اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم وائتسائه ، وهذا هو قولنا لا قولهم . ففعلوا ما ترى فيما اخبر عليه السلام انه عموم ، وغضب على من ادعى انه خصوص . ثم أتوا الى ما اخبر عليه السلام أنه خصوص له دون سائر الناس ، وهو قتله بمكة من قتل من الكفار ، وخطب عليه السلام الناس فنهاهم عن أن يسفك فيها أحداً ما ، ثم لم يقنع عليه السلام بذلك ، حتى قال في خطبته

تلك : وان أحد ترخص لقتال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها . فقولوا : ان الله أحلها لنبيه صلى الله عليه وسلم ولم يحلها لكم ، وانما احلت لى ساعة من نهار ثم عادت كحرمتها بالامس الى يوم القيامة . أو كلاما هذا معناه . فقالوا : هذا عموم وليس خصوصا

قال أبو محمد : فلو قيل لهؤلاء القوم اعكسوا الحقائق ، ما زادوا على ما فعلوا . وان هذه لعظائم لاندرى كيف استجاز من له أدنى ورع التقليد فى مثل هذا ، لمن قد أداه اجتهاده الى الخطأ فى ذلك ، ممن قد يبلغتهم الآثار ، وقامت عليهم الحجة ، وسقطت عنهم المexcuse . وان الظن ليسوء جدا بمن هذا معتقده ، ونعوذ بالله من كل حب رياسة تقود الى مثل هذا ، وبالله تعالى التوفيق

قال على : واذا مدح الله تعالى أو رسوله صلى الله عليه وسلم أحدا على فعل ما كان ذلك الفعل مندوبا اليه ، مستحبا يؤجر فاعله ، ولا يؤجر تاركه ولا يأثم . وليس ذلك الشئ فرضا لما قد أوردنا فى الحجاج فى أن الفرض ليس إلا ما جاء به الامر فقط ، وان ما لم تؤمر به فغفو عنه . وأما ما ذمه الله تعالى فهو مكروه ، وليس حراما الا بدليل . لما ذكرناه فى المدح ولا فرق . وقد ذم الله تعالى الشح ، وليس حراما اذا أدى المرء فرائضه ، ولكنه مذموم مكروه . وقد مدح الله تعالى المغتسلين بالماء للاستنجاء ، وليس فرضا . ومدح النبي صلى الله عليه وسلم من لم يكتو ولا استرقى ، وليس كل ذلك حراما ، لكن ان قام دليل من أمر أو نهى على الشئ المذموم أو الممدوح صير فيه الى دليل الأمر والنهى ، وبالله تعالى التوفيق



فصل في خلاف الصحاب للرواية وتعمل أهل الباطل بذلك
وفيما زعموا أن البلوى تكثر به فلا يقبل فيه الا التواتر

قال أبو محمد: ووجدنا الصحاب من الصحابة رضى الله عنهم يبلغه الحديث
فيتأول فيه تأويلا يخرج به عن ظاهره ، ووجدناهم رضى الله عنهم يقرون
ويعترفون بانهم لم يبلغهم كثير من السنن . وهكذا الحديث المشهور عن أبي
هريرة : ان اخواني من المهاجرين كان يشغلهم الصنف (١) بالاسواق ، وان
اخواني من الأنصار كان يشغلهم القيام على أموالهم . وهكذا قال البراء *
حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا احمد بن عون ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد
ابن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن المنثري المنزى ثنا أبو احمد الزبيرى ثنا سفيان
الثوري عن أبي اسحق السبيعي عن البراء بن عازب . قال : ما كل
أما نحدثكموه سمعناه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولكن حدثنا
صحابنا وكانت تشغلنا رعية (٢) الابل . وهذا أبو بكر رضى الله عنه لم يعرف
فرض ميراث الجدة ، وعرفه محمد بن مسلمة والمغيرة بن شعبة ، وقد سأل
أبو بكر رضى الله عنه عائشة في كم كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم

وهذا عمر رضى الله عنه يقول في حديث الاستئذان : اخفى على هذا من
أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ ألهاني الصنف في الاسواق . وقد جهل أيضا
أمر املاص المرأة وعرفه غيره ، وغضب على عيينة بن حصن حتى ذكره الحر بن
قيس بن حصن بقوله تعالى : « واعرض عن الجاهلين » . وخفى عليه أمر رسول
الله صلى الله عليه وسلم باجلاء اليهود والنصارى من جزيرة العرب الى آخر
خلافته ، وخفى على أبي بكر رضى الله عنه قبله أيضا طول مدة خلافته ، فلما
بلغ ذلك عمر أمر باجلائهم فلم يترك بها منهم أحدا . وخفى على عمر أيضا أمره

(١) الصنف : البيع والبيعة يريد شغلهم طلب الرزق . (٢) بكسر الراء واسكان العين

عليه السلام بترك الاقدام على الوباء ، وعرف ذلك عبد الرحمن بن عوف .
وسأل عمر أبا واقد الليثي عما كان يقرأ به رسول الله صلى الله عليه وسلم في
صلاتي الفطر والاضحى ، هذا وقد صلاه رسول الله صلى الله عليه وسلم اعواما
كثيرة . ولم يدر ما يصنع بالمجوس ، حتى ذكره عبد الرحمن بأمر رسول الله صلى الله
عليه وسلم فيهم . ونسى قبوله عليه السلام الجزية من مجوس البحرين ، وهو أمر
مشهور ، ولعله رضى الله عنه قد أخذ من ذلك المال حظا كما أخذ غيره منه . ونسى
أمره عليه السلام بأن يتيمم الجنب . فقال : لا يتيمم ابدا ، ولا يصلى ما لم يجد
الماء ، وذكره بذلك عمار . واراد قسمة مال الكعبة حتى احتج عليه أبى بن
كعب بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك ، فامسك . وكان يرد النساء اللواتي
حضن وتقرن قبل ان يؤدعن البيت ، حتى أخبر بان رسول الله صلى الله عليه
وسلم اذن في ذلك ، فامسك عن ردهن . وكان يفاضل بين ديات الاصابع ، حتى
بلغه عن النبي صلى الله عليه وسلم امره بالمساواة بينها فترك قوله واخذ
بالمساواة . وكان يرى الدية للعصابة فقط ، حتى اخبره الضحاك بن سفيان بان
النبي صلى الله عليه وسلم ورث المرأة من الدية فانصرف عمر الى ذلك . ونهى
عن المغالاة في مهور النساء ، استدلالا بمهور النبي صلى الله عليه وسلم ، حتى
ذكرته امرأة بقول الله عز وجل : « وآتيم احداهن قنطارا » . فرجع عن
نهيهِ . وأراد رجم مجنونة ، حتى أعلم بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم :
رفع القلم عن ثلاثة ، فامر أن لا ترجم . وامر برجم مولاة حاطب ، حتى ذكره
عثمان بان الحاهل لاحد عليه ، فامسك عن رجمها . وانكر على حسان الانشاد
في المسجد ، فاخبره هو وابو هريرة أنه قد أنشده في محضرة رسول الله صلى الله
عليه وسلم ، فسكت عمر .

وقد خفي على الانصار وعليه المهاجرين ؛ كتمان ، وعلى ، وطلحة ،
والزبير ، وحفصة أم المؤمنين ، وجوب الغسل من الايلاج الا أن يكون

انزل. وهذا مما تكثر فيه البلوى . وخفى على عائشة ، وام حبيبة امي المؤمنين ، وابن عمر ، وابى هريرة ، وابى موسى ، وزيد بن ثابت ، وسعيد بن المسيب ، وسائر الجلة من فقهاء المدينة وغيرهم - نسخ الوضوء مما مست النار . وكل هذا تعظم البلوى به وتعم . وهذا كله وما بعد هذا يبطل ما قاله من لا يبالي بكلامه من الحنفيين ، والمالكيين : إن الأمر اذا كان مما تعم البلوى به لم يقبل فيه خبر الواحد

والعجب ان كلتا الطائفتين قد قبلتا اخباراً خالفها غيرهم تعم بها البلوى ، كقبول الحنفيين : الوضوء من الضحك ، وجهله غيرهم . وكقبول المالكيين الميئين مع الشاهد ، وجهله غيرهم . ومثل هذا كثير جدا . حدثنا محمد بن سعيد ثنا احمد بن عبد النصير (١) ثنا قاسم بن اصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن المنثني ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا صخر بن جويرية ثنا عامر ابن عبد الله بن الزبير . أن عبد الرحمن بن الأسود اخبره . قال : كنت جالسا مع ابى برة وابن الزبير يخطب الناس . فقال ابن الزبير : ان هذا يوم تكبير ، وتحميد ، وتهليل ، فكبروا الله واحمدوا وهللوا . فقام أبى يجوس حتى انتهى اليه فاصغى اليه فقال : أشهد لسمعت عمر بن الخطاب على هذا المنبر يلبي . فقال ابن الزبير : لبيك اللهم لبيك ، - وكان صيئا

قال ابو محمد : فقد خفي هذا كما ترى على ابن الزبير وغيره ، وهو مشهور عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقد نهى عمر : أن يسمى بأسماء الانبياء ، وهو يرى محمد بن مسلمة يغدو عليه ويروح وهو أحد الصحابة الجلة منهم ، ويرى أبا أيوب الانصاري ، وأبا موسى الاشعري ، وهما لا يعرفان الا بكناهما من الصحابة . ويرى محمد بن أبى بكر الصديق ، وقد ولد بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي حجة الوداع ، واستفتته امه إذ ولدته ماذا تصنع

(١) بهامش الأصل [خ] ابن النصير.

في احرامها وهي نفساء ، وقد علم يقينا ان النبي صلى الله عليه وسلم علم بأسماء من ذكرنا وبكنائهم بلا شك ، وأقرهم عليها ، ودعاهم بها ، ولم يغير شيئا من ذلك عليه السلام . فلما أخبره طلحة وصهيب عن النبي صلى الله عليه وسلم بإباحة ذلك ، أمسك عن النهي عنه . وهم بترك الرمل في الحجج ، ثم ذكر ان النبي صلى الله عليه وسلم فعله . فقال : لا يجب لنا ان نتركه

وهذا عثمان رضي الله عنه . فقد رووا عنه : أنه بعث الى القرية (١) اخت أبي سعيد الخدري يسألها عما افتاها به رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمر عدتها ، وأنه أخذ بذلك . وأمر برجم امرأة قد ولدت لسته اشهر ، فذكره على بالقرآن ، وان الحمل قد يكون ستة اشهر ، فرجع عن الأمر برجمها .

وهذا عليّ رضوان الله عليه : يعترف بان كثير من الصحابة كانوا يحدثونه بما ليس عنده عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وأنه كان يستحلفهم على ذلك حاشا ابا بكر فانه كان لا يستحلفه ، وأن الله تعالى كان ينفعه بما شاء أن ينفعه مما سمع من ذلك مما لم يكن عنده قبل ذلك .

وهذا طلحة : يبيع الذهب بالفضة بنسيئة ، حتى ذكره عمر . وهذا ابن عمر وابن عباس : يبيعان الدرهم بالدرهمين ، حتى ذكرنا فامسكا . ثم رواه ابن عمر عن ابي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ذكره مسلم ، فرجع ابن عمر الى ذلك وترك رأيه . ثم رواه ابن عمر فقال : هذا عهد نبينا الينا . ذكره مالك عن حميد عن مجاهد عن ابن عمر ، وصدق ابن عمر . ونحن نقول في حديث النبي صلى الله عليه وسلم اذا بلغنا : هذا عهد نبينا الينا . فهكذا نحمل أمر جميع ما روى من رواية صاحب الحديث ، ثم روى عنه مخالفته إياه أنه انما افتى بخلاف الحديث قبل أن يبلغه ، فلما بلغه حدث بما بلغه . لا يحل أن يظن بالصاحب غير هذا ، وهذا نص ما ذكرنا عن

ابن عمر ببيان لا يخفى ، وأنهم تأولوا فيما سمعوا من الحديث . ومن حمل ذلك على غير ما قلنا فانه يوقع صاحب ولا محالة تحت أمرين قد أعادهم الله تعالى منهما ، كلاهما ضلال وفسق . وهما : اما المجاهرة بخلاف النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا لا يحل لاحد ، ولا يحل ان يظن بهم . واما : أن يكون عندهم علم أوجب عليهم مخالفة ما رووا فافهم في حل أن يكتموا عنه ، ويحدثوا بالمنسوخ ، ويكتموا عنه الناسخ . وهذه الصفة كفر من فاعلها وتلبيس في الدين ، ولا ينسب هذا اليهم الا زائغ القلب ، أو جاهل أعمى القلب . فبطل ظنهم الفاسد وضح قولنا والحمد لله رب العالمين . ولا سبيل الى وجه ثالث أصلا الا أن يكونوا نسوا حينئذ بعض ما قد رووه قبل ذلك ، فهذا ممكن ايضا . فان كانوا تأولوا فالتأويل منهم رضى الله عنهم ظن ، وروايتهم عن النبي صلى الله عليه وسلم يقين ، ولا يحل لمسلم أن يترك اليقين للظن . فارتفع الاشكال جملة في هذا الباب والحمد لله رب العالمين

وأما هم رضوان الله عليهم فعدورون لأنه اجتهد منهم ، مع أن ذلك منهم أيضا قليل جدا ، وليس كذلك من يقلدهم بعد أن نبّه على ما ذكرنا . وهذه عائشة وأبو هريرة رضى الله عنهما خفي عليهما المسح على الخفين ، وعلى ابن عمر معهما وعلمه جرير ولم يسلم الا قبل موت النبي صلى الله عليه وسلم بأشهر . وأقرت عائشة انها لا علم لها به ، وأمرت بسؤال من يرجى عنده علم ذلك وهو على رضى الله عنه . وهذه حفصة أم المؤمنين سئلت عن الوطء يجنب فيه الواطئ أفیه غسل أم لا (١) ؟ فقالت : لا علم لى . وهذا ابن عمر توقع أن يكون حدث نهى من (٢) النبي صلى الله عليه وسلم ، عن كراء الارض بعد أزيد من اربعين سنة من موت النبي صلى الله عليه وسلم . فأمسك عنها وأقرت أنهم كانوا يكرونها على عهد أبى بكر وعمر وعثمان ، ولم يقل : إنه لا يمكن أن

«١» كذا بالاصل . وهو غير ظاهر «٢» في الاصل «عن» وهو خطأ

يخفى على هؤلاء ما يعرف رافع وجابر وأبو هريرة

وهؤلاء اخواننا يقولون - فيما اشتبهوا - : لو كان هذا حقا ماخفى على عمر . وقد خفى على زيد بن ثابت ، وابن عمر ، وجمهور أهل المدينة اباحة النبي صلى الله عليه وسلم للحائض أن تنفر ، حتى أعلمهم بذلك ابن عباس وأم سليم ، فرجعوا عن قولهم . وخفى على ابن عمر الاقامة حتى يدفن الميت ، حتى أخبره بذلك أبو هريرة وعائشة . فقال : لقد فرطنا في قراريط كثيرة . وقيل لابن عمر - في اختياره متعة الحج على الافراد - : انك تخالف أباك . فقال : أ كتاب الله أحق أن يتبع أم عمر ؟ رويناه ذلك عنه من طريق عبدالرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر . وخفى على عبدالله بن عمر الوضوء من مس الذكر ، حتى أمرته بذلك - عن النبي صلى الله عليه وسلم - بسرة بنت صفوان ، فاخذ بذلك . وخفى على ابن عباس النهي عن المتعة ، وعن تحريم الحر الاهلية ، حتى أعلمه بذلك على رضى الله عنه . وقال ابن عباس : ألا تخافون أن يخسف الله بكم الارض ، اقول لكم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتقولون قال أبو بكر وعمر . وهؤلاء الانصار نسوا قوله عليه السلام : الأئمة من قريش ، وقد رواه انس . وقد روى عبادة بن الصامت ما يدل على ذلك . وما كانوا يتركون اجتهادهم إلا لأمر بانهم عن النبي صلى الله عليه وسلم . وهذا أبو هريرة : يذكر أنهم كانوا رضوان الله عليهم ، تشغلهم أموالهم ومتاجرهم ، وانه هو كان يلزم رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحضر مالا يحضرون . وقد ذكرنا هذا الحديث في باب الاجماع - في ديواننا هذا - في فصل ترجمته : « ابطال قول من قال ان الجمهور اذا اجمعوا على قول وخالقهم واحد فانه لا يلتفت الى قوله » فاغنى ذكرنا إياه هنا لك عن ترداد ههنا . واذا وجدنا صاحب تخفى عليه السنة ، أو تبلفه فيتأول فيها التأويلات كما فعلوا في تحريم الحر فان البخاري روى أنهم اختلفوا . فمن قائل : حرمت

لأنها كانت تأكل العذرة ، ومن قائل : لأنها لم تخمس . ومن قائل : انه خشى فناء الظهر . وقال بعضهم : بل حينئذ حرمت البتة .

قال علي : وكل ذلك باطل الا قول من قال : حرمت البتة . وقد جاء النص بتحريمها لعينها ولأنها رجس . روى ذلك أنس . فلما صح كل ما ذكرنا وبطل التقليد جملة ، وجب أن لا يؤخذ برأى صاحب - وان تعرى من مخالفة الخبر - فكيف اذا استضاف الى مخالفة الخبر . وقد كتبنا في باب ابطال التقليد من هذا الكتاب ما أفتوا به رضوان الله عليهم ، فاخبر عليه السلام : انه ليس كذلك قال علي : وكل ما تعلق به اهل اللواذ عن الحقائق - عند غلبة الحيرة عليهم من مثل هذا وشبهه - فهم أترك خلق الله تعالى له . وانما تعلق بهذا اصحاب ابى حنيفة في خلافهم أمر النبي صلى الله عليه وسلم : بفعل الاناء من ولوغ الكلب سبعا ، فقالوا : قد روى ان ابا هريرة أفتى من رأيه بأن يغسل منه ثلاثا ، ثم تركوا قول أبى هريرة ، وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فخالقوا روايته التي لا يحل خلافها ، ورأيه الذي حتجوا به . وأحدثوا ديننا حديثا . فقالوا : لا يغسل الا مرة واحدة .

ونقض ههنا المالكيون اصولهم ووفقوا في ذلك . فقالوا : يغسل سبعا . فآخذوا برواية ابى هريرة وتركوا رأيه . وتعلقوا كلهم بذلك أيضا في حديث ابن عباس وعائشة في الصوم عن الميت ، فقالوا : قد افتي ابن عباس وعائشة بخلاف ذلك ، فتناقض المالكيون والحنفيون ههنا ، فآخذوا بقول ابن عباس وعائشة وتركوا روايتهما . واخذ المالكيون آتقا برواية أبى هريرة ، وتركوا قوله . ولا حجة للحنفيين في خلاف عائشة وابن عباس هذا الحديث ، لأنه ان كان تركته عائشة ، فقد رواه أيضا بريدة الأسلمي ، ولم يخالفه . واما ابن عباس فالأصح عنه انه افتي بما روى ، وأمر بصيام النذر عن الميت ، وهذا موافق لروايته . واما النهي عن ذلك فانما رواه عنه محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان وليس

بالقوى (١)، وروى سعيد بن جبير خلاف ذلك وهو أصح .

وأما تعلقهم بأن عائشة رضى الله عنها خالفت في فتياها ماروت من الأمر بالصيام عن الميت ، فإن هم عن طرد هذا الأصل الفاسد ؟ إذ روت عائشة رضى الله عنها : أن الصلاة فرضت ركعتين ركعتين ، فأقرت صلاة السفر ، وزيد في صلاة الحضر ، وكانت هي تتم في السفر ، فأخذوا بروايتها وتركوا رأيها وعملها . وإذ روت : التحريم بلبن الفحل ، ثم كانت لا تأخذ بذلك ، ولا يدخل عليها من أرضه نساء أخوتها ، ويدخل عليها من أرضه بنات أخواتها . فتركوا رأيها ، وأخذوا بروايتها . وأذروت : أن كل امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ، خالفت ذلك وانكحت بنت أخيها عبد الرحمن المنذر - بن الزبير - وعبد الرحمن حتى غائب غيبة قريبة بالشام بغير علمه ولا أمره . فأخذ المالكيون بروايتها وتركوا رأيها وعملها . فإن قالوا : تأولت في كل هذا . قلنا لهم : وهكذا تأولت في فتياها بأن لا يصام عن الميت ، ولعل المرأة التي أفتت أن لا يصام عنها كانت لاولى لها ، فلم تر عائشة رضى الله عنها أن تخرج من ظاهر الحديث الذي روت في ذلك لأن نصه : « من مات وعليه صيام صام عنه وليه » .

وهكذا فعل المالكيون فيما روى عن عمر : أنه رأى للمبتوتة السكنى والنفقة . وبلغه حديث فاطمة بنت قيس فلم يأخذ به ، خالف المالكيون رأى عمر ، وأخذوا بنصف حديث فاطمة فلم يروا للمبتوتة نفقة ، خالفوا الحديث وعمر في النصف الثاني ، فأروا لها السكنى . وعمر قد قرأ الآية كما قرأوها . وهكذا فعلوا في رواية ابن عباس في حديث : « حد المكاتب وميراثه وديته

(١) أخطأ المؤلف في تضعيف محمد بن عبد الرحمن فقد وثقه ابن سعد وابو زرعة والنسائي وابن حبان قال ابو حاتم « هو من التابعين لا يسأل عن مثله » وأخرج له البخارى ومسلم . قال ابن حجر في التهذيب بعد أن نقل عن ابن حزم تضعيفه « ليس له بذلك سلف »

بمقدار ما ادى . فقالوا : خالفه ابن عباس فافتي بغير ذلك ، ولا حجة لهم في هذا لأن هذا الحديث قد رواه أيضاً على بن أبي طالب رضى الله عنه ، وأخذ به وأفقي به . فلم كان ترك ابن عباس للحديث حجة على عمل على به ؟ وقد يحتمل ترك ابن عباس وغيره لما روى وجوها ، منها ان يتأول فيه تأويلاً كما ذكرنا آنفاً ، أو يكون نسيه جملة ، أو يكون نسيه حين أفقي بهذه الفتيا المخالفة له . كما قد ذكرنا آنفاً فيمن أفقي منهم بخلاف القرآن ، وهو ناس لما في حفظه من ذلك ، أو يكون لم يكن يبلغه حين أفقي بما أفقي ثم بلغه الحديث بعد ذلك . فاذ هذه الوجوه كلها موجودة فيماروى عنهم . فلا يحل لاحد ترك كلامه عليه السلام لفتيا جاءت عن صاحب فن دونه مخالفة لما صح عنه عليه السلام

ولو تتبعنا ما تركوا فيه روايات الصحابة واخذوا بفتياهم ، وما تركوا فيه فتيا الصحابة واخذوا برواياتهم ، لكثير ذلك جدا . لأن القوم انما حسبهم مانصروا به المسألة التي بين أيديهم فقط ، وان هدموا بذلك سائر مسائلهم . وفيما ذكرنا كفاية

وبالجملة فصرف الداخلة التي يعترضون بها على رواية صاحب لما ترك برأيه أولى أن يكون الى النقل - لمخالفته لذلك - منه الى الرواية التي يلزم اتباعها . وهذا باب قد عظم تناقضهم فيه ، فهذا ابن عمر وأبو برزة هما روايا حديث : « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا » فخلاه على تفرق الابدان . فخالفهما المالكيون والحنفيون . فقالوا : التفرق بالكلام ولم ياتفتوا الى ما حمل عليه الحديث الصحابان اللذان رواياه . وهذا على رضى الله عنه روى : « الصلاة تحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم » ثم روى عنه تركه وانه أفقي بانه اذا رفع رأسه من السجود فقد (١) تمت صلاته . فخالفه المالكيون ، ورأوا التسليم فرضاً

لا بد منه ، وتناقضهم في الباب عظيم جدا

(١) في الاصل قد تمت صلاته

(فصل) قال عليّ : وإذا علمنا ان الراوى العدل قد أدرك من روى عنه من العدول ، فهو على اللقاء والسماع ، لأن شرط العدل القبول . والقبول يضاد تكذيبه في أن يسند الى غيره ما لم يسمعه منه ، إلا أن يقوم دليل على ذلك من فعله . وسواء قال: حدثنا أو أنبأنا ، أو قال: عن فلان ، أو قال: قال فلان ؛ كل ذلك محمول على السماع منه . ولو علمنا ان أحداً منهم يستجيز التلبيس . بذلك كان ساقط العدالة في حكم المداس . وحكم العدل الذي قد ثبتت عدالته فهو على الورع والصدق ، لا على الفسق والتهمة وسوء الظن المحرم بالنص ، حتى يصح خلاف ذلك . ولا خلاف في هذه الجملة بين أحد من المسلمين ، وإنما تناقض من تناقض في تقرير المسائل . وبالله التوفيق

فصل فيما ادعاه قوم من تعارض النصوص

قال عليّ : إذا تعارض الحديثان أو الآتيان أو الآية والحديث فيما يظن من لا يعلم ، ففرض على كل مسلم استعمال كل ذلك . لأنه ليس بعض ذلك أولى بالاستعمال من بعض ، ولا حديث بأوجب من حديث آخر مثله ، ولا آية أولى بالطاعة لها من آية أخرى مثلها ، وكل من عند الله عز وجل ، وكل سواء في باب وجوب الطاعة والاستعمال ولا فرق * ثناء عبد الله بن ربيع التيمي قال أنبأنا محمد بن اسحق بن السليم واحمد بن عون الله (١) قالنا ابن الاعرابي قال ثنا سليمان بن الاشعث السجستاني ثنا محمد بن عيسى ثنا اشعث بن شعبة انبا أرطاة بن المنذر سمعت ابا الاحوص حكيم بن عمير يحدث عن العرياض بن سارية : انه حضر رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب الناس وهو يقول : «أيحسب احدكم متكثراً على أريكته ، قد يظن أن الله تعالى لم يحرم شيئاً الا ما في هذا القرآن، ألا واني والله قد أمرت ووعظت ونهيت عن أشياء انها لمثل القرآن»

قال علي : صدق النبي صلى الله عليه وسلم ، هي مثل القرآن ولا فرق في وجوب طاعة كل ذلك علينا . وقد صدق الله تعالى هذا القول إذ يقول : « من يطع الرسول فقد اطاع الله » . وهي أيضاً مثل القرآن في أن كل ذلك وحى من عند الله تعالى . قال الله عز وجل : « وما ينطق عن الهوى إن هو الا وحى يوحى » .

قال علي : ولا خلاف بين المسلمين في أنه لا فرق بين وجوب طاعة قول الله عز وجل : « وأقيموا الصلاة » . وبين وجوب طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم في أمره : ان يصلي المقيم الظهر اربعا والمسافر ركعتين ، وأنه ليس ما في القرآن من ذلك بأوجب ولا أثبت مما جاء من ذلك منقولا نقلا صحيحا عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وان كانوا قد اختلفوا في كيفية الطريق التي بها يصح النقل فقط

قال علي : وقد روينا في هذا الحديث من بعض الطرق : « إنها لمثل القرآن وأكثر »

قال علي : ولانكثرة في هذه اللفظة لأنه صلى الله عليه وسلم انما أراد بذلك أنها أكثر عددا مما ذكر في القرآن ، وهذا أمر تعلم صحته بالمشاهدة لأن الفرائض الواردة في كلامه صلى الله عليه وسلم بيانا لأمر به تعالى أكثر عددا من الفرائض الواردة في القرآن

قال علي : فاذا ورد النصان كما ذكرنا ، فلا يخلو ما يظن به التعارض (١) منهما - وليس تعارضا - من احد أربعة اوجه لا خامس لها : اما أن يكون أحدهما أقل معاني من الآخر ، أو يكون أحدهما حاضرا والآخر مبيحا ، أو يكون أحدهما موجبا والثاني نافيا ، فواجب ههنا أن يستثنى الاقل معاني من الأكثر معاني ، وذلك مثل أمره عليه السلام : أن لا ينفر أحد حتى يكون آخر عهده

(١) في نسخة : من ظن به التعارض .

بالبيت ، واذن للحائض ان تنفر قبل أن تودع . فوجب استثناء الحائض من جملة النافرين . وكذلك حديث نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الرطب بالتمر مع اباحة ذلك في العرايا فيما دون خمسة أوسق . ومثل أمر الله عز وجل بقطع السارق والسارقة جملة . مع قوله عليه السلام : « لا قطع الا في ربع دينار فصاعدا » فوجب استثناء سارق اقل من ربع دينار من القطع ، وبقي سارق ما عدا ذلك على وجوب القطع عليه . وكذلك تحريمه تعالى أمهات الرضاة ، مع قوله صلى الله عليه وسلم : « لا تحرم الرضاة ولا الرضعتان » . ونسخ العشر المحرمات بالحس المحرمات ، فوجب استثناء ما دون الحس رضعات من التحريم ، ويبقى الحس فصاعدا على التحريم . ومثل قوله تعالى : « ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن » . مع اباحته المحصنات من نساء أهل الكتاب بالزواج . فكان بذلك مستثنيات من جملة المشركات ، وبقي سائر المشركات على التحريم . ومثل قوله عليه السلام : « دماءكم وأموالكم واعراضكم عليكم حرام » . مع قوله تعالى : « فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم » . وأمر على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم بقتل من ارتد بعد اسلامه ، أو زنى بعد احصائه ، أو قتل نفسا أو شرب خمر بعد أن حُدَّ فيها ثلاثا ، وأباح قتل من سعى في الأرض فسادا ، وأمر بأخذ أموال معروفة في الزكوات والنفقات والكفارات ، وأمر بتغيير المنكر باليد ، فكان كل ذلك مستثنى من جملة تحريم الدماء والأموال والاعراض ، وبقي سائرهما على التحريم .

فقد أرينا في هذه المسائل استثناء الأقل معاني من الاكثر معاني ، وأرينا في ذلك اباحة من حظر ، وحظر آمن اباحة ، وحديثا من آية ، وآية من حديث ، وآية من آية ، وحديثا من حديث ، ولا نبالي في هذا الوجه كنا نعلم أى النصين ورد أولا أو لم نعلم ذلك ، وسواء كان الاكثر معاني وردا أولا ، أو ورد آخر ، كل ذلك سواء . ولا يترك واحد منهما للآخر ، لكن يستعملان معا كما ذكرنا

— فهذا وجه —

والوجه الثاني : ان يكون أحد النصين موجبا لبعض ما اوجبه النص الآخر ، أو حائظاً بعض ما حظره النص الآخر ، فهذا يظنه قوم تعارضاً وتحيراً في ذلك فاكثروا وخبطوا العشواء ، وليس في شيء من ذلك تعارض . وقد بينا غلطهم في هذا الكتاب في كلامنا في باب دليل الخطاب ، وذلك مثل قوله عز وجل : « وبالوالدين احسانا » . وقال في موضع آخر : « ان الله يأمر بالعدل والاحسان » . وقال عليه السلام : « ان الله كتب الاحسان على كل شيء » فكان أمره تعالى بالاحسان الى الوالدين غير معارض للاحسان الى سائر الناس ، والى البهائم المملوكة والمقتولة ، بل هو بعضه وداخل في جلته . ومثل نهيه عليه السلام أن يزني أحدنا بحليلة جاره مع عموم قوله تعالى : « ولا تقربوا الزنا » . فليس ذكره عليه السلام امرأة الجار معارضا لعموم النهي عن الزنا ، بل هو بعضه .

فغلط قوم في هذا الباب فظنوا قوله عليه السلام في سائمة الغنم : كذا ، معارضا لقوله في مكان آخر : في كل أربعين شاة شاة ، وليس كما ظنوا . بل الحديث الذي فيه ذكر السائمة هو بعض الحديث الآخر وداخل في عمومه . والزكاة واجبة في السائمة بالحديث الذي فيه ذكر السائمة وبالحديث الآخر معاً ، والزكاة واجبة في غير السائمة بالحديث الآخر خاصة .

وكذلك غلط قوم أيضاً فظنوا قوله تعالى : « ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ومتعوهن على الموسع قدره » . معارضا لقوله تعالى : « وللمطلقات متاع بالمعروف » . والآية الأولى بعض هذه وداخله في جملتها ، كما قلنا في حديث السائمة ولا فرق .

وكذلك غلط قوم آخرون فظنوا قوله تعالى : « والخليل والبغال والحمير لتركبوها وزينة » ، معارضا لقوله تعالى : « فكلوا مما في الأرض

حلالاً طيباً . ولقوله تعالى : « وقد فصل لكم ما حرم عليكم » . وظن قوم ان قوله تعالى : « أو دماً مسفوحاً » ، معارضاً لقوله عز وجل : « حرمت عليكم الميتة والدم » ، وليس كذلك على ما قدمنا قبل ، لأنه ليس في شيء من النصوص التي ذكرنا نهى عما في الآخر ، ليس في حديث السائمة نهى عن أن يزكى غير السائمة ، ولا أمر بها فحكمها مطلوب من غير حديث السائمة . ولا في الأمر بتمتع المطلقة غير المسوسة نهى عن تمتع المسوسة ، ولا أمر به . فحكمها مطلوب من موضع آخر . ولا في اخباره تعالى بأن خلق الخيل لتركب وزينة نهى عن أكلها وبيعها ، ولا إباحة لها . فحكمها مطلوب من مكان آخر ، ولا في تحريمه تعالى الدم المسفوح أخباراً بأن ماعداً المسفوح حلال ، بل هو كله حرام بالآية الأخرى . كما قلنا إنه ليس في أمره تعالى بالإحسان إلى الآباء نهى عن الإحسان إلى غيرهم ، ولا أمر به . فحكم الإحسان إلى غير الآباء مطلوب من مكان آخر . ومن فرق بين شيء من هذا الباب فقد تحكم بلا دليل ، وتكلم بالباطل من غير علم ولا هدى من الله تعالى

قال على : فهذا وجه ثان (١)

والوجه الثالث : أن يكون أحد النصين فيه أمر بعمل ما ، معلق بكيفية ما ، أو زمان ما ، أو على شخص ما ، أو في مكان ما ، أو عدد ما . ويكون في النص الآخر نهى عن عمل ما ، بكيفية ما ، أو في زمان ما ، أو مكان ما ، أو عدد ما ، أو عذر ما . ويكون في كل واحد من العملين المذكورين الذين أمر بأحدهما ونهى عن الآخر شيء ما يمكن أن يستثنى من الآخر . وذلك بأن يكون على ما وصفنا في كل نص من النصين المذكورين حكماً فصاعداً ، فيكون بعض ما ذكر في أحد النصين عاماً لبعض ما ذكر في النص الآخر ، ولا شيئاً آخر معه . ويكون الحكم الثاني الذي في النص الثاني

(١) في الأصل « ثاني »

حاشا أيضا لبعض ما ذكر في هذا النص الآخر، ولا شيئاً آخر معه
قال على : وهذا من أدق ما يمكن أن يعترض أهل العلم من تأليف النصوص
وأغمضه واصعبه ، ونحن نمثل من ذلك أمثلة تعين بحول الله وقوته على فهم
هذا المكان اللطيف . وليعلم طالب العلم والحريص عليه وجه العمل في ذلك
ان شاء الله عز وجل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم . وما وجدنا
أحدنا قبلنا شغل باله في هذا المكان بالشغل الذي يستحقه هذا الباب ، فان
الغلط والتناقض فيه يكثر جداً إلا من سدده الله بمنه ولطفه لا إله إلا هو
قال على : فمن ذلك قول الله تعالى : « ولله على الناس حج البيت من
استطاع اليه سبيلاً » . وقال عليه السلام : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم
الآخر أن تسافر الا مع زوج أو ذى . محرم منها » . ففي الآية عموم الناس
واجباب عمل خاص عليهم ، وهو السفر الى مكان واحد بعينه من سائر الاماكن
وهو مكة اعزها الله ، فاضبط هذا . وفي الحديث المذكور تخصيص بعض الناس
وهم النساء ، ونهين عن عمل عام وهو السفر جملة . لم يخص بذلك مكان دون مكان
فاختلف الناس في كيفية استعمال هذين النصين

فقات طوائف منهم : معنى ذلك ولله على الناس حج البيت حاشا النساء
اللواتي لا أزواج لهن ولا ذامحرم ، فليس عليهن حج . اذا سافرن اليه سفرا قدره
كذا ، فاستثنوا كما ترى النساء من الناس .

وقالت طوائف آخر : معنى ذلك لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر
أن تسافر الا مع زوج أو ذى محرم ، إلا أن يكون سفرا أمرت به كالحج ،
أو نذبت اليه كالنظر في مالها ، أو الزمته كالتهريب . فانها تسافر اليه دون زوج
ودون ذى محرم . فاستثنوا كما ترى الأسفار الواجبة والمندوب اليها من جملة
الأسفار المباحة كلها ، وأبقوا كل سفر مباح غير واجب ولا مندوب اليه
على عموم التحريم على النساء الا مع زوج أو ذى محرم

قال على : فان لم يكن بيد كل طائفة من الطائفتين اللتين ذكرنا،
الا وصفها ترتيب مذهبها في استعمال النصين المذكورين فليس احدهما أولى
من الثانى . فلا بد من طلب الدليل على صحة أحد الاستثناءين، وابتغاء البرهان
على الواجب منهما من مكان غيرها

قال على : وأما نحن فانما ملنا الى استثناء الأسفار الواجبة والمندوب اليها
من سائر الاسفار المباحة ، وأوجبنا على المرأة السفر الى الحج والعمرة
الواجبتين، والتغريب ، وأبجنا لها التطوع بالعمرة والحج، ومطالبة ما لها دون
زوج ودون ذى محرم. لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : «البكر بالبكر جلد
مائة وتغريب سنة» (١). ولقوله عليه السلام : «لا تمنعوا إماء الله مساجد الله» .
خفاء النص كما ترى فى النساء بأنه لا يحل منعهن عن المساجد، ومكة من المساجد .
فكان هذا النص اقل معانى من حديث النهى عن سفر النساء جملة . فوجب أن
يكون مستثنى منه ضرورة ، وخرجنا الى القسم الذى ذكرنا اولاً . والأصار
المانع لهن عاصياً لهذا الحديث، تاركاً له بلا دليل

قال على : وقد احتج للاستثناء الثانى بعض القائلين به بحديث فيه انه
عليه السلام : لما نهى عن أن تسافر المرأة الا مع زوج أو ذى محرم . قال له
رجل من الانصار : يا رسول الله انى اكتببت فى غزوة كذا ، وإن امرأتى
خرجت حاجة . فقال عليه السلام : حج مع امرأتك

قال على : وهذا الحديث حجة عليهم لأنه عليه السلام لم يلزمها الرجوع ،
ولا أوقع عليها النهى عن الحج ، ولكنه عليه السلام أمر زوجها بالحج معها .
فكل زوج أبى (٢) من الحج مع امرأته فهو عاص، ولا يسقط عنها لاجل معصيته
فرض الحج . هذا نص الحديث الذى احتجوا به، وليس يفهم منه غير ذلك

« ١ » فى الهامش : وتغريب عام .

« ٢ » استعمل « أبى » متعدياً بالحرف وهو قليل . وفى الاسان : « قال الفارسي : أبى

زيد من شرب الماء »

أصلاً ، لأن الأمر في هذا الحديث متوجه الى الزوج لا الى المرأة
قال على : ومن هذا النوع أمره عليه السلام بالانصات للخطبة ، وفي
الصلاة ، مع قوله تعالى : « واذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها » .
الآية ، فنظرنا في النصين المذكورين فوجدنا الانصات تاماً لكل كلام ، سلاماً
كان أو غيره ، ووجدنا ذلك في وقت خاص وهو وقت الخطبة الصلاة ووجدنا
في النص الثاني إيجاب رد السلام وهو بعض الكلام في كل حالة على العموم .
فقال بعض العلماء : معنى ذلك أنصت إلا عن السلام الذي أمرت بإفشائه
ورده في الخطبة . وقال بعضهم : رد السلام وسلم إلا أن تكون منصتاً
للخطبة أو في الصلاة .

قال على : فليس أحد الاستثناءين أولى من الثاني ، فلا بد من طلب
الدليل من غير هذه الرتبة

قال على : وإنما صرنا إلى إيجاب رد السلام وابتدأته في الخطبة دون
الصلاة ، لأن الصلاة قد ورد فيها نص بآنها عليه السلام : سلم عليه فيها فلم
يرد بعد أن كان يرد ، وأنه سئل عن ذلك ، فقال عليه السلام : « إن الله يحدث
من أمره ما يشاء ، وإنه أحدث أن لا تكلموا في الصلاة » . أو كلاماً هذا معناه
قال على : وليس امتناع رد السلام في الصلاة موجبا أن لا يرد أيضاً في
الخطبة ، لأن الخطبة ليست صلاة ولم يلزم فيها استقبال القبلة ولا شيء مما
يلزم في الصلاة . وأما الخطبة فأننا نظرنا في أمرها فوجدنا المهود والأصل
إباحة الكلام جملة ، ثم جاء النهي عن الكلام في الخطبة ، وجاء الأمر برد
السلام واجبا وافشائه . فكان النهي عن الكلام زيادة على مهود الأصل ،
وشريعة واردة قد تيقنا لزومها . وكان رد السلام وافشاؤه أقل معاني من
النهي عن الكلام فوجب استثناءه ، فصرنا بهذا إلى الترتيب الذي ذكرناه
في القسم الأول آنفاً

قال على : ومن ذلك أمره عليه السلام من نأى عن الصلاة أو نسيها أن يصلحها إذا ذكرها ، ونهى عن الصلاة بعد العصر وبعد الصبح وحين استواء الشمس . فقال بعض العلماء : معناه فليصلها إذا ذكرها إلا أن يكون وقتاً منها عن الصلاة فيه . وقال آخرون : معناه لا تصلوا بعد العصر ولا بعد الصبح ولا حين استواء الشمس ، إلا أن تكون صلاة نغم عنها ونسيتموها أو أمرتم بها ندباً أو فرضاً أو تعودتموها

قال على : فليس أحد الاستثناءين أولى من الثانى إلا برهان من غيرها . وإكن العمل فى ذلك أن يطلب البرهان على أصح العملين المذكورين من نص آخر غيرهما ، فإن لم يوجد صير إلى الأخذ بالزيادة . وبالله التوفيق

قال على : ومن هذا قول الله تعالى : « يا بنى إسرائيل اذكروا نعمتى التى أنعمت عليكم وأنى فضلتكم على العالمين » مع قوله تعالى لنا : « كنتم خير أمة أخرجت للناس » . فليس أحد النصين أولى بالاستثناء من الآخر ، إلا بنص أو إجماع . لأنه جائز أن يقول قائل : معناه كنتم خير أمة أخرجت للناس إلا بنى إسرائيل الذين فضلهم الله على العالمين ، وجاز أن يقول قائل : معناه إنى فضلتكم على العالمين إلا أمة محمد صلى الله عليه وسلم ، الذين هم خير أمة أخرجت للناس ، فلا بد من ترجيح أحد الاستثناءين على الآخر برهان آخر ، وإلا فليس أحدهما أولى من الثانى

قال على : فنظرنافوجدنا قوله تعالى : « وأنى فضلتكم على العالمين » ، قد قام البرهان على أنه ليس على عمومه ، لأن الملائكة أفضل منهم بيقين ، فوقنا على هذا . ثم نظرنا قوله تعالى « كنتم خير أمة أخرجت للناس » ، لم يأت نص ولا إجماع بأنه ليس على ظاهره ، لأن الملائكة يدخلون فى العالمين ، وقد خرج من عموم ذلك الجن بالنصوص فى ذلك ، ولا يدخلون فى الأمم المخرجة للناس ، فلما كان هذا النص لم يأت نص آخر ولا إجماع بأنه ليس على عمومه ، لم يجوز لأحد أن

بخصه ، فاذ لم يجوز تخصيصه فالفرض الحمل له على عموميه ، فاذ ذلك فرض ، ولا
ولا بد من أن نخص أحد ذينك النصين من الآخر ، ولم يجوز تخصيص هذا ، فقد
وجب تخصيص الآخر ولا بد . إذ لا بد من تخصيص أحدهما ، وهذا برهان
ضرورى صحيح مع الخبر الثابت : بأن مثلنا مع من قبلنا كمن أجر أجرا
فعملوا إلى نصف النهار بقيراط قيراط ، ثم أجر آخرين فعملوا إلى العصر بقيراط
قيراط ، ثم أجر آخرين فعملوا إلى الليل بقيراطين قيراطين . قال عليه السلام :
« فأنتم أقل عملا وأكثر أجرا » . وبالله تعالى التوفيق

قال على : ونقول قطعاً إنه لا بد ضرورة في كل ما كان هكذا ، من دليل
قائم بين البرهان على الصحيح من الاستثناءين والحق من الاستعمالين ، لأن
الله تعالى قد تكفل بحفظ دينه فلو لم يكن ههنا دليل لأصح ، وبرهان واضح
لكان ضمان الله تعالى خائساً ، وهذا كفر ممن أجازه . فصح أنه لا بد من وجوده
لمن يسره تعالى لفهمه . وبالله تعالى التوفيق

والوجه الرابع : أن يكون أحد النصين حاظراً لما أبيض في النص الآخر
بأسره ، أو يكون أحدهما موجبا والآخر مسقطاً لما وجب في هذا النص بأسره
قال على (١) : فالواجب في هذا النوع أن ننظر الى النص الموافق لما كنا
عليه لو لم يرد واحد منهما فنتركه ونأخذ بالآخر ، لا يجوز غير هذا أصلاً .
وبرهان ذلك أننا على يقين من أننا قد كنا على ما في ذلك الحديث الموافق
لمعهود الأصل ، ثم لزمنا يقينا العمل بالأمر الوارد بخلاف ما كنا عليه بلا شك ،
فقد صح عندنا يقينا إخراجنا عما كنا عليه ، ثم لم يصح عندنا نسخ ذلك الأمر
الزائد الوارد بخلاف معهود الأصل . ولا يجوز لنا أن نترك يقينا بشك ، ولا
أن نخالف الحقيقة للظن . وقد نهى الله تعالى عن ذلك فقال : « ان يتبعون

« ١ » فى هامش رقم ١٣ بخط الشيخ حسن المطار ما نصه : « هذا موضع حل فيه
اشكال الاجلاء الاعلام فرضى الله عنه وعنهم » . عطار

الا الظن وان الظن لا يغنى من الحق شيئاً . وقال : « ان يتبعون الا الظن وان هم الا يخرصون » . وقال تعالى ذاماً لقوم قالوا حاكين بظنهم : « ان ظن الا ظنا وما نحن بمستيقنين » وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « فان الظن اكذب الحديث » (١)

ولا يحل أن يقال فيما صح وورد الأمر به : هذا منسوخ ، الا بيقين ، ولا يحل أن يترك أمر قد يتقن وروده خوفاً أن يكون منسوخاً ، ولا أن يقول قائل لعله منسوخ ، وكيف ونحن على يقين مقطوع به من أن المخالف لمعهود الاصل هو الناسخ بلا شك ولا مرية عند الله تعالى . برهان ذلك ما قد ذكرناه آنفاً من ضمان الله تعالى حفظ الشريعة والذكر المنزل ، فلو جاز أن يكون ناسخ من الدين مشكلاً بمنسوخ ، حتى لا يدري الناسخ من المنسوخ أصلاً ، لكان الدين غير محفوظ ، والذكر مضيعاً . قد تلفت الحامق فيه ، وحاش لله من هذا ، وقد صح بيقين لا اشكال فيه ، نسخ الموافق لمعهود الاصل من النصين بورود النص الناقل عن تلك الحال ، إذ ورد ذلك النص . فهذا يقين الذي أمر الله تعالى به وأقره ، وأقام الحجة به ، وأثبت البرهان بوجوبه ، ومدعى خلاف هذا كاذب مقطوع بكذبه ، إذ لا برهان له على دعواه إلا الظن ، والله تعالى يقول : « قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين » . فصح أن من لا برهان له على صحة قوله فليس صادقاً فيه أصلاً ، وصح بهذا النص أن جميع دين الله تعالى فان البرهان قائم ظاهر فيه ، وحرّم القول بما عدا هذا لأنه ظن من قائله باقراره على نفسه ، وقد حرم الله تعالى القول بالظن واخبر أنه خلاف الحق ، وأنه اكذب الحديث . فوجب القطع على كذب الظن في الدين كله . وهذا أيضاً برهان واضح في ابطال القول بالقياس والتعليل والاستحسان في جميع المسائل الجزئيات الى الشريعة ، وفي جملة القول بكل ذلك . لأن القول بكل

« ١ » بهامش الاصل أول الحديث : اياكم والظن فان الخ .

ذلك ظن من قائله بلا شك . وبالله تعالى التوفيق

ومن ذلك الحديث الوارد : في أن لا يفتسل من الاكسال (١) ، والحديث الوارد في الغسل منه . فان ترك الغسل منه موافق لمعهود الاصل ، إذ الاصل أن لا يغسل على أحد الا أن يأمره الله تعالى بذلك ، فلما جاء الأمر بالغسل وان لم ينزل ، علمنا يقيناً أن هذا الأمر قد لزمننا وأنه نازل للحكم الأول بلا شك ، ثم لا ندرى ، أنسخ بالحديث الذي فيه أن لا يغسل على من أكسل أم لا ؟ فلم يسعنا ترك ما أيقنا أننا أمرنا به الا بيقين . ومن ذلك أمره عليه السلام : أن لا يشرب أحد قائم ، وجاء حديث بأنه عليه السلام شرب قائماً . فقلنا : نحن على يقين من أنه كان الاصل أن يشرب كل أحد كما شاء من قيام أو قعود أو اضطجاع ، ثم جاء النهي عن الشرب قائماً بلا شك ، فكان مانعاً مما كنا عليه من الاباحة السالفة . ثم لا ندرى ، أنسخ ذلك بالحديث الذي فيه اباحة الشرب قائماً أم لا ؟ فلم يحل لاحد ترك ما قد تيقن أنه أمر به خوفاً أن يكون منسوخاً .

قال علي : فان صح النسخ بيقين صرنا اليه ، ولم نبال زائداً كان على معهود الاصل أم موافقاً له ، كما فعلنا في الوضوء مما مست النار ، فانه لولا أنه روى جابر : « انه كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار » لا وجبنا الوضوء من كل مامست النار ، ولكن لما صح أنه منسوخ تركناه . وكذلك فعلنا في حديث أبي هريرة : « من أدركه الصبح جنباً فقد افطر » لأنه علمنا أنه موافق للحكم المنسوخ من ان لا يأكل أحد ولا يشرب ولا يطأ بعد أن ينام . فنسخ ذلك بالاباحة بيقين ، فصرنا الى الناسخ . وكذلك أخذنا بالحديث الذي فيه إيجاب الوضوء من مس الفرج ، لانه زائد على ما في حديث طلق من إسقاط الوضوء منه ، لأن حديث طلق موافق لمعهود الاصل . وأما من تناقض فأخذ مرة بمحدث قد ترك مثله في مكان آخر ، وأخذ

(١) الاكسال : التناقل عن الاتزال من أكسل اذا جامع ثم أدركه الفتور فلم ينزل

بضده فذوبنيان هار يوشك أن ينهار به في مخالفة ربه عز وجل ، في قوله تعالى : « يحملونه عاما ويحرمونه عاما » .

قال علي : وإن أمدنا الله بعمر ، وأيدنا بعون من عنده ، فسنجمع في النصوص التي ظاهرها التعارض كتباً كافية من غيرها إن شاء الله تعالى ولا حول ولا قوة إلا به * فهذه الوجوه التي فيها بعض الغموض قد بيناها بتوفيق الله عز وجل لا إله إلا هو

قال علي : وهاهنا وجه خامس ، ظنه أهل الجهل تعارضاً ولا تعارض فيه أصلاً ولا إشكال . وذلك ورود حديث بحكم ماء ، في وجه ماء ، وورود حديث آخر بحكم آخر في ذلك الوجه بعينه ، فظنه قوم تعارضاً وليس كذلك . ولكنهما جميعاً مقبولان ومأخوذ بهما . ونحو ذلك ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من طريق ابن مسعود : بالتطبيق في الركوع ، وروى من طريق أبي حميد وضع الكف على الركب . فهذا لا تعارض فيه ، وكلا الأمرين جائز أي ذلك فعله المرء حسن

قال علي : إلا أن يأتي امرء بأحد الوجهين فيكون حينئذ مانعاً من الوجه الآخر ، وقد جاء الأمر بوضع الكف على الركب ، فصار مانعاً من التطبيق على ما بيننا من أخذ الزائد المتيقن في حال وروده ، ومنعه ما كان مباحاً قبل ذلك ، وقد وجدنا أمراً ثابتاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالأخذ بالركب ، فخرج عن هذا الباب ، وصح أن التطبيق منسوخ بيقين على ما جاء عن سعد : « إننا كنا نفعله ثم نهينا عنه ، وأمرنا بالركب » . لكن من هذا الباب اغتساله صلى الله عليه وسلم بين وطئه المرأتين من نسائه رضي الله عنهن ، وتركه الاغتسال بينهما حتى يغتسل من آخرهن غسل واحد . فهذا كله مباح ، وهذا إنما هو في الأفعال منه عليه السلام لا في الأمر المتدافعة . ومثل ذلك ما روى من نهيه عليه السلام : عن الجمع بين المرأة وعمتها والمرأة وخالتها . مع قوله تعالى وقد ذكر ما حرم من

النساء ثم قال تعالى : « وأحل لكم ما وراء ذلكم » . فكان نهى النبي صلى الله عليه وسلم مضافا الى ما نهى الله عنه في هذه الآية المذكورة . ومثل ما حرم الله تعالى على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم من لحوم الحمر والسباع وذوات الخالب من الطير . مع قوله تعالى : « قل لا أجد فيما أوحى الى محرما على طاعم يطعمه الا أن يكون ميتة » الآية . فكان ما حرمه الله تعالى على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم مضافا الى ما في هذه الآية ومضموما معه . وكذلك ما روى من مسحه عليه السلام برأسه ثلاثا واثنتين وواحدة ، وعلى ناصيته وجمامته ، وعلى عمامته فقط . وكل ذلك مضموم بمضاه الى بعض وشرائع لازمة كلها

وقد سقط ههنا قوم أساءوا النظر جدا . فقالوا : ان ذكر بعض ما قلنا في نص ما ، وعدمه في نص آخر ، دليل على سقوطه قال على : وهذا اقدام عظيم ، واسقاط لجميع الشرائع ، ويجب عليهم من هذا أن كل شريعة لم تذكر في كل آية وفي كل حديث هي ساقطة ، وهذا كفر مجرد لأنه لا فرق بين من قال لما قال الله تعالى : « وأشهدوا اذا تباعتم » . ولم يذكر الافتراق . وقال عليه السلام : « اذا اختلف المتبايعان فالقول ما قال البائع أو يترادان » . فلم يذكر الافتراق دل ذلك على سقوط حكم الافتراق ، وعلى تمام البيع دونه ، فلا فرق بين هذا الكلام وبين من قال لما لم يذكر الله تعالى ورسوله عليه السلام في الآية المذكورة النهي عن بيع الغرر ، وعن الملامسة والمنابذة ، وعن بيع الحمر والخنازير ، وجب أن يكون كل ذلك مباحا . ولما لم يذكر الله تعالى في قوله : « قل لا أجد فيما أوحى الى محرما على طاعم يطعمه » الآية . ان العذرة حرام ، وان الحمر حرام ، وجب ان يكونا حلالا . وهذا الكلام مع انه كفر فهو ساقط جدا ، لانه لا يلزم تكرير كل شريعة في كل حديث ، ولو لم ذلك لبطلت جميع شرائع الدين أولها عن آخرها ، لأنها غير

مذكورة في كل آية ولا في كل حديث

قال علي : وبين صحة ما قلنا - من انه لا تعارض بين شيء من نصوص القرآن ، ونصوص كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، وما نقل من افعاله - قول الله عز وجل مخبرا عن رسوله عليه السلام : « وما ينطق عن الهوى إن هو الا وحى يوحى » . وقوله تعالى : « لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة » . وقال تعالى : « ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا » . فاخبر عز وجل ان كلام نبيه صلى الله عليه وسلم وحى من عنده ، كالقرآن في انه وحى ، وفي انه كل من عند الله عز وجل . واخبرنا تعالى انه راض عن افعال نبيه صلى الله عليه وسلم ، وانه موافق لمراد ربه تعالى فيها لترغيبه عز وجل في الاتساء به عليه السلام . فلما صح ان كل ذلك من عند الله تعالى ، ووجدناه تعالى قد أخبر انه لا اختلاف فيما كان من عنده تعالى - صح انه لا تعارض ولا اختلاف في شيء من القرآن والحديث الصحيح ، وأنه كله متفق كما قلنا ضرورة . وبطل مذهب من أراد ضرب الحديث بعضه ببعض ، أو ضرب الحديث بالقرآن . وصح أن ليس شيء من كل ذلك مخالفا لسايره . علمه من علمه وجهله من جهله . الا أن الذى ذكرنا من العمل ، هو القائم في بديهة العقل الذى يقود اليه مفهوم اللغة التى خوطبنا بها في القرآن والحديث ، وبالله تعالى التوفيق . وكل ذلك كلفظة واحدة ، وخبر واحد ، موصول بعضه ببعض ، ومضاف بعضه الى بعض ، ومبنى بعضه على بعض . اما بعطف واما باستثناء ؛ وهذا ان الوجهان - نعى العطف والاستثناء - يوجبان الأخذ بالزائد أبداً . وقد بين ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم - في حلة عطا رد - اذ قال لعمر رضى الله عنه : « انما يلبس هذه من لا خلاق له » ، ثم بعث الى عمر حلة سيرة (١) . فأثناه عمر فقال

١ قال ابن الاثير في النهاية : « السيرة - بكسر السين وفتح الباء والمدة - نوع من البرود يخالطه حرير كالسيور ، فهو فلاء من السير القد . وقال بعض المتأخرين : انما هو حلة سيرة ، على الاضافة . واحتج بأن سيويه قال : لم يأت فلاء صفة ولكن اسما ، وشرح

يارسول الله : أبعتت الى هذه وقد قلت في حلة عطاردا ما قلت ؟ فقال عليه السلام : «إني لم أبعتها اليك لتلبسها» ، وفي بعض الأحاديث : «انما بعثتها اليك لتصيب بها حاجتك - أو كلاهما هذا معناه . ففي هذا الحديث تعليم عظيم لاستعمال الأحاديث والنصوص والأخذ بها كلها ، لأنه صلى الله عليه وسلم : أباح ملك الحلة من الحرير ويبيعها وهبتها وكسوتها النساء ، وأمر عمر أن يستثنى من ذلك اللباس المذكور في حديث النهى فقط . وأن لا يتعدى ما أمر الى غيره ، وأن لا تعارض بين أحكامه عليه السلام

قال على : وفي هذا الحديث : ابطال القياس ، لأن عمر رضى الله عنه أراد أن يحمل الحكم الوارد في النهى عن اللباس على سائر وجوه الانتفاع به ، فأخبره رسول الله صلى الله عليه وسلم : أن ذلك باطل . وفيه أيضاً : أن حكمه عليه السلام في عين ما حكم على جميع نوع تلك العين ، لأنه انما وقع الكلام على حلة سيرة كان يبيعها عطاردا . ثم أخبر عليه السلام : أن ذلك الحكم جار في كل حلة حرير ، وأخبر : أن ذلك الحكم لا يتعدى الى غير نوع اللباس ، وهذا هو نص قولنا في عموم الحكم وابطال القياس .

قال على : وقد استعمل قوم بعض الوجوه التي ذكرنا في غير موضعه ، ونحن نوقف على ذلك ونرى منه طرفاً ليتنبه الطالب للعلم على سائر إذا ورد عليه ، ان شاء الله عز وجل وماتوفيقنا الا بالله .

وذلك أننا قد قلنا باستعمال الحديثين ، اذا كان أحدهما أقل معاني من الآخر ، بأن يستثنى الأقل من الأكثر ، فيستعمل الأقل معاني على عمومه ، ويستعمل الأكثر معاني - حاشا ما أخرجنا منه بالاستثناء المذكور - على ما بينا قبل . فورد حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم : فيه النهى عن استقبال القبلة واستدبارها ببول أو غائط ، وورد حديث عن ابن عمر : أنه أشرف على سطح فنظر الى

السيرة بالحرير الصافي . ومعناه حلة حرير .

رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا لحاجته على لبنتين ، وهو مستدبر القبلة قال علي : فقال قوم : نستبيح استدبار القبلة واستقبالها في البنيان ، ونمنع منه في الصحارى .

قال علي : واخطؤا من وجهين ، احدهما : تحكمهم في الفرق بين البنيان وغيره ، وليس في شيء من الحديثين نص ولا دليل على ذلك . بل وجدنا أبا أيوب الانصاري - وهو بعض رواة حديث النهي - قد انكر ذلك في البيوت ، فلو عكس ما كس فقال : بل يستباح ذلك في الصحارى ولا يستباح في البنيان ، هل كان يكون بينهم وبينه فرق ؟ ومثل هذا في دين الله تعالى لا يستسهله ولا يتماذى عليه - بعد أن يوقف عليه - ذوورع ، لقوله تعالى : « ولا تقف ما ليس لك به علم ، ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا » . مع آيات كثيرة تزجر عن ذلك ، وليس في حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في بنيان . بل قد وصفت عائشة رضي الله عنها : أنهم كانوا يأتمنون من اتخاذ الكنف في البيوت ، وانهم كانوا يتبرزون خارج المنازل ، والرواية الصحيحة أنه عليه السلام : كان اذا اراد ان يتبرز أبعد . وليس لأحد أن يقول : ان ابن عمر إذا شرف من السطح رآه في بنيان إلا كان متكئاً ، فهذا وجه .

والوجه الثاني : أنه حتى لو صح أنه عليه السلام كان في بنيان فليس في ذلك الحديث الا الاستدبار وحده ، فبأي شيء استحلوا استقبال القبلة بالغائط ، ولا نص عندهم فيه ؟ . وليس اذا نسخ أو خص بعض ما ذكر في الحديث وجب أن ينسخ أو يترك سائر ، فان قالوا : بل يترك سائر ، كانوا متحكمين في الدين ومسقطين لشرائع الله تعالى بلاد ليل . وسنستوعب الكلام في هذا الفصل في باب الخصوص أو النسخ من كتابنا هذا ان شاء الله عز وجل . ولزمهم ايضا أن يقولوا : ان النبي صلى الله عليه وسلم لما نهى عن مهر البغي ، وحلوان الكاهن ، ومنع الكلب ، وكسب الحجام . ثم أباح كسب الحجام . أن يستباح حلوان

الكاهن ، ومهر البنى ، وثمن الكلب ، لأن كل ذلك مذكور فى حديث واحد ،
والا كانوا متناقضين

قال على : ووجه العمل فى هذين الحديثين ، هو الأخذ بالزائد . وقد كان
الأصل بلا شك أن يجلس كل احد لحاجته كما يشاء ، فحديث ابن عمر موافق لما
كان الناس عليه قبل ورود النهى ، ثم صار ذلك النهى رافعا لتلك الاباحة بيقين
ولا يقين عندنا أنسخ شئ من ذلك النهى أم لا ؟ خرام أن نترك يقينا لشك ،
وأن نخالف حقيقة لظن ، وليس لأحد أن يقول : ان حديث ابن عمر متأخر ،
الا لكان لغيره أن يقول . بل حديث النهى هو المتأخر . لانه قد رواه سلمان
واسلامه فى سنة الخندق ، وابوهريرة واسلامه بعد انقضاء فتح خيبر ، الا أن
النهى شريعة وارادة رافعة لما كان الناس عليه من اباحة ذلك بيقين ، ولا يقين
عندنا فى أن الاباحة عادت بعد ارتقاءها ، ولو صح أن حديث ابن عمر كان متأخرا
ما كان فيه الارتفاع النهى عن استدبار القبلة فقط . وليبق استقبالتها على التحريم

فصل فى تمام الكلام فى تعارض النصوص

قال على : وذهب بعض اصحابنا الى ترك الحديثين اذا كان احدهما حاضرا
والآخر مبيحا ، أو كان احدهما موجبا والآخر مسقطا ، قال : فيرجع حينئذ
الى ما كنا نكون عليه لو لم يرد ذاك الحديثان

قال على : وهذا خطأ من جهات ، احدها : اننا قد أيقنا ان الاحاديث
لا تتعارض لما قد قدمنا من قوله تعالى : « ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه
اختلافا كثيرا » . مع اخباره تعالى ان كل ما قال نبيه عليه السلام فانه وحى ، فبطل
أن يكون فى شئ من النصوص تعارض اصلا ، واذا بطل التعارض فقد بطل
الحكم الذى يوجبه التعارض . إذ كل شئ بطل سببه فالمسبب من السبب
الباطل باطل ، بضرورة الحس والمشاهدة . والثانى : انهم يتركون كلا الخبرين

والحق في احدهما بلا شك، فاذا تركوها جميعا فقد تركوا الحق يقينا في احدهما، ولا يحل لأحد أن يترك الحق اليقين أصلا . والثالث : انهم لا يفعلون ذلك في الآيتين اللتين احدهما حاضرة والاخرى مبيحة ، أو أحدهما موجبة والثانية نافية ، بل يأخذون بالحكم الزائد ويستثنون الاقل من الاكثر . وقد بينا فيما سلف أنه لافرق بين وجوب ما جاء في القرآن ، وبين وجوب ما جاء في كلام النبي صلى الله عليه وسلم

قال عليّ : وكان من حجتهم في ذلك أن قالوا : ان أحد الخبرين ناسخ بلا شك ، ولسنا نعلمه بعينه . فلما نعلمه لم يحز لنا أن تقدم عليه بغير علم فيدخل في قوله تعالى : « ولا تقف ما ليس لك به علم » . الآية

قال عليّ : وهذه الحجة فاسدة من وجهين ، احدهما : أنه يلزمهم مثل ذلك في الآيتين وهم لا يفعلون ذلك . والوجه الثاني : أنه لا يجوز أن يقال في خبر ولا آية : إن هذا منسوخ الا بيقين

قال عليّ : ويكفي من بطلان هذا الذي احتجوا به أننا على يقين من أن الحكم الزائد على معهود الأصل رافع لما كان الناس عليه قبل وروده ، فهو الناسخ بلا شك . ونحن على شك من هل نسخ ذلك الحكم بحكم آخر يردنا الى ما كنا عليه أم لا ؟ غرام ترك اليقين للشكوك . وبالله تعالى التوفيق قال عليّ : وقد اضطر (١) خاطر أبي بكر محمد بن داود رحمه الله الى ما ذهبنا اليه ، الا أنه رحمه الله اخترم قبل انعام النظر في ذلك ، وذلك أنه قال في كتاب الوصول : والعمل في الخبرين المتعارضين كالعمل في الآيتين ولا فرق

قال عليّ : وقال بعض أهل القياس : نأخذ بأشبه الخبرين بالكتاب والسنة قال عليّ : وهذا باطل ، لأنه ليس الذي ردوا اليه حكم هذين الخبرين أولى بأن يؤخذ به من الخبرين المردودين اليه ، بل النصوص كلها سواء في

وجوب الأخذ بها والطاعة لها . فاذ قد صح ذلك بيقين، فما الذى جعل بعضها مردوداً، وبعضها مردوداً اليه ، وما الذى أوجب أن يكون بعضها أصلاً ، وبعضها فرعاً ، وبعضها حاكماً ، وبعضهما محكوماً فيه؟ . فان قال : الاختلاف الواقع فى هذين هو الذى حط درجتهم الى أن يعرضا على غيرهما .

قال على : وهذه دعوى مفتقرة الى برهان ، لأنه ليس الاختلاف موجبا لكونهما معروضين على غيرهما ، لأن الاختلاف باطل ، فظنهم أنه اختلاف ظن فاسد يكذبه قول الله عز وجل : « ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً » . فاذ قد أبطل الله تعالى الاختلاف الذى جعلوه سبباً لعرض الحديثين على سنة أخرى أو آية أخرى ، فقد وجب ضرورة أن يبطل مسببه الذى هو العرض . وهذا برهان ضرورى . وبالله تعالى التوفيق

قال على : واذا كانت النصوص كلها سوءاً فى باب وجوب الأخذ بها ، فلا يجوز تقوية أحدها بالآخر ، وإنما ذلك من باب طيب النفس ، وهذا هو الاستحسان الباطل . وقد أنكره بعضهم على بعض

قال على : وقد رجح بعض أصحاب القياس أحد الخبرين على الآخر بترجيحات فاسدة ، نذكرها إن شاء الله تعالى ونبين غلطهم فيها بحول الله تعالى وقوته . فمن ذلك أن قالوا : ان كان أحد الخبرين معمولاً به والآخر غير معمول به رجحنا بذلك الخبر المعمول به على غير المعمول به

قال على : وهذا باطل ، لما نذكره ان شاء الله تعالى بعد هذا- فى فصل فيه إبطال قول من احتج بعمل أهل المدينة- . إلا أننا نقول ههنا جملة : لا يخلو الخبر قبل أن يعمل به من أن يكون حقاً واجباً أو باطلاً ، فان كان حقاً واجباً لم يزد العمل به قوة . لأنه لا يمكن أن يكون حق أحق من حق آخر فى أنه حق ، وان كان باطلاً فالباطل لا يحققه أن يعمل به

قال على : واحتج بعضهم فى وجوب ترجيح أحد الخبرين على الآخر ،

فقال : كما ترجح إحدى البينتين على الأخرى اذا تعارضتا مرة بالقرعة ومرة باليد قال عليّ : وهذا هو عكس الخطأ على الخطأ ، ولسنا نساعدكم على ترجيح بينة على أخرى لا بيد ولا بقرعة ، لأن ذلك لم يوجب نص ولا اجماع . وأيضا : حتى لو صح ترجيح إحدى البينتين على الأخرى لما جاز ذلك في الحديثين ، لأن هذا قياس والقياس باطل . وأيضا حتى لو صح ترجيح إحدى البينتين على الأخرى وكان القياس حقا ، لكان ترجيح الحديثين أحدهما على الآخر لا يجوز . لأن الاختلاف في الحديثين باطل ، والتعارض عنهما منفي بما ذكرنا من قوله تعالى : «ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا» . وبإخباره تعالى ان كلام نبيه صلى الله عليه وسلم وحى كله . وأما البينتان فالتعارض فيهما موجود ، والاختلاف فيهما ممكن

قال عليّ : وقالوا ان كان أحد الخبرين حاظرا والآخر مبيحا فانا نأخذ بالحاظر وندع المبيح

قال عليّ : وهذا خطأ لأنه تحكم بلا برهان ، ولو عكس عما كس فقال بل نأخذ بالمبيح لقوله تعالى : «وما جعل عليكم في الدين من حرج» . ولقوله تعالى : «يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر» . ولقوله تعالى : «يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الانسان ضعيفا» . أما كان يكون قوله أقوى من قولهم ؟ ولكننا لا نقول ذلك بل نقول : ان كل أمر من الله تعالى لنا فهو يسر ، وهو رفع الحرج ، وهو التخفيف ، ولا يسر ولا تخفيف ولا رفع حرج (١) ، أعظم من شيء أدّى الى الجنة ونجى من جهنم . وسواء كان حظرا أو اباحة ولو انه قتل الأنفس والأبناء والآباء

قال عليّ : ويبطل ما قالوا أيضا بقوله عليه السلام : «اذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه ، واذا أمرتكم بشيء فافعلوا منه ما استطعتم»

١ في الاصل « ولا رفع ولا حرج » وهو خطأ

قال على: فأوجب عليه السلام من الفعل ما انتهت اليه الطاقة، ولم
ينفسح في ترك شيء منه الا ما خرج عن الاستطاعة ووقع العجز عنه فقط.
وقد ظن قوم ان هذا الحديث مؤكد للنهي على الأمر

قال على: وهذا ظن فاسد لأن الاجتناب ترك، والترك لا يعجز عنه
احد. واما العمل فهو حركة لها كلفة أو امساك عما تقتضيه الطبيعة من الأكل
والشرب، وفي ذلك تكلف، وربما يعجز المرء عن كثير منه، فكافئنا من ذلك
كل ما انتهى اليه الوسع، ولم يسقط عنا منه شيء الا ما لم يكن بنا طاقة على فعله،
هذا نص الحديث لمن تأمله ولم يحمله عن مفهوم لفظه، فصح بذلك التسوية بين
الأمر والنهي، وإيجاب الطاعة للحظر والاباحة على السواء. فليس الحاضر
بأؤكد من المبيح، ولا المبيح بأؤكد من الحاضر

قال على: وقالوا ترجح أيضا بان يكون راوى أحد الخبرين أضبط واثق
قال على: وهذا أيضا خطأ بما قد أبطنا به - فيما سلف من هذا الباب -
قول من رام ترجيح الخبر بان فلانا أعدل من فلان، فاغنى ذلك عن اعادته.
ولكننا نقول ههنا: ان هذا الذي قالوا دعوى لا برهان عليها من نص ولا
اجماع، وما كان كذلك فهو ساقط

قال على: وقالوا ترجح احد الخبرين بأن يكون رواه جماعة، وروى الآخر

واحد

قال على: وقد أبطنا هذا - فيما سلف من هذا الباب - بان القائلين بذلك قد
تركوا ظاهر القرآن الذي نقله أهل الارض كلهم لخبر نقله واحد، ومثلنا ذلك
بتحريمهم الجمع بين المرأة وعمتها، وقطعهم السارق في ربع دينار ولا يقطعونه
في أقل، ويرجون الحصن، ومثل هذا كثير. وبيننا فيما خلا أن خبر الواحد
وخبر الجماعة سواء في باب وجوب العمل بهما، وفي القطع بانها حق ولا فرق.
وقالوا: ترجح احد الخبرين بان يكون احدهما قصد به بيان الحكم،

والآخر لم يقصد به بيان الحكم، ومثلوا ذلك بالنهي عن جلود السباع مع قوله عليه السلام: «إذا دبغ الاهاب فقد طهر»

قال على: أما هذا الترجيح فصحيح، لأن الحديث إذا لم يقصد به بيان الحكم فلا اشكال فيه في أنه لاخلاف فيه للذي قصد به بيان الحكم. وأما الحديثان اللذان ذكروا فليسا واقعين تحت هذه الجملة التي ذكروا، بل كل واحد من الحديثين المذكورين فهو مقصود به بيان الحكم والتنظير الصحيح وهنا هو مثل أمره صلى الله عليه وسلم: بأن يكفن المحرم إذا مات في ثوبيه، وإن لا يمس طيبا، ولا يغطي وجهه ولا رأسه. فهذا قصد به بيان حكم العمل في تكفين المحرم، فهو أولى من احتجاج من منع من ذلك، بما روى من قوله صلى الله عليه وسلم: «إذا مات الانسان انقطع عمله الا من ثلاث» لأن هذا الحديث لم يقصد به بيان حكم عملنا نحن في من مات منا محرم أو غيره، وايضا لحديث النهي عن جلود السباع لا يصح (١)، ولو صح لكانت إذا دبغت جلودها يجب أن تستثنى من سائر الجلود السبعية التي لم تدبغ، لأن المدبوغه منها أقل من غير المدبوغه.

وقالوا: ونرجح أحد الخبرين بأن يكون راوى أحدهما باشر الأمر الذي حدث به بنفسه، وراوى الآخر لم يباشره. فتكون رواية من باشر أولى، ومثلوا ذلك بالرواية عن ميمونة: نكحني رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن حلالان وبالرواية عن ابن عباس: نكح رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو محرم قال على: وهذا ترجيح صحيح لأننا قد تيقنا أن من لم يحضر الخبر إنما نقله عن غيره، ولا ندرى عن من نقله ولا تقوم الحجة بمجهول. ولا شك في أن كل أحد أعلم بما شاهد من أمر نفسه

قال على: الا أن قائل هذا قد نسي نفسه، فتناقض وهدم ما بنى في قوله:

١ رواه أبوداود والنسائي والترمذي انظر شرحنا على التحقيق لابن الجوزي ١: ٤٣

نرجح الخبر بأن يكون روايه أضبط وأتقن ، وتركوا ذلك في هذا المكان .
وقد قال الاكابر من أصحاب ابن عباس رحمة الله عليه - إذ حدثوا بحديث
ميمونة المذكور وانما رواه عنها يزيد بن الاصم - فقالوا كلالا ترك حديثا
حدثناه البحر عبد الله بن العباس لحديث رواه أعرابي بوال على عقبيه
قال على : فان كان كون أحد الرواة أعدل واجبا أن تترك له رواية
من دونه في العدالة ، فليتركوا ههنا رواية يزيد بن الاصم لرواية ابن عباس ،
فلا خلاف عند من له أدنى مسكة عقل أن البون بين ابن عباس وبين يزيد بن
الاصم كما بين السماء والأرض ، وان كان لامعنى لذلك ، فلا ترجحوا بكون أحد
الراويين أعدل

قال أبو محمد : ونسوا أنفسهم أيضاً ، فتركوا ما رجحوا به ههنا من تغليب
رواية من باشر على رواية من لم يباشر ، في قول أنس : أنا سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم وركبتي تمس ركبته وانا الى جنبه رديف لابي طلحة ،
وهو عليه السلام يقول : لبيك عمرة وحجا ، لبيك عمرة وحجا . وفي قول
البراء بن عازب إذ يقول : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كيفية
حجه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : اني سقت الهدى وقرنت . وفي
قول حفصة أم المؤمنين له : لم تحل من عمرتك ، فصدقها النبي صلى الله عليه وسلم
في ذلك ، وبين عليها (١) لم فعل ذلك ، فتركوا ما سمع أنس بن مالك من لفظ رسول
الله صلى الله عليه وسلم ، وما أخبر به رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نفسه ، لكلام
عن عائشة لم تدع أنها سمعته ، وقد اضطرب عنها أيضاً فيه ، فروى عنها مثل ما
قال أنس والبراء وحفصة رضي الله عن جميعهم ، ولكلام عن جابر لم يدع انه سمعه ،
وهو مع ذلك أيضا يحتمل التأويل ، وقد اضطرب عنه أيضاً في ذلك ، ولا شك
عند ذى عقل أنه عليه السلام أعلم بأمر نفسه من جابر وعائشة . وان أنسا

والبراء وحفصة - الذين ذكروا أنهم سمعوا من لفظه صلى الله عليه وسلم ذلك ، وبأشروه يقول ذلك - أيقن من جابر فيما لم يدع أنه سمعه . ولكن هكذا يكون من اعتقد قولاً قبل أن يمتد برهانه « ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً » .

وقالوا : زجح أحد الخبرين بأن يكون أحدهما قولاً لم يختلف فيه ، والآخر فعلاً مختلفاً فيه . ومثلوا ذلك برواية عثمان رضى الله عنه : لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب ، وبالرواية في نكاح ميمونة مرة بأنه عليه السلام كان حلالاً ، ومرة بأنه عليه السلام كان محرماً

قال على : وهذا لا معنى له ؛ لأن العدل إذا روى شيئاً فد بينا أنه لا يبطله خلاف من خالفه ، ولا كثرة من خالفه ، وليس العمل في الاخبار كدراهم قمار تلقى درهم بدرهم ويبقى الفضل للغالب ، لكن خبر واحد يستثنى منه أخبار كثيرة ، ويستثنى هو من أخبار كثيرة ، أو يؤخذ به إذا كان زائداً عليها ، أو يؤخذ بها إن كانت زائدة عليه . لأن قائلها كلها وقائل ذلك الواحد ، أو فاعلها وفاعله ، أو قائلها وفاعله ، أو فاعلها وقائله واحد - وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم - عن واحد وهو الله عز وجل . وليس تكرار قوله بموجب منه مالم يكن يجب لولا تكراره ، وتركه تكرار مالم يكرر لا يخرج مالم يكرر عن وجوب الطاعة له ، وإذا قال القول مرة واحدة فقد لزم فرضاً ، كما لو كرره ألف مرة ولا مزيد ، وإذا فعل الفعل مرة واحدة فالفضل في الائتساء به عليه السلام فيه ، كما لو فعله ألف مرة ولا مزيد ولا فرق .

ولم يخص الله تعالى إذ أمرنا بطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم فيما كره دون مالم يكرر ، بل ألزمتنا الطاعة لأمره ، وأمره مرة يسمى أمراً كما لو كرره ألف مرة ، كل ذلك يقع عليه اسم أمر ، ولا خص لنا تعالى إذ حضنا على الائتساء بنبيه صلى الله عليه وسلم مافعله مرات دون مافعله مرة ، ولا مافعله

مرة دون ما فعله مرات ، بل اذا فعل عليه السلام الفعل مرة فقد وقع عليه اسم انه فعله ، كما لو فعله الف الف مرة ، كل ذلك يقع عليه اسم فعل . ومن قال غير هذا فقد تعدى حدود الله عز وجل ، وشرع ما لم يأذن به الله عز وجل ، وقفا ما لا علم له به ، واستحق اسم الظلم والوعيد ، وبالله تعالى نعتصم ونسأل أيضاً من أتى بهذا الهوس فنقول له : اذا سقط عندك ما صح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعله مرة ثم لم يفعله بعدها ، ولا نهى عنه بأنه لم يعد اليه ، فما تقول فيما صح أنه عليه السلام فعله مرتين ثم لم يعد اليه ولا نهى عنه ؟ فان تركه من أجل ترك العود ، سألتنا عما فعله ثلاث مرات ثم لم يعد اليه . ولا نزال نزيده مرة بعد مرة حتى يبدو سخف قوله الى كل ذى فهم ، أو يترك قوله الفاسد ويرجع الى الحق

قال على : وانما أخذنا بالمنع من نكاح المحرم برواية عثمان رضى الله عنه لأنها زائدة على معهود الأصل ، لأن الأصل اباحة النكاح على كل حال ؛ بقوله تعالى : « فانكحوا ما طاب لكم من النساء » . فجاء النهى من طريق عثمان عن أن ينكح المحرم ، فتيقنا ارتفاع الحالة الاولى بلا شك ، واستثنينا النهى حالة الاحرام عن النكاح من جملة العموم باباحة النكاح ، وشككنا هل نسخ هذا النهى بعد وجوبه أم لا . فلم يجوز لاحد ترك ما يقن وجوبه بظن لم يصح ، فصح يقينا لامرية فيه أن حكم حديث ابن عباس فى نكاح ميمونة قد نسخ وبطل بلا شك ، ومن ادعى عود المنسوخ وبطلان الناسخ فقد كذب وأفك . ثم حتى لو شككنا هل نسخ هذا النهى بعد وجوبه أم لا ، لم يجوز لاحد ترك ما يقن وجوبه بظن لم يصح ، وحتى لو صح قول ابن عباس انه نكحها وهو محرم - دون ان تخبر ميمونة رضوان الله عليها بخلاف ذلك ، بل لو وافقته ميمونة على أنه عليه السلام نكحها وهو محرم - لماوجب بذلك ترك ما قد تيقناه من النهى عن نكاح المحرم ، الناسخ للاباحة المتقدمة ؛ لأمر لاندري

أقبله كان أم بعده ، وترك اليقين للشك ، وتغليب الظن على الحقيقة باطل وحرام لا يحل . وهذا لا ينجل (١) على ذي لب . والله تعالى التوفيق وأيضاً حتى لو صح أن نكاحه عليه السلام ميمونة رضى الله عنها كان محرماً ، وأنه كان بعد نفيه عن نكاح المحرم - لما كان ذلك مبيحاً لانكاح المحرم غيره ، ولا لخطبته على نفسه أو على غيره ، ولأن نكاح المحرم حينئذ منسوخاً مستثنى من النهي الوارد عن نكاحه وانكاحه وخطبته . ولأن كان باقي الحديث واجباً لازماً لا يحل مخالفته . وهذه كلها وجوه لأئمة واضحة . والحمد لله رب العالمين

وقالوا : نرجح أحد الخبرين بأن يكون أحدهما اختلف على راويه فيه والآخر لم يختلفوا على راويه فيه ، ومثلوا ذلك بمحدث ابن عمر : فان زادت الابل على عشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون . ومحدث على : فان زادت الابل على عشرين ومائة واحدة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة قال على : وهذا بين ليس من اجل الاختلاف - فقد ابطنا ذلك في الفصل الذي قبل هذا - ولكن لأن حديث ابن عمر هو الزائد حكماً على حديث على رضى الله عنهما .

وقالوا أيضاً : نرجح أحد الخبرين بأن يكون أحدهما قد قيل فيه انه من كلام الراوى ، ولم يقل ذلك في الآخر ، فنأخذ بالذى لم يقل ذلك فيه ، ومثلوا بمحدث : عتق الشقص الذى أحدهما من طريق ابن عمر دون أن يكون فيه ذكر الاستسعاء والآخر من طريق أبى هريرة وفيه ذكر الاستسعاء . قالوا وقد قيل : ان الاستسعاء من لفظ سعيد بن أبى عروبة ، لان شعبة وهاماً روياه عن قتادة ولم يذكر ذلك فيه ، وقد قيل انه من لفظ قتادة

(١) بضم الياء . قال فى اللسان : « أخال الشيء اشتبه . يقال لا ينجل على احد ، أى لا بشكل ، وشىء ينجل - بضم الميم - أى بشكل » . وفى الأصل « ينجل » بالماء المهمة وهو خطأ

قال عليّ: وهذا خطأ قد تابع سعيدا - على ذكر الاستسعاء - جرير بن حازم الأزدى وابن بن يزيد العطار ويزيد بن زريع وحجاج بن حجاج وموسى ابن خلف، كلهم يذكر فيه الاستسعاء عن قتادة مسندا الى النبي صلى الله عليه وسلم، فالأخذ بالاستسعاء واجب لا يجوز تركه، لانه حكم زائد ثابت. وليس في حديث ابن عمر ما يضاذه ولا ما ينافيه، وانما فيه فقد عتق منه ما عتق ولا يصح ما زاد فيه بعضهم من قوله «وقد رق ما رق» ولا أتى ذلك من طريق تصح أصلا

قال عليّ: وتناقض في هذا الخبر اصحاب مالك واصحاب ابى حنيفة تناقضا فاحشا، فجعل اصحاب ابى حنيفة ذكره عليه السلام السائمة مسقطا للزكاة عما في الحديث الآخر من عموم الزكاة في جميع الغنم، ولم يجعلوا قوله عليه السلام في حديث ابن عمر «فقد عتق منه ما عتق» موجبا لارفاق سائره، وقد كان يجب أن يطلبوا لقوله عليه السلام «فقد عتق منه ما عتق» فائدة تنبئ ان ما لم يعتق منه لم يعتق، كما قالوا في السائمة. ولم يجعل اصحاب مالك ذكر السائمة مسقطا للزكاة في غير السائمة بالعموم الذي في حديث ابن عمر في ذكره الغنم، وجعلوا قوله عليه السلام: «فقد عتق منه ما عتق» مسقطا لعتق باقيه المذكور في حديث ابى هريرة بالاستسعاء

وقالوا: ترجح احد الخبرين بان يكون احدهما اجتمع فيه الأمر والفعل، وانفرد الآخر باحدهما فيكون الذي اجتمعا فيه اولى. ومثلوا ذلك بما روى من انه عليه السلام: سعى وأمر بالسعى بين الصفا والمروة، وبما روى من قوله عليه السلام: «الحج عرفة»

قال عليّ: وهذا لا معنى له، لان الحديث الذي فيه ايجاب السعى انما صح من طريق ابى موسى، وهو زائد على ما روى من ان الحج عرفة، فوجب الأخذ بالشرعية الزائدة، وليس في حديث «الحج عرفة» ما يمنع من وجوب

الاحرام والسمي بين الصفا والمروة والوقوف بمزدلفة.

قال علي : وقد تناقضوا ههنا فاجبوا السمي فرضا ولم يسقطوا وجوبه ، لما روى من أن الحج عرفة ، ولم يوجبوا الوقوف بمزدلفة وذكر الله عز وجل فيها ، وقد جاء النص الصحيح من القرآن والسنة بإيجاب ذلك فرضا . فاما القرآن فقوله تعالى : « فاذا أفضم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام » . وأما السنة فقوله عليه السلام لعروة بن مضر (١) : « من أدرك الصلاة ههنا - يعني بمزدلفة - مع الناس والامام فقد أدرك ، والا فلم يدرك » ، أو كما قال عليه السلام . وتحكم اصحاب التقليد واهل القياس اكثر من ان يحصييه الا خالقهم الذي أحصى عدد القطر وورق الشجر ومكايل البحار لا إله الا هو ا

وقالوا : ترجح احد الخبرين بان يوافقه عمل اهل المدينة

قال علي : وهذا باطل ، وقد أفردنا له فصلا بعد كلامنا هذا في هذا الباب وبالله تعالى التوفيق . ومثلوا ذلك باخبار رويت في الأذان والاقامة

قال علي : ولا يصح في ذلك خبر مسند الآ حديث انس بن مالك رضوان الله عليه « أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الأقامة إلا الاقامة » وبه نأخذ . وقالوا : ترجح أحد الخبرين بأن يكون أحدهما قد علق الحكم فيه بالاسم ، ويكون الآخر قد علق الحكم فيه بالمعنى ، فيكون الذي علق الحكم فيه بالمعنى أولى

قال علي : وهذا لا معنى له ، لأنها دعوى بلا برهان ، واذا لو عارضهم معارض فقال : بل الذي علق فيه الحكم بالاسم أولى ، لما انفصلوا منه . ومثلوا ذلك بقوله عليه السلام : « من بدل دينه فاقتلوه » ، مع نهيه عليه السلام عن قتل النساء قال علي : وانما أخذنا بقتل النساء المرتدات لأن النهي عن قتل النساء عموم ، والأمر بقتل من غير دينه مخصوص من ذلك العموم ، على ما قدمنا قبل

(١) بضم الميم وفتح الضاد المعجمة وتشديد الراء المكسورة

من استثناء الأقل معاني من الاكثر معاني ، وأيضاً فقد اتفقت الأمة على أن نهيه عليه السلام عن قتل النساء ليس على ظاهره ، واتفقوا أنها ان زنت وهي محصنة أنها تقتل ، وان قتلت مسلماً أنها تقتل ، وأيضاً فان نهيه عليه السلام عن قتل النساء ، انما هو داخل في جملة قوله «دماؤكم عليكم حرام» ، فهو بعض تلك الجملة ، واستثنى كل مَنْ وَرَدَ أمرٌ بإيجاب قتله أو اباحتها من باغ أو شارب خمر بعد أن حُدَّ فيها ثلاثاً ، أو زانٍ محصن ، أو قاتل عمداً أو مرتد . وصح أن النهي عن قتل النساء انما هو من الاسارى من أهل دار الحرب . وقالوا : نرجح أحد الخبرين بأن يكون أحدهما منصوباً بنسبته الى النبي صلى الله عليه وسلم ، والآخر انما ينسب الى النبي صلى الله عليه وسلم استدلالاً قال على : وهذا لا اشكال فيه ، ولا يجوز أن يؤخذ بشيء لم ينص عليه أنه عن النبي صلى الله عليه وسلم - أو يؤتى بانه عنه ببرهان لا يحتمل الاوجها واحداً ، ولا يجوز أن يكون عن غيره - الا أن يكون اجماع في شيء ، فما يؤخذ به ، والاجماع أيضاً راجع الى التوقف منه عليه السلام لا بد من ذلك

قال على : ومثلوا ذلك بالتشهد المروى عن عمر رضى الله عنه : أنه كان يعلمه الناس وهو على المنبر ، وبالتشهد المروى عن ابن عباس وعائشة وأبى موسى وابن مسعود مسنداً الى النبي صلى الله عليه وسلم

قال على : وليس في تعليم عمر - رضى الله عنه - الناس التشهد على المنبر ما يدل على أنه عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقد نهى عمر رضوان الله عليه وهو على المنبر عن المغالاة في مهور النساء ، وعلم الناس ذلك . ولا شك عند أحد في أن نهيه عن ذلك ليس عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وأن ذلك من اجتهاد عمر فقط ، وقد اقرّ رحمه الله بذلك في ذلك الوقت ورجع عن النهي عنه ، اذ ذكر أن نهيه مخالف لما في القرآن ، وأما الشهادات المروية : عن ابن عباس ، وعائشة ، وابن مسعود ، وأبى موسى رضوان الله عليهم . فهي التي لا يحل تعديها

لصحة سندها الى النبي صلى الله عليه وسلم . وقد خالف تشهد عمر - الذى علمه الناس على المنبر - ابنه عبد الله ، وابن مسعود ، وابن عباس ، وعائشة ، وغيرهم من الصحابة رضوان الله عليهم . وقد شهدوه وسمعوه يخطب به ، وغاب عنهم من أنه حجة اجماعية ما ادعى هؤلاء لأنفسهم من فهمه ، ومن أنه لم يغيب عنهم ، وهذا كما ترى

وقالوا : وزجج أحد الخبرين بأن يكون أحدهما قد ثبت فيه الخصوص ، والآخر لم يثبت فيه الخصوص ، فنغلب الذى لم يثبت فيه الخصوص ، على الذى ثبت فيه . ومثلوا ذلك بآية النهى عن الجمع بين الاختين مع الآية التى فيها اباحة ذلك بملك اليمين

قال على : الآية التى فيها اباحة ملك اليمين ، أكثر معانى من الآيات التى فيها النهى عن وطء الحرمة بنسب أو صهر ، ومن التى فيها النهى عن الجمع بين الأختين ، والأأم وابنتها ، والمرأة المشتركة ، ووطء الحائض والصائمة والمحرمة والزانية ، ووطء الذكور المالك ، والبهايم المملوكة والمشاركة . فوجب استثناء كل ذلك لأنه أقل معانى مما ابيح بملك اليمين ، فخرج كل ما ذكرنا بالتحريم . وتبقى الآية المسامة التى ليس فيها شئ من الصفات التى ذكرنا على الاباحة . وكذلك الآية التى فيها : « فانكحوا ما طاب لكم من النساء » ، أكثر معانى من الآيات التى ذكرنا ، فوجب استثناء كل ذلك بالتحريم ، لانه أقل معانى مما ابيح بالنكاح . وتبقى الحرة المسلمة والكتابية ، والأمة المسلمة والكتابية على اباحة النكاح . فنكون على يقين من استعمالنا جميع النصوص الواردة ، وأننا لم نخالف منها شيئاً ، ولا تناقضنا فى تخصيص ما خصصنا ، واستثنائنا ما استثنينا ، وبالله تعالى التوفيق

وقالوا : وزجج أحد الخبرين بأن يكون أحدهما ورد جواباً ، والآخر ورد ابتداءً ، فنغلب الذى ورد ابتداءً ، على الذى ورد جواباً

قال على : هذا خطأ ، لأنه قبل كل شيء تحكم بلا برهان ، والبرهان أيضاً على بطلان هذا الحكم قائم . وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث مُعلماً وقد سئل عن شيء فأجاب عن أشياء كثيرة ، وقد سئل عن شحوم الميتة فأجاب عليه السلام عنها ولعن اليهود ، ونهى أيضاً في ذلك الحديث عن بيع ما حرم من الميتات ، ولم يكن سئل عن كل ذلك . ومثل هذا كثير ، ولا فرق بين ما ورد من قوله عليه السلام جواباً ، وبين ما ورد ابتداءً ، وكل ذلك محمول على عمومته ، وعلى ما فهم من لفظه . لا يحل أن يقتصر به على بعض ما يقع عليه ذلك اللفظ دون بعض ، إلا بنص أو إجماع . وكذلك القول فيما ورد من القرآن جواباً عن سؤال متقدم ، وقد سئل عن اليتامى فأجاب تعالى فيهم ثم قال عز وجل : « وان خفتم ألا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء » . فآخبرهم عن النساء زائداً على ما سألوا عنه

قالوا : وزجج أحد الخبرين بأن يكون أحدهما من رواية من يختص بذلك المعنى ، والآخر برواية من لا يختص به . ومثلوا ذلك برواية عائشة رضي الله عنها في الغسل من الاكسال على خبر من روى أن لا غسل منه

قال على : وهذا باطل ، لأن الراوي أن لا غسل منه مختصون بالوطئ لنسائهم كاختصاص النساء ولا فرق . ولأن كل عالم تفر للتفقه فهو مختص بالسؤال عن الحيض كسؤال المرأة عنه ولا فرق ، وحرص العالم على أن يتعلم كحرص الممتحن بالنزلة التي يسئل عنها ولا فرق ، وإنما أوجبنا الغسل من الاكسال لحديث أبي هريرة لأنه زائد على سائر الأحاديث . لأن الأصل أن لا غسل على أحد ، وجاء حديث أبي هريرة بإيجاب الغسل ، فكان شريعة واردة زائدة بيقين . ثم لم يصح أنها نسخت ، ولو لم يكن في ذلك الا حديث عائشة رضي الله عنها لما وجب به الغسل ، لأنه ليس فيه إلا : « فعلتُ أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم فاغتسلنا » ، وليس في هذا الحديث إيجاب الغسل وإنما فيه أن الغسل

فضل فقط . وقد روى وصح أنه عليه السلام كان ربما اغتسل بين كل وطأتين وليس ذلك واجبا ، فلم يكن هنا الا قول عائشة رضى الله عنها لكان اغتساله عليه السلام من الاكسال كاغتساله بين كل وطأتين ولا فرق ، وانما هو عمل يؤجر من اتتسى به عليه السلام ، ولا يائمه من لم يفعله غير راغب عنه .
وبالله تعالى التوفيق

وقالوا : نرجح أحدا الخبرين على الآخر ، بان يكون أحد المختلفين استعمل كل واحد من الخبرين في موضع الخلاف ، فيكون أولى ممن لا يستعملهما ، ومثلا ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم : « كل امرأة نكحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل » . مع قوله عليه السلام : « الأيم أحق بنفسها من وليها »

قال على : وهذا الذى ذكروا لا معنى له بوجه من الوجوه ، وهو كلام ساقط زائف ، لأنه ليس عمل أحد الخصمين حجة على الآخر ، إلا أن يأتي ببرهان يصحح عمله ، وأما الحديثان اللذان ذكروا فانما حملناها على ظاهرهما ، فابطلنا نكاح كل امرأة نكحت بغير اذن موليها ثيبا كانت أو بكرا ، على عموم الحديث وظاهر لفظه المفهوم منه فى بطلان نكاحها بغير اذنها ، وهو الذى لا يحل لاحد تعديه . وقلنا الأيم أحق بنفسها من وليها فى اختيار نكاح من شاءت ، والاذن فيه اوردته فلا اعتراض لوليها فى ذلك عليها ، ولا على كل بالغ من بكر - ذات أب أو يتيمة - بأحد آيات أخر وآى مضافة بعضها الى بعض فاستثنينا الانكاح وحده وهو المنصوص عليه من سائر أحوالها لأنه الاخص فاستثنى من الاعم ، وكانت احق بنفسها فى سائر أمورها كلها من وليها حاشا عقد الانكاح وحده ، وهذا هو لفظ الحديثين نصا بلا مزيد

وقالوا : نرجح أحدا الخبرين بان يكون أحدهما يعضده قول الائمة والآخر يعضده قول غيرهم ، فيكون الذى أيدته قول الائمة أولى . ومثلا ذلك بالتكبير فى العيدين سبعا فى الأولى ، وخمسا فى الثانية . وبما روى من طريق حذيفة من

تكبير ثلاث في الاولى قبل القراءة ، واربع في الثانية بعد القراءة
قال على : وهذا لامعنى له ، لما قد ابطالناه في باب ابطال الاحتجاج بعمل
أهل المدينة من هذا الباب ، وبما قد ابطالناه من القول بالتقليد في باب التقليد
من هذا الكتاب ، وانما أخذنا بتكبير سبع وخمس ، لانه فعل في الخبر
زائد ، وذكر الله تعالى ، ولأن الخبر المروى في ذلك لا بأس به . وأما خبر حذيفة
فليس يقوم بسنده حجة ، لما سنبيته في موضعه من الكلام في أشخاص
الاحاديث ان شاء الله

وقالوا : نرجح أحد الخبرين بان يكون يعيل اليه الأكثر من الناس
قال على : وهذا لامعنى له ، لما سنبيته في باب الاجماع من هذا الكتاب
ان شاء الله تعالى ، ولأن كثرة القائلين بالقول لا تصحح ما لم يكن صحيحاً
قبل أن يقولوا به ، وقلة القائلين بالقول لا تبطل ما كان حقا قبل أن يقول به
احد ، وقد بينا هذا جداً في باب ابطال قول من رجح الخبر بعمل أهل المدينة
في آخر هذا الباب ، وأيضاً فان القول قد يكثر القائلون به بعد أن كانوا
قليلاً ، ويقولون بعد أن كانوا كثيراً ، فقد كان جميع أهل الاندلس على مذهب
الأوزاعي رحمه الله ، ثم رجعوا الى مذهب مالك . وقد كان جمهور أهل أفريقية
ومصر على مذهب أبي حنيفة ، وكذلك أهل العراق . ثم غلب علي أفريقية
مذهب مالك ، وعلى مصر والعراق مذهب الشافعي . فيلزم على هذا أن القول
إذا كثرت قائلوه صار حقاً ، وإذا قلوا - كما ذكرنا - عاد باطلاً ، وهذا هو الهديان نفسه
وقد احتج نصراني على مسلم بكثرة أهل القسطنطينية وانهم لم يكونوا
لتجتمع تلك الاعداد على باطل ، وهذا لازم لمن رجح الاقوال بالكثرة .
ونحن نبرأ الى الله تعالى من هذا القول . بل الحق حق وان لم يقل به احد ، والباطل
باطل ولو اتفق عليه جميع أهل الأرض
قال على : ويكفي من كشف ثمة من اغتر بالكثرة أن نقول له : لا تغتر بكثرة

من ترى من أصحاب المذاهب ، فانما هم ثلاثة رجال فقط . مالك والشافعي وأبو حنيفة ، ولا مزيد . فقد حصلنا من كل من نرى على ثلاثة رجال فقط وبالله تعالى التوفيق

وهم يخالفون هذا كثيراً لأنهم اخذوا بقول زيد في ابطال الرد على ذوى الارحام ، وتركوا قول عمر ، وعثمان ، وطائفة ، وابن مسعود ، وابن عباس رضى الله عنهم اجمعين في ذلك . واخذوا بقول من قال : ان القرء هو الطهر ، وانما قال به نحو ثلاثة من الصحابة والجمهور على أنه الحيض ، وقد ترك أيضاً أصحاب أبي حنيفة قول الجمهور في أشياء كثيرة

وقالوا : نرجح أحد الخبرين بان يعضد أحدهما خبر مرسل قال على : وهذا لا معنى له ، لأن المرسل في نفسه لا تجب به حجة ، فكيف يؤيد غيره ما لا يقوم بنفسه

وقالوا : نرجح أحد الخبرين بان يكون راوى أحدهما أشد تقصياً للحديث ، ومثلوا ذلك بحديث جابر يعنى الحديث الطويل في الحج

قال على : هذا لا معنى له ، لأن من حفظ أشياء كثيرة فليس ذلك بمانع أن يحفظ غيره بعض ما غاب عنه ، مما جرى في تلك الأشياء التي حفظ أكثرها .

وقد سمع أنس والبراء وحفصة من فم النبي صلى الله عليه وسلم في تلك الحجة ما لم يسمع جابر ، وثقفوا (١) ما لم يثقفه جابر ، فالواجب قبول الزيادة التي عند هؤلاء على ما عند جابر ، وقبول الزيادة التي عند جابر على ما عند هؤلاء ، فنأخذ بروايتهم كلها ولا نترك منها شيئاً ، وكلهم عدل صادق . وهذا الذي لا يجوز غيره

وقالوا : نرجح أحد النصين بان يكون أحدهما مكشوفاً ، ويكون الآخر فيه حذف . فنأخذ بالمكشوف ، ومثلوا ذلك بقوله تعالى : « واتموا الحج والعمرة لله » . مع قوله تعالى : « فان احصرتم فما استيسر من الهدى » .

(١) ثقف الشيء ثقفاً - من باب سمع - حذقه واسرع الى تعلمه

قالوا : لأن هذه الأخيرة فيها حذف ، كانه قال تعالى فان احصرتم فاحلّتم
قال على : وهذا الذى ذكروا خطأ ، لأن آية الاحصار أخص من آية
الانعام ، لأن المحصرين (١) هم بعض المعتمرين والحجاج ، فواجب ضرورة
أن يستثنوا منهم ، مع ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فى ذلك من قوله عليه
السلام : « من كُسر أو عرج فقد حلّ » . والحذف الذى ذكروا لا يعتد به
إلا جاهل لأن ما يتقن فقد يحذف فى كلام العرب كثيراً ، فمن ذلك قوله تعالى :
« وان كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء
فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً » . فلا خلاف بين أحد من الأمة فى ان فى
هذه الآية حذفاً كأنه قال تعالى : أو على سفر فأحدثتم لأن كون المرء مريضاً ،
أو مسافراً لا يوجب عليه وضوءاً الا أن يحدث ، ومن ذلك قوله تعالى : « ذلك
كفارة ايمانكم اذا حلقتم » . لا يختلف مسلمان فى أن فى هذه الآية حذفاً
وان معناه اذا حلقتم فحنثتم ، أو اردتم الحنث ، كلا المعنيين قد قال به قوم ، لان
الحلف لا يوجب كفارة إلا بالحنث أو بارادته . ومن ذلك قوله عز وجل
: « أن اضرب بعصاك الحجر فانجست منه » . « وأن اضرب بعصاك البحر
فانقلب » ، لا خلاف عند ذى عقل فى ان فى كلتا الآيتين حذفاً ، وانه كانه تعالى
قال فاضرب فانقلب ، وضرب فانجست ، فنل هذا الحذف لا يتعلل به - فى كلام
الله تعالى ، ولا فى كلام رسوله صلى الله عليه وسلم ، وفى كلام كل متكلم -
إلا جاهل مظلم الجهل لا علم له بمواقع اللغة ، وهو كالمذكور الذى لم يحذف
سواء سواء . ومن ذلك أيضاً قوله : « كل من عليها فان » . ونحن نقول فى
كل وقت قال تعالى وقال عليه السلام . ولا يذكر اسم الله تعالى فى ذلك
ولا اسم نبيه صلى الله عليه وسلم اكتفاء منا بفهم السامع ، وان ذلك لا يُخيل (٢)
(١) فى الاصل « المحصرين » وهو خطأ (٢) فى الاصل « يحيل » بالحاء
المهمله وهو خطأ . انظر هامش صحيفة ٤٧ من هذا الجزء

عليه البتة . وكذلك قال تعالى : « حتى توارت بالحجاب » . ولم يذكر الشمس ا كتفاء بان السامع قد علم المراد ضرورة
وقالوا : نرجح أحد الخبرين بان يكون أحدهما ورد في لفظه 'حكمه' ، والآخر لم يرد في لفظه 'حكمه' . ومثلوا ذلك بقوله تعالى : « خذ من أموالهم صدقة » . وقوله عليه السلام : « ان عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم » . وقوله عليه السلام : « رفع القلم عن ثلاث » ، فذكر الصبي حتى يحتلم ، والمجنون حتى يفريق قال على : ليس في قوله عليه السلام « رفع القلم عن ثلاث » ما يوجب سقوط الحقوق عن أموالهم ، وانما فيه سقوط العبادات عن أبدانهم ، وقد قالوا باخراج الديات والأروش وزكاة ماخرج من الأرض من مال الصبي والمجنون ، وهو داخل في جملة الاغنياء . وأسقطوا عنه زكاة الناض^(١) تحكما بلا برهان . فهلا قاسوا وجوب زكاة الناض عليه بوجوب زكاة ما اخرجت ثماره عليه ، وبوجوب زكاة الفطر عليه ؟ وهم يدينون الله تعالى بالقياس ، ويعصون له أوامر الله تعالى وأوامر رسوله صلى الله عليه وسلم . ولكن هكذا يتناقض من اتبع السبل فتفرقت بهم عن سبيل الله

وقالوا : نرجح أحد النصين بان يكون . وثراً في الحكم ، والآخر غير مؤثر ، ومثلوا ذلك بالاختلاف في زوج بريرة أحرأ كان أم عبداً

قال على : وهذا لا يعقل ، لأن التأثير الذي ذكرنا تحكما بلا دليل ، وليس في كونه عبدا ما يمنع من تخييرها تحت الحر . وحتى لو اتفق النقلة كلهم على أنه كان عبدا لما أوجب ذلك أن لا تخير تحت حر إذا جاء ما يوجب ذلك . وانما نص النبي صلى الله عليه وسلم على تخيير الأمة المتزوجة اذا اعتقت ، ولم يقل عليه السلام - انما خيرتها لانها تحت عبد - فوجب بالنص تخيير كل أمة متزوجة

(١) هو ما كان ذهباً أو فضة من المال . قال الأصمعي : « اسم الدراهم والدنانير عند أهل الحجاز الناض والنض »

إذا اعتقت ، ولا نبالي تحت من كانت ، وليس من قال : أنها خيرت لأنها كانت تحت عبد ، بأولى ممن قال : بل لأنها كانت تحت اسود . وكل هذا لا معنى له فكيف ولا اختلاف في الروايات وكلها صحيح ، فالذي روى - أنه كان عبدا - أخبر عن حاله في أول أمره ، والذي روى - أنه كان حرا - أخبر بما صار إليه ، وكان ذلك أولى لأنه كان عنده علم من تحريره زائداً على من لم يكن عنده علم ذلك وقالوا : نرجح أحد الخبرين بأن يكون منقولاً من طرق بالتفاظ شتى ، والآخر لم ينقل إلا من طريق واحدة . ومثلوا ذلك بحديث وابصة بن معبد الأسدي في إعادة المنفرد خلف الصف ، وبحديث أبي بكرة في تكبيره دون الصف ، وحديث ابن عباس في رده عليه السلام إياه عن شماله إلى يمينه ، وحديث صلاة جدّة انس منفردة خلف النبي صلى الله عليه وسلم

قال علي : أما كثرة الرواة فقد قدمنا ابطال الاحتجاج بها (١) ، لأنهم يتركون أكثر ما نقله أهل الأرض - برهم وفاجرهم - وهو ظاهر القرآن لما نقله واحد ، فكيف يجوز لمن فعل ذلك أن يغلب ما نقله ثلاثة على ما نقله واحد ، وليس في التناقض وقلب المعقول أكثر من هذا . وأما الاحاديث التي ذكروا فلا حجة لهم فيها ، وبعضها حجة عليهم

أما حديث أبي بكرة : فقد نهاه النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك نصاً وقال له : « زادك الله حرصاً ولا تعد » . فنهاه عن العود إلى التكبير خلف الصف وحده ولم يأمره عليه السلام بإعادة الصلاة . قال قوم : لأن أبا بكرة جهل الحكم في ذلك قبل أن يعلمه النبي صلى الله عليه وسلم أن فعله ذلك لا يجوز ، فأعلمه بنبيه إياه عن أن يعود لذلك ، كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم الذي أساء الصلاة في حديث رافع بالإعادة مرة بعد مرة ، فلما قال له : يا رسول الله والله ما أدري غير هذا فعلمني ، فعلمه ولم يأمره حينئذ بالإعادة . ولو أن أبا بكرة

يعود لما نهاه عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم لبطلت صلاته بلا شك ، لانه كان يكون مؤدياً للصلاة لم يؤمر بها ، والصلاة التي لم يؤمر بها غير الصلاة التي أمر بها بحكم ضرورة العقل . وقد قال عليه السلام : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد »

والذي نقول به وبالله تعالى التوفيق : أن خبر أبي بكرة موافق لمعهود الأصل في إباحة الصلاة حيث شاء ، وأنه حينئذ ثبت الأمر بالمنع من الصلاة خلف الصف فجازت صلاته الكائنة قبل ورود الأمر ، ولزم النهي عنه في المستأنف لأن النهي عن الصلاة خلف الصف أمر وارد ، وحكم زائد ، وشرع حادث بلا شك ، فهو ناسخ للإباحة المتقدمة بيقين . وأما الذي علمه النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة بعد قوله : « ارجع فصل فانك لم تصل » . فإن الأمر بالصلاة ثابت عليه ولا بد ولازم ، حتى يؤديه كما أمره عليه السلام . وليس في ذلك الخبر أنه عليه السلام أسقط عنه لجهله ما كان أمره به من الصلاة مادام وقتها قائماً ، فلا يجوز أن يسقط أمر متيقن بظن كاذب ، وبالله تعالى التوفيق

وأما حديث جدة أنس بن مالك : فانما ذلك حكم النساء ، وهكذا نقول : ان حكم النساء في ذلك يخالف لحكم الرجال ، وان حكم المرأة والنساء ان لا يصلين مع رجل في صفه ، وهذا مالا خلاف فيه ، فأخذنا بحديث جدة أنس بن مالك في النساء ، وبحديث وابصة في الرجال . لأنه جاء منصوباً في رجل صلى خلف الصف ، فأخذنا بكلا الحديثين ، واطعنا أمره عليه السلام في جميع الوجهين ، ولم نعص شيئاً من أحكامه عليه السلام ، ولا ضربنا بعضها ببعض ، ولا أبطلنا بعضها ببعض ، ولم نجعل فيها اختلافاً . وليس من ترك حديث وابصة لحديث جدة أنس - بأولى من أن يكون مصيباً ممن ترك حديث جدة أنس لحديث وابصة فابطل ذلك على المرأة كإبطاله على الرجل ، وكل ذلك لا يجوز . وليس أحد الحديثين أولى بالطاعة من الآخر ، والغرض أن يستعملا جميعاً فيما وردا فيه ،

فيؤمر الرجل الذي يصلي خلف الصف وحده بالاعادة ، ولا تؤمر المرأة
وأما حديث ابن عباس : فانه كبر مع النبي صلى الله عليه وسلم منفردا في
مكان لا يصلح له الوقوف فيه ، وهو جاهل بذلك غير عالم بالسنة فيه ، فردّه
رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المكان الذي حقه أن يقف فيه ، ولم يبطل
مأمله متأولا بغير علم ، وكذلك تقول في الرجل المأمور بالاعادة : انه لولا أن
النهي من رسول الله صلى الله عليه وسلم كان قد تقدم عن ذلك لما أمر بالاعادة
وقد اعترض بعضهم باعتراضين غثين ، فقالوا : لعل أمر النبي صلى الله عليه وسلم
لأبي بكر أن لا يعود - انما كان من سعيه بالكمد إلى الصلاة . فقيل لهم : نعم
كذلك تقول : انه عليه السلام نهاه بقوله : « لا تعد » ، عن كل عمل عمله على غير
الواجب . وكان من أبي بكر رضي الله عنه في ذلك الوقت أعمال منهى عنها
أحدها سعيه إلى الصلاة ، والثاني تكبيره دون الصف ، والثالث مشيه في
الصلاة ، فمن كل ذلك نهاه عليه السلام بقوله : « ولا تعد » لاسيما وقد روينا
نص قولنا بلا اشكال * كما ثنا عبد الله بن ربيع قال ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان
الاسدي ثنا احمد بن جعفر ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال السلمي
حدثنا ملازم بن عمرو الحنفي عن عبد الله بن بدر عن عبد الرحمن بن علي بن
شيبان عن أبيه علي بن شيبان . قال : صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقضى الصلاة ورجل فرد يصلي خلف الصف ، فوقف عليه رسول الله صلى الله
عليه وسلم حتى قضى الرجل صلاته ثم قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« استقبل صلاتك فانه لا صلاة لفرد خلف الصف . (١) »

والاعتراض الثاني أن قالوا : لعل المأمور بالاعادة انما أمره عليه السلام
بذلك لئلا يغير انفراده في الصف . فقيل لهم : هذا تكهن لا دليل عليه ،

(١) الحديث رواه احمد وابن ماجه . قال احمد : اسناده حسن . وقال ابن سيد
الناس : رواه ثقات .

والراوى الذى نقل ذلك من الصحابة رضى الله عنهم انما أخبر ان سبب أمره بالاعادة كان انفراداه ، ولم يذكر غير ذلك ، وقد قال تعالى : « ولا تقف ما ليس لك به علم » . ولو ساغ هذا لساغ لغيرهم أن يقول لعل ماروى من لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم من وثم في الوجه ، ومن غير منار الأرض ، انما لعنه لأمر ما غير هذين الفعابين . ولعله عليه السلام جلد الأمة التى زنت ، ورجم ماعزا ، ورجم القامدية - لغير الزنا . ولشىء ما لم يذكر لنا . ومثل هذا من الاعتراض ، فانما هو عناد ظاهر وجهل شديد

وان العجب ليطول من أصحاب أبى حنيفة الذين يأمرؤن المرأة اذا صلت مع الرجل الى جنبه - أن يعيد الرجل ، ومن أصحاب مالك الذين يأمرؤن الامام - اذا صلى فى مكان مرتفع والناس تحته - أن يعيد . فان سئلوا عن الحجة فى ذلك . قالوا : لأنهما صليا حيث لم يبيح لهما ، ولا يأمرؤن المنفرد خلف الصف والمصلى فى مكان مغضوب بالاعادة ، وكلاهما قد صلى على الحقيقة فى مكان لم يبيح له بلا شك ، وأما الامام المصلى فى المكان المرتفع ، والرجل الذى صلت المرأة الى جنبه بصلاته - وهو غير راض بذلك - فاصليا إلا كما أمرأ وكما أبيع لهما . فلو عكس هؤلاء القوم أكثر مذاهبهم لاصابوا . فكيف وقد صح نص قولنا عن النبي صلى الله عليه وسلم كما * ثنا عبد الله بن ربيع قال ثنا محمد بن اسحق بن السليم حدثنا ابن الاعرابى ثنا أبو داود السجستانى ثنا حميد بن مسعدة أن يزيد بن زريع حدثهم قال ثنا سعيد بن أبى عروبة عن زياد الأعلم قال انبا الحسن - هو البصرى - ان أبا بكره حدثه . قال : انه دخل المسجد ونبى الله صلى الله عليه وسلم راكع فركعت دون الصف ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « زادك الله حرصا ولا تعد » .

قال على : وحتى لو صح هذا الترجيح الفاسد الذى ذكرنا فى أول كلامنا هذا ، لكان حديث وابصة هو الذى يجب أن يؤخذ به ، لأن الأحاديث الواردة

من طرق حجة ، والفاظ شتى في تسوية الصفوف وإيجاب ذلك ، والوعيد الشديد على خلافه - مؤيدة كلها لحديث وابصة وموافقة له ، ومبطللة لصلاة من لم يقيم الصف من الرجال . وكل من صلى وحده منفردا خلف الصف فلم يقيم الصف ، وتلك الاحاديث التي ذكرناها : رواها جابر بن سلمة ، وأبو مسعود البدرى وأبو سعيد الخدرى ، وأنس بن مالك ، والنعمان بن بشير ، وأبو هريرة من طرق في غاية الصحة ، وروى ذلك أيضاً من طريق ابن عمر ، وأبي مالك الاشعري والعرباض بن سارية ، والبراء بن عازب كلهم عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقد ذكرنا أن حديث أبي بكره موافق لحديث وابصة ، فثبت حديث وابصة لامعارض له ، وصار بكثرة من ذكرنا من رواة معناه والحكم الواجب فيه منقولاً نقل التواتر ، موجبا للعلم الضروري ، لانه رواه اثنا عشر صاحباً ، منهم الكوفي ، والبصري ، والرقى ، والشامي ، والمدنى ، من طرق شتى ، وهذا صفة نقل الكافة . وبالله تعالى التوفيق

وقالوا : نرجح أحد النصين بأن يكون أحدهما أبعد من الشناعة ، ومثلوا ذلك بقوله تعالى : « ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا » . الآية . مع قوله عز وجل : « أو آخران من غيركم » .

قال على : وهذا لا معنى له ، ولا شناعة إلا المخالفة لله ولرسوله صلى الله عليه وسلم ، والتحكم بالأراء الفاسدة على ما أمرنا به ، فهذه هي الشنعة التي لا شناعة (١) غيرها . وقوله تعالى : « أو آخران من غيركم » . مستثنى من آية النهي عن قبول خبر الواحد الفاسق ، فلا يقبل فاسق أصلاً إلا في الوصية في السفر فقط - فانه يقبل فيها كافرين خاصة دون سائر الفساق ، ولا شناعة أعظم ولا أخش ولا أقبح ولا أظهر بطلاناً من قول من قال : « أو آخران من غيركم » أى من غير قبيلتكم . تعالى الله عن هذا الهذر علواً كبيراً ، وليت شعري أى قبيلة خاطب

(١) بضم الشين واسكان النون : اسم من الشناعة

الله عز وجل بهذا الخطاب خاصة دون سائر القبائل ، وقد قال تعالى في أول الآية : « يا أيها الذين آمنوا » . وما علمنا الذين آمنوا قبيلة بعينها ، بل في الذين آمنوا : عرب ، و فرس ، وقبط ، و نبط ، و روم ، و صقلب ، و خزر ، و سودان حبشة ، و زنج ، و نوبة ، و بجاة ، و بربر ، و هند ، و سند ، و ترك ، و ديلم ، و كرد . فثبت بضرورة لا مجال للشك فيها ، أن غير الذين آمنوا : هم الذين كفروا ولا ينكر ذلك إلا من سفه نفسه ، و انكر عقله ، و قال على ربه تعالى بغير علم ولا برهان ، و لعمري لقد كان ينبغي أن يستحيي قائل - من غيركم - : من غير قبيلتكم من هذا التأويل الساقط الظاهر عوارده ؛ الذي ليس عليه من نور الحق أثر

والمعجب يكثر من أصحاب أبي حنيفة الذين يقبلون اليهود والنصارى في جميع الحقوق بعضهم على بعض ، و قد نهى الله تعالى عن قبول الفاسقين . ثم لا يقبلونهم في الوصية في السفر ، و قد جاء نص القرآن بقبولهم فيها ، و حسبنا الله ، و ما عسى أن يقال في هذا المكان أكثر من وصف هذا القول البشيع الشنيع الفظيع ، فان ذكره كاف من تكلف الرد عليه ، و بالله تعالى التوفيق و قالوا : و زجح بان يكون الاشتقاق يؤيد أحد النصين ، و مثلوا ذلك بالشفق ، و ادعوا : أن اشتقاقه يؤيد أنه الحمرة

قال على : ما سمعنا هذا في علم اللغة ، و لا علمناه ، و لا سمع لغوى قط أن الشفق مشتق من الحمرة . و انما عهدنا الشعراء يسمون الحمرة و البياض - المختلطين في الحدود - بالشفق على سبيل التشبيه فقط ، و انما قلنا : ان وقت العشاء الآخرة يدخل بغميب الحمرة لأن الحمرة تسمى شفقا ، و البياض يسمى شفقا ، فتى ما غاب ما يقع عليه اسم شفق من حمرة أو بياض فقد غاب الشفق و دخل وقتها يبين (١) الخبر في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم ، و هذا هو القول بالعموم و الظاهر .

وأما من قال: حتى يغيب كل ما يسمى شفقاً فقد خصص الحديث بلا معنى ولا برهان،
وادعى أن المراد بذلك بعض ما يسمى شفقاً وهو البياض، وأنه قد يغيب الشفق
ولا يكون ذلك وقتاً للعمّة، وذلك مغيب الحمرة. وهذا تخصيص للحديث
بلا دليل. وإنما بينا هذا لئلا يموت مموّه فيقول لنا: أنتم خصصتم الظاهر في
هذا المكان، ولئلا يدعوا أنهم قالوا بعمومه في هذا المكان

وقالوا: نرجح أحد الخبرين بأن يكون أحدهما يضيف الى السلف نقصاً،
والآخر لا يضيف اليهم ذلك. فيكون الذي لا يضيف اليهم ذلك النقص أولى،
ومثلوا ذلك بمثال لا يصح، فذكروا حديثين وردا في إعادة الوضوء من القهقهة
في الصلاة، وفي اسقاط الوضوء منها، وكلا الحديثين ساقط لا يصح. أحدهما
رواه الحسن بن دينار - وهو ضعيف، وروى مرسلًا من طريق أبي العالية،
وقد بينا أن المرسل لا تقوم به حجة. والآخر رواه أبو سفيان عن جابر
وأبو سفيان طلحة بن نافع - ضعيف،

ولكننا نمثل في ذلك مثالا يصح وذلك الحديث المروى: أن امرأة
مخزومية سرقت فشفع فيها أسامة أن لا تقطع يدها، فانكر عليه السلام ذلك
على أسامة رضي الله عنه وقال له: «يا أسامة أتشفع في حد من حدود الله تعالى». وروى أيضاً: أن امرأة كانت تستعير المتاع وتجده فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقطع يدها، فشفع فيها أسامة. فقال بعض من رجع احدي (١)
الروايتين بما ذكرنا: محال أن يزجر النبي صلى الله عليه وسلم أسامة عن أن يشفع
في حدّ ثم يعود لمثل ذلك، فراموا أن يثبتوا بذلك أنها قصة واحدة وامرأة
واحدة وانها قطعت للسرقة لا لجحد العارية

قال علي: هذا لا معنى له ولا حجة فيه، لأننا لم نقل ان أسامة رضي الله عنه
أقدم على ذلك وهو يعلمه حداً، وليس في الحديث زجر، وإنما فيه تعليم،

(١) في الاصل « احد »

ولسنا ننكر على اسامة وغير اسامة جهل شريعة ما حتى يعلمه إياها رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ ومن قال في خبر ورد في سارقة ، وخبر ورد في مستعيرة إنها قصة واحدة ، فقد كابر وقال بغير برهان ، وقفنا ما ليس له به علم . وأما نحن فنقول يقينا بغير شك : ان حال المستعيرة ، غير حال السارقة ، وان العارية والجحود غير السرقة وانهما قضيتان (١) متغايرتان بلا شك . ثم لسنا نقطع على أنهما امرأتان ولا على أنها امرأة واحدة ، لأن كل ذلك ممكن . وقد يمكن لو كانت امرأة واحدة أن تكون سرقت مرة فقطعت يدها ، ثم استعارت فجحدت فقطعت يدها الثانية ، والله تعالى أعلم . وانما نقول ماروينا وصح عندنا ولا نزيد من رأينا ما لم نسمع ، ولا قام به برهان . فنحصل في حد الكذب ونموذ بالله من ذلك ، إلا أننا نقول : انا قد روينا بالسند الصحيح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بقطع يد امرأة استعارت المتاع وجحدته ، فنحن نقطع يد كل مستعير جاحد اذا قامت عليه بذلك بينة ، أو علم بذلك الحاكم ، أو أقره بذلك ونقول : قد روينا أنه عليه السلام قطع يد من سرق ، فنحن نقطع يد من سرق اذا ثبت (٢) عليه شيء مما ذكرنا . هذا على أن حديث قطع المستعيرة قد روى من غير طريق عائشة رضی الله عنها بسند صحيح ، ليس فيه ذكر شفاعة اسامة ولا شيء مما في حديث السارقة . وبالله تعالى التوفيق

قال أبو محمد : ولهم ترجيحات فاسدة جدا ، والتي ذكرنا تستوعبها كلها ، وقد بينا سقوطها بالبراهين الواضحة وبتعري دعاويهم من الأدلة . وعلى ذلك فكلما رجحوا به في مكان ما فقد تركوه في أمكنة كثيرة ، وقد بينا الوجوه التي بها يرفع التعارض المظنون عن النصوص من القرآن والحديث ، بيانا لأحما والحمد لله رب العالمين ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

(١) في رقم ١١ : قصتان (٢) في الاصل : « اذا ثبت ذلك عليه بشيء مما ذكرنا » وما في

فصل

قال على : قد بينا فيما قبل هذا بحول الله تعالى وقوته كيف يستثنى ما جاء في الحديث مما جاء في القرآن ، وما جاء في القرآن مما جاء في الحديث ، وما جاء في كل واحد منهما من خاص مما جاء فيهما من عام ، ووجه الأخذ بالزائد في كل ذلك ، وذكر تجب من خالف تلك الطريقة في حيرة التناقض وغلبة الشكوك على أقوالهم ، وبقي من خبال قولهم شيء نذكره ههنا إن شاء الله تعالى . وهو أن بعضهم رأى أن يرد بعض ما بلغه عن النبي صلى الله عليه وسلم بما قد أخذ بمثله فيما بين من الموضع . فقال : لا يجوز تخصيص القرآن بالخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد بينا فيما خلا أن القوم انما حسبهم نصر المسألة التي بين أيديهم فقط ، بأي شيء أمكنهم . وان هدموا على أنفسهم الف مسألة مما يحتجون به في هذه ، ثم لا يبالون اذا تناولوا مسألة أخرى أن يحققوا ما أبطلوا في هذه ، ويبطلوا ما حققوا فيها . فهم أبدا كما ترى - يحلونه عاما ويحرمونه عاما - ولقد كان ينبغي لمن ترك قول الله تعالى : « فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا » ، لحديث الوضوء بالنبيذ المسكر الحرام ، وهو لا يصح أبداً ، ولمن ترك قول الله تعالى : « فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه باحسان » . فقال : بل يتبعه بالضرب بالسياط والنفي في البلاد ، ومثل هذا كثير - أن يستحي من أن يقول : لا اخصص القرآن بالحديث الصحيح الذي نقله الثقات

وان العجب ليطول ممن أبى قبول خبر الواحد في الحكم باليمين مع الشاهد ، وفي تمام صيام الاكل ناسيا ، وفي التحريم بخمس رضعات ، وفي قضاء الصيام عن من مات وعليه صوم ، وفي أن لا يحنط المحرم الميت ، وفي مئين (١) من الأحكام . ثم لا يستحي من أن يقول : لا أجل الزاني المحسن ، وقد جاء القرآن

(١) في رقه ١١ : وفي ما بقى من الاحكام .

بجلد كل زان ولم يخص محصنا من غيره ، فقال تعالى : « الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة » . ولم يخص تعالى من ذلك إلا الاماء والمبيد فقط ، فتركوا القرآن كما ترى ، والسنة الصحيحة من طريق عبادة في ايجاب الجلد على الزاني محصنا كان أو غير محصن لظن ظنوه في أن ما عزا رجم ولم يجلد وقد علمنا وجه قول المعتزلة : لأن أخذ الحديث إلا حتى نجد حكمه في القرآن ، وما علمنا وجهها لقول من قال لا تأخذ بالقرآن حتى يأتي حكمه في الحديث . وهذا هو نفس قول اخواننا وفقهم الله في هذه المسألة ، وانما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجلد ما عزا ، من طريق ساقطة لا يقوم بها حجة ، وقد فعل مثل ذلك أيضاً بعضهم ، فسمع القرآن قد نزل بقوله تعالى : « فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم » . فقالوا : لاستعيز اذا قرأنا في الصلاة ، لأنه لم يأت خبر بايجاب الاستعاذة . فرة يتركون الأخبار الصحاح لأنها لم تذكر أحكامها في القرآن ، ومرتبة يتركون القرآن لأن حكمه لم يأت به خبر ، فابن تطلب مذاهب هؤلاء القوم ، وكيف يستجيزون هذه المعظائم الشنيعة التي لا تطرد مع خطئها ، وعدم الحجة عليها ، وقيام البرهان على بطلانها وقد اعترض بعضهم في ترك الاستعاذة بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يفتتح القرآن بالحمد لله رب العالمين »

قال علي : وهذا من غريب احتجاجهم ، وليت شعري متى قلنا لهم : ان الاستعاذة قراءة فيحتجون علينا بها . وانما قلنا لهم : ان الاستعاذة قبل القراءة ، وبعد ما روى من التوجيه والدعاء اثر التكبير ، وأما استفتاح القراءة (١) فبالحمد لله رب العالمين بلا شك ، ولا نقول غير ذلك

قال علي : فان قالوا لنا : أتقولون ان ما عزا جلده النبي صلى الله عليه وسلم . وانه عليه السلام كان يستعيز قبل القراءة في الصلاة ؟ قلنا لهم وبالله تعالى التوفيق

(١) في رقم ١١ « وانما الاستفتاح بالقراءة »

انا نقول ونقطع : ان الله عز وجل قد أمر بمجلد كل زان على كل حال ، وان رسول الله صلى عليه وسلم قد حكم على الزانى المحصن بالمجلد مع الرجم ، وانه عليه السلام لم يخالف ربه قط ، ولا شك عندنا فى أن ما عزا لجلد مع الرجم ، ولا ندرى (١) ان كان أمره بعد ورود النص بالمجلد مع الرجم

وقد يمكن أن يكون رجه قبل نزول آية (٢) الجلد ، فقد رويناه باصح طريق انه قيل لبعض الصحابة رضوان الله عليه فى رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم المحصن والمحصنة : أكان ذلك قبل نزول سورة النور أم بعد نزولها ؟ فقال : لا أدرى فصح قولنا (٣) وكذلك فعل على بن أبى طالب رضى الله عنه بعد النبى صلى الله عليه وسلم ، فانه جلد شراحة الهمدانية ثم رجها ؛ وكذلك تقول أيضاً : ان الله عز وجل قد أمر كل قارئ بالاستعاذة ، وان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يخالف أمر ربه قط ، ولا شك عندنا فى وجوب الاستعاذة فى الصلاة ، وقد استعاذ قبل القراءة جماعة من الصحابة ، رويناه ذلك عنهم بالسند الصحيح ، وما روى انكار ذلك عن أحد منهم ، ولا يبطل ما صح بقول القائل : لعله نسخ ، ولا بأن لا يروى انه عليه السلام كرهه ، وكذلك ان كان أمراً فلا يبطل بأن لا يروى انه عليه السلام فعله ، وقد بينا ان الأمر ساعة وروده يلزم ما لم يتيقن نسخه ، ولو كان الأمر لا يصح إلا بأن يكرر ، للزم مثل ذلك فى التكرار ، وفى تكرار التكرار إلى ما لا نهاية له ، وللزم مثل ذلك فى الافعال فكان لا تصح

(١) فى رقم ١١ : أن ما عزا لجلد ولا ندرى ان كان أمره الخ وفى هامش رقم ١٣ بدل ولا ندرى « ولا بد » عن نسخة . وعن أخرى « ولا يزيد »

(٢) فى هامش الاصول الثلاثة مانصه : قال الله : « أو يجمل الله لمن سيلا » فقال عليه السلام : خذوا عني خذوا عني قد جمل الله لمن سيلا البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والثيب بالثيب جلد مائة والرجم . فاذا كان الرجم مقرونا بالمجلد فنزول آية الجلد يمدد فى النور لا تخالف الجلد المذكور فى الحديث (٣) من قوله : « وقد يمكن » الى قوله : « فصح قولنا » سقط من رقم ١١ .

شريعة ابدأ . وهذا قول يؤدي الى ابطال جميع الشرائع والى الكفر ، وليس الأمر الثانى بأوكد من الأول أصلاً

قال على : ثم نعكس عليهم هذا السؤال الفاسد فنقول لمن كان منهم مالكيًا . أتقول : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ الزكاة من زيت الفجل ، ومن الفول والعكس (١) ، ومن عروض التجارة . وقد كان ذلك موجودا بالمدينة وكانت التجارة هى الغالبة على المهاجرين ، ومعاش جميع أهل مكة لانحاشى منهم أحدا فى أيامه عليه السلام ، وهل حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة فى الثمار ، وقد كانت تتبايع على عهده بالمدينة بلاشك ؟ ونقول له ان كان حنفيا . أتقول : انه عليه السلام أخذ الزكاة من القثاء والزمان والخضراوات والقطن ؟

وتقول لمن كان منهم شافعيًا . هل تقول : انه عليه السلام بسم ولا بد فى كل ركعة قبل أم القرآن ؟

فان قالوا : قد قام الدليل على كل ما ذكرنا ، ولا ينسب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم خلاف ما أوجبه القرآن ، وخلاف ما جاء به امره ، قلنا لهم : هذا قولنا نفسه فى جلد ماعز ، وفى الاستعاذة . فان قالوا : نعم ، قد فعل ذلك كله رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قالوا ما لم يأت فى شئ من الروايات انه فعله عليه السلام فلا ينكروا هذا على من قاله فيما جاء به نص كلام الله عز وجل ، وان قالوا لم يفعله عليه السلام ولكننا أوجبناه بالدلائل ، اقرؤا على أنفسهم بالكفر ، وباحداث شريعة لم يأذن بها الله تعالى ، ولا علمها رسوله صلى الله عليه وسلم ، وصرحوا بان النبي عليه السلام خالف أمر ربه جهاراً وضيع الواجب ، وانهم استدركوا ذلك وعملوا بأمر ربهم ، وهذا لا يقوله مسلم . والله الموفق للصواب

(١) بفتح العين واللام ، هو العدس وقيل ضرب من القمح باليمن يكون فى السكام منه حبتان .

فصل

قال على : وقد يرد خبر مرسل إلا أن الاجماع قد صح بما فيه ، متيقنا منقولاً جيلاً فجيلاً ، فان كان هذا علمنا أنه منقول نقل كافة كنقل القرآن ، فاستغنى عن ذكر السند فيه ، وكان ورود ذلك المرسل وعدم وروده سواء ولا فرق . وذلك نحو « لا وصية لوارث » ، وكثير من أعلام نبوته صلى الله عليه وسلم ، وان كان قوم قد رووها بإسناد صحاح ، فهي منقولة نقل كافة ، كشق القمر مع انه مذكور في القرآن ، وكاطعامه النذر الكثير من الطعام اليسير ، وكسقيه الجيش من ماء يسير في قدح ، وكصبه وضوءه في البئر فائتلت بماء عظيم بتبوك ، وكرميه التراب في عيون أهل حنين فاصابت جميعهم ، وهي مذكورة في القرآن

وأما المرسل الذي لا اجماع عليه فهو مطرح على ما ذكرنا ، لأنه لا دليل على قبوله البتة ، فهو داخل في جملة الأقوال التي اذا أجمع عليها قبلت ، واذا اختلف فيها سقطت ، وهي كل قولة لم يأت بتفصيلها باسمها نص . ومن قال بذلك دون برهان كان عاصياً لقول الله تعالى : « قل انما حرم ربى الفواحش ماظهر منها وما بطن والاثم والبغى بغير الحق وأن تشرکوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وان تقولوا على الله ما لا تعلمون » .

قال على : وان العجب ليكثر من الحنفيين ، والمالكيين ، فانهم يأبون قبول خبر الواحد في عدة مواضع ، ويقولون قد جاء القرآن بخلافها ، نعم ! ويتركونها والقرآن موافق لها على ما قد ذكرنا ، ثم يتركون القرآن لنقل لأحد . فان قال قائل : وكيف ذلك ؟ قلنا له وبالله تعالى التوفيق : انهم يقولون كثيراً بالمرسل وهو نقل لأحد لأن المسكوت عن ذكره المجهول حاله هو ومن هو معدوم سواء ، وبالله تعالى التوفيق

فصل

قال على : وقد اجاز بعض أصحابنا أن يرد حديث صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم ويكون الاجماع على خلافه ، قال وذلك دليل على انه منسوخ قال على : وهذا عندنا خطأ فاحش متيقن ، لوجهين برهانيين ضروريين ، احدهما : أن ورود حديث صحيح يكون الاجماع على خلافه معدوم ، لم يكن قط ، ولا هو في العالم . فن ادعى انه موجود فليذكره لنا ولا سبيل له والله الى وجوده ابدا . والثاني : ان الله تعالى قد قال : « انا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون » . فمضمون عند كل من يؤمن بالله واليوم الآخر ان ما تكفل الله عز وجل بحفظه فهو غير ضائع ابدا ، لا يشك في ذلك مسلم . وكلام النبي صلى الله عليه وسلم كله وحى بقوله تعالى : « وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى » والوحى ذكر باجماع الأمة كلها ، والذكر محفوظ بالنص . فكلامه عليه السلام محفوظ بحفظ الله عز وجل ضرورة ، منقول كله اليينا لا بد من ذلك . فلو كان هذا الحديث الذى ادعى هذا القائل انه مجمع على تركه ، وانه منسوخ كما ذكره كان ناسخه الذى اتفقوا عليه قد ضاع ولم يحفظ ، وهذا تكذيب لله عز وجل في انه حافظ للذكر كله ، ولو كان ذلك اسقط كثير مما بلغ عليه السلام عن ربه ، وقد ابطال ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله في حجة الوداع : « اللهم هل بلغت » .

قال على : ولسنا ننكر أن يكون حديث صحيح وآية صحيحة التلاوة منسوخين إما بحديث آخر صحيح ، وإما بآية متلوة ، ويكون الاتفاق على النسخ المذكور قد ثبت ، بل هو موجود عندنا ، إلا أننا نقول : لا بد أن يكون الناسخ لهما موجوداً أيضاً عندنا ، منقولاً اليينا محفوظاً عندنا ، مبليفاً نحونا بلفظه ، قائم النص لدينا ، لا بد من ذلك . وانما الذى منعنا منه - فهو أن يكون المنسوخ محفوظاً

منقولاً مبلغاً إلينا ، ويكون النسخ له قد سقط ولم ينقل إلينا لفظه ، فهذا باطل عندنا ، لاسبيل إلى وجوده في العالم أبد الأبد (١) لأنه معدوم البتة ، قد دخل - بأنه غير كائن - في باب المحال والممتنع عندنا . وبالله تعالى التوفيق

فصل

قال علي : وإذا قال الصحابي السنة كذا ، وأمرنا بكذا ، فليس هذا اسناداً (٢) ولا يقطع على أنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا ينسب إلى أحد قول لم يُرو أنه قاله ، ولم يقر برهان على أنه قاله ، وقد جاء عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أنه قال : كنا نبيع أمهات الأولاد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى نهانا عمر ، فأنهينا . وقد قال بعضهم : السنة كذا ، وإنما يعني أن ذلك هو السنة عنده على ما أذاه إليه اجتهاده ، فمن ذلك ما حدثناه * حماد ثنا الأصبلي ثنا أبو زيد المروزي ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا أحمد بن محمد ثنا عبد الله بن أبيونس عن الزهري أخبرني سالم بن عبد الله . قال كان ابن عمر يقول : ليس حسبكم سنة نبيكم صلى الله عليه وسلم ، إن حُذِرَ أحدكم عن الحج طاف (٣) بالبيت وبالصفاء والمروة ثم حل من كل شيء حتى يحج [عاماً] (٤) قابلاً فيهدى أو يصوم أن لم يجد هدياً

قال أبو محمد : ولا خلاف بين أحد من الأمة كلها أن النبي صلى الله عليه وسلم إذ صد عن البيت لم يطف به ، ولا بالصفاء والمروة ، بل أحل حيث كان بالحديبية ولا مزيد . وهذا الذي ذكره ابن عمر لم يقع قط لرسول الله صلى الله عليه وسلم * ثنا حماد بن أحمد قال ثنا عياش بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن قال ثنا محمد بن اسمعيل الصايغ ثنا عبد الله بن بكر السهمي ثنا سعيد بن أبي عروبة عن مطر

(١) الرسم في رقم ١١ : أبدأ لا بد (٢) في هامش النسخ . « فليس هذا مسنداً » وعليه علامة الصحة

(٣) في الأصل « طاف » والصواب من البخاري (٤) الزيادة من البخاري

هو - الوراق - عن رجاء بن حيوة عن قبيصة بن ذؤيب عن عمرو بن العاص .
قال : لا تلبسوا علينا سنة نبينا صلى الله عليه وسلم ، عدة أم الولد اذا توفي
عنها سيدها عدة الحرة المتوفى عنها زوجها أربعة اشهر وعشرا * ثنا عبد الله
ابن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب انبا محمد بن بشار بنندار ثنا
يحيى - هو ابن سعيد القطان - ثنا عبد المجيد بن جعفر ثنا وهب بن كيسان .
قال : اجتمع عيدان على عهد ابن الزبير فاخر الخروج حتى تعالى النهار ، ثم خرج
نخطب فاطال الخطبة ، ثم نزل فصلى ركعتين ، ولم يصل للناس يومئذ الجمعة .
فذكر ذلك لابن عباس ، فقال : أصاب السنة

قال أبو محمد : وقد صح عن ابن عباس أنه قرأ أم القرآن على الجنازة في
الصلاة وجهر . وقال : انها سنة ، كما * حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا
أبو اسحق البلخي ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا محمد بن بشار ثنا غندر ثنا شعبة
عن سعد عن طلحة . قال : صليت خلف ابن عباس على جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب
قال : لتعلموا انها سنة - سعد هذا هو - ابن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف
- وطلحة - هو ابن عبد الله بن عوف . وروى عن أنس : انه أفطر في منزله في
رمضان إذ أراد السفر قبل أن يخرج وقال انها سنة

وخصوصنا في هذا الموضع لا يقولون بشئ من هذا ، فقد نقضوا اصلهم
ومن أضل ممن لا يجعل قول هؤلاء : هي السنة سنة ، ويجعل قول سعيد بن المسيب
في دية أصابع المرأة : هي السنة سنة

قال ابو محمد : فلما وجدنا ذلك منصوفا عنهم ، لم يحل لنا أن ننسب الى النبي
صلى الله عليه وسلم شيئا لانعلمه ، فنكون قد دخلنا في نهى الله عز وجل
إذ يقول : « ولا تقف ما ليس لك به علم » . فن أقدم على هذا فهو قليل الورع
حاکم بالظن ، والظن لا يغني عن الحق شيئا . وهذا مذهب أهل الصدر الأول
كما * ثنا عبد الله بن ربيع التميمي عن عبد الملك بن عمر الخولاني عن محمد بن

بكر البصرى عن سليمان بن الاشعث ثنا عبد الله بن معاذ اخبرنى أبى ثناشعبة عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبى بكر الصديق عن ابيه عن عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها قالت : استحيضت امرأة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فامرت ان تعجل العصر وتؤخر الظهر ، وتغتسل لهما غسلا . وان تؤخر المغرب وتعجل العشاء ، وتغتسل لهما غسلا . وتغتسل لصلاة الصبح غسلا . فقلت لعبد الرحمن : أعن النبى صلى الله عليه وسلم ؟ قال : لا أحدثك عن النبى صلى الله عليه وسلم بشئ .

قال على : فهذا عبد الرحمن يحكى أنها أمرت فى عهد النبى صلى الله عليه وسلم ولم يستجز ان يقول ومن يأمر بهذا إلا النبى صلى الله عليه وسلم ، لاسيما فى حياته عليه السلام ، وانما اقدم على القطع فى هذا ، من قل فهمه ورق ورعه واشتغل بالقياسات الفاسدة عن مراعاة حديث النبى صلى الله عليه وسلم ، والفاظ القرآن . وقد قال بعضهم اذا جاء عن صاحب فتيا من قوله ؛ إلا أن فيها شرع شريعة ، او حد محدوداً ، أو وعيدا . فان هذا مما لا يقال بقياس ، ولا يقال إلا بتوقيف فاستدل بذلك على أنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال على : وقائل هذا القول الساقط ، يقر أنهم رتبوا فى الخبر ثمانين برأيهم ، وقد أعاذهم الله تعالى من ذلك . ونحن نجد أنهم رضى الله عنهم قالوا بكل ما ذكرنا برأيهم ورسول الله صلى الله عليه وسلم حتى وبعد موته ، فقد قالت طائفة من الصحابة : حبط عمل عامر بن الأكواع ، إذ ضرب نفسه بسيفه فى الحرب فأكذب النبى صلى الله عليه وسلم ذلك . وعمر قد قال : دعنى أضرب عنق حاطب فقد نافق ، فباطل رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله ذلك . وفى قول عمر الذى ذكرنا ايجاب شرع فى ضرب عنق امرئ مسلم ، واخبار بغيث فى انه منافق ومثل هذا كثير مما سند كره فى باب ابطال التقليد ان شاء الله تعالى . وكل هذا فقد يقوله المرء مجتهداً متأولاً ومستعظماً لما يرى ، فخطئ ومصيب

وان العجب ليكثر ممن ينسب الى النبي صلى الله عليه وسلم ما ذكرنا بظنه الفاسد ، وينكر أن يكون عليه السلام جلد ما عزا . وقد صرح عنه عليه السلام الحكم بالجلد على المحصن مع الرجم ، ونزل القرآن بجلد الزناة كلهم . وقد ذكر أبو هريرة حديث النفقة على الزوجة والولد والعبد . فقال في آخره : تقول امرأتك اتفق على أو طلقني . فقيل له : اهذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : لا . ولكن هذا من كيس أبي هريرة

والعجب من القائل ان مثل هذا لا يقال بالقياس ، نعني في مثل قول عائشة رضي الله عنها لأم ولد زيد بن ارقم : أبلى زيداً انه ان لم يتب فقد ابطل جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو يقول بالقياس ما هو أشنع من هذا ، فبعضهم يفرق بين الفأرة والمصفور الواقعين في البئر يموتان فيه ، وبين الدجاجة والسنور يموتان في البئر ، فيوجب من أحدهما عشرين دلو ، ومن الآخر أربعين دلو . ويجيز بيع ثوب من ثوبين او من ثلاثة يختاره المشتري بغير عينه ولا يجيز بيع ثوب من أربعة اثواب فصاعدا يختاره المشتري ، ويرى القطع في الساج والقنا (١) ولا يراه في سائر الخشب ، وبعضهم يفرق بين سلم بغل في بغلين وبين سلم بغلين في بغلين فيحل أحدا الوجهين ويحرم الآخر . وتحكمهم في الدين لو جمع لقامت منه أسفار ، ونحن لا ننسب الى النبي صلى الله عليه وسلم إلا ما صح عندنا بالنقل ، أو صح ان ربه تعالى أمره به ولم ينسخه عنه . فقد قال عليه السلام : « ان كذبا على ليس ككذب على أحد ، فن كذب على متعمدا فليتبوا مقعده من النار »

قال علي : وليس في تعمد الكذب أكثر من أن تسمع كلاما لم يخبرك أحد تنق به أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قاله ، ولا سمعته يقوله ، ولا علمت ان الله تعالى أمر به فتنسبه أنت برأيك وظنك الى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) القنا : القصب التي تتخذ منه الرماح . وفي رقم ١١ : الساج « والعبا » بفتح

قاله. نعوذ بالله العظيم من ذلك

فصل

قال علي : وقد ذكر قوم لا يتقون الله عز وجل أحاديث في بعضها ابطال شرائع الاسلام ، وفي بعضها نسبة الكذب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم واباحة الكذب عليه وهو * ما ثناه المهلب بن أبي صفرة (١) ثنا ابن مناس ثنا محمد بن مسرور القيرواني ثنا يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب اخبرني شمر (٢) بن نمير عن حسين بن عبد الله بن عبيد الله بن العباس (٣) عن ابيه عن جده عن علي بن أبي طالب . ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : سيأتي ناس يحدثون عني حديثا ، فمن حدثكم حديثا يضارع القرآن فانا قلته ، ومن حدثكم بحديث لا يضارع القرآن فلم اقله . فانما هو محسوة من النار

قال أبو محمد : الحسين بن عبد الله ساقط 'متهمة' بالزندقة * وبه الى ابن وهب اخبرني عمرو بن الحارث عن الاصبغ (٤) بن محمد بن أبي منصور . انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الحديث عني على ثلاث ؛ فأما حديث بلغكم عني تعرفونه بكتاب الله تعالى فاقبلوه ، وأما حديث بلغكم عني لا تجدون في القرآن ما تنكرونه به ولا تعرفون موضعه فيه فاقبلوه ، وأما حديث بلغكم عني تقشعروا

(١) كذا بهامش ١٣ مصححا وفي رقم ١١ المهلب فقط ولكنه سيأتي بعد هذا في النسخ كلها كما صححناه هنا « ومناس بفتح الميم » وتخفيف النون (٢) في رقم ١٣ شمس بالسين المهملة وهو خطأ . وشمر هذا مصري دخل الاندلس ومات بها وهو منكر الحديث (٣) هكذا نسبة هنا ولم أجده كذلك في رجال الحديث بل اسمه : « حسين بن عبد الله بن ضميرة بن أبي ضميرة سعيد الحميري المدني » وهو الصواب (٤) في الاصل « الاصبغ » مصفرا وبالعين المهملة . وفي نسخة مصفرا بالمعجمة وكلاهما خطأ

منه جلودكم وتشمز منه قلوبكم وتجدون في القرآن خلافه فردوه
قال أبو محمد : هذا حديث مرسل - والاصبغ - مجهول * ثنا أحمد بن عمر ثنا
ابن يعقوب ثنا ابن محزون (١) ثنا المغامى (٢) ثنا عبد الملك بن حبيب عن مطرف
ابن عبد الله عن مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن . ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال في مرضه : « لا يمسك الناس على شيئا ، لا أحل إلا ما أحل الله في كتابه
ولا احرم إلا ما حرم الله في كتابه » . وهذا مرسل ، إلا أن معناه صحيح لأنه
عليه السلام إنما أخبر في هذا الخبر بأنه لم يقل شيئا من عند نفسه بغير وحى
من الله تعالى به اليه ، واحال بذلك على قول الله تعالى في كتابه : « وما ينطق
عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى » . فنص كتاب الله تعالى يقضى بأن كل ما
قاله عليه السلام فهو عن الله تعالى * واخبرني المهلب بالسند الأول الى ابن
وهب حدثني سليمان بن بلال عن عمرو بن أبي عمرو عن لايتهم عن الحسن .
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « واني لا أدري لعلمكم أن تقولوا على
بعدي ما لم اقل ما حدثتم عنى مما يوافق القرآن فصدقوا به ، وما حدثتم عنى مما
لا يوافق القرآن فلا تصدقوا به ، وما لرسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يقول
مالا يوافق القرآن ، وبالقرآن هداة الله »

قال أبو محمد : وهذا مرسل وفيه - عمرو بن أبي عمرو - وهو ضعيف ، وفيه
أيضا مجهول * ثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا أحمد بن
خالد ثنا على بن عبد العزيز ثنا حجاج بن المنهال ثنا عبد الوهاب - هو الثقفى -
سمعت يحيى بن سعيد قال أخبرني ابن أبي مليكة ان ابن عمير حدثه . ان رسول

(١) فى رقم ١٣ خلون بالفاء (٢) بضم الميم الاولى وقيل بفتحها نسبة الى
مغاماة مدينة بالاندلس وهو « يوسف بن يحيى بن يوسف الازدى » من ولد
أبى هريرة فقيه نبيل توفى سنة ٢٨٣ وقيل سنة ٢٨٨ (٣) فى رقم ١١
« لا تمسك الناس شيئا »

الله صلى الله عليه وسلم : جلس في مرضه الذي مات فيه الى جنب الحجر فحذر
الفتن وقال: انى والله لا يمسك الناس على بشىء ، انى لا أحل إلا ما أحل الله في
كتابه ولا أحرم إلا ما حرم الله في كتابه

قال على : و هذا مرسل لا يصح . وفيما أخذناه عن بعض اصحابنا عن القاضى
عبد الله بن محمد بن يوسف عن ابن الدخيل عن محمد بن عمرو العقيلي ثنا محمد
ابن أيوب ثنا أبو عون محمد بن عون الزياىي ثنا اشعث بن برآز (١) عن قتادة
عن عبد الله بن شقيق (٢) عن أبي هريرة . ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال : اذا حدثتم عني بحديث يوافق الحق فخذوا به ، حدثت به أولم أحدث
قال على : - وأشعث بن برآز - كذاب ساقط لا يؤخذ حديثه (٣) وثنا
المهلب بن أبي صفرة ثنا ابن مناس ثنا محمد بن مسرور ثنا يونس بن عبد الأعلى
عن ابن وهب أخبرني الحرث بن نهان عن محمد بن عبد الله العزمي عن عبد الله
ابن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة . ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال : ما بلغكم عني من قول حسن لم أقله ، فانا قلته

قال على : - الحرث - ضعيف - والعزمي - ضعيف - وعبد الله بن سعيد -
كذاب مشهور وهذا هو نسبة الكذب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
لأنه حكى عنه انه قال لم أقله فانا قلته - فكيف يقول ما لم يقل ، هل يستجيز
هذا الا كذاب زنديق كافر احمق ، إنا لله وإنا اليه راجعون على عظيم المصيبة ،
بشدة مطالبة الكفار لهذه الملة الزهراء ، وعلى ضعف بصائر كثير من أهل الفضل
يجوز عليهم مثل هذه البلايا ، لشدة غفلتهم ، وحسن ظنهم لمن أظهر لهم الخير

(١) بفتح الباء وتخفيف الراء المفتوحة وآخره زاي (٢) في الاصل « رشيق »
وفي نسخة أخرى « سفين » وكلاهما خطأ (٣) رواه أيضاً ابن عدى عن محمد
ابن عون الزياىي وقال : « منكر جداً » وكذلك استنكره العقيلي وقال
« ليس له اسناد يصح »

قال على : فاحدى الطائفتين ابطلت الشرائع ، والاخرى اباحت الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ونحن نبرأ الى الله تعالى من كلتا هاتين الطائفتين وهاتين المسألتين (١)

وتقول للأولى : أول ما تعرض على القرآن الحديث الذى ذكرتموه فلما عرضناه وجدنا القرآن يخالفه ، قال الله تعالى : « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » . وقال تعالى : « من يطع الرسول فقد اطاع الله » . وقال تعالى : « لتحكم بين الناس بما أراك الله » . ونسأل قائل هذا القول الفاسد . فى أى قرآن وُجدَ أن الظهر أربع ركعات ، وان المغرب ثلاث ركعات ، وان الركوع على صفة كذا ، والسجود على صفة كذا ، وصفة القراءة فيها والسلام ، وبيان مايجتنب فى الصوم ، وبيان كيفية زكاة الذهب والفضة ، والغنم والابل والبقر ، ومقدار الاعداد المأخوذ منها الزكاة ، ومقدار الزكاة المأخوذة ، وبيان أعمال الحج من وقت الوقوف بعرفة ، وصفة الصلاة بها وبمزدلفة ورمي الجمار ، وصفة الاحرام ، ومايجتنب فيه ، وقطع السارق ، وصفة الرضاع المحرم ، وما يحرم من المأكّل ، وصفتنا الذبائح والضحايا ، وأحكام الحدود ، وصفة وقوع الطلاق (٢) ، وأحكام البيوع ، وبيان الربا ، والاقضية ، والتداعى والأيمان والأحباس ، والعمرى ، والصدقات ، وسائر أنواع الفقه . وانما فى القرآن جُلّ لو تُركنا وإياها ، لم ندر كيف نعمل فيها . وانما المرجوع اليه فى كل ذلك النقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وكذلك الاجماع انما هو على مسائل يسيرة [قد جمعناها كلها فى كتاب واحد ، وهو الموسوم بكتاب المراتب ، فمن أراد الوقوف عليها فليطلبها هنالك (٣)] ، فلا بد من الرجوع الى الحديث ضرورة

(١) فى رقم ١١ هذين السبيلين ولم يذكر « هاتين المسألتين »

(٢) فى رقم ١١ : وصفة الذبائح ... وفروع الطلاق ... وسائر أبواب الفقه

(٢) ما بين المربعين من رقم ١٣

ولو أن امرأ قال: لا تأخذ إلا ما وجدنا في القرآن لكان كافراً باجماع الأمة،
ولكان لا يلزمه إلا ركعة ما بين دلوك الشمس الى غسق الليل ، وأخرى عند
الفجر ، لأن ذلك هو أقل ما يقع عليه اسم صلاة ولاحد للاكثر في ذلك ،
وقائل هذا كافر مشرك حلال الدم والمال ، وانما ذهب الى هذا بعض غالية
الرافضة ممن قد اجتمعت الامة على كفرهم ، وبالله تعالى التوفيق

ولو ان امرأ لا يأخذ إلا بما اجتمعت عليه الامة فقط ويترك كل ما اختلفوا
فيه مما قد جاءت فيه النصوص لكان فاسقا باجماع الامة ، فهاتان المقدمتان
توجب بالضرورة الاخذ بالنقل

وأما من تعلق بحديث التقسيم . فقال : ما كان في القرآن أخذناه ، وما
لم يكن في القرآن لا ما يوافقه ولا ما يخالفه اخذناه ، وما كان خلافاً للقرآن
تركناه . فيقال لهم : ليس في الحديث الذي صح شئ يخالف القرآن ، فان عد الزيادة
خلافاً ، لزمه أن يقطع في فلس من الذهب ، لأن القرآن جاء بعموم القطع . ولزمه
أن يحمل العذرة ، لان في نص القرآن : « قل لا اجد فيما أوحى الى محرماً على
طعام يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً أو لحم خنزير فإنه رجس أو فسقا
أهل لغير الله به » . والعذرة ليست شيئاً مما ذكر . فان قال : هو رجس ، قيل له
كل محرّم فهو رجس ، لاسيما ان كان مخاطبنا ممن يستحل ابدال الابل وبعرها
فأى فرق بين أنواع العذرات لولا التحكم ، ولزمه أيضاً أن يحل الجمع بين العمة
وبنت أخيها ، لان القرآن نص على المحرمات ، ثم قال : « واحل لكم ما وراء
ذلك » . فان عد الزيادة خلافاً ، لزمه كما ذكرناه

وأما الطائفة الأخرى المبيحة للقول بما لم يأت نصاعن النبي صلى الله عليه وسلم
واباحة أن ينسب ذلك اليه ، فحسبنا أنهم مقرون على أنفسهم بانهم كاذبون
وقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال : « من حدث عني بحديث
وهو يرى انه كذب فهو احد الكاذبين » * ثناء احمد بن محمد الجسورى قال ثنا

وهب بن مسرة ثنا ابن وضاح عن أبي بكر بن أبي شيبة ثنا وكيع عن شعبة وسفيان عن حبيب عن ميمون بن أبي شبيب عن المغيرة بن شعبة عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقال عليه السلام : « لا تكذبوا على فانه من يكذب على يلج النار » . وروينا هذا المعنى مسندا صحيحا من طريق علي ، وأبي هريرة ، وسمرة وانس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال علي : وقال محمد بن عبد الله بن مسرة : الحديث ثلاثة أقسام ، حديث موافق لما في القرآن فالأخذ به فرض ، وحديث زائد على ما في القرآن فهو مضاف الى ما في القرآن والأخذ به فرض ، وحديث مخالف لما في القرآن فهو مطرح قال علي بن احمد : لاسبيل الى وجود خبر صحيح مخالف لما في القرآن أصلا ، وكل خبر شريعة فهو اما مضاف الى ما في القرآن ومعطوف عليه ومفسر لجملة ، واما مستثنى منه مبين لجملة ، ولا سبيل الى وجه ثالث

فان احتجوا : باحاديث محرمة أشياء ليست في القرآن . قلنا لهم : قد قال الله عز وجل : « يحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث » . فكلما حرمه رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل الخمر الأهل ، وسباع الطير ، وذوات الأنياب ، وغير ذلك فهو من الخبائث . وهو مذکور في الجملة المتلوة في القرآن ومفسر لها والمعتز بها يُسئل : أيحرم أكل عذرتة أم يحلها ؟ فان أحلها خرج عن اجماع الامة وكفر ، وان حرّمها فقد حرم ما لم ينص الله تعالى على اسمه في القرآن فان قال : هي من الخبائث . قيل له : وكل ما حرم عليه السلام فهو كالخنزير وكل ذلك من الخبائث

قال علي : فان قال : قد صح الاجماع على تحريمها . قيل له : قد أقررت بان الأمة مجمعة على اضافة ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم من السنن الى القرآن مع ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم من النهي عن ذلك كما حدثنا عبد الرحمن

ابن سلمة - صاحبنا - قال ثنا احمد بن خليل قال ثنا خالد بن سعيد (١) ثنا احمد بن خالد ثنا احمد بن عمرو المكي - وكان ثقة - ثنا محمد بن أبي عمر العدني ثنا سفيان - هو ابن عيينة - عن سالم أبي النصر (٢) عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه . قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا ألقين أحدكم متكثاً على أريكته يأتيه الأمر مما أسرت به أو نهيت عنه . فيقول : لا ادري ، ما وجدنا في كتاب الله تعالى اتبعناه » . فهذا حديث صحيح بالنهي عما تعلل به هؤلاء الجهال وبالله تعالى التوفيق . مع ما قدمنا من انه لا يختلف مسلمان في ان ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو مضاف الى ما في القرآن ، وانهم انما اختلفوا في الطرق التي بها يصح ما جاء عنه عليه السلام فقط وقد سألت بعض من يذهب هذا المذهب ، عن قول الله تعالى وقد ذكر النساء المحرمات في القرآن ثم قال تعالى : « واحلّ لكم ما وراء ذلكم » . ثم روى أبو هريرة وأبو سعيد أنه عليه السلام : حرّم الجمع بين المرأة وعمتها ، والمرأة وخالتها . وليس هذا اجماعاً فعثمان البتي وغيره يرون الجمع بين المرأة وعمتها والمرأة ، وخالتها حلالاً . فقال لي : ليس هذا الحديث خلافاً للآية لكنه مضاف اليها . فقلت له : فعلى هذا لا سبيل الى وجود حديث يخالف لما في القرآن أصلاً ، وكل حديث اتى فهو مضاف الى ما في القرآن ولا فرق ، وبالله تعالى التوفيق

فصل

قال علي : وليس كل من أدرك النبي صلى الله عليه وسلم ورآه صحابياً ،

(١) في رقم ١١ : « خالد بن سمر » (٢) في الاصل : « سالم بن أبي النصر » وفي أخرى : « سالم بن أبي النصر » وكلاهما خطأ . فانه سالم بن أبي أمية التيمي . وكنيته أبو النصر

ولو كان ذلك لكان أبو جهل من الصحابة ، لأنه قد رأى النبي صلى الله عليه وسلم وحادثه وجالسه وسمع منه . وليس كل من أدركه عليه السلام ولم يلقه ثم أسلم بعد موته عليه السلام أو في حياته - إلا أنه لم يره - معدودا في الصحابة ولو كان ذلك لكان كل من كان في عصره عليه السلام صحابيا ، ولا خلاف بين أحد في أن علقمة والاسود ليسا صحابيين ، وهما من الفضل والعلم والبر بحيث هما ، وقد كانا عالمين جليلين أيام عمر ، وأسلما في أيام النبي صلى الله عليه وسلم . وإنما الصحابة الذين قال الله تعالى فيهم : « محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم » . الآية ، ومن سمع النبي صلى الله عليه وسلم يحدث بشيء - والسامع كافر ثم أسلم فحدث به وهو عدل - فهو مسند صحيح واجب الأخذ به ، ولا خلاف بين أحد من العلماء في ذلك ، وإنما شرط العدالة في حين النذارة والمجئ بالخبر ، لاقى حين مشاهدة ما أخبر به ، وقد كان في المدينة في عصره عليه السلام منافقون بنص القرآن ، وكان بها أيضا من لا ترضى حاله كهيت (١) المحدث الذي امر عليه السلام بنفيه ، والحكم الطريد (٢) وغيرها ، فليس هؤلاء ممن يقع عليهم اسم الصحابة * حدثني احمد بن قاسم قال حدثني أبي قاسم ابن محمد بن قاسم قال حدثني جدي قاسم بن أصبغ قال ثنا اسحق بن الحسن الحرابي (٣) ثنا زكريا بن عدي (٤) ثنا علي بن مسهر عن صالح بن حيان عن ابن بريدة (٥) عن أبيه . قال : كان حي من بني ليث على ميلين من المدينة ،

(١) بكسر الهاء . وقصته رواها البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه (٢) هو الحكم بن أبي العاص ، أبو مروان بن الحكم (٣) في رقم ١١ : « الجوى » وهو خطأ . (٤) في الاصل : « زكريا بن أبي عدي ثنا عدي » وهو خطأ . فليس هناك هذا الاسم . وإنما هو ما ذكرنا . وزكريا هذا سمع على بن مسهر وروى عنه (٥) في الاصل : « أبي بريدة » وهو خطأ . بل هو عبد الله بن بريدة بن الخصيب الاسلمى

قال فجاءهم رجل وعليه حلة . فقال : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كسانى هذه الحلة وأمرنى أن احكم فى دمائكم وأموالكم بما أرى . قال : وقد كان خطب منهم امرأة فى الجاهلية فلم يزوجه ، فانطلق حتى نزل على تلك المرأة ، فارسلوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم . فقال : كذب عدو الله ، ثم أرسل رجلا فقال ان وجدته حيا - ولا أراك تجده - فاضرب عنقه ، وان وجدته ميتا خرقه بالنار » قال على : فهذا من كان فى عصره صلى الله عليه وسلم يكذب عليه كما ترى . فلا يقبل إلا من سمى وعرف فضله . واما قدامة بن مظعون ، وسيرة بن جندب ، والمغيرة بن شعبة ، وأبو بكرة ، رضوان الله عليهم ، فافضل أئمة عدول . أما قدامة فبدرى مغفور له بيقين مرضى عنه . وكل من تيقنا ان الله عز وجل رضى عنه واسقط عنه الملامة ، ففرض علينا أن نرضى عنه ، وان لا نعدّد عليه شيئا ، فهو عدل بضرورة البرهان القائم على عدالته من عند الله عز وجل وعندنا . وبقوله عليه السلام : « ان الله اطلع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم » .

وأما المغيرة بن شعبة ، فمن أهل بيعة الرضوان وقد أخبر عليه السلام أن لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة ، فالقول فيه كالقول فى قدامة . وأما سيرة بن جندب فأحدى وشهد المشاهد بعد أحد ، وهلم جرا ، والأمر فيه كالأمر فى المغيرة بن شعبة

وأما أبو بكرة ، فيحتمل أن يكون شبه عليه ، وقد قال ذلك المغيرة ، فلا يأنم هو ولا المغيرة ، وبهذا نقول . وكل ما احتمل ولم يكن ظاهره يقينا فغير منقول عن متيقن حاله بالامس ، فهما على ما ثبت من عدالتهما . ولا يسقط اليقين بالشك ، وهذا هو استصحاب الحال الذى أباه خصومنا ، وهم راجعون اليه فى هذا المكان بالصغر منهم ، فاما من أحد امتنع من الرواية عن المغيرة وأبى بكرة معا ، وأبى بكرة وهو متأول

واما سمره فتأول أيضاً والمتأول مأجور وان كان مخطئا، وكذلك قدامة
تأول أن لاجناح عليه وصدق لاجناح عليه عند الله تعالى في الآخرة بلا شك
وأما في أحكام الدنيا فلا، ولنا في الدنيا أحكام غير أحكام الآخرة

وكذلك كل من قاتل عليا رضوان الله عليه يوم صفين، وأما أهل الجمل
فما قصدوا قط قتال علي رضوان الله عليه، ولا قصد علي رضوان الله عليه قتالهم
وانما اجتمعوا بالبصرة للنظر في قسلة عثمان رضوان الله عليه واقامة حق الله
تعالى فيهم، فتسرّع الخائفون على أنفسهم أخذ حدة الله تعالى منهم - وكانوا
أعدادا عظيمة يقربون من الالوف - فأثاروا القتال خفية حتى اضطر كل
واحد من الفريقين الى الدفاع عن أنفسهم، إذ رأوا السيف قد خالطهم، وقد
جاء ذلك نصا مرويا

وان العجب ليكثر ممن يبيح لأبي حنيفة ومالك والشافعي والأوزاعي
والليث وسفيان واحمد وداود رحمهم الله، أن يجتهدوا في الدماء وفي الفروج
وفي العبادات، فيسفك هذا دما يحلّه باجتهاده ويحرمه سائر من ذكرنا، ويحل
أحدهم فرجا ويحرمه الآخر، ويحل أحدهم مالا ويحرمه الآخر، ويوجب أحدهم
حدا ويسقطه الآخر، ويوجب أحدهم فرضا وينقضه (١) الآخر، ويحرم أحدهم
عملا ويحلّه الآخر، ولم يختلفوا قط إلا فيما ذكرنا. فيجيز هؤلاء الحكم
فيما ذكرنا، ويعذرهم في اختلافهم في استباحة الدماء فما دونها، وليس عندنا
من أمرهم إلا أنهم فيما بدلنا مسلمون فاضلون يلزمنا توقيهم والاستغفار لهم،
إلا أننا لا نقطع لهم بالجنة ولا بنعيم عقودهم ولا برضى الله عز وجل عنهم،
لكن نرجو لهم ذلك ونخاف عليهم كسائر افاضل المسلمين ولا فرق - ثم لانخير
ذلك لعلّى وأم المؤمنين وطلحة والزبير وعمار وهشام بن حكيم ومعاوية وعمر
والنعمان وسمره وأبي القادية (٢) وغيرهم، وهم أئمة الاسلام حقا والمقطوع على
(١) في رقم ١١: «ويسقطه». (٢) بفتح الغين المعجمة. وهو الجهني قاتل عمار بن ياسر

فضلهم وعلى أكثرهم بانهم في الجنة ، وهذا لا يخيل إلا على مخذول وكل من ذكرنا من مصيب أو مخطئ — فأجور على اجتهاده إما اجرين واما اجرا ، وكل ذلك غير مسقط عدالتهم . وبالله تعالى التوفيق

فصل

قال على : وحكم الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم أن يورد بنص لفظه لا يبدل ولا يغير ، إلا في حال واحدة ، وهي أن يكون المرء قد ثبت فيه وعرف معناه يقينا ، فيسئل فيفتي بمعناه وموجبه ، أو يناظر فيحتج بمعناه وموجبه ، فيقول : حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا ، وأمر عليه السلام بكذا وأباح عليه السلام كذا ، ونهى عن كذا ، وحرم كذا ، والواجب في هذه القضية ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو كذا . وكذلك القول فيما جاء من الحكم في القرآن ولا فرق . وجائز أن يخبر المرء بموجب الآية وبحكمها بغير لفظها ، وهذا مالا خلاف فيه من أحد — في أن ذلك مباح كما ذكرنا واما من حدث واسند القول الى النبي صلى الله عليه وسلم ، وقصد التبليغ لما بلغه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فلا يحل له الا أن يتحرى الالفاظ كما سمعها لا يبدل حرفا مكان آخر ، وان كان معناها واحدا ، ولا يقدم حرفا ولا يؤخر آخر ، وكذلك من قصد تلاوة آية أو تعلمها وتعليمها ولا فرق . وبرهان ذلك : ان النبي صلى الله عليه وسلم علم البراء بن عازب دعاء وفيه « ونبيك الذي ارسلت » فلما أراد البراء أن يعرض ذلك الدعاء على النبي صلى الله عليه وسلم قال : ورسولك الذي ارسلت . فقال النبي عليه السلام : لا « ونبيك الذي ارسلت » فأمره عليه السلام كما تسمع ألا يضع لفظة « رسول » في موضع لفظة « نبى » وذلك حق لا يخيل معنى ، وهو عليه السلام رسول ونبى ، فكيف يسوغ للجهال المغفلين أو الفساق المبطلين ، ان يقولوا أنه عليه السلام كان يجوز أن

توضع في القرآن مكان «عزيز حكيم» «غفور رحيم» «أوسميع عليم» وهو يمنع من ذلك في دعاء ليس قرآنًا؟ والله تعالى يقول مخبراً عن نبيه صلى الله عليه وسلم: «ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي». ولا تبديل أكثر من وضع كلمة مكان أخرى. أم كيف يسوغ لأهل الجهل والعمى إباحة القراءة المفروضة في الصلاة بالاعجمية مع ما ذكرنا، ومع إجماع الأمة على أن انساناً لو قرأ أم القرآن فقدم آية على أخرى، أو قال: الشكر للصمد مولى الخلائق، وقال هذا هو القرآن المنزل لكان كافراً بإجماع. ومع قوله تعالى: «لسان الذي يلحدون إليه أعجمي وهذا لسان عربي مبين». ففرق تعالى بينهما، وأخبر أن القرآن إنما هو باللفظ العربي لا بالعجمي، وأمر بقراءة القرآن في الصلاة، فمن قرأ بالاعجمية فلم يقرأ القرآن بلا شك

والعجب أن قائل هذا الهجر لا يميز الدعاء في الصلاة إلا بما يشبه ما في القرآن لا بتسمية المدعو لهم، ولا بغير ذلك. وقد جاء النص بإباحة الدعاء فيها جملة. ويقول: إن من عطس في الصلاة فقال: الحمد لله رب العالمين، خرك بها لسانه فقد بطلت صلاته. فسبحان من وفقهم لخلاف الحق في كلا الوجهين، فيجيزون القراءة في الصلاة بخلاف القرآن، ويبطلون الصلاة بذكر آية من القرآن، ويمنعون من الدعاء فيها إلا بما في القرآن أو ما يشبهه، ولا شبه للقرآن في شيء من الكلام بإجماع الأمة.

واحتج بعضهم في ذلك بقوله تعالى: «وانه لفي زبر الأولين». وبخطابه تعالى لنا بالعربية حاكياً كلام موسى عليه السلام

قال على: وهذا لا حجة لهم فيه لأن الذي في زبر الأولين إنما هو معنى القرآن لا القرآن، ولو كان القرآن في زبر الأولين لما كان محمد صلى الله عليه وسلم مخصوصاً به، ولا كانت له فيه آية، وهذا خلاف النصوص (١) والخروج

عن الأسلام لأنه لو أنزل على غيره قبله لما كان محمد صلى الله عليه وسلم مخصوصا به ، وأما حكايته تعالى لنا كلام موسى وغيره بلغتنا ، فلم يلزمنا تعالى قراءة الفاظهم بنصها ، ولا نمنع نحن من تفسير القرآن بالاعجمية لمن يترجم له ، وانما نمنع من تلاوته في الصلاة ، أو على سبيل التقرب بتلاوته الى الله تعالى بغير اللفظ الذي أنزل به ، لا بكلام أعجمي ولا بغير تلك الالفاظ وان وافقتها في العربية ، ولا بتقديم تلك الالفاظ بعينها ولا بتأخيرها ، وانما نجز الترجمة التي أجازها النص على سبيل التعليم والافهام فقط . لا على سبيل التلاوة التي تقصد بها القربة ، والله تعالى التوفيق

وبلا خلاف من أحد من الأمة إن القرآن معجز ، وبيقين ندرى أنه اذا ترجم بلغة أعجمية ، أو بالفاظ عربية غير الفاظه ، فإن تلك الترجمة غير معجزة ، واذ هي غير معجزة فليست قرآنا . ومن قال فيما ليس قرآنا إنه قرآن فقد فارق الاجماع ، وكذب الله تعالى ، وخرج عن الاسلام ، إلا أن يكون جاهلا ؛ ومن اجاز هذا وقامت عليه الحجة ولم يرجع ، فهو كافر مشرك مرتد حلال الدم والمال ، لا نشك في ذلك أصلا . وأيضاً فقد قال تعالى مخبراً عن نبيه صلى الله عليه وسلم : « وما ينطق عن الهوى ان هو إلا وحي يوحى » . فلما صح بنص القرآن أن كلامه عليه السلام وحي كله ، حرم بلا شك تحريف الوحي واحالته كما حرم ذلك في الوحي المتلو الذي هو القرآن ، ولا فرق

ومن حدث بحديث قبله الى غيره كما بلغه إياه غيره واخذ عنه ؛ فليس عليه أن يكرره أبداً حتى يحصل في حد الهذيان ، وقد أدى ما عليه بتبليغه قال أبو محمد : وبهذا يبطل قول من رام توهين الحديث المسند ، بأن فلانا ارسله . اذ لو كان سكوت المرء - في بعض الأحيان - عن تأدية ماسمع مسقطا للاحتجاج به اذا أداه في وقت آخر أو لم يؤده هو وأداه غيره ، لكان اذا نام أو اكل أو وطي أو اشتغل بصلاة أو مصلحة دنياه أو بشئ من أمر دينه

أو بتبليغ حديث آخر - قد بطل الاحتجاج بما سكت عنه في الاحوال التي ذكرنا . وهذا جنون فادح ممن قاله ، وكفى سقوطا بكل قول أخرج الى الجنون ، وأدى الى المحال والممتنع . وبالله تعالى التوفيق

وأما اللحن في الحديث : فان كان شيئاً له وجه في لغة بعض العرب ، فليروه كما سمعه ، ولا يبدله ولا يرده الى أفصح منه ولا الى غيره ، وان كان شيئاً لا وجه له في لغة العرب البتة ، فغرام على كل مسلم ان يتحدث باللحن عن النبي صلى الله عليه وسلم . فان فعل فهو كاذب مستحق للنار في الآخرة ، لأننا قد أيقنا انه عليه السلام لم يلحن قط ، كتيقننا أن السماء محيطة بالأرض ، وان الشمس تطلع من المشرق وتغرب في المغرب . فمن نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم اللحن فقد نقل عنه الكذب بيقين ، وفرض عليه أن يصلحه . ويبشره (١) من كتابه ويكتبه معرباً ولا يتحدث به الامعرباً ، ولا يلتفت الى ما وجد في كتابه من لحن ، ولا الى ما حدث شيوخه ملحوناً

ولهذا ازم لمن طلب الفقه أن يتعلم النحو واللغة ، والا فهو نافع منحط لا تجوز له الفتيا في دين الله عز وجل * ثنا يونس بن عبدالله ثنا احمد بن عبدالله بن عبد الرحيم ثنا احمد بن خالد ثنا محمد بن عبد السلام الخشني (٢) ثنا محمد بن بشار - بن دار - ثنا عمرو بن محمد بن أبي رزين (٣) ثنا سفيان الثوري عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر . انه كان يضرب ولده على اللحن

قال علي : اللحن المحكي عن الله تعالى ورسوله عليه السلام كذب ، والكذب واجب أن يضرب آتیه . وقد روى عن شعبة أو عن حماد بن سلمة - الشك مني - انه قال : من حدث عني بلحن فقد كذب علي ، ونحن نقول ذلك وكان شعبة ، وحماد ، وخالد بن الحارث ، وبشر بن المفضل ، والحسن البصري

(١) يعني : يحجوه . وبابه قتل . وأصل البشر القشر بنحو الشفرة

(٢) بضم الخاء وفتح الشين . (٣) بفتح الراء وكسر الزاي

لا يلحظون البتة. وبالله تعالى التوفيق

فصل في زيادة العدل

قال على واذا روى العدل زيادة على ما روى غيره فسواء انقرد بها أو شاركه فيها غيره، مثله أو دونه أو فوقه، فلا أخذ بتلك الزيادة فرض. ومن خالفنا في ذلك فإنه يتناقض أقبح تناقض، فيأخذ بحديث رواه واحد ويضيفه إلى ظاهر القرآن - الذي نقله أهل الدنيا كلهم - أو يخصه به، وهم بلا شك أكثر من رواية الخبر الذي زاد عليهم آخر حكماً لم يروه غيره، وفي هذا التناقض من القبح ما لا يستجيزه ذوقهم وذورع، وذلك كتركهم قوله تعالى: « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ». لحديث انقردت به عائشة رضي الله عنها ولم يشاركها فيه أحد. وهو: لا قطع إلا في ربع دينار فصاعداً. ويترك قوله تعالى في الآيات التي ذكر فيها المحرمات من النساء، ثم قال تعالى بعد ذكر من ذكر: « واحل لكم ما وراء ذلكم ». فحرموا الجمع بين المرأة وعمتها، وليس ذلك مذكوراً في آية التحريم، بل فيها إحلال كل ما لم يذكر في الآية، فتركوا ذلك لحديث انقرد به أبو هريرة وأبو سعيد وحدهما، وليس ذلك إجماعاً. فإن عثمان البتي (١) يبيح الجمع بين المرأة وعمتها، ثم يعترضون على حكم رواه عدل بأن عدلاً آخر لم يرو تلك الزيادة، وإن فلاناً انقرد بها

قال على: وهذا جهل شديد، وقد ترك أصحاب أبي حنيفة الزيادة التي روى مالك في حديث زكاة الفطر - وهي: « من المسامين » فقالوا: انقرد به مالك. وترك أصحاب مالك الاستدعاء الذي رواه سعيد بن أبي عروبة، وقالوا: انقرد بها سعيد. فكلما الطائفتين عابت ما فعلت، وانكرت ما اتت به، مع أنه قد شورك

(١) بفتح الباء وتشديد التاء وهو عثمان بن مسلم أبو عمرو. كان يبيع البتوت -

وهو ثياب من خز ونحوه - فنسب إليها مات سنة ١٤٣

من ذكرنا في هاتين الزيادتين ولو اتفردا بها ماضر ذلك شيئا
ولا فرق بين ان يروى الراوى العدل حديثا فلا يرويه أحد غيره ، أو
يرويه غيره مرسلا ، أو يرويه ضعفاء . وبين أن يروى الراوى العدل لفظة زائدة
لم يروها غيره من رواة الحديث ، وكل ذلك سواء واجب قبوله بالبرهان الذى
قدمناه فى وجوب قبول خبر الواحد العدل الحافظ ، وهذه الزيادة وهذا
الاسناد هما خبر واحد عدل حافظ ، ففرض قبولهما ولا نبالى روى مثل ذلك
غيرهما أو لم يروه سواهما ، ومن خالفنا فقد دخل فى باب ترك قبول خبر الواحد
ولحق بمن أتى (١) ذلك من المعتزلة وتناقض فى مذهبه ، وانفرد العدل باللفظة
كانفراده بالحديث كله ، ولا فرق

قال على : فان كانت اللفظة الزائدة ناقصة من المعنى ، فالحكم للمعنى الزائد
لا للفظ الزيادة لأن زيادة المعنى هو العموم ، وهو الزيادة حينئذ على الحقيقة
وهو الحكم الزائد ، والشرع الوارد ، والامر الحادث ، ولان النبي صلى الله عليه
وسلم انما بعث شارحا ومحملا ومحرمًا ، وهكذا قال ابن عباس اذ ذكر عنده الضب .
فاذا روى العدل لفظة لها حكم زائد لم يروها غيره ، أو رواها غيره .
أو روى العدل عموما فيه حكم زائد ، وروى آخرون لفظة فيها اسقاط
ذلك الحكم ، فالفرض أن يؤخذ بالحكم الزائد أبداً ، لأنه شريعة واردة قد
تيقنا لزومها لنا ، وأتينا مأمورون بها ، ولم نتيقن نسخها ولا سقوطها ، ولا
يجوز ترك يقين لظن . فمن ادعى أن تلك الشريعة - التى قد صح امر الله عز
وجل لنا بها - قد سقطت عنا ، وان الحكم قد رجع الى ما كنا عليه قبل ورود
تلك الشريعة ، فهو مفتر على الله عز وجل ، الا ان يأتي ببرهان من نص أو اجماع
على دعواه ، ولا يحل لمسلم يخاف الله عز وجل - أن يترك يقينا لما لعله ليس كما يظن
قال على : ونمثل من ذلك مثالا فنقول : روى بعض المدول عن رسول

(١) فى رقم ١١ : بما أبى ذلك من المعتزلة

الله صلى الله عليه وسلم النهي عن آنية الفضة هكذا مجملا، وروى بعضهم النهي عن الشرب في آنية الفضة، فكانت هذه اللفظة - بمعنى الشرب - ناقصة عن معنى الحديث الآخر الذي فيه اجمال النهي عن آنية الفضة نقصانا عظيما، ومبيحة لعظائم في عموم ذلك الحديث، ايجاب تحريمها من الاكل فيها، والاغتسال فيها، والوضوء فيها، فهذه اللفظة وان كانت زائدة في الصوت والخط فهي ناقصة من المعنى. والحديث الآخر وان كان ناقص اللفظ فهو زائد في الحكم والمعاني، فهو الذي يجب الأخذ به، لأن الحديث المذكور فيه الشرب هو بعض ما في الحديث الآخر.

وهذا نحو ما قلنا في الحديثين في زكاة الغنم اللذين ذكر في احدهما السائمة ولم يذكر في الآخر، فوجب الأخذ بالعام للسائمة وغيرها، لأن من أخذ بالحديث العام كان آخذا بالخاص ايضا، لأنه اذا اجتنب آنية الفضة جملة كان قد اجتنب الشرب في جملة ما اجتنب ايضا، واذا زكى الغنم كلها كان قد زكى السائمة ايضا. فكان آخذا بكلا الأمرين، وغير عاص لشئ من النصين، وكان من أخذ بالحديث الاخص وحده، عاصيا للحديث الآخر تاركا له بلا دليل، الا التحكم والدعوى بغير علم. لأنه اذا زكى السائمة وحدها، فقد ترك زكاة غير السائمة، وخالف ما وجبه الحديث الآخر، وكان اذا اجتنب الشرب في آنية الفضة وحدها كان قد عصى ما في النص الآخر، واستباح ما حرم الله تعالى فيه، وذلك لا يحل. لأنه ليس احد النصين اولى بالطاعة من الآخر، وليس احدهما نافيا للآخر ولا مبطلا له.

ومن ذلك ايضا: ما روى من ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عامل اهل خيبر على نصف ما يخرج منها، فكان هذا عاملا لكل ما يخرج منها زرا أو خضرا أو ثمارا. وروى بعضهم هذا الحديث بعينه فقال: من ثمر النخل، فمن اخذ بالمساقاة في ثمر النخل خاصة وحظر ما سوى ذلك كان مخالفا لفعل رسول الله

صلى الله عليه وسلم المنقول في لفظ العموم. وليس قول من قال في ثمر النخل بمبطل أن يكون ساقاهم وعاملهم وزارعهم ايضا في غير ثمر النخل ، ولكن هذا الراوى ذكر بعض ما عملوا عليه وسكت عن بعض ، وعم غيره كل ما وقعت فيه المعاملة ، وكان هذا الحديث ناسخا لحديث النهي عن المزارعة بيقين. لانه اخر فعله عليه السلام بلا شك الذى ثبت عليه الى أن مات ، وحديث النهي عن المزارعة كان قبله بلا شك. فلذلك قطعنا انه منسوخ ، ولولا هذا البيان ما استجزنا ذلك

قال على : ومن هذا الباب أن يشهد عدلان ان زيدا طلق امرأته ، وقال سائر من حضر المجلس وهم عدول : لم يطلقها البتة ، فلا نعلم خلافا في وجوب الحكم عليه بالطلاق وانقاذ شهادة من شهد به . لأن عندهما علما زائدا شهدا به لم يكن عند سائر من حضر المجلس ، وهذا نفسه هو قبول زيادة العدل ولا فرق ، وان اتفرد بها ، وانها كسائر نقله ، وليس جهل من جهل حجة على علم من علم ، ولا سكوت عدل مبطلا لكلام عدل آخر ، ولا فرق بين ان ينفرد بالحديث كله ، وبين أن ينفرد بلفظة منه أو بحكم زائد فيه

وقد وافقنا من يخاصم في هذا المعنى على قبول ما اتفرد به العدل من الاخبار وخالفونا في قبول الزيادة بلا دليل إلا التحكم بالدعوى فقط ، إلا أن بعضهم رام أن يحتج فاضحك من نفسه . وذلك انه قال : قد وافقناكم على قبول الخبر اذا سلم من زيادة اتفرد بها بعض الرواة ، ومن ارسال غير هذا الراوى له ، ومن مخالفة من هوأ عدل منه واحفظ في لفظه ، وخالفناكم في قبوله اذا كان فيه شئ من هذه المعاني

قال على : فيقال له وبالله تعالى التوفيق . هذا يشبه تمويه اليهود إذ يقولون قد وافقناكم على قبول نبوة موسى صلى الله عليه وسلم ، ووجوب شريعته ، وترك العمل في السبت ، وان ذلك كله قد أمر به الله تعالى . وخالفناكم في قبول نبوة محمد صلى الله عليه وسلم ، ووجوب (١) شريعته

قال على: وهذا احتجاج من لاجلة له، وتمويه ضعيف، وذلك أننا لم نقبل نبوة موسى صلى الله عليه وسلم لاجل موافقتهم لنا عليها، ولا نبأى وافقونا عليها أم خالفونا، كما لم نبال بتكذيب المجوس والمذانية والصابئين لنبوة موسى صلى الله عليه وسلم، وإنما أخذنا بقبول نبوته عليه السلام لقيام البراهين صحتها، وبمثل تلك البراهين نفسها وجب قبول نبوة محمد صلى الله عليه وسلم ولا فرق، والحق إذا ثبت برهانه فلا معنى لقبول من قبله، ولا يزيده ذلك صحة. ولا معنى لمخالفة من خالفه، ولا يضره ذلك شيئاً. وتفسه ضرراً المخالف ولم يضر الحق، وكذلك الشيء إذا لم يقم على صحته برهان، فلا معنى لقبول من قبله ولا يصححه ذلك، وكذلك قبول خبر الواحد لم نأخذه لأن الحنفيين والمالكيين وافقونا على قبوله، وما نبأى وافقونا أم خالفونا، كما لم نبال بخلافهم لنا في القياس والتقليد، وكما لم نبال بخلاف من خالفنا من المعتزلة وغيرهم. في قبول خبر الواحد، وإنما أخذنا بقبول خبر الواحد لقيام البرهان على وجوب القول به

وبتلك الدلائل والبراهين باعيانها وجب اطراح العلل التي راموا بها ابطال الأخذ بالزيادة، وبما أرسله عدل واسنده عدل، وما خولف فيه راويه، وبذلك البرهان نفسه وجب قبول الزيادة. وإن انفرد بها العدل وتصحيح ما أسنده العدل، - وإن أرسله غيره - . وسواء كان أعدل منه أو أحفظ أو مثله أو دونه، وصح أن ما خالف هذا الحكم هذان لا معنى له، وإنما يلزم الاحتجاج بما موهوبه في غير موضعه، ففي حكم لم نراع فيه غير الاجماع المتيقن به إذا ثبت، وفيما لولا الاجماع المذكور لم نقل به، مما قد أمرنا باتباع الاجماع المتيقن المقطوع به فيه، مما لم يأت فيه نص محفوظ اللفظ، وإن كان أصل ذلك الاجماع لا يمكن البتة أن يكون إلا عن نص، وذلك مثل المسائل التي وجدنا فيها خلافاً من واحد فما فوقه لم نقل بها ولا برهان عندنا فيها إلا الاجماع وحده

وذلك مثل القراض الذى لولا الاجماع على جوازه لاتصلب ثقل الاعصار به عصر بعد عصر بانه كان القراض فى الجاهلية مشهورا ، وان النبى صلى الله عليه وسلم أقره ولم ينه عنه وهو يعلمه فاشيا فى قریش، وكانوا أهل تجارة ولا غش لهم إلا منها۔ لم نحزه . ولو وجدنا واحدا من العلماء يقول بإبطاله لوافقناه ولقلنا بقوله ، إذ لانص فى اباحتہ ، ولأنه شرط لم يأت به نص ، وكل شرط هذه صفته فان لم يتفق على صحته فهو باطل . بقوله عليه السلام : « كل شرط ليس فى كتاب الله تعالى فهو باطل » . فإكان من هذا النوع فانما نراعى فى مسائله الاجماع فما اجمعوا عليه منها قلنا به ، وما اختلف فيه اسقطناه بالبتة (١) لأنه قد بطل الاجماع فيه ، والاجماع هو برهان صحته الذى لا برهان لصحته سواء ، وما بطل برهان صحته فقد بطل القول به ، واما ما قام برهان على صحته من غير الاجماع ، فلا ينبغي أن يلتفت من وافق فيه ولا من خالف ، ولا يتكثر بمن وافق فيه كأئنا من كان ، ولا يستوحش ممن خالف فيه كأئنا من كان

ولو كان ما ذكر هذا المغفل حجة ، لساغ للحنيف أن يقول : قد وافقتمونى على وجوب قطع من سرق ما يساوى عشرة دراهم ، وخالفتمكم فى قطع من سرق اقل من ذلك ، فلا يلزمى إلا ما اتفقنا عليه ، لا ما اختلفنا فيه . ولساغ له أن يقول : قد وافقتمونى على أن القصر يكون من ثلاثة أيام فصاعدا ، واختلفنا فى اقل ، فلا يجب إلا ما اتفقنا عليه . ولساغ له أن يقول : قد وافقتمونى على ان الصداق يكون عشرة دراهم ، وخالفتمكم فى اقل من ذلك فلا يصح إلا ما اتفقنا عليه ، لا ما اختلفنا فيه

ولساغ للمالكى أن يقول : قد وافقتمونى على أن المغتسل اذا تدلك تم غسله ، وخالفتمكم فيه اذا لم يتدلك فلا يجب إلا ما اتفقنا عليه ، دون ما اختلفنا

(١) استعمله مجروراً بالباء - كما فى كل النسخ - ولا نرى مانعا من حيث

المعنى . فان أصل البت القطع . ولكننا لم نجد نصا على هذا الاستعمال

فيه . ووافقتموني على ان: من وقف بعرفة ليلا ان وقوفه صحيح ، وخالفتمكم فيمن وقف بها نهاراً ودفع قبل غروب الشمس ، فلا يصح الا ما اتفقنا عليه دون ما اختلفنا فيه . ولساغ له أن يقول : قد وافقتكم على أن الصوم اذا سلم من الأكل بالنسيان تام ، وخالفتمكم في تمامه اذا وقع فيه اكل بنسيان ، فلا يتم الا ما اتفقنا عليه دون ما اختلفنا فيه

ولساغ للشافعي أن يقول لهما: قد وافقنا ان من قرأ « بسم الله الرحمن الرحيم » في صلاته أنها تامة ، وخالفتمكم في تمام صلاة من لم يقرأها . ووافقنا على تمام صلاة من صلى على رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخر تشهده ، وخالفتمكم في تمام صلاة من لم يصل - عليه صلى الله عليه وسلم - ووافقنا في جواز صيام من بيته كل ليلة ، وخالفتمكم في صيام من لم يبيته ، فلا يصح الا ما اتفقنا عليه دون ما اختلفنا فيه .

وللزمهم أن يكتفوا منا بأن نقول لهم : قد وافقتمونا على قبول النصوص والاجماع ، وخالفناكم في القول بالقياس . فلا يلزم الا ما اتفقنا عليه دون ما اختلفنا فيه . ومثل هذا كثير جداً، يقوم منه عشرات الوف من المسائل ، فلما لم يكن كل ما ذكرنا حجة ، لأنه كلام موضوع في غير موضعه ، سقط شغب من قال : قد اتفقنا على قبول الخبر اذا عرى من زيادة أو مخالفة واختلفنا في قبول الزيادة . وبحكم العقل ندرى ان كل من رضى لنفسه على خصمه بما لا يرضى على نفسه لخصمه ، جاهل أو مجنون أو وقاح ، لا بد له من أحد هذه الوجوه ، وهي كلها خطط خسف ونعوذ بالله العظيم منها ، اللهم إلا أن يكون خصمه رضى بحكم ما فله أن يلزمه حينئذ إياه ، وان لم يلتزمه هو والله تعالى التوفيق

فصل

في ابطال ترجيح الحديث بعمل أهل المدينة، وابطال الاحتجاج بعملهم أيضاً
وبيان السبب في الاختلاف الواقع بين سلفنا من الأئمة في صدر هذه الأمة
والرد على من ذم الاكثار من رواية الحديث

ذهب أصحاب مالك: الى أنه لا يجوز العمل بالخبر حتى يصحبه العمل
قال على: وهذا من أفسد قول واشده سقوطاً، فأول ذلك أن هذا العمل
الذي يذكرون، قد سألهم من سلف من الحنفيين، والشافعيين، وأصحاب
الحديث من اصحابنا، مذماتى (١) عام ونيف واربعين عاماً: كعمل من هو هذا
العمل الذي يذكرون؟ فما عرفوا عمل من يريدون. ولا عجب أعجب من جهل
قوم بمعنى قولهم، وشرح كلامهم. وسنبين هذا بعد صدر من كلامنا في هذا
الفصل ان شاء الله تعالى وبالله التوفيق

ويقال لمن قال: لا اقبل الخبر حتى يصحبه العمل، ألعمل أول أم لا أول
له؟ فان قال: لا أول له. جاهر بالكذب ولحق بالدهرية، وان قال: له أول. قيل له
وبالله تعالى التوفيق: يجب على قولك أن ذلك العمل الأول باطل لا يجوز
اتباعه، لأنه ابتدئ فيه بعمل بخبر لم يعمل به قبل ذلك، والخبر لا يجوز اتباعه
حتى يعمل به، فهذا العمل قد وقع قبل أن يعمل بالخبر، فهو باطل على حكم
الفاسد، المؤدى الى الهديان، والى أن لا يصح عمل بخبر ابداً، وكفى سقوطاً

(١) في رقم ١١: مائة عام. وهو خطأ. فان محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة
— وهو أول من ألف في الرد على المالكية — توفي سنة ١٨٩. ومحمد بن ادریس
الشافعي توفي سنة ٢٠٤. ولعلهم أكثرهم اعتراضاً على عمل أهل المدينة. وانتصاراً
لابطال الاحتجاج به، وكتبه: «الأُم» و«اختلاف الحديث» و«اختلاف
مالك والشافعي» فيها أنواع الحجج وأقوى الأدلة على بطلان الاستدلال به

يقول أدى الى مالا يعقل. وكثير مما يقتحمون مثل هذا، كقولهم في معنى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا» (١). وكقولهم في ان الركعة الثانية من صلاة من يقضى صلاة ادرك منها ركعة مع الامام: هي قبل الأولى، والثالثة قبل الثانية، وهذا كما ترى لا يعقل. وحسبنا الله ونعم الوكيل واذا كان ما ذكروا من أنه لا يجوز أن يعمل بخبر حتى يعمل به قبل هذا العمل، وكان الخبر قد وجد وقتا من الدهر قبل أن يعمل به، فلا يجوز ان يصح العمل بخبر ابدأ. واذا كان ذلك فكل عمل بخبر من الاخبار فهو باطل، والباطل لا يصحح الحق، ولا يحقق الباطل، ولا يثبت به شيء.

ويقال لهم أيضاً: أرأيتم الخبر المسند الصحيح قبل أن يعمل به، أحق هو أم باطل؟ ولا بد من أحد هذين. فان قالوا: حق. فسواء عمل به أو لم يعمل به، لا يزيد الحق درجة في انه حق أن يعمل به، ولا يبطله أن يترك العمل به، ولو ان أهل الأرض كلهم أصفقوا (٢) على معصية محمد صلى الله عليه وسلم. ما كان ذلك مسقطا لوجوب طاعته، وقد فعلوا ذلك في اول مبعثه صلى الله عليه وسلم. فما كان ذلك مبطلا لصحة قوله. ولو آمن به جميع أهل الأرض وأطاعوه، ما زاد ذلك قوله عليه السلام منزلة في الصحة على ما كان عليه قبل أن يقبله أو يعمل به أحد من الناس، ونفسه ضرر ترك العمل بالحق، ولم يضر الحق شيئاً. وكذلك لو اصفق أهل الأرض كلهم على نبوة مسيعة - لعنه الله - ما حققها ذلك، واذا اجمعوا على الكفر به ما زاد ذلك قوله في البطلان على ما كان عليه حين نطقه به.

وان قالوا: الخبر باطل قبل العمل به، فالباطل لا يحققه العمل به، ولا يزيد الله بالعمل بالباطل الاضلالا وخزيا، فثبت بالبرهان الضروري أن لا معنى

(١) هذه هي الرواية المشهورة في الصحيحين وغيرهما. وفي نسخة «يفترقا» وهي رواية عند النسائي. (٢) اصفقوا على كذا أطبقوا عليه.

للعمل ، ولا ينبغي أن يلتفت اليه ولا يُعبأ به . وقد اصفق أهل الأرض كلهم على العمل بشرائع الكفر قبل مبعث محمد صلى الله عليه وسلم فما صححها ذلك قال على : وهذه لفظة قذفها الشيطان في قلوبهم ، وطرحها على السنتهم ، وايد ذلك الجهل والعصبية المردية ، وبالله نستعيز من البلاء وإياه نستعين على ادراك الصواب . وبالله تعالى التوفيق

ثم تقول لهم : متى اثبت الله العمل بالخبر الصحيح ، أقبل أن يعمل به ، أم بعد أن يعمل به ؟ فان قالوا : قبل أن يعمل به ، فهو قولنا . وان قالوا : بعد أن يعمل به ، لزمهم أن العاملين به هم الذين شرعوا تلك الشريعة ، وهذا كفر من قائله . ولم يبق لهم إلا أن يقولوا : لما ترك العمل بالخبر علمنا انه منسوخ ، وهذا هو باب الالهام الذي ادعته الروافض لأنفسها لأنه قول بلا برهان

قال على : وانما هذا كله بعد أن يعرفوا عمل من يريدون ، وأما وهم لا يدرون عمل من يعنون ، فلسنا نحتاج أن نبلغ معهم ههنا * وقد حدثنا عبد الله ابن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا احمد بن خالد ثنا على بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال عن يزيد بن ابراهيم التستري ثنا زريق - وكان عاملا لعمر بن عبد العزيز على أيلة - قال : كتبت الى عمر بن عبد العزيز في عبد آبق سرق ، وذكر ان أهل الحجاز لا يقطعون العبد الآبق اذا سرق . قال : فكتب الى : كتبت الى في عبد آبق سرق ، وذكر ان أهل الحجاز لا يقطعون الآبق اذا سرق ، وان الله تعالى يقول : « والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما جزاء بما كسبا » . الآية فان كان قد سرق قدر ما يبلغ ربع دينار فاقطعه به * وبه الى حجاج بن المنهال ثنا الربيع بن صبيح قال سألت نافعا مولى ابن عمر أو سأله رجل وأنا شاهد : عن الرهن والقبيل (١) في السلف والورق والطعام الى اجل مسمى . قال : لا أرى بذلك بأسا . فقلت له : ان الحسن يكرهه . قال : لولا

(١) القبيل هو الكفيل .

انكم تزعمون ان الحسن يكرهه مارأيت به بأساً، فأما اذا كرهه الحسن فهو اعلم به . فهذا عمر بن عبد العزيز لم يبال بعمل أهل الحجاز اذ وجد القرآن بخلافه ، وهذا نافع مولى ابن عمر - من كبار فقهاء أهل المدينة - ، توقف في فتياه إذ خالفه الحسن وهو عراقي

ثم نسألهم فنقول لهم : عمل من تريدون؟ أعمل أمة محمد صلى الله عليه وسلم كلهم ، أم عمل عصر دون عصر ، أم عمل محمد صلى الله عليه وسلم ، أم عمل أبي بكر ، أم عمل عمر ، أم عمل عثمان - ولم يكن في المدينة امام غير هؤلاء - أم عمل صاحب من سكان المدينة بعينه ، أم عمل جميع فقهاء المدينة ، أم عمل بعضهم؟ ولا سبيل الى وجه غير ما ذكرنا .

فان قالوا : عمل أمة محمد صلى الله عليه وسلم كلها بان كذبهم ، لأن الخلاف بين الأمة اشهر من ذلك ، وهم دأبوا انما يتكلمون مع من يخالفهم . فان كانت الأمة مجمعة على قولهم ، فمع من يتكلمون إذا؟ وان قالوا عصرًا مّا دون سائر الأعصار ، بان كذبهم أيضاً ، إذ كل عصر فالاختلاف بين فقائه موجود منقول مشهور ، ولا سبيل الى وجود مسألة اتفق عليها أهل عصر مّا ، ولم يكن تقدم فيها خلاف قبلهم ، ثم اختلف فيها الناس ، هذا مالا يوجد أبداً

فان قالوا : عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أريناهم انهم اترك الناس لعمله عليه السلام ، بل لا آخر عمله . فانهم رويوا : أن آخر عمله كان الافطار في رمضان في السفر والنهي عن صيامه ، فقالوا هم : الصوم افضل . وكان آخر عمله عليه السلام : الصلاة بالناس جالسا وهم أصحاء وراعه ، اما جلوس على قولنا ، واما قيام على قول غيرنا . فقالوا هم : صلاة من صلى كذلك باطل (١) . ورويوا في الموطأ انه صلى الله عليه وسلم : كان اذا اغتسل من الجنابة افاض الماء على جسده . فقالوا هم : طهور من تطهر كذلك باطل حتى يتدلك . ورويوا انه صلى الله

(١) في اللسان : « دسوى باطل وباطلة . عن الزجاج »

عليه وسلم : كان يرفع يديه في الصلاة اذا ركع ، واذا رفع . فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا أنه صلى الله عليه وسلم : صلى فقرأ بالطور في المغرب وبالمرسلات وكان ذلك في آخر عمره صلى الله عليه وسلم . فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا انه صلى الله عليه وسلم : كان اذا أم الناس فأتم أم القرآن قال آمين . قالوا : ليس عليه العمل . ورووا انه عليه السلام : سجد في « اذا السماء انشقت » فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا أنه صلى الله عليه وسلم : صلى بالناس جالسا وهم جلوس وراءه . فقالوا : صلاة من صلى كذلك باطل وليس عليه العمل . ورووا أن أبا بكر الصديق رضى الله عنه : ابتداء الصلاة بالناس فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فدخل فجلس الى جنب أبي بكر رضى الله عنه فأتم عليه السلام الصلاة بالناس . فقالوا : ليس عليه العمل ، ومن صلى هكذا بطلت صلاته ومن البديع أن بعضهم قال : صلاته عليه السلام في غزوة تبوك خلف عبد الرحمن ابن عوف ناسخة لهذا العمل

قال على : وهذا كلام لو قيل لقائله اسخف ماشئت واجتهد ، ما قدر أن يأتي بأكثر مما أتى به ، لوجهين . أحدهما : أن صلاته عليه السلام خلف عبد الرحمن ابن عوف - التي ادعوا أنها ناسخة - كانت في تبوك ، وصلاته عليه السلام الى جنب أبي بكر - التي ادعوا انها منسوخة - كانت قبل موته عليه السلام بخمس ليال فقط ، وهي آخر صلاة صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس . فكيف ينسخ أمر كان قبل موته عليه السلام بأشهر ، أمراً كان قبل موته عليه السلام بخمس ليال ؟ . ايفوه بهذا من له مسكة عقل أو يحل لمن هذا مقدار علمه وعقله أن يتكلم في دين الله عز وجل ؟ وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ يقول : إن الله لا ينزع العلم بعد إذ أعطاهموه انتزاعاً ، ولكن ينزعه منهم مع قبض العلماء بعلمهم ، فيبقى ناس جهال يستفتون فيفتون برأيهم فيضلون ويضلون قال على : والوجه الثانى من سقوط كلام هذا الجاهل ، انه حتى لو كانت

صلاته عليه السلام خلف عبد الرحمن بعد صلاته خلف أبي بكر، ما كان فيها نسخ لها ، لأنه ليس في صلاته خلف عبد الرحمن نهى عما في صلاته خلف أبي بكر ولا مخالفة ، بل هو حكم آخر وعلم آخر ، وفي الاحتجاج المذكور عبرة لمن اعتبر . ولهم مثله كثير

وروا أنه عليه السلام : جمع بين الظهر والعصر في غير خوف ولا سفر . فقال مالك : أرى ذلك كأن في مطر . فقالوا : ليس عليه العمل لافي مطر ولا في غيره . ورووا انه عليه السلام : أتى بصبي فبال على ثوبه فدعا بماء فأتبعه اياه ونضجه ولم يفسله . فقالوا : ليس عليه العمل ، وهذا لا يطهر الثوب ، ومن صلى بثوب هذه صفته صلى بنجس ، فعملوا نبيهم صلى الله عليه وسلم ما لم يكن في علمه ، وجعلوه مصليا بثوب نجس تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً . ورووا أنه عليه السلام صلى بالناس وهو يحمل امامة بنت أبي العاص على عنقه . فقالوا : ليس عليه العمل ، وهذا إسقاط للخشوع

قال علي : هذا كلام من قاله منهم ناسباً لسقوط الخشوع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد كفر ، وارتد وحل دمه وماله ، ولحق باليهود والنصارى . ومن نسب ذلك الى المقتدى بالنبي صلى الله عليه وسلم ولم ينسبه الى المقتدى به ، فقد تَوَقَّح ما شاء وسخف ، وهما خطتا خسف لا بد من احداهما

واظرف من كل ظريف : أنهم احتجوا بهذا الحديث نفسه في ان الصلاة لا تبطل على من صلاها وهو حامل نجاسة ، فعصوا الحديث فيما ورد فيه ، وجأهروا بالكذب في أن يستبيحوا به ما ليس فيه . ولهم مثله كثير . ورووا انه عليه السلام : كان يقرأ في صلاة العيد بسورة «ق» و«اقتربت الساعة» . فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا أنه عليه السلام : كان يقبل في رمضان نهارة . فقالوا : نكره ذلك لشاب ، وليس عليه العمل . ورووا أنه عليه السلام : صلى على سهيل بن بيضاء في المسجد . فقالوا : ليس عليه العمل . وقال شيخ منهم - كبير

عندهم ، صغير في الحقيقة . : هذا ادخال الجيف في المسجد فتمتع بـ عاقبه الله -
 على نبيه صلى الله عليه وسلم . ورووا أنه صلى الله عليه وسلم : صلى على النجاشي
 وهو غائب ، واصحابه رضى الله عنهم خلقه صفوف . فقالوا : ليس عليه العمل .
 ورووا انه صلى الله عليه وسلم : صلى على قبر . فقالوا : ليس عليه العمل ، ثم احتجوا
 بهذا الحديث في اباحة الصلاة الى القبور . فعضوا الله تعالى ورسوله صلى الله
 عليه وسلم في نهيمهم عما جاء به العمل الصحيح ، وافتروا في الحديث ما ليس
 فيه ، وراموا بذلك ابطال نهى صحيح قد ثبت لا يحل خلافه . ورووا أنه
 عليه السلام : أعطى القاتل السلب ، وقضى بذلك . فقالوا : ليس عليه العمل
 إلا أن يرى الامام ذلك . ورووا أنه عليه السلام : اباح النكاح بخاتم حديد .
 فقالوا : ليس عليه العمل . وهذا نكاح لا يجوز ، ولا بد من ربع دينار تحكما
 من آرائهم الفاسدة وقياسا على ما قطع فيه اليد عندهم ، فهلا قاسوه على ما يستباح
 به الظهر من جرعة خمر لا تساوى فلسا ، على أن ايلام الظهر اشبه باستباحة
 الفرج من قطع اليد باستباحة الفرج ، لأن الفرج والظهر عضوان مستوران
 والظهر والفرج لا يقطعان ، واليد تقطع وتبان . فاحاط الخطأ بهم من كل وجه .
 ورووا انه عليه السلام : أنكح رجلا امرأة بسورة من القرآن . فقالوا : ليس
 عليه العمل ، وهذا لا يجوز . ورووا أنه صلى الله عليه وسلم : قضى في الجنين
 بغرة عبد أو أمة . فقالوا : ليس عليه العمل ، ولكن ان كان جنين حرة ففيه
 خمسون دينارا ، وان كان جنين أمة ففيه عشر قيمة امه ، قياسا على بيضة النعامة
 يكسرها المحرم ، فأخطأوا في خلافهم حكم الله تعالى ورسوله عليه السلام ،
 واطأوا في شرعهم ما لم يأذن به الله تعالى ، وتحكموا في القيمة بلا برهان ولا هدى
 من الله تعالى ، واطأوا في تعريقهم بين جنين الحرة وجنين الأمة بلا دليل
 واطأوا في قياس جنين الأمة على بيضة النعامة خطأ يضحك ، واطأوا في
 ايجابهم في بيضة النعامة عشر البدنة ، وهم لا يرون الاشتراك في الهدى ، وكل ذلك

بلا دليل. وبالله تعالى التوفيق

وروا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : ودى عبد الله بن سهل - وهو حضري مدني - مائة من الابل . فقالوا : ليس عليه العمل ، ولا يودى بالابل إلا أهل البادية ، وأما أهل الحاضرة فلا يودون إلا بالدنانير والدرهم ، وتعلقوا في ذلك بعمر ، وهم قد خالفوا عمر في هذا المكان نفسه ، لأن عمر كما جعل على أهل الذهب الذهب ، وعلى أهل الفضة الفضة ، وكذلك جعل على أهل البقر مائتي بقرة ، وعلى أهل الغنم التي شاة ، وعلى أهل الحلال مائتي حلة . فقالوا : ليس على فعل عمر العمل في البقر والغنم والحلل ، وإنما تفعل فعله في الذهب والورق والابل خاصة . ورووا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : جعل القسامة في قتيل وجد بخير . فقالوا : ليس عليه العمل ، ولا يعجز أحد عن أن يلقي قتيلاً قتله في دور قوم آخرين . فخالفوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وخالفوا عمل عمر في القسامة أيضاً

واحتج اسمعيل في ذلك ببقرة بني اسرائيل ، فأثى بمحدث لم يأت به قرآن ولا خبر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وإنما هي خرافة من خرافات أهل الكتاب ولو صح قولهم لكانت آية معجزة عظيمة لا يقدرُونَ على مثلها أبداً ، وتلك الآية لم يكن فيها قسامة . فقد خالفوا عمل بني اسرائيل أيضاً ، وقالوا : إنما القسامة في دعوى المريض ان فلانا قتله ، وقد أبطل النبي صلى الله عليه وسلم أن يقبل قول أحد في ادعائه دم أحد أو ماله . فقبلوا دعواه في الدم ولم يهتموه ، وابطلوا دعاواه في المال واتهموه . وكفى بذكر هذا عن تكلف رد عليه ورووا أنه عليه السلام : رجم يهوديين زنيا . فقالوا : ليس عليه العمل . ولا يجوز رجمهم ، وأتى بعضهم في ذلك بعظيمة تخرج عن الاسلام ، وذلك أن قال : إنما رجمها رسول الله صلى الله عليه وسلم تنفيذا لما في التوراة . فجعلوه عليه السلام منفذا لأحكام اليهود ، وصانوا أنفسهم الدنية الساقطة عن ذلك

ويعيد الله تعالى نبيه وخيرته من الانس انه يحكم بغير ما أمره الله تعالى به ، وقد أمره الله تعالى أن يقول : « ان اتبع إلا ما يوحى الى » . ورووا انه عليه السلام قضى بالتغريب على الزاني غير المحصن . فقالوا : لا تغرب العبد لانه ضرر بسيده ولم يراعوا في تغريب الحر الضرر بزوجه وولده وماله وأبويه ، ان كان له أبوان ورووا انه عليه السلام : احتجم وهو محرم . فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا انه عليه السلام : تطيب لاحرامه قبل أن يحرم . فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا انه عليه السلام : تطيب لخله قبل أن يطوف بالبيت . فقالوا : ليس عليه العمل ورووا انه عليه السلام : قضى بابطال كل شرط ليس في كتاب الله عزوجل ، فأجازوا أزيد من ألف شرط ليس منها واحد في كتاب الله ، منها : من شرط لاهل دار الحرب النزول في دار الاسلام بأبى المسلمين وسبايا المسلمين يطؤونهن ويردونهن الى بلاد الكفر ، ويستخذمونهن ويهبونهن ويبيعونهن . وهذا شرط لا يحيزه الا ابليس ومن اتبعه . ورووا أنه عليه السلام : قسم خبير . فقالوا ليس عليه العمل . وتركوا ذلك لايقاف عمر الارض ، مع اقرارهم بانهم لا يعرفون كيف عمل عمر في ذلك . أفيكون أعجب من ترك عمل مشهور متيقن عن النبي صلى الله عليه وسلم مع جميع أصحابه لعمل مجهول لا يدرون كيف وقع باقرارهم من عمل عمر ؟ وقد خالفه في ذلك الزبير وبلال وغيرهما . ورووا انه عليه السلام قضى بإيجاب الولاء لمن اعتق . فقالوا : من أعتق سائبة فلا ولاء له

قال على : فهذا ما تركوا فيه عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم من روايتهم في الموطأ خاصة ، ولو تتبعنا ذلك من رواية غيرهم لبلغ أضعاف ما ذكرنا ، وما خالفوا فيه أوامره عليه السلام من روايتهم ورواية غيرهم أضعاف ذلك ، ولعل ذلك يتجاوز الالوف . فقد بطل كما ترى ما ادعوه من اتباع عمل النبي صلى الله عليه وسلم ، وثبت انهم أترك خلق الله لعمل نبي الله صلى

الله عليه وسلم، ثم لا آخر عمله ولعمل الأئمة بعده

فان قالوا : عمل أبي بكر . قلنا لهم وبالله تعالى التوفيق : لم ترووا في الموطأ عن أبي بكر رضي الله عنه الا عشر قضايا ، خالفتموه منها في ثمان . رروا عنه : انه صلى بالبصرة في ركعتين ووراء المهاجرين والانصار من أهل المدينة . فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا عنه : انه قرأ في الثالثة من المغرب بعد أم القرآن « ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا » الآية . فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا عنه انه أمر أميراً له وجهه الى الشام ان لا يقطع شجراً مثمراً . فقالوا : ليس عليه العمل ، وجائز قطع الشجر المثمر في دار الحرب . ورووا انه : أمره أن لا يعقر شاة ولا بعيراً الا لما كله . فقالوا : ليس عليه العمل ، وجائز عقرها في دار الحرب لغير ما كله . وهذا مما خالفوا فيه قضاء النبي صلى الله عليه وأبي بكر معاً لا رأيهم . ورووا أنه : نهاه عن تخريب العامر . فقالوا : ليس عليه العمل ، ولا بأس بتخريبه . ورووا عنه : انه ابتداء الصلاة بالناس فكبر ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم فتخلل الصفوف فصفق الناس ، فتأخر أبو بكر وتقدم النبي صلى الله عليه وسلم فأتم الصلاة بالناس . فقالوا : هذه صلاة لا تجوز ، وليس عليه العمل فخالفوا كما ترى عمل النبي صلى الله عليه وسلم وعمل أبي بكر وعمل جميع من حضر ذلك من المهاجرين والانصار ، وهم أهل العلم من أهل المدينة ، برأى من آرائهم الفاسدة . ورووا : أنه أمر يهودية أن ترقى عائشة رضي الله عنها . فقالوا : ليس عليه العمل ونكره رقى أهل الكتاب . هذا من روايتهم في الموطأ . وأما من رواية غيرهم فكثير ومما خالفوه فيه أيضاً : سببه نساء أهل الردة وصبيانهم ، وعمله بذلك في المدينة مع المهاجرين والانصار الا من خالفه في ذلك منهم . فقالوا : ليس عليه العمل

فان قالوا : عمل عمر ، قيل لهم وبالله تعالى التوفيق : رويتم عن عمر

رضوان الله عليه : انه قرأ في صلاة الصبح بسورة الحج وسورة يوسف ووراءه أهل المدينة من الأنصار والمهاجرين . فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا انه سجد في الحج سجدتين . فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا : انه سجد في سورة النجم سجدة . فقالوا : ليس عليه العمل ، وهذا ما خالفوا فيه عمل النبي صلى الله عليه وسلم وعمر وجميع الصحابة ، وادعوا في ذلك علما خفي عنهم . ورووا أنه نزل عن المنبر يوم الجمعة وهو يخطب ، فسجد وسجد معه المهاجرون والأنصار ، ثم رجع الى خطبته فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا : أنه أمراً بياً وتيمناً أن يقوم للناس بإحدى عشرة ركعة في ليالي رمضان . فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا : أن الناس كانوا يقومون أيام عمر بثلاث وعشرين ركعة في ليالي رمضان . فقالوا : ليس عليه العمل ، فخالقوا قضاء عمر وعمل أبي بن كعب وتيمم الداري والمهاجرين والأنصار بالمدينة ، لدعوى زائفة وعمل مجهول وقالوا : العمل في القيام على تسع وثلاثين ركعة . ورووا : انه صلى المغرب بالناس ومعه أهل المدينة والمهاجرون والأنصار فلم يقرأ فيها شيئاً ، فأخبر بذلك اذ سلم فلم يعد الصلاة ولا أمر بإعادتها . فقالوا : ليس عليه العمل . وقد بطلت صلاة من صلى هكذا . ورووا : أنه كتب الى عماله أن يأخذوا من سائمة الغنم الزكاة . فقالوا : السائمة وغير السائمة سواء . ورووا : أنه شرب لبناً فأعجبه ، فأخبر أنه من نعم الصدقة فتقيأه . فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا : أنه كان يقرّد بعيره في طين بالسقيا وهو محرم . فقالوا : ليس عليه العمل ؛ فلا ندرى اجعلوا القردان صيدا منهيًا عنه في الاحرام ، أم جعلوا على البعران احراماً أم كيف وقع لهم هذا ؟ ورووا عنه : أنه قضى في الأرنب بعناق . قالوا : ليس عليه العمل ، وقد وافقه على ذلك غيره من الصحابة رضوان الله عليهم . وافترض تعالى في جزاء الصيد ما حكم به ذوا عدل ، ولا عدول أعدل من الصحابة ، فقد خالفوا ههنا القرآن وفعل الصحابة ، وتركوا الحق بيقين . ورووا : أنه

حكم في البربوع بجفرة (١) فقالوا: ليس عليه العمل . وهذا كالذى قبله .
وروا: أنه حلف لئن أتى بمسلم أمن مشركاً ثم قتله ليقتلن ذلك المسلم .
فقالوا: ليس عليه العمل ، ولا يقتل مؤمن بكافر . فرة يتركون الحديث
لقول عمر ، ويقولون : عمر كان أعلم منا ، ومرة يتركون قول عمر ويقولون
الحديث أحق أن يتبع ، وفي هذا من التناقض ما فيه . ثم رأوا من رأيهم
ان يخالفوا الحديث المذكور الذى له تركوا قول عمر ، فقالوا : يقتل المؤمن
بالكافر اذا قتله قتل غيلة . ورووا عنه أنه : جعل القراض مضمونا على عبد
الله ابنه . فقالوا : لا يجوز وليس عليه العمل ، فتركوا عمل عمر وعبد الله بن
عمر وقضاءه بحضرة المهاجرين والانصار . ورووا عنه : انه قضى فيمن تزوج
امراً فوجد بها جنونا أو جذاماً أو برصاً فسها ، فلها صداقها كاملاً . ويرجع
به الزوج على وليها . فقالوا : لا يغرّم الولي شيئاً إلا أن يكون أباً أو أخاً ،
فأما ان كان من العشيرة فلا غرم عليه ، لكن تغرم هى الصداق الاربع دينار
وروا عنه : أنه اذا ارخيت الستور فقد وجب الصداق . فقالوا : ان طال
نعم ، والا فلا . ورووا عنه : انه قضى بأنه لو تقدم فى نكاح السر لرجم فيه .
فقالوا : ليس عليه العمل ولا رجم فيه ، هذا مع فسخهم نكاح السر وإبطالهم
إياه وتحريمهم له . ورووا عنه : أنه قضى فى المتعة لو تقدم فيها لرجم . فقالوا :
ليس عليه العمل ولا رجم فيها . وقد قال بعضهم : انما هذا من عمر وعيد لا
حقيقة ، فنسبوا اليه الكذب الذى قد زهه الله عنه . ولا غرو . فقد قال
ذلك بعضهم فى قوله عليه السلام : اذ هم بحرق بيوت المتخلفين عن الصلاة
مثل ذلك .

*وتلك التى تستك منها المسامع *

(١) الجعفر والجفرة - بفتح الجيم واسكان الفاء فيهما من أولاد الشاء والمعز
ما عظم واستكرش أو بلغ أربعة أشهر .

وروا عنه : أنه أشخص رجلاً قال لامرأته : حبلك على غاربك من العراق الى مكة ، واستحلفه عن نيته في ذلك . قالوا : ليس عليه العمل ، ولا يستجلب أحد من العراق الى مكة لليمين ، ولا ينوى أحد في ذلك ، وهي ثلاث أبدأ ، نخالفوا قضاء عمر في موضعين من هذا الحديث خاصة . ورووا عنه أنه قال : لا حكرة في سوقنا ، فقالوا : لا بأس بالحكرة في السوق . ورووا عنه : أنه قضى بالمدينة - بحضرة المهاجرين والانصار - على محمد بن مسلمة بأن يمر الضحاك ابن خليفة في أرضه بخليج جلبه ، ومحمد كاره لذلك . فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا عنه . أنه قضى على جد عمرو بن يحيى المازني بأن يحول عبد الرحمن بن عوف خليجاً له في أرض ذلك المازني من مكان الى مكان والمازني كاره . نخالفوا قضاء عمر وعبد الرحمن بن عوف بحضرة المهاجرين والانصار بالمدينة . وقالوا : ليس عليه العمل . وقال ابن نافع صاحب مالك - وقد ذكر هذا الخبر - فقال عليه العمل ، فليت شعري عمل من هو هذا العمل المتجاذب الذي يدعيه قوم منهم ، وينكره آخرون . ورووا عنه : انه أغرم حاطباً في ناقة لرجل من مزينة نحرها عبید لحاطب ، فقطع أيديهم ، وسأل عن ثمن الناقة فكان أربعائة فاضعف القيمة على حاطب وأغرمه بمائتي درهم ، وذلك بحضرة المهاجرين والانصار من أهل المدينة . فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا عنه أو عن عثمان أنه قضى في أمة غرت من نفسها ، فادعت أنها حرة فتزوجها رجل فولدت فقضى عليه أن يفدى أولاده بمثلهم . فقالوا : ليس عليه العمل ، ولا يقضى عليه بعبيد ، لكن بالقيمة . ورووا عنه : أنه حكم في منبوذ وجده رجل ، ان ولاءه للذي وجده . فقالوا : ليس عليه العمل ، ولا ولاء للملتقط على اللقيط . ورووا : عنه أنه قضى في هبة الثواب ، انه على هبته يرجع فيها ان لم يرز منها . فقالوا : ليس عليه العمل ، وان تغيرت الهبة عند المدهوب له بزيادة أو نقصان ، فلا رجوع للواهب فيها وليس له الا القيمة . ورووا عنه أنه كانت

الابل الضوال (١) مهملات ، لا يعرض لها أحد في أيامه . فقالوا : ليس عليه العمل ، نخالفوا عمل عمر بحضرة المهاجرين والانصار ، مع موافقة ذلك لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم

فان قالوا: عثمان رأى غير ذلك ، أريناكم ماخالفوا فيه عمل عثمان . وأيضاً فما الذى جعل عثمان أولى بأن يتبع من عمر؟ لولا التخليط وفساد رأى . ورووا عنه : أن رجلاً من بنى سعد بن ليث أجرى فرساً فوطىء اصبع رجل من جهينة فنزف الجهني فأت . فقال عمر للسعديين: أتخلفون بالله خمسين يمينا مامات منها ، فتخرجوا وأبوا . فقال للجهنيين: احلفوا أنتم لمات منها فأبوا ، فقضى على السعديين بنصف الدية . فقالوا: ليس عليه العمل ، ولكن يبدأ المدعون . وقالوا : ليس العمل على اغرامه أولياء القاتل نصف الدية . ومن العجب العجيب ان مالكا الذى خالف هذا الحديث في ثلاثة مواضع أحدها تبدئة المدعى عليهم في اليمين ، وثانيها اغرام المدعى عليهم بلا يمين من المدعين ، وثالثها اغرامهم نصف الدية لا كلها ، ثم احتج به بعد أوراق من كتابه في اغرام الركب والقائد والسائق ، وجعل أصله في ذلك فعل عمر بالسعديين ، وهو قد خالفه في الحديث نفسه كما ترى . فليت شعري ما الذى جعل ربع حكم عمر في هذا الحديث حجة يوقف عندها ، وثلاثة ارباعه مطر حالاً يعمل به؟ فلو لا البلاء لما كان يقلده هؤلاء القوم هذه الاقوال ، ويتركون لها القرآن وكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم . ورووا عنه : انه قضى في الترفوة بجمل فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا عنه انه قضى في الضرس بجمل . فقالوا ليس عليه العمل . ورووا عنه : انه قضى في الضلع بجمل ، فقالوا ليس عليه

(١) جمع . ضال في الموطأ : « مالك انه سمع ابن شهاب يقول : كانت ضوال الابل في زمان عمر بن الخطاب ابلا مؤبلة تنائج لا يمسه أحد حتى اذا كان زمان عثمان بن عفان أمر بتعريفها ثم تباع فاذا جاء صاحبها أعطى ثمنها »

العمل . ورووا عنه : انه جلد عبداً زنى وغربه . فقالوا ليس عليه العمل ، ولا يغرب العبد . فخالقوا قضاء عمر وعمله بحضرة المهاجرين والانصار بالمدينة ومعه سنة النبي صلى الله عليه وسلم لا رآتهم الفاسدة . ورووا عنه : أنه امر ثابت بن الضحاك - وكان قد التقط بعيراً - بأن يعرفه ثلاثاً ، ثم أمره بإرساله حيث وجده فخالقوا قضاء عمر وعمل ثابت . فهذا ما خالفوا فيه عمر من روايتهم في الموطأ خاصة وأما من رواية غيرهم فأضعاف ذلك

فان قالوا : عمل عثمان قليل لهم وبالله تعالى التوفيق . أنهم رووا عن عثمان انه كان يصلى الجمعة ثم ينصرف وما للجدران ظل ، فقالوا : ليس عليه العمل ، ولا تجوز الصلاة الا بعد الخطبة ، ولا يبدأ بالخطبة الا بعد الاذان ، ولا يبدأ بالاذان الا بعد الزوال ، فاذا زالت الشمس فقد حدث للجدران ظل . ورووا عنه . انه أذن على المنبر لاهل العالية في يوم عيد وافق يوم جمعة في أن يرجع منهم من أحب . فقالوا : ليس عليه العمل ، ولا تأخذ بأذن عثمان في ذلك ، وهو قد قضى ذلك بحضرة المهاجرين والانصار بالمدينة . ورووا عنه : انه كان يغطى وجهه وهو محرم . فقالوا : ليس عليه العمل ، ولا يغطى المحرم وجهه . ورووا عنه انه كان يخاطب أصحاب الديون من الذهب والفضة فيقول على المنبر . هذا شهر زكاتكم . فقالوا ليس عليه العمل وليس للدنانير والدرهم شهر زكاة معروف . ورووا عنه : انه نهى عن القرن والمتعة ، ورووا عن عمر مثل ذلك . فقالوا : ليس عليه العمل ولا ينهى عن ذلك . فهلا فعلوا مثل ذلك في توريثه المطلقة ثلاثاً من زوجها اذا طلقها وهو مريض . وهلا تركوا تقليده هناك بلا دليل كما تركوه ههنا فكانوا يوفقون في ذلك . ورووا عنه أنه صلى بمعنى أربع ركعات . فقالوا : ليس عليه العمل ، وقالوا القصر حتى تلك الصلاة واحتجوا في ذلك بفعل النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وقد ذكرنا ما خالفوا فيه عمل كل من ذكرنا اتقا وما تركوا فيه عمر لعثمان . ورووا

أنه كان يكثر من قراءة يوسف في صلاة الصبح، ورووه أيضاً نعى قراءتها عن عمر فقالوا : ليس عليه العمل . ورووا عنه من أصح طريق وأجلها وهي رواية مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عبد الله بن عامر بن ربيعة قال : رأيت عثمان - فذكر انه رآه بالعرج وهو محرم - ثم أتى بلحم صيد فقال لأصحابه : كلوا فقالوا ولا تأكل أنت ، فقال ، انى لست كهيتكم ، انما صيد من أجل . فقالوا : ليس عليه العمل ولا يجوز ان يأكل محرم ما صيد من أجل محرم غيره . ومحا مالك قول عثمان هذا ، وكرهه كراهة شديدة هذا نص الموطأ ، فأين العمل ان لم يكن عمل النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان بحضرة المهاجرين والانصار ؟ ورووا عنه وعن عمر : النهى عن الحكرة ، فقالوا : ليس عليه العمل ، ولا بأس بها

قال على : وكذلك خالفوا عمل عائشة رضى الله عنها وابن عمر وسائر الصحابة بالمدينة ، لا نحاشى منهم أحدا ، وكذلك خالفوا سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وسائر فقهاء المدينة . وأقرب ذلك خلافهم للزهري وربيعة في أشياء كثيرة جداً منها . ان الزهري كان يرى الزكاة فى الخضر والتميم الى الآباط وغير ذلك . وقد حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان الاسدي ثنا احمد بن خالد ثنا على بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا عبد الله ابن عمر النخعي ثنا يونس بن يزيد الايلي سمعت الزهري قال . هذه نسخة كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذى كتب فى الصدقة - وهي عند آل عمر بن الخطاب - قال الزهري : اقرأنها سالم بن عبد الله بن عمر فوعبتها على وجهها ، وهي التى انتسخ عمر بن عبد العزيز من عبد الله بن عبد الله بن عمر وسالم بن عبد الله ابن عمر ، حين أمر على المدينة ، فامر عماله بالعمل بها ، وكتب بها الى الوليد بن عبد الملك فامر الوليد عماله بالعمل بها ثم لم يزل الخلفاء يأمرون بذلك ثم أمر هشام محمد بن هانى عامله فنسخها الى كل عامل من عمال المسلمين وأمرهم بالعمل

بما فيها، ولا يتعدونه. وذكر باقي الحديث

قال علي : فهذا عمل فاش كما ترى ، واصله صحيفة مرسله غير مسنده كما ترى ، ثم لم يفش العمل بها إلا بعد نحو ثمانين عاما من موت النبي صلى الله عليه وسلم . وقد عمل عمال عثمان قبل ذلك بغير ذلك ، وعمال علي رضوان الله عليه بما جاءت به الرواية عن علي ، وعمال ابن الزبير بعد ذلك ، وعمال أبي بكر الصديق بغير ذلك ، وعند آل حزم صحيفة أخرى (١) فما الذي جعل عمل الوليد الظالم ومن بعده - ممن لا يعتمد به حاشي عمر بن عبد العزيز وحده - أولى من عمل ابن الزبير وعمل علي وعمل عثمان وعمل أبي بكر الصديق. وهذا تنازع يوجب الرد الى القرآن، وما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم بالاسانيد الصحيحة. وليس ذلك إلا في حديث أنس عن أبي بكر وحده. فقد صح تركهم لعمل كل من له عمل يمكن ان يراعى أو يقتدى به ، وصح ما قلنا من أنهم لا يدرون عمل من يعنون بقولهم : ليس عليه العمل. فان قالوا عمل الاكثر، فقد أريناهم انه لا أكثر من أهل عصر عمر وعثمان ، ومن صلى معهم ، ووافقهم على ما ترك هؤلاء (٢) من أعمال أولئك (٣) وانهم قد تركوا عمل الاكثر وثبت بهذا ما ذكره بعض الرواة ، من أنهم انما يعنون عمل صاحب السوق في المدينة في عصر مالك ، وهذا كما ترى. وقد جمع عبد الرحمن بن زيد بن اسلم ما اتفق عليه فقهاء المدينة السبعة خاصة فلم يبلغ ذلك إلا أوراقا يسيرة ، هذا وعبد الرحمن من هو في الضعف والسقوط ، وان لا يحتج بروايته . وما جعل الله أولئك أولى بالقبول

(١) صحيفة آل حزم روى بعضها أصحاب السنن في مواضع متفرقة .
ورواها كاملة الحاكم في المستدرک (ج ١ ص ٣٩٥ طبع الهند) وقد تكلمنا على طرقها وبيننا صحتها في شرحنا على التحقيق في المسئلة رقم ٤٢

(٢) بهامش الاصل : يعنى المالكية

(٣) بهامش الاصل : يعنى النبي وأصحابه

منهم من نظرائهم ، من أهل الكوفة ، الذين هم أفضل منهم في ظاهر الأمر ،
 كعلقمة بن قيس ، والاسود بن يزيد ، وشريح القاضي ، وعمرو بن ميمون ،
 ومسروق ، وأبي عبد الرحمن السلمي ، وعبيدة (١) السلماني ، وعبد الرحمن
 ابن ابى ليلى ، وعبد الله بن عتبة بن مسعود ، وعبد الرحمن بن يزيد اللبني ،
 وسعيد بن جببر . ولا من نظرائهم من أهل البصرة . كالحسن البصري ،
 ومحمد بن سيرين ، وجابر بن زيد ، ومسلم بن يسار ، وابى قلابه ، وبكر بن عبد الله
 المزني ، وزرارة بن أوفى ، وحيد بن عبد الرحمن ، وأيوب وابن عون (٢) ،
 ويونس بن عبيد ، وسليمان التيمي . ولا من نظرائهم من أهل الشام . كعمر
 ابن عبد العزيز ، وأبي ادريس الخولاني ، وقبيصة بن ذؤيب ، وجبیر بن
 نفير ، ورجاء بن حيوة . ولا من نظرائهم من أهل مكة . كطاوس ، وعطاء ،
 ومجاهد ، وعمرو بن دينار ، وعبيد بن عمير ، وابنه عبد الله ، وعبد الله
 ابن طاوس . ومضى الصحابة الخلفاء رضوان الله عليهم فما ولى قضاء
 المدينة مثل شريح ، ولا مثل محارب بن دثار ، ولا مثل زرارة بن أوفى ،
 ولا مثل الشعبي ، ولا مثل ابى عبيدة بن عبد الله ، ولا مثل عبد الله
 ابن عتبة ، أصلاً

ويقال لهم أيضاً : هل اختلف عمل أهل المدينة أو لم يختلف ؟ فان قالوا :
 لم يختلف أكذبهم الموطأ وجميع الروايات . وان قالوا : اختلف : قيل لهم :
 فما الذى جعل اتباع عمل بعضهم أولى بالاتباع من عمل سائرهم ؟ وقد ابطال الله
 كل عمل عند الاختلاف حاشى الرد الى كتاب الله ، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم
 بقوله تعالى : « فان تنازعتم فى شئ فردوه الى الله والرسول » . فن رد الى

(١) بفتح العين وكسر الباء (٢) فى الاصل « وأيوب بن عون » وهو
 خطأ فان أيوب هو (ابن ابى تيمية كيسان السخيتاني وابن عون هو (عبد الله
 ابن عون بن أرطبان المزني)

غيرها فقد عصى الله ورسوله ، وضلّ ضلالاً مبيناً لقوله تعالى : « ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالاً مبيناً » . وهم ينسبون الى أبى بكر وعمر وعثمان وعلى - رضوان الله عليهم - بهذا الأصل الملعون أعظم القرية ، واشدّ التضييع للإسلام ، وقلة المبالاة به . وهذا ما لا يحلّ لمسلم أصلاً ان يظنه ، فكيف ان يعتقدده ، ويدعو اليه ، وذلك لان عمر رضى الله عنه مصرّ البصرة والكوفة ومصر والشام ، واسكنها المسلمين ، وولى عليهم الصحابة كسعد ابن أبى وقاص ، والمغيرة بن شعبة ، وابى موسى الاشعرى ، وعتبة بن غزوان ، وغيرهم . وولى عثمان عليهم ولاته أيضاً كذلك ، كعماوية ، وعمر بن العاص ، وقد وليا العمر أيضاً مع عمار وابن مسعود وغيرهم . ثم ولى علىّ البصرة عثمان ابن حنيف ، وعبد الله بن عباس ، وولى مصر قيس بن سعد . أفترى عمر وعثمان وعلياً وعماهم المذكورين كتموا رعيّتهم من أهل هذه الامصار دين الله تعالى ، والحكم فى الاسلام والعمل بشرائعه ؟ مايفعل هذا مسلم . بل الذى لاشك فيه أنهم كلهم علموا رعيّتهم كل ما يلزمهم كاهل المدينة ولا فرق . ثم سكن علىّ الكوفة افتراه - رضى الله عنه - كتم أهلها شرائع الاسلام ، وواجبات الاحكام ؟ والله ما يظن هذا مسلم ولا ذمي مميز بالسير . فاذا لاشك فى هذا ، فما بالمدينة سنة إلا وهى فى سائر الامصار كلها ولا فرق . وامام مذمى هذا الصدر الكريم - رضى الله عنهم - فوالله ما ولى المدينة ولا حكم فيها إلاّ فساق الناس . كعمرو بن سعيد ، والحجاج بن يوسف ، وطارق ، وخالد بن عبد الله القصرى ، وعبد الرحمن بن الضحاك ، وعثمان بن حيان المرى (١) وكل عدوّ لله حاشى ابى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، وابان بن عثمان ، وعمر

(١) بضم الميم وكسر الراء المهملة المشددة . وفى نسخة « المزنى » بازاءى والنون وكذا ضبطه ابن حجر فى تقريب التهذيب وهو خطأ . فانه منسوب الى جده الأعلى « مرة بن عوف »

ابن عبد العزيز فانه كان كل واحد منهم فاضلا . ولها أبو بكر أربعة أعوام ،
حامين قاضيا وعامين أميراً لعمر بن عبد العزيز رضى الله عنه . فأى مزية لاهل
المدينة على غيرهم فى علم أو فضل أو رواية ؟ لو نصحوأ أنفسهم وتركوا هذا
التخليط الذى لا يسلم معه دين من غلبة الهوى ونصر الباطل ، وبالله تعالى
نعوذ من الخذلان

وما أدرك مالك بالمدينة أعلى من نافع ، وهو قليل الفتيا جدا ، وربيعة
وكان كثير الرأى قليل العلم بالحديث ، وأبى الزناد وزيد بن اسلم وكانا قليلي
الفتيا ، أما الزهرى فانما كان بالشام ، وما كتب عنه مالك إلا بمكة ، وأما من
القضاة فابو بكر بن عمرو بن حزم وابنه محمد ويحيى بن سعيد الانصارى ، على
أن اهل العراق يجاذبونه اياه ، لانه مات وهو قاض ببغداد ، وأما سعد بن ابراهيم
فكان ثقة إلا أن مالكا لم يأخذ عنه . ثم يقال لهم : لا خلاف بين احد من أهل
العلم بالاخبار أن مالكا ولد سنة ثلاث وتسعين من الهجرة بعد موت رسول
الله صلى الله عليه وسلم بثلاث وثمانين سنة ، وانه بقى ازيد من ثلاثين سنة وما
اشتهر علمه . فاخبرونى على أى مذهب كان الناس قبل مالك وطول المدة التى
ذكرنا وهى نحو مائة عام وعشرين عاما ؟ كان فيها خيار أهل الأرض ، من
الصحابة رضوان الله عنهم ، والتابعين رحمة الله عليهم . فان قالوا : على مذهب
مالك ، أ كذبهم مالك فى موطنه بما أورد فيه من الاختلاف القديم ، بين
الصحابة والتابعين . وقد ذكرنا آتفا من ذلك طرفا صالحا

ويقال لهم أيضاً : ان كان الأمر كما تقولون فما الذى جعل نسبة هذا
المذهب الى مالك أولى من نسبته الى أبى بكر أو عمر أو عثمان أو عائشة أو ابن
عمر أو سعيد بن المسيب أو سليمان بن يسار أو عروة بن الزبير أو الزهرى أو
ربيعة ؟ ولم خصصتم مالكا وحده بأن تنسبوه اليه دون أن تنسبوه الى من
ذكرنا ، وهم كانوا أفضل منه واهيب فى الصدور ؟ فان قالوا : لأن مالكا ثبت

واختلف الناس . بأن كذبهم بما أورده مالك في موطنه مما خالف فيه من كان قبلهم . وقيل لهم : انفصلوا ممن عكس قولكم . فقال : بل الناس ثبتوا وانفرد مالك بمذهب أوجب أن ينسب اليه . وانما تنسب المذاهب الى محدثيها ، لا إلى من اتبع غيره فيها ، وان قالوا : كان الناس على اختلاف في مذاهبهم وتحير . قيل لهم : فلا ترغبوا عما كان عليه السلف الصالح ، فليس والله فيما حدث بعدهم شيء من الخير - يعنى مما لم يكونوا عليه ولا علمه ذلك الصدر - فان تكن الأمور بالدلائل ، فالدلائل توضح ان ذلك الصدر كانوا على صواب في الاختيار والنظر ، مختلفين في مذاهبهم ، متفقين على ابطال التقليد ، متفقين على الأخذ بحديث النبي صلى الله عليه وسلم اذا بلغهم وصح طريقه ، وان يكن الأمر بالتقليد - ونعوذ بالله من ذلك - فتقليد عمر وعثمان وسائر من تقدم أولى من تقليد من أتى بعدهم ، اللهم إلا إن كان العمل الذى يشيرون اليه من جنس ما * حدثناه عبد الله بن يوسف بن نامي ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد الفقيه الاشقر ثنا احمد بن على القلانسي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن حاتم ثنا بهز ثنا وهيب ثنا موسى بن عقبة عن عبد الواحد بن حمزة عن عباد بن عبد الله بن الزبير يحدث عن عائشة أنها لما توفى سعد بن أبي وقاص ارسل ازواج النبي صلى الله عليه وسلم : ان يمرر بالمسجد فيصلين عليه ، ففعلوا ، فوقف به على حجرهن يصلين عليه أخرج به (١) من باب الجنائز الذى كان الى المقاعد ، فبلغن ان الناس عابوا ذلك ، وقالوا : ما كانت الجنائز تدخل بها المسجد ، فبلغ ذلك عائشة رضى الله عنها فقالت : ما أسرع الناس الى أن يعيبوا ما لا علم لهم به ، عابوا علينا أن يمرر بجنائزنا (٢) فى المسجد وما صلى رسول

(١) هذا الذى فى صحيح مسلم ونسخة من الاصل . وفى اخرى « وأخرج

من باب » (٢) فى الاصل « بالجنائز » وصحناه من مسلم

الله صلى الله عليه وسلم على سهيل بن بيضاء (١) إلا في جوف المسجد *
وبالسند المذكور الى مسلم ثنا محمد بن حاتم بن ميمون ثنا سفيان بن عيينة عن
عمرو بن دينار عن أبي المنهال قال : باع شريك لي ورقاً بنسيئة الى الموسم أو
الى الحج ، فجاء الى فاخبرني . فقلت : هذا الأمر (٢) لا يصلح . قال : قد بعته
في السوق فلم ينكر ذلك على أحد ، فأتيت البراء بن عازب فسألته . فقال :
قدم النبي صلى الله عليه وسلم (٣) ونحن نبيع هذا البيع ، فقال : ما كان يدا
بيد فلا بأس به ، وما كان نسيئة فهو ربا ، وأتت زيد بن ارقم فانه كان اعظم
تجارة مني ، فاتيت فقلت : فقال مثل ذلك * وبالسند المذكور الى مسلم ثنا
الحسن بن علي الحلواني ثنا أبو اسامة ثنا محمد بن عمرو ثنا عمرو بن مسلم بن
عمار الليثي قال : كنا في الحمام قبيل الاضحى فاطلى فيه ناس ، فقال بعض أهل
الحمام : ان سميد بن المسيب يكره هذا وينهى عنه . فلقيت سميد بن المسيب ،
فذكرت ذلك له ، فقال : يا ابن اخي هذا حديث قد نسي وترك ، حدثني
أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت : قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم فذكرت : من كان له ذبج يذبحه فاذا اهل هلال ذى الحجة فلا يأخذن
من شعره ولا من اظفاره شيئاً حتى يضحى ، أو كلاماً هذا معناه

قال علي : عمرو بن مسلم هذا هو ابن أكيمة (٤) الذي يروى عنه مالك وغيره
قال علي : فان كان عمل أهل المدينة - الذي يحتجون به ويتركون له كلام
رسول الله صلى الله عليه وسلم - من هذا الباب الذي ذكرنا فنحن نبرأ الى الله

(١) سهيل بضم السين وابوه « وهب بن ربيعة » وأمه لقبها « بيضاء »
واسمها « دعد » فاشتهر بالنسبة الى أمه (٢) في مسلم « هذا أمر »
(٣) في مسلم زيادة « المدينة » (٤) بضم الهمزة وفتح الكاف ، وعمرو
هذا اختلف في اسمه ف قيل عمرو وقيل عمر . وفي أسم جده فقيل عمار بفتح
العين وتشديد الميم وقيل عماره بضم العين وتخفيف الميم وفي آخره هاء

تعالى من هذا العمل، ونحن متقربون الى الله تعالى بمعيان هذا العمل ومضادته ولا شك أنهم انما يريدون عمل الجمهور الذى وصفنا، من نحو انكار طامة أهل المدينة على ازواج النبي صلى الله عليه وسلم المرور فى المسجد وبيع أهل سوق المدينة الورق بالورق أو بالذهب نسيئة، لا ينكر ذلك أحد منهم. ومثل تركهم ونسيانهم أمر النبي صلى الله عليه وسلم فى أن لا يمس الشعر والظفر من أراد أن يضحى إذا أهلّ ذو الحجة بشهادة سعيد بن المسيب - فقيه أهل المدينة - عليهم بذلك، فاذ قد بينا أنهم لا يتعلقون بعمل النبي صلى الله عليه وسلم، ولا بعمل أبى بكر وعمر وعثمان، ولا بعمل أحد بعينه من الصحابة رضوان الله عليهم، فلم يبق بأيديهم شئ إلا العمل الذى وصفنا. ونعوذ بالله من التعلق بمثل هذا العمل، فهو الضلال المبين. وحسبنا الله ونعم الوكيل

وقد فشا الشكوى بالعمال وتعميدهم فى المدينة فى أيام الصحابة رضوان الله عليهم كما * حدثنا حماد بن احمد قال ثنا عبد الله بن ابراهيم الاصيلي ثنا أبو زيد المروزي ثنا الفريرى ثنا البخارى ثنا قتيبة بن سعيد ثنا سفيان بن عيينة عن محمد بن 'سوقه عن منذر الثورى عن محمد بن على - هو ابن الحنفية - قال : جاء عليا ناس فشكوا سعاة عثمان. فقال لى على : اذهب بهذه الصحيفة الى عثمان ، فاخبره انها صدقة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فمر سماتك يعملون بها ، فأثبته بها . فقال : أغنها (١) عنا ، فأثبت بها على بن أبى طالب رضى الله عنه فاخبرته . فقال : ضعها حيث أخذتها . فقد صح كما ترى بطلان قول من يدعى حجة بعمل أهل المدينة أو غيرهم ، ووجب أن لا حجة إلا فيما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقد أنكر عمر رضى الله عنه على حسّان انشاده الشعر فى المسجد ، فلما قال له : قد انشدت فيه وفيه من هو خير منك ، وذكر

(١) قال فى اللسان: « اى اصرفها وكفها كقوله تعالى : « لكل امرئ

منهم يومئذ شأن يغنيه ».

له رسول الله صلى الله عليه وسلم ، سكت عمر ومضى . فهذا كله يبين انه لا حجة في قول أحدولا في عمله بعد النبي صلى الله عليه وسلم . فان قالوا : مالك أتى متأخراً فتعقب . قيل لهم : فتقليد من أتى بعد مالك فتعقب عليه أولى ، كالشافعي واحمد ابن حنبل وداود وغيرهم ، الى أن يبلغ الأمر الينا ، ثم الى من بعدنا

قال على : والصحيح من ذلك ان أبا حنيفة ومالك - رحمهما الله - اجتهدا وكانا ممن أمر بالاجتهاد ، إذ كل مسلم ففرض عليه أن يجتهد في دينه ، وجريا على طريق من سلف في ترك التقليد ، فأجرا فيما اصابا فيه اجرين ، واجرا فيما اخطأ فيه اجرا واحدا ، وسلمنا من الوزر في ذلك على كل حال . وهكذا حال كل عالم ومتعلم غيرهما ، ممن كان قبلهما ، وممن كان معهما ، وممن أتى بعدها أو يأتي ، ولا فرق . فقلدهما من شاء الله عز وجل ، ممن اخطأ وابتدع ، وخالف أمر الله عز وجل ، وسنة النبي صلى الله عليه وسلم واجماع المسلمين وما كانت عليه القرون الصالحة وما توجه دلائل العقل ، واتبع هواه بغير هدى من الله تعالى فضل واضل ، وكذلك المقلدون للشافعي رحمه الله ، إلا أن الشافعي رضي الله عنه أصل أصولا الصواب فيها أكثر من الخطأ ، فالمقلدون له اعذر في اتباعه فيما اصاب فيه ، وهم اليوم واقل عذرا في تقليدهم إياه فيما أخطأ فيه . واما اصحاب الظاهر فهم ابعد الناس من التقليد ، فمن قلد أحدا ممن يدعى انه منهم فليس منهم ولم يعصم أحد من الخطأ . وانما يلام من اتبع قولاً لا حجة عنده به ، واليوم من هذا من اتبع قولاً قد وضع البرهان على بطلانه ، فمادى ولج في غيئه ، وبالله تعالى التوفيق . والوم من هذين واعظم جرماً ، من يقيم على قول يقر أنه حرام ، وهم المقلدون الذي يقلدون ويقررون أن التقليد حرام ، ويتركون أوامر النبي صلى الله عليه وسلم ويقررون أنها صحاح وأنها حق . فمن اضل من هؤلاء نعوذ بالله من الخذلان ، ونسأله الهدى والعصمة ، فكل شيء بيده لا إله إلا هو

قال أبو محمد : وقد قال بعضهم : قد صح ترك جماعات من الصحابة والتابعين لكثير مما بلغهم من حديث النبي صلى الله عليه وسلم ، فلا يخلو من أن يكونوا تركوه مستخفين به ، وهذا كفر من فاعله . أو يكونوا تركوه لفضل علم كان عندهم ، فهذا أولى أن يظن بهم

قال علي : وهذا يبطل من وجوه ، أحدها أنه قال قائل : لعل الحديث الذي تركه من تركه منهم فيه داخلة . قيل له : ولعل الرواية التي رويت بأن فلانا الصاحب ترك حديثا كذا هي المدخولة ، وما الذي جعل ان تكون الداخلة في رواية الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أولى من ان تكون في النقلة الذين رووا ترك من تركها ؟ وأيضا فان قوما منهم تركوا بعض الحديث وقوما منهم اخذوا بذلك الحديث الذي ترك هؤلاء ، فلا فرق بين من قال : لا بد من انه كان عند من تركه علم من اجله تركه . وبين من قال : لا بد من انه كان عند من عمل به علم من اجله عمل به ، وكل دعوى عريت من برهان فهي سائطة . وقد قدمنا انه لا يستوحش لمن ترك العمل بالحق ، سواء تركه مخطئا معذورا ، أو تركه عاصيا موزورا ، ولا يتكثر بمن عمل به كائنا من كان ، وسواء عمل به أو تركه ، وفرض على كل من سمعه ان يعمل به كل حال . وايضا فان الاحاديث التي روي انه تركها بعض من سلف ، ليست في اكثر الأمور التي ترك هؤلاء المحتجون بترك من سلف لما تركوا منها ، بل ترك هؤلاء ما اخذ به اولئك ، واخذ هؤلاء بما تركه اولئك ، فلا حجة لهم في ترك بعض من سلف لما ترك من الحديث ، لأنهم اول مخالف لهم في ذلك ، وأول مبطل لذلك الترك . ولا اسوأ من احتجاج امرئ بما يبطل على من لا يحقق ذلك الاحتجاج ، بل يبطله كابطال المحتج به له أو اشد . وأيضا فلو صح ما افتروه - من انه كان عند الصاحب التارك لبعض الحديث علم من اجله ترك ما ترك من الحديث ، ونعوذ بالله العظيم من ذلك ، ونعيذ كل من يظن به خيرا من مثل ما نسبوا الى افاضل هذه الامة المقدسة -

لوجب أن يكون من فعل ذلك ملعونا بلعنة الله عز وجل. قال الله تعالى : « ان الذين يكتُمون ما انزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب اولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون ». فنجن نقول : لعن الله كل من كان عنده علم من الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم وكتمه عن الناس كأئنا من كان ، ومن نسب هذا الى الصحابة رضوان الله عليهم ، فقد نسبهم الى الادخال في الدين وكيد الشريعة ، وهذا اشد ما يكون من الكفر وقد عارضت بنحو من هذا الكلام الليث بن حرفش (١) العبدى في مجلس القاضى عبد الرحمن بن احمد بن بشر رحمه الله . وفي حفل عظيم من فقهاء المالكيين ، فما احد منهم اجاب بكلمة معارضة ، بل صمتوا كلهم ، الا قليلا منهم اجابونى بالتصديق لقولى . وذلك أنى قلت له : لقد نسبت الى مالك رضى الله عنه ما لو صح عنه لكان افسق الناس ، وذلك أنك تصفه بأنه ابدى الى الناس المعلوم والمتروك والمنسوخ من روايته ، وكتمهم المستعمل والسالم والناسخ حتى مات ولم يبيده الى احد . وهذه صفة من يقصد افساد الاسلام ، والتلبيس على أهله ، وقد اعاذه الله من ذلك . بل كان عندنا احد الأئمة الناصحين لهذه الملة ، ولكنه اصاب واخطأ ، واجتهد فوفق وحرّم ، كسائر العلماء ولا فرق او كلاما هذا معناه . وقد افترض الله تعالى التبليغ على كل عالم . وقد قال عليه السلام مخبرا : « ان من كتم علما عنده فسئل عنه الجم يوم القيامة بلجام من من نار » . فان قالوا : بل ما كان عنده عن النبي صلى الله عليه وسلم خبر يصح الا وقد ابداه وزواه للناس ، وبلغه كما يحق عليه في علمه وورعه . قلنا : صدقم . وهذه صفته عندنا ، ونحن على اتباع روايته ورواية غيره من العدول لانه عدل ، وقد امرنا بقبول خبر العدل . ونحن على رفض رأيه ورأى غيره لقيام البرهان على تحريم التقليد ، وهو اول الناس ينهى عن تقليده ، والعجب

(١) فى رقم ١١ : حريش وفى هامش رقم ١٣ : حريش.

من دعواهم أنهم اخذوا بالآخر من فعله صلى الله عليه وسلم ، وما نعلم اترك منهم لذلك . فما حضرنا ذكره - مما تركوا فيه آخر فعله صلى الله عليه وسلم ، واخذوا بالاول المنسوخ - فانهم لم يجيزوا ان يأتي الامام المعبود وقد بدأ خليفته على الصلاة بالصلاة (١) ، فدخل الامام المعبود فيتم الصلاة ويبني سائر من خلقه على ما كبروا في اول صلاتهم ، ويصير الامام الذي ابتداء الصلاة مأموماً ، وهذه آخر صلاة صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس في مرضه الذي مات فيه ، فابطلوا هذه الصلاة ، واجازوا أن يخرج الامام من الصلاة لعذر اصابه ويستخلف من يتم بالناس صلاتهم . وهذا ما لم يأت فيه نص ولا اجماع . ولم يروا الصلاة خلف الامام القاعد والأصحاء وراءه قعوداً أو قياماً ، وهذه صفة آخر صلاة صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم . وتعلقوا بحديث رواه جابر الجعفي - وهو كذاب - عن الشعبي مرسل : « لا يؤمن أحد بعدى جالساً » وهي رواية كوفية ، وهم يردون الصحيح من رواية اهل الكوفة ، ويتعلقون بهذه الرواية التي لاشك في كذبها من روايات اهل الكوفة ، وكرهوا التكبير بتكبير الامام ، وابطلوا في نص رواياتهم صلاة المذكور ، وهذه صفة آخر صلاة صلاها ابو بكر خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بحضرة جميع المهاجرين والانصار الا الأقل منهم . وتركوا اباحة الشرب لكل مالا يسكر من المباحات في جميع الظروف - وهو الناسخ - واخذوا بالنهي عن الدباء والمزفت ، وهو منسوخ بالنص الجلي ، وكان ذلك في اول الاسلام ، وتركوا ما في سورة براءة - وهي آخر سورة نزلت على رسول الله عليه وسلم - من أنه لا تؤخذ جزية الا من كتابي . وتركوا أيضاً ما فيها من قوله تعالى : « ولا يجرمون ما حرم الله ورسوله » . وتعلقوا بحديث تخيير من

(١) وضع بالاصل علامة التصحيح . فقوله « على الصلاة » متعلق

بـ « خليفته » وقوله « بالصلاة متعلق بـ « بدأ » والمعنى واضح

أسلم وعنده أكثر من أربع نسوة ، لانه لايجوز ان يوجد احد نكح (١) أكثر من أربع نكاحا جائزا ، لان نكاح من نكح خامسة اليوم باطل حين عقده اياه ، منسوخ لايجوز - وان جوزة الكفار - لأن الله تعالى قد حرمة ، وتحريم الله تعالى لاحق بهم لازم لهم . وتركوا النهي عن الصوم في السفر في رمضان ، وهو الناسخ ، واخذوا باباحة ذلك وهي منسوخة . وتركوا النهي عن الكلام مع الامام في اصلاح الصلاة ، وهو الناسخ ، وتعلقوا بالمخصوص المنسوخ . وتركوا قراءة « والمرسلات » في المغرب ، وهو من آخر فعله صلى الله عليه وسلم . وتركوا تطيبه صلى الله عليه وسلم لحله ولا حرامه قبل أن يطوف بالبيت ، وهو آخر فعله عليه السلام ، وتعلقوا بالمنسوخ المخصوص الذي كان في الحديبية قبل حجة الوداع . وتركوا ايجابه عليه السلام السلب للقاتل - وكان في غزوة حنين - وهو الناسخ ، وتعلقوا بما كان في غزوة مؤتة وهو منسوخ ، - قبل حنين - . وتركوا ما في سورة براءة من ان لا يهادن مشرك الاعلى الاسلام ، ولا كتابي الاعلى الصغار والجزية ، واخذوا بمحدث ابي جندل ، وهو منسوخ قبل براءة . ومثل هذا كثير

فصل

فيه بيان سبب الاختلاف الواقع بين

الأئمة في صدر هذه الأمة

فان قيل: فعلى اى وجه ترك هو (٢) ومن قبله كثيرا من الاحاديث ؟ قيل له وبالله التوفيق : قد بينا هذا فيما خلا ، ولكن تأتى بفصول (٣) تقتضى

(١) في نسخة « أن يؤخر احد نكاح » (٢) في هامش الاصل : أى

مالك (٣) في رقم ١١ : « تأتى فصول »

تكرار ما قد ذكر فلا بد من تكراره ، وذلك ان مالكا وغيره بشر ينسى كما ينسى سائر الناس ، وقد تجد الرجل يحفظ الحديث ولا يحضره ذكره حتى يفتى بخلافه ، وقد يعرض هذا في آى القرآن . وقد أمر عمر على المنبر بان لايزاد في مهور النساء على عدد ذكره ، فذكرته امرأة بقول الله تعالى : « وآتيتم احداهن قنظارا » . فترك قوله وقال : كل احد أفقه منك يا عمر ، وقال : امرأة اصابته وامير المؤمنين اخطأ . وامر برجم امرأة ولدت لسته اشهر ، فذكره على بقول الله تعالى : « وحمله وفصاله ثلاثون شهرا » . مع قوله تعالى : « والوالدات يرضعن اولادلاهن حولين كاملين » . فرجع عن الأمر برجمها . وهم أن يسطو بعيننة بن حصن ، إذ قال له : يا عمر ما تعطينا الجزل ، ولا تحكم فينا بالعدل . فذكره الحر بن (١) قيس بن حصن بن حذيفة بقول الله تعالى : « وأعرض عن الجاهلين » . وقال له : يا امير المؤمنين هذا من الجاهلين ، فامسك عمر . وقال يوم مات رسول الله صلى الله عليه وسلم : والله مامات رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا يموت حتى يكون آخرنا ، أو كلاما هذا معناه ، حتى قرئت عليه : « إنك ميت وانهم ميتون » . فسقط السيف من يده وخر الى الارض . وقال : كأنى والله لم اكن قرأتها قط . فاذا امكن هذا فى القرآن ، فهو فى الحديث امكن ، وقد ينسأه البتة ، وقد لا ينسأه بل يذكره ، ولاكن يتأول فيه تأويلا فيظن فيه خصوصا أو نسخا أو معنى ما . وكل هذا لا يجوز اتباعه الا بنص أو اجماع ، لأنه رأى من رأى ذلك ، ولا يحل تقليد احد ولا قبول رأيه .

وقد علم كل احد ان الصحابة رضوان الله عليهم كانوا حوالى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة مجتمعين ، وكانوا ذوى معاش يطلبونها ، وفى ضنك من القوت شديد - قد جاء ذلك منصوبا - وان النبي صلى الله عليه

(١) هو ابن اخى عيينة بن حصن الفزارى

وسلم و ابا بكر وعمر أخرجهم الجوع من بيوتهم ، فكانوا من متحرف في الاسواق ومن قائم على نخله ، ويحضر رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل وقت منهم الطائفة اذا وجدوا ادنى فراغ مما هم بسبيله ، هذا ما لا يستطيع احد أن ينكره . وقد ذكر ذلك أبو هريرة فقال : ان اخوانى من المهاجرين كان يشغلهم الصنف بالاسواق ، وان اخوانى من الانصار كان يشغلهم القيام على نخلهم ، وكنت امرأ مسكينا اصحب رسول الله صلى الله عليه وسلم على ملء بطنى . وقد اقر بذلك عمر فقال : فاتنى مثل هذا من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ألهانى الصنف فى الاسواق ، ذكر ذلك فى حديث استئذان ابى موسى ، فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسئل عن المسألة ، ويحكم بالحكم ، ويأمر بالشئ ، ويفعل الشئ . فيعيه من حضره ويغيب عن غاب عنه . فلما مات النبى صلى الله عليه وسلم وولى أبو بكر رضى الله عنه ، فن حينئذ تفرق الصحابة للجهاد ، الى مسيامة والى أهل الردة ، والى الشام والعراق ، وبقي بعضهم بالمدينة مع أبى بكر رضى الله عنه . فكان اذا جاءت القضية ليس عنده فيها عن النبى صلى الله عليه وسلم امر ، سأل من بحضرته من الصحابة عن ذلك ، فان وجد عندهم رجع اليه وإلا اجتهد فى الحكم ليس عليه غير ذلك . فلما ولى عمر رضى الله عنه فتحت الامصار ، وزاد تفرق الصحابة فى الاقطار ، فكانت الحكومة (١) تنزل فى المدينة أوفى غيرها من البلاد ، فان كان عند الصحابة الحاضرين لها فى ذلك عن النبى صلى الله عليه وسلم اثر ، حكم به ، وإلا اجتهد امير تلك المدينة فى ذلك . وقد يكون فى تلك القضية حكم عن النبى صلى الله عليه وسلم موجود عند صاحب آخر ، فى بلد آخر ، وقد حضر المدينى مالم يحضر المصرى ، وحضر المصرى مالم يحضر

(١) المراد بالحكومة القضية قال فى أساس البلاغة : وهو يتولى الحكومات ، ويفصل الخصومات ،

الشامي ، وحضر الشامي مالم يحضر البصرى ، وحضر البصرى مالم يحضر الكوفى ، وحضر الكوفى مالم يحضر المدينى ، كل هذا موجود فى الآثار وفى ضرورة العلم بما قدمنا ، من مغيب بعضهم عن مجلس النبى صلى الله عليه وسلم فى بعض الاوقات وحضور غيره ، ثم مغيب الذى حضر امس ، وحضور الذى غاب فيدرى كل واحد منهم ما حضر ، ويفوته ما غاب عنه . هذا معلوم ببديهة العقل وقد كان علم التيمم عند عمار وغيره ، وجهله عمر وابن مسعود . فقالا : لا يتيمم الجنب ، ولولم يجد الماء شهرين . وكان حكم المسح عند على وحذيفة رضى الله عنهما وغيرهم ، وجهلته عائشة وابن عمر وأبو هريرة ، وهم مديون . وكان تورث بنت الابن مع البنت عند ابن مسعود ، وجهله أبو موسى . وكان حكم الاستئذان عند أبي موسى وعند أبي سعيد وأبى ، وجهله عمر . وكان حكم الاذن للحائض فى أن تنفر قبل أن تطوف ، عند ابن عباس وأم سليم ، وجهله عمر وزيد بن ثابت وكان حكم تحريم المتعة والحرم الاهلية عند على وغيره ، وجهله ابن عباس . وكان حكم الصرف عند عمر وأبى سعيد وغيرهما ، وجهله طلحة وابن عباس وابن عمر . وكان حكم اجلاء أهل الذمة من بلاد العرب ، عند ابن عباس وعمر ، فنسيه عمر سنين فتركهم حتى ذكر فذكر ، فاجلاهم . وكان علم الكلالة عند بعضهم ، ولم يعلمه عمر . وكان النهى عن بيع الخمر عند عمر ، وجهله سمرة . وكان حكم الجدة عند المغيرة ومحمد بن مسلمة ، وجهله أبو بكر وعمر . وكان حكم أخذ الجزية من المجوس ، وان لا يقدم على بلد فيه الطاعون ، عند عبد الرحمن بن عوف ، وجهله عمر وأبو عبيدة وجهور الصحابة رضوان الله عليهم . وكان حكم ميراث الجد عند معقل بن سنان ، وجهله عمر

ومثل هذا كثير جدا ، فضى الصحابة على ما ذكرنا ، ثم خلف بعدهم التابعون الآخذون عنهم ، وكل طبقة من التابعين فى البلاد التى ذكرنا فانما تفقهوا مع من كان عندهم من الصحابة ، وكانوا لا يتعدون فتاويهم ، لا تقليداً لهم ولكن

لأنهم انما أخذوا ورووا عنهم ، إلا اليسير مما بلغهم عن غير من كان في بلادهم من الصحابة رضى الله عنهم . كاتباع أهل المدينة في الاكثر فتاوى ابن عمر ، واتباع أهل الكوفة في الاكثر فتاوى ابن مسعود ، واتباع أهل مكة في الاكثر فتاوى ابن عباس

ثم أتى بعد التابعين فقهاء الامصار ، كأبي حنيفة وسفيان وابن أبي ليلى بالكوفة ، وابن جريج بمكة ، ومالك وابن الماجشون بالمدينة ، وعثمان البتي وسوار بالبصرة ، والاوزاعي بالشام ، والليث بمصر ، فجروا على تلك الطريقة من أخذ كل واحد منهم عن التابعين من أهل بلده فيما كان عندهم . واجتهادهم فيما لم يجدوا عندهم وهو موجود عند غيرهم . ولا يكلف الله نفسا إلا وسعها وكل من ذكرنا مأجور على ما أصاب فيه حكم النبي صلى الله عليه وسلم أجري ، ومأجور فيما خفى عنه منه اجراً واحداً ، وقد يبلغ الرجل مما ذكرنا حديثان ظاهرهما التعارض ، فيميل الى أحدهما دون الثاني بضرب من الترجيحات التي صححنا أو ابطالنا قبل هذا في هذا الباب ، ويميل غيره الى الحديث الذي ترك هذا بضرب من تلك الترجيحات أيضاً ، كما روى عن عثمان في الجمع بين الاختين ، حرمتها آية ، واحتلتها آية . وكما مال ابن عمر الى تحريم نساء أهل الكتاب جملة بقوله : « ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن » . قال : ولا أعلم شركاً أعظم من قول المرأة : ان عيسى ربها ، وغلب ذلك على الاباحة المنصوصة في الآية الاخرى . وكما جعل ابن عباس عدة الحامل آخر الأجلين من وضع الحمل ، أو تمام أربعة اشهر وعشر . وكما تأول بعض الصحابة في الحر الاهلية أنها انما حرمت لانها لم تحمى ، وتأول آخر منهم أنها حرمت لانها حمولة الناس ، وتأول آخر منهم أنها حرمت لانها كانت تأكل العذرة . وقال بعضهم : بل حرمت لعينها . وكما تأول قدماء في شرب الخمر ، قول الله تعالى : « ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا » . فعلى هذه الوجوه ترك

مالك ومن كان قبله ماتركوا من الحديث والآيات ، وعلى هذه الوجوه خالفهم نظراؤهم . فاخذ هؤلاء ماترك أولئك ، واخذ أولئك ماترك هؤلاء ، فهي وجوه عشرة كما ذكرنا . أحدها : ان لا يبلغ العالم الخبر فيفتى فيه بنص آخر بلغه ، كما قال عمر في خبر الاستئذان : خفي على هذا من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، الهاني الصفي بالاسواق ، وقد أوردناه باسناده من طريق البخارى في غير هذا المكان . وثانيها : أن يقع في نفسه أن راوى الخبر لم يحفظ وانه وهم ، كفعل عمر في خبر فاطمة بنت قيس ، وكفعل عائشة في خبر الميت يعذب ببكاء أهله ، وهذا ظن لامعنى له ، ان اطلق بطلت الاخبار كلها ، وان خص به مكان دون مكان ، كان تحكما بالباطل . وثالثها : أن يقع في نفسه أنه منسوخ ، كما ظن ابن عمر في آية نكاح الكتابيات . ورابعها : أن يغلب نصا على نص بانه احوط ، وهذا لامعنى له اذ لم يوجه قرآن ولا سنة . وخامسها : أن يغلب نصا على نص لكثرة العاملين به أو لجلالتهم ، وهذا لامعنى له ، لما قد أفسدناه قبل في ترجيح الاخبار . وسادسها : أن يغلب نصا لم يصح على نص صحيح ، وهو لا يعلم بفساد الذى غلب . وسابعها : أن يخصص عموما بظنه . وثامنها : أن يأخذ بعموم لم يجب الاخذ به ، ويترك الذى ثبت تخصيصه . وتاسعها : أن يتأول في الخبر غير ظاهره بغير برهان لعله ظنها بغير برهان . وطاشرها : أن يترك نصا صحيحا لقول صاحب بلغه ، فيظن انه لم يترك ذلك النص إلا لعلم كان عنده . فهذه ظنون توجب الاختلاف الذى سبق في علم الله عز وجل انه سيكون ، ونسأل الله تعالى التثبيت على الحق بمنه آمين ثم كثرت الرحل الى الآفاق ، وتداخل الناس والتقوا ، وانتدب أقوام لجمع حديث النبي صلى الله عليه وسلم وضمه وتقييده ، ووصل من البلاد البعيدة الى من لم يكن عنده ، وقامت الحجة على من بلغه شئ منه ، وجمعت الاحاديث المبينة لصحة أحد التأويلات المتأولة في الحديث ، وعرف الصحيح

من السقيم وزيف الاجتهاد المؤدى الى خلاف كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والى ترك عمله ، وسقط العذر عن خالف ما بلغه من السنن يبلوغه اليه ، وقيام الحجة به عليه ، فلم يبق إلا العناد والجهل ، والتقليد والاثم وعلى هذه الطريق كان الصحابة رضى الله عنهم ، وكثير من التابعين يرحلون فى طلب الحديث الواحد الايام الكثيرة . وقد رحل أبو أيوب من المدينة الى مصر ، الى عقبة بن عامر فى حديث واحد . وكتب معاوية الى المغيرة : اكتب الى ما سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم . ورحل علقمة والاسود الى عائشة وعمر رضى الله عنهما . ورحل علقمة الى ابى الدرداء بالشام . فقد بينا وجه ترك من ترك بعض الحديث ، وأزحنا العلة فى ذلك ، ورفعنا الاشكال جملة ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم

قال أبو محمد وقد موّه بعضهم بأن قال : ان ابن مسعود كان يسئل عن الشئ فيتركه حتى يأتى المدينة

قال على : وانما كان هذا فى مسئلتين فقط ، وهى : مسألة نكاح الام التى لم يدخل بابنتها بخالفه عمر ، وقد صح عن زيد بن ثابت - وهو مدنى - مثل قول ابن مسعود . والثانية : بيعه ثفاية بيت المال ، ثم رجع عن ذلك قال على : وكيف يكون هذا ، والصحيح ان ابن مسعود قال مخبرا عن نفسه : ما من سورة من كتاب الله تعالى الا وانا ادرى فيما نزلت ، ولو انى اعلم مكان رجل اعلم منى بكتاب الله عز وجل تبلفنى اليه الابل لاتيته . فكيف يرجع الى قول غيره من هذه صفته . ولقد صدق رضى الله عنه ، وهو الذى امر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يتمسك بعهد ، وان يؤخذ القرآن عنه وعن ثلاثة مذكورين معه . وقد صح ان عمر بن الخطاب امر برجم مجنونة ، فردّه عن ذلك على ، - وهو كوفى - . وكذلك وجد عند المغيرة خبر املاص المرأة - وهو كوفى - لم يكن عند أهل المدينة

قال علي : وقد موّه بعضهم بأن ذكر ما* حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك (١) ثنا محمد بن بكر ثنا ابو داود ثنا محمد بن المثني ثنا سهل بن يوسف قال حميد انبأ عن الحسن . قال : خطب ابن عباس في آخر رمضان على منبر البصرة . فقال : أخرجوا صدقة صومكم ، فكأن الناس لم يعلموا . فقال : من ههنا من اهل المدينة ، فقوموا الى اخوانكم فعلموهم ، فانهم لا يعلمون . فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الصدقة صاعاً من تمر أو شعير ، أو نصف صاع من قح ، على كل حر أو مملوك ، ذكر أو أنثى صغير أو كبير (٢) . فلما قدم على رأي رخص الشعير . قال : قد أوسع الله عليكم فلو جعلتموه صاعاً من كل شيء قال علي : وهذا الحديث قبل كل شيء لا يصح ، لوجوه ظاهرة

أولها : ان الكذب والتوليد والوضع فيه ظاهر كالشمس ، لأنه لا خلاف بين أحد من أهل العلم بالاخبار ، ان يوم الجمل كان لعشر خلون من جمادى الآخرة سنة ست وثلاثين ، ثم اقام على بالبصرة باقى جمادى الآخرة ، وخرج راجعاً الى الكوفة فى صدر رجب ، وترك ابن عباس بالبصرة أميراً عليها ، ولم يرجع على بعدها الى البصرة . هذا ما لا خلاف فيه من أحد له علم بالاخبار . وفى الخبر المذكور ، ذكر تعليم ابن عباس أهل البصرة صدقة الفطر ، ثم قدم على بعد ذلك ، وهذا هو الكذب البحت الذى لا خفاء به . ووجه ثان : ان الحسن لم يسمع من ابن عباس أيام ولايته بالبصرة شيئاً ، ولا كان الحسن حينئذ بالبصرة ، وانما كان بالمدينة هذا ما لا خلاف فيه بين أحد من نقلة الحديث ، وأيضاً وجه ثالث : فانه حديث مفتعل لا يصح ، لأن البصرة فتحها وبنائها - سنة اربع عشرة من الهجرة - عتبة بن غزوان المازنى بدرى مدنى . ووليها بعده المغيرة بن شعبه وأبو موسى وعبد الله بن عامر ، وكلهم مدنيون ، ونزلها من الصحابة المدنيين

(١) فى نسخة « ابن عبد العزيز » (٢) فى الاصل : « صغيراً وكبيراً »

أزيد من ثلاثمائة رجل ، منهم عمران بن الحصين ، وأنس بن مالك ، وهشام بن عامر ، والحكم بن عمرو ، وغيرهم . وفتحت أيام عمر بن الخطاب وتداولها ولاته ، الى أن وليها ابن عباس بعد صدر كبير من سنة ست وثلاثين من الهجرة ، فلم يكن في هؤلاء كلهم من يخبرهم بزكاة الفطر ، بل ضيعوا ذلك واهملوه ، واستخفوا به أو جهلوه ، مدة أزيد من اثنين وعشرين عاما ، مدة خلافة عمر بن الخطاب وعثمان رضوان الله عليهما ، حتى وليهم ابن عباس بعد يوم الجمل . أتري عمر وعثمان ضيما إعلام رعيتهما هذه الفريضة ؟ أتري أهل البصرة لم يحجوا أيام عمر وعثمان ، ولا دخلوا المدينة ، فغابت عنهم زكاة الفطر الى بعد يوم الجمل ؟ ان هذا هو الضلال المبين ، والكذب المفترى ، ونسبة البلاء الى الصحابة رضوان الله عليهم . ان هذا الخبر ما يدخل تصحيحه في عقل سليم ، وما حدث الحسن والله أعلم بهذا الحديث إلا على وجه التكذيب له ، لا يجوز غير ذلك

ثم نقول لهم : لو صح - وهو لا يصح - لكان حجة على المالكيين ، لانه خلاف مذهبهم في صدقة الفطر ، لأنهم يرون انه لا يجوز فيهما من البر إلا صاع ، فعاد حجة عليهم ، ولا اضل ممن يحتج بما لا يصحح نعوذ بالله من الخذلان . وانما يصح هذا الحديث بخلاف اللفظ المذكور لكن كما * حدثناه عبدالله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب ثنا قتيبة بن سعيد ثنا حماد - هو ابن زيد - عن أيوب السختياني عن أبي رجاء - هو العطاردي - . قال : سمعت ابن عباس يخاطب على منبركم - يعني منبر البصرة - يقول : صدقة الفطر صاع من طعام

وقد موّه بعضهم بان قال : ان أهل المدينة هم شهدوا آخر عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم قال علي : وهذا قول رجل جاهل أومدلس . لا بد له ضرورة من أحد

الوجهين ، فان كان جاهلا وكان هذا مقداره من العلم ، فما كان في سعة أن يفتي في دين الله عز وجل . وان كان هذا مستحلا للتلبيس في دين الله تعالى ، فهذه اخبت واثن

قال على : وهذا كلام يبطل من وجهين ضروريين ، احدهما : أننا قد بينا في هذا الباب أنهم اترك الناس لآخر عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم والثاني : ان الصحابة رضی الله عنهم كانوا كلهم مدنيين طول مدة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومدة ابى بكر ، وانما سكنوا الشام والبصرة والكوفة في صدر خلافة عمر رضوان الله عليه ، فابعد ذلك . لأن الشام ومصر كانت بايدي الروم ، والعراق حيث بنيت الكوفة والبصرة ، كانت بايدي الفرس . ولم يفتح شئ من كل ذلك ولا سكنه مسلم ، إلا بعد صدر من امارة عمر ، هذا أمر لا يجهله من له أقل نصيب من العلم ، وكل من كان بالعراق والشام ومصر من الصحابة فلم يفارقوا سكنى المدينة طول حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم ينفرد قط برسول الله صلى الله عليه وسلم من بقى منهم بالمدينة دون من سكن بعد موته عليه السلام العراق أو الشام أو مصر ، فبطل كذب من موه بما ذكرنا والله الحمد ، ووجب بالضرورة ، أن من بقى بالمدينة من الصحابة رضی الله عنهم ، ليس بأولى بحسن الظن بهم في الثبات على ما شهدوه من النبي صلى الله عليه وسلم من سائر الصحابة الذين بالامصار ، ولا هم أولى بالعلم منهم . بل كلهم واجب الحق ، موصوف بالعلم والدين والنصيحة للمسلمين .

قال أبو محمد : وهذا الذي جرى عليه الناس كما * ثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا احمد بن خالد ثنا على بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا يزيد بن ابراهيم ثنا رزيق (١) - وكان عاملا لعمر بن عبد العزيز

(١) بتقديم الراء المضمومة وفتح الزاى . وفي الاصل « زريق » وهو خطأ

وقع فيه أيضاً ابن حبان . وهو رزيق بن حكيم - بضم الحاء - وهو ثقة

على ايلة - انه كتب الى عمر بن عبد العزيز : فى عبد أبى وسرق ، وذكر ان أهل الحجاز لا يقطعون العبد اذا سرق . فكتب اليه : كتبت الى فى عبد أبى وسرق ، وذكرت ان أهل الحجاز لا يقطعون الا بى اذا سرق ، وان الله تعالى يقول : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا » . فان كان قد سرق قدر ما يبلغ ربع دينار فاقطعه
قال على : فهذا عمر بن عبد العزيز لم يلتفت الى عمل أهل الحجاز وأخذ بعموم القرآن وهو الذى لا يجوز خلافه

فصل

فى فضل الاكثار من الرواية للسنن

قال على : واستغاث بعضهم الى ذم الاكثار من الرواية ، ونسبوا ذلك الى عمر بن الخطاب . وذكروا الخبر عنه : انه لم يلتفت لرواية فاطمة بنت قيس فى أن لا تنفق ولا سكنى للمبتوتة ثلاثا ، وانه قال : لاندع كتاب ربنا وسنة نبينا لكلام امرأة لاندري لعلها نسيت . وتوعدأبا موسى بضرب الظهر والبطن ان لم يأت به بشاهد على ما حدث به من حكم الاستئذان . وان أبا بكر الصديق لم يأخذ برواية المغيرة بن شعبة فى ميراث الجدة ، حتى شهد له بذلك محمد بن مسلمة . وان عائشة أم المؤمنين لم تلتفت الى قول أبى هريرة فى المشى فى خف واحد ، وقالت : لاحتنن أبا هريرة ، ومشيت فى نعل واحدة . وان عثمان حمل اليه محمد بن على بن أبى طالب ، من عند أبيه كتاب حكم النبي صلى الله عليه وسلم فى الزكاة فقال له : أغنها عنا ، فرجع الى أبيه . فقال : ضع الصحيفة حيث وجدتھا . وان عمارا قال لعمر فى حديث التيمم : أما والله يا أمير المؤمنين لئن شئت - لما جعل الله لك على من الحق - ان لا أحدث بذلك أبداً فعلت . فقال له عمر :

لا، ولكن نوليك من ذلك ما توليت . وان ابن عباس لم يلتفت (١) رواية أبي هريرة في الوضوء مما مست النار . ولا رواية الحكم بن عمرو الغفاري في الوضوء من فضل المرأة ، ولا رواية علي في النهي عن المتعة . ولا رواية أبي سعيد الخدري في النهي عن الدرهم بالدرهمين يداً بيد . وابن عمر ذكرت له رواية أبي هريرة في كلب الزرع . فقال : ان لأبي هريرة زرعاً . وأن معاوية لم يلتفت رواية عبادة ابن الصامت ، وأبي الدرداء ، في النهي عن الفضة بالفضة بتفاضل يداً بيد . فهؤلاء ، أبو بكر وعثمان وعلي وعائشة وعمار وابن عباس وابن عمر

ومعاوية . وذكروا نحو هذا أيضاً عن نفر من التابعين

قال علي : وقولهم هذا داحض بالبرهان الظاهر ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم . وهو انه يقال لمن ذم الاكثار من الرواية : أخبرنا عن الرواية لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أخير هي أم شر؟ ولا سبيل الى وجه ثالث فان قال : هي خير ، فالاكثار من الخير خير . وان قال : هي شر ، فالقليل من الشر شر وهم قد أخذوا منه بنصيب ، فيلزمهم أن يعترفوا بانهم يتعلمون الشر ويعملون به أما نحن فلسنا نقر بذلك . بل نقول : ان الاكثار منها لطلب ماصح هو الخير كله ، وأيضاً فنقول لهم : عرفوا حد الاكثار من الرواية المذموم عندهم ، لنعرف ما تكرهون ، وحد غير الاكثار المستحب عندهم ، فان حدوا في ذلك حدا كانوا قد قالوا بالباطل ، وشرعوا في الدين ما لم يأذن به الله تعالى . وقالوا بلا برهان وبغير علم ، وان لم يحدوا في ذلك حدا كانوا قد حصلوا في أسخف منزلة ، إذ لا يدرون ما ينكرون ولا يُحسنون . وهذا هو الضلال ونعوذ بالله منه وأيضاً فيقال لهم : ما الذي جعل أن يكون مارواه مالك من الحديث خيراً ، ويكون مارواه غيره شراً دون أن تكون القصة معكوسة ، ونحن

(١) استعمله متعدياً بنفسه ولم نزله وجهاً ، والمعروف استعماله لازماً

نعود بالله من كل ذلك . بل الخير كله التفقه في الآثار والقرآن ، وضبط ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد حض النبي صلى الله عليه وسلم على أن يبلغ عنه ، وهذا هو التفقه والندارة التي أمر الله تعالى بها . وليت شعري إذا كان الاكثار من الحديث شرا فإن الخير ، أفي التقليد الذي لا يلتزمه إلا جاهل أو فاسق ؟ أم في التحكم في دين الله عز وجل بالأراء الفاسدة التي قد حذر الله تعالى منها ، وزجر النبي صلى الله عليه وسلم عنها (١) ؟
وخر بعضهم : بأن مالكا كان يسقط من موطنه كل سنة ، وأنه لم يحدث بكثير مما كان عنده

قال على : هذا نخر من يريد أن يمدح فيذم ، ويريد أن يبنى فيهدم ، ولا يخلو ما حدث به مالك وما لم يحدث به ، من أن يكون حدث بالصحيح عنده وترك ما لم يصح ، فقد أحسن . وكذا كل من حدث أيضاً بما يصح عنده ممن ليس مالك بأعلم منه ولا أروع كسفیان ، وشعبة ، والأوزاعي ، وأيوب وغيرهم ، أو يكون حدث بالسقيم وكنم الصحيح ، وقد نزهه الله تعالى عن ذلك لأن هذه صفة أفسق الفاسقين . أو يكون حدث بسقيم وصحيح وكنم صحيحاً وسقيماً ، فمن فعل ذلك فهو آثم وملعون ، لكتابه علماً صحيحاً عنده . فبطل ما أرادوا أن يمدحوه به ، وعاد ذماً عظيماً لو صح عليه ذلك ، وأعوذ بالله من ذلك

وبرهان آخر يوضح كذب من قال هذا : وهو أن الموطأ الفقه مالك رضى الله عنه بعد موت يحيى بن سعيد الأنصاري بلا شك ، ومات يحيى بن سعيد في سنة ثلاث وأربعين ومائة ، ولسنا نقول هذا بظننا بل يقيناً ، فهكذا رويناه باسناد متصل إلى يحيى بن سعيد القطان . أنه قال : لقينا مالكا قبل أن يصنف

(١) أفاض الامام أبو عمر بن عبد البر النمرى المتوفى سنة ٤٦٣ في البحث في الاكثار من الاحاديث في كتابه «جامع بيان العلم وفضله» ٢ : ١٢٠ - ١٣٣

ولقيناها سنة اثنتين وأربعين ومائة بعد موت موسى بن عقبة بسنة ، ولم يزل الموطأ يروى عن مالك منذ ألفه ، طائفة بعد طائفة ، وأمة بعد أمة ، وآخر من رواه عنه من الثقات أبو المصعب الزهرى لصغر سنه ، وعاش بعد موت مالك ثلاثا وستين سنة ، وموطؤه أكمل الموطآت ، لأن فيه خمسمائة حديث وتسعين حديثا بالمكرر ، أما بسقاط التكرار خمسمائة حديث وتسعة وخمسون حديثا ، وكان سماع ابن وهب للموطأ من مالك قبل سماع أبي المصعب بدهر ، وكذلك سماع ابن القاسم ، ومعن بن عيسى ، وليس في موطأ ابن القاسم إلا خمسمائة حديث وثلاثة احاديث ، وفي موطأ ابن وهب كما في موطأ أبي المصعب ولا مزيد . فبان كذب هذا القائل ، والحمد لله رب العالمين

قال علي : ولئن كان جمع حديث النبي صلى الله عليه وسلم مذموما ، فإن مالكا لمن أول من فعل ذلك ، فإن أول من ألف في جمع الحديث فحماد بن سلمة ، ومعمر ، ثم مالك ، ثم تلاهم الناس . وأما نحن فأننا نحمد ذلك من فعلهم . ونقول : إن لهم ولمن فعل فعلهم في ذلك أعظم الأجر ، لعظيم ما قيسدوا من السنن ، وكثير ما بينوا من الحق ، وما رفعوا من الاشكال في الدين ، وما فرجوا بما كتبوا من حكم الاختلاف . فمن أعظم أجراً منهم ، جعلنا الله بمنه ممن تبعهم في ذلك باحسان آمين

وأما ردّ عمر رضى الله عنه : لحديث فاطمة بنت قيس ، فقد خالفته فاطمة وهي من المبايعات المهاجرات الصواب ، فهو تنازع من أولى الأمر . ليس قوله أولى من قولها ، ولا قولها أولى من قوله ، إلا بنص ، والنص موافق لقول فاطمة ، وعمر مجتهد مخطئ في رد ذلك ، مأجور مرة . ولا تعلق للمالكين بهذا الخبر . لأنهم خالفوا رواية فاطمة ، وخالفوا قول عمر ، فلم يتعلقوا باحدهما وأما ماذكروا من نهى عمر رضى الله عنه في الاكثار من الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم * فحدثنا محمد بن سعيد ثنا احمد بن عون ثنا قاسم

ابن أصبغ ثنا الخشنى ثنا بندار ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا شعبة عن بيان (١) عن الشعبي عن قرظة (٢) - هو ابن كعب الانصارى - قال : شيعنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه الى صرار (٣) فانتهى الى مكان فتوضأ فيه . فقال : اتدرون لما شيعتكم ؟ قلنا : لحق الصعبة . قال : انكم ستأتون قوما تهز السنتهم بالقرآن كاهتزاز النخل فلا تصدّوهم بالحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا شريككم . قال قرظة : فما حدثت بشئ بعد ، ولقد سمعت كما سمع الصحابي . فهذا لم يذكر فيه الشعبي انه سمعه من قرظة ، وما نعلم ان الشعبي لقي قرظة ولا سمع منه بل لاشك في ذلك . لأن قرظة رضى الله عنه مات والمغيرة بن شعبة امير بالكوفة ، هذا مذكور في الخبر الثابت المسند ، اول من نصح عليه بالكوفة قرظة بن كعب . فذكر المغيرة عند ذلك خبرا مسندا في النوح (٤) ومات المغيرة سنة خمسين بلا شك ، والشعبي اقرب الى الصّبا ، فلا شك في انه لم يلق قرظة قط (٥) ، فسقط هذا الخبر . بل قد ذكر بعض اهل العلم بالأخبار ان قرظة بن كعب مات وعلى رضوان الله عليه بالكوفة ، فصح يقينا ان الشعبي لم يلق قرظة ولا عقل عنه كلمة . وحدثناه * ايضا احمد بن محمد بن الجسور ثنا محمد بن عيسى بن رفاعة ثنا على بن عبد العزيز ثنا أبو عبيد ثنا ابو بكر - هو ابن عياش - عن أبي حصين (٦) . يرفعه الى عمر - انه حين

(١) بفتح الباء الموحدة والياء المثناة . وجعل في الاصل بدل الياء نونا وهو خطأ - وبيان هذا هو ابن بشر الاحمسي الثقة (٢) بفتح القاف والراء (٣) بكسر الصاد المهملة وتخفيف الراء . موضع قرب المدينة على ثلاثة أميال منها في طريق العراق . وفي الاصل بالضاد المعجمة وهو خطأ

(٤) رواه مسلم والترمذى

(٥) في هذا شك كثير فان الشعبي ولد سنة ٢٠ وقيل ١٩ ومات سنة ١٠٩

(٦) في الاصل « ابن حصين » وهو خطأ . واسمه « عثمان بن عاصم بن

وجّه الناس الى العراق - قال : جردوا القرآن ، وأقلوا الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأنا شريككم .
قال أبو محمد : وأبو حصين لم يولد الا بعد موت عمر بدهر ، واعلى من عنده ابن عباس والشعبي

قال عليّ : وروى عنه ايضا انه رضى الله عنه : حبس ابن مسعود من اجل الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ، كما روينا * بالسند المذكور الى بندار ثنا غندر ثنا شعبة عن سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن ابيه . قال قال عمر : لابن مسعود ، ولابن الدرداء ، وابي ذر : ما هذا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : واحسبه انه لم يدعهم أن يخرجوا من المدينة حتى مات

قال عليّ : هذا مرسل (١) ومشكوك فيه من شعبة فلا يصح ، ولا يجوز الاحتجاج به ، ثم هو في نفسه ظاهر الكذب والتوليد ، لأنه لا يخلو عمر من أن يكون اتهم الصحابة وفي هذا ما فيه ، أو يكون نهى عن نفس الحديث وعن تبليغ سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المسلمين ، والزعم كتمانها وجحدها وأن لا يذكروها لاحد ، فهذا خروج عن الاسلام ، وقد اعاذ الله امير المؤمنين من كل ذلك ، ولئن كان سائر الصحابة متهمين في الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم فما عمر الا واحد منهم ، وهذا قول لا يقوله مسلم اصلا . ولئن كان حبسهم وهم غير متهمين لقد ظلمهم ، فليختر المحتج لمذهبه الفاسد بمثل هذه الروايات الملعونة أي الطريقتين الخبيثتين شاء ، ولا بد له

حصين « مات سنة ١٢٨ (١) يريد أن ابراهيم بن عبد الرحمن لم يسمع من عمر . وقد وافقه على هذا البيهقي واثبت سماعه من عمر يعقوب بن شنية والواقدي والطبري وغيرهم والظاهر انه لم يسمع منه فانه مات سنة ٩٦ أو ٩٥ وعمره ٧٥ سنة . وأما شعبة فانه سمع من سعد

من احدهما . وانما معنى نهى عمر رضى الله عنه عن الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لوصح ، فهو بين في الحديث الذى أوردناه من طريق قرظة ، وانما نهى عن الحديث بالاخبار عن سلف من الامم وعما اشبهه . وأما بالسنن عن النبي صلى الله عليه وسلم فان النهى عن ذلك هو مجرد ، وهذا مالا يحل لمسلم ان يظنه بمن دون عمر من عامة المسلمين ، فكيف بعمر رضى الله عنه . ودليل ماقلنا ان عمر قد حدث بحديث كثير عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فان كان الحديث عنه عليه السلام مكروها ، فقد اخذ عمر من ذلك بأوفر نصيب ، ولا يحل لمسلم ان يظن بعمر رضى الله عنه أنه نهى عن شئ وفعله ، لأنه قد روى عنه رضوان الله عليه خمسمائة حديث ونيف ، على قرب موته من موت النبي صلى الله عليه وسلم ، فصح انه كثير الرواية والحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وما فى الصحابة أكثر رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم من عمر بن الخطاب ، الابضعة عشر منهم فقط . فصح أنه قد أكثر الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم فصح بذلك التأويل الذى ذكرنا لكلامه رضى الله عنه . وهكذا القول فيما روى من ذلك عن معاوية رضى الله عنه ، ولا فرق .

وقد جاء ماثلناه عن عمر رضى الله عنه نصاً دون تأويل كما * انبأ عبد الله ابن ربيع ثنا محمد بن معاوية القرشى ثنا ابو خليفة الفضل بن الحباب الجمحي قال ثنا ابو الوليد هشام بن عبد الملك الطيالسى ثنا الليث بن سعد عن يزيد بن ابى حبيب عن بكير بن عبد الله بن الاشج . ان عمر بن الخطاب قال : سيأتى قوم يجادلونكم بشبهات القرآن فخذوهم بالسنن ، فان أصحاب السنة اعلم بكتاب الله عز وجل .

قال على : وقد صح بهذا ان عمر أمر بتعليم السنن ، واخبر أنها تبين القرآن فصح ماقلناه يقينا بلامرية ، وارتفع اللبس . والحمد لله رب العالمين .

وأعجب من هذا كله : ان المالكيين المحتجين بان عمر رضى الله عنه حبس ابن مسعود ، وابا موسى ، وابا الدرداء بالمدينة ، على الاكثار من الحديث ينبغي لهم أن يحاسبوا انفسهم فيقولوا : اذا انكر عمر على ابن مسعود ، وابي موسى ، وابي الدرداء ، الاكثار من الحديث ، وسجنهم على ذلك ، وهم اكابر الصحابة وعدول الائمة ، وليس لابن مسعود الا ثمانمائة حديث ونيف فقط . لعله انما يصح منها عنه اقل من النصف ، وليس لابي موسى الا ثمانمائة حديث ونيف ، وليس لابي الدرداء الا مائة حديث ونيف . لعله لا يصح عنهما الاقل من نصف هذين العديدين ، ماذا كان يصنع بمالك لورأى موطأه ، قد جمع فيه ثمانمائة حديث ونيفا وثلاثين حديثا من مسند ومرسل ؟ اين كنتم ترونه يبلغ به وهو ينكر على الصحابة بزعمكم الكاذب دون هذا العدد ؟ فلو كان لهؤلاء القوم دين أو عقل اما كان يحجزهم عن الاقدام على الانكار على الصحابة رضوان الله عليهم امراً يجوزون لصاحبهم اكثر منه ؟ ان هذا لعجب ! وأما الحنفيون : فقد طردوا اصلهم ههنا ، لأن صاحبهم اقل الحديث ولم يطبّه بكثرة خطئه وقلة حديثه ، وحسبنا الله ونعم الوكيل . والرواية في حبس ابن مسعود في ذلك عنه ضعيفة ، وانما صح انه تشدد في الحديث كما ذكرناه ، وكان يكلف من حديثه ان يأتي بأخر سمعه معه ، وانما فعل ذلك اجتهدا منه . وقد انكره عليه أبي فرجع عمر عن ذلك ، وذلك مذكور في حديث الاستئذان . وحتى لو صح ذلك عن عمر ومعاوية فقد خالفهما في ذلك أبي عباد ، وبلغ ذلك بأحدهما الى ان حلف أن لا يساكنه في بلد واحد ، فمن جعل قول معاوية أولى من قول عباد ، وابي الدرداء ؟

واما الرواية عن ابي بكر الصديق رضى الله عنه : انه لم يقطع بقول المغيرة وروايته ، فمنقطعة لا تصح . ولو صحت لما كان لهم فيها حجة ، لأنهم يقولون بخبر الواحد اذا وافقهم . ولا معنى لطلب راو آخر ، فالذى يدخل خبر الواحد

يدخل خبر الاثنين ولا فرق ، إلا أن يفرق بين ذلك نص فيوقف عنده
وأما الرواية عن عائشة أم المؤمنين : فانما موتهوا بإرادها ولا حجة لهم
فيها ، لأنها لم تقل قط أنها لم تصدق أبا هريرة ، ولا أنها تستجيز رد حكم
رسول الله صلى الله عليه وسلم . وانما ذكر لها أن أبا هريرة ينهى عن المشي في
نعل واحد . فقالت : لاحتنن أبا هريرة واحسنت وبرت ، فلو لم يكن في هذا
الاقول أبي هريرة ، لما لزم أحداً الأخذ به

وأما خبر عثمان ، فلا ندري على أي وجه أوردوه ، والذي نظن بعثمان
أنه كان عنده عن النبي صلى الله عليه وسلم رواية في صفة الزكاة ، استغنى بها
عما عند عليّ بل نقطع بهذا عليه قطعا . ولا وجه لذلك الخبر سوى هذا ،
أو المجاهرة بخلاف النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد أعاده الله من ذلك . فإن
صاروا إلى توجيهنا ، بطل تعلقهم بهذا الخبر ، وإن وجهوه على هذا الوجه
الآخر ، لحقوا بالروافض ونسبوا إلى عثمان الكفر أو الفسق ، وقد برأه الله
من ذلك . وإن من نسب ذلك إليه لأولى به من عثمان بلا شك

وأما قول عمار لعمر ، فيعيذ الله عمارا من أن يستجيز جحد سنة عنده
عن النبي صلى الله عليه وسلم موافقة لرأي عمر . هذه صفة توجب الكفر
لمن استحلتها ، وتوجب الفسق لمن فعلها غير مستحل لها ، لا يختلف في ذلك
اثنان من أهل الاسلام ، مع مجيء النص بذلك فيمن يكتم حكم الله تعالى
أو يخالفه . وانما قال ذلك عمار مبكّتا لعمر إذ خالفه ، بمعنى أترى لي أن أكتم
هذا الخبر ، نعم إن شئت كما قال تعالى : « اعملوا ما شئتم » . أو غير هذا ، وهو
في الخبر . ذكر أن عمر أجنب فلم يصل ، فهذا الذي أراد عمار كتمانها ، وأنه
لا يحدث به أبداً لواجب حق عمر عليه ، وهذا مباح إذ ليس ذكر اسم عمر في
ذلك من السنن ، ولا له فائدة ، لكن عمر رضى الله عنه لم يفسح له في ذلك ،
بل ولأه من التصريح باسمه في ذلك ماتولى

وأما ابن عباس: فإنه روى في فضل المرأة من طريق ميمونة خيراً بنى عليه وروى في المتعة اباحة شهدا، فثبت عليها، ولم يحقق النظر، وقد أنكر ذلك عليه على بن أبي طالب وأغلظ عليه القول، وروى في الدرهم بالدرهمين خيراً عن أسامة عن النبي صلى الله عليه وسلم فثبت عليه، وأنكر عليه ذلك أبو سعيد وأغلظ له في القول جداً، ولم يعارض خبر الحكم في فضل المرأة بأكثر من أن قال: هي أطف بنانا، وأطيب ريحا، فليس في هذاردة للحديث ولا لحكمه بل صدق في ذلك، وقد خالفه في الوضوء مما مست النار، وفي غسل اليد ثلاثاً قبل ادخالها في الأناء، أبو هريرة وأغلظ له في القول، فليت شعري من جعل قول ابن عباس، أولى من قول علي، وأبي هريرة والحكم بن عمرو وأبي سعيد؟

وأما قول ابن عمر: إن لابي هريرة زرعاً قصداً. وليس في هذاردة لرواية أبي هريرة أصلاً، فاذ لم يبق من جميع ما اعترضوا به إلا اختلاف الصحابة في بعض ذلك مما صح وثبت، فالواجب الرد المفترض الذي لا يحمل سواه هو الرد في ذلك إلى الله تعالى وإلى النبي صلى الله عليه وسلم، إذ كل صاحب في ذاته فقير بمبدء عنه الوهم، لاسيما إذا اختلفوا، فضمون أن أحد القولين خطأ فوجدنا الله تعالى قد أمر بالتفقه في الدين، وإنذار الناس به، وأمر بطاعة الرسول صلى الله عليه وسلم، ولا سبيل إلى طاعته عليه السلام إلا بنقل كلامه وضبطه وتبليغه، ولا سبيل إلى التفقه في الدين إلا بنقل أحكام الله تعالى وأحكام رسوله صلى الله عليه وسلم، ووجدناه صلى الله عليه وسلم قد حض على تبليغ الحديث عنه، وقال في حجة الوداع لجميع من حضر: «ألا فليبلغ الشاهد الغائب». فسقط قول من ذم الاكثار من الحديث

ثم العجب فيه: إيرادهم لهذه الآثار التي ذكرنا، عمن أوردوها عنه من الصحابة. فوالله العظيم ما أدري غرضهم في ذلك، ولا منفعتهم بها، ولا شك أنهم

لا يدرون لماذا أوردوها، لأنهم إن كانوا أوردوها طعننا في القول بخبر الواحد فليس هذا قولهم، بل هم كلهم يقولون بخبر الواحد، وأيضاً فهي كلها أخبار آحاد وليس شئ منها حجة عند من لا يقول بخبر الواحد، وهذا عجبٌ جداً. أو يكونوا أوردوها على اباحة ردّ المرء ما لم يوافقه من خبر الواحد، وأخذ ما وافقه من ذلك، فهذا هوس عتيق. أول ذلك: أنهم يردون بعض ما لم يرده من احتجوا به من الصحابة، ويأخذون ببعض ما رده من احتجوا به منهم. وأيضاً: فإن كان الأمر كذلك فقد اختلط الدين، وبطل. لأن لخصومهم أن يردوا بهذا الباب نفسه ما أخذوا به. ويأخذوا ما ردوه هم منه، ونعوذ بالله منه

قال عليّ: «ولا أضل ولا أجهل ولا أبعد من الله عز وجل، ممن يزجر عن تبليغ كلام النبي صلى الله عليه وسلم، ويأمر بأن لا يكثر من ذلك. أو يردّ ما لم يوافقه مما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم بنظره الملعون، ورأيه الفاسد، وهواه الخبيث، ودعواه الكاذبة. ثم يغني دهره في الاكثار من تبليغ آراء مالك، وابن القاسم، وسحنون، وأبي حنيفة، وأبي يوسف، ومحمد بن الحسن، والتلقى بالقبول لجميعها على غلبة الفساد عليها. ألا ان ذلك هو الضلال البعيد، والفتيا بالأراء المضلة المتناقضة. وبالله تعالى نعتصم

قال عليّ: «وأما من ظن ان احداً بعد موت رسول الله صلى الله عليه وسلم، ينسخ حديث النبي صلى الله عليه وسلم، ويحدث شريعة لم تكن في حياته عليه السلام، فقد كفر واشرك وحل دمه وماله ولحق بعبد الاوثان، لتكذيبه قول الله تعالى: «اليوم اكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً». وقال تعالى: «ومن يتبع غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين». فمن ادعى أن شيئاً مما كان في عصره عليه السلام على حكم ما، ثم بدّل بعد موته فقد ابتغى غير الاسلام

ديننا ، لأن تلك العبادات والاحكام والمحرمات والمباحات والواجبات التي كانت على عهده عليه السلام ، هي الاسلام الذي رضىه الله تعالى لنا ، وليس الاسلام شيئاً غيرها . فمن ترك شيئاً منها فقد ترك الاسلام ، ومن احدث شيئاً غيرها فقد احدث غير الاسلام . ولا مزية في شئ اخبرنا الله تعالى به أنه قد اكمله ، وكل حديث أو آية كانا بعد نزول هذه الآية ، فانما هي تفسير لما نزل قبلها ، وبيان لجلتها ، وتأكيده لا أمر متقدم . وبالله تعالى التوفيق

ومن ادعى في شئ من القرآن أو الحديث الصحيح انه منسوخ ولم يأت على ذلك ببرهان ، ولا أتى بالناسخ الذي ادعى من نص آخر ، فهو كاذب مفتر على الله عز وجل ، داع الى رفض شريعة قد تيقنت ، فهو داعية من دعاة ابليس ، وصائد عن سبيل الله عز وجل نعوذ بالله . قال الله تعالى : « انا نحن نزلنا الذكر واناله لحافظون » . فمن ادعى ان الناسخ لم يبلغ ، وانه قد سقط فقد كذب ربه ، وادعى ان هنالك ذكر لم يحفظه الله بعد إذ أنزله . فان قال قائل : الحديث قدي دخله السهو والغلط . قيل له : ان كنت ممن يقول بخبر الواحد ، فاترك كل ما اخذت به منه ، فانه في قولك محتمل أن يكون دخل فيه السهو والغلط . وان كنت مقلداً ، فاترك كل من قلدت ، فان السهو والغلط قديد خلان عليه بالضمآن ، وقد يدخلان ايضا في الرواة عنهم الذين عنهم اخذت دينك ، والا فالرواة عن النبي صلى الله عليه وسلم أوثق من الرواة عن مالك ، وابي حنيفة ، نعم . ومن مالك وابي حنيفة اتقسهما . وان كنت ممن يبطل خبر الواحد جملة ، فقد اثبتنا البرهان على وجوب قبوله ، وما ثبت ييقن فلا يبطل بخوف سهو لم يتيقن . والحق لا تسقطه الظنون . قال الله تعالى : « ان الظن لا يغني من الحق شيئاً » . ولزمه ان يسقط القبول لشهادة الشاهدين في الدماء والفروج والاموال ، إذ قد يدخل عليهما السهو والغلط ، وتعتمد الكذب . وبالله تعالى التوفيق

فصل

في صفة الرواية

قال علي : الرواية هي ، أن يسمع السامع الناقل الثقة يحدث بمحدث من كتابه أو من حفظه أو بأحاديث ، فجاء أن يقول : حدثنا وحدثنى ، وأخبرنا وأخبرني ، وقال لي وقال لنا ، وسمعت وسمعنا ، وعن فلان . كل ذلك سواء ، وكل ذلك معنى واحد . أو يقرأ الراوى على الناقل حديثاً أو أحاديث فيقر له المروى عليه بها ، ويقول : نعم هذه روايتي ، أو يسمعها تقرأ عليه ويقرها المروى عنه ، أو يناول المروى عنه الراوى كتاباً فيه حديث أو أحاديث ، أو ديواناً من أسره (١) عظم أو صغر . فيقول له : هذا ديوان كذا ، كلما فيه أخذته عن فلان عن فلان حتى يبلغه الى مؤلفه ، ويستثنى شيئاً ان كان فاته منه بعينه فان لم يفته شئ فلا يستثنى شيئاً ، أو يقول له : عن ديوان مشهور مقبول عند الناس نقل تواتر ليس في الفاظه اختلاف ، ديوان كذا أخذته عن فلان عن فلان حتى يبلغ الى مؤلفه . فأى هذه الوجوه كان ، فجاء أن يقول فيه القائل : حدثني وأخبرني ، وهو مُحَقَّقٌ في ذلك ، وهو كله خبر صحيح ، ونقل صادق ، ورواية تامة ، لادخاله فيها . كالقراءة والسماع ولا فرق

فان سمعه يخاطب بذلك غيره فليقل : سمعت فلاناً يخبر عن فلان ، أو يحدث عن فلان . ولا يقل حينئذ نا ولا نى ولا أنا ولا انى ، فيكذب . ولكن ان قال سمعت فلاناً ، فهي رواية صحيحة تامة ، فليحدث بها وليروها الناس . وسواء اذن له المسموع عنه في ذلك أو لم يأذن ، حبر عليه الحديث عنه أو اباحه اياه كل ذلك لا معنى له . ولا يحل لأحد أن يمنع من نقل حق فيه خير للناس قد سمعه الناقل ، ولا يحل لأحد أن يبيع لغيره نقل مالم يسمع ، ومن يتعد

(١) كذا في الاصل ولعله « من أثره »

حدود الله فقد ظلم نفسه ، وانما هو حق أو كذب . فالحق الذى ينتفع به مسلم واحد فصاعداً واجب نقله ، والكذب حرام نقله

وأما من كتب الى آخر كتابا يوقن المكتوب اليه انه من عنده ، فيقول له فى كتابه : ديوان كذا أخذته عن فلان كما وصفنا قبل ، فليقل المكتوب اليه أخبرنى فلان فى كتابه الى . ونحن نقول : أنبأنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأخبرنا الله تعالى ، وقال لنا الله تعالى وقال تعالى : « ومن أصدق من الله قيلا » . وقال تعالى : « الله نزل أحسن الحديث كتابا متشابها مثاني » . وانما ذلك لانه تعالى خاطب بكتابه كل من يأتى من الانس والجن الى يوم القيامة ، وأمر نبيه صلى الله عليه وسلم بمخاطبة كل من يأتى الى يوم القيامة من الانس والجن أيضاً ، فليس منا أحد إلا وخطاب الله تعالى وخطاب رسوله صلى الله عليه وسلم يتوجهان اليه الى يوم القيامة ، وليس ذلك لمن دونهما أصلاً ، وانما يخاطب كل من دون الله تعالى ودون رسوله صلى الله عليه وسلم ، من شافه أو من كتب اليه ، أو من سمع منه لفظه ، إذ لم يأمر الله تعالى أحداً من ولد آدم عليه السلام دون رسوله صلى الله عليه وسلم بان ينذر جميع اهل الأرض ، وانما يصح من فعل كل أحدهما وافق ما أمره الله تعالى به ، لا ما خالف ما أمره الله عز وجل ، ومن فعل ما لم يؤمر به ففعله باطل مردود

قال على : وأما الاجازة التى يستعملها الناس ، فباطل . ولا يجوز لأحد أن يجيز الكذب ، ومن قال لآخر : ارنى جميع روايتى دون أن يخبره بهاديوانا ديوانا ، واسناداً اسناداً فقد اباح له الكذب ، لأنه اذا قال حدثنى فلان ، أو عن فلان ، فهو كاذب أو مدلس بلا شك ، لانه لم يخبره بشئ . فهذه أربعة أوجه جائزة ، وهى : مخاطبة المحدث للآخذ عنه ، أو سماع المحدث من الآخذ عنه واقرار له بصحته ، أو كتاب المحدث الى الآخذ عنه ، أو مناولته

اياء كتابا فيه علم. وقوله : هذا أخبرني به فلان عن فلان ، وكل هذه الوجوه قد صحت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعن جميع الصحابة فاما الاخبار : فخبار النبي صلى الله عليه وسلم بالسنن ، واخبار الصحابة بعضهم بعضا ، فأبو بكر أخبره المغيرة ومحمد بن مسلمة ، وكذلك كل من بعده منهم وأما قراءة الآخذ على المحدث : فقد قال بعض الناس للنبي صلى الله عليه وسلم فأخبرني أهل العلم أن علي ابن جلد مائة وتغريب عام ، وأن علي امرأة هذا الرجم فصدق النبي صلى الله عليه وسلم . وكذلك سأل الناس أصحابه عن الاحكام ، فصدقوا الحق ، وانكروا الباطل

وأما الكتاب : فكتب النبي صلى الله عليه وسلم بالسنن الى ملوك اليمن ، والى من غاب عنه من ملوك الارض الذين دعاهم الى الايمان ، وكذلك فعل أصحابه بعده الى قضائهم وامرائهم

وأما المناولة : فقد كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم كتابا لعمر بن حزم ولعمرو (١) وغيره إذ بعثهم امراء ، يعلمهم فيها السنن ، وأمرهم بالعمل بما فيها . وكذلك لعبد الله بن جحش ، وأعطاه الكتاب وأمره بالعمل بما فيه . وكذلك فعل أبو بكر بأنس ، وبعث علي كتابا مع ابنه الى عثمان . وقال :

هذه صدقة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فرعمالك يعملون بها وأما الاجازة : فاجاءت قط عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا عن أصحابه رضى الله عنهم ، ولا عن أحد منهم ، ولا عن أحد من التابعين . ولا عن أحد من تابعي التابعين ، فحسبك بدعة بما هذه صفته وبالله تعالى التوفيق

(١) في هامش رقم ١١ عن نسخة « ولعمرو »

فصل

وقد تعلل قوم في أحاديث صحاح بأن قالوا
هذا حديث أسنده فلان ، وأرسله فلان

قال علي : وهذا لا معنى له ، لأن فلانا الذي أرسله لولم يروه أصلاً أو لولم
يسمعه البتة ، ما كان ذلك مسقطاً لقبول ذلك الحديث . فكيف إذا رواه مرسل
وليس في إرسال المرسل ما أسنده غيره ، ولا في جهل الجاهل ما علمه غيره ،
حجة مانعة من قبول ما أسنده العدول . لاسيما أن كان المعترض بها مالسكياً
أو حنفياً ، فانهم يرون المرسل مقبولا كالمسند . فكيف يوهنون الصحيح
بما يروونه موافقا له وشاداً ومؤيداً ، أن هذا لمجيب ! وأن هذا لا فراط
في الجهل والسقوط ، ولا معنى لقولهم : إنما يراعى هذا إذا كان المرسل أو
الموقف أعدل من المسند ، فانما يجب قبول الخبر إذا رواه العدل عن العدل ،
ولا معنى لتفاضل العدالة على ما قد ذكرنا في هذا الباب . إذ لانس ولا إجماع
ولادليل على مراعاة عدل وأعدل منه ، وإنما الواجب مراعاة العدالة فقط
وبالله تعالى تتأيد ونعتصم

انقضى الكلام في الاخبار والحمد لله رب العالمين
وصلى الله على محمد وآله وأهل بيته وسلم تسليماً

(تم الجزء الثاني من الاحكام)

ويليه الجزء الثالث أوله الباب الثاني عشر في الأوامر والنواهي الواردة
في القرآن وكلام النبي والأخذ بظاهرها وحملها على الوجوب والتعذر

الإحكام في أصول الأحكام

تصنيف الإمام إجميل ، المحدث ، الفقيه ، فخر الاندلس

أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن عزم

المتوفى سنة ٤٥٦ هـ .

طبعة مُحَقَّقة عن النسخة الخطية التي بين أيدينا ، ومُقابلة على النسختين الخطيتين
المحفوظتين بدار الكتب المصرية والمرقمتين ١١ و ١٣ ، من علم الأصول ،
كما قوبلت على النسخة التي حَقَّقَهَا الأستاذ

الشيخ أحمد محمد شكري

الجزء الثالث

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الباب الثاني عشر

في الأوامر والنواهي الواردة في القرآن وكلام النبي صلى الله عليه وسلم والأخذ بظاهرها وحملها على الوجوب والفور وبطلان قول من صرف شيئاً من ذلك إلى التأويل أو التراخي أو النذب أو الوقف بلا برهان ولا دليل

قال أبو محمد : الذي يفهم من الأمر ، ان الأمر أراد أن يكون ما أمر به وأُزِمَ المأمور ذلك الأمر . وقال بعض الحنفيين ، وبعض المالكيين ، وبعض الشافعيين : ان أوامر القرآن والسنة ونواهيها على الوقف ، حتى يقوم دليل على حملها : إما على وجوب في العمل أو في التحريم ، وإما على نذب ، وإما على اباحة ، وإما على كراهة . وذهب قوم من الطوائف التي ذكرنا ، وجميع أصحاب الظاهر إلى القول : بأن كل ذلك على الوجوب في التحريم أو الفعل ، حتى يقوم دليل على صرف شيء من ذلك إلى نذب أو كراهة أو اباحة فنصير إليه

قال علي : وهذا هو الذي لا يجوز غيره ، ونحن ان شاء الله تعالى ذاكرون ما اعترض به المخالفون ، وبطلان شغبهم بالبراهين الصحيحة ، ثم نذكر الأدلة على صحة ما ذهبنا إليه . وبالله تعالى التوفيق

قال علي : فعمدة مأموروا به ان قالوا : لو كان لفظ الأمر موضوعاً للإيجاب لم يوجد أبداً إلا كذلك ، لكن لما وجدنا بلا خلاف منكم لنا أوامر معناها النذب أو الاباحة ، ووجدنا نواهي بلا خلاف منكم لنا معناها الكراهة ،

وجب أن لا نصرف الالفاظ الى بعض ما تحتمله من المعاني دون بعض إلا بدليل .
قالوا : والفاظ الأوامر عندنا من الالفاظ المشتركة التي لا تختص بمعنى واحد
لكنها بمنزلة غير ورجل ولون وعين ، فان قولك : رجل ، ليس هو بان يوقع
على العضو ، أولى منه بأن يوقع على جماعة الجراد . وقولك : غير ، ليس بان
يوقع على الحمار ، أولى من أن يوقع على العظم الذي في القدم . وقولك : عين
ليس بان يوقع على عين النظر ، أولى من ان يوقع على عين الماء . وقولك : لون
ليس بأن يوقع على الحمرة ، أولى من أن يوقع على البياض . فكذلك قول القائل
افعل ، لما وجد يراد به الندب ، ووجد يراد به الايجاب ، لم يكن ايقاعه على
الايجاب أولى من ايقاعه على الندب إلا بدليل

قال على : هذا شغب فاسد ، وذلك انا نقول وبالله تعالى التوفيق : ان
لكل مسمى من عرض أو جسم اسماً يختص به ، يتبين به مما سواه من الاشياء
ليقع بها التفاهم ، وليعلم السامع المخاطب به مراد المتكلم المخاطب له ، ولو لم
يكن ذلك لما كان تفاهم أبداً ، ولبطل خطاب الله تعالى لنا . وقد قال الله تعالى
: « وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم » . ولو لم يكن لكل
معنى اسم منفرد به لما صح البيان أبداً ، لأن تخليط المعاني هو الاشكال نفسه
فاذن الأصل ما ذكرنا بضرورة العقل وبنص القرآن ، ثم وجدنا في اللغة أشياء
مما ذكروا من أسماء تقع على معان شتى ، ووجدنا أيضاً أسماء يختص كل اسم
منها بمعناه فقط . وعلمنا ان المراد باللغة انما هو الافهام لا الاشكال ، لزمنا
أن نلزم الأصل الذي هو اختصاص كل معنى باسمه دون ان يشاركه فيه غيره
حتى يصح عندنا أن هذا الاسم مرتب بخلاف هذه الرتبة ، وانه مما لا يقع به
بيان ، فيطلب بيانه حينئذ من غيره

قال على : والذي شبهوا به الاوامر من الأسماء المشتركة التي ذكروا ، مثل
لون وغير ورجل تشبيهه فاسد ضرورة ، وذلك ان المخاطب اذا خاطبنا بخبر ما

عن رجل أو عن لون ، أو أمرنا بأمر ما في ذلك ، فمكن أن نحمل خبره وأمره على كل ما يقتضيه ما ذكر . مثل أن يقول : لاتأكلوا عيرا ، فيجتنب كل ما يقع عليه اسم عير ، وإن اختلفت أنواعه . وكذلك قوله تعالى : « انظروا الى ثمره اذا أثمر » . كان ذلك واقعا على كل ثمر وإن اختلفت أنواعه ، وكذلك قول القائل : الهواء لالون له . فقد اتنى بذلك عنه البياض والحمرة والسواد والخضرة والصفرة ، فالفائدة بالخطاب بهذه الاسماء قائمة ، والتفاهم ممكن ، وحملها على ما يقتضيه جائز حسن . إلا أن يقوم دليل على تخصيص بعض ماتحتها فيصار اليه ، وهذا غير ممكن في الاوامر التي ارادوا ان يشبهوها بالأسماء التي ذكرنا ، لانه اذا قيل لنا : افعلوا ، وكان هذا اللفظ ممكنا أن يراد به الايجاب ، وممكن أن يراد به النذب أو الاباحة ، فلا سبيل في بنية الطبيعة الى حمله على كل الوجوه التي ذكرنا . إذ ممتنع بالضرورة أن يكون الشيء ملزما ولا بد ، ومباحا تركه في وقت واحد لسان واحد ، هذا محال لا يمكن ولا يقدر عليه ، فبطل تشبيههم وصح ان الأمر لو كان كما ذكرنا لكان غير مقدور على الائتماره ابدًا ، ولو كان ذلك لبطل الأمر كله ضرورة . واذ قد صح ورود الامر من الله عز وجل ، وصح التخاطب بالاوامر في اللغة بين الناس ، علمنا أنه لا يجوز أن يخاطبنا تعالى بما لا سبيل الى الائتماره ، وبالحالات التي لا تقدر عليها . وصح ان الأمر مراد به معنى مختص بلفظه وبنيته ، وليس ذلك الا كون ما خوطب به المأمور وبالله تعالى التوفيق

قال علي : وأما الذي ذكرنا من انهم قد وجدوا أوامر معناها النذب فصدقوا . والوجه في ذلك ، أننا قد وجدنا في اللغة ألفاظا نقلت عن معبودها وعن موضوعها في اللسان ، وعلقت على أشياء أخرى ، فعل ذلك خالق اللغة وأهلها الذي رتبها كيف شاء عز وجل ، أو فعل في ذلك بعض أهل اللغة من العرب ، أو فعل ذلك مصطلحان فيما بينها . كما نقل تعالى اسم الصلاة عن موضوعها

في اللغة، عن الدعاء (١) الى استقبال الكعبة ووقوف ورکوع وسجود وجلوس بصفات محدودة لا تتمدى ، وكما نقل تعالى اسم الصيام عن الوقوف الى امتناع الاكل والشرب والوطء في أيام معلومة ، وكما نقل اسم الكفر عن التغطية الى أقوال محدودة ونيات معلومة . فاذا وجدنا ذلك لزمننا اذا قام دليل على أن لفظاً ما قد نقل عن موضوعه من اللغة ورتب في مكان آخر أن يعتقد ذلك . وأما ما لم يقم دليل على نقله فلا سبيل الى احالته عن مكانه البتة ، وقد قال بعض المفسدين للحقائق ، المتكلمين بما لا يعقل : ليس هذا نقلاً ، انما النقل ما لم يجز أن يبقى على ما نقل عنه

قال على : وهذا تحكم لا يعرفه اهل اللغة ، بل كل حال احييت فقد تنقل حكمها عما كان عليه . والاسم اذا وقع على معنى ما فاوقعه الله تعالى أيضاً على معنى آخر ، فقد نقله عن حكم الوقوع على معنى واحد الى حكم الوقوع على معنيين ، وأيضاً فلسنا نحكمهم في لفظ النقل ، وانما نريد ان اللفظة كانت تقع في اللغة على معنى ما فأوقعت أيضاً على غير ذلك

قال على : ثم نقول لهم : يلزمكم ان صححتم دليلكم الذي ذكرتم ، أنكم قد وجدتم آيات كثيرة ، وأحاديث كثيرة منسوخات لا يحل العمل بها ، أن تتوقفوا في كل آية ، وفي كل حديث ، لاحتمال كل شيء منها في نفسه أن يكون منسوخاً ، كاحتمال كل أمر في نفسه أن يكون ندباً . فان التزمتم ذلك كفرتم وخرجتم عن الاسلام ، وان أبيتم التزامه أصبتم وكنتم قد ابطلتم دليلكم في انه لما وجدت أوامر معناها الندب وجب التوقف عن جميع الاوامر حتى

(١) الصلاة بمعنى الدعاء مجاز مشهور وأما حقيقتها فانها مشتقة من الصلا وهو عرق متصل بالظهر يمتد منه عرقان في الوركين فاذا ركع المصلى انحني صلواه وهو الذي حققه ابو على الفارسي وابو حيان وغيرهما انظر شرحنا على التحقيق لابن الجوزي مسألة ٨٥

يصح أنها إما إيجاب أو نذب

قال على : وليس بين ما أئزمناهم من التوقف عن كل آية وحديث من اجل وجودهم آيات منسوخة واحاديث منسوخات ، وبين ما التزموا من التوقف عن كل امر من اجل وجودهم اوامر معناها النذب - فرق البتة ، بل هو ذلك بعينه . لسنا نقول : انه مثله ، بل نقول : ان المعنى فى ذلك واحد . وبيان ذلك : أن المنسوخ هو الذى لا يلزم ان يستعمل ، أولا يجوز أن يستعمل . والمندوب اليه هو الذى لا يلزم فرضا ان يستعمل أيضا ، فقد اجتمعا فى سقوط وجوب الاستعمال اجتماعا مستويا ، وانما افرقا فى ان المندوب اليه مباح استعماله ، والمنسوخ ليس مباحا استعماله فى بعض الاحوال فقط . فبطل تمويههم - وبالله تعالى التوفيق - باقرارهم أنه ليس من اجل وجودنا ألفاظا مصروفة عن مواضعها فى اللغة ، يجوز أن يتوقف فى سائر الالفاظ خوف أن تكون مصروفة عن مواضعها ، فقد بطل الاستدلال الذى ارادوا تحقيقه وبالله تعالى التوفيق

وأیضا : فان لفظة «أو» ولفظة «إن شئت» ، مفهوم منهما التخيير بلا خلاف منا ومنهم ومن جميع أهل اللغة وقد سمعناه تعالى يقول : «فن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر» . وسمعناه تعالى يقول : «قل كونوا حجارة أو حديدًا» . ووجدنا الدليل البرهانى قد قام على خروج هاتين الآيتين عن التخيير الى معنى آخر ، فيلزم على دليلهم الفاسد أن لا يحملوا لفظة «أو» ولا لفظة «ان شئت» ابدأ على التخيير ، لانه يقال لهم كما قالوا : لو كانت لفظة أو وان شئت على التخيير لكانت متى وجدت لم تكن إلا للتخيير ، فلما وجدت لغير التخيير فى عدة مواضع بطل أن تكون للتخيير

قال على : وفى هذا ابطال الكلام كله ، وابطال التفاهم وفساد الحقائق والشرائع كلها والعلوم كلها ، لانه لا قول إلا وقد يوجد موضوعا فى غير بنيتها فى اللغة ، إما على المجاز أو لاتفاق من المتخاطبين ، فلو وجب من اجل ذلك أن

يبطل حمل الاسماء على معانيها التي رتب لها في اللغة لبطل كل ما ذكرنا ، وكفى فساداً بكل قول ادى الى ابطال الحقائق . وبالله تعالى التوفيق

قال على : فان قالوا : انا لم نوافقكم على ان لفظ الأمر موضوعه في اللغة الوجوب فيلزمنا ما أئتممونا ، وانما قلنا : انه ليس موضوعه في اللغة للوجوب دون الندب ، ولا للندب دون الوجوب

قال على فنقول وبالله تعالى التوفيق : قد ابطالنا في كلامنا هذا جواز وقوع لفظ الأمر على الوجوب وعلى الندب معا ، وفرقنا بين ذلك وبين وقوع الالفاظ المشتركة مثل لون وعير على معان شتى ، وبيننا أن ذلك جائز ممكن موجود ، وأن وقوع لفظ الأمر على الوجوب وعلى الندب معا محال ممتنع لا سبيل اليه ، ولا يتشكل في العقل البتة . فصح ضرورة ان لفظ الامر موضوع في أصل اللغة : إما للوجوب فقط - ثم نقل بدليل كما ذكرنا في بعض المواضع الى الندب - أو الى غير الوجوب من سائر المعاني التي سنبينها ان شاء الله تعالى . وأما انه موضوع في أصل اللغة للندب خاصة ، أو لمعنى مامن سائر المعاني التي قد وردت بلفظ الامر ثم نقل الى الوجوب بدليل ، فهذا هو الذي يتشكل في العقل وأما احتمال وقوع لفظة الامر على الندب والوجوب معا في وقت واحد ، فهذا باطل . لانه يوجب أن ورود الامر لاحقيقة له أصلا ، ولاله معنى البتة . وهذا احتم من قول السوفسطائية ، فهذا الذي أردنا أن نبين حالته . وقد صح والحمد لله

ولا بد لكم من المصير الى احد الخبرين ضرورة . إما ان تقولوا : لفظ الأمر موضوع للوجوب في اللغة ، حتى يصح دليل بنقله الى غير الوجوب ، وهذا قولنا . وإما ان تقولوا : لفظ الأمر موضوع لغير الوجوب في اللغة ، حتى يصح دليل ينقله الى الوجوب . فان قلتم ذلك ، سهل أمركم بقول وجيز بحول الله وقوته وحسبنا أن قد قلنا لكم بلطف الله عن مكان الشغب على الجهال ، وذلك ان قول

القائل : الاوامر كلها على غير الوجوب حتى يصح دليل نقلها الى الوجوب ، دخول في عظيمتين : إحداهما : خرق الاجماع ، فما قال بهذا أحد قط . وانما شغب من شغب بالوقف ، وبما قدمنا ابطاله من احتمال الأمرين . والثانية : ابطال فائدة العقل ، لانه يصير حينئذ قائلاً ان الموضوع في اللغة من لفظة افعل لاتفعل ان شئت ، وهذا خلاف فهم جميع أهل اللغات ، لان الثابت في فطرة العقل أن النهي عن الشيء غير الامر به ، وكفى . مع ان الاجماع على ترك هذا القول كاف عن تكلف دليل

وبرهان ضرورى : وهو أنه ان كانت لفظة افعل موضوعة لغير الايجاب الابدليل يخرجها الى الايجاب ، وكانت أيضاً لفظة لاتفعل موضوعة لغير التحريم ، الابدليل يخرجها الى التحريم ، وكان كلتا اللفظتين تعطى . افعل ان شئت أو لاتفعل ان شئت ، فقد صار ولا بد المفهوم من لاتفعل هو المفهوم من افعل ، وهذا لايقوله ذو مسكة عقل

قال على قالوا : وبأى شئ يدل الأمر على انه على الوجوب بنفسه أم بدليله ؟ فان قلتم : بنفسه ، ففى ذلك اختلفنا ، وان كان بدليله فاذا لم يدل هو فدليله أخرى أن لايدل

قال على : وهذا شغب فاسد ضعيف جدا ، تعلقوا اليه من قبل مبطلى الحقائق ، فانهم قد سألونا بهذا السؤال نفسه . فقالوا : بما ذا ثبت عندكم ان الاشياء حق ؟ بأأنفسها ففيها اختلفنا ، أم بغيرها فلا شئ فى العالم يوجد من غير الاشياء الموجودة ، وليس غير الاشياء إلا لا شئ ؟ فاذا لم يدل الشئ على حقيقة نفسه فلا شئ أخرى ان لايدل . وتعلق أيضاً بهذا السؤال مبطلوا دلائل العقل ، فقالوا : بأى شئ علمتم صحة ما دل عليه العقل ؟ أبالعقل أم بغير العقل ؟ ونحو هذا من الهذيان كثير ، وهؤلاء القوم فى شعبة من طريق مبطلى الحقائق ، ومبطلى مدركات العقل .

ونعكس عليهم سؤالهم هذا السخيف الذى صححوه - فهو لازم لهم لالنا -
إذ لم نصححه. ونقول لهم : بأى شئ يدل الامر على انه على الوقف ، أبنفسه أم
بدليله ؟ فان قلتم بنفسه فى ذلك اختلفنا . وان كان بدليله ، فاذا لم يدل هو
فدليله أخرى ان لا يدل . فن احمق استدلالا ممن دليله عائد عليه ، وهادم
لقوله ! وانما هم قوم لا يحققون شيئا ، انما هم فى سبيل التشغيب على الضعفاء
وما يخذعون الا أنفسهم

والجواب عن هذا السؤال السخيف وبالله تعالى التوفيق : انا قد اخبرنا - فيما
خلا وفى سائر كتبنا - باننا مضطرون الى معرفة ان الأشياء حقائق ، وانها
موجودة على حسب ما هى عليه ، وانه لا يدري أحد كيف وقع له ذلك. وبيننا
أن هذه المعرفة - التى اضطررنا اليها ، وخلقها البارئ تعالى فى أنفسنا فى أول
اوقات فهمنا بعد تركيبها فى الجسد - هى اصل لتمييز الحقائق من الباطل ،
وهى عنصر لكل معرفة ، واننا عرفنا ايجاب الاوامر ببيده العقل ، وبالتمييز
الموضوعين فينا ، لنعرف بها الأشياء على ما هى عليه. فعلمنا ان الحجر صليب (١)
وان الماء سيال فى طبعه ، وان انتقل الى الجمود فى بعض احواله ، وان قول
القائل : فلان احمق ، ذم . وان قوله : فلان عاقل ، مدح . وان الأمر عنصر
من عناصر الكلام التى هى خبر ودعاء واستفهام وأمر. فلما استقر فى النفس
ان ارادة الأمر أن يفعل المأمور ما يأمره به ، معنى قائم فى النفوس لم يكن
له بد من عبارة يقع بها التفاهم . وعلمنا ذلك أيضا بنصوص سند كرها فى تمام
ابطال ما شغبتم به. ان شاء الله تعالى ، وبالله نتأيد واياه نستعين

هذا كل ما احتج به القائلون بالوقف ولا مزيد ، فقد ابطلناه بالبرهان
الضرورى ، بتوفيق الله تعالى وتعليمه لا إله الا هو. إلا ان ابن المنتاب المالكي
أتى بعظيمة فلزنا التنبيه عليها ان شاء الله تعالى . وذلك انه قال : ان من

(١) فى اللسان : « صلب الشئ صلابة فهو صليب وصلب »

الدليل على ان الأوامر على الوقف ، قول الله تعالى مخبراً عن أهل اللغة الذين هم العرب « ومنهم من يستمع اليك حتى اذا أخرجوا من عندك قالوا للذين أوتوا العلم ماذا قال آنفا » . قال : فلو كانت الأوامر على الوجوب ، والالفاظ على العموم ، لما كان لسؤالهم عما قاله عليه السلام معنى . إذ لو فهم الوجوب والعموم من نفس اللفظ لكان سؤالهم فاسداً

قال على : لا يشبه هذا القول احتجاج مسلم ، لأن الله تعالى حكى هذا الاعتراض عن قوم منافقين كفار ، لم يرض فعلهم ، ولا سؤالهم . وانما حكى الله عز وجل ذلك عنهم منكرًا عليهم ، وقد قال تعالى : « ولم يكنهم انا انزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم » . فاخبر تعالى ان ظاهر القرآن وتلاوته تكفى ، وان ذلك يجب قبوله على ظاهره حين وروده ، هذا نص الآية المذكورة ، ووصية الله تعالى التى لا تحتل غير ما ذكرنا . ولا أعجب من احتجاج من يدعى انه مسلم فى اسقاطه ايجاب طاعة الله عز وجل ، وطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم بكلام قوم كفار منافقين مستهزئين بآيات الله عز وجل . وما نعرف لهذا الاحتجاج مثلاً فى الشنعة والفضاعة ، الا قول اسمعيل بن اسحاق فى كتابه فى « الخمس » وهو كتاب مشهور معلوم ، ولنا عليه فيه رد هتكنا عواره فيه ، وفضحناه بحول الله وقوته . فانه قال فى الكتاب المذكور : لو كان ما أعطى النبي صلى الله عليه وسلم صنديد قریش - من غنائم هوازن ، إثر يوم حنين - من نصيبه من خمس الخمس ، كما قال الشافعى ما قالت الانصار فى ذلك ، ولا قال ذو الخويصرة ما قال قال على : فمن أضل ممن يحتج بكلام ذى الخويصرة ويتخذ ذا الخويصرة وليجة من دون الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ويجعل انكار كافر مشرك شر خلق الله هجور لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، حجة على المؤمنين القائلين : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انما اعطى من أعطى من نصيبه الذى فوض الله تعالى أمره اليه ، لا مما جعله الله عز وجل لأقوام مسمين معروفين ! اللهم

انا نبرأ اليك من هذا الكلام ، ومن نصر مذهب قاذ الى الاحتجاج بانكار ذى
 الخويرة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبقول المنافقين : « ماذا قال آتفا »
 ونحن نقول قول انصاف - إذ قد اقتدى ابن المنتاب بالقائلين إذ خرجوا
 من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد استمعوا اليه ، ثم قالوا لا اهل
 العلم « ماذا قال آتفا » . وتبرأنا نحن منهم ومن مثل سؤا لهم ، واقتدينا نحن بالذين
 قالوا : « سمعنا واطعنا » - فله ما اختار ، وله ان شاء الله تعالى ما أعطى الله
 للذين اقتدى بهم ، اذ قال عز وجل يعقب حكاية قولهم « ماذا قال آتفا »
 : « أولئك الذين طبع الله على قلوبهم واتبعوا أهواءهم » . ونحن راجون
 أن يعطينا الله تعالى بمنه وطوله ، ما أعطى من اقتدينا بهم في قولهم « سمعنا
 واطعنا » اذ يقول تعالى : « انما كان قول المؤمنين اذا دعوا الى الله ورسوله
 ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا واطعنا وأولئك هم المفلحون » . ونعم ! فليعلم
 الجاهل - المعترض باقوال المنافقين المشركين على كلام الله تعالى ، وكلام رسوله
 صلى الله عليه وسلم - ، أن قول الذين قالوا للذين أوتوا العلم ماذا قال آتفا ، لامعنى
 لسؤا لهم هذا ، ولا يعقل سؤا لهم ، لأنه سؤا لمجنون فاسد الدين ملمعون .
 وشغب بعضهم بقول الله تعالى : « واذا حلفتم فاصطادوا » . و « اذا قضيت
 الصلاة فانتشروا فى الارض » . قالوا : وهذا اباحة بلا شك ، فقلنا : يجب
 عليكم اذا احتججتم بهذا أن تقولوا : ان جميع الأوامر على الندب ، حتى يقوم
 دليل على الوجوب ، وهذا ليس قولهم واما هاتان الآيتان فانما خرجتا عن
 الوجوب الى الاباحة ، ببرهان : أما التصيد ، فان النبي صلى الله عليه وسلم حل
 بالطواف بالبيت وانحدر الى منى ولم يصطد . فصح انه ليس فرضا بهذا النص
 الآخر وأما : « اذا قضيت الصلاة فانتشروا » . فان عبد الله بن ربيع قال * ثنا
 عمر بن عبد الملك ثنا ابن الاعرابي ثنا على بن عبد العزيز ثنا القعنبي ثنا مالك
 عن أبي الزناد عن الاعرج عن أبي هريرة . ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال : الملائكة تصلى على احدكم مادام في مصلاه الذى صلى فيه ، ما لم يحدث اللهم اغفر له اللهم ارحمه .

قال أبو محمد : فندبنا الى القعود فى مصلانا بعد الصلاة ، فصح بذلك أن الانتشار بعد الصلاة إباحة ، فن جاءنا فى شئ من الأوامر ببرهان ينقله عن الفرض الى الندب ، وعن التحريم إلى الكراهة ، صرنا إليه . وأما بالدعوى الكاذبة المحيلة للقرآن والسنة عن موضوعها ، فعاذ الله من ذلك

واحتج على بعضهم بالخبر الثابت من طريق أنس : أن رجلا اتهم بأمر ولد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأمر النبي عليه السلام على بن أبي طالب أن يقتله ، فأتاه فوجده فى ركي (١) يتبرد ، فأمره بالخروج ، فلما خرج ، فاذا به محبوب لا ذكر له فتركه ، وعاد الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبره . وزاد بعض من لا يوثق به فى هذا الخبر ، أن عليا قال له : يا رسول الله ، أنفذ لأمر كالسكة (٢) المحماة ، أم الشاهد يرى ما لا يرى الغائب . فقال له : بل الشاهد يرى ما لا يرى الغائب وقد ذكر هذا اللفظ أيضا فى خبر بعثه عليه السلام عليا الى خيبر . وكلاهما لا يصح أصلا ، بل هما زيادتا كذب ، لم يرو قط من طريق فيها خير . ويلزم من صحيحها أن يسقط من الصلاة ثلاث صلوات ، أو من كل صلاة ركعة إن رأى ذلك أصلح ، أو ينقل صوم رمضان إلى الربيع وفقا بالناس ، إذ الشاهد يرى ما لا يرى الغائب ، وإن يزيد فى الحدود والزكاة ، أو ينقص منها . وهذا كفر صريح . فبطل التعلق بهذا اللفظ الموضوع

وكذلك ما روى أنه عليه السلام : أمر أبا بكر وعمر ، بقتل ذى الخويصرة فرجما . وقال أحدهما : يا رسول الله وجدته ساجدا ، وقال الآخر : وجدته راكعا . فهو خبر كاذب ، لم يأت قط من طريق فيها خير (٣) . وأما

(١) بفتح الراء وكسر الكاف وتشديد الياء : جنس للركبة وهى البئر أصله من ركوت أى حفرت (٢) السكة هنا : الحديد (٣) بل الثابت فى صحيح

أمره عليه السلام بقتل ذلك الانسان ، فيخرج على أحد وجهين : إما انه شهد عند النبي عليه السلام بذلك قوم عدول في الظاهر ، منافقون في الباطن كاذبون ، بأنهم سمعوه يقر بذلك ، فوجب عليه القتل لأذاه النبي صلى الله عليه وسلم ، ففضح الله كذبهم . وإما انه تعالى أوحى اليه بالامر بقتله ، وقد علم تعالى انه سينسخ ذلك الأمر باظهار براءته وكذب الناقل . وكلا الأمرين وجه صحيح ، وبالله تعالى التوفيق

قال علي : فإذا قد ذكرنا كل ما شغبوا به ، فلنذكر ان شاء الله تعالى البراهين المصححة ان الأمر كلها على الوجوب ، والنواهي كلها على التحريم الا ماخرج منها بدليل . ونقول قبل ذلك : انما لجأ إلى القول بالوقف ، وتعلق بهذه العوارض ، وسلك في هذه المضايق من بهر شعاع الحق عقله ، والتمع (١) نور الله تعالى بصر قلبه ، وارتبك في غيه . ناصراً لما قد ألقه من الأقوال الفاسدة ، وطمعاً في اطفاء مالا ينطفيء من ضياء الحق . وانما التزموا ذلك في مسائل يسيرة ، ثم تناقضوا فأوجبوا أحكاماً كثيرة ، فرضاً بنفس الأمر ، مما قد خالفهم فيها غيرهم ، وفعلت كل طائفة منهم مثل ما فعلت الاخرى قال أبو محمد : فاول ذلك أنه لا يعقل أحد من أهل كل لغة أى لغة كانت من لفظة افعل أو اللفظة التي يعبر بها في كل لغة عن معنى : افعل ، ولا يفهم منها أحد لا تفعل (٢) ولا يعقل أحد من لفظة لا تفعل ، أو مما يعبر به عن معنى : لا تفعل ، ولا يفهم منها أحد افعل . ومدعى هذا على اللغات وأهلها في أسوأ من حال الكهان . وقد قال تعالى : « قتل الخراصون » .

مسلم أن عمر استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قتله (١) في اللسان : « التمع الشيء اختلسه . وألمع بالشيء ذهب به يقال ألمعت بالشيء اذا اختلسته واختطفته بسرعة » فمعناها واحدهو أخذ الشيء سريعاً كأنه خلسته (٢) في الاصل « يعقل » وهو خطأ

قال على : ويقال لهم : بآى شىء تعرفون ان فى الأوامر شيئاً على الوجوب مما تقرون فيه انه واجب . فأجابوا عن ذلك بجوابين ، احدهما . ان قال بعضهم : نعرف ان الأمر على الوجوب اذا اقترن معه وعيد . وقال بعضهم : لسنا نجد دلائل الوجوب ، وهى أشياء تقترب بالأوامر التى يراد بها الايجاب ، ولسنا نقدر على العبارة عنها

قال على : أما هؤلاء فقد اقرؤا بالا نقطاع ، وبالعجز عن بيان مذهبهم . واذا كان شىء لا يقدر على بيانه ، فباليقين ان العجز عن نصره أوجد . وليس يعجز أحده لسان ، وليس له حياء ولا ورع ، عن ان يدعى ماشاء . فاذا سئل عن دليل قوله وبيانه ؟ قال : انى لا اقدر على بيانه ، ولكنه شىء معلوم اذا وجد عرف

قال على : ولسنا ممن يجوز عليه هذا الهديان ، ولكننا نقول لمن قال هذا : صف لنا حال نفسك فى معرفتك ما عرفت انه واجب . فان عجزت عن ذلك بان كذبك وادعاؤك الباطل ، لأن كل واحد يدعى حالا يستدل بها على حقيقة ليست من أوائل المعارف ، فهو مميز لتلك الحال . وإلا فهو مدّع للباطل قال أبو محمد : ويقال لمن قال : يُعرف ان الأمر على الوجوب اذا اقترن به وعيد اعلم أن الوعيد من الله عز وجل ، قد اقترن بجميع أوامر نبيه صلى الله عليه وسلم فى قوله تعالى : « فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب اليم » . فاقترن التحذير من الفتنة والوعيد ، بكل من خالف عن أمره عليه السلام ✓

قال على : واعترض بعضهم فى ذلك بان قال : لما صح أن فى أوامره عليه السلام ، مالا يصيب مخالفه عذاب اليم ، وهو كل أمر كان معناه الندب ، علمنا ان الوعيد المحذّر منه انما هو فيما كان من الاوامر معناه الوجوب فقط وأن هذه الآية لا توجب كون جميع أوامره فرضاً ، واذا كان ذلك ، فقد

بطل أن يكون حجة في حمل الأمر على الوجوب
قال على : فيقال له وبالله تعالى التوفيق : ان ما خرج من الأوامر عن استحقاق
العذاب المنصوص في الآية على تركه ، بخروجه الى معنى الندب ، انما هو مستثنى
من جملة ما جاءت الآية به ، بمنزلة المنسوخ الخارج عن الوجوب ، فلا يبطل ذلك
بقاء سائر الشريعة على الاستعمال . وكذلك خروج ما خرج بدليله الى الندب
ليس بمبطل بقاء ما لا دليل على انه ندب على استحقاق العذاب على تركه ، إلا أن
الوعيد قد حصل مقرونا بالأوامر كلها ، إلا ما جاء نص أو اجماع متيقن منقول
الى النبي صلى الله عليه وسلم بانه لا وعيد عليه ، لانه غير واجب ولا يسقط شئ
من كلام الله تعالى إلا ما أسقطه وحى له تعالى آخر فقط * ثنا عبد الرحمن بن عبد الله
الهمداني ثنا أبو اسحاق البلخي عن الفربري عن البخاري ثنا محمد بن سنان
ثنا فليح ثنا هلال بن على عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة . قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم : كل امتي يدخلون الجنة الا من أبى ، قالوا : يا رسول الله
ومن أبى ؟ قال : من اطاعنى دخل الجنة ، ومن عصانى فقد أبى
قال على : يسئل من قال ان الأوامر لا تحمل على الوجوب الا بدليل .
ما معنى المصية ، فلا بد له من أن يقول : هى ترك المأمور أن يفعل ما أمره به
الأمر ، فاذا لا بد من ذلك . فمن استجاز ترك ما أمره به الله تعالى أو رسوله
صلى الله عليه وسلم فقد عصى الله ورسوله ، ومن عصاها فقد ضل ضلالا بعيدا
واستحق النار ، وأن لا يدخل الجنة ، بنص كلام الله وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم
قال الله تعالى : « ومن يعص الله ورسوله فان له نار جهنم خالدين فيها أبدا » .
قال على : ولا عصيان اعظم من أن يقول الله تعالى ورسوله صلى الله عليه
وسلم . افعل - أمراً - كذا ، فيقول المأمور : لا افعل إلا إن شئت أن أفعل ،
ومباح ان أترك ما أمرتاني به . أو يقول الله تعالى أو رسوله صلى الله عليه
وسلم . لا تفعل - أمراً - كذا ، فيقول : انا افعل إن شئت أن افعله ، ومباح

لى أن أفعل مانهيتاني عنه

قال على : ما يعرف أحد من العصيان غير هذا ، والحجة على هؤلاء القوم
أبين في العقول بيانا ، واقرب مأخذاً منها على المشركين . لان المشركين لا يقرون
بوجوب طاعة الله تعالى وطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وانما الكلام معهم
في اثبات ذلك . وهؤلاء يقرون بطاعة الله تعالى وطاعة رسوله صلى الله عليه
وسلم ، ثم يقولون لنا : لا نطيع ، وليس الائتار لها بواجب الا بدليل غير
نفس أمرها . اعوذ بالله من الخذلان ، ومن التماذى على الباطل بعد وضوحه
واحتيج بعضهم بما ثنا المهلب عن ابن مناس عن ابن مسرور عن يونس بن
عبد الاعلى عن ابن وهب اخبرني جرير (١) بن حازم عن سليمان الاعمش . قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أعطيت القرآن على سبعة أحرف ، لكل حرف
منها ظهر وبطن . وبه * الى ابن وهب أخبرني خالد بن حميد عن يحيى بن ابى أسيد
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إن القرآن ذلول ذو وجوه ، فاتقوا
ذله (٢) وكثرة وجوهه * وبه الى ابن وهب انبا مسامة بن على عن هشام عن
الحسن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال - فذكر حديثا ، وذكر فيه
القرآن وفيه :- وما منه آية إلا ولها ظهر وبطن ، وما فيه حرف الا وله حد ،
ولكل حد مطلع

قال على : هذه كلها مرسلات لا تقوم بها حجة اصلا ، ولو صحت لما كان
لهم في شئ منها حجة بوجه من الوجوه . لأنه لو كان كما ذكروا لكل آية ظهر
وبطن ، لكننا لا سبيل لنا الى علم البطن منها بطن ، ولا بقول قائل ، لكن

(١) في الاصل « جريج » وهو خطأ

(٢) في هامش رقم ١٣ : الذل بالضم ضد العز ومنه ذليل ، والذل
بالكسر خلاف الصعوبة ومنه ذلول اه قلت . ويفهم من اللسان والقاموس ان
ضد العز بالضم فقط وضد الصعوبة يجوز فيه الضم والكسر

ببيان النبي صلى الله عليه وسلم الذي أمره الله تعالى بأن يبين للناس ما نزل إليهم . ر
فإن أوجدونا بيانا عن النبي صلى الله عليه وسلم ، بنقل الآية عن ظاهرها الى
باطن ما صرنا اليه طائعين . وإن لم يوجدونا بيانا عن النبي صلى الله عليه وسلم ،
فليس احداً أولى بالتأويل - في باطن ما تحتمله تلك الآية - من آخر تأويل أيضاً .
ومن الباطل المحال أن يكون للآية باطن لا يبينه النبي صلى الله عليه وسلم ،
لأنه كان يكون حينئذ لم يبلغ كما امر ، وهذا لا يقوله مسلم ، فبطل ما ظنوه .
وقد اتت الاحاديث الصحاح بحمل كل كلام على ظاهره كما * ثنا عبد الله
ابن ربيع التميمي قال ثنا محمد بن معاوية المرواني عن احمد بن شعيب النسائي
ثنا محمد بن عبد الله بن المبارك ثنا أبو هشام - واسمه المغيرة بن سلامة الخزومي
بصري ثقة « قال علي » وأنبأناه - أيضاً عبد الله بن يوسف بن نامي عن احمد بن
فتح عن عبد الوهاب بن عيسى عن احمد بن محمد عن أحمد بن علي عن مسلم بن
الحجاج حدثني زهير بن حرب ثنا يزيد بن هرون « قال علي » : واللفظ لفظ
المغيرة . قال المغيرة ويزيد * ثنا الربيع بن مسلم ثنا محمد بن زياد عن أبي هريرة
قال . خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس (١) فقال : ان الله تعالى
قد فرض عليكم الحج ، فقام رجل فقال : أفى كل عام (٢) ؟ فسكت عنه ،
حتى اعاده ثلاثاً . فقال : لو قلت نعم لو جيت ، ولو وجبت ما قمت بها ، ذروني
ما تركتكم فانما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على انبيائهم ، فاذا
امرتكم بالشئ فخذوا منه (٣) ما استطعتم ، واذا نهيتكم عن شئ فاجتنبوه .
وقد روى أيضاً من طرق صحاح الى الزهري عن أبي سنان (٤) عن ابن عباس عن

(١) زيادة من النسائي (٢) في النسائي . « فقال رجل . في كل عام » بحذف
« فقام » وبحذف همزة الاستفهام (٣) في النسائي « فخذوا به » (٤) في الاصل
« عن سنان بن أبي سنان » وهو خطأ فان الحديث في سنن النسائي « عن ابن
شهاب - هو الزهري - عن أبي سنان الدؤلي عن ابن عباس » والزهري يروي

النبي صلى الله عليه وسلم . وقد روى امر النبي صلى الله عليه وسلم - بان تفعل
مما أمر به ما نستطيع وان نجتنب ما نهى عنه من طريق أبي هريرة مسندا
الى النبي صلى الله عليه وسلم - أبو سلمة بن عبد الرحمن ، وسعيد بن المسيب ،
وابوصالح ، والاعرج ، وهام بن منبه ، ومحمد بن زياد ، كلهم عن أبي هريرة عن
النبي صلى الله عليه وسلم . رواه عن هام معمر ، ورواه عن الاعرج أبو الزناد
ورواه عن أبي صالح الاعمش ، ورواه عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة
الزهري ، ورواه عن محمد بن زياد عن أبي هريرة مسندا أيضا شعبة ، والربيع
ابن مسلم ، ورواه عن ذكرنا الثقات الاكابر

قال على : فبين عليه السلام في هذا الحديث بيان لا اشكال فيه ، ان كل ما
أمر به فهو واجب ، حتى لو لم يقدر عليه . وهذا معنى قوله تعالى : « ولو
شاء الله لأعنتكم » ولكنه تعالى رفع عنا الحرج ورحمنا ، فأمر على لسان
نبيه صلى الله عليه وسلم كما تسمع ، ان ما أمر به عليه السلام فواجب أن يعمل
به حيث انتهت الاستطاعة ، وانه لا يسقط من ذلك إلا ما عجزت عنه الاستطاعة
فقط . وان ما نهى عليه السلام عنه فواجب اجتنابه * ثنا عبدالله بن يوسف
- بالسند المذكور إلى مسلم - . قال ثنا عبدالله بن عبد الرحمن الدارمي ثنا أبو على
الحنفي ثنا مالك بن أنس عن أبي الزبير المكي ان أبا الطفيل عامر بن واثلة
أخبره ان معاذ بن جبل أخبره . قال : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم . عام غزوة تبوك ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : انكم ستأتون
غداً إن شاء الله عين تبوك ، وانكم ان تأتوها حتى يضحي النهار ، فمن جاءها
منكم فلا يمس من مائها شيئاً حتى آتى . قال : جئناها وقد سبقنا اليها رجلان ،
والعين مثل الشراك (١) تبض بشيء من ماء . قال : فسألهما رسول الله صلى الله عليه

عن سنان وعن أبي سنان يزيد بن أمية الدؤلي . وسنان لم أجده رواية عن
ابن عباس أما أبوه أبو سنان فهو يروى عنه (١) الشراك . بكسر الشين سير

وسلم هل مستما من مأثها شيئاً ، قال : نعم ! فسيهما النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال لهما ما شاء الله أن يقول . ثم ذكر باقي الحديث ، وفيه الآية في نبعان الماء ببركته صلى الله عليه وسلم

قال علي : فهذان استحقا السب من النبي صلى الله عليه وسلم ؛ لخلافهما نهيه في مس الماء ، ولم يكن هنا لك وعيد متقدم . فثبت أن امره على الوجوب كله إلا ما خصه نص ، ولولا أنهما تركا واجباً ما استحقا سب رسول الله صلى الله عليه وسلم . وبه الى مسلم * ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا أبو أسامة ثنا عبيد الله - هو ابن عمر - عن نافع عن ابن عمر . قال : لما توفي عبد الله بن أبي بن سلول فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « استغفر لهم أو لا تستغفر لهم ان تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم » وسأزيد على السبعين (١) قال : انه منافق ، فصلى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم . فأنزله الله عز وجل : « ولا تصل على أحد منهم مات أبداً ولا تقم على قبره »

قال علي : ففي هذا الحديث بيان كاف في حمل كل شيء على ظاهره ، حمل رسول الله صلى الله عليه وسلم اللفظ الوارد « بأو » على التخيير ، فلما جاء النهي المجرد حمله على الوجوب . وصح بهذا : أن لفظ الامر والنهي غير لفظ التخيير والندب ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم الناس بلغة العرب التي بها خاطبه ربه تعالى

فان قال قائل : فما كان مراد الله بالتخيير ، الذي حمله رسول الله صلى الله

النعل . وتبض بفتح التاء وكسر الباء وتشديد الضاد أى تسيل قليلا قليلا (١) في مسلم طبعة بولاق « وسأزيد على سبعين » وفي طبعة القسطنطينية « وسأزيد على سبعين »

عليه وسلم على التخيير ، وبذكره تعالى السبعين مرة . أتقولون : انه أراد تعالى ما قال عمر بن الخطاب من ان لا يصلى عليهم ، ولا يستغفر لهم ، ثم نزلت الآية الاخرى مبينة ؟

فالجواب : اننا وبالله تعالى التوفيق لا نقول ذلك ، ولا يسوغ لمسلم ان يقوله ، ولا نقول ان عمر ولا أحداً من ولد آدم صلى الله عليه وسلم فهم عن الله تعالى شيئاً لم يفهمه عنه نبيه صلى الله عليه وسلم ، وهذا القول عندنا كفر مجرد . وبرهان ذلك ان الله تعالى لو لم يرض صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم على عبد الله بن أبي ، لما أقره عليها ، ولا نزل الوحي عليه لمنعه كما نهاه بعد تمام صلاته عليه أن يصلى على غيره منهم . فصح ان قول عمر كان اجتهداً منه أراد به الخير فإخفاً فيه ، وأصاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . واجر عمر في ذلك أجراً واحداً ، لكننا نقول : انه عز وجل خير نبيه صلى الله عليه وسلم في ذلك على الحقيقة ، فكان مباحاً له صلى الله عليه وسلم أن يستغفر لهم ما لم ينه عن ذلك

وأما ذكر السبعين ، فليس في الاقتصار عليه ايجاب ان المغفرة تقع لهم بما زاد على السبعين ، ولا فيه أيضاً منع من وقوع المغفرة لهم بما زاد على السبعين . الا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم طمع ورجا ان زاد على السبعين أن يغفر لهم ، ولم يحقق ان المغفرة تكون بالزيادة ، وهذا هو نفس قولنا بعينه فلما أعلمه الله تعالى بما كان في علمه عز وجل ، ولم يكن أعلمه قبل ذلك به ، علمه حينئذ نبيه صلى الله عليه وسلم ، ولم يكن علم قبل نزول المنع من الاستغفار لهم بالبت ان ما زاد على السبعين غير مقبول ، فدعا دعاء راجح لم يئأس من المغفرة ، ولا أيقن بها ، وهذا بين في لفظ الحديث وبالله تعالى التوفيق *

وقد سألت بريرة النبي صلى الله عليه وسلم ، إذ قال لها : لو راجعته (١)

(١) في البخارى « لو راجعته » قال ابن حجر . كذا في الاصول بمثناة

يعنى النبي صلى الله عليه وسلم زوجها مغيثا - فقالت: اأأمرنى يا رسول الله ، قال : لا ! انما أشفع ؛ ففرق صلى الله عليه وسلم كما ترى بين امره وشفاعته ، فثبت ان الشفاعة لا توجب على أحد فعل ما شفع فيه عليه السلام ، وان أمره بخلاف ذلك ، وليس فيه إلا الايجاب فقط

وقال الله عز وجل : « يا أيها الرسول بلغ ما أنزل اليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته »

قال على : فى هذه الآية بيان جلى رافع لكل شك ، فى ان من لم يفعل ما امر به فقد عصى ، لانه تعالى بين أن نبيه صلى الله عليه وسلم إن لم يبلغ كما امر ، فلم يفعل ما امر به . ولا معنى لهذا الخبر وهذا التقدم ، الا ان خلاف الأمر معصية لا موافقة ، وبالله تعالى التوفيق . وهم يقرون على انفسهم أنهم لا يفعلون ما امروا به حتى يأمرهم أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعى

وقال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا اطيعوا الله ورسوله ولا تولوا عنه وأنتم تسمعون ، ولا تكونوا كالذين قالوا سمعنا وهم لا يسمعون » . فصح انه لم يرد تعالى منا الاقرار وحده الا مع العمل بما أمرنا معه . وقال تعالى : « وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن تكون (١) لهم الخيرة من أمرهم ، ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلّالا مبينا »

قال على : انبلج (٢) الحكم بهذه الآية ولم يبق للشك مجال ، لأن الندب تخيير ، وقد صح ان كل امر لله ولرسوله صلى الله عليه وسلم فلا اختيار فيه لأحد ، وإذا بطل الاختيار فقد لزم الوجوب ضرورة ، لأن الاختيار انما هو فى الندب والاباحة اللذين لنا فيهما الخيرة ، إن شئنا فعلنا ، وإن شئنا لم

واحدة . ووقع فى رواية ابن ماجه « لوراجعتيه » باثبات تحتانية ساكنة بعد المثناة . وهى انفى ضعيفة اه (١) هكذا فى الاصل فى الموضعين بالتاء وهى قراءة نافع وان كثير وغيرهما (٢) فى نسخة « فابتلج » ولم نزلها وجها .

تفعل ، فابطل الله عز وجل الاختيار في كل أمر يرد من عند نبيه صلى الله عليه وسلم ، وثبت بذلك الوجوب والفرض في جميع أوامرها ، ثم لم يدعنا تعالى في شك من القسم الثالث وهو الترك ، فقال تعالى : « ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالاً مبيناً »

قال على : وليس يقابل الأمر الوارد إلا بأحد ثلاثة أوجه ، لا رابع لها نعلم ذلك بضرورة الطبيعة ، وببديهة العقل : إما الوجوب وهو قولنا ، وإما الندب والتخيير في فعل أو ترك ، وقد أبطل الله عز وجل هذا الوجه في قوله تعالى : « أن تكون لهم الخيرة من أمرهم » . وإما الترك وهو المعصية ، فأخبر تعالى أن من فعل ذلك فقد ضلّ ضلالاً مبيناً . فارتفع الاشكال جملة ، وبطل كل شغب يأتون به

وقال تعالى : « أو لم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم » . فنص تعالى على توبيخ من لم يكتف بالتلاوة ، وهذا هو الحكم بالظاهر ، وحظر الانتقال إلى التأويل . وقال تعالى : « ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء » . وقال تعالى : « وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم » . فصح أن لا بيان إلا نص القرآن ، ونص كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن قالوا : فإنكم تحملون كثير أمن أو أمره تعالى على التخيير والندب ، فقد نقضتم هذا الحكم . قيل لهم وبالله تعالى التوفيق : ما فعلنا ما تقولون من النقض ، لأننا إنما حملنا ما حملنا منها على التخيير ، بأمر الله تعالى حملناه أيضاً على وجوبه ، فإذا نص ربنا عز وجل في أمر قد اسره على أننا . إن شئنا فعلنا وإن شئنا تركناه ، فقد أوجب علينا قبول هذا النص على ظاهره ضرورة ، فلم نخرج عن أصلنا . ولم يكن لنا خيرة في صرفه إلى الوجوب بأحد طرفيه دون الآخر فقط ، كما أنه تعالى أو نبيه صلى الله عليه وسلم إذا اقتصر المخاطب لنا منهما على لفظ لا تخيير معه ، فلا خيرة لنا في صرفه عن أمره الذي اقتصر عليه ، فكل أمر مفرد فواجب علينا حمله على

انقراده ، وكل امر بتخير فواجب علينا حمله على التخير ، فالقبول فرض علينا لما يرد من الالفاظ على ظواهرها ، ولا خيرة لنا في شئ من ذلك ، والاجماع اذا صح على حمل آية أو خبر على التخير ، فقد أيقنا ان اصل الاجماع توقيف من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فحملنا ذلك التوقيف ايضا على الوجوب ، فلم ننقض قولنا بحمد الله تعالى

قال على : أفلا يستحي أن يتكلم في الدين من يسمع كلام الله تعالى في قسمة الصدقات يقول : « انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله » . فيقول : ليس ذلك فريضة ، وجائز للإمام أن يصرفها الى ما يرى من وجوه البر ، أو الى بعض هذه الاصناف . ثم يأتي الى قول ابن عمر : فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر على كل حراً وعبد ، ذكر أو أنثى ، صغير أو كبير ، صاعا من تمر أو صاعا من شعير . فيقول : ليس صدقة الفطر فريضة ، ولا الشعير ولا التمر فيها ايضا فرضا ، ولا مستحبا ، بل البر الذي لم يذكره النبي صلى الله عليه وسلم أفضل . ثم يأتي الى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : من صلى ههنا معنا ، وقد وقف قبل ذلك بعرفة ليلا أو نهرا فقد أدرك ، فقال : لا تخير في ذلك ، والفرض الوقوف ليلا ولا بد . والا بطل الحج .

ويقول في قول الله تعالى : « انقضوا اليها وتركوك قائما » انه يفهم منه ان خطبة الجمعة فرض تبطل الصلاة بتركها .

وان ذكره تعالى للاعتكاف بعد ذكره لحكم الصيام ، موجب أن يكون الصوم في الاعتكاف فرضا لا يجزى الاعتكاف الا به . أي يكون في عكس الحقائق ومجاهرة العقول الفهمة للغة العربية ومخالفة القرآن والسنة أكثر من هذا ؟ وقال تعالى : « وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول واحذروا ، فان توليتم فاعلموا انما على رسولنا البلاغ المبين » .

قال على: فهذا اللفظ الوعيد بقوله تعالى «واحدروا» مقرونًا بمخالفة الطاعة فأخبرنا تعالى أن ترك الطاعة تول. ولا تركاً (١) للطاعة أكثر ممن يستجيز أن يترك ما أمر به أو يفعل ما نهى عنه.

وقال تعالى: «الذين يتبعون الرسول النبي الأمي الذي يجدونه مكتوبًا عندهم في التوراة والإنجيل يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر». فصح بالنص كما ترى. أن كل ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهو معروف وكل ما نهى عنه فهو منكر عن المعروف، فبين تعالى أن كل من نهى عما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو منافق. وكل من قال في قوله تعالى: افعل، فقال هو، لا تفعل إن شئت، فقد أباح تركه والنهي عنه نصاً.

وقال تعالى: «ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون». وقال تعالى «ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون».

قال على: ومن أجاز لنفسه ترك العمل بما أنزل الله فهو فاسق ظالم بنص القرآن وبنص تسمية الله عز وجل له. فقد نصصنا كلام الله تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم في إيجاب أوامرهما ونواهيهما فرضاً، وبطل بذلك قول من قال: إنها على الندب أو الوقف.

قال على: وقد فرق قوم بين أوامر الله عز وجل، وأوامر رسوله صلى الله عليه وسلم. وهذا بين الفساد فقد أنكر الله تعالى ذلك بقوله: «من يطع الرسول فقد أطاع الله». وإن العجب ليكثر من الحنفيين والمالكيين الذين يجعلون الخطبة يوم الجمعة فرضاً، فإذا سئلوا عن البرهان في ذلك قالوا قول الله عز وجل: «واذا رأوا تجارة أو لهواً انقضوا إليها وتركوك قائماً»

قال على: وما ندرى ماذا تأدى إليهم في هذا اللفظ من إيجاب الخطبة. ويقولون إن الصيام في الاعتكاف فرض، فإذا سئلوا عن برهان ذلك قالوا:

(١) كذا بالأصل وعليه علامة الصحة وهو جائز

ذكر الله تعالى الاعتكاف إثر ذكر الصيام . وعلى هذا فكل شريعة تفرض أن لا تتم الا بضم كل شريعة في القرآن إليها . فلا حج لمن لم يصل . ولا صلاة لمن أفطر في رمضان . ولا نكاح لمن يقسط في اليتامى ، فينفسخ نكاحه مع امرأته لأن الله تعالى عطف النكاح على أمر اليتامى . فقال تعالى : « وان خفتم ألا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من الذاء » . لأنها كلها معطوف بعضها على بعض

ثم قالوا في قوله تعالى : « وأتموا الحج والعمرة لله » . ليست العمرة فرضاً ، وقد عطفها تعالى على الحج عطفاً شركها به معه في الاتمام . ولم يعطف الاعتكاف على الصيام ، ولا الصيام على الاعتكاف ، وإنما عطف النهى عن المباشرة في حال الاعتكاف على أحكام الصيام ، عطف جملة على جملة ، لا عطف اشتراك

ثم قالوا . في قوله تعالى في قسمة الخمس « واعلموا أنما غنمتم من شئ فإن لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ان كنتم ءامنتم بالله وما أنزلنا على عبدنا يوم الفرقان يوم التقى الجمعان » . الآية فقالوا : ليس هذا فرضاً ، وللامام أن يضع الخمس حيث رأى من مصالح المسلمين ، هذا وهم يسمعون الله تعالى يقول في قسمة الخمس على من سمى : « إن كنتم ءامنتم بالله وما أنزلنا على عبدنا » . وقالوا في آية الصدقات وقد قال تعالى في آخرها : « فريضة من الله » . فقالوا : ليست فريضة لهؤلاء . فمن أضل ممن جعل الخطبة والصيام في الاعتكاف فرضاً ، ولم يأت به أمر ولا نذب ، وأسقط إيجاب ماسماه الله تعالى فريضة ، وقال فيه « إن كنتم ءامنتم بالله »

وأما المالكيون : فانهم احتجوا في عتق الأخ بملكه أخوه ، بقوله تعالى : « انى لا أملك إلا نفسي وأخى » . وما عقل قط ذولب وجوب عتق الأخ من هذه الآية ، كما لم يعقل وجوب صلاة الظهر منها ، وأسقطوا النفقة على الوارث بآرائهم . وقد قال تعالى : « وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن

بالمعروف لا تكلف نفس الا وسعها لاتضار والدة بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ذلك . ففرقوا بين مضارة الوالد بولده ، فأوجبوا فيها النفقة . وبين مضارة الوارث بموروثه ، فلم يوجبوا فيها النفقة . وقد سوى الله عز وجل بينهما تسوية واحدة ، ولاضرر (١) في التمييز والعقل ، أعظم من ترك الوارث موروثه يسأل أو يموت جوعا ، وهو ذو مال يغنيه ويفضل عنه . وخالفوا في ذلك حكم عمر بن الخطاب وعمله .

وقال المالكيون : أمره تعالى بالمكتابة ندب ، وأمره باتيانهم من مال الله الذي آتاهم ندب ، وأمره بالمتعة ندب ، ثم قالوا قوله تعالى : « وذروا البيع » فرض . فلو تدبروا هذه الفضائح التي يطلقون ، لكان أولى بهم من معارضة أوامر الله تعالى ، وأوامر رسوله صلى الله عليه وسلم ، بهذين لا يطردهن بل يتناقضون فيه في كل حين . فرة يقولون في بعض الأوامر ليست فرضا ، فاذا قيل لهم : قد أمر الله تعالى بها . قالوا : الأوامر موقوفة ، ولايحمل على الفرض الا بدليل . ومرة يوجبون الأوامر فرضا بلا دليل ولا قرينة إلا التحكم والتقليد فقط . وبالله تعالى التوفيق .

قال علي : وأما الموافقون لهم على الوقف من أصحاب الشافعي ، فإنهم يقولون : ان لم نجد دليلا على أن الأمر على الندب ، أمضينا الأوامر على الوجوب

قال علي : وهذا ترك منهم لقولهم بالوقف ، لأنهم راجعون الى امضاء الأوامر على الوجوب بمجردها بلا قرينة ، اذا عدموا دليلا على الندب قال علي : وهذا قولنا نفسه ، ولم نخالفهم في أن الأمر اذا جاء نص أو اجماع على أنه ندب ، فواجب أن يصار الى أنه ندب . وانما خالفناهم في الوقف فقط قال علي : ونسألهم ألهذا الوقف غاية ؟ فان حدوا حدا كلفوا عليه

البرهان ولا سبيل اليه . فان لم يحدوا فيه حداً ، صار مدة العمر ، فبطل العمل بشئ من الأوامر ، وهذا يؤدي الى ابطال الشريعة .

وقد احتج عليهم بعض من يقول بقولنا ممن سلف . فقال لو كان الأمر لا يعلم بلفظه انه على الوجوب ، لكان لا يخلو من أن يعلم المراد فيه ، إما بأمر آخر ، أو بشئ يستخرج من الأمر . وكلا الأمرين فلا بد من الرجوع فيه الى أمر ؛ فالكلام في الأمر الثاني كالكلام في الأمر الاول ، وهذا لا الى غاية . فعلى هذا لا يثبت وجوب أمر أبداً .

وقالوا أيضاً محتجين على أهل الوقف : الممصية في اللغة هي مخالفة الأمر والطاعة هي تنفيذ الأمر وقال الله تعالى « ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله ناراً خالداً فيها » . وقال تعالى : « وما أرسلنا من رسول الا ليطاع باذن الله » . فثبت الوجوب في الأمر وأمر ضرورة ، بحكم الله تعالى فالنار على من تركها .

قال علي : ويقال لمن قال بالوقف . ماذا تصنع إن وجدت أوامر واردة من الله تعالى ، ومن رسوله صلى الله عليه وسلم خالية من قرينة بالجملة . ولا دليل هناك يدل على أنها فرض ، ولا على أنها ندب ، فلا بد من أحد ثلاثة أوجه . إما أن يقف ابداً ، وفي هذا ترك استعمال أوامر الله تعالى وأوامر رسوله صلى الله عليه وسلم ، وهذا هو نفسه ترك الديانة . أو يحمل ذلك على الندب فيجمع وجهين ، أحدهما . القول بلا دليل ، والثاني . استجادة مخالفة الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم بلا برهان . أو يحمل ذلك على الفرض وهذا قولنا ، وفي ذلك ترك لمذهبه وأخذ بالأوامر فرضاً بنفس لفظها دون قرينة . وبالله تعالى التوفيق .

قال علي : فان تعلقوا بما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال يوم بني قريظة : لا يصلين أحد العصر الا في بني قريظة ، فصلى قوم العصر

قبلها ، وقالوا : لم يرد هذا منا . وصلاها آخرون بعد العتمة فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم ، فلم يعنف واحدة من الطائفتين .

قال على : هذا لاحجة لهم فيه أيضا ، ولو شغب (١) بهذا الحديث من يرى الحق في القولين المختلفين لكان أدخل في الشغب مع أنه لاحجة لهم فيه أيضا فاما احتجاج من حمل الأوامر على غير الوجوب ، فلا حجة لهم فيه . لأنه قد كان تقدم من رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر في وقت العصر أنه مذيذ يزد ظل الشيء على مثله الى أن تصفر الشمس ، وأن مؤخرها الى الصفرة بغير عذر يفعل فعل المنافقين ، فاقترن على الصحابة في ذلك اليوم أمران واردان ، واجب أن يغلب أحدهما على الآخر ضرورة ، فأخذت إحدى الطائفتين بالأمر المتقدم ، وأخذت الطائفة الأخرى بالأمر المتأخر ، إلا أن كل واحدة من الطائفتين حملت الأمر الذي أخذت به على الفرص والوجوب ، وغلبته على الأمر الثاني . وقد ذكرنا هذا النوع من الاحاديث فيما خلا ، وبيننا كيفية العمل في ذلك ، ولو أننا حاضرون يوم بنى قريظته لما صلينا العصر الا فيها ولو بعد نصف الليل ، على ما قد بينا في رتبة العمل في جميع الاحاديث التي ظاهرها الاختلاف ، وهي في الحقيقة متفقة من الأخذ بالزائد ، ومن استثناء الاقل معاني من الاكثر معاني . وقد جمع هذان الحديثان كلا الوجهين معا فأمره عليه السلام في ذلك اليوم بان لا يصلي صلاة العصر الا في بنى قريظة ، أمر خاص في صلاة واحدة ، من يوم واحد في الدهر فقط . فكان ذلك مستثنى من عموم امره بان يصلي كل عصر ، من كل يوم في الابد ، مذيذ يخرج وقت الظهر الى أن تصفر الشمس . أو ما لم تغب للمضطر حاشى يوم عرفة

وايضا : فان امره عليه السلام بان لا يصلي العصر من ذلك اليوم الا في

(١) رقم ١١ قال أبو محمد هذا لاحجة لهم فيه أيضا فاما احتجاج من يرى الحق في القولين لكان أدخل في الشغب ، على أنه لاحجة لهم فيه أيضا واما الخ

بنى قريظة ، شريعة زائدة ، وأمر وارء بخلاف الحكم السالف ، وبخلاف معهود الاصل فى حكم صلاة العصر قبل ذلك اليوم وبعءه . فواجب طاعة ذلك الأمر الحادث ، والشرع الطارىء ، لما قدمنا من البراهين على وجوب القبول لكل ما امرنا به رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ربه تعالى . وكان أمره بأن لا يصلى العصر فى ذلك اليوم الا فى بنى قريظة ، كقوله ليلة يوم النحر فى الحج . وقد ذكر بصلاة المغرب - فقال عليه السلام : الصلاة أمامك ، فكان ذلك عند جميع المسلمين ناقلا لوقت المغرب فى تلك الليلة خاصة فى الحج خاصة ، فى ذلك المكان خاصة ، عن وقتها الممهوء الى وقت آخر . ولا فرق بين ورود ما أمر به فى العصر يوم بنى قريظة ، وفى المغرب ليلة المزدلفة ، وهذا بين لمن تأمله . قال أبو محمد : وأما ان احتج بهذا الحديث من يرى الحق فى القولين المختلفين ، وقال . ترك النبى صلى الله عليه وسلم أن يعنف كل واحدة من الطائفتين ، دليل على أن كل واحدة منهما مصيبة .

قيل له وبالله تعالى التوفيق : لا دليل فيه على ما ذكرت ولكنه دليل واضح على أن اءى الطائفتين مصيبة مأجورة أجرين ، والأخرى مجتهدة مأجورة أجراً واحداً ، معذورة فى خطئها بالاجتهاد ، لأنها لم تعتمد المعصية . وقد قال عز وجل : « وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به » . وقال عليه السلام : لكل امرئ ما نوى . وكلا الطائفتين نوت الخير وقد نص عليه السلام على أن الحاكم اذا اجتهد فأخطأ فله أجر ، وكل متكلم فى مسألة شرعية ممن له أن يتكلم على الوجه الذى أمر به من الاستدلال الذى لا يشوبه تقليء ولا هوى ، فهو حاكم فى تلك المسألة . لانه موجب فيها حكماً ، وكل موجب حكماً فهو حاكم ، وهو داخل فى استجلاب الأمر بالحديث المذكور .

فان قال قائل : فلم لم يأمر الرسول صلى الله عليه وسلم الطائفة المخطئة

عندكم بالاعادة ، أن كانت هي التي صلت العصر في وقتها المعهود ؛ قبل البلوغ الى بنى قريظة ، وانما كان وقتها عندكم في ذلك اليوم بعد البلوغ الى بنى قريظة - أى وقت بلغ البالغ اليهم - أو لم لم يعنف الطائفة المؤخرة للعصر الى بعد نصف الليل إن كانت هي المخطئة على تأخيرهم صلاة فرض عن وقتها؟ .

قيل له وبالله تعالى التوفيق : لسنا ندرى في أى وقت بلغ خبر الطائفتين المذكورتين الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولعل ذلك قد بلغه عليه السلام في اليوم الثانى ، وبعد خروج وقت العصر جملة . ولااعادة على تارك صلاة بتأول ممن له أن يتأول على الوجه المحمود لا بتقليد ولا بهوى . ولااعادة على تارك صلاة عمدا بلا تأويل ولا ضرورة حتى يخرج وقتها . اما المتأول ، فمذور ولا يكلف الاما علم . وأما العاقد ، فذنبه اجل من أن تأمره نحن بكفارة ، أو بصلاة لم يأمره الله تعالى بها ، ولا يحل لنا ولا لغيرنا تعدى حدود الله عز وجل ، بأن نلزمه فرضا لم يأذن به الله تعالى ، ونسقط عنه بذلك فرضا قد أمره الله تعالى به ، ونعوذ بالله تعالى من ذلك ، وامره الى خالقه لا الينا ، وسيرد على ذى مغفرة واسعة ، وذى عقاب اليم . حيث لا يضيع له شىء ولا يضيع عنده شىء . فعند الموازين يعرف كل امرئ ماله وما عليه ، نسأل الله عفوه وغفرانه فى ذلك الموقف آمين قال على : وقد أنكر رسول الله صلى الله عليه وسلم على ابى سعيد بن المعلى . إذ ناداه فلم يستجب له - وكان فى صلاة - فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : ألم يقل الله تعالى . « يا أيها الذين آمنوا استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحییکم » . قال على : وفى هذا بيان جلى فى حمل اوامر الله تعالى ، وأوامر نبيه صلى الله عليه وسلم كلها على الوجوب ، وعلى الظاهر منها . ومن تلك الأوامر أمره تعالى أن يطاع رسوله عليه السلام . وفى قوله عليه السلام المذكور لأبى سعيد بيان جلى فى صحة ما أثبتناه قبل ، من استثناء الأقل معانى من الاكثر معانى

واستعمال جميع الأوامر . لأنه تعالى قال : « استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم »
وقال تعالى : « لا تجمعوا دعا الرسول بينكم كدعاء بعضهم بعضا » نفخ عليه
السلام دون سائر الناس ، بأن يكلمه المصلون إذا كلمهم ، ولا يكون ذلك
قاطعا لصلاتهم

وبهاتين الآيتين والحديث المذكور ، بطل قول من قال : بأن المصلين
يكلمون الامام اذا وهل في صلاته ، ورام أن يحتج في ذلك بحديث ذى اليتين
فبالنصوص التي ذكرنا أيقنا ان ذلك خاص للنبي صلى الله عليه وسلم دون من
سواه . وسبحان من يسر لآخواننا المالكين ، أن يجعلوا الخصوص في هذا
المكان عموما . وأن يجعلوا العموم الذي نص عليه السلام على انه عموم ،
وغضب على من اراد أن يجعله خصوصا ، من القبلة في صيام رمضان ، فجعلوه
خصوصا . كل ذلك بلا دليل ، وحسبنا الله ونعم الوكيل

قال ابو محمد . وامامنا استجاز أن يكون ورود الوعيد على معنى التهديد
لا على معنى الحقيقة ، فقد اضمحلت الشريعة بين يديه ، ولعل وعيد الكفار
ايضا كذلك ! ومن بلغ هذا المبلغ فقد سقط الكلام معه ، لأنه يلزمه
تجويز ترك الشريعة كلها اذ لعلها ندب . ولعل كل وعيد ورد انما هو تهديد
وهذا مع فراقه المعقول خروج عن الاسلام ، لأنه تكذيب لله عز وجل . وبالله
تعالى التوفيق

ومما يبين أن أوامر الله تعالى كلها على الفرض ، حتى يأتي نص أو اجماع
انه ليس فرضا : قوله تعالى : « قتل الانسان ما كفره ، من أى شئ خلقه ، من
نطقة خلقه فقدره ، ثم السبيل يسره ، ثم أماته فأقبره ، ثم اذا شاء أنشره ، كلالما
يقض ما أمره » .

قال علي : فعدد الله تعالى في كفر الانسان أنه لم يقض ما أمره به ، وكل
من حمل الأمر على غير الفرض ، واستجاز تركها . فلم يقض ما أمره . وفيما

ذكرنا كفاية . وبالله تعالى التوفيق

وقد فرق صلى الله عليه وسلم بين أمر الفرض ، وأمر التخيير ، بفرق ، ولا مدخل للشغب فيه بعده . وهو ما حدثناه * عبد الله بن يوسف عن أحمد بن فتح عن عبد الوهاب بن عيسى عن أحمد بن محمد عن أحمد بن علي عن مسلم ثنا أبو كامل فضيل بن حسين الجحدري ثنا أبو عوانة عن شيبان عن عثمان بن عبد الله بن موهب عن جعفر بن أبي ثور عن جابر بن سمرة . قال : سألت رجلاً رسول الله صلى الله عليه وسلم : أتوضأ (١) من لحوم الغنم ؟ قال : إن شئت فتوضأ وإن شئت فلا تتوضأ . قال : أتوضأ (٢) من لحوم الإبل ؟ قال : نعم فتوضأ من لحوم الإبل .

قال علي : فأورد عليه السلام الوضوء الذي ليس عليه واجبا بلفظ التخيير وأورد الآخر بلفظ الأمر فقط . ولو كان معناها واحداً ، لما كان عليه السلام مبيناً للسائل ما سأله عنه ، وهذا ما لا يظنه مسلم . والله الهادي إلى سواء السبيل . وحسبنا الله ونعم الوكيل *

فصل

في كيفية ورود الأمر

قال علي : الأمر الواجب ترد على وجهين ، أحدهما : بلفظ افعل ، أو افعلوا . والثاني : بلفظ الخبر ، أما بحملة فعل وما يقتضيه من فاعل أو مفعول . وأما بحملة ابتداء وخبر

فأما الذي يرد بلفظ افعل ، أو افعلوا ، فكثير واضح مثل : « أقيموا الصلاة وءاتوا الزكاة » وخذ « من أموالهم صدقة » وما أشبه ذلك

(١) في الأصل « أتوضأ » بحذف الهمزة الأولى وصححناه من مسلم

(٢) بحذف همزة الاستفهام كما في مسلم والأصل

واما الذى يرد بلفظ الخبر ، وبجملة فعل وما يقتضيه . فكقوله تعالى .
 « قل انما حرم ربى الفواحش ما ظهر منها وما بطن » . وكقوله تعالى . « ان
 الله يأمركم أن تؤدّوا الامانات الى أهلها » . وكقوله تعالى : « كتب عليكم
 الصيام » و « كتب عليكم القتال » ، و « حرمت عليكم أمهاتكم ، و « أحل
 لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم » . وامرت ان أسجد على سبعة أعظم ،
 وما اشبه ذلك . وكثير من الأوامر التى ذكرنا ، وردت كما ترى بمفعول لم
 يسم فاعله ، ولكن لما قال عز وجل - وقوله الحق - عن نبيه صلى الله عليه وسلم :
 « وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى » . علمنا يقينا لا مجال للريب
 فيه ، انه لا ينقل أمرا ولا نهيا الا عن ربه تعالى ، فكان السكوت عن تسمية
 الأمر والنهى عز وجل وذكره سواء فى صحة فهمنا أن المراد بأحكام الشريعة
 هو الله تعالى وحده لا من سواه *

واما ماورد من ذلك بجملة لفظ ابتداء وخبر فكقوله تعالى : « فكفارته
 اضعام عشرة مساكين » و « جزاء مثل ما قتل من النعم » و « من قتل مؤمنا
 خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى اهله » و « الذين يتوفون منكم
 ويذرون ازواجا يتربصن بأنفسهن اربعة اشهر وعشرا » و « المطلقات يتربصن
 بأنفسهن ثلاثة قروء » « مقام ابراهيم ومن دخله كان آمنا » « ولله على الناس
 حج البيت من استطاع اليه سبيلا » . ومثل هذا كثير

قال على : فلا طريق لورود الأوامر والشرائع الواجبة الا على هذين
 الوجهين . فقط . فاما عنصر الأمر والنهي . فانما هو ماورد بلفظ : افعل ، أو لا
 تفعل . فهذه صيغة لا يشركه فيها الخبر المجرد الذى معناه معنى الخبر المحض ،
 ولا يشركه فيها التعجب ، ولا يشركه فيها القسم ، وانما يشركه فى هذه الصيغة
 الطلبية (١) فقط ، فما كان منها الى الله عز وجل فهو الدعاء فقط . وما كان منها الى
 (١) يفتح الطاء وكسر اللام قال فى اللسان « والطلبية بكسر اللام ما طلبته من شيء »

من دونه تعالى ، فهو الرغبة . وقد يسمى الدعاء الى الله عز وجل ايضاً رغبة ولا يسمى الدعاء على الاطلاق الا ما كان طلبه الى الله عز وجل ، حتى اذا اضيف جاز أن ينسب الى غير الله تعالى ، فنقول : ادع فلانا بمعنى ناده

قال علي : واما المقدمات المأخوذة لانتاج النتائج في المناظرة ، فانما الأصل فيها أن تصاغ بصيغة الخبر . مثل قوله : كل مسكر خمر ، وكل خمر حرام ، النتيجة فكل مسكر حرام . الا اننا في مناظرتنا أهل ملتنا ، واهل نحلتنافيا تنازعنا فيه ، قد غنينا عن ذلك ، لاتفاقنا على أن لفظ افعل ، مقدمة مقبولة تقوم بها الحجة فيما بيننا قياماً تاماً

قال علي : ويميز ما جاء من الأوامر بلفظ الاخبار ، مما جاء بلفظ الخبر ومعناه الخبر المجرد ، بضرورة العقل ؛ فان قول الله عز وجل : « ومن يقتل مؤمناً متعمداً جزاؤه جهنم خالداً فيها » . هو بمنزلة قوله تعالى : « ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة » . في ظاهر ورود الأمر . إلا أن احد اللفظين خبر مجرد ، لفظه لفظ الخبر ، ومعناه معنى الخبر . والآخر لفظه لفظ الخبر ، ومعناه معنى الأمر . وإنما علمنا ذلك ، لأن الأجزاء بجهنم لا يجوز أن تؤمر نحن به ، لأن ذلك ليس في وسعنا ، وقد أمنا الله من أن يأمرنا بما ليس في وسعنا قال الله عز وجل : « لا يكلف الله نفساً إلا وسعها » . وأما التحرير للرقبة ، وتسليم الدية ، فبضرورة العقل علمنا أن ذلك من مقدوراتنا وبما لا يفعله الله عز وجل دون توسط فاعل منا ، فهذا يتميز ما كان من الخبر ومعناه الأمر ، وما كان منه مجرداً للخبر في معناه ولفظه .

وقد اعترض قوم من الملحدين علينا في قوله تعالى : « مقام ابراهيم ومن دخله كان آمناً » . وأرادوا أن يحملوا ذلك على أنه خبر في معناه ولفظه

وفي حديث نقادة - بضم النون - الأسدي : قلت يا رسول الله اطلب الى طلبة فاني أحب أن أطلبكها الطلبة الحاجة ، واطلبها إنجازها وقضاؤها »

قال على : وهذا خطأ بنص القرآن ، وبضرورة المشاهدة : أما نص القرآن ، فقوله تعالى : « ولا تقتلواهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم فيه فان قاتلوكم فاقتلواهم » . فارتفع ظن من ظن أن قول الله عز وجل : « ومن دخله كان آمناً » خبر وكيف يكون ذلك ، وقد أمر تعالى بقتل من قاتلنا فيه وعنده . وأما ضرورة المشاهدة ، فما قد تيقناه ما وقع فيه من القتل مرة بعد مرة ، فرة على يدى الحصين بن نمير ، والحجاج بن يوسف ، وابن الإفطس العلوى ، وإخوانهم القرامطة ، والله تعالى لا يقول إلا حقاً . فصيح أن معنى قوله تعالى : « ومن دخله كان آمناً » إنما هو أمر بالبرهانين الضروريين اللذين قدمنا

وكذلك نقول : إنه لا يحل أن يقيم فى شئ من الحرم حد على أحد ، بوجه من الوجوه . لا بسجن ، ولا تعزير ، ولا قطع ، ولا جلد ، ولا قصاص ، ولا رجم ، ولا قتل ، لا فى ردة ، ولا فى زنى ولا فى غير ذلك . حاشى من قاتلنا فيه فقط على نص القرآن . وبهذا جاء الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما من أجاز أن يخالف الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ، ويقتدى بعمر بن سعيد ، ويزيد ، والحجاج ، والحصين بن نمير . فيقيم فيه الحدود ويقتل فيه من استحق القتل عنده فى غيره . فليفكر فيما يلزمه من تكذيب ربه ، وله ما اختار من اتباع من اتبع ، وخلاف الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم . ليتخلص من السؤال الذى ذكرناه آنفاً ، ولو قدر على ذلك لما قدر على التخلص من عصيان نبيه صلى الله عليه وسلم ، فى قوله : إنها إنما أحلت ساعة من نهار ، ولم تحل لكم ، ثم عادت كهرمتها بالأمس الى يوم القيامة لا يسفك فيها دم . وبين عليه السلام بنص كلامه ، أنه ليس لأحد أن يترخص فى ذلك لأجل قتاله عليه السلام . ونص على أن ذلك خاص له

قال على : وهذا خبر على التأييد ، وأمر على التأكيد ، لا يجوز أن يدخل

✓ فيه نسخ أبداً لنصه عليه السلام ، على أن ذلك باق الى يوم القيامة ، فمن أجاز ورود نسخ لهذا ، فقد أجاز الكذب من رسول الله صلى عليه وسلم ، ومن أجاز ذلك فهو كافر مشرك حلال الدم والمال . وسبحان من يسر لهؤلاء القوم عكس الحقائق ، فيجعلون ما قد جاء النص فيه بأنه خاص عاماً ، وما جاء فيه النص بأنه عام خاصاً ، وبالله تعالى تنأيد . وإنما سفك عليه السلام فيها الدماء المباحة ، ونهى عن الاقتداء به في ذلك جملة . وقولنا في هذا ، هو قول عبد الله بن عمر ، وعطاء وغيرهما . وكان عبد الله بن عمر يقول : لو لقيت فيها قاتل عمر ، مأندهته (١)

قال علي : فما ورد من الأوامر والنواهي على الصفتين المذكورتين فهو فرض أبداً ، ما لم يرد نص أو إجماع على أنه منسوخ ، أو أنه مخصوص ، أو أنه ندب ، أو أنه بعض الوجوه الخارجة عن الإلزام ، على ما سنفردها فصلاً في آخر هذا الباب إن شاء الله تعالى . ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم قال علي : وأما صورة الندب ، فهو أن يرد اللفظ « بلو » ، أو بمدح للفاعل ، أو للفعل . مثل قوله عليه السلام إذ قال : يهلك الناس هذا الحى من قریش ، ثم قال عليه السلام : لو أن الناس اعتزلوهم ، فكان هذا ندباً الى ترك القتال مع المتأولين منهم . ومثل قوله عليه السلام : لو اغتسلتم . وإنما أوجبنا غسل الجمعة بحديث آخر فيه لفظ الإيجاب ، وأما المدح فمثل قوله تعالى : « فيه رجال يحبون أن يتطهروا » . فكان ذلك حضاً على مثل فعلهم ، وهو الاستنجاء بالماء . ومثل إخباره صلى الله عليه وسلم : أن لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة ، وما أشبه ذلك . فما جاء باللفظ الذى ذكرنا فهو ندب ، لا إيجاب . يعلم ذلك بصيغة اللغة ومراتبها ، علم ضرورة لا يفهم سواه قال علي : وأما أمر الإباحة فانه يرد بلفظ « أو » مثل قوله تعالى : « من صيام

(١) أى ما زجرته . والنده ، الزجر عن كل شئ والطرد عنه بالصياح قاله فى اللسان

أو صدقة أو نكح . ومثل قوله عليه السلام : وقد وقف قبل ذلك بعرفة ليلاً أو نهراً . وإن العجب ليكثر ممن حمل ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه أمر به الواطي في رمضان ؛ من صيام شهرين ؛ أو إطعام ستين مسكيناً ؛ أو تحرير رقبة . على التخيير . وقد روى حديث صحيح بالترتيب في ذلك ؛ ثم رأى من رأيه أن يحمل قوله عليه السلام : في الوقوف بعرفة ليلاً أو نهراً ، على إيجاب الوقوف ليلاً ولا بد ؛ ويكفي من هذا القول وصفه . وقد رد أيضاً لفظ الاباحة « بلا حرج وبلا جناح » مثل قوله تعالى : « ليس على الأعمى حرج » . وقوله عليه السلام - وقد سئل عن تقديم الرمي على الحلق وعلى النحر ؛ وتقديم الحلق على النحر وعلى الرمي - : لا حرج لا حرج قال على : وبهذا النص صح لنا أن قوله عز وجل : « ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدي محله » . انه ليس المراد به النحر ؛ ولكن بلوغ وقت الإحلال بالنحر ؛ مع موافقة قولنا لظاهر الآية دون تكلف تأويل بلا دليل . ومثل قوله تعالى : « فن تعجل في يومين فلا إثم عليه » . ومثل قوله تعالى : « فلا جناح عليه أن يطوف بهما » . ومثل قوله : « فلا جناح عليهما أن يصالحا صلحا » . وقوله تعالى : « ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم » . وقوله تعالى : « فإن أرادوا فصلاً عن تراض منهما وتشاور فلا جناح عليهما » . يريد تعالى قبل تمام الحولين بنص الآية . وقوله تعالى : « فلا جناح عليهما فيما افتدت به » وقوله تعالى : « فإن طلقها فلا جناح عليهما أن يتراجعا » . وقوله تعالى : « ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو أكننتم في أنفسكم » . وقوله تعالى : « لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفضوا لهن فريضة » . وقوله تعالى : « وإن أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم » . وقوله تعالى : « إلا أن تكون تجارة حاضرة تديرونها بينكم فليس عليكم جناح ألا تكتبوها » . وقوله تعالى : « ولا جناح

عليكم فيما تراضيتم به من بعد الفريضة إن الله كان عليا حكيمًا . وقوله تعالى : « ولا جناح عليكم إن كان بكم أذى من مطر أو كنتم مرضى أن تضعوا أسلحتكم » .

قال على : وهذا هو المعهود في اللغة ؛ ومن أراد أن يجعل قوله تعالى « إن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما » حجة في إيجاب الطواف بين الصفا والمروة فرضاً على الحاج وعلى المعتمر ، فقد أغفل جداً . لأنه يلزمه - مع مخالفة مفهوم اللغة - أن يقول في الآيات التي تلونا آتفاً : إن كل ما ذكر فيها فرض ، فإن افتداء المرأة من زوجها فرض ، وإن مراجعة المطلق ثلاثاً للمطلقة بعد طلاق الزوج الثاني لها فرض ، وإن قصر الصلاة فرض ، وإن طلاق المرأة قبل أن تمس فرض ، وإن تصالحهما على فطام الولد قبل الحولين فرض . وكذلك سائر ما في تلك الآية .

قال على : وإنما أوجبنا السعى بينهما فرضاً لحديث ابن موسى الأشعري إذا أمره عليه السلام بالطواف بينهما ، ولولا ذلك الحديث ما كان السعى بينهما فرضاً ، لافي عمرة ولا في حج ، وبالله تعالى التوفيق

وإنما قلنا أيضاً : بوجوب القصر فرضاً ، لقوله عليه السلام : فاقبلوا صدقته ، وباحاديث أخر صحح بها وجوب قصرها

وكل لفظ ورد بـ «عليكم» فهو فرض ، وكل أمر ورد بـ «لکم» ، أو «بأنه صدقة» فهو نذب . لأن علينا إيجاب ، ولنا وصدة إنما معناها الهبة ، وليس قبول الهبة فرضاً إلا أن يؤمر بقبولها فيكون حينئذ فرضاً . ومما تحمل به الأوامر على النذب أن يرد استثناء يعقبه في تخيير المأمور ، مثل قوله تعالى في الديات . « إلا أن تصدقوا » . وفي وجوب الصداق : « إلا أن يعفون » . وفي قضاء الدين « وأن تصدقوا خير لكم » . وما أشبه ذلك ، وهذا معلوم كله بموضوع اللغة ومراتبها . وبالله تعالى التوفيق .

فصل

في حمل الأوامر والأخبار على ظواهرها

قال علي: ذهب قوم ممن بلح (١) عند ما أراد من نصر ما لم يأذن به الله تعالى بنصره من التقليد الفاسد، واتباع الهوى المضل - إلى أن قالوا: لا نحمل الألفاظ من الأوامر والأخبار على ظواهرها، بل هي على الوقف. وقال بعضهم - وهو بكر البشري - : إنما ضلت الخوارج بحملها القرآن على ظاهره واحتج بعضهم أيضا بأن قال: لما وجدنا من الألفاظ الفاظا مصروفة عن ظاهرها ووجدنا قول القائل. انك سخي، وإنك جميل، قد تكون على الهزؤ. والمراد إنك قبيح، وإنك لثيم، علمنا أن الألفاظ لا تنبئ عن المعاني بمجرد

قال علي: هذا كل ما موهوا به، وهؤلاء هم السوفسطائيون حقاً بلا مرية وقد علم كل ذي عقل أن اللغات إنما رتبها الله عز وجل ليقع بها البيان، واللغات ليست شيئاً غير الألفاظ المركبة على المعاني، المبينة عن مسمياتها قال الله تعالى: « وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم ». واللسان هي اللغة بلا خلاف ههنا، فإذا لم يكن الكلام مبيناً عن معانيه، فأى شئ يفهم هؤلاء المخذولون عن ربهم تعالى، وعن نبيهم صلى الله عليه وسلم بل بأى شئ يفهم به بعضهم بعضاً؟

ويقال لهم: إذا أمكن ما قلتم فبأى شئ نعرف مرادكم من كلامكم هذا؟ ولعلكم تريدون به شيئاً آخر غير ما ظهر منه، ولعلكم تريدون اثبات ما أظهرتم إبطاله. فبأى شئ أجابوا به فهو لازم لهم في عظيم ما أتوا به من السخف، وهؤلاء قوم قد أبطلوا الحقائق جملة، ومنعوا من الفهم بالبتة.

(١) بفتح الباء الموحدة واللام وآخره حاء مهملة يقال بلح يبلح - بفتح اللام - بلوحاً وهو تبدل الحامل من تحت الحمل من ثقله.

فيكاد الكلام يكون معهم عناء ، لولا كثرة من اغتر بهم من الضعفاء . وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ أنذر باتخاذ الناس رؤساء جهلا فيضلون ويضلون وأما قول بكر : إن الخوارج انما ضلت باتباعها الظاهر ، فقد كذب وأفك وافترى وأثم . ما ضلت الا بمثل ماضل هو به ، من تعلقهم بآيات مآ وتركوا غيرها ، وتركوا بيان الذي أمره الله عز وجل أن يبين للناس ما نزل اليهم . كما تركه بكر أيضا ، وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولو أنهم جمعوا آي القرآن كلها ، وكلام النبي صلى الله عليه وسلم ، وجعلوه كله لازما وحكما واحدا ومتبعاً كله ، لاهتدوا . على أن الخوارج اعذر منه ، واقل ضلالا . لأنهم لم يلتزموا قبول خبر الواحد ، وأما هو فالتزم وجوبه ، ثم اقدم على استحلال عصيانه . والقول الصحيح ههنا : هو أن الروافض انما ضلت بتركها الظاهر ، واتباعها ما اتبع بكر ونظراؤه من التقليد ، والقول بالهوى بغير علم ولا هدى من الله عز وجل ولا سلطان ولا برهان . فقالت الروافض : « ان الله يأمركم ان تذبحوا بقرة » ، قالوا : ليس هذا على ظاهره ، ولم يرد الله تعالى بقرة قط . إنما هي عائشة رضي الله عنها ، ولعن من عتها . وقالوا : « ألجبت والطاغوت » ليسا على ظاهرهما ، انما هما أبو بكر وعمر رضوان الله عليهما ، ولعن من سبهما . وقالوا : « يوم تمور السماء مورا ، وتسير الجبال سيرا » ، ليس هذا على ظاهره . انما السماء محمد والجبال اصحابه . وقالوا : « وأوحى ربك الى النحل » ، ليس هذا على ظاهره . انما النحل بنوها شم ، والذي يخرج من بطونها هو العلم وسلك بكر ونظراؤه طريقهم . فقالوا : « وثيابك فطهر » ، ليس الثياب على ظاهر الكلام ، انما هو القلب . وقالوا : البيعان بالخيار ما لم يفترقا ، ليس على ظاهره من تفرق الابدان ، انما معناه ما لم يتفقا على الثمن . وقالوا : « ان امرؤ هلك ليس له ولد وله اخت » ، ليس على ظاهره ، انما هو ابن ذكر واما الانثى فلا . وقالوا : « يأياها الذين آمنوا شهادة بينكم اذا حضر أحدكم الموت حين

الوصية اثنان ذوا عدل منكم أو ءاخران من غيركم « ليس على ظاهره ، انما أراد من غير قبيلتكم .

قال على : ويسئل هؤلاء القوم ، أركبت الالفاظ على معان عبر بها عنها دون غيرها أم لا ؟ فان قالوا : لا ! سقط الكلام معهم ، ولزمنا أن لا نفهم عنهم شيئاً ، اذ لا يدل كلامهم على معنى ، ولا تعبر الفاظهم عن حقيقة ، وإن قالوا نعم ! تركوا مذهبهم الفاسد . وكل ما أدخلنا على من قال بالوقف في الالف و امر ، فهو داخل على هؤلاء . ويدخل على هؤلاء زيادة إبطال جميع الكلام ، أوله عن آخره ، وكذلك يدخل عليهم أيضا ما يدخل على القائلين بالوقف في العموم . وسندكره في بابه إن شاء الله تعالى ولا قوة الا بالله

فان قالوا : بأى شئ تعرفون ما صرف من الكلام عن ظاهره . قيل لهم وبالله تعالى التوفيق : نعرف ذلك بظاهر آخر مخبر بذلك ، أو باجماع متيقن منقول عن النبي صلى الله عليه وسلم ، على أنه مصروف عن ظاهره فقط ، وسنبين ذلك في آخر باب الكلام في العموم والخصوص إن شاء الله عز وجل ، وبالله تعالى التوفيق

وقد أ كذب الله تعالى هذه الفرقة الضالة بقوله عز وجل - ذاما لقوم يحرفون الكلم عن مواضعه - . « ويقولون سمعنا وعصينا » . ولا بيان أجلى من هذه الآية في أنه لا يحل صرف كلمة عن موضعها في اللغة ، ولا تحريفها عن موضعها في اللسان ، وأن من فعل ذلك فاسق مذموم طاص ، بعد أن يسمع مقاله تعالى ، قال عز وجل : « كذلك نقص عليك من أنباء ما قد سبق وقد ءاتيناك من لدنا ذكرا ، من اعرض عنه فانه يحمل يوم القامة وزرا » . فصح أن الوحي كله من يترك ظاهره فقد أعرض عنه ، وأقبل على تأويل ليس عليه دليل . وقال تعالى : « وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله ثم يحرفونه من بعد ماءة لوه وهم يعلمون » . وكل من صرف لفظا عن مفهومه في اللغة ، فقد

حرفه . وقد أنكر الله تعالى ذلك في كلام الناس بينهم . فقال تعالى : « فن بدله بعد ما سمعه فأما ائمه على الذين يبدلونه » . وليس التبديل شيئاً غير صرف الكلام عن موضعه ورتبته ، الى غيرها ، بلا دليل من نص أو اجماع متيقن عنه صلى الله عليه وسلم . وقال تعالى : « يأيتها الذين آمنوا لا تقولوا راعنا وقولوا انظرونا واسمعوا » . فصح ان اتباع الظاهر فرض ، وانه لا يحل تعديه اصلاً . وقال تعالى : « ولا تعبدوا ان الله لا يحب المعتدين » . والاعتداء هو تجاوز الواجب ، ومن أراح اللفظ عن موضوعه في اللغة التي بها خاطبنا بغير أمر من الله تعالى ، أو رسوله صلى الله عليه وسلم ، فعدها الى معنى آخر ، فقد اعتدى فليعلم أن الله لا يحبّه ، واذا لم يحبه فقد أبغضه ، نعوذ بالله من ذلك . وقال تعالى : « تلك حدود الله فلا تعتدوها ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون » . وقال تعالى : « ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله ناراً خالداً فيها وله عذاب مهين » . وقد أخبر تعالى أنه : « علم آدم الاسماء كلها ثم عرضهم على الملائكة فقال أنبئوني بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين » فنص نصاً جليلاً لا يحتمل تأويلاً ، على أنه علق (١) كل مسمى اسماً مخصوصاً به ، وذلك من حدود الله تعالى التي قد أخبر أنه من تعداها فهو ظالم ، وأنه يدخله ناراً . وأهل ذلك هم - لا قدامهم على الباطل الذي لا يخفى على ذى لب وبالله تعالى نعوذ من الخذلان ، ونسأله التوفيق ، فكل شئ بيده لا إله إلا هو ، فلا موفق إلا من هدى ، ولا ضال إلا من خذل . والله تعالى في كل ذلك الحجة البالغة علينا ، ولا حجة لنا عليه ، ولا يستل عما يفعل وهم يسئلون ، وحسبنا الله ونعم الوكيل . وقال تعالى : « اتبع ما أوحى اليك من ربك » . فأمره باتباع الوحي النازل وهو المسموع الظاهر فقط . وقال تعالى « أولم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم » . فأخبر تعالى أن الواجب علينا أن

(١) استعمله متمدياً لمفعولين بالتضعيف ولم أره مستعملاً كذلك

نكتفى بما يتلى علينا ، وهذا منع صحيح لتعديه الى طلب تأويل غير ظاهره المتلو علينا فقط . وقال تعالى أمرا للنبيه صلى الله عليه وسلم أن يقول - « قل لا أقول لكم عندي خزائن الله ولا أعلم الغيب (الى منتهى قوله تعالى) إن أتبع إلا ما يوحى الى »

قال على : ولو لم يكن إلا هذه الآية لكنت ، لأنه عليه السلام قد تبرأ من الغيب ، وانه إنما يتبع ما يوحى اليه فقط . ومدعى التأويل وتارك الظاهر تارك للوحى مدع لعلم الغيب ، وكل شئ غاب عن المشاهد الذى هو الظاهر فهو غيب ، ما لم يقم عليه دليل من ضرورة عقل ، أو نص من الله تعالى أو من رسوله صلى الله عليه وسلم . أو إجماع راجع الى النص المذكور . وقال تعالى : « أفغير الله أبغى حكما وهو الذى أنزل اليكم الكتاب مفصلا » فمن ابتغى حكما غير النصوص الواردة من الله تعالى فى القرآن ، وعلى لسان نبيه صلى الله عليه وسلم ، فقد ابتغى غير الله حكما . وبين تعالى أن الحكم هو ما أنزل فى الكتاب مفصلا ، وهذا هو الظاهر الذى لا يحل تعديه . وقال تعالى : « يمح الله الباطل ويحق الحق بكلماته » . فنص تعالى على أن الباطل إنما يمتحى (١) ، وأن الحق إنما يصح بكلماته تعالى ، فثبت يقينا أن الكلمات معبرات عما وضعت له فى اللغة ، وأن ماعدا ذلك باطل ، فصح اتباع ظاهر اللفظ بضرورة البرهان . وقال تعالى : « وإن كادوا ليفتنونك عن الذى أوحينا اليك لتفترى علينا غيره »

قال على : ومن ترك ظاهر اللفظ وطلب معانى لا يدل عليها لفظ الوحي فقد افترى على الله عز وجل ، بنص الآية المذكورة . وقال تعالى : « ونزلنا

(١) فى اللسان « وامحى الشئ يحى امحاء انقعل وكذلك امتحى اذا ذهب أثره ، وكره بعضهم امتحى والاجود امحى والأصل فيه انمحى وأما امتحى « فلغة رديئة »

عليك الكتاب تبيناً لكل شيء . وقال تعالى : « لتبين للناس ما نزل إليهم »
فنص تعالى على البيان ، إنما هو القرآن ، وكلام النبي صلى الله عليه وسلم فقط .
فصح بذلك اتباع ما أوجب القرآن وكلامه عليه السلام ، وبطلان كل تأويل
دونهما . وقال تعالى : « وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم »
قال علي : ففي هذه الآية كفاية لمن عقل أن لغة النبي صلى الله عليه
وسلم التي خاطبنا بها ، لا يحل أن نتعدى بالفاظها عن موضوعاتها إلى ما سواه أصلاً
* أخبرني يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري كتاباً إلى حدثنا سعيد بن
نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا خالد
ابن مخلد ثنا محمد بن جعفر قال أخبرنا هشام عن عروة عن أبيه ، قال قالت
عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها : ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يتأول شيئاً من القرآن إلا آيا بعدد أخبره بهن جبريل عليه السلام
قال علي : فإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يتأول شيئاً من القرآن
إلا بوحي فيخرجه عن ظاهره إلى التأويل ، فمن فعل خلاف ذلك فقد خالف
الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ، وقد نهي تعالى وحرم أن يقال عليه
ما لم يعلمه القائل ، وإذا كنا لا نعلم إلا ما علمنا ، فترك الظاهر الذي علمناه
وتعديده - إلى تأويل لم يأت به ظاهراً آخر - حرام ، وفسق ومعصية لله تعالى ،
وقد انذر الله تعالى وأعذر ، فمن أبصر فلنفسه ومن عمى فعليها * ثنا حماد بن
أحمد قال حدثنا محمد بن يحيى بن مفرج ثنا ابن الأعرابي حدثنا اسحاق بن
إبراهيم ثنا عبد الرزاق عن معمر عن جعفر بن برقان قال قال أبو هريرة : يا ابن
أخي إذا حدثت بالحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا تضرب له
الأمثال . وصدق أبو هريرة رضي الله عنه ونصح وبالله تعالى التوفيق

فصل

في الأوامر أعلى الفور هي أم على التراخي؟

قال قائلون : إن الأوامر على التراخي . وقال آخرون : فرض الأوامر البدار، إلا ما أباح التراخي فيها نص آخر أو إجماع

قال على : وهذا هو الذي لا يجوز غيره ، لقول الله تعالى : « وسارعوا الى مغفرة من ربكم » . وقال تعالى : « فاستبقوا الخيرات » وقد قدمنا أن أوامر الله تعالى على الوجوب ، فاذا أمرنا تعالى بالاستباق الى الخيرات ، والمسارة الى ما يوجب المغفرة ، فقد ثبت وجوب البدار الى ما أمرنا به ساعة ورود الأمر ، دون تأخر ولا تردد . وقد شغب بعض المخالفين فقال : ليس في قوله تعالى . « سارعوا الى مغفرة من ربكم » ، حجة في أن الأوامر واجب البدار اليها ، لأنه تعالى أمرنا بالمسارة الى المغفرة لا إلى الفعل قال على : وهذا مما يسرف فيه هؤلاء القوم لعكس الحقائق ، وقد أيقنا بقوله تعالى : « هل تجزون إلا ما كنتم تعملون » . أن أحدا لا يؤتى المغفرة إلا بعمل صالح يقتضى له وعد الله تعالى بالرحمة والمغفرة ، وعلمنا ذلك يقينا أن مراد الله تعالى بقوله : « وسارعوا الى مغفرة من ربكم » . إنما هو سارعوا الى الأئمال الموجبة للمغفرة من ربكم ، إذ لا سبيل الى المسارة الى المغفرة إلا بذلك ، وهذا من الحذف الذي دلت عليه الحال ، وإنما قلنا هذا لوجهين . أحدهما النص الجلى الوارد في أنه لا يجرى أحد بمغفرة ولا غيرها إلا بحسب عمله ، والثانى ، النص الوارد بأن الله لا يكلف نفسا إلا وسعها ، وليس في وسع أحد المسارة الى المغفرة المجردة دون توسط عمل صالح . فهذان الظاهران نصا أن في تلك الآية حذفا دلت عليه الحال ، فما كان مرتبطاً بوقت واحد

كصيام رمضان ، فقد جاء النص بإيجاب تأخيرهِ إلى رِقته . فاذا خرج الوقت فقد ثبت العجز عن تأديته كما أمرنا ، إلا بأن يأتى فى شىء من ذلك . نص آخر فيوقف عنده ، وما كان مرتبطاً بوقت فيه مهلة ، فقد جاء النص باباحة تأخيرهِ الى آخر وقته ، وإيجاب تأخيرهِ الى أول وقته ، فاذا خرج الوقت فكل ما قلنا فى الذى قبله ولا فرق ، وذلك كأوقات الصلاة . ومالم يأت مرتبطاً بوقت ففرضه البدار فى أول أوقات الامكان ، إلا أن الأمر به لا يسقط عن المأمور به ، لعصيانهِ فى تأخيرهِ ، وكذلك ما كان مرتبطاً بوقت له أول محدود لم يحد آخره ، أو ما كان مرتبطاً بوقت محدود متكرر

فالنوع الأول : كقصاء صيام المريض والمسافر لأيام رمضان ، فذلك لازم فى أول أوقات القدرة عليه . فان بادر المرء اليه فقد أدى ما عليه ، وان أخره لغير عذر كان عاصياً بالتأخير ، وكان الأمر عليه ثابتاً أبداً والنوع الثانى : كوجوب الزكاة ، فان لوقتها أولاً وهو انتضاء الحول ، وليس قبل ذلك أصلاً . وليس لآخر وقتها آخر محدود ، بل هو باق أبداً الى وقت العرض على الله عز وجل ، لأن النص لم يأت فى ذلك بانتهاء ، والقول فى المبادرة الى أدائها وفى التأخير ، كما قلنا فى النوع الذى قبله

والنوع الثالث : كالْحَج ، فانه مرتبط بوقت من العام محدود ، وليس ذلك على الانسان فى عام بعينه ، بل هو ثابت ، على كل مستطيع الى وقت العرض على الله عز وجل ، والقول فى البدار اليه أو تأخيرهِ ، كالقول فى النوعين اللذين قبله فان قال قائل : فلم أجزم صيام كفارة اليمين وقضاء رمضان غير متتابع وكذلك صيام متعة الحج ، وكذلك غسل الأعضاء فى الوضوء ، والغسل من الجنابة والجمعة ، فاجزم كل ذلك غير متتابع ؟

قيل له والله تعالى التوفيق : إنا لم تفارق أصلنا الذى ذكرنا ، ولا خالفنا النص فى شىء من ذلك ، لأن الله تعالى إنما أوجب فى الكفارة ثلاثة أيام ، ومعنى

ثلاثة أيام يوم ويوم ويوم ، ولكل يوم حكمه . فإذا صام يوماً فقد صام بعض فرضه ، وأدى من ذلك فرضاً قائماً بنفسه ، والصيام شيء آخر غير المبادرة ، فإذا صام غير مبادر فقد أطاع في أداء الصوم ، وعصى في ترك البدار ، وهما فرضان متغايران ، لا يبطل أحدهما ببطان الآخر ، وإنما ذلك كمن صلى ولم يزك ، فعليه معصية ترك الزكاة ، وله أجر الطاعة بالصلاة ، ولا نظم نفس شيئاً ومن « يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره » .

وإنما كان يبطل أحدهما بترك الآخر ، لوجاء النص يربط أحدهما بالآخر ، كربه تعالى التابع في صيام الظهار ، وفي صيام كفارة القتل ، فهذان إن لم يتابعا ، فلم يؤديا كما أمر الله تعالى ، ولم يشترط التابع في قضاء رمضان ، ولا في الكفارات ؛ ولا في متعة الحج . وأمر الله تعالى بالمسارعة إلى الطاعات هو أمر بأن يكون فعلنا على تلك الصفة من المسارعة ، فالمسارعة المأمور بها صفة لفعلنا . فن تركها عصى ، وكان مؤدياً لما أداه غير مسارع مالم يشترط الوقت ولا التابع . وأمر الله تعالى بالتتابع في صيام الظهار وكفارة القتل ، هو أمر بأن يكون ذاك الصيامان على هذه الصفة ، فالتابعة المأمور بهما هاتيك صفة للشهرين . فإذا لم يكونا متتابعين ، فليسا اللذين أمر الله تعالى بهما وكذلك تقول في غسل الأعضاء في الوضوء ، وغسل الجنابة : إنه غير مأمور بذلك إلا إذا قام إلى الصلاة فقط ، فتي أراد صلاة تطوع أو صلاة فرض فهو قائم إلى الصلاة ، ولم يخص تعالى بذلك القيام إلى صلاة فرض دون القيام إلى صلاة تطوع ، فله حينئذ أن يغتسل ويتوضأ ، فإذا أتمها فله أن يؤخر التطوع ماشاء ، وله تأخير الفرض بمقدار ما يدركها مع الإمام ، إن كان ممن عليه فرض حضورها في الجماعة ، أو إلى آخر وقتها ، إن كان ممن لا يلزمه فرض حضورها في جماعة ، ثم لا يحل له تأخيرها أصلاً أكثر .

وأما من لا يريد صلاة ولا يمكنه صلاة ، كالحائض أثر الجماع ، فقد صح عن

رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه طاف على جميع نساءه ، واغتسل بين كل اثنتين منهن . فصح بهذا النص أن الغسل جائز تعجيله وإن لم يرد الصلاة بعده وبالله تعالى نتأيد ، فلما أبيح لنا ذلك كان المفرق والمتابع يقع على فعلهما اسم وضوء وغسل على السواء ، وقوعاً مستويّاً ، وكان في غسله عضواً من أعضائه بنية ما أبيح له من تعجيله ، ومؤدياً لفرض غسل ذلك العضو ، ولكل عضو حكمه ، فمن فرق غسله أو وضوءه ما لم يقيم إلى الصلاة فلم يترك مسارعة أمر بها حتى إذا أراد القيام إلى الصلاة ، إما مع الإمام وإما في آخر رقتها ففرض عليه المسارعة إلى إتمام وضوءه وغسله .

وكذلك قلنا في قضاء رمضان : إنه إنما أمر تعالى بأيام أخر ولم يشترط فيها المتابعة ، فمن بادر إلى صيامها فقد أدى فرض الصوم وفرض البدار ، ومن لم يبادر وصام فقد أدى فرض الصوم ، وعصى في ترك فرض المسارعة

وكذلك نقول فيمن لم يعجل تأدية زكاته في أول أوقات وجوبها ، وفيمن أخر الحج عن أول أوقات الامكان : إنه إن حج وزكى بعد ذلك فقد أدى فرض الزكاة والحج ، وعليه إنهم المعصية بترك المسارعة ، لا يسقط ذلك الانتم عنه أداء ما أدى من ذلك ، إلا في الموازنة يوم القيامة . يوم وجدوا ما عملوا حاضراً ولا يظلم ربك أحداً

قال على : وما يوجب أيضاً فرض المبادرة إلى الطاعة ، قول الله تعالى : « والسابقون السابقون أولئك المقربون » . وقد قال عليه السلام : لا يزال قوم يتأخرون حتى يؤخرهم الله تعالى . أو كلاماً هذا معناه ، وهذا وإن كان إنما أوجب أن يقوله عليه السلام تأخر قوم عن الصف الأول لبعض الأمر المكروه ، فهو محمول على ظاهره ، ومقتضى لفظه ، على ما قد أثبتنا وجوبه في الفصل الذي قبل هذا

قال علي : وقد سأل أبو بكر محمد بن داود - رحمة الله عليه - من أجاز تأخير الحج . فقال : متى صار المؤخر للحج الى أن مات عاصياً ، أفى حياته ؟ فهذا غير قولكم ، أو بعد موته ؟ فالموت لا يثبت على أحد معصية لم تكن لازمة في حياته

قال علي : ونحن نزيد في هذا السؤال فنقول : وبعد الموت لا يأنم أحد الا من سن سنة سوء يقتدى به فيها . فأجابه بعض المجيزين لذلك - وهو أبو الحسن القطان الشافعي - بأن قال : انما كان له التأخير بشرط أن يفعل قبل أن يموت فلما مات قبل أن يفعل علمنا انه لم يكن له مباح التأخير

قال علي : ونحن نقول : إن أبا الحسن لم يحقق الجواب الشافعي ، وكان أدخل في الشغب لو قال : إنه انم في آخر عام قدر فيه على الحج ولم يحج ، كما قال الشافعي فيمن حلف بالطلاق إن لم يطلق امرأته : انها لا تطلق الا في آخر أوقات صحته التي كان فيها قادراً على الطلاق

قال علي : ونحن نجيب في ابطال هذين الجوابين معا ببيان لأصح بحول الله وقوته . فنقول : قال الله تعالى « لا يكلف الله نفساً الا وسعها » . وانما يلزم الله تعالى الاثم من ترك ما يعلم انه ليس له تركه ، أو قامت عليه بذلك حجة ، أو عمل ما يعلم أنه ليس له أن يعمل به ، أو قامت عليه حجة بذلك . ولم يطلع الله أحداً على وقت منيته ، ولا عرفه بأخر أوقات قدرته ، ولا قامت عليه حجة في ذلك الوقت الا ما قد قام في سائر الاحوال قبل ذلك ، ولا حدث عليه من الاوامر الا ما حدث قبل ذلك الوقت ، فان كان عاصياً في ذلك الوقت فهو حاص قبل ذلك الوقت ، وان لم يكن عاصياً قبل ذلك الوقت فليس عاصياً في ذلك الوقت الا بنص يخص ذلك الوقت بوقوع المأثم فيه دون غيره ، ومن فرق بين الاوقات بلا نص ولا اجماع ، فقد قال بلا علم وذلك حرام .

وأيضاً فان الله تعالى لم يكلف أحداً أن يعلم هل يموت قبل أن يؤدي ما

عليه فيأثم ، أو يعلم انه لا يموت حتى يؤدي فيسقط عنه المأثم . وقول القطان
يوجب ان الناس مكلفون ذلك ، ويوجب أيضا أن يكون المستطيعون للحج
المؤخرون له بلا عذر مختل في الاحكام ، فبعضهم آثم في تأخيرهِ ، وبعضهم غير
آثم في تأخيرهِ . وهذا مع ما فيه من التحكم بلا دليل ، ومن تكليف المرء علم
متى يموت ، فمخالف لجملة مذاهب أصحابهِ في الفسخ في تأخير الحج جملة . وهو
من لا يخالفها أصلا ، ولولا ذلك لشكرناه على خلافها ولم نلمه . وبالله تعالى التوفيق
فبقى سؤال أبي بكر رحمة الله عليه بحسبه

قال أبو محمد : ومما يبين ان الأمر على الفور قوله تعالى : « فلو لا نفر
من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم » . فأوجب
تعالى قبول النذارة . وقال تعالى : « ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا » فأمر تعالى
بالتوقف في قبول خبر الفاسق واستثناه من قبول النذارة ، وليس إلا توقف
أو بدار . ولا سبيل الى قسم ثالث الا الترك جملة ، والتوقف هو أيضا ترك
فلما خص خبر الفاسق بالتوقف فيه ، وأبانه بذلك عن خبر غير الفاسق ، وجب
البدار ضرورة الى خبر العدل ، فوجب الفور بالبرهان الضروري . وبطل
الوقف إلا في خبر الفاسق

قال علي : ويكفي من ذلك * ما حدثناه عبد الله بن يوسف الرجل الصالح قال
ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى البغدادي (١) عن احمد بن محمد
عن احمد بن علي عن مسلم بن الحجاج ثنا عبيد الله بن معاذ العنبري قال ثنا
أبي ثنا شعبة عن الحكم سمع علي بن الحسين عن ذكوان مولى عائشة أنها
قالت : قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم لأربع مضي من ذي الحجة أو
خمس ، فدخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو غضبان . فقلت :

(١) في نسخة «البغدادى» بالذال المعجمة والنون . ومن أسماء بغداد

«بغدان» بالذال المهملة والنون فيظهر أنه تصحيف

من (١) أغضبك يا رسول الله ؟ أدخله الله النار . قال : أو ما شعرت انى أمرت الناس بأمر فاذا هم يترددون ، ولو انى استقبلت من أمرى ما استدبرت ما سقت الهدى [معى] (٢) حتى اشتريه ، ثم أحل كما حلوا (٣)

قال على : فرفع هذا الحديث الشك جملة ، وبين عليه السلام أن أمره كله على الفرض وعلى الفور ، وإن التردد حرام لا يحل . ونعوذ بالله العظيم من كل ما أغضب النبي صلى الله عليه وسلم

فإن اعترضوا بمن بلغه المنسوخ ولم يبلغه الناسخ . قلنا : هو بمنزلة من لم يبلغه الأمر فى أنه لم يلزم حكماً فلا يلام على تركه حتى يبلغه ، ولا يعذب على تركه حتى يعلمه - وبالله تعالى التوفيق - بل حكمه الثبات على ما بلغه من المنسوخ ، لأنه مأمور به جملة حتى يبلغه الناسخ . لقوله تعالى : « لا تذكركم به ومن بلغ » . فصح إن الذى بلغه من أمر الله تعالى فى القرآن أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم هو اللازم له . لقوله عز وجل : « أطيعوا الله وأطيعوا الرسول » . حتى يبلغه الأمر الناسخ فحينئذ يسقط عنه المنسوخ ويلزمه الناسخ

وأما احتجاجهم بتأخيرهم عليه السلام الحج ، فقد حج عليه السلام قبل الهجرة وراه جبير بن مطعم واقفاً بعرفة ، فأ نكر جبير ذلك لأنه كان عليه السلام من الحرس الذين لا يقفون بعرفة ، ويكفى من هذا كله أننا على يقين من أن الله تعالى أمره بتأخير الحج حتى يعهد الى المشركين أن لا يقربوا المسجد الحرام . وإنما قطعنا على ذلك لقول الله تعالى آمراً له أن يقول : « إن أتبع إلا ما يوحى إلى » . فصح يقيناً إنه عليه السلام لا يفعل إلا ما يوحى إليه ربه عز وجل ، فلما أخر الحج علمنا أنه فعل ذلك عليه السلام

(١) فى الاصل (ومن) بزيادة الواو (٢) الزيادة من صحيح مسلم (٣) هذا لفظ محمد بن جعفر عن شعبة فى مسلم ولفظ معاذ مثله ويخالفه بعض الشىء

بوحى ، وكان عليه السلام قد أعلمه ربه تعالى أنه لا يقبضه حتى يتم التعليم ، ويكمل التبليغ ، ويدخل الناس فى دين الله أفواجا . وهذا يقتضى أنه لا يموت حتى يعلم الناس مناسكهم ، وليس غيره عليه السلام كذلك . وأيضاً فلا ندرى متى نزل فرض الحج عليه ، ولعله إنما نزل عليه إذ حج عليه السلام حجة الوداع ، وهذا هو الاظهر لانه لو نزل قبل ذلك لما أخر عليه السلام تعليم المناسك الى حجة الوداع التى قال فيها : خذوا عني مناسككم لعلى لا ألقاكم بعد عامي هذا . أو كما قال عليه السلام . ويبين ذلك الحديث الطويل عن جابر فى أوله : ثم أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى العاشرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حاج ، فلو فرض الحج قبل ذلك لما أخر الأذان فى الناس بوجوبه عليهم . والحديث المأثور من طريق ابن عباس وائى هريرة إذ خطب الناس فقال : إن الله فرض عليكم الحج . فقال له قائل : وقيل إنه الاقرع بن حابس - أفى كل عام يارسول الله ؟ وهذا والله أعلم إنما كان فى حجة الوداع ، وقد أخبرت عائشة رضى الله عنها بما يدل على ذلك من خروجهم الى الحج فى ذلك العام ينتظرون أمره عليه السلام ، والوحى ينزل عليه ، والاحكام التى نزلت فى تلك الحجة من فسخ الحج لمن لم يسق الهدى ، وأن يحل بمتعة ، ومن إيجاب القران على من ساق الهدى ، وسائر ما نزل فى تلك الحجة من بيان شرائع الحج مما لم يكن نزل قبل ذلك . وبالله تعالى التوفيق ، وصلى الله على محمد نبي الرحمة وهادى الأمة وسلم *

فصل

فى الأمر المؤقت بوقت محدود الطرفين ، متى يجب أفى أوله أم فى آخره ؟ والأمر المرتبط به بصفة ما ، والأمر المؤقت بوقت محدود الأول غير محدود الآخر ، وفيه زيادات تتعلق بالفصل الذى أتممنا قبل هذا قال على : أما الأمر المرتبط بوقت لافسحة فيه ، فغير جائز تعجيل أدائه

قبل وقته ، ولا تأخيره عن وقته . وذلك مثل ما ذكرنا قبل هذا من صيام شهر رمضان ، فإن جاء نص بالتعويض منه وأدائه في وقت آخر وقف عنده ، وكان ذلك عملاً آخر مأموراً به . وإن لم يأت بذلك (١) نص ولا إجماع ، فلا يجوز أن يؤدي شيء منه في غير وقته ، وكذلك كل عمل مرتبط بوقت محدود الطرفين كأوقات الصلوات وما جرى هذا المجرى ، فلا يجوز أداء شيء من ذلك قبل دخول وقته ، ولا بعد خروج وقته ، ومن شبه ذلك ديون الادميين لزمه أن يجيز صيام رمضان في شعبان قياساً على تعجيل ديون الناس قبل حلول أوقاتها ، ولزمه أن يجيز تقديم الصلوات قبل وقتها قياساً على ذلك ، وعلى ما أجازوا من تعجيل الزكاة قبل حلول وقتها . فبعضهم قال : بثلاثة أعوام ، وبعضهم قال : بعام فأقل ، وبعضهم قال : الشهر والشهرين ونحو ذلك ، وبعضهم فرق متحكماً ، فأجاز تعجيل الزكاة التي في الأموال قبل الحول بشهر أو شهرين ، ومنع من شهرين ونصف ، وأجاز في تعجيل زكاة الفطر اليوم واليومين ومنع من ثلاثة أيام . وهذا قول يكفي من بطلانه سماعه ، لأنه حكم بلا إذن من الله عز وجل ، وفرق بلا دليل

قال على : ولا فرق بين من أجاز أداء الأمر بعد انقضاء وقته ، وبين من أجاز قبل دخول وقته . هذا على أن بعضهم قد أجاز للمريض الذي يخاف تغير عقله تعجيل الصلاة قبل وقتها ، فإن ادعوا أن الإجماع منعهم من ذلك أكذبهم قول ابن عباس : فإنه يجيز أداء الصلاة قبل دخول وقتها ، وصلاة الظهر قبل زوال الشمس ، ولا فرق في ديون الناس بين أدائها بعد وقتها وحلول أجلها ، وبين أدائها قبل وقتها وحلول أجلها . فليقولوا كذلك في جميع شرائع الله تعالى

قال على : وبطلان هذا القياس سهل ، فلو كان القياس حقاً لكان في هذا

(١) في رقم ١١ نص ثابت فلا يجوز الخ .

المسكان باطلاً بحتاً، بحول الله وقوته . فنقول وبالله التوفيق : إن ديون الناس التي إلى أجل ، لا يجوز لأحد أدائها قبل حلول أوقاتها ، ولا تأخيرها عن حلول أوقاتها إلا بأذن الذين لهم الديون ورضاهم ، ولا خلاف في ذلك جملة لكن تناقض من تناقض في بعض ذلك . ولا خلاف في أن من كان له على أحد ثلاثة ديون ، من ثلاث معاملات ، كلها إلى آجال محدودة ، فأذن الذي له الدين في تعجيل أحد تلك الديون بعينه قبل الأجل ، ورضى بذلك الغريم ، ثم أذن في تأخير آخر من تلك الديون بعينه بعد حلول أجله ، فليس ذلك بموجب جواز تعجيل الدين الذي لم يأذن بتعجيله ، ولا بمجيز تأخير عنه أجله هذا مالا خلاف بين اثنين فيه . فإذا لم يكن إذن الناس فيما أذنوا فيه من تعجيل ديونهم أو تأجيلها ، موجباً أن يقاس ماسكتوا عنه من سائر ديونهم على ما أذنوا فيه من تعجيل ديونهم ، فذلك أبعد من أن تقاس ديون الله تعالى التي لم يأذن في تأجيلها ولا في تعجيلها ، على ما أذن الناس فيه من تعجيل ديونهم وتأجيلها

قال علي : وهذا مالا خفاء به على من له مسكة عقل ، وأيضاً فلا خلاف بين اثنين في أن من له دين فأسقطه البتة ، ورضى الغريم بذلك ، فإن ذلك الدين ساقط ، فيلزمهم إذا أجازوا تأخير ديون الله تعالى عن أوقاتها ، وتعجيل بعضها عن أوقاتها - وإن لم يأذن الله تعالى في ذلك - قياساً على جواز تأخير ديون الناس وجواز تعجيلها إذا أذنوا في ذلك - بأن يجوز واسقوط ديون الله تعالى بالبتة ، وإن لم يأذن تعالى في ذلك - قياساً على سقوط ديون الناس بالبتة - إذا أذنوا في ذلك - وهذا أصح قياس وأشبهه بقياسهم الذي حكوا لو كان القياس حقاً ، والقياس بحمد الله تعالى باطل محض

قال علي : وأيضاً فإن الزكوات والكفارات بالصدقات ، وإن كان الله تعالى قد جعلها للمساكين ، فليست من حكم ديون الناس في ورد ولا صدر .

لأن ديون الناس التي راموا تشبيه الزكوات بها ، هي لا تقوام بأعيانهم ،
فحكمهم جائز فيها ، لأنها مال متعين لهم ، وموروث عنهم . وأما الزكوات
والكفارات فليست لقوم من المساكين بأعيانهم ، ولا هؤلاء المساكين
بأولى بهما من غيرهم من المساكين ، فما كان هكذا فلا إذن لمن حضر من المساكين
فيها لا بتعجيل ولا بتأجيل ، ولا يستحقونها الا بقبضها في أوقاتها ، لا قبل ذلك
ولا بعده . وبيان ذلك : أنها لا تورث عنهم قبل قبضهم لها ، ولا يجوز حكمهم
فيها ولا تصرفهم ولا إيراؤهم قبل قبضها ، وكل هذا لا خلاف فيه . وانما شبه
رسول الله صلى الله عليه وسلم ديون الناس بديون الله تعالى في شيئين لاثالث
لها ، أحدهما : بقاء حكمها بعد الموت وبعد العجز . والثاني : أداء الولي لها عن
الميت . فعصوا الله تعالى - أو من عصاه منهم - ورسوله صلى الله عليه وسلم ،
في الوجبين اللذين شبه رسول الله صلى الله عليه وسلم فيهما ديون الناس بديون
الله تعالى ، وتركوها معاً . فقالوا : من مات وعليه حج أو زكاة أو صيام أو
كفارات ، فقد سقط وجبها فيما ترك ، ولا يقضى عنه الا أن يأمر بذلك
فيقضى عنه الزكاة والحج خاصة من الثلث ، ويطعم عنه ان - أوصى بذلك -
في الصيام فقط

ثم شبهوا ديون الله بديون الناس فيما لا شبه فيه بينهما ، وفيما لم يأذن
به الله عز وجل . ومن شغف منهم بالحديث الذي روى من جمع زكاة
الفطر في المسجد ، ومبيت أبي هريرة عليها ، فلاحجة لهم فيه ، لأنه لا يخلو
ذلك الجمع المذكور من أحد وجبين لاثالث لها ، أحدهما : أن تكون جمعت
ولم تفرق حتى يأتي يوم الفطر الذي هو وقت أدائها ، وليس هذا مخالفاً
لقولنا . ولو جاء وقت أدائها لما حل لمسلم أن يظن بالنبي صلى الله عليه وسلم
أنه أخر إعطاءها - وهو عليه السلام إذ بقي عنده دينار لم يستحقه عليه أحد
لم يأو الى نسائه ولا فارق المسجد ليلاً ولا نهاراً قلقاً أسفاً حتى يعطيه ،

فكيف يمنع أحداً حقاً وقد وجب أدائه - ومن ظن هذا بالنبي صلى الله عليه وسلم فقد هذى . (١) أو تكون أخرجت في وقتها ولم يحضر من يستحقها ، فانتظر النبي صلى الله عليه وسلم حضورهم كما كان يفعل بما اجتمع عنده عليه السلام من غنم الصدقة ونعمها . ولا يحل لمؤمن أن يظن بالنبي صلى الله عليه وسلم غير أحد هذين الوجهين . وبالله تعالى التوفيق . وليس في الحديث المذكور أنها أعطيت المساكين قبل يوم الفطر . فبطل تشغييهم به وبالله تعالى التوفيق

قال على : فإذا كان حكم الأموال والعبادات ما ذكرنا (٢) فلا خلاف في أن الوقت إنما معناه زمان العمل ، وأنه لا يفهم من قول الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم : اعملوا عملاً كذا في وقت كذا ، وصلوا صلاة كذا من حين كذا الى حين كذا - إلا أن هذا الزمان المحدود هو الذي أمرنا فيه بالعمل المذكور . فنقول حينئذ للمخالف : مامعنى خروج الوقت؟ فلا بد ضرورة من أنه انقضاء زمان العمل ، فإذا ذهب زمان العمل ، فلا سبيل الى العمل ، اذ لا يتشكل في العقول كون شئ في غير زمانه الذي جعله الله تعالى زماناً له ، ولم يجعل له زماناً غيره ، وهذا من أمحل المحال وأشد الامتناع الذي لا يدخل في الامكان البتة

فان قال قائل : كل وقت فهو لذلك العمل وقت . أبطل حكم الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم في حدتهما الوقت ، وتعدى حدودهما واستحق النار . وقد قال تعالى : « ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله ناراً خالداً فيها » . وتعدى الحدود على الحقيقة ، هو أن يحد الله تعالى وقتاً فيتعدها مخلوق من الناس - دون نص ورد - الى وقت آخر . وهذا غاية البيان وبالله تعالى التوفيق

(١) في رقم ١١ فقد كفر (٢) في رقم ١١ ما ذكره .

وأيضاً : فانهم لا يقدمون على إطلاق تمامى الوقت بعد خروج الوقت المنصوص

ويقال لهم أيضاً : أخبرونا عن هذا الذى تعمّد ترك الصلاة حتى خرج وقتها فأمرتموه باعادتها ، أفى الوقت الذى رتبّه الله تعالى أمرتموه بها ؟ أم فى وقت لم يرتبه الله تعالى لها ولاقرنها به ؟ فان قالوا فى وقتها الذى رتبّه الله تعالى لها ، كفروا وكذبوا مجاهرة ، وان قالوا : بل فى غير وقتها ، اقروا بأنهم امروا أن تؤدى الصلاة بخلاف ما أمر الله تعالى ، ومن فعل شيئاً بخلاف ما أمر الله تعالى به ، فلم يفعل الذى أمر ، بل فعل ما لم يؤمر به ، فهو عاص فى ذلك الفعل مرة ثانية . وانما يأمرونه بمعصية وبأمر غير مقبول لقوله عليه السلام : من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد . فصح لما ذكرنا - صحة جلية - ان من أمره الله تعالى بأداء عمل ما ، فى وقت ما ، فعمله فى غير ذلك الوقت ، فانما عمل عملاً لم يؤمر به ، ومن أمره بعمله فقد شرع شريعة لم يأذن بها الله تعالى ، بل قد نهى عنها ، إذ نهى عن تعدى حدوده . ولا يشك ذو حس أن صوم غد ، هو غير صوم اليوم ، فن أمره الله بصيام اليوم فأفطر عامداً للمعصية ، ثم صام غداً ، فانما صام يوماً لم يأمره الله تعالى بصيامه ، فلا يكون بذلك قاضياً ما أمر به ، ولا يؤدى أحد ما أمر به الا كما أمر به ، لا كما نهى . ولا فرق بين هذا وبين من أمره الله تعالى بحركة الى مكان ما ، كالخروج الى مكة فى ذى الحجة . فخرج هو الى المدينة فى ذى القعدة ، فأى فرق بين هذا وبين من أمر بصيام فى رمضان ، فصام هو فى شوال . أو بصلاة ما بين زوال الشمس الى زيادة الظل على مثل من يوم بعينه ، فصلّاها هو فى وقت آخر من يوم آخر . وأى فرق بين هذا وبين من أمر أن يفعل فعلاً فى عين ما كنفقة على زوجة له مباح له وطؤها ، ففعل هو ذلك الفعل فى غير تلك المرأة فهل هذا كله إلا غير الذى أمر به ، وكل ذلك باب واحد ، وطريق واحدة ، يجمعه

كله جمعاً مستويا . قوله تعالى : « ومن يعص الله ورسوله ويتمدد حدوده يدخله ناراً خالداً فيها » . وقوله عليه السلام : من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو ردّ وأى فرق بين تعلق الأمر بالأمر بماذا ، وبين تعلقه بالأعيان أو بمكان دون مكان فان قالوا : إنا قد وجدنا أوامر معلقة بزمان ينوب عنها تأدية ذلك العمل في زمان آخر . قيل له وبالله تعالى التوفيق : إذا جاء بذلك نص أو إجماع فقد علمنا أن الله عز وجل مد ذلك الوقت ، وعلق ذلك الأمر بذلك الزمان الثاني وجعله وقتاً له ، ونحن لا ننكر هذا بل نقر به إذا أمرنا به ، لا إذا نهينا عنه ، وقد جاء مثل ذلك في الامكنة كمن نذر صلاة في بيت المقدس ، فانه إن صلى بمكة أجزأه للنص في ذلك ، ولا يحزى ذلك فيما لم يرد فيه نص ، وكذلك من مات وعليه صيام لزم وليه أن يصوم عنه ، للأمر الوارد في ذلك ، وكذلك من لم يحج أحج عنه من رأس ماله ، للنصوص الواردة في كل ذلك

فان قالوا لنا : ما تقولون في الصلاة المنسية ، أو التي ينام عنها . أ كل وقت لها وقت ؟ قيل له وبالله تعالى التوفيق : نعم كل وقت لها وقت ، ومتى ماصلاها فهو وقتها بنص كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم . وكذلك السكران لقوله تعالى : « لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون » .

فان قالوا : فبأى شيء تأمرون من تعمد ترك صلاة حتى خرج وقتها ، وتعمد ترك صوم رمضان في غير عذر - من سفر أو مرض أو غير ذلك مما جاء فيه نص أو إجماع ؟ قلنا لهم وبالله تعالى التوفيق : تأمرهم بما أمرهم به ربهم عز وجل . اذ يقول : « إن الحسنات يذهبن السيئات » . وبما يقول لهم نبيهم صلى الله عليه وسلم ، اذ يقول : ان من فرط في صلاة فرض جبرت يوم القيامة من تطوعه وكذلك الزكاة وكذلك سائر الأعمال . فنأمره بالتوبة والندم والاستغفار والا كشار من التطوع ، ليشغل ميزانه يوم القيامة ويسد ما ثلم منه . وأما أن تأمره بأن يصلي صلاة ينوى بها ظهراً لم يأمره الله عز وجل به ، أو عصرًا

لم يأت به نص، أو نأمره بصيام يوم على أنه من رمضان، وهو من غير رمضان. فعاذ الله من ذلك فاذن (١) كئنا نكون متعدين بين يدي الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم، وآمرين له بأن يفعل غير ما أمره الله تعالى به، بل ما قد نهاه عنه ثم نسألهم فنقول: هذا الذي تعمد ترك صلاة أو صوم، ثم أمرتموه بقضائه أقضى ما أمره الله تعالى من ذلك كما أمر أم لا؟ فإن قالوا: نعم! كذبوا، وهم لا يقولون ذلك. وإن قالوا: لا! اقروا بأنهم أمروه أن يؤدي العمل على غير ما أمره الله تعالى به

فإن سألونا بمثل ذلك: في ناسى الصلاة والنائم عنها، والمنفطر لسفر أو مرض. قلنا لهم: قد أدى ما أمره الله تعالى به كما أمره، وفي الوقت الذي أمره الله تعالى به، ولا ندرى أقبل منه أم لا؟ وكذلك كل عمل يعمل في وقته ولا فرق، ولو صح الحديث في إيجاب القضاء على عامد الإفطار لقلنا به، ولكنه لم يصح إنما رواه عبد الجبار بن عمر (٢) ومن هو مثله في الضعف فإن قالوا: أنتم تأمرون الولي أن يصوم عنه إن مات، ولا توجبون عليه أن يصوم عن نفسه

قال على: فنقول: كذبتُم، إنما قلنا كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من مات وعليه صيام صام عنه وليه. ومعنى عليه صيام، عليه أن يصوم، لأن الصيام مصدر تقول: صام يصوم صياماً وصوماً، فأنما هذا فيمن مات وعليه أن يصوم. وإنما ذلك النادر. والذي فرط في قضاء رمضان أفطره لسفر أو مرض، فاما العامد للفطر بغير عذر فليس عليه صيام، وإنما عليه أتم ترك الصيام. وفي هذا كفاية لمن عقل. وبالله تعالى التوفيق

قال على: وكل امر علق بوصف ما، لا يتم ذلك العمل المأمور به إلا بما علق به، فلم يأت به المأمور كما امر، فلم يفعل ما امر به، فهو باق عليه كما كان (١) في رقم ١١ واذن كئنا نكون متقدمين الخ (٢) في نسخة «عمير» وهو خطأ

وهو عاص بما فعل ، والمعصية لا تنوب عن الطاعة ، ولا يشكل ذلك في عقل
ذى عقل . فمن ذلك : من صلى بثوب نجس أو مغصوب ، وهو يعلم ذلك ويعلم
أنه لا يجوز له ذلك الفعل . أو صلى في مكان نهى عن الإقامة فيه كمكان نجس
أو مكان مغصوب ، أو في عطن الابل ، أو الى قبر . أو من ذبح بسكين
مغصوبة ، أو حيوان غيره بغير اذن صاحبه . أو توضأ بماء مغصوب ، أو بآنية
فضة أو باناء مغصوب أو باناء ذهب . فكل هذا لا يتأدى فيه فرض . فمن
صلى كما ذكرنا فلم يصل ، ومن توضأ كما ذكرنا فلم يتوضأ ، ومن ذبح كما
ذكرنا فلم يذبح ، وهى ميتة لا يحل لاحدأ كلها لا لربها ولا لغيره ، وعلى
ذابحها ضمان مثلها حية ، لأنه فعل كل ذلك بخلاف ما امر . وقال عليه السلام :
من عمل عملاً ليس عليه امرنا فهو رد .

قال على : وقد نهى الله تعالى عن استعمال تلك السكين ، وعن ذبح حيوان
غيره بغير اذن مالكه ، وعن الإقامة في المكان المغصوب ، وأمر بالإقامة للصلاة ،
وبتذكية ما يحل أكله . وبضرورة انقل علمنا ان العمل بالمأمور به هو غير
العمل المنهى عنه ، ولا يتشكل في العقل غير ذلك . فذبح حيوان غيره ، أو
بسكين مغصوبة ، ليس هو التذكية المأمور بها ، فاذا لم يذك كما امر ، فلم يحل
بذلك العمل المنهى عنه أكل ما لا يحل أكله الا بالتذكية المأمور بها ولا شك
في ان اقامته في المكان المغصوب ، ليست الإقامة المأمور بها في الصلاة . ولو
كان ذلك لكان الله عز وجل آمرا بها ، ناهيا عنها ، انسانا واحدا في
وقت واحد في حال واحدة . وهذا مما قد تنزه الحكيم العليم عنه في اخباره
تعالى انه لا يكلف نقسا الا وسعها ، وليس اجتناب الشيء والالتيان به في
وقت واحد في وسع أحد ، فصح ما قلنا . وبالله تعالى التوفيق .

وقد عارض في هذا بعض أهل الاغفال ، بمن طلق أو أعتق في مكان مغصوب
أو صبغ لحيته بجناء مغصوبة ، أو تعلم القرآن في مصحف مغصوب

قال على : وهذا الاعتراض يبين جهل المعترض به . لأن الطلاق والعتاق والبيع والعطايا والصدقات ، لفظ لا يقتضى إقامة مأموراً بها ، بل مباح له أن يطلق ويفعل كل ذلك وهو عيشى أو وهو يسبح في الماء ، فليس مرتبطاً بالإقامة في المكان . والصلاة لا بد لها من إقامة إلا في حال المسايقة أو الضرورة فمن اضطر الى الإقامة في مكان مغصوب ، فصلاته فيه تامة ، لأنه ليس مختاراً للإقامة هناك . والصايغ بالحناء بعد ازالة الحناء ، ليس هو مستعملاً في تلك الحال لشيء مغصوب (١) . وأما لوصلى وهو مختضب بها لبطلت صلاته لفعله فيها مالا يحل له . وأما تعلم القرآن ، فليس مرتبطاً بجنس المصحف ، وقد يتعلم المرء تلقيناً . ثم أيضاً هو في حال حفظه غير مستعمل لشيء مغصوب ، وكذلك في قراءته ما حفظ في صلاته . وبالله تعالى التوفيق .

(١) في الموضوعين مغالطة واضحة من المؤلف رحمه الله . وقد تهافت ابن حزم في هذا البحث من أوله . فانا لوقلنا بما ارتضى لكان الرجل إذا صلى وهو يبغض أخاه المؤمن بطلت صلاته . لأنه صلى مرتكباً محرماً كما في الثوب المغصوب سواء . والمثل على هذا كثيرة . والذي نراه أقرب إلى الصواب أن يفرق بين النهي عن الفعل بصفة ما - فهذا قريب أن يحكم ببطلانه - وبين النهي عن شيء آخر يلازم الفعل . فالنهي عن الصلاة في عطن الأبل نهى عن الصلاة نفسها في المكان . وأما الصلاة في الأرض الغصب والثوب الغصب فان النهي لم يأت عن الصلاة وإنما هو عام في كل عمل هو غصب . وكذلك الوضوء من آنية الذهب والفضة والذبح بسكين مغصوب أو ذبح حيوان ليس في ملكه . كل هذا ليس النهي عن الفعل الذي هو الوضوء أو الذبح وإنما النهي عن فعل آخر ملابس له يلازمه . والنهي عن أحدهما لا يكون نهياً عن الآخر إلا بدليل صريح . وهيهات وتأمل في هذا المقام فانه مما تزل فيه الأقدام .

وبالجملة ، فلا يتأدى عمل إلا كما أمر الله تعالى ؛ أو كما أباح ، لا كما نهى عنه
وبالله تعالى التوفيق : وكل عمل لا يصح إلا بصحة مالا يصح ، فان ذلك العمل
لا يصح أبداً . وكل مالا يوجد إلا بعد وجود مالا يوجد ، فهو غير موجود
أبداً . وكل مالا يتوصل اليه إلا بعمل حرام ، فهو حرام أبداً . وكل شيء بطل
سببه الذى لا يكون إلا به ، فهو باطل أبداً . وهذه براهين ضرورية معلومة
بأول الحس وبديهة العقل ، ومن خالف فيها فهو سوفسطائى مكابر للعيان
وبالله تعالى التوفيق

قال على : وقد أشار قوم من إخواننا إلى أنه لا يقبل تطوع من عليه فرض
قال على : وهذا إذا أجل دون تفسير خطأ ، وذلك : أن الحديث قد صح
عن النبي صلى الله عليه وسلم : أن الله تعالى يجبر صلاة من لم يتم فرض صلاته
بتطوع إن كان له ، وكذلك الزكاة ، وكذلك سائر الأعمال .

قال على : والصحيح فى هذا الباب ، أن كل فرض تعين فى وقت لافسحة
فيه ، فانه لا يجزى احداً أداء غيره فى ذلك الوقت . وذلك كأنسان أراد صيام
نذر عليه ، أو تطوع فى شهر رمضان وهو مقيم صحيح ، فهذا لا يجزئه . أو
كأنسان لم يبق عليه من وقت الصلاة إلا مقدار ما يدخل فيها فقط ، فهذا حرام
عليه أن يتطوع أو يقضى صلاة عليه ، أو يصلى صلاة نذر عليه ، حتى تتم التى
حضر وقتها بلامهلة ولا فسحة . فان قضى حينئذ صلاة فائتة لم تجزئه ، وعليه
قضاؤها ثانية ، وكذلك إن صلى صلاة نذر عليه . وليس كذلك من لزمته
زكاة ، ولم يبق من ماله إلا قدر ما يؤدى ما وجب عليه منها فقط ، إلا أن له
غنى بعد ذلك ، فهذا يجزئه أن يتصدق بما شاء منه تطوعاً ، وأن يؤدى منه
نذراً ، بخلاف ما ذكرنا قبل . لأن الزكاة فى ذمته لافى عين ما بيده . وكذلك
من أحاطت بما له ديون الناس - حاشا بعد الموت - لأن النص منع من ذلك ،
ولم يجعل وصية ولا ميراثاً إلا بعد الدين . ولكن من حضره وقت الحج وهو

مستطيع ؛ فلا يجزئه أن يحج تطوعا ولا نذرا قبل أداء الفرض ، وكذلك العمرة لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو ردّ . فالمستطيع للحج مأمور بأدائه حينئذ ، ومن حضر رمضان فهو مأمور بصيامه لرمضان ، ومن لم يبق عليه من وقت صلاة إلا مقدار ما يدخل فيها فهو مأمور بالدخول فيها ، فإذا فعل غير ما أمر به فهو رد بنص كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم . وليس كذلك من لم يبق بيده من ماله إلا مقدار الزكاة ، أو مقدار ديون الناس . لأنه ليس مأمورا بأداء ذلك مما بيده ولا بد ، لأنه لو استقرض مالا فأدى منه الزكاة التي عليه ، وديون الناس التي عليه ، أجزأه ذلك بلا خلاف . ولم يحز للقاضي أن يلزمه الأداء من ماله ولا بد ، والصلاة والحج والصيام في أوقاتها بخلاف ذلك . وأما إذا دخل وقت الصلاة وفيه مهلة بعد ، فلا خلاف بين أحد من المسلمين في جواز التطوع حينئذ ، وبهذا جاءت النصوص . وأما من سافر في رمضان أو مرض فهو غير مأمور بصيامه لرمضان ، وغير منهي عن صيامه لغير رمضان ؛ فله أن يصومه لما شاء من نذر أو تطوع أو قضاء واجب . وأما من عليه صلوات نسيها أو نام عنها ، وعليه قضاء رمضان سافر فيه أو مرض فافطر . فان وقت هذه الصلوات ووقت قضاء هذا الصوم ، ممتد أبدا . فان آخر قضاء ذلك وهو قادر غير معذور فهو عاص بالتأخير فقط ، وذلك لا يسقط عنه قضاء ما لزمه قضاؤه من ذلك . فهذا والصلاة التي دخل وقتها سواء ، فان تطوع بصلاته أو صيام لم يضع له ذلك عند الله تعالى ، لأن وقت ما لزمه ممتد بعد فلا يفوته وبالله تعالى التوفيق . ومما يبين هذا حديث عائشة رضي الله عنها ، أنها قالت : كانت تكون على الأيام من قضاء رمضان ، يعنى من قضاء أيام حيضها - ولا يستطيع أن أقضيها إلا في شعبان ، لشغلي برسول الله صلى الله عليه وسلم أو كلاما هذا معناه .

قال على : وهذا مما قد أيقنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم علمه وأقر عليه ، لأنه لا يجوز أن تحيض إلا وهو يعلم ذلك ، لأنها كانت لها يلتان من تسع ولا يمكن أن يغفل عايه السلام أمرها بتعجيل القضاء لو كان الفرض لا يجزىء الا بتعجيله . وقولها : لا استطيع ، أوضح عذر ، وهذا نص ما قلنا وبيانه وما يبين صحة ما قلناه آنفا : من أن الزكاة وديون الناس وسائر فرائض الأموال ، انما هي واجبة في ذمة المرء لا في عين ما يبيده من المال ، انه لو كانت واجبة في عين ما يبيده من المال ، ثم تلف ذلك المال لسقطت عنه تلك الحقوق وهذا باطل . وأيضا فإنه مما لا يقوله مسلم ، فلما لم تسقط الحقوق المذكورة بذهاب جميع عين المال ، صح يقينا أنها في ذمته . وانما يصير ماله لغيره باحد وجوه أربعة أوجبها النص . وهى : أداؤه من ماله ، أو قبض من له حق حقه مما ظفر منه من ماله ، أو قضاء الحاكم بما له للغيراء فيما لزمه من الحقوق ، أو بموته فقط .

وكان يكفي من هذا الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم : بأمره با كفء القدور وهى تقور باللحم الذى عجل أصحابه رضى الله عنهم فذبحوا من المنعم قبل القسمة . فلو جاز أكل ذلك اللحم لما أمر عليه السلام با كفء القدور وهى تقور به . وقد روى من طريق اخرى انه عليه السلام : جعل يرمله بالتراب ويقول : ان النهية ليست باحل من الميتة . أو كلاما هذا معناه . فان اعترضوا بحديث الشاة التى روى انه عليه السلام قال فيها : انى لاجد طعم لحم أخذ بغير اذن أهله . أو كلاما هذا معناه . قال : ثم أمر عليه السلام باطعامه للاسارى . فهذا حديث لا يصح . لانه انما روى من طريق رجل من الانصار ولم يأت من غير هذه الطريق أصلا فسقط الاحتجاج به . وهرقه عليه السلام اللحم من القدور فى الارض ، مع نهيه عليه السلام عن اضاعة المال ، دليل واضح على انه لا يحل أكله ، وهذا نص قولنا . وبالله تعالى التوفيق

قال على : وأما العمل بالمأمور به في وقت محدود الطرفين ، قد ورد النص بالفسحة في تأخيره - فانه يجب بأول الوقت الا أنه قد اذن له في تأخيره ، وكان مخيراً في ذلك وفي تعجيله ، فأى ذلك أدى فقد أدى فرضه ، الا أنه يؤجر على التعميل لتحصيله العمل ، ولتتميمه به ، ولا يأنم على التأخير لأنه فعل ما ابيح له . وذلك مثل تأخير المراء الصلاة الى آخر وقتها الواسع ، ولذلك أسقطنا الملامة والقضاء عن المرأة تؤخر الصلاة عن أول وقتها فتحيض ، لانها فعلت ما ابيح لها ، ومن فعل ما ابيح له فقد أحسن وقال تعالى : « ما على المحسنين من سبيل » . فسقطت الملامة . وقد أخرج عليه السلام الصلاة الى آخر وقتها ، فصح بذلك ان ذلك جائز مباح حسن . وان كان التعميل أحسن ، وسقط القضاء عنها لخروج الوقت لانه لا يؤدي عمل الا في وقته المأمور به . كما اسقط خصوصنا - موافقين لنا - القضاء عن المعنى عليه أكثر من خمس صلوات ، وبعضهم اسقطها عن المعنى عليه صلاة فما فوقها .

واما كل عمل محدود الطرف الأول غير محدود الطرف الآخر ، فان الأمر به ثابت متجدد وقتاً بعد وقت ، وهو ملوم في تأخيرها لأنه لم يفسح له في ذلك ، وكلما أخره حصل عليه اثم التضيق واثم الترك لما أمر به ، فان أداه سقط عنه اثم الترك وقد استقر عليه اثم ترك البدار . ولا يسقطه عنه إلا ربه تعالى بفضل إن شاء - لا إله إلا هو - كما رذنبه التي لا بد من الموازنة فيها ، لأن الأداء والتعجيل فعلان متغايران كما قدمنا ، وقد يؤدي من لا يمجّل فصح أنهما شيئان متغايران . وكذلك القول في ديون الناس ، فان الماطل الغنى آثم بالمطل ، وآثم بمنع الحق ، فاذا أدى الحق يوماً ما سقط عنه المنع ، وقد استقر إثم المطل عليه فلا يسقط عنه بالأداء . لأن المنع والمطل شيئان متغايران ، وقد يؤدي ولا يمنع من قد مطل ، ولذلك قلنا فيمن غصب مالا فلم يؤديه الى صاحبه حتى مات المفصوب منه ، ثم أداه الى ورثته إنه باق عليه اثم الغصب

من الميت ؛ وإنما سقط عنه اثم الغصب من الوارث وهو الثاني لأنه لا شك عند كل ذى عقل ان ظلمه يزيد الموروث ، غير ظلمه لعمره الحى الوارث . وقد انتقل ملك المال الى الوارث ، وملك الوارث لذلك المال غير ملك المورث له . هذا شئ يعلم بضرورة العقل وبديهة الحس . فان احدث الغاصب ظمناً ثانياً لهذا الحى ، فهو عمل آخر واثم متجدد . فان رد إليه ماله فقد سقط عنه اثم ظلمه إياه ، ولا يسقط ماوجب لزيد من الحق فى حياته إنصاف هذا الغاصب لعمره بعدموت زيد ، وكذلك لومات الغاصب فصرف المال وارثه . فانما سقط الاثم عن الوارث الصارف لاعتن الميت الغاصب ، لأن عمل زيد لا يلحق عمراً إلا بنص أو إجماع . قال الله عز وجل . « ولا تكسب كل نفس إلا عليها » . وقال تعالى : « وأن ليس للإنسان إلا ما سعى » . اللهم إلا أن يرد نص بان عمل زيد يلحق عمراً بعد موته أو فى حياته ، فنقر بذلك سامعين طائعين . كالصيام عن الميت ، والحج عنه ، وأداء ديونه ، فلو أمر الميت أن يرد ماغصب فى حياته ، كان قد تبرأ وسقط عنه اثم الامساك وبقي عليه اثم المطل . لأن كل ذلك اعمال متغايرة ، فلو تطوع امرؤ برد دين أو غصب عن ميت وجعل الأجر للميت لكان ذلك لاحقاً بالميت ومرداً عنه على حديث أبى قتادة (١) . وإنما نقول ما قال لنا الله تعالى ورسوله صلى الله عليه

(١) رواه أحمد فى مسنده عن أبى قتادة قال : « أتى النبى صلى الله عليه وسلم بجنادة ليصلى عليها فقال أعليه دين ؟ قالوا : نعم ديناران ، قال : أترك لهما وفاء ، قالوا : لا ، قال : صلوا على صاحبكم . قال ابو قتادة : هما على يارسول الله . فصلى عليه النبى صلى الله عليه وسلم » ٥ : ٢٩٧ ورواه أيضا النسائى وابن ماجه والترمذى وصححه ابن حبان ورواه ابو داود والنسائى والحاكم من حديث جابر بن عبد الله ورواه احمد والبخارى والنسائى من حديث سلمة بن الأكوع

وسلم ، ونعلم ما علمانا ولا مزيد ، وبالله تعالى التوفيق .
واصحاب القياس يتناقضون في المسائل التي ذكرنا اقبح تناقض ، فيجيزون
قضاء الحج إذا أوصى به ، ولا يجيزون قضاء الصوم إذا أوصى به . ويجيزون
تقديم الصلاة قبل وقتها للمريض إذا خشى على عقله ، وفي ليلة المطر ، ولا
يقيسون على تقديم العتمة قبل وقتها ليلة المطر - تقديم العصر قبل وقتها يوم
المطر ، ولا تقديم الظهر قبل وقتها . فان قالوا : الوقت مشترك بين العتمة والمغرب ،
لزمهم أن يجيزوا تقديم العتمة الى وقت المغرب لغير ضرورة ، لأنه وقتها . ومن
صلى الصلاة في وقتها فقد احسن . ولزمهم تقديم العصر الى الظهر بغير ضرورة
لذلك ايضا . وقد قال بذلك ابن عباس وجماعة من السلف رضى الله عنهم ،
ولسنا نقول بذلك إلا في يوم عرفة فقط . لأنه لم يأت في ذلك نص غيره ،
فظهر عظيم تناقضهم .

ولقد شاهدت بعض أهل مساجد الجانب الشرقى بقرطبة أيام تغلب البربر
عليها ، يستفتون شيوخ المالكيين في تعجيل العتمة قبل وقتها خوف القتل
- إذ كان متلصصة البرابر يقفون لهم في الظلام في طرق المسجد ، فربما آذوا اذا
شديداً - فما فسحوا لهم في ذلك . ولم يقيسوا ضرورة خوف الموت ، على ضرورة
خوف بلل الثياب في الطين . وهذا كما ترى وبالله تعالى التوفيق .

وقال قوم : ان العمل المأمور به في وقت محدود الطرفين ، هو في أول
الوقت ندب وفي آخره فرض .

قال علي : وهذا خطأ فاحش ، لأنه لو كانت تأديته في أول الوقت ندبا
لما اجزأه ذلك لأن الندب غير الفرض ؛ ولا ينوب عمل عن عمل آخر غيره
من غير نوعه إلا بنص . ولكن هذا بمنزلة الأشياء المخير فيها في الكفارات ،
أيها أدى فهو فرضه . وكذلك من صلى أول الوقت فقد أدى فرضه ، وان
صلى في وسطه فقد أدى فرضه ، وان صلى في آخره فقد أدى فرضه . فان قال

الأمرون من تعمد ترك صلاة حتى خرج وقتها بالقضاء : إنما فعلنا ذلك قياساً على قضاء الصلاة المنسية ، والتي نيم عنها . قيل لهم وبالله تعالى التوفيق : أكثركم لا يرى على الخالف على الحنث عمداً كفارة ، ولا على القاتل عمداً كفارة ، قياساً على المخطئ غير المتعمد ، وهذا تناقض منكم . وحتى لو طردتم خطأكم لكان ذلك زيادة في الخطأ ، لأن القياس عند القائلين به إنما هو الحكم للشيء بحكم شيء آخر ، لعل جامعة بينهما . ولا علة تجمع بين الناسي والعامد ، وهذا هو قياس الشيء على ضده لا على نظيره ، وهذا خطأ عندكم وعند جميع الناس . وبالله تعالى التوفيق

فصل

في موافقة معنى الأمر لمعنى النهي

قال على : النهي مطابق لمعنى الأمر ، لأن النهي أمر بالترك وترك الشيء ضد فعله . وليس النهي عن الشيء أمراً بخلافه إلا خص ولا بضده إلا خص ، وتفسير الضد إلا خص : أنه المضاد في النوع ، وتفسير الضد الأعم أنه المضاد في الجنس . فإذا قلت للإنسان لا تتحرك ، فقد ألزمته السكون ضرورة ، لأنه لا واسطة بين الضد الأعم وبين ضده . فن خرج من أحدهما دخل في الآخر ، وهذا الذي سميناه في كتاب التقريب : المنافي . وأما من نهيته عن نوع من أنواع الحركة فليس ذلك أمراً بضده . مثال ذلك : لو قلت لا آخر : لا تقم ، فأنك لم تأمره بالجلوس ولا بد ، لأن بين الجلوس والقيام وسائط من الانتكاء والركوع والسجود والانحناء والاضطجاع ، فأيتها فعل فليس عاصياً لك في نهيك إياه عن القيام . وكذلك لو قيل لا نسان : لا تلبس السواد ، فليس في ذلك إيجاب لباسه البياض ولا بد ، بل إن لبس الحمرة والصفرة أو الخضرة لم يكن بذلك عاصياً ، بل يكون مؤتمراً في تركه السواد . وبالله تعالى التوفيق .

وأما الأمر : فهو نهى عن فعل كل ما خالف الفعل المأمور ، وعن كل

ضد له خاص أو عام ، فانك إذا أمرته بالقيام ، فقد نهيته عن القعود والاضطجاع والانتكاء والانحناء والسجود ، وعن كل هيئة حاشا القيام . وإنما كان هكذا لأن ترك أفعال كثيرة مختلفة في وقت واحد ، واجب موجود ضرورة ، لأن من قام فقد ترك كل فعل خالف القيام ، كما أخبرنا في حال قيامه .

وأما الاتيان بأفعال كثيرة في وقت واحد ، وهي مختلفة متنافية ومتضادة فحال لا سبيل إليه . ألا ترى أن من سافر فأنما يمشى إلى جهة واحدة وهو تارك لكل جهة غير التي توجه نحوها ، ولا يمكنه أن يتوجه إلى جهتين في وقت واحد بفعله نفسه . وتخالف أيضا بنية النهى بنية الأمر في وجه آخر وهو أن ما ورد نهياً بلفظ « أو » فهو نهى عن الجميع ، مثل قوله تعالى : « ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً » . ومثل قولك لا تقتل زيداً أو عمراً أو خالداً ، فهو يقتضى النهى عن قتلهم كلهم . وما ورد أمراً بلفظ « أو » فهو تحيير في أحد الأقسام المذكورة . مثل قولك : كل خبزاً أو تمرّاً أو لحماً ، وخذ هذا أو هذا . والنهى يقتضى اجتناب المنهى عنه ، كما أن الأمر يقتضى إتيان المأمور به وقد بينا أن النهى عن الشيء أمر بتركه ، والأمر بالترك يقتضى وجوب الترك . وبيننا أن الأمر بالشيء نهى عن تركه . فالنهى عن الترك يقتضى الفعل الذى بوقوعه يرتفع تركه . وبالله تعالى التوفيق

وقد اعترض في هذا بعض أهل الشغب فقال : لو كان الأمر بالشيء نهياً عن تركه ، أو كان النهى عن الشيء أمراً بتركه ، لكان العلم بالشيء جهلاً بضده قال على : وحكاية هذا الكلام الساقط يغنى عن تكلف الرد عليه ، لأنه رام التشبيه بين ما لا تشابه بينه ، وهو بمنزلة من قال : لو كان الموت ضد الحياة لكان السمع ضد البصر ، ومثل هذا من الغثائث (١) ينبغى لمن كان به رمق

(١) الفث من الكلام والغثيث الذى لا معنى له ولا طلاوة عليه وأصل الفث

الردىء من كل شيء

أن يرغب بنفسه عنه ، ولكن من لم يعد كلامه من عمله كثرت أهدارته ، ومن لم يستحي فعل ما شاء . وأما العلم بالشئ ، فهو على الحقيقة عدم العلم بضد ، لأن علمك بأن زيداً حي ، هو عدم العلم وبطلان العلم بأنه ميت . وقول القائل : لاتأكل ، لاشك عند كل ذي حس أن معناه اترك الأكل ولا فرق . وهذا من المتلزمات ، وقد أفردنا لهذا باباً في كتاب التقريب . وبطل بما ذكرنا قول من قال : النهي نوع من أنواع الأمر ، وقول من قال : الأمر نوع من أنواع النهي ، وصح أن كل أمر فهو أيضاً نهى ، وكل نهى فهو أيضاً أمر .

فإن قال قائل : قد يرد أمر ليس فيه نهى عن شئ أصلاً ، وهو أمر بالاباحة . وقال آخر : قد يرد نهى ليس فيه معنى من الأمر أصلاً ، وهو نهى عن الاختيار للترك .

قال على : كلاهما مخطيء ، أما الأمر بالاباحة ، فأنما معناه ان شئت إفعل وإن شئت لا تفعل ، فليس مائلاً إلى الأمر إلا كميله إلى النهي ولا فرق . وكذلك القول في نهى الاختيار للترك ، وهو الكراهية ولا فرق . وهكذا أمر الندب ولا فرق ، وفيه معنى إباحة الترك موجود . وبالله تعالى التوفيق

فصل

في الأمر هل يتكرر أبداً أو يجري منه ما يستحق به المأمور اسم فاعل لما أمر به قال على : اختلف الناس في الأمر ، إذا ورد بفعل ماهر يخرج من فعله مرة عن اسم المعصية ، أم يتكرر عليه الأمر أبداً فيلزمه التكرار له ما أمكنه ، فبكلا القولين قال القائلون .

قال على : والصواب أن المطيع غير العاصي ، ومحال أن يكون الإنسان مطيعاً عاصياً من وجه واحد . فمن أمر بفعل ما ولم يأت نص بإيجاب تكراره

ففعله ، فقد استحق اسم مطيع ، وارتفع عنه اسم عاص ييقين . وكل شيء
بطل ييقين ، فلا يعود إلا ييقين من نص أو إجماع .
وإنما تكلم في هذه المسألة القائلون بقول الشافعي رحمه الله ، في تكرار الصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم في كل صلاة ، لأجل قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ
آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا » .

قال علي : ولو كان ما احتجوا به من وجوب التكرار صحيحاً ، لما كان
موضع الجلوس الآخر من الصلاة أحق به من القيام والسجود وسائر أحوال
الإنسان ، وهم إنما أوجبوا ذلك بعد التشهد الأخير من الصلاة فقط . وقد ورد
حديث في لفظه إيعاد لمن ذكر عنده رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يصل
عليه ، فإن صح لقلت هو فرض متى ذكر عليه السلام . وإن لم يصح ، فقد
صح أن من صلى عليه مرة صلى الله عليه عشرة ، ولا يزهده في هذا إلا محروم .
والذي يوقن فهو إنه من يرغب عن الصلاة على رسول الله صلى الله عليه
وسلم ، وعن السلام عليه ، فهو كافر مشرك . ومن صلى عليه وسلم ثم ترك غير
راغب عن ذلك - ولكن عالم بأنه مقصر باخس نفسه خطأ جليلاً - فلا أجر
له في ذلك ولا اثم عليه

فإن قالوا : فما تقولون في الجهاد ؟ قلنا : قد صح أن الجهاد فرض علينا إلى أن
لا يبقى في الدنيا إلا مؤمن أو كتابي يفرم الجزية صاغراً بأمر الله تعالى لنا
أن نقاتل حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله ، ويؤمن المشركون كلهم ،
ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ، ويعطى أهل الكتاب الجزية وهم صاغرون .
فالقتال ثابت علينا أبداً حتى يكون ما ذكرنا ، وحسبنا أنه فرض على الكفاية
وتركه للمطيق مكروه ، ما لم يقو العدو أو لم يستنفر الإمام . فأى ذلك كان ،
فالجهاد فرض على كل مطيق في ذات نفسه متمين عليه .

ويبطل قول من قال بالتكرار : إنه لو كان قوله صحيحاً ، للزم من سلم

عليه أن يرد أبداً ولا يمسك عن تكرار الرد . لقوله تعالى : « وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها » . ولا خلاف في أن بكرة واحدة يخرج من فرض الرد .

وأما الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فالمنكر الذي يرى غدا غير المنكر الذي يرى اليوم ، وفرض علينا تغيير كل منكر . وكذلك القول في الأمر بالمعروف ، لأن المعروف الذي يأمر به غدا غير الذي أمر به اليوم ، وقد جاء النص بذلك مبينا بقوله صلى الله عليه وسلم : من رأى منكم منكراً فليغيره . ومما يبطل قول من قال بالتكرار قوله تعالى : « فدية مسلمة إلى أهله وتخفيف رقبة مؤمنة » . وأمره تعالى بأداء الزكاة ، وما أشبه ذلك ، لا يلزم تكراره إلا ما جاء النص مبيناً بإيجاب تكراره ، وإلا فوفاء واحد يحزى ، ودية واحدة ، ورقبة واحدة .

قال على : وقد احتج على القائلين بالتكرار بعض من سلف ، ممن يقول بأنه يخرج المأمور بذلك بفعله مرة واحدة ، بأن قال : لما أجمع الناس على أن التكرار لا يلزم حتى يمتنع المرء من الأكل والنوم والنظر في أسبابه ، فلما صح ذلك لم يكن من حد في ذلك حداً أولى ممن حد حداً آخر ، فوجب أنه يخرج من المصية بفعل ما أمر بفعله مرة . واحتجوا أيضاً بقوله عليه السلام ، إذ سئل عن الحج أفي كل عام ؟ فقال عليه السلام : دعوني ما تركتكم . قالوا : فلو كان الأمر يجب تكراره ، لما أنكر عليه السلام على السائل عن الحج أفي كل عام ؟ لأنه كان يكون واضحاً للسؤال موضعه ، أو سائلاً تخفيفاً (١) عما يقتضيه اللفظ . ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم خشي أن يكون سؤاله موجبا لنزول زيادة على ما اقتضاه لفظ الأمر بالحج ، فدخل ذلك السائل في جملة من ذم رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله : أعظم الناس جرماً في الإسلام ، من

سأل عن أمر لم يحرم فحرم من أجل مسألته .

قال على : وهذا احتجاج صحيح ظاهر .

قال على : وقد تعلق بال تكرار من قال بإيجاب التيمم لكل صلاة
قال أبو محمد : وهذا خطأ لأن نص الآية لا يوجب التيمم إلا على من أحدث
بقوله تعالى : « وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط
أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً » . فلو تركنا وظاهر هذه الآية
لوجب الوضوء فرضاً على كل قائم إلى الصلاة ، ولما وجب ذلك في التيمم . لأن
نص الآية بإيجاب الوضوء على كل قائم إلى الصلاة ، وليس فيه إيجاب التيمم
إلا على من أحدث فقط ؛ ولكن لما صلى عليه السلام الصلوات الخمس يوم
الفتح بوضوء واحد ، علمنا أن المأمور بالوضوء هو المحدث فقط . وأما تكرار
التيمم فنص الآية يبطله .

قال على : واحتج القائلون بال تكرار . بأن قالوا : قد وافقتمونا على أن
النهي متكرر ثابت أبداً ، وأنه متجدد كل وقت . فهلا قلتم إن المنهى يخرج
عن النهي بترك ما نهى عنه ساعة من الدهر فقط ، كما قلتم : إن بفعل مرة
واحدة يخرج عن الأمر ، وإن الأمر لا يعود عليه .

قال على : هذه شعبة دقيقة ، وقد قدمنا فيما خلا : أن النهي هو أمر بالترك
وأن الترك ممكن لكل أحد ، وليس يمتنع الترك على مخلوق . والفعل بخلاف
ذلك ، منه ممكن ومنه مالا يقدر عليه ، وقد علمنا أن ترك المرء لأفعال كثيرة
في وقت واحد موجود واجب ، وأن فعله بخلاف ذلك . وأن المرء في حال
نومه وأكله وصلاته ونظره في أسبابه ، تارك لكل ما نهى عن تركه إن
أراد الترك ، وليس الأمر كذلك . بل لا يقدر على أداء أكثر الأوامر في
الأحوال التي ذكرنا ، وقد أمرنا عليه السلام : أن نجتنب ما نهانا عنه ، وأمرنا

أن تفعل (١) ما أمرنا به ما استطعنا، ولم يقل عليه السلام: فاتوه ما استطعتم؛ وكان حينئذ يلزم التكرار وإنما قال عليه السلام: فاتوا منه ما استطعتم. و«من» إنما هي للتبعيض المقدور، فلما امتنع تكرار الأمر بما قدمنا قبله من أن التكرار لو لم يكن تكليفا لما لا يطاق، وأنه لما بطل ذلك كان من اقتصر في ذلك على حد ما يحده، أو عدد ما من التكرار يوجبه، أو على وقت ما - متحكما بلا دليل لم يلزم منه إلا ما اتفق عليه، وهو مرة واحدة يقع عليه بها اسم فاعل مطيع؛ ويرتفع بها عنه اسم عاص - كان ذلك فرقاً صحيحاً بين مالا يقدر عليه مما ذكرنا؛ وبين ما يقدر عليه من الترك في كل وقت وفي كل حال. ومن أدى من الأمر ما استطاع فقد فعل ما أمر به، ومن فعل ما أمر فقد سقط عنه الأمر. وبالله تعالى التوفيق.

والقائلون بالتكرار: إنما اضطروا إليه في مسألتين أو ثلاث، وهم في سائر مسائلهم تاركون له. وقد قدمنا أن القوم إنما حسبهم نصر المسألة الحاضرة بما لا يبالون أن يهدوا به سائر مسائلهم (٢). وبالله تعالى التوفيق. قال على: وصحيح القول في هذه المسألة هو ما قلنا: من أن بفعل مرة واحدة يؤدي المرء ما عليه، ولا يلزمه تكرار الفعل لما ذكرنا، إلا أن ترتفع تلك الحال التي فيها ذلك الأمر ثم تعود، فإن الأمر يعود ولا بد. كمرض المسلم تجب عيادته فبمرة واحدة يخرج من المرض مادام في تلك العلة؛ فإن أفاق ثم مرض عاد حكم العيادة أيضاً؛ وكفك العاني متى صار عانياً وجب فككه، وكاطعام الجائع متى عاد جوعه عاد وجوب اطعامه؛ وكالتعوذ متى قطع الإنسان القراءة ثم ابتداً القراءة، وكالوضوء متى أحدث، وكالصلاة في كل يوم. ولا يلزم تكرار شيء من ذلك بعد فعله في حال واحدة. وبالله تعالى التوفيق.

والقول بالتكرار باطل، لأنه تكليف مالا يطاق أو القول بلا برهان،

(١) كذا في الأصلين. ولعل صوابه (مما) (٢) في رقم ١١: مذاهبهم

وكلاهما باطل. لأننا نسألهم عن تكرار الأوامر المختلفة وبعضها يقطع عن فعل بعض ؛ فلا بد ضرورة من ترك جميعها إلا واحداً، فأياً (١) هو الواحد. وهذا هو القول بلا برهان ، وكل ما كان هكذا فهو باطل بلا شك والله تعالى التوفيق.

فصل

في التخيير

قال علي : واختلفوا في الأشياء إذا خير الله عز وجل بينها ، وأوجب على المخير أن يقصد أيها شاء فيفعله ، ككفارة الإيمان ، وكفارة الحلق في الحج قبل يوم النحر لمرض أو أذى من الرأس ، وفي العمرة كذلك قبل تمامها ، وفي جزاء الصيد ، وما أشبه ذلك . فقال قوم : هي كلها واجبة فإذا فعل أحدها سقط سائرهما .

قال علي : وهذا خطأ فاحش لوجهين . أحدهما : أن «أو» لا توجب تساوي ما عطف بها واجتماعه . وإنما يوجب ذلك الواو والفاء ونم . هذا ما لا يجمله من له أدنى بصر باللغة العربية . والثاني : أنها لو وجبت كلها لما سقطت بفعل بعضها وما لزم فرضاً فأنما يسقط بأن يفعل ، لا بأن يفعل غيره . وهذا شيء يعلم بالضرورة . لأن ما أوجب الله تعالى عليك عمله فلم يرد منك أن تقيم مقامه غيره إلا بنص وارد في ذلك ، وإلا فأنت عاص إن لم تفعل الذي أمرت به . فلو أوجب تعالى عليه عتق رقبة لم يخرج منها بكسوة ، وهذا الذي لا يعقل سواه .

وذهب قوم إلى أنه تعالى إنما أوجب في ذلك شيئاً واحداً مما خير فيه تعالى لا بعينه ، ولكن أيها شاء المخير ، ونحن لا ننكر هذا لأن عقولنا ليست عياراً على ربنا عز وجل ، ولا في العقل ما يمنع من أن يريد الله تعالى إيجاب

(١) في الاصل : فأنها . وهو خطأ

ماشاء إلى الموجب عليه، فإذا فعل المخير المكفر أى الكفارات التى خوطب بها - شاء ، فقد أدى فرضه. وهو الذى سبق فى علم الله عز وجل أنه به يسقط عنه الاثم .

والتخيير ينقسم قسمين. أحدهما الذى ذكرنا: وهو أن يلزم المرء أحد وجهين أو أحد وجوه لا بد له من أن يأتى ببعضها أيها شاء ، فهذا فرضه الذى يأتى به مما خير فيه . والتقسم الثانى أن يقال للمرء إن شئت ان تنعل كذا ، وإن شئت لا تفعله أصلاً ، وهذا النوع لا يجوز أن يكون فرضاً أصلاً ، ولا يكون إلا تطوعاً ، لأن كل شئ أبيع للمرء تركه جملة أو فعله ، فهو تطوع بلا خلاف من أحد ، وهذا لازم لمن قال إن المرء مخير فى السفر بين إتمام الصلاة أو قصرها . لأن من قول هذا القائل أن الركعتين الزائدتين ان من تركهما لم يَأْثُمَ فهى إذن تطوع ، وإذا كانتا تطوعاً فغير جائز أن يصلهما بركعتى الفرض اللتين لا بد له من أن يأتى بهما ، وليس يلزمهم هذا فى قولهم فى الصيام ان شاء صام فى رمضان فى السفر ، وان شاء أفطر ، لأنهم لا يسقطون عنه الصيام جملة ، كما يسقطون عنه الركعتين اللتين تتم بهما الصلاة أربعاً ، لكن يقولون ان شاء صام رمضان فيه ، وان شاء صامه فى أيام آخر ، ولا بد عندهم من صيامه فانما هذا تخيير فى أحد الوقتين ، لافى ترك الصيام أصلاً . وهناك خيره فى الاتيان بالركعتين أو تركهما البتة . فافهم .

فصل

فى الأمر بعد الحظر ومراتب الشريعة

قال على : قد بينا فى غير موضع ان مراتب الشريعة خمسة : حرام وفرض وهذان طرفان ، ثم بلى الحرام المكروه ، وبلى الفرض الندب ، وبين الندب والكره واسطة وهى الاباحة . فالحرام مالا يحل فعله ، ويكون تاركه مأجوراً

مطيعاً . وفاعله آثماً عاصياً . والفرض مالا يحل تركه ، ويكون فاعله مأجوراً مطيعاً ، ويكون تاركه آثماً عاصياً . والمكروه هو ما إن فعله المرء لم يأنم ولم يؤجر ، وإن تركه أجر . والندب هو ما إن فعله المرء أجر . وإن تركه لم يأنم ولم يؤجر . والاباحة هي ما أن فعله المرء لم يأنم ولم يؤجر ، وإن تركه لم يأنم ولم يؤجر . كصبغ المرء ثوبه أخضرأ وأصفر ، فاذا نسخ الحظر نظرنا ، فإن جاء نسخه بلفظ الأمر فهو فرض واجب فعله بعد أن كان حراماً ، وإن كان أتى فعل لشيء تقدم فيه النهى فهو منتقل الى الاباحة فقط ، والنهى باق على الاختيار . وكذلك الأمر إذا أتى بعده فعل بخلافه فهو منتقل الى الاباحة ، والأمر باق على الندب . كما قلنا في أمره عليه السلام الناس إذا صلى امامهم جالساً أن يصلوا وراءه جلوساً ، ثم صلى عليه السلام في مرضه الذى توفى فيه جالساً ، والناس وراءه وأبو بكر الى جنبه قائم . فعلنا أن نهيه عليه السلام عن القيام للمذكر خاصة ندب واختيار ، إلا أن يفعل ذلك تعظيماً للامام فهو حرام ، وعلمنا أن الوقوف له مباح ، وإثماً هذا فيما تيقنا فيه المتقدم والمتأخر . وأما ما لم يعلم أى الخبرين كان قبل ، فالعمل فى ذلك الاخذ بالزائد والاستثناء على ما قدمنا . وبالله تعالى التوفيق

قال على : وقد ادعى بعض من سلف ، أنه تقرأ (١) إلا وأمر كلها الواردة بعد الحظر ، فوجدها كلها إختياراً أو اباحة . وذكر من ذلك قول الله تعالى : « واذا حلتم فاصطادوا » . « فاذا تطهروا فأتوهن من حيث أمركم الله » . ونهيتكم عن زيارة القبور فزوروها ، وعن الانتباذ فى الظروف فانتبذوا « فالآن بأشروهن » .

(١) بفتح التاء والقاف وتشديد الراء . بمعنى تفقه وتفهم وأظن أن المراد هنا التتبع بفهم حتى يجمع النظائر الى أخواتها فإن الأصل فى معنى القراءة الجمع وكل شيء جمعه فقد قرأته

قال علي : وقد أغفل هذا القائل ، قد قال الله تعالى : « فالآن بأشروهن
وابتغوا ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا » . فكان الفطر بالأكل والشرب
فرضاً لا بد منه ، بين ذلك النهي عن الوصال . وكذلك قوله تعالى : « يأياها
الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم » . الآية الى قوله تعالى
« فاذا طعمتم فانثشروا » . فالانتشار المذكور في هذه الآية هو الخروج
عن بيوت النبي صلى الله عليه وسلم وهو فرض لا يحل لهم القعود فيها بعد أن
يطعموا مادعوا الى طعامه . وأما الأوامر التي ذكرنا قبل ، فان دلائل النصوص
قد صحت على أنها نذب ونحن لانأبي الاقرار بما أتى به نص بل نبادر الى قبوله ،
وإنما تنكر الحكم بالأراء الفاسدة والأهواء الزائفة بغير برهان من الله عز وجل
أما قوله تعالى : « وإذا حلتم فاصطادوا » . فان رسول الله صلى الله عليه وسلم
حل من عمرته ومن حجه ولم يصطد ، فعلمنا أنه نذب وإباحة . وأما قوله تعالى
« فاذا قضيت الصلاة فانثشروا في الأرض » . فقد صح عن النبي صلى الله عليه
وسلم أن الملائكة لانزال تصلي على المرء مادام في مصلاه الذي صلى فيه مالم
يحدث . ولم يخص صلاة من صلاة ، فصح أن الانتشار مباح إلا للحدث والنظر
في مصالح نفسه وأهله ، فهو فرض . وأما قوله عليه السلام في القبور : فزوروها
فان الفرض لا يكون إلا محدوداً ، وإماموكم ولا الى المرء ما فعل منه ، أو محمولا
على الطاقة والمعروف ، وليس في زيارة القبور نص بشئ من هذه الوجوه .
ثم لو كان فرضاً لكان زائرها مرة واحدة قد أدى فرضه في ذلك ، لما قدمنا
في إبطال التكرار . وأما قوله عليه السلام : فانتبذوا . فانه عليه السلام لم ينتبذ
لكن كان ينتبذ له ، فصح أن الانتبذ ليس فرضاً لكنه إباحة . وأما قوله
تعالى : « فالآن بأشروهن » . والمباشرة من الرجل لزوجته فرض ولا بد ،
ولا يحل له هجرها في المضطجع ولا الامتناع من وطئها الا بتجافيا له عن ذلك
على ما بينا في كتاب النكاح من كلامنا في الأحكام . والحمد لله رب العالمين

قال على : وقد ذهب بعض المالكيين ، الى أن ههنا واجباً ليس فرضاً ولا تطوعاً

قال على : وهذا هذيان فاسد لا يعقل أصلاً ، لأن الواجب هو الذي لا بد من فعله ، وغير الواجب هو ما ان شاء فعله المرء وان شاء تركه ، ولا يعرف ههنا شيء يتوسط هذين الطرفين . فان راعوا ما ورد به لفظ الفرض في الشريعة فهم أول عاص لما ورد فيها ، لأن الله عز وجل يقول : « انما الصدقات للفقراء والمساكين » (الآية) الى قوله تعالى : « فريضة من الله » . فقالوا هم : هذه القسمة ليست فريضة ، بل جائز أن يعطى من الصدقات غير هؤلاء ، وجائز أن توضع في بعض هذه الأصناف دون بعض ؛ وقال ابن عمر : فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر على كل صغير أو كبير ذكر أو أنثى حر أو عبد من المسلمين صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير . فقالوا : ليس هذا فرضاً ، ولا الشعير أيضاً ، ولا التمر فيها فرضاً . فما نعلم أحداً أترك للفظ الفرض الوارد في الشريعة منهم . ثم احتجوا في البرسام الذي ادعوه من وجود شيء واجب ليس فرضاً ولا تطوعاً . فقالوا : ذلك مثل الأذان ، والوتر ، وركعتي الفجر ، وصلاة الميدين والصلاة في جماعة ، ورمي الجمار ، والمبيت ليالى منى بمنى

قال على : وكل هذا فدعوى فاسدة . أما الصلاة في جماعة والأذان ورمي الجمار ففرائض واجبة يعصى من تركها ، لأمر النبي صلى الله عليه وسلم بها ، وأما صلاة الميدين والوتر وركعتا الفجر والمبيت ليالى منى بمنى ، فليست فرائض ولكنها تطوع يكره تركها ، فلو تركها تارك دهره كله متعمداً ما اثم ولا عصي الله عز وجل ، ولا قدح ذلك في عدالته . وقد قال عليه السلام في الذي حلف أن لا يزيد على الصلوات الخمس الفرائض : أفلح والله ان صدق ، دخل الجنة ان صدق . وقد سأل هذا القائل النبي صلى الله عليه وسلم اذ وصف له الصلوات الخمس . فقال : يا رسول الله هل على غيرها : فقال لا . الا ان تطوع . فسمى النبي صلى

الله عليه وسلم تارك كل صلاة ماعدا الخمس مفلحاً ، ولم يعنفه . وأخبر عليه السلام أن كل صلاة ماعدا الخمس فهي تطوع . حرام على كل أحد خلاف النبي صلى عليه وسلم . ولولا أن الأمر ورد بصلاة الجنائز فصارت فرضاً لا بد منه ، لكانت تطوعاً . ولكن من هذه الخلال أشياء يكره تركها فمن تركها لم يأنثم ولم يؤجر ، ومن فعلها أجر . فبطلت بما ذكرنا قسمتهم الفاسدة والحمد لله رب العالمين

فصل

في ورود الأمر بلفظ خطاب الذكور

قال علي : اختلف الناس ، فقالت طائفة : اذا ورد الأمر بصورة خطاب الذكور ، فهو على الذكور دون الاناث الا ان يقوم دليل على دخول الاناث فيه . واحتجوا بان قالوا : ان لكل معنى لفظا يعبر به عنه ، فخطاب النساء افعلى وخطاب الرجال افعلى ، فلا سبيل الى ايقاع لفظ على غير ما علق عليه الا بدليل وذهبت طائفة أخرى : الى ان خطاب النساء والاناث لا يدخل فيه الذكور ، وان خطاب الذكور يدخل فيه النساء والاناث ، الا ان يأتي نص أو اجماع على اخراج النساء والاناث من ذلك

قال علي : وبهذا نأخذ ، وهو الذي لا يجوز غيره . والدليل الذي استدلت به الطائفة الأولى هو أعظم الحجة عليهم ، وهو دليلنا على ابطال قولهم ، لأن لكل معنى لفظا يعبر به عنه كما قالوا ولا بد . ولا خلاف بين احد من العرب ولا من حاملي لغتهم اولهم عن آخرهم ، في ان الرجال والنساء ، وان الذكور والاناث ، اذا اجتمعوا وخوطفوا أو اخبر عنهم ، ان الخطاب والخبر يردان (١) بلفظ الخطاب ، والخبر عن الذكور اذا انفردوا ولا فرق . وان هذا امر مطرد ابداً على حالة واحدة . فصح بذلك أنه ليس لخطاب الذكور - خاصة - لفظ مجرد

(١) في الاصل . يراد ان . وهو خطأ

في اللغة العربية غير اللفظ الجامع لهم وللانات ، الا أن يأتي بيان زائد بأن المراد الذكور دون الاناث . فلما صح ذلك لم يحز حمل الخطاب على بعض ما يقتضيه دون بعض ، الا بنص أو اجماع ، فلما كانت لفظة « افعلوا » والجمع بالواو والنون وجمع التكسير يقع على الذكور والاناث معا ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم مبعوثا الى الرجال والنساء بعثا مستويا ، وكان خطاب الله تعالى وخطاب نبيه صلى الله عليه وسلم للرجال والنساء خطابا واحدا - لم يحز أن يخص بشئ من ذلك الرجال دون النساء ، الا بنص جلي أو اجماع . لأن ذلك تخصيص الظاهر ، وهذا غير جائز . وكل ما زعم القائلين بالخصوص فهو لازم لهؤلاء ، وسيأتي ذلك مستوعبا في باب . ان شاء الله تعالى .

فان قالوا : فأوجبوا الجهاد فرضا على النساء . قيل لهم وبالله تعالى التوفيق : لولا قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لعائشة - اذ استأذنته في الجهاد - لكن أفضل الجهاد حج مبرور . لكان الجهاد عليهن فرضا . ولكن بهذا الحديث علمنا ان الجهاد على النساء ندب لا فرض . لأنه عليه السلام لم ينهها عن ذلك ، ولكن أخبرها ان الحج لمن أفضل منه . ومما يبين صحة قولنا ان عائشة - وهي حجة في اللغة - لما سمعت الأمر بالجهاد ، قدرت ان النساء يدخلن في ذلك الوجوب ، حتى بين النبي صلى الله عليه وسلم لها انه عليهن ندب لا فرض ؛ وان الحج لمن أفضل منه . ونحن لا ننكر صرف اللفظ عن موضوعه في اللغة بدليل من نص أو اجماع ، أو بضرورة طبيعة تدل على انه مصروف عن موضوعه . وانما يبطل دعوى من ادعى صرف اللفظ عن موضوعه في اللغة بلا دليل . فلم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم عليها حملها الخطاب بلفظ خطاب الذكور على عموم دخول النساء في ذلك . وفي هذا كفاية لمن عقل

فان قالوا : فأوجبوا عليهن النفار للثقة في الدين ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . قلنا وبالله تعالى التوفيق : نعم ! هذا واجب عليهن كوجوبه على

الرجال، وفرض على كل امرأة التفقه في كل ما يخصها كما ذلك فرض على الرجال. ففرض على ذات المال منهم معرفة احكام الزكاة، وفرض عليهن كلهن معرفة احكام الطهارة والصلاة والصوم، وما يحل وما يحرم من المأكل والمشرب والملابس، وغير ذلك كالرجال ولا فرق. ولوثقت امرأة في علوم الديانة للزمننا قبول نذارتها، وقد كان ذلك. فهو لاء ازواج النبي صلى الله عليه وسلم وصواحيبه قد نقل عنهم احكام الدين، وقامت الحجة بنقلهم. ولا خلاف بين أصحابنا وجميع أهل نحلتنا في ذلك، فمنهن سوى أزواجه عليه السلام: أم سليم، وأم حرام، وأم عطية، وأم كرز، وأم شريك، وأم الدرداء، وأم خالد، وأسما بنت أبي بكر، وفاطمة بنت قيس، وبسرة، وغيرهن. ثم في التابعين. عمرة، وأم الحسن، والرباب وفاطمة بنت المنذر، وهند الفراسية (١)، وحبيبة بنت ميسرة، وحفصة بنت سيرين، وغيرهن، ولا خلاف بين أحد من المسلمين قاطبة، في أنهن مخاطبات بقوله تعالى: «وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة». و«من شهد منكم الشهر فليصمه». و«ذروا ما بقى من الربا». و«حرمت عليكم الميتة والدم». و«الذين يبتغون الكتاب مما ملكتم أيما نكم فكتبوهم» و«أشهدوا إذا تباعتم» و«لله على الناس حج البيت» و«أفيضوا من حيث أفاض الناس» و«هل أنتم منتهون» و«ابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح». وسائر أوامر القرآن. وإنما لجأ من لجأ (٢) هذه المضائق، في مسألة أو مسألتين، تحكموا فيها وقلدوا، فاضطروا إلى مكابرة العيان، ودعوى خروج النساء من الخطاب بلا دليل. ثم رجعوا إلى عمومهن مع الرجال، بلا رقبة (٣) ولا حياء

-
- (١) بكسر الفاء وفتح الراء وكسر السين المهملة، ويقال القرشية وهي هند بنت الحارث، وكانت من صواحيبات ام سلمة وروت عنها.
- (٢) كذا في الأصل والمعروف: لجأ الى الشيء. فاستعمله بدون «الى» لم نزله وجها (٣) بكسر الراء واسكان القاف: التحفظ والفرق. قاله في اللسان

قال على : وقد قال الله تعالى : « وإنه لذكر لك ولقومك » . وقال أيضا « وأنذر عشيرتك الأقربين » . فنادى عليه السلام بطون قريش بطنا بطنا ، ثم قال : يا صفية بنت عبد المطلب ، يا فاطمة بنت محمد . نادى النساء مع الرجال في الخطاب الوارد كما ترى

فان قال قائل : فقد قال تعالى : « لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيرا منهن » . وقال زهير :
وما أدري وسوف إخال أدري أقوم آل حصن أم نساء

فالجواب وبالله تعالى التوفيق : أن اللفظ إذا جاء مراداً به بعض ما يقع تحته في اللغة ، وبين ذلك دليل ، فلسنا ننكره . فقد قال تعالى : « يا أيها الناس اتقوا ربكم » . فلا خلاف بين لغوي وشريعي أن هذا الخطاب متوجه إلى كل آدمي ، من ذكر أو أنثى . ثم قال تعالى : « الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم » . فقام الدليل على أن المراد ههنا بعض الناس لا كلهم ، فوجب الوقوف عند ذلك لقيام الدليل عليه ، ولولا ذلك لما جاز أن يكون محمولا إلا على عموم الناس كلهم

قال أبو محمد : وقد سأل عمرو بن العاص رسول الله صلى الله عليه وسلم : أي الناس أحب إليك ؟ فقال : عائشة . قال : ومن الرجال ؟ قال : أبوها ثناء عبد الله بن يوسف عن أحمد بن فتح عن عبد الوهاب بن عيسى عن أحمد بن محمد عن أحمد بن علي عن مسلم بن الحجاج أنبأ يحيى بن يحيى حدثنا خالد بن عبد الله عن خالد - هو الحذاء - عن أبي عثمان - هو النهدي - قال أخبرني عمرو ابن العاص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . ورسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم الناس باللغة التي بعث بها ، فحمل اللفظ على عمومها في دخول النساء مع الرجال ، حتى أخبره السائل أنه أراد بعض من يقع عليه الاسم الذي خاطب به فقبل ذلك منه عليه السلام . وهذا هو نص مذهبنا . وهو أن نحمل الكلام

على عمومه ، فاذا قام دليل على أنه أراد به الخصوص صرنا اليه . ولا خلاف بين المسلمين في أن قوله تعالى : « أولم خزير » . واقع على إناث الخنازير كوقوعه على ذكرها بنفس اللفظ المقتضى للنوع كله

وقد اعترض بعضهم بحديث ذكره من طريق أم سلمة رضى الله عنها فيه : أن النساء شكون وقلن ما نرى الله تعالى يذكر إلا الرجال ، فنزلت « إن المسلمين والمسلمات » . الآية

قال على : وهذا حديث لا يصح البتة ، ولا روى من طريق يثبت * حدثنا محمد بن سعيد بن نبات قال ثنا أحمد بن عبد البصير ثنا قاسم بن اصبح ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن بشار بن دار ثنا أبو داود الطيالسي ثنا شعبة عن حصين . قال سمعت عكرمة يقول : قالت أم عمار : يا رسول الله يذكر الرجال في القرآن ولا يذكر النساء . قال فنزلت « إن المسلمين والمسلمات » . الآية قال على : وهذا مرسل كما ترى لا تقوم به حجة . * وثناه أيضا محمد بن سعيد النبائي ثنا أحمد بن عبد البصير ثنا قاسم بن اصبح ثنا الخشني ثنا محمد بن المثني حدثنا مؤمل ثنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد . قال : قالت أم سلمة : يذكر الرجال في الهجرة ولا يذكر ، فنزلت « أنى لا أضيع حمل عامل منكم من ذكر أو أنثى » . وقالت أم سلمة : يا رسول الله لا تقطع الميراث ، ولا تنفروا في سبيل الله فنقتل ، فنزلت « ولا تمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض » . وقالت أم سلمة : يذكر الرجال ولا يذكر ، فنزلت : « إن المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات » . الآية

قال على : ويقال إن التفسير لم يسمعه ابن أبي نجيح من مجاهد * ثنا بذلك يحيى بن عبد الرحمن عن أحمد بن دحيم عن إبراهيم بن حماد عن اسماعيل بن اسحق ولم يذكر مجاهد سماها لهذا الخبر من أم سلمة ، ولا يعلم له منها سماع أصلا . وإنما صح أنهن قلن : يا رسول الله غلبنا عليك الرجال ، فاجعل لنا يوما . فجعل لهن

عليه السلام يوما وعظهن فيه وأمرهن بالصدقة. وكذلك صح ما روى في خطبته عليه السلام في العيد، وأمره النساء أن يشهدن. ثم رأى عليه السلام أنه لم يسمعن، فأتاهن فوعظهن قائما، أتاها عليه السلام اذ خشى انهن لم يسمعن والا فقد كان يكفين جملة كلامه على المنبر

قال أبو محمد: والصحيح من هذا ما * حدثناه عبد الله بن يوسف بالسند المتقدم ذكره الى مسلم، حدثنا يونس بن عبد الأعلى الصدفي، وأبو معمر الرقاشي، وأبو بكر نافع، وعبد الله بن حميد. قال هؤلاء الثلاثة: ثنا أبو عامر عبد الملك بن عمرو العقدي ثنا افلح بن سعيد حدثنا عبد الله بن رافع. وقال يونس بن عبد الأعلى: ثنا عبد الله بن وهب أخبرني عمرو - هو ابن الحارث - أن بكيرا حدثه عن القاسم بن عباس الهاشمي عن عبد الله بن رافع مولى أم سلمة عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت: كنت أسمع الناس يذكرون الحوض، ولم أسمع ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما كان يوما من ذلك والجارية تمشطني، فسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: أيها الناس. فقلت للجارية: استأخرى عني. قالت: انما دعا الرجال ولم يدع النساء. فقلت: اني من الناس. ثم ذكرت الحديث

قال علي: في هذا بيان دخول النساء مع الرجال في الخطاب الوارد بصيغة خطاب الذكور

قال أبو محمد: وأحتج بعضهم بقوله تعالى: «إن المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات». فالجواب وبالله تعالى التوفيق. أنه لا ينكر التأكيذ والتكرار، وقد ذكر الله تعالى الملائكة ثم قال: «وجبريل وميكال» وهما من الملائكة، ويكفي من هذا ما قدمنا من أوامر القرآن المتفق على أن المراد بهذا الرجال والنساء معا، بغير نص آخر، ولا بيان زائد الا اللفظ. وكذلك قوله: «واستشهدوا شهيدين من رجالكم». بيان جلي على أن المراد بذلك الرجال

والنساء معاً ، لأنه لا يجوز في اللغة أن يخاطب الرجال فقط ، بأن يقال لهم : « من رجالكم » . وإنما كان يقال من أنفسكم . فان قالوا : قد تيقنا أن الرجال مرادون بالخطاب الوارد بلفظ الذكور ، ولم نوقن ذلك في النساء ، فالتوقف فيهن واجب . قيل له : قد تيقنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مبعوث اليهن كما هو الى الرجال ، وان الشريعة التي هي الاسلام لازمة لهن كزومها للرجال ، وأيقنا ان الخطاب بالعبادات والأحكام متوجه اليهن ، كتوجهه الى الرجال ، الا ما خصهن أو خص الرجال منهن دليل . وكل هذا يوجب أن لا يفرد الرجال دونهن بشيء . قد صح اشتراك الجميع فيه إلا بنص أو إجماع وبالله تعالى التوفيق

قال علي : وان العجب ليكثر ممن قال بخلاف قولنا - من الحنفيين والمالكيين - ثم هم يأتون الى خطاب النبي صلى الله عليه وسلم للرجل الواطئ في رمضان بالكفارة . فقالوا : الواجب على المرأة من ذلك مثل ما على الرجل ، فأى مجاهرة أشنع من مجاهرة من يأتي الى خطاب عام لجميع أهل الاسلام ، فيريداخراج النساء منه ، ثم يأتي الى خطاب لرجل منصوب عليه لم يذكر معه غيره ، فيريدون الزامه النساء بلا دليل . ثم تناقضوا في ذلك ، فألزموا الموطوءة ما ألزموا الواطئ ولا نص في الموطوءة . ولم يلزموا المظاهرة ما ألزموا المظاهر ، والملة على قولهم واحدة ، وهي قوله : « منكر من القول وزور » ، والمظاهرة قد قالت ذلك ، وقد أوجب عليها - مثل ما يجب على المظاهر - قوم كثير من العلماء . وهكذا احكام من تعدى حدود الله عز وجل واتبع الرأي والقياس . وبالله تعالى التوفيق

فصل

في الخطاب الوارد هل يخص به الأحرار دون العبيد

أم يدخل فيه العبيد معهم

قال علي : ذهب قوم الى ان قوله تعالى : « واشهدوا ذوى عدل منكم »

إنه للأحرار دون العبيد . واحتجوا بقوله تعالى : « وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم »

قال على : ما ندرى أيهما أشد اقداً على الله وجرأة ، أأنخصيصهم الأحرار في الآية الأولى دون العبيد ؟ أم استشهدهم بالآية الثانية في ذلك ؟ فأول ابطال قولهم : ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث الى العبيد والأحرار بعنا مستويين باجماع جميع الأمة ، ففرض استواء العبيد مع الأحرار . الا ما فرق فيه النص بينهم - كوجوب استواء العرب والعجم مع قريش ، الا ما فرق فيه النص بينهم ، من كون الخلافة لقريش دون العرب . ومن تحريم الصدقة على بنى هاشم ، وبنى المطلب ، دون سائر قريش والعرب . وكوجوب خمس الخمس لهم ، دون سائر قريش والعرب . وأما مخاطبنا الله تعالى في آية الانكاح لأنه عز وجل لم يجعل للعبد أن ينكح نفسه ، وجعله للحر . وهذا مكان نص فيه على الفرق . ثم نعارضهم بقول الله تعالى : « واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة » . وبقوله : « ومن يتولهم منكم فإنه منهم » . وبقوله تعالى : « ومن يتولهم فاولئك هم الظالمون » . وبقوله تعالى : « يؤمن بالله ويؤمن بالمؤمنين ورحمة للذين آمنوا منكم » . وبقوله تعالى : « ان نغف عن طائفة منكم لغضب طائفة (١) بأنهم كانوا مجرمين » . وبقوله تعالى : « كانوا أشد منكم قوة » . وبقوله تعالى : « سواء منكم من اسر القول ومن جهر به » . وبقوله تعالى : « ولقد علمنا المستقدمين منكم ولقد علمنا المستأخرين » : وبقوله تعالى : « اذا فريق منكم يرميهم يشركون » . وبقوله تعالى : « ومنكم من يرد الى ارذل العمر » . وبقوله تعالى : « وان منكم الا واردها » . هل خص بهذا الخطاب الأحرار دون

(١) هذه قراءة عاصم وفي الاصل : « ان يغف عن طائفة منكم لغضب طائفة » بضم ياء « يغف » مبنى للمفعول ، وبضم التاء في « تغذ » مبنى للمفعول كذلك ويرفع « طائفة » على انه نائب الفاعل وهي قراءة سائر القراء الاربعة عشر

العبيد؟ أم عم الجميع؟ فلا بد من أنه عموم للاحرار والعبيد، فكل خطاب ورد فهو هكذا ولا فرق الا ما فرق النص فيه بين الاحرار والعبيد. وكذلك قالوا في قوله تعالى: « واستشهدوا شهيدين من رجالكم ». فقالوا: هذا للاحرار دون العبيد

قال على: وهذه أعجوبة شنيعة، أترى العبيد ليسوا من رجالنا؟ ان هذا الأمر كان ينبغي ان يستحي منه، وان من جاهر بان العبيد ليسوا من رجالنا لواجب ان يرغب عن الكلام معه. وايضا فان أول الآية المذكورة: « يا أيها الذين آمنوا اذا تداينتم بدين الى أجل مسمى ». الآية، والآية الاخرى من قوله: « يا أيها النبي اذا طلقتم النساء ». الآية، ولا خلاف بين احد في انه مامتوجهتان الى الاحرار والعبيد؛ وان هذا حكم عام للمتبايعين من الاحرار والعبيد، وللمطلقين من الاحرار والعبيد، فاذا قد صح ذلك، فكيف يسوغ لذي عقل ودين ان يقول: ان قوله تعالى « من رجالكم » وقوله تعالى: « منكم » مخصوص به الاحرار دون العبيد، والآيتان كلتاها بلا خلاف منهن مخاطب بهما الاحرار والعبيد سواء

فصل

في أمره عليه السلام واحدا هل يكون أمرا للجميع

قال علي: قد ايقنا انه صلى الله عليه وسلم بعث الى كل من كان حيا في عصره في معمور الارض، من انسى أو جنى. والى من يولد بعده الى يوم القيامة، وليحكم في كل عين وعرض يخلقهما تعالى الى يوم القيامة، فلما صح ذلك باجماع الأمة المتيقن المقطوع به المبلغ الى النبي صلى الله عليه وسلم، وبالنصوص الثابتة بما ذكرنا من بقاء الدين الى يوم القيامة، ولزومه الانس والجن. وعلمنا بضرورة الحس انه لا سبيل الى مشاهدته عليه السلام من يأتي بعده، كان أمره

صلى الله عليه وسلم لواحد من النوع ؛ وفى واحد من النوع ،— أمرا فى النوع كله ، وللتنوع كله . وبين هذا أن ما كان من الشريعة خاصا لواحد ، أو لقوم . فقد بينه عليه السلام نصا ، وأعلم أنه خصوص ، كفعله فى الجذعة بآبى بردة ابن نيار ، واخبره عليه السلام أنها لا تجزى عن احد بعده . وكان امره عليه السلام للمستحاضة امرا لكل مستحاضة ، واقامته ابن عباس وجابرا عن يمينه فى الصلاة ، حكما على كل مصل وحده مع امام . ولا خلاف بين احد فى ان امره لاصحابه رضى الله عنهم وهم حاضرون ، أمر لكل من يأتى الى يوم القيامة

واما اخواننا : فاضطربوا فى هذا اضطرابا شديدا . فقالوا فى فتياه عليه السلام للواطىء فى رمضان : ان ذلك الحكم جار على كل والجبىء ، واصابوا فى ذلك . ثم لم يقنعوا بالصواب حتى تعدوه الى الخطأ . فقالوا : وذلك الحكم أيضا جار على كل مفطر بغير الوطء ، ثم لم يقنعوا بذلك حتى قالوا : هو على النساء كما هو على الرجال ، ثم اتوا الى حكم النبي صلى الله عليه وسلم فى محرم مات : فأمر عليه السلام ان لا يمس طيبا ، ولا يغطى وجهه ولا رأسه ، وان يكفن فى ثوبيه فقالوا : هو خصوص لذلك الواحد ، وليس هذا حكم من مات وهو محرم . أسمع السامعون بأعجب من هذا التحكم ؟ واحتجوا فى ذلك بآبى عمر ، وقد تركوا ابن عمر فى ازيد من مائة قضية ، وتركوا فى ذلك قول من خالف ابن عمر فى ذلك من اصحابه ، واحتجوا بانقطاع عمل الميت تمويهها وشغبها ؛ وليس هذا عملا للميت ، ولكنه عمل الأحياء المأمورين بذلك . كما امروا بفسله ومواراته ولاعمل للميت فى ذلك . ولا فرق .

فان احتجوا فى ذلك بقول على رضى الله عنه : نهانى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا اقول بهاكم ، فقد قال كعب بن عجرة فى امر فدية حلق الرأس : نزلت فى خاصة وهى لكم عامة ، وايضا فقد بينا فى آخر كتابنا انه لا يجوز التقليد . وقد بين على رضى الله عنه ان قوله هذا ليس على ما ظن الظان ،

من ان ذلك النهي لا يتعمده . وذلك إذ سئل : أعهد اليك رسول الله صلى الله عليه وسلم بشئ لم يعهده الى غيرك ؟ فقال : لا ! ماخصني رسول الله صلى الله عليه وسلم بشئ ، الا ما في هذه الصحيفة ، وكان فيها العقل ، واشياء من الجراحات ، ولا يقتل مؤمن بكافر . فصح ان قول علي : نهائي ، انما هو تحرر للفظه عليه السلام فقط . وبالله تعالى التوفيق وهو الموفق للصواب

﴿ فصل ﴾

في أوامر ورد فيها ذكر حكمه عليه السلام ولم يأت فيها من لفظه عليه السلام
السبب المحكوم فيه

قال علي : واذا ورد خبر صحيح ، وفيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى امرأ كذا ، فحكم فيه بكذا . فان الواجب ان تحكم في ذلك الأمر بمثل ذلك الحكم ولا بد ، لانه كسائر أوامره التي قدمنا وجوبها . وذلك مثل ما روى : انه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلي منفردا خلف الصفوف ، فأمره بالاعادة ، ورأى رجلا يحتجم . فقال : افطر الحاجم والمحجوم ، وأتى بشارب بخلده ، فاعترض قوم فقالوا : لعله عليه السلام انما أمره بالاعادة ليس من اجل انفراده ولكن لغير ذلك ، وان الحجام والمحجوم كانا يفتابان الناس

قال علي : وهذا لا يجوز لوجوه خمسة . احدها : انه عليه السلام مأمور بالتبليغ ، فلو أمر انسانا باعادة صلاة ابطلمها عليه ، ولم يبين عليه السلام وجه بطلانها لكان عليه السلام غير مبلغ ، وقد نزهه الله تعالى عن ذلك ، ولكان غير مبين ؛ ومن نسب هذا الى النبي صلى الله عليه وسلم فقد كفر . والوجه الثاني : ان يقول القائل : لعله عليه السلام قد بين ذلك ولم يصل اليينا

قال علي : فن قال ذلك اكذبه الله عز وجل بقوله : « انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون » وبقوله تعالى عن نبيه عليه السلام : « وما ينطق عن الهوى

ان هو الا وحى يوحى . فصيح ان كلامه كله صلى الله عليه وسلم وحى ، وان
الوحى محفوظ ، لانه ذ كر . فلو بينه عليه السلام ولم ينقل اليه ، لكان
غير محفوظ وقد اكذب الله تعالى هذا القول ، لانه لم ينقل احد انه امره
بالاعادة لغير الانفراد . والوجه الثالث : ان احاديث كثيرة ثبتت بفرض
تسوية الصفوف وفيها ابطال صلاة من صلى منفردا ، وقد ذكرناها فى الفصل
الذى فيه ترجيح الاحاديث فى باب الاخبار من كتابنا هذا . والرابع : ان
نقل الناقل الثقة انه صلى منفردا فاعاد نقل وانذار ببطالان صلاة المنفرد - عنه
عليه السلام ، فواجب قبوله . والخامس : ان قول القائل : لعله كان هناك
سبب لم ينقل اليه ، ظن . وقد قال تعالى : « ان الظن لا يغنى من الحق شيئا » .
وقال عليه السلام : الظن اكذب الحديث ، ولا يحل ترك نقل الثقات لظنون
زائفات . وأما تخرج من خرج منهم : ان الحاجم والمججوم كانا يفتان الناس
فانهم استجاروا من الرمضاء بالنار . وهم لا يرون افطار الصائم بالغيبة ، فقد
عصوا على كل حال . ولولا أن الرخصة وردت صحيحة عن الحجامة للصائم
لأوجبنا الافطار بها ، ولكن استعمال الاحاديث يوجب قبول الرخصة ، لأنها
متيقنة بعد النهى ، إذ لا تكون لفظة الرخصة إلا عن شئ تقدم التحذير منه .
ولهذا الحديث أجزنا الحجامة للصائم ، وان يكون حاجما ومججوما على ظاهر
لفظ الاحاديث ، لا بالحديث الذى : احتجم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو
صائم ، لأنه ليس فى ذلك الحديث دليل على أنه كان بعد النهى ، فهو موافق
لمعهود الاصل ، ولا فيه بيان أيضا : أنه كان فى صيام فرض لا يجوز الافطار
فيه ، بل لعله كان فى تطوع يجوز الافطار فيه ، أو فى سفر كما جاء فى بعض
ملك الأحاديث : أنه كان صائما محرما عليه السلام . وبالله تعالى التوفيق

فصل

في ورود حكمين بنقل يدل لفظه على أنهما في أمر واحد لا في أمرين

قال علي : روى أن رجلا أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان وهو يقول : احترقت ، وأنه وصف أنه وطئ امرأته وهو صائم ، فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم بكفارة موصوفة . وروى من تلك الطريق بعينها : أن رجلا افطر في رمضان فأمره عليه السلام بتلك الكفارة بعينها وذكر باقي الحديث الأول ، فعلنا بذلك أنهما حديث واحد . لأن الرواة لهذا هم أولئك الذين رَوَوْا بأى شيء كان الإفطار ، وسياق الحديثين واحد . فصح أن بعض الرواة عن الزهري فسر القصة . وهم سفيان ، ومعمر ، والليث ، والاوزاعي ، ومنصور بن المعتمر ، وعراك بن مالك . وأن بعضهم عن الزهري أجملها وهم مالك ، وابن جريج ، إلا أنهم كلهم عن الزهري عن حميد بن عبيد الرحمن عن أبي هريرة

قال علي : وليس هكذا حديث السارقة والمستعيرة ، لأن الوطء في حال الصوم إفطار صحيح ، يقع عليه في الشريعة اسم افطار على الحقيقة ، ولا يقع على السارق اسم مستعير جاحد البتة ولا يقع على المستعير الجاحد اسم سارق البتة ، وأيضاً فقد روى حديث قطع المستعيرة ابن عمر ، ولم يذكر سرقة وإنما ذكر أمر السرقة عن عائشة . فصح أنهما حديثان متغايران ، وهذا أيضاً ما تعلق به المانعون من المسح على العمامة في حديث المغيرة . فقالوا : ذكره المسح على العمامة هو حديث واحد ، مع الذي فيه ذكر المسح على الناصية والعمامة قال علي : وهذا خطأ ؛ لأن الوضوء لم يكن مرة واحدة منه عليه السلام بل كان آلافاً من المرات ، فن ادعى أن ذلك كله وضوء واحد ، في وقت واحد ، فقد دخل تحت الكذب ، والقول بما لا يعلم ، وهذا لا يحل لمسلم . وأيضاً فقد

روى المسح على العمامة والخمار - من لم يذكر مسحاً على الناصية أصلاً . وهم سلمان، وبلال ، وكعب بن عجرة ، وعمرو بن أمية الضمري ، لاسيما المالكيين المانعين من الاقتصار على المسح للناصية فقط ، فانهم لا متعلق لهم بحديث المغيرة أصلاً وكل ما تعلقوا به بهذا الباب فهو حجة عليهم ، فصح بما ذكرنا أن حديث المغيرة وحديث من ذكرنا متغايران . وبالله تعالى التوفيق

فينبغي مراعاة مثل هذا في النصوص . ومثل ذلك من القرآن قول الله عز وجل : « براءة من الله ورسوله إلى الذين عاهدتم من المشركين فسبحوا في الارض أربعة أشهر » . ثم قال تعالى في تلك السورة نفسها بعد يسير : « وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الاكبر أن الله يرى من المشركين ورسوله ، فان تبتم فهو خير لكم ، وإن توليتم فاعلموا أنكم غير معجزي الله وبشر الذين كفروا بعذاب أليم ، إلا الذين عاهدتم من المشركين ثم لم ينقصوكم شيئاً ولم يظاهروا عليكم أحداً فأتموا اليهم عهدهم إلى مدتهم إن الله يحب المتقين ، فاذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم » .

قال على : فوجدناه تعالى قد جعل مدة من عاهدوا من المشركين أربعة أشهر ، ثم وجدناه تعالى قد جعل مدة المشركين من يوم الحج الاكبر - وهو يوم النحر - بنص تسمية رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك إلى انسلخ الاشهر الحرم ، فليس بين الأمدين إلا خمسون يوماً ، فاعلمنا يقيناً أن هؤلاء المشركين الذين جعل أمدهم شهرين غير عشرة أيام هم غير المشركين الذين عاهدوا أربعة أشهر ، وهذا ينبغي أن يتفق جداً ، فانه يرفع الاشكال كثيراً ، وبالله تعالى التوفيق

فصل

في عطف الأوامر بعضها على بعض

قال علي : وقد يعطف أوامر مفروضات على غير مفروضات ، ويعطف غير مفروضات على مفروضات ، والأصل في ذلك : أن كل أمر فهو فرض ، إلا ما خرج عن ذلك بضرورة حس أو بنصر أو إجماع . فإذا كانت أوامر معطوفات تخرج بعضها بأحد الدلائل التي ذكرنا عن الوجوب ، بقي سائرهما على حكم المفهوم من الأمر في الجملة ، ولا نبالي كان الخارج عن معهود حكمه هو الأمر الأول في الذكر أو الآخر أو الأوسط ، كل ذلك سواء . وهو بمنزلة ما لو خرج بنسخ فإن سائرهما يبقى على حكم الوجوب والطاعة ، فمن ذلك قوله تعالى : « كلوا من ثمره إذا أنمر وآتوا حقه يوم حصاده » . فلو لا الإجماع على أن الأكل من الثمر ليس فرضاً ، لقلنا : إنه فرض . ولكن لما خرج عن أن يكون فرضاً بدليل الإجماع ، بقي الفعل المعطوف عليه على حكم الوجوب . وهو قوله تعالى : « وآتوا حقه يوم حصاده » .

قال علي : وإنما أتينا بما يوافقنا عليه أصحاب مالك وأبي حنيفة والشافعي ، وإلا فقد تناقضوا في مثل هذا ، إلا أن الحقيقة ما ذكرنا وبالله تعالى التوفيق ومن ذلك أيضاً : فانتبهوا ولا تشربوا مسكراً : وزوروها - يعني القبور - ولا تقولوا هجراً (١) . الأمر الأول ندب بالاجماع ، والثاني فرض . وبالله تعالى التوفيق وكذلك قوله : « فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع » . كان السعي

(١) بضم الهاء واسكان الجيم أى خشا . وقد تتبعت روايات هذا الحديث في كتب السنة فلم أجدها هذا اللفظ ، إلا أن ابن الاثير ذكره في النهاية ووقع في الاصل « هجر » غير منصوب وهو خطأ

خاصة للرجال دون النساء ؛ ولم يمنع ذلك الأمر بترك البيع من أن يكون فرضاً على ظاهره ، وعاماً لكل أحد من رجل أو امرأة ، ووافقنا على ذلك أصحاب مالك ، ومثل هذا كثير . وبالله تعالى التوفيق ، وحسبنا الله ونعم الوكيل

فصل

فيه نبذ من تناقض القائلين بالوقف ، وحملهم أوامر كثيرة على وجوبها وعلى ظاهرها بغير قرينة ولا دليل ، إلا مجرد الأمر ، وصيغة اللفظ فقط . وماتعدوا فيه طريق الحق ، إلى أن أوجبوا فرائض لا دليل على إيجابها ، يدل على كثير تناقضهم ، وفساد قولهم .

قال على : إن القائلين بالوقف - من المالكيين والشافعيين والحنفيين - قد أوجبوا أحكاماً كثيرة بأوامر وردت لا قرينة معها . فكان هذا نقضاً لمذهبهم في الوقف ، وما قنعوا بذلك حتى أوجبوا فرائض بلا أوامر أصلاً ، فمن أعجب ممن لم يوجب بأمر الله تعالى إنفاذ ما أمر به ، وأوجب أحكاماً بغير أمر من الله تعالى ! فمن ذلك أن المالكيين . قالوا في قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون » . فابطلوا البيع بمجرد هذا الأمر ، ولم يقنعوا بذلك حتى أبطلوا ما لم يبطل الله عز وجل من النكاح ، والاجارة - تعدياً لحدوده تعالى . وقد تعمل بعضهم في هذا بأن لفظة « ذروا » لا يقع إلا للفرض

قال على : وهذا ما لا يعرفه حامل لغة من العرب . وقد قال تعالى : « ثم ذرهم في خوضهم يلعبون » . أفترى « ذر » في هذا المكان موجبة ترك الكفار ، دون وعظ ودعاء إلى الإيمان ، وقتل وسبي واغرام جزية وصغار وقال في قوله تعالى : « كتب عليكم القتال وهو كره لكم » و« كتب عليكم

القصاص » . و « وكتب عليكم الصيام » . هذه فرائض . وقالوا في قوله :
« كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين
بالمعروف حقاً على المتقين » . فقالوا : ليس هذا فرضاً ، مع أمره عليه السلام
من عنده شيء يوصى فيه - : أن لا يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده
فمفروقاً بلا دائل . وقالوا في قوله تعالى : « فان احصرتم فما استيسر من الهدى » .
هذا فرض . وفي قوله تعالى : « فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية
من صيام » . قالوا هذا فرض . وكذلك قالوا في هدى العمرة ، وجزاء الصيد .
وقالوا بفرض التكبير في أول الصلاة ، والتسليم منها : ذلك فرض . وقالوا في
حكم المصراة : ذلك فرض ، وقالوا في التقويم على الشريك المعق : ذلك فرض .
وأوجبوا الزكاة في أموال الصغار بعموم قوله تعالى : « خذ من أموالهم صدقة
تطهرهم وتزكّيهم بها » . وبقوله عليه السلام : إن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم
ولم يوجبوا صدقة الفطر فرضاً . وقد جاء النص بأنه عليه السلام فرضها ، وهي
داخلة في جملة قوله عليه السلام : إن عليهم صدقة . وفي جملة قوله تعالى
: « خذ من أموالهم صدقة » . وأوجبوا الزكاة في الزيتون . بقوله تعالى
: « والزيتون والرمان مثسابها وغير مثسابه كلوا من ثمره إذا أثمر وآتوا حقه
يوم حصاده » . ولم يروها في الرمان ، وقد ذكرها تعالى في الآية ذكرها
واحداً ، وأوجبوا غسل الأثناء من ولوغ الكلب سبعاً لورود الأثر بذلك فقط
وأما الحنفيون : فأنهم رأوا أن لا تقف المرأة مع الرجل في الصلاة فرضاً .
ورأوا الاستسعاء فرضاً ، ولم يروا الإيتاء من مال الله للمكاتب فرضاً ، ولا
مكاتبة من دعا إلى المكاتبة فرضاً ، وكل ذلك مأثور به . ورأوا تمتيع المطلقة
التي لم تمس ولم يفرض لها صداق ، فرضاً ، بقوله : « فمتعوهن » . ولم يروا ذلك
فرضاً لسائر المطلقات ، وقد قال تعالى : « وللمطلقات متاع بالمعروف » . ومثل
هذا كثير

ورأى الشافعيون : الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة فرضاً ، ولم يروا التكبير في الركوع والرفع فرضاً ، وقد جاء به الأمر . ورأوا النية في الوضوء فرضاً ، ولم يروا فعل الاستنشاق والاستنثار فرضاً ، وبكل ذلك جاء الأمر سواء . ورأوا الخيار قبل التفرق في البيع فرضاً ، ولم يروا الأشهاد فيه فرضاً ، وبكل ذلك جاء الأمر . ومثل هذا كثير . ورأوا الإتياء من مال الله للمكاتب فرضاً ، ولم يروا كتابة من دعا إلى المكاتبه مما ملكت أيمانكم فرضاً ، وكلاهما جاء به الأمر مجيئاً مستويًا . وفيما ذكرنا طرف يستدل به على تناقض من قال بالوقف . وبالله تعالى التوفيق

وقد ذكرنا أقسام الأوامر في كتاب التقريب فاغنى عن إعادتها ، وسندكر ان شاء الله تعالى الدلائل المخرجة للأمر عن موضوعه في الإيجاب إلى سائر أقسامه في فصل آخر باب العموم التالي لكلامنا في هذا ان شاء الله عز وجل وبالله تعالى التوفيق ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والله الموفق للصواب

الباب الثالث عشر

في حمل الأوامر وسائر الالفاظ كلها على العموم وإبطال قول من قال في كل

ذلك بالوقف أو الخصوص ، الا ما أخرجه عن العموم دليل حق

قال على : اختلف الناس في هذا الباب ، فقالت طائفة : لا تحمل الالفاظ الا على الخصوص ، ومعنى ذلك حملها على بعض ما يقتضيه الاسم في اللغة دون بعض . وقال بعضهم : بل نقف فلا نحملها على عموم ولا خصوص الا بدليل . فالتقول الاول هو لبعض الحنفيين وبعض المالكيين وبعض الشافعيين ، والثاني لبعض الحنفيين وبعض المالكيين وبعض الشافعيين . وقالت طائفة : الواجب حمل كل لفظ على عمومته ، وهو كل ما يقع عليه لفظه المرتب في اللغة

للتعبير عن المعاني الواقعة تحته . ثم اختلفوا على قولين ، فقالت طائفة منهم : انما يفعل ذلك بعد أن ينظر هل خص ذلك اللفظ شئ أم لا ، فان وجدنا دليلا على ذلك صرنا اليه ، والا حملنا اللفظ على عمومه دون أن نطلب على العموم دليلا . وهذا قول بعض الشافعيين وبعض المالكيين وبعض الحنفيين . وقالت طائفة : الواجب حمل كل لفظ على عمومه وكل ما يقتضيه اسمه دون توقف ولا نظر ، لكن ان جاء دليل يوجب أن نخرج عن عمومه بعض ما يقتضيه لفظه صرنا اليه حينئذ . وهذا قول جميع أصحاب الظاهر ، وبعض المالكيين ، وبعض الشافعيين ، وبعض الحنفيين . وبهذا نأخذ ، وهو الذي لا يجوز غيره ، وانما اختلف من ذكرنا على قدر ما يحضرتهم من المسائل على ما قدمنا من أفعالهم فيما خلا ، فان وافقهم القول بالخصوص قالوا به ، وان وافقهم القول بالعموم قالوا به ، فاصولهم معكوسة على فروعهم ، ودلائلهم مرتبة على ماتوجبه مسائلهم ، وفي هذا عجب : أن يكون الدليل على القول مطلوباً بعد اعتقاد القول ، وانما فائدة الدليل وثمرته انتاج ما يجب اعتقاده من الاقوال ، فتى يهتدى من اعتقد قولاً بلا دليل ! ثم جعل يطلب الادلة بشرط موافقة قوله ، والا فهي مطرحة عنده

قال على : وكل ما ذكرنا انه يدخل على القائلين بالتوقف أو التأويل في صرف الاوامر عن الوجوب ، وصرف (١) الالفاظ عن ظواهرها (٢) ، فهو ادخل على من قال بالتوقف أو الخصوص ههنا ، ويدخل عليهم أيضا أشياء زائدة

قال على : فما احتج به من ذهب الى أن اللفظ لا يحمل على عمومه إلا بعد طلب دليل على الخصوص ، أو إلا بدليل على انه على العموم ، أن قالوا : ليست الالفاظ مقتضية للعموم بصيغها لما وجدت ابداً إلا كذلك ، كما لا يوجد اسم السواد على البياض ، فلما وجدنا الالفاظا ظاهرها العموم والمراد بها

الخصوص ، علمنا انها لا تحمل على العموم إلا بدليل
قال على : وقد تقدم افسادنا لهذا الاستدلال فيما خلا من القول بالوجوب
وبالظاهر ، ونقول ههنا : انه ليس وجودنا الفاظا منقولة عن موضوعها في اللغة
بموجب أن يبطل كل لفظ ، ويفسد وقوع الاسماء على مسمياتها ، ولو كان
ذلك لكان وجودنا آيات منسوخة لا يجوز العمل بها ، موجبا لترك العمل
بشيء من سائر الآيات كلها ، الا بدليل يوجب العمل بها من غير لفظها ، ومن
قال هذا فقد كفر باجماع . ومن لم يقله فقد تناقض ودل على فساد مذهبه ،
وأما قولهم : كما لا يوضع اسم السواد على البياض ، فقد يوضع اسود على غير
اللون ، فيقال : فلان أسود من فلان ، من معنى السيادة ، وليس ذلك بمبطل
ان يكون السواد موضوعا لعدم الالوان ، وقد يقال للأسود أبو البياض .
وليس ذلك بمبطل أن يكون البياض موضوعا للون المفرق للبصر .

وقد احتج عليهم بعض من تقدم من القائلين بالعموم ، فقال : ليس الى
وجود لفظ عام يراد به الخصوص سبيل البتة ، الا بدليل وارد يبين انه منقول
عن مرتبته الى غيرها . كالدليل على تخصيص قوله تعالى : « تدمر كل شيء »
بأمر ربها « فصح بالنص وبالظاهر وبمقتضى اللفظ أنها لم تدمر من الأشياء
الا ما أمرت بتدميره . وهذا لفظ خصوص لبعض الأشياء ، لا لفظ عموم
لجميعها ، لكنه عموم لما قصد به . قال : وكذلك كل لفظ عموم أريد به
الخصوص . قال : فلما صح ذلك بطل ما احتجوا به : من وجودهم لفظا ظاهره
العموم المطلق ، ويراد به الخصوص .

قال على : واحتجوا أيضا فقالوا : لم نجد قط خطا بالالا عاما ،
فصح أن كل خطاب فانما قصد به من بلغه ذلك الخطاب من العاقلين البالغين
خاصة دون غيرهم .

قال على : هذا تشغيب جاهل متكلم بغير علم ، ليت شعري أين كان عن

قوله : «وهو بكل شيء عليم» ؟ . وأيضا فإن الذى ذكر من توجه الخطاب الى البالغين العقلاء العالمين بالأمر دون غيرهم ، فانما ذلك بنص وارد فيهم ، فهو عموم لهم كلهم ، ولم نعن بقولنا بالعموم كل موجود فى العالم ، وانما عيننا كل من اقتضاه اللفظ الوارد ، وكل ما اقتضاه الخطاب ، فعلى هذا قلنا بالعموم . وانما أردنا حمل كل لفظ آتى على ما يقتضى ، ولو لم يقتض الا اثنين من النوع ، فان ذلك عموم لهما ، وانما انكرنا تخصيص ما اقتضاه اللفظ بلا دليل أو التوقف فيه بلا دليل ، مثل قوله تعالى : «ولا تقتلوا النفس التى حرم الله الا بالحق» . فقلنا هذا عموم لكل نفس حرما الله من انسان ملى أو ذى ، لم يأتنا ما يوجب القتل لهما ، ومن قتل حيوانا نهى عن قتله ، أما تملك غيرنا له ، أو لبعض الأمر . ومثل قوله تعالى : «ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء الا ما قد سلف» . فانما انكرنا استباحة نفس بلا دليل ، ونكاح ما نكح الآباء ، ومن خافنا لزمه أن لا ينفذ تحريم قتل نفس الا بدليل ، وان لا يحرم كثيرا مما نكح الآباء الا بدليل من غير هذه الآية ، مبين لكل عين فى ذاتها . وهذا يخرج الى الوسواس والى ابطال التقاض ، وبطلان اللغة وبطلان الدين . ومثل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : «البر بالبر ربا ، الاهاه وهاء . والشعير بالشعير ربا ، الاهاه وهاء . والتمر بالتمر ربا ، الاهاه وهاء . والملح بالملح ربا ، الاهاه وهاء . والذهب بالذهب ربا ، الاهاه وهاء . والفضة بالفضة ربا ، الاهاه وهاء» . فوجب حمل كل ذلك على كل بر ، وكل شعير ، وكل تمر ، وكل ماع ، وكل ذهب ، وكل فضة . وكقوله عليه السلام : «كل مسكر حرام» فوجب أن يحمل على كل مسكر ، وكل من تعدى هذا فقد ابطال حكم اللغة ، وحكم العقل ، وحكم الديانة

قال على : وشغبوا أيضا بآيات الوعيد مثل قوله تعالى : «إن الفجار لى جحيم» . «ومن لم يحكم بما أنزل الله فاولئك هم الكافرون» . قالوا : وهى

غير محمولة على عمومها

قال على : ولولا النصوص الواردة بقبول التوبة ، وبالموازاة ، وبغفران السيئات باجتنب الكبائر ، لوجب ضرورة حمل آيات الوعيد على ظاهرها وعمومها . ولكن صرنا الى بيان خطاب آخر . وكذلك القول في الآية الاخرى ، وفي كل آية ، وخطاب حديث وخبر ، ونحن لم ننكر تخصيص العموم بدليل نص آخر ، أو ضرورة حس ، وانما انكرنا تخصيصه بلا دليل قال على : وسألونا ايضا فقالوا : كيف تعتقدون في اول سماعكم الآية والحديث قبل تفهيمكم ؟ فالجواب : اننا نعتقد العموم لابد من ذلك ، الا اننا في اول سماعنا ، وقبل تفقنها ، لسنا مفتين ولاحكاما ولا منذرين ، حتى نتفقه فاذا تفقنها حملنا حينئذ كل لفظ على ظاهره وعمومه ، وحكمنا بذلك وافتينا وتديننا ، الا ما قام عليه دليل : انه ليس على ظاهره وعمومه ، فنصير اليه . ولو أن حاكما أو مفتيا لم يبلغه تخصيص ما بلغه من العموم ، لكان الفرض عليهما الحكم بالذي بلغهما من العموم ، والفتيا به ، والا فهما فاسقان حتى يبلغهما الخصوص فيصيرا اليه .

ثم نعكس عليهم هذا السؤال فنقول : ماذا تعتقدون في الآية والحديث اذا سمعتموهما قبل تفهيمكم ؟ تعتقدون بطلان الطاعة لهما وأنهما منسوخان ، أو تعتقدون وجوب الطاعة لهما وأنهما مستعملان محكمين ، مالم يقد دليل على نسخهما ؟ فان قالوا : نعتقد أنهما منسوخان أو أنهما على الوقف ، فارقوا قول جميع المسلمين ؛ وادى ذلك الى ابطال جميع الشرائع ، ومفارقة الاسلام ، لأن الدليل الذي يطلب على بطلان النسخ ليس الآية اخرى ، أو نصا أو اجماعا ، ويلزمهم من الوقف في الآية الاخرى ، وفي الحديث الآخر ، أو من القول بانهما منسوخان ، ما لازم في الخطاب الاول ولا فرق ، وهكذا ابدا . ولزمهم الوقف ايضا في دعواهم الاجماع ، لعل ههنا خلافا ، فبطلت الديانة على

قولهم ، ووجب بهذا القول ان لا يعمل احد بشئ من الدين ، اذ لعل ههنا شيئاً خصه ، أو شيئاً (١) نسخه ، وهذا خلاف دين الاسلام . ونحن نبرأ الى الله تعالى من كل قول ادى الى هذا . وان قالوا : بل على انهما محكمان حتى يقوم دليل على انهما منسوخان . رجعوا الى الحق ، وهذا يلزمهم في القول بالوقف أو الخصوص ؛ ولا فرق

قال علي : وشغبوا ايضاً فقالوا : نحن في الخطاب الوارد كالحاكم ، شهد عنده شاهدان فلا بد له من السؤال عنهما ، والتوقف حتى تصح عدالتهما . قال علي : وهذا تشبيه فاسد ، لأن الشاهدين لو صح عندنا قبل شهادتهما انهما عدلان ، فهما على تلك العدالة ولا يحل التوقف في شهادتهما ، والفرض انفاذ الحكم بهما ساعة يشهدان . وكذلك ما ايقينا انه خطاب الله تعالى ، أو خطاب رسوله صلى الله عليه وسلم لنا ، وإنما نتوقف في الشاهدين اذا لم نعلمهما . وكذلك نتوقف في الخبر اذا لم يصح عندنا انه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فلا نحكم بشئ من ذلك

قال علي : وما احتجوا به أن قالوا : قال الله تعالى : « تدمر كل شئ » وقال تعالى : « ما تذر من شئ أنت عليه الا جعلته كالميم » . وقال تعالى : « وأوتيت من كل شئ » . وقد علمنا ان الريح لم تدمر كل شئ في العالم ، وأن بلقيس لم تؤت كل شئ ، لان سليمان عليه السلام أوتى ما لم تؤت هي . قال علي : وهذا كله لاحجة لهم فيه ، أما قوله تعالى : « تدمر كل شئ » . فانا قد قلنا : إن الله تعالى لم يقل ذلك وامسك ، بل قال تعالى : « تدمر كل شئ » بأمر ربها ، فصح بالنص عموم هذا اللفظ ، لانه تعالى انما قال : انها دمرت كل شئ على العموم من الاشياء التي امرها الله تعالى بتدميرها ، فسقط احتجاجهم بهذه الآية . وأما قوله : « ما تذر من شئ أنت عليه الا

جملته كالريم » ، فهذه الآية مبطلّة لقولهم ، لانه انما أخبر أنها دمرت كل شئ أتت عليه ، لا كل شئ لم تأت عليه ، فبطل تمويههم . وأما قوله تعالى : « وأوتيت من كل شئ » . فانما حكى تعالى هذا القول عن الهدهد ، ونحن لا نحتج بقول الهدهد ، وانما نحتج بما قاله الله تعالى مخبرا به لنا عن علمه ، أو ما حققه الله تعالى من خبر من نقل اليينا خبره ، وقد نقل تعالى اليينا عن اليهود والنصارى اقوالا كثيرة ، ليست مما تصح ، فان قال قائل : فان سليمان عليه السلام قال للهدهد : « سننظر أصدقت أم كنت من الكاذبين » . قلنا نعم : ولكن لم يخبرنا الله تعالى أن الهدهد صدق في كل ما ذكر ، فلا حجة لهم في هذه الآية أصلا ، ثم نقول لهم وبالله تعالى التوفيق : اذا احتججتم بهذه الآيات في حمل القرآن وكلام النبي صلى الله عليه وسلم على الخصوص لا على العموم ، فالتزموا ذلك ولسنا نبعدكم عن هذه الآية التي احتججتم بها ، فنقول لكم . قول الله تعالى : « وجعلناهم سمعا وأبصارا وأفئدة فاعشى عنهم سمعهم ولا أبصارهم ولا أفئدتهم من شئ إذ كانوا يجحدون بآيات الله » . فأخبرونا عن قوله تعالى في هذه الآية ، ان سمعهم وأبصارهم وأفئدتهم لم تغن عنهم شيئا أهو على عمومه ؟ أم يقولون أنها أغنت عنهم شيئا ؟ فان قلتم ذلك كذبتم ربكم ، وان لم تقولوا ، تركتم مذهبكم الفاسد . ومثل هذا في القرآن كثير جدا ، بل هو الذي لا يوجد غيره اصلا في شئ من القرآن والكلام ، الا في مواضع يسيرة ، قد قام الدليل على خصوصها ، ولولا قيام الدليل على خصوصها لم يحل لاحد أن يحملها الا على العموم . وبالله تعالى التوفيق .

قال على : وموهوا أيضا بما هو عليهم لا لهم ، وهو تردد بني اسرائيل في أمره تعالى لهم بذبح البقرة .

قال على : ومن كان هذا مقداره في العلم خرام عليه الكلام فيه ، لأن الله تعالى ذمهم بذلك التوقف أشد الذم ، أفيسوغ لمسلم أن يقوى مذهبه بانه

موافق لأمر ذمه الله عز وجل؟ ولولم يكن في ترددهم الا قولهم لموسى عليه السلام: «أتخذنا هزؤا»، جوابا لقوله: «إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة»، ومن خاطبه نبي عن الله عز وجل بأمر ما، فجعله المخاطب هزؤا فقد كفر قال على: فحسبهم. وحسبنا لهم اقتداؤهم باليهود الحاملين كلام ربهم تعالى على انه هزء. واحتجوا بقوله تعالى: «خلق كل شيء». وهو عز وجل غير مخلوق، وبقوله تعالى: «الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم». قالوا: وإنما قال لهم ذلك بعض الناس، وإنما كان الجامعون لهم بعض الناس لا كلهم

قال على: نحن لا ننكر أن يرد دليل يخرج بعض الألفاظ عن موضوعها في اللغة، بل أجزنا ذلك. وهاتان الآيتان قد قام البرهان الضروري على أن المراد بخلق الله تعالى كل شيء: أن ذلك في كل مادونه عز وجل على العموم، وهذا مفهوم من نص الآية، لأنه لما كان تعالى هو الذي خلق كل شيء، ومن المحال أن يحدث أحد نفسه، لضرورات براهين أحكامها في كتاب الفصل، صح أن اللفظ لم يأت قط للعموم الله تعالى فيما ذكر أنه خلقه، وكذلك لما كان المخبرون لهؤلاء بأن الناس قد جمعوا لهم—ناسا غير الناس الجامعين، وكان الناس الجامعون لهم غير الناس المخبرين لهم، وكانت الطائفتان معا غير المجموع لها، علمنا أن اللفظ لم يقصد به الاما قام في العقل، وإنما ننكر دعوى اخراج الالفاظ عن مفهومها بلا دليل، وكذلك لا ننكر نسخ الأمر كله بدليل يقوم على ذلك، وإنما ننكر دعوى النسخ بلا دليل.

قال على: وموهوا أيضا بأن قالوا: لو كان للعموم صيغة تقتضيه، ولفظ موضوع له، لما كان لدخول التأكيده عليه معنى، لانه كان يكتفى في ذلك باللفظ الدال على العموم

قال على: وهذا تعليم منهم لربهم أشياء استدركوها لا ندرى ما ظنهم فيها؟

أنسيان ؟ أم فوات ؟ أم عمد ؟ وكل هذا كفر ، وهذا جرى منهم على عادتهم في الحكم بالقياس في أشياء ادعوا ان ربهم تعالى لم يذكرها ولا حكم فيها ، ونحن نبرأ الى الله تعالى من كل ذلك ، ونقول : إنه لا علم لنا الا ما علمنا ، وان التأكيذ في اللغة موجود كثير ، كتكراره تعالى ما كرر من الاخبار ، وكتكراره عز وجل في سورة واحدة : « فبأى آلاء ربكما تكذبان » . احدى وثلاثين مرة : و« يفعل الله ما يشاء » : و« لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون » ولهذا أعظم الفائدة ، لانه تعالى علم أنه سيكون في خلقه قوم أمثالهم يرومون ابطال الحقائق ، فحسم من دعاويهم ماشاء بالتأكيذ ، وليقيم بذلك الحجة عليهم ، وترك التأكيذ فيما شاء ، ليضلوا فيها ، ويستحق منهم من قلد وعاند العذاب الاليم ، ويأجر من أطاع وسلم - الاجر الجزيل ، بمنه وطوله ، لا إله الا هو . ولو انه تعالى لم يكرر ما كرر من أخبار الامم السالفة ، ومن أمره باقيموا الصلاة وآتوا الزكاة ، في غير ماموضع ، ومن أمره تعالى بالايمان ، واجتناب الكفر ، في غير مامسورة ، ومن ذكر النار والجنة ، في غير مامسورة - لما كان ذلك مستقلا لوجوب ما وجب من ذلك كله إذكرره ، ولما كان ذلك واجبا بذكره مرة واحدة ، كوجوبه اذا ذكر الف الف مرة ولا فرق ، ولما كان الشك في كل خبر ذكر مرة واحدة ، أو تكذيبه ، بوجوب الكفر ، كوجوب الكفر بالشك فيما كرره الف مرة ، وكوجوب الكفر بتكذيبه ، ولا فرق . وقد ذكر تعالى قصة موسى عليه السلام في مواضع كثيرة من القرآن ، ولم يذكر قصة يوسف عليه السلام الا مرة واحدة ، ولا فرق عند أحد من الامة بين صحة قصة يوسف وبين صحة قصة موسى عليهما السلام ، ومن شك في ذلك فهو كافر مشرك حلال الدم والمال ، فالتأكيذ كالتكرار ولا فرق ، ولو لم يؤكد تعالى ما أكد لكان واجبا وعاما ، لما يقتضيه اسمه ، كوجوبه بعد التأكيذ ، ولا فرق . وانما معنى التأكيذ كمنى قول القائل : أنا شهدت فلانا

ونظرت اليه بعيني هاتين، وهو يفعل امر كذا . وقد علمنا أن النظر لا يكون الا بالعينين . وكذلك يقول : سمعت بأذني ، والسمع لا يكون منا الا بالاذنين . ولو سكنت عن ذلك لعلمنا من خبره كالذي علمنا اذا ذكر العينين والاذنين ولا فرق . وأيضا فان الاستثناء جائز بعد التأكيد ، كجوازه قبل التأكيد فتقول : رأيت الوجوه الافلانا، فلو كان التأكيـد مخرجا للـكلام عن الخصوص الى العموم ، لما جاز فيه الاستثناء ، فصـح أنه بمنزلة التكرار ولا فرق .

قال على : ثم نعكس عليهم -ؤالهم الفاسد . فنقول لهم : لو جاز أن تكون صيغة العموم للخصوص ، لما جاز أن يدخل عليها التأكيـد فينقلها الى العموم ، وهذا لهم لازم ، لأنهم صححوا هذا السؤال . فكل من صحح القضية فهي لازمة له ، وليست لازمة لمن لم يصححها ، ولا ابتدأ السؤال

(١) قال على : ولو صح قولهم ، لوجب ان يكون كل شيء انتقل عن حاله باطلا ، وان يكون ذلك الانتقال دليلا على ان المنتقل لم يكن حقا ، لأنه يلزمهم أن الشيء لو كان حقا لما صار باطلا ، ولما قام دليل على بطلانه . ونحن نجد الحياة للانسان باتصال النفس في الجسد ، ثم تذهب تلك الحياة وتبطل بيقين . فيلزمهم إذ قالوا : لو كان العموم حقا لما انتقل لفظه الى خصوص ، أن يقولوا : لو كانت الحياة حقا لما انتقل حاملها الى الموت ، هذا مع افتقار دليلهم هذا الى دليل ، وانه دعوى مجردة ساقطة ، لأن دعواهم ان انتقال الشيء عن مرتبته مبطل لكونها مرتبا لها ، دعوى ساقطة . يشبه سؤال السوفسطائية واليهود وقد ابطنا استدلالهم في ذلك ، في كتاب الفصل بحمد الله تعالى

قال على : وقالوا ايضا : لو كان العموم حقا لما حسن الاستثناء منه ، وصرفه بذلك الى الخصوص

قال على : وهذا غاية التقوية ، لأن العموم صيغة ورود اللفظ الجامع ،

(١) يظهر أنه سقط هنا اعتراض ، وهذا جوابه كما يفهم من بساط القول

لأشياء ركب ذلك اللفظ عليها ، فإذا جاء الاستثناء ، كان ذلك اللفظ مع الاستثناء معاً صيغة للخصوص ، وهذا نص قولنا ، فورود الاستثناء عبارة عن الخصوص ، وعدم الاستثناء عبارة عن العموم

قال علي : ثم يعكس عليهم هذا السؤال نفسه . فيقال لهم : لو كان للخصوص صيغة لما كان للاستثناء معنى ، لأنه لم يكن يستفاد به فائدة أكثر مما يفهم من اللفظ قبل ورود الاستثناء ، وقد قدمنا أنه انما يلزم القضية من صححها ، وسأل بها . وأما نحن : فهذه كلها سؤالات فاسدة ، ولكنها لهم لازمة إذ ابتدأوا بالسؤال بها

وقالوا ايضاً : لو كان اللفظ يقتضي العموم ما حسن فيه الاستفهام ، أخصوصاً اراد أم عموماً ؟ فلما حسن فيه الاستفهام ، علمنا أنه لا يقتضي العموم بنص لفظه .

قال علي : وهذا كالأول ، وانما يحسن الاستفهام من جاهل بمحدود الكلام واستفهام المستفهم عن الآية أو الحديث مذموم ، وقد انكر ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال : اتركوني ما تركتكم . ثم نعكس عليهم هذا السؤال نفسه ، فنقول لهم : لو كان اللفظ يفهم منه الخصوص ، لما كان للاستفهام معنى قالوا : ألا ترى ان السؤال والاستفهام لا يحسن في الخبر عن الواحد ، لأنه مفهوم من نص لفظه

قال علي : وهذا خطأ لأن الاستفهام يحسن في الواحد كحسنه في العموم ، وذلك ان يقول القائل : اتاني اليوم زيد . فيقول السامع : اجاءك زيد نفسه ؟ إما على سبيل الاكبار ، وإما على سبيل السرور ، أو على بعض الوجوه المشاهدة وهذا امر معلوم لا ينكره ذو عقل . وقد يحسن ذلك في الشريعة ايضاً من طالب راحة ، أو تخفيف ، كما سأل ابن ام مكتوم إذ نزلت آية المجاهدين : فطلب أن يخرج له عذر من عموم اللفظ الوارد ، وقد كان له كفاية في غير هذه

الآية، في قوله تعالى : « ليس على الضعفاء ولا على المرضى » . وما اشبه ذلك . وكسؤال العباس في الاذخر ، فاستثنى من العموم في النهى عن ان يختل خلا الحرم بمكة ، وقد يحسن ايضا الاستفهام في العدد ، كقول القائل : اثنى عشرة من الناس في امر كذا . فيقول له السامع : عشرة ؟ فيقول : نعم ! وذلك نحو قول الله عز وجل : « ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة » . فقد كنا نعلم لو لم يذكر تعالى العشرة : ان ثلاثة وسبعة ، عشرة ، وقد كنا نعلم بقوله تعالى : « تلك عشرة » انها عشرة ، ولكنه تعالى ذكر : « كاملة » كما شاء ، فلما صح كل ما ذكرنا وحسن الاستفهام عن اسم واحد ، وعن العدد ، وهو لا يحتمل صرفا عن وجهه اصلا ، ولم يكن ذلك مجيزا لوقوع اسم الواحد على اكثر من واحد ، وكذلك في العدد - ، لم يكن ايضا وقوع الاستفهام في العموم ، موجبا لاسقاط حمله على العموم ، وبالله تعالى التوفيق .

وقالوا ايضا : أرايتم قولكم بالعموم ؟ ابعوم قلمتموه وعلمتم صحته ، أم بغير عموم ؟

قال على : وهذا من الهذيان الذي قد تقدم ابطالنا اياه ، في كلامنا في حجة العقل ، وهو سخف أتى به بعض السوفسطائيين القاصدين ابطال الحقائق وهو ينعكس عليهم في قولهم بالخصوص ؛ وفي قولهم بالوقف . فيقال لهم : أرايتم قولكم بالوقف ، أبوقف قلمتموه وعلمتموه أم بغير وقف ؟ وأرايتم قولكم بالخصوص ، أأنصوص قلمتموه وعلمتموه أم بغير خصوص ؟ والجواب الصحيح المبين لجهلهم : هو اننا نقول وبالله تعالى التوفيق : انما قلنا بالعموم استدلالا بضرورة العقل الحاكم بان اللغة انما هي ان ربت لكل معنى في العالم ، عبارة مبينة عنه موجبة للتفاهم بين المخاطب والمخاطب ، ولا نأوجدنا الاجناس العامة للانواع الكثيرة ، ووجدنا الانواع العامة للأشخاص الكثيرة - . يخبر

عنها باخبار ، وترد فيها شرائع لوازم . فلا بد ضرورة من لفظ يخبر به عن الجنس كله ، وهذا لا بد منه ، وإلا بطل الخبر عن الاجناس ، وهذا مالا سبيل اليه اصلا ، ولا بد أيضا من لفظ يخبر به عن بعض ما تحت الجنس ، ليفهم المخاطب بذلك ما يريد ، ومبطل هذا مبطل للعيان ، جاحد للضرورات .

وسألوا أيضا فقالوا : ان كان قولكم بالعموم والظاهر حقا ، فما قولكم فيمن سمع آية قطع السارق ، وآية جلد الزناة ، وآية تحريم المرضعات لنساء ، والراضعات معنا ، ولم يسمع أحاديث التخصيص لكل ذلك ، ولا آية التخصيص للاماء . أتأمرونه بقطع من سرق فلسا من ذهب ، وبجلد الامة والعبد مائة مائة اذا زنيا ، وتحرمون من أرضعت رضعتين ، وتقولون انه مأمور من عند الله تعالى بذلك ؟ فزعمكم القول بأنه مأمور بمأمر يؤمر به والقول بأنه مأمور بالباطل ، أو تأمرونه بأن لا ينفذ (١) شيئا من ذلك حتى يطلب الدليل ، فتتكون القول بالعموم وبالظاهر

قال علي : فنقول وبالله تعالى التوفيق . إن الله تعالى لم يأمر قط بقطع سارق أقل من ربع دينار ذهباً ، ولا حرم قط من أرضعت أقل من خمس رضعات ، ولا أمر قط بجلد العبد والامة أكثر من خمسين . لأن الرسول عليه السلام قد بين كل ذلك ، وكلامه عليه السلام وكلام ربه سواء ، في انه كله وحى ، وفي انه كله لازمة طاعته . فالآيات التي ذكروا ، والا احاديث المبينة لها ، مضموم كل ذلك بعضه الى بعض ، غير مفصول منه شيء عن آخر ، بل هو كله كآية واحدة أو كلمة واحدة ، ولا يجوز لأحد أن يأخذ ببعض النص الوارد دون بعض . وهذه النصوص وان فرقت في التلاوة فالتلاوة غير الحكم ، ولم يفرق في الحكم قط . بل بين النبي صلى الله عليه وسلم ذلك مع ورود الآية معا . ولا فرق بين قوله تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا

« ١ » في الاصل : يتعد . وهو غير ظاهر ، وكلامه الآتى يدل لما صححناه به

أيديهما . مع قوله عليه السلام : لا قطع في أقل من ربع دينار فصاعدا .
وبين قوله تعالى : « الف سنة الا خمسين عاما » .

وكذلك لا فرق بين قوله تعالى : « وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم » . وبين
نزول خمس رضعات محرّمات ناسخة لعشر محرّمات . وبين قول القائل : لا إله
الا الله . فلا يجوز أن يفصل شيء من ذلك في الحكم عن بيانه ، كما لا يحل
لأحد أن يأخذ القائل : لا إله الا الله ، في بعض كلامه دون بعض . فيقتضى عليه
بقوله : لا إله الا الله بالكفر ، لكن نضم كلامه بعضه الى بعض ، فنأخذه بكلامه
وكذلك اذا نزلت الآيات المجملّة آتى بمعناها الاحاديث المفسرات ، فكان

ذلك مضموما بعضه الى بعض ، ومستثنى بعضه من بعض ، ومعطوفا بعضه على
بعض . فبطل ما راموا ان يموهوا به ، وصح أنه سؤال فاسد ، وأن الذين خوطبوا
بالآيات المذكورات خوطبوا ببيانها معها . واما نحن فكل انسان منا فلا يخلو
من احد وجهين : اما ان يكون لم يتفقه في الدين ، أو يكون قد تفقه في الدين ،
ولا سبيل الى وجه ثالث . فالذى لم يتفقه في الدين ليس من الذين خاطبهم الله
تعالى بقوله : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » . ولا من الذين خوطبوا
بالتقيا والحكم في تحريم المرضعات ، ولا من المأمورين بجلد الزناة . وانما امر
بذلك كله الفقهاء والحكام العالمون باللغة والفقه ، بلا خلاف من احد من المسلمين
في ذلك ، وقد بين الله تعالى ذلك بقوله : « وما كان المؤمنون لينفروا كافة
فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم اذا
رجعوا اليهم لعلهم يحذرون » . فصح بالنص : أنه ليس كل أحد مأمورا بالتفقه
في غير ما يخصه في نفسه فصح بما ذكرنا ان المأمورين بتنفيذ الاحكام والفتيا
في الدين - الفقهاء الذين قد سمعوا النصوص كلها ، وعرفوها وعرفوا الاجماع
والاختلاف . وان كل من كان بخلاف هذه الصفة ، فلم يؤمر قط بقطع من سرق
جبالا من ذهب ، ولا بان يفتى في تحريم من ارضعت الف رضعة ، ولا بجلد زان

حرا أو عبدا . وكل متفقه فقبل ان يكمل تعلم النصوص والاجماع ، فهو غير مأمور ولا مخاطب بالحكم في شيء ، ولا بالفتيا في شيء ، لكنه مأمور بالطلب والتعلم . فاذا فقه حينئذ لزمه تنفيذ ما سمع على عموميه وظاهره ، ما لم يأت نص بنسخ أو تخصيص أو تأويل ، فبطل سؤالهم بطلانا ظاهرا . والحمد لله تعالى .
ولكننا نقول : لو ان امرأ سمع هذه الآيات ، ولم يسمع ما خصصها لكان حكي العمل بما يبلغه التخصص ، فيلزمه حينئذ كما قلنا في المنسوخ ، سواء سواء .
وليس بعد النبي صلى الله عليه وسلم من احاط بجميع العلم ، وانما يلزم كل واحد ما بلغه ، وقد رجم عثمان التي ولدت لستة اشهر ، وقد امر عمر برجم مجنونة حتى نهاء على غن ذلك ، واخبره بان النبي الله عليه وسلم اخبر ان القلم مرفوع عن المجنون

قال على : وهم قد تناقضوا في هذه الآيات بلا دليل ، خملوا بعضها على العموم وبعضها على الخصوص ؛ فتركوا قولهم بالوقف . وحملوا على العموم ما قد صح الخصوص فيه

واعترضوا ايضا بان قالوا : لما كان المهود ان يقول القائلون : جاءني بنو تميم ، وفسد الناس ، ولاخير في واحد ، وذهب الخلق ، وذهب الوفاء . ولا يكون ذلك كذبا ، وقد تيقنا انه لم يرد بذلك جميع بني تميم ، ولا جميع الناس ولا جميع الأحدين ، ولا جميع الخير ، ولا جميع الخلق ، ولا الوفاء كله .
صح الخصوص فيه

قال على : وهؤلاء القوم لا ندري مع من يتكلمون ، ونحن لم ننكر ان يكون في اللغة الفاظ يقوم الدليل على انها مخصوصات ، وكل ما ذكرنا فقد قام الدليل على انه ليس على عموميه ، كما قام الدليل على ان آيات كثيرة انها منسوخة لا يحل العمل بها . فلما لم يكن ذلك واجبا ان نحمل النسخ من اجله على سائر الآيات ، لم يكن ايضا واجبا ان نحمل التخصص على كل لفظ من

اجل وجودنا الفاظا كثيرة قد قام الدليل على انها مخصوصة ، ولكن القوم يسوموننا اذا وجدنا (١) لفظا منقولاً عن موضوعه في اللغة ، ان نحكم بذلك في كل لفظ . وفي هذا ابطال اللغة كلها ، وابطال التفاهم كله ، وايجاب للحكم بلا دليل . والدليل الذي قام على تخصيص ما ذكرنا ، علمنا بانه لو اراد به العموم لكان كاذبا . واما لو امكن ان يكون صادقا لما انتقل عن عمومه الا بدليل .

قال على : وقالوا ايضا : قد اتفقنا على وجوب استهلال الخطاب على بعض ما اقتضاه ، واختلفنا في سائر ، فلا يازمنا الا ما اتفقنا عليه قيل لهم وبالله تعال التوفيق : هذا اعتراض فاسد من وجوه كثيرة . أحدها انه خلاف للنصوص والعقول والاجماع ، لأن الأمة مجمعة ، والعقول قاضية ، والنصوص من القرآن والسنة واردة - كل ذلك متفق - أن ما قام عليه دليل برهاني فواجب المصير اليه وان اختلف الناس فيه ، وواجب ان لا تقتصر على ما أجمع عليه دون ما اختلف فيه ، الا في المسائل التي لا دليل عليها الا الاجماع المجرد المنقول الى النبي صلى الله عليه وسلم .

وأیضا فقد قال تعالى : «فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول» . فامر تعالى عند التنازع بالرد الى القرآن والسنة ، ودلائلها قد قامت بوجوب حمل الالفاظ على موضوعها في اللغة

وأیضا: فان هذا من سؤالات اليهود اذ قالوا : قد وافقتمونا على نبوة موسى عليه السلام ، وخالفناكم في نبوة محمد صلى الله عليه وسلم . وهذا سؤال فاسد لأن الدلائل التي أوجبت تصديق موسى عليه السلام ، هي التي أوجبت تصديق محمد صلى الله عليه وسلم ، فان لم يجب بها تصديق نبوة محمد صلى الله عليه وسلم لم يجب بها تصديق نبوة موسى السلام . وكذلك الدلائل التي دلت

على حمل لفظ الخصوص على الخصوص ، هي التي دلت على حمل العموم على العموم ، والدلائل التي دلت على حمل اللفظ على ذلك البعض الذي وافقتمونا عليه ، هي التي دلت على حمله على سائر الذي خالفتمونا فيه . ولا فرق وايضا ، فانهم مناقضون لهذا القول ، لانه كان يلزمهم على ذلك ان لا يقتلوا مشركا الا مشركا اتفق على قتله ، وهم لا يفعلون . لأن قائل هذا ان كان مال كيا فقد ناقض . لانه يقتل المرأة المرتدة ، ولم يتفق على قتلها ، ويقتل ولد المرتد الحادث له الردة اذا بلغ ولم يسلم ، وابن ابنه كذلك ، ولم يتفق على قتلهم . ويقتل المشرك اذا سب النبي صلى الله عليه وسلم ولم يتفق على قتله . وان كان شافعيًا ، فكذلك أيضا . ويقتل - زائدا على من ذكرنا - من خرج من اليهودية الى النصرانية ، ومن خرج من النصرانية الى اليهودية الا ان يسلم . وان كان حنفيا ، فهم يقتلون المسلم المختلف في قتله ، اذا قتل كافرا ، بعموم قوله تعالى : «النفس بالنفس» . وان من تورع عن قتل كافر قد اباح الله تعالى قتله ، وجاء النص بقتله ، وا قدم على قتل مسلم قد حرم الله دمه عموما وخصوصا بعموم آية لم نخاطب نحن بها ، ولا الزمنا الحكم بما فيها - لعظيم الجرم قليل الورع ، مقدم على اكبر الكبار ، وبالله تعالى التوفيق .

وكذلك ان قال : لا أقطع إلا سارقا اتفق على قطعه ، فهم أيضا ينكرون ذلك لانهم - نعى المالكين - يقطعون في أقل من عشرة دراهم وليس (١) متفقا عليه ، ويقطعون في الزرنيخ والنورة والفاكهة واللحم ، وليس القطع في ذلك اجماعا . والحنفيون يقطعون من سرق شيئا مغصوبا من مال الغاصب ، وليس قطعهم اجماعا ، ويلزمهم بهذا القول أن لا يقولوا إلا بما اجمع عليه قال على : وهم لا يفعلون ذلك البتة . فقد أفسدوا دليلهم وبالله تعالى التوفيق . فانه يقال لهم : أبئص صح عندكم هذا القول أم باجماع ؟ فان قالوا

(١) في الاصل بحذف « وليس » وهو خطأ ولا يستقيم الكلام الا بها

بنص، أوذكروا دليلاً، كذبوا وادعوا ما لا يجدون أبداً، وكانوا مع كذبهم قد تركوا قولهم : بأن لا يقولوا إلا بما أجمع عليه . لانهم يقولون بالنص وإن خالف الاجماع ، وإن قالوا : قلنا ذلك باجماع ، كذبوا وجاهروا . وبالجملة فهذا مذهب لم يخلق له معتقد قط : وهو أن لا يقول القائل بالنص حتى يوافقه الاجماع ، بل قد صح الاجماع على أن قائل هذا القول معتقداً له ، كافر بلا خلاف لرفضه القول بالنصوص التي لا خلاف بين أحد في وجوب طاعتها

قال على : وقالوا أيضاً : ان على المراد بالكلام دلائل تدل على الرضا والسخط : من تغير اللون ، وحدة الامر ، والنجه (١) ؛ والبشر . قيل لهم وبالله تعالى التوفيق : ليس هذا مما نحن فيه ، ولا كون هذه الاحوال مما يمنع من اخراج الامر على العموم . ثم نعكس عليهم هذا في قولهم بالخصوص والوقف ، فيلزمهم الوقف إلى أن يجتمعوا بالنبي صلى الله عليه وسلم يوم القيامة . وفي هذا ابطال الدين والخروج عن الاسلام . وتشبه هذه السؤالات أن تكون سؤالات ملحد جاهل قليل الحياء

وقالوا أيضاً : انكم ان اعتقدتم العموم فيما أراد الله تعالى به الخصوص ، فقد خالفتموه عز وجل ، قيل لهم : وأنتم ان اردتم الخصوص فيما أراد الله تبارك وتعالى العموم : فقد خالفتموه عز وجل ، وان اعتقدتم الوقف فيما حكم الله تعالى فيه بما حكم : من عموم أو خصوص - فلا بد من أحدهما - : فقد خالفتم الله عز وجل بيقين لاشك فيه . ولا خلاف في ان الله تعالى لم يرد قط في شيء من أحكامه وفقاً ، بل انفذ تعالى الحكم بما انفذ (٢) . وأيضاً فنحن قاطعون على أن كل أمر لم يأت نص ولا اجماع بأنه ليس على عمومه - : فهو على

(١) يفتح النون واسكان الجيم ، وبابه منع ، وهو استقبالك الرجل بما يكره ، وردك آياه عن حاجته ، وقيل هو أقبح الرد . قاله في اللسان

(٢) في الاصل بالدال المهملة في الموضعين وهو خطأ

عمومه بلا شك ولا مرية، تقطع على ذلك عند الله عز وجل، ونقطع أيضا بأن كل من بلغه العموم ولم يبلغه الخصوص، أو بلغه المنسوخ ولم يبلغه الناسخ: فإن الله تعالى لم يلزمه قط إلا ما بلغه لا ما لم يبلغه. قال تعالى: «لأنذرکم به ومن بلغ». ونقطع بأن هذا كله هو الحق عند الله عز وجل، لنصه تعالى على أن عليه بيانه، فلم يبين أنه على غير وجهه، فقد تيقنا أنه مراد منا على ما اقتضاه لفظه، ولا بد

قال على: فهذه اعتراضاتهم كلها، قد استوعبناها ونقضناها، وبيننا فسادها كلها، وانعكاسها عليهم مع فسادها بحمد الله تعالى. ونحن الآن شارعون - بتوفيق الله تعالى لنا وعونه إيانا - في إيراد البراهين على بطلان قولهم، ووجوب حمل الالفاظ على عمومها، وبالله تعالى التوفيق

قال على: واحتج من سلف من القائلين بالعموم، المخالفين في ذلك: فقال: لو كان الخطاب على الوقف أو الخصوص حتى يقوم الدليل على العموم، لكان ذلك الدليل لا ينفك ضرورة من أحد وجهين لا ثالث لهما. إما أن يكون لفظا بخطاب، أو معنى مستخرجا من خطاب. فإن كان خطابا، فالخطاب الثاني كالاول ولا فرق، إن كان يدل بنفسه على العموم، فالاول مثله، وإن كان الاول لا يدل بنفسه على أنه على العموم، فالثاني لا يدل أيضا. وإن كان معنى مستخرجا من خطاب، فلا يجوز أن يكون المعنى المستخرج من الخطاب أقوى من الخطاب الذي منه استخرج، وهذا يقتضى وجود خطابات لانهاية لها، وهذا ممنوع لا سبيل اليه، ويؤدى أيضا إلى ابطال فهم كل خطاب أصلا وقالوا أيضا: اننا وجدنا في اللغة أسماء للواحد لا تتعداه، كزيد، وكرجل، من شأنه وصفته فلا يعقل منه أكثر من واحد، ووجدنا فيها أسماء للتثنية لا تقع على واحد، ولا على أكثر من اثنين. ووجدنا أيضا لفظا للجمع الزائد على الاثنين، فكان ذلك واقعا على كل ما يقتضيه الجمع، إلا أن

يأتى بيان باستثناء أو بصفة أو بعدد، يختص بذلك بعض (١) الجمع دون بعض
فنصير اليه

وقالوا : يقال لمن قال بالخصوص : مامعنى قولكم هذا خصوص ؟ فلا
جواب لهم إلا ان يقولوا : هو حمل للاسم على بعض ما يقتضيه دون بعض .
مثل قوله تعالى : « فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم » . فيقولون : هذا على
بعض المشركين دون بعض ، فيقال لهم : فبأى شىء استحق عندكم هذا
البعض - الذى حملتم اللفظ عليه - أن يكون محمولا عليه ذلك اللفظ دون
سائر من أخرجتم عنه ؟ وما الفرق بينكم وبين من قال : بل اللفظ محمول على
الذى أخرجتم عنه انتم ، وغير محمول على الذى حملتموه انتم عليه ؟ فان
قالوا : الدليل كذا . صاروا إلى ان التخصيص انما كان بدليل ، غير حمل اللفظ
على بعض ما يقتضيه دون بعض بغير دليل . وهذا الأمر لا ننكره ، بل نقول :
متى قام الدليل على التخصيص صرنا اليه ، وبطل بهذا حمل الاسم على بعض ما
يقتضيه دون بعض بغير دليل ، فذلك ما أردنا ان نبين . وهذا ترك منهم
لمذهبهم الفاسد ، وإن لم يكن بأيديهم إلا الاقتصار على التخصيص لمن خصوا
بلا دليل ، حصلوا على التحكم والدعوى ، وكل دعوى بلا دليل فهى ساقطة
وبالله تعالى التوفيق

واحتجوا على القائلين بالوقف . فقالوا : هذا الوقف إلى متى يكون ؟
فان حدوا حداً كانوا متحكمين بلا دليل . وان قالوا : حتى ننظر فى دلائل
القرآن والسنة ، سألناهم . فقلنا لهم : فان لم تجدوا دليلا على عموم ولا خصوص ،
ولم تجدوا غير اللفظ الوارد ، ماذا تصنعون ؟ فان قالوا : نقف ابدأ ، أقروا
بالعصيان ومخالفة الاوامر . وأدى قولهم الى ان الله تعالى لم يبين مراده ،
وان الرسول صلى الله عليه وسلم لم يبين ولا بلغ ، وهذا كفر . وان قالوا :

(١) بعض محذوفة فى الأصل ، وزدناها لان السياق يقتضيها

ان لم نجد دليلا على الخصوص صرنا الى العموم ، فقد رجعوا الى ما انكروا ،
وأقروا بأنهم انما حملوا الكلام على العموم بصيغته ولفظه ، وبعدم الدليل
على الخصوص . وهذا هو نفس قولنا الذي أبوه أولا عادوا اليه من قريب
فان قال قائل : ان هذا لا يوجد . لزمهم السؤال الذي سألنا به أولا من
قولنا لهم : هل يخلو الدليل من ان يكون لفظا آخر ، أو معنى مستخرجا من
لفظ ؟ ولزمهم اسقاط التفاهم أبداً . وأيضا فان ذلك موجود ، وقد قال تعالى :
« ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى أهلها » . ولم تؤكد بشيء أصلا ،
وهذا عندهم محمول على عمومه . وقد قال تعالى : « ولا تنكحوا ما نكح
آباؤكم من النساء » . ولم يأت بتوكيد زائد ، فخلوه على عمومه دون دليل ،
غير وارد اللفظ فقط . ومثل هذا كثير جداً ، بل هو الاكثر في القرآن
والسنة ، وانما ادعوا الخصوص في مسائل يسيرة ، وليس هذا مكان احتجاجهم
بقريئة الوعيد ، لأننا انما نكلمهم في عموم كل ما اقتضاه اللفظ ، لا في
الوجوب . وقد حمل مالك قوله تعالى : « وأنتم عاكفون في المساجد » . على
عموم جميع المساجد بنص اللفظ ، لا بدليل زائد ، ولا بيان وارد . وحمل
قوله تعالى : « والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم » .
على عموم جميع الأزواج ، بلا دليل زائد ، وليس شيء من ذلك إجماعا .
وحمل هو وأبو حنيفة قوله تعالى : « وأن تجمعوا بين الاختين » . على
عمومه في النكاح والوطء بملك اليمين . وحملوا كلهم ايضاً قوله تعالى :
« وأمهاتكم اللاتي أَرْضَعْنَكُمْ » . على عمومه بلا دليل ، بل الدليل قام على
خصوص ذلك ، فأبوا من قبوله ، فبان تناقضهم في ذلك . وبالله تعالى التوفيق
قال على : ويلزمهم أيضا أن لا يحكموا بالاجماع ، إذ لعل ههنا خلافا لم
يلفهم . ولا يحكموا بنص ، إذ لعله منسوخ . ولا يقاس ، لأن القياس لا يكون
الا على نص أو اجماع ، والوقف واجب في النص والاجماع . فبطل الدين كله

على قول هؤلاء القوم

قال على : ويقال لهم : ما الفرق بينكم وبين من خص بالخطاب بعض الازمان دون بعض ، كما خصصتم أنتم بعض الاعيان دون بعض ؟ فان قالوا : ان محمداً صلى الله عليه وسلم انما بعث ليحكم في كل زمان . قيل لهم : وكذلك أيضاً بعث عليه السلام ليحكم على كل أحد وفي كل عين ، ولا فرق

قال على : وقد بينا في غير ما مكان ، ان اللغة انما وضعت ليقع بها التفاهم فلا بد لكل معنى من اسم يختص به : فلا بد لعموم الاجناس من اسم ، ولعموم كل نوع من اسم ، وهكذا أبداً الى ان يكون لكل شخص اسمه ، ومن سمي في ابطال هذا فهو سوفسطائي على الحقيقة ، عاكس للامور على وجوها ، منفسد للحقائق ، ويا أبا الله الا أن يتم نوره

قال على : ولا فرق بين الاخبار والأوامر في كل ذلك ، وكل اسم فهو يقتضي عموم ما يقع تحته ، ولا يتعدى الى غير ما يقع تحته ، والوعد والوعيد في كل ذلك كسائر الخطاب ولا فرق . والحديث والقرآن كله كلفظة واحدة ، فلا يحكم بآية دون اخرى ، ولا بحديث دون آخر ، بل يضم كل ذلك بمضه الى بعض ، إذ ليس بعض ذلك أولى بالاتباع من بعض ، ومن فعل غير هذا فقد تحكم بلا دليل .

ويقال لهم : ما الفرق بينكم وبين من قال : لعل الخطاب الوارد انما خص به الصحابة دون غيرهم ؟ فكل ما قالوا ههنا فهو مردود عليهم في دعواهم خصوص بعض ما يقع عليه الخطاب دون بعض .

ويقال لهم : بأي شيء استجزتم قتل من قتلتم من المشركين ، وقطع من قطعتم من السراق ؛ وجلد من جلدتم من الزناة ، وحد من حددتم من القذفة ، وخصصتموهم بايقاع هذه الاحكام عليهم ، دون سائر من يقع عليه اسم زان أو قاتل أو قاذف أو سارق ، فهل ههنا الا انهم سرقوا وقتلوا وزنوا

وقذفوا؟ فهكذا فعل غيركم بمن اخرجتموه من الخطاب، وأسقطتم عنه ما حملتم على هؤلاء فلائى معنى خصصتم من أمضيتم عليه الحكم دون من لم تمضوه عليه؟ فان قالوا: بدلائل دلت على ذلك، لم نأب ذلك. وقلنا لهم: هذا قولنا، وحسبنا اننا قد أزلناكم عن الحكم بالخصوص المجرد، الذى هو الافتراء على الله عز وجل فى الحكم عنه تعالى بما لم يأذن به. وقد رام قوم أن يغرّقوا بين الأوامر والاخبار. واحتجوا بأنهم مضطرون الى العمل بالأوامر وليست الاخبار كذلك

قال على: وهذا فرق فاسد، لاننا مضطرون الى وجوب اعتقاد صحة الاخبار، وإلى الاقرار بها. وهى التى وردت بها النصوص - كما نحن مضطرون الى العمل بالأوامر، ولا فرق. والاعتقاد الصحيح فعل الله تعالى فى النفس والاقرار بالمعتقد فعل النفس بتحريكها آلات الكلام من اللسان والحنك ومخارج الحروف، فلا بد لها من ان تخص بالاقرار بما اعتقدت أو تهم. وخوف الخطأ فى العمل فى الاوامر، كخوف الخطأ فى الاعتقاد للاخبار على ما لا يجوز، واعتقاد الباطل لا يجوز، كما لا يجوز العمل بالباطل. فصح ان الاخبار كالأوامر، ولا فرق.

واحتج بعض من سلف من القائلين بالعموم على القائلين بالخصوص فقال: ماتقولون فى قوله تعالى: « وخاتم النبيين ». اخصوص للنبيين من العرب دون غيرهم، أم عموم بنفس اللفظ؟ فان قالوا: خصوص، كفروا. وإن قالوا: عموم بنفس اللفظ، تركوا مذهبهم الفاسد. فان ادعوا ان ذلك اجماع، لزمهم ان لا يقولوا الا بما اجمع عليه فقط وقد قدمنا فساد هذا القول فانهم لو قالوه لكانوا بذلك خارجين عن الاجماع، لان الامة مجمعة على ان الاقتصار على القول بالاجماع فقط، دون الاثمار للنصوص - وان وقع فيها اختلاف: - حرام لا يفعله مسلم، ولا يسمع مسلما فعله والنص من القرآن والسنن جاء بوجوب طاعة النبي

صلى الله عليه وسلم ، وتحكيمه عند التنازع والاختلاف . وأيضا فهم لا يفعلون ذلك ، فسقط تعلقهم بكل وجه ، بحمد الله تعالى .

فان قالوا : علمنا انه عليه السلام آخر النبيين بقوله صلى الله عليه وسلم : لا نبى بعدى . قيل لهم والله تعالى التوفيق : وهذا أيضا يحتمل من الخصوص ما تحمله سائر النصوص ، ولا فرق . ولعله انه أراد - لانبى بعدى - من العرب أو فى الحجاز أو إلى مائة عام ، أو ما أشبه ذلك . كما زعمت العيسوية من اليهود - والجرمدانية (١) القائلون بتواتر الرسل - والغالية التى قالت بنبوة على وزيع والمغيرة ومنصور الكسف بالكوفة وبيان وأبى الخطاب (٢) وأيضا فان الاجماع إذ قد صح على ذلك فهو أعظم الحجج عليهم ، لاجماع الامة على حمل هذا الخطاب على عمومهم

وكذلك يسئلون عن قوله صلى الله عليه وسلم : بعثت الى الاحمر والاسود وهذا يحتمل من الخصوص ما احتمله « السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » وما احتمله قوله عز وجل : « والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة » . فلا تى معنى خصصتم أحدا الخطابين بلا دليل ، وحتمتم الآخر على عمومهم بلا دليل الا نفس اللفظ فقط ؟

واحتج عليهم بعض من سلف من القائلين بالعموم - بأن قال : انكم متفقون على ان اللفظ إذا ورد فيه تأكيد فانه محمول على عمومهم . قال : فيقال لهم : ان التأكيد يحتمل من الخصوص مثل ما يحتمل الخطاب المؤكد ، ولا فرق . وقد جاء النص بذلك ، فقال تعالى : « فسجد الملائكة كلهم أجمعون إلا ابليس » فجاء الاستثناء بعد تأكيد كيدى اثنين

(١) فى نسخة الجربدانية (٢) انظر الفصل فى المال والنحل للؤل فى ٤ :

١٧٩ - ١٩٢ والمال والنحل للشهرستانى بهامش الفصل ١ : ١٩٥ - ٢ : ٣٦ وكتاب الفرق بين الفرق لعبد القاهر البغدادى ٢٢٠ - ٢٤٠

قال على : قال تعالى : « ولكن حق القول منى لا ملأن جهنم من الجنة والناس أجمعين » . ثم جاء الاستثناء بقوله : « ان الذين سبقت لهم منا الحسنى اولئك عنها مبعدون ، لا يسمعون حسيسها وهم فيما اشتهت أنفسهم خالدون » وقال تعالى مخاطباً ابليس : « لا ملأن جهنم منك ومن تبعك منهم أجمعين » ثم جاء الاستثناء فيمن تاب عن اتباع ابليس ، وفيمن تساوت حسنة وسيئاته التي اتبع فيها ابليس ، فجاء التخصيص كما ترى بعد التأكيد ، فبطل احتجاجهم بالتأكيد ، ولزمهم أن لا يحملوا خطاباً على عمومه أبداً ، اكداً ولم يؤكد ، ولزمهم الوقف أبداً وأن لا ينتفعوا بتأكيد ولا غيره

فان قالوا : انه يلزمكم اذا ورد الاستثناء ، أن تقرّوا بأن ذلك الخطاب أريد به الخصوص . قلنا لهم : كذلك نقول ولسنا معترضين على ربنا تعالى ، ولا على نبينا صلى الله عليه وسلم ، ولا نعلم إلا ما علمنا تعالى ، ولا ننكر صرفهما الالفاظ عن وجوهها ، ولا شرعهما الشرائع علينا ، ولا تحريم ما حرما ، ولا تحليل ما حللا ، ولو أمرانا بقتل آبائنا وأمهاتنا وأبنائنا ، لسارعنا الى ذلك مبادرين ، أو أمسكنا مقرين بالمعصية غير داعين الى ضلالة ، ولا مصوبين لذنوبنا ، بل مستغفرين الله تعالى من ذلك ، راغبين في التوبة

قال على : وما أخوفنى أن يكون ملقى هاتين النكتتين من القول بالوقف : في اتباع الظاهر ، وفي الوجوب وفي العموم وفي الفور . ومن القول بصرف الالفاظ الواردة عن الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم الى تأويل بلا دليل وإلى سقوط الوجوب بلا دليل ، وإلى الخصوص بلا دليل ، وإلى التراخي بلا دليل . كافرأ مشركاً زنديقاً مدلساً على المسلمين ، ساعياً في ابطال الديانة . فان هذه الملة الزهراء الحنيفية السمحة ، كيدت من وجوه حجة ، وبغيت الفوائل من طرق شتى ، ونصبت لها الحبائل من سبل خفية ، وسعى عليها بالحيل الغامضة . وأشد هذه الوجوه سعى من تزيا بزيمهم وتسمى باسمهم ، ودس لهم سم الاساود في

الشهد والماء البارد . فلطف لهم في مخالفة القرآن والسنة ، فبلغ ما أراد ممن شاء الله تعالى خذلانه ، وبه تعالى نستعيد من البلاء ونسأله العصمة بمنه ، لا إله الا هو . فلتسؤ ظنونكم أيها الناس بمن يحسن لكم مفارقة ظاهر كلام ربكم تعالى أو كلام نبيكم صلى الله عليه وسلم ، بغير بيان منهما ، أو اجماع من جميع الامة وبمن يزين لكم التأخر عن طاعتها ، ويسهل عليكم ترك الانقياد لهما ، ويقرب لديكم التحكم في خطابهما ، والتفريق بينهما بطاعة بعض ومعصية بعض . وهذا هو التخصيص الذى يدعونه بلا دليل ، وبالله نعتصم

قال على : ويلزمهم اذا أجازوا تخصيص ألفاظ القرآن والسنة بلا دليل أو الوقف فيها ، ان يجيزوا مثل ذلك في الاعداد ولا فرق ، فيقفوا فيما أوجب الله تعالى من صيام شهرين متتابعين في كفارة الظهار ، وكفارة القتل ، وكفارة الواطئ في شهر رمضان . فلعله تعالى قد استثنى من الشهرين عشرة أيام في حديث لم يبلغهم ، أو بقياس لم يتنبهوا له بعد . كما استثنى تعالى من مدة نوح عايمه السلام في قومه ، خمسين عاما بعد ذكره عز وجل الف سنة . ومثل هذا لازم لهم في جميع ماخطبوا به . وهذا قول كما قدمنا ليس فيه الا ابطال الديانة ، مع فاحش تناقضهم ، وانه دعوى بأيديهم بلا دليل

فان قالوا : هذا لا يجوز في الاعداد لانه لو لم يكن الاستثناء متصلا بها لكانت كذبا . قيل لهم : وكذلك الاخبار ان لم تكن على عمومها ، ولم يأت نص آخر أو اجماع بتخصيصها ، كانت كذبا ولا فرق . وكذلك الاوامر ان كان المراد بها الخصوص ولم يأت نص آخر ولا اجماع بتخصيصها ، كانت تعنيता ، تعالى الله عن ذلك كله

وقال لهم بعض من سلف من القائلين بالعموم : اذا لم يفهم من كل خطاب بمجرد ما اقتضاه لفظه ، فلعل قولكم : نقول بالوقف . وقول من قال منكم : نقول بالخصوص . انما أردتم به في بعض المواضع دون بعض ، ولعلكم أردتم

غير ما ظهر اليينا من كلامكم ، فانكم تناظرونا دائماً في ان لا نحمل الالفاظ على ظواهرها ، ولا على عمومها ، فأول ما ينبغي أن يستعمل هذا فيه ، ففي كلامكم ، فتجعلون في نصاب من لا يفهم عنهم مرادهم ، ولا يصح خطابهم ، وصحت السفسطة بعينها عليهم

قال على : وكذلك يقال أيضاً للقائلين بالوقف أو النذب : أموجبون أنتم لجل الاشياء الواردة من الله تعالى ونبيه صلى الله عليه وسلم ، على أنها غير واجبة ، وعلى الوقف فيها ، أم أنتم نادبون الى ذلك ؟ فان قالوا : نحن موجبون لذلك . قيل لهم : فما الذي جعل كلامكم محمولا على الوجوب ، وكلام ربكم تعالى محمولا على غير الوجوب ، وهذا كفر شديد ممن اعتقده ، وضلال عظيم ممن تقلده . وان قالوا : بل نحن نادبون الى ذلك ، أقرؤا أنهم لا يلزمنا قبول قولهم وبالله تعالى التوفيق . وأيضاً فان معنى قولهم بحمل الالفاظ على الخصوص ، انما معناه بحملها على بعض ما يقتضيه لفظها

قال على : وهذا أمر ليس في طاقة احد فهمه ، ولا الوقوف على حقيقته أبداً ، لانه لا ندرى أى ابعاض تلك الجملة يقبل ، ولا أيها يرد ، وليس بعضها أولى بحمل الحكم عليه من بعض ، فصار ذلك تكليفا لما ليس في الوسع . وهذه هي السفسطة نفسها ، وابطال الحقائق جملة . وقدأ كذبهم تعالى بقوله : « لا يكلف الله نفسا الا وسعها » . ويقال لهم ايضا : أرأيتم قول الله تعالى : « وعلم آدم الاسماء كلها » . ألهذا التعليم الذي امتن الله تعالى به على أبينا آدم عليه السلام فائدة ؟ أم لا فائدة له ؟ فان قالوا : لا فائدة له ، كفروا . وكذبهم الملائكة في اقرارهم بأن ذلك علم عظيم ، لم يكن عندهم حتى علمهم إياه الخالق عز وجل . وان قالوا : ان لذلك التعليم فائدة ، سئلوا ماهي ؟ ولا سبيل الى ان تكون تلك الفائدة إلا ايقاع الاسماء على مسمياتها ، والفصل بين المسميات بالاسماء ، ومعرفة صفات المسميات ، التي باختلافها وجب تخالف

الاسماء ، ليقع بذلك التفاهم بين النوع الذى أسكنه الله أرضه ، وأرسل اليهم الانبياء بالشرائع ؛ إيهلك من هلك عن بينة ، ويحيى من حي عن بينة
وإذ قد ثبت هذا وصح ، فكل من أراد أن يثبت أن الاسماء لا تفهم
منها مسمياتها على عموم ما يقتضيه اللفظ ، ولا يعرف بها ما علفت عليه ، فهو
مبطل للعقل وللشريعة معاً . وبالله تعالى التوفيق . وله الحمد على جميع نعمه
لا إله الا هو

ويلزمهم فى قوله تعالى : « حرمت عليكم أمهاتكم » . ان يكون لعل
ذلك فى بعض الامهات دون بعض ، وفى بعض الاخوات والبنات دون بعض ،
أو لعل الذى حرم هو يمين أو أكلهن دون جماعهن . كما حملتم قوله تعالى :
« فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم » . على بعض المشركين دون بعض ، فلم
تبيحوا قتل الرهبان ، ولا قتل المرتدات ، ولا أولاد المرتدين اذا بلغوا
كفاراً . وكما فعلتم فى القذف ، فلم تحددوا قاذف الكافرة والامة المسلمة ،
وسائر ما حاتموه على الخصوص ، ومثل هذا لازم لهم فى كل خطاب فى القرآن
والسنن . وبالله تعالى التوفيق .

ويقال لمن قال منهم : ان الذى يدل على حمل الالفاظ على عمومها ، انما
هو للتأكييد الوارد

قال على : يقال لهم لو كان ما ذكرتم لكان كلامكم متناقضاً أيضاً ، لانا
نجد التأكييد يأتى مرتين وثلاثاً ، فلو كاد التأكييد الاول يأتى لاجراج اللفظ
من الخصوص الى العموم ، لكان التأكييد الثانى مثله أيضاً ، ولوجب أن
يكون مخرجاً للكلام المؤكد والتأكييد الاول . عن الخصوص الى العموم ،
فكان يكون التأكييد الاول خصوصاً عمومياً معاً ، وهذا لا يعقل . والصحيح
فى ذلك ما قدمناه من ان التأكييد انما هو حسم لشغب أمثالهم فقط ، وليس
التأكييد مخرجاً للكلام المؤكد عن خصوص الى عموم أصلاً . وقد قال تعالى :

« فسجد الملائكة كلهم أجمعون ». وقد أجاب بعض القائلين بالوقف عن هذه المسألة . فقال : معنى قوله تعالى : « أجمعون » بعد أن ذكر « كلهم » هو غير المعنى في « كلهم » ، لأن « كلهم » هو مخرج لقوله تعالى « الملائكة » عن الخصوص الى العموم ، « وأجمعون » دال على أنهم سجدوا مجتمعين لا مفترقين قال على : وهذا جهل شديد وكذب مفرط ، لأن أجمعين ليس معناه الاجتماع ولا هو من باب ، وهذه مجاهرة في اللغة لا يعرفها أهل اللغة ، ولا يعرف أحد من أهل اللسان ، أن قول القائل : أتاني القوم اجمعون . انه أراد مجتمعين ، بل جائز أن يكون الذين اتوا أفرادا مفترقين ، وهذه هي السفسطة التي حذر منها الاوائل .

وجملة الأمر أن هؤلاء قوم تعلقوا بأنهم وجدوا ألفاظا خارجة عن موضوعها في اللغة ، اما الى مجاز ، وإما الى معان مشتركة . فراموا بذلك ابطال الحقائق كلها ، وابطال وقوع الاسماء على مسمياتها ، واختصاص كل اسم بمعناه ، وعمومه لكل ما علق عليه ، وكانوا بمنزلة من قال : لما وجدت في الكلام كذبا كثيرا ، فأنا أحمله كله على الكذب ، ووجدت في الشريعة منسوخا كثيرا لا يحل العمل به ، فأنا أحمله كله على انه منسوخ أو أقف عن العمل بجميعه . ولا فرق بين هذا وبين قولهم : وجدنا ألفاظا على غير ظاهرها ، فنحن نقف في كل لفظ فلا نستعمله على مفهومه ، إذ لعله قصد به غير ما يعقل منه . ووجدنا ألفاظا لا يراد بها عمومها ، فنحن نقف في كل لفظ فلا نمضيه على ما علق عليه

قال على : وقد قال بعض أهل الوقف ، اذ سئل : بأي شيء نعرف بأن اللفظ على عمومه ، أبلغ أم بمعنى ؟ وألزم أن احتمال التخصيص داخل في الثاني كدخوله في الاول ، وهكذا أبداً . وكلف الفرق بين اللفظ الثاني والاول فبلغ (١)

(١) قوله « بلغ » بتشديد اللام . لم يكن عنده شيء كذا في هامش الاصل

عند ذلك ، اذ لا سبيل الى فرق . فقال : ان الاشياء التى بها يلوح العموم ، لا
تحد ولا تحصر ، ولا سبيل الى بيانها

قال على : وهذه ثنية الانقطاع ، التى من بلغها سقط حسيراً ، وعلم أنه لا
حيلة عنده ، ولا قوة لديه ، وهو دليل من دلائل العجز والضعف . وكل من
أقر بأنه لا يقدر على بيان قوله ، فقد حصل فى محل لا يعجز عن مثله ذو
لسان ، اذا استجاز لنفسه الفضائح . فلا يعجز أحد عن أن يدعى ماشاء من
المحالات والدعوى ، فاذا كلف بيانا أو دليلا . قال : هذا لا يطاق عليه

قال على : ونظر ذلك هذا المبلح ، بأن قال : كما ان العدد الذى يوجب
ضرورة العلم فى الاخبار لا سبيل الى حده

قال على : وقد كذب ، بل ذلك محدود ، وقد بيناه فيما خلا : وهو أنه
إذا ورد اثنان من جهتين مختلفتين فحدنا غير مجتمعين ، وقد تيقن أنهما لم
يلتقيا ولا تواطئا ، فأخبرا بمحدث طويل لا يمكن اتفاق خاطر اثنين على توكيده
ولم يكن هناك لهما ولا لمن حدنا رغبة فيما حدنا به وعنه ، ولا رهبة ولا هوى
وذكرنا مشاهدة أو سماعا من اثنين فصاعدا كما وصفنا أيضا : أنهما شاهدا ، فهو
خبر ضرورى يوجب العلم واليقين بلا شك . وان عشرات الالوف اذا حشدوا
وكلفوا خبراً ما ، ولهم فى ذلك رغبة أو رهبة أو هوى ، فخاثر اجتماعهم على
فعل الكذب . وقد شاهدنا ذلك فى شكر الولاية وذمهم ، الا ان هذا لا
يخفى ، بل هو معلوم ضرورة من قبلهم ، لانهم وان اجتمعوا على ما جمعوا له ،

وانظر هامش ص ٣٩ من هذا الجزء والأقرب للمعنى ما قلناه هناك من أن
(بلح) بفتح الباء واللام بمعنى ناء بحمله ويجوز فيها تشديد اللام وفى اللسان
عن أبي عبيد اذا انقطع من الاعياء فلم يقدر على التحرك قيل بلح يعنى بفتح اللام
ونقل التشديد قبل ذلك وأما المعنى الذى بهامش الاصل فان الذى فى اللسان
وبلح على وبلح أى لم أجد عنده شيئاً

فكلهم يخبر صديقه وامرأته وجاره قبل أن يجمع ، وبعد أن ينفض من ذلك الجمع ، بحقيقة الامر وجليه الخبر . وهذا مشاهد كل يوم من أحوال الناس ، ونقل أخبارهم : من موت ، أو ولادة ، أو نكاح ، أو طلاق ، أو عزلة ، أو ولاية ، أو وقعة ، أو ما أشبه ذلك . وإنما اغفل الناس هذا لقلة المتفكرين لمثل هذا وشبهه ، ولكثرة من ينسى ما يمر عليه من ذلك

وأصيخوا رحمكم الله الى ما تقول لكم :

اعلموا أن كل من لا يحمل كلام الله تعالى ، وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم على ظاهره وعمومه والوجوب ، فإن مذهبه الذى يصرح به ، هو أنه متى أمره الله تعالى بأمر أو رسوله عليه السلام ، قال : لا أقبل شيئاً من هذا الكلام ، إذ لعل له تأويلاً ، غير موضوعه فى اللغة ، ولا أعمل بشيء مما أمرتنى به ، لانه ليس على الوجوب ، ولا على العموم ، إذ لعلك أردت به بعض ما يقع عليه . فاعرفوا الآن أن هذا هو الكفر الصريح ، والخروج عن الاسلام جهاراً ، لا بد منه ، أو من الرجوع الى طاعة الله تعالى وطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم ، والالتزام للقرآن والسنة ، وأخذها على ما هى عليه فى اللغة العربية والعمل بما جاء الامر فيهما ، فهذا هو الاسلام ، فعليكم به ، وارضوا ما خالفه مما ذكرنا قبل ، ففيه الهلاك ، فنعوذ بالله تعالى منه وبالله تعالى التوفيق

قال على : فقد لاح — بمحمد الله تعالى — افك القائلين بالخصوص أو بالوقف ، بالبراهين الضرورية . وبالله تعالى التوفيق

فصل

فى بيان العموم والخصوص

قال على : الكلام ينقسم ثلاثة أقسام : فنه خصوص يراد به الخصوص ، كقولك : زيد وعمر وما أشبه ذلك . وعموم يراد به العموم ، ومعنى ذلك

جملة على كل ما يقتضيه لفظه، فنه ما يكون اسما لجنس يعم أنواعا كثيرة، كقوله تعالى : « وجعلنا من الماء كل شيء حي ». فيقع تحت الحى المذكور الانس وأنواع الطير كلها، وأنواع ذوات الاربع كلها، وأنواع الهوام كلها، وقد خرج من هذا العموم الملائكة لاخبار الرسول صلى الله عليه وسلم. انهم خلقوا من نور، وأما الجن فن نار بنص القرآن. الا اننا لا نبعد أن يكون فى تركيبهم شىء من الماء، وإن كان العنصر هو النار. كما فى تركيبنا الماء والنار والهواء، وإن كان عنصرنا التراب. ومنها ما يكون اسما لنوع ما كقوله تعالى : « والخليل والبغال والحمير ». فهذا عموم لجميع الخيل ولجميع البغال والحمير، دون سائر الانواع. وليس هذا خصوصا لان معنى قولنا : عموم، انما هو ما اقتضته اللفظة فقط، دون مالا تقتضيه. فن سى هذا خصوصا فقد شغب وشبك (١). وانما يسمى مابقى من الجملة بعد أن يستثنى منها خصوصا، وما استثنى منها مابقى خصوصا، لان العموم الذى ذكرنا قد ارتفع ضرورة، لان اللفظ حينئذ ليس محمولا على كل ما يقتضيه لفظه. فلما بطل أن يسمى ذلك عموما سى خصوصا، لانه خص منه بعضه دون بعض بالاستثناء وبالبقاء. ومنه ما يقع لاهل صفة ما من النوع، كقوله تعالى : « ولدى القربى ». فكان هذا عموما لذوى القربى كلهم، دون غيرهم، وكان شاملا لكل من وقعت عليه هذه التسمية بهذه الصفة. وكقوله تعالى : « انما الصدقات للفقراء والمساكين ». الآية، فكان ذلك عموما لكل صدقة فرض، بدليل، أخرج منها ما ليس فرضا، وكان ذلك عموما لكل مسكين، ولكل فقير، ولكل عامل عليها، ولكل مؤلف قلبه ولكل ماسى رقة. الا ان يخص شيئا من ذلك نص أو إجماع. وكذلك قوله عليه الصلاة والسلام : الأئمة من قريش

(١) بفتح الباء المشددة والمخففة واصل الشبك الخلط والتداخل والتشبيك على التكثير ومنه شبك الاصابع وتشبيكها وتشابكت واشتبكت التبتست واختلطت

فهذا عموم لكل قرشي، إلا من خصه نص أو اجماع من النساء والصبيان والمجانين، وكذلك سائر النصوص. والقسم الثالث: عموم دل نص القرآن والسنة على أنه قد استثنى منه شيء، فخرج ذلك المستثنى مخصوصا من الحكم الوارد بذلك اللفظ

قال علي: ومن العموم أن يكون لفظه مشتركا يقع على معان شتى، وقوا مستويا في اللغة. ومعنى قولنا: مستو، أي أنه وقوع حقيقي وتسمية صحيحة لاجازية، فإذا كان ذلك خملها واجب على كل معنى وقعت عليه، ولا يجوز أن يخص بها بعض ما يقع تحتها دون بعض، بالبراهين التي أثبتنا آتقا في إيجاب القول بالعموم

قال علي: ومن خالف هذا من أصحابنا الظاهريين فقد تناقض، ولا فرق بين وقوع اسم على ثلاثة من نوع فصاعدا إلى تمام جميع النوع. كقولك: مساكين، وفقراء. وبين وقوع اسم على ثلاثة أشياء فصاعدا مختلفة الحدود، يقع عليها كلها وقوا مستويا ليس بعضها أحق به من بعض. ولهذا قلنا في قوله تعالى: « الزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك »: أن الآية علي عمومها. ولا يحل لمسلم زان أو عفيف أن ينكح زانية مسلمة، لا بوطء ولا بعقد زواج فإن وقع فسخ أبداً مالم تتب قبل أن يعقد معها النكاح، ولا يحل لمسلمة زانية أو عفيفة أن تنكح زانيا مالم يتب، فإن وقع الزواج فسخ أبداً. وأبجنا للزاني خاصة نكاح الذمية العفيفة فقط، لأن النص لم يأت إلا بتحريم ذلك على المؤمنين خاصة، والثناة والزواني مؤمنون، فقد حرم ذلك عليهم بالنص، ولم يأت في ذلك تحريم على المشركين. وهذه كرامة للمسلم والمسلمة لا يدخل فيها المشركون لأن حكمهم الصغار. وقد تناقض في هذا أصحابنا خملوا النكاح هنا على الوطء خاصة وحملوه في قوله تعالى: « ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء ». على العموم لكل ما يقع عليه اسم نكاح، وهذا كما ترى بلا دليل. وأما من ادعى أن

قوله : « الزانية لا ينكحها » : الآية - منسوخة بقوله تعالى : « وأنكحوا الايامى منكم » . ففعل لوجهين . احدهما اجماع الامة على انه لا يحل لاحد ان يقول فى آية أو حديث : انهما منسوخان لا يجوز العمل بهما - الا بنص جلى أو اجماع . والثانى ان قوله تعالى : « وأنكحوا الايامى منكم » . ليس فيه ما يرد قوله تعالى : « والزانية لا ينكحها الا زان او مشرك » . كما ليس فيها اباحة نكاح الاخت وال بنت المحرمتين وان كانتا من الايامى ، ولكن احدى الآيتين مضمومة الى الاخرى ، فننكح الايامى منا ما لم يكن زوانى . مع انه يبعد عندنا فى اللغة وقوع اسم أيم على الزانية فالواجب استعمال الآيتين معا ، لان استثناء بعضها من بعض ممكن ، وقد قدمنا انه لا يحل ترك آية لاخرى أصلا

قال على : وكذلك قلنا نحن وسائر اصحابنا : ان قوله تعالى : « والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا باربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة » . فاجبنا كلنا - معشر القائلين بالظاهر الا قوما توقفوا دون قطع - وقلنا بايجاب جلد القذف كاملا على كل قاذف محصنة بأى معنى وقع عليها اسم محصنة ، من عفاف او اسلام او زواج . فأوجبنا الحد على قاذف الامة والكافرة والصغيرة ، وكذلك أوجبنا الزكاة فى القمح والشعير والتمر دون سائر الحبوب والثمار . لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ليس فيما دون خمسة اوسق من حب أو تمر صدقة » ولفظة دون فى اللغة التى بها خوطبنا تقع على معينين وقوما مستويا حقيقيا لا مجازيا ، وهما : بمعنى اقل ، وبمعنى غير . كما قال تعالى : « واتخذوا من دون الله » . يريد من غير الله تعالى . وقوله تعالى : « واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لاتهمونهم » . فذكر تعالى المجاهدين بالمداوة للمسلمين ، وآخرين من غيرهم مكاتمين بها ، فلم يكن حمل لفظة « دون » فى الحديث المذكور على معنى : اقل ، أولى من حملها على معنى : غير ، فوجب حملها على كلا المعنيين جميعا . وقد تناقض فى ذلك اصحابنا ، فلم يحملوها الا

على معنى : اقل ؛ فقط

قال على : وهذا ترك منهم لقولهم بالعموم ، رحل لفظة «دون» على معنى «غير» أولى ، لان حملها على معنى «غير» يقضى فى جملته «اتل» فهو القول بالعموم لأن الاقل من خمسة أوسق هو أيضا غير الخمسة الاوسق ، وبالله تعالى التوفيق قال على : فهذه أقسام مفهوم الكلام ، وقد جعل قوم قسما رابعا . فقالوا : وخصوص يراد به العموم

قال على : وهذا خطأ ، وليس هذا موجودا فى اللغة ، وسنستوعب الكلام فى هذا ان شاء الله تعالى فى باب الكلام فى القياس ، وفى باب دليل الخطاب ، بحول الله وقوته

فان اعترضوا علينا باحاديث وردت فى رجال باعيانهم ، ثم صار حكمها عندنا على جميع الناس ، فليس ذلك مما ظنوا . ولكن جميع تلك الاحاديث فيها احكام فى احوال توجب الأخذ بذلك فى أنواع تلك الاحوال ، اتباعا للفظ الحكم المعاق على المعنى المحكوم فيه . وقد بينا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبعث ليحكم على اهل عصره فقط ، لكن على كل من يأتى الى يوم القيامة ، وفى كل ما يحدث من جسم أو عرض الى انقضاء الدنيا ، ولا سبيل الى أن يبقى عليه السلام حيا الى ان يلتقى كل احد ، فكان حكمه على انسان فى حال ما حدثت له أو منه ، حكما فى وقوع تلك الحال كما قلنا . وبين ذلك الحديث الذى فيه : « هو جبريل انا كم يعلمكم دينكم » اجل بيان وأوضحه ، فى ان كل خطاب منه صلى الله عليه وسلم لواحد فيما يقتيه به ويعلمه اياه ، هو خطاب لجميع امته الى يوم القيامة ، وتعليم منه عليه السلام لكل من يأتى الى انقضاء الدنيا ، لأن ذلك الحديث انما خرج بلفظ تعليم لواحد فى قوله صلى الله عليه وسلم : « ان تعبد الله كأنك تراه » . ويكفينا من هذا الحديث قوله عليه السلام - إثر جوابه لجبريل عليه السلام - : ان هذا الذى

ذكر تعليم لهم، فأشار إلى الخطاب المتقدم للواحد، وبين ذلك أيضاً قوله تعالى: «وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحساناً أما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما». فبدأ بالجماعة ثم خاطب خطاب واحد. وقد صح أن المراد بهذا الخطاب كل مسلم، والحكم على الأسماء. فكل اسم حكم فيه عليه السلام فهو على كل ما نحت ذلك النوع الذي يقع عليه ذلك الاسم

قال على: وهم أولى الناس بالهروب عن هذا السؤال، لأنهم أتوا إلى حديث الواطئ، في رمضان، وهو المأمور بما يجب في ذلك من الكفارة، فلم يقنعوا بأن جعلوه عاماً لكل واطئ، حتى تمدوا فجعلوه على كل آكل وشارب، ثم على كل موطوءة وآكلة وشاربة من الناس. وأتوا إلى حديث الميت في إحرامه، فقالوا: لا يتعدى به ذلك الميت بعينه. وأتوا إلى أمره صلى الله عليه وسلم في غسل ابنته، فقالوا: هو عام لكل ميتة. وأتوا إلى صلاته على قبر المسكينة، فقالوا: هو خاص لتلك المسكينة ولهم من مثل هذا أزيد من ألف حكم، كلها ينقض بعضها بعضاً

والعجب كل العجب، في قياسهم افطاراً على افطار، فجعلوا في الآكل الكفارة كالواطئ. ولم يقيسوا صياماً على صيام، فلم يروا على المفطر عمداً في قضاء رمضان كفارة، ولا على المفطر في قضاء النذر أيضاً، وليس شئ من ذلك اجماعاً. لأن إبراهيم النخعي وسعيد بن جبير لا يريان الكفارة على الواطئ. وأصحاب الشافعي كلهم لا يرون الكفارة على المفطر بغير الوطء. وقتادة يرى الكفارة على المفطر في قضاء رمضان كهي على المفطر في رمضان ولا فرق. لأنه فرض وفرض، وصوم وصوم، وفطر وفطر

وقد ادعى قوم في أحاديث وردت: أنها خصوص، مثل حديث رضاع سالم قال على: وليس كما قالوا، بل كل رضاع فمحرم بظاهر القرآن إلا ما استثنى بالسنة، من الأربع رضعات فأقل. وأما رضاع سالم فقد قال قوم:

فما كان حكماً في التبنّي ، والتبنّي قد نسخ بقوله تعالى : « ادعوم لا بآبهم » .
فلما سقط التبنّي سقط الحكم المرتبط به . ولما لم يعلم أى الامرين كان قبل ،
أحديث سالم أم قوله صلى الله عليه وسلم : « الرضاعة من المجاعة » ؟ وجب الأخذ
بالزائد على معهود الاصل ، وكان قوله صلى الله عليه وسلم : « انما الرضاعة من
المجاعة » مع قوله تعالى : « والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد
أن يتم الرضاعة » . - زائداً على معهود الاصل في التحريم بعموم الرضاع ، فوجب
الأخذ بالزائد

قال على : بل حديث سالم هو الزائد فيلزم الأخذ به ، لان قوله تعالى :
« يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة » . مسقط لحكم
مازاد على الحولين ، فصار حديث سالم زائداً على الآية ، وحالاً بتأدى التحريم
بالرضاعة أبداً . وما ندرى فى المصائب اطم من قول من عصى النبي صلى الله
عليه وسلم فى التحريم برضاع سالم ، وسمع وأطاع لتحريم مالك برضاع شهرين
بعد الحولين فقط ، ولتحريم أبى حنيفة برضاع ستة أشهر بعد الحولين فقط !
ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم

قال على : ومما يبين قولنا قوله صلى الله عليه وسلم لا بى بردة فى الاضحية
بعناق جذعة : تجزيك ولا تجزى جذعة عن أحد بعدك . فبين صلى الله عليه
وسلم ان هذا الحكم خصوص لآبى بردة ، ولو كان فتياه لواحد لا يكون فتيا
فى نوع تلك الحال ، لما احتاج عليه السلام الى بيان تخصيصه ، ومثله قوله
تعالى : « خالصة لك من دون المؤمنين » . نخرج عليه السلام فى نكاحه من
جملة قوله تعالى : « لقد كان لكم فى رسول الله اسوة حسنة » . ومثله أمره
تعالى بقوله : « استجبوا لله وللرسول اذا دعاكم لما يحيمكم » . نخرج بذلك عليه
السلام من جملة قوله : ان هذه الصلاة لا يحل فيها شئ من كلام الناس . وقد
تناقض أبو يوسف فرأى قوله تعالى : « وإذا كنت فيهم فأقت لهم الصلاة »

خصوصاً له عليه السلام . ولم ير قوله تعالى : « خذ من أموالهم صدقة »
خصوصاً له عليه السلام ، وهذا تناقض ظاهر . وصلاة الخوف لازمة لنا
لقوله صلى الله عليه وسلم : صلوا كما ترونى أصلى . وأخذ الزكاة لازمة للأئمة
بقوله صلى الله عليه وسلم : أرضوا مصدقيكم . وبقوله عليه السلام : فمن
سألهما على وجهها فليعطها ، ومن سئل أكثر منها فلا يعطها . فإذا سألهما أولوا
الامر المأمور فى القرآن بطاعتهم بقوله تعالى : « وأطيعوا الله وأطيعوا
الرسول وأولى الامر منكم » . لزم فرض ادائها اليهم . وكذلك أمره تعالى
بقتال المشركين حتى يعطوا الجزية ، موجب كل ذلك على الأئمة قبضها
وإرسال السعاة والولاء فيها

وأما خصوص لفظ فى نوع يراد به نوع آخر ، فهذا خطأ لا سبيل اليه ،
وهو باطل بالطبيعة والشرعية واللغة . أما الشريعة فقوله تعالى : « ومن يعص
الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله ناراً خالداً فيها وله عذاب مهين » . وحدوده
تعالى ما نص على تحريمه أو إيجابه أو إباحته ، فمن حرم غير ما نص الله تعالى
على تحريمه ، أو أوجب غير ما نص الله تعالى على إيجابه ، فقد تعدى حدود
الله تعالى . وأما الطبيعة : فقد علمنا علم ضرورة ان الاسماء انما وضعت ليعبر
بها عن المعانى التى علقت عليها وسميت بها ، لا عما لم يعلق عليه ولا سمي بها ،
هذا ما لا يثبت فى عقل أحد غيره ، وما عداه فسفسطة وتخليط وافساد للعالم
ولبنية الحس والعقل . وأما اللغة : فانا نسأل كل عالم وجاهل : ما البر ؟ فيقول :
القمح . فان قلنا له عن الشعير : ما هذا ؟ قال : شعير . فان قلنا : هو بر ، أنكر
ذلك وهزأ بقائله ، هذا ما لا يختلف فيه أحد فى شرق الدنيا وغربها ، حتى اذا
أتى الدين - الذى هو المحتاط فيه ، والواجب تحقيقه - حكموا للشعير بحكم البر
وخالفوا ما أقرؤا انه الحقيقة ، وحكموا بما أثبتنا نحن . وهم انه باطل ، وتعدوا
الحدود ، وأوقعوا الاسماء على غير مسمياتها . وبالله تعالى التوفيق

فصل

في الوجوه التي تنقل فيها الاسماء عن مسمياتها، فيخرج بذلك الامر عن وجوبه الى سائر وجوهه ، وعن الفور الى التراخي ، وعن الظاهر الى التأويل ، وعن العموم لكل ما يقتضى الى تخصيص بعضه ، وذكر الدلائل التي تدل على ان الاسماء قد انتقلت عن مسمياتها الى ما ذكرناه

قال على : هذا باب كثر فيه التخليط ، وعظمت فيه الأغاليط ، ولوقلنا : انه أصل لكل خطأ وقع في الشرائع لم يبعد عن الصواب ، فلنقل - بحمد الله وعونه - فيه قولاً يرفع ان شاء الله تعالى الاشكال . فنقول وبالله تعالى التوفيق ان الاسماء المنقولة عن معانيها تكون بأربعة أوجه : أحدها نقل الاسم عن بعض معناه الذي يقع عليه دون بعض ، وهذا هو العموم الذي استثنى منه شيء ما ، فبقى سائر مخصصاً من كل ما يقع عليه . كقوله تعالى : «الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم» ، وكسائر ما ذكرنا . والوجه الثاني : نقل الاسم عن موضوعه في اللغة بالكلية وتعليقه على شيء آخر ، كنقل الله تعالى اسم الصلاة عن الدعاء فقط ، الى حركات محدودة من قيام وركوع وسجود وجلس وقراءة ما وذكر ما ، لا يتعدى بشيء من ذلك الى غيره ، وكنقله تعالى اسم الزكاة عن التطهر من القبايح الى إعطاء مال محدود بصفة محدودة لا يتعدى ، وكنقله تعالى اسم الكفر عن التغطية الى الجحد له عز وجل ، أو لنبي من أنبيائه ، أو لشيء صح عن الله تعالى وعن رسوله صلى الله عليه وسلم ، مع بلوغ كونه كذلك الى الجاحد له ، وكنقل الامر الوارد عن الوجوب ، الى الندب أو الاباحة ، لان هذا هو وضع للفظ المرتب للإيجاب في غير معناه ، ونقل له عن موضوعه الى الندب الذي هو غير معناه ، بل له صيغة أخرى تدل على انه على التخيير ، وكنقل الامر عن إزام العمل به الى المهلة فيه

قال على : فقد بان بما ذكرناه ، ان نقل الامر عن الوجوب والفور الى الندب

والتراخي هو باب واحد، مع نقل اللفظ عما يقتضيه ظاهره الى معنى آخر . وهذا الباب يسمى في الكلام وفي الشعر : الاستعارة والمجاز ، ومنه قوله تعالى : « ذق انك أنت العزيز الكريم » . ومثل هذا كثير . والوجه الثالث : نقل خبر عن شيء ما الى شيء آخر اكْتفاءً بفهم المخاطب . كقوله تعالى : « واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها » وانما أراد تعالى أهل القرية وأهل العير ، فأقام الخبر عن القرية والعير مقام الخبر عن أهلها . وكقوله تعالى : « وإن كنتم مرضى أو على سفر » فأقام ذكر السفر والمرض مقام الحدث ، لان المراد فأحدثتم . وكقوله تعالى : « ذلك كفارة إيمانكم إذا حلفتم » فأوقع تعالى الحكم على الحلف ، وإنما هو على الحنث أو إرادته لاعلى الحلف ، ومثل هذا كثير . والوجه الرابع : نقل لفظ عن كونه حقاً موجباً لمعناه الى كونه باطلاً محرماً . وهذا هو النسخ كنقله تعالى الامر بالصلاة الى بيت المقدس الى أن لا يحل ذلك اليوم أصلاً بالنسخ لغير ضرورة

قال على : وإنما فرقنا بين النسخ وبين نقل الامر عن الوجوب الى الندب أو غيره ، وإن كان كل ذلك نقلاً ، لان النسخ كان الامر المنسوخ مراداً منا العمل به قبل أن ينسخ . وأما المحمول على الندب فلم يرد قط منا إلزامنا العمل به وهذا فرق ظاهر

قال على : وكل ما ذكرنا فلا يحل أن يتعدى به موضوعه ، لانه كما ترى أنواع ، يجمعها جنس النقل للاسماء عن مراتبها ، فن استجاز منها واحداً بغير برهان ، لزمه أن يحيز جميعها ، وفي ذلك القضاء بالنسخ على كل شريعة ، وبأنه لا يفهم عن الله تعالى ولا عن رسوله صلى الله عليه وسلم لفظ أصلاً ، إذ لعله قد نقل الى معنى آخر ، وهذا خروج عن الاسلام

قال على : وإذا قد ذكرنا وجوه النقل للاسماء عن معانيها ، ومثلنا منها أمثلة تدل عليها ، وتنبه على أمثالها مما لم نذكره بحول الله تعالى وقوته : فلنذكر

ان شاء الله تعالى بتوفيقه لنا وعونه إيانا - الدلائل التي بها تعلم صحة الوجوه التي ذكرنا ، وبها يثبت عندنا ان الاسم قد نقل الى بعض الوجوه التي ذكرنا والتي متى لم توجد لم يحل لمسلم أن يقول : ان هذا اللفظ على غير موجب . وبالله تعالى التوفيق ، فلنقل وبالله . نعتصم : ان البرهان الدال على النقل الذي ذكرنا ينقسم قسمين لا ثالث لهما . اما طبيعة ، وإما شريعة . فالطبيعة هو مادل العقل بموجبه على أن اللفظ منقول عن موضوعه الى أحد وجوه النقل الذي قدمنا مثل قوله تعالى : « الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم » - فصح بضرورة النقل ، ان المراد بذلك بعض الناس . لان العقل يوجب ضرورة ان الناس كلهم لم يحشروا في صعيد واحد ليخبروا هؤلاء بما أخبروهم به ، ولان العقل يوجب ضرورة ان المخبرين لهم بأن الناس قد جمعوا لهم ، غير الجامعين لهم ، وغير المجموع لهم بلا شك ، وان الجامعين غير المخبرين بالجمع ، وغير المجموع لهم بلا شك ومثل قوله تعالى : « كونوا حجارة أو حديدا » . علمنا بضرورة العقل انه أمر تعجيز ، لانه لا يقدر أحد أن يصير حجارة أو حديدا ، ولو كان أمر تكوين لكانوا كذلك ، فلما وجدهم العقل لم يكونوا حجارة ولا حديدا علم انه تعجيز

وأما الشريعة فهي أن يأتي نص قرآن أو سنة ، أو نص فعل منه عليه السلام أو إقرار منه عليه السلام ، أو إجماع على أحد وجوه النقل الذي ذكرنا ، كما دل الاجماع على ان اسم أب في قوله تعالى : « ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء » منقول عن الاختصار على الأب وعلى الاجداد من الأب والأم وان بعدوا : الى الآباء من الرضاة والاجداد من الرضاة لقوله عليه السلام : يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب . كما دل النص أيضاً على نقل اسم الاب الى العم في قوله تعالى حاكياً عن القائلين : « نعبد إلهك وإله آباءك ابراهيم وإسماعيل واسحق » . وانما كان اسمعيل عمّاً لأباً ، ولم يجب من

أجل هذا ان ننقل اسم أب في المواريث الى الجد من الأم أصلاً ، وكما دل
النقل المتواتر أيضاً على نقل اسم ابن في قوله تعالى : « وحلائل أبنائكم
الذين من أصلابكم » . عن الاقتصار على الابن وبني البنين وبني البنات ، وإن
بعدوا : الى البنين من الرضاعة أيضاً ، ولم يجب من ذلك أن ننقل اسم الابن في
المواريث الى ابن الرضاعة وبني البنات ولا يحجب بابن الرضاعة ولا ببني
البنات الأم عن الثلث ، ولا الزوج عن النصف ، ولا الزوجة عن الربع ، الى
السدس والربع والثلث . ولم يوجب شئ مما ذكرنا أن ننقل اسم الأم عن
الوالدات اللاتي حملن الانسان في بطونهن ، في كل حكم الى أمهات الرضاعة ، لان
العلم واجب ضرورة بأن الناس ماتوا على عهد رسول الله صلى الله عليه
وسلم ، ولهم بنو البنات والاجداد من قبل الامهات ، وكذلك من الرضاعة ،
فلم يرث أحد منهم شيئاً ، بالنقل عن الكواف عصراً عصراً وكما لم يجب إذ خص
الجد من الاب والابن من الولادة والأم من الولادة بالميراث ، أن يتعدى ذلك
فيخص بعض الوالدات ، وبعض الابناء ، وبعض الاجداد بلا دليل . ولذلك
ورثنا الجد لأب إذا لم يكن هنالك أب دون الاخوة ولائنه متفق على انه يرث
في تلك الفرائض ، والاخوة مختلف فيهم ولا نص في ذلك ؛ فلزم أن لا نورث
أحدًا بلا نص ولا إجماع وهم الاخوة ، ولزم أن يورث الجد لانه متفق على انه
يرث في تلك الفرائض مع النص على انه أب . وكان يلزم من يقول بالخصوص
أن يخرج بعض البنين عن أن يورثهم مع سائر البنين ، قياساً على الاجماع في
أن لا يورث بنو البنات ، لانهم بنون ، ولا يحرم على آباء أمهاتهم نكاح حلائلهم .
ومن قال : ان الجدة قيست على الأم في التحريم ، لزمه أن يقيسها عليها في
التوريث وإلا كان متناقضاً . وبالله تعالى التوفيق

فصح بما ذكرنا ان اخراج الاسماء عن مواضعها اذا قام دليل من الأدلة التي
ذكرنا . واجب لانه أخذ في كل ذلك بالظاهر الوارد ، وبالنص الزائد ، فلم يخرج

عن الظاهر في كل ذلك ووجب إذا عدم دليل منها أن لا ينقل شيء من الخطاب عن ظاهره في اللغة. وأما من خصص الظاهر أو العموم بقياس، أو بدليل خطاب، أو بقول صاحب، فذلك كله باطل. وسنبين ذلك في الأبواب المذكورة إن شاء الله تعالى وقد قال تعالى: «لتبين للناس ما نزل إليهم». فلاح أن لا بيان إلا بنص أو بضرورة عقل كما قدمنا، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم هو التالي علينا القرآن، فهو المبين به، وهو الأمر لنا بالسنن المبينة علينا، وهو الأمر باتباع القرآن والسنن والاجماع، وهو عليه السلام الذي نص علينا في القرآن إيجاب استعمال العقل والحس. وقد ذكرنا في باب الاخبار من هذا الكتاب كيف التخصيص بالآي، والآي وللحديث، وبالحديث والآي وللحديث قال علي: ومن التخصيص بالاجماع قوله تعالى: «حتى يعطوا الجزية عن يدهم صاغرون». فلما أجمعت الامة بلا خلاف أنهم ان بذلوا فلساً أو فلسين لم يجز بذلك حقن دمائهم ولا خرجوا عن إيجاب قتلهم، وحتى لو كثر الفائلون بذلك واشتهر فضلهم ما وجب أن يعتمد بهذا القول؛ لانه لم يأت به قرآن ولا سنة لكن لما قال تعالى: «حتى يعطوا الجزية». بالالف واللام - وهما في اللغة التي بها نزل القرآن للعهد والتعريف - علمنا انه أراد تعالى جزية معلومة معهودة وبين ذلك بقوله تعالى: «الجزية» بالالف واللام، والالف واللام في لغة العرب لا يقع إلا على معهود، وصح ان النبي صلى الله عليه وسلم لما أمر بأخذ دينار من كل محتلم منهم ومحتلمة، علمنا ان ما دون الدينار ليس هو الجزية المحرمة لدمائهم وأموالهم، ولم يكن لأقصى الجزية وأكثرها حد يوقف عنده، فيدعى فيه وجوبه بالاجماع، فان يحيى بن آدم، وعطاء بن أبي رباح، وعمر بن دينار، وسفيان الثوري، كلهم يقول: ليس لأكثر الجزية حد، وإنما هو ما تراضوا به فلما كان اسم الجزية يقع على الدينار وحب قبوله ممن لا يقدر على أكثر منه، ولزم المصالحين ما صالحوا عنه مما هو أكثر من

الدينار، ووجب أن يفرض على من يطيق أكثر من دينار من أهل الغنوة (١) ما أطاق، مالا يجحف به

وأما نقل الامر عن الوجوب الى الندب، فانه لا مدخل للعقل فيه، وانما يؤخذ من نص آخر أو اجماع فقط. كما قلنا في قوله تعالى: « وإذا حلتم فاصطادوا »، انه اباحة لما ذكرنا في ذلك للاجماع على ذلك. وقلنا في الوتر: إنه ندب لقول الله تعالى له ليلة اسرى: هن خمس وهن خمسون لا يبدل القول لدى. ولانه عليه السلام كان يتنفل على البعير فاذا أراد الفريضة نزل، وكان يوتر على البعير -

وأما النهي عن القران بين التمرتين في الاكل، والاشهاد على التبايع، وكتاب الديون، والانتشار بعد الصلاة للنوم والاكل وطلب الرزق، والاكل من الهدى والاطعام منه ومن الاضحية، والمكاتبة لمن طلبها ممن فيه خير من الرقيق، وإيتائهم من مالنا: فقرائهم كلها، لانه لا نص في اخراجها عن الوجوب ولا اجماع

وأما أمره تعالى لاهل النار بالدخول فيها، وأن يخسئوا، وبصليها، فأمر اضطرار لا محيد لهم عنه وأما أمره تعالى لاهل الجنة بالاكل والشرب وقبول النعيم فأمر ايجاب لا بد لهم من قبوله مختارين مغتبطين (٢)، كما تفعل الملائكة فيما يؤمرون به، وبالله تعالى التوفيق

(١) بفتح العين واسكان النون: القهر والغلبة من عنايعنو اذا ذل وخضع والغنوة المرة الواحدة منه، كأن المأخوذ بها يخضع ويذل. قاله في النهاية. والمراد أهل البلاد التي فتحت بالسيف (٢) ليس الامر لاهل الجنة وأهل النار ظاهرا في الوجوب لان الدار الآخرة دار الجزاء، وما هي بدار تكليف: ولا محيص لاحد هناك عن الامتنال لما أمرهم ربهم فقد انكشف الغطاء عن أعيينهم ورأوا سلطان ربهم وجبروته وتجلت لهم عظمته في ملكه ورأوا عاقبة

فصل

في النص يخص بعضه هل الباقي على عمومه، أم لا يحمل على عمومه؟
قال علي : وأما النص الذي يصح البرهان على انه ليس على عمومه، فقد
قال قوم: الباقي على عمومه . وقال بعضهم - وهو عيسى بن أبان الحنفي قاضي
البصرة (١) - : لا نأخذ منه إلا ما اتفق عليه

قال علي : والصحيح من ذلك انه ان كان من النصوص التي لو تركنا
وظاهرها لم يفهم منه المراد: فاننا لا نأخذ منها إلا ما يبينه نص آخر أو
اجماع، وذلك مثل: « أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة » . وأيضاً فان الله تعالى نص
لنا على الصلاة والزكاة بالآلف واللام، والالف واللام انما يقمان على مبهود،
ولا يفهم من هذا الظاهر كيفية الصلاة والزكاة الواجبين علينا، فوجب أن
يطلب بيانهما من نصوص آخر أو اجماع، وقد أخبرنا تعالى انه لا يكلف نفساً
إلا وسعها، وليس في وسعنا أن نفهم استقبال الكعبة، والايان بأربع ركعات
للظهر في كل ركعة سجدتان، وثلاث للمغرب. من قوله تعالى : « أقيموا الصلاة »
ولا في وسعنا أن نفهم اعطاء شاة من خمس من الابل، وما يجب من الزكاة من
البقر والغنم، من قوله تعالى : « وآتوا الزكاة » . ولاجل هذا النص منعنا
من أن يكون تعالى يكلفنا ما لا نطيق، وأما لو شاء ذلك تعالى لكان حسناً

ما قدمت أيديهم، فهيات أن يحدث احدهم نفسه بمخالفة الامر « يوم تشهد
عليهم ألسنتهم وأيديهم وأرجلهم بما كانوا يعملون »

(١) هو الامام الكبير عيسى بن أبان بن صدقة تلميذ محمد بن الحسن .
قال هلال بن يحيى : ما في الاسلام قاض أفقه منه، له ترجمة في الجواهر المضية
١ : ٤٠٠ وفي الفوائد البهية ١٥١ وفي تهذيب الاسماء للنواوي ٢ : ٤٤ وفي
الانساب للسمعي ٤٣٨ مات سنة ٢٢١ ومن تلامذته بكار بن قتيبة قاضي
مصر انظر ملحق كتاب قضاة مصر طبع بيروت ٥٥٥

فى العقل ؛ ولو أنه تعالى كلفنا شرب ماء البحر فى جرعة ثم يعذبنا إن لم نفعل
لكان ذلك عدلاً وحقاً ، ولكنه تعالى قد تفضل علينا وآمننا من ذلك ،
ولم يكلفنا ما لا نطيق ، فله الحمد والشكر لا إله الا هو . وكذلك قوله تعالى :
« خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها » . ليس فيها بيان كيفية تلك
الصدقة ولا متى تؤخذ ، أم فى كل يوم ؟ أم فى كل شهر ؟ أم فى كل عام ؟ أم مرة فى
الدهر ؟ ولا مقدار ما يؤخذ ، ولا من أى مال . فى قوله تعالى : « من أموالهم » .
عمومان اثنان أحدهما الاموال ، والثانى الضمير الراجع الى أرباب الاموال ،
فأما عموم الاموال : فقد صح الاجماع المنقول جيلاجيلاً الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم انه لم يوجب الزكاة إلا فى بعض الاموال دون بعض ، مع ان نص
الآية يوجب ذلك ، لانه انما قال تعالى : « خذ من أموالهم » . فالظاهر يقتضى
ان ما أخذ مما قل أو أكثر فقد أخذ من أموالهم ؛ كما أمر . وقوله عليه السلام
اذ سئل عن الحمير : أفيها زكاة أم لا ؟ على أن هذا اللفظ ليس مراداً به جميع
الاموال . وقد قال عليه السلام : ان أموالكم عليكم حرام . وقال عليه السلام :
كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه . ونص عليه السلام على انه لا
يحل له أخذ مال أحد إلا بطيب نفسه ، وليست الزكاة كذلك ، بل هم مقاتلون
ان منعوها ، وأيضاً فان لفظة « من » فى قوله تعالى : « من أموالهم » . انما هى
للتبعية . وأيضاً فلو كانت الاموال مرادة على عمومها لكان ذلك ممتنعاً ؛
لان ذلك كان يوجب الاخذ من كل برة ؛ ومن كل خردلة ، ومن كل سمسة
لان كل ذلك أموال ، فلما صح بكل ما ذكرنا أنه تعالى لم يرد كل مال ؛ وجب
طلب معرفة الاموال التى تجب فيها الزكاة ومقدار ما يؤخذ منها ، ومتى يؤخذ
من نص آخر أو من الاجماع ، اذ قد ثبت ان المأخوذ هو شئ من بعض ما
يملكونه ، فلا بد من بيان ذلك الشئ المراد ، فانه اذا أخذ شئ يقع عليه
اسم شئ واحد من جميع أموالهم ، فقد أخذ من أموالهم ، وكان هذا أيضاً

موافقا للظاهر وغير مخالف له البتة ، وليس الا هذا الوجه ، الا أن يوجب أكثر منه نص أو اجماع ، لانه قد تعذر الوجه الثانى ، وهو أن يؤخذ من كل مال جزء ، وإذا لم يكن لشيء الا قسمان فسقط أحدهما ثبت الآخر . فلولم تأت نصوص واجماع على الأخذ من المواشى والذهب والفضة والبر والشعير والتمر ، لما وجب الا ما يقع عليه اسم أخذ ، ولا جزأ اعطاء برة واحدة أو شميرة واحدة أو أى شيء أعطاه المرء ، ولكن النصوص والاجماع على ما ذكرنا ، فرض الوقوف عندهما

وأما العموم الثانى : وهو عموم أرباب الاموال فبين واضح ، وهو من كل انسان ذى مال ، فوجب استعماله على عمومته ، اذا عرف مقدار ما يؤخذ ومتى يؤخذ ومما يؤخذ ، فلا يخرج من ذلك الا ما أخرجه نص أو اجماع على ما نذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى

وأما النص المفسر الذى يفهم معناه من لفظه ، وكان يمكننا استعماله على عمومته ، ولولم يأتنا غيره ، فأتى نص آخر أو اجماع ، يخص منه بعض ما يقع عليه الاسم ، فانه لا يخرج منه الا ما أخرج النص والاجماع ، والحجة فى ذلك هى الحجج التى اثبتنا بها القول بالعموم ، فى أول هذا الباب الذى نحن الآن فى فصوله . ويلزم من قال : لا ابقى منه الا ما جاء نص أو اجماع فى بقاءه ، أن يبيح دماء جميع الامة الا ما اتفق على تحريم دمه ؛ لان قوله عليه السلام : دماؤكم وأموالكم عليكم حرام ، فقد اتفق على انه ليس على عمومته بل خص منه كثير كالزناة المحصنين ، وقتلة الانفس وغيرهم ، فيلزمهم أن يقتلوا شارب الخمر فى الرابعة ، هذا لولم يأت فيه نص ، ولكن على أصلهم الفاسد ؛ وان يقتل الساحر إن كان حنفياً أو شافعياً ، وأن يقتل السيد بعبده ، والمؤمن بالكافر ان كان مال كياً ، وإلا فقد تناقضوا وأقروا بأن العموم الذى قد خص بعضه فان باقيه على العموم أيضاً ، الا أن يخصه نص أو اجماع ، ونحن

نرى - ان شاء الله تعالى - مسألة فيها تخصيص مترادف مرآة لكيفية العمل فيما ذكرنا ، وبالله تعالى التوفيق ، فنقول : قال الله عز وجل : « هو الذى خلق لكم ما فى الارض جميعاً » . فلانص اكثر معانى ولا أعم من هذا ، وفيه اباحة النساء والمآكل كلها وكل ما فى الارض . وقال تعالى : « قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم » . فلاشئ بعد النص المذكور آنفاً أعم ولا أكثر معانى من هذا النص الثانى ، فلولم يرد غيرها لحرم النكاح جملة ، والوطء بالبته ، ولكان النساء كلهن مستثنيات مما ابيح فى النص الاكثر المذكور آنفاً ، فلولم يرد غير هذين النصين لحرم النساء جملة . وقال تعالى : « فأنكحوا ما طاب لكم من النساء » . فكان هذا مبيحاً لما حظر النص المذكور الذى فيه حفظ الفروج ، فلولم يرد غير هذه النصوص لوجب الأخذ بالتحريم ، لان الآية التى فيها اباحة النكاح موافقة للنص الاكثر الذى فيه اباحة كل ما فى العالم ، وانما هى تأكيد وتكرار كسائر ما فى القرآن من التكرار والتأكيد الذى أورده الله تعالى كما شاء ، لايسئل عما يفعل وهم يسئلون . كما كرر تعالى أخبار الانبياء عليهم السلام : و« أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة » و« أطيعوا الرسول » . فكرر اباحة نكاح النساء كما شاء . ولسنا نقول : ان شيئاً من هذه النصوص قبل شئ ولا ان شيئاً منها بعد شئ ، وسواء نزل بعضها قبل بعض . أو نزلت ، معاً لا فرق عندنا بين شئ من ذلك ، وليس شئ مما نزل بعد رافعاً لشئ نزل قبل إلا بنص جلى فى انه رافع له أو باجماع على ذلك ، وإلا فهو مضاف اليه ومعمول به معه ، ضرورة لا بد من ذلك . فلما صح ماقلنا من استثناء تحريم النكاح جملة مما أباح تعالى لنا ، ووجدناه تعالى قد استثنى اباحة النكاح من حفظ الفروج استثناء تاماً بقوله تعالى : « والذين هم لفروجهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين فن ابغى وراء ذلك فاولئك هم العادون » فصح يقينا ان الزواج وملك اليمين مستثنى مما حرم من اهل الفروج ، ثم

وجدنا هذا الاستثناء يحتمل أن يؤخذ به على عمومته، فيخص به من آية التحريم أشياء كثيرة: منها الاختان بملك اليمين، والأُم والابنة بملك اليمين، والكتابية بملك اليمين، والحائض، والمحرمة، والصائغة فرضاً، والحرمة بصهر أو رضاع، ويحتمل أن لا يخرج من النص الذي فيه تحريم اِهال الفروج جملة الا ما خص نص جلي أو اجماع متيقن على اخراجه منه . فلو أخرجنا من النص الذي فيه تحريم اِهال الفروج كل ما يحتمل اخراجه، لكننا قد أسقطنا ما تيقنا وجوبه بما شككنا في اِباحته، ونحن اذا لم نخرج منه الا ما جاء نص جلي أو اجماع باخراجه منه، كنا قد عملنا بما تيقنا لزومه لنا من النص المبيح للوطء وعملنا أيضاً بما تيقنا وجوبه من النص الذي فيه التحريم، إذ في استعمالنا ما في آية اِباحة الوطء كله رجوع الى الاصل الأول الذي فيه اِباحة كل ما في الارض، وترك ما قد لزم اخراجه منه بيقين. فلو فعلنا ذلك لكننا متناقضين لانها ثلاثة نصوص كما ترى: نص عام، ثم آخر دونه في العموم، ثم ثالث دونهما معاً في العموم - فان قال قائل: بل نأخذ بالنص الاخص. قلنا له وبالله تعالى التوفيق: انك ان فعلت ذلك رجعت الى قولنا، لا نتا نوجدك نصاً أخص من النص الذي فيه اِباحة الوطء فيلزمك أن تغلب هذا الاخص الذي هو نص رابع، وإلا نقضت قولك . وهو قول الله تعالى: « ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن » والمشركات من الكتابيات هن بعض من تملك أيماننا. وكذلك الاختان اذا ملكناهما

وأما أصحابنا القياسيون . فتناقضوا تناقضاً فاحشاً ظاهر الخطأ، لأنهم عمدوا الى قوله عز وجل: « ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن ». وإلى قوله تعالى: « وان تجمعوا بين الاختين الا ما قد سلف » وإلى قوله تعالى: « وأمهات نسائكم » وهذه كما ترى آيات محرمات لنساء موصوفات . وعمدوا الى قوله تعالى: « الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير

ملومين . فاستثنوا الاختين بملك اليمين ، والأُم وابنتها بملك اليمين والعمة
وبنت أخيها بملك اليمين ، والحالة وبنت اختها بملك اليمين ، من الآية التي فيها
اباحة ملك اليمين ، إلا أن يكون اختان معاً أو أم وابنة ، أو عمة وبنت أخيها ،
فإن أولئك لا يحل وطؤهن ، ثم أبوا أن يستثنوا الاماء الكتايات مما أباحوه
من ملك اليمين ، فلو أن ما كسأ عكس فأباح الاختين والأُم والابنة بملك اليمين
وحرّم الامة الكتايتة بقوله تعالى : « ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن » .
أى فرق كان يكون بينهم إلا التحكم بلا دليل ؟ فإن قالوا : قد ابيحت الكتايتة
قيل لهم : أخطأتم إنما ابيحت بالزواج بقوله تعالى : « والمحصنات من الذين
أوتوا الكتاب من قبلكم إذا آتيتموهن أجورهن » . فانما أباح المحصنات
الكتايات بشرط إيتائهن الاجور ، وإيتاؤهن الاجور لا يكون الا في الزواج
لا في ملك اليمين ، وهذا مالا شك فيه عند أحد ، فبطل أن يكون المراد بالاباحة
المذكورة الاماء الكتايات ، فبقين على أصل التحريم . ولو أننا راضينا لانفسنا
من الحجة بنحو ما يرضون به لانفسهم لقاننا لهم : ان قوله تعالى : « ولا تنكحوا
المشركات حتى يؤمن » . انما قصد به الاماء لقوله تعالى في أثر ذلك : « ولأمة
مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم » ولعنّا في ذلك مشغبين بأقوى مما
يحتجون به في أكثر مسائلهم . مثل احتجاجهم في ايجاب الخطبة بقوله تعالى :
« وتركوك قائماً » . ومثل احتجاجهم في عتق الأخ بقوله تعالى : « لا أملك الا
نفسى وأخى » . ومثل احتجاجهم في المنع من النفخ في الصلاة بقوله تعالى :
« ولا تقل لها أف » . ومثل احتجاجهم في القسامة ببقرة بنى اسرائيل .

ومثل هذا من التويه البارد الفاسد الداخلى في حدود هذيان المبرسمين ، ولكن
الله عز وجل قد أغنانا بالنصوص الظاهرة التي لا مجال للتأويل فيها وبنصره
تعالى لنا عن تكلف بنيات الطرق وادعاء ما لا يصح . ومن أمكنته السيوف لم
يفتقر إلى المحاربة بمحطام التبن ، ولا سيما من قال منهم : ان النص اذا خص بعضه

لم يؤخذ من باقيه الا ما أجمع عليه ، فانه يقال له في هذا المكان : اباحة ملك
اليمن قد خرج منه بالنص وبالإجماع أشياء كثيرة. فمنها الذكور والبهايم، والام
من الرضاع ، والاخت من الرضاع، وكل حرية بصهر ورضاع، وكل حائض ،
وكل صائمة فرض . وأخرجت أنت منه، الاختين والام والابنة والعمة والخالة
فيلزمك أن لا تبيح مما بقى إلا ما اتفق عليه ولم يتفق على اباحة الامة، الكتابية
بملك اليمن ولا جاء بها نص. فواجب عليك القول بتحريمها

ويقال لسائرهم: أنتم أهل القياس فقيسوا ما اختلفنا فيه من وطء الامة
الكتابية بملك اليمن على ما اتفقنا عليه من تحريم الاختين بملك اليمن وسائر ما
ذكرنا، ويقال للمالكين منهم أنتم تدخلون التحريم بأدق سبب ولا تدخلون
التحليل إلا بأبين وجه. فخرموا الوطء للامة الكتابية إذ لا سبب معكم في
تحليلها لا دقيق ولا جليل ، ولكم في تحريمها أبين سبب ، فان ادعوا اجماعا
اكذبهم ابن عمر فقد صح عنه تحريم الكتابيات جملة وتلا الآية التي ذكرنا
قال على : واما جمهور اصحابنا الظاهريين، فانهم سلكوا طريقة لهم في ترك
ما ظاهره التعارض - قد بينا بطلانها - فعملوا بقوله تعالى : « وان تجمعوا بين
الاختين » « وأمهات نسائكم » . « ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن » : معارضا
لقوله تعالى : « الا ما ملكت ايما نكم » ورجعوا الى الاصل بالاباحة

قال على : وهذا خطأ شديد من كل وجه، وحتى لو كان التعارض موجودا
وكان العمل صحيحا لكان ههنا باطلا ؛ فكيف والتعارض غير موجود لقوله
تعالى : « ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا » ولقوله تعالى :
« وقد فصل لكم ما حرم عليكم ». والعمل المذكور عنهم فاسد بترك ما قد ثبت
اليقين بوجوب الطاعة له

قال على : ولو كان العمل المذكور صحيحا لكان الرجوع الى قوله تعالى : « قل
للمؤمنين يفضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم » . أولى منه الى اباحة قد خص

منها حفظ الفروج، ولكن الصواب ما بينا من استثناء الاقل معاني من
الاكثر. والعجب كل العجب من تحريمهم الامة الوثنية بملك اليمين بلا خلاف
منهم بقوله تعالى: «ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن». وابعثهم الامة الكتابية
بملك اليمين بلا نص فيها اصلا ولا اجماع. فخصوا قوله تعالى: «ولا تنكحوا
المشركات حتى يؤمن»: بلا دليل وفرقوا بين الامة الوثنية والكتابية بلا دليل
فان قالوا: ان قوله تعالى: «ولا تنكحوا المشركات». انما قصد به الزواج.
اخطأوا من وجهين، احدهما تخصيص العموم بلا دليل، والثاني تناقضهم وتحريمهم
الامة الوثنية بملك اليمين. وانما جاء نص الاباحة من الكتابيات بالزواج فقط.
فخرام ان يستثنى من تحريم المشركات بشيء غير الزواج وحده الذي استثنى
بالنص، لاسيما وهم يبطالون القياس. وانما اباح الامة الكتابيات بملك اليمين
من اباحهن قياسا على الحرائر منهن في الزواج، والقياس باطل. فلم يبق الا ان
يقولوا: ان المشركات اسم لا يقع على الكتابيات، فان قالوا هذا وكان القائل
مالكيا أو شافعيا تناقض في انهم حملوا قوله تعالى: «انما المشركون نجس فلا
يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا». على الكتابي كما حملوه على الوثني، وان
كان حنفيا تناقض في حمله قوله تعالى: «فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم». الآية
على الكتابي كحماهم اياها على الوثني، وبرهان ذلك قبولهم اسلامه ان اسلم
وليس في آية حرب أهل الكتاب الا: «حتى يعطوا الجزية». فقط وبالله
تعالى التوفيق*. ومما احتج به عيسى بن ابان في قوله: ان النص اذا خص منه
شيء وجب حمل سائرته على الخصوص. أن قال: ان ذلك مثل شاهدين جرحا
بقصة ما فوجب التوقف على سائر شهادتهما في كل شيء.

قال على بن احمد: وهذا القول فزع ما فيه من الاضطراب وتشبيهه
بشيء لا يشبهه، اقدام عظيم على الله عز وجل وعلى رسوله صلى الله عليه وسلم.
ولو كان القياس حقا. وقد أعاد الله تعالى من ذلك. لكان هذا القياس أحق

قياس في الارض ، فكيف والقياس كله باطل والله تعالى الحمد
 فيقال لعيسى: ليت شعري ما الذي شبه كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله
 عليه وسلم الذي ألزمتنا الله تعالى توقيره والطاعة له . وحرّم علينا معصيته - بكلام
 فاسقين ، فقد ثبت جرحتهما ، وقد أمرنا تعالى أن لا نقبل خبرهما . بل لقائل هذا
 القول المردود مثل السوء ، والله تعالى ورسوله المثل الاعلى . وهلا قال إذ لم يوفقه
 الله تعالى لقبول الحق : ان النص الذي خص بعضه بمنزلة شاهدين عدلين ، شهدا
 لا بينهما فلم يقبل على مذهبه الفاسد ، فلا يكون ذلك موجبا لرد شهادتهما في
 سائر ما شهدا به لغير أبيهما ؛ فهذا قياس أصح من قياسه لو كان القياس حقا
 فكيف والقياس باطل كله فاسد ، الا ان الذي علمناه امثلا لنا مأمورون
 بقبول شهادة العدلين ، كما نحن مأمورون بقبول النص الوارد من الله تعالى
 ورسوله صلى الله عليه وسلم والعمل به ، فاذا سقط عنا قبول بعض ما شهدا به
 لدليل قام على ذلك في بعض المواضع ، لم يوجب ذلك سقوط سائر شهادتهما
 في سائر المواضع ، وكذلك النص اللازم لنا قبوله ، اذا قام دليل على سقوط
 بعضه في بعض المواضع لم يكن ذلك موجبا لسقوط باقيه وسائره . فهذا أشبه
 مما قال ، لأن الجرح الذي نظر به مسقط للعدالة بالجملة ، وليس خصوص النص
 بمسقط للعمل به جملة ، ولو شبه الشاهد المجرح عدالته بالمنسوخ من الملك
 والشرائع فأوجب بذلك سقوط جميعها عنا ، لكان أدخل في التمويه ، وألطف
 في التشبيه ، ولكنهم مع قولهم بالقياس وتركهم له كلام الله تعالى وكلام رسوله
 صلى الله عليه وسلم فانك تجدهم أجعل الخلق بترتيب باطلهم ، وأشدّهم اضطرابا
 فيه وهكذا يكون ما كان (من) عند غير الله . والله الحمد على ما وفق بمنه

قال على : ونسى عيسى نفسه إذ قال بما ذكرناه ، من ان النص اذا خص
 بعضه لم يؤخذ من باقيه إلا ما اتفق على الاخذ به منه ، فهلا تذكر على هذا
 الاصل إذ قال - في نهيه صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء - ان المرتدة لا تقتل

وهذا نص قد خص منه الزانية المحصنة والقاتلة ، فهلا اسقط أيضاً منه المرتدة ، ولم يأخذ منه إلا ما اتفق عليه من المنع من قتل الحرييات المأسورات ، ولكن القوم انما هم ناصرون لما حضرم من مسائلهم ، لا يبالون بما اصلوا في ذلك ، ولا بما احتجوا ، رلا يستحيون من نقضه بعد ساعة ، وابطاله بأصل مضاد للأصل الاول على حسب ما يرد عليهم من المسائل ، كل ذلك طاعة لمالك وأبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن ، وقلة مبالاة لمخالفة القرآن وبرك كلام النبي صلى الله عليه وسلم . وبالله تعالى نستعين من الخذلان ونسأله المزيد من التوفيق

قال على : ولا فرق بين تخصيص بعض آية أو حديث - لم يرد في ذلك البعض تخصيص ، لكن لانه قد خص بعض آخر منهما - وبين من أراد أن يخص كل آية وكل حديث ، لانه قد وجد آيات مخصوصات وأحاديث مخصوصة وكل هذا تحكيم بلا دليل ، أو بدليل فاسد ، وفي هذا ابطال الشريعة ، ومن استجاز ما ذكرنا وصوبه ، لزمه أن يقول بنسخ كل آية لانه قد وردت آيات منسوخات ، وهذا يخرج الى ابطال الاسلام ، ويقال لهم : ما الفرق بينكم وبين من خص سورة بأكملها أو قال بنسخ كل ما فيها ؛ لانه وجد بعضها منسوخا ومخصوصاً . وهذا مالا يقولونه وهو موجب قولهم الفاسد

قال على : واحتج بعض من ذهب هذا المذهب ، فقال : من حلف ان هذه الآية أو هذا الحديث مخصوصان فيما قد قام الدليل على تخصيص بعضهما لم يبحث

قال على : يقال له : صدقت او من نازعك في هذا حتى تلحقه ، ونحن نترك بان هذا النص مخصوص اذا قام الدليل على خصوص بعضه ، ولكن الباقي بعد ما خص مأخوذ على موجبهِ وعلى كل ما اقتضاه لفظه بعد ما خرج منه ، ونحن على ما لزمنا من وجوب الطاعة له

قال علي : ويلزم من قال بهذا ان يقول: متى وجدت عددا قد استثنى منه شيء، وجب أن أسقطه كله، ومتى وجدت انسانا قد وجب أخذ بعض ماله، لم امتنع من أخذ باقيه الا ان يمنعني منه اجماع. ومن قال هذا لزمه في قول الله تعالى: «فلبث فيهم الف سنة إلا خمسين عاما» ان يقول: لعله قد خصت منها خمسون آخر بالاستثناء، فيكون مقامه فيهم تسعمائة عام فقط أو أقل. وهذا فساد في العقل وكفر بالاسلام فان قال قائل : قد رخص للزير وعبد الرحمن في الحرير لحكمة كانت بهما فقلتم انتم: هو عام لكل من كان في مثل حالهما. قيل له: هذا هو نص قوله تعالى: «وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه». فكل مضطر الى محرم فهو له حلال، وهذا الحديث - الذي فيه اباحة الحرير لعبد الرحمن والزير هو بعض الآية المذكورة، وهو بمنزلة مفت سمع ان اليمين على من ادعى عليه، فوجب اليمين بذلك على ريد وعلى عمرو وعلى خالد لانهم مدعى عليهم فاصاب في ذلك وكل هؤلاء قد اقتضاهم الحديث المذكور فان قال قائل فهلا عممتم (١) الآية التي ذكرتم في قوله تعالى: «الا ما اضطررتم اليه» فاجبتم به اكل الميتة للباغي اذا اضطر اليها وانتم لاتفعلون ذلك؟ قيل له والله تعالى التوفيق: انما منعناه لوجهين: احدهما ان الباغي مستثنى من جملة المضطرين وقد قلنا: انه يجب استثناء الاقل معاني من الاكثر معان. والوجه الثاني ان الباغي غير مضطر، لانه لو ترك البغي لارتفعت ضرورته من أجله، فهو مختار لحاله غير مضطر الى الميتة، لانه لو أراد ترك البغي لكان قادرا على ذلك ولحلت له الميتة حينئذ للضرورة - ان كانت به - انما المضطر الذي لا يقدر على دفع ضرورته ومن سلك طريقا وهو باغ وتحصن في حصن وهو باغ، فهو المختار لعدم التصرف فليس مضطرا فليس له دخول في جملة من ابيحت له الميتة. والله تعالى التوفيق وهو حسبنا ونعم الوكيل

(١) رسم في الاصل «علم» بدون نقط ولعل ما ذكرناه اقرب للمعنى

فصل

في مسائل من العموم والخصوص

قال علي : ومما تناقض فيه القائلون بتخصيص النصوص بالقياس . أن قالوا : بعموم قوله تعالى : « والذين يتوفون منكم ويدرون ازواجيتربصن بانفسهن أربعة أشهر وعشرا » . فقالوا : المدخول بها وغير المدخول بها سواء . ولم يقيسوا غير المدخول بها في الوفاة على غير المدخول بها في الطلاق ، كما قاس بعضهم الاحداد على المطلقة ثلاثا على الاحداد على المتوفى عنها زوجها . فان كان القياس حقا فليستعملوه في كل مشتبهين وان كان باطلا فليجتنبوه

قال : ومما خص بالاجماع قوله تعالى : « يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الانثيين » . فخص بنص السنة العبد بانه لا يرث وخصت السنة أيضاً الكافر بانه لا يرث المسلم ولا المسلم الكافر . وقال تعالى : « ليس عليكم جناح فيما اخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم » وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : رفع عن امتي الخطأ والنسيان ، فخص الكتاب قاتل الخطأ بوجوب الكفارة عليه وخص الاجماع المنقول من أحدث ناسيا انه منتقض الوضوء . وقد ادعى قوم ان حد العبد مخصوص بالقياس على حد الامة

قال علي : وقد أفكوا في ذلك ، بل جاء النص بأن حد العبد مخالف لحد الحر في حديث دية المكاتب من طريق علي رضي الله عنه وابن عباس رضي الله عنهما . وقالوا أيضاً في قوله تعالى : « فاذا وجبت جنوبها فكلوا منها » . : انه خص منها جزاء الصيد في انه لا يؤكل منه بالاجماع ، وان هدى المتعة قيس عليه

قال علي : هذا خطأ ، انما أمر تعالى بالأكْل من التطوع مالم يعطب قبل محله ، وأما كل هدى واجب ، فقد قال تعالى : « لا تأكلوا أموالكم بينكم

بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم». فلما كانت هذه الواجبات كلها مأموراً باخراجها من أموالنا، وكان ذلك مسقطاً لملكنا عنها كانت قد انتقلت اما الى ملك المساكين، وأما الى ملك الله عز وجل، لا بد من أحد الوجهين المذكورين، وما خرج عن ملكنا فلا يحل لنا أن نتصرف فيه إلا بنص مبين أو إجماع. والعجب من حملهم أمر الله تعالى بالأكل منها والاطعام على أن ذلك غير واجب، ثم أرادوا أن يخصوا منها بقياس لا يشبه ما أرادوا تشبيهه به نعى هدى المتعة بهدى الجزاء - فهلا إذ قاسوا هدى المتعة على هدى الجزاء، قاسوا صيام الجزاء على صيام المتعة ولكن هذا في تناقضهم يسير جداً. وأيضاً فلا إجماع في تحريم الأكل من جزاء الصيد، وقد روينا عن بعض التابعين اباحة الأكل منه

قال علي: وقال بعضهم: كيف تتركون ظاهر القرآن الذي من أنكره أو شك فيه كفر لخبر واحد، لا تكفرون ما خالفكم فيه، ولا تفسقونه؟

قال علي: فيقال لهم وبالله تعالى التوفيق: القطع على وجوب الائتمار لها معاً واحد، بالدلائل التي قد ذكرناها في باب اثبات العمل بخبر الواحد من هذا الكتاب، وكلاهما وحى من عند الله تعالى، والقطع في المراد منهما بالمغيب منهما معاً إنما هو على حسب الظاهر منهم، وإنما يكفر من أنكر تنزيل القرآن أو تنزيل بعضه فقط، وأما من أنكر الأخذ بظاهره وتناول في آياته تأويلات لا يخرج بها عن الإجماع، فأننا لا نكفره ما لم تقم الحجة عليه، كما لا نكفر من خالفنا في قبول خبر الواحد ما لم تقم الحجة عليه، وكلا الأمرين سواء، ولو أن امرءاً يقول: لا أقبل ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، لكان كافراً مشركاً كمن أنكر القرآن أو شك فيه ولا فرق. وبالله تعالى التوفيق

فصل

من الكلام في العموم

قال علي : وإذا ورد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل فعلاً كذا نظرنا: فإن كان عرضاً منتهكاً، أو دماً مسفوحاً، أو مالاً مأخوذاً، علمنا أن ذلك واجب ، لأنه عليه السلام حرم الدماء والأموال والأعراض جملة إلا بحق ، فإخذ عليه السلام من ذلك ، علمنا أنه فرض أخذه، وأنه مستثنى من التحريم المذكور، من ذلك جلد الشارب، وهمه عليه السلام بإحراق بيوت المتخلفين عن الصلاة . وهو عليه السلام لا يهتم إلا بحق واجب لو أصر عليه المهموم فيهم لا نفذه عليهم، لا يحل لأحد أن يظن غير ذلك، ومن قال: أنه عليه السلام يتوعد بما لا يفعل فقد نسب إليه الكذب ، وناسب ذلك إليه كافر، ومثل ذلك القضاء باليمين مع (١) الشاهد. وغير ذلك كثير

فصل

من العموم

قال علي : العموم قسمان : منه مفسر، ومنه مجمل ، فالمجمل هو الذي لا يفهم من ظاهره معناه، والمفسر قد ذكرناه، وأما المجمل فلا بد من طلب المراد فيه من أحد موضعين : إما من نص آخر وأما من إجماع، فإذا وجدنا تفسير تلك الكلمة في نص آخر قلنا به وصرنا إليه، ولم نبال من خالفنا فيه، ولا استوحشنا منه ، كثر وأو قلوا، صغروا أو جلوا، ولم تتكثر بمن وافقنا فيه كائناً من كان من قديم أو حديث أو قليل أو كثير ، وليس بمن كان معه الله ورسوله صلى الله عليه وسلم قلة، ولا ذلة، ولا وحشة إلى أحد، ولا فاقة إلى وفور عدد . فإذا لم نجد نصاً آخر تفسر هذا المجمل وجب علينا ضرورة فرض طلب المراد من ذلك المجمل في الإجماع المتيقن المنقول عن جميع علماء الأمة - الذين قال تعالى

(١) في الاصل « من » وهو خطأ

فيهم : « يا أيها الذين آمنوا اطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » -
وكيفية العمل في ذلك : ان تأخذ بما اجمعوا عليه من المراد بمعنى ذلك المجمل ،
ونترك ما اختلفوا فيه فهذا هو حقيقة ما امرنا به من الاخذ بالاجماع ، وترك
كل قول لم يقم عليه دليل ، وهذا هو الذي نسميه : استصحاب الحال وأقل ما قيل
فان قال قائل : ان هذان اسمان مختلفان في المعنى فما الفرق بينهما ؟ ولم صرتم
الى احدهما في بعض الامكنة ، وإلى الآخر في امكنة اخرى ، وما حد المواضع
التي تأخذون فيها باستصحاب الحال ، وما حد المواضع التي تأخذون فيها بأقل
ما قيل ؟ وأنتم تسمون فعلكم في كلا الموضعين اتباعا للاجماع ، واجماعا صحيحا
وأنتم لا تقنعون من انفسكم باجمال لا تستطيعون تفسيره وتعيون بذلك
اصحاب القياس اشد عيب ، قيل له وبالله تعالى التوفيق : صدقت في صفتك
وأحسنست في سؤالك ، والجواب عما سألت عنه : ان الذي عملنا فيه بأن سميناه
أقل ما قيل : فانما ذلك في حكم اوجب غرامة مال أو عملا بعدد لم يأت في بيان
مقدار ذلك نص فوجب فرضاً أن لا نحكم على أحد لم يرد ناقض ؟ في الحكم
عليه إلا باجماع على الحكم عليه ، وكان العدد الذي قد اتفقوا على وجوبه قد
صح الاجماع في الحكم به ، وكان ما زاد على ذلك قولاً بلا دليل ، لا من نص
ولا اجماع ، فخرام على كل مسلم الاخذ به * وأما الذي عملنا فيه بأن سميناه
استصحاب الحال . فكل أمر ثبت اما بنص او اجماع فيه تحريم أو تحليل أو
ايجاب ، ثم جاء نص يحمل ينقله عن حاله ، فانما ننقل منه الى ما نقلنا النص ، فاذا
اختلفوا ولم يأت نص يبرهان على أحد الوجوه التي اختلفوا عليها ، وكانت
كلها دعاوى ، فانه ثبت على ما قد صح الاجماع أو النص عليه ، ونستصحب تلك
الحال ، ولا ننقل عنها الى دعاوى لا دليل عليها . وهذا القسم موجود كثيراً
فهذا الجواب مستوعب لبيان جميع الوجوه التي سألت عنها ، ومبين للحد
الذي سألت عنه ، وللفرق الذي سألت عنه ، ولوجوب المصير إلى ما سألت عن

دليل وجوب المصير اليه، ويبيان كون كلا الوجهين اجماعا. وبالله تعالى التوفيق
قال علي : ومن خالف الطريق التي ذكرنا فلا بد له ضرورة من أحد
وجهين لاثالث لهما: اما أن يقول برأيه بلا دليل في دين الله عز وجل ، واما أن
يقبله. وكل ذلك باطل، فلا بد له من الباطل

قال علي : ونحن نمثل من ذلك أمثلة لتكون أبين للطالب فنقول وبالله تعالى
التوفيق: ان ذلك مثل قوله تعالى «حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون» ومثل
ذلك قوله تعالى: «فدية مسلمة الى أهله»: وقوله تعالى: «فمديونة من صيام أو صدقة
أو نسك» وقوله تعالى: «فاطعام ستين مسكينا» وقوله تعالى: «خذ من أموالهم
صدقة» وقوله تعالى «فتموهن» وقوله تعالى «فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا» وقوله
تعالى «أو كفارة طعام مساكين أرعدل ذلك صياما». وقول رسول الله صلى
الله عليه وسلم: ما من صاحب ابل لا يؤدي حقها وما من صاحب بقر لا يؤدي
حقها وما من صاحب فضة أو ذهب لا يؤدي حقها الا فعل به يوم القيامة كذا
وكذا. وجاء النص بإيجاب النفقة على الزوجات وذوى الرحم وملك اليمين
فاما قوله تعالى: «حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون» فانه حكم في مشركين
قد أمرنا بقتلهم وأخذ أموالهم وسبي نساءهم وأطفالهم، وأوجب كل ذلك
علينا وصح بالنص إيجاب دينار على الواحد منهم، فصح أن من بذل منهم أقل
من دينار لم يحز حقن دماءهم بذلك، فكان الدينار أقل ما قال قائلون: انه جزية
يلزم قبولها بالنص، وليس في أكثر من ذلك حد يوقف عنده فيقول القائل:
هو أكثر ما قيل، فلزم يكن ههنا حد يوقف عنده لما وقع عقد ذمته ابدًا
لانهم كانوا يكونون اذا بذلوا شيئًا طلب منهم أكثر، وهذا لانهاية له، وليس
من حد حدا باولي ممن حد حدا آخر، فهذا لا ينضبط ابدًا، فصح ان الحد
الاول هو الواجب أخذه وهو الدينار اذا بذلوه ولم يطيقوا أكثر منه، وليس
في النص منع لأخذ أكثر من الدينار ممن أطاقه. وبالله تعالى التوفيق. واما

زكاة البقر فقد قدمنا ذكر خبر معاذ رضى الله عنه وان مسروقاً ذكره وحضر حكمه وشاهده، هذا ما لا شك فيه، ولم يكن أخذ زكاة البقر من عمل معاذ نادراً ولا خفياً، بل كان فاشياً ظاهراً معلناً مردداً كل عام كثيراً، فهذا غاية صحة النقل الموجب للعلم والعمل، وكذلك عمله ونقله في الجزية، فصح ان زكاة البقر والجزية مسندان صحيحان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من طريق معاذ واما عدد الجزية ومقدارها فقد ذكرناه آنفاً، فهو اللازم الا أن يتفقوا معنا باختيارهم على أكثر أو يتملكوا دون عهد فيلزموا ما يطيقون ويحرم بذلك دماؤهم وسبيهم، وأما الصغار عليهم فإن النص قد ورد بالزامه أيامهم، فكل ما وقع عليه اسم صغار فنحن نأتيه فيهم، الا ما منعنا منه نص أو إجماع فقط ولذلك أبجنا دماءهم ان ركبوا فرساً أو حملوا سلاحاً أو تكنوا بكنى المسلمين، أو تشبهوا بهم، أو سبوا مسلماً، أو أهانوه، أو خالفوا شيئاً من الشروط التي قد جمعناها في كتاب ذى القواعد. لانه عموم واجب اخذه كله، وحمله على كل ما اقتضاه اسمه، وهذا بخلاف ما جاء عن المسلمين، فإن المسلمين قد جاء النص فيهم بتحريم دماءهم، وأموالهم، وأعراضهم، والاضرار بهم، وأوجب الله علينا كرامة كل مسلم بنهينا عن التحاسد والتنازع، وان يحقر أحداً أخاه المسلم، وأمرنا بالترحم والتعاطف، وهذا بخلاف ما أمرنا به في المشركين، فلا يحل من مال مسلم ولا من عرضه ولا من دمه ولا من أذاه الا ما صح نص بإيجابه، فلذلك قلنا في الدية المأخوذة من المسلمين باقل ما قيل، ولما صح تحريم أموال أهل الدية بالجزية المتفق على قبولها، وجب أيضاً ان لا نحكم عليهم بعد تيقننا بتحريم دماءهم وأموالهم، وسبيهم، الا باقل ما قيل عليهم، استصحاباً للحال التي قد تيقننا وجوبها علينا فيهم، وانما حرم بعد الجزية مال الذمى استصحاباً للحال التي قد تيقننا وجوبها عليهم فيها، فلذلك لم نقل أيضاً في الدية المأخوذة منهم في قتل بعضهم بعضاً الا باقل ما قيل؛ وذلك ثلثا عشر دية المسلم اما ثمانمائة درهم واما ستة

أبيرة وثلاثا بغير، ما لم ينقضوا ذمتهم فيعودوا بنقضها الى ما كانوا عليه قبل الذمة بالاجماع والنص. وبالله تعالى التوفيق * وأما قوله تعالى : « ففدية من صيام أو صدقة أو نسك » فقد بين ذلك نص عن النبي صلى الله عليه وسلم جلي . وأما قوله تعالى : « فاطعام ستين مسكيناً » . فاننا صرنا في تفسير مقدار هذا الاطعام الى نص ورد في الواطى خاصة، وصرنا في كفارة الظهار الى أقل ما قيل في ذلك ، وهو موافق للنص الوارد في كفارة الواطى ، وأما قوله تعالى : « خذ من أموالهم صدقة » . فاننا صرنا في ذلك الى بيان نصوص وردت في ذلك، وتركنا ما لم يأت فيه نص من الاموال، فلم نأخذ منه شيئاً، لما ذكرنا من تحريم أخذ مال مسلم بغير طيب نفسه، فخرم ان يؤخذ من مال مسلم شئ أصلاً إلا بنص بين جلي، أو اجماع، لان قوله تعالى : « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها » . هو مستثنى من جملة تحريم أموالهم، فلا يخرج من ذلك النص الاكثر الأعم إلا ما بينه نص أو اجماع . وأما قوله تعالى : « فتموهن » فانما نأخذ في مقدار متعة المطلقة بما أوجبه البرهان قبل ، واستصحابا لما قلنا من تحريم مال المسلم جملة * وأما قوله : « فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً » فاننا لاننجبر السيد على قبول أقل من قيمة المكاتب ، ولا ننجبر المكاتب على اكثر مما يطيق ، لاجماع القائلين بإيجاب ذلك - وهم اهل الحق - على إيجاب المقدار الذى ذكرناه وأما قوله تعالى : « أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياماً » . فاننا صرنا في ذلك الى مقتضى ظاهر الآية على ما بيناه في كتابنا في المسائل . لان الاصل ما قد ذكرنا من تحريم مال المسلم جملة، ومن انه لا يحل لاحد ان يفرض شريعة على أحد لا من صيام ولا من غيره الا ما أوجبه نص . وأما قوله عليه السلام : ما من صاحب ابل وما من صاحب غنم وما من صاحب بقر وما من صاحب ذهب . فاننا صرنا في بيان مقدار الابل والغنم والبقر المأخوذ منها ومقدار الحق المأخوذ منها - الى نصوص واردة في ذلك مبينة بياننا جلياً، ولذلك

أوجبنا حلبها يوماً وردّها فرضاً * وأما الذهب فانه لا نص في مقدار ما يؤخذ منه الحق منها، ولا في مقدار الحق المأخوذ منها، فصرنا في ذلك الى الاجماع ضرورة. وقد قدمنا انه لا يحل من مال مسلم إلا ما أوجبه نص او إجماع، فلم نوجب في الذهب إلا اقل ما قيل، فلم نأخذ من اقل من اربعين ديناراً من ذهب ولا من الزيادة حتى يبلغ اربعين ديناراً ابداً. بخلاف الفضة، لان الفضة ورد فيها نص، فوجب حملها على عمومها، بخلاف الذهب الذي لم يرد في مقدار ما يؤخذ منه نص يصح البتة. وبالله تعالى التوفيق * وأما حلى الذهب فانه قد اجمعت الامة على وجوب الزكاة في الذهب قبل ان يصاغ حلياً - اذا بلغ المقدار الذي ذكرنا - ثم اختلفوا في سقوطها اذا صيغ فاستصحبنا الحال التي اجمعنا عليها، ولم نسقط بالاختلاف ما قد وجب باليقين والاجماع، وأما النفقات الواجبات فقد أوجبها تعالى بالمعروف وأمرنا بالاحسان في ذلك وهذا يقتضى الشبع والسكن والكفاية وستر العورة بما لا يكون شهرة ولا مثلة فقد أرينا في هذا كله وجه العمل الذي من حفظه ووقف عليه كفى تعباً عظيماً، ولا ح له الحق دون تخليط ولا اشكال. بحول الله وقوته

قال على : وأما إذا ورد لفظ لغوى فواجب أن يحمل على عمومها، وعلى كل ما يقع في اللغة تحته، وواجب أن لا ندخل فيه ما لا يفيد لفظه، مثل قوله تعالى : « إن علمتم فيهم خيراً » فالخير في اللغة يقع على الصلاح في الدين وعلى المال فلا يجوز أن نخص بهذا النص بعض ما يقع عليه دون بعض إلا بنص، فلما قال تعالى « فيهم ». ولم يقل معهم، ولا قال تعالى عندهم، علمنا انه انما أراد الدين فقط. فلذلك قلنا انه لا يجوز مكاتبة كافر لانه لا خير فيه البتة، وأما المسلم فقوله لا إله إلا الله محمد رسول الله خير كثير ففيه خير على كل حال، ولم يقل تعالى كل خير، وبعض الخير خير وبالله تعالى التوفيق * ومن ذلك قوله عليه السلام : ليس فيما دون خمسة اوسق من حب أو تمر صدقة. فوجب حمل

«دون» على كل ما يقتضيه من أقل ومن غير فسقطت بذلك الزكاة عن الخضراوات كلها، والقطاني، والفاكهة، وسائر الثمار كلها، لأنها غير الحب والتمر ووجب حمل الحب على ما يقع عليه في اللغة، ولا يقع إلا على القمح والشعير فقط، وذكر ذلك الكسائي وغيره من ثقات أهل اللغة في علمهم ودينهم* ومثل ما جاء: أنه عليه السلام كان يجعل فضل المال في الكراع والسلاح، فوجب وضعه في كل ما يسمى كراعا وسلاحا، ولذلك لم يحز تحبيس شيء من الأموال إلا ما جاء فيه نص، لأنه شرع شريعة فلا يحل الحكم بها إلا بنص. وأجزنا أن يحبس المرء على نفسه، لأنه داخل في عموم قوله عليه السلام: إن شئت حبست الأصل وتصدقت بالثمرة. فجاز للمرء أن يتصدق على نفسه وعلى غيره، لأنه كله تصدق، وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم: ابتداءً: بنفسك فتصدق عليها قال أبو محمد: وذكر بعض أهل الكلام في هذا الباب حديثا رواه أبو عبيد في غريب الحديث. وهو أنه أمر عليه السلام قوما من جبهة بأدفاع رجل كان أصابه البرد. والادعاء في لغتهم القتل فقتلوه

قال علي: وهذا حديث مكذوب لا يصح البتة. بل نحن على يقين من أنه كذب مفترى، لأنه عليه السلام أفصح العرب وأعرفهم في لغتهم، ومأمور بالبيان، وليس من البيان أن يأمرهم بكلام يقتضي عندهم غير مراده صلى الله عليه وسلم، ولا حجة لهم في قصة عدى في الخيطين لأن عديا من قبله أتى سوء الفهم، وقد كان لعدى في قوله تعالى «ثم أتموا الصيام إلى الليل» كفاية في أن المراد خيط الفجر من خيط الليل، وقد كان نزل بعد «من الفجر»؟ وقد فعل فعل عدى سائر الصحابة رضوان الله عليهم وهم أهل اللغة، وأصابوا في ذلك حتى نزل «من الفجر»، وانتقلوا عن الظاهر الأول إلى الظاهر النازل بعده، وهذا هو الذي لا يجوز لاحد تعديه وبالله تعالى التوفيق وهو الموفق للصواب

تم الجزء الثالث ويتلوه إن شاء الله تعالى الجزء الرابع

الإحكام في أصول الأحكام

تصنيف الإمام أجيليل ، المحدث ، الفقيه ، فخر الاندلس

أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم

المتوفى سنة ٤٥٦ هـ .

طبعة مُحَقَّقة عن النسخة الخطية التي بين أيدينا ، ومُقَابلة على النسختين الخطيتين
المحفوظتين بدار الكتب المصرية والمرقمتين ١١ و ١٣ ، من علم الأصول ،
كما قوبلت على النسخة التي حققها الأستاذ

الشيخ أحمد محمد شاكر

الجزء الرابع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الباب الرابع عشر

في اقل الجمع

قال على : اختلف الناس في اقل الجمع . فقالت طائفة : اقل الجمع اثنان فصاعدا ، وهو قول جمهور اصحابنا . وقالت طائفة : اقل الجمع ثلاثة ، وهو قول الشافعي وبه نأخذ ، واحتج اصحابنا لقولهم بان قالوا : الجمع في اللغة ضم شئ الى شئ آخر ، فلما ضم الواحد الى الواحد كان ذلك جمعا صحيحا قال على : هذا خطأ ولا حجة فيه ، لانه يلزمهم على ذلك ان يكون الجسم الواحد مخبرا عنه بالخبر عن الجمع واقعا عليه اسم الجمع ، لانه جمع جزء الى جزء وعضو الى عضو . وليس المراد باسم الجمع الذي اختلفنا فيه هذا المعنى من معانى الضم ، وانما المقصود به ما عدا الافراد والتثنية ، وليس ذلك الا ثلاثة اشخاص متغايرة فصاعدا بلا خلاف من اهل اللغة وحفاظ الفاظها وضباط اعرابها . واحتجوا ايضا بان قالوا : روى عن النبي صلى الله عليه وسلم : « الاثنان فما فوقهما جماعة »

قال على : لا حجة لهم فيه لانه حديث لم يصح * حدثني احمد بن عمر بن انس ثنا عبد الله بن حسين بن عقال ثنا ابراهيم بن محمد الدينوري ثنا محمد بن احمد ابن الجهم ثنا بشر بن موسى ثنا يحيى بن اسحاق ثنا علية (١) بن بدر هو الربيع

(١) بضم العين المهملة وفتح اللامين وهو لقب الربيع

ابن بدر عن ابيه عن جده (عن أبي موسى الاشعاري) (١) قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الاثنان فما فوقهما جماعة (٢) * وبه الى ابن الجهم قال : ثنا عبد الكريم بن الهيثم ثنا أبو توبة ثنا مسلمة بن علي عن يحيى بن الحرث عن القاسم عن ابي امامة . ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : اثنان فما فوقهما جماعة وقال ابو محمد رحمه الله : عليقة ساقط باجماع ، وابوه مجهول ، ومسلمة بن علي ضعيف بلا خلاف ، وكذلك القاسم عن ابي امامة (٣) فسقط الحديثان . وانما المعتمد عليه في حكم الصلاة قوله عليه السلام لما لك بن الحويرث وابن عمه . فاذا واقيا وليؤمكما اكبركما . وبامامته في النافلة - صلى الله عليه وسلم - ابن عباس وحده .

واحتجوا ايضا بان قالوا : خبر الاثنين عن انفسهما ، كخبر الكثير عن انفسهم ولا فرق . فيقول الاثنان : فعلنا وصنعنا ، كما يقول الجماعة سواء سواء .

-
- (١) سقط من الاصل وزدناه من روايات أخرى كما سنذكره
(٢) رواه ابن ماجه (١٥٩ : ١) والدارقطني (١٠٥) والطحاوي في معاني الآثار (١ : ١٨٢) كلهم من حديث الربيع بن بدر عن ابيه عن جده عن أبي موسى الاشعري . وجد الربيع اسمه عمرو بن جراد والربيع ضعيف جدا وابوه وجده مجهولان وذكر النووي في المجموع (٤ : ١٩٦) أن البيهقي رواه أيضا
(٣) مسلمة بن علي . قال البخاري وابو زرعة : منكر الحديث . والقاسم بن عبد الرحمن الشامي الدمشقي ثقة سمع كثيرين من الصحابة منهم أبو امامة . والحديث رواه أيضا الدارقطني (١٠٥) من طريق الحسن بن عمرو السدوسي عن عثمان بن عبد الرحمن المدني عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده . والحسن ضعيف وعثمان هو الوقاصي ضعيف جدا ورمى بالكذب . وذكر النووي أن البيهقي رواه من حديث أنس بإسناد ضعيف

قال على : لاجحة لهم في ذلك في ايجابهم بهذا ان يكون الخبر عن الاثنين
كالخبر عن الجماعة ، لان ذلك قياس ، والقياس فاسد . وايضا فان الخبر عن
الاثنين بخلاف الخبر عن الجماعة ، فنقول عن الاثنين : فعلا ، وعن الجماعة
فعلوا ، وايضا فان المرأتين تخبران عن انفسهما ، كما يخبر الرجلان عن انفسهما ،
فتقول المرأتان : فعلنا وصنعنا ، وليس ذلك بموجب ان يخبر عنهما كما يخبر عن
الرجلين ، فيقال : فعلا بمنزلة فعلنا ، ولا يجوز في اللغة قياس باجماع من اهلها ،
وانما هي مسموعة . والضمائر مختلفة عن الغائب والحاضر ، والخبر عن نفسه ،
والثنائية والجمع والمؤنث والمذكر . وقد تنفق الضمائر ايضا في مواضع ، فليس
اتفاقها فيها بموجب لاتفاقها في كل موضع ، ولا اختلافها في بعض المواضع
بموجب اختلافها في كل موضع ، بل كل ذلك مأخوذ عن اهل اللغة كما سمعوه
عن العرب . وقد يخبر الواحد عن نفسه كما يخبر الاثنان ، وكما يخبر الجماعة
فيقول : فعلنا وصنعنا ، وتعمل ونصنع ، ونحن نقول وهذا عندنا ، وليس
ذلك بموجب ان يكون الواحد جمعا ، فبطل احتجاجهم بان خبر الاثنين عن
انفسهما كخبر الجمع ، هو حجة في كون الاثنين جمعا
واحتجوا ايضا بقوله تعالى : « ان تتوبا الى الله فقد صغت قلوبكما »
وانما كان لهما قلبان

قال على : ولا حجة لهم في هذا ، لان هذا باب محفوظ في الجوارح خاصة
وقد نقل النحويون هذا الباب ، وقالوا : ان كل اثنين من اثنين فانه يخبر عنهما
كما يخبر عن الجمع ، كأن العرب عدت الشيئين المخبر عنهما ثم اضافتهما الى
الشيئين اللذين هما منهما ، فصارت اربعة ، فصح الجمع ، وانشدوا في ذلك :
ومهمبين فدفين مرتين ظهراهما مثل ظهور الترسين

وهذا باب لا يتعدى به مسموعه من العرب فقط ، ولا يجوز ان يقاس عليه ،
واحتجوا ايضا بقوله عز وجل : « وداود وسليمان اذ يحكما في الحرت »

إذ نقشت فيه غم القوم وكنا لحكمهم شاهدين »
قال على : وهذا لا حجة لهم فيه ، لان الضمير فى حكم العربية ان يكون
راجعا الى اقرب مذكور اليه ، واقرب مذكور الى الضمير قوله تعالى : « غم
القوم » فالقوم وداود وسليمان جماعة بلا شك ، فكانه قال تعالى : وكنا لحكم
القوم فى ذلك ، اى للحكم عليهم ، كما تقول هذا حكم امر كذا ، اى الحكم
فيه وعليه ،

واحتجوا ايضا بقوله تعالى « وهل اتاك نبؤا الخصم اذ تسوروا المحراب
اذ دخلوا على داود ففزع منهم قالوا لا تخف خصمان بغى بعضنا على بعض »
وبين تعالى انهما اثنان بقوله فى آخر الآية : « لقد ظلمك بسؤال نعجتك الى
نعاجه » وبقول احدهما : « ان هذا اخى له تسع وتسعون نعجة ولى نعجة
واحدة فقال أ كفلنيها وعزنى فى الخطاب » .

قال على : لا حجة لهم فيه ، لان الخصم يقع على الواحد والاثنين والجماعة
وقوما مستويا ، وكذلك الزور على الزائر الواحد والاثنين والجماعة ، وكذلك
الالب والحرب ، تقول : هو الب على وهو حرب على ، وهما حرب على والب
على ، وهم حرب على والب على ، فلا يسوغ لاحد ان يقول : ان المتسورين على
داود صلى الله عليه وسلم كانا اثنين دون ان يقول : بل كانوا جماعة ، وقد قال
ذلك بعض المفسرين ، وقال تعالى : « هذان خصمان اختصموا فى ربهم » وانما
نزلت فى ستة نفر ، على وهمة وعبيدة بن الحرث رضى الله عنهم ، وفى عتبة
وشيبة والوليد بن عتبة ، اذ تباروزا يوم بدر ، وقد اخبر تعالى فى آخر الآية
بما بين انهم جماعة بقوله تعالى : « فالذين كفروا قطعت لهم ثياب من نار » الى
منتهى قوله : « يحلون فيها من اساور من ذهب ولؤلؤا ولباسهم فيها حرير » ثنا
عبد الله بن يوسف عن احمد بن فتح عن عبد الوهاب بن عيسى عن محمد بن
عيسى عن ابراهيم بن محمد بن سفيان عن مسلم بن الحجاج . ثنا عمرو بن زرارة

ثنا هشام عن ابي هاشم عن ابي مجلز عن قيس بن عباد قال : سمعت ابا ذر يقسم قسما ان : « هذان خصمان اختصموا في ربهم » . انها نزلت في الذين برزوا يوم بدر ، على وهمة وعبيدة رضى الله عنهم ، وعتبة وشيبة ابنا (١) ربيعة والوليد بن عتبة . واذا لم يأت نص بين في ان الخصمين المختصمين الى داود صلى الله عليه وسلم كانا اذا تسورا اثنين فقط لاثالث لهما ، فليس لاحد ان يحتج بذلك في ابطال ما قد صح في اللغة ، ولا في اثبات امر لم يثبت بعد

واحتجوا أيضا بقوله تعالى . « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » قال على : ولا حاجة لهم في ذلك ، وليس كما ظنوا ، بل هذا جمع صحيح ، لان كل واحد من السارقين له يدان ، فهي اربع ايد بيقين . وقطع يدي السارق جميعا واجب يدا بعد يد ، اذا سرق سرقة بعد سرقة ، بنص القرآن

واحتجوا أيضا بقوله تعالى . « فان كان له اخوة فلامه السدس »

قال على : وهذا عليهم لا لهم ، انه لا يجوز ان تحط الام عن الثلث الى السدس عندنا الا بثلاثة من الاخوة لا باثنين ، وقولنا في ذلك هو قول ابن عباس ، وهو في اللغة بحيث لا يجهل محله الا جاهل . وانما حكم من حكم برد الام الى السدس باثنين من الاخوة ، اما بقياس ، واما بتقليد ، وكل ذلك فاسد . فان قيل : قد قال بذلك عثمان ، قيل له : قد خالفه ابن عباس وانكر عليه ذلك ، وبين عليه أن اللغة خلاف ما يحكم به ، فلم يقدر عثمان على انكار ذلك ، ولم يزد على ان قال : لا اقدر ان ارد ما قد توارث به الناس

واحتجوا بقوله تعالى ما كيا عن يعقوب صلى الله عليه وسلم في قوله : « عسى الله ان ياتيني بهم جميعا » . قالوا : وانما كان يوسف واخاه .

قال على : هذا خطأ ، بل ما كانوا إلا ثلاثة ، يوسف وأخاه الذي حبس

(١) في اصل : « ابني » وصححه من صحيح مسلم

من أجل الصواع الذي وجد في رحله ، والاخ الكبير الذي قال : « فلن أبرح الارض حتى يأذن لي أبى أو يحكم الله لي وهو خير الحاكمين ، ارجعوا إلى أبيكم فقولوا يا أبانا ان ابنك سرق وما شهدنا إلا بما علمنا » فلما فقد يعقوب ثلاثة من بنيه تمنى رجوعهم كلهم

واحتجوا أيضاً بقوله تعالى : « وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما » . والطائفة تقع على الواحد ، وعلى الاثنين ، وعلى الاكثر ، فأخبر تعالى عن الطائفتين مرة بلفظ الجمع بقوله : « اقتتلوا » . ومرة بلفظ الاثنين بقوله : « فأصلحوا بينهما » . وقال تعالى في آخر الآية : « فأصلحوا بين أخويكم » . فأمر بالاصلاح بين الاثنين ، كما أمر بالاصلاح بين الجماعة

قال على : وهذا لاجبة لهم فيه ، لان الطائفة كما ذكرنا تقع على الواحد والاثنين والاكثر ، فاذا أخبر عنهما بلفظ الجمع ، فالمراد بهما الجمع ، والمراد بالطائفتين في أول الآية المذكورة الكثير منهم . ومعنى قوله تعالى « فأصلحوا بينهما » أى بين الجماعتين المقتلتين ، ثم علمنا تعالى وجوب الاصلاح بين الاثنين كوجوبه بين الكثيرين بقوله تعالى : « فأصلحوا بين أخويكم » . وحمل الآية على ما نقول هو الذى لا يجوز غيره ، لانه مأموم لكيفية الاصلاح بين الكثير والقليل ، ولو كان ما ظن مخالفنا ، لما علمنا فيها الا الاصلاح بين الاثنين فقط ، وهذا خطأ

واحتجوا بقوله تعالى : لموسى وهرون عليهما السلام : « كلا فاذهبا بآياتنا انا معكم مستمعون » . ولم يقل معكما

قال على : وهذا لاجبة لهم فيه ، لانهم ثلاثة بلا شك ، المرسلان وفرعون المكلم المرسل اليه ، فالمستمعون ثلاثة بيقين

قال على : فاذا قد بطل احتجاجهم بكل ما احتجوا به ، فلنقل في بيان صحة مذهبنا . وبالله تعالى التوفيق

فنقول : ان الالفاظ فى اللغة انما هى عبارات عن المعانى ، ولا خلاف بين العرب فى ان الاثنين لهما صيغة فى الاخبار عنهما ، غير الصيغة التى للثلاثة فصاعدا ، وان للثلاثة فصاعدا - الى ما لانهاية له من العدد - صيغة غير صيغة الخبر عن الاثنين ، وهى صيغة الجمع ، ولا خلاف بين احد من اهل اللسان فى انه لا يجوز ان يقال : قام الزيدون ، وانت تريد اثنين . ولا جاءنى الهندات ، وانت تريد اثنتين ، وضمير الغائب موضوع بلا خلاف بين احد من اهل اللسان فى موضع اسم الغائب ، ومبدل منه ، فلا يجوز ان يبدل ضمير الجماعة الا من الجماعة ، ولا ضمير الاثنين الا من الاثنين ، ولو كان ذلك لوقع الاشكال وارفع البيان ، وكذلك المخاطبات ، لا يجوز البتة ان تقول لاثنتين : قتم وقعدتم وانما يقال : قتما وقعدتما ، ولا يقال لاثنتين : قتن ، ولا يقال للنساء : قتما ، وانما يقال قتن : فصح ما قلنا بحكم ظاهر اللغة التى بها نزل القرآن ، وبها تكلم النبي صلى الله عليه وسلم ، والى مفهومها نرجع فى احكام الديانة ، الا ما نقلنا عنه نص جلى . وبالله تعالى التوفيق ، وهذا ما لا يجوز خلافه . والله الموفق للصواب

(فصل)

من الخطاب الوارد بلفظ الجمع

قال على : واذا ورد لفظ بصورة جمع وقدر على استيعابه ، فلا بد من استيعابه ضرورة ، والا فقد صحت المعصية وخلاف الأمر . فان لم يقدر على ذلك ولم يكن الى استيعابه سبيل ، فللناس قولان : احدهما ، انه واجب ان يؤدي من ذلك ما امكن ، وما انتهى اليه الوسع ، ولا يسقط عنه الا ما عجز عنه أو ما قام نص او اجماع بسقوطه ، وبهذا نأخذ . وقالت طائفة : لا يلزم

من ذلك الا اقل ما يقع عليه اسم ذلك الجمع ، وهو ثلاثة فصاعدا ، وما زاد على ذلك فليس فرضا

قال على : والحجة للقول الاول هي حجتنا على القائلين بالخصوص او الوقف ، وقد لزمت عموم ذلك الجمع بيقين ، فلا يسقط بشك ولا بدعوى ، فاما ما عجز عنه فساقط ، وأما ما لم يعجز عنه فباق على وجوب الطاعة له ، ويبين ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : واذا امرتكم بأمر فاتوا منه ما استطعتم قال على : فمن ذلك قول الله عز وجل : « انما الصدقات للفقراء والمساكين » الآية ، وقوله تعالى : « الوصية للوالدين والاقربين » . فنقول : ان الامام القادر على استيعاب جمع مساكين المسلمين ، وفقراءهم ، وغايرتهم وسائر الاصناف المساكين . ففرض عليه استيعابهم ، وامان عجز عن ذلك فمن دونه ، فقد اجتمعت الامة بلا خلاف على ان له ان يقتصر على بعض دون بعض ، ودل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لزينب امرأة عبد الله بن مسعود إذ سألته : « أيجزى عني ان اتصدق على زوجي وولدي منه من الصدقة » ؟ فقال عليه السلام : نعم

قال على : فبهذه النصوص صرنا الى هذا الحكم ، والاستيعاب والعموم معناهما واحد ، وهو كله من باب استعمال الظاهر والوجوب . وقد رام قوم ان يفرقوا بين الاستيعاب والعموم ، وهذا خطأ ولا يقدر على ذلك ابدا . وقال هؤلاء القوم : العموم لبعض ما يقع عليه الاسم عموم ذلك الجزء الذي عم به

قال على : فيقال لهم : وكذلك الاستيعاب لبعض ما يقع عليه الاسم استيعاب لذلك الجزء الذي استوعب به ، ولا فرق

قال على : والجمع بلفظ المعرفة والنكرة سواء في اقتضائه الاستيعاب ، كقوله تعالى : « وما تنفي الآيات والنذر عن قوم لا يؤمنون » . فهذا عموم

لكل قوم لا يؤمنون ، وهو بلفظ النكرة كما ترى . وقد ظن قوم ان الجمع اذا جاء بلفظ النكرة فانه لا يوجب العموم ، فقالوا : قولك جاء رجال لا يفهم منه العموم ، كما يفهم من قولك جاء الرجال
قال على : وهذا ظن فاسد لا دليل عليه ، وانما هو ألقه لما وقع في انفسهم في عادات سوء استعملوها في مخاطبتهم ، بخلاف معهود اللغة في الحقيقة ، وقد ابطلنا ذلك بالآية التي ذكرنا آتفا . وبالله تعالى التوفيق

الباب الخامس عشر

في الاستثناء

قال على : قد بينا في باب الأخبار وفي باب العموم والخصوص كيفية الاستثناء ، ونحن الآن متكلمون - ان شاء الله عز وجل بتأيينه لنا - في ماهية الاستثناء ، وانواعه . فنقول وبالله تعالى التوفيق :
ان الاستثناء هو تخصيص بعض الشيء من جملة ، او اخراج شيء مما مما ادخلت فيه شيئاً آخر ، الا ان الحويين اعتادوا ان يسموا بالاستثناء ما كان من ذلك بلفظ : حاشا ، وخلا ، وإلا ، وما لم يكن ، وما عدا ، وما سوى . وان يجعلوا ما كان خبراً من خبر كقولك : اقتل القوم ودع زيدا ، مسمى باسم التخصيص لا الاستثناء ، وما في الحقيقة سواء على ما قدمنا
قال على : واختلفوا في نحو من انحاء الاستثناء ، فقالت طائفة : لا يجوز ان يستثنى الشيء من غير جنسه او نوعه المخبر عنه ، وقالت طائفة : جاز ان يستثنى الشيء من غير جنسه او نوعه المخبر عنه ، وبكلا هذين القولين قالت طوائف من اصحابنا الظاهريين ، ومن اخواننا القياسيين
قال على : ونحن نقول : ان استثناء الشيء من غير جنسه ونوعه المخبر عنه

جائز ، واسمه في العريية عند النحويين الاستثناء المنقطع ، وهو حينئذ ابتداء خبر آخر كقائل قال : اتاني المسلمون الا اليهود ، فهذا جائز كانه قال : الا اليهود فانهم لم يأتوني ، وهذا لا ينكره نحوي ولا لغوي أصلاً ، اذا كان على الوجه الذي ذكرناه

قال علي : والبرهان القاطع في ذلك قوله تعالى : « فسجد الملائكة كلهم أجمعون الا ابليس » . وقال تعالى : « واذا قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا الا ابليس كان من الجن ففسق عن أمر ربه » . فلم يدع تعالى للشك ههنا مجالا الايبينه ، وأخير ان ابليس كان من الجن . وقد حمل الثهور قوماراموا نصر مذهبهم ههنا ، فقالوا : ان الملائكة يسمون جناً لاجتنانهم

قال علي : وهذا قول فاحش من وجوه ، احدها وأوضحها قول الله عز وجل اذ سأل الملائكة : « أهؤلاء اياكم كانوا يعبدون » فقالت الملائكة : « سبحانك انت ولينا من دونهم بل كانوا يعبدون الجن » . ففرق تعالى بين الملائكة والجن فرقا كما ترى ، والوجه الثاني اخباره عليه السلام : ان الملائكة خلقت من نور ، والجن خلقت من نار . ففرق بين النوعين فرقا من خالقه كفر * ثنا ، عبد الله بن يوسف عن احمد بن فتح عن عبد الوهاب بن عيسى عن احمد بن محمد عن احمد بن علي عن مسلم بن الحجاج عن عبد بن حميد عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة . قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : خلقت الملائكة من نور ، وخلق الجن من مارج من نار ، وخلق آدم مما وصف لكم . والثالث اجماع الامة على ان من سمي جبريل او ميكائيل جنيا فقد كفر ، فقد ظهر بطلان هذا القول الفاسد ، وكان اقصى ما احتج له القائلون به أن قالوا : الاجتنان هو الاستتار ، ومن ذلك يسمى المجن مجنأ ، والجنة جنة ، فالملائكة والجن مستترون عنا فهم جن

قال على : وهذا هذيان لبعض اهل اللغة ، وفي كل قوم جنون ، فلوان
ما كسا عكس عليهم فقال : ما اشتق الاجتنان الذى هو الاستتار الا من الجن
بماذا كانوا ينفصلون ؟ وايضا فيقال لهم : حتى لو صح قولكم : ان الجن اشتقوا
من الاجتنان فمن اى شئ اشتق الاجتنان ؟ فان جروا هكذا جروا الى غير
غاية ، وهذا يوجب أشياء موجودات لا اوائل لها ، ولا نهاية لعددها ، وهذا
محال ممتنع ، وموافقة لاهل الكفر . وان قالوا : ليس للفظه الذى اشتق منه
اشتقاق ، قيل لهم : فما لذى جعل تلك اللفظة بان تكون مبتدأة أولى من
هذه الثانية ، وقد سقط فى هذا كبار من النحويين ،

منهم ابو جعفر النحاس ، فانه الف كتابا فى اشتقاق اسماء الله عز وجل
تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ، وهذا يلزمهم القول بمحدث اسماء الله عز وجل
لان كل شئ مشتق فهو مأخوذ مما اشتق منه ، وكل مأخوذ فقد كان قبل
ان يوجد غير مأخوذ ، فقد كانت الاسماء على اصلهم غير موجودة (١) والكلام
هنا يطول ويتشعب ويخرجنا عن غرض كتابنا ، واسماء الله عز وجل انما هى
اسماء اعلام كقولك : زيد وعمرو ، والمراد بها الله تعالى الذى لم يزل وحده
لا شريك له ، ولا يزال خالق كل شئ لا اله الا هو رب العرش العظيم ، واما
الاصوات المسموعة المعبر بها فخلقها لم تكن ثم كانت

ومنهم ابو القاسم عبد الرحمن بن اسحق الزجاجى ، فانه قال فى نوادره
: « المشقة نبت يخضر ثم يصفر ثم يهيج . ومنه سعى العاشق عاشقا » . او ما
علم هذا الرجل ان كل نبت فى الارض فهذه صفته ، فهلا يسمى العاشق باقلا
مشتقا من البقل الذى يخضر ثم يصفر ثم يهيج ، فان ركب هذا الطريق اتسع
له جدا ، واخرجه ذلك الى بعض خرق من ادركناه من اهل الجنون ، وادخله

في باب المضاحك والمطايب والمجون

والذي نعتقد ونقول ونقطع على صحته : ان الاشتقاق كله باطل ، حاشا
اسماء الفاعلين من افعالهم فقط ، واسماء الموصوفين المأخوذة من صفاتهم
الجممانية والنفسانية ، وهذا ايضا لا ندرى هل اخذت الأسماء من الصفات
أو اخذت الصفات من الاسماء ؟ الا اننا نوقن ان احدهما اخذ من صاحبه ،
مثل ضارب من الضرب ، ومثل آكل من الاكل ، ومثل ابيض من البياض
وغضبان من الغضب ، وما اشبه ذلك ،

واما سائر الاسماء الواقعة على الاجناس والانواع كلها ، فلا اشتقاق لها
اصلا ، وليس بعضها قبل بعض بل كلها معا . وقد كنت اجري في هذا مع
شيخنا ابي عبد الله حسان بن مالك رحمه الله ، وكان اذكر من ثقينا للغة مم
شدة عنايته بها ، وثقته ، وتحريه في نقلها ، فكان يقول لي : قد قال بهذا
الذي تذهب اليه كبير من اهل اللغة ، قديم وسماه لي ، وشككت الآن في
اسمه لبعد العهد واظن انه تقطويه ، وكيف يسوغ لذي عقل ان يسمي الملائكة
جنا ، وهو يسمع قول الله عز وجل : « لاملأن جهنم من الجنة والناس
اجمعين » . وما علمنا مسلما يقول أن أحدا من الملائكة يدخل جهنم . وقد قال
تعالى : « قل أعوذ برب الناس من شر الوسواس الخناس الذي يوسوس في
صدور الناس من الجنة والناس » . افتراه تعالى امر نبيه صلى الله عليه وسلم
بان يستعيذ من شر الملائكة ؟ هذا مالا يظنه ذو عقل . وقد اعترض على
بعض من كلني في هذا المعنى بقوله تعالى : « وجعلوا بينه وبين الجنة نسبا »
وقال : انهم كانوا يقولون الملائكة بنات الرحمن ا

قال علي : وهذا ليس بشئ ، لأنه قد روى عن ابن عباس : ان قريشا كانت
تقول : سروات الجن هم بنات الرحمن . فانما عني تعالى الجن على الحقيقة في هذا
المكان لا الملائكة ، ونسأل من ذهب الى هذا . أيجوز أن يقول قائل : والجن

حافون من حول العرش ؟ وهذا مالا يميزه مسلم ، وقد اخبر تعالى ان الجن عن السمع لمعزولون ، ودون السماء بالشهب مقذوفون ، وان الملائكة بخلاف ذلك . ويلزم من سمى الجن جنا من اجل اجتنانهم ان يسمى دماغه جنيا ، ويسمى مصيره جنيا ، لأن كل ذلك محتمل . وقد اعترض بعضهم بان ابليس دخل مع الملائكة في الأمر بالسجود لآدم صلى الله عليه وسلم

قال على : وهذا باطل لأن الله تعالى اخبر انه كان من الجن ولا تدخل الجن مع الملائكة فيما خصت به الملائكة ، فلا بد انه تعالى امر ابليس أيضا بالسجود ، وقد جاء النص بذلك ، فقال تعالى : « يا ابليس ما منعك ان تسجد لما خلقت بيدي » . فقد ايقنا ان الله تعالى امره بالسجود ، كما امر الملائكة ، فقد وجدنا الله تعالى استثنى ابليس من غير نوعه ، فلا مجال للشك في هذا المعنى بعد هذا ، ووجدناه تعالى قد قال ايضا : « وما كان لمؤمن ان يقتل مؤمنا الا خطأ » أى لكن خطأ . وقال تعالى : « ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة » . وقال تعالى : « لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى » : وقال تعالى : « لا يسمعون فيها لغوا ولا تأثيما الا قيلا سلاسا سلاما » . فاستثنى عز وجل الموتة الاولى ، وليست الموتة فيما يذاق اصلا في الجنة ، واستثنى تعالى التجارة - وهى حق - من الباطل ، واستثنى تعالى الخط من القتل المحرم وليس المخطئ قاتلا من العمد المحرم ، واستثنى تعالى القول الطيب سلاما سلاما من قول الاثم ، ومن هذا الباب لا اله الا الله ، واستثنى الله تعالى من جملة الآلهة التى عبدها من سوانا ، وليس تعالى من جنسها ، ولا نوعها ، ولاله عز وجل نوع ولا جنس اصلا ، وقد قال تعالى : « وما لاحد عنده من نعمة تجزى الا ابتغاء وجه ربه الاعلى » . وقال النابغة الذبياني :

ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب

فاستثنى الفخر من المعائب وقال ايضا :

وقفت فيها اصيلا نا اسائلها عيت جوابا وما بالربع من احد
الا الاواري لا ياك ما أبيتها والنوى كالحوض بالمظلومة الجلد
فاستثنى الاثافي والنوى من الاحدين وقال آخر:

وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس
وقال تعالى : « ولئن شئنا لنذهبن بالذى اوحينا اليك ثم لا تجد لك به
علينا وكىلا الارحمة من ربك ان فضله كان عليك كبيرا » . فاستثنى عز وجل
رحمته من الوكيل عليه الذى لاسبيل اليه ؛ فأى شىء قاله من أبى استثناء الشىء
من غير جنسه فى هذه الآيات وفى هذه الآى ، فهو قولنا ، وهو انه استثناء
منقطع ، وعطف خبر على خبر ، بمعنى لكن ، أو حتى وقد صح بالضرورة ان
يخبر بخبر ايجاب عن واحد ، ويخبر نفي عن آخر ولا فرق بين ان يرد احد
الخبرين على الآخر بحرف العطف ، وبين ان يرد بحرف الاستثناء ، وقد جاء
كل ذلك كما ذكرنا . وبالله تعالى التوفيق

فصل

من الاستثناء

قال على : واختلفوا فى نوع من انواع الاستثناء ، وهو ان يستثنى من
الجملة اكثرها ويبقى الاقل ، فاجازه قوم وهو قول جميع اصحابنا اهل الظاهر
وبه نأخذ ، وبه قال جمهور الشافعيين . وأباه قوم وهو قول جمهور المالكيين ،
ولا نعلم لهؤلاء القوم حجة اصلا فى المنع من ذلك الا ان يقول بعضهم :
انكم قد وافقتمونا على جواز استثناء الاقل ، ولم نوافقكم على جواز
استثناء الاكثر

قال على : وهذه حجة انما تصح فيما لا نص فيه ، او فيما لم يقم عليه برهان

واما كل ما قام فيه برهان عقلي او شرعي فلا نبالي من وافقنا فيه ولا من خالفنا ،
وقد قامت البراهين على جواز استثناء الاكثر من جملة لا يبقى منها بعد ذلك
الاستثناء الا الاقل ، قال الله عز وجل : « قم الليل الا قليلا نصفه او انقص
منه قليلا او زد عليه » . فابدل تعالى النصف من القليل ، وهو بدل البيان .
ولم يختلف قط احد انه لم يفرض عليه قيام الليل كله ، وانما فرض عليه القيام
في الليل ، وهذا البديل يحل محل المبدل منه ، فالمفهوم انه قال تعالى : قم الليل
الا نصفه ثم زادنا تعالى فائدة عظيمة وهي ان النصف قليل بالاضافة الى الكل
قال علي : فان قال قائل : كيف تحتجون بهذا وانتم تقولون ان قيام اكثر
من ثلث الليل لا يجوز ؟ لقول النبي صلى الله عليه وسلم : انه لا قيام فوق قيام
داود ، وكان يقوم ثلث الليل بعد ان ينام نصفه ثم ينام سدسه . قيل له وبالله
تعالى التوفيق : معنى قوله تعالى : « قم الليل الا قليلا » ، انما هو - والله أعلم - اعلام
بوقت القيام لا بمقدار القيام ، ليتفق معنى الآية والحديث ، فكل من عند
الله تعالى وما كان من عنده تعالى فلا اختلاف فيه . قال الله عز وجل : « ولو
كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا » . فصح ان معنى قوله تعالى
« قم الليل الا قليلا » قم في الليل الا في قليل في نصفه ، وهكذا قوله تعالى :
« انك تقوم ادنى من ثلثي الليل ونصفه وثلثه » . انما معناه في ادنى . وقوله
تعالى : « كانوا قليلا من الليل ما يهجعون » مع نهيه على لسان نبيه عن قيام اكثر
من ثلث الليل ، بيان ان الثلثين قليل بالاضافة الى الكل ، لانهم كانوا يهجعون
قليلا وهو الثلثان ، ويخرج ايضا على ان ما ههنا جحد محقق فيكون معناه
كانوا ما يهجعون قليلا من الليل وهو الثلث فاقل ، فيكون هذا ايضا حسنا
موافقا لما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم في قيام الثلث ، وكلا القولين متفق
لانه اذا جمع الثلثين وقام الثلث ، فان الثلثين قليل بالاضافة الى الكل ، والثلث
أيضا كذلك وبالله تعالى التوفيق

فان اعترض معترض بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : الثلث كثير .
قيل له : صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم ، الثلث كثير بالاضافة الى ماهو
أقل منه وهكذا كل عدد في العالم ، فألف الف كثير بالاضافة الى عشرة
آلاف ، والـف الف قليل بالاضافة الى عشرة آلاف الف

قال على : ونقدر ان الذى اقحم هؤلاء القوم فى هذه الورطة ، تجوزهم
للمحتبس استثناء اقل من الثلث ، ولم يجوزوا له استثناء الاكثر من ذلك .
فقادهم الخطأ الى ماهو اشد خطأ منه ، وإن اولى الناس بالتقنع اذا ذكر هذا
الحديث . الذى اعترضوا به من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : الثلث كثير .
فالمالكيون لأنهم يجعلون الثلث كثيرا فى الاستثناء من الحبس كما ذكرنا ،
ثم يجعلونه فى حكم المرأة ذات الزوج فى ماها قليلا ، فيجوزون لها الثلث دون
رأى زوجها ، ويمنعونها من اكثر من الثلث الا برأيه . ثم يجعلون الثلث كثيرا
فى الجائحة اذا اصاب من الثمرة ثلثها فصاعدا ، ويجعلون مادون الثلث قليلا
لاحكم له . ثم يجعلون الثلث قليلا فى استثناء البائع من حائطه المبيع أو زرعه
المبيع مكيمة تبلغ الثلث فأقل ؛ ويجعلون ما زاد على الثلث فى ذلك كثيرا ممنوطا .
ثم يجعلون الثلث كثيرا فى الشاة تباع ويستثنى منها ارطال ، فنعموا من ذلك
ان كانت الارطال مقدار الثلث ، واجازوه ان كانت اقل من الثلث . ثم يجعلون
الثلث قليلا فى الدار تكترى وفيها نخل لم يظهر بعد فيه ثمرة ، او ظهرت ولم
يبدا صلاحها ، فاجازوا دخول تلك الثمرة فى الكراء ، قالوا : فان كانت اكثر من
الثلث لم يجوز ذلك . ويجعلون العشر قليلا وما زاد عليه كثيرا ، فيمن امر آخر أن
يشترى له جارية بثلاثين ، فاشترى له بثلاثة وثلاثين ، قالوا : هى لازمة للأمر
فان كان اكثر فهى غير لازمة للأمر

وقد قالوا ايضا : إن ما زاد على نصف العشر كثير ؛ فيمن امر آخر أن
يشترى له عبدا بمائة دينار ، فاشتراه له بمائة دينار وخمسة دنانير ، انه يلزمه

ولا يلزمه ان اشتراه بأكثر . ومرة يجعلون النصف قليلا ، فيمن كان له عند آخر دينار فصارفه في نصفه بدرام ، فاخذ بالنصف الثاني طعاما ، إن ذلك جائز ، فان صارفه بأكثر من النصف واخذ بالباقي لم يحز ذلك ، لأنه كثير . وقالوا : من ابتاع سلعا فوجد بعضها فاسدة ، لا يجوز بيعها كشاة ميتة بين مذكيات ونحو ذلك ، فان كان وجه الصفقة والذي يرجى فيه الربح ، فسخت الصفقة كلها ، وان كان اقل من ذلك فسخ الحرام ونفذ العقد في الحلال . وحدوا الكثير في ذلك بالسبعين من المائة ، فجعلوا مادون الثلاثة الارباع قليلا . وجعلوا نقص النصف من الاذن والذنب مانعا من جواز التضحية ، وترجع في الثلث فما فوقه الى النصف . ثم يجعلون الثلث قليلا ؛ في الحلى والسيف والمصحف يكون فيه فضة تقع في ثلث قيمة ما هو فيه ، فيجيزون بيعه كله بفضة ، او يكون فيه ذهب يقع في ثلث قيمة ما هو فيه ، فيباع بذهب . قالوا : فان كان مقدار ذلك اكثر من الثلث مما هو فيه ، لم يحز بيعه ان كان فضة بفضة اصلا ، وان كان ذهباً بذهب اصلا . قالوا : والسكين بخلاف الحلى والسيف والمصحف في ذلك

قال علي : فمرة كما ترى يجعلون الثلث قليلا ، ومرة يجعلونه كثيرا ، ومرة يجعلون النصف قليلا ، ومرة يجعلون ما زاد على العشر كثيرا ، تحكما بأرائهم الفاسدة بلا دليل . وان سماع هذه القضايا الفاسدة التي لم يأذن بها الله عز وجل ، لمبرة لمن اعتبر ؛ وآية لمن تفكر . والعجب يتضاعف من قوم قبلوا ذلك ودانوه ، كما ترى . وتركوا له دلائل القرآن والسنة ونصوصهما ، وحسبنا الله ونعم الوكيل

قال علي : وقد جاء في نص القرآن استثناء الاكثر من جملة يبقى منها الاقل بعد ذلك ، فبطل كلام كل من خالفه . قال الله عز وجل لا بليس : « ان عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من الغاوين » . وقد أخبر رسول

الله صلى الله عليه وسلم : أنا في الامم التي تدخل النار ، كالشعره السوداء في الثور الابيض . وانه عليه السلام : يرجوان نكون نصف اهل الجنة ، وان بعث اهل النار من كل الف تسعمائة وتسعة وتسعون للنار ، واحد الى الجنة . هذا حكم جميع ولد آدم عليه السلام ، ويكنى من ذلك قوله تعالى : « وما اكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين » . فقد استثنى الغاوين من جملة الناس وهم اكثر الناس ، فاستثنى كما ترى الفا غير واحد من الف

قال على : وايضا فان الاستثناء انما هو اخراج للشيء المستثنى ، مما خبر به المخبر عن الجملة المستثنى منها ، ولا فرق بين اخراجك من ذلك الاكثر وبين اخراجك الاقل . وكل ذلك خبر يخبر به . فالخبر جائز عن الاكثر كجوازه عن الاقل ، ولا يمنع من ذلك الا وقاح معاند أو جاهل . وايضا فلا شك بضرورة التمييز ان عشرة آلاف اكثر من عشرة آلاف حاشا واحداً . فاذا كان ذلك فعشرة آلاف غير واحد قليل بالاضافة الى عشر آلاف كاملة ، واذا كان ذلك فاستثناء القليل من الكثير جائز لا تمنع فيه ، وأيضا فانه لا فرق بين قول القائل : الف غير تسعمائة وتسعة وتسعين ، وبين قوله : واحد ، ولا فرق بين قول القائل : سبعمائة وثلاثمائة ، وبين قوله : الف ، وهذا كله من المتلزمات وهي الفاظ مختلفة معناها واحد ، واذا كان ذلك فلا فرق بين استثناء ثلاثمائة من الف ، لانها بعض الالف . وبين استثناء تسعة وتسعمائة وتسعين من الالف أيضا . لانها بعض الالف ولا فرق

فان قال قائل : فقل : ان ربك الف غير تسعمائة وتسعة وتسعين ، اذا كان ذلك بمعنى واحد . قيل له وبالله تعالى التوفيق : لو عقلت معنى تسمية ربك تعالى لم تسمنا هذا . ونحن لا يحل عندنا ان نقول : ان الله تعالى فرد (١) ولا انه

(١) في هامش الاصل : قد صح الحديث في الترمذى . وفيه : الواحد

الاحد الفرد الصمد

فد ، ولا تقول الا واحد وتر ، كما جاء النص فقط . لأن كل ذلك تسمية ولا يحل تسمية البارئ تعالى بغير ماسمى به نفسه ، ومن فعل ذلك فقد الحد في اسمائه ، وهو تعالى ليس عددا ، وانما يسمى مادونه واحدا على المجاز ، والا فليس في العالم واحد اصلا . لأن الواحد هو الذى لا يتكرر البتة . وليس هذا في العالم البتة حاشى الله تعالى وحده . وبالله تعالى التوفيق .

فان قال قائل : فأجز استثناء الجملة كلها . قيل له : هذا لا يجوز ، لانه كان يكون أحد الخبرين مبطلا للآخر ومكذبا له كله ، لانه اذا قال : اتانى اخوتك الا اخوتك ، كان قد قال : اتانى اخوتك لم يأتنى اخوتك . وهذا تناقض وتكاذب وخلف من الكلام ، ومحال لا يجوز اصلا . وليس هذا المحال موجودا في استثناء الاكثر من جملة يبقى منها الاقل ، ولا في استثناء الشئ من غير جنسه ، الا ترى انك اذا قلت : اتانى اخوتك ولم يأتنى بنوعمك واتانى اخوتك ولم يأتنى كلهم لكن بعضهم . فهذا الخبران صدق اذا صدق فيهما ، والاخبار بهما صحيح حسن . فهذا فرق ما بين استثناء الجملة كلها ، وبين استثناء اكثرها ، واستثناء الشئ من غير جنسه *

وقد قال قائلون : ان من لفظ بعموم في خبره ، فلا بد له ان يبقى — إن استثنى من جنس تلك الجملة — ما يقع عليه اسم عموم ، ولم يجوزوا ان يقول القائل : اتانى اخوتك لم يأتنى كلهم ، لكن اتانى واحد منهم . وقالوا : ان الآتى ليس اخوة ولكنه اخ ، فلا يستثنى الا بان يبقى ثلاثة فصاعدا

قال على : وهذا لا معنى له ، لأن الف سنة ليس مطابقا لتسمئة . فان قال : هو مطابق لتسمئة وخمسين . قيل له : ويجبى الاخ الواحد مطابق لعدم مجبى جميعهم حاشاه ولا فرق . فان قال قائل : فاذا لا تجوزون استثناء الجملة كلها ، فكيف قلتم ان من قال : لفلان عندي مائة دينار الاعداء قيمته مائة دينار ، أو قال : لفلان عندي مائة دينار الا مائة دينار : — ان هذا الاقرار

لا يحكم عليه بشئ منه ، ولا يقضى لذلك الفلان عليه بشئ . قيل له وبالله تعالى التوفيق : هذا موافق لاصلنا ، لانه لما كان استثناء جميع الجملة محالا ، كان الناطق بذلك ناطقا بمحال لا يجوز ، فكان كلامه ذلك باطلا ، واقاراره فاسداً ، والاقرار لا يجوز الا صحيحا مجردا من كل ما يبطله ، فلذلك لم نحكم عليه بهذا الاقرار ، لانه متناقض ، وقد وافقنا خصومنا في ذلك . على ان رجلا لو قال بحضرة عدول : انى زנית الساعة امامكم بامرأة كانت معنا ، وقتلت الساعة بحضرتكم رجلا مسلما حرام الدم بلا سبب . وكذلك لو قال : رفعت رجلا مسلما الى السحاب ثم ارسلته فسقط في البحرفات ، أو قال : أخذت عصا موسى عليه السلام وطعنت بها رجلا فقتلته ، فانه لا يؤخذ بشئ من ذلك ، ولا يحكم عليه الا بالهوس والجنون . ولا فرق بين ما ذكرنا وبين ما حكمنا نحن به من اسقاط كل اقرار فاسد متناقض يسقط آخره أوله ويبطله ، ولا فرق بين اسقاط بعض الجملة المقر بها الاستثناء ، وبين اسقاط جميعها بالتناقض أو بذكر البراءة منها . وبالله تعالى التوفيق

فصل

من الاستثناء

قال على : واذا وردت اشياء معطوفات بعضها على بعض ، ثم جاء استثناء في آخرها ، فان لم يكن في الكلام نص بيان على ان ذلك الاستثناء مردود على بعضها دون بعض ، فواجب حمله على انه مردود على جميعها . والبرهان على ذلك : انه ليس بعضها اولى به من بعض . فان قال قائل : فهلا قلتم : انه مردود على اقربها منه ، لأن الالفاظ التي تقدمت قد حصلت على عمومها ، فواجب ان لا يلتقل عنه الا بنص او اجماع . فالجواب وبالله تعالى التوفيق :

ان كل الفاظ جمعت في حكم واحد فلم يكمل بعد أمرها حتى ينقضى الكلام، فإذا جاء بعقبها استثناء فقد صح الاستثناء يقينا ، وإذا صح يقينا فقد حصل التخصيص بالنص، وصار الاقتصار به على بعض ما قبله دون بعض دعوى مجردة لا دليل عليه . فان قال قائل : فان رده على اقرب ما يليه يقين ، ورده على كل ما قبله شك . قيل له وبالله تعالى التوفيق : ليس شكا اذا قام الدليل على صحته بل هو يقين . وأيضا فظاهر اللفظ رده على كل ما قبله ، وتخصيص الظاهر بلا دليل لا يجوز

قال على : وكذلك نقول في آية القذف في قوله تعالى : « واولئك هم الفاسقون الا الذين تابوا » . راجع الى كل ما تقدم ، ومسقط للفسق عنهم وموجب لقبول شهادتهم . فان قال قائل : فهلا اسقطتم به الحد . قلنا : منع من ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم لقاذف امرأته : البينة والاخذ في ظهرك . لانه عليه السلام لم يسقط الحد الا ببينة لا بالتوبة ، وقد حد حمنة ومسطحا في قذفهم عائشة ام المؤمنين رضى الله عنها ، ولا شك في توبتهم حين نزول الآية ببراءتها ، ولو لم يتوبوا لارتدوا وكفروا ولحلت دماؤهم . فصح أنهم حدوا بعد يقين توبتهم . وكذلك قلنا في قوله تعالى : « فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسامة الى اهله الا ان يصدقوا » . فلولا بيان الاستثناء انه مردود الى الاهل فقط ، لسقطت به الرقبة ، ولكن لاحق للاهل في الرقبة ولا صدقة لهم فيها . وقد قال تعالى : « ولا تكسب كل نفس الا عليها » . وكذلك قلنا في قوله عز وجل : « لعله الذين يستنبطونه منهم ولولا فضل الله عليكم ورحمته لاتبعتم الشيطان الا قليلا » . فهذا الاستثناء مردود على المخاطبين أنفسهم ، وهذا القليل عندنا مستثنى من الفضل والرحمة ، لامن اتباع الشيطان ، والآية على ظاهرها دون تكلف تأويل . ومعناها : ان الله رحمكم وتفضل عليكم حاشي قليلا منكم لم يرحمهم ولا تفضل عليهم ، وهم الكفار

منكم والمنافقون الذين فيكم . فلم تتبعوا الشيطان بفضل الله تعالى ورحمته ،
واتبعه الذين لم يتفضل الله عليهم ولا رحمهم فاتبعوا الشيطان . وهذا الذي
قلنا هو العيان المشهود والنص المسموع ، فان الاقل من المخاطبين الحاضرين
مع الصحابة رضی الله عنهم كانوا منافقين خارجين عن الفضل والرحمة متبعين
الشيطان ، فهم القليل المستثنون بقوله تعالى : « الا قليلا » . واستثنوا من
جملة المتفضل عليهم والمرحومين والممتنعين بذلك من اتباع الشيطان ، فهو
راجع على كل من ذكر في الآية . وبالله تعالى التوفيق

والناس في هذه الآية أقوال . فقوم قالوا : هذا الاستثناء راجع الى
قوله تعالى : « لعلمه الذين يستنبطونه منهم » : « إلا قليلا »
قال على : وهذا خطأ ، لأن رد الاستثناء إلى أبعد مذکور ، دعوى
ساقطة فاسدة ، لم يقل بها قط أحد من النحويين وأهل اللغة الذين اليهم يرجع
في مثل هذا . وإنما الناس على قولين كما قدمنا . قوم قالوا : الاستثناء مردود
الى أقرب مذکور . وقوم قالوا : إلى الجملة كلها ، فان وجد استثناء راجع إلى
أبعد مذکور ، فلا يحمل غيره على حكمه ، لانه بمنزلة ما خرج عن معهود أصله
وكلف نقل عن موضوعه . وقال بعضهم « إلا قليلا » راجع إلى قوله تعالى :
« أذاعوا به » . أى أذاعوا به إلا قليلا

قال على : ويبطل قول هؤلاء بما بطل به قول من ذكرنا قبلهم ولا فرق .
وقال بعضهم : فضل الله ورحمته المذکوران في الآية هما محمد صلى الله عليه
وسلم والقرآن ، أى لولاها لكنتم كفاراً متبعين الشيطان إلا قليلا بمن هدينا
قبل ذلك : كزيد بن عمرو بن نفيل ، وقس بن ساعدة

قال على . وهذا تأويل فاسد البتة ، لأن زيدا وقسا لولا فضل الله ورحمته
لما لاتبعوا الشيطان ، والاستثناء إنما هو مخرج لما استثنى من جملة ما استثنى
منه ، فلا يجوز أن يكون هذا الاستثناء إلا من الفضل والرحمة والامتناع

من اتباع الشيطان ، الذى ذكر كل ذلك فى الآية . وبالله تعالى التوفيق
قال على : وحتى لو لم يحز فى الاستثناء إلا رده إلى أقرب مذكور ، لما كان
فى ذلك ما يوجب أن لا تقبل شهادة القاذف إذا تاب ، لأن الفسق مرتفع عنه
بالتوبة بنص الآية باجماع الأمة ، وإذا ارتفع الفسق ثبتت العدالة ضرورة ،
لأنه ليس فى العالم من المخاطبين إلا فاسق أو عدل . وإذا ثبتت العدالة وجب
قبول الشهادة ، لقوله تعالى : « رضى الله عنهم ورضوا عنه ذلك لمن خشى ربه » .
فحرام علينا أن لا نرضى عمن رضى الله عنه . وإذا كان ذلك حراما علينا ،
ففرضنا الرضا عنه ، وإذا كان الرضا عنه فرضاً ، ففرض علينا قبول شهادته
لأنه ممن نرضى من الشهداء بنص القرآن فى إيجاب شهادة : « من ترضون
من الشهداء » فقد صح أن سقوط الفسق عنه موجب لقبول شهادته
والعجب من أصحاب أبى حنيفة : فى تركهم ظاهر الآية وميلهم الى رأيهم
الفاسد ، فان نص الآية إنما يوجب أن لا تقبل شهادته بنص القذف ، وليس
فى ذلك أن شهادته لا تسقط إلا بعد أن يحد . وقالوا هم : ان شهادته
لا تسقط إلا أن يحد . فزادوا فى رأيهم ما ليس فى القرآن ، وخالفوا الآية
فى كل حال ، فقبلوا شهادته أفسق ما كان قبل أن يحد ، وردوها بعد أن
طهر بالحد . وقد أخبر عليه السلام فى كثير من الحدود : أن أقامتها كفارة
لفاعليها . وهم أهل القياس بزعمهم ، فهلا قاسوا الحدود فى القذف ، على المحدود
فى السرقة والزنا . وقد شاركهم المالكيون فى بعض ذلك ، فردوا شهادة
المحدود فيما حد فيه ، وأجازوها فيما لم يحد فيه ، وهذا كله افتراء على الله
لم يأذن به ، وحكم فى الدين بغير نص . وبالله تعالى التوفيق
قال على : وكذلك قوله عز وجل : « والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر
ولا يقتلون النفس التى حرم الله إلا بالحق (إلى قوله تعالى) إلا من تاب وآمن
وعمل عملاً صالحاً » . فان الاستثناء الذى فى آخرها راجع باجماع إلى كل ما تقدم

قال على : والاشتراط هو معنى الاستثناء في كل ما قلنا . ومن ذلك قوله تعالى : « ذلك لمن خشى العنت منكم » . فهذا كما تراه استثناء صحيح لمن خشى العنت ، مع كل ما تقدم من الشروط دون ذكر من لم يخش العنت . وكذلك قوله تعالى : « فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام » . في كفارات الايمان ، فكان هذا الشرط على عدم كل مذكور في الآية ، من رقبة وكسوة واطعام لا على أقرب مذكور فيها . وكذلك قوله تعالى في آية المحاربة : « إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم » . فكان ذلك راجعاً على سقوط كل ما ذكر في الآية ، من قتل وصلب ونفي وقطع وخزى وعذاب ، لا على بعض ذلك دون بعض باجماع .

فان اعترض معترض بقوله تعالى : « فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم » . واننا نقول انه راجع إلى أقرب مذكور

قال على : وإنما وجب ذلك لضرورة بينة في تلك الآية ، فانه لا يجوز البتة في نصها أن يرد الشرط على كل مذكور فيها ، لانه تعالى قال : « وأمهات نسائكم وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن » . فكان ذكر الدخول من صلة وصف النساء اللواتي هن أمهات الربائب ، لا بوصف أمهات النساء ، إذ من المحال الممتنع أن يقول تعالى : وأمهات نسائكم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن ، لانه كلام فاسد البتة لا يفهم . فلما صح أن الدخول المذكور إنما هو مراد به أمهات ربائبننا ضرورة ، لانه من صلة اللاتي ، واللاتي صفة للنساء اللواتي هن أمهات ربائبننا ضرورة ، كان قوله تعالى : « فان لم تكونوا دخلتم بهن » . مردوداً اليهن ضرورة أيضاً ، لانه أحد قسميهن اللذين هما دخول ولا دخول ، وهو صلة الكلام المتصل به لا بما قبله فان قال قائل : أنتم يحيزون أن يستثنى الشيء من غير جنسه ، فكيف تقولون فيمن باع بدينار إلا درهما ، أو إلا قفيز قح ، أو ما أشبه هذا ؟

قلنا له وبالله تعالى التوفيق : هذا عندنا ممتنع في البيع حرام ، لانه يرجع الى بيعتين في بيعة ، لان الدرهم والعرض ، لا يستثنى من غير جنسه عندنا إلا على معنى الاستثناء المنقطع ، كما بينا في أول هذا الباب . فان كان ذلك فانما مرجعه إلى القيمة ، فان كان ذلك في البيع فقد وجب انه باعه بدينار إلا ما قابل صرف الدرهم من الدينار ، وهذه بيعة أخرى أو بمن مجهول ، وكلاهما حرام في البيوع ، وهو جائز في الاقرار لانه أقر له بدينار ، وذكر أن له عنده درهما فخرج الدرهم أوقيمة مما أقر به . وكذلك لو قال مقراً : له عندي دينار ، ولى عنده ديناران ، أو إلا دينارين لى عنده ، لم يحكم عليه بشيء أصلاً . لانه بعد أن أقر له أتى بما سقط به عنه الاقرار جملة ، ولو كان ذلك في البيع لم يجوز عند أحد من المسلمين . وبالله تعالى التوفيق

الباب السادس عشر

في الكناية بالضمير

قال على : والضمير راجع إلى أقرب مذكور لا يجوز غير ذلك ، لأنه مبدل من مخبر عنه أو مأمور فيه . فلو رجع إلى أبعد مذكور لكان ذلك اشكالا رافعاً للفهم ، وانما وضعت اللغات للبيان . فاذا كانت الاشياء المحكوم فيها أو المخبر عنها كثيرة ، وجاء الضمير يعقبها ضمير جمع فهو راجع إلى جميعها ، كما قلنا في الاستثناء ولا فرق . ألا ترى انك لو قلت : أتاني زيد وعمرو وخالد فقتلته ، انه لا خلاف بين أحد من اهل اللغة في ان الضمير راجع الى خالد ، وانه لا يجوز رده الى زيد ولا الى عمرو ، فان وجد يوماً ما في شيء من النصوص رجوع ضمير إلى أبعد مذكور ، فهو بمنزلة ما ذكرنا من نقل اللفظ عن موضوعه في اللغة . ولو قال : أتاني زيد وعمرو وخالد

وعبدالله ويزيد فقتلتهم ، لكان راجعاً بلا خلاف بين أحد من أهل اللغة الى جميعهم وكلهم

قال علي : ومما يبين ان الشرط في آية التحريم انما هو في الربائب لا في أمهات النساء ، ما ذكرنا من أن الضمير راجع الى أقرب مذكور ، والضمير يجمع المؤنث في قوله تعالى : « دخلتم بهن » راجع لما قدمنا الى اقرب مذكور اليه لا يجوز غير ذلك ، وأقرب مذكور اليه أمهات ربائهن ، فوجب أن يكون راجعاً اليهن على ما قدمنا . وبالله تعالى التوفيق

الباب السابع عشر

في الاشارة

قال علي : والاشارة بخلاف الضمير ، وهي عائدة الى أبعد مذكور ، وهذا حكمها في اللغة إذا كانت الاشارة بذلك أو تلك أو هو أو اولئك أو هم أو هي أو هما ، فان كانت بهذا أو هذه ، فهي راجعة الى حاضر قريب ضرورة ، وهذا مالا خلاف فيه بين أحد من أهل اللغة ، ولا يعرف نحوي أصلاً غير ما ذكرنا . ولذلك أوجبنا أن يكون القرء في حكم العدة هو الطهر خاصة دون الحيض ، وإن كان القرء في اللغة واقعاً على الحيض كوقوعه على الطهر ولا فرق ، ولكن لما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مره (١) فليراجعها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر . فتلك العدة التي أمر الله تعالى أن تطلق لها النساء ، فكان قوله عليه السلام « تلك » اشارة تقتضي بعيداً وأبعد مذكور في الحديث قوله عليه السلام « تطهر » فلما صح ان الطهر بهذا الحديث هو العدة المأمور أن تطلق لها النساء ، صح انه هو العدة المأمور بحفظها لا كمال العدة . وبالله تعالى التوفيق

(١) من الأمر ، وفي الاصل « مرة » وهو خطأ

الباب الثامن عشر

في المجاز والتشبيه

قال على : اختلف الناس في المجاز، فقوم أجازوه في القرآن والسنة، وقوم منعوا منه ؛ والذي نقول به وبالله تعالى التوفيق : ان الاسم إذا تيقنا بدليل نص أو اجماع أو طبيعة ، انه منقول عن موضوعه في اللغة الى معنى آخر وجب الوقوف عنده . فان الله تعالى هو الذي علم آدم الاسماء كلها ، وله تعالى أن يسمي ما شاء بما شاء . وأما مادمننا لا نجد دليلا على نقل الاسم عن موضوعه في اللغة فلا يحل لمسلم أن يقول انه منقول . لان الله تعالى قال : « وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم » . فكل خطاب خاطبنا الله تعالى به أو رسوله صلى الله عليه وسلم ، فهو على موضوعه في اللغة ومعهوده فيها ، إلا بنص أو اجماع أو ضرورة حس ، تشهد بأن الاسم قد نقله الله تعالى أو رسوله صلى الله عليه وسلم عن موضوعه الى معنى آخر . فان وجد ذلك أخذناه على ما نقل اليه

قال على : وهذا الذي لا يجوز غيره ، ومن ضبط هذا الفصل وجعله نصب عينيه ولم ينسه ، عظمت منفعته به جداً ، وسلم من عظام وقع فيها كثير من الناس

قال على : فكل كلمة نقلها تعالى عن موضوعها في اللغة الى معنى آخر ، فان كان تعالى تعبدنا بها قولاً وعملاً كالصلاة والزكاة والحج والصيام والربا وغير ذلك ، فليس شيء من هذا مجازاً . بل هي تسمية صحيحة واسم حقيق لازم مرتب حيث وضعه الله تعالى . وأما ما نقله الله تعالى عن موضوعه في اللغة الى معنى تعبدنا بالعمل به دون أن يسميه بذلك الاسم ، فهذا هو المجاز .

كقوله تعالى : « واخفض لهما جناح الذل من الرحمة » . فانما تعبدنا تعالى بأن نذل للابوين وزرحهما ، ولم يلزمنا تعالى قط أن ننطق ولا بد فيما بيننا بأن نذل جناحا ، وهذا لا خلاف فيه . وليس كذلك الصلاة والزكاة والصيام ، لانه لا خلاف في ان فرضا علينا أن ندعو إلى هذه الاعمال بهذه الاسماء بأعيانها ولا بد . وبالله تعالى التوفيق

واحتج من منع من المجاز بأن قال : ان المجاز كذب ، والله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم يبعدان عن الكذب

قال على : فيقال له صدقت . وليس نقل الله تعالى الاسم عما كان علقه عليه في موضع ما الى موضع آخر كذبا ، بل هو الحق بعينه . لأن الحق هو ما فعله تعالى ، والباطل هو ما لم يأمر به أو لم يفعله ، ومن ظن ان ههنا حقا هو عيار على الله تعالى ، وزمام على أفعاله يلزمه عز وجل أن يجري أفعاله عليه فقد كفر . وقد تكلمنا في هذا في باب اثبات حجج العقول ، ونستوعب الكلام فيه ان شاء الله تعالى في باب ابطال العلل من كتابنا هذا . وقد تكلمنا على ذلك أيضا ، في كتابينا الموسومين بالتقريب والفصل كلاما كافيا وبالله تعالى التوفيق . وليست الاسماء موضوعة على المسميات ، الا إمام بتوقيف وإما باصطلاح ، ولا موقف الا الله عز وجل . فاذا أوقع الموقف الاول - جل وعز - اسما ما على مسمى مامدة ما أوفى معنى ما ، ثم نقل ذلك الاسم الى معنى آخر في مكان آخر فلا كذب في ذلك ، ولا للكذب ههنا مدخل . وانما يكون كاذبا من نقل منا اسما عن موضوعة في اللغة الى معنى آخر يلبس به بلا برهان ، فهذا هو الكاذب الآفك الانيم . وكذلك لو اصطلح اثنان على أن يسميا شيئا ما باسم ما - مخترع من عندهما أو منقول عن شيء آخر - ليتفاهما به لا يلبسا به ، فلا كذب في ذلك . فاذا جاز هذا فيما بيننا فهو للذي يلزم الجميع ان يعبدوه ويطيعوه أمكن ، وهو بذلك تعالى أولى .

والتلبيس في هذا هو من قال : العسل حلال ، والمسكر من مصراه عسل فهو حلال . فهذا كاذب . فانه أتى الى عين سماها الله عز وجل خمرآ - والخمر حرام - فسمها بغير اسمها ليستحلها بذلك ، وقد أنذر بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم * ثنا عبد الله بن ربيع التميمي عن محمد بن اسحاق القاضي عن ابن الاعرابي عن سليمان بن الاشعث عن احمد بن حنبل ثنا زيد بن الحباب ثنا معاوية بن صالح عن حاتم بن حريث عن مالك بن أبي مريم ثنا عبد الرحمن بن غنم (١) قال انبا أبو مالك الاشعري قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ليشربن ناس من أمتي الخمر يسمونها بغير اسمها * ثنا عبد الله بن ربيع عن محمد بن معاوية المرواني عن أحمد بن شعيب ثنا محمد بن عبد الاعلى ثنا خالد - هو ابن الحرث - عن شعبة سمعت أبا بكر بن حفص (٢) يقول سمعت ابن محيرز يحدث عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله (٣)

قال على : فقد بينا وجه الحقيقة في هذا ثم نذكر ان شاء الله تعالى طرفا من الآي التي تنازعوا فيها فان الشيء اذا مثل سهل فهمه
فمن ذلك قوله عز وجل : « واسئل القرية التي كننا فيها والغير التي أقبلنا فيها » . فقال قوم معناه واسأل أهل القرية ، واسأل أهل الغير . وقال آخرون : يعقوب نبي فلو سأل الغير أنفسها والقرية نفسها لأجابته
قال على : وكلا الأمرين ممكن . ومنه قوله تعالى : « جداراً يريد أن ينقض » فقد علمنا بضرورة العقل ان الجدار لا ضمير له ، والارادة لا تكون الا بضمير لحي - هذه هي الارادة المعبودة التي لا يقع اسم ارادة في اللغة

(١) بفتح الغين المعجمة واسكان الميم

(٢) هو عبد الله بن حفص بن عمر بن سعد بن أبي وقاص وهو ثقة

(٣) اسناد هذا الحديث واسناد الذي قبله صحيحان

على سواها — فلما وجدنا الله تعالى ، قد أوقع هذه الصفة على الجدار الذى ليس فيه ما يوجب هذه التسمية ، علمنا يقيناً ان الله عز وجل قد نقل اسم الارادة فى هذا المكان الى ميلان الحائط ، فسمي الميل ارادة ، وقد قدمنا ان الله تعالى يسمى ما شاء بما شاء ، الا أن ذلك لا يوجب نقل الحقائق التى رتب تعالى فى عالمه عن مراتبها ، ولا نقل ذلك الاسم فى غير المكان الذى نقله فيه الخالق عز وجل ، ولولا الضرورة التى ذكرنا ما استجزنا ان نحكم على اسم بأنه منقول عن مسماه أصلاً . وقد أنشد أبو بكر محمد بن يحيى الصولى فى نقل اسم الارادة عن موضوعها فى اللغة الى غيره : قول الراعى :

قلق الفؤس اذا أردن نضولا (١)

وذكر أبو بكر الصولى رحمه الله ان ابن فراس الكاتب وكان دهرياً سأله فى هذه الآية ، فأجابه أبو بكر بهذا البيت . وقد قال قوم : انه تعالى قادر على أن يحدث فى الجدار ارادة . وبلى هو قادر على ما يشاء وكل ما يتشكل فى الفكر . ولكن كل ما لم يأتنا به نص انه خرق تعالى فيه ما قد تمت به كلماته من المعبودات ، فهو مكذب ، كما ان كل مدع ما لم يأت بدليل فهو مبطل . وكذلك قوله تعالى : « وهى تجري بهم فى موج كالجبال » . فانه تعالى سمي حركة السفينة جرياً وحركة السفينة اضطرارية . وهذا مما قلنا من انه تعالى يسمى ما شاء بما شاء ، فهو خالق الاسماء والمسميات كلها حاشاه لا اله الا هو . وأما قوله تعالى : « وأشربوا فى قلوبهم العجل بكفرهم » . فاعنا عنى تعالى حب العجل ، على ما ذكرنا من الحذف الذى اقيم لفظ غيره مقامه . وأما قوله تعالى : « يوم نقول لجهنم هل امتلأت وتقول هل من مزيد » . وهو عندنا حقيقة وانطاق لها

وقد احتج علينا قوم بقول الله تعالى : « انا عرضنا الامانة على السماوات

(١) أوله : فى مهمه قلقت به هاماتها . انظر اللسان ٤ : ١٧١

والارض والجمال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها».

قال على : وهذا أيضاً عندنا على الحقيقة ، وإن الله تعالى وضع فيها التمييز إذ خيرها ، فلما أبت حمل الشرائع وأشفقنا من تحمل الامانة سلبها إياه ، وسقطت الكلف عنها . ويمكن أن يكون على نقل اللفظ أيضاً ، والمراد بذلك انها لم تحملها إذ لم يركب تعالى فيها قوة الفهم والعقل ، ولا النفس المختارة المميزة . وهذا موجود في كلام العرب وأشعارها ، فإن العرب تقول اذا أرادت أن تمدح : أبى ذلك سؤددك ، وإذا أرادت الذم ، أبى ذلك لؤمك . أى إن سؤددك غير قابل لهذه الفعلة لمضادتها له وكذلك فى الذم أى إن لؤمك غير قابل لهذه المكرومة لمضادتها له . فعلى هذا كانت إباية السماوات والارض لاعلى ما سواه ، الا ان الاول أصح وبه نقول .

وانما فرقنا بين هذا فى هذا الوجه ، وبين ما قلنا أننا فى انطاق جهنم ، لأن كلام الله عز وجل كله عندنا بيان لنا ، وجار على معهود ما أوجبه فهمنا بادراك عقولنا وحواسنا . وانما قلنا ذلك لقول الله عز وجل : « وجعل لكم السمع والابصار والافئدة قليلا ما تشكرون » . وحضنا تعالى على التفكير والتدبر للقرآن ، وأخبرنا انه بيان لنا . وكل ذلك لا يكون إلا بما تميزه عقولنا ، لا بما يضادها . فلما صح ذلك كله ، وأدانا التدبر والبصر والسمع والعقل ، الى ان السماوات جمادات لا تعقل ، وإن الارض كذلك ، وإن حد النطق هو التمييز للاشياء ، وإن التمييز لا يكون الا فى حى ، وإن الحى هو الحساس المتحرك بارادة ، وإن المميز هو بعض الحى لا كله ، وإن حد التمييز هو امكان معرفة الاشياء على ما هى عليه ، وامكان التصرف فى الصناعات والاعمال المختلفة بارادة . وأيقنا ان كل هذه الصفات ليست الارض ولا الافلاك ولا الجبال لهاملة . علمنا ان هذه اللفظة - التى اخبرنا بها تعالى عن هذه التى ليست أحياء - لفظة منقولة عن معهودها عندنا الى معان أخر

من صفات هذه الاشياء المخبر عنها ، الوجودية فيها على الحقيقة . ومن تعدى هذه الطريقة فقد لبس الاشياء ، ورام اطفاء نور الله تعالى الموضوع فينا . وبالجمله فن أراد اخراج الامور عن حقائقها في المبادئ ، ثم عن حقائقها في المعاهد ، فينبغي ان يتهم في دينه وسوء أغراضه . فان سلم من ذلك فلا بد من وصمة في عقله أو قوة في جهله . الا أن هذا كله لا يعترض على الوجه الاول ، لأن الانطاق الذي كان وضعه الله تعالى فيها حينئذ قد سلبها اياه ، إذ أبت قبول الامانة . وانما يعترض بهذا كله على من يقول : انها باقية على نطقها الى اليوم ، فهذا باطل لا شك فيه بما ذكرنا ، وبالله تعالى التوفيق

وقد ذكر رجل من المالكيين — يلقب خويز منداذ (١) — : ان للحجارة عقلا ، ولعل تميزه يقرب من تمييزها . وقد شبه الله تعالى قوما زاغوا عن الحق بالأنعام ، وصدق تعالى ، إذ قضى انهم أضل سبيلا منها . فان الأنعام لا تعدو ما رتبها ربها لها من طلب الغذاء ، وارادة بقاء النوع ، وكرهة فسادها بعد كونها . وهؤلاء رتبهم خالقهم عز وجل ليعرفوا قدرته ، وانها بخلاف قدرة من خلق . وليعرفوا رتبة ما خلق على ما هي عليه ، فبعدوا ذلك . فمن مشبه قدرة ربه تعالى بقدرة المخلوقين ، ومن يريد أن يجري على ربه تعالى حكم عقله ، فيصرفه به ، تعالى الله عما يقول أهل الظلم علوا كبيرا ومن مفسد رتب المخلوقات وساع في ابطال حدودها ، وافساد الاستدلال بها على التوحيد ، وكل حزب بما لديهم فرحون . وسيرد الجميع الى عالم الغيب

(١) بضم الخاء وفتح الواو واسكان الياء وكسر الزاي وفتح الميم — وقد تكسر وقد تبدل باء موحدة — واسكان النون ودالين مهملتين بينهما ألف وقيل معجمتين وقيل الاولى مهمة وقيل بالعكس . هو أبو بكر محمد بن أحمد ابن عبد الله المالكي الاصولي تلميذ الأبهري من أهل البصرة توفي في حدود الأربعمائة . قاله في شرح القاموس . وترجمته في « الديباج » ٢٦٨

والشهادة فيحكم بيننا فيما فيه نختلف ؛ وتالله لتطولن ندامة من لم يجعل حظه من الدين والعلم ألا نصر قول فلان بعينه ؛ ولا يبالي ما أفسد من الحقائق في تلك السبيل المضلة ، وبالله تعالى نعوذ من الخذلان . فقال هذا الجاهل : ان من الدليل على ان الحجارة تعقل ، قوله تعالى : « وان من الحجارة لما يتفجر منه الانهار وان منها لما يشقق فيخرج منه الماء وان منها لما يهبط من خشية الله » . قال : فقد أخبر تعالى ان منها ما يهبط من خشية الله ، فدل ذلك على ان لها عقلاً ، أو كلاماً هذا معناه

قال على : ونحن نقول : ان من العجب العجيب استدلال هذا الرجل بعقله على انه لا يخشى الله تعالى الا ذو عقل ، فهلا استدل بذلك العقل نفسه على ما شاهد بحسه من ان الحجارة لا عقل لها ، وكيف يكون لها تمييز وعقل . والله تعالى قد شبه قلوب الكفار التي لم تنقد إلى معرفته عز وجل ، بالحجارة . في انها لا تدعن للحق الوارد عليها فكذب الله تعالى في تقيمه المعرفة عن الحجارة نصاً ، إذ جعلها تعالى بمنزلة قلوب الكفار في عنود (١) تلك القلوب عن الطاعة له عز وجل ، فكيف يكون للحجارة عقل أو تمييز بعد هذا

فان قال قائل : فما وجه اضافة الخشية الى الحجارة ؟ قلنا له وبالله تعالى التوفيق : قد قدمنا ان الله تعالى رتب الاسماء على المسميات ، وجعل ذلك سبباً للتفاهم . ولولا ذلك ما كان تفاهم أبداً ، ولا فهمنا عنه تعالى شريعة ، ولا علمنا مراده عز وجل في أمر ولا نهى ولا في خبر أخبرنا به ، وعرفنا تعالى بذلك التمييز الذي وضع فينا من صفات المخلوقات ما قد عرفناه ، وجعل لتلك الصفات أسماء نعبر بها عنها ، ونتفاهم بها الاخبار عنها . فكان مما رتب لنا من ذلك في اللغة العربية ، ان سمينا تمييزاً حال من رأيناه يفهم ويتكلم ويسأل عن وجوه الاشياء المشكلة ، فيجاب فيفهم ، ويسأل عما علم منها فيجيب

(١) عند الرجل عنوداً وعنداً من بابي قعد وقتل ، عتا وطمأ وجاوز قدره

ويحدث بما رأى وشاهد وسمع ، ويؤمر بالكلام وينهى عن ضروب مختلفة من الافاعيل ، فيفهم ما يراد منه من كل ذلك . وكان مما رتب لنا أيضاً عز وجل ان من لم تكن فيه هذه الصفات سميناه غير مميز ، فان كان من الحيوان مما سوى الملائكة والجن والانس سميناه حياً غير مميز . وان كان من غير الحيوان سميناه جماداً غير حي ، ان كان من الشجر أو الحجارة أو الارض أو الماء أو النار أو الهواء أو غير ذلك . وأقر تعالى هذه الرتب في أنفسنا — بما وضع فيها من التمييز — اقراراً صار من أنكر شيئاً منه ربما آل به الى ان تسقط عنه الحدود ، ولا يقتص منه ان قتل . وتسقط عنه الشرائع ، ويصير في محل من لا يخاطب لعدم عقله وتمييزه . فان زاد ذلك ، لم يؤمن عليه ان يغفل ويداوى دماغه الذى هو منبعث الحس والحركة ، بأنواع كرهية من العلاج . فلما أيقنا ان تلك الصفات — المسماة برتبة الله تعالى تمييزاً — ليست في الحجارة وجب ضرورة ان لا تسمى مميزة . وأيضاً فقد قال تعالى مصداقاً لابرهم خليله صلى الله عليه وسلم في قوله : « لم تعبد مالا يسمع ولا يبصر ولا يغنى عنك شيئاً » : وانما كان يعبد الحجارة . فصح بالنص انها لا تفهم ولا تعقل ، فلما رأيناها تعالى قد أوقع عليها خشية له ، علمنا ان هذه اللفظة هنالك منقولة عن موضوعها عندنا الى صفة أخرى من صفات الحجارة ، وهى تصرفه لها تعالى كيف شاء ، لا تخرج تلك الخشية عن هذه الجملة التى فسرنا البتة . فهذا وجه اضافة الخشية الى الحجارة ، إذ الخشية المعهودة عندنا هى الخوف من وعيد الله عز وجل ، والاثمار لأمره تعالى . والحجارة خالية بيقين من كل ذلك ، وكيف يخشى من لم يؤمر ولا نهى ولا كلف ولا وعد ولا توعده ، أم أى شئ يخشى غير العقاب ولا عقاب إلا على عاصى ، ولا عاصى إلا مأمور . والحجارة ليست بمأمورة ، فليست عاصية . فلا عقاب عليها ولا خشية عليها . نعى الخشية المعهودة فيما بيننا . ولا يميز إلا حى ، والحجارة

ليست حية . فليست مميزة

ومما ذكرنا من نقل بعض الاسماء الى غير معهودها قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الفرس : ان وجدناه لبحراً . فأوقع عليه السلام لفظة بحر على الفرس الجواد . وكذلك لما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ارفق بالقوارير — يعنى النساء — . كان ذلك نقلاً لاسم القوارير عن موضوعه في اللغة عن الزواج الى النساء . وكذلك قوله تعالى : « قوارير من فضة » . هو نقل أيضاً للقوارير عن موضوعه في اللغة عن الزواج الى الفضة . إلا انه لا يحل لمسلم أن يقول في لفظة لم يأت نص ولا ضرورة حس بأنها منقولة عن موضوعها : انها منقولة ، ولا يتعدى بكل ذلك ما جاء في نص أو ضرورة حس ، ولا يصرف لفظ عن موضوعه الا بأحد هذين الوجهين . وإلا فهي باقية في مرتبتها في اللغة ، وليس لاحد أن يصرف كلاماً عن وجهه اذا لم يصرفه الله تعالى ولا رسوله صلى الله عليه وسلم . وان العجب ليكثر ممن يقول : ان الشحم يسمى « ندى » فاذا سئل من أين قلت ذلك . أنشد قول اعرابي جلف : كثور العذاب الفرد يضربه الندى * تعالى الندى في متنه وتحدرا (١) فيكون ذلك قاطعاً لخصمه ، ولا يستشهد في ان الجوارى يسمين القوارير وان الفرس الجواد يسمى بحراً ، وان الخشية قد يسمى بها الوقوع تحت التدبير : بأن خالق اللغات والمتكلمين أوقع هذا الاسم على هذا المعنى ، وبأن أفصح العرب سمي النساء قوارير ، والفرس بحراً . ولعمري لو أنه عليه السلام

(١) في الاصل « المذاب » بالذال المعجمة و « تعالى الندى » وهو خطأ . والعذاب بفتح العين والذال المهملة الارض التي قد أنبتت أول نبت ثم أيسرت . قاله في اللسان . وقال أيضاً : « قال القتيبي الندى المطر والبلل وقيل للنبت ندى لأنه عن ندى المطر نبت ثم قيل للشحم ندى لأنه عن ندى النبت يكون واحتج بقول عمر بن أحرر » وذكر البيت

يقول ذلك قبل بلوغه أربعين عاماً ، وقبل أن ينبأ لكان قوله أعظم حجة لفصاحته وعلمه بلغة قومه ، وأنه من وسيطة قریش ومسترضع في بني سعد ابن بكر بن هرازن . لجمع فصاحة الحين خندف وقيس ، أهل تهامة والحجاز العالية ، الذين اليهم انتهت الفصاحة في اللغة العربية الاممائية . والذي لاشك فيه ، فهو انه عليه السلام أفصح من امرئ القيس ، ومن الشماخ ، ومن الحسن البصري . وأعلم بلغة قومه من الاصمعي ، وأبي عبيدة ، وأبي عبيد . فما في الضلال أبعد من ان محتج في اللغة بألفاظ هؤلاء ، ولا محتج بلفظه فيها عليه السلام . فكيف وقد أضاف ربه تعالى فيه الى ذلك العصمة من الخطأ في القول ، والتأييد الالهي ، والنبوة والصدق المقطوع على غيبه ، الذي صحبه خرق العادات ، والآيات والمعجزات . وفي أقل من هذا كفاية لمن كانت فيه حشاشة (١) . فكيف ان يظن به عليه السلام ان يخبر عن ربه تعالى خبراً يكلفنا فهمه ، وهو بخلاف ما يفهم ويعقل ويشاهد ويحس .

ما ينسب هذا اليه صلى الله عليه وسلم الا ملحد في الدين ، كأئدله وأعجب العجب ان هؤلاء القوم يأتون الى الالفاظ اللغوية فينقلونها عن موضوعها بغير دليل ، فيقولون : معنى قوله تعالى : « وثيابك فطهر » . ليس للثياب الممهودة ، وانما هو القلب . ثم يأتون الى ألفاظ قد قام البرهان الضروري على انها منقولة عن موضوعها في اللغة الى معنى آخر ، وهو إيقاع الخشية على الحجارة . فيقولون : ليس هذا اللفظ ههنا منقولاً عن موضوعه مكابرة للبيان ، وسعياً في طمس نور الحق ، وإقراراً لعميون الملحدون الكائدين لهذا الدين . ويأبى الله الا أن يتم نوره . وبالله تعالى التوفيق

(٢) في الاصل جشاشة بالجيم المعجمة ولعله تصحيف جشاشة بالحاء المهملة وهي بقية الروح والرمق بالجريح والمريض

فصل

فى التشبيه

قال على : التشبيه بين الأشياء المشتبهة حق مشاهد ، فإذا شبه الله عز وجل أو رسوله صلى الله عليه وسلم شيئاً بشئ ، فهو صدق وحق وتنبية على قدرة عظيمة ، لأنه ليس فى العالم شيئاً إلا وهما مشتبهان من وجه ما ، وغير مشتبهين من وجه آخر . وقد قال تعالى : « ما ترى فى خلق الرحمن من تفاوت » فهذا الذى قلنا هو ارتفاع التفاوت ، لأن التماثل هو ضد التفاوت ، وإذا بطل التفاوت صح التماثل . ولذلك افتقر الناس الى معرفة حدود الكلام ، وضبط الصفات التى تتفق فيها الموصوفات التى سعى قوم من النوكى فى ابطالها ، وهيات من ابطال الحقائق

فان قال قائل : انه عليه السلام قد شبه ديون الله تعالى بديون الناس فى وجوب قضائها ، وأنتم لا تقولون بقضاء الصلاة عن الميت فالجواب وبالله تعالى التوفيق : اننا بتوفيق الله عز وجل لنا أهل الطاعة لهذا الحديث وغيره ، وقد نسب الينا الباطل من ظن اننا نخص هذا الحديث أو غيره بلا نص ، فنقول : يقضى الصوم والحج والصلاة المنذورة والمنسية والى نيم عنها ، وأما الصلاة المفروضة المتروكة عمداً ، والصوم المفروض فى رمضان المتروك عمداً ، فان الذى فرط فيها لا يقدر على قضائها أبداً ، وليس عليه صيام يقضيه ، ولا صلاة يقضيها ، وانما عليه إثم ، أمره فيه الى ربه تعالى ، فلا يقضى عنه ذلك . وبالله تعالى التوفيق

قال على : وهذه أيضاً من عجائب هؤلاء القوم ، فانهم يأتون الى أشياء لم يشبه الله تعالى ولا رسوله صلى الله عليه وسلم بعضها ببعض ، فيحكمون لها بحكم واحد ، لادعائهم انها مشتبهة فيقولون : لا يجوز النكاح بأقل مما يقطع

فيه اليد في السرقة ، وقد علم كل ذى عقل انه لا شبه بين السرقة والنكاح .
ثم يأتون الى ما أكد الله تعالى شبهه وساوى بينهما فيبطلون التساوى فيهما
فيقولون : ان ديون الناس تقضى عن الميت ، وديون الله تعالى لا تقضى عنه ،
فهل في تقحم الباطل أعظم من هذا ؟

قال على : وهذا الذى قلناه في المجاز والتشبيه هو عين الحقيقة بالبراهين
التي ذكرنا ، لم نترك فيه علة لمتعقب منصف ، وبالله تعالى التوفيق . فأما أهل
الشغب فهم بمنزلة التائه في الفلوات ، وانما علينا - بمون الله تعالى - نهج الطريق
القصـد وإيضاحه ، حتى لا يوجد بحول الله تعالى وقوته طريق أنـهـج ولا
أخـصـر منه . والحمد لله رب العالمين . ويوفق الله تعالى من يشاء بما يشاء وبالله
تعالى التوفيق وهو حسبنا ونعم الوكيل

الباب التاسع عشر

في أفعال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفي الشئ يراه عليه السلام
أو يبلغه فيقره صامتا عليه لا يأمر به ولا ينهى عنه

قال على بن أحمد رحمه الله : قال قوم من المالكيين : أفعاله عليه السلام
على الوجوب ، وهى آكد من أوامره . وقال آخرون منهم ومن الحنفيين :
الافعال كالأوامر . وقال آخرون من كلتا الطائفتين ومن الشافعيين : الافعال
موقوفة على دليلها ، فما قام منها دليل على انه واجب صير اليه ، وما قام دليل
انه منها ندب أو إباحة صير اليه . ومن قال بهذا من الشافعيين أبو بكر
الصيرفي ، وابن فورك . وقال سائر الشافعيين وجميع أصحاب الظاهر : ليس
شئ من أفعاله عليه السلام واجبا ، وانما ندبنا الى أن نتأسى به عليه السلام
فيها فقط ، وأن لا نتركها على معنى الرغبة عنها ، ولنا تركها على غير معنى

الرغبة عنها . ولكن كما ترك سائر ما ندبنا اليه مما ان فعلناه أجرنا ، وان تركناه لم نأثم ولم نؤجر ، إلا ما كان من افعاله بيانا لأمر أو تنفيذاً لحكم ، فهي حينئذ فرض ، لأن الأمر قد تقدمها فهي تفسير الأمر

قال علي : وهذا هو القول الصحيح الذي لا يجوز غيره

واحتج من قال انها على الوجوب وانها أوكد من الاوامر بما * ثناه سعيد الجعفرى قال ثنا أبو بكر بن الادفوى (١) ثنا أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسمعيل بن النحاس النحوى (٢) عن أحمد بن شعيب النسائى عن سعيد بن عبد الرحمن ثنا سفيان — هو ابن عيينة — عن الزهرى . قال : وثبتنى معمر بعد عن الزهرى ، عن عروة بن الزبير أن مسور بن مخزومة ومروان بن الحكم — يزيد أحدهما على صاحبه — قالا : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحديبية فذكر الحديث وفيه طول ، فلما فرغ من قصة الكتاب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لاصحابه : قوموا فانحروا ثم احلقوا ، قال : فوالله ما قام منهم رجل ، حتى قال ذلك ثلاث مرات ، فلما لم يبق منهم أحد ، قام فدخل على أم سلمة فذكر لها ما لقي من الناس ، فقالت أم سلمة : يا رسول الله أتحب ذلك ؟ اخرج ثم لا تكلم منهم أحداً حتى تنحر وتحلق ، فخرج عليه السلام فنحر بدنه ودعا بحالقه ، فلما رأوا ذلك قاموا فنحروا وجعل بعضهم يلحق (٣) بعضاً حتى كاد بعضهم يقتل بعضاً غماً

قال علي : وما نعلم حجة أشنع عليهم من هذا الحديث الذى احتجوا به ،

(١) هو محمد بن علي بن احمد المفسر النحوى له تفسير يقرب من مائة

مجلد توفى سنة ٣٨٨ و ترجمته فى الطالع السعيد (٣٠٧)

(٢) مؤلف كتاب الناسخ والمنسوخ من القرآن طبعه بمصر السيد أمين

الخانجى و ترجمته فى ابن خلكان (١ : ٣٥)

(٣) سقط من الاصل وزدناه من مسند أحمد (٤ : ٣٣١)

لأن الذى أوجب الله علينا طاعته وأمرنا باتباعه هو النبي صلى الله عليه وسلم ،
الذى انكر عليهم التأخر عما أمرهم به ، ولم يأمر باتباع الذين خالفوه حتى فعل
ما أمرهم به ، والذين أهموه حتى جعلوه يشكوا ما لقي منهم . ومن أخذ بفعل
الناس وترك أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعمل بما أنكره عليه السلام
ولم يلتفت الى أمر نبيه صلى الله عليه وسلم ، وصوب فعل من أغضبه وتعمد
ذلك فقد ضل ضلالاً بعيداً ، ولم نأمن عليه مفارقة الاسلام . وليعلم كل ذى
لب ان ذلك الفعل من أهل الحديبية رضى الله عنهم خطأ ومعصية ، ولكنهم
مغفور لهم بيقين النص فى انه لا يدخل النار أحد شهد بداراً والحديبية ،
وليس غيرهم كذلك ، ولا يحل لمسلم أن يقتدى بهم فى ذلك ، فلا بد لكل
فاضل من زلة ، وكل عالم من وهلة ، وكل أحد من الخيار فانه يؤخذ من قوله
وفعله ، ويترك ويرغب عن كثير من قوله وفعله ، الا رسول الله صلى الله عليه
وسلم . ومن اقتدى بأهل الحديبية فى هذا الفعل الذى أنكره رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقد هلك ، لانهم رضى الله عنهم مضمون لهم المغفرة فى ذلك
وغيره ، ولم يضمن ذلك لغيرهم . وقد أقر بعضهم رضى الله عنهم على نفسه
الخطأ العظيم فى هذا الباب كما * ثنا عبد الله بن يوسف عن أحمد بن فتح قال ثنا
عبد الوهاب بن عيسى عن احمد بن محمد عن احمد بن على عن مسلم ثنا ابو كريب
محمد بن الملاء ومحمد بن عبد الله بن نمير قالاً أنبأ ابو معاوية عن الاعمش عن
ابى وائل شقيق بن سلمة . قال سمعت : سهل بن حنيف بصفين يقول : أتهموا
رأىكم على دينكم ، فلقد رأيتنى يوم ابى جندل ولو استطيع رد أمر رسول
الله صلى الله عليه وسلم . - قال الاعمش عن ابى وائل عن سهل - رددته
قال على : ويوم ابى جندل هو يوم الحديبية ، فقد أقر سهل رضى الله
عنه أنهم أسأوا رأى يوم الحديبية ، حتى لو استطاعوا رد أمر رسول الله صلى

الله عليه وسلم لدوه * ثنا ابو سعيد الجعفرى (١) ثنا ابن الادفوى ثنا ابو جعفر
ابن الصفار عن النسائى عن سعيد بن عبد الرحمن ثنا سفيان بن عيينة عن الزهرى
قال : وثبتنى معمر عن الزهرى ، عن عروة بن الزبير عن المسور بن مخرمة ومروان
ابن الحكم فذكر حديث الحديبية : وفيه ان عمر بن الخطاب قال : والله ما شككت
مذ اسلمت الا يومئذ ، فاتيت النبي صلى الله عليه وسلم ، فقلت : أأنت نبي
الله حقا ؟ قال : بلى ! قلت : السنا على الحق وعدونا على الباطل ؟ قال : بلى !
قلت : فلم نعطى الدنية فى ديننا إذا ؟ قال : إني رسول الله ولست أعصيه وهو
ناصرى . قلت : أو ليس وعدتنا أنا سنأتى البيت فنطوف به ؟ قال : بلى !
أفأخبرتك انك تأتبه العام ؟ قلت : لا قال : انك تأتبه وتطوف به . قال فاتيت
ابا بكر ، فقلت : يا ابا بكر أليس هذا نبي الله حقا ؟ قال : بلى ! قلت : ألسنا على
الحق وعدونا على الباطل ؟ قال بلى ! قلت : فلم نعطى الدنية فى ديننا إذا ؟ قال أيها
الرجل : انه رسول الله وليس يعصى ربه وهو ناصره ، فاستمسك بغرزه حتى
تموت ، فوالله انه لعلى الحق . قلت : أوليس كان يحدثنا أنا سنأتى البيت
ونطوف به ؟ قال : بلى ! أفأخبرك انك تأتبه العام ؟ قلت : لا . قال : انك
ستأتبه وتطوف به . قال الزهرى : قال عمر : فعملت لذلك أعمالا
قال على : لم يشك عمر قط منذ أسلم فى صحة نبوة محمد صلى الله عليه وسلم ،
ومعاذ الله من أن يظن ذلك به ذو مسكة ، ولكنه شك فى وجوب اتباع ما
أمرهم به من الحلق والنحر ، وامضاء القضية بينه وبين قريش . ثم ندم عمر على
ذلك كما ترى ، وعمل لذلك أعمالا مستغفرا مما سلف منه ، من الأمر الذى
ينصره الآن من اضله الله تعالى بالتقليد الفاسد ، ومثل هذا من غير اهل
الحديبية فسق شديد ، ولكنهم بشهادة النبي صلى الله عليه وسلم مغفور لهم ،
لا يدخل النار منهم احد الا صاحب الجمل الاحمر وحده

قال على : وقد بين النبي صلى الله عليه وسلم دينهم في هذا الباب ، كما ثنا يحيى بن عبد الرحمن ثنا ابن دحيم ثنا ابراهيم بن حماد ثنا اسمعيل بن اسحق ثنا نصر بن علي ثنا وهب بن جرير ثنا ابى عن ابن اسحق قال ثنا عبد الله بن (أبى) (١) نجيح عن مجاهد عن ابن عباس قال : خلق يوم الحديبية رجال وقصر آخرون ، فذكر ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم ترحم على المحلقين ثلاثا ، وعلى المقصرين واحدة ، بعد أن ذكرهم ثلاث مرات . فقالوا : ما بال المحلقين ظهرت لهم الترحم ؟ فقال عليه السلام : انهم لم يشكوا

قال على : لم يشكوا في وجوب تنفيذ أمره ، وشك المترددون فعوقبوا كما ترى ، وان كانوا مغفورا لهم كلهم . وكذلك الذين فروا من الزحف يوم احد فأخبر تعالى انه انما استفزهم الشيطان ببعض ما كسبوا ، ثم اخبر تعالى انه عفا عنهم . فمن اقتدى بهم في الفرار من الزحف فهو غير حاصل على ما حصلوا عليه من العفو ، بل يبوء بغضب من الله تعالى . ولا عجب أعجب ممن يقتدى باهل الحديبية في خطيئة وقعت منهم قد ندموا عليها ، راعفوا بها ، وينهى عن الاقتداء بهم في فعل فعلوه كلهم ، موافق لرضا الله عز وجل ورضا رسوله صلى الله عليه وسلم ، في نحرهم البدنة في ذلك اليوم عن سبعة ، والبقرة عن سبعة بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وانهم نحروا سبعين بدنة عن سبعمائة انسان ما سوى البقر ، فيقول هؤلاء : لا يجوز الاقتداء بهم في ذلك تقليدا لما لك ، ثم يحض على الاقتداء بهم في خطيئة اخطأواها قد تابوا منها . فهل في عكس الحقائق والمجاهرة بالباطل اشنع من هذين المذهبين ! وبالله تعالى نعوذ من الخذلان

ومن العجائب التي لا يفهم منها الا الاستخفاف بالدين والحنأ ، احتجاج ابن خويز منداذ المالكى ، في ايجاب افعال رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) سقط من الاصل خطأ

فرضا ، بحديث الانصارى الذى قبل امرأته وهو صائم ، فامرها أن تستفتى فى ذلك ام سلمة ، فاتى النبي صلى الله عليه وسلم فوجد المرأة فسأل عنها ، فاخبرته ام سلمة بخبرها . فقال له (١) رسول الله صلى الله عليه وسلم : الا اخبرتها انى افعل ذلك ؟ فقالت : قد فعلت فزاده ذلك شرا وقال : يحل الله لرسوله ما شاء فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقال : اما والله انى لا تقاكم الله واعلمكم بما اتى .

قال ابو محمد : وان احتجاج ابن خوزمنداذ بهذا الحديث ، وهو لا يقول به ، ولا يستحبه ولا يبيحه ، بل يكره القبلة للصائم ويرغب عن فعل النبي صلى الله عليه وسلم فى ذلك ، ويسخط الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم لرغبته مما كان عليه السلام يفعله : لآية من الآيات الشنيعة ، وهو لا يرى هذا الفعل واجبا ولا مستحبا ولا مطلقا ، ثم يحتج به فى ايجاب أفعاله صلى الله عليه وسلم . وليس العجب ممن يطلق لسانه بمثل هذا (٢) الخنا ، فانه قد عدم الرقبة والحياء والخوف ، ولا يبالي بالاثم ولا بالعار . وانما العجب ممن يسمعه ثم يقبله ، ويكتبه مصدقا له مستحسنا ، وإنا لله وإنا اليه راجعون على دروس العلم وذهابه .

وهذا الحديث الذى ذكر أعظم حجة فى ان فعالة عليه السلام ليست على الوجوب ، ولكنها مستحبة مندوب اليها ، يأثم من تركها راغبا عنها ، كما يأثم ابن خوزمنداذ ونظراؤه فى رغبته عن فعل النبي صلى الله عليه وسلم فى التقبيل وهو صائم ، ولا يأثم من تركها مستحبا لها غير راغب عنها ، ولا يؤجر أيضا ، وأما من فعلها مؤتسيا فيها بالنبي صلى الله عليه وسلم ، فهو مأجور . والحمد لله رب العالمين

(١) كذا فى الاصل ولعله فقال لها كما هو الظاهر من سياق النص

(٢) فى الاصل « هذه »

واحتج من قال : ان افعاله عنده السلام كأوامره ، بأن قال : قد امرنا باتباعه عليه السلام بقوله تعالى : « فآمنوا بالله ورسوله النبي الأمي الذي يؤمن بالله وكلماته واتبعوه لعلكم تهتدون » . قالوا : وهذا ايجاب علينا اتباعه ، في فعله وأمره سواء

قال علي : الاتباع لا يفهم منه محاكاة الفعل في اللغة أصلاً ، وانما يقتضى الامتنال لأمره عليه السلام والطاعة لما علم عن ربه عز وجل ، وقد بين ذلك عليه السلام في قوله : من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد . وبقوله صلى الله عليه وسلم : كل أحد يدخل الجنة إلا من أبى . قيل : ومن أبى يا رسول الله ؟ قال : من أطاعنى دخل الجنة ، ومن عصانى فقد أبى

قال علي : والمعصية انما هى مخالفة الأمر ، لا ترك محاكاة الفعل ، وما فهم قط من اللغة ان يسمى تارك محاكاة الفعل عاصياً إلا بعد أن يؤمر بمحاكاته فانما استثنى عليه السلام من دخول الجنة من خالف الأمر فقط ، وبقي من لا يحاكي الفعل غير راغب عنه على دخول الجنة ، فقد صح انه ليس عاصياً ، وإذا لم يكن عاصياً فلم يجنب فرضاً . فقد صح ان محاكاة الفعل ليست فرضاً . وأيضاً فما فهم عربى قط من خليقة يقول : اتبعوا أمرى هذا ، انه أراد افعلوا ما يفعل ، وانما يفهم من هذا امتثال امره فقط . وأيضاً فان أفعال النبي صلى الله عليه وسلم لا يختلف أحد في انها غير فرض عليه بمجرد ما ، ومن المحال أن يكون كذلك ويكون فرضاً علينا . وهذا هو خلاف الاتباع حقاً . وقد هذر قوم بأن قالوا : من الحجة في ذلك قول الله عز وجل : « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا »

قال علي : وهذا تخليط ، لأن الايتاء في اللغة انما هو الاعطاء ، والفعل لا يعطى ، وانما يعطينا أوامره فقط ، ولا سيما وقد أتبع ذلك بالنهى ، وانما توعد الله على مخالفة الأمر بقوله تعالى : « فليحذر الذين يخالفون عن أمره » .

وقال بعضهم : الضمير في أمره راجع الى الله عز وجل
قال علي : فيقال لهم لا عليكم ، أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم هو
أمر من الله عز وجل نفسه ، بقوله تعالى : « وما ينطق عن الهوى ان هو إلا
وحي يوحى » . فنطقه كله أمر لله عز وجل

قال علي : وهذه الآية كافية في ان اللزم انما هو الأمر فقط ، لا الفعل
لأن الله عز وجل انما أخبر أن الوحي من قبله تعالى هو النطق ، والنطق انما
هو الأمر ، وأما الفعل فلا يسمى نطقاً البتة . فصح أن فعله عليه السلام كله
اباحة وندب ، لا إيجاب ، الا ما كان منه بياناً لأمر

قال علي : وقال بعضهم : معنى أمره ههنا حاله ، كما تقول أمر فلان اليوم
على استقامة ، أو أمره على عوج ، يعنى حاله

قال علي : وهذا يبطل بأن هذه الآية انما جاءت بإيجاب ما ذكر قبلها من
الأمر الذي هو النطق . قال الله عز وجل : « لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم
كدعاء بعضكم بعضاً قد يعلم الله الذين يتسللون منكم لو اذاً فليحذر الذين
يخالفون من أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم » . فصح ان هذا
الوعيد في أمره لم بالبقاء معه ، وكذلك كان عليه السلام لا يؤذن لشيء
من صلوات التنفل كالعيدين والكسوف تقريباً بين الفعل والأمر ، إذ لو
دعوا الى الصلاة لكان أمراً ، والأمر فرض . وقد * ثنا عبد الله بن يوسف
ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا
مسلم ثنا زهير بن حرب ثنا جرير عن الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق
عن عائشة أم المؤمنين . قالت : صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم أمراً فترخص
فيه ، فبلغ ذلك ناساً من أصحابه فكأنهم كرهوه وتزهوا عنه ، فبلغه ذلك
فقام خطيباً فقال : ما بال رجال بلغهم عنى أمر ترخصت فيه فكرهوه (١) وتزهوا

(١) في الاصل « كرهوه » وصحناه من مسلم

عنه ، فوالله لأنا أعلمهم بالله وأشدهم له خشية

قال علي : فهذا نص جلي على ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لم ينكر عليهم ترك فعل ما فعل ، فصح انه ليس ذلك واجباً ، ولو كان واجباً لا نكر تركه ، وانما انكر عليهم انكاره والتنزه عنه ، وهذا منكر جداً ، وقد أنكر عليهم ترك أمره . فوضح الفرق بين الفعل والأمر لمن عقل . وبالله تعالى التوفيق . وبه الى مسلم * ثنا محمد بن رافع ، وعبيد الله بن معاذ ، وابن أبي عمير ، وقتيبة ، ومحمد بن عبد الله بن نعيم ، وأبو كريب ، وأبو بكر بن أبي شيبة . قال ابن رافع : ثنا عبد الرزاق ثنا معمر بن همام بن منبه . وقال ابن معاذ : ثنا أبي ثنا شعبة عن محمد بن زياد . وقال ابن أبي عمير : ثنا سفيان — هو ابن عيينة — عن أبي الزناد عن الأعرج . وقال قتيبة : ثنا المغيرة الحزامي عن أبي الزناد عن الأعرج . وقال ابن نعيم : ثنا أبي عن الأعمش عن أبي صالح السمان . وقال ابن أبي شيبة ، وأبو كريب : ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح . ثم اتفق همام ومحمد بن زياد والأعرج وأبو صالح كلهم عن أبي هريرة انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ذروني ما تركتكم ، فانما هلك الدين من قبلكم بكمرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم ، ما نهيتكم عنه فاجتنبوه ، وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم . هذه رواية كل من ذكرنا ، ولم يخالفهم همام (١) في شيء الا انه قال « ما تركتكم »

قال أبو محمد : وهذا خبر منقول نقل التواتر عن أبي هريرة ، فلم يوجب رسول الله صلى الله عليه وسلم على أحد إلا ما استطاع مما أمر به ، واجتناب ما نهى عنه فقط . ولا يجوز البتة في اللغة العربية أن يقال : امرتكم بما فعلته . وأسقط عليه السلام ما عدا ذلك ، وأمرهم بتركه ما تركهم . وقد علمنا بضرورة

(١) في الاصل « جرير » وهو خطأ فليس لجرير ذكر في هذه الأسانيد

وانما هي رواية همام كما في صحيح مسلم

الحس والمشاهدة انه عليه السلام وكل حى فى الارض لا يخلو طرفه عين من فعل ، اما جلوس أو مشى أو وقوف أو اضطجاع أو نوم أو انكساء أو غير ذلك من الافعال ، فأسقط عليه السلام عنا كل هذا ، وأمرنا بتركه فيه . حاشى ما أمر به أو نهى عنه فقط . فوضح يقيناً ان الافعال كلها منه عليه السلام لا تلزم أحداً ، وانما فيها الائتساء بالآية المتقدمة فقط

قال أبو محمد : وصح بالحديث الذى قبل هذا ، انه لا حجة فى فعل أحد من الصحابة رضى الله عنهم أجمعين ، ولا فى قوله . لأن أولئك الذين كرهوا ما فعله عليه السلام ، قصدوا بذلك الخير فى اجتهادهم . وقد أنكر عليه السلام ذلك . فصح انه لا حجة إلا فيما جاء عنه عليه السلام فقط ، والحمد لله رب العالمين

قال أبو محمد : وانما حضنا الله تعالى فى افعاله عليه السلام على الائتساء به بقوله تعالى : « لقد كان لكم فى رسول الله اسوة حسنة » . وما كان لنا فهو اباحة فقط ، لأن لفظ الايجاب انما هو علينا لا لنا . تقول : عليك أن تصلى الخمس ، وتصوم رمضان ، ولك أن تصوم عاشوراء ، وتتصدق تطوعاً ، ولا يجوز أن يقول أحد فى اللغة العربية : عليك أن تصوم عاشوراء ، وتتصدق تطوعاً ، ولك ان تصلى الخمس ، وتصوم رمضان . هذا الذى لا يفهم سواه فى اللغة التى بها خاطبنا الله تعالى بما ألزمتنا من شرائعه

قال أبو محمد : وقال بعضهم قوله تعالى بعقب الآية المذكورة : « لمن كان يرجو الله واليوم الآخر » . بيان ان ذلك ايجاب لأن هذا وعيد قال أبو محمد : هذا التأويل خطأ ، لأن الائتساء المندوب اليه فى الآية المذكورة ، انما هو للمؤمنين الذين يرجون الله واليوم الآخر ، ولم يقل تعالى هو على الذين يرجون الله واليوم الآخر . وأما الكفار الذين لا يرجون الله واليوم الآخر ، فراغبون عن الائتساء به عليه السلام ، وكذلك قوله

صلى الله عليه وسلم : اننى أصوم وأفطر وأنكح النساء ، فمن رغب عن سننى فليس منى . وصدق عليه السلام ، ان من ترك شيئاً من افعاله راغباً عنها فهو كافر ، وأما من تركها غير راغب عنها لكن اقتصاراً على الفرض ، وتحقيقاً من التطوع ، عالماً بأنه يترك فضلاً كثيراً ، فقد أفلح . كما قال عليه السلام للأعرابى الذى حلف لا يزيد على الأوامر الواجبات شيئاً ، فقال عليه السلام : أفلح والله ، ان صدق دخل الجنة

قال أبو محمد : وفى هذا الحديث بيان كاف فى ان الأوامر هى الفروض ، وان افعاله عليه السلام ليست فرضاً ، لأن الاعرابى انما سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عما أمر به ، لا على عما يفعل ، ثم حلف ألا يفعل غير ذلك ، فصوب رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله ، وحسن فعله . وهذا كاف لمن عقل ، إذ لم يلزمه عليه السلام اتباع افعاله ، وهذا مالا اشكال فيه

قال أبو محمد : بل قد أنكر رسول الله صلى الله عليه وسلم على أصحابه رضى الله عنهم التزام المماثلة لافعاله ، كما ثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية القرشى نا أبو خليفة نا أبو الوليد الطيالسى — هو هشام بن عبد الملك — عن حماد بن سلمة عن أبي نعام السعدى عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدرى قال : صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما صلى خلع نعليه فوضعهما عن يساره ، نخلع القوم نعالهم ، فلما قضى صلاته قال : ما لكم خلعتن نعالكم ؟ قالوا : رأيناك خلعت نخلعنا ، قال : انى لم اضعهما من بأس ، ولكن جبريل أخبرنى ان فيهما قدراً وأذى ، فاذا أتى احدكم المسجد فلينظر فى نعليه ، فان كان فيهما أذى فليمسحه

قال أبو محمد : فهذا عدل من الصحابة — أبو سعيد الخدرى — شهد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أنكر عليهم التزام (١) مماثلة افعاله ، فبطل

(١) فى الأصل « التلازم وهو غير واضح

كل فعل بعد هذا . وصح أن لا يلزم إلا أمره عليه السلام فقط
قال أبو محمد : وإنما تعلق بما ذكرنا قوم من أصحاب مالك ، على أنهم أترك
خلق الله لأفعاله عليه السلام . فقد تركوا فعله عليه السلام في صلاته بالناس
وهم وراءه قيام أو جلوس ، وتركوا فعله عليه السلام في دخوله وامامته
بالناس بعد ابتداء أبي بكر بالتكبير بهم والصلاة ، وجوزوه في الاستخلاف
حيث لم يأت به نص ولا إجماع . ورغبوا عن فعله عليه السلام في الصب على
بول الصبي ، واختاروا الصوم في رمضان في السفر ، ورغبوا عن فعله عليه
السلام في الفطر ، ورغبوا عن فعله عليه السلام في التقبيل وهو صائم ،
والمباشرة وهو صائم ، وقد غضب رسول الله صلى الله عليه وسلم على من رغب
عن ذلك أو تنزه عنه ، وخطب الناس ناهياً عن ذلك . ورغبوا عن فعله عليه
السلام في قراءته « والطور » في المغرب ، وتركوا فعله عليه السلام في تطييبه
في حجة الوداع وأخذوا بأمره متقدم ، لو كان على ما ظنوه لكان منسوخاً
بآخر فعله عليه السلام ، وتركوا فعله عليه السلام في حكمه بالسلب للقاتل ،
وتركوا فعله عليه السلام في سجوده في سورة : « والنجم » ، وفي : « إذا السماء
انشقت » ، وتركوا فعل جميع الصحابة في هذين الموضعين ، وكل من أسلم
من الجن والانس

قال أبو محمد : فأما ما كان من أفعاله عليه السلام تنفيذاً لأمر فهو
واجب . فمن ذلك قوله عليه السلام : صلوا كما رأيتموني أصلي . وخذوا عني
مناسككم . وهمه باحراق منازل المتخلفين عن الصلاة في الجماعة . وجلده
شارب الخمر . لانه عليه السلام لما أخبر أن الاموال والاعراض حرام ، ثم
أمر بأن ينتهك شيء منها ، أو أخبر عليه السلام بأنه يريد انتهاكه ، علمنا أن
ذلك حق . وأما بعد الأمر فواجب لا إباحة ، لأنه عليه السلام لا يهيم الا
بأمر حق ، وقد أمر بجلد الشارب ، ثم كان فعله بياناً للجلد الذي أمر به .

وكذلك ما كان من افعاله عليه السلام نهياً عن شئ أو أمراً بشئ فهو على الوجوب ، كآزالتة صلى الله عليه وسلم ابن عباس عن يساره ورده الى يمينه . فهذا وإن كان فعلاً فهو أمر لابن عباس للوقوف عن يمينه ، ونهى له عن الوقوف عن يساره ، وانما الفعل المجرد هو الذى ليس فيه معنى الأمر

فان قال قائل : فهلا قلتم ان همه عليه السلام باحراق بيوت المتخلفين عن الصلاة ، اباحة لا فرض ، على أصلكم فى انتقال الشئ اذا نسخ الى أقرب المراتب منه ، لا الى أبعدا عنه ؟ قيل له وبالله تعالى التوفيق : كذلك تقول ما لم يأت دليل على انه منقول الى أبعد المراتب عنه ، ولكن لما قال عليه السلام : أمرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، فاذا قالوها عصموا منى دماءهم وأموالهم الا بحقها ، وحسابهم على الله . ثم أخبر عليه السلام انه قد هم بحرق بيوت المتخلفين ، علمنا بالنص المذكور أن ذلك حق واجب انفاذه . إذ قد نص انه لا يستبيح دماً ولا مالا إلا بحق ، والحق فرض ما لم يأت دليل على انه اباحة

قال أبو محمد : قد قلنا : ان القائلين بأن افعاله عليه السلام على الوجوب ، هم أشد الناس خلافاً لهذا الاصل الفاسد . فان المالكيين يقولون : ان خطبة الامام يوم الجمعة خطبتين قائماً يجلس بينهما ليست فرضاً ، وانما الفرض خطبة واحدة . وما روى قط ان النبي صلى الله عليه وسلم خطب الا خطبتين قائماً يجلس بينهما ، فلم يروا فعله عليه السلام ههنا على الوجوب . ويقولون : ان ترتيب الوضوء ليس فرضاً ، ولا شك فى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يرتب وضوءه ولا ينكسه ، لا يشك مسلم فى ذلك . ويرون : ان الصلاة للصباح بمزدلفة ليس فرضاً ، ولا يبطل حج من تركه . ورسول الله صلى الله عليه وسلم صلاها هناك ، وآذن ان من لم يدركها هنالك فلا حج له . ويرون : ان من صلى المغرب قبل مزدلفة ليلة النحر فصلاته تامة . ورسول الله صلى الله

عليه وسلم آخرها الى المزدلفة فلم يصلها إلا فيها . ولا يرون : روى جرة العقبة
فرضا . ورسول الله صلى الله عليه وسلم قد رماها . ولا يرون : الضجعة بعد
ركعتي الفجر (قبل) (١) صلاة الصبح فرضا . ورسول الله صلى الله عليه وسلم
كان يفعلها دائما عليها مواظبا لها . وكذلك فقهاء المدينة السبعة ، وأهل
المدينة ، وكل هذه المسائل لخمائر الصحابة والتابعين والفقهاء يرونها فرضا (٢)
وانما أتينا بهذه المسائل لثلاث يدعوا اجماعا على انها ليست فرضا ، ومثل هذا
لو تتبع كثير . وبالله تعالى التوفيق

قال أبو محمد : فان تعارض فعل وقول ، مثل ان يحرم عليه السلام شيئا ثم
يفعله ، فان هذا ان علمنا ان الفعل كان بعد القول فهو نسخ له ، وبيان ان
حكم ذلك القول قد ارتفع ، لأنه عليه السلام لا يفعل شيئا محرما . ولا يجوز
أن يقال في شيء فعله عليه السلام : انه خصوص له الا بنص في ذلك ، لانه عليه
السلام قد غضب على من قال ذلك ، وكل شيء أغضب رسول الله صلى الله
عليه وسلم فهو حرام ، وذلك مذكور في حديث الانصاري الذي سأله عن
قبلة الصائم ، فأخبره عليه السلام انه يفعل ذلك ، فقال الانصاري : يا رسول
الله انك لست مثلنا قد غفر الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر ، فغضب رسول
الله صلى الله عليه وسلم . وقال : والله اني لا تقاكم الله ، وأعلمكم بما آتى وما

(١) لفظ « قبل » زدناه تصحيحا للكلام فان موضع هذه الضجعة كما
هو وارد في السنة بين ركعتي الفجر وبين صلاة الصبح ، وهي مشروعة عند
كثير من الأئمة ، واختار المؤلف وجوبها وهو قول انفرد به فيما نعلم واليه
يميل الشوكاني انظر نيل الاوطار ٢ : ٢٣ (الطبعة المنيرية)

(٢) هذا غير مسلم في الاضطجاع بعد ركعتي الفجر قال ابن القيم في زاد
المعاد : « وأما ابن حزم ومن تابعه فانهم يوجبون هذه الضجعة ويبطل ابن
حزم صلاة من لم يضطجها ، وهذا مما انفرد به عن الامة ».

أذر . أو كما قال عليه السلام
فلا يحل لأحد بعد هذا أن يقول في شيء فعله عليه السلام : انه خصوص
له ، الا بنص مثل النص الوارد في الموهبة (١) بقوله تعالى : « خالصة لك من
دون المؤمنين » . ومثل وصاله عليه السلام في الصوم ، وقوله ناهياً لهم : اني
لست كهيتئسكم . ومثل نومه - عليه السلام - وصلاته دون تجديد وضوء ،
فسئل عليه السلام عن ذلك فقال : عيني تمانان ولا ينام قلبي . فما جاء فيه بيان
كما ذكرنا فهو خصوص ، ومالم يأت فيه نص كما (٢) قلنا أن نتأسى به عليه
السلام ، ولنا في ذلك الأجر الجزيل . ولنا أن نترك غير راغبين عن ذلك
فلا نأثم ولا نؤجر . فما جاء كما ذكرنا : نهيه عليه السلام عن الصلاة قائماً ،
إذا صلى الإمام جالساً . ثم صلى هو عليه السلام جالساً في مرضه الذي مات
فيه ، وصلى أبو بكر مذكراً الى جانبه قائماً فأقر . فعلمنا ان ذلك نسخ لا يجاب
الجلوس عن المذكور خاصة . فان شاء صلى جالساً ، وذلك أفضل عندنا ، وإن
شاء قائماً ، كل ذلك جائز حسن . وكذلك قلنا في حظه عليه السلام على صيام
يوم عرفه ، ثم افطر هو عليه السلام فيه ، فقلنا : صيامه أفضل للحاج وغيره ،
وافطاره مباح حسن . وقد روت عائشة : انه عليه السلام كان يترك الفعل
وهو يحبه ، خشية أن يفعله الناس فيفرض عليهم ، كما فعل عليه السلام في قيام
الليل في رمضان ، قام ثم ترك خوفاً أن يفرض علينا . وانما قلنا هذا لئلا
يقول جاهل : أيجوز أن يترك عليه السلام الأفضل ، ويفعل الأقل فضلاً ؟
فأعلمناه انه عليه السلام يفعل ذلك رفقا منه ، كما أخبر عليه السلام انه لولا
رجال من أصحابه لا يتخلفون عنه أصلاً ، وانه لا يجد ما يحملهم عليه ما تخلف
عن سرية يوجهها في سبيل الله ، فأخبر عليه السلام : انه يتخلف عن الجهاد
وهو أفضل ، خوفاً ان يشق على أمته . وهذا كثير

(١) بكسر الهاء اسم للهبة (٢) لعله كما بينا أو كما قلنا

قال أبو محمد : وأما إذا لم يعلم أى الحكمين قبل ، الأمر أم الفعل ؟ فانا نأخذ بالزائد ، كما فعلنا فى نهيه عليه السلام عن الشرب قائماً ، وروى عنه (١) عليه السلام انه شرب قائماً . وفى نهيه عليه السلام : عن الاستلقاء ووضع رجل على رجل ، وروى عنه انه رأى عليه السلام مضطجماً فى المسجد كذلك ، فأخذنا ههنا بالزائد ، وهو النهى فى كلا الموضعين ، لأن الأصل اباحة الاضطجاع على كل حال ، والاستلقاء كما يشاء ، واباحة الشرب على كل حال . فقد تيقنا اننا نقلنا عن هذه الاباحة الى نهى عن كلا الأمرين بلا شك فى ذلك ، ثم لا ندرى هل نسخ ذلك النهى أم لا ؟ ولا يحل لمسلم أن يترك شيئاً هو على يقين من انه قد لزمه ، لشيء لا يدري أهو ناسخ أم لا ؟ واليقين لا يبطل بالشك ، والظن لا يغنى من الحق شيئاً . فنحن على ما صح لدينا انه قد لزمنا ، حتى يقيم المدعى لبطلانه : علينا البرهان فى صحة دعواه ، وإلا فهي ساقطة ، وبالله تعالى التوفيق . وهكذا قلنا فى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : كل مما يليك . مع ما قد صح من تتبعه الدباء من نواحي القصعة ولا فرق . على ان هذا الخبر ليس فيه انه عليه السلام تناول الدباء مما (٢) لا يليه ، بل يمكن تتبعه من نواحي الصحفة مما يليه ، وليس هكذا الاقوال . فانه صلى الله عليه السلام اذا قال قولاً فيه اباحة ، ثم جاء بعد عموم تحريم ، الا انه ممكن استثناء اباحة قبل ، فواجب ضم القولين جميعاً الى واحد ، واستثناء الأقل من الاكثر . لأن القول بيان جلى ، وليس فى الفعل بيان المراد ، لا بتخصيص ولا بغيره .

قال أبو محمد : فالخاصل من هذا ان القولين اذا تعارضا وأمكن أن يستثنى أحدهما من الآخر ، فيستعملان جميعاً لم يجز غير ذلك ، وسواء أيقنا أيهما أول أو لم نوقن ، ولا يجوز القول بالنسخ فى ذلك ، الا ببرهان جلى من

نص أو اجماع أو تعارض لا يمكن معه استثناء أحدهما من الآخر . وأما القول والفعل إذا تعارضا ، فإن كان الفعل قبل القول أو لم يعلم أقبله أم بعده ، فالحكم للقول ، ويكون الفعل حينئذ منسوخا . ولا يجوز أن يستثنى منه الفعل ، لأننا لا ندري أحاله نخص أم زمانه أم مكانه ؟ إذ ليس في الفعل بيان عموم ولا تفسير حد ، وإن كان الفعل بعد القول ، حينئذ نخص منه تلك الحال بيقين فقط ، لأننا من ذلك على يقين . ولسنا من تخصيص الزمان أو المكان على يقين ، ولا يجوز أن نحكم في الدين بالشك . كما فعلنا فيما قد صح من أن المرأة تقطع الصلاة ، ثم صح أن عائشة ذكرت : أنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ، وهي بين يديه معترضة كاعتراض الجنابة ، فتكره أن تقعد فتؤذى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فتمسك كما هي . فصح بهذا النص أن هذا الفعل كان بعد النهي ، لأنها أخبرت أنها لو قعدت لا ذت رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك (١) ، ودل أيضاً هذا الخبر على المداومة على ذلك ، فاستثناء حال الاضطجاع من قطع المرأة الصلاة على سائر أحوالها . وبالله تعالى التوفيق

قال أبو محمد : ولو كانت الأفعال على الوجوب ، لكان ذلك تكليفاً للملا يطاق ، من وجهين ضروريين . أحدهما : أنه كان يلزمنا أن نضع أيدينا حيث وضع عليه السلام يده ، وأن نضع أرجلنا حيث وضع عليه السلام رجله ،

(١) الذي يدل عليه حديث عائشة أنها كانت تنكر على من يفتي - من الصحابة - بأن مرور المرأة يقطع الصلاة فقالت : «شبهتمونا بالحمير والكلاب والله لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وآتى على السرير بينه وبين القبلة مضطجعة فتبدولى الحاجة فأكره أن أجلس فأؤذى رسول الله صلى الله عليه وسلم فانسل من عنده رجله » . صحيح مسلم (١ : ١٤٥) وهذا ظاهر في أن ما فهمه المؤلف من قول عائشة خطأ

وأن نمنى حيث منى ، وننظر إلى ما نظر إليه ، وهذا كله خروج عن المعقول .
والوجه الثانى : ان أكثر هذه الاشياء التى تصرف عليه السلام بافعاله فيها
قد فنيت ، فكنا من ذلك مكلفين مالا نطبق ، فبطل كل قول فى هذا الباب
حاشى ما ذكرنا من الائتساء به عليه السلام فى افعاله . وأما من قال : نطلب
الدليل ، فان وجدنا دليلا على وجوب الفعل صرنا اليه ، وإن لم نجد دليلا
حملنا الافعال على الائتساء فقط ، فهو نفس قولنا ، إلا اننا نحملها على الائتساء
أبدأ ما لم نجد دليلا على الوجوب ، فان وجدناه صرنا اليه . وبالله تعالى التوفيق
قال ابو محمد : وأما الشئ يراه عليه السلام أو يبلغه أو يسمعه ، فلا ينكره
ولا يأمر به فباح . لأن الله عز وجل وصفه عليه السلام فقال : « الذين
يتبعون النبى الامى الذى يجدونه مكتوبا عندهم فى التوراة والانجيل يأمرهم
بالمعروف وينهاهم عن المنكر » . فلو كان ذلك الشئ منكرا نهى عنه عليه
السلام بلا شك ، فلما لم ينه عنه لم يكن منكرا ، فاذا لم يكن منكرا فهو مباح
والمباح معروف . وما عرفه عليه السلام فهو معروف ، ولا معروف الا ما
ما عرف ، ولا منكر الا ما انكر

فمن ذلك : غناء الجاريتين فى بيته ، وهو عليه السلام يسمع ولا ينكر .
فانكر ذلك ابو بكر ، فانكر النبى صلى الله عليه وسلم على ابى بكر انكاره
فصح بذلك ما ذكرنا نضا ، ووجب الانكار على كل من انكر ما علمه عليه
السلام فاقره . ومن ذلك : زفن السوداء ، فهام عمر ، فانكر عليه
السلام على عمر انكاره عليهم . ومن ذلك : اللعب التى رأى عليه السلام عند
حائشة ، وفيها فرس ذو اجنحة مع نبيه عليه السلام عن الصور ، فكان
ذلك مستثنى مما نهى عنه ، ومثل انكاره عليه السلام الصور فى الستر ، مع
اباحته لذلك اذا كان رقما فى ثوب ، واستثناؤه اياه من جملة ما نهى عنه من
الصور ، فلما قطعت حائشة الستر وسادتين ، اتكا عليه السلام عليهما ولم

ينكرهما . فصح من ذلك ان المعلق من الثياب التي فيها الصور مكروه ، ليس حراما ولا مستحبا ، لكن من تركها اجر ، ومن استعملها لم يأثم ، واختار ههنا عليه السلام الأفضل ، واختاره لعائشة وفاطمة رضى الله عنهما . وصح بذلك ان الثياب التي فيها الصور اذا كانت وسائد ، فذلك حسن مباح مستحب لا نكرهه اصلا بل نحبّه ، وكذلك الشيء اذا تركه عليه السلام ولم ينه عنه ولا امر به ، فهو عندنا مباح مكروه ، ومن تركه اجر ، ومن فعله لم يأثم ولم يؤجر ، لكن اكل متكثرا ، ومن استمتع زمارة الراعى . فلو كان ذلك حراما لما اباحه عليه السلام لغيره ، ولو كان مستحبا لفعله عليه السلام ، فلما تركه كارها له ، كرهناه ولم نحرّمه .

فان قال قائل : قد ناموا بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم صلوا ولم يأمرهم باعادة الوضوء ، وانتم لا ترون ذلك . قيل له وبالله تعالى التوفيق : ما روى احد قط ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى نياما ، ولا علم أنهم ناموا . وانما جاء الحديث : انه عليه السلام ابطأ بالعشاء الآخرة حتى نام الناس وسمع لهم غطيط ، وصاح عمر : نام النساء والصبيان . فالحديث كما تسمع بين في انهم ناموا وهو عليه السلام غائب غير حاضر ، وانما أعلمه عمر بنوم النساء والصبيان ، وهذان الصنفان ليس عليهم حضور الصلاة في الجماعة فرضا . وايضا فمن اين للمحتج بهذا ان يقول : ناموا قعودا نوما قليلا ، بلا أن يرد ذلك في الحديث ، ولعل فيهم من نام مستندا الى صاحبه او الى الحائط او مضطجعا نوما طويلا ، ما يدرى من لم يحضر نومهم كيف كان نومهم . ومثل هذا من الدعاوى لا يستجيزها ذودين متهم بالصدق . فلما صح انه عليه السلام كان غائبا ، ولم يأتنا نص في انه عليه السلام علم نومهم ، وصح امره عليه السلام في حديث صفوان بن عسال المرادى بالوضوء من النوم جملة : - لزمنا ان لا نزول عما أمرنا لا أمر لا ندرى أعلمه عليه السلام ام لم يعلمه ؟ ولوصح عندنا انه

عليه السلام علم انهم ناموا واقروهم على ذلك لقلنا به ، ولأسقطنا الوضوء عن
نام جملة على أى حال نام . ولو صح فى ذلك الخبر أن عمر قال : نام الناس . لما
كان لهم فيه متعلق لأنه كان يكون معناه نام الناس الذين لا ينتظرونه عليه
السلام ، وكيف وكل طائفة منهم تخالف هذا الخبر ، لأنهم يخصون بعض
احوال النوم دون بعض ، وليس بيننا فى الخبر اصلا

فان قال قائل : أيجوز ان يخفى ذلك على رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟
قيل له : نعم ! كما جاز عندكم معاشر الشافعيين والمالكيين والحنفيين قول جابر :
كنا نبيع امهات الأولاد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . على ان
يسمى امهات الاولاد اشهر من نوم قوم فى الليل ، والقوم فى عزوة من المصابيح
بركن المسجد . وكما يقول المالكيون : انه خفى عليه ذبح آل ابى بكر الفرس
وأكلهم اياه بالمدينة ، وهذا أشيع من نوم قوم فى ركن المسجد ، لقلة الخيل
عندهم بالمدينة فى ايامه صلى الله عليه وسلم ، ولشدة العيش عندهم ، وقلة الادم
وشدة امتزاج اهل بيت ابى بكر مع النبى صلى الله عليه وسلم ومجاورتهم له .
فكيف يخفى عليه أنهم ذبحوا فرسا فاكلوه ، ولا يخفى عليه نوم قوم فى
ركن المسجد وهو غائب عنهم . ولو صح انه عليه السلام كان حاضرا فى المسجد
لامكن ان يخفى نوم من فى ركن المسجد عنه ، فكيف وقد صح انه عليه السلام
كان غائبا عنهم ، مع أن تخصيص نومهم بانهم كانوا قعودا لامستندين
ولامضطجعين ولا متكئين كذب ممن اقدم عليه . وبالله تعالى التوفيق

قال ابو محمد : وفى باب القول بالاخبار من كتابنا فى اول الباب المذكور
أشياء قاطعة من الكلام فى أفعال النبى صلى الله عليه وسلم ، وفى الشئ يعلمه
فيقر عليه ، اذا استضافت الى ما ههنا تم الكلام فى ذلك . كرهننا تكرارها
وبالله تعالى التوفيق .

باب الكلام فى النسخ

وهو الموفى عشرين

قال ابو محمد على بن احمد: حد النسخ انه بيان انتهاء زمان الأمر الاول فيما لا يتكرر . واما ما علق بوقت ما ، فاذا خرج ذلك الوقت ، أو ادى ذلك الفعل ، سقط الأمر به ، فليس هذا نسخا . ولو كان هذا نسخا ، لكانت الصلاة منسوخة اذا خرج وقتها . والصيام منسوخا ، اذا ورد الليل . والوطء منسوخا ، بالاحرام والحيض والصيام . والحج منسوخا ، بانقضاء أشهره . وهذا ما لا يقوله احد ، بالاجماع اليقين المقطوع به على ان هذا لا يسمى نسخا ، يكفى من الاطالة فيه . وبالله تعالى التوفيق . مع ان من سعى هذا نسخا ، فعليه البرهان على وجوب تسميته نسخا ، ولا سبيل الى وجوده فهو باطل قال تعالى : « قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين » .

قال ابو محمد : وقد قال بعض من تقدم : ان النسخ هو تأخير البيان نفسه .

قال ابو محمد : والنسخ على ما فسرناه قبل نوع من انواع تأخير البيان . لأن تأخير البيان ينقسم قسمين . احدهما : جملة غير مفهومة المراد بذاتها ، مثل قوله تعالى : « واقيموا الصلاة وآتوا الزكاة » . فاذا جاء وقت تكليف ذلك ، بين لنا الحكم المراد منا فى ذلك اللفظ المجمل بلفظ آخر مفسر . والقسم الثانى : عمل مأمور به فى وقت ما ، وقد سبق فى علم الله عز وجل أنه سيحيلنا عنه الى غيره فى وقت آخر ، فاذا جاء ذلك الوقت بين لنا تعالى ما كان مستورا عنا من النقل عن ذلك العمل الى غيره ، وبالجملة فان اسم البيان يعم جميع احكام الشريعة كلها . لانها كلها اعلام من الله تعالى لنا ، وبيان المراد منا

فان قال قائل : ليس النسخ من البيان ، لأن البيان يقع في الاخبار ، والنسخ لا يقع في الاخبار . قيل له وبالله تعالى التوفيق : انما لم نقل : ان النسخ هو البيان وانما قلنا : هو نوع من أنواع البيان ، فكل نسخ بيان ، وليس كل بيان نسخاً . فمن البيان ما يقع في الاخبار وفي الاوامر ، ومنه ما يقع في الاوامر فقط ، فمن هذا النوع الواقع في الاوامر ، النسخ . وهو رفع لأمر متقدم ، وقد يكون ايضاً بيان (١) يقع في الاوامر ليس نسخاً ، لكنه تفسير لجملة ، الا انه لا يجوز لاحد ان يحمل شيئاً من البيان على انه نسخ رافع لأمر متقدم ، الا بنص جلي في ذلك او اجماع او برهان ضروري ، على ما نذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى في باب كيفية معرفة المنسوخ من المحكم . الا ترى ان قوله تعالى : « فاذا انسلخ الاشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم » . فلسنا نقول : انه نسخ اهل الكتاب من هذا الحكم ، لكننا نقول : ان المراد بقوله تعالى في هذه الآية « فاقتلوا المشركين » انما هم من عدا اهل الكتاب . وبين ذلك تعالى في استثنائه اهل الكتاب في الآية الاخرى ، وهكذا قولنا في آية الرضاع ، وآية قطع السارق . وقوله تعالى : « الف سنة الا خمسين تاماً » ، فنقول بلا شك : ان الله تعالى لم يرد بذلك كل رضاعة ، ولا كل سارق ، ثم نسخ ذلك عن بعضهم . وكذلك قوله تعالى : « فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة » . فانه تعالى لم يرد بذلك العبيد والاماء ثم نسخ خمسين عنهم . ولا الف سنة كاملة ثم استدرك تعالى اسقاط الخمسين تاماً . لكنه تعالى اراد في كل ما ذكرنا ما بقي بعد ما استثنى عز وجل وخص من كل ذلك . وكذلك قولنا في قوله تعالى : « ففدية من صيام او صدقة او نسك » . انه تعالى لم يرد كل ما يقع عليه اسم نسك او اسم صدقة او اسم صيام ، لكن اراد ما بينه النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه لكعب بن عجرة

فان قال قائل : ان البيان يقع موصولا بمضه ببعض ، والنسخ لا يقع موصولا . فالجواب وبالله تعالى التوفيق : اننا قد قلنا في هذا ما فيه كفاية من انه ليس كل بيان نسخا ، فما كان من البيان نسخا لم يقع موصولا ، وما كان منه غير نسخ لكن تفسيراً لمراده تعالى في جملة ما ، فجائز ان يقع موصولا وجائز ان يقع في مكان آخر من القرآن والسنة ، وبالله تعالى التوفيق . والنسخ ينقسم في اللغة قسمين . احدهما : التعفية ، تقول : انتسخت دولة فلان ، ونسخت الريح اثر القوم ، اى عفته جملة . والقسم الثانى : تجديد الشئ وتكثير أمثاله ، تقول : نسخت الكتاب نسخا كثيرة . فالقسم الاول الذى هو التعفية هو الذى قصدناه بالكلام فى هذا الباب ، ولم تقصد القسم الثانى وانما ذكرناه ليوقف عليه ، وليعلم اننا لا نقصده بالكلام فى هذا الباب فيرتفع التخليط والاشكال . ان شاء الله تعالى

فصل

قال ابو محمد : الأوامر فى نسخها واثباتها تنقسم اقساماً اربعة لا خامس لها . فقسم ثبت لفظه وحكمه ، وقسم ارتفع حكمه ولفظه ، وقسم ارتفع لفظه وبقى حكمه ، وقسم ارتفع حكمه وبقى لفظه . ففى هذه الاقسام الثلاثة الاواخر يقع النسخ ، واما القسم الذى صدرنا به فلا نسخ فيه اصلاً ، واما القسم الذى ارتفع حكمه ولفظه فقد روينا : ان رجلاً قرأ آية وحفظها ، ثم اراد قراءتها فلم يقدر ، فشكا ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاخبره عليه السلام انها رفعت . ومن ذلك العشر الرضعات المحرمات ، ومن ذلك السورة التى ذكر ابو موسى الاشعرى : انهم كانوا يقرؤونها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكانت فى طول سورة براءة ، وانها نسيبت فارفعت من الحفظ . الاية منها وهى : لو كان لابن آدم واديان من مال لا بتغى وادياناً ثلثاً ، ولا يعلاً

جوف ابن آدم الا التراب ويتوب الله على من تاب . والسورة التي ذكر ايضا ابو موسى : انها كانت تشبه احدى المسبجات ففسيت ، ولم يحفظ منها الا آية ذكرها . وقد نص الله تعالى على ذلك اذ يقول : « ما ننسخ من آية او ننسأها (١) نأت بخير منها او مثلها » . وقد روينا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ سورة فاسقط منها آية فلما سلم قال : أتم أبي أو كما قال عليه السلام ؟ فاجابه فسأله رسول الله صلى الله عليه وسلم عما منعه ان يلقيه الآية . فقال ابى : ظننت انها رفعت . فقال عليه السلام ، لم ترفع . فهذا بيان صحة ما ذكرنا من انه يرفع لفظ الآية جملة . واما القسم الذى رفع لفظه وبقي حكمه ، فآية الرجم وآية الخمس رضعات المحرمات ، وقد تعلل قوم فى رد هذا الحديث بقول عائشة رضى الله عنها : فتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وانها لما يقرأ من القرآن

قال ابو محمد : وهذا لا تعلل فيه ، وانما معناه : انه يقرأ من القرآن الذى سقط رسمه واثباته فى المصحف ، ولم تقل قط عائشة : انه من القرآن المتلو فى المصحف فبطل تعللهم . واما القسم الذى رفع حكمه وبقي لفظه ، فقوله تعالى : « فأمسكوهن فى البيوت » وقوله تعالى : « وعلى الذين يطيقون فدية طعام مسكين فمن تطوع خيرا فهو خير له وان تصوموا خير لكم » . وآيات كثيرة جدا . واما الذى ثبت لفظه وحكمه ، فسأرا الآيات المحكمات

والأوامر الواردة بلفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، منقسمة على الاقسام الأربعة التى ذكرنا أيضاً . ولا يظن ظان ان قولنا هذا معارض لقولنا انه ليس له عليه السلام لفظ إلا قد بلغ الينا . فاننا انما نقينا بقولنا

(١) بفتح النون الاولى واسكان الثانية وفتح السين واسكان الهمزة وهى قراءة ابن كثير وابى عمرو وقرأ الباقون « ننسأها » بضم النون الاولى وكسر السين

هذا أن يكون له عليه السلام لفظ لم ينسخ حكمه ، فيسقط فلا يبلغ إلينا لا لفظه ولا حكمه . فهذا الذى تفينا جملة بقوله تعالى : « اليوم اكملت لكم دينكم » . وبقوله تعالى : « وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى » . وبقوله : « إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون » . والحفظ يكون بتبليغ المعنى . فكل حكم نقل إلينا كيفية فعله صلى الله عليه وسلم فيه ، وصفة حكمه ولم ينقل إلينا نص لفظه فى ذلك . فهو مما ارتفع لفظه وبقي حكمه . وذلك نحو ما روى من قسمه عليه السلام مال البحرين ، وحكمه باليمن مع الشاهد ، ومساقاته ومزارعته أهل خير ، وما أشبه ذلك . فهذا لا بد من أنه قد كان له فى ذلك لفظ إلا أنه لم ينقل ، ونقل الحكم فهو بمنزلة ما ذكرنا أنه رفع لفظه من التلاوة وبقي حكمه ولا فرق ، وكل ذلك وحى من الله تعالى . وأما المنسوخ لفظه وحكمه ، فرفوع عنا علمه وتبعية وطلبه

فصل

قال أبو محمد : قال بعض القائلين - وقد ذكر النسخ وارتفاع اللفظ المنسوخ فقال : وهذا وجه من وجوه الحكمة ، يجوز أن يكون علم الله تعالى أن يرفع هذا اللفظ يصلح مالا يصلح ببقائه ، وذلك أنه إذا رفع تعالى الكل فقد علم أننا سنقبل على الأمر النسخ . ولا تتداخلنا فيه الشكوك ، لأن الله تعالى علم أن سيكون قوم من خلقه يبطلون النسخ ، فكانوا يضلون ببقاء اللفظ المنسوخ فرفعه لهذا المعنى

قال أبو محمد : وهذا من أفسد قول فى الأرض وأسقطه . ويقال لمن قال بهذا الهجر : أكان الله تعالى غير قادر من وجوه الصلاح على أكثر من أن يرفع بعض كلامه لئلا يضل به قوم من خلقه ؟ أم كان قادراً على أن يكفهم هذه المؤنة كلها ويهديهم بأن يبين لهم المنسوخ بيانا جلياً يرفع به عنهم

الشكوك والحيرة ؟ فإن قال : لم يقدر الله تعالى على أكثر ، كفر ووصف نفسه من القدرة بأكثر مما وصف به خالقه عز وجل ، لأنه دائماً يشرح بزعمه ويبين ليهدي الناس فيما يدعى . وإن قال : بل انه تعالى قادر على ما ذكرت . قيل له : فقد فعل ما غيره اصلح لهم منه ، وهذا ضد مذهبك الفاسد . ويقال له أيضا : إذا كانت الحكمة عندك رفع لفظ بعض المنسوخ جملة ، لئلا يضل به قوم ، فلائى شئ أبقي تعالى لفظا آخر منسوخا حتى ضل به جماعة أنت أحدهم ؟ فى أشياء كثيرة تدعى انت فيها النسخ ويخالفك فيها غيرك ، وأشياء كثيرة تدعى انت انها غير منسوخة ويدعى غيرك فيها النسخ . فأين تلك الحكمة التى تطالب بها ربك تعالى ؟ وما الذى جعل رفع ما وقع أولى بالرفع من المنسوخ الذى أبقي لفظه ، حتى تحيرت فيه طوائف من أهل الملة ؟ وما الذى جعل ابقاء ما أبقي لفظه من المنسوخ أولى بالابقاء مما رفع لفظه من المنسوخ ؟ وما الذى اوجب نقض الحكم بما كان امس فرضا ثم حرم اليوم ؛ او ما كان حراما امس ثم ابيح اليوم ؟ وهل هذا هنا حال استحالت او طبيعة انتقضت ، فاوجب ذلك تبديل الشرائع ؟ ان هذا هو الضلال البعيد ، والعناد الشديد ، والجهل المظلم ، والقحة الزائدة ، وما ههنا شئ أصلا الا أن الله تعالى اراد ان يحرم علينا بعض ما خلق مدة ما ، ثم اراد تعالى ان يبيحه . وأراد أن يبيح لنا بعض ما خلق مدة ما ، ثم اراد تعالى أن يحرمه علينا . ولا علة لشيء من ذلك كما لا علة لبعثته محمداً عليه الصلاة والسلام فى العصر الذى بعثه ، دون أن يبعثه فى العصر الذى كان قبله ، وكما لا علة لكون الصلوات خمسا ، دون أن تكون ثلاثا أو سبعا



فصل

قال أبو محمد: قال الله تعالى: « ما ننسخ من آية أو ننسأها نأت بخير منها أو مثالا ». وقد قرئ أو ننسأها ، ومعنى اللفظين مختلف ، فالنسخ قد بينا معناه وهو رفع الحكم . وأما ننسأها فمعناه من النسيان وهو رفع اللفظ جملة وأما ننسأها فهو من التأخير ، ومعناه أن يؤخر العمل بها الى مدة معلومة ، ويفعل الله من كل ذلك ما شاء لا معقب لحكمه

فصل

اختلف الناس في النسخ على ما يقع ، أعلى الأمر أم على الأمور به ؟

قال أبو محمد : والصحيح من ذلك ان النسخ انما يقع على الأمر ، ولا يجوز أن يقع على الأمور به أصلا ، لأن الأمور به هو فعلنا ، وفعلنا لا يخلو من أحد وجهين : إما أن يكون قد وقع منا بعد ، وإما أن يكون لم يقع منا بعد ، فان كان قد وقع منا بعد فقد فنى ، لأن أفعالنا أعراض فانية ، ولا يجوز أن ينهى عما قد فنى ، إذ لا سبيل الى عودته أبداً ، وكذلك لا يجوز أن يؤمر أيضاً بما قد فنى ، لأنه لا يجوز أن يعود أيضاً ، ولا أن يباح لنا ما قد فنى أيضاً ، لان كل هذا محال . وإن كان لم يقع منا ، فكيف ينسخ شئ لم يكن بعد . فصح ان المرفوع انما هو الأمر المتقدم ، لا الفعل الذى لم تقعله بعد . فاذا قد صح ان الأمر هو المرفوع فهو المنسوخ ، والنسخ انما يقع فى الأمر لافى الأمور به . وبالله تعالى التوفيق .

وبرهان ما ذكرناه قوله تعالى : « ما ننسخ من آية أو ننسأها » . فأخبر تعالى ان الآية هى المنسوخة لا أفعالنا الأمور بها ، والمنهى عنها . والآية هى

الأمر الوارد من قبله تعالى ، بإيجاب ما أوجب أو تحريم ما حرم . وأما المأمور به فهي حركاتنا وأعمالنا من صلاة وصيام وإقامة حد وغير ذلك ، فصح ما ذكرنا نصاً . وبالله تعالى التوفيق

فصل

وقد تشكك قوم في معاني النسخ والتخصيص والاستثناء ، فقوم جعلوها كلها نوماً واحداً

قال أبو محمد : وهذا خطأ ، لأن النسخ هو رفع حكم قد كان حقاً ، وسواء عرفنا أنه سيرفع عنها أو لم نعرف بذلك ، وقد أعلم الله تعالى موسى وعيسى عليهما السلام أنه سيبعث نبياً يسمى محمداً بشرائع مخالفة لشرائعهما ، فهذا نسخ قد أعلننا به . وأما التخصيص : فهو أن يخص شخص أو أشخاص من سائر النوع ، كما خص عليه السلام بفرض التهجيد ، وإباحة تسع نسوة ، وكما خص بنو هاشم وبنو المطلب بتحريم الصدقة ، وأبو بردة بأن تجزى عنه الجذعة في الاضحية . وأما الاستثناء : فهو ما جاء بلفظ تام ، ثم استثنى منه بعض ما يقع عليه ذلك اللفظ . كقوله تعالى : « إلا على أزواجهم » . وما أشبه ذلك . إلا ان التخصيص إذا حقق فيه النظر فهو استثناء صحيح ، والفرق بين النسخ والاستثناء ، هو أن الجملة المستثنى منها بعضها ، لم يرد قط تعالى الزمانا إياها بعمومها ، ولا أراد إلا ما بقي منها بعد الاستثناء . وأما النسخ : فالذي نهينا عنه اليوم قد كان مراداً منا بالأمر ، بخلاف الاستثناء . وبالله تعالى التوفيق

فان قال قائل : إن النسخ استثناء الزمان الثاني من إطلاق الفعل على التأييد . قيل له وبالله تعالى التوفيق : ليس هذا مما نجعله مع الاستثناء المطلق

نوعاً واحداً، لما ذكرنا من ان المستثنى لم يرد قط منا بوجه من الوجوه ، وأن
المسوخ قد كلفناه ، وهذا فرق ظاهر بين . فان كان هذا المخالف يريد أن
يقول : إن النسخ نوع من أنواع الاستثناء ، لانه استثناء زمان وتخصيصه
بالعمل دون سائر الازمان ، لم تأب عليه ذلك . ويكون حينئذ صواب القول :
ان كل نسخ استثناء ، وليس كل استثناء نسخا . وهذا صحيح

فصل

في امكان النسخ ثم ايجابه ثم امتناعه

قال أبو محمد : أنكر بعض اليهود النسخ جملة ، وقد تكلمنا في هذا في
كتابنا الموسوم بالفصل (١) ونعيد ههنا منه ما يليق بغرض كتابنا هذا إن
شاء الله تعالى . فنقول وبالله تعالى التوفيق : ان منكرى النسخ قالوا : ليس
من الحكمة ان يأمر الله تعالى بشئ أمس ، ثم ينهى عن مثله اليوم . وهذا
من نظائر قول أصحابنا بالعلل ، وهؤلاء قوم يتعقبون على ربهم تعالى .
فيقال لهم : أخبرونا أى حكمة وجبت عليه تعالى أن يأمر أمس بما أمر به ،
أترى لو لم يأمر تعالى بما أمر به لكانت تبطل حكمته ؟ أو لو أمر بغير ما أمر
به لكانت تبطل حكمته ؟ أو ترون إذ قدس الارض المقدسة ، ولعن
أريحا . لو قدس أريحا ولعن أورشليم اكان ذلك مفسداً لحكمته ؟ وإذ حظر
العمل في السبت وأباحه في الاحد ، أرايتم لو عكس الأمر اكان ذلك مبطلا
لحكمته ؟ فان راموا فرقا بين شئ من ذلك لحقوا بالمجانين ، وجاهروا بما
لا يفهم وبما يعلم بطلانه
ثم يقال لهم : أليس الله تعالى قد ملك قوما من الكفار العصاة الظلمة

ومكنهم ، وأذل قوما من الكفار العصاة الظلمة وملك غيرهم رقابهم ، وملك قوما صالحين فضلاء مؤمنين ومكنهم وبسط أيديهم ، وأذل قوما صالحين فضلاء مؤمنين وملك غيرهم رقابهم ، ومد أعمار قوم كفار طغاة ، واخترم آخرين منهم قبل بلوغ الاكتهال ، وفعل مثل ذلك بقوم مؤمنين أفاضل . ومكن قوما عصاة مردة من البيان والكلام في العلوم حتى أضلوا أما من الخلق ، وجعل آخرين منهم بلداء أغبياء . وفعل مثل ذلك أيضاً بالمؤمنين سواء سواء ، فما الذي جعل هذا حكمة دون عكس كل ذلك ؟ وما الفرق بين هذا من افعاله تعالى وبين أن يأمر اليوم بأمر ثم ينهى عن مثله غدا ؟ وما يفرق بين كل ما ذكرنا الا عديم عقل أو وقاح سخيف

فان قالوا : ان هذا هو البداء (١) . لزمهم مثل ذلك في كل ما ذكرنا آتقا ، وفي احيائه من يحيي ثم اماتته ، وفي اغناؤه من يغني ثم افقاره ، وفي تصحيحه جسم من يرزقه العافية ثم يرضه ، وفي الهرم بعد الفتوة فان قال قائل : ما الفرق بين البداء والنسخ ؟

قيل له وبالله تعالى التوفيق : الفرق بينهما لا تح ، وهو ان البداء هو أن يأمر بالأمر والامر لا يدري ما يؤول اليه الحال ، والنسخ هو أن يأمر بالأمر والامر يدري انه سيحيله في وقت كذا ولا بد ، قد سبق ذلك في علمه وحتمه من قضائه . فلما كان هذان الوجهان معينين متغايرين مختلفين ، وجب ضرورة أن يعلق على كل واحد منهما اسم يعبر به عنه غير اسم الآخر ليقع التفاهم ويلوح الحق . فالبداء ليس من صفات البارئ تعالى ، ولسنا نغني الباء والدال والالف ، وانما نغني المعنى الذي ذكرنا من ان يأمر بالأمر لا يدري ما عاقبته . فهذا مبعد من الله عز وجل ، وسواء سموه نسخاً أو بداء أو ما أحبوا . وأما النسخ فن صفات الله تعالى من جهة أفعاله كلها ، وهو

(١) بفتح الباء وتخفيف الدال المهملة من البدء

القضاء بالأمر قد علم انه سيحيله بعد مدة معلومة عنده عز وجل ، كما سبق في علمه تعالى . ولسنا نكابر على النون والسين والخاء ، وانما نعني المعنى الذى بينا ، وسواء سموه نسخاً أو بدءاً أو ما أحبوا من الاسماء ، ولكن اسمه عندنا النسخ . وبهذه العبارة نعبر عن هذا المعنى الذى لا يخلو الله تعالى فعل منه أصلاً في دار الابتلاء ، وكل شئ منها كائن فاسد . وهذا هو النسخ ، وهو نوع من أنواع الكون والفساد الجاريين في طبيعة العالم بتقدير خالقه ومخترعه ومدبره ومتممه ، لا إله إلا هو . واسم الصفة الاولى عندنا البدء ، فيها يعبر عن هذا المعنى الذى هو من صفات المختارين من الانس والجن وسائر الحيوان ، وهو خلق مذموم لأنه نتيجة الملل والندم والسآمة ، وهذه الاخلاق منفية عن الملائكة بنص القرآن ، فكيف عن البارئ تعالى . فهذا فرق ما بين البدء والنسخ قد لاح ، والحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم قال أبو محمد : والنسخ قبل حلول الوقت الذى علم الله عز وجل انه يحيل فيه الحال — : ممتنع في الوجود ، لا في قدرته تعالى على ذلك ، وهو عندنا في ظاهر الأمر ممكن

قال أبو محمد : وهو في وقت حلوله وبلوغ أمدته الذى قدره تعالى كائناً فيه واجب . وهو — بعد أن أعلمنا الله عز وجل انه لانبئ بعد محمد صلى الله عليه وسلم — ممتنع لاسبيل اليه في الوجود ، لاعلى معنى أنه تعالى لا يوصف بالقدرة على ذلك — بل نعوذ بالله من الفسك في هذا أو التشكيك — بل هو عز وجل قادر الآن وأبداً على أن يبعث نبياً آخر ، بدين آخر ، ولكنه أخبرنا انه لا يفعل ذلك ، مريداً لتركه ، وقوله الحق . فعلمنا أن كون ما لا يريد تعالى كونه ، ممتنع أن يكون أبداً

ويقال لمن أبى النسخ : ما الفرق بين ان يأمرنا الله بشئ في وقت ما ، وبينه لنا ، ويعلمنا انه اذا أتى وقت كذا وجب الانتقال الى شئ آخر ، وبين أن

يأمرنا ولا يعلمنا انه سينقلنا الى شيء آخر؟ وهذا مالا سبيل الى وجود فرق فيه أبداً لدى تمييز ومقل . لأنه ليس لنا على الله تعالى شرط ، ولا عليه أن يطلعنا على علمه ، ولا يتقمن (١) مسارتنا ، ولأن يأخذ آراءنا في شيء . ومدعى هذا ملحد في دين الله عز وجل ، كافر به مفتر به عليه . وقد نص تعالى على ذلك بقوله تعالى : « ولا يحيطون بشيء من علمه الا بما شاء » . وبقوله عز وجل : « فلا يظهر على غيبه أحداً الا من ارتضى من رسول » . وهذا مالا يخالفنا فيه الا بعض اليهود . وأما أهل الاسلام فيكلمهم يحجزون النسخ ، الا بعض من منع من هذه اللفظة وأجاز المعنى ، وهذا مالا تنازعه فيه اذا سلم لنا الصفة المسماة ، فاسننا ممن يشتغل بالاسم الا حيث أوجب ذلك النص

وأما اليهود : فغير منكر من شدة جهلهم وضعف عقولهم ، وعظيم بهتهم وكذبهم ، وتناقض أقوالهم ، وصلابة وجوههم ورخاوة قلوبهم ، وفرط غيظهم على ربهم عز وجل - إذ أحل بهم من البلاء والذل والمهانة والخسة ما أحل - أن يدعوا أن لهم على ربهم شروطا أكثر من هذا . فهم يدعون لكذب من أحبارهم يسمى اشماعيل ، لعنة الله عليه وعليهم . أن الله - تعالى عما يقول اليهود المشركون علواً كبيراً - تعلق في خرب بيت المقدس بثياب اشماعيل ، وهو - يعنون ربهم - يبكي ويئن كما تن الحمامة ، وانهم يعنون ربهم رغب الى اشماعيل هذا الرذل أن يبارك عليه ، بمعنى ان ربهم طلب من اشماعيل البركة . فمن كان ربه عنده في نصاب من يطلب بركة اشماعيل لنفسه ، غير منكر أن يسفوه

(١) بفتح التاء والقاف والميم المشددة ، قال في اللسان ١٧ : ٢٢٧ : « قال ابن كيسان قين بمعنى حرى مأخوذ من تقمنت الشيء إذ أشرفت عليه أن تأخذه » وقال : « تقمنت في هذا الأمر موافقتك أي توخيها » وهذا هو المراد هنا . وفي الاساس ٢ : ١٨٣ : « وأنا متقمن بئارك متوخ له » والمसार جمع مسرة

فيما أحبوا . وهذه صفة جنى لعب بعقولهم وسخر منهم ، لا صفة الباري تعالى عز وجل . على أنه قد بين لهم في التوراة أمرُ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأنذروا به . فصح بذلك أن شريعتهم انما علقَت لهم بشرط ما لم يأت النبي المنتظر ، الذي هو رجاء الأمم ، والذي يستعلي من جبال فاران ، ومعه ألوف من الصالحين ، والذي يجعل الله تعالى كلامه في فمه ، ومن عصاه انتقم منه فصار ذلك بمنزلة ما أمروا به من العمل في التيه بأوامر ما ، وفي البيت والشام بأوامر آخر . ومثله ما أمروا به من العمل في غير السبت ، ثم تحريم العمل في السبت . وبمنزلة صيام وقت ما ، والمنع منه في وقت آخر . ومثل إباحة الوطء في وقت ما ، وتحريمه في وقت الحيض . وسائر الشرائع المرتبطة بأوقات ما ، فإذا عدمت تلك الاوقات انتقل حكم تلك الشرائع . وكل ذلك لا علة له ولا شيء يوجبه أصلا ، لا مصاحبة ولا غيرها . الا انه تعالى أراد ذلك ، كما أراد خلق ما خلق من الخلائق المختلفات فقط ، وبالله تعالى التوفيق . فكيف وفي توراتهم ان الله تعالى أباح لآدم وبنيه أكل كل حيوان حاشا الدم ، وهذا خلاف شريعة موسى عليه السلام . فقد صح النسخ عندهم

فصل

فيما يجوز فيه النسخ وفيما لا يجوز فيه النسخ

قال أبو محمد : النسخ لا يجوز الا في الكلام الذي معناه الأمر أو النهي ، وقد بينا في كتابنا الموسوم بكتاب التقريب لحدود المنطق : ان الكلام كله ينقسم أربعة أقسام : امر ورغبة وخبر واستفهام . فالاستفهام والخبر والرغبة لا يقع فيها نسخ ، وانما يسمى الرجوع عن الخبر وعن الاستفهام استدراكا ، فكل ذلك منفي عن الله عز وجل ، لأن الرجوع عنهما انما هو تكذيب للخبر المرجوع عنه ،

ومعرفة وكراهية لما رجع عن الاستفهام عنه لعرض حدث ، أو لعلم بشئ كان
يجهل . وأما الرجوع عن الرغبة ، فأنما يسمى استقالة أو تنزها عما انحط إليه قبل
ذلك . وقد قدمنا أن المعاني إذا اختلفت فواجب أن يخالف بين اسمائها ، لئلا يقع
الاشكال ، وليلوح البيان ويصح الفهم والافهام ، فبقى الرجوع عن الأمر
بأحداث أمر غيره فيسمى نسخا ، وهو فعل من علم أنه سيرفع أمره ويحيله ،
فاذا ورد الكلام لفظه لفظ الخبر ، ومعناه معنى الأمر ، جاز النسخ فيه . مثل
قوله تعالى : « والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم متاعا
الى الحول غير اخراج » . وفي هذا توجد منا المعصية . مثل قوله تعالى
: « مقام ابراهيم ومن دخله كان آمنا » . فأنما هذا أمر لنا بان نؤمن كل من
دخل مقام ابراهيم ، وليس هذا خبرا ، ولو كان خبرا لكان كذبا ، لانه قد قتل
الناس حوله ظلما وعدوانا

قال ابو محمد : وموجود في كل لغة أن يرد الأمر بلفظ الخبر ، وبلفظ
الاستفهام ، كقول القائل لعبده : أتفعل أمر كذا ، أو ترى ما يحل بك ؟ وأنما
ذلك ان الخبر عن الشئ ايجاب لما يخبر به عنه ، والأمر ايجاب لفعل المأمور به ،
فهذا اشتراك بين صيغة الخبر وصيغة الأمر . فاذا قال قائل : حق عليك
القيام الى زيد ، فهذا خبر صحيح البنية ، معناه قم الى زيد . وكذلك قوله تعالى
: « والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا » . معناه ليحج أيها الناس
منكم من استطاع . وكذلك اذا قال القائل : قد أوجبت عليك القيام الى زيد ،
فهذا خبر صحيح البنية ، معناه قم الى زيد . وكذلك قوله تعالى : « كتب عليكم
الصيام كما كتب على الذين من قبلكم » . معناه صوموا ، فما كان من الاخبار
هكذا فالنسخ فيها جائز . واما ما كان خبرا مجردا مثل : قام زيد ، وهذا عمرو ،
ووقع امس خطب كذا ، وزيد الآن قائم ، وغدا يكون أمر كذا . فهو لا يجوز
النسخ فيه للبتة ، لانه تكذيب لهذا الخبر ، والله تعالى منزه عن الكذب

باخباره تعالى لنا ان قوله الحق . وبقوله تعالى : « فالحق والحق أقول » . وهو موصوف بأنه ينسخ ويحيل ويبدل الأمور بقوله تعالى : « يحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب » . وبقوله تعالى : « تؤتى الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وتعز من تشاء وتذل من تشاء » . وبقوله تعالى : « يضل من يشاء ويهدي من يشاء » . وباخباره تعالى انه كل يوم في شأن . وقد اختلف أصحابنا في بعض الأوامر ، أيجوز فيها النسخ أم لا ؟ فقالوا : كل ما علم بالعقل فلا يجوز أن ينسخ مثل التوحيد وشبهه

قال ابو محمد : وهذا فاسد من القول ، لانه مجمل لما يجوز مع ما لا يجوز ، ولكن يسئل قائل هذا القول ، فيقال له : ما أردت بقولك لا يجوز نسخ التوحيد ؟ فان كنت تريد أنه بعد ان أعلمنا الله تعالى انه لا ينسخ هذا الدين ابدا لا يجوز تبديله ، وان كنت تريد انه لما سلف في سابق علم الله تعالى انه لا ينسخه ابدا ، علمنا انه لا يجوز نسخه . فنعم ! هذا قول صحيح . وهكذا اباحة الكبش ، وتحريم الخنزير ، وجميع شرائع الملة الحنيفية المستقرة ، لا يجوز نسخ شئ منها أبداً ، ولا فرق بين التوحيد وسائر الشرائع في ذلك البتة . وإن كنت تريد أنه تعالى غير قادر على نسخ التوحيد ، أو أنه تعالى قادر على نسخه والأمر بالتثنية أو الثلاثية ، الا انه لو فعل ذلك لكان ظلماً وعبثاً . فاعلم انك مخطئ ومفتري على الله تعالى ، لأنك معجز له متحكم عليه ، وقاض بأنك مدبر الخالقك عز وجل ، وموقع له تحت رتب وقوانين بعقلك ان خالفها عبث وظلم . وهذا كلام يؤول الى الكفر المجرد ، والشرك المحض ، مع عظيم مافيه من الجهل والجنون . بل نقول : ان الله عز وجل قادر على أن ينسخ التوحيد ، وعلى ان يأمر بالتثنية والتثليث وعبادة الاوثان ، وانه تعالى لو فعل ذلك لكان حكمة وعدلاً وحقاً ، ولكان التوحيد كفراً وظلماً وعبثاً ، ولكنه تعالى لا يفعل ذلك أبداً ، لانه قد أخبرنا أنه لا يحيل دينه الذي أمرنا به ، فلما أمرنا

ذلك صار ما تبرأ الله منه كفراً وظلماً وعيباً ، وصار ما أمر به حقاً وعدلاً وحكمة فقط ، وليس اعتقادنا التوحيد حقاً ولا حكمة بذاته ، دون أن يكون لله فيه أمر ، ولكن إنما صار حقاً وعدلاً وحكمة لأن الله تعالى أمر به ورضيه وسماه حقاً وعدلاً وحكمة فقط . فهذا دين الله عز وجل الذي نص عليه بأنه يفعل ما يشاء ، وأنه « لا يستل عما يفعل وهم يسئلون » . وأنه لو أراد أن يتخذ ولدًا لاصطنى مما يخلق ما يشاء ، وهذا هو القول الذي دلت العقول على صحته وبطلان ما عده (١) . لأن العقل يشهد أن الله تعالى خلقه ، وأنه قد كان تعالى حقًا واحدًا أولاً ، إذ لا نفس حيوانية ولا عقل مركب فيها ولا في غيرها ، ولا جوهر ولا عرض ، ولا عسدد ولا معدود ، ولا رتبة من الرتب . وأنه تعالى خلق النفوس بعد أن لم تكن ، وخلق العقول على ما هي عليه بعد أن لم تكن ، ورتب فيها الرتب على ما هي عليه بعد أن لم يكن شيء منها . وأنه لو شاء أن يخلق العقول على غير ما هي عليه ، وأن يرتب الأمور فيها على خلاف ما رتبها لفعله ، ولما تعذر ذلك عليه . ولكان حينئذ هو الحق والعدل والحكمة ، وما عده الظلم والجور والعبث ، لا معقب لحكمه . ومن ادعى غير هذا ، فقد ادعى أن رتبة العقل المجهول في النفس كانت موجودة إذ لا عقل ولا نفس ، وهذا عين التناقض والخبال والخلف والمحال ، ومن أنار الله تعالى عقله وسيره لأن يستضيء به ، وتصور له حدوث العالم بعد أن لم يكن ، اشرف على صحة ما ذكرنا وأيقنه وشاهده وعلمه ضرورة ، ولم يكن له عنه محيد أصلاً . ومن أصحب الله تعالى نفسه الحيرة ، وتمييزه

(١) كلا بل هذا الغناء للعقل جملة ورحم الله ابن حزم فقد غلا في التمسك بالظاهر حتى وصل الى ما ترى ، وهذا طرف الافراط ، يقابله من الجانب الآخر خصومه الذين فرطوا في النصوص وغلوا في التمسك بالآراء والعلل ، وخير الأمور الوسط

الضعف (١) تحير وتصور الامور بخلاف ما هي عليه ، ولم يخرج الى طرف .
وظن الظنون المردية ، والله تعالى الحمد على ما علم وهدى ، لا إله الا هو
الرحمن الرحيم

قال ابو محمد : ومن بديع ما قطع أصحابنا على انه لا يجوز نسخه ، شكر المنعم
وأن كفر المنعم لاسبيل الى اباحتها في العقل أصلاً

قال ابو محمد : فنسأل قائل هذا القول الفاسد فنقول له : ما تقول في رجل
استنقذ طفلاً قد أشرف الاسد على اقتراسه ، فرباه ، ولاب له ولا ام ولا مال
فأحسن تربيته ، ثم علمه العلوم واكرمه وبره ، ولم يذله ولا استخدمه وموله
وزوجه وخوله . ثم ان ذلك المحسن اليه زنى وهو محصن ، وسرق وقذف ، ثم
تاب من كل ذلك وتعبد ، ثم قامت عليه بذلك بينة عدل . وقدم الى يتيمة
- وهو بعد حاكم من حكام المسلمين - فماترى ان يفعل فيه ؟ أيشكر فيعفو عنه
ولاسيما وقد تاب ؟ أو يأمر بان يوجع متناء بالسياط ، ثم يقطع يده ، ثم يأمر
بشدخ هامته بالحجارة حتى يموت ؟ فان قال : أرى ان يعفو عنه ، كفر ان
اعتقد ذلك ، أو فسق ان أشار بذلك غير معتقده . وان قال : أرى ان يوقع
به أنواع العذاب التي ذكرنا ، فقد ترك مذهبه الفاسد ، في ان لا يكفر احسان
المنعم . فان قال : ان هذا الفعل هو شكره على الحقيقة . قال خلاف ما ادعى
ان العقل يوجبه ، وسمى غاية الاساءة احساناً . فان رجع الى ان يقول : انما
يحسن في العقول شكر المنعم الذي أمر الله تعالى بشكره ، لا شكر المنعم لذي
أمر الله تعالى بالاضرار به ، وأن لا يقارض على احسانه ، رجع الى الحق ، والى
انه لاحسن الا ما فعل الله تعالى ، ولا قبيح الا ما نهى الله عنه ، وهذا الذي
لا يجوز غيره (٢)

(١) في الأصل « الضعيف » وهو خطأ

(٢) هذا ابداع من المؤلف في المغالطة ، أو سهو عما في المسئلة من

والعجب من ذهاب هؤلاء القوم عن نور الحق في هذه المسألة . وهم يسمعون الله تعالى يقول : « لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم أولئك كتب في قلوبهم الإيمان وایدہم بروح منه ويدخلهم جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها رضى الله عنهم ورضوا عنه أولئك حزب الله ألا أن حزب الله هم المفلحون » . وقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين » . فأوجب تعالى القيام عليهم بمرالحق ، وإن أدى إلى صلبهم وقتلهم ، وقطع أيديهم وأرجلهم وأعضائهم ، وضربهم بالسياط ، وشدخهم بالحجارة ، وهتك أستارهم ، وسبي نساءهم وذريارهم ، وبيع أملاكمهم وبيعهم ممالكهم ، وأخذ أموالهم . وإن كانوا آباءنا المحسنين إلينا إذا كفروا ، فأين شكر المنعم ، وبرآلاب على الإطلاق ؟ وهذا كله محال وإنما الذى يجب فهو بر الوالدين إلا أبوين اللذين أوجب الله برهما ، وإنما الذى يجب أيضاً فهو شكر المنعم الذى أمر الله بشكره ، ولولم يأمرنا تعالى ببر الوالدين لما وجب برهما ولا عقوقهما ، ولولم يأمرنا بشكر المنعم لما لزم شكره ولا كفره ، كما لا يلزم بر الوالدين الحريين أو المحاريين ، وكذلك المنعم الحربى أو المحارب ، ولولم يأمرنا بالرحمة لما وجبت أيضاً . كما أننا نضع المعاني الدقيقة . فهذا اليتيم الذى امتحن فيمن رباه وأحسن إليه ، بين أمرين — كلاهما واجب — أحدهما شكر وليه ومربيه ، والآخر شكر ربه ومولاه الذى أنعم عليه بالحياة ، وشق سمعه وبصره ، وجباه من اللطف مالا يحصى ، وهياً له هذا الرجل يؤويه ويحوطه . فقد تعارض الواجبان ، وحتم عليه أن يرجح أحدهما ، وهو بالضرورة — بمقتضى العقل — سيرجح طاعة ربه وخالقه ، ويقيم في الحسن إليه أمر الله ، جزاء له على إجرامه ، لا انتقاماً منه في مقابل احسانه

الخروف الصغير ونذبحه ونطبخ لحمه ونأكله ، ونفعل ذلك أيضاً بالفصـيل الصغير ونشكل أمه إياه ، ونولد عليها من الحنين والوله أمراً ترق قلوب سامعيه له ويؤلم نفوس مشاهديها . وقد شاهدنا كيف خوار البقر وفعلها اذا وجدت دم نور قد ذبح ، وكل هذا حلال بل مأمور به يكفر من لم يستحلّه ، ويجب بذلك سفك دمه . فأى فرق فى العقول بين هذا ، وبين ذبح صبي آدمى لو أبيح لنا ذلك ؟ وقد جاء فى بعض الشرائع : ان موسى عليه السلام أمر فى أهل مدين إذ حاربهم بقتل جميع أطفالهم أولهم عن آخرهم من الذكور . وقد سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أطفال المشركين يصابون فى البيات . فقال : هم من آبائهم ، فهل فى هذا كله شئ غير الأمور الواردة من الله عز وجل ؟

وقد قال قوم : اذا جاء أمر بشريعة ما ، وجاء على فعلها وعد ، وعلى تركها وعيد ، ثم نسخ ذلك الأمر ، فقد انتسخ الوعد والوعيد عليه قال أبو محمد : فيقال له وبالله تعالى التوفيق : لم ينسخ الوعد ولا الوعيد ، لأنهما انما كانا متعلقين بثبات ذلك الأمر لا على الاطلاق ، وانما يصح النسخ فيهما لو بقى ذلك الأمر بحسبه ، ثم يأتى خبر باسقاط ذلك الوعد وذلك الوعيد . وهذا مالا سبيل اليه بعد ورود الخبر به ، ولا نسخ فى الوعد ولا فى الوعيد البتة ، لأنه كان يكون كذباً واخلاقاً ، وقد تنزه الله تعالى عن ذلك . ولكن الآيات والاحاديث الواردة فى ذلك مضموم بعضها الى بعض ، ولا يجوز أن تقتصر منها على بعض دون بعض ، هلى ما بينا فى كتاب الفصل . وبالله تعالى التوفيق

قال أبو محمد : وقد غلط قوم غلطاً شديداً وأتوا بأخبار ولدها الكاذبون والمحدون ، منها : أن الداجن أكل صحيفة فيها آية متلوة (١) فذهبت البتة .

(١) فى الاصل منزلة وبالهامش « متلوة » كما أبتناه

ومنها : أن قرآنا أخذه عثمان بشهادة رجلين ، وشهادة واحدة . ومنها : أن قراءات كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أسقطها عثمان ، وجمع الناس على قراءة واحدة

قال أبو محمد : وهذا كله ضلال نعوذ بالله منه ومن اعتقاده ، وأما الذى لا يحل اعتقاد سواه فهو قول الله تعالى : « انا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون » . فمن شك فى هذا فقد كفر ، ولقد أساء الشاء على أمهات المؤمنين ووصفهن بتضييع ما يتلى فى بيوتهن ، حتى تأكله الشاة فيتلف ، مع أن هذا كذب ظاهر ومحال ممتنع ، لأن الذى أكل الداجن لا يخلو من أحد وجهين ، إما ان يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم حافظا له ، أو كان قد أنسيه . فإن كان فى حفظه فسواء أكل الداجن الصحيفة أو تركها ، وإن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنسيه ، فسواء أكله الداجن أو تركه قد رفع من القرآن ، فلا يحل اثباته فيه . كما قال تعالى : « سنقرئك فلا تنسى إلا ما شاء الله » . فنص تعالى على أنه لا ينسى أصلا شيئا من القرآن ، إلا ما أراد الله تعالى رفعه بانسائه ، فصح أن حديث الداجن افك وكذب وفرية ، ولعن الله من جوز هذا أو صدق به ، بل كل مارفعه الله تعالى من القرآن فانما رفعه فى حياة نبيه صلى الله عليه وسلم ، قاصداً الى رفعه ، ناهياً على تلاوته إن كان غير منسى ، أو محوياً من الصدور كلها . ولا سبيل الى كون شئ من ذلك بعد موت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا يجوز هذا مسلم ، لأنه تكذيب لقوله تعالى : « انا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون » . ولكان ذلك أيضاً تكذيباً لقوله تعالى : « اليوم أكملت لكم دينكم » . ولكان ما يرفع منه بعد موت رسول الله صلى الله عليه وسلم خرمًا فى الدين ، ونقصاً منه ، وابطالاً للكمال المضمون . ولكان ذلك مبطلا لهذه الفضيلة التى خصصناها ، والفضائل لا تنسخ . والحمد لله رب العالمين

وأما فعل عثمان رضي الله عنه : فلم يمت رسول الله صلى الله عليه وسلم الا والقرآن مجروح ، كما هو مرتب ، لا مزيد فيه ولا نقص ولا تبديل ، والقراءات التي كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم باقية كلها كما كانت ، لم يسقط منها شيء ، ولا يحل حظر شيء منها قل أو أكثر . قال الله تعالى : « ان علينا جمعه وقرآنه فاذا قرأناه فاتبع قرآنه ثم ان علينا بيانه » . ولبيان هذا وتقصي الكلام فيه ، مكانه من باب الاجماع من كتابنا هذا . ان شاء الله تعالى

قال ابو محمد : وقد قال قوم في آية الرجم : انها لم تكن قرآنا ، وفي آيات الرضعات كذلك

قال ابو محمد : ونحن لا نأبي هذا ، ولا نقطع انها كانت قرآنا متلوا في الصلوات ، ولكننا نقول : انها كانت وحيا أوحاه الله تعالى الى نبيه صلى الله عليه وسلم مع ما أوحى اليه من القرآن ، فقرأ المتلو مشبوتا في المصاحف والصلوات ، وقرأ سائر الوحي منقولا محفوظا معمولا به ، كسائر كلامه الذي هو وحي فقط ، واسننا ننكر رفع آيات في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصدور جملة . لقوله تعالى : « ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها » . ولا نخير ذلك بعدموته . لقوله تعالى : « نأت بخير منها أو مثلها » . فانما اشترط الله تعالى لنا رفعها معلقا بأن يأتينا بخير منها أو مثلها ، وهذا مالا سبيل اليه بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لأن الاتيان بآية بعده لا سبيل اليه ، اذ قد انقطع الوحي بموته . ومن أجاز ذلك فقد أجاز كون النبوة بعده ، ومن أجاز ذلك فقد كفر ، وحل دمه وماله . ولا سبيل الى أن ينسى عليه السلام شيئا من القرآن قبل أن يبلغه ، فاذا بلغه وحفظه الناس ، فلسنا ننكر أن ينساه عليه السلام ، لانه بعد محفوظ مثبت . وقد جاء مثل ذلك في خبر صحيح : أنه سمع رجلا يتلو القرآن فدعاه بالرحمة ، وأخبر عليه السلام أنه أذكره آية كان نسيها . ولانه قد بلغه كما أمر ، كما *

حدثنا عبد الله بن يوسف عن أحمد بن فتح عن عبد الوهاب بن عيسى عن أحمد بن محمد عن أحمد بن علي عن مسلم ثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قال ثنا أبو أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ، أن النبي صلى الله عليه وسلم : سمع رجلا يقرأ من الليل . فقال : يرحمه الله ، لقد أذكرني كذا وكذا آية كنت أسقطها من سورة كذا وكذا . ورواه عبدة وأبو معاوية عن هشام : أذكرني آية كنت أنسيتها

فصل

هل يجوز نسخ الناسخ

قال أبو محمد : ولا فرق بين أن ينسخ تعالى حكما بغيره ، وبين أن ينسخ ذلك الثاني بثالث ، وذلك الثالث برابع ، وهكذا كل ما زاد ، كل ذلك ممكن إذا وجد وقام برهان على صحته . وقد جاء في بعض الآثار : أحيلت الصلاة ثلاثة أحوال ، وأحيل الصيام ثلاثة أحوال ، فكان عاشوراء فرضا ، ثم نسخ فرضه بصيام رمضان بشرط أن من شاء صام ومن شاء أطعم مسكينا وافطر هو ، ثم نسخ ذلك بإيجاب الصيام على الحاضر المطيع الصحيح البالغ العاقل . وكان من نام لا يحل له الاكل ولا الوطء ، ثم نسخ ذلك باباحه كل ذلك في الليل والخطر لصيام الليل الى الفجر . وقد أوردنا في كتاب النكاح من ديواننا الكبير المسمى بالايصال - بأصح أسانيد - أن نكاح المتمة أباحه الله تعالى ، ثم نسخه ، ثم أباحه ثم نسخه ، ثم أباحه ثم نسخه الى يوم القيامة

فصل

في مناقل النسخ

قال أبو محمد: مراتب الاوامر في الشريعة كلها خمسة لاسادس لها، وهي: حرام. وهو الطرف الواحد، وفرض، وهو الطرف الثاني. وبين هذين الطرفين ثلاثة مراتب، فيلى الحرام مرتبة الكراهة. وهي الأشياء التي تركها خير من فعلها، الآن من تركها أجر، ومن فعلها لم يأثم. وذلك نحو الاكل متكثرا، والتمسح من الغسل في ثوب معد لذلك، وما أشبه ذلك. وبلى مرتبة الفرض مرتبة الندب، وهي الأشياء التي فعلها خير من تركها، الا [أن] (١) من فعلها أجر، ومن تركها غير راغب عنها لم يأثم. وفي هذا الباب يدخل التطوع كله بأفعال الخير. وبين هاتين المرتبتين مرتبة المباح المطلق، وهو ما تركه وفعله سواء، ان فعله لم يؤجر ولم يأثم، وان تركه لم يؤجر ولم يأثم، كجلوس الانسان مرعيا أو مرفوع الركبة الواحدة، وصبائه ثوبه أخضر أو أسود، وحسه الشيء بيده وما أشبه ذلك. فاذا نسخ الفرض نظر، فان كان بلفظ «لا تفعل» بعد أن أمرنا بفعله فهو منتقل الى التحريم، لأن هذه صيغة التحريم. وان نسخ بأن قال: «لا جناح عليكم». أو بلفظ تخفيف، أو بترك أو بفعل، لم ينتقل الا إلى أقرب المراتب اليه، وهو الندب، وذلك مثل صيام عاشوراء، فانه لما نسخ وجوبه انتقل الى الندب. وكذلك ان نسخ التحريم فان كان نسخه بلفظ: «افعل»، انتقل الى الفرض، لأن هذه صيغة الفرض. وان نسخ «بلا جناح»، أو بتخفيف، انتقل الى أقرب المراتب اليه وهي الكراهة. وإذا نسخت الكراهة أو الندب بلفظ: «افعل» انتقلا الى الفرض، فان نسخا بلفظ «لا تفعل» انتقلا الى التحريم، فان نسخا بتخفيف، انتقلا الى الاباحة المطلقة، لأن الاباحة أقرب اليهما من الفرض والتحريم، لأن المكروه والمندوب اليه مباحان، ولكنهما معلقان

(١) سقط لفظ «أن» من الاصل خطأ

بشرط كما ترى . وقد نسخ تحريم وطء النساء بعد النوم في ليالى الصوم الى الاباحة بالندب ، ونسخ المنع من القتال بإيجابه ، ونسخ فرض استقبال بيت المقدس بالتحريم ، وقد نسخ فرض بفرض آخر ، كنسخ حبس الزواني الى الجلد والرجم ، أو الجلد والتغريب

فصل

في آية ينسخ بعضها ، ما حكم سائرها ؟

قال ابو محمد: اذا جمعت الآية أو الحديث حكيمين فصاعدا ، فجاء نص أو اجماع بنسخ أحد الحكمين أو تخصيصه أو اخراجه الى الندب ، وقف عنده ، ولم يحل لمسلم أن يقول: ان الحكم الآخر منسوخ من اجل نسخ هذا الحكم المذكور معه في الآية أو الحديث ، ولا: انه مخصوص ، ولا: انه ندب ، بل يبقى على حكمه كما كان ، وعلى ما يوجب ظاهره ، لقول الله عز وجل: «ولا تقف ما ليس لك به علم» . ومن ادعى ان هذا الحكم مرتبط ببيان أو نسخه بحكم آخر ، فقد افترى على الله عز وجل ، وادعى مالا دليل له عليه ، ولزمه ان متى وجد في سورة واحدة آية منسوخة ، أن يقول: ان تلك السورة منسوخة كلها من أجل الآية المنسوخة منها ، ولزمه ما هو أخش من هذا ، وهو أن يقول: ان القرآن كله منسوخ من أجل وجوده فيه أحكاما كثيرة منسوخة ، ولا فرق بين عطف حكم على حكم ، وبين عطف آية على آية ، ولا فرق بين ذكر حكيمين في آية ، وبين ذكرهما في سورة ، فاذا وجب أن يكون أحد الحكمين المذكورين في الآية منسوخا ، لزم مثل ذلك في أحكام السورة كلها ، لأن الحكم المذكور معها منسوخ أيضا ولا فرق . وهذا ابطال الشريعة جملة ، وخروج عن الاسلام . ومن الله تعالى العافية علينا من ذلك ، وبه التوفيق

قال أبو محمد : مثال ذلك . قوله تعالى : « واللّائى يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فان شهدوا فأمسكوهن فى البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلا » . ثم نسخ تعالى الامساك فى البيوت وأثبت استشهداد الأربعة . وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مهر البنى وحلوان الكاهن وكسب الحجام ونمن الكلب ، فخرج كسب الحجام عن التحريم بحديثه عليه السلام : أطعمه رقيقك وناضحك . فيلزم من خالفنا أن يبيح من أجل ذلك مهر البنى وحلوان الكاهن ، وهذا مالا يقوله مسلم . وقد قال الطحاوى : ان النهى عن نمن الكلب منسوخ بنسخ ايجاب قتل الكلاب

قال أبو محمد : ولا أدرى فى أى عقل أم فى أى نص ، وجد هذا الرجل انه اذا حرم قتل حيوان حل بيعه ! أترأه جهل ان بيعه ويبيع كل حر حرام وقتله حرام ، مالم يقترب ما يحمل دمه ؟ ان هذه لغباوة شديدة ، وعصبية لمذهبه الفاسد قبيحة . ونعوذ بالله من التقليد المؤدى الى القول على الله تعالى بمثل هذا بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير . وليت شعرى ما الفرق بينه وبين من عارضه فقال : بل لما حرم الله أكلها حرم بيعها ؟

فصل

فى كيف يعلم المنسوخ والناسخ مما ليس منسوخا

قال أبو محمد : لا يحل لمسلم يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقول فى شئ من القرآن والسنة : هذا منسوخ ، الا بيقين ، لأن الله عز وجل يقول : « وما أرسلنا من رسول الا ليطاع باذن الله » . وقال تعالى : « اتبعوا ما أنزل اليكم من ربكم » . فكل ما أنزل الله تعالى فى القرآن أو على لسان نبيه ففرض اتباعه

فمن قال في شيء من ذلك . انه منسوخ ، فقد أوجب ألا يطاع ذلك الأمر ، وأسقط لزوم اتباعه . وهذه معصية لله تعالى مجردة ، وخلاف مكشوف ، إلا أن يقوم برهان على صحة قوله ، والا فهو مفتر مبطل . ومن استجاز خلاف ما قلنا فقولته يؤول الى ابطال الشريعة كلها ، لأنه لا فرق بين دعواه النسخ في آية ما أو حديث ما ، وبين دعوى غيره النسخ في آية أخرى وحديث آخر . فعلى هذا لا يصح شيء من القرآن والسنة ، وهذا خروج عن الاسلام . وكل ما ثبت بيقين فلا يبطل بالظنون ، ولا يجوز أن نسقط طاعة أمر أمرنا به الله تعالى ورسوله الا بيقين نسخ لا شك فيه ، فاذ قد صح ذلك وثبت ، فلنقل في الوجوه التي بها يصح نسخ الآية أو الحديث ، فاذا عدم شيء من تلك الوجوه ، فقد بطلت دعوى من ادعى النسخ في شيء من الآيات أو الاحاديث

قال ابو محمد : فاذا اجتمعت علماء الامة - كلهم بخلاف من واحد منهم - على نسخ آية أو حديث فقد صح النسخ حينئذ ، فان اختلفوا نظرنا : فان وجدنا الأمرين لا يمكن استعمالهما معاً ، أو وجدنا أحدهما كان بعد الآخر بلا شك ، أو وجدنا نصاً جلياً على انه منسوخ ووجدنا نصاً في ذلك من نهى بعد أمر ، أو أمر بعد نهى أو نقل من مرتبة الى مرتبة على ما قدمنا - فقد أيقنا بالنسخ ، مثل قوله عليه السلام : نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها ، ونهيتكم عن الانتباز في الأسقية فانتبذوا ، وأباح الانتباز في كل ظرف . ومثل قول جابر : كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار ومثل ما روى : انه رخص في الحجامة للصائم ، والترخيص لا يكون الا بعد النهي والحجامة هكذا تقتضي فعل الحاجم والمحجوم معاً ، فهذان وجهان . أو نجد حالاً قد أيقنا باطلها وارتقاعها ، وحالاً أخرى قد أيقنا بنزولها ووجوبها ورفعها للحال الاولى ، ثم جاء نص من قرآن أو حديث موافق للحال المرفوعة التي قد سقطت بيقين ، الا أننا لا ندرى ، هل جاء هذا النص - الموافق لتلك الحال

المرفوعة - قبل مجئ الحال الرافعة أو بعدها؟ فإذا كان مثل هذا فيعرض ألا يترك ما قد أيقنا بوجوبه علينا ، وصح عندنا لزومه لنا ، وحرّم علينا ان نرجع الى حال قد أيقنا بارتفاعها عنا ، وصح عندنا بطلانها ، إلا بنص جلي راد لنا الى الحالة الاولى ، ورافع عنا الحال الثانية . ومن تعدى هذا فقد قفا مالا علم له به ، وترك الحق واليقين ، واستعمل الشك والظنون ، وذلك مالا يحل أصلا . فكيف وقول الله تعالى : « انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون » . وقوله تعالى : « قد تبين الرشد من الغي » . وقوله تعالى : « اليوم اكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتي » . شواهد قاطعة بانه لا يجوز البتة أن يكون الله تعالى تركنا في عمياء وضلالة ، لا ندري معها أبداً ، هل هذا الحكم منسوخ أو غير منسوخ ؟ هذا أمر قد أمنا وقوعه أبداً . إذ لو كان ذلك لكان الدين قد بطل أكثره ولا كنا في شك متصل لا ندري أنعمل بالباطل في نصوص كثيرة من القرآن والسنة ، أم نعمل بالحق ؟ وهل نحن في طاعات كثيرة لله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم على ضلال أم على هدى ؟ حاشا لله من هذا . فصح يقينا أن كل حكم تيقنا بطلانه فهو باطل أبداً ، بلا شك ، حتى يأتي نص ثابت بأنه قد عاد بعد بطلانه هكذا ولا بد ، وإلا فلا ، والحمد لله رب العالمين

فن هذا الباب : ما قد أيقنا من ان اباحة زواج أكثر من أربع نسوة قد ارتفعت ، وأن نكاح أكثر من أربع حرام على كل أحد - بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم - بيقين ، وقد جاء حديث بتخيير من أسلم وعنده أكثر من أربع ، فكان هذا الحديث موافقا لحال مانسوخ من ترك التحريم لزواج أكثر من أربع ، وما كان عليه من أسلم وعنده أكثر من أربع ، لأنهم نكحوهن وذلك غير محظور عليهم ، فلما نزل التحريم خيروا في أربع منهن . وكان من ابتداء نكاح خامسة فصاعداً ، وأكثر من أربع معا ، أو أختين ،

أو أم وابنتها ، بعد نزول تحريم كل ذلك : - عاصياً لله عز وجل ، وعاملاً عملاً ليس عليه أمره فهو رد . ففعله ذلك كله مردود ، وعقده ذلك فاسد مفسوخ محلول غير ماض أصلاً ، فصح بذلك ارتفاع التخيير ، وأنه إنما كان ذلك للذين نكحوا أكثر من أربع قبل أن يحظر ذلك . وأيضاً فلو صح تخيير من ابتداء نكاح خمس في كفره ، بعد ورود النهي عن ذلك : لما كان في ذلك إباحة تخيير من أسلم ، وعنده أختان أو حريمتان

ومن ذلك أيضاً : أننا قد أيقنا أنه قد كان في صدر الاسلام : اذا نام الرجل في ليل رمضان ، حرم عليه الوطء والأكل والشرب . ثم نسخ ذلك . وجاء حديث أبي هريرة عن الفضل بن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم : بأن من أدركه الصبح وهو جنب فقد أفطر ، فكان هذا الحديث موافقاً لتلك الحال المنسوخة ، وقد أيقنا برفعها وبإباحة الوطء الى تبين طلوع الفجر ، فلا سبيل الى الرجوع الى حظر الوطء ، إلا ببيان جلي

ومن ذلك : أننا قد أيقنا بأن الوصية لم تكن مدة من صدر الاسلام فرضاً ، ثم أيقنا نزول وجوب الوصية للوالدين والأقربين ، ثم جاء حديث عمران بن الحصين في الستة الأعبد ، فكان هذا الحديث موافقاً للحال المرفوعة من أن لا يلزم المرء أن يوصي لوالديه وأقربيه . فلم يجوز لنا أن نرفع به حكم الآية التي قد أيقنا أنها ناسخة للحال الاولى ، ولا جاز لنا أن نرجع الى حالة قد أيقنا أنها حظرت علينا ، إلا بنص جلي أن هذا الحديث كان بعد نزول الآية ، وبأن اولئك الأعبد لم يكونوا أقارب الموصى بعقدهم ، ولا سبيل الى وجود بيان بذلك ابداً ، وبالله تعالى التوفيق .

فصح أن كل ما كان في معنى الحال المتقدمة - من إباحة ترك الوصية للوالدين والأقربين - منسوخ بيقين ، ولم يصح أنه عاد بعد أن نسخ ، ولا يحمل الحكم بالظنون . وأيضاً فقد ملك قوم من العرب أقاربهم ، وقد

كان هراسة (١) أخوا عنترة ، واستلحق شداد عنترة ، وكان هراسة عبداً لأخيه . وقد كان في نساء الصحابة رضى الله عنهم من باعها معها أخو أبيها ، وهى أم ولد أبي اليسر (٢) الانصارى

قال أبو محمد : ومن استجاز أن يترك اليقين من الآية المذكورة ، بأن يقول : لعل حديث مهران في الأعد الستة نسخها ، فليقتنعوا من أصحاب أبي حنيفة بقولهم : لعل حكم العرايا نسخ بالنهى عن المزاينة ، وقولهم : لعل القصاص بنير الحديد نسخ بالنهى عن المثلة ، وليقولوا بقول من منع أن يمسح على الخفين ، وقال : لعل ذلك نسخ بآية الوضوء التى بالمائدة . وليأخذوا بقول ابن عباس في اباحة الدرهم بالدرهمين ، ويقولوا : لعل النهى عن ذلك نسخ بقوله عليه السلام : انما الربا في النسيئة . وليأخذوا بقول عثمان البتى في ابطال العاقلة . ويقولوا : لعل حكم العاقلة نسخ بقوله تعالى : « ولا تكسب كل نفس إلا عليها ، ولا تزر وازرة وزر أخرى » . وليبطلوا السلم ويقولوا : لعله نسخ بنهيه عليه السلام عن بيع ما ليس عندك . ويستحلوا أكل الحمير والسباع ، ويقولوا : لعل النهى عنها منسوخ بقوله تعالى : « قل لا أجد فيما أوحى الى محرماً » . الآية

فان أبوا من كل ما ذكرنا ، وقالوا : لا نقول فى شئ من ذلك : انه منسوخ إلا بيقين ، فكذلك يلزمهم أن يقولوا أيضاً بقول ابن عباس : ان الآية القصصى نسخت الآية الطولى ، فيوجبوا خلود القاتل من المسلمين فى نار جهنم أبداً ، فان أبوا لزمهم مثل ذلك فى آية الوصية ولا فرق . وكذلك القول فيمن قال فى رضاع سالم ، فانه لما كان مرتبطاً بالتبني ، وكان التبني

(١) بفتح الهاء وتخفيف الراء

(٢) بفتح الياء المثناة التحتية وفتح السين المهملة صحابى شهير شهد بدرأ وما بعدها واسمه كعب بن عمرو

منسوخاً ، بطل الحكم المتعلق به لبطلانه ، وكل سبب بطل ، فان مسببه يبطل بلا شك . فان هذا أيضاً خطأ ، لأنه لم يأت نص ولا اجماع ولا ضرورة مشاهدة بأن هذا الحكم مخصوص به التبنى فقط ، بل هو عموم على ظاهره لا يجوز تخصيصه بالدعوى بلا نص ولا اجماع .

فهذه الوجوه الأربعة لا سبيل الى أن يعلم نسخ آية أو حديث بغيرها أبداً ، إما اجماع متيقن ، وإما تاريخ متأخر أحد الأمرين عن الآخر مع عدم القوة على استعمال الأمرين ، وإما نص بأن هذا الأمر ناسخ للأول وأمر بتركه ، وإما يقين لنقل حال ما فهو نقل لكل ما وافق تلك الحال أبداً بلا شك . فمن ادعى نسخاً بوجه غير هذه الوجوه الأربعة ، فقد افترى اثماً عظيماً وعصى عصياناً ظاهراً ، وبالله تعالى التوفيق .

فما تبين بالنص أنه منسوخ ، قوله تعالى : « وما جعلنا القبلة التي كنت عليها إلا لنعلم من يتبع الرسول ممن ينقلب على عقبيه » . ثم قال تعالى : « فلنولينك قبلة ترضاها » . فهذا تأخير لائح ان القبلة التي كانت قبل هذه منسوخة ، وأن التوجه الى الكعبة كان بعد تلك القبلة ، وهذا أيضاً له اجماع . ومثل قوله تعالى : « فالآن باسروهن » . فنسخ بذلك النهى عن الوطء في ليل رمضان . ومثل قوله تعالى : « فمن شهد منكم الشهر فليصمه » . نسخ به قوله تعالى : « وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مساكين (١) » فمن تطوع خيراً فهو خير له وأن تصوموا خير لكم إن كنتم تعلمون » . وهذا نقل مسند الى النبي صلى الله عليه وسلم باجماع ، يعنى نسخ إباحة الفطر والاطعام ، من ندب الى فرض . ومثل نسخ قيام الليل ، فانه نسخ بالنص المنقول باجماع من فرض الى ندب .

(١) هذه قراءة نافع وابن ذكوان وأبي جعفر والحسن والمطوعى وهشام وقرأ الباقر : « مسكين » بافراد

قال أبو محمد : وقد ادعى قوم في قوله تعالى : « الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفاً » . انه نسخ لقوله تعالى : « إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين » .

قال أبو محمد : وهذا خطأ ، لانه ليس إجماعاً ، ولا فيه بيان نسخ ، ولا نسخ عندنا في هذه الآيات أصلاً ، وإنما هي في فرض البراز الى المشركين . وأما بعد اللقاء فلا يحل لواحد منا أن يولى دبره جميع من على (١) وجه الارض من المشركين ، إلا متحرفاً لقتال أو متحيزاً الى فئة — على مانيتين في موضعه إن شاء الله تعالى — أو من كان مرابطاً أو زمناً ، بقوله تعالى : « ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج إذا نصحوا الله ورسوله » . فان قالوا : ان الضعيف القلب معذور لانه داخل في جملة الضعفاء . قيل لهم : هذا خطأ لأن من رضى أن يكون مع الخوالب — اضعف قلبه ؛ ملوم بالنص غير معذور . وأيضاً فان ضعف القلب قد ينشأ عنه بقوله تعالى : « ولا تمنوا » . ولا يجوز أن يكون تعالى اراد وهن البدن ، لانه لا يستطاع (٢) على دفعه أصلاً والله تعالى لا يكلف إلا ما يطيق ، وضعف القلب مقدور على دفعه ، ولو اراد الجبان أن يثبت لثبته ، ولكنه آثر هواه والفرار ، على ما لا بد له من دراكه من الموت الذي لا يعدو وقته ، ولا يتقدم ولا يتأخر ، وهذا بين . وبالله تعالى التوفيق . والعجب ممن يقول : إن هذه الآية مبيحة لهروب واحد أمام ثلاثة فليت شعري من أين وقع لهم ذلك ؟ وهل في الآية ذكر فرار أو تولية دبر بوجه من الوجوه ، أو إشارة اليه ودليل عليه ؟ مافى الآية شئ من ذلك البتة ، وإنما فيها إخبار عن الغلبة فقط ، بشرط الصبر ، وتبشير بالنصر مع الثبات . ولقد كان ينبغي أن يكون أشد الناس حياء من الاحتجاج بهذه

(١) في الاصل « أهل » وهو خطأ ظاهر (٢) استعمله متعبداً بالحرف

ولم أجده وجهاً لانه متعدد بنفسه

الآيات في إباحة الفرار عن ثلاثة - : أصحاب القياس المحتجين علينا بقول الله تعالى : « ومن أهل الكتاب من ان تأمنه بقنطار يؤده اليك » . ويقولون لنا: ان مافوق القنطار بمنزلة القنطار ، فهلا جعلوا ههنا مافوق الاثنين بمنزلة الاثنين ، ولكن هكذا يفعل الله بمن ركب ردعه (١) واتبع هواه ، وأضرب عن الحقيقة جانباً ، وأما نحن ، فلو رأينا في الآيات المذكورة ذكر إباحة فرار لقننا به . ولساننا لا أمر ربنا ، ولساننا لم نجد فيها لإباحة الفرار أثراً ولا دليلاً بوجه من الوجوه . وإنما وجدنا فيها أننا إن صبرنا غلب المائة منا المائتين ، وصدق الله عز وجل ، فليس في ذلك ما يمنع أن يكون أقل من مائة أو أكثر من مائة يغلبون العشرة آلاف منهم وأقل وأكثر ، كما قال تعالى : « كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة باذن الله والله مع الصابرين » . وهكذا كله اخبار عن فعل الله تعالى وانصره عز وجل لمن صبر منا ، فتلک الآية التي فيها أن المائة منا تغلب المائتين ، هي اخبار عن بعض مافي الآية التي فيها أن المائة منا تغلب الالف ، وهاتان الآيتان معاً هما اخبار عن بعض مافي الآية الثالثة التي فيها : « كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة » فلم يخص في هذه الآية عدداً من عدد ، بل عم عموماً تاماً .

فان قال قليل التحصيل : فأى معنى لتكرار ذلك وما فائدته؟

قيل له : قد ذكرنا الجواب عن هذا الفضول من السؤال السخيف ، في باب دليل الخطاب من ديواننا هذا ، ولكن لا بد من إيراد بعض ذلك ، لورود هذا السؤال . فنقول وبالله تعالى التوفيق : هذا اعتراض منك على الله عز وجل ، والمعنى في ذلك والفائدة ، كالمعنى والفائدة في تكرار قصة موسى عليه السلام في عدة مواضع ، بعضها أتم في الخبر من بعض ، وبعضها مساو

(١) بفتح الراء واسكان الدال أى لم يردعه شئ فيمنعه عن وجهه ولكنه

ركب ذلك فمضى لوجهه وردع فلم يردع

لبعض . وكما كرر تعالى العنب والرمان والنخل بعد ذكر الفاكهة ، وكما كرر تعالى : «أقيموا الصلاة والصلاة الوسطى» . بعد ذكر المحافظة على جميع الصلوات ، وكما كرر تعالى : «فبأى آلاء ربكما تكذبان» . فى سورة واحدة احدى وثلاثين مرة ، ولم يكررها ثلاثين مرة ، ولا ثمانية وعشرين مرة ، ولا كررها أيضاً فى غير تلك السورة ، وكما أخبر تعالى فى مكان بأنه رب السماوات والأرض وما بينهما ، وفى مكان آخر بأنه رب الشعرى ، ولم يذكر معها غيرها ، ولا يستل رب العالمين عما قال ولا ما فعل . وإنما علينا الايمان بكل ما أتى من عند الله وقبوله كما هو ، واعتقاده فى موجهه ولا تتمدها ، ولنا الأجر على الاقرار به وعلى تلاوته وعلى قبوله كما ذكرنا . فأى حظ أعظم من هذا الحظ المؤدى الى الجنة وفوز الابد ، وهل يبتغى أكثر من هذا الأمر إلا من لا عقل له ولا يسأل الله عما يفعل إلا ملحد أو جاهل أو سخيّف أو فاسق ، لا بد من أحد هذه ، وما فيها حظ المختار

فان قال قائل : فما معنى قول الله تعالى : « الآن خفف الله عنكم » . فى الآيات المذكورات ، وما هذا التخفيف ؟ وهو شئ قد خاطبنا الله تعالى به وامتن به علينا ، فلا بد من طلب معناه والوقوف على مقدار النعمة علينا فى ذلك ، وما هذا الشئ الذى خفف عنا ، لنحمد الله تعالى عليه ، ونعرف وجه الفضل علينا فيه

فالجواب وبالله تعالى التوفيق : إن هذا السؤال صحيح حسن ، ووجه ذلك أن أول الآية يبين وجه النعمة علينا وموضع التخفيف ، وهو قوله تعالى : « حرض المؤمنین على القتال إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين » . فكان فى هذه الآية التحريض لنا على قتالهم ، وإيجاب نهوضنا اليهم وهجومنا على ديارهم ، ونحن فى عشر عددهم ، هذا هو ظاهر الآية ، ومفهومها الذى لا يفهم منها أحد غير ذلك . ثم خفف عنا تعالى ذلك وجعلنا

في سعة من ترك التعرض للقصد إلى محالهم ، إذا كان المقاتلون من الجهة المقصودة أكثر من ضعفينا . وكنا بالاية الاولى في حرج إن لم نفرم ونحن في عشر عددهم ، فنحن الآن في حرج إن لم نقصدهم إذا كان المقاتلون من الجهة المقصودة مثلينا فأقل ، فان كانوا ثلاثة أمثالنا فصاعداً فنحن في سعة من أن لا نقصدهم ما لم ينزلوا بنا ، وما لم يستنفرنا الامام أو أميره ، إلا أن نختار النهوض اليهم وهم في أضعاف عددنا . فأى هذه الوجوه الثلاثة كان فقد حرم علينا الفرار جملة ، ولو أنهم جميع أهل الأرض والملاق لهم مسلم واحد فصاعداً ، فهذا هو وجه التخفيف . وبهذا تتألف الآيات المذكورة مع قوله تعالى : « ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرراً قتالاً أو متجيزاً الى فئة فقد باء بغضب من الله ومأواه جهنم » . ومع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : وإذا استنفرتم فأنقروا . ومع اجماع الامة على أنه إذا نزل العدو بساحتنا ، ففرض علينا الكفاح والدفاع . وأيضاً فقول الله عز وجل : « الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفاً » . يبين وجه التخفيف وإنما هو عن فيه ضعف فقط ، فصار هذا التخفيف إنما هو عن الضعفاء فقط . كقوله تعالى : « غير أولى الضرر » . وكقوله تعالى : « ليس على الضعفاء ولا على المرضى » الآية . ومن النسخ الذي بينه النص قول رسول الله صلى الله عليه وسلم المنقول بالاجماع : لا وصية لوارث . فنسخ بذلك الوصية للوالدين والاقربين الذين يرثون ، وبقي الوالدان والأقربون الذين لا يرثون على وجوب فرض الوصية لهم قال أبو محمد : وقد بينا في كتابنا هذا في باب الكلام في الأخبار الماثورة عن النبي صلى الله عليه وسلم — في فصل أفردناه للكلام فيما ادعاه قوم من تعارض الأخبار — كلاماً استغنينا عن تكراره ههنا ، فيه بيان غلط قوم فيما ظنوه نسخاً وليس بنسخ ، ولكن اكتفينا بأن نهنا عليه ههنا لأنه لا غنى بمزيد معرفة فقه النسخ عنه . وبالله تعالى التوفيق

فصل

قال أبو محمد : ولا يضر كون الآية المنسوخة - في ترتيب المصحف في الخط والتلاوة - متقدمة في أول السورة أو في سورة متقدمة في الترتيب ، وتكون النسخة لها في آخر السورة أو في سورة متأخرة في الترتيب ، لأن القرآن لم ترتب آياته وسوره على حسب نزول ذلك ، لكن كما شاء ذو الجلال والاكرام منزله . لا إله إلا هو . ومرتبته الذي لم يكل ترتيبه إلى أحد دونه . فأول ما نزل من القرآن : « اقرأ باسم ربك الذي خلق خلق الإنسان من علق اقرأ وربك الاكرم الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم » ثم : « يا أيها المدثر فأنذر وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر » . وهما متأخرتان قرب آخر المصحف في الخط والتلاوة ، وآخر ما نزل آية السكالة ، وهي في سورة النساء ، وسورة براءة ، وهما في صدر المصحف في الخط والتلاوة ، فلا يجوز مراعاة رتبة التأليف في معرفة الناسخ والمنسوخ البتة ، وقد نسخ الله قوله تعالى : « والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم متاعا إلى الحول غير اخراج » بقوله تعالى : « والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً » . باجماع الأمة كلها ، والنسخة في المصحف في الخط والتلاوة والترتيب والتأليف قبل المنسوخة ، وفي هذا كفاية . وبالله تعالى التوفيق

فصل

في نسخ الأخف بالأثقل والأثقل بالأخف

قال قوم من أصحابنا ومن غيرهم : لا يجوز نسخ الأخف بالأثقل قال أبو محمد : وقد أخطأ هؤلاء القائلون . وجازئ نسخ الأخف بالأثقل

والأثقل بالأخف، والشئ بمثله، ويفعل الله ما يشاء ولا يسئل عما يفعل .
وإن احتج محتج بقول الله تعالى : « يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » .
وبقوله تعالى : « يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الانسان ضعيفا » . وبقوله
تعالى : « وما جعل عليكم في الدين من حرج » . وبقوله تعالى : « ما ننسخ
من آية أو ننسأها نأت بخير منها أو مثلها » . فلا حجة لهم في شئ من ذلك . اما
قوله تعالى : « يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » ، وما جعل عليكم في
الدين من حرج » . فنعم ، دين الله كله يسر ، والعسر والحرج هو مالا يستطيع
أما ما استطيع فهو يسر . وأما قوله تعالى : « يريد الله أن يخفف عنكم »
فنعم ! ولا خفيف في العالم إلا وهو ثقيل بالاضافة الى ما هو أخف منه ،
ولا ثقيل البتة إلا وهو خفيف بالاضافة الى ما هو أثقل منه . هذا امر يعلم
حسا ومشاهدة ، ولا يشك ذو عقل ان الصلوات الخمس المفروضة علينا ،
أخف من خمسين صلاة ، وانها لو كانت صلاة واحدة كانت اخف علينا من
الخمس . وقد خفف الله تعالى عن المسافر جعلها ركعتين ، وعن الخائف فجعلها
ركعة واحدة ، ولو شاء أن لا يكافنا صلاة أصلا لكان اخف بلا شك ، وقد
نص الله تعالى في الصلاة على انها كبيرة إلا على الخاشعين . ولا يشك ذو
عقل وحس أن صيام شهر أخف من صيام عام ، وأن صيام ساعة أخف من
صيام يوم ، فكل ما كلفنا الله تعالى فهو يسر وتخفيف بالاضافة الى ما هو أشد
مما حمله من كان قبلنا . كما قال الله تعالى آمراً لنا أن ندعوه فنقول : « ولا تحمل
علينا اصرأ كما حماته على الذين من قبلنا ربنا ولا تحملنا مالا طاقة لنا به » .
وكما نص تعالى انه وضع بنبيه صلى الله عليه وسلم الاصر الذي كان عليهم ،
والاغلال التي كانوا يطوقونها . إذ يقول تعالى : « الذين يتبعون الرسول النبي
الأمي الذي يجدونه مكتوبا عندهم في التوراة والانجيل يأمرهم بالمعروف
وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ويضع عنهم إصرهم

والا غلال التي كانت عليهم . فهذا هو عين اليصر ، وعين التخفيف واسقاط الحرج ، وأين يقع ما كلفناه نحن مما كلفه بعض قوم موسى ، من قتل أنفسهم بأيديهم . فكل شيء كلفناه يهون عند هذا . وكذلك ما في شرائع اليهود من انه من خطر (١) على ميت تنجس يوماً الى الليل ، وسائر الثقائل التي كلفوا وحرّم عليهم ، وخفف عنا ذلك كله ، والله الحمد والمنة . وأما قوله تعالى : « ما ننسخ من آية أو ننسأها نأت بخير منها أو مثلها » . فانما معناه بخير منها لكم ، وكلام الله لا يتفاضل في ذاته ، فمعناه أكثر أجراً

ولو احتج بهذه الآية من يستجيز أن يقول : لا يفسخ الا خف إلا بالانقل لكننا أقوى شعباً ممن خالفه ، لأنه لا خلاف أن الانقل فاعله أعظم أجراً وقد قال عليه السلام لعائشة في العمرة : هو على قدر نصبك ونفقتك . فاذا كانت الناسخة أعظم أجراً ، فلا يكون ذلك إلا لثقلها ، فهذه الآية عليهم لا لهم فسقط احتجاجهم بكل ما شغبوا به . ثم نقول : ان من قال : ان الله تعالى إنما يلزمنا أخف الاشياء ، فانه يلزمه إسقاط الشرائع كلها لانها كلها يقال بالاضافة الى ترك عملها ، والاقتصار على عمل جزء من كل عمل منها ، وهذا شيء يعلم بالحس والمشاهدة . فصار قول من خالفنا مؤدياً الى الخروج عن الاسلام جملة ، ولا عمل في الدنيا إلا وفيه كلفة ومشقة . وقد قال الشاعر :

هل الولد المحبوب (٢) الا تلة وهل خلوة الحسنة إلا أذى البعل

وفي الاكل والشرب مشقة ، فلو ان الانسان يصل الى ذوق الطعوم المستطابة والشبع ، دون تكلف تناول ومضغ وبلع ، لكان أخف عليه وأقل مشقة وأيسر غرراً . فرب مختنق بأكلة كان في ذلك حنقه ، أو الاشراف على الحنف . ورب متأذٍ بما يدخل من ذلك في جوفه ، وبما يدخل بين أضراسه

(١) كذا بالأصل (٢) في نسخة « المولود » والتعلة بفتح التاء وكسر العين

— ما يتعلل به أى يتلهي به ويتشاغل كالعلالة

ومغت لمعدته فيمتقياً فيألم لذلك . ومن ملوث لثوبه بما يسقط من يده . ولو
تتبعنا ما في اللذات من عسر ومشقة لطال ذلك جداً ، فكيف بالأعمال
المكلفة . ولكن العسر والمشقة تتفاضل ، فأما رفع الله عز وجل عنا في بعض
المواضع مالا نطبق ، وخفف تعالى في بعضها تخفيفاً أكثر من تخفيف آخر
وقد جاء في الأثر : حفت الجنة بالمكاره . فبطل بهذا الحديث نصاً قول من
قال : إن الله تعالى لا ينسخ الاخف بالاثقل . وصح أن الله تعالى يفعل ما يشاء
فينسخ الاخف بالاثقل ، والاثقل بالاخف ، والشئ بمثله ، والشئ باسقاطه
جمله ، ويزيدنا شريعة من غير أن يخفف عنا أخرى . لا معقب لحكمه ولا يسئل
عما يفعل

فان اعترضوا بقوله تعالى : « الآن خفف الله عنكم » . فهذه حجة
عليهم بيينة لا محيد عنها . لأن التخفيف لا يكون إلا بعد تثقيل ، فاذا ثقل
علينا تعالى أولاً فما الذي يمنع من أن يثقل علينا آخرأ إن شاء . وقد كنا برهة
خالين من ذلك التثقيل الاول ثم ثقلنا به ، فما المانع من أن يعود علينا ثانية كما
كان أولاً ؛ وأن نزيد تثقيلاً آخرأ أشد منه ؛ ويكفي من هذا كله وجودنا مالا
سبيل لهم لى دفع نسخه تعالى أشياء خفافاً بأشياء ثقال . فمن ذلك نسخه
تعالى صيام يوم عاشوراء بصيام شهر رمضان ، ونسخ إباحة الافطار في رمضان
واطعام مساكين - بدل ما يفطر من إيامه - بوجوب صيامه فرضاً على كل حاضر
صحيح بالغ عاقل عالم بالشهر ولزوم الصيام فيه ، ونسخ سقوط الغسل عن
المولج العامد اذا كر لطهارته بإيجاب الغسل عليه . ونسخ تعالى إباحة الكلام
للصلى بعد أن كان حلالاً بتحريمه ، وقد كان الكلام فيها فيما ناب الانسان
أخف بلا شك . ونسخ تعالى سقوط فرض الجهاد وبيعة المسلمين لرسول الله
صلى الله عليه وسلم على بيعة النساء بإيجاب القتال . وحرم الخمر بعد احلالها
وقال تعالى : « كل الطعام كان حلالاً لبني اسرائيل إلا ما حرم اسرائيل على

نفسه . . فصح انه تعالى حرم عليهم أشياء كانت لهم حلالا . وقد كان المنسوخ من كل ما ذكرنا أخف من الناسخ بالحس والمشاهدة . وقد بين الله تعالى ذلك بأخباره أن في الخمر والميسر منافع للناس . فابطل تعالى علينا تلك المنافع . ولا يشك ذو عقل ان عدم المنفعة أثقل من وجودها . ونسخ تعالى الأذى والحبس عن الزواني والزناة بالجلد والرجم ، والجلد والتغريب ولا شك عند من له عقل ان الحجارة والسياط أثقل من السب والسجن

وقد اعترض بعض من يخالف أقولنا في هذه المسألة بان قال في نسخ الحبس عن الزواني : إن الحبس لم يكن مطلقا ، وإنما كان مقيدا بوقت منتظر . لقوله تعالى : « أو يجعل الله لهن سبيلا »

قال ابو محمد : وهذا الاعتراض ساقط من وجوه ثلاثة . أحدها . أنه لا يجحد مثل هذا الشرط في أذى الزناة وتبكييتهم ولا في سائر ما ذكرنا من الخفائف المنسوخة بالثقاتل والثاني . أن كل نسخ في الدنيا فهذه صفته ، إنما هو مقيد عند الله تعالى بوقت محدود في علمه تعالى . كما قالت عائشة في فرض قيام الليل : إنه تعالى أمسك خاتمة الآية في السماء اثني عشر شهرا ثم أنزلها . ولا فرق بين أن يبدى إلينا ربنا تعالى أنه سينسخ ما يأمرنا به بعدمدة وبين أن لا يبدى إلينا ذلك حتى ينسخه ، وكل ذلك نسخ . ولا فرق بين معجل النسخ ومؤجله ، في أن كل ذلك نسخ . والثالث : أن السبيل الذي انتظر بهن هو أثقل مما كان عليهن أولا ، لأنه شديخ بالحجارة حتى يقع الموت . بعد الايلام بالسوط ، أو نفى في الارض بعد الايلام بالسوط ، فكانت السبيل المجمولة لهن سبيل الهلاك أو البلاء ، وكل ذلك أشد من الحبس . وهذا نفس ما اختلفنا فيه فأجزناه نحن وأبوه هم

وقد اعترض بعضهم في نسخ البيعة على بيعة النساء بإيجاب القتال بأن

قال : كان القتال أثقل علينا في صدر الاسلام لقلتنا ، فلما كثر عددنا صار تركه أثقل

قال ابو محمد : ولو كان لهذا القائل علم بكيفيات الاسماء وحدود الكلام لم يأت بهذا الهذر . ويقال له : أخبرنا ، أزد الناس حين نزول آية إيجاب القتال زيادة قواها بقوة ثانية أكثر مما كانوا أم لا ؟ . فان قال : لا . نقض قواها وتبرأ منه ، وأخبر أن الحال بعد نزول هذه الآية الموجبة للقتال - بعد أن كان غير واجب - كالحال التي كانت قبل نزول إيجاب القتال . وبطل ما قدر من التفاضل في القوة الموجبة لنزول إيجاب القتال ، وإن قال : نعم ! جمع أمرين أحدهما : أنه يقفو ما ليس به علم ويكذب ، والثاني : أنه لم يتخلص بعد من الزمان . ويقال له : لا بد أنه قد كان بين بلوغهم العدد الذي بلغوه حين نزول آية إيجاب القتال عليهم ، وبين نزول الآية وقت ما لا بد منه ، فقد كان العدد موجوداً ولا قتال عليهم ، ثم نسخ بإيجاب القتال . وأيضاً فإنه ليس في المعقول أصلاً ، ولا في الوجود عدد إذا بلغته الجماعة قويت على محاربة أهل الارض كلهم ، وقد أزم الله تعالى المسلمين إذ أمرهم بالقتال مجاهدة كل من يسكن معمرور العالم من الناس . والمسلمون يومئذ لم يبلغوا الالف ، وقد علم كل ذى عقل أنه لا فرق في القوة - على محاربة أهل الارض كلهم - بين الف والفين وبين واحد واثنين . وإنما ههنا نزول النصر . فاذا أنزله الله تعالى على الانسان الواحد قوى ذلك الواحد على محاربة أهل الارض كلهم ، وعجزوا كلهم عنه ، كما قال تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم : « والله يعصمك من الناس » . وأيقنا بذلك لو بارزوه كلهم لسقطوا أمامه ، ولقدر على جميعهم .

وقد قال بعض المخالفين لقولنا : إن الصبر على القتال أثقل لدى النفس الآتفة قال أبو محمد : ويكفيها من الرد على هذه المقالة تكذيب الله عز وجل لها ، فإنه تعالى خاطب الصحابة رضي الله عنهم ، وهم آنف الناس نفوساً وأحماهم

قلوباً وأعزهم همها . أو خاطب أيضاً كل مسلم يأتى الى يوم القيامة ، وهم أعز الأئمة نفوساً وأفرها عن الضيم . بأن قال تعالى : « كتب عليكم القتال وهو كره لكم وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شر لكم » . وكفانا عز وجل الشغب والتعب ، وبين أن القتال مكروه عندنا ، والمكروه أثقل شئ . وأخبرنا سبحانه وتعالى أن المكروه - الذى هو أثقل - قد يكون لنا فيه خيراً كثيراً مما فى الأثف ، فقد حكم الله تعالى لنا فى هذه المسألة حكماً جليلاً ، لا يسوغ لأحد أن يتكلم بعد سماعه فى هذا المعنى بكلمة مخالفة لقولنا . والحمد لله رب العالمين

واعترض بعضهم بأن قال : لم تكن الحمر مباحة ، بل كانت حراماً بالعقل ،

فلم ينسخ إباحتها

قال أبو محمد : فنقول وبالله تعالى التوفيق : إن هذا القائل لو اشتغل بقراءة حديث النبي صلى الله عليه وسلم لكان ذلك أولى به من الكلام فى الدين قبل التفقه فيه . وقد روينا فى الحديث الصحيح تحليلها قبل أن تحرم كما * نا عبد الله بن يوسف عن أحمد بن فتح عن عبد الوهاب بن عيسى عن أحمد ابن محمد عن أحمد بن على عن مسلم بن الحجاج قال نا عبيد الله بن عمر القواريرى نا أبو همام عبد الأعلى نا سعيد الجريرى عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدرى قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : يا أيها الناس إن الله يمرض بالحر ، ولعل الله سينزل فيها أمراً ، فمن كان عنده منها شئ فليبعه ولينتفع به . قال : فما لبثنا إلا يسيراً حتى قال صلى الله عليه وسلم : إن الله حرم الحر فمن أدركته هذه الآية وعنده منها شئ فلا يشرب ولا يبيع . وروينا من الأطراف الصحاح شربها معلناً بعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم - أكثر ذلك - عن حمزة ، وسعد ، وأبي عبيدة بن الجراح ، وسهيل بن بيضاء ، وعبد الرحمن بن عوف ، وأبي أيوب ، وأبي طلحة ، وأبي دجانة سماك

ابن خرشة ، وأبي بن كعب ، ومعاذ بن جبل ، وغيرهم من المهاجرين والانصار
رضى الله عنهم . فكيف يقول هذا الجاهل : انها لم تكن حلالا ، وان العقل
حرمها . وأين عقل هذا المجنون العديم العقل - على الحقيقة - من عقل رسول
الله صلى الله عليه وسلم الذى كان يراهم يشربونها - ولا ينكر ذلك عليهم -
أزيد من ستة عشر عاما بعد مبعثه عليه السلام . فان الحظر لم تحرم الا بعد
أحد ، وأحد كانت فى العام الثالث من الهجرة . وتنادم الصحابة فى المدينة
بمحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وما وقع لبهضهم من العريضة على
بعض ومن الجنايات فى شارفى (١) على ، ومن التخليط فى الصلاة : - أشهر من
أن يحمله من له علم بالاخبار ، وكل ذلك يعلمه ولا ينكره عليه السلام . ولا يحل
لثؤمن أن يقول إنه عليه السلام أقر على حرام أصلا ، ويكفى من هذا ما قدمنا
من أمره عليه السلام ببيعها قبل أن تحرم ، وبأن ينتفع بها ، والشرب يدخل فى
الانتفاع وبالله تعالى التوفيق

فصل

فى نسخ الشئ قبل أن يعمل به

قال ابو محمد : أكثر المتقدمون فى هذا الفصل . وما ندرى أن لطالب
الفقه اليه حاجة . ولكن ما تكلموا لزمنا بيان الحق فى ذلك بحول الله وقوته .
والصحيح من ذلك : أن النسخ بعد العمل به وقبل العمل به جائز كل ذلك ،

(١) الشارف من الابل المسن والمسننة ، جمعه شوارف وشرف - بضم الشين
وتضم راؤها وتسكن تخفيفا - وكان لعلى رضى الله عنه شارفان ، فسكر حمزة
رضى الله عنه وجب أسنمتها وبقر خواصرهما وأخذ من أ كبادهما . والقصة

فى صحيح مسلم ٢ : ١٢٣

وقد نسخ تعالى عنا إجابة (١) خمسة وأربعين صلاة في كل يوم وليلة ، قبل أن يعمل بها أحد

قال أبو محمد: ومن جعل هذا بدء فقد جعل النسخ بدء ولا فرق . وكل ما أدخلوه في نسخ الشيء قبل أن يعمل به راجع عليهم في نسخه بعد أن يعمل به ولا فرق . والله تعالى يفعل ما يشاء . والذي تقدر أن الذي حدام إلى الكلام في هذه المسألة مذهبهم الفاسد في المصالح ، ونحن لا نقول بها ، بل نقوض الأمور إلى الله عز وجل يفعل ما يشاء ، ليس عليه زمام ولا له متعقب ، وسنبين ذلك في باب العلل من هذا الديوان أن شاء الله تعالى . فان قال قائل : فإذا أراد الله عز وجل منا إذ قال : صلوا خمسين صلاة في كل يوم وليلة ، ثم نسخها وردها إلى خمس قبل أن نصلي الخمسين . قيل له وبالله تعالى التوفيق : إنه أراد منا الطاعة والانقياد ، والعزيمة على صلاتها ، والاعتقاد لوجوبها علينا فقط ، ولم يرد تعالى قط منا كون تلك الصلوات ، ولا أن نعملها . ونحن لا نتكر أن يأمر تعالى بما لم يرد قط منا كونه ، بل يوجب ذلك . ونقول : إنه تعالى أمر أبا طالب بالإيمان ، ولم يرد قط تعالى كون إيمانه موجوداً . وقد نص تعالى على ذلك بقوله : « أولئك الذين لم يرد الله أن يطهر قلوبهم » . وقوله تعالى « إنك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء » . فأخبر تعالى أنه لم يجب هداية أبي طالب ، وأنه أراد أن لا يهدي قوماً ، وكلهم مأمورون بالاهتداء وقد بينا هذا في كتاب الفصل . ولو أنه تعالى لم ينسخها حتى نصليها ، لعلمنا حينئذ أنه تعالى أراد كونها منا ، كما علمنا أنه تعالى أراد إسلام أبي بكر وعمر وسائر من أسلم . وإنما نعلم ما أراد تعالى كونه بعد ظهوره ، أو أخبرنا الله تعالى بأنه سيكون ، والله أعلم ، وهو الذي أطلعنا عليه من غيبه . ونحن كلنا مأمورون (١) مصدر أفعل الأفعال . وإذا أردت الواحدة منه أدخلت الهاء فقلت

إدخاله وإخراجة

بالصلاة ، وقد يموت كثير من الناس قبل أن يتأتى عليه وقت صلاة بعد بلوغه ، إنه تعالى إنما أراد من هؤلاء الانقياد والعزيمة فقط ، والله تعالى لم يرد قط ممن مات قبل حلول وقت الصلاة أن يصلها

واحتج بعض من تقدم - في اجازة نسخ الشيء قبل أن يعمل به - بحديث الزبير : إذ خاصم الانصارى في سبيل مهزور ومذنب (١) ، وجعل الأمر الآخر منه عليه السلام ناسخاً للاول ، وأبطل قول من قال : كان الأمر الأول على سبيل الصلح ، وترك الزبير بعض حقه . وقال : إن هذا لا يحل أن يقال ، لأن حكمه عليه السلام كله حق واجب . لقول الله تعالى : « فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب اليم » . فلم يخص أمراً دون أمر ولو ساغ ذلك في هذا الحديث ، لساغ لكل أحد أن يقول في أى حكم حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم : هذا على سبيل الصلح لا على سبيل الحقيقة وهذا كفر من قائله

قال أبو محمد : وقد صدق هذا المحتج فيما قال .

وقال بعضهم : لو جاز النسخ قبل العمل لجاز قبل الاعتقاد

قال أبو محمد : وهذا قياس ، والقياس باطل ، ولو كان القياس حقاً لكان هذا فاسداً ، إذ ليس سقوط الفعل موجباً لسقوط الاعتقاد ، وقد يعتقد

(١) مهزور - بفتح الميم واسكان الهاء وتقديم الزاي على الراء - هو وادى قريظة بالقرب من المدينة سهل بماء المطر خاصة . ومذنب - بضم الميم واسكان الباء وكسر النون بعد باء موحدة وفي الأصل بزائدة ياء بين النون والباء وهو خطأ واد بالمدينة أيضاً . انظر الخراج ليحيى بن آدم بشرحنا رقم ٣٠٩ - ٣١٢ ، ٣٢٧ وفتوح البلدان (١٦ ، ١٧) والموطأ (٣١١) ونيل الأوطار (٦ : ٥) وفتح الباري (٥ : ٢٢ ، ٢٥ ، ١٩٥ ، ٨ : ١٩١) وشرح أبي داود (٣ : ٢٥٢)

وجوب الشيء وتصحيحه من لا يفعله من المسلمين العصاة ، وقد يفعله من لا يعتقد من المنافقين والمرائين ، هذا أمر يعلم بالمشاهدة . فبطل أن يكون الاعتقاد مرتبطاً بالعمل ، وبطل ما موّه به هذا المعترض من أنه لو جاز النسخ قبل العمل لجاز قبل الاعتقاد . فان قالوا : لو جاز نسخ الشيء قبل العمل به لكان اعتقاده حسناً وطاعة ، وفعله قبيحاً ومعيباً ، وهذا محال . فالجواب : ان هذا شغب ضعيف لا يهتم جمعوا بين حكم زمانين مختلفين ، وانما يكون اعتقاد الشيء حقاً - ان فعل - إذا لم ينسخ ، فأما إذا نسخ فانما الواجب اعتقاد أنه ممضية إن فعل ، واعتقاد أنه قد كان طاعة في وقت آخر ، وهذا ليس محالاً . فان قالوا : الاعتقاد فعل . قيل لهم : الاعتقاد فعل النفس منفردة لا شركة للجسد معها فيه ، والعمل فعل النفس بتحريك الجسد فهو شيء آخر غير الاعتقاد ، وقد فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما بقوله صلى الله عليه وسلم : العمل بالنيات . فجعل النية وهي الاعتقاد غير العمل قال أبو محمد : وقد احتج القدماء - من القائلين بقولنا في هذه المسألة - بحجج ، منها أمره تعالى إبراهيم عليه السلام بذبح ولده ، وقول إبراهيم عليه السلام : « إن هذا هو البلاء المبين (١) » . وقالوا : هذا بيان جلي ان الذي أمر به نسخ قبل أن يكون ، لأن قوماً قالوا : إنما أمر بتحريك السكين على حلق ولده فقط ، فأبطل تعالى قولهم بقول إبراهيم : « ان هذا هو البلاء المبين » ولو لم يؤمر بقتله لما كان في تحريك السكين على حلقه بلاء ، فصح بقول إبراهيم عليه السلام انه إنما أمر بقتل ولده واماتته بالدبح ، ثم نسخ ذلك قبل فعله قال أبو محمد : وهذا احتجاج صحيح لا ينفك منه أصلاً .

فان قال قائل : عرفونا ما الذي أراد الله تعالى منا اذ أمرنا بالشيء ثم

(١) فهم المؤلف أن هذه الآية حكاية قول إبراهيم وسياق الآية يأباه ، بل هو من قول الله عز وجل امتداحاً لإبراهيم على صبره وقوة عزمه عليه السلام

نسخه قبل فعله ، أراد العمل به ثم بدا له قبل فعله ؟ أم أراد ان لا يعمل به ؟
والشيء اذا لم يردده تعالى فقد سخطه وكرهه ولم يرضه ، فعلى قولكم انه تعالى
يأمرنا بما يكره ويسخط ويلزمنا ما لا يرضى كونه منا

قال ابو محمد: فيقال وبالله تعالى التوفيق . إنه تعالى أمر بما أمر من ذلك
ولا مراد له إلا الانقياد من المأمور فقط ، ولم يرد قط وقوع الفعل ، بل
نهانا عنه قبل أن يكون منا ، ولا يسئل عما يفعل ، ولسنا ننكر أن يأمرنا
تعالى الآن بأمر قد علم أنه بعد مدة ينهى عنه ويسخطه ، وانما الذي ننكر
أن يأمر تعالى بما هو ساخط له في حين أمره ، فهذا لاسبيل اليه . وأما
أن يأمرنا بأمر قد علم انه سينهانا عنه في كافي الأمر ويسخطه بعد وقت
مرور وقت الأمر به ، فهذا واجب . وهذه صفة كل نسخ وكل أمر مرتبط
بكل وقت ، وبالله تعالى التوفيق . وقد اعترض بعضهم في أمره تعالى بخمسين
صلاة ثم جعلها تعالى الى خمس بأن قال : انما يلزمنا الأمر اذا بلغنا ، وكان
ذلك الأمر لم يبلغ بعد الى المسلمين . فأجاب بعض من سلف من القائلين
بقولنا : انه تعالى قد بلغ امره بذلك الى رسوله ، فهو سيدنا وامامنا
فكانت الخمسون لازمة له لبلوغ الأمر بها اليه ، ثم نسخت عنه قبل
أن يعمل بها

قال ابو محمد: فان قالوا : لم يرد الله تعالى قط بالخمسين إلا خمسا ، يعطى بكل
واحدة عشر حسنات . واحتجوا بما في آخر الحديث من قوله تعالى : هي خمس
وهي خمسون لا يبدل القول لدى . فالجواب وبالله تعالى التوفيق : ان هذا
الكلام هو بيان قولنا لا قولهم ، لأن الخمس لا تكون خمسين في العدد أصلا
وإنما هي خمس في العدد وخمسون في الأجر ، وكنا ألزمنا أولا خمسين في
العدد وهي خمسون في الأجر فقط ، فأسقط عنا التعب وبقي لنا الأجر ،
فصح أن الساقط غير اللازم ضرورة . وبرهان ذلك : حطه تعالى الى خمس

وأربعين وإلى أربعين ثم إلى خمس وثلاثين ثم إلى ثلاثين، وهكذا خمساً خمساً حتى بقيت خمساً، وهذا لا إشكال فيه، في أن الملتزم أو لا غير المستقر آخره، فيبطل اعتراضهم، والحمد لله رب العالمين.

ومن طريق ما اعترض به بعضهم أن قال: لعله عليه السلام قد صلى الحسين صلاة قبل نسخها، أو لعل الملائكة صلتها قبل نسخها

قال أبو محمد: وهذا جهل شديد، ولو كان لقائل هذا أدنى علم بالأخبار لم يقل هذا الهجر. لأن الأسراء إنما كان في جوف الليل ولم يأت الصباح إلا وهو عليه السلام قد رجع إلى مكة، وكان بها قبل مغيب الشفق وبعد غروب الشمس وقبل طلوع الشمس من صباح تلك الليلة، وإنما لزمت الخمسون في يوم وليلة. وأيضاً فهو عليه السلام، يذكر بلفظه في ذلك الحديث: أنه لم ينفك راجعاً وآتياً من ربه تعالى إلى موسى عليه السلام. وأما الملائكة فلم يبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم إليهم، بل بعضهم هم الرسل من الله تعالى إليه، وإنما بعث إلى الجن والإنس الساكنين دون سماء الدنيا. وهذا مالا خلاف فيه بين المسلمين، مع النصوص الواردة في القرآن والحديث في خطاب هذين النوعين فقط، وإنما بعث إليهما فقط، والملائكة في مكان لا ليل فيه، وإنما هي في السماوات التي هي الأفلاك، وفي الكرسي وتحت العرش وحوله. والليل إنما يبلغ إلى فلك القمر الذي هو سماء الدنيا فقط، والجن مرجومون بالشهب إن دنوا منها بنص القرآن بقوله تعالى: «ولقد زينا السماء الدنيا بمصابيح وجعلناها رجوماً للشياطين». فصح يقينا أن الملائكة لا تلزمهم صلاتنا، لأنهم لا ليل عندهم ولا نهار، وإنما هم في أنوار بسيطة صافية وإنما تلزم الصلوات في أوقات الليل والنهار

وقد احتج في هذا بعض من تقدم بأن قال: يقال لمن أبي ذلك: ما الذي أنكرتم؟ أنسخ ما قد فعل، أم نسخ ما لم يفعل، أم نسخ الأمر الوارد بالفعل؟

ولا سبيل الى قسم رابع . فان قالوا : نسخ ماقد فعل ، أحواء ، ولا سبيل الى نسخ ماقد فعل ، لأنه قد فعل وفنى ، فلا سبيل الى رده . وإن قالوا : نسخ ما لم يفعل ، فقد أثبتوا نسخ الشئ قبل فعله ، وهذا هو نفس ما بطلوا ، لأن الذى لم يفعل هو غير الذى فعل ضرورة .

فان قالوا : نسخ الأمر فلا فرق بين نسخ الأمر قبل أن يفعل الناس ما أوجب ذلك الأمر ، وبين نسخه بعد أن يفعل الناس ما أوجب ذلك الأمر ، والفعل المأمور به على كل حال غير الأمر به ، فلا يتعلق الأمر بالفعل لأنه غيره ، لأن الأمر هو فعل الله مجرداً ، والفعل هو فعلنا نحن فبينهما فرق كما ترى قال ابو محمد : وهذه حجة ضرورية لا محيد عنها .

واحتج أيضاً بان قال : إن الأمر اذا ورد ففعله فاعلون ثم نسخ فلا خلاف فى جواز ذلك ، ولا شك فى أنه قد بقى خلق كثير لم يعملوا به ممن لم يأت بعد ، وقد كانوا كلهم مخاطبين بذلك الأمر حين نزوله ، فقد نسخ قبل أن يعمل به هؤلاء الذين لم يعملوا به ، ولا فرق بين أن يجوز نسخه قبل أن يعمل به بعض المأمورين وبين نسخه قبل أن يعمل به أحد منهم

قال ابو محمد : وهذه أيضاً حجة ضرورية لا محيد عنها

قال ابو محمد : وسألنى سائل فقال : لو أمر الله تعالى بأمر فقال : اعملوا بهذا الأمر ثمانية أيام متصلة أو قال . أبداً ، أيجوز نسخ هذا أم لا ؟ فقلت : إن النسخ جائز فى هذا لأنه من باب نسخ الشئ قبل أن يعمل به ، ولا فرق بين أن يأمرنا بخمسين صلاة نصليها ، وبين أن يأمرنا بعمل ما أبداً ، أو ثمانية أيام ثم ينسخه عنا قبل أن يتم عمل ذلك . وليس للكذب فى الأمر والنهى مدخل وإنما يدخل الكذب فى الاخبار . فلو أن الأمر خرج بهذا التحديد بلفظ الخبر لم يجز نسخه ، لأنه كان يكون كذباً مجرداً ، إذ فى الاخبار يقع الكذب وهذا بخلاف الأمر اذا خرج بلفظ الخبر غير مرتبط بتحديد وقت ، فالنسخ

جائز فيه ، لأنه ليس يكون حينئذ كذبا ، وإنما يكون النسخ حينئذ بيانا للوقت الذى لزمنا فيه ذلك العمل . فما جاء بلفظ الخبر على التأبيد فلا يجوز نسخه قول الله : هى خمس وهى خمسون لا يبدل القول لدى ، فلو بدل لكان هذا القول كذبا . ومنه لأبد الأبد دخلت العمرة فى الحج الى يوم القيامة ، والقول فى المتعة ، فهى حرام بحرمة الله ورسوله الى يوم القيامة ، فلو نسخ هذان الأمران لكان هذان القولان كذبا ، إذ كان يبطل وجودهما أخبرنا بوجوده الى يوم القيامة . وبالله تعالى التوفيق

فصل

فى نسخ القرآن بالسنة والسنة بالقرآن

قال ابو محمد : اختلف الناس فى هذا بعد أن اتفقوا على جواز نسخ القرآن بالقرآن ، وجواز نسخ السنة بالسنة . فقالت طائفة : لا تنسخ السنة بالقرآن ولا القرآن بالسنة . وقالت طائفة : جائز كل ذلك والقرآن ينسخ بالقرآن وبالسنة والسنة تنسخ بالقرآن وبالسنة

قال ابو محمد : وبهذا نقول وهو الصحيح ، وسواء عندنا السنة المنقولة بالتواتر ، والسنة المنقولة بأخبار الآحاد ، كل ذلك ينسخ بعضه بعضاً ، وينسخ الآيات من القرآن ، وينسخه الآيات من القرآن . وبرهان ذلك ما بيناه فى باب الأخبار من هذا الكتاب ، من وجوب الطاعة لما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم ، كوجوب الطاعة لما جاء فى القرآن ولا فرق ، وأن كل ذلك من عند الله بقوله تعالى : « وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى » . فاذا كان كلامه وحياً من عند الله عز وجل ، والقرآن وحى ، فنسخ الوحي بالوحي جائز ، لأن كل ذلك سواء فى أنه وحى .

واحتج من منع ذلك بقوله تعالى : « قل ما يكون لى أن أبدله من تلقاء نفسه » .

قال ابو محمد : وهذا لا حجة لهم فيه ، لأننا لم نقل إن رسول الله صلى الله عليه وسلم بدله من تلقاء نفسه ، وقائل هذا كافر . وإنما نقول : إنه عليه السلام بدله بوحى من عند الله تعالى ، كما قال - آمرأله أن يقول - : « إن أتبع إلا ما يوحى الى » . فصح بهذا نصاً جواز نسخ الوحى بالوحى ، والسنة ووحى جأئز نسخ القرآن بالسنة ، والسنة بالقرآن

واحتجوا أيضاً بقوله تعالى : « ما ننسخ من آية أو ننسأها نأت بخير منها أو مثلها » . قالوا : والسنة ليست مثلاً للقرآن ولا خيراً منه

قال ابو محمد : وهذا أيضاً لا حجة لهم فيه ، لأن القرآن أيضاً ليس بعضه خيراً من بعض ، وإنما المعنى نأت بخير منها لكم أو مثلها لكم . ولا شك أن العمل بالناسخ خير من العمل بالمنسوخ قبل أن ينسخ ، وقد يكون الأجر على العمل بالناسخ مثل الأجر على العمل بالمنسوخ قبل أن ينسخ ، وقد يكون أكثر منه ، إلا أن فائدة الآية أننا قد أمنا أن يكون العمل بالناسخ أقل أجراً من العمل بالمنسوخ قبل أن ينسخ ، لكن إنما يكون أكثر منه أو مثله ، ولا بد من أحد الوجهين ، تفضلاً من الله تعالى - لا إله إلا هو - عايناً . وأيضاً فالسنة مثل القرآن فى وجهين . أحدهما : أن كلاهما من عند الله عز وجل على ما تلونا آنفاً من قوله تعالى : « وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى » والثانى : استواءهما فى وجوب الطاعة بقوله تعالى : « من يطع الرسول فقد أطاع الله » . وبقوله تعالى : « أطيعوا الله وأطيعوا الرسول » . وإنما افرقا فى أن لا يكتب فى المصحف غير القرآن ، ولا يتلى معه غيره مخلوطاً به ، وفى الإعجاز فقط . وليس فى العالم شيئان إلا وهما يشتهان من وجه ، ويختلفان من آخر لا بد من ذلك ضرورة . ولا سبيل الى أن يختلفا من كل وجه ، ولا أن يتماثلا

من كل وجه . وإذ قد صح هذا كله ، فالعمل بالحديث الناسخ أفضل وخير من العمل بالآية المنسوخة ، وأعظم أجراً كما قلنا قبل ولا فرق . وقد قال تعالى : « ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم » . وقد تكون المشركة خيراً منها في الجمال ، وفي أشياء من الاخلاق ونحوها ، وإن كانت المؤمنة خيراً عند الله تعالى . وهذا شئ يعلم حساً ومشاهدة . والله تعالى التوفيق واحتجوا أيضاً بقوله الله تعالى : « يحجوا الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب » .

قال أبو محمد : وهذا لا حجة لهم فيه ، لأن كل ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم فالله عز وجل هو المثبت له ، وهو تعالى الماحي به لما شاء أن يححو من أوامره ، وكل من عند الله . وهذه الآية حجة لنا عليهم في أنه تعالى يححو ما شاء بما شاء على العموم ، ويدخل في ذلك السنة والقرآن واحتجوا أيضاً بقوله تعالى : « لتبين للناس ما نزل إليهم » . قالوا : والمبين لا يكون ناسخاً

قال أبو محمد : وهذا خطأ من وجهين . أحدهما : ما قد بينا في أول الكلام في النسخ ، من أن النسخ نوع من أنواع البيان ، لأنه بيان ارتقاع الأمر المنسوخ ، وبيان اثبات الأمر الناسخ . والثاني : أن قولهم : إن المبين لا يكون ناسخاً ، دعوى لا دليل عليها ، وكل دعوى تعرت من برهان فهي فاسدة ساقطة واحتجوا بقوله تعالى : « وإذا بدلنا آية مكان آية والله أعلم بما ينزل » . قال أبو محمد : وهذا لا حجة لهم فيه ، لأنه لم يقل تعالى : إني لا أبديل آية إلا مكان آية ، وإنما قال لنا : إنه يبديل آية مكان آية ، ونحن لم ننكر ذلك ، بل أثبتناه ، وقلنا إنه يبديل آية مكان آية ، ويفعل أيضاً غير ذلك ، وهو تبديل وحى غير متلو مكان آية ، براهين أخر . وكل ما أبطلناه به أقوالهم الفاسدة في دليل الخطاب ، فهو مبطل لا تحتاجهم بهذه الآية

واحتجوا بقوله تعالى : « ولا تمجل بالقرآن من قبل أن يلقى اليك وحيه » . قالوا : فإذا منعه الله تعالى من أن يبين القرآن من قبل أن يقضى اليه وحيه ، فهو من نسخه أشد منعاً

قال أبو محمد : وهذا شغب وغمويه ، لأننا لم نحز قط أن يكون الرسول عليه السلام ينسخ الآيات من القرآن قبل أن يقضى اليه وحى نسخها ، وقائل ذلك عندنا كافر . وإنما قلنا : انه عليه السلام إذا قضى اليه ربه تعالى وحياً غير متلو بنسخ آية ، أبداه رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الناس حينئذ بكلامه ، فكان سنة مبلغة وشريعة لازمة ووحياً منقولاً ، ولا يضره أن لا يسمى قرآناً ولا يكتب في المصحف ، كما لم يضر ذلك سائر الشرائع التي ثبتت بالسنة ولا بيان لها في القرآن ، من عدد ركوع الصلوات ، ووجوه الزكوات ، وما حرم من البيوع وسائر الأحكام . وكل ذلك من عند الله عز وجل

واحتج بعضهم بقوله تعالى : « قل نزله روح القدس من ربك » . قال : وهذا لا يطلق إلا على القرآن

قال أبو محمد : وهذا كله كذب من قائله وافتراء ، وكل وحى أتى إلى النبي صلى الله عليه وسلم بشريعة من الشرائع ، فأنما نزل به الروح القدس من ربه ، وقد جاء نص الحديث : بأن جبريل عليه السلام نزل فصلى فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم صلى فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، هكذا ، حتى علمه الصلوات الخمس . وليس هذا في القرآن ، وقد نزل روح القدس كما ترى

قال أبو محمد : فبطل كل ما احتجوا به وبالله تعالى التوفيق .

وقد قال الشافعي رحمه الله عليه : إذا أحدث الله تعالى لنبيه عليه السلام أمراً برفع سنة تقدمت ، أحدث النبي عليه السلام سنة تكون ناسخة لتلك السنة الأولى . فأنكر عليه بعض أصحابه هذا القول . فقال : لو جاز أن يقال

في وحى نزل فاسخاً لسنة تقدمت فعمل بها النبي صلى الله عليه وسلم : إن عمله هذا نسخ السنة الاولى ، لكان إذا عمل عليه السلام سنة فنسخ بها سنة سالفة له فعمل بها الناس ، إن عمل الناس نسخ السنة الاولى ، وهذا خطأ

قال أبو محمد : وهذا اعتراض صحيح ، والرسول عليه السلام مفترض عليه الانقياد لأمر ربه عز وجل . فانما الناسخ هو الأمر الوارد من الله عز وجل ، لا العمل الذى لا بد منه ، والذى انما يأتي اتقياداً لذلك الأمر المطاع قال أبو محمد : فيقال لمن خالفنا في هذه المسألة : أيفعل الرسول عليه السلام أو يقول شيئاً من قبل نفسه دون أن يوحى اليه به ؟ فان قال : نعم ! كفر وكذبه ربه تعالى بقوله عز وجل : « وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى » . وبقوله تعالى أمراً له أن يقول : « ان أتبع إلا ما يوحى إلى » . فلما بطل أن يكون فعله عليه السلام أو قوله إلا وحياً ، وكان الوحي ينسخ بعضه بعضاً ، كانت السنة والقرآن ينسخ بعضها بعضاً

قال أبو محمد : ومما يبين نسخ القرآن بالسنة بياننا لاخفاء به . قوله تعالى : « فأمسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلاً » . ثم قال عليه السلام : خذوا عني ، خذوا عني ، قد جعل الله لهن سبيلاً ، البكر بالبكر جلد مائة وتغريب سنة ، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم . فكان كلامه عليه السلام الذى ليس قرآناً فاسخاً للحبس الذى ورد به القرآن . فان قال قائل : ما نسخ الحبس إلا قوله تعالى : « الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة » . قيل له : أخطأت ، لأن هذا الحديث يوجب بنصه أنه قبل نزول آية الجلد ، لأنه بيان السبيل الذى ذكر الله تعالى ، وأمر لهم باستماع تلك السبيل . وأيضاً فان في الحديث التغريب والرجم ، وليس ذلك في الآية التى ذكرت ، فالحديث هو الناسخ على الحقيقة ، لا سيما إذا كان خصمنا من أصحاب أبي حنيفة والشافعى أو مالك ، فانهم لا يرون

على الثيب جلدًا ، انما يرون الرجم فقط . فوجب على قولهم الفاسد ، أن لا مدخل للآية المذكورة أصلاً في نسخ الأذى والحبس الذي كان حد الزناة والزواني . فان قال قائل منهم : ما نسخ الأذى والحبس إلا ما روى مما كان نازلاً ، وهو : الشيخ والشيخة فارجهما البتة . قيل له وبالله تعالى التوفيق : قد تركت قولك ووافقتنا على جواز نسخ القرآن المتلو بما ليس مثله في التلاوة ، وبما ليس مثله في أن يكتب في المصحف ، فاذا جوزت ذلك ، فكذلك كلامه عليه السلام بنص القرآن وحى غير متلو ، وليس ذلك بمانع من أن ينسخ به

وقد بلغ بعضهم ههنا فقال : انما عني بقوله : « الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة » . غير المحصنين فقط . وقال : كما خرج العبد والأمة من هذا النص ، فكذلك خرج المحصن والمحصنة منه

قال أبو محمد : فيقال له : إذا جوزت خروج حكم ما بدعواك من أجل خروج حكم آخر بدليل ، فلا تنكر على أبي حنيفة قوله : من تزوج أمه وهو يعلم أنها أمه فوطئها خارج عن حكم الزناة . ولا تنكر على مالك قوله : إن من وطئ عمته وخالته بملك اليمين ، وهو يعلم أنهما محرمتان عليه خارج عن حكم الزناة . ولا تدخل أنت فيهم اللوطى ولا ذكر له فيهم ، وهذا من غلطهم أن يخرجوا من الزناة من وقع عليه اسم زانى ، وأن تدخلوا فيهم من لا يقع عليه اسم زانى ، وهذا جهار بالمعصية لله تعالى وخلاف أمره ، وتحكم في الدين بلا دليل . نموذ بالله من ذلك

قال أبو محمد : وبما نسخت فيه السنة القرآن . قوله عز وجل : « وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين » . فان القراءة بخفض أرجلكم وبفتحها ، كلاهما لا يجوز إلا أن يكون معطوفاً على الرأس في المسح ولا بد ، لأنه لا يجوز البتة أن يحال بين المعطوف والمعطوف عليه بخبر غير الخبر عن

المعطوف عليه ، لأنه اشكال وتلبيس وإضلال لا بيان ، لا تقول : ضربت محمداً وزيداً ، ومررت بخالد ومهراً ، وأنت تريد أنك ضربت مهراً أصلاً . فلما جاءت السنة بفصل الرجلين صح أن المسح منسوخ عنهما ، وهكذا عمل الصحابة رضي الله عنهم ، فانهم كانوا يمسحون على أرجلهم ، حتى قال عليه السلام : ويل للأعقاب والعراقيب من النار ، وكذلك قال ابن عباس : نزل القرآن بالمسح

قال أبو محمد : والنسخ تخصيص بعض الازمان بالحكم الوارد دون سائر الازمان ، وهم يجيزون بالسنة تخصيص بعض الاعيان ، مثل قوله عليه السلام لا قطع إلا في ربع دينار فصاعداً ، وما أشبه ذلك . فما الفرق بين جواز تخصيص بعض الاعيان بالسنة ، وبين جواز تخصيص بعض الازمان بها ؟ وما الذي أوجب أن يكون هذا ممنوعاً ، وذلك موجوداً ؟ فان قالوا : ليس التخصيص كالنسخ ، لأن التخصيص لا يرفع النص ، والنسخ يرفع النص كله . قيل لهم : اذا جاز رفع بعض النص بالسنة - وبعض النص نص - فلا فرق بين رفع بعض نص آخر بها ، وكل ذلك سواء ، ولا فرق بين شيء منه

قال أبو محمد : وقد أقر واوثبت الخبر ، بان آيات كثيرة رفع رسمها البتة ، ولا يجوز أن ترفع بقرآن ، إذ لو رفعت بقرآن لكان ذلك القرآن موجوداً متلوّاً ، وليس في شيء من المتلو ذكر رفع الآية كذا مما رفع البتة ، فوجب ضرورة أن ما أرتفع رسمه من القرآن فانما رفعته سنته عليه السلام ، وإخباره أن ذلك قد رفع ، وهذا نفس مأجزنا من نسخ القرآن بالسنة . فان قالوا : إنما رفع بالانساء . قيل لهم : الا نساء ليس قرآناً ، وإنما هو فعل منه تعالى وأمر بان لا يتلى

قال أبو محمد : ومما نسخ من القرآن بالسنة . قوله تعالى : « إن ترك خيراً الوصية للوالدين والاقرين » . نسخ بعضها قوله عليه السلام : لا وصية لوارث

وقد قال قوم : إن آيات المواريث نسخت هذه الآية
قال أبو محمد : وهذا خطأ محض ، لأن النسخ هو رفع حكم المنسوخ
ومضاده ، وليس في آية المواريث ما يمنع الوصية للوالدين والأقربين ، إذ
جائز أن يرثوا ويوصى لهم مع ذلك من الثلث . ومن بديع ما يقع لمن قال : إن
القرآن لا تنسخه السنة ، أنهم نسوا أنفسهم . فجعلوا حديث عمران بن الحصين
في الستة الأعبد ، ناسخاً للوصية للوالدين والأقربين . فأثبتوا ما نقوا ،
ومححوها ما أبطلوا . وقد تكلمنا في بطلان ذلك فأغنى عن ترداده ، ولا فرق
بينهم في دعواهم لذلك ، وبين من قال : بل الآية نسخت حديث الستة الأعبد .
ومما نسخ من السنة بالقرآن ، صلحه عليه السلام أهل الحديبية إلى المدة التي
كانت ، ثم نسخ الله تعالى ذلك في سورة براءة ، ولم يميز لنا صلح مشرك إلا على
الاسلام فقط ، حاشا أهل الكتاب ، فانه تعالى أجاز صلحهم على أداء الجزية
مع الصغار ، وأبطل تعالى تلك الشروط كلها ، وتلك المدة كلها . وبالله تعالى
التوفيق

فصل

في نسخ الفعل بالأمر والأمر بالفعل

قال أبو محمد : قد بينا أن كل ما فعله عليه السلام من أمور الديانة ، أو قاله
منها فهو وحى من عند الله عز وجل . بقوله تعالى : « إن أتبع إلا ما يوحى
إلى » . وبقوله تعالى : « وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى » .
والله تعالى يفعل ما يشاء ، فرة ينزل أوامره بوحى يتلى ، ومرة بوحى ينقل
ولا يتلى ، ومرة بوحى يعمل به ولا يتلى ولا ينقل ، لكنه قد رفع رسمه
وبقى حكمه ، ومرة أن يرى نبيه عليه السلام في منامه ما شاء ، ومرة يأتيه

جيريل بالوحى ، لامعقب لحكمه . لجائز نسخ أمره عليه السلام بفعله ، وفعله بأمره ، وجائز نسخ القرآن بكل ذلك ، وجائز نسخ كل ذلك بالقرآن ، وكل ذلك سواء ولا فرق . وكذلك الشئ يراه رسول الله صلى الله عليه وسلم ويقره ولا ينكره ، وقد كان تقدم عنه تحريم جلى ، فان ذلك نسخ لتحريمه ، لأنه مفترض عليه التبليغ ، وانكار المنكر ، وإقرار المعروف ، وبيان اللوازم ، وهو معصوم من الناس ، ومن خلاف ما أمره به ربه تعالى . فلما صح كل ما ذكرنا أيقنا أنه اذا علم شيئاً كان قد حرمه ثم علمه ولم يغيره - : أن التحريم قد نسخ وأن ذلك قد عاد حاقاً مباحاً ومعروفاً غير منكر . وأما إن كان قد تقدم فى ذلك الشئ نهى فقط ، ثم رآه عليه السلام أو علمه فأقره ، فانما ذلك بيان أن ذلك النهى على سبيل الكراهة فقط . لأنه لا يحل لأحد أن يقول فى شئ من الأوامر : إن هذا منسوخ ، إلا يبرهان جلى ، إذ كلها على وجوب الطاعة لها ، وما تيقنا وجوب طاعتنا له ، فحرام علينا مخالفته لقول قائل : هذا منسوخ . ولو جاز قبول ذلك ممن ادعاه بلا برهان ، لسقطت الشرائع كلها . لأنه ليس قول زيد وعمرو ومالك والشافعى وأبى حنيفة : هذا منسوخ ، بأولى من قول كل من على ظهر الأرض - فيما يستعمله من ذكرنا - : هذا أيضاً منسوخ ، وقد قال تعالى : « قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين » . ومن قال فى شئ من أوامر الله تعالى أو أوامر رسوله صلى الله عليه وسلم : هذا منسوخ ، أو هذا متروك ، أو هذا مخصوص أو هذا ليس عليه العمل . فقد قال : دعوا ما أمركم به ربكم ونبيكم ولا تعملوا به ، وخذوا قولى وأطيعونى فى خلاف ما أمرتم به

قال أبو محمد : فحق من قال ذلك أن يعصى ، ولا يلتفت الى كلامه ، إلا أن يأتى ببرهان من نص أو اجماع ، كما قد قدمنا فى فصل كيفية معرفة المنسوخ من الحكم

قال أبو محمد : ومما ذكرنا أنه نهى عنه عليه السلام ، ثم رآه فلم ينكره .
نهيه المصلين خلف الجالس عن القيام ، ثم صلى عليه السلام في مرضه الذي
مات فيه جالسا ، والناس وراءه قيام ، ولم ينكر عليه السلام ذلك . فصح أن
ذلك النهى الأول نذب ، إلا من فعل ذلك اعظاماً للإمام ، فهو حرام على
ما بين عليه السلام يوم صلاته اذ ركب فرس أبي طلحة فسقط

فصل

في متى يقع النسخ عمن بعد عن موضع نزول الوحي

قال أبو محمد : قال قوم : النسخ يقع حين نزول الوحي ، لأن المنسوخ - على
ما بيننا - إنما هو أمر الله المتقدم ، لا أفعال المأمورين ، إلا أن الغائب لا تقع عليه
الملامة ولا الوعيد إلا بعد بلوغ الأمر الناسخ إليه ، وكذلك سائر الأوامر
التي لم تنسخ ، هي لازمة لكل من قرب وبعد ، ولكل من لم يخلق بعد ،
لكن الملامة والوعيد مرفوعان عمن لم يبلغه حتى يبلغه ، فإذا بلغته فأطاع
حمد وأجر ، وإن عصى ليم واستحق الوعيد . وأجره على فعل ما نسخ - مما لم
يبلغه نسخه - أجر واحد ، لأنه مجتهد مخطئ كما نص رسول الله صلى
الله عليه وسلم في ذلك . والذي نقول به : أن النسخ لا يلزم إلا إذا بلغ ،
وبين ما قلنا قوله تعالى : « لا نذكركم به ومن بلغ » . فأنما أوجب الحكم بعد
البلوغ ، فلو أن من بلغه المنسوخ - ممن بعد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ثم لم يبلغه الناسخ - أقدم على ترك المنسوخ الذي بلغه دون علم الناسخ وعمل
بالناسخ ، كان عليه إثم المستسهل لترك القرض ، لا إثم تارك القرض ، إلا أنه
لا يجوز لمن علم نسخ الحكم أن ينفذ عليه حكم تارك الحكم ، لأن كل
واحد منهما له حكم ما بلغه . ومن بلغه تحريم الحكم على الجاهل لم يجوز

له أن يحكم عليه بحكم العالم

مثال ذلك : رجل لقي رجلاً فقتله على نية الحرابة ، فإذا بذلك المقتول هو قاتل والد الذي قتله ، أو وجده مشركاً محارباً ، فهذا ليس عليه إثم قاتل مؤمن عمداً ، ولا قود عليه ولا دية ، لأنه لم يقتل مؤمناً حرام الدم عليه ، وإنما عليه إثم مريد قتل المؤمن عمداً ولم ينفذ ما أراد ، وبين الاثنين بون كبير ، لأن أحدهما هام ، والآخر فاعل . وكانسان لقي امرأة فظنها أجنبية فوطئها . فإذا بها زوجته ، فهذا ليس عليه إثم الزنا ، ومن قذفه حدّ حدّ القذف ، لكن عليه إثم مريد الزنا ، ولا حدّ عليه ، ولا يقع عليه إثم فاسق بذلك . وقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : من همّ بسيئة فلم يعملها لم تكتب عليه . ولو أن رجلاً من بلغه فرض استقبال بيت المقدس ولم يبلغه نسخ ذلك ، وصلى إلى الكعبة لكان مفسداً لصلاته بعبثه فيها ، لا بصلاته إلى غير القبلة ، ولأن الإثم إنما يكون بعد العلم بالأمر اللازم له لا قبل . ولا تكون طاعة أصلاً إلا بنية وقصد إلى عمل بعد ما أمر به بعد علمه بأنه لازم له ، وإلا فهو عبث ، لا يسمى ذلك في اللغة طائعاً أصلاً ، ولكتب عليه إثم المستسهل للصلاة إلى غير القبلة ، ومثاله الآت : بينما رجل في صحراء أداه اجتهداه إلى جهة ما ، فخالفها متعمداً ، فوافق في الوجهة التي صلى إليها أن كانت القبلة على حق ، فهذا عابث في صلاته فاسق ، وليس مصلياً إلى غير القبلة .

قال أبو محمد : كذلك كانت صلاة أهل قباء (١) ومن كان بارض الحبشة إلى بيت المقدس صلاة تامة ، وإن كان النسخ قد وقع بالقبلة إلى الكعبة على من بلغه ، لأنهم لم يعلموا ذلك ؛ ولكن أجرهم على صلاتهم كذلك أجران ، وأما من بلغه ذلك ثم نسيه أو تأول فيه ، فأجرهم على صلاتهم كذلك أجر واحد .

(١) بضم القاف وآخره همزة ويجوز حذفها

لأنهم يجتهدون أخطاؤا ما عند الله عز وجل ، وهم مأمورون باستقبال الكعبة ولكنهم غير ملومين ولا آثمين في ترك ذلك ، لأنهم معذورون بالجهل ، وهذا بين . وبالله تعالى التوفيق . وليس كذلك أهل قباء ومن كان بارض الحبشة ، لأن فرضهم البقاء على ما بلغهم ، حتى ينتقل بلوغ النسخ اليهم

قال ابو محمد : وقد تبين بهذا ما قلناه في غير موضع من كتابنا ، أن المجتهد المخطئ أفضل عند الله من المقلد المصيب ، وكذلك قولنا في جميع العبادات . فان سأل سائل عن قولنا في الوكيل يعزله موكله أو يموت ، فينفذ الوكيل ما كان وكل عليه بعد عزله ، وهو لا يعلم انه معزول ، أو بعد موت الذي وكله وهو لا يعلم بموته ، قلنا له وبالله تعالى التوفيق : قال الله عز وجل : « ولا تكسب كل نفس الا عليها » . وقال عليه السلام : دماؤكم واموالكم واعراضكم وابشاركم عليكم حرام . فكل أمر أتقذه الوكيل بعد عزله وهو غير عالم فنافذ ، لأن عازله ولا يعلمه مضار . وقد قال عليه السلام : من ضار أضر الله به . فهو منهي عن المضارة ، واما ما أتقذ بعد موت موكله — وهو عالم أو غير عالم — فهو مردود مفسوخ لانه كاسب على غيره بغير نص ولا اجماع ، ولا يجوز القياس أصلا ولكل حكم حكمه . وليست هذه الامور بابا وإحدأ فيستوى الحكم فيها إلا أن يكون وكله على دفع ودیمة أو دين أو حق لآخر ، فهذا نافذ عزله أو مات ، علم الوكيل انه عزله أو أنه مات أو لم يعلم ، لأن الذي فعل حق للدفع اليه لا للدافع ، فليس كاسباً على غيره ، بل فعل فعلا واجبا على كل احد أن يفعله ، أمر بذلك أو لم يؤمر ، لانه قيام بالقسط . قال الله تعالى : « كونوا قوامين بالقسط » . وقال تعالى : « وتعاونوا على البر والتقوى » . ومن البر ايصال كل احد حقه

واما القاضي والامين يعزله الأمير ، فليس للامام أن يضيع أمور المسلمين فيبقيهم دون من ينفذ أحكامهم ، لكن يكتب أو يوصى الى القاضي او الوالى :

إذا أتاك عهدي فاعتزل عملنا . فإن لم يفعل كذلك فكل حكم أنقذه المزعول قبل أن يعلم العزل بحق فهو نافذ ، لانه لم يكلف علم الغيب ، وقد ظلم الامام إذ عزله دون تقديم غيره ، والظلم مردود . ومن باع مال غيره أو تأمر بحكم فوافق أن صاحب ذلك المال المبيع قد كان وكله قبل أن يبيع ما باع ولم يعلم الوكيل بذلك ، أو وافق ان الامام قد كان ولاه ما تأمر عليه ولم يعلم هو بذلك ، فكل ما فعل فردود مفسوخ ، لأنهما غير مطيعين بما فعلا ، بل هما عاصيان لأن الطاعة عمل من الاعمال ، والاعمال بالنيات ، ولا نية لهذين فيما فعلا ، لانهما لم يفعلا كما أمرا ، بل كما لم يؤمرا ، كما قلنا قبل فيمن صلى الى جهة لا يشك أنها غير القبلة ، فوافق أنها القبلة ، فصلاته فاسدة ، لأنه لم ينو الطاعة للمأمور بها . وكذلك من باع فوافق انه ماله ولا يعلم ، او قدورته أو استحققه فيبيعه ذلك مردود أبدا . وكذلك هبته وصدقته ، لو وهبه أو تصدق به وكذلك لو كان عبدا فاعتقه ، ويرد كل ذلك لانه عمل لم يعمل بالنية التي أبيع له ان يعمل بها ، ولا عمل الابنية ، واما من لقي امرأة فظنها اجنبية فوطئها فاذا بها زوجته ، فانها تستحق بذلك جميع المهر وتحل لمطلقها ثلاثا ، لأن الوطء لا يحتاج فيه الى نية . وقد رجم النبي صلى الله عليه وسلم بوطء في الكفر ، ولو تزوجها وهو عاقل ثم جن فوطئها في حال جنونه لاستحقت في ماله جميع للصداق بلا خلاف ، ويلحق به الولد بلا خلاف . فصح ان الوطء لا يحتاج فيه الى نية باجماع . واما من صام رمضان وهو لا يدري فوافق رمضان فلا يجزيه وكذلك الصلاة يصليها وهو لا يدري ادخل وقتها أم لا ، لان هذه الاعمال تقتضى نية مرتبطة بها لا يصح العمل الا بها . فان امتزجت بغير تلك النية أو عدت ارتباط النية بها بطلت ، وكذلك الصلاة خاصة ، فانها قد دخل فيها عمل يبطلها وهو العبث ، وكذلك الزكاة يعطيها بغير نية أنها زكاة قال أبو محمد : وموت الموكل عزل لو كيله البتة ، وموت الامام بخلاف ذلك ،

وليس موته عزلاً لعماله الاحتي يعزلهم الامام الوالى بعده ، لان مال الموكل قد انتقل الى وارثه ووارثه غيره ، وقد قال تعالى : « ولا تكسب كل نفس الا عابها » . ولان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد مات وله عمال باليمن والبحرين وغيرهما ، فلم يختلف مسلمان فى أن موته عليه السلام لم يكن عزلاً لمن ولى ، حتى عزل ابو بكر من عزل منهم ، والقياس باطل . وهاتان مسألتان قد فرق بينهما النص والاجماع ، ولا سبيل الى الجمع بينهما

فصل

فى النسخ بالاجماع

قال أبو محمد : النسخ بالاجماع المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم جائز لان الاجماع اصله التوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم ، اما بنص قرآن أو برهان قائم من آى مجموعة منه ، أو بنص سنة أو برهان قائم منها كذلك ، أو بفعل منه عليه السلام ، أو باقرار منه عليه السلام لشيء علمه ، فاذا كان الاجماع كذلك فالنسخ به جائز .

قال أبو محمد : وقد ادعى قوم ان الاجماع صح على ان القتل منسوخ على شارب الخمر فى الرابعة

قال أبو محمد : وهذه دعوى كاذبة ، لان عبدالله بن عمر ، وعبدالله بن عمرو يقولان بقتله . ويقولان : جيئونا به فان لم نقتله فنحن كاذبان قال أبو محمد : وبهذا القول نقول . وبالله تعالى التوفيق

فصل

قال أبو محمد : وقد أجاز قوم نسخ القرآن والسنة بالقياس قال أبو محمد : وهذا قول تقشعر منه الجلود ، والقياس باطل ، والكلام

في ابطاله مكان من هذا الديوان ان شاء الله تعالى . ومن العجب العجيب أن القائلين بهذا الامر العظيم يمنعون من نسخ القرآن بالسنة ، فهل في عكس الحقائق اعظم من هذا . واذا كان القياس باطلا فالباطل لا يحل استعماله ، ولا ترك الحقائق له

وقد اجاز قوم نسخ السنة بقول صاحب

قال أبو محمد : وهذا كفر من قائله ، وخروج عن الاسلام . لقوله تعالى : « تلك حدود الله فلا تعتدوها » . ولقوله تعالى : « اليوم اكملت لكم دينكم » . فهذا تكذيب للباري تعالى ، ومن كذب واجاز لاحد أن يزيد في الدين او يبدله أو ينقص منه فقد كفر . فمن اضل ممن دان بأن غير رسول الله صلى الله عليه وسلم يبطل برأيه وارادته دينا أتى به النبي صلى الله عليه وسلم عن الله عز وجل ، وبالله تعالى التوفيق . وايضا فان الامة مجمعة بلا خلاف ، على أن خبر التواتر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لا يحل لاحد أن يعارضه بنظر وخبر الواحد اذا صح عند القائلين به كخبر التواتر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في وجوب الطاعة ولا فرق ، فمن اجاز نسخه بنظر أو معارضته بقياس ، فقد تناقض وخرج عن الاجماع ، وفي هذا ما فيه ، وبالله تعالى التوفيق

الباب الحادى والعشرون

في المتشابه من القرآن والفرق بينه وبين المتشابه في الاحكام

قال الله تعالى : « هو الذى انزل عليك الكتاب » . الآية * وأنبأنا عبد الله ابن يوسف عن احمد بن فتح عن عبد الوهاب بن عيسى عن احمد بن محمد عن احمد بن على عن مسلم بن الحجاج ثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي نا يزيد بن ابراهيم التستري عن عبد الله بن أبي ملكية عن القاسم بن محمد عن عائشة . قالت : تلا

رسول الله صلى الله عليه وسلم : « هو الذى انزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات ، فاما الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله ، وما يعلم تأويله الا الله ، والراسخون فى العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يذكر الا اولوا الالباب » . قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين ساء بهم الله (١) تعالى فاحذروهم . وبه * الى مسلم قال ثنا محمد بن عبد الله بن غير الهمداني قال ثنا ابى قال ثنا زكريا عن الشعبي عن النعمان بن بشير قال سمعته يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :- « واهوى النعمان باصبعيه الى اذنيه - ان الحلال بين ، وان الحرام بين ، وبينهما مشتهيات لا يعلمهن كثير من الناس ، فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه ، ومن وقع فى الشبهات وقع فى الحرام ، كالراعى برعى حول الحمى يوشك أن يرتع فيه ، ألاوان لكل ملك حمى ، ألاوان حمى الله محارمه . وقال تعالى : « افلا يتدبرون القرآن » . وقال تعالى : « فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا فى الدين » .

قال ابو محمد : فوجدناه تعالى قد حض على تدبر القرآن ، وأوجب التفقه فيه ، والضرب فى البلاد لذلك . ووجدناه تعالى قد نهى عن اتباع المتشابه منه . ووجدناه عليه السلام قد اخبر بان المتشابهات - التى بين الحرام البين والحلال البين - لا يعلمها كثير من الناس ، فكان ذلك فضلا لمن علمها . فابقنا ان الذى نهى عز وجل عن تتبعه ، هو غير الذى امر بتبعه وتدبره والتفقه فيه . وأيقنا بلا شك ان المشتهى الذى غبط عليه السلام طامه ، هو غير المتشابه الذى حذر من تتبعه . هذا الذى لا يقوم فى المعقول سواء ، إذ لا يجوز أن يكلفنا

(١) فى صحيح مسلم ٢ : ٣٠٣ - ٣٠٤ « الذين سعى الله » بحذف الضمير وكذلك رواه المؤلف مرة أخرى فى ص ١٢٦ من هذا الجزء

تعالى طلب شيء، وينهانا عن طلبه في وقت واحد، فلما علمنا ذلك وجب علينا طلب المتشابه الذي امرنا بطلبه، لنتفقه فيه. وأن نعرف أى الأشياء هو المتشابه الذى نهينا عن تتبعه، فنمسك عن طلبه. فنظرنا فى القرآن وتدبرناه كما أمرنا تعالى فوجدناه جاء بأشياء منها التوحيد وإلزامه، فكان ذلك مما أمرنا باعتقاده والفكرة فيه، فعلمنا أنه ليس من المتشابه الذى نهينا عن تتبعه. ومنها صحة النبوة وإلزامنا الإيمان بها، فعلمنا أن ذلك ليس من المتشابه الذى نهينا عن تتبعه. ومنها الشرائع المفترضة والمحرمات والمندوب إليها والمكروهة والمباحة، وذلك كله مفترض علينا تتبعه وطلبه، فأيقنا أن ذلك ليس من المتشابه الذى نهينا عن تتبعه. ومنها تنبيه على قدرة الله تعالى وذلك مما أمرنا بالتفكير فيه بقوله تعالى « أفلا ينظرون إلى الأبل كيف خلقت ». وبقوله تعالى: « ويتفكرون في خلق السماوات والأرض ». مثنيا عليهم، فأيقنا أن ذلك ليس من المتشابه. ومنها أخبار سائلة جاءت على معنى الوعظ لنا، وهى مما أمرنا بالاعتبار به بقوله تعالى: « لقد كان في قصصهم عبرة لأولى الألباب ». فأيقنا أن ذلك ليس من المتشابه الذى نهينا عن تتبعه. ومنها وعد أمرنا وحضنا على العمل لاستحقاقه، ووعد حذرنا منه. وكل ذلك مما أمرنا بالفكرة فيه لنجتهد في طلب الجنة، ونفر عن النار، فأيقنا أن ذلك ليس من المتشابه الذى نهينا عن تتبعه. فلما علمنا أن كل ما ذكرنا ليس متشابهاً، وعلمنا يقيناً أنه ليس فى القرآن إلا محكم ومتشابه، أيقنا أن كل ما ذكرنا محكم. فلما أيقنا ذلك ضرورة، علمنا يقيناً أن ما عدا ما ذكرنا هو المتشابه، فنظرنا لنعلم أى شيء هو فنجنبه ولا نتبعه -: وإنما طلبناه لنعلم ماهيته لا كيفيته ولا معناه، فلم نجد فى القرآن شيئاً غير ما ذكرنا، حاشا الحروف المقطعة التى فى أوائل بعض السور، وحاشا الأقسام التى فى أوائل بعض السور أيضاً، فعلمنا يقيناً أن هذين النوعين هما المتشابه الذى نهينا عن اتباعه، وحذر النبى صلى الله

عليه وسلم من المتبعين له . وكذلك وجدنا عمر رضى الله عنه ، قد أوجع صبيغاً (١) ضرباً على سؤاله عن تفسير والذاريات ، فصح ضرورة أن هذين القسمين هما المتشابه الذى نهينا عن ابتغاء تأويله ، إذ لم يبق بعد ما ذكرنا مما أمرنا بتتبعه إلا هذان النوعان ، ولابد من متشابه ، فلم يبق غيرهما . حرام على كل مسلم أن يطلب معانى الحروف المقطعة التى فى أوائل السور . مثل : كهيمص ، وحم عسق ، ون ، والم ، وص ، وطسم . وحرام أيضاً على كل مسلم أن يطلب معانى الأقسام التى فى أوائل السور . مثل : والنجم ، والذاريات ، والطور ، والمرسلات عرفاً ، والعاديات ضبحاً . وما أشبه ذلك قال أبو محمد : وقد قال قوم : إن المتشابه هو ما اختلف فيه من أحكام القرآن

قال أبو محمد : وهذا خطأ فاحش ، لأن هذا القول دعوى ورأى من قائله ، لا برهان على صحته . وأيضاً فإن ما اختلف فيه ، فلا بد من أن الحق فى بعض ما قيل فيه موجود واضح لمن طلبه . برهان ذلك قوله تعالى : « ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً » . وقوله تعالى : « لتبين للناس ما نزل إليهم » . فالبيان مضمون موجود ، فمن طلبه طلباً صحيحاً وفقه الله تعالى وأيضاً فإن الأحكام المختلف فيها فرض علينا تتبعها ، وابتغاء تأويلها ، وطلب حكمها الحق فيها ، والعناية بها والعمل بها . وأما المتشابه فحرام علينا بالنص تتبعه وطلب معناه ، فبطل بذلك أن يكون المختلف فيه متشابهاً ، وإذا بطل ذلك صح أنه محكم ، ولا يضر الحق جهل من جهل ، ولا اختلاف من اختلف فيه وقال آخرون : المتشابه هو ما تقابلت فيه الأدلة

قال أبو محمد : وهذا خطأ فاحش ، لأنه دعوى من قائله بلا برهان ،

(١) بفتح الصاد المهملة وآخره غين معجمة ابن عسل بكسر العين واسكان

السين المهملتين قابى ترجمته فى الاصابة ٣ : ٢٥٨

ورأى فاسد ، ولا ن تقابل الأدلة باطل ، وشئ معدوم لا يمكن وجوده أبداً
في الشريعة ولا في شئ من الأشياء ، والحق لا يتعارض أبداً . وإنما أتى من
أتى في ذلك لجهله ببيان الحق ، ولاشكال تمييز البرهان عليه مما ليس ببرهان ،
وليس جهل من جهل حجة في ابطال الحق ، ودليل الحق ثابت لا معارض له
أصلاً . وقد بينا وجوه البراهين في كتابنا التقريب ، وكتابنا الموسوم
بالفصل ، وفي كتابنا هذا . ولا سبيل الى أن يأمرنا تعالى بطلب أدلة قد
ساوى فيها بين الحق والباطل ، ومن نسب هذا الى الله تعالى فقد أُلْحِدَ ،
وأُكْذِبَ ربه تعالى إذ يقول : « تبياناً لكل شئ » . وإذ يقول تعالى :
« قد تبين الرشد من الغي » . وبقوله تعالى : « وقد فصل لكم ما حرم
عليكم » . فصح أن متشابه الأحكام الذي ذكر عليه السلام أنها لا يعلمها
كثير من الناس ، مبينة بالقرآن والسنة ، يعلمها من وفقه الله تعالى لفهمه
من الفقهاء الذين أمر عروجل بسؤالهم إذ يقول تعالى : « فاسألوا أهل الذكر
إن كنتم لاتعلمون » . وقد قال قوم إن قوله تعالى : « والراسخون في العلم » .
معطوف على الله عز وجل

قال أبو محمد : وهذا غلط فاحش ، وإنما هو ابتداء وخبره في « يقولون »
والواو لمطف جملة على جملة . وبرهان ذلك أن الله حرم تتبع ذلك المتشابه ،
وأخبر أن متبعه وطالب تأويله زائغ القلب مبتغى فتنة ، وحذر النبي صلى
الله عليه وسلم ممن اتبعه ، ولا سبيل الى علم معنى شئ دون تتبعه وطلب
معناه . فإذا كان التتبع حراماً فالسبيل الى علمه مسدودة ، وإذا كانت
مسدودة فلا سبيل الى علمه أصلاً . فصح أن الراسخين لا يعلمونه أبداً .
وأيضاً فإن فرضاً على العلماء بيان ما علموا للناس كلهم . بقول الله تعالى :
« ليبيننه للناس ولا يكتمونه (١) » . وبقوله عز وجل : « إن الذين يكتمون

(١) هذه قراءة ابن كثير وأبي عمرو وأبي بكر وابن محيصن . وقرأ

ما أنزانا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك
يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون »

قال أبو محمد : فلو علمه الراسخون في العلم ، لكان فرضاً عليهم أن يبينوه
للناس ولولم يبينوه لكانوا ملعونين ، ولو بينوه لعلمه الناس ، ولو علمه
الناس لكان محكماً لا متشابهاً . ولتساوى فيه الراسخون وغيرهم ، وهذا ضد
ما قال تعالى . فبطل بذلك قول من ظن أن الراسخين يعلمونه . وأما ذمه
عليه السلام من جهل تلك المتشابهات إن رتع حولها ، فانما ذلك بنص الحديث
خوف مواجهة الحرام البين ، فصح أن تلك المتشابهات ليست حراماً في ذاتها
على من جهلها خاصة ، ليست حراماً عليه ، إذ لم يبلغه تفصيل تحريمها عليه ،
ولكن الورع أن يتركها خوف وقوعه في الحرام البين

قال أبو محمد : وبين صحة قولنا في هذا الباب ما حدثناه عبد الله بن
يوسف عن أحمد بن فتح عن عبد الوهاب بن عيسى عن أحمد بن محمد عن أحمد
ابن علي عن مسلم ثنا عبد الله بن مسleme بن قعنب ثنا يزيد بن ابراهيم التستري
عن عبد الله بن أبي مليكة عن القاسم بن محمد عن عائشة . قالت : تلا رسول
الله صلى الله عليه وسلم : « هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات
هن أم الكتاب وأخر متشابهات فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه
منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم
يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولوا الألباب » . قالت قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه ،
فأولئك الذين سمى الله فاحذروهم

قال أبو محمد : فقد حذر عليه السلام ممن اتبع ما تشابه من القرآن ، وقد
علمنا أن اتباع احكامه كلها فرض ، فصح أن المتشابه هو غير ما أمرنا بتدبره

الباقون » لتبينه للناس ولا تكتُمونه » بالخطاب

والتفقه فيه كما ذكرنا .

وقد تأول قوم في قوله تعالى : « وما يعلم تأويله الا الله » . ان ذلك نزل في قوم من المنافقين كانوا يعترضون على النازل من القرآن ويقولون لعله سينزل غدا نسخته ، فيحملون معنى تأويله على أنه مآله ، أى لا يعلم مآل النازل من القرآن أينسخ ام لا إلا الله تعالى

قال أبو محمد : وهذا فاسد لانه دعوى بلا برهان ، وما كان هكذا فهو باطل بيقين . لقول الله تعالى : « قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين » . وتخصيص ما يقتضيه كلام الله تعالى مالم يقل وكذب عليه ، نعوذ بالله من هذا وليكن هذا تخصيصا للآية بلا دليل ، وقد أبطلنا تخصيص الظواهر بلا دليل فيما خلا من كتابنا هذا ، لأننا الآن قد علمنا ما لكل آية في القرآن وغيرها ما قد نسخ منها وما لم ينسخ بعد أبدا .

وقال قوم أيضا : ان معنى « وما يعلم تأويله الا الله » ، أى وما يعلم علته نزول الآيات إلا الله

قال أبو محمد : وهذا أيضا فاسد كالذى قبله ، لأنه دعوى بلا برهان وتقويل لله مالم يقل ، واخبار عنه تعالى بما لم يخبر به عن نفسه ، ولانه لو كان كما ذكروا لكان لنزول الآيات علل لا يعلمها الا الله عز وجل ، وقد أبطلنا قول من قال : إن الله تعالى يفعل لعله في باب ابطال العلل من كتابنا هذا . وبالله تعالى التوفيق .



الباب الثانى والمشرون (١)

فى الاجماع ، وعن أى شىء يكون الاجماع ، وكيف ينقل الاجماع

قال أبو محمد : اتفقنا نحن وجميع اهل الاسلام - جنهم وانسهم - فى كل زمان اجماعاً صحيحاً متيقناً ، على ان القرآن الذى انزله الله على محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكل ما قاله محمد صلى الله عليه وسلم ، فانه حق لازم لكل أحد ، وانه هودين الاسلام . ثم اختلفوا فى الطريق المؤدية الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاعلموا رحمكم الله ان من اتبع نص القرآن ، وما أسند من طريق الثقات الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقد اتبع الاجماع يقيناً . وأن من عاج عن شىء من ذلك فلم يتبع الاجماع ، وكذلك اجماع اهل الاسلام كلهم جنهم وانسهم فى كل زمان وكل مكان ، على ان السنة واجب اتباعها ، وآنها ما سنه رسول الله صلى الله عليه وسلم . وكذلك اتفقوا على وجوب لزوم الجماعة . فاعلموا رحمكم الله ، ان من اتبع ما صح برواية الثقات مسنداً الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقد اتبع السنة يقيناً ، ولزوم الجماعة وهم الصحابة رضى الله عنهم ، والتابعون لهم باحسان ، ومن أتى بعدهم من الأئمة . وان من اتبع أحداً دون رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلم يتبع السنة ، ولا الجماعة . وأنه كاذب فى ادعائه السنة والجماعة ، فنحن - معشر المتبعين للحديث المعتمدين عليه - أهل السنة والجماعة حقاً بالبرهان الضرورى ، واتنا أهل الاجماع كذلك . والحمد لله رب العالمين

ثم اتفقنا نحن وأكثر المخالفين لنا ، على أن الاجماع من علماء أهل الاسلام حجة وحق مقطوع به فى دين الله عز وجل . ثم اختلفنا ، فقالت

(١) هذا الباب جميعه منقول عن النسخة الاندلسية فقط

طائفة : هو شئ غير القرآن وغير ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم ، لكنه : أن يجتمع علماء المسلمين على حكم لا نص فيه ، لكن برأى منهم أو بقياس منهم على منصوص . وقلنا نحن : هذا باطل ، ولا يمكن البتة أن يكون اجماع من علماء الأمة على غير نص - من قرآن أو سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم - يبين في أى قول المختلفين هو الحق ، لا بد من هذا فيكون من وافق ذلك النص ، هو صاحب الحق المأجور مرتين ، مرة على اجتهاده وطلبه الحق ، ومرة ثانية على قوله بالحق واتباعه له . ويكون من خالف ذلك النص - غير مستجيز لخلافه ، لكن قاصداً الى الحق مخطئاً - مأجوراً أجراً واحداً على طلبه للحق ، مرفوطاً عنه الاثم إذ لم يعمد له . وقد يتقن أيضاً أن لا يختلف المسلمون في بعض النصوص ، ولكن يوقع الله عز وجل لهم الاجماع عليه ، كما أوقع تعالى بينهم الاختلاف فيما شاء أن يختلفوا فيه من النصوص

واحتجت الطائفة المخالفة لنا بأن قالت : قال الله عز وجل : « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر » . قالوا : فافترض الله طاعة أولى الأمر ، كما افترض تعالى طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وكما افترض طاعة نفسه عز وجل أيضاً ولا فرق . فلو كان عز وجل إنما افترض طاعتهم فيما نقلوه اليه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لما كان لتكرار الأمر بطاعتهم معنى ، لأنه يكتفى عز وجل بذكر طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم فقط ، لأنهما على قولكم معنى واحد . فصح أنه إنما افترض عز وجل طاعتهم فيما قالوه برأى أو قياس ، مما ليس فيه نص عن الله تعالى ، ولا عن رسوله صلى الله عليه وسلم

قال أبو محمد : وجعوا في استدلالهم بهذه الآية الى تصحيح الاجماع ،

تصحيح القول بالرأى والقياس فيما ظنوا . وقالوا أيضاً : قال الله عز وجل : « ولوردوه الى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم » . قالوا : وهذه كالتى قبلها . وقالوا أيضاً : قال الله عز وجل : « ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم » . قالوا : فتوعدوا على مخالفة سبيل المؤمنين أشد الوعيد ، فصح فرض اتباعهم فيما أجمعوا عليه ، من أى وجه أجمعوا عليه ، لأنه سبيلهم الذى لا يجوز ترك اتباعه . وذكروا * ما ثناه عبدالله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبدالوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا سعيد بن منصور وأبو الربيع العتكي وقتيبة ، قالوا : ثنا حماد بن زيد عن أيوب السختياني عن أبي قلابة عن أبي أسماء الرحبي عن ثوبان . قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتى أمر الله ، — زاد العتكي وسعيد في روايتهما — وهم كذلك * وبه الى مسلم ثنا منصور بن أبي مزاحم ثنا يحيى بن حمزة عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر حدثني عمير بن هاني . قال : سمعت معاوية على المنبر يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا تزال طائفة من أمتي قائمة بأمر الله لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم (١) حتى يأتى أمر الله وهم ظاهرون على الناس * ثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد الهمداني ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا الحميدي ثنا الوليد — هو ابن مسلم — ثنا ابن جابر — هو عبد الرحمن بن يزيد بن جابر — حدثني عمير بن هاني . قال : سمعت معاوية يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا تزال طائفة من أمتي قائمة (٢) بأمر الله لا يضرهم من خذلهم

(١) في صحيح مسلم (٢ : ١٠٦) : « أو خالفهم »

(٢) في البخارى (فتح ٦ : ٤١٠) : « لا تزال من أمتي أمة قائمة »

ولا من خالفهم حتى يأتي (١) أمر الله وهم على ذلك . قالوا : فصيح أنه لا يجتمع أمة محمد صلى الله عليه وسلم على غير الحق أبداً ، لأنه عليه السلام قد أُنذر بأنه لا يزال منهم قائم بالحق أبداً

قال أبو محمد : وقد روى أنه عليه السلام قال : لا يجتمع أمتي على ضلالة ، وهذا وإن لم يصح لفظه ولا سنده فمعناه صحيح بالخبرين المذكورين آنفاً قال أبو محمد : هذا كل ما احتجوا به ، ما لهم حجة غير هذا أصلاً

قال أبو محمد : وكل هذا حق ، لا ينكره مسلم . ونحن لم نخالفهم في صحة الاجماع ، وإنما خالفناهم في موضعين من قولهم ، أحدهما : تجوزهم أن يكون الاجماع على غير نص . والثاني : دعواهم الاجماع في مواضع ادعوا فيها الباطل ، بحيث لا يقطع أنه اجماع بلا برهان ، إما في مكان قد صح فيه الاختلاف موجوداً ، وإما في مكان لا نعلم نحن فيه اختلافاً إلا أن وجود الاختلاف فيه ممكن . نعم ، وقد خالفوا الاجماع المتيقن على ما نبين بعد هذا إن شاء الله تعالى . فاذ الأمر هكذا فلا حجة لهم في شيء من هذه النصوص أصلاً فيما أنكرناه عليهم ، أما الأخبار التي ذكرنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأنما فيها أن أمة عليه السلام لا تجتمع ولا ساعة واحدة من الدهر على باطل ، بل لا بد أن يكون فيهم قائل بالحق وقائم به ، وهكذا نقول ، وهذا الخبر إنما فيه بنص لفظه وجود الاختلاف فقط ، وأن مع الاختلاف فلا بد فيهم من قائل بالحق . وأما قوله تعالى : « ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم » . فأنها حجة قائمة عليهم والحمد لله رب العالمين ، وذلك أن الله تعالى لم يتوعد في هذه الآية متبع غير سبيل المؤمنين فقط ، إلا مع مشاقته لرسول الله صلى الله عليه وسلم بعد أن تبين له

(١) في البخاري : « يأتيهم » ورواه البخاري بإسناد آخر في الاعتصام (فتح ١٣ : ٢٢٩)

الهدى . وهذا نص قولنا والحمد لله رب العالمين
واعلم أنه لا سبيل للمؤمنين البتة إلا طاعة القرآن والسنة الثابتة عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأما إحداث شرع لم يأت به نص فليس سبيل
المؤمنين ، بل هو سبيل الكفر . قال الله تعالى : « إنما كان قول المؤمنين
إذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا »

قال أبو محمد : هذه سبيل المؤمنين بنص كلام الله تعالى ، لا سبيل لهم
غيرها أصلاً . فعادت هذه الآية حجة لنا عليهم . وأما قوله تعالى : « أطيعوا
الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » . وقوله تعالى : « ولو رددوه إلى
الرسول وإلى أولى الأمر منهم » . فإن هذا مكان قد اختلف الصدر الأول
فيه في من هم أولوا الأمر كما * ثنا أحمد بن محمد الطلمنكي (١) ثنا محمد بن
مفرج ثنا إبراهيم بن أحمد بن فراس ثنا محمد بن علي بن زيد الصائغ ثنا سعيد
ابن منصور ثنا أبو معاوية — هو محمد بن حازم الضرير — عن الأعمش عن أبي
صالح عن أبي هريرة في قوله تعالى : « أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى
الأمر منكم » . قال : هم الأمراء . وروينا عن مجاهد والحسن وعكرمة وعطاء
قال : هم الفقهاء : وروينا ذلك بالسند المذكور إلى سعيد بن منصور عن
هشيم وسفيان بن عيينه . قال هشيم : أخبرنا أبو معاوية ومنصور وعبد الملك
ابن معاوية عن الأعمش عن مجاهد ، ومنصور عن الحسن ، وعبد الملك عن عطاء ،
وقال سفيان : عن الحكم بن أبان عن عكرمة

قال أبو محمد : فإذا لم يأت قرآن ببيان أنهم العلماء المجمعون ، ولا صح
بذلك اجماع ، فالواجب حمل الآيتين على ظاهرهما ، ولا يحل تخصيصهما بدعوى
بلا برهان ، لأنه مع ذلك تقويل لله عز وجل ما لم يقل . ونحن نقطع بأنه تعالى

(١) بفتح الطاء واللام والميم واسكان النون نسبة إلى طائفة مدينة

بالاندلس انظر معجم البلدان (٦ : ٥٥)

لو أراد بعض أولى الأمر دون بعض لبينه لنا ، ولم يدعنا في لبس . فوجب ما قلناه من حمل الآيتين على عمومهما . فنقول : ان أولى الأمر المذكورين في الآيتين هم الأمراء والعلماء ، لأن كلتا الطائفتين أولو الأمرنا ، وإذ هذا هو الحق فن الباطل المتيقن أن يقول قائل : ان الله تعالى أمرنا بقبول طاعة الأمراء والعلماء فيما لم يأمر به الله تعالى ولا رسوله صلى الله عليه وسلم . فصح أن طاعة العلماء والأمراء إنما تجب علينا فيما أمرنا به ، بما أمر به الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم فقط . وأما قولهم : ان الله تبارك وتعالى لو أراد هذا لاكتفى بالأمر بطاعة الرسول عليه السلام عن أن يذكر تعالى أولى الأمر :- فكلام فاسد . لأنه يقال لهم : إذا قلتم إن ذكره تعالى طاعة أولى الأمر منا فيما قالوا برأى أو قياس لا فيما نقلوه إلينا عن النبي صلى الله عليه وسلم ، إذ قد أغنى أمره تعالى بطاعة الرسول عن تكراره :- فيلزمكم سواء سواء أن تقولوا أيضاً : ان أمره تعالى بطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم بعد أمره بطاعة نفسه عز وجل ، دليل على أنه عز وجل إنما أمرنا بطاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما قاله من عند نفسه ، لا فيما أتانا به من عند ربه عز وجل ، إذ قد أغنى أمره تعالى بطاعة نفسه عن تكراره لا فرق بين القولين . فان أبيتم من هذا ظهر تناقضكم وتحكمكم بالباطل بلا برهان . وإن جسرتم وقلتموه أيضاً كنتم أتيتم بعظائم مخالفة للقرآن وللرسول عليه السلام وللإجماع المتيقن ، إذ جوزتم أن يأتي رسول الله صلى الله عليه وسلم بشرائع لم يوح (١) الله تعالى بشئ منها إليه قط . والله تعالى قد أكذب هذا القول إذ أمره أن يقول : « ان أتبع إلا ما يوحى إلي » . وإذ يقول عز وجل مخبراً عنه عليه السلام : « وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى » . فأخبر تعالى أن النبي صلى الله عليه وسلم لا ينطق البتة إلا بوحى يوحى إليه ، وأنه لا يتبع البتة إلا ما يوحى الله تعالى

(١) في الاصل « يؤمر » وهو خطأ

اليه فقط . فمن كذب ربه فليُنظر أين مستقره . وإذا جوزتم أن يجمع الناس على شرائع يحدّثونها لم يوح بها الله تعالى إلى رسوله صلى الله عليه وسلم ولا بينها رسوله صلى الله عليه وسلم ، والله تعالى يكذب من قال هذا ، إذ يقول : « اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي » . فالدين قد كمل ، وما كمل فلا مزيد فيه أصلاً ، وأما تكرار الله تعالى الأمر بطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم بعد أمره بطاعة نفسه تعالى ، وتكراره الأمر بطاعة أولى الأمر بعد أمره بطاعة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وإن كان كل ذلك ليس فيه إلا طاعة ما أمر الله تعالى به فقط لا مالم يأتي به الوحي منه عز وجل : فوجه ذلك واضح وهو بيان زائد ، لولا مجيئه لالتبس على بعض الناس فهم ذلك الأمر ، وذلك أنه لو لم يأمرنا الله تعالى إلا على الأمر بطاعته فقط ، لتوهم بعض الجهال أنه لا يلزمنا إلا ما قاله تعالى في القرآن فقط ، وأنه لا يلزمنا طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم فيما جاءنا به مما ليس في نص القرآن . فلما أمر تعالى مع طاعته بطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم ليظهر البيان ، ولم يمكن أن يمتنع من طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما أمرنا إلا معاند له ، ولو لم يأمرنا تعالى إلا على الأمر بطاعة أولى الأمر منا ، لأمكن أن يهم جاهل فيقول : لا يلزمنا طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا فيما سمعنا منه مشافهة ، فلما أمرنا تعالى بطاعة أولى الأمر منا ظهر البيان في وجوب طاعة ما نقله إلينا العلماء عن النبي صلى الله عليه وسلم فقط ، فبطل أن يكون لهم في الآيتين متعلق . والحمد لله رب العالمين

فان قالوا : لو كان هذا لما كان لقوله تعالى : « فان تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول » . معنى ، لأن ما جاءنا عن الله تعالى وعن النبي صلى الله عليه وسلم فواجب قبوله ، اتفق عليه أو اختلف فيه ، فأى معنى للفرق بين أمره تعالى بطاعة أولى الأمر ، ثم أمره بالرد عند التنازع إلى الله وإلى الرسول ؟ قلنا : ليس في قوله تعالى : « فان تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول » .

خلاف لأمره تعالى بطاعة أولى الأمر، بل كل ذلك ليس فيه إلا طاعة القرآن والسنن المبلغة إلينا فقط . لكن في قوله تعالى : « فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول » . معنى زائد ليس فيما تقدم من الآية ، وهو نهيه تعالى عن تقليد أحد واتباعه ، والأمر بالاعتصام على القرآن والسنة فقط ولا مزيد . وأيضاً والكل من المسلمين متفقون على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرنا بأن نصلى الى بيت المقدس مدة ، ثم أمرنا بترك تلك القبلة وبالصلاة الى مكة ، فوجب ذلك ، وانه عليه السلام لو نهانا عن أن نصلى الخمس وعن صوم رمضان لحرم علينا ان نصليها أو تصومه ، وهكذا في سائر الشرائع ، أفهكذا القول عندكم لو أمرنا بذلك بعده جميع أهل الارض ؟ فان قالوا : نعم اكفروا . وان قالوا : لا ، فرقوا بين طاعته عليه السلام وطاعة أولى الامر . فان قالوا : هذا محال ، لا يجوز أن يجمع الناس على ذلك لانه كفر وضلال . قلنا : صدقتم وكذلك أيضا محال لا يجوز أن يجمعوا على احداث شرع - لم يأمر الله تعالى به ولا رسوله صلى الله عليه وسلم - برأى أو بقياس ، ولا فرق . فبطل أن يكون لهم في شئ من النصوص المذكورة متعلق بوجه من الوجوه . والحمد لله كثيرا . (١)

(١) تهافت المؤلف في معنى «أولى الأمر» كثيرا - تبعا لما يراه وينصره من ابطال الرأى والقياس - وكاد يبطل معنى الآية في طاعتهم ولو كان ما رآه صحيحا لكان الأمر لنا في الآية بتصديقهم فقط لا بطاعتهم ، كما تهافت من استدلل بها على الاجماع ، والحق أن المراد بهم من ولاهم المسلمون أمورهم كالأمراء والحكام والقضاة - اذا كانوا مسلمين - فان طاعتهم واجبة على المسلم بينه وبين ربه فيما أمروا به مما لم يرد فيه نص قرآن أو سنة صحيحة مالم يأمروا بمعصية أو بما خالف النص ، ويدل لهذا المعنى أن الآية نزلت في عبد الله بن حذافة اذ بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم في سرية كما ثبت في الصحيحين وغيرهما . ويدل له أيضا ما رواه البخارى ومسلم وغيرهما من حديث

وقالوا لو كان الاجماع لا يكون الا عن نص وتوقيف لكان ذلك النص محفوظا لان الله تعالى قال : « انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون » . فلما لم يوجد ذلك النص علمنا ان الاجماع ليس على نص

قال أبو محمد : وهذا كلام أوله حق وآخره كذب ، ونحن نقول : لا اجماع إلا عن نص ، وذلك النص : إما كلام منه عليه السلام فهو منقول ولا بد محفوظ حاضر ، وإما عن فعل منه عليه السلام فهو منقول أيضاً كذلك . وإما اقراره - إذ علمه فأقره ولم ينكره - فهي أيضاً حال منقولة محفوظة . وكل من ادعى اجماعاً على غير هذه الوجوه كلفناه تصحيح دعواه ، في انه اجماع ولا سبيل الى برهان على ذلك أبداً بأكثر من دعواه ، وما كان دعوى بلا برهان فهو باطل . فان لجأ الى ما لا يعرف فيه خلاف فهو اجماع . قلنا له : هذا تدبر من الكذب والدعوى الافيكة (١) بلا برهان ، وتتمام هذه المسألة ان شاء الله تعالى في باب بعد هذا - مفرد لبعض قول من قال : إن ما لا يعرف فيه خلاف فهو اجماع . - ولا قوة الا بالله العلي العظيم . فكيف وفيما ذكرنا ههنا من أنها دعوى بلا برهان كفاية

قال أبو محمد : وإذ قد بطل كل ما اعترضوا به ، فلنقل بعون الله تعالى على إيراد البراهين على صحة قولنا . قال الله عز وجل : « اتبعوا ما أنزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء » . فامرنا تعالى أن نتبع ما أنزل ونهانا عن أن نتبع أحداً دونه قطعاً ، فبطل بهذا أن يصح قول أحد لا يوافق النص ، وبطل

عبد الله بن عمر مرفوعاً : « على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره إلا أن يؤمر بمعصية فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة » وما رواه البخاري من حديث أنس مرفوعاً : « اسمعوا وأطيعوا وأن أمر عليكم عبد حبشي » . أنظر صحيح مسلم (٢ : ٨٥ - ٩٠) وتفسير ابن كثير (٢ : ٤٩٤ - ٤٩٧) طبع المناو (١) الأفك والأفيكة الكذب

بهذا أن يكون اجماع على غير نص ، لأن غير النص باطل ، والاجماع حق ،
والحق لا يوافق الباطل . وقد ذكرنا قوله تعالى : « اليوم أكملت لكم
دينكم » . فصح أنه لا يحدث بعد النبي صلى الله عليه وسلم شيء من الدين ،
وهذا باطل أن يجمع على شيء من الدين لم يأت به قرآن ولا سنة ، وصح
بضرورة العقل أنه لا يمكن أن يعرف أحد ما كلفه الله تعالى عباده إلا بخبر
من عنده عز وجل ، وإلا فالخبر عنه تعالى بأنه أمر بكذا ، ونهى عن كذا
كاذب على الله عز وجل ، إلا أن يخبر بذلك عنه تعالى من يأتيه الوحي من
عند ربه فقط . وصح أيضاً بضرورة العقل ، أن من أدخل في الدين حكماً يقر
بأنه لم يأت به وحى من عند الله تعالى على رسوله صلى الله عليه وسلم فقد (١)
شرع من الدين ما لم يأذن به الله تعالى ، وقد ذم الله تعالى ذلك وأنكره في
نص القرآن . فقال : « شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله »

قال أبو محمد : ومن طريق النظر الضروري الراجع الى العقل والملاحظة
والحس ، أننا نسأل من أجاز أن يجمع علماء المسلمين على ما لا نص فيه ، فيكون
حقاً لا يسع خلافه . فنقول له وبالله تعالى التوفيق : أفى الممكن عندك أن يجتمع
علماء جميع الاسلام في موضع واحد ، حتى لا يشذ عنهم منهم أحد بعد
افتراق الصحابة رضى الله عنهم في الأمصار ؟ أم هذا ممتنع غير ممكن البتة ؟ فإن
قال : هذا ممكن ، كابر العيان ، لأن علماء أهل الاسلام (٢) قد افترق الصحابة
رضى الله عنهم في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليوم وهم جرا لم
يجتمعوا منذ افترقوا ، فصار بعضهم في اليمن في مدنها ، وبعضهم في عمان ،
وبعض في البحرين ، وبعض في الطائف ، وبعض بمكة ، وبعض بنجد ، وبعض
بجبل طى ، وكذلك في سائر جزائر العرب . ثم اتسع الأمر بعده عليه السلام ،

(١) في الاصل « بغير » وهو خطأ (٢) كذا بالأصل

فصاروا من السند وكابل ، الى مغارب الأندلس ، وسواحل بلاد البربر ، ومن سواحل اليمن الى ثغور أرمينية ، فما بين ذلك من البلاد البعيدة . واجتماع هؤلاء ممتنع غير ممكن أصلاً لكثرتهم ، وتناى أقطارهم . فان قال : ليس اجتماعهم ممكناً . قلنا : صدقت ! وأخبرنا الآن كيف الأمر إذا قال بعضهم قولاً لا نص فيه ، أقطع على أنه حق ، وأنت لا تدري أيجمع عليه سائرهم أم لا ؟ أم تقف فيه ؟ فان قال : أقطع بأنه حق . قلنا : حكمت بالغيب وبملا تدري ، وحكمت بالباطل بلا شك . فان قال : بل أقف فيه حتى يجمع عليه سائرهم . قلنا : فانما يصح إذا قال به آخر قائل منهم ، فلا بد من نعم ! فيقال لهم : فلو خالفهم فعلى قولك لا يكون حقاً ، فمن قوله نعم ! فيقال له : فكيف يكون حقاً ما يمكن أمس أن يكون باطلاً . وهذا حكم على الله تعالى ، وليس هذا حكم الله . وكفى بهذا بيانا .

وأيضاً فان اليقين قد صح : بأن الناس مختلفون في همهم ، واختيارهم وآرائهم وطبائعهم الداعية الى اختيار ما يختارونه ، وينفرون عما سواه متباينون في ذلك تبايناً شديداً متفاوتاً جداً . فمنهم رقيق القلب يميل الى الرفق بالناس ، ومنهم قاسى القلب شديد يميل الى التشديد على الناس ، ومنهم قوى على العمل مجد إلى العزم والصبر والتفرد ، ومنهم ضعيف الطاقة يميل الى التخفيف ، ومنهم جانح الى لين العيش يميل الى الترفيه ، ومنهم مائل الى الخشونة مجنح الى الشدة ، ومنهم معتدل في كل ذلك يميل الى التوسط ، ومنهم شديد الغضب يميل الى شدة الإنكار ، ومنهم حلیم يميل الى الالغاء ، ومن المحال اتفاق هؤلاء كلهم على إيجاب حكم برأيهم أصلاً ، لاختلاف دعائهم ومذاهبهم فيما ذكرنا ، وإنما يجمع ذوو الطبائع المختلفة على ما استووا فيه من الإدراك بحواسهم ، وعلموه ببدائنه عقولهم فقط . وليست أحكام الشريعة من هذين القسمين ، فبطل أن يصح فيها اجماع على غير توقيف ، وهذا برهان

قاطع ضرورى . وأما الاجماع على القياس ، فيبطل من قرب . لأنهم لم يجمعوا على صحة القياس ، فكيف يجمعون على ما لم يجمعوا عليه
قال أبو محمد : فاعترض فيها بعض المخالفين فقال : قد اختلف الناس

فى القول بخبر الواحد ، وقد أجمع على بعض ما جاء به خبر الواحد
قال أبو محمد : وهذا باطل ومخرقة ضعيفة ، لأن المسلمين لم يختلفوا قط
فى وجوب طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإنما اختلفوا فى الطريق
المؤدية اليه عليه السلام ، والذين لا يقولون بخبر الواحد ، ثم أجمعوا على حكم
ما جاء من أخبار الآحاد - فانهم يقولون : إنما قلنا به لأنه نقل كافة ، لا لأنه
خبر واحد . فإن قلتم : ان من القياس ما يوافق النص . قلنا لكم : المتبع
حينئذ إنما هو النص ولا نبالى وافقه القياس أو خالفه ، فلم تتبع القياس قط
وافق النص أو خالفه ، وكذلك لا يجوز الاجماع على قول انسان دون النبي
صلى الله عليه وسلم ، لأنه لا أحد بعده إلا وقد خالفه طوائف من المسلمين
فى كثير من قوله . وأيضاً فإن كان من بعده عليه السلام فمكن أن يصيب
وأن يخطئ ، فاتباع خطأ من أخطأ باطل ، وأما صواب المصيب فى الدين فانما
هو باتباعه النص ، فالنص هو المتبع حينئذ لا قول الذى اتبع النص ، وإنما
يجب اتباع النص سواء وافقه الموافق أو خالفه المخالف .

وأيضاً فإنه يقال لمن أجاز الاجماع على غير نص من قرآن أو سنة عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم : أخبرونا عما جوزتم من الاجماع - بعد رسول الله
صلى الله عليه وسلم على غير نص ، هل يخلو من أربعة أوجه لا خامس لها :
إما أن يجمعوا على تحريم شئ مات رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يحرمه ،
أو على تحليل شئ مات رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد حرمه ، أو على
إيجاب فرض مات رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يوجبه ، أو على إسقاط
فرض مات رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد أوجبه . وكل هذه الوجوه

كفر مجرد ، وإحداث دين بدل به دين الاسلام . ولا فرق بين هذه الوجوه ، وبين من جوز الاجماع على اسقاط الصلوات الخمس أو بعضها أو ركعة منها ، أو على إيجاب صلوات غيرها أو ركوع زائد فيها ، أو على ابطال صوم رمضان ، أو على إيجاب صوم شهر رجب ، أو على ابطال الحج الى مكة ، أو على إيجابه الى الطائف ، أو على إباحة الخنزير ، أو على تحريم الكبش ، كل هذا كفر صراح لا خفاء به . فان قالوا : كل هذه نصوص ، وإنما جوزنا الاجماع على ما لا نص فيه . قلنا : وكل ما ذكرنا لا نص فيه ، وإنما هي شرائع زائدة في دين الله تعالى أو ناقصة منه ، هذه صفة ما لا نص فيه . لا سبيل الى أن يكون حكم لا نص فيه يخرج من أحد هذين الوجهين . فان قالوا : هذا لا يجوز ، رجعوا الى قولنا من قرب ، ومن أجاز شيئاً من هذا كفر والله تعالى التوفيق . وهذا أيضاً برهان قاطع في ابطال القول بالقياس وبالرأى وبالاتحسان لا تخلص منه واعلموا أن قولهم : هذه المسألة لا نص فيها ، قول باطل وتدليس في الدين ، وتطريق الى هذه العظام ، لأن كل ما لم يحرمه الله تعالى على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم الى أن مات عليه السلام ، فقد حله بقوله تعالى : « خلق لكم ما في الارض جميعاً » . وقوله : « قد فصل لكم ما حرم عليكم » . وكل ما لم يأمر به عليه السلام فام يوجبه ، هذه ضرورة لا يمكن أن يقوم في عقل أحد غيرها . وأما كل ما نص عليه السلام بالأمر به أو النهي عنه (١) فقد حرمه أو أوجبه ، فلا يحل لأحد مخالفته ، فصح أنه لا شيء إلا وفيه نص جلي . فصح أنه لا إجماع إلا على نص ، ولا اختلاف إلا في نص ، كما ذكرنا ، ولا قياس يوجب ما ليس في نص إلا وهو زائد في الدين أو ناقص منه ولا بد

ثم نقول لهم أيضاً : أخبرونا عن الاجماع جملة ، هل يخلو من أحد ثلاثة

(١) في الاصل « عليه »

أوجه لا أربع لها بضرورة العقل؟: إما أن يجمع الناس على ما لا نص فيه كما ادعيتهم ، فقد أرينا كم بطلان ذلك ، وأنه محال وجوده لصحة وجود النصوص في كل شيء من الدين ، أو يكون اجماع الناس على خلاف النص الوارد من غير نسخ أو تخصيص له ورداً قبل موت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فهذا كفر مجرد كما قدمنا . أو يكون اجماع الناس على شيء منصوص فهذا قولنا . وهذه قسمة ضرورية لا محيد عنها أصلاً ، وإذ هو كما ذكرنا فاتباع النص فرض ، سواء أجمع الناس عليه أو اختلفوا فيه ، لا يزيد النص مرتبة في وجوب الاتباع أن يجمع الناس عليه ، ولا يوهن وجوب اتباعه اختلاف الناس فيه ، بل الحق حق وإن اختلف فيه ، وإن الباطل باطل وإن كثر القائلون به ، ولولا صحة النص عن النبي صلى الله عليه وسلم بأن أمته لا يزال منهم من يقوم بالحق ويقول به - فبطل بذلك أن يجمعوا على باطل - لقلنا : والباطل باطل وإن أجمع عليه ، لكن لا سبيل إلى الاجماع على باطل قال أبو محمد : فاذا الأمر كذلك ، فإنا ما علينا طلب أحكام القرآن والسنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إذ ليس الدين في سواهما أصلاً ولا معنى لطلبنا هل أجمع (١) على ذلك الحكم أو هل اختلف فيه لما ذكرناه ، وبالله تعالى التوفيق .

فإن قيل : فقد صححتم الاجماع آنفاً ، ثم توجبون الآن أنه لا معنى له . قلنا : الاجماع موجود كما اختلف موجود ، إلا أننا لم يكلفنا الله تعالى معرفة شيء من ذلك ، إنما كلفنا اتباع القرآن وبيان رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي نقله إلينا أولوا الأمر منا ، على ما بينا فقط ، ولأن أحكام الدين كلها من القرآن والسنة لا تخلو من أحد وجهين لا ثالث لهما : إما وحى مثبت في المصحف ، وهو القرآن ، وإما وحى غير مثبت في المصحف . وهو بيان رسول

(١) في الأصل « لطلبنا هذا اجماع » : الخ

الله صلى الله عليه وسلم . قال تعالى : « لتبين للناس ما نزل اليهم » . وقال تعالى : « وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى » : ثم ينقسم كل ذلك ثلاثة أقسام لارابع لها ، إما شئ نقلته الامة كلها عصر أبعد عصر ، كالإيمان والصلوات والصيام ونحو ذلك ، وهذا هو الاجماع . ليس من هذا القسم شئ لم يجمع عليه وأما شئ نقل نقل تواتر كافة عن كافة من عندنا كذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ككثير من السنن ، وقد يجمع على بعض ذلك ، وقد يختلف فيه . كصلاة النبي صلى الله عليه وسلم قاعداً بجميع الحاضرين من أصحابه وكدفعه خير الى يهود بنصف ما يخرج منها من زرع أو ثمر ، يخرجهم اذا شاء ، وغير ذلك كثير . وأما شئ نقله الثقة عن الثقة كذلك مبلغا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فنه ما أجمع على القول به ، ومنه ما يختلف فيه . فهذا معنى الاجماع الذى لا اجماع فى الديانة غيره البتة ، ومن ادعى غير هذا فانما يخطئ فيما لا يدري ، ويقول ما لا علم له ، ويقول بما لا يفهم ، ويدين بما لا يعرف حقيقته . وبالله تعالى التوفيق ، وبه نعوذ من التخليط (١) فى الدين بما لا يعقل

(١) هذا الذى ذهب اليه المؤلف هو الحق فى معنى الاجماع والاحتجاج به ، وهو بعينه المعلوم من الدين بالضرورة . وأما الاجماع الذى يدعيه الأصوليون فلا يتصور وقوعه ولا يكون أبدا وما هو الا خيال . وكثيرا ما ترى الفقهاء اذا حزبهم الأمر وأعوزتهم الحجة ادعوا الاجماع ، ونزوا مخالفه بالكفر ، وحاش لله . انما الاجماع الذى يكفر مخالفه هو المتواتر المعلوم من الدين بالضرورة وما أحسن ما قاله الامام أبو الوليد بن رشد الفيلسوف فى كتابه (فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال) قال : « وقد يدلك على أن الاجماع لا يتقرر فى النظريات بطريق يقينى كما يمكن أن يتقرر فى العمليات : — أنه ليس يمكن أن يتقرر الاجماع فى مسألة ما فى عصر ما إلا بأن يكون ذلك العصر عندنا محصورا ، وأن يكون جميع العلماء الموجودين فى ذلك العصر معلومين

فصل

قال أبو محمد : ثم اختلف الناس في وجوه من الاجماع ، لا علينا ان

عندنا ، أعنى معلوماً أشخاصهم ومبلغ عددهم ، وأن ينقل اليها في المسئلة مذهب كل واحد منهم فيها نقل تواتر ، ويكون مع هذا كله قد صح عندنا أن العلماء الموجودين في ذلك الزمان متفقون على أنه ليس في الشرع ظاهر وباطن وأن العلم بكل مسئلة يجب أن لا يكتم عن أحد ، وأن الناس طريقهم واحد في علم الشريعة . وأما وكثير من الصدر الأول قد نقل عنهم أنهم كانوا يرون أن للشرع ظاهراً وباطناً ، وأنه ليس يجب أن يعلم بالباطن من ليس من أهل العلم به ولا يقدر على فهمه ، مثل ما روى البخاري عن علي رضي الله عنه أنه قال : حدثوا الناس بما يعرفون أريدون أن يكذب الله ورسوله . ومثل ما روى من ذلك عن جماعة من السلف ، فكيف يمكن أن يتصور اجماع منقول اليها عن مسئلة من المسائل النظرية ؟ ونحن نعلم قطعاً أنه لا يخلو عصر من الأعصار من علماء يرون أن في الشرع أشياء لا ينبغي أن يعلم بحقيقتها جميع الناس وذلك بخلاف ما عرض في العمليات فإن الناس كلهم يرون افشاءها لجميع الناس على السواء . ويكتفى حصول الاجماع فيها بأن تنتشر المسئلة فلا ينقل اليها فيها خلاف ، فإن هذا كاف في حصول الاجماع في العمليات بخلاف الامر في العمليات . ونحن لانوافق على الكلمة الاخيرة التي معناها الاجماع السكوتي الا ان كان يريد به التواتر العملي فقط وأما أن يفتى مفت أو يحكم حاكم بأمر من أمور الشريعة ثم لا يخالفه - فيما يصل اليها - أحد من أهل عصره فليس هذا اجماعاً ولا شبيهاً به وهو واضح

وقال الامام العلامة عز الدين أبو عبد الله محمد بن ابراهيم بن المرتضى البجلي المعروف بابن الوزير - مؤلف الروض الباسم - في كتابه (اينار الحق على

نذكرها ان شاء الله تعالى، وان كنتم قد بينا آتفا أنه لا حاجة بأحد الى طلب اجماع او اختلاف، وانما الفرض على الجميع والذي يحتاج اليه الكل، فهو معرفة أحكام القرآن، وما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقط، كما بينا ان اهل العلم، مالوا الى معرفة الاجماع، ليعظموا خلاف من خالفه وليزجروه عن خلافه فقط. وكذلك مالوا الى معرفة اختلاف الناس، لتكذيب من لا يبالي بادعاء الاجماع - جرأة على الكذب حيث الاختلاف موجود - فيردعونه بآراءه عن اللجاج في كذبه فقط، وبالله تعالى التوفيق قال أبو محمد: فقالت طائفة: الاجماع اجماع الصحابة رضى الله عنهم فقط وأما اجماع من بعدهم فليس اجماعا. وقالت طائفة: اجماع أهل كل عصر اجماع صحيح، ثم اختلف هؤلاء فقالت طائفة منهم: اذا صح اجماع كل عصر ما فهو اجماع صحيح، وليس لهم ولا لأحد بعدهم أن يقول بخلافه. وقالت طائفة منهم أخرى: بل يجب مراعاة ذلك العصر، فان انقضوا كلهم ولم يحدثوا ولا أحد منهم خلافا لما اجمعوا عليه، فهو اجماع قد انعقد ولا يجوز لأحد خلافه، وان رجع أحد منهم عما اجمع عليه مع اصحابه فله ذلك، ولا يكون ذلك اجماعا. وقالت طائفة: اذا اختلف أهل عصر في مسألة ما فقد ثبت الاختلاف، ولا ينعقد في تلك المسألة اجماع أبداً. وقالت طائفة: بل

(الخلق): «اعلم أن الاجماعات نوعان: أحدهما تعلم صحته بالضرورة من الدين بحيث يكفر مخالفه، فهذا اجماع صحيح ولكنه مستغنى عنه بالعلم الضروري من الدين. وثانيهما ما نزل عن هذه المرتبة ولا يكون الا ظنا لأنه ليس بعد التواتر الا الظن، وليس بينهما في النقل مرتبة قطعية بالاجماع. وهذا هو حجة من يمنع العلم بمحصول الاجماع بعد انتشار الاسلام» ولعلك بعد هذا اقتنعت بما رسمنا لك من معنى الاجماع. والله الهادي الى الحق. وكتبه أبو الاشبال احمد بن محمد شاكر عفا الله عنه

إذا اختلف أهل عصر ما ، في مسألة ما ، ثم أجمع أهل العصر الذي بعدهم على بعض قول بعض أهل العصر الماضي ، فهو اجماع صحيح لا يسع أحداً خلافه أبداً . وقالت طائفة : إذا اختلف أهل العصر على عشرة أقوال مثلاً أو أقل أو أكثر ، فهو اختلاف فيما اختلفوا فيه ، وهو اجماع صحيح على ترك ما لم يقولوا به من الأقوال ، فلا يسع أحداً الخروج على تلك الأقوال كلها ، وله أن يتخير منها ما اداه إليه اجتهاده . وقالت طائفة : ما لا يعرف فيه خلاف فهو اجماع صحيح لا يجوز خلافه لأحد . وقالت طائفة : ليس هذا اجماعاً وقالت طائفة : إذا اتفق الجمهور على قول ، وخالفهم واحد من العلماء فلا يلتفت إلى ذلك الواحد ، وقول الجمهور هو اجماع صحيح . وهذا قول محمد بن جرير الطبري . وقالت طائفة : ليس هذا اجماعاً . وقالت طائفة : قول الجمهور والاكثر اجماع ، وإن خالفهم من هو أقل عدداً منهم . وقالت طائفة : ليس هذا اجماعاً . وقالت طائفة : اجماع أهل المدينة هو الاجماع ، وهذا قول المالكيين . ثم اختلفوا فقال ابن بكير منهم وطائفة معه : سواء كان عن رأي أو قياس أو نقلاً . وقال محمد بن صالح الأبهري منهم وطائفة معه : إنما ذلك فيما كان نقلاً فقط . وقالت طائفة : اجماع أهل الكوفة ، وهذا قول بعض الحنفيين . وقالت طائفة : إذا جاء القول عن صاحب الواحد أو أكثر من واحد من الصحابة ولم يعرف له مخالف منهم ، فهو إجماع ، وإن خالفه من بعد الصحابة رضي الله عنهم . وهو قول بعض الشافعيين وجمهور الحنفيين والمالكيين . وقال بعض الشافعيين : إنما يكون اجماعاً إذا اشتهر ذلك القول فيهم وانتشر ، ولم يعرف له منهم مخالف ، وأما إذا لم يشتهر ولا انتشر فليس اجماعاً ، بل خلافه جائز

ثم ههنا أقوال هي داخلة في باب الهوس أن سلم أصحابها من القصد إلى (١)

(١) في الأصل «من» وهو خطأ ، تقول : قصده وقصدت له وقصدت إليه ، بمعنى .

التلاعب بالدين . كقول بعض الحنفيين : ليس لأحد أن يختار بعد أبي حنيفة وزفر وأبي يوسف ومحمد بن الحسن والحسن بن زياد ، وإن اختيارات الشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبي ثور وداود بن علي وسائر العلماء - : شذوذ وخرق الاجماع . وكقول بكر بن العلاء القشيري المالكي : إن بعد سنة مائتين قد استقر الأمر ، وليس لأحد أن يختار . وكقول انسان ذكره أبو ثور في رسالة له ورد عليه ، وكان قوله : إنه ليس لأحد أن يخرج عن اختيارات الازاعى وسفيان الثوري وعبدالله بن المبارك ووكيع بن الجراح قال أبو محمد : أصناف الحق أكثر من أصناف التمر . ويكفي من بطلان كل قول في الدين لم يأت به قرآن ولا سنة ثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم - : قول الله تعالى : « ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون » وقوله تعالى : « قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين » . فصح أنه لا برهان في الدين إلا ما حده الله تعالى ، وأن حدود الله ليست إلا في كلامه ، وبيان رسول الله صلى الله عليه وسلم فقط . وأن من لم يأت في قوله في الدين ببرهان - من القرآن أو حكم مستند ثابت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم - فليس من الصادقين ، بل هو كاذب آفك ضال مضل ، وبالله تعالى التوفيق . إلا أنه لا بد - بحول الله تعالى - من بيان شبه هذه الأقوال الفاسدة ، التي قد عظم خطأ أهلها وكثر اتباعها ، لعل الله تعالى يهدي بهداه لنا أحدا - فيكون خيراً لنا من حمر النعم ، كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - وما توفيقنا إلا بالله ، وهو حسبي ونعم الوكيل .

واعلموا أن جميع هذه الفرق ، متفقة على أن اجماع الصحابة رضى الله عنهم اجماع صحيح ، وقائلون بأن كل ما اشتهر فيهم رضى الله عنهم ، ولم يقع منهم تكبير له ، فهو اجماع صحيح . فاعلموا أن اجماع هذه الفرق على ذكرنا ، حاكم لنا عليهم ، وموجب لنا أننا المتبعون للاجماع ، وأن مخالفينا كلهم

مخالفة للاجماع باقرارهم ، والحمد لله رب العالمين . كما نذكر في الباب المتصل بهذا إن شاء الله تعالى

ذكر الكلام في الاجماع اجماع من هو ؟ أاجماع الصحابة
رضى الله عنهم أم الأئصار بعدهم ؟ وأي شئ هو الاجماع ،
وبأى شئ يعرف أنه اجماع

قال أبو محمد : قال أبو سليمان وكثير من اصحابنا : لا إجماع إلا إجماع
الصحابة رضى الله عنهم . واحتج في ذلك بأنهم شهدوا التوقيف من رسول الله
صلى الله عليه وسلم . وقد صح أنه لا إجماع (١) إلا عن توقيف . وايضاً فانهم
رضى الله عنهم كانوا جميع المؤمنين ، لا مؤمن من الناس سواهم ، ومن
هذه صفة فاجماعهم هو اجماع المؤمنين ، وهو الاجماع المقطوع به . وأما
كل عصر بعدهم فانما هم بعض المؤمنين لا كلهم ، وليس اجماع بعض المؤمنين
اجماعاً ، إنما الاجماع اجماع جميعهم . وايضاً فانهم كانوا عدداً محصوراً ،
يمكن أن يحاط بهم وتعرف أقوالهم ، وليس من بعدهم كذلك

قال أبو محمد : أما قوله : إنهم شهدوا التوقيف من رسول الله صلى الله
عليه وسلم ، فهو كما قال . وهذا إنما هو حجة في أنه لا إجماع إلا عن توقيف
ولا شك في أن اجماع الصحابة رضى الله عنهم اجماع صحيح ، وإنما الكلام
في الأئصار بعدهم ، وقد عارضه مخالفوه بأن قالوا : قد يجوز أن يجمع أهل
عصر بعدهم على دليل من نص قرآن أو سنة ، فهذا يدخل في التوقيف .
وأما قوله : إن الصحابة رضى الله عنهم كانوا جميع المؤمنين ، وإن من بعدهم
إنما هم بعض المؤمنين ، فقول صحيح يعرف صدقه بالعيان والمشاهدة ، إلا

(١) في الأصل هنا زيادة ونصه : « وقد صح أنه لا إجماع إلا إجماع الصحابة
رضى الله عنهم عن توقيف » : والمعنى فيه غير ظاهر ولا صحيح

أنه قد طارضه مخالفوه في نكتة من هذه الجملة ، وهو أنه قال : إن كان هكذا فإنه مذ ماتت خديجة رضى الله عنها ، أو بعض قدماء الصحابة رضى الله عنهم ، فإن الباقي منهم إنما هم بعض المؤمنين لا كلهم أيضاً ، فقل : إن الإجماع إنما هو إجماع من أسلم منهم بمكة قبل أن يموت منهم أحد ، فعارضه بعض أصحابنا بأن قال : نعم ، هذا حق ، ما جاء قط نص قرآن ولا سنة بتسمية ما اتفق عليه من بقى بعد من مات اجماعاً . قال بعض أصحابنا : لا ولكن نقول : إن كل من مات منهم رضى الله عنهم ، فنحن موقنون قاطعون بأنه لو كان حياً أسلم للوحى المنزل من القرآن ، أو البيان من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لأنه لم يمت إلا مؤمناً بكل ما ينزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم بعده ، بلا شك ، وليس كذلك من بعدهم ، لأنه حدث فيمن بعدهم من لا يقول بخبر الواحد الثقة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلا تقطع عليهم بطاعة ما حكم به عليه السلام ، بخلاف الصحابة الذين مات منهم فهو داخل في الإجماع بهذه الجملة . فعارضه المخالف فقال : إن الأمر وإن كان كذلك ، فمع ذلك فقد كان يمكن أن يخالف الوحى متأولاً باجتهاده كما فعل عمر و خالد وأبو السنا بل (١) وغيرهم ، فإن لم يعتد هذا خلافاً ، لأنه وهم من صاحبه ، فلا يعتد بخلاف أحد من أهل الاسلام للنص - إذا خالفه متأولاً باجتهاده - لأن كل مسلم كان أو يكون فإنه مسلم لما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم وحكم به ، وإن خالف بعد ذلك متأولاً باجتهاده مخطئاً ، قاصداً الى الخير فى تقديره ، فقد صار على هذا القول كل حكم اجماعاً وبطل الاختلاف قال ابو محمد : وهذا اعتراض غير صحيح ، ولا يمنع مما أوجبه ابو سليمان من أن من بعد الصحابة إنما هم بعض المؤمنين - لا كلهم . لأن كل حكم نزل

(١) بنون خفيفة ثم موحدة ثم لام صحابى مشهور اختلف فى اسمه قيل اسمه عمرو وقيل لبيد وقيل غير ذلك . انظر تقريب التهذيب .

من الله تعالى بعد موت من مات من الصحابة رضى الله عنهم ، فلم يكفوا قط أن لا يخالفوا ذلك الحكم ، لانه لم يبلغهم . وانما يلزم الحكم بعد بلوغه . قال الله عز وجل : « لا تذكركم به ومن بلغ » . وانما كان يراعى اجماعهم عليه ، أو خلافهم له ، لو بلغهم . وليس من بعدهم - اذا بلغهم الحكم - كذلك ، بل إن اتبعوه فقد أجمعوا عليه ، ومن خالفه منهم مجتهدا فقد وجب الاختلاف في ذلك الحكم . وأما قوله : ان عدد الصحابة رضى الله عنهم كان محصورا ، ممكننا جمعه وممكننا ضبط أقوالهم ، وليس كذلك من بعدهم . فانما كان هذا اذا كانوا كلهم بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل تفرقهم في البلاد ، وأما بعد تفرقهم فالحال في تعذر حصر أقوالهم كالحال فيمن بعدهم سواء ولا فرق . هذا أمر يعرف بالمشاهدة والضرورة

قال ابو محمد : وأما من قال : إن اجماع اهل كل عصر فهو اجماع صحيح ، فقول باطل ، لما ذكرنا من أنهم بعض (١) لا كلهم ، لكنه حق ، لما ذكرنا قبل من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : انه لا تزال طائفة من امتي على الحق الى أن يأتي امر الله

قال ابو محمد : ونحن - ان شاء الله - مبينون كيفية الاجماع بيانا ظاهرا يشهد له الحس والضرورة ، وبالله تعالى التوفيق . فنقول : ان الاجماع - الذي هو الاجماع المتيقن ، ولا اجماع غيره - لا يصح تفسيره ولا ادعاؤه بالدعوى . لكن ينقسم قسمين ، احدهما : كل ما لا يشك فيه أحد من أهل الاسلام ، في ان من لم يقل به فليس مسلما ، كشهادة أن لا اله الا الله وان محمدا رسول الله ، وكوجوب الصلوات الخمس ، وكصوم شهر رمضان ، وكتحريم الميتة والدم والخنزير ، والاقرار بالقرآن ، وجملة الزكاة . فهذه أمور من بلغته فلم يقر بها فليس مسلما . فاذ ذلك كذلك فكل من قال بها فهو مسلم ، فقد صح أنها اجماع من جميع

(١) كذا بالأصل ولعله : « بعض المسلمين » .

أهل الاسلام . والقسم الثانى : شئٌ شهدته جميع الصحابة رضى الله عنهم من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو يتقن انه عرفه كل من غاب عنه عليه السلام منهم ، كفعله فى خير اذ أعطاها يهود بنصف ما يخرج منها من زرع أو تمر ، يخرجهم المسلمون اذا شاؤا . فهذا لاشك عند كل أحد فى انه لم يبق مسلم فى المدينة إلا شهد الأمر أو وصل اليه ، يقع (١) ذلك الجماعة من النساء والصبيان والضعفاء ، ولم يبق بمكة والبلاد النائية مسلم إلا عرفه وسريه . على أن هذا القسم من الاجماع قد خالفه قوم بعد عمر الصحابة رضى الله عنهم ، وهما منهم وقصدا الى الخير وخطأً باجتهادهم . فهذان قسمان للاجماع ، لاسبيل الى أن يكون الاجماع خارجا عنهما ، ولا أن يعرف اجماع بغير نقل صحيح اليهما ، ولا يمكن أحداً انكارهما ، وما عداها فدعوى كاذبة . وبالله تعالى التوفيق . ومن ادعى انه يعرف اجماعا خارجا من هذين النوعين ، فقد كذب على جميع أهل الاسلام ، ونعوذ بالله العظيم من مثل هذا

قال ابو محمد : * نا محمد بن سعيد بن عمر بن نبات ، نا محمد بن أحمد بن مفرج نا ابن الورد نا احمد بن حماد رغبة نا يحيى بن بكير نا الليث بن سعد حدثنى هقيل بن خالد عن ابن شهاب . قال اخبرنى أنس بن مالك : انه سمع عمر بن الخطاب القعد حين بايع المسلمون أبا بكر فى مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد استوى ابو بكر على المنبر ثم استوى - يعنى عمر - فتشهد قبل ابى بكر فقال : أما بعد ، فانى قلت لكم أمس مقالة وانها لم تكن كما قلت ، وانى والله ما وجدت المقالة التى قلت لكم فى كتاب انزله الله تعالى ، ولا فى عهد عهده الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولكنى كنت أرجو أن يعيش رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يدبرنا ، فاختر الله لرسوله الذى عنده على الذى عندكم ، وهذا الكتاب الذى هدى الله به رسوله ، فخذوا به تهتدوا

عما هدى له رسول الله صلى الله عليه وسلم .
قال ابو محمد : فهذا عمر رضى الله عنه على المنبر ، بحضرة جميع الصحابة
رضى الله عنهم - : يعلن ويعترف بأنه يقول القول لم يجده في قرآن ولا في سنة
وانه ليس كما قال . ولا ينكر ذلك أحد من الصحابة ، ويأمر باتباع القرآن
ولا يخالفه في ذلك احد منهم . فصح ان قولنا بان لا يتبع ما روى عن أحد
من الصحابة إلا أن يوجد في قرآن أو سنة هو اجماع الصحابة الصحيح ،
وان وجوب اتباع النصوص هو الاجماع الصحيح . وهو قولنا والحمد لله
رب العالمين . وأن من خالف هذين القولين ، فقد خالف الاجماع
الصحيح ، وكذلك من قلد انسانا بعينه في جميع اقواله ، أو جعل وكده (١)
الاحتجاج بجميع اقوال انسان بعينه ، كما فعل الحنفيون والمالكيون
والشافعيون - : خلاف متيقن لجميع عصر الصحابة ، ولجميع عصر التابعين ،
ولجميع عصر تابعي التابعين أولهم عن آخرهم . فنحن والله الحمد المتبعون
للاجماع ، وهم المخالفون للاجماع المتيقن . نسأل الله تعالى أن يفي بـهم الى
الهدى ، وأن يثبتنا عليه آمين

فصل

وأما من قال : ان الاجماع لا يجوز لأحد خلافه ، فقول صحيح .
وضمونه موضع تلبيس ، واخرجه مخرج تدليس ، وصارت كلمة حق أريد بها
باطل . وذلك أنهم أوهموا ان مالا اجماع فيه ، فان الاختلاف فيه سائغ جائز
(١) بفتح الواو واسكان الكاف ويجوز ضم الواو . يقال وكد الأمر وكدا اذا
مارسه وقصده ، وما زال ذاك وكدي - بفتح الواو - أى مرادى وهى وفعل
ودأبى وقصدى . وكذلك بضم الواو ، فكأن الوكد بالضم اسم وبالفتح المصدر
اه ملخصا من اللسان

قال ابو محمد : وهذا باطل ، بل كل ما اجمع عليه أو اختلف فيه فهما سواء في هذا الباب ، فلا يحل لأحد خلاف الحق أصلاً سواء اجمع عليه أو اختلف فيه . فان قيل : فهلا عذرتم من خالف الاجماع ، كما عذرتم من خالف فيما فيه خلاف . قلنا : كلا ! لعمرى ما فعلنا شيئاً مما تقولون ، ولا فرق عندنا فيما نسبتم اليه الفرق بينه ، بل قولنا الذي ندين الله تعالى به هو انه لاحق في الدين الا فيما جاء به كلام الله تعالى في القرآن أو بيان رسول الله صلى الله عليه وسلم للوحي المنزل اليه ، وانه لا يحل لأحد خلاف شئ من ذلك ، فمن جهل واخطأ قاصدا الى الخير ، لم يتبين له الحق ولا فهمه ، نخالف شيئاً من ذلك فسواء أجمع عليه ، أو اختلف فيه ، هو مخطيء معذور مأجور مرة ، كمن اسلم ولم يبلغه فرض الصلاة ، أو كمن اخطأ في القرآن الذي لا اجماع كالاجماع عليه ، فأسقط آية أو بدل كلمة أو زادها غير عامد ، لكنه مقدر أنه كذلك ، فهذا لا اثم عليه ولا حرج ، وهكذا في كل شئ . ومن عمد نخالف ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم ، غير مسلم بقلبه أو بلسانه انه كحكمه عليه السلام ، فهو كافر سواء كان فيما أجمع عليه ، أو فيما اختلف فيه . قال تعالى : « فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً » . وان خالف ما صح عنده من ذلك بعلمه ، وسلم له بقلبه ولسانه ، فهو مؤمن فاسق ، كالزاني وشارب الخمر وسائر العصاة . سواء كان مما أجمع عليه ، أو مما اختلف فيه . فهذه الحقائق التي لا يقدر احد على معارضتها ، لا الاقوال المموهة . وبالله تعالى التوفيق

فصل

وأما من قال بمراعاة انقراض العصر في الاجماع ، فمن احسن قول قيل . لأن عصر الصحابة رضى الله عنهم ، اتصل مائة عام وثلاثة أعوام ، لأن سمية

ام عامر رضى الله عنهما مات في اول الاسلام ، ثم لم يزالوا يموت منها من بلغ اجله ،
كأبى امامة وخديجة وعثمان بن مظعون وقتلى بدر وأحد واهل البعوث ، عاما
عاما . ومن مات في خلال ذلك ؛ الى أن مات أنس سنة احدى وتسعين من الهجرة ،
وكان عصر التابعين مداخلا لعصر الصحابة رضى الله عنهم ، لانه لما أسلم
الاثناعشر رجلا من الانصار رضى الله عنهم ، قبل الهجرة بسنة وثلاثة أشهر
كاملة لأنهم أسلموا في ذى الحجة في أيام الحج - وحملوا مع أنفسهم مصعب بن
عمير رضى الله عنه معاهلهم القرآن والدين ، وبقوا كذلك تمام عام ، ثم حج
منهم سبعون مسلما وثلاث نسوة مسلمات - كلهم يعرف اسمه وحسبه - وهم
أهل بيعة العقبة ، وتركوا بالمدينة اسلاما كثيرا فاشياء يتجاوز المأتين من الرجال
والنساء ، ثم هاجر عليه السلام في ربيع الأول ، فلا شك في انه قد مات في تلك
الخمس عشرة شهرا منهم موتى من نساء ورجال ، لأنهم أعداد عظيمة ، وكلهم
من جملة التابعين - وهم الجمهور - إلا من شاهد منهم النبي صلى الله عليه وسلم
وهم الأقل ، وهكذا كل من أسلم ولم يلق النبي صلى الله عليه وسلم من جميع جزيرة
العرب ، كبلاد اليمن والبحرين وعمان والطائف وبلاد مصر وقضاة وسائر
ربيعة وجبلى طى والنجاشى ، فكل من يلق منهم النبي صلى الله عليه وسلم
فهو من التابعين ، فلم يزل التابعون يموت منهم الواحد ، والاثنان والعشرات
والمئون والآلاف ، من قبل الهجرة بسنة وشهرين ، الى أن مات آخرهم في
حدود ثمانين ومائة من الهجرة ، كخلف بن خليفة الذى رأى عمرو بن حريث (١)
وكن ذكر عنه انه رأى أنس بن مالك رضى الله عنه ، فن هذا الواهى دماغه
الذى يتعاطى مراعاة انقراض أهل عصر ، مقدار مائة عام وثلاثة أعوام ، ثم
عصر آخر مقدار مائة سنة وثمانين سنة ، ويضبط أنفاسهم واجمعهم ، هل
(١) أنكر سفيان بن عيينة واحمد بن حنبل أن يكون خلف رأى عمرو بن حريث ، قال
احمد : ولكنه عندى شبه عليه . وقال سفيان : له رأى جعفر بن عمرو بن حريث .

اختلفوا بعد ذلك أم لا ؟ فكيف أن يوجب ذلك على الناس ، لاسيما وأهل
ذنيك العصرين متداخلان ، مضى كثير من أهل العصر الثاني ، قبل انقراض
العصر الاول بدهر طويل أكثر من مائة عام . وقد أفتى جمهورهم مع الصحابة ،
كمعلقة ومسروق وشريح وسليمان وربيعه (١) وغيرهم ، ماتوا في عصر الصحابة
وهكذا تتداخل الاعصار الى يوم القيامة

وقد اعترض بعضهم في هذا بقول رسول الله صلى عليه وسلم : خيركم القرن
الذي بعثت فيه ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم . فقلت : بين الأمرين فرق
كما بين النور والظلمة ، لأن الذي تباينت به الاعصار المذكورة ، هو شقوق (٢)
في الفضل لا يلحقه الآخرون ، معروف لمن تأخر من قرن الصحابة ، على من
تقدم من قرن التابعين ، وليس كذلك جواز الفتيا ، لأنه ان لم تجز الفتيا
لتابع حتى ينقرض عصر الصحابة ، لم تجز فتيا من ذكرنا ممن مات من التابعين
في عصر الصحابة ، وهذا باطل . أو يقولون : انه يراعى انقراض عصر التابعين
مع عصر الصحابة معا ، ففي هذا مراعاة كل عصر الى يوم القيامة ، مع عصر
الصحابة لتداخل الاعصار ، وهذا محال . والذي يدخل هذا القول من الجنون
أكثر من هذا ، لانه يجب على قولهم أنه اذا لم يبق من الصحابة إلا أنس وحده
فانه كان له ولغيره من التابعين أن يرجعوا عما اجمعوا عليه قالها أنس انس
عليهم هذا الباب والقيت المعلقة (٣) خرم عليهم من الرجوع ما كان مباحا
لهم قبيل ذلك وكفى بهذا جنونا ، وليت شعري متى يمكنه التطوف عليهم في

(١) سليمان هو ابن طرخان التيمي مات سنة ١٤٣ عن ٩٩ سنة . وربيعه هو
ابن عبد الرحمن المعروف بربيعة الرأي مات سنة ١٣٦ . وفي الأصل : « وسليمان
ابن ربيعة » : وهو خطأ بل هما اثنان (٢) الشف بفتح الشين وكسرها الفضل
والربح والزيادة وقد شف عليه يشف شفوا (٣) كذا بالأصل وهو
غير واضح

آفاقهم بل أن لا يزالهم الى ان يموتوا ، ومتى جمعوا له في صعيد واحد . ما في
الرعوة أكثر من هذا ، ولا في الهزل والتدين بالباطل ما يفوق هذا ،
ونعوذ بالله العظيم من الضلال

فصل

وأما من قال : اذا اختلف أهل عصر ما ، في مسألة ما ، فقد ثبت الاختلاف
ولا ينمقد في تلك المسألة اجماع أبدا ، فانه كلام فاسد . لأن الاختلاف
لا حكم له ، إلا الانكار له ، والمنع منه ، وإيجاب القول على كل أحد بما أمر
الله تعالى به في كتابه ، او على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم فقط ولا
مزيد . فالاختلاف لا يحل ان يثبت ، ولا يسمع أحدا خلاف الحق أصلا ، لكن
من خالفه جاهلا متأولا فهو مخطئ معذور ، مأجور أجراً واحداً ، كما
ذكرنا آنفا . وفرض على كل من بلغه الحق أن يرجع اليه ، فان عانده بقلبه
او باسائه عالما بالحق فهو كافر ، وان عانده بفعله عالما بالحق ففاسق ، كما
قدمنا . وبالله تعالى التوفيق

فصل

وأما من قال : اذا اختلف أهل عصر ما ، ثم أجمع أهل عصر ثان على
أحد الاقوال التي اختلف عليها أهل العصر الماضي ، فليس لأحد خلاف ما
أجمع عليه أهل العصر الثاني . فقد قلنا في تعذر علم هذا بما قلنا آنفاً وسنزيد
في ذلك بيانا لا يحيل ان شاء الله تعالى عن ذي لب ، وقد قلنا إنه لا معنى
لمراعاة ما اجمع عليه مما اختلف فيه ، انما هو حق او خطأ ، والحق في الدين
ليس إلا في كلام الله تعالى ، أو بيان رسول الله صلى الله عليه وسلم الثابت عنه
بنقل الثقات مسندا فقط . وهذا لا يسمع أحدا خلافة ، ولا يقويه ولا يزيده

رتبة في أنه حق أن يجمع عليه ، ولا يوهنه أن يختلف فيه ، والخطأ هو خلاف النص ، ولا يحل لأحد أن يخطئ ، لأنه يعذر بتأوله وجهله كما قدمنا ، أو يكفر بعناده بقلبه أو بلسانه ، أو يفسق بمخالفته بعمله فقط ، وبالله تعالى التوفيق ولا سبيل الى اجماع أهل عصر ما ، على خلاف نص ثابت ، لأن خلاف النص باطل ، ولا يجوز اجماع الامة على باطل ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : لا تزال طائفة من أمتي على الحق ، فصح ان هذا القول - الذي صدرنا في الباب - فاسد

فصل

وأما قول من قال : ان افترق أهل العصر على أقوال كثيرة جدا ، أو أكثر من واحد ، فان مالم يقولوه قد صح الاجماع منهم على تركه . فقد قلنا في تعذر معرفة ذلك وحصره ، ونقول أيضا ان شاء الله تعالى . وقد قلنا : انه لا يمكن مع ذلك أن يجمع أهل عصر طرفة عين فما فوقها خطأ على خطأ ، لاخبار النبي صلى الله عليه وسلم بانه لا تزال طائفة على الحق . فهذه الاقوال كلها متخاذلة غير موضوعة وضعا صحيحا ، خارجة عن الامكان الى الامتناع ، وما كان هكذا فلا وجه للاشتغال به

قال أبو محمد : فوهوا ههنا بان قالوا : قد صح الاجماع من الصحابة رضی الله عنهم بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، على المنع من بيع امهات الاولاد وكان يبيعن على عهده عليه السلام حلالا . وقد صح اجماعهم على جلد شارب الخمر ثمانين ، ولم يكن ذلك على عهده صلى الله عليه وسلم ، وقد صح اجماعهم على ان ستة أحرف من جملة الأحرف السبعة التي كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . قلنا : كذبتكم وأفكتم ! أما جلد شارب الخمر ثمانين ، فيعيد الله تعالى عمر من أن يشرع حدا لم يأت به وحى من الله تعالى ورسوله

صلى الله عليه وسلم ، ونحن نسألكم ما الفرق بين ما تدعونه بالباطل من إحداث حد لم يشرعه رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحمر ؟ وبين إثبات حد في اللبابة بقطع الذكر ؟ أو في الزنا بجلد مائتين ؟ أو بقطع يد الناصب ؟ أو بقلع أضرار آكل الخنزير ؟ وما الفرق بين هذا كله وبين إسقاط صلاة وزيادة أخرى ؟ وإبطال صوم رمضان ، وإحداث شهر آخر ؟ ومن أجاز هذا فقد خرج عن الاسلام ، وكفر كفرا صراحا ، ولحق بالباطنية وغلاة الروافض ، واليهود والنصارى الذين بدلوا دينهم . وانما جلد عمر الاربعين الزائدة تعزيرا ، كما صح عنه أنه كان اذا أتى بمن تتابع في الحمر جلده ثمانين ، واذا أتى بمن لم يكن له منه الا الوهلة ونحوها جلده أربعين . وبما معشر من لا يستحي من الكذب ، أين الاجتماع الذى تدعونه ؟ وقد صح أن عثمان وعلياً وعبد الله بن جعفر - بحضرة الصحابة - جلدوا في الحمر أربعين بعد موت عمر . كما * ثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن على ثنا مسلم ابن الحجاج ثنا اسحاق بن راهويه ثنا يحيى بن حماد (١) ثنا عبد العزيز بن المختار ثنا عبد الله بن فيروز الداناج - مولى ابن عامر - ثنا حنين (٢) بن المنذر أبو ساسان . قال : شهدت عثمان أتى بالوليد يشهد عليه رجلا . احدهما حران أنه شرب الحمر ، والثانى أنه قاءها ، قال عثمان : يا على قم فاجلده . فقال على : يا حسن قم فاجلده . فقال الحسن : ول حارها من تولى قارها (٣) فكأنه وجد عليه ، فقال على : يا عبد الله بن جعفر قم فاجلده ، فجلده وعلى بعد حتى بلغ أربعين فقال : أمسك : جلد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين ، وأبو بكر أربعين ،

- (١) فى الأصل « يحيى بن آدم » وصحناه من صحيح مسلم
 (٢) بضم الحاء المهملة وفتح الضاد المعجمة (٣) معناه : ول شرها من تولى خيرها ، ول شديدتها من تولى هينتها ، جعل الحر كناية عن الشر والشدة والبرد وكناية عن الخير والهين . قاله فى اللسان

وعمر ثمانين ، وكل سنة . فان كان ضرب الثمانين اجماعا ، فعثمان وعلى وابن جعفر والحسن ومن حضرهم خالفوا الاجماع ، ومخالف الاجماع عندهم كافر . فانظروا فيما تقبحهم آراؤهم ، وحاشا للآفة الصحابة رضى الله عنهم من الكفر ومن مخالفة الحق ، ومن احداث شرع ، لم يأذن به الله تعالى . فان قيل : فإ معنى قول على : وكل سنة . قلنا : صدق لأن التعزير سنة ، فان قيل : ان التعزير عندكم لا يتجاوز عشر جلدات . قلنا يمكن أن يجلده عمر لكل كأس عشر جلدات تعزيرا ، فهذا جائز . وقد تعلق في هذا الخبر بعض من لا يبالي بما اطلق به لسانه في نصر ضلاله . فان ذكر ما * ثناه عبد الرحمن بن عبد الله الحمداني ثنا أبو اسحاق البلخي ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا عبد الله بن عبد الوهاب ثنا خالد بن الحارث ثنا سفيان الثوري عن أبي حصين (١) . أنه حدث قال : سمعت عمير بن سعد النخعي قال سمعت على بن أبي طالب قال : ما كنت لأقيم حدا على أحد فيموت فأجد في نفسي إلا صاحب الحجر ، فانه لو مات وديته ، وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسنه (٢) قال أبو محمد : فاعجبوا لعمى هذا الانسان ، يعلل حديثا صحيحا لامغمر فيه ، بحديث مملوء غللا . أولها أن راويه يختلف فيه ، مرة عمير بن سعيد ، ومرة عمير بن سعد ، ومرة نخعي ، ومرة حنفي (٣) . ثم الطامة الكبرى كيف يجعل

(١) بفتح الحاء وكسر الصاد المهملتين وهو عثمان بن عاصم الأسدي الكوفي (٢) بضم السين ويجوز في النون المشددة الفتح والضم وكذا هو بالضبطين في اليونينية (٣) ليس في الحديث علة وهو حديث صحيح رواه أيضا مسلم وابوداود وابن ماجه . وعمير لم يختلف في اسم أبيه بل هو « سعيد » بالياء . قال النووي فيما نقله عنه العيني في شرح البخاري (١١ : ١٢٨) : « هكذا وقع في جميع النسخ من الصحيحين ، ووقع للحميدي في الجميع سعد بسكون العين وهو غلط ، ووقع في المذهب عمر بن سعد بحذف الياء

هذا المفتون حجة شيئاً يخبر على عن نفسه أنه يجد في نفسه منه مالا يجد من سائر الحدود ، فان كان حقاً وسنة ، فلم يجد في نفسه اذاً حتى يؤدي دينه إن مات من ذلك الجلد ، وهلا وجد في نفسه ممن مات في سائر الحدود ، وفي هذا كفاية . ثم معاذ الله أن يثبت على في الدين ما لم يسنه عليه السلام ، ثم لو صح لكان وجهه بينا ، وهو : أنه انما يجد في الاربعين الزائدة التي جلدوها تعزيراً

ثم نقول لهم : لو ادعى عليكم ههنا خلاف الاجماع ، لصدق مدعى ذلك عليكم ، لانكم تقررون أن عمر أول من جلد في الحمر ثمانين ، وقد كان استقر الاجماع قبله على أربعين ، فقد أقررتم على أنفسكم بخلاف الاجماع ، ونسبتم صمراً الى خلاف الاجماع ، وقد أعاده الله تعالى من ذلك . وأما أنتم فأنتم أعلم بانفسكم ، وإقراركم على أنفسكم لازم لكم ، فان لجأتم الى مراعاة انقراض العصر لزمكم مثله في جلد عثمان وعلى في الحمر أربعين بعدهم ولا فرق .

وأما أمهات الاولاد فكذب في ذلك أفحش من كل كذب ، لان عبد الله ابن الربيع قال : * نا محمد بن اسحاق بن السليم نا ابن الاعرابي نا أبو داود السجستاني نا موسى بن اسماعيل نا حماد بن سلمة عن قيس بن سعد عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله الانصاري قال : بعنا أمهات الاولاد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر ، فلما كان عمر نهانا فأنتهينا . فهذا عمل الناس أيام رسول الله صلى الله عليه وسلم وأيام أبي بكر * نا محمد بن سعيد بن نبات نا احمد بن عون الله نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الخشني نا محمد بن بشار نا محمد بن جعفر - غندر - نا محمد بن سعيد عن الحكم بن عتيبة عن زيد بن وهب . قال : انطلقت أنا ورجل الى عبد الله بن مسعود نسأله عن أم الولد ، فاذا هو يصلي ورجلان قد اختلفاه . فلما صلى

منهما وهو غلظ فاحش » وقال النووي في تهذيب الاسماء (٢ : ١٦) :

« اتفقوا على توثيقه وجلالته »

سألاه فقال لاحدهما : من أقرأك قال أقرأنيها أبو عبدة أو أبو الحكم المزني .
وقال الآخر : أقرأنيها عمر بن الخطاب ، فبكى ابن مسعود حتى بل الحصى بدموعه
وقال : إقرأ كما أقرأك همر ، فإنه كان للاسلام حصنا حصينا يدخل الناس فيه
ولا يخرجون منه ، فلما أصيب عمر انثلم الحصن فخرج الناس من الاسلام .
قال : وسألته عن أم الولد . فقال : تعتق من نصيب ولدها * ناهام نا ابن مفرج
نا ابن الاعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق نا سفيان بن عيينه نا الاعمش نا ابن مفرج
و هب . قال : مات رجل منا وترك أم ولد ، فأراد الوليد بن عقبة بيعها في
دينه ، فاتينا ابن مسعود فوجدناه يصلي ، فانتظرناه حتى فرغ من صلاته ، فذكرنا
ذلك له ، فقال : إن كنتم لابد فاجعلوها في نصيب ولدها * وبه الى عبد الرزاق
عن ابن جريج أنه حدثه قال : أخبرنا عطاء بن أبي رباح أن ابن الزبير أقام أم حبيبي
أم ولد محمد بن صهيب في مال ابنها ، جعلها من نصيبه ، ويسمى ابنها خالد . قال
عطاء : وقال ابن عباس : لا تعتق أم الولد حتى يلفظ سيدها بعقبتها * نا احمد بن
محمد الطلسمكي نا محمد بن احمد بن مفرج نا ابراهيم بن احمد بن فراس نا محمد بن علي
بن زيد نا سفيان بن منصور نا هشيم نا خبرنا مغيرة بن مقسم عن الشعبي عن عبيدة
السماني . أن عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب أعتقا امهات الاولاد ،
قال علي بن أبي طالب : ففضى بذلك عمر حتى أصيب ، ثم قضى بذلك عثمان
حتى أصيب ، فلما وليت رأيت أن أرقهن .

قال أبو محمد : وهذا قول زيد بن ثابت وغيره . فيقال لهؤلاء الذين قد أعمى
الله تعالى أبصارهم : أتقرون أن عمر هو أول من منع من بيعهن ؟ فنقول لهم :
نعم . ويدعونه اجماعا من كل من معه من الصحابة رضي الله عنهم . فيقال لهم :
قد أقررتم أن عمر خالف الاجماع بهذا الفعل ، اذ قلتم إن المسلمين كانوا على
بيعهن حتى نهام همر ، فهل في خلاف الاجماع أكثر من هذا ؟ أو كذبتم إذ قلتم
إن عمر أول من حرم بيعهن ، لابد من احداها . وقد أعاذ الله همر من خلاف

الاجماع . وأما أنتم فأنتم أعلم بأنفسكم ، وأقراركم بذلك على أنفسكم لازم لكم ثم لو صح لكم أن عمر رضى الله عنه وكل من معه أجمعوا على ذلك فصار اجماعاً ، للزمكم أن ابن مسعود وعلى بن أبى طالب وابن عباس وابن الزبير وزيد بن ثابت ، خالفوا الاجماع ، وخلاف الاجماع عندكم كفر ، فانظروا أى مضايق تقتحمون ؟ ومن أى أجواف تتساقطون ؟ ولا بد من هذا أو من كذبكم فى دعوى الاجماع على حكم عمر بذلك ، لا يخرج من أحدهما . وأما نحن فدعوى الاجماع عندنا فى مثل هذا افك وكذب ، وجرأة على التجليح (١) بالكذب على جميع أهل الاسلام ، ولا ينكر الوهم - بالاجتهاد والخطأ مع قصد الى طلب الحق والخير - على أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولا نقول فى شئ من الدين إلا بنص قرآن أو سنة ثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا نبالي من خالف فى ذلك ، ولا نتكثر بمن وافق . ولولا * ما نا احمد بن قاسم قال نا أبى قاسم بن محمد بن قاسم نا جدى قاسم بن أصبغ نا مصعب بن محمد (٢) نا عبيد الله ابن عمر الرقى عن عبد الكريم الجزرى عن عكرمة عن ابن عباس . قال : لما ولدت مارية ابراهيم ، قال النبی صلى الله عليه وسلم : أعتقها ولدها . مع دلائل من نصوص أخر ثابتة قد ذكرناها فى كتاب الايصال - : ما قلنا إلا ببيع أمهات الاولاد ، لكن السنة الثابتة لا يحل خلافها ، وما نبالي خلاف

(١) جلع - بفتح اللام المشددة - على القوم تجليحاً اذا حمل عليهم . قاله فى اللسان (٢) فى هذا الاسناد خطأ فقد قال الشوكانى فى نيل الأوطار (٢٢١ : ٦) : « قال ابن حزم : صح هذا بسند رواه ثقات عن ابن عباس ثم ذكره من طريق قاسم بن أصبغ عن محمد بن مصعب عن عبيد الله بن عمر عن عبد الكريم الجزرى عن عكرمة عن ابن عباس ، وتعقبه ابن اللقطان بأن قوله : عن محمد بن مصعب ، خطأ وإنما هو عن محمد وهو ابن وضاح عن مصعب وهو ابن سعيد المصيصى وفيه ضعف »

ابن عباس لروايته ، فقد يخالفها مبتأولا أنه خصوص ، أو قد ينسى ما روى وما كلفنا الله تعالى قط أن نراعى أقوال القائلين ، إنما أمرنا بقول رواية النافرين ليتفقوا في الدين ، المنذرين لمن خلقهم من المؤمنين ، بما بلغهم وصح عنهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وبالله تعالى التوفيق .

وأما دعواهم أن عثمان رضي الله عنه ، أسقط ستة أحرف من جملة الأحرف السبعة المنزل بها القرآن من عند الله عز وجل ، فعظيمة من عظام الأفك والكذب ، ويعيد الله تعالى عثمان رضي الله عنه من الردة بعد الاسلام ، ولقد أنكر أهل التعسف على عثمان رضي الله عنه أنه أقل من هذا ، مما لانكرة فيه أصلا فكيف لو ظفروا له بمثل هذه العظيمة ، ومعاذ الله من ذلك ، وسواء عند كل ذي عقل اسقاط قراءة أنزلها الله تعالى ، أو اسقاط آية أنزلها الله تعالى ، ولا فرق وتالله إن من أجاز هذا غافلا ثم وقف عليه وعلى برهان المنع من ذلك وأصر ، فإنه خروج عن الاسلام لاشك فيه ، لانه تكذيب لله تعالى في قوله الصادق لنا : « انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون » . وفي قوله الصادق : « إن علينا جمعه وقرآنه فاذا قرأناه فاتبع قرآنه ثم إن علينا بيانه » . فالكل مأمورون باتباع قرآنه الذي أنزله الله تعالى عليه ، وجمعه به ، فن أجاز خلاف ذلك فقد أجاز خلاف الله تعالى . وهذه ردة صحيحة لامرية فيها . وما رامت غلاة الروافض وأهل الاتحاد الكائدون للاسلام إلا بعض هذا ، وهذه الآية تبين ضرورة أن جميع القرآن كما هو من ترتيب حروفه ، وكلماته ، وآياته وسوره . حتى جمع كما هو . فإنه من فعل الله عز وجل وتولييه وجمعه ، وأوحى به الى نبيه عليه السلام ، وبينه عليه السلام للناس ، فلا يسع أحدا تقديم مؤخر من ذلك ، ولا تأخير مقدم أصلا ،

ونحن نبين فعل عثمان رضي الله عنه ذلك بيانا لا يخفى على مؤمن ولا على كافر . وهو أنه رضي الله عنه : علم أن الوهم لا يمرى منه بشر ، وأن في الناس

منافقين يظهرون الاسلام ويكونون الكفر هذا أمر يعلم وجوده في العالم ضرورة ، فجمع من حضره من الصحابة رضى الله عنهم على نسخ مصاحف مصححة كسائر مصاحف المسلمين ولا فرق . إلا أنها نسخت بمحضرة الجماعة فقط ، ثم بعث الى أمصار المسلمين الى كل مصر مصحفا يكون عندهم ، فان وهم واهم في نسخ مصحف ، أو تعمد ملحد تبديل كلمة في المصحف أو في القراءة ، رجع الى المصحف المشهور المتفق على نقله ونسخه ، فعلم أن الذى فيه هو الحق ، وكيف كان يقدر عثمان على ما ظنه أهل الجهل ؟ والاسلام قد انتشر من خراسان الى برقه ، ومن اليمن الى اذربيجان ، وعند المسلمين أزيد من مائة ألف مصحف ، وليست قرية ولا حلة (١) ولا مدينة إلا والمعلون للقرآن موجودون فيها ، يعلمونه من تعلمه من صبي أو رجل أو امرأة ، ويؤمهم به في الصلوات في المساجد . وقد حدثني يونس بن عبد الله بن مغيث قال : أدركت بقرطبة مقرئاً يعرف بالقرشى ، أحد مقرئين ثلاثة للعامة كانوا فيها ، وكان هذا القرشى لا يحسن النحو ، فقرأ عليه قارئ يوماً في سورة ق : « وجاءت سكرة الموت بالحق ذلك ما كنت منه تحيد » . فرده عليه القرشى تحيد بالتنوين ، فراجعته القارئ وكان يحسن النحو ، فلج المقرئ وثبت على التنوين ، وانتشر ذلك الخبر الى أن بلغ الى يحيى بن مجاهد الفزارى الألبيرى وكان منقطع القرين في الزهد والخير والعقل ، وكان صديقاً لهذا المقرئ ، فضى اليه فدخل عليه وسلم عليه ، وسأله عن حاله ، ثم قال له : إنه بعد عهدي بقراءة القرآن على مقرئ ، فأردت تجديد ذلك عليك ، فسارع المقرئ الى ذلك ، فقال له الفزارى : أريد أن أبتدىء بالمفصل ، فهو الذى يتردد في الصلوات ،

(١) الحلة بكسر الحاء وفتح اللام المشددة : جماعة بيوت الناس لاؤها تحمل وقال كراع : هى مائة بيت . والجمع حلال . قاله في اللسان . ولا تزال الحلة مستعملة بمعنى جماعة البيوت في بلاد السودان الى الآن .

فقال له المقرئ: «ماشتت! فبدأ عليه من أول المفصل، فلما بلغ سورة ق، وبلغ إلى الآية المذكورة ردها عليه المقرئ بالتنوين. فقال له يحيى بن مجاهد لا تفعل ما هي إلا غير منونة بلاشك، فليج المقرئ: فلما رأى يحيى بن مجاهد لجاجه، قال له: يا أخى إنه لم يحملنى على القراءة عليك، إلا لترجع إلى الحق في لطف، وهذه عظيمة أوقعك فيها فلة علمك بالنحو، فإن الأفعال لا يدخلها تنوين البتة، فتحير المقرئ إلا أنه لم يقنع بهذا، فقال يحيى بن مجاهد: بينى وبينك المصاحف، فبعثوا فاحضرت جملة من مصاحف الجيران، فوجدوها مشكولة بلاثنتين، فرجع المقرئ إلى الحق. وحديثي* حماد بن أحمد بن حنبل قال حدثني عبد الله بن محمد بن علي عن اللخمي الباجي قال قالنا محمد بن عمر بن لبانة. قال: أدركت محمد بن يوسف بن مطروح الأعرج، يتولى صلاة الجمعة في جامع قرطبة وكان عديم الورع، بعيداً عن الصلاح، قال: فخطبنا يوم الجمعة فتلقى خطبته: «لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم» فقرأها بنونين «عنتم». قال: فلما انصرف أتيناها وكنا نأخذ عنه رأى مالك، فذكرنا له قراءته للآية وأنكرناها. فقال: نعم! هكذا أقرأناها، وهكذا هي. فليج فحنا كناه إلى المصحف، فقام ليخرج المصحف، ففتحه في بيته وتأمله، فلما وجد الآية بخلاف ماقرأها عليه، أنف الفاسق من رجوعه إلى الحق، فأخذ القلم والحق ضرساً زائداً. قال محمد بن عمر: فوالله! لقد خرج البنا والنون لم يتم بعد جفوف مدادها

قال أبو محمد: فالأول واهم مغفل، والثاني فاسق خبيث، فلولا كثرة المصاحف بأيدي الناس، لتشكك كثير من الناس في مثل هذا، إذا شاهدوه ممن يظنون (١) به خيراً أو علماً، وغلخى الخطأ والتعمد. فمثل هذا تخوف عثمان رضى الله عنه، ولقد عظمت منفعة فعله ذلك أحسن الله جزاءه.

وأما الأحرف السبعة ، فباقية كما كانت الى يوم القيامة ، مثبتة في القراءات المشهورة من المشرق الى المغرب ، ومن الجنوب الى الشمال ، فإيّن ذلك . لأنّها من الذكر المنزل الذي تكفل الله تعالى بحفظه ، وضمان الله تعالى لا يخيّس أصلاً ، وكفّالته تعالى لا يمكن أن تضيع .

ومن البرهان على كذب أهل الجهل وأهل الافك على عثمان رضى الله عنه في هذا ما * ناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد الهمداني نا ابراهيم بن احمد البلخي نا القزويني نا البخاري نا أمية - هو ابن بسطام (١) - نا يزيد بن زريع عن حبيب بن الشهيد عن ابن أبي مليكة عن ابن الزبير قال : قلت لعثمان : « والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً » (قال قد) (٢) نسختها الآية الاخرى فلم تكتبها أو تدعها ؟ قال : يا ابن أخي ، لا أغير شيئاً (منه) (٢) من مكانه * وبه الى البخاري نا موسى اسماعيل نا ابراهيم (٣) حدثنا ابن شهاب أن أنس بن مالك حدثه أن حذيفة بن اليمان : قدم على عثمان بن عفان وكان يغازي أهل الشام ، في فتح إرمينية وأذربيجان مع أهل العراق ، فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة ، فقال حذيفة [لعثمان] (٢) : يا أمير المؤمنين أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى . فأرسل عثمان الى حفصة أم المؤمنين أن أرسل الينا بالصحف ننسخها في المصاحف ، ثم نردها اليك . فأرسلت بها حفصة الى عثمان ، فأمر زيد بن ثابت ، وعبد الله ابن الزبير ، وسعيد بن العاص ، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، فنسخوها في المصاحف . وقال عثمان للرهط القرشيين (الثلاثة) (٢) : إذا اختلفتم

(١) في الاصل « هو ابن خالد » وهو خطأ صححناه من البخاري

(٢) الزيادة من البخاري (٦: ٢٩) طبعة السلطان عبد الحميد

(٣) في الأصل « ابراهيم بن شهاب » وهو خطأ

أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن ، فاكاتبوه بلسان قريش فانما نزل بلسانهم ، ففعلوا . حتى اذا نسخوا الصحف في المصاحف ، رد عثمان الصحف الى حفصة ، وأرسل الى كل أفق بمصحف (١) مما نسخوا ، وأمر بما سواه من القرآن في [كل] (٢) صحيفة أو مصحف أن يحرق . فهذان الخبران عن عثمان ، اذا جمعا صحيحا قولنا وهو : أنه لم يحل شيئا من القرآن عن مكانه الذي أنزله الله تعالى عليه ، وأنه احرق ماسوى ذلك مما وهم فيه وهم ، أو تعمد تبديله متمم .

* نا عبد الله بن الربيع التميمي نا عمر بن عبد الملك الخولاني نا أبو سعيد بن الأعرابي العزى ناسليان بن الأشعث نا محمد بن المثني نا محمد بن جعفر ناشعبة عن الحكم عن مجاهد عن ابن أبي ليلى عن أبي بن كعب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان عند أضاة بنى غفار فأتاه جبريل عليه السلام فقل له : إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك على حرف . فقال : أسأل الله معافاته ومغفرته ، إن أمتي لا تطيق على ذلك ، ثم أتاه الثانية فذكر نحو هذا ، حتى بلغ سبعة أحرف . فقال : ان الله يأمرك أن تقرأ أمتك على سبعة أحرف ، فأبما حرف قرأوا عليه فقد أصابوا . وبه * الى سليمان بن الأشعث نا القعنبى عن مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القارى قال : سمعت عمر بن الخطاب يقول : سمعت هشام بن حكيم (٣) بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرؤها ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم اقرأنيها ، فكادت أن أعجل عليه ، ثم أمهلته حتى انصرف ، ثم لفته بردائه فجئت به رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقلت : يا رسول الله ، اني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأتنيها ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : اقرأ ! فقرأ القراءة التي سمعته يقرأ . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هكذا أنزلت ، ثم قال لي : اقرأ !

(١) في الأصل « مصحفا » وصححناه من البخارى (٢) الزيادة من البخارى

(٣) في الأصل « الحكم » وهو خطأ

فقرأت ، فقال : هكذا أنزلت . ثم قال عليه السلام : ان القرآن أنزل على سبعة أحرف فأقرأ ما تيسر منه .

قال أبو محمد : فحرام على كل أحد أن يظن أن شيئاً أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أمته لا تطيق ذلك ، أتى عثمان فحمل الناس عليه فأطاقوه ، ومن أجاز هذا فقد كذب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، في قوله الله تعالى : إن أمته لا تطيق على ذلك ، ولم ينكر الله تعالى عليه ذلك ولا جبريل عليه السلام وقال هؤلاء المجرمون : إنهم يطيقون ذلك ، وقد أطاقوه ، فيا الله ويا للمسلمين ؟ أليس هذا اعتراضاً مجرداً على الله عز وجل مع التكذيب لرسوله صلى الله عليه وسلم ؟ فهل الكفر إلا هذا ؟ نعوذ بالله العظيم أن يمر بأوهامنا ، فكيف أن نعتقده . وأيضاً فإن الله تعالى آتانا تلك الأحرف فضيلة لنا ، فيقول من لا يحصل ما يقول : إن تلك الفضيلة بطلت ، فالبلية إذاً قد نزلت ، حاش لله من هذا

قال أبو محمد . ولقد وقفت على هذا مكي بن أبي طالب المقرئ رحمه الله ، فرة سلك هذا السبيل الفاسدة ، فلما وقفته على ما فيها رجع . ومرة قال بالحق في ذلك كما نقول ، ومرة قال لي : ما كان من الأحرف السبعة موافقاً لخط المصحف فهو باق ، وما كان منها مخالفاً لخط المصحف فقد رفع . فقلت له : إن البلية التي فررت منها في رفع السبعة الأحرف ، باقية بحسبها ، في إجازتك رفع حركة واحدة من حركات جميع الأحرف السبعة ، فكيف أكثر من ذلك ، فن أين وجب أن يراعى خط المصحف ، وليس هو من تعليم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لأنه كان أمياً لا يقرأ ولا يكتب ، واتباع عمل من دونه من غير توقيف منه عليه السلام لاحجة فيه ، ولا يجب قبوله . فكيف وقد صحت القراءة من طريق أبي عمرو بن العلاء التميمي مسندة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم : «إز هذين لساحران» . وهو خلاف خط المصحف ، وما أنكرها مسلم قط .

فاضطرب وتلجلج

قال أبو محمد: وقد قال بعض من خالفنا في هذا: إن الذين كانوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا عرباً، يصعب على كل طائفة منهم القراءة بلغة غيرهم، فلذلك فسح لهم في القراءة على أحرف شتى، وليس من بعدهم كذلك. فقلنا: كذب هؤلاء مرتين، إحداهما على الله تعالى، والثانية على جميع الناس. كذباً مفضوحاً جهاراً لا يخفى على أحد، أما كذبهم على الله عز وجل فأخبارهم بأن الله تعالى إنما جعله يقرأ على أحرف شتى، لأجل صعوبة انتقال القبيلة إلى لغة غيرها، فمن أخبرهم بها عن الله تعالى أنه من أجل ذلك حكم بما صح أنه تعالى حكم به، وهل يستجيز مثل هذا ذودين أو مسكة عقل؟ وهل يعلم مراد الله تعالى في ذلك، إلا بخبر وارد من عنده عز وجل؟ اللهم عيذك من مثل هذا التراخي من حائق إلى المهالك! ومن أخبر عن مراد غيره بغير أن يطلعه ذلك المخبر عنه على مافي نفسه، فهو كاذب بلا شك، والكذب على الله تعالى أشد من الكذب على خلقه، وأما كذبهم على الناس فبالمشاهدة يدرى كل أحد أن صعوبة القراءة على الأعجمي المسلم - من الترك والفرس والروم والنبط والقبط والبربر والديلم والأكراد وسائر قبائل العجم - بلغة العرب التي بها نزل القرآن، أشد مرأماً من صعوبة قراءة اليماني على لغة المضري والرهمي على لغة القرشي بلا شك، وأن تعلم العربي للغة قبيلة من العرب، غير قبيلته - أمكن وأسهل من تعلم الأعجمي للعربية بلا شك، والأمر الآن أشد مما كان حينئذ أضعافاً مضاعفة، فالحاجة إلى بقاء الأحرف الآن، أشد منها حينئذ، على قول هؤلاء المستسهلين للكذب، في علمهم التي يستخرجونها، نصراً لضلالهم، ولتقليد من غلط غير قاصد إلى خلاف الحق؛ ولا تبعاعهم وله عالم قد حذر واعنها (١)، ونسأل الله تعالى العصمة والتوفيق. وبرهان كذبهم في دعواهم المذكورة: أنه لو كان ما قالوه حقاً، لم يكن لاقتصار نزوله على

(١) كذا بالأصل وهو غير ظاهر

مسبعة أحرف معنى ، بل كان الحكم أن تطلق كل قبيلة على لغتها . وبرهان آخر على كذبهم في ذلك أيضاً : أن المختلفين في الخبر المذكور الذي أوردناه آنفاً ، أنهما قرآ سورة الفرقان بحرفين مختلفين ؛ كانا جميعاً ابني عم قرشيين من قريش البطاح ، من قبيلة واحدة ، جاران ساكنان في مدينة واحدة ؛ وهي مكة ، لغتهما واحدة ، وهما : عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى بن رياح ابن عبد الله بن قرط بن رزاح بن عدى بن كعب ، وهشام بن حكيم بن حزام ابن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب . يجتمعان جميعاً في كعب بن لؤى ، بين كل واحد منهما وبين كعب بن لؤى ثمانية آباء فقط . فظهر كذب من ادعى أن اختلاف الأحرف إنما كان لاختلاف لغات قبائل العرب ، وأبى ربك إلا أن يحق الحق ، ويبطل الباطل ، ويظهر كذب الكاذب . ونعوذ بالله العظيم من الضلال : والعصية للخطأ قال أبو محمد : وقال آخرون منهم : الأحرف السبعة التي أنزل القرآن عليها ، إنما هي وعد ووعيد وحكم وخبر ، وزادوا من هذا التقسيم حتى بلغوا سبعة معان

قال أبو محمد : المقلدون كالفرق ، فأى شئ وجدوه تعلقوا به قال أبو محمد : وكذب هذا القول أظهر من الشمس ، لأن خبر أبي الذي ذكرنا ، وخبر عمر الذي أوردناه : شاهدان بكذبه ، مخبران بأن الأحرف إنما هي اختلاف الفاظ القراءات ، لا لتغاير معاني القرآن ، ولا يجوز أن يقال في هذه الأقسام التي ذكرنا : أيما حرف قرؤا عليه فقد أصابوا . وإيضاً فإنهم ليسوا في تقسيمهم هذا ، بأولى من آخر اقتصر على مبادئ الكلام الأول ، فجعل القرآن ثلاثة أقسام فقط : خبراً وتقديراً وأمرأ يشرع ، وجعل الوعد والوعيد تحت قسم الخبر . ولا هم أيضاً بأولى من آخر ، قسم بالأنواع التي تلى أشخاص المعاني ، فجعل القرآن أقساماً كثيرة أكثر من عشرة . فقال : فرض

ونذب ومباح ومكروه وحرام ووعد ووعيد ، والخبر عن الامم السالفة ،
وخبر عما يأتى من القيامة والحساب ، وذكر الله تعالى واسمائه ، وذكر
النبوة ، ونحو هذا ، فظهر فساد هذا . وأيضا فان هذه الاقسام التى ذكرها
هى فى قراءة عمر ، كما هى فى قراءة هشام بن حكيم ولا فرق . فهذا بيان
زائد فى كذب هذا التقسيم

قال ابو محمد : فان ذكر ذاكر الرواية الثابتة بقراءات منكورة ، صحت
عن طائفة من الصحابة رضى الله عنهم . مثل ما روى عن ابى بكر الصديق
رضى الله عنه : « وجاءت سكرة الحق بالموت » . ومثل ما صح عن عمر رضى
الله عنه ، من قراءته « صراط من أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم وغير
الضالين » . ومن أن ابن مسعود رضى الله عنه لم يعد المعوذتين من القرآن ، وأن
أبياً رضى الله عنه كان يعد القنوت من القرآن ، ونحو هذا . قلنا : كل ذلك
موقوف على من روى عنه شئ ، ليس شئ منه عن النبي صلى الله عليه وسلم
البتة ، ونحن لا نشكر على من دون رسول الله صلى الله عليه وسلم الخطأ ، فقد
هتفنا به هتفا . ولا حجة فى ما روى عن أحد دونه عليه السلام ، ولم يكلفنا
الله تعالى الطاعة له ، ولا أمرنا بالعمل به ، ولا تكفل بحفظه ، فالخطأ فيه
واقع فيما يكون من صاحب فن دونه ، ممن روى عن صاحب والتابع ، ولا
معارضة لنا بشئ من ذلك وبالله تعالى التوفيق .

وانما تلزم هذه المعارضة من يقول بتقليد صاحب على ما صح عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم ، وعلى القرآن ، فهم الذين يلزمهم التخلص من هذه
المذلة ، وأما نحن فلا . والحمد لله رب العالمين . إلا خبراً واحداً وهو الذى
رويناه من طريق النخعى والشعبى ، كلاهما عن علقمة عن ابن مسعود وأبى
الدرداء ، كلاهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أقرأهما : والليل اذا
ينفنى والنهار اذا تجلى والذكر والأناثى

قال أبو محمد وهذا خبر صحيح مسند عن النبي صلى الله عليه وسلم ،
قال أبو محمد : إلا أنها قراءة منسوخة ، لأن قراءة حاصم المشهورة المأثورة
عن زر بن حبیش عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقراءة ابن
حاصر مسندة الى أبي الدرداء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : فيهما جميعا
« وما خلق الذك والاثني » فهي زيادة لا يجوز تركها * ونا يونس بن عبد الله
ابن مغيث القاضي قال نا يحيى بن مالك بن عابد الطرطوشي اخبر نا الحسن بن
أحمد بن ابى خليفة نا ابو جعفر احمد بن محمد الطحاوى نا ابراهيم بن ابى
داود نا حفص بن عمر الحوضى نا حماد بن زيد نا أيوب السخيتاني عن ابى
قلاية عن انس بن مالك (١) . قال : اختلفوا فى القراءات على عهد عثمان بن
عفان ، حتى اقتتل الغلمان والمعلمون فبلغ ذلك عثمان . فقال : عندي تكذبون
به وتختلفون فيه ، فمات أبى عنى كان اشد تكذيبا واكثر لحنا ، يا صحابة محمد :
اجتمعوا فاكتبوا للناس . قال : فكتبوا ، قال : فحدثني أنهم كانوا اذا
ترادوا فى آية ، قالوا : هذه أقرأها رسول الله صلى الله عليه وسلم فلانا ،
فيرسل اليه وهو على ثلاثة من المدينة فيقول : كيف أقرأك رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، فيقول : كذا وكذا فيكتبونها ، وقد تركوا لها مكانا
قال أبو محمد : فهذه صفة عمل عثمان رضى الله عنه ، بحضرة الصحابة رضى
الله عنهم فى نسخ المصاحف ، وحرقت ما أحرق منها مما غير عمداً وخطأ . ومن
العجب أن جمهرة من المعارضين لنا ، وهم المالكيون ، قد صرح عن صاحبهم ما *
ناه المهلب بن ابى صفرة الاسدى التميمي قال نا ابن مناس نا ابن مسرور نا يحيى
نا يونس بن عبد الاعلى نا ابن وهب حدثني مالك بن انس . قال : أقرأ عبد الله
ابن مسعود رجلا : « ان شجرة الزقوم طعام الاثيم » . فجعل الرجل يقول :
طعام اليتيم . فقال له ابن مسعود : طعام الفاجر . قال ابن وهب : قلت لمالك :

(١) فى الاصل زيادة (العامرى) ولم نعرف له وجها

أتري ان يقرأ كذلك ؟ قال نعم ! ارى ذلك واسمعا . فقيل لمالك : افتري أن يقرأ بمثل ما قرأ عمر بن الخطاب : فامضوا الى ذكر الله ؟ قال مالك : ذلك جائز . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنزل القرآن على سبعة احرف ، فاقروا منه ما تيسر مثل تعلمون يعلمون . قال مالك : ولا ارى في اختلافهم في مثل هذا بأسا ، ولقد كان الناس ولهم مصاحف ، والستة الذين أوصى اليهم عمر بن الخطاب كانت لهم مصاحف .

قال ابو محمد : فكيف يقولون في مثل هذا أيجيزون (١) القراءة هكذا ، فلمعري لقد هلكوا وأهلكوا ، واطلقوا كل بائقة في القرآن ، أو يمنعون من هذا ، فيخالقون صاحبهم في اعظم الأشياء ، وهذا اسناد عنه في غاية الصحة ، وهو مما اخطأ فيه مالك مما لم يتدبره ، لكن قاصدا الى الخير . ولو أن امراً ثبت على هذا واجازه بعد التنبيه له على ما فيه ، وقيام حجة الله تعالى عليه في ورود القرآن بخلاف هذا ، لكان كافرا ، ونموذ بالله من الضلال

قال ابو محمد : فبطل ما قالوه في الاجماع باوضح بيان . والحمد لله رب العالمين

فصل

فيمن قال : مالا يعرف فيه خلاف فهو اجماع ، وبسط الكلام

فيما هو اجماع ، وفيما ليس اجماعا

قال ابو محمد : قد ذكرنا قبل قسمي الاجماع الذي لا اجماع في العالم غيرهما أصلا ، وهما : إما شيء لا يكون مسلما من لا يعتقده ، كشهادة أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله ، والبراءة من كل دين غير دين الاسلام ، وكجمله القرآن ، وكالصلوات الخمس وصوم شهر رمضان ، فانه لا يشك مؤمن ولا

(١) في الاصل « لا يجيزون » وهو خطأ

كافر في أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا الناس الى هذه الشهادة ، وحكم باسم الاسلام وحكمه لمن أجابه اليها ، وحكم باسم الكفر وحكمه لمن لم يجبه اليها ، وأن أهل الاسلام بعده عليه السلام جروا على هذا الى يومنا هذا . ولا يشك مؤمن ولا كافر في انه عليه السلام صلى الصلوات الخمس بكل من حضره خمس مرات كل يوم وليلة ، وصلاتها النساء وأهل العذر في البيوت كذلك ، وصلاتها أهل كل حلة ، وأهل كل قرية ، وأهل كل محلة في كل مدينة فيها اسلام ، في كل يوم من عهده عليه السلام الى يومنا هذا لا يختلفون في ذلك . وكذلك الاذان والاقامة والغسل من الجنابة والوضوء ، ولا يشك مؤمن ولا كافر في أنه صلى الله عليه وسلم صام شهر رمضان الذي بين شوال وشعبان في كل عام ، وصامه كل مسلم بالغ حاضر من رجل أو امرأة معه ، وفي زمانه وبعده في كل مكان ، وفي كل عام الى يومنا هذا . ولا يشك مؤمن ولا كافر في انه عليه السلام حج الى مكة في ذى الحجة ، وحج معه من لا يحصى عددهم إلا خالفهم عز وجل ، ثم حج الناس الى يومنا هذا كل عام الى مكة في ذى الحجة . وهكذا جملة القرآن ، لا يشك مؤمن ولا كافر في أنه عليه السلام أتى به وذكر أن الله تعالى أوحاه اليه ، وكذلك تحريم الأم والابنة والجددة والحالة والعمة والاخت وبنت الاخت وبنت الاخ ، والتحريم والميتة ، وكثير سوى هذا . فقطع كل مؤمن وكافر أنه عليه السلام وقف عليه وعلمه المسلمين ، وعلمه المسلمون جيلا جيلا في كل زمان وكل مكان قطعا ، إلا من أفرط جهله ولم يبلغه ذلك ، من بدوى أو مجلوب من أرض الكفر ، فلا يختلف احد في أنه اذا علمه فأجاب اليه فهو مسلم ، وان لم يجب اليه فليس مسلما ، وان في بعض ماجرى هذا المجرى امورا حدث فيها خلاف بعد صحة الاجماع وتيقنه عليها ، كالخمر والجهاد وغير ذلك . فان بعض الناس وأى ان لا يجاهد مع أئمة الجور . وهذا يعذر لجهله وخطئه ما لم تقم عليه

الحجة ، فان قامت عليه الحجة وتمادى على التدين بخلاف رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فهو كافر مشرك حلال الدم والمال . لقوله تعالى : « فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم » . الآية .

فان قيل : فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن . فهلا أخرجتم بهذه الاشياء من الايمان كما أخرجتم من الايمان بوجود الحرج مما قضى عليه السلام ، وترك تحكيمه . قلنا : لأنه صلى الله عليه وسلم أتى بالزاني والسارق والشارب ، فحكم فيهم بالحكم في المسلمين لا بحكم الكافر فخرجوا بذلك من الكفر ، وبقي من لم يأت نص باخراجه عن الكفر على الكفر ، والخروج عن الايمان كما ورد فيه النص ، فهذا أحد قسمي الاجماع . والثاني : شئ يوقن بالنقل المتصل الثابت ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم علمه وفعله جميع من بحضرته ، ومن كان مستضعفا أو غائبا بغير حضرته ، كفتح خيبر ، واعطائه اياها بعد قسمتها على المسلمين لليهود على أن يعملوها بأموالهم وانفسهم ، ولهم نصف ما يخرج منها من زرع أو تمر ، على أن المسلمين يخرجونهم متى شاؤا ، وهكذا كل ماجاء هذا المحي ، فهو اجماع مقطوع على صحته من كل مسلم علمه أو بلغه ، على أنه قد خالف في هذا بعد ذلك من وهم وأخطأ ، فعذر لجهله ما لم تقم عليه الحجة ، وكما ذكرنا قبل ولا فرق . فلا اجماع في الاسلام إلا ماجاء هذا المحي ، ومن ادعى اجماعا فيما عدا ما ذكرنا فهو كاذب آفك مفتر على جميع المسلمين ، قائل عليهم مالا علم له به . وقد قال تعالى : « ولا تقف ما ليس لك به علم » . وقال تعالى ذاما لقوم قالوا . « إن نظن إلا ظنا وما نحن بمستيقنين » . وقال تعالى . « إن يتبعون إلا الظن وما تهوى الأنفس ولقد جاءهم من ربهم الهدى » . قال تعالى « إن يتبعون إلا الظن وإن الظن لا يغني من الحق شيئا » . فصح بنص كلام

الله تعالى - الذي لا يعرض عنه مسلم - أن الظن هو غير الحق ، واذ هو غير الحق ، فهو باطل وكذب بلا شك ، إذ لا سبيل الى قسم ثالث . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إياكم والظن فان الظن أكذب الحديث »

قال ابو محمد فهذا : هو الحق الذي لا يحيل على من سمعه ، ثم حدث بعد القرن الرابع طائفة قلت مبالاتها بما تطلق به ألسنتها في دين الله تعالى ، ولم تفكر فيما تخبر به عن الله عز وجل ، ولا عن رسوله صلى الله عليه وسلم ، ولا عن جميع المسلمين ، نصرأ لتقليد من لا يغني عنهم من الله شيئاً ، من ابى حنيفة ومالك والشافعي رحمهم الله ، الذين قدبرأوا (١) اليهم عما هم عليه من التقليد ، فصاروا اذا أعوزهم شغب ينصرون به فاحش خطئهم في خلافهم نص القرآن ، ونص حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبلحوا وبلدوا ونطحت أظفارهم في الصفا الصلد ، أرسلوها ارسالا . فقالوا : هذا اجماع . فاذا قيل لهم : كيف تقدمون على اضافة الاجماع الى من لم يرو عنه في ذلك كله ؟ أما تتقون الله ؟ قال اكابرهم : كل ما انتشر في العلماء واشتهر من قائلته طائفة منهم ، ولم يأت على (٢) سائرهم خلاف له ، فهو اجماع منهم . لأنهم أهل الفضل والدين ، والذين امر الله تعالى بطاعتهم ، فمن المحال أن يسمعو ما ينكرونه ولا ينكرونه ، فصح أنهم راضون به . هذا كل ماموهوا به ، ما لهم متعلق اصلا بغير هذا ، وهذا تمويه منهم

ببراهين ظاهرة لا خفاء بها ، نوردها ان شاء الله عز وجل وبه نستعين
قال أبو محمد : أول ما نسألكم عنه ، أن تقول لكم : هذا لا تعلمون فيه خلافا ، أمكن أن يكون فيه خلاف من صاحب أو تابع أو عالم بمدهم لم يبلغكم أم لا يمكن ذلك البتة ؟ فان قالوا عند ذلك : إن قال هذا القول عالم كان ذلك إجماعا ، وإن قاله غير عالم لم يكن ذلك إجماعا . قلنا لهم : قد نزلتم درجة ، وسؤالنا باق لذلك العالم بحسبه كما أوردناه سواء سواء . فان قالوا : بل يمكن

(١) يقال برأوى (٢) لعله «عن»

أن يكون في ذلك خلاف لم يبلغ ذلك العالم . قلنا : فقد أقرتم بالكذب ، إذ قطعتم بأنه إجماع ، وجوزتم مع ذلك أن يكون الخلاف فيه موجوداً . فان قالوا : بل لا يمكن أن يكون في ذلك خلاف . قلنا : ومن أين لكم بأن ذلك العالم أحاط بجميع أقوال أهل الاسلام ؟ ونحن نبدأ لكم بالصحابة رضى الله عنهم . فنقول : بالضرورة ندرى يقيناً لامرية فيه ، أنهم كانوا عشرات ألوف فقد غزا عليه السلام حنيناً في اثني عشر ألف إنسان ، وغزاتبوك في أكثر من ذلك ، وحج حجة الوداع في أضعاف ذلك ، ووفد عليه من كل بطن من بطون قبائل العرب وفود أسلموا وسألوه عن الدين ، وأقرأهم القرآن ، وصلوا معه ، كلهم يقع عليه اسم الصحبة ، ولقد تقصينا من روى عنه فتياً في مسألة واحدة فأكثر ، فلم نجد لهم إلا مائة وثلاثة وخمسين ، بين رجل وامرأة فقط ، مع شدة طلبنا في ذلك وتهمنا (١) . وليس منهم مكثرون إلا سبعة فقط . وهم : عمر وابنه عبد الله . وعلى . وابن عباس . وابن مسعود . وأم المؤمنين عائشة . وزيد بن ثابت . والمتوسطون فهم ثلاثة عشر فقط . يمكن أن يوجد في فتياً كل واحد منهم جزء صغير . فهؤلاء عشرون فقط . والباقيون مقلون جداً . فيهم من لم يرو عنه إلا فتياً في مسألة واحدة فقط ، ومنهم في مسألتين وأكثر من ذلك ، يجتمع من فتياً جميعهم جزء واحد ، هو إلى الصغر أقرب منه إلى الكبر ، أفترى سائرهم لم يفت قط ولا مسألة ؟ ألا هذا والله هو الكذب البحت والافك والبهت ! ثم ما قد نص الله تعالى في قرآنه من أن طوائف من الجن أسلموا . قال : « قل أوحى إلى أنه استمع نفر من الجن فقالوا إنا سمعنا قرآنا عجبا يهدي إلى الرشاد فآمنا به ولن نشرك بربنا أحداً » : وقال تعالى حاكياً عنهم أنهم قالوا : « وأنا منا الصالحون ومنا دون ذلك » : وأنهم قالوا : « وأنا منا المسلمون ومنا القاسطون فمن أسلم فأولئك تحروا رشداً » .

(١) التهم : الطلب ، يقال : ذهبت أتهمه أي أطلبه أو أنظر أين هو

وصح عن النبي صلى الله عليه وسلم بأنه أخبر بأن وفد آمن الجن أتوه وأسلموا وبأيعوه وعلمهم القرآن . فصيح أن منهم مسلمين صالحين راشدين من خيار الصحابة . هذا لا ينكره مسلم ، ومن أنكره كفر وحل دمه . فيا هؤلاء ! هبكم جسرتم على دعوى العلم بقول عشرات ألوف من الناس من الصحابة - وإن لم يبلغكم عنهم فيما ادعيتهم إجماعهم عليه كلمة - أتراكم يمكنكم الجسر (١) على دعوى إجماع أولئك الصحابة من الجن على ما تدعون بظنكم الكاذب الاجماع عليه ؟ نحن أقدمكم على ذلك القاسطون من شياطين الجن فانقدتم لهم ، لتضاعفن فضيحة كذبكم وليلوحن إفكم لكل صغير وكبير ، ولئن ردعكم عن ذلك رادع ليبطلن دعواكم للاجماع . وهذا لا يخلص منه ، فانهم كسائر الصحابة ، أمورون منهميون مؤمنون موعودون متوعدون ، ولا فرق . فان قالوا : إن شرائعهم غير شرائعنا قلنا : كذبتهم ، بل شرائعنا وشرائعهم سواء ، لتصديق الله تعالى لهم في قولهم : «وأنا منا المسلمون ومنا القاسطون» . والاسلام واحد إلا ما جاء نص صحيح بأنهم خصوا به ، كما خص أيضاً طوائف من الناس كقريش بالامامة ، وبني المطلب بالتحس من التحس ، ونحو ذلك . ثم انقضى عصر الصحابة رضى الله عنهم وأتى عصر التابعين ، فلو الا أرض ، بلاد خراسان وهى مدن عظيمة كثيرة ، وقرى لا يحصىها إلا خالقتها عز وجل ، وكابل ، وفارس ، واصبهان ، والاهواز ، والجبال . وكرمان . وسجستان . ومكران . والسودان . والعراق . والموصل . والجزيرة . وديار ربيعة . وإرمينية . وأذربيجان . والحجاز . واليمن . والشام . ومصر . والجزائر . وإفريقية . وبلاد البربر . وأرض الاندلس . ليس فيها قرية كبيرة إلا وفيها من يفتى ، ولا فيها مدينة إلا وفيها مفتون ، فمن الجاهل القليل الحياء المدعى

(١) كذا فى الأصل ، ولم أجد هذا المصدر بل ان مصدر (جسر)

الجسور والجسارة

إحصاء أقوال كل مفت في جميع هذه البلاد ، مذ أفتوا الى ان ماتوا ؟ إن كل واحد يعلم ضرورة انه كذاب آفك ضعيف الدين ، قليل الحياء . فبطل دعوى الاجماع ، كما بطل كل محال مدعى ، إلا حيث ذكرنا قبل فقط .

فان قالوا : انما يقول المرء : هذا اجماع عندي فقط . قلنا : قوله هذا كلا قول ، لأن الاجماع عنده اذا لم يكن اجماعا عند غيره ، فن الباطل أن يكون الشيء مجمعا عليه عنده غير مجمع عليه معا . وايضا فان قوله : هذا اجماع عندي باطل لأنه منهى عن القطع بظنه ، فعنى قوله هذا انما هو أنه يظن انه اجماع فقط . وقد مضى الكلام في المنع من القطع بالظن . وقال تعالى : « وتقولون بافواهمك ما ليس لكم به علم » الآية . وقال تعالى : « ها أنتم هؤلاء حاجتكم فيما لكم به علم فلم تحاجون فيما ليس لكم به علم » .

وهذا مالك يقول في موطنه - اذ ذكر وجوب رد اليمين على المدعى اذا نكل المدعى عليه - ثم قال : هذا مالا خلاف فيه عن أحد من الناس ولا في بلد من البلدان

قال ابو محمد : وهذه عظيمة جدا ، وان القائلين بالمنع من رد اليمين اكثر من القائلين بردها * ونا احمد بن محمد بن الجسور نا وهب بن مسرة نا ابن وضاح نا سحنون نا ابن القاسم قال نا مالك : ليس كل احد يعرف ان اليمين ترد ، ذكر هذا في كتاب السرقة من المدونة .

وهذا الشافعي يقول في زكاة البقر : في الثلاثين تبيع ، وفي الاربعين مسنة ، لا أعلم فيه خلافا . وان الخلاف في ذلك عن جابر بن عبدالله ، وسعيد ابن المسيب ، وقتادة ، وسمال ابن الزبير بالمدينة ، ثم عن ابراهيم النخعي ، وعن ابي حنيفة :- لأشهر من أن يجبه من يتعاطى العلم . الى كثير لهم جدا من مثل هذا ، إلا من قال لا اعلم خلافا ، فقد صدق عن نفسه ، ولا ملامة عليه ، وانما البلية والمار والنار على من أقدم على الكذب جهارا ، فادعى

الاجماع ، إذ لم يعلم خلافا .
وقد ادعوا أن الاجماع على أن القصر في أقل من ستة واربعين ميلا (غير) (١)
صحيح . وبالله ! ان القائلين من الصحابة والتابعين بالقصر في أقل من ذلك ،
لا كثر أضعافا من القائلين منهم بالقصر في ستة واربعين ميلا ! ولو لم يكن
لهؤلاء الجاهل الذين لاعلم لهم باقوال الصحابة والتابعين ، إلا الروايات عن
مالك بالقصر في ستة وثلاثين ميلا ، وفي اربعين ميلا ، وفي اثنين واربعين
ميلا ، وفي خمسة واربعين ميلا ، ثم قوله : من تأول فافطر في ثلاثة اميال في
رمضان لا يجاوزها فلا شيء عليه الا القضاء فقط .

وادعوا الاجماع على أن دية اليهودي والنصراني نجب فيها ثلث دية
المسلم لا أقل ، وهذا باطل . روينا عن الحسن البصري بأصح طريق أن ديتهما
كدية المجوسى ثمانمائة درهم . وادعوا الاجماع انه يقبل في القتل شاهدان ،
وقد روينا عن الحسن البصري بأصح طريق ، انه لا يقبل في القتل الا اربعة
كالزنا . ومثل هذا لهم كثير جدا . كدعواهم الاجماع على وجوب خمس من
الابل في الموضحة ، وغير ذلك كثير جدا . ولقد أخرجنا على ابى حنيفة
والشافعى ومالك مئين كثيرة من المسائل ، قال فيها كل واحد منهم بقول ،
لا نعلم احدا من المسلمين قاله قبله ، فاعجبوا لهذا !

فقالوا : انما نقول ذلك ، اذا انتشر القول في الناس فلم يحفظ عن أحد من
العلماء انكار ذلك ، خيفة نقول : انه اجماع لما ذكرنا قبل من أنهم يقرون
على ما ينكرون ، كما نقول في اصحاب مذهب الشافعى ، واصحاب مذهب مالك ،
 واصحاب مذهب ابى حنيفة ، وان لم يرو لنا ذلك عن واحد منهم . وكما نقول
ذلك في أهل البلاد التي غلبت عليها الشبه والروافض ، والاعتزال ومذهب
الخوارج ، أو مذهب مالك ، أو الشافعى أو ابى حنيفة ، وان لم يرو لنا ذلك

(١) لفظ «غير» سقط خطأ من الاصل

عن كل واحد من أهلها . قلنا لهم : لم نخلصوا من هذا القول الذى هو حسبكم واحد منهم فى كذباتكم وآخرها (١) إلا على كذبتين زائدتين على كذبكم فى دعوى الاجماع ، كنتم فى غنى عن احتفائهما (٢) . احداها : قولكم إنكم تقولون ذلك اذا انتشر قول طائفة من الصحابة أو من بعدهم ، فقفوا ههنا ! فن ههنا نسألكم من اين علمتم بانتشار ذلك القول ؟ ومن اين قطعتم بانه لم يبق صاحب من الجن والانس إلا علمه ؟ ولا يفتى فى شرق الارض ولا غربها عالم إلا وقد بلغه ذلك القول ؟ فهذه عجوبة ثانية ، وسوءة من السوءات لا يحجزها إلا بمخرق يريد يطبق عين الشمس نصراً لتقليده ، وتمشية لولفته (٣) المنحلة مما قريب ، ثم يندم حين لا تنفعه الندامة . والكذبة الأخرى قولكم : فلم ينكروها ؟ فحتى لو صح لكم أنهم كلهم علموها ، فن أين قطعتم بانهم لم ينكروها ؟ وانهم رضوها ؟ وهذه طامة أخرى . ونحن نوجدكم أنهم قد علموا ما أنكروا ، وسكتوا عن انكاره لبعض الأمر . * نا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود نا احمد ابن دحيم بن خليل نا ابراهيم بن حماد نا اسماعيل بن اسحاق القاضى نا على بن عبد الله - هو ابن المدينى - نا يعقوب بن ابراهيم بن سعد نا ابي عن محمد بن اسحاق نا الزهرى - محمد بن مسلم بن شهاب - عن عبيد الله بن عبد الله بن

(١) كذا بالاصل والتركيب قلق (٢) الاحتفاء الاهتمام والاكرام والعناية ، وهو يتعدى بالحرف ، واستعمله المؤلف متعددا بنفسه ، وله شاهد من كلام عمر نقله فى اللسان : « وفى حديث عمر فأنزل أويسا القرنى فاحتفاه وأكرمه » . والاحتفاء أيضا أخذ البقل بالاظاير من الارض ، وكل شيء استوصل فقد احتفى ومنه احفاء الشعر . قاله فى اللسان . وكلام المؤلف يحتمل المعنيين معنى الاهتمام ومعنى البحث عن الشيء واستئصاله (٣) ولق (بفتح الواو واللام) ولقا وألقا (باسكان اللام) كذب واستمر فى كذبه ، فالولقة اذن الكذبة المستمرة

عتبة بن مسعود أنه وزفر بن أوس بن الحدثان (١) أتيا عبد الله بن عباس
فاخبرها بقوله في ابطال العول (٢) وخلافه لعمر بن الخطاب في ذلك ،
قال فقال له زفر : فامنعك يا بن عباس ان تشير عليه بهذا الرأي ؟ قال :
هبتة . * نا حماد بن أحمد نا ابن مفرج نا ابن الاعرابي ثنا الدبري نا عبد
الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن ابيه . أن ابا أيوب الانصاري كان يصلي
قبل خلافة عمر ركعتين بعد العصر ، فلما استخلف عمر تركهما ، فلما توفي
عمر ركعتهما ، قيل له : ما هذا ؟ قال : إن عمر كان يضرب الناس عليهما * نا
حماد نا ابن مفرج نا ابن الاعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن معمر أخبرني هشام
ابن عروة عن ابيه : ان يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب ، جاء عمر بن الخطاب
بأمة سوداء كانت لحاطب ، فقال : إن العتاقة أدركت (٣) وقد اصاب
فاحشة وقد احصنت ، فبدعاها عمر فسألها عن ذلك ، فقالت : نعم ! من
مرعوش بدرهمين ، وهي حينئذ تذكر ذلك لا ترى به بأسا ، فقال عمر : لعل
وعبد الرحمن وعثمان : أشيروا علي . فقال علي وعبد الرحمن : نرى أن نرجعها
فقال عمر لعثمان : أشتر ، قال : قد اشار عليك أخواك ، قال : عزمت عليك
إلا اشترت علي برأيك ، قال : فاني لأرى الحد إلا على من علمه ، واراها
تستهل به كأنها لا ترى به بأسا . فقال عمر : صدقت والذي نفسي بيده ، ما
الحد إلا بمن علمه فضرها عمر مائة وعرها عاما . * وبه الى عبد الرزاق نا
ابن جريج أخبرني هشام بن عروة عن ابيه ان يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب
حدثه ، قال : توفي عبد الرحمن بن حاطب واعتق من صلى من رقيقه وصام ،

(١) في الاصل « زفر بن مزاحم » وهو خطأ فان القصة معروفة لزفر بن
اوس ولم أجد ترجمة لمن يدعى « زفر بن مزاحم » (٢) في الاصل « القول »
وهو خطأ وانظر التلخيص الحبير (٢٦٧) طبع الهند (٣) كذا بالأصل ولعله
ادركتها او ادركت هذه

وكانت له نوية قد صلت وصامت وهي أعجمية لم تققه ، فلم يرعه الا حبلها
وكانت ثيبا ، فذهب الى عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، فخذته فأرسل
اليها عمر فسألها ، فقال : أحبلت ؟ فقالت : نعم ! من مرعوش بدرهمين ، واذا
هي تستهل به لا تكتمه ، فصادف عنده على بن ابى طالب ، وعبد الرحمن
ابن عوف ، وعثمان . فقال : اشيروا على ، وكان عثمان جالسا فاضطجع ، فقال على
وعبد الرحمن : قد وقع عليها الحد . فقال عمر : اشر على يا عثمان . قال : قد
اشار عليك اخواك . قال : أشر على انت . قال عثمان : اراها تستهل به كأنها
لا تعلمه ، ونيس الحد إلا على من علمه ، فأمر بها عمر فجلدت مائة وغربها . ثم
قال لعثمان : صدقت ، والذي نفسى بيده ما الحد إلا على من علمه .

فهذا ابن عباس يخبر أنه منعه الهيبة من الانكار على عمر فيما يقطع ابن
عباس أنه الحق ، ويدعو فيه الى المباهلة عند الحجر الأسود . وهذا أبو
ايوب رجل صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعى الانكار على عمر
ضربه على الصلاة بعد العصر ، بعيد ضربه ، وهذا عثمان سكت وقد رأى أمرا
انكره فى اشنع الاشياء واعظمها ، وهو دم حرام يسفك بغير واجب ، ثم
سأله عمر فتمادى على سكوته الى أن عزم عليه ، وقد يسكت المرء لأنه لم
يلح له الحق ، أو يسكت موافقا ثم يبدو له وجه الحق ، أو رأى آخر بعد
مدة فينكر ما كان يقول ويرجع عنه ، كما فعل على فى بيع امهات الاولاد ،
وفى التخيير (١) بعد موافقته لعمر على كلا الأمرين ، أو ينكر فلا يبلغنا
انكاره ، ويبلغ غيرنا فى اقصى المشرق واقصى المغرب ، وأقصى اليمن ، أو
أقصى إرمينية

وأما تنظيركم بأهل مذهب الشافعى ومالك وأبى حنيفة ، والبلاد التى ظهر
فيها وغلب عليها قول ما ، فهذا أعظم حجة عليكم . لأنه لا يختلف اثنان أن

جمهور القائلين بمذهب رجل ممن ذكرتم لم يخلوا قط من خلاف لصاحبهم في المسألة والمسلتين والمسائل ، وكذلك لم تخل قط البلاد المذكورة من مخالف لمذهب أهلها ، ولا أكثر من غلبة مذهب مالك على الأندلس وإفريقية ، وقد كان طوائف علماء مخالفون له جملة ، قائلون بالحديث ، أو بمذهب الظاهر ، أو بمذهب الشافعي ، هذا أمر مشاهد في كل وقت . ولا أكثر من غلبة الإسلام على البلاد التي غلب عليها والله الحمد ، وإن فيها مع ذلك يهود ونصارى وملحدين كثيراً جداً . فظهر فساد تنظيرهم عياناً ، وعاد ماموهموا به مبطلا لدعواهم ، وثبت بهذا ، حتى لو انتشر القول وعرفه جميع العلماء ، أن في الممكن أن يخالفه جمهورهم أو بعضهم . ثم هذا عمر قد جلد التي لم ير عليها الرجم لجهلها ، وهي محصنة مائة وغربها عاماً ، بحضرة علي وعبد الرحمن وعثمان ، ولم ينكروا عليه ذلك . فإن كان عندهم إجماعاً فليقولوا به ، وليس من خصومنا الحاضرين أحد يقول بهذا ، وإن كان سكوتهم ليس موافقة ولا رضى ، فليتركوا هذا الأصل الفاسد المهلك في الدين لمن تعلق به ، ولا بد من أحدهما (١) من التلاعب بدين الله عز وجل ، وقد أريناهم سكوتهم رضى الله عنهم عما لا يقولون به ، فمن الجاهل المنكر لهذا ؟ حتى لو صح لهم أنهم عرفوه ، فكيف وهذا لا يصح أبداً على ما بينا .

فإن قال قائل : فاذ هو كما قاتم ، فمن أين قطعتم بالخلاف فيه وإن لم يبلغكم ؟ وهلا أنكرتم ذلك على أنفسكم كما أنكرتموه علينا إذ قلنا : إنه إجماع ؟ قلنا : نعم ! قلنا ذلك لبرهانين ضروريين قاطعين . أحدهما : أن الأصل من الناس وجود الاختلاف في آرائهم ، لما قدمنا قبل من اختلاف أغراضهم وطبائعهم ، والثاني : لأن الله تعالى بذلك قضى ، إذ يقول : « ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم » . فصح أن الأصل هو الاختلاف الذي أخبر تعالى

أتنا لا نزال عليه ، والذي له خلقنا ، الا من استثنى من الأقل . وبرهان ثالث : وهو الذي لا يسع أحداً خلافه ، وهو أن ما ادعيتم فيه الاجماع بالظن الكاذب كما قدمنا ، لا يخلو ضرورة من أحد وجهين لا ثالث لهما أصلاً . إما ان تدعوه في أمر موافق لنص القرآن أو السنة الثابتة المسندة ، فهذا أمر لا نبالي انفق عليه ام اختلف فيه ، انما الغرض ان يؤخذ بالنص في ذلك ، سواء أجمع الناس أم اختلفوا ، ولا معنى حينئذ للاحتجاج بدعوى الاجماع عليه ، والحجة قائمة بالنص الوارد فيه ، فلا حاجة بنا الى القطع بالظن الكاذب في دعوى الاجماع البتة . وإما ان تدعوه في امر لا يوافقه نص قرآن ، ولا سنة صحيحة مسندة ، بل هو مخالف لهما في عمومهما او ظاهرهما ، لتصحيحوه بدعواكم الكاذبة في أنه اجماع . فهذه كبيرة من الكبائر ، وقصد منكم الى رد اليقين بالظنون ، والى مخالفة الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم بدعوى كاذبة مفتراة ، وهذا لا يحل . واذا كان هذا القسم ، فنحن نقطع حينئذ ونثبت انه لا بد من خلاف ثابت فيما ادعيتموه اجماعاً ، لأن الله تعالى قد أفاض أمة نبيه صلى الله عليه وسلم من الاجماع على الباطل والضلال ، لمخالفة القرآن وحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فانتم لم تقنعوا بان كذبتكم على جميع الأمة ، حتى نسبتم اليهم الاجماع على الخطأ في مخالفة القرآن والسنة الثابتة ، وهذه من العظائم التي نعوذ بالله للعظيم من مثلها . وليس هنالك قسم ثالث أصلاً ، لما قد أوردنا من البراهين على انه لا يمكن وقوع نازلة لا يكون حكمها منصوباً في القرآن وبيان النبي صلى الله عليه وسلم ، إما باسمها الأعم ، وإما باسمها الأخص

قال أبو محمد : واعلموا أن إقدام هؤلاء القوم ، وجسرم على معنى الاجماع ، حيث قد وجد الاختلاف ، أو حيث لم يبلغنا ولكنه يمكن أن يوجد ، أو مضمون أن يوجد . : فانه قول خالفوا فيه الاجماع حقاً ، وما روى قط عن صاحب ولا عن تابع القطع بدعوى الاجماع ، حتى أتى هؤلاء الذين جعلوا

الكلام في دين الله تعالى مغالبة ومجادبة ، وتحققا بالرياسة على مقدمهم ، وكفى بهذا فضيحة . وأيضاً قد تيقن إجماع المسلمين على أنه لا يحل لأحد أن يقطع بظنه ما لا يقين فيه ، فهذا إجماع آخر . فقد خالفوا في هذه المسألة * ناحمد بن محمد بن عبد الله الطلمنكي نا ابن مفرج نا ابراهيم بن احمد بن فراس نا محمد بن علي بن زيد نا سعيد بن منصور نا سفيان بن عيينة عن مسعر بن كدام عن معن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود . قال قال رجل لابن مسعود : أوصني بكلمات جوامع . فقال له ابن مسعود : اعبد الله ولا تشرك به شيئاً ، وزل مع القرآن حيث زال ، ومن أذاك بحق فأقبل منه ، وإن كان بعيداً بغيضاً ، ومن أذاك بالباطل فاردده ، وإن كان قريباً حبيباً

قال أبو محمد : هذه جوامع الحق ، اتباع القرآن وفيه اتباع بيان الرسول وأخذ الحق ممن أتى به وإن كان لاخير فيه ، ومن يجب بغضه وإبعاده ، وأن لا يقلد خطأ فاضل ، وإن كان محبوباً واجباً تعظيمه * نا حماد بن احمد نا عبد الله بن محمد بن علي الباجي نا عبد الله بن يونس المرادي نا بقى بن مخلد نا أبو بكر بن أبي شيبة نا معاوية بن هشام نا سفيان - هو الثوري - عن جبلة عن عامر بن مطر . قال قال لي حذيفة في كلام : فامسك بما أنت عليه اليوم ، فانه الطريق الواضح ، كيف أنت يا عامر بن مطر ، اذا أخذ الناس طريقاً والقرآن طريقاً مع أيهما تكون ؟ قال عامر : فقلت له : مع القرآن ، أحياناً مع القرآن وأموت . قال له حذيفة : فأنت إذا أنت

قال أبو محمد : اللهم إني أقول كما قال عامر : أكون والله مع القرآن أحياناً متمسكاً به ، وأموت إن شاء الله متمسكاً به ، ولا أبالي بمن سلك غير طريق القرآن ، ولو أنهم جميع أهل الأرض غيري

قال أبو محمد : وهذا حذيفة يأمر بترك طريق الناس ، واتباع طريق القرآن إذا خالفه الناس * نا احمد بن محمد الطلمنكي نا ابن مفرج نا احمد بن فراس نا

محمد بن علي بن زيد نا سعيد بن منصور نا هشيم أخبرنا مغيرة عن الشعبي عن عبدة السلماني. أن عمر بن الخطاب وعلياً أعتقا أمهات الأولاد . قال عبدة (١) قال علي فقضى بذلك عمر حتى أصيب ، ثم ولي عثمان فقضى بذلك حتى أصيب ، فلما وليت رأيت أن أرقهن

قال أبو محمد : هذا علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، لم يرحم عمر ثم حكم عثمان - المشتهر المنتشر القاشي ، الذي وافقهما هو عليه - إجماعاً ، بل سارع إلى خلافه إذ أراه اجتهد الصواب في خلافه ، ولعمرك الله ! إن أقل من هذا بدرجات ليقطع هؤلاء المحرومون بأنه إجماع * وبالسند المذكور قبل إلى سعيد ابن منصور نا عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي نا عبد الملك بن أبي سليمان عن أبي إسحاق السبيعي عن الشعبي . قال : أحرّم عقيل بن أبي طالب في موردتين (٢) . فقال له عمر : خالفت الناس . فقال له علي : دعنا منك ! فإنه ليس لأحد أن يعلمنا السنة . فقال له عمر : صدقت ! فهذا علي وعقيل ، لم ينكرا خلاف الناس . ورجع عمر عن قوله إلى ذلك ، إذ لم يكن ما أضافه إلى الناس سنة يجب اتباعها ، بل السنة خلافه . فلا ينكر خلاف جمهور الناس للسنة * وبه إلى سعيد بن منصور نا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن عطاء ابن أبي رباح . قال : قلت لابن عباس : إن الناس لا يأخذون بقولي ولا بقولك ، ولو مت أنا وأنت ما اقتسموا ميراثنا على ما نقول . قال ابن عباس : فليجتمعوا فلنضع أيدينا على الركن ثم نبهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين ، ما حكم الله بما قالوا .

قال أبو محمد : فهذا ابن عباس بأصح اسناد عنه ، لا يلتفت إلى الناس ولا إلى ما اشتهر عندهم ، وانتشر من الحكم بينهم ، إذا كان خلافاً لحكم الله تعالى .

(١) في الاصل « عيينة » وهو خطأ (٢) كذا في الاصل ولم أعرف صوابه ولم أجد هذا الاثر بعد البحث

في مثل هذا يدعى من لا يبالي بالكذب الاجماع * وبه الى سعيد بن منصور
 ناسفيان بن عيينة عن عبد الله بن أبي زيد . انه سمع ابن عباس يقول في قول
 الله عز وجل : « ليستأذنكم الذين ملكت أيمانكم » قال ابن عباس : لم يؤمن
 بهذه الآية أكثر الناس ، وإني لأمر هذه أن تستأذن علي - يعني جارية له
 قال ابو محمد : وهذا كالذي قبله * نايحي بن عبد الرحيم نا أحمد بن دحيم
 نا ابراهيم بن حماد نا اسماعيل بن اسحاق نا علي ابن المديني نا سفيان بن عيينة
 نا مصعب بن عبد الله بن الزبير عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس . قال : أمر ليس
 في كتاب الله عز وجل ، ولا في قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واستجدونه
 في الناس كلهم :- ميراث الأخت مع البنت . فهذا ابن عباس لم ير الناس كلهم
 حجة على نفسه ، في أن يحكم بما لم يجد في القرآن ولا في السنة * نا عبد الله بن
 يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم
 بن الحجاج نا يحيى بن يحيى . قال : قرأت على مالك عن سعيد بن أبي سعيد
 المقبري عن عبيد بن جريج إنه قال لعبد الله بن عمر : يا أبا عبد الرحمن رأيتك
 تصنع أربعاً لم أر أحداً من الصحابة (١) يصنعها . فقال : وما هن يا ابن جريج ؟
 قال : رأيتك لاتمس من الأركان إلا اليمانيين ، ورأيتك تلبس النعال السبتية ،
 ورأيتك تصبغ بالصفرة ، ورأيتك إذا كنت بمكة أهل الناس إذا رأوا الهلال
 ولم تهل (٢) أنت حتى يكون يوم التروية . فقال له ابن عمر : أما لا ركان ، فإني
 لم أر رسول الله صلى الله عليه وسلم يمس إلا اليمانيين ، وأما النعال السبتية ، فإني
 رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبس النعال التي ليس فيها شعر ويتوضأ
 فيها ، فأنا أحب أن ألبسها (٣) ، وأما الصفرة فإني رأيت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يصبغ بها ، فأنا أحب أن أصبغ بها . وأما الاهلال فإني لم أر رسول

(١) في صحيح مسلم « أصحابك » (٢) في الاصل « تهلل »

(٣) في الاصل « فيها » « ألبسها » وهو خطأ

الله صلى الله عليه وسلم يهل حتى تنبعث به راحلته .

قال أبو محمد : فهذا ابن عمر رضى الله عنه - بأصح إسناد إليه - لم ينكر مخالفته لجميع أصحابه ، فيما اقتدى فيه برسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا أنكر على ابن جريج إخباره بأن أصحابه يخالفونه . فصح أنه لم ير أصحابه كلهم قدوة فيما وافق وحده فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهذا هو الحق الذى لا يسع أحداً القصد الى خلافه .

قال أبو محمد : ثم هذا أبو حنيفة يقول : ما جاء عن الله تعالى فعلى الرأس والعينين ، وما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فسمعا وطاعة ، وما جاء عن الصحابة رضى الله عنهم تخيرنا من أقوالهم ولم نخرج عنهم ، وما جاء عن التابعين فهم رجال ونحن رجال . فلم ينكر على نفسه مخالفة التابعين ، وإنما لم ير الخروج عن أقوال الصحابة توقيراً لهم فقط . وهذا مالك : نفتى بالشفعة فى النار . ويقول - إثر فتياه به - : وإنه لشيء ما سمعته ولا بلغنى أن أحداً قاله . فهذا مالك لم ير القول بما لم يسمع عن أحد قال به - : خلافاً للإجماع ، كما يدعى هؤلاء الذين لا معنى لهم . وهذا الشافعى يقول فى رسالته المصرية : ما لا يعلم فيه خلاف فليس إجماعاً* نا حماد بن أحمد ويحيى بن عبد الرحمن بن مسعود قال حماد نا عباس بن أصبغ وقال يحيى نا أحمد بن سعيد بن حزم ، ثم اتفق عباس وأحمد قالاً جميعاً نا محمد بن عبد الملك بن أيمن نا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال سمعت أبا يقول : ما يدعى فيه الرجل الإجماع هو الكذب ، من ادعى الإجماع فهو كذاب ، لعل الناس قد اختلفوا ، ما يدريه ؟ ولم يمتبه إليه . فليقل : لا نعلم الناس اختلفوا ، دعوى بشر المريسى والأصم ، ولكن يقول : لا نعلم الناس اختلفوا ، أو لم يبلغنى ذلك

قال أبو محمد : صدق أحمد والله دره ، وبئس القدوة والميسرة (١) بشر بن

عتاب المريسى ، وعبد الرحمن بن كيسان الأصب . ولعمري انهما لمن أول من
هجم على هذه الدعوى ، وهما المرآن يرغب عن قولهما * نايوسف بن عبد الله
الخرى نايوبيد الله بن محمد نا الحسن بن سالمون نا عبد الله بن على بن الجارود نا
اسحاق ابن منصور قال سمعت اسحاق بن ابراهيم - هو ابن راهويه - وقد ذكر
له قول احمد بن حنبل فى مسألة . فقال اسحاق : أجاد ، لقد ظننت أن أحداً
لا يتابعنى عليها . فهذا اسحاق لا ينكر القول بما يقع فى تقديره أنه لا يتابعه
أحد عليه ، اذ رأى الحق فيما قاله به من ذلك

قال ابو محمد : فهؤلاء الصحابة والتابعون ، ثم أبو حنيفة ومالك والشافعى
واحمد واسحاق وداود . كلهم يوجب القول بما أداه اليه اجتهاده أنه الحق ،
وإن لم يعلم قائله قبله ، فبمن تعلق هؤلاء القوم؟ ليت شعرى! بل بالمريسى
والأصب ، كما قال أحمد رحمه الله .

قال أبو محمد : ولئن كان ما اشتهر من قول طائفة من الصحابة أو التابعين
ولم يعرف له خلاف - : إجماعاً . فما فى الأرض أشد خلافاً للاجماع من قلدوه
دينهم مالك والشافعى وأبى حنيفة . ولقد أخرجنا لهم مئين من المسائل ليس
منها مسألة إلا ولا يعرف أحد قال بذلك القول قبل الذى قاله من هؤلاء الثلاثة .
فبئس ما وسموا به من قلدوه دينهم . وقد ذكر محمد بن جرير الطبرى أنه وجد
للشافعى أربعائة مسألة خالف فيها الاجماع . وهكذا القول حرفاً حرفاً فى
أقوال ابن أبى ليلى وسفيان والأوزاعى وزفر وأبى يوسف ومحمد بن الحسن
والحسن بن زياد وأشهب وابن الماجشون والمزنى وأبى ثور واحمد واسحاق
وداود ومحمد بن جرير ، ما منهم أحد إلا وقد صحت عنه اقوال فى الفتيا
لا يعلم أحد من العلماء قائلها قبل ذلك القائل ممن سمينا . واكثر ذلك فيما لاشك
فى انتشاره واشتهاره .

ثم ليعلموا أن كل فتيا جاءت عن تابع لم يرو عن صاحب فى تلك المسألة

قول ، فان ذلك التابع قال فيها بقول ، ولا يعرف أن أحدا قاله ، فالتابعون على هذا القول الخبيث مخالفون للاجماع ، كلهم أو أكثرهم . ومخالف الاجماع عند هؤلاء الجهال كافر ، فالتابعون على قولهم كفار . ونعوذ بالله العظيم من كل قول أدى إلى هذا

واعلموا أن الذى يدعى ويقطع بدعوى الاجماع فى مثل هذا فانه من اجهل الناس بأقوال الناس واختلافهم . وحسبنا الله ونعم الوكيل . فظهر كذب من ادعى أن مالا يعرف فيه خلاف فهو اجماع . وبالله تعالى التوفيق
وأعجب شئ فى الدنيا أنهم يدعون فى مثل هذا انه اجماع ، ثم يأتون إلى الاجماع الصحيح المقطوع به المتيقن ، فيخالفونه جهارا ، وهو : انه لا شك عند أحد من أهل العلم انه لم يكن قط فى عصر الصحابة رضى الله عنهم أحد أتى إلى قول صاحب اكبر منه ، فاخذ به كله ، ورد لقوله نصوص القرآن وكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وجعل يَحْتال لنصره بكل ما يمكنه من حق أو باطل أو مناقضة . ثم لا شك عند أحد من أهل العلم فى أنه لم يكن قط فى عصر التابعين أحد أتى إلى قول تابع أكبر منه ، أو إلى قول صاحب فاخذ به كله . كما ذكرنا . ثم لا خلاف بين أحد من أهل العلم فى أنه لم يكن فى القرن الثالث أحد أتى إلى قول تابع أو قول صاحب فاخذ به كله ، فهذا الاجماع المقطوع به المتيقن ، فى ثلاثة أعصار متصلة ، ثم هى الأعصار المحموده ، قد خالفها المقلدون الآخذون بأقوال أبى حنيفة فقط ، أو بأقوال مالك فقط ، أو بأقوال الشافعى فقط ، وهو عمل محدث بيقين ، مخالف للاجماع الصحيح ، فلماذا فاعجبوا فهو مكان العجب حقا ، أن يخالفوا الاجماع المتيقن جهارا ، ثم يدعون للاجماع حيث لا إجماع ، ونعوذ بالله العظيم من الضلال

فصل

فيمن قال بأن خلاف الواحد من الصحابة أو ممن بعدهم ،
لا يعد خلافاً وإن قول من سواه فيما خالفهم فيه اجماع

قال ابو محمد . ذهب محمد بن جرير الطبري (الى) (١) أن خلاف الواحد لا يعد
خلافاً ، وحكى ابو بكر احمد بن على الرازى الحنفى : أن ابا حازم عبد العزيز
بن عبد الحميد القاضى الحنفي فسخ الحكم بتوريث بيت المال ما فضل عن ذوى
السهم . وقال : ان زيد بن ثابت لا يعد خلافاً على ابي بكر وعمر وعثمان وعلى
رضى الله عنهم

قال ابو محمد : فيقال لهم : ما معنى قولكم لا يعد خلافاً ؟ أتنفون
وجود خلافاً ؟ فهذا كذب تدفعه المشاهدة والعيان ، أم تقولون : ان الله تعالى
امركم ان لا تسموه خلافاً ؟ او رسوله صلى الله عليه وسلم امركم بذلك ؟ فهذه
شُر من الأُولى ، لأنه كذب على الله تعالى وعلى رسوله صلى الله عليه وسلم . أم
تقولون : ان قليل ذلك الخلاف من الضعة والسقوط فى المسلمين - إما لنفسه واما
لجملة - بحيث لا يكون وجود قوله إلا كمدمه ، فى هذا ما فيه ، إذ ينزلون زيد بن
ثابت أو ابن عباس ، او غيرهما من التابعين الاثمة هذه المنزلة ، ولعمري إن من
انزل طاملاً - من الصحابة رضى الله عنهم او من التابعين او من أئمة المسلمين -
هذه المنزلة لأحق بهذه الصفة وأولى بها ، ولا يخرج قولكم من احدى هذه
الثلاث قبائح ، إذ لا رابع لها .

فإن قالوا : إنما قلنا : إنه خطأ وشذوذ . قلنا : قد قدمنا ان كل من خالف
أحد أقفد شذ عنه ، وكل قول خالف الحق فهو شاذ عن الحق ، فوجب أن كل

(١) لفظ «الى» سقط من الاصل خطأ

خطأ فهو شذوذ عن الحق ، وكل شذوذ عن الحق فهو خطأ ، وليس كل خطأ خلافا للاجماع ، فليس كل شذوذ خلافا للاجماع ، ولا كل حق اجماعا ، واما نكلمكم ههنا في قولكم : ليس خلافا ، ولكون ما عداه اجماعا . فقد ظهر كذب دعواهم وفسادها والحمد لله رب العالمين

قال ابو محمد : ووجدناهم احتجوا برواية لا تصح : «عليكم بالسواد الأعظم» ووجدناها من طريق محمد بن عبد السلام الخشني عن المسيب بن واضح عن المعتمر بن سليمان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم . قال : لا تجتمع امة محمد على ضلالة ابدأ ، وعليكم بالسواد الأعظم فانه من شذذ شذ الى النار

قال ابو محمد : المسيب بن واضح منكر الحديث لا يحتج به ، روى المنكرات منها : انه اسند الى النبي صلى الله عليه وسلم : من ضرب اباه فاقتلوه . وهذا لا يعرف ، ولو صح الخبر المذكور لكان معناه : من شذ عن الحق ، لا يجوز غير ذلك . وبما * فاه احمد بن عمر بن انس العذري نا عبد الله بن الحسين نا عقالا نا ابراهيم بن محمد الدينوري نا محمد بن احمد بن الجهم نا ابو قلابه نا وهب بن جرير بن حازم قال : سمعت عبد الملك بن عمير يحدث عن جابر بن سمرة قال : خطبنا عمر بن الخطاب فقال : قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم مقامي فيكم فقال : من أحب منكم بمحبوحة الجنة يلتزم الجماعة ، فان الشيطان مع الواحد ، وهو من الاثنين أبعد . نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا احمد بن شعيب اخبرني ابراهيم بن الحسن نا حجاج بن محمد نا يونس بن ابى اسحاق عن عبد الملك بن عمير عن عبد الله بن الزبير . قال : قام فينا عمر بن الخطاب امير المؤمنين على باب الجابية فقال : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قام فينا كقيامي فيكم فقال : يا أيها الناس ، أكرموا أصحابي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ، ثم يفتشوا الكذب ، حتى ان الرجل ليحلف قبل أن

يستحلف ، ويشهد قبل ان يستشهد ، فمن سره أن ينال بمجبوحة الجنة فعليه بالجماعة ، فان يد الله تعالى فوق الجماعة ، لا يخلون رجل بامرأة ، فان الشيطان ثالثهما ، ألا ان الشيطان مع الواحد ، وهو من الاثنين أبعد ، من ساءته سيئته وسرته حسنته فهو المؤمن * وبه الى احمد بن شعيب نا الربيع بن سليمان نا اسحاق بن بكر عن يزيد بن عبد الله عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر . قال : ان عمر بن الخطاب لما قدم الشام قام فقال : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قام فينا كقيامي فيكم . فقال : أكرموا أصحابي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ، ثم يظهر الكذب فيحلف الرجل ولا يستحلف ، ويشهد ولا يستشهد فمن أراد مجبحة (١) الجنة فليلزم الجماعة فان الشيطان مع الواحد ، وهو من الاثنين أبعد * وبه الى احمد بن شعيب نا اسحاق بن ابراهيم - هو ابن راهويه - نا جرير - هو ابن عبد الحميد - عن عبد الملك بن عمير عن جابر بن سمرة قال خطب عمر بن الخطاب الناس بالجابية . فقال : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قام في مثل مقامي هذا ، فقال : أحسنوا الى أصحابي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يظهر الكذب فيحلف الرجل فلا (٢) يستحلف ، ويشهد ولا يستشهد ، فمن أراد مجبحة الجنة فليلزم الجماعة . فان الشيطان مع الفرد وهو من الاثنين أبعد * وبه الى احمد بن شعيب نا اسحاق بن ابراهيم - هو ابن راهويه - نا جرير - هو ابن عبد الحميد - عن عبد الملك بن عمير عن جابر بن سمرة قال : خطب عمر بن الخطاب الناس بالجابية ، فقال : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قام في مثل مقامي هذا ، فقال : أحسنوا الى أصحابي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ، ثم يفسو الكذب حتى ان الرجل ليحلف على اليمين قبل ان يستحلف ، ويشهد على الشهادة قبل ان يستشهد عليها ، فمن اراد منكم ان ينال بمجبوحة الجنة فليلزم الجماعة ، فان

(١) في المخصص (٥ : ١١٧) مجبوحة الدار سعتها من المجبحة وهي الاتساع

(٢) كذا في الاصل والاحسن أن يكون بالواو كما في الرواية التي مضت

الشیطان مع الواحد ، وهو من الاثنين أبعد ، لا يخلون رجل بامرأة ، فان
تالهما الشيطان ، ألا من كان منكم تسوؤه سيئته وتسره حسنته فهو مؤمن
قال ابو محمد : هذا الخبر لم يخرج له أحد ممن اشترط الصحيح (١) ولكننا
نتكلم فيه على علاقه ، فنقول وبالله تعالى نتأيد : انه ان صح فان ماذكر فيه من
الجماعة انما هي بلا شك جماعة الحق ، ولو لم يكونوا إلا ثلاثة من الناس ، وقد
اسلمت خديجة رضى الله عنها ام المؤمنين وسائر الناس كفار ، فكانت على
الحق وسائر اهل الأرض على ضلال ، ثم اسلم زيد بن حارثة وأبو بكر رضى
الله عنهم ، فكانوا بلا شك هم الجماعة ، وجميع اهل الارض على الباطل . وقد
نبيء رسول الله صلى الله عليه وسلم وحده ، فكان على الحق واحدا ، وجميع
اهل الارض على الباطل والضلال . وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم ان زيد
ابن عمرو بن نفيل يبعث يوم القيامة امة وحده

قال ابو محمد : وذلك لأن زيدا آمن بالله تعالى وحده ، وجميع اهل الارض
على ضلالة . وقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال : ان هذا الدين
بدأ غريبا وسيعود غريبا فطوبى للغرباء . قيل : ومن هم يارسول الله . قال : النزاع
من القبائل . وقال عليه السلام : الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة . وقال عليه
السلام : إن (٢) الساعة لا تقوم إلا على من لا خير فيهم * نا عبد الله بن يوسف نا أحمد
ابن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن على نا مسلم بن الحجاج
نا محمد بن عباد وابن ابى عمر كلاهما عن مروان بن معاوية الفزاري عن يزيد
ابن كيسان عن ابى حازم عن ابى هريرة قال (قال) (٣) رسول الله صلى الله عليه
وسلم : بدأ الاسلام غريبا وسيعود كما بدأ غريبا فطوبى للغرباء * وبه الى مسلم

(١) الاسانيد التي رواها به المؤلف كلها صحيحة رواها ثقات . وذكر ابن
حجر في التلخيص (٤٠٩) أن ابن حبان رواه في صحيحه (٢) في الأصل
« لأن » (٣) الزيادة من صحيح مسلم

نا الفضل بن سهل نا شبابة بن سوار نا عاصم - هو ابن محمد العمري - عن ابيه عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم . قال : ان الاسلام بدأ غريباً وسيعود غريباً كما بدأ * نا احمد بن محمد نا احمد بن محمد بن الجصور نا محمد بن ابى دليم اخبرنا ابن وضاح اخبرنا ابو بكر بن ابى شيبه نا حفص بن غياث عن الاعمش عن أبى اسحاق السبيعي عن ابى الاحوص عن عبد الله بن مسعود . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان الاسلام بدأ غريباً وسيعود غريباً كما بدأ فطوبى للغرباء ، قيل : ومن الغرباء ؟ قال : النزاع من القبائل * وبالسنن المتقدم الى مسلم نا عبد بن حميد اخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن ثابت عن انس بن مالك . عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تقوم الساعة على احد يقول لا إله الا الله (١) .

وقال الله عز وجل - وذکر اهل الحق - فقال : « الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقليل ما هم » . وقال تعالى : « ولكن اكثر الناس لا يعلمون » في سورة يوسف . وقال تعالى : « وان تطع اكثر من في الارض يضلوك » الآية . وقال تعالى : « وما اكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين » . وكلام الله تعالى حق ، وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم حق ، والحق لا يتعارض .

وهذه النصوص التي أوردناها هي قرآن منزل ؛ أو أثر في غاية الصحة منقول نقل التواتر ، وكلاهما في غاية البيان . فالأقل في الدين هم أهل الحق ، وإن أكثر الناس على ضلال وعلى جهل ، وإن الواحد قد يكون هو المصيب ، وجميع الناس هم على باطل . لا تحتمل هذه النصوص شيئاً غير هذا البتة فلو صحت تلك الآثار التي قدمنا ، لوجب ضرورة أنها ليست في الدين لكن في شيء آخر ، وبالضرورة ندرى أنها ليست على عمومها ، لأن انفراد الرجل وحده في بيته غير منكر . وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يرحم الله

(١) الذي في صحيح مسلم (١: ٥٢) : « لا تقوم الساعة على أحد يقول الله الله »

أباذر يمشى وحده ، ويموت وحده ، ويبعث وحده .

وبرهان كاف قاطع لكل من له أقل فهم في انه عليه السلام لم يرد قط بالجماعة المذكورة كثرة العدد ، لا يشك في ذلك . لأن النصارى جماعة ، واليهود جماعة ، والمجوس وعباد النار جماعة ، أفترونه عليه السلام أراد هذه الجماعات ؟ حاشا لله من هذا . فان قالوا : انما أراد جميع المسلمين . قلنا : فان المنتمين الى الاسلام فرق ، فالخوارج جماعة ، والروافض جماعة ، والمرجئة جماعة ، والمعتزلة جماعة ، أفترونه عليه السلام أراد شيئاً من هذه الجماعات ؟ حاشا له من ذلك . فان قالوا : انما أراد أهل السنة . قلنا : أهل السنة فرق ، فالحنيفية جماعة ، والمالكية جماعة ، والشافعية جماعة ، والحنبلية جماعة ، واصحاب الحديث الذين لا يتعدونه جماعة . فأى هذه الجماعات أراد عليه السلام ؟ وليس بعضها أولى بصحة الدعوى من بعض ، فصحّ يقيننا قطعاً كما أن الشمس طالعة من مشرقها أنه عليه السلام لم يرد قط إلا جماعة أهل الحق ، وهم المتبعون للقرآن ، ولما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم من بيانه للقرآن بقوله وفعله . وهذه هى طريق جميع الصحابة رضى الله عنهم ، وخيار التابعين ومن بعدهم ، حتى حدث التقليد المهلك ، فاذاً (١) لا شك في كل هذا . وقد بينا أن أمره عليه السلام بلزوم الجماعة ، انما أراد يقيناً جماعة أهل الحق ، وان كانوا أقل من أهل الباطل بلا شك ، لم يرد كثرة العدد قط

فلنتكلم بعون الله تعالى وقوته على مافى تلك الآثار ، من أن الشيطان مع الفذأ والواحد ، وهو من الاثنين ابعد . وقد اوضحنا بما لا اشكال فيه ، أنه عليه السلام لم يرد بذلك الدين ، بما اوردنا آتفاً من النصوص ، وبرهان آخر ، وهو قوله : وهو من الاثنين ابعد ، فلو أراد الدين ، لكان المنفرد بقوله صاحباً (٢) للشيطان ، فان استضاف اليه آخر بعد عنه الشيطان ، فعاد الباطل

(١) فى الأصل « فاذا » (٢) فى الأصل « بقوله ما صاحباً »

حقاً بدخول انسان فيه ، وهذا باطل متيقن ليست هذه صفة الدين ، بل الباطل باطل ، وإن دخل فيه آلاف آلاف . فصح بلا شك انه لم يرد الدين ، ولا عموم التوحيد بكل حال . فقد صح انه انما عنى خاصاً من الاحوال بلا شك ، فاذ ذلك كذلك ، فلا يجوز أن ينسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه أراد حال كذا ، إلا بنص صحيح عنه بذلك ، وإلا فالناسب اليه عليه السلام ما لم يقل كاذب عليه . وقد أخبر عليه السلام : أنه من كذب عليه فليتبوا مقعده من النار ، فاذ الأمر كما قلنا يقيناً ، فقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم النهي أن يسافر المرء وحده ، وفي تلك الاخبار أنفسها : لا ينفرد رجل مع امرأة فان الشيطان ثالثهما . فنحن على يقين من أنه ههنا نهى عن الوحدة ، وأن الشيطان ههنا مع الواحد ، فان كانا اثنين فقد خرجا عن النهي ، وبعد الشيطان عنهما . فبطل التعلق بتلك الآثار فيما ذهب اليه من ذهب ، أن خلاف الواحد لا يعد خلافاً .

واعلموا انه لا يمكن البتة ، الحنيفيين ولا المالكيين ولا الشافعيين ، أن يحتجوا بشئ من ذلك الأثر ، لأن خلاف الواحد عندهم خلاف ، إلا من شذ منهم عن مذاهب اصحابه . وقد قلنا إننا أخرجنا لكل واحد من أبى حنيفة ، ومالك ، والشافعى ، مئين من المسائل ، انفرد كل واحد منهم بقوله فيها عن أن يعرف أحد قبله قال بذلك القول .

وبرهان ضرورى أيضاً ، وهو : أنه قد بينا أنه لو صح ذلك القول عن النبي صلى الله عليه وسلم ، لعلمنا انه لم يرد بذلك الدين أصلاً ، لأن اليهود والنصارى والمجوس والملاحدين ، ثم الرافضة والمعتزلة والمرجئة والخوارج ، جماعات عظيمة . فالشيطان بعيد عنهم ومجانب لهم ، لأنهم أكثر من واحد . ويأبى الله تعالى هذا ، وتالله ما عشت الشيطان ولا بمحبوحته إلا فيهم ا وبلا شك ان أهل الباطل كلما كثروا فان الشيطان أقوى فيهم منه مع المنفرد *

نا محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عبد البصير نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الخشني نا محمد بن المثني نا مؤمل بن اسماعيل البصري نا سفيان الثوري عن عبد الملك بن أبيجر عن طلحة بن مصرف عن عبد الله بن عمرو بن العاصي . قال : ربيع السودان من لا يلبس الثياب ، أكثر من جميع الناس . فصح بكل هذا - يقينا لا مجال للشك فيه - انه لم يرد قط بذلك الدين ، وبالله تعالى التوفيق .

وايضا فان النبي صلى الله عليه وسلم ، أتى في تلك الأخبار على أصحابه ، وعلى قرن التابعين ثم على القرن الثالث . فاذا أتى عليهم فهم الجماعة التي لا ينبغي أن تخالف ، وكل من خالفهم فهو أهل الباطل ، ولو كانوا أهل الارض . وتلك القرون الثلاثة هي التي لم تقلد أحدا ، وانما كانوا يطلبون القرآن والسنة فنحن معهم . والحمد لله رب العالمين . وكل من قلد انسانا بعينه ، فقد خالف الجماعة . والحمد لله رب العالمين

قال ابو محمد : وقد شغب بعضهم بأن قال : لما اجمع نظراء هذا الواحد ، وعلمنا أنهم مؤمنون يقينا بالجملة ، وانهم من الأمة بلا شك ، ولم تقطع على هذا الواحد المخالف لهم بأنه من الأمة ، كان واجبا علينا اتباع من نوقن انهم من الأمة ، دون من لا نوقن انه منها .

قال ابو محمد : وهذا خطأ ، لأن الله تعالى أمرنا عند التنازع بالرد إلى القرآن والسنة ، بقوله تعالى : « فان تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر » . ومخالفة الواحد تنازع بالمشاهدة والعيان ، ولم يقل تعالى فردوه إلى الأكثر ، ولا إلى من لم يخالفهم إلا واحد ، فصار من رد إلى غير القرآن والسنة ، حاصيا لله عز وجل ، مخالفا لأمره . وقد حصل لذلك الواحد من ظاهر الاسلام في الحكم ، كالذي لكل واحد من مخالفه ولا فرق

قال أبو محمد : واحتجوا أيضا بما روينا من طريق ابن وهب أخبرني
أبو فهد (١) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ليتبع الأقلون من العلماء الأكثرين
قال أبو محمد : وهذا مرسل لا خير فيه ، وباطل بلا شك . أول ذلك أنه
محال ؛ وهو عليه السلام لا يأمر بالمحال ، لأنه لا يمكن أن يتبع الأقل
الأكثر إلا بعد إمكان عد جميعهم ، وقد بينا أن عد جميعهم لا يمكن البتة
بوجه من الوجوه ، ولا يقدر عليه إلا الخالق وحده لا شريك له .

ووجه آخر : وهو أن الصحابة رضی الله عنهم ، قد أصفقوا (٢) أثم موت
النبي صلى الله عليه وسلم على أن لا يقاتل أهل الردة ، ولا ينفذ بعث أسامة بن
زيد ، وخالفهم أبو بكر وحده ، فكان هو الحق ، وكانوا على الخطأ . فان قالوا :
قد رجعوا إلى قوله . قلنا : نعم ! وهذه حجتنا ، انما سألناكم عن الحال قبل
أن يرجعوا إلى قول أبي بكر في ذلك ،

وقد شغب بعضهم بما روى من أن الواحد شيطان ، والاثنان شيطانان ،
والثلاثة ركب . قلنا : إنما هذا في نص الخبر نفسه في السفر فقط ، وإلا فالمصلي
النافلة وحده على قولكم شيطان ، ومصلي الفريضة مع آخر شيطانان ، وفي
هذا ما فيه ، نعمو ذب الله العظيم من البلاء

ثم نسألكم هل ذلك الواحد عندكم مخالف للاجماع أم لا ؟ فان قالوا : نعم !
قلنا لهم : ومخالف الاجماع عندكم كافر ، فنقولهم : نعم ! قلنا لهم : فعلى هذا
فابن عباس كافر ، وزيد بن ثابت عندكم كافر ، إذ أقرتم بأنهما خالفا للاجماع ،
ويا لله ، إن من نسب ذلك إليهما فهو والله أحق منهما ، بل هما المؤمنان الفاضلان
رضي الله عنهما ، وإن أبوا من تكفير من خالف هذا النوع من الاجماع ،
تناقضوا وظهر فساد قولهم ، وبالله تعالى التوفيق

قال أبو محمد : أخبرنا عبد الرحمن بن خالد الهمداني نا إبراهيم بن أحمد

(١) كذا في الأصل (٢) أصفقوا على الأمر : اجتمعوا عليه

البلخي (حدثنا) (١) الفربري نا البخاري نا عبد العزيز بن عبد الله نا مالك بن انس عن ابن شهاب عن الاعرج عن أبي هريرة في حديث (٢) . قال : ان الناس يقولون : أكثر أبو هريرة ، ولولا آيتان في كتاب الله تعالى ما حدثت حديثا ، ثم يتلو : « ان الذين يكتُمون ما انزلنا من البينات والهدى » إلى قوله « الرحيم » . إن اخواننا من المهاجرين كان يشغلهم الصنف في الأسواق (٣) ، وإن اخواننا من الانصار كان يشغلهم العمل في أموالهم ، وإن أبا هريرة كان يلزم رسول الله صلى الله عليه وسلم لشبع بطنه ، ويحضر مالا يحضرون ويحفظ مالا يحفظون .

قال أبو محمد : ففي هذا أن الواحد قد يكون عنده من السنن ما ليس عند الجماعة ، وإذا كان عنده من السنة ما ليس عند غيره ، فهو المصيب في فتياه بهذا دون غيره

قال أبو محمد : وبالعيان ندرى أن المسلمين أقل من غيرهم . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما أنتم في الأمم قبلكم إلا كالشعرة البيضاء في الثور الاسود . وذكر عليه السلام : أن بعث النار من كل الف ، تسعمائة وتسعة وتسعون ، وواحد إلى الجنة . ثم بالمشاهدة ندرى أن الصالحين والعلماء ، أقل من الطالحين (٤) والجهال ، وأن هذين الصنفين هم الأكثر والجمهور ، وبالمشاهدة ندرى أن الزكي من العلماء هو أقل منهم ، بخلاف قول المخالف ، وقد ذكرنا في باب ابطال التقليد قول ابن مسعود : لا يقول أحدكم أنا مع الناس . وذكرنا قبل هذا قول حذيفه : كيف أنت اذا سلك القرآن طريقا ، وسلك

(١) هذه الزيادة ضرورية لأن إبراهيم بن أحمد هو أحد رواة الصحيح عن محمد بن يوسف بن مطر الفربري (٢) لفظ « في حديث » ليس في البخاري ولا لزوم له . انظر فتح الباري (١ : ١٥٣) (٣) في البخاري : « بالأسواق » (٤) في الأصل « الصالحين »

الناس طريقا آخر ؟. وبيننا قبل وبعد أن الغرض انما هو اتباع القرآن ، وما حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فانه لامعنى لقول أحد دون ذلك كثير القائلون به أو قلوا ، وهذا باب ينبغى أن يتقى فقد عظم الضلال به ، وكثر الهالكون فيه ، ونعوذ بالله العظيم من البلاء

قال أبو محمد : وكلامنا هذا كله تطوع منا ، وإلا فلوا كتفينا من كل ذلك بما نذكره الآن إن شاء الله تعالى . وهو أن نقول لهم : إن كل من ادعى فى أى قولة كانت - لانهاشى قولة من الأقوال - أن العلماء كلهم أجمعوا عليها إلا واحداً خالفهم فقط ؛ أو إلا اثنين أو إلا ثلاثة ، أو أى عدد ذكروا : فانه كذاب مفتر آفك قليل الحياء ، لأنه لاسبيل بوجه من الوجوه إلى معرفة ذلك يقينا ، ولا إلى القطع به اصلا ، لما قدمنا من تعذر إحصاء عدد المفتين من المسلمين . فوضح أن هذه مسئلة فارغة ، لاوجه للاشتغال بها ، أو كثرة من ضل بها

فصل

فى قول من قال : قول الأكثر هو الاجماع ولا يعتمد بقول الأقل

قال أبو محمد : فى الباب الذى قبل هذا نقض هذه المقالة . وفيه ذكرنا كلما يمكن أن يشغبوا به ، فأغنى عن اعادته . إلا أن هؤلاء سؤالا زائداً . وهو أن نقول لهم : قلتم المحال ، واثبتتم فى دينكم الباطل الذى لا يمكن وجوده ، وذلك أنه لاسبيل إلى توفية حكمهم هذا حقه ، إلا باحصاء عدد جميع من تكلم فى تلك المسئلة ، من صاحب وتابع فن بعدهم ، ثم يعرف الاكثر ولو بواحد . وهذا مع انه محال فهو حق ؛ وقوله بلا برهان . وأيضا فما الفرق بينكم وبين من قال : قول الطائفة التى هى أفضل وأشهر فى العلم

أولى ، وإن كانوا أقل عدداً؟ فحصل التمارض وبطل القولان ، لاهما بلا دليل
وبالله تعالى التوفيق

فصل

في إبطال قول من قال: الاجماع هو إجماع أهل المدينة

قال أبو محمد : هذا قول لهج به المالكون قديما وحديثا ، وهو في غاية
الفساد ، واحتجوا في ذلك بأخبار منها صحاح ، ادعوا فيها انها تدل على أن
المدينة أفضل البلاد ، ومنها مكذوب موضوع من رواية محمد بن الحسن بن
زبالة (١) وغيره ، ليس هذا مكان ذكرها . لأننا كلامنا في هذا الكتاب ،
إنما هو على الأصول الجامعة لقضايا الأحكام ، لا لبيان أفضل البلاد ، وقد
تقصينا تلك الاخبار في كتابنا المعروف بالايصال في آخر كتاب الحج منه ،
وتكلمنا على بيان سقوط ما سقط منها ، ووجه ما صح منها بغاية البيان ،
والحمد لله رب العالمين .

ويجمع ذلك أنهم قالوا : المدينة مهبط الوحى ، ودار الهجرة ، ومجتمع
الصحابة ، ومحل سكنى النبي صلى الله عليه وسلم ، وأحكامها (٢) فأهلها أعلم بذلك
من سواهم ، وهم شهداء آخر العمل من النبي صلى الله عليه وسلم ، وعرفوا
ما نسخ وما لم ينسخ

ثم اختلفوا . فقالت طائفة منهم : انما اجماعهم اجماع وحجة ، فيما كان
من جهة النقل فقط . وقالت طائفة منهم : اجماعهم اجماع وحجة ، من جهة
النقل كان أو من جهة الاجتهاد ، لأنهم أعلم بالنصوص التي منها يستنبط وعليها
يقاس ، فاذ هم أعلم بذلك فاستنباطهم وقياسهم أصح من قياس غيرهم واستنباط

(١) بفتح الزاى (٢) كذا

غيرهم . وقالوا : من المحال أن يخفى حكم النبي صلى الله عليه وسلم على الأكثره
وهم الذين بقوا بالمدينة ، ويعرفه الأقل ، وهم الخارجون عن المدينة ، مع
شفلهم بالجهاد ، وذكروا قول عبد الرحمن بن عوف لعمر بن الخطاب رضى
الله عنهم - إذ أراد أن يقوم بالموسم للذى بلغه من قول القائل : لو قدمت
عمر لقد بايعنا فلانا . فقال عمر : لا قوم من بالمشية فلا حذر من الناس من هؤلاء
الرهط الذين يريدون يفضبونهم - : فقال عبد الرحمن : فقلت : يا أمير المؤمنين
لا تفعل ! فإن الموسم يجمع رطاع الناس ، ويغلبون على مجلسك ، فأخاف أن
لا ينزلوها على وجهها فيطيروا بها كل مطير ، فأمهل حتى تقدم المدينة دار
الحجرة ودار السنة ، فتخلو بأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من
المهاجرين والأَنْصار ، ويحفظوا مقاتلك ، وينزلوها على وجهها * نا بهذا
عبد الرحمن بن عبد الله نا إبراهيم بن أحمد [حدثنا] (١) الفريزى نا البخارى نا
موسى بن اسماعيل نا عبد الواحد نا معمر عن الزهرى عن عبيد الله بن عتبة قال
حدثنى ابن عباس قال : قال لى عبد الرحمن بن عوف : لو شهدت أمير المؤمنين ،
أتاه رجل فقال له : إن فلانا يقول : لو قدمت عمر لبايعنا فلانا ، ثم ذكر
نصه كما أوردنا

قال أبو محمد : هذا كل ما شفبوا به ، وكله لاحجة لهم فى شىء منه ، على
مانين إن شاء الله عز وجل

أما دعواهم أن المدينة أفضل البلاد ، فدعوى قد بينا إبطالها فى غير
هذا المكان ، وبيننا أن مكة أفضل البلاد بنص القرآن ، والسنة الثابتة ، وأقوال
الصحابة رضى الله عنهم ، وليس هذا مكان الكلام فى ذلك . لكن نقول
لهم : هبكم أنه كما تقولون ، وليس كذلك ، فأى برهان فى كونها أفضل
البلاد على أن إجماع أهلها هو الإجماع ؟ ألا يستحى من يدعى أن كلامه مكتوب ،

وأنه محاسب به بين يدي الله عز وجل ، من أن يمويه هذا التوبه البارد . ونحن نقول : إن مكة أفضل البلاد ، وليس ذلك بموجب اتباع أهلها دون غيرهم ، ولا أن إجماعهم إجماع دون إجماع غيرهم ، ولا أنهم حجة على غيرهم ، إذ ليس فضل البقعة موجبا لشيء من ذلك .

وأيضاً فإنه لا يختلف مسلمان في أنه قد كان في المدينة منافقون ، وهم شر الخلق . قال تعالى : « ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم سنعذبهم مرتين ثم يردون إلى عذاب عظيم » . وقال تعالى : « إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار » . وكان فيها فساق كما في سائر البلاد ، وزناة وكذابون وشربة خمر وقذفة كما في سائر البلاد ، ولا فرق . وأهلها اليوم - وإنا لله وإنا إليه راجعون - غلاة الروافض الكفرة . أقترحوا لهؤلاء فضلاً يوجب اتباعهم من أجل سكنائهم المدينة ؟ فنقولهم : لا لكن إنما نوجب الحجة بالفضلاء من أهل المدينة . قلنا لهم : ومن أين خصصتم فضلاء المدينة دون فضلاء غيرهم من البلاد ؟ وهذا مالا سبيل إلى وجود برهان على صحته ابداً ، وأيضاً فالمدينة فضلها باق بحسبه كما كان لم يتغير ولا يتغير ابداً ، وأهلها أفسق الناس . فقد بطل أن يكون للبقعة حكم في وجوب اتباع أهلها ، وصح أن الفاضل فاضل حيث كان ، والفاسق فاسق حيث كان .

وأما قولهم : إن أهل المدينة أعلم بأحكام رسول الله صلى الله عليه وسلم ممن سواهم ، فهو كذب وباطل ، وإنما الحق أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم هم العاملون بأحكامه عليه السلام ، سواء بقى منهم من بقى بالمدينة ، أو خرج منهم من خرج ، لم يزد الباقي بالمدينة بقاءه فيها درجة في علمه وفضله ، ولا حط الخارج منهم عن المدينة خروجه عنها درجة من علمه وفضله .

وأما قولهم : أنهم شهدوا آخر حكمه عليه السلام ، وعلموا مانسخ مما لم ينسخ . فتمويه فاحش ، وكذب ظاهر ، بل الخارجون من الصحابة عن المدينة

شهدوا من ذلك كالذى شهدته المقيم بها منهم سواء ، كملى وابن مسعود وأنس وغيرهم ولا فرق . والكذب عار فى الدنيا ، ونار فى الآخرة ، فظهر فساد كل ماموهوا به وبنوه على هذا الاصل الفاسد ، وأسسوه بهذا الاس المنهار . وأما قولهم : إن من المحال أن يخفى حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم على الاكثر ، وهم الباؤون بالمدينة : ويعلمه الاقل ، وهم الخارجون عن المدينة . فتمويه ظاهر وشغب غث . وإنما كان يمكن أن يعوهوا بذلك ، لو وجدوا مسألة رويت من طريق كل من بقى بالمدينة من الصحابة رضى الله عنهم ، وافى بها كل من بقى بالمدينة من الصحابة . واما ولا يجدون هذا ابدا ، ولا فى مسألة واحدة ، وإنما يوجد فتيا الواحد والاثنين والثلاثة ونحو ذلك ، وروايتهم كذلك ، فممكن ان يغيب حكم النبي صلى الله عليه وسلم عن النفر من الصحابة ، ويعلمه الواحد والاكثر منهم . وقد يمكن أن يكون الذى حضر ذلك الحكم ، يخرج عن المدينة ، ويمكن أن يبقى بها ، ويمكن خلاف ذلك أيضا ، ولا فرق . وإنما تفرق الصحابة فى البلاد بعد موت رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وأما قول عبد الرحمن لعمر - الذى ذكرنا - فى تأخير الأمر حتى يقدم المدينة فيخلو بوجوه الناس ، واهل الفقه والعلم . فوالله ما أدرك مالك من هؤلاءك أحدا ، وإنما اخذ عن اخذ عنهم . كما فعل أهل الامصار سواء ، ولا فرق . وايشا فما كل قول قاله عبد الرحمن ووافقه عليه عمر رضى الله عنهما حجة ، وقد علم جميع اهل الاسلام ، ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يخطب الخطبة التى عهد فيها الى الناس المهود ، وجعلها كالوداع لهم ، وقررهم : الأهل بلغت ، واشهد الله تعالى عليهم ، إلا فى الموسم أحفل ما كان فى الاعراب وغيرهم ، ففعل رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى من رأى رأى عبد الرحمن وعمر رضى الله عنهما . وبرهان ذلك : أنه لو سلك الأئمة هذا الرأى ما تعلم

جاهل شيئاً ابداً ، فصح انه لا بد من مخاطبة الرطاع والجهال بما يلزم علمه ،
والمعجب كله أنهم يموهون باجماع اهل المدينة ، ثم لا يحصلون إلا على رأى
مالك وحده ، ولا يأخذون بسواه . وهم أترك الناس لأقوال اهل المدينة ،
كعمر وابن عمر وعائشة وعثمان ، ثم سميد بن المسيب والقاسم وسالم ، وغيرهم .
ومن عجائب الدنيا التى لا نظير لها أن يتها لكوا على تقليد رأى ابن
القاسم المصرى ، وسحنون التنوفى من افريقية ، لأن ابن القاسم اخذ عن مالك ،
ولان سحنون اخذ عن ابن القاسم المصرى عن مالك ، ولا يرون لأخذ مسروق
والأسود وعلقمة ، عن عائشة ام المؤمنين ، وعن عمر وعثمان رضى الله عنهما وجها
ولا معنى . ثم لا يستحيون مع هذا من التحويه باهل المدينة ، وإنما ذكرنا من
أخذ عن هؤلاء المدنيين تنسكيتاً لهم ، وكشفاً لتناقضهم ، وهم أترك خلق الله
تعالى لاجماع أهل المدينة حقاً ، فان أهل المدينة أجمعوا كلهم مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، على اعطاء أموالهم التى قسمها رسول الله صلى الله عليه
وسلم على مفتتحى خيبر : الى اليهود ، على أن يعملوها بأموالهم وأنفسهم ، ويقرؤهم
ما أقرهم الله تعالى ، ويخرجونهم متى شاؤا ، وبقوا كذلك الى أن مات رسول
الله صلى الله عليه وسلم مدة أربعة أعوام ، ثم مدة أبى بكر رضى الله عنه
الى آخر عام من خلافة عمر رضى الله عنه . فقال المدعون إنهم على مذاهب
أهل المدينة : - هذا عقد فاسد وعمل باطل مفسوخ ، تقليداً لخطأ مالك
حدثنا احمد بن محمد بن الجصور نا وهب بن مسرة نا ابن وضاح نا يحيى بن
يحيى نا مالك عن أبى الزبير عن جابر بن عبد الله . قال : نحرنا مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم يوم الحديدية البدنة عن سبعة ، والبقرة عن سبعة * نا
عبد الله بن يوسف نا احمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا احمد بن محمد نا
احمد بن على نا مسلم بن الحجاج نا محمد بن حاتم نا يحيى بن سعيد بن ابراهيم
اخبرنى أبو الزبير عن جابر بن عبد الله . قال : نحرنا يومئذ تسعين بدنة ، اشتركنا

كل سبعة في بدنة . فهذا اجماع أهل المدينة حقا ، وعملهم (١) بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واجماع الصحابة حقا . فقال هؤلاء المنتسبون الى اتباع أهل المدينة : هذا عمل لا يجوز ، ولا يجزى ، تقليداً لخطأ مالك ، وخلافاً لأهل المدينة ، وتمويهاً برواية عن ابن عمر قد جاء عنه خلافها . وتركوا عمل أهل المدينة - كل من حضر منهم - مع عمر ، في سجوده في « اذا السماء انشقت » ، وسجودهم مع عمر إذ قرأ السجدة وهو يخطب يوم الجمعة ، فنزل عن المنبر فسجد وسجدوا معه ، ثم رجع الى خطبته . فقال هؤلاء المنتمون الى اتباع أهل المدينة : هذا لا يجوز ، تقليداً لخطأ مالك في ذلك ، ولا سبيل الى أن يوجد عمل لأهل المدينة اعم من هذا ، وتركوا اجماع أهل المدينة ، اذصلوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم آخر صلاة صلاها بالناس . فقالوا : هذه صلاة فاسدة ، تقليداً لخطأ مالك في ذلك

والمعجب احتجاجهم كلهم في ترك اجماع أهل المدينة على هذا ، وعملهم برواية جابر الجعفي الكذاب الكوفي عن الشعبي الكوفي ، ان النبي صلى الله عليه وسلم . قال : لا يؤمن أحد بعدى (٢) جالسا . وهذه رواية ليس في رواية أهل الكوفة أنتم منها ، فهل في المعجب أكثر من هذا ! وهم يقولون : إن اجماع أهل المدينة هو الاجماع ، فان روايات أهل الكوفة الصحاح مدخولة حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا احمد بن شعيب اخبرنا ايوب ابن محمد الوزان (٣) نا عمرو بن ايوب نا افلح بن حميد نا محمد بن حميد (٤) عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن سليمان بن عبد الملك عام حج ، جمع

(١) في الأصل « وعملهم » (٢) في الأصل « بعد » بدون الياء (٣) كان يزن القطن في الوادي . كما في التهذيب (٤) لعل زيادة « محمد بن حميد » في السند خطأ ، فاني لم أجده في هذه الطبقة ، بل « افلح بن حميد » معروف بالرواية عن أبي بكر بن حزم

ناساً من أهل العلم ، فيهم عمر بن عبد العزيز ، وخارجة بن زيد بن ثابت والقاسم بن محمد ، وسالم وعبد الله ابنا عبد الله بن عمر ، وابن شهاب ، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، فسألهم عن الطيب قبل الأفاضة ، فكلهم أمره بالطيب . وقال القاسم : أخبرتنى عائشة أنها طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم لحرمه حين أحرم ، ولحله حين حل قبل أن يطوف بالبيت . ولم يختلف عليه أحد منهم ، إلا أن عبد الله بن عبد الله قال : كان عبد الله رجلاً حاداً محمداً (١) ، كان يرمى الجرة ثم يذبح ثم يخلق ثم يركب فيفيض قبل أن يأتي منزله . قال سالم : صدق .

فهذه فتيا أهل المدينة وفقهائهم . فقال : هؤلاء المدعون أنهم يتبعون أهل المدينة : لا يجوز ذلك ، تقليداً لخطأ مالك . واحتجوا برواية كوفية ، ليست موافقة لقولهم أيضاً ، لكن هو بايرادها . وذكر قيس بن مسلم عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب . قال : ما بالمدينة أهل بيت هجرة إلا يزعمون على الثلث والرابع ، وزارع على ، وسعد بن أبي وقاص ، وابن مسعود ، وعمر بن عبد العزيز ، والقاسم بن محمد بن أبي بكر ، وعروة بن الزبير ، وآل أبي بكر ، وآل عمر ، وآل علي ، وعامل عمر بن الخطاب الناس ، على أنه (٢) إن جاء عمر بالبذر فله الشطر ، وإن جاءوا بالبذر فلهم كذا وكذا ، ورأى ذلك الزهري

قال أبو محمد : فهل يكون عمل يمكن أن يقال : إنه اجماع . - اظهر من هذا أو أفشى منه . فقال هؤلاء الموهمون باتباع أهل المدينة : هذا لا يحل ولا يجوز ، تقليداً لخطأ مالك في ذلك ، والعجب أن مالك لم يدع اجماع أهل المدينة إلا في نيف وأربعين مسألة ، فاستحل هؤلاء القدر بنفقة (٣) ، وقحوا جميع آرائه في اجماع أهل المدينة ، وإنا لله وإنا اليه راجعون على فشو

(١) كذا في الأصل (٢) في الأصل محذوف « أنه » (٣) كذا في الأصل

الكذب واختداع أهل الغفلة ، والاغترار بالباطل .
ثم إن المسائل المذكورة التي ذكر مالك أنها اجماع أهل المدينة ، تنقسم
قسمين . أحدهما : لا يعلم فيه (١) خلاف من أحد من الناس في سائر الامصار ،
وهو الاقل . والثاني : قد وجدنا فيه الخلاف بالمدينة ، كما هو موجود في
غير المدينة

قال أبو محمد : ونقول لهم : لا يخلو ما ادعيتموه - من اجماع أهل المدينة - من
أن يكون عن توقيف من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو يكون عن اجتهاد
وقد تقدم ابطالنا لكل اجتهاد أدى الى مالا نص فيه ، أو الى خلاف
النص ، ثم لو صح لهم فمن أين جاز أن يكون اجتهاد أهل المدينة أولى من
غيرهم ؟ والنصوص التي يقيسون عليها معروفة عند غيرهم ، كما هي عندهم ، اذ
كتمانها محال غير ممكن ، ولا فرق بين دعواهم هذه ودعوى غيرهم . أو يكون
اجماعهم عن توقيف من النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يبق إلا هذا الوجه . فلا
يخلو ذلك التوقيف من أن يكون علمه الخارجون من المدينة من الصحابة
أو جهلوه ، أو علمه من علمه من أهل المدينة سائر الناس أو كتموه ، فإن كان
علمه الخارجون من المدينة من الصحابة ، أو علمه من علمه ممن بقي في المدينة
سائر الناس ، فقد استوى في العلم به أهل المدينة وغيرهم ضرورة . وإن كان
من (٢) بقي في المدينة كتمه عن سائر أهل البلاد ، فهذا محال غير ممكن ، لأن
كل سر جاوز اثنين شائع ، فكيف ما علمه جميع أهل المدينة بزعمهم ، وحتى
لو صح أنهم كتموه لسقطت عدالتهم . قال الله عز وجل : « ان الذين
يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب
أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون » . ولقد أعاذهم الله من هذا . فبطل
ضرورة ما ادعوه من اجماع أهل المدينة .

(١) في الاصل « فيها » (٢) في الأصل « ممن »

وأيضاً فإن الإجماع لا يصح نقله إلا بإجماع مثله ، أو بنقل نواتر ، وهم لا يرجعون في دعواهم الكاذبة لإجماع أهل المدينة إلا إلى الإنسان واحد ، وهو مالك . فهو نقل واحد كنقل غيره من العلماء ولا فرق .

وأيضاً فيقال لهم : أخبرونا هل خص رسول الله صلى الله عليه وسلم - بتبليغ أحكام الدين أو بعضها أو حكم واحد منها - : المقيمون بالمدينة من الصحابة رضي الله عنهم ، ممن علم الله عز وجل أنهم سيخرجون عن المدينة . فإن قالوا : نعم ! كفروا وكذبوا ، اذ جعلوه عليه السلام (كنهم) (١) شيئاً من الدين ممن يلزمه من علم الديانة ، كالذي يلزم غيره وصاروا إلى أقوال الروافض من كتب . وإن قالوا : لا ! ثبت أن السنن هي بيان الدين في غير المدينة ، كما هي في المدينة ضرورة ولا فرق .

وأيضاً فإن من بقى بالمدينة من الصحابة رضي الله عنهم ، كانوا يجاهدون ويحجون ، ومن خرج عن المدينة منهم كانوا يفتدون على عمر وعثمان ، فقد وجب التداخل بينهم ، وهكذا صحت الآثار بنقل التابعين من سائر الأمصار عن أهل المدينة ، وبنقل التابعين من أهل المدينة ومن بعدهم عن أهل الأمصار ، فقد صحب علقمة ومسروق وعمر وعثمان وعائشة أم المؤمنين ، واختصوا بهم ، واكثروا الأخذ عنهم ، وكذلك صحب عطاء عائشة أم المؤمنين وصحب الشعبي وابن سيرين ابن عمر ، وصحب قتادة ابن المسيب ، وأخذ الزهري عن أنس ، وأخذ مالك عن أيوب وحديد المكي ، وأخذ عبيد الله بن عمر عن ثابت البناني ، وأخذ عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس * أخبرني يوسف بن عبد الله النخعي قال نا عبد الوارث بن حشرون نا قاسم بن اصمغ نا احمد بن زهير بن حرب نا احمد بن حنبل نا عبد الرحمن بن مهدي سمعت مالك بن أنس يقول قال سعيد بن المسيب : ان كنت لا أسير الايام والليالي

(١) سقطت من الاصل وهي ضرورة لسياق الكلام

في طلب الحديث الواحد . فاستوى الامر في المدينة وغيرها بلا شك .
وأيضاً فنقول لهم : هل تعمد عمر وعثمان رضي الله عنهما أن يبعثا من
يعلم أهل البصرة والكوفة والشام ومصر دينهم وأحكامهم ، أم أغفلا ذلك
وضيعاه ؟ وعمالهما يترددون على هذه البلاد ، ووفود هذه البلاد يفدون عليهما
كل عام ، أم لم يتركا ذلك بل علماهم كل ما يجب علمه من الدين ؟ ولا بد من أحد
هذه الاقسام . فان قالوا : تعمدا كتمان الدين عنهم أو ضيعوا ذلك ، كذبوا
جهاراً ، ونسبوا الخليفتين الفاضلين الى ما قد نزههما الله تعالى عنه ، مما هو أعظم
الجور وأشد الفسق ، بل هو الانسلاخ من الاسلام . وان قالوا : ما تركا ذلك ،
علماهم كل ما يجب علمه والعمل به من الدين . قلنا : صدقتم ! وقد ثبت بهذا أن
أهل المدينة وغيرهم سواء في المعرفة والعلم والعدالة ، وظهر فساد دعواهم الكاذبة
في دعوى اجماع أهل المدينة * نا محمد بن سعيد بن نبات نا احمد بن عون الله
نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن إشار نا محمد بن
جعفر - غندر - نا شعبة نا أبو اسحاق السبيعي قال سمعت حارثة بن مضرب
قال : قرأت كتاب عمر بن الخطاب الى أهل الكوفة : « اني بعثت اليكم عماراً
أميراً ، وعبد الله معلماً ووزيراً ، وهما من النجباء من أصحاب رسول الله صلى الله
عليه وسلم من أهل بدر ، فخذوا عنهما ، واقتدوا بهما ، فاني آتيتكم بعبد الله
على نفسي اثره * حدثني احمد بن عمر بن أنس العذري نا عبد الله بن الحسين بن
عفال نا ابراهيم بن محمد الدينوري نا محمد بن احمد بن محمد بن الجهم نا اسماعيل
بن اسحاق القاضي نا احمد بن يونس نا قيس عن أشعث عن الشعبي . قال . ما
جاءك عن عمر فخذ به ، فانه كان اذا أراد أمراً استشار أصحاب محمد صلى الله عليه
وسلم فاذا أجمعوا على شيء كتب به . فهذا تعليم عمر ما عنده من العلم لأهل
الأمصار ، فصار الأمر في المدينة وغيرها سواء .

وأيضاً فنقول لهم : اذا كان اجماع أهل المدينة عندهم هو الاجماع ،

ومن قولكم أن من خالف الاجماع كافر، فتكفرون كل من خالف اجماع أهل المدينة بزعمكم أم لا ؟ فان قالوا : نعم الزمهم تكفير ابن مسعود وعلى ، وكل من روى عنه فتيا مخالفة لما يدعون فيه اجماع أهل المدينة من صاحب أو تابع فمن دونهم ، وفي هذا ما فيه . وان أبوا من ذلك . قلنا لهم : كذبتم في الدعوى أن اجماعهم هو الاجماع ، فارجموا عن ذلك واقتصروا على أن تقولوا صوابا أو حقا ومحو ذلك

قال أبو محمد : وأيضا فلا شيء اظهر ولا اشهر ولا اعلن ولا ابين ولا افشى من الأذان ، الذي هو كل يوم وليلة خمس مرات ، برفع الاصوات في مساجد الجماعات ، في الصوامع المشرفات ، لا يبقى رجل ولا امرأة ولا صبي ولا عالم ولا جاهل إلا تكرر على سمعه كذلك ، ويستعمله المسافرون كما يستعمله الحاضرون ، ولا يطول به العهد فينسى ، وفي المدينة فيه من الاختلاف كالذي خارج المدينة . صح عن ابن عمر أن الأذان وتر ، وروى عنه وعن أبي أمامة ابن سهل بن حنيف قولهما في الأذان : حي على خير العمل * نا عبدالله بن ربيع نا عبدالله بن محمد بن عثمان نا احمد بن خالد نا على بن عبد العزيز نا الحجاج ابن المنهال نا حماد بن سلمة نا ايوب السخيتي نا وقتادة كلاهما عن محمد بن سيرين عن ابن عمر أنه مرّ على مؤذن فقال له : أوتر أذانك * نا حمام نا ابن مفرج نا ابن الاعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن معمر عن ايوب السخيتي نا نافع عن ابن عمر أنه كان يقول : الاذان ثلاثا ثلاثا . وبه * الى عبد الرزاق عن معمر عن يحيى بن أبي كثير عن رجل عن ابن عمر : أنه كان اذا قال في الاذان : حي على الفلاح ، قال : حي على خير العمل . ومن ادعى أن الصحابة الكوفة والبصرة ومكة بدلوا الأذان ، فلكافر مثله أن يدعى ذلك على الصحابة بالمدينة ، وكلاهما كاذب ملعون ، وحق صحابة المدينة والكوفة والبصرة جائز واجب فرض سواء على كل مسلم ولا فرق . ومن ادعى ذلك على التابعين

بالكوفة والبصرة ، فلفاسق مثله أن يدعى على التابعين بالمدينة ، اذ لا فرق بينهم . ومن ادعى ذلك على الولاة بالبصرة والكوفة ، فغيره أن ينسب مثل ذلك الى الولاة بالمدينة ، فقد وليها من الفساق كالذين ولوا البصرة والكوفة كالحجاج وخالد القسرى وطارق وعثمان بن حيان المرى ، وكلهم نافذ أمره في الدماء والأموال والاحكام (١) من الفسق بالدين بحيث لا يخفى . فهذا أصل عظيم . ثم الزكاة فالزهرى يراها في الخضر ، ومالك لا يراها . وابن عمر لا يرى الزكاة مما أنبتت الارض ، إلا في البر والشعير والتمر والزبيب والسلت ، ومالك يخالفه . ولا شئ بعد الاذان بالصلاة أشهر من عمل الزكاة ، وابن عمر لا يجز في زكاة الفطر إلا التمر والشعير ، ومالك يخالفه . وقال ابن عمر ، وسعيد المسيب والقاسم بن محمد ، وسالم بن عبد الله بن عمر ، وأبو سليمان ، وعبد الرحمن بن عوف والزهرى ، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود : عدل الناس بصاع شعير في صدقة الفطر مدين من بر . وروى ذلك أيضا عن عمر وعثمان وأسماء بنت أبي بكر ، فخالفهم مالك . فصح أنهم اترك الناس لعمل أهل المدينة .

وقال بعضهم : من خرج عن المدينة اشتغل بالجهاد . قلنا : لا يشغل الجهاد عن تعليم الدين ، فقولكم هذا مجاهدة بالباطل . وقالوا : كان ابن مسعود اذا افتى بفتيا أتى المدينة فيسأل عنها ، فان افتى بخلاف فتياه رجع الى الكوفة ففسخ ما حمل

قال أبو محمد : وهذا كذب ، انما جاء أنه افتى بمسئلتين فقط ، فأمر عمر بنفسخ ذلك . وعمر الخليفة فلم يمكنه خلافه * نايحي بن عبد الرحمن بن مسعود نا احمد بن دحيم نا ابراهيم بن حماد قال نا اسماعيل بن اسحاق نا حجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة عن أبي اسحاق السبيعي عن أبي عمرو (٢) الشيباني : أن

(١) سقطت هنا كلمة ولعل الصواب : « وموضعهم من الفسق بالدين »

(٢) في الاصل « أبي عمر »

رجلا سأل ابن مسعود عن رجل طلق امرأته قبل أن يدخل بها ، أيتزوج أمها ؟ قال نعم : فتزوجها ، فولدت له فقدم على عمر فسأله . فقال له عمر : فرق بينهما .

قال ابن مسعود : إنها ولدت ، قال عمر : وإن ولدت عشراً ففرق بينهما . قال أبو محمد : والخلاف في هذا موجود بالمدينة * نا عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا أحمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج ابن المنهال نا حماد بن سلمة عن قتادة عن سعيد بن المسيب أن زيد بن ثابت قال : إن طلق الابنة قبل أن يدخل بها تزوج أمها ، وإن ماتت موتاً لم يتزوج أمها * نا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود نا أحمد بن دحيم نا إبراهيم بن حماد نا اسماعيل بن اسحاق نا اسماعيل بن أبي أويس نا عبد الرحمن بن أبي الموال عن عبد الحكيم بن عبد الله بن أبي فروة : أن رجلاً من بني ليث يقال له الاجدع تزوج جارية شابة فكان يأتها فيتحدث مع أمها ، فهلكت امرأته ولم يدخل بها ، فخطب أمها وسأل عن ذلك ناساً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، فمنهم من أرخص له ومنهم من نهاه .

قال أبو محمد : هذا والمسئلة المذكورة منصوصة في القرآن الذي هو عند جميع الناس كما هو عند أهل المدينة ، لا يمكن أن يدعوا فيها توقيفا حتى خفي عن من هو خارج المدينة ، لكن من أباح ذلك حمل الام على حكم الربيبة ، ومن منع أخذ بظاهر الآية وعمومها ، وهو الحق . فلا مزية ههنا لأهل المدينة على غيرهم أصلاً ، وقد صح أن عمر استفتى ابن مسعود بالبتة وأخذ بقوله ، وهذا مدني امام أخذ بقول كوفي ، وذكر غريبة تضحك الشكالي (١) ويدل على ضعف دين المموه وقلة عقله ، وهي أنهم ذكروا خبر ابن عمر اذ رأى سعداً يمسح فلم يأخذ بفعله ، حتى رجع الى المدينة فسأل اياه .

قال أبو محمد : وهذا عليهم لا لهم ، لأن ابن عمر مدني وقد خفي عليه حكم

(١) في الاصل « الشكال » وضبط فيه بكسر التاء وأظنه خطأ

المسح ، وسعد مدني فلم يأخذ ابن عمر بفعله ، إلا أن يقولوا : إنه لا يجوز أن يؤخذ بقول مدني إلا اذا كان بين جدران المدينة ، فهذا حمق لا يقوله من له مسكة ، وموهوا بما * نا عبد الله بن الربيع قال نا محمد بن معاوية نا احمد بن شعيب اخبرنا محمد بن المثني نا خالد بن الحارث نا حميد عن الحسن قال قال ابن عباس وهو أمير البصرة في آخر الشهر : أخرجوا زكاة صومكم . فنظر الناس بعضهم الى بعض ، فقال : من ههنا من أهل المدينة؟ قوموا فاعلموا اخوانكم ، فانهم لا يعلمون أن هذه الزكاة فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على كل ذكر أو أنثى حر أو مملوك ، صاعا من شعير أو تمر أو نصف صاع من قمح

قال أبو محمد : وهذا لا حجة لهم فيه ، لوجوه أولها : أنه خبر ساقط منقطع ، أخذه الحسن بلا شك من غير ثقة ، لأن الحسن لم يكن بالبصرة أيام ابن عباس أميرها لعلي بن أبي طالب رضى الله عنه ، وانما نزلها الحسن أيام معاوية لا خلاف في هذا . وثانيها : ان البصرة بناها عتبة بن غزوان المازني من بني مازن بن منصور أخى سليم بن منصور ، وهو بدرى من أكابر المهاجرين الاولين المتحنين في الله تعالى ، في أول الاسلام سنة أربع عشرة من الهجرة في صدر أيام عمر رضى الله عنه . وانما وليها ابن عباس لعلي في آخر سنة ست وثلاثين بعد يوم الجمل بعد اثنين وعشرين سنة من بنيائها ، وسكنها الصحابة والتابعون رضى الله عنهم ، ووليها أبو موسى الاشعري بعد عتبة بن غزوان والمغيرة بن شعبه وغيرهما أيام عمر وطول أيام عثمان رضى الله عنهما ، وولى قبض زكاتها أنس بن مالك في تلك الايام ، فكيف يدخل في عقل من له مسكة عقل ، أن مصرا يسكنه عشرات الوف من المسلمين ، فيهم مئون من الصحابة رضى الله عنهم ، تداوله الصحابة من قبل عمر وعثمان ، فلم يكن فيهم أحد يعلمهم زكاة الفطر ، التي يعلمها النساء والصبيان في كل مدينة وكل قرية ، لتكررها في كل عام في العيد إثر رمضان ، حتى بقوا المدة المذكورة ليس فيهم أحد علم ذلك

وأهل المدينة يعرفونها فكيف يكتتم مثل هذا ، والوفود من البصرة يفدون على الخليفين بالمدينة ، تالله إن هذه لمصيبة على عمر وعثمان وأهل المدينة أعظم منها على أهل البصرة ، اذ تعمدوا ترك تعليمهم أو ضيعوا ذلك ، وكل ذلك باطل لا يمكن البتة ، وكذب لا خفاء به ، ومحال ممتنع لما ذكرنا . ونالها أن المحتجين بهذا الخبر - وهم المقلدون لما لك - أول مبطل لحكم هذا الخبر ، فلا يرون ما فيه من نصف صاع قح مكان صاع شعير في زكاة الفطر ، أفايس من الرزايا والفضائح ، والبلايا والقبائح ، من يموه بخبر محتج به فيما ليس فيه منه شيء على من لا يراه حجة لو صح ؟ لانه ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم . ثم المحتج به أول مخالف لما احتج به ، وأول مبطل ومكذب لما فيه ، مما لو صح ذلك الخبر لما حل لأحد خلافه ، لانه عن النبي صلى الله عليه وسلم . نعوذ بالله العظيم من مثل هذا المقام في الدنيا والآخرة . واذا قد صححوا ههنا رواية الحسن عن ابن عباس فقد * نا احمد بن محمد الطلمنكي نا ابن مفرج نا محمد بن ايوب الرقي نا احمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار نا محمد بن المنثي نا يزيد ابن هارون نا حميد الطويل عن الحسن البصري قال : خطبنا ابن عباس بالبصرة ، فقال : فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر على الصغير والكبير ، والحر والعبد ، صاع من تمر أو صاع من شعير أو نصف صاع من بر ، من أتى بدقيق قبل منه ، ومن أتى بسويق قبل منه . وهم أول عاص لما في هذا الخبر . فيا للناس ! مرة يصححون رواية الحسن عن ابن عباس اذا ظنوا أنهم يموهون به في اثبات باطل دعواهم ، ومرة يبطلونها ويكذبونها ، اذا خالفت رأي مالك فيزورون شاهدهم ، ويكذبون انفسهم ، ألا ذلك هو الضلال للمبين قال أبو محمد : وهذا خبر رواه ابن سيرين وأبو رجاء عن ابن عباس ، وهما حاضران لولايته فلم يذكروا فيه ما ذكر ابن عباس من القول : يا أهل المدينة قوموا علموا اخوانكم . فصح أنها زيادة من لا خير فيه

قال أبو محمد : فبطل كل ما موهوا به ، ونحن والله الحمد على ثقته من أن الله لو أراد أن يجعل اجماع أهل المدينة حجة ، لما أغفل أن يعين ذلك على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم فاذ لم يفعل فنحن نثبت بانه لم يجعل قط اجماعهم حجة على أحد من خلقه ، هذا لوصح وجود اجماع لهم في شئ من الاحكام فكيف ولا سبيل الى وجود ذلك أبداً ، إلا حيث يجمع سائر أهل الاسلام عليه ، أو حيث نقل اجماعهم كلهم ورضاهم بذلك الحكم ، وتسليمهم لهم . وإلا فدعوى اجماعهم كذب بحت على جميعهم ، ونعوذ بالله العظيم من مثل هذا

قال أبو محمد : وهذا مالك يقول في موطنه الذي روينا عنه ، من طرق في كتاب البيوع منه ، في أوله في باب ترجمته « العيب في الرقيق » : قال مالك : الأمر المجتمع عليه عندنا فيمن باع عبداً أو وليدة أو حيواناً بالبراءة ، فقد برئ من كل عيب ، إلا أن يكون علم في ذلك عيباً فكتمه ، فإن كان علم في ذلك عيباً فكتمه لم تنفعه تبرئته ، وكان ما باع مردوداً عليه

قال أبو محمد : والذي عليه العمل عند أصحابه ومقلديه من قوله : هو أن حكم الحيوان مخالف لحكم الرقيق ، وإن بيع البراءة لا يجوز البتة في الحيوان ، لكنه كالعروض لا يبرأ من عيب فيه علمه أو لم يعلمه

قال أبو محمد : فإذا كان عند هؤلاء المجرمين اجماع أهل المدينة اجماعاً لا يحل خلافه ، وهذا مالك ههنا قد خالف ما ذكر أنه الأمر المجتمع عليه عندهم ، فلا بد ضرورة من أحد حكيمين لا ثالث لهما : إما ابطال تهويلهم باجماع أهل المدينة وبخلافه وجواز مخالفته : وإما أن يلحقوا بمالك الذي قلده دينهم ما يلحق مخالف اجماع الذي يقر أنه اجماع ، وهذا صعب ممن خالف ما يقر أنه اجماع ، وفي هذا كفاية لمن له أدنى عقل ، ومن أراد الله تعالى توفيقه

قال أبو محمد : والقوم كما ترى يموهون باجماع أهل المدينة ، فإن حقق عليهم لم يحصلوا من جميع أهل المدينة ومن اجماعهم إلا على ما اتفرد به سحنون

القيروانى وعيسى بن دينار الانداسى، عن ابن القاسم المصرى عن مالك وحده من رأيه وظنه ، وكثير من ذلك رأى ابن القاسم واستحسنه وقياسه على أقوال مالك . فاعجبوا لهذه الامور القبيحة كيف يستحسنها ذو ورع ، أو من يدرى أن الله سيسأله عن قوله وفعله ، ونعوذ بالله العظيم من الخذلان .

فان موهوباً بما روى من عمل قضاة المدينة الذين أدرك مالك ، فليعلم كل فى فهم : أن النازلة كانت تقع فى المدينة وغيرها فلا يقضى فيها الامير ولا القاضى حتى يخاطب الخليفة بالشأم ، ثم لا ينفذ إلا ما خاطبه به ، فانما هى أوامر عبد الملك والوليد وسليمان ويزيد وهشام ، والوليد بحسبكم ، والقليل من ذلك من عهد عمر بن عبد العزيز أقصر مدته . هذا أمر مشهور فى كتب الاحاديث

فصل

فيمن قال: إن الاجماع هو اجماع أهل الكوفة

قال أبو محمد : إنما نتكلم بما يمكن أن يعمه قائله بشغب يخفى على الجهال ، أو فيما يمكن أن يخفى وجه الحق فيه على بعض أهل العلم ، لحفاء الدلائل أو لتعارضها وأما ما لا شبه فيه غير الاحموية (١) والعصبية فلا . ولا فرق بين اجماع أهل الكوفة واجماع أهل البصرة ، واجماع أهل الفسطاط . هذا إن أرادوا اجماع من كان بها من الصحابة أو من بعدهم من التابعين ، أو على أن يسمح لهم فى العصر الثالث . وأما إن نزلنا عن ذلك ، فلا فرق بين أهل الكوفة ، وأهل أوقانيه (٢) وأهل أوطانية ، وفسا ، ونسا . ولو أن امرأ نصح نفسه ، فأقصر

(١) فى الاصل « الاحموية » وهو خطأ (٢) بفتح الهمزة واسكان الواو ثم قاف والفاء ونون مكسورة وياء ساكنة وهاء : جبل من أعمال طليطلة بالاندلس . قاله ياقوت . وأما « أوطانية » التى ذكرها بعد فلا أدري ما هى ولم

عن التلبيس في الدين، وإضلال المساكين المغترين ، وشغل نفسه بالقرآن كلام الله تعالى وبيان رسوله صلى الله عليه وسلم الذي افترض الله تعالى علينا طاعته ، وترك التعصب لقول فلان وفلان ، كان أسلم لمعاده ، وأبعد له من الفضيحة في العاجلة. وما توفيقنا إلا بالله تعالى

فصل

في إبطال قول من قال: إن قول الواحد من الصحابة رضى الله عنهم اذا لم يعرف له مخالف فهو إجماع وان ظهر خلافه في العصر الثاني

قال أبو محمد : قال بهذا طوائف من المالكين والحنيفيين ، ثم اقتحم هذا الشغب معهم الشافعيون ، ثم اختلفوا . فقالت طائفة : سواء انتشر أو لم ينتشر فهو إجماع . وقالت طائفة : انما يكون إجماعا اذا اشتهر وانتشر ، وأما اذا لم يشتهر ولا انتشر فلا يكون إجماعا . وقالت طائفة : انما يكون إجماعا اذا كان من قول أحد الأئمة الاربعة ، أبي بكر وعمر وعثمان وعلى رضى الله عنهم فقط ، وانتشر مع ذلك وإلا فليس إجماعا ، وان كان من قول غيرهم فلا يكون حجة وان انتشر . وقالت طائفة : ليس شئ من ذلك إجماعا ولكنه حجة قال أبو محمد : فانما قال من قال منهم هذه الاقوال ، عند ظفرك بشئ منها مع انقطاع الحيل بيده ، وعدمه شيئا ينصر به خطأه وتقليده ، ثم هم أترك الناس لذلك اذا خالف تقليدهم ، لامؤنة علمهم في ابطال ما صححوا ، وتصحيح ما أبطلوا في الوقت ، انما حسب أحدهم نصر المسألة الدائرة بينه وبين خصمه في حينه ذلك ، فاذا انتقلا الى أخرى ، فأخف شئ على كل واحد منهم تصحيح ما أبطل في المسألة التي انقضى الكلام فيها ، وإبطال ما صحح فيها ، فقد ذكر الأجهري محمد بن صالح المالكى عن ابن بكير وكل واحد منهم من حملة مذهب مالك

أجدها في شئ من المراجع التي لدى

ومقلديه : أنه كانت أصوله مبنية على فروعه . اذا خرج قوله في مسئلة على العموم قال : من قولى العموم . واذا خرج قوله في أخرى على الخصوص ، قال من قولى الخصوص . ولقد رأيت لعبد الوهاب بن علي بن نصر المالكي في كتابه المعروف بشرح الرسالة ، في « باب من يعتق على المرء اذا ملكه » فذكر قول داود : لا يعتق أحد على أحد ، وذكر قول أبي حنيفة : يعتق كل ذى رحم محرم . فقال : من حجتنا على داود قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : من ملك ذارحم محرم فهو حر . وهذا نص جلي . ثم صار الى قول أبي حنيفة بعد ستة أسطر فقال : فان احتج بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم : من ملك ذارحم محرم فهو حر ، قلنا : هذا خبر لا يصح . ولا أحصى كم وجدت للحنيفيين والمالكيين والشافعيين تصحيح رواية ابن لهيعة ، وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، اذا كان فيها ما يوافق تقليدكم في مسائلهم تلك ، ثم ربما أتى بعدها بصفحة أو ورقة أو أوراق احتجاج خصمهم عليهم برواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، أو برواية ابن لهيعة ، فيقولون : هذه صحيفة ، وابن لهيعة ضعيف قال أبو محمد : وهذا فعل من لا يتقى الله عز وجل ، ومن عمله يوجب سوء الظن بباطن معتقده . ونعوذ بالله من الخذلان . قال الله تعالى : « يحلونه عاماً ويحرمونه عاماً » وقال تعالى : « لم تقولون مالا تفعلون كبر مقتا عند الله أن تقولوا مالا تفعلون » . وقال تعالى : « أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض » . فأنكر الله تعالى على من صحح شيئاً مرة ثم أبطله أخرى ، مع أن أقوالهم التي ذكرنا في هذا الباب دعاوى فاسدة بلا برهان ولا استدلال أصلاً ، إلا ما تقدم إفسادنا له من قوْلهم : إنهم لا يقرون على باطل . فقلنا لهم : ومن لكم بأنهم لم ينكروا ذلك وسائر ما ذكرنا هنالك ، وقد كتبنا في مناقضتهم في هذا الباب وغيره كتاباً ضخماً تفصينا فيه عظيم تناقضهم ، وفاحش تضاد حجاجهم وأقوالهم ، ونذكر ههنا إن شاء الله تعالى يسيراً دالاً على الكثير ، اذ لو جمع

تناقضهم لأنّ من ديوان أكبر من ديواننا هذا كله . نعم أو قد تعدوا عقدهم
الفاسد في هذا الباب ، إلى أن قلّدوا قول صاحب قد خالفه غيره من الصحابة
في قولهم ذلك ، أو قد صح رجوع ذلك صاحب عن ذلك القول ، فاحتجوا به
وادعوا إجماعاً .

فمن ذلك : احتجاج المالكيين في التحريم على الناكح جاهلاً في العدة
يدخل بها أن يتزوجها أبداً ، احتجاجاً بما روى عن عمر في ذلك ، وقد صح عن
علي خلافة ، وصح رجوع عمر عن هذا القول . وكتعلّقهم بما روى عن عمر
في امرأة المفقود ، وقد خالفه عثمان وعلي في ذلك . وكتعلّق الحنفيين
بما روى عن ابن مسعود في جمل الآبق ، وخالفوه في تلك القضية نفسها في
تحديد المسافة . وكتوريثهم المطلقة ثلاثاً في المرض ، تعلّقاً بعمر وعثمان وقد
خالفها ابن عباس وابن الزبير ، وقد اختلف عمر وعثمان في ذلك أيضاً . وكخلاف
المالكيين والشافعيين عمر بن الخطاب ، وتقليد الحنفيين له فيما صح عنه من
طريق الشعبي عن شريح أنه كتب إليه : أن يحكم في غير الدابة بربع ثمنها .
وكتقليد المالكيين والحنفيين له في جلده في الحرّ أربعين ، وخالفه الشافعيون
في ذلك ، وقد صح عن عمر وعثمان وعلي وأبي بكر جلد أربعين في الحرّ .
وكتقليد المالكيين والحنفيين لعائشة أم المؤمنين ، في ما لم يصح عنها في
إنكارها بيع شيء إلى أجل ، ثم يتباعه البائع له بأقل من ذلك الثمن ، وخالفها
الشافعي في ذلك ، وخالفها فيه أيضاً زيد بن أرقم . وكتقليد عمر في أجل
العنين ، وقد خالفه في ذلك علي ومعاوية والمغيرة بن شعبه . وكتقليد
الحنفيين والمالكيين عمر في تقويم الدية بالذهب والفضة ، وخالفه الشافعي ،
وخالفه الحنفيون والمالكيون أيضاً في تقويم الدية بالبقر والغنم والحلل
وكتقليد المالكيين والحنفيين ما روى عن أبي بكر وعمر وعثمان في حيازة
الهبث ، وقد خالفهم ابن مسعود ، وروى الخلاف في ذلك عن أبي بكر .

وكتقليد المالكيين والشافعيين لعمر في رد المكنوحة بالعيوب ، وخالفوه في الرجوع بالصدق ، وخالفه في ذلك على وغيره . وكخلاف المالكيين والشافعيين عمر وابن مسعود في قولهما : من ملك ذا رحم محرم فهو حر ، ولا يعرف لها مخالف من الصحابة في ذلك . وكخلاف المالكيين الزبير وقدامة بن مظعون وأبا الدرداء وابن مسعود في إباحة نكاح المريض ، ولا يعرف لهم من الصحابة مخالف . ومخالفة الحنيفة والمالكيين أبا بكر وعمر وخالد بن الوليد وابن الزبير وعثمان وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهم ، في القود من اللطمة وكسر الفخذ ولا يعرف لهم من الصحابة مخالف . وكخلافهم في إضعاف القيمة في ناقة المرنى (١) ولا يعرف من الصحابة مخالف في ذلك . وكخلافهم عمر في قضائه في الترقوة بحمل ، وفي الضلع بحمل ، ولا يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة . ومثل هذا لهم كثير جدا ، يجاوز المئين من القضايا ، قد جمعناها والله الحمد في كتابنا المرسوم بكتاب « الاعراب عن الحيرة والالتباس الموجودين في مذاهب أهل الرأي والقياس »

قال أبو محمد : وأما قول من قال منهم : إذا كان ذلك من فعل الامام . فهم أترك الناس لذلك ، مع تعري قولهم من الدلالة . ومما حضر ذكره من ذلك . احتجاجهم في جلد الشاهد بالزنا والشاهدين والثلاثة — إذا لم يتموا أربعة — حد القاذف ، احتجاجا بجلد عمر أبا بكر ونافعا وشبل بن معبد بحضرة الصحابة ثم لم يستحيوا ولا بالوا من خلاف عمر في تلك القضية بعينها بحضرة الصحابة في ذلك المقام نفسه إذ قال أبو بكر لما تم جلده وقام : أشهد أن المغيرة زنى فأراد عمر جلده ، فقال له علي : إن جلده فارجم المغيرة ، فتركه ، وكلهم يرى جلده ثانية إذا قالها بعد تمام جلده . أفلا حياء إذ لا تقوى وهل سمع بأفحش من هذا العمل وأفضح منه ؟ ومثل هذا لهم كثير جدا ؟

وأما دعواهم وقولهم في الاشتهار والانتشار، فطريف جداً. وإنما هم قوم أتى أسلافهم كابي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن وعيسى بن أبان ونظرائهم، وكذلك وابن وهب وسحنون واسماعيل ونظرائهم، وكذلك الشافعي والمزني والربيع وابن شريح ونظرائهم، فاحتجوا لما قاله الأول منهم بمرسل أو رواية عن صاحب تجدها في الأكثر لا تصح، أو تصح وتجد فيها خلافاً من صاحب آخر، أو لا تجد، فأشاعوها في اتباعهم فتلقاها الاتباع عنهم وتدارسوها وتهادوها بينهم، وأدعوا عند القلة الآخذة عنهم فتداولوها على السننهم وفي مجامعهم وفي تواليهم، وفي مناظراتهم بينهم أو مع خصومهم، فوسموها بالانتشار والاشتهار والتواتر ونقل الكواف. وهو في أصلها هباء منبث وباطل مولد، أو خامل في مبداءه، وإن كان صحيحاً لم يعرف منتشراً قط. فهذه صفة ماتدعون فيه الانتشار والتواتر، كالخبر المضاف إلى معاذ رضي الله عنه في اجتهد الرأي، فما عرفه قط أحد في عصر الصحابة، ولا جاء قط عن أحد منهم أنه ذكره لامن طريق صحيحة، ولا من طريق واهية، ولا متصلة ولا منقطعة، ولا جاء قط عن أحد من التابعين أنه عرفه ولا ذكره في رواية صحيحة ولا سقيمة لا موصولة ولا مقطوعة، حتى ذكره أبو عون محمد بن عبيد الله وحده، وإنما أخذه عن مجهول لا يعرفه أحد عن مثله فيما ادعى وزعم ذلك المجهول أيضاً، فأخذه عن أبي عون فيما بلغنا رجلاً فقط، شعبة وأبو اسحاق الشيباني. ثم اختلفوا أيضاً في كافة لفظه ومعناه على أبي عون، فلما ظفر به القائلون بالرأي عند شعبة وثبوا عليه وطاروا به شرقاً وغرباً، وكادوا يضربون الطبول حتى عرفه من لا يعرف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كلمة، وادعوا فيه التواتر ومعاذ الله من هذا. فما أصله إلا مظلم، ولا مخرجه إلا واه، ولا منبعثه إلا من باطل، وتوليد موضوع مفتعل ممن لا يعزف ممن عن لم يسم، لم يعرف قط في عصر الصحابة ولا في عصر التابعين، ولا ذكره أحد منهم غير أبي عون محمد

بن عبيد الله النقي وحده ، كما ذكرنا . فهذه صفة جمهور ما يدعون فيه التواتر والانتشار ، بل صفة جميعه . وأتوا إلى المشهور المنتشر الفاشي مخالفوه بلا كلفة ولا مؤنة ، كصلاة النبي صلى الله عليه وسلم قائدا بالاصحاء ، وككونه عليه السلام إماما ما في صلاة ابتدأها أبو بكر ، وكالمساقاة إلى غير أجل ، وغير ذلك من حكم عمر في إضعاف القيمة في ناقة المزني (١) على رقيق حاطب ، وإضعاف عثمان الدية على اقاتل في الحرم وغير ذلك كثير جدا

قال أبو محمد : وفي كلامنا في الفصل الذي ذكرنا أننا في كلامنا في الاجماع الذي أبطلنا فيه قول من قال : إن ما لا يعرف فيه (خلاف فهو) (٢) اجماع : إبطال لقولهم في هذا الباب ، لأنه إذا بطل القول بدعوى الاجماع فيما لا يعرف فيه خلاف ، والقول بدعوى الاجماع فيما يوجد فيه الخلاف العظيم ، أظهر بطلانا وأخش سقوطا

قال أبو محمد : وليست منهم طائفة إلا وهي تضحك غير هاهنهم بهذا الحجر يعنى مخالفة الضاحب الذي لا يعرف له مخالف من الصحابة رضى الله عنهم ، فإن كان هذا إجماعا ، ومخالف الاجماع عندهم كافر ، فكلمهم كافر على هذا الاصل الفاسد ، اذ ليس منهم طائفة إلا وقد خالفت صاحبها فيما لا يعرف له من الصحابة رضى الله عنهم مخالف ، في أزيد من مائة قضية ، وتمادوا عليها مع احتجاج بعضهم على بعض بذلك وتنكيتهم لهم أبدا ، ويلزمهم تكفير فضلاء التابعين بمثل هذاتفسه ، ولا بد لهم ضرورة من هذا ، أو من ترك دعواهم في هذا الفصل الاجماع ، وهذا أولى بهم ، لانه ترفيه عن أنفسهم وترك لدعوى الكذب ، وقصة واحدة تكفي في خلاف الاجماع اذا قامت به الحجة على مخالفه ، فكيف وقد جمعنا لهم من ذلك مئين من المسائل ، على كل طائفة من الحنيفيين والمالكيين

(١) كذا في الاصل . ومضى مثله في صفحة ٢٢٢ (٢) زيادة ضرورة

سقطت من الاصل

والشافعين . وبالله تعالى التوفيق

وأما قول من قال منهم : إن قول صاحب الذى لا يعرف له من الصحابة مخالف حجة وليس إجماعا . فهو أيضاً عائد عليهم فيما خالفوا فيه الذى لا يعرف له منهم مخالف . وسيأتى الرد على هذا القول فى باب الكلام فى إبطال التقليد ، إن شاء الله عز وجل وبه نستعين لا إله إلا هو ، ويكفى من إبطال ذلك أنه لم يأت قرآن ولا سنة بإيجاب تقليد صاحب الذى لا يعرف له منهم مخالف ، لاسيما فيما خالف تلك الرواية عن ذلك الصاحب نص القرآن أو السنة الثابتة ، وفى هذا خالفناهم لافى رواية عن صاحب موافقه للقرآن أو السنة ، واذ لم يأت بذلك قرآن ولا سنة فهو قول فاسد ، ودعوى باطلة . وإنما جاء النص باتباع القرآن وبيان النبى صلى الله عليه وسلم فقط ، وبأن الدين قد كمل . والحمد رب العالمين

فصل

وأما من قال : ليس لأحد أن يختار بعد أبي حنيفة ، وأبى يوسف ، وزفر بن الهذيل العنبرى ، ومحمد بن الحسن مولى بنى شيبان ، والحسن بن زياد اللؤلؤى وقول بكر بن العلاء : ليس لأحد أن يختار بعد التابعين من التاريخ . وقول القائل : ليس لأحد أن يختار بعد الازاعى ، وسفيان الثورى ، ووكيعة بن الجراح الكلابى ، وعبد الله بن المبارك مولى بنى حنظلة : فأقوال فى غاية الفساد وكيد للدين لا خفاء به ، وضلال مغلق ، وكذب على الله تعالى . اذ نسبوا ذلك اليه ، أو دين جديد أتوا به من عند أنفسهم ، ليس من دين محمد صلى الله عليه وسلم فى شئ ، وهى كآثرى متدافعة متفاسدة ، ودطاوى متفاضحة متكاذبة ليس بعضها بأولى من بعض ، ولا بعضها بأدخل فى الضلالة والحق من بعض .

ويقال أبكر من بينهم : فاذا لا يجوز الاختيار بعد المائتين عندك ولا

غيرك (١) فن أين ساغ لك وأنت لم تولد إلا بعد المائتين بنحو ستين سنة أن تختار قول مالك دون من هو أفضل منه من الصحابة والتابعين ، أو من هو مثله من فقهاء الأمصار ، أو من جاء بعده متمقبا عليه وعلى غيره ، ممن هو أعلم منه بالسنن وأصح نظراً أو مثله ، كأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وغيرهما . ويقال له أيضاً : إن قولك هذا السخيف الدال على ضلالة قائله وجهالته وابتداعه ما لم يقله مسلم قبله ، فوجب أن أشهب وابن الماجشون ومطرف بن عبد الله وأصبغ بن الفرج وسحنون بن سعيد وأحمد بن المعذل وهم أئمتك باقرارك ، كان لهم أن يختاروا إلى أن انسلخ ذوالحجة من سنة مائتين ، فلما استهل هلال المحرم من سنة إحدى ومائتين وقابت الشمس من تلك الليلة حرم عليهم في الوقت بلا مهلة ما كان مطلقاً لهم قبيل ذلك من الاختيار . فهل سمع بأسخف من هذا الاختلاط ، وليت شعري ! ما الفرق بين سنة مائتين وبين سنة مائة وبين سنة ثلاثمائة أو أربعمائة أو غيرها من سني التاريخ ؟

ويقال للحنيفيين : أليس من عجائب الدنيا تجويزكم الاختيار والقول في دين الله تعالى بالظن الكاذب والرأي الفاسد ، والشرع لما يأذن به الله تعالى لأبي حنيفة وأبي يوسف وزفر ومحمد بن الحسن والثؤلوي على جهلهم بالسنن والآثار ، وفساد رأيهم وقياساتهم التي لم يوقفوا منها إلا لكل إبارد متعادل ، والتي هي في المضاحك أدخل منها في الجد . ويجملون تلك الأقوال الفاسدة خلافاً على القرآن وسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم . ثم لا يميزون الاخذ بالسنن الثابتة ، للشافعي ، ولا لأحمد بن حنبل ، ولا لإسحاق ابن راهويه ، وداود بن علي ، وأبي ثور ، ومحمد بن نصر ونظرائهم ، على سعة علم هؤلاء بالسنن ، ووقوفهم على الصحيح منها والسقيم ، وعلى تبجرهم في

معرفة أقوال الصحابة والتابعين ، وثقة نظرهم ، ولطف استخراجهم للدلائل ، وأن من قال منهم بالقياس فقياسه من أهدب القياس وأبعده من ظهور الفساد فيه ، وأجراه على علمته ، مع شدة ورع هؤلاء ، وما منحهم الله تعالى من محبة المؤمنين لهم ، وتعميم المسلمين علمائهم وعامتهم لهم . وحلول أبي حنيفة وأصحابه في صدر هذه المنازل

فإن موهاا بتقدم عصر أبي حنيفة ، وموه المالكىون بتقدم عصر مالك وتأخر عصر من ذكرنا . قلنا: هذا عجب آخر ، وقد علمنا وعلمتم أنه لم يكن بين آخر وقت فتيا أبي حنيفة وأول أوقات فتيا الشافعى إلا نحو ثلاثين عاما ، ولم يكن بين آخر فتيا مالك وبين أول فتيا الشافعى إلا عام أو نحوه . ولعله قد أفتى في حياة مالك ، وقد أفتى الشافعى وأبو يوسف ومحمد بن الحسن والثرؤلى أحياء وكذلك أفتى والمغيرة وابن كنانة وابن القاسم وابن وهب وأشهب وابن الماجشون أحياء ، ومات الشافعى وأشهب في شهر واحد ، ومات الحسن بن زياد بعدها بنحو عام ، ومات ابن الماجشون ومطرف بعدها بأعوام كثيرة . فليت شعرى ! من المبيح لبعضهم ما حجزه عن بعض ؟ ثم لم يكن بين آخر فتيا مالك وأول وقت فتيا أحمد وإسحاق وأبى نور الأعشرين عاما ، أفى مدة عشرين عاما يعلق باب الاختيار ؟! تعالى الله عن قول المجانين ، وكل هؤلاء أفتى والحسن ابن زياد حتى . فما الذى أباح للحسن بن زياد ولابن القاسم من الفتيا ، ما لم يبيع لأحمد وإسحاق وأبى نور ؟ وبالله إن بينهم وبين ذينك من التفاوت في العلم أكثر مما بين المشرق والمغرب ! ثم أفتى داود بن على ومحمد بن نصر ونظراؤهما مع أحمد وإسحاق وأبى نور ، ثم هكذا ينشأ العلماء ويموت العلماء عاما عاما ، وما هو إلا ليلة ثم جمعة ثم شهر إلى شهر وعام إلى عام ، حتى يرث الله الأرض ومن عليها . فمن حدّ حدّا أو وقف الاختيار عليه ومنعه بعده فقد سخف وكذب واخترع دين ضلالة وقال بلا علم ، ونعوذ بالله العظيم من مثل

هذا . قال الله عز وجل : « فأن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم
تؤمنون بالله واليوم الآخر » . وقال تعالى : « فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة
ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم » . وقال تعالى : « اتبعوا
ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء » . وقال تعالى : « فاستلوا
أهل الذكرا إن كنتم لا تعلمون » . فلم يخص عز وجل عصراً من عصر ، ولا إنساناً
من إنسان . فمن خالف هذا فهو ضال مضل داخل في أعداد النوكى لاطلاقه
لسانه بالتخليط

والحق في هذا الذي لا يحل خلافه ، فهو إن خالف ما جاء به رسول الله صلى
الله عليه وسلم عن ربه تعالى في القرآن ، وفي السنن المبينة للقرآن ، لا يحل لأحد
أصلاً ولا يجوز أن يعد قول قائل - كائناً من كان - خلافاً لذلك ، بل يطرح
على كل حال . وأما خلاف أبي حنيفة ومالك ففرض على الأمة ، لا نقول مباح ،
بل فرض ، لا يحل تعديه ، لأنهما لا يخلوان في كل فتيا لهما من أحد وجهين
لأنك لهما أصلاً : إما موافقة النص من القرآن والسنة الثابتة ، وإما مخالفة
النص كذلك ، فإن كانت فتياهما أو فتيا أحدهما موافقة نص القرآن أو السنة ،
فالتمسع هو القرآن والسنة ، لا قول أبي حنيفة ولا قول مالك . لأن الله تعالى لم
يأمرنا قط باتباعهما ، فتبعضهما مخالف لله تعالى ، وإن كانت فتياهما مخالفة للنص ،
فلا يحل لأحد اتباع ما خالف نص القرآن والسنة . وهكذا نقول في كل مفت
بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم * نا محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عون
الله نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الخشني نا محمد بن المنثي نا عبد الرحمن
ابن مهدي عن سفيان الثوري عن عبد الله بن طاوس عن أبيه . قال قال معاوية
لابن عباس : أنت على ملة على ؟ قال : لا ، ولا على ملة عثمان ، أنا على ملة النبي
صلى الله عليه وسلم * نا يونس بن عبد الله بن مغيث نا يحيى بن مالك بن هابدا نا
الحسين بن أحمد بن أبي خليفة نا أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي نا يوسف

ابن يزيد القراطسي نا سعيد بن منصور نا هشيم عن المفيرة بن مقسم عن ابراهيم النخعي. قال : كان يكره أن يقال : سنة أبي بكر وعمر ، لكن سنة الله عز وجل وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم * نا حمام بن احمد نا عبد الله بن محمد بن علي الباجي نا عبد الله بن يونس المرادي نا بقي بن مخلد نا أبو بكر بن أبي شيبة نا محمد بن بشر نا عبد الله بن الوليد نا عبيد بن الحسين . قال : قالت الخوارج لعمر بن عبد العزيز : نريد أن تسير فينا بسيرة عمر بن الخطاب ، قال عمر بن عبد العزيز : قاتلهم الله ، والله ما أردت أن تتخذ دون رسول الله اماماً . فهوؤلاء الصحابة والتابعون ، فبمن تعلق المخالفون ؟ فان موهوا بكثرة أتباع أبي حنيفة ومالك وبولاية أصحابهما القضاء ، فقد قدمنا أن الكثرة لا حجة فيها . ويكفي من هذا قول الله عز وجل : « وإن تطع أكثر من في الارض يضلوك عن سبيل الله » . وقال : « الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقليل ما هم » . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان هذا الدين بدأ غريباً وسيعود غريباً فطوبى للغرباء . وأنذر عليه السلام بدروس العلم وظهور الجهل . فلمعمرى لئن كان العلم مام عليه من حفظ رأى أبي حنيفة ومالك والشافعي ، فاكان العلم قط أكثر مما هو منه الآن ، وهيئات :

اذا هبطت نجران من رمل عالج فقولا لها ليس الطريق هنالك
ولكن الحق والصدق هو ما أنذر به رسول الله صلى الله عليه وسلم من دروس العلم ، والذي درس هو اتباع القرآن والسنة ، فهذا هو الذي قل بلا شك ، وأصحابه هم الغرباء القليلون ، جعلنا الله منهم ، ولاعدابنا عنهم ، وثبتنا في عدادهم ، وحشرنا في سوادهم . آمين آمين

وأما ولايتهم القضاء فهذه أخزى وأندم ، وما عناية جوراة الأشراء ، وظلمة الوزراء ، خلا محمودة ، ولا خصلة مرغوب فيها في الآخرة . وأولئك القضاء وقد عرفناهم ، إنما ولاهم العفاة العتاة من ملوك بني العباس وبني مروان ، بالعنايات

والتزلف اليهم، عند دروس الخير وانتشار البلاء، وعودة الخلافة ملكاً عضواً.
وانبراء على أهل الاسلام، وابتزاز الأمة أمرها بالغلبة والعسف، فأولئك القضاة هم
مثل من ولاهم من المبطلين سنن الاسلام، المحيين لسنن الجور والمكر والقبالات (١)
وأنواع الظلم وحل عرا الاسلام. وقد علمنا أحوال أولئك القضاة الذين يأخذون
دينهم عنهم. وكيف كانوا في مشاهدة اظهار البدع من المحنة في القرآن بالسيف
والسياط والسجن والقيد والنفي، ثم سائر ما كانوا يتشاهدونه معهم
من (٢) على ما استعانوهم عليه من تمشية أمور ملكهم، فمثل هؤلاء لا يتكثر
بهم. وإنما كان أصل ذلك (تغلب) أبي يوسف على هارون الرشيد، وتغلب
يحيى بن يحيى على عبدالرحمن بن الحكم، فلم يقلد القضاء شرقاً وغرباً إلا من أشار
به هذان الرجلان واعتنيا به، والناس حراس على الدنيا، فتعلمد لهما الجمهور،
لاتدنيا لکن طلباً للدنيا، وولاية القضاء والفتيا، والتديك (٣) على الجيران في
المدن والارياض والقرى، واكتساب المال بالتسعى بالفق. هذا أمر لا يقدر أحد
على انكاره، فاضطرت العامة اليهم في أحكامهم وفتياهم وعقودهم، ففشا المذهبان
فشوا طبق الدنيا. قال الله عز وجل: «زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين

(١) بفتح القاف جمع قبالة وهي أن يتقبل بخراج أو جباية أكثر مما
أعطى فذلك الفضل ربا، فإن تقبل وزرع فلا بأس، والقبالة هي الكفالة.
قاله في اللسان (٢) الاوراق الاخيرة من هذا الجزء من النسخة الاندلسية بليت
وتخرقت فضاع بعض الكلمات والحروف، واضطررنا الى ترك بياض في مكانها،
وتحريتها ما يغلب على الظن انه تمام الكلام فوضعناه بين قوسين، ومالم نصل الى
معرفة تركناه، حرصا على الامانة في النقل (٣) كذا في الأصل. ولعل صوابه
« والتذيل » بالذال المعجمة واللام وهو التبخر من قولهم: « تذيلت الدابة »
حركت ذنبها « وذالت الجارية في مشيها تذيل ذيلها » اذا ماست وجرت اذياها
على الارض.

والقناطير المقنطرة من الذهب والفضة والخيل المسومة والانعام والحراث ذلك
متاع الحياة الدنيا والله عنده حسن المآب». وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
: خفت الجنة بالمكاره وخفت النار بالشهوات. وصار من خالفهم مقصودا بالآذى
مطلوبا في دمه، أو مهجورا مرفوضا إن عجزوا عن أذاه لمنزلة له عند السلطان
أو لكفه للسانه وسده لبابه، إذ وسعته التقية والصبر صبر. وكذلك افريقية
كان الغالب فيها السنن والقرآن، إلى أن غلب أسد بن الفرات ابن أبي حنيفة،
ثم ناز عليهم سحنون بن أبي مالك، فصار القضاء فيهم دولا، يتصاولون على
الدنيا تصاول الفحول على الشول (١) إلى أن تولى القضاء بها بنوهاشم الخيار.
وكان مالكيا (٢) فتوارثوا القضاء كما توارث الضياع، فرجعوا كلهم إلى رأي
مالك، طمعا في الرياسة عند العامة فقط. هذا أمر لا يقدر أحد على انكاره،
قرب الينا داء الام قبلنا. كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أنا سنركب
سنن من قبلنا. فقليل: اليهود والنصارى يا رسول الله؟ قال: فمن إذا! وهذا
مما انذر به رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهو من معجزات نبوته وبراهينه
عليه السلام، وهكذا قلدت هاتان الطائفتان أحبارهم وأساقفتهم فخلوهم
على آرائهم

قال أبو محمد: وتكلموا أيضا في معنى نسبوه إلى الاجماع؛ وهو أن يختلف
المسلمون في مسئلتين على أقوال (٣)، فيقوم برهان من النص على صحة أحد
تلك الأقوال في المسألة الواحدة. فقال أبو سليمان: إنه برهان على صحة قولهم
في المسألة الأخرى، وخالفه في ذلك ابنه أبو بكر وأبو الحسن بن المغلس
وجهور أصحابنا. وقول أبي سليمان في هذه المسألة خطأ لاخفاء به، لانه قول

(١) جمع شائل وهي التافة اللافتح التي تشول بذنبها للفحل أي ترفعه
فذلك آية لقاحها وترفع مع ذلك رأسها وتشمخ بأنفها. قاله في اللسان
(٢) في الاصل «مكيا». (٣) في الاصل «أقوام»

بلا برهان ، ثم يجب لو صح هذا أن يكون صواب من أصاب في مسألة برهانا على أنه مصيب في كل مسألة قالها . وهذا لا يخفى على أحد بطلانه ، وما ندرى كيف وقع لابي سليمان هذا الوهم الظاهر الذي لا يشكل ؟

وتكلموا أيضا في معنى نسبة (هذا الا) جماع وهو أن يصح اجماع الناس ، على أن حكم أمر كذا كحكم أمر كذا ، ثم اختلفوا فن مانع ومن موجب ، ومن مبيح لكليهما ، أو من موجب حكما في كليهما ، فقام برهان من النص على حكم ما جاء في إحدى المسألتين ، فواجب أن يكون حكم الأخرى كحكمها ، لصحة الاجماع على أن حكمهما سواء

قال أبو محمد : لو أمكن ضبط جميع أقوال علماء جميع أهل الاسلام ، حتى لا يشذ منها شيء لكان هذا حكما صحيحا ، ولكن لا سبيل لضبط ذلك البتة . وغير ما قدمنا مما لا يكون مسلما من لم يقل به ، وحتى لو أمكن (١) معرفة قول العالم ، فقد كان يمكن رجوعه عن ذلك القول اذا ولى عنه السائل ليعرف قول غيره . فوضح أنه لا سبيل البتة ولا امكان أصلا في حصر أقوال جميع علماء أهل الاسلام في فتيا (خارجة) عن الجملة التي ذكرنا

قال أبو محمد : ونحن في غنى فائض والله الحمد عن هذا التكلف ، وفي مناديج رحبة عن هذا التعسف ، بنصوص القرآن والسنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . فلا سبيل الى وجود شرع لم ينص على حكمه . والحمد لله رب العالمين

و المتكلمون في هذه المسألة حكمهم فيها بالمساقاة والمزارعة على الثلث والرابع فانهم قالوا : قد اختلف الناس في ذلك ، فن مانع من المساقاة أو المزارعة جملة ، ومن مبيح لها جملة ، ثم صح النص باباحتها على النصف ، وقد صح اجماع على أن حكمها أقل من النصف وأكثر من النصف كالحكم في النصف

قال أبو محمد : ما نحتاج الى هذه الشعاب الحرجة ، والدطاوى الموجه (١) .
بل نقول : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أباح لأصحاب الضياع في تلك المعاملة
النصف ، وللعاملين النصف ، فدخلها دون النصف ضرورة بالمشاهدة فيما جعل
لكل طائفة من النصف ، فإذا تراضى الفريقان على أن يترك أحدهما مما جعل له
أخذه جزءا مسمى ، ويقتصر على بعضه ، فذلك له ، إذ كل أحد محكم في مثل
ذلك مما جعل له . كما لو وهب الوارث بعض ميراثه لمن يشركه في الميراث أو
لغيره . فان قيل : فهلا أجزتم هذا بعينه في التراضى فيما يقع فيه الربا على
خلاف التماثل ؟ قلنا : لم يجز ذلك لان النص الوارد في الربا (مما عدا) التماثل ،
وحظره وتوعدها عليه ، ولم يأت حكم نص المساواة والمزاوعة والمواريث
واشتراط مال المملوك المبيع والثمره المأبورة بالمنع مما عدا ذلك ، بل أباح
الاشتراط للنصف أو الكل ، ولم يمنع ما دخل في الاباحة المذكورة بالنص
ما هو أقل من النصف أو الكل . وبالله تعالى التوفيق

قال أبو محمد على : وكثيرا ما نحتاج مع المخالفين بما اجمعوا عليه معنا
ثم تنكر عليهم الانتقال عنه الى حكم آخر . كقولنا لمن حرم الماء وحكم بنجاسته
في ابل حرام حله ، فلم يغير لونه ولا طعمه ولا ريحه . ومثل هذا كثير لنا جدا
المـ فعاب ذلك علينا من لم يحصل وقال : قد جمعتم في هذه الطريق وجهين
من عظيمين أحدهما الاحتجاج باجماعهم معكم ، وأنتم تنكرون دعوى معنى
الاجماع ، وتعملونها كذبا على الامـ ر أن يقال لكم : فالذى انكرتم على
اليهود إذ قالوا : قد أجمعتم معنا على نبوة موسى عليه السلام وصحة التوراة
وحكم السبت ، وخالفناكم في نبوة محمد صلى الله عليه وسلم وصحة القرآن
وشرائع دينكم

قال أبو محمد : قلنا : ما تناقضنا في شئ من ذلك ، أما احتجاجنا على مخالفينا

(١) كذا في الاصل ولعله «الموجهة أو الموجهة»

(موا) فقتهم لنا على حكم ما ، وانكارنا عليه الخروج مما اجمع معنا عليه ، فانما فعلنا ذلك لخروجه عما قد حكم بصحته الى قول آخر بلا برهان من قرآن أو سنة فقط ، فعبنا عليهم القول في الدين بلا برهان ، وهذا حرام ومعيب بالقرآن والسنة . ولم ندع اجماعا لا نصحيحه ، إنما ادعينا على الخصم ما لا ينكره من اجماعه معنا ، بمعنى موافقته لنا فقط . فلاح الفرق بين الدعوى الظاهر صدقها وبين الدعوى المسكوبة . وأما الذى انكرناه على اليهود فانه) ضد المسألة التى تكلمنا فيها آنفا ، وهو امتناع اليهود من الاقرار بما ظهر البرهان بصحته باقوى من برهانهم على ما ادعوا أننا أجمعنا معهم عليه ، وأنكرنا على المذكورين آنفا أن قالوا قولا بلا برهان ، وخروجهم عما قد صحح البرهان بصحته ، وأنكرنا على اليهود تركهم القول بما قد صحح برهانه ، وتماذيههم على ما قد صحح البرهان ببطالانه ، وسلكنا بين الطائفتين طريق الحق وشارع النجاة . والحمد لله رب العالمين ، وهو الثبات مع البرهان اذا ثبت ، والاقتال معه اذا نقل فقط . وبالله تعالى التوفيق

فصل

وتكلموا أيضا في معنى نسبوه الى الاجماع ، وهو: أن ذكروا أن يختلف الناس على قولين فأكثر في مسألة ، فيشهد النص من القرآن والسنة بصحة قول من تلك الأقوال ، فيبطل سائرهما ، ثم تقع فروع من تلك المسألة . فقالوا: يجب أن يكون المقول به ، هو ما قاله من شهد النص لصحة قوله في أصل تلك المسألة ، ونظروا ذلك بالحكم بالعاقلة ، قال بها قوم ولم يعرفها قوم ، منهم عثمان البتى فصح النص بقول من صححها ، فلما صرنا الى من هم العاقلة وجب أن ينظروا الى من اجمع القائلون بالعاقلة على أنه من العاقلة ، فيكون من العاقلة ومن اختلفوا فيه أهو من العاقلة أم لا ؟ أن لا يكون من العاقلة

قال أبو محمد : وقولنا ههنا هو قولنا فيما سلف من أنه لو أمكن أن يعرف
الاجماع في ذلك لكان حجة ، لكن لا سبيل الى احصائهم ولا الى حصر أقوالهم لما
قدمنا قبل ، ونحن في سعة والخ (مدلله) عن التعلق بهذه الثنايا الاشبة (١) والتورط
في هذه المضايق القشبة (٢) بما قد بينه لنا ربنا عز وجل ورسوله صلى الله عليه
وسلم ، من النص الذي لادين لنا إلا بما فيه ، وما عداه فليس من دين الله تعالى
ولا من عنده عز وجل . وقد كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى كل
بطن عقولة . وأزم اليهود دية من قتل بينهم لو اعترفوا أنه قتله بعضهم خطأ
أو بذلك بينة ، فوجب أن العاقلة هم بطن القاتل خطأ الذي ينتمى اليه ،
حتى بلغ الى القبيلة التي تقف عندها ، وهكذا في كل شيء . والحمد لله رب العالمين

فصل

واختلفوا هل يدخل أهل الاهواء في الاجماع أم لا ؟

قال أبو محمد : قد أوضحنا قبل والحمد لله رب العالمين . ان الاجماع لا يكون
البتة إلا عن نص منقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لا على باطل لم يأت
من عند الله تعالى من رأى ذي رأى ، أو قياس من قانس يحكمان بالظن . فاذ ذلك
كذلك والسؤال باق ، هل تقبل نقل أهل الاهواء وتروايتهم ؟ فقولنا في هذا
وبالله تعالى التوفيق : أن من يشهد بقلبه ولسانه أنه لا إله الا الله وأن محمداً
رسول الله ، وأن كل ما جاء به حق ، وأنه برئ من كل دين غير دين محمد صلى الله
عليه وسلم : فهو المؤمن المسلم ، ونقله واجب قبوله ، اذا حفظ ما ينقل ، ما لم (٣)

- (١) يعنى المشتبكة التي ليست سهلة . والأشب : شدة التفاف الشجر
وكثرته حتى لا يجاز فيه . (٢) القشب : القذر والدنس
(٣) لعله : « ما لم يعمل »

عن إيمانه الى كفر أو فسق، وأهل الأهواء وأهل كل مقالة خالفت الحق، وأهل كل عمل خالف الحق: مسلمون اخطأوا ما لم تقم عليهم الحجة فلا يكدر (١) شيء من هذا في إيمانهم ولا في عداوتهم، بل هم مأجورون على ما دانوا به من ذلك وعملوه أجراً واحداً، اذا قصدوا به الخير، ولا إثم عليهم في الخطأ، لأن الله تعالى يقول: «وليس عليكم جناح فيما اخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم». وتقلهم واجب قبوله كما كانوا، وكذلك شهادتهم، حتى اذا قامت على أحد منهم الحجة في ذلك من نص قرآن أو سنة ما لم تخص ولا نسخت، فأبى عما دى على التدين بخلاف الله عز وجل، أو خلاف رسوله صلى الله عليه وسلم، أو نطق بذلك، فهو كافر مرتد، لقول الله تعالى: «فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم». الآية وان لم يدن لذلك بقلبه ولا نطق به بلسانه لكن تمادى على العمل بخلاف القرآن والسنة، فهو فاسق بعمله مؤمن بعقده وقوله. ولا يجوز قبول نقل كافر ولا فاسق ولا شهادتهما. قال الله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ». الآية

وقد فرق بعض السلف بين الداعية وغير الداعية

قال أبو محمد: وهذا خطأ فاحش، وقول بلا برهان، ولا يخلو المخالف للحق من أن يكون معذوراً بأنه لم تقم عليه الحجة، أو غير معذور لأنه قامت عليه الحجة، فان كان معذوراً فالداعية وغير الداعية سواء، كلاهما معذور مأجور. وان كان غير معذور لأنه قد قامت عليه الحجة، فالداعية وغير الداعية سواء، وكلاهما إما كافر كما قدمنا، وإما فاسق كما وصفنا. وبالله تعالى التوفيق

ولا فرق فيما ذكرنا بين من يخالف الحق بنحلة أو بفتيا اذ لم يفرق الله تعالى ولا رسوله صلى الله عليه وسلم بين ذلك، إنما قال: «اتبعوا ما أنزل اليكم من ربكم». فعم عز وجل ولم يخص. قال بعضهم: إن الصحابة اختلفوا في

(١) الكدر الخدش، وكل أثر من خدش أو عض فهو كدر

الفتيا فلم ينكر بعضهم (على بعض بل) أنكروا على من خالف في ذلك. قلنا : ليس كما قلتم ، إنما (لم) ينكروا على من لم تقم الحجة عليه في فقط ، وانكروا أشد الانكار على من خالف بعد قيام الحجة عليه ، وكيف لم ينكروا وقد ضربوا على ذلك بالسيوف من خالفهم فأى انكار أشد من هذا ؟ أوليس عمر قد قال : والله مامات رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يموت حتى يكون آخرنا موتا ، وليرجعن فليقطن أيدي رجال وأرجلهم ذ(ما قدح هذا) في عدالته ، اذ قاله مخطئا ثم رجع الى الحق اذ سمع القرآن : « انك ميت وانهم ميتون » وإن المتأدى على هذا القول بعد قيام الحجة عليه كافر من جملة غالية السبائية ، أوليس ابن عباس يقول : أما تخافون أن يخسف الله بكم الارض ، أقول لكم : قال رسول الله عليه وسلم ، وتقولون : قال أبو بكر وعمر (١) اسحاق بن راهويه يقول فيما روى عنه محمد بن نصر المروزي في الامام ، أنه سمعه يقول : من صح عنده حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم خالقه - يعني باعتقاده - فهو كافر

قال أبو محمد : صدق والله اسحاق رحمه الله ، وبهذا نقول ، وقد روى عن عمر أنه قتل رجلا أبي (٢) عن حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضى بحكم عمر ، وكيف لو أدرك عمر وابن عباس رضي الله عنهما واسحاق رحمه الله من نقول (٣) له : قال الله عز وجل كذا ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا (قال) (٤) أبي سحنون ذلك ، ومن قلنا له : هذا حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : أنا في غنى عنه ما أحتاج اليه مع قول العلماء ، ومن قال لنا : لو رأيت شيوخي يستدبرون القبلة في صلاتهم ماصليت الى القبلة. والله ما في بدع أهل البدع شيء

(١) لعل أصل «وكان اسحق» (٢) أبي ، يتعدى بنفسه وورد متعديا بمن كما سبق ، وقد عداه هنا بمن ولم أجد له سنداً (٣) في الاصل «يقول» (٤) سقطت من الاصل وهي ضرورة

الإحكام في أصول الأحكام

تصنيف الإمام أبا جليل ، المحدث ، الفقيه ، فخر الأندلس

أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم

المتوفى سنة ٤٥٦ هـ .

طبعة مُحَقَّقة عن النسخة الخطية التي بين أيدينا ، ومُقابَلة على النسختين الخطيتين
المحفوظتين بدار الكتب المصرية والمرقمتين ١١ و ١٣ ، من علم الأصول ،
كما قوبلت على النسخة التي حَقَّقَهَا الأستاذ

أشبح أحمد محمد شاكر

قَدَّمْهُ :

الأستاذ الدكتور هسان عباس

رئيس دائرة اللغة العربية ولغات الشرق الأدنى في الجامعة اللبنانية ببيروت

مدير مركز الدراسات العربية ودراسات الشرق الأوسط

المجلد الثاني

٨-٥

منشورات دار الإفاق الجديدة بيروت

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

الباب الثالث والعشرون

في استصحاب الحال ، وبطلان جميع العقود والمهود والشروط ، إلا ما أوجبه منها قرآن ، أو سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثابتة

قال أبو محمد : إذا ورد النص من القرآن أو السنة الثابتة في أمر ما ، على حكم ما ، ثم ادعى مدعى أن ذلك الحكم قد انتقل أو بطل ، من أجل أنه انتقل ذلك الشيء المحكوم فيه عن بعض احواله ، أو لتبذل زمانه ، أو لتبديل مكانه ، فعلى مدعى انتقال الحكم من أجل ذلك ، أن يأتي ببرهان - من نص قرآن ، أو سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثابتة - على أن ذلك الحكم قد انتقل أو بطل . فإن جاء به صح قوله ، وإن لم يأت به فهو مبطل فيما ادعى من ذلك . والقرض على الجميع الثبات على ما جاء به النص ، ما دام يبقى اسم ذلك الشيء المحكوم فيه عليه ، لانه اليقين ، والنقل دعوى وشرع لم يأذن الله تعالى به ، فهما مردودان كاذبان حتى يأتي النص بهما . ويلزم من خالفنا في هذا أن يطلب كل حين تجديد الدليل على لزوم الصلاة والزكاة ، وعلى صحة نكاحه مع امرأته ، وعلى صحة ملكه لما يملك . ويقال للمخالف في هذا : أخبرنا

أتحكم انت بحكم آخر من عندك ؟ أم تقف فلا تحكم بشئ أصلاً ، لا بالحكم الذي كنت عليه ولا بغيره ؟ فان قال : بل أقف . قيل له : وقوفك حكم لم يأتك به نص ، وإبطالك حكم النص الذي قد اقررت بصحته خطأ عظيم ، وكلاهما لا يجوز . وان قال : بل أحدث حكماً آخر . قيل له : ابطلت حكم الله تعالى ، وشرعت شرعاً لم يأذن به الله تعالى ، وكلاهما من الطوام المهلكة نعوذ بالله من كل ذلك . ويقال له : في كل حكم تدين به لعله قد نسخ هذا النص ، أو لعل ههنا ما يخصه (١) لم يبلغك . ويقال له : لعلك قد قتلت مسلماً أو زנית ، فالحد أو القود عليك . فان قال : أنا على البراءة حتى يصح على شئ ، ترك قوله الفاسد ، ورجع الى الحق ، وناقض اذ لم يكن سلك في كل شئ هذا المسلك . ويلزمهم أيضاً ان لا يروا موتاهم ، إذ لعلمهم قد ارتدوا ، أو لعلمهم قد تصدقوا بها ، أو لعلمهم اذ انوا ديونا تستفرقها ، فيلزمهم إقامة البيعة على براءة موتاهم في حين موتهم على كل ذلك ، والذي يلزمهم يضيق عنه جلد الف بعير . ويلزمهم أن لا يقولوا بتأدي نبوة نبي ، حتى يقيم كل حين البرهان على صحة نبوته

وأما نحن فلا تنتقل عن حكم الى حكم آخر إلا ببرهان ، وكذلك نقول لكل من ادعى النبوة كمسيحة ، والاسود ، وغيرهما : عهدناكم غير أنبياء فانتم على بطلان دعواكم حتى يصح ما يثبتها . وكذلك نقول لمن ادعى أن فلاناً قد حل دمه بردة أوزنا : عهدناه بريئاً من كل ذلك ، فهو على السلامة حتى يصح (الدليل) (٢) على ما تدعيه . وكذلك نقول لمن ادعى ان فلاناً العدل قد فسق ، أو ان فلاناً الفاسق قد اعدل ، أو ان فلاناً الحى قد مات ، أو ان فلانة قد زوجها فلان ، أو ان فلاناً طلق امرأته ، أو ان فلاناً قد زال ملكه عما كان يملك ، أو ان فلاناً قد ملك ما لم يكن يملكه ، وهكذا كل شئ . أننا على

(١) في الاصل « يخصها » وهو خطأ (٢) سقط لفظ « الدليل » من الاصل

ما كنا عليه حتى يثبت خلافه

فانما جاء قوم الى هذه الجماعات في مواضع يسيرة أخطؤا فيها ، فنصروا
خطأهم بما يبطل كل عقل وكل معقول ، وذلك نحو قولهم : ان الماء اذا
حلت به نجاسة فقد تنجس ، وان من شك بعد يقينه بالوضوء فعليه الوضوء
وأشبه هذا . فقالوا : ان الماء الذي حكم الله بطهارته لم يكن حلت به نجاسة .
فقلنا لهم : وان الرجل الذي حرم الله دمه ، لم يكن شاب ، ولا حلق رأسه ، ولا
عليه صغرة مرض لم يكن فيه . فبدلوا حكمه لتبديل بعض احواله . وقالوا :
عليه أن لا يصلى إلا بيقين طهارة لم يتلها شك . قلنا : فخرموا على من شك اباع
أتمته أم لم يبعها أن يطأها أو يملكها ، لشكه في انتقال ملكه ؟ وُحِدٌ وَاكْلٌ
من شككم أنى أم لم يزن . وقد ذكرنا اعتراضهم بمسألة قول اليهود : قد
وافقتمونا على صحة نبوة موسى صلى الله عليه وسلم . وبيننا اننا لم ننقل الى
الاقرار بنبوة محمد صلى الله عليه وسلم الا ببراهين اظهر من براهين موسى
لولاها لم نتبعه ، ونحن لا ننكر الانتقال من حكم اوجبه القرآن أو السنة ، اذا
جاء نص آخر ينقلنا عنه ، وانما انكرنا الانتقال عنه بغير نص أوجب النقل
عنه ، لكن لتبديل حال من احواله ، أو لتبديل زمانه ، أو مكانه ، فهذا هو
الباطل الذي انكرناه

وقال المالكيون : من شك أطلق امرأته أم لم يطلقها فلا شيء عليه ،
فاصابوا . ثم قالوا : فان ايقن انه طلقها ، ثم شك أو احدة ، أو اثنتين ، أو ثلاثا ،
فهي طالق ثلاثا . * وقالوا : من شك أطلق امرأة من نسائه أم لا فلا شيء
عليه ، فان ايقن انه طلق احدا منهن ، ثم لم يدر ايتهن هي فهن كلهن طلق .
ففرقوا بين مالا فرق بينه بدعوى (١) حارية عن البرهان . فان قالوا : ان ههنا
هو على يقين من الطلاق . فقلنا نعم ، وعلى شك من الزيادة على طلاقها واحدة ،

(١) في الاصل « بينه البدعوى » وهو خطأ

والشك باطل كسائر ما قدمنا قبل ، وكذلك ليس من نسائه امرأة يوقن أنه طلقها ، فقد دخلتم فيما انكرناه على المخالفين من نقل الحكم بالظنون ، بل وقعوا في الباطل المتيقن ، وتحريم يقين الحلال من باقى نسائه اللواتي لم يطلقهن بلا شك ، وفي تحليل الحرام المتيقن ، إذ أباحوا الفروج اللواتي لم تطلق للناس ، ولزمهم على هذا إذا وجدوا رجالا قد اختلط بينهم قاتل لا يعرفونه بعينه ، أوزان محصن لا يعرفونه بعينه ، أن يقتلوهم كلهم . نعم ! وإن يحملوا السيف على أهل مدينة ايقنوا أن فيها قاتل عمده لا يعرفونه بعينه ، وإن يقطعوا أيدي جميع أهلها إذا ايقنوا أن فيها سارقا لا يعرفونه بعينه ، وأن يحرموا كل طعام بلد قد ايقنوا أن فيه طعاما حراما لا يعرفونه بعينه ، وأن يرحلوا كل محصنة ومحصن في الدنيا لأن فيهم من قد زنى بلا شك ، ولزمهم فيمن تصدق بشئ من ماله ، ثم جهل مقداره أن يتصدق بماله كله ، ومثل هذا كثير جدا . فظهر فساد هذا القول وبطلانه بيقين لاشك فيه .

فإن قيل : وما الدليل على تمادى الحكم مع تبدل الازمان والامكنة ؟ قلنا وبالله تعالى التوفيق : البرهان على ذلك صحة النقل من كل كافر ومؤمن ، على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتانا بهذا الدين ، وذكر أنه آخر الانبياء وخاتم الرسل ، وإن دينه هذا لازم لكل حي ، ولكل من يولد الى يوم القيامة في جميع الارض . فصح أنه لا معنى لتبدل الزمان ، ولا لتبدل المكان ، ولا لتغير الاحوال ، وإن ما ثبت فهو ثابت ابدا في كل زمان وفي كل مكان وعلى كل حال ، حتى يأتي نص بنقله عن حكمه في زمان آخر ، أو مكان آخر ، أو حال أخرى . وكذلك إذا جاء نص بوجوب حكم في زمان ما ، أو في مكان ما ، أو في حال ما ، وبين لنا ذلك في النص ، وجب أن لا يعتمدى النص . فلا يلزم ذلك الحكم حينئذ في غير ذلك الزمان ، ولا في غير ذلك المكان ولا في غير تلك الحال . قال تعالى : « ومن يتعد حدود الله فقد ظلم

نفسه » . وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يدركم صلى ، أن يصلى حتى يكون على يقين من التمام ، وعلى شك من الزيادة . لأنه على يقين من أنه لم يصل ماؤمه ، فعليه أن يصليه . وهذا هو نص قولنا .

وأما إذا تبدل الاسم فقد تبدل الحكم بلا شك ، كالخمر يتخلل أو يخلل لأنه إنما حرمت الخمر والخل ليس خمرًا . وكالعذرة تصير ترابًا ، فقد سقط حكمها ، وكلبن الخنزيرة والخمر والميتات يأكلها (١) الدجاج ويرتضعه الجدى ، فقد بطل التحريم إذا انتقل اسم الميتة واللبن والخمر ، ومن حرم ما لا يقع عليه الاسم الذى به جاء التحريم ، فلا فرق بينه وبين من أحل بعض ما وقع عليه الاسم الذى به جاء التحريم ، وكلاهما متمتع لحدود الله تعالى ، « ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه » . وهذا حكم جامع لكل ما اختلف فيه ، فمن التزمه فقد فاز ، ومن خالفه فقد هلك وأهلك ، وبالله تعالى التوفيق وكل احتياط أدى الى الزيادة فى الدين ما لم يأذن به الله تعالى ، أو إلى النقص منه ، أو الى تبديل شئ منه - : فليس احتياطًا ، ولا هو خيرًا ، بل هو هلكة وضلال وشرع لم يأذن به الله تعالى . والاحتياط كله لزوم القرآن والسنة

وأما العقود والعهود والشروط والوعد ، فإن أصل الاختلاف فيها على قولين ، لا يخرج الحق عن أحدهما ، وما عداها فتخليط ومناقضات لا يستقر لقائلها قول على حقيقة . فأحد القولين المذكورين : إما أنها كلها لازم حق إلا ما أبطله منها نص . والثانى : أنها كلها باطل غير لازم إلا ما أوجبه منها نص ، أو ما أباحه منها نص . فكان من حجة من قال : أنها كلها حق لازم إلا ما أبطله منها نص ، أن قال : قال الله عز وجل : « وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسئولًا » . وقال عز وجل : « يا أيها الذين آمنوا لم تقولون مالا تفعلون كبر مقتا عند الله أن تقولوا مالا تفعلون » . وقال عز وجل : « والذين هم

(١) فى الأصل « كأكلها » وهو خطأ

لأماناتهم وعهدهم راعون . وقال تعالى : « وما يضل به إلا الفاسقين الذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل ويفسدون في الأرض أولئك هم الخاسرون » . وقال تعالى : « أو كلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم بل أكثرهم لا يؤمنون » . وقال تعالى : « ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر » ، الى قوله . « والموفون بعهدهم إذا عاهدوا » . وقال تعالى : « بلى من أوفى بعده واتقى فإن الله يحب المتقين إن الذين يشترون بمهاد الله وأيمانهم ثمنا قليلا أولئك لا خلاق لهم في الآخرة ولا يكلمهم الله ولا ينظر اليهم يوم القيامة ولا يزيكهم ولهم عذاب اليم » . وقال تعالى : « ومن أوفى بما عاهد عليه الله فسيؤتاه أجرا عظيما » وقال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود أحلت لكم بهيمة الانعام إلا ما يتلى عليكم » . وقال تعالى : « وإما تخافن من قوم خيانة فانبذ اليهم على سواء إن الله لا يحب الخائنين » . وقال عز وجل : « الذين يوفون بعهد الله ولا ينقضون الميثاق » . وقال تعالى « ولا تشتروا بعهد الله ثمنا قليلا ان ما عند الله هو خير لكم إن كنتم تعلمون » . وقال تعالى : « وبعهد الله اوفوا » . وقال تعالى : « يوفون بالنذر ويخافون يوما كان شره مستطيرا » . وقال تعالى : « وما أنفقتم من نفقة أو نذرتم من نذر فإن الله يعلمه » . وقال عز وجل : « ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله لنصدقن ولنكونن من الصالحين فلما آتاهم من فضله بخلوا به وتولوا وهم معرضون فأعقبهم نفاقا في قلوبهم إلى يوم يلقونه بما أخلفوا الله ما وعدوه وبما كانوا يكذبون » . وقال تعالى : « واذكر في الكتاب اسمعيل انه كان صادقا الوعد » . وذكروا ما حدثناه عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا زهير بن حرب نا وكيع نا سفيان نا الثوري نا الاعمش نا عبد الله بن مرة نا مسروق نا عبد الله بن عمرو . قال : قال رسول الله صلى الله عليه

وسلم : اربع من كن فيه كان منافقا خالصا ، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها ، اذا حدث كذب ، واذا ما هدغدر ، واذا وعد أخلف ، واذا خاصم فجر . وبه الى مسلم : ناعبد الاعلى بن حماد (ثنا حماد) (١) بن سلمة عن داود بن أبي هند عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة . عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من علامات المنافق ثلاث وان صلى وصام وزعم انه مسلم ، اذا حدث كذب ، واذا وعد أخلف ، واذا ائتمن خان * وبه الى مسلم : ثنا محمد بن عبد الله بن نعيم ثنا أبي ثنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر . قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اذا جمع الله الاولين والآخرين يوم القيامة ، رفع (٢) لكل فادر لواء ، فقبل هذه غدره فلان بن فلان * وبه الى مسلم : ثنا محمد بن المنثري ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا شعبة عن خليل عن أبي نضرة عن أبي سعيد . عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لكل فادر لواء عند استه يوم القيامة * وبه الى مسلم : في زهير بن حرب ثنا عبد الصمد بن عبد الوارث ثنا المستمر بن الريان ثنا أبو نضرة عن أبي سعيد . قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لكل فادر لواء يوم القيامة يرفع له (٣) بقدر غدره ، ألا ولا فادر أعظم غدرا (٤) من أمير عامة * وبه الى مسلم حدثني عبد الله بن هاشم في عبد الرحمن بن مهدي ثنا سفيان هو الثوري عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه . قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أمر أميرا على جيش أو سرية أوصاه في خاصته بتقوى الله ومن معه من المسلمين خيرا ، ثم قال : اغزوا باسم الله في سبيل الله ، قاتلوا من كفر بالله ، اغزوا ولا تغلوا ولا تغدروا . وذكر باقي الحديث * وبه الى

(١) سقط من الاصل وزدناه من صحيح مسلم ٥٦ : طبع الاستانة (٢) في صحيح مسلم ١٤١ : « يرفع » (٣) في الاصل « يعرف به » وصححه من صحيح مسلم ١٤٣ : (٤) في الاصل « غدره » وصححه من مسلم

مسلم : نا محمد بن المنثى نا يحيى بن سعيد القطان عن عبد الحميد بن جعفر عن
يزيد بن أبي حبيب عن مرثد بن عبد الله اليزنى عن عقبة بن عامر . قال :
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن أحق الشروط أن توفوا به (١) ما استحلتم
به الفروج * حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحق بن السليم نا ابن
الاعرابى نا ابو داود نا أحمد بن صالح نا عبد الله بن وهب اخبرنى عمرو بن
الحارث عن بكير بن الاشج عن الحسن بن على بن أبي رافع . ان أبارافع اخبر
قال : بعثتنى قریش إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما رأيت رسول الله
صلى الله عليه وسلم التقي في قلبى الاسلام ، فقلت : يا رسول الله انى والله لا ارجع
اليهم ابدا ! فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : انى لا اخيس بالمهد ، ولا
احبس البرد ، ولكن ارجع اليهم فان كان في نفسك الذى في نفسك الآن فارجع .
قال : فذهبت ثم اتيت النبي صلى الله عليه وسلم فاسلمت * حدثنا عبد الرحمن
ابن عبد الله الهمداني نا ابراهيم بن أحمد البلخي نا الفربرى ثنا البخارى نا
اسحق نا يعقوب نا ابن اخى ابن شهاب عن عمه اخبرنى عروة بن الزبير انه
سمع مروان والمصور بن مخزومة فذكر اجمعا خبر النبي صلى الله عليه وسلم
وفيه : انه لما كاتب رسول الله صلى الله عليه وسلم سهيل بن عمرو يوم
الحديبية على قضية المدة ، كان فيما اشترط سهيل بن عمرو انه لا يأتىك منا
أحد إلا رددته الينا ، وخليت بيننا وبينه ، وأبى سهيل أن يقاضى رسول الله
صلى الله عليه وسلم إلا على ذلك ، فرد رسول الله صلى الله عليه وسلم ابا جندل
ابن سهيل يومئذ إلى ابيه سهيل بن عمرو ، ولم يأت رسول الله أحد من
الرجال إلا رده في تلك المدة وان كان مسلما * حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا
محمد بن اسحق نا ابن الاعرابى نا أبو داود نا محمد بن عبيد ان محمد بن ثور
حدثهم عن معمر عن الزهري عن عروة بن الزبير عن المسور بن مخزومة .

(١) فى صحيح مسلم ٤ : ١٤٠ (أن يوفى به)

قال : خرج النبي صلى الله عليه وسلم زمن الحديبية (فذكر الحديث) وفيه : ثم رجع الى المدينة فجاءه أبو بصير برجل من قريش يعنى ارسلوا في طلبه فدفعه الى رجلين فخرجا به ، فلما بلغا ذا الحليفة نزلا يأكلون من تمر لهم ، فقال أبو بصير لأحد الرجلين : والله انى لأرى سيفك يا فلان جيذا ، فاستله الآخر ، فقال : أجل قد جربت به ، فقال أبو بصير : ارنى انظر اليه ، فامكنه منه ، فضربه حتى برد ، وفر الآخر حتى اتى المدينة فدخل المسجد يعدو ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لقد رأى هذا ذعراً . فقال : قتل والله صاحبي وانى لمقتول ، فجاء أبو بصير . فقال : قد أوفى الله ذمتك قد رددتني اليهم ، ثم قد نجاني الله منهم ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : ويل امه مسعر حرب لو كان له أحد ، فلما سمع ذلك عرف انه سيرده اليهم ، فخرج حتى اتى سيف البحر . وتقلت أبو جندل فلاحق بابي بصير حتى اجتمعت منهم عصابة * حدثنا عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب نا أحمد ابن محمد نا أحمد بن على نا مسلم بن الحجاج نا ابو بكر بن ابى شيبة نا ابو اسامة عن الوليد بن جميع نا ابو الطفيل نا حذيفة بن اليمان . قال : ما مننى أن اشهد بدرا إلا انى خرجت انا وابى (١) حسيل فاخذنا كفار قريش ، فقالوا : انكم تريدون محمدا ، فقلنا ما نريده ، ما نريد إلا المدينة ، فاخذوا منا عهد الله وميثاقه لننصرفن إلى المدينة ، ولا نقاتل معه ، فأتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبرناه الخبر ، فقال : انصرفا فنى لهم بمهدم ، ونستمعن الله عليهم (٢) حدثنى محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عون الله نا قاسم بن اصبغ نا محمد بن عبد السلام الخشنى نا محمد بن بشار نا محمد بن جعفر نا شعبة عن أبى اسحق السبيعى والحكم بن عتبة : أن حذيفة بن الحسيل بن اليمان واباه اسرها المشركون ، فاخذوا عليهما أن لا يشهدا بدرا ، فسألا النبي صلى الله عليه وسلم

(١) فى الاصل (وأبو) وهو خطأ (٢) فى الاصل (يفى) و (يستمعين) بالياء وهو خطأ

فرخص لهما أن لا يشهدا * حدثنا عبد الله بن ربيع نا عمر بن عبد الملك الخولاني نا محمد بكر نا سليمان بن الاشعث نا قبيصة نا الليث عن محمد بن عجلان ، ان رجلا من موالى عبد الله بن عامر بن ربيعة العدوى حدثه عن عبد الله بن عامر انه قال : دعتنى امى يوما ورسول الله صلى الله عليه وسلم قاعد فى بيتها . فقالت : ها تعال أعطك ، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما اردت أن تعطيه ؟ قالت : اعطيه تمرا ، قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : أما انك لو لم تعطيه شيئا كتبت عليك كذبة * حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ابن خالد الهمداني نا ابراهيم بن أحمد البلخي نا الفربرى ثنا البخارى ثنا بشر ابن مرحوم ثنا يحيى بن سليم عن اسمعيل بن امية عن سعيد بن ابى سعيد عن أبى هريرة . عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : قال الله عز وجل : ثلاثة انا خصمهم يوم القيامة ، رجل اعطى بى (١) ثم غدر ، ورجل باع حرا ، فأكل ثمنه (٢) ورجل استأجر اجيرا فاستوفى منه ولم يعطه أجره * حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله نا ابراهيم بن أحمد نا الفربرى نا البخارى نا . سدد نا يحيى بن سعيد هو القطان نا شعبة حدثنى أبو حمزة ثنا زهدم بن مضرب . قال : سمعت عمران بن حصين يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : خيركم قرنى ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ، ثم يجي قوم يندرون ولا يفون ، ويخونون ولا يؤتمنون . وذكر باقى الخبر * وبه إلى البخارى : نا محمد بن مقاتل نا عبد الله بن المبارك نا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر . قال قال عمر : يا رسول الله انى نذرت فى الجاهلية أن أعتكف ليلة فى المسجد الحرام . قال : أوف بنذكرك * حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن اسحق نا ابن الاعرابى نا ابو داود السجستانى نا سليمان بن داود المهري ثنا ابن وهب حدثنى سليمان بن بلال نا كثير بن زيد عن الوليد بن رباح عن أبى هريرة . قال : قال رسول الله صلى الله عليه

(١) فى الاصل (أعطاني) وصحناه من البخارى . انظر الفتح ٤ : ٢٨٣ (٢) زيادة من البخارى

وسلم : المسلمون على شروطهم * حدثنا المهلب الاسدي ثنا ابن مناس نا
ابن مسرور نا يونس بن عبد الاعلى نا ابن وهب نا هشام بن سعد عن زيد
ابن أسلم . ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (١) وأى المؤمن واجب *
وبه إلى ابن وهب : أخبرني اسمعيل بن عياش عن أبي اسحق أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان يقول : ولا تعد اهلك عذة وتحلفه ، فان ذلك يورث
بينك وبينه عداوة * وبه إلى ابن وهب : أخبرني الليث بن سعد عن عقيل
ابن خالد عن ابن شهاب عن أبي هريرة . ان النبي صلى الله عليه وسلم قال :
من قال لصبي : تعال هاه لك ، ثم لم يعطه شيئا فهمى كذبة

قالوا : فهذه نصوص توجب ما ذكرنا ، إلا أن يأتي نص بتخصيص شيء
من صومها فيخرج ويبقى ما عداه على الجواز

قال ابو محمد : ووجدنا من قال ببطلان كل عقد وكل شرط وكل عهد
وكل وعد ، إلا ما جاء نص باجازه باسمه : يقولون : قال الله عز وجل : « اليوم
اكملت لكم دينكم » . وقال تعالى : « ومن يتعد حدود الله فاولئك هم
الظالمون » . وقال تعالى : « ومن يعص الله ورسوله ويتمدد حدوده يدخله
نارا خالدا فيها » * حدثنا عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب
ابن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا أبو
كريب محمد بن العلاء الهمداني نا أبو اسامة نا هشام بن عروة عن أبيه .
قال : أخبرني عائشة أم المؤمنين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب
عشية ، فحمد الله واثنى عليه بما هو أهله ، ثم قال : أما بعد ، فإياي أقوام
يشترطون شروطا ليست في كتاب الله ، ما كان من شرط ليس في كتاب الله
فهو باطل ، ولو كان مائة شرط ، كتاب الله أحق ، وشرط الله أوثق * حدثنا
عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد الهمداني نا أبو اسحق البلخي نا الفربري

ثنا البخارى نا على بن عبد الله ناسفيمان عن يحيى هو ابن سعيد الانصارى
عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة أم المؤمنين . قالت : قام رسول الله صلى
الله عليه وسلم على المنبر فقال : ما بال أقوام يشترطون شروطا ليست فى
كتاب الله ، من اشترط شرطاً ليس فى كتاب الله فليس له ، وإن شرط
مائة شرط

قالوا : فهذه الآيات وهذا الخبر براهين قاطعة فى إبطال كل عهد وكل
عقد وكل وعد وكل شرط ليس فى كتاب الله الأمر به ، أو النص على إباحة
عقده ، لأن العقود والعهود والاعواد شروط ، واسم الشرط يقع على
جميع ذلك

قال أبو محمد : وأيضاً فيقال لمن أوجب الوفاء بعقد أو عهد أو شرط أو
وعد ، ليس فى نص القرآن أو السنة الثابتة إيجاب عقده وانفاذه : إننا
بالضرورة ندرى انه لا يخلو كل عقد وعهد وشرط ووعد التزمه أحد لأحد
وجهمين لاثالث لهما : اما أن يكون فى نص القرآن أو السنة إيجابه وانفاذه ،
فان كان كذلك فنحن لانخالكم فى انفاذ ذلك وإيجابه ، وأما ان يكون ليس
فى نص القرآن ولا فى السنة إيجابه ولا انفاذه ، فى هذا اختلفنا . فنقول
لكم الآن : فان كان هكذا فانه ضرورة لا ينفك من أحد اربعة أوجه لا
خامس لها أصلاً : اما أن يكون التزم فيه إباحة ما حرم الله تعالى فى القرآن أو
على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فهذا عظيم لا يحمل ، قال تعالى : « ولا
يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق » . ونسألهم حينئذ ممن
التزم - فى عهده وشرطه وعقده ووعدته ، احلال الخنزير والامهات وقتل
النفس ، فان اباح ذلك كفر ، وان فرق بين شئ من ذلك تناقض وسخف
وتحكم فى الدين بالباطل ، وإما ان يكون التزم فيه تحريم ما أباحه الله تعالى فى
القرآن أو على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فهذا عظيم لا يحمل ، قال تعالى

: « يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك ». ونسألهم حينئذ عن حرم الماء والخبز والزواج وسائر المباحات ، وقد صح أن محرّم الحلال كمحلل الحرام ولا فرق ، وإما أن يكون التزم اسقاط ما أوجبه الله تعالى في القرآن أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم ، فهذا عظيم لا يحل ، ونسألهم حينئذ عن التزم في عهده وعقده وشرطه اسقاط الصلوات واسقاط صوم رمضان وسائر ذلك ، فمن أجاز ذلك فقد كفر ، وإما أن يكون أوجب على نفسه ما لم يوجبه الله تعالى عليه ، فهذا عظيم لا يحل ، ونسألهم عن التزم صلاة سادسة أوجبها إلى غير مكة ، أو في غير أشهر الحج ، وكل هذه الوجوه تعد لحدود الله ، وخروج عن الدين ، والمفرق بين شيء من ذلك قائل في الدين بالباطل ، نعوذ بالله من ذلك . فإن قد صح كل ما ذكرنا فلم يبق إلا الكلام على الآيات التي احتج بها أهل المقالة الأولى ، وعلى الأحاديث التي شغبوا بإيرادها وبيان حكمها ، حتى يتألف بعون الله تعالى ومنه مع هذه ، فإن الدين كله واحد لا تخالف فيه ، قال الله عز وجل : « ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا » فنقول وبالله تتأيد : أن كل ما ذكرنا من ذلك فلا حجة لهم في شيء منه . أما قول الله عز وجل : « أوفوا بالعهد إن العهد كان مسؤولا » ، و« كبر مقتا عند الله أن تقولوا مالا تفعلون » ، « والذين هم لاماناتهم وعهدهم راعون » ، « أو كلما هادوا عهدا نبذه فريق منهم » ، « والموفون بعهدهم إذا هادوا » ، و« بلى من أوفى بعهد واتقى » ، « ومن أوفى بما هاد عليه الله » ، « ووافوا بالعقود » ، « يوفون بالنذر » ، « أو نذرتم من نذر » ، « وإنه كان صادق الوعد » . والحديثان اللذان فيهما : أوف بنذرك ، وذم الذين ينفذون ولا يفون ، والخبر فيمن أعطى بني ثم غدر . فإنها جل قد جاء نص آخر يبين أنها كلها ليست على عمومها ، ولكنها في بعض العهود وبعض العقود وبعض النذور وبعض الشروط ، وهي قول رسول الله

صلى الله عليه وسلم : لا نذر في معصية الله تعالى ، ولا فيما لا يملك العبد ، وقوله صلى الله عليه وسلم : من نذر أن يطيع الله فليطعه ، ومن نذر أن يعصى الله تعالى فلا يعصه ، مع ما ذكرنا من قوله عليه السلام : كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل . فصح بهذه النصوص أن تلك الآيات والخبرين إنما هي في من شرط أو نذر أو عقد أو طاهد على ما جاء القرآن أو السنة بالزومه فقط . وقد وافقنا المخالفون هنا على أن من نذر أو عقد أو طاهد أو شرط أن يزني أو يكفر أو يقتل مسلماً ظالماً أو أن يأخذ مالا بغير حق أو أن يترك صلاة - : فإنه لا يحل له الوفاء بشيء من ذلك ، لأنه معصية ولا فرق بين هذا وبين من شرط وطاهد وعقد أن يضيع حداً ، أو أن يبطل حقا أو أن يمنع مباحاً ، والفرق بين ذلك مبطل متناقض متحكم في الدين بالبطل ، فارتفع الاشكال في هذا الباب جملة والحمد لله رب العالمين . وكذلك قول الله عز وجل : « ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون متاع قليل ولهم عذاب اليم » . فهذا غاية البيان في صحة قولنا ، والحمد لله رب العالمين ، وباليقين ندرى أن من حرم على نفسه أن يتزوج على امرأته ، أو أن يتصرى عليها ، أو أن لا يرسلها ، أو أن لا يغيب عنها ، فقد حرم ما أحل الله تعالى له وما أمره تعالى به ، إذ يقول : « فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع » . وقال تعالى : « أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين » . وقال عز وجل : « أسكنوهم من حيث سكنتم من وجدكم » . وقال تعالى : « فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه » . وقال تعالى : « هو الذي يسيركم في البر والبحر » . وكذلك من طاهد على تأمين من لا يحل تأمينه ، وعلى ابقاء مال في ملك من لا يحل له تملكه ، وعلى اسقاط حد الله تعالى أو قود ، فإنه قد عقد على معصية ، وسمى الحلال حراما

والحرام حلالا ، والقرآن قد جاء بتكذيب من فعل ذلك ونهيه عن ذلك ، وهكذا ما لم يذكر ما ليس في القرآن أو السنة امضاؤه .

ومن عجائب الدنيا : احتجاج من احتج بالخبر الذي فيه : أوف بنذرك ، وهو أول مخالف لهذا الخبر ، لأنه ورد في معنيين ، أحدهما : الوفاء بما نذره المرء في جاهليته وكفره ، وهم لا يقولون بانقاذ ذلك ، والثاني : أنه ورد في اعتكاف ليلة ، وهم لا يقولون بذلك . فن أعجب شأننا ممن يحتج بخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما ليس فيه منه شيء أصلا ، وهو قد عصى ذلك الخبر في كل ما فيه ، ونعوذ بالله من هذه الاحوال ، فليس في عكس الحقائق أكثر من هذا . وأما نحن فنلزم من نذر في كفره طاعة الله عز وجل ، ثم أسلم أن ينذر بما نذر من ذلك ، اتباعا لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك ، وكذلك من نذر اعتكاف ليلة ، فإنه يلزمه الوفاء به أيضا .

ومما قدمنا قبل من نذر الباطل وعقده : من شرط لامرأته إن نكح عليها فالدخلة بنكاح طالق ، وإن تسرى عليها فالعمرية حرة ، وإن غاب عنها مدة كذا أو أرحاها فأمرها بيدها تطلق نفسها أو تمسك ، فكل هذه معاص وخلاف لأمر الله تعالى ، وتمدد الحدود الله ، لأن الله تعالى لم يجعل قط أمر امرأة بيدها إلا الممتقة ولها زوج فقط ، بل جعل أمر النساء إلى الرجال وبايديهم ، فقال تعالى : « الرجال قوامون على النساء » . وجعل الطلاق إلى الرجل لا إلى النساء ، فقال تعالى : « يأياها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن » . ولم يجعل طلاقا قبل نكاح ، ولا عتقا قبل ملك . فسمى كل حكم مما ذكرنا حلالا ، مفتر على الله تعالى منهى عن كل ذلك ، فصح أنها عقود باطل لا يصح شيء منها . وكذلك بين الله تعالى حكم الطلاق فجعله في كل حال واقعا إذا وقع حيث أطلق الله تعالى إيقاعه ، وغير واقع حيث لم يطلق الله تعالى إيقاعه ، فن طلق إلى أجل أو أخرج طلاقه أو عتاقه مخرج

اليمين ، فقد تعدى حدود الله تعالى ، وليس شئ من ذلك طلاقا واقعا ولا عتاقا واقعا أصلا ، لاحتين يوقعه مخالفا لأمر الله تعالى ، ولا حيث لا يوقعه أصلا . وهذا بيان لا يحيل على من نصح نفسه . وبالله تعالى التوفيق

قال أبو محمد : ثم نظرنا فيما ما احتجوا به من قوله عز وجل : « والذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه » و« الذين يوفون بعهد الله ولا ينقضون الميثاق » ، « ولا تشتروا بعهد الله ثمنا قليلا » ، « وبعهد الله أوفوا » . فوجدنا هذه الآيات في غاية البيان في صحة قولنا ، والحمد لله رب العالمين . لأن عهد الله إنما هو مضاف إلى الله تعالى ، ولا يضاف إلى الله عز وجل إلا ما أمر به لا ما نهى عنه ، وما كان خلاف هذا فهو عهد ابليس لا عهد الله تعالى ، ومن أضافه إلى الله تعالى فقد كذب عليه .

ثم نظرنا في احتجاجهم بقول الله تعالى : « وإما تخافن من قوم خيانة فانبذ إليهم على سواء » . فوجدناه حجة لنا عليهم ، لأن الله تعالى لم يأمره عليه السلام بالتماذى على عهد من خاف منه خيانة ، بل أزمه تعالى ان ينبذ إليهم عهدهم ، فصح ان كل عهد امر الله عز وجل بنبذه وطرحه ، فهو عهد منقوض مرفوض لا يحل التماذى عليه .

ثم نظرنا فيما احتجوا به من قول الله عز وجل : « ومنهم من طاهد الله لئن آتانا من فضله لنصدقن ولنكونن من الصالحين فلما آتاهم من فضله بخلوا به وتولوا وهم معرضون فأعقبهم نفاقا في قلوبهم الى يوم يلقونه بما أخلفوا الله ما وعدوه وبما كانوا يكذبون » . فوجدناه لا حجة لهم فيه ، لأن هؤلاء قوم طاهدوا الله عز وجل لئن رزقهم مالا ليصدقن وليكونن من الصالحين ، وهذا فرض على كل أحد ، لان الصدقة اسم يقع على فريضة وعلى التطوع ، فواجب حمله على عمومته ، ما لم يمنع من شئ منه نص ، فدخل في ذلك مانع الزكاة وهذه كبيرة ، وكذلك سائر فروض المال . وخرج منه صدقة التطوع

لانه نذر فيها لا يملك بعد ، وكذلك كون المرء من الصالحين فرض عليه ، نذره أو لم ينذره ، وقد قال تعالى : « ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم بل هو شر لهم سيطوقون ما بخلوا به يوم القيامة » . فهذا حكم من بخل بفرائض المال من الزكاة وغيرها ، مما جاءت بإيجابه النصوص

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا زهير بن حرب ثنا اسمعيل ابن ابراهيم - هو ابن علي - ثنا ايوب - هو السخيتاني - عن ابى قلابه عن أبى المهلب عن عمران بن الحصين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا وفاة لنذر في معصية ولا فيما لا يملك العبد * حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا موسى بن اسمعيل ثنا وهيب ثنا أيوب عن عكرمة عن ابن عباس قال : بينا النبي صلى الله عليه وسلم يخطب ، اذا هو برجل قائم فسأل عنه ، فقالوا : ابو اسرائيل (١) نذر أن يقوم ولا يقعد ولا يستظل ولا يتكلم ويصوم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : مره فليتكلم وليستظل وليقعد وليتم صومه * وبه الى البخاري ثنا أبو عاصم وأبو نعيم كلاهما (٢) عن مالك عن طلحة بن عبد الملك عن القاسم بن محمد عن عائشة أم المؤمنين قالت : قال النبي صلى الله عليه وسلم : من نذر أن يطيع الله فليطعه ، ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا ابن أبي عمر العدني ثنا مروان بن معاوية الفزاري ثنا حميد حدثني ثابت عن أنس : ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى شيخا يهادى بين ابنيه فقال : ما بال هذا ؟ قالوا نذر أن يمشى ، قال : ان الله عن تعذيب

(١) هو قرشي طامري واختلف في اسمه ، ولا يشاركه في كنيته هذه أحد من الصحابة انظر فتح الباري (١١ : ٤٧٢) والاصابة (٧ : ٦) (٢) رواه البخاري في « باب النذر في الطاعة » عن أبي نعيم ، وفي « باب النذر فيما لا يملك » عن أبي عاصم . فتح الباري (١١ : ٤٦٤ و ٤٦٨)

هذا نفسه لغنى ، وأمره أن يركب .

ثم نظرنا فيما احتجوا به من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان إخلاف الوعد خصلة من خصال النفاق ، فوجدناهم لاحجة لهم فيه . أول ذلك ان الحنفيين والمالكين المخالفين لنا في كثير من هذا الباب - مع عظيم تناقضهم في ذلك - مجمعون على ان من قال لآخر : لأهبن لك غدا دينارا ، أو سأهبك اليوم هذا الثوب ، وما اشبه هذا ، فانه لا يقضى عليه بشئ من ذلك عندهم ، فهم أول تارك لما احتجوا به . وأما نحن فأننا رأينا الله عز وجل قد أسقط الحكم عن وعد آخر أن يعطيه شيئا مماه واكد ذلك باليمين بالله تعالى ثم لم يفعل ، فلم يلزمه الله عز وجل إلا كفارة اليمين فقط ، لا الوفاء بما وعد ، ولم يجعل عليه في ذلك ملامة . ثم وجدنا الله تعالى يقول : « ولا تقولن لشئ انى فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله » . فصح بهذا أن من وعد وعدا ولم يقل ان شاء الله ، فهو عاص لله عز وجل يخالف لأمره ، واذا كان قوله ذلك معصية لله تعالى فهو مردود غير نافذ . ثم اننا وجدناه ان وعد وقال إن شاء الله ، فقد استثنى مشيئة الله تعالى ، وبالضرورة ندرى ان كل ما شاء الله تعالى كونه فهو واقع لاحالة ، قال الله عز وجل : « انما أمره اذا أراد شيئا ان يقول له كن فيكون » . وان كل ما لم يكن فان الله تعالى لم يشأ كونه ، فاذا لم يف هذا الواعد بما وعد ، ولم يوجبه إلا أن يشاءه الله تعالى ، فقد أيقنا ضرورة ان الله تعالى لم يشأ كونه ، فلم يخالف عقده ، لأنه لم يوجبه إلا بمشيئة الله تعالى لم يشأها عز وجل . فصح بهذا يقينا ان الوعد الذى يكون اخلافه خصلة من خصال النفاق ، انما هو الوعد بما افترض الله تعالى الوفاء به ، وألزم فعله ، وأوجب كونه ، كالديون الواجبة والامانات الواجب أداؤها والحقوق المفترضة فقط ، لاماعدا ذلك ، فان هذه الوجوه قد أوجب الله تعالى الوعيد على العاصى في ترك ادائها ، وأوقع الملامة على المانع منها وأمر

بأدائها ، وإن كان عز وجل لم يرد كون ما لم يكن منها ، ولا حجة لنا على الله تعالى ، بل لله الحجة البالغة ، فلو شاء لهذا كم أجمعين .

ووجدناهم أيضا : قد اجمعوا على أن الوصايا أوعاد (١) يعدها الموصى ثم لم يختلفوا أن له الرجوع عنها إن شاء إلا العتق ، فانهم قد اختلفوا في جواز الرجوع عنه ، وهذا كله رجوع منهم إلى قولنا وتناقض في قولهم ، وأما نحن فلم يحز الرجوع في العتق في الوصية ، لأنه عقد حض الله تعالى عليه وغبط به ، وما كان هكذا فلا يجوز الرجوع فيه ، لأنه عقد قد لزم إذا التزمه ، فلا يسقط إلا بنص ، ولا نص في جواز الرجوع فيه ، والعتق المؤجل جائز ، بخلاف الهبات المؤجلة ، وسائر العقود المؤجلة ، لأن التأجيل شرط ، فلا يجوز إلا ما في كتاب الله تعالى منه ، فلما صح أن النبي صلى الله عليه وسلم باع المدبر ولم ينكر التدبير ، صح أن العتق إلى أجل شرط في كتاب الله تعالى ، فهو نافذ لازم لارجوع فيه ، بخلاف سائر العقود المؤجلة التي لا نص في إجازتها

وأما الكلام في قوله عليه السلام : « كان منافقا خالسا » ، و« كانت فيه خصلة من النفاق » فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقل فيه أنه يكون كافرا ، والمنافق أصله من نفاقاء اليربوع ، وهو باب يعده اليربوع في جحره مخفيا مغطى بالتراب ، فلما كان المسر للكفر المظهر للإيمان يبطن غير ما يظهر ، سمي منافقا لما ذكرناه ، فليس كل منافق كافرا ، إنما المنافق الكافر الذي يسر الكفر ويظهر الإيمان ، وأما من أسر شيئا ما وأظهر غيره ففعله نفاق وليس كفرا ، وهو بذلك الفعل منافق لا كافر ، فلما كان من إذا طاهد غدره ، وإذا خاصم فجر ، وإذا وعد أخلف ، وإذا ائتمن خان ، يسرون خلاف ما يظهر ون

(١) جم «وعد» ولكنه لا دليل عليه فقد قال في اللسان عن الأزهري: «الوعد والعدة يكونان مصدرا واسما ، فأما العدة فتجمع عدات والوعد لا يجمع» وكذلك عن الجوهري وقال الراجب الاصفهاني . «الوعد مصدر لا يجمع» وكذلك قال الفيومي ونقل في اللسان عن ابن جني جمه على «وعدود» فقط

ويقولون مالا يفعلون ، كان فعلهم ذلك نقافا ، وكانوا بذلك منافقين . ومما يصحح هذا : أن المرتد عن الاسلام إلى الكفر حكمه القتل ، وهؤلاء المذكورون من المخاصم الفاجر ، والواعد الخلف ، والمعاهد الغادر ، والمؤمن الخائن ، والكذاب في حديثه ، لاقتل عليهم ، لأنه لائن في قتلهم ، ولا قال به أحد ، فضلا عن أن يكون فيه إجماع ، فصح ما قلناه . والحمد لله رب العالمين ثم نظرنا فيما احتجوا به من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن لكل فادر لواء يوم القيامة . فهو داخل في هذا الخبر المتقدم . وكذلك قوله عليه السلام عن الله تعالى : انه خصم من أعطى به تعالى ثم غدر . وانما ذلك كله فيمن طاهد على حق واجب عهداً أمر الله تعالى به ، نصا في القرآن أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم ، ثم غدر ، فهذا عظيم جدا ، وكذلك من وعد بأداء دين واجب عليه ، وأداء أمانة قبله ، ثم أخلف ، فهي معصية نعوذ بالله تعالى منها . وليس كذلك من طاهد أو وعد على معصية أو بمعصية ، كمن طاهد آخر على الزنا ، أو على هدم الكعبة ، أو على قتل مسلم ، أو على ترك الصلاة ، أو على ما ذكرنا قبل من إيجاب ما لم يجب ، أو إسقاط ما يجب ، أو تحريم ما أحل الله تعالى ، أو إحلال ما حرم الله تعالى ، أو وعد بشئ من ذلك ، فهذا كله هو الحرام المفسوخ المردود . وبالله تعالى التوفيق

وهكذا القول فيما احتجوا به من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : أحق الشروط أن توفوا به ما استحلتم به الفروج . فانما هذا بلا شك في الشروط التي أمر الله تعالى أن يستحل بها الفروج ، من الصداق المباح ملكه الواجب اعطاؤه ، والنفقة والكسوة والاسكان والمعاشرة بالمعروف وترك المضارة أو التسريح بإحسان ، لا بما نهى الله تعالى عن أن يستحل به الفروج من الشروط الفاسدة المفسدة من تحليل حرام ، أو تحريم حلال ، أو إسقاط واجب أو إيجاب ساقط * حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن أحمد

البلخي ثنا الثوري ثنا البخاري ثنا عبيد الله بن موسى عن زكريا بن أبي زائدة عن سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ابن عوف عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا يحل لامرأة أن تسأل طلاق اختها لتستفرغ صحفتها ، فانما لها ما قدر لها (١) * وبه إلى البخاري ثنا محمد بن عريرة عن شعبة عن عدي بن ثابت عن أبي حازم عن أبي هريرة . قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التلقي ، وأن يبتاع المهاجر للعراقي ، وأن تشترط المرأة طلاق اختها . وذكر باقي الحديث (٢) فصيح أن اشتراط المرأة في نكاحها طلاق غيرها ممن هي في عصمة الناكح لها ، أو طلاق من يتزوجها بعد أن تزوجها : باطل وحرام منهي عنه ، وشرط مفسوخ فاسد لا يحل عقده ولا امضاؤه ، وصح ان كل نكاح عقد على مالا يحل ، فانه لا يحل وهو مفسوخ أبداً ، ولو ولدت فيه عشرات من الاولاد ، لانه عقد بصحة مالا يصح له ، وعلى انه لا يصح إلا بصحة مالا يصح فهو لا يصح ، وهذا في غاية البيان ، والحمد لله رب العالمين . وقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد .

ثم نظرنا فيما احتجوا به من حديث حذيفة (٣) ، فوجدناه ساقطاً لا يصح سنده . أما من طريق شعبة فهو مرسل ولا حجة في مرسل (٤) ، وأما الطريق الاخرى فن رواية الوليد بن جميع وهو ساقط مطرح (٥) ، وأيضاً فإن الله تعالى يأبى إلا أن يفضح الكذابين ، والكذب في هذا الخبر ظاهر متيقن ، لأن حذيفة مدني الدار هو وأبوه قبله حليف لبني عبد الاشهل من الانصار ، ولم يكن له طريق الى النبي صلى الله عليه وسلم يؤديه الى قريش

(١) فتح الباري (١٧٤:٩) (٢) فتح (٢٠٥:٥ - ٢٠٦) (٣) ص (٨) من هذا الجزء

(٤) لانه عن ابي اسحق السدي والحكم بن عتيبة وهما تابعيان ووقع هناك « بن عتبة » وهو خطأ صوابه (بن عتيبة) بالتصغير (٥) كلابل الحديث رواه مسلم في صحيحه في كتاب الجهاد ، والوليد بن جميع وثقه ابن معين والمجلى وابن سعد

أصلاً ، لأن طريق المدينة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ خرج إلى بدر خلفه لطريق قريش من مكة إلى بدر ، فوضح كذب ذلك الحديث يقيناً ، وبالله تعالى التوفيق . ثم لو صح وهو لا يصح لكان منسوخاً بلا شك لما سنذكره إن شاء الله تعالى في خبر أبي جندل بعد هذا ، وبالله تعالى تتأيد .

ثم نظرنا في الحديث الذي فيه « المسلمون عند شروطهم » ، فوجدناه أيضاً قد سناه أحمد بن محمد الطلمنكي ثنا محمد بن أحمد بن يحيى بن مفرج ثنا محمد بن أيوب الصموت الرقي ثنا أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار ثنا عمرو ابن علي ثنا محمد بن خالد ثنا كثير بن عبد الله بن زيد بن عمرو بن عوف المزني عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : والمسلمون عند شروطهم . وبه إلى البزار ثنا محمد بن المثنى ثنا محمد بن الحارث ثنا محمد ابن عبد الرحمن بن البيهقي عن أبيه عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الناس على شروطهم ما وافقوا (١) الحق

قال علي : وكل هذا لا يصح منه شيء . أما الطريق الأول ففيها كثير بن زيد وهو هالك تركه أحمد ويحيى ، والثاني عن الوليد بن رباح وهو مجهول (٢) والآخرى كثير بن عبد الله وهو كثير بن زيد نفسه ، مرة نسب إلى أبيه ومرة إلى جده ، ثم أبوه أيضاً نحوه ، والثالثة من طريق محمد بن عبد الرحمن ابن البيهقي وهو ضعيف ، ثم لو صح وهو لا يصح لكان حجة لنا عليهم ، لأن فيه إضافة النبي صلى الله عليه وسلم الشروط إلى المسلمين ، ولا شروط للمسلمين إلا الشروط التي أباح الله تعالى في القرآن أو السنة الثابتة عقدها ، لا شروط للمسلمين غيرها . لأن المسلمين لا يستجيزون أحداث شروط لم يأذن الله تعالى

(١) في نسخة ماوافق الحق (٢) طريق الوليد سقت في ص (١١) من هذا الجزء . وليس الوليد بمجهول فقد قال البخاري : حسن الحديث . وذكره ابن حبان في الثقات . والحديث رواه أيضاً الحاكم من هذا الطريق (٤٩:٢) وانظر شرح أبي داود (٢٢٢:٢)

بها ، هذه شروط الشيطان وأتباعه ، لاشروط المسلمين ، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة والضلالة في النار .
والمعجب كله من احتجاج الحنفيين والمالكيين بهذه الاخبار ، وهم أول مخالف لها . فيقولون : كل شرط في نكاح فهو باطل ما لم يعقده يمينين ، ثم يتناقضون في اليمين فيجعلون يميناً ما لم يجعله الله تعالى قط يميناً ولا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأى تناقض أكثر من هذا . وأيضاً في الخبر المذكور : الناس على شروطهم ما وافقوا الحق ، ولعمري لو صح هذا لكان من عظيم حاجتنا عليهم ، لأنه أبطل كل شرط لم يوافق الحق ، ولا يوافق الحق شيء إلا أن يكون في القرآن أو في حكم النبي صلى الله عليه وسلم . وهكذا القول فيما روى عن عمر : الصلح جائز بين المسلمين ، إلا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً . فعاد كل ماشغبوا فيه - من صحيح ثابت ، أو باطل زائف - حجة لنا عليهم . والحمد لله رب العالمين .

ثم نظرنا في حديث أبي جندل فوجدناه لاجبة لهم فيه ، لوجوه ستة :
أولها أنه لم يكن عقد للنبي صلى الله عليه وسلم بعد رد من جاء من قريش اليه إذ جاء أبو جندل * كما ثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد نا إبراهيم بن أحمد نا الثوري ثنا البخاري نا عبد الله بن محمد - هو المسندي - نا عبد الرزاق ثنا معمر أخبرني الزهري نا عروة بن الزبير عن المسور بن مخرمة ومروان يصدق كل واحد منهما حديث صاحبه - فذكر حديث الحديبية - وفيه : فقال المسلمون : سبحان الله كيف يرد إلى المشركين وقد جاء مسلماً ، فبينما هم كذلك إذ دخل أبو جندل بن سهيل بن عمرو يرسف في قيوده قد (١) خرج من أسفل مكة حتى رمى بنفسه بين أظهر المسلمين ، فقال سهيل : هذا يا محمد أول ما أقاضيك عليه أن ترده إلى . فقال صلى الله عليه وسلم : أنا لم نقض

الكتاب بعد ، قال : فوالله اذاً لا أصلحك (١) على شيء ابدا ! فقال النبي صلى الله عليه وسلم : فأجزه (٢) لى ، فقال : ما أنا بمجيز ذلك لك ، قال : بلى فافعل ، قال : ما أنا بفاعل ، قال مكرز : بلى قد أجزناه لك (٣). فهذا أمر لا يقول به المخالفون لنا أن يرد اليهم من جاء منهم قبل أن يتم التعاقد على ذلك ، فكيف يحتاجون بما لا يحل عندهم ، اليس هذا من البلايا والفضائح ؟ والوجه الثانى أنه كما ترى لم يرده عليه السلام إلا حتى أجاره من لا تقدر قرايش على معارضته ، وهو من رهط سهيل بن عمرو لأنه سهيل بن عمرو بن عبد شمس بن عبد ود بن نصر بن مالك بن حسل (٤) بن عامر بن لؤى والذى أجار أبا جندل : هو مكرز (٥) بن حفص بن الاخيف (٦) بن علقمة ابن عبد الحرث بن منفذ (٧) بن عمرو بن معيص (٨) بن عامر بن لؤى من سادات بنى عامر بن لؤى ، فبطل تعلقهم برد النبي صلى الله عليه وسلم أبا جندل ، إذ لم يرده إلا بجوار وأمان .

والوجه الثالث : أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يرد إلى الكفار أحدا

(١) فى البخارى (لم أصلحك) (٢) بالزاي فعل أمر من الاجازة أى أمضى لى فعله فيه فلا أردك اليك وفى الاصل بالراء كما وقع فى الجمع للحميدى ورجع ابن الجوزى الزاي . أفاده ابن حجر (٣) هذا مختصر من قصة طويلة . انظر فتح البارى (٥ : ٢٠٨ - ٢٢٥) ومسند احمد (٤ : ٣٢٨ و ٣٢٣) (٤) بكسر الهمزة واسكان السين وفى الاصل حسيل بالتصغير وهو خطأ صححه من طبقات ابن سعد (٥ : ٣٣٥ و ٢٧ : ١٢٦) والاستيعاب (٩٢ : ٥٩٢) واسد الغابة (٢ : ٣٧١) والاصابة (٤٦ : ١٤٦) (٥) بكسر الميم وسكون الكاف وفتح الراء بعدها زاي كذا ضبطه ابن حجر فى الفتح (٥ : ٢١٦) وابن دريد فى الاشتقاق (٧٢) وقال هو مفعل من التكرز والتكرز التجمع (٦) فى الاصل بالخاء المعجمة والنون وهو خطأ وصوابه بالخاء المعجمة والياء كما ضبطه ابن حجر فى الفتح (٥ : ٢١٦) وفى الاصابة (٦ : ١٣٥) وابن دريد فى الاشتقاق (٧٢) وقال : (الاشتقاق أخيف من الخيف والخيف ان تكون احدى عينى الفرس زرقاء والاخرى كهلأ) (٧) فى الاصابة منقذ بالقاف والذال المعجمة ولم أجده ما يرجع احدى النسختين (٨) فى الاصابة بفيض بالباب وبالفين والضاد المعجمتين وهو خطأ صوابه ما هنا وهو بفتح الميم وبالعين والصاد المهملتين قال ابن دريد (٦٩) : (واشتقاق معيص من المعص - بسكون العين - والممص وجع يصيب الرجل فى عصبه من كثرة المشى

من المسلمين في تلك المدة ، إلا وقد أعلمه الله عز وجل أنهم لا يفتنون في دينهم ، ولا يضرون في دنياهم ، وأنهم سينجون ولا بد * كما حدثنا عبد الله ابن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عفان ثنا حماد ابن سلمة عن ثابت عن أنس : أن قريشا صالحوا النبي صلى الله عليه وسلم (١) ، فاشترطوا على النبي صلى الله عليه وسلم أن من جاء منكم لم زده عليكم ، ومن جاءكم (٢) منارددتموه علينا قالوا يا رسول الله : انكتب هذا ؟ قال نعم ! انه من ذهب منا اليهم فأبده الله ، ومن جاء منهم الينا (٣) فسيجعل الله له فرجا ومخرجا .

قال أبو محمد : قد قال الله عز وجل واصفا لنبيه عليه السلام : « وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى » . فأيقنا ان إخبار النبي صلى الله عليه وسلم بأن من جاءه من عند كفار قريش مسلما فسيجعل الله له فرجا ومخرجا - : وحي من عند الله صحيح لادخاله فيه ، فصحت العصمة بلاشك من مكروه الدنيا والآخرة لمن اتاه منهم حتى تتم نجاته من ايدي الكفار ، لا يستريب في ذلك مسلم يحقق النظر . وهذا أمر لا يعلمه أحد من الناس بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا يحل لمسلم ان يشترط هذا الشرط ولا أن ينفي به ان شرطه ، إذ امس عنده من علم الغيب ما أوحى الله تعالى به إلى رسوله صلى الله عليه وسلم ، وبالله تعالى التوفيق .

والوجه الرابع : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يرد من رد من المسلمين إلى المشركين ؛ إلا أحرارا إلى أهلهم وآبائهم وقومهم ، والمخالفون في هذا لا يردون المسلمين الأحرار إلا عبيدا إلى الكفار الذين يعذبونهم

(١) حذف المؤلف هنا بعض الحديث وهو في صحيح مسلم (١٧٠: ١٧٥)

(٢) في الاصل (ومن جاء منا) وصححه من مسلم (٣) في مسلم (ومن جاءنا منهم)

أشد العذاب ، ويأتون الفاحشة المحرمة في النساء ، وربما قتلوه ، فإندري كيف يستسهل مثل هذا مسلم .

والوجه الخامس : ان أبا سعيد الجعفي حدثنا قال : ثنا محمد بن علي بن الادفوي نا أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل النحاس عن أحمد بن شعيب عن سعيد بن عبد الرحمن نا سفيان عن الزهري - قال سفيان : وثبتني معمر بعد ذلك عن الزهري - عن عروة بن الزبير قال : إن المسور بن مخرمة ومروان اخبراه بخبرا الحديبية - فذكر الحديث ، وفي آخره خروج أبي بصير وهو عتبة بن اسيد بن جارية الثقفي (١) حليف بني نوفل بن عبد مناف إلى سيف (٢) البحر ، وانتقلت أبي جندل بن سهيل اليه - قالوا : فجعل لا يخرج رجل من قريش قد أسلم إلا لحق بأبي بصير ، حتى اجتمعت منهم عصاة ، فوالله ما يسمعون بعير اقريش تخرج إلى الشام إلا اعترضوا لهم فيقتلونهم ويأخذون اموالهم ، فارسلت قريش إلى النبي صلى الله عليه وسلم يناشدونه بالله وبارحم إلا أرسل اليهم فن أتاه فهو آمن ، فارسل النبي صلى الله عليه وسلم اليهم قال أبو محمد : فهذا أبو بصير وأبو جندل ومن معهما من المسلمين ، قد سفكوا دماء قريش المعاهدين لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، واخذوا اموالهم ، ولم يحرم ذلك عليهم ولا كانوا بذلك عصاة . ولا شك في أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان قادرا على منعهم من ذلك لو نهاهم فلم يفعل . فصح يقينا انه عهد منسوخ ، بخلاف ما يقوله المخالفون اليوم ، وانه انما لم من كان بالمدينة فقط دون من كان خارجا عنها .

والوجه السادس - وهو القاطع لكل شغب ، والحاسم لكل علة - : وهو صحة اليقين بان ذلك العهد منسوخ ممنوع منه محرم عقده في الابد ،

(١) (أبو بصير) بفتح الباء و(عتبة) بضم العين واسكان التاء و(أسيد) بفتح الهمزة و(جارية) بالجيم . انظر فتح الباري (٥ : ٢٢٢) (٢) بكسر السين يعني ساحل البحر

بما في سورة براءة من قول الله تعالى : « فاذا انسلكوا الشهر الحرام فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة نفلوا سبيلهم » . وبقوله تعالى أيضا في سورة براءة : « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون » . وبقوله تعالى أيضا في سورة براءة : « وان أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه ذلك بأنهم قوم لا يعلمون » . وبقوله تعالى أيضا في سورة براءة : « كيف يكون للمشركين عهد عند الله وعند رسوله إلا الذين طاهدتم عند المسجد الحرام » . وسورة براءة آخر سورة أنزلت • كما حدثنا عبد الرحمن ابن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن أحمد البلخي ثنا الفرري ثنا البخاري نا أبو الوليد - هو الطيالسي - ثنا شعبة عن أبي اسحاق السبيعي عن البراء بن عازب قال : آخر آية أنزلت : « يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله » وآخر سورة نزلت براءة .

قال أبو محمد : وبها عهد النبي صلى الله عليه وسلم آخر عهده إلى الكفار ، عام حجة أبي بكر الصديق بالناس ، بعد الحديبية التي كانت فيها قصة أبي جندل بثلاثة أعوام وشهر ، لأن الحديبية كانت في ذى القعدة عام ست من الهجرة قبل خيبر ، فلما كان ذو القعدة المقبل بعد الحديبية بعام كامل اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عمرة القضاء سنة سبع من الهجرة ، ثم كان فتح مكة في رمضان سنة ثمان من الهجرة ، بعد عمرة القضاء بعام غير شهرين ، وحج تلك السنة عتاب بن أسيد (١) بالمسلمين ، ثم حج أبو بكر في ذى الحجة سنة تسع من الهجرة بعد الفتح بعام وشهرين كما • ثنا حماد نا الاصيلي ثنا

(١) أسيد بفتح الهمزة وكر السين

المروزي ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا سعيد بن عفير نا الليث ناعقيل عن ابن شهاب اخبرني حميد بن عبد الرحمن أن أبا هريرة قال: بعثنى أبو بكر في تلك الحجة - وذكر الحديث ، وفيه - : ثم أردف النبي صلى الله عليه وسلم بعلي بن أبي طالب وامره أن يؤذن ببراءة ، قال أبو هريرة : فأذن معنا على رضى الله عنه يوم النحر في أهل منى براءة وأن (١) لا يحج بعد العام مشرك ، ولا يطوف بالبيت عريان . فصح باليقين انه لا يحل أن يعاهد مشرك عهدا ولا يعاقد عقدا إلا على الاسلام فقط ، أو على غرم الجزية والصغار ان كان كتابيا . وصح يقينا أن كل عهد أو عقد أو شرط عقد معهم أو عاهدوا عليه أو شرط لهم بخلاف ما ذكرنا فهو باطل مردود ، لا يحل عقده ولا الوفاء به ان عقد ، بل يفسخ ولا بد ، وأول ما نسخ الله عز وجل من العهد الذي كان يوم الحديبية فرد النساء كما * حدثنا حماد بن أحمد ثنا الاصيلي ثنا المروزي ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا عبد الله بن محمد ثنا عبد الرزاق ثنا معمر قال اخبرني الزهري أخبرني عروة عن المسور بن مخرمة ومروان - فذكر حديث الحديبية وشرط سهيل الذي ذكرنا ، وفيه - : ثم جاءه نسوة مؤمنات فآزل الله عز وجل : « يا أيها الذين آمنوا اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن الله أعلم بإيمانهن فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعهن إلى الكفار لانهن حل لهن ولا هم يحلون لهن » إلى قوله : « بعصم الكوافر » . * حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا محمد بن أحمد ابن مفرج ثنا عبد الله بن جعفر بن الورد ثنا عمرو بن أحمد بن سرح وأحمد ابن زغبة (٢) قال حدثنا يحيى بن بكير ثنا الليث بن سعد عن عقيل عن الزهري قال اخبرني عروة بن الزبير ومروان بن الحكم عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما كاتب سهيل بن عمرو يومئذ

(١) في الاصل (أن) بدون الواو وصحناه من البخاري في تفسير براءة في باب قوله (وأذان من الله ورسوله) (٢) في نسخة (زرعة)

- يعنى يوم الحديبية فذكر الحديث وفيه :- فرد يومئذ أبا جندل إلى أبيه سهيل بن عمرو ، ولم يأت أحد من الرجال إلا رده في تلك المدة وإن كان مسلماً ، وجاء المؤمنات مهاجرات وكانت أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط ممن خرج إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ وهى عاتق ، فجاء أهلها يسألون رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرجعها اليهم فلم يرجعها اليهم لما أنزل الله عز وجل فيهن : « إذا جاءك المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن الله أعلم بإيمانهن فإن علمتموهن مؤمنات فلا ترجعهن إلى الكفار لانهن حل لهن ولا هم يحلون لهن » . * حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله نا أبو اسحق البلخي نا القريبي نا البخاري نا اسحق ثنا يعقوب ثنا ابن أخي ابن شهاب عن عمه قال اخبرني عروة بن الزبير انه سمع مروان بن الحكم والمسور بن مخرمة يخبران خبراً من خبر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديبية - وذكر الحديث ، وفيه ان سهيلاً كاتب النبي صلى الله عليه وسلم على أن لا يأتيه من المشركين أحد وان كان على دين الاسلام إلا رده إلى المشركين - قالوا : وجاءت المؤمنات مهاجرات فكانت أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط ممن خرج إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهى عاتق ، فجاء أهلها يسألون رسول الله عليه وسلم أن يرجعها اليهم ، حتى أنزل الله في المؤمنات ما نزل (١) * حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحق ثنا ابن الاعرابي ثنا أبو داود ثنا محمد بن عبيد ان محمد بن نور حدثهم عن معمر عن الزهري عن عروة بن الزبير عن المسور بن مخرمة قال : خرج النبي صلى الله عليه وسلم من الحديبية - فذكر الحديث ، وشرط قريش في رد من جاء مسلماً اليهم ، وفيه :- ثم جاء نسوة مهاجرات مؤمنات فنهاهم الله أن يردوهن ، وأمرهم أن يردوا الصداق قال أبو محمد : فاذا نسخ الله تعالى عهد نبيه عليه السلام وعقده وشرطه ،

فمن هذا الجاهل الذى يحيز هذا الشرط لأحد بعده ، نبرأ إلى الله من ذلك
قال أبو محمد : وهكذا القول فى حديث أبي رافع أنه منسوخ براءة ،
على أنه حديث نذكره وإن كنا لا نعلم فى سنده علة . ولكننا نعجب منه
لأن أبا رافع كان مولى النبي صلى الله عليه وسلم مولى عتاقة ، فكيف صار
مع مشركى قريش رسولا إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، ونزول براءة كان
بعد اسلام جميع قريش وبعد حديث أبي رافع بلا شك

قال أبو محمد : فلما لاح بكل ما ذكرنا ، أنه لا حجة فى شئ مما ذكرنا لمن أجاز
النذور والعقود والشروط والعهود على الجملة إلا ما عين بنص أو إجماع على أنه
لا يجوز منها - : رجعنا إلى القول الثانى فوجدناه صحيحا ، ووجدنا النصوص
التي احتجوا بها مبينة مفسرة ، قاضية على هذه الجملة التي احتج بها خصومهم ،
ووجدنا النصوص شاهدة بصحة قولهم . فمن ذلك نص الذى عليه السلام
وهو الذى قال فيه الله تعالى : « وأنزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم »
فقال عليه السلام : ما بال أقوام يشترطون شروطا ليست فى كتاب الله ، كل
شرط ليس فى كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط ، شرط الله أوثق
وكتاب الله أحق . فصح بهذا النص - وقد ذكرناه فى هذا الباب بسنده - :
أن كل شرط اشترطه انسان على نفسه أو لها على غيره فهو باطل ، لا يلزم من
التزمه أصلا ، إلا أن يكون النص أو الاجماع قد ورد أحدهما بجواز التزام
ذلك الشرط بعينه أو بإزمه ، وليس ذلك إلا فى شروط يسيرة قد ذكرناها
فى كتابنا الموسوم بذي القواعد

وأما النذور : فإن عبد الله بن يوسف * حدثنا قال : حدثنا أحمد بن فتح
نا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن على نا مسلم بن الحجاج
نا محمد بن المثني نا محمد بن جعفر نا شعبة عن منصور عن عبد الله بن مرة
عن عبد الله بن صمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن النذر ، وقال :

انه لا يأتى بخير ، وانما يستخرج به من البخيل * قال ابن المثنى : وحدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن منصور عن عبد الله بن مرة عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم به * وبه الى مسلم ثنا قتيبة ثنا عبدالعزيز يعنى الدراوردي عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لاتنذروا فان النذر لا يغنى من القدر شيئا ، وانما يستخرج به من البخيل * حدثنا عبد الله بن ربيع نا عمر بن عبد الملك نا محمد ابن بكر حدثنا أبو داود ثنا مسلم بن ابراهيم نا هشام هو الدستوائى عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بلغه ان أخت عقبة بن عامر نذرت ان تحج ماشية قال : ان الله لغنى عن نذرها مرها ان تركب (١) . فبطلت بهذين النصين النذور كلها ، ولم يلزم منها شئ إلا ما أتى به النص إما بإيجابه وإما بإباحة التزامه ، وليس ذلك إلا فيما كان طاعة لله عز وجل فقط ، على ما بينه عليه السلام اذ يقول : من نذر أن يطيع الله فليطعه . وقد ذكرناه بسنده فى هذا الباب ، وما عدا ذلك فلا يلزم من التزامه أصلا .

وأما العقود فان عبد الله بن يوسف * حدثنا قال ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن على ثنا مسلم بن اسحق بن ابراهيم وعبد بن حميد كلاهما عن أبي عامر العقدي ثنا عبد الله بن جعفر الزهرى عن سعد بن ابراهيم ان القاسم بن محمد قال له : اخبرتنى عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد . فصح بهذا النص بطلان كل عقد عقده الانسان والتزمه ، إلا ما صح أن يكون عقدا جاء النص أو الاجماع بالتزامه باسمه أو بإباحة التزامه بعينه ، وكذلك حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بابطال صلح الذى صالح الذى زنى ابنته بأمراته وأما : وأى المؤمن واجب ، فرسل ، وفيه أيضا هشام بن سعد وهو

(١) فى ابى داود (فلتركب) انظر الشرح (٢٣٢:٤)

ضعيف (١) وكذلك : لاتعد أذاك وتخلقه ، مرسل أيضا ، والمحتجون بذلك أشد الناس خلافا له فلا يقضون على من وعد بانجازه

وأما اذا قلت لصبي : تعال هاه لك ، فنقطع لأن ابن شهاب لم يلق أبا هريرة ، ولو صح لم يكن لهم فيه حجة ، لأن ذلك اللفظ هبة صحيحة لازمة وأما اليهود فإن الله عز وجل يقول في سورة براءة التي هي آخر سورة انزلها وآخر عهد عهد به إلى المسلمين والمشركين ، نسخ به جميع ما تقدم فقال تعالى : « كيف يكون للمشركين عهد عند الله وعند رسوله إلا الذين عاهدتم عند المسجد الحرام » . فأبطل عز وجل كل عهد يعهده أحد لمشرك ، إلا على مانص في السورة المذكورة من غرم الجزية مع الصفار لاهل الكتاب خاصة ، واستثنى تعالى الذين عاهد رسول الله صلى الله عليه وسلم عند المسجد الحرام خاصة ، وهم الذين ذكروا في أول السورة اذ يقول تعالى : « براءة من الله ورسوله إلى الذين عاهدتم من المشركين فسيجوا في الارض أربعة أشهر واعلموا أنكم غير معجزي الله وأن الله مخزي الكافرين » . فلما انتقضت تلك الاربعة الاشهر لم يبق لمشرك على مسلم عهد ، إلا السيف أو الاسلام ، إلا أن يكون كتابيا فيرضى بفرم الجزية مع الصفار ، فيجاء إلى ذلك ، وإلا فالسيف . فصح بهذا النص ان كل عهد عاهده مسلم مشركا على غير الجزية مع الصفار ، فهو عهد الشيطان مفسوخ مردود لا يحل الوفاء به ، ولا فرق بين من أخذ بمحدث أبي جندل ، وبين من صلى إلى بيت المقدس وترك الكعبة ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم فعل كلا الأمرين ثم نسخا

والمعجب كل المعجب بمن لا يراعى حدود الله تعالى ، فيعقد عقودا بخلافها ، ويراعى عهد كافر قد أمر الله ورسوله بنفسه .

والمعجب كل المعجب من المالكين القائلين : انه إن نزل عندنا كفار

حريون بأمان ، وعندهم اسارى رجال ونساء مسلمون ومسلمات إنهم لا
يتزعون منهم ، ويتركون يردونهم إلى بلادهم ولا يمنعون من الوطء
قال أبو محمد : ونحن نبرأ إلى الله عز وجل من هذا القول الملعون ، الذى
تشعر أجساد المسلمين من سماعه ، فكيف من اعتقاده ، فليت شعرى لو
اهدوهم على نبش قبر النبي صلى الله عليه وسلم ، أو على قلب المساجد كنائس
أو على تعليق النواقيس فى المآذن ، أترام كانوا يرون الوفاء لهم بهذه
العهود ؟ مع ما يسمعون من قوله تعالى : « كيف يكون للمشركين عهد عند
الله وعند رسوله » . ثم يتعلقون بحديث أبى جندل وهو منسوخ ، لما نص
الله تعالى فى براءة مما قد تلوناه فى هذا الباب . فان تعلقوا بقول الله تعالى
: « وان أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه
مأمنه » . فهذا حجة عليهم لا لهم ، لأن الله تعالى لم يسمح فى هذه الآية أن
يطلقوا على مسلم ولا على ماله ولا على اذلاله ، وانما أباح حقن دماهم فقط
ولا مزيد . أما سمعوا قوله تعالى : « محمد رسول الله والذين معه أشداء
على الكفار رحماء بينهم » . ومن أباح لكافركم ملك مسلم فقد انقلبت صفتهم ،
فصاروا رحماء على الكافرين أشداء بينهم ، نعوذ بالله من هذه الصفة القبيحة .
وقوله تعالى : « ولا يبطؤون موطنًا يفيظ الكفار ولا ينالون من عدو نيلا إلا
كتب لهم به عمل صالح » . * حدثنا حماد ثنا الاصيلي ثنا المروزي ثنا
الثوري ثنا البخارى ثنا محمد بن العلاء نا أبو اسامة عن بريد عن أبى بردة
عن أبى موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : المؤمن للمؤمن كالبنيان
يشد بعضه بعضا وشبك بين أصابعه * حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله
الهمداني نا أبو اسحق البلخي نا الثوري نا البخارى ثنا سعيد بن الربيع
ثنا شعبة عن الاشعث سمعت معاوية بن سويد يقول سمعت البراء بن عازب
قال : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بسمع ، فذكر فيها نصر المظلوم

* حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم ثنا قتيبة ثنا الليث عن عقيل عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسله ، ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته ، ومن فرج عن مسلم كربة فرج الله عنه بها كربة من كرب يوم القيامة ، ومن ستر مسلماً ستره الله يوم القيامة * وبه إلى مسلم ثنا عبد الله بن مسleme بن قعنب ثنا داود - يعني ابن قيس - عن أبي سعيد مولى طامر بن كريز عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله * وبه إلى مسلم ثنا محمد بن عبد الله بن نمير ثنا أبي ثنا زكريا بن أبي زائدة عن الشعبي عن النعمان ابن بشير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مثل المؤمنين في توادهم وتعارفهم وتراحمهم مثل الجسد ، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى * وبه إلى محمد بن عبد الله بن نمير ثنا حميد بن عبد الرحمن عن الأعمش عن خيشمة عن النعمان بن بشير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : المسلمون كرجل واحد إن اشتكى عينه اشتكى كله ، وإن اشتكى رأسه اشتكى كله

قال أبو محمد : فأعرضوا عن هذا كله ، وقد علمنا أنه لا ظلم للمسلم ، ولا اسلام له ولا خذلان له ، ولا تضییع لحاجته ، ولا أثم لكرهته ، ولا فضيحة له ولكل مسلم ، ولا أشد خلافا على الله تعالى وعلى رسوله صلى الله عليه وسلم : من ترك المسلم والمسلمة عند المشرق يذلها ويطوها . ووجب بهذا ضرورة أن الامام اذا تعاصى عليه خارج عن طاعته ، ظالم طالب دنيا ، فلم يراجع الطاعة إلا بأمان وعهود ، وعقود على أن لا يتعرض في شيء من حاله ولا بما بيده ، فانه أمان فاسد وعقد باطل ، وعهود ساقطة وشروط منسوخة كلها ، ولا يسقط عنه شيء إلا حد المحاربة فقط بنص القرآن ، اذ يقول تعالى : « إلا الذين

تأبوا من قبل أن تقدروا عليهم . ولا يسقط عنه بذلك قود لمسلم في نفس
فما دونها ، ولا حد من حدود الله تعالى ، ولا حق مسلم في مال أخذه بغير
حق ، بل يقام عليه الحكم في كل ذلك بما أوجبه القرآن أو السنة ، وإلا
فالامام حاص لله تعالى إن أغفل ذلك

قال أبو محمد : وهم يقولون فيمن قال : إن تزوجت فلانة فهي طالق
فتزوجها : إنها تطلق عليه ، ويحتجون : «أوفوا بالعقود» ويرون في رسول الله
من دار الحرب فاسلم انه يرد إلى الكفار ، ثم يقولون في رجل كان له
شريك مسلم في دار فعرض عليه شريكه ان يأخذ الشقص بما يعطى فيه ،
أو يترك فيبيعه ممن يريده ، فأباح له شريكه أن يبيع وعقد معه وأشهد
الناس طائفا على ترك شفيعته وانه لا يقوم بها ، فباع الشريك - : قالوا : فذلك
المهد وذلك العقد ساقطان لا يلزمان وله الأخذ بالشفعة

قال أبو محمد : أف يكون في عكس الحقائق أشنع من هذا ؟ وهذا شرط قد
جاء النص بالزامه فأبطالوه ، وهو حكم الله تعالى وحكم رسوله صلى الله عليه
وسلم . وأجازوا شروطا منسوخة لا يحل عقدها الآن أصلا * حدثنا عبد الله
ابن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا
أحمد بن علي ثنا مسلم ثنا أبو الطاهر ثنا ابن وهب عن ابن جريج أن أبا الزبير
أخبره أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
الشفعة في كل شرك في أرض أو ربع أو حائط ، لا يصلح أن يبيع حتى
يعرض على شريكه فيأخذ أو يدع ، فان أبى فشريكه أحق به حتى يؤذنه * وبه
إلى مسلم ثنا محمد بن عبد الله بن نمير ثنا عبد الله بن ادريس ثنا ابن جريج
عن أبي الزبير عن جابر قال : قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في
كل شركة (١) لم تقسم ، ربعة أو حائط لا يحل له ان يبيع حتى يؤذن شريكه

(١) في الاصل «شريكة» وهو خطأ والتصحيح من صحيح مسلم

فان شاء أخذ وإن شاء ترك ، فاذا (١) باع ولم يؤذنه فهو أحق به . فهذا حديث قد صح سماع أبي الزبير من جابر ، ولم يجعل النبي صلى الله عليه وسلم الأخذ أو الترك للشريك إلا قبل بيع شريكه ، ولم يجعل له بعد البيع حقا إلا ان كان الشريك لم يؤذنه قبل البيع . فمكس هؤلاء القوم الحقائق كما ترى ، فيتركون احتجاجهم بـ «أوفوا بالعقود» حيث شاؤا فيبطلون العقود التي أمر الله تعالى بامضاءها ، ويحتجون بـ «أوفوا بالعقود» حيث شاؤا فيمضون عقودا لا يحل لمسلم القرار على مماعها فكيف امضاءها ، مما قد جاء النص بإبطاله . ويبطلون من النذور ما قد أمر النبي صلى الله عليه وسلم باتقاذه باسمه ، كالنذر في الجاهلية الذي أمر عليه السلام عمر بالوفاء به ، فمكس هؤلاء القوم في أقوالهم الحق عكسا . ويقولون : من باع يبيعا فاشترط شروطا تقسده فقال : أنا اسقط الشرط جاز ذلك وصح البيع . قالوا : فان باع يبيعا الى أجل مجهول فقال : أنا أعجل الثمن وأسقط الاجل ، قالوا : فذلك لا يجوز والبيع فاسد ، قالوا : ومن اشترى عبدا بشرط ان يعتقه ، فذلك جائز لازم له ولا يردده بعبء يجده فيه ، لكن يأخذ أرش العيب ، قالوا : فان أعتقه بشرط أن لا يفارقه لم يجوز ذلك . قالوا : ومن قال لا آخر : بمعنى عبدك للعتق باربعين دينارا . فقال لا بل بخمسين دينارا ، فابى المشتري ، فقال العبد لسيده : بمعنى منه باربعين دينارا وأنا أعقد لك وأشترط لك على نفسي بالعشرة الدنانير الزائدة وأشهد لك بذلك ، فاجاب السيد إلى ذلك والتزم العبد العشرة الدنانير طائعا ، وأشهد البينة على نفسه بذلك ، فاشترى المشتري العبد فاعتقه ، قالوا : لا يلزم العبد مما عقد على نفسه وأشهد عليها به شئ أصلا . قالوا : فلو قال لعبده : أنت حر وعليك خمسون دينارا - : جاز ذلك ولزم العبد أن يؤديها شاء أم أبى . قالوا : ومن شارب عبده على أن يخدمه هذه السنة التي أولها شهر كذا

(١) في الاصل «فان» وصحها من مسلم

ثم أنت حر ، والتزم العبد ذلك ، فأبقى العبد تلك السنة كلها ، قالوا فهو حر ولا يلزمه من شرط الخدمة شيء . وقد ذكرنا قولهم في الشفعة . وقالوا فيمن باع نمر حائطه وشرط للمشتري على نفسه أن لا يقوم بالجائحة إن أجيح ، فاجيح . قالوا : لا يلزمه ذلك الشرط وله القيام بالجائحة . ثم قالوا في مريض شاور ورثته في أن يوصى بأكثر من ثلثه ، وهم في غير كفالتة ، فاجازوا له ذلك ، فأوصى بأكثر من الثلث ثم مات . قالوا : يلزمهم ما التزموا ولا قيام لهم عليه

قال أبو محمد : وهذا عكس الحقائق ، وإجازة مالا يجوز ، وتحليل ما حرم الله تعالى ، وإبطال مالا يجوز سواء . وقالوا : لو تراضى المكاتب وسيده ، وتشارطا أن المكاتب متى فعل أمرا كذا ، فحج كتابته بيد سيده ، ففعل المكاتب ذلك الشيء وأقر بفعله ، أو قامت عليه بذلك بينة ، قالوا : هذا شرط لا يلزم ولا يكون محو كتابته إلى سيده ، لكن إلى السلطان . ثم قالوا : إن حكم خصمان بينهما رجلا من عرض المسلمين لا لمطان له ، فحكم بينهما برضاها ، ثم امتنع أحد الخصمين ، قالوا : ذلك الحكم لازم لهما ، ورضاها به أولا جائز عليهما . وهذا كله ينقض بعضه بعضا قالوا : فإن شرط على مكاتبه وصفا غير موصوفين ، قالوا : ذلك شرط جائز لازم ، قالوا : فإن تشارطا برضى منهما أن ما ولد للمكاتب قبل تمام اداء كتابته من ولد فانهم غير داخلين في الكتابة قالوا : هذا شرط لا يلزم ولا يجوز هذا ، مع قولهم إن المكاتب عبد مابقي عليه درهم ، وإنه إن عجز عاد رقيقا . قالوا : فإن شرط على مكاتبه أضحى ميسرة ، وعملا معروفا ، وخدمة محدودة وكسوة ، ثم أدى المكاتب نجومه بمجموعة قبل حلول الاجل المشترط ، أجبر السيد على قبضها وعجل العتق للمكاتب ، وبطلت شروطهما في الآجال التي اتفقت الامة على انها شروط جائزة لازمة . قالوا : وسقط شرط الخدمة والعمل والسفر بلا عوض يكلفه المكاتب ، ولم

يسقط شرط الاضحية والكسوة ، ولا يلزم أيضا ، لكن يقوم كل ذلك ويدفع قيمته مع ما عجل من نجوم كتابته ، فأبطلوا شرط الآجال الذي صححه الله تعالى بلا دليل ، وتحكموا في سائر الشروط فأبطلوا بعضها وعوضوا من بعضها كل ذلك تحكم بلا دليل ، ولكن تناقض لا معنى له . فان تعلقوا في إسقاط أجل المكاتب بعمر بن الخطاب - إذ أجبر أنسا على تعجيل عتق مكاتبه ، إذ عجل له النجوم كلها - قيل لهم : هذا عجب من العجب ، هذه قضيتان يختلف فيهما عمر وأنس ، خالفتم عمر حيث لا يحل خلافه ، واتبعتم أنسا في إحدى القضيتين ، ثم خالفتم أنسا حيث لا يحل خلافه ، في القضية الثانية ، وتعلقتم بعمر ، وذلك أن عمر أجبر أنسا على مكاتبه سيرين ، فكان القرآن يشهد لعمر في هذه القضية بالصواب بقوله تعالى : « فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيرا » . فخالفتم عمر ؛ وقتلتم : لا يجوز أن يجبر السيد على مكاتبه عبده وإن علم فيه كل خير ، ثم أجبر عمر أنسا على إسقاط الآجال في المكاتب وتعجيل عتقه إذا عجل المكاتب كل ما عليه ، وأنس يأبى ذلك ، والنص يشهد لأنس في هذه القضية بالصواب ، لأن هذا العقد في الآجال المشترطة في الكتابة داخل في العقود التي اجتمعت الامة على جوازها فهي داخل في عموم قوله تعالى : « أو فوا بالعقود » وكل عقد صح بنص أو إجماع فلا يجوز إبطاله إلا بنص آخر أو إجماع ، ولا نص ولا إجماع على إسقاط آجال المكاتب بتعجيل ما عليه فخالفتم أنسا في هذه القضية ، وخالفتم عمر في الاولى ، فلو قيل لكم : اجتهدوا في الخطأ ، ما أمكنكم أكثر من هذا . قالوا : ومن وطئ مكاتبته فمات ، خيرت بين التمادي على الكتابة وبين إسقاطها ، ويذهب الشرط والعقد ضياعا . قالوا : ومن كان له على آخر دين إلى أجل من طعام وذهب ، إلى أجل مسمى ، فاتاه بهما قبل الاجل ، قالوا : يجبر على قبض الذهب قبل الاجل ، ولا يجبر على قبض الطعام إلا حتى يحين الاجل . فرة يثبتون الشروط ويحتجون بـ « أو فوا بالعقود »

والمسلمون عند شروطهم، ومرة يبطلون كل ذلك، كيفما وافقهم . قالوا : ومن كان له على آخر دين إلى أجل مسمى ، أو حال (١) فقال له : أنا انظر لك بالدين الذى لى عليك إلى عشرة أيام بعد الاجل الذى هو اليه ، وأهبك غدا دينارا قالوا : يقضى عليه بالتأخير شاء أم أبى ، ولا يقضى عليه بالهبة للدينار الذى ذكر أصلا . قالوا : ولو قال لغريمه : جئنى بحقى قبلك ، والحق حال لا مؤجل ، وأنا أهبك نصفه فأتاه به ، لزمه ما وعده أن يهبه وقضى عليه بذلك . قالوا : ولو قال : مالى فى المساكين صدقة لزمه ، ثلث ماله ولم يقض عليه به أن يتصدق بالثلث فان فرط حتى تلف الثلث ، لم يؤمر أن يتصدق منه بشئ . قالوا : فلو تصدق على انسان معين بدار ، قضى عليه بذلك . قالوا : فلو قال دارى هذه صدقة على زيد أو قال على المساكين إن دخلت دار عمرو فدخلها تامدا ذا كرا ليمينه ، قالوا : لا يقضى عليه بشئ ولا يحكم عليه بامضاء ما تصدق به لا للمعين ولا للمساكين . قالوا : ولو قال ذلك فى غير معين قضى عليه بامضاء ما تصدق به على المعين . قالوا : فلو قال عبدى حر إن دخلت دار عمرو فدخلها قضى عليه بعق العبد قالوا : ولو قال فى نذر إن جاء أبى سالما فعلى أن اعتق عبدى هذا حرا (٢) لله ، فجاء أبوه سالما لم يقض عليه بعق ذلك العبد . فلو قال : ان اشتريت عبد فلان فهو حر فاشتراه ، قالوا : يقضى عليه بعقه وهذا ضد النص ، وضد حكم النبي صلى الله عليه وسلم ، إذ يقول : من نذر أن يطيع الله فليطعه . وإذا يقول عليه السلام : انه لا نذر فيما لا يملك ابن آدم ، فقضوا هم عليه بامضاء النذر فيما لم يملك إذ نذره ، ولم يقضوا عليه بالطاعة التى لزمه الله تعالى امضاءها ، والوفاء بها . قالوا : فلو قال أنا أهبك غدا درهما ، لم يقض عليه بذلك . قالوا : ولو قال له ابتع هذا الثوب وأنا أقويك بشمنه بدرهم أهبه لك ، قالوا : يقضى عليه بذلك قالوا : ومن شرط لامرأته أن لا يرحلها ، ولا يتسرى عليها ، ولا يتزوج عليها لم

(١) فى الاندلسية (أولى آجال) (٢) فى المصرية (جزاء) بدل (حرا)

يلزمه شيء من ذلك ، وجاز النكاح وله أن يرحلها ويتسرى عليها ويتزوج .
قالوا : فلو زاد في كل ذلك فان فعل فامرها بيدها ، أو قال : فالسرية حرة
والداخلة بنكاح طالق ، فان كل ذلك يلزمه ويقضى عليه به

قال أبو محمد : وليس في التلاعب أكثر من هذا . قالوا : ومن شرط على
نفسه نفقة امرأة ولده النكاح ، لم يلزمه في الكبير وثبت النكاح ، واختلفوا
في لزوم ذلك في امرأة الصغير ، قالوا : فان تزوج امرأة على أنه إن جاء بصداقها
المسمى إلى أجل مسمى فذلك ، وإلا فلا نكاح بينهما ، فسخ أبدا جاء بالصدق
إلى ذلك الاجل أو لم يجيء ، وهذا مع قولهم إن من شرط في البيع شرطا
يفسده فرضى باسقاط الشرط صح البيع ، وهم يقولون إن البيوع تشبه
النكاح ، حتى أنهم أبطلوا النكاح حين النداء إلى الجمعة قياسا على بطلان البيع
حينئذ ، ثم قالوا : فان تزوجها بصدق مسمى إلى الميسرة ، فان رضى باسقاط
الشرط وعجل الصداق جاز النكاح ، وإن أبى من اسقاط الشرط فسخ النكاح
قالوا : ومن قال لا آخر : إن جئتنى بأمر كذا في وقت كذا فقد زوجتك ابنتي
فلانة ، فأتى بذلك الشيء في ذلك الوقت قالوا : لا يجوز له أن يفي بهذا الشرط
فان أنكحه بذلك الشرط فسخ النكاح أبدا . قالوا : ومن زوج أمته عبد غيره
وتشارطا أن ما ولدت فهو حر ، فسخ النكاح ولزم سيدها تحرير ما ولدت بالشرط .
قالوا : فلو تشارطا أن ما ولدت فهو رقيق بينهما ، قالوا : ينفذ النكاح ويثبت
والولد رقيق لسيدها لامة ويبطل الشرط ، ففي الاولى بطل النكاح وثبت
الشرط ، وفي الثانية عكس ذلك ، وهو ثبات النكاح وبطلان الشرط ، قالوا : فلو
تزوج امرأة على أن لها من النفقة كذا وكذا ، فدخل بها ، قالوا : بطل الشرط
وينفذ النكاح ، ولها نفقة أمثالها . قالوا : فلو تزوجها على أن امرها بيدها ان
تزوج عليها ، قالوا : يثبت النكاح ويثبت الشرط ويكون أمرها بيدها ان
تزوج . قالوا : فان تزوجها على ان لا ينفق عليها ورضيت بذلك وأشهدت على
نفسها ، فدخل بها ثم بدا لها ، قالوا : ذلك لها ولا يلزمها ذلك الشرط ، ويقضى لها

عليه بالنفقة . قالوا : فلو تزوج امرأة على مائة ، فلما هموا بالفراغ قالوا نضع لك خمسين على أن لا تخرجها من دارها ، أو قالوا من بلدها ، فقال نعم ، فزوجوه على ذلك الشرط ، وهو راض وهي راضية وتشاهدوا ، ثم بدا له فاراد إرحالها ، قالوا : ذلك له ويوفيه المائة الكاملة ، ولا يلزم واحدا منهما ما شرطاه ، فلو قالت له : أتزوجك بمائة ، واضع عنك خمسين على أن لا تخرجني ، فقال نعم ، وتشاهدا على ذلك ، فلما تزوجها أراد أن يرحلها ، قالوا : فذلك له ، وشرطه على نفسه في أن لا يرحلها مفسوخ ، وشرطها على نفسها فيما أسقطت عنه من الخمسين لازم لها لا ترجع عليه بشئ ، قالوا : فلو قال لها : إن رحلتك فأمرك بيدك ، فذلك لازم له . قالوا : ولو قال لها : إن غبت عنك سنة فأمرك بيدك ، فله أن يطأها قبل أن يغيب ، ولا يسقط بذلك ما جعل لها من الشرط ، قالوا : فلو قال لها وهي حامل : إذا وضعت حملك فأمرك بيدك ، قالوا : فإن وطئها بعد هذا القول وقبل أن تضع حملها ، فقد سقط ما جعل لها من الشرط . وقالوا : من خالع امرأته على أن عليها نفقة ولدها ست سنين ، لم يلزمها من ذلك إلا رضاع سنتين فقط ، ثم تعود النفقة على الأب ويسقط عنها ما شرطت على نفسها قالوا : فإن طلقها طلاقاً سنة فاعطته مالا على أن لا رجعة له عليها ، قالوا : ذلك لازم لها وله ، وكأنه خالع . قالوا : فلو تشارطا في الخلع : انك إن خاصمتني فأنت امرأتى الخاصمة ، فإن لها ذلك ، والشرط باطل لا يلزم

قال أبو محمد : فهلا قالوا : هو لازم ، وكأنه رجعة ، كما قالوا في التي قبلها وكأنه خالع . قالوا : ومن كان لامرأته عليه دين فخالها على أن يجعل لها نصف الدين ، وتبرئه من الباقي ، قالوا : فالطلاق نافذ ، والابراء جائز لازم ، وتجبر على إن ترد إليه ما عجل لها فيبقى إلى أجله ، هذا ، وهم يجبرون سيد المسكاتب والغريم على قبض ما عجل لهما ، بضد ما فعلوه في المرأة قالوا : وإن قالت أمة تحت عبد : إن أعنتك فقد تخيرت نفسي ، أو قالت : فقد تخيرت زوجي ، وأشهدت على

تقصها بذلك ، قالوا : فليس ذلك بشئ ولا يلزمها ، ولها استثناف الخيار إن اعتقت ، وهم يقولون في عبد أو حر قالوا : إن تزوجت فلانة فهي طالق ، أو قالوا : كظهر أمي فنزوحها القائل ذلك ، فهي طالق وكظهر أمه ، ويقولون في قائل قال : إن وكلني زيد بطلاق امرأته فلانة فهي طالق ، فوكله زيد بطلاق تلك المرأة : إنها لا تكون طالقاً إلا بان يحدث لها الوكيل طلاقاً إن شاء ، وإلا فلا ؛ ويقولون في قائل قال : متى طلقت زوجتي أو قال : إن طلقت زوجتي هذه فهي مراجعة مني ، فطلقها ، قالوا : لا تكون مراجعة بذلك ، إلا أن يحدث لها رجعة إن شاء ، قالوا : ومن باع جارية على أن تعتق فذلك جائز لازم ، قالوا : فان باعها على أن لا تباع ، قالوا : لا يجوز ويفسخ البيع إلا أن يرضى البائع باسقاط الشرط فيتم البيع ويسقط الشرط ، وقالوا : ومن باع بضمن مجهول فسخ البيع ، فان باع نصف جارية له من زيد واشترط على المشتري تفقها سنة ، قالوا : إن كان ذلك ثابتاً في الحياة والموت جاز الشرط ، وليس في الثمن المجهول أكثر من هذا لاختلاف الشبع ، وتناول النفقة في الصحة والمرض . قالوا : ومن باع سلعة بضمن مسمى على أن يتجر له في ثمنها سنة ، فلا بأس بذلك إذا كان ذلك ثابتاً عليه إن تلف الثمن أخلف مكانه غيره ، وهم لا يميزون القراض إلى أجل . قالوا : من عرف كيل صبرة له من طعام ، فابتاعها منه مبتاع جزافاً وقال له المشتري : ما بألى عرفت أنت أيها البائع كيلها أم لم تعرف ، فتبائعاً على ذلك ، قالوا : فلا يلزم هذا الشرط المشتري ، وله أن يرد إن شاء . قالوا : فلو لم يعلم البائع كيلها فباعها جزافاً قالوا : فذلك للمشتري لازم ولا رد له .

وتناقضهم فيما يلزمونه من العقود والشروط ، وما لا يلزمونه منها ، أكثر من أن يحصى أو يحاط به إلا في المدة الطويلة ، وفيما ذكرنا كفاية لمن عقل ، والخلفيون مثلهم في ذلك . وبالله تعالى التوفيق

قال أبو محمد : فلما قام البرهان بكل ما ذكرنا ، وجب أن كل عقد أو

شرط أو عهد أو نذر التزمه المرء ، فإنه ساقط مردود ، ولا يلزمه منه شيء أصلاً ، إلا أن يأتي نص أو إجماع على أن ذلك الشيء الذي التزمه بعينه واسمه لازم له ، فإن جاء نص أو إجماع بذلك لومه وإلا فلا ، والاصل براءة الذم من لزوم جميع الاشياء إلا ما ألزمتنا إياه نص أو إجماع ، فإن حكمنا بحكم بخلاف ما قلنا فسخ حكمه ورد بأمر النبي صلى الله عليه وسلم ، إذ يقول : من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد

قال أبو محمد : فإذا ثبت كل ما ذكرنا بالبراهين الضرورية فقد ثبت أن كل ما لا يصح إلا بصفة ما ، وشرط ما ، وعقد ما ، ففسدت تلك الصفة وذلك الشرط وذلك العقد في حين التماقد ، فإن ذلك الشيء لا يصح أبداً ويبطل ذلك العقد ويفسخ أبداً ، لأن ما تعلقت صحته بما لا يجوز فلا صحة له ، إذ لم يصح ما لا تمام له إلا به ، وهذا أمر يعلم بالضرورة ، وبذلك وجب إبطال كل ذكاح انعقد بشرط فاسد ، أو بصفة فاسدة ، وكذلك كل بيع انعقد على ما لا يجوز ، فإن كل ذلك يفسخ أبداً ، ووجب بذلك بطلان كل صلاة صليت في مكان مغصوب يعلم المصلي فيه أنه مغصوب ، وكل صلاة فعل فيها المرء ما لا يجوز له ، وبذلك حرمت ذبيحة الغاصب والسارق والمعتدي وبسكين مغصوبة . وبالله تعالى التوفيق .

وصح بهذا كله أن كل عقد أو عهد أو نذر أو شرط ، أو جبه أو أباح إيجابها نص ، فإنها نافذة لازمة ، فمن ادعى سقوط شيء من ذلك فقله باطل وكل ذلك باق بحسبه لازم كما كان ، إلا أن يأتي مدعى بطلانه بنص على بطلانه ، فيجب الوقوف حينئذ عند ما أوجبه النص ، مثال ذلك : أن الإجارة عقد قد جاء النص بجوازها وبإباحة التزامه ، وصح الدليل من النص والاجماع على أن الإجارة إلى غير أجل وعلى غير عمل محدود باطل مردودة لا تجوز ، لأنها أكل مال بالباطل ، والإجارة على ما ذكرنا حرام مردودة باجماع الأمة كلها ، من يجيز لها ، ومن مانع

منها وبالنص ، ولا بد من أن تكون الاجارة الى أجل معلوم أو الى غير أجل ولا سبيل الى قسم ثالث بوجه من الوجوه . وقد بطل أحد القسمين المذكورين فوجب ضرورة - اذ قد جاء النص باباحة الاجارة - أن يصح القسم الآخر ، فصح وجوب ذكر الاجل المسمى في الاجارة ضرورة بالنص ، وبمقدمتي الاجماع اللتين ذكرنا ، فاذا قد صح ذلك فذكر الاجل في عقد الاجارة شرط صحيح واذا كان ذلك فقد ثبت عقده وما ثبت عقده الآن ، فلا يبطل في ثان إلا بنصر ، فصح أن لا رجوع للمؤاجر ولا للمستأجر فيما عقده ، ماداموا احياء ، ومالم ينتقل ملك الشئ المستأجر عن المؤاجر له ، وما كانت عين ذلك الشئ قائمة ، فان انتقل الملك أو مات أحدهما بطل عقد الاجارة ، لقول الله عز وجل : « ولا تكسب كل نفس الا عليها » ، وليس صحة عقد الاجارة مانعا من اخراج المؤاجر عن ملكه الشئ الذي واجره ، وان أدى ذلك الى بطلان العقد ، لان البيع مباح له بالنص ، وليس يبيعه ماله نقضا لعقده ، وانما ينقض ذلك العقد ملك غير العاقد للشئ المعقود فيه

قال أبو محمد : وقال بعضهم : أنتم اذا منعتم من نقض عقد الاجارة والكتابة والتدبير ، والعق بصفة ثم أجزتم للعاقدين أن يخرجوا عن ملكهم الاعيان التي عقدوا فيها هذه العقود ، وذلك مبطل للعقود ، فقد تناقضتم واجزتم ابطالها ، قيل لهم وبالله تعالى التوفيق : لم نمنع قط من أن يفعل الانسان في ماله ما ابيح له قبل العقد الذي عقد فيه ، وليس ذلك العقد محرم عليه ما كان له حلالا من اخراج ذلك الشئ عن ملكه ، ومدعى هذا متحكما في الدين ، قائل بغير بيان من الله تعالى ، وانما منعنا أن يفسخ بقوله ما عقد بقوله مما ابيح له عقده ، أو أمر به فقط وانما يلزم هذا التعقب القائلين بالقياس ، الذين يحرمون به المسكوت عنه ، لتحريم المأمور بتحريمه والرهن وغيره سواء فيما ذكرنا ، اذ لم يمنع من اخراجه من الرهن بالبيع والعق

نص . وأما المنكرون لهذا فقد تناقضوا فيه أقبح تناقض وقالوا بما أنكروه علينا يعني أصحاب مالك ، فقالوا : لا نقبل شهادة النساء في عتق أصلا ثم قالوا : ان شهدت امرأتان بدين علي زيد لعمره ، حلف عمرو ومعهما ، ورد عتق زيد لعبد الذي اعتقه ، ودين عمرو محيط بماله ، فقد أجازوا في رد العتق شهادة النساء . وكذلك قالوا : لو شهدت امرأتان بابتیاع زيد وعمره لأمة كانت تحت زيد ، قبلتا مع عین البائع ، وفسخ نکاح الامة ، ومثل هذا لهم كثير جدا قال أبو محمد : ومن استؤجر على عمل معلوم ، فهو عقد قد جاء النص باباحته ، واتفق القائلون بالاجارة على لزومه في حين عقده ، واختلفوا هل يفسخ في ثانيه أم لا ؟ فوجب أن يبقى على ما جاء الدليل به من صحته ما لم يأت نص بفسخه ، وهكذا القول في المدبر وفي الموصى بعتقه وفي الممتق بصفة ، وفي المكاتب :- انها عقود قد اتفق الناس على ما جاءت به النصوص من صحتها في حين عقدها ، وعلى القضاء بها ما لم يرجع العاقد لها فيها ، ثم اختلفوا هل لعاقدها فسخها في ثاني عقده اياها أم لا ، فوجب ان لا يكون له في شيء منها رجوع إلا بنص ، ولا نص ولا إجماع في إباحة الرجوع في ذلك ، لا بتراضيهما ولا بغيره فلا يجوز أصلا ، بخلاف المؤاجرة ، وكاف ، اخراجه لكل ما ذكرنا عن ما سكه جائزا ويبطل بذلك العقد لا تنتقل الملك ، كما قلنا في الشيء المؤاجر ولا فرق ، وأما المكاتب فانما يخرج عن الملك منه ما لم يؤد خاصة ، وفي ذلك المقدار يبطل العقد لافيا أدى ، وهو قول علي وروايته عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد جاء النص ببيع المدبر وبيع المكاتب ما لم يؤد ، فوجب اباحته ذلك ، ومن رأى للمؤاجر والمستأجر أن يفسخ الاجارة ايها شاء متى شاء قبل الاجل وان كره الآخر :- مسروق وشریح والشعبي ، ومن رأى ان لا رجوع للموصى في العتق خاصة الاوزاعي والثوري ، وأما العارية فبخلاف ما ذكرنا ، لان العارية المطلقة التي ليست إلى أجل هي التي صحت بالنصوص وبالإجماع ، وأما

شرط التأجيل فيها فهو باطل ،لانه شرط ليس في كتاب الله تعالى ، ولا جاء به نص ولا إجماع فهو باطل ،وجهور الفقهاء يقولون : إن العارية التي يشترط التأجيل فيها ليست شيئاً ،وهو شرط لا يلزم ، فلم يتفق على صحته فهو باطل ، وكذلك الوعد بالعارية لا يلزم لما ذكرناه ، وهكذا القول في ضمان ما لم يلزم بعد من المال ، وفي ضمان الوجه : أن كل ذلك باطل ، لأنها شروط لم يأت بصحتها نص ولا إجماع ، ويبطل بما ذكرناه ضمان النفقة على زيد ، وعلى من لم يأت نص ولا إجماع بإيجاب النفقة عليه ، وهكذا ضمان الصداق عن من لم يتزوج بعد ، ووجب بما ذكرناه الرجوع في الشركة والقراض لأيهما شاء متى شاء ، وإن ربه الآخر ، لان شرط التأجيل فيهما باطل إذ لم يأت بإباحته نص ولا إجماع وهكذا القول في كل شرط شرطه المحبس في الحبس من أجل محدود ، أو من بيعه ان احتيج ، كل ذلك باطل لما ذكرناه ، وكذلك إن شرط في الهبة والعمرى والرقبي استرجاع شيء منها ، فهو باطل كله لما ذكرناه ، بخلاف وجوب ذكر الاجل في الاجارة ، وبخلاف وجوب الرجوع في العارية . وأما ضمان ما قد وجب من الاموال فهو عقد مجمع على صحته ، وقد جاء النص به ، وكذلك الحوالة ، وإذ هما كذلك فلا رجوع لاحد فيهما لما ذكرناه من أن ماصح في أول لم يبطل في ثاني إلا بنص أو إجماع ، وكذلك الحبس والهبات والصدقات والعمرى ، كل ذلك قد بان عن الملك ، فالرجوع فيها كسب على غيره ، وقد جاء النص ببطلان ذلك ؛ قال الله تعالى : « ولا تكسب كل نفس الا عليها » وأما القرض المؤجل فقد صح النص فيه بالاجل ، وإذا صح بالنص فهو ثابت فلا رجوع فيه لاحد اذا كان شرط الاجل في حين القرض ، لقوله تعالى : « اذا تداينتم بدين الى أجل مسمى » فان انعقد حالا ، ثم شرط على نفسه أجلاً فهو شرط فاسد لا يلزمه ، والدين حال كما كان ، لانه شرط ليس في كتاب الله ، ولا أجمع على لزومه فهو باطل ، وأما المزارعة والمساقاة الموقودتان الى أجل ، فقد

ادعى قوم ان كل من اجازها - وهم أهل الحق - قد أجازوها الى أجل مسمى فالأجل فيهما شرط صحيح ، وإذا كان صحيحا في حين العقد فهو لازم ، وإذا كان لازما في وقته لم يبطل في ثانيه إلا بنص أو إجماع ، ولا نص ولا إجماع في ذلك إلا بتراضيهما معا ، للاجماع على جواز ذلك

قال أبو محمد : وهذا خطأ ، بل قد صح الاجماع على عقدهما بغير أجل ، ولم يأت عن أحد من الصحابة ولا من التابعين تجوزها إلى أجل فعقدتهما الى أجل لا يجوز البتة ، لأنه لم يوجب نص ولا إجماع ، فهو شرط ليس في كتاب الله تعالى ، فهو باطل بحكم النبي صلى الله عليه وسلم ، وليس تراضى المتعاقدين عقدا صحيحا ، أو المتشارطين شرطا صحيحا ، بنص أو إجماع ثم تراضيا معا على فسخه أو تأجيله مجيزا لهما ذلك ، بل رضاها بنفسه أو تأجيله باطل ، والعقد والشرط باق كما كان إلا ان يبيح لهما النص أن يتراضيا على فسخه ، فيكون لهما ذلك حينئذ والا فلا ، لأنه ليس لاحد أن يوجب ولا أن يحرم ولا أن يحلل إلا بنص ، ومن تعدى ذلك فقد تعدى حدود الله تعالى ، وشرع من الدين ما لم يأذن به الله ، قال الله تعالى : « أم للإنسان ما تمنى » . والكل عبيد لأمرهم ولا حكم الا ما حكم به عليهم ولهم خالقهم ومولاهم عز وجل .

وأما النكاح والبيع فقد جاء النص بصفة عقدهما ، وبصفة فسخها ، فليس لاحد ان يعقدهما بغير تلك الصفة فان فعل فليس نكاحا ولا بيعا ، وهو مردود منسوخ ابدأ ، ومن عقدهما كما أمر فليس له فسخهما إلا بالصفة التي أتى النص بفسخهما بها ، وإلا كان فسخه باطلا مردودا ، وثبت عقدهما كما كان ، وقد حرم بيع أم الولد بالنص الوارد في ذلك مما قد ذكرناه في كتاب الايصال وفي المحلى فلم يلتفت الى الخلاف في ذلك وقد صح النص بجواز الهبة ووجوب قبولها ، وتحريم الرجوع فيها ، فلم يجز الرجوع في شئ من الهبة ولا الصدقة من ذلك حاشا العطية للولد فقط للنص في ذلك ، ولم يأت نص ولا إجماع

على رد الحبس لا بتراض ولا بغير تراض فلم يجز أصلاً
قال أبو محمد : فإن قال قائل : انتم لا تلتزمون أحداً الوفاء بعهده ووعده إلا
أن يوجب ذلك عليه نص ، ومن مذهبكم إن وعد الله تعالى ووعيده نافذان
لا سبيل إلى دخول خلف فيهما . فالجواب : أن هذا الذي تقول هو الذي
لا يجوز تعديده ، لأننا متعبدون ليس لنا أن نلتزم شيئاً إلا ما ألزمتنا خالقنا تعالى
فالزمتنا فعل شيء لم يأتنا نص ولا إجماع بأن تفعله باطل ، والله تعالى ليس
كذلك . لانه ليس فوقه أمر فكل ما قضى به نافذ وكل ما قاله حق . وأيضا
فوعدا نحن ليس خبراً لأنه لا علم لنا بما يكون في المستقبل ، والله تعالى ليس
كذلك ، لانه علم بما يكون قبل أن يكون . فكل ما أخبر تعالى أنه يفعله فلا بد
أن يفعله ، ومن أجاز غير ذلك أجاز على الله تعالى الكذب في خبره تعالى الله
عن ذلك . قال الله عز وجل : « فالحق والحق أقول » . وما خالف الحق فهو باطل
تعالى الله عن الباطل ، فوعد الله تعالى ووعيده خبر لا بد من كونه لانه حق
وصديق وعلم منه تعالى بما يكون من ذلك ، وعلمه صادق لا يخيس أصلاً ولا
يظن ظان أننا نقول بالوعيد كقول المعتزلة : من إبطال سيئة واحدة
للحسنات ، ومن الخلود على المصر على الكبائر ، ومعاذ الله من ذلك . ولكننا
نقول بما جاء به النص من الموازنة ، وذهاب السيئات بالحسنات . بمعنى أن
الحسنات تذهب السيئات ، وبأن من استوت حسناته وسيئاته أوجرت
حسناته لم ير نارا أصلاً ، ولكن من رجحت سيئاته وكبائره ممن مات مصر
فهؤلاء الذين يخرجون من النار بالشفاعة ، ولا خلود على مسلم في النار . ولا
يدخل الجنة كافر أبداً . وبالله تعالى التوفيق وهو حسبنا ونعم الوكيل

الباب الرابع والعشرون

وهو باب الحكم بأقل ما قيل

قال أبو محمد رحمه الله : ادعى قوم أن هذا أيضا نوع من انواع الاجماع صحيح لاشك فيه . وقالوا : لأنه قد صح الزام الله عز وجل لنا اتباع الاجماع والنص ، وحرّم علينا القول بلا برهان . فاذا اختلف الناس في شيء فوجب قوم فيه مقدارا مّا وذلك نحو النفقات والاروش والديات وبعض الزكوات وما أشبه ذلك . وأوجب آخرون أكثر من ذلك المقدار ، فانهم قد اتفقوا على وجوب اخراج المقدار الأقل كلهم بلا خلاف منهم ، واختلفوا فيما زاد على ذلك . فالاجماع فرض علينا أن نأخذ به ، وأما الزيادة فدعوى من وجبها ، ان أقام على وجوبها برهانا من النص أخذنا به والتمناها . وإن لم يأت عليها بنص فقله مطروح وهو مبطل عند الله عز وجل بيقين لاشك فيه . ونحن محقون في الأخذ بأقل ما قيل عند الله عز وجل بيقين ، لأنه أمر مجتمع عليه والاتفاق من عند الله عز وجل ولزوم ما اجتمع عليه فرض لاشك فيه ، والاختلاف ليس من عند الله عز وجل . قال الله تعالى : « ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا » .

قال أبو محمد : كان يكون هذا حقا صحيحا لو أمكن ضبط أقوال جميع أهل الاسلام في كل عصر ، وإذ لا سبيل إلى هذا فتكلفه عناء لا معنى له ، ولا بد من ورود النص في كل حكم من أحكام الشريعة ، لكن إذا ورد نص بإيجاب حمل مّا فبأقل ما يقع عليه اسم فاعل لما أمر به ، يسقط عنه الفرض . كمن أمر بصدقة فبأى شيء تصدق فقد أدى ما أمر به ولا يلزمه زيادة ، لأنها دعوى بلا نص ولا غاية لذلك فهو باطل . ولا سبيل إلى أن يكون لله تعالى

حكم في الشريعة يلزمنا لم يجعل عليه دليلا من نص . قال الله تعالى : « ما فرطنا في الكتاب من شيء » . فما لم يكن في الكتاب فليس من الدين في شيء وهو ساقط عنا بيقين . ومنهم من قال : بل نأخذ بأكثر ما قيل لأنه لا يخرج من ثمره فرض مما لزمه إلا بيقين ، ولا يقين إلا بعد أن يستوعب كل ما قيل .

قال أبو محمد : وهذا باطل ، لأنه صار بهذا القول قافيا ما ليس له به علم ، ومثبتا حكما بلا برهان ، وهذا حرام بنص القرآن واجماع الامة ، وكل من خالفنا في هذا الاصل فانه يتناقض ضرورة ويرجع الى القول به . ألا ترى أننا اتفقنا كلنا على إيجاب خمس صلوات ، وادعى قوم ان الوتر فرض فوجب الاتقياد لما اجتمعوا عليه وترك ما اختلفوا فيه الا أن يأتوا بدليل على ما زادوا . وكذلك اتفقنا على ان في خمسين من البقرة بقرة . وقال قوم : في كل خمس بقرات شاة . وقال قوم : في الثلاثين تببيع ، وفي الاربعين بقرة . وقال قوم : فيما زاد على الاربعين بحساب ذلك بحجز من بقرة . فوجب الأخذ بما اتفقوا عليه وترك ما اختلفوا فيه ، اذا لم يأتوا بدليل على ما ادعوا من ذلك . ووجب أن لا يلزم أحدا الا البقرة في خمسين وهي المتفق عليه منهم ومن غيرهم . لا ما زاد في إيجاب الفرامة في ذلك

ثم نقول لمن خالفنا في هذا الاصل : ارأيت ان اجتمع الناس على مقدار ما ؟ ثم قال قوم بازيد منه ولم يأتوا على صحة قولهم بدليل ، هل لك بد من ثلاثة أوجه لارابع لها ، إما أن تقول بما اجمعوا عليه وبترك ما اختلفوا فيه وهو قولنا هذا الذي خالفنا فيه . أو نأخذ بأكثر ما قيل بلا دليل فتصير قافيا ما ليس لك به علم ومثبتا حكما بلا برهان ، فهذا حرام بنص القرآن واجماع الامة لم يقل به احد ، ويصير قائله منتهكا إما عرضا حراما واما مالا حراما واما موجبا شرعا لم يأذن به الله تعالى ، وكل ذلك حرام لا يحل أصلا . وإما ان يترك هذين القولين فيفارق الاجماع جملة ، ويأتى أيضا بقول لم يقله

أحد . فاذ قد سقط هذان القولان بالضرورة البرهانية ، صح القول الأول ضرورة ييقن لابد منه ، وبالله تعالى التوفيق

فانه قال قائل : لا يجوز أن يخلو أحد القولين من دليل عليه . إما أن يقوم الدليل على صحة القول بالمقدار الأقل . وإما أن يقوم الدليل على صحة الزيادة عليه قال أبو محمد : لسنا نحتاج الى التطويل معه ههنا ، لكننا نقول وبالله تعالى التوفيق : لسنا ننزعك فيما قام الدليل عليه ، وانما نسألك عن مسألة قال فيها قوم بمقدار ما ، وقال آخرون بزيادة لا دليل عليها بأيديهم : - شرط ان تكون المسألة من مسائل الاجماع المجرد التي قد أحال النص فيها على طاعة أولى الأمر منا ، على اتباع سبيل المؤمنين

فان قلت : ان عدم الدليل على صحة الزيادة على اقل ما قيل هو دليل على صحة القول باقل ما قيل ، فهذا هو نفس قولنا شئت أم أبيت وبالله تعالى التوفيق . وقد احتج بعض من ضفط في هذا الباب بمن اضطر الى الشغب بمثل ما ذكره وشبهه الى ان قال : ما الفرق بينكم وبين من قال هذه قصة قد لزم فيها حكم باجماع ، فلا يخرج المرء عما لزم باجماع الى سقوطه عنه إلا باجماع آخر ، فالواجب أن يقال بأكثر ما قيل . فيقال له : هذا تمويه فاسد لأنهما أمران أردت مزجهما وتصييرها أمراً واحداً ، ولا يصح ذلك . لأن كون وجوب الحكم في مسألة ما هو شيء آخر غير وجوب مقدار ما في ذلك الحكم . فليس اتفاق الأمة على أن ههنا حكماً واجباً مما يوجب في ذلك مقدراً محدوداً ، بل هذا هو باب آخر ، فاذا وجب الحكم نظرنا حينئذ في قدر الحكم فيه بنص وارد ، فانه لم يرد نص صرنا فيه الى الاجماع ، فالعدد المتفق عليه واجب قبوله باجماع ، ومن ادعى زيادة كلف الدليل ، فان أتى به لزم اتباعه والا سقط قوله بقول الله تعالى : « قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين » . ومن هذا النوع هو علمنا ان علينا ديناً وشرائع ، الا انه

من ادعى وجوب شيء ما يدخله في الشرع لم يلتفت اليه ولم يجب قبوله الا بنص أو اجماع ، وهكذا علمنا بوجوب حكم ما علينا ليس بوجوب قبولنا من كل من حد لنا ذلك الحكم بحمد ما الا أن يأتي على حده بنص أو اجماع ، وهذا كله باب واحد. والاصل ان لاحكم على احد ، ولا شيئاً حراماً على أحد بقوله تعالى : « هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعاً » : وبقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبدلكم تسوؤكم وإن تسألوا عنها حين ينزل القرآن تبدلكم عفا الله عنها والله غفور حلیم ، قد سأله قوم من قبلكم ثم أصبحوا بها كافرين » . وبقوله صلى الله عليه وسلم : ان دماءكم وأموالكم وأرضاكم وأبشاركم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا . فلا يحل لأحد من مال أحد ولا من دمه ولا من عرضه ولا من بشرته الا ما اباحه نص أو اجماع ، وماعدا ذلك فباطل بالنصوص التي ذكرنا . فأقل ما قيل (١) في كل ما ذكرنا : هو واجب بالاجماع على وجوبه وكل زيادة على ذلك فباطل . الا ان يأتيها مدعيها بنص يصحح قوله ، وصح بالنص المذكور انه ان اتفق الناس أو جاء نص بإيجاب مقدار ما من عرض مسلم أو بشرته أو ماله فهو واجب ، ثم ان ادعى مدع وجوب زيادة في ذلك ولم يأت على صحة دعواه بنص فهو مبطل بيقين ، لأنه محل ما قد حرم الله تعالى . وكذلك القول فيمن حرم شيئاً مما في الارض حاشا ما جاء في تحريمه نص أو اجماع ، وكذلك من فرض شيئاً زائداً على ما أوجب انه فرض نص أو اجماع ، وكفى بهذا بياناً

ويلزم من قال بخلاف هذا ان كان مال كياً ، أو شافعيّاً ، أن يوجب الزكاة في العسل . لان الامة مجمعة على أن في الاموال زكاة بقوله تعالى : « خذ من أموالهم صدقة » . فيلزمهم الا يسقط هذا الحق اللازم باجماع الا باجماع آخر ،

(١) في هامش الاصل عن نسخة ثانية : ما يقع عليه اسم الحكم المنصوص على وجوبه في كل ما ذكرنا هو واجب وكل زيادة على ذلك فباطل .

ولزمه ان كان حنفيا أن يوجب الزكاة في الحلى والعوامل بما ذكرنا . ومثل هذا كثير جدا مسقط أكثر مذاهبهم ومفسد لجمهور أقوالهم في الصلاة والطهارة والحج وسائر أبواب الفقه كلها ، وبالله تعالى التوفيق

فان قال قائل : اذ قلتم لو كان هذا القول الزائد واجبا لجاء به دليل ، فاذا تقولون لمن قال لكم : لو كان ساقطا لجاء باسقاطه دليل . فالجواب : ان هذا قول صحيح وقد نصصنا على الدلائل الواردة باسقاط كل قول بتحريم ، أو بتحليل ، أو ايجاب حكم لم يأت بصحته نص أو اجماع ، وهى الآيات التى تلونها آتفا . فوجب بها ان كل مقدار اتفق على وجوبه أو أخذه فهو واجب ، ومن زاد على ذلك بدعواه شيئا فهو مفتر مبطل بتلك النصوص ما لم يأت على صحة دعواه بنص . وهذا امر جلى لا اشكال فيه ، ولا يذهب عنه الاخذول أو معاند ، وانما هذا فيما لم يرد فيه نص . واما ما جاء فيه نص فلا نزاع فيه ما اتفق عليه منه ، ولا نبالى بمن خالفنا حينئذ ، ولا نزاع فيه استصحاب حال ، ولا أقل ما قيل فيه ، ولكن نأخذ بالنص زائدا كان على ما اتفق عليه ، أو ناقصا عنه ، أو موافقا له ، لأن الدليل قد قام حينئذ والبرهان قد صح على وجوب الانتقال الى ما جاء به النص ، وصح بذلك الأخذ بالزائد على أقل ما قيل ، ولو لم ينفرد بالرواية للزائد الا انسان واحد ثقة ، وخالفه جميع أهل الارض لكان القول بما رواه ذلك الواحد واجبا لأنه محق ، ولكان فرضا علينا خلاف كل من خالف رواية ذلك الواحد ولو أنهم جميع أهل الأرض سواه ، لأنهم كلهم حينئذ مبطلون يلزمهم قبول رواية ذلك الواحد ، والحق أكثر من كل من خالفه وأولى أن يتبع . قال الله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا عليكم انفسكم لا يضركم من ضل اذا اهتديتم » . فعمّ تعالى ولم يخص . وقال تعالى : « لا تكلف الانفسك » .

فان قال قائل : فما تقولون في شاهدين شهد احدهما لزيد على عمرو

بدينار ، وشهد له الاخر عليه بدينارين ، اتقولون بأقل ما اتفقا عليه ؟
قال أبو محمد : هذا قد قام البرهان من النص على وجوب القضاء له بالدينار
بشهادتهما ، ومن نص آخر فإن يقضى له بالدينار الباقي ان حلف المدعى له
مع شاهده . فهذا من باب ما قام الدليل على وجوب الحكم بالزيادة فيه . وقد
قال بعض من خالفنا : ان القائل بما أخذتم به من أقل ما قيل لم يقل به لأنه أقل
ما قيل ، وأما قال به لدليل ما أوجبه عنده فقولوا بدليله حتى نناظركم عليه
قال أبو محمد : فيقال لمن قال بهذا وبالله تعالى التوفيق : انا لا نتعنى باستدلال
المستدلين . لانه قد يستدل المرء بدليل غير واجب فيخرجه البحث الى قول
صحيح كما عرض لابن مسعود ، إذ سئل عن امرأة توفى عنها زوجها قبل ان
يدخل بها ، وقبل ان يفرض لها صداقا ، فقال : بعد شهر أقول فيها برأى ،
فان كان صوابا فن الله تعالى ، وان كان خطأ فني والله ورسوله برأى ، ثم افنى
بما وافق الحق من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم دون أن يكون علمه ،
فنحن لا نبالي باستدلال ابن مسعود ، بل لا نقول به اصلا ، لكننا نقول بما
اخرجه اليه السعد لأنه وافق قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاذا وجدنا
القائل قد أوجب مقدارا ما ، ووافقه على ايجابه جميع العلماء أو لهم عن آخرهم ،
فقد أوجب الله تعالى علينا اتباع الاجماع وان لا نخالف سبيل المؤمنين وأولى
الأمر منا . ولا نبالي باستدلاله في ذلك إذ لم يأمر الله تعالى باتباع استدلال
الواحد أو الطائفة من العلماء ، وأما امرنا تعالى باتباع ما اتفقوا عليه وترك ما
تنازعوا فيه حتى نرده فنحكم فيه القرآن والسنة فقد فعلنا ذلك . فآخذنا بما اجمعا
عليه وهو أقل ما قيل لقوله تعالى : « اطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى
الأمر منكم » . فلا يحل لمسلم خلاف هذا ، وكلفنا من زاد على ذلك المقدار
زيادة يتورع فيها أن يأتي ببرهان من النص ان كان صادقا بقوله تعالى : « فان
تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول » . فان جاء ببرهان من القرآن والسنة

قبلنا منه ، والا تركنا قوله . لأن من لم يأت برهان فليس صادقا لقوله تعالى : « قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين » . وقد علم كل ذى حس صحيح من الناس أن الاستدلال على القول شئ آخر غير القول المستدل عليه ، فقد أدى التقليد أقواما الى اقوال صحاح والتقليد فاسد ، لكن البحث أوقعهم عليها فصادفوا اقوالا فيها أحاديث صحاح لم تبلغهم قط ، ولا استدلوا بها . ومن علم كيفية المقدمات علم ان من المقدمات الفاسدة تنتج اتباعا صحيحا في بعض الاوقات ولكن ذلك لا يصحب بل يخون كثيرا ، وقد بينا هذا في كتابنا المرسوم بكتاب التقريب بيانا كافيا والحمد لله رب العالمين كثيرا .

فقد صح بما ذكرنا انه قد يخطئ في كيفية الاستدلال من يصيب في القول المستدل عليه . وقد صح أيضا انه قد يصيب المرء في ابتداء الاستدلال ثم لا يوفيه حقه فيخطئ في القول المستدل عليه ، فقد استدل قوم بنصوص صحاح ثم تأولوا فيها ما ليس فيها ، وقاسوا عليها ما لم يذكر فيها ، وأصابوا في الاستدلال بالنص واخطؤا في الحكم به فيما ليس موجودا في ذلك النص . وقد استدل سعد رضي الله عنه على تحريم البيضاء جملة بنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الرطب بالتمر ، فصح بهذا أنه ليس علينا اتباع استدلال القائلين بالفتيا ، وانما علينا اتباع الفتيا ان ايدها نص أو اجماع ولا نبالي أخطأ قائلها في استدلاله عليها أم أصاب . وكذلك يلزمنا ترك الفتيا اذا لم يقم عليها برهان من النص أو الاجماع وان استدل قائلها بنص صحيح ، الا انه ظن ان ذلك النص يوجب ما افتي به وذلك النص في الحقيقة غير موجب لتلك الفتيا . وأيضا فان من المسائل مسائل ليس يروى فيها نص وانما هي اجماع مجرد على أمر أمره النبي صلى الله عليه وسلم ، كاجماع الناس على القراض ، وكاجماع طوائف من الناس على الايجاب في دية الذمي اذا قتله ذمي ثمانمائة درهم أو ستة أبعرة وثلاثي بعير ، واختلف آخرون في الزيادة على ذلك الى أن ساواه قوم

دية المسلم . وقال آخرون نصف دية المسلم ، وقال آخرون ثلث دية المسلم . فاحتج الموجبون في ذلك ثمانمائة درهم أو ستة أبعرة وثلثي بعير . بان قالوا : هذا مجمع على وجوبه وما زاد على ذلك فمختلف فيه ، وذكروا ما روينا من طريق يونس بن عبيد عن الحسين البصري . قال : دية اليهودي والنصراني ثمانمائة درهم . وقال بهذا المقدار في دية المجوسى خاصة مالك والشافعى ورووه عن عثمان رضى الله عنه . واحتج من أوجب في ذلك نصف الدية بروايات عن بعض الصحابة وآثار من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وهى صحيفة لا تصح ، وقد اختلف الصحابة في هذا فبطل هذا القول . واحتج من أوجب في ذلك ثلث الدية وهم الشافعى وأصحابه ، بان رووا ذلك عن بعض الصحابة . وقد قلنا ان الصحابة مختلفون في ذلك فليس بعضهم في ذلك حجة دون بعض . واحتج في ذلك بعض اصحاب الشافعى بان ادعى انه أقل ما قيل ، وهذا باطل . لما أوردناه من قول الحسن آتفا . وقال بعضهم - ممن يعرف الاختلاف - لم نقل ذلك لشيء من هذا كله . لكن لقوله تعالى : « افجعل المسلمين كالمجرمين مالكم كيف تحكمون » ؟ فوجب ان لا يساوى به المسلم ولا المسلمة فوجب حطه الى ثلث الدية

قال أبو محمد : وهذا احتجاج فاسد البتة ، لأنهم يساوون بينهما في انه إن غصب المسلم مال ذمي ان يغرمه كما يغرّم الذمى ماغصب ، وفي قطعهما في السرقة ويحلف كل واحد منهما للآخر في الدعوى . وأيضا فقد جعلوا دية الذمى اكثر من دية يد المسلمة ومن دية عينها ، وساووه بمأومة الحر المسلم ، ولا شك في ان حرمة شعرة من مسلم أعظم من حرمة كل ذمى في الارض ، فكيف عضو من أعضاء المسلم . ونجدهم قد فضلوه على المسلم في بعض المواضع . فقالوا : لا يقتل الكافر الحر اذا قتل عبدا مسلما ، فجعلوه ههنا أعظم حرمة من المسلم ، وهذا قول سوء تقشعر منه الجلود . ويلزمهم على هذا ان أبا جهل وأبا لهب

كما أعظم حرمة من زيد بن حارثة وبلال بعد اسلامهما وقبل عتقهما ومعاذ الله من هذا . وإنما يجب استعمال قوله عز وجل : « افجعل المسلمين كالمجرمين » ؟ في ان لا يساوى بينهما في القود أصلا ، وأما في الحقوق الواجبة فيما دون الاجسام والكرامة والحرمة فليس التساوى فيها تساويا في القدر . لأنه لا خلاف بين أحد في أن أحكام الاموال يستوى فيها أبو بكر والصحابة وأهل الذمة ، والله تعالى التوفيق . فكان الواجب أن لا يكلف الذي غرما بعد الجزية الا ما أوجبه نص أو إجماع ، وقد أوجب الإجماع المذكور عليه إما ثمانمائة درهم وإما ستة أبعرة وثلاثي بعير ، ووقع التنازع في الزيادة فلما لم يأت بشئ من ذلك نص صحيح وجب ان يطرح ولا يلتفت (اليه) .

فان قالوا : بتقليد صاحب في ذلك . قيل لهم : ليس الصاحب الذي قلدتم بأولى من صاحب آخر خالفه في ذلك ، مع ان التقليد كله باطل على ما سنبينه في باب من ديواننا هذا ان شاء الله تعالى .

فان قال قائل : انتم متناقضون في قولكم باقل ما قيل في المقادير اللازمة في الاموال والحدود وفي الاعداد كلها وترككم الزيادة الا ان يوجبها نص ، مع قولكم ان ما اتفق عليه في زمان متأتم ادعى قوم ارتقاعه فان الواجب التماضي عليه والثبات على ما قد اتفق على وجوبه حتى يأتي مدعى ارتقاعه ببرهان على ما ادعى من ذلك . فـ لا قلتم انه لا يلزم هذا الحكم الا مدة الزمان الذي اتفق على لزومه فيها دون الزمان والاعيان التي اختلف في لزوم ذلك فيها ولها ؟ كما قلتم لاناخذ في المقادير اللازمة في الاموال والحدود والاعداد الا بما اتفق عليه دون ما اختلف فيه

قال أبو محمد فيقال له والله تعالى التوفيق : ان هذا شغب ضعيف ونحوه فاسد ولا تناقض بين القولين أصلا . بل هما شئ واحد وباب واحد . لأن الإجماع على وجوب الحكم وورود النص كالأجماع على أقل المقادير والاعداد

كلاهما قد صح فيه الاجماع . ثم ان الدعوى لا تنتقل الحكم عما كان عليه وللزوم النص بعض ما يقتضيه لفظه دون بعض كالدعوى للزيادة على أقل ما قيل من المقادير والاعداد ولا فرق . وكلا الأمرين إيجاب شرع وحكم بلا نص ، وذلك لا يحل اتباعه . وثباتنا على ما اتفقنا على أنه واجب أو أنه مباح أو أنه حرام ، وتركنا من فارق ما اتفقنا على وجوبه من المقادير والاعداد ولا فرق . ومسقط الحق بعمد وجوبه كالأثداء فيه أو الناقص منه وكالشارع غيره ولا فرق بين كل ذلك أصلاً . فهو كله باب واحد كما ترى ، ولا حشغ من أراد التوفيق بالفرق بين الأمرين وإنما موته من موته في ذلك وغلط من غلط لأنه رأى أحد الأمرين زيادة على ما اتفق عليه ، ورأى الآخر خروجاً عما اتفق عليه ، فظن أنهما بابان مختلفان فاختأ في ذلك بل هو كله باب واحد . لأنه كله ممن خالفنا خروج عما اتفق عليه بلا دليل ، ومفارقة ما أجمع عليه بلا برهان ، وهو كله في مذهبننا نحن باب واحد . لأنه كله من ثبات على ما اتفق عليه ، وللزوم لما صح الاجماع فيه وامتناع من مفارقتة وبالله تعالى التوفيق . وأيضاً فإنه لم يقل قط مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم اذا حكم اليوم بحكم ما ان هذا الحكم لا يلزم الناس غدا الا باستئذان برهان مجدد . بل الامة كلها مجمعة على وجوب حكم النص وتماديه الى يوم القيامة ، وكذلك حكمه عليه السلام على زان أو سارق هو حكم منه على كل زان أو سارق الى يوم القيامة . وهكذا كل ما حكم به النص في عين ما هو حكم في نوع تلك العين أبداً ، ولو كان خلاف ذلك - ونعوذ بالله من هذا الظن - لبطلت لوازم نبوته صلى الله عليه وسلم في الزمان الآتي بعده . وهذا كفر من معتقده ، فصح أن حكمه صلى الله عليه وسلم في زمانه حكم باق في كل زمان أبداً الابد ، ولم يقل قط مسلم انه صلى الله عليه وسلم اذا حكم بأخذ درهم أو ضرب عشرة أسواط أو إيجاب ركعتين أو صوم يوم ، انه يجب بذلك أخذ درهمين وضرب عشرين

سوطاً أو إيجاب أربع ركعات وصوم يومين ، بل هذه حدود الله تعالى التي حرم تمديدها وأخبر أن تمديدها من الظالمين بقوله تعالى : « ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه » . فهذا فرق أوضح من الشمس لا يراها العميان ، وقد تغيب عن بعض الأماكن في بعض الاوقات ، وهذا برهان لا يغيب نوره أبداً وبراه كل ذى عقل وحسن سليم ممن خوطب بالديانة ، وأيضا فإن أقل ما قيل حق ويقين ، لانه اجماع وخصمنا موافق لنا على وجوبه ، والزيادة عليه شك ودعوى وظن ، ولا يحل رفع اليقين بالشك ولا ترك الحق بالظن ، ولا مفارقة الواجب بالدعوى . وقد حرم الله تعالى ذلك إذ يقول عز وجل : « ان يتبعون الا الظن . وان الظن لا يغنى من الحق شيئا » . وفيما ذكرنا كفاية لمن له عقل ونصح نفسه ، وبالله تعالى التوفيق

فان قال قائل : أنتم تقولون ان الاجماع والنص اصلان ، والعمل بهما فرض ، وأنتم تأخذون في النص بالوائد أبداً ولا تأخذون بالمتيقن عليه ، وتأخذون في الاجماع بأقل ما قيل وهو المشتق عليه ، فكيف هذا ؟

فالجواب وبالله تعالى التوفيق : ان الاجماع راجع الى النص والى التوقيف كما بينا في أول الكلام في الاجماع ، وانما أخذنا به لأنه نقل العمل أو اقرار على امر معلوم علمه عليه السلام فافره ولم ينكره . وليس اختلاف الموجبين للمقادير المختلفة في الاحكام نقلا لشيء من ذلك ، وانما هو ان ما عديم أن يقوم عليه دليل نص فاما رأى من قائله أو قياس أو تقليد ، وكل ذلك باطل ودعوى بلا دليل فلذلك لم تركه . وأما الزيادة في النص من أحد الرواة فهو نقل صحيح والأخذ بالنقل الصحيح واجب ، والسبب الموجب لقبول الزيادة من المعدل في الرواية هو السبب نفسه الموجب لقبول أقل ما قيل في الاجماع ، انما ذلك قبول ما صح من النقل فقط . وأما ما اختلف فيه ولم يأت أحد من المختلفين فيه بنص فليس نقلا ، والسبب المانع من قبول التقليد

هو السبب المانع من قبول مازاده قائل على ما اتفق عليه هو وغيره من العلماء باجمعهم دون دليل يأتى به يوجب زيادته مازاد وهو كله تقليد وقد قال بعض الشافعيين: محتجاً في أخذ الشافعي رحمه الله في دية اليهودى والنصراني بأنها ثلث دية المسلم ، بأن ذلك أقل ما قيل

قال أبو محمد : وليس كذلك وقد روينا عن يونس بن عبيد عن الحسن : ان دية النصراني واليهودي ثمانمائة درهم ، وقد صح عن بعض المتقدمين انه لادية له ، فليس ثلث الدية أقل ما قيل . وأما نحن فانا نقول انه لادية لذى أصلاً لا يهودى ولا نصراني ولا مجوسى اذا قتله مسلم خطأ أو عمداً ، وان قتله ذى فديته عندنا يهودياً كان أو نصرانياً أو مجوسياً أقل ما قيل ، وهو ثمانمائة درهم أو ستة أبعرة وثلثا بعير ، وبرهاننا على ذلك أن الله تعالى انما ذكر قبل الخطأ والدية فيه ان كان المقتول مؤمناً ، هذا هو نص الآيات الواردة في ذلك ، فلم يذكر الله تعالى لذى دية . وقال عليه السلام : من قتل له قتيل فأهله بين خيرتين اما أن يأخذوا الدية واما أن يستقيدوا . أو كما قال عليه السلام . ونهى عليه السلام أن يقتل مؤمن بكافر فبطلت الدية ان قتله مسلم ، لأنه عليه السلام انما جعل الدية في العمد حيث يكون الخيار فيها أوفى القود ، وليس ذلك بين المؤمن والكافر لكنه بين الكفار فيما بينهم وبين المؤمنين فيما بينهم ، فصح قولنا وبالله تعالى التوفيق . - وحرام أخذ شئ من مال مسلم إلا بنص أو اجماع . واما ان قتل ذى مسلماً عمداً فقد بطلت ذمته ولا بد من قتله وأخذ ماله كله ، ولا رأى في ذلك لولى المقتول ولا دية ، وحديث عبد الله بن سهل ثابت العمل وليس فيه ذكر ان الدية التي ذكر عليه السلام كانت في عمد إذ قد يقتلونه خطأ ، ولا في قوله عليه السلام في ذلك الحديث : أتقسمون على رجل ؟ فيسلم برمته انه لو أسلم لكان فيه لولى المقتول خيار ، فلا يجوز التزيد في الحديث ما ليس فيه . وسورة براءة مبينة لاحكام أهل الذمة التي

لا يجوز تمديدها وهي ناسخة لكل ما كان قبلها

وقد احتج بعض الموافقين لنا في هذا الفصل بأن قال : يقال لمن قال قد اتفق على وجوب حكم مافى هذه المسألة ، فلا نبرأ من ذلك الحكم الا باجماع اخر على البراءة منه . قال فيقال له : لو شهد عدلان على أن زيدا غصب مالا من عمرو ولم يثبت قدر ذلك المال ، للزم على قولكم أن يقال للمشهود عليه قد ثبت عليك حق فلا تبرأ حتى يقر المفضوب منه ببراءتك من كل حق له عندك . فلما أجمع الناس بلا خلاف على انه لا يقال له ذلك ، لكن يقال له قد ثبت قبلك حق ما فاقرب بما شئت واحلف على ما أنكرت ، ولا يلزمك غير ذلك . صح قولنا باقل ما قيل ، وبطل اعتراضكم وبالله تعالى التوفيق

واحتج أيضا بأن قال - من الدليل على الأخذ باقل ما قيل : ان شاهدين لو شهدا على زيد انه سرق وقال أحدهما ربع دينار وقال آخر بل سدس دينار ، فانه يؤخذ باقل ما اتفقا عليه فلا يقطع ولا يفرم الا سدس دينار ، فقط قال أبو محمد : وهاتان حجتان تلزم أصحاب الفياس وليست مما نرضى أن نحتج به ، وانما اعتمادنا على البراهين الضرورية التي قدمنا وبالله تعالى نعتصم . وقال هذا القائل أيضا : ان المقدرين اذا اختلفوا في تقدير السلعة فاننا نأخذ بما اتفقا عليه . قال فان قال لنا قائل : فلم تأخذون بالزيادة في الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم ؟ وتقولون عند هذا الزائد علم لم يكن عند من لم يأت بتلك الزيادة . فهلا قلتم وعند هذا المقدر الزائد علم زائد بقيمة هذه السلعة فهلا أخذتم به ؟

قال أبو محمد : وهذا الذي اعترض به على القائل بما ذكرنا اعتراض فاسد . لكننا نقول الجواب عن هذا : ان تقدير المقدار ليس من باب الخبر في الدين لأن الخبر ثقل عن مشاهدة يوجب حكما على الناس كلهم ، وتقدير المقدار انما هو من باب الشهادة التي لا يقبل فيها الا اثنان أو واحد مع عيّن الطالب ، فلو

كان مع هذا المقدار الزائد آخر عدل يشهد بتلك الزيادة لأخذنا بها ، وإن كان ذلك فيما يؤخذ فيه باليمين مع الشاهد حلف المشهود له مع ذلك المقدار الزائد ، واستحق الزيادة ، وبالله تعالى التوفيق

قال أبو محمد : والذي نقول به وبالله تعالى التوفيق . ان الله تعالى قال : « ليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم » . ثم أوجب تعالى الدية في قتل المؤمن خطأ فهي لازمة المؤمن ، والذمي بعموم الخطاب ولزوم الدين لكل النسي وجنى ، ولم يأت نص بإيجاب دية لذمي ان قتل خطأ فهو معفو عنه جملة أصابه مسلم أو ذمي . وصح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : من قتل له قتيل فاهله بين خيرتين ، اما أن يودي واما أن يقاد . أو كلام هذا معناه . وصح انه عليه السلام قال : لا يقتل مسلم بكافر فصح ان الدية لا تجب في العمد الا حيث يجب التخيير فيها بين الدية وبين القود ، وليس ذلك في قتل المسلم لذمي أصلاً . فبطل أن يكون على المسلم دية في الذمي لافي عمد ولا في خطأ ، فان قتل الذمي ذمياً فهو داخل في هذا الخطاب والقود بينهما أو الدية ، وليس الا أحد القولين . إما ما اتفق على وجوبه كما قال الحسن ، وإما الدية التي قضى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسلم . فنظرنا في قول الحسن فوجدناه لا ينسند أصلاً ولا وجه له ، فسقط . ولاندرى أيضاً هل أجمع على مقدار ذلك أم لا بل لعل من العلماء من قال لادية لذمي أصلاً ، ولعل في العلماء من يقول باقل مما قال الحسن فسقط هذا القول . ووجدنا الله يقول : « وان احكم بينهم بما أنزل الله » . فصح ان دية الذمي على الذمي كدية المسلم على المسلم ، ولسنا في ذلك جاعلين لهم كالمسلمين حاشا لله من ذلك ، لكن نحكم بينهم بالحكم بين المسلمين . كما أمر الله تعالى ونحن وهم نقتل الذمي بالذمي كما تقتله بالمسلم ، وليس هذا مساواة للمسلم بالمجرم ، وبالله تعالى التوفيق وحسبنا الله ونعم الوكيل

الباب الخامس والعشرون

في ذم الاختلاف

قال أبو محمد : قال قوم هذا مما يسمع فيه الاختلاف
قال أبو محمد : وهذا باطل والاختلاف لا يسمع البتة ولا يجوز لما نذكره
بعد هذا ، وأما الفرض علينا اتباع ما جاء به القرآن عن الله تعالى الذي شرع
لنا دين الاسلام ، وما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي أمره الله
تعالى ببيان الدين . فقال تعالى : « لتبين للناس ما نزل اليهم » . ولا مزيد . وقال
تعالى : « اليوم اكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي » . فاصح في النصين
أو أحدهما فهو الحق ، ولا يزيده قوة أن تجمع عليه أهل الارض ولا يوهنه
ترك من تركه ، فصح ان الاختلاف لا يجب ان يراعى أصلاً . وقد غلط قوم
فقالوا : الاختلاف رحمة . واحتجوا بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم :
أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم
قال أبو محمد : وهذا من أفسد قول يكون ، لأنه لو كان الاختلاف
رحمة لكان الاتفاق سخطاً . وهذا مالا يقوله مسلم ، لانه ليس الاتفاق
أو اختلاف وليس الارحمة أو سخط ، وأما الحديث المذكور فباطل مكذوب
من توليد أهل الفسق لوجوه ضرورية . أحدها انه لم يصح من طريق النقل .
والثاني انه صلى الله عليه وسلم لم يجز أن يأمر بما نهى عنه وهو عليه السلام
قد أخبر أن أبا بكر قد أخطأ في تفسير فسرته ، وكذب عمر في تأويل تأوله
في الهجرة ، وكذب اسيد بن حضير في تأويل تأوله فيمن رجع عليه سيفه
وهو يقاتل ، وخطأ أبا السنا بل في فتيا أفنى بها في العدة ، وقد ذكرنا هذا
المعنى في باب ابطال التقليد من كتابنا هذا مستوعباً فاغنى عن ايراده ههنا ،

وفيا ذكرنا كفاية . فمن المحال الممتنع الذي لا يجوز البتة ، أن يكون عليه السلام يأمر باتباع ما قد أخبر أنه خطأ ، فيكون حينئذ أمر بالخطأ تعالى الله عن ذلك ، وحاشا له عليه السلام من هذه الصفة ، وهو عليه السلام قد أخبر أنهم يخطئون ، فلا يجوز أن يأمرنا باتباع من يخطئ إلا أن يكون عليه السلام أراد نقلهم لما رووا عنه فهذا صحيح ، لأنهم رضى الله عنهم كلهم ثقات ، فمن أيهم نقل فقد اهتدى الناقل . والثالث ان النبي صلى الله عليه وسلم لا يقول الباطل ، بل قوله الحق وتشبيه المشبه للمصيبين بالنجوم تشبيه فاسد ، وكذب ظاهر . لأنه من أراد جهة مطلع الجدى فأم (جهة) مطلع السرطان لم يهتد ، بل قد ضل ضلالا بعيدا ، وأخطأ خطأ فاحشا ، وخسر خسرانا مبينا . وليس كل النجوم يهتدى بها في كل طريق ، فبطل التشبيه المذكور ، ووضح كذب ذلك الحديث وسقوطه وضوحا ضروريا .

قال أبو محمد : وقد ذم الله تعالى الاختلاف في غير ما موضع من كتابه . قال الله عز وجل : « وان الذين اختلفوا فى الكتاب لى شقاق بئيد » . وقال تعالى : « فبعث الله النبیین مبشرين ومنذرين وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه وما اختلف فيه الا الذين أوتوه من بعد ما جاءتهم البينات بغيا بينهم فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق باذنه » وقال تعالى مفترضا للاتفاق وموجبا رفض الاختلاف : « يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن الا وأنتم مسلمون واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا » الآية الى قوله تعالى : « كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون » وقال تعالى : « ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات وأولئك لهم عذاب عظيم » فصح انه لا هدى في الدين الا ببيان الله تعالى لآياته وان التفرق في الدين حرام لا يجوز * وقال تعالى : « ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم » وقال تعالى : « أن اقيموا الدين ولا

تتفرقوا فيه» وقال تعالى: «وان هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون» وقال تعالى: «إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا لست منهم في شيء» وقال تعالى: «ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا» حدثنا عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج ثنا أبو كامل فضيل بن حسين الجعدي نا حماد بن زيد ثنا أبو عمران الجوني قال: كتب الى عبد الله بن رباح الانصاري ان عبد الله بن عمر وقال: هجرت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما فسمع اصوات رجلين يختلفا في آية، فخرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يعرف في وجهه الغضب فقال: «إنما هلك من كان قبلكم باختلافهم في الكتاب» حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا أبو اسحاق البلخي ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا أبو الوليد هو الطيالسي ثنا شعبة اخبرني عبد الملك بن ميسرة قال سمعت الزبال بن سبرة قال سمعت عبد الله بن مسعود قال سمعت رجلا قرأ آية سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم خلافها، فأخذت بيده فأتيت به رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: كلا كما محسن. قال شعبة: أظنه قال «لا تختلفوا فان من قبلكم اختلفوا فهلكوا» حدثنا محمد بن سعيد ثنا أحمد بن عون الله ثنا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الخثعي ثنا بندار ثنا غندر ثنا شعبة عن عبد الملك بن ميسرة عن الزبال عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الحديث وذكر شعبة في آخره قال حدثني مسعر عنه فرفعه الى ابن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا تختلفوا» حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم بن عبيد الله بن معاذ ثنا أبي ثنا شعبة عن محمد بن زياد سمع أبا هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ذروني ما تركتكم فانما هلك الذين من قبلكم

بكثرة مسائلهم واختلافهم على انبيائهم » وبه الى مسلم ثنا يحيى بن يحيى
واسحاق بن منصور واحمد بن سعيد بن صخر الدارمي قال يحيى انا أبو
قدامة الحارث بن عبيد وقال اسحاق ثنا عبد الصمد هو ابن عبد الوارث
التنويري ثنا همام وقال احمد ثنا حبان نا ابان قالوا كلهم ثنا ابو عمران الجوني
عن جندب بن عبد الله البجلي (١) عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « اقرؤا
القرآن ما اختلفت عليه قلوبكم فاذا اختلفتم فقوموا » وبه الى مسلم حدثني
زهير بن حرب ثنا جرير عن سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة
قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ان الله تعالى يرضى لكم ثلاثا
ويكره لكم ثلاثا ، فيرضى لكم أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئا ، وأن
تعصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا ، ويكره لكم قيل وقال وكثرة السؤال
واضاعة المال »

قال ابو محمد : ففي بعض ما ذكرنا كفاية لان الله تعالى نص على ان
الاختلاف شقاق ، وانه بغى ، ونهى عن التنازع والتفرق في الدين وأوعد
على الاختلاف بالعذاب العظيم ، وبذهاب الریح ، وأخبر ان الاختلاف تفرق
عن سبيل الله ، ومن طاج عن سبيل الله تعالى فقد وقع في سبيل الشيطان قال
تعالى : « قد تبين الرشد من الغي » وقد نص تعالى على ان الاختلاف ليس
من عنده ومعنى ذلك انه تعالى لم يرض به ، وانما أراد ان الله تعالى أراد كونه ،
بما أراد كونه للكفر وسائر المعاصي * فان قال قائل ان الصحابة قد اختلفوا
وأفاضل الناس أفيلحقهم هذا الذم ؟ قيل له وبالله تعالى التوفيق : كلا ما يلحق
أولئك شيء من هذا ، لان كل اسرى منهم تحرى سبيل الله ووجهة الحق
فالتخطئ منهم مأجور أجرا واحدا لنيته الجميلة في ارادة الخير ، وقد رفع
عنهم الأثم في خطئهم لانهم لم يتعمدوه ولا قصدوه ؛ ولا استهانوا بطلبهم ،

والمصيب منهم مأجور أجربن وهكذا كل مسلم الى يوم القيامة فيما خفي عليه من الدين ولم يبلغه ، وانما الذم المذكور والوعيد الموصوف ، لمن ترك التعلق بحبل الله تعالى الذى هو القرآن وكلام النبي صلى الله عليه وسلم بعد بلوغ النص اليه ، وقيام الحجة به عليه وتعلق بفلان وفلان مقلدا عامدا للاختلاف ، داعيا الى عصبية وحمية الجاهلية ، قاصدا للفرقة ، متحريرا فى دعواه برد القرآن والسنة اليها ، فان وافقها النص أخذ به ، وان خالفها تعلق بجاهليته وترك القرآن وكلام النبي صلى الله عليه وسلم فهو لاهم المختلفون المذمومون . وطبعة أخرى وهم قوم بلغت بهم رقة الدين وقلة التقوى الى طلب ماوافق اهواءهم فى قول كل قائل فهم يأخذون ماكان رخصة من قول كل عالم مقلدين له غير طالبين ما اوجبه النص عن الله تعالى ، وعن رسوله صلى الله عليه وسلم . فان قال قائل ، فاذا لابد من موازنة الاختلاف فكيف التخلص من هذا الذم الوارد فى المختلفين ، قيل له وبالله تعالى التوفيق قد علمنا الله تعالى الطريق فى ذلك ، ولم يدعنا فى لبس وله الحمد فتعال تعالى : « وان هذا صراطى مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله » وقال تعالى : « واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا » وقال تعالى : « فان تنازعتم فى شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر » فاذا وردت الاقوال فاقبض كلام الله تعالى ، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم الذى هو بيان عما أمرنا الله تعالى به ، وما أجمع عليه جميع المسلمين ، فهذا هو صراط الله تعالى وحبله الذى اذا تمسكت به أخرجك من الفرقة المذمومة ، ومن الاختلاف المكروه ، ان كنت تؤمن بالله واليوم الآخر كما قال الله تعالى . وهذا هو الذى أجمع عليه جميع أهل الاسلام قديما وحديثا ، فانه لم يكن قط مسلم الا ومن عقده وقوله ان كلام الله تعالى وكلام رسوله عليه السلام فرض قبوله ، وانه لايجل لاحد معارضته بشئ من ذلك ولا مخالفته ، وبقيت سائر الاقوال

المأخوذة من تقليد فلان وفلان ومن القياس ومن الاستحسان ، وهي الاختلاف المذموم الذي لا يحل اتباعه ، فمن تركها فقد ترك الاختلاف ، وأصحاب أولئك الأقوال كلها مأمورون بتركها والرجوع الى حبل الله تعالى وصراطه ، فاذا تركوها فقد تركوا الاختلاف والفرقة ورجعوا الى الفرض عليهم من الاتفاق اللازم ، ولهذا قلنا بفسخ قضاء كل قاض قضى به بخلاف النص ، وسواء قال به طوائف من العلماء أولا . قال الله عز وجل : « ولا يزالون مختلفين الا من رحم ربك ولذلك خلقهم » فاستثنى تعالى من رحم من جملة المختلفين ، وأخرج المرحومين من جملة المختلفين وعديدهم ، ومن ظن أن قوله تعالى « ولذلك خلقهم » أنه يعنى وللرحمة خلقهم ، وأرادوا بذلك استباحة الاختلاف ، فهو فى غاية الفساد ببرهانين ضروريين : أحدهما أن الله تعالى استثنى من رحم فأخرجهم من جملة المختلفين ، فلو أنه تعالى خلق المختلفين للرحمة لاستثنى المرحومين من أنفسهم ، ولأخرجهم من جملة أنفسهم وهذا باطل لا يجوز ، ومحال فى الكلام لا يفهم ، والبرهان الثانى : أن المختلفين موجودون ، وكل موجود على حالة ما ، فلا شك عند كل مسلم أنه تعالى انما خلقه ليكون على تلك الحالة ، وصح يقينا بلا مرية أنه للاختلاف الذى هم عليه بالميان خلقهم ، الا أن يقول قائل أن الضمير الذى فى خلقهم وهو الهاء والميم راجع الى من رحم ، فيكون المراد حينئذ استثناء المرحومين من جملة المختلفين ، وأن أولئك الذين اعتصموا بحبل الله تعالى للرحمة فهذا صحيح لا شك فيه ، وذم الاختلاف وخروجه من الرحمة باق بحسبه ، ومن قال بهذا من السلف الصالح : عمر بن عبد العزيز ، ومالك بن أنس كما كتب الى المهلب عن ابن مناسى عن ابن مسرور عن يونس بن عبد الأعلى أخبرنى ابن وهب أخبرنى عبد الله بن يزيد عن المسعودى قال : سمعت عمر بن عبد العزيز قرأ هذه الآية « ولا يزالون مختلفين الا من رحم ربك ولذلك خلقهم » قال : خلق أهل رحمته أن

لا يختلفوا قال ابن وهب : وسمعت مالكا يقول فيها : الذين رحمهم لم يختلفوا .
قال أبو محمد : معنى قولنا الاختلاف في الدين غير جائز ، انما هو أن
طاعة أمر الله تعالى وأمر رسوله صلى الله عليه وسلم لا يجوز خلافها البتة
وليس فيما جاء من عند الله تعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم تخالف
انما هو محكم أو خاص من جملة مخصوصة ، منها أو ناسخ ومنسوخ فقط : واذ
لا حق الا فيما جاء من عند الله على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم . بخلاف
الحق لا يحل ، هذا أمر لا يخفى صوابه على أحد كما أن الثلاثة أكثر من
الاثنين وبالله تعالى التوفيق

الباب السادس والعشرون

في أن الحق في واحد وسائر الأقوال كلها باطل

قال أبو محمد على بن احمد : ذهبت طائفة الى أن كل مجتهد مصيب ، وأن
كل مفت محق في فتياه على تضاده ، واحتجوا بما روى عن عثمان رضي
الله عنه اذ سئل عن الجمع بين الاختين بملك اليمين فقال : أحلتها آية ،
وحرمتها آية

قال أبو محمد : ولا حجة لهم في ذلك لوجوه أحدها ، أن قول عثمان وقول
كل أحد دون النبي صلى الله عليه وسلم لا يلزم قبوله الا بموافقة نص قرآن
أو سنة له أو اجماع ، والثاني أن كل ما يأتي بعد هذا إن شاء الله عز وجل
من البراهين في اثبات أن الحق في واحد مبطل لتأويلهم الفاسد ، وهي دلائل
كثيرة جمة ، والثالث أن عثمان لم يرد ما ذهبوا اليه من كون الشيء حراما
حللا مما في وقت واحد ، على انسان واحد ، فهذا غاية المحال الممتنع ، وانما
أراد أنه لم يلح له فيها حكم يقف عليه ، لانه رأى قوله تعالى : « أو ما ملكك

أيمانهم فانهم غير ملومين » ورأى قوله تعالى : « وأن تجمعوا بين الاختين » فلم يبين له أى الأمرين تغلب ، فأخبر عن ظاهر الآية الواحدة أنها قد تحتمل أن تكون محالة لهما مخصوصة من الأخرى وأن ظاهر الثانية قد يحتمل أن يكون محرماً لهما ، مخصصاً من الأخرى فوقف فى ذلك ، واحتجوا بقوله عليه السلام « إذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر »

قال أبو محمد : وهذا من طريق ما احتج به من لا يعقل ولا يحل له الكلام فى العلم ، لأن نص الحديث بكلامه عليه السلام أن المجتهد يخطئ ، وإذا أخطأ فهذا قولنا لا قولهم ، وليس مأجوراً على خطئه ، والخطأ لا يحل الأخذ به لكنه مأجور على اجتهداده الذى هو حق ، لأنه طلب للحق ، وليس قول القائل برأيه اجتهداً ، وأما خطؤه فليس مأجوراً عليه ، لكنه مرفوع الأثم بقوله تعالى : « وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم » واحتجوا بالصواب فى اختلاف القراءات ، وبالأشياء المباحات فى الكفارات وأنها كلها حق على اختلافها

قال أبو محمد : وهذا لا حجة لهم فيه ، لأن القراءات المختلفة ليست متنافية ونحن لم ننكر الصواب فيما لا يتنافى ولا فيما أمر به تعالى ، وإنما أنكرنا أن يكون قول القائل لحم السبع لغير المضطر حلال حقاً ، ويكون قول القائل لحم السبع على غير المضطر حرام حقاً ، فيكون الشئ حراماً حلالاً ، طاعة ممصية مأموراً به منها عنه فى وقت واحد ، لإنسان واحد ، من وجه واحد ، فهذا الذى تفينا وأبطلنا ، وهذا لا يسع فى عقل من له مسكة من عقل ، لانه غاية الامتناع الذى لا يتشكل فى النفس فضلاً عن أن يطاق استماله . واختلاف القراءات التى ذكروا مثل بسم الله الرحمن الرحيم يقرأ بها بعض القراء فى أوائل السور ، ويستقطعها بعضهم ، فكل ذلك مباح ، من أسقطها فقد أبيع له ومن قرأها فقد أبيع له ، وكذلك المخير فى كفارة الإيمان ، هى العتق والإطعام

والكسوة ، فليس شيء من ذلك متنافيا ، وأيهما فعل المرء فقد فعل ما أيسر له ، ولم يقل أحد أنه لو فعل الوجه الذي ترك لكان مخطئا ، وهذا غير ما اختلفنا فيه ، لانه قد تكون أشياء كثيرة مباحة ، وغير ممكن أن يكون شيء واجبا تركه ، وواجبا فعله على انسان واحد ، في وقت واحد ، وهذا فرق لا يشكل الا على جاهل ، وأحتجوا أيضا بان قالوا : قد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أن غزوة الخندق لا يصلى أحد العصر الا في بنى قريظة فصلى قوم العصر اذ دخل وقتها قبل أن يبلغوا بنى قريظة ، وقالوا : لم يرد منا هذا ، وأخرها آخرون حتى صلوها في بنى قريظة مع الليل ، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فلم يعنف إحدى الطائفتين

قال أبو محمد : وهذا لا حجة لهم فيه ، لان المجتهد المخطئ لا يعنف وكانت صلاة من صلى أمرا قد فات فلا وجه لتعنيفهم ولكن الصواب بلا شك في فعل إحدى الطائفتين ، ولو كنا معهم ماصلينا العصر الا في بنى قريظة معه ولو نصف الليل ، وقد ذكرنا أيضا الكلام في هذا الحديث في باب الكلام في الأوامر الواردة في القرآن والحديث ، وحملها على ظاهرها ، وعلى الوجوب والقور في قرب آخر ذلك الباب قبل فصل منه ترجمته كيفية ورود الأمر حدثنا النبائي نا ابن عون نا الله نا قاسم بن اصبغ نا الخشني نا بندار نا ابن أبي عدي نا شعبة عن مخارق بن عبد الله عن طارق بن شهاب قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم قال : إني أجنب فلم أصل ، قال : أصبت ، وأتاه رجل فقال : إني أجنب فتيممت وصليت ، فقال : أصبت

قال أبو محمد : وهذا كالأول سواء سواء ، لان كل مجتهد معذور ومأجور ، لان الذي سأل أولا لم يكن عنده أمر التيمم بلا شك ، ومن هذه صفة حكمه أن لا يصلى أصلا وهو جنب حتى يتطهر ، والثاني كان طالما بالتيمم فأدى فرضه كما يلزمه ، فكان حكمهما مختلفا لا متفقا ، وكلاهما أصاب

وجه العمل فيما عليه بقدر علمه ، ولم ننكر هذا ، انما أنكرنا أن يكون الشيء حقا باطلا من وجه واحد في وقت واحد ، وقالوا ان كان مخالفكم مخطئا ففسقوه كما يفسق الخوارج

قال أبو محمد : فالجواب وبالله تعالى التوفيق ، إننا لا نفسق الخوارج ولا غيرهم ، ولكننا نقول من قامت عليه الحجة بحديث لا معارض له ، أو آية لا معارض لها ، أو برهان ضروري قتمادي على قوله المخالف للحق ، أو تناقض فاحتج في مكان مما لا يصح مثله في غير ذلك المكان ، وبني عليه ذلك قتمادي على قوله الفاسد في فتيا في شيء من الفقه أو في اعتقاد ، فهو فاسق وكل ذلك سواء ، وهذا ابن عباس يقول بتخليد القاتل ، فمن فسق القاتلين بانفاذ الوعيد فليبدأ بتفسيق ابن عباس ، ومن فسق ابن عباس فهو والله الفاسق حقا ، وابن عباس البر ابن البر ، الفاضل ابن الفاضل ، رضى الله عنهما ، واحتجوا بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أصحابي كالنجوم »

قال أبو محمد : وقد تقدم ابطالنا لهذا الحديث ، وبيننا أنه كذب في باب ذم الاختلاف من كتابنا هذا فاغنى عن تراده ، واحتجوا باختلاف الصحابة وأنهم لم ينقض بعضهم أحكام بعض ولا منعوا مخالفهم من الحكم بخلافهم قال أبو محمد : وهذا لا حجة لهم فيه ، لأنهم قد أنكر بعضهم على بعض الاختلاف في الفتيا كأنكارهم غير ذلك ، وقد قال ابن عباس : من شاء باهله عند الحجر الاسود في العول في الفرائض ، وفي تخليد القاتل . وقال : أما تخافون أن يخسف الله بكم الارض ، أقول لكم : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . وتقولون قال أبو بكر وعمر . وقال ابن عباس : أنتم أعلم أم الله تعالى ؟ الله يقول « إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك » فقلتم أنتم لها نصف ما ترك وإن كان له ولد ، وهذا ابن عمر يقول اذ أمر بالمتعة في الحج فقييل له : أبوك نهى عنها ، فقال : أيهما أولى أن يتبع ، كلام الله

أو كلام عمر؟ وهذا عمر أن بن الحصين يقول في نهى عمر عن المتعة في الحج:
نزل بها القرآن، وعملناها مع النبي صلى الله عليه وسلم قال فيها رجل برأيه
ما شاء، وهذا ابن الزبير يقول لابن عباس في متعة النساء: لئن فعلتها لارجنك
فجرب إن شئت، وهذا عمر قد فسخ ببيع أمهات الاولاد وردهن حبالي من
تستر، وفسخ فعل أبي بكر في استرقاق نساء المرتدين، وكان يضرب على
الركعتين بعد المص، وكان طلحة وأبو أيوب وعائشة يصلونهما، وتستر بهما
أبو أيوب وأبو طلحة مدة حياة عمر، فلما مات طوداهما، وقال ابن مسعود
إذ سمع فتيا أبي موسى الأشعري في ابنة وابنة ابن وأخت، ثم قال عن ابن
مسعود: أنه سميوا قننى في هذا فقال ابن مسعود: لقد ضللت إذا وما أنا
من المهتدين. فجعل الفتيا بالخطأ ضلالا وخلافا للهدى، وهذا أكثر من أن
يحاط به إلا في سفر ضخم جدا، فبطل ما احتجوا به من ذلك وبالله تعالى التوفيق
واحتجوا بقوله عليه السلام: «إنكم تختصمون إلى وانا أنا بشر ولعل أحدكم
أن يكون ألحن بحجته من الآخر فاقضى له على نحوه ما أسمع فن قضيت له بشيء
من حق أخيه فلا يأخذه فانما أقطع له قطعة من النار» أو كما قال عليه السلام
قال أبو محمد: وهذا لا حجة لهم فيه، بل هو حجة عليهم، لأن النبي
صلى الله عليه وسلم فعل ما أمر به من الحكم الظاهر من البيعة أو اليمين، وأخبر
الناس أن ذلك لا يحل حراما ولا يحرم حلالا ولا يحيل شيئا عن وجهه فلو كان
حكم أحد من الحكم حقا، وأن كل ما خالفه حقا، لكان ذلك حكم النبي صلى
الله عليه وسلم، ولكان هذا بيان واضح في أن الحق في واحد، وأن ما خالفه
خطأ، وحكم النبي صلى الله عليه وسلم في الظاهر بأن المال يزيدو غير وجوب
كون ذلك المال ملكا على الحقيقة يزيد، فهما شيئان متغايران، وإذا كانا
كذلك فمن الممكن أن يكون أحدهما حقا، والآخر باطلا، فبطل اجتجاجهم
بذلك في كون الحق في وجهين مختلفين، بل قد أخبر عليه السلام أن الحق حق

وأن حكمه لا يحيله عن وجهه ، ولا يوجب إحلال المقضى به لغير صاحبه ،
قان قالوا مشاغبين : أحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في ظاهر الأمر بما
نهى عن أخذه في الباطن حكم بحق ، أو حكم بباطل ، فان قلتم بباطل كثرتم
وإن قلتم بحق فهو قولنا ، قلنا لهم وبالله تعالى التوفيق : لا يحل لمسلم أن يظن
أن النبي صلى الله عليه وسلم يحكم بباطل وهو يعلم أنه باطل ، ومن أجاز هذا
أو ظن جوازه فهو كافر حلال الدم والمال ، وإن كان القول أنه صلى الله عليه
وسلم ما حكم بشهادة الشهود واليمين إلا بحق مقطوع على أنه حق كما أمره الله
عز وجل ، وأمر المحكوم له بخلاف ما هو في باطنه حق بأن لا يأخذه ، ثم
نقول : إنه قد صح يقينا أنه عليه السلام يحكم بما هو عنده حق فيوافق خلاف
ما أمره الله تعالى به وهذا لا يسمى باطلا ، ومن سعى هذا باطلا فهو كافر ،
وذلك نحو سلامه عليه السلام في الظهر أو العصر بالمدينة من ركعتين ، أو من
ثلاث ، وإعراضه عن الأعمى ، فنزل ذلك من القرآن ما نزل ورسول الله صلى
الله عليه وسلم إنما قصد في كل ذلك ما هو حق عنده ، ولم يكن ذلك عند الله
تعالى كذلك ، فصح أن الحق في واحد ولا بد ، فمن خالفه ناسيا أو وهو يرى
أنه حق ، فليس آثما ، وإن كانه مأجور أجرا واحدا ، ومن خالفه عامدا عالما
فهو إما فاسق ، وإما كافر ، إن كان خلافا للإسلام ، وبالله تعالى التوفيق .
ويسئلون عن فقيهين ، رأى أحدهما اباحة دم انسان ، ورأى الآخر تحريمه ،
ورأى أحدهما تارك الصلاة كافرا ، ولم يره الآخر كافرا ، ورأى أحدهما الساحر
كافرا ، ولم يره الآخر كافرا ، فان أطلقوا أن كل ذلك حق عند الله عز وجل
لحقوا بالمجانين ، وجعلوا إنسانا واحدا كافرا في جهنم مخلدا أبدا الأبد ، مؤمنا
في الجنة مخلدا أبدا الأبد وهذا غاية الجنون ، وليس هذا الباب من نوع ما
أمرنا باعطائه وحرم على الآخذ أخذه ، فهذان حکمان على إنسانين مختلفين
كسائل سأل وهو غنى فأعطاه المسئول ، فالعطى محسن مأجور ، والآخذ

فاسق عاص آكل سحت . وكذلك فادى الاسير ومعطى الرشوة فى دفع مظلمة
وقد جاء النص بذلك فى نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن المسألة . وقالوا أيضا
ما تقولون فيمن صلى أربعاً وشك أصلى ثلاثاً أم أربعاً ، فأنتم تأمرونه بأن يصلى
حتى يكون على يقين من أنه صلى أربعاً ، فقد أمرتموه بركعة خامسة فأنتم قد
أمرتموه بالخطأ ، فالجواب والله تعالى التوفيق : أننا لم تأمره قط بأن يصلى
خامسة ، وإنما أمرناه أن يصلى أربعاً لا أكثر ، والخامسة التى زاد فيها هو
فيها مخطئ بلا شك عند الله عز وجل ، وما أمر بها قط وهو يدري أنها
خامسة ، ولكن أمر بها يقيناً اذا لم يدرك أنها خامسة ، والأثم عنه مرفوع
فيها ، ولسنا ننكر رفع المأثم وإنما ننكر رفع الخطأ فى الباطن ، فلو لم يصل
الخامسة وهو غير موقن بأنه صلى أربعاً لكان مفسداً لصلاته ، لأنه لم يصل
الخامسة التى أمر بصلاتها ، ومن باب إقدامه على ترك إتمام صلاته قبل أن يوقن
بتمامها ، فهما شيئان متغايران ، دخل الغلط على من أراد مزجهما ، وهكذا
القول فى الاجتهاد فى القبلة ، إنما هو مأمور بمقابلة المسجد الحرام فقط ، وغير
مأمور بالصلاة الى جهة غيرها ، لكن الأثم عنه مرتفع إن وافق غيرها
باجتهاده ، وهو مخطئ وغير مأجور فى ذلك ، وإنما يؤجر على اجتهاده لاعلى
ما أداه اليه الاجتهاد الا أن يكون يؤديه الى حق حينئذ يؤجر أجري ، أجرا
على الطلب وأجراً على الأصابة ، ولسنا نقول أن كل مجتهد فهو مأجور بما
أداه اليه اجتهاده ، بل هذا عين الخطأ ، ولكننا نقول كل مجتهد فهو مأجور
بالاجتهاد وبإصابة الحق ، والاجتهاد فعل المجتهد وهو غير الشئ المطلوب
فإنما أمرنا بالطلب لا بالشئ الذى وجد ما لم يكن عين الحق ، والاجتهاد كله
حق ، وهو طلب الحق وإرادته ، وإنما غلط من غلط لانه توهم أن الاجتهاد
هو فعل المجتهد للشئ الذى أداه اليه اجتهاده ، فسقطوا سقوطاً فاحشاً ، وقال
تعالى : « ليتفقها فى الدين » فأوجب تعالى التفقه وهو طلب الحقائق فى

واجبات الشريعة . وقال عليه السلام : « أن تضلوا بانناس يميننا وشمالا » ففي هذا ايجاب إصابة الحق ، وفي نهيه تعالى عن الكلام بغير علم ايجاب لا صابة الحق ، حدثنا احمد بن محمد بن عبد الله الطلمنكي نا ابن مفرج ثنا الصموت ثنا البزار وهو احمد بن عمرو بن عبد الخالق ثنا الحسين بن مهدي ثنا عبد الرزاق أنا معمر عن الزهري عن يحيى بن سعيد الانصارى عن أبي بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم عن أبي سلمة هو ابن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « اذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران ، وان حكم فاجتهد فإخطأ فله أجر » وقد شغب بعضهم في قوله عليه السلام في هذا الخبر اذا اجتهد الحاكم فإخطأ ، فقال : معناه فتخطى صاحب الحق

قال أبو محمد : وهذا عليهم لا لهم ، لأنه ليس الا خطأ أو صواب فاذا تخطى صاحب الحق فقد حصل في الخطأ ولم يأمر الله تعالى قط الحاكم باصابة صاحب الحق ، لانه تكليف ما ليس في وسعه ، انما أمره بالحكم بالبينة العادلة عنده ، أو البين أو بالاقرار أو بعلمه ، فاحكم به من ذلك في موضعه فقد حكم بيقين الحق ، أصاب صاحب الحق أو لم يصب ، فان قال قائل : بل تخطى الخطأ ، قيل له ، هذا خروج عن المعقول ، لانه اذا تخطى الخطأ فقد أصاب ، واذا أصاب فمن الذي أعطى أجراً واحداً على صوابه ، ومن الذي أعطى أجرين على صوابه وهذا وسواس ورقة في الدين ودليل على فساد الاعتقاد ، وقال بعضهم : لو كان الحق في واحد لكان ما خالفه ضلالا

قال أبو محمد : ونعم هو ضلال ولكن ليس كل ضلال كفرا ولا فسقا الا اذا كان عمدا ، وأما اذا كان عن غير قصد فالانتم مرفوع فيه كسائر الخطأ ولا فرق ، وقال بعضهم : لو كان الحق في واحد لنص الله على ذلك نصا لا يحتمل التأويل

قال أبو محمد : فالجواب ان الله تعالى قد فعل ، والآيات التي تلونا في باب ذم الاختلاف من كتابنا هذا وهو قبل هذا الباب الذي نحن فيه ، فان تلك الآيات ناصة نصا جليا على أن الحق في واحد ، وأن سائر الأقوال كلها فاسدة وخطأ وأمره تعالى بالرد عند التنازع الى القرآن والسنة بيان جلي أن للقول الذي يشهد له النص هو الحق ، وهو من عند الله تعالى ، وما عداه باطل ليس من عنده ، وقد أخبر تعالى : ان الاختلاف ليس من عنده عز وجل ، فصيح ان ما لم يكن من عنده تعالى فهو باطل ، فصيح أن الحق في واحد ضرورة وبالله تعالى التوفيق . واحتج بعضهم في ذلك بأن الحاكم مأمور باتخاذ ما يشهد به الشاهدان العدلان عنده ، وقد يشهدان على باطل فهو مأمور بما هو في الباطن باطل

قال أبو محمد : وهذا تمويه شديد ، ونعم قد أمره الله باتخاذ شهادة هذين الشاهدين اللذين يشهدان بالبطل بل نهاه عن ردهما ، لانه لا يدري أنهما فاسقان على الحقيقة ، أو مغفلان لاعدلان ، ولكن لما لم يعلمهما كذلك رفع عنه الائم في الباطن ، وأمره بالحكم بهما في الظاهر وليس يدخل بهما في جملة المجتهدين ، بل قد حكم بالحق المقطوع على أن الله تعالى أمره بالحكم به ، ولو رده لكان طامسيا لله تعالى ، فهذا بمنزلة ما أمرنا به من فك الأسير ، ففكك بالمال فرض علينا ، وأخذ العدو ذلك المال حرام عليه ، وقد بين رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا بقوله : « فن قضيت له بشئ من حق أخيه فلا يأخذه فانما أقطع له قطعة من النار » . فقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم من علم الحقيقة عن أن ينفذ خلاف ما يدرك أنه حق . وسألت بعضهم فقلت له : ما تقول فيمن اتى أجنبية فظنها زوجته فوطئها ، أمصيب هو محق أم مخطئ ؟ فقال لي : ما حرمها الله قط عليه مع جهله بأنها أجنبية ، فقلت له : لقد أقدمت على عزيمة في قولك إن الله تعالى لم يحرم عليه الأجنبية مع

بلوغ التحريم اليه ، وخرقت الاجماع والنص بكذبك في قوله تعالى : « إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون » . وهذه ليست بزوجة له ، ولا ملك يمين ، فهو عاد مخطئ واطئ حرام ، إلا ان الأثم عنه ساقط لجهله فقط ، وأيضا فاذا لم تكن حراما عليه فهي بلا شك حلال له ، إذ ليس في العالم إلا حلال أو حرام وقال ابن عباس : ما بعث محمد صلى الله عليه وسلم إلا محرما ومحللا . قال ذلك لانسان سمعه يقول : إن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الضب لا أحله ولا أحرمه ، فقال له ابن عباس ما ذكرنا أو كلاما هذا معناه فانقطع . واحتج بعضهم باستخلاف أبي بكر على القضاء زيد بن ثابت وهو مخالفه في أقضية كثيرة

قال أبو محمد : وهذا لاحجة لهم فيه ، لاننا لا نتلذذ أبا بكر ولا غيره ، وهم يخالفون أبا بكر في عدة قضايا بلا دليل ، فلا ينكروا علينا خلافه حيث قام الدليل على خلاف قوله وقال بعضهم : لو كان الله تعالى كلفنا اصابة الحق وادراك الصواب لكان تعالى قد كلفنا مالا نطيق

قال أبو محمد : وهذا تمويه ضعيف ، وكذب القائل ما ذكرنا وما كلفنا عز وجل من ذلك إلا ما نطيق ، لانه قد أدرك الصواب كثير من الناس ووجدوه وجودا صحيحا أيقنوا فيه أنهم محقون ، وما أمكن بعضنا فهو لسائرنا ممكن وما توفيقنا الا بالله تعالى . وقال بعضهم : لو كان الناس مكلفين عين الصواب لكان على من خالفه الاعادة لكل ما عمل بغير الحق

قال أبو محمد : أما ما كان من الشرائع مرتبنا بوقت محدود الاول والاخر فلا اعادة على من تركه أصلا ، إلا حيث جاء النص باعادته ، لانه لا سبيل إلى رجوع وقت تلك الشريعة وهي لم تؤمر بها إلا في ذلك الوقت فلا سبيل الى أدائها ، إذ لا سبيل الى الوقت الذي لا تؤدي إلا فيه كالصلاة وما أشبهها ، والصيام ونحوه ، فلا يقضى شيئا من ذلك لا جاهل ولا عامد

ولا متأول ، ماشا الناسى والنائم للصلاة ، وحاشا المريض والمسافر والمتقي^١ صمدا للصوم فقط ، وأما ما كان مرتبطا بوقت محدود الاول غير محدود الآخر ، أو كان غير مرتبط بوقت فهو مؤدى أبداً ومعاد ولا بد ، كالنسان جهل الزكاة في البر فبقى سنين مسلما مالكا لمقدار تجب فيه الزكاة منه ، ثم علم بعد ذلك فعلية الزكاة للسنين الخالية ، وكانسان لم يعلم أن السلم في غير المكيل والموزون لا يجوز فسلم سنين حجة في حيوان ، أو فيما لا يكال ولا يوزن ثم علم فعلية فسخ كل ما أخذ من ذلك ورده الى أربابه ، والحكم فيه كحكم الناصب فيما بيده اذا تاب ولا فرق ، وكأنسان أداه اجتهداه الى أنه لا نفقة لموروثه وذو رحمه المحرمة عليه ، فأقام كذلك عشرات سنين ، ثم علم فهي دين عليه يؤديها اليهم أبدا ، ويخرج من رأس ماله إن مات ، وهكذا في كل شئ^٢ وبالله تعالى التوفيق . وشغب بعضهم بان العامى اذا اختلف عليه الفقهاء فانه مخير في أقوالهم

قال أبو محمد : وهذا خطأ ولسنا نقول به ، وقد بينا هذه المسألة في باب التقليد من كتابنا هذا فاغنى عن إعادته ، وموه بعضهم بان قال : الميتة عين واحدة وهي حلال للمضطر حرام على غير المضطر

قال أبو محمد : وهذا عين الشغب والتويه ، لاننا لم ندفع نحن اختلاف حكم العين الواحدة على انسانين متفايرين ، أو في وقتين مختلفين ، بل هذا لازم في كل عين ، فال زيد حلال لزيد حرام على عمرو ، والأكل في شوال حلال للبالغين المقلاء وحرام عليهم في رمضان ، وهكذا جميع الشرائع أو لها عن آخرها وهكذا كل أحد مرة تلزمه الصلاة اذا دخل وقتها ، ومرة يحرم عليه قبل دخول وقتها ومرة يحرم دم زيد ، ومرة يحل ، وإنما أنكرنا أن تكون الميتة حلالا لزيد حراما عليه في وقت واحد ، وان يكون البيع تاما قبل التفرق بالابدان غير تام قبل التفرق بالابدان ، والقصاص من القاتل واجبا

حراما في وقت واحد ، فمثل هذا الجنون أنكرنا لانه لا يصدق ذو عقل ،
ولامن به طباخ (١) ، ولانه شئ لا يقدر عليه أحد لانه يؤدى الى الوسواس ،
والى ان يقال لريد : إن فعلت هذا الفعل فانت مأجور عليه وفي الجنة ، وأنت
آثم عليه وفي النار في وقت واحد . ولا سبيل الى أن يكون أحد في النار
وفي الجنة في وقت واحد ، ولا أن يكون بفعل واحد طاصبا لله عز وجل
بذلك الفعل مطيعا له في وقت واحد . فهذا الوسواس أبطلنا لاغيره مما يعقل .
وقال بعضهم : لو كنا مكلفين إصابة الحق لكان تعالى قد نصب عليه
دليلا ، من أصابه علم أنه أصابه ، ومن أخطأه علم أنه أخطأه .

قال أبو محمد : والجواب عن هذا : ان أوائل مذاهبنا كلها نحن نقول فيها
بذلك ، وأصل مذهبنا أن الأخذ بظاهر القرآن والحديث الصحيح حق ،
ونحن على يقين من أننا مصيبون في ذلك ، وفي كل قول أدانا اليه أخذنا
بظاهر القرآن والحديث الصحيح ، وان من خالفنا مخطئ عند الله عز وجل
ونحن على يقين من ذلك لا نشك فيه ولا يمكن خلافه ، وإنما يخفى علينا الحق
في بعض الجزئيات ، مثل بناء حديثين بأعيانهما لا ندرى أيهما الناسخ من
المنسوخ ، ولسنا ننكر خفاء الحق علينا في بعض هذه المواضع ، وقد علم
غيرنا بلا شك وجه الحق فيما خفى علينا كما علمناه نحن فيما خفى على غيرنا ، ومن
شاهد النبي صلى الله عليه وسلم وورود الأوامر منه علم اليقين فيما غاب عنا
بلا شك *

وقال بعضهم : قد يكون الانسان على مذهب يعضده ويقاقل عنه ويعتقد
الحق فيه ثم ينتقل الى غيره .

(١) في اللسان : « أصل الطباخ القوة والسمن ثم استعمل في غيره فقل لا طباخ له أى
لا عقل له ولا خير عنده » وفيه أيضا : « وجد بخط الازهرى طباخ بضم الطاء ووجد بخط
الايادى طباخ بفتح الطاء »

قال أبو محمد : لو قال هذا من يبطل الحقائق لكان أشبه بقوله ، وهذا لا معنى له ، لأن كل من كان على مذهب ثم تركه لا آخر فانه لا يخلو من أحد وجهين لأنناك لهما البتة : إما أن يكون على حق ثم دخلت عليه شبهة لم ينعم فيها النظر ولا تقصى البرهان على شرائطه فترك الحق للباطل واطعاً في ذلك ، أو كان على مذهب لم يقم له على صحته برهان وإنما اعتقده بشبهة لم يتقص فيها طرائق البرهان ، فتركه لشبهة أخرى دخلت عليه ، فانتقل من باطل الى مثله ، أو تركه لشيء يقوم عليه برهان صحيح فانتقل من باطل الى حق ، فهو لا بد مغفل ضرورة ومخطئ بلا شك ، ومضرب عن طلب البرهان الصحيح ، إما لانه لم يبلغه ، وإما لأنه لم يتقصه ولا تأمله ، فلا بد له من الخطأ كما قلنا ، إما في اعتقاده الأول الذي انتقل عنه ، وإما في اعتقاده الثاني الذي انتقل اليه ، أو في كليهما ، ونحن لم ننف الخطأ عن الناس بل أثبتناه ، وإنما نفينا التضاد عن الحق ، وأن ينتقل من حق غير منسوخ الى حق مضاد لذلك الحق الذي انتقل عنه ، فهذا هو الحال الذي لا سبيل اليه البتة ، وقد بينا وجوه البراهين الصحاح التي لا يصح شيء إلا بها ، والبرهان الذي لا يكون أبداً الا صحيحاً ، وبيننا ما يظن انه برهان وليس ببرهان في كتابنا المرسوم بالتقريب للحدود المنطق - وهو كتاب جليل المنفعة عظيم الفائدة لا غنى لطالب الحقائق عنه - فمن أحب الثلج وأن يقف على علم الحقائق فليقرأه ، ثم ليقرأ كلامنا في وجود المعارف من كتابنا المرسوم بكتاب الفصل ، ثم ليقرأ كتابنا هذا فانه يلوح له الحقائق دون اشكال . وبالله تعالى التوفيق *

فاذ بطل كل ما شغبوا به بحمد الله فلنقل في اقامة البرهان على إبطال قولهم الفاسد وبالله تعالى نعتهم *

فمن ذلك ان القائلين بهذه المقالة انما يقولون بها باتفاق منهم ، حيث لا يوجد نص من قرآن أو سنة صحيحة على حسب اختلافهم في صفة ما يجب قبوله

من السنن ، وأما حيث يوجد نص قرآن أو سنة فلا يسع أحداً عندهم اجتهاد في خلافها بل هو مخطئ مخالفها عندهم .

قال أبو محمد : فاذ هذا قولهم فقد كفيتم بحمد الله تعالى ومؤونتهم ، لانه لا نازلة الا وفيها نص موجود ، ولو لم يكن كذلك لكان ذلك الحكم شرطا في الدين ليس من الدين وهذا تناقض . وموهوا أيضا بلفظة « الاجتهاد » فقالوا : هذا مما يسوغ فيه الاجتهاد ، وهذا مما لا يسوغ فيه الاجتهاد .

قال أبو محمد : حقيقة الأمر هي أنهم إن كانوا يعنون بالاجتهاد اجتهاد المرء نفسه في طلب حكم دينه في مظان وجوده - ولا مظان لوجود الدين الا القرآن والسنن - فقد صدقوا ، والاجتهاد المذكور فرض على كل أحد في كل شيء من الدين ، فهو قولنا ، وان كانوا يعنون بالاجتهاد أن يقول برأيه ما أداه اليه ظنه ، فهذا باطل لا يحل أصلا في شيء من الدين ، وإيقاع لفظة « الاجتهاد » على هذا المعنى باطل في الديانة ، وباطل في اللغة ، وتحريف للكلم عن مواضعه ، ونعوذ بالله من هذا *

ومما يبطل قولهم - وان كان فيما أوردنا كفاية - أنهم يقولون : إن كل قائل مجتهد فهو محق مصيب ، ونحن نقول : إنهم في قولهم هذا مخطئون عند الله عز وجل بلا شك ، وإنهم فيه على باطل ، فاذا حكموا لنا بالصواب والصدق في قولنا ، فقد أقرؤا ببطلان قولهم . لاننا محقون في قولنا : إنهم مخطئون باقرارهم ، وفي هذا كفاية لمن عقل . ويقال لهم : أفي المتكلمين في الفتيا أحد أخطأ أم لا ؟ فان قالوا : لا ، كبروا ، لأن الحسن يشهد بان الخطأ موجود ، وان قالوا : نعم ، تركوا قولهم الفاسد : ان كل مجتهد مصيب . ويسألون عن نهيه تعالى عن التفرق ، أنهى عن حق أم عن باطل ؟ فان قالوا : عن حق ، كفروا ، وان قالوا : نهى عن باطل ، تركوا قولهم الفاسد . وكل آية تلونها في باب ذم الاختلاف من كتابنا هذا فهي مبطله لقولهم الفاسد في هذا الباب

وبالله تعالى التوفيق .

ومن ذلك قوله تعالى : « فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر » فلم يطلق لنا تعالى البقاء على التنازع ، وأمرنا بالرد الى النص والأخذ به ، وأيضا فان الدين ليس موكولا الى ما أراد القائلون أن يقولوه ، وقائل هذا كافر ، وإنما الدين مردود الى نص أو إجماع ، فمن خالف الوجه في ذلك فهو مخطئ ، وأيضا فان الله تعالى يقول : « لا يكلف الله نفسا الا وسعها » وليس في الوسع ان يعتقد أحد كون شئ واحد حراما حلالا في وقت واحد ، على انسان واحد ، ولا أن الدين ينتقل حكمه من تحليل الى تحريم اذا حرّم الشئ مفت ما وحلله مفت آخر . وأيضا فان المفتى ليس له أن يشرع ولا أن يحلل ولا أن يحرم ، وإنما عليه أن يخبر عن الله تعالى بحكمه في هذه النازلة ، ومن المحال أن يكون حكم الله تعالى فيها غير مستقر ، إما بتحليل وإما بتحريم وإما بوجوب ، وقوله تعالى : « اليوم أكملت لكم دينكم » مبين ان الحكم قد استقر في كل نازلة ، إما بتحريم وإما بتحليل وإما بإيجاب ، ومن حلل وحرم باختلاف الفقهاء ، فقد أقر أنهم يجرمون ويحللون ويوجبون ، فهذا كفر ممن اعتقده . وقوله تعالى : « ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب » مبطل لقول من قال : إن الشئ يكون حراما حلالا باختلاف الفقهاء فيه ، ونخبر أن قائل ذلك كاذب ، وانه ما حرم الله تعالى فهو حرام لا حلال ، وما أحله تعالى فهو حلال لا حرام ، وكذلك القول فيما أوجب تعالى . وقال عليه السلام : « ان الحلال بين وإن الحرام بين وبينهما مشتبهات لا يعلمها كثير من الناس » فلو لم يكن علينا اصابة الحق ، وكنا لا يلزمنا شئ إلا الاجتهاد فقط - : لكان كل أحد من الناس طالما بحكم تلك المشتبهات ، بل كانوا ناقلين بأقوالهم للحرام البين الى التحليل ، وللحلال البين الى التحريم ، وهذا كفر وتكذيب للنبي صلى

الله عليه وسلم .

فصح لما ذكرنا ان من لم يعلم تلك المشتبهات فقد جهلها ، ومن جهلها فقد أخطأها ولم يصب الحق فيها ، وصح أن القائل في الحرام : إنه حلال ، أو في الحلال : إنه حرام مخطئٌ بيقين لا شك فيه . وبالله تعالى التوفيق .

ويلزم من قال : إن كل قائل مجتهد فهو مصيب :- أن يقول : إن من قال إن المتأولين كفار أن يكون محقاصداً وأن يقول إن من قال إنهم مؤمنون فساق أن يكون محقاصداً ، وأن يقول إن من قال إنهم مؤمنون غير فساق أن يكون محقاصداً ، فيلزم من هذا أن يكون الرجل كافراً مؤمناً فاسقاً فاضلاً في وقت واحد ، وهذا لا يقوله من يقذف بالحجارة . ويلزم من هذا أن يكون المرء في الجنة مخلداً ، وفي النار مخلداً في وقت واحد ، لأن الكافر مخلد في النار ، والمؤمن مخلد في الجنة ، فإذا كان المرء كافراً بقول من قال فيه إنه كافر ، ومؤمناً بقول من قال فيه إنه مؤمن ، فهو في الجنة وفي النار في وقت واحد ، وهذا ما لا يقوله إلا موسوس ، وكل ذلك قد قال به فضلاء أئمة من أهل العلم ، يعني تكفير أهل الأهواء وإبطال تكفيرهم من الصحابة والتابعين إلى هلمَّ جراً .

ويكفي من هذا أن الله تعالى قد نص على أن سبيله واحدة ، وإن سائر السبل متفرقة عن سبيله ، وقد نص النبي صلى الله عليه وسلم على تخطئة جماعة من الصحابة رضي الله عنهم من المجتهدين ، كتخطئته عليه السلام أبا بكر في تقسيمه للرؤيا ، وعمر في قوله في هجرة المهاجرين إلى الحبشة ، وأسيد بن الحضير في قوله : بطل جهاد عامر بن الأكوع ، وسائر الفتاوى التي اخطأوا فيها كأبي السنابل في وضعه على الحامل المتوفى عنها زوجها آخر الاجلين ، ومثل هذا كثير . وبالله تعالى التوفيق .

حدثنا محمد بن سعيد ثنا أحمد بن عبد البصير ثنا قاسم بن اصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن المثنى ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا سفيان

الثورى عن حبيب بن أبى ثابت عن خالد بن سعد قال : دخل أبو مسعود على حذيفة فقال : اعهدي الىّ ، قال : ألم يأتك اليقين ؟ قال : بلى ، فان الضلالة كل الضلالة ان تعرف ما كنت تنكر ، أو تنكر ما كنت تعرف ، وإياك والتلوّن في دين الله أو في أمر الله ، فان دين الله واحد . فبين حذيفة ووافقه أبو مسعود رضى الله عنهما ، وهذا نص قولنا ، والذي لا يجوز غيره ، وهو ما استقر عليه الامر اذ مات النبي صلى الله عليه وسلم وبالله تعالى التوفيق وهو حسبنا ونعم الوكيل

الباب السابع والعشرون

• في الشذوذ

قال أبو محمد : الشذوذ في اللغة - التي خوطبنا بها - هو الخروج عن الجملة ، وهذه اللفظة في الشريعة موضوعة باتفاق على معنى ما ، واختلف الناس في ذلك المعنى

فقلت طائفة : الشذوذ هو مفارقة الواحد من العلماء سائرهم . وهذا قول قد بينا بطلانه في باب الكلام في الاجماع من كتابنا هذا . والحمد لله رب العالمين . وذلك أن الواحد اذا خالف الجمهور الى حق فهو محمود ممدوح ، والشذوذ مذموم باجماع ، فحال أن يكون المرء محمودا مذموما من وجه واحد ، في وقت واحد ، وممتنع أن يوجب شيء واحد الحمد والذم معاً في وقت واحد ، من وجه واحد ، وهذا برهان ضروري . وقد خالف جميع الصحابة رضى الله عنهم أبا بكر في حرب أهل الردة ، فكانوا في حين خلافهم مخطئين كلهم ، فكان هو وحده المصيب ، فبطل القول المذكور .

وقالت طائفة : الشذوذ هو أن يجمع العلماء على أمر ما ، ثم يخرج رجل

منهم عن ذلك القول الذى جامعهم (١) عليه ، وهذا قول أبى سليمان وجهور أصحابنا وهذا المعنى لو وجد نوع من أنواع الشذوذ ، وليس حدا للشذوذ ولا رسماً له . وهذا الذى ذكروا - لو وجد - شذوذ وكفر معاً لما قد بينا فى باب الكلام فى الاجماع أن من فارق الاجماع وهو يوقن أنه إجماع فقد كفر ، مع دخول ما ذكر فى الامتناع والمحال ، وليت شعرى متى تيقنا إجماع جميع العلماء كلهم فى مجلس واحد فيتفقون ثم يخالفهم واحد منهم ! والذى نقول به - وبالله تعالى التوفيق - : إن حد الشذوذ هو مخالفة الحق ، فكل من خالف الصواب فى مسألة ما فهو فيها شاذ ، وسواء كانوا أهل الأرض كلهم بأسرهم أو بعضهم ، والجماعة والجملة هم أهل الحق ، ولولم يكن فى الأرض منهم الا واحد فهو الجماعة وهو الجملة ، وقد أسلم أبو بكر وخديجة رضى الله عنهما فقط ، فكأنهم الجماعة ، وكان سائر أهل الأرض - غيرهما وغير رسول الله صلى الله عليه وسلم - أهل شذوذ وفرقة ، وهذا الذى قلنا خلاف فيه بين العلماء ، وكل من خالف فهو راجع اليه ومقر به شاء أو أبى ، والحق هو الاصل الذى قامت السماوات والأرض به ، قال الله تعالى : « ما خلقنا السماوات والأرض وما بينهما الا بالحق » فإذا كان الحق هو الاصل فالباطل خروج عنه وشذوذ منه ، فلما لم يجوز أن يكون الحق شذوذاً ، وليس الا حق أو باطل صح أن الشذوذ هو الباطل . وهذا تقسيم أوله ضرورى وبرهان قاطع كاف والله الحمد .

ويسئل من قال : إن الشذوذ هو مفارقة الواحد للجماعة : ما تقول فى خلاف الاثنين للجماعة ؟ فان قال : هو شذوذ ، سئل عن الثلاثة للجماعة ثم يزداد واحداً واحداً هكذا أبداً ، فلا بد له من أحد أمرين : إما أن يحد عدداً ما بانه شذوذ ، وان ما زاد عليه ليس شذوذاً ، فيأتى بكلام فاسد

(١) بهامش الاصل « أى وافقهم »

لادليل عليه فيصير شاذاً على الحقيقة ، أو يتأدى حتى يخرج عن المعقول وعن إجماع الأمة فيصير شاذاً على الحقيقة أيضاً ، ولا بد له من ذلك . وبالله تعالى التوفيق

فكل من أداه البرهان من النص أو الإجماع المتيقن الى قول ما ، ولم يعرف أحد قبله قال بذلك القول ، ففرض عليه القول بما أدى اليه البرهان ، ومن خالفه فقد خالف الحق ، ومن خالف الحق فقد عصى الله تعالى . قال تعالى : « قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين » ولم يشترط تعالى في ذلك أن يقول به قائل قبل القائل به ، بل أنكر تعالى ذلك على من قاله ، اذ يقول عز وجل حاكياً عن الكفار منكراً عليهم أنهم قالوا : « ما سمعنا بهذا في الملة الاخرة ان هذا الاختلاق »

قال أبو محمد : ومن خالف هذا فقد انكر على جميع التابعين ، وجميع الفقهاء بعدم ، لان المسائل التي تكلم فيها الصحابة رضی الله عنهم من الاعتقاد أو الثبوت فكلها محصور مضبوط ، معروف عند أهل النقل من ثقات المحدثين وعلمائهم ، فكل مسألة لم يرو فيها قول عن صاحب لكن عن تابع فمن بعده ، فان ذلك التابع قال في تلك المسألة بقول لم يقله أحد قبله بلا شك ، وكذلك كل مسألة لم يحفظ فيها قول عن صاحب ولا تابع ، وتكلم فيها الفقهاء بعدم فان ذلك الفقيه قد قال في تلك المسألة بقول لم يقله أحد قبله ، ومن تقف هذا الباب فانه يجد لأبي حنيفة ومالك والشافعي أزيد من عشرة آلاف مسألة لم يقل فيها أحد قبلهم بما قالوه ، فكيف يسوغ هؤلاء الجهال للتابعين ثم لمن بعدهم أن يقولوا قولاً لم يقله أحد قبلهم ، ويحرم ذلك على من بعدهم البينا ثم الى يوم القيامة ، فهذا من قائله دعوى بلا برهان ، وتخبرني في الدين ، وخلاف الإجماع على جواز ذلك لمن ذكرنا ، فالامر كما ذكرنا . فمن أراد الوقوف على ما ذكرنا فليضبط كل مسألة جاءت عن أحد من الصحابة ، فهم أول هذه الأمة

ثم ليضرب بيده الى كل مسألة خرجت عن تلك المسائل ، فان المفتى فيها قائل
بقول لم يقله أحد قبله ، الا أن بيننا نحن وبين غيرنا فرقا وهو أننا لا نقول
في مسألة قولاً أصلاً الا وقد قاله تعالى في القرآن أو رسوله عليه السلام فيما
صح عنه ، وكفى بذلك أنساً وحقا ، وأما من خالفنا فان أكثر كلامه فيما لم يسبق
اليه ، فن رأيه . وكفى بهذا وحشة . والحمد لله رب العالمين كثيرا . وصلى الله
على محمد خاتم النبيين وحسبنا الله ونعم الوكيل

الباب الثامن والعشرون

في تسمية الصحابة الذين رويت عنهم الفتيا وتسمية الفقهاء المذكورين في
الاختلاف بعد عصر الصحابة رضى الله عنهم

قال أبو محمد : أما الصحابة رضى الله عنهم فهو كل من جالس النبي صلى
الله عليه وسلم ولو ساعة ، وسمع منه ولو كلمة فما فوقها ، أو شاهد منه عليه
السلام أمراً يعيه ، ولم يكن من المنافقين الذين انفصل تفافهم واشتهر حتى ماتوا
على ذلك ، ولا مثل من تفاه عليه السلام باستحقاقه كهيت الخنث ومن جرى
مجره ، فمن كان كما وصفنا أولاً فهو صاحب ، وكلهم عدل إمام فاضل رضى ،
فرض علينا توقيهم وتعظيمهم ، وأن نستغفر لهم ومحبتهم ، وتمررة يتصدق بها
أحدهم أفضل من صدقة أحدنا بما يملك ، وجلسة من الواحد منهم مع النبي
صلى الله عليه وسلم أفضل من عبادة أحدنا دهره كله ، وسواء كان من ذكرنا
على عهده عليه السلام صغيراً أو بالغاً ، فقد كان النعمان بن بشير وعبد الله بن
الزبير والحسن والحسين ابناً على رضى الله عنهم أجمعين من أبناء العشر فأقل
اذ مات النبي صلى الله عليه وسلم ، وأما الحسين فكان حينئذ ابن ست سنين
اذ مات رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان محمود بن الربيع ابن خمس سنين

اذ مات النبي صلى الله عليه وسلم وهو يعقل حجة مجها النبي صلى الله عليه وسلم في وجهه من ماء بئر دارهم ، وكلهم معدودون في خيار الصحابة ، مقبولون فيما روي عنه عليه السلام أتم القبول ، وسواء في ذلك الرجال والنساء ، والمبيد والاحرار

وأما من أدرك رسول الله صلى الله عليه وسلم بعقله وسنه الا أنه لم يلقه فليس من الصحابة ولكنه من التابعين ، كأبي عثمان النهدي ، وأبي رجا العطاردي ، وشرح بن الحارث القاضي ، وعلقمة ، والاسود ، ومسروق ، وقيس بن أبي حازم ، والرحيل الجمعي ، ونباة الجمعي ، وعمر بن ميمون وسلمان ابن ربيعة الباهلي ، وزيد بن صوحان وأبي مريم الحنفي ، وكعب بن سور وعمر بن يثربي ، وغيرهم ، واعداد لا يحصهم الا خالقهم عز وجل ، ومن هؤلاء من أفتى أيام عمر بن الخطاب ، وقضى بين الناس زمن عمر وعثمان

وأما من ارتد بعد النبي صلى الله عليه وسلم وبعد أن لقيه وأسلم ثم راجع الاسلام وحسنت حاله ، كالأشعث بن قيس ، وعمر بن معدى كرب وغيرها ، فصحبته له معدودة ، وهو بلا شك من جملة الصحابة ، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « أسلمت على ما سلف لك من خير » ، وكلهم عدول فاضل من أهل الجنة قال الله تعالى : « محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعا سجدا يبتغون فضلا من الله ورضوانا سيماهم في وجوههم من أثر السجود ذلك مثلهم في التوراة ومثلهم في الانجيل كزراع أخرج شطأه فآزره فاستغلظ فاستوى على سوقه يعجب الزراع ليغيظ بهم الكفار وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة وأجرا عظيما » وقال تعالى : « لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا وكلا وعد الله الحسنى » الآية . وقال تعالى : « إن الذين سبقوا لهم منا الحسنى أولئك عنها مبعدون لا يسمعون حسيها وهم فيما

اشتيت أنفسهم خالدون لا يحزنهم الفزع الاكبر وتلقاهم الملائكة هذا يومكم الذي كنتم توعدون ،

قال أبو محمد : هذه مواعيد الله تعالى ووعد الله مضمون تمامه ، وكلهم ممن مات مؤمنا قد آمن وعمل الصالحات ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « دعوا الى أصحابي فلو كان لاحدكم مثل أحد ذهباً فأنفقه في سبيل الله ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه »

وقد قال قوم : إنه لا يكون صاحباً من رأى النبي صلى الله عليه وسلم مرة واحدة لكن من تكررت صحبه

قال أبو محمد : وهذا خطأ بيقين ، لانه قول بلا برهان ، ثم نسأل قائله عن حد التكرار الذي ذكر ، وعن مدة الزمان الذي اشترط ، فان حداً في ذلك حداً كان زائداً في التحكم بالباطل ، وإن لم يحد في ذلك حداً كان قائلاً بما لا علم له به وكفى بهذا ضلالاً . وبرهان بطلان قوله أيضاً : أن اسم الصحبة في اللغة إنما هو لمن ضمته مع آخر حالة ما فانه قد صحبه فيها ، فلما كان من رأى النبي صلى الله عليه وسلم وهو غير منابذ له ولا جاحد لنبوته قد صحبه في ذلك الوقت وجب أن يسمى صاحباً . وأما التابعون ومن بعدهم فأنما لنا ظاهر أحوالهم ، إذ لا شهادة من الله تعالى لاحد منهم بالنجاة ، وليس كل التابعين فمن بعدهم عدلاً ، فأنما براعى أحوالهم ، فمن ظهر منه الفضل والعلم فهو مقبول النقل

قال أبو محمد : وقد غزا رسول الله صلى الله عليه وسلم هوازن بجنين في اثني عشر ألف مقاتل كلهم يقع عليهم اسم الصحبة ، ثم غزا تبوك في أكثر من ذلك ووفد عليه جميع البطون من جميع قبائل العرب وكلهم صاحب ، وعددهم بلاشك يبلغ أزيد من ثلاثين ألفاً انسان . ووفد عليه صلى الله عليه وسلم وفود الجن فاسلموا وصح لهم اسم الصحبة ، وأخذوا عنه صلى الله عليه وسلم القرآن وشرائع الاسلام . وكل من ذكرنا من لقي النبي صلى الله عليه وسلم وأخذ عنه

فكل اسرى منهم إنسهم وجنهم فبلا شك أفنى أهله وجيرانه وقومه ،
هذا أمر يعلم ضرورة ، ثم لم ترو الفتيا في العبادات والاحكام إلا عن مائة ونيف
وثلاثين منهم فقط من رجل وامرأة بعد التقصى الشديد ، فكيف يسع من
له رمق من عقل ، أو مسكة من دين وشعبة من حياء أن يدعى عليهم الاجماع
فيما لا يوقن أن جميعهم قال به وعلمه ، لاسيما وإنما تنازعهم في دعوى الاجماع
عليهم في الخطأ المخالف لكلام الله عز وجل في القرآن ، والثابت عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم ، فهذا هو المعجب وفيما ذكرنا يقين العلم بكذب من ادعى
الاجماع على ما يمكن أن يخفى من أحكام القرآن والسنن ، فكيف على خلاف
القرآن والسنن

قال أبو محمد : وهذا حين نذكر إن شاء الله تعالى اسم كل من روى عنه
مسألة فما فوقها من الفتيا من الصحابة رضى الله عنهم ، وما فاتنا منهم إن كان
فات إلا يسير جدا ممن لم يرو عنه أيضا إلا مسألة واحدة أو مسألتان وبالله
تعالى التوفيق.

المكثرون من الصحابة رضى الله عنهم فيما روى عنهم من الفتيا
عائشة أم المؤمنين ، عمر بن الخطاب ، ابنه عبد الله ، علي بن أبي طالب ، عبد
الله بن العباس ، عبد الله بن مسعود ، زيد بن ثابت . فهم سبعة يمكن أن يجمع
من فتيا كل واحد منهم سفر ضخيم ، وقد جمع أبو بكر محمد بن موسى بن يعقوب
ابن أمير المؤمنين المأمون فتيا عبد الله بن العباس في عشرين كتابا وأبو بكر
المذكور أحد أئمة الاسلام في العلم والحديث .

والمتوسطون منهم فيما روى عنهم من الفتيا رضى الله عنهم
أم سلمة أم المؤمنين ، أنس بن مالك ، أبو سعيد الخدرى ، أبو هريرة ،
عثمان بن عفان ، عبد الله بن عمرو بن العاص ، عبد الله بن الزبير ، أبو موسى
الاشعري ، سعد بن أبي وقاص ، سلمان الفارسي ، جابر بن عبد الله ، معاذ

ابن جبل ، أبو بكر الصديق . فهم ثلاثة عشر فقط ، يمكن أن يجمع من فتيا كل امرئ منهم جزء صغير جداً . ويضاف أيضا اليهم طلحة ، الزبير ، عبدالرحمن ابن عوف ، عمران بن الحصين ، أبو بكر ، عبادة بن الصامت ، معاوية بن أبي سفيان .

والباقون منهم رضى الله عنهم مقلون في الفتيا

لا يروى عن الواحد منهم الا المسألة والمسألان والزيادة اليسيرة على ذلك فقط ، يمكن أن يجمع من فتيا جميعهم جزء صغير فقط بعد التقصى والبحث ، ذوم رضى الله عنهم : أبو الدرداء ، أبو اليسر ، أبو سلمة الخزومي ، أبو عبيدة ابن الجراح ، سعيد بن زيد ، الحسن والحسين ابنا علي بن أبي طالب ، النعمان ابن بشير ، أبو مسعود ، أبي بن كعب ، أبو أيوب ، أبو طلحة ، أبو ذر ، أم عطية ، صفية أم المؤمنين ، حفصة أم المؤمنين ، أم حبيبة أم المؤمنين ، وأسامة ابن زيد ، جعفر بن أبي طالب ، البراء بن عازب ، قرظة بن كعب ، أبو عبد الله البصري ، نافع أخو أبي بكر لأمه ، المقداد بن الاسود ، أبو السنابل بن بمكك ، الجارود العبدي ، ليلى بنت قائف ، أبو محذورة ، أبو شريح الكعبي أبو برزة الاسلمي ، أسماء بنت أبي بكر ، أم شريك الحولاء بنت تويت ، أسيد ابن الحضير ، الضحاك بن قيس ، حبيب بن مسلمة ، عبد الله بن أنيس ، حذيفة ابن اليمان ، نمامة بن أنال ، عمار بن ياسر ، عمرو بن العاص ، أبو الغادية الجهني السلمي ، أم الدرداء الكبرى ، الضحاك بن خليفة المازني ، الحكم بن عمرو الففاري ، وابصة بن معبد الاسدي ، عبد الله بن جعفر ، عوف بن مالك ، عدي بن حاتم ، عبد الله بن أبي أوفى ، عبد الله بن سلام ، عمرو بن عبسة ، عتاب بن أسيد ، عثمان بن أبي العاص ، عبد الله بن مرجس ، عبد الله ابن رواحة ، عقيل بن أبي طالب ، طائذ بن عمرو ، أبو قتادة ، عبد الله بن معمر العدوي ، عمير بن سعد ، عبد الله بن أبي بكر الصديق ، عبد الرحمن بن

أبي بكر الصديق ، عائكة بنت زيد بن عمرو ، عبد الله بن عوف الزهري ،
سعد بن معاذ ، أبو منيب ، سعد بن عبادة ، قيس بن سعد ، عبد الرحمن بن
سهل ، سمرة بن جندب ، سهل بن سعد الساعدي ، معاوية بن مقرن ، سويد
ابن مقرن ، معاوية بن الحكم ، سهلة بنت سهيل ، أبو حذيفة بن عتبة ،
سلمة بن الأكوع ، زيد بن أرقم ، جرير بن عبد الله البجلي ، جابر بن سمرة ،
جويرية أم المؤمنين ، حسان بن ثابت ، حبيب بن عدى ، قدامة بن مظعون
عثمان بن مظعون ، ميمونة أم المؤمنين ، مالك بن الحويرث ، أبو أمامة الباهلي ،
محمد بن مسلمة ، خباب بن الارت ، خالد بن الوليد ، ضمرة بن العيص ،
طارق بن شهاب ، ظهير بن رافع ، رافع بن خديج ، فاطمة بنت رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، فاطمة بنت قيس ، هشام بن حكيم بن حزام ، أبوه حكيم
ابن حزام ، شرحبيل بن السمط ، أم سليم ، دحية بن خليفة الكلبي ، ثابت
ابن قيس بن الشماس ، ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، سرق (١)
المغيرة بن شعبة ، بريدة بن الحصيب الأسلمي ، رويفع بن ثابت ، أبو حميدة
أبو أسيد ، فضالة بن عبيد ، رجل يعرف بأبي محمد ، رويضا عنه وجوب
الوتر (هو من الانصار اسمه مسعود بن أوس نجاري بدرى) زينب بنت
أم المؤمنين أم سلمة ، عتبة بن مسعود ، بلال المؤذن ، مكرز ، عرفة بن
الحارث ، سيار بن روح أو روح بن سيار ، أبو سعيد بن المعلى ، العباس
ابن عبد المطلب ، بسر بن أبي أرطاة ، ويقال بسر بن أرطاة ، صهيب بن
سنان ، أم أيمن ، أم يوسف ، ماعز ، الغامدية ، فهم ثناح (٢)

(وأما فقهاء التابعين الذين روى عنهم الفتيا فن بعدهم)

فنحن ان شاء الله تعالى نذكر من عرف منهم على البلاد المشهورة في صدر

(١) بضم السين المهملة وفتح الراء المشددة

(٢) كذا في الاصل ، ويظهر أنه رمز الى عدد بنوع من حساب الجمل لا أعرفه

الاسلام خاصة ، وأما بعد ذلك فلا يحصيهم الا الله عز وجل
(مكة أعزها الله)

عطاء بن أبي رباح (١) مولى أم كرز الخزاعية ، طاوس بن كيسان الفارسي
والأسود والد عثمان بن الأسود مجاهد بن جبر ، عبيد بن صير الليثي ،
ابنه عبد الله بن عبيد ، عمرو بن دينار عبد الله بن أبي مليكة ، عبد الله بن
سابط ، عكرمة مولى ابن عباس . وهؤلاء من أصحاب ابن عباس رضى الله
عنهم ، وقد أخذوا أيضا عن ابن عمر ، وأم المؤمنين عائشة ، وعلى وجابر .
ثم أبو الزبير المسكي ، وعبد الله بن خالد بن أسيد ابن أبي العيص بن أمية ،
وعبد الله بن طاوس ، ثم بعدهم عبد الملك بن عبدالعزيز بن جريح ، سفيان
ابن عيينه ، وكان أكثر فتياه في المناسك ، وكان يتوقف في الطلاق وبعدهم مسلم
ابن خالد الزنجي ، سعيد بن سالم القداح ، وبعدهما محمد بن إدريس الشافعي ،
ثم ابن عمه ابراهيم بن محمد الشافعي ، أبو بكر عبد الله ابن الزبير الحميدي ،
أبو الوليد موسى بن أبي الجارود ثم أبو بكر بن أبي مسرة ، ثم غلب عليهم
تقليد الشافعي إلا من لا تقف الآن على اسمه منهم .

(المدينة أعزها الله وحرسها)

سعيد بن المسيب الخزومي ، وكان على بنت أبي هريرة وأخذ عنه كثيرا
وعن سعد بن أبي وقاص وغيره ، عروة بن الزبير بن العوام ، القسم بن محمد
ابن أبي بكر الصديق ، وأخذ عن عائشة أم المؤمنين ، عبيد الله بن عبد الله
ابن عتبة بن مسعود الهذلي وأخذ عن ابن عباس ، خارجة بن زيد بن ثابت
وأخذ عن أبيه أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام الخزومي سليمان
ابن يسار ، أخذ عن أمي المؤمنين عائشة وأم سلمة وعن غيرهما من الصحابة
(١) في الاصل : «عطاء بن مكثر بن أبي رباح» والصواب «عطاء بن أبي رباح» وزيادة
« بن مكثر » خطأ فاحش فليس في نسب عطاء هذا الاسم

وهؤلاء هم الفقهاء السبعة المشهورون في المدينة

(وكان من أهل الفتيا أيضا فيها)

أبان بن عثمان بن عفان وأخذ عن أبيه ، عبد الله وسالم ابنا عبد الله بن عمر ، أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ، علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، ابنه محمد وأخذ عن جابر ، أبو بكر بن سليمان بن أبي خيثمة العدوي عدى قريش ، نافع مولى ابن عمر ، روي عنه نحو عشر مسائل من فتياه ، عمرة بنت عبد الرحمن بن سعد بن زرارة أخى أبي أمامة ، أسعد ابن زرارة رضى الله عنه ، وذكر سفيان أنها كانت تستفتى في البيوع ، وأخذت عن طائفة وعن الصواحب الانصاريات ، ومروان بن الحكم قبل أن يقوم بالشام وكان دون هؤلاء ، وبعدهم أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وابناه محمد وعبد الله ، عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان ، وابنه محمد ، عبد الله والحسن ابنا محمد بن الحنفية وهو محمد بن علي بن أبي طالب ، جعفر ابن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، عبد الرحمن بن القاسم بن محمد ابن أبي بكر الصديق ، مصعب بن محمد بن حريز العبدري ، محمد بن المنكدر التيمي ، محمد بن مسلم بن شهاب الزهري ، - وقد جمع محمد بن احمد بن مفرج فتاويه في ثلاثة أسفار ضخمة على أبواب الفقه - عبد الله بن الحسن بن الحسين ابن علي بن أبي طالب ، يحيى بن سعيد بن قيس الانصارى ، أبو الزناد عبد الله بن يزيد بن هرمز ، عمر بن حسين ، سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ، - ربيعة بن أبي عبد الرحمن مولى بني تميم من قريش - وهو ربيعة الرأي - العباس بن عبد الله بن معبد بن العباس بن عبد المطلب ، عبد الرحمن بن حرملة الاسلمى ، زيد بن أسلم ، عثمان بن عروة بن الزبير ، صفوان بن سليم ، اسماعيل بن أمية بن عمرو بن سعيد بن العاص الاموى . ثم كان بعد هؤلاء عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب ، محمد بن عبد الرحمن

ابن أبي ذئب القرشي العامري ، محمد بن اسحق ، مالك بن أنس ، عبد العزيز ابن أبي سلمة الماجشون ، محمد بن عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف ولى قضاء المدينة وبفتياه ضرب جعفر بن سليمان بن علي بن عبد الله بن العباس مالك بن أنس . وبعدهم أصحاب مالك : كعبد العزيز بن أبي حازم ، والمغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة بن المغيرة المخزومي ومحمد بن مسلمة بن محمد بن هشام بن اسماعيل بن الوليد بن المغيرة المخزومي وله ديوان كبير جدا سمعاه من مالك ، وعبد الله بن نافع الاعور الصائغ ، وعبد الملك بن عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون ، ومطرف بن عبد الله بن مطرف بن سليمان بن يسار (١) وأبو مصعب أحمد بن أبي بكر بن الحارث بن زرارة ابن المصعب بن عبد الرحمن بن عوف الزهري ، وهو آخر من بقى من الفقهاء المشاهير بالمدينة ، ومات سنة اثنتين وأربعين ومائتين أيام المتوكل ، وولى قضاء المدينة ، وقل العلم بها بعد ذلك ، فان الله وإنا إليه راجعون ، والله ولى التوفيق وهو حسبنا ونعم الوكيل .

فقهاء البصرة بعد الصحابة رضى الله عنهم

عمرو بن سلمة الجرمي ، وأدرك النبي صلى الله عليه وسلم ولأبيه محبة ، أبو مريم الحنفى ، كعب بن سور (٢) عمرو بن يثربى ، الحسن بن أبي الحسن وأدرك خمسمائة من الصحابة ، وقد جمع بعض الفقهاء فتياه فى سبعة أسفار ضخمة ، جابر بن زيد أبو الشعثاء أخذ عن ابن عباس ، محمد بن سيرين ، يحيى بن يعمر ، أبو قلابة عبد الله بن زيد الجرمي ، مسلم بن يسار ، أبو العالية الرياحي مولى (٣) بكر بن

(١) هو ابن اخت مالك بن أنس (٢) يضم السين المهمة وهو أزدي وكان قاضى البصرة زمن الصحابة ولاء عمرو بن الخطاب ذكر البخارى فى التاريخ الصغير (٤٠) أنه قتل يوم الجبل وله ترجمة فى طبقات ابن سعد (ج ٧ قسم ١ ص ٦٥) (٣) هو مولى امرأة من بنى رياح وليس مولى بكر كما يظن من ظاهر تصرف المؤلف ، بل بكر أحد الفقهاء الذين سرد المؤلف أسماءهم

عبد الله المزني ، حميد بن عبد الرحمن (١) ، مطرف بن عبد الله بن الشخير
الحرمي ، زرارة بن أوفى ، أبو بردة بن أبي موسى الاشعري ، معبد بن عبد
الله بن عكيم (٢) الجهنى ، عبد الملك بن يعلى الليثى القاضى ، بلال بن أبي بردة
ابن أبي موسى الاشعري . وهؤلاء لقوا أكابر الصحابة رضى الله عنهم . ثم
كان بعدهم : أيوب بن كيسان المصختياني ، سليمان بن طرخان التيمي مولى يونس
ابن عبيد ، عبد الله بن عون ، خالد بن أبي عمران (٣) ، القاسم بن ربيعة ،
أشعث بن عبد الملك الحمراني ، حفص بن سليمان المنقري ، قتادة بن دحامة
السدوسي ، إياس بن معاوية القاضى . وبعدهم : سوار بن عبد الله القاضى العنبري
أبو بكر العتكي ، عثمان بن مسلم (٤) البقي ، طلحة بن إياس القاضى ، عبيد الله
ابن الحسن العنبري القاضى ، أشعث بن جابر (٥) عمرو بن عبيد ثم كان بعده هؤلاء :
عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي ، سميد بن أبي عروبة ، حماد بن سلمة ،
حماد بن زيد ، عبد الله بن داود الخريبي (٦) اسماعيل بن عليه ، بشر بن المفضل
ابن لاحق ، معاذ بن معاذ العنبري ، أبو عاصم الضحاك بن مخلد ، معمر بن
راشد ، قرش بن أنس ، عبيد الله بن معاذ بن معاذ ، محمد بن عبد الله
الانصاري ، كلثوم بن كلثوم * ثم دخل عندهم رأى أبي حنيفة ييوسف بن
خالد وغيره ، ورأى مالك بأحمد بن المفضل الا قليلا ممن لم يبلغنا امره . ومن
بلغنا ذكره كسليمان بن حرب الواشجي ، فإنه كان جاريا على السنن الاول في فتياه ،

(١) هو الحيري . ووقع في الاصل بين انظي « المزني » و « حميد » لفظ « صليه » ولم
نقهر له معنى ولا وجها ويستكرر مرارا بين الاسماء فانه أعلم (٢) بضم العين المهملة
(٣) هذا ليس من البصريين بل هو من أهل تونس كان فقيه أهل المغرب ومفتي أهل
مصر والمغرب (٤) في الاصل « سليمان » وهو خطأ ، و « البقي » بفتح الباء الموحدة
وكسر التاء المثناة المشددة (٥) في المصرية « أشعث بن جابر بن زيد » وكذلك في الاندلسية
الا أنها زادت أيضا « بن عمرو بن عبيد » وكلاهما خطأ والصواب ما صنعناه فأشعث بن
جابر هو أشعث بن عبد الله بن جابر الحداني « وعمرو بن عبيد هو القندري المشهور وكلاهما
من فقهاء البصرة (٦) بضم الحاء المعجمة وفتح الراء

وابراهيم بن عليّة ، ويحيى بن اكرم القاضي ، وعبد السلام بن عمر ، ويحيى بن سعيد القطان ، وعبد الرحمن بن مهدي ، وخالد بن الحارث الهجيمي ، وعبد الوارث بن سعيد التنوري ، وشعبة بن الحجاج ، ونظرائهم من أئمة المحدثين ممن لاشك في سمعة علمه بالسنن والآثار عن الصحابة ، وفي أنه كان لا يقلد احدا في دينه .

فهم معدودون فيمن ذكرنا ، ولكن فتاويهم قليلة جدا ، وأما كانوا يعولون في فتيام على مارووا من فتاوى الصحابة والتابعين ، ولا يكادون يستدلون في كثير ممن ذكرنا ، لا يحفظ عنه الا المسألة والمسألتان ونحو ذلك ، وكثير منهم أكثر في الفتيا جدا .

فقهاء الكوفة بعد الصحابة رضي الله عنهم

علمقة بن قيس النخعي ، الاسود بن يزيد النخعي وهو عم علقمة أخو أبيه ، أبو ميسرة عمرو بن شرحبيل الهمداني ، مسروق بن الاجدع الهمداني ، عبيدة السلماني ، شريح بن الحارث الكندي القاضي ، سلمان بن ربيعة الباهلي ، زيد بن صوحان ، سويد بن غفلة ، الحارث بن قيس الجعفي ، عبد الرحمن بن يزيد بن قيس النخعي ، أخو الاسود بن يزيد بن عبد الله بن عتبة بن مسعود القاضي ، خيثمة بن عبد الرحمن ابو حذيفة ، سلمة بن صهيب أبو عطية ، مالك بن عامر أبو الأخرص ، عبد الله بن سبخرة ، زر بن حبیش الاسدي ، خلاص بن عمرو ، وهو من أصحاب علي رضي الله عنه . عمرو بن ميمون الاودي من أصحاب معاذ بن جبل ، همام بن الحارث ، نباتة الجعفي ، الحارث بن سويد ، زيد بن معاوية النخعي ، معضد الشيباني ، الربيع بن خثيم الثوري ، عتبة بن فرقد السلمی ، ابنه عمرو ، صلة بن زفر العبسي ، شريك ابن حنبل ، أبو وائل شقيق بن سلمة الأسدي ، عبيد بن فضالة ، وهؤلاء أصحاب ابن مسعود وعلي . وأكابر التابعين كانوا يفتون في الدين ويستفتيهم

الناس ، وأكابر الصحابة احياء حاضرون يجوزون لهم ذلك ، وأكثرهم قد أخذ عن عمر بن الخطاب وعائشة أم المؤمنين وعلى وغيرهم . ولقي عمرو ابن ميمون معاذ بن جبل وصحبه وأخذ عنه ففعل ذلك وأوصاه معاذ عند موته أن يلحق بابن مسعود فيصحبه ويطلب العلم عنده . ويضاف الى هؤلاء أبو عبيدة وعبد الرحمن ابنا عبد الله بن مسعود ، وعبد الرحمن بن أبي ليلى الانصار ، وأخذ عن مائه وعشرين من الصحابة . وميسرة وزادان والضحاك المسرفي * ثم كان بعدهم ابراهيم النخعي ، وعامر الشعبي ، وسعيد ابن جبير مولى بني أسد صاحب ابن عباس ، والقاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله ابن مسعود الهذلي ، وأبو بكر بن أبي موسى الاشعري ، وكان سائر اخوته بالبصرة ، ومحارب بن دثار سدوسي ، والحكم بن عتيبة ، وجبل بن سحيم الشيباني وصحب ابن عمر * ثم كان بعد هؤلاء حماد بن أبي سليمان ، ومنصور ابن المعتز السلمي ، والمغيرة بن مقسم الضبي ، وسليمان الأعمش مولى بني أسد ، ومسعر بن كدام الهلالي * ثم كان بعد هؤلاء : محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى القاضي ، وعبد الله بن شبرمة القاضي الضبي ، وسعيد بن أشوع (١) القاضي وشريك القاضي النخعي ، والقاسم بن معن ، وسفيان بن سعيد الثوري ، وأبو حنيفة النعمان بن ثابت ، والحسن بن صالح بن حي * ثم كان بعدهم : حفص ابن غياث القاضي ، ووكيع بن الجراح ، وأصحاب أبي حنيفة كابي يوسف القاضي ، وزفر بن الهذيل بصرى سكن الكوفة ، وحماد بن أبي حنيفة ، والحسن بن زياد اللؤلؤي القاضي ، ومحمد بن الحسن قاضي الرقة ، وعافية القاضي ، واسد بن عمرو ، ونوح بن دراج القاضي ، وأصحاب سفيان الثوري كالا شجعي ، والمعاوي بن عمران ، وصاحبي الحسن بن حي : حميد الرؤاسي ، ويحيى ابن آدم ، وقوم من أصحاب الحديث لم يشتهروا بالفتيا * ثم غلب عليهم تقليد

(١) بفتح الهزة والواو بينهما شين معجمة ساكنة

أبي حنيفة ، وإنما ذكرنا من ذكرنا من أصحاب أبي حنيفة دون سائرهم لأنهم لم يستهلكوا في التقليد ، بل خالفوه باختيارهم في كثير من الفقه ، فدخلوا من أجل ذلك في جملة الفقهاء . وكذلك من ذكرنا في فقهاء المدينة من أصحاب مالك ومن ذكره منهم في فقهاء أهل مصر . وأما من استهلك في التقليد فلم يخالف صاحبه في شيء فليس أهلاً أن يذكر في أهل الفقه ، ولا يستحق أن يلحق اسمه في أهل العلم ، لأنه ليس منهم ، ولكنه كمثل الحمار يحمل أسفارا . وبالله تعالى التوفيق وهو حسبنا ونعم الوكيل

فقهاء الشام بعد الصحابة رضى الله عنهم

أبو ادريس الخولاني ولقي معاذاً وأخذ عنه ، شرحبيل بن الصمت ، عبد الله ابن أبي زكريا الخزاعي ، قبيصة بن ذؤيب الخزاعي وطلب بالمدينة ، وجنادة بن أبي أمية ، وسليمان بن حبيب الحاربي ، والحارث بن عميرة الزبيدي ، وخالد ابن معدان ، وعبد الرحمن بن غنم الأشعري ، وجبير بن نفير* ثم كان بعدهم عبد الرحمن بن جبير بن نفير ، ومكحول ، وعمر بن عبد العزيز ، ورجاء ابن حيوة ، وكان عبد الملك بن مروان يمد في الفقهاء قبل أن يلي ماولى ، وحدير بن كريب (١) ثم كان بعد هؤلاء يحيى بن حمزة القاضي ، وأبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو الأوزعي ، واسماعيل بن أبي المهاجر ، وسليمان - هو مولى - ابن موسى الاموي (٢) ، وسعيد بن عبد العزيز ، ثم غلظ بن الحسين ، والوليد بن مسلم ، والعباس بن يزيد صاحب الاوزاعي ، وشعيب بن اسحق صاحب ابى حنيفة ، وأبو اسحق الفزاري صاحب ابن المبارك* ثم لم يكن بعد هؤلاء في الشام فقيه مشهور

(١) « حدير » بالحاء والذال المهمتين وهو « كريب » مصفران (٢) سليمان هو ابن موسى وهو مولى لبني أمية ، ولذلك وضعنا لفظ « هو مولى » بين خطين

فقهاء مصر بعد الصحابة رضى الله عنهم

يزيد بن أبي حبيب ، وبكير بن عبد الله بن الاشج (١) ، وبعدهما عمرو بن الحارث ، وقد روى عن ابن وهب أنه قال: لو عاش لنا عمر وبن الحارث ما احتجنا معه الى مالك ولا الى غيره ، وهو انصارى (٢) والليث بن سعد ، وعبيد الله ابن أبي جعفر ، وبعدهم أصحاب مالك كعبد الله بن وهب و عثمان بن كنانة ، وأشهب ، وابن القاسم على غلبة تقليد مالك عليه الا فى الاقل * ثم أصحاب الشافعى كأبي ابراهيم اسمعيل بن يحيى المزنى ، وأبى يعقوب يوسف بن يحيى البويطى ، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم * ثم غلب عليهم تقليد مالك وتقليد الشافعى الاقوما قليلا لهم اختيارات كمحمد بن على بن يوسف ، وأبى جعفر أحمد ابن محمد الطحاوى وغيرهما

وكان بالقيروان سحنون بن سعيد وله كثير من الاختيار ، وسعيد ابن محمد بن الحداد

وكان بالاندلس ممن له أيضاً شئ من الاختيار يحيى بن يحيى ، وعبد الملك ابن حبيب ، وبقى بن مخلد ، وقاسم بن محمد صاحب الوثائق ، يحفظ لهم فتاوى يسيرة . وكذلك أسلم بن عبدالعزيز القاضى ومنذر بن سعيد *
وممن أدركنا من أهل العلم على الصفة التى من بلغها استحق الاعتراف به فى الاختلاف : مسعود بن سليمان بن مفلت ، ويوسف ابن عبد الله بن محمد بن عبد البر النرى *

وكان باليمن مطرف بن مازن قاضى صنعاء وعبد الرزاق بن همام ، وهشام بن يوسف ، ومحمد بن ثور ، وسهاك بن الفضل .

ومن الأئمة المتقدمين من أهل الثبات على السنن الاول، ولكنهم ليسوا

(١) بالشين المعجمة والجيم المشددة وفى الاصل « الاشجع » وهو خطأ (٢) هنا فى الاصل

لفظ « صليبه » انظر هامش ص ٩٨

في أعداد أهل الأمصار ، منهم خراسانيون ، ومنهم من سكن بغداد
قال أبو محمد : عبد الله بن المبارك الخراساني ، ونعيم بن حماد ، وأبو ثور
إبراهيم بن خالد الكلبي صاحب الشافعي بغدادى ، وأحمد بن محمد بن حنبل
سروزي سكن بغداد ، واسحق بن راهويه نيسابورى سكن بغداد ،
وأبو عبيد القاسم بن سلام اللغوى كوفى سكن بغداد ، وسليمان بن داود بن
على بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف ، وحسين بن
على الكرابيضى بغدادى ، وكان أبو خيثمة زهير بن حرب يجرى مجراهم ، ولم
يكن له اتساعهم ، وأبو حاتم محمد بن إدريس الحنظلى (١) ، وأبو زرعة
عبيد الله بن عبد الكريم الرازيان وكان هشيم بن بشير له اختيارات *

وكان بعد هؤلاء داود بن على ، ومحمد بن نصر المروزي ، ومحمد بن اسمعيل
البخارى ، ثم محمد بن جرير الطبرى ، ومحمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابورى ،
وأصحاب داود كمحمد ابنه ، وعبد الله بن أحمد بن المغلس ، وعبد الله بن محمد
رويم ، وعبد الله بن محمد الرضيع ، وأبى بكر بن النجار (٢) ، وأبى بكر أحمد
ابن محمد الاوانى (٣) ، والخلال ، وأبى الطيب محمد بن أحمد الديباجى ،
بغداديون كلهم

ومن نظرانهم ولكنهم من أصحاب القياس : أبو عبيد على بن حرب (٤)
قاضى مصر ، وأبو اسحق إبراهيم بن جعفر بن جابر قاضى حلب ، وكانا مائلين
الى الشافعى * ومن هؤلاء أيضا : محمد بن شعاع البلخى ، وأحمد بن أبى
صمران ، وبكار بن قتيبة بصرى ولى قضاء مصر وبهامات ، فهؤلاء أيضا لهم

(١) هنا بالاصل لفظ « صليبه » أنظر هامش ص ٩٨ (٢) فى النسخة المصرية « البعث »
ولم أعرف من هو (٣) لم أعرفه . و « أوانا » بليدة كثيرة البساتين والشجر ينهالين
بغداد عشرة فرائخ (٤) هذا الاسم خطأ صوابه « أبو عبيد الله محمد بن عبدة بن حرب »
انظر ترجمته فى كتاب قضاء مصر وملحقه (ص ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٥١٤ - ٥١٨) وفى الجواهر
المضية (٢: ٨٧) وفى لسان الميزان (٥: ٢٧٢)

اختيارات وان كانوا في الاغلب لا يفارقون أباحيفة وأصحابه زفر وأبا (١) يوسف ومحمد بن الحسن .

قال ابو محمد: وهذا الباب له منفعة عظيمة في تكذيب دعوى الاجماع في مسائل الفقه التي لا تتم اقوال الناس فيها الا بالرواية . فهؤلاء - الذين ذكرنا - هم الذين يعتمد خصومنا باقوالهم في الخلاف ، وباجماعهم في الاجماع بعد اجماع الصحابة ، وهؤلاء الذين رويت عنهم الاقوال في مسائل الفقه ، وكثير من هؤلاء لا يحفظ عنهم الا المسألتان والثلاث ، وربما فاتتا من لم نذكر إلا أنهم بلا شك يسير ، ومن لا يحفظ عنه الا اليسير جداً ، ونحن بشر والكمال من الناس للنبيين عليهم السلام ، ولمن وصفه النبي عليه السلام بالكمال . وبالله تعالى التوفيق .

فاذا لم يضبط من التابعين إلا من سمينا ، وكل من يدري شيئاً من الاخبار يوقن قطعاً بأنهم ماؤا الارض من اقصى السند ، وأقصى خراسان الى ارمينية ، واذربيجان الى الموصل ، وديار ربيعة ، وديار مضر الى اقصى الشام ، الى مصر ، الى افريقيه ، الى اقصى الاندلس ، الى أقصى بلاد البربر ، الى الحجاز واليمن ، وجميع جزيرة العرب ، الى العراق ، الى الاهواز ، الى فارس ، الى كرمان ، الى سجستان ، الى كابل ، الى السند ، واصبهان ، وطبرستان ، وجرجان ، والجبال ، وأن جميع هذه البلاد فشا فيها الاسلام ، وغلب عليها ، والله تعالى الحمد ، وانه لم يكن للمسلمين في جميع ما ذكرنا من البلاد ولا قرية ضخمة إلا كان فيها المفتي والمقرئ ، وربما أكثر من واحد ، فكيف يسوغ لذي عقل - له حظ من دين يخاف الله تعالى في الكذب ، ويتقى العار والشهرة والافتضاح بالا فك على كل مفت كان في البلاد المذكورة - : في دعواه الاجماع على ما لا يتيقن ان كل واحد من مفتي جميع تلك البلاد قال به ،

(١) في الاصل « زفر بن يوسف » وهو خطأ

واذا كان من سمينا هم جزءاً يسيراً ممن لم يبلغنا اسمه لا يوجد لا أكثرهم الامسائل
يسيرة جداً وهم عدد يسير ، فأين فتاويهم في سائر مالم يرد عنهم ، فكيف
بمن لم يسم منهم . فصح يقينا انه لا يحصى جميع أقوال التابعين ، ثم أقوال
أهل عصر عصر بعدهم في كل نازلة : - الا الله تعالى خالقهم الذي لا يخفى عليه
شيء من خلقه ، والله ما أحصت الملائكة ذلك لان كل ملك انما يحصى
أقوال من جعل عليه حفيظاً ورقيباً عتيداً لا قول من سواه ، فكيف أن
يتعاطى الاحصاء لذلك كله من لم يؤت من العلم الا قليلاً *

فوضح وضوحاً كالشمس في يوم صحو أن كل من ادعى الاجماع على ما عدا
ما قد جاء اليقين بان من لم يقله لم يكن مسلماً - : فهو كاذب آفك مفتر ، ونعوذ
بالله من الكذب على كافر واحد ، فكيف على ناس كثير ، فكيف على مؤمن ،
فكيف على جميع علماء أهل الاسلام ، أو لهم عن آخرهم ، قديماً وحديثاً . هذا
أمر تقشعر منه الجلود ، ونعوذ بالله العظيم من الخذلان * ثم انه لا سبيل أن
يوجد في مسألة ذكر قول لكل من سمينا على قلتهم فيمن لم نسم ، وانما يوجد
في المسألة رواية عن بضعة عشر رجلاً فأقل مختلفين أيضاً ، ومن عني بروايات
المصنفات والأحاديث المنثورة وقف على ما قلنا يقينا . وكل هذا مبين كذب
من ادعى الاجماع على غير ما ذكرنا . وبالله تعالى التوفيق .

الباب التاسع والعشرين

في الدليل

قال أبو محمد : ظن قوم بجهلهم ان قولنا بالدليل خروج منا عن النص
والاجماع ، وظن آخرون أن القياس والدليل واحد ، فاخطوا في ظنهم أخش
خطأً ، ونحن إن شاء الله عز وجل نبين الدليل الذي نقول به بيانا يرفع الاشكال

جملة فنقول وبالله تعالى التوفيق :

الدليل مأخوذ من النص ومن الاجماع ،

فاما الدليل المأخوذ من الاجماع فهو ينقسم أربعة اقسام ، كلها انواع من انواع الاجماع ، وداخلة تحت الاجماع ، وغير خارجة عنه ، وهى استصحاب الحال ، وأقل ما قيل ، واجماعهم على ترك قوله ما ، واجماعهم على ان حكم المسلمين سواء ، وان اختلفوا فى حكم كل واحدة منها (١) * وهذه الوجوه قد بيناها كلها فى كلامنا فى الاجماع فاعنى عن ترديدها . وبالله تعالى التوفيق .

واما الدليل المأخوذ من النص ، فهو ينقسم اقساماً سبعة كلها واقع تحت النص : أحدها مقدمتان تنتج نتيجة ليست منصوصة فى احدهما ، كقوله عليه السلام « كل مسكر خمر وكل خمر حرام » النتيجة : كل مسكر حرام ، فهاتان المقدمتان دليل برهاني على ان كل مسكر حرام . وثانيها (٢) شرط معلق بصفة غيبت وجد فواجب ما علق بذلك الشرط ، مثل قوله تعالى : « ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف » فقد صح بهذا أن من انتهى غفر له . وثالثها لفظ يفهم منه معنى فيؤدى بلفظ آخر وهذا نوع تسميه أهل الاختيال بمحدود الكلام « المتلزمات » ، مثل قوله تعالى « ان ابراهيم لاواه حليم » فقد فهم من هذا فهما ضروريا انه ليس بسفيه ، وهذا هو معنى واحد يعبر عنه بالفاظ شتى ، كقوله : الضيفم والاسد والليث والضرغام وعنبسة . فهذه كلها اسماء معناها واحد وهو الاسد . ورابعها اقسام تبطل كلها الا واحداً فيصح ذلك الواحد مثل ان يكون هذا الشيء اما حرام فله حكم كذا ، واما فرض فله حكم كذا ، واما مباح فله حكم كذا ، فليس فرضا ولا حراما فهو مباح له حكم كذا أو يكون قوله يقتضى اقساماً كلها فاسد فهو قول فاسد . وخامسها قضايا واردة مدرجة ، فيقتضى ذلك ان الدرجة العليا فوق التالية لها بعدها ، وان كان لم ينص

(١) فى الاصل « منها » وهو خطأ (٢) فى الاصل (وثانيهما) وهو خطأ

على انها فوق التالية، مثل قولك: أبوبكر أفضل من عمر وعمر أفضل من عثمان فأبو بكر بلاشك أفضل من عثمان. وسادسها ان تقول: كل مسكر حرام، فقد صح بهذا أن بعض المحرمات مسكر، وهذا هو الذى تسميه أهل الاهتبال بحدود الكلام «عكس القضايا» وذلك ان الكلية الموجبة تنعكس جزئية أبدا وسابها لفظ ينطوى فيه معان حجة، مثل قولك: زيد يكتب، فقد صح من هذا اللفظ انه حى، وانه ذو جراحة سائمة يكتب بها، وانه ذو آلات يصرفها، ومثل قوله تعالى: «كل نفس ذائقة الموت» فصح من ذلك ان زيدا يموت وان هنداً تموت وان عمرا يموت، وهكذا كل ذى نفس، وان لم يذكر نص اسمه فهذه هي الادلة التى نستعملها، وهي معانى النصوص ومفهومها، وهي كلها واقعة تحت النص وغير خارجة عنه أصلا، وقد بينها وانعمنا الكلام عليها فى كتابنا الموسوم بكتاب التقريب، واقتصرنا ههنا على هذا المقدار من ذكرها فقط. وجميع هذه الانواع كلها لا تخرج من احد قسمين: إما تفصيل للجملة، وإما عبارة عن معنى واحد بالفاظ شتى، كافة يمر عنها بلفظة أخرى وأما ما أدرك بالحس فقد جاء النص بقبوله بقوله عز وجل: «أم لهم أعين يبصرون بها» وسائر النصوص المستشهد فيها بالحواس والعقل، مع ان الحواس والعقل أصل لكل شئ، وبهما عرفنا صحة القرآن والربوبية والنبوة فلم نحتاج فى اثباتها بالنص، لانه لولا النص لم يصح ما يدرك بالعقل والحواس لكن حسنا لشغب أهل الغمف الماكسين للاستدلال، القائلين: لا نأخذ إلا ما فى النصوص، وقد مضى الكلام فى هذا فى «باب إثبات حجة العقل» من كتابنا هذا. وبالله تعالى للتوفيق

والاستدلال هو غير الدليل، لأنه قد يستدل من لا يقع على الدليل وقد يوجد الاستدلال وهو طالب الدليل ممن لا يجد ما يطالب، وقد يرد الدليل مهاجمة على من لا يطلبه، إما بان يطالعه فى كتاب، أو يخبره به بخبر،

أويثوب إلى ذهنه دفعة ، فصح ان الاستدلال غير الدليل ، وصح أن دليلنا غير خارج عن النص أو الاجماع أصلاً ، وأنه إنما هو مفهوم اللفظ فقط والعلة لا تسمى دليلاً ، والدليل لا يسمى علة ، فالعلة هي كل ما أوجب حكماً ، لم يوجد قط أحدهما خالياً من الآخر ، كتصعيد النار للرطوبات واستجلابها الناريات ، فذلك من طبعها ، وههنا خلط أصحاب القياس فسموا الدليل علة والعلة دليلاً ، ففحش غلطهم ، وسموا حكمهم في شيء لم ينص عليه بحكم قد نص عليه في شيء آخر : دليلاً وهذا خطأ ، بل هذا هو القياس الذي ننكره ونبطله ، فزجوا المعاني ، وأوقعوا على الباطل اسم معنى صحيح ، وعلى معنى صحيح ، اسم معنى باطل ، فزجوا الأشياء ، وخلطوا ماشاؤا ، ولم يصفوا بعض المعاني من بعض ، فاختلط الأمر عليهم ، وتأهوا ماشاؤا . والحمد لله على هدايته وتوفيقه وما كنا لنتهدى لولا أن هدانا الله . وبالله تعالى التوفيق والحوول والقوة به عز وجل

الباب الموفى ثلاثين

في لزوم الشريعة الاسلامية لكل مؤمن وكافر في الارض
ووقت لزوم الشرائع للانسان

قال أبو محمد: قال الله تعالى : « يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد » فأمر تعالى بني آدم جملة كما ترى . وقال عز وجل : « الذين يتبعون الرسول النبي الأمي الذي يجدونه مكتوباً عندهم في التوراة والانجيل يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث » وقال تعالى : « في جنات يتساءلون عن المجرمين ما سلككم في سقر قالوا لم نك من المصلين ولم نك نك من المسكين وكنا نخوض مع الخائضين وكنا نكذب بيوم الدين حتى أتانا

اليقين « فنص تعالى كما ترى انه يمذب المكذبين بيوم الدين - وهم الكفار بلا شك - على تركهم الصلاة ، وترك اطعام المسكين ، وقال عز وجل « ثم في سلسلة ذرعتها سبعون ذراعا فاسلكوه انه كان لا يؤمن بالله العظيم ولا يحض على طعام المسكين » فنص تعالى كما ترى أيضا على أن نوع الكفار معذبون لانهم لم يطعموا المساكين . وقال : « وما أرسلناك الا كافة للناس بشيرا ونذيرا » وأمره تعالى ان يقول : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا » هو نص جلي على لزوم شرائع الاسلام كلها للكفار كلزومها للمؤمنين ، إلا أن منها ما لا يقبل منهم إلا بعد الاسلام ، كالصلاة والصيام والحج ، وهم في ذلك كالجنب وتارك النية والمحدث لا تقبل منه صلاة حتى يطهر ، ولا صيام ولا حج الا باحداث النية في ذلك ، وقال تعالى : « قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ » فنص تعالى على انهم عصاة ، اذ لا يحرمون ما حرم الله ورسوله صلى الله عليه وسلم - لم وقال تعالى « وطعامكم حل لهم » فصح أن طعامنا حل لهم شاؤا أو أبوا ، وقال تعالى : « وَأَن احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ » وروينا عن ابن عباس بسند جيد أن هذه الآية فاسخة لقوله تعالى : « فَاحْكُم بَيْنَهُم أو اعرض عنهم (١) » واذ قد صح كل هذا بيقين فواجب أن يحدوا على الحمر والزنا ، وأن تراق خمرهم ، وتقتل خنازيرهم ، ويبطل ربهم ، ويلزمون من الاحكام كلها - في النكاح والموارث والبيع والحدود كلها وسائر الاحكام - : مثل ما يلزم المسلمون ولا فرق ، ولا يجوز غير هذا ، وأن يؤكل ما ذبحوا من الارانب ، وما نحروا من الجمال ، ومن كل ما لا يمتقدون تحليله لان كل ذلك حلال لهم بلا شك ، ومن خالف قولنا فهو مخطئ ، عند

(١) رواه ابو جعفر النعمان في الناسخ والنسوخ (ص ١٢٩) وقال : (هذا اسناد مستقيم) ورواه الحاكم في المستدرک (٣١٢:٢) وصححه ووافقه الذهبي ، ونسبه السيوطي في الدر المنثور (٢٨٤:٢) أيضا الى ابن ابي حاتم والطبراني وابن مردويه والبيهقي

الله عز وجل ييقين وقد انكر تعالى ذلك عليهم فقال تعالى : « أخفكم الجاهلية ينفون » ، وكل من أباح لهم الحرام لم يرض حتى أغرمها المسلم إذا أراقها عليهم ، فقد حكم بحكم الجاهلية ، وترك حكم الله ورسوله صلى الله عليه وسلم لحكم الطاغوت والشيطان الرجيم ، نعوذ بالله من ذلك ، مع أن خصوصنا في هذا تناقضون اقبح تناقض ، فيحدونهم في القذف والسرقه كما يحدون المسلمين ، ولا يحدونهم في الزنا والحمر ، ولا يحدونهم في بعض الشاة التي يذكيها اليهودي ، ولا يأكلون بعضها ، انقادا لافك اليهود ، وتركنا لنص الله تعالى على أن طعامنا حل لهم وطعامهم حل لنا ، وبالله تعالى نعوذ من مثل هذه الاقوال الفاحشة الخطأ .
وقال تعالى : « واخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذرياتهم (١) وأشهدهم على أنفسهم الست ربكم قالوا بلى شهدنا أن يقولوا (٢) يوم القيمة إنا كنا عن هذا غافلين » وقال تعالى : « واذكروا نعمة الله عليكم وميثاقه الذي واثقكم به » وقال تعالى : « صبغة الله ومن أحسن من الله صبغة » وقال تعالى : « فأقم وجهك للدين حنيفا فطرة الله التي فطر الناس عليها »

وحدثنا عبد الله بن يوسف عن احمد بن فتح عن عبد الوهاب بن عيسى عن احمد بن محمد عن احمد بن علي عن مسلم ، ثنا ابو غسان المسمى ومحمد بن المثنى ومحمد بن بشار بن عثمان واللفظ لابي غسان وابن المثنى قالنا ثنا معاذ بن هشام حدثني أبي عن قتادة عن مطرف بن عبد الله بن الشيخير عن عياض بن حمار الهجاشعي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذات يوم في خطبته : « ألا إن ربى أمرنى أن أعلمكم ما تجهلون مما علمنى يومى هذا : كل مال نخلته عبداً حلال ، وإنى خلقت عبداً حنيفاً كلهم ، وأنهم أقتهم الشياطين حاجتكمهم (٣) عن دينهم

(١) بالجمع وهى قراءة أبى عمرو ونقيضه (٢) بإلفاء لضمير الغائب وهى قراءة أبى عمرو أيضاً (٣) بالجيم أى استخفوهم فذهبوا بهم وأزالوهم عما كانوا عليه وجالواهم فى الباطل . انظر باقى الحديث فى مسلم (٢: ٣٥٦-٣٥٧) ومسنده احمد (٤: ١٦١ و ٢٦٦)

وحرمت عليهم ما أحلت لهم »

قال أبو محمد: عياض بن حمار هذا من بنى تميم فكان صديق النبي صلى الله عليه وسلم في الجاهلية وحرمة ، ومعنى حرمة أن عياضا (١) كان من الحلة ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم من الخمس ، وكان لكثير من رجال الحلة اخوان من الخمس يطوفون في ثيابهم ، فكان كل صديق منهم يقال له : هذا حرى فلان ، فكان عياض يطوف اذا طاف بالكعبة في ثياب النبي صلى الله عليه وسلم وبالسند المذكور الى مسلم : ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما من مولود يولد إلا على الفطرة حتى يبين عنه لسانه »

قال أبو محمد: هذه الآيات التي تلونا ، والحديثان اللذان ذكرنا ، يبينان مراد النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : « ما من مولود يولد إلا على الفطرة فابواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء هل تحسون فيها من جدعاء (٢) » ورواه عبد الرزاق عن معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم : « من يولد يولد على هذه الفطرة » وفيه : « حتى تكونوا أنتم تجدعونها » فصيح بهذا كله ضرورة أن الناس كلهم مولودون على الاسلام ، وهذا تأويل قوله تعالى : « إنا عرضنا الامانة على السموات والارض والجبال فقبول الملة الاسلامية هي الامانة ، وان الله تعالى خلق الانفس كلها حرة وهي الحساسة العاقلة المميزة ، ثم واتقها بالاسلام فقبلته ، ثم أقرها مقرها حتى تقل كل نفس منها الى جسدها ، فاقامت فيه ما أقامت ، ثم تعود الى مقرها عند مجاء الدنيا حيث رآها النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الاسراء ، فأهل السعادة في محل اليمين في مرور وخير ، وأهل الشقاء في محل الشمال في نكد ومشفة الى يوم القيامة ؛ فينزلون منازلهم من الجنة والنار بعد أن تكسى

(١) في الاصل (عياض) وهو خطأ (٢) رواه مسلم (٢: ٣٠١)

اجسادا على العظام المخرجة من القبور بعد أن أرمت (١)، وهذا نص قوله تعالى : « ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم » ونص قوله تعالى : « فأما إن كان من أصحاب اليمين فسلام لك من أصحاب اليمين » وقال تعالى : « وأصحاب الميمنة ما أصحاب الميمنة وأصحاب المشأمة ما أصحاب المشأمة » وقوله تعالى : « أن تقولوا يوم القيامة انا كنا عن هذا غافلين » بيان جلي ان النفوس اذا حلت الاجساد الكدرة الارضية في الدنيا كانها ينتقص تمييزها ، ويذهب ذكرها لما سلف ، وأنها إذا فارقتها صحح حسها ، وذلك تمييزها وصفا ادراكها ، قال تعالى : « وان الدار الآخرة لهي الحيوان لو كانوا يعلمون » وأخبر تعالى ان الدنيا غرور ، فسبحان مخترع الكل ومدبره لا اله الا هو

فبهذا وبغيره قلنا أن لا يترك أحد على غير دين الاسلام إلا من صح النص على اقراره ، وان النبي عليه السلام أقرهم ، فأوجبنا أن لا تقبل جزية ، ولا نقر على غير الاسلام من خرج من دين كتابي الى دين كتابي آخر ، ولا من دان آباؤه بعدمبعث النبي صلى الله عليه وسلم بدين كتابي انتقلوا اليه عن كفرهم ، ولا من كان في أجداده أجداته من أى جهة كان مسلم أو مسلما وإن بعد وبعدت ، ولا من سبى وهو بالغ ، وسواء سبى مع أبويه أو مع أحدهما ، ولا يترك كافر بتباعه أصلا ، ولا يقبل من كل من ذكرنا الا الاسلام أو السيف ، لان الاسلام دين كل مولود ، وقد قال عليه السلام : « من غير دينه فاقتلوه » وقال تعالى : « ومن يبتغ غير الاسلام ديننا فلن يقبل منه » فخرم القبول من أحد غير الاسلام إلا من جاء النص بتركه عليه ، وانه مخصوص من هذه الآية ، والدلائل على هذا تكثر جدا . وقوله تعالى : « لا إكراه فى الدين » مخصوص بالنصوص الثابتة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أكره غير أهل الكتاب

(٢) بفتح الهمزة وكسر الراء وفتح الميم أى بليت

على الاسلام أو السيف، وأيضاً فإن الأمة كلها مجمعة على إكراه المرتد على الاسلام، وللقوم الذين أخبر عز وجل أنهم أوتوا الكتاب ثم أمر تعالى بقتالهم حتى يعطوا الجزية عن يد قد ماتوا وحدث غيرهم، والحس يشهد بأن هؤلاء الذين هم أبناء أولئك ليسوا الذين أوتوا التوراة والإنجيل والصحف والزبور بل هم غيرهم بلا شك، فانما أقروا بأقرار النبي صلى الله عليه وسلم لمن تناسل منهم وأمر بذلك فيمن توالد منهم فقط. فمن لانس فيه فهو داخل في قوله تعالى: «فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم» وهذا بين والله تعالى الموفق لإله الا هو. وقد نص تعالى على انه لا يضيع عمل عامل منا من ذكر أو أنثى. وروينا بالسند المتقدم الى مسلم قال: ثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا جرير عن منصور عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود قال: قال اناس لرسول الله صلى الله عليه وسلم: يا رسول الله أنؤاخذ بما عملنا في الجاهلية قال: «من (١) أحسن منكم في الاسلام فلا يؤاخذ به (٢) ومن أساء أخذ بمعمله في الجاهلية والاسلام»

وبه الى مسلم: ثنا حسن الحلواني وعبد بن حميد قال حسن ثنا وقال عبد الله بن يعقوب بن ابراهيم بن سعد ثنا أبي عن صالح - هو ابن كيسان - عن ابن شهاب قال انبا عروة بن الزبير ان حكيم بن حزام اخبره «أنه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم: أي رسول الله أرايت امورا كنت أتحنث بها في الجاهلية من صدقة أو عتاقة أو صلة رحم أفبها اجر؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أسلمت على ما أسلفت من خير» وبه الى مسلم: ثنا ابن أبي عمر ثنا سفیان - هو ابن عيينة - (٣) عن عبد الملك بن عمير عن عبد الله بن الحارث - هو ابن نوفل - قال

(١) في مسلم (٤٥: ١) «أما من أحسن» (٢) في مسلم «بها» (٣) الظاهر مما في صحيح مسلم (٧٧: ١) انه سفیان الثوري

سمعت العباس بن عبد المطلب يقول : قلت يا رسول الله : ان أبا طالب كان يحوطك وينصرك فهل تنفعه ذلك ، قال : « نعم وجدته في غمرات من النار فاخرجته الى ضحضاح » ، وقد رواه أيضا وكيع ويحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثوري عن عبد الملك بن صمير بالسند المذكور . ورواه أيضا عبد الله بن خباب عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم في أبي طالب قال : « لعله تنفعه شفاعتي يوم القيامة فيجعل في ضحضاح من النار يبلغ كعبه (١) » يغلي منها دماغه »

قال أبو محمد : قال الله تعالى : « ولنذيقنهم من العذاب الأدنى دون العذاب الأكبر » ، وقال تعالى : « أدخلوا آل فرعون أشد العذاب » ، وقال تعالى : « ان المنافقين في الدرك الأسفل من النار » ، فصح بالضرورة أنه لأشد الأبالأضافة الى ما هو أقل منه ، وأن الدرك الأسفل له درك أعلى لان كل ذلك من باب الاضافة . وصح بقينا بقوله تعالى : « هل تجزون الا ما كنتم تعملون » أن الناس في الجنة يتفاضلون على مقدار أعمالهم ، وانهم في النار أيضا أشد عذابا من بعض ، والنصوص التي ذكرناها تشهد بذلك . وصح أن من عمل خيرا وهو كافر ثم أسلم فان ذلك الخير محسوب له مكتوب ، وهو مثاب عليه وما أجور وأن من عمل سوءا في كفره ثم أسلم ولم يقلع عن تلك السيئات فانها كلها مكتوبة عليه محسوبة ، وهو معاقب عليها . وهذا نص كلام الله تعالى الذي تلونا ، ونص فتيا النبي صلى الله عليه وسلم اذ سئل عن ذلك ؛ وهذا ما لا يحل لاحد خلافه . وقد اعترض قوم في مخالفة ذلك بقوله تعالى : « إن يفتوا يغفر لهم ما قد سلف »

قال أبو محمد : وهذا لا حجة فيه بل هو حجة لنا ، لانه إنما نص أنه إنما يغفر ما انتهى عنه ، ومن تمادى على إساءته في إسلامه فلم ينته فلم يستحق أن

(١) في الاصل كعبه بالافراد وصحناه من مسلم (١ : ٧٧)

يغفر له ما قد سلف وإنما يغفر له الشرك الذي انتهى عنه فقط ، ولو انتهى عن سائر إساءاته لغفرت له أيضا ، وهذا نص الآية التي احتجوا بها .

واعترضوا أيضا بما رويناه بالسند المتقدم الى مسلم : ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا حفص بن غياث عن داود عن الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت : قلت يا رسول الله إن ابن جدعان كان في الجاهلية يصل الرحم ويطعم المسكين فهل ذلك نافعه ؟ قال : « لا ينفعه ، إنه لم يقل يوما رب اغفر لي خطيئتي يوم الدين » قال أبو محمد : وهذا حجة لنا عليهم قوية جدا ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما جعل السبب في أن ما فعل لا ينفعه أنه لم يسلم ، فصح أنه لو أسلم لنفعه ذلك كما نفع حكيميا . وهذا نص قولنا ؛ ونحن لم نقل قط إن الله تعالى يأجر كافرا مات على كفره على ما عمل من خير ، وإنما قلنا : من أسلم بعد كفره أجر على كل خير عمل في كفره .

واعترضوا بقول الله تعالى : « لئن أشركت ليحبطن عملك » قال أبو محمد : وهذا حجة لنا ، لأن الشرك يحبط الأعمال ، والاسلام يزكيها ويبين ذلك قوله تعالى : « أنى لأضيع عمل عامل منكم » وإنما شرطنا انه يفتن بما عمل في كفره من خير إن أسلم لا إن لم يسلم .

واعترضوا أيضا بما رويناه عن مسلم بالسند المذكور قال : ثنا محمد بن المنثري ثنا ابو عاصم الضحاك ابن مخلد أنا حيوة بن شريح ثنا يزيد بن ابى حبيب عن ابن شماس المهرى قال : حضرنا عمرو بن العاص وهو في سياقة الموت فحدثنا انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إن الاسلام يهدم ما كان قبله ، وإن الهجرة تهدم ما كان قبلها ، وإن الحج يهدم ما كان قبله »

قال أبو محمد : وإنما يهدم الاسلام الكفر الذي هو مضاده . وحديث ابن مسعود زائد على ما في حديث عمرو غير مضاد له بل ، هو مبين بياناً زائداً ، وكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يضاد بعضه بعضا ، ففي حديث ابن مسعود

زيادة حكم على ما في حديث عمرو، من أنه من أساء في الاسلام أخذ بما حصل في الجاهلية، ومن أحسن في الاسلام سقط عنه ما عمل في الجاهلية، فانما معنى حديث عمرو أن الاسلام هدم ما كان قبله بشرط الاحسان فيه. وبالله تعالى التوفيق *

واعترضوا أيضا بما حدثنا عبد الله بن يوسف عن احمد بن فتح عن عبد الوهاب بن عيسى عن محمد بن عيسى عن عمرو بن ابراهيم بن محمد بن سفيان عن مسلم ثنا زهير بن حرب ثنا يزيد بن هرون ثنا همام بن يحيى عن قتادة عن انس بن مالك قال : قال رسول الله صلى عليه وسلم : « إن الله لا يظلم مؤمنا حسنة يعطي بها في الدنيا ويجزي بها في الآخرة واما الكافر فيعطى بحساب ما عمل بها في الدنيا حتى اذا أفضى الى الآخرة لم يكن له حسنة يجزي بها »

قال أبو محمد : وهذا لا حجة لهم فيه ، لاننا لم نقل إن الكافر ينعم في الآخرة اذا مات على كفره ، وانما قلنا : إن بعض أهل النار أشد عذابا من بعض ، وهذا إجماع الأمة ونص القرآن والسنة الذي من خالفه كفر ، وهذا الحديث حجة لنا عليهم ، لان الكافر اذا أسلم فهو مؤمن ، فقد نص النبي صلى الله عليه وسلم انه لا يظلمه حسنة مما عمل من حسنة في حال كفره ثم أسلم ، فهي داخلة تحت هذا الوعد الصادق المضمون إنجازه ، فصح أنه يجازى بها في الآخرة ، فصح قولنا يقينا وبالله تعالى التوفيق.

وكذلك قوله تعالى : « وما منهم ان تقبل منهم تقاتهم الا أنهم كفروا بالله وبرسوله »

قال أبو محمد : وهذا بيان جلي على أن السبب المانع من قبول تقاتهم هو الكفر ، فاذا ارتفع ذلك ارتفع السبب المانع من قبول تقاتهم ، فاذا ارتفع ذلك السبب فقد وجب قبول النفقات وهذا نص القرآن والسنة وبالله تعالى التوفيق.

وأما وقت لزوم الشريعة فانها تنقسم قسمين : شريعة تعتقد ويلفظ بها ،
وشريعة تعمل ، وتنقسم هذه الشريعة قسمين : قسم في المال ، وقسم على
الابدان . فاما شريعة الأموال فهي لازمة لكل صغير وكبير وجاهل بها وعاقل
ومجنون وعاقل ، لدلائل من النص وردت على العموم في الزكاة ، والاجماع على
وجوب النفقات عليهم . وأما شرائع الابدان والاعتقاد فانها تجب بوجهين :
أحدهما البلوغ مبلغ الرجال والنساء ، وهو البلوغ المخرج عن حد الضبا ، والثاني
بلوغ الشريعة الى المرأة . وأما الحدود فانها تلزم من عرف ان الذي فعل حرام
وسواء علم ان فيه حدا أم لا ، وهذا ما لا خلاف فيه ، واما من لم يعرف ان ما
عمل حرام فلا حد عليه فيه ، وبرهان ذلك قول الله تعالى : « وأوحى إلى هذا
القرآن لأتذكركم به ومن بلغ » فانما جعل تعالى وجوب الحجة ببلوغ النذارة
الى المرأة ، وقال تعالى : « وأعرض عن الجاهلين » فأمر ان يهدر فعل الجاهل ،
وقال تعالى : « لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون » فانما
نهى تعالى عن الخيانة من يعلم وجوب ذلك عليه

وحدثنا عبد الله بن يوسف عن أحمد بن فتح عن عبد الوهاب بن عيسى
عن أحمد بن محمد عن أحمد بن علي عن مسلم ثنا يونس بن عبد الأعلى ثنا ابن
وهب انا عمرو بن الحارث ان ابا يونس حدثه عن أبي هريرة عن النبي صلى
الله عليه وسلم انه قال : « والذي نفس محمد بيده لا يسمع بي أحد من هذه الامة
يهودى ولا نصرانى ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به الا كان من أهل النار »
قال أبو محمد : فانما أوجب النبي صلى الله عليه وسلم الايمان به على من سمع بأمره
عليه السلام ، فكل من كان في أقاصى الجنوب والشمال والمشرق وجزائر البحور
والمغرب وأغفال الارض من أهل الشرك فسمع بذكره عليه السلام ففرض
عليه البحث عن حاله وأعلامه والايمان به . أما من لم يبلغه ذكره عليه السلام فان
كان موحدا فهو مؤمن على الفطرة الأولى صحيح الايمان ، لا عذاب عليه

في الآخرة، وهو من أهل الجنة، وإن كان غير موحد فهو من الذين جاء النص بأنه يوقد له يوم القيامة نار فيؤمرون بالدخول فيها فمن دخلها نجا ومن أبى هلك قال الله عز وجل: «وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا» فصيح أنه لا عذاب على كافر أصلا حتى يبلغه نذارة الرسول صلى الله عليه وسلم. وأما من بلغه ذكر النبي محمد صلى الله عليه وسلم وما جاء به، ثم لم يجد في بلاده من يخبره عنه ففرض عليه الخروج عنها إلى بلاد يستبرى فيها الحقائق ولولا إخباره عليه السلام أنه لا نبي بعده، للزمنا ذلك في كل من نسمع عنه أنه ادعى النبوة، ولكننا قد أمنا ذلك والحمد لله، وأخبرنا الصادق أن كل من يدعى النبوة بعده كذاب، ولا سبيل إلى أن يأتي بآية معجزة، فإن ظهر من أحد منهم ذلك فهي نيرانجات وحيل وجوهها معروفة لمن بحث عنها، ومن أهل هذه الصفة كان مسيلة والجلاح، ومن أهلها الدجال، لا حقيقة لكل ما ظهر من هؤلاء وأشباهم، وإنما هي حيل كما ذكرنا، يبين ذلك حديث المفيرة بن شعبة في الدجال. وكل من كان منا في بادية لا يجد فيها من يعلمه شرائع دينه ففرض على جميعهم من رجل أو امرأة أن يرحلوا إلى مكان يجدون فيه فقيها يعلمهم دينهم، أو أن يرحلوا إلى أنفسهم فقيها يعلمهم أمور دينهم، وإن كان الإمام يعلم ذلك فلا يرسل اليهم فقيها يعلمهم، قال الله تعالى: «ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة» وبعث عليه السلام معاذا وأبا موسى إلى اليمن، وأبا عبيدة إلى البحرين، معلمين للناس أمور دينهم، وفرض ذلك على الأئمة. وقال تعالى: «فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون»

قال أبو محمد: والبلوغ عندنا ينقسم أقساما، فهو في الرجل والمرأة الاحتلام بنص ما روى عنه عليه السلام من ذلك، حدثنا عبد الله بن ربيع عن محمد بن إسحاق القاضي عن ابن الأعرابي عن سليمان بن الأشعث ثنا موسى بن

اسماعيل ثنا وهيب عن خالد الحذاء عن أبي الضحى عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « رفع القلم عن ثلاث عن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحتلم وعن المجنون حتى يفيق »

قال أبو محمد : الصبي يقع على الجنس ، ويدخل فيه الذكر والأنثى ، وقد أخبرنا عليه السلام في حديث عائشة أن المرأة تحتلم ، فصار الاحتلام بلوغا صحيحا في المرأة والرجل ، وسواء احتلما من أحد عشر عاما أو أقل أو أكثر ، ويكون البلوغ أيضا في المرأة بالحيض كما حدثنا عبد الله بن ربيع عن صهر بن عبد الملك الخولاني عن محمد بن بكر البصري ثنا سليمان بن الأشعث ثنا محمد بن عبيد ثنا حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين أن عائشة نزلت على صفية أم طلحة الطلحات فرأت بنات لها فقالت : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل وفي حجرتي جارية . فألقى لي حقوه فقال : « شقيه شقتين فأعط هذه نصفا والفتاة التي عند أم سلمة نصفا وإنى لا أراها إلا قد حاضت أولا أراها إلا قد حاضتا » * وبه إلى أبي داود ثنا المثنى ثنا حجاج بن المنهال ثنا حماد - هو ابن زيد - عن قتادة عن محمد بن سيرين عن صفية بنت الحارث عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا تقبل صلاة الحائض إلا بخمار »

قال أبو محمد . والآنبات بلوغ صحيح ، كما روينا عن عبد الله بن ربيع عن محمد ابن اسحاق عن ابن الاعرابي عن أبي داود ثنا محمد بن كثير ثنا سفيان ثنا عبد الملك بن عمير ثنا عطية القرظي قال : كنت فيمن سبي من قريظة فكانوا ينظرون ، فن أنبت الشعر قتل ، ومن لم ينبت لم يقتل ، فكنت فيمن لم ينبت

قال أبو محمد : ومن المحال الممتنع أن تقتل الناس بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم وهو لا يعلم أبحت أم يبطل ، هذا ما لا يظنه مسلم البتة ، وقتلى قريظة قتلوا بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم وبأمره ، وقال لسعد بن معاذ : « حكمت فيهم بحكم الملك » كما حدثنا عبد الله بن ربيع عن محمد بن معاوية عن أحمد بن شعيب

عن محمود بن غيلان ثنا وكيع ثنا سفيان الثوري عن عبد الملك بن عمير قال سمعت عطية القرظي يقول: عرضنا على النبي صلى الله عليه وسلم يوم قريظة فكان من انبت قتل، ومن لم ينبت خلى سبيله، فكنت فيمن لم ينبت نخل سبيلي. قال أبو محمد: فمن لم ينبت ولا احتلم من رجل أو امرأة أو لم تحض المرأة، فإذا تجاوزوا تسعة عشر طاماً قرية بساعة فقد لزمهم حكم البلوغ، لانه إجماع. وأما من جعل الكمال خمسة عشر طاماً بلوغاً وإن لم يكن هنالك حيض ولا احتلام ولا إنبات، فقول لا دليل عليه، وأما حجتهم بحديث ابن عمر: عرضت على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد وأنا ابن أربعة عشر طاماً فردني، ثم عرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمسة عشر طاماً فأجازني. فلا حجة لهم في ذلك، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل أني أجزته لسنه، وكان عام الخندق بالمدينة لا خروج عليهم فيه فالله أعلم لماذا أجازه، إما لأنهم لم يسافروا عن موضعهم، أو لانه قد بلغ، فلا حجة في ذلك أصلاً. وبالله تعالى التوفيق. ولا نهى عليه السلام عن غزو الأشداء من الصبيان فتكون إجازته دليلاً على أنه قد كان بلغ،

ومما يدل على أن الشرائع لا تلزم إلا من عرفها ما صحح عن النبي صلى الله عليه وسلم من أنه لم يزجر عدى بن حاتم عما تأوله في العقالين، لكن علمه، وستط اللوم عن عدى لانه تأول جاهلاً. وانه عليه السلام لم يأمر معاوية بن الحكم بإعادة الصلاة إذ تكلم فيها عامداً. وانه عليه السلام أمر الذي لم يتم صلاته مطمئناً في ركوعه وسجوده بالإعادة مراراً، فلما أعلمه انه لا يدرى أكثر، علمه، ولم يذكر الراوى أنه أمره بإعادة، إلا أن أمره عليه السلام بأن يعمل ما علمه أمر له بعمله. وكذلك ما نص من صلاة أهل قبا إلى بيت المقدس وقد كان نسخ ذلك. وانه عليه السلام لم يقدر من أسامة إذ قتل الرجل بعد قوله لا إله إلا الله، وأعلمه عليه السلام أنه قد فعل في ذلك ما لا يحل. وكذلك لم يقدر عليه

عليه السلام بنى جذيمة ممن قتلهم مع خالد بن الوليد . فهذا يبطل قول من أوجب إعادة صلاة أو إقامة حد أو قضاء صوم على جاهل متأول . وبذلك قضى عمر وعثمان اذ درء آ الحد عن السوداء المعترفة بالزنا ، لجهلها بتحريره ، وهذا بين وبالله تعالى التوفيق .

الباب الحادى والثلاثون

فى صفة التفقه فى الدين ، وما يلزم كل امرئ طلبه من دينه ، وصفة المفتى الذى له أن يفتى فى الدين ، وصفة الاجتهاد الواجب على أهل الاسلام

قال أبو محمد : قال الله تعالى : « وما كان المؤمنون لينفرو كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا فى الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم » فبين الله عز وجل فى هذه الآية وجه التفقه كله ، وانه ينقسم قسمين : أحدهما يخص المرء فى نفسه ، وذلك مبين فى قوله تعالى : « ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم » فهذا معناه تعليم أهل العلم لمن جهل حكم ما يلزمه . والثانى تفقه من أراد وجه الله تعالى بأن يكون منذرا لقومه وطبقته ، قال تعالى : « فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لاتعلمون » ففرض على كل أحد طالب ما يلزمه على حسب ما يقدر عليه من الاجتهاد لنفسه فى تعرف ما لزمه الله تعالى إياه ، وقد بينا قبل ان الاجتهاد هو افتعال من الجهد ، فهو فى الدين اجتهاد المرء نفسه فى طلب ما تعبد به الله تعالى به فى القرآن ، وفيما صح عن النبى صلى الله عليه وسلم لأنه لا دين غيرها ، فاعلمهم فى ذلك درجة من هو فى غمار العامة و من حدث عهده بالجلب من بلاد الكفر وأسلم من الرجال والنساء . وقد ذكرنا كيف يطلب هؤلاء علم ما يلزمهم من شرائع الاسلام ، فى باب ابطال التقليد من كتابنا هذا فأغنى عن ترداده ، ونذكر منه ههنا ما لا بد من ذكره : وهو ان كل

مسلم طافل بالغ من ذكر أو أنثى حر أو عبد يلزمه الطهارة والصلاة والصيام
فرضا بلا خلاف من أحد من المسلمين ، وتلزم الطهارة والصلاة المرضى
والاصحاء ، وفرض على كل من ذكرنا ان يعرف فرائض صلاته وصيامه
وطهارته ، وكيف يؤدي كل ذلك ، وكذلك يلزم كل من ذكرنا أن يعرف ما
يحل له ويحرم عليه من المأكل والمشرب والملابس والفروج والدماء والاقوال
والاعمال ، فهذا كله لا يسع جهله أحدا من الناس ، ذكورهم وإناثهم أحرارهم
وعبيدهم وإمائهم ، وفرض عليهم أن يأخذوا في تعلم ذلك من حين يبلغون
الحلم وهم مسلمون ، أو من حين يسمون بمد بلوغهم الحلم ، ويجبر الامام أزواج
النساء وسادات الارقاء على تعليمهم ما ذكرنا ، إما بأنفسهم وإما بالاباحة لهم
لقاء من يعلمهم ، وفرض على الامام ان يأخذ الناس بذلك ، وأن يرتب
أقواما لتعلم الجهال ، ثم فرض على كل ذى مال تعلم حكم ما يلزمه من الزكاة
وسواء الرجال والنساء والعبيد والاحرار ، فمن لم يكن له مال أصلا فليس تعلم
أحكام الزكاة عليه فرضا . ثم من لزمه فرض الحج ففرض عليه تعلم أعمال الحج
والعمرة ، ولا يلزم ذلك من لا صحة لجسمه ولا مال له . ثم فرض على قواد
العساكر معرفة السير وأحكام الجهاد وقسم الغنائم والفي . ثم فرض على الأمراء
والقضاة تعلم الاحكام والأقضية والحدود ، وليس تعلم ذلك فرضا على غيرهم
ثم فرض على التجار وكل من يبيع غلته تعلم أحكام البيوع وما يحل منها وما
يحرم وليس ذلك فرضا على من لا يبيع ولا يشتري . ثم فرض على كل جماعة
مجتمة في قرية أو مدينة أو دسكرة - وهي المحشرة عندنا - أو حلة أعراب
أو حصن أن ينتدب منهم لطلب جميع أحكام الديانة أولها عن آخرها ، ولتعلم
القرآن كله ، ولكتاب كل ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم من أحاديث
الاحكام أولها عن آخرها وضبطها بنصوص الفاظها ، وضبط كل ما أجمع
المسلمون عليه وما اختلفوا فيه - من يقوم بتعليمهم وتلقيهم من القرآن والحديث

والاجماع ، ويكتفى بذلك على قدر قلتهم أو كثرتهم بالآية التي تلونا في أول هذا الباب بحسب ما يقدر أن يعصم بالتعليم ، ولا يشق على المستفتى قصده ، فاذا انتدب لذلك من يقوم بما ذكرنا فقد سقط عن باقهم إلا ما يلزمه خاصة نفسه فقط على ما ذكرنا آنفاً ، ولا يحل للمفتي أن يقتصر على آراء الرجال دون ما ذكرنا ، فإن لم يجدوا في محلهم من يفقههم في ذلك كله كما ذكرنا ففرض عليهم الرحيل الى حيث يجدون العلماء المحتوين على صنوف العلم ، وإن بعدت ديارهم ولوانهم بالصين ، لقوله تعالى : « فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم » والنفر والرجوع لا يكون الا برحيل . ومن وجد في محله من يفقه في صنوف العلم كما ذكرنا فالأمة مجمعة على أنه لا يلزمه رحيل في ذلك ، الا القصد إلى مسجد الفقيه أو منزله فقط ، كما كان الصحابة يفعلون مع النبي صلى الله عليه وسلم ، وهكذا القول في حفظ القرآن كله وتعليمه ، وفرض على كل مسلم حفظ أم القرآن وقرآن ما ، وفرض على جميع المسلمين أن يكون في كل قرية أو مدينة أو حصن من يحفظ القرآن كله ويعلمه الناس ويقرئه إياهم ، لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقراءته . فصح بكل ما ذكرنا ان النفر المذكور فرض على الجماعة كلها حتى يقوم بها بعضهم فيسقط عن الباقيين . وأما من قال انه ليس فرضاً على الجماعة لكنه فرض على بعضهم بغير أعيانهم فنكتفى من إبطال قوله بأنه يجعل خطاب الله تعالى واقعا على لأحد ، لأنه اذا لم يعين تعالى من يخاطب ولا مخاطب الجميع ، فلم يخاطب أحدا ، جل الله عن ذلك ، وفي هذا سقوط الفرض عن كل من لم يخاطب ، فهو ساقط عن كل أحد ، اذ كل أحد لم يخاطب ، وفي هذا بطلان الدين . وبالله تعالى التوفيق .

فالناس في ذلك على مراتب ، فمن ارتفع فهمه عن فهم أغتام المجلوبين من بلاد المعجم منذ قريب ، وعن فهم اغتام العامة فانه لا يجزيه في ذلك ما يجزي

من ذكرنا، لكن يجتهد هذا على حسب ما يطبق في البحث مما فاه من نص الكتاب والسنة ودلائلها، ومن الاجماع ودلائله، ويلزم هذا اذا سأل الفقيه فأفتاه أن يقول له. من أين قلت هذا؟ فيتعلم من ذلك مقدار ما انتهت اليه طاقته وبلغه فهمه. وأما المنتصبون لطلب الفقه وهم النافرون للتحقق، الحاملون لفرض النفاذ عن جماعتهم، المتأهبون لنذارة قومهم، ولتعليم المتعلم وفتيا المستفتي، وربما للحكم بين الناس - : ففرض عليهم تقصى علوم الديانة على حسب طاقتهم، من أحكام القرآن، وحديث النبي صلى الله عليه وسلم، ورتب النقل، وصفات النقلة، ومعرفة المسند الصحيح مما عدها من مرسل وضعيف، هذا فرضه اللازم له، فان زاد الى ذلك معرفة الاجماع والاختلاف، ومن أين قال كل قائل، وكيف يرد أقاويل المختلفين المتنازعين الى الكتاب والسنة - : فحسن، وفرض عليه تعلم كيفية البراهين التي يتميز بها الحق من الباطل، وكيف يعمل فيما ظاهره التعارض من النصوص، وكل هذا منصوص في القرآن قال تعالى : « ليتفقهوا في الدين ». فهذا إيجاب لتعلم أحكام القرآن وأحكام أوامر النبي صلى الله عليه وسلم، لأن هذين أصل الدين. وقال تعالى : « إن جاءكم فاسق بلباً فتبينوا »، فوجب بذلك تعرف عدول النقلة من فساقهم، وفقهائهم ممن لم يتفقه منهم

وأما معرفة الاجماع والاختلاف فقد زعم قوم أن هذا يجب بقوله تعالى : « أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم »، قال : ففرض علينا معرفة ما اتفق عليه أولوا الأمر منا، لاننا مأمورون بطاعتهم، ولا يمكننا طاعتهم الا بعد معرفة إجماعهم الذي يلزمنا طاعتهم فيه

وأما معرفة الاختلاف ومعرفة ما يتنازعون فيه ومعرفة كيفية الرد الى الكتاب والسنة فبقوله تعالى : « فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ». ففرض علينا معرفة ما يتنازعون فيه ومعرفة كيف يرد ذلك

الى الكتاب والسنة ، لاننا إن لم نعرف الاختلاف ظننا أن القول الذى نسمعه من بعض العلماء لاخلاف فيه ، فننبهه دون أن نعرضه على القرآن والسنة ، فنخطئ ونمضى الله تعالى اذ أخذنا قولاً نهيننا عن اتباعه .

قال أبو محمد : وهذا خطأ ، لاننا إنما أمرنا تعالى بطاعة أولى الامر فيما نقلوه الينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاما أن يقولوا من عند أنفسهم بحكم لانص فيه فما جاز هذا قط لاحد أن يفعله ، ولا حل لاحد قط أن يطيع من فعله ، وقد توعد الله تعالى رسوله صلى الله عليه وسلم على هذا أشد الوعيد ، فكيف على من دونه ، قال تعالى : « ولو تقول علينا بعض الاقاويل لاخذنا منه باليمين ثم لقطنا منه الوتين فما منكم من أحد عنه حاجزين » . فصح أن من قال فى الدين بقول أضافه الى الله تعالى فقد كذب وتقول على الله تعالى الاقاويل ، وأن من لم يضفه الى الله تعالى فليس من الدين أصلاً ، لكن معرفة الاختلاف علم زائد ، قال سعيد بن جبیر : أعلم الناس أعلمهم بالاختلاف . وصدق سعيد ، لانه علم زائد ، وكذلك معرفة من أين قال كل فائل ، فأما معرفة كيفية إقامة البرهان فبقوله تعالى : « قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين » . فلم نقل شيئاً الا ما قاله ربنا عز وجل وأوجه علينا والحمد لله رب العالمين . وإنما نحن منبهون على ما أمرنا الله تعالى وموقفون على مواضع الاوامر التى مر عليها من يمر غافلاً أو معرضاً ، ومنذرون قومنا فيما تفقهنا فيه ونقرنا لتعلمه . بمن الله عز وجل علينا . كما أمرنا تعالى اذ يقول : « ليتفقهوا فى الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم » ولا نقول من عند أنفسنا شيئاً . ونعوذ بالله من ذلك ، ولم يسبح الله تعالى ذلك لاحد لا قديماً ولا حديثاً وبالله تعالى نتأيد

وقال تعالى : « ما ننسخ من آية أو ننسأها نأت بخير منها أو مثلها » ففرض علينا معرفة الناسخ من المنسوخ ، وفرض على من قصد التفقه فى الدين كما ذكرنا

أن يستمين على ذلك من سائر العلوم بما تقتضيه حاجته اليه في فهم كلام ربه تعالى ، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم . قال تعالى : « وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومه ليبين لهم » ففرض على الفقيه أن يكون عالما بلسان العرب ليفهم عن الله عز وجل ، وعن النبي صلى الله عليه وسلم ، ويكون عالما بالنحو الذي هو ترتيب العرب لكلامهم الذي به نزل القرآن ، وبه يفهم معاني الكلام التي يعبر عنها باختلاف الحركات وبناء الالفاظ ، فمن جهل اللغة وهي الالفاظ الواقعة على المسميات ، وجعل النحو الذي هو علم اختلاف الحركات الواقعة لاختلاف المعاني - : فلم يعرف اللسان الذي به خاطبنا الله تعالى ونبيننا عليه السلام ، ومن لم يعرف ذلك اللسان لم يحل له الفتيا فيه ، لأنه يفتى بما لا يدري ، وقد نهى الله تعالى عن ذلك بقوله تعالى : « ولا تقف ما ليس لك به علم » . وبقوله تعالى : « ومن الناس من يجادل في الله بغير علم » . وبقوله تعالى : « ها أنتم هؤلاء حاججتم فيما لكم به علم فلم تحاجون فيما ليس لكم به علم » . وقال تعالى : « وتقولون بأفواهكم ما ليس لكم به علم ونحسبونه هينا وهو عند الله عظيم » .

وفرض على الفقيه أن يكون عالما بسير النبي صلى الله عليه وسلم ليفهم آخر أوامره وأولها ، وحربه عليه السلام لمن حارب ، وسله لمن سالم ، وليعرف على ماذا حارب ، ولماذا وضع الحرب ، وحرم الدم بعد تحليله ، وأحكامه عليه السلام التي حكم بها . فمن كانت هذه صفته ، وكان ورعا في فتياه ، مشفقا على دينه ، صليبا في الحق ، حلت له الفتيا ، والاغرام عليه أن يفتي بين اثنين ، أو أن يحكم بين اثنين ، وحرام على الامام أن يقلده حكما ، أو يتيح له فتيا ، وحرام على الناس أن يستفتوه ، لأنه إن لم يكن عالما بما ذكرنا فلم يتفقه في الدين ، وإن لم يكن مشفقا على دينه فهو فاسق ، وإن لم يكن صليبا لم يأمر بمعروف ولا نهى عن منكر ، والامر بالمعروف والنهي عن

المنكر فرضان على الناس ، قال تعالى : « ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر » . وهذا متوجه الى العلماء بالمعروف والمنكر ، لانه لا يجوز أن يدعو الى الخير الا من علمه ، ولا يمكن أن يأمر بالمعروف الا من عرفه ، ولا يقدر على إنكار المنكر الا من ميزه

فان كان مع ما ذكرنا قويا على إنفاذ الامور ، حسن السياسة ، حل له القضاء والامارة ، والا فلا . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « المؤمن القوى أحب الى الله من المؤمن الضعيف » . وقال عليه السلام لابي ذر : « يا أبا ذر إني أحب لك ما أحب لنفسى إنك ضعيف فلا تأمرن على اثنين ولا تولين مال يتيم » . وكان أبو ذر رضى الله عنه ممن له أن يفق ، ولم يكن ممن له أن يقضى لانه لم يكن له حسن التأني في تناول ما يريد ، بل كانت فيه عجزية ومهاجمة ، ربما صار بها منفرا ، وقد أمر عليه السلام بماذا وأبا موسى - إذ بعثهما قاضيين على اليمن ، ومعلمين للدين ، وأميرين - بأن ييسرا ولا ينفرا ، هذا على عظيم فضل أبي ذر وكرام سوابقه في الاسلام ، وزهده وورعه ، ورفضه للدنياه وثباته على ما فارق عليه نبيه صلى الله عليه وسلم ، وصدعه بالحق ، وأنه كان لا تأخذه في الله لومة لائم ، وتقدمه على أكثر الصحابة .

خذ الفقه هو المعرفة بأحكام الشريعة من القرآن ، ومن كلام المرسل بها ، الذي لا تؤخذ الا عنه ، وتفسير هذا الحد كما ذكرنا المعرفة بأحكام القرآن وناسخها ومنسوخها ، والمعرفة بأحكام كلام الرسول صلى الله عليه وسلم ناسخه ومنسوخه ، وما صح نقله مما لم يصح ، ومعرفة ما أجمع العلماء عليه ، وما اختلفوا فيه ، وكيف يرد الاختلاف الى القرآن وكلام الرسول صلى الله عليه وسلم ، فهذا تفسير العلم بأحكام الشريعة

وكل من علم مسألة واحدة من دينه على الرتبة التي ذكرنا جاز له أن يفق بها ، وليس جهله بما جهل بمانع من أن يفق بما علم ، ولا علمه بما علم بمبيح

له أن يفتى فيما جهل ، وليس أجد بعد النبي صلى الله عليه وسلم الا وقد فاب عنه من العلم كثير هو موجود عند غيره ، فلو لم يفت إلا من أحاط بجميع العلم لما حل لاحد من الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يفتى أصلاً ، وهذا لا يقوله مسلم ، وهو إبطال للدين ، وكفر من قائله . وفي بعثة النبي صلى الله عليه وسلم الامراء الى البلاد ليملموا الناس القرآن وحكم الدين ولم يكن أحد منهم يستوعب جميع ذلك ، لأنه قد كان تنزل بدم الآيات والأحكام : بيان صحيح بأن العلماء وإن فاتهم كثير من العلم فإن لهم أن يفتوا ويقضوا بما عرفوا .

وفي هذا الباب أيضاً بيان جلى على أن من علم شيئاً من الدين علماً صحيحاً فله أن يفتى به ، وعليه أن يطلب علم ما جهل مما سوى ذلك . ومن علم أن في المسألة التي نزلت حديثاً قد فاتته ، لم يحل له أن يفتى في ذلك حتى يقع على ذلك الحديث ،

ومن لم يعلم الأحكام على الصفة التي ذكرنا قبل لكن إنما أخذ المسائل تقليداً ، فانه لا يحل لمسلم أن يستفتيه ، ولا يحل له أن يفتى بين اثنين ، ولا يحل للامام أن يوليه قضاء ولا حكماً أصلاً ، ولا يحل له أن يفتى بين اثنين . وليس أحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم إلا وهو يخطئ ويصيب ، فليس خطؤه بمنع من قبول صوابه ، وبالله تعالى التوفيق . فلا يوجد مفت في الديانة وفي الطب أبداً إلا أحد ثلاثة أنامى : إما عالم فيفتى بما بلغه من النصوص بعد البحث والتقصي كما يلزمه ، فهذا مأجور أخطأ أو أصاب ، وواجب عليه أن يفتى بما علم . وإما فاسق يفتى بما يتفق له مستديماً لرياسة أو لكسب مال وهو يدري أنه يفتى بغير واجب . وإما جاهل ضعيف العقل يفتى بغير يقين علم وهو يظن أنه مصيب ولم يبحث حق البحث ، ولو كان طافلاً لعرف أنه جاهل ، فلم يتعرض لما لا يحسن ، حدثني أبو الزناد سراج بن سراج وخلف

ابن عثمان البحام وأبو عثمان سعيد بن محمد الضراب كلهم يقول : سمعت عبد الله ابن ابراهيم الاصيلي يقول : قال لي الابهرى أبو بكر محمد بن صالح : كيف صفة الفقيه عندكم بالاندلس ؟ فقلت له : يقرأ المدونة وربما المستخرجة ، فإذا حفظ مسائلهما أفنى ، فقال لي : هذا ماهو ! فقلت له : نعم ، فقال لي : أجمعت الامة على أن من هذه صفته لا يحمل له أن يفنى

قال أبو محمد علي بن أحمد : وحدثني أبو مروان عبد الملك بن أحمد المرواني قال سمعت أحمد بن عبد الملك الاشبيلي المعروف بابن المكري - ونحن مقبلون من جنازة من الرضض بمدوة نهر قرطبة - وقد سأله سائل فقال له : ما المقدار الذي إذا بلغه المرء حل له أن يفنى ؟ فقال له : إذا عرف موضع المسألة في الكتاب الذي يقرأ حل له أن يفنى ، ثم أخبرني أحمد بن الليث الانسري أنه حمل اليه والى القاضي أبي بكر يحيى بن عبد الرحمن بن واقد كتاب الاختلاف الاوسط لابن المنذر ، فلما طالما قال له : هذا كتاب من لم يكن عنده في بيته لم يشم رائحة العلم ، قال : وزادني ابن واقد أن قال : ونحن ليس في بيوتنا ، فلم نشم رائحة العلم

قال أبو محمد : لم نأت بما ذكرنا احتجاجا لقولنا ولكن الواما لهم ما يلتزمون ، فان قول أكابر أهل بلادنا عندهم أثبت من العيان ، وأولى بالطاعة مما رووا في حديث النبي صلى الله عليه وسلم . وبالله تعالى نعوذ من الخذلان

فقد بينا صفة الطلب والمفتي والاجتهاد الذي نأمر به ونصوب من فعله ، وهو طلب الحكم في المسألة من نص القرآن وصحيح الحديث ، وطلب الناسخ من المنسوخ ، وبناء الحديث بعضه مع بعض ومع القرآن ، وبناء الآسى بعضها مع بعض ، على ما بينا فيما سلف من كتابنا هذا ، ليس عليه غير هذا البتة وإن طالع أقوال الصحابة والتابعين ومن جاء بعدهم عصرا عصرا ، ففرض

عليه أن ينظر من أقوال العلماء كلها نظراً واحداً ، وبحكم فيها القرآن والسنة ، فلا يها حكم اعتقده وأفتى به واطرح سائرهما ، وإن لم يجد شيئاً مما بلغه منها في نص القرآن ولا في نص السنة لم يحل له أن يأخذ بشئ منها ، بل عليه أن يأخذ بالنص وإن لم يبلغه أن قائله قال به ، لما قد بيناه في كلامنا في الاجماع من امتناع الاحاطة بأقوال العلماء السالفين ، ومن قيام البرهان على أنه لا يخلو عصر من قائل الحق . فهذا هو الاجتهاد الصحيح الذي يؤجر من فعله على كل حال ، فإن وافق الحق عند الله عز وجل أجر أجراً ثانياً على الاصابة ، فحصل له أجران ، وإن لم يوافق لادراك الحق لم ، يأثم وقد حصل له أجر الطلب للحق وادارته ، كما قال الشاعر :

وما كل موصوف له الحق يهتدى ولا كل من أم الصوى يستبينها
وكل ماسى اجتهدا من غير ما ذكرنا فهو باطل وافك ، زين بأن سمي
اجتهادا كما سمي اللديغ سليماً ، والمهلكة مفازة ، والاسود السخاي أبا
البيضاء ، والاعمى بصيراً ، وكما سمي قوم المسكر نبيذا وطلاء وهو الخمر بعينها ،
ويبين ما قلنا قوله عليه السلام : « إذا اجتهد الحاكم فله أجر ، وإن أصاب فله
أجران » أو كما قال عليه السلام .

واعترضنا هنا أمر نحتاج الى تفسيره لغلط أكثر الناس فيه : وهو
ايقاع اسم الحفظ ، واسم العلم ، واسم الفقه ، على كل من يستحق شيئاً من
هذه الاسماء ، لأنها أسماء واقعة على صفات متغايرة فوجب بيانها ، فنفسر
ذلك في علم الشريعة التي غرضنا في ديواننا هذا الكلام فيها . وبالله تعالى
التوفيق ، وبه عز وجل تتأيد لا إله الا هو ، فنقول وبالله تعالى نستعين :

الحفظ : اسم واقع على صفة في المرء ، وهي ذكره لا أكثر سواد ماصنف
وجمع ، وذكر في علمه وغرضه الذي قصد ، كحافظ سواد القرآن ، وحافظ
سواد الحديث ونصوصه ، أو حافظ نصوص مسائل مذهبه الذي يقصد

وينتحل ، فهذا معنى الحفظ .

وأما اسم العلم : فهو واقع على صفة في المرء ، وهو اتساعه على الاشراف على أحكام القرآن ، ورواية الحديث صحيحه وسقيمه فقط ، فان أضاف الى ذلك الوقوف على أقوال الناس ، كان ذلك حسناً ، كلما اتسع باع المرء في هذه المعاني زاد استحقاقه لاسم العلم ، وهكذا في كل علم من العلوم ، ويكون مع ذلك ذا كراً لاكثر ما عنده ، وليس هذا حقيقة معنى لفظة « العلم » في اللغة لكنه معناه في قولهم : فلان عالم ، وفلان أعلم من فلان

وأما تفسير لفظة « العلم » في اللغة فقد فسرناه في كتابنا هذا ، وفي كتابنا

المرسوم بالفصل

وأما اسم الفقه : فهو واقع على صفة في المرء ، وهي فهمه لما عنده ، وتنبهه على حقيقة معاني ألفاظ القرآن والحديث ، ووقوفه عليها ، وحضور كل ذلك في ذكره متى أراده . ويزيد القياسيون علينا ههنا زيادة وهي : معرفته بالنظائر في الاحكام والمسائل وتمييزه لها . فهذه معاني الاسماء المذكورة في قولهم : فلان حافظ ، وفلان عالم ، وفلان فقيه .

فان قال قائل : أيجوز الاجتهاد بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم ؟ فالجواب : انه - فيما لم يؤمروا به ولا نهوا عنه ، ولكنه مباح لهم - : جائز كاجتهادهم فيما يجعلونه علماً للدعاء الى الصلاة ، ولم يكن ذلك على إيجاب شريعة تلزم ، وإنما كان إنذاراً من بعضهم لبعض ، كقول أحدنا لجاره إذا نهض للصلاة : قم بنا الى الصلاة ، حتى إذا نزل الوحي على النبي صلى الله عليه وسلم بما وافق رؤيا عبد الله بن زيد الأنصاري - : أبطل كل ما كانوا تراضوا به ، وقد اجتهد قوم بحضرة صلى الله عليه وسلم فيمن هم السبعون ألفاً الذين يدخلون الجنة وجوههم كالقمر ليلة البدر ، فاخطؤا في ذلك حتى بين لهم النبي صلى الله عليه وسلم من هم ، ولم يعنفهم في اجتهادهم ، وقد أخطؤا فيه ولكن بين عليه

للسلام أنهم لم يصيبوا، وأن الحق في خلاف ما قالوا كلهم .
فإنما يجوز الاجتهاد في تأويل مثل هذا ، وفيما يعرف به بعضهم بمضا
بمضنور الصلاة وما أشبه ذلك ، وأما في إيجاب فرض ، أو تحريم شيء أو ضرب
حد ، - : فإم أن يجوز فيه لاحد اجتهاد برأيه فقط ، أو قول بوجه من الوجوه ،
لأنهم كانوا يكونون بذلك شارعين ما لم يأذن به الله ، ومفتريين على الله تعالى ، وقد
نزههم الله تعالى عن ذلك . وكل ما جاز لهم رضوان الله عليهم أن يجتهدوا فيه
فهو جائز لنا ولكل مسلم الى يوم القيامة ، وما حرم علينا من ذلك وغيره
فقد كان حراما عليهم ولا فرق ، وقد أفتى أبو السنابل باجتهاده في المتوفى عنها
زوجها وهي حامل ، فاخذ بأية الاربعة أشهر وعشرا فاططأ ، وهو مجتهد فله
أجر واحد لانه لم يصب حكم الله تعالى .

وأما حديث معاذ فيما روى من قوله : أجتهد رأيي ، وحديث عبيد الله
ابن عمرو في قوله : أجتهد بمحضرتك يا رسول الله ، فحديثان ساقطان . أما
حديث معاذ فأنما روى عن رجال من أهل حمص لم يسموا ، وحديث عبد الله
منقطع أيضا لا يتصل

فإن قال قائل : أيجوز للأنبيا عليهم السلام الاجتهاد ؟ فالجواب وبالله
تعالى التوفيق : إن من ظن أن الاجتهاد يجوز لهم في شرع شريعة لم يوح
اليهم فيها فهو كفر عظيم ، ويكفي من إبطال ذلك أمره تعالى نبيه عليه السلام
أن يقول : « إن أتبع إلا ما يوحى إلي » وقوله « وما ينطق عن الهوى إن هو
إلا وحي يوحى » وقوله تعالى : « ولو تقول علينا بعض الأقاويل لاخذنا منه
باليمن ثم لقطعنا منه الوتين » وأنه عليه السلام كان يسأل عن الشيء فينتظر
الوحي ، ويقول : « ما أنزل على في هذا شيء » ، ذكر ذلك في حديث في زكاة
الخمير ، وميراث البنيتين مع العم والوجة ، وفي أحاديث جملة . وإن كان السائل
من هذا يعني : أيجوز عليه الاجتهاد في قبول شاهدين لعلهما مغفلان ؟ فهذا

جائز ، والحكم بيمين لعلها كاذبة ؟ فهذا جائز ، لانه عليه السلام بهذا أمر نصاه وهو عليه السلام لم يؤت علم الغيب في كل موضع ، وإنما أمر بقبول الشاهدين المدلين عنده من المسلمين ، أو العدل كذلك مع يمين الطالب ، أو المرأة الواحدة في الرضاع ، أو الكافرين في الوصية في السفر ، أو الواحد على رؤية الهلال ، أو الاربعة المدول في الزنا ، أو المرأتين مكان الرجل ، أو يمين المدعى عليه - إن مبطلا وإن محقا - ما لم يعلم هو ببطلان الشهادة ، أو قوله « ويسلط الله من يشاء على ظلم من يشاء حتى ينصف كل مظلوم يوم الحشر » « ويوم لا يغادر صغيرة ولا كبيرة الا أحصاها » « ولا مثقال ذرة الا جازى عليها » الا ما أسقط من ذلك بالتوبة أو باجتنب الكبائر ، وهذا الذي قلنا هو نص جلي ، وقد بين ذلك عليه السلام بقوله : « فمن قضيت له بشيء من حق أخيه فلا يأخذه فانما أقطع له قطعة من النار » وبقوله عليه السلام : « من حلف على منبري هذا بيمين كاذبة حرم الله عليه الجنة وأوجب له النار » وبقوله عليه السلام « إذا قال له الحضرمي في خصمه : يا رسول الله فاجر لا يرع (١) عن شيء - وكان عليه السلام قد أوجب عليه اليمين - فقال عليه السلام للحضرمي : « ليس لك الا ذلك » . وإذا قال له أصحابه حين قتل عبد الله بن سهل : يا رسول الله أتعقب أيمان يهودي ؟ فلم يجعل لهم عليه السلام غير ذلك . وبقوله عليه السلام للمتلاعنين : « إن أحدكما كاذب فهل منكما تائب » فبين عليه السلام إنه إنما يفعل ما أمره به ربه تعالى ، ولم يكلف قط أن يعطى الحق صاحبه بيقين ، ولا أن يعلم عيب (٢) الشهود ، ولا كلّفنا نحن شيئاً من ذلك أيضاً ، وإنما أمر أن يقضى بالبينّة المدلة عنده ، ولا يقدر على أكثر من أن يحكم بالمدلة الظاهرة اليه ، ونظاها العلم عنده ، وكما أمر بقبول

(١) بفتح الياء وكسر الراء - ويجوز فتحها - مضارع « ورع » ، مثل : وثق بثن .

(٢) هكذا هو في الاصل بالعين المهملة ولو كان (غيب) بالعين المعجمة - كان - فيها أرى -

اليمين من المنكر ، وما شيئاً من متغاييران ، أحدهما القضاء بما شهدت به البيعة ، وأن لا يقضى على من حلف في قضية أؤم فيها اليمين ، فهذا هو الذى أؤم النبي صلى الله عليه وسلم وأؤمناه نحن بعده عليه السلام ، والثانى أن يمكن صاحب الحق في علم الله تعالى من حقه ، وهذا لا سبيل الى علمه في كل موضع ، فان حرماننا هذا وحرماننا وفاق العدل عند الله عز وجل ، فلا إثم ولا حرج ، لانه لا سبيل الى علم ذلك بيقين ، ولا كلفناه ، وهذا لا يسمى اجتهاداً على الإطلاق ، ولكنه يقين إتباع ما أمر به عليه السلام من الحكم بالعدل على حسب ما يطبق على معرفته ، وهو الظاهر ، وبقبول يمين المنكر ، ولا سبيل الى اجتهاد النبي صلى الله عليه وسلم في شرع الشرائع ، والاوامر عنده واردة متيقنة ، لا إشكال فيها (١) ، يعلم خاصها من عامها ، وناسخها من منسوخها ، ومستثناها من المستثنى منه ، علم يقين ومشاهدة في جميع ما أنزل عليه . واما الاجتهاد الذى كلفناه نحن ، فهو طلب هذه المعاني ، ولم نشاهدها كلها فعملها ، لكن تقبلها من الثقات الذين أمرنا الله تعالى بقبول نذارتهم ، الى أن يبلغونا الى الذين شهدوها ، وهم ونحن لانعلم كل ذلك علم يقين * فان اعترض معترض بفعله عليه السلام في أخذ الفداء ، فنزل من عتابه على ذلك ما نزل ، فالجواب : اننا لاننكر أن يفعل عليه السلام ما لم يتقدم نهي من ربه تعالى له عنه ، الا انه لا يترك وذلك ، ولا بد من أن ينبه عليه * وأما الوهم من النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقصد بذلك فعل الخير ، فلسنا ننكره إلا أنه لا يقر عليه البتة ، وهذا لا يجوز أن يكون في شرع شريعة ، ولا إيجاب فرض ، ولا تحريم ، وانما هو فيما قدره مباحاله ، اذ لم ينه عنه قبل ذلك ، لكن كلفه بآمن ام مكتوم إذ نزلت عبس وتولى . وقد احتج بعضهم من أجاز الاجتهاد بالرأى في الدين ، بأمر سليمان وداود

عليهما السلام « إذ يحكمان في الحرت اذ نقشت فيه غم القوم »
قال ابو محمد : وهذه مسألة اختلف الناس فيها على وجوه ، فقوم قالوا :
نسخ الله حكم داود بحكم سليمان عليهما السلام
قال ابو محمد : وهذا باطل ، لانه لو كان كذلك لكان داود مفهما لها ، لانه
كان يكون حاكما بامر أمر به قبل أن ينسخ ، ولما كان سليمان أولى بالافهام منه
وقال بعضهم : حكم بدليل منصوب لم يوافق فيه الحقيقة وحكم ، سليمان
فوافق الحقيقة

قال ابو محمد : والذي نقول به وبالله تعالى التوفيق : أن داود عليه السلام
حكم بظاهر الامر ، مثل ما لو حكمنا نحن بشهادة شاهدين عدلين عندنا ، وهما
في علم الله عز وجل المغيب عنا مغفلان ، فأطلع الله تعالى على غيب تلك المسألة
سليمان عليه السلام ، فأوحى اليه بيقين من هو صاحب الحق فيها ، بخلاف شهادة
الشهود أو نحو ذلك مما أفهم الله تعالى سليمان فيه بيقين عين صاحب الحق ،
فهذا وجه تلك الآية الذي لا يجوز خلافه ، لبطلان كل تأويل غيره ، ولقوله
تعالى في الآية نفسها : « وكلا آتينا حكما وعلما » فصح ان داود حكم بالحكم
والعلم الذي آتاه الله تعالى في تلك المسألة ، وان سليمان - عليهما جميعا السلام -
حكم فيها بالحكم والعلم الذي آتاه الله تعالى فيها بالفهم الزائد لحقيقتها

وأما ادعاء المرأتين في الولد ، ودعاء سليمان عليه السلام بالسكين ليشقه
بينهما ، فان سليمان عليه السلام إنما أراد اختبار صبرهما ، ولم يهم قط بشق
الصبي ، وإنما دعا بالسكين موهما لهما بذلك . وقد يكون الله تعالى أمره بذلك ،
كما أمر ابراهيم عليه السلام بذبح اسماعيل عليه السلام ، ولم يرد قط تعالى
ذبحه ، وإنما راد اختبار صبر ابراهيم عليه السلام ، واختبار صبر المرأتين
فقط ، ثم نهى عن شقه ، إذ لاح أيتهما أمه ، كما نهى ابراهيم عن ذبح اسماعيل ،
فهذا ايضا وجه ظاهر حسن والله اعلم

وأما أمر موسى والخضر عليهما السلام ، فإن الخضر نبى موحى اليه ، ولم يفعل شيئا من كل ما فعل باجتهاد ، كما يظن من لاعقل له ، وإنما فعل كل ذلك بوحي أوحاه الله اليه ، وبيان ذلك نص الله تعالى بأن حكى عنه أنه قال لموسى : « وما فعلته عن أمري ذلك تأويل ما لم تسطع عليه صبرا » وأما سؤال موسى عليه السلام له عن ذلك ، فإنما فعله ناسيا لمعهده ، ولسنا ننكر أن تنسى الأنبياء عليهم السلام ، وقد صلى نبينا صلى الله عليه وسلم خامسة ناسيا ، وسلم من ثلاث ومن اثنتين ناسيا . وهذا الذى قلنا هو نص القرآن فى قوله تعالى حاكيا من موسى أنه قال للخضر : « لا تؤاخذنى بما نسيت »

قال ابو محمد : فإن احتجوا بما حدثناه عبد الله بن ربيع التميمي عن عمر بن عبد الملك الخولاني عن محمد بن بكر البصري عن سليمان بن الاشعث نا ابراهيم ابن موسى ثنا عيسى نا أسامة بن زيد عن عبد الله بن رافع مولى ام سلمة قال سمعت ام سلمة تقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إنما أقضى بينكم برأى فيما لم ينزل على فيه » . فهذا حديث ساقط مكذوب ، لان أسامة بن زيد هذا ضعيف لا يحتج بحديثه ، متفق على أنه كذلك (١) وبين كذبه ما ذكرنا فى أول هذا الباب من الاحاديث التى فيها تركه عليه السلام الحكم فيما لم ينزل عليه فيه شئ ، وانتظاره الوحى فى كل ذلك ، ويكنى من ذلك قول الله تعالى أمراً له أن يقول : « ان أتبع الا ما يوحى الى » الى قوله تعالى : « وما ينطق

(١) كلا والله ، ما الحديث بمكذوب ولا اسامة فى هذه الدرجة من الضعف . وهو الذى رفته ابن معين والعجلي وغيرهما وقال ابن حبان فى الثقات : يخطئ . وهو مستقيم الامر صحيح الكتاب مات سنة ١٥٤ وخرج له مسلم احاديث كثيرة . وهذا الحديث فى سنن ابى داود (٤ : ٢٢٩ - ٢٢٨) وقد سكت عنه هو والتمذرى فهو عندما حسن صالح للاحتجاج به وهو يعنى ما روته زيب بنت ام سلمة عنها مرفوعا (إنما أنا بشر وانكم متخصصون الى) الحديث وهو فى الصحيحين والسنن فطل اسامة رواه بالمعنى من طريق عبد الله بن رافع عن مولاه ام سلمة وقد اخطأ ابن حزم خطأ شديدا فى الحكم بكذبه

عن الهوى ان هو الا وحى يوحى » وأمر الله تعالى له أن يقول : « قل ما يكون لى أن أبدله من تلقاء نفسه » فلو أنه عليه السلام شرع شيئاً لم يوح اليه به ، لكان مبدلاً للدين من تلقاء نفسه ، وكل من أجاز هذا فقد كفر وخرج عن الاسلام ، وبالله تعالى نعوذ من الخذلان .

فان احتج فيها معترض بقوله تعالى : « لتحكم بين الناس بما أراك الله » فان الذى أراه الله تعالى هو الذكر والوحى بنص الآية ، لان اولها : « إنا أنزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله » وقال تعالى : « وإن كادوا ليفتنونك عن الذى أوحينا إليك لتفترى علينا غيره » ثم توعده على ذلك فقال : « إذا لاذقتك ضعف الحياة وضعف الممات ثم لا تجد لك علينا نصيراً » فبين تعالى انه عليه السلام لو أوجب شيئاً فى الدين بغير وحى ، لكان مفترياً على ربه تعالى ، وقد عصمه الله عز وجل من ذلك ، وكفر من أجازره عليه . فصح أنه عليه السلام لا يفعل شيئاً الا بوحى ، فسقط الاجتهاد الذى يدعيه أهل الرأى والقياس جملة . وقال تعالى : « لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا » فصح بهذه الآية ان كل نبي كان قبله (١) فهكذا كانوا أيضاً ، إنما اتبع كل نبي شرعته التى أوحى اليه بها فقط .

وأما أمور الدنيا ومكايد الحروب - مالم يتقدم نهي عن شئ من ذلك وأباح لله تعالى له التصرف فيه كيف شاء فلما ننكر أن يدبر عليه السلام كل ذلك على حسب ما يراه صلاحاً ، فان شاء تعالى إقراره عليه اقره ، وإن شاء احدث منع له من ذلك فى المستأنف منع ، الا أن كل ذلك مما قد تقدم الوحي اليه باباحته إياه ولا بد .

وأما فى التحريم والايحباب فلا سبيل الى ذلك البتة ، وذلك مثل ما أراد للنبي صلى الله عليه وسلم أن يصالح غطفان على ثلث ثمار المدينة فهذا مباح ،

(١) فى الاصل « قبل » وهو خطأ والمعنى غير واضح كان المراد منهوما

لأن لهم يهبوا من أموالهم ما أحبوا ما لم ينهوا عن ذلك ، ولهم أن يمنعوه ما لم يؤمروا بإعطائه ، وكذلك منازلهم عليه السلام في حروبه ، له أن ينزل من الأرض حيث شاء ، ما لم ينه عن مكان بعينه ، أو يؤمر بمكان (١) بعينه وكذلك قوله عليه السلام في تلقيح ثمار أهل المدينة ، لأنه مباح للمرأة أن يلقح نخله وبذكر تينه ، ومباح أن يترك فلا يفعل شيئاً من ذلك . وقد أخبرني محمد بن عبد الله الحمداني عن أبيه : أنه ترك تينه سنين دون تذكير فاستغنى عن التذكير ، ففعل النخل كذلك ، لو توبع عليه ترك التلقيح سنة بعد سنة لاستغنى عن ذلك ، وهذا كله ليس من أمور الدين الواجبه والمحرمه في شيء ، إنما هي أشياء مباحة من أمور المعاش ، من شاء فعل ، ومن شاء ترك ، وإنما الاجتهاد الممنوع منه ما كان في التحريم والایجاب فقط بغير نص ، وقد نص النبي عليه السلام في حديث التلقيح على قولنا ، وقال عليه السلام : «أنتم أعلم بأمور دنياكم» وقد حدثنا بهذا الحديث عبد الله بن يوسف بن نامي عن احمد بن فتح عن عبد الوهاب بن عيسى عن احمد بن محمد عن احمد بن علي عن مسلم حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعمر والناقد كلاهما عن أسود بن عامر ثنا حماد بن سلمة عن هشام بن عروة وثابت ، وهشام عن أبيه عن عائشة ، وثابت عن أنس (٢) : «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بقوم يلقحون النخل (٣) فقال : لو لم تفعلوا لصلح قال : فخرج شيصاً ، فربهم فقال : ما لنخلكم ؟ فقالوا : قلت كذا وكذا ، قال : أنتم أعلم بأمور (٤) دنياكم» قال أبو محمد : فهذا بيان جلي - مع صحة سنده - في الفرق بين الرأي في أمر الدنيا والدين ، وأنه عليه السلام لا يقول في الدين الا من عند الله تعالى ،

(١) في الاصل (لمكان) والباء اصح هنا من اللام (٢) في الاصل (عن ابن عباس) وهو خطأ وفي هامشه نسخة (عن انس) وهو الصواب الموافق لما في صحيح مسلم (٢ : ٢٢٣)
(٣) لفظ النخل ليس في مسلم (٤) في مسلم « يأمر »

وان سائر مايقول فيه برأيه ممكن فيه أن يشارعليه بغيره فيأخذعليه السلام به ، لان كل ذلك مباح مطلق له ، واننا أبصر منه بأمور الدنيا التي لاخير معها الا في الاقل ، وهو أعلم منا بأمر الله تعالى ، وبأمر الدين المؤدى الى الخير الحقيقي ، وهذا نص قولنا . وبالله تعالى التوفيق . وفي هذا كفاية والحمد لله

ومن ذلك ما قال أبو بكر يوم الحديبية لرسول الله صلى الله عليه وسلم اذ قال له بعض من حضر : أرى أن نميل على عيال هؤلاء . فقال أبو بكر : « نرى أن نمضى لوجهنا » فهذا كله مباح للامام أن يغزو ، وله أن يؤخر الغزو يومه ذلك وشهره ذلك ، ويغزو بعد ذلك ،

فاعلم الآن أن الاجتهاد إنما هو طالب الحقيقة من الوجوه المؤدية اليها ، لا من حيث لا يؤدى اليها ، والطلب كما ذكرنا هو الاستدلال ، فالاستدلال والاجتهاد شئ واحد ، وقد يستدل من لا يقع على حقيقة الدليل . وكون الشئ في نفسه حقا هو شئ آخر ، لانه قد يكون الشئ حقا ولا يوفق (١) له طالبه ، ولا يضر ذلك الحق ، كما أن في منازلنا أشياء لا يعلماها غيرنا من الناس ، وليس جهل من جهلها أو ظن فيها غير ما فيها مما يحيل الحق عن وجهه ، كما لا يزيد علم من علمه درجة في أنه حق ، والحق المعلوم والحق المجهول سواء في أنهما حق ، واقعان تحت جنس الحق ، وكل شيئين وقعا (٢) تحت نوع واحد أو تحت جنس واحد ، فأنهما متساويان في ذلك النوع وذلك الجنس مساواة صحيحة نعى فيما أو جيته لهما تلك الجنسية ، أو تلك النوعية وكل من بلغه عن النبي صلى الله عليه وسلم خبر فقد لزمه البحث عنه ، فان لم يفعل فقد عصى الله تعالى ، وكل من قامت عليه حجة من أصول صحيحها وأقر بانها حق ، فلاحت له وفهمها ، ثم لم يرجع الى موجهها للتقليد أو لانه ظن أن

(١) في الاصل يوافق (٢) في الاصل شئ واقعا وهو خطأ

ههنا حجة اخرى لا يعلمها فهو فاسق ، وذلك نحو من أقر بخبر الواحد ، فأنه حديث صحيح مسند ، فتركه لقياس ، أو لهوى ، أو تقليدا لمالك ، أو للشافعى ، أو لأبى حنيفة ، أو لاحمد ، أو لداود ، أو لصاحب من الصحابة ، أو تابع ، أو لفقيه قديم أو حديث ، معتقدا أن ذلك الفقيه أو الصاحب كان عنده فضل علم جهله هو ، أو أن النص الذى قاس عليه أحق أن يتبع - : فهو فاسق ساقط المدالة ماص لله عز وجل .

وأما من تعلق بحديث آخر معارض للحديث الذى بلغه ، فإدام لا يحقق أصلا فى بناء الاحاديث بمضها على بعض ، فهو مأجور على اجتهاده - وإن كان غلطًا - ولا إثم عليه فى خطئه . وهكذا القول فى الآى ، وفى الاحاديث والآى ، ولا فرق

وأما من ذكرنا قبل فبخلاف ذلك ، لانه ترك الحق وهو يعلمه ، فدخل فيمن شاق الرسول من بعد ما تبين له الهدى . وأما إذا حقق أصلا فى بناء الاحاديث أو الآى ، أو الاحاديث مع الآى فالتزمه ، ثم لم يمتقد موجبه ، فهو فاسق كما قدمنا ، للآيه التى قال تعالى فيها : « ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم » وهذا الذى فعل ما ذكرنا فقد ترك ما أقر بلسانه أنه هدى ، وأنه أمر الله تعالى ورسوله عليه السلام ، وصار فيمن شهد على نفسه

وكذلك من أبى قبول خبر الواحد ، أو أبى قبول وجه العمل فى البناء الصحيح فى النصوص ، فأقيمت الحجة عليه فى ذلك كله ، من براهين راجعة الى النصوص ، وفهمها ولاحت له فلم يرجع الى الحق فى ذلك ، وانما يمذر من لم تقم عليه حجة ببجمله فقط ، وكذلك من قامت عليه البراهين فى ابطال القياس فتمادى عليه .

وأما من أجاز أن يكون صاحب فن دونه ينسخ أمرا أمر به رسول صلى

الله عليه وسلم ، أو يحدث شربة : - فهذا كافر مشرك حلال الدم والمال ، بمنزلة اليهود والنصارى ، وعليه لعنة الله ولعنة اللاعنين والملائكة والناس أجمعين ، ونحن برآء منه وهو يرى منا . فان لم تقم عليه الحجة فهو مخطئ مأجور مرة ، لقصده الى الخير . وبالله تعالى التوفيق ، وهو حسبنا ونعم الوكيل

الباب الثانى والثلاثون

فى وجوب النيات فى جميع الاعمال ، والفرق بين الخطأ الذى تعمده فعله ولم يقصد به خلاف ما أمر ، وبين الخطأ الذى لم يتعمده فعله ، وبين العمل المصحوب بالقصد اليه . وحيث يلحق عمل المرء غيره بأجر أو إنم وحيث لا يلحق

قال ابو محمد : قال الله عز وجل : « وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين » وقال تعالى : « ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضات الله فسوف نؤتيه أجرا عظيما » وقال « ولا أقول للذين تزدري أعينكم لن يؤتيتهم الله خيرا الله أعلم بما فى أنفسهم » وقال تعالى . « لقد رضى الله عن المؤمنين اذ يبايعونك تحت الشجرة فعلم ما فى قلوبهم فأنزل السكينة عليهم وأثابهم فتحا قريبا » وقال تعالى : « فانها لا تعمى الابصار ولكن تعمى القلوب التى فى الصدور » وقال تعالى : « إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله والله يعلم إنك لرسوله والله يشهد إن المنافقين لكاذبون » حدثنا حماد بن أحمد ثنا عبد الله بن ابراهيم ثنا أبو زيد المروزى ثنا الفربرى ثنا البخارى ثنا أبو نعيم ثنا زكرياء عن عمار - هو الشعبي - سمعت النعمان بن بشير سمعت النبى صلى الله عليه وسلم يقول - فذكر الحديث وفيه - : « ألا وإن فى الجسد مضغة اذا صلحت صلح الجسد كله » (١)

وإذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهي القلب » حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب ثنا دواد - يعني ابن قيس - عن أبي سعيد مولى عامر بن كريز عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - فذكر الحديث - : « وفيه التقوى ههنا ويشير الى صدره ثلاث مرات » حدثنا القاضي حماد بن أحمد ثنا عبد الله بن إبراهيم الاصيلي ثنا أبو زيد المروزي ثنا محمد بن يوسف القربري ثنا محمد بن اسمعيل البخاري ثنا الحميدي ثنا سفيان ثنا يحيى بن سعيد الانصاري قال أخبرني محمد بن إبراهيم التيمي انه سمع علقمة بن وقاص الليثي يقول سمعت عمر بن الخطاب يقول على المنبر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إنما الاعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى » حدثنا عبد الله بن يوسف بن نامي ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا عمرو الناقد ثنا كثير بن هشام ثنا جعفر بن برقان عن يزيد الاصبم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الله لا ينظر الى صوركم وأموالكم ولكن ينظر الى قلوبكم وأعمالكم »

قال ابو محمد : فصح بكل ما ذكرنا أن النفس هي المأمورة بالاعمال، وأن الجسد آلة لها ، فان نوت النفس بالمعمل الذي تصرف فيه الجسد وجها ما فليس لها غيره . وصح أن الله تعالى لا يقبل الا ما أمر به ، وقد أمر بالاخلاص له ، فكل عمل لم يقصد به الوجه الذي أمر الله تعالى به فليس ينوب مما أمر الله تعالى به ، فبطل قول من قال : إن من توضأ تبردا أو تعلما ، أو تيمم بغير نية ، أو لم يأكل ولا شرب ولا وطئ بغير نية ، أو مشى في المناسك بغير نية - : إنه يجزيه عن الوضوء المأمور به للصلاة ، وعن التيمم المأمور به للصلاة ، وعن الصيام المأمور به ، أو المتطوع به لله عز وجل ، وعن الحج المأمور به ، أو المتطوع به لله

عز وجل، لانه لم يخلص في كل ذلك الله عز وجل، ولا فعله ابتغاء مرضاته تعالى، ولا نوى به ما أمر به . وقد أخبر الله تعالى على لسان نبيه عليه السلام انه لا ينظر الى الصور فاذا لم ينظر الى الصور فقد بطل أن يجزى عمل الصورة المنفرد عن عمل القلب الذي هو النية ، وصح أنه تعالى انما ينظر الى القلب وما قصد به فقط ، ولا بيان أكثر من تكذيب الله عز وجل المنافقين في شهادتهم ان محمد رسول الله ، وهذا عين الحق وعنصره الذي لا يتم حق إلا به ، فلما كانوا غير ناوين لذلك القول بقلوبهم صاروا كاذبين فيه ، وهذا بيان جلى في بطلان كل قول وحمل لم ينوها بقلوبنا لم يضرنا ذلك شيئاً ، وصح بنص الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن التقوى في القلب ، فكل عمل لم يقصده القلب فليس تقوى ، وكل عمل لم يقصد بالمضغة التي بها يصلح الجسد فهو باطل وإن عمله الجسد، وفي هذا كفاية

على ان القائلين بخلاف قولنا يتناقضون أقبح تناقض ، فمن مفرق بين التيمم والوضوء ، ومن مفرق في النية في الصوم بين أول النهار وآخره ، ومن مفرق في الحج بين الاحرام وبين سائر فرائضه ، كل ذلك استطالة في الدين بالآراء الفاسدة ، والاهواء المضلة ، بلا دليل من الله تعالى

فان قال قائل منهم إنما أمر الله تعالى بغسل أعضاء الوضوء فغاسلها وإن لم تكن له نية قد غسلها ، قيل له وبالله تعالى التوفيق : ما أمر الله تعالى قط بغسلها مجردا عن النية بذلك للصلاة ، وبيان ذلك في الآيتين اللتين ذكرنا ، وفي الحديثين اللذين نصصنا ، وأيضا : فان الصلاة حركات من وقوف وانحناء ووضع رأس بالارض ، فان فعل ذلك إنسان متمددا ، ومتأملا شيئا بين يديه ومستريحا ، حتى أتم بذلك ركعتين في وقت صلاة الصبح لا ينوى بذلك صلاة الصبح أترونيه يجزيه ذلك من صلاة الصبح المفترضة عليه ؟ وهذا مالا يقولونه

فقد حصلوا على التناقض

فإن احتجوا في الصيام بما روى أنه عليه السلام كان يدخل على عائشة فيقول: «أعندكم طعام» فإن قالت: لا، قال: «إني صائم». قيل لهم وبالله تعالى التوفيق: لا حاجة لكم في ذلك، لأنه ليس فيه نص على أنه صلى الله عليه وسلم استأنف الصوم من حينئذ، وجائز أن يكون عليه السلام سأل: «هل عندكم طعام» وهو قد نوى الصيام، فلو وجد طعاما أفطر عليه وترك الصوم، كما روى من طريق عائشة أنها قربت إليه طعاما فأكل، وقال عليه السلام: «إني كنت أصبحت صائما» وهذا جائز لنا نحن أيضا، وأما عمل بلانية فلا سبيل إليه، لما قدمنا قبل.

فإن قالوا: فإنكم تجيزون غسل النجاسة بلانية؟ فالجواب وبالله تعالى التوفيق: إن كل نجاسة أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بإزالتها بعمل موصوف وبعدد محدود، فلا بد في إزالتها من النية، ولا تجزى إلا بالقصد إلى تأدية العمل المأمور به فيها، وإلا فلا، وأما كل نجاسة أمرنا باجتنابها فقط، دون أن يحد لنا فيها عمل أو عدد. فكيف مازالت فقد زالت. وقد اجتنبناها وأيضاً فإن لولا الاجتماع أجزنا ذلك ههنا، وأيضاً فإن لباس الثوب النجس حلال إلا في الصلاة وفرض الصلاة أن يصلى قاصدا بنيته إلى لباس ثياب طاهرة عنده لا نجاسة فيها، فإذا صلى في ثوب هذه صفتته، وناويا لذلك فقد أدى فرضه كما أمر، بالنية التي أمر بها، وليس غسلها فرضا لا يجزى سواه، بل لو قطعها أو انقطع موضعها من ثوبه، أو لبس ثوبا آخر أجزاء، فحسبنا أن يكون الثوب طاهرا لا نجاسة فيه، ولا نبالي كيف زالت النجاسة عنه، ولا فرق بين إجازة مالك النية للصوم لرمضان في أول ليلة منه، ويجزى ذلك عنده من تجديد النية كل ليلة، وبين إجازة أبي حنيفة لإحداث النية لصيام كل يوم من رمضان قبل زوال الشمس وإن لم ينوه من الليل، ولا فرق بين تقديم النية قبل وقت العمل وبين تأخيرها

عن وقت العمل ، وفي كلا الوجهين يحصل العمل بالمأمور به مؤدى بلانية صاحبه له ، ولا يجوز أن يؤدي عمل الابنية متقدمة ، يتصل بها ومعها الدخول فيه بلا مهلة ، ولا يعرى الابتداء به منها . ولو أمكن ذلك في الصوم حتى تكون النية متصلة بطلوع الفجر لما أجزأ غير ذلك ؛ ولكن لما كان ذلك غير ممكن في كل وقت ؛ أجزأ ذلك على قدر الطاقة ، وهذا مع الحديث الوارد في هذا المعنى من طريق حفصة : « لاصيام لمن لم يبيته من الليل » . وبالله تعالى التوفيق .

ولا بد لكل عمل من نية . وكل شيء يتصرف فيه المرء فلا يخلو من أحد وجهين : إما حركة ، وإما إمساك عن حركة . وإنما يفرق بين الطاعة من هذين الوجهين وبين المعصية منهما ، وبين اللغو منهما - : النيات فقط . ولا فرق بين الطاعة والمعصية واللغو ، في الحركات والامساك عن الحركات - : إلا بالنيات فقط ، والا فكل عمل فهو إما واقع تحت جنس الحركة ، وإما واقع تحت جنس الامساك عن الحركة ، فوجب بالضرورة أن لا يتم عمل ، ولا يصح أن يكون حركة أو امساك متوجهين الى الطاعة بالمأمور بها ، خارجين عن المعصية وعن اللغو - : إلا بنية . هذا أمر لا محيد عنه أصلا الاجاهل لا معرفة له بمحقق اللغز .

فمن صلى بنية رياء ففاسق عاص ، ومن صلى بنية الطاعة التي أمر بها فطيع فاضل ، ومن ركع وسجد وقام وقعد لابنية رياء ولا بنية الطاعة فذلك لغو ، وليس مطيعا ولا عاصيا . ومن توضأ بنية الرياء ففاسق عاص ، ومن توضأ بنية الطاعة كما أمر فطيع فاضل . ومن غسل أعضائه تبردا بلانية طاعة ولا بنية رياء فليس مطيعا ولا عاصيا ، وإذا لم يكن مطيعا فلم يتوضأ الوضوء الذي هو طاعة الله عز وجل مأمور به . وكذلك الصوم والحج والجهاد والزكاة . لان الصوم إنما هو إمساك عن الاكل والشرب والوطء والقي والكذب والغيبة ومباشرة من لا يحل للمرء مباشرته ، فإن أمسك عن كل ذلك

بنية الرياء فهو طاص لله عز وجل فاسق غير صائم ، وإن أمسك عن كل ذلك
بنية الطاعة في تركه كما أمر ، فهو مطيع فاضل صائم ، وإن أمسك عن كل ذلك
لا بنية الرياء ولا بنية الطاعة كما أمر فليس مطيعا ولا طاصيا ، وإذا لم يكن كذلك
فليس صائما ، وإذا لم يمسك بنية الطاعة عن ذلك في صوم الفرض في الوقت الذي
أمر فيه بالامساك عن كل ما ذكرنا فهو طاص ، لأنه خالف ما أمر به . وهكذا القول
في رمي الجمار والوقوف بعرفة والمزدلفة والطواف والسعي ، وكذلك سائر
الاشياء كلها . فمن أكل الشعير مؤثرا بالبر المساكين ، ناويا للبر في ذلك - : ففاضل
محمود ، ومن أكله لثوما وبخلا ، وخزن البر مستكبرا للمال ، فذموم آثم .
ومن مشى راجلا وحمل متاعه بيده - تواضعا لله تعالى لا بخلا ولا دناءة ،
وتصاون عن الخسائس مع ذلك ، وتصدق ناويا بكل (١) ذلك ما ذكرنا - فهو
فاضل محمود . ومن فعل ذلك بخلا ودناءة فذموم ، وإن فعل بنية رياء ففاسق .
ومن أنكح بنته عبده أو علجا - كما فعل ضرار بن عمرو - تواضعا ، ونيته
التسوية بين المسلمين ، وهو مع ذلك عزيز النفس ، غير طمع ولا جشع ،
ففاضل محمود عند اهل المقول راض لنفسه الغضبية ، ومن فعل ذلك طمعا
أو مهانة نفس ، فذموم ساقط . ومن لبس الوشى المرتقع الذي ليس حريرا
بنية الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم فأجور فاضل ، ومن لبسه بنية
التخنث والأثر والاعجاب ففاسق مذموم . وهكذا جميع الأعمال أو لها
عن آخرها . فصح أن لا عمل أصلا لا بنية كما ذكرنا . وبالله تعالى التوفيق *

فان قال قائل : انتم تقولون فيمن أعتق في نفسه أمته أو عبده ونوى
عتقها وأمضاه نية صحيحة ، إلا أنه لم يلفظ بعتقهما أنهما لا يكونان بذلك حرين
ولا يكون هو معتقا ، لا عند الله تعالى ، ولا في الحكم ، فان العبد والامة باقيان
مملوكين له كما كانا . وتقولون فيمن طلق في نفسه وتوى الطلاق إلا أنه لم يلفظ

بلفظ من الفاظ الطلاق:- إنه لا يكون مطلقاً بذلك ، لا عند الله ولا في الحكم ، وإنما امرأته حلال له كما كانت ، حتى إنكم تقولون : إنه إن لفظ بلفظ ليس من ألفاظ الطلاق ونوى به الطلاق ، إنه لا يلزمه بذلك طلاق ، وانها امرأته كما كانت حلال له في الحكم والفتيا معا . وتقولون : إن من وهب بنيته أو تصدق بنيته بشئ من ماله مسحى ولكنه لم يلفظ بلفظ من ألفاظ الهبة أو الصدقة ، إنه بذلك غير واهب ولا متصدق ، ولا يلزمه شئ ، لافي الفتيا ولا في القضاء ، وإن اعترف بذلك كله وأقر بأنه نواه ، ثم تقولون : إن من نوى في حال صيامه أنه تارك للصوم عامداً بذلك ذا كرا لصومه ، إلا أنه لم يأكل ولم يشرب ولا وطئ ولا فعل فعلاً ينقض الصوم ، فإن صومه قد بطل ، وأنه قد أفطر . وتقولون فيمن نوى في حال صلاته أنه تارك للصلاة خارج عنها ، إلا أنه لم يفارق ما هو فيه من هيئتها إنه قد بطلت صلاته إذا تمعد ذلك وهو ذا كرا أنه في صلاة . وتقولون فيمن نوى في حال إعطائه زكاة ماله أنه ليس ذلك عن زكاته المفترضة عليه : إنه كذلك غير مؤد فرض زكاته وإن عليه أدائها ثانية ، وتقولون فيمن نوى في حال تذكّيته ما يذكى إنه عابث غير قاصد إلى التذكية المأمور بها : إنها ميتة لا يحل أكلها . وتقولون فيمن نوى في حال عمرته وحجه أنه رافض لهما وهو مع ذلك متباد في صمليهما : فإن حجه وعمرته قد بطلا . وتقولون فيمن نوى في حال وضوءه وغسله أن بعض عمله لهما لا ينوى به أداء الغسل والوضوء المفترضين عليه : إن ذلك الغسل والوضوء ناقصان ، لا بد له من إعادة ما عمل بغير نية . وتقولون فيمن أتم كل هذه الاعمال بنية لها (١) فلما أتمها نوى بطلانها : إنه لا يبطل شئ منها بذلك ، وإنها ماضية جازية جائزة . فما الفرق بين ما جوزهتموه وبين ما أبطلتموه من ذلك ؟ وهل كل ذلك الاسواء ؟ وما الفرق بين استغناء النية في بعض هذه الوجوه عن مضامة العمل اليها ، وبين افتقارها الى مضامة العمل

(١) في الاصل « لهما » وهو خطأ

اليها في بعضها ؟

فالجواب وبالله تعالى التوفيق : إن جميع الاعمال المأمور بها هي مفتقرة الى نية تصحبها كما قدمنا لما ذكرنا في أول هذا الباب من وجوب القصد الى الله تعالى والاخلاص له بالعمل ، فتنى قصد المرء الى إبطال تلك النية فقد بطل ذلك العمل ، إذ لم يأت به كما أمر من أصحاب النية إياه ، فلذلك بطل ما ذكرنا من الوضوء والغسل والصوم والصلاة والحج ، لانه ليس الاصائم أو غير صائم ، أو مصل ، أو غير مصل ومتوضى أو غير متوضى ، وهكذا في الزكاة والحج وغير ذلك ، فإذا لم يكن صائماً ولا مصلياً ولا متوضئاً كما أمر فهو ، غير صائم ولا متوضى ولا مصل . وهكذا سائر الاعمال . وهكذا القول عندنا - فيمن طلق أو أعتق أو تصدق بغير نية - : إن كل ذلك لا يلزمه عند الله تعالى ، وإن كنا نقضى عليه بامضائه ، لأننا لا نعلم نيته في ذلك ولو علمنا انه كان بغير نية لما حكمنا عليه بشئ من ذلك أصلاً ، فلو وصل قوله كله فقال : عبدي حر بغير نية منى لعتقه ، أو قال ذلك في الطلاق والنكاح والصدقة والهبة : - لما أنقذنا عليه شيئاً من ذلك أصلاً .

وكل ما ذكرنا وما لم نذكر من سائر الأعمال فلا تجزى فيه النية دون العمل ، ولا العمل دون النية ، ولا بد من اقترانهما معاً ، لأنه مأمور من الله تعالى بهما معاً ، فلا بد في الصلاة من حركات محدودة معمولة مع النية ، ولا بد في الوضوء من مثل ذلك أيضاً ، ولا بد في الحج من مثل ذلك ، ولا بد في الصوم من إمساك عن كل ما أمر بالامساك عنه مع النية ايضاً ، ولا بد في العتق والطلاق والنكاح والهبة والصدقة من نطق ولفظ مع النية في كل ذلك ، لأنه لا يعلم شئ من ذلك الا بالالفاظ المعبرة عنه ، فإن انقرد في كل ما ذكرنا عمل دون نية فهو باطل ، وإن انقرد نية فيه دون عمل فهي باطل أيضاً . فمن نوى أن يصلي أو يتوضأ أو يحج أو يصوم ولم يصل ولا توضأ ولا

حج ولا صام فلا شيء له . فلا يظن الظان أن قولنا اختلف في شيء مما ذكرناه بل هو كله باب واحد ، وهو أنه لا بد من عمل ونية ، لا حكم لأحدهما دون الآخر . ومن خالفنا في هذا فانه يتناقض ، فرة يقول بقولنا في بعض المواضع ، ومنها الصلاة ، ومرة لا يقول بقولنا دون دليل ، لكن اتباعا للهوى والتقليد الذي لا يحل .

فان قال : فانكم تقولون فيمن أفطر ناسيا غير ذا كر لصومه ، أو تكلم أو عمل أو أكل ناسيا في صلاته غير ذاكر انه في صلاة ، أو قتل صيدا وهو محرم غير متعمد لقتله : إنه لا شيء عليه في كل ذلك * ثم تقولون : من أحدث بشيء يخرج من مخرجه من غائط أو بول أو ريح أو مذى أو ودى أو منى ناسيا ، أو نام مغلوبا فقد بطلت طهارته ، وتقولون : إن من ذبح أو نحر أو تصيد ، فلم يسم الله تعالى ناسيا أو هامدا ، فيكلاهما سواء لا يحل أكل شيء من ذلك . فالجواب وبالله تعالى التوفيق : إن الاصل الذي تجرى عليه الفتيا أنه لا شيء على الناسي لقوله تعالى : « ليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم » فلا يخرج عن هذا النص الا ما أخرجه نص أو إجماع ، فلهذا النص ولما أخبر نيه أبو العباس احمد بن عمر المذرى انا الحسين بن عبد الله الجرجاني ثنا عبد الرزاق بن احمد بن عبد الحميد الشيرازي أخبرتنا فاطمة بنت الحسن بن الريان المخزومي وراق القاضي أبي بكر بكار بن قتيبة قالت ثنا الربيع بن سليمان المؤذن ثنا بشر بن بكر عن الازاعي عن عطاء عن عبيد بن عمير عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الله تجاوز لي عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه (١) » في هذا الحديث نص التسوية

(١) هذا اسناد صحيح . وقد رواه ابن ماجه بلفظ آخر (١ : ٣٢٢) من طريق الوليد بن سلم عن الازاعي عن عطاء عن ابن عباس وهو منقطع . ورواه بهذا اللفظ من حديث أبي ذر باسناد ضعيف . وحديث ابن عباس نسبة ابن حجر ايضا الى ابن حبان والدارقطني والبيهقي والحاكم في المستدرک . وتفصيل الكلام عليه في التلخيص الحبير (١ : ١١٢ - ١١٤) وفي جامع العلوم لابن رجب (٢٧٠ - ٢٧٢)

بين العمل المقصود نسياناً بغير نية ، وبين الخطأ الذي لم يقصد . فلهذا ولنصوص آخر لم يبطل الصوم بفطر نسيان ، ولا بطلت الصلاة لعمل نسيان ، وهكذا كل نسيان ، الانسيان استثناء من هذا النص نص آخر أو إجماع ، كما صح من الإجماع المتيقن المقطوع به في الأحداث المذكورة أنها تنقض الطهارة على كل حال بالنسيان والعمد ، وبالضرورة ندرى أنه لم يزل الناس يحدثون في كل يوم من عبد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكلهم يوجب الوضوء من ذلك ، فصح أنه إجماع منقول الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكذلك النوم لأنه لا يكون إلا بقلبة أبدا لا بقصد ، ولو قصد المرء دهره كله أن ينام لم يقدر إلا أن يغلبه النوم . وأما سائر الأحداث التي لا إجماع فيها فإنها لا تنقض الطهارة عندنا إلا بالقصد والعمد لا بالنسيان ، كاللمس للنساء وكس الفرج . وأما الذكاة فإن النص ورد بأن لا تأكل مما لم يذكر اسم الله عليه ، قال تعالى : « ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق » وقال تعالى : « فكلوا مما أمسكن عليكم واذكروا اسم الله عليه » فلما كان ما ذكاه الناسي للتسمية مما لم يذكر اسم الله عليه بلا شك كان مما نهيناعن أكله بالنص ، وأما الانتم فساقط عن الناسي جملة . وقد رام قوم أن يتوصلوا الى إباحة ما نسي ذكر اسم الله عليه بقوله عز وجل في الآية المذكورة : « وانه لفسق » وقالوا : الفسق لا يقع الاعلى العمد لاعلى النسيان

قال ابو محمد : وهذا تمويه ضعيف ، لاننا لم نقل ان الله تعالى أو قع اسم الفسق على نسيان الناسي للتسمية ، وإنما قلنا ما في نص الآية : إن ذلك الشيء المذبح أو المنحور أو المتصيد الذي لم يسم الله تعالى عليه عمداً أو نسياناً هو نفسه المسيء فسقاً ، كما سمي الله تعالى الحجر والميسر رجساً من عمل الشيطان فبطل تمويههم وكان الناسي لذكر اسم الله تعالى على التذكية غير مذك ، وغير المذكي لا يحل أكله ، وكذلك من نسي أن يذكر ففك الرقبة ، وكذلك من

نسى النية في مدخل صلاته ومدخل صومه ومدفع زكاته ، فهو لاء كلهم غير متصل ولا صائم ولا مزك ، إلا أن الزكاة ليست مرتبطة بوقت محدود الطرفين فهي تقضى أبدا ، وقد جاء النص بوجوب قضاء الصلاة على الناسي ، وأما الصيام فهو مرتبط بوقت محدود الطرفين ، فلا سبيل الى نقله الا بنص آخر ، وكذلك المذكي إنما هو عمل في شيء بعينه ، لا يقدر على استرجاعه بعد موته ، فلما لم يسم الله عليه بنسيان أو عمد فهو ميتة لا يحل أكله ، والتسمية في اللغة لا تقع الا على ما ذكرنا باللسان لا على ما استقر في القلب دون ذكر باللسان ،

والمعجب كل المعجب ممن يرى على المفطر ناسيا القضاء ولا يعذره ، وقد جاء النص بانه صائم تام الصوم ، ثم يرى أكل مانسي ذكر اسم الله تعالى عليه من المذبوحات وغيرها ، ويعذر ههنا بالنسيان حيث عم النص بالمنع منه . وهذا كما ترى . والله تعالى التوفيق

وكذلك من افتتح العمل الذي أمر به بنية قصد اليه كما أمر ، ثم نسي النية في درج ذلك العمل وكان العمل متصلا غير منقطع ، فهذا لا يبطل عمله بالنسيان للنص الذي ذكرنا . فبطل بكل ما ذكرنا ما ظنه الظان من أن قولنا : ان كون الفطر بنية الفطر عمدا في الصوم دون الأكل واقع أنه مخالف لقولنا ان العتق والطلاق بالنية دون النطق غير واقعين ، بل هو كله باب واحد ، وذلك أن الامساك عما ينقض الصوم بغير نية ، قصد بذلك الى أداء الصوم فاسد باطل ، وكذلك نية الصوم دون الامساك عما ينقض الصوم عمدا باطل فاسد ، وكذلك العتق والطلاق دون نية لهما باطل ، وكذلك النية لهما دون إظهارهما بما لا يكونان الا به فاسدة باطل ، ولاح أن الشك إنما وقع لمن وقع في هذا الاختلاف الاجوبة ،

وبيان تحقيق رفع الاشكال في هذا الباب هو أن يسأل السائل فيقول : ما تقولون فيمن طلق في نيته دون قول ؟ وفيمن أعتق في نيته دون قول ؟

وفيمن أفطر في نيته دون عمل يفسد به الصوم؟ وفيمن نوى إبطال صلاته التي هو فيها بنيته دون عمل مضاد للصلاة أو نوى تبردا في خلال وضوئه ولم ؟ يحدث حدثا ينقض الوضوء ، وفعل كل ذلك عمدا إذا كرا لما هو فيه ؟ فالجواب وبالله تعالى التوفيق أن نقول له : كل من ذكرت لاعتق له ولا طلاق له ، ولا صوم له ، ولا وضوء له ، ولا صلاة ، ومثل هذا الايمان فانه قول ونية ، فمن عدم النية ولغظ بالايمان فلا إيمان له ، ومن عدم القول ونوى الايمان فلا إيمان له ، وإذا كان لا إيمان له فهو كافر ، لانه ليس الا مؤمن أو كافر . وأما من أتم العمل الذي أمر به كما أمر به ، من عمل ونية ثم نوى بعد انتقضائه نقضه وإبطاله ، لم يكن ذلك العمل منتقضا ، لانه قد كمل وتأدى كما أمر الله تعالى ، وانقضى وقته فلا ينقضه نية مستأثقة ، وكذلك لا تصلح العمل الفاسد نية غير مضامة له ، إما متقدمة وإما متأخرة . وقد أئنا البراهين على أن كل ماصح في وقت لم يبطل في ثان الا بنص أو إجماع ، وما بطل في وقت لم يصح في ثان إلا بنص أو إجماع . وهذا القول فيمن طلق بنيته وأعتق بنيته دون لفظ : إن الملك والنكاح قد صحا في أول فلا يبطلان في ثان الا بنص ، ولا نص ولا إجماع في بطلانهما بالنية دون الالفاظ الموضوعة لنقضهما ، وبطل بما ذكرنا قول من أراد أن يحقق جواز العمل بنية متقدمة له غير متصلة به ، لانه لو جاز أن يكون بين النية والعمل دقيقة لجاز أن يكون بينهما مائة عام ولا فرق

وقد قال المالكيون : إن في أول ليلة من شهر رمضان تجزئ النية لصيام باقيه ، وهذا باطل ، لانه لو جاز ذلك لأجزت نية واحدة في أول رمضان يصومه المرء عن إحداث نية لكل رمضان يأتي . وهم لا يقولون ذلك . فان قالوا : إنه يحول بين رمضان ورمضان شهور لا صيام فيها . قيل لهم : وكذلك يحول بين كل يومين من أيام رمضان ليل لا صيام فيه ، ولكل يوم حكمه ، وقد

يعرض ويسافر فينطرو ولا يبطل لذلك صيام ماسلف ، ومن قولهم : ان انتقض صيام يوم من رمضان بطاعة أو بمعصية لا ينتقض صيام ماسلف فيه ، وهذا هدم لقولهم ، فان ادعوا في ذلك إجماعاً كذبهم - سعيد بن المسيب عميد أهل المدينة ، لانه يقول : من أفطر في رمضان يوماً عمدا فعليه قضاء الشهر كله ، لانه عنده كيوم واحد ، وكصلاة واحدة ، إن انتقضت منها ركعة تعمداً انتقضت كلها . فاستبان بكل ما ذكرنا أن كل هذا نوع واحد لا خلاف بين شئ منه ، ولم نقل هذا على أننا كما نكون لبعض ما ذكرنا بمثل حكمنا لسائر - قياساً ، ومماذ الله من ذلك . ولكننا أرينا أصحاب القياس تناقضهم في ذلك ، حيث يرتضونه ويصححونه ويحكمون به من القياس الفاسد . وأما نحن فأنما معتمدنا في كل ما ذكرنا على ما قد بيناه من أن كل عمل خلا من نية ، أو كل نية خلت من عمل - : فبكل ذلك فاسد ، لقوله تعالى : « وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين » فأمرنا بشيئين كما ترى ، العبادة وهي العمل ، والاخلاص وهو النية ، فلا يجزى أحدهما دون الآخر . وبقوله عليه السلام : « إنما الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى » فصح بهذا النص انه لا عمل الا بنية مقترنة معه ، غير متقدمة ولا متأخرة ، وقوله تعالى : « ليس عليكم جناح فيما أخطأتم به » إلا أن يأتي نص باستثناء شئ من هذه النصوص فنصير اليه وإلا فلا *

وقد سألتني بعضهم فقال : ما تقول فيمن أفطر فاسياً لصومه ؟ فقلت له : صومه تام . قال : فما تقول فيمن ترك ركعة من صلاته فاسياً ؟ فقلت : يصلها ما لم ينتقض وضوؤه ، أو يعيد الصلاة كلها إن انتقض وضوؤه . فقال لي : لم فرقت بين الأمرين ؟ وهلا أجزت الصلاة مع نسيان بعضها ، كما أجزت الصيام مع نسيان بعضه بافطار في بعض نهاره ؟
فالجواب وبالله تعالى التوفيق : إننا لسنا من أصحاب القياس فيلزمنا هذا

السؤال ، وإنما اتبعنا النص الوارد فيمن أفطر ناسيا انه يتم صومه ، واتبعنا فيمن نسي صلاته أو بعضها أن يصلها ، لأننا مأمورون بالصلاة بالنص ، وبعض الصلاة صلاة ، فن لم يصل ناسيا ، قيل له بالنص : أقم الصلاة التي نسيت إذا ذكرتها ولا مزيد . ولكننا نتطوع ونزيه فساد ما أراد إلزامنا إياه من طريق القياس الذي يدعونه وهم أنك الناس لطرده ، فنقول وبالله تعالى التوفيق : ليس يشبه تارك ركعة ناسيا من أفطر ناسيا ، وإنما يشبه من أفطر ناسيا من تكلم في صلاته ناسيا ، ويشبه تارك الركعة ناسيا من نسي انه صائم فنوى الفطر في باقي نهاره إلا أن النص فرق بين حكميهما ، وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « من نسي صلاة أو نام عنها فليصلها إذا ذكرها » ولم يأمر في نسيان الصوم بذلك ، والصوم له وقت محدود حده الله تعالى ، فلا سبيل الى نقله الى وقت آخر أصلا الا حيث جاء النص بنقله فقط ، ومن تعدى ذلك فقد تعدى حدود الله تعالى ، قال الله عز وجل : « ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه » نعموذ بالله من الظلم والظلم حرام . وأما من نوى أن يفطر ولو بعد ساعة ولم ينو أنه مفطر في وقته ذلك فلا يكون بذلك مفطرا أصلا ، فإن جازت تلك الساعة ولم يحدث فيها نية للفطر محددة لم يضر صومه تلك شيئا وصومه تام ، وهكذا من نوى أن يزني ولم يزن أو أن يشرب ، ولم يشرب ، أو أن يتصدق ولم يتصدق ، لا يكتب له ولا عليه ما لم يفعل من كل ذلك شيئا ، وهو كاله باب واحد ، ولا عمل الا بنية مصحبة للدخول فيه يكون أول الدخول فيه بعد إحداها ،

والخطأ يكون على ضربين : أحدهما فعل لم يقصده الا ناسيا أصلا ، وذلك كرجل رمى غرضا فأصاب إنسانا لم يقصده ، وكانسان جر نفسه فاستجر ذبا بيا فدخل حلقة وهو صائم ، أو أراد حك نخذه فس ذكره ، فهذا وجه ، وهو الذي يسميه أهل الكلام التولد ، لانه تولد عن فعله ولم يقصده فعله . والوجه

الثاني فعل قصد الانسان عمله الا أنه لم ينو بذلك طاعة ولا معصية ، ولا نوى بذلك ما حدث من فعله ولا قصد الى بعض ما أمر به ولا إلى خلاف ما أمر به ، كانسان لطم آخر فوافق منية الملطوم ، أو كانسان صائم عمد الاكل وهو غير ذا كر لصومه ولا قاصد الى إفساد صومه ، أو نسي أنه في صلاة فقصد الى الاكل أو الى الكلام أو الى المشى غير حامد لافساد صلاته ، أو نسي أنه على طهارة فقصد الى مس ذكره غير قاصد بذلك الى تقض وضوئه أو سقاه إنسان بحضرة عدول من إناه أخبره أن فيه نبیذا غير مسكر ، فلما جرع منه قاصدا الى شربه علم أنه خمر ، فزاله عن فيه بعد أن شرب منه ، أو وطئ امرأة لقيها في فراشه حامدا لوطئها وهو يظنها امرأته ، فاذا بها اجنبية أدخلت عليه ، أو قرأ آية قاصدا الى الالفاظ التي قرأ يظنها من القرآن وهي بخلاف ذلك في القرآن ، أو قتل صيدا حامدا لقتله غير ذا كر لآحرامه وهو محرم فهذا وجه ثاني ١ ، وكلاهما مرفوع لا ينقض شيء من ذلك عملا ولا إيمانا ، ولا يوجب إثما ولا حكما ، الا حيث جاء النص بأنه يوجب حكما كما ذكرنا ، فيوقف عنده ويكون مستثنى من الجملة التي ذكرنا منها طرفا ، كالنص الوارد في إيجاب الدية على العاقلة ، لانه في كلا الوجهين المذكورين لم ينو معصية ، وكذلك من فعل أي فعل كان ولم ينوبه الطاعة لله تعالى فهو غير موجب له أجرا ولا أدى ما أمر به ، وأما العمد المرتبط بالقصد الى ما يحدث من ذلك العمد ، أو الى بعض ما هو فيه ، كقصد الصائم الى الاكل وهو ذا كر لأنه صائم فرض ، وكضربه إنسانا بما يمت منه قاصدا لضربه به طالما بأنه قد يمت من مثله ، وكتبته اليه القرآن حامدا طالما بأنه ليس كذلك في المصحف ، وكشربه الخمر وهو يعلمها خمرا ، وكوطئه أجنبية وهو يعلم أنها ليست له زوجا ولا ملك يمين ، فهذا كله يوجب الحكم بالاثم وبما أتى به النص ، وإثما قلنا في قاتل الصيد حامدا لقتله غير ذا كر لآحرامه

(١) كذا في الاصل وله وجه

إنه لأجزاء عليه ، لقوله تعالى في آخر الآية : « ومن عاد فينتقم الله منه » والنقمة لا تقع الا على حاص ، ولا يكون حاصيا بقتل الصيد أصلا إلا حتى يعمد قتله ، وهو مع ذلك ذاكر لأحرامه عالم بأنه منهي عن قتله في تلك الحال ، هذا ما لا خلاف فيه أعني أنه لا يأتى الا في هذه الحال ، وكذلك من قصد بنيته الى فعل الطاعة فهو مؤد لما أمر به من ذلك ، والذنب هي النعالة ، وفعلها المعرفة بما تقطعه وغرضها فيه ، وهي الحركة للجسد فلا بد من توفيتها فعلها الذي أمرت به بتمامه ، وما ذكرنا من لقي رجلا في صف المشركين فظنه مشركا فقتله عمدا . وهو لا يعلم أنه مسلم فاذا هو مسلم ، فلا خلاف في أنه لا تؤد عليه ولا إثم ، وكذلك سقط الإثم والقود عن المتأول من الأحكام وإن كان حامدا ، ليس ذلك الا لانه لم يقصد خلاف ما أمر به وهو يعلمه معصية ، وكذلك من أكل لحم خنزير وهو يظنه لحم كبش ، أو حنث غير ذاكر ليمينه ، فكل هذا لا شيء عليه فيه ولا قضاء ولا إثم ولا تعزير ولا حد . فان جاء نص في شيء ما من ذلك كان مستثنى ، كمن صلى وهو يظن أنه واضي فاذا به غير واضي ، فذكر بعد ذلك فهذا لم يصل فليصل لقوله عليه السلام : « لا صلاة الا بطهور » وهذا لم يصل كما أمر ، وأما من صلى وفي ثوبه شيء فرض اجتنابه على من بلغه ، أو صلى الى غير القبلة ، فان كان ممن لم يبلغه فرض اجتناب ذلك الشيء ولا فرض القبلة فصلاته تامة ، لانه لم يكلف ما لم يبلغه ، فان كان ممن بلغه كل ذلك فعليه أن يعيد الصلاة ما دام وقتها ، لانه علم ووقتها قائم ، اذ لم يصل تلك الصلاة كما أمر ، ففرض عليه أن يصلها كما أمر ، وأما بعد الوقت فلا ، لانه لا يصل صلاة الا في وقتها حاشا النائم والناسي والسكران فانهم خصوا بالنص فيهم ، وكالدية وعق الكفارة في قتل الخطأ فهذا مستثنى بالنص من سائر ما لم يقصده المرء *
واعلم أن خصومنا يتناقضون في كل ما ذكرنا تناقضا لا يرجعون فيه الى أصل ، لكن مرة يلزمونه ومرة لا يلزمونه دون برهان من الله تعالى في كل

ذلك ، ومما يؤيد ما قلنا ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم ثنا محمد ابن المثني ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن عمرو بن مرة قال سمعت أبا وائل - هو شقيق بن سلمة - يقول ثنا أبو موسى الاشعري : « أن رجلا أعرايا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ، الرجل يقاتل للمغنم والرجل يقاتل للذكر ، والرجل يقاتل ليرى مكانه ، فن في سبيل الله ؟ فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : من قاتل لتكون كلمة الله العليا فهو في سبيل الله » وقد روى الاعمش هذا الحديث فذكر فيه « الذي يقاتل شجاعة وحمية وغضبا ورياء ، وأنه صلى الله عليه وسلم لم يجعل في سبيل الله إلا من قاتل لتكون كلمة الله عز وجل العليا . فلو أجزأ عمل بغير نية لأجزأ الجهاد الذي هو أفضل الاعمال بعد الايمان ، ولكن لا سبيل الى أن يجزى عمل بغير نية .

ومن هذا الباب أيضا المكره على الكفر ، فان عمدا بلسانه ولم يعمد بقلبه فلم يخرج بذلك عن الايمان ، قال الله تعالى : « إلا من أكره وقلبه مطمئن بالايمان » فانما راعى تعالى عمل القلب فقط ، وقد بين ذلك النبي صلى الله عليه وسلم إذ سئل عن أكل ناسيا فاخبر عليه السلام أنه لم ينتقض صومه بذلك ، ولا شك في أن هذا الصائم عمدا الاكل ٢ ولكنه كان ذا كر لصيامه ، فصح ما قلنا نصا . وبالله تعالى التوفيق

وقال تعالى : « لا تكلف إلا نفسك » فاحتج بهذا قوم في إبطال ان يحج أحد عن غيره ، أو يصلي أحد عن غيره أو يصوم أحد عن غيره ، وقد أخطوا في ذلك خطأ فاحشا ، وليس في هذه الآية معارضة لأمر النبي صلى الله عليه وسلم بالحج عن الشيخ الكبير ، وبالصيام عن الولي الميت ، وبقضاء النذر عن

(١) في مسلم في هذه الرواية « كلمة الله أعلى » (٢ : ١٠٢)

(٢) عمدا يتعدى بنفسه وبالحرف

الميت ، لأن كل ما ذكرنا فالحى المؤدى هو المكلف ذلك فى نفسه ، وهى شريعة
أمره الله تعالى إياها ، وافترضها ١ عليه ، كالصلوات الخمس وسائر صيامه فى
رمضان ، فقد تعين فى ذلك فرضا على الولي زائداً ، كلفه فى نفسه ، هو مأجور
على أدائه ، لانه أدى فرضاً كلفه ، والله تعالى متفضل على الميت والمحجوج عنه
بأجر آخر زائد ، وخزائن الله لا تنفذ ، وفضله تعالى لا ينقطع ، فبطل ظن من
جهل ولم يفهم ، وقد ر أن بين الآية التى ذكرنا ، والأحاديث التى وصفنا :
تعارضاً ، وقد تناقضوا فاجازوا أن يؤدى المرء الدين عن غيره ، وجعلوا له
أجراً بذلك ، وللميت المؤدى عنه حطيطة للدين الذى عليه ، وهكذا قلنا
نحن فى سائر ما أمرنا بأدائه ، من الصوم والحج والصلوة المندورة ولا فرق ،
وأوجبوا غرم بنى عم المرء الدية عن القاتل خطأ فنقضوا قولهم . فإن قالوا :
الاجماع أوجب ذلك ؛ كذبوا ، لأن عثمان البتي لا يرى ذلك ، يعنى غرم الماكلة
الدية عن قاتل الخطأ

قال أبو محمد رحمه الله : واحتج مخالفنا أيضاً فى ذلك بقوله تعالى : « وأن
ليس للانسان إلا مسمى »

قال أبو محمد : وقد بينا فيما خلا أن يضاف كل ما قال عليه السلام الى ما قال
ربه تعالى ، فصح أنه تعالى قد يتفضل على المرء بأن يلحقه دعاء ولده بعد موته
وليس مما سعى ، وأنه تلحقه صدقة وليه عنه وليس مما سعى ، وكذلك سائر
مانص عليه السلام على أنه يلحقه ، وقال تعالى : « وما هم بحاملين من خطاياهم
من شئ إنهم لكاذبون وليحملن أثقالهم وأثقالا مع أثقالهم » وقال تعالى
: « ليحملوا أوزارهم كاملة يوم القيامة ومن أوزار الذين يضلونهم بغير علم »
وأخبر عليه السلام أن من سن فى الاسلام سنة حسنة كان له مثل أجر من عمل
(١) فى الاصل « وافترضها » بالهمزة وليس فى هذا الفعل فى كتب اللغة الا « فرض
وفرض - بالتشديد - وافترض

بها الى يوم القيامة ، لا ينقص ذلك من أجورهم شيئا ، ومن سن سنة سيئة كان له مثل وزر من عمل بها الى يوم القيامة ، لا ينقص ذلك من أوزارهم شيئا قال أبو محمد: وكل هذا متفق لا تعارض فيه أصلا ، لأن معنى قوله تعالى: «وما هم بحاملين من خطاياهم من شيء» أي إنهم لا يسقطون عنهم بتقليدهم إياهم إنما ، ولكن للعامل إنهم ، وللسان مثل ذلك أيضا ، وهذا بين . وبالله تعالى التوفيق وكذلك ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم من أن لا يحنط الميت المحرم ولا يمس طيبا ولا يغطى وجهه ولا رأسه وأن يكفن في ثوبيه ، فإنه يبعث يوم القيامة ملبيا ، وما أمر به عليه السلام في الشهيد أن لا يغسل ولا يكفن وأن يدفن في ثيابه ، وأخبر صلى الله عليه وسلم أنه يبعث يوم القيامة وجرحه يشعب (١) دما ، اللون لون دم والريح ريح مسك ، فكل الامرين عمل كفناه نحن وأئمناه ، فمن فعله أطاع الله تعالى ، ومن لم يفعله عصى الله عز وجل ، فتخيّل أهل الجبل والاستخفاف بأوامر الله تعالى وأوامر رسوله صلى الله عليه وسلم فقالوا : إن عمل الميت قد انقطع ، فيا ليت شعري من قال لهم : إن هذا عمل أمر به الميت ! وإنما قيل لهم : انه عمل أمرنا نحن به في الميت ، كما أمرنا بغسل سائر موتانا وتخنيطهم بالسدر والكافور والصلاة عليهم فهذا كله سواء ولا فرق . وتلبية المحرم يوم القيامة فضل له حينئذ وجزاء كشمب جرح الشهيد ولا فرق . فبطل تمويه أهل الجبل والحمد لله . وكذلك قوله : «إن أحسنتم أحسنتم لا تفسكم وإن أسأتم فلها» وقوله تعالى : «يومآلا يحزى والد عن ولده ولا مولود هو جاز عن والده شيئا» وقوله تعالى : «يومآلا تجزى نفس عن نفس شيئا» وقوله تعالى : «وإن تدع منتقلة الى حملها لا يحمل منه شيء ولو كان ذا قربى» وقوله تعالى : «ومن يكسب إنمافانما يكسبه على نفسه» وقوله تعالى : «ولا تكسب كل نفس إلا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى»

(١) نالاء الثلاثة وفتح العين المهملة ، أى يجرى .

قال أبو محمد رحمه الله : فهذا كله لا يعارض ما ذكرنا البتة ، وإنما معناه أن أحدا لا يحمل إنم غيره ولا وزره ، إلا أن يكون سن ذلك العمل السوء فله مثل إنم صانعيه أبدا ، لأن الآي مضاف بعضها الى بعض ، وقد قال تعالى : « من يشفع شفاعة حسنة يكن له نصيب منها ومن يشفع شفاعة سيئة يكن له كفل منها » وأخبر عليه السلام أن كل قتيل يقتل فعلى ابن آدم الاول كفل منه لانه أول من سن القتل . فعنى الآي الاول أن الله لا يلقى إنم أحد على برى منه ، وأما من استن الشر ورتبه فله حظ من كل فعل يوافق ماسن ، وكذلك من سن الخير أبدا . فلا يلحق عمل احد أحدا أبدا إلا ما جاء به النص ، فيصير حينئذ فعلا مأمورا به من كلف أداه ، يؤجر على فعله ويأثم بتركه ، كسائر ما أمر به ولا فرق . وبالله تعالى التوفيق وحسبنا ونعم الوكيل

الباب الثالث والثلاثون

في شرائع الانبياء عليهم السلام قبل محمد صلى الله عليه وسلم
أيلزمنا اتباعها ما لم تنته عنها . أم لا يجوز لنا اتباع شئ منها أصلا إلا
ما كان منها في شريعتنا وأمرنا نحن به نصا باسمه فقط ؟

قال أبو محمد رحمه الله : قد ذكرنا الوجوه التي تعبدنا الله تعالى بها ، والتي لاحكم في شئ من الدين إلا منها . وهذا حين نذكر إن شاء الله تعالى الوجوه التي غلط بها قوم في الديانة ، فحكموا بها وجعلوها أدلة وبراهين ، وليست كذلك ، والصحيح أنه لا يحل الحكم بشئ منها في الدين . وهى سبعة أشياء شرائع الانبياء السالفين قبل نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ، والاحتياط ، والاستحسان ، والتقليد ، والرأى ، ودليل الخطاب ، والقياس ، وفيه العلل ، ونحن إن شاء الله تعالى ذاكرون هذه الالوجه بابا بابا ، ومبينون وجه سقوطها

وتحريم الحكم بها . وبالله تعالى تنأيد

فأما شرائع الانبياء عليهم السلام الذين كانوا قبل نبينا محمد صلى الله عليه وسلم فالتناس فيها على قولين : فقوم قالوا : هي لازمة لنا مالم تنته عنها ، وقال آخرون : هي ساقطة عنا ولا يجوز العمل بشئ منها الا أن نخطب في ملتنا بشئ موافق لبعضها فنقف عنده ، اثمأراً لنبينا صلى الله عليه وسلم ، لا اتباعاً للشرائع الخالية

قال أبو محمد : وبهذا نقول ، وقد زاد قوم بياناً فقالوا : إلا شريعة ابراهيم صلى الله عليه وسلم

قال أبو محمد : أما شريعة ابراهيم عليه السلام فهي هذه الشريعة التي نحن عليها تسهياً ، والبراهين على ذلك قائمة سنذكرها ان شاء الله تعالى . وانما الاختلاف الذي ذكرنا في ما كان من شرائع الانبياء عليهم السلام موجودا نصه في القرآن أو عن النبي صلى الله عليه وسلم . وأما ما ليس في القرآن ولا صح عن النبي صلى الله عليه وسلم فما نعلم من يطلق إجازة العمل بذلك ، الا أن قوماً أفتوا بها في بعض مذاهبهم ، فمن ذلك تحريم بعض المالكين لما وجد من ذبائح اليهود ملتصق الرثة بالجنب ، وهذا مما لانص في القرآن ولا في السنة على أنه حرم على اليهود ؛ نعم ولا هو أيضاً متفق عليه عند اليهود ، وانما هو شئ انقردت به الربانية منهم ، وأما المعافاة والميسوية والسامرية فانهم متفقون على إباحة أكله لهم . فتحرى هؤلاء القوم - وفقنا الله وإياهم - أن لا يأكلوا شيئاً من ذبائح اليهود فيه بين أشياخ اليهود لعنهم الله اختلاف ؛ وأشفقوا من مخالفة هلال وشماى شيخى الربانية . وحسبنا الله ونعم الوكيل .

ومن ظريف ما وقع لبعضهم في هذا الباب ، وسمجه وشنيعه الذي ينبغي لاهل العقول أن يستجبروا بالله عز وجل من مثله - : أن اسمعيل بن اسحق قال في رجم النبي صلى الله عليه وسلم اليهوديين الزانيين : إنما فعل ذلك عليه

السلام تنفيذاً لما في التوراة . ورأى هو من رأيه الفاسد أن يرفع نفسه عن تنفيذ ما فيها من الرجم على اليهود الوفاة المحصنين اذا زنوا ، فصان نفسه عما وصف به نبيه عليه السلام . ونحن نبرأ الى الله تعالى من هذا القول الفاسد ، ومن هذا الاعتقاد ، فلو كفر جاهل بجهله لكان قاتل هذا القول أحق الناس بالكفر لعظيم مافيه *

واحتج أيضاً في أن لا يقول الامام « آمين » اذا قال « ولا الضالين » بأن موسى عليه السلام اذ دعا لم يؤمن وأمن هرون عليهما السلام فسماهما تعالى داعيين بقوله تعالى : « قد أجيب دعوتكما »

قال أبو محمد : وفي هذا الاحتجاج من الغشاة والبرد والسقوط والمجاهرة بالقبيح مافيه ، لأنه يقال له قبل كل شئ : من أخبرك أن موسى عليه السلام دعا ولم يؤمن ؟ وأن هرون آمن ولم يدع ؟ وهذا شئ إنما قاله بعض المفسرين بغير اسناد الى النبي صلى الله عليه وسلم ، ومثل هذا لا يؤخذ إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم او عن كافة تنقل عن مثلها الى ما هنالك ، فمن فاته هذان الوجهان فقد فاته الحق ، ولم يبق بيده الا المجاهرة بالكذب ، وان يقفو ما ليس له به علم ، أو أن يروى ذلك عن إبايس الملعون ، فانه قد أدرك لا محالة تلك المشاهد كلها الا إنه غير ثقة ، ثم يقال له : هذا الوصح لك ما ادعيت من أن موسى دعا ولم يؤمن ، وأن هرون آمن ولم يدع ، فأى شئ في هذا مما يبطل قول النبي صلى الله عليه وسلم عن الامام : « واذا آمن فامنوا » وقول الراوى : ان النبي وهو الامام كان يقول إذا فرغ من أم القرآن في الصلاة آمين .؟ هذا ولعل موسى قد آمن اذ دعا ، ولعل هرون دعا اذ دعا موسى وأمناء ، أو آمن أحدهما ، أو لم يؤمن واحدهما . ونص القرآن يوجب أنهما دعوا معاً بقوله تعالى : « قد أجيب دعوتكما » وليس في القرآن دليل على تأمين وقع منهما ولا من أحدهما ، فهل سمع بأغت من هذا الاحتجاج أو أسقط منه ، أو أقل حيلة أو أبرد تمويهاً ممن يحتج بمثله في

إبطال السنن الثابتة ؟ ثم يقال له : من عجائب الدنيا أنك جعلت فعل موسى وهرون الذي لم يصح قط ناسخاً لقول محمد صلى الله عليه وسلم الصحيح في التأمين ، وهذا عكس الحقائق .

وقد كنا نعجب من قول شيخ من شيوخهم أدركناه مقدماً في مشاورة القضاة له على جميع مفتيهم ، فإن ذلك الشيخ قال في كتاب ألفه وقد رأيناه ووقفنا عليه وناولناه بيده ، وهو مكتوب كله بخطه وأقر لنا بتألفه وقرأه غيرنا عليه ، فكان في بعض ما أورد فيه أن قال : روينا باسانيد صحاح الى التوراة أن السماء والارض بكتما على عمر بن عبد العزيز أربعين سنة ! !

قال أبو محمد : هذا نص لفظه ، فلا أعجب من الشيخ المذكور في أن يروى عن التوراة شيئاً من أخبار عمر بن عبد العزيز ! وهذا اسماعيل يبطل قول النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا أمن - يعني الامام - فأمنوا » ، وتأمينه عليه السلام وهو الامام بما لم يصح . من ترك موسى للتأمين وترك هرون للدعاء * واحتجوا أيضاً في إباحة قتل المسلمين وسفك الدماء المحرمة بدهوى المريض ان فلاقتله ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لو أعطى قوم بدعواهم لادمى رجال دماء قوم وأموالهم » فأباحوا ذلك بدعوى المريض *

واحتجوا بما ذكر بعض المفسرين من أن المقتول من بني اسرائيل لما ضرب ببعض البقرة حيي وقال : فلان قتلتني

قال أبو محمد : وهذا ليس في نص القرآن ، وإنما فيه ذكر قتل النفس والتداری فيها ، وذبح البقرة وضربه ببعضها ، وكذلك يحيي الله الموتى . فمن زاد على ما ذكرنا في تفسير هذه الآية فقد كذب وادعى ما لا علم لديه ، فكيف أن يستبيح بذلك دماً حراماً ويعطى مدعيّاً بدعواه . وقد حرم الله تعالى ذلك . فمن أعجب ممن يحتج بخرافات بني اسرائيل التي لم تأت في نص ولا في نقل كافة ، ولا في خبر مسند الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في مثل هذه العظائم !

هذا مع أن تلك المخرفة ليس فيها ذكراً قسامة أصلاً ، ولا أنه لا يحلف في القسامة إلا اثنان فصاعداً ، فهذه الروايات من أين خرجت؟ وحسبنا الله (١) ونعم الوكيل ثم أتى إلى قوله تعالى : « وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس » فقال : لا تأخذ بها ولا تقتل مؤمناً بكافر ، ولا حراً بعبد ، لأن هذا من شرائع من كان قبلنا . ونسى أخذه في القسامة بمخرفة مروية عن بني إسرائيل ، وترك لها فعل النهي صلى الله عليه وسلم في القسامة ، ثم ترك ههنا نص الله تعالى في أنه كتب عليهم أن النفس بالنفس *

واعلى ما روى في حديث بقرة بني إسرائيل لحديث حدثناه أحمد بن عمر ثنا عبد الله بن حسين بن عقال ثنا إبراهيم بن محمد الدينوري ثنا محمد بن الجهم ثنا أبو بكر الوراق ثنا علي بن عبد الله - هو ابن المديني - وعياش بن الوليد قال علي ثنا يحيى بن سعيد وسفيان بن عيينة قال يحيى ثنا ربيعة بن كئثم حدثني أبي عن سعيد بن جبير أن ابن عباس قال : إن أهل مدينة من بني إسرائيل وجدوا شيخاً قتيلاً في أصل مدينتهم ، فأقبل أهل مدينة أخرى فقالوا قتلتم صاحبنا ، وابن أخ له شاب يبكي ، فأتوا موسى عليه السلام فأوحى الله إليه : « ان الله يأمركم أن تذبحوا بقرة » - فذكر حديث البقرة بطوله وفي آخره : - فأقبلوا بالبقرة حتى انتهوا بها إلى قبر الشيخ وابن أخيه قائم عند قبره ، فذبحوها فضرب بيضعة من لحم القبر ، فقام الشيخ ينفذ رأسه ويقول قتلني ابن أخى ، طال عليه عمرى وأراد أكل مالى وميات . وقال سفيان نا ابن سوقة سمعت عكرمة يقول كان لبني إسرائيل مسجد له اثنا عشر باباً ، فوجدوا قتيلاً قد قتل على باب خروجه إلى باب آخر ، فتحاكموا إلى موسى عليه السلام فقال : ان الله يأمركم أن تذبحوا بقرة ، فذبحوها فضربوه بفخذها فقام فقال : قتلني فلان ، وكان رجلاً له مال كثير وكان ابن أخيه قتله . وقال عياش بن الوليد ثنا يزيد

ابن زريع ثنا سعيد عن قتادة قال : كان قتييل في بني اسرائيل ، فأوحى الله عز وجل الى موسى : أن اذبح بقرة فاضربوه ببعضها ، فذكر لنا انهم ضربوه بفخذها فأحياء الله عز وجل فانبأ بقاتله وتكلم ثم مات . وذكر لنا أن وليه الذي كان يطلب بدمه هو قتله من أجل ميراث كان بينهم ، فلا يورث قاتل بعده *

وبه الى ابن الجهم : ثنا محمد بن مسلمة ثنا يزيد بن هرون أنبا هشام عن محمد بن سيرين عن عبيدة السلماني قال : كان في بني اسرائيل رجل عقيم لا يولد له ، وكان له مال كثير ، وكان ابن أخيه وارثه ، فقتله ثم احتمله ليلاحتى أتى به في آخرين فوضعه على باب رجل منهم ، ثم أصبح يدعيه عليهم ، فأتوا موسى عليه السلام فقال : « ان الله يأمركم أن تذبحوا بقرة » فذبحوها فضربوه ببعضها فقام ، فقالوا من قتلك ؟ فقال هذا ، لابن أخيه ، ثم مال ميتا فلم يعط ابن أخيه من ماله شيئا ولم يورث قاتل بعده (١) . وبه الى ابن الجهم : حدثنا محمد بن الفرج و ابراهيم بن اسحق الحرابي قال محمد واللفظ له ثنا حجاج عن ابن جريح عن مجاهد قال : صاحب البقرة رجل من بني اسرائيل قتله رجل ثم ذكر معناه . وقال الحرابي : ثنا حسين بن الاسود ثنا عمرو بن محمد ثنا اسباط عن السدي نحوه وروينا أيضا نحوه من طريق اسماعيل بن اسحق عن عبد الله بن اسماعيل عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم

قال أبو محمد : وهذه مرسلات وموقوف لو أتت فيما أنزل علينا ما جاز الاحتجاج بها أصلا ، فكيف فيما أنزل في غيرنا ؟ وليس في القرآن نص بشئ مما ذكر في هذه الاخبار أكثر من أنهم تدارؤا في نفس مقتولة منهم فأمرهم عز وجل أن يذبحوا بقرة فيضربوه ببعضها كذلك يحى الله الموتى ويرىكم آياته لعلكم تعقلون ولم يقل تعالى في القرآن إن الميت قال فلان قتلنى ، ولا إنه

صدق في ذلك ، ولا إنه أتيد به ، وكل من زاد على مافى القرآن شيئاً بغير نص من الرسول عليه السلام فقد أتى عظيمة . وحتى لو صح كل هذا لما كانت له فيه حجة أصلاً ، لأن ذلك كان يكون معجزة واحياء ميت ، ومن عاد من الآخرة فلا شك في أنه لا يقول الا الحق ، واما الاحياء فيما بيننا فالكذب غير مأمون عليهم ، ودعوى الباطل . وهم لا يصدقونه في درم يدعيه ولا في درم يقربه لو ارث ، ويصدقونه في الدم الذي يوجب قتل عدوه عندهم أو أخذ ماله في الدية ونحن الآن إن شاء الله تعالى نذكر كل مافى القرآن من شرائع النبيين عليهم السلام قبلنا ، ونبين ما اتفق على تركه منها ، وما اختلف في الاخذ منها ثم نذكر ان شاء الله تعالى حجج الآخذين بها والمائمين منها وبالله تعالى التوفيق . فمن شرائع سليمان عليه السلام قول الله تعالى : « وتفقّد الطير فقال ما لي لا أرى الهدد أم كان من الغائبين لا عذبه عذاباً شديداً أو لا أذبحنه (١) أو ليأتيني بسلطان مبين » .

قال أبو محمد : وهذا لا خلاف بيننا في سقوط عقاب الطير وإن أفسدت علينا ومنها قوله تعالى : « وداود وسليمان إذ يحكمان في الحرث إذ نفشت فيه غنم القوم وكنا لحكمهم شاهدين ففهمناها سليمان »

قال أبو محمد : هذا مما اختلف فيه فادعى قوم فيها دعاوى من أن سليمان عليه السلام كلف أصحاب الغنم جبراً ما أفسدت من الزرع أو السكرم ليلاً ، وهذا باطل لانه ليس ذلك في الآية ، ولا صح عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وإنما ذكر في بعض التفاسير التي لا تصح ، وذلك من نحو ما ذكر فيها ان ملسكين زنيا وقتلا النفس التي حرم الله تعالى وشربا الخمر ، وقد نزه الله تعالى الملائكة عن ذلك ، وان الزهرة كانت زانية فسخت كوكبا مضيقاً يهتدى به في البر والبحر ، حتى أدت هذه الروايات الفاسدة بعض أهل الاتحاد الى أن قال : لو كان هذا لما

(١) نقرأ « لا أذبحنه » ولكن تزداد الف قبل الذال اتباعاً لرسم المصحف

بقيت محصنة إلا زنت لتسخ كوكبا ، والتي ذكر فيها أن يوسف عليه السلام
 قعد من امرأة العزيز مقعد الرجل من امرأته ، وقد نزه الله تعالى أنبياءه عن
 ذلك ، وهذا كثير جداً . وقد أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن جرح
 العجماء جبار ، ولا يفسد حديث ناقة البراء أصلاً (١) ، وانما هو منقطع من
 جميع جهاته ومن شريعة زكريا عليه السلام قوله تعالى : « قال آيتك أن لا تكلم
 الناس ثلاث ليال سوياً » وهذا ساقط بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
 من قوله : « لاصمت يوماً الى الليل » وبالجملة فلم تؤمر بالصمت ، ومن صمت عن
 غير الواجب من الكلام والمستحب من الذكر فقد أحسن *

ومنها قوله تعالى : « وما كنت لديهم إذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم »
 فاحتج بهذا قوم في الحكم بالقرعة ثم جعلوا ذلك حكماً في المستلحق من الأولاد ،
 وفي المشكوك في طلاقها من النساء وفي غير ذلك ، وهذا لا يلزم بل يبطل
 من وجهين : أحدهما أن هذا قياس والقياس باطل ، والثاني أنه غير مأثور
 به في شريعتنا .

ومن شرائع موسى عليه السلام قوله تعالى : « اخلع نمليك إنك بالوادي
 المقدس طوى » ونحن لا نخلع نعالنا في الأرض المقدسة *

ومنها قوله تعالى « حرمتنا (٢) كل ذى ظفر ومن البقر والغنم حرمتنا
 عليهم شحومهما الا ما حملت ظهورهما أو الحوايا أو ما اختلط بعظم »
 قال أبو محمد : وهذا لا خلاف في أنه منسوخ ، وإن الله تعالى قد أحل لهم
 كل ذلك على لسان محمد صلى الله عليه وسلم بقوله : « وطعامكم حل لهم »

(١) حديث ناقة البراء « أنها دخلت حائطا فافست فيه فقضى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم » أن حفظ الحوائط بالهار على أهلها » وأن حفظ الماشية بالليل على أهلها وإن ما أصابت
 الماشية بالليل فهو على أهلها . رواه أحمد في المسند (٤ ص ٢٩٥) ورواه أيضاً الشافعي وأبو
 داود والنسائي وابن ماجه « انظر فتح الباري (ج ١٣ ص ٢٢٧ — ٢٢٩)

(٢) في الاصل « حرمتنا عليهم كل » وهو خطأ فاحش

وهذه الشحوم من طعامنا فهن حل لهم ، وان رغمت أنوفهم وأنوف المجتنبين لها ابتاطا لدعوى اليهود في تحريم ذلك *

ومنها قوله تعالى : « وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص »

قال أبو محمد : أما نحن فلا نأخذ بهذا لاننا لم نؤمر به ، وإنما أمر به غيرنا ، وإنما أوجبنا القود في كل هذا وفيما دونه بين المسلمين فيما بينهم ، وساوينا في كل ذلك بين الحر والعبد ، والذكر والانثى ، بقوله تعالى أيضا مخاطبا لنا : « فن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم » وبقوله تعالى مخاطبا لنا : « وان طابتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به » وبقوله تعالى : « وجزاء سيئة سيئة مثلها » وبقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « المؤمنون تتكافأ دماؤهم » فأقصدنا في كل ذلك من الحر للحر ، والعبد والحررة والامة ، وأقصدنا من العبد للعبد ، وللحر وللحررة وللامة ، وكذلك من الحررة والامة ولا فرق . وأقصدنا لكل من ذكرنا من الكافر ، ولم نقد كافراً من مؤمن أصلاً لقول الله تعالى : « ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً » وبقوله عليه السلام : « ولا يقتل مؤمن بكافر » .

ومنها قوله تعالى : « ولا تعدوا في السبت » وهذا منسوخ باجماع *

ومنها قوله تعالى « فاقتلوا أنفسكم ذلكم خير لكم عند بارئكم »

قال أبو محمد : وهذا منسوخ باجماع *

ومنها الامر بذبح بقرة صفراء فاقع لونها ، وهذا لا يلزم في شيء من الاحكام

باجماع *

ومن شريعة لوط عليه السلام : « كذبت قوم لوط بالنذر » : « إنا أرسلنا

عليهم حاصباً » ولا يحل في شريعتنا رجم المكذب بالنذر * وقد احتج قوم في

رجم من فعل فعل قوم لوط بهذه الآية

قال أبو محمد : ونسوا أن فاعل ذلك من قوم لوط كان كافراً ، وذلك منصوص في القرآن في الآية نفسها إذ أخبر تعالى أنهم كذبوا بالنذر ، وإن صبيانهم ونسائهم رجوا معهم ، ولم يكونوا ممن فعل ذلك الفعل . ونسوا أيضاً قوله تعالى : « ولقد راودوه عن ضيفه فطمسنا أعينهم » فكان يلزمهم إذا طردوا أصلهم الفاسد أن يسموا عيني كل من راود ذكرأ عن نفسه ، لأن الله تعالى طمس أعين قوم لوط إذ راودوا ضيفه ، كما رجهم لما أتوا الذكور وكفروا ، فمن فرق بين شيء من ذلك فقد تحكم في دين الله عز وجل بلا برهان ولا هدى من الله تعالى * ومن شريعة يوسف عليه السلام : « وشهد شاهد من أهلها إن كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين وإن كان قميصه قد من دبر فكذبت وهو من الصادقين »

قال أبو محمد : وهذا مما لا خلاف فيه أنه لا يجوز أن نحكم به الآن بين الناس في تداعيتهم الزنا * ومنها : « ولمن جاء به حمل بعير »

قال أبو محمد : فاحتج قوم بهذا في اثبات الجعل ، وهذا لا يلزم لأن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أموالكم عليكم حرام » مبطل للجعل ، إلا أن يوجبه نص في شريعتنا أو تطيب به نفس الجاعل *

ومنها قوله تعالى : « قال معاذ الله أن نأخذ إلا من وجدنا متاعنا عنده » قال أبو محمد : وهذا لا خلاف بيننا وبين خصومنا في أنه لا يحكم به بيننا ، وأنه لا يستر القسارق لاجل سرقته ، وكان يلزمهم القول به ، لأنه ليس مجمعا على تركه ، بل قد روينا عن زرارة بن أوفى القاضي أنه باع حرأ في دين ، وروينا أيضاً عن الشافعي من طريق غريبة ، وقد كان ذلك في صدر الاسلام ثم نسخ بقوله تعالى : « فنظرة الى ميسرة » *

ومن شريعة أيوب عليه السلام : « وخذ بيدك ضعفنا فاضرب به ولا تحنث »

فاحتج هذا قوم في إباحة جلد الزاني والقاذف والشارب اذا كانوا مرضى بمرجون فيه مائة أو ثمانون أو أربعون شمراخا ، وفي يريمين من حلف ليجلدن غلامه كذا وكذا جلدة

قال أبو محمد : والذين احتجوا بدعواهم في كلام الميت في أمر بقرة بني اسرائيل أن فلانا قتلني - : يابون ههنا من أن يبرأ الخالف اذا ضرب بضفت ويكنى هذا من قبيح التناقض وفاحشه ، ونحن وإن كنا نرى الجلد بالضفت للمريض فانما نجيزه من غير هذه الآية ، لكن من الحديث المأثور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه أمر أن يجلد المريض الذي زنى بعثكول فيه مائة شمراخ ، ونرى البر يقع بما يقع عليه اسم جلد واسم ضرب .

ومن شريعة موسى وصهره عليهما السلام : « إني أريد أن أنكحك احدى ابنتي هاتين على أن تأجرني ثمانى حجج فان أتممت عشرا فمن عندك وما أريد أن أشق عليك ستجدني إن شاء الله من الصالحين قال ذلك بيني وبينك أيما الأجلين قضيت فلا عدوان على والله على ما نقول وكيل »

قال أبو محمد : وبهذا يحتج من يبيح النكاح على اجارة الى أحد أجلين لم يوقت أحدهما بعينه ، وهذا عندنا وعند خصومنا لا يجوز ، لأن الاجارة المجهولة الأجل فاسدة ، لأنها أكل مال بالباطل ، والنكاح على شئ فاسد فاسد ، لأن كل مالا يصح الا بصحة مالا يصح فلا شك في أنه لا يصح ، لا سيما وتلك الاجارة للمنكح لاحظ فيها للمنكحة ، والصداق في ديننا إنما هو للمنكحة بنص قول الله تعالى : « وآتوا النساء صدقاتهن نحلة » ولا حظ فيها للاب ولا للولي ومن عجائب الدنيا ما حدثناه احمد بن محمد بن الجصور ثنا وهب بن مسرة ثنا ابن وضاح ثنا سحنون ثنا ابن القاسم قال : احتج مالك في جواز فعل الرجل بالنكاح ابنته البكر بغير رضاها بقول الله تعالى عن صهر موسى : « إني أريد أن أنكحك احدى ابنتي هاتين على أن تأجرني ثمانى حجج فان

أتممت عشرا فن عندك »

قال على : فأى عجب أعجب من احتجاجة بهذه الآية فيما لا يوجد في الآية أصلا ، وفي الممكن أنها رضيت فلم يذكر ، ثم يخالف الآية نفسها في أربعة مواضع : أحدها إنكاح إحدى ابنتي بغير عيناها ، والثاني إنكاحه باجارة ، الثالث الاجارة الى أحد أجلين أيهما أوفى فالنكاح ثابت ، والرابع إنكاح امرأة بخدمة أيها . ثم بعد هذا كله : من له يانها كانت بكرا ؟ ولعلها ثيب . أليس في هذا الاحتجاج عبرة لمن اعتبر ؟ ولعلها بكر عانس وهو لا يرى إنكاح هذه الاباذنها ورضاها ، فكيف والاحتجاج بالآية لا يصح لما قدمنا من أن شرائع الانبياء عليهم السلام لا تلزمنا .

ومن شرائع الحضرة عليه السلام قوله تعالى : « حتى إذا لقيا غلاما فقتله » ثم قال : « وأما الغلام فكان أبواه مؤمنين فخشينا أن يرهقهما طغيانا وكفرا » قال أبو محمد : ولا خلاف في شريعتنا أنه لا يحل قتل غلام خوف أن يرهقهما طغيانا وكفرا * ومن شريعة نوح عليه السلام : « رب لا تذر على الارض من الكافرين ديارا إنك إن تذرهم يضلوا عبادك ولا يلدوا إلا فاجرا كفارا » قال أبو محمد : فأخذ بهذا الازارقة واستباحوا قتل الاطفال ، وغاب عنهم أن قول نوح عليه السلام إنما كان فيمن كان في عصره من الكفار فقط الذين أهلكتهم الله تعالى ، ولم يبق لهم نسلا بقوله تعالى . « وجعلنا ذريته هم الباقين » وبقوله تعالى : « ذرية من حملنا مع نوح انه كان عبدا شكورا » ولم يحمل نوح مع نفسه عليه السلام الا المؤمنين فقط من قومه وولده ، وغاب عنهم بحبلهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سيد ولد آدم هو ولد كافر وكافرة ، وان صهر كذلك ، وقد قال عليه السلام : « أو ليس خياركم أولاد المشركين » ونحن نترك الكفار ، ولا نقتلهم بل نأخذ منهم الجزية ونتكح اليهم ونعاملهم ونأكل ذبايحهم ، ولا نستحل قتل طفل من اطفال أهل الحرب عمدا بل يهديهم

الله بنا ولا يضلوننا والحمد لله رب العالمين . وقد نقل كافة بنى اسرائيل أن موسى عليه السلام قتل صبيان أهل مدين وقتل يوشع صبيان أهل أريحا الاطفال بأمر الله تعالى له بذلك ، وهذا فى شريعتنا غير جائز .

ومن شريعة يونس عليه السلام قوله تعالى: « اذ أبى الى الفلك المشحون فسام فكان من المدحضين »

قال أبو محمد: فاحتج بهذا قوم فى الحكم بالقرعة وقد مضى الكلام فى ذلك ، ولا خلاف بين أحد منا أنه لا يجوز أن يلقى أحد فى البحر بالقرعة .

ومن شريعة مريم عليها السلام: « إني نذرت لرحمن صوما فلن أكلم اليوم إنسيا » وليس هذا من شرط الصوم عندنا .

ومن شرائع الله تعالى فى بنى اسرائيل قوله تعالى: « ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم فى السبت فقلنا لهم كونوا قردة خاسئين » ونحن نعتدى كثيرا فلا نمنع والله تعالى الحمد .

ومن شريعة أهل زمان زكريا عليه السلام قول أم مريم: « إني نذرت لك ما فى بطني محررا »

قال أبو محمد: وهذا غير جائز عندنا أصلا .

ومن شريعة يعقوب عليه السلام: « كل الطعام كان حلا لبني اسرائيل إلا ما حرم إسرائيل على نفسه من قبل أن تنزل التوراة »

قال أبو محمد: وهذا لا يحل عندنا ، وليس لاحد أن يحرم على نفسه ما لم يحرم الله عز وجل عليه ، إلا أن طوائف من علمائنا اختلفوا فى تحريم الزوجة والامة فقال به قوم ومنع منه آخرون ، وبالمنع منه تقول . ولا يحل لأحد أن يحرم زوجة ولا غيرها ولا تكون بذلك حراما ولا طلاقا ولا كفارة فى ذلك ، وهى حلال له كما كانت وكذلك سائر ماله .

ومن شرائع بنى اسرائيل: « وقلنا لهم ادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة »

قال أبو محمد : وهذا لا يلزمنا .

ومن شريعة آدم عليه السلام : « واتل عليهم نبأ ابنى آدم بالحق إذ قربا قربانا فتقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر » الى قوله « إني أريد أن تبوء بأبى وإثمك »

قال أبو محمد : ولا خلاف فى انه لا يجوز عندنا التحاكم بالقرايين ، ولا يحل عندنا الاستسلام للقتل ظلما ، بل المقتول دون نفسه شهيد .

ومن شريعة الكتائبين فى زمان أصحاب الكهف : « قال الذين غلبوا على أمرهم لنتخذن عليهم مسجداً »

قال أبو محمد : وهذا حرام فى شريعتنا ، وقد قال عليه السلام : « إن أولئك كانوا إذا مات فيهم رجل صالح بنوا على قبره مسجداً أولئك شرار الخلق » .

قال أبو محمد : فهذه شرائع يلزم من قال باتباع شرائع الانبياء عليهم السلام أن يقول بها ، وإلا فقد نقضوا أصلهم

واحتج الموجبون للاخذ بشرائع الانبياء عليهم السلام بقوله تعالى : « وليحكم أهل الانجيل بما أنزل الله فيه ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون » قال أبو محمد : وهذا لا حجة لهم فيه لاختلاف بين اثنين من المسلمين ان هذا منسوخ ، وان من حكم بحكم الانجيل مما لم يأت بالنص عليه وحى فى شريعة الاسلام فانه كافر مشرك خارج عن الاسلام .

واحتجوا بقوله تعالى : « إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا والربانيون والاحبار بما استحفظوا من كتاب الله وكانوا عليه شهداء »

قال أبو محمد : وهذا انما عنى الله تعالى به أنبياء بنى اسرائيل لا محمد عليه السلام لانه تعالى يقول « ومن يبتغ غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه وهو فى

الآخرة من الخاسرين » وبيان ذلك قوله تعالى في الآية نفسها: « يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا » ونحن ليس لنا نبيون وإنما لنا نبي واحد والانبياء كلهم مسلمون. وقد حكى الله تعالى عن أنبياء سالفين أنهم قالوا أمراً بأن نكون من المسلمين. وأيضاً فقد قال تعالى حاكياً عن أهل الكتاب أنهم قالوا لنا « كونوا هودا او نصارى تهتدوا قل بل ملة ابراهيم حنيفا » فصح أن الله تعالى نهى عن دين اليهود والنصارى وأمرنا بدين ابراهيم عليه السلام. وقال تعالى « لم نحاجون في ابراهيم وما أنزلت التوراة والانجيل الا من بعده » فصح بقينا أن ابراهيم كانت شريعته قبل التوراة وان شريعته لازمة لنا ، فمن المحال الممنوع أن تؤمر باتباع شيء نزل بعد شريعتنا ، وهذا متناقض ، فبطل تأويل من ظن الخطأ في قوله تعالى « يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا » وصح أنهم أنبياء بنى اسرائيل فقط :

« فان قالوا : لا خلاف بين التوراة وبين شريعة ابراهيم عليه السلام ولا بين شريعتنا ، واحتجوا بما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبيد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم ثنا محمد بن رافع ثنا عبد الرزاق ثنا معمر بن همام بن منبه عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الانبياء اخوة من علات وأمهاتهم شتى ودينهم واحد » قلنا لهم : هذا حجة عليكم لالكم ، إن تأولتم فيه اتفاق أحكام شرائعهم كذبهم القرآن في قوله تعالى : « لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا » وأكذبهم قوله تعالى عن عيسى عليه السلام : « ولا حل لكم بعض الذي حرم عليكم » وأكذبهم أمر السبت ، وتحريم كل ذى ظفر ، وما حرم اسرائيل على نفسه ، ولكن معنى قوله صلى الله عليه وسلم : « ودينهم واحد » إنما يعنى التوحيد الذى لم يختلفوا فيه أصلاً *

واحتجوا بقوله تعالى « فيهداهم اقتده »

قال أبو محمد : وهذا لاحجة لهم فيه ، لان الذى أمرنا أن تقتدي بهم فيه هو ما اتفقت فيه شريعتنا وشريعتهم مثل قوله تعالى : « واذ أخذنا ميثاق بنى اسرائيل لا تعبدون الا الله » فاما باقى الآيه من قوله تعالى : « وبالوالدين إحسانا » فلم نأخذه من هذه الآيه لكن من أمر الله تعالى لنا بذلك فى آيه أخرى . ومثل قوله عز وجل : « شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذى أوحينا اليك وما وصينا به ابراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه » فنص تعالى على أنهم كلهم أمروا أن لا يتفرقوا فى الدين ، وهذا هو نفس إخباره عليه السلام ان دين الانبياء عليهم السلام واحد ، وقد نص الله تعالى على أنه أمر بعضهم بترك العمل فى السبت ، ولم يأمرنا نحن بذلك ، وأحل الحمر مدة وحرما بعدها ، فصح يقينا أن الذى نهوا عن التفرق فيه ، وان الذى شرع لجمعهم من الدين الواحد اما هو التوحيد ، وان الذى فرق فيه بينهم هى الشرائع والأعمال الواجبات والمحرمات ، وهذا هو نفس قولنا . وقد قال تعالى : « ولو شاء الله لجمعهم على الهدى » وقال : « ولو شاء الله لجلدكم أمة واحدة ولكن ليبلوكم فيما آتاكم » وقال تعالى : « ولكل وجهة هو موليها » فصح بالنص انه تعالى فرق بين الشرائع وبين منهاج كل واحد منهم ، وبين وجهة كل واحد منهم ، وقد قال تعالى : « يريد الله ليبين لكم ويهديكم سنن الذين من قبلكم » فصح ان الله تعالى لا يتناقض كلامه ، وصح ان الذى أمرنا أن نتبع فيه سننهم هو غير الشرائع التى فرق بيننا وبينهم فيها ، فصح أنه التوحيد الذى سوى فيه بينهم كلهم فى التزامه ، فصح انه هو الهدى الذى أمر عليه السلام بان يقتدى بهم . ويبين ذلك أيضاً قوله تعالى حاكيا عن رسوله صلى الله عليه وسلم يوسف عليه السلام انه قال : « إني تركت ملة قوم لا يؤمنون بالله وهم بالآخرة هم كافرون واتبع ملة آبائى ابراهيم واسحق ويعقوب ما كان لنا أن نشرك بالله من شئ »

قال أبو محمد: فبين نصائهم اتفقوا في التوحيد خاصة ، وإلا فقد نص تعالى على أن إسرائيل وهو يعقوب عليه السلام حرم على نفسه أشياء كانت له حلالا ، وليس هذا في شريعة إبراهيم عليه السلام ، فصح بقينا أنه كان مباحا لإسرائيل أن يحرم على نفسه بعض الطعام * وأما شريعة إبراهيم عليه السلام فهي شريعتنا نفسها على ما تبين في آخر هذا الباب أن شاء الله عز وجل ، وليس في شريعتنا أن يحرم أحد على نفسه طعاما أحله الله له ، وقد جمع يعقوب بين الاختين ، وهذا لا يحل في شريعتنا التي هي شريعة إبراهيم ، فلما سوى يوسف عليه السلام بين ملة إبراهيم ويعقوب وشرائعهما منفردة علمنا أن ذلك في التوحيد وحده لا فيما سواه ،

فاعترض بعض خصومنا بأن قال : إذا حملتم قوله تعالى على أن ذلك في التوحيد وحده لا فيما سواه عرستم الآية من النائدة لأن التوحيد مأخوذ بالعقل قال أبو محمد : هذا من أغث احتجاج يورده مشغب ، ويلزم من قال بهذا أن يحذف من القرآن كل آية مكررة ، مثل : « فبأى آلاء ربكما تكذبان » وغيرها والتوحيد عرف بالعقل ضرورة ، ولكن ما يجب الاقرار به فرضا ولا صح الوعيد على جاحده بالقتل والنار في الآخرة بالعقل ، وإنما وجب ذلك كله بانذار الرسل فقط ، فالآية المذكورة أوجبت اعتقاد التوحيد وأوجبت الاقرار به ، ولم يجب قط ذلك بالعقل لأن العقل لا يشرع ولا يخبر بمن يعذب الله تعالى في الآخرة ولا بمن ينعم ، وإنما العقل يميز بين الممتنع والواجب والممكن . ويميز بين الأشياء الموجودات وبين الحق الموجود المعقول والباطل المعدوم المعقول فهذا مافى العقل ولا مزيد

وقال بعضهم نحمل قوله تعالى : « فبهдам اقتده » على ما لم يأتنا فيه نص أنه نسخ من شرائعهم ، ونحمل قوله : « لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا » على ما نسخ من شرائعهم

قال أبو محمد: هذا تأويل منهم مجرد من الدليل، وما تجرد عن الدليل فهو دعوى ساقطة، وقد بينا الدلائل على أن الذي أمرنا بالاعتداء بهم فيه إنما هو التوحيد وحده فقط .

واحتجوا بقول الله تعالى : «وَأَن احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ» قال أبو محمد : وقد بين الله تعالى في آية أخرى هذه الآية بقوله تعالى «وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلِّ جَمَلْنَا مَنكُمْ شَرْعَةٌ وَمِنْهَا أَجَاءَ .» ومن يبتغ غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه . واحتجوا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمر ثنية الربيع أو الجرح الذي جرحته على حسب اختلاف الروايات في ذلك (١) : «كتاب الله القصاص» قال أبو محمد : إنما عني رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله تعالى : «فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم» . وهذا الذي خاطبنا به نحن هو اللازم لنا ، ولم يأت نص على أنه عليه السلام عني غير هذه الآية أصلاً فان قال قائل : فلمله عليه السلام إنما عني بذلك قوله تعالى : «وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس» الآية . وما علمكم بأنه عني عليه السلام الآية التي تلوتم دون هذه ؟

فالجواب وبالله تعالى التوفيق : ان البرهان على أنه عليه السلام لم يعن بقوله «كتاب الله القصاص» قوله تعالى : «وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس» انه ليس في التوراة قبول أرش ، وإنما الارش في حكم الاسلام ، وفي الحديث المذكور انهم قبلوا الارش ، فصح انه عليه السلام لم يعن قوله تعالى : «وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس»

(١) قال ابن حجر في الاصابة (ج ٨ ص ٨٠ بعد ذكر رواية الجرح نقل عن صحيح مسلم : « تلك قصة أخرى ان كان الراوى حفظ والا فهو وهم »

واحتجوا بقوله صلى الله عليه وسلم اذ رأى اليهود يصومون يوم عاشوراء :
« نحن أولى بموسى منهم »

قال أبو محمد : وهذا لا حجة لهم فيه ، لانه عليه السلام قد أمر بصيامه ،
ولولا أن الله تعالى أمره بصيامه ما اتبع اليهود في ذلك . وقد صح أنه كان
يوماً تصومه قريش في الجاهلية فصامه عليه السلام تبرراً •

واحتجوا أيضاً بأن قالوا : لما كانت شريعة الانبياء عليهم السلام حقا
وجب اتباع الحق حتى يأتى ما ينقلنا عنه

قال أبو محمد : والجواب وبالله تعالى التوفيق : إن تلك الشرائع وإن كانت
حقا على الدين خوطبوا بها فلم تكتب قط علينا ، وليس ما كان حقا على
واحد كان حقا على غيره ، إلا أن يوجهه الله تعالى عليه ، وإنما كتب علينا
الاقرار بالأنبياء السالفين ، وبأنهم بعثوا الى قومهم بالحق لا إلى كل أحد .
ولم يكتب علينا العمل بشرائعهم

واحتجوا بدعائه عليه السلام بالتوراة يوم رجم اليهوديين ، وانه عليه
السلام سألهم ما تجدون في التوراة ؟ فلما أخبروه بالرجم وأنهم تركوه قال
عليه السلام : « أنا أول من أحيا أمر الله تعالى »

قال أبو محمد : وهذا لا حجة لهم فيه ، بل هو تأويل سوء ممن تأوله
لأنه عليه السلام - بلا شك في شريعته المنزلة عليه - قد أمر برجم من أحضن
من الزناة ، وإنما دعا عليه السلام بالتوراة حسما لشغب اليهود وتبكيتهما لم في
تركهم العمل بما أمروا به ، وإعلاما لهم بأنهم خالفوا كتابهم الذي يقرون أنه
أنزل عليهم ، ومن قال : إنه عليه السلام رجم اليهوديين اتباعا للتوراة لا لأمر
الله تعالى له برجم كل من أحضن من الزناة في شريعته المنزلة عليه فقد كفر
وفارق الاسلام وحل دمه ، لانه ينسب الى النبي صلى الله عليه وسلم عصيان
وبه فيما أمره به في شريعته المنزلة عليه ، إذ تركها واتبع ما نزل في التوراة ،

وقد أخبر تعالى أن اليهود يحرفون الكلام عن مواضعه ، فن الكفر العظيم أن يقول من يدعي أنه مسلم : إن النبي صلى الله عليه وسلم حكم بكتاب قد أخبر أنه محرف .

والله ! إن العجب ليعظم ممن ينسب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الحكم بما في التوراة في رجم يهوديين زنيا ، وهو يرفع نفسه الخسيسة عن هذا . فيقول : إن قدم إلى يهوديان زنيا لم أقم عليهما الحد ورددتهما إلى أهل دينهما ، فهو يترفع عما يصف به نبيه صلى الله عليه وسلم ، نبراً إلى الله تعالى من نصر كل مذهب يؤدي إلى مثل هذه البوائق والكبائر وحسبنا الله ونعم الوكيل .

واحتجوا بما روى : « أنه صلى الله عليه وسلم سدل ناصيته كما يفعل أهل الكتاب ثم فرقها بعد ، وكان يجب موافقة أهل الكتاب فيما لم ينزل عليه فيه شيء » .

قال أبو محمد : وهذا الحديث من أقوى الحجج عليهم ، لأنه نص فيه على أنه صلى الله عليه وسلم إنما كان يجب موافقة أهل الكتاب فيما لم ينزل عليه فيه شيء ، فصح أنه عليه السلام إنما كان يفعل ذلك في المباح له فعله وتركه مما لم ينه عنه ولا أمر به ، وهذا غير ما نحن فيه . وإنما كلامنا في وجوب شرائعهم ما لم ننه عنها وفي سقوطها حتى تؤمر بها ، وأما الزمى المباح وفاق الشعر وسدله فكل ذلك مباح حتى الآن فعله وتركه

هذا كل ما احتجوا به قد أبطلنا شغبهم فيه وبالله تعالى التوفيق .

ونحن إن شاء الله تعالى ذاكرون البراهين المبينة قولنا المبطلات قولهم ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ويحيى بن يحيى

واللفظ له قال أبو بكر نا هشيم ثنا سيار ثنا يزيد الفقير ثنا جابر وقال يحيى انا هشيم عن سيار عن يزيد الفقير عن جابر بن عبد الله الانصارى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلى ؛ كان كل نبي يبعث الى قومه خاصة وبعثت الى كل أحر وأسود » وذكر باقى الحديث ، وبه الى مسلم ثنا قتيبة بن سعيد وعلى بن حجر قالنا ثنا اسمعيل - وهو ابن جعفر - عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبى هريرة . أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « فضلت على الأنبياء بست » فذكرهن . وفيها « وأرسلت الى الخلق كافة » .

قال أبو محمد : هذا الحديث يكفى من كل شغب موه به المبطلون ، ويبين أن كل نبي قبل نبينا صلى الله عليه وسلم إنما بعث الى قومه خاصة ، وإذا كان ذلك صح يبين أن غير قومه لم يلزموا بشريعة نبي غير نبيهم ، فصح بهذا يقينا أنه لم يبعث الينا أحد من الأنبياء غير محمد صلى الله عليه وسلم . وإذا قد صح ذلك فقد قال تعالى : « وإلى ثمود أخاهم صالحا » : « وإلى عاد أخاهم هودا » : « وإلى مدين أخاهم شعيبا » . وقال تعالى فى نبينا محمد صلى الله عليه وسلم : « وما أرسلناك الا كافة للناس » وقال تعالى أمره أن يقول : « إني رسول الله اليكم جميعا » . مخاطبا للناس كلهم ، وأمره تعالى أن يدعو الانس والجن الى الايمان ، وقال تعالى : « لتنذر قوما ما أنذر آباؤهم فهم غافلون » فصح أنهم لم يكونوا ملزمين بشريعة أحد من الانبياء . وقال تعالى : « أن تقولوا ما جاءنا من بشير ولا نذير » . فعلمنا أن الشرائع التى بعث بها موسى عليه السلام لم تلزم غير بنى اسرائيل حاشا للتوحيد وحده على ما بينا قبل ، وعلى ما بينه تعالى اذ يقول : « وقالوا كونوا هودا أو نصارى تهتدوا قل بل ملة ابراهيم حنيفا وما كان من المشركين » : « قولوا آمنا بالله وما أنزل الينا وما أنزل الى ابراهيم واسماعيل واسحق ويعقوب والا سباط وما أوتى موسى

وعيسى وما أوتي النبيون من ربهم لا تقرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون
فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا وإن تولوا فأنما هم في شقاق »
قال أبو محمد : فصح بهذه الآية أيضا أن الذي تساوى فيه كل من ذكر
الله من النبيين هو اللازم لنا ، وليس ذلك إلا التوحيد وحده ، والا فلا
خلاف بين أحد من المسلمين في أن شرائعهم كانت مختلفة ، فسقط عنا بذلك
جميع شرائعهم إلا الذي سوى بينهم فيه وهو التوحيد فقط .
ومن أئمتنا شرائع الأنبياء قبلنا فقد أبطل فضيلة النبي صلى الله عليه
وسلم ، وأكذبه في إخباره أنه لم يبعث نبي إلا إلى قومه خاصة ، حاشا ، لأن
خصوصنا يريدون منا اتباع شرائع من قبلنا ، فيوجبون بذلك أنهم مبعوثون
لينا ، وهذا الباطل والكذب .

ويبين هذا أيضا قوله تعالى : « ما يقال لك إلا ما قد قيل للرسل من قبلك
إن ربك لذو مغفرة وذو عقاب أليم » وهذه صفة فعل الله تعالى الذي لم يزل
حكمه موصوفا بها في خلقه في علمه وقال تعالى : « أم كنتم شهداء إذ حضر
يعقوب الموت إذ قال لبنيه ما تعبدون من بعدي قالوا نعبد إلهك وإله آبائك
إبراهيم واسماعيل واسحق إلهنا واحدا ونحن له مسلمون تلك أمة قد خلت لها
ما كسبت ولكم ما كسبتم ولا تسألون عما كانوا يعملون »

قال أبو محمد : هذه آية كافية في هذا الباب ، لأنه تعالى بين ماسوى
بينهم فيه وهو عبادة الله تعالى وحده والاقرار بأنه الإله وحده ، ثم أخبرنا تعالى
أنه لا يسألنا عما كان أولئك الأنبياء يعملون ، وإذا لم نسأل عن عملهم فقد
يتقن كل ذي حس سليم أن ما لا نسأل عنه فانه غير لازم لنا ، ولو كان لنا
لازما لسألنا عنه ،

فصح بهذا كله ما ذكرناه من براهين ضرورية لا محيد عنها ، وأعمالهم هي
شرائعهم التي بعثوا بها ، فقد سقط عنا بالنص طلبها ، وإذا سقط عنا طلبها

فقد سقط عنا حكمها ، اذ لا سبيل الى التزام حكم شئ^١ الا بعد معرفته ، ولا سبيل الى معرفته الا بعد طلبه . وبالله تعالى التوفيق .

وأما شريعة ابراهيم عليه السلام فهي شريعتنا هذه بعينها ، ولسنا نقول إن ابراهيم بعث الى الناس كافة ، وإنما نقول : إن الله تعالى بعث محمدا صلى الله عليه وسلم الى الناس كافة بالشريعة التي بعث تعالى بها ابراهيم عليه السلام الى قومه خاصة ، ودون سائر أهل عصره ، وإنما لزمنا ملة ابراهيم لان محمدا صلى الله عليه وسلم بعث بها الينا ، لا لأن ابراهيم عليه السلام بعث بها . قال تعالى : « ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة ابراهيم حنيفا » وقال تعالى : « بل ملة ابراهيم حنيفا وما كان من المشركين » . (١)

قال أبو محمد : فانبجحت المسألة والحمد لله رب العالمين .

ونسخ الله تعالى عنا بعض شريعة ابراهيم كما نسخ أيضا عنا بعض ما كان يلزمنا من شريعة محمد صلى الله عليه وسلم

فن ذلك ذبح الأولاد نسخ عنه عليه السلام كما نسخ عنا أيضا بقوله تعالى : « ولا تقتلوا أولادكم » وبقوله تعالى : « وإذا الموءودة سئلت بأي ذنب قتلت » وبقوله تعالى : « قد خسر الذين قتلوا أولادهم سفها بغير علم » ونسخ الاستغفار للمشركين بقوله تعالى : « وما كان استغفار ابراهيم لآبيه الا عن موعدة وعدها إياه » وبقوله تعالى : « ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين » وقد وعد النبي صلى الله عليه وسلم عمه أبا طالب بالاستغفار ، كما وعد ابراهيم عليه السلام . أباه بالاستغفار ، حتى نهى الله تعالى كليهما عن ذلك .

(١) الظاهر من سياق الآيات والاحاديث ان المراد بملة ابراهيم ملته في التوحيد ورفض الاوثان والتنزه عن الاشراك بالله سبحانه وتعالى ، وأما تفاصيل الشريعة فليس هناك دليل على اننا أمرنا بشرع ابراهيم بل سبيله سبيل غيره من الانبياء عليهم جميعا افضل الصلاة وأتم التسليم .

وأما قول إبراهيم عليه السلام لقومه اذ رأى الكوكب : « هذا ربي » ،
فإنما كان تقريراً لهم وتبكيته ، لاستدلالاً ، ومعاذ الله أن يقر إبراهيم بالعبودية
لاحد دون الله تعالى ، ومن كان مثل إبراهيم ممن سبقت له من الله تعالى
سابقة علم في انتخابه للرسالة والخلة لا يستدل (١) بكبر الشمس على ربوبيتها
وهو يرى الفلك أكبر منها (٢) . فصح أن ذلك توبيخ لهم على فساد استدلالهم
في عبادتهم للنجوم ، وإن هذا إنما هو كما قال : « ذق انك أنت العزيز الكريم »
أي عند نفسك في الدنيا ، وعند قومك المفرورين ، والا فهو في تلك الحال
الدليل المهان وقال قوم متكفون منتطمعون : ماذا كانت شريعة النبي صلى الله
عليه وسلم قبل أن ينبا ؟

قال أبو محمد : فالجواب وبالله تعالى التوفيق أن يقال لهم : في نفس
سؤالكم جوابكم ، وهو قولكم أن ينبا ، وإن لم يكن نبياً فلم يكن مكلفاً
شيئاً من الشرائع التي لم يؤمر بها ، ومن الهذيان أن يكون مأموراً بما لم يؤمر
به ، فصح أنه لم يكن ألزم شيئاً من الشريعة ، حاشا التوحيد اللازم لقومه من
عهد إبراهيم عليه السلام لولده ونسله حتى غيره عمرو بن لحي ، وحاشا ما صانه
الله تعالى عنه من الزنا وكشف العورة والكذب والظلم وسائر الفواحش
والرذائل التي سبق في علم الله تعالى أنه سيحرمها عليه وعلى الناس . لا إله إلا هو
وقد قال قوم : إن نوحاً بعث إلى أهل الأرض كلهم .

قال أبو محمد : وهذا خطأ ، لأنه تكذيب لقوله عليه السلام إن كل نبي
حاشاه إنما بعث إلى قومه خاصة ، فصح أن نوحاً عليه السلام كذلك ولا فرق
وإنما غرق تعالى من غرق من غير قومه ، كما غرق الاطفال حينئذ وسائر الحيوان ،
ويفعل ربنا تعالى ما شاء لا معقب لحكمه ، وقد قيل للنبي صلى الله عليه وسلم
: « أنهلك وفينا الصالحون » ؟ قال : « نعم إذا كثرت الخبث » وذكر عليه السلام

(١) في الاصل « ليستدل » وهو خطأ واضح (٢) في الاصل « منها » وهو خطأ .

جيشا يخسف بهم ، فقليل له يارسول الله : « وفيهم المكره وغيره » ؟ فآخبر عليه السلام انهم وإن همهم المذاب في الدنيا فكل أحد يبعث على نيته يوم القيامة (١) أو كلاما هذا معناه ، فليس في إهلاك الله تعالى من أهلك بالطوفان دليل على أن جميعهم بعث اليهم نوح ، بل نص القرآن مثبت أن نوحا عليه السلام لم يبعث الى غير قومه البتة بقوله تعالى : « إنا أرسلنا نوحا الى قومه » فمن ادعى ان قومه كانوا جميع أهل الارض فقد كذب وقفا ما ليس له به علم ، وقد حرم ذلك بقوله : « ولا تقف ما ليس لك به علم » ولا في النص أيضا أن جميع أهل الارض هلكوا بالطوفان ، لا في القرآن ولا في الحديث الصحيح ، والله اعلم ، ولا علم لنا الا ما علمنا ، والكذب والقول بغير علم لا يستعمله فاضل . نعوذ بالله من الخذلان

فان تعلق متعلق بما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله الهمداني ثنا أبو اسحق المستملى ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا اسحق بن نصر ثنا محمد بن عبيد ثنا أبو حيان عن أبي زرعة عن أبي هريرة قال : « كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في دعوة فرغ اليه الذراع وكانت تعجبه (٢) ، فنهس منها نهسة وقال : أنا سيد الناس يوم القيامة (٣) ثم ذكر عليه السلام صفة القيامة وفيه ان الناس يأتون نوحا فيقولون « يأنوح أنت أول الرسل الى أهل الارض » وذكر باقي الحديث قليل له وبالله تعالى التوفيق : ليس لك في هذا حجة ، لانه لم يقل الى جميع أهل الارض ، وبعض أهل الارض يقع عليه اسم أهل

(١) هذا الحديث رواه مسلم من حديث أمهات المؤمنين أم سلمة وحفصة وعائشة - رضي الله عنهن - بالفاظ مختلفة (ج ٢ ص ٢٦٠ - ٢٦١)

(٢) في الاصل « وكان يعجبه » وصحناه من البخاري

(٣) هذا الاسناد اسناد البخاري في كتاب الانبياء (ج ٢ ص ١٠٣) ولكن لفظه : « أنا سيد القوم يوم القيامة » وأما اللفظ الذي هنا فهو لفظ البخاري في كتاب التفسير في تفسير سورة بني اسرائيل (ج ٢ ص ٣٢٩) باسناد آخر الى أبي حيان التميمي

الارض ، وما كنا لنستجيز تخصيص هذا العموم لولا ما ذكرنا قبل من رواية جابر وأبي هريرة وشهادتهما على رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن كل نبي قبله إنما بعث الى قومه خاصة حاشاه عليه السلام فانه بعث الى الناس كافة ، وفضل على جميع الانبياء بذلك

وقد قال قوم : إن آدم عليه السلام بعث الى ولده وهم أهل الارض قاطبة في وقتهم بلا شك

قال أبو محمد : وهذا شغب لا يصح ، لان الحديث الذى ذكرنا آنفا يبطل هذه الدعوى . وقد أخبر عليه السلام فى هذا الحديث أن نوحا أول من بعث إلى أهل الارض . وقد روى ان شيئا كان نبيا ، وإذا كان ذلك فليس آدم مبعوثا اليه

فان قال قائل : ومن أين استجرت الاحتجاج فى دفع بعث آدم الى أهل الارض ببفوة شيث ، ولم يأت فى نص صحيح ولا فى إجماع ، وانت تنكر مثل هذا على غيرك ؟

قال أبو محمد : فنقول له وبالله تعالى التوفيق : وإنما قلنا ذلك لانه قد صح ، عندنا بيقين انه لم يبعث قط نبي الى جميع الناس حاشا محمدا صلى الله عليه وسلم ، فمن قال إن آدم ونوحا أو غيرها بعث الى جميع ناس زمانه فهو كاذب بلا شك يخالف لمحمد صلى الله عليه وسلم مبطل لفضيلته ، فلما صح ذلك عندنا علمنا أن آدم لا يخلو من أحد وجهين ضرورة لانك لهما : إما أن يكون معه نبي آخر لم يبعث آدم اليه ، أو يكون ولده لم يلزموا شريعة ابيهم آدم ، وقد ينبأ المرء فى مهده ، كما نبى عيسى عليه السلام ، فلم له قد ولد لآدم ولد نبى فى حين خروجه الى الدنيا ، فلا يكون آدم مبعوثا اليه والله اعلم . الا أن اليقين الذى لاشك فيه أن آدم لم يبعث الى جميع ناس عصره ، ولاناس هنالك إلا هو وامراته حواء وولده فقط . وبالله تعالى التوفيق

وأما قوله عليه السلام في الحديث الذي ذكرنا آتفا: «إن نوحاً أول الرسل إلى أهل الأرض» ولا شك في أن آدم رسول الله عز وجل فإن معناه عندنا والله أعلم أن رسالة آدم عليه السلام إنما كانت لأهل السماء، قائلاً لهم عن الله عز وجل: «أنبؤني باسماء هؤلاء» ومنبئاً لهم بأسمائهم، ومسلماً عليهم على ما جاء في القرآن والحديث الصحيح، وأنه لم يبعث إلى أهل الأرض أصلاً، وأن أولاده وامراته أوحى إليهم التوحيد، ثم بعث إلى كل طائفة نبي منها، ثم بعث نوح إلى قومه خاصة بشريعة كما أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وأرسل إلى أهل الأرض بالعذاب العام لهم ولجميع الحيوان بلا شك، لا شريعة الزموها. فهذا موافق لما صح في القرآن من خبره عليه السلام.

وكل من أرسله تعالى قبله بلا شك أنه إنما أرسله بأمر ما، هذا ما لا بد منه، فوجب أن يعرف بماذا أرسل إلى أهل الأرض؟ فلم نجد إلا العذاب العام لكل من في الأرض ووجدنا النص قد جاء برسالة إلى قومه خاصة بشريعته، فصح الأمر والله الحمد

وبهذا تتألف الأحاديث كلها والقرآن. وقد روينا في هذا الحديث تأويلاً آخر عن قتادة والحكم، وهو ما حدثناه أحمد بن عمر العذري ثنا أبو ذر عبد ابن أحمد السرخسي قال ثنا إبراهيم بن خزيمة (١) قال ثنا عبد بن حميد قال حدثنا يونس عن شيبان عن قتادة قال: بعث نوح حين بعث بالشريعة بتحليل الحلال وتحريم الحرام. وبه إلى عبد قال: ثنا أبو نعيم ثنا ابن أبي غنية (٢) عن الحكم

(١) بالحاء والزاي المعجمتين وبالتصغير

(٢) ضبط في الأصل بضم السين المهملة وفتح النون وتشديد الياء، وهو خطأ والصواب بفتح الفين المعجمة وكسر النون وتشديد الياء، وهو عبد الملك بن حميد بن أبي غنية الخزاعي السكوني الثقة. له ترجمة في التهذيب. الحكم هو ابن عتيبة - بالعين المهملة والتاء مصغر - تابعي ثقة مشهور.

قال : جاء نوح بالشرعة بتحريم الأخوات والأمهات والبنات
قال أبو محمد : فتأول هذان الامامان أن نوحا أول من بمث بالتحريم
والتحليل . والذي يظهر اليينا فالذى قد مناه أولا والله أعلم .



تم الجزء الخامس من الاحكام فى أصول الاحكام تأليف الامام الحافظ
ابى محمد على ابن احمد بن سعيد بن حزم بن غالب الاندلسى الظاهرى
ويليه الجزء السادس أوله الباب الرابع والثلاثون
فى الاحتياط وقطع الذرائع والمشتبه



الإحكام في أصول الأحكام

تصنيف الإمام بجليل ، المحدث ، الفقيه ، فخر الاندلس

أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم

المتوفى سنة ٤٥٦ هـ .

طبعة مُحَقَّقة عن النسخة الخطيَّة التي يَليَن أبيدينا ، ومُقابِلة على النسختين الخطيَّتين
المحفوظتين بدار الكتب المصريَّة والمرقمتين ١١ و ١٣ ، من عِلْم الأصول ،
كَمَا قوبِلَت على النسخة التي حَقَّقَهَا الأستاذ

الشيخ أحمد محمد شاكر

الجزء السادس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

الباب الرابع والثلاثون

في الاحتياط وقطع الذرائع والمشتبه

قال أبو محمد على بن أحمد رحمه الله : ذهب قوم الى تحريم أشياء من طريق الاحتياط وخوف ان يتذرع منها الى الحرام البحت . واحتجوا في ذلك بما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن عبد الله بن ثمر الهمداني ثنا أبي نازكيا عن الشعبي عن النعمان بن بشير قال سمعته يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول وأهوى النعمان بأصبعيه الى أذنيه : « إن الحلال بين وإن الحلال بين وبينهما مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام كالراعي يرعى حول الحمى يوشك ان يرتع فيه وإن لكل ملك حمى وإن حمى الله محارمه » . وذكر باقي الحديث .

قال أبو محمد : هذا الحديث روي بألفاظ كما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله ابن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد البلخي ثنا القربري ثنا البخاري ثنا محمد بن كثير أنا سفيان عن أبي فروة عن الشعبي عن النعمان بن بشير قال النبي صلى الله عليه وسلم : « الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتبهة ، فمن ترك ما شبه عليه من الاثم كان لما استبان أترك ، ومن اجتأ على ما يشك فيه من الاثم أو شك ان يواقع ما استبان والمعاصي حمى الله من يرتع حول الحمى يوشك أن

يوافقه » * حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا محمد بن عبد الأعلى ثنا خالد بن الحرث ثنا ابن عون عن الشعبي قال سمعت النعمان ابن بشير يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إن الحلال بين وإن الحرام بين وإن بين ذلك أموراً مشتهيات وسأضرب لكم في ذلك مثلاً إن الله جل ذكره حمى حمى وإن حمى الله ما حرم وإنه من يرع حول الحمى يوشك أن يرتع فيه وإنه من يخالط الريبة يوشك أن يجسر » قال أبو محمد : هذا هو أبو فروة الأكبر^(١) وأما أبو فروة الأصغر فهو مسلم بن سالم الجهنفي وكلاهما كوفي ثقة *

فهذا حض منه عليه السلام على الورع ونص جلى على أن ما حول الحمى ليس من الحمى وإن تلك المشتبهات ليست بيقين من الحرام ، وإذا لم تكن مما فصل من الحرام فهي على حكم الحلال بقوله تعالى (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) فما لم يفصل فهو حلال بقوله تعالى (هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً) وبقوله صلى الله عليه وسلم « أعظم الناس جرماً في الاسلام من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسألته » وقد بين النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي روينا آتفاً من طريق أبي فروة عن الشعبي أن هذا إنما هو مستحب للمرء خاصة فيما أشكل عليه ، وإن حكم من استبان له الامر بخلاف ذلك .

وكذلك بين رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي روينا آتفاً من طريق ابن عون عن الشعبي بياناً جلياً أن الخوف على من واقع الشبهات إنما هو أن يجسر بعدها على الحرام ، فصح بهذا البيان صحة ظاهرة أن معنى رواية زكريا عن الشعبي التي يقول فيها « وقع في الحرام » أنه إنما هو على معنى آخر وهو كل فعل أدى إلى أن يكون فاعله متيقناً أنه ركب حرام في حالته تلك ، وذلك نحو ماءين كل واحد منها مشكوك في طهارته متيقن نجاسة أحدهما بغير عينه فإذا توضأ بهما جميعاً كنا موقنين بأنه إن صلى صلى

وهو حامل نجاسة وهذا ما لا يحل . وكذلك القول في ثوبين أحدهما نجس
بيقين لا يعرف بعينه . وسائر الفاظ من ذكرنا على ما لا يتيقن فيه تحریم
ولا تحليل ، وأما ما يوقن تحليله فلا يزيله الشك عن ذلك ، ولا معنى لقول
من قال هذا على المقاربة كما قال الله تعالى (فاذا بلغن أجلهن) اذ لا خلاف
في أن معنى هذا ليس في انقضاء العدة لكن اذا بلغ أجل العدة من الطلاق ،
وهذا هو الذي لا يجوز غيره إذ لا يجوز صرف الآية عن ظاهرها بالدعوى .
ومن روى في حديث النعمان الذي ذكرنا لفظة « أو شك » فهو زائد على
ما رواه زكريا فزيادة العدل مقبولة ، فكيف وقد زاد هذه اللفظة ومعناها
من هو أجل من زكريا ومثله وهما ابن عون وأبو فروة ، وبهذا تتألف
الاحاديث وطرقها ويصح استعمال جميع أقوال الرواة . وبالله تعالى التوفيق *
فان تعلقوا بما حدثناه صاحبنا أحمد بن عمر بن أنس العذري قال أنا
أحمد بن علي الكسائي بمكة أنا أبو الفضل العباس ابن محمد بن نصر الرافقي
ثنا هلال بن العلاء الرقي ثنا ابراهيم بن سعيد ثنا أبو النضر ثنا أبو عقيل
عن عبد الله (١) بن يزيد الدمشقي عن ربيعة بن يزيد وعطية بن قيس كلاهما
عن عطية السعدي وكانت له صحبة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
« لا يبلغ العبد أن يكون من المتقين حتى يدع ما لا بأس به حذراً لما به بأس » *
فالقول في هذا الحديث كالقول في حديث النعمان سواء سواء وإنما هو حض
لا إيجاب * وقد علمنا أن من لم يجتنب المتشابه وهو الذي لا بأس به فليس
من أهل الورع ، وأهل الورع هم المتقون لان المتقين جمع متق والمتق الخائف
ومن خاف موقعة الحرام فهو الخائف حقاً *

(١) في الاصل « يزيد بن يزيد الدمشقي » وهو خطأ . انظر ترجمة عبد الله بن يزيد
في التهذيب (٦ : ٨٢) . وأبو عقيل اسمه عبد الله بن عقيل . وأبو النضر هو هاشم بن
القاسم . والحديث رواه ابن ماجه (٢ : ٢٨٧) عن أبي بكر بن أبي شيبة عن أبي النضر بهذا
الاختلاف . ونسبه ابن رجب في جامع العلوم (٥٢) الى البرمذي أيضا . ورواه الحاكم في
المستدرك (٤ : ٣١٩) وصححه ووافقه الذهبي في مختصره .

ولعمري إن أولى الناس أن لا يحتج بهذا الحديث من يرى قول الله تعالى (وللمطلقات متاع بالمعروف حقا على المتقين) ليس فرضا ، بل قالوا المتعة ليست بواجبة فقد صرحوا بأن كون المرء من المتقين ليس عليه بواجب لا سيما وفي هذا الحديث معنى الحض لا الإيجاب ، وفي الآية التي تلونا لفظ معنى الفرض بقوله تعالى (حقا على المتقين) وكل مسلم لفظ بالتوحيد اتقى النار فهو متق ، إلا أن لفظ المتقين لا يطلق إلا على المستكملين لدرجة الخوف كما أن من صلح في فعلة واحدة من أفعاله فهو صالح ومن فعل فضلا فهو به فاضل إلا أنه بلا خلاف لا يطلق على المرء اسم صالح وفاضل إلا بعد أن يبلغ الغاية التي تمكنه من استعمال الطاعات والورع .

ومعاذ الله أن يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم الكلام المذكور إلا على هذا الوجه - هذا ان صح عنه - لأنه لو كان ظن خصوصنا في هذا الحديث حقا لكان نصه عليه السلام على ترك ما لا بأس به أعظم الحكم بأنه من أعظم الناس ، لأن ما لا بأس به هو المباح فعلة ، فكان على هذا الظن الفاسد يكون المباح محظورا ، وهذا فاسد لا يظن ان النبي صلى الله عليه وسلم يقوله إلا جاهل أو كافر ، لانه ينسب الى النبي صلى الله عليه وسلم إباحة الشيء للناس ونهيمهم عنه في وقت واحد وهذا محال لا يقدر عليه أحد ، قال الله تعالى : (لا يكلف الله نفسا إلا وسعها) وليس استباحة الشيء وإيجاب الامتناع منه في وقت واحد في وسع أحد ، فالله تعالى قدأ كذب من ظن هذا الظن وصح ان معنى هذا الحديث - لو صح - إنما هو على الحض لا على الإيجاب ، فلو كان المشتبه حراما وفرضا تركه لكان النبي صلى الله عليه وسلم قد نهى عنه ، ولكنه عليه السلام لم يفعل ذلك ، لكنه حض على تركه وخاف على مواقعه أن يقدم على الحرام ، ونظر ذلك عليه السلام بالراتع حول الحمى ، فالحمى هو الحرام ، وما حول الحمى ليس من الحمى والمشتبهات ليست من الحرام ومالم يكن حراما فهو حلال ، وهذا في غاية البيان ، وهذا هو الورع الذي يحمده فاعله ويؤجر ، ولا يذم تاركة ولا يأنم ، مالم يواقع الحرام البين

وأما حديث عطية السعدي الذي ذكرنا آنفا فلا يظن أن فيه حجة لمن قال بالاختياط وقطع الذرائع ، الا جاهل ميت ، لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يبين فيه الشيء الذي ليس به بأس ، الذي لا يكون العبد من المتقين إلا بأن يدعه ، فلو كان هذا الحديث صحيحا وعلى ظاهره لوجب به أن يجتنب كل حلال في الارض ، لان كل حلال فلا بأس به ، ولم يخص في ذلك الحديث أي الاشياء التي لا بأس بها لا يكون العبد من المتقين إلا بأن يدعها ، فظهر وهي تلك الرواية وفيه أبو عقيل وليس بالمحتج به (١) ، وصح أنه لو صح لكان على الورع فقط * فان تعلقوا بما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب ابن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن حاتم بن ميمون ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا معاوية بن صالح عن عبد الرحمن ابن جبير بن نفير عن أبيه عن النواس بن سمعان الانصاري قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وسئل عن البر والاثم قال (٢) « البر حسن الخلق والاثم ما حاك في صدرك وكرهت أن يطلع عليه الناس » * وبما حدثناه أحمد بن محمد الجسوري ثنا أحمد بن الفضل الدينوري ثنا محمد بن جرير الطبري حدثني محمد بن عوف الطائي ثنا محمد بن اسمعيل ثنا أبي ثنا ضمضم عن شريح بن عبيد قال زعم أيوب بن مكرز أن غلاما من الأزد قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد أتاه يسأله عن الحرام والحلال فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن الحلال ما اطمانت اليه النفس وإن الائم ما حاك في صدرك وكرهته أفتاك الناس ما أفتوك » فالاول فيه معاوية بن صالح وليس بالقوي (٣)

(١) كلا . بل أبو عقيل ثقة وثقه أحمد وأبو داود والنسائي وابن حبان واختلفت الرواية فيه عن ابن معين والراجح توثيقه . والحديث صحيحه الحاكم والذهبي كما سبق
(٢) في صحيح مسلم (٢ : ٢٧٧) « قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البر والائم فقال » الخ

(٣) كلا . بل معاوية امام ثقة . قال ابن سعد : كان بالاندلس قاضيا لهم وكان ثقة كثير الحديث . اهـ وقد روى الحديث الترمذي (٢ : ٦٣) وصححه أيضا فلا عبرة بتضعيف ابن حزم اليه

وفي الثاني مجهولون وهو منقطع أيضا ^(١) ومعاذ الله أن يكون الحرام والحلال على ما وقع في النفس والنفوس تختلف أهواؤها والدين واحد لا اختلاف فيه ، قال الله تعالى (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا)

ومن حرم المشتبه وأفى بذلك وحكم به على الناس فقد زاد في الدين ما لم يأذن به الله تعالى وخالف النبي صلى الله عليه وسلم واستدرك على ربه تعالى بعقله أشياء من الشريعة ، ويكفي من هذا كله إجماع الأمة كلها نقلا عصر عن عصر ، أن من كان في عصره عليه السلام وبحضرته في المدينة إذا أراد شراء شيء مما يؤكل أو يلبس أو يوطأ أو يركب أو يستخدم أو يملك أي شيء كان - : أنه كان يدخل سوق المسلمين أو يلقي مساما يبيع شيئا ويبتاعه منه فله ابتياعه ما لم يعلمه حراما بعينه أو ما لم يغلب الحرام عليه غلبة يخفى معها الحلال ، ولا شك أن في السوق مغصوبا ومسروفا ومأخوذا بغير حق ، وكل ذلك قد كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم إلى هلم جرا ، فما منع النبي صلى الله عليه وسلم من شيء من ذلك . وهذا هو المشتبه نفسه وقوله عليه السلام إذ سأله أصحابه رضي الله عنهم . فقالوا ان اعرابا حديثي عهد بالكفر يأتوننا يذبائح لندري أسموا الله تعالى عليها أم لا فقال عليه السلام « سموا الله وكلوا » أو كلاما هذا معناه ، يرفع الاشكال جملة في هذا الباب - . وقد روى أنه صلى الله عليه وسلم أمر من أطعمه أخوه شيئا أن يأكل ولا يسأل فنحن نحض الناس على الورع كما حضهم النبي صلى الله عليه وسلم ، وننذهم اليه ، ونشير عليهم باجتنا ب ما حاك في النفس ، ولا نقضي بذلك على أحد ولا نفتيه به فتيا الزام ، كما لم يقض بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم على أحد *

وقد احتج بعضهم في هذا بقول الله تعالى : (لا تقولوا راعنا وقولوا انظرونا) قالوا فنهوا عن لفظة « راعنا » لتذرهم بها الى سب النبي صلى الله عليه وسلم .

(١) لان أبوب بن عبد الله بن مكرز ليس صحابيا .

قال أبو محمد : وهذا لاحجة لهم فيه ، لأن الحديث الصحيح قد جاء بأنهم كانوا يقولون : راعنا من الرعونة ، وليس هذا مسنداً وإنما هو قول لصاحب ، ولم يقل الله تعالى ولا رسوله صلى الله عليه وسلم : انكم انما نهيتم عن قول راعنا لتذرعكم بذلك الى قول راعنا ، واذا لم يأت بذلك نص عن الله تعالى ولا عن رسوله صلى الله عليه وسلم فلا حجة في قول أحد دونه *

وقد قال بعض الصحابة في الحجر : انما حرمت لانها كانت حمولة الناس ، وقال بعضهم : انما حرمت لانها كانت تأكل القدر . وكلا القولين غير صواب ، لأن الدجاج تأكل من القدر مالا تأكل الحمر ، ولم يحرم قط عليه السلام الدجاج ، والناس كانوا أفقر الى الخيل للجهد منهم الى الحمر وقد أباح عليه السلام أكل الخيل في حين تحريره الحمر ، فبطل كلا القولين . وهكذا من قال : ان الله تعالى انما نهى عن قول « راعنا » لئلا يتذرعوا بها الى قول راعنا ، فلا حجة في قوله لانه أخبر عما عنده ولم يسند ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذه الآية حجة عليهم لا لهم لانهم إذ نهوا عن راعنا وأمروا بأن يقولوا « انظرنا » ومعنى اللفظتين واحد فقد صح بلاشك انه لا يحل تعدى ظواهر الاوامر بوجه من الوجوه ، وهذه حجة قوية في إبطال القول بالقياس وبالعلل وبالله تعالى التوفيق .

وأيضاً فانما أمر الله تعالى في نص القرآن بأن لا يقولوا راعنا ، وأن يقولوا أنظرنا : المؤمنين الفضلاء أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم المعظمين له ، الذين لم يعنوا بقول راعنا قط الرعونة ، وأما المنافقون الذين كانوا يقولون راعناً يعنون من الرعونة فما كانوا يلتفتون الى أمر الله تعالى ، ولا يؤمنون به ، فظهر يقين فساد قولهم وتمويههم بهذه الآية .

وقالوا : انما منعنا من نكح في العدة ودخل بها أن ينكحها في الابد ، لانه استعجل نكاحها قبل أوانه قالوا وكذلك حرمننا القاتل الميراث لانه استعجله قبل أوانه .

(قال على) : وهذه علة مفتقرة الى ما يصححها لانها دعوى فاسدة

ويقال لهم: ومن أين لكم أن من استعجل شيئاً قبل أوانه حرم عليه في الابد؟ ثم لم يلبثوا أن تناقضوا أسخف تناقض ، فقالوا من تزوج امرأة ذات زوج فدخل بها فأنى زوجها لم تحرم عليه في الابد بل له نكاحها ان طلقها زوجها أو مات عنها وهو قد استعجله قبل أوانه ، ويلزمهم ان من سرق مالا لغيره أن يحرم عليه ملكه في الابد لانه استعجله قبل وقته ، وان من قتل آخر أن تحرم عليه امته في الابد لانه استعجل تحللها قبل أوانه . ويلزمهم أيضاً أن لا يرث ولاء موالى من قتل لانه استعجل استحقاقه قبل أوانه ، وان من قتل لا يدخل في حبس معقب عليه بعد موت مقتوله ، وأن لا يرث من انتقل التعصيب له اليه بعد موت مقتوله ، وهذا كثير جداً .

فان قالوا : قد يمكن أن يموت هو قبل مقتوله ، قلنا: وقد يموت هو قبل موت مقتوله باعتباط ونحو ذلك ولا فرق .

وأصحاب مالك يلزمون الطلاق ثلاثاً من يشك أطلق ثلاثاً أم أقل ويفرون بين من طلق احدى امرأته ثم لم يدر أيتها المطلقة وبينهما معاً فيطلقون كلتا امرأته ويحرمون حلالاً كثيراً خوف واقعة الحرام، وفي هذا عبرة لمن اعتبر ، ليت شعري ! كما تشفتون في الاستباحة من واقعة الحرام أما تشفتون في قطعهم بالتحريم وبالتفريق من واقعة الحرام في تحريمهم ما لم يحرمه الله تعالى ؟ وقد علم كل ذي دين ان تحريم المرء ما لم يصح تحريمه عنده حرام عليه ، فقد وقعوا في نفس ما خافوا بلا شك ، ومن العجب ان خوف الحرام أن يقع فيه غيرهم - ولعله لا يقع فيه - قد أوقعهم يقيناً في واقعتهم يقين الحرام لانهم حرموا ما لم يحرمه الله تعالى ، ومحرم الحلال كحلل الحرام ولا فرق .

والعجب كل العجب انهم محتاطون بزعمهم على هذا الذي جهل أى امرأته طلق خوف أن يواقع التي طلق وهو لا يعلمها فيكون قد أوقع حراماً لا يعلمه بعينه ولا يتقون الله تعالى فيحتاطون على أنفسهم التي أمروا بالاحتياط عليها ! وقال لهم ربهم تعالى (عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا

اهتديتم) فيحرمون عليه الثانية التي هي امرأته بلا شك ولم يطلقها قط فيخرجونها عن ملكه بغير إذن من الله تعالى ، ويبيحون فرجها لمن لا شك في انه حرام عليه من سائر من يتزوجها من الناس وهي غير مطلقة ولا منسوخة ولا متوفي عنها ، فيقعون في أعظم مما صانوا عنه غيرهم ، لان الشاك في الطلاق لو واقع ذلك الحرام لكان غير آثم ، لانه لا يعلمه حراماً بعينه ، وهم يبيحون شيئاً لا شك في انه حرام غير مباح ، وقد كان الاولى بهم أن لا يقدموا على اباحة المراتين اللتين لم يطلق احدهما بلا شك للاجنبين ، فصاروا محلين للفروج المحرمة بيقين . وأيضاً فانهم حكموا بالطلاق على امرأة لم تطلق من أجل أن غيرها طلقت ، والله تعالى يقول : (ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى) ولا يحل لاحد ان يحتاط في الدين فيحرم ما لم يحرم الله تعالى ، لانه يكون حينئذ مفترياً في الدين ، والله تعالى أحوط علينا من بعضنا على بعض ، فالفرض علينا أن لا نحرم الا ما حرم الله تعالى ، ونص على اسمه وصفته بتحريمه ، وفرض علينا أن نبيح ما وراء ذلك بنصه تعالى على اباحة ما في الارض لنا ، الا ما نص على تحريمه ، وأن لا نزيد في الدين شيئاً لم يأذن به الله تعالى ، فمن فعل غير هذا فقد عصى الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم ، وأتى بأعظم الكبائر .

ثم عطفوا فأسقطوا الاحتياط وتعدوا الى إسقاط الواجب في رجل شهد عليه أربعة عدول بأنه أعتق خادمه هذه مذ عام كامل وهو منكسر لذلك ، وهو مقر بوطئها ، فيحكمون بشهادتهم حين ادائها ، ولا يحدونه على وطء حرة بلا إنكاح ، فهذا غاية الاقدام على المحرمات ! فابن الاحتياط ، والعجب أنهم يكذبون الشهود اذ لم يحكموا بنص شهادتهم ولم يشهد القوم بانها حررت الآن ، وانما شهدوا أنها حررت مذ عام وكانوا غيباً الى اليوم ، وفي هذا من السقوط والاقدام غير قليل *

ويقال لمن جعل الاحتياط أصلاً يحرم به ما لم يصح بالنص تحريمه انه يلزمك أن تحرم كل مشتبه يباع في السوق مما يمكن أن يكون حراماً أو حلالاً ، ولا

توقن بأنه حلال ولا بأنه حرام، ويلزمك أن تحرم معاملة من في ماله حرام وحلال. وهم لا يقولون بشيء من ذلك، وهذا نقض لأصولهم في الحكم بالاحتياط، ورفع الذريعة والتهمة، وقد تناقضوا في هذه المواضع.

وقال بعضهم محتجاً لأصولهم في الحكم بالاحتياط: إن الحرام يدخل بأرق سبب كتحریم الله تعالى نكاح الآباء، فحرم ذلك بالعقد وإن لم يكن وطئاً * قالوا وأما التحليل فلا يدخل إلا بأقوى الأسباب، كتحليل المطلقة لزوجها ثلاثاً لا تحل له بعقد زوج آخر حتى يطأ

قال أبو محمد: وهذا لاحجة لهم فيه، وإنما اتبعنا في كلا الموضعين النصين الواردین فيهما، وقولهم إن التحريم يدخل بأرق سبب، والتحليل لا يدخل إلا بأغلظ سبب، قول فاسد لادليل عليه، لأنه لم يأت به نص ولا اتفاق على صحته، ونحن نوجدهم تحريماً لا يدخل إلا بأغلظ سبب، وهو أن الله تعالى حرم الربيبة التي دخل المرء بأمها وكانت في حجره، فالربيبة لا تحرم إلا بما نص الله على تحريمها به، ووجدناها باتفاق منا ومنهم لا تحرم بالعقد على أمها فقط، ووجدنا التحليل في الإجماع المغلظة المعظمة باسم الله تعالى يدخل باطعام عشرة مساكين أو بالاستثناء الذي هو كلمات يسيرة لا مؤونة فيها، فإن قالوا إنما وجب هذان الحكمان بالنص، قلنا لهم وكذلك تحريم ما نكح الآباء وتحليل المطلقة ثلاثاً بوطء زوج آخر إنما وجبا بالنص لا بما ادعيتم من رقة سبب وغلظة *

ووجدنا النبي صلى الله عليه وسلم قد حرم على نفسه ما أحل الله تعالى له، فلم يحرم عليه بذلك، ولا أغلظ من تحريم النبي صلى الله عليه وسلم، فلم يدخل التحريم بذلك، إذ لم يكن نزل بذلك عليه نص وتحلل من تلك الميمن بكفارة، فدخل التحليل بأرق سبب وأهونه، فبطل ما ادعوا من ذلك

وأيضاً فإن حجتهم بأن المطلقة لا تحل لزوجها الأول إلا باغلظ سبب، ثم أباحوها بالوطء دون الإزال فقد نقضوا أصولهم في ذلك، وأدخلوا التحليل بسبب رقيق، لأن الحسن البصري وهو أحد الأئمة يقول: لا تحل للاول

الا بان يطأها الثاني وينزل والا فلا ، وجعل الازال تمام ذوق العسيلة ، وهم لا يقولون بذلك ،

وأيضاً فانهم يبيحون للمرء نكاح من زنى بها أبوه ، ولا يحرمون عليه امرأته ان زنى بحريماتها ، فهنا لا يدخلون التحريم بأرق سبب بل بأغلظ سبب وهو المتفق عليه في وطء الحلال ، ويبيحون قتل المقر بالزنا مرة واحدة فيدخلون التحليل على الدم الحرام الذي هو أغلظ الحرمات بأرق سبب ، وغيرهم لا يبيح دمه الا باقرار أربع مرات يثبت عليها ولا يرجع عنها أضلاً ، وكل هذا تناقض منهم وهدم لما أصوله من أن التحريم يدخل بأرق الاسباب ولا يدخل التحليل الا بأغلظ الاسباب *

ومما يبطل قولهم غاية الابطال قول الله تعالى (ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب) وقوله تعالى (قل أرأيتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراماً وحلالاً قل الله أذن لكم أم على الله تفترون) فصح بهاتين الآيتين أن كل من حلل أو حرم ما لم يأت اذن من الله تعالى في تحريمه أو تحليله فقد افترى على الله كذباً ، ونحى على يقين من أن الله تعالى قد أحل لنا كل ما خلق في الارض إلا ما فصل لنا تحريمه بالنص لقوله تعالى (خلق لكم ما في الأرض جميعاً) ولقوله تعالى (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) فبطل بهذين النصين الجليين أن يحرم أحد شيئاً باحتياط أو خوف تذرع *

وأيضاً فان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر من توهم أنه أحدث أن لا يلتفت الى ذلك وأن يتبادى في صلاته وعلى حكم طهارته - هذا في الصلاة التي هي أوكد الشرائع - حتى يسمع صوتاً أو يشم رائحة ، فلو كان الحكم بالاحتياط حقاً لكانت الصلاة أولى ما احتيط لها ولكن الله تعالى لم يجعل لغير اليقين حكماً . فوجب بما ذكرنا ان كل ما ييقن تحريمه فلا ينتقل الى التحليل الا بيقين آخر من نص أو اجماع ، وكل ما ييقن تحليله فلا سبيل أن ينتقل الى التحريم الا بيقين آخر من نص أو اجماع ، وبطل الحكم بالاحتياط ،

وصح أب لا حكم الا لليقين وحده ، والاحتياط كله هو أن لا يحرم المرء شيئاً الا ما حرم الله تعالى ولا يحل شيئاً الا ما أحل الله تعالى ، وبطل بهذا أن تطلق امرأة على زوجها اذ شك أطلقها أم لا لانها زوجة بيقين فلا تحرم عليه الا بيقين آخر من نص أو اجماع وبالله تعالى التوفيق *

نعم حتى لقد أدام هذا الاصل الفاسد الى أن حكموا في أشياء كثيرة بالتهمة التي لا تحمل ، فأبطلوا شهادة العدول لا بأثمهم وأبنائهم ونسائهم وأصدقائهم ، تهمة لهم بشهادة الزور والحيف . والحكم بالتهمة حرام لا يحل لانه حكم بالظن ، وقد قال تعالى عائباً لقوم قطعوا بظنونهم فقال تعالى (وظننتم ظن السوء وكنتم قوماً بورا) وقال تعالى عائباً قوماً قالوا (ان نظن الا ظنا وما نحن بمستيقنين) وقال تعالى (وما لهم به من علم إن يتبعون الا الظن وإن الظن لا يغنى من الحق شيئاً) وقال تعالى (إن يتبعون الا الظن وما تهوى الانفس ولقد جاءهم من ربهم الهدى) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « الظن أ كذب الحديث »

قال أبو محمد — فكل من حكم بتهمة أو باحتياط لم يستيقن أمره أو بشيء خوف ذريعة الى ما لم يكن بعد فقد حكم بالظن واذا حكم بالظن فقد حكم بالكذب والباطل ، وهذا لا يحل وهو حكم بالهوى ونجيب للحق نعوذ بالله من كل مذهب أدى الى هذا ، مع أن هذا المذهب في ذاته متخاذل متفاسد متناقض لانه ليس أحد أولى بالتهمة من أحد واذا حرم شيئاً حلالاً لا خوف تدرع الي حرام فليخص الرجال خوف أن يزنوا وليقتل الناس خوف ان يكفروا وليقطع الاعتاب خوف ان يعمل منها الحمر . وبالجملة فهذا المذهب أفسد مذهب في الارض لانه يؤدي الى ابطال الحقائق كلها . وبالله تعالى التوفيق *

فان تعلق متعلق بقول النبي صلى الله عليه وسلم لعقبة بن الحارث اذ تزوج بنت أبي إهاب بن عزيز فأتت السوداء فقالت إني أرضعتكما فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم « دعها عنك كيف بك وقد قيل » فهذا لا يقوله

رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا وقد صح عنده وجوب الحكم بقول تلك الأمة السوداء ، والخبر اذا صح عند الحاكم والشهادة اذا ثبتت عنده لزمه أن يحكم بهما *

فان قال قائل لم يكن ذلك من قول الأمة السوداء شهادة لوجهين : أحدهما انه لم تؤد ذلك عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وإنما أخبرت بذلك عقبة بن الحارث ، وليس حكم الشهادة إلا أن تؤدى عند الحاكم والوجه الثاني ، انه صلى الله عليه وسلم قد قال « إن شهادة المرأة نصف شهادة رجل » فلا سبيل الى تعدى هذه القضية ، ولا الى أن تكون شهادة المرأة كشهادة رجل ، فكيف أن تكون كشهادة رجلين ، ولا سبيل الى أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم يأمر عقبة بأن يدع زوجه وينهاه عنها بالظن الذى قد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنه أكذب الحديث ، هذا ما لا يظنه مسلم بالنبي صلى الله عليه وسلم ، لاسيما في الفراق بين الزوجين الذى عظمه الله تعالى بقوله عز وجل واصفاً للسحرة (فيتعلمون منهما ما يفرقون به بين المرء وزوجه) فاذ قد بطل أن يكون حديث الأمة السوداء شهادة أو حكماً بالظن فلم يبق إلا انه خبر صدقه النبي صلى الله عليه وسلم ، وعلم صحته فقضى به قيل له . أما قولك لم تؤده عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد أدى شهادتها بذلك وقولها اليه صلى الله عليه وسلم الثقة وهو المقول له ذلك وشهادة واحد على شهادة واحد عندنا جائزة * وأما قولك إنه صلى الله عليه وسلم قال « شهادة المرأة نصف شهادة الرجل » فنعم وهو عليه السلام القائل لما ذكرت ، وهو القائل لعقبة بن الحارث « دعها عنك » فهو عليه السلام أمره بفراقها بشهادة السوداء ، فالمرأة الواحدة مقبولة في هذا المكان بهذا الحديث ، وأما في سواه فامرأتان مقام رجل بالنص الآخر الذى ذكرت ، ولا يحل ترك أحدهما للآخر *

هذا على أن المالكين الحاكمين بالاحتياط وقطع الذرائع في العظام التى لم يأذن بها الله تعالى لا يحكون بقول امرأة لزوج وامراته : انى قد

أرضعتكما، ولا يفرقون بينهما بذلك، فهم يخالفون النصوص كما ترى حيث كان يكون لهم فيه متعلق، ويفرقون بالاحتياط حيث لم يأت فيه نص يتعلق به متعلق والله تعالى التوفيق *

فان احتجوا بما حدثنا أبو العباس أحمد بن عمر بن أنس العذري أنا الحسن بن أحمد بن فراس ثنا أحمد بن محمد بن أحمد بن سهل المعروف ببيكر ابن الحداد ثنا أبو مسلم ابراهيم بن عبد الله الكجي ثنا عمرو بن محمد العثماني ثنا اسماعيل بن أبي أويس عن حسين بن عبد الله بن ضميرة عن أبيه عن جده عن تميم الداري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « كل مشكل حرام وليس في الدين اشكال » فهذا حديث لا تقوم به حجة لضعف سنده لان حسين بن عبد الله ضعيف (١) وأبوه وجده غير مشهورين في أصحاب النقل * وأما كل أشياء أو شيئين أيقنا أن فيهما حراماً لا نعلمه بعينه فحكمهما التوقف أو ترك التوقف - على ما قد قسمناه في غير هذا الموضع - حتى يتبين الحرام من الحلال، لان هذا المكان فيه يقين حرام يلزم اجتنابه فرضاً وهذا بخلاف المشكوك فيه الذي لا يقين فيه أصلاً * حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عبد البصير ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن المنفي ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا سفيان الثوري عن أبيه عن تميم ابن سلمة عن ابن عمر قال « ان الله يحب أن تؤتى مياسره كما يحب أن تؤتى عزائمه » قال فذكرت ذلك لعبد الرحمن الرحال فقال: قال ابن عباس « ان الله يحب أن تقبل رخصه كما يحب أن يؤتى حده » وبه نصاً الى عبد الرحمن ابن مهدي عن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن مالك بن الحارث عن عمرو بن شرحبيل قال قال عبد الله بن مسعود « ان الله يحب أن تؤتى مياسره كما يحب أن تؤتى عزائمه »

قال ابو محمد — فهذا يبين أنه لا يجوز التحري في اجتناب ما جاء عن

(١) بل كذبه مالك وأبو حاتم . وقال البخاري « منكر الحديث ضعيف » وانظر لسان الميزان (٢ : ٢٨٩)

الله تعالى على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم وان كانت رخصة وأن كل ذلك حق وسنة ودين ، فبطل ما تعلقوا به من الاحتياط الذي لم يأت به نص ولا اجماع . وبالله تعالى التوفيق وهو حسبنا ونعم الوكيل *

الباب الخامس والثلاثون

في الاستحسان والاستنباط وفي الرأى وابطال كل ذلك

قال أبو محمد رحمه الله - انما جمعنا هذا كله في باب واحد لانها كلها ألفاظ واقعة على معنى واحد لا فرق بين شيء من المراد بها وان اختلفت الالفاظ وهو الحكم بما رآه الحاكم أصلح في العاقبة وفي الحال ، وهذا هو الاستحسان لما رأى برأيه من ذلك وهو استخراج ذلك الحكم الذي رآه .

قال المالكيون بالاستحسان في كثير من مسائلهم . روى العتيبي محمد بن أحمد (١) قال ثنا أصبغ بن الفرغ قال سمعت ابن القاسم يقول قال مالك : تسعة أعشار العلم الاستحسان قال أصبغ بن الفرغ الاستحسان في العلم يكون أغلب من القياس ذكر ذلك في كتاب أمهات الاولاد من المستخرجة *

وأما الحنفيون فأكثروا فيه جداً ، وأنكره الشافعيون وأنكره من أصحاب مذهب أبي حنيفة أحمد بن محمد الطحاوي فأما القائلون به فاننا نجدهم يقولون في كثير من مسائلهم إن القياس في هذه المسألة كذا ، ولكننا نستحسن فنقول غير ذلك

قال أبو محمد : واحتج القائلون بالاستحسان بهول الله عز وجل (الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه أولئك الذين هداهم الله وأولئك هم أولو الالباب)

(١) في الاصل «أحمد بن محمد» وهو خطأ بل هو محمد بن أحمد بن عبد العزيز أبو عبد الله مؤلف المستخرجة مات سنة ٢٢٥ انظر الديباج (٢٣٩) والانساب (٣٨٣)

قال أبو محمد : وهذا الاحتجاج عليهم لا لهم ، لأن الله تعالى لم يقل فيتبعون ما استحسنوا ، وإنما قال عز وجل : (فيتبعون أحسنه) وأحسن الأقوال ما وافق القرآن وكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، هذا هو الإجماع المتيقن من كل مسلم . ومن قال غير هذا فليس مسلماً ، وهو الذي بينه عز وجل اذ يقول : (فإن تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) ولم يقل تعالى فردوه الى ما تستحسنون .

ومن المحال أن يكون الحق فيما استحسنادون برهان ، لأنه لو كان ذلك لكان الله تعالى يكلفنا ما لا نطيع ، ولبطلت الحقائق ولتضادت الدلائل ، وتعارضت البراهين ، وكان تعالى يأمرنا بالاختلاف الذي قد نهانا عنه ، وهذا محال . لأنه لا يجوز أصلاً أن يتفق استحسن العلماء كلهم على قول واحد ، على اختلاف مهمهم وطبائهم وأغراضهم ، فطائفة طبعها الشدة وطائفة طبعها اللين ، وطائفة طبعها التصميم ، وطائفة طبعها الاحتياط ، ولا سبيل الى الاتفاق على استحسن شيء واحد مع هذه الدواعي والخواطر المبهجة ، واختلافها واختلاف نتائجها وموجباتها ، ونحن نجد الحنفيين قد استحسنوا ما استقبه المالكيون ، ونجد المالكيين قد استحسنوا قولاً قد استقبه الحنفيون . فبطل أن يكون الحق في دين الله عز وجل مردوداً الى استحسن بعض الناس ، وإنما كان يكون هذا - وأعوذ بالله - لو كان الدين ناقصاً ، فاما وهو تام لا مزيد فيه ، مبين كله منصوص عليه ، أو مجمع عليه فلا معنى لمن استحسن شيئاً منه أو من غيره ، ولا لمن استقبه أيضاً شيئاً منه أو من غيره .

والحق حق واز استقبه الناس ، والباطل باطل وان استحسنه الناس ، فصح أن الاستحسن شهوة واتباع للهوى وضلال . وبالله تعالى نعوذ من الخذلان * وقد روى الفتيا بالرأي في مسائل عن الصحابة .

فان قال قائل : اذ قد ظهر الفتيا بالرأي في الصحابة فقد أجمعوا على الرضا به . قيل له وبالله تعالى التوفيق : ليس كما تقول بل لرقال قائل : انهم رضى الله

عنهم اجمعوا على ذمه لسان مصيبا ، لان الدين روى عنهم الفتيا منهم رضى الله عنهم مائة ونيف وثلاثون ، لا يحفظ التكثير منهم من الفتيا الا عن عشرين ، ثم لا يحفظ عن أحد من هؤلاء المذكورين نصيب القول بالرأي ، ولا أنه دين ولا أنه لازم ، بل أكثرهم قد روى عنه ذم ما أخبر به من الرأي ، وعلى أي وجه أفنى به من أنه غير لازم .

ثم نعكس عليهم السؤال فنسألهم : أعصم أحد من الخطأ بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فنقولهم وقول جميع المسلمين : إنه لم يعصم أحد من الخطأ بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، وإن كل من دونه بخطئ ويصيب ، فاذ الامر كذلك أفسوخ لاحد أن يقول انهم قد اجمعوا على الخطأ ؟ وأراد تصحيح الخطأ بذلك ، هذا ما لا يقوله أحد ، وانما يكون الاجماع صحيحا اذا اجمعوا على صحة القول بشيء ما ، ولم يصحح قط أحد منهم القول بالرأي ، وأيضا فانه ليس منهم أحد أفنى برأيه في مسألة الا وقد أفنى غيره فيها بنص رواه أو موافق لنص ، فاذ الامر كذلك فان الواجب عرض تلك الاقوال على القرآن والسنة ، فالقرآن والسنة يشهدان بصحة قول من وافق قوله النص ، لامن قال برأيه . وبالله تعالى نتأيد *

واحتجوا في الاستحسان بقول مجرى على ألسنتهم وهو : ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن . وهذا لانعلمه ينسند الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجه أصلا ، وأما الذي لاشك فيه فانه لا يوجد البتة في مسند صحيح ، وانما نعرفه عن ابن مسعود .

كما حدثنا المهلب التميمي عن محمد بن عيسى بن مناس عن محمد بن مسرور عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب أخبرني عبد الله بن يزيد عن عبد الرحمن ابن عبد الله بن عتبة عن عاصم بن بهدلة عن شقيق عن عبد الله بن مسعود فذكر كلاما فيه : فإما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن (١) .

(١) هذا أثر موقوف على ابن مسعود كما ذكر ابن حزم لم يرو مرفوعا . وقد ذكره عبد الرحمن بن الدبيع الشيباني في كتاب تمييز الطيب من الخبيث وقال (ص ١٧٩) : « رواه احمد في كتاب السنة لا المسند عن ابن مسعود وقوفا ، وهو حسن ، وكذا أخرجه البزار والطبراني والطبراني وابو نعيم في ترجمة ابن مسعود من الحلية » وقد رواه الطيالسي

قال أبو محمد : وهذا لو أتى من وجه صحيح لما كان لهم فيه متعلق ، لانه إنما يكون اثبات اجماع المسلمين فقط ، لانه لم يقل مارآه بعض المسلمين حسناً فهو حسن ، وإنما فيه : مارآه المسلمون . فهذا هو الاجماع الذى لا يجوز خلافه لوتيقن ، وليس مارآه بعض المسلمين بأولى بالاتباع مما رآه (١) غيرهم من المسلمين ، ولو كان ذلك لكننا مأثورين بالشىء وضده ، وبفعل شىء وتركه معاً ، وهذا محال لاسبيل اليه

ثم يقال لهم : ما معنى قولكم : الاستحسان في هذه المسألة وجه كذا ؟
جوابهم في ذلك أحد جوابين : أحدهما ما كانوا عليه فيما قارب عصر أبي حنيفة ومالك ، وهو الذى يروونه أحوط أو أخف أو أقرب من العادة والمعهود ، أو أبعد من الشناعة . وهذا كله بالجملة راجع الى ما طابت عليه أنفسهم . وهذا باطل ، بقوله تعالى : (ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هى المأوى) وقال تعالى : (ان النفس لأماراة بالسوء) وبقوله تعالى : (بل اتبع الذين ظلموا أهواءهم بغير علم) وقال تعالى : (ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله) وفي هذه الآى إبطال أن يتبع أحد ما استحسنت بغير برهان من نص أو إجماع . ولا يكون أحد أحوط على العباد المؤمنين من الله خالقهم ورازقهم وباعث الرسل اليهم . والاحتياط كله اتباع ما أمر الله تعالى به ، والشناعة كلها مخالفته . ولا معنى لما نافرتة قلوب لم تمتد به . وهذا كله ظنون فاسدة لا تجوز إلا عند من لم يتمرن بمعرفة الحقائق . ولا حسن إلا ما أمر الله تعالى به ورسوله صلى الله عليه وسلم أو أباحاه ، ولا قبيح ولا شنيع

في مسنده — كما ذكر ابن الديبع — (ص ٣٣ رقم ٢٤٦) وافظه : « حدثنا السعوى — هو عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة الذى فى اسناد ابن حزم — عن عاصم عن أبي وائل عن عبد الله قال : ان الله عز وجل نظر فى قلوب العباد ، فاختر محمداً فبعثه برسالاته ، واتخذه بعلمه ، ثم نظر فى قلوب الناس بعده ، فاختر له أصحابه ، فجعلهم أنصار دينه ووزراء نبيه صلى الله عليه وسلم ، فأرآه المؤمنون حسناً فهو عند الله حسن ، وما رآه قبيحاً فهو عند الله قبيح » وهذا اسناد صحيح .

(١) فى الأصل : « رواه » وهو خطأ

الامانهى عنه تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم .
وجواب لهم ثان أجاب به السكرخي ، وهو أن قال : هو أدق القياسين .
قال أبو محمد : وهذا القول يبطله كل ما نوردته ان شاء الله في باب ابطال
القياس من ديواننا هذا . وبالله تعالى التوفيق *

ويقال لهم : إن كان ههنا قياس يوجب ترك قياس آخر ويضاده ويبطله ،
فقد صح بطلان دلالة القياس باقراركم ، وصح بالبرهان الضروري ابطال
القياس كله جملة بهذا العمل ، لان الحق لا يتضاد ولا يبطل بعضه بعضا ، ولا يضاد
برهان برهانا أبدا ، لان معنى المضادة أن يبطل أحد المعنيين الآخر . والشيء
إذا أبطله الحق فقد بطل ، والباطل لا يكون حقا في حال كونه باطلا . وإذا
أبطل بعض الشيء بعضاً فواجب أن يكون كله باطلا ، لما قلنا من أن الحق
لا يبطل بعضه بعضاً . فإذا شهد بعض القياس عندكم باطل بعض قياس آخر ،
فنوع القياس كله متفاسد ، مبطل بعضه بعضا ، فهو كله باطل

فان قالوا : ان الحديث ينقض بعضه بعضا ، وكذلك الآي على سبيل
النسخ ، وكذلك النظر ، وليس ذلك دليلا على بطلان جميع القرآن
والحديث والنظر

قال أبو محمد : فنقول لهم وبالله تعالى التوفيق : هذا تمويه شديد ، ولا يجوز
أن تبطل آية آية أخرى ، ولا حديث حديثا آخر ، الا من طريق اللسخ ،
أو يكون أحد الحديثين ضعيف النقل ، فليس داخلا حينئذ فيما أمرنا بباطلته .
وكذلك النظر ، لان النظر الصحيح انما هو البرهان ، وانما تأتي أغاليط وشبهه
يظن قوم أنها برهان وليست برهانا ، فليس هذا داخلا في النظر ، وليس
ما قلتم في القياسين من هذا الباب في شيء ، لان القياس ليس فيه ناسخ
ولا منسوخ ، ولا قلتم إن أحد القياسين مموه ليس قياسا ، بل قلتم : هما معا
قياس ، فاستحسننا أدقهما . فتركتم أحد القياسين وأبطلتموه ، وأنتم تقولون
أنه قياس . وإذا كان بعض النوع باطلا فهو كله باطل ، ولا يجوز أن يجمع
الحق والباطل نوع واحد أبدا

ولا يظن القائلون بابطال الاستحسان ، الهاربون الى القول بترجيح
العلل وتغليب كثرة الاشياء - : أنهم يتخلصون من هذا الالتزام بما فزعوا
اليه ، لانهم على كل حال قد أبطلوا العلة المرجح عليها الاخرى ، وأبطلوا حكم
الاشياء القليلة ، ولم يوجبوا بها حكماً ، ولا صححوا بها قياساً ، بل حكموا بأن
العلل يبطل بعضها بعضاً ، وأن بعض الاشياء لا يحكم به ولا من أجله بحكم
واحد ، ولا يوجب الاشتباه اتفاقاً في الحكم . فقد بطل الحكم بالتشابه
وبالعلل . وبطل بذلك القول بالقياس جملة . لان كل طريق من الجدال أبطل
بعضه بعضاً ، وكذب بعضه بعضاً ، وتناقض وتفاسد - : فهو كله فاسد باطل .
والحق لا يعارض الحق أبداً ، ولا يقوم دليل على صحة ضدين في معنى واحد أبداً .
وقد اعترف مالك رحمه الله بالحق في هذا وبرى ممن قلده كما حدثنا
رجل من أصحابنا اسمه عبدالرحمن بن سلمة قال ثنا أحمد بن خليل ثنا خالد بن سعد
ثنا عبد الله بن يونس المرادي من كتابه ثنا بقي بن مخلد ثنا سحنون والحارث
ابن مسكين عن ابن القاسم عن مالك أنه كان يكثر أن يقول : إن نظن الاظناً وما
نحن بمستيقنين .

قال أبو محمد : ونحن نقول لمن قال بالاستحسان : ما الفرق بين
ما استحسنت أنت واستقبحة غيرك ، وبين ما استحسنته غيرك واستقبحته
أنت ؟ وما الذي جعل احدى السبيلين أولى بالحق من الاخرى ؟ وهذا
مالا انفكاك منه . وبالله تعالى التوفيق

وأما الاستنباط ، فإن أهل القياس ربما سمو قياسهم استنباطاً ، وهو
مأخوذ من : أنبت الماء ، وهو اخراجه من الارض والتراب والاحجار ،
وهو غيرها ، فالاستنباط هو استخراج الحكم من لفظ هو خلاف لذلك
الحكم وهذا باطل

ومن العجب أنهم احتجوا في اثباته بقول الله عز وجل : (ولو ردوه الى
الرسول والى أولى الامر منهم لعلم الذين يستنبطونه منهم) . وهذا من عظيم
مجاهرتهم الدالة على رقة دين من احتج بهذا في اثبات الاستنباط ، غشاً لمن

اعتبر به، وتلبيساً على من أحسن الظن بكلامه. وهذه الآية مبطلة للاستنباط بلا شك، لأن «لو» في كلام العرب — الذي به نزل القرآن — حرف يدل على امتناع الشيء لامتناع غيره، فنص تعالى على أن المستنبطين لو ردوه الى الرسول وإلى أهل العالم الناقلين لسنن النبي صلى الله عليه وسلم، لعلوا الحق فلم يردوه واتكلموا على استنباطهم فلم يعلموا الحق. هذا شيء ظاهر لا يجوز أن يحتمل تأويلاً غير ما ذكرنا. ولا حجة أعظم في ابطال الاستنباط من هذه الآية، لو أنصفوا أنفسهم

وقد قال بعضهم: إن الضمير في «منهم» من قوله تعالى: (يستنبطونه منهم) راجع الى الرسول وإلى أولى الامر، لا الى الضمير الذي في «ردوه» قال أبو محمد: وهذا ليس بخارج للفظ الآية عن ابطال الاستنباط الذي يريدون نصره، لأنه إن كان كما ذكرنا فمعنى الآية حينئذ: إنهم لو ردوه الى الرسول وإلى أولى الامر منهم لعلم الحق الذين يستنبطونه أى يستخرجون علمه من عند الرسول وأولى الامر

قال أبو محمد: وهذا قولنا لا قولهم، لأن كل قول أخذ عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الإجماع فهو حق بلا شك. وإنما ينكر عليهم أن يستخرجوا من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وعن إجماع الأمة معنى لا يفهم من مسموع ذلك الكلام، ولا يقتضيه موضوعه في اللغة العربية، فهذا هو الذي راموا نصره وخالفناه فيه، لا ما أخذ عن النبي صلى الله عليه وسلم، وعن الأئمة الناقلين للحكم عنه صلى الله عليه وسلم. ومن استجاز مثل هذا من التمويه في دين الاسلام فلا يستجيزه من له دين أو حياة

فإن تعلقوا بحديث رويناه عن عمر في سبب نزول هذه الآية وفيه إن عمر قال: «فكنت أنا الذي استنبطت ذلك الامر» فلا حجة لهم فيه، بل هو عليهم لا لهم، وهو حديث حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد ابن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم حدثني زهير بن حرب ثنا عمر بن يونس الحنفى ثنا عكرمة بن عمار عن سماك أبي زميل قال

حدثني عبد الله بن العباس حدثني عمر بن الخطاب — فذكر حديث ايلاء النبي صلى الله عليه وسلم من أزواجه وان عمر قال — : « فقلت يا رسول الله، ما يشق عليك من شأن النساء ، فان كنت طلقتهن فان الله معك وملائكته وجبريل وميكال وأنا وأبو بكر والمؤمنون معك . وقلما تكلمت — وأحمد الله — بكلام إلا رجوت ان يكون الله يصدق قولي الذي أقول، ونزلت الآية آية التخيير (عسى ربه ان يطلعكن أن يبدله أزواجاً خيراً منكن وإن تظاهرا عليه فان الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين والملائكة بعد ذلك ظهير) قال عمر: فقامت على باب المسجد فناديت بأعلى صوتي لم يطلق (رسول الله صلى الله عليه وسلم) (١) نساءه ، ونزلت هذه الآية (وإذا جاءهم أمر من الامن أو الخوف أذاعوا به ولو ردوه الى الرسول والى أولي الامر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم) قال عمر : (٢) فكنت أنا الذي استنبطت (٣) ذلك الامر وأزل الله عز وجل آية التخيير »

قال أبو محمد : وقبل كل شيء فهذا اللفظ انما روى من هذه الطريق ، وفيها عكرمة بن عمار وهو منكر الحديث جداً ، وقد روينا من طريقه حديثاً موضوعاً مكذوباً من طريق هذا الاسناد نفسه ، عكرمة بن عمار عن سماك أبي زميل عن ابن عباس ، هكذا لا شك فيه ، ليس في سنده أحد منهم غيره ، وهذا الحديث الذي فيه أن أبا سفيان بن حرب بعد اسلامه كان المسلمون يجتنبونه ، وأنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم أن يتزوج ابنته أم حبيبة وأن يستكتب ابنه معاوية ، وأن يستعمله يعني نفسه — ويوليه

قال أبو محمد : وهذا هو الكذب البحت ، لان نكاح رسول الله صلى الله عليه وسلم أم حبيبة كان وهي بأرض الحبشة مهاجرة ، وأبو سفيان كان بمكة قبل الفتح بمدة طويلة ، ولم يسلم أبو سفيان الا ليلة يوم الفتح ، ولان الصحيح

(١) زيادة من صحيح مسلم (١ : ٤٢٦ — ٤٢٧)

(٢) ليس في مسلم لفظ « قال عمر »

(٣) في مسلم « فكنت أنا استنبطت » بحذف « الذي » وكذلك هو في تفسير ابن كثير

(١٠ : ٢٤) والذر المنثور (٦ : ٢٤٣)

عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله : « انا لانتعمل على عملنا من اراده » روينا ذلك من طريق أبي موسى الاشعري . فظهر كذب رواية عكرمة بن عمار بيقين لا إشكال فيه . ولا يخلو ضرورة هذا الخبر من أن عكرمة بن عمار وضعه ، أو أخذه عن كذاب وضعه ، فدلسه هو الى أبي زميل ، وكلتا هما مسقطه لعدالته مبطله لروايته . (١)

ثم لو صح — وهو لا يصح — لكان حجة عليهم ، لان فيه أن آية التخيير نزلت يومئذ ، وهي مخالفة لرأى عمر واستنباطه ، فليس فيه — لو صح — الا أن الذي استنبطه عمر ليس فيه ذكر التخيير لهن ، ولا أشار اليه . ثم ليس فيه أيضاً إلا أمر ظاهر منصوص عليه من قدرة الله تعالى أن يبدله خيراً ممن إن طلقهن ، وهذا أمر ظاهر لا يحمله مسلم ، وأن الله تعالى معه والملائكة والمؤمنين ، وهذا أيضاً متيقن يدربه كل مسلم قبل أن يقوله عمر . وليس هذا هو الاستنباط الذي يشيرون اليه ، ونمنعه نحن ، من إخراج حكم في شرع

(١) أنحى ابن حزم انحاء شديدة على عكرمة بن عمار ، ورماه بما لم يرمه به أحد قبله ، وشذ في هذا شذوذاً كثيراً ، فان عكرمة ثقة وثقه يحيى بن معين والعجلي وأبو داود والدارقطني وغيرهم ، ومن تسكّم فيه فأنما رماه بالخطأ في بعض حديثه وبخاصة في روايته عن يحيى بن أبي كثير ، والخطأ ليس مما يسوغ معه رمى الراوى بوضع الحديث ، وحديث عمر في الإبلاء الذي حكّم أبو محمد بأنه موضوع حديث صحيح يخرج في صحيح مسلم وطعته فيه لا قيمة له . وكذلك الحديث الذي رواه عكرمة هذا في قصة أبي سفيان رواه مسلم في صحيحة (٢ : ٢٦٤) وزعم ابن حزم انه موضوع زعم غير صادق ، واستدلّاه بأن نكاح أم حبيبة كان بالحبيشة غير كاف ، فان الروايات في هذا مختلفة ، فقد نقل ابن حجر في الإصابة (٨ : ٨٥) الرواية عن قتادة بأن زواجهما كان بعد أن قدمت المدينة وعمل لهم عثمان وليمة لحم . قال : وكذا حكي عقيـل عن الزهري ، وفيما ذكر عن قتادة رد على دعوى ابن حزم الإجماع على أن النبي صلى الله عليه وسلم أنما تزوج أم حبيبة وهي بالحبيشة ، وقد تبعه على ذلك جماعة آخرهم أبو الحسن بن الأثير في أسد الغابة »

وبعد فإن الحكم بوضع حديث في أحد الصحيحين أمر شديد ، وقد يحرق حفاظ السنة أحاديثهما وحكموا لهما بالدرجة العليا في القدر والتعليل وصحة النظر في الاسانيد والمتون . ولعل عكرمة وهم في هذا الحديث . وإن يكون هذا سبباً في اطراح سائر ما روى . والله الموفق

الدين ليس له نص في قرآن ولا سنة . فبطل تعلقهم بهذا الخبر جملة . والحمد لله رب العالمين

وأما الرأي فأنهم احتجوا في تصويب القول به بقول الله عز وجل : (وشاورهم في الامر فاذا عزمت فتوكل على الله) وبقوله تعالى : (وأمرهم شورى بينهم) ومن الحديث بالاثر الصحيح في مشاورة النبي صلى الله عليه وسلم المسلمين فيما يعملون به لوقت الصلاة قبل نزول الاذان ، فقال بعضهم : ناره ، وقال بعضهم : بوق ، وقال بعضهم : ناقوس

وبما حدثناه احمد بن عمر بن أنس ثنا أبو داود ثنا عبد الله بن احمد السرخسي ثنا ابراهيم ابن خزيمة ثنا عبد بن حميد ثنا عبد الرزاق أنا معمر عن الزهري — وذكر حديث مشاورة النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه في القتال يوم الحديبية — قال الزهري : فكان أبوهريرة يقول : «مارأيت أحداً قط كان أكثر مشاورة لأصحابه من رسول الله صلى الله عليه وسلم»

حدثنا المهلب ثنا ابن مناس ثنا ابن مسرور ثنا يونس بن عبد الاعلى ثنا ابن وهب ثنا ابراهيم بن نسيط عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين (١) قال : «سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحزم ، فقال : تستشير الرجل ذا الرأي ، ثم تمضى الى ما أمرك به »

وبه الى ابن وهب : أخبرني عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن عيسى الواسطي (٢) رفعه قال : «ما شقى عبد بمشورة ، ولا سعد عبد استغنى برأيه » حدثنا احمد بن محمد الطلمنكي ثنا ابن مفرج ثنا ابراهيم بن أحمد بن فراس ثنا محمد بن عني بن زيد (٣) ثنا سعيد بن منصور ثنا فرج بن فضالة ثنا محمد بن عبد الاعلى عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن أبيه قال : «جاء خصمان

(١) من أتباع التابعين ومن شيوخ مالك . فالحديث معضل

(٢) لم أعرف من هو

(٣) هو الصائغ راوى سنن سعيد بن منصور عنه ، له ذكر في تذكرة الحفاظ . (٥: ٢)

وفي التهذيب (٤: ٨٩)

يختصمان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال لى : يا عمرو اقض بينهما ، قلت : أنت أولى بذلك منى يا نبي الله ، قال : وان كان ، قلت : على ماذا أقضي؟ قال : إن أصبت القضاء بينهما فلك عشر حسنات ، وان اجتهدت فأخطأت فلك حسنة » قال سعيد بن منصور : وحدثناه فرج بن فضالة عن ربيعة بن يزيد عن عقبة بن عامر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله ، الا أنه قال : « إن أصبت فلك عشرة أجور وان أخطأت فلك أجر واحد » (١)

حدثنا عبد الله بن ربيع التميمي ثنا عبد الملك بن عمر الخولاني ثنا محمد ابن بكر البصرى ثنا أبو داود السجستاني ثنا حفص بن عمر ثنا شعبة عن أبي عون محمد بن عبيد الله الثقفي عن الحارث بن عمرو بن أخي المغيرة بن شعبة عن أناس من أهل حمص من أصحاب معاذ : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أراد أن يبعث معاذاً الى اليمن قال : كيف تقضي اذا عرض لك القضاء ؟ قال : أنضي بكتاب الله عز وجل ، قال : فان لم تجد في كتاب الله ؟ قال : فبسنة (٢) رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : فان لم تجد في سنة رسول الله ولا في كتاب الله ؟ قال : أجتهد رأيي ولا آلو ، ف ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم صدره (٣) وقال : الحمد لله الذي وفق رسول الله لما يرضي رسول الله » قال أبو داود : وثناه مسدد قال ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا شعبة (٤) ثنا أبو عون — هو محمد بن عبيد الله الثقفي — عن الحارث بن عمرو عن ناس من أصحاب معاذ عن معاذ : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثه الى اليمن » فذكر معناه

(١) الحديث رواه أيضاً احمد في مسنده (٢٠٥ : ٤) عن أبي الزعفر عن الفرع بن فضالة بهذين الاسنادين من حديث عمرو بن العاص وعقبة بن عامر . وهو حديث ليس اسناده بذاك فيه فرج بن فضالة وقد ضعفوه

(٢) في الاصل « في سنة » وصحناه من أبي داود (٣ : ٣٣٠)

(٣) في الاصل « صدرى » وصحناه من أبي داود

(٤) في أبي داود « عن شعبة » . وحديث معاذ هذا رواه ابن عبد البر (٢ : ٥٥٥ — ٥٦)

كتب إلى يوسف بن عبدالله بن عبدالبر النمري (١) قال ثنا عبدالوارث ابن سفيان ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبدالسلام الخشني قال ثنا ابراهيم ابن أبي الفياض البرقي الشيخ الصالح ثنا سليمان بن بزيع الاسكندراني ثنا مالك ابن أنس عن يحيى بن سعيد الانصاري عن سعيد بن المسيب عن علي ابن أبي طالب قال: «قلت: يا رسول الله، الامر ينزل بنا لم ينزل فيه قرآن ولم يعض فيه منك سنة؟ قال: اجمعوا له العالمين - أو قال العابدین - من المؤمنين، فاجملوه شورى بينكم ولا تقضوا فيه برأي واحد»

حدثنا عبدالله بن ربيع ثنا عبدالله بن محمد بن عثمان الاسدي ثنا احمد بن خالد ثنا علي بن عبدالعزيز ثنا الحجاج بن المهال السلمي ثنا عبدالحميد بن بهرام ثنا شهر ابن حوشب حدثني ابن غنم: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما خرج الى بني قريظة والنضير قال له أبو بكر وعمر: يا رسول الله ان الناس يزيدهم حرصاً على الاسلام أن يروا عليك زياً حسناً من الدنيا، فانظر الى الحلة التي أهداها لك سعد بن عباد فالبسها، فايرك اليوم المشركون ان عليك زياً حسناً، قال: أفعل، وأيم الله لو انكما تتفقان لي على أمر واحد ما عصيتكما في مشورة أبداً، ولقد ضرب لي ربي لكما مثلاً، فأما لكما في الملائكة كمثل جبريل وميكائيل، فأما ابن الخطاب فمثله في الملائكة كمثل جبريل، ان الله لم يدمر أمة قط الا بمجبريل، ومثله في الانبياء كمثل نوح اذ قال: (رب لا تذر على الارض من الكافرين دياراً) ومثل ابن أبي قحافة في الملائكة كمثل ميكائيل، اذ يستغفر لمن في الارض، ومثله في الانبياء كمثل ابراهيم اذ قال: (رب انهن أضللان كثيراً من الناس فمن تبعني فإنه مني ومن عصاني فانك غفور رحيم) ولو انكما تتفقان لي على أمر واحد ما عصيتكما في مشورة أبداً، ولكن شأنكما في المشاورة شيء كمثل جبريل وميكائيل ونوح وابراهيم.»

(١) هو الامام حافظ المغرب ابو عمر بن عبدالبر الاندلسي وهو من أقران ابن حزم - توفي ابن عبدالبر سنة (٤٦٣) وابن حزم (٥٤٦) أو سنة ٥٥٧، وهذا الحديث رواه ابن عبدالبر في كتاب «جامع بيان العلم وفضله» (٥٩:٢) بهذا الاسناد وباسناد آخر عن ابن أبي الفياض

قال أبو محمد : هذا كل ماموهوا به من الحديث ، وقالوا : قد جاء النص
بوجوب طاعة أولى الامر منا عموماً ، فهو فيما قالوه برأيهم أيضاً * وقالوا :
قد اتفقنا على وجوب تقديم الامام اذا مات امام ولا نص على امام بعينه ،
فثبت أنه انما يقدم بالرأى والامامة من قواعد الدين *

وذكروا عن الصحابة ما حدثناه أحمد بن محمد الطلمنكي ثنا ابن مفرج ثنا
ابراهيم بن أحمد بن فراس ثنا محمد بن علي ثنا سعيد بن منصور ثنا سفيان بن عيينة
وأبو معاوية - هو محمد بن خازم الضرير - كلاهما عن الاعمش عن عمارة
ابن عمير عن عبد الرحمن بن يزيد قال : أكثر الناس على عبد الله بن مسعود يوماً
فقال : انه قد أتني علينا زمان لسننا نقضى ولنسنا هنالك ، إن الله تعالى قدر أن
بلغنا من الأمور ما نرون ، فن عرض قضاء منكم بعد اليوم ، فليقض بما في
كتاب الله تعالى ، فان جاءه أمر ليس في كتاب الله تعالى ، فليقض بما قضى به
نبيه عليه السلام ، فان جاءه أمر ليس في كتاب الله تعالى وليس فيما قضى به
النبي صلى الله عليه وسلم فليقض بما قضى به الصالحون ، فان جاء أمر ليس في
كتاب الله تعالى ولم يقض به نبيه عليه السلام ولم يقض به الصالحون ، فليجتهد
رأيه ، وليقل : إني أرى وأخاف ، فان الحلال بين ، والحرام بين ، وبين ذلك
أمور متشابهات ، فدع ما يريبك الى ما لا يريبك .

حدثنا حماد ثنا عبد الله بن محمد بن علي الباجي ثنا عبد الله بن يونس المرادي
ثنا بقي بن مخلد ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا ابن أبي زائدة عن الاعمش عن
القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه عن عبد الله بن مسعود
مثله بتمامه ، وزاد فيه : فان أتاه أمر لا يعرفه فليقر ولا يستحي

وبه الى ابن شيبة ثنا سفيان بن عيينة عن عبيد الله بن أبي يزيد عن ابن
عباس : أنه كان اذا سئل عن أمر فكان في القرآن أخبر به ، فان لم يكن في
القرآن فكان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبر به فان لم يكن فعن أبي
بكر وعمر ، فان لم يكن قال برأيه .

حدثنا احمد بن محمد الطلمنكي ثنا ابن الفرج ثنا ابراهيم بن احمد بن

فراستنا محمد بن علي بن زيد ثنا سعيد بن منصور ثنا سفيان بن عيينة (١)
حدثني عبيد الله بن أبي يزيد قال : شهدت ابن عباس اذا سئل عن شيء
فان كان في كتاب الله تعالى قال به ، فان لم يكن في كتاب الله عز وجل وحدث
به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال به ، وان لم يكن في كتاب الله
ولا حدث به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أخبر به عن أبي بكر وعمر
اجتهد وقال برأيه * (٢)

وبه الى سعيد بن منصور : ثنا هشيم أخبرنا سيار عن الشعبي قال : لما
بعث عمر شريحاً على قضاء الكوفة قال : انظر ما تبين لك من كتاب الله فاتبع
فيه السنة ، وما لم يتبين لك في السنة فاجتهد فيه برأيك *

وبه الى سعيد بن منصور : حدثنا سفيان بن عيينة عن أبي اسحق
الشيباني عن الشعبي قال : كتب عمر الى شريح : اذا أتاك أمر في كتاب الله
فاقض به ولا يفتنك عنه الرجال ، فان لم يكن في كتاب الله فيما في سنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، فان لم يكن في كتاب الله ولا سنة رسول الله صلى الله
عليه وسلم فاقض بما قضى به أئمة الهدى ، فان لم يكن في كتاب الله عز وجل
ولا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا فيما قضى به أئمة الهدى فأنت
بالخيار : إن شئت أن نجتهد رأيك ، وإن شئت أن تؤمرني ، ولا أرى
مؤامرتك إياي الا خيراً لك *

حدثنا حمام (٣) ثنا الباجي ثنا عبد الله بن يونس ثنا بقي بن مخلد ثنا
أبو بكر بن أبي شيبة ثنا علي بن مسهر عن أبي اسحق الشيباني عن الشعبي عن
شريح أن عمر بن الخطاب كتب اليه : اذا جاءك شيء في كتاب الله فاقض به
ولا يفتنك عنه الرجال ، فان جاء أمر ليس في كتاب الله فانظر سنة رسول الله

(١) من اول « وأبو معاوية - هو محمد بن خازم الضرير - » الى « ثنا سفيان بن عيينة »
سقط من النسخة المصرية وصححناه من الاندلسية .

(٢) بضم الحاء وتخفيف الميم وبعدها الف ثم ميم

(٣) هذه الاسانيد الاربعة الى ابن مسعود وابن عباس كلها صحيحة .

صلى الله عليه وسلم فاقض بها ، فان جاءك أمر ليس في كتاب الله ولا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقض بما قضى به أئمة الهدى ، فان لم يكن في كتاب الله ولم يكن فيه سنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يتكلم فيه أحد قبلك فاختر أي الامرين شئت : ان شئت أن تجتهد رأيك وتقدم فتقدم ، وان شئت أن تؤخر فتأخر ، ولا أرى للتأخير الا خيراً لك (١)

قال أبو محمد : هذا كل ماموهوا به ، ما نعلم لهم شيئاً غيره ، وكله لاحجة لهم في شيء منه *

أما قوله تعالى : (وشاورهم في الامر) وقوله عز وجل : (وأمرهم شورى بينهم) فان كل مخالف ومؤالف لا يمتري أن ذلك ليس في شرع شيء من الدين ، ولو أن أحداً يقول : ان الصلاة فرضت برأي ومشورة ، أو قال ذلك في الصيام أو الحج أو في شيء من الدين ، لكان كاذباً آفكاً كافراً مع ذلك ، وكيف يكون هذا مع قول الله تعالى : (ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب) وقوله تعالى : (قل أرايتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراماً وحلالاً قل الله أذن لكم أم على الله تفترون) وقوله تعالى : (اتبعوا ما أنزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء قليلاً ما تذكرون) وقوله : (تلك حدود الله فلا تعتدوها) فصيح يقيناً أنه لم يجعل الله قط الى الصحابة تحريماً ولا تحليلاً ، فقد صح أنه لم يأمره الله تعالى قط بشورتهم في شيء من الدين ، لاسيما مع قوله تعالى : (فاذا عزمتم فتوكل على الله) فصيح أنه ليس في الآية التي شغبوا بها قبول رأيهم أصلاً ، بل رد تعالى الأمر الى نبيه صلى الله عليه وسلم فيما يعزم عليه مع التوكل على الله .

وكيف يسم مسلماً أن يخطر هذا الجنون بباله مع قول الله عز وجل : (واعلموا أن فيكم رسول الله لو يطيعكم في كثير من الأمر لعنتم) ! فكيف

(١) رواه ابن عبد البر (٢ : ٥٦ — ٥٧) بألفاظ وأسانيده متعددة مرجعها كلها

الى الشعي وانظر سنن النسائي (٢ : ٣٠٦)

بجوز قبول رأي قوم لو أطاعهم لوقع العنت عليهم في أكثر الأمر ! أم كيف يدخل في عقل ذي عقل أن النبي صلى الله عليه وسلم نجب عليه طاعة أصحابه ؟ هذا هو الكفر المحض والسخر البين ، بل طاعته هي الفرض عليهم التي لا يصح لهم إيمان إلا بها . قال الله تعالى : (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما) *

ثم إن وجوه الحق في هذه المقالة حجة بادية ، ليت شعري ! كيف كان يكون الأمر لو اختلفوا عليه في الشرع ! فان قيل : لا يلزم إلا باتفاقهم . خرجنا الى الكلام في الاجماع ، وبطل الكلام في الرأي ، وقد كتبنا في دعوى الاجماع ما فيه كفاية . والله تعالى الحمد *

وأيضاً فلا فرق بين جواز شرع شريعة من ايجاب أو تحريم أو إباحة بالرأي لم ينص تعالى عليه ولا رسوله عليه السلام ، وبين (١) إبطال شريعة شرعها الله على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم بالرأي ، والمفرق بين هذين العاملين متحكم بالباطل مقرر ، وكلاهما كفر لا خفاء به *

فصح يقيناً أن الذي أمره تعالى بمشاورتهم فيه ، وغبطهم بأن يكون أمرهم فيه شورى بينهم ، إما هو ما أبيع لهم التصرف فيه كيف شاءوا فقط ، فتشاورهم من يولى على بنى فلان ، وأي الطرق إلى من يغزو من القبائل أفصد وأسهل وأمن ، وأين يكون النزول فقط . وهذا كمشاورة المرء منا جاره الى أي خياط أدفع ثوبي ، وأي لون ترى لي أن أصبغه ، ومثل هذا ولا مزيد . وقد يكون عند الصحابة من المعرفة بالطرق المسلوكة والمياه ما ليس عنده عليه السلام *

وأما ما لا يؤخذ من الدين إلا من الوحي فلا ولا كرامة لأحد بعده أن يكون لسواه حظ في ذلك معه ولا بعده . وبالله تعالى التوفيق . فظهر فساد تمويههم بالآيتين *

(١) في الاصل « وهي » وهو خطأ ظاهر من السياق

وأما المشاورة التي كانت قبل نزول الأذان فأعظم حجة عليهم . أول ذلك أن الامر حينئذ كان مباحا كل ما قالوه ، لم ينزل في شيء منه إيجاب ولا تحريم ، وهذا لا ننكر فيه المشاورة الى اليوم . ثم إنه لم يأخذ عليه السلام في ذلك بشيء من آرائهم ، بل بما صوبه الوحي مما أريه في منامه عبد الله بن زيد ، ولولا أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالأذان ما جاز الالتفات الى رؤيا عبد الله بن زيد ولا الى رؤيا غيره . فصح أن آراءهم رضى الله عنهم لا يلزم قبولها ، فكيف آراء من بعدهم *

وأما الخبر عن أبي هريرة : « مارأيت أحداً كان أكثر مشورة لأصحابه من رسول الله صلى الله عليه وسلم » بعقب ذكر الزهري لمشاورته عليه السلام أصحابه في القتال يوم الحديبية — فهو نفس كلامنا هذا ، على أن كلا الخبرين مرسل ، لان الزهري لم يلق أبا هريرة قط ، ولا سمع منه كلمة ، ولم ينكر أن يشاورهم في مكاييد الحروب وتمجيلها وتأخيرها *

وأما الخبر الذي فيه : « ما الحزم ؟ فقال : أن تستشير الرجل ذا الرأي ثم تمضى لما أمرك به » — : فرسل ، ثم هو بعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم ، لأنه قد يختلف عليك الرجلان ذوا الرأي فلا يهما تمضى ؟ حاش لله أن ينطق رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا الباطل *

وأما الخبر : « ماشقى عبد بمشورة » — : فرسل ، ولا حجة في مرسل ، ونحن لا ننكر المشورة في غير الدين ، كما أننا ننكر بل نكفر من يشاور أبصلي الخمس أم لا ؟ أيصوم رمضان أم لا ؟ . ونقطع أن مسلماً لا يخالفنا في هذا *

وأما حديث عمرو بن العاص فأعظم حجة عليهم ، لان فيه أن الحاكم المجتهد يخطئ ويصيب ، فاذ ذلك كذلك فخرام الحكم في الدين بالخطأ ، وما أحل الله تعالى قط امضاء الخطأ ، فبطل تعلقهم به *

وأما خبر على فموضوع مكذوب ، ما كان قط من حديث على ، ولا من حديث سعيد بن المسيب ، ولا من حديث يحيى بن سعيد ، ولا من حديث

مالك ، ولم يروه قط أحد عن مالك إلا سليمان بن زعيم الاسكندراني وهو مجهول ، ولا يخلو ضرورة من أنه وضعه أو دلسه عن وضعه . وهذا خبر لا يحل لاحد أن يرويه ، والكذب لا يعجز عنه من لا يتقي الله تعالى (١) وبرهان كذب هذا الحديث ووضعه أنه لا يجوز البتة أن يقول النبي صلى الله عليه وسلم كلاماً يصح (٢) نزول حكم في الدين بالناس لا قرآن فيه ولا بيان فيه من النبي صلى الله عليه وسلم مع قوله عليه السلام : « دعوني ما تركتكم ، فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم ، فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم ، وإذا نهيتكم عن شيء فأتركوه » ومع قول الله تعالى : (اليوم أكملت لكم دينكم) فقد أخرج عليه السلام ما لم ينص فيه بأمر أو نهى عن الفرض والنبد والتحريم والكراهة ، وبأمره بترك ما لم يأمرنا أو نهنا ، وأبقاء في جملة المباح المطلق ، فصار من المحال الممتنع وجود نازلة لا حكم لها في النصوص *

وأما حديث ابن غنم ففيه ثلاث بلايا : إحداهما أنه مرسل ، والثانية عبد الحميد بن بهرام وهو ضعيف (٣) ، والثالثة شهر بن حوشب وهو متروك . ثم لو صح لما كان لهم فيه متعلق ، لأنه ليس فيه إقبال رأي أبي بكر وعمر

- (١) قال ابن عبد البر عقب روايته (٢ : ٥٩) : « هذا حديث لا يعرف من حديث مالك إلا بهذا السناد ولا أصل له في حديث مالك عندهم ولا في حديث غيره ، وإبراهيم البرقي وسليمان بن زعيم ليسا بالقويين ولا ممن يحتج به ولا يعول عليه » ووقع اسمه في جامع بيان العلم « طبع الإدارة المنيرية » سليمان بن بديع « بالدال وهو خطأ صوابه « بزيع » بالزاي وقال ابن حجر في لسان الميزان (٣ : ٧٨) : « قال الدارقطني في غرائب مالك لا يصح . تفرد به إبراهيم بن أبي الفياض عن سليمان ، ومن دون مالك ضعيف ، وساقه الخطيب في كتاب الرواة عن مالك من طريق إبراهيم عن سليمان وقال لا يثبت عن مالك »
- (٢) صح كما يكون لازماً يكون متعمداً ، قال في اللسان : « وصح الشيء جملة صحيحة »
- (٣) عبد الحميد ثقة ومن تكلم فيه فإنما أنكر عليه أحاديث رواها عن شهر ، ومع هذا فقد صحح أبو حامد واحد بن صالح المصري أحاديثه عنه ، وقال أحمد بن حنبل « حديثه عن شهر مقارب ، كان يحفظها وهي سبعون حديثاً »

فقط لا قبول رأى غيرهما ، وهذا خلاف عمل أهل الرأى كلهم اليوم . ثم ليس فيه قبولها إلا في لبس حلة ، وهذا مباح لا يمنع من قبول رأى خادم أو عبد أو جار ، إن شاء الذي أشير عليه بذلك ، ثم فيه اختلافهما ، فبطل التعلق برأى خالفه رأى آخر *

وأما احتجاجهم بوجوب طاعة أولى الامر منا ، فقد قلنا في ذلك قبل بما أغني ، وانه لا يخلو رأيهم من أن يوجد فيه اختلاف بينهم أو لا يوجد ، فان وجد اختلاف منهم فليس بعضهم بقبول رأيه أولى من بعض ، وان لم يوجد فيه اختلاف فقد قلنا : ان القطع بأنه اجماع أولى الامر باطل ممتنع لا سبيل اليه ، مع أن قول الله تعالى : (اليوم أكملت لكم دينكم) مبطل لدعوى من ادعى أنه تعالى أمرنا بطاعتهم فيما ليس فيه نص أو في خلاف النص ، لانه شرع شريعة لم يشرعها الله تعالى ، أو ابطال شريعة شرعها الله تعالى ، وكلا الامرين كفر لا يجوز البتة اجماع العلماء عليه ، وقد يجوز الوهم في هذا على الطائفة ، فصح أننا انما أمرنا بطاعتهم فيما بلغوه اليها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقط

وأما ما قالوه في الامامة فقد نص عليه السلام على أن الأئمة من قريش ، وأمرنا بأن نفي ببيعة الاول فالاول ، وأن نتعاون على البر والتقوى ، وأن نسمع ونطيع لمن قادنا بكتاب الله عز وجل ، فهذه صفة اذا وجدت في أى عين وجدت فطاعته واجبة بالنص ، لأنه صلى الله عليه وسلم بعث الى كل من يأتي الى يوم القيامة ، فلا معنى للاسماء المعلقة على أعيان الرجال في ذلك أصلاً ، وهذا كالمتق في الكفارات والصدقة على المساكين ، وكالضحايا ، وغير ذلك من سائر الشريعة ، وكأمره تعالى بني اسرائيل بذبح بقرة ولم يعين بقرة بعينها ، وانما ترد الاحكام في الانواع الجامعة للأشخاص ، ثم في أي شخص تفذ الحق فقد أجزأ . وهذا لاختلاف فيه من أحد . وكل نص على الماء ، فبأى ماء تطهر أجزأ . وانما يبطل الرأى في شرع الشريعة بما لانص فيه . فظهر تمويههم بهذا في الرأى *

وأما خبر معاذ فإنه لا يخل الاحتجاج به لسقوطه ، وذلك أنه لم يروقط
إلا من طريق الحارث بن عمرو وهو مجهول لا يدري أحد من هو * حدثني
أحمد بن محمد العذري ثنا أبو ذر الهروي ثنا زاهر بن أحمد الفقيه ثنا زنجويه
بن محمد النيسابوري ثنا محمد بن اسمعيل البخاري — هو مؤلف الصحيح —
فذكر سند هذا الحديث ، وقال : رفعه في اجتهاد الرأي ، قال البخاري : ولا
يعرف الحارث إلا بهذا ولا يصح . هذا نص كلام البخاري رحمه الله في تاريخه
الأوسط (١) ، ثم هو عن رجال من أهل حمص لا يدري من هم ، ثم لم يعرف
قط في عصر الصحابة ولا ذكره أحد منهم ، ثم لم يعرفه أحد قط في عصر
التابعين حتى أخذه أبو عون وحده عن لا يدري من هو ، فلما وجدته أصحاب
الرأي عند شعبة طاروا به كل مطار ، وأشاعوه في الدنيا وهو باطل
لأصل له *

ثم قد رواه أيضا أبو اسحق الشيباني عن أبي عون يخالف فيه شعبة ،
وأبو اسحق أيضا ثقة كما حدثنا حمام وأبو عمر الطلمنكي قال حمام ثنا أبو محمد
الباجي ثنا عبد الله بن يونس ثنا بقي ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، وقال الطلمنكي
ثنا ابن مفرج ثنا إبراهيم بن أحمد بن فراس ثنا محمد بن علي بن زيد ثنا سعيد
ابن منصور ، ثم اتفق ابن أبي شيبة وسعيد كلاهما عن أبي معاوية الضبر
ثنا أبو اسحق الشيباني عن محمد بن عبيد الله الثقفي — هو أبو عون (٢) — قال
« لما بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم معاذ إلى اليمن قال : يا معاذ بم تقضي ؟
قال : أقضي بما في كتاب الله ، قال : فإن جاءك أمر ليس في كتاب الله ؟ قال :
أقضي بما قضى به نبيه صلى الله عليه وسلم ، قال : فإن جاءك أمر ليس في
كتاب الله ولم يقض به نبيه ؟ قال : أقضي بما قضى به الصالحون ، قال : فإن

(١) كذا نقله في التهذيب عن التاريخ الأوسط وهو نص كلامه أيضا في التاريخ الصغير
(ص ١٢٦) ونقل في التهذيب عن التاريخ الكبير للبخاري أيضا : « روى عنه أبو عون
ولا يصح ولا يعرف إلا بهذا وهو مرسل » وأنظر كلاما مفصلا على الحديث وإسناده في
عون المعبود شرح أبي داود (٣ : ٣٣٠ — ٣٣٢)
(٢) في الأصل « ابن عون » وهو خطأ

جاءك أمر ليس في كتاب الله ولم يقض به نبيه ولا قضى به الصالحون ؟ قال :
أؤم الحق جهدي ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الحمد لله الذي جعل
رسول رسول الله يقضى بما يرضى به رسول الله » فلم يذكر : « اجتهد رأيي »
أصلاً ، وقوله : « أؤم الحق » هو طلبه للحق حتى يجده حيث لا توجد
الشريعة إلا منه ، وهو القرآن وسنن النبي صلى الله عليه وسلم . (١)

على أننا قد حدثنا أحمد بن محمد الطائفي ثنا أحمد بن عون الله ثنا إبراهيم
ابن أحمد بن فراس ثنا أحمد بن محمد بن سالم النيسابوري قال ثنا إسحاق بن
راهويه قال قال سفيان بن عيينة : اجتهد الرأي هو مشاورة أهل العلم ،
لا أن يقول برأيه *

وأيضاً فإنهم مخالفون لما فيه ، تاركون له ، لأن فيه أنه يقضي أولاً بما في كتاب
الله ، فإن لم يجد في كتاب الله خيفة يقضي بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهم
كلهم على خلاف هذا ، بل يتركون نص القرآن إما لسنة صحيحة ، وإما لرواية فاسدة ،
كما تركوا مسح الرجلين وهو نص القرآن لرواية جاءت بالغسل ، وكما تركوا
الوصية للوالدين والأقربين لرواية جاءت : « لا وصية لوارث » ، وكما تركوا
جلد المحسن وهو نص القرآن لظن كاذب في تركه ، ومثل هذا كثير ، فكيف
يجوز لذي دين أن يحتج بشيء هو أول مخالف له ! *

وبرهان وضع هذا الخبر وبطلانه هو أن من الباطل الممتنع أن يقول
رسول الله صلى الله عليه وسلم : « فإن لم تجد في كتاب الله ولا في سنة رسول
الله » وهو يسمع قول ربه تعالى : (اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم) وقوله
تعالى : (اليوم أكملت لكم دينكم) وقوله تعالى : (ومن يتعد حدود الله
فقد ظلم نفسه) مع الثابت عنه عليه السلام من تحريم القول بالرأي في الدين
من قوله عليه السلام : « فاتخذ الناس رؤساً جهالاً فأفتوا بالرأي فضلوا وأضلوا »
ثم لو صح لكان معنى قوله : « اجتهد رأيي » انما معناه أستنفذ جهدي حتى

(١) هذا تأويل غير مقبول ، ولا فرق في المعنى بين الاجتهاد في قصد الحق وبين الاجتهاد
في الرأي ، وقد ورد عن ابن مسعود أثر بمعنى هذا الحديث رواه النسائي (٢ : ٣٠٦)

أرى الحق في القرآن والسنة ولا أزال أطلب ذلك أبداً *

« وأيضاً فلو صح لكان لا يخلو من أحد وجهين : إما أن يكون ذلك لمعاذ وحده ، فيلزمهم أن لا يتبعوا رأى أحد إلا رأى معاذ ، وهم لا يقولون بهذا . أو يكون لمعاذ وغيره ، فإن كان ذلك فكل من اجتهد رأيه فقد فعل ما أمر به ، وإذا الأمر كذلك فإن كل من فعل ما أمر به فهم كلهم محقون ليس أحد منهم أولى بالصواب من آخر ، فصار الحق على هذا في المتضادات ، وهذا خلاف قولهم ، وخلاف المعقول ، بل هذا المحال الظاهر ، وليس حينئذ لأحد أن ينصر قوله بحجة ، لأن مخالفه أيضاً قد اجتهد رأيه ، وليس في الحديث الذي احتجوا به أكثر من اجتهد الرأى ولا مزيد ، فلا يجوز لهم أن يزيدوا فيه ترجيحاً لم يذكر في الحديث . وأيضاً فليس أحد أولى من أحد مع هذا ، فلكل واحد منا أن يجتهد برأيه ، فليس من اتبعوا أولى من غيره ، ومن المحال البين أن يكون ما ظنه الجهال في حديث معاذ — لو صح — من أن يكون عليه السلام يبيح لمعاذ أن يحلل برأيه ، ويحرم برأيه ، ويوجب الفرائض برأيه ، ويسقطها برأيه ، وهذا مالا يظنه مسلم ، وليس في الشريعة شيء غير ما ذكرنا البته *

وقد بين لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تقع فيه المشورة منه ، وفرق بينه وبين الدين كما حدثنا أحمد بن محمد بن عبد الله الطائفي ثنا أبو بكر ابن مفرج القاضي ثنا محمد بن أيوب الصموت الرقي ثنا أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار ثنا عمرو بن علي ثنا عفان بن مسلم ثنا حماد بن سلمة عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع أصواتاً فقال : ما هذه الأصوات ؟ قالوا : النخل يؤبرونه ، فقال : لو لم يفعلوا لصاح ، فأمسكوا عنه فصار شيصاً ، فذكروا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : إذا كان شيئاً من أمر دنياكم فشانكم ، وإن كان شيئاً من أمر دينكم فالي » * وبه الى البزار : ثنا هذبة بن خالد ثنا حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن أنس

« أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع صوتنا في النخل فقال ما هذا ؟ قال :
يؤبرون النخل ، قال : لو تركوها لصلحت ، فتركوها فصارت شيصا ،
فأخبروه بذلك فقال : أنتم أعلم بما يصلحكم في دنياكم فأما أمر آخرتكم فإلى »
« قال أبو محمد : فهذه عائشة وأنس لم يدعيا في روايتها أشكالا ، وأخبرا
أنه عليه السلام أعلمنا أننا أعلم بما يصلحنا في دنيانا منه ، ففي هذا كان يشاور
أصحابه ، وأخبرا أنه عليه السلام جعل أمر آخرتنا إليه لا إلى غيره ، وأمر
الآخرة هو الدين والشريعة فقط ، فلم يجعل ذلك عليه السلام إلى أحد سواه ،
وبطل بذلك رأى كل أحد ، وحرّم القول بالرأي جملة في الدين . وبالله تعالى
التوفيق .

وهذا يبين معنى قول الله عز وجل : (وما ينطق عن الهوى إن هو إلا
وحي يوحى) انه إنما هو في أمر الدين ، فكل ما تكلم به النبي صلى الله عليه
وسلم في شيء من تحريم أو تحليل أو إيجاب فهو عن الله تعالى بيقين ، وما
كان من غير ذلك فكما قلنا ، لقوله عليه السلام — اذ قيل له حاضت صفية —
فقال : « عقرى حلقى » وكقوله عليه السلام : « اني اتخذت عند الله عهداً
أبما امرئ سببته أو لعنته في غير كنهه أو جلدته فأجعلها له طهرة » أو كما
قال عليه السلام ، ومثل قوله عليه السلام لدى اليمين : « لم تقصر ولا نسيت »
وهذا يبين فساد قول من اعترض بمثل هذا على سائر أوامره عليه السلام
ليردها ، ناطقاً في ذلك بلسان أهل الاتحاد المعترضين في الاسلام . ونعوذ
بالله من الخذلان .

حدثنا أحمد بن عمر العذري ثنا أبو ذر الهروي ثنا عبد الله بن أحمد بن
حمويه السرخسي ثنا ابراهيم بن خزيمة الشاشي ثنا عبد بن حميد ثنا عبد الرزاق
ثنا سفيان الثوري عن عبد الأعلى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده
من النار » *

قال عبد وحدثناه أيضاً عبيد الله بن موسى وأبو نعيم عن سفيان الثوري

عن عبد الأعلى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار » *
حدثنا حماد بن أحمد ثنا عبد الله بن محمد بن علي الباقر ثنا محمد بن عبد الملك ابن أيمن ثنا أحمد بن مسلم ثنا أبو ثور إبراهيم بن خالد الكلبي ثنا وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا ينزع الله العلم من صدور الرجال ، ولكن ينزع العلم بموت العلماء ، فإذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤساً جهالاً فقالوا بالرأي فضلوا وأضلوا »

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله الهمداني ثنا أبو اسحق البلخي ثنا محمد ابن يوسف الفربري ثنا محمد بن اسمعيل البخاري ثنا سعيد بن تليد ثنا ابن وهب حدثني عبد الرحمن بن شريح وغيره عن أبي الأسود عن عروة قال : حج علينا عبد الله بن عمرو بن العاص فسمعته يقول : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « ان الله لا ينزع العلم بعد أن أعطاهموه انتزاعاً ، ولكن ينزعه منهم مع قبض العلماء بعلمهم ، فيبقى ناس جهال يستفتون فيفتون برأيهم فيضلون ويضلون (١) »

وأما ما رواه عن ابن مسعود من قوله : فليجتهد رأييه ، فهو خبر لا يصح ، لأن محمد بن سعيد بن نبات حدثنا قال ثنا أحمد بن عون الله ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن أبي عدي ثنا شعبة ثنا الأعمش عن عمارة بن عمير عن حريث بن ظهير قال الأعمش : أحسنه قال قال ابن مسعود : لقد أتى علينا حين وما نسلل وما نحن هناك ، ثم ذكر بنصه . فصح أن الأعمش شك فيه أهو عن ابن مسعود أم لا . ثم لو صح لكان معناه : فليجتهد رأييه ، أي ليجهد نفسه حتى يرى السنة في ذلك ، يبين هذا قوله في الخبر نفسه : ولا يقل أني أخاف وأرى ، فنهاه عن أن يقول أرى ، وهذا نهى عن الفتيا بالرأي ، وكذلك قوله فيه نفسه :

فدع ما يريبك الى ما لا يريبك ، وان الحلال بين ، وان الحرام بين ، وبينهما مشتهيات ، فانما أمره بالتورع والطلب فقط .

وأما الرواية عن عمر فان فيها نصا تخييره بين اجتهاد رأيه أو الترك ، ورأى الترك خيرا له ، فصح أنه لم ير القول بالرأي حقا ، لأن الحق لا خيار في تركه لأحد . ثم هم مخالفون لما فيه أيضا مما ذكرنا من أنهم لا يبدؤن بالطلب في القرآن - كما في ذلك الخبر - ثم بالنسبة ، بل يتركون القرآن لما يصح من السنن ولما لا يصح ، وهذا خلاف أمر عمر في ذلك الخبر ، فكيف يحتجون بشيء هم أول مخالف له ، هذا مع أن ظاهر ذلك الخبر الانقطاع .

وأما خبر عبيد الله بن أبي يزيد عن ابن عباس فليس فيه أن ابن عباس أخبر بذلك عن نفسه ولا أنه أمر به ، فانما هو ظن من عبيد الله ، والثابت عن ابن عباس النهي عن تقليد أبي بكر وعمر .

ثم كم قصة خالفوا فيها ابن مسعود وعمر وابن عباس ! فلو صح هذا عنهم لكان كبعض ما خالفوه فيه ، فليس بعض حكمهم أولى بالتقليد من بعض ، مثل ما صح عن عمر وابن مسعود وابن عباس من القول بأن من تسحر يرى أنه ليل فاذا به نهار فصومه تام ، ومثل قضائهم ثلاثتهم في اليربوع جفرة ، ومثل هذا كثير .

وأما ما رووه عن بعض الصحابة من الفتيا بالرأي فانما أفتى منهم من أفتى برأيهم على سبيل الاخبار بذلك أو الصالح ، لا على أنه حكم بات ، ولا على أنه لازم لأحد (١) ، فقال خصومنا : انما ذموا الرأي الذي يحكم به على غير أصل ، وأما الذي حكموا به فهو الرأي المردود الى ما يشبهه من قرآن أو سنة ، فقلنا لهم : هذه دعوى منكم ، فان وجدتم عن أحد منهم تصحيحها فلكم مقال ، وإلا فقد كذبتم عليهم ، فنظرنا فلم نجد قط عن أحد من الصحابة كلمة تصح تدل على الفرق بين رأي مأخوذ عن شبه لما في القرآن والسنة وبين غيره من

(١) هذا تأول ضعيف جدا ، وقد كان كثير منهم يحكم بما بداله من الرأي فيما لم يجد فيه نصا بصد الاجتهاد في الاخذ من كليات الشريعة . وهذا ضروري لانراه بظاهر محلا لنزاع .

الآراء ، إلا في رسالة مكذوبة عن عمر (١) ووجدنا قولهم في ذمهم الرأي جملة ، وأنهم إنما حكموا به على ما قلنا .

كما حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عون الله ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن المنثري ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا سفيان الثوري عن أبي اسحق السبيعي عن حارثة بن مضرب قال : جاء ناس من أهل الشام الى عمر بن الخطاب فقالوا : إنا أصبنا أموالا خيلا ورقيقا ، نحب أن يكون لنا فيها زكاة وطهور ، فقال عمر : ما فعله صاحباي قبلي فأفعله ، فاستشار أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ، فقال له علي : هو حسن إن لم تكن جزية يؤخذون بها بعدك راتبة .

قال أبو محمد : فهذا نص ما قلنا من أنهم لا يرون ما حكموا فيه برأيهم أمراً راتباً .

وأيضاً فقد روينا عنهما وعن غيرهما في إبطال الرأي آثاراً أصح مما شغبوا به ، ولسنا نوردتها احتجاجاً بها ، إذ لا حجة في أحد إلا في رسول الله صلى الله عليه وسلم أو في اجماع متيقن لا خلاف فيه ، وإنما نوردتها لنلزمهم ما أرادوا إلزامنا ، وهو لازم لهم ، لأنهم يحتجون بمثله ، ومن جعل شيئاً ما حجة في مكان ما ، لزمه أن يجعله حجة في كل مكان ، وإلا فهو متناقض متحكم في الدين بلا دليل .

حدثنا أحمد بن عمر ثنا أبو ذر الهروي ثنا عبد الله بن أحمد المرخمي ثنا إبراهيم بن خزم ثنا عبد بن حميد ثنا أبو اسامة عن نافع بن عمر الجمحي عن ابن أبي مليكة قال قال أبو بكر الصديق : أي أرض تقلني وأي سماء تظلني انقلت في آية من كتاب الله بغير ما أراد *

حدثنا محمد بن سعيد النبائي ثنا أحمد بن عون الله ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد عبد السلام الخشني ثنا محمد بن بشار ثنا ابن أبي عدي عن شعبة عن

(١) يشير الى كتاب عمر رضي الله عنه الى أبي موسى الأشعري الذي فيه « واعرف الاشياء وقس الامور » وانظر ما قلناه فيه بهامش « المحلى » ج ١ ص ٥٩ في المسئلة ١٠٠

الاعمش عن عبد الله بن مرة عن ابي معمر عن ابي بكر الصديق قال: آية أرض
تقلنى وأي سماء تظلى ان قلت في كتاب الله برأي أو بما لأعلم*
حدثنا المهلب عن (١) ابن مناس ثنا محمد بن مسرور ثنا يونس بن
عبد الاعلى ثنا ابن وهب أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن عمر بن
الخطاب قال وهو على المنبر: يا أيها الناس ان الرأي انما كان من رسول الله
صلى الله عليه وسلم مصيبا ، لان الله عز وجل كان يريه ، وانما هو منا
الظن والتكلف (٢)*

وبه الى ابن وهب : حدثنا عبد الله بن عياش عن ابن عجلان عن عبيد الله
ابن عمر أن عمر بن الخطاب قال : اتقوا الرأي في دينكم*
كتب الى الثوري (٣) . حدثنا احمد بن عبد الله بن محمد بن علي الباجي
وعبد الله بن محمد بن يوسف الازدي القاضي قال أحمد ثنا أبي ، وقال
القاضي ثنا سهل بن ابراهيم قال عبد الله الباجي وسهل : ثنا أحمد بن فطيس
(٤) ثنا أحمد بن يحيى الاودى الصوفي ثنا عبد الرحمن بن شريك حدثني
أبي عن مجالد عن الشعبي عن عمرو بن حريث قال قال عمر بن الخطاب :
اياكم وأصحاب الرأي ، فانهم أعداء السنن ، أعينهم الأحاديث أن يحفظوها
فقالوا بالرأي فضلوا وأضلوا* كتب الى الثوري أخبرنا محمد بن خليفة ثنا محمد بن
الحسين البغدادي ثنا ابو بكر بن ابي داود ثنا محمد بن عبد الملك القزاز ثنا
ابن ابي مريم ثنا نافع بن يزيد عن ابن الهاد (٥) عن محمد بن ابراهيم قال

(١) في الاصل « حدثنا المهلب بن مناس » وهو خطأ

(٢) رواه ابن عبد البر من طريق سحنون عن ابن وهب (١٣٤:٢)

(٣) جامع بيان العلم (ج ٢ ص ١٣٥)

(٤) بالتصغير ، قال شارح الزاموس : « وقد سموا فطيسا مصغرا وبنو الفطيسي قبيلة
بالمغرب » . ووقع في جامع بيان العلم « محمد بن فطيس » في هذا الاسناد ولم أعرف له ترجمة
وقد تسكرر مرارا في جامع بيان العلم باسم « محمد بن فطيس » كما في (١ : ٢٥٠) فلمعله الاصح

(٥) في الاصل وجامع بيان العلم وفضله (٢ : ١٣٥) « ابن الهادي » بالياء وهو خطأ

فيهما والصواب حذفها ، وهو يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد اللبني

قال عمر بن الخطاب : اياكم والرأي ، فان أصحاب الرأي أعداء السنن أعينهم الأحاديث أن يعوها ، وتفلت منهم^(١) أن يحفظوها ، فقالوا في الدين برأيهم* حدثنا المهلب عن ابن مناس عن ابن مسرور عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب أخبرني ابن لهيعة عن ابن الهاد عن محمد بن إبراهيم التيمي أن عمر بن الخطاب قال . أصبح أصحاب الرأي أعداء السنن ، أعينهم أن يعوها ، وتفلت أن يرووها ، فاستقوها بالرأي *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحق بن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا ابو داود السجستاني ثنا ابو كريب محمد بن العلاء ثنا حفص بن غياث ثنا الأعمش عن ابى اسحق عن عبيد خير عن على بن ابى طالب قال . « لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه ، وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظاهر الخفين^(٢) » *

حدثنا عبد الله بن ربيع عن عبد الله بن محمد بن عثمان عن أحمد بن خالد عن على بن عبد العزيز عن الحجاج بن المنهال ثنا حماد بن سلمة عن قتادة قال قال علي : القضاة ثلاثة : رجل حاف فهو في النار ، ورجل اجتهد برأيه فإخطأ فهو في النار ، ورجل أصاب فهو في الجنة^(٣) *

حدثنا حمام بن احمد ثنا ابو محمد الباجي ثنا عبد الله بن يونس ثنا بقي ابن مخلد ثنا ابو بكر ابن ابى شيبه ثنا شبابه ابن سوار عن شعبة عن قتادة قال سمعت رفيعا أبا العالية يقول قال علي بن ابى طالب . القضاة ثلاثة : اثنان في النار وواحد في الجنة : رجل جار متعمدا فهو في النار ، ورجل أراد الحق فإخطأ فهو في النار ، ورجل أراد الحق فأصاب فهو في الجنة . قال قتادة : فقلت

(١) في الاصل « عنهم » وصحجناه من جامع بيان العلم
(٢) في ابى داود (٦٣:١) : « على ظاهر خفيه » . قال ابن حجر في التلخيص : استاده صحيح . وفي بلوغ المرام : استاده حسن .
(٣) هذا المعنى مفسر في الاثر الذي بعد هذا وهو يدل على خلاف ما رآه المؤلف . ويؤيد ذلك روايته مرفوعا من حديث بريدة رفيه : « وقاض قضى وهو لا يعلم فأهلك حقوق الناس فذلك في النار » انظر ابن عبد البر (٦٩:٢ — ٧١) وسيد كره المؤلف بلفظ آخر

لأبي العالية : أرأيت هذا الذي أراد الحق فأخطأ ؟ قال : كان حقه اذا لم يعلم
القضاء أن لا يكون قاضياً (١) *

حدثنا احمد بن محمد الطلمنكي ثنا ابن مفرج ثنا ابراهيم بن احمد بن فراس
ثنا محمد بن علي بن زيد ثنا سعيد بن منصور ثنا فرج بن فضالة عن مالك بن
زياد قال سمعت عراك بن مالك وقال له عمر بن عبد العزيز : يا عراك ما قولك
في القضاة ؟ فقال : يا أمير المؤمنين القضاة ثلاثة : فرجل ولي القضاء ولا علم
له بالقضاء ، فأحل حراماً وحرم حلالاً فهو في النار على أم رأسه ، ورجل ولي
القضاء وله علم بالقضاء فاتبع الهوى وترك الحق فهو في النار على أم رأسه ،
ورجل ولي القضاء وله علم بالقضاء فاتبع الحق وترك الهوى فهو يستقام به
ما استقام ، وان هو مال سلك به مسلك أصحابه .

قال أبو محمد : وقد روى هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما روينا
بالسند الصحيح المذكور الى سعيد بن منصور : ثنا خلف بن خليفة ثنا أبو
هاشم قال : لولا حديث ابن بريدة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال : « القضاة ثلاثة ، اثنان في النار وواحد في الجنة : رجل عرف الحق فقضى
به فهو في الجنة ، ورجل قضى بين الناس مجهل فهو في النار ، ورجل عرف
الحق فخار فهو في النار » — : لقلنا إن القاضي اذا اجتهد فليس عليه شيء .

نعم ، وعن عمر بن الخطاب كما روينا بالسند المذكور الى سعيد بن منصور :
ثنا يعقوب بن عبد الرحمن الزهري ثنا موسى بن عقبة قال : خطب عمر بن
الخطاب بالجابية — فذكر الخطبة وفيها ان عمر قال — : ليس لهالك هلك
معذرة في تعمد ضلالة حسبها هدى ، ولا في ترك حق حسبه ضلالا

قال أبو محمد : ليس هذا مخالفاً لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « اذا
اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر » لان هذا فيمن لم يعرف بالحق ، وسائر ما ذكرنا

قيل فيمن عرف بالحق فلج مقدراً (١) أنه على صواب ، مغالباً لظنه الكاذب على يقين ما جاءه من الهدى والنور (٢)

وبه الى سعيد بن منصور : حدثنا خالد بن عبد الله عن أبي سنان عن سعيد بن حبيب عن ابن عباس قال : من أفتى فتياً يعمى بها فأنمها عليه . يعني بخطيء فيها فيخطيء وأخذها منه .

حدثنا عبد الله بن ربيع التميمي ثنا محمد بن أحمد بن مفرج ثنا سعيد بن السكن ثنا القريبي ثنا البخاري ثنا موسى بن أسماعيل ثنا أبو عوانة عن الأعمش عن أبي وائل قال قال سهل بن حنيف : « يا أيها الناس أتهموا آراءكم (٣) على دينكم ، لقد رأيتني يوم أبي جندل ولو أستطيع أن أرد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم لرددته »

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا أبو العلاء عبد الوهاب ابن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني إبراهيم ابن سعيد الجوهري ثنا أبو اسامة عن مالك بن مغول (٤) عن أبي حصين عن أبي وائل شقيق بن سلمة قال : سمعت سهلاً بن حنيف بصفين يقول : « أتهموا آراءكم (٥) على دينكم ، فلقد رأيتني يوم أبي جندل ولو أستطيع أن أرد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم لرددته » (٦)

(١) في الاصل « مقدارا » وهو خطأ

(٢) كلاب هو مخالفه جد المخالفة . أما من قضى بين الناس جاهلاً بالقضاء فليس بمن يعذر بمنزله ، فقد تكلف ما ليس له ، ولا يسمى هذا مجتهداً في طلب الحق ، ولا كرامة .

(٣) في صحيح البخاري في كتاب الاعتصام (ج ٣ ص ٣١٣) : « رأيكم »

(٤) بكسر الميم واسكان اللين المعجمة وفتح الواو

(٥) في مسلم (٢ : ٦٦) « رأيكم »

(٦) لعل المؤلف رواه بالعين من حفظه فان الذي في مسلم : « ولو أستطيع أن أرد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ما فتحنا منه في خصم الا الفجر علينا منه خصم » . وجواب « لو » محذوف كما قال النووي تقديره لرددته . وخصم بضم الحاء المعجمة واسكان الصاد المهملة . قال في الاسان : « خصم كل شيء طرفه وجانبه »

حدثنا احمد بن عمر ثنا أبو ذر ثنا عبد الله بن احمد ثنا ابراهيم بن خزيمة
 ثنا عبد بن حميد ثنا حسن بن علي الجعفي عن زائدة عن ليث عن بكر عن
 سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: من قال في القرآن رأيه فليتبوأ مقعده من جهنم
 حدثنا المهبلي ثنا ابن مناس ثنا ابن مسرور ثنا يونس بن عبد الأعلى
 ثنا ابن وهب أخبرني بشر بن بكر عن الاوزاعي عن عبدة بن أبي لبابة عن
 ابن عباس قال: من أحدث رأياً ليس في كتاب الله عز وجل ولم تمض به سنة
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يدر على ما هو منه اذا لقي الله عز وجل
 حدثنا يونس بن عبد الله القاضي ثنا أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم ثنا
 أحمد بن خالد ثنا محمد بن عبد السلام الحشني ثنا محمد بن بشار ثنا يونس بن
 عبيد العمري ثنا مبارك بن فضالة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن
 عمر أنه قال: « يا أيها الناس اتهموا آراءكم على الدين ، فلقد رأيتني واني
 لأرد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم برأى أجهل وألوه ، وذلك
 يوم أبي جندل والكتاب يكتب ، فقال اكتبوا : بسم الله الرحمن الرحيم ،
 فقالوا : نكتب باسمك اللهم ، فرضي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبیت ،
 فقال : يا عمر تراني قد رضيت وتأيى ! » *

قال أبو محمد : أما الرواية عن أبي بكر وعلي وسهل وابن عباس ، والتي
 نورد بعد هذا عن عمر وابن مسعود - : فصحيح ولا سبيل لهم الى أن يأتوا
 برواية عن صاحب يثبت فيها التصويب للفتيا بالرأي ، فان وجد يوماً ما فتيا
 عن أحدهم برأى فلا بد من أن يوجد عنه التبرؤ من ذلك ، كما حدثنا عبد الله
 ابن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا علي بن حجر ثنا علي بن مسهر
 عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن علقمة عن عبد الله بن مسعود : « أنه أتاه
 قوم فقالوا : ان رجلاً منا تزوج امرأة ولم يفرض صداقاً (ولم يجمعها اليه) (١)
 حتى مات ؟ فقال عبد الله : ما سمأت عن شيء مذ فارقت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أشد علي من هذه فأتوا غيري ، فاختلفوا اليه (فيها) (١) شهراً ،

ثم قالوا له في آخر ذلك : من نسأل إن لم نسألك وأنت أخية (١) أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا البلد ولا نجد عندك (٢) ؟ قال : سأقول فيها بحمد رأيي فإن كان صواباً فمن الله وحده (لا شريك له) (٣) ، وإن كان خطأ فني ومن الشيطان ، والله ورسوله برىء » فذكر الحديث وفي آخره أنه رضى الله عنه إذ أخبر بالسنة عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك بوفاق ما أفنى به : « فما رأيي عبد الله فرح فرحه يومئذ إلا بإسلامه (٤) » . وبه الى أحمد ابن شعيب : أخبرنا عبد الله (٥) بن محمد بن عبد الرحمن الزهرى ثنا أبو سعيد عبد الرحمن بن عبد الله عن زائدة عن منصور عن إبراهيم عن علقمة والأُسود قالا : أتى عبد الله بن مسعود في رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها ، فتوفي قبل أن يدخل بها ، فقال عبد الله : سلوا هل تجدون فيها أترأ ؟ وذكر باقي الحديث *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن محمد بن قاسم القلمي (٦)

(١) الاخوية بفتح الهمزة وكسر الحاء المعجمة وتشديد الياء . قال في اللسان : « وفي حديث عمر انه قال للعباس : أنت أخية آباء رسول الله صلى الله عليه وسلم أراد بالأخية البقية يقال له عندى أخية أي مائة قوية ووسيلة قريبة ، كأنه أراد انت الذى يستند اليه من اصل رسول الله صلى الله عليه وسلم ويتمسك به » وفي النسائي : « وانت من جلة اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم » وهو ظاهر .

(٢) في النسائي « ولا نجد غيرك »

(٣) زيادة من النسائي

(٤) في الأصل « يومئذ بإسلامه » بحذف « الا » وهو خطأ صححناه من النسائي

(٥) في النسائي (٢ : ١٩) « عبد الرحمن » وهو خطأ وما هنا هو الصواب .

(٦) هكذا هو هنا « القلمي » وسيأتي كذلك بعد بضع صفحات بهامش الاعل تصحيح ذلك الى

« القلمي » والصواب انه القلمي لان قلعة ابوب مدينة عظيمة بالاندلس ذكرها ياقوت في المعجم وقال : « ينسب اليها جماعة من أهل العلم . منهم محمد بن قاسم بن خرم من أهل قلعة أيوب يكنى أبا عبد الله حدثنا عنه ابنه عبد الله بن محمد النفري وقال توفي سنة ٣٤٤ قاله ابن الغرضي » وقال أيضا في مادة « نفري » : « وامانثر الاندلس فينسب اليه ابو محمد عبد الله بن محمد بن قاسم بن خرم بن خلف النفري من أهل قلعة أيوب ورحل الى المشرق

ثنا محمد بن أحمد الصواف ثنا بشر بن موسى بن صالح الأسدي ثنا عبد الله ابن الزبير الحميدي ثنا سفيان بن عيينة عن الأعمش عن مسلم بن صبيح - هو أبو الضحى - عن مسروق قال قال ابن مسعود : يا أيها الناس من علم منكم علماً فليقل به ، ومن لم يعلم فليقل لما لا يعلم : لا أعلم ، فان من علم المرء أن يقول لما لا يعلم : لا أعلم ، وقد قال الله تعالى لتبني صلى الله عليه وسلم : (قل ما أسألكم عليه من أجر وما أنا من المتكافئين) (١) *

قال أبو محمد : هذا في غاية الصحة *

وكل ما رويناه الآن عن عمر وابن مسعود وابن عباس يبين مرادهم بقولهم : « فليجتهد رأييه » لوضح ذلك عنهم ، وانه ليس على القول في الدين بالرأى أصلاً ، لكن بأن يجتهد حتى يرى الحق في القرآن أو السنة *

حدثنا حماد ثنا الباجي ثنا عبد الله بن يونس ثنا بقى بن مخلد ثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ثنا يزيد بن هرون انا حماد بن سلمة عن قتادة أن أبا موسى الاشعري قال : لا ينبغي لقاض أن يقضى حتى يتبين له الحق كما يتبين له الليل عن النهار ، فبلغ ذلك عمر بن الخطاب فقال : صدق .

قال أبو محمد : هذا يبين أنهم لم يجزوا القول بالرأى الذي انما هو ظن ، ويبين أنهم كانوا يرون خبر الواحد يوجب العلم والقطع به ولا بد .

أخبرني محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عبد البصير ثنا قاسم بن أصمغ ثنا محمد بن عبد السلام الخشبي ثنا محمد بن المثنى ثنا مؤمل بن اسمعيل الحميري ثنا سفيان الثوري ثنا أبو اسحق الشيماني عن أبي الضحى عن مسروق قال : كتب كاتب لعمر بن الخطاب : هذا ما رأى الله ورأى عمر ، فقال عمر : بئس ما قلت ، إن يكن صواباً فمن الله ، وإن يكن خطأ فمن عمر .

سنة ٣٥٠ فسمع بغداد من أبي علي الصواف . . . وقدم قرطبة في سنة ٣٧٥ وقرأ عليه الناس قال ابن الفرضي وقرأت عليه علماً كثيراً فماد الى الثغر فأقام الى ان مات وكان يعد من الفرسان وتوفي سنة ٣٨٣ بالثغر من مشرق الاندلس « فهذا ابن ذاك وينسبان الى قاعة أبواب (١) هذا الامر رواه ايضا ابن عبد البر باسنادين آخرين (٢ : ٥١) »

حدثنا يونس بن عبد الله ثنا أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم ثنا أحمد بن خالد ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن إشار ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا مجالد عن الشعبي عن مسروق قال قال عبد الله بن مسعود : يذهب العلماء ويبقى قوم يقولون برأيهم ، قال الشعبي : لعن الله أرايت .
قال أبو محمد : والله ما أفتى قط أحد من الصحابة رضي الله عنهم باجتهاد رأيه إلا كما ترى ، بعد أن يبحث عن السنة فتغيب عنه ، وهي عند غيره بلا شك ، ثم لا يجعل رأيه ذلك إلا مما يخاف الله تعالى فيه ، ويشفق منه ويتبرأ من التزامه ، وكذلك كان التابعون رحمهم الله ، فأنى اليوم ناس يجعلونه ديناً ، يبطلون به كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم . نعوذ بالله من الخذلان .

وقد روينا أيضاً عن ابن عمر كما حدثنا المهلب ثنا ابن مناس أنا ابن مسرور ثنا يونس بن عبد الأعلى ثنا ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث أن عمرو بن دينار أخبره : أن عبد الله بن عمر كان إذا لم يبلغه شيء في الأمر يسأل عنه قال : إن شئتم أخبرتكم بالظن ، قال عمرو بن دينار : أخبرني بذلك طاوس عنه .

قال أبو محمد : وهذا سند في غاية الصحة . وحدثناه يونس بن عبد الله ثنا يحيى بن مالك بن عاثد^(١) ثنا عبد الرحمن بن اسماعيل أبو عيسى الخشاب ثنا أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي ثنا يونس بن عبد الأعلى أنا ابن وهب أنا عمرو بن الحارث قال قال لي عمرو بن دينار أخبرني طاوس عن ابن عمر : أنه كان إذا سئل عن أمر لم يبلغه فيه شيء قال : إن شئتم أخبرتكم بالظن

قال أبو محمد : كتب الي يوسف بن عبد البر النخعي قال : ذكر أبو يوسف يعقوب بن شعبة ثنا محمد بن حاتم بن ميمون حدثني يعقوب بن

(١) عاثد بالهمزة والذال المعجمة . ويحيى هذا له ترجمة في تذكرة الحفاظ (٣: ١٩٧)

ابراهيم بن سعد الزهري ثنا أبي عن ابن اسحق حدثني يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن عبد الله بن الزبير قال : انا والله لمع عثمان بن عفان بالجحفة ومعه رهط من أهل الشام منهم حبيب بن مسلمة القهري ، اذ قال عثمان - وذكر له التمتع بالعمرة الى الحج - : أن أنموا الحج وخلصوه في أشهر الحج ، فلو أخرتم هذه العمرة حتى تزوروا هذا البيت زورتين كان أفضل ، فان الله قد أوسع في الخبر ، فقال له علي : عمدت الى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ورخصة رخص الله للعباد بها في كتابه ، تضيق عليهم فيها وتنتهي عنها ، وكانت لذي الحاجة ولنا في الدار (١) ، ثم أهل بعمرة وحج معاً ، فأقبل عثمان على الناس فقال : وهل نهيت عنها ؟ إني لم أنه عنها ، انما كان رأياً أشرت به ، فمن شاء أخذه ومن شاء تركه

كتب إلي النخعي : حدثنا احمد بن سعيد ثنا ابن أبي دليم ثنا ابن وضاح ثنا ابراهيم بن محمد بن يوسف القريابي ثنا ضمرة بن ربيعة عن عثمان بن عطاء هو الخراساني عن أبيه أنه قال : أضعف العلم علم النظر ، أن يقول الرجل : رأيت فلاناً يفعل كذا ، ولعله قد فعله ساهياً (٢)

كتب إلي النخعي قال : ذكر الحسن بن علي الحلواني ثنا عارم (٣) ثنا حماد بن زيد عن سعيد بن أبي صدقة عن ابن سيرين قال : لم يكن أحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم أهيب لما لا يعلم من أبي بكر ، ولم يكن أحد أهيب لما لا يعلم بعد أبي بكر من عمر ، وإن أبا بكر نزلت به (٤) قضية فلم يجد في كتاب الله تعالى منها أصلاً ، ولا في السنة أثراً ، فاجتهد رأيه ثم قال : هذا رأيي فان يكن صواباً فن الله عز وجل ، وإن يكن خطأ فني وأستغفر الله تعالى (٥)

(١) في الاصل «ولنا في الدار» وهو خطأ صححه من جامع بيان العلم (٢ : ٣٠)

(٢) جامع بيان العلم (٢ : ٣٣)

(٣) بالراء المهملة (٤) في الاصل «فيه» وصححه من جامع بيان العلم

(٥) رواه ابن عبد البر (٢ : ٥٠ - ٥١) وفيه حذف ما يتماق بأبي بكر ولعله خطأ من الناسخين فيصحح هناك

كتب الي الثوري قال : قرأت على عبد الوارث بن سفيان أن قاسم بن أصبغ أخبرهم قال ثنا بكر بن حماد ثنا مسدد بن مسرهد ثنا يحيى بن سعيد القطان عن ابن جريج حدثني سليمان بن عتيق عن طلق بن حبيب عن الاحنف ابن قيس عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ألا هلك المتنطعون ، ألا هلك المتنطعون ، ألا هلك المتنطعون ، »

كتب إلي الثوري : حدثنا عبد الله بن محمد (١) ثنا عبد الله بن محمد القاضي بالقرظم ثنا محمد بن إبراهيم بن زياد بن عبد الله الرازي ثنا الحارث بن عبد الله بهمدان (٢) ثنا عثمان بن عبد الرحمن الوقاصي عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تعمل هذه الامة برهة بكتاب الله ، وبرهة بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم يعملون بالرأي ، فاذا فعلوا ذلك فقد ضلوا »

كتب الي الثوري : حدثنا محمد بن خليفة ثنا محمد بن الحسين الاجري ثنا محمد بن الليث ثنا جبارة بن المغلس ثنا حماد بن يحيى الابج عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تعمل هذه الامة برهة بكتاب الله تعالى ، ثم تعمل برهة بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم تعمل بعد ذلك بالرأي ، فاذا عملوا بالرأي ضلوا » (٣)

كتب إلي الثوري : أنا أبو زيد العطار ثنا علي بن محمد بن مسرور ثنا أحمد بن داود ثنا سحنون ثنا ابن وهب أخبرني ابن لهيعة عن عبيد الله بن أبي جعفر قال قال عمر بن الخطاب : السنة ما سنه الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ، لا تجمعوا خطأ الرأي سنة للامة (٤)

(١) في ابن عبد البر (٢ : ١٣٤) : « عبيد بن محمد » (٢) في الاصل « بن

همدان » وصححه من ابن عبد البر

(٣) ابن عبد البر (٢ : ١٣٤)

(٤) ابن عبد البر (٢ : ١٣٦)

كتب إلى الثوري: حدثنا أحمد بن عبد الله بن محمد بن علي الباجي ثنا الحسن بن اسمعيل المهندس ثنا عبد الملك بن بحر ثنا محمد بن اسمعيل ثنا سنييد ابن داود ثنا يحيى بن زكريا — هو ابن أبي زائدة — عن اسمعيل بن أبي خالد عن عامر الشعبي قال: أتى زيد بن ثابت قوم فسألوه عن أشياء فأخبرهم بها فكتبوها ، ثم قالوا : لو أخبرناه ، قال : فأتوه فأخبروه فقال : أغدراً ! لعل كل شيء حدثكم خطأ ، انما أجتهد لكم رأيي

وبه نصا الى سنييد : ثنا حماد بن زيد عن عمرو بن دينار قال : قيل لجابر ابن زيد : انهم يكتبون ما يسمعون منك ، فقال : إنا لله وإنا اليه راجعون ، يكتبون رأياً أرجع عنه غداً (١)

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن مفرج ثنا قانم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا ابن وهب عن الليث بن سعد قال : ان ربيعة كتب اليه يقول : أرى أن كل محبوسة منتظرة زوجاً في غيبة ان نفقتها لها ، ورب من يكون لو حمل ذلك عليه لكانت فيه هلكة دنياه وذمتها ، فالمرأة ذات الزوج في نفقتها حتى يقع ميراثها ويتبين هلاك زوجها ، وان قاتلاً ليأثر عن بعض الناس بالمدينة غير ذلك ، وهذا رأينا ، والسنة أمملك بذلك

حدثنا يونس بن عبد الله ثنا أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم ثنا أحمد بن خالد ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن بشار بن دينار ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا صالح بن مسلم أن عامراً الشعبي قال له في مسألة من النكاح سأله عنها في حديث : ان أخبرتك برأيي قبل عليه (٢)

كتب الى الثوري : حدثنا محمد بن خليفة ثنا محمد بن الحسين الاجري ثنا جعفر بن محمد القريابي ثنا العباس بن الوليد بن مزيد انا أبي سمعت الاوزاعي

(١) ابن عبد البر (٢ : ٣١)

(٢) روى ابن عبد البر كلمة تقرب من هذه في المعنى (٢ : ٣٢)

يقول : عليك بآثار من سلف وإن رفضك الناس ، وإياك وآراء الرجال وإن زخرفوا لك القول

قال الفريابي : وحدثنا أحمد بن إبراهيم الدورقي سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول سمعت حماد بن زيد يقول : قيل لايوب السخيتاني : مالك لا تنظر في الرأي؟ فقال أيوب : قيل للحمارة مالك لا تنجرح فقال : أكره مضغ الباطل . (١) كتب الى النخعي : حدثنا عبد الوارث بن سفيان ثنا قاسم بن اصبغ ثنا أحمد بن زهير ثنا الحوطي ثنا اسمعيل بن عياش عن سودة بن زياد وعمرو بن مهاجر عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب الى الناس : إنه لا رأى لأحد مع سنة سنّها رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢) *

وبه الى قاسم : حدثنا ابن وضاح ثنا يوسف بن عدي ثنا عبدة بن حميد عن عطاء بن السائب قال قال الربيع بن خيثم (٣) : اياكم أن يقول الرجل لشيء : إن الله حرم هذا أو نهى عنه ، فيقول الله عزوجل : كذبت لم أحرمه ولم أنه عنه ، أو يقول : إن الله تعالى أحل هذا وأمر به ، فيقول الله تعالى : كذبت لم أحله ولم أمر به (٤) *

وكتب الى النخعي : حدثنا محمد بن خليفة ثنا محمد بن الحسين الاجري ثنا أبو بكر بن أبي داود السجستاني ثنا أحمد بن سنان قال سمعت الشافعي يقول : مثل الذي ينظر في الرأي ثم يتوب منه ، مثل المجنون الذي قد عولج حتى برأ فأغفل (٥) ما يكون قد هاج به *

وبه الى ابن أبي داود السجستاني قال سمعت أبي يقول سمعت أحمد بن حنبل يقول : لا تكاد ترى أحداً نظر في هذا الرأي إلا وفي قلبه دغل * كتب الى النخعي : حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد الهمداني ثنا يوسف بن يعقوب النخعي بالبصرة انا العباس بن الفضل سمعت سلمة بن

(١) ابن عبد البر (٢ : ١٤٥) (٢) ابن عبد البر (٢ : ٣٤) (٣) هكذا ضبطه في الخلاصة بتقديم الياء على التاء وضبطه في التقریب بتقديم التاء على الياء مصغراً (٤) ابن عبد البر (٢ : ١٤٦) (٥) في ابن عبد البر (٢ : ١٣٩) « فاعقل » بالعين المهملة والقاف

شبيب يقول سمعت أحمد بن حنبل يقول : رأي الشافعي (١) ورأي مالك ورأي أبي حنيفة (كله رأي) (٢) وهو عندي سواء ، وإنما الحجة الآخر *
كتب الى الثوري قال : ذكر محمد بن حارث الحنفي انا ابو عبد الله محمد بن عثمان النحاس سمعت أبا عثمان سعيد بن محمد بن الحداد يقول سمعت سمخون ابن سعيد يقول : ما أدري ما هذا الرأي ؟ سفكت به الدماء واستحللت به الفروج واستحقت به الحقوق ! غير أنا رأيناه صالحا (٣) فقلدناه *

كتب الى الثوري : انا عبد الرحمن بن يحيى ثنا أحمد بن سعيد بن حزم ثنا عبيد الله بن يحيى بن يحيى عن أبيه يحيى بن يحيى أنه كان يأتي ابن وهب فيقول له : من أين ؟ فيقول له : من عند ابن القاسم ، فيقول له : اتق الله فإن أكثر هذه المسائل رأي *

قال أبو محمد : فقد ثبت أن الصحابة رضي الله عنهم لم يفتوا برأيهم على سبيل الإلزام ، ولا على أنه حق ، لكن على أنه ظن يستغفرون الله تعالى منه ، أو على سبيل صلح بين الخصمين ، فلا يحل لمسلم أن يحتج بشيء أتى عنهم على هذه السبيل ، وأما التابعون فقد ذكرنا منهم طرفا صالحا .

وحدثنا أيضا يونس بن عبد الله القاضي قال ثنا يحيى بن عائد ثنا هشام ابن محمد بن قرة عن أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي ثنا ابراهيم بن مرزوق ثنا مسلم بن ابراهيم ثنا أبو عقيل ثنا سعيد الجريري عن أبي نضرة أنه قال : سمعت أبا سلمة بن عبد الرحمن بن عوف يقول للحسن ابن أبي الحسن البصري — وقد قصده انا والحسن ، فقال أبو سلمة للحسن — : بلغني انك تفني برأيك ، فلا تفت برأيك الا أن يكون سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو كتابا منزلا *

وبه الى الطحاوي : حدثنا سليمان بن شعيب ثنا خالد بن عبد الرحمن ثنا

(١) في ابن عبد البر (٢: ١٤٨ — ١٤٩) «الوزاعي» بدل الشافعي
(٢) زيادة من ابن عبد البر (٣) في ابن عبد البر (٢: ١٥٠) «غير أنا رأيناه صالحا»

مالك بن مغول عن الشعبي قال : ما جاءكم به هؤلاء من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم نخذوا به ، وما كان من رأيهم فاطرحوه في الحش *
حدثنا أحمد بن عمر ثنا أبو ذر ثنا زاهر بن أحمد ثنا زنجويه بن محمد ثنا محمد بن اسمعيل البخاري ثنا محمد بن محبوب ثنا عبد الواحد ثنا الزبرقان بن عبد الله الاسدي أن أبا وائل شقيق بن سلمة قال له : إياك ومجالسة من يقول : رأيت رأيت *

قال أبو محمد : وقد روينا عن الشعبي أنه قال : قد ترك هؤلاء الارأيتيون المسجد أبغض الى من كناسة أهلى (١) *

حدثنا عبد الرحمن بن سلمة صاحب لنا ثنا أحمد بن خليل ثنا خالد بن سعد أخبرني محمد بن عمر بن لبابة أخبرني أبان بن عيسى بن دينار — وكان فاضلا — عن أبيه عن ابن القاسم عن مالك عن ابن شهاب قال : دعوا السنة تمضي لاتعرضوا لها بالرأى ، قال أبان : وكان أبي قد أجمع على ترك الفتيا بالرأى وأحب الفتيا بما روى من الحديث ، فاعجلته المنية عن ذلك *

حدثنا المهلب ثنا ابن مناس ثنا ابن مسرور ثنا يونس بن عبد الاعلى ثنا ابن وهب أخبرني سعيد بن أبي أيوب عن أبي الاسود — هو محمد بن عبد الرحمن بن نوفل يقيم عروة — قال سمعت عروة بن الزبير يقول : ما زال أمر بني اسرائيل معتدلا حتى نشأ فيهم المولودون أبناء سبايا الام فاخذوا فيهم بالرأى فأضلواهم (٢) *

وبه الى ابن وهب : حدثني ابن لهيعة (٣) : أن رجلا سأل سالم بن عبد الله بن عمر عن شيء ، فقال : لم أسمع في هذا شيئا ، فقال له الرجل : فأخبرني أصلحك الله برأيك ، قال : لا ، ثم عاد عليه ، فقال إني أرى برأيك ، فقال

(١) ابن عبد البر (٢ : ١٤٦)

(٢) رواه ابن عبد البر (٢ : ١٣٦) من طريق ابن وهب عن يحيى بن أيوب عن هشام عن عروة ، ورواه أيضا (٢ : ١٣٨) من طريق سفيان بن عيينة عن هشام

(٣) رواه ابن عبد البر نقلا عن ابن وهب عن ابن لهيعة عن خالد بن عمران عن سالم بن عبد الله ابن عمر بمعناه (٢ : ٣٢٢)

له سالم : إني لعلي إن أخبرتك برأئي ثم تذهب فأري بعد ذلك رأياً غيره
فلا أجذك *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن محمد القلمي (١) ثنا أبو علي
محمد بن أحمد الصواف عن بشر بن موسى الاسدي ثنا عبد الله بن الزبير
الحمدي قال قال سفيان بن عيينة : ما زال أمر الناس معتدلاً حتى غير ذلك أبو
حنيفة بالسكوفة والبتى بالبصرة وربيعاً بالمدينة (٢)

قال أبو محمد : هؤلاء المفر — غفر الله لنا ولهم — أول من فتح باب الرأي وعول
عليه ، واعترض بالقياس على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتلك زلة
عالم ، ووهلة فاضل ، سمح الله للجميع بمنه آمين *

كتب الى الثوري يوسف بن عبد الله : انا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن —
هو ابن الزيات — ثنا أبو عبد الله محمد بن أحمد القاضي المالكي البصري ثنا
موسى بن اسحق ثنا ابراهيم بن المنذر ثنا معن بن عيسى قال سمعت مالك
ابن أنس يقول : إنما انا بشر أخطيء وأصيب ، فانظروا في رأئي ، فكل ما
وافق الكتاب والسنة فخذوا به ، ومالم (٣) يوافق الكتاب والسنة فتركوه *

أخبرنا بعض أصحابنا محمد بن أبي نصر عن أبي عمرو عثمان بن أبي بكر حدثني
أبو نعيم باصبهان ثنا عبد الله بن محمد بن عبد الكريم ثنا الحسن بن منصور
ثنا الحنيني قال قال مالك بن أنس : إياكم وأصحاب الرأي فانهم أعداء السنن *
وحدثني ابن أبي نصر ثنا عثمان بن أبي بكر ثنا أبو نعيم ابراهيم بن عبد الله
منا محمد بن اسحق قال سمعت عثمان بن صالح يقول : جاء رجل الى مالك فسأله
عن مسألة فقال له : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا ، فقال الرجل :
أرأيت ، فقال مالك : (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة
أو يصيبهم عذاب اليم)

(١) هنا جهامش الاصل « القلمي » وعليه علامة التصحيح وقد حققنا فيما مضى ان صحته
« القلمي » نسبة الى قلعة أيوب

(٢) روى معناه ابن عبد البر باسناد آخر (٢ : ١٤٧ - ١٤٨)

(٣) في ابن عبد البر (٢ : ٣٢) : « وكل ما لم يوافق »

حدثنا عبد الرحمن بن سلمة ثنا أحمد بن خليل ثنا خالد بن رسول ثنا عبد الله بن يونس المرادي ثنا بقي بن مخلد ثنا سحنون والحارث بن مسكين عن ابن القاسم عن مالك : أنه كان يكثر أن يقول : (إن نظرت إلا ظنا وما نحن بمستيقنين) *

وبه إلى خالد قال : سمعت محمد بن عمر بن لبابة يقول أخبرني أبو خالد مالك بن علي القرشي القطني الزاهد — وكان فاضلاً خيراً مجتهداً في العبادة — قال أخبرني القعنبي قال : دخلت على مالك بن أنس في مرضه الذي مات فيه ، فسلمت ثم جلست فرأيت به يبكي ، فقلت : أبا عبد الله ما الذي يبكيك ؟ فقال لي : يا ابن قعنوب ومالي لا أبكي ! ومن أحق بالبكاء مني ! والله لوددت اني ضربت بكل مسألة أفقت فيها برأيي سوطاً سوطاً ، وقد كانت لي السعة فيما قد سبقت اليه ، وليفتي لم أفث بالرأي . أو كما قال (١)

وبه إلى خالد : حدثنا أحمد بن خالد أنا يحيى بن عمر أنا الحارث بن مسكين أنا ابن وهب قال قال لي مالك : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إمام المسلمين وسيد العالمين يسأل عن الشيء فلا يجيب حتى يأتيه الوحي من السماء قال أبو محمد : أفيحل لأحد صح هذا عنده عن النبي صلى الله عليه وسلم الذي عنه أخذنا ديننا ، ثم يفتي بعد ذلك بغير ما أتاه به الوحي ، ويستعمل الرأي والقياس ؟ معاذ الله من ذلك

أخبرنا أحمد بن عمر ثنا أحمد بن محمد بن عيسى ثنا محمد بن غندر ثنا خلف ابن قاسم ثنا أبو الميمون عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن راشد البجلي ثنا أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو ثنا أبو مسهر ثنا سعيد بن عبد العزيز قال : كان إذا سئل لا يجيب حتى يقول : لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ، هذا رأيي والرأي يخطيء ويصيب قال أبو محمد : ويقال لمن قضى بالرأي في الدين فحل به وحرم وأوجب

(١) رواه أيضاً ابن عبد البر (٢ : ١٤٥) من طريق محمد بن عمر بن لبابة بمعناه

أخبرنا عنك في قولك بالرأي : هذا حرام أو هذا واجب ، عن نخبه بأنه حرم هذا أو أوجب هذا ؟ أعنيك أم عن الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ؟ فإن كنت تنخب بذلك عن الله تعالى أو عن رسوله صلى الله عليه وسلم كنت كاذباً عليهما ، لأنك تقول عنهما ما لم يقله الله تعالى ولا نبيه عليه السلام وإن كنت تقول ذلك عن نفسك فقد صرت محللاً ومحرمًا وشارعاً ، وفي هذا ما فيه نعوذ بالله منه . وأيضاً فانك تصير قاضياً على الباري تعالى ومتحكماً عليه أن تلزم في دينه — الذي لم يشرعه سواه — أحكاماً تشرعها أنت ، وفي هذا البرهان كفاية . وبالله تعالى تقييد

حدثنا احمد بن عمر بن أنس ثنا الحسين بن يعقوب ثنا سميد بن مخلون ثنا يونس بن يحيى المغامى ثنا عبد الملك بن حبيب أخبرني ابن الماجشون أنه قال قال مالك بن أنس : من أحدث في هذه الأمة اليوم شيئاً لم يكن عليه سلفها فقد زعم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خان الرسالة ، لأن الله تعالى يقول : (اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً) فما لم يكن يومئذ ديناً لا يكون اليوم ديناً . وقد ذكر الطحاوي عن أبي حنيفة أنه قال : علمنا هذا رأي ، فمن أتانا بخير منه قبلناه .

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا اسمعيل بن اسحق البصري ثنا خالد بن سعد ثنا محمد بن ابراهيم بن حيون الحجارى ثنا عبد الله بن احمد بن حنبل قال سمعت أبي يقول : الحديث الضعيف أحب اليانا من الرأي حدثنا حماد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا عبد الله بن احمد بن حنبل قال : سألت أبي عن الرجل يكون يبلاً لا يجد فيه إلا صاحب حديث لا يعرف صحيحه من سقيم وأصحاب رأى ، فتنزل به النازلة ، من يسأل ؟ فقال أبي : يسأل صاحب الحديث ولا يسأل صاحب الرأي ، ضعيف الحديث أقوى من رأي أبي حنيفة قال أبو محمد : صدق أحمد رحمه الله ، لأن من أخذ بما بلغه عن رسول

الله صلى الله عليه وسلم وهو لا يدري ضعفه ، فقد أجز يقيناً على قصده الى طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم كما أمره الله تعالى . وأما من أخذ برأي أبي حنيفة أو رأي مالك أو غيرهما فقد أخذ بما لم يأمره الله تعالى قط بالاخذ به ، وهذه معصية لا طاعة

وقد تبرأ كل من ترى من الصحابة والتابعين ومن الفقهاء من الرأي ، وندموا على ما قد قدموا منه ، وتبرؤا ممن فلداهم في شيء منه ، فمن أضل ممن دان ربه تعالى برأي قد تمنى الذي رآه أن يضرب عن كل مسألة منه سوطاً ! ولعلها أزيد من عشرة آلاف مسألة ! ومن أضل ممن دان ربه تعالى برأي من قال : من أنانا بخير من رأينا قبلناه ! ولا شك عند كل ذي مسكة عقل من المسلمين أن كلام الله تعالى وكلام محمد صلى الله عليه وسلم خير من رأي أبي حنيفة ومالك . هذا مع ما قد أوردناه في هذا الباب من الاحاديث الصراح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في تحريم الفتيا بالرأي ومن البراهين القاطعة في ذلك . وحسبنا الله ونعم الوكيل

الباب السادس والثلاثون

في إبطال التقليد

قال ابو محمد على بن احمد : اعتقاد المرء قولاً من قولين فصاعداً بما اختلف فيه أهل التمييز المتكلمون في أفانين العلوم — : فانه لا يخلو في اعتقاده ذلك من أحد وجهين : إما أن يكون اعتقده برهان صح عنده ، أو يكون اعتقده بغير برهان صح عنده . فان كان اعتقده برهان صح عنده فلا يخلو أيضاً من أحد وجهين : إما أن يكون اعتقده برهان حق صحيح في ذاته ، وإما أن يكون اعتقده بشيء يظن أنه برهان وليس برهان ، لكنه شغب ونمويه موضوع وضعا غير مستقيم . وقد بينا كل برهان حق صحيح في ذاته في كتابنا الموسوم بالتقريب ، وبينافي كتابنا هذا أن البرهان في الديانة

إنما هو نص القرآن ، أو نص كلام صحيح النقل مسند الى النبي صلى الله عليه وسلم ، أو نتائج مأخوذة من مقدمات صحاح من هذين الوجهين *
وأما القسم الثاني الذي هو شغب يظن أنه برهان وليس برهاناً ، فن أنواعه القياس ، والاخذ بالمرسل ، والمقطوع ، والبلاغ ، ومارواه الضعفاء ، والمنسوخ ، والمخصص ، وكل قضية فاسدة قدمت بالوجوه الموهبة التي قد بيناها في كتاب التقريب *

وأما ما اعتقده المرء بغير برهان صح عنده فانه لا يخلو من أحد وجهين : إما أن يكون اعتقده لشيء استحسنه بهواه ، وفي هذا القسم يقع الرأي والاستحسان ، ودعوى الإلهام . وإما أن يكون اعتقده لأن بعض من دون النبي صلى الله عليه وسلم قال ، وهذا هو التقليد ، وهو مأخوذ من قلدت فلانا الأمر ، أي جعلته كالقلادة في عنقه

وقد استجى قوم من أهل التقليد من فعلهم فيه ، وهم يقرون ببطلان المعنى الذي يقع عليه هذا الاسم ، فقالوا : لا نقلد بل نتبع
قال أبو محمد : ولم يتخلصوا بهذا التمويه من قبيح فعلهم ، لأن المحرم إنما هو المعنى ، فليسموه بأي اسم شاءوا ، فانهم ماداموا أخذين بالقول لأن فلانا قاله دون النبي صلى الله عليه وسلم ، فهم عاصون لله تعالى ، لأنهم اتبعوا من لم يأمرهم الله تعالى باتباعه *

ويكفي من بطلان التقليد أن يقال لمن قلد انسانا بعينه : ما الفرق بينك وبين من قلد غير الذي قلدته ، بل قلد من هو باقرارك أعلم منه وأفضل منه ؟ فان قال بتقليد كل عالم ، كان قد جعل الدين هملاً ، وأوجب الضدين معاً في الفتيا ، هذا مالا انفكاك منه ، لكن شغبوا وأطلوا ، فوجب تقصى شغبهم ، اذ كتابنا هذا كتاب تقص لا كتاب إيجاز . وبالله تعالى تنأيد *

قال أبو محمد : ونحن ذاكرون - ان شاء الله - ماموه به المتأخرون لنصر قولهم في التقليد ، ومبينون بطلان كل ذلك بحول الله وقوته ، ثم نذكر البراهين الضرورية الصحاح على ابطال التقليد جملة . وبالله تعالى التوفيق *

فما شغبوا به أن قال بعضهم: قد روى أن ابن مسعود كان يأخذ بقول عمر قال أبو محمد: وهذا باطل لأن خلاف ابن مسعود لعمر أشهر من أن يتكلف إirاده، وإنما وافقه كما يتوافق أهل الاستدلال فقط، وما نعرف رواية أن ابن مسعود رجّع إلى قول عمر، إلا رواية ضعيفة لا تصح في مسألة واحدة، وهي في مقاسمة الجد الأخوة مرة إلى الثلث ومرة إلى السدس، ولعل نظائر هذه الرواية لو نقصت لم تبلغ أربع مسائل، إنما جاء فيها أيضاً أن ابن مسعود أنفذها بقول عمر، لأن عمر كان الخليفة وابن مسعود أحد عماله فقط *

وأما اختلافهما فلو نقصى لبلغ أزيد من مائة مسألة. وقد ذكرنا بعد هذا بنحو ورفقين سند الحديث المذكور من اتباع ابن مسعود عمر، وبيننا وهي تلك الرواية وسقوطها *

ومما حضرنا ذكره من خلاف ابن مسعود لعمر في أعظم قضاياها وأشهرها ما حدثناه محمد بن سعيد النبطي ثنا أحمد بن عون الله ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن الحكم بن عتيبة (١) عن زيد بن وهب قال: انطلقت أنا ورجل إلى عبد الله ابن مسعود نسأله عن أم الولد، وإذا هو يصلي ورجلان قد اكتنفاه عن يمينه وعن يساره، فلما صلى سألاه الخطاب (٢) فقال لأحدهما: من أقرأك؟ قال: أقرأنيها أبو عمرة أو أبو حكم المزني، وقال الآخر: أقرأنيها عمر بن الخطاب فبكي حتى بل الحصى بدموعه وقال له: اقرأ كما أقرأك عمر، فانه كان للإسلام حصناً حصيناً، يدخل الناس فيه ولا يخرجون منه، فلما أصيب عمر انثلم الحصن فخرج الناس من الإسلام (٣)، قال: وسألته عن أم الولد، فقال: تعمق من نصيب ولدها

(١) بضم الدين وفتح التاء الفوقية والباء، وفي الأصل «عينه» بياءين ونون وهو خطأ

(٢) كذا في الأصل

(٣) هذه القطعة رواها الحاكم في المستدرک (٣: ٩٣) من طريق أبي جيفة عن ابن

قال أبو محمد : فهذا ابن مسعود بهذا السند العجيب الذي لا مغمز فيه — بعد موت عمر على ما في نص هذا الحديث من ذكره موت عمر — بخالفه في أمهات الأولاد ، فلا يراهن حرائر من رأس مال سادتهن ، ولكن من نصيب أولادهن ، كما تعتق على كل أحد أمه إذا ملكها .

ومن ذلك أن ابن مسعود — إلى أن مات — كان يطبق في الصلاة ، وعمر كان يضع اليدين على الركبتين وينهى عن التطبيق ، وكان ابن مسعود يضرب الأيدي لوضعها على الركب . وابن مسعود يقول في الحرام : هي يمين ، وعمر يقول : هي طائفة واحدة . وكان ابن مسعود يقول في رجل زنى بامرأة ثم تزوجها : لا يزالان زانيين ما اجتماعا ، وعمر يأمر الزاني أن يزوج التي زنى بها . وابن مسعود يقول : بيع الأمة طلاقها ، وعمر لا يرى بيعها طلاقا . وبخالفه في قضايا كثيرة جدا *

والعجب كله ممن يحتج بالكذب من أن ابن مسعود كان يقلد عمر ، وهم لا يرون تقليد عمر ولا ابن مسعود في كل أقوالهما ، وإنما يقلدون من لم يقلده . فط ابن مسعود ولا رآه ، كأبي حنيفة ومالك والشافعي ! وحسبك بمقدار من يحتج بمثل هذا في الغباوة والجهل ، وقوله مخالف لما احتج به ! وكيف يجوز أن يقلد ابن مسعود عمر ؟ وقد حدثنا عبد الله بن يوسف

ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا اسحق بن راهويه ثنا عبدة بن سليمان ثنا الأعمش عن أبي وائل شقيق بن سلمة الأسدي عن عبد الله بن مسعود قال : لقد علم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أني أعلمهم بكتاب الله عز وجل ، ولو أعلم

مسعود قال : « أن كان عمر حصنا حصينا يدخل الإسلام فيه ولا يخرج منه ، فلما أصيب عمر انتم الحصن فالإسلام يخرج منه ولا يدخل فيه ، إذا ذكر الصالحون فليلا بعمر » ورواه ابن سعد في الطبقات (ج ٣ ق ١ ص ٢٧٠) عن اسحق الأزرق عن عبد الملك بن أبي سليمان عن واصل الأحدب عن زيد بن وهب مطولا كما في الأصل بمعناه ، ورواه عن الفضل بن عنبسة عن شعبة عن الحكم عن زيد مختصرا .

أن احداً أعلم (به) ^(١) مني لرحلت اليه، قال شقيق : فجلست في حلق ^(٢) أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ، فما سمعت أحداً يرد ذلك عليه (ولا يعيبه) ^(٣) وبه الى مسلم : ثنا أبو كريب (ثنا) ^(٤) يحيى بن آدم ثنا قطبة ^(٥) عن الاعمش عن مسلم عن مسروق عن عبد الله بن مسعود قال : والذي لا آله غيره ما من كتاب الله تعالى سورة إلا أنا أعلم حيث نزلت ، وما من آية إلا أنا أعلم فيما أنزلت ، ولو أعلم أحداً هو أعلم بكتاب الله تعالى مني قبله الا بل لركبت اليه ^(٦) قال أبو محمد : وكان ابن مسعود من الملازمة لرسول الله صلى الله عليه وسلم بحيث قال أبو موسى الاشعري : كنا حينما ونازي ابن مسعود وأمه إلا من أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم من كثرة دخولهم ولزومهم له ^(٧) * وقال أبو مسعود البدرى — وقد قام عبد الله بن مسعود — : ما أعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك بعده أعلم بما أنزل الله تعالى من هذا القام ، فقال أبو موسى : لقد كان يشهد اذا غبنا ، ويؤذن له اذا حجبتنا . روينا هذا بالسند المذكور الى مسلم قال : حدثنا أبو كريب محمد بن العلاء الهمداني ثنا يحيى بن آدم ثنا قطبة ^(٨) عن الاعمش عن مالك بن الحارث عن أبي الأحوص انه سمع أبا مسعود وأبا موسى يقولان ذلك قال أبو محمد : فمن كانت هذه صفته وهو يخبر أنه ما من آية في القرآن إلا وهو يعلم فيما أنزلت ، أيجوز أن يظن به ذو عقل أنه يقلد أحداً من الناس؟!

(٣ و ١) الزيادة في الموضعين من مسلم (٢ : ٢٥١)

(٢) في الاصل « حلقة » وصححناه من مسلم

(٤) سقط من الاصل خطأ

(٥) في الاصل « عطية » وصححناه من مسلم (٢ : ٢٥١ — ٢٥٢) وقطبة بضم القاف وسكون الطاء وفتح الباء الموحدة وهو ابن عبد العزيز بن سياه الاسدي الحناني .

(٦) رواه ابن سعد في الطبقات عن يحيى بن عيسى الرملى عن سفيان عن الاعمش (ج ٢ ق ٢ ص ١٠٤) . والذي قبله رواه أيضاً (ص ١٠٥) عن عفان بن مسلم عن عبد الواحد بن

زياد عن الاعمش (٧) مسلم (٢ : ٢٥١)

(٨) في الاصل « عطية » وهو خطأ

هذا محال ممتنع لا سبيل إليه ، وإنما يقلد من يجهل الحكم في النازلة فيأخذ بقول من يقدر أنه يعلمه ، وكيف يمكن أن يقلد ابن مسعود عمر؟ وقد كان كإحدى ثنا محمد بن سعيد ثنا أحمد بن عون الله ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن بشار بن دار ثنا محمد بن عدى وأبو داود الطيالسي كلاهما عن شعبة عن عمرو بن مرة عن أبي عبيد بن عبد الله بن مسعود عن مسروق قال ما شهدت أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إلا بالاخاذ^(١) ، فلا خاذة تكفي الواحد والاثنين والثلاثة ، والاخاذة تكفي الفئام من الناس ، وإني أتيت عبيد الله بن مسعود وعمر وعثمان ، فوجدت عبيد الله كفافي ، فلزمت عبيد الله (٢)

قال أبو محمد : فقد بين مسروق انه جزيهم فوجد ابن مسعود لا يقصر عن عمر في العلم ، بل كلام مسروق يدل على تقدم ابن مسعود عنده على عمر في العلم ، ولذلك اكتفي به عنه * وقد ذكرنا في باب الاجماع من كتابنا هذا — في باب من ادعى أن الاجماع هو اجماع أهل المدينة — صفة منزلة ابن مسعود عند عمر في العلم في كتابه الى أهل الكوفة .

واحتج بعضهم بأن قال لا بد من التقليد لانك تأتي الجزار فتقلده في انه سمى الله عز وجل ، ويمكن ان يكون لم يسم وهكذا في كل شيء .

قال أبو محمد : المحتج بهذا إما كان بمنزلة الجبر في الجهل ، وإما كان رفيق الدين ، لا يستحي ولا يتقى الله عز وجل ، فيقال له : إن كان ما ذكرت عندك تقليداً ، فقلد كل فاسق وكل قائل ، وقلد اليهود والنصارى فاتبع دينهم ، لأننا كذلك نبتاع اللحم منهم ونصدقهم أنهم سموا الله تعالى على ذبحهم ، كما نبتاعه من المسلم الفاضل ولا فرق ، ولا فصل بين ابقائه من زاهد عابد وبين

(١) في الاصل بالبدال المهمة في الكل وهو خطأ ، والاخاذة بكسر الهمزة وبالحاء والذال المعجمة تن مجتمع الماء شبيهه بالتدبير ، وجمعها اخاذ وأخاذات ، والاخاذ أولى أن يكون جنساً للاخاذة لاجمعا . والمعنى أن فيهم الصغير والكبير والعالم والاعلم . قاله في اللسان

(٢) روى ابن سعد في الطبقات نحوه باسناد آخر (ج ٢ ق ٢ ص ١٤٠)

ابتياعه من يهودي فاسق ، ولا أثره ولا فضيلة لذبيحة العالم الورع على ذبيحة الفاسق الفاجر ، فقلد كل قائل على ظهر الأرض وان اختلفوا ، كما نأكل ذبيحة كل جزار من مؤمن أو ذمي . فان قال بذلك خرج عن الاسلام وكفى مؤونته ، ولزمه ضرورة أن لا يقلد عالماً بعيثه دون من سواه ، كما أنه لا يقلد جزاراً بعيثه دون من سواه ، وإن أبى من ذلك فقد أبطل احتجاجه بتقليد الجزار وغيره ، وسقط تمويهه .

ولكن ليعلم الجاهل أن هذا الذي شغب به هذا المموء - من تصديقنا الجزار والصانيع وبائع سلعة بيده - : ليس تقليداً أصلاً ، وانما صدقناهم لأن النص أمر بتصديقهم ، وقد سأل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن هذه المسألة بعيثها ، فقالوا : « يا رسول الله انه يأتي قوم حديثو عهد بالكفر بذبايح لاندرى أسموا الله تعالى عليها ؟ » فقال عليه السلام : « سموا الله أنتم وكلوا » أو كما قال عليه السلام . وأمر تعالى بأكل طعام أهل الكتاب وذبايحهم . فان أتونا في تقليد رجل بعيثه بنص على ايجاب تقليده ، أو باجماع على ايجاب تقليده ، صرنا اليه واتبعناهم ، ولم يكن ذلك تقليداً حينئذ ، لأن البرهان كان يكون حينئذ قد قام على وجوب اتباعه *

واحتج بعضهم بأن قال : روى عن عمر أنه قال : إني لأستحي من الله عز وجل أن أخالف أبا بكر *

قال أبو محمد : وهذا يبطل من خمسة أوجه : أولها أن هذا حديث مكذوب محذوف ، لا يصح منفرداً هذا اللفظ كما أوردوه ، وانما جاء بلفظ إذا حقق فهو حجة عليهم ، وسنورده عند الفراغ بذكر حججهم ثم الابتداء بالاحتجاج عليهم في هذا الباب ان شاء الله تعالى *

والثاني أن خلاف عمر لأبي بكر أشهر من أن يحمله من له أقل علم

بالروايات . فمن ذلك خلافة اياه في سبي أهل الردة ، سباهم أبو بكر ، وبلغ الخلاف من عمر له أن نقض حكمه في ذلك ، وردهن حرائر الى أهلهم ، إلا من ولدت لسيدها منهن . ومن جملتهم كانت خولة الحنفية أم محمد بن علي (١) * وخالفه في قسمة الأرض المفتوحة ، فكان أبو بكر يرى قسمتها ، وكان عمر يرى ايقافها ولم يقسمها *

وخالفه في المفاضلة أيضا في العطاء ، فكان أبو بكر يرى التسوية ، وكان عمر يرى المفاضلة وفاضل *

ومن أقرب ذلك ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا سليمان بن الأشعث ثنا محمد بن داود بن سفيان وشاذة بن شبيب قالوا ثنا عبد الرزاق ثنا معمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر قال قال عمر : إني إن لا أستخلف فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يستخلف ، وإن أستخلف فإن أبا بكر (قد) (٢) استخلف ، قال ابن عمر : فوالله ما هو إلا أن ذكر رسول الله عليه وسلم (وأبا بكر) (٣) فعلت أنه لا يعدل برسول الله صلى الله عليه وسلم أحداً ، وأنه غير مستخلف

قال أبو محمد : فهذا نص خلاف عمر لأبي بكر فيما ظن أنه فعل النبي صلى الله عليه وسلم . وقد خالفه في فرض الجدة ، وفي غير ذلك كثيراً بالاسانيد الصحاح ، المبطله لقول من قال : إنه كان لا يخالفه *

والثالث أن هذا لو صح كما أورده وموهوبه — وهو لا يصح كذلك — لكان غير موجب لتقليد مالك وأبي حنيفة ، ولا يتمثل في عقل ذي عقل

(١) هي خولة بنت جعفر بن قيس بن مسلمة ، وكانت أمة سوداء من سبي بني حنيفة ولم تكن منهم . أنظر طبقات ابن سعد (٥ : ٦٦)

(٢) (٣) الزيادة في الموضعين من أبي داود (٣ : ٩٣ - ٩٤) ورواه مسلم والترمذي .

وانظر طبقات ابن سعد (ج ٣ ق ١ ص ٢٤٨ - ٢٤٩ و ٢٥٦) والحاكم (٣ : ٩٥)

أن في تقليد عمر لأبي بكر ما يوجب تقليد أهل زماننا لمالك وأبي حنيفة !
فبطل تمويههم بما ذكروا *

والرابع أن المحتج بما ذكرنا عن عمر ينبغي أن يكون أوفح الناس وأقلهم
حياء ، لأنه احتج بما يخالفه ، وانتصر بما يبطله ، لأنه لا يستحي مما استحي
منه عمر ، لأن المحتجين بهذا يخالفون أبا بكر وعمر في أكثر أقوالهما . وقد
ذكرنا خلاف المالكيين لما رووا في الموطأ عن أبي بكر وعمر فيما خلا من
كتابنا ، فأغنى عن ترداد ، وبيننا أنهم رووا عن أبي بكر ست قضايا خالفوه
منها في خمس ، وخالفوا عمر في نحو ثلاثين قضية مما رووا في الموطأ فقط .
فهلا استحميا هذا المحتج مما استحميا منه عمر ! ويلزمه أن يقلد أبا بكر وعمر ،
وإلا فقد أقر على نفسه بترك الحق اذ ترك قول عمر ، وهو يحتج بقوله في
اثبات التقليد *

والخامس أنه لو صح أن عمر قلد - وقد أعاده الله من ذلك - لكان هو
وسائر من خالفه من الصحابة وأبطلوا التقليد واجبا أن ترد أقوالهم الى النص ،
فلا يها شهد النص أخذ به ، والنص يشهد لقول من أبطل التقليد *

واحتجوا بما حدثناه محمد بن سعيد ثنا احمد بن عون الله ثنا قاسم بن
أصبع ثنا الخشني ثنا بندار ثنا غندر ثنا شعبة عن جابر بن يزيد الجعفي عن
الشعبي : أن جندباً ذكر له قول في مسألة من الصلاة لابن مسعود ، فقال جندب :
انه لرجل ما كنت لأدع قوله لقول أحد من الناس * وبه الى الشعبي عن
مسروق قال : كان ستة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يفتون الناس :
ابن مسعود ، وعمر بن الخطاب ، وعلي ، وزيد بن ثابت ، وأبي بن كعب ،
وأبو موسى الأشعري ، وكان ثلاثة منهم يدعون قولهم لقول ثلاثة : كان
عبد الله يدع قوله لقول عمر ، وكان أبو موسى يدع قوله لقول علي ، وكان
زيد يدع قوله لقول أبي بن كعب (١)

قال ابو محمد : وهذا لا حجة لهم فيه لوجوه : أحدها أن راوى هذين الخبرين جابر الجعفي وهو كذاب ، فسقط الاحتجاج به وأيضاً فكذب هذا الحديث الاخير بين ظاهر ، بما هو في الشهرة والصحة كالشمس ، وهو أن خلاف ابن مسعود لعمر أشهر من أن يتكلف ابراده ، وخلاف أبي موسى لملى كذلك ، ومن جملة خلافه إياه امتناعه من بيعته ومن حضور مشاهدته ، وليس في الخلاف أعظم من هذا ، وكذلك خلاف زيد لأبي - في القراءات والقراءات وغير ذلك - أشهر من كل مشتهر ، فوضح كذب جابر في روايته هذه

والثالث أنه لو صح كل هذا لكان عليهم لا لهم ، لأن الذين كان هؤلاء المذكورون يقلدون بزعمهم ، هم غير الذين يقلد هؤلاء المتأخرون اليوم ، فلا حجة لمن قلده مالكا وأبا حنيفة والشافعي فيمن قلده عمر وعلياً وأبياً ، بل هو حجة عليهم ، لأنه إن كان تقليد هؤلاء حقاً ، فتقليد مالك والشافعي وأبي حنيفة باطل ، وإن كان تقليد من تقدم باطلا فتقليد من تأخر أبطأ ، فمن المحال الباطل أن يقلد ابن مسعود عمر أو غيره ، مع ما حدثناه المهلب عن ابن مناس عن ابن مسرور عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب قال سمعت سفيان يحدث عن عاصم بن بهدلة عن زر بن حبيش عن عبد الله بن مسعود أنه كان يقول : اغد عالماً أو متعلماً ولا تغدون إمامة (١) قال ابن وهب : فذكر لي سفيان عن أبي الزعراء عن أبي الاحوص عن ابن مسعود : ان الامعة فيكم الذي يحقّب (٢) دينه الرجال (٣)

(١) بكسر الهمزة وتشديد الميم المفتوحة
(٢) مضارع أحقّب ، من الأرذاف على الحقيقة ، يقال : أحقّب زاده خافه على راحته أي جعله وراءه حقيقة ، والمعنى انه الذي يقلد دينه لكل أحد ، أي يجعل دينه تابعاً لدين غيره بلا حجة ولا برهان ولا روية . مقتبس من اللسان
(٣) رواه ابن عبد البر (١١١ : ٢ - ١١٢) عن عبد الرحمن بن يحيى عن علي بن محمد عن احمد بن داود عن سحنون عن ابن وهب بإسناده ، ولفظه : « اغد عالماً أو متعلماً ولا تغد إمامة فيما بين ذلك . قال ابن وهب : فسألت سفيان عن الامعة فحدثني عن أبي الزعراء

واحتجوا أيضاً بالأعمى يدل على القبلة ، وبالراكب في السفينة يدل الملاحون على القبلة وعلى الوقت

قال ابو محمد : وهذا لا حجة لهم فيه ، لأنه من باب قبول الخبر ، لا من باب قبول الفتوى في الدين بلا دليل ، ولا من باب تحريم أمر كان مباحاً ، أو إيجاب فرض لم يكن واجباً ، أو إسقاط فرض قد وجب . وهذا الذي ذكروا ليس تقليداً ، وإنما هو اخبار ، والناس مجمعون على قبول خبر الواحد في أشياء كثيرة : منها الهدية ، وحال ادخال الزوج على الزوجة ، وقبول (قول) (١) المرأة الذمية والمسامة : أنها طاهر فيستباح وطؤها (٢) بعد تحريره بالحيض وغير ذلك ، فقبول الأعمى لخبر المخبر له عن الوقت والقبلة - اذ وقع له تصديقه - أمر قد قام الدليل على صحته ، بل أكثر هذه الأمور توجب العلم الضروري بالجبلة . وبطل أن يكون ما ذكروا تقليداً

واحتج بعضهم بقول الله تعالى : (واتبع ملة ابراهيم حنيفاً)

قال ابو محمد : وهذا من القحة ما هو ! لان الشيء الذي يأمر به الله ليس تقليداً ولكنه برهان ضروري ، والتقليد إنما هو اتباع من لم يأمرنا عز وجل باتباعه . وإنما التقليد الذي نحالفهم فيه : هو أخذ قول رجل ممن دون

عن أبي الاحوص عن ابن مسعود قال : كنا ندعو الامعة في الجاهلية الذي يدعى الى الطعام فيذهب معه بغيره ، وهو فيكم اليوم المحق دينة الرجال « ثم رواه بإسناد آخر عن يونس عن سفيان وهو ابن عيينة ، وابو الزعراء هو عمرو بن عمرو - ويقال ابن عامر - الجشمي وأبو الاحوص عمه . وفي لسان العرب : « الامعة والامع الذي لا رأى له ولا عزم فهو يتابع كل أحد على رأيه ولا يثبت على شيء والهاء فيه للمبالغة » ثم نقل عن ابن مسعود « كنا نعد في الجاهلية الامعة الذي يتبع الناس الى الطعام من غير أن يدعى » وهذا أدق مما نقله ابن عبد البر . ونقل في اللسان أيضاً عن ابن مسعود : « قيل وما الامعة ؟ قال الذي يقول أنا مع الناس »

(١) لفظ « قول » سقط من الاصل وهو لازم لسياق الكلام

(٢) في الاصل « وطئها » وهو لحن

النبي صلى الله عليه وسلم ، لم يأمرنا ربنا باتباعه بلا دليل يصحح قوله ، لكن لان فلاناً قاله فقط ، فهذا هو الذى يبطل ، ولكن من لا يتقى الله عز وجل - ممن قد بهره الحق ، وعجز عن نصره الباطل ، وأراد استدامة سوقه ، ولا يبالي الى ما أداه ذلك - : أوقع على اعتقاد الحق الذى قد ثبت برهانه اسم التقليد ، فسمى الانقياد لخبر الواحد تقليداً ، وسمى الاجماع تقليداً ، وسمى اتباع النبي صلى الله عليه وسلم فيما أمر باتباعه من ملة ابراهيم عليه السلام تقليداً .

فان أرادوا منا تصحيح هذه المعاني فهي صحاح ، لقيام النص بوجودها ، وان أرادوا أن يتطرقوا بذلك الى تقليد مالك والشافعي وأبي حنيفة فذلك حرام وباطل ، وليس في اتباع ملة ابراهيم ما يوجب اتباع مالك وأبي حنيفة والشافعي ، لأنهم غير ابراهيم المأمور باتباعه ، ولم تؤمر قط باتباع هؤلاء المذكورين ، وانما هذا بمنزلة من سمي الخنزير كبشاً ، وسمى الكبش خنزيراً ، فليس ذلك مما يحل الخنزير ويحرم الكبش . وكذلك انما يحرم اتباع من دون النبي صلى الله عليه وسلم بغير دليل ، ونوجب اتباع ما قام الدليل على وجوب اتباعه ، ولا نلتفت الى من مزج الأسماء ، فسمى الحق تقليداً ، وسمى الباطل اتباعاً . وقد بينا قبل وبعد أن الآفة العظيمة انما دخلت على الناس - وتمكن بهم أهل الشر والفسق والتخليط والفسطة ولبسوا عليهم دينهم - : فن قبل اشتراك الأسماء واشتباكها على المعاني الواقعة تحته ، ولذلك دعونا في كتبنا الى تمييز المعاني ، وتخصيصها بالاسماء المخلقة ، فان وجدنا في اللغة اسما مشتركا حققنا المعاني التي تقع تحته ، وميزنا كل معنى منها بمحدوده التي هي صفاته التي لا يشاركه فيها سائر المعاني ، حتى يلوح البيان ، فيهلك من هلك عن بينة ، ويحيى من حي عن بينة ، والله تعالى يلبس على من لبس على الناس . وبالله تعالى التوفيق .

واحتجوا بما حدثناه محمد بن سعيد بن نبات ثنا احمد بن عون الله ثنا

قاسم بن اصبغ ثنا الحشفي ثنا بندار ثنا غندر ثنا شعبة ثنا عمرو بن مرة (١) عن حصين عن ابن أبي ليلى: قال: «حدثنا أصحابنا أنهم كانوا اذا صلوا مع النبي صلى الله عليه وسلم فدخل الرجل أشاروا اليه فقضى ما سبق به ، فكانوا من بين قائم وراكع وقاعد ومصل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حتى جاء معاذ فقال : لا أراه على حال إلا كنت معه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان معاذاً قد سن لكم سنة فكذاك فافعلوا (٢)»

(١) في الاصل (عمرو بن مرة) وهو خطأ

(٢) هذا الحديث جزء من حديث طويل عن معاذ : « أحببت الصلاة ثلاثة أحوال وأحبل الصيام ثلاثة أحوال » رواه احمد في المسند (٥ : ٢٤٦) مطولا عن أبي النضر ويزيد بن هرون عن المسعودي عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ ، وفيه بدء الاذان ، وروى هذا الجزء فقط (٥ : ٢٣٣) عن عبد الصمد عن عبد العزيز بن مسلم عن الحصين عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ ، ورواه أبو داود مطولا (١ : ١٩٣) من طريق شعبة عن عمرو بن مرة قال : « سمعت ابن أبي ليلى قال : وحدثنا أصحابنا » الخ .. وفي اثنا عشر ما يدل على أن عمرو بن مرة سمعه أيضا من حصين بن عبد الرحمن — وهو أصغر منه — عن ابن أبي ليلى ، وقد تسكعوا كثيرا في قول ابن أبي ليلى : « وحدثنا أصحابنا » لانه لم يدرك معاذاً وان أدرك كثيرا من الصحابة ، ولكن قد ورد التصريح بأنه روى هذا الحديث عن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، فروى البيهقي في السنن الكبرى (١ : ٤٢٠) من طريق وكيع عن الاعمش عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : « حدثنا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم » فذكر بعضه مختصرا . وكذلك روى الطحاوي في معاني الآثار (١ : ٧٩) من طريق وكيع ، وأعله البيهقي بأن في روايات أخرى عن عبد الرحمن عن معاذ ، وفي غيرها عن عبد الرحمن عن عبد الله بن زيد وأنه لم يدركهما ، وتعليقه ابن الترمذي فقال : « الطريق الاول الذي ذكره البيهقي رجاله على شرط الصحيح ، وقد صرح فيه ابن أبي ليلى بأن أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم حدثوه ، فهو متصل ، لما عرف من مذاهب أهل السنة في عدالة الصحابة رضي الله عنهم ، وان جملة الاسماء غير ضارة ، وقال ابن حزم : هذا اسناد في غاية الصحة » ونقل ابن حجر في التلخيص (ص ٧٥) عن ابن أبي شيبة وابن خزيمة « ثنا أصحاب محمد » وقال : « قنعين الاحمال الاول ، ولهذا صححها ابن حزم وابن دقيق العيد » ولا ندرى أين صحح المؤلف هذا ولعله في الهلبي في أبواب الاذان ، فلئن كان هذا فان شأنه لعجب ! فالحديث واحد ، وطرقه متعددة ، وبعضهم يرويه

قال أبو محمد : وهذا حديث كما ترى ، لم يذكر ابن أبي ليلى من حديثه به والضمير الذي في « كانوا » لا يبان فيه أنه راجع الى المحدثين لابن أبي ليلى ، بل لعله راجع الى الصحابة غير المحدثين لابن أبي ليلى ، ولا تؤخذ الحقائق بالشكوك . (١)

وحتى لو صح هذا الحديث لما كانت فيه حجة لوجهين : أحدهما أن الذين يقلدونهم غير معاذ ، فلو صح تقليد معاذ (٢) ما كان ذلك إلا مبطلا لتقليد مالك وأبي حنيفة والشافعي . والثاني أن فعل معاذ لم يصير سنة إلا حيث أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحين أمر به ، لا بفعل معاذ ، ويكون حينئذ معنى أن معاذاً سن سنة ، أى فعل فعلاً جعله الله لكم سنة ، فانما صار سنة حين أمر به عليه السلام فقط ، مع أنه حديث مرسل لا يحتج به وقد روينا عن معاذ ما يبطل ظن الظان في هذا الحديث وما يبطل به التقليد ، وهو ما حدثنا محمد بن سعيد النبائي ثنا أحمد بن عون الله ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخثني ثنا محمد بن بشار بن دار ثنا غندر ثنا شعبة قال أنبأني عمرو بن مرة قال سمعت عبد الله بن سلمة يقول : قال معاذ ابن جبل : يا معشر العرب كيف تصنعون بثلاث ؟ دنيا تقطع أعناقكم ، وزلة عالم ، وجدال المنافق بالقرآن ؟ فسكتوا ، فقال معاذ : أما العالم فإن اهتدى فلا تقلدوه دينكم ، وإن افتنن فلا تقطعوا منه أناتكم ، فإن المؤمن — أو قال المسلم — يفتن ثم يتوب ، وأما القرآن فإن له مناراً كمنار الطريق ، لا يخفى

كاملاً وغيره مختصر ، والمتبع لجميع طرقه وما ورد من ألفاظه يملؤه اليقين بأنه حديث واحد صحيح ، وإن عبد الرحمن سمعه من الصحابة عن قصة معاذ وعبد الله بن يزيد ، وكان تارة يستند اليهما على اعتبار أنه سمعه مستند اليهما ، فإن كان في الظاهر مرسل فهو في الحقيقة موصول ، وهذا تحقيق دقيق . والحمد لله

(١) كلا ، بل صريح الرواية يدل على أن الذين أخبروا ابن أبي ليلى هم الذين صلوا والسياق واضح المراد منه . وليس في صحة هذا حجة على صحة التقليد كما قال المؤلف (٢) في الاصل « تقايد غير معاذ » وهو يخالف المعنى المراد فلذلك حذفنا لفظ « غير »

على أحد ، فما علمتم منه فلا تسألوا عنه أحداً ، وما لم تعلموا فكلوا إلى عالمه ،
وأما الدنيا فمن جعل الله غناه في قلبه فقد أفلح ، ومن لا فليست بنافعة دنياه (١)
قال أبو محمد : رحم الله معاذاً ، لقد صدع بالحق ، ونهى عن التقليد
في كل شيء ، وأمر باتباع ظاهر القرآن ، وأن لا يبالي من خالف فيه ، وأمر
بالتوقف فيما أشكل . وهذا نص مذهبنا . وبالله تعالى التوفيق

ومن العجب احتجاجهم بهذا الخبر ، ولا يدرى أحد لماذا ! فإن كانوا
أرادوا بذلك تقليد معاذ وأنه كان يسن السنن ، فقد جاء عنه أنه كان يورث
المسلم من الكافر فيقلدوه ، وإلا فقد لعبوا بدينهم ، وإن كانوا يحتجون به
في إيجاب تقليد أبي حنيفة ومالك والشافعي ، فهذا حق ما سمع بأظرف منه !
وأين تقليد معاذ من تقليد هؤلاء !

واحتج بعضهم بقوله تعالى : (محمد رسول الله والذين معه أشداء على
الكفار رحماء بينهم) الآية وبقوله تعالى : (لقد رضى الله عن المؤمنين إذ
يمايعونك تحت الشجرة) وبقوله تعالى : (وكلا وعد الله الحسنى) وبقوله
عز وجل : (والسابقون الاولون من المهاجرين والانصار) . فقالوا : من أثنى
الله تعالى عليه فقله أبعد من الخطأ وأقرب من الصواب *

واحتجوا بقوله صلى الله عليه وسلم : « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء
الراشدين من بعدى » (٢) وبما روي عنه عليه السلام من الحديث الذي فيه :
« اقتدوا بالذين من بعدى أبي بكر وعمر » (٣) وقالوا : إن الصحابة رضي
الله عنهم شهدوا الوحي فهم أعلم بما شهدوا ، وقال بعضهم : قول الخلفاء من
الصحابة حكم ، وحكمهم لا يجب أن ينقض *

واحتجوا بقوله تعالى : (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الامر

(١) هذا اسناد صحيح ، ورواه ابن عبد البر (٢ : ١١١) من طريق عبد الرحمن
ابن مهدي عن شعبة بهذا الاسناد ، ورواه أيضاً من قول سليمان كقول معاذ .
(٢) سيأتي الكلام عليه (٣) سيأتي أيضاً

منكم) وبما روي من : « أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم (١) » قال أبو محمد : كل هذا لا حجة لهم فيه ، بل الآيات التي ذكرنا حجة عليهم ، أما قوله تعالى : (محمد رسول الله والذين معه أشداء) الآية ، وقوله : (لقد رضي الله عن المؤمنين) الآية ، وقوله تعالى : (وكلا وعد الله الحسنى) وقوله تعالى : (والسابقون الاولون من المهاجرين والانصار) — فانما هذا كله ثناء عليهم ، رضوان الله عليهم ، ولم ننزع في الثناء عليهم والله الحمد ، بل نحن أشد توقيراً لهم ، وأعلم بحقوقهم من هؤلاء المحتجين بهذه الآيات في غير مواضعها ، لاننا نحن انما تركنا أقوال الصحابة لقول محمد صلى الله عليه وسلم الذي يجب من حقه عليه السلام عليهم ، كالذي يجب من حقه علينا ولا فرق ، والذي ألزموا طاعته كما ألزمناها سواء سواء . وهم انما تركوا أقوال الصحابة — الذين احتجوا في فضلهم بما ذكرنا — لقول أبي حنيفة ومالك والشافعي وانما قلنا نحن : ليس وجوب الثناء عليهم بموجب أن يقلدوا . إذ قد ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أبا بكر وعمر — اللذين هما أفضل رجالهم بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم — قد أخطأ ، كما حدثنا حماد بن أحمد ثنا عبد الله بن إبراهيم ثنا أبو زيد المروزي ثنا الفريري ثنا البخاري ثنا إبراهيم بن موسى ثنا هشام بن يوسف أن ابن جريج أخبرهم عن ابن أبي مليكة أن عبد الله بن الزبير أخبرهم : « أنه قدم ركب من بني تميم على النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال أبو بكر : أمر القعقاع بن معبد بن زرارة ، قال عمر : بل أمر الاقرع بن حابس ، فقال أبو بكر : ما أردت إلا خلافي ، قال عمر : ما أردت خلافاً ، فماريا حتى ارتفعت أصواتهما ، فنزل في ذلك : (٢) (يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي ولا تجهروا له بالقول كجهر

(١) سيأتي أيضاً ان شاء الله (٢) الذي في البخاري (٢) : ٢٦٦ (يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله) ، ولم يذكر باقي الآيات .

بعضكم لبعض أن تحبب أعمالكم وأنتم لا تشعرون) حتى انتقضت « يعني الآية (١) *

قال البخاري : ثنا محمد بن مقاتل ثنا وكيع عن نافع بن عمر عن ابن أبي مليكة قال قال ابن الزبير : فكان عمر بعد إذا حدث النبي صلى الله عليه وسلم (بحديث) (٢) حدثه كأخي السرار ، لم يسمعه حتى يستفهمه . قال البخاري : ثنا يسرة بن صفوان بن جميل (٣) ثنا نافع بن عمر (٤) عن ابن أبي مليكة قال : كاد الخيران يهلكان : أبو بكر وعمر (٥) ، رفعا أصواتهما عند رسول الله صلى الله عليه وسلم *

وكما حدثنا عبد الله بن ربيع عن محمد بن اسحق بن السليم عن ابن الاعرابي عن أبي داود قال ثنا محمد بن يحيى بن فارس ثنا عبد الرزاق - كتبه من كتابه - قال أنا معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس قال : كان أبو هريرة يحدث : « أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : اني أريت الليلة رؤيا ، فعبها أبو بكر ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أصبت بعضها وأخطأت بعضها ، فقال : أقسمت يا رسول الله - بابي أنت (٦) - لتحدثني بالذي (٧) أخطأت فيه ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لا تقسم (٨) » *

قال أبو محمد : فمن أخطأ فغير جائز أن يؤخذ قوله بغير برهان يصححه ، والنبي صلى الله عليه وسلم إذا كان منه - على طريق ارادة الخبر - ما لا يوافق ارادة ربه تعالى ، لم يقره تعالى على ذلك حتى يبين له . وأما أبو بكر رضي

(١) في الاصل « معنى الآية » وليس له معنى . (٢) زيادة من البخاري (٣ : ٣١١ - ٣١٢)
 (٣) « يسرة » بالياء المشناة والسين المهملة المفتوحتين (٤) في الاصل « نافع مولى ابن عمر » وهو خطأ صححه من البخاري (٢ : ٣٦٥) ومن كتب التراجم (٥) في البخاري « كاد الخيران أن يهلكا : أبا بكر وعمر (٦) لفظ « بأن أنت » ليس في أبي داود (٧) في أبي داود « ما الذي » (٨) هو حديث طويل في أبي داود (٤ : ٣٣٨) واختصره المؤلف . ورواه البخاري (٣ : ٢٧٥) ومسلم (٢ : ٢٠٢) وغيرهما .

الله عنه فقد رام من النبي صلى الله عليه وسلم أن يبين له وجه خطئه فيما عبر، فلم يفعل عليه السلام*

وأما ما تعلقوا به مما روى عنه صلى الله عليه وسلم من قوله لا أبي بكر وعمر : « لولا اختلافكما على ما خالفكما » فأول ذلك أن هذا خبر لا يصح ، ولو صح لكان حجة في إبطال تقليدهما ، لأن الأمر الموجود فيهما منع رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأخذ برأيهما في أمور الدنيا ، ففرض علينا اتباعه عليه السلام ، وأن لا نأخذ بقولهما في أمور الشريعة . وهذا بين وأما قوله عليه السلام : « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين (١) » فقد علمنا أنه عليه السلام لا يأمر بما لا يقدر عليه ، ووجدنا الخلفاء الراشدين بعده عليه السلام قد اختلفوا اختلافا شديدا ، فلا بد من أحد ثلاثة أوجه لا رابع لها : إما أن نأخذ بكل ما اختلفوا فيه ، وهذا ما لا سبيل إليه ، ولا يقدر أحد عليه ، إذ فيه الشيء وضده ، ولا سبيل إلى أن يورث أحد الجدة دون الأخوة ، بقول أبي بكر وعائشة ، ويورثه الثلث فقط وباقي ذلك للأخوة على قول عمر ، ويورثه السادس وباقيه للأخوة على مذهب علي ، وهكذا في كل ما اختلفوا فيه ، فبطل هذا الوجه ، لانه ليس في استطاعة الناس أن يفعلوه . فهذا وجه *

أو يكون مباحا لنا أن نأخذ بأبي ذلك شئنا ، وهذا خروج عن الاسلام ، لأنه يوجب أن يكون دين الله تعالى موكولا إلى اختيارنا ، فيحرم كل واحد منا ما يشاء ويحل ما يشاء ، ويحرم أحدنا ما يحلله الآخر ، وقول الله

(١) رواه الامام أحمد في مسنده مطولا بأسانيد مختلفة (ج ٤ ص ١٢٦ - ١٢٧)
ورواه أبو داود في سننه عن أحمد (ج ٤ ص ٣٢٩ - ٣٣٠) ورواه الدارمي (ص ٩٨)
ورواه الحاكم في المستدرک بأسانيد مختلفة (ج ١ ص ٩٥ - ٩٨) ورواه الترمذي (ج ٢ ص ١١٢ - ١١٣) ورواه ابن ماجه (ج ١ ص ١٠ - ١١) ونسبه الحاكم في المستدرک إلى كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة للبخاري - وهو غير كتاب الاعتصام الذي هو أحد أبواب الجامع الصحيح - وصححه الترمذي والحاكم ووافقه الذهبي

تعالى : (اليوم اكملت لكم دينكم) وقوله تعالى : (تلك حدود الله فلا تعتدوها)
وقوله تعالى : (ولا تنازعوا) - يبطل هذا الوجه الفاسد ، ويوجب أن
ما كان حراماً حينئذ فهو حرام الى يوم القيامة ، وما كان واجباً يومئذ فهو
واجب الى يوم القيامة ، وما كان حلالاً يومئذ فهو حلال الى يوم القيامة
وأيضاً فلو كان هذا ، لكاننا اذا أخذنا بقول الواحد منهم فقد تركنا
قول الآخر منهم ، ولا بد من ذلك ، فليست حينئذ متبعين لستهم ، فقد حصلنا
في خلاف الحديث المذكور وحصلوا فيه شأواً أو أبوا . ولقد أذكرنا هذا
مفتياً كان عندنا بالاندلس ، وكان جاهلاً ، فكانت عادته أن يتقدمه رجلان ،
كان مدار الفتيا عليهما في ذلك الوقت ، فكان يكتب تحت فتياهما : أقول
بما قاله الشيخان ، فقضى أن دينك الشيخين اختلفا ، فلما كتب تحت فتياهما
ما ذكرنا ، قال له بعض من حضر : إن الشيخين اختلفا ؟! فقال : وأنا
أختلف باختلافهما !!

قال أبو محمد : فاذ قد بطل هذان الوجهان فلم يبق الا الوجه الثالث ،
وهو أخذ ما أجمعوا عليه ، وليس ذلك الا فيما أجمع عليه سائر الصحابة
رضوان الله عليهم معهم ، وفي تتبعهم سنن النبي صلى الله عليه وسلم والقول بها
وأيضاً فان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ أمر باتباع سنن الخلفاء
الراشدين لا يخلو ضرورة من أحد وجهين : إما أن يكون عليه السلام أباح
أن يسنوا سنننا غير سننه ، فهذا ما لا يقوله مسلم ، ومن أجاز هذا فقد كفر
وارتد وحل دمه وماله ، لان الدين كله إما واجب أو غير واجب ، وإما حرام
وإما حلال ، لا قسم في الديانة غير هذه الاقسام أصلاً ، فمن أباح أن يكون للخلفاء
الراشدين سنة لم يسنها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقد أباح أن يحرموا
شيئاً كان حلالاً على عهد عليه السلام الى أن مات ، أو أن يحلوا شيئاً حرمه
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو أن يوجبوا فريضة لم يوجبها رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، أو أن يسقطوا فريضة فرضها رسول الله صلى الله عليه

وسلم ولم يسقطها الى أن مات ، وكل هذه الوجوه من جوز منها شيئاً فهو كافر مشرك باجماع الامة كلها - بلا خلاف . وبالله تعالى التوفيق . فهذا الوجه قد بطل والله الحمد *

وإما أن يكون أمر باتباعهم في اقتدائهم بسنته عليه السلام ، فهكذا نقول ، ليس بمحتمل هذا الحديث وجهاً غير هذا أصلاً * وقال بعضهم : إنما نتبعهم فيما لا سنة فيه .

قال أبو محمد : واذا لم يبق الا هذا فقد سقط شغبهم ، وليس في العالم شيء الا وفيه سنة منصوصة ، وقد بينا هذا في باب ابطال القياس من كتابنا هذا . وبالله تعالى التوفيق .

واحتجوا بما أخبرناه عبد الله بن ربيع قال ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب أنا محمد بن بشار ثنا أبو عامر ثنا سفيان - هو الثوري - عن الشيباني - هو أبو اسحق - عن الشعبي عن شريح أنه كتب الى عمر يسأله فكتب اليه : أن أقض بما في كتاب الله ، فإن لم يكن في كتاب الله فبسنة (١) رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإن لم يكن في كتاب الله ولا في (٢) سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقض بما قضى به الصالحون ، فإن لم يكن في كتاب الله ولا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقض فيه الصالحون فإن شئت فتقدم وإن شئت فتأخر ، ولا أرى التأخر إلا خيراً لك والسلام (عليكم) (٣)

قال أبو محمد : وهذا عليهم لا لهم ، لأن عمر لم يقل بما قضى به بعض الصالحين ، وإنما قال : ما قضى به الصالحون ، فهذا هو اجماع جميع الصالحين ، وفي هذا الحديث اباحة عمر ترك الحكم بالقياس واختياره لذلك .

(١) في الاصل « فسنة » بدون باء الجر ، وصحناه من النسائي (٢ : ٣٠٦)

(٢) حرف « في » زدناه من النسائي (٣) كلمة « عليكم » زدناها من النسائي

ويقال لهم - في احتجاجهم بما روى من الامر بالزام سنة الخلفاء الراشدين المهديين - : هذا حجة عليكم ، لان سنة الخلفاء الراشدين المهديين كلهم - بلا خلاف منهم - أن لا يقلدوا أحداً ، وأن لا يقلد بعضهم بعضاً ، وأن يطلبوا سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث وجدوها فينصرفوا اليها ويعملوا بها ، وقد أنكر عمر رضى الله عنه أشد الانكار على رجل سأله عن مسألة في الحج ، فلما أفتاه قال له الرجل : هكذا أفتانى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فضربه عمر بالدرة وقال له : سألتنى عن شئ قد أفتى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلي أخافه . رويناه من طريق عبد الرزاق * وقال عمر رضى الله عنه : ان رأى منا هو التكلف ، وان رأى من النبى صلى الله عليه وسلم كان حقاً .

قال أبو محمد : فمن كان متبعاً لهم فليتبهم في هذا الذى اتفقوا فيه من ترك التقليد ، وفيما أجمعوا عليه من اتباع سنن النبى صلى الله عليه وسلم ، وفيما نهوا عنه من التكلف ، فانه يوافق بذلك الحق وقول الله تعالى وقول رسوله عليه السلام ، وهؤلاء الخلفاء قد خالفهم من في عصرهم ، فقد خالف عمر زيد وعلى وغيرهما ، وخالف عثمان عمر ، وخالف عمر أبا بكر في قضايا كثيرة ، فما منهم أحد قال لمن خافه : لم خالفتنى وأنا امام ؟ فلو كان تقليدهم واجباً لما تركوا أحداً يعمل بغير الواجب *

وأما تمويه من احتج بقوله تعالى : (وأولى الأمر منكم) فهذه الآية مبطله للتقليد ابطالا لا خفاء به ، وهي أعظم الحجج عليهم ، لأنه تعالى انما أمر بطاعتهم فيما نقلوه اليها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لاني غير ذلك (١) وان قالوا : بل فيما قالوه باجتهادهم ، قلنا : قد سلف منا ابطال هذا الظن ، ثم لو سلم ذلك لما وجب ذلك الا في جميعهم ، لاني بعضهم ، لأن الله عز وجل لم يقل وبعض أولي الأمر منكم ، وانما أمرنا باتباع أولي الأمر منا ، وهم أهل العلم كلهم ، فاذا أجمعوا على أمرنا

(١) هذا خطأ في تفسير معنى أولى الأمر . وقد بينا ذلك في هامش « ج ٤ ص ١٣٥ » من هذا الكتاب

فلا خلاف في وجوب اتباعهم ، وقد بين تعالى ذلك في الآية نفسها ، ولم يدعنا في لبس ، فقال تعالى : (فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول) فأسقط تعالى عند التنازع الرد الى أولى الامر ، وأوجب الرد الى القرآن والسنة فقط ، وانما أمر بطاعة أولى الأمر منا ما لم يكن تنازع . وهذا هو قولنا .
ولله الحمد *

وأما الرواية : « إن معاذاً سن لكم » فقد قلنا : انه حديث لا يصح سند ، ولو صح لما كانت لهم فيه حجة ، لان الدخول مع الامام كيف وجد ليس من قبل أن معاذاً فعله ، لكن من قبل أن النبي صلى الله عليه وسلم صوبه وأمر به ، بقوله عليه السلام : « ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا » وإلا فقد فعل معاذ في تطويل الصلاة أمراً غضب منه عليه السلام ونهاه عن العودة ، فلو كان ما فعل معاذ سنة ، لكان تطويله الصلاة إذ أم الناس سنة ، وهذا خطأ ، فصح أنه ليس فعل معاذ ولا غيره سنة إلا حتى يأمر بها النبي صلى الله عليه وسلم ويصححها . وهذا قولنا لا قولهم *

وأما الرواية : « اقتدوا بالذين من بعدي » حديث لا يصح ، لانه مروي عن مولى لربعي مجهول^(٣) ، وعن المفضل الضبي وليس بحجة ، كما حدثنا احمد بن محمد بن الجصور ثنا أحمد بن الفضل الدينوري ثنا محمد بن جرير ثنا عبد الرحمن بن الاسود الطفاوي ثنا محمد بن كثير الملائي ثنا المفضل الضبي عن ضرار بن

(١) كلا بل هو حديث صحيح رواه الترمذي (ج ٢ ص ٢٩٠) وقال « حديث حسن » وهلال مولى ربعي ذكره ابن حبان في الثقات . وقد اختلف فيه على عبد الملك ابن عمير فقال بعضهم « عن عبد الملك عن ربعي بن حراش » ، وقال بعضهم « عن عبد الملك عن هلال مولى ربعي عن ربعي » والاول أصح وأكثر ، وقد اختلف هذا الاختلاف في رواية سفيان الثوري وسفيان بن عيينة عن عبد الملك بن عمير . ولذلك قال الحاكم في المستدرک بعد أن رواه بأسانيد كثيرة : « هذا حديث من أجل ما روى قى فضائل الشيخين ، وقد أقام هذا الاسناد عن الثوري ومسلم بن يحيى الخافى وأقامه أيضاً عن مسلم وكيع وحفص بن عمر الايلي ، ثم قصر بروايته عن ابن عيينة الحميدي وغيره وأقام الاسناد عن ابن عيينة اسحق بن عيسى الطباع فنبت بما ذكرنا صحة هذا الحديث » (ج ٣ ص ٧٥) ووافقه الذهبي على تصحيحه

مرة عن عبد الله بن أبي الهذيل العتري عن جدته عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اقتدوا بالذين من بعدى أبى بكر وعمر ، واهتدوا بهدى عمار ، وتمسكوا بعهد ابن أم عبد » *

وكما حدثناه أحمد بن قاسم قال ثنا أبي قاسم بن محمد بن قاسم بن أصبغ قال حدثني قاسم بن أصبغ ثنا اسماعيل بن اسحق القاضي ثنا محمد بن كثير أنا سفيان الثوري عن عبد الملك بن عمير عن مولى لربعي عن ربعي عن حذيفة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اقتدوا بالذين من بعدى أبى بكر وعمر ، واهتدوا بهدى عمار ، وتمسكوا بعهد ابن أم عبد » * وأخذناه أيضا عن بعض أصحابنا عن القاضي أبي الوليد بن القرضي عن ابن الدخيل عن العقيلي ثنا محمد بن اسماعيل ثنا محمد بن فضيل ثنا وكيع ثنا سالم المرادي عن عمرو بن هرم عن ربعي بن حراش وأبى عبد الله رجل من أصحاب حذيفة عن حذيفة *

قال أبو محمد : سالم ضعيف ، (١) وقد سمي بعضهم المولى فقال : هلال مولى ربعي ، وهو مجهول لا يعرف من هو أصلا ، ولو صح لكان عليهم لاهم ، لأنهم - نعتي أصحاب مالك وأبى حنيفة والشافعي - أتوا الناس لا أبى بكر وعمر ، وقد بينا أن أصحاب مالك خالفوا أبى بكر مما رووا في الموطأ خاصة في خمسة مواضع ، وخالفوا عمر في نحو ثلاثين قضية مما رووا في الموطأ خاصة ، وقد ذكرنا أيضا أن عمر وأبى بكر اختلفا ، وأن أتباعهما فيما اختلفا فيه متمذرن متمنع لا يقدر عليه أحد *

وإنما الصحيح في هذا الباب ما ناولنيه بعض أصحابنا وحدثنيه أيضا

(١) هو سالم بن عبد الواحد المرادي الأنعمي أبو العلاء ضعفه ابن معين ، وذكره ابن حبان في الثقات ووثقه المجلي وقال الطحاوي « مقبول الحديث » وروايته هذه رواها الترمذي (٢ : ٢٩٠)

يوسف بن عبد الله بن عبد البر النخعي كلاهما عن أبي الوليد عبد الله بن يوسف القاضي عن ابن الدخيل عن العقيلي ثنا محمد بن اسماعيل ثنا اسماعيل بن أبي أويس عن عبد الله بن أبي عبد الله البصري وثور بن زيد الديلمي عن عكرمة عن ابن عباس قال قال النبي صلى الله عليه وسلم : « اعقلوا أيها الناس قولي ، فقد بلغت ، وقد تركت فيكم أيها الناس ما إن اعتصمتم به فلن تضلوا : كتاب الله وسنة نبيه » *

وبه الى العقيلي ثنا موسى بن اسحق ثنا محمد بن عبيد المحاربي ثنا صالح بن موسى الطلحي عن عبد العزيز بن رفيع عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اني قد خلفت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما أبدا ما أخذتم بهما أو عملتم بهما : كتاب الله وسنتي ، ولم يتفرقا حتى يردا عليّ الخوض » *

وأما الرواية : « أصحابي كالنجوم » فرواية ساقطة ، وهذا حديث حديثه أبو العباس أحمد بن عمر بن انس المذري قال أنا أبو ذر عبد بن أحمد بن محمد الهروي الانصاري قال أنا علي بن عمر بن أحمد الدار قطني ثنا القاضي أحمد بن كامل خلف ثنا عبد الله بن روح ثنا سلام بن سليمان ثنا الحارث بن غصين عن الاعمش عن أبي سفيان عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أصحابي كالنجوم ، بأيهم اقتديتم اهتديتم » قال أبو محمد : أبو سفيان ضعيف ، (١) والحارث بن غصين (٢) هذا هو أبو وهب الثقفي ، وسلام بن سليمان (٣) يروي الأحاديث الموضوعة ، وهذا منها بلا شك ، فهذه رواية

(١) هو طلحة بن نافع القرشي الواسطي وليس بضعيف قال الزار : « هو في نفسه ثقة »

(٢) بضم الغين المعجمة وفتح الصاد المهملة . والحارث هذا ذكره الطوسي في رجال الشيعة وابن حبان في الثقات وله ترجمة في لسان الميزان

(٣) في الهذيل « سلام بن سلم ويقال ابن سليم أو ابن سليمان والصواب الاول » . وفي لسان الميزان في ترجمة الحارث بن غصين « وعنه سلام بن سليم » فهو هو . قال ابن حبان « روى عن الثقات الموضوعات كانه كان المتعمد لها » وقال أبو نعيم في الحلية « متروك بالاتفاق » مات في حدود سنة ١٧٧

ساقطة من طريق ضعف اسنادها *

وكتب الى أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النخعي : ان هذا الحديث روى أيضا من طريق عبد الرحيم بن زيد العمى عن أبيه عن سميد ابن المسيب عن ابن عمر ، ومن طريق حمزة الجزري عن نافع عن ابن عمر * قال : وعبد الرحيم بن زيد وأبوه متركوكان ، وحمزة الجزري مجهول *

وكتب الى النخعي حدثنا محمد بن ابراهيم بن سميد أن أبا عبد بن مفرج حدثهم قال ثنا محمد بن أيوب الصموت قال قال لنا البزار : وأما ما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم » فهذا الكلام لا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم *

قال ابو محمد : فقد ظهر أن هذه الرواية لا تثبت أصلا ، بل لا شك أنها مكذوبة ، لأن الله تعالى يقول في صفة نبيه صلى الله عليه وسلم : (وما ينطق عن الهوى ان هو إلا وحي يوحى) فإذا كان كلامه عليه السلام في الشريعة حقا كله وواجبا ، (١) فهو من الله تعالى بلا شك ، وما كان من الله تعالى فلا اختلاف فيه ، بقوله تعالى : (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا) ، وقد نهى تعالى عن التفرق والاختلاف بقوله : (ولا تنازعوا) ، فمن المحال أن يأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم باتباع كل قائل من الصحابة رضى الله عنهم ، وفيهم من يحلل الشيء ، وغيره منهم يحرمه ، ولو كان ذلك لكان بيع الخمر حلالا اقتداء بسمرة بن جنوب ، ولكان أكل البرد للصائم حلالا اقتداء بأبي طلحة ، وحراما اقتداء بغيره منهم ، ولكان ترك الفسل من الاكسال واجبا اقتداء بعلي وعثمان وطلحة وأبي أيوب وأبي بن كعب ، وحراما اقتداء بمعاشة وابن عمر ، ولكان بيع الثمر قبل ظهور الطيب فيها حلالا اقتداء بعمر ، حراما اقتداء بغيره منهم ، وكل هذا مروى عندنا بالاسانيد

الصحية ، تركناها خوف التطويل بها ، وقد بينا أننا اخبرناه عليه السلام أبا بكر بأنه أخطأ *

وقد كان الصحابة يقولون بأرائهم في عصره عليه السلام ، فيبلغه ذلك ، فيصوب المصيب ويخطئ الخطيئ ، فذلك بعد موته عليه السلام أفشى وأكثر . فمن ذلك فتيا أبي السنابل لسبيعة الاسمية بأن عليها في العدة آخر الاجلين ، فأنكر عليه السلام ذلك ، وأخبر أن فتياه باطل . وقد أفنى بعض الصحابة - وهو عليه السلام حتى - بأن على الزاني غير المحصن الرجم ، حتى افتداه والده بمائة شاة ووليدة ، فأبطل عليه السلام ذلك الصالح وفسخه . وذكر عليه السلام السبعين ألفاً من أمته يدخلون الجنة وجوههم كالقمر ليلة البدر ، فقال بعض الصحابة : هم قوم ولدوا على الاسلام ، فخطأ النبي صلى الله عليه وسلم قائل ذلك . وقالوا - إذ نام النبي صلى الله عليه وسلم عن صلاة الصبح - : ما كفارة ما صنعنا ؟ فأنكر النبي صلى الله عليه وسلم قولهم ذلك . وأراد طلحة بحضرة بحضرة عمر بيع الذهب بالفضة نسيئة ، فأنكر ذلك عمر ، وأخبر أن النبي صلى الله عليه وسلم حرم ذلك ، وباع بلال صاعين من تمر بصاع من تمر ، فأنكر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ، وأمره بفسخ تلك البيعة ، وأخبره أن هذا عين الربا . وباع بعض الصحابة بريرة واشترط الولاء ، فأنكر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ، ولام عليه . وقال عمر لأهل هجرة الحبشة : نحن أحق برسول الله صلى الله عليه وسلم منكم ، فكذبته النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك . وقال جابر : كنا نبيع أمهات الأولاد ورسول الله صلى الله عليه وسلم حي بين أظهرنا . وأخبر أبو سعيد أنهم كانوا يخرجون زكاة الفطر والنبي صلى الله عليه وسلم حي ، فذكر الأقط والزبيب ، وانما فرض عليه السلام التمر والشعير فقط . وأمر ممررة النساء باعادة الصلاة أيام الحيض . وقال قوم من الصحابة بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم : أما أنا فأفيض على رأمي - يعنون في غسل الجنابة - كذا وكذا مرة ، فأنكر ذلك النبي صلى الله عليه وسلم .

وسلم . وكان على يغتسل من المذى والنبي صلى الله عليه وسلم حي فأنكر ذلك النبي عليه السلام . وقال أسيد وغيره - إذ رجع سيف أئى عامر الأشعرى عليه - : بطل جهاده ، وقالوا ذلك في عامر بن الا كوع ، فكذبهم النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك . وأفتى عمر المجنب في السفر أن لا يصلى شهراً بالتييم ، ولكن يترك الصلاة حتى يجرد الماء . وقال عمر للنبي صلى الله عليه وسلم أن يناول القدح أبا بكر وهو عن يسار النبي صلى الله عليه وسلم ، فأبى ذلك النبي عليه السلام ، وأخبر أن الواجب غير ذلك ، وهو أن يناوله الأيمن فالأيمن ، وكان عن يمينه أعرابي . وتملك عمار في التراب كما تتملك الدابة ، فأنكر ذلك النبي صلى الله عليه وسلم ، وأنكر النبي عليه السلام على عمر نداءه اياه - إذ أخر عليه السلام العتمة - وقال له : ما كان لكم أن تنذروا رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقال أسامة - اذ قتل الرجل بعد أن قال لا اله الا الله - : يارسول الله انما قالها تعوداً ، فقال له النبي عليه السلام : هلا شققت عن قلبه ! وأنكر عليه قتله اياه ، وخطأه في تأويله ، حتى قال أسامة : وددت أنى لم أكن اسلمت إلا ذلك اليوم . وقال خالد : رب . صل يقول بلسانه ما ليس في قلبه ، فأنكر ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأنكر فعله ببني جذيمة . وتنزه قوم منهم عن أشياء فعلها عليه السلام فأنكر ذلك عليه السلام وغضب منه . وتأول عمر أنه أخطأ اذ قبل وهو صائم ، فخطأه عليه السلام في تأويله ذلك وأخبر أنه لا شئ عليه فيه . وتأول الانصارى تقبيله عليه السلام وهو صائم ، واصباحه جنباً وهو صائم ، ان ذلك خصوص له عليه السلام ، فخطأه عليه السلام في ذلك وغضب منه . وتأول عدى في الخيط الابيض انه عقاب أبيض ، والنبي عليه السلام حي*

وأعظم من هذا كله تأخر أهل الحديبية عن الحلق والنحر والاحلال ، اذ أمرهم بذلك عليه السلام ، حتى غضب وشكاهم الى أم سلمة أم المؤمنين ، وكل ما ذكرنا محفوظ عندنا بالأسانيد الصحاح الثابتة *

واخبرني أحمد بن عمر ثنا أبو ذر ثنا زاهر بن أحمد السرخسي أنا أبو محمد زنجويه بن محمد النيسابوري أنا محمد بن اسمعيل البخاري ثنا أبو النعمان ثنا حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد قال سعيد - هو ابن المسيب - : قضى عمر في الإبهام وفي التي تليها بخمس وعشرين ، قال سعيد : ووجد بعد ذلك كتاب آل حزم في الأصابع عشرًا عشرًا ، فأخذ بذلك *

اخبرني محمد بن سعيد ثنا أحمد بن عون الله ثنا قاسم بن أصبغ ثنا الخشني ثنا بندار ثنا يحيى القطان عن شعبة عن أبي اسحق عن مسروق قال : سألت ابن عمر عن نقض الوتر ، فقال : ليس أرويه عن أحد ، إنما هو شيء أقوله برأى *

قال أبو محمد : فكيف يجوز تقليد قوم يخطئون ويصيبون ؟ أم كيف يحل لمسلم يتقي الله تعالى أن يقول - في فتيا صاحب - : مثل هذا لا يقال بالرأى . وكل ما ذكرنا فقد قالوه بأرائهم وأخطؤا فيه *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عون الله ثنا قاسم بن أصبغ ثنا الخشني ثنا بندار ثنا غندر ثنا شعبة قال سمعت أبا اسحق يحدث عن رجل من بني سليم قال : سمعت ابن عباس يقول في العزل : إن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فيه شيئاً فهو كما قال ، وأما أنا فأقول برأى : هو زرعك إن شئت سقيته وإن شئت أعطشته *

وقال علي في مسيره الى صفين : هو رأى رأيتيه ، ماعهد الي رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه بشيء . وقال عمر : الرأى منا هو التكلف . وقال معاوية في بيع الذهب بالذهب متفاضلا : هذا رأى . وقال ابن مسعود في قصة بروع بنت واشق : أقول فيها برأى ، فإن كان حقاً فمن الله ، وإن كان باطلاً فني ، والله ورسوله بريآن . وقال عمران بن الحصين - وذكر متعة الحج - : قال فيها رجل برأيه ماشاء ، يعني عمر . وقال عبيدة لعلی : رأيتك في الجماعة أحب الينا من رأيتك في الفرقة . وقال أبو هريرة في حديث النفقة - وزاد

في آخره زيادة - فقليل له : هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : لا هذا من كيس أبي هريرة . فهاهم رضى الله عنهم يعترفون أنهم يقولون برأيهم ، وأنهم قد يخطئون في ذلك ، فصح بذلك بطلان قول من ذكرنا *

وحدثنا عبد الله بن يوسف عن أحمد بن فتح عن عبد الوهاب بن عيسى عن أحمد بن محمد (١) عن أحمد بن علي عن مسلم ثنا أبو كريب واسحق بن راهويه قال اسحق أنا عيسى بن يونس ، وقال أبو كريب ثنا أبو معاوية واللفظ له ، قال جميعاً عن الاعمش عن مسلم - وهو أبو الضحى - عن مسروق عن عائشة قالت : « ترخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمر استنزه (٢) عنه ناس من الناس ، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فغضب حتى بان الغضب في وجهه ، ثم قال : ما بال أقوام يرغبون عما رخص لى فيه ! فوالله لأنا أعلمهم بالله وأشدهم له خشية »

قال أبو محمد : ورواه مسلم أيضاً عن زهير بن حرب عن جرير عن الاعمش بسنده فقال : « بلغ ذلك ناساً من أصحابه » *

حدثنا أحمد بن عمر ثنا علي بن الحسين بن فهر ثنا الحسن بن علي بن شعبان وعمر بن محمد بن عراك قالنا ثنا أحمد بن مروان ثنا أبو اسمعيل محمد ابن اسمعيل الترمذي ثنا حرملة عن ابن وهب : سئل مالك عن أخذ بحديثين مختلفين ، حدثه بهما ثقة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أتراه من ذلك في سعة ؟ قال : لا والله حتى يصيب الحق ، وما الحق إلا في واحد ، قولان مختلفان يكونان صواباً ! ما الحق وما الصواب إلا في واحد .

قال أبو محمد : وهذا حجة على المالكيين القائلين بتقليد من احتجوا به من الصحابة وقد اختلفوا

فصح بكل ما ذكرنا أنه لا يحل اتباع فتيا صاحب ولا تابع ولا أحد

(١) سقط من الاصل « عن أحمد بن محمد » وهو ضرورى في الاسناد كما مضى مرارا

(٢) في مسلم (ج ٢ ص ٢٢٠) « قتنزه » والحديث رواه أيضاً البخارى (ج ٣ ص ٣١١)

دونهم ، إلا أن يوجبها نص أو اجماع ، وبطل بذلك قول من قال - فيما رواه عن صاحب بخلاف ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم - : مثل هذا لا يقال بالرأى . وصح أنه قد يخطئ المرء منهم فيقول برأيه ما يخالف ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم *

واحتجوا بمنع عمر من بيع أمهات الاولاد ، وبما روى من سنة وضع الأيدي على الركب في الصلاة ، ومن قوله في جوابه لعمر بن العاص ، اذ قال له وقد احتلم : خذ ثوبا غير ثوبك ، فقال : لو فعلتها لصارت سنة * قال ابو محمد : وهذا لا حجة لهم في شيء منه *

أما بيع أمهات الاولاد فقد خالف في ذلك ابن مسعود وعلى وزيد بن ثابت وابن عباس عمر ، فأروا بيعهم ، فما الذي جعل عمر أولى بالتقليد من هؤلاء ؟ وانما منعنا من بيعهم لنص ثابت أوجب ذلك ، قد ذكرناه في كتاب الايصال الى فهم الخصال . وقال أصحابنا : انما منعنا من ذلك لاجماع الامة على المنع من بيعهم اذا حملن من ساداتهن ، ثم اختلفوا في بيعهم بعد الوضع ، فقلنا نحن : لا نترك ما اتفقنا عليه إلا بنص أو اجماع آخر ، طرداً لقولنا باستصحاب الحال *

وأما وضع الأيدي على الركب ، فقد صح من طريق أبي حميد الساعدي عن النبي صلى الله عليه وسلم مسنداً وضع الأيدي على الركب في الركوع * وأما قول عمر : لو فعلتها لكانت سنة ، فليس على ما ظن الجاهل المحتج بذلك في التقليد ، ولكن معنى ذلك : لو فعلتها لاستن بذلك الجاهل بعدي ، فكره (١) عمر أن يفعل شيئاً يلحقه أحد من الجاهل بالسنن ، كما قال لطلحة - اذا رأي عليه ثوبا مصبوغا وهو محرم - : انكم قوم يقتدى بكم ، وربما رآك من يقول : رايت على طلحة ثوبا مصبوغا وهو محرم ، أو كلاماً هذا معناه * فعلى هذا الوجه قال عمر : لو فعلتها لكانت سنة ، لاعلى أنه يسن في الدين

(١) في الاصل « ذكره » وهو خطأ ظاهر

الم ينزل به وحى ، وقد كانوا رضى الله عنهم يفتون بالفتيا فيبلغهم عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافها ، فيرجعون عن قولهم الى الحق الذي بلغهم ، وهذا الذي لا يحل غيره *

وقد فعل أبو بكر نحو ذلك في الجدة ، وبحث عن فعل النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك ، وفعل ذلك عمر في الاستئذان ثلاثا ، حتى قال له أبي بن كعب : يا عمر لا تكن عذابا على اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ، فقال عمر : سبحان الله ! انما سمعت شيئا فأردت ان أثبت . ورجع عن انكاره لقول أبي موسى . ولم يعرف حكم إِمْلَاص المرأة حتى سأل عنه فوجده عند المغيرة بن شعبه . وكذلك أمر المجوس . وباع معاوية سقاية من ذهب بأكثر من وزنها ، حتى أنكر ذلك عليه عبادة بن الصامت ، وبلغه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك . وأراد عمر قسمة مال الكعبة ، فقال له أبي : « ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك » فأمسك عمر . وكان يرد الحيض حتى يطهرن ثم يطفن بالبيت ، حتى بلغه عن النبي صلى الله عليه وسلم خلاف ذلك ، فرجع عن قوله . وكان يري المفاضلة في دية الا صابع ، حتى بلغه عن النبي صلى الله عليه وسلم المساواة بينها ، فرجع عن قوله الى ذلك وترك قوله * وكان لا يرى توريث المرأة من دية زوجها ، حتى بلغه عن النبي صلى الله عليه وسلم خلاف ذلك ، فترك قوله ورجع الى ما بلغه * وكان ينهى عن متعة الحج ، حتى وقف على أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بها ، فترك قوله ورجع الى ما بلغه * وأمر برجم مجنونة زنت ، حتى أخبره على أن النبي صلى الله عليه وسلم قال كلاماً معناه : ان المجنون قد رفع عنه القلم ، فرجع عن رجما * ونهى عن التسمي بأسماء الأنبياء ، فأخبره طلحة أن النبي صلى الله عليه وسلم كناه أبا محمد ، فأمسك ولم يتباد علي النهى عن ذلك * وأراد ترك الرمل في الحج ، ثم ذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم فعله ، فرجع عما أراد من ذلك . ومثل هذا كثير *

واذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخبر أن أصحابه قد يخطئون في فتياهم ، فكيف يسوغ لمسلم يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقول : إنه عليه السلام يأمر باتباعهم فيما قد خطأهم فيه ؟ وكيف يأمر بالافتداء بهم في أقوال قد نهاهم عن القول بها ؟ وكيف يوجب اتباع من يخطئ ؟ ولا ينسب مثل هذا الى النبي صلى الله عليه وسلم إلا فاسق أو جاهل ، لا بد من الحاق احدي الصفتين به ، وفي هذا هدم الديانة ، وإيجاب اتباع الباطل ، وتحريم الشيء وتحليله في وقت واحد ، وهذا خارج عن المعقول ، وكذب على النبي صلى الله عليه وسلم ، ومن كذب عليه ولج في النار . نعوذ بالله من ذلك *
وأما قولهم : ان الصحابة رضى الله عنهم شهدوا الوحي فهم أعلم به . فانه يلزمهم على هذا أن التابعين شهدوا الصحابة فهم أعلم بهم ، فيجب تقليد التابعين ، وهكذا قرناً فقرناً ، حتى يبلغ الأمر اليما فيجب تقليدنا ، وهذه (١) صفة دين النصارى في اتباعهم أساقفتهم ، وليست صفة ديننا . والحمد لله رب العالمين *
وقد قلنا ونقول : ان كل ما احتجوا به نما ذكرنا لو كان حقاً لكان عليهم لا لهم ، لأنه ليس في تقليد الصحابة ما يوجب تقليد مالك وأبي حنيفة والشافعي ، فمن العجب العجيب أنهم يقلدون مالكاً وأبا حنيفة والشافعي ، فاذا انكر ذلك عليهم احتجوا بأشياء يرومون بها إيجاب تقليد الصحابة ، وهم يخالفون الصحابة خلافاً عظيماً ! فهل يكون أعجب من هذا ! ونعوذ بالله من الخذلان *

وليس من هؤلاء الفقهاء المذكورين أحد إلا وهو يخالف كل واحد من الصحابة في اثنين من القضايا وفي عشرات منها ، فقد بطل ما نصروا ، وتركوا ما حققوا ، وقد ذكرنا في باب الاجماع ابطال قول من قال باتباع صاحب الذي لا يخالف له يعرف من الصحابة ، وبيننا هنالك أنهم ترك الناس لذلك ، وأنهم قد خالفوا أحكاماً كثيرة لعمر ، بحضرة المهاجرين والانصار ، لم يرو

عن واحد منهم انكار تفعله ذلك ، كاضعافه الغرم على حاطب في ناقة المزني وغير ذلك ، وهذا حكم مشتهر منتشر ، لم يعارضه فيه أحد من الصحابة ، ولا روى عن أحد منهم انكار لذلك ، فقد تركوه وهم يشهدون أن حكم صاحب الذي لا يعرف له مخالف من الصحابة هو الحق ، فقد أقرؤا على أنفسهم أنهم تركوا الحق ، وأنهم أصرؤا على ما فعلوا وهم يعلمون *

ويقال لهم أيضاً : كيف كان حال حكم الصحابي الواحد الذي لا يعرف له مخالف قبل أن يشتهر وينتشر ؟ أكان لازماً أن يؤخذ به ؟ أو كان غير لازم ؟ فان قال : كان غير لازم ، أوجب أن ذلك الحكم في الدين وجب بعد أن كان غير واجب ، وهذا كفر ، وتكذيب لله عز وجل في قوله : (اليوم أكملت لكم دينكم) ، وان قال : كان لازماً ، فقد أوجب لزومه قبل الانتشار ، وسقط شرطهم الفاسد في الانتشار ، وهذا القول الفاسد يوجب أن دين الله متروك ، فان انتشر لزم ، وان لم ينتشر لم يلزم ، وهذا كفر بارد ، وشرك وسخف . وبالله تعالى التوفيق *

وهم يخالفون عمر^١ وزيد بن ثابت في قضاء عمر في الضلع بحمل ، وفي الترقوة بحمل ، وفي قضاء زيد في العين القائمة بمائة دينار ، ولا يعرف له من الصحابة مخالف ، حتى تحكم بعضهم فلم يستحي من الكذب فقال : انما كان ذلك منهما على وجه الحكومة *

قال ابو محمد : وهذه دعوى فاسدة لا دليل لهم على صحتها أصلاً ، ولا يعمد عن مثلها أحد . ويقال لهم مثل ذلك في تقويم الدية بألف دينار ، وبمئة آلاف درهم ، أو باني عشر ألف درهم ، ولا فرق *

وخالفوا ابن عمر وأبا برزة في قولهما : ان كل متبايعين فلا بيع بينهما حتى يتفرقا بأبدانهما عن مكان البيع ، ولا يعرف لهما مخالف من الصحابة *
وخالف مالك ابن عمر وابن عباس في قولهما : ان استطاعة الحج ليست إلا الزاد والراحلة *

وخالفوا جابر بن عبد الله في نهيه عن بيع المصاحف ، ولا يعرف لابن عمر ولا لابن عباس ولا لجابر في هاتين المسألتين - : مخالف من الصحابة *
وخالف مالك والشافعي أم سلمة وعثمان بن أبي العاص في قولهما : إن أقصى أمد النفاس أربعون يوماً ، ولا يعرف لهما في ذلك مخالف من الصحابة *

وخالف مالك ابن مسعود وأبا الدرداء والزبير وقدامة بن مظعون في إباحة نكاح المريض ، وجواز مبرائه للمرأة ، ولا يعلم لهم من الصحابة مخالف في ذلك *

وخالفوا أبا بكر وعمر وخالد بن الوليد وسويد بن مقرن في إقادتهم من اللطمة ، ولا يعلم لهم في ذلك مخالف من الصحابة *
قال أبو محمد : وقد أبطنا في باب الإجماع قول من قال باتباع الأكثر وهذه فصول يوجب تكرارنا إياها أنها تقليد صحيح ، فتدخل في باب التقليد ، وادعواهم أنها إجماع ، فوجب التنبيه عليها أيضاً في باب الإجماع لذلك *

وقد بينا هنالك وفي باب الأخبار من كتابنا هذا بطلان قول من قال : محال أن يغيب حكم النبي صلى الله عليه وسلم عن الأكثر ويعلمه الأقل ، وذكر حديث أبي هريرة : « ان اخواني من المهاجرين كان يشغلهم الصنف بالأسواق ، وان اخواني من الانصار كان يشغلهم القيام على أموالهم ، وكنت امرأ مسكيناً ألزم رسول الله صلى الله عليه وسلم » وهذا الحديث وان كان منقولاً من طريق الأحاد فان البرهان يضطر الى تصديقه ، لانه لا شك عند كل ذي عقل ومعرفة بالأخبار ، أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا في ضنك شديد من العيش ، وكانوا مكدودين في تجارة ، يضربون لها آفاق بلاد العرب ، فاذا على خشونتها وقلة أموالها ، وفي نخل يعانونه بالنصح والكد الشديد ، فاذا وجد أحدهم فرجة حضر وسمع ، فبطل قول من قال : إنه لا يجوز أن يغيب

حكمه عليه السلام عن الأكثر ويعلمه الأقل ، وصح ضد ذلك لما ذكرنا .
وبالله تعالى التوفيق *

وأيضاً فنقول لمن قال باتباع الأكثر : إنه يلزمك أن تعدهم كلهم ، ثم
تعرف من قال بأحد القولين ، وتعرف عدد من قال بالقول الثاني ، وهذا
أمر لم يفعلوه قط في شيء من مسائلهم . وقد قال تعالى : (يأيها الذين آمنوا
لم تقولون ما لا تفعلون كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون) *

ونقول لهم أيضاً : هلا قلتم بالأكثر عدداً في الشهود إذا اختلفوا ؟ على
أن علياً يقول بذلك ، فأين تقليدكم الإمام الصحابي ؟ وأين قولكم باتباع
الأكثر عدداً ؟ فإن قالوا : النص منعنا من ذلك ، تركوا قولهم : أن الصحابي
أعلم منا ، ولا شك أن علياً رضي الله عنه قد عرف من النص الوارد في
الشهادات كالذي عرف مالك وأبو حنيفة والشافعي ، مع أن النص لم يرد في
عدد الشهود إلا في الزنا والطلاق والديون فقط *

وقد رجع الصحابة من قول إلى قول ، وخالف كل إمام منهم الإمام
الذي كان قبله ، فقد كانت الضوال أيام عمر مهملة لا تمس ، ثم رأى عثمان
بيعها ، وقد ذكرنا ما خالف فيه عمر أبا بكر قبل هذا . وقد نهى عثمان عن
القرآن ، فلبى على بهما معاً ، قاصداً معلناً بخلافه ، فلما قال له في ذلك ، قال
له علي : ما كنت لأترك سنة النبي صلى الله عليه وسلم لقول أحد *

وحدثني أحمد بن عمر ثنا أبو ذر ثنا زاهر بن أحمد أنا زنجويه بن محمد ثنا
محمد بن اسمعيل البخاري ثنا محمد بن يوسف ثنا سفيان عن أسلم المنقري (١)
عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أنزي عن أبيه قال : قلت لأبي بن كعب لما
وقع الناس في أمر عثمان : أبا المنذر . ما المخرج من هذا الامر ؟ قال : كتاب
الله تعالى ما استبان لك فاعمل به ، وما اشتبه عليك فكله إلى طامه (٢) *

(١) بكسر الميم واسكان النون وفتح القاف

(٢) هذا الاثر لم أجده في صحيح البخاري وما اظنه فيه ، لأن أسلم المنقري ترجم له في التهذيب
وعليه رقم أبي داود فقط فلو كان هذا الاثر في البخاري لوضع رقمه أيضاً على ترجمة أسلم

قال ابو محمد : فليقلدوا علياً وأبياً في هذا ، فانهما على الحق المبين فيه
الذي لا يحل خلافه أصلاً *

وهؤلاء ، عمر وعلي وابن عباس وابن مسعود يرون رد فضلات الموارث
على ذي الارحام ، وزيد بن ثابت وحده يرى رد الفضل على بيت المال دون
ذوي الارحام ، وان كان خصمنا مالكياً أو شافعيّاً فقد ترك قول الأئمة من
الصحابة وقول الجمهور منهم ، وأخذ بقول زيد وحده ، وكذلك فعلوا في
الأقراء ، فقالوا : هي الأطهار ، وجمهور الصحابة على أنها الحيض ، والأقل
على أنها الأطهار *

فان قالوا : قد جاء النص : « ان زيدا أفرضكم » قيل هذا حديث لا يصح ، (١)

(١) كلاب هو حديث صحيح رواه الحاكم في المستدرک (ج ٣ ص ٤٢٢) من طريق
مسدد « ثنا عبد الوهاب الثقفي ثنا خالد الخذاء عن أبي قلابة عن أنس بن مالك قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم : أرحم أمتي بأمتي أبو بكر وأشهدهم في أمر الله عمر وأصدقهم
حياء عثمان وأقرؤهم الكتاب الله أبي بن كعب وأفرضهم زيد بن ثابت وأعلمهم بالحلال
والحرام معاذ ، ألا ان لكل أمة أميناً وان أمين هذه الامة أبو عبيدة بن الجراح » قال
الحاكم : « هذا اسناد صحيح على شرط الشيخين » ووافقه الذهبي وهو كما قال . وقد روى
ابن سعد في الطبقات (ج ٣ ق ١ ص ١٢٥) الفقرة الأولى منه في ترجمة أبي بكر من طريق
خالد عن أبي قلابة عن أنس مرفوعاً . وروى أيضاً بهذا الاسناد ماجاء في عمر (ج ٣ ق ١
ص ٢٠٩) وكذلك روى ماورد في عثمان (ج ٣ ق ١ ص ٤١) وكذلك ماجاء في أبي بن
كعب (ج ٢ ق ٢ ص ١٠٣ وج ٣ ق ٢ ص ٦٠) وكذلك ماورد في معاذ (ج ٢ ق ٢
ص ١٠٧ وج ٣ ق ٢ ص ١٢٢ وج ٧ ق ٢ ص ١١٤) وروى ماجاء في زيد (ج ٢
ق ٢ ص ١١٤) فقال : « أخبرنا محمد بن عبد الله الأسدي ثنا سفيان عن خالد الخذاء عن
أبي قلابة عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أعلمهم بالفرائض زيد .
أخبرنا عفان بن مسلم ثنا وهيب ثنا خالد الخذاء عن أبي قلابة عن أنس بن مالك عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال : افرض أمتي زيد بن ثابت » وهذه أسانيد كلها صحيحة لا تخفى
صحتها على مثل أبي محمد بن حزم رحمه الله فلا أدري كيف يجزم قولاً واحداً بعدم صحة الحديث
ولعله لم يصل اليه بهذه الاسانيد . والعلم عند الله . وقد ورد هذا المعنى موقوفاً من كلام
عمر انه خطب فقال : « من أراد أن يسأل عن القرآن فليأت أبي بن كعب ومن أراد أن
يسأل عن الحلال والحرام فليأت معاذ بن جبل ومن أراد أن يسأل عن الفرائض فليأت زيد
بن ثابت ومن أراد أن يسأل عن المال فليأتني فاني له خازن » رواه الحاكم وقال « صحيح
على شرط الشيخين ولم يخرجاه » (ج ٣ ص ٢٧٢ - ٢٧٣)

ولو صح لكان عليكم ، لان في ذلك الحديث « ومعاذ أفقهم » فقلدوا معاذاً في الفتيا ، وفي قتل المرتد دون أن يستتات ، وفي توريت المؤمن من الكافر ، وفي أشياء كثيرة خالفتموه فيها *

واحتج بعضهم بقوله تعالى : (كنتم خير أمة اخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر) وبقوله تعالى : (لتكونوا شهداء على الناس) * قال ابو محمد : وهذا لا يوجب التقليد ، لأنه قد بينا أنهم لم يتفقوا إلا على ما لا خلاف فيه ، وعلى الأخذ بسنن النبي صلى الله عليه وسلم ، وانكار رأيهم اذا كان فيه (١) خلاف للسنة ، وعلى ما قد خالفه هؤلاء الحاضرون ، كالمساقاة الى غير أجل ، لكن نقرم ما أقرم الله تعالى ونخرجكم اذا شئنا ، وغير ذلك مما قد كتبناه في موضعه فقط ، وقد وجدنا أبا أيوب ترك صلاة الركعتين بعد العصر طول مدة عمر ، فلما مات عمر رجع يصليهما ، فسأله عن ذلك سائل فقال : كان عمر يضرب الناس عليهما *

وقال ابن عباس قولاً فقيلاً له : أين كنت عن هذا أيام عمر ؟ فقال : هبته ، حدثنا بذلك يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود ثنا ابن دحيم ثنا ابراهيم بن حماد ثنا اسماعيل بن اسحق ثنا علي بن عبد الله بن المديني ثنا يعقوب بن ابراهيم بن سعد ثنا أبي عن ابن اسحق حدثني محمد بن مسلم بن شهاب الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أنه كان عند ابن عباس ، فذكر عول الفرائض فأنكره ابن عباس ، فقال له زفر بن أوس : ما منعك يا ابن عباس أن تشير بهذا الرأي على عمر ؟ قال : هبته * وقد روينا عن ابن عباس من طرق صحيحة أنه هم أن يسأل عمر بن الخطاب عن المراتين اللتين تظاهرتا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فبقى سنة كاملة لا يقدم على أن يسأله عن ذلك هبته له *

وروينا عنه أنه قال : كنت أضرب الناس مع عمر على الركعتين بعد العصر ،

(١) في الاصل « فيها » وهو خطأ

ثم روينا عنه القول بصلاتهما بعد عمر ، كما حدثنا محمد بن سعيد النبائي ثنا احمد بن عبد البصير ثنا قاسم بن أصبغ ثنا الخشني ثنا بندار ثنا غندر ثنا شعبة عن أبي حمزة (١) قال قال لي ابن عباس : لقد رأيت عمر يضرب الناس على الصلاة بعد العصر ، وقال ابن عباس : صل إن شئت ما بينك وبين أن تغيب الشمس *

وقد ذكر أبو موسى حديث الاستئذان ، فهدده عمر بضرب ظهره وبطنه ، فصيح بهذا أن سكوتهم قد يكون تقية للإسلام ، أو لئلا يقع تنازع واختلاف ، وقد يكون تثبتاً ، أو لما شاء الله عز وجل ، وليس قول أحد ولا سكوته حجة إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فان قوله وسكوته حجة قائمة على ما علم *

واحتج بمضهم بأن حكم الامام لا ينقض ، لأن أبا بكر ساوى بين الناس ، وان عمر فاضل بينهم ، فلم يرد أحد ما أعطاه أبو بكر *
قال أبو محمد : وهذا خطأ ، لأن ما ذكروا من مساواة أبي بكر ومفاضلة عمر ليس حكماً ، وانما هي قسمة مال موكولة الى اجتهاد الامام ، مباح له أن يفاضل ، ومباح له أن يسوى ، وليس هذا شريعة تحليل ولا تحريم ولا إيجاب ، وقد دون عمر ولم يدون أبو بكر ، وبالجملة فقد يخطئ الامام كما يخطئ غيره ، واتباع من يجوز أن يخطئ هو الحكم بالظن ، وقد نهى الله تعالى عن اتباع الظن *

وأما وجوب طاعة الائمة فذلك حق كل امام عدل كان أو يكون الى يوم القيامة ، وانما ذلك فيما وافق طاعة الله عز وجل وكان حقاً ، وليس ذلك في أن يشرعوا لنا قولاً لم يأتنا به نص ولا اجماع ، وبالجملة فكل ما تكلموا به في هذا المكان ، وهو هواه على المسلمين ، وسودوا كتبهم بما سيطول الزند عليه يوم القيمة - : فهم أترك الناس له ، وأشد هم خلافاً للائمة الذين أوجبوا تقليدكم

(١) بالجم والراء واسمه « نصر بن عمران الضبعي » بضم الصاد المعجمة وفتح الباء الموحدة . وفي الاصل « أبي حمزة » بالخاء المهملة والزاي وهو خطأ

فيه ، وقد بينا ذلك في غير مكان من كتبنا . وبالله تعالى التوفيق *
واحتج بعضهم بما حدثناه الملهب ثنا ابن مناس ثنا ابن مسرور ثنا يونس
بن عبد الاعلى ثنا ابن وهب أخبرني من سمع الأوزاعي يقول: حدثني عبدة
بن أبي لبابة أن ابن مسعود قال : ألا بلا يقلدن رجل رجلا دينه ، إن آمن
آمن ، وإن كفر كفر ، فإن كان مقلداً لا محالة ، فليقلد الميت ويترك الحى ،
فإن الحى لا يؤمن عليه الفتنة . *

قال ابو محمد : وهذا باطل لأن ابن وهب لم يسم من أخبره ، ولا لقي
عبدة بن أبي لبابة ابن مسعود ، مع أنه كلام فاسد ، لأن الميت أيضا لا
تؤمن عليه الفتنة اذا أفتى بما أفتى ، ولا فرق بينه وبين الحى في هذا ، هذا
على أن بعض من يخالفنا في التقليد عكس هذا الامر برأيه ، وهو المعروف
بالباقلافي ، (١) قال : من قلد فلا يقلد إلا الحى ، ولا يجوز تقليد الميت ،
فكان هذا طريقاً من الضلالة جداً ، لأنه دعوى فاسدة بلا برهان ، وقول -
مع سخفه - ما نعلم قاله قبله أحد *

اخبرني أحمد بن عمر للعذري ثنا احمد بن محمد بن عيسى البلوى عند (٢)
ثنا خلف بن قاسم ثنا أبو الميمون عبد الرحمن بن عبد الله بن نمر بن راشد
البجلي ثنا ابو زرعة عبد الرحمن بن عمرو والنضرى الدمشقى ثنا ابو مسهر
ثنا سميد بن عبد العزيز عن اسماعيل بن عبيد الله عن السائب بن يزيد بن اخت
نمر أنه سمع عمر بن الخطاب يقول : ان حديثكم شر الحديث ، إن كلامكم شر
الكلام ، فانكم قد حدثتم الناس حتى قيل : قال فلان وقال فلان ، ويترك

(١) هو القاضي أبو بكر بن محمد بن الطيب الباقلافي المتكلم المشهور

(٢) كذا في الاصل بالعين المهملة ووضع عليه علامة الصحة « صح » والمعروف في
كتب التراجم « غندر » بالعين المهملة المضمومة واسكان النون وفتح الدال المهملة وضمها
وهو لقب « محمد بن جعفر صاحب السكرايسى » ولم يذكر الذهبي في المشتهر ما يدل على أن
هناك لقبين أحدهما بالمهله والاخر بالمجمة كمادته في التفرقة بين الاسمين اذا تشابها خطأ
أو خيف اشتباههما على القارئ بالتصحيح ، ولم أجد ترجمة لغندر هذا .

كتاب الله ، من كان منكم قائماً فليقيم بكتاب الله وإلا فليجلس . فهذا قول عمر لا فضل قرن على ظهر الأرض ، فكيف لو أدرك ما نحن فيه من ترك القرآن وكلام محمد صلى الله عليه وسلم ، والاقبال على ما قال مالك وأبو حنيفة الشافعي ! وحسبنا الله ونعم الوكيل ، وأنا لله وأنا إليه راجعون *

واحتج بعضهم في ذلك بقبول قول المقومين لأئمان المتلفات ، والشهادة على أمثالها ، وهذا من باب الشهادة والخبر ، لا من باب التقليد ، لأن الله عز وجل قد أمرنا بالاتصاف من المعتدى بمثل ما اعتدى فيه ، فلم نأخذ من الشاهد - بأن هذا الشيء مماثل لقيمة كذا - شريعة حرمها الله ولا أوجبها ، ولكننا علمناه علماً بتلك السلعة أو تلك الجرحة ، فقبلنا شهادته في ذلك على الظالم ، وليس هذا من باب قال مالك وأبو حنيفة : هذا حرام وهذا واجب وهذا مباح ، فيما لا نص فيه ولا إجماع ، وقد أمرنا بالشهادة على الحقوق وبقبولها ، وبالحكم بها ، وكل ما أمرنا به فليس تقليداً ، فينبغي لمن اتقى الله عز وجل أن لا يلبس على المؤمنين ، فليس في كتمان العلم وتحريف الكلم عن مواضعه ، أشد ولا أضر من أن يضل المرء جليسه ، الذي أحسن الظن به ، وقعد إليه ليعلمه دين الله عز وجل ، يسمى له باسم التقليد المحرم شريعة حق ، ثم يدس له معها التقليد المحرم ، فيكون كمن دس السم في العسل ، والبنج في الكعك ، فيتحمل إثمهما وإثم من اتبعه إلى يوم القيامة *

وقد قال بعض أهل الجهل : لو كلفنا النظر لضاعت أمورنا

قال أبو محمد : وهذا كلام فاسد من وجوه : أحدها أنه يقال له : بل لو كلفنا التقليد لضاعت أمورنا ، لأننا لم نكن ندرى من تقلد من الفقهاء المفتين ، وهم دون الصحابة أزيد من مائتي رجل معروفة أسماؤهم ، وفي الحقيقة لا يدرى عددهم إلا الله تعالى ، إذ بالضرورة ندرى أنه قد كان في كل قرية كبيرة للمسلمين مفت ، وفي كل مدينة من مدائنهم عدة من المفتين ، والمسلمون قد ملأوا الأرض من السند إلى آخر الأندلس وسواحل البربر ، ومن سواحل اليمن إلى تنغور أذربيجان وإرمينية فما بين ذلك والحمد لله رب العالمين *

وأيضاً فإن النظر به صلاح الأمور لاضياعها، وأيضاً فإن كل امرئ منا مكلف أن يعرف ما يخصه من أمر دينه على ما بيننا قبل، مما يجب على كل أحد من معرفة أحكام صلاته وصيامه، وما يلزمه وما يحرم عليه، وما هو مباح له، وهذا هو النظر لنفسه، ليس النظر شيئاً غير تعرف ما أمر الله تعالى به ورسوله صلى الله عليه وسلم في هذه اللوازم لنا، ولو كلفنا الله تعالى اضاءة أمورنا للزمننا ذلك، كما لم يبن إسرائيل قتل أنفسهم إذا مروا بذلك، وهذا أعظم من اضاءة الأمور، وقد أمرنا بهرق الخمر، وطرح الجيف، ورعي السمن الذائب يموت فيه الفأر، وحرماننا الربا، وفي هذا كله اضاءة أموال عظيمة لها قيم كثيرة، لو أبيحت لكانت من أنفس المكاسب وأوفرها، فكيف وليس في النظر اضاءة أمر، بل فيه حفظ كل شيء وتوفية كل الأمور حقها والله الحمد. وقد صح عن الصحابة أنهم قالوا بأرأهم، صح ذلك عن أبي بكر وابن مسعود وعمر وعلي وغيرهم، وكلهم يقول: أقول في هذا رأيي، فإن كان صواباً فمن الله، وإن كان خطأ فني، وزاد بعضهم: ومن الشيطان، والله ورسوله بريئان. وفعل ذلك أيضاً من بعدهم، فإذا صح ذلك صح أنهم تبرأوا من ذلك الرأي، ولم يروه على الناس ديناً، فحرام على كل من بعدهم أن يأخذ من فتاويهم بشيء يتدين به، إلا أن يصح به نص عن الله تعالى، أو عن رسوله صلى الله عليه وسلم *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن محمد بن علي الباجي ثنا أحمد ابن خالد ثنا أبو علي الحسن بن أحمد قال حدثني محمد بن عبيد بن حساب (١) ثنا حماد بن زيد عن المثني بن سعيد رده الى أبي العالقية قال قال ابن عباس: ويل للاتباع من عثرات العالم، قيل له: وكيف ذلك؟ قال: يقول العالم من قبل رأيه، ثم يبلغه عن النبي صلى الله عليه وسلم فيأخذ به، وتمضي الاتباع بما سمعت. قال حماد بن زيد: حدثنا النعمان بن راشد قال: كان الزهري ربما أملى على حتى اذا جاء الرأي ووقفته عليه فأكتبه فيقول: اكتب أنه رأى ابن شهاب،

(١) بكسر الحاء وفتح السين المهملتين. وهو من شيوخ مسلم وأبي داود مات سنة ٢٣٨

وأنه لعلك أن يبلغك الشيء فتقول ما قاله ابن شهاب الا بأثر ، فليعلم أنه رأيي *

قال أبو محمد : لم يدع رضي الله عنهما من البيان شيئاً الا أتيا به ، فأعلمك ابن عباس أن كاتب رأي العالم والآخذ به له الويل ، وأن العالم يقول برأيه ، وأنه يلزمه ترك ذلك الرأي اذا سمع عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه ، وأعلمك الزهري أنه يقول برأيه ، وينهاك عن أن تقول فيما أتاك عنه : إنه لم يقله إلا بأثر ، وهكذا يفعل هؤلاء الجهال ، فانهم يقولون : لم يقل هذا مالك وفلان وفلان إلا بعلم كان عندهم عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فيكذبون على النبي صلى الله عليه وسلم ، ويحكمون بالظن ويتركون اليقين . نعوذ بالله من الخذلان *

واحتج بعضهم في اثبات التقليد بغريبة جروا فيها على عاداتهم في الاحتجاج بكل ما جرى على أفواههم ، وذلك الحديث الذي فيه : « إن ابني كان عسيفاً على هذا » قالوا : فقد كان الناس يفتنون ورسول صلى الله عليه وسلم حي قال أبو محمد : وهذا أعظم حجة عليهم في إبطال التقليد ، لان المفتين اختلفوا في تلك المسألة ورسول الله صلى الله عليه وسلم حي ، فأفتى بعضهم على الزاني غير المحصن بالرجم ، وأفتى بعضهم عليه بمجالد مائة وتغريب عام ، فكان هذا التنازع لما وقع قد وجب فيه الرد الى الرسول عليه السلام ، فرد الامر اليه ، فحكم بالحق ، وأبطل الباطل ، وهكذا الامر الآن ، قد اختلف المفتون حتى الآن في تلك المسألة بعينها ، فقال أبو حنيفة : عليه الجلد ولا تغريب عليه جرأ كان أو عبداً ، وقال مالك : عليه الجلد والتغريب إلا أن يكون عبداً ، وقلنا نحن وأصحاب الشافعي : عليه الجلد والتغريب على العموم ، عبداً كان أو غير عبد ، فوجب أن يرد هذا التنازع الذي بيننا الى القرآن والسنة ، فوجدنا نص السنة يشهد لقولنا ، فوجب الانقياد له . فهذا الحديث يبطل التقليد جملة ، ونحن لم ننكر فتيا العلماء للمستفتين ، وانما أنكرنا أن يؤخذ

بها دون يرهان بعضها ، ودون رد لها الى نص القرآن والسنة ، لأن ذلك
يوجب الاخذ بالخطأ ، واذا كان في عصره عليه السلام من يقف بالباطل ،
فهم من بعد موته عليه السلام أكثر وأفشى ، فوجب بذلك ضرورة أن
نتحفظ من فتيا كل مفت ، ما لم تنسند فتياه الى القرآن والسنة والاجماع *
واحتجوا أيضاً فقالوا : إن الصحابة رضي الله عنهم شهدوا أسباب
الأوامر منه عليه السلام ، وما خرج منها على رضى ، وما خرج منها على
غضب ، فوجب اتباعهم في فتاويهم لذلك .

قال أبو محمد : فيقال لهم وبالله التوفيق : إن رسول الله صلى الله عليه
إنما بعث مبيناً على كل من يأتي الى يوم القيامة ، لا على أصحابه وحدهم ،
فكل سبب من غضب أو رضى يوجب حكماً فقد نقلوه اليها ، ولزمهم أن يبلغوه
فرضاً ، بقوله عليه السلام : « ليمبلغ الشاهد الغائب قرب مبلغ أوعى من
سامع » فقد نقلوا كل ما شهدوه من ذلك إذ لم يكونوا في سعة من كتابه ،
وقد أعادهم الله من ذلك ، ولو كنتموا شيئاً مما يوجب حكماً في الشريعة — مما
سمعوا أو مما شاهدوا — لاستحقوا أقبح الصفات ، وقد أعادهم الله من
ذلك ونزههم عنه ، فلم يقتصرُوا رضي الله عنهم على فتاويهم ، دون تبليغ منهم
لما سمعوا منه عليه السلام وشاهدوه منه ، كما نقلوا اليها غضبه على الانصارى
الذي أراد أن يقول بالخصوص في قبلة الصائم ، وغضبه على معاذ في تطويله
الصلاة إذ كان إماماً ، وغضبه على من نزه عما فعل عليه السلام ، وغضبه على
اليهودي إذ قال : والذي اصطفى موسى على البشر ، وإعراضه عن عمار
إذ تخلق ، وعن عائشة وفاطمة إذ علقتا السترين المزينين ، وسروره بقول مجزز
المدلجي في أسامة بن زيد ، وسروره باجتماع الصدقة بين يديه إذ أمر بالصدقة
إذ أتاه القوم المجتابون للثمار (١) ، وإشاحته بوجهه المكرم — عليه السلام

(١) في اللسان : « وفي الحديث أنه قوم يجتابون الثمار أى لا يسبها ، يقال : اجتبت القميص
الظلام أي دخلت فيها » . وفيه أيضاً : « الثمار : كل شملة مخططة من ما زر الارباب

وأفضل التحيات — اذ ذكر النار، أورده مسلم في كتاب الزكاة، (٢) وحياءه عليه السلام من الانصارية المستفتية في غسل المحيض، ووصفه الجبة التي على البخيل اذا أراد أن يتصدق، وأشارته على كعب بن مالك بيده في اسقاط النصف من دينه على ابن أبي حدر، وتمجيده بنظره وهيئة وجهه من العباس اذ احتل المال الكثير، دون أن يكون منه عليه السلام في ذلك كلام، وضربه عليه السلام بعود في يده بين الماء والطين في حديث أبي موسى، ومثل هذا كثير جداً*

فلم يكن له عليه السلام هيئة ولا حال يوجب حكماً من كراهة أو نهى أو إباحة أو ندب أو أمر — : إلا وقد نقلت الينا، لان كل ذلك مما بين به عليه السلام مراد ربه تعالى، ولو كنتموا ذلك عنا، لما بلغوا كما لزمهم، ولو اقتصروا على تبليغ بعض ذلك دون بعض، لدخلوا في جملة من يكتم العلم، ولسقطت عدالتهم بذلك، وقد نزههم الله تعالى عن هذا، وحفظ دينه، وقضى بتبليغه الينا جيلاً بعد جيل، الى أن يأتي بعض آيات ربك (يوم لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيراً) *

وقد علموا رضى الله عنهم أن فتاويهم لا تلزمنا، وانما يلزمنا قبول مانعوا الينا عن نبينا عليه السلام، وقد خالف بعض التابعين الصحابة بحضرتهم فما أنكر الصحابة عليهم ذلك، كما أنكروا عليهم مخالفة مارووه، كفعل ابن عمر في ابنه، إذ روى حديث الخذف، وحديث النهى عن منع النساء الى المساجد

فهي غمرة جمعها غمار، كأنها أخذت من لون النمر لما فيها من السواد والبياض، وهي من الصفات الغالبة، أراد أنه جاءه قوم لا يبى أزر مخططة من صوف « وحديث مجتبي النار أو العباء رواه مسلم (ج ١ ص ٢٧٨ — ٢٧٩) من حديث جرير بن عبد الله البجلي (٢) صحيح مسلم، (ج ١ ص ٢٧٨) من حديث عدى بن حاتم

فقال ابنه : لا نفعل ذلك ، فانكر ابن عمر ذلك انكاراً شديداً ، (١) وكان لا ينكر على من خالفه في فتياه ، وكذلك سائر الصحابة رضى الله عنهم ، كانكار ابن عباس على عروة وغيره معارضة حديث النبي صلى الله عليه وسلم بأبي بكر وعمر ، وكانكار عمران بن الحصين — اذ ذكر حديث الحيام — على من عارضه بما كتب في الحكمة ، وكقول أبي هريرة : اذا حدثتكم عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا تضرب له الامثال ، في حديث الوضوء مما مست النار . ووجدنا ابن عباس لم ينكر على عكرمة مخالفته له في الذبيح . ولم ينكر أبو هريرة على من خالفه بحديث النبي صلى الله عليه وسلم في افطار من أصبح جنباً . وجميعهم رضى الله عنهم على هذا السبيل ، لا ينكر على من يخالفه في فتياه ، وينكر على من خالف روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم أشد الانكار ، ولكن أصحابنا — يغفر الله لهم ويسددهم — أضربوا عن الواجب عليهم من تدبر أحكام القرآن ، ورواية أخبار النبي صلى الله عليه وسلم ، واختلاف العلماء ، ومعرفة مراتب الاستدلال المفرق بين الحق والباطل ، وأقبلوا على ظلمات بعضها فوق بعض ، من قراءة طروس معكمة (٢) مملوءة من : قلت : أرايت ؟ (٣) فتنعوا

(١) الحذف بالحاء والذال المعجمتين هو الرى بحضرة أونواة أونحو ذلك بين اصبعين أو بنحو الخدفة والقلاع . وقد أخطأ ابن حزم هنا في نسبة الحديث لابن عمر ، فان حديث التهمى عن الحذف ، انما هو من حديث عبد الله بن المغفل حدث به رجلا من أصحابه حين رآه يفعل هذا فلما عاد لما نهاه عنه آلى أن لا يكلمه . رواه مسلم (ج ٢ ص ١١٥ — ١١٦) وحديث التهمى عن منع النساء هو حديث ابن عمر رواه مسلم (ج ١ ص ١٢٩) والذي قال لا نفعل هو بلال بن عبد الله بن عمر

(٢) بغم الميم وفتح العين المهملة وتشديد الكاف المفتوحة . أي مكتظة بما فيها ، من قولهم رجل معكم صلب اللحم كثير المفاصل شبه بالعمكم — بكسر العين واسكان الكاف — وهو العدل الذي فيه الاوعية من صنوف الاطعمة والمتاع . وأصله من عمكم المتاع — وبابه ضرب — أي شدة بثوب وهو أن يبسطه ويجعل فيه المتاع ويشده ويسمى حينئذ عكماً بكسر العين . مقتبس من اللسان

(٣) كالدونة فانها كاهها أو أكثرها على هذا النظم وكثيرها من كتب الاقدمين رحمهم الله

بجوابات لادلائل عليها ، وأفنوا في ذلك أعمارهم ، فصفرت أيديهم من معرفة الحقائق ، وظلموا من اغتر بهم ، والأقل منهم شغلوا أنفسهم في أنواع القياس وتخصيص العلل ، واستخراج علل لم يأذن بها الله تعالى ولا رسوله ، ولا يقوم على صحتها برهان ، فقطعوا أيامهم بالترهات ، ولو اعتنوا بما ألزمهم الله تعالى الاعتناء به ، من تدبر القرآن ، وتتبّع سنن النبي صلى الله عليه وسلم ، لاستناروا واهتدوا ، ولا استحقوا بذلك الفوز والسبق . وما توفيقنا إلا بالله تعالى *

وقد قال بعض من قوى جهله وضعف عقله ورق دينه : إذا اختلف العالمان وتعلق أحدهما بحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أو آية ، وآتى الآخر بقول يخالف ذلك الحديث وتلك الآية ، فواجب اتباع من خالف الحديث ، لأننا مأمورون بتوقيعهم ، ونحن عالمون أن هذا العالم لو تعمد خلاف رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لكان كافراً أو فاسقاً ، وفي براءته من ذلك ما يوجب أنه كان عنده علم يوجب ترك ذلك الحديث ، ورفع حكم تلك الآية ، لم يكن عند القائل بهما ، وبهذا يوصل إلى توقيع جميعهم *

قال أبو محمد : وهذا القول في غاية الفساد من وجوه : أحدها أن قائل هذا

— من أي المذاهب كان — أترك الناس لهذا الأصل ، ويلزمه أن يبيح بيع الخمر تقليداً لسمرة ، وأن لا يبيح التيمم للجنب في السفر أصلاً تقليداً لعمر ، وأن يبيح بيع الثمار قبل أن يبدؤ صلاحها تقليداً له ، وأن يسقط الكفارة عن الواطئ في نهار رمضان تقليداً لابراهيم النخعي ومحمد بن سيرين وسعيد ابن جبير ، وأن يتعمد بالجملة كل قولة خالف صاحبها الحديث والقرآن فيأخذ بها ، وهذا مالا يفعله مسلم ، وفيه ترك لمذاهبهم في الاكثر *

ومنها أنه لو صح ما ذكر هذا الجاهل لوجب تفسير ذلك العالم ضرورة ، ولاستحق لعنة الله عز وجل ، لانه كان يكون كأنما لعلم عنده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومن فعل هذا فقد استحق اللعنة بقول الله تعالى : (إن

الذين يكتُمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون إلا الذين تابوا وأصلحوا وينبوا) *
وأيضا، فلو كان ما ذكر هذا الجاهل لكان ذلك النص — الذي توهمه عند هذا العالم المخالف للحديث — قد ضاع ولم ينقل، وهذا باطل، لأن كلامه عليه السلام كله وحى، والوحى ذكر، والذكر محفوظ. قال الله تعالى: (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون) *

وأيضا، فيقال لهذا الجاهل: ولعل هذا العالم لم يبلغه هذا الحديث، أو بلغه فنسيه جملة، أو لم ينسه لكنه لم يحظر على باله إذ خالفه، كما نسي عمر أن بين يديه محمد بن مسلمة صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأبا أيوب الانصاري صاحب رحل النبي صلى الله عليه وسلم (١)، وأبا موسى الأشعري عامله عليه السلام على بعض اليمن، وهذان لا يعرفان إلا بكناهما، حتى أن أكثر الناس لا يعرف اسمهما البتة — فنهى عن التسمي بأسماء الانبياء عليهم السلام، فإذا جاز كما ترى أن لا يمر ببالة شيء هو بين يديه وفي حفظه حتى ينهى عنه، فهو فيما يمكن مغيبه عنه أمكن وأحرى. وكما نسي عمر أيضا قوله تعالى: (إنك ميت وإنهم ميتون) حين موت النبي صلى الله عليه وسلم فقال: والله ما مات ولا يموت حتى يسوسنا كلنا، حتى تليت عليه هذه الآية نغر مغشيا عليه ثم قام وقال: والله لكأنى ما سمعتها قط قبل وقتي هذا، وكما نهى عن المغالاة في صدقات النساء، حتى ذكرته المرأة بقول الله تعالى: (وآتينكم إجداهن قنطارا) فاعترف بالحق ورجع عن قوله، وقد كان حافظا لهذه الآية، ولكنه لم يذكرها في ذلك الوقت. وكما نسي عثمان رضى الله عنه — وهو أحفظ الناس للقرآن — قوله تعالى: (وجمله وفصالة ثلاثون شهرا) فأمر برجمه التي ولدت لسته أشهر، وهو حافظ للآية المذكورة

(١) لم أجد وصف أبي أيوب بهذا في التراجم التي بين يدي.

حتى ذكر بها ، فذكرها وأمر أن لا ترجم *
أو لعل ذلك العالم كان ذا كرا لتلك الآية وذلك الحديث ولكنه تأول
تأويلًا ما ، من خصوص أو نسخ بما لا يصح وجهه ، كما فعلوا رضي الله عنهم
في نهيه عليه السلام عن لحوم الجمر الاهلية فقال بعضهم : انما نهى عنها لأنها
كانت للناس (١) ، وقال بعضهم : لأنها لم تخمس ، وقال بعضهم : لأنها كانت
تأكل القدر ، وقال بعضهم : بل حرمت البتة ، ومثل هذا كثير ، فهذا كله
يخرج تارك الحديث — من العلماء السالفين — عن الفسق وعن المجاهرة
بخلاف نص القرآن والحديث ، ومعصية النبي صلى الله عليه وسلم الموجبة
سخط الله تعالى *

حدثنا محمد بن سعيد النباني ثنا احمد بن عون الله ثنا قاسم بن أصبغ
ثنا الحشني ثنا بندار ثنا غندر ثنا شعبة عن أبي اسحق السبيعي عن أبي عبيدة
ابن عبد الله بن مسعود عن أبيه (٢) قال : أشد الناس عذابا يوم القيامة أمام
ضال يضل الناس بغير ما أزل الله ، ومصور ، ورجل قتل نبيا أو قتله نبي *
قال أبو محمد : فنعيد الله من سلف من القصد الى هذه المرتبة ، وانما
البلية على من تدبى بما لم يؤده اليه اجتهداه ، مما هو عالم مقر أنه لم ينزله الله
تعالى ، وكل من سلف من الأئمة رضي الله عنهم انما أداهم الى ما أفتوا به
اجتهادهم ، فالخطيء منهم معذور مأجور أجراً واحداً ، هذا لا يظن بهم
مسلم سواه *

وأما أن يكون عندهم علم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، من أجله

(١) كذا في الاصل ولعل صوابه « لأنها كانت حمولة الناس » كما هو ظاهر . والذي
قال هذا هو ابن عباس انظر صحيح مسلم (ج ٢ ص ١١١ — ١١٢) ونيل الاوطار (ج ١
ص ٧٩ — ٨٠ — ج ٨ ص ٢٨١ — ٢٨٤)

(٢) أبو عبيدة بن عبد الله ، قيل اسمه كنيته وهو الأشهر ، وقيل اسمه عامر ، وهو لم يسمع
من أبيه شيئا فحديثه عنه مرسل ، وبذلك جزم كثير من الحفاظ ، وروى الترمذي (ج ١ ص ٦)
عن عمرو بن مرة قال : « سألت أبا عبيدة بن عبد الله : هل تذكر عن عبد الله شيئا ؟ قال : لا »

تركوا الحديث المنقول ، ولم يبلغوه ولا نقلوه — : فهم مبرؤون من ذلك ومنزهون عنه ، لان فاعل ذلك ملعون ، وأما الخطأ فليس ذلك منقيا عنهم ، بل هو ثابت عليهم وعلى كل بشر . فصح بما ذكرنا أن التأويل الذي ذكره الجاهل الذي وصفنا قوله ، ورام به اثبات التقليد ، هو الذي يوجب — لو صح — على العلماء الفسق ضرورة ، ويوجب لهم اللعنة ، وقد أعادهم الله تعالى من ذلك ، وأما نحن فننزههم عن ذلك ، ولكننا نقول : إنهم يصيرون ويخطئون ، وإن كل ما قالوه مردود الى القرآن والسنة ومعروض عليهما ، فلايُهما شهد القرآن والسنة فهو الصحيح ، وغيره متروك ، معذور صاحبه الذي قاله ، ومأجور باجتهاده ، وأما مقلده ومتبعه فلم آثم حاص لله عز وجل . وبالله تعالى التوفيق *

وذكر بعضهم أن ابراهيم النخعي قال: لو رأيتمهم يتوضؤون الى الكوعين مانجاوزتهما وأنا أقرؤها (الى المرافق) *

قال أبو محمد : هذا كذب على ابراهيم ، ولو صح ما انتفعوا به ، ولكن ذلك خطأ من ابراهيم عظيم ، فما ابراهيم معصوم من الخطأ ، فكيف ولايصح عنه ، لان راويه عنه أبو حمزة (١) ميمون وهو ساقط جداً غير ثقة ، وانما الصحيح عنه خلاف هذا من الطرق الصحاح ، كما حدثنا أحمد بن عمر بن أنس ثنا أبو ذر الهروي ثنا عبد الله بن أحمد بن حمويه السرخسي ثنا ابراهيم بن خزيمة ثنا عبد بن حميد الكشي (٢) ثنا محمد بن بشر العبدي عن الحسن بن

(١) بالحاء المهملة والزاي ، وهو أبو حمزة الاعور القصاب الكوفي الراعي ، ضعيف جدا . قال ابن عدي : « وأحاديثه خاصة عن ابراهيم مما لا يتابع عليه »

(٢) بكسر الكاف وتشديد السين المهملة . هكذا ضبطه ابن حجر في التقریب ، وياقوت في معجم البلدان (ج ٧ ص ٢٥١) وضبطه السيوطي في لب الباب بفتح الكاف وتشديد الشين المعجمة ، والاول نسبة الى مدينة بأرض السند تدعى « كس » بكسر الكاف وتشديد المهملة ، والثاني نسبة الى « كش » بفتح الكاف وبالمعجمة وهي قرية على ثلاث فراسخ من جرجان ، قال ياقوت (ج ٧ ص ٢٥٤) : « وقال أبو الفضل المندبي : الكشي منسوب الى

صالح عن أبي الصباح عن ابراهيم النخعي قال : لا طاعة مفترضة الا للنبي .
وكما حدثنا حمام بن أحمد عن (١) عبد الله بن ابراهيم الاصيلي عن أبي زيد
المروزي عن محمد بن يوسف القريري عن البخاري محمد بن اسمعيل ثنا محمد بن
يوسف ثنا سفيان — هو الثوري — عن منصور عن سعيد بن جبير قال :
كان ابن عمر يدهن بالزيت ، قال : فذكرته لابراهيم النخعي فقال : ماتصنع
بقوله ؟ حدثني الاسود عن عائشة قالت : « كافي أنظر الى وبيص (٢) الطيب
في مفارق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم » *
قال أبو محمد : فهذا الذي يليق بابراهيم رحمه الله ، وهو أن لا يلتفت
الى قول (٣) ابن عمر اذا وجد عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه ، فكيف
يظن من له مسكة عقل أن ابراهيم يترك قول ابن عمر لشيء رواه عن الاسود
عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ويترك نص القرآن لقوم لم يسمهم !!
ما يظن هذا بابراهيم وينسبه اليه إلا وقاح سخيف جاهل . والله تعالى نعوذ
من الخذلان .

موضع بما وراء النهر ، منهم عبد بن حميد السكشي وفيهم كثرة ، واذا عرب كتب بالسين
وقد تقدم عن ابن ما كولا ما يرد هذا « وقال الذهبي في المشقبه (ص ٤٤٧) : « السكشي
بكسر واهمال نسبة الى كس تعريب كش ولهذا ينسب اليها أيضا كشي وهي مدينة بما وراء
النهر ، قال ياقوت : قد تعرب فتكتب مهملة ، وأهل تلك الديار لا يقولونها الا بالفتح ومعجمة
وهم أعرف ، وأيضاً فهو اسم اعجمي يتلعب به ، واما ابن ما كولا فقال : دخلت بخارى
وسمعت فوجدتهم جميعهم يقولون كس بالسكسر والاهمال ، وكس بليدة في أرض مكران
دثرت ، فن الاول عبد بن حميد الحافظ مات سنة ٢٤٩ « فرى من كل هذا أن الراجح
السكسر والاهمال كما قال ابن حجر في التقریب

(١) في الاصل « حمام بن احمد بن عبد الله » وهو خطأ بل عبد الله بن ابراهيم الاصيلي
شيخ حمام بن احمد

(٢) في الاصل بالضاد المعجمة وهو خطأ صححه من البخارى (ج ١ ص ٢١٧)
والويعس بفتح الواو وكسر الياء الموحدة وآخره الصاد المهملة هو البريق

(٣) في الاصل « أن لا يلتفت قول » بحذف « الى » ، والتفت فعل لازم غير متعمد

وأتى بعضهم بمظيمة فقال : إن عمر بن عبد العزيز قال : يحدث للناس أحكام بمقدار ما أحدثوا من الفجور (١)

قال أبو محمد : هذا من توليد من لا دين له ، ولو قال عمر ذلك لكان مرتدا عن الاسلام ، وقد أعاده الله تعالى من ذلك وبراؤه منه ، فانه لا يجوز تبديل أحكام الدين إلا كافر *

والصحيح عن عمر بن عبد العزيز ما حدثناه حماد بن أحمد عن عبد الله بن إبراهيم عن أبي أحمد الجرجاني عن الفربري عن البخاري ثنا العلاء بن عبد الجبار ثنا عبد العزيز بن مسلم (٢) عن عبد الله بن دينار قال : كتب عمر بن عبد العزيز الى أبي بكر بن حزم : انظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكتبه ، فاني خفت دروس العلم وذهاب العلماء ، ولا يقبل إلا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم (٣)

قال أبو محمد : فهذا عمر بن عبد العزيز لا يأمر ولا يجيز إلا حديث النبي

(١) هذه الكلمة لعمر بن عبد العزيز في حفظي بلفظ « تحدث للناس أقضية بقدر ما أحدثوا من الفجور » ولا أذكر أن قرأتها وحفظتها ، ولا أعلم قوة إسنادها ، وقد حاولت أن أجِد ذلك فلم أوفق ، وهي كلمة حكيمة جليلة ، لا كما فهم ابن حزم ، فان معناها ان الناس اذا اخرجوا الوانا من الاثم والفجور والعدوان استحدث لهم حكاهم انواعا من العقوبات والاقضية والتعزير — مما جعل الله من سلطان للإمام — بقدر ما ابتدعوا من المفاصد ، ليكون زجرا لهم ونكالا (٢) في الاصل « عبد العزيز بن مسلمة » وهو خطأ

(٣) قوله « ولا يقبل » الخ ليس من كلام عمر بن عبد العزيز ، وهذا الاثر لم يذكر اسناده في رواية الكشيبي وابن عساكر وكريمة ، وإنما ذكر بدون اسناد معلقاً . وفي الروايات الاخرى من البخاري قال بعد الاثر : « حدثنا العلاء بن عبد الحيار قال حدثنا عبد العزيز بن مسلم عن عبد الله بن دينار بذلك يعني حديث عمر ابن عبد العزيز ، الى قوله ذهاب العلماء » فهذا دليل صريح على ان قوله

صلى الله عليه وسلم وحده *

وروي ايضا أن عمر بن عبد العزيز كتب إليه عدى بن عدى الكندي عامله على الموصل يقول : إني وجدت بها أكثر البلاد سرقا ونقبا ، أفأخذهم بالظنة أم أحكم بمر الحق ؟ فكتب إليه عمر بن عبد العزيز : أن خذهم بمر الحق ، فمن لم يصلحه الحق فلا أصلحه الله ، قال : فما خرجت منها الا وهي أصلح البلاد .

قال أبو محمد : والذي اخترع هذه الكذبة على عمر بن عبد العزيز لا يخلو من أحد وجهين : إما أن يكون كافرا أو زنديقا ينصب للإسلام الجبائل ، أو يكون جاهلا لم يدر مقدار ما أخرج من رأسه ، لان إحداث الاحكام لا يخلو من أحد أربعة أوجه : إما اسقاط فرض لازم ، كاسقاط بعض الصلاة أو بعض الصيام أو بعض الزكاة أو بعض الحج أو بعض حد الزنا أو حد القذف ، أو اسقاط جميع ذلك ، وإما زيادة في شيء منها ، أو إحداث فرض جديد ، وإما إحلال محرم كتحليل لحم الخنزير والخمر والميتة ، وإما تحريم محلل كتحريم لحم الكبش وما أشبه ذلك ، وأي هذه الوجوه كان ، فالقائل به كافر مشرك ، لاحق باليهود والنصارى ، والفرض على كل مسلم قتل من أجاز شيئا من هذا دون استتابة ، ولا قبول توبة إن تاب ، واستصفاء ماله لمبيت مال المسلمين ، لانه مبدل لدينه ، وقد قال عليه السلام : « من بدل دينه فاقتلوه » ومن الله تعالى نعوذ من غضبة لباطل أدت الى مثل هذه المهالك .

واحتجوا بكتاب أبي بكر المصحف بعد أن لم يكن مجموعا ، وذكروا حديثا عن زيد بن ثابت أنه قال : افتقدت آية من سورة براءة وهي : (لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم) الآية ، فلم أجدها إلا عند

« ولا يقبل » الخ ليس من كلام عمر . انظر شرح العيني على البخاري طبع

المطبعة المنيرية (ج ٢ ص ١٢٩ - ١٣٠)

رجل واحد (١) ، وذكروا في ذلك تكاذيب وخرافات ، انهم كانوا لا يثبتون الآية إلا حتى يشهد عليها رجلان ، وهذا كله كذب بحت من توليد الزنادقة (٢)

وأما جمع أبي بكر رضى الله عنه المصحف فنعم ، ووجه ذلك بين ، وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينزل عليه القرآن مفردا ، فيأمر بضم الآية النازلة الى آية كذا من سورة كذا ، فلم يكن يمكن أن يكتب القرآن في مصحف جامع لأجل ذلك ، فلما مات عليه السلام واستقر الوحي ، وعلم انه لا مزيد فيه ولا تبديل ، كتبه أبو بكر حينئذ وأثبتته *

وأما افتقاد زيد بن ثابت الآية فليس ذلك على ما ظنه أهل الجهل ، وانما معناه أنه لم يجدها مكتوبة إلا عند ذلك الرجل ، وهذا بين في حديث حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله عن أبي اسحق البلخي عن القريبي عن البخارى : حدثنا أبو اليمان أنا شعيب عن الزهري قال : أخبرني (٣) خارجه ابن زيد بن ثابت أن زيد بن ثابت قال : « لما نسخنا المصحف في المصاحف

(١) الذي في البخارى (ج ٢ ص ٣٩٥—٣٩٦) أنه وجدها مع أبي خزيمة الانصارى لم يجدها مع أحد غيره ، وانظر تفصيل الكلام في جمع القرآن في شرحي البخاري لابن حجر والعيني في كتاب « فضائل القرآن » وفي الاتقان للسيوطي في النوع الثامن عشر ، وفي التبيان لشيخنا العلامة الشيخ طاهر الجزائري رحمه الله (ص ٦٨ — ٨٠) وفي طبقات ابن سعد (ج ٢ ق ٢ ص ١١٢ — ١١٤) وفي المستدرک (٢ : ٢٢٩)

(٢) قال السيوطي في الاتقان : « أخرج ابن أبي داود من طريق يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب قال : قدم عمر فقال من كان تلقى من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا من القرآن فليأت به ، وكانوا يكتبون ذلك في المصحف والالواح والسب ، وكان لا يقبل من أحد شيئا حتى يشهد شهودان . وهذا يدل على ان زيدا كان لا يكتب بمجرد وجدانه مكتوبا حتى يشهد به من تلقاه سها مع كون زيد كان يحفظ فيكون يفعل ذلك مباينة في الاحتياط » والمطلع على ما ورد في تاريخ جمع القرآن يطمئن الى صحة ما زعمه ابن حزم كذبا

(٣) في البخارى (ج ٢ ص ٢٦) « عن خارجه »

فقدت (١) آية من سورة الاحزاب ، كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأها ، لم أجدها (٢) مع أحد إلا مع خزيمة بن ثابت ، الذي جهل رسول الله صلى الله عليه وسلم شهادته شهادة رجلين (٣) : (من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه) *

قال أبو محمد : بيان ما قلنا منصوص في هذا الحديث نفسه ، وذلك أن زيدا حكى انه سمع هذه الآية من النبي صلى الله عليه وسلم ، فقد كانت عند زيد أيضا ، وقد يدخل هذا الحديث علة ، وهي أن خارجة لم يحك أنه سمعه من أبيه ، وأيضا فقد حدثنا عبد الله بن ربيع التميمي قال ثنا محمد بن معاوية المرواني ثنا احمد بن شعيب أنا محمد بن معمر ثنا أبو داود - هو الطيالسي - ثنا أبو عوانة عن فراس عن الشعبي عن مسروق عن عائشة : « أنها أخبرته أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم حدثتها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سارها قبل وفاته فقال لها : ان جبريل كان يعارضني القرآن في كل عام مرة ، وانه عارضني به العام مرتين ، ولا أرى الأجل إلا قد اقترب » وذكر باقي الحديث (٤) فهذا نص جلي على أن القرآن إنما جمعه وألقه الله تعالى ، وأقرأه جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم في عام موته مرتين كما هو ، وأنه لم يجمعه أحد دون الله تعالى ، فهو كما هو الآن على ذلك الجمع الاول *

(١) في البخاري « قال نسخت الصحف في المصاحف ففقدت » الخ

(٢) في البخاري « يقرأ بها فلم أجدها » الخ

(٣) في البخاري زيادة « وهو قوله » . وهذا الحديث رواه البخاري في مواضع

متعددة من الصحيح .

(٤) الحديث اختصره المؤلف ، وقد رواه النسائي في كتاب خصائصه على بن أبي طالب المطبوع بالمطبعة الخيرية بمصر سنة ١٣٠٨ (ص ٢٤) وهو قسم من سنن النسائي في بعض رواياتها وهو في مسند الطيالسي أيضاً بهذا الاسناد (ص ١٩٦ رقم ١٣٧٣)

وأيضاً فقد حدثنا أحمد بن محمد الجسورى ثنا وهب بن مسرة ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا أبو معاوية عن الاعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس قال : « أي القراءتين تعدون أول ؟ قلنا : قراءة عبد الله ، قال : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعرض عليه القرآن في كل رمضان مرة إلا العام الذي قبض فيه ، فانه عرض عليه مرتين ، فحضره عبد الله فشهد مانسخ منه وما بدل »

قال أبو محمد : أبو ظبيان هو حصين (١) بن جندب الجنبى ، وقد ذكرنا من جمع القرآن على عهده عليه السلام ، ولا شك أن هذه الآية في جملته عندهم ، وليس عدم زيد وجودها إلا عند خزيمة بموجب أنها لم تكن إلا عند خزيمة ، بل كل من قرأ على عثمان وأبي الدرداء وأبي وابن مسعود وعلي قد قرأوا عليهم هذه الآية بلا شك ، وفي هذا كفاية *

وقد روى قوم أن الآية التي افتقد زيد هي من سورة براءة وهي : (لقد جاءكم رسول من أنفسكم) وهذا كذب بحسب لكل ما ذكرنا آنفاً *
وأيضاً فقد روى عن البراء : ان آخر سورة نزلت سورة براءة ، وبعث بها النبي صلى الله عليه وسلم علياً فقرأها على أهل الموسم علانية *
وقال بعض الصحابة - وأظنه جابر بن عبد الله - : (٢) ما كنا نسمى براءة إلا القاضحة *

قال أبو محمد : فسورة قرئت على جميع العرب في الموسم وتقرع بها كثير من أهل المدينة ، يكون منها آية خفيت على الناس ؟ هذا ما لا يظنه من له رفق وبه حشاشة *

(١) في الاصل « أبو ظبيان » بالطاء المهملة وهو خطأ بل هو بالمججمة ، وفيه أيضاً « حصن » بالتكبير وهو خطأ بل هو بالتصغير
(٢) بهامش الاصل « إنما هو ابن عباس » وهذا صحيح فان الذى حكى انها كانت تسمى بذلك ابن عباس وعمره انظر الدر المنثور للسيوطى (ج ٣ ص ٢٠٨)

ويبين كذب هذه الاخبار مارويناه بالاسانيد الصحيحة انه عليه السلام: « كان لا يعرف فصل السورة حتى تنزل بسم الله الرحمن الرحيم » وانه عليه السلام كانت تنزل عليه الآية فيرتبها في مكانها ، ولذلك تجدد آية الكلاله - وهي آخر آية نزلت وهي في سورة النساء - في أول المصحف ، وابتداء سورة : (اقرأ باسم ربك) والمدثر - : في آخر المصحف ، وهما أول ما نزل ، فصح بهذا أن رتبة الآي ورتبة السور مأخوذة عن الله عز وجل الى جبريل ، ثم الى النبي عليه السلام ، لا كما يظنه أهل الجهل أنه ألف بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم ، ولو كان ذلك ما كان القرآن منقولاً نقل الكفاة * ولا خلاف بين المسلمين واليهود والنصارى والمجوس أنه منقول عن محمد عليه السلام نقل التواتر *

ويبين هذا أيضاً : ما صح أنه عليه السلام كان يعرض القرآن كل ليلة في رمضان على جبريل ، فصح بهذا أنه كان مؤلفاً كما هو على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقوله عليه السلام : « تركت فيكم الثقلين كتاب الله وأهل بيته » والاحاديث الصحاح أنه عليه السلام قرأ المص والطور والمرسلات في صلاة المغرب ، وان معاذاً قرأ في حياته عليه السلام البقرة في صلاة العتمة وأنه عليه السلام خطب بق القرآن المجيد ، وذكر عليه السلام خواتم آل عمران وسورة النساء ، وأمره عليه السلام أن يؤخذ القرآن من أربعة : من أبي وعبد الله بن مسعود وزيد ومعاذ ، وقول عبد الله بن عمرو بن العاص للنبي عليه السلام في قراءة القرآن كل ليلة ، وأمره عليه السلام أن لا يقرأ في أقل من ثلاث ، والذين جمعوا القرآن في حياة النبي صلى الله عليه وسلم جماعة ذكر منهم . أبو زيد (١) وزيد وأبي ومعاذ وسعيد بن عبيد (٢) وأبو

(١) أبو زيد هذا من عمومة أنس بن مالك وقد شهد بدرًا ، ورجح ابن حجر أنه هو قيس بن السكن بن زعوراء وهو الذي اختاره ابن سعد في الطبقات . انظر الطبقات (ج ٢ ق ٢ ص ١١٣) و(ج ٣ ق ٢ ص ٧٠) والاصابة (ج ٥ ص ٢٥٥)
(٢) « عبيد » بالضمير وسعد هذا شهد بدرًا وأحدًا والمشاهد كلها ، قتل شهيداً يوم

الدرداء، وأمر عليه السلام عبد الله بن عمرو بقراءة القرآن في أيام لا تكون أقل من ثلاث، فكيف يقرأ ويجمع وهو غير مؤلف ! هذا محال لا يمكن البتة، وهذه كلها أحاديث صحاح الاسانيد لا مطمئن فيها، وبهذا يلوح كذب الاخبار المفتعلة بخلافها، لان تلك لا تصح من طريق النقل أصلاً، فبطل ظنهم أن أحداً جمع القرآن وألفه دون النبي صلى الله عليه وسلم *

ومما يبين بطلان هذا القول ببرهان واضح أن في بعض المصاحف التي وجه بها عثمان رضي الله عنه الى الآفاق واوات زائدة على سائرهما، وفي بعض المصاحف : (ان الله هو الغني الحميد) في سورة الحديد، وفي بعضها بنقصان (هو) *

وأيضاً فمن المحال أن يكون عثمان رضي الله عنه أقرأ الخلفاء وأقدمهم صحبة وكان يحفظ القرآن كله ظاهراً ويقوم به في ركعة : - ويترك قراءته التي أخذها من فم النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ويرجع الى قراءة زيد، وهو صبي من صبيانها، وهذا ما لا يظنه إلا جاهل غبي *

ومنها أن عاصماً روى عن زر (١) وقرأ عليه، وزر لم يقرأ على زيد، ولا على من قرأ على زيد شيئاً، إلا أنه قد صح عنه أنه عرض على زيد فلم يخالف ابن مسعود *

وهذا ابن عامر قاريء أهل الشام لم يقرأ على زيد شيئاً، ولا على من قرأ على زيد، وإنما قرأ على أبي الدرداء ومن طريق عثمان رضي الله عنهما، وكذلك حمزة لم يأخذ من طريق زيد شيئاً *

وقد غلط قوم فسموا الأخذ بما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم،

القاسية سنة ١٦ انظر الطبقات (ج ٢ ص ١١٢ — ١١٣) و (ج ٣ ص ٢٠) والاصابة وغيرها

(١) بكسر الزاي وتشديد الراء، وهو ابن حبيش، وكان عالماً بالقرآن، قارئاً فاضلاً وهو محضرم أدرك الجاهلية ومات سنة ٨٢ أو ٨٣ وعمره ١٢٧ سنة

وبما اتفق عليه علماء الأمة - : تقليداً ، وهذا هو فعل أهل السفسطة ، والطالين لتلبس العلوم وافسادها ، وإبطال الحقائق ، وإيقاع الحيرة ، فلا شيء أعون علي ذلك من تخليط الاسماء الواقعة علي المعاني ومزجها ، حتي يوقعوا علي الحق اسم الباطل ، لينفروا عنه الناس ، ويوقعوا علي الباطل اسم الحق ، ليوقعوا فيه من أحسن الظن بهم ، وليجوزوه عند الناس ، كما يحكي عن فساق باعة الدواب أنهم يسمون أواريهم^(١) بأسماء البلاد ، فاذا عرض الخمار للبيع أقسم بالله : إن البارحة نزل من بلد كذا وكذا ، وهو يعني الآري الذي اعتلف فيه ، ويظن المبتاع أنه من جلب البلد المذكور ، فهذا فعل أهل الشر والفسق ، وفاعل هذا في الديانة أسوأ حالا وأعظم جرماً من فاعله في سائر المعاملات فاعلم الآن : أن قبول ما صح بالنقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقبول ما أوجبه القرآن بنصه وظاهره ، وقبول ما أجمعت عليه الأمة - : ليس تقليداً ، ولا يحل لأحد أن يسميه تقليداً ، لأن ذلك تلبس واشكال ، ومزج الحق بالباطل ، لان التقليد على الحقيقة إنما هو : قبول ما قاله قائل دون النبي صلى الله عليه وسلم بغير برهان ، فهذا هو الذي أجمعت الامة على تسميته تقليداً ، وقام البرهان على بطلانه ، وهو غير ما قام البرهان على صحته ، فحرام أن يسمي الحق باسم الباطل ، والباطل باسم الحق ، وقد قال تعالى : (ان هي إلا أسماء سميتموها أنتم وآباؤكم ما أنزل الله بها من سلطان) وقد أنذر عليه السلام بقوم يستحلون الحر يسمونها بغير اسمها *

وقد احتج بعضهم في ذلك بقوله تعالى : (ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم) قالوا : وقد أوجب الله تعالى على الناس قبول نذارة المنذر لهم ، قالوا : وهذا أمر منه تعالى بتقليد العامي للعالم .

قال ابو محمد : وهذا لا حجة لهم فيه ، لأن الله تعالى لم يأمر قط بقبول

(١) بفتح الهزة والواو وكسر الراء وتشديد الياء . جمع آري بالسند وتشديد الياء وهو

ما قال المنذر مطلقاً ، لكنه يقال : انما أمر بقبول ما أخذ ذلك المنذر في تفقههم في الدين عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وعن الله عز وجل ، لا ما اخترع مخترع من عند نفسه ، ولا ما زاد زائد في الدين من قبل رأيه . ومن تأول ذلك على الله عز وجل ، وأجاز لأحدهم المخلوقين أن يشرع شريعة غير منقولة عن النبي صلى الله عليه وسلم - فقد كفر وحل دمه وماله ، وقدمي الله من فعل ذلك مفترياً فقال تعالى : (آله أذن لكم أم على الله تفترون) *

قال ابو محمد : وظن قوم أنهم تخلصوا من التقليد بوجه به تحققوا (١) بالدخول فيه وتوسطوا عنصره ، وهو أنهم يطلون حجاجاً تؤيد ما وجدوا أسلافهم عليه فقط ، ثم لا يبالون أشغباً كانت تلك الحجاج أم حقاً ، ويضربون عن كل حجة خالفت قولهم ، فان كانت آية أو حديثاً تأولوا فيها التأويلات البعيدة ، وحرفوها عن مواضعها ، فدخلوا في قوله تعالى : (يحرفون الكلم عن مواضعه) فان أعيانهم ذلك قالوا : هذا خصوص ، وهذا متروك ، وليس عليه العمل *

قال ابو محمد : وهذا أقبح ما يكون من التقليد وأخفسه ، كالذي يفعل مقلدو مالك وأبي حنيفة والشافعي ، فانهم انما يأخذون من الحجاج ما وافق مذهبهم ، وان كان خبراً موضوعاً أو شغباً فاسداً ، ويتركون ما خالفه ، وان كان نص قرآن أو خبراً مسنداً من نقل الثقات *

والمعجب أنهم يذمون التقليد ، ويقولون : إن المقلد عاص لله ، ويقولون : لا يجوز أن يؤخذ من قول أحد إلا ما قامت عليه حجة ، ويقولون : ليس أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا ويؤخذ من قوله ويترك ، ثم إنهم مع هذا لا يفارقون قول صاحبهم بوجه من الوجوه ! *

وأما اهل بلادنا فليسوا ممن يتعنى بطلب دليل على مسائلهم ، وطالبه

(١) في الاصل « لحقتوا » وهو خطأ ظاهر

منهم - في الندرة - إنما يطلبه كما ذكرنا آنفاً ، فيعرضون كلام الله تعالى وكلام الرسول عليه السلام على قول أصحابهم ، وهو مخلوق مذهب مخطيء وبصيب ، فإن وافق قول الله وقول رسول الله عليه السلام قول أصحابهم أخذوا به ، وإن خالفاه تركوا قول الله تعالى جانباً ، وقوله عليه السلام ظهرياً ، وثبتوا على قول أصحابهم ، وما نعلم في المعاصي ولا في الكبائر - بعد الشرك المجرد - أعظم من هذه ، وأنه لا أشد من القتل والزنا ، لأن فيما ذكرنا الاستخفاف بالله عز وجل وبرسوله عليه السلام وبالدين ، ولأن من ذكرنا قد جاءته موعظة من ربه فلم يلتفت ، وعاد إلى ما نهى عنه ، وعرف أنه باطل ، فتدين به واستحله وعلمه الناس ، وأما القاتل والزاني فمالمان بأن فعلهما خطأ ، وأنهما مذنبان ، فهما أحسن حالاً ممن ذكرنا ، وقد قال تعالى : (فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأجره إلى الله ومن عاد فأولئك أصحاب النار فيها خالدون) *

هذا وهم يقولون أن الفقهاء الذين قلدوا مبطلون للتقليد ، وأنهم قد نهوا أصحابهم عن تقليدهم ، وكان أشدهم في ذلك الشافعي ، فإنه رحمه الله بلغ من التأكيذ في اتباع أصحاب الآثار ، والاخذ بما أوجبته الحجة - : حيث لم يبلغ غيره ، وتبرأ من أن يقلد جملة ، وأعلن بذلك ، نفعه الله به وأعظم أجره ، فلقد كان سبباً إلى خير كثير (١) ، فمن أسوء حالاً ممن يمتدح أن التقليد ضلال ، وأن التقليد هو اعتقاد القول قبل اعتقاد دليله ، ثم هم لا يفارقون التقليد في شيء من دينهم ! وهذا مع ما فيه من المخالفة لله عز وجل فقيه من

(١) قال المزني رحمه الله في أول مختصره في فقه الشافعي - المطبوع بهامش الأمام : « اختصرت هذا الكتاب من علم محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله ومن معنى قوله لأقر به على من اراده ، مع اعلامه نبيه عن تقليده وتقليد غيره ، لينظر فيه لدينه وبحسب ما فيه لنفسه » والمزني هو تلميذ الامام الشافعي وخريجه ، وقد أدى عن شيخه الأمانة ، ووضع عن كاهله حملها . رضي الله عنه .

نقص العقل والتمييز عظيم. نعوذ بالله من الخذلان ، ونسأله التوفيق والمعصمة ،
فكل شيء بيده . لا إله إلا هو *

وحدث طائفة (١) من الاشعرية ، أبدعوا في قولهم بالتقليد قولاً طريفاً
في السخف ، وهو أن قالوا : الفرض على العامي إذا نزلت به النازلة أن يسأل
عن أفقه من في ناحيته ، فإذا دل عليه سأل ، فإذا أفناه لزمه الأخذ به ، ولا
يجل للعامي أن يأخذ بقول ميت من العلماء ، قديماً كان أو حديثاً ، صاحباً
كان أو تابعاً ، أو من بعدهم ، فإن نزلت بذلك العامي تلك النازلة بعينها مرة
أخرى ، لم يجز له أن يأخذ بتلك الفتيا التي أفناه ذلك الفقيه بها ، لكن
يسأله مرة ثانية ، أو يسأل غيره ، فإفناه به أخذ به ، سواء كانت تلك الفتيا
الاولى أو غيرها ، وقالوا : ان الفرض على كل أحد انما هو ما أداه اليه اجتهاده
فيما لا نص فيه ، فكل مجتهد في هذا الموضع فهو مصيب *

قال أبو محمد : ويكفي من بطلان هذا القول أنها كلها قضايا مفتراة ،
ودعاو (٢) بلا برهان أصلاً *

فان قالوا : قال الله تعالى : (فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون)
قلنا : صدق الله تعالى ، وكذب محرف قوله ، أهل الذكر هم رواة السنن عن
النبي صلى الله عليه وسلم ، والعلماء بأحكام القرآن ، برهان ذلك قوله تعالى :
(انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون) فصح أن الله تعالى انما أمرنا بسؤالهم
ليخبرونا بما عندهم من القرآن والسنن ، لا لأن يشرعوا لنا من الدين ما لم
يأذن به الله تعالى ، بأراهم الفاسدة وظنونهم الكاذبة . وفي هذا كفاية .
وبالله تعالى التوفيق *

(١) في نسخة « وطائفة »

(٢) كذا في الاصل بكسر الواو وهو صواب ، فانه يجوز في جمع فعلى — مثلثة الفاء —
فتح اللام وكسرها ، وقال بعضهم : الكسر أولى ، وهو المفهوم من كلام سيويه ، وفي حديث
« لو أعطى الناس بدعائهم » . اهـ مقتبس من المصباح النير

فصل

قال أبو محمد : قد ذكرنا كل ما موه به القائلون بالتقليد ، وبيننا بطلانه وانتقاضه بعون الله تعالى لنا ، والله الحمد . ونحن الآن ذاكرون ما قاله الله تعالى في ابطال التقليد ، ونبين وجه الحجاج في بيان سقوطه ، وأنه لا يحل تصريفه في دين الله عز وجل أصلاً *

فمن ذلك أنه يقال لمن قلد : ما الفرق بينك وبين من قلد غير الذي قلدت أنت ؟ فإن أخذ يحتج في فضل من قلد ووصف سعة علمه ، سئل : أ كان قبله أحد أفضل منه وأعلم ؟ أم لم يكن قبله أحد أعلم منه ولا أفضل منه ؟ فإن قال : لم يكن قبله أحد أفضل منه ، كذب رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله : إنا لا ندرك بانفاقنا مثل أحد ذهباً مد أحد من أصحابه ولا نصيفه ، وبقوله عليه السلام : « انه ما من عام إلا والذي بعده دونه » وقائل هذا مخالف للاجماع ، وخارج عن سبيل المؤمنين ، ولا شك عند كل مؤمن أن أبا بكر وعائشة وعلياً وعمر ومعاذاً وأبياً وزيداً وابن مسعود وابن عباس — : أعلم بما شاهدوا من نزول القرآن ، وحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأفضل من سفيان الثوري والاوزاعي ومالك وأبي حنيفة وأبي يوسف والشافعي وابن القاسم وداود ومحمد بن الحسن وأحمد بن حنبل وأبي ثور *

وهؤلاء الفقهاء رحمهم الله هم الذين قلدتهم الطوائف بعدهم ، ما نعلم الآن على ظهر الارض أحداً يقلد غيرهم ، لا سيما وقد حدثنا أحمد بن عمر المذري ثنا علي بن الحسن بن فهر ثنا القاضي أبو الطاهر محمد بن أحمد الذهلي (١) ثنا جعفر بن محمد القريابي حدثني أحمد بن إبراهيم الدورقي حدثني

(١) أبو الطاهر بالطاء المهمة ، والذهلي بضم الدال المعجمة واسكان الهاء ، وفي الاصل «أبو الطاهر» بالطاء المشالة و«الذهلي» بالذال المهملة وهو خطأ صحفنا من تذكرة الحفاظ

الهيثم بن جميل ، قلت لمالك بن أنس : يا أبا عبد الله ، ان عندنا قوما وضعوا كتباً يقول أحدهم : حدثنا فلان عن فلان عن عمر بن الخطاب بكذا ، وحدثنا فلان عن ابراهيم بكذا ، وتأخذ بقول ابراهيم ، قال مالك : صح عندهم قول عمر ؟ قلت انما هي رواية كما صح عندهم قول ابراهيم ، فقال مالك : هؤلاء يستتابون *

قال أبو محمد : فان قال : بلى ، قد كان من ذكرتم وغيرهم ممن كان بعد من ذكرتم ، ومع هؤلاء المذكورين وقبلهم أفضل منهم وأعلم بالدين . قيل له : فلم تركت الأفضل والأعلم ، وقلدت الأقل نقص فضلاً وعلماً ؟ فان قال : لانه أتى بعد الاولين متمقباً . قيل له : فقلد من أتى بعدهم أيضاً متمقباً على هؤلاء *

فان كان مالكيًا أو شافعيًا أو حنفيًا أو سفيانيًا أو أوزاعياً قيل له : فقلد أحمد بن حنبل ، فانه أتى بعد هؤلاء ، ورأى علمهم وعلم غيرهم ، وتعقب على جميعهم ، ولا خلاف بين أحد (١) من علماء أهل السنة — أصحاب الحديث منهم وأصحاب الرأي — في سعة علمه وتبحره في حديث النبي صلى الله عليه وسلم وفتاوى الصحابة والتابعين ، وفقهه وفضله وورعه وتحفظه في الفتيا ، أو قلد اسحاق بن ابراهيم الحنظلي ، فقد كان كذلك مع دقة النظر وصحة الفهم ، أو قلد أبا ثور ، فقد كان غاية في ذلك كله *

وان كان حنبلية قيل له : قلد محمد بن نصر المروزي ، فانه أتى متمقباً بعد أحمد ، ولقد لقي أحمد وأخذ عنه وحوى علمه ، ولقى أصحاب مالك والشافعي وأصحاب أصحاب أبي حنيفة وأخذ علمهم ، وقد كان في الغاية التي لا وراء بعدها ، في سعة العلم بالقرآن والحديث والآثار والحجاج

(ج ٢ ص ٢٣٦) في ترجمة شيخه والقراني من كتاب قضاة مصر للكندي (ص ٤٩٣) ومن ملحقاته (ص ٥٨١ — ٥٨٦) وله هناك ترجمة مطولة وهو أبو الطاهر محمد بن احمد بن عبد الله بن نصر السدوسي المالكي ولد سنة ٢٧٩ وولى قضاء البصرة سنة ٣١٠ ثم دمشق ثم ولى قضاء مصر سنة ٣٤٨ — ٣٦٦ ومات سنة ٣٦٧ (١) في الاصل « بين احمد » وهو خطأ

ودقة النظر ، مع الورع العظيم والدين المتين ، أو محمد بن جرير الطبري ، فكان في علمه ودينه بحيث عرف ، أو الطحاوي ، فقد كان من العلم بالقرآن والحديث واختلاف الناس والآثار بحيث قد عرفه أهل العلم ، أو داود بن علي ، فكان من سعة الرواية والعلم بالقرآن والحديث والآثار والاجماع والاختلاف ، ودقة (١) والورع بحيث لا مزيد ، وقد أتى متأخرا متعبا مشرفا على مذهب كل من تقدمه *

فإن قلد داود قيل له : قلد من أتى بعده متعبا عليه ومخالفة ، كولدِه وابن سريج ، وكالطبري ومحمد بن نصر المروزي والطحاوي ، وهكذا أبدا يقلد الآخر فالآخر ، وهذا خروج عن المعقول والقياس ، وعن الدين جملة * وحتى لو مالوا الى تقليد الأفضل لبطل عليهم بأن الأفضل على خلاف ذلك ، فقد رجع عمر الى قول المرأة من عرض النساء ، إذ هم بالمنع من المغالاة في الصداق ، وعمر أفضل منها بلا شك ، وقد كان أبو بكر وعمر مجعمان الصحابة ويسألانهم ، فلو كان قول الأفضل واجبا أن يتبع ، لما كان لجمعهما الصحابة معنى ، لأنهما أفضل ممن جمعا ليعرفا ما عندهم ، ولكنا في ذلك مخطئين *

وكل هذه أقوال فاسدة لا برهان على صحة شيء منها ، وليس طريق الفضل من طريق الاتباع في شيء ، فقد يخطئ الفضل فيجزم اتباعه على الخطأ ، ولا ينقص ذلك من فضله شيئا ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأبي الدرداء : « سلمان أفقه منك (٢) » إذ منعه سلمان من قيام جميع

(١) كذا الاصل ولعل صحته « ودقة النظر »

(٢) نسبه ابن حجر في الإصابة (ج ٣ ص ١١٣) الى البخاري ، وليس فيه هذا اللفظ بل فيه قصة مؤاخاة سلمان لأبي الدرداء في كتاب الصوم (ج ١ ص ٢٧٥) وفي كتاب الأدب (ج ٣ ص ١٤٥) وإنما هذا اللفظ رواه الطبراني عن محمد بن سيرين مرسلا بلفظ « عويمر سلمان أفقه منك » ذكره ابن حجر في الفتوح (ج ٤ ص ١٥٢) ورواه ابن سعد في الطبقات (ج ٤ ص ٦١) بلفظ « عويمر سلمان أعلم منك » . وعويمر هو

الليل ومن موازنة الصيام ، فكان سلمان أفقه من أبي الدرداء ، وكان أبو الدرداء أفضل من سلمان ، فأبو الدرداء بدري عقي ، لا نحزاً (١) سلمان منه ، وأول مشاهد سلمان فالخندق ، فقد شهد عليه السلام أن الأ نقص فضلاً أتم فقها ، وقد قال عليه السلام : « قرب حامل فقه الى من هو أفقه منه » وقد قال عليه السلام : « ورب مبلغ أوعى من سامع » وإنما خاطب بذلك الصحابة ، فغير منكر ما ذكرنا . وبالله تعالى التوفيق *

وبكفي من هذا أن كل ما ذكرنا من الفقهاء الذين فلدوا مبطلون للتقليد ، ناهون عنه ، مانعون منه ، مخبرون أن فاعله على باطل . وقد حدثنا حمام عن الباجي عن أسلم القاضي عن المازني عن الشافعي : أنه نهى الناس عن تقليده وتقليد غيره (٢) وحدثنا عبد الرحمن بن سلمة ثنا أحمد بن خليل ثنا خالد بن سعد ثنا أحمد بن خالد أنا يحيى بن عمر أنا الحارث بن مسكين ثنا ابن وهب قال : سمعت مالكا وقال له ابن القاسم : ليس أحد بعد أهل المدينة أعلم بالبيوع من أهل مصر ، قال له مالك : من أين علموا ذلك ؟ قال : منك يا أبا عبد الله ، قال مالك : ما أعلمها أنا ، فكيف يعلمونها هم !

قال أبو محمد : كيف وقد أغنانا الله تعالى عن قولهم في ذلك بما نص في كتابه من ابطال التقليد ! فن ذلك قول الله عز وجل : (مثل الذين اتخذوا من دون الله أولياء كمثل العنكبوت اتخذت بيتا وإن أوهن البيوت لبيت العنكبوت) ثم قال الله تعالى على أثر هذه الآية : (وتلك الامثال لنضربها

اسم أبي الدرداء وكان يقوم الليل ويصوم النهار ويغلو في العبادة ، فهنا سلمان وأمره بالقصد فيها ، فرضى النبي صلى الله عليه وسلم عما صنع سلمان رضى الله عنه

(١) هكذا رسمت في الأصل بالحاء المهملة وتشديد ازاى المفتوحة وضم الهمة ونقط الحرف الاول منها على انه نون ولم ينقط الثاني ، ولم تقم لها معنى ولا وجدنا ما يناسب المعنى هنا مما يحتمل رسمه أن يوافق رسم هذه الكلمة . والله اعلم بصوابها

(٢) هكذا قال الزني في اول مختصره كما مضى في حاشية (ص ١١٨) من هذا الجزء

للناس وما يعقلها الا العالمون) *

قال أبو محمد : فن اتخذ رجلا اماما يعرض عليه قول ربه تعالى وقول نبيه عليه السلام ، فما وافق فيه قول ذلك الرجل قبله ، وما خالفه ترك قول ربه تعالى وقول نبيه صلى الله عليه وسلم ، وهو يقر أن هذا هو قول الله عز وجل وقول رسوله صلى الله عليه وسلم ، والتزم قول امامه : - فقد اتخذ دون الله تعالى وليا ، ودخل في جملة الآية المذكورة .

اللهم اننا نبرأ اليك من هذه الفعلة فلا كبيرة أعظم منها *
وقال تعالى : (أم حسبتم أن تتركوا ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ولم يتخذوا من دون الله ولا رسوله ولا المؤمنين وليجة) *

قال أبو محمد : ولا وليجة أعظم ممن جعل رجلا بعينه عياراً على كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم وكلام سائر علماء الامة ، وقال تعالى : (يوم تقلب وجوههم في النار يقولون ياليتنا أطعنا الله وأطعنا الرسولوا وقالوا ربنا إنا أطعنا سادتنا وكبراءنا فأضلونا السبيلا) وقال تعالى : (فأتوا بكتابكم ان كنتم صادقين) وقال تعالى : (قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين) .

قال ابو محمد : فن لم يأت بكتاب الله تعالى شاهداً لقوله ، أو ببرهان على صدق قوله ، وإلا فليس صادقا ، لكنه كاذب آفك ، مفتر على الله عز وجل ، ومن أطاع سادته وكبراءه وترك ما جاءه عن الله تعالى وعن رسوله صلى الله عليه وسلم فقد ضل ، بنص القرآن ، واستحق الوعيد بالنار ، نعوذ بالله منها وما أدى اليها *

وقال تعالى حاكيا عن الجن الذين أسلموا مصدقا لهم ومثنيا عليهم : (وأنا ظننا أن لن تقول الانس والجن على الله كذبا) فبطل ظن من ظن ذلك في رئيس قلده ، لم يأمر الله تعالى بأن يقلده ، *

وقال تعالى : (اذ تبرأ الذين اتبعوا من الذين اتبعوا ورأوا العذاب وتقطعت بهم الأسباب) *

قال ابو محمد : هكذا والله يقول هؤلاء الفضلاء ، الذين قلدتهم أقوام قد نهوهم عن تقليدهم ، فانهم رحمهم الله تبرأوا في الدنيا والآخرة من كل من قلدتهم ، وفاز أولئك الأفاضل الأخيار ، وهلك المقلدون لهم ، بعد ما سمعوا من الوعيد الشديد ، والنهي عن التقليد ، وعلموا أن اسلافهم الذين قلدوا قد نهوهم عن تقليدهم ، وتبرأوا منهم إن فعلوا ذلك *

ومن ذلك ما حدثنا احمد بن عمر ثنا علي بن الحسن بن فهر ثنا ابو الطاهر محمد بن احمد الذهلي ثنا جعفر بن محمد القريابي ثنا محمد بن اسماعيل ثنا عبد العزيز بن عبد الله الأويسى ثنا مالك قال : كان ربيعة يقول لابن شهاب : ان حالي ليس يشبه حالك ، أنا أقول برأى ، من شاء أخذه وعمل به ، ومن شاء تركه . وقد ذكرنا قول مالك وندامته على القول به *

وقال أبو حنيفة : علمنا هذا رأى ، من أتانا بخير منه قبلناه منه *

وقال عز وجل : (واذا قيل لهم اتبعوا ما أنزل الله قالوا بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا أو لو كان آباؤهم لا يعقلون شيئاً ولا يهتدون) *

قال ابو محمد : وهذا نص ما فعل خصومنا بلا تأويل ولا تدبر ، بل تعرض عليهم الآية والحديث الصحيح - الذي يقررون بصحته ، وكلاهما مخالف للمذاهب لهم فاسدة - فيأبون من قبولها ، لا تفارق ما وجدنا عليه آباءنا وكبراءنا ، فقد أجابهم تعالى جواباً كافياً . وحسبنا الله ونعم الوكيل *

وقال تعالى : (ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله) وقال تعالى : (أفرأيت من اتخذ إلهه هواه وأضله الله على علم وختم على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوة فمن يهديه من بعد الله أفلا تذكرون) *

قال ابو محمد : هذه صفة ظاهرة من كل مقلد ، يعرفها من نفسه ضرورة ، لأنه هوى تقليد فلان فلان فقلده بغير علم ، ووجدناه لا ينتفع بسمعه فيما يسمع من الآتى والسنن المخالفة لمذهبه ، ولا انتفع ببصره فيما رأى من ذلك ، ولا بعقله فيما علم من ذلك ، ووجدناه ترك طلب الهدى من كتاب الله تعالى وكلام نبيه

صلى الله وعليه سلم ، وطلب الهدى من دون الله تعالى ، فضل ضلالا بعيدا .
فواحسرتا عليهم ووا اسفاهم *

وقال تعالى . (قل أُنْذِعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُزِدْ عَلَىٰ أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَانَا اللَّهُ كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانًا أَصْحَابُ يَدْعُونَهُ إِلَى الْهُدَىٰ إِنَّتُنَا قُلْ إِنْ هَدَىٰ اللَّهُ فَمَا لَهُ الْهُدَىٰ) *

قال ابو محمد : وهذا نص فعل المقلد ، لأنه التزم اتباع من لا ينفعه ولا يضره ولا يشفع له يوم القيامة ، ولا ينيله من حسناته حسنة ، ولا يحبط عنه من سيئاته سيئة ، وكذلك دعاه أصحابه الى الهدى بزعمهم فأكذبهم تعالى وقال : (ان هدى الله هو الهدى) فلم يجعل هدى إلا ما جاء من عنده تعالى *
وقال تعالى : (واذا فعلوا فاحشة قالوا وجدنا عليها آباءنا والله أمرنا بها) وهكذا فعل المقلدون فانهم أباحوا الحوم السباع والحمر الالهية ، وقد جاء أمر الرسول عليه السلام بتحريمها ، وأخذوا الناس ، وألزموا شريعة الكفارة الخطي ، ، وقد جاء نص القرآن والسنة باسقاط ذلك كله ، فلما أخبروا أن ذلك كله فواحش ، قالوا : وجدنا عليها آباءنا والله أمرنا بها *

وقال تعالى ذاماً لقوم قلدوا أسلافهم ، وحاكيا عنهم أنهم قالوا : (انا وجدنا آباءنا على أمة وانا على آثارهم مهتدون وكذلك ما أرسلنا من قبلك في قرية من نذير إلا قال مترفوها انا وجدنا آباءنا على أمة وانا على آثارهم مقتدون قل (١) أولو جئتمكم بأهدى مما وجدتم عليه آباءكم) *

وقال تعالى : (واذا قيل لهم تعالوا الى ما أنزل الله وإلى الرسول قالوا حسبنا ما وجدنا عليه آباءنا أولو كان آباؤهم لا يعلمون شيئا ولا يهتدون)
وقال تعالى : (ولا تتبعوا خطوات الشيطان انه لكم عدو مبين انما يأمركم بالسوء والفحشاء وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون واذا قيل لهم اتبعوا ما أنزل الله قالوا بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا أولو كان آباؤهم لا يعلمون شيئا ولا يهتدون) *

(١) قراءة حفص المرووفة « قال » بصيغة الخبر ، وكذلك ابن عامر ، وقرأ باقي العشرة « قل » على الامر

ومن قلد فقد قال على الله ما لا يعلم ، هذا نص كلام رب العالمين ، الذي اليه معادنا ، وبين يديه موقفنا ، وهو سائلنا عما أمرنا به من ذلك ، ومجازينا بحسب ما أطعنا أو عصينا ، فليتب على الله على نفسه امرؤ يعلم أن وعد الله حق ، وأن هذه عهد ربه اليه ، وليتب عن التقليد ، وليفتش حاله ، فإن رأى فيها هذه الصفات التي ذمها الله تعالى ، فليتدارك نفسه بالتوبة من ذلك ، وليرجع الى بشري قبول قول ربه تعالى اذ يقول : (فبشر عبادي الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه أولئك الذين هداهم الله وأولئك هم أولو الألباب) فالحرور من حرم هذه البشرية ، وخرج عن هذه الصفة المحمودة ، نسأل الله أن يكتبنا في عداد أهلها ، وأن يثبتنا في جملتهم . آمين . فقد فاز من وصفه الله تعالى بأنه هداه ، وبأنه مبشر ، وبأنه من أولي الألباب ، وهذه صفة من استمع الاقوال فلم يقلد ، واختار أحسنها ، والأحسن هو ما شهد الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم بالحسن ، مما وافق القرآن والسنة . وبالله تعالى التوفيق *

فقد صح بنص كلام الله تعالى بطلان تقليد الرجال والنساء جملة ، وتحريم اتباع الآباء والرؤساء البتة ، وعلى هذا كان السلف الصالح .

أخبرنا محمد بن سعيد النبائي ثنا أحمد بن عون الله ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر غندر ثنا شعبة عن عاصم الاحول عن الشعبي : أن أبا بكر قال في الكلالة : أقضي فيها ، فإن يكن صوابا فن الله ، وإن يكن خطأ فني ومن الشيطان ، والله منه بريء ، وهو مادون الولد والوالد ، فقال عمر بن الخطاب : اني لأستحي من الله أن أخالف أبا بكر *

قال أبو محمد : هذا هو الحديث الذي موهوا به واستحلوا الكذب بإرادته مفرداً مما قبله ، وإنما استحي عمر من مخالفة أبي بكر رضي الله عنهما في اعترافه بالخطأ ، وأنه ليس بكلامه كله صواباً ، لا في قوله في الكلالة *

وبرهان ذلك أن عمر أقر عند موته أنه لم يقض في السكالة بشيء ، وقد اعترف أنه لم يفهمها قط ، وحتى لو صح أنه وافق أبا بكر في السكالة في الحديث المذكور ، لما كانت فيه حجة ، لأن الشعبي راوي الحديث لم يدرك عمر ، وأبعد روايته فعن علي ، على اختلاف في رؤيته (١) له أيضا (٢) *

وأما الاضطراب عن عمر في الجدة فان محمد بن سعيد أخبرني عن أحمد ابن عون الله عن قاسم بن أصبغ عن الحشني عن بندار عن ابن أبي عدي عن شعبة عن يحيى بن سعيد الانصاري عن سعيد بن المسيب قال : قال عمر بن الخطاب حين طعن : اني لم أقض في الجدة شيئا *

وأما الاختلاف عنه رضى الله عنه في السكالة فهو أن حماما حدثني قال ثنا ابن مفرج عن عبد الأعلى بن محمد بن الحسن قاضي صنعاء عن الدرري عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب : أن عمر بن الخطاب كتب في الجدة والسكالة كتابا ، فكث استخبر الله يقول : اللهم إن علمت فيه خيرا فأمضه ، حتى اذا طعن دعا بالكتاب فجي ، فلم يدرك أحد ما كان فيه ، فقال : اني كنت كتبت في الجدة والسكالة كتابا ، وكنت أستخبر الله فيه ، فرأيت أن أترككم على ما كنتم عليه *

قال عبد الرزاق : وحدثنا ابن جريج أخبرني ابن طاوس عن ابيه عن ابن عباس : أن عمر بن الخطاب أوصى عند الموت فقال : السكالة كما قلت ، قال ابن عباس : وما قلت ؟ قال : من لا ولد له *

قال ابو محمد : هذا اصح سند يرد في هذا الباب عن عمر ، لاتصاله وعدالة ناقله ، وإمامتهم وصحة سماع بعضهم من بعض ، وهو كما ترى مخالف لأي أبي بكر في السكالة ، لأن أبا بكر كان يقول : السكالة من لا ولد له

(١) في الاصل « على اختلاف من رؤيته » ولم اجد « اختلف » يتعدى بـ « من »

(٢) سيأتي بيان هذا قريبا

وعمر عند الموت يقول : السكالة من لا ولد له فقط ، بالسند الذي لا داخله فيه فبطل ، بهذا ما رواه الشعبي ، الذي أبعد ذكره رؤيته علياً رضي الله عنه بالسكوفة يتوضأ في الرحبة ، هذا ان صح أنه رآه أيضاً .

أخبرنا محمد بن سعيد النبائي ثنا أحمد بن عون الله ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر غندر ثنا شعبة عن عاصم عن الشعبي قال : سئل عبد الله بن مسعود عن امرأة توفي عنها زوجها ولم يفرض لها ؟ فاختلف اليه شهراً ، فقال : ما سئلت عن شيء منذ توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم أشد على منه ، لم ينزل فيه قرآن ناطق ولا سنة ماضية ، أقضي فيها ، فان يكن صواباً فمن الله ، وان يكن خطأ فمن الشيطان ، والله منه برىء . وذكر الحديث . (١)

قال أبو محمد : فهذا ابن مسعود يعترف بالخطأ وبمغيب السنن عنه ، وفي هذه القصة سنة صحيحة خفيت عنه ، ثم علمها بعد ذلك ، ولا سبيل الى أن يوجد عن أحد من الصحابة والتابعين غير الاعتراف بجواز الخطأ عليهم .

والصحيح من رواية الشعبي في الخبر الذي ذكرناه هو ما أخبرناه محمد ابن سعيد بن نبات عن أحمد بن عون الله عن قاسم بن أصبغ عن الخشني عن بندار عن غندر ثنا شعبة عن يحيى بن سعيد التيمي تيم الرباب قال :

(١) تقدم هذا الحديث في هذا الجزء (ص ٤٦ — ٤٧) فرواه المؤلف بإسنادين من طريق النسائي ، وقد رواه أيضاً النسائي (٢ : ٨٩) بأسانيد مختلفة ، ورواه الترمذي (١ : ٢١٤) وصححه ، ورواه أبو داود (٢ : ٢٠٢ — ٢٠٣) وابن ماجه (١ : ٢٩٩) والحاكم في المستدرک وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي (٢ : ١٨٠ — ١٨١) ونقل الشوكلي (٦ : ٣١٨) عن المؤلف أنه قال : « لا مغمز فيه لصحة اسناده » . وانما يلاحظ هنا أن في الاسناد ارسالا ، لأنه عن الشعبي عن عبد الله بن مسعود ، ولكن لا أثر لهذا ، لأن الشعبي رواه عن مسروق وعن علقمة ، كل منهما عن عبد الله ، كما في روايات النسائي وابن ماجه والحاكم

سمعت الشعبي يحدث عن ابن عمر عن عمر قال : ثلاث وددت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقبض حتى يبين لنا فيهن أمراً ينتهي إليه : الجدة والكلالة وأبواب من أبواب الربا . فهذا هو المتصل من طريق للشعبي

ثم إنا نقول : إن العجب ليطول ممن اختار أخذ أقوال إنسان بعينه لم يصحبه من الله عز وجل معجزة ، ولا ظهرت عليه آية ، ولا شهد الله له بالمصمة عن الخطأ ولا بالولاية ! وأعجب من ذلك إن كان من التابعين فمن دونهم ، ممن لا يقطع على غيب إسلامه ، ولا يبد مقلده أكثر من حسن الظن به ، وأنه في ظاهر أمره فاضل من أفاضل المسلمين ، لا يقطع له على غيره من الناس بفضل ، ولا يشهد له على نظرائه بسبق ! ! إن هذا هو الضلال المبين . فليت شعري ! ما الذي أوجب عليه أن يميل إليه ، دون أن يميل إلى غيره ، ممن هو مثله في الظاهر ، أو أفضل منه في الظاهر ، أو في الحقيقة ، من سابقى الصحابة ، حتى صاروا يتدينون بقوله في دينهم ، الذي هو وسيلتهم إلى الله تعالى ، لا يرجون النجاة من عذاب الآخرة بسواه ؟

ونجدهم — المساكين — في أمور دنياهم لا يقلدون أحداً ، ولا يبتاع أحدهم شيئاً بدرهم فما دونه أو فما فوقه إلا حتى يقيسه (١) ، ويتأمل جودته ويتقى الفتن فيه ، وهو لا يتقى الفتن في دينه الذي فيه هلاكه أو نجاته في الأبد ، فتجده قد قبله مجازفة ، وأخذه مطارفة : هات ما قال مالك وابن القاسم وسحنون ! إن كان مالكياً ، أو ما قال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد بن الحسن ! إن كان حنفياً ، أو ما قال الشافعي ! إن كان شافعيّاً ، ولا مزيد * ووالله لو أن هؤلاء — رحمهم الله — وردوا عرصة القيامة بملء السماوات والأرض حسنات ، ما رحموه منها بواحدة ، ولو أنه — المفرور — ورد ذلك الموقف بملء السماوات والأرض سيئات ، ما حطوا منها واحدة ، ولا عرجوا عليه ، ولا التفقوا إليه ، ولا تقفوه بنافعة . ونجده يضرب عن كلام نبيه

(١) كتب في الأصل بدون نقط فأصلحناه هكذا ، وهو الأقرب لامرأ

صلى الله عليه وسلم الذى لا يرجو شفاعته سواه ، ولا أن ينقذه من اطباق
النيران - بعد رحمة الله تعالى - إلا اتباعه إياه ! فأين الضلال إن لم يكن فى فعل
هؤلاء القوم !

ثم ننحطّ فى سؤالهم درجة فنقول : ما الذى دعاكم الى التهاك على قول
مالك وابن القاسم ؟ فهلا تبعتم أقوال عمر بن الخطاب وابنه فهالكتم عليها ؟
فهما أعلم وأفضل من مالك وابن القاسم عند الله عز وجل بلا شك . ونقول
للحنفيين : ما الذى حملكم على التماوت على قول أبى حنيفة وأبى يوسف ومحمد
بن الحسن ؟ فهلا طلبتم أقوال عبد الله بن مسعود وعلى فهاوتم عليها ؟ فهما
أفضل وأعلم من أبى حنيفة وأبى يوسف ومحمد بن الحسن عند الله تعالى بلا
شك . ونقول لمن فلد الشافعى رحمه الله : ألم ينهكم عن تقليده ، وأمركم باتباع
كلام النبي صلى الله عليه وسلم حيث صح ؟ فهلا اتبعتموه فى هذه القولة
الصادقة التى لا يحل خلافها لأحد ؟ أوليس قد قال رحمه الله — وقد ذكر
حديث النبي صلى الله عليه وسلم فيمن مات وعليه صيام صام عنه وليه ، فقال
رحمه الله — : إن صح هذا الحديث فبه أقول ؟ ونبرأ من كل مذهب خالف
حديث النبي صلى الله عليه وسلم والحديث المذكور فى غاية الصحة من طريق
عائشة رضى الله عنها ، ثم أنتم ذأباً تتحيلون فى إبطاله بأنواع من الحيل الباردة .
ونهاكم عن قبول المرسل ، ثم أنتم تأخذون به فى تحريم بيع اللحم بالحيوان ،
تقليداً لفلطه رحمه الله الذى لم يعصم منه أحد ، فقد كان تقليد ابن عباس
أولى بكم إذولابدة ، لأنه أفضل وأعلم عند الله عز وجل من الشافعى *

وقد قال قائلون منهم : نحن لم نرزق من العقل والفهم ما يمكننا أن نأخذ
الفقه من القرآن وحديث النبي صلى الله عليه وسلم . فأتوا بالتي تملأ الفم !!
فيقال لهم : أنعمكم الله تعالى العقل الذى تفهمون به عنه ماقد ألزمكم فهمه ؟
إذ يقول عز وجل : (أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها) وقد سمعتموه
يقول : (يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم) وسمعتموه يقول : (ولا تكسب كل

نفس إلا عليها) وسمعتوه يقول : (لا يكلف الله نفسا إلا وسعها) فلولوا أن في وسمعكم الفهم لأحكام القرآن ما أمركم بتدبره ، ولولا أن في وسمعكم الفهم لكلام النبي صلى الله عليه وسلم ما أمره بالبيان عليكم ، ولا أمركم بطاعته ، هذا ان كنتم تصدقون كلام ربكم !

فليت شعري ! كيف قصرت عقولكم عن فهم ما افترض الله تعالى عليكم تدبره والأخذ به ! واتسعت عقولكم للفهم عن الشافعي ومالك وأبي حنيفة ! وما أمركم الله تعالى قط بالسمع منهم خاصة دون سائر العلماء ! ولا ضمن لكم ربكم تعالى قط العون على فهم كلامهم كما ضمن لكم في فهم كلامه ! انه لا يكلفكم إلا وسمعكم ، وقد أيقنا ان الله عز وجل لا يأمرنا بشيء إلا وقد سبب لنا طرق الوصول اليه وسهلها ويديها ، فقد أيقنا بلا شك عندنا أن وجوه معرفة أحكام الآبي والأحاديث التي أمرنا بقبولها بينة لمن طلبها ، ان صدقتم ربكم ، وان كذبتموه كفرتم *

وأما ما لم نؤمر باتباعه من رأى مالك وأبي حنيفة وقول الشافعي فلا سبيل الى أن نقطع بأن فهمه ممكن لنا .

حدثنا أحمد بن عمر المذرى ثنا أبو محمد الحسن بن أحمد بن إبراهيم بن فراس أنا أبو حفص عمر بن محمد بن أحمد بن عبد الرحمن بن عمرو بن أبي سفيان بن عبد الرحمن بن صفوان بن أمية بن خلف الجعفي ثنا أبو الحسن على بن عبد العزيز ثنا الأصمباني ثنا عبد السلام (١) ثنا غطيف بن أعين المحاربي (٢) عن مصعب بن سعد عن عدى بن حاتم قال : « أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وفي عنقي صليب من ذهب ، فقال لي : يا ابن حاتم ألق هذا الوثن من عنقك ، فألقيته ، ثم افتتح سورة براءة فقرأ حتى بلغ قوله تعالى :

(١) عبد السلام هو ابن حرب النهدي الملائى

(٢) غطيف ، بضم الغين المعجمة وفتح الطاء المهملة ، ويقال بالضاد المعجمة ، والراجح الطاء ، ضعفه الدارقطنى وقال الترمذى (٢ : ١٨٤) : « ليس بمعروف في الحديث » .

وذكره ابن حبان في الثقات

(اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله) فقلت : يا رسول الله ما كنا نعبدهم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : كانوا يحلون لكم الحرام فتستحلونه ، ويحرمون عليكم الحلال فتحرمونه ، قلت : بلى ، قال : فذلك عبادتهم (١) » قال أبو محمد : فسمى النبي صلى الله عليه وسلم اتباع من دون النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسلم في التحليل والتجريم عبادة ، وكل من قلده مفتيا بخطىء ، ويصيب ، فلا بد له ضرورة من أن يستحل حراما (٢) ويحرم حلالا ، وبرهان ذلك تحريم بعضهم ما يحله سائرهم ، ولا بد أن أحدهم مخطىء . أفليس من أعجب العجب اضراب المرء عن الطريق التي أمره خالقه بسلوكها ، وضمن له بيان نهج الصواب فيها ، وأمره أن يكون همه نفسه لاما سواها ، فيترك ذلك كله ، ويقصد الى طريق لم يؤمر بسلوكها ، ولا ضمن له نهج الصواب فيها ، بل قد نهى عن ذلك ، وعيب عليه ، ولا مه ربه عز وجل على ذلك أشد الملامة ! مع أن الذي قلده ينهاهم عن تقليده ، فمن أضل من هؤلاء !!

وقد احتج بعض من قلده مالكا بأنه المعنى بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في انذاره زمان يأتي لا يوجد فيه عالم أعلم من عالم المدينة أخبرناه عبد الله بن ربيع التميمي عن محمد بن معاوية عن أحمد بن شعيب أنا علي بن محمد ثنا محمد بن كثير (٣) عن سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن

(١) هذا الحديث هو الحديث الواحد الذي رواه الترمذى لغطفيل بن أعين ، وقال « حديث غريب » وفي نسخة : « حديث حسن غريب » . وقد رواه عن الحسين بن يزيد الطحان السكوني (٢ : ١٨٤) ورواه ابن جرير الطبري في تفسيره (١٠ : ٨٠ — ٨١) عن الحسين أيضاً عن عبد السلام بن حرب ، ورواه من طريق مالك بن اسماعيل وأبي أحمد وقيس بن الربيع كلهم عن عبد السلام . ووقع في الترمذى « الحسين بن مرثد » وفي الطبري « الحسن بن يزيد » وكلاهما خطأ مطبعي . وهذا الحديث لم يروه أحمد في مسنده على ستمته .

(٢) في الاصل « حرام » وهو خطأ

(٣) علي بن محمد هو ابن أبي المضاء المصيصي قاضيا وهو ثقة ، ومحمد بن كثير هو ابن أبي عطاء الثقفي الصنعائي زيل المصيصية ، وفي حديثه ضعف

أبي الزناد عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« يضربون أكباد الابل ويطلبون العلم فلا يجدون عالماً أعلم من عالم المدينة »
فقال النسائي : قوله « أبو الزناد » خطأ إنما هو « أبو الزبير »

قال أبو محمد : وهكذا حدثنا أحمد بن عبد الله الطلمنكي ثنا ابن مفرج قال ثنا
محمد بن أيوب الصموت ثنا أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار ثنا عمرو بن
علي ثنا سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن أبي الزبير عن أبي صالح عن أبي
هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يوشك أن تضرب أكباد
المطلي فلا يوجد عالم أعلم من عالم المدينة » (١) قال البزار : لم يرو ابن جريج
عن أبي صالح غير هذا الحديث .

حدثنا أحمد بن عمر ثنا علي بن الحسن بن فهر أنا محمد بن علي ثنا محمد بن
عبد الله البيع (٢) اجازة أنا أبو النضر الفقيه وأحمد بن محمد العنزي ثنا عثمان
ابن سعيد الدارمي ثنا أبو مسلم عبد الرحمن يونس المستملي ثنا معن بن
عيسى حدثني زهير أبو المنذر التميمي ثنا عبيد الله بن عمر بن سعيد بن أبي
هند عن أبي موسى الأشعري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« يخرج ناس من المشرق في طلب العلم فلا يجدون عالماً أعلم من عالم المدينة ،
أو قال : عالم اهل المدينة »

حدثنا أحمد بن عمر ثنا ابن فهر ثنا أحمد بن إبراهيم بن فراس ثنا ابن
الاعرابي ثنا محمد بن اسمعيل الصوفي ثنا علي بن المديني ثنا سفيان بن عيينة

(١) رواه الحاكم في المستدرک (ج ١ ص ٩٠—٩١) من طرق عن سفيان ، وصححه
على شرط مسلم ووافقه الذهبي
(٢) بفتح الباء الموحدة وكسر الياء المشددة وفي آخره العين المهملة ، قال السمعاني « هذه
اللفظة لمن يتولى البيعة والتوسط في الحانات بين البائس والمشتري من التجار اللامعة » وقد
اشتهر الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله صاحب المستدرک باسم « ابن البيع » أو « البيع »
وهو الذي هنا . ولم أجد هذا الحديث في المستدرک

فذكر الحديث فقال ابن عيينة: وضعناه على مالك بن أنس* وقال ابن فراس ثنا محمد بن أحمد اليقطيني نا محمد بن أحمد بن سلم (١) الحراني ثنا أبو موسى الانصاري وذكر هذا الحديث فقال: بلغني عن ابن جريج أنه كان يقول: نرى أنه مالك بن أنس.

قال أبو محمد: هذا حديث لم يقنعوا بقبيح فعلهم في التقليد، حتى أضافوا إلى ذلك الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصفة المذكورة في الحديث المذكور، على أن في سنده أبو الزبير وهو مدلس مالم يقل «حدثنا» أو «أخبرنا» ومع ذلك فليست تلك الصفة موجودة في عصر مالك، لأنه كان في عصره ابن أبي ذئب وعبد العزيز بن الماجشون وسفيان الثوري والليث والأوزاعي، وكل هؤلاء لا يمكن لمن له أقل انصاف وعلم أن يفضل في علمه وورعه على واحد منهم، ولا في فهمه للقرآن، ولا لحديث النبي صلى الله عليه وسلم وأقول الصحابة رضي الله عنهم، وليت شعري! ما الذي دلهم على أنه مالك، دون أن يقولوا: إنه سعيد ابن المسيب الذي كان أفقه من مالك وأفضل؟!

وذكروا عن سفيان بن عيينة أنه قال: كانوا يروونه مالكا، قالوا: فأنما عنى سفيان بذلك التابعين.

قال أبو محمد: فزادوا كذبة، وما دليلهم على أن سفيان عنى بذلك التابعين؟ لو صح عن سفيان، ولعله عنى بذلك مقلدي مالك من صفار أصحابه. قال أبو محمد (٢): هذا بارد وكذب، وليت شعري! أي شيء في ادراك سفيان للتابعين مما يوجب أنه عناهم بهذا القول؟ فكيف ولم يصح عن سفيان إلا ما رويناه آنفا من أنه ظن منه، ومثل هذا من الأقدم على القطع بالظنون

(١) هكذا كتب بالأصل «سلم» بالسين واللام والميم وعليه علامة الصحة «ص»

ولم أجده له ترجمة

(٢) لعله سقط قبل هذا كلام معناه: أنهم احتجوا بأن سفيان أدرك التابعين، ليستقيم هذا الرد عليهم.

لا يستسهله الا من يستسهل الكذب، نعوذ بالله من ذلك .

ومما يوضح كذبهم في هذا على سفيان بن عيينة ما حدثناه أحمد بن عمر ابن أنس العذري ثنا أحمد بن محمد بن عيسى بن اسمعيل البلوي ثنا غندر ثنا خلف بن القاسم الحافظ ثنا أبو الميمون عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن راشد البجلي ثنا أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري قال محمد بن أبي عمر قال سفيان بن عيينة : لو سئل أي الناس أعلم ؟ لقولوا : سفيان - يعني الثوري - ، فهذا سفيان بن عيينة يقطع بأنهم كانوا يقولون سفيان أعلم الناس ، فدخل في ذلك مالك وغيره *

وأما الرواية عن ابن جريج فلا يدري ممن هي ؟ وإنما هي بلاغ ضعيف كما ترى . وبالله تعالى التوفيق .

وقد ضربت آباط الابل أيام عمر في طلب العلم حقا ، الذي هو العلم بالحقيقة ، وهو القرآن وسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهاجر الناس في خلافته الى المدينة ، متعلمين للعلم ومتفقهين في الدين ، وما كان في أقطار البلاد يومئذ أحد يقطع على أنه أعلم من عمر ، لاسيما مع شهادة النبي صلى الله عليه وسلم له بالعلم والدين ، وأقصى ما يمكن أن يشك : هل يساويه في العلم على وطائشة ومعاذ وابن مسعود ؟ وأما أن يقطع بأنهم أعلم منه جملة ، فلا أصلا * وأما الاكثار من الرأي فليس علما أصلا ، ولو كان علما لكان أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد بن الحسن أعلم من مالك ، لأنهم أكثر فتيا ورأيًا آمنه ، فاذ ليس الرأي علما ، وإنما العلم حفظ سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقوال الصحابة والتابعين - : فقد كان في عصر مالك من هو أوسع علما منه ، كشعبة وسفيان ، ومن هو مثله كسفيان بن عيينة والأوزاعي وهشيم وغيره ، فظهر كذب من كذب في الحديث المذكور . وبالله تعالى التوفيق *

ثم لو صح ، وصح أنه مالك باسمه ونسبه - : لكان إنما فيه أنه لا يوجد أعلم منه قط ، وليس فيه أنه لا يوجد مثله في العلم ، فبطل احتجاجهم ، ولم يمنع وجود مثله في العلم .

وعارضهم بعض الشافعيين بما حدثناه هشام بن سعيد الخير بن فتحوون قال ثنا عبد الجبار المقرئ بمصر ثنا الحسن بن الحسين النجيري (١) ثنا جعفر بن محمد الاصمغاني ثنا يونس بن حبيب ثنا أبو داود الطيالسي ثنا جعفر بن سليمان عن النضر بن معبد عن الجارود عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تسبوا قريشا فان عالمها يملأ الارض علما ، اللهم انك أذقت أولها عذابا أو وبالا فأذق آخرها نوالا (٢) » فقالوا : هذه صفة الشافعي ، فما ملأ الارض علما قرشي غيره .

وحدثنا أحمد بن محمد بن الجسور قال ثنا ابن أبي دليم ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة عن عبد الأعلى عن معمر الأزهرى عن سهل بن أبي حثمة (٣)

(١) بفتح النون وكسر الجيم وسكون الياء وفتح الراء نسبة الي « نجيرم » بليدة بالقرب من البصرة ، وفي الاصل « البجرمي » وهو خطأ صححه من المحلى (٢ : ٨٣)
(٢) هذا الحديث لم أجده في مسند الطيالسي وقد رواه ابن حجر في ترجمة الشافعي السماء « توالى التأسيس » المطبوعة ببولاق سنة ١٣٠١ (ص ٤٦) من طريق الطيالسي أيضاً ونسبه الى مسنده ، فلمله سقط من ناسخى المسند ، ونسبه أيضاً الى أبي نعيم في الحلية والى البيهقي . وفي اسناده عند ابن حجر بين الجارود وعبد الله زيادة « عن أبي الاحوص » . قال ابن حجر : « والنضر بن معبد ذكره ابن حبان في الثقات وقال أبو حاتم الرازي يكتب حديثه وضعفه النسائي ، والجارود ان كان ابن يزيد ففيه مقال ، والا فلا أعرفه » والمقال الذي في الجارود بن يزيد : انه كذب أو غير ثقة أو ليس بشيء ، وأنا أعجب لابن حجر كيف يظن أنه يحتمل أن يكون الجارود بن يزيد مع أنه مات سنة ٢٥٣ أي بعد الطيالسي بنحو خمسين عاما !! والذي أظنه أنه الجارود بن أبي سبرة الهذلي الذي يروى عن أبي كعب وطلحة بن عبيد الله وأنس ومعاوية ، فهو تابعي ، ورجح بعضهم أنه لم يسمع من أبي وطلحة ، فهذا الذي يحتمل أن يكونه الذي هنا وهو الأقرب جدا ، ويؤيده أن النضر بن معبد يروى عن ابن سيرين وهو تابعي ، وتسكون نسخة الاحكام بحذف « عن أبي الاحوص » أصح ، وعلى كل فالحديث اسناده ليس بذلك وقد رواه غير ابن مسعود بأسا نيد فيها مقال ، فانظرها في كتاب ابن حجر رحمه الله .

(٣) هنا بهامش الاصل مانصه « لا يعرف للأزهري سماع من سهل بن أبي حثمة وإنما سماع من سهل بن سعد » وقال ابن حجر في التهذيب في ترجمة سهل بن أبي حثمة « وأرسل عنه الزهري » وهذا يؤيد ما بحاشية الاصل

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « تعلموا من قريش ولا تعلموها ،
وقدموا قريشا ولا تؤخروها ، فان للقرشي قوة الرجلين من غير قريش (١) »
قال ابو محمد : وهذا حديث صحيح ، أصح من حديثهم الذي شنعوا به *
وأما الحقيقة في ذلك الحديث فهي : أن الصفة التي بين عليه السلام في
ذلك الحديث لم تأت بعد ، هذا إن صح الحديث المذكور ، لأن الزمان الى
الآن لم تكن قط فيه البلاد عاربة من عالم يضاها علماء المدينة ، فقد كان في
عصر الصحابة بالمراق ابن مسعود وعلى وسلمان ، وكان بالشام معاذ وأبو
الدرداء ، وكان بمكة ابن عباس ، ولا يحل لذي ورع وعلم أن يقول : إن عمر
وعائشة وأبي بن كعب وزيد بن ثابت كانوا أفقه من علي وابن مسعود ومعاذ ،
وما ابن عباس بمأخر عن ذكرنا *

ثم أتى التابعون ، فلا يقدر ذو ورع وعلم أن يقول : إن سعيد بن المسيب
وسليمان بن يسار كانا أفقه من عطاء والحسن وعلقمة والأشود ، ثم أتى صفار
التابعين ، فلا يقدر ذو ورع وعلم أن يقول : إن ربيعة والزهرى وأبا الزناد
كانوا أفقه من إبراهيم النخعي وعامر الشعبي وسعيد بن جبير وأيوب
السختياني وعمر بن عبد العزيز ، ثم أتى عصر مالك ، فكان معه ابن أبي
ذئب وسفيان الثوري والأوزاعي وابن جريج والليث ، وليس أحد ممن
ذكرنا دونه في رواية ولا دراية ولا ورع ، ثم هكذا الى أن انقطع الفقه من
المدينة جملة ، واستقر في الآفاق *

فانما ذلك الحديث - إن صح - إذا قرب قيام الساعة ، وأررز (٢) الايمان
الى المدينة ومكة ، وغلب الدجال على الأرض ، حاشا مكة والمدينة ، خيفة

(١) روى الحاكم في المستدرک (٤ : ٧٢) بعضه من طريق الزهري عن طلحة بن
عبد الله بن عوف عن عبد الرحمن بن أزهر عن جبير بن مطعم : « أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال : للرجل من قريش من القوة ما للرجلين من غير قريش ، قال الزهري :
« يعني نبل الرأي » قال الحاكم : « صحيح على شرط الشيخين » ووافقه الذهبي
(٢) بفتح الهمزة والراء من « أررز ياررز » أي لاذ ونجم ، وبابه « ضرب »

يكون ذلك ، وإنما حتى الآن فلم تأت صفة ذلك الحديث ، وهذا بين ظاهر*
وأما الانذار بما ذكرنا فكما حدثنا حماد بن أحمد عن عبد الله بن إبراهيم
عن أبي زيد المروزي عن محمد بن يوسف عن محمد بن اسماعيل البخاري ثنا
إبراهيم بن المنذر ثنا أنس بن عياض حدثني عبيد الله عن خبيب بن عبد
الرحمن^(١) عن حفص بن عاصم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال : « إن الإيمان ليأرز إلى المدينة كما تأرز الحية إلى جحرها^(٢) » *
وكما حدثنا عبد الله بن يوسف بن ناعي عن أحمد بن فتح عن عبد الوهاب
ابن عيسى عن أحمد بن محمد عن أحمد بن علي عن مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن
رافع والفضل بن سهل الأعرج ثنا شاذان بن سوار قال ثنا عاصم بن محمد
العمري عن أبيه عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن الإسلام
بدأ غربياً وسيعود غرباً كما بدأ ، وهو يأرز بين المسجدين كما تأرز الحية إلى
جحرها^(٣) »

وكما حدثنا حماد بن أحمد عن عبد الله بن إبراهيم عن أبي زيد عن
القريبي عن البخاري ثنا إبراهيم بن المنذر ثنا الوليد بن مسلم ثنا أبو عمرو
الاوزاعي ثنا إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة حدثني أنس بن مالك عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ليس من بلد إلا سيطؤه الدجال إلا مكة
والمدينة »^(٤) وذكر باقي الحديث *

ثم نقول لهم : هبكم - حتى لو صح الحديث المذكور ، ثم لو صح أنه ماله
بلا شك - : أي شيء كان يكون فيه مما يوجب اتباعه دون غيره من العلماء ؟ !
ولا شك عند أحد من نقلة الحديث في صحة الحديث المسند إلى رسول الله

(١) عبيد الله - بالتصغير - هو ابن عمر العمري . وخبيب : بالخاء المعجمة مصغر ،
ووقع في الأصل بالخاء المهملة وهو خطأ

(٢) رواه البخاري (ج ١ ص ٢٦٢) وانظر فتح الباري (ج ٤ ص ٦٦ - ٦٧)

(٣) في صحيح مسلم (ج ١ ص ٥٢) « في جحرها »

(٤) البخاري (ج ١ ص ٢٦٣)

صلى الله عليه وسلم : أنه رأى رؤيا فيها : « أنه أعطى قدحاً فشرب منه حتى رأى الرى يجرى فى أظفاره ، ثم ناول فضله عمر ، فقيل له : يا رسول الله ما أولت ذلك ؟ فقال عليه السلام : العلم » وصحة الحديث : أنه عليه السلام أرى أمته وعليهم قص بعضها الى الثدين ، وعلى عمر قميص يجره ، وأنه عليه السلام أخبر أن ذلك الدين . فقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أن عمر من أعلم أمته وأصحابه ، ومن أتمتهم ديناً *

ولا خلاف بين أحد من المسلمين أن عمر وعلياً وابن مسعود وعائشة : أعلم من مالك بلا شك ، وليس ذلك يوجب تقليد أحد ممن ذكرنا ، ولا اتباعه على جميع أقواله ، كما فعلوا هم بمالك ، فبطل تعلقهم بالحديث المذكور لو صح ، وتأولهم فيه كذب بحت ، لا يحل لأحد نسبته الى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وما الفرق بينهم فى هذا الاقدام وبين الشافعيين لو استحلوا أن يقولوا : ان قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الناس تبع لقريش فى هذا الامر برهم لبرهم وفاجرهم لفاجرهم » — ان المراد بهذا هو الشافعي ، لانه قرشي النسب ، فيجب أن يكون الناس تبعاً له ؟ وبين الداوديين والحنفيين لو أنهم استحلوا فقالوا : ان قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لو ان العلم — أو هذا الدين — بالثريا لتناولوه رجل أو رجال من أبناء فارس » — المراد بهذا داود وأبو حنيفة ، لانهما من أبناء فارس ؟ هذا على أن هذين الحديثين صحيحان لاشك فى صحتهما ، وحديث عالم المدينة معلول لا يصح .

فان قالوا : قد كان فى قريش علماء غير الشافعي ، وفي الفرس علماء غير داود وأبي حنيفة ، قيل لهم : وقد كان بالمدينة علماء غير مالك بلا شك ، وكل هذا استحلال للكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لا يستجيزه ذو ورع *

قال أبو محمد : وأما احتجاجهم بقول مالك : هذا العمل ببلدنا ، فهذا لا معنى له ، لان العمل بالمدينة قبل مولد مالك بثلاث وعشرين سنة لم يجر

الا بالظلم والجور والفسق ، ولا وليهم الا الفساق من عمال بني مروان ، ثم عمال بني العباس ، كالحجاج (١) وحبيش بن دله (٢) وطارق (٣) وعبد الرحمن بن الضحاك (٤) وغيرهم ممن لا يمتد به ، وما أدرك مالك قط بالمدينة بعقله عمل أمير ووال يقتدى به أصلاً ، (٥) ولقد كان التغيير بدا في السنن من قبل ما ذكرنا ، كقول مروان : ذهب ما هنالك (٦) ، ودليل ما ذكرنا تركهم عمل عمر وعثمان في نصوص الموطأ . فبطل الاحتجاج بالعمل جملة ، ولم يبق إلا

(١) الحجاج هو ابن يوسف الثقفي المشهور ولي المدينة سنة ٧٤ من قبل عبد الملك ابن مروان

(٢) هو حبيش بن دلة القيني وهو الذي أرسله مروان بن الحكم على بث الى المدينة حينما كانت في طاعة أمير المؤمنين عبد الله بن الزبير ، فقتل هناك يوم الرعدة . انظر تاريخ الطبري (٧ : ٨٤ — ٨٥)

(٣) هو طارق بن عمرو مولى عثمان ، وإيها خمسة أشهر من قبل عبد الملك ثم عزله عنها سنة ٧٤ بالحجاج ، وقد كان طارق مع الحجاج في قتال مكة واتهك حرمة الحرم وقتل عبدالله ابن الزبير . انظر الطبري (٧ : ١٩٠ و ١٩٧ و ٢٠٢ — ٢٠٥)

(٤) هو عبد الرحمن بن الضحاك بن قيس الفهري ولي المدينة شابا ثلاث سنين ، ولام يزيد ابن عبد الملك سنة ١٠١ وفيها حج بالناس ، ثم جمع له معها مكة سنة ١٠٢ وحج بهم أيضا وعزله عنهما في سنة ١٠٤ لانه خطب فاطمة بنت الحسين فأبت عليه فهددها بجلد أكبر بنيه عبد الله بن الحسن في الحر . ثم بلغ ذلك يزيد بشكواها اليه ، فولى المدينة بدله عبد الواحد ابن عبد الله بن بشر النضري وأمره بتعذيبه واغرامه أربعين ألف دينار ، قال عبد الله بن محمد بن أبي يحيى : فرأيت في المدينة عليه جبة من صوف يسأل الناس وقد عذب ولقي شراً . وقد ولي عبد الرحمن هذا المدينة بدلا من أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ثم ضربه في ولايته حدين ظلما . انظر الطبري (٧ : ٣٧ و ٨٠ : ١٤١ — ١٤٢ و ١٧٣ — ١٧٤)

(٥) فان ما اسكا ولد سنة ١٩٣ على أصح الأقوال وابو بكر بن محمد بن حزم عزل عن المدينة سنة ١٠١ ثم توالي بعده الامراء العتاة .

(٦) قال مروان هذا اذ خطب في العيد قبل الصلاة فانسكر عليه أبو سعيد فقال له « قد ذهب ماتم » قال أبو سعيد : « فقلت : ما أعلم والله خير مما لا أعلم » هذا لفظ البخاري (١ : ١٣٥) وانظر فتح الباري (٢ : ٣٠٧) وصحيح مسلم (١ : ٢٤٢) وشرح أبي داود (١ : ٤٤٣)

الرواية التي رواها ثقات العلماء عن أمثالهم ، إذ لم يمكن الظالمين أن يحولوا بينهم وبين ألسنتهم ، كما حالوا بينهم وبين العمل . والله تعالى التوفيق *

قال أبو محمد : ومن البرهان اللامح على بطلان التقليد أن أهل العصر الاول والعصر الثاني والعصر الثالث ، وهي القرون التي أنفى عليها النبي صلى الله عليه وسلم ، كما حدثنا عبد الله بن ربيع عن محمد بن اسحق بن السليم عن ابن الاعرابي عن أبي داود عن مسدد وعمر بن عون قالنا ثنا أبو عوانة عن قتادة عن زرارة بن أوفى عن عمران بن الحصين قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « خير أمتي القرن الذي بعثت فيهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، والله أعلم أذكر الثالث أم لا ؟ ثم يظهر قوم يشهدون ولا يستشهدون ، ويندرون ولا يوفون ، ويحربون ^(١) ولا يؤمنون ، ويفشون فيهم السمن »

قال أبو محمد : هكذا في كتابي ، والصواب : « يخونون ولا يؤمنون ^(٢) »

« وبلغة » يخونون رويناه من طريق مسلم ^(٣) عن محمد بن المنفي عن غندر عن شعبة عن أبي حمزة عن زهدم عن عمران عن رسول الله صلى الله عليه وسلم — : فكان أهل هذه القرون الفاضلة المحمودة يطلبون حديث النبي صلى الله عليه وسلم والفقه في القرآن ، ويرحلون في ذلك الى البلاد ، فان وجدوا حديثاً عنه عليه السلام عملوا به واعتقدوه ، ولا يقلد أحد منهم احداً البتة ، فلما جاء أهل العصر الرابع تركوا ذلك كله ، وعولوا على التقليد الذي ابتدعوه ولم يكن

(١) في الاصل « ويخونون » وهو خطأ ، لان المؤلف سيذكر هذا اللفظ وانه يخالف لهذه الرواية . والصواب « ويحربون » بالحاء والراء والباء من حربه يحربه حرباً كطالبه يطلبه طلباً اذا ساب ماله ، وكذلك رواه المؤلف في المحلى مسئلة رقم (٥٠) بلفظ « يحربون » وقال هناك : « هكذا حدثنا عبد الله بن ربيع يحربون بحاء غير منقوطة وراء مرفوعة وباء واحدة من أسفل ، ورويناه عن طرق كثيرة : يخونون ، بالحاء المنقوطة من فوق وواو بعدها نون ، ومن خان فقد حرب » . وهذا الحديث في أبي داود (٤ : ٣٤٦) بلفظ « يخونون »

(٢) حكم المؤلف على رواية « يحربون » بانها غير صواب حكم خطأ كما ظهر من كلامه نفسه في المحلى

(٣) صحيح مسلم (٢ : ٢٧١)

قبلهم ، فاتبع ضمهفاء أصحاب ابى حنيفة أبا حنيفة ، وأصحاب مالك مالك ، ولم يلتفتوا الى حديث يخالف قولها ، ولا تفقهوا في القرآن والسنن ، ولا بالوا بهما ، إلا من عصمه الله عز وجل ، وثبتته على ما كان عليه السلف الصالح ، في الاعصار الثلاثة المحموده ، من اتباع السنن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والتفقه في القرآن وترك التقليد *

وأما أفاضل أصحاب أبى حنيفة ومالك فما قلدهما ، فان خلاف ابن وهب وأشهب وابن الماجشون والمغيرة وابن أبى حازم : — لملك أشهر من أن يتكلف ايراده ، وقد خالفه أيضاً ابن القاسم . وكذلك خلاف أبى يوسف وزفر ومحمد والحسن بن زياد لأبى حنيفة أشهر من أن يتكلف ايراده . وكذلك خلاف أبى نور والمزني للشافعي رحمه الله . وكذلك خالف أصبغ وسحنون ابن القاسم ، وخالف ابن المواز أصبغ . وكذلك خالف محمد بن علي بن يوسف المزني في كثير . وكذلك خالف الطحاوي أيضاً أبا حنيفة وأصحابه . فان كان النظر حقا فقد أخطوا في التقليد ، وان كان التقليد حقا فقد أخطوا في النظر وترك التقليد ، فقد ثبت الخطأ عليهم على كل حال ، والخطأ واجب أن يجتنب *

قال ابو محمد : وقد سألناهم فقلنا لهم : أنتم مقرون معنا بان عيسى بن مريم عبد الله ورسوله صلى الله عليه وسلم ينزل اذا خرج الدجال الاعين ، فيدبر أهل الاسلام بملتهم لاجلة أخرى ، فقولوا لنا : أبرأى أبى حنيفة وأبى يوسف ومحمد ابن الحسن أو بتقليد مالك وابن القاسم وسحنون — : يحكم بين المسلمين ويقضي في الدين ، ويفتي المستفتين ؟ ألا ان هذا هو الضلال المبين *

ولقد نكس الاسلام وذلت النبوة وهانت الرسالة وخزى الحق وأهله — : ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وروحه وكلمته يرجع تابعا لمثل هؤلاء الذين لا يقطع لهم بنجاة ، ولا يضمن ما هم عليه عند الله تعالى ! فلا والله ، بل ما يقضى وبحكم ويفتى إلا بما أتى به أخوه في الرسالة ، وصاحبه في النبوة ، وقسيمه في نزول الوحي — : محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم ،

وليبيطلن الآراء الفاسدة بلا خلاف من أحد . فمن أضل طريقة ممن يدين بشيء هو موقن أنه لم يكن في أول الاسلام ، ولا يكون عند نزول المسيح عليه السلام ! ! ومن يضل الله فإله من هاد *

حدثنا أحمد بن محمد الطائفي ثنا ابن مفرج ثنا إبراهيم بن أحمد بن فراس ثنا محمد بن علي بن زيد ثنا سعيد بن منصور ثنا هشيم انا بن أبي ليلى عن أبي قيس عن هزيل ^(١) بن شرحبيل : أن رجلا مات وترك ابنته وابنة ابنه وأخته لأبيه وأمه ، فأتوا أبا موسى الأشعري فسألوه عن ذلك ، فقال : لا بنته النصف والنصف الباقي للأخت ، فأتوا ابن مسعود فذكروا ذلك له ، فقال : لقد ضللت اذن وما أنا من المهتدين إذا أخذت بقول الأشعري وترك قول رسول صلى الله عليه وسلم ^(٢) . فهذا ابن مسعود يسمى القول من صاحب إذا خالف النص — : ضلالا وخلافا للهدى *

وحدثنا أحمد بن عمر ثنا أبو ذر ثنا عبد الله بن أحمد ثنا إبراهيم بن خزيمة ثنا عبد بن حميد ثنا أبو نعيم عن سفیان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي البخري ^(٣) قال : سئل حذيفة عن قوله : (اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله والمسيح ابن مريم) قال : لم يكونوا يعبدونهم ، ولكن إذا أحلوا لهم شيئاً استحلوه ، وإذا حرموا عليهم شيئاً حرموه ^(٤) . قال أبو محمد : هذه صفة المقلدين لا بن حذيفة ومالك والشافعي — لا يجرمون الا ما جاء عن صاحبهم تحريمه ، ولا يحلون الا ما جاء عن صاحبهم تحليله ، نبرأ

(١) بالزاي مصغر ، وفي الاصل بالذال وهو خطأ
(٢) رواد ابو داود مطولا (٣ : ٨٠) وكذلك رواد البخاري والترمذي والنسائي وابن ماجه
(٣) بفتح الباء الموحدة واسكان الحاء المعجمة وفتح التاء المثناة ، وفي الاصل « أبي البخري » بالحاء المهملة وهو خطأ ، واسمه سعيد بن فيروز
(٤) رواد الطبري في التفسير بأسانيد مختلفة عن سفیان الثوري عن حبيب بن أبي البخري عن حذيفة بجمناه (ج ١٠ ص ٨٠)

الى الله تعالى من مثل هذا الاعتقاد ، ونعوذ به منه في أحد من ولد آدم ،
حاشا رسول الله صلى الله عليه وسلم .

حدثنا عبد الرحمن بن سلمة ثنا أحمد بن خليل ثنا خالد بن سعد أخبرني
أسلم بن عبد العزيز القاضي وسعيد بن عثمان العناني (١) قالنا ثنا يونس بن
عبد الأعلى ثنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال : ليس من
أحد إلا يؤخذ من قوله ويترك ، إلا النبي صلى الله عليه وسلم *

كتب الى يوسف بن عبد الله النخعي : انا عبد الوارث بن سفيان ثنا قاسم
ابن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا دحيم ثنا ابن وهب نا ابن لهيعة عن بكير بن الأشج : أن
رجلا قال للقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق : عجبا لعائشة ، كانت تصلي في
السفر أربعين مرة ورسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي ركعتين فقط قال : يا ابن
أخي ، عليك بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث وجدتھا ، فان من
الناس من لا يهاب *

كتب الى النخعي : ثنا سعيد بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن اسمعيل
الترمذي ثنا الحميدي ثنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن سالم بن
عبد الله بن عمر عن أبيه قال قال عمر بن الخطاب : اذا رميت الحجر بسبع
حصيات وذبحتم وحلقتم فقد حل لكم كل شيء الا الطيب والنساء ، قال سالم :
قالت عائشة : « انا طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم لحله قبل أن يطوف
بالبيت » قال سالم : فسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق ان تتبع *

(١) كذا في الاصل بالنون ولم أجده له ترجمة ، وليس مذكورا في المشقة للذهبي .
ووجدت اسمه في تذكرة الحفاظ في ترجمة تلميذه خالد بن سعد (ج ٣ ص ١٢٤) سعيد بن
عثمان الاعناني « ولا أعرف معنى هذه النسبة ، وأظن ان ما هنا أرجح ، لان المؤلف اعرف
باهل بلده ، وخالد بن سعد أندلسي

قال أبو محمد: فنحن نسألهم أن يعطونا في الأعصار الثلاثة المحمودة — عصر الصحابة وعصر التابعين وعصر تابعي التابعين — رجلاً واحداً قلده عالماً كان قبله فأخذ بقوله كله ولم يخالفه في شيء، فإن وجدوه — ولن يجدوه والله أبداً لأنه لم يكن قط فيهم — فلهم متعلق على سبيل المسامحة، وإن لم يجدوه فليوقنوا أنهم قد أحدثوا بدعة في دين الله تعالى لم يسبقهم إليها أحد * وليعلموا أن عصاة من أهل العصر الرابع ابتدعوا في الاسلام هذه البدعة الشنعاء، إلا من عصم الله تعالى منهم، والبدع محرمة، وشر الأمور محدثاتها. وليعلموا أن طلاب سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث كانت، والعاملين بها، والمتفقهين في القرآن الذين لا يقلدون أحداً — هم على منهاج الصحابة والتابعين والأعصار المحمودة، وأنهم أهل الحق في كل عصر، والا كثرون عند الله تعالى — بلا شك — (١) وإن قل عددهم. وبالله تعالى التوفيق *

وليعلم من قرأ كتابنا أن هذه البدعة العظيمة — نفي التقليد — انما حدثت في الناس وابتدئ بها بعد الأربعين ومائة من تاريخ الهجرة، وبعد أزيد من مائة عام وثلاثين عاماً بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأنه لم يكن قط في الاسلام قبل الوقت الذي ذكرنا مسلم واحد فصاعداً على هذه البدعة، ولا وجد فيهم رجل يقلد عالماً بعينه، فيتبع أقواله في الفتيا، فيأخذ بها ولا يخالف شيئاً منها. ثم ابتدأت هذه البدعة من حين ذكرنا في العصر الرابع في القرن المذموم، ثم لم تزل تزيد حتى عمت بعد المائتين من الهجرة صموماً طبق الارض، إلا من عصم الله عز وجل، وتمسك بالأمر الاول الذي كان عليه الصحابة والتابعون وتابعو التابعين بلا خلاف من أحد منهم. نسأل الله تعالى ان يثبتنا عليه، وأن لا يبدل بنا عنه، وأن يتوب على من تورط في هذه الكبيرة من اخواننا المسلمين، وأن يفي بهم الى منهاج سلفهم الصالح *

(١) قوله « بلا شك » زيادة من الاندلسية

حدثنا عبد الله بن ربيع التميمي قال ثنا محمد بن اسحق بن السليم قال ثنا ابن الاعرابي عن أبي داود ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا وكيع عن الاوزاعي عن مجي بن أبي كثير (عن أبي قلابة) ^(١) قال قال أبو مسعود — وهو البدرى — لابي عبد الله — وهو حذيفة — أو قال أبو عبد الله — وهو حذيفة — لابي مسعود البدرى : ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في « زعموا » ؟ قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « بئس مطية الرجل ^(٢) ». وقد نص رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث عذاب القبر على أن المنافق أو المرتاب يقول : لا أدري ، سمعت للناس يقولون شيئاً فقلته . فهذا التقليد مذموم في التوحيد ، فكيف مادونه ! *
وقال ابن مسعود : لا تكن امعة . فسئل : ما هو ؟ فقال : الذي يقول أنا مع الناس *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا احمد بن عون الله ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخنفي ثنا محمد بن بشار بن دار ثنا ابن أبي عمري أنبأنا شعبة عن الاعمش عن عمارة بن عمير عن أبي الاحوص عن عبد الله بن مسعود قال : لا يكونن أحدكم إمعة ، يقول : أنا أنا مع الناس ، ليوطن أحدكم نفسه إن كفر الناس أن لا يكفر *
وبه الى بندار ثنا : محمد بن جعفر ثنا شعبة قال سمعت أبا اسحق يقول : سمعت هبيرة ^(٣) وابا الاحوص عن ابن مسعود قال : اذا وقع الناس في الشر ، قل : لا أسوة لى في الشر *
وبه الى بندار قال : ثنا سعيد بن طامر ثنا شعبة عن الحكم قال : ليس

(١) سقط من الاصل « عن أبي قلابة » وزدناه من أبي داود (٤ : ٤٤٩)

(٢) في أبي داود « بئس مطية الرجل زعموا » ونقل شارحه عن اطراف الحفاظ اني مسعود الدمشقي أن أبا قلابة لم يسمع من حذيفة ولا من أبي مسعود البدرى ، فالحديث منقطع

(٣) هو هبيرة بن برم ، بالياءين والراء بوزن عظيم ، وأبو اسحق هو السبيعي

أحد من الناس إلا وأنت آخذ من قوله أو تارك ، إلا النبي صلى الله عليه وسلم *
وبه الى بNDAR : ثنا أبو داود ثنا شعبة عن منصور عن سعيد بن جبير
أنه قال في الوهم يعيد (٢) ، قال : فذكرت ذلك لآبراهيم ، فقال : ما تصنع
بحديث سعيد بن جبير مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ *

حدثنا محمد بن سعيد عن القلمي عن الصواف عن بشر بن موسى عن
الحميدى قال : قال سفيان : ما زال أمر الناس معتدلاً حتى غير ذلك
أبو حنيفة بالكوفة ، والنبى بالبصرة ، وربيعة بالمدينة (٣).

قال أبو محمد : وصدق سفيان ، فإن هؤلاء أول من تكلم بالآراء ، ورد
الاحاديث ، فسارع الناس في ذلك واستحلوه ، والناس سراع الى قبول الباطل ،
والحق مرثيل *

وقد أوردنا قبل هذا المكان بأوراق يسيرة (٤) أن النبي صلى الله عليه
وسلم لما تلا : (اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله) قال له عدى
ابن حاتم — وكان قبل ذلك نصرانياً — : يا رسول الله ما كنا نعبدكم ، فقال
له عليه السلام كلاماً معناه : أنهم كانوا يحرمون ما حرموا عليهم ، ويحلون
ما أحلوا لهم . وأخبر عليه السلام أن هذه هي العبادة *

قال أبو محمد : ولا جرم ، فقد حرم مقلدوا مالك شحوم البقر والغنم اذا
ذبحها يهودي ، وحرّموا الجمل والارنب اذا ذكاهما يهودي ، تقليداً خطأً لما لك
في ذلك ، وردوا قول الله تعالى في ذلك بعينه : (وطعامكم حل لهم) *
وأحل أصحاب أبي حنيفة ثمن الكلب الذي حرّمه رسول الله صلى الله عليه وسلم ،

(١) رسم في الاصل « يعيد » بنقط الياء الاولى واسكان العين واحمال الياء الثانية ،
وأنا أظن أن صوابها « يعيد » وأن المراد اذا وهم في الصلاة أعادها ولم يسجد للسجود ،
واسكتى لم أر هذا القول منقولاً عن سعيد بن جبير ، وقد قال به غيره ، قاله أعلم بصوابه
(٢) انظر جامع بيان العلم (٢ : ١٤ — ١٤٨) (٤) مضى في (ص ١٣٢ — ١٣٣) من
هذا الجزء ومضى أيضاً في (ص ١٤٤) من كلام حنيفة رضي الله عنه

وحرّم من اتبعه منهم المساقاة التي أحلها الله تعالى ، تقليداً خطئاً أبي حنيفة في ذلك ، وردوا كلام النبي صلى الله عليه وسلم وإخباره في ثمن الكلب أنه سحت وتحريمه إياه ، وهذا نص ما حرّم الله تعالى ورسوله عليه السلام من فعل اليهود والنصارى ، وقد أنذر عليه السلام بذلك ، وقال : « لتركبن سنن من كان قبلكم » : فقيل له : يا رسول الله ، اليهود والنصارى ؟ فقال عليه السلام كلاماً معناه : (١) نعم *

حدثنا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود ثنا ابن دحيم بن حماد ثنا الصمعي بن اسحق ثنا حجاج بن المنهال ثنا حماد بن سلمة ثنا عطاء بن السائب عن أبي البختري أن سلمان قال لزيد بن صوحان (٢) وأبي قرّة : كيف أنتم عند زلة العالم وجدال المنافق بالقرآن — والقرآن حق — ودنيا مطغية تقطع الأعناق ؟ ثم قال : أما زلة العالم فإن اهتدي فلا تحملوه دينكم ، وإن زل فلا تقطعوا منه أناتكم ، وأما جدال المنافق بالقرآن — والقرآن حق — فإن للقرآن مناراً كمنار الطريق ، فإضاء لكم فاتبعوه ، وما شبه عليكم فسكوه إلى الله عز وجل . وذكر باقي الحديث (٣) *

قال أبو محمد : فهذا سلمان ينهى أن يقلد العلماء ، ويأمر باتباع ظاهر القرآن الذي هو كمنار الطريق ، وينهى عن التأويلات والمتشابه منه ، وهذا نص قولنا . والحمد لله رب العالمين *

حدثنا يوسف بن عبد الله النمري أخبرني عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن — هو ابن الزيات — ثنا محمد بن أحمد القاضي المالكي البصري ثنا موسى بن اسحق ثنا إبراهيم بن المنذر الخزامي قال ثنا معن بن عيسى القزاز قال سمعت مالك بن انس يقول : إنما أنا بشر أخطئ وأصيب ، فانظروا في رأيي ، فكل

(١) في الاصل « كلاماً ما معناه » وزيادة « ما » لا لزوم لها
 (٢) صوحان بقية الصاد المهمة . وزيد هذا اسلم في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، ويقال ان له صحبة ، وقتل يوم الجمل رحمه الله
 (٣) نظرجامع بيان العلم (٢ : ١١١)

ما وافق الكتاب والسنة فخذوا به ، وما لم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه .
فهذا مالك ينهى عن تقليده ، وكذلك أبو حنيفة . وكذلك الشافعي ، فلاح
الحق لمن لم يغش نفسه ، ولم تسبق اليه الضلالة . نعوذ بالله منها *

فصل

قال أبو محمد : فان قال قائل : فكيف يفعل العالم اذا سئل عن مسألة
فأعيتته ، أو نزلت به نازلة فأعيتته ؟ قيل له وبالله تعالى التوفيق : يلزمه أن
يسأل الرواة عن أقوال العلماء في تلك المسألة النازلة ، ثم يعرض تلك الأقوال
على كتاب الله تعالى وكلام النبي عليه السلام ، كما أمره الله تعالى إذ يقول :
(فاسألوا أهل الذکر ان كنتم لا تعلمون) وإذ يقول : (وما اختلفتم في شيء
فحكمه الى الله) وقوله تعالى : (فان تنازعتم في شيء فردوه الى الله والرسول
ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) ولم يقل تعالى فردوه الى مالك وأبي
حنيفة والشافعي ، فمن كان يؤمن بالله واليوم الآخر ، فليرد ما اختلف فيه
من الدين الى القرآن والسنة الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وليتق الله ،
ولا يرد ذلك الى رجل من المسلمين لم يؤمر بالرد اليه ، ومن أبي فسيرد ويعلم .
وقد قال الله تعالى : (لتبين للناس ما نزل اليهم) فلم يجعل البيان الا لنبيه
عليه السلام . فمن رد الى سواه فقد عدم البيان ، وحصل على الضلالة . نعوذ
بالله منها *

فالتقليد كله حرام في جميع الشرائع أولها عن آخرها ، من التوحيد
والنبوة والقدر والايمان والوعيد والامامة والمفاضلة وجميع العبادات
والاحكام *

فان قال قائل : فما وجه قوله تعالى : (فاسألوا أهل الذکر ان كنتم
لا تعلمون) ؟ قيل له وبالله تعالى التوفيق : انه تعالى أمرنا أن نسأل أهل
العلم عما حكم به الله تعالى في هذه المسألة ، وما روي عن رسول الله صلى الله

عليه وسلم فيها ، ولم يأمرنا أن نسألهم عن شريعة جديدة يحدثونها لنا من آرائهم ، وقد بين ذلك عليه السلام بقوله : « فليبلغ الشاهد الغائب » ، وبينه تعالى بقوله : (اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي) ، فالدين قد كمل ، فلا مدخل لأحد فيه بزيادة ولا نقص ولا تبديل ، وكل هذا كفر ممن أجازوه *

وقد أمر تعالى المتفقهين أن ينفروا لطلب أحكام الدين ، ولم يأمرهم أن يقولوا من عند أنفسهم شيئاً ، بل حرم تعالى ذلك بذمه قوماً شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله . وبقوله عز وجل : (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً) *

فإنما نحن دعاة الى تفهم القرآن وكلام النبي عليه السلام ، ومبلغون من ذلك الى من تقدمنا في الطلب : - ما بلغه اليينا من ذلك من تقدمنا ، ومعلمون اياه ، ومعاذ الله من التزيد في هذا ، أو من تبديله ، أو من النقص منه *
فان قال قائل : فكيف يصنع العامي اذا نزلت به النازلة ؟ *

قال أبو محمد : فالجواب وبالله تعالى التوفيق : انا قد بينا تحريم الله تعالى لالتقليد جملة ، ولم يخص الله تعالى بذلك عامياً من علم ، ولا عالماً من طامي ، وخطاب الله تعالى متوجه الى كل أحد ، فالتقليد حرام على العبد المجلوب من بلده ، والعامي ، والمصدرا المخدرة ، والراعي في شعف ^(١) الجبال ، كما هو حرام على العالم المتبحر ولا فرق . والاجتهاد في طلب حكم الله تعالى ورسوله عليه السلام في كل ماخص المرء من دينه - : لازم لكل من ذكرنا ، كلزومه للعالم المتبحر ولا فرق . فمن قلد من كل من ذكرنا فقد عصى الله عز وجل وأثم ، ولكن يختلفون في كيفية الاجتهاد ، فلا يلزم المرء منه إلا مقدار ما يستطيع عليه ، لقوله تعالى : (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) ، ولقوله تعالى :

(١) بفتح الشين المعجمة والدين المهملة وآخره فاء . والشعفة رأس الجبل ومن كل شيء أعلاه وجمعه شعف

(فاتقوا الله ما استطعتم) ، والتقوى كله هو (١) العمل في الدين بما أوجبه الله تعالى فيه ، ولم يكلفنا تعالى منه إلا ما نستطيع فقط ، ويسقط عنا ما لا نستطيع . وهذا نص جلى على أنه لا يلزم أحداً من البحث على ما نزل به في الديانة إلا بقدر ما يستطيع فقط ، فعلى كل أحد حفظه من الاجتهاد ، ومقدار طاقته منه . فاجتهاد العامى إذا سأل العالم عن أمور دينه فأفتاه — : أن يقول له : هكذا أمر الله ورسوله ؟ فان قال له : نعم ، أخذ بقوله ، ولم يلزمه أكثر من هذا البحث ، وان قال له : لا ، أو قال له : هذا قولى ، أو قال له : هذا قول مالك أو ابن القاسم أو أبى حنيفة أو أبى يوسف أو الشافعى أو أحمد أو داود أو حمى له أحداً من صاحب أو تابع فن دونهما غير النبي صلى الله عليه وسلم ، أو انتهره أو سكت عنه — : حرام على السائل أن يأخذ بفتياه ، وفرض عليه أن يسأل غيره من العلماء ، وأن يطلبه حيث كان ، إذ انما يسأل المسلم من سأل من العلماء عن نازلة تنزل به ليخبره بحكم الله تعالى وحكم محمد صلى الله عليه وسلم في ذلك ، وما يجب في دين الاسلام في تلك المسألة ، ولو علم أنه يفتيه بغير ذلك لتبرأ منه وهرب عنه . وفرض على الفقيه اذا علم أن الذي أفتاه به هو في نص القرآن والسنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو الاجماع أن يقول له : نعم هكذا أمر الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ، وحرام عليه أن ينسب الى الله تعالى والى رسوله صلى الله عليه وسلم شيئاً قاله بقياس أو استحسان أو تقليد لأحد دون النبي صلى الله عليه وسلم ، فانه ان فعل ذلك كان بذلك كاذباً على رسوله عليه السلام ، ومقولا له مالم يقل ، وقد وجبت له النار يقيناً ، بنص قوله عليه السلام : « من كذب على فليلج النار » . وهذا الذي قلنا لا يعجز عنه أحد ، وان بلغ الغاية في جهله ، لانه لا يكون أحد من الناس مسلماً حتى يعلم أن الله تعالى ربه ، وأن النبي عليه السلام — وهو محمد بن عبد الله — رسول الله بالدين القيم *

فان قال قائل : فان أفتاه الفقيه بفتيا منسوخة أو مخصوصة ، أو أخطأ فيها فنسبها الى النبي صلى الله عليه وسلم وليست من قوله ، سهواً أو تعمداً ذلك ، فما الذي يلزم العامي من ذلك ؟ وقد روينا من طريق عبد الله بن احمد بن حنبل قال : قلت لأبي رحمه الله : الرجل تنزل به النازلة وليس بمحمد إلا قوماً من أصحاب الحديث والرواية لا علم لهم بالفقه ، وقوماً (١) من أصحاب الرأي ، من يسأل ؟ فقال : يسأل أصحاب الحديث ، ولا يسأل أصحاب الرأي ، ضعيف الحديث خير من الرأي *

قال أبو محمد : فالجواب وبالله تعالى التوفيق : ان هذا ينقسم ستة عشر قسمًا ، وهي :

من بلغه خبر منسوخ أو آية منسوخة ولم يعلم بنسخ ذلك ، فالعامي والعالم في ذلك سواء ، والواجب عليهما بلا شك العمل بذلك المنسوخ ، لم يؤمرا قط بتركه إلا اذا بلغهما النسخ ، قال تعالى : (لا نذكركم به ومن بلغ) ، فأخبر تعالى أنه لا تلزم النذارة إلا من بلغه الامر ، فادام النسخ لم يبلغه فلم يلزمه ، واذا لم يلزمه فلم يؤمر به ، و (لا يكاف الله نفسا إلا وسعها) ، وليس في وسع أحد أن يعلم ما لم يعلم في حين جهله به ، ولا أن يعرف الشريعة قبل أن تبلغه ، وقد لزمه الامر الاول بيقين ، فلا يسقط عنه إلا ببلوغ الناسخ اليه بنص القرآن ، وهكذا كان الصحابة الذين بأرض الحبشة — والصلاة قد فرضت بمكة الى بيت المقدس وعرفوا ذلك فصلوا كذلك بلا شك — ثم حولت القبلة الى الكعبة بالمدينة بعد ستة عشر شهراً من الهجرة ، ولا خلاف بين أحد أنهم لم يلزمهم التحول الى الكعبة ، ولا سقط عنهم فرض الصلاة ، ولا كان لهم أن يصلوا الى غير القبلة التي صح عندهم الامر بها ، ما لم يبلغهم النسخ ، وقد سمى الله تعالى صلاة من مات قبل أن يعلم بالنسخ إيماناً ، فقال

(١) في الاصل « وقوم » بالرفع وهو خطأ

تعالى : (وما كان الله ليضيع إيمانكم) . وهكذا فعل أهل قباء ، صلوا نصف صلاتهم الى بيت المقدس ، ولا شك أنهم لم يبتدئوها الى بيت المقدس إلا والقبلة قد نسخت ، لكن لما لم يعلموا ذلك ، لم يلزمهم ما لم يعلموا ، ولا سقط عنهم ما كان لزمهم إلا بعد بلوغ النسخ اليهم . وهكذا القول في كل ماصح نسخه ولم يصح عند بعض الناس *

وأما ان قامت عليه الحجة فمائد تقليداً ففاسق ، وهذا في غاية البيان فيما قلنا . والحمد لله رب العالمين *

وأما من بلغه الخبر المنسوخ أو الآية المنسوخة ولم يعرف أنها منسوخان فأقدم على تركهما بغير علم بالناسخ ، فهو عاص لله تعالى ، لانه ترك الفرض الواجب عليه لما ذكرنا . وبالله تعالى التوفيق *

فهذان وجهان في النص المنسوخ الذي لم يبلغ المرء نسخه *
ثم وجهان آخران في عكس هذه المسألة : وهما (١) نص غير منسوخ من آية أو كلام النبي صلى الله عليه وسلم ظنه عالم من العلماء منسوخاً ، فترك العمل به ، وأفتى بذلك عامياً ، وأخبره ان الحديث أو الآية منسوخان ، فتركه العامي ، أو عملاً به وهما يظنان ويقدران أنه منسوخ ، وهذا خلاف ما تقدم ، لأنهما ههنا تركا العمل بما أوجبه الله تعالى عليهما ، إلا أن من ترك ذلك مجتهداً — يرى أن الذي فعل هو الحق ، ولم يتبين له غيره بعد — فهو مخطئ له أجر واحد ، ومن ترك ذلك مقلداً فهو عاص لله عز وجل آثم ، لاحظ له في الآخرة أصلاً ، لانه ترك الحق للباطل دون اجتهاد .
فهذه أربعة أوجه *

ثم وجهان آخران : وهما : من بلغه حديث صحيح فلم يصح عنده فعمل به أو تركه ، فأما الذي عمل بحديث صحيح وهو يعتقد فيه انه غير صحيح ، فانه مقدم على ما يرى أنه باطل فهو عاص لله تعالى بنيته في ذلك ، فان تركه

(١) في الاصل «وهو» وهو خطأ

وهو عنده غير صحيح ، ولم تقم الحجة عليه بصحته ، فهو محسن مأجور ، ولا شيء عليه ، لأنه لم يبلغه بعد ما يلزمه اتباعه *

وأما من صح عنده الخبر فتركه ، فانه لا يخلو من أحد وجهين : إما أن يكون مقدماً مستجيزاً بخلاف ما صح عنده عن الله تعالى وعن نبيه صلى الله عليه وسلم ، فهذا فاسق في هذه النية ، عاص لله عز وجل ، ولا اثم عليه في نفس عمله بما وافق الحق . فهذا قسم *

وقسم ثان : وهو أن يستحل خلاف رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فهو كافر مشرك ، لقول الله تعالى : (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً) *

ثم وجهان آخران : وهما عكس اللذين قبلهما ، وهما : من بلغه حديث غير صحيح فظنه صحيحاً فعمل به ، فهذا مأجور على نيته واجتهاده أجزاً واحداً ، ولا اثم عليه فيما خالف فيه الحق ، لأنه لم يقصد ، والاعمال بالنيات ، فلو تركه عمداً لكان مستسهلاً بخلاف ما صح عنده عن الله تعالى أو عن رسوله صلى الله عليه وسلم ، فهو عاص لله تعالى بهذه النية فقط ، آثم فيها ، فان لم يكن مستسهلاً لذلك لكن اتفق له ترك العمل بذلك ، فلا اثم عليه ، لأنه لم يترك حقاً . وهذا حكم من أفتاه فقيه بفتيا غير صحيحة . فانها لا تلزمه ، ولا هو مأمور بها ، ولو كان عاصياً بترك العمل بها لكان مأموراً بها وهي باطل ، فكان يكون مأموراً بالباطل ، وهذا خطأ متيقن ، لكنه ان تركها مستسهلاً لترك العمل بالواجب عليه ، فهو عاص بهذه النية فقط ، لا بتركه للعمل بغير الواجب . وبالله تعالى التوفيق *

ومن أفتى آخر بفتيا صحيحة إلا أنه لم يأتها عليها بدليل ، فانه ان عمل بها مقلداً فهو آثم في تقليده مأجور — ان شاء الله تعالى — بعمله بها ان أراد بها الله تعالى *

ثم وجهان : وهما : من بلغه نص مخصوص فعمل به على عمومه ، ولم يبلغه

الخصوص ، وترك العمل بعمومه ، فوافق الحق وهو لا يملكه ، أو يملكه نص
عام فتأول فيه الخصوص . فأما الذي عمل بالعموم في الخصوص ولم يملكه
الخصوص وهو يظنه عموماً ، فتأجور أجرين ، لأن فرضه أن يعمل بما يملكه
حتى يملكه خلافه ، إذ وجوب الطاعة لله تعالى فرض عليه ، فلو تأول أنه
مخصوص دون دليل يقوم له على ذلك ، لكن مطارفة ، فعمل بالخصوص فوافق
الحق ، فإن كان مستسهلاً لمخالفة ظاهر ما يأتيه عن الله تعالى أو عن رسوله
عليه السلام بلا دليل ، فهو فاسق عاص بهذه النية فقط ، غير حاص فيما فعل ،
لأنه لم يخطيء في ذلك ، فإن فعل ذلك باتفاق دون قصد إلى خلاف ما يملكه
من الظواهر عن الله تعالى ورسوله عليه السلام فلا إثم عليه البتة *
والقياس وقول من دون النبي صلى الله عليه وسلم بغير نص ولا إجماع
والرأي : — كل ذلك خطأ ، لم يكن قط حقاً البتة *

ثم وجهان : وهما حاكم شهد عنده رجلان — هما عنده عدلان — فوافق
أن شهدا بباطل ، إما عمداً وإما غلطاً ، فإنه حق مأمور بالحكم بشهادتهما ،
لأنه قد ورد النص بقبول شهادة العدول عندنا ، ولم نكلف علم غيبهما ، وقد
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من قضيت له بشيء من حق أخيه فلا
يأخذه ، فإنما أقطع له قطعة من النار » فقد أخبر عليه السلام أنه يحكم بظاهر
الشهادة أو اليمين ، ولعل الباطن خلاف ذلك ، وهو عليه السلام لا يحكم إلا
بالحق الذي لا يحل خلافه . ففرض على الحاكم أن يحكم بشهادة العدول عنده ،
وإن كانوا كاذبين أو مغفلين ، وهو في ذلك مأجور أجرين ، ولا إثم عليه
فيما خفى عنه ، فإن لم يحكم بتلك الشهادة فهو عاص لله عز وجل فاسق بتلك
النية وبعمله معاً ، والائتم عليه في تركه الحكم بها *

ثم وجهان : وهما : حاكم شهد عنده عدلان بحق فلم يعرفهما ، فهو غير
مأمور بالحكم بشهادتهما ، ولا يحل له أن يحكم بها أصلاً ، وهما عنده
مجهولان ، ولا إثم عليه فيما خفى عنه من ذلك ، فلو حكم بها فهو آثم عاص

بهذه النية وبعمله ، فاسق بها (١) والاثم عليه في نفس حكمه ، وان كان بما وافق الحق *

وعمدة القول في هذا الباب كله : أن الاثم ساقط عن المرء فيما لم يبلغه ، والاثم لازم له فيما بلغه بخالفه عمداً أو تقليداً ، وأنه لا يجب على المرء إلا ما جاء به النص أو الاجماع حقاً ، لا ما أفتاه به المفتون ، مما لم يأت به نص ولا اجماع ، وأخبر بأنه نص أو اجماع ، وأن المرء ماجور على نيته ومثاب عليها ، فان كانت خيراً ، فخير وان كانت شراً فشر ، وان المرء لا يآثم بعمل ما أمر به وان لم يعلم أنه مأمور به ، ولا يآثم بترك ما لم يؤمر به وان لم يعلم أنه ليس مأموراً به ، وان ظن أنه مأمور به ، لان النية غير العمل ، إلا أن يبلغه نص فيخالفه ، وان كان مخصوصاً أو منسوخاً بعد أن يبلغه الناسخ أو المخصص *

ومن هذا الباب : من لقي امرأة فراودها عن نفسها فأجابته فوطئها ، وهو يظنها أجنبية ، ، فاذا بها امرأته ، ولم يكن عرفها بعد ولا كان دخل بها ، أو لقي انساناً فقتله ، وهو يظنه مسلماً حرام الدم ، فاذا به قاتل أبيه عمداً أو كافر حربى ، أو انتزع مالا من مسلم كرها ، فاذا به ماله نفسه — : فكل هذا ان كان مستسهلاً للزنا أو لغصب المال وقتل النفس فهو آثم بتلك النية فاسق بها طاص الله عز وجل ، ولا إثم عليه في وطئه ولا أخذه ماله ولا قتله الحربى ولا قاتل أبيه ، لانه لم يواقع في ذلك الا مباحا له *

وقد يظن ظان أن المستسهل للآثم وان لم يواقعه لا يكتب عليه آثم ذلك ، لما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم من قوله : « من هم بسيئة فلم يعملها لم تكتب عليه ، وان هم بحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة » قال أبو محمد : وهذا الحديث بين أن الذي لا يكتب عليه آثم فهي السيئة

التي لم يعملها ، وهذا ما لا شك فيه ، ولم يقل عليه السلام ان إثم الهم بالسيئة لا يكتب عليه ، والهم بالشيء غير العمل به ، قال ضابي بن الحارث البرجمي : هممت ولم أفعل وكدت وليتني تركت على عثمان تبكي حلاله (١) ثم استدركننا هذا ، وتأملنا النصوص فوجدناها مسقطه حكم الهم جملة ، وانه هو الهم المغفور جلته *

فان قال قائل : فقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أخبر أن « من هم بسيئة فلم يعملها كتبت له حسنة » . قيل له : قد صح ذلك ، وأخبر عليه السلام ان « الاعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى » فن هم بسيئة ثم تركها قاصداً بتركها الى الله تعالى ، كتبت له حسنة بهذه النية الجميلة ، فان تركها لا لذلك لكن ناسياً أو مغلوباً أو بدا له فقط ، فانها غير مكتوبة عليه ، لانه لم يعملها ، ولا أجر له في تركها ، لانه لم يقصد بذلك الله تعالى ، ولا يكون من هم بالسيئة مصراً إلا من تقدم منه مثل ذلك الفعل ، قال الله تعالى : (ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون) ، فصح أن لا إصرار إلا على من قد عمل بالشيء الذي هو مصر عليه وهو عالم بأنه حرام عليه ، وأما من هم بقبيح ولم يفعله قط ، فهو هام به لا مصر عليه ، بالنصوص التي ذكرنا *

فان قال قائل : ماتقولون في حربي كافر لقي مسلماً ، فدعاه المسلم الى الاسلام فأسلم ، ثم علمه الشرائع ، وقال له : هذه شرائع الاسلام ، أيلزمه العمل بما أخبره من ذلك أم لا ؟ قيل له وبالله التوفيق : الكلام في هذا كالسكلام فيما تقدم ، وهو ان ما كان مما أمره به موافقاً للنص أو الاجماع ، فهو واجب عليه قبوله ، وما جور فيه ان عمله أجران ، وعاص فيه ان لم

(١) أنظر السكلام على ضابي في طبقات الشعراء لابن قتيبة طبع اوربا (ص ٢٠٢ — ٢٠٥) وكان عثمان رضي الله عنه حبسه لبعض افعاله فخطد عليه ، وكان ابنه عمير بن ضابي من قتلة عثمان . انظر الطبري (٥ : ١٣٧ و ١٤٤)

يفعله ، وما كان من ذلك بخلاف النص فهو غير واجب عليه ، ولا يأنم في ترك العمل به ، الا ان استسهل خلاف ماورد عليه من النص ، فهو آثم في هذه النية فقط ، فلو عمل بذلك أجر أجراً واحداً بقصده الى الخير فقط ، ولم يؤثر على ذلك العمل ، ولا آثم فيه ، لانه ليس حقاً فيؤجر عليه ، ولم يقصد عمل الخطأ وهو يعلمه فيأنم عليه ، وهذا حكم العامي في كل ما أفتاه فيه فقيه من الفقهاء ، وهذا حكم العالم فيما اعتقده وأفتى به باجتهاد ، لا يوقن فيه أنه مصيب للحق عند الله عز وجل *

فهي أربع مراتب : وهو : انسان عمل بالحق وهو يدري أنه حق ، فله أجران ، أجر النية وأجر العمل . وآخر عمل الباطل وهو يدري أنه باطل ، فله اثنان ، آثم النية وآثم العمل ، وقال تعالى : (هل تحجزون إلا ما كنتم تعملون) ، فالنية عمل النفس المجرد ، والعمل على الجوارح بتجريك النفس لها ، فهما عملان متغايران . وثالث عمل بالحق وهو يظنه باطلا ، أو ترك الباطل وهو يظن ان ذلك الباطل الذي ترك حق ، فلا آثم عليه فيما عمل ولا فيما ترك ، لانه لم يعمل محرماً عليه ، ولا ترك واجباً عليه ، ولا يؤثر أيضاً في شيء من ذلك ، لانه لم يقصد بنيته في ذلك وجه الله تعالى ، فان نوى في ذلك استسهال مخالفة الحق فهو آثم بهذه النية فقط ، لا بما فعل ولا بما ترك . ورابع عمل بالباطل وهو يظنه حقاً ، أو ترك الحق وهو يظنه باطلاً ، فهذا مأجور في نيته الخير أجراً واحداً ، ولا آثم عليه فيما فعل ولا فيما ترك ، ولا أجر أيضاً ، لانه لم يعمل صواباً فيؤجر ، ولا قصد الباطل وهو يعلمه باطلاً فيأنم * فهذه حقيقة البيان في هذه المسألة واليقين فيها ، والحق عند الله بلا شك ، وما عدا هذا خيرة ودعوى بلا دليل *

فان سأل العامي فقيهين فصاعداً فاختلفوا عليه ، فقد قال قوم : يأخذ بالاخف ، وقال قوم : يأخذ بالاثقل ، وقال قوم : لا يلزمه منها شيء ، وقال قوم : هو خير يأخذ بما شاء من ذلك *

قال أبو محمد : أما من قال : هو مخير ، فقد أمره باتباع الهوى ، وذلك حرام ، وأخطأ بلا شك ، وجعل الدين مردوداً الى اختيار الناس يعمل بما شاء ، وأجاز فيه الاختلاف ، والله تعالى يقول : (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً) ، وقال تعالى : (ولا تنازعوا فتفشلوا) ، وقال تعالى : (ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله) ، فالاختلاف ليس من أمر الله تعالى الذي أباحه وأمر به . وقد علمنا أن حكم الله تعالى في الدين حكم واحد ، وإن سائر ذلك خطأ وباطل ، فقد خيره هذا القائل في أخذ الحق أو تركه ، وأباح له خلاف حكم الله تعالى ، وهذا الباطل المتيقن بلا شك . فسقط هذا القول بالبرهان الضروري *

وأما من قال : يأخذ بالاثقل ، فلا دليل على صحة قوله أيضاً ، وكذلك قول من قال : يأخذ بالاخف ، وكل قول بلا دليل فهي دعوى ساقطة ، فإن احتج بقول الله عز وجل : (يريد الله بكم اليسر) ، فقد علمنا أن كل ما ألزم الله تعالى فهو يسر ، وبقوله تعالى : (وما جعل عليكم في الدين من حرج) *

قال أبو محمد : والذي تقول به وبالله تعالى التوفيق : انه إن أفتاه فقيهان فصاعداً بأمور مختلفة نسبوها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فهو غير فاسق بتركه قبول شيء منها ، لانه انما يلزمه ما ألزمه النص في تلك المسألة ، وهو لم يدره بعد ، فهو غير آثم بتركه ماوجب مما لم يعلمه حتى يعلمه ، ولكنه يتركهم ويسأل غيرهم ، ويطلب الحق *

مثال ذلك : رجل سأل كيف أحج ؟ فقال له فقيه : أفرد ، فهكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجته التي لم يكن له بعد الهجرة غيرها . وقال له آخرون : اقرن ، فهكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجته التي لم تكن له بعد الهجرة غيرها . وقال له آخر : تمتع ، فهكذا فعل رسول الله

صلى الله عليه وسلم في حجته التي لم يكن له بعد الهجرة غيرها ، ففرض عليه أن يتركهم ويستأنف سؤال غيرهم ، ثم يلزمه ما قلنا آنفاً قبل هذا من موافقته للحق أو حرمانه إياه بعد اجتهاده .

ويكون العامي حينئذ بمنزلة عالم لم يبين له وجه الحكم في مسألة ما ، إما بتعارض أحاديث أو آي أو أحاديث وآي ، فحكمه التوقف والتزيد من الطلب والبحث ، حتى يلوح له الحق ، أو يموت وهو باحث عن الحق ، عالي الدرجة في الآخرة في كلا الأمرين ، ولا يؤاخذ الله تعالى بتركه أمراً لم يلح له الحق فيه ، لما قدمنا قبل من أن الشريعة لا تلزم إلا من بلغته وصحت عنده *

والاصل اباحة كل شيء بقوله تعالى : (خلق لكم ما في الارض جميعا) ويقول عليه السلام : « أعظم الناس جرماً في الاسلام من سأل عن أمر لم يحرم فخرم من أجل مسألته » *

والأصل أن لا يلزم أحد شيء إلا بعد ورود النص وبيانه ، بقوله تعالى : (لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم) ، ويقول عليه السلام : « لو قلتها لوجبت ، فأتركوني ما تركتكم » ويقول عليه السلام في قيام رمضان : « خشيت أن يفرض عليكم » *

فن علم أن عليه الحج ولم بدر كيف يقيمه ، فلا يؤاخذ من تركه ماوجب عليه من عمل الحج إلا بما علم ، لا بما لا يعلم ، ولكن عليه التزيد في البحث حتى يدري كيف يعمل ، ثم حينئذ يلزمه الذي علم ، ولا يؤاخذ الله تعالى أحداً بشيء لم تقم عليه الحجة ، ولا صح عنده وجهه ، لأنه لم يبلغه ذلك الحكم ، قال تعالى : (لا نذركم به ومن بلغ) *

وأما من قال : إن الفرض على العامي أن يقبل ما أفتاه به الفقيه — ولم يفهم كما فسرنا — فقد أخطأ .

ونحن نسأل قائل هذا القول فتقول له : إن كنت شافعيًا فإذا تقول في عامي سأل مالكيًا أو حنفيًا عن رجل أعتق أمته وتزوجها وجعل عتقها صدقًا ، فأفتاه بأنها ليست له بزوجة ، وأن نكاحه فاسد ، أنجوز له أن يعتزلها بغير طلاق ، فيزوجها من غيره ، فيبيح له فرجًا قد حرمه الله عليه ؟ أو تراه حاصيًا إن أقام معها ؟

وإن كان مالكيًا قلنا له : ما تقول في عامي سأل شافعيًا أو حنبليًا عن نكاح امرأة أرضعتها أمه رضعتين فأفتاه بنكاحها ، أتبيح له ذلك ، وتقول : إنه لازم له الأخذ بقوله ؟

أو سأل حنفيًا عن المساقاة ، أنجوز ؟ فخرمها عليه : أي يكون الأخذ بتحريم المساقاة واجبًا عليه ؟

فإن قال : نعم . قيل له : من أوجب عليه تحريم ذلك ؟ — إذ يقول : إنه واجب عليه أن يأخذ بقول الفقيه الذي يفتيه — أنت أم الله عز وجل ؟ فإن قال : الله عز وجل ، كذب على الله تعالى ، وأقر مع ذلك أن الله تعالى أوجب عليه خلاف مذهبه ، وإن قال : أنا أوجب ذلك ، ترك مذهبه ، وزادنا أنه يحرم ويحلل ، وهذا خروج عن الاسلام *

وكذلك يسئل الحنفي عن عامي استفتي مالكيًا عن كلام الامام في الصلاة بما فيه اصلاحها ، فأفتاه بجواز ذلك ، أيلزمه الأخذ بقوله فيصير له الكلام في الصلاة مباحًا ؟ ثم يلزمه كل ما ذكرنا آتقاً *

وهكذا نسأل كل معتقد لمسألة يستعظم مخالفة من خالفه فيها من عامي (١) سأل فقيهًا فأفتاه بما يستعظمه هذا الذي نسأله نحن — : أفرض الله تعالى عليه قبول ذلك المعنى أم لا ؟ فإن قال : لا ، ترك قوله الفاسد : إن العامي قد فرض الله تعالى عليه قبول ما أفتاه به الفقيه المسئول ، وإن لج وقال : نعم ،

(١) كذلك في الاصل ولعل صوابه « عن عامي »

صار حاكماً بتحريم شيء، وتحليله في وقت واحد على انسان واحد من وجه واحد، وبإيجابه وسقوطه في وقت واحد، وجعل حكم الله تعالى مردوداً الى حكم ذلك المفتي، وجعل حكم ذلك المفتي مبطلا لحكم الله تعالى، ولحكم رسوله صلى الله عليه وسلم وجعل دين الله تعالى موكولاً الى آراء الرجال، ومتبدلاً بتبدل الفتاوى، فرة ساقطاً، ومرة لازماً، وفي هذا مفارقة الاسلام، ومكابرة العقل، وإبطال الحقائق. وبالله تعالى التوفيق *

والناس فيما يمتقدونه لا يخلون من أحد أربعة أوجه لا خامس لها: إما أن يكون المرء طلب الصواب فأداه اجتهاده الى الصواب حقاً فاعتقده على بصيرة، وإما أن يكون طلب الصواب فخرم إدراكه لبعض العوارض التي سبقت له في علم الله تعالى، وإما أن يكون قلد فوافق في تقليده الصواب، وإما أن يكون قلد فوافق في تقليده الخطأ *

فأما الوجهان الأولان فقد قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن من اجتهد فأصاب فله أجران، وأن من اجتهد فأخطأ فله أجر، وقوله عليه السلام: «إذا اجتهد الحاكم عموم لكل مجتهد، لأن كل من اعتقد في مسألة ما حكماً ما فهو حاكم فيها لما يمتقد، هذا هو اسمه نصاً لا تأويلاً، لأن الطلب غير الاصابة، وقد يطلب من لا يصيب على ما قدمنا، ويصيب من لا يطلب، فاذا طلب أجر، فاذا أصاب فقد فعل فعلاً ثانياً، يؤجر عليه أجراً ثانياً أيضاً *

فإن أشكل عليه بعد طلبه، فلم يأت محرماً عليه ولا اعتمد مخصصة، فلا إثم عليه، ولم يفعل ما أمر به من الاصابة فلا أجر له فيما لم يفعل، وله بالطلب أجر واحد *

ولكن الطلب يختلف، فنه طلب أمر به، وطلب لم يؤمر به، فالطلب الذي أمر به هو الطلب في القرآن والسنة ودليهما، فمن طلب في هذه المعادن الثلاثة فقد طلب كما أمر، فله أجر الطلب، لأنه مؤد لما أمر به منه على ما ذكرنا، والطلب الذي لم يؤمر به هو الطلب في القياس وفي دليل الخطاب

وفي الاستحسان وفي قول من دون النبي صلى الله عليه وسلم ، فلم يطلب كما أمر ، فلا أجر له على طلب ذلك ، لكن لما كانت نيته بذلك القصد الى الله عز وجل وطلب الحق وابتغاه — : كان غير قاصد الى الخطأ وهو يدري أنه خطأ فله من ذلك نية من هم بخير وهم بحسنة ، وهى الطلب الذي لم يفعله ، وقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من هم بحسنة ولم يعملها فأنها تكتب له حسنة » والحسنة بلا شك أجر ، فالأجر هنا يتفاضل ، فمن هم بالطلب ثم طلب كما أمر فله عشر حسنات ، لانه هم بحسنة فعملها ، ومن هم بالطلب ثم لم يطلب كما أمر ، فله حسنة واحدة ، لانه لم يعملها كما أمر *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي (١) ثنا مسلم ثنا أبو كريب ثنا أبو خالد الأحمر عن هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من هم بحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة ، ومن هم بحسنة فعملها كتبت له عشراً » (٢) الى سبعمائة ضعف ، ومن هم بسيئة فلم يعملها لم تكتب ، وان عملها كتبت * *

وبه الى مسلم : حدثنا شيبان بن فروخ ثنا عبد الوارث — هو ابن سعيد التنوري (٣) — عن الجعد أبي عثمان ثنا أبو رجاء العطاردي عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يروى عن ربه تعالى قال : « إن الله كتب الحسنات والسيئات (ثم بين ذلك) (٤) ، فمن هم بحسنة فلم يعملها كتبها الله عنده حسنة كاملة ، وان هم بها فعملها كتبها الله عنده عشر حسنات ، الى سبعمائة

(١) في الاصل « على بن احمد » وهو خطأ ، وقد سبق هذا الاسناد الى مسلم مراراً كثيرة في هذا الكتاب ، وكذلك تكرر في المحلى للمؤلف
(٢) كلمة « عشرأ » ليست في الاصل ، وزدناها من صحيح مسلم (٤٨٠١)
(٣) بفتح التاء المثناة وضم النون المشددة
(٤) زيادة من صحيح مسلم (٤٨٠١)

ضعف ، الى أضعاف كثيرة ، وإن هم بسيئة فلم يعملها كتبها الله عنده حسنة كاملة ، فإن هم بها فعملها كتبها الله سيئة واحدة »

قال أبو محمد : وأما القسم الثالث ، وهو المقلد المصيب ، فهو في تقليده حاص لله عز وجل ، لانه فعل أمراً قد نهاه الله عنه وحرمه عليه ، فهو آثم بذلك ، ويبعد عنه أجر المعتقد للحق ، لانه لم يصبه من الوجه الذي أمره الله تعالى به ، وكل من عمل عملاً بخلاف أمر الله تعالى فهو باطل .

ولاشك أن المجتهد المخطئ أعظم أجراً من المقلد المصيب وأفضل ، لأن المقلد المصيب آثم بتقليده ، غير مأجور باصابتة ، والمجتهد المخطئ مأجور باجتهاده ، غير آثم لخطئه ، فأجر متيقن وسلامة مضمونة أفضل من أجر محروم وإثم متيقن بلا شك *

فإن قال قائل : فردوا شهادة كل مسلم لم يعرف الاسلام من طريق الاستدلال ، لأنه مقلد ، والمقلد عاص . قيل له : ليس من اتبع من أمره الله تعالى باتباعه مقلداً ، بل هو مطيع ، فاعل ما أمر به ، محسن ، وإنما المقلد من اتبع من لم يأمره الله تعالى باتباعه ، فهذا عاص لله تعالى ، ثم لو علمنا أن هذا المسلم إنما اعتقد دين الاسلام تقليداً لا بيبه وجاره ولمن نشأ معه - ولو أنه نشأ بين غير المسلمين لم يكن مسلماً - : لما جاز قبول شهادته ، وهذا لا يبعد من الكفر ، بل إن عقد نيته على هذا فهو كافر بلا شك ، وكذلك أخبر النبي صلى الله عليه وسلم - إذ وصف فتنة الناس في قبورهم - فقال عليه السلام : « وأما المنافق أو المرتاب - لاندري أمي أى ذلك قال - فيقول : لا أدري ، سمعت الناس يقولون شيئاً فقلته » وهذا نص ما قلنا ، والمسلمون - بحمد الله - في أغلب أمورهم مبعدون عن هذا ، بل نحمد منهم إلا أكثر من عقد قلبه على أنه لو كفر أبوه وأهل مصره ما كفر هو ، ولو أحرق بالنار ، فهذا ليس مقلداً والحمد لله رب العالمين *

وكذلك من قلد في فتيا أو نحلة وقامت عليه الحجة فعند (١)، فهو فاسق مردود الشهادة ، ولو لم يفهمها فهو معذور ، لا يضر ذلك شهادته ، قال الله تعالى : (يجادلونك في الحق بعد ما تبين) فذم عز وجل من عند بعد أن تبين له الحق ، وعذر النبي صلى الله عليه وسلم عمر إذ لم يفهم آية السكالة ، فهذا فرق ما بين الأمرين . وبالله تعالى التوفيق *

وأما القسم الرابع ، وهو المقلد المخطئ ، فله إثم معصية التقليد ، وإثم المعصية باعتقاد الخطأ ، فعليه إثمَان *

وقد يخرج على القسم الثالث الحديث المأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم : « إن الرجل ليصلي الصلاة وماله منها إلا نصفها ، ثلثها ، ربعها » فيكون ذلك على قدر ما وافق فيه الحق من أحكام صلاته *

وقد بينا فيما خلا كيفية اجتهاد طالب الفقه ، وما يلزمه من معرفة الرواة والثقات والمجرحين ، والمسند والمرسل ، وبناء النصوص بعضها على بعض ، من الآتى والاحاديث ، بالاستثناء والاضافة ، وزيادات العدول ، والناسخ والمنسوخ ، والمحكم والعام والخاص والمجمل والمفسر ، والاجماع والاختلاف ، وكيفية الرد الى القرآن والسنة ، وفهم البراهين والشغب (٢) ، على حسب ما تنتهي اليه طاقته ، وبيننا في هذا الباب وجه اجتهاد العامي *

وأما من أباح للعامي أن يقلد فقد أخطأ ، بالبراهين التي قدمنا ، من نهى الله تعالى عن التقليد جملة ، ومع خطئه فقد تناقض ، لأن القائل بما ذكرنا قد أوجب على العامي البحث عن أفقه بلده ، وهذا نوع من أنواع الاجتهاد ، فقد فارق التقليد وتركه ، ولم يقل أحد إن العامي يقلد كل من خرج الى يده * فقد صح معنى ترك التقليد من العامي وغيره باجماع ، لما ذكرنا آنفاً ،

(١) عند عن النبي مال وعدل ، وعذر الرجل خالف الحق وهو به طرف ، وباه ضرب وقتل وفرح وقعد .

(٢) الشغب بالعين المعجمة وفي الاصل بالمهملة وهو خطأ

وان أجاز لفظه مجيزون ناقضوا في إجازتهم إياه ، وكل من أقر بلفظ وأنكر معناه فقد أقر بفساد مذهبه . وأيضاً فإنه ان بحث عن أفقه أهل بلده لم يكد يجد اتفاقاً على ذلك ، بل في الأغلب يدلّه قوم على رجل ، وبدله آخرون على آخر *

وأيضاً فقد يحمل اسم التقدم في الفقه في بلد ما عند العامة من لاخير فيه ، ومن لا علم عنده ، ومن غيره أعلم منه ، وقد شهدنا نحن قوماً فساقاً حملوا اسم التقدم في بلدنا ، وهم ممن لا يحل لهم أن يفتوا في مسألة من الديانة ، ولا يجوز قبول شهادتهم *

وقد رأيت أنا بعضهم ، وكان لا يقدم عليه في وقتنا هذا أحد في الفتيا — : وهو يتغطي الديباج الذي هو الحرير المحض لحافاً ، ويتخذ في منزله الصور ذوات الأرواح من النحاس والحديد تقذف الماء أماًه ، ويفتي بالهوى للصديق فتياً ، وعلى المدو فتياً ضدها ، ولا يستحي من اختلاف فتاويه على قدر ميله الى من أفتى وانحرافه عليه ، شاهدنا نحن هذا منه عياناً ، وعليه جمهور أهل البلد ، الى قبائح مستفيضة ، لا نستجيز ذكرها ، لأننا لم نشاهدها *

هذا مع ما فشا في الناس من فتيا من يسمونه بالفقه بالتقليد والقياس والاستحسان ، وإنما أوقع العامة في سؤالهم حسن الظن بهم أنهم لا يقدمون على الفتيا بغير علم ، ولا بما لا يصح عندهم عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولو علمت العامة أنهم ليس عندهم في أكثر ما يفتونهم به علم عن الله عز وجل (١) ولا عن رسوله عليه السلام ، وأنهم يوقعونهم في مخالفة القرآن والسنة — : ما سألوهم ولا استفتوهم ، بل لعلهم كانوا يقدمون عليهم إقداماً يتلفهم *

فمن استفتى فقيهين فأفتاه كل واحد منهما بفتيا غير الذي أفتى به الآخر ، وقال له أحدهما : كذا قال الله عز وجل ، وقال الآخر : كذا قال رسول الله صلى

(١) في الاصل « عند الله عز وجل » والصواب « عن » كما هو ظاهر

الله عليه وسلم ، فاللازم له أن يأخذ بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لقوله عز وجل : (لتبين للناس ما نزل إليهم) ولأنه عليه السلام لا يخالف ربه عز وجل ، لكنه يبين مراده تعالى ، ولأنه لولا رسول الله صلى الله عليه وسلم لم نعلم أن القرآن كلام الله تعالى ، ولا درينا دين الله تعالى ، ولا عرفنا مراد ربنا تعالى ، ولا أوامره ولا نواهيه . ولا خلاف بين أحد من المسلمين في وجوب المصير الى قوله عليه السلام ، وترك ما أمرنا أن نترك العمل به من القرآن *

فمن ذلك : أنه لا خلاف بين أحد من المسلمين — حاشا الأزارقة — في وجوب الرجم على الزاني المحسن ، وليس ذلك في القرآن . ولا في عدد الصلوات ، وكيفية أخذ الزكوات ، ونحرим الجمع بين المرأة وعمتها — إلا من شذ عن الحق في ذلك — وليس في القرآن شيء من ذلك أصلاً ، وهكذا سائر الأحكام والعبادات كلها . وبالله تعالى التوفيق *

وبرهان قولنا في هذا ما حدثناه عبد الله بن ربيع التميمي ثنا محمد بن اسحق بن السليم عن ابن الأعرابي عن أبي داود ثنا أحمد بن حنبل ثنا سفيان ابن عيينة عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله^(١) عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا ألفين أحدكم متكئاً على أريكته يأتيه الأمر مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول : لا أدري ، ما وجدناه في كتاب الله اتبعناه »^(٢) *

(١) عبيد الله بالتصغير . وورد في الهذيل (٣ : ٤٣١) بالتكبير وهو خطأ وقد جاء بالتصغير على الصواب في مسلم وفي تاريخ الطبري مراراً في مواضع كثيرة وفي جامع بيان العلم (٢ : ١٨٩) . وأبو النضر هذا اسمه « سالم بن أبي أمية »

(٢) في أبي داود (٤ : ٣٢٩) : « لا ندري ، ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه » والحديث رواه الترمذي وحسنه ورواه ابن ماجه ، وهو حديث اسناده صحيح ورواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢ : ١٨٩) من طريق الحميدي عن سفيان ، ورواه الحاكم من طريق الحميدي أيضاً (١ : ١٠٨) وصححه على شرط الشيخين

فصل

وقال قوم بتقليد أهل المدينة ، وقد ذكرنا في باب الكلام في الاخبار من كتابنا هذا ، وفي باب الاجماع من كتابنا هذا - : بطلان من احتج بعمل أهل المدينة وإجماعهم ، فأغنى عن ترداده ، ولكن لابد أن نذكر ههنا طرفاً تشاكل غرضنا في هذا الباب ، إن شاء الله تعالى *

احتج قوم في تقليد أهل المدينة بقبول قولهم في المد والصاع . وهذا لا حجة لهم فيه ، لأن هذا داخل فيما نقلوه مسنداً بالتواتر ، على أن ذلك أيضاً مما قد اختلفوا فيه ، فقد روى عن موسى بن طلحة بن عبيد الله - وهو مدني - ما يخالف قولهم ويوافق قول أبي حنيفة *

ولو كان قبول نقلهم في المد والصاع موجباً لقبول قولهم في غير ذلك - : لوجب تقليد أهل مكة في جميع أقوالهم ، لاتفاق الامة كلها يقيناً - بلاخلاف من أحد منهم - على قبول قولهم في موضع عرفة ، وموضع مزدلفة ، وموضع منى ، وموضع الجمار ، وموضع الصفا ، وموضع المروة ، وحدود الحرم ، فخالف أحد من جميع فرق الاسلام - لا قديماً ولا حديثاً - قول أهل مكة - : إن هذه المواضع هي التي تعبدنا بها بما جاءت به النصوص ، وهذا أكثر من المد والصاع ، على أن الامة لم توافق قولهم في المد والصاع * وأيضاً فإن قولهم في المد والصاع هو أقل ما قيل ، فهو حجة عندنا من هذه الجهة ، كما لو قال غيرهم ذلك سواء ولا فرق ، لأن قوماً قالوا : الصاع ثمانية أرطال ، وقال قوم : أكثر من ذلك ، وقال جمهور أهل المدينة وقوم من غيرهم : خمسة أرطال ونيف ، فكان هذا المقدار متفقاً على وجوب اخراجه في زكاة الفطر ، وجزاء الصيد ، وكفارة الواطئ في رمضان ، والمظاهر ، وحلق الرأس للمحرم قبل بلوغ الهدى محله ، فوجب الوقوف عند الاجماع في ذلك ، وكان ما زاد مختلفاً فيه ، فلم يجب القول به إلا بنص ، ولا نص مسنداً صحيحاً في ذلك ، فلم يجب القول باخراج الزيادة على ذلك ، بغير نص

ولا اجماع، وأجمعت الأمة كلها — بلا خلاف في أحد منها — على أن المد والصاع المذكورين في زكاة الفطر هما المذكوران في المقدار الذي تلزم فيه الزكاة من الحب والتمر، وأنهما سواء، فلما صح المقدار المذكور في زكاة الفطر، صح أنه بعينه في زكاة الحب والتمر، ولا فرق، ويكفي من هذا أنه نقل مبلغ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالكافة *

وأما الخلاف في المد والصاع، فأنما هو خلاف رأى، لا خلاف رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم، فسقط ذلك الخلاف. والحمد لله رب العالمين * واحتجوا في ذلك بما روى من قول عبد الرحمن بن عوف لعمر رضى الله عنهما: ان الموسم يجمع رعاك الناس، فاصبر حتى تأتى المدينة فتخلو بوجوه الناس *

فالجواب: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى أن يتبع من عبد الرحمن ابن عوف، وهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجعل التبليغ الذى أمره الله به إلا في مكة، في حجة الوداع، في الموسم الجامع لكل عالم وجاهل، وهناك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ألا هل بلغت» فقال الناس: اللهم نعم، فقال عليه السلام: «اللهم اشهد» ولم يجعل عليه السلام ذلك التبليغ العام الذى أقام به الحجة — في المدينة، ولا في خاص من الناس، ولا بحضرة وجوه الناس خاصة دون الرعاك، وكذلك لم يكتف رسول الله صلى الله عليه وسلم بقراءة سورة براءة في المدينة — وهى آخر سورة نزولا، وهى الجامعة للسير وأحكام الخلافة والامامة — حتى بعث بها عليا ليقرأ في الموسم بمكة، في حجة أبى بكر رضى الله عنهما، بحضرة كل من حضر *

وأنما يكون الانفراد بوجوه الناس في الآراء التى تدار، ويستضر بكشفها، ونجربى مجرى الاسرار، ومثل هذا كانت مقالة عمر، التى حضه عبد الرحمن على تأخيرها إلى أن يخلو بوجوه الناس، ولم تكن من الشرائع الواجب معرفتها، من القرض والحرام والمباح، ونحن إنما نتكلم مع خصومنا في

الشرائع التي تلزم أهل صين الصين والمخالدات (١)، ومن في حوزارين (٢) وأقاصى بلاد الزنج، وأقاصى بلاد الصقالبة، كما يلزم الصحابة وأهل المدينة، لزوماً مستويًا لا تفاضل فيه، ولم تنازعهم في إدارة رأي، ولا في تحذير من طالب خلافة، فلو تركوا التمويه لكان أولى بهم، ولو كانت تلك المقالة من واجبات الشرائع ما أخرها عمر، ولا أمره ابن عوف بتأخيرها *

والمعجب أن القائلين بهذا قد خالفوا إجماع أهل المدينة حقاً! فمن ذلك سجودهم مع عمر في (إذا السماء انشقت) يوم الجمعة، فقالوا: ليس عليه العمل، فتركوا إجماع أهل المدينة *

ومن ذلك اشتراهم في الهدى يوم الحديبية، فقالوا: ليس عليه العمل، فتركوا إجماع أهل المدينة الصحيح، وادعوه حيث لا يصح، وهكذا يكون عكس الحقائق! والامور في الديانة لا تؤخذ إلا من نص منقول، ولا نص على وجوب اتباع أهل المدينة دون غيرهم، فإذا كان ذلك دعوى بلا برهان فهو افتراء على الله عز وجل أنه أوجب ذلك، وهو تعالى لم يوجبه، وهذا عظيم جدا. والله تعالى نسأل التوفيق *

وإذا كان نقل أهل المدينة وغيرهم إنما حكمه أن يراعى الفاسق فيجتنب نقله، والعدل فيقبل نقله، نفى المدينة عدول وفساق ومنافقون، وهم شر خلق الله تعالى، وفي الدرك الاسفل من النار. وقال تعالى: (ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم سنعذبهم مرتين) وقال تعالى: (إن المنافقين في الدرك الاسفل من النار). وفي سائر البلاد أيضاً عدول وفساق ومنافقون ولا فرق.

وكيف يدعى هؤلاء المغفلون تقليد أهل المدينة وهم يخالفون عمر بن

(١) هي الجزائر المخالدات، وتسمى جزائر السعادة، وهي ست جزائر بالمحيط غربي بلاد مراكش

(٢) كذا في الاصل، ولا أعرف ما هي؟

الخطاب في نيف وثلاثين قضية من موطأ مالك خاصة ، وخالفوا أبا بكر وعثمان وعائشة وابن عمر وسعيد بن المسيب وسليمان بن يسار والزهرى وغيرهم من فقهاء المدينة ، في كثير من أقوالهم جداً ، فإن كان تقليد أهل المدينة واجباً فذلك مخطئ في خلافه لهؤلاء ، فيجب عليهم ان يتركوه إذ خالف من ذكرنا من أهل المدينة *

والحقيقة التي لا شك فيها هي أن مرادهم بالدعاء الى أهل المدينة ، والتشجيع بوجوب طاعتهم — : إنما هو دعاء الى قول مالك وحده ، لا يبالون بأحد سواه من أهل المدينة . وأعجب من هذا أنهم فيما يدعون فيه إجماع أهل المدينة من المسائل — : ليس عندهم في صحة ذلك إلا نقل مالك وحده ! ومن المحال أن يثبت الإجماع بنقل واحد لأبرهانه بيده ! وكل ما جوزوه على سائر الثقات من رواية الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن دونه الى قيام الساعة — : فهو جائز على مالك ولا فرق . فظهر بطلان قولهم لكل ذى حس سليم *

وأيضاً : فإن مالك بن أنس رحمه الله لم يدع إجماع أهل المدينة في موطأه إلا في نحو ثمان وأربعين مسألة فقط ، مع أن الخلاف موجود من أهل المدينة في أكثر تلك المسائل بأعيانها ، وأما سائرهم فلا خلاف فيها بين أحد ، لا مدنى ولا غيره ، ولم يدع إجماعاً في سائر مسائله ، فاستجاز أهل الجهل على الحقيقة من أتباعه الكذب المجرد ، والجهل الفاضح — ونعوذ بالله من الخذلان — في إطلاق الدعوى على جميع أقوالهم أو أكثرها : إنها إجماع أهل المدينة *

وحتى لو صح لهم هذا القول الفاسد ، لوجب أن لا تقبل رواية ابن القاسم وأشهب وابن عبد الحكم ، وسائر المالكيين قديماً وحديثاً ، لأنهم ليسوا مدنيين *

فإن قال قائل : إنهم أخذوا عن أهل المدينة . قيل : وكذلك أهل البصرة والكوفة والشام ومصر ومكة واليمن — : أخذوا عن أصحاب رسول الله

صلى الله عليه وسلم ، الذين هم أفضل وأعلم من الذين أخذ عنهم المذكورون ، وأخذوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، الذي به هدى الله تعالى من شاء من أهل المدينة وغيرهم ، والقرآن واحد مشهور في غير المدينة ، كما هو بالمدينة ، وسنن الرسول صلى الله عليه وسلم معروفة منقولة في غير المدينة ، كما هي بالمدينة ، والدين واحد ، ويهب الله من يشاء من أهل المدينة وغير أهل المدينة ما شاء من الحظ في دينه ، والقهم في كتابه . وأهل المدينة وغيرهم سواء ، ولا فرق بينهم ، وما عدا هذا القول فافك وزور وكذب وبهتان . والله تعالى التوفيق * وقد ذكرنا أن مالكا وأبا حنيفة والشافعي لم يقلدوا ، ولا أجازوا لأحد أن يقلدهم ، ولا أن يقلد غيرهم *

وروي أن مالكا أفتى في مسألة في طلاق البتة : أنها ثلاث ، فنظر الى أشهب قد كتبها ، فقال : احبها ، أنا كلما قلت قولا جعلتموه قرآنا ! ما يدريك لعلى سأرجع عنها غدا فأقول : هي واحدة !! *

وهذا ابن القاسم لا يرى بيع كتب الرأي ، لانه لا يدري : أحق فيها أم باطل ؟ ويرى جواز بيع المصاحف وكتب الحديث ، لأنها حق * وقال مالك عند موته : وددت أني ضربت بكل مسألة تكلمت فيها برأيي سوطا ، على انه لا صبر لي على السياط *

وذكر الشافعي حديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال له بعض جلسائه : يا أبا عبد الله أناخذ به ؟ فقال له : يا هذا أرأيت على زنا رأ ؟ ! أرأيتني خارجا من كنيسة ! حتى تقول لي في حديث النبي صلى الله عليه وسلم أناخذ بهذا !! ولم يزل رحمه الله في جميع كتبه ينهى عن تقليده وتقليد غيره ، هكذا حدثني القاضي أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد الباجي عن القاضي أسلم ابن عبد العزيز بن هشام عن أبي ابراهيم المزني عن الشافعي * فترك هؤلاء القوم ما أمرهم به أسلافهم ، وعصوهم في الحق ، واتبعوا آراءهم ، تقليداً وغناداً للحق *

حدثنا القاضي يونس بن عبدالله ومحمد بن سعيد بن نبات ، قال يونس ثنا يحيى بن مالك بن عائد (١) ثنا أبو عيسى عبد الرحمن بن اسماعيل الخشاب ثنا أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي ثنا ابراهيم بن أبي الجحيم (٢) : ثنا محمد بن معاذ ثنا سفيان بن عيينة ، وقال محمد بن سعيد : ثنا احمد بن عون الله ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا أبو موسى الزم (٣) - هو محمد بن المثني - ثنا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري ، ثم اتفق ابن عيينة والثوري واللفظ للثوري : عن عبدالله بن طاوس عن أبيه قال قال معاوية لابن عباس : أنت على ملة على ؟ قال : لا ، ولا على ملة عثمان ، أنا على ملة النبي صلى الله عليه وسلم *

قال محمد بن المثني : وثنا مؤمل ثنا سفيان الثوري عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال : قال لي معاوية : أنت (٤) قلت : ما أنا به لوى ولا عثماني ، ولسكني على ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم *

حدثنا يونس بن عبد الله ثنا يحيى بن مالك بن عائد ثنا الحسين بن أحمد بن أبي حنيفة ثنا أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي ثنا يونس بن يزيد القراطيسي ثنا سعيد بن منصور ثنا هشيم عن المغيرة بن مقسم عن ابراهيم النخعي قال :

(١) في الاصل « حدثنا القاضي يونس بن عبدالله ومحمد بن سعيد بن نبات ، قالنا يونس بن يحيى بن مالك بن عائد » وهو خطأ ظاهر ، بل يونس روى عن يحيى وليس ابنه وسأنا في الصحيحة التالية رواية عن يونس عن يحيى ، وقد مضى مراراً مثل هذا الاسناد على الصواب .

(٢) في الاصل « أبو ابراهيم بن أبي الجحيم » وضبط فيه بالتصغير وتقديم الهاء على الجيم ، وهو خطأ صحناه من شرح القاموس (٢٢٢:٨) في مادة ج ح م قال « و ابراهيم بن أبي الجحيم كأمير يحدث »

(٣) بفتح الزاى وكسر الميم

(٤) لعله سقط من هنا باقي السؤال ، وهو مفهوم من الاثر السابق

كان يكره أن يقال : سنة أبي بكر وعمر ، ولكن سنة الله عز وجل ، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم *

قال أبو محمد : فإذا كان الصحابة والتابعون رضى الله عنهم لا يستجيزون نسبة ما يعبدون به ربهم ولا مذاهبهم الى أبي بكر ، ولا الى عمر ، ولا الى عثمان ، ولا الى علي ، ولا ينتسبون الى أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكيف بهم لو شاهدوا ما نشاهده من المصائب الهادمة للاسلام ، على من امتحنه الله به ، من الانتماء الى مذهب فلان وفلان ، والاقبال على أقوال مالك وأبي حنيفة والشافعي ، وترك أحكام القرآن وكلام النبي صلى الله عليه وسلم ظهرياً ! ! والحمد لله على تثبيته ايانا على دينه وسنته ، التي مضى عليها أهل الاعصار المحموده ، قبل أن تحدث بدعة التقليد وتفشو . وبالله تعالى نعتمد *

كتب الى الثوري يوسف بن عبد الله الحافظ ثنا سعيد بن نصر ثنا قاسم ابن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا سفيان الثوري عن يزيد بن أبي زياد عن إبراهيم - هو النخعي - عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال : كيف أنتم إذا لبستمكم ^(١) فتنة يربو فيها الصغير ويهرم عليها الكبير ^(٢) ، وتتخذ سنة مبتدعة جرى ^(٣) عليها الناس ، فإذا غير منها شيء قيل : غيرت السنة ^(٤) ؟ ! قيل : منى ذلك ^(٥) يا أبا عبد الرحمن قال : إذا كثروا قرأؤكم ، وقل فقهاؤكم ، وكثر ^(٦) امرأؤكم ، وقل أمناؤكم ، والتمست

(١) في جامع بيان العلم (١ : ١٨٨) « لبستم »

(٢) في جامع بيان العلم « ويهرم الكبير »

(٣) في العلم « يجري »

(٤) في العلم « قد غيرت السنة »

(٥) في العلم « ذاك »

(٦) في العلم « وكثر » بالنون والزاى وهو تصحيف ظاهر

الدنيا بعمل الآخرة ، وتفقه لغیر الدین (١)

حدثنا احمد بن عمر العذري ثنا أبو ذر عبد بن احمد ثنا هبة الله بن احمد بن حمويه المرخسي ثنا ابراهيم بن خزيمة بن مهز (٢) ثنا عبد بن حميد ثنا محمد بن الفضل ثنا الصعق بن حزن (٣) عن عقيل الجمدي (٤) عن أبي اسحق الهمداني عن سويد بن غفلة (٥) عن ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له : « يا عبد الله بن مسعود ، قلت : لبيك يا رسول الله ، قال : أتدرى أى الناس أفضل ؟ قلت : الله ورسوله أعلم ، قال : فإن أفضل الناس أفضلهم عملاً إذا فقهوا في دينهم ، ثم قال : يا عبد الله بن مسعود ، قلت : لبيك يا رسول الله ، قال : هل تدري أى الناس أعلم ؟ قلت الله ورسوله أعلم ،

(١) في العلم « وتفقه لغیر العمل »

(٢) كذا هنا بالميم والهاء والزاي ، وفي التهذيب في ترجمة شيخه عبد بن حميد « قر » بالقاف والميم والراء ، والله أعلم بصوابه

(٣) الصعق — بفتح الصاد المهملة وكسر العين أو اسكانها ، وهي مهملة أيضاً . وحزن — بفتح الحاء المهملة واسكان الزاي

(٤) عقيل — بفتح العين — وهو ابن يحيى الجمدي كما في الميزان ، قال ابن حجر : « وأظن تسمية أبيه وما » وعقيل هذا قال البخاري وابن حبان « منكر الحديث »

وقال ابن حبان : « يروى عن الثقات مالا يشبه حديث الاثبات فبطل الاحتجاج بما روى ولو وافق فيه الثقات » قال ابن حجر : « ووقع حديثه في المستدرک من طريق الصعق ابن حزن عن عقيل بن يحيى عن أبي اسحاق عن سويد بن غفلة عن ابن مسعود قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : أتدرى أى عرى الايمان أوثق ؟ الحديث بطوله » ولا شك في رأيي انه هو الحديث الذى هنا . وقد حاولت أن أجده في المستدرک فلم أجده ، وان وجدته نهيت عليه ان شاء الله . وقد رواه أيضاً ابن عبد البر (٢ : ٤٣ — ٤٤) من طريق يعقوب ابن سفيان عن محمد بن الفضل وعبد الرحمن بن المبارك ، ومن طريق علي بن عبد العزيز عن محمد بن الفضل ، ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن زيد بن الحباب ، كلهم عن انصعق بن حزن ما سنده مطولاً ومختصراً .

(٥) غفلة بالعين المعجمة والفاء واللام المفتوحات وفي الاصل بالعين المهملة وهو تصحيف

قال : أعلم الناس أبصرهم بالحق اذا اختلف الناس ، وان كان مقصراً في العمل ، وان كان يزحف على استه * »

كتب الي النخري : ثنا سعيد بن سيد (١) ثنا عبد الله بن محمد ثنا احمد بن خالد ثنا ابن وضاح ثنا ابراهيم بن محمد الشافعي ثنا أبو عصام رواد بن الجراح المسقلاني عن سعيد بن بشر عن قتادة قال : من لم يعرف الاختلاف لم يشم الفقه بأنفه *

كتب الي النخري : ثنا احمد بن سعيد بن بشر ثنا احمد بن أبي دليم ثنا ابن وضاح ثنا ابراهيم بن محمد بن يوسف الفريابي ثنا ضمرة بن ربيعة (٢) عن عثمان بن عطاء عن ابيه أنه قال : لا ينبغي لاحد أن يفتي أحداً من الناس حتى يكون عالماً باختلاف الناس ، فانه ان لم يكن كذلك رد من العلم ما هو أوثق من الذي في يديه . هكذا روينا عن سعيد بن جبير ، وهكذا قال أحمد بن حنبل وغيره *

كتب الي النخري قال : روي عيسى بن دينار عن ابن القاسم قال : سئل مالك قيل له : لمن تجوز الفتيا ؟ (٣) قال : لا تجوز الفتيا (٤) إلا لمن علم ما اختلف الناس فيه ، قيل له : اختلف أهل الرأي ؟ قال لا ، اختلف أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم وعلم (٥) الناسخ والمنسوخ من القرآن ، وحديث النبي صلى الله عليه وسلم ، وكذلك يفتي ، ولا يجوز لمن لم يعلم الأقاويل أن يقول : هذا أحب الي *

(١) كذا في الاصل بجوداً « سعيد بن سيد » بدون الف وعليه علامة « صح » وفي ابن عبد البر (٢ : ٤٥ — ٤٦) « سعيد بن أسيد » .

(٢) ضمرة بالضاد المعجمة والراء ، وفي ابن عبد البر (٢ : ٤٦) « حمزة » وهو خطأ

(٣) وفي ابن عبد البر (٢ : ٤٧) « الفتوي » في الموضعين

(٥) وفي ابن عبد البر بحذف « وعلم » وهو خطأ

قال النمرى : وقال يحيى بن سلام : لا ينبغي لمن لم يعرف (١) الاختلاف أن يفتي ، ولا يجوز لمن لا يعلم الأقاويل أن يقول : هذا أحب الي *
كتب الي النمرى : ثنا خلف بن القاسم ثنا الحسن بن رشيق ثنا علي بن سعيد الرازي ثنا محمد بن المثني ثنا عيسى بن ابراهيم سمعت يزيد زريع يقول : سمعت سعيد بن أبي عروبة يقول : من لم يسمع الاختلاف فلا تعده عالماً (٢) *
كتب الي النمرى : أخبرني خلف بن القاسم ثنا محمد بن شعبان القرظي ثنا ابراهيم بن عثمان ثنا عباس الدوري قال : سمعت فبيصة بن عقبة يقول : لا يفلح من لم يعرف الاختلاف (٣) *

كتب الي النمرى : أخبرني قاسم بن محمد ثنا خالد بن سعد ثنا محمد بن فطيس (٤) ثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم قال سمعت أشهب يقول : سئل مالك عن اختلاف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : خطأ وصواب فانظر في ذلك *

كتب الي النمرى : وذكر يحيى بن ابراهيم بن مزين (٥) حدثني أصمغ قال : قال ابن القاسم : سمعت مالكا والليث يقولان في اختلاف اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : ليس كما قال ناس : فيه توسعة ، ليس كذلك ، انما هو خطأ وصواب (٦) *

كتب الي النمرى : أخبرني عبد الرحمن بن يحيى انا احمد بن سعيد ثنا محمد

(١) في ابن عبد البر (٢ : ٤٧) « لمن لا يعرف »

(٢) ابن عبد البر (٢ : ٤٧) وفي (ص ٤٦) منه باسناد آخر من طريق يزيد

بن زريع

(٣) في ابن عبد البر (٢ : ٤٧) « من لا يعرف اختلاف الناس »

(٤) في ابن عبد البر (٢ : ٨١) « وطيس » وأظنه خطأ

(٥) بضم الميم وفتح الراء واسكان الياء ، ويحيى هذا أندلسي فقيه مالكي مات سنة ٢٦٠

(٦) ابن عبد البر (٢ : ٨١)

ابن ريان (١) ثنا الحارث بن مسكين عن ابن القاسم عن مالك أنه قال في اختلاف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : مخطيء ومصيب ، فعليك بالاجتهاد. وذكره اسمعيل في المبسوط عن أبي ثابت المدني عن ابن القاسم عن مالك (٢) *

كتب الى الثوري: ثنا عبد الوارث بن سفيان ثنا قاسم بن أصبغ ثنا أحمد بن زهير حدثني أبي عن سعيد بن عامر ثنا شعبة عن الحكم بن عتيبة (٣) قال : ليس أحد من خلق الله تعالى إلا يؤخذ من قوله ويترك ، إلا النبي صلى الله عليه وسلم *

كتب الى الثوري : ثنا خلف بن القاسم ثنا ابن أبي العقب بدمشق ثنا أبو زرعة ثنا ابن أبي عمر ثنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال : ليس أحد من خلق الله عز وجل إلا يؤخذ (٤) من قوله ويترك ، إلا النبي صلى الله عليه وسلم *

كتب الى الثوري: ثنا عبد الوارث بن سفيان ثنا قاسم بن أصبغ ثنا أحمد بن زهير أنا الغلابي (٥) ثنا خالد بن الحارث قال : قال سليمان التيمي : لو أخذت برخصة كل عالم اجتمع فيك الشركه *

كتب الى الثوري: ثنا عبد الوارث بن سفيان ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا يوسف بن عدى ثنا أبو الاحوص عن عطاء بن السائب عن أبي البختري في قوله عز وجل : (اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله) قال : أما إنهم لو أمروهم أن يعبدوهم من دون الله تعالى ما أطاعوهم ، ولكن

(١) هنا بالراء وفي ابن عبد البر (٢ : ٨١) بالزاي

(٢) ذكره ابن عبد البر مطولا عما هنا (٢ : ٨٢)

(٣) في الاصل « عيينة » وهو خطأ ، والآثر في ابن عبد البر (٢ : ٩١)

(٤) في ابن عبد البر (٢ : ١٠١) « الا وهو يؤخذ »

(٥) كذا هنا بالغاف وفي ابن عبد البر (٢ : ٩١) « الغلابي » بلباء والله أعلم بصحته

أمروهم فجعلوا حلال الله تعالى حرامه ، وحرامه حلاله ، فأطاعوهم ، فكانت تلك الربوبية (١) *

قال ابن وضاح : وحدثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع ثنا سفيان والاعمش جميعاً عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي البختري قال : قيل لحذيفة بن اليمان في قول الله تعالى : (اتخذوا أجبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله) أكانوا يعبدونهم ؟ قال : لا ، ولكن كانوا يحلون لهم الحرام فيحلونه ، ويحرمون عليهم الحلال فيحرمونه *

كتب الى النخعي : انا سمعيد بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة قال : قال معاذ بن جبل : يا معشر العرب ، كيف تصنعون بثلاث : دنيا تقطع أعناقكم ، وزلة عالم ، وجدال المناق (٢) بالقرآن ؟ فسكتوا ، فقال : أما العالم فان اهتدى فلا تقلدوه دينكم ، وان افتتن فلا تقطعوا منه أناتكم ، فان المؤمن يفتتن ثم يتوب ، وأما القرآن فله منار كمنار الطريق ، لا يخفى على أحد ، فا عرفتم منه فلا تسألوا عنه ، وما شككنم فيه فكلوه الى عالمه . وذكر باقي الحديث

قال ابو محمد : هذا هو نص مذهبنا — والحمد لله رب العالمين — في اتباع الظاهر وترك التقليد .

كتب الى النخعي : ثنا محمد بن ابراهيم ثنا محمد بن احمد بن مفرج (٣) ثنا أبو سمعيد البصري بمكة ثنا الحسن بن عفان العامري ثنا الحسين الجعفي عن زائدة عن عطاء بن السائب عن أبي البختري قال : قال سلمان الفارسي : كيف

(١) ابن عبد البر (٢ : ١٠٩) وكذا الذي بعده ، وانظر (ص ١٤٤) من هذا الجزء

(٢) في ابن عبد البر (٢ : ١١١) « وجدال مناق »

(٣) في ابن عبد البر (٢ : ١١١) « محمد بن احمد بن يحيى » وهو هو لانه « محمد بن احمد بن يحيى بن مفرج » انظر ما كتبناه على المحلى (١ : ٨٢ و ٨٧)

أنتم عند ثلاث : زلة عالم ، وجدال منافق القرآن ، ودنيا تقطع أعناقكم ؛
فأما زلة العالم فإن اهتدى فلا تقلدوه دينكم ، وأما مجادلة منافق بالقرآن فإن
للقرآن مناراً كمنار الطريق ، فما عرفتم منه فخذوا (١) ، وما لم تعرفوا فكلوه
الى طامه *

كتب الى النخعي : ثنا عبد الوارث بن سفيان ويعيش بن سعيد قالا
أنا قاسم بن اصبغ ثنا بكر بن حماد ثنا بشر بن حجر أنا خالد بن عبد الله
الواسطي عن عطاء — يعنى ابن السائب — عن أبي البختري عن علي بن أبي
طالب قال : اياكم والاستئنان بالرجال ، فإن الرجل يعمل بعمل أهل الجنة ،
ثم ينقلب لعلم الله عز وجل فيه . وذكر الحديث (٢) *

كتب الى النخعي قال : ذكر ابن زين عن عيسى بن دينار عن ابن القاسم
عن مالك قال : ليس كل ما قال رجل قولاً — وإن كان له فضل — يتبع عليه ، يقول
الله عز وجل : (الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه) *

قال ابو محمد : لو اتبع مقلدوه هذا القول منه لاهتدوا . ونموذ بالله
من الخذلان *

وقالوا أيضاً : ان جمهور الصحابة كانوا بالمدينة ، وإنما خرج عنها الاقل
ومن المحال أن تغيب السنة عن الاكثر ، ويدبرها الاقل *

قال أبو محمد : وهذا فاسد من القول جداً ، لان الرواية إنما جاءت عن
ألف صاحب وثلثمائة صاحب ونيف ، أكثرهم من غير أهل المدينة ، وجاءت للفقهاء
عن مائة ونيف وثلثين منهم فقط ، أكثرهم من غير أهل المدينة ، وهذه
الامور لا تطلق جزافاً ، ولا يؤخذ الدين عن لا يبالي أن يطلق لسانه

(١) في ابن عبد البر « فخذوه »

(٢) ابن عبد البر (٢ : ١١٣ — ١١٤) وفيه تهمة

بما لا يدري ، ولا اهتبل به يوما من دهره قط (١) ، ولا شغل بالبحث عنه
باله ليلة من عمره ، وإنما يؤخذ ممن جعله وكده (٢) وعمدته ، وآثره على
طلب رياسة الدنيا ، وأعدده حجة ليلقي بها ربه ، إذا سأله يوم القيامة *
ثم ان كل قولة قلدوا فيها مالكا — من تلك الآراء المضطربة ، وتلك
المسائل التي له فيها القولان والثلاثة ، وهي أكثر أقواله — : فليس كل واحدة
منها شهدا جميع أصحابه الباقين بالمدينة ، نعم ، ولا سائر الاحكام التي
أسندها الى من أسندها اليه ، إنما هي حكم حكم بها حاكم ، إما رضيه غيره
منهم ، وإما سخطه ، ومن ادعى اجماعهم على كل حكم حكم به بين أظهرهم
أو علمهم به كلهم ، فضلا عن اجماعهم عليه — : فقد ادعى الكذب الذي
لا يخفى على أحد ، إذ لا شك أنهم لم يكونوا كلهم ملازمين لكل حكم حكم
به الامام هنالك أو قاضيه ، فظهر سقوط ما احتجوا به . وبالله تعالى
التوفيق .

ثم الجزء السادس من كتاب الاحكام في أصول الاحكام

للإمام الحافظ أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد

ابن حزم بن غالب الاندلسي

الاشبيلي الظاهري

رحمه الله

ويليه الجزء السابع أوله الباب السابع والثلاثون في دليل الخطاب

(١) اهتبل — بالبناء للفاعل — : أي غم أو احتال أو ما قارب هذا ، يقال
« اهتبلت غفلته واقرصتها واحتملت له حتى وجدتها كالرجل يطلب الفرصة في الشيء » واهتبل
الصيد بغاه والصيد يهتبل الصيد أي يقتنمه ويغتره ، وكأها متفاربة ، والمراد هنا أنه لم يحتل
على تعلم الدين ولم يقتنم فرصة من دهره يدرس فيها العلم ويتلقاه .
(٢) بفتح الواو واسكان السكاف مصدر « وكد يكد » أي قصده . نفعنا الله بما علمنا
ووفقنا لائقه في الدين والاخلاص في العمل ، آمين .

استدراك

جاء في صحيفة (٩٧ — ٩٨) من الجزء الخامس من الاحكام « بكر بن عبد الله المزني ، حميد بن عبد الرحمن » وكتبنا على ذلك انه وقع في الاصل بين لفظي « المزني » و « حميد » لفظ « صليبه » ولم نفهم له معنى فحذفناه . وكذلك جاء في صحيفة (١٠٢) في الكلام على عمرو بن الحارث سطر (٤) عقب قوله « هو أنصاري » هذا الحرف . وكذلك أيضاً في صحيفة (١٠٣) سطر (٨) عقب اسم « محمد بن إدريس الحنظلي » هذا الحرف . وحذفناه في هذه المواضع . وبعد البحث تبين لنا أننا أخطأنا في حذفه ، وان المراد منه أن الشخص المذكور من صلب القبيلة لا من أحلافها ولا من موالها . فقد قال ابن فرحون في طبقات المالكية المسمى « الديباج المذهب (ص ١٦٠) في ترجمة سخنون ما نصه :

« التنوخي صليبة من العرب ، أصله شامي من حمص ... قال محمد ابنه : قلت له : أنحن صليبة من تنوخ ؟ فقال لي : وما محتاج الى ذلك ! فلم أزل به حتى قال لي : نعم ، وما يعني عنك ذلك من الله شيئاً ان لم تتقه »
ووجدت هذا الاستعمال أيضاً في الاغانى لابن الفرج (ج ١٦ ص ١٤٢ طبع الساسي) قال : « والبة بن الحباب أسدى صليبة كوفي » وفي ترجمة العمالي (ج ١٧ ص ٧٨) قال : « اسمه محمد بن ذؤيب بن محجن بن قدامة بن باسية الحنظلي الدارمي صليبة » وفي ترجمة ابن وهيب (ج ١٧ ص ١٤١) قال : « محمد بن وهيب الحميري صليبة » .

فظهر من هذا كله أن مراد ابن حزم هو ان بكر بن عبد الله مزني من نفس القبيلة ، وكذلك عمرو بن الحارث أنصاري نسباً لا ولاء ولا حلفاً ، وكذلك محمد بن إدريس الحنظلي . إلا أننا نتعقبه في عمرو بن الحارث ، فانه

الإحكام في أصول الأحكام

تصنيف الإمام بجليل ، المحدث ، الفقيه ، فخر الاندلس

أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم

المتوفى سنة ٤٥٦ هـ .

طبعة مُحَقَّقة عن النسخة الخطية التي بين أيدينا ، ومُقابلة على النسختين الخطيتين
المحفوظتين بدار الكتب المصرية والمرقمتين ١١ و ١٣ ، من علم الأصول ،
كما قوبلت على النسخة التي حَقَّقَهَا الأستاذ

الشيخ أحمد محمد شاكر

المجلد السابع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

الباب السابع والثلاثون

في دليل الخطاب

قال أبو محمد : هذا مكان عظيم فيه خطأ كثير من الناس ، وخش جدا ، واضطربوا فيه اضطرابا شديدا . وذلك أن طائفة قالت : اذا ورد نص من الله تعالى أو من رسوله صلى الله عليه وسلم معلقا بصفة ما أو بزمان ما أو بعدد ما ، فإن ما عدا تلك الصفة ، وما عدا ذلك الزمان ، وما عدا ذلك العدد ، فواجب أن يحكم فيه بخلاف الحكم في هذا المنصوص وتعليق الحكم بالاحوال المذكورة دليل على أن ما عداها مخالف لها . وقالت طائفة أخرى - وهم جمهور أصحابنا الظاهريين وطوائف من الشافعيين منهم أبو العباس بن سريج وطوائف من المالكيين - : إن الخطاب اذا ورد كما ذكرنا لم يدل على أن ما عداها بخلافه ، بل كان موقوفاً على دليل

قال أبو محمد : هذا القول هو الذى لا يجوز غيره ، وتام ذلك في قول أصحابنا الظاهريين . أن كل خطاب وكل قضية فانما تعطيك ما فيها ، ولا تعطيك حكما في غيرها ، لأن ما عداها موافق لها ، ولا انه مخالف لها ، لكن كل ما عداها موقوف على دليله *

وتحير في هذا بعض أصحاب القياس من الحنفيين والشافعيين والمالكيين ،
كابى الحسين القطان الشافعى وابى الفرج القاضى المالكى لما رأوا عظيم تناقضهم
فى هذا الباب فقالوا :

دليل الخطاب على مراتب ، فمنه ما يفهم منه أن ماعدا القضية التى خوطبنا
بها فحكمها كحكم هذه التى خوطبنا بها * ومنه ما لا يفهم منه أن ماعدا القضية
التي خوطبنا بها فحكمها بخلاف حكم هذه التى خوطبنا بها * ومنه ما لا يفهم أن
ماعدا القضية التى خوطبنا بها موافق لحكم هذه التى خوطبنا بها ولا يخالف
ومثلوا القسم الاول بقوله تعالى : « ولا تقل لهما أف » . قالوا : ففهمنا أن
غير « أف » بمنزلة « أف » وبآيات كثيرة سندكرها فى باب القياس من هذا
الكتاب إن شاء الله تعالى ، لأن ذلك المكان أمكن بذكرها

ومثلوا القسم الثانى بأمثلة اضطربوا فيها ، فقال الشافعيون والحنفيون :
من ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « فى ساعة الغنم فى كل أربعين
شاة شاة » . قالوا : فدل ذلك على أن ماعدا الساعة لازكاة فيها وانها ليست بمنزلة
الساعة * وأدخل المالكيون هذا الحديث فى القسم الاول وقالوا : بل ما دل
الا ان غير الساعة بمنزلة الساعة ، وقال الاولون : هذا بمنزلة من قال اذا دخل
زيد الدار فاعطه درهما فيعلم أن هذا شرط فيه وانه ان دخل أعطى درهما وان لم
يدخل لم يعط شيئا

ومثل المالكيون هذا القسم الآخر بقوله تعالى : « والحيل والبغال
والحمير لتركبوها وزينة » . قالوا : فدل ذكر الركوب والزينة على أن ماعداهما
ممنوع كالأكل ونحوه

قال أبو محمد : فاما هؤلاء المتحيرون الذين ذكرنا آخر آيهم الذين قالوا : إن
الخطاب قد يدل فى مواضع على أن ماعداه بخلافه ، ويدل فى مواضع آخر على
أن ماعداه ليس بخلافه - فانهم لعبوا فى هذا المكان بالخطاب كما يلعب بالخراق ،

فرة حكموا لغير المنصوص بان المنصوص يدل على ان حكمه كحكمه ، ومرة حكموا بان المنصوص يدل على ان حكمه ليس كحكمه . فليت شعري ! كيف يمكن أن يكون خطابان يردان بالحكم في اسمين فيفهم من احدهما ان غير الذي ذكر مثل الذي ذكر ، ويفهم من الآخر أن غير الذي ذكر بخلاف الذي ذكر ؟ وهذا ضد ما فهم من الاول ! وتالله ما خلق الله تعالى عقلا يقوم فيه هذا الا عقل من خالط نفسه . فتوهم مالا يصح بدعوى لا يعجز عن مثلها أحد بلا دليل ، وكل من لم يبال بما قال يقدر ان يدعى أنه فهم من هذا اللفظ غير ما يعطى ذلك اللفظ .

قال أبو محمد : وأما اكياسهم فانهم سمو القسم الاول قياسا وسموا الثاني دلائل الخطاب . فقد رأوا إذ فرقوا بين معنى واحد باسمين أنهم قد سلموا بذلك من التناقض . وهم من التورط فيه بمنزلة من سعى كل ذلك دليل الخطاب ولا فرق .

ونحن نسألهم من كلامهم فنقول لهم : ما الفرق بينكم اذ قالت طائفة منكم : إن ذكر السائمة يدل على ان غير السائمة بخلاف السائمة وقالت طائفة أخرى منكم : بل ما دل ذكر السائمة إلا على : أن غير السائمة موافق لحكم السائمة ؟ ما الفرق بينكم وبين من عكس عليكم قولكم إن قول الله تعالى : «ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده اليك» . أن ذكر القنطار يدل على ان ما عدا القنطار مثل القنطار ، فقال : بل ما يدل ذكر القنطار إلا على أن ما عدا القنطار بخلاف القنطار ، فقد يفرغ الخائن من خيائته اذا كانت كثيرة . وقد يحتقر اليسير فلا يخونه فهلا جعلتم القنطار ههنا حدا للكثير كما جعلت طوائف منكم ذكره عليه السلام المائتي درهم في وجوب الزكاة فيها دليلا على ان العشرين دينارا كثير ، فلا يحلف عند المنبر أحد في أقل منها ، وان مادونها قليل فلا يحلف فيها إلا في مجلس الحاكم ؟ وجعلت طوائف آخر منكم

ذكره عليه السلام ربع الدينار في قطع السارق دليلا على ان ربع الدينار كثير وأن ماعداه قليل ، فلا يستباح فرج بأقل منه ، ولا يحلف عند المنبر في أقل منه . وجملت طوائف أخر ما رووا من ذكره عليه السلام عشرة دراهم في قطع السارق دليلا على أن العشرة دراهم كثير ، وان مادونها قليل ، فلا يستباح فرج بأقل منها ، حتى جعلوا ذلك حدا فيما يسقط مما بين قيمة العبد ودية الحر . قال أبو محمد : ومما ادعوا فيه أنهم فهموا منه أن المسكوت عنه بخلاف حكم المنصوص عليه قوله تعالى : « وان كن اولات حمل فانتفقوا عليهن حتى يضمن حملهن » . قالوا فهذا يدل على ان غير الحامل بخلاف الحامل قال أبو محمد : هذا خطأ ، لأن المطلقة لا تخلو من أن يكون طلاقها رجعيا أو غير رجعي ، فان كان رجعيا فلها النفقة اذا كانت ممسوسة ، كانت حاملا أو كانت غير حامل ، باتفاق من جميعنا . وان كان غير رجعي فلا نفقة لها بنص السنة سواء كانت حاملا أو غير حامل ، وانما جاء النص المذكور في الطلاق الرجعي وبنص الآيات في قوله تعالى في الآية التي أبتدا فيها في هذه السورة بتعليم الطلاق ، ثم عطف سائر الآيات عليها : « فاذا بلغن اجلهن فامسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف » . وهذا لا يكون الا في رجعي ، وامسك تعالى عن ذكر غير الحامل في هذه السورة ، فبينت السنة أن التي هي موطوءة وليست حاملا بمنزلة الحامل ولا فرق . ولا يحل لاحد أن يقول : لم سكت عن ذكر غير الحامل ههنا ؟ فان قال ذلك مقدم ، قيل له : سكت عن ذلك كما سكت فيها عن ذكر الخلع وعن ذكر المتوفى عنها زوجها وعن الفسخ وغير ذلك . فان قالوا : قد ذكر الله تعالى ذلك في آيات أخر . قيل : وكذلك أيضا قد ذكر وجوب النفقة لغير الحامل بسنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم . ومن اراد ان يجسد جميع الاحكام كلها في آية واحدة فهو عديم عقل متعلل في افساد الشريعة . ويأبى الله إلا ان يتم نوره

وادعوا ان جماعة من أهل اللغة منهم المبرد وتعلب قالوا بذلك
قال أبو محمد : اما ادخال هذا الباب في اللغة فتمويه ضعيف وايهام ساقط ،
لأن اللغة انما يحتاج فيها الى اربابها في معرفة الحروف المجموعة التي تقوم منها
الكلمات ، وان يخبرونا على ماذا تركبت من المسميات فقط ، واما معرفة هل
يدخل في حكم الخبر عن الاسم ما قد أقرروا لنا انه ليس يقع عليه ذلك الاسم
أولا يدخل في حكمه - : فليس هذا في قوة علم اللغة ولا من شروطها ، انما
يظن هذا من اختلطت عليه العلوم ولم تبلغ قوته ان يفرق بينها ، وهذا أمر
موجود في طبائع العرب والعجم ، وحتى لو صح ذلك عن ثعلب وعن المبرد
وعن الاصمعي وخلف معهم - : لكان قولهم مع قول جميع أهل اللغة أو
لهم عن آخرهم بلا خلاف منهم ، بل قول أهل كل لغة للناس من عرب وعجم
أن اسم حجر لا يفهم منه فرس ، وان اسم جل لا يفهم منه كلب ، وان من
قال ركبت اليوم سفينة أنه لا يفهم منه أنه ركب (١) أيضا حمارا أو أنه لم
يركبه ، وان من قال اكلت خبزا انه لا يفهم منه أكل لحما مع الخبر أم لم
يأكله ؟ ولكان في شهادة العقول كلها باتفاقها على صحة ما ذكرنا كفاية في
ابطال قول من قال بخلاف ذلك كائنا من كان ، ومبين صدق من قال ان
ماعد الخبر الخبر به موقوف على دليله .

قال أبو محمد : واعترض بعضهم بما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
من قوله في الاستغفار لمن مات من المنافقين : « لا يزيدن على السبعين » فقال
هذا القائل : في هذا دليل على أن ماعدا السبعين يغفر لهم به ولا بد
قال أبو محمد : وهذا خطأ من وجهين : احدهما أن ذلك دعوى بلا دليل
ولو قطع عليه السلام بذلك لكان حقا ، ولكنه لم يقطع على ذلك ، وانه لما
يؤنس من المغفرة لهم بالسبعين رجا بالزيادة ، وهذا الحديث من اعظم حجة عليهم

(١) في الاصل (أنه لا يفهم منه أركب أيضا حمارا) وهو خطأ ظاهر

في دعواهم التي نسوا أنفسهم فيها فقالوا : إن ما عدا القنطار في قوله تعالى :
 (وآتيتهم أحصاهن قنطارا) . وما عدا الألف في قوله تعالى : (فلا تقل لهما
 أف) . بمنزلة القنطار والألف فهلا قالوا إن ما عدا السبعين بمنزلة السبعين كما
 قالوا إن ما عدا القنطار بمنزلة القنطار . أو هلا قالوا : إن ما عدا القنطار بخلاف
 القنطار . كما قالوا : إن ما عدا السبعين بخلاف السبعين ، بل قد أ كذب الله تعالى
 قولهم بآزاله : (سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم لن يغفر الله لهم) .
 وبنييه تعالى نبيه صلى الله عليه وسلم عن الصلاة عليهم جملة . فبين تعالى بهذه
 الآية العامة أن ما عدا السبعين بمنزلة السبعين ، ولا يظن جاهل أننا بهذا القول
 يلزمنا أن ما عدا المنصوص عليه له حكم المنصوص - ومعاذ الله من ذلك -
 ولو ظننا ذلك كما ظنوا لكنا مخالفين لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، إذ رجا
 أن يكون ما عدا السبعين بخلاف السبعين ، فأننا لم نقل أن بذكر السبعين وجب
 أن يكون ما عدا السبعين موافقا للسبعين ولا مخالفا لها ، بل قلنا : يمكن أن
 يكون ما عدا السبعين موافقا للسبعين في أن لا يغفر لهم ، ويمكن أن يكون
 بخلاف السبعين في أن يغفر لهم ، وأما ننتظر في ذلك ما يرد من البيان ، كما فعل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا فرق ، ثم ينزل الله تعالى ما شاء إما بموافقة لما
 قد ذكر وإما بمخالفة له ، وكان الأصل إباحة الاستغفار جملة بقوله عز وجل :
 (وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم) . والصلاة ههنا الدعاء بلا خلاف ،
 والاستغفار دعاء ، وهو نوع من أنواع الدعاء ، فلما نص على خروج السبعين
 من جملة الدعاء لهم ، كان ما بقي على ظاهر الإباحة المتقدمة ، حتى نهى عن
 الاستغفار لهم جملة ، وعن الصلاة عليهم البتة . وقد جاء نص الحديث هكذا
 كما قلنا من إخباره عليه السلام أنه مخير في ذلك فاخذ بظاهر اللفظ * حدثناه
 عبد الله بن يوسف عن أحمد بن فتح عن عبد الوهاب بن عيسى عن أحمد بن
 محمد عن أحمد بن علي عن مسلم ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا أبو اسامة ثنا

عبيد الله بن عمير عن نافع عن ابن عمر : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حين اعترضه عمر في الصلاة على عبد الله بن أبي : انما خيرني الله . فقال : (استغفر لهم أولا تستغفر لهم ان تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم) : « وسأزيد على السبعين » . فاخذ عليه السلام بظاهر اللفظ في التخيير ، وبالأصل المتقدم في اباحة الاستغفار ، حتى نهى عن ذلك جملة

وقال بعضهم : ما عدا الاسم المذكور فبخلاف المذكور إلا أن تقترب اليه دلالة

قال أبو محمد : فنقول له : ما الفرق بينك وبين من عارضك من أهل مذهبك ؟ اراد أن ينصر القياس فنسى نفسه ، كما اردت انت ان تنصر دليل الخطاب فنسيت نفسك . فقال لك : ما عدا الاسم المذكور فهو داخل في حكم المذكور مالم تقترب اليه دلالة

قال أبو محمد : وهكذا يعرض للحمل المائل المرتب على غير اعتدال وبخلاف القوام اذا اراد صاحبه ان يعدل احد شقيه مال عليه الآخر . ثم يقال لهما جميعا : ماهذه الدلالة المتفرقة التي يشير كل واحد منهما اليها ؟ اهي كهانة منكم أم هي طبيعية توجب ضرورة فهم ما ذكر كل واحد منهما على تضاد كما ؟ ام هي نص واحد ؟ فهم لا يدعون كهانة ، فلم يبق الا ان يقولوا هي ضرورة توجب فهم كل ما لم يذكر ، أو ان يقولوا هو نص يبين حكم ما لم يذكره في هذا النص الآخر ، فأى ذلك قالوا فقد وافقونا في قولنا : انه لا يدل شئ مذكور على شئ لم يذكر ، وان الذى لم يذكر في هذا النص فانما ننتظر فيه نصا آخر الا ان توجب ضرورة ما ان نعرف حكمه كما أوجبت ضرورة الحس في قوله تعالى : (فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه) . اننا لا نقدر نمشي في الهواء ولا في السماء ولا ان ناكل من غير رزقه

واحج بعضهم بقول أبي عبيد في قوله عليه السلام : « لأن يمتلي جوف

أحدكم فيحيا حتى يريه خير له من أن يمتلي شعرا . وانكر أبو عبيد قول من قال ان ذلك إنما هو في الشعر الذي هجى به رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أبو عبيد : لو كان ذلك لكان قد اباح التقليل من الشعر الذي هجى به رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك لا يحل

قال أبو محمد : وهذا لاحجة لهم فيه ، بل هو على خلاف ما ظنوا ، وهو أن الاصل ان رواية الشعر حلال باستنشاد النبي صلى الله عليه وسلم الاشعار وسماعه اياها . واما رواية ما هجى به عليه السلام فحرام سماعه وقراءته وكتابته وحفظه بقول الله تعالى : (وما كان لكم ان تؤذوا رسول الله ولا ان تنكحوا ازواجه من بعده ابدا) . وبقوله تعالى آمراً (١) بتعزيره وتوقيره في غير ما آية . فلما جاء النهي عن امتلاء الجوف من الشعر كان ذلك مخرجاً للكثير منه من جملة كله المباح ، وبقي ما دون الامتلاء مما سوى هجو النبي صلى الله عليه وسلم على الاباحة ، وحدث الامتلاء هو ان لا يكون للانسان علم الا الشعر فقط ، وحدث ما دون الامتلاء ان يعلم المرء ما يلزمه ، ويروى مع ذلك من الشعر ماشاء

واحتجوا ايضا بقول أبي عبيد فيما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم : « لي الواجد يحل عرضه وعقوبته » . ان ذلك مخرج لغير الواجد عن احلال العرض والعقوبة

قال أبو محمد : وليس هذا كما ظنوا ، ولكن لما اخبر عليه السلام أن اعراضنا علينا حرام ، وان المسلم اخو المسلم لا يسلمه ولا يظلمه كان كل أحد حرام العرض والعقوبة . فلما جاء النص بتغيير المنكر باليد ، وكان لي الواجد منكراً لانه منهي عنه ، كان ذلك مدخلاً لعقوبته في جملة تغيير المنكر المأمور به ، ونخراله مما حرم من اعراض الناس جملة وعقوباتهم . هذا الذي لا يفهم ذولب

(١) في الاصل «آمر» وهو خطأ

سواه ولا يفقه غيره

واحتجوا بان الشافعى أحد أئمة أهل اللغة وقد قال : إن ذكره عليه السلام السائمة دليل على أن ماعدا السائمة بخلاف السائمة

قال أبو محمد : أما امامة الشافعى رحمه الله فى اللغة والدين فنحن معترفون بذلك ، ولكنه رضى الله عنه بشر يخطئ ويصيب . وليت شعرى ! اين كان الشافعى رحمه الله عن هذا الاستدلال ؟ اذ قال جل ذكره فى رقبة القتل ان تكون مؤمنة دليل على ان المسكوت عنه من دين الرقبة فى الظهار بمنزلة المنصوص فى رقبة القتل ان تكون ايضا مؤمنة ؟ . وليت شعرى ! أى فرق بين ذكره تعالى الايمان فى رقبة القتل وذكره عليه السلام السائمة فى حديث انس ، فيقول قائل : رقبة الظهار التى سكنت عن ذكر دينها بمنزلة رقبة القتل التى ذكر دينها ، واما غير السائمة من الغنم - وان كان السوم لم يذكر فى حديث ابن عمر - فبخلاف السائمة ؟ وما الفرق بين من عكس الحكم فقال : بل غير السائمة بمنزلة السائمة كما قال المالكيون ، واما الرقبة المسكوت عن دينها فبخلاف الرقبة المنصوص على دينها فتجزى فى الظهار كافرة كما قال الحنفيون ؟ وفي هذا كفاية

واما نحن فنقول : لو لم يرد فى السائمة الاحديث انس لما أوجبنا زكاة فى غير السائمة ، لأن الأصل ان لازكاة على أحد الا أن يوجبها نص . فلم يأت نص الا فى السائمة لما وجبت زكاة إلا فيها . لكن لما ورد حديث ابن عمر بايجاب زكاة فى كل اربعين من الغنم كان حديث السائمة بعض الحديث الذى فيه ذكر الغنم جملة . فوجبنا الزكاة فى الغنم سائمة كانت أو غير سائمة . ولما نص تعالى فى القتل على رقبة مؤمنة قلنا : لا يجوز فى القتل الا مؤمنة كما امر الله تعالى ، ولما لم يذكر الايمان فى رقبة الظهار قلنا : يجوز فى الظهار أى رقبة كانت كما قال تعالى ، سواء كانت كافرة أو مؤمنة الا أن المؤمنة احب

الينا . لقوله تعالى : (ولعبد مؤمن خير من مشرك) : (ولامة مؤمنة خير من مشركة) الا أن الكافرة تجزيء لعموم ذكره تعالى الرقة فقط واحتجوا أيضا باجماع المسلمين على أن ما عدا المنصوص عليه من عدد الزوجات أن يكون اربعا حرام

قال أبو محمد : وليس هذا من الوجه الذى ظنوا ، ولكنه لما امر تعالى بحفظ الفروج جملة حرم النساء البتة إلا ما استثنى منهن فقط . وأيضا فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد فسخ نكاح الزائدة على اربع ، فكفى حكمه عليه السلام من كل دليل سواه . وبالله تعالى التوفيق واحتجوا بقوله تعالى : (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) .

قال أبو محمد : وهذا لاحجة لهم فيه ، لانه تعالى قد اباح لمن النكاح بالنص فقال عز وجل : (فاذا بلغن اجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن فى انفسهن من معروف) .

قال أبو محمد : والنكاح المباح من المعروف

واحتجوا أيضا بقوله تعالى : (والوالدات يرضعن اولادهن حولين كاملين) . قال أبو محمد : وهذا لاحجة لهم فيه ، لان الأم ان ارادت أن ترضعه اقل من حولين أو أكثر من حولين فذلك مباح لها ، ما لم يكن فى الفطام قبل الحولين ضرر على الرضيع . وكنا نقول انه لا يحرم الا ما كان فى الحولين من الرضاع لأن الاصل أن الرضاع لا يحرم شيئا ، فلما حرم تعالى نكاح النساء بالرضاع ووجدناه تعالى قد جعل حكم الرضاع الذى أمر به حولين وما زاد على الحولين فليس مأمورا به ولكنه مباح - : وجب أن يكون الرضاع المحرم هو الرضاع المأمور به لا ما سواه . الا ان يقوم دليل على ما سواه من نص أو اجماع فيصير اليه . ولكن المصير الى قول الله تعالى : (وامهاتكم اللاتي ارضعنكم واخواتكم من الرضاغة) . وحمل ذلك على عمومه . وكلام رسول الله صلى الله

عليه وسلم إذ أخبر أن سالماً وهو رجل ذولحية تحرم عليه التي ارضعته لا يجوز مخالفة شيء من ذلك . وبالله تعالى التوفيق .

هذا على أن أكثر القائلين بدليل الخطاب المذكور قد جعلوا مازاد على الحولين - بشهر ، وقال بعضهم بستة أشهر ، وقال بعضهم بسنة كاملة - بمنزلة الحولين . وحرّموا بكل ذلك ، تناقضاً لما اصلوه ، وهدموا لما أسسوه ، وبيّنا منهم أن حكمهم بذلك من عند غير الله تعالى

واحتجوا فقالوا : قد أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم جوامع الكلام . فحال أن يذكر الله عز وجل أو رسوله عليه السلام لفظة الفائدة ، وقد ذكر عليه السلام الساعة ، فلم يكن لها فائدة لما ذكرها

قال أبو محمد : وهذا سؤال أهل الاتحاد ، وهو مع ذلك غث وسمين شديد ، ونحن مقرون أن الله تعالى لم يذكر لفظة الفائدة ، وكذلك رسوله عليه السلام ، ولكننا نخالفهم في مائة (١) تلك الفائدة . فنحن نقول : إن الفائدة في كل لفظة هي الانقياد لمعناها (٢) والحكم بموجبهما ، والاجر الجزيل في الاقرار بانها من عند الله عز وجل ، وان لا نسأل لأى شيء قيل هذا ؟ وان لا نقول لم يقل تعالى كذا ؟ وان لا نتعدى حدود ما أمرنا الله به فنضيف الى ما ذكرنا لم يذكره ، أو نحكم فيما لم يسم من أجل ماسى بخلاف أو وفاق ، وان لا نخرج مما أمرنا به شيئاً بآرائنا ، بل نقول : إن هذه كلها أقوال فاسدة ، واعتراضات كل جاهل زائع عظيم الجرأة ، فلا فائدة أعظم مما ادى الى الجنة واتخذ من النار . وأما فهم اعرف بالفوائد التي يطلبونها من غير ما ذكرنا

وقالوا : قد كان يغنى ذكر الغنم جملة عن ذكر الساعة

قال أبو محمد : فيقال لهم : هذا تعليم منكم لربكم عز وجل ، كيف ينزل

(١) في الاندلسيه «ماهيّة» (٢) في الاصل «لمعناه» وهو خطأ لان اللفظة مؤنثة

وحيه ، ولنبيه صلى الله عليه وسلم كيف يبلغ عن ربه تعالى . فن أضل ممن ينزل نفسه في هذه المنزلة . ويقال لهم : ما الفرق على مذهبكم الفاسد بين ذكره تعالى في الاستغفار سبعين مرة - ومراده تعالى بلا خلاف منا ومنكم أن ما فوق السبعين بمنزلة السبعين بما بين في الآية الأخرى - وبين ذكره عليه السلام الساعة ومراده أيضا مع الساعة غير الساعة بما بين في حديث آخر ؟ وهلا اكتفى بذكر النهى عن الاستغفار جملة عن السبعين مرة ؟

ويقال لهم في سؤالهم - فما معنى ذكر الساعة وقد كان يغنى ذكر الغنم جملة : - ما معنى ذكره تعالى جبريل وميكائيل بعد ذكره الملائكة في قوله تعالى : (من كان عدواً لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال) . وقد كان يغنى ذكر الملائكة جملة ؟ وما معنى قوله تعالى : (إن إبراهيم لحليم أواه منيب) ؟ . أتى اسماءيل لم يكن حليماً أواها ؟ وما معنى قوله تعالى في اسماعيل : (أنه كان صادق الوعد) ؟ . أتى إبراهيم وموسى وعيسى لم يكن وعدم صادقاً ؟ ويقال لهم : قد وجدنا الله تعالى يأتي في القرآن - وهو المعجز نظمه -

بذكر قصة من خبر أو شريعة أو موعظة ، فيذكر من كل ذلك بعض جملته في مكان ، ثم يذكر تعالى ذلك الخبر بعينه وتلك الشريعة بعينها وتلك الموعظة بعينها في مكان آخر ، بأنهم مما ذكرها به في غير ذلك الموضع . ولا يمتنع في هذا الا طاعن على خالقه عز وجل ، لأن الذي ذكرنا موجود في أكثر من مائة موضع في القرآن : في قصة موسى ونوح وإبراهيم وآدم ، وصفة الجنة والنار ، وأمر الصلاة والحج والصدقة والجهاد ، وغير ذلك . وقد كان عليه السلام يكرر الكلام اذا تكلم به ثلاثاً ، ولا فرق بين تكرار جميعه وبين تكرار بعضه ، فكرر عليه السلام ذكر الغنم الساعة في مكان وذكر في مكان آخر الغنم جملة ، كما كرر تعالى قوله تعالى : (ثم اتقوا وآمنوا ثم اتقوا واحسنوا) . وكما كرر تعالى ذكر موسى عليه السلام في القرآن في مائة وثلاثين

موضعا، وإبراهيم عليه السلام في أربعة وستين موضعا، ولم يذكر إدريس واليسع والياس وذا الكفل إلا في موضعين من القرآن فقط . وكما كرر تعالى : (فبأى آلاء ربكما تكذبان) . في سورة واحدة إحدى وثلاثين مرة . فهل لاحد أن يعترض فيقول هلا بلغها أكثر ؟ أو هلا اقتصر على عدد منها أقل ؟ أو ما كان يكفي مرة واحدة ؟ كما قال هؤلاء المخطئون : هلا اكتفى بذكر الغنم عن ذكر السائمة ؟ وقد بينا أنه لا فائدة لله تعالى في شيء مما خلق ، ولا في تركه مترك ، وإن الفائدة لنا في ذلك الأجر العظيم في الإيمان بكل ذلك . كما قال تعالى : (فاما الذين آمنوا فزادتهم إيماناً وهم يستبشرون) . واخبر تعالى أن الكفار قالوا : (ماذا أراد الله بهذا مثلا) . فنحن نزداد إيماناً بما أوردنا ، ولا نسأل ماذا أراد الله بهذا مثلا فليختاروا لانفسهم أى السبيلين احبوا كما قال علي بن عباس (١)

أمامكم فانظر أى نهجيك تنهج (٢) طريقان شتى : مستقيم وأعوج وقد يمكن أن تكون الفائدة في تكرار السائمة والاقتصار عليها في بعض المواضع فائدة زائدة على ما ذكرنا ، وهى اننا قد علمنا أن بعض الفرائض اوكد من بعض ، مثل الصلاة فانها اوكد من الصيام ، وليس ذلك بمخرج صيام رمضان على أن يكون فرضاً . ومثل القتل والشرك فانهما اوكد في التحريم من لظمة المرأة المسلم ظملاً ، وليس ذلك بمخرج للظمة ظملاً من أن تكون حراماً . وانما المعنى فيما ذكرنا من التأكيّد أن هذا اعظم اجرا ، وهذا اعظم وزرا واما استواء كل ذلك في الوجوب وفي التحريم فسواء ، لا تفاضل في شيء من ذلك ، وكل ذلك سواء ان هذا حرام وهذا حرم ، وان هذا واجب وهذا

(١) هو أبو الحسن علي بن العباس بن جريج المعروف بابن الرومي الشاعر المشهور ولد سنة ٢٢١ ومات سنة ٢٢٢ في الأصل « نهج » وهو خطأ بأه السياق والتصحيح من ديوانه بشرح المرحوم الشيخ محمد شريف سليم (ج ٢ ص ٤٦) والبيت افتتاح قصيدة نفيسة يرثى بها أبا الحسين يحيى بن عمر بن حسين بن زيد بن علي ، وانظر الشرح (ج ٢ ص ١٩)

واجب ، فيكون على هذا اجر المزكى للساعة اعظم من اجر المزكى غير الساعة ، وكل مؤد فرضا ومأجور على ما ادى . ويكون انهم مانع زكاة الساعة اعظم من انهم مانع زكاة غير الساعة ، وكلاهما مانع فرض ، ومحتقباتهم ، فلتخصيص الساعة بالذكر في بعض المواضع على هذا فائدة عظيمة ، كما ان الزانى بامرأة جاره أو امرأة المجاهد والحريصة اعظم اثما من الزانى بامرأة اجنبية أو امرأة اجنبى ذمى أو حربي ، وكل زان وآتى كبيرة وآثم ، إلا ان الانهم يتفاضل . ومثل هذا قوله تعالى : (وبالوالدين احسانا) . وكتوبه تعالى : (فاما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر) . فهل في هذا اباحة قهر غير اليتيم ونهر غير المسكين ، أو المنع من الاحسان الى غير الآباء من ذوى القربى والجيران وسائر المسلمين ؟ ولكن لما كان قهر اليتيم ونهر المسكين وترك الاحسان الى الوالدين اعظم وزرا ، واعظم اجرا ، - خصوا بالذكر في بعض المواضع ، وصموا مع سائر الناس في مواضع أخر ، فعمل الساعة مع غير الساعة كذلك . وكذلك ذكره تعالى الصلوات اذ يقول عز من قائل : (حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى) . فيسئل هؤلاء المتقدمون كما سألوا : فيقال لهم . المعنى في تخصيصه النبي صلى الله عليه وسلم الساعة بالذكر في بعض الاحاديث كالمعنى في تخصيصه تعالى الصلاة الوسطى بالمحافظة دون سائر الصلوات في لفظ مفرد ، وقد عمها تعالى في سائر الصلوات كما عم رسول الله عليه السلام الساعة مع غير الساعة في حديث ابن عمر . فبطل بما ذكرنا اعتراضهم بطلب الفائدة في تكرار الساعة وبان ذكر الغنم جملة كان يكفي ، ولاح ان سؤالهم سؤال الحاد وشر . وبالله تعالى التوفيق .

وقد يكفي من هذا قوله تعالى : (لا يسئل عما يفعل) . وما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « هلك المنتظمون » ولا تنقطع اعظم من قول قائل : لم قال الله تعالى أمراً كذا ولم يقل أمراً كذا ؟ وبالله نستعين

وقالوا: إن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم « انما الولاء لمن اعتق »
دليل على ان لا ولاء لمن لم يعتق

قال أبو محمد : وليس كما ظنوا . ولكن لما كان الاصل أن لا ولاء لاحد على
أحد بقوله تعالى : (يا بني آدم) . وبقوله تعالى : (انما المؤمنون اخوة) .
وبقوله عليه السلام : « كل المسلم على المسلم حرام » ثم جاء الحديث المذكور
وجب به الولاء لمن اعتق ، وبقي من لم يعتق على ما كان عليه مذ خلق من أن
لا ولاء لاحد عليه إلا من أوجب عليه الاجماع - المنقول المتيقن الى حكم
النبي صلى الله عليه وسلم : - ولاء ، مثل من تناسل من المعتق من اصلا ب
ابنائه المذكور من كل من يرجع اليه نسبه ممن حمل به بعد الولاء المنعقد على
الذي ينسب اليه ، كاسامة بن زيد وغيره . ولولا قوله عليه السلام : « انما
الولاء لمن اعتق ، ما وجب للمعتق ولاء على المعتق . لأن ذلك ايجاب شريعة
وشرط ، والشرائع لا تكون الا باذن من الله تعالى على لسان رسوله صلى الله
عليه وسلم ، و « كل شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل » .

ووجدنا هذا الحديث الذي احتجوا به لم يمنع من وجوب الولاء لغير من
اعتق ، - مثل ما ذكرنا من وجوب ولاء ولد المعتق ، ولم يعتقه احد ولا ولده
امة ولا حمل به إلا وهو حر - لولد معتق ابيه وهو لم يعتقه قط ولا ملكه
قط ، ولا اعتق اياه ولا جده ولا ملكهما قط ، ولا اعتقه ابو هذا الذي ولاؤه
له الآن ولا جده ولا ملكاه قط ، فبطل ما ادعوه من القول بدليل الخطاب
ومن اعجب الاشياء : ان هؤلاء المحتجين بهذا الحديث في تصحيح الحكم
بدليل الخطاب ، هم اشد الناس نقضا لاصولهم في ذلك ، وهما لما احتجوا
به ، لا أنهم قد حكموا بالولاء لغير المعتق على من لم يعتق قط بلا دليل ، لا من
نص ولا من اجماع ، لكن تحكما فاسدا . فاوجب طوائف منهم ان الولاء
يجره العم والجدا اذا اعتقا . وأوجبوه ينتقل كانتقال الكرة في اللعب بها وقد

أكذبهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله : « الولاة لحمة كلحمة النسب » .
والنسب لا ينتقل ، فوجب ضرورة ان الولاة كالنسب لا ينتقل .

وهم يقولون في العبد ينكح معتقة فتلد له : إن ولاء ولدها لساقتها . قالوا :
اعتق ابرهم يوماً ما عاد ولاء ولدها الى معتق ابيهم

قال ابو محمد : أف يكون أعجب من هذا ! بينما المرء من بنى تميم - ليكون أمه
مولاة منهم - ، ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي حملوه على غير
وجهه : « مولى القوم منهم » : اذ صار بلا واسطة من الأزد بعثت رجل من
الأزد لابيهم ؟ أف يكون في خلاف رسول الله صلى الله عليه وسلم المبلغ عن ربه
تعالى أكثر من هذا ؟ أو يكون في أكذابهم انفسهم أن قالوا : قوله عليه
السلام : « انما الولاة لمن اعتق » دليل على أن لا ولاء لمن لم يعتق ؟ وهذا
الذي حروا ولاءه مرة من اليمانية الى المضرية ، ومرة من الفرس الى قريش ، لم
يعتقه أحد ولا ملك قط ، ولا حملته أمه الا وهو حر !!

واوجبوا الولاة لموالى الأم على ولدها من حربى ، وعلى ولد الملاعنة
بلائص ولا اجماع ، فان احتجاجهم بدليل الخطاب ؟ ولكن غرض القوم إقامة
الشغب في المسألة التي هم فيها فقط ، ولا يبالون ان ينقضوا على انفسهم الف
مسألة بما يريدون به تأييد هذه ، حتى اذا صاروا الى غيرها لم يبالوا بابطال
ما صححوا به هذه التي انقضت الكلام فيها في نصرهم للتي صاروا اليها فهم
دأباً ينقضون ما أبرموا ، ويصححون ما أبطلوا ، ويبطلون ما صححوا . فصح
ان اقوالهم من عند غير الله عز وجل ، لكثرة ما فيها من الاختلاف
والتفاسد ، وانما هم قوم توغلوا فانتسبوا في التقليد لاقوال فاسدة يهدم بعضها
بعضاً ، فالفقه كل ذى دين لدين أبيه ودين من نشأ معه ، فلا يبالون بما
قالوا في ارادتهم نصر ما لم ينصره الله تعالى من تلك المذاهب الفاسدة *

وقالوا : قوله عليه السلام : « انما الاعمال بالنيات » دليل على أن لا عمل

الا بنية ، وان ما حمل بغير نية باطل .
قال أبو محمد : ليس ذلك كما ظنوا ، ولكن لما قال الله تعالى : (وأن ليس
للإنسان الا ما سعى) وقال تعالى : (وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين)
كان قد بطل كل أمر إلا تأدية ما أمرنا به من العبادة باخلاص القصد بذلك
الى الله تعالى ، فبهذه الآية بطل ان يجزى حمل بغير نية الا ما أوجبه نص أو
اجماع ، فكان مستثنى من هذه الجملة ، مثل ما ثبت بالاجماع المنقول الى رسول
الله صلى الله عليه وسلم من جواز لحاق دعاء الحى للميت بالميت ، ومثل لحاق
صيام الولي عن الميت بالميت وصدقة عنه ، والحج عنه ، وتأدية الديون الى
الله تعالى وللناس عنه ، وإن لم يأمر هو بذلك ولا نواه ، ولحاق الاجر من كل
عامل بمن علمه ذلك العمل أو سنه ، ولحاق الوزر من كل عامل بمن علمه ذلك
العمل أو سنه ، وانما وجب بالحديث الذى ذكرنا أن من حمل شيئاً بنية ما فله
ما نوى ، فان نوى به الله تعالى وتأدية ما أمر به من كيفية ذلك العمل فله ذلك ،
وقد أدى ما أمره ، وإن نوى غير ذلك فله أيضاً ما نوى فان لم ينو شيئاً فلا ذكر
له فى هذا الحديث ، لكن حكمه فى سائر ما ذكرنا قبل ،

والمعجب من احتج بهذا الحديث من أصحاب القياس وهم اترك الناس له !
فاما الحنفيون فينبغى لهم التقنع عند ذكر هذا الحديث والاحتجاج به ،
فانهم يميزون تأدية صيام الفرض بلا نية اصلاً بل بنية الفطر ، وتأدية فرض
الوضوء بغير نية الوضوء لكن بنية التبرد * وقالوا كلهم وأصحاب الشافعى
وأصحاب مالك : إن كثيراً من فرائض الحج التى يبطل الحج بتركها تجزى بغير
نية * فاما الحنفيون فقالوا : من أحرم وحج بنوى التطوع أجزاء ذلك عن
جدة الاسلام . وقال الشافعيون : أعمال الحج كلها - حاشا الاحرام - تجزى
بلا نية أداء الفرض . وقال المالكيون الوقوف بعرفة يجزى بلا نية ، وان الصيام
لا آخر يوم من رمضان يجزى بنية كانت قبله بنحو ثلاثين يوماً ، والصلاة تجزى

بلا نية مقترنة بها . وقال بعضهم : غسل الجمعة يجزى من غسل الجنابة . وقال بعضهم : دخول الحمام بلا نية يجزى من غسل الجنابة . فأبطلوا احتجاجهم بالحديث المذكور ، واكذبوا قولهم في دليل الخطاب ، وأوجبوا جواز أعمال بلا نية ، حيث أبطلها الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ، وأبطلوا صيام الولي عن الولي ، والحج عن الميت ، وأداء ديون الله تعالى عنه وقد أوجبها الله تعالى *

واحتجوا أن لا عمل الا بنية العامل ، ولانية المعمول عنه في ذلك ، فاستدركوا على ربهم ما لم يستدركوه على أنفسهم ، وهذا غاية الخذلان * واحتجوا بما روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه وعن يعلى بن منية (١) رحمة الله عليه اذ سأل عن قصر الصلاة وقد ارتفع الخوف ، قالوا : فلما جاء القصر في القرآن في حال الخوف دل ذلك على ان الامن بخلاف الخوف قال أبو محمد : وقد غلط في ذلك من أكابر أصحابنا أبو الحسن عبد الله ابن أحمد بن المغلس ، فظن مثل ما ذكرنا ، وهذا لاحجة لهم فيه ، لان الاصل في الصلوات كلها على ظاهر الامر الاتمام ، وقد نص رسول الله صلى الله عليه وسلم على عدد ركعات كل صلاة ، ثم جاء النص بعد ذلك في القصر في حال السفر مع الخوف ، فكان ذلك مستثنى من سائر الاحوال ، فلما رأى عمر القصر متباديا مع ارتفاع الخوف ، أنكر خروج الحال التي لم تستثن في علمه عن حكم النص الوارد في اتمام الصلاة في سائر الاحوال غير الخوف ، فأخبر عليه السلام أن حال السفر فقط مستثناة أيضا من ايجاب الاتمام ، وان لم يكن هنالك خوف ، فكان هذا نصا زائدا في استثناء حال السفر مع الامن ،

(١) يفهم الميم واسكان النون وفتح الياء ، وضبط في الاصل بفهم الميم وفتح النون وتشديد الياء المفتوحة وهو خطأ . ويعلى هذا هو ابن أمية ومنية أمه ويقال جدته وهو صحابي شهد الطائف وحنينا وتبوك

فأنما أنكر ذلك من جهل أن هذه الصدقة الواجب قبولها قد نزل بها الشرع ، وهو عمر رضى الله عنه . ولسنا ننكر مفيد الواحد من الصحابة أو الاكثر منهم عن زول حكم قد علمه غيره منهم *

وأما الحديث المروى عن عائشة رضى الله عنها : « فرضت الصلاة » فلا حجة فيه علينا بل هو حجة لنا ، وقد يظن عمر إذ نقلت صلاة الحضر الى أربع ركعات أن صلاة السفر أيضا منقولة ، والغلط غير مرفوع عن احد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم *

قال أبو محمد : وتعلل بعض من غلط في هذا الباب من أصحابنا بأن قالوا : قوله عليه السلام : « استنشق اثنتين (١) بالفتين الا أن تكون صائما » في حديث لقيط بن صبرة الايادى - : ان ذلك مانع من مبالغة الصائم في الاستنشاق

قال أبو محمد : وليس ذلك كما ظنوا ، ولكن حديث لقيط فيه ايجاب المبالغة على غير الصائم فرضا لا بد له من ذلك ، وفيه استثناء الصائم من ايجاب ذلك عليه ، فسقط عن (٢) الصائم فرض المبالغة ، وليس في سقوط الفرض ما يوجب المنع منها ، فليس في الحديث المذكور منع الصائم منها ، لكنها له مباحة لا واجبة ولا محظورة ، لأن الاباحة واسطة بين الحظر والايجاب ، فاذا سقطت الايجاب لم ينتقل الى الحظر إلا بنهى وارد ، لكن ينتقل الى أقرب المراتب اليه وهى الاباحة أو الندب ، واذا سقط التحريم لم ينتقل الى الوجوب إلا بأمر وارد ، لكنه ينتقل الى أقرب المراتب اليه وهى الاباحة أو الكراهة . وقد بينا هذا في باب النسخ من هذا الكتاب *

قال أبو محمد : وقال بعض من غلط في هذا الفصل أيضا من أصحابنا : إن أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث صفوان بن عسال المرادى أن

(١) في الاصل « اثنتين » وهو خطأ (٢) في الاصل « على » وهو خطأ

لا ينزع المسافرون الخفاف ثلاثاً - : إيجاب نزعها بعد الثلاث ، وإيجاب على المقيم نزعها بعد يوم وليلة ، فأوجبوا من ذلك أن لا يصلى الماسح بعد انتضاء الأمدن المذكورين حتى ينزع خفيه ، ولم يوجبوا عليه مع ذلك أن يجدد غسل رجله ، ولا إعادة وضوئه ، وأنكر ذلك أبو بكر بن داود رحمهما الله وأصاب في إنكاره ،

قال أبو محمد : وليس في الحديث المذكور إيجاب نزع الخفين ولا المنع من نزعها ، وإنما فيه المنع من أحداث مسح زائد فقط ، وهو بالخيار بعد انتضاء أحد الأمدن بين أن ينزع ويصلى دون تجديد وضوء ولا غسل رجله ، وبين أن لا ينزعها ويصلى بالمسح المتقدم ، ما لم ينتقض وضوءه ، فإذا انتقض وضوءه فقد حرم عليه المسح ، وإذا حرم عليه المسح لزمه فرض الوضوء ، فلا بد حينئذ من غسل الرجلين ، وإذا لم يكن بد من غسل الرجلين فلا سبيل إلى ذلك إلا بإزالة الخفين ، حينئذ لزم نزع الخفين ، لا قبل أن يحدث *

وبلغنا عن بعض أصحابنا أنه يقول : إن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الماء لا ينحسه شيء » دليل على أن ما عداه ينجس ، فيقال له وبالله تعالى التوفيق : هذا ليس بشيء لوجوه : أولها أنه دعوى مجردة بلا دليل ، ويقال ما الفرق بينك وبين من قال : بل ما هو إلا دليل على أنه مثل الماء في أنه لا ينجس ؟ فان قال : هذا قياس والقياس باطل ، قيل له : هل كان القياس باطلاً إلا لأنه حكم بغير نص ؟ فلا بد له من : نعم ، فنقول له : وهكذا حكمك لما عدا الماء أنه بخلاف الماء - : حكم بغير نص ولا فرق ، ومنها أننا نقول له : رأيت قوله عليه السلام : « الطعام بالطعام مثلاً بمثل » أفیه منع (١) من بيع ما عدا الطعام مثلاً بمثل ؟ رأيت قوله عليه السلام : « نعم الإدام الخل » أفیه حكم على أن ما عداه بئس الإدام ؟ رأيت قوله عليه والسلام : « إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل

(١) في المعرية « ييم » بدل « منع » وهو خطأ صححه من الاندلسية

الخبث « أو «لم ينجس» - على انه أصبح من حديث بئر بضاعة - أصبح منه أن ما دون القلتين ينجس ؟ ومثل هذا كثير لو تتبع . فلو قال . : قد جاء فيما عدا ما ذكر في هذه الاحاديث نصوص صح بها عندنا حكمها ، فلنا له : وقد جاء فيما عدا الماء نص على اباحته بقوله تعالى : (فكلكوا مما في الارض حلالا طيبا) فلا سبيل الى تحريم شئ من ذلك الا بنص وارد فيه ، ولا الى تنجيس شئ منه من أجل نجاسة حلته الا بنص وارد فيه ولا فرق . وبالله تعالى التوفيق *

قال أبو محمد . واحتجوا بان الناس مجمعون على أن من قال لآخر : لا تمط غلابي درهما حتى يعمل شغلا كذا ، قالوا : فهذا يقتضى أنه اذا عمله وجب أن يعطى الدرهم

قال ابو محمد : وهذا خطأ ، وان أعطاه المقول له هذا القول الدرهم بعد انقضاء ذلك الشغل وكان ذلك الدرهم من مال السيد : - فعليه ضمانه ان تلف الدرهم ولم يوجد المدفوع اليه ، ودليل ذلك اجماع الناس على أن المقول له ذلك يسأل الأمر فيقول له : اذا عمل ذلك الشغل أعطيه الدرهم أم لا ؟ فلو اقتضى هذا الكلام اعطاه الدرهم بعمل الشغل المذكور ما كان للاستفهام المأمور به معنى ، وأيضاً فان الامة مجمعة على أن الأمر لو قال للمأمور عند استفهامه إياه : لا تمطه إياه حتى أحد لك ما تعمل فيه ، ان ذلك حسن في الخطاب ، ولازم للمأمور ، وانما في الكلام المذكور المنع من اعطاء الدرهم قبل عمل الشغل ، وليس فيه بعد عمل الشغل لا اعطاؤه ولا منعه ، وذلك موقوف على أمر له حادث إما بمنع وإما باعطاء

فان قالوا : فقول الله تعالى : (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) أليس اعطاؤهم الجزية

مانعا من قتلهم ؟

قيل لهم وبالله تعالى التوفيق : انما في الآية الامر بقتلهم الى وقت إعطاء الجزية ، ثم ليس فيها لا المنع من قتلهم بعد اعطائها ، ولا ايجاب قتلهم ، ولكن لما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ولا يقتل ذو عهد في عهده » وقال عليه السلام لمن كان يبعث من قواده : « فان هم أبوا فسلهم الجزية ، فان هم أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم » هذا نص كلامه عليه السلام لكل من يبعثه الى كتابي حربى حدثناه عبد الله بن يوسف عن أحمد بن فتح عن عبد الوهاب بن عيسى عن أحمد بن محمد عن أحمد بن علي عن مسلم قال : حدثنا ابو بكر بن أبي شيبة واسحق بن راهويه وعبد الله بن هاشم قال ابو بكر ثنا وكيع بن الجراح وقال اسحق ثنا يحيى بن آدم وقال عبد الله ثنا عبد الرحمن ابن مهدي كلهم قالوا ثنا سفيان الثوري عن علقمة بن مرند عن سليمان بن بريدة عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم

قال ابو محمد : فلما قال عليه السلام ذلك مبينا أن دماءهم وأموالهم وأذاهم بالظلم وسبي عيالهم وأطفالهم - : حرام باعطائهم الجزية ، بنص قوله عليه السلام : « كف عنهم » فالكف يقتضى كل هذا - وكثير ممن يحتج علينا بما ذكرنا قد نسوا أنفسهم ، فقالوا في نهيه عليه السلام عن بيع الزرع حتى يشتد : ان ذلك غير مبيح لبيعه بعد اشتداده ، لكن حتى يصنى من قبله وبداس قال ابو محمد : وبيع الزرع عندنا بعد اشتداده مباح ، وان لم يصف ولاديس ، لقوله تعالى : (وأحل الله البيع) فلا يخرج من هذه الجملة الا ما جاء نص أو اجماع بتحريمه ، ولهذا الجملة أجزنا ببيع النخل بعد أن تزهى ، والغنم بعد أن يسود ، والتمر بعد أن يبدوا فيه الطيب ، وليس لان هذه النواهي توجب اباحة البيع بعد حلول الصفات المذكورة فيها ، وكذلك قلنا في قوله تعالى : (وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من

الفجر) : إنما حرم الأكل من حين يتبين طلوع الفجر بالامر المتقدم لهذا النسخ ، فإن الأمر قد كان ورد بتحريم الأكل والشرب والوطء مذيئاً للماء إلى غروب الشمس من غد ، ثم نسخ ذلك وأبيح لنا الوطء والأكل والشرب إلى حين يتبين طلوع الفجر الثاني ، فبقي ما بعده على الأصل المتقدم في التحريم ، وبنصوص وردت في ذكر تحريم كل ذلك بطلوع الفجر الثاني ، وبقوله تعالى : (ثم أتموا الصيام إلى الليل) ولو لم يكن ههنا إلا قوله تعالى : (حتى يتبين لكم الخيط الأبيض) ما كان فيه إيجاب الصيام ولا المنع منه ، وكذلك قوله عليه السلام : «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله» إنما حرم القتال بقوله عليه السلام : «فاذا قالوها عصوا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها» وهكذا سائر النصوص التي وردت على هذا الحسب وبالله تعالى التوفيق . وذكروا في ذلك قوله عليه السلام : «من باع نخلاً قد أبرت فثمرتها للبائع إلا أن يشترطها المبتاع» أو كما قال عليه السلام . قالوا : فدل ذلك على أن التي لم تؤثر بخلاف التي أبرت وانها للمبتاع

قال أبو محمد : وهذا لأحجة لهم فيه ، لانتها لم نقض من هذا الحديث أن الثمرة التي لم تؤثر للمبتاع ، لكن لما كانت التي لم تؤثر غائبة لم تظهر بعد ، كانت معدومة ، وكانت بعض ما في عمق النخلة المبيعة كانت داخلة في المبيع لانها بعضه

ثم نقول لهم : وبعد أن بينا بطلان ظنكم فنحن نريكم ان شاء الله تعالى تناقضكم في هذا المكان فنقول : إن كنتم أنما قضيت بأن المسكوت عنه بخلاف المذكور ، فما قولكم لمن قال لكم : بل ما المسكوت عنه ههنا إلا في حكم المذكور قياساً عليه ؟ فتكون الثمرة التي لم تؤثر للبائع أيضاً ، قياساً على التي أبرت ؟ وقد قال أبو حنيفة : لا فرق بين الأبار وعدمه ، فنسى قوله : لم يذكر عليه السلام الساعة إلا لانها بخلاف غير الساعة ، ولولا ذلك لما

كان في زكاة الساعة فائدة ، وجعل ههنا ذكره عليه السلام الابار لا لفائدة ،
وجعله كترك الابار ؛ فبان اضطراب هؤلاء القوم جملة . وبالله تعالى التوفيق
واحجج الطحاوى في اسقاط الزكاة مما أصيب في أرض الخراج بقول رسول
الله صلى الله عليه وسلم : « منعت العراق فقيزها ودرهمها » الحديث (١) قال :
فلو كان في أرض الخراج شيء غير الخراج لذكره عليه السلام
قال أبو محمد : فيقال للطحاوى : أرأيت إن قال لك قائل : إن قوله عليه
السلام : « فيما سمت السماء العشر » دليل على أن لاخراج على شيء من الارض ،
لانه لو كان فيها خراج لذكره في هذا الحديث ! فان قال : قد ذكر الخراج في
الحديث الذى قدمنا آتقا ، قيل له : وقد ذكر العشر ونصف العشر في الحديث
الذى ذكر آتقا .

فان قال قائل : ما تقولون في خطاب ورد من الله تعالى أو رسوله صلى
الله عليه وسلم معلقا بشرط ؟ قيل له . ينظر ، أتقدمت ذلك الخطاب جملة
حاضرة لما أباح ذلك الخطاب ، أو مبيحة لما حظر ، أم لم يتقدمه جملة بشيء
من ذلك ، لكن تقدمته جملة تعمه وتعم معه غيره موافقة لما في ذلك النص ؟
ولا بد من أحد هذه الوجوه ، لان الجملة التى نص عليها بقوله تعالى : (خلق
لكم ما فى الارض جميعا) مبيحة عامة لا يشذ عنها إلا ما نص عليه وفصل
بالتحريم ، فلا سبيل الى خروج شيء من النصوص عن هذه الجملة ، ولا بد
لكل نص ورد من أن يكون مذكورا فيه بعض ما فيها بموافقه أو يكون
مستثنى منها بتحريم ، فان وجدنا النص الوارد - وقد تقدمته جملة مخالفة
له - استثنيناه منها ، وتركنا سائر تلك الجملة على حالها ، ولم نحظر الا ما حظر
ذلك النص فقط ، ولم 'نبح' الا ما أباح فقط ، ولم نتمعه ، وان وجدناه موافقا

(١) رواه يحيى بن آدم في «كتاب الخراج» في رقم ٢٢٧ ورواه مسلم من طريق يحيى
ورواه أبو داود وابن الجارود ، وانظر ما كتبناه عليه في شرحنا على كتاب الخراج ليحيى .

الجملة تقدمته أبجنا ما أباح ذلك الخطاب ، وأبجنا أيضاً ما أباحت الجملة الشاملة له ولغيره معه ، أو حظرنا ما حظره ذلك الخطاب ، وحظرنا أيضاً ما حظرته الجملة الشاملة له ولغيره معه ، ولم نسقط من أجل ذلك الشرط شيئاً مما هو مذكور في الجملة الشاملة له ولغيره ، وهذا هو مفهوم الكلام في الطبائع في كل لغة من لغات بني آدم - عربهم وعجمهم - ولا يجوز غير ذلك ، وقد ذكرنا في باب الاخبار من كتابنا هذا بيان هذا العمل ، ونظرناه بمسائل جمة ، ولكن لا بد لنا أيضاً هنا من تشخيص شيء من ذلك ليتم البيان بحول الله وقوته ، فليس كل أحد يسهل عليه تمثيل مسائل تقتضيها الجملة التي ذكرنا وبالله تعالى التوفيق *

وايس قولنا آتفا : « تقدمته جملة » بمعنى تقدم وقت النزول ، فليس لذلك عندنا معنى الا في النسخ وحده ، والا فالقرآن والحديث كله عندنا ككلمة واحدة ، وكأنه نزل معا ، لوجوب طاعة جميع ذلك علينا ، وانما نعني بقولنا « تقدمته » أي عمت ذلك الخطاب وغيره معه ، ولكن لما كنا نجعل تلك الجملة مقدمة يستثنى منها ذلك النص أو نضيفه اليها على معنى البيان لها ... سميها ورودها من أجل ما ذكرنا تقدما ،

قال أبو محمد : فما ذكرنا قوله تعالى : (فلم تجدوا ماء فتيمموا) فالجملة المتقدمة لهذا الشرط هي أمره تعالى باستعمال الماء فرضا على كل حال لمن أراد الصلاة الواجبة أو التطوع ، فان يتم مع وجود الماء والصحة ولم يستعمل الماء كان حاصيا ، لانه لم يأت بما أمر به ، ولانه لم يستعمل ما أمر باستعماله في غسل أعضائه المذكورة في آية الوضوء والغسل ، فان تيمم مع وجود الماء والصحة واستعمل الماء ايضا ، كان متكفلا لما لم يؤمر به ، والمتكلف لذلك إن سلم من الانتم لم يسلم من الفضول وسوء الاختيار وقد أمر الله تعالى نبيه صلى الله عليه وسلم أن يقول : (وما أنا من المتكافين) فان اعتقد وجوب

التييم مع استعمال الماء في حال الصحة ووجوده الماء كان طاصيا كافرا ،
لاعتقاده مالاخلاف أنه لم يؤمر به ، وزيادته في الدين وتعمديه حدود الله
تعالى ، فلما بطلت هذه الوجوه كلها لم يبق الا استعمال التييم عند عدم
الماء المقدور عليه في السفر وعند المرض ،

وهكذا القول في قوله تعالى : (ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح
المحصنات المؤمنات فما ملكت ايمانكم من فتياتكم المؤمنات) الى منتهى
قوله : (لمن خشى العنت منكم وان تصبروا خير لكم)

قال أبو محمد : فنظرنا هل نجد جملة متقدمة لاباحة نكاح الفتيات
المؤمنات بالزواج ، فوجدنا قبلها متصلا بها ذكر ما حرم الله تعالى من النساء
من قوله تعالى : (حرمت عليكم أمهاتكم) الى منتهى قوله : (والمحصنات من
النساء) خرم تعالى بهذا النص كل محصنة ، والاحصان يقع على معان . منها
العفة ، ومنها الزوجية ، ومنها الحرية ، فلم يجوز لنا ايقاع لفظة « المحصنات »
على بعض ما يقع تحتها دون بعض ، بالبراهين التي ذكرنا في باب العموم ، خرم
بقوله تعالى : (والمحصنات من النساء) كل عفيفة من أمة أو حرة ، وكل
حرة ، وكل ذات زوج ، وقد حرم الزواني من الاماء والحرائر بقوله تعالى :
(والزانية لا ينكحها الا زان أو مشرك وحرم ذلك على المؤمنين) خرم
كل امرأة في الارض بهذين النصين الا ما استثنى من ذلك بنص أو اجماع ، ثم قال
تعالى متصلا بالتحريم المذكور غيره مؤخر لبيان مراده تعالى : (الا ما ملكت
ايمانكم) فاباح تعالى ما شاء مما ملكت ايماننا ، وليس في هذا اباحة الزواج ،
ثم زادنا تعالى بيانا متصلا فقال : (وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا باموالكم
محصنين غير مسافحين) فاستثنى تعالى الزواج أيضا بالاباحة المذكورة

والعمل في هذا يكثر ، الا ان اختصار القول والغاية في ذلك قول الله
تعالى : (خلق لكم ما في الارض جميعا) فهذه آية لو تركنا وظاهرها ، لكان

كل ما خلق الله تعالى في الارض حلالا لنا ، لكن قد حرم الله تعالى أشياء مما في الارض ، فكانت مستثناة من جملة التحليل ، فمن ذلك قوله تعالى : (قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم) (وقل للمؤمنات يفضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن) مع الآية التي تلونا آتفا من قوله تعالى في آية التحريم : (والمحصنات من النساء) فلو تركنا وهذين النصين لحرم النساء كلهن ، وكن مستثنيات من جملة التحليل ، ثم قال تعالى : (والذين هم لفروجهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون) فاستثنى الله عز وجل - من جملة النساء المحرمات - الأزواج وملك اليمين ، فلو تركنا وهذه الآية لحلت كل امرأة بالأزواج خاصة ، وملك اليمين فقط ، لا بالزنا ، من أم أو ابنة أو حريمة ، لان المتزوجات والمملوكات بعض النساء ، وكانت هذه الآية موافقة لقوله تعالى : (فانكحوا ما طاب لكم من النساء) ولقوله تعالى : (وأنكحوا الايامى منكم والصالحين من عبادكم وامائكم) لا فرق بين شئ من هذه الآيات ، ثم قال تعالى : (حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم) الآية الى منتهى قوله : (وأن تجمعوا بين الاختين) وقال تعالى : (ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء الا ما قد سلف) وقال تعالى : (ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن) وقال تعالى : (ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا) * وحرم النبي صلى الله عليه وسلم الجمع بين المرأة وعمتها ، وبين المرأة وخالتها ، وحرم بالرضاعة ما يحرم من النسب ، وحرم النص فعل قوم لوط ، ونكاح الزواني ، ونكاح الزناة للمسلمات ، وحرم بالاجماع والنص بقوله تعالى : (فانكحوا ما طاب لكم من النساء) الى قوله : (فان خفتن ألا تعبدوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم) : وطه البهائم والمشركة ، وبديل النص أيضا ، فكان كل ما ذكرنا مستثنى مما أبيح من النساء بالأزواج وملك اليمين ،

لان ما فى هذه النصوص أقل مما ذكر فى آية اباحة الأزواج وملك اليمين .
وقال تعالى : (اليوم أحل لكم الطيبات) الآية الى قوله عز وجل :
(والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم اذا آتيتموهن أجورهن)
فاستثنى تعالى الكتابيات بالنكاح خاصة ، وهذا يقع على الاماء منهن والحرائر
وبقيت الامة الكتابية حراما وطؤها بملك اليمين خاصة ، بقوله تعالى : (ولا تنكحوا
المشركات حتى يؤمن) ولم يأت فى شئ من النصوص ما يبيحها . ثم نظرنا فى
قوله تعالى : (ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فما
ملكتم أيمانكم من فتياتكم المؤمنات) فوجدناه تعالى انما ذكر فى هذه
الآية اباحة نكاح الامة المؤمنة لمن لم يجد طولا وخشى العنت ، وبقي حكم
واجد الطول الذى لا يخاف العنت ، فلم نجد تعالى ذكر فى هذه الآية اباحة
ولا تحريما عليه ، فرجعنا الى سائر الآي ، فوجدناه تعالى قد أباح نكاح الاماء
المؤمنات لكل مسلم ، ولم يخص فقيرا من غنى ، ولا من عنده حرة ممن ليست
عنده حرة ، بقوله تعالى : (وأنكحوا الايامى منكم والصالحين من عبادكم
وامائكم) فكان للعبد مباحا أن ينكح حرة وأمة ، وللحر أيضا كذلك
ولافرق ، وكذلك الامة الكتابية نكاحها للمسلم حلال بقوله تعالى :
(والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم اذا آتيتموهن أجورهن)
وهذا قول عثمان البتى وغيره *

والمعجب من الحنفيين فى منعهن الزكاة عن غير السائمة بذكره عليه السلام
« السائمة » فى حديث أنس ، واباحتهم ههنا نكاح الامة المسلمة لمن وجد
طولا لحرة مسلمة فهلا سألوا انفسهم عن الفائدة فى ذكره تعالى : (فمن لم يستطع
منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات) كما سألوا هناك عن الفائدة فى
ذكر السائمة ؟ ولكن هكذا يكون من اتبع رأيه وقياسه وهواه المضل
والمعجب من المالكيين فى عكسهم ذلك فقالوا : ليس فى قوله عليه السلام

« في الساعة » ماوجب أن يسقط الزكاة عن غير الساعة ، وقالوا ههنا: ذكره تعالى طادم الطول والامة المؤمنة موجب (١) لتحريم الامة الكتابية ، ثم في الوقت أباحوا الامة المؤمنة لواجد الطول .

قال أبو محمد : فكلا الفريقين تناقض كما ترى ، وحرّم بعضهم نكاح الامة المؤمنة على واحد الطول بحجة كتابية وليس هذا في نص الآية أصلا ، وانما منع من منع من ذلك قياسا للكتابية على المسئلة ، وقد أ كذب الله تعالى هذا القياس الفاسد بقوله : (أفجعل المسلمين كالمجرمين ما لكم كيف تحكمون) ، فلو كان القياس حقا لكان ههنا باطلا ، واذا قاسوا واحد الطول للجرة الكتابية على واحد الطول للجرة المسئلة ولم ينص تعالى إلا على واحد الطول للجرة المسئلة فقط - : فهلا فعلوا مثل ذلك ، فقاسوا اباحة الامة الكتابية بالنكاح لعدم الطول لجرة وخائف العنت على اباحة الامة المؤمنة لخائف العنت وطادم الطول كما فعلوا في التي ذكرنا قبل ؟!

قال أبو محمد : وهذا مما تركوا فيه القول بدليل الخطاب ، لانه كان يلزمهم على أصلهم أن يقولوا : إن ذكره تعالى : « المحصنات المؤمنات » دليل على أن الكافرات بخلافهن ، ولكن أكثرهم لم يفعلوا ذلك فنقضوا أصلهم في دليل الخطاب

ونحن وان وافقنا أبا حنيفة في بعض قوله ههنا ، فلسنا ننكر اتفاقنا مع خصوصنا في المسائل ، وقد يجتمع المصيب والمخطئ في طريقهما الذي يطلبانه : أحدهما بالجدو البحث والعلم بيقين ما يطلب ، والثاني بالجدو والبحث والاتفاق ، وغير منكر أن يخرجهم الرؤف الرحيم تعالى الى الغرض المطلوب ، وان تعسفوا الطريق نحوه ، ولكنهم مع ذلك تحكموا بلا دليل أصلا فقالوا : من كانت عنده حرة خرام عليه نكاح أمة ، وهذا قول ليس في النص ما يوجبه أصلا ،

(١) في الاصل « فوجب » وهو خطأ ظاهر

وقولنا في هذا هو قول عثمان البتي وغيره

وقد روى عن مالك اجازة نكاح الامة على الحرة اذا رضيت بذلك الحرة ، وأجاز أبو حنيفة وأصحابه نكاح الامة المسلمة والكتابية لو اجد طول الحرة مسلمة ، وان لم يخش العنت اذا لم تكن عنده حرة ، فيؤخذ من قول كل واحد ما أصاب فيه . فبان بما ذكرنا تحليل الله تعالى حرائر أهل الكتاب واماءهم في الزواج ، وبقي ماملكت منهن على التحريم لبراهين ذكرناها في باب الاخبار من كتابنا هذا

ويقال لهم : إنكم منعم من نكاح الامة الكتابية، وقلتم : ليست كالامة المسلمة فنقيسها عليها ، وقد تناقضتم فأبجتم نكاح الحرة الكتابية لو اجد طول الحرة مسلمة وان لم يخف عنتا ، وحرمت عليه نكاح الامة المسلمة حتى إن بعضهم قال : إن من وجد طولاً لحرة كتابية لم يحل له نكاح الامة المسلمة ، وحتى ان بعضهم لم يقتل الحر الكتابي بالعبد المسلم ، ولا خلاف بين مسلمين أن الامة المسلمة خير عند الله عز وجل وعند كل مسلم من كل حرة كتابية كانت في الدنيا أو تكون الى يوم البعث .

فان قالوا: فأى معنى أو أى فائدة في قصد الله تعالى بالذكر في الاية المذكورة آتفا مادم الطول وخائف العنت والمحضنة المؤمنة والامة المؤمنة اذا كان واجد الطول وآمن العنت والامة الذمية والمحضنة والكافرة سواء في كل ذلك ؟

قال أبو محمد : فيقال لهم وبالله تعالى التوفيق : هذا سؤال إلحاد ، وقد ذكر الله تعالى في بعض الآيات التي تلونا بعض ما ذكره في غيرهن ؟ فلم يكن ذلك متعارضا ، وقد قال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله) وليس تخصيصه الدين آمنوا بالذكر ههنا موجبا أن طاعة الله عز وجل لا تلزم الذين كفروا ، بل هي لازمة للكفار كلزومها للمؤمنين ولا فرق ، وقد ذكرنا

طرفاً من هذا في باب الاخبار وفي باب العموم من كتابنا هذا .
قال أبو محمد : وكذلك قوله تعالى : (فان خفتم أن لا تعدلوا فواحدة
أو ما ملكت أيمانكم) وهم كلهم قد وافقونا على أن كل من لم يخف أيضاً أن
لا يعدل فباح له الاقتصار على واحدة وعلى ما ملكت يمينه ، فتركوا ههنا
مذهبهم في دليل الخطاب ، وكان يلزمهم أن لا يبيحوا الواحدة فقط الا لمن
خاف أن لا يعدل

فان قالوا : إن ذلك إجماع ، قيل لهم : قد أقررتم أن الاجماع قد صح
باسقاط قولكم في دليل الخطاب .

ويقال لهم : سلوا أنفسكم ههنا فقولوا : أى فائدة وأى معنى لقصد
الله تعالى بالذكر من خاف أن لا يعدل ؟ كما قلتم لنا : أى فائدة وأى معنى
لقصد الله تعالى بالذكر من خاف العنت وعدم الطول ؟ وهذا ما لا انفكاك
منه أو الحمد لله رب العالمين .

فان قالوا : فهلا قلتم مثل هذا في قوله تعالى : (فمن لم يجد فصيام ثلاثة
أيام) وقوله تعالى أيضاً : (فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج) وقوله تعالى :
(فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين) فتوجبوا اباحة الصيام لمن وجد الرقبة
والهدى ؟ قلنا : لا سواء ، والاصل انه لا يلزمنا صيام فرض أصلاً إلا ما
أوجبه نص ، كما أن الاصل اباحة نكاح الاماء بقوله تعالى : (والمحصنات
من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم) وقوله تعالى : (وأنكحوا الايما منكم
والصالحين من عبادكم وامائكم) فلم نوجب الصوم فرضاً الا حيث أوجبه
النص ، واحللنا النكاح في كلتي الآيتين (١) لانهما معا نص واجبة طاعته ،

(١) كذا في الاصل « كلتي » بالياء ، وقد رأيت بادئ ذي بدء أنه لحن ، ثم وجدت المؤلف
استعملها كذلك مراراً في الاحكام والمحلى ، فظلمت انه اختار لغة اعراب « كلا وكلتا » اعراب
المتنبي اذا أضيفتا للظاهر ، وهى لغة بعض العرب ، وعزاها القراء الى كنانة . انظر معجم الهوامع
للسيوطي (ج ١ ص ٤١)

وأيضاً فإن حكم واجد الرقبة في كفارة الوطء ، وواجد النسك من الهدى في التمتع ، وواجد الغنى في الاطعام والكسوة ، والرقبة في كفارة اليمين :- منصوص على لزوم كل ذلك لهم ؛ فلو صام كان طاصياً لله عز وجل ، تاركاً لما نص على وجوبه عليه ، وليس كذلك واجد الطول وآمن العنت ، لانه لانص على منعه من نكاح الاماء أصلاً ، لافي نص ولا في اجماع ، فبين الأمرين أعظم الفرق وقد ذهب بعضهم - وهو أبو يوسف - الى المنع من صلاة الخوف على ما جاءت به الروايات ، لقوله تعالى : (واذا كنت فيهم فأقم لهم الصلاة) قال : فدل ذلك على أنه عليه السلام اذا لم يكن فينا لم نصل كذلك قال أبو محمد : فأول ما يدخل عليه أنه يلزمه أن لا يأخذ الأئمة زكاة من أحد ، لان الله تعالى قال : (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم) فانما خوطب بذلك النبي صلى الله عليه وسلم كما خوطب بتعليمه كيفية صلاة الخوف ولا فرق ، فقد ظهر تناقضه ، وأيضاً فان قول النبي صلى الله عليه وسلم : « صلوا كما رأيتموني أصلي » ملزم لنا أن نصل صلاة الخوف وغير صلاة الخوف كما رأى عليه السلام يصليهما ، وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « أرضوا مصدقيكم » وقوله عليه السلام في كتابه في الزكاة : « فن سئله من المسلمين على وجهها فليعطها ومن سئل فوقها فلا يعط » - : موجب لاختذ الأئمة الزكاة بارسال المصدقين . وبالله تعالى التوفيق

﴿ فصل من هذا الباب ﴾

قال أبو محمد : كل لفظ ورد بنى ثم استثنى منه بلفظة « إلا » أو لفظة « حتى » فهو غير جار إلا بما علق به ، مثل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تقبل صلاة من أحدث حتى يتوضأ » ومثل « لا صلاة إلا بأمر القرآن » و« لا قطع الا في ربيع دينار فصاعداً » وهذا هو المفهوم من الخطاب بالضرورة ،

لانه نفي قبول الصلاة الى أن يتوضأ ، ووجب قبولها بعد الوضوء بالآية
التي فيها : (إذا قم الى الصلاة) وبالحديث : « من توضأ كما أمر » ونفي
الصلاة إلا بأم القرآن وأقبتها بأم القرآن ، لانه لا بد لكل مصل من أن يقرأ
أم القرآن أو لا يقرأها ، ولا سبيل الى وجه ثالث أصلاً بوجه من الوجوه ،
والصلاة فرض فلما لم يكن بد من الصلاة ولم يكن فيها بد من قراءة أم القرآن
أو ترك قراءتها ، وكان من لم يقرأها ليس مصلياً ، فنقرأها فهو مصل بلا شك ،
وفرض على كل مسلم بالغ أن يصلي كما أمر ، ففرض عليه أن يقرأ أم القرآن .
وهذا برهان ضروري قاطع . وكذلك نفي عليه السلام القطع جملة ، ثم أوجبه
مستثنى في ربع دينار فصاعداً . الا أن هذا لو لم يتقدم فيه نص أو إجماع لما
قطعنا الا في الذهب فقط . ولكن لما قال تعالى : (والسارق والسارقة
فاقطعوا أيديهما) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لمن الله السارق
يسرق البيضة فتقطع يده ، ويسرق الحبل فتقطع يده » وأجمعت الامة على
ان حديث ربع الدينار لم يقصد به عليه السلام ابطال القطع في غير الذهب :-
وجب علينا أن نستعمل الآية على عمومها ، فلا يخرج منها الاسارق أقل
من ربع دينار ذهب فقط ، فنسرق أقل من ربع دينار ذهب فلا قطع
عليه ، ومن سرق من غير الذهب شيئاً - قل أو أكثر أي شيء - كان ماله قيمة
وان قلت - فعليه القطع بالآية والحديث الذي فيه « لمن الله السارق »
قال أبو محمد : ومن أبي هذا فانما يلجأ أن يقول : المراد بقوله عليه السلام
في ذكره ربع الدينار إنما عنى القيمة

قال أبو محمد : وهذه دعوى لا دليل عليها ، وإن من ظن النبي صلى الله
عليه وسلم سها عما تنبه له هذا المتعقب فقد عظم غلظه (وما كان ربك نسيا)
وليت شعري أي شيء كان المانع لرسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقول :
لا قطع إلا في قيمة ربع دينار فصاعداً ، فيكشف عنا الاشكال ، وقد أمره

ربه تعالى بالبيان ! والذي نسبوه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من أنه أراد القيمة ولم يبينها فانما هو تلبيس لا بيان ، وقد أأاذه الله تعالى من ذلك * والحديث الذي فيه ذكر القيمة ليس فيه بيان أن القطع من أجل القيمة ، فليس لاحد أن يقول : ان التقويم كان من أجل القطع :- إلا كان لآخر أن يقول : بل لتضمين السارق ماجنى في ذلك

قال أبو محمد : ثم لم يقنعوا إلا بأن نسبوا الى الذي وصفه ربه تعالى بأنه رؤف بنا رحيم وأنه عزيز عليه ما عنتنا :- أنه زادنا تلبيسا بقوله عليه السلام : « لمن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده » أنه إنما عنى بيضة الحديد التي يقاتل بها ، وأنه عليه السلام عنى حبلا مزينا يساوى ربع دينار ، هذا مع أنها دماوى باردة ، حارية عن الادلة ، فهي أيضا فاسدة ، لانه عليه السلام لم يرد بهذا عذر السارق ، وكيف يريد عذره وهو يلغنه !! وانما أراد عليه السلام شدة مهانة السارق وردالته ، وأنه يبيع يده فيما لاخطب له من بيضة أوحبل ، وهذا الذي لا يعقل سواء *

ولهم من مثل هذا - ما ينسبونه الى مراد الله تعالى ومراد رسوله صلى الله عليه وسلم - غثايت (١) حجة يوقرون انفسهم عن مثلها ، فن ذلك ما ينسبون الى الآية التي في الوصية في السفر أن قول الله تعالى : (وآخران من غيركم) أى من غير قبيلتكم ، وهذا من الهجنة بحيث لا يجوز أن ينسب الى من له أدنى معرفة باللغة ومجارى الكلام ، فكيف بخالق الكلام والبيان ؛ لاله الا هو * ومن ذلك قول بعض المالكيين في قوله عليه السلام للذى خطب المرأة وهو لاشئ ممه : « التمس ولو خاتما من حديد » فقال هذا القائل : انما كلفه عليه السلام خاتما مزينا مليحا يساوى ربع دينار ، هذا وهم يسمعون حكاية كلام الرجل أنه لا يملك إلا ازاره فقط ، وأنه لا يقدر على حيلة ، فيقول له عليه

(١) الف الف الردى من كل شئ ، والكلام الف الف الذى لا معنى له

السلام : « ولو خاتمنا من حديد ، أفسوخ في عقل من له مسكة أن يظن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يكلف من هذه صفة خاتما بديما يساوى ربع مثقال ١١٩ وهذا مع ما فيه من الافتراء على رسول الله صلى الله عليه وسلم والكذب عليه - : فقول مفضوح ظاهر العوار ، لانه لم يكن بلغ من غلاء الحديد بالمدينة - ومنه مساحيهم ومناجلهم لعمل النخل ، ودروهم للقتال - أن يساوى خاتم منه قريبا من وزنه من الذهب ولو نطقت بهذا مخدرة غريرة (١) لاضحكت بقولها . وبالله عز وجل نستعين •

قال أبو محمد : وقد اعترض بعض الحنفيين على قوله عليه السلام : « لا قطع إلا في ربع دينار فصاعداً » فقال : هذا اللفظ لا يوجب قطعا في الربع دينار قال أبو محمد : وهذه قحة ظاهرة ، ومجاهرة لا يرضاها لنفسه من في وجهه حياء ، وهو بمنزلة من قال (حرمت عليكم الميتة) : ان هذا اللفظ لا يوجب نهيا ولا منعا ، ومن قال في مثل هذا : ان هذا الخطاب لا يوجب القطع في ربع دينار ، وان « لا صلاة الا بقرة أم القرآن » ان لا يوجب القراءة ثم قال في الاوامر : انها غير لازمة وانها على الندب ، ثم قال في الالفاظ : انها على الخصوص ، ثم قال في الكلام : انه ليس على ظاهره ، ثم ترك النص فلم يحكم به ، ثم أتى الى أشياء لم تنص لخرمها وأحلها برأيه ، فاعلم أحدا - ولا الحلاج ولا الغالية من الروافض - : أشد كيدا للاسلام منه ! وأما الجاهل فهو معذور ، وأما من قامت عليه الحجة فتأدى فهو فاسق بلا شك . وسيرد فيعلم (٢) . وما توفيقنا الا بالله •

فان قال قائل : ان هذا مثل قوله عليه السلام : « لا إيمان لمن لا أمانة له »

(١) الغريرة هي الشابة الحديثة السن التي لم تجرب الامور ولم تكن تعلم ما يعلم النساء من الحب (٢) يعني أنه سيرد يوم الحساب الى ما قدم . ويعرض على ربه الحكم العدل فيعلم طاقته •

قيل له وبالله تعالى التوفيق : هذا على ظاهره ، ونعم لا إيمان أصلاً لمن لا أمانة له ، ولا يجوز أن نخصّ بذلك أمانة دون أمانة ، والاسلام هو الأمانة التي عرضها الله تعالى على السماوات والأرض وقبول الشرائع ، فمن عدم هذه الأمانة التي هي بمض الامانات فلا إيمان له ، ومن قيل فيه « لأمانة له » فهو محمول على كل أمانة ، لا على بعضها دون بعض * .

وأما قوله عليه السلام : « لا يؤمن من لا يأمن جاره بوائقه » فكذلك نقول : إن العمل المذموم منه ليس إيماناً ، لأن الإيمان هو جميع الطاعات ، والمعصية إذا فعلها فليس فعله إيماناً ، فإذا لم يفعل الإيمان فلم يؤمن ، يعني في تركه ذلك العمل خاصة ، وإن كان مؤمناً بفعله للطاعات في سائر أفعاله ، وقد بينا هذا في كتاب « الفصل » ، والإيمان هو الطاعات كلها ، وليس التوحيد وحده إيماناً فقط ، فمعنى : « لا إيمان له » أى لا طاعة ، وكذلك إذا عصى فلم يطع ، وإذا لم يطع فلم يؤمن ، وليس يلزمنا أنه إذا لم يؤمن في بعض أحواله أنه كفر ، ولا أنه لا يؤمن في سائرهما ، لكن إذا لم يطع فلم يؤمن في الشيء الذى عصى به ، وآمن فيما أطاع فيه * .

فإن قال : إنه يلزمكم بهذا أن تقولوا : انه مؤمن لامؤمن ، قلنا : نعم ، هو مؤمن بما آمن به ، غير مؤمن فيما لم يؤمن به (١) وهذا شيء يعلم ضرورة ، ولم تقل إنه مؤمن لامؤمن على الإطلاق ، وهكذا يلزم خصومنا في معنى ومحسن ، ولا فرق

فإن قلتم : من أحسن في جهة وأساء في أخرى ، فهو مسمى حاص فيما أساء فيه ، ومحسن طائع فيما أحسن فيه ، أفترى يلزمكم من هذا أن تقولوا : هو حاص طائع ومحسن مسمى على الإطلاق ؟ ونحن لا نأبى هذا إذا كان من وجهين مختلفين ، ولا نعيب (٢) به أحداً

(١) في الاندلسية « فيما لم يؤمن فيه » (٢) في المصرية « نعت » وهو خطأ ظاهر

وأما من قال : « لا صلاة لمن لم يقرأ » و « لا صيام لمن لم يبيت من الليل » : إنما معناه لا صلاة كاملة ، فهذه دعوى لا دليل عليها ، وأيضاً فلو صح قولهم : لكان عليهم لا لهم ، لأن الصلاة اذا لم تكن كاملة فهي بعض صلاة ، وبعض الصلاة لا تقبل اذا لم تتم ، كما أن صيام بعض يوم لا يقبل حتى يتم اليوم ، فإن قال : إنما معناه أنها صلاة كاملة ، إلا ان غيرها أكل منها ، فهذا تمويه ، لأن الصلاة اذا تمت بجميع فرائضها فليس غيرها أكل منها في أنها صلاة ، ولكن زادت قراءته وتطويله الذي لو تركه لم يضر ، ولا سميت صلاته دون ذلك ناقصة ، وقد أمر تعالى باتمام الصيام وإقامة الصلاة ، فمن لم يقمها ولا أتم صيامه فلم يصل ولا صام ، لأنه لم يأت بما أمر به ، وإنما فعل غير ما أمر به ، والناقص غير التام ، وقد قال عليه السلام : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو ردة » وليس هذا مما يكتفى به في إقامة الصلاة واتمام الصيام فقط ، لكن كل ما جاءت به الشريعة زائداً أبداً ضم الى هذا *

ومن العجب العجيب أن قوماً لم يبطلوا الصلاة بما أبطلها به عليه السلام - من عدم القراءة لأتم القرآن ، ومن ترك إقامة الاعضاء في الركوع والسجود ، ومن فساد الصفوف - : وأبطلوها بما لم يبطلها به الله تعالى ولا رسوله عليه السلام - من وقوف الامام في موضع أرفع من المأمومين ، ومن اختلاف نية الامام والمأموم - : ثم فعلوا مثل ذلك في الصيام ، فلم يبطلوه بما أبطله به الله تعالى - من عدم النية في كل ليلة ، ومن الغيبة والكذب - : ثم أبطلوه بما لم يبطله به الله تعالى - من الأكل ناسياً ، ومن الخففة ، ومن الكحل بالعقاقير - : فقلبوا الديانة كما ترى ، وحرّموا الحلال ، وأحلوا الحرام !! وبالله تعالى نعوذ من الخذلان ، وإياه نسأل التوفيق . لا إله إلا هو *

قال أبو محمد : وكذلك نقول في حديث أبي ذر رضي الله عنه فيما يقطع

الصلاة ، فذكر الكلب الاسود وانه سأل النبي صلى الله عليه وسلم : ما بال الاسود من الاحمر من الاصفر من الالبيض ؟ فقال عليه السلام : « الكلب الاسود شيطان » فليس في هذا الحديث أن سائر الكلاب لا تقطع الصلاة ولا أنها تقطعها ، (١) فلما ورد حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم : « تقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب » كان هذا عموماً لكل كلب ، وهو قول أنس وابن عباس وغيرهما ، ومن أنكر هذا علينا من الشافعيين والمالكيين فليتنفكروا في قولهم في قول النبي صلى الله عليه وسلم : « من تولى رجلاً بغير إذن مواله » فيلزمهم أن يبيحوا له تولى غير مواله باذنهم ، وهذا قول عطاء وغيره وهم يأبون ذلك . ومثل هذا من تناقضهم كثير

﴿ فصل ﴾

قال أبو محمد : والمفهوم من الخطاب هو ان التأكيـد اذا ورد فانه رفع للشغب وحسم لظن من ظن أن الكلام ليس على عمومه ، وقد ضل قوم في قوله تعالى : (فسجد الملائكة كلهم أجمعون) فقالوا : إن حملة العرش ومن خاب عن ذلك المشهد لم يسجد

قال أبو محمد : ويكفي من ابطال هذا الجنون قوله تعالى : (ما أشهدتهم خلق السماوات والارض ولا خلق أنفسهم) فليت شمري ، من أين استحلوا أن يقولوا : إن أحداً من الملائكة لم يسجد مع قوله تعالى : (كلهم أجمعون إلا ابليس) ! ومثل هذا من الاقدام ، يسمى الظن بمعتقد قائلة ، إذ ليس فيه إلا رد قول الله تعالى بالبهت

(١) كيف هذا وقد فهم أبوذر - بفطرته العربية وبمقتضى ما يفهم من السياق - أن قطع الصلاة إنما هو من الكلب الاسود فقط ، ولذلك سأل عن سبب التفرقة بينه وبين باقي الالوان ؟ وهذا واضح لا يجادل فيه الا مكابر .

وقد رام بعض الشافعيين أن يجعل قول الله تعالى : (من استطاع اليه سبيلاً) بعد قوله تعالى : (والله على الناس حج البيت) من استطاع اليه على معنى أن ذلك ليس بياناً للذين أؤموا الحج ، ولا على أنه موافق لقوله تعالى : (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) وقال : إن هذا خطاب فائدة أخرى ، موجب أن الاستطاعة هي غير القوة

قال أبو محمد : ولنا نأبى أن تكون الاستطاعة أيضاً شيئاً غير القوة للجسم ، لكننا نقول : إن الاستطاعة كل ما كان سبباً إلى تأدية الحج ، من زاد وراحلة أو قوة جسم ، ولا نقول كما قال المالكيون : إن الاستطاعة إنما هي قوة الجسم فقط ، وإن من عدمها وقدر على زاد وراحلة فهو غير مستطيع ، ولا كما قال الشافعيون : أن الاستطاعة إنما هي الزاد والراحلة فقط ، وإن قوة الجسم ليست استطاعة بل نقول : إن قوة الجسم دون الراحلة استطاعة ، وإن الزاد والراحلة وإن كان واجدهما مقعد الرجلين مبطل للدين أعمى - : أنه مستطيع بماله ، حملاً للآية على عمومها ، مع شهادة قول الله تعالى وحديث النبي صلى الله عليه وسلم لصحة قولنا ، يعني حديث الخثعمية ، وقوله تعالى : (يأتوك رجالاً وعلى كل ضامر)

قال أبو محمد : وقد ذكرنا فيما خلا أن النبي صلى الله عليه وسلم إذا سئل عن شيء فأجاب - : أن ذلك الجواب محمول على عموم لفظه ، لا على ما سئل عنه عليه السلام فقط ، لأنه عليه السلام إنما بعث معلماً ، فلا فرق بين ابتدائه بأمر وتعليم ، وبين جوابه عما سئل ، ونخبراً أيضاً عما لم يسئل عنه

فإن قال قائل : فاجعلوا قوله عليه السلام : « الخراج بالضمان » على عمومه ، فاجعلوا الخراج للغاصب بضمانه . قيل له وبالله تعالى التوفيق : الحديث في ذلك لا يقوم بمثله حجة ، لأنه عن مخلد بن خفاف وعن مسلم بن خالد الزنجي ، وكلاهما ليس قويا في الحديث ، وأيضاً فلو صح لمنع من حمله على الغاصب قوله

عليه السلام من الطرق المرضية : « ليس لعرق ظالم حق » حدثنا * عبد الله بن ربيع التميمي عن محمد بن اسحق عن ابن الاعرابي عن سليمان بن الاشعث حدثنا محمد بن المثني حدثنا عبد الوهاب - هو الثقفى - حدثنا أبو ب - هو السخيتاني - عن هشام بن عروة عن أبيه عن سميد بن زيد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (١)

قال أبو محمد : نخص هذا الحديث الظالمين من جملة الضامين ، فنفي الخراج للمشتري بحق . وايضا فقوله تعالى : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) مانع من أكل مال بغير حق جملة ، وبالله تعالى التوفيق *

وقد أمر عليه السلام بالبيان ؛ فلفظة كله - جوابا كان أو غير جواب - محمول على عمومه ، فان لم يعط الجوابُ عموما غير ما سئل عنه لم يحمل على ما سواه حيثئذ ، كما أفتى عليه السلام الواطئ في رمضان بالكفارة ، فوجب ان لا يحمل على غير الواطئ ، لانه ليس في لفظه عليه السلام ما يوجب مشاركة غير الواطئ للواطئ في ذلك ، وكذلك أمره عليه السلام لمن أساء الصلاة أو صلى خلف الصفوف منفردا بالاعادة :- أمر لمن فعل مثل ذلك الفعل ، وحكم في ذلك الفعل متى وجد ، وأمره عليه السلام بفعل المحرم أمر في كل ميت في حال إحرام ، وذكره عليه السلام أو ذكر ربه تعالى المسجد الحرام حكم في المسجد الحرام أنه لا يشركه فيه غيره ، لانه ليس ههنا مسجد حرام غيره وليس لكل لفظ الا مقتضاه ومفهومه فقط ، وكذلك قوله عليه السلام : « الأئمة من قريش » حكم في قريش لا يشاركهم فيه غيرهم ، ولا يقتصر به على بعضهم دون بعض ، الا من منع منه اجماع ، من امرأة أو مجنون أو من لم يبلغ ،

(١) هذا الحديث ورد من طرق كثيرة صحيحة ، وهو حديث « من أحيا أرضا ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق » وانظر ما قلناه فيه في شرحنا على الخراج ليعني بن آدم في رقم ٢٦٦ - ٢٧٩ و ٢٨٩

وكذلك حب الانصار فضل في جميع الانصار لا يعدوم الى غيرهم ، ولا يقتصر به على بعضهم دون بعض ، وكذلك ذو القربى وكذلك فضل أبي بكر ، لا يشركه فيه غيره ، وكذلك فضل علي ، لا يشركه فيه غيره ، لان الحكم على الاسماء ، فلكل اسم مسماه ، لا يمدى به الى غيره ، ولا يبدل منه غيره ، ولا يقتصر به على بعض مسماه دون بعض ، ولا في الاحوال دون بعض *

﴿ فصل ﴾

في ابطال دعواهم في دليل الخطاب

قال أبو محمد : قد أوعينا (١) - بحول خالقنا تعالى لا يحولنا - الكلام في كل ما شغبوا به ، وأبنا جل شكوكهم جملة ، ثم تأتي بالبراهين المبطله لدعواهم في ذلك ، ان شاء الله عز وجل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم .
يقال لهم : أرأيتم قول الله عز وجل : (ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي أحسن) أففيه اباحة أن يقرب مال من ليس يتيما بغير التي هي أحسن ؟ فان قالوا : لا ؛ ما فيه اباحة لذلك ، تركوا قولهم الفاسد ان ذكر السائمة دليل على ان غير السائمة بخلاف السائمة ، ولا فرق بين ذكره عليه السلام السائمة في موضع والنفم جملة في موضع آخر ، وبين قوله تعالى : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) في مكان ، ثم قال في آخر : (ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي أحسن) ، وكذلك لا فرق بين من قال : ان الحديث الذي فيه ذكر السائمة بيان للحديث الذي فيه ذكر النعم جملة ، وبين من قال : ان ذكر مال اليتيم في الآية بيان للاحوال المحرمة ، ويعلم ان المراد بها مال اليتيم خاصة .
ويقال لهم : أترون قوله تعالى : (ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا في كتاب الله يوم خلق السماوات والارض منها أربعة حرم ذلك الدين القيم

(١) في الاندلسية د أوعينا ، بالباء الموحدة

فلا تظلموا فيهن أنفسكم) مبيحا للظلم في سائر الاشهر غير الحرم ؟ أو ترون قوله تعالى : (الملك يومئذ لله) مانعا من أن يكون الملك في غير يومئذ لله ؟ وكذلك قوله تعالى : (ولا تكبروا أفتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا) أترأه مبيحا للبغاء ان لم يردن تحصنا ؟ وكذلك قوله تعالى : (ولكن لا تواعدوهن سرا) أترأه مبيحا لمواعدتهن في العدة جهرا ؟ وكذلك قوله تعالى : (لعن الذين كفروا من بني اسرائيل) أترأه مانعا من لعن من كفر من غير بني اسرائيل ؟ وكذلك قوله تعالى : (أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم) أترأه مانعا من أكل الثمار والحبوب وما ليس من صيد البحر ولا طعامه ؟ كما قال المالكيون : ان قوله تعالى : (لتربوها وزينة) مانع من أكل الخيل ، اذ لم يذكر الاكل ، واذا عارضوا بهذه الآية الحديث الذي فيه اباحة الخيل ، فهلا عارضوا بالآية التي ذكرنا اباحة كل ما اختلف فيه خرموه بها !!

ويقال لهم : أترون قوله عليه السلام : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله الا الله ، فاذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها » مسقطا لقتلهم إن جحدوا نبوة موسى وعيسى عليهما السلام ؟

ويقال لهم : لو كان قولكم حقا إن الشيء اذ علق بصفة ما دل على ان ما عداه بخلافه - : لكان قول القائل : مات زيد كذبا ، لانه كان يوجب على حكمهم أن غير زيد لم يمت ، وكذلك زيد كاتب ، (١) وكذلك محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، اذ كان ذلك يوجب ان لا يكون غيره رسول الله ، ويلزمهم ايضا - اذ قالوا بما ذكرنا - ان يبيحوا قتل الاولاد لغير الاملاق لان الله تعالى انما قال : (ولا تقتلوا اولادكم خشية إملاق) ويلزمهم في قوله تعالى : (ولا تشتروا بآياتي ثمنا قليلا) ان ذلك مبيح لان يشتري بها ثمن كثير. فلما تركوا مذهبهم في كل ما ذكرنا ، وكان قول القائل : مات زيد وزيد

(١) جلة « وكذلك زيد كاتب » سقطت من الاندلسية

كاتب ومحمد رسول الله صلى الله عليه وسلم ومسيئة كاذب: حقا ، ولم يكن في ذلك منع من أن غير زيد قد مات ، وأن غير زيد كتاب كثير ، وإن موسى وعيسى وإبراهيم رسل الله ، وأن الاسود العنسي والمغيرة الجلاح وبنانا كذابون :- بطل قول هؤلاء القوم : ان الخطاب اذا ورد بصفة ما وفي اسم ما أو في زمان ما ان ما عداه بخلافه .

ولا يقلظ علينا من سمع كلامنا هذا ، فيظن اننا اذا أنكرنا ، قولهم : ان غير المذكور بخلاف المذكور :- اننا نقول : ان غير المذكور موافق للمذكور ، بل كلا الامرين عندنا خطأ فاحش ، وبدعة عظيمة ، واقتراء بغير هدى ، ولكننا نقول : ان الخطاب لا يفهم منه إلا ما اقتضى لفظه فقط ، وان لكل قضية حكم اسمها فقط ، وما عداها فغير محكوم له ، لا بوقافها ولا بخلافها ، لكننا نطلب دليل ما عداها من نص وارد باسمه ، وحكم مسموع فيه ، أو من إجماع ، ولا بد من أحدهما . والله تعالى التوفيق

﴿ فصل ﴾

في عظيم تناقضهم (١) في هذا الباب

قال ابو محمد : وبالجمله فان مذهبهم في القياس ، ومذهبهم في دليل الخطاب ومذهبهم في الخصوص ، مذاهب يبطل بعضها بعضها ، ويهدم بعضها بعضها ، وذلك أنهم قالوا في القياس : اذا نص على حكم ما فنحن ندخل ما لم ينص عليه في حكم المنصوص عليه ، وتتبع السنة ما لا سنة فيه ، فاذا أوجب الربا في البر بالبر (٢) أوجبناه نحن في التبن بالتبن ، واذا وجبت الكفارة على العامد في الصيد أوجبناه نحن على المخطئ .

(١) في الاندلسية « تناقض لهم » (٢) في الاندلسية « أوجب الربا بالبر بالبر » وما هنا أصح

وقالوا في دليل الخطاب : اذا نص على حكم ما فنحن نخرج ما لم ينص عليه من حكم المنصوص عليه ، ولا نتبع السنة ما لاسنة فيه ، فقالت طوائف منهم : لانزكي غير السائمة ، لانه ذكرت السائمة في بعض الاحاديث ، وقالت طائفة منهم : لاننا كل الخيل ، لانه انما ذكر في الآية الركوب والريثة ، وقالت طوائف منهم : لانقضى بالمتعة الا التي طلقت ولم تمس ولا فرض لها لان هذه قد ذكرت بصفقتها في بعض الآيات

قال أبو محمد : وهذا ضد قولهم في القياس وابطاله

وقالوا في الخصوص : لانقضى لجميع ما اقتضاه النص ، لكن نخرج منه بعض ما يقع عليه لفظه . فقالوا في قوله تعالى : (ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت) : انما عني الذكور من الاولاد دون الاناث . وقالوا في قوله تعالى : (وأشهدوا ذوى عدل منكم) : انما عني من الاحرار لا من العبيد ، ومن الاباعد لا من الاخوة والاباء والابناء والازواج . وقالوا في قوله تعالى : (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) وفي قوله تعالى : (والجروح قصاص) : لا قصاص من جرح إلا من الموضحة فقط ، ولا قصاص من متلف ولا من لطم ولا من نتف شعر :

قال أبو محمد : وهذا مذهب يبطل قولهم في القياس وفي دليل الخطاب ممّا . ونحن نرى ان شاء الله تعالى تناقضهم في مذاهبهم هذه في مسألة واحدة روى المالكيون حديث القطع في ربع دينار ، فقالوا : لا يستباح فرج زوجة بأقل من ربع دينار ، قياسا على ما يقطع فيه يد السارق ، وذكر ربع الدينار في القطع موجب أن لا يكون الصداق أقل منه ، ثم قالوا : لا يقطع المستعير لانه ليس سارقا . وذكر الله تعالى السارق موجب أن لا يقطع من لبس سارقا . ثم قالوا : من سرق شيئا فأكله قبل أن يخرج به من حرزه - وان كان يساوى دنانير - فلاقطع عليه ، فخصوا بالقطع بعض السراق دون بعض ،

وكذلك فعل الخنفزيون سواء سواء؛ الا انهم قالوا : لا يقطع سارق لحم ولا مصحف ولا فاكهة ولا زرينيخ . وروى محمد بن المغيرة الخزومي عن مالك : ان الاناء بفسل من ولوغ الخنزير سبعا ، قياسا على الحديث الوارد في الكلب ، ثم قالوا : لا يفسل من لعاب الكلب ثوب ولا جسد ، لانه انما ذكر في الحديث الاناء ولم يذكر غيره . ثم روى ابن القاسم عنه انه قال : لا يهرق الاناء إلا ان يكون فيه ماء ، وأما غير الماء فلا يضره ولوغ الكلب .

واما الشافعيون فأتوا الى آية الظهار فقاسوا على الام الاخت ، وقالوا : ذكر الله تعالى الام دليل على أن الاخت مثلها ، ثم قالوا : ذكر الله تعالى المظاهر دليل على أن المرأة اذا ظهرت من زوجها بخلاف ذلك ، ثم قالوا : ومن ظاهر من أمتته فلا كفارة عليه ، نخصوا بعض النساء المذكورات في الآية بلا دليل ، كل ذلك ومثل هذا في أقوالهم كثير ، بل هو أكثر أقوالهم ، وماسلم منها من التناقض إلا الأقل ، وكلها يهدم بعضها بعضا ، ويدل هذا (١) دلالة قطع على أن أقوالهم من عند غير الله تعالى ، إذ ما كان من عند الله تعالى فلا اختلاف فيه ولا تعارض ، وبعضه يصدق بعضا .

﴿ فصل ﴾

من تناقضهم أيضا في هذا الباب

قال أبو محمد : نص الله تعالى على إيجاب الدية والكفارة في قتل المؤمن خطأ ، فأوجبها القياسون في قتل المؤمن للذمي خطأ ، ولا ذكر له في الآية أصلا . ثم اختلفوا : فطائفة أوجبت الكفارة في قتل العمد قياسا على قتل الخطأ ، وطائفة منعت من ذلك ، وكان تناقض هذه الطائفة أعظم ، لأنهم أوجبوا الكفارة على قاتل الصيد خطأ ، قياسا على قاتله عمدا ، ومنعوا من

(١) في الاصل « ويدل على هذا » وزيادة « على » ففسد المعنى أو تحرفه عن موضعه

الكفارة في قتل المؤمن عمداً ؛ ولم يقيسوه على قتله خطأ ، هذا وكلهم يسمع قول الله تعالى : (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » فوجب بهذين النصين أن لا يؤاخذ أحد بخطأ من فعله ، إلا ما جاء به النص من إيجاب الكفارة على المخطئ في قتل المؤمن ، وما أجمعت الأمة عليه من ضمان الخطأ في اتلاف الاموال ، وان الوضوء يفتقض بالاحداث الخارجة من المخرجين بالنسيان كالعمد فقط .

ومن تناقضهم أن قالت طوائف منهم في قول النبي صلى الله عليه وسلم : « من باع نخلا وفيها ثمر قد أبر فهو للبائع الا ان يشترط المبتاع » - فقال بعضهم : اذا ظهر - أبر أولم يؤثر - فهو للبائع ، وهذا قول أبي حنيفة ، وقد كثر تناقض أصحابه في دليل الخطاب جدا ،

وقالت طوائف منهم : واجب ان لا تكون الرقبة في الظهار إلا مؤمنة ، لان الرقبة التي ذكرت في كفارة القتل لا تكون الا مؤمنة ، فوجب أن تكون الرقبة المسكوت عن ذكر دينها في الظهار مثل الرقبة المذكور دينها في القتل ، ثم قال (١) بعض هذه الطائفة : لما ذكر عليه السلام القلتين في قوله : « اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثا » وجب ان يكون مادون القلتين بخلاف القلتين

قال ابو محمد : فهلا قالوا في الرقبة كذلك ، وأوجبوا أن يكون المسكوت عنها بخلاف المذكور دينها ، كما جعلوا المسكوت عنه فيما دون القلتين بخلاف المذكور من القلتين ؟ أو هلا جعلوا المسكوت عنه بمادون القلتين مثل القلتين ، كما جعلوا المسكوت عن دينها في الظهار مثل المذكور دينها في القتل ؟
وقالت طائفة اخرى منهم : لا يقول المأموم : « سمع الله لمن حمده » لان

(١) في الاصل « قالت » وهو لمن

ذلك لم يذكر في بعض الاحاديث ، ولا يقول الامام : « آمين » لانه لم يذكر ذلك في بعض الاحاديث ، وان كان قد ذكر في غيرها ، لكن يغلب المسكوت ههنا ، فلا نقول الا ما جاء في كلا الحديثين ذكره . ثم قالت : نأخذ الجزية من غير أهل الكتاب ، وان كان الله تعالى لم يأمر بأخذها إلا من أهل الكتاب ، وادعوا ذلك على عثمان رضى الله عنه .

قال أبو محمد : وهذا لا يصح عن عثمان أصلاً ، وأول من أخذ الجزية من غير أهل الكتاب ، فالقاسم بن محمد الثقفي قائد الفاسق الحجاج ، أخذها من عباد البد (١) من كفره أهل السند ، وأما عثمان رضى الله عنه فلم يتجاوز افريقية وأهلها نصارى ، ولا تجاوز في الشرق خراسان ، وفي الشمال أذربيجان وأهلها مجوس ،

ومن عجائبهم التي تغيظ كل ذى عقل ودين ، والتي كان يجب عليهم أن يراقبوا الله تعالى في القول بها ، أو يستحيوا من تقليد من أخطأ فيها :- إطباقهم على أن قول الله تعالى : (ومن يقتل مؤمناً متعمداً جزاؤه جهنم) فليس يدخل فيه القاتل خطأ ، وان القاتل خطأ بخلاف القاتل عمداً في ذلك ، ثم أجمع الحنفيون والشافعيون والمالكيون على أن قول الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمداً جزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هدياً) الى منتهى قوله تعالى : (ليذوق وبال امره عفا الله عما سلف ومن عاد فينتقم الله منه) :- فقالوا كلهم : ان القاتل الصيد وهو محرم خطأ داخل تحت هذا الحكم ، وهم يسمعون هذا الوعيد الشديد الذي لا يستحقه مخطئ باجماع الامة ! أف يكون في عكس الحقائق والتحكم في دين

(١) البد بضم الباء الموحدة وتشديد الدال المهملة : بيت فيه أصنام وتماوير ، وهو اعراب بيت بالفارسية ، وقال ابن دريد : البد الصنم نفسه الذي يعبد ، لا أصل له في اللغة ، فارسي معرب والجمع البددة - بفتح الباء والدالين ، قاله في اللسان

الله تعالى أعظم من هذا التلاعب في حكيم وردا بلفظ العمدة ، ففرقوا بينهما كما ترى ۱۱؟ وحسبنا الله ونعم الوكيل •

وقالوا : ذكر الله تعالى (الذين يظاهرون من نساءهم ما هن أمهاتهم) فقالوا : نقيس من يظاهر بحريمته أو بشئ محرم على الأم ، ونلحق المسكوت عنه بالذكور ، ثم قالوا : لا نقيس تظاهر المرأة من زوجها بتظاهره منها ، ولا نلحق المسكوت عنه بالذكور ، ثم قالوا : نوجب الكفارة على المرأة الموطوءة نهارا في رمضان قياسا على الرجل الواطئ في رمضان ، فيلحق المسكوت عنه بالذكور ، وقد قالوا كما ذكرنا : نلحق الرقبة المسكوت عنها في الظهار بالرقبة المذكور دينها في القتل ، ثم قالوا : لا نوجب في التمويض من الصيام في كفارة القتل إطعاما ، وإن كان قد عوض من الصيام بالأطعام في كفارة الظهار التي قسنا آتقا رقبته على رقبة القتل ، وقاس بعضهم التيمم على الوضوء : أن لا بد من بلوغ التيمم إلى المرفقين ، وأبوا أن يقيسوا مسح الرأس في التيمم على مسحه في الوضوء ، وقالوا : الحكم للمسكوت عنه بحكم المذكور ههنا ، ثم لم يقيسوا قوله تعالى في الرجمة : (وأشهدوا ذوى عدل منكم) على قوله تعالى في الدين : (فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان) فقالوا : هذا لانحكم فيه للمسكوت عنه بحكم المذكور ، وقالوا هنالك : نحكم للمسكوت عنه بحكم المذكور .

وأما الخنفزيون فحكموا في آيتي الشهادة للمسكوت عنه بحكم المذكور ، فقبلوا النساء في الرجمة والطلاق والنكاح ، وفي آية التيمم ، فأوجبوا إلى المرفقين ، ولم يحكموا في رقبة الظهار والقتل والكفارة للمسكوت عنه بحكم المذكور ، ولا حكموا لغير السائمة بحكم السائمة ، ففرقوا ههنا بين المسكوت عنه وبين المذكور ، فكل طائفة منهم تحكمت في دين الله بعقولها وتقليدها الماسد : بلا برهان .

وقد احتج بعضهم على حيث وافق هواه - بأن البدل حكمه حكم المبدل

منه ، فأعلمته بأن ذلك باطل بلغة العرب التي خوطبنا بها في القرآن والسنة ، وبحكم الشريعة ، أما اللغة فإن البدل على أربعة أضرب : بدل البعض من الكل ، وبدل البيان ، ، وبدل الغلط ، وبدل الصفة من الموصوف ، فليس في هذه الوجوه بدل يكون حكمه حكم المبدل منه إلا بدل البيان وحده ، كقولك : مررت بزيد رجل صالح ، على أن أحدهما نكرة والآخر معرفة ، وأما القرآن فقد أبدل الله تعالى من عتق رقبة الكفارة صيام ثلاثة أيام ، ومن عتق رقبة الظهار صيام شهرين متتابعين ، وأبدل من عتق رقبة الكفارة إطعام عشرة مساكين ومن هؤلاء المشقة صيام ثلاثة أيام ، وأبدل من صيام الشهرين إطعام ستين مسكيناً ، وأبدل تعالى من هدى المتمتع صيام عشرة أيام ، ومن هدى الأذى صيام ثلاثة أيام ، فبطل ما ادعوه

وقالت طائفة منهم في قوله عليه السلام : « من مس فرجه فليتوضأ » : لا ينقض الوضوء إلا من مسه بياطن يده دون ظاهرها ، فلم يحكموا في ذلك بكل ما يقع عليه اسم « مس »

ثم قالوا في ذلك بحديث لا يصح ، فيه : « من أفضى بيده الى فرجه فليتوضأ » (١)

قال أبو محمد : ولو صح لما كان مانعاً من إيجاب الوضوء في مسه بغير اليد لأنه إنما كان يكون في هذه الرواية التي احتجوا بها ذكر الافضاء باليد فقط ، وكان يكون في الحديث الآخر المس جملة ، كما لم يكن في قوله عليه السلام : « من مس فرجه فليتوضأ » ما يوجب اسقاط الوضوء من الريح والغائط ، بل كان مصافاً اليه ومجموعاً معه ،

ثم نقضوا هذا فقالوا في حديثين وردا : أحدهما : « اذا وقعت الحدود

(١) نقله ابن تيمية في المنتقى من حديث أبي هريرة ونسبه الى احمد ، وقال شارحه الشوكاني في نيل الاوطار : « رواه ابن جبان في صحيحه وقال : حديث صحيح سنده ، عدول نقلته وصححه الحاكم وابن عبد البر واخرجه البيهقي والطبراني في الصغير »

فلاشفعة » والاخر: « اذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلاشفعة » فاستعملوا كلا اللفظين ولم يجعلوا حديثا واحدا ، بل أوجبوا قطع الشفعة بتحديد الحدود وان لم تصرف الطرق ، وقالوا : نعم اذا حدث الحدود فلاشفعة ، واذا زيد في ذلك فصرفت الطرق فلاشفعة أيضا

قال أبو محمد : ولم يفعل ذلك الخنفزيون ههنا ، ولسكنهم قد نقضوه فيما ذكرنا آتفا من مس الفرج ، ونقضه بعضهم في حديثين روايا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في أحدهما : « أنه عليه السلام مسح بناصيته » وفي الآخر « أنه مسح على العمامة » فقالوا : هو حديث واحد ، ولا يجزئ المسح على العمامة دون الناصية

قال أبو محمد : وهذا خلاف ما فعلوا في الشفعة ، مع أن كون الحديث الذي فيه ذكر الناصية غير الحديث الذي فيه ذكر العمامة - : أبين من أن يحتاج فيه كلفة ، لان راوى الناصية المغيرة بن شعبة ، وراوى العمامة فقط بلال وعمر بن أمية الضمرى معا ، فمن ادعى أنهما حديث واحد فقد افتقرى وقفا ما ليس له به علم ، وذلك لا يحل ، وقد كان ينبغي لهم أن يحكموا للمسكوت عنه من المسح على الرأس المستور - بحكمهم على الرجلين المستورين كما حكموا بالمسح على الجرموقين قياسا على الخفين ، وكما قاسوا المسح على الجبائر في الذراعين على المسح على الخفين في الرجلين ، والجبائر لم يأت ذكرها في نص صحيح أصلا ، واذا جاز عندهم تعويض المسح عليها من غسل الذراعين فتعويض المسح على العمامة من مسح الرأس أولى ، لان هذا مسح عوض من مسح ، وذلك مسح عوض من غسل ، وكان قياس الرأس على الرجلين ، لانهما طرقا الجسد ، ولاهما جميعا يسقطان في التيمم - : أولى من قياس الذراعين بالجبائر على الرجلين ، ولكن القوم ليسوا في شيء ، وإنما يقولون ما خرج الى أفواههم دون تعقب ، وقلدهم من قلام ،

وأثوا الى قوله تعالى: (الحر بالحر والعبد بالعبد والانثى بالانثى) فتناقضوا ، فقالوا : هذه الآية موجبة أنه لا يقتل الحر بالعبد ، وليست موجبة أن لا يقتل الذكر بالانثى . أفىكون أقبح تحكما ممن يقول : ان قوله تعالى : (الحر بالحر) موجب أن لا يقتل حر بعبد ، ويقولون : ان قوله تعالى : (الانثى بالانثى) ليس موجبا أن لا تقتل الانثى بالذكر والذكر بالانثى 11؟ وأما نحن فان قوله عليه السلام: «المؤمنون تتكافؤ دماؤهم» عموم موجب عندناقتل الحر بالعبد ، والعبد بالحر ، والذكر بالانثى ، والانثى بالذكر ، وكذلك قوله تعالى : (وجزاء سيئة سيئة مثلها) موجب القصاص بين الحر والعبد ، والذكر والانثى ، فيما دون النفس ، يقص فيه للحر من العبد ، وللعبد من الحر ، والاماء والحرائر فيما بينهن ، ومع الرجال كذلك ، ولاقصاص لكافر من مؤمن أصلا ، لنصوص آخر ليس هذا مكان ذكرها .

وقال بعضهم : قوله تعالى : (قل لا أجد فيما أوحى الى محرما على طاعم يطعمه الا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير فانه رجس) يدل على أن الدم الذى ليس مسفوحا ليس حراما

قال أبو محمد : وهم قد نسوا أنفسهم في هذه الآية ، لانه اذا كان ذكر المسفوح موجبا أن يكون غير المسفوح مباحا ، فوجب أن يكون ذكر لحم الخنزير في الآية نفسها : موجبا اباحة جلده وشعره ، وهم لا يقولون هذا ، فقد تناقضوا ، فان ادعوا اجماعا كذبوا ، لأن كثيرا من الفقهاء يبيحون بيع جلده ، والانتفاع به اذا دبغ ، والخرز بشعره ، فهذا تناقض لم يبعد عنهم فينسوه ، وأيضا فان قوله تعالى في سورة المائدة في آية منها من آخر ما نزل : (حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به والمنخنقة والموقوذة والمتردية والنطيحة وما أكل السبع إلا ما ذكيت وما ذبح على النصب وأن تستقسموا بالأزلام ذلكم فسق اليوم يئس الذين كفروا من دينكم فلا

تخشوهم واخشون اليوم أكلت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً) الآية - :مبين أن كل دم فهو حرام ، ويدخل في ذلك المسفوح وغير المسفوح وهذا بين . وبالله تعالى التوفيق *

﴿ الباب الثامن والثلاثون ﴾

في ابطال القياس في أحكام الدين

قال أبو محمد: على بن احمد رضوان الله عليه : ذهب طوائف من المتأخرين من أهل الفتيا الى القول بالقياس في الدين وذكروا أن مسائل ونوازل ترد لاذكر لها في نص كلام الله تعالى ، ولا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أجمع الناس عليها ، قالوا : فننظر الى ما يشبهها بما ذكر في القرآن ، أو في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فنحكم فيما لانص فيه ولا إجماع ، بمثل الحكم الوارد في نظيره في النص والإجماع ، فالقياس عندهم هو أن يحكم لما لانص فيه ولا إجماع ، بمثل الحكم فيما فيه نص أو إجماع ، لاتفاقهما في العلة التي هي علامة الحكم. هذا قول جميع حذاق أصحاب القياس ، وهم جميع أصحاب الشافعي وطوائف من الحنفيين والمالكيين . وقالت طوائف من الحنفيين والمالكيين : لاتفاقهما في نوع من الشبه فقط ،

وقال بعض من لا يدري ما القياس ولا الفقه من المتأخرين ، وهو محمد بن الطيب الباقلاني - : القياس هو حمل أحد المعلومين على الآخر في إيجاب بعض الأحكام لهما أو إسقاطه عنهما من جمع بينهما بأمر أو بوجه جمع بينهما فيه قال على : وهذا كلام لا يعقل ، وهو أشبه بكلام المرورين منه بكلام غيرهم ، وكله خبط وتخليط ، ثم لو تحصل منه شيء - وهو لا يتحصل - لكان دعوى كاذبة بلا برهان ، وأطرف شيء قوله : « أحد المعلومين » فليت

شمري ، ماهذان المعلومان ، ومن علمهما ؟ ! ثم ذكر : « ايجاب بعض الاحكام أو اسقاطه » وهما ضدان ، ثم قال : « من جمع بينهما بامر أو بوجه جمع بينهما فيه » وهذه لكنة وعى وتخليط !! ونسأل الله السلامة وانما أوردناه ليقف على تخليطه كل من له أدنى فهم ، ثم نعود الى ما يتحصل منه معنى يفهم - وان كان باطلا - من أقوال سائر أهل القياس . وبالله تعالى التوفيق *

وقال أبو حنيفة : الخبر المرسل والضعيف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى من القياس ، ولا يحمل القياس مع وجوده ، قال : والرواية عن صاحب القى لا يعرف له مخالف منهم - : أولى من القياس ، قال : ولا يجوز الحكم بالقياس في الكفارات ولا في الحدود ولا في المقدرات *

وقال الشافعى : لا يجوز القياس مع نص قرآن أو خبر صحيح مسند فقط ، وأما عند عدمهما فان القياس واجب في كل حكم *

وقال أبو الفرج القاضى وأبو بكر الابهري المالكيان : القياس أولى من خبر الواحد المسند والمرسل ، وما نعلم هذا القول عن مسلم - يرى قبول خبر الواحد - قبلهما *

وقسموا القياس ثلاثة أقسام : فقسم هو قسم الأشبه والأولى ، وهو أن يقولوا : اذا حكم في أمر كذا بحكم كذا فأمر كذا أولى بذلك الحكم ، وذلك نحو قول أصحاب الشافعى : اذا كانت الكفارة واجبة في قتل الخطأ وفي اليمين التى ليست غموساً فقاتل العمد وحالف اليمين الغموس أولى بذلك وأوجب الى الكفارة ، وكقول المالكي والشافعى : اذا فرق بين الرجل وامرأته لعدم الجماع فالفرقة بينهما لعدم النفقة التى هى أوكد من الجماع أولى وأوجب ، وكقول الحنفى والشافعى والمالكي : اذا لومت المظاهر بظهر الأم الكفارة فالظاهر بفرج أمه أولى *

وقسم ثان (١) وهو قسم المثل ، وهو نحو قول أبي حنيفة ومالك : اذا كان الوطئ في نهار رمضان عمداً تلزمه الكفارة فالتعمد للأكل مثله في ذلك ، واذا كان الرجل يلزمه في ذلك الكفارة فالمرأة - الموطوءة باختيارها طامدة - في وجوب الكفارة عليها مثل الرجل ، وكقول من قال من التابعين ومن بعدهم : اذا كان ظهار الرجل من امرأته يوجب عليه الكفارة فالمرأة المظاهرة من زوجها في وجوب الكفارة عليها مثل الرجل ، وكقول الشافعي : اذا وجب غسل الاناء من ولوغ الكلب فيه سبعمائة من الخنزير كذلك ، وكقول المالكيين : اذا وجب على الزاني الذي ليس محصناً جلد مائة وتغريب عام ، فقاتل العمد اذا عني له عن دمه مثله ، وكقول الحسن : اذا ورثت المطلقة ثلاثاً في المرض فهو في وجوب الميراث له منها ان ماتت كذلك أيضاً .

والقسم الثالث قسم الأذى ، وهو نحو قول مالك وأبي حنيفة : اذا وجب القطع في مقدار ما في السرقة - وهو عضو يستباح - فالصداق في النكاح مثله ، وكقول أبي حنيفة : اذا كان خروج البول والغائط وهما نجسان ينقض الوضوء فخرج الدم وهو نجس متى خرج من الجسد أيضاً كذلك ، وكقول الشافعي : اذا كان مس الذكر ينقض الوضوء فمس الدبر الذي هو عورة مثله كذلك ، وكقول المالكي : اذا كان قول « أف » عمداً في الصلاة يبطلها فالتفخ فيها عمداً كذلك

قال أبو محمد : فهذه أقسام القياس عند المتحذلقين القائلين به .
وذهب أصحاب الظاهر الى ابطال القول بالقياس في الدين جملة ، وقالوا : لا يجوز الحكم - البتة في شيء من الاشياء كلها - إلا بنص كلام الله تعالى ، أو نص كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، أو بما صح عنه صلى الله عليه وسلم من فعل أو اقرار ، أو اجماع من جميع علماء الامة كلها ، متيقن أنه قاله كل واحد

منهم ، دون مخالف من احد منهم ، أو بدليل من النص ، أو من الاجماع المذكور الذي لا يمتثل إلا وجها واحداً ، والاجماع عند هؤلاء راجع الى توقيف من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا بد ، لا يجوز غير ذلك أصلاً ، وهذا هو قولنا الذي ندين الله تعالى به ، ونسأله عز وجل أن يثبتنا فيه ، ويميتنا عليه بمنه ورحمته . آمين .

وشغب أصحاب القول بالقياس بأشياء موهوا بها ، ونحن ان شاء الله تعالى ننقض كل ما احتجوا به ، ونحتج لهم بكل ما يمكن أن يمترضوا به ، ونبين بحول الله تعالى وقوة بطلان تعلقهم بكل ما تعلقوا به في ذلك ، ثم نبتدىء بعون الله عز وجل بإيراد البراهين الواضحة الضرورية على ابطال القياس . ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم .

فما شغبوا به أن قالوا : قال الله عز وجل : (ولا تقل لهما أف) فوجب إذ منع من قول « أف » للوالدين أن يكون ضربهما أو قتلها أيضاً ممنوع ، لانهما أولى من قول « أف » ، وقال تعالى : (وآتيتهم إحداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً) قالوا : فوجب أن مافوق القنطار وما دونه داخل كل ذلك في حكم القنطار في المنع من أخذه ، وقال تعالى : (وإن كان مثقال حبة من خردل أتينا بها) قالوا : فعلنا أن مادون مثقال حبة وما فوقها داخلان في حكم مثقال حبة الخردل أنه تعالى يأتي بها ، وقال تعالى : (فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره) قالوا : فعلنا أن مافوق مثقال الذرة ومادونها يري أيضاً ، وقال تعالى : (ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده اليك ومنهم من إن تأمنه بدينار لا يؤده اليك) قالوا : فعلنا أن مافوق القنطار والدينار وما دونهما في حكم القنطار والدينار ، وقال تعالى : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) قالوا : فعلنا أن ماعدا الا كل من اللباس وغيره حرام اذا كان بالباطل ، وقال تعالى : (ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق) فعلنا أن

قتلهم لغير الاملاق حرام ، كما هو خشية الاملاق ، قالوا : وقول الناس : لانعط فلانا حبة ، فانه مفهوم منه أن ما فوق الحبة ومادونها داخل كل ذلك في حكم الحبة ، قالوا : ومن ادعى من هذه الآى فهم ماعدا ما فيها من غيرها فهو خارج عن المعقول وعن اللغة ، قالوا : وأنتم توافقوننا في كل ما قلنا في هذه الآيات وهذا الفصل ، وتقررون معنا بأن ماعدا هذه المنصوصات فانه داخل في حكمها ، قالوا : وهذا إقرار منكم بالقياس ، وترك لمذهبكم في ابطاله .

قال أبو محمد : قال الله عز وجل : (أم للانسان ماتنى) وكل ما ذكرنا فلا حجة لهم فيه أصلا ، بل هو أعظم حجة عليهم ، لانه ينعكس عليهم في القول بدليل الخطاب ، فانهم - على ما ذكرنا في باب في هذا الديوان - يقولون : ان ماعدا المنصوص فهو مخالف للمنصوص ، فيلزمهم على ذلك الأصل أن يقولوا ههنا : إن ماعدا « أف » فانه مباح ، وماعدا الدينار والقنطار والا كل ومثقال الخردلة والذرة وخشية الاملاق بخلاف حكم ذلك ، فقد ظهر تناقضهم وهدم مذاهبهم بعضها لبعض ، ثم نعود فنقول وبالله تعالى التوفيق :

أما قول الله تعالى : (ولا تقل لهما أف) فلو لم يرد غير هذه اللفظة لما كان فيها تحريم ضربهما ولا قتلهما ، ولما كان فيها الا تحريم قول « أف » (١) فقط ، ولكن لما قال الله تعالى في الآية نفسها : (وبالوالدين احسانا إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قول كريما واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا) اقتضت هذه الالفاظ من الاحسان والقول الكريم وخفض الجناح والذل والرحمة لهما والمنع من انتهارهما ، وأوجبت أن يؤتى اليهما كل بر وكل خير وكل رفق ، فبهذه الالفاظ وبالحديث الواردة في ذلك وجب بر الوالدين

(١) هذا يخالف بداهة العقل والمعلومات الاولى ولا يحتاج في رده الى تكلف دليل أو حجة .
والهادى هو الله

بكل وجه وبكل معنى ، والممنوع من كل ضرر وعقوق بأي وجه كان ، لا بالنهي عن قول « أف » وبالألفاظ التي ذكرنا وجب ضرورة أن من سبهما أو تبرم عليهما أو منعهما رفده في أي شيء كان من غير الحرام فلم يحسن إليهما ولا خفض لهما جناح الذل من الرحمة .

ولو كان النهي عن قول « أف » مغنيا عما سواه من وجوه الأذى لما كان لذكر الله تعالى في الآية نفسها - مع النهي عن قول « أف » - النهي عن النهر والأمر بالاحسان وخفض الجناح والذل لهما معنى ، فلما لم يقتصر تعالى على ذكر الألف وحده بطل قول من ادعى أن بذكر الألف علم ما عداه ؛ وصح ضرورة أن لكل لفظة من الآية معنى غير معنى سائر ألفاظها ، ولكنهم جروا على عادة لهم ذميمة من الاختصار على بعض الآية والاضراب عن سائرها ، تمويهها على من اغتر بهم ، ومجاهرة الله تعالى بما لا يحل من التدليس في دينه . كما فعلوا في ذكرهم في الاستنباط قول الله تعالى : (لعلمه الذين يستنبطونه منهم) وأضربوا عن أول الآية في قوله تعالى : (ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم) وأول الآية مبطل للاستنباط وكما فعل من فعل منهم في قول الله تعالى : (وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم ترحمون) وأضربوا عما بعدها من قوله تعالى : (وإذا كر ربك في نفسك تضرما وخيفة ودون الجهر من القول بالغدو والآصال ولا تكن من الغافلين)

قال أبو محمد : ومن البرهان الضروري على أن نهى الله تعالى عن أن يقول المرء لوالديه « أف » ليس نهيا عن الضرب ولا عن القتل ولا عما عدا الألف - : أن من حدث عن انسان قتل آخر أو ضربه حتى كسر أضلاعه وقذفه بالحدود وبصق في وجهه فشهد عليه من شهد ذلك كله : فقال الشاهد : إن زيدا - يعني القاتل أو القاذف أو الضارب - قال لعمرو « أف » يعني

المقتول أو المضرور أو المقذوف - : لكان باجماع منا ومنهم كاذبا آفكا شاهد زور مفتريا مردود الشهادة ، فكيف يريد هؤلاء القوم منا أن نحكم بما يقولون أنه كذب ؟ ! فكيف يستجيزون أن ينسبوا الى الله تعالى الحكم بما يشهدون أنه كذب ؟ ! ونحن نموذ بالله العظيم من أن نقول ان نهى الله عز وجل عن ققول « أف » للوالدين يفهم منه النهى عن الضرب لهما أو القتل أو القذف ، فاذ لاشك عند كل من له معرفة بشئ من اللغة العربية أن القتل والضرب والقذف لا يسمى شئ من ذلك « أف » فبلا شك يعلم كل ذى عقل أن النهى عن قول « أف » ليس نهيا عن القتل ولا عن الضرب ولا عن القذف ، وأنه إنما هو نهى عن قول « أف » فقط .

وأما ذكره تعالى القنطار في آية الصداق وآية وفاء أهل الكتاب ؛ فما فهمنا قط أن ماعدا القنطار فهو في حكم القنطار من هاتين الآيتين ، لكن لما قال تعالى : (فامسك بمعروف أو تسرخ بإحسان ولا يحل لكم ان تأخذوا مما آتيتمو من شيئا الا أن يخاف أن لا يقيم حدود الله فان خفتم أن لا يقيم حدود الله فلا جناح عليها فيما افتدت به تلك حدود الله فلا تعدوها ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون) .

قال أبو محمد : فبهذه الآية حرم على الزوج أن يأخذ مما أعطى زوجته شيئا وسواء قل أو أكثر ، إلا أن يخاف أن لا يقيم حدود الله أو تطيب نفسها ، كما قال تعالى : (فان طبن لكم عن شئ منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا) ولولا هذه الآية - وما في معناها من سائر الآيات والأحاديث التي فيها تحريم الأموال جملة وتحريم العود في الهبات - : لما كان في آية القنطار مانع مما عدا القنطار أصلا ،

وبرهان ذلك أنه لو شهد شاهدان لزيد : أن له على عمرو قنطارا ، وكان في علمهما الصحيح أنه له عليه قنطارين أو أكثر من قنطار أو أقل من

قنطار لكانا شاهدي زور كذا بين آفكين ، وما علمنا في طبيعة البشر أحداً يفهم من قول القائل : أخذ لي عمرو قنطاراً أنه أخذ له أكثر من قنطار ، ومدعى هذا مفتر على اللغة ومكابر للحس ، داخل في نصاب الموسوسين مبطل للحقائق ، ويقال له : لعله تعالى اذ ذكر سبع سموات انما أراد بها خمس عشرة أو أكثر من ذلك ، وهذا هو بطلان الحقائق ، وفساد العقل على الحقيقة وأما الآية التي فيها ذكر الدينار والقنطار في اثبات أهل الكتاب فقد أخبرنا تعالى أنهم يقولون أو من قال منهم : (ليس علينا في الاميين سبيل) ففي هذه استجازه أهل الكتاب لظنون أماناتنا ، قلت أو كثرت ، وقد علمنا بضرورة العقل والمشاهدة - وعلم الناس قبل نزول الآية المذكورة - أن في أهل الكتاب وفي المسلمين أو فناء ، يفنون بالقليل والكثير ، وغدرة ، يغدرون بالقليل والكثير ، لأن هذا من صفات الناس ، وأن في الناس من ينفي بالقليل تصنعاً ويخون الكثير رغبة ، وأن فيهم من يغدر بالقليل خسة نفس واستهانة ، وينفي بالكثير مخافة الشهرة ، أو انقطاع رزقه ان كان لا يعيش في مكسبه الا بائتمان الناس اياه ، وهذا كله موجود مشاهد ، معلوم بالحس . فان قالوا : فما فائدة الآية اذن ؟ قيل لهم وبالله تعالى التوفيق : الفائدة فيها عظيمة ، فأول ذلك الاجر العظيم في تلاوتها وفي التصديق أنها من عند الله عز وجل ، وأيضاً فالتنبيه لنا على التفكير في عظيم القدرة في تربيته لنا طبائع الناس ، فنههم الوفي الكافر ، والخائن الكافر ، وأيضاً فاثباتهم على المال ، فان ذلك مباح لنا اذا قدرنا فيهم الامانة ، وابطال قول من منع من الوصية اليهم بالمال ، وهذا مثل قوله تعالى : (أفلا ينظرون الى الابل كيف خلقت) ومثل قوله تعالى : (وأزلنا من السماء ماء مباركاً فأنبتنا به جنات وحب الحصيد) وقد علمنا ذلك قبل نزول القرآن ، ولكنه تنبيه ووعظ وتحريك الى اكتساب الاجر بالاعتبار ، والفكرة في قدرة الله عز وجل . وذكره تعالى

القنطار ههنا كذا كره السبعين استغفارة في قوله تعالى : (إن تستغفر لهم سبعين مرة) وقد سبق في علم الله تعالى أنه سيبين مراده من ذلك أنه تعالى لا يقبل استغفاره لهم أصلاً ، وقد قلنا غير مرة : ان مثل هذا السؤال فاسد ، وانه تعالى لا يستل عما يفعل ، ونحن نسئل عن كل فعلنا وقولنا *

وأما قوله تعالى : (وإن كان مثقال حبة من خردل أتينا بها وكفى بنا حاسبين) وقوله تعالى : (فن يعمل مثقال ذرة خيراً يره) ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره) فانما علمنا عموم ذلك كله ، فيما دون الذرة وما فوقها من قوله تعالى : (ما لهذا الكتاب لا بغادر صغيرة ولا كبيرة الا أحصاها ووجدوا ما عملوا حاضراً ولا يظلم ربك أحداً) وبقوله تعالى : (انى لأضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى) وبقوله تعالى : (ووفيت كل نفس ما كسبت) فهذه الآيات بينت أن ما فوق الذرة والخردلة ومادونها محسوب كل ذلك ومجازى به ، وكذلك قوله تعالى : (إن تكن مثقال حبة من خردل فتكن في صخرة أو في السموات أو في الأرض يأت بها الله) فانما علمنا العموم في ذلك من قول الله تعالى : (وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها) فشمّل تعالى جميع أرزاق الحيوان في هذه الآية ، فدخل في ذلك ما هو دون الخردلة وما فوقها *

وقد أجاب أبو بكر بن داود عن هذا السؤال أن قال : إن الذى هو فوق الذرة ذرة وذرة وهكذا مازاد ، لانه زاد على الذرة بعض ذرة ، فذلك البعض إذا أضيف الى البعض الذرة جاء من ذلك مقدار الذرة ، وأما مادون مثقال الذرة فخكمه مأخوذ من غير هذا المكان .

قال على : وهذا جواب صحيح ضرورى ، والذى نعتد عليه صموماً في جميع هذا الباب فهو الذى قلناه آنفاً ، وان المرجوع اليه في كل ما جرى هذا المجرى نصوص أخر ، أو اجماع متيقن ، أو ضرورة المشاهدة بالحواس والعقل فقط ، فان لم نجد نصاً ولا إجماعاً ولا ضرورة اقتصرنا على ما جاء به

النص ، ووقفنا حيث وقف ولا مزيد ، وإلا فإن ذكره تعالى لما ذكر من هذه المقادير وهذه الاحوال في هذه الآيات كذكره تعالى اخبار بعض الانبياء عليهم السلام في مكان ، وذكره تعالى لهم في مكان آخر بأكمل مما ذكرهم به في غيرها ، ولا يسئل عما يفعل *

وأما قوله عز وجل : (ولاتأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) فانما علمنا أن ما عدا الاكل حرام بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع : « دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام » وبآيات أخر ، وأحاديث أخر ، فبالحديث المذكور حرم التصرف في أموال الناس بغير ما أمر الله تعالى به ، بالاكل وغير الاكل ، ولو تركنا والآية المذكورة ما حرم بها شئ غير الاكل ، ولكن ما عدا الاكل موقوفا على طلب الدليل فيه ، إما بمنع وأما بإباحة من غيرها ، ولما وجب أن نحكم فيما عدا الاكل من الآية بالتحريم ولا بتحليل ، كما يقولون معنا : ان الله تعالى حرم الاكل على الصائم ، ولم يحرم عليه تملك الطعام ، ولا ما عدا الاكل من بيع وهبة وغير ذلك ، فأى فرق بين الاكل المحرم على الصائم وبين الاكل المحرم على الناس في أموالهم ؟ وكما أباحوا لم ونحن الاكل من بيت الاب والام والصديق والاقارب المنصوصين ، فهلا أباحوا أخذ ما وجدوا للاقارب مما عدا الاكل قياسا على الاكل المباح ؟ أو هلا حرموا على الصائم تملك الطعام وييمه قياسا على ما صح من تحريم الاكل عليه ؟ كما زعموا أنهم انما حرموا تملك الاموال بالظلم والباطل قياسا على تحريم الله تعالى أكلها بالباطل ، فاذ لم يفعلوا ذلك فقد تركوا القياس الذي يقرون أنه حق ، فظهرتنا قضهم . والحمد لله رب العالمين .

وحتى لو لم يرد نص جلى في تحريم الاموال جملة لكان الاجماع على تحريمها كافيا ، ولعلمنا حينئذ أن امم الاكل موضوع على الاخذ منقول عن موضوعه المختص له في اللغة ، كما تقول العرب : « أكلتنا السنة » أى أفنت

أموالنا ، وكما قال الشاعر : * فان قومي لم تأكلهم الضبيع * يريد لم تقههم .
وأما قوله تعالى : (ولا تقتلوا اولادكم خشية املاق) فانما حرم قتلهم جملة
لغير الاملاق من آيات أخر ، وهى قول الله تعالى : (قد خسر الذين قتلوا
اولادهم سفها بغير علم) وبقوله تعالى : (ولا تقتلوا النفس التى حرم الله الا بالحق)
وبقوله تعالى : (واذا الموءودة سئلت بأي ذنب قتلت) وبقول رسول الله
صلى الله عليه وسلم : « إن دماءكم واموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام »
وأما قوله تعالى : (ما يملكون من قطمير) فانما اخبر عزوجل فى موضع
آخر على انها لا تضر ولا تنفع ولا تبصر ولا تسمع ، وما كان هكذا فبالضرورة
نعلم أنها لا تملك شيئا ، وهكذا الحكم فى كل ماموهوا به ، فان الله تعالى قدين
لنا مراده ، ولولم يرد غير النصوص التى ذكرنا لوجب أن لا تمتدى البتة الى ما لم
يذكر بها ، وللزم ان لا نحكم بها اصلا إلا فيما وردت فيه ، ومن تمتدى هذا
فانه تمتد لحدود الله تعالى ، (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) نعوذ بالله
من ذلك .

واما قول الناس : لا تمط فلانا حبة ، فانما يعلم مراد القائل فى ذلك - أجمداً
قال ذلك ام هازلا ، ام مقتصرا على الحبة وحدها ام لاكثر منها - : بما يشهده
من حال الأمر فى امتناعه وتسهيله ، وأكثر ذلك فهذا القول من قائله لا يتأتى
مجرداً البتة ، ولا بد ضرورة من ان يقول : لا تمطه البتة شيئا ولا حبة ، وربما
زاد : لا قليلا ولا كثيرا ، فهذا هو المجهود من مخاطب الناس فيما بينهم ،
ومن ادعى غير هذا فهو مجاهر مدع على العقل ما ليس فيه ، بل هو مخالف
لموجب العقل ولما يقتضى اللغة على الحقيقة . وبالله تعالى نعمتكم

فان ذكرنا قول الله تعالى : (فاذا لا يؤتون الناس نقيرا) فقد قال تعالى
فى آية اخرى : (قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى اذا لا مسكنم خشية
الاتفاق) فنص تعالى على الامساك ، والامساك على عمومه يقتضى النقيض

وغير النقيير ، وأقل من النقيير وأكثر منه •

واحتجوا في ذلك أيضا بقول الله تعالى : (كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر) وبقوله تعالى : (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم) قالوا : فلم يخص الله تعالى ما قال أولوا الأمر منا بتوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم مما قالوه بقياس .

قال أبو محمد : هذا الاحتجاج منهم جمع الشناعة والاثم ، لأن الله تعالى لم يأمر قط أولى الأمر منا أن يقولوا بأرائهم ولا بقياساتهم ، ولا أن يقولوا ماشاءوا ، وإنما أمرهم الله تعالى أن يقولوا ما سمعوا ، ويتفقهوا في الدين الذي أنزله الله تعالى على نبيه عليه السلام ، وينذروا بذلك قومهم ، وهذا بين في قوله تعالى : (واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا) وفي قوله تعالى (تلك حدود الله فلا تمتدوها) وفي قوله تعالى : (ولا تقف ما ليس لك به علم) وفي قوله تعالى : (وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون)

قال أبو محمد : ومن قال بقياسه فقد تعدى حدود الله ، وقفا ما لا علم له به ، وأخبر عن الله تعالى بما لا يعلم ، لأنه لا يعلم أحد ما عند الله تعالى إلا بأخبار من الله تعالى بذلك ، والا فهو باطل ، وقد بينا فيما خلا أن قول الله تعالى : (أولى الأمر منكم) إنما هو جميع أولى الأمر لا بمضهم ، ولم يجمعوا قط على القول بالقياس ، فكيف نكون (١) نحن مأمورين باتباعهم فيما اختلفوا فيه ؟ وهذا ضد أمر الله تعالى في القرآن (٢)

وبرهان قاطع ، وهو أن الله تعالى قال : (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) وحدود الله تعالى هي كل ما حد وبين ، فصح أنه ليس لاحد أن يتعدى في شيء من الدين ما حده الله تعالى في القرآن ، وعلى لسان رسوله صلى الله

(١) في الاصل « فكيف أن تكون » وهو خطأ . (٢) انظر مقاله المؤلف في « أولى الأمر » وما كتبناه عليه في هذا الكتاب (ج ٤ ص ١٣٩ - ١٣٦)

عليه وسلم بالوحي ، فبطل أن يجمع أولو الأمر على تعدى حدود الله تعالى لأنه باطل ، فقد اتفقنا أنهم لا يجمعون على باطل ، وكل ما لم يكن من حدود الله تعالى ووحيه فهو من عند غير الله ضرورة ، لا بد من ذلك ، وقد قال تعالى : (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا) فصح بهذه الآية أنه لا يمكن أن يكون اجماع أبداً إلا على ما جاء من عند الله تعالى بالوحي ، الذي لا يعلم ما عند الله تعالى إلا به ، والذي قد انقطع بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فبطل بهذه النصوص يقيناً أن يجمعوا على غير نص صحيح •

واحتجوا بقول الله تعالى في آية الكلاله : (إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها إن لم يكن لها ولد) قالوا : فأنتم تقولون : إن الميراث ههنا إنما هو بعد الدين والوصية ، قالوا : وليس هذا في الآية ، فانما قلمتموه قياساً على سائر آيات الموارث التي فيها أنها بعد الوصية والدين •

قال أبو محمد : وهذا خطأ عظيم ، ونعوذ بالله تعالى من أن تثبت الميراث في موارث الاخوة بعد الوصية والدين من طريق القياس ، وما أثبتنا ذلك إلا بنص النبي صلى الله عليه وسلم إذ (١) كان يقدم الى الجنائز فيسأل عليه السلام : « عليه دين ؟ » فان قيل له : « لا » صلى عليه ، وإن قيل له : « نعم » سأل عليه السلام : « أترك وفاء ؟ » فان قيل له : « نعم » صلى عليه ، وإن قالوا : « لا » قال عليه السلام : « صلوا على صاحبكم » ولم يصل هو عليه ، وبقوله عليه السلام : « إن الشهيد يغفر له كل شيء إلا الدين » أو كلا ما هذا معناه ، وبقوله عليه السلام : « إن صاحبكم مرتين بدينه » وبأمره عليه السلام جملة بالوصية لمن عنده شيء يوصي فيه ، وبأمره صلى الله عليه وسلم بالوصية بالثالث فدون ، وقال عليه السلام - في الوصية بالثالث والنهي عن

(١) في الاصل « إذا » وهو خطأ

الوصية بأكثر - : « إنك أن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تتركهم طالة »
أو كما قال عليه السلام ، فعم صلى الله عليه وسلم الورثة كلهم ، ولم يخص أحدا
ولا أختا من غيرهما ، فصح ضرورة أن لا ميراث لاحد إلا بعد الدين ثم
الوصية ، فسقط تعويضهم بذكر الآية المذكورة •

ثم نعكس عليهم هذا السؤال المذكور بعينه ، فنقول لهم : إذا فعلتم
أنتم ذلك في آية الكفالة قياسا على سائر المواريث ، فيلزمكم أن توجبوا
الاطعام في كفارة القتل لمن عجز عن الصيام والرقبة ، قياسا على كفارة
الظهار ، وقياسا على كفارة الواطئ في نهار رمضان ، ولا تفرقوا بين الأسيرين ،
فقد ذكر الله تعالى في كلتي (١) الآيتين عتق الرقبة ثم الصيام لشهرين
متتابعين ، ثم ذكر تعالى في أحدهما تعويض الاطعام من الصيام فافعلوا ذلك
في المسكوت عنه من الآية الأخرى ، لاسيما وأنتم قد قسمتم - أو بعضكم -
المسكوت عنه من دين الرقبة في الظهار على المنصوص عليه من أن تكون
مؤمنة في قتل الخطأ فما الذي جعل قياس الرقبة في الظهار على الرقبة في القتل
حقا ، وجعل قياس التعويض بالاطعام من الصيام في كفارة قتل الخطأ على
التعويض بالاطعام من الصيام في كفارة الظهار - : باطلا ؟ ! ولولا التخليط
والموق (٢) ونموذ بالله من الخذلان .

واحتج بعضهم بأن قال : ان ثبات العشرين منا للمائتين من الكفار منسوخ
بالقياس على نسخ ثبات المائة منا للآلاف من الكفار
قال أبو محمد : وهذا تخليط وكذب ، وعكس الخطأ على الخطأ ، وما
نسخ قط ثبات المائة للآلاف ، ولا ثبات العشرين للمائتين ، وقد بينا هذه
المسألة في باب الكلام في النسخ من ديواننا هذا ، وبالجملة لا يحل لمسلم أن
يقول في آية ولا حديث بالنسخ إلا عن نص صحيح ، لان طاعة الله تعالى

(١) انظر هامش (ص ٣٢) من هذا الجزء . (٢) الموق بضم الميم حق في غباوة

وطاعة رسوله عليه السلام واجبة ، فاذا كان كلامهما منسوخا فقد سقطت طاعته غناء ، وهذا خطأ ، ومن ادعى سقوط طاعة الله تعالى وسقوط طاعة نبيه صلى الله عليه وسلم في مكان ما من الشريعة فقوله مطروح مردود ، ما لم يأت على صحة دعواه بنص ثابت ، فان أتى به فسمما وطاعة ، وإن لم يأت به فهو كاذب منقر ، الا أن يكون ممن لم تقم عليه الحجة ، فهو مخفى معذور باجتهاده .
وبالله تعالى التوفيق *

واحتجوا أيضا بقول الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمداً جزاء مثل ما قتل من النعم) وهذا عمدة ما موهوا به في إثبات القياس مع آية الاعتبار ، ومع قوله تعالى : (كذلك يحیی الله الموتی)

قال أبو محمد : وهذا من أطرف ما شغبوا به من الجرأة على التمويه بكلام الله تعالى ووضعه في غير موضعه ، فهذا عظيم جدا ، نعوذ بالله من الخذلان ، وما فهم أحد قط له عقل أن للقياس في هذه الآية مدخلا أو طريقا أو نسبة بوجه من الوجوه ، وما هذه الآية إلا نص جلي ، أمر تعالى ذوی عدل من لمؤمنين أن يحكما في الصيد المقتول بما يشبهه من النعم ، فهذا نص لقياس ، وانما كان يكون قياسا لو قالوا كما أمرنا تعالى ، اذا قتلنا الصيد المحرم عاينا قتله أن نجزيه بمثله من النعم ، فكذلك اذا قتلنا شيئا من النعم حراما علينا لملك غيرنا له ، فواجب علينا أن نجزيه بمثله من الصيد ، وأيضا فكما قاسوا ملك الله تعالى الصيد (١) فلو جوبوا الجزاء على قاتلها مخطئا ، وخالفوا القرآن في ذلك قياسا على ملك الناس - : فواجب عليهم على أصلهم الفاسد أن يقيسوا ملك الناس من النعم ومن الصيد اذا قتله قاتل فيلزموه أن يجزيه بمثله ، إن كان

(١) جمع صيد ، كبيع ويوع ، وفي الاصل « المصيد » وهو خطأ ولو كان المراد اسم المفعول اقال « المصيد » كما هو القياس ولم يسمع خلافا .

صيدا فمن النعم ، وإن كان من النعم فمثل من الصيد ، فهذا حقيقة القياس الذى إن قالوه كفروا ، وإن تركوه تركوا القياس وتناقضوا ، ووقفوا فى تركهم له ، وأيضا فإن كانت هذه الآية مبيحة للقياس ، فينبغى أن لا يكون إلا حتى يحكم فيه ذوا عدل منا ، أو يكون عدل ذلك صياما ، فهكذا هو الحكم فى الآية ، وأما الآية المذكورة فلا نسبة بينها وبين القياس البتة ، وإنما فيها ان الصيد يكون مثلا للنعم وهذا أمر لا ننكره ، فالعالم كله متماثل فى بعض أو صافه ، وإنما أنكرنا أن نحكم فى الديانة لشيء لم يأت فيه ذلك الحكم من الله تعالى بمثل الحكم المنصوص فيما يشبهه ، فهذا هو الباطل والخطأ والحرام الذى لا يحل . وبالله تعالى تنأيد *

واحتج أيضا بعضهم بقول الله تعالى : (فلم تجدوا ماء فتييموا) وبقوله تعالى : (فتحرير رقبة فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين) قالوا : قسم واجد الثمن للماء والثمن للرقبة وإن لم يكن عنده رقبة ولا ماء - : على من عنده الرقبة والماء ، فلم تجزوا لهما التيمم ولا الصيام *

قال ابو محمد : وهذا من ذلك التمويه المعمود ، ويميدنا الله تعالى أن تقول بالقياس فى شيء من الدين ، وليس ما ذكرنا قياسا ، ولكنه نص جلى بلا تأويل فيه البتة ، لأن الله تعالى إنما قال فى آية كفارة قتل الخطأ والعود للظهار بعد ايجاب الرقبة : (فمن لم يجد فصيام شهرين) ولم يقل تعالى فمن لم يجد رقبة ، ولكنه تعالى أطلق الوجود فكل وجود يتوصل به الى عتق الرقبة فانه مانع من الصيام ، فالواجب اتباعه ، لانه موافق لظاهر الآية الذى لا يجوز خلافه ، وهكذا القول فى كفارة الواطئ فى نهار رمضان ، وأما التيمم لمن لم يكن له ماء وعنده ثمن يبتاع به الماء ، فإن أصحابنا قالوا ما ذكر هؤلاء ، ورأوا واجبا على من وجد ماء للشراء أن يبتاعه بقيمته فى الوقت لا بأكثر ، وقال غيرهم : يبتاعه بأكثر من قيمته ما لم يحذف به ، وقال الحسن البصرى :

يبتاعه بكل ما يملك ان لم يبع منه بأقل .
قال أبو محمد : ولعل من حجة أصحابنا أن يقولوا : إن قوله تعالى : (فلم
تجدوا ماء) يقتضى بعموم هذا اللفظ واجده بالابتياح وبالاستيهاب ، كما
يقول القائل : أمر كذا موجود فى السوق ، فيقولوا إن واجده بالابتياح
والاستيهاب واجد للماء *
قال أبو محمد : وأما نحن فلا يجوز عندنا بيع الماء البتة بوجه من الوجوه ،

ولا بحال من الاحوال ؛ لنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الماء ، فهذا
عندنا على عمومه ، وقولنا هذا هو قول اياس بن عبد الله المزنى صاحب
رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيره ، فلا يجوز ابتياح الماء للوضوء البتة
ولا للغسل ، لأنه منهى عن ابتياحه ، وهو غير واجد للماء ، فحكمه التيمم
إلا أن يتطوع عليه صاحب الماء بأن يهبه إياه ، فذلك جائز ، وهو حينئذ
واجد للماء مالك له ، ففرضه التطهر به ، وأما من اضطر الى شرب الماء وخشى
الهلاك من العطش ولم يجد من يتطوع له بماء يحبى به رmqه - ، ففرض عليه
احياء نفسه كيف أمكن ، بغلبة أو بأخذه سرا مخفيا بذلك : أو بابتياحه ،
فاذا لم يقدر على غير البيع فابتاعه فهو حينئذ جائز له ، والتمن حرام على البائع ،
وهو باق على ملك المبتاع المضطر ، وهو بمنزلة من اضطر الى ميتة أو لحم
خنزير فلم يجده مع ذلك إلا بتمن ، ففرض عليه أن يبتاعه لاحياء نفسه ،
وكذلك ما بذل من المال فى فدى الاسرى ، وفى الرشوة لدفع المظلمة ، فهذا
كله باب واحد وهو مباح للمعطى وحرام على الآخذ ، لأن المعطى مضطر ،
والآخذ آكل مال بالباطل ، عاص لله تعالى نعود بالله *

ثم نمكس عليهم اعتراضهم هذا فنقول لهم وبالله تعالى التوفيق : إن كان
هذا عندهم قياسا فيلزمهم أن يقولوا بقول الحسن فى ابتياح الماء بكل ما يملك ،
لأنه واجد له ، فلا يسمعه التيمم مع وجود الماء ، كما يقولون فيمن لم يجد رقبة

الا بكل ما يملك ، وهو قادر على اكتساب ما يقوم بقوة وقوت عياله بمد ذلك ، فانه لا يجزيه عندهم إلا ابتياع الرقبة بملكه كله ، فان لم يقولوا في الماء كذلك فقد تناقضوا ، وتركوا القياس الذي يزعمون أنه دين ، وهذا مالا انفكك منه *

واحتجوا بقوله تعالى : (أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم) الآية قالوا : ولم يذكّر تعالى بيوت الأ ولاد ، فوجب إباحة الأكل من بيوت الأ ولاد قياسا على الإباحة من بيوت الآباء *

قال أبو محمد : وهذا في غاية الفساد والكذب ، ومعاذ الله أن تكون الإباحة للأكل من بيوت الأ ولاد قياسا على إباحة ذلك من بيوت الآباء والأقارب ، وما أبجنا الأكل من بيوت الأ ولاد إلا بنص جلي ، وهو قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن أطيب ما أكل أحدكم من كسبه ، وإن ولد أحدكم من كسبه » فهذا أبجنا الأكل من بيوت الأ ولاد ، ولكن يلزمهم اذا فعلوا ذلك قياسا بزعمهم على بيوت الآباء : أن يسقطوا الحد عن الابن الواطي أمة أبيه ، كما أسقطوا الحد عن الأب اذا وطئ أمة ولده ، ولزمهم أن يسووا في جميع الأحكام بين الأبناء والآباء وسائر القرابات ، كما فعلوا ذلك قياسا على الأكل ، وإلا فقد تناقضوا ، وتركوا القياس *

واحتجوا بقول الله تعالى : (لا جناح عليهن في آبائهن ولا أبنائهن) الآية وبقول الله تعالى : (ولا يبدن زينتهن الا لبعولتهن أو آبائهن أو آباء بعولتهن) الآية ، قالوا : فأدخلتم من لم يذكر في الآيتين المذكورتين من الأعمام والأخوال في حكم من ذكر فيهما .

قال أبو محمد : وهذا ليس قياسا بل هو نص جلي ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة : « إنه عمك فليج عليك » وقال عليه السلام : « لا تسافر المرأة إلا مع زوج أو ذي محرم » فأباح لكل ذي محرم أن يسافر

م معها ، وإذا سافر معها فلا بد له من رفعها ووضعها ورؤيتها ، فدخل ذو المحارم
كلهم بهذا النص في إباحة رؤية المرأة ، فبطل ظنهم أن ذلك إنما هو قياس .
وبالله تعالى التوفيق .

واحتجوا بقول الله تعالى : (حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم) الآية
قالوا : فأدخلتم بنات البنين وإن سفلن ، وبنات البنات وإن سفلن ، والجندات
وإن علون ، وعمات الآباء والأجداد وخالاتهم ، وعمات الأمهات والجندات
وخالاتهن ، وإن بعدن - : في التحريم ، وإن لم يذكرن في آية التحريم ،
قالوا : وهذا قياس ، وكذلك أدخلتم تحريم مانكح الأجداد وإن علوا
وبنوا البنين وإن سفلوا - : قياسا على تحريم مانص عليه من نكاح نساء
الآباء وحلائل الأبناء .

قال أبو محمد : وهذه دعوى فاسدة ، بل هذا نص جلي ، وبنو البنين وبنو
البنات وإن سفلوا وبنات البنين وبنات البنات وإن سفلن - : فانه يقع عليهن
في اللغة بنص القرآن اسم البنين والبنات وإن سفلن ، قال الله تعالى . (يا بني
آدم) جعلنا بنين له ، وبنو البنين بنون بالنص ، والجد والجدة وإن بعدا
فاسم الأب والأم يقع عليهما ، كما قال تعالى : (كما أخرج أبويكم من الجنة)
يعني آدم وجواء ، وهكذا القول فيمن سفل من أولاد الأخوة والأخوات
ومن علا من الأعمام والأخوال ، والعمات والخالات ، فمن كنت من ولد
أخيه فهو عمك وعمتك ، وأنت ابن أخيه وأخوها ، ومن كنت من ولد أخته
فهو خالك وخالتك وانت ابن أخته وأختها ، وإنما فرقنا بين أحكام بعض من
يقع عليه الاسم الواحد في المواضع التي فرق النص أو الإجماع المنقول
المتيقن بينهم فيها ، وهذا أيضا الذي ذكروا إجماع ، والأجماع لا يجوز خلافه *
ثم نقول لهم : إذا فعاتم ذلك - بزعمكم - قياسا فيلزمكم أن تسووا
أيضا قياسا بين كل من ذكرنا في الانكاح والمواثيق ، ووجوب الاتفاق ،

وهم لا يفعلون ذلك ، فقد تقضوا أصلهم ، وأقروا بترك القياس ، وهكذا تكون الأقوال الفاسدة . وبالله تعالى التوفيق *

واحتجوا بقول الله تعالى في المطلقة ثلاثا : (فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فإن طلقها فلا جناح عليهما أن يتراجعا) قالوا : فقسّم وفاة هذا الزوج الثاني وفسخ نكاحه عنها على طلاقه لها ، في كونها إذا مسها في ذلك حلالا للمطلق ثلاثا ، قالوا لنا : بل لم تقنعوا بذلك حتى قلتم : إن كانت ذميمة طلقها مسلم ثلاثا ، فتزوجها ذمي فطلقها بعد أن وطئها لم تحل بذلك لمطلقها ثلاثا ، ولا تحل له إلا بموتة عنها ، أو بفسخ نكاحه منها .

قال أبو محمد : فالجواب وبالله تعالى التوفيق أننا أبخنا لها الرجوع اليه بالوفاة وبالفسخ لوجهين : أحدهما الإجماع المتيقن ، والثاني النص الصحيح الذي عنه تم الإجماع ، وهو قول رسول الله صلى الله عليه وسلم للقرظية المطلقة ثلاثا « أتريدن أن ترجعى الى رفاعة ؟ لا حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك » قال على : فهذا الحديث أعم من الآية ، وزائد على ما فيها ، فوجب الأخذ به ، ووجب أن كل ما كان بعد ذوق العسيلة - مما يبطل به النكاح - فهو به حلال رجوعها الى الزوج المطلق ثلاثا ، لانه عليه السلام انما جعل الحكم الراجع للتحريم ذوق العسيلة في النكاح الصحيح ، فاذا ارتفع بذلك التحريم فقد صارت كسائر النساء ، فاذا خلت من ذلك الزوج بفسخ أو وفاة أو طلاق كان لها أن تنكح من شاءت من غير ذوى محارمها ، ولم يشترط النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذوق العسيلة طلاقا من فسخ من وفاة ، وأيقنا أنه عليه السلام لم يبيحها للزوج الاول وهى بعد في عصمة الزوج الثانى ، ولا خلاف بين أحد في ذلك *

وأما طلاق الذمى وسائر الكفار فليس طلاقا ، لان كل ما فعل الكافر وقال - غير اللفظ بالاسلام - فهو باطل مردود ، إلا ما أوجب إنقاذه النص

أو الإجماع المتيقن المنقول ، أو أباحه له النص أو الإجماع كذلك ، فإذا لفظ بالطلاق فهو لغو ، لانه لانس ولا إجماع في جواز طلاقه ، فليس مطلقا ، وهى بعد في عصمته ، لصحة نكاحهم بالنص من اقرار النبي صلى الله عليه وسلم للكفار - لما أسلموا مع نسائهم - على نكاحهم معهم ، ولانه صلى الله عليه وسلم من ذلك النكاح خلق ، وقد علمنا أنه عليه السلام مخلوق من أصح نكاح ، ولا يحل لمسلم أن يمر بباله غير هذا ، ولم يمنع تعالى في الآية من إباحة رجعتها بعد وفاة الزوج ، أو فسخ نكاحه ، وانما ذكر تعالى الطلاق فقط ، وعم رسول الله صلى الله عليه وسلم باجمال لفظه الطلاق وغيره ، وقد كان يلزم من قال بدليل الخطاب منهم أن لا يبيحها إلا بعد الطلاق لا بعد الفسخ والوفاة ، فهذه الآية حجة عليهم لا لهم . وبالله تعالى التوفيق *

واحتججوا أيضا بقوله تعالى : (إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها) قالوا : فقسّم الكافرات في ذلك على المؤمنات .

قال أبو محمد : وهذا خطأ ، وقد بينا - في باب مفرد من كتابنا هذا - لزوم شريعة الاسلام لكل كافر ومؤمن لزوما مستويا ، بقوله تعالى : (وأن احكم بينهم بما أنزل الله) فهذا لازم في كل حكم ، حاشا ما فرق النص والإجماع المتيقن فيه بين أحكامنا وأحكامهم ، وما كان كرامة لنا فانه ليس لهم فيه حظ لقول الله تعالى : (حتى يعطوا الجزية عن يدوهم صاغرون) والصغار لا يجتمع مع الكرامة أصلا . وأيضا فالامة كلها مجمعة على أن حكم العدة في الطلاق وسقوطها على الذمية كحكمها على المسلمة ، والأجماع لا يجوز خلافه . وأيضا فان الآيات التي أوجب الله تعالى فيها العدد على المطلقات معلومة محصورة ، لا خلاف بين المسلمين أن المراد بها الممسوسات ، وأصل الناس كلهم على البراءة من وجوب الأحكام عليهم ، حتى يلزمهم الحكم نص أو إجماع ، والا فلا يلزم

أحدا حكم إلا أن يلزمه إياه نص أو إجماع ، فبقيت الذميمة المطلقة غير الممسوسة لم يأت النص قط بإيجاب عدة عليها ، فلم يجوز لاحد أن يلزمها عدة لم يأت بها نص ولا إجماع ، ووجب المتعة لها ونصف الصداق بإيجاب الله تعالى ذلك لكل مطلقة فرض لها صداق المتعة خاصة لكل مطلقة (١) وهي إحدى المطلقات فبطل ظن هؤلاء القوم . والحمد لله رب العالمين .

واحتجوا بما في القرآن من الآيات التي فيها خطاب النبي صلى الله عليه وسلم وحده ، مثل قوله تعالى : (وإذا كنت فيهم فأقت لهم الصلاة) ومثل قوله تعالى : (خذ من أموالهم صدقة) وما أشبه ذلك ، قالوا : فقلتم : هي لازمة لنا ومباحة ، كلزومها النبي صلى الله عليه وسلم وابتاحتها له .

قال أبو محمد : وهذا من التخليط ماهو ، لأن النص حكم علينا بذلك اذ يقول : (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) ويقول عليه السلام : « عليكم بسنتي » وبفضبه صلى الله عليه وسلم على من تنزه عن أن يفعل مثل فعله ، فبطل تمويههم بأن هذا قياس ، وصح وجوب كل شريعة خوطب بها عليه السلام - : علينا ما لم ننه عن ذلك ، كقول النبي صلى الله عليه وسلم في الوصال : « لست كهيتئتكم » ، فلو قال قائل : إن الذي تعلقوا به مما ذكروا هو حجة عليهم في ابطال القياس - : لكان محقا ، لنص النبي صلى الله عليه وسلم على أنه ليس كهيتئتنا ، ولا كأحدنا ، ولا مثلنا ، واذ ليس مثلنا والقياس عند القائلين به انما هو قياس الشيء على مثله لاعلى ما ليس مثله - : فقد بطل القياس ههنا ، فيلزمهم أن لا يحكموا على الناس بشيء خوطب به النبي صلى الله عليه وسلم وحده ، وإن فعلوا ذلك خرجوا من الاسلام ، فصح أنه لا مدخل لهذه الآيات ولا لهذا المعنى في القياس البتة . وبالله تعالى التوفيق *

واحتجوا أيضا بقول الله تعالى : (فاعتبروا يا أولي الابصار)

(١) امل أصله « لكل مطلقة لم يفرض لها صداق »

قال أبو محمد : وهذه هي قاعدتهم - بظنهم في القياس ، وما كانوا أبعد قط من القياس منهم في هذه الآية ، وما فهم قط ذو عقل من قول الله تبارك وتعالى : (فاعتبروا يا أولي الابصار) تحريم مد بلوط بمدى بلوط ، وما للقياس مجال (١) على هذه الآية أصلاً بوجه من الوجوه ، ولا علم أحد قط في اللغة التي بها نزل القرآن أن الاعتبار هو القياس ، وإنما أمرنا تعالى أن نتفكر في عظيم قدرته في خلق السموات والارض ، وما حل بالعصاة ، كما قال تعالى في قصة اخوة يوسف عليه السلام : (لقد كان في قصصهم عبرة لأولي الألباب) فلم يستحي هؤلاء القوم أن يسموا القياس اعتباراً وعبرة ، على جاري عادتهم في تسمية الباطل باسم الحق ، ليحققوا بذلك باطلهم ، وهذا تمويه ضعيف ، وحيلة واهية ، وقد قال تعالى : (إن هي الا أسماء سميتموها أنتم وآباؤكم ما أنزل الله بها من سلطان إن يتبعون الا الظن وما تهوى الأنفس ولقد جاءهم من ربهم الهدى أم للانسان ما تمنى) فأبطل الله تعالى كل تسمية الا تسمية قام بصحتها برهان : إما من لغة مسموعة من أهل اللسان ، وإما منصوصة في القرآن وكلام النبي صلى الله عليه وسلم ، وما عدا ذلك فباطل . وهل هذه الطريقة - التي سلكوا من التويه والغش بقلع الاسماء عن مواضعها ، وتحريف الكلم عن مواضعه - إلا كمن سعى من النخاسين أو أراهم بأسماء المدن ، ثم يحلف بالله : لقد جاءت هذه الدابة أمس من بلد كذا ، تدليسا وغشا ؟ ! وأهل القياس جارون على هذه الطريقة في تسميتهم القياس عبرة واعتباراً .

ونسألهم في أي لغة وجدوا ذلك ؟ وقد أ كذبهم الله تعالى في ذلك بقوله : (لقد كان في قصصهم عبرة لأولي الألباب) فليت شعري أي قياس في قصة يوسف عليه السلام ! أتري أنه أبيع لنا بيع أخوتنا كما باعه أخوته ! أو ترى

(١) في نسخة أخرى بهامش الاصل « مجاز »

أن من باعه اخوته يكون ملكا على مصر ويغلو الطعام في أيامه ! أو ترى اذ قال الله تعالى : (يخربون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين فاعتبروا يا أولي الابصار) أنه أمرنا قياساً على ذلك أن نخرب بيوتنا بأيديهم وأيدينا قياساً على ما أمرنا الله تعالى أن نعتبر به من هدم اليهود بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين !!! أما سمعوا قول الله تعالى : (وإن لكم في الانعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه من بين فرث ودم لبنا خالصا سائغا للشاربين ومن ثمرات النخيل والأعناب تتخذون منه سكراً ورزقا حسنا إن في ذلك لآية لقوم يعقلون) ؟ أفيجوز لدى مسكة عقل أن يقول : إن العبرة ههنا القياس ! وإن معنى هذه الآية إن لكم في الانعام لقياسا !! أما يرى كل ذى حس سليم أن هذه الآية مبطله للقياس ! لما نص الله تعالى عليه أنه يخرج من بين فرث حرام ودم حرام لبنا حلالا ، وأنا نتخذ من ثمر النخيل والأعناب سكراً حراما خبيثاً ورزقا حلالا حسنا وهما من شئ واحد !!! فظهر أن تساوى الاشياء لا يوجب تساوى حكمهما ، وصح أن معنى العبرة التعجب فقط ، هذا أمر يدره النساء والصبيان ، والعلماء والجهال حتى حدث من كابر الحس وادعى أن الاعتبار القياس مجاهرة بالباطل ، تالله ما قدرنا أن طاقلا يرضى لنفسه بهذه الحساسة ، وبهذا الكذب في الدين ، وبعاجل هذه الفضيحة . نعوذ بالله من الخذلان !!! والقوم كالفریق يتعلق بما وجد ، ولولم يكن في ابطال القياس إلا هذه الآية لكفى ، لان أولها قوله تعالى : (هو الذى أخرج الذين كفروا من أهل الكتاب من ديارهم لأول الحشر ما ظننتم أن يخرجوا وظنوا أنهم مانعتهم حصونهم من الله فأتاهم الله من حيث لم يحتسبوا وقذف في قلوبهم الرعب يخربون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين فاعتبروا يا أولي الابصار) فنص الله تعالى كما تسمع على أنه أخرج الذين كفروا من أهل الكتاب من ديارهم ، وأن المؤمنين لم يظنوا قط ذلك ، وأن الكفار لم يحتسبوا قط ذلك ، فنبت يقينا بالنص في

هذه الآية أن أحكام الله عز وجل جارية على خلاف ما يحتسب الناس كلهم ، مؤمنهم وكافرهم ، والقياس إنما هو شئٌ يحتسبه القائلون ، لانص فيه ولا إجماع ، كظن المالكى أن علة الربا الادخار فى الماكولات فى الجنس ، وظن الحنفى أنها الوزن أو الكيل فى الجنس ، وظن الشافعى أنها الاكل فى الجنس ، وهذه كلها ظنون واحتسابات ، فصح أن أحكام الله تعالى تأتى بخلاف ما يقع فى النفوس ، فهذه الآية أبين شئٌ فى إبطال القياس والحمد لله رب العالمين * وقد قوى بمضمهم احتجاجهم بما ذكرنا فى قوله تعالى : (فاعتبروا) بما روى عن ابن عباس من قوله فى دية الأصابع : ألا اعتبرتم ذلك بالاسنان ، عقلها سواء ، وإن اختلفت منافعها *

قال أبو محمد : وهذا لاجبة لهم فيه ، لأن ابن عباس إنما أراد بقوله : هلا اعتبرتم ، أى هلا تبينتم ذلك بالأصابع فاستبينتم (١) لأن العبارة عن الشئ هو ما يتبين به الشئ ، أى هلا تبينتم أن اختلاف المنافع لا يوجب اختلاف الدية ، أو هلا فكرتم وعجبتم فى الأصابع ورأيتم أن اختلاف منافعها لا يوجب اختلاف دياتها (٢) ولا اختلاف أحكامها ، كما أن الاسنان أيضا كذلك ، وهذا نص جلى من ابن عباس على ابطال القياس ، والعلل الموجبة عند القائلين بالقياس لاستواء الاحكام ، لأنهم يقولون : إن الدية إنما هى عوض عن الأعضاء المصابة ، فيقيسون فقد السمع على فقد البصر فى الدية ، لان المنفعة بذلك متساوية ، فأبطل ابن عباس ذلك ، ورد الى النص ، ولم يجعل الأصابع أصلا للاسنان يقاس عليه ، ولا جعل أيضا الاسنان أصلا للأصابع يقاس عليه ، بل سوى بين كل ذلك تسوية واحدة ، وهذا هو ضد القياس ، لان القياس عند القائلين به إنما هو رد الفرع الى الاصل ، وليس ههنا أصل وفرع ، بل

(١) فى الاصل « فاستبينتم » وهو لحن (٢) فى الاصل « لا يوجب دياتها » باسقاط لفظ « اختلاف » وهو خطأ ظاهر .

النص ورد أن الأصابع سواء ، وأن الاسنان سواء - : ورودا مستويا ، فبطل تمويههم الذي راموا به تصحيح أن القياس يسمى عبرة *
 ولقد ناظرني كبيرهم في مجلس حافل بهذا الخبر فقلت له : إن القياس عند جميع القائلين به - وأنت منهم - إنما هو رد ما اختلف فيه الى ما أجمع عليه ، أو رد ما لانص فيه الى ما فيه نص ، وليس في الأصابع ولا في الاسنان إجماع ، بل الخلاف موجود في كليهما ، وقد جاء عن عمر المفاضلة بين دية الأصابع وبين دية الاضرار ، وجاء عنه وعن غيره التسوية بين كل ذلك ، فبطل ههنا رد المختلف فيه الى المجمع عليه ، والنص في الأصابع والاسنان سواء ، ثم من المحال الممتنع أن يكون عند ابن عباس نص ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم في التسوية بين الأصابع وبين الاضرار - : ثم يفتى هو بذلك قياسا .

فقال لي : وأين النص بذلك عن ابن عباس ؟ فذكرت له الخبر الذي حدثناه عبد الله بن ربيع التميمي ثنا عمر بن عبد الملك الخولاني ثنا محمد بن بكر ثنا سليمان بن الاشعث السجستاني ثنا عباس بن عبد العظيم العنبري ثنا عبد الصمد بن عبد الوارث ثنا شعبة بن الحجاج ثنا قتادة عن عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الأصابع سواء ، الاسنان (١) سواء ، الثنية والضرر سواء ، هذه وهذه سواء » يعني الابهام والخنصر * فائقطع وسكت *

وزاد بعضهم جنونا فاحتج في اثبات القياس بقول الله تعالى : (إن كنتم للرؤيا تعبرون)

قال أبو محمد : وهذا من الجنون ما هو الآن العبارة انما هي في اللغة البيان عن الشيء ، تقول : هذا الكلام عبارة عن كذا ، وعبرت عن فلان اذا بينت

(١) في أبي داود (٤ : ٣١٢ - ٣١٣) « والاسنان سواء » بزيادة الواو

عنه ، ولا مدخل للحكم في شيء من ذلك لشيء لم يذكر اسمه في الشريعة بالحكم في شيء ذكر فيها اسمه ، فعارضوا بأن قالوا : العبور هو الجواز والتجاوز من شيء الى شيء ، تقول : عبرت النهر ، قالوا : والقياس تجاوز شيء منصوص الى شيء لانص فيه .

قال أبو محمد : وهذا من المكابرة القبيحة ، لان هذا من الاسماء المشتركة التي هي مثل « ضرب » من ضراب الجمل وهو سفاده الناقة و« ضرب » بمعنى الايلام بايقاع جسم على جسم المضروب بشدة و« الضرب » العسل ، وهكذا عبرت الرؤيا فسرتها ، وعبرت النهر أى تجاوزته ، فهذان معنيان مختلفان ، ليس احدهما من الآخر في ورد ولا صدر ، ومصدر عبرت النهر انما هو « العبور » ومصدر عبرت الرؤيا انما هو « العبارة » ومصدر اعتبرت في الشيء اذا فكرت فيه « الاعتبار » و« العبارة » الاسم و« العبارة والاستعبار » التأهب للبكاء والاخذ فيه و« العبرى » نبات يكون على شطوط الأنهار ، و« العبرانية » لغة بني اسرائيل ، و« العبير » ضرب من الطيب .

فاذا قلنا : إن معنى عبرت النهر انما هو تجاوزته ، ومعنى عبرت الرؤيا انما هو فسرتها ، فقد وضع أن هذا غير هذا ، ولو أن المعبر للرؤيا تجاوزها لما كان مبينها ، بل كان يكون تاركاً لها آخذاً في غيرها ، كما فعل طائر النهر اذا تجاوزته الى البر ، والاعتبار أيضاً معنى ثالث غير هذين بلا شك ، فخلط هؤلاء القوم وأتوا بالسفسطة المجردة ، وهى أن يأتى بالفاظ مشتركة تقع على معانى شتى فيخلط بها على الناس ، ليوم أهل العقل أشياء تخرجهم عن نور الحق الى ظلمة الباطل ، وقد حذر الاوائل من هذا الباب جداً ، وأخبروا أنه أقوى الاسباب في دخول الآفات على الافهام ، وفي إفساد الحقائق ، وقد نهينا نحن عليه في مواضع كثيرة من كتابنا هذا ومن سائر كتبنا ، وقد بينا ذلك في كتاب التقریب ، ولم نبق فيه غاية . وبالله تعالى التوفيق

ثم مع ذلك لم يقنعوا بهذا الباب من الباطل ، حتى زادوا عليه زيادة كثيرة ، وهو أنهم سمو القياس « عبرة » جرأة وتمويهاً ، والتسمية في اللغة والكلام المستعمل بيننا كله لا تخلو من وجهين لاثالث لهما :

أحدهما اسم سمع من العرب ، والعرب لا تعرف القياس في الاحكام في جاهليتها ، لأنهم لم يكن لهم شريعة كتابية قبل محمد صلى الله عليه وسلم ، فبطل أن يكون للقياس عندهم اسم .

والقسم الثاني اسم شرعى أوقعه الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم على بعض أحكام الشريعة ، كالأصلاة والزكاة والإيمان والكفر والنفاق وما أشبه ذلك ، وتعالى الله ورسوله عن أن يقيسا ، فبطل أن يكون الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم سميا القياس عبرة ، فهذان القسمان من الاسماء لازمان لكل متكلم بهذه اللغة ، ولكل مسلم ، وأما الاسماء التى يتفق عليها أقوام من الناس للتفاهم في مرادهم ، فذلك لهم مباح باجماع ، إلا أنهم ليس لهم أن يلبسوا بذلك على الناس

وهم في أعظم انهم وخرج إن سموا ما يخالفهم فيه غيرهم باسم واقع على معنى حقيقى ليلزموا خصومهم قبول ماخالفهم فيه ، تمويهاً على الضعفاء وعدواناً ، كمن سعى الحمر عسلاً يستحلها بذلك ، لأن العسل جلال ، فبطل أن يسمى القياس عبرة أو اعتباراً

وعلمنا أن أصحاب القياس الذين أحدثوا هذه البدعة هم الذين أحدثوا له هذا الاسم ، كما أنذر النبي صلى الله عليه وسلم بقوم يأتون في آخر الزمان يسمون الحمر بغير اسمها ليستحلوها بذلك ، فقد فعل أصحاب القياس ذلك بعينه ، وسموا الباطل عبرة واعتباراً لهم ليصح لهم باطلاً ، بذلك ، لأن العبارة حق (ويأبى الله إلا أن يتم نوره) وبالله تعالى التوفيق *

واحتجوا بأبدة أنست ما قبلها ، وهو أن بعضهم استدل على صحة القياس

بقول الله تعالى واصفاً لامر آدم عليه السلام إذ تكشف عورته عند أكل الشجرة فقال تعالى : (وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة)

قال أبو محمد : إنما شرطنا أن نتكلم فيما يعقل ، وأما الهذيان فلسنا منه في شيء ! ولا ندرى وجه القياس في تغطية آدم عورته بورق الجنة ! ولت شعري لو قال لهم خصمهم - مجاوباً لهم بهذا الهذيان - : إن هذه حجة في إبطال القياس ! بماذا كانوا ينفكون منه ؟ ! وهل كان يكون بينه وبينهم فرق ؟ ! واحتجوا أيضاً بقول الله تعالى حاكياً عن إبراهيم عليه السلام إذ قال : (رب أرني كيف تحيي الموتى)

قال أبو محمد : وهذه كالتى قبلها ، وما يعقل أحد من إحياء الله عز وجل الطير قياساً ، ولا أنه يوجب أن يكون الارز بالارز متفاضلاً حراماً ! وإن الاحتجاج بمثل هذا مما ينبغى للمسلم أن يخاف الله عز وجل فيه ! وما بين هذا وبين من احتج في إثبات القياس وفي إبطاله بقول الله تعالى : (قل أعوذ برب الناس) فرق ! ولكن من لم يبال بما تكلم عليه الفضاخ ، وليس العار طاراً عند من يقلده *

وأحتجوا بقول الله تعالى : (كمثل ريح فيها صر أصابت حرث قوم ظلموا أنفسهم) وبقوله تعالى : (كأنهن الياقوت والمرجان)

قال أبو محمد : وهذا من نحو ما أوردناه آنفاً من المجائب المدهشة ! ! ! بينما نحن في تحريم شيء لم يذكر تحريمه في القرآن والسنة ولا في الاجماع - من أجل شبهه لشيء آخر حرم في النص - : حتى خرجنا الى تشبيه الحور العين بالياقوت والمرجان ، فكل ذى عقل يدري أن الياقوت والمرجان يباع ويدق ويسرق ، ويخرج من البحر الملح ، وأنه لا يعقل ولا هو حيوان ، أفترى الحور العين يفعل بهن هذا كله ؟ ! تعالى الله عن ذلك ، وقد علم كل مسلم أن الحور العين عافلات أحياء ناطقات ، يوطأن ويأكلن ويشربن ، فهل الياقوت

والمرجان كذلك ؟ ! وإنما شبه الله تعالى الحور العين بالياقوت والمرجان في الصفاء فقط ، ونحن لا ننكر تشابه الأشياء ، وإنما ننكر أن نحكم بالمتشابهات بحكم واحد في الشريعة بغير نص ولا إجماع ، فهذا هو الزور والافك والضلال ، وأما تشابه الأشياء فحق يقين .

وكذلك شبه الله تعالى بطلان أعمال الكفار ببطلان الزرع بالريح التي فيها الصرع ، فأى مدخل للقياس ههنا ؟ ! أترى من بطل زرع خالداً في جهنم كما يفعل بالكافر ؟ ! أو ترى الكافر إذا حبط عمله ذهب زرع في فدانه ، كما يذهب زرع من أصاب زرع ربح فيها صر ؟ ! هذا مالا يقوله أحد ممن له طباخ *

وأما الحقيقة فإن هاتين الآيتين تبطلان القياس إبطالا صحيحاً ، لأن الله تعالى مثل الحور العين بالياقوت والمرجان ، ومثل أعمال الكفار بزرع أصابته ربح فيها صر ، ولم يكن تشبيه (١) الحور بالياقوت والمرجان يوجب للياقوت والمرجان الحكم بأحكام الحور العين ، ولا للحور العين الحكم بأحكام الياقوت والمرجان ، ولا كان شبه عمل الكفار بالزرع الذهاب يوجب للزرع الحكم بأحكام أعمال الكفار : من اللعن والبراءة والوعيد ، ولا لأعمال الكفار بأحكام الزرع : من الانتفاع بتبته في علف الدواب وغير ذلك . فصح أن تشابه الأشياء لا يوجب لها التساوى في أحكام الديانة ، ولا شئ أقوى شها من شئئين شبه الله عز وجل بعضها ببعض ، فإذا كان الشبه الذي أخبرنا الله تعالى به لا يوجب لذينك المتشابهين حكماً واحداً فيما لم ينص فيه ، فبالضرورة نعلم أن الشبه المكذوب المفترى من دعاوى أصحاب القياس أبعد عن أن يوجب لما شبهوا بينهما حكماً واحداً . وبالله تعالى التوفيق *

واحتجوا بقول الله تعالى : (وضرب لنا مثلاً ونسى خلقه قال من يحيي

(١) في الاصل « تشبه » وهو خطأ

العظام وهي رميم قل يحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ مِنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَا أَنتُم مِّنْهُ تُوقَدُونَ أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ بَلَىٰ وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ)

قال أبو محمد : وهذا من عجائبهم وطوامهم ! ليت شعري ما في هذه مما يوجب القياس ، أو أن يحكم في أن لا يكون الصداق أقل مما يقطع فيه اليد (١) ، وأن يرجع اللوطي كما يرجع الزاني المحصن !! ولماذا احتجنا بهم بهذه الآية أن يخرجهم إلى الكفر ، لأنه تعالى لم يوجب أنه يعيد العظام من أجل أنه أنشأها أول مرة ، ولا أخبر تعالى أن إنشاءها أول مرة يوجب أن يعيدها . ومن ظن هذا فقد افتري . ومع ذلك فلو كان إنشاء الله تعالى للعظام أولاً يوجب أن يحْيِيهَا ثَانِيَةً لوجب ضرورة إذا أفناها أيضاً بعد أن أنشأها أولاً أن يفنيها ثَانِيَةً بعد أن أنشأها ثَانِيَةً . وهذا مالا يقولونه ، ولا يقول به أحد من المسلمين ، إلا جهنم بن صفوان وحده .

ولو كان ذلك أيضاً لوجب أن يعيدهم إلى الدنيا ثَانِيَةً كما ابتدأهم وأنشأهم فيها أول مرة ، وهذا كفر مجرد ، لا يقول به إلا أصحاب التناسخ ، فقيح الله كل احتجاج يفرضه من الانقطاع والاذعان للحق إلى ما يؤدى إلى الكفر !! فبطل تمويههم بهذه الآية ، وصح أن معناها هو ما اقتضاه ظاهرها فقط ، وهو أن القادر على خلق الأشياء ابتداء قادر على إحياء الموتى ، وقد بين الله تعالى ذلك نصاً إذ يقول : **وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْكُ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ إِنْ الَّذِي أَحْيَاهَا لِلْحَيِّ الْمَوْتَى إِنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ** فبين عز وجل أنه إنما بين بذلك قدرته على كل شيء .

وإنما حارض الله تعالى بهذا قوماً شاهدوا إنشاء الله تعالى للعظام من منى الرجل والمرأة وأقروا بذلك ، وأنكروا قدرته تعالى على إنشاء ثَانِيَةً وإحيائها ،

(١) في الاصل « مما يقطع فيه السيد » وهو تصحيف سخيف

فأراهم الله تعالى فساد تقسيمهم لقدرته ، كما قال في أخرى : (أو لم يروا أن الله الذي خلق السموات والأرض ولم يعي بخلقهم بقادر على أن يحجي الموتى بل أنه على كل شيء قدير) فهذه كتلك ، وليس في شيء منهما أن يحكم لما لا نص فيه بالحكم بما فيه نص : من تحريم أو إيجاب أو إباحة أصلا ، وإن هذا كله باب واحد ، ليس بعضه مقيسا على بعض ، ولا أصلا والآخر فرما . وإقدام أصحاب القياس وجراتهم متناسبة في مذاهبهم وفيما يؤيدونها . نعوذ بالله من الخذلان *

واحتجوا أيضا بقول الله تعالى : (حتى إذا أقات سحابة تقالا سقناه لبلد ميت فأنزلنا به الماء فأخرجنا به من كل الثمرات كذلك نخرج الموتى لعالم تذكرون) وبقوله تعالى : (فاذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت إن الذي أحياها لمحيي الموتى) وبقوله تعالى : (فأحيينا به بلدة ميتا كذلك النشور) وبقوله تعالى : (وأنزلنا من السماء ماء مباركا فأنبتنا به جنات وحب الحصيد) الى قوله : (كذلك الخروج) وبقوله تعالى : (فسيقولون من يعيدنا قل الذي فطركم أول مرة)

قال أبو محمد : وهذا كله من جنس ما ذكرناه آنفا ! والمحتج بهذه الآيات في إثبات القياس في الأحكام : إما جاهل أعمى لا يدري ما القياس ، وإماموه لا يبالي ما قال ، ولا ما أطلق به لسانه في استدامة حاله ، ولو كان هذا قياسا لوجب أن يحجي الله الموتى كل سنة في أول الربيع ثم يموتون في أول الشتاء ، كما تفعل الثمار وجميع النبات ، وهذا ما لا يقوله إلا ممرور . وإنما أخبر تعالى في كل هذه الآيات بأنه يحجي الأرض ويحجي الموتى ويقدر على كل ذلك ، لا على أن بعض ذلك مقيس على بعض البتة *

وذكروا أيضا في ذلك قول الله تعالى : (ويقول الإنسان أنذا مامت لسوف أخرج حيا أولا يذكر الإنسان أنا خلقناه من قبل ولم يك شيئا) وبقوله

تعالى : (يا أيها الناس إن كنتم في ريب من البعث فانا خلقناكم من تراب ثم من نطفة ثم من علقة ثم من مضغة مخلقة وغير مخلقة لنبين لكم)
قال أبو محمد : هذا هو إبطال القياس على الحقيقة ، لأنه لا سبيل الى أن
يخلق ثانية من نطفة ولا من علقة ولا من مضغة ، فانما معنى هذه الآية : من
الله تعالى علينا وتذكيره لنا بقدرته على ما يشاء ، لا إله إلا هو ، وكذلك
الآية التي التي قبلها (١) : إن الانسان لم يك شيئا ، ثم خلق ، ولا سبيل الى
أن يعود لاشئ أبدا ، بل نفسه عائدة الى حيث رآها النبي صلى الله عليه
وسلم ليلة أسرى به ، ويعود الجسم ترابا ، ثم يجتمعان يوم القيامة فيخلد حيا
باقيا أبدا أبدا ، بلا نهاية ولا فناء ، في نعيم أو عذاب . فبطل القياس
ضرورة من حيث راموا إثباته تمويها على من اغتر بهم .

وهذه الآيات كلها هي بمنزلة قوله تعالى : (أأنتم أشد خلقا أم السماء
بناها رفع سمكها فسواها) فانما بين تعالى قدرته على ما شاهدنا ، وعلى ما أخبرنا
به مما لم نشاهد ، وهذا إبطال للقياس ولظنون الجهال ، لأن الله تعالى نص على
تشابه الاشياء ، كلها بعضها لبعض ، ولم يوجب من أجل ذلك التشابه أن تستوى
في أحكامها ، وهذا هو نفس قولنا في إبطال القياس في تسوية الاحكام بين
الاشياء المشتبهات . والله تعالى التوفيق *

ومثل ذلك قوله تعالى : (واضرب لهم مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه من
السماء فاختلط به نبات الارض فأصبح هشيما تذروه الرياح) وكقوله تعالى :
(إنا بلوناكم كما بلونا أصحاب الجنة اذ أقسموا ليصر منها مصبحين ولا يستثنون)
الايات الى قوله تعالى : (كذلك العذاب ولعذاب الآخرة أكبر لو كانوا
يعلمون) .

قال أبو محمد : ولا شبه أقوى من شبه شهد الله تعالى بصحته ، فاذا كان

(١) في الاصل « قبلها » وهو خطأ واضح

الله تعالى قد شبه الحياة الدنيا بالنبات النبات من الماء النازل من السماء فهي أشبه الأشياء به ، وشبه تلف جثث أولئك العصاة بالعدل ، وذلك لا يوجب استواءهما في شيء من الحكم في الشريعة غير الذي (١) نص الله تعالى عليه من البلي بعد الجدة فقط ، فبطل ظنهم الفاسد . والحمد لله العالمين .

وكذلك أيضا قوله تعالى : (مثلهم في التوراة . ومثلهم في الانجيل كزرع أخرج شطأه فآزره فاستغلظ) الآية

قال أبو محمد : وذلك الزرع برعى ، وليس متعبداً ولا جزاء عليه في الآخرة ، والقوم الذين شبهوا به بلا شك أنهم خلاف ذلك ، وأنهم متعبدون مجازون بالجزاء التام في الآخرة .

وان العجب ليكثر من عظيم تمويههم في الدين وتدليسهم فيه باحتجاجهم بهذه الآيات في القياس ! وما عقل قط ذو مسكة عقل أنه يجب في هذه الآيات تحريم بيع التبن بالتبن متفاضلا اذ حرم بيع التمر بالتمر متفاضلا ! ! وما قائل هذا إلا قريب من الاستخفاف بالقرآن والشرائع . ونعوذ بالله من هذا . واحتج بمضهم في إثبات القياس بأبدة أنست ماتقدم ، وهو أنه قال : من الدليل على صحة القياس قول الله تعالى : (والمرسلات عرفا) قال : فأشار الى العرف !!

قال أبو محمد : وهذا دليل على فساد عقل المحتج به في إثبات القياس وقلة حياته ولا مزيد ، وبالله تعالى نعوذ من الخذلان ونسأله التوفيق ، ولا عرف إلا ما بين الله تعالى نصا أنه عرف ، وأما عرف الناس فيما بينهم فلا حكم له ولا معنى ، وما عرف الناس مذ نشؤوا الا الظلم والمكوس .

واحتجوا أيضا بأن قالوا : قال الله عز وجل : (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا) قالوا :

(١) في الاصل «التي» وهو خطأ

فانما جاء النص بجلد قاذف المحصنات ، وأنتم تجلدون قاذف الرجال المحصنين كما تجلدون قاذف المحصنات من النساء ، وهذا قياس .

قال أبو محمد : وهذا ظن فاسد منهم ، وحاشا لله أن يكون قياسا ، ونحن نبداً فنيين - بحول الله وقوته - من أين أوجبنا جلد قاذف الرجال من نص القرآن والسنة ، فاذا ظهر البرهان على ذلك لأثما - بحول الله وقوته - وأنه من النص عندنا (١) الى بيان أنه لا يجوز أن يكون قياسا ، وأنه لو استعمل ههنا القياس لكان حكمه غير ما قالوا . وبالله تعالى التوفيق . فنقول وبالله تعالى تتأيد :

إن قول الله عز وجل : (الذين يرمون المحصنات) عموم لا يجوز تخصيصه إلا بنص أو إجماع ، فمكن أن يريد تعالى النساء المحصنات كما قلتم ، ويمكن أن يريد الفروج المحصنات ، وهذا غير منكّر في اللغة التي بها نزل القرآن ، وخاطبنا بها الله تعالى ، قال الله عز وجل : (وأنزلنا من المعصرات ماء ثجاجا) يريد من السحاب المعصرات ، فقلنا نحن : انه أراد الفروج المحصنات ، وقلتم أنتم : انه أراد النساء المحصنات ، فوجب علينا ترجيح دعوانا بالبرهان الواضح ، فقلنا : ان الفروج أعم من النساء ، لأن الاقتصار بمراد الله تعالى على النساء خاصة تخصيص لمعوم اللفظ ، وتخصيص العموم لا يجوز إلا بنص أو إجماع

وأيضا فان الفروج هي المرمية لاغير ذلك من الرجال والنساء ، برهان ذلك ما قاله الله تعالى : (والذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين) وقال تعالى : (قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم) (وقل للمؤمنات يغضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن) وقال تعالى : (والحافظين فروجهم والحافظات) وقال

(١) في الاصل « وانه من النص عندنا » الخ وهو خطأ

تعالى : (ومريم ابنت عمران التي أحصنت فرجها) ، فصيح أن الفرج هو المحسن ، وصاحبه هو المحسن له بنص القرآن .

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا اسحق بن ابراهيم - هو ابن راهويه - أنا عبد الرزاق ثنا معمر عن ابن طاوس عن ابيه عن ابن عباس قال : ما رأيت شيئاً أشبه باللهم مما قال أبو هريرة : إن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن الله كتب على ابن آدم حفظه من الزنا أدرك ذلك لاحالة ، فزنا العينين النظر ، وزنا اللسان النطق ، والنفس تمنى وتشتهى ، والفرج يصدق ذلك أو يكذبه (١) »

وبه الى مسلم : ثنا اسحق بن منصور أنا هشام الخزومي - هو ابن سلمة - ثنا وهيب بن خالد ثنا سهيل بن أبي صالح عن ابيه عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « كتب على ابن آدم نصيبه من الزنا ، مدرك ذلك لاحالة ، فالعينان (٢) زناها النظر ، والاذنان زناها الاستماع ، واللسان زناه الكلام ، واليد زناها البطش ، والرجل زناها الخطا ، والقلب يهوى ويتمنى ، ويصدق ذلك الفرج أو يكذبه (٣) »

قال أبو محمد : فصيح يقينا أن المرمية هي الفروج خاصة ، وإن المحصنة على الحقيقة هي الفروج لا ماعداها ، وصح أن الزنا الواجب فيه الحد هو زنا الفروج خاصة ، لازنا سائر الاعضاء ، ولازنا النفس دون الفرج ، فلا حد في النص كما أوردنا - في زنا العينين ، ولا في زنا الرجلين ، ولا في زنا اللسان ، ولا في زنا الاذنين ، ولا في زنا القلب الذي هو مبعث الأعمال ، وصح أن

(١) مسلم (٣٠١ : ٢)

(٢) في الاصل « والعينان » وصححه من مسلم « ٣٠١ : ٢ »

(٣) في مسلم « ويكذبه »

من رمى العينين بالزنا ، أو رمى الرجلين بالزنا ، أو رمى القلب بالزنا ، أو رمى
الاذنين بالزنا ، أو رمى اليدين بالزنا ، أو رمى أى عضو كان بالزنا ماعدا الفرج :-
فليس رامياً ، ولا حد عليه بالنص ، لأن الفرج إن كذب ذلك فهو كله لغو ،
فصح يقينا أن الرمي الذى يحد فيه فيه الحدود ورد الشهادة والتفسيق انما
رمى الفروج بلا شك ، بيقين لامية فيه ؛ فاذ ذلك كذلك فقد صح أن مراد
الله تعالى بالحدود ورد الشهادة فى الآية المتلوة انما هى رمية الفروج فقط ،
فصح قولنا بيقين لاجمال للشك فيه . وهذا إذ هو كذلك ففروج الرجال
والنساء داخلات فى الآية دخولا مستويا .

ثم نسألهم فنقول لهم : أخبرونا عن قول الله تعالى : (والذين يرمون
المحصنات) إذ قلتم : انه تعالى أراد به هذه اللفظة ههنا النساء فقط - : هل
أراد تعالى أن يحد قاذف الرجل أم لا ؟ ولابد من إحداهما ، فان قالوا : لم يرد
بقوله تعالى ذلك قط ، حكموا على أنفسهم أنهم يحكمون بخلاف ما أراد الله تعالى ،
وكفونا أنفسهم ، وان قالوا : ان الله تعالى أراد أن يحد قاذف الرجل ، قلنا
لهم : ان هذا عجب ! أن يكون تعالى يريد فى دينه وعلمه من عباده أن يحد
قاذف الرجل ، ثم لا يأمرنا إلا بحد قاذف النساء فقط ! حاشا لله من ذلك ،
فانه تلبيس لا بيان . فان قالوا : اقتصر على النساء ونهنا بذلك على حكم قاذف
الرجال ، قلنا لهم : هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين ، ولم تأتوا بأكثر من
الدعوى الكاذبة التى فيها خالفناكم ، فان كانت عندكم حجة من نص جلى على
صحة هذه الدعوى ، وإلا فهى كذب بحت ، ولستم بصادقين فيها بنص القرآن ،
فان قالوا : الاجماع قد صح على وجوب حد قاذف الرجل ، قلنا لهم : نعم ،
وأى دليل لكم فى الاجماع ؟ والاجماع لنا لا لكم ! لأن الاجماع انما كان من
هذا النص المذكور ، فهاتوا دليلا على أنه كان عن قياس ، ولا سبيل لهم الى
دليل على ذلك أصلا ، لا برهانى ولا اقناعى ولا شفعى ، وظهر بطلان قولهم .

والحمد لله رب العالمين .

ثم نعود الى إبطال أن يكون حد قاذف الرجل قياسا جلة ولا بد ، فنقول
وبالله تعالى نتأيد : إننا وجدنا أحكام الرجال والنساء تختلف في مواضع ،
وتتفق في مواضع ، فالرجال عليهم الجمعات والجماعات فرضا ، والنساء لا تلتزمهن
جمعة ولا جماعة فرضا ، وقد استووا في حكم سائر الصلاة والزكاة ، والمرأة
لا تنافر في غير واجب إلا مع زوج أو ذى محرم ، والرجل يسافر حيث شاء
دون زوجه ، ودون ذى محرم ، والخوف عليه من أن يزنى كالخوف عليهما من
أن تزنى ولا فرق ، لأن زناها لا يكون إلا مع رجل ، وحكمهن في اللباس
مخالف لحكم الرجل ، فلا يجوز للرجال لباس القمص والمعائم والسراويل في
الاحرام ، وهذا مباح للنساء ، واستووا في تحريم الطيب عليهم وعليهن في
الاحرام ، والرجال واجب عليهم الصلاة مع الامام بمزدلفة صلاة الصبح ،
ومباح للنساء النفر قبل ذلك ، فاستووا فيما عدا ذلك ، والجهاد على الرجال ،
ولا جهاد على النساء ، وشهادة المراتين تعدل شهادة الرجل ، وخصومنا ههنا
لا يقبلون النساء أصلا إلا في الأموال مع رجل ولا بد ، وفي عيوب النساء
والولادات فقط ، ويقبلون الرجال فيما عدا ذلك ، ولا يقيسون الرجال عليهم
ولا يقيسونهم على الرجال ، وليس هذا اجماعا ، ودية المرأة نصف دية الرجل ،
وكثير من الحاضرين من خصومنا ههنا يسوون بينهما وبين الرجال في مقدار
محدود من الديات ، ويفرقون بين أحكامهم وأحكامهن في سائر ذلك ،
ولا يقيسون النساء على الرجال ، ولا الرجال على النساء ، وحد المرأة كحد الرجل
في القذف والخمر والزنا والقتل والقطع في السرقة ، وفرق بمض الحاضرين من
خصومنا في التغريب في الزنا بين الرجال والنساء ، وفرق آخرون منهم في حد
الردة بين الرجال والنساء ، فأرأوا قتل الرجل في الردة ، ولم يروا قتل المرأة
في الردة ، وتركوا القياس ههنا ، وللرجل أن ينكح أربعا ويتمري ، ولا يحل

للمرأة أن تنكح إلا واحداً ولا تنسرى ، ولم يقيسوا الرجال عليهن ، الى كثير مثل هذا اكتفيننا منه بهذا المقدار .

فلما وجدنا أحكام الرجال وأحكام النساء تختلف كثيرا ، وتتنوع كثيرا ، على حسب ورود النص في ذلك فقط - : بطل أن يقاس حكم الرجال على النساء ، اذا اقتصر النص على ذكرهن ، أو أن تقاس النساء على الرجال ، اذا اقتصر النص على ذكرهم ، إذ ليس الجمع بين أحكام الرجال حيث لم يأت النص بالتفريق قياسا على ما جاء النص فيه متساويا بين أحكامهم وأحكامهم - : أولى من التفريق بين أحكام الرجال ، حيث لم يأت النص بالجمع قياسا على ما جاء النص فيه مفرقا بين أحكامهم وأحكامهم ، وهذا في غاية الوضوح ، والحقيقة التي لا شك فيها . فلو كان القياس حقا لكان قياس قاذف الرجل في إيجاب الحد عليه على قاذف المرأة - : باطلا متيقنا ، لا يجوز الحكم به أصلا ، فارتفع توهمهم جملة . والحمد لله رب العالمين *

ومن أوضح برهان على أن حد قاذف الرجل ليس عن قياس على قاذف المرأة بالزنا - : أن بعد أمر الله بجلد قاذف المحصنات بسطر واحد فقط قوله تعالى : (والذين يرمون أزواجهن ولم يكن لهم شهداء إلا أنفُسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله انه لمن الصادقين) الآيات ، فلا خلاف بين أحد من الامة أنه لا يقاس قاذفة زوجها أن تلعن على قاذف زوجته أن يلعن ، فلو كان القياس حقا ، لما كان قياس قاذف الرجل على قاذف المرأة أن يجلد الحد - : أولى ولا أصح من قياس قاذفة زوجها على قاذف (١) زوجته أن تلعن أيضا ، ولا يجد أخذ فرقا بين الامرين أصلا ، فصح أن القياس باطل ، اذ لو كان حقا لاستعمله الناس في الملاعة ، وصح أن جلد قاذف الرجل ليس عن قياس ، وأنه عن نص كما ذكرنا . وبالله تعالى التوفيق *

(١) في الاصل « على قاذف » .

واحتج بعضهم بقول الله تعالى : (منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات) .

قال أبو محمد : وجههم هذا المحتج ولم يصرح على أن ههنا أشياء من القرآن مفتقرة الى القياس .

قال أبو محمد : وهذا كلام يسمى الظن بمعتقد قائله ، ولاقول أسوأ من قول من قال : إن الله تعالى شبه على عباده فيما أراد منهم وفيما كلمهم ، وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبين تلك الأشياء وتركها مهمة ، واحتاجوا فيها الى قياسهم الفاسد ، وقد بينا الكلام في باب مفرد في ديواننا هذا ، وأخبرنا انه لايجل لاحد أن يتبع متشابه القرآن ، ولا أن يطلب معنى ذلك المتشابه ، وليس إلا الاقرار به ، وانه من عند الله تعالى ، كما قال عز وجل في آخر الآية المذكورة : (والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا) ، وأخبر تعالى فيها فقال : (فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله) ، فنص تعالى على أن من طلب تأويل المتشابه فهو زائغ القلب ، مبتغى فتنة ، ونحن نبرأ الى الله من هذه الصفة ، فثبت بالنصوص - ضرورة - ان تأويل المتشابه لايعلمه أحد إلا الله عز وجل وحده فقط ، لان ابتغاء معرفته حرام ، وماحرم ابتغاء معرفته فقد سد الباب دون معرفته ضرورة ، إذ لا يوصل الى شيء من العلم إلا بعد ابتغائه ، فما حرم ابتغائه فلا سبيل الى الوصول اليه ، وهذا بين لاخفاء فيه . وطرق المعارف معروفة محصورة ، وهى : الحواس والعقل اللذان ركبهما الله فى المتعبدين من الحيوان ، وهم : الملائكة والجن ومن وضع من ذلك فيه شيء من الانس ، ثم ما أمر الله تعالى بتعرفه وتعرف حكمه فيه ، مما جاء من عنده جل وعز ، وهو القرآن والسنة فقط ، وهذه كلها طرق أمرنا بسلوكها والاستدلال بها ، وقد نهينا عن طلب معنى المتشابه ، فصح انه لا يوصل الى معرفة معناه من جهة

شيء من الحواس ، ولا من المقول ولا من القرآن ولا من السنة ، فاذ الامر كذلك فلا سبيل لمخلوق الى معرفته ، إلا أن الذي صح من الآي المحكمات التي أمرنا الله بتدبرها وبتعلمها ، وبطلب تأويلها والتفقه فيها - : فطاعة القرآن فيما أمر الله تعالى فيه ونهى ، وطاعة الرسول صلى الله عليه وسلم في الذي امر فيه ونهى ، وترك التمعدى لهذه الحدود ، وبطلان ما عداها . فبطل القياس ضرورة ، لانه غير هذه الحقائق . والحمد لله رب العالمين *

واحتجوا فقالوا : حرم الله تعالى لحم الخنزير ، فحرمتم شحمه والاني منه ، وهذا قياس .

قال ابو محمد : وهذا ظن فاسد منهم ، ومعاذ الله أن نحرم شحم الخنزير وأنشاء بقياس ، بل بالاجماع الصحيح وبالنص في القرآن ، ولو كان حكم الشحم كحكم اللحم لوجب - إذ حرم على بني اسرائيل الشحم - ان يحرم عليهم اللحم ، فاذ لم يكن ذلك فقد صح ان الشحم لم يحرم من الخنزير قياسا على اللحم *

ومن الطرائف أن المحتجين بهذا يقولون - أو أكثرهم - : إن الشحم جنس غير اللحم ، ويجيزون رطل لحم برطلى شحم ، حتى إن جمهورهم - وهم أصحاب أبي حنيفة - يرون شحم الظهر غير شحم البطن ، فيجيزون رطل شحم بطن برطلى شحم الظهر ، والمالكيون والشافعيون والحنفيون يجيزون رطل شحم الفم برطلى شحم الازو ، فأين هذيانهم : إنه انما حرم شحم الخنزير قياسا على لحمه ؟ والشافعيون والحنفيون والمالكيون يقولون : من حلف أن لا يأكل شحماً فكل لحمأ فانه لا يحنث ، ولا خلاف بينهم أن من قال لا خير : ابتغى بهذا الدرهم لحمأ ، فابتاع له به شحمأ ، فانه ضامن ، فبطل قياسهم البارد : إن الشحم من الخنزير مقيس على لحمه ، ولا خلاف بينهم أن العظم لانسبة بينه وبين اللحم ، ولا يجوز أن يقاس عليه ، ونحن وهم مجمعون على أن من سحق عظم الخنزير فاستفقه فقد عصى الله تعالى ، فصح ضرورة أنه لم يحرم

شحمه قياسا على لحمه ، ولا أنشأه قياسا على ذكره ، وبطل تمويههم . والحمد لله رب العالمين .

وانما حرم شحم الخنزير وغضروفه (١) ودماغه ونخه وعصبه وعروقه وجلده وشعره وعظمه وعضله وسنه وظلفه وملسكه والاثني منه ولبنها: بقول الله تعالى: (أو لحم خنزير فإنه رجس) والضمير في لغة العرب راجع الى أقرب مذكور ، وقد أفردنا لذلك بابا في كتابنا هذا ، وأقرب مذكور الى الضمير الذي في (فانه) هو الخنزير لا اللحم ، فالخنزير كله بالنص رجس ، والرجس كله خبيث محرم (٢) بقول الله تعالى: (انما الحمر والميسر والانصاب والازلام رجس ممن عمل الشيطان فاجتنبوه) ، فرجع الضمير في قوله تعالى: (فاجتنبوه) الى الرجس ، لانه تعالى لو أراد الاربعة المذكورة في أول الآية لقال: فاجتنبوها ، فلما لم يقل تعالى ذلك ، ولم يجوز أن يكون الضمير راجعا في قوله تعالى: (فاجتنبوه) الى الشيطان ، لاننا غير قادرين على اجتنابه — : صح ضرورة أنه راجع الى الرجس وعمل الشيطان ، فكان الرجس كله محرما ، وهو من عمل الشيطان ، وعمل الشيطان محرم مأمور باجتنابه ، فكل ما كان رجسا فهو باجتنابه ، والخنزير رجس ، فكله محرم مأمور باجتنابه ، وكذلك الحمر والميسر والانصاب والازلام ؛ وكل رجس بالنص المذكور . وبالله تعالى التوفيق *

وانما قلنا هذا حسما للاقوال ، وإلا فالضمير راجع الى عمل الشيطان ، والرجس بنص الآية من عمل الشيطان ، فهو مأمور باجتنابه بيقين ، والخنزير رجس بنص القرآن ، والخنزير كله حرام ، والخنزير في لغة العرب — التي بها

(١) الفزروف والنزروف — بضم الفين المعجمة فيهما — كل عظم رخص كان الانف ، وضبط في الاصل بفتح الفين وهو خطأ (٢) في الاصل « خبيث كان محرم » وزيادة « كان » هنا لا معنى لها

خوطبنا - اسم للجنس يقع تحته الذكر والانثى والصغير والكبير ، فبطل ماظنوا أن تحريم الشحم انما هو من جهة القياس . وبالله تعالى التوفيق *

ثم نقول لهم : أخبرونا عن قول الله تعالى : (أو لحم خنزير فانه رجس) ماذا أراد به (١) عندكم ؟ اللحم وحده دون الشحم ؟ فان قلتم ذلك فقد أباح الشحم على قولاكم ، وهذا خلاف الاسلام ، وخلاف قولكم ، أم أراد به الشحم واللحم والعظم واللبن ؟ فهذا باطل ، لان كل ذلك لا يقع عليه عند أحد اسم لحم ، فقد حصل قولكم بين كذب وكفر ، لا بد من إحداها . فان قالوا : حرم اللحم ودل بذلك على الشحم قلنا : هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين ، وفي هذا خالفناكم وكذبنا دعواكم ، فخلصوا في ضلال محض *

واحتج بعضهم بأن قال : يلزمكم أن لا تبيحوا قتل الكفار إلا بضرب رقاب فقط ، لقول الله تعالى : (فاذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب)

قال أبو محمد : والجواب بأن الله تعالى انما قال هذا في المتمكن منهم من الكفار ، وهذا فرض بلا شك ، لا يحل خلافه ، فن أراد الامام قتله من الاسارى لم يحل له قتله إلا بضرب الرقبة خاصة ، لا بالتوسيط ولا بالرمح ولا بالنبل ولا بالحجارة ولا بالخنق ولا بالسهم ولا بقطع الاعضاء . وأما من لا يتمكن منه فقد قال الله تعالى : (فاضربو منهم كل بنان) وقال (٢) تعالى : (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم) فقتل هؤلاء واجب كيف ما أمكن ، بالنص المذكور ، وهذا مالا نعلم فيه خلافا ، وهو ظاهر الايات المذكورات ، ويبين أن المراد بالآية التي فيها ضرب الرقاب الاسرى فقط قوله تعالى في تلك الآية بعينها : (فضرب الرقاب حتى إذا اثخنتموهم فشدوا الوثاق فاما منا بعد وإما فداء) فاستثنى الاسرى من جملة قوله تعالى : (واضربوا منهم

(١) في الاصل « ما اذا أراد به » وهو خطأ

(٢) في الاصل « قال » بدون الواو

كل بنان) و (اقتلوا المشركين)

وقال بعضهم أيضا : يلزمكم أن لا تجزوا أن يبدأ في غسل الذراعين في
الوضوء إلا من الانامل ، لقوله تعالى : (الى المرافق)

قال أبو محمد : وهذا خطأ وقول فاسد ، لان الله تعالى لم ينص على
أن يبدأ في ذلك من مكان من اليدين بعينه ، وانما جعل عز وجل المرافق
نهاية موضع الغسل ، لانهاية عمل الغسل ، فكيف ما غسل الفاسل ما بين أطراف
الانامل الى نهاية المرافق فقد فعل ما أمر به في النص ولا مزيد •

واحتج بعضهم بقول الله تعالى : (وأشهدوا ذوي عدل منكم) . قالوا :
وانما قال ذلك تعالى في الطلاق والرجعة - يعني اشتراط العدالة - واشترط
تعالى الرضا في الرجل والمرأتين في الديون فقط ، فكان ذلك في سائر الاحكام
قياساً على الطلاق والرجعة .

قال أبو محمد : وهذا الاحتجاج من غريب نوادرهم ! ! فأول ذلك أن
المحتج بهذا إن كان مالكيا فقد نسي نفسه في ابحاثهم شهادة الطبيب الفاسق ،
وفي شهادة الصبيان في الدماء والجراحات خاصة ، وهم غير موصوفين بعدالة ،
ولم يقس على ذلك الصبايا ولا تحريق الثياب . وإن كان حنفيا فقد نسي نفسه
في قبول شهادة الكفار بعضهم على بعض ، ونقضوا كلهم هذا الأصل في
رد شهادة العبيد العدول والاقارب العدول . وأما نحن فلم نأخذ بقبول شهادة
العدول فيما عدا الطلاق والرجعة والديون قياساً على ذلك - ونعوذ بالله من
هذا - وانما لزم قبول العدول في كل موضع ، حاشا ما استثناه النص من قبول
شهادة الكفار في الوصية في السفر فقط - : فمن قول الله تعالى : (إن جاءكم
فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين) فنهانا
الله تعالى عن قبول الفاسق ، وليس في البالغين العقلاء إلا فاسق أو عدل ،
فوجب علينا التبين في كل شاهد وكل مخبر حتى نعلم . أفاسق هو ؟ فلا نعمل

بخبيره ولا بشهادته إذا أنبأنا بها ، أو نعلم أنه عدل ؟ فنعمل بخبره وشهادته ،
فبطل ظن هذا الجاهل .

وأما قبول عدلين في سائر الاحكام فقد كان يلزم هذا الجاهل - إن التزم
القياس - أن يقيس جميع الشهادات في السرقة والقذف والخمر والقصاص
والقتل على الشهادة في الزنا فلا يقبل (١) في شيء مما ذكرنا إلا أربعة شهداء
لا أقل ، لان الحدود بالحدود أشبه من الحدود بالطلاق والرجعة والديون ،
والزنا حد ، وكل ما ذكرنا في السرقة والقذف والخمر حد .

وكان يلزمه أيضا أن يقيس على الديون فيقبل في سائر الاشياء رجلا
وامرأتين كما جاء النص في الاموال ، وإلا فلائى معنى وجب أن يقاس على
الرجعة والطلاق دون أن يقاس على الديون ؟ فان ادعى الاجماع ، قيل له :
كذبت وجهلت ، فالحسن البصرى لا يقبل في القتل إلا أربعة شهداء عدول
وهذا عمر بن الخطاب وعطاء بن أبي رباح يقبلان في الطلاق النساء دون
الرجال ، وعطاء يقبل في الزنا ثمانى نسوة ، وأبو حنيفة يقبل في الطلاق
والرجعة والنكاح رجلا وامرأتين ، ولا يقبل ذلك في الحدود .

وقول الحسن أدخل في القياس ، لان القتل أشبه بالزنا الذى يكون فيه
القتل في الاحصان ، فهو قتل وقتل ، فالقتل بالقتل أشبه من القتل بالطلاق .
وقول عمر وعطاء أشبه بالقياس ، لانهما جملا مكان كل رجل امرأتين ،
وجلد الزنا جلد ، وجلد القذف والخمر جلد ، فالجلد بالجلد أشبه من الجلد
بالرجعة في النكاح ، وهذا ما لا يخيل على من له أدنى حس سليم ، لاسيما
المالكين الذين يقولون بقياس القتل على الزنا : انه ان عفى عن القاتل أن
يجلد مائة سوط ويغرب سنة ، قياسا على الزانى غير المحصن ، فهلا قاسوه عليه
فما يقبل عليه من عدد الشهود ١١ ولكن هكذا يكون من سلك السبل

(١) في الاصل « فلا تقبل » وهو خطأ

فتفرقت به عن سبيل الله تعالى .

والمعجب أن مالكا أجاز في القتل شاهدا واحداً وأيمان الأولياء ، وهذا قياس على الشاهد واليمين في الاموال ، فهلا أجاز ذلك في الطلاق والنكاح والعق وغير ذلك ! وأى فرق بين هذه الوجوه ! ونعوذ بالله من التخليط والاراء والمقاييس الفاسدة في دين الله تعالى *

واحتج بعضهم في ذلك بالآية الواردة في تعبير الرؤيا ، وهذا تخليط ماشئت ! والرؤيا قبل كل كلام لا يقطع بصحتها وقد تكون أضغاثا ، والحكم في الدين استباحة للدماء والفروج والاموال وإيجاب للعبادات ، واسقاط لكل ذلك ، ولا يجوز الحكم في شئ من ذلك برؤيا أحد دون رؤيا النبي صلى الله عليه وسلم ، وإذا كانت هذه الرؤيا التي جعلها هذا المحتج أصلاً لتصحيح القياس لا يجوز القطع بها في دين الله تعالى - : فالقياس الذي هو فرعها أبعد من ذلك على قضيته الفاسدة التي رضيها لنفسه ، وأيضاً فإن كثيراً من الرؤيا يفسر فيها الشئ بضده ، فيحمد القيد والسواد ، ويذم العرس ، وليس هذا من القياس في ورد ولا صدر ، ولو كان ذلك في القياس لوجب اذا جاء النص بالامر أن يفهم منه النهي ، أو بالنهي أن يفهم منه ضده ، وهذا عكس الحقائق ، وبالجملة فهذا شغب فاسد ضعيف ، لأن الحكم بالقياس عندهم إنما هو : أن يحكم للمسكوت عنه بحكم المنصوص عليه ، وهذا هو غير العمل في الرؤيا جملة ، ومن شبه دينه بالرؤيا - وفيها الاضغاث وما تتجدث به النفس - فقد كفى خصمه مؤنته . وبالله تعالى التوفيق *

وذكروا أيضاً قول الله تعالى : (ولقد صرفنا للناس في هذا القرآن من كل مثل فأبى أكثر الناس إلا كفورا) وقوله تعالى : (وتلك الامثال نضربها للناس وما يعقلها إلا العالمون) .

قال أبو محمد : صدق الله تعالى وكذب أصحاب القياس ، وما أنكر ضرب

الله تعالى الامثال إلا كافر ، بل قد ضرب الله عز وجل الامثال في إظهار الدنيا بالزور ، وفي أعمال الكفار بسراب بقيعة ، وفي الظالمين بالامم السالفين ، فهذا لا يعقله فيغبط (١) به الا العالمون.

ولعمري إن من صرف هذه الامثال عما وضعها الله تعالى له الى تحريم القديد بالقديد إلا مثل بمثل أو البتة ، والى أن على المرأة الموطوءة في نهار رمضان عتق رقبة ، والى أن الصداق لا يكون إلا عشرة دراهم أو ربع دينار ، والى أن من لا ط حد حد الزنا - : لجرى على القول عن الله تعالى بغير علم !! وليت شعري ! لو ادعى خصمهم عليهم واستحل ما يستحلونه ، فادعى في هذه الآيات أنها تقتضى ضد مذاهبهم فيما ذكرنا ، أكان بينه وبينهم فرق ؟! ونعوذ بالله من الخذلان .

وكما نقول : إن الله تعالى ضرب لنا الامثال ، وإن أمثاله المضروبة كلها حق ، لانه تعالى قال ذلك فيها - : فكذلك نقول : لا يحل لنا ضرب الامثال لله تعالى ، لانه قال تعالى : (فلا تضربوا الله الامثال إن الله يعلم وأنتم لا تعلمون) والقياس ضرب أمثال لله تعالى بيقين منا ومنهم ، فهو حرام وباطل ، لنهى الله تعالى عنه نصا . وبالله تعالى التوفيق *

فهذا كل ما شغبوا به من القرآن ، ووضعوه في غير مواضعه ، قد أوردناه ، وبيننا لكل ذى حس سليم أنه لا حاجة لهم في شئ منه ، وأن أكثره مانع من القول في الدين بغير نص من الله تعالى *

واحتجوا من الحديث بما كتب به الى يوسف بن عبد الله النخعي : حدثنا سعيد بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا شبابة بن سوار المدائني عن الليث بن سعد عن بكير بن عبد الله ابن الاشج عن عبد الملك بن سعيد الانصاري عن جابر بن عبد الله عن عمر بن

(١) في الاصل « فتغبط » بإتاء المثناة الفوقية وهو خطأ

الخطاب قال : « هشتت الى المرأة فقبلتها وأنا صائم ، فأتيته النبي صلى الله عليه وسلم فقلت : يا رسول الله أتيت أمرا عظيما ، قبلت وأنا صائم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أرأيت لو مضمضت بماء وأنت صائم ؟ قلت لا بأس ، قال : ففيم ؟ (١) »

قال أبو محمد : لولم يكن في ابطال القياس إلا هذا الحديث لكفى ، لان عمر ظن أن القبلة تنقطر الصائم قياسا على الجماع ، فأخبره عليه السلام أن الاشياء المتماثلة والمتقاربة لا تستوى أحكامها ، وإن المضمضة لا تنقطر ، ولو تجاوز الماء الحلقى عمدا لا فطر ، وإن الجماع يفطر ، والقبلة لا تنقطر ، وهذا هو ابطال القياس حقا ، ولا شبه بين القبلة والمضمضة ، فيمكنهم أن يقولوا : انه عليه السلام قاس القبلة على المضمضة ، لانهم لا يرون القياس إلا بين شيئين مشتبهين ، وبضرورة العقل والحس نعلم أن القبلة من الجماع أقرب شبيها لانهما من باب اللذة ، فهما أقرب شبيها من القبلة بالمضمضة ، ثم ان هذا الحديث طائد على المالكيين ، لانهم يستحبون المضمضة للصائم في الوضوء ، ويكرهون له القبلة ، فقد فرقوا باقرارهم بين ما زعموا أنه عليه السلام سوى بينهما ، وفي هذا ما فيه ، فبطل شغبهم بهذا الحديث ، وعاد عليهم حجة. والحمد لله رب العالمين *

واحتجوا بما حدثناه احمد بن محمد الطلمنكي ثنا ابن مفرج ثنا محمد بن أيوب الصموت ثنا احمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار ثنا ابراهيم بن نصر ثنا الفضل بن دكين (٢) ثنا طلحة بن عمرو عن عطاء عن أبي هريرة عن النبي صلى

(١) رواه أبو داود (٢ : ٢٨٤) عن احمد بن يونس وعيسى بن حماد عن الليث بهذا الاسناد ، وهذا اسناد صحيح . ونسبه المنذرى الى النسائي وأنه قال : « هذا حديث منكر » . ولم أجده في النسائي ولا وجه للحكم عليه بأنه منكر ، والذي احتج به لاثبات القياس هو الخطابي ، وانظر كلامه في شرح أبي داود . (٢) بضم الدال المهملة ، وفي الاصل بالمعجمة وهو خطأ

الله عليه وسلم قال : « اذا كنت إماما فقس الناس بأضعفهم »
قال أبو محمد : طلحة بن عمرو ركن من أركان الكذب متروك الحديث ،
قاله احمد ويحيى وغيرهما ، وهذا حديث مشهور من طريق أبي هريرة وعثمان
ابن أبي العاص ، ليس في شيء منه هذه اللفظة البتة إلا من هذه الطريق الساقطة ،
ولو صححت ما كانت لهم فيها حجة أصلا ، لانه ليس هنا شيء مسكوت قيس
بمنصوص عليه ، وانما أمر عليه السلام الامام أن يخفف الصلاة على قدر احتمال
أضعف من خلفه ، وليس يخرج من هذا تحريم البلوط بالبلوط متفاضلا ،
والنص قد جاء بإيجاب أن يخفف الامام الصلاة وفقا للناس كلهم .

فكيف وانما جاء هذا الخبر بلفظتين : « اقتد بأضعفهم » و « اقدر الناس
بأضعفهم » كما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب
ثنا احمد بن سليمان ثنا عفان بن مسلم ثنا حماد بن سلمة ثنا سميد الجريري عن
أبي العلاء عن مطرف بن الشخير (١) عن عثمان بن أبي العاص قال : « قلت :
يا رسول الله اجعلني إمام قومي ، قال : أنت إمامهم واقصد بأضعفهم ، واتخذ
مؤذنا لا يأخذ على أذانه أجرا » (٢)

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب ثنا قتيبة
ثنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال : « اذا صلى أحدكم بالناس فليخفف ، فان فيهم السقيم والضعيف
والكبير ، واذا صلى أحدكم لنفسه فليطول ماشاء » وهكذا رواه أيضا

(١) مطرف بن ميم وفتح الطاء المهملة وكسر الراء المشددة ، والشخير بالشين والحاء
المعجمتين المشدتين المكسورتين . وفي الاصل بالمهملتين وهو خطأ
(٢) رواه النسائي (ج ١ ص ١٠٩) ورواه مسلم (ج ١ ص ١٣٥) من طريق موسى
ابن طلحة وسميد بن المسيب عن عثمان بن أبي العاص . وابن ماجه (١ : ١٦١) وأبو داود
(١ : ٢٠٩) بأسانيد مختلفة

أبو سلمة عن أبي هريرة *

واحتجوا أيضا بما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا قتيبة عن الليث عن عقيل عن الزهري عن سعيد ابن المسيب عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين »

قال أبو محمد : وقد قلنا مرارا : إننا لا ننكر نقل لفظ الى معنى آخر ، اذا صح ذلك بنص آخر أو اجماع ، ولكن اذا كان عندهم هذا قياسا فانه يلزمهم أنه متى سمعوا ذكر « جحر » في أى شئ ذكر : أن يقيسوا عليه كل مافى العالم ، كما جاء النهى عن البول فى الحجر فلم يقيسوا عليه غيره ، فاذا لم يفعلوا فلا شك أنه انما انتقل ههنا لنظ الحجر إلى كل ما عاده بالاجماع . وبالله تعالى التوفيق *

واحتجوا أيضا بقوله عليه السلام للخثعمية وللمستفتية التى ماتت وعليها صوم (١) ، وهو حديث مشهور رويناه من طرق ، ومن بمضاه ما حدثناه عبد الله بن يوسف عن احمد بن فتح عن عبد الوهاب بن عيسى عن احمد بن محمد عن احمد بن على ثنا مسلم بن الحجاج حدثنى أحمد بن عمر الوكىعى ثنا حسين بن على الجعفى عن زائدة عن ساجان الاعمش عن مسلم البطاين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : « جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله إن أمي ماتت وعليها صوم شهر ، أفأقضيه عنها ؟ قال : لو كان على أمك دين أ كنت قاضيه عنها ؟ قال : نعم ، قال : فدين الله أحق أن يقضى ؟ قال الاعمش : فقال الحكم بن عتيبة (٢) وسلمة بن كهيل جميعا ونحن جلوس حين حدث مسلم هذا الحديث فقالا : سمعنا مجاهدا يذكر هذا عن ابن عباس (٣) *

(١) كذا فى الاصل (٢) بضم العين المهملة وفتح التاء الفوقية واسكان الباء - آخر الحروف - وفتح الباء الموحدة ، وفى الاصل « عينة » بالياءين والنون وهو تصحيف (٣) صحيح مسلم (ج ١ ص ١٣٥)

ومنها ما حدثناه (١) عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب
 ثنا خشيش بن أصرم (٢) النسائي عن عبد الرزاق أنا معمر عن عكرمة عن ابن
 عباس قال : « قال رجل : يا بني الله ان أبى مات ولم يحج ، أفأحج عنه ؟ قال :
 رأيته لو كان على أبيك دين أكنت قاضيه ؟ قال : نعم ، قال : فدين الله أحق ؟ » (٣)
 أخبرني محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عون الله ثنا قاسم بن أصبغ
 ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر غندر ثنا
 شعبة عن أبي بشر - هو جعفر بن أبي وحشية - قال : سمعت سعيد بن جبیر
 يحدث عن ابن عباس : « أن امرأة نذرت أن تحج فماتت ، فأتى أخوها النبي
 صلى الله عليه وسلم فسأله عن ذلك ، فقال : رأيته لو كان على أختك دين
 أكنت قاضيه ؟ قال نعم ، قال : فاقضوا الله فهو أحق بالوفاء »

قال أبو محمد : وهذا من أعجب ما احتجوا به وأشدّه فضيحة لأقوالهم
 وهتكاً لمذاهبهم الفاسدة ! أما الشافعيون والحنفيون والمالكيون فينبغي
 لهم أن يستحيوا من ذكر حديث الصوم الذي صدرنا به ، لأنهم عاصون له ،
 مخالفون لما فيه من قضاء الصيام عن الميت ، فكيف يسوغ لهم أو تواتبهم
 ألسنتهم بإيجاب القياس من هذا الحديث ؟ ! وليس فيه للقياس أثر البتة !
 ويقدمون على خلافه ، فيقولون : لا يصوم أحد عن أحد ، وأما المالكيون
 والحنفيون فانهم زادوا إقداماً ، فلا يقولون بقضاء ديون الله تعالى من الزكاة
 والنذور والكفارات من رأس مال أحد ، ويقولون : ديون الناس أحق
 بالقضاء من ديون الله تعالى ، واقضوا الناس فهم أحق بالوفاء ، وإن ديون
 الناس من رأس المال ، وديون الله تعالى من الثالث ، إن أوصى بها ، والا
 فلا تؤدى البتة ، لامن الثالث ولا من غيره ، والله إن الجلود لتقشعر من أن

(١) في الاصل « ومنها ناه » بحذف « ما » وهو خطأ (٢) خشيش بضم الخاء وفتح
 الشين واسكان الياء وآخره دين معجمات كلها . وأصرم باسكان الصاد المهملة . كنيته
 أبو عاصم وهو ثقة مات سنة ٢٥٣ (٣) النسائي (ج ٢ ص ٤)

يكون الرسول صلى الله عليه وسلم يقول : « اقضوا الله فهو أحق بالوفاء »
و « دين الله أحق أن يقضى » فيقول هؤلاء المساكين بأرائهم المخدولة -
تقليداً لمن لم يعصم من الخطأ ولا أئته براءة من الله تعالى بالصواب ، من أبي
حنيفة ومالك وأصحابهما - : دعوا كلام نبيكم صلى الله عليه وسلم ، ولا تلتفتوه (١)
وخذوا قولنا ، فاقضوا ديون الناس ، فدينهم أحق من دين الله تعالى !!

قال أبو محمد : ما نعلم في البدع أقبح من هذا ولا أشنع منه ، لأن
أهل البدع لم يصححوا الأحاديث ، فهم أعذر في تركها ، وهؤلاء يقولون
بزعمهم بخبر الواحد العدل ، وأنه حق لا يجوز خلافه ، وليس لهم في هذه
الاسانيد مطمئن البتة ، ثم يقدمون على المجاهرة بخلافها .

والذي لا يشك فيه : أن من بلغته هذه الآثار وصحت عنده ، ثم استجاز
خلاف ما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اتباعاً لقول أبي حنيفة ومالك
فهو كافر مشرك حلال الدم والمال ، لاحق باليهود والنصارى (٢)

وأما من صحح مثل هذا الاسناد وحكم به في الدين ، ثم قال في هذه :
لا يصح ، فهو فاسق وقاح (٣) قليل الحياء ، بادی المجاهرة ، نعوذ بالله من
كلتي الخطيئتين فهما خطئنا خسف .

ثم تركهم كلهم أن يقيسوا الصوم عن الميت - وإن أوصى به - على الحج
عنه إذا أوصى به ، وهم يدعون أنهم أصحاب قياس ، فهم أول من ترك القياس
في الحديث الذي احتجوا به ، مع تركهم لحديث الصوم ، وقياسهم عليه

(١) استعمل « التفت » متعدياً بنفسه وهو فعل لازم ولم يجد نصاً على جواز تعديته بنفسه
(٢) يقرب من هذا كلمة للامام الشافعي في الام (ج ٧ ص ١٨٦) في الكلام على اختلافه
مع المالكية في رفع اليدين في الصلاة بعد أن حجهم بالأحاديث قال : « ولو جاز أن يتبع أحد
أمره دون الآخر جاز لرجل أن يتبع أمر النبي صلى الله عليه وسلم حيث تركتوه وبتركه حيث
اتبعتوه ، ولكن لا يجوز لأحد علمه من المسلمين عندي أن يتركه إلا ساهياً أو ناسياً »
(٣) بفتح الواو وتخفيف القاف ، وضبط في الاصل بتشديدها وهو خطأ

وهم لا يأخذون به .

ثم نقول وبالله تعالى التوفيق : إنه ليس في هذا الحديث قياس أصلاً ، ولا دلالة على القياس ، ولكنه نص من الله تعالى جلى لان الله تعالى أخبر في آية المواريث فقال : (من بعد وصية يوصى بها أو دين) فعم الله عز وجل الديون كلها ، وبضرورة العقل علمنا أن ما أوجبه الله علينا في أموالنا فإنه يقع عليه اسم دين بلا شك ، ثم بالنصوص علمنا - وبضرورة العقل - أن أمر الله تعالى أولى بالانقياد له ، وأحق بالتنفيذ ، وأوجب علينا ، من أمر الناس ، وكان السائل والسائلة للنبي صلى الله عليه وسلم مكنتين بهذا النص لو حضرها ذكره ، فأعلمهما النبي صلى الله عليه وسلم بأن كل ذلك دين ، وزادهم علماً بأن دين الله تعالى أحق بالقضاء من ديون الناس ، وهذا نص جلى ، فأين للقياس ههنا أثر أو طريق ، لو أن هؤلاء القوم أنصفوا أنفسهم ونظروا لها ؟ ! ولكن ما في المصائب أشنع من قول من قال : اذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم بأن يصام عن الميت ويحج عنه ، وأخبر أنه دين الله تعالى وهو أحق بالقضاء من سائر ديون الناس - : فترك ذلك واجب ، ولا يجوز أن يصام عن ميت ، ولا يستعمل هذا الحديث فيما جاء فيه ، لسكن منه استدلالنا على أن يبيع العسل في قيره بعسل في قيره (١) لا يجوز ، أو أن يبيع رطل لحم تيس برطل لحم أرنب لا يجوز ، أو أن رطل قطن برطل قطن لا يجوز ! تبارك الله ! ما أقبح هذا وأشنعه لمن نظر بعين الحقيقة ! ! ونعوذ بالله من الخذلان *

واحتجوا بما روى من الحديث المشهور : « أن رجلاً قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : يا رسول الله ، ان امرأتى ولدت ولداً أسود - وهو يعرض لنفيه - فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : هل لك من ابل ؟ قال :

(١) لم أجده لكلمة « قير » معنى يناسب ما هنا ، فلعلها كلمة محدثة أو معرفة

نعم ، قال : ما ألوانها ؟ قال : حمر ، قال : هل فيها من أورك ؟ قال : إن فيها لورقا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنى ترى ذلك آناه ؟ - أو كلاما هذا معناه - فقال له الرجل : لعل عرقا نزع ، فقال عليه السلام : ولعل هذا عرقا نزع « قالوا : وهذا قياس وتعليم للقياس .

قال أبو محمد : وهذا من أقوى الحجج عليهم فى إبطال القياس ، وذلك لأن الرجل جعل خلاف ولده فى شبه اللون علة لنفيه عن نفسه ، فأبطل رسول الله صلى الله عليه وسلم حكم الشبه ، وأخبره أن الابل الورق قد تلدها الابل الحمر ، فأبطل عليه السلام أن تتساوى المتشابهات فى الحكم ، ومن المحال الممتنع أن يكون من له مسكة عقل يقيس ولادات الناس على ولادات الابل ، والقياس عندهم إنما هو رد فرع الى أصله وتشبيه ما لم ينص بمنصوص ، وبالضرورة نعلم أنه ليس الابل أولى بالولادة من الناس ، ولا الناس أولى من الابل ، وأن كلا النوعين فى الابلاد والالتحاق سواء ، فأين ههنا مجال للقياس ؟ وهل من قال : (١) ان توالد الناس مقيس على توالد الابل ، إلا بمنزلة من قال : إن صلاة المغرب إنما وجبت فرضا لأنها قيس على صلاة الظهر ؟ أو إن الزكاة إنما وجبت قياسا على الصلاة ؟ ! وهذه حماقة لا تأتى بها عضاريط (٢) أصحاب القياس ، ولا يرضون بها لانفسهم ، فكيف أن يضاف هذا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، الذى آناه الله الحكمة والعلم دون معلم من الناس ، وجعل كلامه على لسانه ! ما أخوفنا أن يكون هذا استخفافا بقدر النبوة وكذبا عليه صلى الله عليه وسلم ! ولقد كنا لعجب من إقدام أصحاب القياس فى نسبتهم الى

(١) فى الاصل « وهل بين من قال « لخففنا كلمة « بين » لأنها لا معنى لها هنا بل

هى تفسد سياق الكلام

(٢) بفتح العين المهملة والضاد المعجمة وهم الاتباع ، ومفردة عضروط وعضروط بضم

العين واسكان الضاد وضم الراء فيهما .

صمرو على وعبد الرحمن رضى الله عنهم قياس حد الشارب على حد القاذف ،
ونقول : إن هذا استنقاص للصحابة ، إذ ينسب مثل هذا الكلام السخيف
اليهم ، حتى أتونا بثلاثة الانافي ، والتي لا شوى لها (١) فنسبوا الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم أنه قاس ولادة الناس على ولادة الابل ! فاذ كرنا هذا
الفعل منهم قول بشر بن أبى خازم (٢) الاسدى

غضبت تميم أن تقتل عامر * يوم النصار فأعقبوا بالصيلم (٣)
هذا مع أن بعضهم لا يأخذ بهذا الحديث فيما ورد فيه ، ويرى في التعريض
الحد ، وهو يسمع فيه أن الاعرابى كان يعرض بنى ولده ، فلم يزد النبي صلى
الله عليه وسلم على أن أراد بطلان ظنه ، ووجوب الحكم بظاهر المولد
والفراش ، ولم ير عليه حدا ، أفيكون أعجب ممن يترك الحديث فيما ورد فيه ،
ويطلب فيه ما لا يجده أبداً ، من أن القاتل اذ عني عنه ضرب مائة سوط ونفى
سنة ، قياسا على الزانى ، ان هذا العجب ! ! ونسأل الله العصمة والتوفيق *
واحتجوا أيضا بقول النبي صلى الله عليه وسلم اذ سئل عن الابل تكون
في الرمل كأنها الظباء فيدخل فيها البعير الاجرب فتجرب كلها . فقال عليه
السلام : « ومن أعدى الاول ؟ » (٤)

قال أبو محمد : وهذا كما قبله وأطعم ، وما فهم قط أحد أن ههنا للقياس
وجها ، بل فيه ابطال القياس حقا ، لأنهم أرادوا أن يجعلوا الابل انما جربت

-
- (١) شوى بفتح الشين المعجمة مقصور أى لا يره لها قال السكيت
اجيبوا رقى الآسى النطاسى واحذروا مظنة الرضف التى لا شوى لها
(٢) خازم بالخاء المعجمة والزى ، وفى الاصل بالخاء المهملة وهو خطأ (٣) الصيلم بفتح
الصاد واللام وبينهما ياء ساكنة : الداهية . والبيت من قصيدة له رواها المفضل الضبي فى
المفضليات (ج ٢ ص ٦٨ — ٧٠) طبعة مصر سنة ١٢٢٤ وفى (ص ١٦٥ - ١٦٧)
طبعة مصر سنة ١٣٤٥ والبيت من شواهد اللسان فى مادة (ص ل م)
(٤) رواه مسلم (١٨٩ : ٢) بهذا اللفظ وفيه « فن أعدى الاول » . ورواه البخارى كذلك
(١٠٢ : ٣) ورواه الطحاوى فى معانى الآثار (٣٢٨ : ٢) كلهم من حديث ابى هريرة

من قبل الاجرب الذى انتقل حكمه اليها ، فأبطل رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا الظن الفاسد ، وأخبر أن كل ذلك وارد من قبل الله عز وجل ، وأنه فعل ذلك بالابل والنعم ولا فرق *

وذكروا أيضا ما حدثناه احمد بن قاسم ثنا أبى قاسم بن محمد بن قاسم ثنا جدى قاسم بن أصبغ ثنا اسمعيل - هو ابن اسحق - ثنا على - هو ابن المدينى - ثنا عبد الاعلى بن عبد الاعلى ثنا هشام - هو ابن حسان - عن الحسن بن عمران بن الحصين قال : « أمرينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى غزاة ، فلما كان من آخر السحر عرسنا ، فما استيقظنا حتى أيقظنا حر الشمس ، فجعل الرجل يثب دهشا فرعا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اركبوا ، فركب وركبنا ، فسار حتى ارتفعت الشمس ، ثم نزل ، فأمر بلالا فأذن ، وقضى القوم من حاجاتهم ، وتوضؤوا وصلينا الركعتين قبل الغداة ، ثم أقام فصلى بنا ، فقلنا : يا رسول الله ألا تقضيها لوقتها من الغد ؟ فقال : لا ينهاكم ربكم عن الربا ويقبله منكم (١) » قالوا : فقاس عليه السلام حكم قضاء صلاتين مكان صلاة على الربا . قال أبو محمد : وهذا باطل من وجوه : أحدها أنه قد تكلم فى مجمع الحسن من عمران بن الحصين ، فقييل : سمع منه ، وقيل : لم يسمع منه (٢) ، وأيضا فإنه قد صح من طريق جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال جابر : « كان لى على رسول الله صلى الله عليه وسلم دين فقضاني وزادني » فهذا أشبه بالربا من صلاتين مكان صلاة ، إلا أن هذا حلال والربا حرام ، وأيضا فقد صح عن

(١) رواه البيهقي (ج ٢ ص ٢١٧) من طريق مكى بن ابراهيم عن هشام بن حسان مطولا ، وفي آخره « ينهاكم الله » الخ بمحذف « لا » كأنه على سبيل الاستسكار ورواه الطيالسي (١١٢ ص) وأبو داود السجستاني (ج ١ ص ١٦٩ - ١٧٠) مختصرا
(٢) رجح البزار أنه سمع من عمران بن الحصين . انظر نصب الراية للزبيدي (ج ١ ص ٤٧) ورجح احمد بن حنبل أنه لم يسمع منه ، انظر المراسيل لابن أبى حاتم (ص ١٤ - ١٥) والتهذيب فى ترجمة الحسن

النبي صلى الله عليه وسلم فيمن جامع عامداً في يوم من رمضان أن يصوم مكانه ستين يوماً أو ثمانيه وخمسين يوماً أو تسعة وخمسين يوماً ، فلو كان القياس كما ذكروا لكان هذا عين الربا على أصابهم ، وأيضا فإن هذا الحديث لا يقول به المالكيون ولا الشافعيون ، لأنهم لا يرون تأخير القضاء في الصلاة الفائتة الى ارتفاع الشمس ، والمالكيون لا يرون ان يؤذن للصلاة الفائتة ، ولا أن يصلى ركعتا الفجر قبل صلاة الصبح اذا فاتت ، ولا أقبح من قول من يحتج بخبر ثم هو أول مخالف لنصه وحكمه !

والقول الصحيح : هو أن هذا الخبر حجة في ابطال القياس ، لأنهم رضى الله عنهم أرادوا أن يصلوا مكان صلاة صلاتين ، وقد نهاهم الله تعالى عن تعدى حدوده ، ومن تعدى الحدود أن يزيد أحد شرطا لم يأمره الله تعالى به ، والربا في لغة العرب الزيادة ، فصح بهذا الخبر نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ربه تعالى عن الزيادة على ما أمر به فقط ، وببقين يدرى كل ذى حس أن القول بالقياس زيادة في الشرع على ما أمر الله تعالى به ، فلما حرم تعالى الاصناف الستة متفاضلة في ذاتها ، زادوا - هم - ذلك في المأكولات أو المكيلات أو الموزونات أو المدخرات ، فزيادتهم هذه هي الربا حقا ، والله تعالى قد نهى عنه ، فهذا الخبر حجة عليهم - لوصح - في ابطال القياس ، وإلا فلا نسبة بين الصلاة والبيع . والله تعالى التوفيق .

وأيضا فإن هذا الخبر نص جلي ، لا مدخل للقياس فيه أصلا ، ولا بينه وبين شئ من القياس نسبة ، لأن اسم « الربا » يجمع الزيادة في الدين والزيادة في الصلاة . بنص هذا الخبر ، فتحريم الربا مقتض لتحریم الأئمرين وكل ما جاء به النص فصحيح ، وكل ما أرادوا هم أن يريدوا بما ليس منصوبا عليه فهو باطل . فظهر أن من احتج بهذا الخبر فموه بما ليس مما يريد في شئ ، بل هو حجة عليه . والحمد لله رب العالمين *

ثم لو صح لهم أن نصوصا من القرآن والسنة وردت باسم القياس وحكمه - وهذا لا يوجد أبداً - لما كان لهم في شيء من ذلك حجة ، لأنه كان يكون الحكم حينئذ أن ما قاله الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم فهو الحق ، وإن كل ما يقولونه هم - مما لم يقله الله تعالى ولا رسوله عليه السلام - فهو الباطل الذي لا يحمل القول به . وفي هذا كفاية لمن عقل .

وقد أوجب الله تعالى وحرّم على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم وفي كتابه ، ولم يحل لاحد أن يحرم ولا أن يوجب ولا أن يحلل ما لم يحله الله تعالى ولا أوجبه ولا حرّمه - لأن الله تعالى حرّم وأوجب وأحل ، وكل ذلك تعد لحدود الله تعالى *

وموهو أيضا بأن قالوا : لو كان العلم كله جليلا لاستوى العالم والجاهل في البيان ، ولو كان العلم كله خفيا لاستوى العالم والجاهل في الجهل به ، فصح أن بعضه جلي وبعضه خفي ، فوجب أن يقاس الخفي على الجلي .

قال أبو محمد : وهذا كلام في غاية الفساد ، لأنه إذا كان بعضه جلياً وبعضه خفياً ، فالواجب على أصلهم هذا الفساد أن يستوى العالم والجاهل في تبين الجلي منه ، وأن يستوى الجاهل والعالم في خفاء الخفي منه عليهما أيضاً ، فبطل العلم على أصلهم الخبيث الظاهر الفساد *

وأما نحن فنقول : إن العلم كله جلي بين ، نعني علم الديانة ، قال تعالى : (تبيننا لكل شيء) وقال تعالى : (لتبين للناس ما نزل إليهم) فصح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد بين للناس ما نزل إليهم ، ومن قال غير هذا فهو كافر باجماع الأمة ، فاذ قد صح أنه عليه السلام قد بين ما نزل إليه ، والمبين بين - والحمد لله رب العالمين - لمن يعلم اللغة التي بها خاطبنا ، وانما خفي ما خفي من علم الشريعة على من خفي عليه ، لاعراضه عنه ، وتركه النظر فيه ، واقباله على وجوه الباطل ، التي ليست طريقا إلى فهم الشريعة ، أو لنظره في ذلك بفهم

كليل ، إما لشغل بال أو مرض أو غفلة ، ولو لم يكن علم الدين جلياً كله ما أمكن الجاهل فهم شئ منه أبداً ، نعى مما يدعون أنه خفى ، فلما صح أن العالم يمكن له إقامة البرهان وإيضاح ما خفى على الجاهل حتى يفهمه ويتبين له - : صح أن العلم كله جلي بين ، نعى علم الديانة . والحمد لله رب العالمين *

وموهوا أيضاً بما روى من قول نسب إلى الرسول صلى الله عليه وسلم وهو ما حدثناه عبد الله بن ربيع التميمي ثنا محمد بن اسحق بن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا سليمان بن الأشعث ثنا حفص بن عمر الحوضي (١) عن شعبة عن أبي عون عن الحارث بن عمرو بن أخي المغيرة بن شعبة عن أناس من أهل حمص من أصحاب معاذ : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أراد أن يبعث معاذاً إلى اليمن قال : كيف تقتضي إذا عرض لك قضاء ؟ قال : أقضي بكتاب الله عز وجل ، قال : فإن لم تجد في كتاب الله عز وجل ؟ قال : فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : فإن لم تجد في سنة رسول الله ولا في كتاب الله ؟ قال : أجتهد رأيي (٢) ولا آلو ، قال : فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم في صدره (٣) وقال : الحمد لله الذي وفق رسول الله لما يرضى رسول الله » قال أبو محمد : وحدثناه أيضاً عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك الخولاني ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا مسدد ثنا يحيى - هو القطان - عن شعبة بن أبي عون (٤) عن الحارث بن عمرو عن أناس من أصحاب معاذ عن معاذ

(١) بالحاء المهملة والضاد المعجمة واسكان الواو بينهما نسبة إلى الحوض

(٢) في نسخة من أبي داود (ج ١ ص ٣٤٠) « برأني »

(٣) في أبي داود « صدره » بحذف « في »

(٤) في الأصل « عون » بحذف « أبو » وهو خطأ صححناه من أبي داود من الإسناد السابق وغيرهما

(٥) سبق الكلام على هذا الحديث وطرقه وإساليه . وعلى الحارث في الجزء السادس

من هذا الكتاب (ص ٢ و ٣٥ - ٢٢٧)

ابن جبل : « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثه الى اليمن » فذكر معناه .
قال أبو محمد : هذا حديث ساقط ، لم يروه أحد من غير هذا الطريق ،
وأول سقوطه أنه عن قوم مجهولين لم يسموا ، فلا حجة فيمن لا يعرف من
هو ، وفيه الحارث بن عمرو وهو مجهول لا يعرف من هو ، ولم يأت هذا
الحديث قط من غير طريقه .

اخبرني احمد بن عمر العذري ثنا أبو ذر الهروي ثنا زاهر بن احمد الفقيه
ثنا زنجويه بن محمد النيسابوري ثنا محمد بن اسمعيل البخاري - هو جامع
الصحيح - قال ، فذكر سند هذا الحديث ، وقال : رفعه في اجتهاد الرأي ،
قال البخاري : ولا يعرف الحارث إلا بهذا ، ولا يصح ، هذا نص كلام البخاري
رحمه الله (١)

وأيضاً فإن هذا الحديث ظاهر الكذب والوضع ، لأن من المحال البين أن
يكون الله تعالى يقول : (اليوم أكملت لكم دينكم) (ما فرطنا في الكتاب
من شيء) و (تبياناً لكل شيء) ثم يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : انه
ينزل في الديانة ما لا يوجد في القرآن ، ومن المحال البين أن يقول الله تعالى
مخاطباً لرسوله صلى الله عليه وسلم : (لتبين للناس ما نزل اليهم) ثم يقول
رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنه يقع في الدين ما لم يبينه عليه السلام ، ثم من
المحال الممتنع أن يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « فاتخذ الناس رؤسا
جهالاً فأفتوا بالرأي فضلوا وأضلوا » جاء هذا بالسند الصحيح الذي لا اعتراض
فيه ، وقد ذكرناه في باب الكلام في الرأي - : ثم يطلق الحكم في الدين بالرأي
فهذا كله كذب ظاهر لا شك فيه ، وقد كان في التابعين الراويين عن الصحابة
رضي الله عنهم خبث كثير وكذب ظاهر ، كالحارث الاعور وغيره ممن شهد

(١) سبق الكلام على هذا الحديث وطرقه وأسانيده وعلى الحارث في الجزء السادس من هذا

عليه بالكذب ، فلا يجوز أن تؤخذ رواية عن مجهول لم يعرف من هو ولا ما حاله *

وقد لجأ بعضهم الى أن ادعى في هذا الحديث أنه منقول نقل الكافة . قال أبو محمد : ولا يمجز أحد عن أن يدعى في كل حديث مثل هذا ، ولو قيل له : بل الحديث الذي جاء من طريق ابن المبارك : « إن أشد الفرق فتنة على أمتي قوم يقيسون الامور برأيهم فيحرمون الحلال ويحلون الحرام » هو من نقل الكافة ، أ كان يكون بينه وبينه فرق ؟ ! ولكن من لم يستحي قال ما شاء ، ولكن الذي لا شك فيه أنه من نقل الكواف كلها نقل تواتر يوجب العلم الضروري ، فقول الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) فهذا هو الذي لا شك في صحته ، وليس فيه ارد عند التنازع إلا الى الله تعالى ، وهو القرآن ، والى الرسول ، وهو كلامه صلى الله عليه وسلم ، ولا ذكر للقياس في ذلك . فصح أن ما عدا القرآن والحديث لا يحل الرد اليه عند التنازع ، والقياس ليس قرآنا ولا حديثا ، فلا يحل الرد اليه أصلا . وبالله تعالى التوفيق .

مع أن هذا الحديث الذي ذكرنا من طريق معاذ لا ذكر للقياس فيه البتة بوجه من الوجوه ، ولا بنص ولا بدليل ، وانما فيه الرأي ، والرأي غير القياس ؛ لان الرأي انما هو الحكم بالأصلح والأحوط والأسلم في العاقبة ، والقياس هو الحكم بشئ لانص فيه بمثل الحكم في شئ منصوص عليه ؛ وسواء كان أحوط أو لم يكن ، كان أصلح أو لم يكن ، كان أسلم أو أقتل ، استحسنة القائل له أو استشنعه .

وهكذا القول في قوله صلى الله عليه وسلم : « اذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر واذا اجتهد فأصاب فله أجران » ليس فيه للقياس أثر ، لا بدليل

ولا بنص ، ولا للرأى ايضا ، لا بذكر ولا بدليل بوجه من الوجوه . وانما فيه اباحة الاجتهاد فقط ، والاجتهاد ليس قياس ولا رأيا ، وانما الاجتهاد : اجهاد النفس واستفراغ الوسع في طلب حكم النازلة في القرآن والسنة ، فن طلب القرآن وتقرأ آياته ، وطلب في السنن وتقرأ الاحاديث في طلب ما نزل به ، فقد اجتهد ، فان وجدها منصوصة فقد أصاب فله اجران : أجر الطلب وأجر الاصابة ، وان طلبها في القرآن والسنة فلم يفهم موضعها منهما ولا وقف عليه ، وفاتت ادراكه ، فقد اجتهد فأخطأ فله أجر . ولا شك أنها هنالك إلا انه قد يجدها من وفقه الله لها ، ولا يجدها من لم يوفقه الله تعالى لها ، كما فهم جابر وسعد وغيرها آية الكلاله ولم يفهمها عمر ، وكما قال عثمان في الاختين بملك اليمين : أحلتها آية وحرمتها آية . فأخبر أنه لم يقف على موضع حقيقة حكمهما ، ووقف غيره على ذلك بلا شك . ومحال أن يغيب حكم الله تعالى عن جميع المسلمين . وبالله تعالى التوفيق *

واحتجوا ايضا بما حدثناه احمد بن قاسم ثنا أبي قاسم بن محمد بن قاسم ثنا جدى قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن اسمعيل الترمذى ثنا سعيد بن أبي مريم أنا سلمة بن علي (١) حدثني الاوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة قال : « حض رسول الله صلى الله عليه وسلم على تعلم العلم قبل ذهابه ، فقال صفوان بن عسال : وكيف اوفينا كتاب الله نتعلمه ونعلمه أولادنا ؟ ففضب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى عرف ذلك فيه ، ثم قال : أليست التوراة والانجيل في أيدي اليهود والنصارى ؟ ! فما أغنت عنهم حين تركوا ما فيهما »

قال ابو محمد : هذا الحديث من أعظم الحجج عليهم في وجوب ابطال القياس ، لانه صلى الله عليه وسلم أخبر أن من ترك القرآن والعمل به فقد

(١) لا أعرف من سلمة بن علي هذا ؟

ترك العلم ، وسلك سبيل اليهود والنصارى . وأصحاب القياس أهل هذه الصفة ، لأنهم تركوا القرآن والعمل به ، وأقبلوا على قياساتهم الفاسدة . ونعوذ بالله من الخذلان *

ثم يقال لهم : انما تملقتم بتشبيهه النبي صلى الله عليه وسلم فعل من حرم التوفيق من أمته في ذلك - : بفعل اليهود والنصارى ، اذ نبذوا كتابهم ، ونحن نقر بصحة هذا التشبيه ، وانما ننكر أن يكون حكم من فعل ذلك من المسلمين كحكم من أشبه فعله من اليهود والنصارى .

وأما أهل القياس فيلزمهم لزوما ضروريا - اذ حكموا للمشتبهين بحكم واحد - أن يحكموا فيمن ترك أحكام القرآن منابجا لحكم به في اليهود والنصارى ، من القتل والسبي للذراري والنساء وأخذ الجزية ان سالموا ، فان تبادوا على قياسهم لحقوا بالصفرية الازارقة ، وعاد هذا الحكم عليهم في تركهم لاحكام القرآن والعمل بالقياس ، وإن أحجموا عن ذلك تناقضوا وتركوا القياس . وبالله تعالى التوفيق *

فهذا كل ما موهوا به من اراد الحديث الذي قد أوضحنا - بحول الله تعالى وقوته - أنه كله حجة عليهم ، وموجب لابطال القياس . وكل من له أدنى حس يرى ان ارادهم ما أوردوا لا طريق للقياس فيه ، وأنهم يوهمون الضعفاء أننا ننكر تشابه الاشياء . ونحن - والله الحمد - أعلم بتشابه الاشياء منهم ، وأشد اقرارا به منهم . وانما ننكر أن نحكم في الدين للمتشابهين في بعض الصفات بحكم واحد - من إيجاب أو تحريم أو تحليل - بغير اذن من الله تعالى ، أو من رسوله صلى الله عليه وسلم ، فهذا أنكرنا ، وفي هذا خالفنا ، لا في تشابه الاشياء ، فلو تركوا التمويه الضعيف لكان أولى بهم * وادعى بعضهم - دون مراقبة - اجماع الصحابة رضى الله عنهم على القول بالقياس ، وهذه مجاهرة لا يمد لها في القبح شيء أصلا ، وباليقين نعلم أنه

ما روى قط عن أحد من الصحابة القول بأن القياس حق بوجه من الوجوه ، لا من طريق تصح ، ولا من طريق ضعيفة ، إلا حديثاً واحداً ، نذكره ان شاء الله تعالى بعد فراغنا من ذكر تمويههم بدلائل الاجماع ، وهو ايضا لا يصح البته *

ولو أن معارضا يعارضهم فقال : قد صح إجماع الصحابة على إبطال القياس . أكان يكون بينه وبينهم فرق في أنها دعوى ودعوى ؟ بل ان قائل هذا (١) - من اجماعهم على ابطال القياس - يصح قوله ببرهان نذكره ان شاء الله تعالى .

وهو : أنه قد صح بلا شك عند كل أحد من ولد آدم يدري الاسلام والمسلمين - من مؤمن أو كافر - أن جميع الصحابة مجمعون على ايجاب ما قال الله تعالى في القرآن محال يصح نسخه ، وعلى ايجاب ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعلى أنه لا يحل لأحد أن يحرم ولا أن يحلل ولا أن يوجب حكماً لم يأت به الله تعالى ، ولا رسوله صلى الله عليه وسلم في الديانة ، وعلى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يلبس على أمته أمر دينها ، وأنه عليه السلام قد بينه كله للناس ، هذا كله مجمم عليه من جميع الصحابة ، أولهم عن آخرهم بلا شك ، ولولا ذلك ما كانوا مسلمين ، فاذ هذا مجمع عليه بلا شك ، فهذه المقدمات مبطله للقياس ، لانه عند القائلين به حوادث في الدين لم ينزل الله تعالى فيها حكماً في القرآن بينا ، ولا بين رسول الله صلى الله عليه وسلم ما حكمها بنصه عليها . وهذا مالا يشك مسلم أن الصحابة لو سمعوا قائل يقول بهذا لبرئوا منه .

وايضاً : فالصحابه عشرات ألوف ، روى الحديث منهم ألف وثلاثمائة ونيف ، مذكورون بأسمائهم ، وروى الفقه والفتيا منهم عن نحو مائة ونيف وأربعين ، مسمين بأسمائهم ، حاشا الجمل المنقوله عن أكثرهم أو جميعهم ،

(١) في الاصل « بلى ان قائل هذا » وصحناه هكذا لان بساط القول يقضى به

كاثمة الصلاة وأداء الركاة ، والسجود فيما سجد بهم امامهم فيه من سجود القرآن ، والاشتراك في الهدى ، والصلاة الفريضة خلف المتطوع ، ومثل هذا كثير ، وانما أردنا بنقل الفتيا من ذكر عنه باسمه أنه أجاز أمراً كذا ، أو نهى عن أمر كذا ، أو أوجب كذا ، أو عمل كذا ، فما منهم أحد روى عنه اباحة القياس ، ولا أمر به البتة بوجه من الوجوه ، حاشا الحديث الواحد الذى ذكرنا آنفاً ، وسند كره ان شاء الله تعالى باسناده ، ونبين وهيه وسقوطه . وروى أيضاً نحو عشر قضايا ، فيها العمل بما يظن أنه قياس ، فاذا حقق لم يصح أنه قياس ، منها صحيح السند ، ومنها ساقط السند ، وروى عنهم أكثر من ذلك وأصح فى إبطال القياس نصاً .

وأما القول بالعمل الذى يقول بها حذاق القياسين عند أنفسهم ، ولا يرون القياس جائزاً إلا عليها : - فباليتين ضرورة نعم لم أنه لم يقل قط بها أحد من الصحابة بوجه من الوجوه ، ولا أحد من التابعين ، ولا أحد من تابعى التابعين ، وانما هو أمر حدث فى أصحاب الشافعى ، واتبعهم عليه أصحاب أبى حنيفة ، ثم تلاهم فيه أصحاب مالك . وهذا أمر متيقن عندهم وعندنا . وما جاء قط فى شئ من الروايات عن أحد من كل من ذكرنا أصلاً - لافى رواية ضعيفة ولا سقيمة - أن أحداً من تلك الاعصار علل حكماً بعلّة مستخرجة يجعلها علامة للحكم ، ثم يقيس عليها ما وجد تلك العلة فيه ، مما لم يأت فى حكمه نص وإذ لا يجوز القياس عند جمهور أصحاب القياس إلا على علة جامعة بين الامرين هى سبب الحكم وعلامته ، وإلا فالقياس باطل .

نم أيقنوا هم ونحن على (١) أن ليس أحد من الصحابة ولا من تابعيهم ولا من تابعى تابعيهم - نم نطق بهذا اللفظ ، ولا نبه على هذا المعنى ، ولادل

(١) تسمية فعل « أيقن » « على » لاحتاجة لها فى اللغة ، وأظن أن صواب الكلمة « نم اتفقوا هم ونحن على » الخ

عليه ، ولا علمه ولا عرفه ، ولو عرفوه ما اكتموه . فقد صح اجماعهم على
ابطال القياس بلا شك

وقد اضطر هذا الامر وهذا البرهان طائفة من أصحاب القياس الى
الفرار من ذكر العلل وتمليل الاحكام جملة ، وعن لفظ القياس ، ولجؤا الى
القول بالتشبيه والتمثيل والتنظير ، وهو المعنى الذى فروا منه بعينه ، لانه
لا بد لهم من التعريف بالشبه بين الامرين الموجب تسوية حكم مالم ينص عليه
مع مانص عليه منهما ، فكانوا كالمستجيرين من الرمضاء بالنار ، وكحلل الحمر
باسم النبيذ . وأكثر ما هي هذه الطائفة فن أصحاب احمد ، ومن لم يقلد
أحداً من علماء أصحاب الحديث ، ومنهم نبذ من أصحاب مالك ، ويسير
من أصحاب أبي حنيفة ، فكيف يستحل من له علم وورع وفرار عن الكذب
أن يدعى الاجماع فيما هذه صفته ! وفي أمر قد روى عن الصحابة أزيد من
عشرين ألف قضية ليس فيها ما يبدل على القياس ، لإفضية واحدة لاتصح ،
ونحو عشر قضايا يظن أنها قياس ، وليست عند التحقيق قياسا . وهم مجمعون
معنا على أنه لم يحفظ قط عن أحد من الصحابة قياس فى حياة النبي صلى الله
عليه وسلم ! *

فاذ ذلك كذلك فنحن نبرأ الى الله تعالى من كل دين حدث بعده صلى الله
عليه وسلم . ولو كان القياس حقا لما أغفل رسول الله صلى الله عليه وسلم بيانه
والعمل به . ثم من الباطل المتيقن أن يكون القياس مباحا فى الدين ثم لا يعلمنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم : أى شئ نقيس ؟ ولا على ماذا نقيس ؟ ولا
أين نقيس ؟ ولا كيف نقيس ؟ فصح أن القياس باطل لاشك فيه *

وأما القول بالرأى والاستحسان والاختيار فكثير عنهم رضى الله عنهم
جدا ، ولكنه لا سبيل الى أن يوجد لأحد منهم أنه جعل رأيه ديناً أوجبه
حكما ، وانما قالوا اخبارا منهم بأن هذا الذى يسبق الى قلوبهم ، وهكذا

يظنون وعلى سبيل الصلح بين المختصمين ، ونحو هذا ، مع أن اصحاب القياس قد كفونا - والله الحمد - التعلق بهذا الباب ، لانهم - نمنى حذاقهم ومتكلمهم - مبطلون للرأى والاستحسان ، الا أن يكون قياسا على علة جامعة ، وقد أصفق على هذا أكابر المتأخرين من الحنفيين والمالكيين ، وسلكوا فى ذلك مسلك الشافعيين ، وتركوا طرائق أسلافهم فى الاعتماد على الرأى والاستحسان وقياس التمثيل المطلق والتشبيه . ولولم يفعلوا لكان أمرهم أهون مما يظن ، لانه اذا لم يبق الا الرأى وحده مجردا ، والاستحسان المطلق - : فليس رأى زيد أولى من رأى عمرو ، ولا استحسان زيد أولى من استحسان عمرو ، فحصل الدين - وأعوذ بالله لو كان ذلك - هملا غير حقيقة ، وحراما حلالا معا ، وحقا باطلا معا ، وتخليطا فاسدا ، وهذا أئين من أن يغلط فيه من له حس . وبالله تعالى التوفيق *

واحتجوا باجماع الامة على تقديم أبى بكر الى الخلافة ، وأن ذلك قياس على تقديم النبى صلى الله عليه وسلم له الى الصلاة ، وأن عمر قال للانصار : ارضوا لامامتكم من رضيه رسول الله صلى الله عليه وسلم لصلاتكم وهى عظم (١) دينكم .

قال ابو محمد : وهذا من الباطل الذى لا يحل ، ولولم يكن فى تقديم أبى بكر حجة إلا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قدمه الى الصلاة لما كان أبو بكر أولى بالخلافة من على ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد استخلف عليا على المدينة فى غزوة تبوك ، وهى آخر غزواته عليه السلام ، فقياس الاستخلاف على الاستخلاف اللذين يدخل فيهما (٢) الصلاة والاحكام أولى من قياس الاستخلاف على الصلاة وحدها .

(١) يضم العين واسكان الظاء أى معظمه أو وسطه

(٢) فى الاصل « التى يدخل فيهما » وهو خطأ

فان قالوا : إن استخلاف النبي صلى الله عليه وسلم أبا بكر هو آخر فعله
قيل لهم وبالله تعالى التوفيق : إن علياً لم ينحط فضله بعد أن استخلفه
رسول الله صلى الله عليه وسلم على المدينة في غزوة تبوك ، بل زاد خيراً
بلا شك ، فلم يكن استخلاف النبي صلى الله عليه وسلم أبا بكر على الصلاة
لاجل نقيصة حدثت في علي لم تكن فيه إذ استخلفه (١) على تبوك ، كما لم
يكن استخلافه عليه السلام علياً على المدينة في عام تبوك لأنه كان أفضل
من أبي بكر ، فليس استخلاف أبي بكر على الصلاة طائلاً على .

وانما العلماء في خلافة أبي بكر على قولين : أحدهما أن النبي صلى الله
عليه وسلم نص عليه ، وولاه خلافته على الأمة ، وأقامه بعد موته مقامه
عليه السلام في النظر عليها ولها ، وجعله أميراً على جميع المؤمنين بعد وفاته
عليه السلام ، وهذا هو قولنا الذي ندين الله تعالى به ، ونلقاه - إن شاء الله
تعالى - عليه ، مقرّواً منا بشهادة التوحيد *

وحجتنا الواضحة في ذلك : إجماع الأمة حينئذ جميعاً على أن سموه « خليفة
رسول الله صلى الله عليه وسلم » ولو كانوا أرادوا بذلك أنه خليفته على الصلاة ،
لكان أبو بكر مستحقاً لهذا الاسم في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ، والأمة
كلها مجمعة على أنه لم يستحق أبو بكر هذا الاسم في حياة النبي صلى الله عليه
وسلم ، وأنه انما استحقه بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم ، إذ ولي خلافته
على الحقيقة .

وأيضاً : فلو كان المراد بتسميتهم إياه « خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم »
على الصلاة لا على الأمة لما كان بهذا الاسم في ذلك الوقت أولى من أبي
رهم (٢) وابن أم مكتوم (٣) وعلي ، فكل هؤلاء فقد استخلفه النبي صلى

(١) في الاصل « إذا استخلفه » وهو خطأ (٢) بضم الراء ، اسمه كعثوم بن الحصين
الفناري ، واشتهر بكنيته ، كان ممن بايع تحت الشجرة ، واستخلفه النبي صلى الله عليه وسلم
على المدينة في غزوة الفتح ، وظاهر من هذا أنه استخلف على الصلاة والحكم (٣) هو الاعمي

الله عليه وسلم على المدينة ، ولأمن عتاب بن أسيد بن أبي العيص (١) بن أمية ابن عبد شمس ، وقد استخلفه عليه السلام على مكة ، ولأمن عثمان بن أبي العاص الثقفي ، فقد استخلفه عليه السلام على الطائف ، ولأمن خالد بن سعيد بن العاص بن أمية بن عبد شمس فقد استخلفه عليه السلام على صنعاء . فلما اتفقت الأمة كلها على أنه لا يسمى أحد ممن ذكرنا « خليفة رسول الله » لافي حياة النبي صلى الله عليه وسلم ولا بعد موته ، ولا يسمى بذلك على إذ ولي الخلافة ، علمنا ضرورة أنه إنما سمي أبو بكر « خليفة رسول الله » لانه استخلفه على الخلافة التامة بعد موته في ولاية جميع أمور الأمة وهذابين . وبالله تعالى التوفيق *

ومعنى « خليفة » فعيلة من « مخلوف » وهذه الهاء للمبالغة ، كقولك « عمير وعقيرة » منقول عن « معقورة » . فهذا قول .
والقول الثاني : أنه إنما قدمه المسلمون لانه كان أفضلهم ، وحكم الامامة أن يكون في الافضل *

واحتجوا بامتناع الانصار في أول الامر ، وبقول عمر : إن أستخلف فقد استخلف من هو خير مني ، وإن لا أستخلف فلم يستخلف من هو خير مني ، يعنى النبي صلى الله عليه وسلم .

قال أبو محمد : وهذا لاحجة لهم فيه ، بل بعرضه حائد عليهم ، لان الانصار

الذى نزل فيه (عيسى وتولى) وهو ابن خال خديجة أم المؤمنين ، وذكر ابن عبد البر عن جماعة من اهل العلم بالنسب والسير أن النبي صلى الله عليه وسلم استخلف ابن أم مكتوم ثلاث عشرة مرة (١) عتاب - بفتح العين وتشديد والتاء - وأسيد - بفتح الهمزة وكسر السين المهملة - والعيس بكسر العين - وعتاب هذا استعمله النبي صلى الله عليه وسلم على مكة وكان عمره نيفا وعشرين سنة ، وحج بالناس سنة الفتح ، ثم أقره أبو بكر على ولايته ، وكذلك عمر ، ومات في آخر خلافة عمر ، وكان شديدا على المريب ، لنا على المؤمنين ، وكان يقول : والله لا أعلم متخلفا عن هذه الصلاة في جماعة الا ضربت عنقه ، فانه لا يتخلف عنها الا منافق .

لم يكونوا ليتروا رأيهم ، وهم أهل الدار والمنعة والسابقة ، الذين لم يبالوا بمخالفة أهل المشرق والمغرب ، وحاربو جميع العرب حتى أدخلوهم في الاسلام طوعا وكرها - : إلا لنص من النبي صلى الله عليه وسلم ، لا لأرى أضيافهم النزاع اليهم من المهاجرين .

وأما قول عمر فظن منه ، وقد قال رضى الله عنه - إذ بشره ابن عباس عند موته بالجنة : - والله إن علمك بذلك يا ابن عباس لقليل ، نفي عليه شهادة النبي صلى الله عليه وسلم بالجنة ، مع ما في القرآن من ذلك لأهل الحديبية ، وهو منهم ، فهكذا خفي عليه نص النبي صلى الله عليه وسلم على أبي بكر ، وهذا من عمر مضاف الى ما قلنا آنفا ، ومضاف الى قوله يوم مات النبي صلى الله عليه وسلم : والله مامات رسول الله . وإلى قوله يوم أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكتب الكتاب في مرضه الذي مات فيه .

كما حدثنا حماد بن احمد ثنا عبد الله بن ابراهيم ثنا أبو زيد المروزي ثنا محمد بن يوسف ثنا البخاري ثنا يحيى بن سليمان الجمحي ثنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبيد الله بن عتبة عن ابن عباس قال : « لما اشتد برسول الله صلى الله عليه وسلم وجعه قال : ائتوني بكتاب أكتب لكم كتابا لا تضلوا بعدي ، فقال عمر : إن النبي صلى الله عليه وسلم غلبه الوجع ، وعندنا كتاب الله حسبنا ، فاختلقوا وكثر اللغط ، فقال : قوموا عني ، ولا ينبغي عندي التنازع ، فخرج ابن عباس يقول : إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله وبين كتابه (١) » .

وحدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن منصور عن سفيان الثوري سمعت سليمان - هو الاحول - عن سميد

(١) رواه البخاري بهذا الاسناد في كتاب العلم من الصحيح (١ : ٢٣) وانظر شرح العيني طبع الادارة النيرية (٢ : ١٦٩ - ١٧٢)

ابن جبير عن ابن عباس ، فذكر هذا الحديث وفيه : « إن قوما قالوا عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك اليوم : ماشأناه ؟ هجر ! »

قال أبو محمد : هذه زلة العالم التي حذر منها الناس قديما ، وقد كان في سابق علم الله تعالى أن يكون بيننا الاختلاف ، وتضل طائفة وتهتدى بهدى الله أخرى (١) ، فلذلك نطق عمر ومن وافقه بما نطقوا به ، مما كان سببا الى حرمان الخير بالكتاب الذي لو كتبه لم يضل بعده ، ولم يزل أمر هذا الحديث مهما لنا ، وشجى في نفوسنا ، وغصة نألم لها ، وكنا على يقين من أن الله تعالى لا يدع الكتاب الذي أراد نبيه صلى الله عليه وسلم أن يكتبه فلن يضل بعده دون بيان ، ليحيا من حى عن بيعة ، إلى أن من الله تعالى بأن أوجدناه (٢) فأنجلت الكربة ، والله المحمود .

وهو ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا عبيد الله ابن سميد ثنا يزيد بن هرون ثنا ابراهيم بن سعد (٣) ثنا صالح بن كيسان عن الزهرى عن عروة عن عائشة قالت : قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم فى مرضه — : ادعى لى أبا بكر وأخاك (٤) حتى أكتب كتابا ، فأنى أخاف أن يتمنى متمن ويقول قائل : أنا أولى ، ويأبى الله والنبيون إلا أبا بكر »

قال أبو محمد : هكذا فى كتابى عن عبد الله بن يوسف ، وفى أم أخرى : « ويأبى الله والمؤمنون (٥) »

(١) فى الاصل « ويضل » ويهتدى « بضمير المذكر الغائب فيهما
(٢) هكذا فى الاصل بالهمزة وله وجه (٣) فى الاصل « ابراهيم بن سميد » وهو خطأ
(٤) فى صحيح مسلم (٢ : ٢٣١) « ادعى لى أبك وأخاك » وفى طبعة الاستانة (ج ٧ ص ١١٠) وفى نسخة خطية صحيحة عندي : « ادعى لى أبا بكر أبك وأخاك »
(٥) لم أجد فى نسخة من نسخ مسلم لفظ « والنبيون » وإنما هو « والمؤمنون »
باتفاق النسخ كلها ، وهو الموافق لرواية ابن سعد فى الطبقات فقد رواه عن يزيد بن هرون (ج ٣ ص ١٢٧)

وهكذا حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب
ثنا عبد الرحمن بن محمد بن سلام الطرسوسي ثنا يزيد بن هارون ثنا ابراهيم بن
سعد عن صالح بن كيسان عن الزهري عن عروة عن عائشة عن النبي صلى الله
عليه وسلم بمثله ، وفيه : « ان ذلك كان في اليوم الذي بدى فيه عليه السلام
بوجهه الذي مات فيه » بأبي هو وأمي .

قال أبو محمد : فعلمنا أن الكتاب المراد يوم الخميس قبل موته صلى الله
عليه وسلم بأربعة أيام — كما روينا عن ابن عباس يوم قال عمر ماذا كرنا —
إنما كان في معنى الكتاب الذي أراد عليه السلام أن يكتبه في أول مرضه
قبل يوم الخميس المذكور بسبع ليال ، لانه عليه السلام ابتدأه وجهه يوم
الخميس في بيت ميمونة أم المؤمنين ، وأراد الكتاب الذي قال فيه عمر ما قال
يوم الخميس ، بعد أن اشتد به المرض ، ومات عليه السلام يوم الاثنين ، وكانت
مدة علته صلى الله عليه وسلم اثني عشر يوما ، فصح أن ذلك الكتاب كان في
استخلاف أبي بكر ، لثلا يقع ضلال في الأمة بعده عليه السلام *

فان ذكر ذاكر معنى ماروى عن عائشة إذ سئلت من كان رسول الله
مستخلفا لو استخلف ؟ فانما معناه : لو كتب الكتاب في ذلك .

قال أبو محمد : فهذا قول ثان (١) ، وقالت الربدية : انما استخلف أبو بكر
استمينا للناس كلهم ، لانه كان هنالك قوم ينافرون عليا ، فرأى على أن قطع
الشغب أن يسلم الامر الى أبي بكر ، وان كان دونه في الفضل .

قال أبو محمد : وأما أن يقول أحد من الامة : ان ابا بكر إنما قدم قياسا
على تقديمه الى الصلاة فيأبى الله ذلك ، وما قاله أحد قط يومئذ ، وانما تشبث
بهذا القول الساقط المتأخرون من أصحاب القياس ، الذين لا يبالون بما نصروا
به أقوالهم ، مع أنه أيضا في القياس فاسد — لو كان القياس حقا — لما بينا قبل ،

ولأن الخلافة ليست علمها آلة الصلاة ، لأن الصلاة جائز أن يليها العربي والمولى والعبد والذي لا يحسن سياسة الجيوش والاموال والاحكام والسير الفاصلة ، وأما الخلافة فلا يجوز أن يتولاها ، إلا قرشي صليبة (١) ، عالم بالسياسة ووجوهها ، وان لم يكن محكما للقراءة ، وانما الصلاة تبسج للامامة ، وليست الامامة تبعا للصلاة ، فكيف يجوز عند أحد من أصحاب القياس أن تقاس الامامة التي هي أصل ، على الصلاة التي هي فرع من فروع الامامة ؟ ! هذا ما لا يجوز عند أحد من القائلين بالقياس .

وقد كان سالم مولى أبي حذيفة يؤم أكابر المهاجرين ، وفيهم عمر وغيره ، أيام النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يكن ممن تجوز له الخلافة ، فكان أحقهم بالصلاة ، لأنه كان أقرأهم ، وقد كان أبو ذر وأبي بن كعب ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت وابن مسعود أولى الناس بالصلاة اذا حضرت ، اذا لم يكونوا بحضرة أمير أو صاحب منزل ، لفضل أبي ذر وزهده وورعه وسابقته ، وفضل سائر من ذكرنا وقراءتهم ، ولم يكونوا من أهل الخلافة ، ولا كان أبو ذر من أهل الولايات ولا من أهل الاضطلاع بها ، وقد قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يا أبا ذر اني أحب لك ما أحب لنفسى وانك ضعيف ، فلا تأمرن على اثنين ، ولا تولين مال يتيم » وقد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد وعمرو بن العاص وأسامة بن زيد على من هو أفضل منهم وأقرأ ، وأقدم هجرة وأفقه وأسن ، وهذه هي شروط الاستحقاق للامامة في الصلاة ، وليست هذه شروط الامارة ، وانما شروط الامارة حسن السياسة ، ونجدة النفس ، والرفق في غير مهانة ، والشدة في غير عنف ، والعدل ، والجود بغير اسراف ، وتمييز صفات الناس في اخلاقهم ، وسعة الصدر ، مع

(١) يعنى من صلب قریش . انظر الاستدراك الذى كتبناه فى آخر الجزء السادس من هذا الكتاب .

البراءة من المعاصي ، والمعرفة بما يخصه في نفسه في دينه ، وان لم يكن صاحب عبارة ، ولا واسع العلم . ولو حضر عمرو و خالد وأسامة مع أبي ذر - وهم غير أمراء - ماساغ لهم أن يؤمنوا تلك الجماعة ، ولا أن يتقدموا أباذر ولا أبي بن كعب . ولو حضروا في مواضع يحتاج فيها الى السياسة في السلم والحرب ، لكان عمرو و خالد وأسامة أحق بذلك من أبي ذر وأبي ، ولما كان لابي ذر وأبي من ذلك حق مع عمرو و خالد وأسامة . وبرهان ذلك استعمال رسول صلى الله عليه وسلم خالدا وأسامة وعمراً دون أبي ذر وأبي ، وأبو ذر وأبي أفضل من عمرو وأسامة و خالد بدرج (١) عظيمة جداً ، وقد حضر الصحابة يوم غزوة مؤتة فقتل الامراء وأشرف المسلمون على الهلكة ، فقام منهم أحد مقام خالد بن الوليد ، وكلهم - إلا الاقل - أقدم إسلاماً وهجرة ونصراً ، وهو حديث الاسلام يومئذ ، فما ثبت أحد ثباته ، وأخذ الراية ودبر الامر ، حتى انحاز بالناس أجمل انحياز ، فليست الامامة والخلافة من باب الصلاة في ورد ولا صدر . فبطل تمويههم بأن خلافة أبي بكر كانت قياساً على الصلاة أصلاً *

فان قالوا : لو كانت خلافة أبي بكر منصوباً عليها من النبي صلى الله عليه وسلم ما اختلفوا فيها .

قال أبو محمد : فيقال لهم وبالله تعالى التوفيق : هذا تمويه ضعيف لا يجوز إلا على جاهل بما اختلف فيه الناس ، وهل اختلف الناس إلا في المنصوصات ؟ والله العظيم - قسماً برأ - ما اختلف اثنان قط فصاعداً في شيء من الدين إلا في منصوص بين في القرآن والسنة ، فمن قائل : ليس عليه العمل ، ومن قائل : هذا تاتي بخلاف ظاهره ، ومن قائل : هذا خصوص ، ومن قائل : هذا منسوخ ، ومن قائل : هذا تأويل ، وكل هذا منهم بلا دليل في أكثر دعواهم .

كاختلافهم في وجوب الوصية لمن لا يرث من الاقارب ، والاشهاد في البيع ،
وايجاب الكتابة ، وقسمة الخمس ، وقسمة الصدقات ، ومن تؤخذ الجزية ،
والقراآت في الصلوات ، والتكبير فيها ، والاعتدال ، والنيات في الاعمال
والصوم ، ومقدار الزكاة وما يؤخذ فيها ، والمتعة في الحج ، والقران والفسخ ،
وسائر ما اختلف الناس فيه . وكل ذلك منصوص في القرآن والصحيح عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم .

فعلى هذا وعلى النسيان للنص كان اختلاف من اختلف في خلافة أبي بكر .
وأما الانصار فانهم لما ذكروا ذكروا ، وكانوا قبل ذلك قد نسوا ،
حتى قال قائلهم : منا أمير ومنكم أمير ، ودعا بعضهم الى المداولة . وبرهان
ما قلنا أن عبادة بن الصامت الانصارى روى عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم : أن الانصار بايعوه على أن لا ينازعوا الامر أهله . وأنس بن مالك
الانصارى روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : أن الأئمة من قريش .
فهذا ونحوه رجعت الانصار عن رأيهم ، ولولا ذلك ما رجعوا الى رأي
غيرهم . ومعاذ الله أن يكون رأي المهاجرين أولى من رأي الانصار ، بل النظر
والتدبير بينهم سواء ، وكلهم فاضل سابق . وقد قال عمر يوم مات النبي صلى
الله عليه وسلم : والله مامات رسول الله ، وهو يحفظ قول الله عز وجل : (إنك
ميت وإنهم ميتون) فلما ذكر بها خر مغشيا عليه ، وهكذا عرض للانصار .

وقد روينا ذلك نصا ، كما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن
عثمان الاسدى ثنا احمد بن خالد ثنا على بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال
ثنا أبو عوانة عن داود بن عبد الله الاودى عن حميد بن عبد الرحمن الحميرى -
فذكر حديث وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم - قال : فقال رجال أدر كنهم -
فذكر باقى الحديث - وفيه : أن أبا بكر قال : وقد علمت يا سعد أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال وأنت قاعد : « إن الأئمة من قريش ، الناس برهم تبع

لبرهم ، وفاجرهم تبع لفاجرهم » قال : صدقت أو قال : نعم (١)
قال أبو محمد : ومن أما جيب أهل القياس : أنهم في هذا المكان يحتجون
بأن إمامة أبي بكر كانت قياساً لانصافاً ، ثم نسوا أنفسهم - أو تناسوا عمداً
فاذا أرادوا إثبات التقليد للصاحب قالوا : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر » !!

قال أبو محمد : وهذا عجب ما شئت منه !! فإن كان هذا الحديث صحيحاً فقد
صح النص من رسول الله صلى الله عليه وسلم على خلافة أبي بكر بعده ، ثم
على خلافة عمر بعد أبي بكر ، وبطل قولهم : إن بيعة أبي بكر كانت قياساً
على صلته بالناس ، وإن كان هذا الحديث لا يصح فلم يحتجوا به في تقليد
الأمم من الصحابة ؟ أفيكون أقبح من هذه المناقضات بما يبطل بعضه
بعضاً ؟ ! ولسكن إنما شأن القوم نصر المسألة التي يتكلمون فيها بما أمكن :
من حق أو باطل أو ضحكة ، أو بما يهدم عليهم سائر مذاهبهم ، ليوهبوا من
بحضرتهم من المفورين بهم أنهم غالبون فقط ، فإذا تركوها وأخذوا في
غيرها ، لم يبالوا أن ينصروها أيضاً بما يبطل قولهم في المسألة التي تركوها ؛
وهكذا أبداً !!! ونعوذ بالله من الخذلان *

واحتجوا بأن أبا بكر قاتل أهل الردة مع جميع الصحابة قياساً على منع
الصلاة ، واحتجوا في ذلك بما روى من قوله : لا قاتل من فرق بين الصلاة
والزكاة . حتى إن بعض أصحاب القياس قال : على هذا عول أبو بكر ، لا على
الآية التي في براءة .

قال أبو محمد : وهذا من الجرأة واستحلال الكذب ونسب (٢) الضلال
إلى أبي بكر بحيث لا مرمى وراءه ، ومن نسب هذا إلى أبي بكر فقد نسب إليه

(١) رواه أحمد في المسند (ج ١ ص ٥) عن عفان عن أبي عوافة بإسناده ومعناه مطولاً

(٢) النسب مصدر كالنسبة

الضلالة ، وقد أعاده الله من ذلك . وبيان كذبهم في هذا الاعتراض أوضح من كل واضح ، لأن أبا بكر لم يقل : لا قاتلهم لانهم فرقوا بين الصلاة والزكاة وانما قال : لا قاتلن المفرقين بين الصلاة والزكاة ، وانما فعل ذلك - بلاشك - وقوفا عند الزام الله تعالى لنا والمسلمين قديما وحديثا ، اذ يقول تعالى : (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم) . فلم يبيح الله تعالى لنا ترك سبيلهم إلا باقامة الصلاة وإيتاء الزكاة ، فهذا الذي حمل أبا بكر على قتالهم ، لا ما يدعونه من الكذب المفضوح من القياس الذي لا طريق له ههنا . وصدق أبو بكر في إيجابه قتال من فرق بين الصلاة والزكاة ، لأن نص الله تعالى عليهما سواء ، وليست إحداها أصلا والأخرى فرعا فيجب قياس الفرع على الأصل . وهذا تخليط ماشئت منه !! ولو اتعظوا بهذا القول من أبي بكر ، فلم يفرقوا ما ساوى النص بينه ، لكان أولى بهم ، لكنهم لم يفعلوا ، بل قالت طائفة منهم : الزكاة تجزى بلانية ، والصلاة لا تجزى إلا بنية ، والصلاة تلزم العبد ، والزكاة لا تلزمه وان كان ذا مال .

وأما في سائر النصوص فلا يبالون أن يقولوا في بعض النص : هذا مخصوص ، وفي بعضه : هذا عموم ، وفي بعضه : هذا واجب ، وفي بعضه : هذا ندب ، ومثل هذا لهم كثير *

وقد عارض الصحابة أبا بكر بقول النبي صلى الله عليه وسلم : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، فاذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله » .

قال أبو محمد : ونسوا - رضى الله عنهم - الآية التي ذكرنا اتفاقا في براءة ، وكلهم قد سمعها ، لأنها في سورة براءة التي قرئت على الناس كلهم في الموسم في حجة أبي بكر سنة تسع .

وفي الجملة أيضا أبو هريرة وابن عمر ، وكلاهما قد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الأمر بقتال الناس حتى يقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ، كما حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو غسان مالك بن عبد الواحد المسمعي ثنا عبد الملك بن الصباح عن شعبة عن واقد بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ، ويقيموا الصلاة ، ويؤتوا الزكاة ، فإذا فعلوا (١) عصموا مني دماءهم وأموالهم وحسابهم على الله ».

قال مسلم : وحدثناه أمية بن بسطام ثنا يزيد بن زريع ثنا روح عن الملاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أقاتل الناس (٢) حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ويؤمنوا بي وبما جئت به ، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله » .

قال أبو محمد : فلولاً هذه النصوص من القرآن وكلام النبي صلى الله عليه وسلم مترك الصحابة الحديث الذي تعلقوا به ، ولكن ليس كل أحد يحضره في كل حين ذكر كل ما عنده *

واحتجوا باجماع الأمة على استخلاف امام اذا مات امام ، ولا نص على المستخلف *

قال أبو محمد : وهذا لاحجة لهم فيه ، لأن النص قد صح بطاعة أولى الأمر منا ، وجاءت الآثار الصحاح عن النبي صلى الله عليه وسلم بوجوب

(١) في مسلم (٢٤ : ١) « فملوه »

(٢) كذا في الاصل ، وفي صحيح مسلم (٢٣ : ١) « أمرت أن أقاتل الناس »

الطاعة للأئمة ، ولزوم البيعة ، وهذا يوجب استخلاف امام اذا مات الامام ، فهو نص صحيح على وجوب الاستخلاف لمن يوثق بدينه ، ويقوم بأمور المسلمين من قریش ، نصوصاً بيّنة على وجوب العدل على الامام والرفق بالرعية والنصح لهم ، فصنّات الامام منصوصة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بيّنة واضحة ، فمن كانت فيه تلك الصفات فقد نص على تقديمه وافراده بالامر ماعدل ، كالامر بالمعق ، ولا حاجة بنا الى تسمية المعتقد ، وإيجاب الاضحية والنسك ، ولا حاجة بنا الى صفة لونها ، وهكذا جميع الشريعة ، ولست شمري أى مدخل للقياس فى هذا ؟ إن هذا الامر كان ينبغى لكل ذى عقل أن يستحي من الاحتجاج بمثله *

واحتجوا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لانى بعدى » قالوا لنا : فقولوا : إنه يكون بعده رسول ، لانه انما أخبر بأنه لا يكون بعده نبى ، ولم يقل : لارسول بعدى .

قال أبو محمد : وهذا جهل مظلم ممن أتى بهذا ، لان هذا من جوامع الكلام التى أوتىها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكل رسول نبى ، وليس كل نبى رسولا ، فلو قال عليه السلام : لارسول بعدى ، لأمكن أن يكون بعده نبى ، لكن اذ قال : « لانى بعدى » فقد صح أنه لارسول بعده ، لان كل رسول فهو نبى بلا شك ، ولا سبيل الى وجود رسول ليس نبيا ، فبطل هذا التوبة الضعيف . على أن هذا كله لو صح لهم كما ادعوه - ومعاذ الله من ذلك - لما كان فى شئ منه دليل على قياس التين على البر ، ولا على وجوب القياس فى الشرائع ، فكيف وكل ما أتوا به عليهم هو لاهم . والحمد لله رب العالمين *

وقد حدثنا احمد بن محمد بن الجصور ثنا وهب بن مسرة ثنا ابن وضاح ثنا ابو بكر بن أبى شيبه ثنا عبد الله بن ادريس الاودى عن المختار بن فلان عن أنس قال قال النبى صلى الله عليه وسلم : « ان النبوة والرسالة قد انقطعت

فجزع الناس ، فقال : قد بقيت مبشرات ، وهن جزء من النبوة (١) *
قال أبو محمد : واحتجوا بأن الحائض انما أمرت بالتيمم إذا عدت الماء في
السفر قياسا على الجنب .

قال أبو محمد : هذا تمويه ضعيف ، ومعاذ الله ان نأمر الحائض بذلك قياسا ،
بل بالنص ، وهو قول الله تعالى إذا أمر باعزال الحيض حتى يطهرن : (فإذا
تطهرن فأنوهن من حيث أمركم الله) فأمرهن الله تعالى بالطهور جملة ، وقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم : « جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً » . فالتراب
طهور ، والماء طهور بالنص ، وفسر الاجماع أن التراب لا يستعمل مادام يوجد
الماء لغير المريض ، أو من أوجبه له النص ، فدخلت الحائض في هذا النص ،
ولقد كان ينبغي لمن فرق بين الحائض والجنب فيما أباح لها من قراءة القرآن
ومنعه الجنب من ذلك : - أن يعلم أنه قد ترك القياس *

واحتجوا أيضا بإيجاب الزكاة في الجواميس ، وأنه انما وجب ذلك قياسا
على البقر .

قال أبو محمد : وهذا شغب فاسد ، لان الجواميس نوع من أنواع البقر ،
وقد جاء النص بإيجاب الزكاة في البقر ، والزكاة في الجواميس لانها بقر ، واسم
البقر يقع عليها ، ولولا ذلك ما وجبت فيها زكاة ، وكذلك البخت (٢) والمهاري
(٣) والفوالج (٤) هي أنواع من الابل ، وكذا الضأن والماعز يقع عليهما اسم

(١) رواه الحاكم في المستدرک (ج ٤ ص ٢٩١) من طريق عبد الواحد بن زياد عن المختار
بن فلفل ، وصححه على شرط مسلم ووافقه الذهبي ، ووقع في الاسناد هناك في النسخة المطبوعة
سقط في أوله ، ظاهر أنه من الطابع أو الناسخ .

(٢) بضم الباء واسكان الهاء المعجمة : هي الابل الحراسانية تنتج من بين عربية وفالج
وهي جبال طوال الاعناق ، ومفرده : بخى وبختية ، وهي كلمة أعجمية ، وقال بعضهم : عربية
(٣) مهرة - بفتح الميم واسكان الهاء - حي عظيم ، وابل مهرة منسوبة اليهم ؛ والجمع
مهاري ، بتشديد الباء ، ومهاري - بتخفيفها مع فتح الراء ومع كسرها ، ومهاري بمحذوف الباء
(٤) الفلج - بفتح الفاء واسكان اللام - والفالج : الجمل الضخم ذو السنامين يحمل من
السند للفحلة ، والجميع فوالج

الغنم . وقد قال بعض الناس : البخت ضأن الابل ، والجواميس ضأن البقر . وقد رأينا الحجر المريسية وحمر (١) الفجاليين (٢) وحمر الاعراب والمصامدة (٣) نوطا واحدا ، وبينها من الاختلاف أكثر مما بين الجواميس وسائر البقر . وكذلك جميع الانواع *

واحتجوا بأن الناس قاسوا على ذي الخليفة ، وأنهم قاسوا ذات عرق على قرن . قال أبو محمد : وهذا كذب وباطل ؛ لأن الحديث في توقيت ذات عرق لأهل العراق مشهور ثابت مسند ، لا يجمله من له بصر بالحديث .

حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحق بن السليم القاضي ومحمد بن معاوية ، قال ابن اسحاق : ثنا أبو سعيد بن الأعرابي ثنا سليمان بن الأشعث ثنا هشام بن بهرام ، وقال ابن معاوية : ثنا أحمد بن شعيب أخبرني محمد بن عبد الله بن صمار ثنا أبو هاشم محمد بن علي ، قال ابن بهرام : ثنا المعافى بن عمران ، وقال أبو هاشم : عن المعافى بن عمران ، ثم اتفقا : عن أفلح بن حميد عن القاسم بن محمد بن أبي بكر عن عائشة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لأهل العراق ذات عرق » (٤)

قال أبو محمد : هشام بن بهرام ثقة ، والمعافى ثقة جليل ، وأفلح بن حميد كذلك . (٥)

(١) بفتح الميم وكسر الراء المشددة ، نسبة الى « مريسية » قرية بمصر وولاية من ناحية الصعيد ، لها تنسب الحجر المريسية وهي من أجود الحجر وأمشاها ، هكذا قال ياقوت ، وضبطه السمعاني مثله أيضا ، وضبطه في القاموس بكسر الميم مع تشديد الراء ، وفي اللسان بفتح الميم وتخفيف الراء وحذف الهاء التي في آخره فيكون بوزن أمير ، والراجح ما قاله ابن السمعاني وياقوت . (٢) لعلمهم بأنهم بالفجل .

(٣) نسبة الى مصودة وهي قبيلة بالمغرب ، وفيه موضع يعرف بهم .

(٤) رواه أبو داود (٧٧:٢) مختصرا هكذا ، ورواه اللسانى (٧:٢) مطولاً في المواقيت واختصره المؤلف .

(٥) في التهذيب (٣٦٧:١) : « قال ابن صاعد : كان أحمد ينكر على أفلح قوله : ولأهل العراق ذات عرق . قال ابن عدى : ولم ينكر أحد سوى هذه اللفظة ، وقد تفرد بهاءن

وأما قياسهم على ذى الحليفة فهذان لا يدري ماهو ؟ ولا ماذا قياس عليه ؟ والمواقيت مختلفة فنها ذو الحليفة على عشر ليال ، ومنها الجحفة على ثلاث ليال ، ومنها قرن على أكثر من ليلة ، ومنها يعلم على ليلة ، فعلى أى هذا يقاس ؟ إن هذا لا مرام لا يفهمه ذولب ! *

واحتجوا بما روى من قول ابن عمر : فعدل الناس بصاع من شعير مدين من بر *

قال أبو محمد : وهذا من طرائف ما احتجوا به ! لأن المحتج بهذا أن كان مالكيا أو شافعيا فهو مخالف لهذا الاجماع عنده ، ومن أقر على نفسه بأنه مخالف الاجماع فأقل ما عليه اعترافه بأنه مخالف للحق ، ثابت على الباطل ، غير تأنب عنه ، وهذا فسق مجرد .

ومن أعجب العجب احتجاج المرء بما لا يراه حجة ! ولكن هذا غير بديع منهم !! (١)

فهذا أبو حنيفة يحتج أن الخيار لا يكون إلا ثلاثة أيام لا أكثر بحديث المصراة ، فاذا قيل له : فهذا الذى تحتج به أتأخذه ؟ قال لا .

وهذا مالك احتج فى تضمين القائد والسائق ما تجنيه الدابة المسوقة والمقودة بأن صرغرم بنى سعد بن ليث نصف دية رجل من جهينة أصاب إصبعه رجل من بنى سعد بن ليث كان يجرى فرسه فأت الجهنى ، فاذا سئل أتبدى المدعى عليهم فى هذا المكان كما فعل صرغرم ؟ قال : لا يجوز ذلك ، واذا قيل له : أنكر المدعى عليهم بغير أن يخالف المدعون كما فعل صرغرم فى هذا المكان ؟ قال : لا يجوز ذلك ، واذا قيل له : أنقتصر فى هذا المكان على نصف

أفطح ماعى - يعنى ابن عمران - وهو عندى صالح واحاديثه أرجو أن تكون مستقيمة ، وأفطح ثمة وكذلك الماعى كما قال ابن حزم ، فانكار هذه الكتابة بدون دليل لا يضعف الحديث ولذلك قال الذهبي فى الميزان : « هو صحيح غريب » (١: ١٢٧)

(١) أى ليس هذا أول مرة احتجوا بما لم يروه حجة ، قال الاحوص :

غرث فأتمت فقلت : انظر بى ليس جهل أتيت به بديع !

الدية كما فعل صمر ؟ قال : لا يجوز ذلك ، واذا قيل : أتجعل ماجنى الذى يجرى فرسه على طاقته فى هذا المكان كما فعل صمر ؟ قال : لا يجوز ذلك ، ثم يجعل هذا الحديث نفسه حجة فى تضمين القائد والسائق قياساً على الراكب !! وهذا عجب عجيب (١) .

ثم تلاه فى ذلك ابن الجهم ، فاحتج أنه لا يجوز من ذبح الهدى أو الاضحية ليلاً بالنهى عن حصاد الليل وجداده (٢) ، فاذا قيل له : أتمنع من حصاد الليل وجداده ؟ قال : لا . فهو يخالف ما أقر أنه حجة فيما ورد فيه ، ويحتج به فيما ليس منه فى ورد ولا صدر .

ثم تلاه فى ذلك ابن أبى زيد ، فاحتج فى مخالفته نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن الصلاة على القبر بصلاته عليه السلام على قبر المسكينة السوداء رضى الله عنها ، فاذا سئل : أتأخذ بصلاته عليه السلام على قبر المسكينة السوداء ؟ قال : لا .

قال أبو محمد : وهذا كثير منهم جداً ، كاحتجاج المالكيين فى شق زقاق الحجر وكسر أوانيها بالحديث الوارد فى احراق رحل الغال ، فاذا قيل لهم :

(١) فى الموطأ (ص ٣٣٣) : « دية الخطأ فى القتل . مالك عن ابن شهاب عن عراك بن مالك وسليمان بن يسار : أن رجلاً من بنى سمد بن ليث أجرى فرساً فوطئ على اصبع رجل من جبهة فتزى منها فأت ، فقال عمر بن الخطاب للذى ادعى عليهم : أتخلفون بالله تحسبن بينما ما مات منها ؟ فأبوا وتخرجوا ، فقال للآخرين : أتخلفون أنتم ؟ فأبوا ، نقض عمر بشرط الدية على السعديين . قال مالك : وليس العمل على هذا » يعنى فى الاستعلاف وفيه أيضاً (ص ٣٤٠) : « قال مالك : القائد والسائق والراكب كلهم ضامن لما أصابت الدابة إلا أن ترمع الدابة من غير أن يفعل بها شئ ترمع له ، وقد نقض عمر بن الخطاب فى الذى أجرى فرسه بالعقل . قال مالك : فالقائد والسائق والراكب أحرى أن يفرموا من الذى أجرى فرسه » وانظر شرح الزرقاني (٤ : ٣٣ و ٤٧) . ومعنى قول المؤلف : « أتبدى المدعى عليهم » : أتجعلهم يبدؤن بالخلف .

(٢) بفتح الجيم وكسرهما مع دالين مهملتين ، وهو قطع ثمر النخل ، وضبطه بعضهم بذالين معجمتين ، والراجع الاول . وانظر ما كتبناه على خراج يحيى بن آدم رقم ٤٢٧-٤٢٦

أتحرقون رجل الغال ؟ قالوا : لا .

وقد رأيت لرجل منهم يدعى الأبهري ويكنى بأبي جعفر احتجاجاً أن الصداق لا يكون أقل من ثلاثة دراهم بحديث رواه « إن الصداق لا يكون أقل من عشرة دراهم » !! ومثل هذا من نوادرهم كثير . وحسبنا الله ونعم الوكيل *
ثم نرجع إلى ما احتجوا به من قول ابن عمر « فعدل الناس بصاع من شعير نصف صاع بر » فأول ذلك أن ابن عمر الذي يروون عنه هذا القول لا يرضى به ولا يقول به .

حدثنا أحمد بن محمد الجسور ثنا أحمد بن مطرف ثنا عبد الله بن يحيى بن يحيى ثنا أبي ثنا مالك عن نافع عن ابن عمر : أنه كان لا يخرج في زكاة الفطر إلا التمر إلا مرة واحدة ، فإنه أخرج شعيراً . (١)

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن نصر الزاهد ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع عن عمران بن حدير (٢) عن أبي مجاز قال : قلت لابن عمر : إن الله تعالى قد أوسع ، والبر أفضل من التمر ، قال : إن أصحابي سلكوا طريقاً فأما أحب أن أسلكه *

حدثنا أحمد بن عمر بن أنس ثنا عبد الله بن حسين بن عقال ثنا إبراهيم بن محمد الدينوري ثنا ابن الجهم ثنا معاذ بن المثني ثنا مسدد ثنا اسماعيل بن إبراهيم ثنا محمد بن اسحاق حدثني عبد الله بن عبد الله بن عثمان بن حكيم بن حزام (٣) عن عياض بن سعد (٤) قال : ذكرت لأبي سعيد الخدري صدقة الفطر ، فقال : لا أخرج إلا ما كنت أخرج في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم : صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير أو صاع زبيب أو صاع أقط ، فقلت له :

(١) الموطأ (ص ١٢٤)

(٢) حدير بضم الحاء وفتح الدال المهملتين وآخره راء

(٣) حزام بكسر الحاء المهملة وفتح الزاي ، وفي الأصل بالراء ، وهو نصيف

(٤) هو عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح القرشي فنسب إلى جده

أو مدين من قح ؟ قال : لا ، تلك قيمة معاوية ، لا أقبلها ولا أعمل بها (١) .
قال أبو محمد : أفيكون أعجب ممن يدعى الاجماع على قول يقول ابن عمر
ان الصحابة على خلاف ذلك الاجماع كما ذكرنا ! وانه لا يخرج البر أصلاً اتباعاً
لطريق أصحابه ! ثم يقول أبو سعيد : تلك قيمة معاوية ، لا أقبلها ولا أعمل
بها ! فأين الاجماع ؟ لولا الجنون وقلة الدين ! *

ومن طرائف الدهر قول الطحاوي ههنا : انما أنكر أبو سعيد المقوم
لا القيمة (٢) ! فيكون أعجب من هذه المهاجرة (٣) وهو يذكر أنه قال أبو
سعيد - وقد ذكر القيمة - : لا أقبلها ولا أعمل بها ! فهل ضمير المؤنث
راجع الى القيمة ؟ هذا مالا يشك فيه ذو بصر بشيء من مخاطبات الناس ،
ولكن الهوى يعمى ويصم !

حدثنا احمد بن عمر العذري ثنا عبد الله بن حسين بن عقال ثنا ابراهيم
بن محمد الدينوري ثنا محمد بن احمد بن الجهم ثنا موسى بن اسحق الانصارى
ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا جرير عن منصور عن ابراهيم عن الاسود عن
عائشة أم المؤمنين قالت : كان الناس يعطون زكاة رمضان نصف صاع ، فأما
إذ وسع الله تعالى على الناس فاني أرى أن يتصدق بصاع .

فصح بما ذكرنا أن (قول) (٤) ابن عمر وطائفة : « فمدل الناس بذلك
مدين من بر » إنما هو على الانكار لفعل من فعل ذلك ، وبرهان هذا ثبات
ابن عمر وطائفة على صاع صاع ، لا على ما ذكرنا من عمل الناس ، فلو كان عمل

(١) رواء بهذا اللفظ الطحاوي في معاني الآثار من طريق ابن اسحاق (١ : ٢١٩)
(٢) معاني الآثار (١ : ٣٢١) ولفظه « لانه - يعني أبا سعيد - في ذلك لم ينكر القيمة
وانما أنكر المقوم ! »

(٣) كذا في الاصل ، ولعل صحته « المهارة » وهي القول الذي ينقش بعضه بعضاً
(٤) كلمة « قول » سقطت من الاصل ، وهي واجبة لتصحيح الكلام كما هو ظاهر

الناس عندهما حقا لما وسعهما خلافه ، فبطل تمويههم . وبالله تعالى التوفيق .
مع ان عائشة لم تقل نصف صاع من بر ، ولعلها عفت من لا يجد أكثر
من نصف صاع شعير ، إلا أنه لاشك أن ما حكته من فعل الناس في ذلك لم
يكن عندها حجة ، ولا عملا مرضيا ، لكن كقولها - إذ أمرت هي وأمها
المؤمنين أن يخطر على حجرهن بجنابة سعد فانكر الناس ذلك - فقالت :
ما أسرع الناس الى انكار ما لا علم لهم به !! *

وقالوا : قد وجدنا مسائل مجمع عليها ولا نص فيها ، فصيح أنها قياس .
قال ابو محمد : قد ذكرنا هذه المسألة في باب الاجماع من ديواننا هذا
ونكلمنا عليها ، وبينناها - بعون الله تعالى - غاية البيان ، وأرينا البراهين
الضرورية على أن ذلك لا يجوز البتة ، وأنها إنما هي أحوال كانت على عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأقرها وقد علمها *

ومن ذلك القراض ، وليس ههنا شيء يقاس عليه جواز القراض ، بل
القياس يمنع من جوازه ، لانه إجارة الى غير أجل ، وعلى غير عمل موصوف
وبأجرة فاسدة ، ربما لم يأخذ شيئا فضاع عمله ، وربما أخذ قليلا أو كثيرا
وهكذا القول في سائر الاجماعيات من المسائل .

مع أن قولهم : إنها عن قياس - : خبر كاذب ، ودعوى بلا دليل ، والبرهان
قد قام على أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد بين جميع واجبات الاسلام ،
وحلاله وحرامه ، فكل ما أجمع عليه فمن الرسول وبيانه بلا شك ، هذا هو
اليقين ، إذ لا يجوز اجماع الناس على شريعة لم يأت بها نص ، فبطل أن يكون
عن قياس . وبالله تعالى التوفيق *

واعترضوا ههنا على من أجاب من أصحابنا في هذه المسألة بأن قال :
الناس مختلفون في القياس بلا شك ، فكيف يجوز أن يجمعوا على ما اختلفوا
فيه ؟ وهذا تخليط ظاهر .

قال أبو محمد : وهذا جواب صحيح عياني ، لا مجال للشك فيه ، فاعترض بعض أصحاب القياس فيه بأن قال لنا : إنكم تميزون الاجماع على سنن كثيرة أتت في أخبار الآحاد ، وقد علمتم أن أخبار الآحاد تختلف في قبولها ، وهذا هو الذي أنكرتم .

قال أبو محمد : وهذا تمويه ضعيف منحل ، ظاهر الانحلال ، لاننا لم ندع اجماع الناس على ما اختلفوا عليه من قبول خبر الواحد ، وإنما قلنا ونقول : إن الامة كلها مجمعة على قبول ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لا خلاف بين أحد ممن ينتهي الى الاسلام في ذلك من جميع الفرق أولها من آخرها ، ثم اختلفوا في الطريق المؤدية الى معرفة صحة ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقلنا نحن : خبر الواحد العدل من جملة ذلك ، وقال آخرون : ليس من جملة ذلك ، ثم تأني سنن قلنا نحن : صحت عندنا من طريق الآحاد ، وقال من خالفنا : إنما صحت عندنا من طريق التواتر ، ولو لم تأت إلا من طريق الآحاد فقط ما أخذنا بها .

فهذه الصفة من النقل هو الذي اتفق الناس كلهم من المسلمين على قبوله ، وأجمعوا على الاخذ به ، كاجماع الناس على أن خمس من الابل شاة ، وعلى أن فيما سقى بالنضج من القمح والشعير نصف العشر ، وسائر ما أجمعوا عليه من آيات النبوة التي جاءت من طريق الكافة ، وجاءت أيضا من طريق الآحاد ، وليس هكذا أمر القياس الذي ادعوه .

ولكننا لا ننكر أن تأتي مسائل تستوى في حكم القياس على أصولهم وقد صح بها نص أو اجماع أيضا فأخذنا نحن بها ، لان النص أتى بها أولانها اجماع ، ولم نبال وافقت القياس أو خالفته .

وأيضا ، فإن من ينكر القياس ينكره على كل حال ، وبكل وجه ، وفي كل وقت ، وليس في فرقة من فرق المسلمين أحد ينكر الخبر جملة ، بوجه من

الوجوه ، بل كلها مجمعة - بلا خلاف - على أن الديانة لا تعرف إلا بالخبر ، وإنما أنكرت طوائف خبر الواحد ، وقالت بخبر التواتر ، وقال آخرون بالخبر المشتهر (١) ، وقال آخرون بخبر الواحد العدل ، فالفرق بين ما أنكرنا وبين ما نظروه به بين واضح . وبالله تعالى التوفيق *

واحتجوا بإيجاب التعزير على المسمى ، قالوا : وهذا قياس . قال أبو محمد : وهذا من ذلك المراس (٢) ، ليت شعري ! على أي شيء قيس التعزير ، ان كانوا إنما قالوا به قياسا ؟! وأما نحن فأنما قلنا به للنص الوارد في ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : أن لا يجلد أحد في غير حد أكثر من عشر جلدات ، ، وأما السجن فأنما هو منع للمسجون من الأذى للناس ، أو من الفرار بحق لزمه ، وهو قادر على أدائه فقط ، وهذا واقع تحت قوله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان) وله حد لا يتجاوز ، وهو توبة المسجون وإفلاعه ، أو خروجه عما لزمه من الحق ، أو موته ان فعل به ذلك قصاصا *

واحتجوا أيضا بالتوجه الى القبلة عند المعينة ، فاذا غبناعنها فبالاجتهاد . قال أبو محمد : وهذا من ذلك التخليط ، وليس ههنا شيء قيس عليه ذلك بوجه من الوجوه ، ولا هو أيضا موكل الى الرأي ، ولا الى الاستحسان ، ولكنه نص من الله تعالى إذ يقول : (وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره) فأما وصولنا الى معرفة جهة القبلة فبالدليل الذي أنكروه علينا ، ولم يعرفوا ماهو وظنوه قياسا ، وهذه مسألة يلوح فيها - لمن له أدنى حس - الفرق بين الدليل والقياس ، لأن جهة طلب القبلة ليس قياسا أصلا ، ولا ههنا شيء يقاس عليه ، ولا هو موكل الى رأي كل انسان ، فيستقبل أي جهة شاء ، ولا الى

(١) في الاصل بالخبر « المضطر » ولا معنى لها ، بل الصواب « المشتهر » أو « المشهور »

(٢) كذا في الاصل

استحسانه ، فصيح أنه يتوصل الى ذلك بدليل ليس رأيا ولا قياسا ولا استحسانا ، وإنما كان يكون قياسا لو كنا اذا خفيت عنا السكعة توجهنا إلى بيت المقدس قياسا عليها ، لأنها قد كانت أيضا قبلة ، أو إلى المدينة ، وهذا كفر من قائله . وهذا نحو قولكم : لما حرم البر بالبر نسيئة حرمتنا التين بالتين نسيئة ، وإنما الدليل على جهتها مطالع الكواكب والشمس ومعرفة نسبة العرض من الطول *

وقالوا أيضا : قد أسقطتم الزكاة عن الثياب ، قياسا على سقوطها عن الحميم ، وتركتم أخذ الزكاة من الثياب بعموم قول الله تعالى : (خذ من أموالهم صدقة) وقوله تعالى : (وآتوا الزكاة)

قال أبو محمد : وكذبوا في ذلك ماشاؤا ، ومعاذ الله أن تترك أخذ الزكاة من الثياب قياسا على الحميم ، ولكن لما كانت الآيتان المذكورتان لم ينص عز وجل فيهما على مقدار ما يؤخذ في الزكاة ، ولا متى يؤخذ ، لم يحل لأحد العمل بما لم يبين له ، إذ لا يدري أياخذ الأقل أو الأكثر ، أو كل يوم أو كل شهر أو كل سنة ، أو مرة من الدهر ، ووجب عليه طلب بيان الزكاة في نص آخر ، فوجدناه صلى الله عليه وسلم قد قال : « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام » قال هذا في حجة الوداع ، بعد نزول : (أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) بيقين ، وبعد نزول : (خذ من أموالهم صدقة) بيقين لاشك فيه عند أحد من المسلمين ، لأن هاتين الآيتين نزلتا في صدر الهجرة ، فوجب بهذا النص أن لا يؤخذ من مال أحد شيء إلا بنص على أخذه باسمه ، فما نص عليه السلام في وجوب أخذه في الزكاة وجب قبوله ، وما لم ينص على وجوبه فلا يحل أخذه لاحد ، فهذا سقطت الزكاة عن الثياب والعروض كلها على كل حال . وأيضا فقد قال عليه السلام : « ليس فيما دون خمسة أوسق من حب أو

تمر صدقة (١) « و » دون « في لغة العرب بمعنى : غير ، وبمعنى أقل ، قال تعالى : (من دون الله أولياء) يريد من غير الله ، فوجب بهذا الحديث أن لا يؤخذ شيء من غير التمر والحب إلا ما جاء النص على وجوب أخذه بعينه واسمه ، وليس حمل لفظة «دون» على بعض ما تقتضيه أولى من حملها على كل ما تقتضيه .

وأيضاً : فإن سقوط الزكاة عن الثياب المتخذة لغير التجارة اجماع لا خلاف فيه من أحد ، والاجماع واجب الاتقياد له ، وقد كان يلزمهم - وهم الموجبون لاستعمال القياس والتدين به - أن يوجبوا الزكاة في الثياب ، قياساً على وجوبها في القمح والتمر والذهب والفضة ، لأن هذا كله موات لحيوان ، فالثياب بالذهب والفضة والقمح والتمر أشبه منها بالحرير ، ولت شعري ! ما الذي أوجب عندهم قياس الثياب على الحرير ، دون أن يقيسوها على القمح والابل ، فيوجبوا فيها الزكاة ؟ لأن الثياب لا تكون إلا من جلود أو نبات ، إلا ما شذ كالحرير ، وهو أيضاً من حيوان ، فقياسها على ما هي مأخوذة منه أولى من قياسها على ما لا شبه بينها وبينه ، هذا إن كان القياس حقاً ، بل ههنا قياس هو أقرب وأشبه على أصولهم ، وهو قياس الثياب المقتناة على الثياب المتخذة للتجارة ، وكما أوجب المالكيون الزكاة في غير السائمة قياساً على السائمة ، وكما قالوا : يجمع بين الذهب والفضة في غير التجارة ، كما يجمع بينهما في التجارة وبين سائر العروض المتخذة للتجارة ، فبطل تمويههم . والحمد لله رب العالمين * واحتجوا أيضاً بوجوب الزكاة في الذهب ، وقالوا : هو قياس على الفضة قال أبو محمد : وهذا في الفساد كالذي قبله ، لأن الحرير في زكاة الذهب ووجوب حق الله تعالى فيه - : أشهر من أن يجهله ذو علم بالآثار . ثم اختلف العلماء ،

(١) رواه الشيخان وغيرهما من حديث أبي سعيد ، وانظر ما كتبناه فيه في شرح الحراج

فقلت طائفة: بيان المأخوذ منه مرجوع فيه الى الاجماع ، إذ لم يصح فيه
أننا أجمع المسلمون على وجوب تزكيتته من الذهب فلنا به ، وما اختلفوا فيه
لم نوجهه إلا بنص ، وما اتفقوا فيه ثم اختلفوا لم نزل عن إجماعهم إلا بنص
وبالله تعالى التوفيق .

وقالت طائفة : بل في المندار الذي يجب فيه الزكاة من الذهب نص صحيح ،
فالواجب الوقوف عنده . وبهذا نقول *

واحتجوا أيضا بتسويتنا في حديث عتق الشقص واشترط مال العبد
بأننا سوين بين العبد والامة في ذلك . وهذا خطأ ، بل النص قد جاء في
ذلك بلفظ مملوك ، وهذا اسم يقع على الامة كوقوعه على العبد . وأيضا : فان
لفظة العبد واقعة على الجنس ، وقولنا عبيد يقع على الذكور والاناث ،
لانك تقول : عبد وعبدة بلا خلاف من أهل اللغة ، ولهم علينا في خاصتنا
اعتراض ننبه عليه ، وهو : أن أصحابنا لا يجوزون المزارعة ، ونحن نبيزها ،
وهذا الاعتراض علينا وعلى أصحابنا في المساقاة ، فانهم يقولون : إن الشروط
فاسدة بقوله عليه السلام : « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل » فأنتم
إذا أجزتم المساقاة والمزارعة على النصف فلكم مقال ، لفعله عليه السلام في
خير ، فلم أجزتموها بالثلث والرابع ؟ وقد جاء النهى نصا عن ذلك ، فهل
هذا إلا قياس الثلث والرابع على النصف ؟

قال أبو محمد : ومعاذ الله أن تقول قياسا ، وما قلنا ذلك إلا اتباعا للاجماع ،
فان الامة كلها - بلا خلاف من أحد منها - مساوية بين النصف وبين سائر
الاجزاء يقينا ، فن مانع من كل ذلك ، قاطع على أن حكم كل ذلك سواء ،
ومن مبيح لكل ذلك ، قاطع على أن كل ذلك سواء ، فقد صح الاجماع يقينا على
أن حكم النصف وسائر الاجزاء سواء . ثم وجدنا النص قد جاء بالمساقاة
والمزارعة على النصف ، فوجب القول به ، وصح بالاجماع أن حكم سائر الاجزاء

كحكم النصف ، والنصف حلال ، فسائر الاجزاء حلال ، وهذا برهان ضروري متيقن ، لا يجوز خلافه . وبالله تعالى التوفيق .

وأيضاً : فان المتعاقدين على النصف والنصف ، فقد تعاقدوا على مادون النصف بدخول ذلك في النصف ، فاذا اقتصر أحدهما على بعض ماله أن يعاقد عليه مع سائرته فذلك جائز له بالنص المجيز له أن يعاقد على مادون النصف مع قوله تعالى : (ولا تنسوا الفضل بينكم) فتجافيه عن بعض ماله أن يشترطه فضل منه *

واحتجوا بقيمة المتلفات ومهر المثل ومقدار المتعة والنفقات ، وان كل ذلك لانص فيه ، قالوا : فوجب الرجوع الى القياس

قال أبو محمد : وهذا لاحجة لهم فيه البتة ، ولا للقياس هنا مدخل أصلاً لانه ليس ههنا شيء آخر منصوص عليه يقيسون عليه هذه الاشياء ، وهذا هو القياس عندهم ، فبطل تمويههم : ان هذا قياس ، وما هلو إلا نص جلي ، لا داخلة فيه ، وهو قول الله تعالى : (فن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) فهل في البيان أكثر من هذا ؟ وهل هذا إلا نص على كل قصة وجب فيها ضمان المثل ؟ فأى معنى للقياس فيمن أتلّف لا آخر ثوباً قيمته مائة دينار فقضى عليه بثوب مثله ، فان لم يوجد فثله من القيمة في سوق البلد الذي وقع فيه النصب ، أو الذي وقع فيه الحكم ؟ ! وكذلك امرأة وجب لها مهر مثلها بالنص ، فلم مقدار ما تطيب به نفس مثلها ، في المهرود الذي أحالنا الله تعالى عليه على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم . وكذلك نص الرسول عليه السلام على أن للزواج (١) والاقارب والمماليك النفقة والكسوة بالمعروف ، وسأوى في ذلك بين الاقارب وبين من ذكرنا ، وأحالنا على المعروف والمعروف هو غير المنكر ، فهو ما تعارفه الناس في نفقات من ذكرناه وما فيه مصالحهم

(١) في الاصل « على أن الزواج » وهو غير واضح فصحناه هكذا

من كسوة معروفة لامثالهم ، واسكان وغير ذلك ، مما لا قوام للمعاش إلا به ،
مما لا جوع فيه ولا عرى ولا عطش ولا برد ، ولا شهرة ولا اتضاع ، ولا اسراف
ولا تبذير ، ولا تقصير ولا تقتير ، فهذا هو المنكر ، وضده هو المعروف ،
فأين القياس ههنا ؟! وعلى أى شئ قاسوا ما ذكرنا ؟! فاذ ليس ههنا شئ يقاس
عليه ما ذكرنا البتة فقد بطل أن يكون قياسا ، وبطل تمويههم في ذلك *
واحتجوا أيضا بأروش الجراحات والجنايات والديات .

قال أبو محمد : وهذا في التوبة كالذى قبله ، وقولنا في ذلك : ان كل ما أوجبه
من ذلك نص وقف عنده ، ومالم يوجبه نص فهو ساقط لا يقضى به ،
لنص الوارد : ان دماءنا وأموالنا علينا حرام . وماتيقن أنه أجمع عليه
واختلف في مقداره - : وجب من ذلك أقل ما قيل فقط ، وماعدا ذلك فتحكم
في الدين لا يحل .

وأى شئ في معرفة مقدار شيع الناس في الجمهور في أقواتهم في ذلك
البلد مما يكون فيه للقياس معنى ؟! وكذلك ما اتفقوا على وجوبه في المتعة ،
وهل شئ من هذا يوجب تحريم البلوط بالبلوط متفاضلا ؟! إن انطلاق
اللسان بمثل هذا لعظيم . ونعوذ بالله من نصر الباطل والتبادى عليه .

فهذا كل ما احتجوا به من دلائل الاجماع ، قد بينا بحول الله تعالى وقوته
أنه حائد عليهم ، ومبطل للقياس . والحمد لله كثيرا كما هو أهله *

واحتجوا أيضا بأحاديث وردت عن الصحابة رضى الله عنهم ، كرسالة
منسوبة الى عمر رضى الله عنه ذكروا أنه كتب بها الى أبى موسى ، وكقول
ابن عباس : ولا أرى كل شئ إلا مثله ، ولو لم يعتبروا ذلك إلا بالاصابع ،
وأرايت من ادهن ، وعن سعد : أينقص الرطب اذا يبس ، وعن معمر بن
عبد الله : أخشى أن يضارع (١) وعن أبى سعيد : فأبما أولى ، التمر أو الورق ؟

(١) سيذكره المؤلف - وكذلك ما قبله وما بعده - قريبا ان شاء الله

وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه : اذا سكر هذى ، وعن علي وزيد في الجدة ، وعن علي : لو كان هذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قاتل حمزة ، وعن ابن عباس : قد أمر الله بالتحكيم بين الزوجين وفي أرنب قيمتها ربع درهم ، وعن علي في احتجاجه بمحو اسمه من الصحيفة بمحو النبي صلى الله عليه وسلم اسمه يوم الحديبية من الصحيفة ، وعن علي وعمر في قتل الجماعة بالواحد ، وبالقطع في السرقة .

قال أبو محمد : هذا كل ما يحضرنا ذكره مما يمكنهم أن يتعلقوا به . ونحن ان شاء الله تعالى - نذكر كل ذلك بأسانيد ، ونبين - بعون الله عز وجل - أنه لاحتججه لهم في شيء منه لوضح ، فكيف وأكثر ذلك لا يصح *

فأما رسالة عمر ، فخذ ثنا بها احمد بن عمر العذري ثنا أبو ذر عبد بن أحمد الهروي ثنا أبو سعيد الخليل بن احمد القاضي السجستاني ثنا يحيى بن محمد بن صاعد ثنا يوسف بن موسى القطان ثنا عبيد الله بن موسى ثنا عبد الملك بن الوليد بن معدان عن أبيه قال : كتب عمر بن الخطاب الى أبي موسى الاشعري - فذكر الرسالة وفيها - : الفهم الفهم ، يعني فيما يتلجلج في صدرك ، مما ليس في كتاب ولا سنة ، ثم اعرف الامثال والاشكال ، فقس الامور عند ذلك ، ثم اعمد الى أشبهها بالحق ، وأقربها الى الله عز وجل . وذكر باقي الرسالة وخذ ثناها احمد بن عمر ثنا عبيد الرحمن بن الحسن الشافعي ثنا القاضي أحمد بن محمد الكرجي ثنا محمد بن عبد الله العلاف ثنا أحمد بن علي بن محمد الوراق ثنا عبد الله بن سعد ثنا أبو عبد الله محمد بن يحيى بن أبي عمر العذري (١) ثنا سفيان عن ادريس بن يزيد الاودي عن سعيد بن أبي بردة بن أبي موسى الاشعري عن أبيه قال : كتب عمر بن الخطاب الى أبي موسى - فذكر الرسالة وفيها - الفهم فيما يتلجلج في نفسك مما ليس في الكتاب ولا في السنة ، ثم قس

(١) المدني بالعين وفي الاصل «المدني» وهو خطأ

الامور بعضها ببعض ، ثم انظر أشبهها بالحق وأحبها الى الله تعالى فاعمل به .
وفيها أيضا : المسلمون عدول بعضهم على بعض إلا مجلوداً في حد ، أو مجرباً
عليه شهادة زور ، أو ظنيناً في ولاء أو قرابة . وذكر باقيها .

قال أبو محمد : وهذا لا يصح ، لأن السند الأول فيه عبد الملك بن الوليد
بن معدان ، وهو كوفي متروك الحديث ساقط بلا خلاف ، وأبوه مجهول (١)
وأما السند الثاني فن بين الكرجي الى سفيان مجهولون ، وهو أيضا منقطع ،
فبطل القول به جملة .

ويكنى من هذا أنه لاحجة في قول أحد دون النبي صلى الله عليه وسلم ،
وكم قصة خالفوا فيها عمر .

وأيا : فلا يخلو من أن تكون صحيحة أو غير صحيحة ، فان كانت غير
صحيحة فهو قولنا ، ولا حجة علينا فيها ، وإن كانت صحيحة تقوم بها الحجة
فقد خالف أبو حنيفة ومالك والشافعي والحاضرون من خصوصنا المحتجين بها :
ما فيها ، فأجازوا شهادة المجلود في الحر والزنا اذا تاب ، وأجاز مالك والشافعي
شهادة المجلود في حد القذف اذا تاب ، وهذا خلاف ما في رسالة عمر ، وان
ادعوا إجماعاً كذبهم الاوزاعي ، فانه لا يجيز شهادة مجلود في شيء من الحدود
أصلاً ، كما في رسالة عمر التي صححوا ، وأجازوا شهادة الاخ لاختيه والمولى لذى
ولائه ، ولم يجعلوها ظنينين (٢) في ولاء وقرابة ، وردوا شهادة الأب المعدل
لابنه ، وجعلوه ظنيناً (٣) في قرابة ، وليس إجماعاً ، لان عثمان البتي وغيره
يجيز شهادته له ، وردوا شهادة العبد وهو مسلم . وكل هذا خلاف ما في رسالة
عمر . ومن الباطل المحال أن تكون حجة علينا في القياس ، ولا تكون حجة

(١) اما عبد الملك فهو متوسط ، ولم يضعفه احد جدا الا المؤلف ، واما أبوه فهو ثقة معروف
ذكره ابن حبان في الثقات . (٢) (٣) الظنين بفتح الظاء المعجمة ونونين : المتهم ، وفي الاصل
(ظنين) و(ظنيا) وهو خطأ

عليهم فيما خالفوها فيه . ويكفي في هذا اقرارهم بأنها حق وحجة ثم خلافهم
ما فيها ، فقد أقروا بانهم خالفوا الحق والحجة ، ونحن لا نقر بها . والله الحمد *
والصحيح عن عمر غير هذا من انكار القياس ، مما سند كره في هذا
الباب ان شاء الله تعالى *

وأما الرسالة التي تصح عن عمر فهي غير هذه ، وهي التي حدثنا بها عبد الله
بن ربيع التميمي ثنا محمد بن معاوية المرواني ثنا احمد بن شعيب النسائي أنا
محمد بن بشار ثنا أبو عامر العقدي ثنا سفيان الثوري عن أبي اسحق الشيباني
عن الشعبي عن شريح أنه كتب الى عمر يسأله ، فكتب اليه عمر : أن اقض بما في
كتاب الله تعالى ، فان لم يكن في كتاب الله سنة رسول الله صلى الله عليه
وسلم ، فان لم يكن في كتاب الله ولا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقض
بما قضى الصالحون ، فان لم يكن في كتاب الله ولا سنة رسول الله ولم يقض به
الصالحون فان شئت فتقدم وان شئت فتأخر ، ولا أرى التأخر إلا خيراً لك ،
والسلام .

قال أبو محمد : وهذا ترك الحكم بالقياس جملة ، واختيار عمر لترك الحكم
اذا لم يجد المرء تلك النازلة في كتاب ولا سنة ولا اجماع ، فسقطت الرواية عن
عمر في الامر بالقياس ، لسقوط راويها ، ولوجه ثان (١) ضروري مبين
لكذب تلك الرسالة ، وأنها موضوعة بلا شك ، وهو اللفظ الذي فيها « ثم
اعمد لاشبهها بالحق وأقربها الى الله عز وجل وأحبها اليه تعالى فاقض به »
قال أبو محمد : وهذا باطل موضوع ، ومابدرى القائل اذا اشتبهت الوجوه :
أيها أحب الى الله عز وجل أو أيها أقرب اليه ؟ وهذا مالا يقطعون به ، ولا
يقطع به أحد له حظ من علم *

ثم قوله : اعمد الى أشبهها بالحق ، ولا نعلم إلا حقاً أو باطلاً (٢) فما أشبه

(١) في الاصل ثاني (٢) في الاصل « ولا نعلم الا حق أو باطل » بالرفع وهو لحن

الحق فلا يخلو من أن يكون حقاً أو باطلاً ، فالباطل لا يحل الحكم به ، وإن كان حقاً فلا يجوز أن يقال في الحق : إنه أشبه طبقته ونظرائه بالحق ، لكن يقال في الحق : إنه حق بلا شك ، ولا يجوز أن يقال فيه : يشبه الحق ، فصح أن القياس باطل بلا شك . وبطلت تلك الرسالة بلا شك . وبالله تعالى التوفيق .

فإن قال قائل : أفنقطعون في خبر الواحد العدل أنه حق إذا قضيت به ؟ أم تقولون : إنه باطل ؟ أم تقولون : إنه يشبه الحق ؟ وهذا نفس ما أدخلتم علينا ؟ قال أبو محمد : والجواب وبالله التوفيق : إن خبر الواحد العدل المتصل ، وشهادة العدلين - : حق عند الله عز وجل ، مقطوع به ، إلا أننا نحن نقول : إن كل خبر صحيح مسنداً بنقل من اتفق على عدالته ، فهو حق عند الله ، بخلاف الشهادات . وقال غيرنا : إن كل شخص من أشخاص الاخبار وأشخاص الشهادات ، إما حق عند الله فهو حق مطلق ، وإما باطل عند الله فهو باطل مطلق ، ولا يجوز أن يقال : إنه يشبه الحق ، ولا أنه أشبه بالحق من غيره .

ولسنا نوقفهم في هذه المراجعة على مذهبهم في أشخاص القياس ، وإنما نكلمهم على ما رويوا عن عمر من لفظ : « أشبهها بالحق » فعلى هذه اللفظة تكلمنا ، وفسادها بيننا ، لئلا يرى بعون الله كذب الرواية في ذلك عن عمر *

وأما « ولأحسب كل شيء إلا مثله » خدثنا عبد الله بن يوسف بن نامي ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد الأشقر ثنا أحمد بن علي القلانسي ثنا مسلم ثنا قتيبة ثنا حماد - وهو ابن زيد - عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه » قال ابن عباس : وأحسب كل شيء مثله (١) قال أبو محمد : ولا حجة لهم في هذا ، لأن كثيراً من أصحاب القياس لا يقولون بهذا ، ولا يرون غير الطعام داخلاً في حكم الطعام في ذلك ، بل يرون

ماعداء الطعام جائزاً يبيعه قبل أن يستوفي ، وهو قول المالكيين ، فن الحال أن يحتج امرؤ بشئ " يقر أنه خطأ لا يجوز أن يؤخذ به . وإيضاً فإن ابن عباس لم يقطع بصحة ظنه في ذلك ، وإنما أخبر أنه يحسب كل شئ مثل الطعام في ذلك ؛ وهذا هو الذي قلنا عنهم رضى الله عنهم : أنهم لا يقطعون برأيهم فيما رأوه ، وإنما هو ظن لا يثبتونه ديناً ، وليس حكم القياس عند القائلين به من باب الحسبان الذي ذكره ابن عباس في هذا الحديث . فصح يقينا أنه لا مدخل للقياس في هذا الحديث ، فاحتجاجهم به باطل . وبالله تعالى التوفيق *

وأما « لولم تعتبروا ذلك إلا بالأصابع » فحدثناه حماد بن أحمد ثنا محمد بن أحمد بن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو يعقوب الدبري ثنا عبد الرزاق ثنا مالك عن داود بن الحصين عن أبي غطفان : أن مروان أرسله إلى ابن عباس يسأله : ماذا جعل في الضرس ؟ قال : فيه خمس من الأبل ، قال : فردني إلى ابن عباس . فقال : أتجعل مقدم الفم مثل الأضراس ؟ فقال ابن عباس : لو أنك لا تعتبر ذلك إلا بالأصابع ! عقلها سواء ! (١)

قال أبو محمد : وهذا لا مدخل للقياس فيه البته ، بل هو إبطال للتعليل جملة ، لأن مروان علل الدية بأنها عوض من العضو المصاب ، فينبغي أن تكون دية العضو الأفضل أكثر ، وهذه علل أصحاب القياس على الحقيقة ، فأراه ابن عباس بطلان هذا ، وتناقضه في قوله بأن الأصابع منافعها متفاضلة وديتها سواء ، وهذا إبطال العمل على الحقيقة ، وفي إبطال العمل إبطال القياس ، إذ لا قياس إلا على علة جامعة عند حذاق القائلين به . فهذا الحديث مبطل للقياس كما ذكرنا ، وراى إلى النص ؛ وأن لا يتعقب بتعليل . وبالله تعالى التوفيق *

وبرهان واضح فيما ذكرناه : أن القياس بلا خلاف إنما هو أن يحكم لما

(١) في الموطأ (ص ٢٧) بلفظ قريب من هذا . وانظر الزرقاني (٤ : ٤٠)

لا نص فيه بالحكم فيما فيه نص ؛ أو فيما اختلف فيه بالحكم فيما اجتمع عليه ، وليس في الأصابع اجماع فيقاس عليه الأضرار بل الخلاف موجود فيها كما هو في الأضرار ، وليس في الأصابع نص دون الأضرار ، بل النص فيهما جميعاً ، فبطل أن يكون الأصابع أصلاً يقاس عليه الأضرار .

فأما الخلاف في كل ذلك فكما حدثنا حماد بن أحمد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق ثنا ابن جريج أخبرني يحيى بن سعيد - هو الأنصاري - قال قال ابن المسيب : قضى عمر بن الخطاب فيما أقبل من النعم - أعلا النعم وأسفله - خمس قلائص ، وفي الأضرار بعير بعير .

وقال عبد الرزاق أيضاً : عن سفیان الثوري عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيب : أن عمر بن الخطاب جعل في الإبهام خمس عشرة ، وفي السبابة والوسطى عشراً عشرأ ، وفي البنصر تسعاً ، وفي الخنصر سبعة * .

فبطل أن يكون ههنا إجماع في الأصابع يقاس عليه أمر الأئسنان والأضرار * . وأما النص فإن عبد الله بن ربيع ثنا قال حدثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود السجستاني ثنا عباس بن عبد العظيم العنبري ثنا عبد الصمد بن الوارث التنوري ثنا شعبة حدثنا قتادة عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الأصابع سواء والأئسنان سواء » (١) الثانية والضرس سواء ، هذه وهذه سواء . فصح أن النص عند ابن عباس في الأضرار ، كما هو في الأصابع ، بأصح اسناد وأجوده ، وشعبة لم يسمع من قتادة حديثاً إلا قمه على سماعه (٢) إلا حديثاً واحداً في الصلاة ، فبطل أنه يكون ابن عباس أراد بقوله : « لو لم تعتبروا ذلك بالأصابع » قياساً البتة .

(١) الزيادة من أبي داود (٤ : ٣١٢ - ٣١٣) (٢) كذا في الأصل ولا اعرف صحته ! وفي كتاب طبقات المدلسين للحافظ ابن حجر (ص ٢١) : « قال البيهقي في المعرفة رويناه عن شعبة قال كنت اتفقده فم قتادة فإذا قال حدثنا وسمعت حفظته ، وإذا قال حدث فلان تركته . قال ورويناه عن شعبة أنه قال . كفيتمكم تدليس ثلاثة : الأعمش وابي اسحاق وقاتدة »

وبالله تعالى التوفيق *

نعم ، قد روى التسوية أيضاً بين الاضراس والاسنان وبين الاصابع عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مسنداً ، وفي كتاب عمرو بن حزم أيضاً ، فبطل ماظنوه بيقين . والحمد لله رب العالمين *

وأما « رأيت لو ادهن ! » فحدثنا حماد بن أحمد حدثنا ابن مفرج حدثنا ابن الاعرابي حدثنا الدبري حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن جعفر بن برقان (١) قال كان أبو هريرة يتوضأ مما مست النار ، فبلغ ذلك ابن عباس ، فأرسل اليه : رأيت لو أخذت دهنه طيبة فدهنت بها لحيتي أكنت متوضئاً ؟ قال أبو هريرة : يا بن أخي ، اذا حدثت بالحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا تضربه الامثال جدلاً .

قال أبو محمد : وليس ههنا للقياس مدخل البتة بوجه من الوجوه ، وابن عباس قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه شاهده أكل شيئاً مما مست النار فلم يتوضأ ، وهذا الحديث عنه مشهور ، فلم يترك ابن عباس الوضوء مما مست النار قياساً ، لكن اتباعاً للنص ، وانما طارض أبا هريرة بأمر الدهن في هذا الحديث ، ليعلم : أيطرد أبو هريرة قوله ؟ أم لا يرى الوضوء من الدهن فقط ؟ فانما هو استفهام عن مذهب أبي هريرة في الدهن : أيوجب الوضوء أم لا ؟ ليس في هذا الحديث شيء غير هذا البتة (٢) ولكن في قول أبي هريرة : « اذا حدثت بالحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا تضربه الامثال جدلاً » إبطال صحيح للقياس ، لأن القياس ضرب أمثال في الدين لم يأذن بها الله تعالى ، وقد نهى أبو هريرة عن ذلك ، وأمره باتباع الحديث والتسليم

(١) بضم الباء واسكان الراء . وهذا منقطع لأن جعفر بن برقان لم يدرك أبا هريرة .

(٢) هذه مقالة بل الواضح جداً من كلام ابن عباس أنه يريد بسؤاله الإنكار على أبي

هريرة ، وقد ظنه عمل فيه برأيه أو بحديث منسوخ (٣) أبو داود ٢ : ٢٥٧ موطأ ٢٥٦ ترمذى ١ : ٢٣١ نسائي ٢ : ٢١٩ ابن ماجه ٢ : ٢٠ المستدرک ٢ : ٣٨ - ٣٩ الام :

له ، فهذا الحديث عليهم لا لهم ، والصحيح عن ابن عباس ابطال القياس ، على ما نذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى *

وأما « أينقص الرطب اذا يبس ؟ » فحدثناه أحمد بن محمد الجسور ثنا أحمد بن سعيد بن حزم ثنا عبيد الله بن يحيى ثنا أبي عن مالك بن أنس عن عبد الله بن يزيد : أن زيدا أبا عياش أخبره : أنه سأل سعد بن أبي وقاص عن البيضاء بالسلت ؟ (١) قال له سعد : أيتها أفضل ؟ فقال : البيضاء ، فنهاه عن ذلك ، وقال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسئل عن اشتراء التمر بالرطب ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : أينقص الرطب اذا يبس ؟ فقالوا : نعم ، فنهاه (٢) عن ذلك (٣) »

قال أبو محمد : فأول هذا أن هذا خبر لا يصح ، لأن زيدا أبا عياش مجهول ،

(١) البيضاء نوع من البر أبيض اللون وفيه رخاوة يكون ببلاد مصر . والست — بضم السين واسكان اللام — نوع غير البر وهو أدق منه حبا ، وقيل هو شعير لا تشرله كأما الخنطة يكون بالغور والحجاز ، يتبردون بسويقه في الصيف .
(٢) في الموطأ « فنهى » وفي أبي داود « فنهاه »

(٣) الحديث في الموطأ (ص ٢٥٦) ورواه الشافعي في الام عن مالك (٣ : ١٥) وكذلك الطيالسي (ص ٢٩ رقم ٢١٤) عن مالك ، ورواه ابو داود (٣ : ٢٥٧) والترمذي (١ : ٢٣١) والنسائي (٢ : ٢١٩) وابن ماجه (٢ : ٢٠) والحاكم (٢ : ٢٩ - ٢٨) كلهم من طريق مالك . ورواه ابو داود والنسائي والحاكم أيضا من غير طريق مالك . وقال الترمذي « حديث حسن صحيح » وقال الحاكم : « هذا حديث صحيح لا جماع لأئمة النقل على امامة مالك بن أنس وأنه محكم في كل ما يرويه من الحديث ، اذ لم يوجد في رواياته الا الصحيح خصوصا في حديث أهل المدينة ، ثم لمناسبة هؤلاء الأئمة اياه في روايته عن عبد الله بن يزيد والشبخان لم يخرجاهما لما خشيانه من جهالة زيد أبي عياش » . ووافقه الذهبي على تصحيحه ونقل ابن حجر في التهذيب (٣ : ٤٢٣) أن ابن خزيمة وابن حبان صححا أيضا . وأما جهالة زيد فقد ارتفعت برواية روايتين عنه ، هما : عبد الله بن يزيد وعمران بن أبي أنس . وذكره ابن حبان في الثقات ووثقه الدارقطني . ويكنى في توثيقه تصحيح هؤلاء الأئمة حديثه ، وفي مقدمتهم مالك ، وهو أعرف بأهل المدينة ، وخصوصا لأن زيدا هذا لم يخرج أحد ، فجهل من جهله ليس حجة على من عرفه . وقد صرح الدولابي في الكنى أن اسمه « زيد بن هياش » (ج ٢ ص ٥٢) وكذلك هو في كتب الرجال .

فارتفع الكلام فيه ، وأيضاً فلو صح لما كانت لهم فيه حجة ، لأن جميع أصحاب القياس - أولهم عن آخرهم - لا يرون هذا قياساً ، ولا يمنعون من البيضاء بالسلت ، فحال أن يحتاج قوم بما لا يقولون به . وأيضاً فإن هذا ليس قياساً (١) عند القائلين به ، لأنه تنظير للأفضل بما ينقص إذا يبس ، وهذا ليس شبهاً البتة ، عند من يقول بالقياس ، فسقط تعلقهم بهذا الاثر . والحمد لله رب العالمين *
وأما « أخاف أن يضارع » فحدثنا عبد الله بن يوسف بن نامي ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم حدثني أبو الطاهر أخبرني ابن وهب عن عمرو بن الحارث أن أبا النضر حدثه أن بسر بن سعيد (٢) حدثه عن معمر بن عبد الله : أنه أرسل غلامه بصاع قمح ، فقال : بعه ثم اشتر به شعيراً ، فذهب الغلام فأخذ صاعاً وزيادة بعض صاع ، فلما جاء معمر أخبره بذلك ، فقال له معمر : لم فعلت ذلك ؟ انطلق فردده ، ولا تأخذن إلا مثلاً بمثل ، فاني كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « الطعام بالطعام مثلاً بمثل » وكان طعامنا يومئذ الشعير ، قيل : فانه ليس بمثله ؟ قال : إني أخاف أن يضارع (٣)

قال أبو محمد : وهذا لا حجة لهم فيه أصلاً ، وإنما هو تورع من معمر بن عبد الله ، لا إيجاب ، ولا أنه قطع بذلك . وبيان ذلك : إخبار معمر بأنه يخاف أن يضارع ، ولم يقطع بأنه يضارع . وأيضاً : فإن الحنفيين والشافعيين لا يقولون بهذا ، وهم يميزون القمح بالشعير متفاضلاً ، فلا وجه لاحتجاج المرء

(١) في الاصل « ليس قياساً » وهو خطأ

(٢) بسر بضم الباء واسكان السين المهملة - وسعيد بالياء ، وفي الاصل بسر بن سعيد

وهو خطأ

(٣) صحيح مسلم (١ : ٤٦٧) . قال النووي : « معنى يضارع يشابه ويشترك ومعناه اخاف أن يكون في معنى المماثل فيكون له حكمه في تحريم الربا » . ووقع في النهاية واللسان « تضارع » وهو خلاف الرواية ، وفيهما أيضاً « أى أخاف أن يشبه فملك الرياء » وهو تصحيف من الناسخين أو المصححين كما هو ظاهر

بما لا يراه صحيحا ، ولا بمن يخطئ ، ويصيب ممن لا يلزم اتباعه .
ولعل من جهل يظن أن احتجاجنا بمن دون النبي صلى الله عليه وسلم هو
أننا نرى من دونه عليه السلام حجة لازمة ، فليعلم من ظن ذلك أن ظنه كذب ،
وأننا لا نورد قولاً ممن دون النبي صلى الله عليه وسلم إلا على أحد وجهين
لا ثالث لهما : إما خوف جاهل يدعى علينا خلاف الإجماع ، فربه كذبه ،
وفساد ظنونه ، وأنه لا إجماع فيما ظن فيه إجماعاً ، وإما لثرى من يحتج بمن دون
النبي صلى الله عليه وسلم أن الذى يحتج به مخالف له ، فنوقفه (١) على تناقضه
فى أنه يخالف من يراه حجة ، حاشا موضعاً واحداً ، وهو : حكم الحكيمين
بجزاء الصيد ، فأننا نورده احتجاجاً به ، لقول الله تعالى : (يحكم به ذوا عدل
منكم) فأنزما الله عز وجل قبول المدلين ههنا ، فنحن نورد قول المدلين
من السلف رضى الله عنهم - احتجاجاً بقولهما ، لأن الله تعالى أوجب ذلك *
وأما حديث : « أيما أولى ؟ » فحدثناه ابن ناسم ثنا أحمد بن فتح ثنا
عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج
ثنا اسحق بن إبراهيم أنا عبد الأعلى أنا داود عن أبي نصره قال : سألت
ابن عمر وابن عباس عن الصرف ؟ فلم يريا به بأساً ، فاني لقاعد عند أبي
سعيد الخدرى إذ جاءه رجل فسأله عن الصرف (٢) ؟ فقال : ما زاد فهو
ربا ، فأنكرت ذلك لقولهما ، فقال : لا أحدثك إلا ما سمعت من رسول الله
صلى الله عليه وسلم : « جاءه صاحب نخله بصاع من تمر جنيب (٣) ، وكان تمر
النبي صلى الله عليه وسلم غير هذا اللون (٤) فقال النبي صلى الله عليه وسلم :

(١) فى الاصل « فيوقفه »

(٢) فى جميع نسخ مسلم « فاني لقاعد عند أبي سعيد الخدرى فسأته عن الصرف »
ظلم ما هنا رواية أخرى عن مسلم من اختلاف النسخ وهى احسن . انظر مسلم (١) :
٤٦٨ (ربا (٣) الجنيب نوع من اجود التمر . (٤) فى نسخ مسلم « جاءه صاحب نخله
بصاع من تمر طيب وكان تمر النبي صلى الله عليه وسلم هذا اللون » وما هنا اصح جدا بل هو
الصواب وما هناك خطأ ، لان حذف « غير » يفسد المعنى المراد من السياق

أتى لك هذا؟ قال : انطلقت بصاعين واشترت به هذا الصاع ، فان سعر هذا في السوق كذا ، وسعر هذا كذا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (وبلك (١) أريت ، إذا أردت ذلك فبيع تمر ك بسلعة ، ثم اشتر بسلعتك أى تمر شئت) قال أبو سعيد : فالتمر بالتمر أحق أن يكون ربا أم الفضة بالفضة ؟ قال أبو محمد : وهذا ليس قياسا ، لأن النهى عن التفاضل في الفضة بالفضة عند أبي سعيد الخدري عن النبي عليه السلام ، كما روينا بالسند المذكور الى مسلم : حدثنا محمد بن ربيع ثنا الليث بن سعد عن نافع مولى ابن عمر قال : ذهب ابن عمر وأنا معه حتى دخل على أبي سعيد الخدري فذكر سؤال ابن عمر لأبي سعيد عن الصرف ، فقال أبو سعيد - وأشار باصبعه الى عينيه وأذنيه - فقال : أبصرت عيناي وسمعت أذناي رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا تتبعوا الذهب بالذهب ، ولا تتبعوا الورق بالورق ، إلا مثلا بمثل ، ولا تشفوا (٢) بعضه على بعض » وذكر الحديث

وبه الى مسلم : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا وكيع ثنا اسمعيل بن مسلم (٣) العبدى ثنا أبو المتوكل الناجي عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح - مثلا بمثل يدا بيد ، فمن زاد واستزاد فقد أربى ، إلا أخذ والمعطى فيه سواء (٤) » .

قال أبو محمد : فمن المحال البين أن يكون نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الفضة بالفضة إلا مثلا بمثل عند أبي سعيد ، ممحا من لفظ النبي صلى الله

(١) زيادة من مسلم (٢) قال النورى : « هو بضم التاء وكسر الشين المعجمة وتشديد الفاء ، أى لا تفضلوا - والشف - بكسر الشين - ويطلق ايضا على النقصان ، فهو من الاضداد ، يقال : شف الدرهم - بفتح الشين - يشف بكسرها - اذا زاد واذا نقص ، وأشفه غيره يشفه » . والحديث في مسلم (١ : ٦٤ - ٦٥)

(٣) في الاصل « اسمعيل بن صالح » وهو خطأ صححهناه من صحيح مسلم ومن كتب الرجال

(٤) صحيح مسلم (١ : ٤٦٦)

عليه وسلم - : ويعول في تحريمه على القياس . فصح أن هذا الأمر لا يدخل للقياس فيه أصلا . لأن القياس عند القائلين به إنما هو : حكم في شيء لأن نص فيه على نحو الحكم في نظيره ، مما جاء فيه النص . والنص عند أبي سعيد مسموع في الفضة بالفضة كما هو في التمر بالتمر ، فبطل ضرورة باقرار أصحاب القياس أن يكون أحد الأمرين عنده قياسا على الآخر *

فإن قيل : فما وجه قول أبي سعيد إذن هو القول ؟ فنقول وبالله تعالى التوفيق : إننا لانشك أن أبا نضرة مسح لفظ أبي سعيد ، وحذف منه مالا يتم (١) المعنى إلا به ، كما فعل في صدر هذا الحديث نفسه ، من قوله : سألت ابن عباس وابن عمر عن الصرف فلم يريا به بأسا ، وهذا كلام مطموس ، لأن الصرف لا بأس به عند كل أحد من الأمة ، إذا كان على ما جاء به النص ، من التماثل والتناقد ، في الفضة بالفضة وفي الذهب بالذهب ، ومن التفاضل والتناقد في الذهب بالفضة ، فطمس أبو نضرة كل هذا ، وكذلك فعل بلا شك في كلام أبي سعيد ، لا يجوز غير هذا أصلا ، إذ من الباطل أن يروى من هو أوثق من أبي نضرة عن أبي سعيد أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يوجب أن التفاضل في الفضة بالفضة ربا - : ثم لا يعول أبو سعيد في تحريم ذلك إلا على تحريم التمر بالتمر متفاضلا ، هذا مالا يدخل في عقل أحد . وجميع أصحاب القياس لا يجوزون هذا القياس ، ولا يدخلون الصفر بالصفر ، قياسا على الربا في التمر بالتمر ، فبطل تعلقهم بهذا الخبر جملة . والحمد لله رب العالمين وبالله تعالى نعتصم *

وأما : « إن سكر هذى » خذثناه حمام بن أحمد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتاني عن عكرمة : أن صمر بن الخطاب شاور الناس في حد الحمر ، وقال : إن الناس قد

(١) كذا بالأصل وصوابه « يقوم »

شربوها واجتروا عليها ، فقال له على : إن السكران إذا سكر هذى ، وإذا هذى افترى ، فاجعله حد القرية ، فجعله عمر حد القرية ثمانين (١) :

وحدثناه أيضا أحمد بن محمد بن الجسور ثنا أحمد بن سعيد بن حزم ثنا عبيد الله بن يحيى بن يحيى ثنا أبي ثنا مالك عن نور بن زيد الديلي : أن عمر بن الخطاب استشار في الخمر يشربها الرجل ، فقال له على بن أبي طالب : نرى أن تجلده ثمانين ، فانه إذا شرب سكر ، وإذا سكر هذى ، وإذا هذى افترى ، أو كما قال ، فجلد عمر في الخمر ثمانين (٢)

حدثناه محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا موسى ابن معاوية ثنا وكيع ثنا ابن أبي خالد عن طاهر الشعبي قال : استشارهم عمر في الخمر ، فقال عبد الرحمن بن عوف : هذا رجل افترى على القرآن ، أرى أن تجلده ثمانين (٣)

حدثنا عبد الله بن ربيع التميمي ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان الأسدي ثنا أحمد بن خالد ثنا على بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب عن محارب بن دثار : أن ناساً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم شربوا الخمر بالشأم ، وأن يزيد بن أبي سفيان كتب فيهم الى عمر - فذكر الحديث - وفيه : أنهم احتجوا على عمر بقول الله تعالى : (ليس على الذين آمنوا ووصلوا الصالحات جناح فيما طعموا اذا ما اتقوا وآمنوا وعملوا الصالحات) فشاور فيهم الناس ، فقال لعلى : ماذا ترى ؟ فقال : أرى أنهم قد شرعوا في دين الله ما لم يأذن به الله تعالى ، فان زعموا أنها حلال فاقتلهم ، فانهم قد أحلوا ما حرم الله ، وإن زعموا أنها حرام فاجلدكم ثمانين ثمانين ،

(١) هذا مرسل ، لان عكرمة لم يدرك عمر ولا عليا . والاسناد اليه صحيح . وقد نقله الزيلعي ايضا عن مصنف عبد الرزاق « ٢ : ٩٨ » وقد اعتضد بالمراسيل الاخرى والوصلات كما سيجي .

(٢) الموطأ (ص ٣٥٧) وهذا منقطع ايضا لان نور بن زيد لم يدرك عمر بلا خلاف

(٣) هذا مرسل ايضا وانظر السلام عليه بعد بضع صحف ان شاء الله

فقد افتروا على الله الكذب ، وقد أخبر الله تعالى بمجد ما يفترى به بعضنا على بعض (١) .

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب ثنا محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم البرقي (٢) ثنا سعيد بن عفير (٣) ثنا يحيى بن فليح بن سليمان المدنى عن ثور بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس: أن الشراب كانوا يضربون في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالأيدى والنعال وبالعصى ، حتى توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكانوا في خلافة أبي بكر أكثر منهم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال أبو بكر : لو فرضنا لهم حدا ؟ فتوخى نحو ما كانوا يضربون في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكان أبو بكر يجلدهم أربعين حتى توفى ، ثم كان عمر يجلدهم كذلك أربعين ، حتى أتى رجل من المهاجرين الأولين قد شرب ، فأمر به أن يجلده ، فقال : لم تجلدنى ؟ بينى وبينك كتاب الله ، فقال عمر : وفى أى كتاب الله تجد أن لا أجلك ؟

(١) هذا مرسل أيضا ، وقد وجدته موصولا . فروى الطحاوى في ١٠٠٠ فى الآثار (٢) : « حدثنا فهد بن محمد بن سعيد الاصبهاني أخبرنا محمد بن فضيل عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن السدي عن علي قال : شرب نقر من أهل الشام الخمر ، وعليهم يومئذ يزيد بن أبي سفيان ، وقالوا : هى حلال ، وتأولوا (ليس على الذين آمنوا و عملوا الصالحات جناح فيما طعموا) الآية فكتب فيهم الى عمر ، فكتب عمر : أن ابث بهم الى قبل أن يفسدوا من قبلك ، فلما قدموا على عمر استشار فيهم الناس ، فقالوا : يا أمير المؤمنين نرى انهم قد كذبوا على الله ، وشرعوا في دينهم ما لم يأذن به الله فاضرب اعناقهم ، وعلى ساكت ، فقال : ما تقول يا أبا الحسن فيهم ؟ قال : أرى أن تستبينهم فان تابوا ضربتهم مائة مائة ثمانيون لشرهم الخمر . وان لم يتوبوا ضربت اعناقهم ، فانهم قد كذبوا على الله ، وشرعوا في دينهم ما لم يأذن به الله ، فاستتابهم فتابوا ، فضربهم ثمانين ثمانين » وهذا اسناد صحيح على شرط البخارى ، وابو عبد الرحمن السلمى اسمه عبد الله بن حبيب تابعى ثقة سمع عليا وشهد معه صفين . وهذا يؤيد المرسل الذى هنا ، ومنه يعلم ان عطاء بن السائب رواه عن شيخين وصله عن احدهما وارسله عن الآخر .

(٢) فى الاصل « محمد بن عبد الله بن ابراهيم البرقي » وهو خطأ ، وسيأتى على الصواب فى الصفحة التالية .

(٣) سعيد بن عفير هو سعيد بن كثير بن عفير وقد ينسب الى جده

قال له : ان الله يقول في كتابه : (ليس على الذين آمنوا و عملوا الصالحات جناح فيما طعموا) الآية ، فأنا من الذين آمنوا و عملوا الصالحات ثم اتقوا و آمنوا ثم اتقوا و أحسنوا ، شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بدرأ و أحدأ و الخندق و المشاهد !! فقال عمر : ألا تردون عليه ما يقول ؟! فقال ابن عباس : إن هؤلاء الآيات أنزلن عذراً للماضين ، و حجة على الباقين ، فعذر الماضين بأنهم لقوا الله قبل أن يحرم عليهم الخمر ، و حجة على الباقين ، لأن الله تعالى يقول . (يا أيها الذين آمنوا انما الخمر و الميسر و الأنصاب و الأزلام رجس من عمل الشيطان) الآية ، ثم قرأ أيضا الأخرى : (فان كان من الذين آمنوا و عملوا الصالحات ثم اتقوا و آمنوا ثم اتقوا و أحسنوا) فان الله نهاه أن يشرب الخمر ، فقال عمر : صدقت ، فأترون ؟ فقال علي : إنه اذا شرب سكر ، و اذا سكر هذى ، و اذا هذى افتري ، و على المفتري ثمانون جلدة . فأمر به صمر فجلد ثمانين (١) .

قال محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم البرقي وحدثنا سعيد بن أبي مرزبان أنا يحيى بن فليح بن سليمان حدثني ثور بن زيد الديلي عن عكرمة عن ابن عباس - فذكر هذا الحديث - و في آخره : ثم سأله عمر من عنده عن الحد فيها ؟ فقال علي بن أبي طالب : إنه اذا شرب هذى ، و اذا هذى افتري ، فاجلده ثمانين . فجلده صمر ثمانين *

(١) رواه الدارقطني (٣٥٧ - ٣٥٨) من طريق يحيى بن أيوب العلاف ، و الحاكم (٤ ، ٣٧٥ - ٣٧٦) من طريق يحيى بن عثمان بن صالح كلاهما عن سعيد بن عفير بإسناده مطولا ، و ليس هذا في سنن النسائي المطبوعة بل هو في السنن الكبرى كما قال ابن حجر في التلخيص (ص ٣٦٠) و في لسان الميزان (٦ ، ٢٧٣) . و قال الحاكم « هذا حديث صحيح الاسناد و لم يخرجاه » و وافقه الذهبي . و قد اعلم المؤلف فيما سيأتى بأن يحيى بن فليح مجهول البتة ، و ليس كذلك فقد روى عنه سعيد بن عفير و سعيد بن أبي مرزبان كما سيأتى عقب هذا فارتفعت الجاهالة عنه ، و قد اختلف قول المؤلفين فيه فنقل ابن حجر عن ابن حزم هذا القول و نقل عنه انه قال مرة « ليس بالقوي » . و تصحيح الحاكم و موافقة الذهبي له حكم منهما جوثيقه ، و هما اعلم بهذا الشأن و بالرجال من ابن حزم . و من الغريب أنه يحاول تضعيف الحديث بأن فليحا و الد يحمي ضعفه بعض الناقدين !!!

حدثنا حمام بن احمد ثنا عباس بن أصبغ (١) ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن
 ثنا محمد بن اسمعيل الترمذى ثنا يوسف بن سليمان ثنا حاتم بن اسمعيل عن
 أسامة بن زيد عن ابن شهاب أخبرني عبد الرحمن بن أزهر قال : « رأيت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يتخلل الناس (يسأل) (٢) عن منزل خالد بن الوليد ،
 فأني بسكران ، فأمر من كان عنده فضربوه بما كان في أيديهم ، وحشا رسول
 الله صلى الله عليه وسلم التراب عليه ، ثم إن أبا بكر أتى بسكران فتوخى الذى
 كان يومئذ من ضربهم ، فضرب أربعين ، ثم ضرب صمر أربعين » قال ابن شهاب :
 ثم أخبرني حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن وبرة الكلبى (٣) قال : « بعثنى خالد
 بن الوليد الى صمر ، فأتيته وعنده على وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف ،
 متكئون معه فى المسجد ، فقلت له : ان خالد بن الوليد يقرأ (٤) عليك السلام
 ويقول لك : ان الناس انتهكوا فى الحجر ، وتحاقروا العقوبة ، فما ترى ؟ فقال
 صمر : هم هؤلاء عندك ، قال : فقال على : أراه اذا سكر هذى ، وإذا هذى
 افترى ، وعلى المفتري ثمانون ، فأجمعوا على ذلك ، فقال صمر : بلغ صاحبك
 ما قالوا . فضرب خالد ثمانين ، وضرب صمر ثمانين ، قال : وكان صمرا اذا أتى بالرجل
 القوي المنهمك فى الشراب ضربه ثمانين ، واذا أتى بالرجل الذى كان منه زلة
 الضعيف ضربه أربعين ، وفعل ذلك عثمان : أربعين وثمانين (٥)

قال أبو محمد : فهذا كل ماورد فى ذلك قد تقصيناه ، وكله ساقط لاحجة

-
- (١) هنا بهامش الاصل مانصه « عباس بن أصبغ هذا حجازى ممدانى يكنى ابا بكر »
 (٢) كلمة « يسأل » سقطت من الاصل خطأ . وقد زدناها من ابى داود والطحاوى
 والدارقطنى والحاكم . لان المعنى لاستقيم يدونها . الى اتفاق هؤلاء على اثباتها . وفى
 الدارقطنى والحاكم « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين وهو يتخلل الناس يسأل » الف
 (٣) وقع اسمه فى الدارقطنى « ابن وبرة الكلبى » وهو خطأ . وبرة هذا قال ابن حجر
 فى لسان الميزان « قال ابن حزم فى الانصاف : مجهول »
 (٤) فى الاصل « يقرى » بالياء وهو خطأ فى الرسم
 (٥) رواه الدارقطنى (٣٥٣ - ٣٥٤) والحاكم (٤ : ٣٧٤ - ٣٧٥) كاملان طريق

فيه ، مضطرب ، ينقض بعضه بعضاً *

أما الآثار التي صدرنا بها من طريق الثقات : أيوب ومالك والشعبي ومحارب بن دثار ، فرسلات كلها ، لا يدرى عن من هي في أصلها ، فسقط الاحتجاج بها .
وأما المتصلان فن طريق يحيى بن فليح بن سليمان ، وهو مجهول البتة ،
والحجة لا تقوم بمجهول ، وأبوه فليح (١) متكلم فيه مضعف . والثاني عن أسامة
بن زيد ، وهو ضعيف بالجملة (٢) فسقط كل ما في هذا الباب . مع أنه لو صح
هذان الأثران المتصلان لكنا حجة عليهم قاطعة ، لأن في رواية يحيى بن
فليح أن أبا بكر فرض الحد في الخمر أربعين ، فلو جاز لعمراً أن يزيد على ما فرض

صفوان بن عباس عن أسامة . وقال الحاكم : « هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه »
ووافقه الذهبي . والقسم الاول منه — وهو حديث عبد الرحمن بن أزهر — رواه الشافعي في الام
(١٧٧: ٦) عن سفيان عن معمر عن الزهري عن عبد الرحمن بن أزهر . وفي آخره « ففرب أبو بكر
في الخمر أربعين حياته ، ثم عمر رضي الله عنه ، حتى تتابع الناس في الخمر فاستشار عمر عيلارض الله عنه
ففرب ثمانين » . ورواه أيضاً — أعني القسم الاول — أبو داود (٤ : ٢٨٣ — ٢٨٤) من
طريق ابن وهب عن أسامة بن زيد ، والطحاوي (٢ : ٨٩ — ٩٠) من طريق روح بن عبادة
عن أسامة ، والقسم الثاني — وهو حديث وبرة — رواه الطحاوي (٢ : ٨٨) من طريق ابن
وهب عن أسامة . وروى القسمين مما أبو داود (٤ : ٢٨٤ — ٢٨٥) من طريق عثمان بن
عمر عن أسامة ، لكن جملة كله من حديث ابن أزهر ولم يفصل رواية وبرة عنه ، وهو خطأ ،
وقد نسب ابن حجر القسمين الى النسائي في السنن الكبرى . وقد أعل أبو حاتم وأبو زرعة حديث
ابن أزهر . قال ابن أبي حاتم في الملل (١ : ٤٤٦ رقم ١٣٤٤) « ذكرت لهما هذا الحديث ،
فقالا : لم يسمع الزهري هذا الحديث من عبد الرحمن بن أزهر يدخل بينهما عبد الله بن عبد الرحمن
ابن أزهر ، قلت لهما : من يدخل بينهما ابن عبد الرحمن بن أزهر ؟ قالوا : عقيل بن خالد » .
ورواية عقيل هذه في أبي داود . ويرد هذا التعليل نصرح الزهري بسماحه من عبد الرحمن بن أزهر
هنا في الاحكام والطحاوي والدار قطني والحاكم . والحديث في رأينا صحيح كما قال الحاكم والذهبي .
(١) في الاصل « وأبو فليح » وهو خطأ ، فانه لا ذكر فيما مضى من الآثار لمن يدعى
« أبا فليح » ومن العجب تعليل الحديث بضعف والد الراوي له !!

(٢) زعم المؤلف في هذا الكتاب (٥ : ١٣٦) أن أسامة متفق على ضعفه ، وكذب حديثا
من روايته ، وقد ردنا عليه هناك ، والحق ان أسامة ثقة صحيح الكتاب ، ولكن بخطيء في
احاديث . وهيئات من لا يخطيء ،

ابو بكر :- لجاز لمن بعد عمر أن يزيد ويحيل الحد الذي فرض عمر ، أو يسقط منه ، ولا فرق فان لم يكن فرض أبي بكر بحضرة جميع الصحابة حجة - وعمر وغيره بالحضرة ، وفي أقل من هذا يزعمون أنه إجماع - : ففرض عمر - وقد مات كثير من الصحابة قبل ذلك الفرض - أخرى أن لا يكون حجة ، وهذا على أقوالهم اجازة لمخالفة الإجماع ، وفي هذا ما فيه . وان من لا يرى ما في هذا الخبر من فعل أبي بكر بحضرة الصحابة إجماعاً ثم يرى رسالة مكذوبة من عمر إلى الأشعرى إجماعاً :- لمنحرف عن الحق *

وأما الذي من طريق أسامة بن زيد ففيه بيان جلي على أن عمر لم يجعل ذلك فرضاً واجباً ، وأنه انما كان منه تعزيراً ، وذلك أنه ذكر فيه : انه إذا أتى بالمنهمك في الشراب جلده ثمانين ، وإذا أتى بالذي كانت منه في ذلك زلة الضعيف جلده أربعين ، وأن عثمان أيضاً جلده أربعين وثمانين ، فباليقين يعلم كل ذي عقل أنه لو كانت الثمانون فرضاً لما جاز أن يحال في بعض الاوقات ، فسقط احتجاجهم بالجملة ، وعاد عليهم مسقطاً لقولهم ، فكيف ولا يصح من ذلك كله شيء !

وقد نزه الله عز وجل علياً رضي الله عنه عن هذا الكلام الساقط الغث الذي ليس وراءه مرمى في السقوط والهجنة ، لوجوه : أحدها أنه لا يحل لمسلم أن يظن أن عمر وعلياً يضمنان شريعة في الاسلام لم يأت بها النبي صلى الله عليه وسلم ، ولكانا في ذلك كالذين أنكروا عليهم في الحديث نفسه أنهم شرعوا ما لم يأذن به الله تعالى ، فن الحال أن ينسكروا على من شرع في الدين ما لم يأذن به الله تعالى - : ويشرع هو في الحين نفسه شريعة لم يأذن بها الله تعالى ، هذا ما لا يظنه بعلى ذو عقل ودين . ولا فرق بين وضع حد في الخمر ، وبين إسقاط حد الزنا ، أو الزيادة فيه ، أو إسقاط ركعة من الظهر ، أو زيادة فيها ، أو فرض صلاة غير الصلوات المعهودة ، أو وضع حد مفترض في أكل الربا ،

وكل هذا كفر ممن أجازوه (١)

ثم المشهور عن علي رضي الله عنه بالسند الصحيح : أنه جلد الوليد بن عقبة في الحجر أربعين ، في أيام عثمان رضي الله عنه ، فبطل يقيناً أن يكون يرى الحد ثمانين ، ويجلده أربعين فقط . وهذا الحديث يكذب كل ما جاء عن علي بخلافه (٢) وأيضاً : فليس كل من يشرب الخمر يسكر ، وشارب الجرعة لا يسكر ، والحد عليه ، ولا كل من يسكر يهذى ، ففي الناس كثير يغلب عليهم السكوت حينئذ ، نعم ، وذكر الله تعالى والآخرة والبكاء والدعاء والتأدب الزائد ، ولا كل من يهذى يفترى ، فالمبرم يهذى ولا يفترى ، ولا كل من يفترى يلزمه الحد ، فقد يفترى المجنون والنائم فلا يحدان . فوضح أن هذا الكلام المنسوب الى علي - وقد نزهه الله تعالى عنه - من الكذب في منزلة ينزه عنها كل ذي عقل ، فكيف مثله رحمة الله عليه !

وأيضاً : فإن كان يجلد لقرية لم يفترها بعد ، فهذا ظلم باجماع الامة ، ولا خلاف بين اثنين أنه لا يحل لاحد أن يواخذ مسلماً أو ذمياً بما لم يفعل ، ولا أن يقدم اليه عقوبة معجلة لذنوب لم يفعله ، عسى أن يفعله ، أو عسى أن لا يفعله ، وإنما عندنا هذا من فعل ظلمة الملوك ذوى الاعياث ، المشتهرين باتباعهم من السفهاء ، المتطايبين بمثل هذا وشبهه من السفخ ، ومثل هذا الجنون لا يضيفه الى صمر وعلى إلا جاهل بهما وبمحلها من الفضل والعلم رضى الله عنهما .

وعهدنا بهؤلاء القوم يقولون : ادرؤا الحدود بالشبهات ، فصاروا ههنا يقيمون الحدود وينسبون الى صمر وعلى اقامتها بأضعف الشبهات ، لانه لا شبهة

(١) لا يفرنك تهويل المؤلف هنا ، فهو يريد ان يضعف هذه الآثار . وانصف !

(٢) لا تكذيب ولا اختلاف وانما رأى على الامر واسما ، حين يتابع الناس في الخمر وخيف ان

يفسدوا بعملهم من يخاطبهم اشار على عمر بتشديد العقوبة ، وخصوصاً لانهم ارادوا ان يتأولوا في القرآن ليحلوا لانفسهم شر بها ، ثم حين زال هذا رجح الى الاربعين . وهو ظاهر

أحق من شبهة من يقيم حد القذف على شارب الخمر خوف أن يفترى ، وهو لم يفتر بعد .

وأيضاً : فإن كان حد الشارب إنما هو للفرية . فأين حد الخمر ؟ وإن كان للخمر فأين حد الفرية ؟ ولا يحل سقوط حد لاقامة آخر .

وأيضاً : فإنه إذا سكر هذى ، وإذا هذى كفر ، فينبغي لهم أن يضربوا عنقه . وإذا شرب سكر ، وإذا سكر زنى ، فينبغي لهم أن يرجوه ويجلدوه وإذا شرب سكر ، وإذا سكر سرق فينبغي لهم أن يقطعوا يده . وإذا شرب سكر وإذا سكر هذى ، وإذا هذى خرج فأفسد أموال الناس ، وأقر في ماله لغيره ، فينبغي لهم أن يلزموه كل هذه الأحكام . فإن لم يفعلوا فقد أبطلوا حدم اياه ثمانين لانه اذا هذى افترى . وهذا كله جنون ، نبأ الى الله تعالى منه ، ونقطع يقينا بلاشك أنه كذب موضوع مفترى على على رضى الله عنه ، لم يقله قط .

وكذلك الرواية التي ذكرنا أيضاً عن عبد الرحمن بن عوف فهالكة جداً ، ومبعد عن مثله أن يقول : افترى على القرآن اجلده ثمانين . وهذا محال ظاهر ! وكيف يمكن ان يفترى أحد على الله تعالى أو على القرآن فرية توجب ثمانين جلدة (١) !! والفرية الموجهة لذلك إنما هي في القذف بالزنا فقط ، وهذا مالا سبيل الى اضافته الى القرآن ، لانه ليس انسانا ، فان صحح أهل القياس هذه القضية ، فليوجبوا ثمانين جلدة حداً واجباً لا يتعمد على كل من افترى على أحد بكذبة ، مثل أن يرميه بكفر ، أو بتهمة ، أو بسرقة ، أو كذب على القرآن ، أو على الله تعالى . وهذا مالا يقولونه . فقد أقروا بضعف هذا القياس

(١) ظهر مما نقلنا عن الطحاوى من حديث عطاء بن السائب عن السلمى عن على ان بعض الناس شرب الخمر وتأولوا آية من القرآن ، وأن علياً اشار باستتابتهم ثم جلدتهم ثمانين ان تابوا ، أو قتلهم ان اصرروا . وهو باسناد صحيح - فهذا الذى قال فيه عبد الرحمن ما قال ، وانه لحق وان لم يرضه ابن حزم

الذى جعلوه أصلهم وبنوا عليه ، أو أنهم تركوا القياس فى سائر ما ذكرنا ، ولا بد لهم من أحد الوجهين ضرورة . وأول من كان يلزمهم هذا فهم ، لأنهم مفترون فيما يدعونه من القياس . وبالله تعالى التوفيق .

والصحيح فى هذا الباب : هو ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن على ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن المثنى ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة قال : سمعت قتادة يحدث عن أنس : « أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى رجل قد شرب الخمر ، فجلده بمجريدتين نحو أربعين ، وفعله أبو بكر ، فلما كان عمر استشار الناس ، فقال عبد الرحمن : أخف الحدود ثمانين (١) فأمر به عمر »

قال أبو محمد : فصيح أنه تمزير لأحد ، نعى الأربعين الزائدة .

وقد حدثنا حمام ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق ثنا ابن جريج ثنا عطاء بن أبي رباح أنه سمع عبيد بن عمير (٢) يقول : « كان الذى يشرب الخمر يضر بونه بأيديهم ونعالهم ويصكونه ، فكان ذلك على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وبعض إمارة عمر ، حتى خشى أن يقتال الرجال ، فجعله أربعين سوطاً ، فلما رأهم لا يتناهون جملة ستين ، فلما رأهم لا يتناهون جملة ثمانين ، ثم قال : هذا أدنى الحدود »

حدثنا أحمد بن عمر المذرى ثنا عبد الله بن حسين بن عقيل ثنا إبراهيم بن محمد الدينورى ثنا ابن الجهم ثنا موسى بن اسحق ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا أبو خالد عن حجاج عن الأسود بن هلال عن عبد الله - هو ابن مسعود - أنه أتى رجل قد شرب خمرأ فى رمضان ، فضر به ثمانين ، وعزره عشرين . وقد فعل ذلك أيضاً على بالنجاشي (٣)*

(١) فى الأصل « ثمانون » والرواية فى مسلم (٢ : ٣٨) بالنصب فى جميع النسخ ، والحديث رواه أيضاً أبو داود (٤ : ٢٧٨) (٢) عبيد بن عمير تابعي ثقة (٣) اثر ابن مسعود لم أجده ، واثر على رواه الطحاوى بإسنادين عن سفيان الثوري عن

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله الهمداني ثنا أبو اسحق البلخي ثنا الفربري
ثنا البخاري ثنا عبد الله بن عبد الوهاب أنا خالد بن الحارث ثنا سفيان الثوري
ثنا أبو حصين قال : « سمعت عمير بن سعد النخعي قال : سمعت علي بن أبي
طالب رضي الله عنه قال : « ما كنت لأقيم حداً على أحد فيموت فأجد في
نفسى إلا صاحب الخمر ، فإنه لو مات وديته ، وذلك أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم لم يسنه » هكذا روينا من طريق الهمداني وغيره « عمير بن سعد »
والصواب « سعيد » (١) كما روينا من طريق يزيد بن زريع .

حدثنا عبد الله بن ناعي ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى (ثنا أحمد
بن محمد) (٢) ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم ثنا اسحق بن راهويه ثنا يحيى بن حماد (٣)
ثنا عبد العزيز بن المختار ثنا عبد الله بن فيروز الداناج مولى ابن طاهر ثنا حنين (٤)
ابن المنذر أبو ساسان قال : « شهدت عثمان أتي بالوليد ، صلى الصبح ركعتين

إني مصعب عطاء بن إبي مروان الأسلمي المدني من أبيه قال : « أتى علي بالنجاشي قد شرب الخمر
في رمضان ، فضربه ثمانين ، ثم أمر به إلى السجن ، ثم أخرجه من الغد فضربه عشرين ، ثم قال :
إنما جلدتك هذه العشرين لأفطارك في رمضان وجراًئك على الله » (٢ : ٨٨) . وهذا إسناد
صحيح . عطاء ثقة ، وأبوه ثقة مختلف في صحته . والنجاشي هذا هو الحارثي الشاعر ، واسمه
قيس بن عمرو ، وقد عثر على عمره ولزمه علياً وكان معه بصفين ، وكان يمدحه فلما جلدته في الخمر
فر إلى معاوية . انظر ترجمته في الإصابة (٦ : ٢٦٣ - ٢٦٤)

(١) الصواب « سعيد » كما في البخاري (٣ : ٢٣٤) وأبي داود (٤ : ٢٨٣) والدرقطني
(٣٥٧) والطحاوي (٢ : ٨٨) وغيرهم ، وآخر الحديث في أبي داود « فإن رسول الله صلى
الله عليه وسلم لم يسن فيه شيئاً ، وإنما هو شيء قلناه نحن »

(٢) قوله « ثنا أحمد بن محمد » سقط من الأصل ، وزدناه لأن به يستقيم الإسناد وقد
مضى بهذه الزيادة مراراً ، وتكرر أيضاً في المحلى .

(٣) في الأصل « يحيى بن آدم » وهو خطأ ، فإنه في جميع نسخ مسلم « يحيى بن حماد »
ولم نجد في شيء من الكتب رواية ليحيى بن آدم عن عبد العزيز بن المختار .

(٤) حنين بضم الحاء المهملة وفتح الضاد المعجمة ، وفي الأصل بالمهمله ، وهو تصحيف .

قال المسكري أبو أحمد : « لا أعرف حنيناً بالضاد غيره »

فقال : أزيدكم ؟ ! فشهد عليه رجلان ، أحدهما حران : أنه شرب الخمر ، والثاني أنه قاءها (١) ، فقال عثمان : يا على قم فاجلده ، فقال على للحسن (٢) : قم فاجلده ، فقال الحسن ول (٣) حارها من تولى قارها ، فكأنه وجد عليه على (٤) ، فقال على (٥) : يا عبد الله بن جعفر ، قم فاجلده ، فجلده ، وعلى يعد ، حتى بلغ أربعين ، فقال : أمسك ، جلد النبي صلى الله عليه وسلم أربعين ، وجلد أبو بكر أربعين ، وعمر ثمانين ، وكل سنة (٦) *

قال أبو محمد : فهذه الاحاديث مبينة ما قلنا ، من أن زيادة عمر على الاربعين التي هي حد الخمر - إنما هي تعزير ، فرة زاد عشرين فقط ، ومرة زاد أربعين ، ومرة زاد على وابن مسعود ستين ، وأخبر على أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسن ذلك ، بمعنى الزيادة على الاربعين فقط ، ومن ظن غير هذا فانه يكذب النقل الصحيح ، ويصدق الواهي الضعيف الساقط .

وهذا على يجلد في أيام عثمان - بحضرة الحسن وعبد الله بن جعفر وسائر من هنا لك من الصحابة وغيرهم - أربعين فقط . وقال عمر وعبد الرحمن بأخف الحدود ، (٧) فصح يقيناً أن تلك الزيادة على الأربعين لم يوجبها فرضاً ولا حداً البتة . ونعيذهم بالله تعالى من ذلك *

ولولا أخبار مرسله وردت بأن النبي صلى الله عليه وسلم جلد في الخمر ثمانين - : لكفر من يقول : إن حد الخمر ثمانون ، ولكن من تعلق بخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم فقد اجتهد ، فان وفق لخبر صحيح فله أجران ، وإن يسر لخبر غير صحيح - وهو لا يدري وهيه - فهو معذور ، وله أجر واحد

(١) في مسلم (٢ : ٢٨) « وشهد آخر انه رآه شقياً » (٢) كلمة «لحسن» ليست في مسلم

(٣) في الاصل «ولى» وهو لحن (٤ و ٥) كلمة «على» في الموضعين ليست في مسلم

(٦) رواه ايضا ابو داود (٤ : ٢٧٨ - ٢٧٩)

(٧) في الاصل «فأخف الحدود» وما صححناه اليه هو الاظهر ، وانظر الحديث الماضى

قريباً عن انس من صحيح مسلم

وهو مخطئ ، وإنما الشأن والبلية في اثنين هالكين : وهو من قامت عليه حجة صحيجه فتبادى ، فهو ضال فاسق ، أو مقلد بغير علم متجاسر في دين الله عز وجل ، فهو أيضاً ضال فاسق . ونمود بالله من الخذلان .

وأما القياس في الجذ : فحدثناه حمام بن احمد القاضى بالغرب ثنا ابن مفرج القاضى برية ثنا عبد الأعلى بن محمد بن الحسن البوسى (١) قاضى صنعاء ثنا أبو يعقوب الدبرى ثنا عبد الرزاق ثنا سفيان الثورى عن عيسى - هو ابن أبى عيسى الخياط - عن الشعبي قال : كره عمر الكلام في الجذ حتى صار جداً فقال . إنه كان من أبى بكر أن الجذ أولى من الاخ - وذكر الحديث ، وفيه - : فسأل عنها زيد بن ثابت فضرب له مثلاً : شجرة خرجت لها أغصان ، قال : فذكر شيئاً لا أحفظه ، فجعل له الثلث ، قال الثورى : وبلغنى أنه قال : يا أمير المؤمنين ، شجرة نبتت فانشعب منها غصن ، فانشعب من الغصن غصنان ، فما جعل الغصن الاًول أولى من الغصن الثانى ؟ وقد خرج الغصنان من الغصن الاًول ؟ قال : ثم سأل علياً ، فضرب له مثلاً . واديا سال فيه سيل ، فجعله أخاً فيما بينه وبين ستة ، فأعطاه السدس ، وبلغنى عنه أن علياً حين سأله عمر جعله سيلاً ، قال : فانشعب منه شعبة ، ثم انشعبت شعبتان ، فقال : ارأيت لو أن ماء هذه الشعبة الوسطى يبس ؟ أما كان يرجع الى الشعبتين جميعاً ؟ قال الشعبي : فكان زيد يجعله أخاً حتى يبلغ ثلاثة وهو ثالثهم ، فان زادوا على ذلك أعطاه الثلث ، وكان على يجعله أخاً ما بينه وبين ستة وهو سادسهم ، ويعطيه

(١) بفتح الباء الموحدة واسكان الواو ، نسبة الى قرية بصنعاء اليمن يقالها بيت بوس . وعبد الأعلى هذا من تلاميذ عبد الرزاق ومن أقران الدبرى ، ولكنه روى عنه هنا . ووقع اسمه خطأ في معجم البلدان (٢ : ٣٠٤) « الحسن بن عبد الأعلى بن ابراهيم بن عبدالله » وقد تبع ياقوت في ذلك السمعاني في الانساب في مادة « البوسى » ولكن السمعاني ذكره على الصواب في مادة الابناوى وهو « ابو محمد عبد الأعلى بن محمد بن الحسن بن عبد الأعلى بن ابراهيم بن عبدالله البوسى الصنعاني الابناوى من ابناء فارس »

السدس ، فان زادوا على ستة أعطاه السدس ، وصار ما بقي بينهم (١) *
 وحدثناه أيضاً احمد بن عمر العذري عن عبد الرحمن بن الحسن العباسي
 عن احمد بن محمد الكرجي (٢) أنا أبو بكر احمد بن يوسف بن خلاد
 النصيبي (٣) ثنا اسماعيل بن اسحق القاضي ثنا اسماعيل بن أبي أويس حدثني
 عبد الرحمن بن أبي الوناد عن أبيه أخبرني خاتمة بن زيد بن ثابت عن أبيه :
 أن عمر بن الخطاب لما استشار في ميراث بين الجد والاختوة ، قال زيد : وكان
 رأيي يومئذ أن الاختوة أحق بميراث أخيه - م من الجد ، وعمر بن الخطاب يرى
 يومئذ الجد أولى بميراث ابن ابنه من إخوته ، فتجاوزت أنا وعمر محاورة
 شديدة ، فضربت له في ذلك مثلاً فقلت : لو أن شجرة تشعب من أصلها غصن
 ثم تشعب في ذلك الغصن خوطان (٤) ، ذلك الغصن يجمع الخوطين دون الأصل
 ويفذوهما ، ألا ترى يا أمير المؤمنين أن أحد الخوطين أقرب إلى أخيه منه إلى
 الأصل ؟ قال زيد : فانا أعبر له وأضرب له هذه الأمثال ، وهو يأبى إلا أن
 الجد أولى من الاختوة ، ويقول : والله لولا أني قضيته اليوم لبعضهم لقضيت
 به للجد كله ، ولكن لعل لا أخيب سهم أحد ، ولعلمهم أن يكونوا كلهم
 ذوى حق ، وضرب على وابن عباس يومئذ لعمر مثلاً معناه : لو أن سيلاً سال
 فخرج منه خليج ، ثم خرج من ذلك الخليج شعبتان (٥) *

- (١) نسبة ابن حجر في التلخيص (ص ٢٦٦-٢٦٧) إلى البيهقي من طرق ، ولم يذكر الفاظه
 (٢) لم أجد ترجمته ويحتمل أن يكون نسبة إلى الكرج أو الكرج بفتح الكاف وضمها مع اسكان
 الراء ومع الجيم فيهما وهما بلدان ، أو الكرخ بفتح الكاف واسكان الراء . وآخره خاء معجمة
 قاله أعلم به (٣) النصيبي بفتح النون وكسر الصاد المهملة ، نسبة إلى نصيبين ، وفي الأصل
 « أبو بكر بن احمد » وصححه من الأنساب للسماعي (ورقة ٢١٣ و ٥٦٢)
 (٤) الخوط - بضم الخاء المعجمة - : الغصن الناعم ، وقيل : الغصن لسنة
 (٥) رواه أيضاً الحاكم في المستدرك (٤ : ٣٣٩) من طريق ابن وهب عن ابن أبي الزناد
 مختصراً ولم يذكر تفصيل المثلين . وقال : « صحيح على شرط الشيخين » ووافقه الذهبي . ولم
 ينسبه ابن حجر في التلخيص (٧ : ٢) إلا للحاكم والمؤلف فقط . وروى الدارقطني (ص ٤٦٤)

قال أبو محمد : وهذا لاحجة لهم فيه لوجهين : أحدهما : أن كلا هذين الاسنادين ضعيف ، في الأول عيسى بن أبي عيسى الخياط ، وهو ضعيف ، ومع ذلك منقطع ، لان الشعبي لم يدرك عمر . والثاني : فيه عبد الرحمن بن أبي الزناد (١) وهو ضعيف البتة ، فهذا وجه .

والثاني : أنهما لو صحا لما كان فيهما للقياس مدخل بوجه من الوجوه ، ولا بمعنى من المعاني ، لان السيل لا يستحق ميراثاً أصلاً ، لاسدساً ولا ثلثاً ، وكذلك الغصن ولا فرق ، ومن أنوك النوك أن يظن أحد بمثل على وزيد رضي الله عنهما أن أحدهما قاسم الجذع مع الأخوة الى خمسة وهو سادسهم ، ثم له السدس وإن كثروا ، وأن الثاني قاسم بالجذع الاخوة الى اثنين هو ثلثهما ، لا ينقصه من الثلث مابقي ، أو السدس من رأس المال - : قياساً على غصنين تقرا من غصن من شجرة ، وإن ادخال أصحاب القياس لهذا في القياس لمن القحة الظاهرة والاستخفاف البادي (٢) *

فان قال قائل : فواجه ضرب هذين الصاحبين لهذين المثليين في هذه المسألة ؟ فالجواب وبالله تعالى التوفيق : ان هذا باطل بلا شك ، ونحن نبت أنهم رضي الله عنهم ما قالوا قط شيئاً من هذا ، ولقد كانوا أرجح عقولاً وأتقن نظراً وأضبط لسلامتهم في الدين - : من أن يقولوا شيئاً من هذا الاختلاط ، ولكن عيسى الخياط وعبد الرحمن بن أبي الزناد (٣) غير موثوق بهما ، ولعل أنراً قريباً من هذا المعنى من طريق سعيد بن سليمان بن زيد بن ثابت عن ابيه عن جده ، وقال شارحه « اسناده قوى » وهو كما قال ، بل اسناده صحيح

(١) في الاصل « عبد الرحمن بن زيد بن أسلم » وهو خطأ ، لان ابن زيد لا ذكر له في الاسناد والحديث حديث ابن أبي الزناد كما هنا ، وكما سيأتي للمؤلف في السلام عليه ثانياً ، وكما في المستدرک للحاكم ، وكما نسبته ابن حجر في التلخيص من رواية المؤلف . وابن أبي الزناد فيه كلام ، والحق أنه ثقة خصوصاً فيما روى عنه المدنيون ، وصحيح الترمذي عدة من أحاديثه وكذلك الحاكم والذهبي ، ووثقه كثير من الائمة . وقد اعتضد حديثه ، بالطريق الاخرى التي رواها الدارقطني

(٢) لاحاجة بنا الى بيان ما في هذا من المغالطة والتشبيب من المؤلف رحمه الله

(٣) في الاصل « وعبد الرحمن أبي الزناد » بحذف « بن » وهو خطأ ظاهر

الشعبي سمعه ممن لاخير فيه ؛ كالحارث الاعور وأمثاله .
ثم لو قال قائل : إن وجه ذلك لوصح بين ظاهر لاخفاء به ، وهو أن زيداً
وعلياً رضى الله عنهما يذهبان من رأيهما - الذى لم يوجباه حتماً على أحد -
الى أن الميراث يستحق بالدنو فى القرابة ، فاذا كان ذلك والاخوة عندهما أقرب
من الجد ، فاذا هم أقرب من الجد ، فلا يجوز أن يمنعوا من الميراث معه ، وللجد
فرض باجماع ، فلم يجوز أن يمنع أيضاً من أجلهم ، وخالفهما غيرهما فى قولها
ان الاخ أقرب من الجد ، فهنا ضربا هذين المثليين ، ليرى أن قربى الاخ من
الاخ المتولد من الاب ؛ كقربى الفصن والفصن المتفرعين من غصن واحد
من شجرة ، أو كقربى جدول من جدول تقرطاً جميعاً من خليج من واد :-
لكان قولاً ، وهذا تشبيه حسى عيانى ضرورى لاشك فيه ، إلا أنه ليس
من قبل التشبيه بقرب الولادة تستحق الميراث ، فالعم وابن الأخ أقرب إلى
الجد (١) ، ولا خلاف بيننا وبين خصومنا أنهم لا يريان معه شيئاً ، وابن
البنات أقرب من ابن العم - الذى يلتقى مع المرء إلى الجد العاشر وأكثر -
ولا يرث معه شيئاً باجماع الامة ، ونحن لم ننكر الاشتباه ، وإنما أنكرنا
أن نوجب أحكاماً لم يأذن بها الله تعالى ولا رسوله صلى الله عليه وسلم من
أجل الاشتباه فى الصفات . فبطل أن يكون لهذا الخبر مدخل فى القياس ،
أو تعلق به بوجه من الوجوه ، ولكن تمويه أصحاب القياس فى قياسهم وفيما
يحتجون به لقياسهم :- متقارب كله فى الضعف والسقوط ، والتمويه على
الضعفاء المغترين بهم ، نسأل الله أن يفي بهم إلى الهدى والتوفيق بمنه*
وأما قول على - إذ بلغه أن معاوية قال إذ قتل عمار فذكر له قول
رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تقتل عماراً الفئة الباغية » ، فقال معاوية :

(١) لعل صوابه « من الجد » وهو ظاهر من السياق ، ولا يسلم للمؤلف أن العم وابن
الاخ أقرب من الجد ، وهذه مغالطة منه

إنما قتله من أخرجه ، فبلغ ذلك عليا فقال - : فرسول الله صلى الله عليه وسلم
 اذن هو قتل حمزة ! فلا أعجب من تجليح (١) من أدخل هذا في القياس ! وهل
 هذا إلا الايتساء بالنبي صلى الله عليه في قتل الصالحين بين يديه ، ناصرين له ؟ !
 ومن استجاز أن يقول : إن هذا قياس فليقل : إن قول لا إله إلا الله قياس
 لانه إذا قيل لنا : لم تقولون ذلك ؟ قلنا : لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قالها *
 وإن الاشتغال بمثل هذا لعناء ، لولا الرجاء في الأجر الجزيل في بيان
 تمويه هؤلاء القوم الذين اختدعوا الاغمار (٢) بمثل هذه الدطوى ، وانما هذا
 من على رضى الله عنه ليرى معاوية تناقض قوله : إنه إنما قتل عماراً من أخرجه
 وهذا مثل قول المالكي والحنفي : إن نكاح من أعتق أمته وتزوجها
 وجعل عتقها صداقها - : نكاح فاسد ، فيقول لهم اصحابنا والشافعيون : فنكاح
 رسول الله صلى الله عليه وسلم إذن صنفية فاسد ! فان أقدموا على ذلك كفروا
 وان كموا (٣) عنه تناقضوا . وكقول الحنفى : إن الحكم باليمين مع الشاهد
 مخالف للقرآن ، فنقول لهم نحن والشافعيون والمالكيون : فحكم النبي صلى الله
 عليه وسلم بذلك إذن مخالف للقرآن ! فان قالوا بذلك كفروا ، وان كموا تناقضوا .
 وكقول المالكيين : إن صلاة الصحيح المؤتم بامام مريض قاعد فاسدة
 فنقول لهم نحن والشافعيون والحنفيون : فصلاة الناس خلف رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في مرضه الذى مات فيه كذلك ! وأمره عليه السلام الناس

(١) في الاصل يدون نقط ، ونظنه هكذا أقرب الى مراد المؤلف وبساط القول ، فان
 التجليح هو الادام الشديد والتصميم في الامر والمضى ، وذنب مجلج - بتشديد اللام المكسورة
 جريء ، وقيل كل ما رد مقدم على شيء : مجلج

(٢) في الاصل « اختدعوا الاعمار » باهمال الحاء والعين ، وهو تصحيف والمراد أنهم
 خدعوا الجاهل ، واختدع وخدع بمعنى والغمر - بضم الغين مع اسكان الميم أو بفتحها مع تثنية
 الميم : هو الجاهل الغر الذى لم يجرب الامور

(٣) كح أى ضعف وجبن ، والكع والكع - بتشديد العين - الضعيف العاجز ، وهو
 الذى لا يعفى في عزم ولا حزم ، وهو الناكس على عقبيه

إذا صلى أمامهم قاعداً أن يصلوا قعوداً فاسد كل ذلك باطل ! فان قالوه كفروا ،
وان كموا عنه تناقضوا . وإن من ظن أن هذا قياس لمخذول أمي القلب .
ومن هذا الباب هو قول علي : فرسول الله صلى الله عليه وسلم إذن هو
قتل حمزة إذ أخرجه ، وأي قياس ههنا لو عقل هؤلاء القوم ! وحسبنا الله
ونعم الوكيل .

وكذلك قصة علي رضي الله عنه يوم القضية بينه وبين أهل الشام إذ أراد
أن يكتب علي « أمير المؤمنين » فأنكر ذلك عمرو ومن حضر من أهل
الشام ، وقالوا : اكتب اسمك واسم أبيك ، ففعل ، فقالت الخوارج لما محا
أمير المؤمنين : قد خلعت نفسك ، فاحتج عليهم بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم
فعل ذلك ، إذ أنكر سهيل بن عمرو حين القضية يوم الحديبية أن يكتب في
الكتاب « محمد رسول الله » فحاشا « رسول الله » وكتب « محمد بن عبد الله » فقال
علي : أترون رسول الله صلى الله عليه وسلم محانقته من النبوة إذ محا « رسول الله »
من الصحيفة ؟

قال أبو محمد : وهذا كالذي في قصة عمار سواء سواء ، ولا مدخل للقياس
ههنا ، وإنما هو ايتساء بالنبي صلى الله عليه وسلم ، وكلا الأمرين محو من رق ،
ليس أحدهما مقيساً على الآخر ، وهكذا الأمر حديثاً وقديماً وإلى يوم
القيامة ، وليس إذا كتبت « نار » ثم محى امتحت (١) النار من الدنيا .
وهذا من جنون الخوارج وضعف عقولهم ، إذ كانوا أعراباً جهالاً ، بل
قولهم في هذا هو القياس المحقق ، لانهم قاسوا محو الخلافة عن علي على محو
اسمه من الصحيفة ! وهذا قياس يشبه عقولهم ، وقد علم كل ذي مسكة عقل
انه إذا محيت سورة من لوح فانها لا تمتحى بذلك من الصدور .

(١) مطاوع محى « امحى » . وكذلك « امتحى » اذا ذهب أثره ، قال في اللسان :
« وكره بعضهم امتحى والاجود امحى ، والاصل فيه امتحى ، وأما امتحى فلفظ رديئة »

ومن ظن أن بين القياس وبين قول على نسبة ، فانما هو مكابر للعيان ، لان القياس إنما هو : تحريم أو إيجاب أو اباحة في شيء غير منصوص تشبيهاً له بشيء منصوص ، وليس في هذه القضية تحريم ولا إيجاب ولا تحليل . وبالله تعالى التوفيق •

وأما قول ابن عباس للخوارج - إذ أنكروا تحكيم الحكمين يوم صفين - : إن الله تعالى أمر بالتحكيم بين الزوجين ، وفي أرنب قيمتها ربع درهم . فان هذا الخبر حدثنا أحمد بن محمد بن الجسور ثنا وهب بن مسرة ثنا محمد بن وضاح ثنا عبد السلام بن سعيد التنوخي ثنا سحنون ثنا عبد الله بن وهب عن عمرو بن الحارث عن بكير بن الأشج عن حماد بن عمار عن ابن عباس قال : أرسلني على إلى الحرورية لا كلمهم . فلما قالوا : لا حكم إلا لله ، قلت : أجل صدقتم ، لا حكم إلا لله ، وإن الله قد حكم في رجل وامرأته ، وحكم في قتل الصيد ، فالحكم في رجل وامرأته والصيد أفضل ، أو الحكم في الامة يرجع بها ويحقن دماؤها ويلم شعنها ؟ قال أبو محمد : وهذا لا يصح البتة ، لانه ممن لم يسم ولا يدري من هو ؟ ثم هبك أنه أصح من كل صحيح . وأننا شهدنا ابن عباس يقول ذلك - : فانه ليس من القياس في ورد ولا صدر بل هو نص جلي .

ومعاذ الله أن يظن ذو عقل بأن علياً ومعاوية ومن معهما من الصحابة حكموا في النظر للمسلمين قياساً على التحكيم (١) في الارنب وبين الزوجين ! فما يظن هذا إلا مجنون البتة ! وهل تحكيم الحكمين إلا نص قول الله عز وجل : (فان تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) ؟ فنص تعالى على أن كل تنازع في شيء من الدين فان الواجب فيه تحكيم كتاب الله عز وجل وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم ، والتنازع بين على ومعاوية لا يجهله من له أقل معرفة بالاخبار ، ففرض عليهما تحكيم القرآن

(١) في الاصل (التحكم) وهو خطأ

كما فعلاً . فأى قياس ههنا لو أنصف هؤلاء القوم عقولهم ؟
فإن كان هذا عندهم قياساً فقد ضيموه وتركوه ، ويلزمهم إن تحاكم اليهم
اثنان في بيع أو دين أو غير ذلك ، فليبعثوا من أهل كل واحد منهما حكماً ،
وإلا فقد تركوا القياس بزعمهم .

فإن قالوا : فهلا كفاهم حكم واحد حتى احتاجوا إلى اثنين ، قيل لهم
وبالله تعالى التوفيق : إن أهل العراق لم يرضوا حكماً من أهل الشام ، ولا رضى
أهل الشام حكماً من أهل العراق ، فلذلك اضطروا إلى حكم من كلتا الطائفتين
وأما الرواية عن علي وعمر في قتل الجماعة بالواحد فكما حدثنا حماد بن ثناء بن مفرج
ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق ثنا ابن جريج أخبرني عمرو قال
أخبرني حيي بن يعلى بن أمية (١) أنه سمع أباه يعلى يقول - وذكر قصة الذي
قتلته امرأة أبيه وخليها - : أن عمر بن الخطاب كتب إلى : أن اقتلها ، فلو
اشترك في دمه أهل صنعاء كلهم لقتلهم - (٢) ، قال ابن جريج : فأخبرني
عبد الكريم وأبو بكر قالاً جميعاً : إن عمر كان يشك فيها . حتى قال له علي :
يا أمير المؤمنين : أرايت لو أن تقرأ اشتراكوا في سرقة جزور فأخذ هذا
عضواً وأخذ هذا عضواً ، أكنت قاطمهم ؟ قال : نعم . قال : فذلك حين

(١) عمرو هو بن دينار ، وحيي بن يعلى هذا لم أجد له ذكراً في التراجم ولا في أولاد يعلى
(٢) في الموطأ (٣٤٣) « مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن عمر بن
الخطاب قتل قرأ خمسة أو سبعة رجل واحد قتلوه غيلة وقال عمر : لو تمألا عليه أهل صنعاء
لقتلهم جميعاً » وروى منناه البخاري من طريق نافع عن ابن عمر (فتح ١٢ : ٢٠٠) وذكر
ابن حجر في الفتح قصة غلام قتلته امرأة أبيه وخليها وخادما ورجل ، وإن يعلى كتب
بشأنهم إلى عمر فكتب إليه عمر يقتلهم جميعاً ، وقال : والله لو أن أهل صنعاء اشتراكوا في
قتله لقتلهم اجمعين ، وهي مطولة . ونسبها إلى ابن وهب وقاسم بن أصبغ والطحاوي
واليهقي عن المنيرة بن حكيم الصنعاني عن أبيه . وروى الدار قطني (ص ٣٧٤) قصة أخرى
لرجل وجد مع وليدته سبعة رجال قتلوه فأمر عمر بقتلهم وقتل المرأة ، وجود ابن حجر أسانداها
ثم قال « فقد تكرر ذلك من عمر » وهو الظاهر . وأما القصة التي هنا فقد نقلها شارح الدار قطني
من مصنف عبد الرزاق بطولها فانظرها فيه

ليس أحدهما أصلاً للآخر ، لأن النص قد ورد بقتل من قتل ، كما ورد بقطع من سرق ، ليس أحد النصين في القرآن بأقوى من الآخر . قال تعالى : (ولكم في القصص حياة) وقال تعالى : (جزاء سيئة سيئة مثلها) وقال تعالى : (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) ولم يخص تعالى في كلا الأمرين منفرداً من مشارك ، فلو صح لكان على أنكر على عمر اختلاف حكمه فقط ، وتركه أحد النصين وأخذه بالآخر . وهذا هو الذي ننكره نحن سواء سواء . نخرج هذا الخبر - لو صح - من أن يكون له في القياس مدخل أو أثر أو معنى . والحمد لله رب العالمين .

ثم قد روينا عن علي : أنه كان لا يرى قتل اثنين بواحد ، فلو قاله لكان قد تركه ورجع عنه ورآه باطلاً من الحكم (١) .

فهذا كل ما ذكره مما روى عن الصحابة ، قد بيناه بأوضح بيان ، بحول الله تعالى وقوته ، انه ليس لهم في شيء منه متعلق ، وهو انه إما شيء بين الكذب لم يصح ، وإما شيء لا مدخل للقياس فيه البتة .

فإذ الأمر كما ترون ، ولم يصح قط عن أحد من الصحابة القول بالقياس ، وأيقنا أنهم لم يعرفوا قط الحلل التي لا يصح القياس إلا عليها عند القائل به . فقد صح الاجماع منهم رضي الله عنهم على أنهم لم يعرفوا ما القياس ، وأنه بدعة حدثت في القرن الثاني ، ثم فشا وظهر في القرن الثالث ، كما ابتدأ التقليد والتعليل للقياس في القرن الرابع ، وفشا وظهر في القرن الخامس .

فليتق الله امرؤ على نفسه (٢) ، وليتداركها بالتوبة والنزوع عن هذه صفته . فحجة الله تعالى قد قامت باتباع القرآن والسنة ، وترك ما عدا ذلك من

(١) كيف هذا وقد ثبت عن علي انه قاتل الخوارج وقتل منهم لما اعترفوا له كماهم بقتلهم عبد الله بن خباب ، انظر الداوقني وشرحه (ص ٣٤٣ - ٣٤٤)
(٢) في الاصل « نفسها » وهو خطأ

القياس والرأى والتقليد.

وقد كان من بعض الصحابة نزعات الى القياس ، أبطلها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، نذكرها إن شاء الله تعالى في الدلائل على ابطال القياس اذ استوعبنا (١) بحول الله تعالى وقوته كل ما عترضوا به *

وبقيت أشياء من طريق النظر موهوا بها ، نوردها إن شاء الله تعالى ، ونبين بعونه عز وجل بطلان تعلقهم ، وأنه لا حجة لهم في شيء منها ، كما بينا بتأييد الله تبارك وتعالى - ماشغبوا به من القرآن ، وما موهوا به من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، وما لبسوا به من الاجماع ، وما أوهوا به من آثار الصحابة . وبالله تعالى التوفيق *

فن ذلك : أنهم قالوا : إن القياس هو من باب الاستشهاد على الغائب بالحاضر ، فان لم يستشهد بالحاضر على الغائب فلعل فيما غاب عنا ناراً باردة . قال أبو محمد : هذه شغيفة فاسدة . فأول تمويههم ذكرهم الغائب والحاضر في باب الشرائع ، وقد علم كل مسلم أنه ليس في شيء من الديانة شيء غائب عن المسلمين ، وانما بعث الله رسوله صلى الله عليه وسلم ليبين للناس دينهم اللازم لهم . قال تعالى : (لتبين للناس ما نزل اليهم) فلا يخلو رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحد وجهين لاثالث لهما : إما أن يكون لم يبلغ ولا بين (٢) للناس ، فهذا كفر ممن قاله باجماع الامة بلا خلاف . وإما أن يكون عليه السلام بلغ كما أمر ، وبين للناس جميع دينهم . وهذا هو الذي لاشك فيه . فأبن الغائب من الدين ههنا ؟ لوعقل هؤلاء القوم !! إلا أن يكون هؤلاء القوم - وفقنا الله وإياهم - يتعاطون استخراج أحكام في الشريعة لم ينزلها الله تعالى على رسوله صلى الله عليه وسلم فهي غائبة عنه ، فهذا كفر ممن أطلقه واعتقده ، وتكذيب

(١) في الاصل « اذا استوعبنا » وظاهر ان (اذ) هنا اصح

(٢) في الاصل « بين » وهو خطأ

لقول الله عز وجل : (اليوم أكملت لكم دينكم) ولقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أأهل بلغت » ؟ قالوا : نعم ، قال : « اللهم اشهد »

وأما تمويههم بذكر النار ، ولعل في الغائب ناراً باردة ، فكلام غث في غاية الغثاء ، لأن لفظة « نار » إنما وقعت في اللغة على كل حار مضى صعاد ، فان كنتم تريدون أن ههنا مضيئاً بارداً غير صعاد ، فنعم ، وهو البلور ، وإن كنتم تريدون أن شيئاً حاراً يكون بارداً ، فهذا تخليط وعين المحال . وأما لفظة « نار » فقد وقعت أيضاً في اللغة على مالا يحرق ، فالنار عند العرب اسم الميصم الذي تومس به الابل ، فيقولون : مانارها ، بمعنى : ما وسعها ، فليس الاسم مضطراً الى وجوده كما هو ولا بد ، ولكنه اتفاق أهل اللغة ، وليس من قبل أننا شاهدنا النار محرقة صعادة مضيئة - : وجب ضرورة أن تسمى ناراً ولا بد ، بل لوسمها باسم آخر ماضر ذلك شيئاً ، وليس أيضاً من قبل أننا شاهدنا النار على هذه الهيئة - : عرفنا أن ماظب عنا منها كذلك أيضاً بل قد علمنا أن أهل اللغة لم يوقعوا اسم نار في الغائب والحاضر إلا على الحار المضى المحرق الصعاد .

فان قلتم : فلعل في الغائب جسماً مضيئاً بارداً صعاداً ؟ قلنا لكم : هذا ما لا دليل عليه ، والقول بما لا دليل عليه غير مباح ، وقد عرفنا صفات العناصر كلها ، إلا إن قلتم : لعل الله تعالى (١) طالما بهذه الصفة ، فالله تعالى قادر على ذلك ، ولكنه تعالى لم يخلق في هذا العالم - مما شاهدنا بالحواس أو بالعقل أو بالمقدمات الراجعة الى الحواس والعقل - : غير ما شاهدنا بذلك ، ولعله تعالى قد خلق عوالم بخلاف صفة طالما هذا ، إلا أن هذا أمر لا تحققه ولا نبطله ، ولكنه ممكن . والله أعلم ، ولا علم لنا إلا ما علمنا . وبالله تعالى التوفيق *

واحتجوا أيضاً فقالوا : إن في النصوص جلياً وخفياً ، فلو كانت كلها

(١) في الاصل « لعل الله تعالى » الخ وهو خطأ واضح

جلية لاستوى العالم والجاهل في فهمها ، ولو كانت كلها خفية لم يكن لاحد سبيل الى فهمها ، ولا إلى علم شيء منها ، قالوا : فوجب بذلك ضرورة أن نستعمل القياس من الجلى على معرفة الخفى .

قال أبو محمد : وهذه مقدمة فاسدة . والأحكام كلها جليلة في ذاتها ، لأن الله تعالى قال لنبيه عليه السلام : (لتبين للناس ما نزل اليهم) ولا يحل لمسلم أن يعتقد أن الله تعالى أمر رسوله صلى الله عليه وسلم بالبيان في جميع الدين فلم يفعل ولا بين ، وهذا مالا يجوز لمسلم أن يخطره بباله . فاذ لاشك في هذا ، ونوقن أنه عليه السلام قد بين الدين كله - : فالدين كله بين ، وجميع أحكام الشريعة الاسلامية كلها جليلة واضحة . وقد قال عمر رضى الله عنه : تركتم على الواضحة ، ليلها كنهارها ، أن تضلوا بالناس يميناً وشمالاً . وقال أيضاً رضى الله عنه : سنت لكم السنن ، وفرضت لكم الفرائض ، إلا أن يضل رجل عن محمد .

قال أبو محمد : إلا أن من الناس من لا يفهم بمض الالفاظ الواردة في القرآن وكلام النبي صلى الله عليه وسلم ، لشغل بال أو غفلة أو نحو ذلك ، وليس عدم هذا الانسان فهم ما خفى عليه بما نفع أن يفهمه غيره من الناس . وهذا أمر مشاهد يقينا . وهكذا عرض لعمر رضى الله عنه إذ لم يفهم آية الكلاله وفهمها غيره ، وقال عمر رضى الله عنه : اللهم من فهمته إياها فلم يفهمها عمر . وقال : « ماراجعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء ماراجعته في الكلاله ، وما أغلظ لى بشيء ما أغلظ لى فيها ، الى أن طعن باصبعه في صدرى ، وقال : تكفيك آية الصيف ، وقال لحفصة : ما أراه يفهمها أبداً » أو كما قال عليه السلام . فصح ما قلنا يقينا . وأخبر عليه السلام أن آية الصيف كافية في الفهم ، وأن عمر لم يفهمها - ليس لأنها غير كافية ، بل هى كافية بينة - ولكن لم ييسر لفهمها .

وكذلك أخبر عليه السلام أن « الحلال بين ، وأن الحرام بين ، وبينهما مشبهات ، لا يعلمها كثير من الناس » فلم يقل عليه السلام : إنها مشبهات على جميع الناس ، وإنما هي مشبهة على من لا يعلمها ، وإذ هذا كذلك فحكم من لا يعلم أن يسأل من يعلم ، كما قال تعالى : (فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون) ولم يقل فارجعوا الى القياس .

فوضح دعوى هؤلاء القوم ، وصح أن الدين كله بين واضح ، وسواء كله في أنه جلي مفهوم ، إلا أن من الناس من يخفى عليه الشيء منه بعد الشيء ، لا عراضه عنه ، وتركه النظر فيه فقط ، وقد يخفى على العالم الفهم أيضاً ، إذا نظر في مقدماته وقضاياها بفهم قليل ، إما لشغل بال ، وإما لطلبه في اللفظ مالا يقتضيه فقط ، حتى يعلمه إياه العلماء الذين هو عندهم بين جلي ، ولو لم يكن الأمر هكذا ، لما عرف الجاهل صحة قول مدعى الفهم أبداً . فصح أنه لما أمكن العالم إقامة البرهان حتى يفهم الجاهل من القضايا كالذي فهم العالم - : فإن العلم كله جلي ، ممكن فهمه لكل أحد ، ولولا ذلك ما فهم الجاهل شيئاً أبداً ، ولا لزم من لا يفهم العمل بما لا يفهم . وأيضاً فيلزم فيما كان منه خفياً ما أزموه لو كان كله خفياً ، وفي الجلي منه ما يلزم لو كان كله جلياً ، ولا فرق . وليس للقياس ههنا طريق البتة . وبالله تعالى التوفيق *

واحتجوا فقالوا : لما رأينا البيضتين اذا تصادمتا تكسرتا ، علمنا أن ذلك حكم كل بيضة لم تنكسر . قالوا : وهذا قياس .

قال أبو محمد : وهذا خطأ . ولم نعلم ذلك قياساً ، ولكن علمنا بأول العقل وضرورة الحس أن كل رخص الملمس (١) فانه اذا صدمه ما هو أشد اكتنازاً (٢) منه أثر فيه ، إما بتفريق أجزائه ، وإما بتبديل شكله . ولم نقل

(١) الرخص - بفتح الراء - واسكان الحاء - اللين الناعم

(٢) المكتنز المتلاء أو الصلب

قط : إن البيضة لما أشبهت البيضة وجب أن تنكسر اذا لاقت جرماً صليياً ، بل هذا خطأ فاحش .

وفى هذا القول إبطال القياس حقا ، فبيضة الحنش وبيضة الوزغة وبيضة صفار المصافير لا تشبه بيضة النعام البتة فى أغلب صفاتها ، إلا أنهما جميعا واقعان تحت نوع البيض ، وكلاهما ينكسر اذا لاقا جسماً صليياً ممكنترأ . ونحن لو خرطنا صفة بيضة من طاج أو من عود البقس (١) حتى تكون أشبه ببيضة النعام من الماء بالماء ، ولم تشبه بيضة الحجلة إلا فى الجسمية فقط - : ثم ضربنا بها الحجر لما انكسرت .

فصح أن الشبه لا معنى له فى إيجاب استواء الأحكام البتة ، وبطل قولهم : إننا علمنا انكسار ما بأيدينا من البيض لشبهها بما شاهدنا انكساره منها ، وصح أنه ليس من أجل الشبه بينهما وجب انكسار هذه كأنكسار تلك *

وأما الذى يصح به - هذا فهو قولنا : إن كل ما كان تحت نوع واحد فحكمه مستو ، وسواء اشتبه أو لم يشتهبها . فقد علمنا أن العنب الاسود الضخم المستطيل أو المستدير أشبه بصغار عيون البقر الاسود منه بالعنب الأبيض الصغير ، لكن ليس شبهه به موجبا لتساويهما فى الطبيعة ، ولا بعده عن مشابهة العنب الأبيض بموجب لاختلافهما فى الطبيعة . فبطل حكم التشابه جملة ، وصح أن الحكم للاسم الواقع على النوع الجامع لما تحته .

وهكذا قلنا نحن : إن حكمه صلى الله عليه وسلم فى واحد من النوع حكم منه فى جميع النوع . وأما القياس الذى ننكر فهو : أن يحكم لنوع لآنص فيه بمثل الحكم فى نوع آخر قد نص فيه ، كالحكم فى الزيت تقع فيه

(١) بفتح الباء واسكان القاف : شجر يشبه الاتس خشبه صلب تعمل منه الملاقي ونحوها ، والكلمة دخيلة .

النجاسة بالحكم في السمن يقع فيه الفأر ، وما أشبه هذا . فهذا هو الباطل الذي ننكره . وبالله تعالى التوفيق *

ومعرفة المرء بأول طبيعته لا ينكرها إلا جاهل أو مجنون ، فنحن نجد الصغير يفر عن الموت ، وعن كل شيء ينكره ، وعن النار ، وإن كان لم يحترق قط ولا رأى محترقا ، وعن الاشراف على المهواة . ونجده يضرب بيده اذا غضب ، وهو لا يعلم أن الضرب يؤلم ، ويعض بفيه قبل نبات أسنانه وهو لم يعضه قط أحد فيدري ألم العض . نعم حتى نجد ذلك في الحيوان غير الناطق ، فنجد الصغير من الثيران ينطح برأسه قبل نبات قرنيه ، والصغير من الخنازير بشر (١) بفيه قبل كبر ضرسه ، والصغير من الدواب يرمح قبل اشتداد حافره ، وهذا كثير جدا .

فبمثل هذا الطبع علمنا أن كل رخص المجسة فانه يتغير بانكسار أو تبدل شكل اذا لاقى جسما صليبا ، وبه علمنا أن كل نار في الارض وفيما تحت الفلك فهي محرقة ، لا بالقياس البارد الفاسد . وليس هذا في شيء من الشرائع البتة بوجه من الوجوه ، لانه لم تكن النار قط مذ خلقها الله تعالى إلا محرقة ، حاشا نار ابراهيم لابراهيم صلى الله عليه وسلم وحده لا لغيره ، بالنص الوارد فيها ، ولم يجوز أن يقاس عليها غيرها ، ولا كانت البيضة قط إلا متهيئة للانكسار اذا لاقت شيئا صليبا . وقد كان البر بالبر حلالا متفاضلا برهة من الدهر ، وكذلك كل شيء من الشريعة واجب - : فقد كان غير واجب ، حتى أوجبه النص ، وغير حرام حتى حرمه النص ، فليس ههنا شيء يجب أن يقاس عليه ما لم يأت بإيجابه نص ولا تحريم أصلا . وبالله تعالى التوفيق *

(١) كذا في الاصل ولا أدري ما معناه ؟ وما أظنه يصلح أن يكون « يشتر »

يعنى « يجتر »

واحتجوا بأن قالوا : ان علمنا بما فى داخل هذه الجوزة والرمانة على صفة ما إنما هو قياس على ما شاهدنا من ذلك ، وإلا فلعل داخلهما جوهر أو شئ يخالف لما عهدناه ، وكذلك أن فى رؤسنا أدمغة ، وفى أجوافنا مصراناً ، وأن هذا الصبي لم تلده حمارة ، وأن الاحياء يموتون- : إنما علمنا ذلك قياساً على ما شاهدنا !!

قال أبو محمد : وهذا من أبرد ما موهوا به !! وما علم قط ذو عقل أن من أجل علمنا بأن ما فى داخل هذه الرمانة كالذى فى داخل هذه ، وأن فى أجوافنا مصراناً ، وفى رؤسنا أدمغة ، وأن الناس لم تلدهم الأتُن ، وأن الاحياء يموتون- : علمنا أن الزيت ينجس اذا مات فيه عصفور ، ولا ينجس اذا مات فيه مائة عقرب ، وأن التمرة بالتمر حرام ، والتفاحة بالتفاحة حلال ، وأن البئر اذا مات فيها سنور نزع منها أربعون دلوأ ، فان سقط فيها نقطة بول نزحت كلها ، وأن من مس دبره انتقض وضوؤه ، وأن من مس انثييه لم ينتقض وضوؤه ! وهل بين هذه الوجوه والنهى قبها تشبيه ؟ !

وإن المشبه بين هاتين الطريقتين لضعيف التمييز ، وتلك أمور طبيعية ضرورية ، تولى الله عز وجل ايقاعها فى القلوب ، لا يدرى أحد كيف وقع له عليها . وهذه الاخر : إما دطاو لا دليل عليها ، وإما سمعية لم تكن لازمة ثم أزم الله منها بالنص ، لا بالكهانة ولا بالدعوى .

ونحن نجد الصغير الذى لم يجب بعد ، وإنما هو حين هم أن يجلس - : اذا رأى رمانة قلق وشره الى استخراج ما فيها وأكله ، وكذلك الجوز وسائر ما يأكله الناس . فليت شعرى ! متى تعلم هذا الصبي القياس ، بأن ما فى هذه الرمانة كالتى أطعمناه عام أول ، أو قبل هذا بشهر !!

ولقد كان ينبغى لهم أن يعرفوا على هذا أحكام القياس بطبائعهم ، دون أن يأخذوها تقليداً عن أسلافهم .

ولو أنهم تدبروا العالم وتفكروا في طبائمه وأجناسه وأنواعه وفصوله وخواصه وأعراضه - : لما نطقوا بهذا الهذيان . فان كانوا يريدون أن يسموا جرى الطبائع على ما هي عليه : قياساً ، فهذه لغة جديدة ، لم يقصدوا بها وجه الله تعالى ، لكن قصدوا الشغب والتخليط ، كمن سمي الخنزير أيلًا (١) ليستحله ، والایل خنزيراً ليحرمه . وكل هذه حيل ضعيفة لا يتخلصون بها مما نشبوا فيه من الباطل . وإنما نكلمهم على المعنى ، لاعلى ما بدلوه برأيهم من الاسماء ، فاذا حققوا معنا المعنى الذي يرومون اثباته ونحن نبطله - : حينئذ يكلف البرهان من ادعى أمراً منا ومنهم ، فمن أتى به ظفر ، ومن لم يأت به سقط ، وليسموه حينئذ بما شاؤا *

ويكفي من سخف هذا الاحتجاج منهم أن يقال لكل ذي حس : هل نسبة التين من البر كنسبة الجوزة من الجوزة ؟ وكنسبة الرمانة من الرمانة ؟ وكنسبة الانسان من الانسان ؟ ! فان وجد في العالم أحق يقول : نعم ، ولومه إخراج البلوط والتين عن زكاة البر كيلا بكيلا ، وهذا مالا بقوله مسلم ، ولومه أن يقول فيمن حلف لا يأكل برأ فأكل تينا : أن يحنث ، ولومه أكثر من هذا كله - وهو الكذب - : أن التين بر ، وان قالوا : لا ، تركوا قولهم في تشبيه القياس في الشرائع لمعرفةنا بأن ما في هذه الرمانة كهذه .

والذي لا نشك فيه فهذا الاحتجاج منهم مبطل لقولهم ، ومثبت لقولنا ، لأن الرمانة من الرمانة ، والجوزة من الجوزة ، والانسان من الانسان - : كالسمن من السمن ، والفأر من الفأر ، وكل نوع من نوعه ، والجوز مخالف للزمان ، بخلاف السنور للفأر ، وخلاف الزيت للسمن . وهذا هو الذي لا ينكره ذو عقل . وأنه اذا حكم النبي عليه السلام بتحريم البر بالبر متفاضلا ،

(١) بفتح الهمزة مع كسر الياء المشددة وفتحها ، وبضم الهمزة مع الفتح فقط : حيوان من ذوات الظلف للذكر منه قرون متشعبة لا يحوي فيها . وهو معروف .

لزم ذلك في كل بر ، ولم يجب فيما ليس ببر ، إلا بنص آخر ، وإذا أمر بهرق السمن المائع الذي مات فيه الفأر ، وجب ذلك في كل سمن مات فيه فأر ، ولم يجب ذلك في غير السمن الذي مات فيه الفأر ، وهذا هو الذي لا تعرف العقول غيره . وبالله تعالى التوفيق .

وأما تحريمهم البلوط قياساً على البر ، وهرقهم الزيت قياساً على السمن :- فهو مكن قال : الذي داخل اللوز كالذي داخل الرمان ولا فرق ، فبطل قولهم بالبرهان الضروري ، وصح أن القياس إنما هو قياس نوع على نوع آخر ، وهذا باطل بنفس احتجاجهم . وبالله تعالى التوفيق *

ويقال لهم : أمعرفتكم بأنكم تموتون - وهو شيء يستوى في الاقرار به كل ذي حس - هو مثل معرفتكم بالشرائع ، كالصلاة والزكاة والصيام وغير ذلك ، مما يحرم في البيوع والنكاح وما يحل ؟ فان قالوا : لا ، كفونا أنفسهم ، وأبطالوا ما استدلوا به ههنا . وإن قالوا : نعم ، كبروا ، ولزمهم أن يكونوا مستغنين عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وأنهم كانوا يدرون الشريعة بطبائعهم قبل أن يعلموها ، وهذا مالا يقوله ذو عقل .

ويقال لهم : هل كان قشر الرمان قط على لوز ؟ فان قالوا : نعم ، لحقوا بسكان المارستان . وان قالوا : لا ، سألناهم : أكانت الحمر قط حلالاً ، وكان يبيع البر بالبر متفاضلاً غير محرم في صدر الاسلام ؟ أو لم يزل ذلك والحمر حلالاً مذ خاق الله الحمر والبر بينية الطبيع ؟ فان قالوا : بل كانت الحمر ويبيع البر بالبر متفاضلاً غير حرام برهة من الاسلام ، ثم حرم ذلك ، أقروا بأن ذلك ليس من باب ما في قشر اللوز والرمان في ورد ولا صدر ، لان الطبائع قد استقرت مذ خلق الله تعالى العالم على رتبة واحدة ، وهذا معلوم بأول العقل والحس اللذين بدرك بهما علم الحقائق ، وأما الشرائع فغير مستقرة ، ولم يزل تعالى مذ خلق الخلق ينسخ شريعة بعد شريعة ، فيحرم في هذه ما أحل في تلك ،

ويستقط في هذه ما أوجب في تلك ، ويوجب في هذه ويحل فيها ما أسقط في تلك وما حرم ، الى أن نص الله تعالى أنه لا تبدل هذه الملة أبداً . فصيح أن من شبه الطبائع التي تعلم بالحس والعقل بالشرائع التي لا تعلم إلا بالنص ، لا مدخل للعقل ولا للحس في تحريم شيء منها ، ولا في إيجاب فرض منها إلا بعد ورود النص بذلك - : فهو غافل جاهل ، ولو احتج بهذا يهودى لا يرى النسخ ، لكان هذا الاحتجاج أشبه بقوله ، منه بقول أصحاب القياس .

وأما الموت ، فهو حكم كل جسم مركب من العناصر الى نفس حية ، فقد رتب الله تعالى في العالم هذا اصطحابهما مدة ، ثم افتراقهما ، ورجوع كل عنصر الى عنصره ، وليس هذا قياسا يوجب موت أهل الجنة والنار . فبطل تمويههم وبالله تعالى التوفيق *

وقالوا : القياس فائدة زائدة على النص .

قال أبو محمد : لافائدة في الزيادة على ما أمر الله تعالى به ، ولا في النقص منه ، بل كل ذلك بلية ومهلكة ، وتعد (١) لحدود الله تعالى ، وظلم واقتراء - وبالله تعالى نعوذ من ذلك - ولا أعظم جرما ممن يقر على نفسه أنه يزيد على النص الذي أذن الله تعالى به ، ولم يأذن في تعديده . وبالله تعالى نعوذ من الخذلان *

واحتج بعضهم فقال لمن سلف من أصحابنا : فقهكم في اتباع الظاهر يشبهه فعل الغلام الذي قال له سيده : هات الطست والابريق ، فأناهما بهما ، ولا ماء في الابريق ، فقال له : وأين الماء ؟ فقال له : لم تأمرني بماء ، إنما أمرتني بطست وابريق ، فهاهما ، وأنا لا أفعل إلا ما أمرتني !

قال أبو محمد : فيقال لهم وبالله تعالى التوفيق : بل فقهكم أنتم يشبه فعل الغلام المذكور على الحقيقة ، إذ قال له سيده : إذا أمرتك بأمر فافعله

(١) في الاصل « وتمدى » بآثبات الياء .

وما يشبهه ، فعلمه سيده القياس حقا على وجهه ، وحفظ الغلام ذلك ، وقبله قبولاً حسناً ، فوجد سيده حرارة ، فقال : سق إلى الطبيب ، فأتى أجدالتيانا (١) فلم ينشب أن أتاه بعض إخوانه فزعا ، فقال له : يا فلان ، من مات لك ؟ فقال : مامات لى أحد ، فقال له : فان الغاسل والمغتسل والنعش وحفار القبور عند الباب ، فدعا غلامه ، فقال له : ما هذا بالباب ؟ ! فقال له : ألم تأمرنى إذا أمرتنى بأمر أن أفعله وما يشبهه ؟ ! قال : نعم ، قال : فانك أمرتنى بسوق الطبيب لالتيانك ، وليس يشبه العلة واحضار الطبيب إلا الموت ، والموت يوجب حضور الغاسل والنعش والحفار لحفر القبر ، فأحضرت كل ذلك ، وفعلت ما أمرتنى وما يشبهه !!!

فنحن نقول : ان هذا الغلام أعذر فى الائتار لامر مولاه فى الابرىق الفارغ ، إذ لعله يريد أن يعرضه على جليسه ، أو يديعه ، أو يقلبه لمذهب له فيه - : منه فى جلب الحفار والغاسل والنعش ، قياسا على العلة والطبيب . ولقد كان الغلام قوى الفهم فى القياس ، إذ لا قياس بأيديكم إلا مثل هذا ، وهو أن تشبهوا حالا بحال فى الاغلب ، فتحكمون لهما بحكم واحد ، وهو باب يؤدى إلى الكهانة الكاذبة ، والتخرص فى علم الغيب ، والتحدلق (٢) فى الاستدراك على الله تعالى ، وعلى رسوله صلى الله عليه وسلم ، فيما لم يأذن به الله عز وجل . وبالله تعالى نعوذ من ذلك *

واحتجوا فقالوا : أنتم تقولون : إذا حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فى عين ما ، فهو حكم واحد فى جميع نوع تلك العين التى يقع عليها اسم نوعها ، وهذا قياس .

(١) الالتيات : الاختلاط ، واللونة - بضم اللام - الضعف والالترخاء ، وأصلها من اللوث - بفتح اللام - وهو الشر أو الجراحات
(٢) حدلق وتحذلق : أظهر أو ادعى الحذق ، يقال « انه يتحدلق فى كلامه » أى يتظرف .

قال أبو محمد : هذا تمويه زائف ، وقد بينا وجه هذه المسألة ، وهو : انه عليه السلام بعث الى كل من يخلق الى يوم القيامة ، من الانس والجن ، وليحكم كل نوع من أنواع العالم بحكم ما أمره به ربه تعالى ، ولا سبيل الى أن يخاطب عليه السلام من لم يخلق بعد بأكثر من أن يأمر بالأمر ، فيلزم النوع كله ، إلا أن يخص عليه السلام ، كما خص أبا بردة بن نيار بقوله : « يجزيك ولا تجزي جذعة عن أحد بعدك (١) »

قالوا : فهلا قلتم في أمره عليه السلام فاطمة بنت أبي حبيش بما أمرها به إذا استحاضت -- : إنه لازم لكل امرأة تسمى فاطمة ؟

فيقال لهم وبالله تعالى التوفيق : لم ينص عليه السلام على أن ذلك حكم كل امرأة تسمى فاطمة ، وإنما نص عليه السلام على أن دم الحيض أسود يعرف ، فاذا أقبل فافعل كذا ، واذا أدبر فافعل كذا ، فنص عليه السلام على صفة الحيض والطهر والاستحاضة ، وعلى حكم كل ذلك متى ظهر ، فوجب التزام ذلك ، متى وجد الحيض أو الطهر أو الاستحاضة .

ثم نعكس هذا السؤال عليهم ، بعد أن أريناهم أنه حجة لنا فنقول لهم وبالله تعالى التوفيق : أنتم أهل القياس وتفطيش العلل في الديانة ، وتعدى القضايا عما نص الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم الى ما لم ينص عليه ، وأنتم أهل الكهانة والاستدراك في الديانة ما لم يذكر الله تعالى ولا رسوله صلى الله عليه وسلم - : فاستعملوا مذهبكم في هذا الحديث ، فقد قال عليه السلام في دم الاستحاضة عندكم : « إنما هو عرق » وبين أن دم الحيض أسود يعرف ، فكما قسم الحمرة والصفرة والكدرة على الدم الأسود

(١) نيار - بكسر النون وفتح الياء - وأبو بردة هذا هو خال البراء بن عازب واسمه « هاني » وقيل غير ذلك . وحديث أضحيته هذا رواه الشيخان وغيرهما من حديث البراء انظر الشوكاني (ج ٥ ص ٢٠١ - ٢٠٢)

فجعلتموه كله حيضاً - : فكذلك قيسوا كل عرق يسيل من بدن المرأة من رفاف أو جرح على عرق الاستحاضة ، واحكموا لها حينئذ بحكم الاستحاضة ، وإلا كنتم متناقضين وتاركين للقياس ، ولا شك عند كل ذى حس - إن كان القياس حقاً - أن قياس عرق يدمى على عرق يدمى أشبه وأولى من قياس الدلاع أن الشاهبلوط (١) على البر والتمر . على أن بعضهم قد فعل ذلك ، وهم الحنفيون ، وأوجبوا أن الوضوء ينتقض بكل عرق دمي ، قياساً على عرق المستحاضة عندهم ، فيلزمهم أن يوجبوا من ذلك الفصل ، كما جاء النص على المستحاضة ، وهذا مالا انفك كالحكم منه . وبالله تعالى التوفيق *

وقالوا : لم نعلم أن أجسام أهل الصين كأجسامنا إلا قياساً منا بالشاهد على الغائب .

قال أبو محمد : وهذا من الجنون المكرر . وقد بينا أننا أن علمنا بهذا علم ضروري أولى ، يعرف ببديهية العقل ، ولم يكن المميز قط من الناس إلا وهو عالم بطبعه أن كل من مضى أو يأتي أو غاب عنه من الناس فعلى هيئتنا بلا شك ، ولا يتشكل في عقل أحد سوى هذا . وبالضرورة يعلم كل ذى عقل أن علمنا أن المطلقة ثلاثاً لا تحل لمطلقها إلا بعد زوج يطؤها - : ليس من علمنا بأن أهل الصين من الناس هم على هيئتنا ، بل كان جائزاً أن تحل له بعد ألف طلقه دون زوج ، لولا النص . وهكذا القول في البر بالبر ، وسائر ما وردت به النصوص ، لانه قد كانت هذه الاعيان موجودة آلافاً من السنين ليس فيها شيء من هذا التحريم ولا هذا الإيجاب ، ولم تكن الأجسام قط خالية من حركة أو سكون ، ولا كانت أجسام الناس على خلاف هذا الشكل الذي هم عليه ، والمشبه للشرائع بالطبائع مجنون أو في أسوأ حالا من المجنون ،

(١) الدلاع - بضم الدال وتشديد اللام المفتوحة وآخره عين مهملة - ضرب من صدف البحر . والشاهبلوط هو المعروف بالسكستنا

لان من سلك سبيل المجانين وهو مميز فالمجنون أعذر منه .
ولو أنصفوا أنفسهم لعلوا أن الذي قالوا حجة عليهم ، لان علمنا بان
أجسام الناس في الصين - وفيما يأتي الى يوم القيامة - على هيئة أجسامنا ، هو
كعلمنا بعد ورود النص بان كل بر في الصين والهند وكل بر يحدثه الله تعالى
الى يوم القيامة - : حرام بيع بعضه ببعض متفاضلا .
وأما ما فانه يلزمهم - إذ نقلوا حكم البر المذكور الى التين والارز - أن ينقلوا
حكم أجسام الناس الى أجسام البغال ، فيقولوا : إن بغال الصين على هيئة
أجسام الناس ، لان نسبة الارز الى البر ، كنسبة البغال الى الناس ولا فرق
وكل ذلك أنواع مختلفة .

ويلزمهم أيضا - اذا قاسوا الغائب على غير نوعه من الشاهد - أن يقولوا :
إن الملائكة والخور العين لحم ودم ، قياسا على الناس ، وأنهم يرضون ويفيقون
ويموتون ، وأن فيهم حاكّة وملاحين وفلاحين وحجامين وكرباسيين (١) قياسا
على الشاهد ، والا فقد ناقضوا ، وأبطلوا قياسهم للغائب على الشاهد .
والحق من هذا : أن لا غائب عن العقل من قسمة العالم التي تدرك
بالعقل ، ولا غائب عن السمع من الشريعة . وبالله تعالى نعتصم . وكل ذلك
ثابت حاضر معلوم . والحمد لله رب العالمين .

وقالوا : إن كل مشتهين فواجب أن يحكم لهما بحكم واحد من حيث
اشتبهتا *

قال أبو محمد : وهذا تحكم بلا دليل . ودعوى مموهة موضوعة وضعا غير
مستقيم . والحقيقة في هذا : أن الشئين اذا اشتبهتا في صفة ما ، فهما جميعا
فيها مستويان استواء واحداً ، ليس أحدهما أولى بتلك الصفة من الآخر ،
(١) الكرباس : الثوب الحسن - وهي كلمة دخيلة - ولعل الكرباسيين هم صانعو
الكرايس .

ولا أحدهما أصل والثاني فرع ، ولا أحدهما مردود الى الآخر ، ولا أحدهما أولى بأن يكون قياساً على الآخر : من أن يكون الآخر قياساً عليه ، كريد ليس أولى بالأدمية من عمرو ، ولا حمار خالد أولى بالحمارية من حمار محمد والغراب الاسود والسح (١) ليس أحدهما أولى بالسواد من الآخر . وهذا كله باب واحد في جميع ما في العالم .

وكذلك الشرائع ، ليس بر بغداد بأولى بالتحريم في بيع بعضه ببعض متفاضلا من بر الاندلس ، ولا سمن المدينة اذا مات فيه الفأر وهو مائع بأولى أن يهراق من سمن مصر . فهذا هو الذي لاشك فيه .

وأما ما يريدون من دس الباطل وما لا يحل في جملة الواجب فلا يجوز لهم بعون الله تعالى إلا على جاهل مغتر بهم ، أهلكوه اذ أحسن الظن بهم ، وذلك أنهم يريدون أن يأتوا الى ما ساوى نوطا آخر في بعض صفاته فيلحقونه به فيما لم يستو معه فيه ، وهذا هو الباطل المحض الذي لا يجوز البتة .

أول ذلك : أنه تحكم بلا دليل ، وما كان هكذا فقد سقط . وقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لعن المؤمن كقتله » (٢) وكل مسلم يعلم أنه لا تشابه أقوى من تشابه أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ، فاذ لاشك في هذا ، وصح يقينا أن لعن المؤمن كقتله ، وأجمعت الامة - بلا خلاف - أن لعن المؤمن لا يبيح دم اللاعن كما يبيح القتل دم القاتل ، ولا يوجب دية كما يوجب القتل دية ، فبطل قول من قال : إن الاشتباه بين الشيعيين يوجب لهما في الشريعة حكماً واحداً فيما لم ينص على اشتباههما فيه .

وبعد ، فإن البرهان يبطل قولهم من نفس هذه المقدمة التي رتبوا ، وذلك

(١) كذا في الاصل ولم أعرف ضبطه او معناه (٢) هذا بعض حديث رواه البخاري (ج ٣ ص ١٤١ و ٢١٦) بهذا اللفظ (ج ٤ ص ١٣٣) بلفظ « ومن لعن مؤمن فهو كقتله » من حديث ثابت بن الضحاك . وانظر ايضا مسند احمد (ج ٤ ص ٣٣-٣٤)

أنه ليس في العالم شيئاً أصلاً - بوجه من الوجوه - إلا وهما مشتبهان من بعض الوجوه ، وفي بعض الصفات ، وفي بعض الحدود ، لا بد من ذلك . لأنهما في الجملة محدثان ، أو مؤلمان ، أو جسمان ، أو عرضان ، ثم يكثر وجود التشابه على قدر استواء الشئيين تحت جنس أعلى ، ثم تحت نوع فنوع ، إلى أن تبلغ إلى نوع الأنواع الذي يلي الأشخاص ، كقولنا : الناس ، أو الجن أو الخيل ، أو البر ، أو الثور ، وما أشبه ذلك . فواجب على هذه المقدمة الفاسدة التي قدموا - : إذا كانت عين ما مما في العالم حراماً إما أن يكون كل ما في العالم أوله عن آخره حراماً ، قياساً عليه ، لأنه يشبهه ولا بد في بعض الوجوه ، أن تبادوا على هذا ، سخفوا وكفروا ، وإن أبوا منه ، تركوا مذهبهم الفاسد في قياس الحكم فيما لم ينص عليه من الأنواع على مانص عليه منها *

ثم نلزمهم إلزاماً آخر ، وهو : أننا نجد أيضاً شيئاً آخر حلالاً فيلزم أن يكون كل ما في العالم حلالاً ، قياساً على هذا ، لأنه أيضاً يشبهه من بعض الوجوه وهذا إن قالوه ، حقوا وخرجوا عن الإسلام ، وإن أبوا منه ، تركوا مذهبهم الفاسد ، في قياس الحكم فيما لم ينص عليه من الأنواع على مانص عليه منها ثم نجتمع عليهم هذين الالتزامين معاً ، فيلزمهم أن يجعلوا الأشياء كلها حراماً حلالاً معاً ، قياساً على ما حرم وما حل ، وهذا تخليط ، ولا شك في فساد كل قول أدى إلى مثل هذا السخف . فاذ لا شك في بطلان هذا الهذيان ، فالواجب ضرورة أن يحكم بالتحريم فيما جاء فيه النص بالتحريم ، وأن يحكم بالتحليل فيما جاء فيه النص بالتحليل ، وأن يحكم بالإيجاب فيما جاء فيه النص بالإيجاب . ولا يتعدى حدود الله تعالى

فلم يبق لهم إلا أن يقولوا : إن النصوص لا تستوعب كل شيء .
قال أبو محمد : وهذا قول يؤول إلى الكفر ، لأنه قول بأن الله تعالى لم يكمل لنا ديننا ، وأنه أهمل أشياء من الشريعة ، تعالى الله عن هذا ، والله تعالى

أصدق منهم ، حيث يقول : (ما فرطنا في الكتاب من شيء) و (اليوم
أكملت لكم دينكم) و (لتبين للناس ما نزل إليهم) فبطل قولهم بالقياس .
والحمد لله رب العالمين *

وما نعلم في الأرض - بعد السوفسطائية - أشد إبطالا لأحكام
المقول من أصحاب القياس ، فانهم يدعون على العقل ما لا يعرفه العقل ، من
أن الشيء إذا حرم في الشريعة ، وجب أن يحرم من أجله شيء آخر ليس
من نوعه ، ولأنص الله تعالى ولا رسوله صلى الله عليه وسلم على تحريمه ، وهذا
ما لا يعرفه العقل ، ولا أوجب العقل قط تحريم شيء ولا إيجابه إلا بعد ورود النص ،
ولا خلاف في شيء من العقول : أنه لا فرق بين الكذب والخنزير ، لولا أن الله
حرم هذا وأحل هذا ، فهم يبتلون حجج العقول جهاراً ، ويضادون حكم العقل
صراحاً ، ثم لا يستحيون أن يصفوا بذلك خصومهم ، فهم كما قال الشاعر
ويأخذ عيب الناس من عيب نفسه * مراد لعمري ما أراد قريب (١)
وأيضاً : فانه يقال لهم : إذا قلتم : إن كل شيئين اشتبهتا في صفة ما فانه
يجب التسوية بين أحكامهما في الإيجاب والتحليل والتحريم في الدين - : فما
الفرق بينكم وبين من عكس عليكم هذا القول بعينه فقال : بل كل شيئين
في العالم إذا اختلفا في صفة ما فانه يجب أن يفرق بين أحكامهما في الإيجاب
والتحليل والتحريم في الدين ؟ .

فأجاب بعضهم بأن قال : هذا لا يجب ! دون أن يأتي بفرق .
قال أبو محمد : وهذا تحكم عاجز عن الفرق ، ويقال له : بل قولك هو الذي
لا يجب ، فما الفرق ؟ !

(١) أنشده صاحب الامالي (ج ٢ ص ٢٦٧ طبعة ثانية) عن ابني الاخراني ، وذكر
صديقي الاستاذ العلامة محمد أفندي عبد الجواد الاصمعي في تعليقه عليه أن البيت ينسب
إلى المستورد الحارثي ، وأنه قد نبه على ذلك المستر كرنسكو في تعليقاته على الامالي .

وقال بعضهم : هذا قياس منكم ، فانكم ترومون إبطال القياس بالقياس ،
فأنتم كالذين يرومون إبطال حجة العقل بحجة العقل !
قال أبو محمد : فيقال لهم وبالله تعالى التوفيق : لم نحتج عليكم بهذا تصويبا
مناله ولا للقياس ، لكن أريناكم أن قولكم بالقياس يهدم بالقياس ، ويبطل
بعضه بعضا ، وليس في العالم أفسد من قول يفسد بعضه بعضا ، فأنتم اذا
أقررتم بصحة القياس فنحن نلزمكم ما التزمتم ونحاجكم به ، لأنكم مصوبون
له ، مصدقون لشهادته ، وهو يشهد على قولكم بالفساد ، وعلى مذاهبيكم
بالتناقض ، أقررتم به أو أنكروتموه . وأما نحن فلم نصوبه قط ، ولا قلنا به
فهو يلزمكم ولا يلزمنا ، وكل أحد فانما يلزمه ما التزم ، ولا يلزم خصمه ، كما
أن أخبار الآحاد المتصلة بنقل الثقات لازم لنا الاحتجاج بها علينا في
المناظرة ، ولا تلزم من أنكرها ، فنناظرنا بهم الم ندفعه عما يلزمنا بها ، وهذا
هو فعلنا بكم في القياس .

وأما تشبيهكم إيانا في ذلك بمن جنح في إبطال حجة العقل بحجة العقل
فتشبيهه فاسد ، لأن المحتج علينا في إبطال حجة العقل لا يخلو من أحد
وجهين : إما أن يصوب ما يحتج به ويحققه ، فقد تناقض ، أو يبطل ما يأتي به
فقد كفانا مؤنته ، ولسنا نحن كذلك في احتجاجنا عليكم بالقياس ، لكننا
نقول لكم : إن كان القياس حقا عندكم فانه يلزمكم منه كذا وكذا ، وليس
يقول لنا المبطلون لحجج العقول هكذا ، لكنهم محققون لما يحتجون به ،
فيتناقضون ، إذ حققوا ما أبطلوا ، كما تناقضتم أنتم في إبطالكم ما حققتموه من
نتائج القياس ، فطريقكم هي طريقهم *

ونحن نقول : إن هذا الذي نعارضكم به من القياس أنتم التزمتم حكمه ،
وهو عندنا باطل كقولكم سواء سواء . فان التزمتموه أفسد قولكم ، وان
أبيتتموه فكذلك ، لأنكم تقرون حينئذ بإبطال ما قد صوبتموه ، ولا فساد

أشد من فساد قول أدى الى التزام الباطل ، وليس من يبطل قضايا العقل كذلك ، لأنه لا يصح شيء أصلا إلا بالعقل أو بالحواس مع العقل أو ما أنتج من ذلك ، فن أبطل حجة العقل ثم ناظر في ذلك بحجة العقل ، فان صححها رجع إلى الحق ودخل معنا ، وان أبطلها سقط القول معه ، لأنه يقر أنه يتكلم بلا عقل ، وليس القياس هكذا باقراركم .

ويكفي من هذا : أن من رام إبطال حجة العقل بحجة العقل فقد رام مالا يجده أبداً ، وحجة العقل لا تبطل حجة العقل أصلا ، بل توجبها وتصحيحها ، وكذلك من رام إبطال خبر الواحد بخبر الواحد ، فانه لا يجد أبداً خبراً صحيحاً يبطل خبر الواحد . وهكذا كل شيء صحيح ، فانه لا يوجد شيء صحيح يعارضه أبداً ، هذا يعلم ضرورة . ولو كان ذلك لكان الحق يبطل الحق ، وهذا محال في البنية ، وليس كذلك القياس ، لأنه يبطل بالقياس جهارا ، وبأسهل عمل ، فصح أنه باطل ، وهكذا كل باطل في العالم ، فانه يبطل بعضه بعضا بلا شك *

وقال بعضهم : من الدليل على أن حكم المتماثلين حكم واحد : أن الله عز وجل قد تحدثى العرب بأن يأتوا بمثل هذا القرآن ، وأعلم أنهم لو أتوا بمثله لكان باطلا ، لان مثل الباطل لا يكون إلا باطلا ، ومثل الحق لا يكون إلا حقا *

قال أبو محمد : هذا قول صحيح ، وهو حجة عليهم ، لأن المشبه للباطل في أنه باطل هو بلا شك باطل ، وبهذا أبطلنا القياس بالقياس ، وأرينا أنه كله باطل ، وليس ما أشبه الباطل في أنه مخلوق مثله ، وأنه كلام مثله : يكون باطلا ، بل هذا حكم يؤدي إلى الكفر ، لأن الكفر كلام ، والكذب كلام ، والقرآن كلام ، والحق كلام ، وليس ذلك بموجب اشتباه كل ذلك في غير ما اشتبه فيه كما يرومون .

وأيضا فهذا من ذلك التمويه الذي اذا كشف عاد مبطلا لقولهم ، بعون

الله عز وجل * وذلك : أننا لم ننكر قط أن ما وقع عليه مع غيره اسم يجمع تلك الأشخاص - : فإنها كلها مستحقة لذلك الاسم ، بل نحن أهل هذا القول . ونقول : إن كل ما يوضع من الكلام في غير مواضعه التي وضعها الله تعالى فيها في الشرائع أو في غير المواضع التي وضعه فيها أهل اللغات للتفاهم - : فهو باطل ، ونحريف للكلم عن مواضعه ، وتبديل له ، وهذا محرم بالنص وتدليس بضرورة العقل ، وكل ما كان من الكلام موضوعاً في مواضعه التي ذكرنا فهو حق .

فأذا لاشك في هذا ، فلم نحكم لشيء من الباطل بأنه باطل من أجل شبهه بباطل آخر ، بل ليس أحد الباطلين أولى أن يكون باطلاً من سائر الأباطيل ، بل كل الأباطيل في وقوعها تحت الباطل سواء ، ولا أحد الحقين أولى أن يكون حقاً من حق آخر ، بل كل حق فهو - في أنه حق - سواء مع سائر الحقوق كلها . وليس شيء من ذلك مقيساً على غيره . والقول مطرد هكذا بضرورة العقل في كل مافي العالم من الشرائع وغيرها ، فكذلك كل بر فهو بر ، وكل تمر فهو تمر ، وكل ما أشبه البر بما ليس برأ فليس برأ ، وكل ما أشبه الذهب بما ليس ذهباً فليس ذهباً ، وكل ما أشبه الحرام بما لم ينه النص عنه فليس حراماً ، وهكذا جميع الأشياء أولها عن آخرها . فهذا الذي أتوا به مبطل للقياس لو عقلوا وأنصفوا أنفسهم . وبالله تعالى التوفيق *

وإنما عول القوم على التعميه والكذب والتلبيس على من اغتر بهم ، فقالوا : إن أصحاب الظاهر ينكرون تماثل الأشياء ! ثم جعلوا يأتون بآيات وأحاديث ومشاهدات فيها تماثل أشياء . وهذا خداع منهم لعقولهم ، وما أنكرنا قط تماثل الأشياء ، بل نحن أعرف بوجوه التماثل منهم ، لأننا حققنا النظر فيها ، فأبأنها الله تعالى لنا ، وهم خلطوا وجه نظرهم ، فاختلط الأمر عليهم ! وإنما أنكرنا أن نحكم للتماثلات في صفاتها من أجل ذلك في الديانة بتحريم أو إيجاب

أو تحايل ، دون نص من الله تعالى ، أو رسوله صلى الله عليه وسلم ، أو اجماع من الائمة ، فهذا الذى أبطلنا ، وهو الباطل المحض ، والتحكم فى دين الله تعالى بغير هدى من الله . نعوذ بالله من ذلك *

وقالوا أيضا : إن أصحاب الظاهر يبطلون حجج العقول !
قال أبو محمد : وكذبوا ! بل نحن المثبتون لحجج العقول على الحقيقة ، وهم المبطلون لها حقا ، لأن العقل يشهد أنه لا يحرم دون الله تعالى ، ولا يوجب دون الله تعالى شريعة ، وأنه إنما يفهم ما خاطب الله تعالى به حامله ، ويعرف الاشياء على ما خلقها الله تعالى عليه فقط ، وهم يحرمون بعقولهم ويشرعون الشرائع بعقولهم ، بغير نص من الله تعالى ، ولا من رسوله صلى الله عليه وسلم ولا اجماع من الامة ، فهذا هو ابطال حجج العقول على الحقيقة . وبالله تعالى التوفيق *

واحتجوا بالموازنة يوم القيامة !

قال أبو محمد : وهذا من أغرب ما أبدوا فيه عن جهلهم ! وهل هذا إلا نص جلى ؟ ! وأى شئ فى موازنة أعمال العباد ؟ ! وجزاء المحسن باحسانه ! والمسيء باساءته ! والعفو عن التائب بعد أن أجرم ! والعفو عن الصغائر باجتناوب الكبائر ! والمؤاخذة بها لمن فعل كبيرة وأصر عليها - : مما يحتج به فى ايجاب تحريم الارز بالأرز متفاضلا ! وهل يعقل وجوب هذا من موازنة الاعمال يوم القيامة ، وجزاء الحسنة بعشر أمثالها إلى سبعمائة ، وجزاء السيئة بمثلها - : إلا مجنون مصاب !

وقالوا : أخبرونا عن قولكم بالدليل : أبئص قلمتموه ، أم بغير نص ؟
فان قلم : قلناه بنص ، فأروناه ، وان قلم : بغير نص ، دخلتم فيما عبتم من القياس .

قال أبو محمد : وقد أفردنا فيما خلا من كتابنا هذا بابا لبيان الدليل

الذى نقول به فأغنى عن ترداده ، إلا أننا نقول ههنا جواباً لهم — وبالله تعالى التوفيق — مالا يستغنى هذا المكان عن إirاده ، وهو : أن الدليل نقول : هو المقصود بالنص نفسه ، وإن كان بغير لفظه ، كقول الله تعالى : (إن إبراهيم لحليم أوأاه منيب) فبالضرورة نعلم أنه ليس بسفيه ، ومثل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم « كل مسكر خمر وكل خمر حرام » (١) فصح ضرورة من هذا اللفظ أن كل مسكر حرام ، فدليلنا هو النص والاجماع نفسه ، لا ماسواهما . وبالله تعالى التوفيق *

وقالوا : لانص في ميراث من بعضه حر وبعضه عبد ، ولا في حده ، ولا في ديته ، فما تقولون في ذلك ؟ وكذلك نكاحه وطلاقه والجنابة عليه ومنه . قال أبو محمد : وصاحب هذا الكلام كان أولى به أن يتعلم قبل أن يتكلم ، وذلك أن النص قد ورد بعموم ميراث الأبناء والبنات والآباء والأمهات والاخوة والأخوات والعصبة والأزواج ، فوجب أن لا يخرج عن النص أحد فيمنع الميراث إلا بنص ، والنص قد صح من حديث على وابن عباس : « ان المسكاتب اذا اصاب حـداً أو دية أو ميراثاً ورث وورث منه ، وأقيم عليه الحد ، وودى بمقدار ما أدى دية حر وميراث حر ، بمقدار ما لم يؤد دية عبد وميراث عبد » (٢) فصح أن العبد لا يرث .

وقد قال قوم من العلماء : إن لهما من الميراث بمقدار ما فيهما من الحرية ، وقال آخرون لا شيء لهما من الميراث . فكان قول هؤلاء ساقطاً لمخالفته النص ، ولا أنه دعوى بلا دليل ، فلم يبق إلا قول من قال : إن لهما من الميراث بمقدار ما فيهما من الحرية فقلنا به .

فكذا القول في حده وديته ، إذ قد بطل قول من قال : ان حده كحد

(١) هذا اللفظ رواه مسلم (ج ٢ ص ١٣١) من حديث ابن عمر
(٢) انظر أبا داود (ج ٤ ص ٣١٩) والشوكاني (ج ٦ ص ٢١٧ - ٢١٩)

الحر بحديث ابن عباس في المكاتب ، إذ في نص ذلك الحديث الفرق بين حد الحر وحد العبد .

وأما نسكاحه فإن النص جاء بأن كل عبد نكح بغير إذن مواليه فنسكاحه عهر ، والمعنى بعبده ليس عبداً كله ، ولا حراً كله ، ولا ينتقل عن حكمه المجمع عليه والثابت عليه بالنص إلا بنص آخر أو إجماع ، فهو غير خارج عن هذا النص ، فليس له أن ينكح كسائر المسلمين إلا بإذن من له فيه ملك . وطلاقه جائز على عموم النص في المطلقين .

وأما جنائته والجنافية عليه وشهادته فكلاً أحرار ولا فرق ، اذ لم يمنع من ذلك نص ولا إجماع ، هذا مع صحة حديث ابن عباس في ميراث المكاتب وديته وحدوده ، وإن ذلك بمقدار ما فيه من الحرية والرق *

وقسموا أنواع القياس . فقال بعضهم : من القياس قياس المفهوم ، مثل قياس رقبة الظهار على رقبة القتل . قالوا : ومنه قياس العلة ، كالعلة الجامعة بين التبيذ والخمر وهي الاسكار والشدة . ومنه قياس الشبه ، ثم اختلفوا في هذا النوع من القياس ، فقالوا : هو على الصفات الموجودة في العلة ، وذلك مثل أن يكون في الشيء خمسة أوصاف من التحليل وأربعة من التحريم ، فيقلب الذي فيه خمسة أوصاف على الذي فيه أربعة أوصاف . وقال آخرون منهم : هو على الصور ، كالعبد يشبه البهائم في أنه سائمة متملكة ، ويشبه الأحرار في الصورة الآدمية ، وأنه مأمور منهي بالشرعية .

قال أبو محمد : وكل هذا فاسد باطل متناقض ، لأنه كله دطاوى باردة بلا دليل على صحة شيء منها . ثم تسميتهم قياس الرقبة في الظهار على الرقبة في القتل أنه مفهوم ، وليت شعري بماذا فهموه حتى علموا أنها لا تجزئ إلا مؤمنة ؟ ! هذا وقد خالفهم اخوانهم من القائسين في ذلك من أصحاب أبي حنيفة ، فلم يفهموا من هذا القياس العجيب ما فهم الشافعي والمالكي ، وكل

ما فهم من كلام فأهل تلك اللغة متساوون في فهمه بلا شك ، فصار دعواهم
للفهم ههنا كذباً ! ثم هلا إذ فهموا أن كلتا الرقبتين سواء - : مشوا في
قياسهم ففهموا أنه يجب التعويض من الصيام في القتل اطعام ستين مسكيناً ،
كالتعويض لذلك من صيام الظهار ، كما تساوى التعويض من رقبتى الظهار
والقتل صيام شهرين متتابعين . فما هذا التناقض ، وما هذا التباين في فهم
مالا تقتضيه الآية ولا اللغة ؟

وأما قولهم : قياس العلة ، وأن النبيذ مقيس على الخمر - : فكذب مجرد
بارد سمج ، وجرأة على الله تعالى ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
: « كل مسكر خمر وكل مسكر حرام » فساوى عليه السلام بين كل مسكر ، ولم
يخص من عنب ولا تمر ولا تين ولا عسل ولا غير ذلك ، ثم أخبر أن كل مسكر
حرام ، فليست خمر العنب في ذلك بأولى من خمر التين ، ولا خمر العنب أصلاً
وغيرها فرماً ، بل كل ذلك سواء بالنص ، فظهر برد قولهم وفساده .

فان قالوا : فهلا كفرتم من استحل نبيذ التين المسكر كما تكفرون مستحل
عصير العنب المسكر ؟

قيل له وبالله تعالى التوفيق : انما كفرنا من استحل عصير العنب المسكر
لقيام الحجة بالاجماع ، ولو استحلّه جاهل لم يعرف الاجماع في ذلك ما كفرناه
حتى يعرفه بالاجماع ، وكذلك لم نكفر مستحل نبيذ التين المسكر ، لجهله
بالحجة في ذلك ، ولو أنه يصح عنده قول النبي صلى الله عليه وسلم في تحريم
كل مسكر على عموميه ، ثم يستجيز مخالفة النبي صلى الله عليه وسلم ، لكان
كافراً بلا شك . وقد أفردنا بعد هذا باباً ضخماً في ابطال قولهم في العلل .
وبالله تعالى التوفيق *

وأما قولهم في موازنة صفات التحليل وصفات التحريم ؛ فانا نقول لهم :
هيبكم - لو سألناكم في هذا الهذيان المفتري - ماذا تصنعون اذا تساوت

عندكم صفات التحريم وصفات التحليل ؟ فان قالوا : نغلب التحريم احتياطاً . قلنا لهم : ولم لم تغلبوا التحليل تيسيراً ؟ لقول الله تعالى : (يريد الله بكم اليسر) وان قالوا : نغلب التحليل . قيل لهم : وهلا غلبتم التحريم ؟ لقول الله تعالى : (وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم) فظهر بطلان قولهم وفساده . وبالجملة فليس تغليب أحد الوجهين أولى من الآخر ، وقد قال تعالى : (ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام . فنص تعالى على أن كل محرم ومحلل بغير نص من الله تعالى فهو كاذب مفتر . وبالله تعالى التوفيق *)

وأيضاً : فلو كانت صفة شبه التحريم توجب التحريم وصفة شبه التحليل توجب التحليل :- لما وجد كلا الأمرين في شيء واحد البتة ، لأنه كان يجب من ذلك أن يكون الشيء حراماً حلالاً معاً ، وهذا محال . فصح أن الشبه لا يوجب تحريماً ولا تحليلاً ، كثرت الأوصاف بذلك أو قلت . وقد أقدم بعضهم فقال : إن الله تعالى قال : (يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما أثم كبير ومنافع للناس واثمهما أكبر من نفعهما) . قالوا : فنغلب تعالى الأثم خرمها .

قال أبو محمد : هذا من الجرأة على القول على الله تعالى بغير علم ! وهذا يوجب أن الله تعالى اعترضه في الخمر والميسر أصلان : أحدهما المنافع ، والثاني الأثم ، فنغلب الأثم . هذا هو نص كلامهم وظاهره ومقتضاه . وليت شعري من رتب هذا الأثم في الخمر والميسر ؟ ! وقد كانا برهة قبل التحريم حلالين لا أثم فيهما ، وقد شربها أفضل الصحابة رضي الله عنهم ، وأهديت إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وتنادم الصالحون عليها أزيد من ستة عشر عاماً في الأصل صح ذلك عن عبد الرحمن بن عوف ، وسعد بن أبي وقاص ، وحمزة ، وأبي عبيدة بن الجراح ، وسهيل بن بيضاء ، وأبي بن كعب ، وأبي دجاجة ، وأبي طلحة ،

وأبي أيوب ، ومعاذ بن جبل ، وعبد الله بن عمرو بن حرام ، وغيرهم . كلهم شربوا الخمر بعد الهجرة ، واصطبجها جماعة يوم أحد ، ممن أكرمهم الله تعالى في ذلك اليوم بالشهادة ، فهل أحدث الانتم فيها بعد أن لم يكن إلا الله تعالى؟ فأين قول هؤلاء النوكي: إن الله تعالى حرمها لاجل الانتم الذي فيها ، أو لاجل الشدة والاسكار؟ وهل هذا إلا كذب بحت؟ وهل حدث الانتم إلا بعد حدوث التحريم بلا فصل؟ وهل خلت قط عن الشدة والاسكار منذ خلقها الله تعالى؟ ! فبطل قولهم بتجاذب الأوصاف . والحمد لله كثيراً *

وأما قولهم في تغليب الصورة الأدمية في العبيد على شبهه للبهايم أنه سلمة مملوكة - : فقول بارد ! وهلا - إذ فعلوا ذلك - قبلوا شهادته إذ غلبوا شبهه الاحرار على شبهه البهايم؟ وهل هذا كله إلا هو ولعب ، وشبيه بالخرافات؟ نعوذ بالله من الخذلان ، ومن تعدى حدوده ، ومن القول في الدين بغير نص من الله تعالى أو رسوله صلى الله عليه وسلم . وحسبنا الله ونعم الوكيل *

وإذا أبطلوا حكم الشبه من أجل شبه آخر أقوى منه ، فقد صاروا الى قولنا ، في إبطال حكم التشابه في إيجاب حكم له في الدين لم يأت به نص ، ثم تناقضوا في اثباته مرة وإبطاله أخرى بلا برهان *

وشنع بعضهم بأن قال : إن إبطال القياس مذهب النظام ، ومحمد بن عبد الله الاسكافي ، وجعفر بن حرب ، وجعفر بن مبشر ، وعيسى المراد ، وأبي عفار ، وبعض الخوارج . وإن من هؤلاء من يقول : إن بنات البنين حلال ، وكذلك الجدات ، وكذلك دماغ الخنزير .

قال أبو محمد : ولسنا ننكر أن تقول اليهود لا إله الا الله ، ونقولها أيضا نحن ، ولكن اذا ذكروا هؤلاء فلا تنسوا القائلين بقولهم في القياس : أبا الهذيل العلاف ، وأبا بكر بن كيسان الأصم ، وجهم بن صفوان ، وبشر

الإحكام في أصول الأحكام

تصنيف الإمام أبي جليل ، المحدث ، الفقيه ، فخر الدين

أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن عزم

المتوفى سنة ٤٥٦ هـ .

طبعة مُحَقَّقة عن النسخة الخطية التي بين أيدينا ، ومُقابَلة على النسختين الخطيتين
المحفوظتين بدار الكتب المصرية والرقمَين ١١ و ١٣ ، من علم الأصول ،
كما قوبلت على النسخة التي حَقَّقَهَا الأستاذ

الشيخ أحمد محمد شاكر

الجزء الثامن

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

(فصل)

قال ابو محمد : ويقال للقائلين بالقياس : أليس قد بعث الله عز وجل محمداً صلى الله عليه وسلم رسولاً الى الانس والجن ، فأول مادعاهم إليه فقول « لا إله إلا الله » ورفض كل معبود دون الله تعالى ، من وثن وغيره ، وأنه رسول الله فقط ، لم يكن في الدين شريعة غير هذا أصلاً ، لا إيجاب حكم ، ولا تحريم شئ ؟ فن قولهم وقول كل مسلم وكافر :- نعم ، هذا أمر لاشك فيه عند أحد ، فاذ هذا لا خلاف فيه ولا شك فيه ولا ينكره أحد :- فقد كان الدين والاسلام لا تحريم فيه ولا إيجاب ، ثم أنزل الله تعالى الشرائع ، فما أمر به فهو واجب ، وما نهى عنه فهو حرام ، وما لم يأمر به ولا نهى عنه فهو مباح مطلق حلال كما كان ، هذا أمر معروف بضرورة بفسطرة العقول من كل أحد ، ففي ماذا يحتاج الى القياس أو الى الرأى ؟ أليس من أقر بما ذكرنا ثم أوجب مالا نص بايجابه ، أو حرم مالا نص بالنهى عنه :- قد شرع في الدين مالم يأذن به الله تعالى ؟ وقال مالا يحل القول به ؟ وهذا برهان لا تحصى واضح ، وكاف لامعترض فيه .

ثم يقال لهم أيضاً وبالله تعالى التوفيق : فيماذا يحتاج الى القياس ؟ أفما نص عليه الله تعالى ورسله عليه السلام ؟ أم فيما لم ينص عليه ؟ فان قالوا فيما نص عليه ، فارقوا الاجماع ، وقاربوا الخروج عن الاسلام ، لأنه لم يقل بهذا أحد ،

وهو مع ذلك قول لا يمكن أحد أن يقوله ، لأنه لا قياس إلا على أصل برد ذلك الفرع إليه ، ولا أصل إلا نص أو اجماع ، فصح على قولهم أن القياس إنما هو مردود إلى النص .

وان قالوا : فيما لم ينص عليه ، قلنا لم وبالله تعالى التوفيق : قال الله تعالى : (اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي) وقال تعالى : (ما فرطنا في الكتاب من شيء) وقال تعالى : (لتبين للناس ما نزل إليهم) وقال عليه السلام في حجة الوداع : (اللهم هل بلغت ؟ قالوا : نعم قال : اللهم اشهد)

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عون الله ثنا قاسم بن أصبغ ثنا الخشني ثنا محمد بن المنثني ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا شعبة عن أبي اسحق عن مرة الهمداني قال قال عبد الله بن مسعود : من أراد العلم فليثر القرآن فان فيه علم الأولين والآخرين . هكذا روينا عن مسروق والزهري : انه ليس شيء يختلف فيه إلا وهو في القرآن . فصح بنص القرآن أنه لا شيء من الدين وجميع احكامه إلا وقد نص عليه . فلا حاجة بأحد إلى القياس

فان قالوا : إنما تقيس النوازل من الفروع على الاصول

قال ابو محمد : وهذا باطل ، لانه ليس في الدين إلا واجب أو حرام أو مباح ، ولا سبيل إلى قسم رابع البتة ، فأى هذه أصل وأى هذه فرع ؟ ! فبطل قولهم ، وصح أن أحكام الدين كلها أصول لا فرع فيها وكلها منصوص عليه ، فما اختلف الناس قط إلا في الأصول ، كالوضوء والصلاة والزكاة والحج ، والحرام من البيوع والحلال منها ، وعقود النكاح والطلاق ، وما أشبه ذلك . فان قالوا : لسنا ننكر أن الله تعالى لم يفرط في الكتاب من شيء ، ولا أن النبي صلى الله عليه وسلم بين - : ولكن النص والبيان ينقسم قسمين : أحدهما نص على الشيء باسمه ، والثاني نص عليه بالدلالة ، وهذا هو الذي نسميه قياساً ، وهو التنبيه على علة الحكم ، فحينما وجدت تلك العلة حكم بها .

قالو : وهذا هو الاختصار وجوامع الكلام التى بعث بها رسول الله صلى الله عليه وسلم .

فيل لهم وبالله تعالى التوفيق : - هذا هو الباطل ، لأن الذى تذكرون دعوى بلا دليل ، وتلك الدلالة لا تخلو من أن تكون موضوعة فى اللغة - التى بها خوطبنا وبها نزل القرآن - لذلك المعنى بيمينه ، فهذا غير قولكم ، وهذا هو التسم الأول من النص على الشئ باسمه ، فلا تموهوا فتجعلوا النص قسمين ، أو تكون تلك الدلالة غير موضوعة فى اللغة - التى بها خوطبنا وبها انزل القرآن - لذلك المعنى ، فان كانت كذلك فهذا هو التلبيس والتخليط ، الذى قد تنزه الله تعالى ونزه رسوله صلى الله عليه وسلم عنه . ولا يحل لأحد أن ينسب هذا الى الله تعالى ولا إلى رسوله صلى الله عليه وسلم .

وهذا برهان ضرورى ، ولا محيد عنه بين لإشكال فيه على من له أقل فهم . وليس هذا طريق اختصار ولا تنبيه ولا بيان ، لكنه خبط واشكال وافساد وتدليس .

ولا تنبيه ولا بيان فيمن يريد أن يعلمنا حكم الصداق فلا يذكر صداقاً ، ويدلنا على ذلك بما نقطع فيه اليد ، أو يريد الأكل فيذكر الوطء ، أو يريد الجوز فيذكر الملح ، أو يريد المخطيء فيذكر المتعمد ، وهذا تكليف مالا يطاق ، والزوم لعلم الغيب والكهانة ، وإيجاب للحكم بالظن الكاذب . تعالى الله عن ذلك ، وتنزه رسوله صلى الله عليه وسلم عنه .

وانما الاختصار وجوامع الكلام والتنبيه أن يأتى الى المعنى الذى يعبر عنه بألفاظ كثيرة فيبينه بألفاظ مختصرة جامعة سيرة ، لا يشذ عنها شئ من المراد بها البتة ، ولا تقتضى من غير المراد بها شيئاً أصلاً ، فهذا هو حقيقة الاختصار والبيان والتنبيه .

وذلك مثل قول الله تعالى : (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى

عليكم) فدخل تحت هذا اللفظ ما لو تقصى ملئت منه أسفار عظيمة ، من ذكر قطع الأعضاء عضواً عضواً ، وكسرها عضواً عضواً ، والجراحات جرحاً جرحاً ، والضرب هيئة هيئة ، وذكر أخذ الأموال ، وسائر ما يقتضيه هذا المعنى ، من تولى المجنى عليه للاقتصاص ، ونفاذ أمره في ذلك .

ومثل قوله عليه السلام: «جرح العجماء جبار» وسائر كلامه عليه السلام وأما من أسقط (١) معاني أرادها ، فلم يذكرها بالاسم الموضوع لها في اللغة التي بها خوطبنا ، وطمع أن يدل عليها باسم غير موضوع لها في اللغة :- فهذا فعل الشيطان ، المريد إفساد الدين ، والتخليط على المسلمين ، لافعل رب العالمين ، وخاتم النبيين . وبالله تعالى نستعين *

فان قالوا : لسنا نقول : إنه تنزل نازلة لا توجد في القرآن والسنة ، لكننا نقول : إنه يوجد حكم بعض النوازل نصاً ، وبعضها بالدليل -

فيل لهم وبالله تعالى التوفيق : إن هذا حق ، ولكن إن كان هذا الدليل الذي تذكرون لا يمتثل إلا وجهاً واحداً ، فهذا قولنا لا قولكم ، وأما إن كان ذلك الدليل يمتثل وجهين فصاعداً ، فهذا ينقسم على قسمين : إما أن يكون هنالك نص آخر يبين مراد الله تعالى من ذينك الوجهين فصاعداً بياناً جلياً أو اجماع كذلك ، فهذا هو قولنا ، وهو النص بعينه لم نزل عنه ، وإما أن لا يكون هنالك نص آخر ولا اجماع يبين بأحدهما مراد الله عز وجل من ذلك :- فهذا اشكال وتلبيس ، تعالى الله عن ذلك ، ولا يحل لأحد أن ينسب هذا الى شيء من دين الله تعالى ، الذي قد بينه غاية البيان على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم *

فان قالوا : ان التشابه بين الأدلة هو أحد الأدلة على مراد الله تعالى . قيل لهم : هذه دعوى تحتاج الى دليل يصححها ، وما كان هكذا فهو

باطل باجماع ، ولا سبيل الى وجود نص ولا اجماع يصحح هذه الدعوى ، ولا فرق بينها وبين من جعل قول انسان من العلماء بعينه دليلاً على مراد الله تعالى في تلك المسألة ، وكل هذا باطل وافتراء على الله تعالى .

وأيضاً فانهم في التشابه الموجب للحكم يختلفون ، فبعضهم يجعل صفة ما علة لذلك الحكم ، وبعضهم يمنع من ذلك ، ويأتى بعله أخرى ، وهذا كله تحكم بلا دليل .

وقد صحح بعضهم العلة بطردها في معلولاتها ، وهذا تخليط تام ، لأن الطرد إنما يصح بمد صحة العلة ، لأن الطرد إنما هو فرع يوجب صحة العلة ، وإلا فهو باطل ، ومن المحال أن لا يصح الاصل إلا بصحة الفروع .

وأيضاً فانهم اذا اختلفوا في طرد تلك العلة ، فليس من طردها ليصححها بأولى ممن لم يطردها ليبطلها وطرد غيرها ، وهذا كله تحكم في الدين لا يجوز . وذلك نحو طرد الشافعى علة الاكل في الربا ، ومنع أبى حنيفة ومالك من ذلك ، وطرد أبى حنيفة علة الوزن والكيل ، ومنع مالك والشافعى من ذلك ، وطرد مالك علة الادخار والاكل ، ومنع أبى حنيفة والشافعى من ذلك . فان قالوا : فأرونا جيم النوازل منصوباً عليها .

قلنا : لو عجزنا عن ذلك لما كان عجزنا حجة على الله تعالى ، ولا على رسوله صلى الله عليه وسلم ، إذ لم ندع لكم - الواحد فالواحد منا - الا حاطة بجميع السنن ، لكن حسبنا أننا تقطع بأن الله تعالى بين لنا كل ما يقع من أحكام الدين الى يوم القيامة ، فكيف ونحن نأتيكم بنص واحد فيه كل نازلة وقعت أو تقع الى يوم القيامة وهو الخبر الصحيح الذي ذكرناه قبل باسناده وهو قوله صلى الله عليه وسلم : «دعوني ما تركتكم ، فانما هلك من كان قبلكم بكثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم ، فاذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم » واذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه فصح نصاً أن ما لم يقل فيه

النبي صلى الله عليه وسلم فليس واجباً ، لانه لم يأمر به ، وليس حراماً ، لأنه لم ينه عنه ، فبقى ضرورة أنه مباح . فن ادعى أنه حرام مكلف أن يأتي فيه بنهى من النبي صلى الله عليه وسلم ، فان جاء به سمعنا وأطعنا ، وإلا فقله باطل ، ومن ادعى فيه إيجاباً كلف أن يأتي فيه بأمر من النبي صلى الله عليه وسلم ، فان جاء به سمعنا وأطعنا ، وان لم يأت به فقله باطل . وصح بهذا النص أن كل ما أمر به عليه السلام فهو فرض علينا ، إلا ما لم نستطع من ذلك ، وأن كل ما نهانا عنه حرام ، حاشا ما بينه عليه السلام أنه مكروه أو نذير فقط ، فلم يبق في الدين حكم إلا وهو ههنا منصوص جملة .

ثم نعرض عليهم هذا السؤال وهذا القول فنقول لهم : أنتم تقولون لانا زلة إلا ولها نظير في القرآن أو السنة ، فنحن نعرض عليكم السؤال عن تلك النوازل التي تريدون سؤالنا عنها ، من دينار وقع في محبرة ! وسائر تلك الحماقات ! فأرونا نظائرها في القرآن والسنة ؟ وأنتم تقولون أنه لانا نصوص فيها ، فخيرونا كيف تصنعون فيها ؟ أم تكون فيها بقولكم ؟ فهذا دينكم لادين الله ، ففي هذا ما فيه ، فظهر فساد كل سؤال لهم . والحمد لله رب العالمين كثيراً *

وقال من سلف من أصحابنا رحمهم الله : يقال لمن قال بالقياس : قد أجمعتم - أنتم وجميع المسلمين - بلا خلاف من أحد منهم - على أن الأحكام كلها في الديانة جائز أن تؤخذ نصاً ، واتفقوا كلهم - بلا خلاف من واحد منهم ، لا من القائلين بالقياس ولا من غيرهم - على أن أحكام الديانة كلها لا يجوز أن تؤخذ قياساً ، ولا بد عندهم من نص يقاس عليه ، فيقال لأصحاب القياس : إن كان القياس عندكم حقاً فمن ههنا ابدؤا به ، فقيسوا ما اختلفنا فيه من المسائل التي يجوز تم القياس فيها ومنعنا نحن منها - على ما اختلفنا عليه من المسائل التي أقررتم أنها لا يجوز أن تؤخذ قياساً ، فان لم تفعلوا فقد تركتم القياس ،

وان فعلتم تركتم القياس ، ولسنا نقول أن هذا العمل صحيح عندنا ، ولكنه صحيح على أصولكم ، ولا أبطل من قول نقض بعضه بعضا .

ويقال لهم : قد وجدنا مسائل كثيرة قد أجمعتم أنتم وجميع الامة على ترك القياس فيها ، كقاتل تاب قبل أن يقدر عليه وندم ، فلا يسقط عنه القصاص عند أحد ، ولم تقيسوا ذلك على محارب تاب قبل أن يقدر عليه فالحد في الحاربة عنه ساقط . وكذلك اتفقوا على أن لا يقاس الغاصب على السارق ، وكلاهما أخذ مالا محرماً عمداً ، أو كترك قياس تعويض الاطعام من الصيام في قتل الخطأ على تعويضه من الصيام في الظهار . ومثل هذا كمكثير جداً ، بل هو أكثر مما قاسوا فيه ، فلو كان القياس حقاً ما جاز الاجماع على تركه ، كما لا يجوز الاجماع على ترك الحق الذي هو القرآن أو كلام الرسول صلى الله عليه وسلم مما صح عنه ، فانه لم يجمع قط على ترك شيء منه إلا لنص آخر ناسخ له فقط ، وهذا يوجب بطلان القياس ضرورة *

ويقال لهم : أخبرونا عن القياس ، أينخلوا عندكم أن يحكم للشيء الذي لانص فيه ولا اجماع بمثل الحكم الذي فيه نص أو اجماع : إما لعله فيهما معاً ، هي في المحكوم فيه علامة الحكم ، وإما لنوع من الشبه بينهما ، وإما مطارفة لالعله ولا للشبه ، ولا سبيل الى قسم رابع أصلاً ؟ فان قالو : مطارفة لالعله ولا للشبه ، كفونا مؤنتهم ، وصار قائل هذا ضحكة ومهزأة !! ولم يكن أيضاً أولى بما يحكم به من غيره يحكم في ذلك الاًمر بحكم آخر . وهذا مالا يقوله أحد منهم *

فان قالوا : بل لنوع من الشبه ، قيل لهم : وما دليلكم على أن ذلك النوع من الشبه يجب به ذلك الحكم ؟ ولا سبيل الى وجود ذلك الدليل . وتعارضون أيضاً بشبه آخر يوجب حكماً آخر ، وهكذا أبداً .
فان قالوا : بل لعله جامعة بين الحكمين ، سألناهم : ما الدليل على أن

الذى تجعلونه علة الحكم هى علة على الحقيقة ؟ فان ادعوا نصا ، فالحكم حينئذ للنص ، ونحن لا نسكر هذا اذا وجدناه . فان قالوا : غير النص ، قلنا : هذا الباطل والدعوى التى لا برهان على صحتها ، وما كان هكذا فهو ساقط بنص القرآن ، وبحكم الاجماع والعقول . وان قالوا : طرد حكم العلة دليل على صحتها . قيل لهم : طردكم أنتم ، أو طرد أهل الاسلام ؟ ! فان قالوا : طرد أهل الاسلام ، قيل : هذا اجماع لا خلاف فيه ، ولسنا نخالفكم فى صحة الاجماع اذا وجد يقينا . وان قالوا : بل طردنا نحن ، قيل لهم : ما طردكم أنتم حجة على أحد ! فها تورا برهانكم على صحة دعواكم ان كنتم صادقين ! وهذا مالا مخلص لهم منه أصلا . والحمد لله رب العالمين .

قال أبو محمد : وقد جاءت نصوص القرآن بإبطال القياس .
فمن ذلك قول الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله) وقال تعالى : (ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا) وقال تعالى : (ما فرطنا فى الكتاب من شيء) وقال تعالى : (وما كان ربك نسيا) . وهذه نصوص مبطلّة للقياس ، وللقول فى الدين بغير نص ، لأن القياس على ما بينا قفو لما لا علم لهم به ، وتقدم بين يدي الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ، واستدراك على الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ما لم يذكره .

فان قال أهل القياس : فعمل انكاركم للقياس قول بغير علم ، وقفوا لما لا علم لاكم به ، وتقدم بين يدي الله ورسوله !

قيل لهم وبالله تعالى التوفيق : نحن نزيكم انكارنا للقياس أنه قول بعلم وبنص وبيقين ، وذلك أن الله عز وجل قال : (والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا) . فصح يقينا لا شك فيه أن الناس خرجوا إلى الدنيا لا يعلمون شيئا أصلا ، بنص كلام الله عز وجل . وقال تعالى : (كما أرسلنا

فيكم رسولا منكم يتلوا عليكم آياتنا ويزكيكم ويعلمكم الكتاب والحكمة ويعلمكم ما لم تكونوا تعلمون). فصيح يقيناً أن الله أرسل محمداً رسوله صلى الله عليه وسلم إلينا ليعلمنا ما لم نعلم ، فصيح ضرورة أن ما علمنا الرسول عليه السلام من أمور الدين فهو الحق ، وما لم يعلمنا منها فهو الباطل ، وحرام القول به . وقال تعالى يعنى به ابليس اللعين : (انما يأمركم بالسوء والفحشاء وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون) وقال تعالى : (قل انما حرم ربى الفواحش ما ظهر منها وما بطن والانم والبغى بغير الحق وأن تشرکوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون) . فصيح بنص القرآن أننا خرجنا إلى الدنيا لا نعلم شيئاً ، ثم حرم علينا القول على الله تعالى بما لا نعلم ، وأخبرنا تعالى أن ابليس يأمرنا بأن نقول على الله ما لا نعلم ، فقد صح بهذه النصوص - ضرورة أن القول بالقياس وبغير القياس كمن أثبت العنقاء والغول والكيما ، وكقول الروافض في الامام ، وكقول من قال بالالهام ، وكل هذا فالقول به على الله تعالى في الدين حرام ، مقرون بالشرك ، أمر من أمر ابليس ، إلا ما علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فهو الحق الذي تقوله على الله تعالى ، ولا يحل لنا أن نقول عليه غيره ، فاذ لم يأمرنا عليه السلام بالقياس فهو حرام من أمر الشيطان بلا شك . وقد بينا فيما خلا كل ما شغبوا ، مما أرادوا التويه به فيه بالحديث ، فحرم القول بالقياس البتة .

وبهذا بطل كل قول بلا برهان على صحته حتى لو لم يقم برهان باطله ، فلو لم يكن لنا برهان على ابطال القياس لكان عدم البرهان على اثباته برهاناً في ابطاله ، لأن الفرض علينا أن لا نوجب في الدين شيئاً إلا ببرهان ، وإذا ذلك كذلك ، فالفرض علينا أن نبطل كل قول قيل في الدين ، حتى يقوم برهان يصححه ، وهذا برهان ضروري لا يحيد عنه . وبالله تعالى التوفيق * وقد اعترض بعضهم في قول الله تعالى : (اليوم أكملت لكم دينكم)

بما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الخميس قبل موته عليه السلام بأربعة أيام : « ائتوني بكتاب أكتب لكم كتابا لن تضلوا من بعدي ». وبما روى عن عائشة رضى الله عنها من قولها : « لم يكن الوحي قط أكثر منه قبيل موت النبي صلى الله عليه وسلم » فقالوا : هذه أشياء زائدة على ما كان حين قوله تعالى في حجة الوداع : (اليوم اكملت لكم دينكم) * واعترض آخرون من أهل الجهل على الحديث المذكور بالآية المذكورة ، وصوبوا فعل عمر وقوله في ذلك اليوم .

قال أبو محمد : وهذان الاعتراضان من هاتين الطائفتين لا يشبهان اعتراض المسلمين ، وإنما يشبهان اعتراض أهل الكفر والالحاد ، وبعيد عندنا أن يعترض بهما مسلم صحيح الباطن ، لأن الطائفة الأولى مكذبة لله عز وجل في قوله إنه اكمل ديننا ، مدعية أنه كانت هنالك أشياء لم تكمل ، والطائفة الثانية مجهولة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، مدعية عليه الكذب في أمر الكتاب الذي أراد أن يكتبه ، أو التخليط في كلامه ، وأن قول عمر أصوب من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكلا هذين القولين كفر مجرد .

وكل هذه النصوص حق ، لا تعارض بين شئ منها بوجه من الوجوه ، لأن الآية المذكورة نزلت يوم عرفة في حجة الوداع ، قبل موته صلى الله عليه وسلم بثلاثة أشهر ، وحتى لو نزلت بعد ذلك شرائع لما كان نزولها معارضا للآية المذكورة ، لأن الدين في كل وقت تام كامل ، والله تعالى أن يححو من الدين ما يشاء ، وأن يزيد فيه وأن يثبت ، وليس ذلك لغيره ، بل قد صح أمر النبي صلى الله عليه وسلم قبيل موته بساعة باخراج الكفار من جزيرة العرب ، وأن لا يبقى فيها دينان ، ولم يكن هذا الشرع ورد قبل ذلك ، ولو ورد لما أقرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم . وإنما غرضنا من هذه الآية أن الله تعالى تولى إكمال الدين ، وما أكمله الله تعالى فليس لأحد أن يزيد فيه

رأياً ولا قياساً لم يزدها الله تعالى في الدين ، وهذا بين . وبالله تعالى التوفيق *
وأما أمر الكتاب الذي أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكتبه
يوم الخميس قبل وفاته عليه السلام بأربعة أيام : - فانما كان في النص على أبي
بكر رضي الله عنه ، ولقد وهل عمر وكل من ساعده على ذلك ، وكان ذلك
القول منهم خطأ عظيماً ، ولكنهم الخير أرادوا ، فهم معذورون مأجورون ،
وان كانوا قد عوقبوا على ذلك بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم إياهم
بالخروج عنه ، وانكاره عليهم التنازع بحضرته .

ولقد ولد الامتناع من ذلك الكتاب من فرقة الانصار يوم السقيفة ما كاد
يكون فيه بوار الاسلام ، لولا أن الله تداركنا بمنه ، وولد من اختلاف
الشيعة ، وخروج طوائف منهم عن الاسلام - : أمراً يشجى نفوس أهل
الاسلام ، فلو كتب ذلك الكتاب لانقطع الاختلاف في الامامة ، ولما ضل
أحد فيها ، لكن ليقضى الله أمراً كان مفعولاً ، وقد أبى ربك إلا ما ترى .
وهذه زلة عالم - نعتى قول عمر رضي الله عنه يومئذ - قد حذرنا من
مثالها ، وعلى كل حال فنحن نثبت ونقطع ونوقن ، ونشهد بشهادة الله تعالى ،
ونبرأ من كل من لم يشهد - : بأن الذي أراد عليه السلام أن يعله في ذلك
اليوم ، في الكتاب الذي أراد أن يكتبه ، لو كان شرطاً زائداً من تحریم شيء
لم يتقدم تحريره ، أو تحليل شيء تقدم تحريره ، أو إيجاب شيء لم يتقدم إيجابه ،
أو إسقاط إيجاب شيء تقدم إيجابه - : لما ترك عليه السلام بيانه ولا كتابه
لقول عمر ، ولا لقول أحد من الناس . فصح ضرورة أنه فيما قد علم بوحى
الله تعالى إليه أنه سيتم ، من ولاية أبي بكر ، وذلك بين في قوله عليه السلام
في حديث عائشة الذي قد ذكرنا قبل : « وبأبى الله والمؤمنون »
وروى أيضاً : « والنبیون إلا أبا بكر » فوضح البرهان بصحة قولنا يقيناً .
والحمد لله كثيراً *

وأما تتابع الوحي فأنما كان بلا شك تأكيدياً في التزام ما نزل من القرآن قبل ذلك ، ومثل ما روى من (إذا جاء نصر الله والفتح ورأيت الناس يدخلون في دين الله أفواجا) ونزول (واثقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله ثم توفى كل نفس ما كسبت وهم لا يظلمون) وآية السكالة التي قد كان تقدم حكمها . فصح أنه لا تعارض بين شيء من هذه النصوص . والحمد لله رب العالمين *
فان قالوا : فأرونا كل نازلة تنزل على ما تقولون في نص القرآن والسنة . قلنا لهم : نعم ، وبالله تعالى التوفيق ، هذا واجب علينا ، وأول ذلك : أن نقرر ما الديانة ؟ وهي أن نقول :

إن أحكام الشريعة كلها - أولها عن آخرها - تنقسم ثلاثة أقسام لارابع لها : وهي فرض لا بد من اعتقاده والعمل به مع ذلك ، وحرام لا بد من اجتنابه قولاً وعقداً وعملاً ، وحلال مباح فعله ومباح تركه ، وأما المكروه والمندوب إليه فداخلان تحت المباح على ما بينا قبل ، لأن المكروه لا يأتى فاعله ، ولو أتى لكان حراماً ، ولكن يؤجر تاركه ، والمندوب إليه لا يأتى فاركه ولو أتى لكان فرضاً ، ولكن يؤجر فاعله .

فهذه أقسام الشريعة باجماع من كل مسلم ، وبضرورة وجود العقل في القسمة الصحيحة ، إلى ورود السمع بها ، فاذ لا شك في هذا ، فقد قال الله عز وجل : (خلق لكم ما في الأرض جميعاً) وقال تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه) فصح بهاتين الآيتين أن كل شيء في الأرض وكل عمل فباح حلال ، إلا ما فصل الله تعالى لنا تحريمه باسمه نصاً عليه ، في القرآن ، وكلام النبي صلى الله عليه وسلم المبلغ عن ربه عز وجل والمبين لما أنزل عليه ، وفي اجماع الأمة كلها المنصوص على اتباعه في القرآن ، وهو راجع إلى النص على ما بينا قبل . فان وجدنا شيئاً حرمه النص بالهوى عنه أو الاجماع باسمه حرمناه ، وان لم نجد شيئاً منصوصاً على النهى عنه باسمه

ولا يجمعا عليه فهو حلال بنص الآية الاولى .

وقد أكد الله تعالى هذا في غير ماموضع من كتابه ، فقال عز وجل : (يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين) . فبين الله تعالى أن كل شيء حلال لنا إلا ما نص على تحريمه ، ونهانا عن اعتداء ما أمرنا تعالى به ، فمن حرم شيئا لم ينص الله تعالى ولا رسوله صلى الله عليه وسلم على تحريمه والنهي عنه ولا أجمع على تحريمه - : فقد اعتدى وعصى الله تعالى ، ثم زادنا تعالى بيانا فقال : (هلم شهداءكم الذين يشهدون أن الله حرم هذا فان شهدوا فلا تشهد معهم) . فصح بنص هذه الآية صحة لامرية فيها أن كل ما لم يأت النهي فيه باسمه من عند الله تعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم فهو حلال ، لا يحل لاحد أن يشهد بتحريمه . وقال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الامر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) . وقال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤنكم وإن تسألوا عنها حين ينزل القرآن تبدلكم عفا الله عنها والله غفور حلیم قد سأها قوم من قبلكم ثم أصبحوا بها كافرين) . فبين الله تعالى أن ما أمرنا به في القرآن أو على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم فهو واجب طاعته ، وضد الطاعة المعصية ، فمن لم يطع فقد عصى ، ومن لم يفعل ما أمر به فلم يطع ، ونهانا عن أن نسأل عن شئ جملة البتة ، ولم يدعنا في لبس أن يقول قائل : إن هذه الآية نزلت في السؤال عن مثل ما سأل عنه عبد الله بن حذافة : « من أبي » فأكذب الله ظنونهم . لكن قال تعالى : (قد سأها قوم من قبلكم ثم أصبحوا بها كافرين) فصح أن ذلك في الشرائع التي يكفر من جحدها ، ويضل من تركها ، فصح أن ما لم يأت به نص أو اجماع فليس واجبا علينا .

فأى شئ بقى بعد هذا ؟ وهل فى العالم نازلة تخرج من أن يقول قائل :
هــذا واجب ؟ فنقول له : إن أتيت على إيجابه بنص من القرآن أو بكلام
صحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو إجماع - : فسمعا وطاعة ، وهو
واجب ، ومن أبى عن إيجابه حينئذ فهو كافر ، وإن لم يأت على إيجابه بنص
ولا إجماع فإنه كاذب ، وذلك القول ليس بواجب ! أو يقول قائل : هـذا
حرام ، فنقول له : إن أتيت على النهى عنه بنص أو إجماع فهو حرام ، وسمعا
وطاعة ، ومن أراد استباحته حينئذ فهو آثم كاذب حاص ، وإن لم تأت على
النهى عنه بنص ولا إجماع فأنت كاذب ، وذلك الشئ ليس حراماً ؟ !

فهل فى العالم حكم يخرج عن هـذا ؟ فصح أن النص مستوعب لكل
حكم يقع أو وقع الى يوم القيامة . ولا سبيل الى نازلة تخرج عن هذه الأحكام
الثلاثة . وبالله تعالى التوفيق *

ثم قد جاءت الأحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثل ما جاءت به
هذه الآيات كما حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله الهمداني ثنا أبو اسحاق
ابراهيم بن احمد الباقى ثنا محمد بن يوسف ثنا محمد بن اسمعيل ثنا اسمعيل -
هو ابن أبى أويس - ثنا مالك بن أنس عن أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة
عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « دعونى ماتركتكم ، إنما هلك من كان
قبلكم بسؤالهم واختلافهم على أنبيائهم ، فإذا نهيتكم عن شئ فاجتنبوه
وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » (١)

قال أبو محمد : فهذا حديث جامع لكل ما ذكرناه ، بين فيه عليه السلام
أنه إذا نهى عن شئ فواجب أن يجتنب ، وأنه إذا أمر بأمر فواجب أن
يؤتى منه حيث بلغت الاستطاعة ، وأن ما لم ينه عنه ولا أمر به فواجب أن
لا يبحث عنه فى حياته عليه السلام ، وإذا هذه صفته ففرض على كل مسلم أن

لا يجرمه ولا يوجبه ، واذا لم يكن حراما ولا واجبا فهو مباح ضرورة ، إذ لا قسم إلا هذه الاقسام الثلاثة ، فاذا بطل منها اثنان وجب الثالث ولا بد ضرورة ، وهذه قضية النص ، وقضية السمع ، وقضية العقل التي لا يفهم العقل غيرها ، إلا الضلال والكهانة والسخافة التي يدعيها أصحاب القياس ، أنهم يفهمون من الوطء الاكل ، ومن الثمر الجلود (١) ومن قطع السرقة مقدار الصداق . وحسبنا الله ونعم الوكيل *

ثم نعكس عليهم سؤالهم فنقول لهم : اذا جوزتم وجود نوازل لاحكم لها في قرآن ولا سنة فقولوا لنا : ماذا تصنعون فيها ؟ فهذا لازم لكم ، وليس يلزمنا ، لان هذا عندنا باطل معدوم ، لا سبيل الى وجوده أبدا ، فأخبرونا : اذا وجدتم تلك النوازل ؟ أتركون الحكم فيها ؟ فليس هذا قولكم ، أم تحكمون فيها ؟ ولا سبيل الى قسم ثالث ، فان حكمتم فيها ، فأخبرونا عن حكمكم فيها : أبحكم الله تعالى وحكم رسوله صلى الله عليه وسلم حكمكم فيها ؟ فان قلتم : نعم ، قلنا : قد تناقضتم ، لانكم قلتم ليس فيها نص بحكم الله تعالى ولا لرسوله عليه السلام ، وقد كذب آخر قولكم أوله ، وان قلتم : بغير حكم الله تعالى أو بغير حكم رسوله صلى الله عليه وسلم ، نحن برآء الى الله تعالى من كل حكم في الدين لم يحكم به الله عز وجل . وفي هذا كفاية لمن عقل ، فوضح قولنا وبطل ماسواه . والحمد لله رب العالمين .

وبهذا جاءت الاحاديث كلها مؤكدة متناصرة . كما ثنا حماد بن أحمد ثنا عبد الله بن ابراهيم ثنا أبو زيد المروزي ثنا القريري ثنا البخاري ثنا عبد الله بن يزيد المقرئ ثنا سعيد ثنا عقيل عن ابن شهاب عن طامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن أعظم المسلمين جرما من سأل عن شيء لم يحرم خرم من أجل مسألته » (٢) فنص عليه السلام كما

(١) الجلود بكسر الجيم وفتح اللام المشددة وآخره زاي هو البندق (٢) البخاري « ج ٣ ص ٣١٠ »

تسمع أن كل مالم يأت به تحریم من الله تعالى فهو غير محرم .
وهكذا أخبر عليه السلام في الواجب أيضا، كما ثنا عبد الله بن يوسف بن
ناجي ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد الفقيه
الاشقر ثنا احمد بن على القلانسي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني زهير بن حرب
ثنا يزيد بن هرون ثنا الربيع بن مسلم القرشي عن محمد بن زياد عن أبي هريرة
قال : « خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أيها الناس قد فرض
الله عليكم الحج فحجوا ، فقال رجل : أكل عام يا رسول الله ؟ فسكت ، حتى
قالها ثلاثا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لو قلت نعم لوجبت ، ولما
استطعتم (ثم) (١) قال : ذروني ما تركتكم ، فانما هلك من كان قبلكم بكمثرة
سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم ، فاذا أمرتكم بشئ فأتوا منه ما استطعتم
واذا نهيتكم عن شئ فدعوه » .

قال أبو محمد : فنص رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن مالم يوجبه
فهو غير واجب ، وما أوجبه بأمره به فواجب ما استطيع منه ، وأن مالم
يحرمه فهو حلال ، وأن ما نهى عنه فهو حرام ، فأين للقياس مدخل ؟
والنصوص قد استوعبت كل ما اختلف الناس فيه وكل نازلة تنزل إلى يوم
القيامة باسمها ؟ ! والله تعالى التوفيق *

وقال تعالى : (أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين مالم يأذن به الله)
قال أبو محمد : فصح بالنص أن كل مالم ينص عليه فهو شرع لم يأذن به
الله تعالى ، وهذه صفة القياس ، وهذا حرام *

وقال تعالى : (وان منهم لفريقا يلوون السنتهم بالكتاب لتحسبوه من
الكتاب وما هو من الكتاب ويقولون هو من عند الله وما هو من عند الله)
قال أبو محمد : فكل ما ليس في القرآن والسنة منصوبا باسمه - واجبا

(١) في الاصل يحذف (ثم) وصحناه من صحيح مسلم (ج ١ ص ٣٧٩)

مأموراً به أو منهيًا عنه - فن أوجبه أو حرّمه أو خالف ما جاء به النص فهو من عند غير الله تعالى ، والقياس غير منصوص على الأمر به فيهما ، فهو من عند غير الله تعالى ، وما كان من عند غير الله تعالى فهو باطل *

وقال تعالى : (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) وقد علمنا ضرورة أن الله تعالى اذا حرم بالنص شيئًا فحرم انسان شيئًا غير ذلك ، قياسا على ما حرم الله تعالى ، أو أحل بعض ما حرم الله قياسا ، أو أوجب غير ما أوجب الله تعالى قياسا ، أو أسقط بعض ما أوجب الله تعالى قياسا : - فقد تعدى حدود الله تعالى ، فهو ظالم بشهادة الله تعالى عليه بذلك .

وقد قال تعالى : (فبدل الذين ظلموا قولا غير الذي قيل لهم)

قال أبو محمد : وهذه كالتى قبلها سواء سواء

وقال تعالى : (قل أنتم أعلم أم الله)

قال أبو محمد : ومن استدرك برأيه وقياسه على ربه تعالى شيئًا من الحرام والواجب لم يأت بتحريمها ولا إيجابها نص : - فقد دخل تحت هذه العظيمة المذكورة فى هذه الآية . ونحمد الله تعالى على توفيقه . لا اله إلا هو *

وقال تعالى يصف كلامه : (تبيانًا لكل شيء) وقال تعالى : (فاذا قرأناه

فاتبع قرآنه ثم إن علينا بيانه) وقال تعالى : (لتبين للناس ما نزل إليهم)

قال أبو محمد : فنص الله تعالى على أنه لم يكل بيان الشريعة الى أحد من الناس ، ولا الى رأى ، ولا الى قياس ، لكن الى نص القرآن ، والى رسوله صلى الله عليه وسلم فقط ، وما عداهما فضلال وباطل ومحال *

وقال تعالى : (أم كنتم شهداء إذ وصاكم الله بهذا فن أظلم ممن افترى على الله كذبًا ليضل الناس بغير علم)

قال أبو محمد : فصح أن كل ما لم يأتنا به وصية من عند الله عز وجل فهو افتراء على الله وكذب ، وناسبه الى الله تعالى ظالم ، ولم تأتنا وصية قط من

قبله تعالى بالحكم بالقياس ، فهو افتراء وباطل وكذب ، بل جاءتنا وصاياه عز وجل بأن لا تتمدى كلامه وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم ، وأن لا نحرم ولا نوجب إلا ما أوجبا وحرما ونهيا فقط ، فبطل كل ما عدا ذلك ، والقياس مما عدا ذلك ، فهو باطل *

وقال تعالى : (أولم يكنهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم) فأوجب تعالى أن يكتبنى بتلاوة الكتاب ، وهذا هو الاخذ بظاهره ، وابطال كل تأويل لم يأت به نص أو إجماع ، وأن لا نطلب غير ما يقتضيه لفظ القرآن فقط . وقال تعالى : (وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه الى الله) وقال تعالى : (فان تنازعتم فى شيء فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) . فلم يبح الله تعالى عند التنازع والاختلاف أن يتحاكم أو يرد إلا الى القرآن وكلام الرسول صلى الله عليه وسلم فقط ، لا الى أحد دون النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا الى رأى ولا قياس ، فبطل كل هذا بطلانا متيقنا . والحمد لله رب العالمين على توفيقه . هذا مع شدة شرط الله تعالى بقوله : (ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) فلقد يجب على كل مسلم قامت عليه الحجة أن يهاب لحوق هذه الصفة به ، وفرض عليه أن لا يقتدى بمن سلف ممن تأول فأخطأ ، فليس من قامت عليه الحجة كمن لا ندري أقامت عليه أم لم تقم ؟ إلا أننا نحسن الظن بهم ، كما نحسنه بسائر المؤمنين ، والله أعلم بحقيقة أمر كل أحد *

وقال تعالى : (ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب) . حرم تعالى الحكم فى شيء من الدين بتحريم أو تحليل ، وسى من فعل ذلك كاذبا ، وفعله كذبا ، إلا أن يحرمه الله أو يحله الله فى النص أو الإجماع *

وقال تعالى : (قل أرايتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراما

وحللا قل الله أذن لكم أم على الله تفترون) . فسعى تعالى من حرم بغير إذن من الله تعالى في تحريم ذلك الشيء ، أو حلل بغير إذن من الله في تحليله - : مفترياً ، وهذه صفة القائسين المحرمين المحللين ، الموجبين بالقياس بغير إذن من الله تعالى .

وقال تعالى : (فلا تضربوا الله الامثال إن الله يعلم وأنتم لا تعلمون) . فنص تعالى على أن لا تضرب له الأمثال ، وهذا نص جلي على ابطال القياس وتحريمه ، لأن القياس ضرب أمثال للقرآن ، وتمثيل مالا نص فيه بما فيه النص ، ومن مثل ما لم ينص الله تعالى على تحريمه أو إيجابه بما حرمه الله تعالى وأوجبه ، فقد ضرب له الامثال وواقع المعصية . نعوذ بالله من ذلك . ونص تعالى على أنه يعلم ونحن لا نعلم ، فلو علم تعالى أن الذي لم ينص عليه مثل الذي نص عليه لأعلمنا بذلك ، وما أغفله وما ضيعه ، قال تعالى : (وما كان ربك نسيا) وقال تعالى : (وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم فيضل الله من يشاء ويهدي من يشاء) فصيح أن العربية بها أرسل الله تعالى رسوله صلى الله عليه وسلم ، فهذا بين لنا ، وقال تعالى : (وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى) فكل ما بينه رسول الله صلى الله عليه وسلم فعن الله تعالى بينه ، وقد علمنا يقيناً وقوع كل اسم في اللغة على مسماه فيها ، وأن البر لا يسمى تينا ، وأن الملح لا يسمى زيبا ، وأن التمر لا يسمى أرزا ، وأن الشعير لا يسمى بلوطا ، ولا الواطىء آكلا ، ولا الآكل واطئا ، ولا القاتل مظاهراً ، ولا المظاهر قاتلا ، ولا المعرض قاذفا .

فأذا قد أحكم اللسان كل اسم على مسماه لا على غيره ، ولم يبعث تعالى محمدا صلى الله عليه وسلم إلا بالعربية التي ندرها - : فقد علمنا يقيناً أنه عليه السلام إذا نص في القرآن أو في كلامه على اسم ما بحكم ما ، فواجب أن لا يقع ذلك ذلك الحكم إلا على ما اقتضاه ذلك الاسم فقط ، ولا يتعدى به الموضع الذي

وضعه رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه ، وأن لا يخرج عن ذلك الحكم شيء مما يقتضيه الاسم ويقع عليه ، فالزيادة على ذلك زيادة في الدين ، وهو القياس ، والنقص منه نقص من الدين ، وهو التخصيص ، وكل ذلك حرام بالنصوص التي ذكرنا . فسبحان من خص أصحاب القياس بكلا الأمرين ! فرة يزيدون إلى النص ما ليس فيه ، ويقولون : هذا قياس ! ومرة يخرجون من النص بعض ما يقتضيه ، ويقولون : هذا خصوص ! ومرة يتركونه كله ، ويقولون : ليس عليه العمل ، والمبرة معترضة عليه ! كما فعل الحنفيون في حديث المصراة والاقراع بين الأعبء ، وكما فعل المالكيون في حديث تمام الصوم لمن أكل ناسيا ، وحديث الحج عن المريض اليأس والميت ، وغير ذلك . وحسبنا الله ونعم الوكيل *

وقال تعالى : (إن هي إلا أسماء سميتوها أنتم وآباؤكم ما أنزل الله بها من سلطان إن يتبعون إلا الظن) .

قال أبو محمد : والقياس اسم في الدين لم يأذن به الله تعالى ، ولا أنزل به سلطانا ، وهو ظن منهم بلا شك ، لتجاوزهم علل القياسات بينهم ، كتعليهم الربا بالآكل ، وقال آخرون منهم بالكيل والوزن ، وقال آخرون بالادخار ، وهذه كلها ظنون فاسدة وتخاليط ، وأسماء لم يأذن تعالى بها ، ولا أنزل بها سلطانا .

وقال تعالى : (ألم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب أن لا يقولوا على الله إلا الحق) وقال تعالى : (ويحق الله الحق بكلماته) فنص تعالى على أن لا يقال عليه إلا الحق ، وأخبر تعالى أنه يحق الحق بكلماته ، فلم يأتنا كلام الله تعالى بأنه حق من الدين ، فهو باطل ، لاحق .

وقال تعالى حكاية عن رسله صلى الله عليه وسلم : (إن نحن إلا بشر مثلكم ولكن الله يمتحن على من يشاء من عباده وما كان لنا أن نأتيكم بسلطان

إلا باذن الله).

قال أبو محمد : فنص الله تعالى عن الانبياء الصادقين أنه ليس لهم أن يأتوا
بسلطان إلا باذن الله تعالى ، والسلطان الحجة بلا شك ، فكل حجة لم
يأذن الله تعالى بها في كلامه فهو باطل ، ولم يأذن قط تعالى في القياس فهو باطل .
وقال تعالى : (وما جعل أزواجكم اللاتي تظاهرون منهن أمهاتكم وما جعل
أدعياءكم أبناءكم ذلكم قولكم بأفواهكم والله يقول الحق وهو يهدي السبيل
ادعواهم لأبائهم هو أفسط عند الله) . وقال تعالى : (إن أمهاتهم إلا اللاتي
ولدنهم وإنهم ليقولون منكرا من القول وزورا) فأنكر تعالى غاية الانكار
أن يجعل أحداً من غير التي ولدته ، ولا أن يجعل ابنه إلا ولده ، وهو تعالى
قد جعل أمهاتنا من لم تلدنا ، كنساء النبي صلى الله عليه وسلم واللواتي
أرضعننا ، وجعل أبناءنا من لم تلده ، كنحن لنساء النبي صلى الله عليه وسلم ،
وكن أرضعه نساؤنا بالبائنا ، فصح بالنص أن الشيء إذا حكم الله تعالى به فقد
ثوم دون تعليل ، وأن من أراد أن يحكم بمثل ذلك بما لائنص فيه فقد قال
منكراً من القول وزوراً ، وأنه ليس لاحد أن يقول بغير ما لم يقل الله
تعالى به . وفي هذا كفاية لمن وفق . وجعلنا - نحن وهم - نساء النبي صلى
الله عليه وسلم أمهاتنا في التحريم ، كما جاء النص فقط ، ثم لم نقس على ذلك
رؤيتهم كما نرى أمهاتنا ، بل حرم ذلك علينا ، ولا قسنا إخوانهم وبنيتهم على
أحوال الولادة وإخوة الولادة ، بل حل لهم نكاح نساء المسلمين ، وحل
لرجال المسلمين نكاح أخواتهم وبناتهم ، فبطل حكم القياس يقينا ، وصح
ثوم النص فقط ، وأن لا يتعدى أصلا .

وفي آية واحدة مما ذكرنا كفاية لمن اتقى الله عز وجل ونصح نفسه ،
فكيف وقد تظاهرت الآيات بابطال ما يدعونه من القياس في دين الله تعالى ؛
وكذلك أيضا جاءت الأحاديث الصحاح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

بإبطال القياس ، كما

حدثنا عبد الله بن يوسف بن ناعي ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم ثنا ابن نمير ثنا روح بن عبادة ثنا شعبة ، قال مسلم : وحدثني زهير بن حرب ثنا يحيى بن سعيد عن شعبة قال أخبرني أبو بكر بن حفص عن سالم عن ابن عمر قال : « إن عمر رأى على رجل من آل عطارد قباء من ديباج أو حرير ، فقال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : لو اشتريته ؟ فقال : إنما يلبس هذا من لا خلاق له ، فأهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم حلة سيرة ، فأرسل بها الى ، فقلت : أرسلت بها الى وقد سمعتك قلت فيها ما قلت ؟ قال : إنما بعثتها اليك لتستمتع بها . » وقال ابن نمير في حديثه : « إنما بعثتها (١) اليك لتنتفع بها ، ولم أبعث بها اليك لتلبسها »

وبالسند المذكور الى مسلم ، قال : حدثنا شيبان بن فروخ ثنا جرير بن حازم ثنا نافع عن ابن عمر قال : « رأى عمر عطاردا البيني يقيم بالسوق حلة سيرة ، فقال عمر : يا رسول الله ، إني رأيت عطارداً يقيم في السوق حلة سيرة ، فلو اشتريتها فلبستها لوفد (٢) العرب إذا قدموا عليك ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنما يلبس الحرير في الدنيا من لا خلاق له في الآخرة . فلما كان بعد ذلك أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بحلل سيرة ، فبعث الى عمر بحلة ، والى أسامة بن زيد بحلة ، وأعطى علي بن أبي طالب حلة ، وقال شققها خمرأ بين نسائك - فذكر أمر عمر - قال : وأما أسامة فراح في حلته ، فنظر اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم نظراً غزيراً أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنكر ما صنع ، فقال : يا رسول الله ، ما تنظر الى ، فأنت بعثت بها الى (٣) ؟

(١) في مسلم (ج ٢ ص ١٥٩) « بعثت بها » (٢) في مسلم « لوفود »

(٣) الحديث في مسلم (ج ٢ ص ١٥٠-١٥١) ويخالف ما هنا في بعض الالفاظ والمعنى واحد

فقال : إني لم أبعثها اليك لتلبسها ، ولكن بعثت بها لتشقها خيراً بين نسائك »

فأنكر رسول الله صلى الله عليه وسلم على عمر تسويته بين الملك والبيعة والانتفاع وبين اللباس المنهي ، وأنكر على أسامة تسويته بين الملك واللباس أيضاً ، وكل واحد منهما قاس ، فأحدهما حرم قياساً ، والآخر أحل قياساً ، فأنكر عليه السلام القياسين معاً ، وهذا هو إبطال القياس نفسه . ولا بد في هذين الحديثين من أحد مذهبين : إما أن يقول قائل : إن النبي صلى الله عليه وسلم إذ نهى عن لباس الحرير ثم وهبهما لحل الحرير - : أن يكون لبس عليهما - وهذا كفر من قائله ، أو أنه عليه السلام بين عليهم المحرم من الحرير ، وهو اللباس المنصوص عليه فقط ، وبقي ما لم يذكر على أصل الإباحة ، فأخطأ رضي الله عنهما إذ قاسا ، وهذا هو الحق الذي لا يحل لاحد أن يعتقد غيره . وبالله تعالى التوفيق .

حدثنا أحمد بن قاسم ثنا أبي قاسم بن محمد بن قاسم ثنا جدي قاسم بن أصبغ ثنا بكر بن حماد ثنا مسدد ثنا حفص بن غياث عن داود بن أبي هند عن مكحول عن أبي ثعلبة الخشني قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها ، وحد حدوداً فلا تعتدوها ، ونهى عن أشياء فلا تنتهكوها ، وسكت عن أشياء من غير نسيان لها - رحمة لكم - فلا تبحثوا عنها » (١)

كتب الى النعمري يوسف بن عبد الله ثنا أحمد بن عبد الله بن محمد بن علي

(١) الحديث رواه الطبري في التفسير (٥٥:٧) والدارقطني (٥٥٢) والحاكم (١١٥:٤) ونسبه السيوطي في الدر المنثور (٣٣٦:٢) الى ابن المنذر ونقل عن الحاكم تصحيحه وليس ذلك في المستدرک . وهو حديث صحيح وصححه ابن كثير . وانظر الكلام على طرقة وشرحه في جامع العلوم والحكم (٢٠٠)

الباجي ثنا الحسين بن اسمعيل ثنا عبد الملك بن يحيى (١) ثنا محمد بن اسمعيل
ثنا سنيد بن داود ثنا محمد بن فضيل عن داود بن أبي هند عن مكحول عن
أبي ثعلبة الخشني قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الله فرض
فرائض فلا تضيعوها ، ونهى عن أشياء فلا تنتهكوها ، وحد حدودا فلا
تعتدوها ، وعفا عن أشياء - رحمة لكم لآعن نسيان - فلا تبحثوا عنها »

حدثنا أحمد بن قاسم قال ثنا أبي قاسم بن محمد بن قاسم قال ثنا جدى قاسم
بن أصبغ ثنا محمد بن اسمعيل الترمذى ثنا نعيم بن حماد ثنا عبد الله بن المبارك
ثنا عيسى بن يونس عن حريز - هو ابن عثمان - عن عبد الرحمن بن جبير بن
نقير عن أبيه عن عوف بن مالك الأشجعي قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم : « تفرق أمتى على بضع وسبعين فرقة ، أعظمها فتنة على أمتى قوم
يقيسون الامور برأيهم ، فيحلون الحرام ويجرمون الحلال » (٢)

قال أبو محمد : حريز بن عثمان ثقة ، وقد رويناه عنه أنه تبرأ مما نسب
اليه من الانحراف عن على رضى الله عنه ، ونعيم بن حماد قد روى عنه
البخارى فى الصحيح . وفى الاحاديث التى ذكرنا فى هذا الفصل وفيما قبل
هذا ، من أمره عليه السلام بأن يتركوه ما تركهم ، وأن يذنبوا عما نهاهم ، وأن
يفعلوا ما أمرهم به ما استطاعوا - : كفاية فى ابطال القياس لمن نصح نفسه *
وقد قال بعض أصحاب القياس : إنما أنكر فى هذه الاحاديث من يقيس
برأيه ، وأما من يقيس على تشابه المنصوص فلم يذم !

قال أبو محمد : فقلنا لهم : من أين فرقتم هذا الفرق ؟ ! وهل زدتمونا
على الدعوى المفتراة الكاذبة شيئاً ؟ ! وقولكم هذا من أشد المجاهرة بالباطل .
وقد وجدنا للصحابه فتاوى كثيرة بالرأى يتبرؤن فيها من خطأ - إن

(١) فى جامع بيان العلم (٢: ١٣٦) « ثنا الحسن بن اسمعيل ثنا عبد الملك بن بحر »

(٢) هذا حديث ضعيف ، وانظر ما كتبتناه عليه فى المحلى (ج ١ ص ٦٢ مسألة ١٠٠)

كان - الى الله تعالى ، ولا يوجبون شيئاً منها ديناً ، ولا يقولون انه الحق ، بل يذمون القول بالرأى فى خلال ذلك ، خوف أن يظن ظان أنه منهم على سبيل الايجاب والقطع بأنه حق . فن تعلق بالرأى هكذا فله متعلق . وأما القياس الذى ذكر هذا القائل على التعليل ، واستخراج علة الشبه - : فما نطق بذلك قط أحد من الصحابة ولا قال به ، فالذى فر اليه أشد مما فر عنه . وبالله تعالى التوفيق

وقد جاء عن الصحابة رضى الله عنهم وعن بعدهم إبطال القياس نصاً ، كالذى ذكرنا عن أبى هريرة من قوله لابن عباس : اذا أتاك الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا تضرب له الامثال . وهذا نص من أبى هريرة على إبطال القياس .

حدثنا عبد الله بن يوسف بن ناصب ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن على ثنا مسلم بن الحجاج ثنا احمد بن عبد الله ابن يونس ثنا زهير ثنا منصور عن هلال بن يساف (١) عن ربيع بن عميلة (٢) عن سمرة بن جندب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أحب الكلام الى الله عزوجل أربع » فذكر الحديث وفى آخره : « لا تسمين غلامك يسارا ولا رباحا ولا نجيعا ولا أفلاح ، فانك تقول : أتم هو ؟ فيقول لا . إنما هن أربع ، فلا تزيدون على »

قال أبو محمد : فهذا سمرة بن جندب لم يستجز القياس ، وأخبر أنه زيادة

(١) يساف - بكر الباء وفتح السين المهملة - ويقال «اساف» وفى الاصل «سياف» يتأخير الباء عن السين وهو خطأ

(٢) بضم الميم مصغرو ضبطه الخزرجى فى الخلاصة بفتحها ، والراجح عندى أنه خطأ ، فقد وجدته بالضم فى صحيح مسلم طبع الاستانة (١٧٢ : ٦) وفى نسخة مخطوطة صحيحة منه ، ويؤيد ذلك أن صاحب القاموس وابن دريد لم يذكر الا المصغر ولم يذكر الذهبى فى المشتبه اختلافاً فى هذا ، ولو كان هناك اسمان متشابهان لذكرهما كمعادته .

في السنة ، ولم يستجز أن يقول : ومثل هذا يلزم في خيرة وسعد وفرج ، فنقول : أثم سعد ، أثم فرج ، أثم خيرة ؟ فيقول : لا . هذا وقد نص على السبب المانع من التسمية بالاسماء المذكورة التي يسمون مثلها التي يكذبون في استخراجها علة يقيسون عليها ، فقد كان يفنى — لو اتقوا الله عز وجل — أن يقولوا : إن التي نص عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى أن يقاس عليها ما يشبهها ، لكن لم يفعلوا ذلك ، ولا فعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم — إذ خص هذه الاسماء — ولا سمرة بعده ، وهذا إبطال صحيح للقياس . فان قالوا : لعل هذا الكلام « إنما من أربع ، فلا تزيدن على » هو من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم ، قيل لهم : فذلك أشد عليكم وأبطل لقولكم أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن القياس والتعليل ، وأمر بالاختصار على ما نص عليه فقط *

حدثنا عبد الله بن ربيع التميمي ثنا محمد بن معاوية المرواني (١) ثنا أحمد بن شعيب النسائي ثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر وأبو داود الطيالسي وعبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد القطان وأبو الوليد الطيالسي ومحمد بن أبي عدي قالوا : ثنا شعبة قال سمعت سليمان بن عبد الرحمن قال سمعت عبيد ابن فيروز قال : قلت للبراء بن عازب : حدثني ما كره أو نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم (من الاضاحي) (٢) فقال هكذا بيده ، ويده (٣) أقصر من يد رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أربع لا تجزئ » (٤) في الاضاحي « وذكر الحديث قال : فاني أكره أن يكون نقص في القرن والاذن ، قال : فأكرهت منه فدعه ، ولا تحرمه على أحد » وروينا نحو ذلك عن عتبة بن عبد السلمي : أن

(١) في الاصل « أحمد بن معاوية » وهو خطأ فقد سبق الاسناد مراراً هنا — وكذلك في الحلي — وأما وصفه المرواني فلا أدري هل هو كذلك أولاً ، وإنما هو محمد بن معاوية بن الاحمر راوى السنن عن النسائي (٢) زيادة من سنن النسائي ٢: ٢٠٣ (٣) في النسائي « ويدي » وما هنا احسن (٤) في النسائي « اربعة لا يجزئ »

لا يتمدى مانهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم *

حدثنا احمد بن عمر العذرى ثنا عبد الله بن حسين بن عقال الفريسي ثنا ابراهيم بن محمد الدينورى ثنا محمد بن احمد بن الجهم ثنا احمد بن الهيثم ثنا محمد بن شريك عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء عن ابن عباس قال : كان أهل الجاهلية يأكلون أشياء ، ويتركون أشياء تقذراً ، فبعث الله نبيه صلى الله عليه وسلم وأنزل كتابه ، وأحل حلاله ، وحرم حرامه ، فما أحل فهو حلال ، وما حرم فهو حرام ، وما سكت عنه فهو عفو . وذكر الحديث (١)

وقال محمد بن احمد بن الجهم: ثنا احمد بن الهيثم ثنا سليمان بن حرب ثنا حماد بن زيد ثنا المعلى بن زياد عن الحسن قال : بينا عمر بن الخطاب يمشى فى بعض طرق المدينة إذ وطئ رجل من القوم عقبه ففقط نعله ، فأهوى له ضربة ، فقال : يا أمير المؤمنين ، لطمتنى وظلمتنى ، لا والله ما هذا أردت ، فألقى اليه الدرة ، فقال : دونك فاقصص ، فقال بعضهم : اغفرها لأمر المؤمنين ، فقال : لا والله ما أريد مغفرتها ، لقد كنت وحفظت ، ولكن إن شئت دللتك على خير من ذلك (فمن تصدق به فهو كفارة له) قال : فاني قد تصدقت ، فجاء عمر رقيق فأعطاه خادماً . وذكر الحديث

قال أبو محمد : فهذا عمر لم يستجز قياس المغفرة على الصدقة ، والعلة عند القائسين واحدة ، ولا رأى أن يفارق ظاهر النص .

حدثنا يوسف بن عبد الله النمرى ثنا عبد الوارث بن جبرون ثنا قاسم بن أصبغ ثنا أبو بكر بن أبي خيثمة ثنا أبي - هو زهير بن حرب - ثنا جرير عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد : أن عمر بن الخطاب نهى عن المسكيلة ، قال مجاهد : يعنى المقايسة .

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا اسمعيل بن اسحاق البصرى ثنا عيسى

(١) رواه الحاكم (ج ٤ ص ١١٥) من طريق ابى نعيم عن محمد بن شريك ، وصححه ووافقه الذهبي

ابن حبيب (١) ثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن يزيد المقرئ ثنا جدي محمد بن عبد الله بن يزيد ثنا سفيان بن عيينة عن خلف بن حوشب عن سلمة بن كهيل قال قال عمر بن الخطاب : قد وضعت الأمور ، وسنت السنن ، ولم يترك لأحد متكلم ، إلا أن يضل عبد عن عمد . (٢)

حدثنا ابن نبات ثنا احمد بن عون الله ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن عبد الملك بن ميسرة عن الزال بن سبرة : أن رجلا وامرأته أتيا ابن مسعود في تحريم ، فقال : إن الله تعالى بين ، فن أتى الامر من قبل وجهه فقد بين له ، ومن خالف فوالله ما نطيق خلافة . وربما قال : خلافكم .

قال أبو محمد : فهذا ابن مسعود يجعل كل ما ليس في النص خلافا لله تعالى ، ويخبر أن البيان قد تم ، وهذا إبطال القياس *

أخبرنا المهلب التميمي ثنا بن مناس ثنا محمد بن مسرور القيرواني أنا يونس بن عبد الأعلى ثنا عبد الله بن وهب قال سمعت سفيان بن عيينة يحدث عن المجالد بن سعيد عن الشعبي عن مسروق عن عبد الله بن مسعود أنه قال : ليس عام إلا والذي بعده شر منه ، لأقول عام أمطر من عام ، ولا عام أخصب من عام ، ولا أمير خير من أمير ، ولكن ذهاب خياركم وعلمائكم ، ثم يحدث قوم يقيسون الأمور برأيهم ، فينهزم الاسلام وينثلم *

وكتب الى النمرى : ثنا احمد بن فتح الرسان ثنا احمد بن الحسن بن عتبة الرازي ثنا عبيد الله بن محمد بن عبد العزيز العمري ثنا الزبير بن بكار حدثني سعيد بن داود بن أبي زهير (٣) عن مالك بن أنس عن داود بن الحصين عن

(١) في الاندلسية « عيسى بن حنيف » ، وأظنها صحيحة (٢) روى نحو هذا الاثر ابن عبد البر في العلم (٢ : ١٨٧) بإسناد وآخر عن ابن المسيب عن عمر (٣) زهير بفتح الزاي واسكان النون وفتح الباء الموحدة . وفي الاصل « زبير » وهو تصحيف . وسعيد هذا ضعيف

طاوس عن عبد الله بن عمر قال : العلم ثلاثة أشياء : كتاب فاطق ، وسنة ماضية ، ولا أدري *

حدثنا أحمد بن عمر حدثنا أبو ذر عبد بن أحمد الهروي حدثنا أحمد بن عبدان بن محمد الحافظ النيسابوري بالاهواز ثنا محمد بن سهل بن عبد الله المقرئ نزيل فسا (١) ثنا محمد بن اسماعيل البخاري مؤلف الصحيح قال : قال لي صدقة عن الفضل بن موسى عن ابن عقبة عن الضحاك عن جابر بن زيد قال : لقيني ابن عمر ، فقال : يا جابر ، إنك من فقهاء البصرة ، وستستفتي ، فلا تقين إلا بكتاب فاطق أو سنة ماضية .

قال أبو محمد : وهذا نص المنع من القياس والرأى والتقليد *

حدثنا عبد الرحمن بن سلمة الكسنانى حدثنا أحمد بن خليل حدثنا خالد ابن سعد حدثنا طاهر بن عبد العزيز حدثنا أبو القاسم مسعدة العطار بمكة - وكان طاهر واحمد بن خالد يحسنان الثناء عليه - قال أنا الحزامي - يعني ابراهيم بن المنذر - حدثنا طاهر بن عصام - قال طاهر وكان ثقة - عن مالك ابن أنس عن نافع عن ابن عمر أنه قال : العلم ثلاثة : كتاب الله الناطق ، وسنة ماضية ، ولا أدري *

حدثنا محمد بن سعيد حدثنا أحمد بن عبد البصير حدثنا قاسم بن أصبغ حدثنا محمد بن عبد السلام الخشني حدثنا محمد بن المثنى حدثنا عبد الرحمن بن مهدي حدثنا سفيان الثوري عن سليمان الشيباني - هو أبو اسحاق - سمعت عبد الله بن أبي أوفى يقول : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نبيذ الجر الاخضر » قلت : فالابيض ؟ قال : لا أدري .

قال أبو محمد : فلو جاز القياس عند ابن أبي أوفى لقال : ما الفرق بين الاخضر

(١) بفتح الفاء والسين مقصور ، كلمة اعجبية ، وهي مدينة بفارس بينها وبين شيراز أربع مراحل . قاله ياقوت

والابيض ؟ كما يقول هؤلاء : ما الفرق بين الزيت والسمن ؟ وبين الفأر الميت والسنور الميت ؟ وبين الارز والبر ؟ !! وسائر ما قاسوا فيه ! لكنه وقف عند النص . وهذا هو الذى لا يجوز غيره .

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد حدثنا ابراهيم بن احمد حدثنا الفربرى حدثنا البخارى حدثنا أبو اليمان الحكم بن نافع أنا شعيب - هو ابن أبي حمزة - عن الزهرى قال : كان محمد بن جبير بن مطعم يحدث أنه كان عند معاوية فى وفد من قریش ، فقام لحمد الله واثنى عليه بما هو أهله ثم قال : أما بعد ، فانه بلغنى أن رجالا منكم يتحدثون أحاديث ليست فى كتاب الله تعالى ، ولا تؤثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاولئك جهالكم . وذكر باقى الكلام والخبر .

حدثنا عبد الله بن ربيع بن محمد بن عثمان حدثنا احمد بن خالد حدثنا على ابن عبد العزيز حدثنا الحجاج بن المنهال حدثنا حماد بن سلمة أنا أيوب السخيتى عن أبي قلابة عن يزيد بن حميرة عن معاذ بن جبل قال : تكون فتن يكثرفيها المال ، ويفتح فيها القرآن ، حتى يقرأه الرجل والمرأة والصغير والكبير والمؤمن والمنافق ، فيقرؤه الرجل فلا يتبع ، فيقول : والله لا قرأه علانية ، فيقرؤه علانية فلا يتبع ، فيتخذ مسجدا ، ويتدع كلاما ليس من كتاب الله ، ولا من سنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، فياكم واياه ، فانها بدعة ضلالة . قالها ثلاث مرات . فهؤلاء عمر وابن عمر وابن مسعود وأبو هريرة ومعاذ بن جبل وسمرة ابن جندب وابن عباس والبراء بن عازب وعبد الله بن أبي أوفى ومعاوية - : كلهم يبطل القياس ، وما ليس موجوداً فى القرآن ، ولا فى السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهذه صفة الرأى والقياس والتعليل ، وقد قدمنا أنه لا يصح خلاف هذا عن أحد من الصحابة بوجه من الوجوه . والله تعالى التوفيق .

وأما التابعون ومن بعدهم فحدثنا يونس بن عبد الله القاضي أنا يحيى بن مالك بن طائد ثنا هشام بن محمد بن قرة (١) المعروف بابن أبي حنيفة ثنا أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي ثنا ابن غليب حدثني عمران بن أبي عمران ثنا يحيى بن سليمان الطائفي حدثني داود بن أبي هند قال سمعت محمد بن سيرين يقول : القياس شؤم ، وأول من قاس إبليس فهلك ، وإنما عبدت الشمس والقمر بالمقاييس .

حدثنا المهلب ثنا ابن مناس ثنا محمد بن مسرور القيرواني ثنا يونس بن عبد الأعلى ثنا ابن وهب قال أخبرني مسلمة بن علي أن شريحاً الكندي - هو القاضي - قال : إن السنة سبقت قياسكم .

كتب إلى النمرى قال : قال أبو ذر الهروي ثنا أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني بالري ثنا عبد الرحمن بن أبي حاتم ثنا محمد بن اسمعيل الأحمسي ثنا وهب بن اسمعيل عن داود الأودي قال قال لي الشعبي : احفظ عني ثلاثاً لها شأن : إذا سئلت عن مسألة فأجبت فيها فلا تتبع مسألتك : « أ رأيت » فإن الله تعالى قال في كتابه : (أ رأيت من اتخذ إلهه هواه) حتى فرغ من الآية ، والثانية : إذا سئلت عن مسألة فلا تقس شيئاً بشيء ، فربما حرمت حلالاً أو حللت حراماً ، والثالثة : إذا سئلت عما لا تعلم فقل : لا أعلم ، وأنا شريكك .

كتب إلى يوسف بن عبد الله : ثنا خلف بن قاسم ثنا ابن شعبان ثنا محمد بن محمد ثنا أبو همام ثنا الأشجعي عن جابر عن الشعبي عن مسروق قال : لا أقيس شيئاً بشيء ، قلت له ؟ قال : أخاف أن تزل رجلي .

كتب إلى النمرى : ثنا عبد الرحمن بن يحيى بن محمد العطار ثنا علي بن محمد بن مسرور ثنا أحمد ثنا سحنون ثنا ابن وهب أخبرني يحيى بن أيوب عن عيسى

(١) في الإندلسية «فروة» ولا أعرف إيتها الصواب ؟ ولم أجده لهشام هذا ترجمة

ابن ابي عيسى عن الشعبي أنه سمعه يقول : إياكم والمقايسة، فوالذي نفسي بيده
لئن أخذتم بالمقايسة لتحلن الحرام ولتحرمن الحلال ، ولكن ما بلغكم عن
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاحفظوه *

حدثنا يونس بن عبد الله القاضي ثنا يحيى بن مالك بن طائد ثنا ابو عبد الله بن
أبي حنيفة ثنا أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي ثنا يوسف بن يزيد القراطيسي
ثنا سعيد بن منصور ثنا جرير بن عبد الحميد عن المغيرة بن مقسم عن الشعبي
قال : السنة لم توضع بالمقاييس *

وحدثناه أيضا أحمد بن محمد بن عبد الله الطلعنكي ثنا محمد بن أحمد بن
يحيى بن مفرج ثنا إبراهيم بن أحمد بن فراس العبقي ثنا محمد بن علي بن
زيد الصائغ ثنا سعيد بن منصور ثنا جرير - هو ابن عبد الحميد - عن
المغيرة عن الشعبي قال : السنة لم توضع بالمقاييس *

حدثنا يونس بن عبد الله القاضي ثنا أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم بن
العنان - ثقة - ثنا أحمد بن خالد ثنا أحمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد
بن بشار ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا صالح بن مسلم قال قال لي عامر الشعبي
يوما وهو أخذ بيدي : إنما هلكتم حين تركتم الآثار وأخذتم بالمقاييس ، لقد
بغض الى هذا المسجد - فلهو أبغض الى من كناسة دارى - : هؤلاء الصفاقة (١)
كتب الى النخعي : ثنا محمد بن خليفة - شيخ فاضل جدا واسع الرواية -
ثنا محمد بن الحسين الآجري ثنا أحمد بن سهل الاشثاني ثنا الحسين بن علي
بن الأسود ثنا يحيى بن آدم ثنا ابن المبارك عن عبد الملك بن أبي سليمان عن
عطاء بن أبي رباح في قول الله تعالى : (فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله
والرسول) قال : الى كتاب الله تعالى والى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم *
كتب الى النخعي : أخبرنا عبد الوارث بن سفيان ثنا قاسم بن أصبغ ثنا

(١) كذا في الاصل والله أعلم

ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع ثنا جعفر بن برقان عن ميمون بن مهران في قول الله تعالى : (فردوه الى الله والرسول) قال : الى الله الى كتاب الله تعالى ، والى الرسول مادام حيا ، فاذا قبض قال : سنته *

حدثنا يونس بن عبد الله بن مغيث ثنا محمد بن الحسن الزبيدي ثنا أحمد - هو ابن سعيد بن حزم الصدفي - ثنا أحمد - هو ابن خالد - ثنا مروان - هو ابن عبد الملك الفحار - ثنا العباس بن الفرج الرياشي عن الأصمعي : أنه قيل له : إن الخليل بن أحمد يبطل القياس ، فقال الاصمعي : أخذ هذا عن إياس بن معاوية

حدثني أبو العباس المذري ثنا الحسن بن أحمد بن إبراهيم بن فراس أنا عمر بن محمد بن أحمد بن عبد الرحمن بن عمرو بن أبي سفيان بن عبد الرحمن بن صفوان بن أمية بن خلف الجهمي ثنا علي بن عبد العزيز ثنا أبو الوليد القرشي ثنا محمد بن عبد الله بن بكار القرشي ثنا سليمان بن جعفر ثنا محمد بن يحيى الرعي عن ابن شبرمة أن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين قال لأبي حنيفة : اتق الله ولا تقس ، فانا نقف غدا نحن ومن خالفنا بين يدي الله تعالى ، فنقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال الله تبارك وتعالى ، وتقول أنت واصحابك : سمعنا ورأينا ، فيفعل الله بنا وبكم ما يشاء .

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عبد البصير ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن المثني ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا سفيان الثوري عن هرون بن إبراهيم البربري قال سمعت عبد الله بن عبيد بن عمير قال قال أبي : الله لم يدع شيئا أن يبينه أن يكون نسيه ، فما قال الله عز وجل فهو كما قال الله ، وما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وما لم يقل الله ورسوله فبعضوا الله ورحمته فلا تبحثوا عنه *

حدثنا أحمد بن عمر بن أنس ثنا علي بن الحسن بن فهر ثنا محمد بن علي ثنا محمد ابن عبد الله الحافظ اجازة ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا محمد بن عبد الله ابن عبد الحكم أنا ابن وهب سمعت مالك بن أنس يقول : أؤم ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع : « امران تركتهما فيكم لن تضلوا ما تمسكن بهما : كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم » *

حدثنا أحمد بن عمر ثنا علي بن الحسن بن فهر أنا الحسن بن علي بن شعبان وأبو حفص عمر بن محمد بن عراك ثنا أبو بكر أحمد بن مروان المالكي ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الزبير بن بكار قال سمعت سفيان بن عيينة يقول : سألت مالك بن أنس عن رجل أحرم من المدينة أو من وراء الميقات ؟ فقال مالك : هذا رجل يخالف الله تعالى ولرسوله صلى الله عليه وسلم ، أخشى عليه الفتنة في الدنيا ، والعذاب الأليم في الآخرة ، أما سمعت قوله تعالى : (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب اليم) ثم ذكر حديث المواقيت .

حدثنا عبد الرحمن بن سلمة ثنا أحمد بن خليل ثنا خالد بن سعد ثنا أحمد بن خالد ثنا يحيى بن عمر ثنا الحارث بن مسكين أنا ابن وهب قال قال لي مالك : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم - امام المرسلين وسيد العالمين - يستل عن الشيء فلا يجيب حتى يأتيه الوحي من السماء .

قال أبو محمد : فإذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجيب إلا بالوحي وإلا لم يجيب ، فمن الجرأة العظيمة اجابة من أجاب في الدين برأى أو قياس أو استحسان أو احتياط أو تقليد ، إلا بالوحي وحده . وبالله تعالى التوفيق .

حدثنا أحمد بن عمر بن أنس ثنا أحمد بن محمد بن عيسى غندر ثنا خلف القاسم ثنا أبو الميمون عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن راشد البجلي ثنا أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو ثنا يزيد بن عبد ربه قال سمعت وكيع بن

الجراح يقول ليحيى بن صالح الوحاظي : يا بازكريا ، احذر الرأي ، فاني سمعت أبا حنيفة يقول : البول في المسجد أحسن من بعض قياسهم .

حدثنا القاضي حمام بن أحمد ثنا عبد الله محمد بن علي الباجي (١) اللخمي ثنا أحمد بن خالد ثنا عبيد بن محمد الكشوري (٢) ثنا محمد بن يوسف الحذاقي (٣) ثنا عبد الرزاق قال قال لي حماد بن أبي حنيفة قال أخبرني أبي : من لم يدع القياس في مجلس القضاء لم يفقه .

قال أبو محمد : فهذا أبو حنيفة يقول : إنه لا يفقه من لم يترك القياس في موضع الحاجة الى تصريف الفقه ، وهو مجلس القضاء ، فتبا لكل شئ لا يفقه المرء إلا بتركه . وقد ذكرنا أيضا قول مالك آتفا في ابطال القياس ، فان وجد لهُذين الرجلين بمد هذا القول منهما قياس ، فهو اختلاف من قولهما ، وواجب عرض القولين على القرآن والسنة ، فلا يهما شهد النص أخذ به ، والنص شاهد لقول من أبطل القياس على ما قدمنا ، لاسيما وهذان الرجلان لم يعرفا قط القياس الذي ينصره أصحاب القياس ، من استخراج العلل وترجيحها ، ولكن قياسهما كان بمعنى الرأي الذي لم يقطعا على صحته ، وهكذا صدر الطحاوي في اختلاف العلماء بأن أبا حنيفة قال : علمنا هذا رأي ، فنأثنا بخير منه أخذه . أو نحو هذا القول . والمتحققون بالقياس لا يقرون بهذا ولا يرضونه ولا يقولون به ، وهكذا جميع أهل عصرها . وبالله تعالى التوفيق .

(١) نسبة الى «باجة» بليدة بالاندلس .

(٢) بفتح الكاف — ويقال بكسرهما — واسكان الشين المعجمة نسبة الى «كشور» قرية من قري صنعاء . وعبيد هذا ذكر في الانساب (ورقة ٤٨٤) باسم «عبيد الله» وهو خطأ والصواب ما هنا كما في المشتبه وشرح القاموس والانساب (ورقة ١٦٠)

(٣) بضم الحاء المهملة وفتح الدال المعجمة نسبة الى حذافة بطن من قضاة وفي الانساب (ورقة ١٦٠) بالالف وهو خطأ ، وفي الاصل الحذاقي بالميم وهو خطأ أيضا وصححه من المشتبه وشرح القاموس . وهذا الاسناد الى عبد الرزاق روى به الذهبي أن راعن ابن عمر من طريق ابن حزم . انظر ذكره الحفاظ (٣ : ١٩٩)

ولا معنى لفشو القول بالقياس وغلبته على أكثر الناس ، فهذا برهان بطلانه وفساده ، وقد أنذر رسول الله صلى الله عليه وسلم بغلبة الباطل وظهوره ، وخفاء الحق ودثوره *

كما حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن محمد الفقيه الأشقر ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن عباد وابن أبي عمر جميعاً عن مروان الفزاري عن يزيد - يعني ابن كيسان - عن أبي حازم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « بدأ الإسلام غريباً وسيمود غريباً كما بدأ ، فطوبى للغرباء »

وقال مسلم : ثنا محمد بن رافع والفضل بن سهل الأعرج قال ثنا شاذان بن سوار ثنا عاصم - هو ابن محمد العمري - عن أبيه عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن الإسلام بدأ غريباً وسيمود غريباً كما بدأ ، وهو يأرز بين المسجدين كما تأرز الحية الى جحرها » (١) *

حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور ثنا بن أبي دليم (٢) ووهب بن مسرة حدثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا حفص بن غياث عن الأعمش عن أبي إسحق السبيعي عن أبي الأحوص عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الإسلام بدأ غريباً وسيمود غريباً كما بدأ ، فطوبى للغرباء ، قيل : ومن الغرباء ؟ قال : نزاع القبائل » (٣)

قال أبو محمد : وأما الاجماع فقد بيناه على ترك القياس من وجوه كثيرة ، وهي اجماع الامة كلها على وجوب الاخذ بالقرآن وبما صح عن رسول الله صلى

(١) في مسلم (١ : ٥٢) (في جحرها)

(٢) في الاصل (ابن أبي دليم) وهو خطأ وقد مضى مراراً هنا وفي المحلى على الصواب

(٣) هذا الحديث ورد من حديث كثير من الصحابة وشرحه الحافظ ابن رجب في جزء صغير طبعناه قديماً ، وسماه (كشف الكربة) ونسب حديث ابن مسعود الى رواية أحمد وابن ماجه

الله عليه وسلم ، وبما أجمعت الأمة كلها على وجوبه أو تحريمه من الشرائع ، وأجمعت على أنه ليس لأحد أن يحدث شريعة من غير نص أو إجماع ، وأجمعت على تصديق قول الله تعالى : (ما فرطنا في الكتاب من شيء) وعلى قوله تعالى : (اليوم أكملت لكم دينكم) وهذا إجماع على ترك القياس ، وأن لا حاجة لأحد إليه ، حتى نقص من نقص بالفقلة المركبة في البشرية في التفصيل * والخطأ لم يعصم منه أحد بعد النبيين صلى الله عليهم وسلم ، فأنما يوجد القياس ممن وجد منه على سبيل الخطأ والفقلة عن الواجب عليه ، وهي زلات علماء ، كمن قال بالتقليد وما أشبه ذلك *

وأيضاً : فقد قلنا وبيننا أنه لم يصح قط عن أحد من الصحابة القول بالقياس بمعنى باسمه ، وباليقين فانه لم يتكلم قط أحد منهم بلا شك ، ولا من التابعين بلا شك - : باستخراج علة يكون القياس عليها ، ولا بأن القياس لا يصح إلا على علة جامعة بين الحكمين ، فهذا أمر مجمع عليه لا شك فيه البتة ، إلا عند من أراد أن يطمس عين الشمس ، وهذا أمر إنما ظهر في القرن الرابع فقط مع ظهور التقليد ، وإنما ظهر القياس في التابعين على سبيل الرأي والاحتياط والظن ، لا على إيجاب حكم به ، ولا أنه حق مقطوع به ، ولا كانوا يبيحون كتابه عنهم *

وأيضاً : فقد وجدنا مسائل كثيرة جداً اتفقوا هم فيها ونحن وجميع المسلمين على خلاف جميع وجوه القياس ، وعلى ترك القياس كله فيها ، ومسائل كثيرة جاء النص بخلاف القياس كله فيها ، ولم نجد قط مسألة جاء النص بالأمْر بالقياس فيها ، ولا مسألة اتفق الناس على الحكم فيها قياساً ، فلو كان القياس حقاً لما جاز الإجماع على تركه في شيء من المسائل ، ولا جاء النص بخلافه البتة ، فالإجماع لا يجوز على ترك الحق ، ولا يأتي النص بخلاف الحق ، وهذا إجماع صحيح على ترك القياس * وسنبين طرفاً من المسائل التي ذكرنا *

ولعل قليل الورع يعارض هذا القول بأن يقول : قد جاء الاجماع على ترك بعض النصوص *

فليعلم الناس أن من قال ذلك كاذب آفك ، وما جاء قط نص اجماع بخلاف نص صحيح السند متصل ، وهو الحق عندنا ، لا ماعداه ، وما جاء قط نص صحيح بخلاف الاجماع . فان قال سو فسطائي : فقد جاء نص بخلاف نص . قلنا : نعم ، بنسخ له ، وهو نص على كل حال ، ولم نذكر لكم قياساً خلاف قياس ، وانما قلنا بأنه قد وجد اجماع على ترك جميع وجوه القياس ، وورود نص مخالف لجميع وجوه القياس ، وهكذا هي جميع الشرائع ، ككون الظهر أربعاً ، والصبح ركعتين ، والمغرب ثلاثاً ، وكصوم رمضان دون شعبان ، وكالحديث من أسفل فيغسل له الأعلى ، وكأنواع الزكاة ، وسائر الشرائع كلها ، وليس أحد من القائلين بالقياس إلا وقد تركه في أكثر مسائله * وسنبين من هذا ان شاء الله تعالى في آخر هذا الباب طرفاً يدل على المراد *

وأما من براهين العقول فانه يقال لهم : أخبرونا ، أى شيء هو القياس الذى تحكمون به فى دين الله تعالى ؟ فان قالوا : لاندرى ، أو تلجلجوا ، فلم يأتوا فيه بمحد حاصر . أقروا بأنهم قائلون بما لا يدرون ، ومن قال بما لا يدري فهو قائل بالباطل ، وعاص لله عز وجل إذ يقول : (وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون) مع الرضا لنفسه بهذه الصفة الخسيسة التى لا تكون إلا فى النوكى . وإن قالوا : حكم جامع بين شيئين بعلة يستخرجه ، أو قالوا : بكثرة التشابه كانوا قائلين بما لا دليل على صحته ، وبما لم يقل به قط صاحب ولا تابع ، وان قالوا : بما يقم فى النفس ، كانوا شارعين بالظن ، وفى هذا ما فيه *

وقد أقروا كلهم - بلا خلاف منهم - أنه جائز أن توجد الشريعة كلها أولها عن آخرها نصاً ، وأقروا كلهم - بلا خلاف من أحد منهم - أنه لا يجوز أن توجد الشريعة كلها قياساً البتة . ومن البراهين الضرورية عند كل ذى

حس وعقل أن ما لزم الكل لزم البعض ، فالشرائع كلها لا يمكن البتة ولا يجوز أن توجد قياساً من أحد ، فبعضها لا يجوز أن وجد قياساً ، وليس هذا قياساً ، ولكنه برهان ضروري ، كقول القائل : إذا كان الناس كلهم أحياء ناطقين ، فكل واحد منهم حي ناطق (١) . ولا يموه مموه فيقول : بعض الناس أعور ، وليس كلهم أعور . فليس هذا مما ألزمناهم في صفة ، لكن كل الناس ممكن أن يوجدوا عوراً ، وليس ذلك بممتنع في البقية . وأما أخذ الشرائع كلها قياساً فممتنع في البنية ، إذ لا بد عندهم من نص يقاس عليه . ولا هذا أيضاً من قول القائل : لا يجوز أن يكذب الناس كلهم ، وجائز أن يكذب بعضهم ، بل كل أحد على حدته فالكذب عليه ممكن ، وليس كل شريعة على حدتها جائز أن توجد قياساً . وهذا بيان يوضح كل ما أرادوا أن يموهوا به في هذا المكان *

وبرهان آخر . وهو أنه يقال لأصحاب القياس : إذا قلتم لما حرم الله تعالى القطع في أقل من ثلاثة دراهم أو عشرة دراهم : حرم أن يكون الصداق أقل من ثلاثة دراهم أو عشرة دراهم ، ولما وجبت الكفارة على الواطئ صمداً في نهار رمضان : وجبت على الآكل صمداً في نهار رمضان ، ولما حرم حلق الشعر في الرأس لغير ضرورة في الاحرام : حرم حلق العانة في الاحرام ، كما حرم مدبر بمدى برتقدا : حرم مد شمير بمدسلت نقدا ، وقال آخرون منكم : لا ، ولكن حرم رطل حديد برطل حديد نقداً ، وقال آخرون : لا ، ولكن حرم أصل كرنب بأصل كرنب نقداً ، ولما أبيع اتخاذ كلب الصيد والغنم بعد تحريمه أبيع ثمنه بعد تحريمه ، ولما أبيع الثلث في الوصية للموصى أبيع بيع الثمر قبل صلاحه إذا كان أقل من ثلث كراء الدار ، وسائر ما أوجبتموه قياساً وحرمتهموه قياساً وأباحتهموه : من هذا الموجب لهذا كله ؟ ومن هو المحرم

(١) هذه مغالطة ظاهرة . فالاول من باب الكل ، والثاني من باب الكلية

لهذا كله ؟ إذ لا بد لكل فعل من فاعل ، ولكل تحريم من محرم ، ولكل إيجاب من موجب ، ولكل إباحة من مبيح ؟ ! فان قالوا : الله تعالى ورسوله أباحا ذلك وحرماه وأوجباه ، كذبوا على الله تعالى ، وعلى رسوله صلى الله عليه وسلم ، وجأهروا بالفرية عليهما ، وهم لا يقدمون على أن ينسبوا ما حكموا فيه بقياسهم الى الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ، مع أنه إن أقدم منهم قليل الدين على ذلك ، أكذبه سائرهم ، لأننا إنما سألناهم عن مسائل يخالف فيها بعضهم بعضاً ، ووقع حيثئذ بأسهم بينهم ، وكفونا مؤنتهم ، فلم يبق بالضرورة إلا أن يحيلوا في التحريم والإيجاب والإباحة على أنفسهم ، أو على أحد دون الله تعالى ودون رسوله صلى الله عليه وسلم ، وهذا كما تراه - بلا مؤنة ولا تكلف تأويل - إقرار (١) باحداث دين وشريعة لم يأت بها الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولا أذن بها الله تعالى *

فان سألونا عن مثل هذا فيما أوجبناه أو حرمناه أو أبجناه بخبر الواحد العدل المسند ؟ فلسنا نقنع بأن نقول لهم : إن هذا السؤال لازم لكم كلزومه لنا ، لأننا لا نتكثر بهم ، ولا نبالي وافقونا في ذلك أو خالفونا ، لكن نقول وبالله تعالى التوفيق : ان الله تعالى حرم وأوجب وأباح كل ما صح به الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لاشك في ذلك ، كما نقول فيما أمر الله تعالى به من قبول شهادة المدول في الاحكام . وبالله تعالى التوفيق *

ويقال لهم أيضاً : أخبرونا ، أكل قياس قاسه قائل من أصحاب القياس حق وصواب ؟ أم من القياس خطأ وصواب ؟ ! ولا بد من أحد الوجهين . فان قالوا : كل قياس في الارض فهو صواب ، تركوا مذهبهم ، وأوجبوا المحال ، وكون الشيء حراماً حلالاً فرضاً مباحاً على انسان واحد في وقت واحد . وان قالوا : من القياس خطأ ومنه صواب ، قلنا لهم : بأي شيء

(١) في الاصل (باقرار) وهو خطأ

تعرفون الحق من الباطل في القياس ؟ فان تلجلجوا وقالوا : لا نأتى بذلك إلا في كل مسألة ، قلنا : هذا لو اذعما لزمكم مما لا سبيل لكم الى وجوده ، كمن قاس أن يقبل امرأتان - حيث تجوز عنده شهادة النساء مفردات - على قبول رجلين ، حيث يقبل الرجال ، وكن قاس وجود أربع في ذلك على تعويض امرأتين بدل رجل . حيث يقبل النساء مع الرجال ، وقلما تخلو لهم مسألة من مثل هذا •

فاذا بطل وجود برهان يصحح الصحيح من القياس ويبطل الباطل منه ، فقد صح ان ما لا سبيل الى الفرق بين باطله وبين ما يدعى قوم أنه منه حق :- فهو باطل كله •

فان قالوا لنا : فكل الاخبار عنكم حق أو فيها باطل وحق : قلنا : بل كل ما اتصل برواية الثقات الى النبي عليه السلام حق ، لا يحمل تركه إلا بيقين نسخ ، أو بيقين تخصيص ، ولا نسخ في القياس أصلاً •

﴿ فصل ﴾

قال أبو محمد : ونحن نرتب - ان شاء الله تعالى ولا حول ولا قوة إلا به - طريقة ، لا يتعدى بها على أحد من أهل الحق افساد كل قياس يعارض به أحد من أصحاب القياس ، أو يحتاج به محتج منهم . وذلك أنه اذا احتج محتج ممن يقول بالقياس بأن هذه المسألة تشبه مسألة كذا ، فواجب ان نحكم لها بمثل حكمها :- فليطلب من يعارضه من أصحابنا صفة في المسألة التي شبهها خصمه بالمسألة الأخرى ، مما يشبه فيه مسألة نالته ، ثم يلزمه أن يحكم لها أيضا بمثل ذلك الحكم . وهذا أمر موجود في جميع مسائلهم أولها عن آخرها . وهذا وجه يفسد مسائلهم في القياس ، وسنذكر من هذا طرفاً كافياً في الباب الذي بعد هذا ان شاء الله تعالى ، ونذكر ههنا مسألة واحدة تدل على المراد إن شاء الله تعالى . وبالله تعالى التوفيق •

قالوا : لا يكون صدق إلا ما تقطع فيه اليد ، لأنه عضو يستباح كمضو يستباح . فيقال لهم : وهلا فستموه على استباحة الظهر في جرعة خمر لا تساوى فلسا ؟ فهو أيضا عضو يستباح . فالذى جعل قياس الفرج على اليد أولى من قياسه على الظهر ؟ وهو الى الظهر أقرب منه الى اليد ، وليس يقطع الفرج كما لا يقطع الظهر ؟ *

وأما تعليلهم في الربا ، فكل طائفة منهم قد كفتنا الاخرى ، إذ كل واحد منهم يبطل علة صاحبه التي قاس عليها ، وهكذا في كل ما قاسوا فيه . وبالله تعالى التوفيق *

وقال بعضهم : إنما تقيس في النصين المتعارضين فننظر أشبههما بما اتفق عليه في النصوص فنأخذ به *

قال أبو محمد : وهذا أمر قد تقدم إفسادنا له في باب الكلام في الأخبار وأحكامنا . وبالله تعالى التوفيق . ولكننا نذكر ههنا من بعض قولهم ما لاغنى بهذا المكان عنه ، وهو أنا نقول : هذا عمل فاسد ، ولا مدخل للقياس ههنا ، لأن كل حديثين تعارضا ، أو آيتين تعارضا ، أو كل حديث عارض آية - : فليس أحد هذين النصين أولى بالطاعة له من الآخر ، ولا الذي يردون اليه حكم هذين النصين أولى بالطاعة له من كل واحد من هذين ، وكل من عند الله تعالى ، ولا يقوى النص إجماع الناس عليه ، ولا يضعفه اختلاف الناس فيه ، فقد أجمع على بعض الاخبار ، واختلف في آيات كثيرة ، والنص اذا صح فلا تأخذ به واجب ، ولا يضره من خالفه . فسقط ما أرادوا في ذلك من رد النصين المتعارضين الى نص ثالث ، ووجب استعمال كل ذلك مادام يمكن ، فان لم يمكن أخذ بالزائد ، لأنه شرع متيقن رافع لما قبله ، ولم نتيقن أنه رفعه غيره ، مع أنهم لم يفعلوا ما ذكرنا ، بل جاء « لا قطع إلا في ربع دينار فصاعدا » وجاء « لمن السارق يسرق البيضة فتقطع يده ، ويسرق الحبل فتقطع يده »

فلم يردوها الى الآية المتفق على ورودها من الله تعالى وهي : (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله) بل غلبوا « لاقطع إلا في ربيع دينار » - وهو نص مختلف في الأخذ به - على الآية وعلى الحديث الآخر ، ثم تناقضوا في حديث « لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان » فتركوه ، وأخذوا بظاهر الآية ، وهذا خلاف ما فعلوا في آية القطع ، وكلا الحديثين صحيح ، وكلاهما مختلف فيه مع صحته ، فان عللوا أحدهما بأنه اختلف فيه الرواة فالآخر كذلك ولا فرق ، وأما حديث الحنفيين فيما تقطع فيه اليد فساقط جداً (١) *

وقد قال بعضهم - إذ سألناهم عن معارضة قياسهم بقياس آخر ، وتعليلهم بتعليل آخر : فما الذي جعل أحد القياسين أولى من الآخر ؟ أو أحد التعليلين أولى من الآخر ؟ ولا سبيل الى وجود قياس لهم أو تعليل لهم تتمذرعاً بمعارضةهما بقياس آخر أو تعليل آخر كما وصفنا ، فقال هذا القائل - : العمل حينئذ في هذا كالعمل في الحديثين المتعارضين .

قال أبو محمد : فقلنا : هذا باطل ، لأن النصين أو الحديثين المتعارضين لا بد من جمعهما واستعمالهما معاً ، لأن كليهما حق وواجب الطاعة اذا صحا من طريق السند ، ولا يمكن هذا في القياسين المتعارضين ، ولا في التعليلين المتعارضين بوجه من الوجوه ، فان تعذر هذا في الحديثين أو الآيتين أو الآية والحديث فالواجب الأخذ بالناسخ ، أو بالزائد إن لم يأت تاريخ يبين الناسخ منهما ، لأن الوارد بالزيادة شريعة من الله تعالى لا يحل تركها ، وليس يمكن هذا في القياسين المتعارضين ، ولا في التعليلين المتعارضين بوجه من الوجوه ، لأنه ليس فيهما نسخ أصلاً ، ولا يوجد في القياسين زيادة من أحدهما على الآخر في أكثر الأمر ، لأن التعارض فيهما إنما هو بتعلق أحد القياسين

(١) في الاصل (ساقط) بدون الفاء وهو - خطأ . وانظر الكلام على هذا الحديث في نصب الراية للزيلعي (ج ٢ ص ١٠٠ - ١٠٣)

بصفة وتعلق آخر الأخرى ، فبطل تمويه هذا القائل ، وبقي الالتزام بحسبه لا مخلص منه البتة . وبالله تعالى التوفيق *

وقد زاد بعض مقدميهم - ممن لم يتق الله عز وجل ، ولا بالى بالفضيحة فى كلامه - فقال - : إن القياس أقوى من خبر الواحد ! ورأيت هذا لأبى الفرج المالكي ، والمعروف بالأبهري ! واحتجا فى ذلك بأن خبر الواحد يدخله السهو وتعمد الكذب ، وأما القياس فلا يدخله إلا خوف الخطأ فى التشبيه فقط ! قال فما يدخله عيب واحد أولى مما يدخله عيبان ! !

قال أبو محمد : وما يعلم فى البدع أشنع من هذا القول ! ثم هو مع شناعته بارد سخيف متناقض ! !

ويقال لهذا الجاهل المقدم : أخبرنا عنك ، أقيس على خبر الواحد أم لا ؟ فان قال : لا ، كذب واقتضج ! وأريناهم خزيهم فى قياسهم صداق النكاح على القطع فى عشرة دراهم ، وهو خبر واهى ساقط ، والآخرون منهم قاسوا على خبر فى ذلك ، وإن كان صحيح السند فهو خبر واحد ، وأريناهم قولهم فى تقويم المتلفات بالقيمة لا بالمثل على الخبر فى عتق الشقص ، ومدة الخيار فى البيع على حديث المصرة ، والاستطهار فى المستحاضة على حديث المصرة ، وهذا أكثر قياساتهم .

وإن قال : أقيس على خبر الواحد ، فضح نفسه ، وأبان عن جهله ، وقلة ورعه ، فى اقراره بأنه يقيس على ما هو أضعف من القياس ! ! وهذا غاية الجنون والتناقض ! ! وهم يقولون : إن الأصل أقوى من الفرع ، والمقيس عندهم فرع ، والمقيس عليه أصل ، هذا مالا يختلفون فيه ، فإذا كان خبر الواحد هو المقيس عليه عندهم فهو الأصل ، والقياس هو الفرع ، فعلى قول هذين المذكورين إذا كان القياس أقوى من خبر الواحد فالفرع أقوى من الأصل ! ! وقد قالوا : إن الأصل أقوى من الفرع ، وهذا تناقض فاحش وبناء وهدم ! !

ونعوذ بالله من الخذلان *

وأيضاً : فانهم يتركون في أكثر أقوالهم ظاهر القرآن بخبر الواحد ، ثم يتركون خبر الواحد للقياس ، فقد حصل من كلامهم وعملهم أنهم غلبوا القياس على الحديث ، وغلبوا الحديث على القرآن ، فقد صار القياس على هذا أقوى من القرآن ، ولا قياس البتة إلا على قرآن أو حديث ، وهذا كله تخليط ، وسخنة عين ، وغباوة جهل ، واقدام ، واستحلال لما لا يحل ، ولا يخفى على ذي بصر !! والله تعالى التوفيق .

وأيضاً : فهم كثيراً ما يقولون - فيما يرد عليهم من أقوال موقوفة على بعض الصحابة مما يوافق ما قلدوا فيه مالكا وأبا حنيفة - : مثل هذا لا يقال بالقياس ، فيغلبونه على ما يوجب القياس عندهم ، كقولهم فيمن باع شيئاً إلى أجل ثم ابتاعه بأقل إلى أقل من ذلك الأجل ، وفي البناء في الصلاة على الرطاف والحديث ، وفي مواضع كثيرة جمة ، وهذا ترك منهم للقياس ، وتغليب للظن أنه خبر واحد على القياس ، لانهم لا يقطعون على أن هذه الأقوال توقيف ، وانما يظنون ذلك ظناً ، فقد صار الظن أنه خبر واحد عندهم أقوى من القياس ، الذي هو عندهم أقوى من يقين أنه خبر واحد ، فقد صار الظن أقوى من اليقين ! وفي هذا عجب عجيب ! ونعوذ بالله من الخذلان .

وأما الحقيقة فإن الظن باطل ، بنص حكم النبي صلى الله عليه وسلم بأنه أكذب الحديث ، وبنص قول الله تعالى : (إن الظن لا يغني من الحق شيئاً) فالظن بنص القرآن ليس حقاً ، فاذليس حقاً فهو باطل ، فاذا كان الظن الذي هو الباطل أقوى من القياس ، فالقياس (١) يحكمهم أبطل من كل باطل . وبالله تعالى التوفيق *

وجملة القول : أن قولهم : إن خبر الواحد يدخله السهو والغلط والكذب :

(١) في الاصل «والقياس» وهو خطأ ظاهر

انما هو من اعتراضات من لا يقول بخبر الواحد ، من المعتزلة والخوارج ، وقد مضى الكلام في إيجاب خبر الواحد العدل ، وقد وجب قبوله بالبرهان ، فاعتراض المعتز بانه قد يدخله السهو وتعمد الكذب اعتراض بالظن ، وبعض الظن إثم ، والظن أكذب الحديث .

وقولهم : إن القياس يدخله خوف خطأ التشبيه :- اقرار منهم بأنهم لا يشقون بجملمته ، وهذا هو الحكم بالظن ، وهو محرم بنص القرآن . ويسئلون عن انسان مشهور بالباطل ، معروف بادعائه ، قد كثر ذلك منه وفشا ، فتقدم الى قاضى يخاصم عنده ؟ فان الامة كلها مجمعة على أن لا يقاس أمره الا على ما عهد منه ، فاذا حرم أن يقاس حكم المرء اليوم على حكمه بنفسه أمس ، فهو أبعد من أن يقاس على غيره ^١ وهذا هدم من القياس للقياس ، وتفساد منه بعضه لبعض ، وما كان هكذا فهو فاسد كله . وبالله تعالى التوفيق *

وقال قائل منهم : هل يجوز أن يتعبدنا الله تعالى بالقياس ؟ قال أبو محمد : فالجواب إن ذلك كان جائزا قبل نزول قول الله تعالى : (وما جعل عليكم في الدين من حرج) وقوله تعالى : (لا يكلف الله تقسا إلا وسعها) وكان يكون ذلك لو كان حمل اصر كما حمله على الذين من قبلنا ، وتحمىلنا لاطاقة لنا به ، وكما قال تعالى : (ولو شاء الله لاءغنتكم) . وأما بعد نزول الآيتين اللتين ذكرنا ، وبعد أن أمننا الله تعالى من أن يكلفنا الحكم بالتكهن وبالظنون وبعد أن نهانا عن أن نقول عليه تعالى ما لم نعلم - : فلا يجوز البتة أن يتعبدنا بالقياس ، لان وعد الله تعالى حق لا يخلف البتة ، وقوله الحق . وبالله تعالى التوفيق *

﴿ فصل ﴾

فى ذكر طرف يسير من تناقض أصحاب القياس فى القياس ، يدل على فساد مذاهبهم فى ذلك انشاء الله تعالى قال أبو محمد على بن احمد رضى الله عنه : أكثرهم لم يقس الماء الوارد على النجاسة على الماء الذى ترد عليه النجاسة ، وفرقوا بينهما بغير دليل ! وبعضهم لم يقس وجوب اراقة ما ولغ فيه الكلب على وجوب غسل الاناء من ولوغ الكلب فيما ولغ فيه ، ولم يقيسوا الماء فى ذلك على غير الماء . وأكثرهم فرق بين الماء الذى تقع فيه النجاسة ، وبين المائعات التى تقع فيها للنجاسات ، فحدوا مقداراً اذا بلغه الماء لم ينجس ، ولم يحدوا فى سائر المائعات شيئاً البتة وان أكثر ! وبعضهم قاس سائر المائعات فى ذلك على الماء فى حد المقدار ! وهو أبو ثور .

وبعضهم فرق بين حكم الماء فى البئر وبين الماء فى غير البئر ، ولم يقس أحدهما على الآخر ، اتباعاً - زعم - لقول بعض العلماء فى ذلك ، وهو قد عصى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وجماعة من الفقهاء ، فى المصرة والمسح على العمامة ، وفى ازيد من ألف قضية ، نعم وحكم القرآن ! وفرق أيضاً بين أحكام الجيف الواقعة فى التيار وبين أحكامها واحكام سائر النجاسات ولم يقس بعضها على بعض .

وبعضهم قاس الخنزير على الكلب فى حكم الغسل مما ولغ فيه كلاهما فى الواحد أو السبع ، وبعضهم لم يقس أحدهما على الآخر ، وبعضهم قاس الماء بحكم الوالغ فيه مما يجرم أكله أو يحل أو يكره ، وبعضهم لم يقس ذلك ، وبعضهم قاس ما لادم له من الميتات على ماله دم ، فرأى كل ذلك ينجس مامات فيه ، وبعضهم لم ير ذلك !

وبعضهم قاس المقارب والخنافس والدود المتولد فى القول على الذباب ،

ولم يقسها على الوزغ وشحمة الارض والعطاء وصفار الفيران .
وبعضهم قاس عذر مايؤكل لحمه من الدواب وأبوالها على لحومها ، ولم
يقسها على دمائها ، وبعضهم قاسها على دمائها ، ولم يقسها على لحومها ؛
وبعضهم قاس ذنب الكلب ورجله على لسانه ، وبعضهم لم يقس ذلك ؛
وأكثرهم قاس اباحة المسح على الجبائر على المسح على الخفين ، ولم يقيسوا
اباحة مسح العمامة على الرأس وعلى المسح على الخفين ، وبعضهم قاس ذلك ،
وكلهم فيما لم يقس نزع الخفين بعد المسح على حلق الشعر وقطع الاظفار
بعد المسح والغسل ؛

وبعضهم لم يقس إباحة الصلاة الفريضة بتيمم النافلة على إباحة صلاة النافلة
بتيمم الفريضة ، وبعضهم قاس ذلك ، وتناقض الاؤلون فقاسوا جواز صلاة
المتوضئين خلف المتيمم على جواز صلاة المتيممين خلف المتوضي ، على أن
الخلاف في تسوية كلا الأمرين مشهور ؛

ومن طرائف قياس بعضهم إيجابه أن تستطهر الحائض بثلاث قياساً على
انتظار ثمود صيحة العذاب ثلاثاً ، وعلى المصرة ! أفلا يراجع بصيرته من
يقيس هذا القياس السخيف ، فيمنع به خمس عشرة صلاة فريضة ، ويوجب
به إفطار ثلاثة أيام من رمضان ، من أن لا يقس مسح العمامة على مسح
الخفين ؟

وبعضهم قاس بول ماياً كل لحمه بعضه على بعض ، وبعضهم قاس البول
المذكور على مايتولد منه ، فان تولد من ماء نجس فهو نجس ، وان تولد من ماء
طاهر فهو طاهر ، وكذلك فعل بنجوه ، ولم يقس اللحم المتولد فيه على ما تولد
منه ، بل رأى ذلك حلالاً أكله وان تولد من ميتة ولحم خنزير وهذرة .

وبعضهم لم يقس نبيذ التين على نبيذ التمر في جواز الوضوء به عند عدم
الماء في السفر ، وبعضهم قاس الحضر عليه في الاباحة ، وهو الحسن بن حي ،

وقد روى أيضا قياس نبيذ التين على نبيذ التمر عن أبي حنيفة !
ومنع أكثرهم من الكلام في الاذان ، قياسا على الصلاة ، ولم يقيسوه
عليها إذا جازوه بلا وضوء ، وأجاز بعضهم تنكيس الوضوء ، ولم يجوز تنكيس
الاذان ولا تنكيس الطواف ، ولم يقس أحدها على الآخرين ، وقاس ذلك كله ،
بعضهم في المنع في السكك ، أو في الإباحة في السكك !

وفرق بعضهم بين صلاة الفريضة والنافلة ، فأجاز أن يؤم في النافلة من
لا يجوز أن يؤم في الفريضة ، ثم لم يجوز أن تؤم المرأة النساء في شيء منهما ،
وبعضهم قاس كل ذلك بمضه على بعض .

وبعضهم لم يقس جواز صلاة التنفل خلف من يصلي الفرض على جواز
صلاة من يصلي الفرض خلف المتنفل ، وبعضهم قاس كل ذلك بمضه على بعض ،
وكلهم - فيما أعلم - لم يقس المنع من اتمام المسافر خلف المقيم على المنع من
قصر المقيم على المسافر .

وأطرف من هذا أن بعضهم لم يقس اتمام أهل مكة بمنى على اتمام أهل منى
بمكة ! وهذا عجب ما شئت ! ! ولم يقيسوا جواز الحج على العبد إذا حضره
على جواز الجمعة عنه إذا حضرها .

وبعضهم لم يقس جواز صلاة (١) الفرض خلف الفاسق من الأمراء على
جواز صلاة الجمعة خلفه ؛ وبعضهم قاس كل ذلك وجعله سواء .

وبعضهم لم يقس حكم ابتداء التكبير للقائم من الركعتين على حكم ابتداء
التكبير في الركوع والسجود والرفع من السجود ، وبعضهم ساوى بين ذلك
كله ، وقاس بمضه على بعض .

وبعضهم لم يقس إيجاب البناء على المحدث على إيجاب البناء على الراجع ،
وبعضهم ساوى بينهما .

(١) في الأصل (صنوات)

وبعضهم لم يقس وجوب البناء قبل تمام السجدين على وجوب البناء بعد تمام السجدين ، وبعضهم قاس كلا الأمرين على السواء .

وبعضهم لم يقس وقوع الجبهة والرجلين على نجاسة في الصلاة على وقوع اليدين والركبتين على نجاسة في الصلاة ، وبعضهم قاس كل ذلك بعضه على بعض ، وهؤلاء الذين قاسوا بعض ذلك على بعض تناقضوا ، فلم يقيسوا جواز وقوع الرجلين والركبتين على غير الأرض أو ماتبتت على جواز وقوع الجبهة واليدين على ذلك ، وفرقوا بين الأمرين .

وبعضهم لم يقس الثبات على يقين الحدث لمن شك في الوضوء على الثبات على يقين الوضوء لمن شك في الحدث ؛ وبعضهم ساوى بين الأمرين .

وبعضهم لم يقس كثير السهو على قليله ، فرأى من قليله السجود فقط ، ومن كثيره الإعادة ، ومنهم من رأى (١) من السلام ساهيا السجود فقط ورأى من الكلام ساهيا الإعادة ، ورأى بعضهم على من تكلم في صلاته ساهيا أنها قد بطلت ، فإن أحدث بغلبة لم تبطل صلاته ، فإن أكل ساهيا وهو صائم لم يبطل صيامه ، وقلب غيره منهم الأمر ، فرأى إن تكلم ساهيا في صلاته لم تبطل ، فإن أحدث بغلبة بطلت ، وإن أكل ناسيا وهو صائم بطل صومه . وفرقوا بين من نسي صلاة يوم وليلة وبين من نسي أكثر ، ولم يقيسوا أحدهما على الآخر ، وبعضهم قاس كل ذلك على السواء .

وقاس بعضهم الجمع بين الذهب والفضة في الزكاة على الجمع بين المعز والضأن في الزكاة ، ولم يقسه على التفريق بين التمر والزبيب في الزكاة ، وبعضهم قاسه على التفريق المذكور لا على الجمع . وأعجب من ذلك أن من ذكرنا رأى إخراج ذهب عن فضة ، وفضة عن ذهب ، ولم ير إخراج عنز عن ضانية ، ولا ضانية عن عنز ، ولا برأ عن شعير ، ولا شعيراً عن بر ، ولم يقس بعض

(١) في نسخة (وغيرهم منهم من رأى)

ذلك على بعض !! وبعضهم أجاز كل ذلك بالقيمة قياسا .

وفرق بعضهم بين غلة ما ابتيع للتجارة وبين الربح المتولد في ذلك ، فرأى في الغلة الاستئناف ، ورأى في الربح ضمه الى اصل الحول في رأس المال ، ولم يقس أحدهما على الآخر ، وقاس غيره منهم بعض ذلك ببعض في الاستئناف أو في الضم .

وأوجبوا ديون الناس من رأس المال ، ولم يوجبوا ديون الله تعالى إلا من الثالث ، ولم يقيسوا أحدهما على الآخر ، وساوى بعضهم بين الأمرين .

ولم يقس بعضهم الحلى - وإن كان لكراء أو لباس - على العوامل المملوكة من الابل والبقر والغنم ، فبعضهم أوجب الزكاة في الحلى واسقطها عن العوامل وبعضهم أوجب الزكاة في العوامل ؛ وأسقطها عن الحلى ، وبعضهم قاس أحدهما على الآخر في اسقاط الزكاة عن كل ذلك ، والعجب أن الذي اسقط الزكاة عن حلى الكراء لم يقس عليه الحلى المبتاع للتجارة ، ورأى فيه الزكاة ! وبعضهم فرق بين عبيد العبيد فلم يركبهم كسادتهم ولا كسادات ساداتهم في وجوب زكاة الفطر المأخوذة ، ورأى على عبيد عبيد أهل الذمة أن يؤخذ منهم ما يؤخذ من سادات ساداتهم إذا اتجروا الى غير أفقهم .

وبعضهم رأى الزكاة في زيت الفجلة ، ولم يرها في الترمس ، ولم يقس أحدهما على الآخر .

وبعضهم رأى الزكاة في حب الآس ، ولم يرها في البلوط ، ولم يقس أحدهما على الآخر .

وبعضهم لم يقس الدين على الرهن في الكفن ، فرأى الكفن فيه أولى من الدين ، ولم يره أولى من الرهن إذا كان رهنا ، وبعضهم ساوى بين الأمرين وبعضهم لم يقس المدبر على المحتكر ، وبعضهم قاسه عليه .

وبعضهم لم يقس الخليطين في الثمار والزرع والعين على الخليطين في المواشي ،

وبعضهم ساوى بين كل ذلك قياسا .

وفرق بعضهم بين من أعطى آخر مالا لياكل ربحه والاصل لصاحب المال وأعطاه غنما لياكل نسلها ورسلها (١) والاصل لصاحب المال - : فرأى فى الغنم الزكاة ، ولم ير فى ربحه زكاة - وهو مال تجارة - لا على التاجر ، ولا على الذى له الاصل ، ولم يقس أحدهما بالآخر ، وقاس غيره أحدهما على الآخر . ولم يقس بعضهم فائدة العين على فائدة الماشية ، فرأى فى فائدة الماشية الزكاة اذا كان عنده نصاب منها ، ولم ير فى فائدة العين الزكاة وان كان عنده نصاب منه ، وقاس غيره منهم بعض ذلك على بعض فى ايجاب الزكاة فى الكل ، وفى اسقاطها عن الكل .

ولم يقس بعضهم فائدة الكسب على فائدة الولادة فى ايجاب الزكاة فى كل ذلك ، وقاس كل ذلك بعضهم ، فرأى فى الكل الزكاة ، ولم يقس بعضهم فائدة الممدين على سائر الفوائد وقاسه بعضهم عليها .

وقال بعضهم : لا يجزئ فى زكاة الغنم إلا الجذع من الضأن فصاعدا ، والثنى فصاعدا من الماعز ، قياسا على ما يجوز منهما فى الاضحية ، وأجازوا فى البقر والابل الجذع ودون الجذع ، ولم يقيسوا ذلك على ما يجوز منهما فى الاضحية ، ولا قاسوا حكم الغنم فى ذلك على الابل والبقر ، ولا حكم الابل والبقر على حكم الغنم .

وقال بعضهم : من بادل ذهبيا بفضة زكى الآخر بحول الاول ، ولم يقس ذلك على من بادل بقرأ بابل ، وقاسه على من بادل غنما بماعز .

وقال بعضهم : تؤخذ الزكاة من الزيتون قياسا على النر والعنب ، ولم يقسه عليهما فى الخرص فى الزكاة .

وقال بعضهم : يخرج الارز والذرة فى زكاة الفطر قياسا على الشعير والبر ،

(١) الرسل ، بكسر الراء واسكان السين المهملة : اللين

ولم يجوز أن يخرج فيها الزيتون قياسا على التمر والزبيب ، ولم يجوز أن يخرج فيها الدقيق قياسا على البر ، وقد قاسه على البر في تحريم بيع بعضه ببعض متفاضلا ، وأجاز بيعه بالبر متائلا وأسقط بعضهم زكاة التجارة على الماشية المشتراة للتجارة زكاة الاصل ، ولم يقس على ذلك سقوط زكاة التجارة عن الرقيق المشتري للتجارة من أجل زكاة الفطر فيهم .

وأوجب بعضهم الزكاة في العسل وفي الحبوب وفي الثمار اذا كانت في أرض غير خراجية ، وأسقط الزكاة عن كل ذلك في الارض الخراجية ، ولم يسقط الزكاة عن الماشية وإن رعت في أرض خراجية ، فلم يقس رعى النحل على رعى الماشية ، ولا رعى الماشية على رعى النحل .

وأسقط بعضهم الزكاة في العين والماشية عن الصغير والمجنون ، قياسا على سقوط الصلاة عنهما ، ولم يسقط الزكاة عن ثمارها وزرعها قياسا على سقوط الصلاة عنهما .

وقال آخرون منهم في هذا : إن حق الزكاة ثابت مع الزرع والتمر . قال أبو محمد : وهذا كذب ، لأن قائل هذا لا يرى فيما دون خمسة أوسق صدقة ، فلم ير الزكاة ثابتة مع هذه الثمرة ، ولم يقيسوا وجوب الزكاة في ذلك عليهما على وجوب زكاة الفطر عليهما ، وقياس زكاة على زكاة ، أولى من قياس زكاة على صلاة ، ولا قاسوا وجوب الزكاة - وهي حق في المال - على وجوب سائر الحقوق في الاثمال على الصغار والمجانين ، من النفقات والاروش . وقياس مال على مال أولى من قياس زكاة على صلاة ، ولم يقس سقوط الصلاة عن الفقراء على سقوط الزكاة عنهم .

وفرق بعضهم بين حكم من رأى هلال شوال وحده وبين حكم من رأى هلال رمضان وحده ، ولم يقس أحدهما على الآخر ، وبعضهم قاس كل

واحد منهما على الآخر .

ولم يقس بعضهم حكم الحائض تطهر والكافر يسلم والمسافر يقدم في
نهار رمضان على حكم من بلغه بعد الفجر أن هلال رمضان رؤى البارحة ،
فأوجبوا على هذا أن لا يأكل باقى النهار ، ولم يوجبوا ذلك على الآخرين ،
ثم قاسوا بعضهم على بعض في وجوب القضاء عليهم ، حاشا الكافر يسلم ،
فلم يقيسوه عليهم في وجوب القضاء ، وقاسه بعضهم عليهم ، فأوجبوا عليه القضاء .
وأطرف من هذا قياس بعضهم من غلبته ذبابة فدخلت حلقه على الاكل كل
عمداً في ايجاب القضاء فقط عليه ، ولم يقس على ذلك من أخرج بلسانه من
بين اسنانه الجريدة (١) - ولعلمها من مقدار الذبابة - فيبلمعها عمداً في نهار
رمضان . فقالوا : صومه تام ولا قضاء عليه !

وقاس بعضهم المجنون على الحائض في ايجاب قضاء رمضان عليهما . ولم
يقيسوه عليها في وجوب الحدود عليها .

وقاس بعضهم من لمس عمداً فأمنى على المجامع عمداً في القضاء والكفارة
ولم يقس من استعط عمداً فوجد طعم ذلك في حلقه على الاكل كل عمداً فلم
يوجب فيه كفارة .

وقاس بعضهم المغمى عليه في رمضان على المريض في ايجاب القضاء عليه ،
ولم يقسه عليه في ايجاب قضاء ما ترك من الصلوات عليه . وقاسه بعضهم في
ايجاب الصلوات .

وأوجب بعضهم على من أكره امرأته على الجماع في نهار رمضان أن يكفر عنها
فيصوم عنها ، ولم يقس على ذلك ايجاب الصوم على ولى من مات وعليه صوم .
وقاس بعضهم الاكل كل عمداً في نهار رمضان على الواطئ عمداً في نهار
رمضان . وأوجب عليهما الكفارة . ولم يقيسوه على المتقي عمداً في نهار

(١) كذا في الاصل وكلمة (الجريدة) لا معنى لها هنا . وكانها مصحفة أو خطأ

رمضان في اسقاط الكفارة عنه . وقياس الآكل كل على التقي أولى من قياسه على الوطء ، وقاسه بعضهم على المتقي فيما ذكرنا .

وفرقوا بين الواطئ والآكل بأن قالوا : الوطء يوجب احكاما لا يوجبها الآكل (١) فالوطء يوجب الغسل والحد والصداق ، ولا يوجب شيئا من ذلك الآكل ولا الشرب . والآكل يوجب الغرامة ، ولا يوجبها الوطء والآكل من مال الصديق مباح ، ولا يجوز وطء ملكه ، فقاسوا ترك الكفارة في الآكل من على هذه الفروق .

وقال بعضهم : إنما القياس على التشابه ، لا على عدم التشابه .

قال أبو محمد : وكل هذا تحكم كما ترى ، بلا دليل .

ولم يقس بعضهم من افطر عمداً في قضاء رمضان - وهو فرض - في وجوب الكفارة عليه على (٢) افطاره عمداً في رمضان ، وكلاهما فرض ، وقد أوجب ذلك عليهما بعض السلف .

وأوجب الكفارة على المظاهر من زوجته ، وعلى المرأة الموطوءة في رمضان طائفة ، وقد سمع النبي صلى الله عليه وسلم أمرها فلم يوجب عليها شيئا . ولم يقيسوا المرأة المظاهرة من زوجها في إيجاب الكفارة عليها على المظاهر ، ولا على المرأة الموطوءة . وقد أوجب الكفارة على المرأة المظاهرة من زوجها جمهور من السلف ومن بعدهم .

وقاسوا الآكل عمداً في رمضان - في إيجاب الكفارة عليه - على الواطئ في رمضان عمداً . ولم يقيسوا على ذلك مفسد صلاته عمداً والصلاة اعظم حرمة من الصوم .

ومن طرائف بعضهم إيجابه قياس من أفطر ناسيا في رمضان على من أفطر

(١) في الاصل (الواطئ يوجب احكاما مالا يوجبها الآكل) وهو خطأ

(٢) في الاصل (في) وهو خطأ .

صمداً فيه في ايجاب القضاء عليهما . ولم يقسه عليه في ايجاب الكفارة عليهما .
نعم ، ولم يقس الآكل ناسيا على المتقي ناسيا أو مغلوبا . فأسقط القضاء عن
هذا . ولم يسقطه عن الآخر .

وفرق بعضهم بين أحكام النيات ولم يقس بعضها على بعض ، فأجاز بعضهم
الطهارات بلا نية ، ولم يجز الصلاة إلا بالنية ، وبعضهم لم يجز الطهارات إلا بالنية ،
وأجاز الصوم في الواجبات بلا نية محدثة لكل يوم منه ، وبعضهم أوجب
النية في كل ذلك ، ولم يوجبها في أهمال الحج .

وأما تناقضهم في أعمال الحج فأكثر من أن يجمع في سفر ، وذلك فيما
أوجبوا فيه الفدية ، وما أسقطوها فيه ، ولم يقيسوا بعض ذلك على بعض .
وأيضاً فإن بعضهم قال : من طرح القراد عن نفسه لم يطعم ، فإن طرحه
عن بعيره أطعم ، ولم يقس أحدهما على الآخر .

ولم يقس بعضهم إباحة قتل الفأرة وإن لم تؤذ ، على نهيه عن قتل الغراب
والحدأة إن لم يؤذيه .

ورأى بعضهم الجزاء على قاتل السنور ولم يره على قاتل الفهد . ولم يقس
أحدهما على الآخر .

ورأى قتل الفهد قياساً على قتل السبع . ولم يره قتل الصقر البري قياساً
على الغراب والحدأة ، بل رأى في الصقر البري الجزاء .

ولم يقس بعضهم استغلال الحرم في المحمل على استغلاله في الخباء في
الأرض ، ورأى على المستظل في المحمل الفدية ، وكذلك في السفينة . ولم يقس
على ذلك من مشى في ظل المحمل ، فلم يره عليه الفدية .

ولم يقس بعضهم من دهن باطن يديه وباطن قدميه بسمن أو زيت ،
فلم يره عليه فدية - : على من دهن بذلك ظاهرها ، فرأى عليه الفدية .

ولم يقس بعضهم تحريمه ما ذبح المحرم من الصيد على ما ذبحه السارق أو

الغاصب فأباحه . وقاس بعضهم بعض ذلك على بعض فأباح الكل .
ولم يقس بعضهم من دل من المحرمين حلالاً على صيد أو إعطاء سيفاً يقتله
به فلم يوجب عليه الفدية - : على محرم أكل من صيد صيد من أجله فأوجب
عليه الجزاء . وقاسه بعضهم عليه فأوجب الجزاء في كل ذلك .
ولم يقس بعضهم حكمه بأن جنابة العبد (١) في رقبته على قوله : إن قتله
الصيد ليس في رقبته .

وقاس بعضهم بيض الصيد (٢) على جنين المرأة ، ولم يقسه بعضهم عليه
ولم يقس بعضهم تحريره على المحرم ذبح صيد صاده حلالاً على إباحته ذبح
الصيد في الحرم إذا ادخل من الحل .

وقاس بعضهم قاتل الأسد على قاتل الذئب فلم ير فيه جزاء ، ولم يقس
قاتل النسر والعقاب على قاتل الحداة والغراب ، فرأى أن في النسر والعقاب الجزاء
ولم يقس بعضهم قاتل الأسد والخنزير على قاتل الذئب ، فرأى في الأسد
والخنزير الجزاء .

وقال بعضهم : إن أصاب القارن صيداً جزءاً واحداً ، ولم يقسه على القارن
يفسد حججه ، فرأى عليه هديين ، وقاس بعضهم بعض ذلك على بعض ، فبعض
أوجب في كل ذلك هديين ، وبعض أوجب في كل ذلك هدياً واحداً .

وأطرف من هذا أن بعضهم قال : على العبد الفاره (٣) إذا دخل مكة أن
يحرم ، وليس ذلك على الأعجمي المسلم ، ولا على الجارية المصونة للبيع ؛ وله مثل
ذلك في الفرق بين الشريفة والذنية في النكاح بغير الولي ؛ وهذا أشنع مما
أنكروه من ترك القياس ، لأن هذا فرق بين الناس ؛ فأين هذا مما استعملوه
من التسوية بين الرائي والقاتل في جلد مائة وتغريب عام ؟ وبين الصداق والتقطع

(١) بالباء الموحدة وفي الأصل (العبد) بالميم وهو تصحيف (٢) في الأصل (بيض الصيد)
وهو تصحيف (٣) الفاره الحسن الوجه الملبح

في السرقة ؟ ! وبين المستحاضة والمصراة ؟ ! وهل في التخليط أكثر من هذا ؟ !
وفرقوا - أو أكثرهم - بين صوم المرأة عن غيره وحجه عنه ، فلم يروا
ذلك ، ولم يقيسوه على الصدقة عنه والعق عنه ، واحتجوا في ذلك : (أن
ليس للإنسان إلا ماسمى) وهذه إن منعت من الصيام منعت من الصدقة
ولا فرق ، ثم لم يقيسوا وصيته بالحج على وصيته بالصوم .
ولم يقس بعضهم من وقف بعرفة قبل غروب الشمس ثم دفع منها ولم يعد
إليها تلك الليلة ، فقالوا : بطل حجه - : على من لم يقف بمزدلفة حتى طلعت
الشمس من يوم النحر .

ولم يقس بعضهم من لم يدفع من عرفة مع الإمام - في إباحة الجمع له
بمزدلفة - على من لم يدرك الصلاة بعرفة مع الإمام ، في إباحتهم له الجمع بين
الصلاتين بعرفة .

وقاس بعضهم قصر أهل منى بعرفة وأهل عرفة بمنى على قصر أهل مكة
بمنى وعرفة ، ولم يقيسوا على ذلك في سائر البلاد ، وقاس بعضهم كل ذلك
على سائر البلاد .

وقاس بعضهم الهدى على الأضحية فيما يجزى منها ، ولم يقسه عليها في الذبح
والنحر قبل الإمام ، فأى ذلك يجزى قبل الإمام في الهدى ولا يجزئه في الأضحية .

وقاس غيره منهم بعض ذلك على بعض في الإباحة .
ولم يقس بعضهم الأعمى في وجوب الحج عليه على المقعد في سقوط الحج
عنه ، وقاسه بعضهم عليه .

وقاس بعضهم سكان ذى الحليفة - وهم على نحو مائتي ميل وخمسين ميلا
من مكة - على سكان يلملم - وهم على نحو ثلاثين ميلا من مكة - انهما لا هدى
عليهما إن تمتعا ، ولم يقسهم على من بينهم وبين مكة كالذى بينهم وبينها ، ولم
يقس أهل يلملم على أهل ذى الحليفة في قصر الصلاة والافطار في الصوم ،

وساوى غيرهم منهم بين كل ذلك فى ايجاب الهدى عليهم كلهم فى التمتع ، ولم يسوّ بينهم فى قصر الصلاة .

ولم يقس بعضهم لابس الخيط فى الاحرام يوما من غير ضرورة على لابسه أقل من يوم لغير ضرورة .

ولم يقس بعضهم قوله فى تحريم قتل المحرم للسبع الذى لا يؤذيه وايجاب الجزاء فى ذلك - : على قوله فى اباحة قتله للذئب وان لم يؤذه ، ولم يجعل فى ذلك جزاء ، وهم مع ذلك - الا قليلا منهم - يقيسون قاتل الصيد خطأ على قاتله عمداً ، وعلى قاتل حيوان وغيره خطأ ، فأوجبوا الجزاء فى ذلك ، ولم يقيسوا - إلا قليلا منهم - قاتل النفس عمداً على قاتلها خطأ ، فلم يروا فى قاتلها عمداً كفارة .

وقاس بعضهم سقوط الجزاء عن (١) قاتل السبع العادى عليه على سقوط الضمان عنه فى البعير العادى عليه فيقتله ، ولم يقس بعضهم ذلك ، فرأى الضمان على قاتل البعير العادى عليه ، ولم ير الجزاء على قاتل السبع العادى عليه ، وقد قاسوا بعض ذلك على بعض فى ايجاب الجزاء فى قتل الخطأ .

ولم يقس بعضهم الحلال يقتل الصيد فى الحرم - فى حكم الجزاء - على المحرم يقتل الصيد فى الحل ، فرأى الصيام على المحرم ، ولم يحزه للحلال إلا بالمثل والاطعام فقط ، وساوى غيره بين الأمرين .

ولم يقيسوا قاتل الصيد فى حرم المدينة - فى ايجاب الجزاء عليه - على قاتله فى حرم مكة ، وقد أوجب ذلك بعض السلف والخلف .

ولم يقس بعضهم من اشترى أحد أربعة أثواب بغير عينه على أن يأخذ أيها شاء بدينار بالخيار ثلاثاً فلم يحزه هذا العقد - : على اجازته إذا اشترى أحد ثلاثة أثواب بغير عينه على أن يأخذ أيها شاء بدينار بالخيار ثلاثاً ، وسوى بعضهم

(١) فى الاصل (على) وهو خطأ

بين كل ذلك في المنع أو الجواز .

ولم يقس بعضهم قوله في تحريم بيع لبن النساء مخلوبا في قدح على اباحته بيع سائر الألبان مخلوبة في قدح .

ولم يقس بعضهم تحريم البيع قبل تمام القبض قبل التفرق في الذهب بعينه بالذهب بغير عينه وفي الفضة بالفضة كذلك :- على اباحة تمام البيع قبل تمام القبض قبل التفرق في البر بالبر كذلك ، والشعير بالشعير كذلك ، والتمر بالتمر كذلك ، والملح بالملح كذلك ، فأبطل البيع في الذهب بالذهب والفضة بالفضة على كل حال ، وأجازه في هذه الأربعة إذا قبض الذي بغير عينه ولم يقبض الذي بعينه ، وقاس بعضهم كل ذلك في المنع من جوازه .

ولم يقس بعضهم قوله في المنع من جواز بيع شحم البطن باللحم متفاضلا على اباحته جواز بيع شحم الظهر باللحم متفاضلا ، وسوى بعضهم بين كل ذلك . ولم يقس بعضهم قوله : « إن الألية يجوز ان تباع باللحم متفاضلا » على منعه من بيع سائر الاعضاء باللحم متفاضلا ، وسوى بعضهم بين كل ذلك . وقاس بعضهم جواز بيع الرطب بالتمر ، على جواز بيع التمر الحديث بالتمر القديم . وقاس بعضهم بيع الدقيق بالبر متائلا على المنع من انتباز الرطب والتمر ، وقال : هما صنفان .

وقاس بعضهم منعه من بيع الدقيق بالبر البتة على النهي عن بيع الرطب بالتمر ، وقال : هما صنف واحد مجهول تماثله .

ولم يقس بعضهم رجوع من أعتق مملوكا اشتراه ثم اطلع على عيب بأرش العيب :- على منعه من ابتاع طعاما فأكله ثم اطلع على عيب كان به من الرجوع بأرش العيب .

ولم يقس بعضهم من باع مال غيره بغير اذن مالكة على من اشترى له شيئا بغير اذنه ، وسأوى بعضهم بين كلا الأمرين .

ولم يقس بعضهم بيع من طراً عليه الخرس على بيع من ولد أخرس فأجازه ههنا وأبطله هناك .

ولم يقس بعضهم بيع السكران على طلاقه ، فأجاز طلاقه وأبطل بيعه ، وقاسه بعضهم فأبطل كل ذلك ، وقد أجاز كل ذلك بعضهم .

ولم يقس بعضهم جواز السلم في الشحم على جوازه في اللحم ، وقاس ذلك بعضهم فأجاز كل ذلك .

ولم يقس بعضهم جواز السلم في السمك المالح على قوله في المنع من السلم في السمك الطري ، وقاس بعضهم بعض ذلك على بعض في المنع من الكل أو جواز الكل .

ولم يقس بعضهم على جواز سلم الذهب والفضة في سائر الموزونات :- جواز سلم الموزونات بعضها في بعض ، وقاس ذلك بعضهم فأجازه فيما عدا ما يؤكل . ولم يقس بعضهم جواز السلم في قوله بتأخير النقد رأس المال اليوم واليومين بشرط وبغير شرط :- على منعه من ذلك في الأيام الكثيرة بشرط وبغير شرط . وقاس غيره بعض ذلك على بعض في المنع من الكل .

ولم يقس بعضهم جواز السلم في القمح والفاكهة والكناش (١) واللين ، على أن يأخذ منه كل يوم مقداراً معلوماً ، واشترطاً تأخير نقد الثمن الى الأجل البعيد :- على سائر قوله في المنع من تأخير النقد في السلم ، ومن منعه الدين بالدين .

ولم يقس بعضهم قوله في إباحة دقيق البر بالبر مما تلاو المنع منه متفاضلاً :- على قوله : إن من سلم (٢) في قح موصوف خلل الأجل فجائز عنده أن

(١) كذا في الاصل وولا أدري ما صوابه ؟

(٢) (أ سلم في الشيء وسلم - بالتضعيف - واسلف) بمعنى واحد والاسم السلم . وهو معروف في السنة والفتنة

يأخذ مكان القمح شعيراً أو سلتاً مثل كيل قمحه ، ولا يأخذ دقيق قحح ولا علساً مثل مكيلة قمحه ، وكل ذلك عنده صنف واحد .

ولم يقس بيع البر والشعير والتمر والملح جزاً على بيع الذهب والفضة جزاً .
وأطرف من ذلك أنه لم يقس جواز بيع المصوغ من الذهب والفضة جزاً على قوله في المنع من بيع المسكوك منهما جزاً .

ولم يقس بعضهم من سلم في طعام الى أجل مسمى فأناه به الذي هو عليه قبل الأجل ، فقال : لا يجبر على قبوله (١) قبل أجله - : على قوله فيمن أقرض آخر طعاماً الى أجل فأناه به قبل الأجل ، قال : يجبر على قبضه ، وقاس غيره منهم أحدهما على الآخر : أن لا يجبر على القبض قبل الأجل .

ولم يقس بعضهم تعين الدنانير والدرهم في المنصوب والبيوع على تعين سائر العروض ، وقاس غيره منهم بعض ذلك على بعض في تعين كل ذلك .

ولم يقس بعضهم قوله فيمن ابتاع طعاماً فعاب عليه فأباح الاقالة فيه من جميعه ولم يباح من بعضه - : على قوله فيه اذا لم يعب عليه فأجاز الاقالة من كله ومن بعضه .

ولم يقس بعضهم قوله في بطلان الصرف التفرق قبل تمام القبض على قوله في جواز الاقالة مع التفرق قبل القبض التفرق اليسير ، ولا قاس إباحة ذلك في الاقالة بالتفرق اليسير على التفرق الكثير .

ولم يقس بعضهم منعه من التفاضل في الدقيق بالبر على إباحته التفاضل في السويق بالبر ، وكلاهما بر مطحون ، لم يسبق الدقيق السويق ، ولا السويق الدقيق .

وأطرف من هذا أنه لم يقس جواز بيع البلح الصغير بالتمر عنده متفاضلاً على المنع من بيع البلح الكبير بالتمر .

(١) في الاصل (لا يجبر على قوله) وهو خطأ ظاهر

ولم يقس بعضهم مايبس من الفيزف (١) وعيون البقر والخنوخ
والكمثرى - في حكم جواز بعضه ببعض من جنس واحد متفاضلا - :
على منعه من بيع الزبيب والبرّ والتين والبلوط بعضه ببعض من جنس واحد
متفاضلا، ثم قاس الاَصناف الاوّل على الاَصناف الاخر في المنع من بيع كل ذلك
قبل أن يقبض . وقاس غيره منهم كل ذلك بعضه ببعض ، حتى السقمونيا والهلج
وقاس بعضهم الماء كؤل على الماء كؤل في الربا ، ولم يقس المعادن بالمعادن
في الربا ، فأباحوا رطل حديد برطل حديد ، وأخديد والنحاس والذهب
والفضة والرصاص والقزدير والزرنيق معدنيات كلها .

ولم يقس بعضهم قوله : ان القطنية كلها جنس واحد في الزكاة :- على انها اصناف متفرقة في البيوع .

ولم يقس بعضهم قوله في المنع من بيع الزبد باللبن ، أو اللبن باللبن ، أو
السمن باللبن جملة ، ولا الزيت بالزيتون جملة - : على قوله في جواز بيع البر
بالدقيق من البر متماثلاً ، ولا على قوله في جواز بيع السويق من البر بالبر متفاضلاً .
ولم يقس بعضهم قوله : إن سمن البقر وسمن الغنم صنف واحد ، وقولهم :
إن لحم الخروف من الضأن ولحم الحمار الوحشى صنف واحد ، وكذلك لحم
الأرنب - : على قوله : إن زيت الزيتون وزيت الجاجلان وزيت الفجل أصناف
متفرقة ، يجوز بيع بعضها ببعض متفاضلاً يداً بيد ، ولا يجوز ذلك في تبيد
التمر بتبيد الزبيب ، ولا يجوز ذلك في لحم الجمل بلحم الأرنب ، ولا في لحم
حمار الوحش بلحم الخروف ، ولا فرق بين تعليقه بأن كل ذلك ذو أربع وبين
تعليل غيره أن كل ذلك من الطير ومن غيره لحم ، ومن تعليل غيره بالتأنس
في الطير وذى الأربع ، والتوحش أيضاً فيهما ، لأن الله تعالى جزى الصيد بالانعام .
ولم يقس بعضهم قوله في المنع من بيع العنب بالعصير البتة على قوله في

(۱) کذا فی الاصل واللہ اعلم بہ ؟

إجازة بيع العنب بخل العنب متفاضلا ، وقد يخرج الخل من العنب دون توسط كونه عصيراً .

ولم يقس بعضهم قوله : لا يباع اللبن بالسمن أصلاً ، لأنهما صنف واحد مجهول تماثله ، ولا الشاة اللبون باللبن أصلاً :- على إجازته بيع الشاة اللبون بالسمن ، ولا اللبن بالقمح الى أجل على إجازته الشاة اللبون بالقمح الى أجل . ولم يقيسوا قولهم في المنع من بيع القمح بالقمح بالتحري دون كيل ولا وزن على جواز ذلك عندهم في اللحم باللحم من صنفه ، نعم ولم يجيزوا الذهب بالنفضة بالتحري ، وأجازوه في القمح بالتمر بالتحري .

ولم يقس بعضهم جواز القمح بالقمح عنده وزناً على منعه من سحالة الذهب بالذهب كيلاً .

وأطرف من هذا أن بعضهم لم يقس منعه من اللحم المشوى باللحم النىء جملة على قوله في إباحة اللحم المطبوخ باللحم النىء تماثلاً ومتفاضلاً ، وكلاهما يدخله ملح وصنعة !

وأغرب شيء حكم من ذكرنا بأن اللحم والشحم صنف واحد ، وأن لحم النعامة والسكركى (١) ولحم الرزور (٢) صنف واحد ، وأن لحم النعامة المطبوخ ولحمها النىء صنفان يجوز فيهما التفاضل !!

ولم يقس بعضهم جواز دجاجة بدجائتين على قوله في لحم دجاجة باحماً دجائتين .

ولم يقس بعضهم منعه من ابتياع شاة واستثناء جلدها في الحضر على قوله في إباحة ذلك في السفر .

(١) يضم الكاف واسكان الراء ، طائر كبير أغبر اللون طويل العنق والرجلين أبتزالذب قليل اللحم يأوي الى الماء أحياناً .

(٢) بزائين مضمومتين بينهما راء ساكنة ، وقد تحذف واؤه ، وهو طائر أكبر من المصفور

وأغرب من هذا أن بعضهم لم يقس قوله في إباحة ابتياع شاة واستثناء أرطال خفيفة منها أو استثناء رأسها -: على قوله في التحريم أن يستثنى منها أرطالا كثيرة ، أو أن يستثنى جنينها ، ولعله ليس فيه نصف رطل ، أو أن يستثنى يدها أو رجلها أو نخذاها !

ولم يقس بعضهم منعه من ابتياع لحم هذه الشاة الحية على إباحته ابتياعها واستثناء البائع جلدتها . والمجب أن هذا الذي منع هو الذي أباح بعينه ، ليس هو شيئاً آخر البتة ، لأنه في كلتا المسألتين إنما اشترى مسلوخها فقط ولا مزيداً ! ولم يقس بعضهم قوله في جواز بيع صفار الحيتان جزافاً على منعه من بيع كباره جزافاً ، وقد يكون تكلف عد الكبار - أكثرتها أصعب من عدد الصفار لقلتها .

ولم يقس بعضهم قوله في المنع من ابتياع رطل لحم من هذه الشاة وإن شرع في ذبحها -: على قوله في إباحة ابتياع رطل من لبنها إذا شرع في حلبه . ولم يقس بعضهم قوله في المنع من بيع لبن هذه الشاة شهراً على إباحة بيع لبنها كيلاً ، وعلى إباحة بيع لبن هذه الغنم شهراً . ولم يقس بعضهم قوله في منع اقتسام الزرع والقمح بالتحرى على قوله في إجازة قسمة اللحم بالتحرى .

ولم يقس بعضهم بيع بطن بعد بطن جملة - من شجرة تحمل بطنين في السنة - على قوله في إجازة بيع المقاني بطناً بعد بطن ، والقصيل (١) كذلك . وقاس بعضهم جواز السلم في المعدود والمذروع وغير ذلك على جواز السلم في المكيل والموزون ، ولم يقيسوا جواز السلم حالاً على جوازه إلى أجل ، وقاس بعضهم كل ذلك بالجواز .

(١) بفتح القاف وكسر الصاد المهملة . وهو الشمعير يزر أخضر لعلف الدواب ، سمي به لأنه يتصل - يعني يقطع - وهو رطب ، انظر المدونة (ج ٩ ص ١٠٦ و ١٤٨)

ولم يقس بعضهم جواز إنكاح اليتيمة بنت عشر سنين للفاقة على منعه من إباحة الفروج للضرورة .

وقاس بعضهم فاعل فعل قوم لوط على الزاني ، ولم يقس واطىء البهيمة على الزاني ، وكلاهما واطىء في مكان محرم .

ولم يقيسوا الغاصب على السارق ولا على المحارب ، وكلاهما أخذ مالا بغير حق ، والغاصب بالمحارب أشبه من اللوطى بالزاني ، لأن الدبر غير الفرج ، والغاصب والمحارب مستويان في الإخافة وأخذ المال ، لاسيما وبعضهم يقول بقياس الشارب على القاذف ! فقد بان تناقضهم .

فان قالوا : إن الصحابة قاسوا الشارب على القاذف ، فقد تقدم تكذيب هذه الدعوى ، لاسيما وقد كنفنا بعضهم المؤنة في هذا ، فنسوا أنفسهم وقالوا : الحدود لا تؤخذ قياساً ! وقد علمنا أن كل ما جاز للصحابة فهو جائز لمن بعدهم ، وما حدث دين جديد بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم ، وأين الايقضاء بالصحابة رضوان الله عليهم حتى يتركوا النصوص لقول بعضهم إذا وافق تقليدكم ؟ ! فيلزمهم أن يوجبوا حداً على شارب الدم وآكل الميتة ولحم الخنزير !

وقد قاس بعض الفقهاء هؤلاء على شارب الحجر ، فرأى على كل واحد منهم ثمانين جلدة ، وهو الاوزاعي ، مع أن قياس شرب الدم على شرب الحجر - لو جاز القياس - أولى من قياس شرب الحجر على قذف محصنة .

ووجدنا بعضهم قد قاس من سرق أو شرب أو زنى ثم تاب واعترف على المحارب في سقوط الحد عنه .

حدثنا يحيى بن عبد الرحمن حدثنا أحمد بن دحيم حدثنا إبراهيم بن حماد حدثنا اسمعيل بن اسحق ثنا نصر بن علي ثنا محمد بن بكر هو البرسائي (١) عن ابن جريح عن هشام بن عروة عن أبيه قال : اذا سرق اللص ثم جاء تائباً

(١) بضم الباء الموحدة واسكان الراء المهملة .

فلا قطع عليه .

وبعضهم لم يقس هؤلاء على المحارب ، وقاسهم على القاتل ، والقاتل أبعد شبهها من الحدود الواجبة من المحارب .

وقد قاس بعضهم القاتل اذا عفى عنه على الوأنى غير المحصن ، ولم يقس عليه المرتد اذا راجع الاسلام ، ولا المحارب اذا قاب قبل القدرة عليه ، أو اذا عفا الامام عن قتله ، أو اقتصر على مادون ذلك ، وكل هذا تناقض .

وقد ساوى الله تعالى بين الحر والميسر والأُنْصَاب والأَزْلام ، فهلا قاسوا وأوجبوا على لاعب القمار والميسر وعلى المستقيم بالأزلام حدا كحد الحر ثانيا ١١ .

وبعضهم لم يقس قوله في جواز بيع جزء مشاع على قوله في المنع من جواز رهنه وهبته والصدقة به .

وأكثرهم قاس البيع حين النداء للجمعة على النكاح حينئذ والاجارة في جواز كل ذلك أو في إبطال كل ذلك .

وقاس بعضهم دخول حمل الجارية من غير سيدها ولبن الشاة وحمل الشجر في الرهن على كون الحوامل لكل ذلك في الرهن ، ولم يقس سقوط ما قابل الحوامل اذا تلفت من الشيء المرتهن فيه على قوله : انه لا يسقط من الحق شيء يتلف الولد والحمل واللبن .

وبعضهم لم يقس قوله في بيع القاضى دنائير الغريم في ديونه التي هي دراهم أو دراهمه في ديونه التي هي دنائير - : على قوله في المنع من بيع ما عدا ذلك في شيء من ديونه .

وبعضهم لم يقس قوله في المنع من بيع مال الحى على قوله في إباحة بيع مال الميت في ديونهما .

وبعضهم لم يقس قوله في جواز النكاح بشهادة حرين فاسقين على قوله في

ابطال النكاح بشهادة عشرين عدلين .

وأكثرهم لم يقس الكافر الوثني يسلم فيعرض على امرأته الاسلام فتأبى
فينفسخ النكاح عنده :- على قوله في امرأة الكافر تسلم فيستأنى عنده
ينفسخ نكاحه ما لم تنقض عدتها ولم يسلم هو ! وبعضهم ساوى بين الأمرين .
وبعضهم لم يقس قوله في كل كافر تزوج كافرة على خمر بعينها أو خنزير
بعينه ثم أسلما فلا شيء لها غير ذلك :- على قوله : إن أصدقها خمرأً بغير عينها
أو خنزيراً بغير عينه ثم أسلما ، فقال : لها في الخمر قيمتها ، ولها في الخنزير مهر مثلها .
وبعضهم لم يقس الحر يتزوج المرأة على خدمته لها شهراً - فقال : لها مهر
مثلها :- على العبد يتزوجها على ذلك ، قال : ليس لها إلا خدمته لها .

ولم يقس بعضهم إيجابه الطلاق على الذمي على قوله في إسقاط العدة عن
الذمية يطلقها الذمي .

ولم يقس بعضهم قوله : إن أجل العبد في العنة ستة أشهر وأجله في
الايلاء شهران وأجل الأئمة في المفقود سنتان وطلاق العبد تطليقتان وعدة
الأئمة حيضتان :- على قوله : ان للعبد أن يتزوج أربعاً ، وعلى قوله : ان
صيامه في الظهار شهران ، وفي الوطء في نهار رمضان كذلك ، وفي قتل الخطأ
كذلك ، وشهادة العبد والأئمة أربع شهادات في اللعان كالحر والحررة ، وعدة
المستحاضة الأئمة سنة كالحررة .

وقاس كل ذلك بعضهم ، فجعل حكم العبد في كل ذلك على نصف حكم الحر
وقال آخرون منهم : أجل العبد في الايلاء أربعة أشهر ، ولا يتزوج إلا
امراًتين ، فأبو حنيفة يقول : عدة الأئمة حيضتان ، ومن الوفاة نصف عدة
الحررة ، وبالشهور في الطلاق نصف عدة الحررة ، وتحرم الأئمة على زوجها الحر
أو العبد بتطليقتين إلا بحد زوج ، ولا يتزوج العبد إلا امرأتين فقط ، وأجل
العبد يولى من زوجته الأئمة نصف أجل الحر في ايلائه من الحررة ، وأجل

الحر في ايلائه من الائمة نصف أجل ايلائه من الحرية .

قال أبو حنيفة : صيام العبد من ظهاره من زوجته الحرية والائمة كصيام الحر في ظهاره من الزوجة الحرية والائمة ، ولا تحرم الحرية على زوجها العبد إلا بثلاث طلقات ، وأجل العبد يعن (١) عن زوجته الحرية أو الائمة كأجل الحر في ذلك ، وأجل العبد يولى من الزوجة الحرية كأجل الحر .

وقال مالك : عدة الائمة حيضتان ، ومن الوفاة نصف عدة الحرية ، وتحرم الزوجة الحرية والائمة على العبد بتطليقتين ، وأجل العبد يولى من زوجته الحرية والائمة نصف أجل الحر في ايلائه ، وأجل العبد يعن عن زوجته الحرية والائمة نصف أجل الحر .

وقال مالك : يتزوج العبد أربعا من الحرائر والاماء ، وصيام العبد في ظهاره من زوجته الحرية والائمة كصيام الحر ، وعدة الائمة في الطلاق بالشهور ثلاثة أشهر كالحرية .

وقال الشافعي : عدة الائمة حيضتان ، وفي الوفاة بالشهور في الطلاق نصف عدة الحرية ، وتحرم الحرية والائمة على العبد بتطليقتين ، ولا يتزوج العبد إلا اثنتين ، وأجل العبد يعن أو يولى من الحرية أو الائمة كأجل الحر في كل ذلك ، وصيامه في الظهار كصيام الحر .

فاعجبوا لتناقض قياساتهم !! وهكذا في سائر الأحكام ولا فرق ! فاتفقوا في صوم الظهار على أن لا يقيسوه على سائر أحكام العبد ، ولا إجماع في ذلك ، لأن فتادة وغيره يقول : هو على نصف صيام الحر . ولم ينفقوا على نصف حكم العبد من حكم الحر إلا في عدة الوفاة وعدة الحيض وطلاق العبد والائمة ، ولا إجماع في ذلك ، لأن ابن سيرين يرى عدة الائمة كمدة الحرية في الوفاة وفي الأقراء ، وصح عن ابن عباس أنه أمر عبده بمراجعة

زوجته وهى أمة بعد طلقتين .

ولم يقس بعضهم قوله :— من نظر الى فرج امرأة طلقها طلاقا رجعيا فى العدة بشهوة فهى رجعة : على قوله : فان نظر الى شىء من بدنها غير الفرج بشهوة فليست رجعة ، ولا على قوله : إنه إن لمسها فى بدنها بشهوة فهى رجعة .

ولم يقس بعضهم قوله فى من قال لامرأته : لست لى بأمرأة ونوى الطلاق ولم يره طلاقا : على قوله لها : قومى ونوى الطلاق فهو طلاق .

ولم يقس بعضهم قوله فيمن قال لامرأته : اختارى فقالت : أنا أختار نفسى ، قال : فهى بذلك طالق :— على قوله لها : طلقى نفسك فقالت : أنا اطلق نفسى ، أو قالت : قد اخترت نفسى ، فلم ير ذلك كله طلاقا . ولا على قوله : لو قال لها لاملِك لى عليك قال هو : طلاق .

ولا قاس بعضهم قوله لمن قال لامرأته : أنت طالق مثل الجبل فجعلها واحدة رجعية على قوله : إن قال لها أنت طالق مثل عظم الجبل فجعلها واحدة بائنة ولا قاس بعضهم قوله فيمن قال لامرأته : اختارى اختارى فقالت : قد اخترت نفسى بالأولى أو قالت بالوسطى أو قالت بالآخره فهى طلقة واحدة واحدة : على قوله فيمن قال لامرأته : اختارى اختارى فقالت : قد اخترت نفسى بالواحدة أو قالت بواحدة قال : فهى طالق ثلاثا .

ولا قاس بعضهم قوله فى التخيير على قوله فى التملك .

ولا قاس بعضهم قوله فيمن قال لامرأته المدخول بها : أنت على حرام مثل الخنزير والميتة والدم فقال : هى ثلاث ولا بد : على قوله ذلك فى غير المدخول بها ، وقال بعد ذلك لم أنو إلا واحدة فانه يحلف وتكون واحدة ويراجعها ان أحبا ، ولم يقس ذلك كله على قوله : ان قال لمدخول بها أو لغير مدخول بها : أنت بة أو أنت البتة فقال : هى ثلاث على كل حال فهما معا .

ولم يقس بعضهم قوله فيمن قال لامرأته المدخول بها وغير المدخول بها : قد

خليت سبيلك : إنه ينوئ ويحلف على ما نوى : على قوله لمن قال لامرأته :
حبلك على غاربك إنها في المدخول بها ثلاث ولا بد ، وفي غير المدخول بها
ينوئ وتكون واحدة .

ولا قاس أكثرهم قوله في التحريم في الزوجة على قوله في التحريم في الأمة ،
وقد سوى بعضهم بين كل ذلك .

ولا قاس بعضهم قوله فيمن شك أطلق أم لم يطلق وهي تقول له : لم تطلق
أنه تطلق عليه ولا بد : على قوله فيمن قال لامرأته : ان كتمتني أمراً كذا فأنت
طالق ، أو قال لها : إن ابغضتني فأنت طالق ، فأخبرته بخبر لا يدري أكتتمته
ما حلف عليه أم لا ، وقالت له : است أبغضك وهو لا يدري أصدقت أم كذبت
أنه لا طلاق عليه .

ولا قاس بعضهم قوله في إباحة جميع كفارات الإيمان قبل الحنث على
قوله : إن كفارة يمين الأيلاء لا تكون إلا بعد الحنث .

ولا قاس بعضهم جواز تسرى العبد عنده على منعه من التكفير بالعتق
فيما لا يجزى فيه إلا العتق لو أجد الرقبة ، وهو واجد رقاباً يطوهم .

ولا قاس بعضهم قوله فيمن قال لامرأته : كل امرأة أتزوجها عليك فهي
كظهر أمي ، قال : لا يتزوج عليها واحدة أو ثنتين معاً أو ثلاثاً معاً ، وليس
عليه في كل ذلك إلا كفارة واحدة : على قوله لها : متى ما تزوجت عليك فالتى
أتزوج عليك كظهر أمي ، فرأى عليه لكل امرأة يتزوجها كفارة .

ولم يقس بعضهم سقوط اللعان عن الاعمى والمحدود لسقوط شهادتهما
على قوله : إن اللعان لا يسقط عن الفاسق المعلن لسقوط شهادته .

ولم يقس بعضهم قوله : من اعسر بالنفقة أجل شهرين أو نحوهما وإلا فرق
بينهما على قوله : فإن اعسر بالصداق أجل طامين أو نحوهما ثم فرق بينهما .
ولم يقس بعضهم عدة المستحاضة من الطلاق سنة ، ميزت الدم أم لم تميز

كانت لها أيام معهودة أو لم تكن ، على قوله : عدتها من الوفاة أربعة أشهر وعشر .

ولم يقس بعضهم قوله : من قتل أمة أو عبداً قيمة كل واحد منهما مائة ألف درهم لم يفرم في العبد إلا عشرة آلاف درهم غير عشرة دراهم ، وفي الامة خمسة آلاف درهم غير خمسة دراهم ، فان كانت القيمة أقل من عشرة آلاف في العبد وخمسة آلاف في الامة غرم القيمة كلها : على قوله : إن غصب عبداً أو أمة فأتا عنده غرم قيمتهما ، ولو بلغت ألف ألف درهم . ولم يقس هذا الهذيان على سائر أقواله : إن احكام العبد على نصف احكام الحر ، في النكاح والطلاق وغير ذلك .

ولم يقس بعضهم قوله : إنه يقص بين الحر والعبد والكافر والمؤمن في النفس ، على قوله : إن مادون النفس يقص فيه بين المؤمن والكافر ، ولا يقص فيه بين العبد والحر .

ولم يقس بعضهم قوله : يقتل عشرة بواحد ، على قوله : لا تقطع يدان بيد ، ولا عينان بعين .

ولم يقس بعضهم قوله : لا يستقاد من أحد بحجارة ولا بطعنة برمح ، على قوله : يقتل الزاني المحصن بالحجارة ، والمحارب بالظعن بالرمح .

ولم يقس بعضهم إباحته قتل المرأة في الزنا وفي القود على قوله في منع قتلها إذا ارتدت *

قال أبو محمد : فيما ذكرنا كفاية ، على أننا لم نكتب من تناقضهم في القياس وتركهم له إلا جزءاً يسيراً جداً من أجزاء عظيمة جداً . ولو تفحصنا ذلك لقام منه ديوان أعظم من جميع ديواننا هذا كله .

وكل ما ذكرنا فانهم إن احتجوا فيه باجماع على تركه ، لم ينفكوا من أحد وجهين : إما أن يدعوه بغير علم فيكذبوا ، وإما أن يصدقوا في ذلك ، فان

كانوا قد صدقوا أفروا أن الاجماع جاء بترك القياس ، ولو كان حقا ماجاء
الاجماع بتركه ، وان ادعوا أنهم تركوا القياس حيث تركوه لنص وارد في
في ذلك ، فاعلموا أن كل قياس خالفناهم فيه فان النص قد ورد بخلاف ذلك
القياس ، لا بد من ذلك . وان قالوا : تركنا القياس حيث تركناه لدليل غير
النص ، قلنا لهم : هذا مالا نعرفه ولا ندرية ، وأى دليل يكون أقوى من
النص ؟ ! هذا عدم لاسبيل إلى وجوده أبدا *

وبالجملة فكل واحد منهم انما استعمل القياس في يسير من مسائله جدا ؛
وتركه في أكثرها ، فان كان القياس حقا فقد أخطوا بتركه وهم يعلمونه ، وان
كان باطلا فقد أخطوا باستعماله . فهم في خطأ متيقن إلا في القليل من أقوالهم *
وقال بعضهم : لا نقيس على شاذ .

قال أبو محمد : وهذا تحكم فاسد ، لانه ليس شئ من الشريعة شاذاً ، تعالى
الله أن يلزمنا الشواذ ، بل كل ماجاء عن الله تعالى وعن رسوله صلى الله عليه
وسلم فهو حق ، والحق لا يكون شاذاً ، وانما الشاذ الباطل .

وقال بعضهم : لا نقيس على فرع .

قال أبو محمد : وهذا كالاول ، ولا فرع في الشريعة ، وكل ماجاء نصاً أو
اجماعاً فهو أصل ، فأين ههنا فرع ؟ لو أنصف القوم أنفسهم ؟ !
وقال بعضهم : الحدود والكفارات لا تؤخذ قياساً .

قال أبو محمد : وما تفرق بينهم وبين من قال : بل العبادات وأحكام الفروج
لا تؤخذ قياساً ؟ وكل من فرق بين شئ من احكام الله تعالى فهو مخطئ . بل
الدين كله لا يحل ان يحكم في شئ منه بقياس . على أنهم قد تناقضوا وقاسوا
في البابين ، وأوجبوا حد اللوطى قياساً ، وأوجبوا كفارات كثيرة قياساً .
والقوم متناقضون تناقضاً يشبه اللعب والهزل . أعوذ بالله مما امتحنوا به !
فان قال قائل منهم لنا : وأنتم أيضاً قد تركتم حديثاً كثيراً .

قلنا لهم وبالله تعالى التوفيق : كذبتهم وأفكتم ، ولا يوجد ذلك من أحد منا أبداً إلا بأربعة أوجه لاخامس لها :
إما لقيام البرهان على نسخه أو تخصيصه بنص آخر ، وهذا لا يحل لأحد خلافه .

وإما أنه لم يبلغ الى الذي لم يقل به منا ، وهذا عذر ظاهر و (لا يكلف الله نفسا إلا وسعها) .

وإما أن بعضنا يرى ترك كل مارواه المدلس إلا ما قال فيه « حدثنا » أو « أنبأنا » وهذا خطأ ، وبعضنا يرى قبول جميع روايته إذا لم يدلس المنكرات الى الثقات ، إلا ما صح فيه تدليس ، وبهذا نقول ، وعلى كل ما ذكرنا البرهان ، والبرهان لا يمتارض ، والحق لا يمارضه حق آخر .

وإما أن بعضنا يرى ترك الحديثين المتعارضين ، لأنه لم يصح عنده الناسخ منهما ، واذ لم يصح عنده الناسخ منهما فهو منهي أن يقفوا ما لا علم له به ، وهذا خطأ ، وبعضنا يرى ههنا الاخذ بالزائد ، وبه نقول .

فليس منا أحد - والله الحمد - ترك حديثاً صحيحاً بلغه بوجه من الوجوه لقول أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا رأى ولا لقياس . ونعوذ بالله من ذلك .

وأما هم فأنهم يتركون نصوص القرآن لا رأيهم وأهوائهم وتقليد هم ، ويتركون الصحيح من الحديث عندهم كذلك ، ويتركون القياس وهم يعرفونه ويعلمونه وهو ظاهر اليهم كذلك . فالقوم لم يتمسكوا إلا باتباع الهوى والتقليد فقط . ونعوذ بالله من الخذلان .

وقد انتهينا من ايضاح البراهين على ابطال الحكم بالقياس في دين الله تعالى الى حيث أطأنا تعالى عليه ، راجين الاجر الجزيل على ذلك ، ولا ح ل كل من ينصف نفسه : أن القياس ضلال ومعصية وبدعة ، لا يحل لأحد الحكم

به في شيء من الدين كله ، فليتق امرؤ ربه ، ولا يحمله اللجاج على الاعراض
عن الحق ، ولا يتقحم به حب استدامة رياسة قليلة على تحمل ندامة طويلة ،
فمن قريب يقف في مواقف الحكم بين يدي عالم الخفيات ، فليفكر من حكم
في دين الله تعالى بغير ماعهد به اليه في كلامه وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم
الينا : ماذا تكون حجته إذا سئل عن ذلك ؟ وليوقن أن من سئل يوم القيامة
بماذا حكمت ؟ فقال : بكلامك يا رب وكلام رسولاك الى ، فقد برئ من التبعة :
من هذا الوجه جملة ، ومن زاد على ذلك أو تعداه فليُنظر في التخلص ، وليعد
للمسألة في حكمه بتقليد الآباء ورأيه وقياسه جوابا . و (ستذكرون ما أقول
لكم وأفوض أمري الى الله) . وحسبي الله ونعم الوكيل .

الباب التاسع والثلاثون

في إبطال القول بالعلل في جميع أحكام الدين

قال أبو محمد علي بن أحمد رضي الله عنه :
ذهب القائلون بالقياس من المتخذلقين المتأخرين منهم الى القول بالعلل .
واختلف المبطلون للقياس ، فقالت طائفة منهم : اذا نص الله تعالى على أنه
جعل شيئا ما سببا لحكم ما فحيث ما وجد ذلك السبب وجد ذلك الحكم .
وقالوا : مثال ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ نهى عن الذبح بالسنة :
« أما السن فانه عظم » قالوا : فكل عظم فلا يجوز الذبح به أصلا . قالوا :
ومن ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في السمن تقع فيه القارة : « فان
كان مائعا فلا تقربوه » قالوا : فاليمين سبب أن لا يقرب ، فحيث ما وجد
مائعا حلت فيه نجاسة فالواجب أن لا يقرب .
قال أبو محمد : وهذا ليس يقول به أبو سليمان رحمه الله ولا أحد من

أصحابنا ، وإنما هو قول لقوم لا يعتمد بهم في جملتنا ، كالتقاساني (١) وضربائه .
وقال هؤلاء : وأما ما لا نص فيه فلا يجوز أن يقال فيه : إن هذا
لسبب كذا .

وقال أبو سليمان وجميع أصحابه رضى الله عنهم : لا يفعل الله شيئاً من
الأحكام وغيرها لعله أصلاً بوجه من الوجوه . فإذا نص الله تعالى أو رسوله
صلى الله عليه وسلم على أن أمراً كذا لسبب كذا أو من أجل كذا أو لأن
كان كذا أو لكذا : فإن ذلك كله ندرى أنه جعله الله أسباباً لتلك الأشياء
في تلك المواضع التي جاء النص بها فيها ، ولا توجب تلك الأسباب شيئاً من
تلك الأحكام في غير تلك المواضع البتة .

قال أبو محمد : وهذا هو ديننا الذي ندين الله تعالى به ، وندعو عباد الله
تعالى اليه ، ونقطع على أنه الحق عند الله تعالى .

فأما الحديث الذي ذكروا في السن أنه عظم ، فكل عظم ماعدا السن
فالتذكية به جائزة ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن عاجزاً عما قدر عليه
هؤلاء المتخردون ، ولو كان الذكاة بالمعظام حراماً لما اقتصر عليه السلام على
ذكر السن وحده ، ولما رضى بهذا العي من ذكر شيء وهو يريد غيره ،
ولقال : ما أنهر الدم وفري الأوداج فكلوا ما لم يكن عظماً أو ظفراً . وصح
ضرورة أنه لو كانت العظمية مانعة من الذبح لما هي (٢) فيه ، لما كان
لذكر السن معنى ، ولكان تلبيساً لا بياناً ، فوضح يقيناً أن العظمية ليست
مانعة من الذبح بالجرم الذي هي فيه إلا أن يكون في سن فقط . وكذلك
القول في الحديث الآخر ولا فرق *

والقائلون بخلاف قولنا قد تناقضوا في الحديث المذكور نفسه ولم يعنونا
في طلب تناقضهم إلى مكان بعيد ، لكن أتوا إلى قوله صلى الله عليه وسلم

(١) بالقاف وبالسین المهملة (٢) في نسخة «بما هي»

في ذلك الحديث نفسه : « وأما الظفر فإنه مدى الحبشة » فكان يلزمهم -
إذ جعلوا قوله صلى الله عليه وسلم « فإنه عظم » سبباً مانعاً من الذبح بكل
عظم - أن يجعلوا قوله عليه السلام « وأما الظفر فإنه مدى الحبشة » مانعاً
من التذكية بكل مدية كانت لحبشى ، وهذا مالا يقولونه ؛ بل اقتصروا على
المنع من الذبح بالظفر فقط ، فلو فعلوا كذلك في السن فنعوا من الذبح به
ولم يتمدوه إلى سائر العظام لكان أهدي لهم . ولكن هكذا يتناقض
أهل الخطأ *

وأما أصحاب مالك وأبي حنيفة - وهم المغلوبون للقياس على نصوص
القرآن والحديث في كثير من أقوالهم - فأنهم تركوا القياس ههنا جملة ،
فأجازوا الذبح بكل عظم ، ثم لم يقنعوا بهذا إلا حتى تجاوزوا ذلك إلى تخصيص
النص بلا دليل ، فأجازوا الذبح بكل سن نزعت ، واقتصروا على المنع من
الذبح بالسن التي لم تنزع ، وأجازوا الذكاة بكل ظفر قلع . وهذا خطأ منهم .
والناقص من الدين كالأثر فيه ولا فرق . (ومن يتمدد حدود الله فقد ظلم نفسه)
فلو كان التعليل صواباً لكان ما نص الله تعالى عليه ورسوله عليه السلام بأن
جملة سبباً للحكم أول - عند كل من له مسكة عقل ودين - من علة يتكهنون
في استخراجها بلا دليل . فهم قد قلبوا ذلك كما ترى ١١.

قال أبو محمد : وأما الصواب الذي لا يجوز غيره ، فهو : أن السن والظفر
لا يحل الذبح بهما ولا النحر ، منزوعين كانا أو غير منزوعين . فأما ما عداهما -
من عظم ومن مدى الحبشة أو غير ذلك مما يفرى - فخلال الذبح به والنحر
والتذكية .

فان قالوا : ان الاجماع منعمنا أن نطرد التعليل في مدى الحبشة في الحديث
المذكور . قيل لهم وبالله تعالى التوقيق : قد ثبت الاجماع على صحة قولنا ،
وعلى ابطال التعليل ، وأن لا تتمدى بالسبب المنصوص عليه إلى ما لم ينص

عليه ، ولو كان التعليل حقا مآجاز وجود الاجماع بخلافه .

قال أبو محمد : وحد ثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا عبد الله بن الصباح ثنا ابو علي الحنفي ثنا قرّة بن خالد قال : انتظرنا الحسن فجاء فقال : دعانا جيراننا هؤلاء ، ثم قال : قال أنس بن مالك : « نظرنا (١) النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة حتى اذا كان (٢) شطر الليل يبلغه جاء فصلي لنا ثم خطبنا فقال : ألا إن الناس قد صلوا ثم رقدوا ، وانكم لم تزالوا في صلاة ما انتظرت الصلاة » (٣)

قال أبو محمد : فقد جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم من الاسباب التي يختار لها تأخير العتمة انتظار الصلاة ، فيكون المنتظر لها في صلاة ما انتظرها ، ولم يكن هذا علة عند القائلين بالعلل في اختيار تأخير العصر والمغرب . فاذا كان مانص النبي صلى الله عليه وسلم عندهم ليس علة يبني عليها ، فإني ولدوها بأرائهم الكاذبة أولى أن لا يبني عليها .

وقد تعدى بعضهم ممن لم يتق الله عز وجل الى أطم من هذا ، فقال : ان النبي صلى الله عليه وسلم يأمر بالأمر ويقول بالقول مما لا يجوز ، لكن لعله شئ آخر أراده .

قال : وذلك مثل قوله صلى الله عليه وسلم : « لقد هممت أن آمر بحطب فيحطب » ثم ذكر أن يحرق بيوت المتخلفين عن الصلوات في الجماعات . فقالوا : هذا لا يجوز ، وانما قاله عليه السلام تغليظاً ، لأنه أراد ذلك .

وقالوا : إن أمره عليه السلام بفعل الاناء من ولوغ الكلب سبعا ليس على ايجاب ذلك ، وانما فعله ليزدجر الناس عن اتخاذها ، لأنها كانت تؤذى المهاجرين . قالوا : ومن ذلك قوله عليه السلام للذي دخل المسجد بهيئة بذة ورسول

(١) في رواية « انتظرنا » ومماها واحد (٢) في البخاري بحذف « اذا »

(٣) اختصره المؤلف ، وهو في البخاري (ج ١ ص ٢٤٦ - ٢٤٧) الطبعة المنيرية

الله صلى الله عليه وسلم بخطب يوم الجمعة فقال : « قم فاركم ركعتين » قالوا : والركوع حينئذ لا يجوز ، وإنما أمره بذلك ليفطن له الناس فيتصدقوا عليه . وقالوا : من ذلك أيضا أمره صلى الله عليه وسلم بفسخ الحج ، إنما أمره - وهو لا يجوز - ليرهم جواز العمرة في أشهر الحج . ولهم من هذا التخليط المهلك كثير .

قال أبو محمد : وقائل هذا لولا أنه يعذر بشدة ظلمة الجهل وضعف العقل لما كانت أحد أحق بالتكفير منه ويضرب العنق وباستيفاء المال ، لأنهم ينسبون إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يأمر بالباطل وبما لا يجوز ، ويصفونه بالكذب .

وليت شمري ! أعجز النبي صلى الله عليه وسلم عن أن يأمر بقتل الكلاب - كما فعل إذ أمره الله تعالى - حتى يخلق هذا التحليق السخيف ؟! الذي يشبه عقول المملئين لأمره بغسل الاناء من ولوغها سبعا ؟!

أما كان لهم عقل يعلمون به أن من عصى أمره بأن لا يتخذ الكلاب وأن من اتخذ كلبا لم يبح له اتخاذها نقص من عمله كل يوم قيراطان - : فهو لأمره بغسل الاناء سبعا أعصى وأترك ؟! تعالى الله عن هذا ، وتنزه نبيه عليه السلام عن هذا الوصف الساقط ، والصحابة رضى الله عنهم أطوع وأجل لله تعالى ولرسوله صلى الله عليه وسلم من أن تكون هذه صفتهم . أو تراه عليه السلام عجز عن أن يأمر أصحابه بالصدقة ، كما قد صرح لهم بذلك غير مرة ، حتى يأمر بركوع لا يجوز ؟!

أترى الصحابة لم يعقلوا أن العمرة في أشهر الحج جائزة ، وقد اعتمر بهم النبي صلى الله عليه وسلم قبل ذلك في أشهر الحج عمرتين متصلتين بعد ثالثة لم تتم : عمرة الحديبية ، وعمرة القضاء بعدها ، وعمرة من الجعرانة بعد فتح مكة ، كلهن في أشهر الحج قبل حجة الوداع ؟! أما اكتفوا بهذا وبأمره

عليه السلام لهم في حجة الوداع « فمن شاء منكم أن يهل بعمرة فليفعل »
فأهل بالعمرة نساؤه وكثير من أصحابه؟ أما يكفي هذا من البيان بأن العمرة
في أشهر الحج جائزة؟ حتى يحتاج إلى أمرهم بما لا يحل؟ بزعم من لا زعم لهم من
فسخ الحج .

أما لمن نسب هذا إلى الصحابة رضي الله عنهم عقل أو حسن يردعه عن
هذا السحف والجنون ؟ !

إن من ظن هذا بهم لفي الغاية القصوى من الاستخفاف بأقدارهم ، أو
في غاية الشبه بالانعام ، بل هو أضل سبيلا !

وتراه عليه السلام لو لم يكن يريد (١) إحراق بيوت المتخلفين عن الصلاة
في الجماعة حقا ؟ أما كان يكتبني بأن يأمر بهجرهم ، كما فعل بالمتخلفين عن تبوك؟
أو بطردهم ، كما طرد الحكم وهيتا الخنث ، أو بأدبهم كما أدب في الخمر قبل
استقرار الحد فيها بالاربعين ؟ حتى يتعدى إلى الكذب والأخبار بما لا يحل؟
اللهم أنا نبرأ إليك من هذا القول الفاحش المهلك .

حدثنا حماد بن أحمد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد
الرزاق عن معمر قال : قلت لعبيد الله بن عمر : أعلمت أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم أقاد بالقسامة ؟ قال : لا ، قلت : فأبو بكر ؟ قال : لا ، قلت : فمعمر ؟
قال : لا ، قلت : فيم تجترؤون على ذلك ؟ فسكت ، قال : فقلت ذلك لمالك ؟
فقال : لا تضع أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم على الحيل (٢) ثم ذكر
باق الكلام .

قال أبو محمد : وهذا هو الحق الذي لا يجوز خلافه ، وهذا مذهب الأئمة

(١) كلمة « يريد » لم تكن في الاصل ، وبغيرها لا يستقيم الكلام .

(٢) نقله الثوكاني في نيل الاوطار (ج ٧ ص ١٨٧) عن مصنف عبد الرزاق مختصرا ،
وفيه أن الذي سأل عبيد الله بن عمر العمري عبد الرزاق ، وهو خطأ أما من الناسخ وأما من الطبع .

وكل من في قلبه اسلام، ثم يقع لهم الخطأ والوهلات التي لم يعصم منها بشر،
فأتى هؤلاء الاوباش المفلدون فقلدوهم في خطئهم الذي لم ينتبهوا له، وعصوم
في الحقيقة التي ذكرنا، من أن لا يحمل أمر النبي صلى الله عليه وسلم على الحيل
قال أبو محمد: فان ذكروا في ذلك مواصلة النبي صلى الله عليه وسلم بهم،
وقد نهاهم عن الوصال ؟ فليعلموا: أن ذلك كان منه عليه السلام صيماً مقبولاً
لان الوصال له مباح بالنص من قوله عليه السلام: « است كاحد منكم (١) »
إني أبيت يطعمني ربي ويسقيني » وكان منهم عقوبة لهم لاصيماً، هكذا في
نص الحديث: انه كان كالتنكيل بهم، وجائز للامام أن يمنع المرء الطعام اليوم
والليلة، ومقداراً يدرى أنه لا يبلغ به الموت، على سبيل النكال، كما فعل
عليه السلام. وبالله تعالى التوفيق *

ونحن ان شاء الله تعالى موردون مشاغب أصحاب العلل، على حسب
ما التزمنا لجميع خصومنا، ومبينون - بحول الله واهب القوة لاله الا هو
وعونه لنا إن شاء الله تعالى - تمويههم بها، وحل شغبهم الفاسد، ثم موردون
البراهين الضرورية الصادقة على إبطال العلل جملة. إن شاء الله تعالى وبه نعمتصم*
احتج القائلون بالعلل بآيات ظاهرها كون بعض الاحكام من أجل بعض
الاحوال.

فمن ذلك قول الله عز وجل وقد ذكر قتل أحد ابني آدم عليه السلام
لأخيه: (من أجل ذلك كتبنا على بني اسرائيل أنه من قتل نفساً بغير نفس
أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً)

قال أبو محمد: فيقال لهم وبالله تعالى التوفيق: هذا أعظم حجة عليكم،
لان الله تعالى لم يلزم هذا الاصر غير بني اسرائيل فقط، ولو أن ذلك علة

(١) في نسخة « اني لست كاحدكم » وهي توافق لفظ الترمذي من حديث أنس (ج ١ ص ١٢٩)
والحديث رواه الشيخان وغيرهما بألفاظ مختلفة والمعنى واحد.

مطردة كما يدعون للزم جميع الناس .

فان قالوا : هو لازم لجميع الناس ، سألناهم : ماتقولون في جميع الكبائر أهى فساد فى الارض أم ليست فساداً فى الارض إلا ماسمى فساداً فى الارض ، وليس هذا واقعا إلا على المحاربة فقط ؟ ولا بد من أحد الجوابين .

فان قالوا : الكبائر كلها فساد فى الارض . أريناهم شارب الخمر والسارق والمربى وآكل أموال اليتامى والزانى غير المحصن وآكل لحم الخنزير والدم والميتة والغاصب والقاذف :- مفسدين فى الارض ولا يحل قتلهم ، بل من قتلهم قتل بهم قوداً ، فقد تقضوا قولهم إن حكم الآية المذكورة جار علينا ، لان فى نص تلك الآية اباحة قتل كل مفسد فى الارض .

فان قالوا : ليس شئ من الكبائر فساداً فى الارض حاشا المحاربة . أريناهم الزانى المحصن يقتل وليس مفسداً فى الارض ، فانتقضت العلة التى ادعوها علة ، لان فى الآية المذكورة أن لا تقتل نفس بغير نفس أو فساد فى الارض ، والزانى المحصن لم يقتل نفسا ولا أفسد فى الارض ، وهو يقتل ولا بد ، ولا يكون قاتله كأنه قتل الناس جميعا

فان قالوا : إن زنى المحصن وحده ووطء امرأة الاب ورثة المرتد وشرب المحدث ثلاث مرات فى الخمر مرة رابعة :- هو فساد فى الارض ، وماعدا هذه فليس فساداً فى الارض ، كابروا وتحكموا بلا دليل . وقد جعل النبي عليه السلام الزانى وهو شيخ أو بامرأة جاره أو بامرأة المجاهد فى سبيل الله أعظم جرما من سائر الزناة ، وسواء كانوا محصنين أو غير محصنين ، إلا أن غير المحصن على كل حال لا يقتل وإن كان أعظم جرما من المحصن فى بعض الاحوال التى ذكرنا . والمحصن على كل حال يقتل ، وإن كان غير المحصن أعظم جرما منه فى بعض الاحوال التى ذكرنا .

وأىضا : فان هذا القول الذى قالوه ناقض لاصولهم فى العلل ، وموجب

أن لا يكون الشيء علة إلا حيث نص الله عز وجل على أنه علة ، لانهم يقولون :
إن الكبيرة لا تكون فساداً إلا حيث نص على أنها فساد ، وحيث أمر الله
تعالى بقتل فاعلها . وبطل اجراؤهم العلة حيث وجدت . وهذا قولنا نفسه
حاشا التسمية بعلّة أو سبب ، فانا لا نطلقه ، لان النص لم يأت به ، وإذ ليس
بيننا إلا التسمية فقط فقد ارتفع الخلاف ، إذ إنما نضايق في تصحيح المعنى
المسمى أو إبطاله ، ولا معنى للاسم ولا للمضايقة فيه إذا حققنا المعنى ، وإنما
نمنع منه من خوف التشكيك به والتلبيس ، وتسمية الباطل باسم الحق ،
فهذا نوقف على فساد عمله ، ونبين له قببح مغبته . وبالله تعالى التوفيق *
واحتج بعضهم بقول الله عز وجل حكاية عن المنافقين أنهم قالوا : (لا تنفروا
في الحر قل نار جهنم أشد حرا) .

قال أبو محمد : وهذه الآية كافية في إبطال العلل ، لان الله تعالى أخبر أن
جهنم ذات حر ، وأن الدنيا ذات حر ، ثم فرق تعالى بين حكيمهما ، وأمرهم
بالصبر على حر الدنيا ، وأنكر عليهم الفرار عنه ، وأمرهم (١) الفرار عن
حر جهنم ، وأن لا يصبروا عليها أصلا . نعوذ بالله منها *
واحتجوا أيضا بقوله تعالى : (لئلا يكون على المؤمنين حرج في أزواج
أدعيائهم)

قال أبو محمد : وهذا لاحجة لهم فيه ، لانه نص على أن النبي صلى الله
عليه وسلم إذ تزوج امرأة زيد ، وهو قد كان استلحقه ، ونحن مأمورون
باتباعه عليه السلام في تحليل ما أحل وتحريم ما حرم . : فنكاحه عليه السلام
إياها موجب علينا تحليل أزواج المستلحقين في الجاهلية ، غير استلحاق الولادة
لكن الاستلحاق المنسوخ فقط . وهذا الذي قلنا هو نص الآية ، ولو كان

(١) استعمل المؤلف فعل « أمر » متمديا بنفسه لمقولين وهو جائز . وفي اللسان
« وأمره إياه على حذف الحرف »

علة كما ادعوا للزم كل أحد أن ينكح امرأة دعيه ولا بد ، فلما لم يكن ذلك بلا خلاف ، سقط ظنهم أن إنكاحه عز وجل لرسوله عليه السلام زينب أم المؤمنين علة لما راموا تعليله بذلك . وصح قولنا : انه نص على إيجاب تحليل ما أحل الله تعالى لرسوله عليه السلام فقط . وبالله تعالى التوفيق *

واحتجوا بقوله تعالى : (ما آفأ الله على رسوله من أهل القرى فله للرسول ولذی القربى والیتامى والمساكين وابن السبیل کیلا یکون دولة بین الاغنیاء منکم) .

قال أبو محمد : وهذا أيضا لاحجة لهم فيه ، والقول في هذه الآية كالتقول في الآية التي ذكرنا أننا ولا فرق ، لاننا قد وجدنا أموالا كثيرة لم تقسم هذه القسمة ، بل قسمت على رتبة أخرى ، فلو كان عليه قسمة هذا الذي آفأه الله تعالى على رسوله عليه السلام إنما هي أن لا يكون دولة بين الاغنياء لكان ذلك أيضا علة في قسمة سائر الاموال من الغنائم وغيرها كذلك ، فبطل ما توهموا ، وصح أن الله تعالى أراد فيما آفأه الله تعالى على رسوله صلى الله عليه وسلم - من أهل القرى مما لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب خاصة - أن لا يكون دولة بين الاغنياء منهم ، فلا يتعدى بهذا الحكم هذا الموضع ، إلا حيث نص الله تعالى عليه أيضا في قسمة خمس الغنائم ولا مزيد . وهذا قولنا لا قولهم في إجراء العمل . وبالله تعالى تأييد

واحتجوا بقوله تعالى : (لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل)

قال أبو محمد : وهذا لاحجة لهم فيه ، لانه لم يكن لاحد على الله تعالى قط حجة لا قبل الرسل ولا بعدهم ، بل لله الحجة البالغة ، و(لا يستل عما يفعل وهم يسئلون) . وقد أخبر تعالى أنه لم ينذر آباءهم ، وإن لم ينذروا فلا حجة لهم على الله عز وجل ، وليكن الله تعالى أراد الاحسان إلى من آمن من المنذرين بالرسول ، وأراد الاعتذار الى من لم يؤمن منهم فهذا غرض الله عز وجل فيهم ومصادره ، وليس هذا علة .

وسفين - بعد اقتضاء ذكر حجاجهم إن شاء الله تعالى - فرق ما بين العلة والسبب والقرض ، ببيان جلي لا يحيل على من له أدنى فهم . وبالله تعالى التوفيق واحتجوا أيضا بقوله تعالى : (كذلك جزيناهم ببغيتهم)

قال أبو محمد : وهذا لاجته لهم فيه ، بل هي حجة عليهم ، لانه تعالى نص على أنه جزى أولئك ببغيتهم بأنواع العذاب المعجل في الدنيا : من الخسف والصيحة وعذاب الظلة والرجم وغير ذلك ، فلو كان البغى علة (١) في إيجاب الجزاء بذلك لكان ذلك واجبا أن يجزى به البغاة منا ومن غيرنا ، فلما رأينا كفر زماننا بغاة كأولئك ، وفينا نحن أيضاً أهل بغى كبغى أولئك نفسه ، فقينا تطفيف الميزان وفينا فعل قوم لوط وفينا الكفر الصريح ، كما كان في أولئك ، في المؤمنين منا ، وفي الكافرين من الحريين والكتابين ، ولم نجاز ولا جوزوا بشئ مما جوزى به أولئك - : علمنا أن البغى ليس علة للجزاء بما جوزى به أولئك ، لأن (٢) العلة مطردة في معلولاتها أبداً ، لا تجوز (٣) أصلاً . وصح أن البغى من أولئك كان سبباً لجزائهم بما جوزوا به ، وليس سبباً في غيرهم لأن يجازوا بمثل ذلك ، فصح قولنا : أن الأسباب لا يتعدى بها المواضع التي نص الله تعالى ورسوله عليه السلام عليها ، ولا يوجب في كل مكان الحكم الذي وجب من أجلها في بعض الامكنة ، وسقط قولهم سقوطاً لا إشكال فيه . والحمد لله رب العالمين . وهذا قد ظهر كما ترى في الأسباب الصحيحة فما الظن بالأسباب الكاذبة التي يدعونها في الأحكام ، ويضعونها وضعا مختلفا متخاذلا بلا برهان ، إلا المجاهرة بالقرية ، وما لا يصح بوجه من الوجوه ؟ وبالله تعالى التوفيق *

واحتجوا أيضا بقول الله تعالى : (يخربون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين

(١) في الاصل « فلو كان البغى عليه » الخ وهو خطأ واضح

(٢) في الاصل « لانه » وهو خطأ

(٣) يعنى : لا يتعدى ، يقال : جازه يجوزه اذا تعداه .

فاعتبروا يا أولى الابصار (الآيات الى قوله) (ذلك بأنهم شاقوا الله ورسوله) الى قوله : (شديد العقاب) .

قال ابو محمد : وهذه حجة عليهم لا لهم ، لان المحاربين فيما بيننا واهل الاتحاد منا فهم مشاقون لله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم ، واهل الكتاب منا كذلك ، وهم لا يخربون بيوتهم بأيديهم ولا بأيدي المؤمنين ، ولا يهدمونها بل يبنونها ، فصح يقينا ان المشاقة لله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ليست علة لخراب البيوت اصلا ، ولا سببا في خراب بيوت المشاقين ماعدا أولئك الذين نص الله تعالى على انه عاقبهم باخراهم بيوتهم من أجل مشاقتهم . وهذا هو نفس قولنا : ان الشىء اذا نص تعالى عليه بلفظ يدل على انه سبب لحكم ما في مكان ما فلا يكون سببا البتة في غير ذلك الموضع لمثل ذلك الحكم اصلا . وبالله تعالى التوفيق *

واحتجوا بقوله تعالى : (انما يريد الشيطان ان يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل انتم منتهون) قالوا : فكانت هذه عللا في وجوب تحريمها والانهاء عنها *
قال ابو محمد : وهذه حجة عليهم لا لهم من وجوه :

احدها : ان كسب المال والجاه في الدنيا أصد عن ذكر الله تعالى وعن الصلاة ، أو وقع للمداوة والبغضاء فيما بيننا من الخمر والميسر ، وليس ذلك محرما اذا بغى على وجهه ، وقد اخبر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه رضى الله عنهم بنص قولنا إذ قال عليه السلام : « والله ما الفقر أخشى عليكم ، ولكن أخشى عليكم ان تفتح عليكم الدنيا فتتافسوا فيها فتهلككم كما اهلكت من كان قبلكم » (١) أو كما قال عليه السلام ، مما هذا حقيقة معناه ، فلا يظن جاهل أننا نقول شيئا

(١) الحديث رواه المؤلف بالمعنى وقد رواه البخارى من حديث عمرو بن عوف (ج ٤ ص ٢٠٧ وج ٥ ص ١٩٩ - ٢٠٠ وج ٨ ص ١٦٢ في الطبعة المنيرية) ورواه مسلم (ج ٢ ص ٣٨٤)

من عند أنفسنا ، أو برأينا أو بغير ما أتى به النبي صلى الله عليه وسلم .
 وأيضاً فالميسر ماعهد منه قبل أن يحرم إيقاع عداوة بذاته ، (١) ولا فقد عقل ، ولا كان إلا وافقاً للناس (٢) ونافعاً لهم ، وكذلك قليل الخمر ليس فيه مما ذكر في الآية ، ولا كل من يشربها تفسد أخلاقهم ، بل نجد كثيراً من الناس يبيكون إذا سكروا ، ويكثر من ذكر الآخرة والموت والاشفاق من جهنم ، وتعظيم الله تعالى والدعاء في التوبة والمغفرة ، ونجدهم يكرمون حينئذ ويحلمون ، ويزول عنهم كثير من سفهمهم وتوهم غوائلهم (٣) . فصح بكل ما ذكرنا أن الله تعالى لم يجعل إرادة الشيطان لما ذكر تعالى في الآية سبباً إلى تحريمها قط ، لكن شاء تعالى أن يحرمها إذ حرمها ، وقد كانت حلالاً مدة ستة عشر عاماً في الإسلام ، وقد كان كل ذلك موجباً من الشيطان فينا وفي كثير الخمر ، وهي حلال يشربها الصالحون بعلم النبي صلى الله عليه وسلم ولا ينكر ذلك ، فلو كان ما وصفها الله تعالى به من الصد عن الصلاة وعن ذكر الله تعالى وإيقاع الشيطان العداوة والبغضاء بها علة للتحريم - : لما وجدت قط إلا محرمة ، لأنها لم تكن قط إلا مسكرة ، ولم يكن الشيطان قط إلا مريداً لالقاء العداوة والبغضاء بيننا فيها ، وكانت حلالاً وهي بهذه الصفة . فبطل أن يكون اسكارها علة لتحريمها أو سبباً ، لافي الوقت الذي نص الله عز وجل على تحريمها فيه ولا قبله البتة ، لأن قوله عز وجل : (إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر) إنما هو إخبار عن سوء معتقد الشيطان فينا فقط ، ولم يقل قط تعالى إن إرادة الشيطان لذلك هو علة تحريمها ، ولا أنه سبب تحريمها ، ولا يحل لأحد أن يخبر عن الله تعالى بما لم يخبر

(١) هذا مخالف للمعروف المشاهد ، بل هو مغالطة صريحة

(٢) كذا في الأصل ولم أجد هذا الاستعمال ، والمراد منه واضح مفهوم .

(٣) وهذه أيضاً مغالطة كذلك

الله به عز وجل عن نفسه ولا أخبر به عنه رسوله صلى الله عليه وسلم . وهذا هو قولنا : أن المراعى إنما هو النص لاما عداه أصلاً . وبالله تعالى التوفيق . وقد قال بعض أصحابنا : إن إرادة الشيطان إيقاع العداوة والبغضاء بيننا في الحمر إنما كان بعد تحریمها ، لأن شاربها بعد التحريم صاد عن ذكر الله تعالى وعن الصلاة ، مبغض من الصالحين ومعاد لهم . قال أبو محمد : وهذا أيضاً قد اقتضاه قولنا الذى ذكرناه ، وزاد عليه وبالله تعالى نتأيد .

وقد أدى تعليمهم — هذا الفاسد المفتري — جماعة من الجهال الى الضلال المبين ، فاذا رأوا سكراناً معربداً متلوثاً فى أقذاره وأهذاره جعلوا يقولون : فى مثل هؤلاء حرمت الحمر . نعود بالله من هذا القول وما سببه من التعليل الملعون *

واحتجوا بقوله تعالى : (فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم) .

قال أبو محمد : وهذه حجة عليهم لا لهم ، لأننا نحن نظلم من بكرة الى المساء ولم يحرم علينا طيبات أحلت لنا . فصح أن الظلم ليس علة فى تحريم الطيبات ولا سبباً له ، إلا حيث جعله الله تعالى بالنص سبباً له فقط ، لا فيما عدا ذلك . المكان البتة *

واحتجوا بقوله تعالى : (ليستيقن الذين أوتوا الكتاب ويزداد الذين آمنوا إيماناً)

قال أبو محمد : وهذا عليهم ، لأن الحكم المذكور لم يوجب استيقان جميع أهل الكتاب . بل فيهم غير مستيقن ، وفيهم من تبادى على شكه وافكه وشركه ولو كان علة لاستيقانهم لما وجد فيهم أحد غير مستيقن . فبطل ظنهم . والحمد لله رب العالمين *

واحتجوا بقوله تعالى لموسى عليه السلام : (اخلع نعليك انك بالواد المقدس طوى) .

قال أبو محمد : وهذا حجة عليهم ، لان الكون بالواد المقدس طوى لو كان علة لخلع النعال أو سبباً له - : لوجب علينا خلع نعالنا بالوادى المقدس وبالحرم ويطوى ، فلما لم يلزم ذلك بلا خلاف صح قولنا : إن الشيء إذا جعله الله سبباً لحكم ما فى مكان ما فلا يكون سبباً لإفنيه وحده على الملزوم وحده لا فى غيره . فهذا كل ما راموا تبديله عن وجهه من آيات القرآن ، قد أريناهم بعون الله تعالى - أنه كله حجة عليهم ومبطل لقولهم بالتعليل الموجب عندهم للقياس . والحمد لله رب العالمين *

واحتجوا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم فى نهيه عن ادخار لحوم الاضاحى أكثر من ثلاث : « إنما فعلت ذلك من أجل الدافة » (١)
قال أبو محمد : أحق الناس أن يستحي من الله تعالى عند ذكر هذا الحديث فأصحاب القياس القائلون بالعلل ، لانهم يبطلون هذا السبب الذى يعدونه علة فى المكان الذى ورد فيه ، ولا يقيسون عليه شيئاً أصلاً ! نعم ، ولا يأخذون بذلك الحكم بعينه ، بل يعصونه ، ويميزون ادخار لحوم الاضاحى ما شاء المرء من الدهور ، وإن دفت الدواف ! أفلا يستحي من يبطل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فى نهيه إذا دفت دافة أن يدخر لحوم الاضاحى أكثر من ثلاث ويستحيز خلافه فى ذلك - : من أن يحتج بذلك القول المطروح عنده فى اثبات العمال الكاذبة ! وان الجوز باللوز الى أجل لا يحل ؟ ! إن هذا لخلق فاسد ، منتج من رذائل حمة ، منها الجهل وقلة الحياء وقلة الورع وشدة العصبية وقلة المبالاة بالصدق وشدة الجور وقلة النصيحة وضعف

(١) الحديث متفق عليه . ودفع المائى خف على وجه الارض ، والدافة الجماعة من الناس تقبل من بلد الى بلد ، يريد أنهم قدموا المدينة عند الاضحي فنهاهم عن ادخار لحوم الاضاحى ليغرفوها ويصدقوا بها فينتفع اولئك القادمون بها . اه من اللسان

العقل ، نموذ بالله من كل ذلك ؟!

وأما نحن فنقول : إن النبي صلى الله عليه وسلم جعل السبب في الدهي عن ادخار لحوم الاضاحي أكثر من ثلاث ليال إن دفت دافة بمحضرة الاضحى ، فاذا كان ذلك أبداً حرم ادخار لحومها أكثر من ثلاث ليال ، فان لم تدف دافة بمحضرة الاضحى فليدخر الناس لحومها ماشاءوا ، اتقياداً لامر رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي لم يأت ما يفسخه . وهذا الذي قلنا به هو قول على بن أبي طالب وعبد الله بن عمر •

واحتجوا بقوله صلى الله عليه وسلم : « انما جعل الاذن من أجل البصر » قال أبو محمد : وهذا موافق لقولنا لا لقولهم ، لاننا لم ننكر وجود النص كما بأحكام ما لاسباب منصوصة ، لكننا أنكرنا تعدى تلك الحدود الى غيرها ، ووضع تلك الاحكام في غير ما نصت فيه ، واختراع اسباب لم يأذن بها الله تعالى .

وأيضاً : فهذا الحديث حجة عليهم ، لانهم أول حاص له ، وأكثر أهل الفياس مخالفون لما في هذا الحديث ، من أن من اطلع على آخر فقفاً المطلع عليه عين المطلع فلا شيء عليه *

وقالوا : ان قول المظاهر لامرأته : أنت على كظهر أمي ، لما كان منكراً من القول وزوراً كان ذلك عللة لوجوب الكفارة .

قال أبو محمد : وقد أبطوا تعليلهم هذا ، فكفوا مؤنة أنفسهم ، فأقروا أن قول المرأة لزوجها : أنت على كظهر أمي ، منكراً من القول وزور ، ولم يوجب ذلك عليها الكفارة . وقال تعالى : (وما جعل أزواجكم اللائتي تظاهرون منهن أمهاتكم وما جعل ادعياءكم أبناءكم ذلكم قولكم بأفواهكم والله يقول الحق) فسوى الله تعالى بين قول الرجل لامرأته : أنت على كظهر أمي - وبين ادعائه ولد غيره ، ولم يجعل في أحد الوجهين كفارة ، وجعل في الآخر

الكفارة . فصح أن المساواة في الشبه لا توجب المساواة في الحكم ، وبطل قولهم في التعليل ، إذ وجب في أحد المنكرين كفارة ولم يجب في الآخر .

وقد قال غيره من الفقهاء بإيجاب الكفارة على المرأة المظاهرة من زوجها ككفارة المظاهر ولا فرق *

فهذا كل ما موهوا به من الحديث ، لاح أنه حجة عليهم . وبالله تعالى التوفيق *

وجه القول : أن كل شيء نص الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم فهو حق . وكل ما زادوه بأرائهم مما ليس في كتاب الله تعالى ولا في سنة رسوله عليه السلام فهو باطل وإفك . وهم كمن قال : لما حرم الله تعالى وفرض ما شاء حرمت أنا أيضا وفرضت ما شئت ، لأنه تعالى حرم وفرض ولا فرق .

وقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من طريق عمرو بن عبسة في نهيه عليه السلام عن الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها : « إن تلك ساعة تطلع ومعهما قرن الشيطان ويسجد لها الكفار حينئذ » وعن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس و : « إن تلك الساعة تسجرفها النار » فلو كان هذا على بادئ الرأي وظاهر الاحتياط ، لكانت الصلاة حينئذ أخرى وأولى ، معارضة للكفار ، فاذا سجدوا للشمس صلينا نحن لله تعالى ، وإذا سجرت النار صلينا نعوذ بالله منها *

هذه صفة علمهم المنتراة الكاذبة ، وهذا ما جاء به النص ، فصح أنه لا يحل لأحد تعليل في الدين ، ولا القول بأن هذا سبب هذا الحكم ، إلا أن يأتي به نص فقط *

﴿ فصل ﴾

قال أبو محمد : واحتج بعضهم في إيجاب القول بالعلل وأن الأحكام إنما وقعت لعل - : بأن الأسماء مشتقة في اللغة .

وهذا لو صح لما كان لهم فيه حجة ، إذ لا سبب في الاشتقاق يتوصل به الى اثبات العلل في الأحكام ، فكيف وهو باطل !

والاشتقاق الصحيح إنما هو اختراع اسم لشيء ما مأخوذ من صفة فيه ، كتسمية الابيض من البياض ، والمصلى من الصلاة ، والفاسق من الفسق ، وما أشبه ذلك . وليس في شيء من هذا ما يوجب أن يسمى أبيض ما لا بياض فيه ، ولا مصليا من لا يصلى ، ولا فاسقا من لا فسق فيه . فأى شيء في هذا مما يتوصل به الى إيجاب القياس ، والقول بأن البر إنما حرم أن يباع بالبر متفاضلا لانه مأكول ، أو لانه مكمل ، أو لانه مدخر ؟ وهل يتشاكل هذا الحق في عقل ذى عقل ؟ وبالله تعالى التوفيق .

وأما ما عدا هذا من الاشتقاق ففساد البتة ، وهو كل اسم علم وكل اسم جنس أو نوع أو صفة ، فإن الاشتقاق في كل ذلك يبطل ببرهان ضرورى ، وهو أننا نقول لمن قال : إنما سميت الخيل خيلا لاجل الخيلاء التى فيها ، وإنما سمي البازى بازيا لارتفاعه ، والقارورة قارورة لاستقرار الشيء فيها ، والخابية خابية لانها تحبأ ما فيها - : إنه يلزمك فى هذا وجهان ضروريان لا انفكاك لك منهما البتة :

أحدهما : أن تسمى رأسك خابية ، لان دماغك مخبوء فيه ، وأن تسمى الارض خابية ، لانها تحبأ كل ما فيها ، وأن تسمى أنفك بازيا لارتفاعه ، وأن تسمى السماء والسحاب بازيا لارتفاعهما ، وكذلك القصر والجبل ! وأن تسمى بطنك قارورة ، لان مصيرك مستقر به ، وأن تسمى البئر قارورة ، لان الماء

مستقر فيها ! وأن تسمى المستكبرين من الناس خيلا ، للخيلاء التي فيهم !
ومن فعل هذا لحق بالمجانين المتخذين لاضحاك سخفاء الملوك في مجالس الطرب ،
وصار ملهى وملعباً وضحكة يتطايب بخبره ، وكان بالرحمة ومداواة الدماغ
أولى منه بغير ذلك !! فإن أبى ترك اشتقاقه الفاسد .

والوجه الثانى : أن يقال : ان اشتقت الخيل من الخيلاء أو القارورة من
الاستقرار والخابية من الحب : فمن أى شئ اشتقت الخيلاء والاستقرار
والحب ؟ وهذا يقتضى الدور الذى لا ينفك منه ، وهو أن يكون كل واحد
منهما اشتق من صاحبه ، وهذا جنون أو وجود أشياء لا أوائل لها ولا نهاية ،
وهذا يخرج الى الكفر والقول بازلية العالم ! ومع أنه كفر فهو محال ممتنع .
وأيضا : فإذا بطل الاشتقاق فى بعض الاسماء كلف من قال به فى بعضها
أن يأتى ببرهان ، وإلا فهو مبطل .

وأيضا : فليس قول من قال : إن الخيل مشتقة من الخيلاء - : أولى
بالقبول من قول من قال : بل الخيلاء مشتقة من الخيل . وكلا القولين دعوى
فاسدة زائفة لا دليل على صحتها ، بل البرهان الضرورى قد قام على بطلانها
لانه لم توجد قط الخيلاء إلا والخيل موجودة ، ولا وجدت الخيل إلا والخيلاء
موجودة ، ولم يوجد قط أحدهما قبل الآخر . فبطل قولهم . وبالله تعالى تتأيد
ولو كان ما قالوا لكانت الاسد أولى أن تسمى خيلا ، لانها أكثر خيلاء
من الخيل ، ولـكانت النسر أولى ان تسمى بزاة من الصقور ، لانها أشد
ارتفاعا منها . وإلا فما الذى جعل القوارير أولى بهذا الاسم من الرمان والعنائد
والادراج والقلال ؟ (١)

(١) لا معنى لذكر الرمان هنا الا ان كان المراد به «رمانة الفرس الذى فيه علفه»
كما فى اللسان . والعنائد جمع عتيذة وهى ما يوضع فيه الطيب ونحوه ، وهى كالصندوق الصغير
الذى تترك فيه المرأة مايمز عليها من متاعها . والادراج جمع درج — بضم الدال واسكان
الراء — وهو بمعنى العتيذة .

وقد عارضت بهذا وشبهه أذكر من لقينا من شيوخنا في اللغة ، وهو أبو عبيدة حسان بن مالك رحمه الله ، فما وجدت عنده مدفعا ولا اعتراضاً ، وكان رحمه الله النهاية في علم اللغة ، مع تحريه فيما يورده منها وثبته وشدة انصافه وقالوا : لما وجدنا العصير حلولا يسمى خمرأ وهو حلال ، ثم حدثت فيه الشدة فسمى خمرأ حرم ، ثم ارتفعت الشدة فلم يسم خمرأ ، لكن سمي خلا - : علمنا أن العلة المحرمة ، والتي حرم من أجلها ، والتي من أجلها سمي خمرأ - : هي الشدة .

قال أبو محمد : هذا كلام فاسد في غاية الفساد فأول ذلك أن يقال لهم : في أي عقل وجدتم أن كون الشدة فيه أوجبت أن يسمى بالخاء والميم والراء ؟ ولكن لا بد لكل عين فيها صفات مخالفة لصفات عين أخرى أن يوقع على كل واحد منها اسم غير اسم العين الأخرى ، ليقيم التفاهم فيها بين المخاطبين ، فعاق على ما فيه الشدة اسم ما ، وعلى ما لا شدة فيه اسم آخر ، لالتئام إلا ليفهم الناس مراد من كلمهم وخاطبهم ، وكذلك كل موجود في العالم ، إلا ما ضاقت اللغة عن تسميته ، أو عجز أهلها عن ذلك ، أو لم يرد الله تعالى أن يكون له في هذه اللغة اسم .

وأيضاً : فإن اللغة العربية أول من نطق بها اسماعيل ، والخمر أقدم من كون اسماعيل في الأرض ، لأنها من الأشياء التي علم الله آدم أسماءها ، قال تعالى : (وعلم آدم الاسماء كلها) فعم تعالى ولم يخص ، ففسد كانت الخمر على حالها من الاسكار والشدة وهي حلال ، وهي لا تسمى خمرأ . فظهر كذب هذا القائل وإنه .

وأيضاً : فإن الخمر تسمى في كل لغة بغير اسم الخمر عندنا ، فما وجدنا أسلفتهم تلتوى لذلك ، ولا أحكامهم تنطوي ، ولا الخمر حلت لهم لأجل أن اسمها عندهم غير اسمها في اللغة العربية ، ولم نجد قط تلك العين المسماة خمرأ إلا

وهي مسكرة في كل وقت ، وفي كل أمة ، وفي كل مكان ، حاشا خمر الجنة فقط .
فبطل قولهم في العلل . وبالله تعالى التوفيق .

وأيضا : فالعرب تسمى الخمر بخمسة وستين امبا ؛ (١) ما وجدناها تضطر
الى ترك شئ منها ، ولا اضطرت الى وضعه . وقد بيننا الكلام في كيفية
أصل اللغات في باب مفرد من كتابنا هذا . والله الحمد .

وكذلك قالوا : إن كون البر مطعوما محرما متفاضلا هو علة تسمية ذلك
ربا . والقول عليهم في ذلك كالقول في الخمر ولا فرق . وبالله تعالى لا اله إلا
هو التوفيق .

وقالوا : العلة في وجوب كون الرقبة في الظهار مؤمنة هي وجوب كونها
سليمة الاعضاء كرقبة القتل

قال أبو محمد : وهذا تحكم فاسد ، واحتجاج للخطأ بالخطأ ، وللدعوى
بالدعوى .

ومثلهم في هذا القول كإنسان قال : لي على زيد درهم ، فقيل له : ألك بيعة ؟
فقال : نعم ، فقيل : وما هي ؟ قال : ان لي على عمرو درهما ، فقيل له : وما بينتك
على أن لك على عمرو درهما ؟ فقال : بينتي على ذلك أن لي على زيد درهما !
فهو يريد يجعل دعواه صحة لدعوى له أخرى ، وكلتاها ساقطة ، إذ لا دليل
عليها . وليس هذا الفعل من أفعال أهل العقول . ودعواهم أن الرقبة في كلا
الموضعين لا تجزى إلا أن تكون سليمة دعوى زائفة لا تصح ، فكيف أن
يقاس عليها أن لا تكون إلا مؤمنة ؟ ! *

وقال بعضهم : العلة في ذلك أنها كفارة عن ذنب .

قال أبو محمد : وليس على قاتل الخطأ ذنب أصلا ، فبطل تعليلهم الفاسد .

(١) تجد بعضها في تهذيب الالفاظ لابن السكيت (ص ٢١١-٢٢٢) وفي فقه اللغة (ص ١٠٠)

— ١٠٤ طبعة المكتبة التجارية (١٣٤٦) وتجدها مفصلة في المحقق لابن سيده (ج ١١ ص ٧٢-٨١)

وأيضاً : فهذه دعوى كالأولى ، لا دليل عليها .
وما الفرق بينهم وبين من قال : إنما وجبت في القتل أن تكون الرقبة
مؤمنة لأنها كنفارة عن قتل ، فما عدا القتل فلا تجب فيه مؤمنة ؟ وهذا
لا انفكاك منه . فكل هذه دعوى لا دليل عليها ، ولا ينفكون ممن يبطل ما
أثبتوا ويثبت ما أبطلوا .

واعلم أنه لا يمكن أحداً منهم أن يدعى علة في شيء من الأحكام إلا أمكن
لخصمه أن يأتي بعلة أخرى يدعى أن ذلك الحكم إنما وجب لها . وهذا ما لا
يخلص لهم منه . وبالله تعالى نعتصم *

﴿ فصل ﴾

قال أبو محمد : هذا كل ما شغبوا به ، قد بينا عواره ، ولاح اضمحلاله .
والحمد لله رب العالمين .

ونحن الآن - بعون الله تعالى وقوته لا آله إلا هو - شارعون في إبطال
القول بالعلل في شيء من الشرائع . وبالله تعالى التوفيق .
فيقال لمن قال : إن أحكام الثريمة إنما هي لعل :

أخبرونا عن هذه العلل التي تذكر : أهى من فعل الله تعالى وحكمه ؟ أم
من فعل غيره وحكم غيره ؟ أم لا من فعله تعالى ولا من فعل غيره ؟ ولا سبيل
إلى قسم رابع أصلاً .

فإن قالوا : من فعل غير الله ومن غير حكمه ، جعلوا ههنا خالفاً غيره ، وفاعلاً
للحكم غيره ، وجعلوا فعل ذلك الفاعل موجباً على الله تعالى أن يفعل ما فعل ،
وأن يحكم بما حكم به . وهذا شرك مجرد ، وكفر صريح ، وهم لا يقولون ذلك .
فإن قالوا : ليست من فعله ولا من فعل غيره ، أوجبوا أن في العالم أشياء
لا فاعل لها ، أو أنهم هم الخاكئون على الله تعالى بها ، وهم الذين يحللون

ويحرمون ، ويقضون على الباري عز وجل . وهذا كفر مجرد ، ومذهب أهل الدهر . وهم لا يقولون ذلك .

فان قالوا : بل هي من فعل الله عز وجل وحكمه . قلنا لهم : أخبرونا عنكم : أفعلمها الله تعالى لعله ؟ أم فعلها لغيره ؟ فان قالوا : فعلها تعالى لغيره ، تركوا أصلهم ، وأقروا أنه تعالى يفعل الأشياء لا لعله . أوقيل لهم أيضا : ما الذي أوجب أن تكون الاحكام الثواني للعلل ، وتكون الافعال الأول التي هي علل هذه الاحكام لا للعلل ؟ وهذا تحكم بلا دليل ، ودعوى ساقطة لا برهان عليها . وان قالوا : بل فعلها تعالى للعلل آخر ، سئلوا في هذه العلل أيضا كما سئلوا في التي قبلها ، وهكذا أبداً . فلا بد لهم ضرورة من أحد وجهين لا ثالث لهما : إما أن يقفوا في أفعال ما فيقولون : إنه فعلها لغيره ، فيكونون بذلك تاركين لقولهم الفاسد : انه تعالى لا يفعل شيئا إلا لعله ، أو يقولون بمفعولات لانهاية لها ، وبأشياء موجودة لأوائل لها . وهذا كفر وخروج عن الشريعة باجماع الامة *

وقبح الله قولاً يضطر قائله الى مثل هذه المواقف . فبطل قولهم في العلل وصح قولنا : ان الله تعالى يفعل ما يشاء لا لعله أصلاً بوجه من الوجوه ، بهذا البرهان الضروري الذي لا انفكاك عنه . وبالله تعالى التوفيق *

قال أبو محمد : ويكفي من هذا كله أن جميع الصحابة رضی الله عنهم أو لهم عن آخرهم - وجميع التابعين - أو لهم عن آخرهم - جميع تابعي التابعين أو لهم عن آخرهم - ليس منهم احد قال : ان الله تعالى حكم في شيء من الشريعة لعله ، وانما ابتدع هذا القول متأخروا القائلين بالقياس .

وايضا : فدعواهم ان هذا الحكم حكم به الله تعالى لعله كذا ؛ فرية ودعوى لا دليل عليها ، ولو كان هذا الكذب على احد من الناس لسقط قائله ، فكيف على الله عز وجل *

ولسنا ننكر وجود أسباب لبعض أحكام الشريعة ، بل نثبتها ونقول بها ،
لكننا نقول : إنها لا تكون أسباباً إلا حيث جعلها الله تعالى أسباباً ، ولا
يحل أن يتعدى بها المواضع التي نص فيها على أنها أسباب لما جعلت أسباباً
له . وقد بينا كثيراً من ذلك في أول هذا الباب .

قال أبو محمد : ومن عجائب هؤلاء القوم أنهم لو قيل لهم : تعمدوا الباطل ،
ماقدروا على أكثر مما فعلوا !!

ومن ذلك : أنهم أتوا إلى حكم لم ينص الله تعالى ولا رسوله صلى الله عليه
وسلم على أن له سبباً ، وهو تحريم البر بالبر متفاضلاً ، فجعلوا له سبباً وعلة ،
وحرّموا من أجله الحديد بالحديد متفاضلاً ، وبيع الارز بالارز متفاضلاً ،
وبيع السقمونيا بالسقمونيا متفاضلاً ، ثم أتوا إلى حكم جعل له رسول الله
صلى الله عليه وسلم سبباً ، وأخبر أنه حكم بذلك من أجله ، فمضوه واطرحوه
وهو قوله عليه السلام : انه نهى عن ادخار لحوم الاضاحى فوق ثلاث لاجل
الدافة ، فقالوا : ليست الدافة سبباً ، ولا يجب من اجلها ترك ادخار لحوم
الاضاحى ! وهكذا يكون عكس الحقائق !! وبالله تعالى نعوذ من الخذلان .
قال أبو محمد : فان قائل : أنتم تنكرون القول بالعلل ، وتقولون بالاسباب ،
فا الفرق بين الامرين ؟

فالجواب وبالله تعالى التوفيق : إن الفرق بين العلة وبين السبب ، وبين
العلامة وبين الغرض - : فروق ظاهرة لا تحته واضحة ، وكلها صحيح في بابه ،
وكلها لا يوجب تعليلاً في الشريعة ، ولا حكماً بالقياس أصلاً ، فنقول وبالله
تعالى التوفيق :

إن العلة هي اسم لكل صفة توجب أمراً إيجاباً ضرورياً ، والعلة لا تفارق
المعلول البتة ، ككون النار علة الاحراق ، والنالج علة التبريد ، الذي لا يوجد
أحدهما دون الثانى أصلاً ، وليس أحدهما قبل الثانى أصلاً ولا بعده .

وأما السبب فهو كل أمر فعل المختار فعلا من أجله لو شاء لم يفعله، كغضب
أدّى الى انتصار ، فالغضب سبب الانتصار ، ولو شاء المنتصر أن لا ينتصر
لم ينتصر ، وليس السبب موجبا للشيء المسبب منه ضرورة ، وهو قبل الفعل
المتسبب منه ولا بد .

وأما الغرض فهو الامر الذى يجرى اليه الفاعل ويقصده بفعله ، وهو
بعد الفعل ضرورة ، فالغرض من الانتصار اطفاء الغضب وإزالته ، وإزالة
الشيء هو شيء غير وجوده وإزالة الغضب غير الغضب ، والغضب هو السبب فى
الانتصار ، وإزالة الغضب هو الغرض فى الانتصار . فصح ان كل معنى مما ذكرنا
غير المعنى الآخر ، فالانتصار بين الغضب وبين إزالته ، وهو مسبب للغضب
وإذهاب الغضب هو الغرض منه .

وأما العلامة فهى صفة يتفق عليها الانسان ، فاذا رآها أحدهما علم الامر
الذى اتفقا عليه ، مثل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لابن مسعود :
« إذنك على أن يرفع الحجاب وأن تستمع سوادى حتى أنهاك » (١) فكان
رفع الحجاب واستماع حركة النبى صلى الله عليه وسلم علامة الاذن لابن مسعود .
وكقوله عليه السلام : « إني لأعرف أصوات رفقة الاشعرين بالقرآن حين
يزجلون بالليل وأعرف منازلهم من اصواتهم بالقرآن بالليل وان كنت لم أر
منازلهم حين نزولوا بالهار » (٢) فكانت اصوات الاشعرين بالقرآن علامة
لموضع نزولهم . ومن هذا أخذت الاعلام الموضوعات فى الفتاوى لهداية
الطريق ، والاعلام فى الجيوش لمعرفة موضع الرئيس

(١) « اذنك » بكسر الهمزة واسكان الذال المعجمة . وفى الاصل « آذنك » وهو
خطأ و « يرفع » بالبناء للمجهول كافى صحيح مسلم (ج ٢ ص ١٧٦) ويجوز « ترفع » بالخطاب كما
فى طبقات ابن سعد (ج ٣ ص ١٠٩) ومسندهما (ج ١ ص ٣٨٨ و ٢٩٤ و ٤٠٤) و « تستمع »
من « استمع » كافى اكثر الروايات الارواية احمد (١ : ٢٩٤) فانها « تسمع » من الثلاث
(٢) لم أجد هذا الحديث بعد طول البحث

قال أبو محمد : وهذا معنى رابع .

وقد سمي بعضهم أيضا العلال معاني ، وهذا من عظيم شغبهم ، وفاسد متعلقهم ، وإنما المعنى تفسير اللفظ ، مثل أن يقول قائل : ما معنى الحرام ؟ فنقول له : هو كل ما لا يحل فعله ، أو يقول : ما معنى الفرض ؟ فنقول : هو كل ما لا يحل تركه ، أو يقول : ما الميزان ؟ فنقول له : آلة يعرف بها تباين مقادير الأجرام . فهذا وما أشبهه هو المعاني ، وهذا أيضا شئ خامس .

وكل هذا لا يثبت علة للشرائع ، ولا يوجب قياسا ، لأن العلامة اذا كانت موضوعة لأن يعرف بها شئ ما فلا سبيل الى أن يعرف بها شئ آخر بوجه من الوجوه ، لأنه لو كان ذلك لما كانت علامة لما جعلت له علامة ، ولوقع الاشكال .

قال أبو محمد : فلما كانت هذه المعاني المسماة الخمسة التي ذكرنا - : مختلفة متغايرة ، كل واحد منها غير الآخر ، وكانت كلها مختلفة الحدود والمراتب : وجب أن يطلق على كل واحد منها اسم غير الاسم الذي لغيره منها ، ليقع الفهم واضحا ، ولئلا تختلط فيسمى بعضها باسم آخر منها ، فيوجب ذلك وضع معنى في غير موضعه ، فتبطل الحقائق .

والأصل في كل بلاء وعصاء وتخليط وفساد - : اختلاط الأسماء ، ووقوع اسم واحد على معاني كثيرة ، فيخبر المخبر بذلك الاسم ، وهو يريد أحد المعاني التي تحته ، فيحمله السامع على غير ذلك المعنى الذي أراد المخبر ، فيقع البلاء والاشكال . وهذا في الشريعة أضر شئ وأشده هلاكا لمن اعتقد الباطل ، إلا من وفقه الله تعالى .

فاذ قد بينا هذه الأسماء الأربعة ، وهي العلة والغرض والسبب والعلامة وبيننا أن معانيها مختلفة ، وأن مسمياتها شتى ، وحسمنا داء من اراد ايقاع اسم العلة في الشريعة على معنى السبب ، فيخرج بذلك الى ما لا يحل اعتقاده ،

من أن الشرائع شرعها الله تعالى لعلل أوجبت عليه أن يشرعها ، أو الى الثرية على الله تعالى في الادعاء أنه شرع عللا لم ينص عليها هو تعالى ولا رسوله صلى الله عليه وسلم ولا أذنا بها ، ولا بد لأهل العلل من أحد هذين السبيلين ، وكلاهما مهلك .

ولسنا ننكر أن يكون الله تعالى جعل بعض الاشياء سببا لبعض ما شرع من الشرائع ، بل نقر بذلك ونثبتته حيث جاء به النص ، كقوله عليه السلام : « أعظم الناس جرما في الاسلام من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسألته » وكما جعل تعالى كفر الكافر وموته كافرا سببا الى خلوده في نار جهنم ، والموت على الايمان سببا لدخول الجنة ، وكما جعل السرقة بصفة ماسببا للقطع ، والقذف بصفة ماسببا للجلد ، والوطء بصفة ماسببا للجلد والرجم ، وكما نقر بهذه الاسباب المنصوصة عليها ، فكذلك ننكر أن يدعى أحد سببا حيث لم ينص عليه .

ولسنا نقول : إن الشرائع كلها لأسباب ، بل نقول : ليس منها شيء لسبب إلا مانص منها أنه لسبب ، وما عدا ذلك فانما هو شيء أرادته الله تعالى الذي يفعل ما شاء ، ولا نحرّم ولا نحلل ، ولا نزيد ولا ننقص ، ولا نقول إلا ما قال ربنا عز وجل ، ونبيننا صلى الله عليه وسلم ، ولا نتعدى ما قال ، ولا نترك شيئا منه ، وهذا هو الدين المحض ، الذي لا يحل لاحد خلافه ، ولا اعتقاد سواه . وبالله تعالى التوفيق *

وقد قال تعالى واصفاً لنفسه : (لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون) فأخبر تعالى بالفرق بيننا وبينه ، وأن أفعاله لا يجري فيها « لم ؟ » ، وإذا لم يحل لنا أن نسأله عن شيء من أحكامه تعالى وأفعاله : « لم كان هذا ؟ » فقد بطلت الاسباب جملة ، وسقطت العلل البتة ، إلا مانص الله تعالى عليه أنه فعل أمراً كذا لاجل كذا ، وهذا أيضا مما لا يسئل عنه ، فلا يحل لاحد أن يقول : لم

كان هذا السبب لهذا الحكم ولم يكن لغيره ؟ ولا أن يقول : لم جعل هذا الشيء سببا دون أن يكون غيره سببا أيضا ؟ لأن من فعل هذا السؤال فقد عصي الله عز وجل ، وألحد في الدين ، وخالف قوله تعالى : (لا يسئَلُ عما يفعل) فمن سأل الله عما يفعل فهو فاسق . فوجب أن تكون العلل كلها منفية عن الله تعالى ضرورة . وفي قوله تعالى : (وهم يسألون) بيان جلي أنه لا يجوز لاحد منا أن يقول قولاً لا يسئَلُ عنه ، ولزمنا فرضاً سؤال كل قائل : من أين قلت كذا ؟ فان بين لنا أن قوله ذلك حكاية صحيحة عن ربه تعالى وعن نبيه عليه السلام ، لزمنا طاعته ، وحرم علينا التماذى في سؤاله ، وإن لم يأت به مصححا عن ربه تعالى ولا عن نبيه صلى الله عليه وسلم ، ضرب برأيه عرض الحائط ، ورد عليه أمره متروكا غير مقبول منه ، ولا مرضى عنه .

فهذا حكم السبب والعلة والعلامة والغرض والمعنى ، قد بينا كل ذلك غاية البيان ، ولم نقل إلا ما قاله الله ربنا عز وجل . وليست العبارة باللائظ المخالفة خلافا إذا حقق المعنى ، فلم يبعث محمد عليه السلام الى العرب فقط ، بل الى أهل كل لغة من الانس والجن ، فلا بد ضرورة لكل أحد من عبارة يفهم بها كلام ربه تعالى ، ومعنى مراده في الدين اللازم له . وإنما أوردنا هذا لئلا يتعلق جاهل فيقول : إن كلامك هذا ليس منصوفا في القرآن ، فأريناه أن حقيقة مفهومه كله ، ومعناه الذي لا يتحمل كلامنا معنى غيره — : منصوف في القرآن نصا جليا ظاهرا . وبالله تعالى التوفيق *

فإن لم الآآن أن العلل كلها منفية عن أفعال الله تعالى وعن جميع أحكامه البتة لانه لا تكون العلة إلا في مضطر .

واعلم أن الأسباب كلها منفية عن أفعال الله تعالى كلها وعن أحكامه ، حاشا ما نص تعالى عليه أرررسوله صلى الله عليه وسلم .

وأما الغرض في أفعاله تعالى وشرائعه فليس هوشيا غير ما ظهر منها فقط .

والغرض في بعضها أيضا أن يعتبر بها المعتبرون ، وفي بعضها أن يدخل الجنة من شاء إدخاله فيها ، وأن يدخل النار من شاء إدخاله فيها .

وكل ما ذكرنا من غرضه تعالى في الاعتبار ، ومن إدخاله الجنة من شاء ، ومن إدخاله النار من شاء ، وتسبيبه ما شاء لما شاء - : فكل ذلك أفعال من أفعاله ، وأحكام من أحكامه ، لا سبب لها أصلا ، ولا غرض له فيها البتة ، غير ظهورها وتكوينها فقط ، و (لا يستل عما يفعل) ، ولولا أنه تعالى نص على أنه أراد منا الاعتبار ، وأراد إدخال الجنة من شاء : - ما قلنا به ، ولكننا صدقنا ما قال ربنا تعالى ، وقلنا ما علمنا ولم نقل ما لم نعلم .

فهذه حقيقة الايمان الذي تمعده البراهين الحسية والاعقلية .

ودليل ذلك أن السبب والغرض لا يخلوان من أنهما مخلوقان لله تعالى ، أو أنهما غير مخلوقين أصلا ، أو أنهما مخلوقان لغيره . فمن جعلهما غير مخلوقين أصلا كفر ، لأنه يجعل في العالم شيئا لم يزل . ومن قال : إنهما مخلوقان لغيره كفر ، لأنه يجعل خالقا غير الله تعالى . فثبت أنهما مخلوقان له تعالى ؛ وقد قام البرهان على أن كل ما دون الله تعالى فهو خلق الله ، فاذ قد ثبت أن الغرض والسبب مخلوقان لله تعالى فلا يخلو من أن يكون خلقهما لسبب أيضا لغرض ، أو لا لسبب ولا لغرض فان كان فعلهما لسبب آخر وغرض آخر ، لزم أيضا فيهما مثل ذلك ، حتى تنتهي بقائل هذا الى اثبات معدودات ومخلوقات لانهاية لها ، وهذا كفر من قائله . وإن كان تعالى فعلهما لا لسبب ولا لغرض ، فهذا هو قولنا : إنه تعالى يفعل ما يشاء لا معقب لحكمه ، لا لسبب ولا لغرض ، حاشا ما نص تعالى عليه فقط أنه فعله لغرض أراده أو لسبب ، وأما ما لم ينص ذلك فيه فانا نقطع على أنه تعالى فعله كما شاء ، لا لغرض ولا لسبب ، وأما ما لم ينص ذلك فيه فانا نقطع على أنه تعالى فعله كما شاء ، لا لغرض ولا لسبب ، ولولا النصوص الواردة بذلك في بعض المواضع ما حل لمسلم أن يقول : إن الله تعالى فعل كذا لسبب كذا ، ولا إن

له عز وجل في فعل كذا ارادة كذا (تلك حدود الله فلا تعتدوها) .

قال أبو محمد : ويقال لمن قال بالعلل ، وجعلها صفات في أشياء توجد فتشبه بها فيوجب ذلك أن يحكم لها بحكم واحد : إنك لا تعدم معارضا بصفات آخر توجب غير الاحكام التي أوجبتم . فان أنتم أبطلتم حكم التشابه الذي يمارضكم به خصومكم فقد أقررتم أن الاشتباه لا معنى له ولا يوجب حكما ، وليس قول خصومكم فيما أتوا به من ذلك بأولى بالسقوط من قولكم .

مثال ذلك : أن تقولوا : لما أشبه النبيذ الخمر في انه شديد ملذ مسكر وجب له التحريم من أجل ذلك ، فيعارضكم خصومكم فيقولون : لما أشبه النبيذ المسكر العصير في أنه لا يكفر مستحله وجب له التحليل من أجل ذلك . فان أبطلتم التشبيه الذي أتى به خصومكم فقد أقررتم أن التشبيه لا يوجب حكما . وهذا حائد على تشبيهكم الذي شبهتم أنتم ولا فرق .

وقال بعضهم : علة تحريم البر بالبر متفاضلا أنه مطعوم .

وقال بعضهم : العلة في ذلك أنه مكيل .

وقال بعضهم : العلة في ذلك أنه مدخر .

قال أبو محمد : وكل واحدة من هذه الطوائف مبطله لما عت به الاخرى ، فكاهم قد اتفق على ابطاله التعليل بلا خلاف بينهم ، فليس ما أثبتت هذه الطائفة من التعليل بأثبت مما أثبتته الاخرى ، ولا بعض هذه العلل أولى بالسقوط من سائرهما ، بل كلها دعوى زائفة ساقطة لا برهان عليها ، وهكذا جميع علمهم .

وليت شعري ! كيف يسهل على من يخاف سؤال الله تعالى يوم القيامة أن يأتي بعلامة لم يمجدها قط لا الله تعالى ولا لرسوله صلى الله عليه وسلم فيثبتها في الدين ! فاما ينسبها الى الله تعالى فيكذب عليه ، أو الى رسوله عليه السلام فيقوله ما لم يقل ، أو لا ينسب ذلك الى الله تعالى ولا الى رسوله عليه السلام

فيحصل في أن يحدث ديننا من عند نفسه ، ولا بد من أحدهما ، وهما خطنا خسف ، نعوذ بالله منهما ، وبالله تعالى التوفيق .

قال أبو محمد : ومنهم طوائف يمنعون من تخصيص العلل ، ثم يجعلون علة الربا في التمر بالرطب مخصوصة بحديث العرايا ، فيقرون أن النص أبطل عليهم ، ولو كانت حقاً ما أبطلها ، لأن الحق لا يبطل الحق ، وكذلك لا يمكن أن يبطل حديث صحيح حديثاً صحيحاً إلا على سبيل الفسخ فقط ، وأما على معنى أن لا يقبل فلا سبيل إلى ذلك البتة . والحق لا يكذب بعضه بعضاً بدا .

قال أبو محمد : وقد سأله من سلف من أصحابنا فقالوا : لو كانت العلة التي تدعون في الشرائع موجبة لما ادعيتهم من تحليل أو تحريم لكنت غير مختلفة أبداً ، كما أن العلل العقلية لا تختلف أبداً

مثال ذلك : أن الشدة والاسكار لو كانا علة لتحريم الخمر لكنت الخمر حراماً منذ خلقها الله تعالى ، فالخمر لم تزل منذ خلقها الله تعالى شديدة مسكرة ، وقد كانت حلالاً في الإسلام سنين ، وهي على الصفة التي هي الآن لم تبدل ، ولا حدث لها حال لم تكن قبل ذلك . فبطل بهذا أن تكون الشدة علة التحريم كما أن الباري تعالى جعل النارية علة الاحراق وتصعيد الرطوبات ، فلا تزال كذلك أبداً ، حاشا ما خص عز وجل منها من نارا إبراهيم الخليل عليه السلام ، ولم تزل كذلك منذ خلقها تعالى حتى في جهنم ، أعاذنا الله تعالى منها ، قال الله تعالى : (كلما فضجت جلودهم بدلناهم جلوداً غيرها ليذوقوا العذاب) .

قال أبو محمد : فتفسخوا تحت هذا السؤال وتضوروا منه (١) ، لانه صحيح لا يخرج منه البتة .

فقال بعضهم : إنما تكون العلة علة إذا جعلها الله تعالى علة .

(١) « تفسخوا » بالحاء المعجمة ، يقال : تفسخ تحت الحمل الثقيل إذا لم يطقه ود تضوروا » بالضاد المعجمة ، والتضور التلوى والمباح من جوع أو ضرب أو غير ذلك ، والمراد بكلمة المؤلف واضح .

قال أبو محمد : وهذا ترك منهم لقولهم في العلة جملة ، وترك منهم للقياس ، ورجوع الى النص ، وإذا قد رجعوا الى هذا ، فلم يبق بيننا وبينهم إلا تسميتهم الحكم علة فقط ، فلو قالوا لا يجب الحكم إلا اذا نصه الله عز وجل لوافقونا البتة ، ولكنهم تعلقوا باسم العلة ، لانه مشترك ، ليرجعوا من قريب الى تخليطهم ، وليتعدوا النص الى مالا نص فيه ، وهذا مالا يسوغونه (١) .
وبالله تعالى التوفيق *

وقال بعضهم : هذا خبر الواحد هو حجة في إيجاب العمل ، وليس حجة في إيجاب العلم ، فلا تنكروا علينا كون الشيء علة في مكان ، وغير علة في مكان آخر . فيقال له وبالله تعالى التوفيق : هذا تمويه منكم ، لا تتخلصون به مما ألزماكم إياه ، لأننا لم ننكر نحن عليكم أن يكون الشيء حجة في مكانه وبابه ، وغير حجة فيما ليس بمكانه ولا بابه ، وإنما أنكرنا عليكم أن يكون ما ادعيتموه علة حجة موجبة للحكم في بعض مكانها وبابها بغير نص ؛ وغير حجة في سائر بابها وبعض أماكنها من غير نص أيضا . فهذا الذي أنكرنا عليكم لا ماسواه . وأما خبر الواحد المسند من طريق العدول فهو حجة في إيجاب العمل أبدا اذا كان عن النبي صلى الله عليه وسلم عند جميعنا ، ثم اختلفنا ، فقالت طائفة منهم : ومنه مالا يضطر الى العلم فهو غير موجب للعلم أبدا ، وما كان منه يضطر الى العلم بأسباب معروفة فيه فهو موجب للعلم أبدا . وقالت طائفة : هو موجب للعلم أبدا اذا كان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . فبطل تشبيههم للعلة بالخبر . قال أبو محمد : واحتج عليهم من سلف من أصحابنا فقالوا : ما تقولون في انسان قال في حياته أو عند موته : أعتقوا عبدي ميمونا لانه أسود ، وله عبيد سود كثير : أعتقونهم لعلة السواد الجامعة لهم والتي جعلها علة في عتق ميمون ، قياسا على ميمون ؟ أم لا تعتقون منهم أحدا حاشا ميمون وحده ؟

(١) يفتح الواو المشددة بالبناء لما لم يسم فاعله ، أى لا نسوغه لهم .

فان قلتم : نعتهم ، نقضتم فناويكم وخالفتم الاجماع ، وان قلتم : لا نعتهم ، تركتم القول باجراء العمل وبالقياس وعدتم الى قولنا .
قال أبو محمد : وهذا إلزام صحيح ، ونحن نزيده بيانا فنقول وبالله تعالى التوفيق :

إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لامراء سراياه : « إذ نزلتم بأهل حصن أو مدينة فأرادوا أن تنزلهم على حكم الله تعالى فلا تفعلوا ، فانكم لا تدرون أتوافقون حكم الله تعالى فيهم أم لا ، ولكن أنزلهم على حكمكم ، ثم اقصوا فيهم ما شئتم ، فاذا سألوكم أن تعطوهم ذمة الله عز وجل وذمة رسوله صلى الله عليه وسلم ، فلا تعطوهم ذمة الله ولا ذمة رسوله صلى الله عليه وسلم ولكن أعطوهم ذمتكم ، فإن تخفروا ذمتكم أهون من أن تخفروا ذمة الله وذمة رسوله » أو كلاما هذا معناه (١) . فهذا نص جلي من رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن الاقدام على نسبة شيء الى الله تعالى بغير يقين لايجل ، وأن نسبة ذلك الى الانسان أهون ، وإن كان كل ذلك باطلا ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن كذبا على ليس ككذب على أحد » فلو جاز أن يقال بالقياس والعمل لكان الاقدام به على كلام الناس وأحكامهم أولى من الاقدام به على الله عز وجل ورسوله عليه السلام ، فلما اتفقوا على أن من قال : أعتقوا عبدي سالما لانه أسود ، وله عبيد سود — أنه لا يمتق غير سالم وحده الذي نص عليه ، ائقاء أن يمتق من لم يأمر بعتقه ، وخوفا من تبديل أمر الموصى وكلامه فان الاولى بهم أن يتقوا الله عز وجل في قوله عليه السلام في النهي عن الذبح بالسنة : « فانه عظيم » وفي أمره صلى الله عليه وسلم بهرق السمن اذا مات فيه

(١) نقله المؤلف باللفظ ، وهو حديث صحيح رواه مسلم (ج ٢ ص ٤٦) من حديث سليمان ابن بريدة عن أبيه . ونسبه في المتن أيضا لاحمد وابن ماجه والترمذي . وانظر نيل الاوطار (ج ٨ ص ٥١) الطبعة المبرقة .

النَّارَ فلا يتعدوا ذلك الى كل عظم ، وكل زيت ، وكل دهن ، وكل كلب ، وكل سنور . وفي أمره عليه السلام البائل في الماء الراكد الذي لا يجري أن لا يتوضأ منه ولا يغتسل ، فلا يتعدوه الى المحدث في الماء ، ولا الى ما لم يبل فيه أصلاً فان الواجب عليهم أن لا ينسبوا الى الله تعالى ولا الى رسوله صلى الله عليه وسلم تمليلاً لم ينصا عليه ، وأحكاماً لم يأذن بها ولا ذكرها أصلاً ، ولا في كلامها ما يوجبها البتة : ولكنهم اتقوا أن ينسبوا الى الناس ما لا يقولون ، ولم يتقوا أن ينسبوا الى الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ما لم يقولوا . وحسبك بهذه عزيمة نعوذ بالله منها .

وقد شغب بعضهم في هذا السؤال بأن قال كنا نعتق سائر عبيده السودان لو أن الموصى يقول لنا بعقب قوله : اعتقوا عبيدى سالمين لأنه أسود واعتبروا - : فكنا حينئذ نعتق كل عبد له أسود .

قال أبو محمد : وهذا الجواب فاسد من وجهين (أحدهما) أنه حتى لو قال ذلك ما جاز أن يعتق كل عبد له أسود ، لأنه ليس قوله « اعتبروا » أولى بأن يكون معناه « قيسوا » منه بأن يكون معناه « واعتبروا بحالى التى أنا فيها فبادروا الى طاعة ربكم ولا تخالفوا وصيتى » .

وأيضاً : فيلزم من أجاب بهذا الجواب الفاسد أن لا يقيس على شئ من الأحكام إلا حتى يكون الى جنب كل حديث فيه حكم أو كل آية فيها حكم « واعتبروا واعتبروا » وهذا غير موجود فى شئ من الأحكام ولا فى الحديث ولا فى صلة شئ من الآيات . فبطل القياس جملة بنص قول هذا المحبيب . والله تعالى الحمد .

قال أبو محمد : والسؤال باق بحسبه عليهم ، ونزيدهم فيه فنقول : حتى لو قال « فاعتبروا » ثم لما كان نهراً آخر قال : اذبحوا كبشى الفلانى لانه أعرج وله كباش أعرج ، أيدبحون كل كبش له أعرج ، من أجل قوله بالامس فى أمر

عق عبده « واعتبروا » ؟ أم لا يقدمون على ذلك إلا حتى يكرر عند وصيته به « واعتبروا » ؟ فإن قالوا : نكتفى بقوله « اعتبروا » مرة واحدة ، خرقوا الاجماع ، وهذا أمر لا يقولونه ، ولو قالوه لكانوا حاكمين بلا دليل ، ومدعين بلا برهان ، وإن لم يقولوا بذلك فقد تركوا القياس جملة ، ولزمهم طلب هذه اللفظة الى جنب كل آية وحديث ، وهذا لا يجذونه أبداً .

قال أبو محمد : وقد قال بعضهم في جواب هذا السؤال — إذ تتبعنا عليهم إدخالهم في أحكام الله تعالى وحكم رسوله صلى الله عليه وسلم ما لم يأت به نص لكن تعليلاً منهم وقياساً ، ثم يتحرون تجنب مثل هذا في أقوال أبي حنيفة ومالك والشافعي ، فلا يتمدون نصوص أقوالهم ، فقالوا — : خطاب الآدميين قد يكون فاسداً ولا حكمة فيه ، وخطاب الله تعالى حكمة .

قال أبو محمد : وهذا تمويه لا ينفعك به من السؤال المذكور ، ويقال له : أى فساد في خطاب امرئ موص في ماله بما أباحه له الله تعالى والرسول عليه السلام وإجماع الأمة ، ولم يعتد الى مكروه ؟ فلو جاز أن لا يحمل كلامه على موجهه ومفهومه خوف فساد ، لما جاز تنفيذ تلك الوصية جملة خوف فسادها ، فلما اتفقوا معنا على تجويز تلك الوصية وحملها على ظاهرها ، صبح أنها حق ، وبطل تمويه من رام الفرق بين ما سألناهم عنه ، من حملهم كلام الناس على ظاهره ومفهومه ، وحملهم كلام ربهم تعالى على الكهانات بالداوى والظنون وماليس فيه ولا مفهوم ما منه ، وقلنا لهم : فلم غلبتم مالا يؤمن فساداً ومالا حكمة فيه — من أقوال أبي حنيفة المتخاذلة ، وأقوال مالك المتناقضة ، وأقوال الشافعي المتعارضة — على المضمون فيه الحكمة من كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم ؟ حتى صرتم لا تأخذون من النصوص إلا ما وافق كلام أحد المذكورين ، ولا تزالون تتحيلون في إبطال حكم ما خالف قولهم من آن والسنة بأنواع الحيل الباردة الغثة ؟ ! والسؤال بمد لهم لازم ، لا انفكاك

عنه أصلاً . وبالله تعالى التوفيق *

ومما احتج به عليهم أصحابنا في إبطال العلل والقياس نهى الله تعالى الناس عن سؤالهم النبي صلى الله عليه وسلم ، وأمرهم بالاعتصام على ما يفهمون مما يأمرهم به فقط ، فلو كان المراد من النص غير ما سمع منه لكان السؤال لهم لازماً ، ليتبينوا ويتعلموا ، فلما منعوا من السؤال أيقنا أنهم إنما لزمهم ما أعلموا به فقط .

فأجاب بعض أصحاب العلل والقياس فقال : إنما نهوا عن سؤال سائل سأل عن أبيه .

قال أبو محمد : وهذا الكذب بعينه ، لأن نص الآية يكذب هذا القائل في قوله تعالى بعقب النهى عن السؤال : (قد سأها قوم من قبلكم ثم أصبحوا بها كافرين) وبين ذلك طلحة رضى الله عنه في قوله : « كنا نهينا أن نسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن شيء » فكان يعجبنا أن يأتي الرجل العاقل من أهل البادية فيسأله ونسمع » وقال النواس بن سميان : « آتت بالمدينة سنة لا أهاجر - يريد لا أباع على الهجرة - لأننا كنا إذا هاجر أحدنا لم يجوز له أن يسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن شيء » أو كلاماً هذا معناه . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « أعظم الناس جرماً في الإسلام من سأل عن شيء » لم يحرم خرم من أجل مسأله » وقد قال عليه السلام : « أتركوني ما تركتكم فانما هلك من كان قبلكم بكثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم » ولكن إذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه ، وإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم » فبطل اعتراض هذا المعترض *

﴿ فصل ﴾

قال أبو محمد : ونحن موردون - إن شاء الله تعالى - ما في القرآن من النهي عن القول بالعلل في أحكام الله عز وجل وشرائعه ، فكتاب الله تعالى

هو الحق الذي يقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق ، ومن أبى ذلك ختمنا له الآية ، وهو قوله تعالى : (ولكم الويل مما تصفون)

قال أبو محمد : قال الله تعالى : (وليقول الذين في قلوبهم مرض والكافرون ماذا أراد الله بهذا مثلا كذلك يضلل الله من يشاء ويهدي من يشاء) فأخبر تعالى أن البحث عن علة مراده تعالى ضلال ، لانه لا بد من هذا ، أو من أن تكون الآية نهياً عن البحث عن المعنى المراد ، وهذا خطأ لا يقوله مسلم ، بل البحث عن المعنى الذي أراده الله تعالى فرض على كل طالب علم ، وعلى كل مسلم فيما يخصه ، فصح القول الثاني ضرورة ولا بد .

وقال تعالى : (فعال لما يريد) وقال تعالى : (لا يسئلكم عما يفعل وهم يسئلون) قال أبو محمد : وهذه كافية في النهي عن التعليل جملة ، فالمعلل بعد هذا طاص لله عز وجل . وبالله نعوذ من الخذلان .

وقال تعالى : (ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين فوسوس لها الشيطان ليبدى لهما ما ووري عنهما من سوآتهما وقال مانها كما ربكما عن هذه الشجرة إلا أن تكونا ملكين أو تكونا من الخالدين وقاسمهما إني لكما لمن الناصحين فدلاهما بغرور فلما ذاقا الشجرة بدت لهما سوآتهما وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة وناداهما ربهما ألم أنهما عن تلكما الشجرة وأقل لكما إن الشيطان لكما عدو مبين قالوا ربنا ظلمنا أنفسنا وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين .)

قال أبو محمد : وقال الله تعالى حاكيا عن ابليس إذ عصى وأبى عن السجود أنه قال : (أنا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين)

فصح أن خطأ آدم عليه السلام إنما كان من وجهين : أحدهما : تركه حمل نهى ربه تعالى على الوجوب ، والثاني قبوله قول ابليس إن نهى الله عن الشجرة إنما هو لعل كذا ، فصح بقينا بهذا النص البين أن تعليل أوامر الله تعالى بمعصية ،

وأن أول ما عصى الله تعالى به في طاعتنا هذا القياس ، وهو قياس إبليس على أن السجود لآدم ساقط عنه ، لأنه خير منه ، إذ إبليس من نار وآدم من طين ، ثم بالتعليل للأوامر كما ذكرنا ، وصح أن أول من قاس في الدين وعلل في الشرائع فإبليس . فصح أن القياس وتعليل الأحكام دين إبليس ، وأنه مخالف لدين الله تعالى - نعم - ولرضاه . ونحن نبرأ إلى الله تعالى من القياس في الدين ، ومن إثبات علة لشيء من الشريعة . وبالله تعالى التوفيق .

وقال الله عز وجل : ها كذا عن قوم من أهل الاستخفاف أنهم قالوا : إذ أمروا بالصدقة (أنظمهم من لو يشاء الله أطعمه) . (١)

قال أبو محمد : فهذا إنكار منه تعالى للتعليل ، لأنهم قالوا : لو أراد الله تعالى إطعام هؤلاء لا طعمهم دون أن يكلفنا نحن إطعامهم ، وهذا نص لا خفاء به ، على أنه لا يجوز تعليل شيء من أوامره ، وإنما يلزم فيها الانقياد فقط وقبولها على ظاهرها .

وقال تعالى : (فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم) فهم ظلموا حرموا عليهم ، ونحن نعلم فلم نحرم علينا الطيبات التي أحلت لنا . وقال عليه السلام : « من ترك سنن أهل الكتاب لو دخلوا جحر ضب لدخلناه » فصح أننا ظلمنا كظلمهم ، ولم يحرم علينا ما حرم عليهم ، فبطل التعليل جملة ، إذ لو كان ظلمهم علة التحريم لوجب أن يكون ظلمنا علة فينا لمثل ذلك ، فلما لم يكن هذا كذلك ، علمنا أن الله تعالى جعل ظلمهم سبباً لأن يحرم عليهم ما حرم ، ولم يجعل ظلمنا سبباً لأن يحرم علينا مثل ذلك ، فصح أنه يفعل ما يشاء في مكان ما ، من أجل شيء ما ، ولا يفعل ذلك الفعل في مكان آخر ، من أجل مثل ذلك الشيء بعينه . وهذا بطلان ما ادعاه خصومنا من العلل والقياس نصاً .

(١) في الأصل « لا طعمه » بزيادة اللام وهو خطأ مخالف للتلاوة .

وقال تعالى لموسى عليه السلام: (اخلع نعليك إنك بالوادى المقدس طوى)
فكان كون موسى عليه السلام بالوادى المقدس سبباً لخلع نعليه، ونحن
نكون بذلك الوادى، وبكل مكان مقدس كهكة والمدينة وبيت المقدس،
ولا يلزمنا خلع نعالنا، ولو كان دخول الوادى المقدس آلة للخلع للزمنا ذلك.
وقال تعالى: (وأما الذين كفروا فيقولون ماذا أراد الله بهذا مثلاً)
قال أبو محمد: هذه آية كافية أنه لا يحل التعليل فى شىء من الدين، ولا
أن يقول قائل: لم حرم هذا وأحل هذا؟ فقد صح قولنا: إن قول القائل:
حرم البر بالبر لانه مكيل، أو أنه مدخر، أو أنه مأكول - : بدعة نعوذ
بالله منها *

﴿ فصل ﴾

قال أبو محمد: ونحن نورد - إن شاء الله تعالى - طرقاً يسيراً من تناقضهم
فى التعليل، لنبدل بذلك على فساد مذهبهم، وإلا فتناقضهم لو تتبع لدخل
فى ازيد من الف ورقة، ولعل الله تعالى يعيننا على تقصى ذلك فى كتاب
(الاعراب) إن شاء الله تعالى.

فإن ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لعن الله اليهود، حرمت
عليهم الشحوم فباعوها فأكلوا أثمانها» فكان يلزمهم أن يجعلوا ما حرم أكله
محرم بيعه، لكنهم لم يفعلوا ذلك، بل كثير منهم يبيعون الزبول (١)
ولا خلاف أن أكل الحيوان حيا كما هو محرم، ولا خلاف فى جواز
بيع أكثره.

وكذلك فعلوا فى قوله عليه السلام فى الاستحاضة «فانه عرق» فكان
يلزمهم أن يجعلوا كل عرق يسيل من الجسد فى مثل حكم المستحاضة، كما جعلوا

الميعان في الزيت علة لئجرعه إن مات فيه فأر قياساً على السمن ، لكنهم تناقضوا في ذلك ؛ وهذا اجماع منهم على ترك الحكم بالعلل والقياس ، وهكذا يكون الباطل مرة مصحوباً ، ومرة متروكاً . وصح قولنا : ان ما كان سبباً في مكان نص عليه لحكم ما فلا يكون سبباً في مكان آخر لم ينص عليه لمثل ذلك الحكم .

فقالوا : معنى التعليل هو إجراء صفة الاصل في فروعه . قال أبو محمد : وهذا قول فاسد ، لان جميع أحكام الشريعة كلها أصول ، فان كانوا عنوا بذلك أن الصلاة جملة أصل جامع ، ثم النوازل فيها فروع - : فهذا سوء عبارة ، لان اسم الصلاة يقع على عملها كله ، فتلك النوازل إنما هي أجزاء من الصلاة ، ولا تسمى أجزاء الشيء فروعاً له ، لان الفرع غير الاصل ، والاجزاء ليست غير الكل ، فبطل ما موهوا به من تقسيمهم الشريعة على فروع وأصول ، وصح أن جميع أحكام الشريعة كلها سواء وأصول ، لا يوجد شيء منها إلا عن قرآن أو عن الرسول صلى الله عليه وسلم أو عن اجماع .

ونص تعالى على أن لا يقرب المشركون المسجد الحرام ، فقال بعضهم : إن علة ذلك تطهير المسجد الحرام منهم ، فأجروا ذلك في كل مسجد ، فكان يلزمهم - إذ لزم الحج الى مكة - أن يلزم الى المدينة ، لان مسجد المدينة والمدينة عند القائلين بما ذكرنا أفضل من مسجد مكة ومن مكة ، وهذا إن طردوا فيه اصولهم كفروا ، فان ادهوا الاجماع المانع لهم من ذلك قيل لهم : لا عليكم ! فيسوا بإيجاب جزاء الصيد بالمدينة وحرمةا ، على إيجابه في مكة وحرمةا فقد قال بذلك بعض التابعين من الأئمة ، وقيسوا الجزاء فيما حرم قطعه من شجر الحرم على الجزاء فيما حرم صيده من صيد الحرم ، فان لم يفعلوا فقد تناقضوا وتركوا إجراء العلل ، وتركوا القياس ، وتركوا أن يتعدوا النص ولو فعلوا هذا في كل مسائلهم لاهتدوا ولنجوا من ضلال القياس وفتنته *

وقالوا : إن علة الحدود الزجر والردع .

قال أبو محمد : كذبوا في ذلك ، اذ لو كان ذلك لما جاز العفو في قتل النفس ، ولم يجز العفو في الزنا بالامة وفي السرقة ، ولو كان ذلك لما كانت السرقة أولى بوجود حد محدود فيها من الغصب ، ولا كانت الحر أولى بذلك من لحم الخنزير ومن الربا ، ولا كان القذف بالزنا أولى بذلك من القذف بالكفر أو بترك الصلاة ، ولا كان الزنا بذلك أولى من ترك الصلاة . فظهر كذب دعواهم في ذلك . والحمد لله رب العالمين *

وقالوا : ان علة القصر في الصلاة في السفر إنما هي المشقة ، فلذلك حدت بيوم ويومين وثلاثة ايام ، على اختلافهم في ذلك

قال أبو محمد : وهذا أمر كان ينبغي لاهل التقوى أن لا يعمروه على خواطرهم ! فكيف أن يحلوا به ويحرموا ، ويتركوا له قول ربهم تعالى ؟ فأول ذلك الكذب البحث أن أصل القصر المشقة ! ولو كان ذلك لكان المريض المندف المثبت العلة ، كالمبطلون والذي به نافض الحجة والموم (١) والسل ، بمن تنقل عليه الكلمة يسممها ويصعب عليه رد الجواب بكلمة فما فوقها — : أولى بالقصر ، لعظيم مشقة الصلاة عليه . وتكلف القراءة فيها والايحاء والتشهد ، وصرف ذهنه اليها — : من المراكب في صمالية ومعه مائة عبيد يتمشى في أيام الربيع على ضياعه ، من روضة الى نهر ، ومن نهر الى صيد ، ومن صيد الى نزهة ، ومن كل منظر بديع الى منظر حسن ، ينزل اذا شاء ، ويرحل اذا شاء إلا أنه في ذلك قاصد مسافة أكثر من ثلاثة ايام من وطنه ، وهذا مالا يحيل على صبي له أدنى فهم ، فكيف على من يتعاطى التحريم والتحليل ، ويستدرك على

(١) بضم الميم الاولى ، والكلمة عربية وردت في شعر ذي الرمة . ومعناها البرسام — بكسر الباء وهو علة بهدى بها — وقيل : مع الحى ، وقيل : أشد الجدرى ، وانظر شرح القاموس (ج ٨ ص ١٩٩ و ج ٩ ص ٧٠)

ربه تعالى أشياء لم يذكرها ربه تعالى ولا رسوله صلى الله عليه وسلم ؟ ! إن هذا هو الضلال المبين .

هذا والمريض والمسافر قد سوى الله عز وجل بينهما في الفطر في رمضان ، وفي اباحة التيمم ، فهلا ساوى القياسون المعللون بينهما في قصر الصلاة ، الذى المريض أحوج اليه من المسافر ، لأنه أكثر مشقة منه ، وأحوج الى الراحة ؟ !
فأين قياسهم وعلمهم ؟ !

ثم هبك لو صح ما قالوه أن العلة في قصر الصلاة مشقة السفر ، وأعوذ بالله من ذلك ، فأى تمام للمشقة في ثمانية وأربعين ميلا في سهل وأمن وظلال أشجاره ، وفي أيام الربيع في آذار وفي نيسان ، ولقارس مريح قوى - : على سبعة وأربعين ميلا في أوطار وشعار (١) ، وفي حمارة القيظ في تموز ، وفي خوف شديد ، لاجل مكدود كبير السن ضعيف الجسم ؟ ! فأباحوا للقارس الذى ذكرنا أن يفطر في رمضان ويقصر الصلاة ، ومنعوا الرجل المكدود في الوعر والحر من ذلك ، وقالوا : لا بد له من الصيام والاتمام . أفترى الميل الواحد هو الذى حصلت فيه المشقة ؟ ! أو ترى نصف اليوم الذى به تمت الثلاثة هو الذى حصلت فيه المشقة دون اليومين ونصف يوم ؟ ! هذا لا يحتمل مثله إلا من الله تعالى ، الذى لا يسئل عما يفعل ، وأما نحن فنسئل ، أو من رسوله صلى الله عليه وسلم والمبين مراد ربه تعالى . ثم لم يكنهم إلا أن ادعوا على العقل هذا البهتان ، لأنهم عند أنفسهم أهل الحكم في الشريعة بما توجهه عقولهم . وقد موه بعضهم بأنه إنما تعلق في ذلك بالحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم « لا تسافر امرأة يوما وليلة إلا مع ذى محرم »

قال أبو محمد : ان احتجاجهم بهذا الحديث في إيجاب الفطر والقصر ، لقريب من تحديد المذكور ، فليت شعري ! أى شئ في منع المرأة من السفر

(١) الشمار - بفتح الشين المعجمة وتخفيف العين المهملة - الشجر المثقف

يوماً وليلة مما يوجب القصير في يوم وليلة ؟ ومشى يوم وليلة يختلف ؟ في أيام
كانون الاول لا يكمل الراجل ثلاثين ميلاً الى الليل ، وفي أيام صدر حزيران
— في طيب الهواء وطول الايام والشمس في آخر الجوزاء وأول السرطان — يكمل
أربعين ميلاً ، والركبان كذلك ، والسير يختلف ، فمن أين لهم أن يحددوا اليوم
والليلة بأربعة برد ؟ وقد علمنا أن بين مشى شيخ ضعيف وحمار أعرج ، وبين
مشى المسافر ، وبين مشى الرفاق ، وبين مشى المسافر الراكب دابة مطيقة ،
وبين مشى البريد في اختلاف الأزمان — : أشد الاختلاف وأعظم التباين ،
فكيف يستجيز ذو لب أن يحدد ما يقصر فيه ويفطر بثلاثة أيام ، أو باليوم التام ؟
ولا خلاف أن ما تمشيهِ المسافر في أربعة أيام في الشتاء يمشيهِ البريد في يوم
واحد في آخر الربيع وأول الصيف ، وهذا معروف بالمشاهدة .

وأيضاً : فإن ذلك الحديث قد جاء بألفاظ شتى ، ففي بعضها : « أكثر من
ثلاثة أيام » وفي بعضها « ثلاثة أيام » وفي بعضها « ليلتين » وفي بعضها :
« يوم وليلة » وفي بعضها « يوم » وفي بعضها « بريد » وفي بعضها « لا تسافر »
على الإطلاق دون تحديد شئ أصلاً . فبطل احتجاجهم به .

فإن تعلقوا بابن عمر وابن عباس ، فقد خالفهم ابن مسعود وعائشة ودحية
بن خليفة وشرحبيل بن السمط وغيرهم من الصحابة ، نعم ، وابن عمر نفسه ،
فقد صح عنه القصير في الأميال اليسيرة جداً ، وفي الميل ، وفي سفر ساعة (١)
وعلموا للشفعة في الأرضين والحكم على الشريك يعتق شقصه في العبد
والأمة يعتق الباقي — : بأن ذلك للضرر بالشريك .

(١) اختلفت الرواية عن ابن عمر في مسافة القصر كما قال المؤلف . قال ابن حجر في الفتح
(ج ٢ ص ٢٨٣) « روى ابن أبي شيبة عن وكيع عن مسمر عن محارب سمعت ابن عمر يقول
أنى لا تسافر الساعة من النهار فأقصر . وقال الثوري سمعت جبلة بن سحيم سمعت ابن عمر
يقول : لو خرجت ميلاً قصرت الصلاة . اسناد كل منهما صحيح » .

وتناقضوا في ذلك في قولهم : لاشفعة في الجوهر ولا في العبيد ولا في الحيوان ولا في الثياب ولا في السيوف ، وقد علم كل ذى عقل أن الضرر في ذلك بالشركة وانتقال الملك بالصدقة أو البيع أعظم من الضرر في الارضين . فهلا قاسوا ههنا كما قاس المالكيون الشفعة في التين والرطب على الشفعة في الارضين خوف الضرر الداخل على الشريك ؟ وهلا قاسوا هبة الشريك على بيعه ؟ فيقولوا . شريكه أولى بالهبة لثلا يدخل عليه ضرر ؟

فان قالوا : لم يرد أن يهبه ، قيل لهم : وكذلك لم يرد أن يبيع منه . فان رجعوا الى النص فقد اهتمدوا ، ولزمهم أن لا يقيسوا أصلاً ، ولا يعتمدوا حدود الله في النصوص ، ولا يقيسوا الشفعة في التين والتار - دون سائر العروض - على وجوبها في الارضين والاشجار عندهم . وهلا قاسوا من حبس شقصة له في أرض مشاركة على من أعتق شقصة له في عبد ، لاجتماعهما في الضرر ؟ ولكن هكذا يفضح الباطل أهله ! وكذلك يكون تناقض أهله !

وهلا قاسوا المعسر يعتق شقصه على الموسر يعتق شقصه ، لان الضرر في ذلك واحد ، وهم يقيسون عليه كل من أتلف شيئاً فيوجبون عليه فيما عدا المكيلات والموزونات القيمة لا المثل ؟ قالوا : تفعل ذلك قياساً على تقويم الشقص على المعتق ، فهلا قوموا على المعسر اذا أعتق كما يقومون عليه فيما أتلف ويتبعه به ديناً ؟ ! .

قال أبو محمد : وفيما ذكرنا كفاية ، وقلنا نخبر لو لهم مسألة من مثل ما ذكرنا . وبالله تعالى التوفيق •

وقال بعض حذاقهم : قد تكون علة الخصم علة لخصمه عليه في ابطال قوله . مثال ذلك : أن يقول الحنفى والمالكي : لما كان الوقوف بعرفة لا يصح

إلا بمعنى آخر يقتزن اليه وهو الاحرام، وجب أن لا يصح الاعتكاف إلا بمعنى آخر يقتزن اليه وهو الصيام . فيقول الشافعي : لما كان الوقوف بعرفة لا يقتضى الصيام وجب أن يكون الاعتكاف لا يقتضى الى الصيام . وعلتهم كلهم فيما ذكروا : أن الوقوف بعرفة والاعتكاف لبث وإقامة في موضع مخصوص !! قال أبو محمد : ومثل هذا لا يمجز أن يأتي به من استجاز الهذيان في حال محنته من البرسام ! ولو تقبينا ترجيحاتهم العلل لاوردنا من ذلك مضاحك نفى عن كل ملهى !! وحسبنا الله ونعم الوكيل .

ومن تأمل كتب متأخريهم ومناظراتهم ، وتكلفهم اخراج العلل لسلك حكم مختلف فيه أو مجتمع عليه في الشريعة ، كان فيه نص يعرفونه أو لم يعرفوا فيه نصا . : رأى كلاما لا يأتي بمثله سالم الدماغ أصلا ، إلا ان يكون سالكا سبيل المجون والسخافة ! ! ونعوذ بالله من الخذلان .

﴿ فصل ﴾

قال أبو محمد : وقالوا : الحكيم بيننا لا يفعل إلا لعلة صحيحة ، والسفيه هو الذي يفعل لاللة . فقاوسوا ربهم تعالى على أنفسهم ، وقالوا : إن الله تعالى لا يفعل شيئا إلا لمصالح عباده . وراموا بذلك اثبات العلل في الديانات . قال أبو محمد : وتكاد هذه القضية الفاسدة - التي جعلوها صمدة لمذهبهم وعقدة تنحل عنها فتاويهم - تكون أصلا لكل كفر في الارض .

وأما على التحقيق فهي أصل لقول الدهرية الذين جعلوها برهانهم في ابطال الخالق ، لما رأوا الامور لا تجري على المعهود فيما يحسن في عقولهم ، وأنه لا بد من علة للمفعولات ، وإذ لا بد من علة فلا بد لتلك العلة من علة ، وهكذا أبدا حتى يوجبوا كون أشياء لا أوائل لها .

وهي ايضا أصل لقول من قال : إن الفاعل للعالم إنما هو النفس ، واما

الله تعالى فيجبل عن ان يحدث هذه الاقدار في العالم ، وهذا الظلم الظاهر من استتالة بعض الحيوان على بعض .

وهي ايضا أصل لقول من قال : إن العالم لم يزل وخالقه تعالى لم يزل ، لانهم جعلوا علة الخلق وجوده (١) تعالى ، ووجوده (٢) لم يزل ، فخلقه لم يزل . وهي ايضا أصل لقول من قال بأن العالم له خالقان ، من المنانية والديسانية ، لانهم قالوا : تعالى الله عن أن يفعل شيئاً من غير الحكمة ولغير مصالح عباده ، فصح بذلك عندهم أن خالق السفه والشر ومضار العباد خالق آخر ، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا .

وهي ايضا أصل لقول من قال بالتناسخ ، لانهم قالوا : محال أن يعذب الحكيم من لم يذنب ، وأن يفعل شيئاً إلا لعله ، ومحال أن يعذب أقواما ليعظ آخرين ، أو ليجازي بذلك آخرين ، أو ليجازيهم بذلك ، وهو قادر على المجازاة بلا أذى ، فكل هذا عبث فيما بيننا ، فلما رأينا تعالى يعذب الأطفال بالجدرى والقروح والجوع ، ويساط بعض الحيوان على بعض — : علمنا أن ذلك لذنوب تقدمت لأنفس ذلك الحيوان وأولئك الصبيان ، وأنهم قد كانوا ناسا بالغين عصاة قبل أن تنسخ أرواحهم في أجسام الصبيان والحيوان . وهي ايضا أصل لقول من أبطل النبوات ، كالبراهمة ومن اتبعها ، فانهم قالوا : ليس من الحكمة أن يبعث الله تعالى نبيا الى من يدري أنه لا يؤمن به .

قال أبو محمد : ثم حسدتهم المعزلة على هذه القضية ! فأخرجوا عن حكم الله تعالى وعن خلقه وقدرته جميع أفعال العباد ، فضلوا ضلالا بعيدا ، وأثبتوا خالقين كثيرا غير الله تعالى .

وسلم الله تعالى من هذه البلية أهل الاثبات ، فنفس عليهم إبليس اللعين عدو الله السامية فبغى (٣) لهم الفوائل ، ونصب لهم الحبائل ، ووسوس

(١ و ٢) في نسخة «جوده» وما هنا أصح (٢) رسم في الاصل بالالف

لهم القول بالعلل في الاحكام ، فوقعوا في القضية الملعونة التي ذكرنا .
وأصبح الله تعالى عصمته منها أصحاب الظاهر (٢) فنبهتوا على الجادة المثلى ،
وتبرؤا الى الله تعالى من أن يتعقبوا عليه أحكامه ، أو أن يسألوه لم فعل كذا ،
أو أن يتعدوا حدوده ، أو أن يحرموا غير ما حرم ربهم ، أو أن يوجبوا غير
ما أوجب تعالى ، أو أن يحلوا غير ما أحل عز وجل ، ولم يتجاوزوا ما أخبرهم
به نبيهم صلى الله عليه وسلم ، فاهتدوا بنور الله التام ، الذي هو العقل ، الذي
به تعرف الامور على ما هي عليه ، ويمتاز الحق من الباطل ، ثم بنص القرآن
وبيان رسول الله صلى الله عليه وسلم للدين ، إذ لا سبيل الى السلامة في الآخرة
إلا بهذين السبيلين . والحمد لله رب العالمين . وهو المسئول إصحاب الهداية
حتى نلقاه على أفضل أحوالنا . آمين

قال ابو محمد وكل هذه المقالات الفاسدة التي ذكرنا قد بينا بطلانها بالبراهين
الضرورية في كتابنا المرسوم بكتاب «الفصل في الملل والنحل» والحمد لله رب
العالمين *

ونقول في ذلك ههنا قولاً كافياً ، يليق بفرض كتابنا هذا ان شاء الله
تعالى ، فنقول وبالله تعالى التوفيق :

إن أول ضلال هذه المسألة قياسهم الله تعالى على انفسهم في قولهم : إن
الحكيم بيننا لا يفعل شيئاً إلا لعلته ، فوجب أن يكون الحكميم عز وجل كذلك .
قال ابو محمد : وهم متفقون على أن القياس هو تشبيه الشيء بالشيء ، فوجب
أنهم مشبهون الله تعالى بأنفسهم ، وقد أكذبهم الله تعالى في ذلك بقوله : (ليس
كمثله شيء)^١ ولو أن معارضا عارضهم فقال : لما كنا نحن لا نفعل إلا لعلته ، وجب
أن يكون تعالى بخلافنا ، فوجب أن لا يفعل شيئاً لعله - : لكان أصوب حكماً

وهو خطأ ، لان الفعل يائي . (٢) يقال : أصبحت الشيء جعلته صاحبا « كفاي اللسان ،
فقر «عصمته» مفعول أول ، و« أصحاب الظاهر» مفعول ثان .

وأشد انبعاثا لقوله : (ليس كمثل شئ) وبالله تعالى التوفيق *
 وأيضا : فانهم بهذه القضية الفاضحة قد أدخلوا ربهم تحت الحدود
 والقوانين ، وتحت رتب متى خالفها لزمه السفه ، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ،
 وهذا كفر مجرد دون تأويل ، ولزمهم - إن طردوا هذا الاصل الفاسد - أن
 يقولوا : لما وجدنا الفعل منا لا يكون إلا جسما مركبا ذا ضمير وفكرة ، وجب
 أن يكون الفعل الأول جسما مركبا ذا ضمير وفكرة . تعالى الله عن ذلك
 علوا كبيرا .

قال ابو محمد : فهذا يلزمهم كما ذكرنا
 ثم نبين بالبرهان الضروري بطلان قضيتهم من غير طريق إلزامهم طردها
 فنقول وبالله تعالى التوفيق :

إن الحكيم منا إنما صار حكيما لانه انقاد لاوامر ربه تعالى وتركه
 نواهيه ، فهذا هو السبب الموجب على الحكيم منا أن لا يفعل شيئا إلا لمنفعة
 يفتتح بها في معاده ، أو لمضرة يستدفعها في معاده . وأما الباري تعالى فلم
 يزل وحده ولا شئ معه ولا مرتب قبله ، فلم يكن على الله تعالى رتبة توجب
 أن يقع الفعل منه على صفة مادون غيرها ، بل فعل ما فعل كما شاء ، ولم يفعل ما لم
 يفعل كما لم يشأ . فبطل تشبيههم أفعال الحكيم منا بأفعال الباري تعالى .

وأيضا : فإنا لم نسم الله تعالى حكيما من طريق الاستدلال أصلا ، ولا
 لأن العقل أوجب أن يسمى تعالى حكيما ، وإنما سميناه حكيما لانه سمي
 بذلك نفسه فقط ، وهو اسم علم له تعالى لا مشتق ، ويلزم من سمي ربه تعالى
 حكيما من طريق الاستدلال أن يسميه حاكما من طريق الاستدلال ، وقد بينا
 فساد هذه الطريقة وبطلانها وضلالها في كتاب « الفصل » فبطلت قضيتهم
 الفاسدة جملة ، وصحح أنها دعوة فاسدة منتقضة .

وأما قولهم : إنه تعالى يفعل الاشياء لمصالح عباده ، فإن الله تعالى أ كذبهم

بقوله : (ونزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين ولا يزيد الظالمين إلا خساراً) فليت شعري ! أى مصلحة للظالمين فى انزال ما لا يزيدهم إلا خساراً ؟ بل ما عليهم فى ذلك إلا أعظم الضرر وأشد المفسدة ، ولقد كان أصلح لهم لو لم ينزل ، وما أراد الله تعالى بهم مصلحة قط ، ولكنهم من الذين قال تعالى فيهم : (ومن يضلل فلن تجد له وليا مرشداً) •

قال أبو محمد : ويقال لهم : المصلحة جميع عبادته فعل تعالى ما فعل ؟ أم المصلحة بعضهم ؟

فان قالوا : لمنفعة جميعهم ، كابروا وأكذبهم العيان ، لان الله تعالى لم يبعث قط موسى عليه السلام لمنفعة فرعون ولا لمصلحته ، ولا بعث محمداً صلى الله عليه وسلم لمنفعة أبى جهل ولا لمصلحته ، بل لمضرتهم ولفساد آخرتهما ودنياهما ، وهكذا القول فى كل كافر ، لو لم يبعث تعالى من كذبوه من الانبياء لكان أصلح لدنياهم وآخرتهم .

وأيضاً فلا شئ فى العالم فيه مصلحة لانسان إلا وفيه مضرة لآخر ، فليت شعري ! ما الذى جعل الصلاح على زيد بفساد عمرو حكمة ؟ وكل من فعل هذا بيننا فهو سفيه ، بل هو أسفه السفهاء ، والله تعالى يفعل كل ذلك وهو أحكم الحكماء ، فيلزمهم على قياسهم الفاسد ، وأصلهم الفاضل ، أن يسفوها ربهم تعالى ، لانه عز وجل يفعل ما هو سفيه بيننا لو فعلناه نحن ، وقد وجدنا من أغرى بين الحيوانات بيننا حتى تتقاتل ، كالديكة والكباش والقبيج (١) ، وقتلها لغير أكل إنه غاية السفه ، والبارى تعالى يفعل كل ذلك ، ويقتل الحيوانات لغير أكل ، ويسلط بعضها على بعض دون مثوبة للقاتل

(١) بفتح القاف واسكان الباء وآخره جيم ، وضبط فى الاصل بتشديد الباء وهو خطأ ، قال فى اللسان « القبيج الحجل والقبيج الكروان ، معرب ، وهو بالفارسية كيج ، لان القاف والجيم لا يجتمعان فى كلمة واحدة من كلام العرب »

منهما ولا للمقتول ، وهو أحكم الحاكمين ، وهذا خلاف الرتبة بيننا . فبطل قولهم : إن الله تعالى لا يفعل شيئاً إلا لمصالح عباده ، وصح بالضرورة أنه يفعل ما يشاء لمصالح ما شاء ، ولفساد ما شاء ، ولنفع من شاء ، ولضر من شاء ، ليس ههنا شيء يوجب إصلاح من أصلح ، ولا إفساد من أفسد ، ولا هدى من هدى ، ولا إضلال من أضل ، ولا إحسان إلى من أحسن إليه ، ولا الاساءة إلى من أساء إليه ، لكن فعل ما شاء ، (لا يستل عما يفعل وهم يسئلون) *
 وهم دائماً يسألون ربهم : لم فعلت كذا ، كأنهم لم يقرؤا هذه الآية :
 نعوذ بالله من الخذلان .

ونجده عزوجل قد حبيب بين زوجين حتى أطاعاه ، وحبيب بين آخرين حتى عصياه ، واشتغلا بما هما فيه عن الصلاة في أوقاتها ، وجذم صالحا وطالحا ، وسلم صالحا وطالحا ، وابتلى قوما فصبروا ، وابتلى قوما فكفروا ، وعافى قوما فصبروا وشكروا ، وطاف آخرين فبطروا وكفروا ، وعمر صالحا وطالحا أقصى العمر ، واخترم صالحا وطالحا في حدأة السن ، وجعل عيسى عليه السلام نبيا حين سقوطه من بطن أمه ، وآتى يحيى الحكم أصبيا ، وبسط لفرعون أنواع الفرور حتى قال : أنا ربكم الاعلى ، وخلق قوما ألباء فهما كفاراً ، كالقيومي اليهودي ، وأبي ربيعة اليعقوبي ، وقوما ألباء فهما مسلمين ، وقوما بلداء كفاراً ، وقوما بلداء مسلمين . فبأي شيء استحق عنده هؤلاء أن يرزقهم الفهم ؟ وهؤلاء أن يمنهم إياه ؟

فان قالوا : لو رزق بلداء الكفار الفهم لكانوا ضرراً على المسلمين ، أريناهم من ذكرنا ممن كان ضرراً عليهم ، فصح تناقضهم ، وأكذبهم الباري جل وعز بقوله : (إنما على لهم ليزدادوا إثماً) وبقوله تعالى : (أنما نعدهم به من مال وبنين نسارع لهم في الخيرات) فأخبر تعالى أنه إنما أملى لهم لضرهم لانفهمهم ولا لمصلحتهم . وكذلك يكذبهم أيضاً قوله تعالى : (إنما يريد الله أن يعذبهم

بها في الحياة الدنيا وتزهق أنفسهم وهم كافرون) وكذلك قال تعالى : (أولئك الذين لم يرد الله أن يطهر قلوبهم) فأبان الله تعالى كذبهم في قولهم : إن الله تعالى إنما يفعل الشرائع لمصالح عباده . وأيضا فقد كان أصلح لهم أن يدخلهم الجنة دون تكليف عمل ولا مشقة *

واحتج بعضهم في ذلك بقوله تعالى : (ما ننسخ من آية أو ننسأها (١) نأت بخير منها أو مثلها)

قال أبو محمد : وهذا لاحجة لهم فيه ، لأن النسخة إنما صارت خيراً لنا معشر المؤمنين بها خاصة إذ جعلها الله تعالى خيراً لنا ، لا قبل ذلك ، ولم يكن قط هنا سبب يوجب أن تكون خيراً لنا إلا أنه تعالى شاء ذلك بلا سبب ولا علة أصلاً .

ويقال لهم وبالله تعالى التوفيق : متى كانت النسخة خيراً لنا ؟ إذ نسخ بها ما تقدم ؟ أو قد كانت خيراً لنا قبل أن يفسخ ما تقدم ؟
فإن قالوا : كانت خيراً قبل أن يخاطبنا بها ، نقضوا أصلهم ، وأثبتوا أنه تعالى قد منعنا ما هو خير لنا مدة طويلة .

وإن قالوا : بل ما صارت خيراً لنا إلا إذ نسخ تعالى بها ما تقدم وإذ خاطبنا وأبطل بها الرتبة الاولى .

فيل لهم : وما الذي أوجب أن تصير حينئذ خيراً لنا ؟ وما الذي أوجب أن تنتقل الرتبة الاولى عن كونها خيراً لنا ؟ أعله متقدمة حكمت على الباري تعالى بذلك ؟ أم انه شاء ذلك فقط ؟

فإن قالوا : بل علة أوجبت ذلك على الباري عز وجل ، كفروا باجماع الأمة ، وجعلوا الله تعالى مدبراً مصرفاً ، تعالى الله عن ذلك .

(٢) يفتح النون الاولى واسكان الثانية وبعد السين همزة سائكة ، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن محيصن واليزيدي ، من النساء وهو التأخير ، وقرأ باقي الاربعة عشر (نفسها)

فان قالوا : بل إنه شاء ذلك فقط ، رجعوا الى أنه تعالى شاء ما فعل بلا علة أصلاً ، ولم يشأ ما لم يفعل ، وأنه تعالى يريد ضلال من ضل ، ولم يرد به الهدى ولا المصلحة أصلاً . وبالله تعالى التوفيق .

وقد بين تعالى ذلك بقوله : (وجعلنا في آذانهم وقراً) وبقوله تعالى : (ختم الله على قلوبهم) فليت شعري ! أى صلاح أراد الله تعالى بمن ختم على قلبه وجعل في آذنيه وقراً عن قبول الحق ! ، نعموذ بالله من أن يريد منا ما أراد بهؤلاء .

ونقول لمن قال : إنه تعالى أراد صلاحهم — : أن يدعوه أن يريد به من الصلاح ما أراد بهم !! .

ونجده تعالى خلق الكلب مضروباً به المثل في الرذالة ، (١) والخنزير رجساً ، وخاب الخليل في نواصيها الخير ، فأى علة وأى سبب أوجب على هذه الحيوانات أن يرتبها هكذا ؟ وما الذى أوجب أن يخترع بعضها نجساً وبعضها مباركاً ؟ وبأى شئ استحققت ذلك قبل أن يكون منها فعل ، أو قبل أن توجد وأى علة أوجبت أن يخلق ما خلق من الاشياء على عددها ، دون أن يخلق أكثر من ذلك العدد أو أقل ؟ وأن يخلق الخلد (٢) أنعمى والسرطان (٣) صارفاً بصره أمام ووراء ، أى ذلك شاء ؟ والأفعى أضرم من الخلد ولها بصر حاد . فان قالوا : خلقها ليمتبر بها ، وعذب الأطفال بالأمراض ليعوضهم أو ليأجر آباءهم ، فهذا كله فاسد ، لأنه قد كان يتمبر ببعض ما خلق كالاعتبار بكلمة ؛ ولو زاد في الخلق لكان الاعتبار أكثر ، فلزم التقصير على قولهم ، تعالى الله عن ذلك . ولا فساد فيما بيننا أعظم من فعل من عذب آخر ليعطيه

(١) بالذال . وفي الاندلسية بدله زاي وهو خطأ

(٢) بضم الهاء المعجمة مع اسكان اللام ، وهو الفأر ذو العمياء ، وقيل : ضرب منها لم يخلق لها عيون ، وجمعه « مناجد » بفتح الميم والنون وكسر الجيم وآخرة دال مهملة — على غير لفظ الواحد . (٣) قالوا انه حيوان بحرى

على ذلك مالا ، أو من فعل من عذب انساناً لا ذنب له ليعظ به آخر ، أو ليثيب على ذلك آخر ، وكل هذا يفعله البارئ تعالى وهو أحكم الحاكمين . فبطل قولهم : إن الحكيم لا يفعل شيئاً إلا لعل ، قياساً على ما بيننا .

وأى فرق بين ذبح صغار الحيوان لمنافعنا ، وبين ذبح صغارنا لمنافعنا ؟ فيذبح ولد عمرو لمصلحة زيد ؟ إلا أن الله تعالى شاء ذلك فأباحه ، ولم يشأ هذا خرمه ، ولو أحل هذا وحرّم ذلك لكان عدلاً وحكمة ، وإذ لم يفعله تعالى فهو سفيه وجور ، ولا علة لكل ذلك أصلاً .

وقد أباح تعالى سبي نساء المشركين وأطفالهم ، واسترقاقهم قهراً ، وتملكنا رقابهم ، وأخذنا أموالهم غصباً لذنوب وقعت من آبائهم . والدليل على أن ذلك لذنوب آبائهم أن آباءهم لو أسلموا لحرّم علينا سبي أولادهم وتملكهم ، فما الذى جعل الابناء مؤاخذين بذنوب غيرهم ؟ أو ما الذى جعل مصلحة أبائنا أولى من مصلحة آبائهم ؟ وكل لا ذنب له ؟ وهل لو فعل ذلك فاعل بيننا بغير نص من الله تعالى ، أما كان يكون أظلم الظالمين ، وأسفه السفهاء ؟ ! وما الذى جعل أن يخص أجسامنا بالأنفس الناطقة دون أجسام الاسد أو الحمير أو الخيل .

فان قالوا : فى سبي أولادهم صلاح لهم ، لأنهم يصيرون مسلمين . قيل لهم : فأبيعوا سبي أولاد أهل الذمة ليصيروا مسلمين ! فذلك أصلح لهم ! فان قالوا : هم سكان بيننا . قيل لهم : فسكنوا أولاد أهل الحرب بينكم ، ولا تملكوهم عبيداً محكوماً فيهم . وإلا فقد تركتم القياس ، ولم تحجروا العلل . فصح بكل ما قلنا أن الله تعالى يفعل ما شاء ، لا لعل أصلاً .

ولا خلاف عند كل ذى عقل أنه لو خلقنا فى الجنة ، وعرفنا قدر النعمة فى ذلك ، وضاعف عقولنا فى الرجاحة ، وإحساسنا فى قبول اللذة ، كما فعل بالملائكة — : لكان أصلح لنا ، إلا أن يقولوا : إنه تعالى غير قادر على غير

ما فعل ! فيخرجون بذلك عن الاسلام .

وعلى كل حال فقد سقطت العلل على كل وجه وبكل قول ، فقد رأينا
تعالى خلق قوما في عصر نبيه عليه السلام فشاهدوا آياته فآمنوا ، وخلق
آخرين في أقاصى بلاد النج وأقاصى بلاد الروم حيث لم يسمموا قط ذكر محمد
صلى الله عليه وسلم إلا متبعا بأقبح الذكر وأسوأ الوصف ، وكل هذا لاعلة
له ، إلا أنه شاء ذلك ، لا اله إلا هو ، وبه تعالى التوفيق *

قال ابو محمد : ثم حذاهم هذا القول الفاسد الى أن قال بعضهم بتضمين
الصناع . وقالوا : في ذلك صلاح للمستضعفين .

قال أبو محمد : وليت شعري ! ما الذى جعل المستضعفين أولى بالنظر لهم
من الصناع ؟! إلا إن كان ذلك اتباعا لمصلحة الأكثر وعلى قول الفساق الذين
يقولون : قتل الثلث في صلاح الثلثين صلاح ! فهذه أقوال الشيطان الرجيم
وأتباعه ، وما جعل الله تعالى قط جميع عبادته أولى بالنظر لهم من مسلم واحد
يضيع من أجلهم ، ولو شاء الله تعالى أن يأمرنا بقتل الامة كلها في مصلحة
واحد لكان ذلك حكمة ، وقد أمر تعالى بقتل كل من خالف محمداً صلى
الله عليه وسلم ، وهو رجل واحد ، أو إصغاره أن كان كتابيا - بالجزية ،
ومخالفه كثير ، فخصه بهذه المرتبة دونهم ، كما شاء ، لا معقب لحكمه

وقد أمرنا تعالى بأخذ الجزية من أهل التثليث القائلين بأن الآلهة ثلاثة ،
وهم النصارى ، وحرّم علينا قتلهم ، وحرّم علينا أموالهم ، وأجرأهم في المحاكمة
مجرأنا ، وأمرنا أن نقرهم على كفرهم ، وهم مع ذلك يستحلون قتلنا وقتالنا ،
وحرّم علينا استبقاء الثنوية الذين يقولون : إن الآلهة اثنان ، والتثليث أفحش
في الكفر من الثنوية ، والثنوية لا يستحلون أذانا ولا قتلنا ، ولا ظلعنا في أموالنا
ولا أنفسنا ، فألزمنا تعالى قتلهم حيث ظفروا بهم إن لم يسلموا ، وأمرنا أن لا نقبل
منهم شيئا غير الاسلام أو القتل !

فان قال مجنون : لأن المثلثة أصل دينهم حق . قلنا له : كذبت ، ما كان التثليث قط حقاً ، وما هو إلا إفك مفترى ، كالتثنية ولا فرق إلا أن النص هو المفرق بين النصارى واليهود والمجوس وبين سائر فرق الكفر فقط ولا مزيد . ومن قال : إن قبض أرواح المشركين مصلحة لهم - : لحق بمن لا يكلم ، وكفى بالمصير الى هذا القول ذلاً وانقطاعاً .

فان قال : لو أبقاه ل زاد كفراً . قيل له : أيما كان أصلح له ؟ أن يتقبض روحه وهو صغير لم يكفر بعد ؟ أو وهو في أول كفره قبل أن يزداد ما ازداد ؟ أو تأخيرته الى الوقت الذى أخره تعالى اليه ؟ . وفي هذا حسم لشغبهم وترك لقولهم بالمصالح جملة ، وقد أخبر تعالى فقال : (إنما نعلم الجزاء وإنما) فأكذب قولهم في المصالح جملة ، وأخبر أنه قصد بابقائهم ضد المصلحة لهم ، وهذا نص قولنا : إنه تعالى يفعل ما شاء لا لعله أصلاً *

وقال بعض أصحاب العلل : إن الله تعالى إنما حرم الخنزير لانه فاسد الغذاء . قال أبو محمد : فيقال لهذا البارد الجاهل المفترى : أيما أفسد غذاء ، والخنزير أم التيس الهرم ؟ . فلا بد له أن يقول : إن التيس الهرم أفسد غذاء وقد أحله الله تعالى وحرم الخنزير ، وقد أباح تعالى الدجاجة وهى آكل للقذرة من الخنزير . وهذا كله فاسد من القول ، وتكلف بارد ، وتنطع محرم ، وبالله تعالى التوفيق *

وموه بعضهم بأن قال : قد اتفقتم معنا على وجوب شكر المنعم ، وعلى وجوب شكر البارى عز وجل ، وهذا موافقة منكم لنا على أن العقل يوجب به الشرع .

قال أبو محمد : وهذا كذب منهم ، وما وافقناهم قط على أن شكر الله عز وجل واجب علينا إلا بعد قوله تعالى : (أن اشكركم ولوالديك) وقوله تعالى : (إنه يحب الشاكرين) وقوله تعالى : (لئن شكرتم لأزيدنكم ولئن كفرتم إن

عذابي لشديد وكذلك نقول : إن شكر المحسن فيما بيننا لا يلزم المحسن اليه إلا حيث أوجبه الله تعالى ، وحيث جاء النص بإيجابه ، وبعد أن قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من أسديت اليه نعمة فليشكرها » ولولا هذه النصوص ما لزم الشكر أحداً ، إذ اللزوم يقتضى فاعلاً له ملزماً إياه علينا ، والعقل عرض محمول في النفس ، والعرض لا يفعل شيئاً ، وإنما يفعل الجسم الحامل له ، والنفس لا تشرع الشرائع !! وهذا جنون ممن قاله ! وإنما هي مشروع عليها ومتعبدة !! ومن أوجب الشرائع قبل أن يرد بها السمع وتبلغ الى العاقل المميز فلا ينكر قول من قال من الخوارج : إن النبي ساعة يبعث فانه قد لزم أهل المشرق والمغرب التزام جميع ما بعث به ، ومعرفة الدين الذي جاء به ، من البيوع وأنواعها ، والطلاق والنكاح والعبادات كلها ، وإن من مات أثر مبعثه بساعة في أقطار الدنيا غير عالم بكل ما ذكرنا فقد مات كافراً الى النار !!

قال أبو محمد : وهذا كما ترى من تكليف مالا يطاق كقول من أراد التزام الشرائع بغير نص من الله تعالى .

ثم نسألهم : ما تقولون فيمن استنقذ صبياً حين الولادة ممن أراد وأده ، ثم استنقذه من سبع ، ثم من يد كافر سباه ، ثم رباه فأحسن تربيته ، ثم علمه الدين والعلم ، فلما بلغ الصبي مبلغ الرجال ولى الأحكام بين المسلمين ، فتعدى الذي أحسن اليه على رجل فقراً عينه ، وقطع يديه ورجليه ، وجدد أذنه وأذنه ، وقلع جميع أسنانه ، وجب مذاكيره ، فقدمه المفعول به ذلك الى هذا الحاكم الذي أحسن اليه هذا المتعدى ، وطلب القصاص ، وهو عدو للحاكم ، وقد أساء اليه قديماً ، وضربه ولطمه ، أتأمرون الحاكم أن يعفو عن المحسن اليه ؟ أم توجبون عليه أن يقطع يدي المحسن اليه ورجليه ، ويقلم أسنانه ، ويفقأ عينيه ، ويجدد أذنيه وأذنه ويجب مذاكيره ، انتصاراً لعدوه الظالم له ، من وليه المحسن اليه ؟

فان قالوا : لا يفعل به شيئا من ذلك ، كفروا إن اعتقدوا صحة هذا الجواب ، وفسقوا ان قالوه غير معتقدين له . وان قالوا : بل يفعل به مثل ما فعل ، تقضوا اصلهم في وجوب شكر المنعم . فان قالوا : أخذ القصاص منه إحسان اليه وشكر له . قلنا إن هذا المحسن كان ذميا (١) فإذ نراه عجل له اذا قتله قصاصا إلا النار ، فأين الاحسان والشكر ؟ فان قالوا : قتل الكافر احسان اليه ، كابروا العيان ، لان التمجيل الى النار وانقطاع الرجاء من الايمان ليس احسانا ، بل هو غاية الاساءة (٢)

قال أبو محمد : فصح بكل ما ذكرنا أنه لاعة لشيء من أوامر الله تعالى ، ولا لشيء من أفعاله كلها أو لها عن آخرها ، ولا يجوز أن يشبه حكم بحكم آخر لم يأذن الله تعالى في الجمع بينهما .

وهذه المسألة أصل خطأ القوم وبعدم عن الحقائق ، وهي بدعة محدثة ، حدثت في القرن الرابع ، لم ينطق بها قط صحابي ولا تابعي بوجه من الوجوه . وهي مسألة ألقاها الشيطان بين المسلمين . نعوذ بالله من الخذلان ، ونسأله أن يثبتنا على ما هدانا اليه من اتباع كلامه ، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم وإجماع أولى الامر منا ، والرد عند التنازع الى كلامه تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم ، ونسأله لاخواننا أن يتوب عليهم من بدعة القياس والتقليد والاستدراك على ربهم تعالى وعلى نبيهم صلى الله عليه وسلم ما لم يأت عنهما ولا قالاه ، وسؤالهم : لم فعل الله تعالى كذا وكذا ؟ وأن يفي بهم الى ما أمروا به من طريق الحقائق . آمين يارب العالمين . وصلى الله على خاتم النبيين ، وحسبنا الله ونعم الوكيل *

(١) ان باسكان النون شرطية وقوله « هذا المحسن » بالرفع اسم كان مقدم عليها يعني ان كان هذا المحسن ذميا الخ وتقديم اسم كان عليها غير جائز فلعل للدولف رأيا آخر في علوم اللغة

(٢) سبق للدولف في باب « النسخ » ان تخيل هذه القصة المتكيفة واعترض بنحو ما هنا وبيننا ما في كلامه (ج ٤ ص ٧٥ - ٧٦)

﴿ الباب الموفى أربعين ﴾

وهو باب الكلام فى الاجتهاد ماهو؟ وبيانه ، ومن هو معذور باجتهاده ، ومن ليس معذورا به ، ومن يقطع على أنه أخطأ عند الله تعالى فيما أداه اليه اجتهاده ، ومن لا يقطع أنه مخطئ عند الله عز وجل وان خالفناه .

قال أبو محمد على بن أحمد رحمه الله : لفظة « الاجتهاد » مما يجب معرفة تفسيرها ، لأن أكثر المتكلمين فى الاجتهاد وحكمه لا يعملون معناه . فنقول وبالله تعالى التوفيق :

إن حقيقة بناء لفظة « الاجتهاد » أنه افتعال من الجهد ، وحقيقة معناها أنه استنفاد الجهد فى طلب الشئ المرغوب ادراكه ، حيث يرجى وجوده فيه ، أو حيث يوقن بوجوده فيه . هذا مالا خلاف بين أهل اللغة فيه . والجهد - بضم الجيم - الطاقة والقوة ، تقول : هذا جهدى ، أى طاقتى وقوتى ، والجهد - بفتح الجيم - سوء الحال وضيقها ، تقول : القوم فى جهد ، أى فى سوء حال . فاذ ذلك كذلك فالاجتهاد فى الشريعة هو : استنفاد الطاقة فى طلب حكم النازلة حيث يوجد ذلك الحكم . هذا مالا خلاف بين أحد من أهل العلم بالديانة فيه قال أبو محمد : وإنما قلنا فى تفسير الاجتهاد العام : حيث يرجى وجوده

فعلقنا الطلب بمواضع الرجاء ، وقلنا فى تفسير الاجتهاد فى الشريعة : حيث يوجد ذلك الحكم ، فلم نعلقه بالرجاء ، لأن أحكام الشريعة كلها متيقن أن الله تعالى قد بينها بلا خلاف ، ومن قال إن الله تعالى ورسوله عليه السلام لم يبين لنا الشريعة التى أرادها الله تعالى منا وألزمنا إياها - : فلا خلاف فى أنه كافر . فأحكام الشريعة كلها مضمونة الوجود لعامة العلماء ، وان تعذر وجود بعضها على بعض الناس ، فحال ممتنع أن يتعذر وجوده على كلهم ، لان الله تعالى لا يكلفنا ما ليس فى وسعنا ، وما تعذر وجوده على الكل فلم يكلفنا الله تعالى إياه

قط ، قال الله تعالى : (لا يكلف الله نفسا إلا وسعها) وقال تعالى : (وما جعل عليكم في الدين من حرج) وبالضرورة ندرى أن تكليف إصابة مالا سبيل الى وجوده حرج ، فصح قولنا . وبالله تعالى التوفيق *

ثم اتفق العلماء على أن القرآن وما حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم أو قاله أو فعله أو أقره وقد علمه - : مواضع لوجود أحكام النوازل . واختلفوا في نقل السنن على ما ذكرناه قبل ، وبيننا البرهان هنالك - بحول الله تعالى وقوته على وجوب قبول الخبر المسند بنقل المدول .

ثم اختلفوا ، فقالت طائفة : لا موضع البتة لطلب حكم النوازل من الشريعة ولا لوجوده إلا هذه المبادئ التي ذكرنا : إما نص على اسم تلك النازلة ، وإما دليل منها على حكم تلك النازلة ، لا يحتمل إلا وجها واحدا . وهذا قول جميع أهل الاسلام قطعا ، وإن اختلفوا في الطرق التي توصل الى معرفة السنن ، وهو قول جميع أصحابنا الظاهريين ، وبه نأخذ . وقد بينا أقسام الدليل المذكور فيما سلف من ديواننا هذا ، وحصرناها هنالك . والحمد لله رب العالمين .

وقال آخرون : بل ههنا مواضع آخر يطلب فيها حكم النازلة ؛ وهي الخبر المرسل ، وقول صاحب الذي لا يعرف له مخالف من الصحابة إذا اشتهر ، وقال آخرون : وإن لم يشتهر ، وقول الامام الوالى منهم ، ودليل الخطاب ، والقياس ، والرأى المجرد ، والاستحسان ، وقول أكثر العلماء ، وعمل أهل المدينة ، والاخذ بقول عالم وإن كان له مخالف مثله . وقد شرحنا معاني هذه الاسماء ، وأبطلنا الحكم بكلها أو شئ منها بالبراهين الضرورية ، فيما سلف من كتابنا هذا . والحمد لله رب العالمين .

فأما تعلق قوم فيما اعتقدوه من أحكام بعض النوازل بقول صاحب - له مخالفون - أو بقول تابع أو بقول فقيه من الفقهاء المتقدمين - وإن خالفه غيره من أهل العلم - : فهذا هو التقليد الذي قد تكلمنا في ابطاله فيما سلف

من كتابنا هذا . والحمد لله رب العالمين .

قال أبو محمد : وليس للمتكلمين في الديانة اليوم قول يكون عندهم اجتهداً غير ما ذكرنا . وقد كانت أقوال في ذلك لقوم من أهل الكلام قد درست ، مثل قول بعضهم : إن ما وقع في النفس في أول الفكر فهو الواجب أن يقال به ، وقال بعضهم : الواجب أن يقال بالاثقل لأنه خلاف الهوى (١) وقال بعضهم بل بالاخف منها ، لقول الله تعالى : (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) قال أبو محمد : وهذه أقوال فاسدة ، لأنها كلها دعاوى (٢) يعارض بعضها بعضاً ، وكل ما أئزنا الله تعالى فهو يسر ، وإن ثقل علينا ، وكل شريعة نتكلف فهي خلاف الهوى ، (٣) لأن تركها كان موافقاً للهوى ، (٤) ولأنه قد يقع في أوائل الفكر الوسواس ، وقال تعالى ذاما لقوم : (شيعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله) ومن قطع بشيء مما يقع في نفسه من الدين فقد شرع من الدين ما لم يأذن به الله تعالى . وقال تعالى : (قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين) . فنص تعالى على أن من لا برهان له فليس بصادق . وقال تعالى : (كتب عليكم القتال وهو كره لكم وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شر لكم) . فهذا يدفع قول من قال بالاثقل وقال تعالى : (وما جعل عليكم في الدين من حرج) . وهذا يدفع قول من قال بالاثقل . وصح أنه لا لازم إلا ما أئزنا الله تعالى ، وسواء وقع في النفس أو لم يقع ، وسواء كان أخف أو أثقل .

قال أبو محمد : واذ قد انحصرت وجوه الاجتهاد الى ما قد أوضحنابراهيمهـ من القرآن أو الخبر المسند بنقل الثقات الى النبي صلى الله عليه وسلم ، إما

(١) في الاصل «الهواء» بالمد وهو خطأ جداً .

(٢) في الاصل «دعوا» بهذا الرسم وهو خطأ في المعنى وفي الرسم .

(٣) في الاصل «الهواء» .

فصا على الاسم ، وإما دليلا من النص لا يحتمل إلا معنى واحداً - وسقط كل ما عداها من الوجوه التي قد حصرت - : فالواجب (١) أن ننظر في أقسام المجتهدين : فنظرنا في ذلك فوجدنا أقسام المجتهدين بقسمة العقل الضرورية لا تخرج عن ثلاثة أقسام عندنا ، وأما عند الله تعالى فقسمان لاثالث لهما :

فالقسمان اللذان عند الله تعالى هما : مصيب أو مخطئ ، لا بد أن يكون كل مجتهد عند الله تعالى واقعا في أحد النعتين : إما مصيب وإما مخطئ ، وقد أوضحنا فيما سلف من كتابنا هذا البراهين الضرورية على أن الحق لا يكون في قولين مختلفين في حكم واحد في وقت واحد في إنسان واحد في وجه واحد . وأما الثلاثة الاقسام التي عندنا : فصيب تقطع على صوابه عند الله عز وجل ، أو مخطئ تقطع على خطئه عند الله عز وجل ، أو متوقف فيه لا ندرى أم مصيب عند الله تعالى أم مخطئ ، وإن أيقنا أنه في أحد الحيزين عند الله عز وجل بلا شك ، لأن الله تعالى لا يشك ، بل عنده علم حقيقة كل شيء ، لكننا نقول : مصيب عندنا أو مخطئ عندنا والله أعلم ، أو نتوقف فلا نقول إنه عندنا مخطئ ولا مصيب ، وإنما هذا فيما لم يقم على حكمه عندنا دليل أصلا ، وما كان من هذه الصفة فلا تحل الفتيا فيه لمن لم يلح له وجهه ، إذ لا شك في أن عند غيرنا بيان ما جهلناه ، كما أن عندنا بيان كثير مما جهله غيرنا ، ولم يمر بشر من نقص أو نسيان أو غفلة .

فإذا قام البرهان عند المرء على صحة قول ما - قياما صحيحا - فحقه التدبير به ، والفتيا به ، والعمل به ، والدعاء اليه ، والقطع أنه الحق عند الله عز وجل ، لما ذكرنا قبل ، وليس من هذا الحكم بالشهادة من العدلين ، وقد يكونان في باطن أمرهما عند الله تعالى كاذبين أو مغفلين ، إذ لم يكلفنا الله تعالى معرفة باطن ما شهدا به ، لكن كلفنا الحكم بشهادتهما .

وقد علمنا أنه لا يمكن أن يخفى الحق في الدين على جميع المسلمين ، بل لابد أن تقع طائفة من العلماء على صحة حكمه بيقين ، لما قدمنا في كتابنا في هذا من أن الدين مضمون بيانه ورفع الاشكال عنه ، بقول الله تعالى : (تبياناً لكل شيء) وبقوله تعالى : (لتبين للناس ما نزل إليهم) .

ولكن قد قال الله تعالى : (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) . فصح بالنص أن الخطأ مرفوع عنا ، فنحكم بقول ولم يعرف أنه خطأ ، وهو عند الله تعالى خطأ ، فقد أخطأ ولم يتعمد الحكم بما يدري أنه خطأ ، فهذا لا جناح عليه في ذلك عند الله تعالى . وهذه الآية صوم ، دخل فيه المفتون والحكام والعاملون والمعتقدون ، فارتفع الجناح عن هؤلاء بنص القرآن فيما قالوه أو عملوا به ، مما هم مخطئون فيه ، وصح أن الجناح إنما هو على من تعمد بقلبه الفتيا أو التدين أو الحكم أو العمل بما يدري أنه ليس حقاً ، أو بما لم يقده إليه دليل أصلاً ، وصح بهذه الآية أن من قام عنده برهان على بطلان قول فتمادى عليه فهو في جناح ، لأنه قد تعمد بقلبه ذلك وكذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر ، وإذا اجتهد فأصاب فله أجران » وقد ذكرناه بإسناده فيما سلف من كتابنا هذا فأغنى عن إعادته ، فنص رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن الحاكم إذا أخطأ في اجتهاده فله أجر فيما أداه اجتهاده (١) إلى أنه حق عنده ، وأسقط عنه بذلك الاتم ، وإن كان مخطئاً في الحقيقة عند الله تعالى . قال أبو محمد : واعتقاد الشيء والعمل به والفتيا به حكم به ، فدخل هؤلاء تحت لفظ الحديث المذكور وعمومه ، فصح ما ذكرناه . وبالله تعالى التوفيق *

قال أبو محمد : ثم ينقسم المخطئ المجتهد قسمين لا ثالث لهما : إما مخطئ

(١) في نسخة «فما دعاه اجتهاده» وهو خطأ .

معذور كما قلنا ، وإما مخطئٌ غير معذور ، على ما شهد به قول الله تعالى :
(وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) أن المخطئُ
المعذور هو الذي لم يتعمد الخطأ ، وهو الذي يقدر أنه على حق باجتهاده ،
وأن المخطئُ غير المعذور هو من تعمد بقلبه ما صح عنده أنه خطأ ، أو قطع
بغير اجتهاده .

قال أبو محمد : فاذ قد صح كل هذا بالنص فلنعمده باختصار ، فنقول
وبالله تعالى التوفيق .

إن المجتهدين قسمان : إما مصيب مأجور مرتين ، وإما مخطئٌ . والمخطئُ
قسمان : مخطئٌ معذور مأجور مرة ، وهو الذي أداه اجتهاده الى أنه على
حق عنده ، ومخطئٌ غير معذور ولا مأجور ، ولكن في جناح وإثم ، وهو
من تعمد القول بما صح عنده الخطأ فيه ، أو بما لم يقيم عنده دليل باجتهاده
على أنه حق عنده .

قال أبو محمد : ثم وجدنا من قامت عليه حجة في بطلان ما اعتقد ولم
تكن عنده حجة تعارض تلك الحجة الواردة ، فانه لا يخلو من أحد وجهين
لثالث لهما : إما أن يكون اجتهاده أداه الى ما اعتقد من ذلك ببرهان واضح
يقين قد ارتفع به الشك ، فان البرهان لا يعارضه برهان ، فلو جاز ذلك لكان
الحق في المتضادين ، فهذا باطل بيقين ، فهو وإن عجز عن معارضة ذلك الشغب
الوارد عليه فليس عجزه عن ذلك بمسقط لما ثبت بالبرهان : فواجب عليه
التمادي على ما قام به البرهان . وإما أن يكون أداه اجتهاده الى ذلك باقناع أو
شغب ، فكان في اعتقاده إياه مسامحا لنفسه ، مدافعا للخواطير التي تعارضه ،
غير محقق للبحث عن البرهان في ذلك ، فهذا اذا قامت عليه حجة برهانية
من النص ، يلوح له بها فساد اجتهاده — : ففرض عليه ترك ما كان عليه ،
والرجوع الى الحق ، فان لم يفعل فهو طاص الله عز وجل ، فاسق مجرح ساقط

الشهادة ، لأنه مغلب للظن على اليقين ، وهذه من الكبائر ، قال الله عز وجل :
 (إن يتبعون إلا الظن وإن الظن لا يغنى من الحق شيئاً) وقال الله تعالى :
 (إن يتبعون إلا الظن وما تهوى الأنفس ولقد جاءهم من ربهم الهدى)
 قال أبو محمد : فهذا النص ما قلنا آنفاً : إن من جاءه من ربه تعالى الهدى
 وهو البرهان الحق — فلا يحل له تركه واتباع ماهويت نفسه وظن أنه الحق
 وأنه لا يحل له الثبات على ماهويت نفسه وظن أنه الحق ، وترك اتباع الحق ،
 لوارد من عند الله تعالى .

قال أبو محمد : وسواء في هذا المقام عليه البرهان في فتياه أو في معتقده
 في اعتزاله أو تشييعه أو إرجائه أو شرايته ، ومن جوز الشك في البرهان
 وتمادى على مخالفته ، وقطع بظنه في أنه لعل ههنا برهاناً آخر يبطل هذا
 البرهان الذي أقيم عليه — فهذا مبطل للحقائق كلها ، وقوله يقود إلى أن
 لا يحقق شيئاً من الشرائع إلا بالظن فقط ، وهذا أفسق الفاسقين .

قال أبو محمد : وأما من أعتقد قولاً بغير إجتهد أصلاً ، لكن اتباعاً لمن
 نشأ بينهم ، فهذا مقلد مذموم بيقين ، أصاب أو أخطأ ، وهو آثم على كل حال ،
 حاص لله عز وجل بذلك ، فاسق مجرح الشهادة ، صادف الحق أو لم يصادف ، لانه
 لم يقصده من حيث أمر من اتباع النصوص . وقد بينا برهان هذا فيما سلف
 من ديواننا هذا . وبالله تعالى التوفيق .

فان قال قائل : فانكم على هذا يلزمكم أن كل من قال من الصحابة أو من
 التابعين وفقهاء الأئمة وخيارها بقول يخالف قولكم في كل مسألة — : فانه
 داخل فيما ذكرتم من التكفير أو التفسيق أو الكذب ، وفي هذا ما فيه .

قلنا : هذه دعوى منكم كاذبة ، بل هو اللازم لكم ، ولكل من قال :
 إن الحق في واحد من الأقوال ، لانكم في كل قولة لكم تزعمون في نصركم
 إياها أنها موافقة لما جاء من عند الله تعالى ، إما لقرآن أو لسنة مسندة أو

مرسلة ، وهما عندكم سواء في أمر الله تعالى بقبولهما ، أو لقياس ، وهو عندكم بما أمر الله تعالى به ، فيلزمكم أن كل من خالفكم فيها من صاحب أو تابع أو فقيه : مخالف لما جاء من عند الله تعالى ، والمخالف لما جاء من عند الله تعالى عندكم إما كافر وإما فاسق .

فإن قال : لا يكون كافراً ولا فاسقاً ولا عاصياً إلا أن يعاند الحق الذي جاء من عند الله تعالى وهو يدري أنه حق .

قلنا : هذا نفس قولنا والله الحمد ، فإن كل من خالف قرآناً أو سنة صحيحة أو إجماعاً متيقناً وهو لا يلوح له أنه يخالف لشيء من ذلك فليس كافراً ولا عاصياً ولا فاسقاً ، بل هو مأجور أجراً واحداً ، كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيمن اجتهد فأخطأ ، ولا خطأ في شيء من الشريعة إلا في خلاف قرآن أو سنة صحيحة ، فهذا برهاننا من السنة .

وأما من القرآن فقوله تعالى للمسلمين : (ليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) ومن الإجماع أنه لا خلاف بين أحد من الأمة أن من قرأ فبدل آية من القرآن بلفظ آخر أو أسقط كلاماً أو زاد سائياً مخطئاً فإنه لا يكفر ولا يبتدع ولا يفسق ولا يعصى ، وإنما الشأن فيمن قامت عليه الحجة فعند وخالف الآية بعد أن وقف عليها ، مقلداً أو متبعاً لهواه ، أو خالف السنة بعد أن عرفها كذلك ، فهو لاء هم الذين يقع عليهم التكفير والتفسيق ، على حسب خلافهم لذلك ، إن استحلوا خلاف ذلك كفروا ، وإن خالفوه معاندين غير مستحلين فسقوا ، وهكذا القول في الشريعة كلها ، كالقتل ووطء الفرج الحرام وأكل الحرام واستباحة العرض الحرام والبشرة الحرام ونحو ذلك ، كل هذا من فعله مخطئاً غير عالم بأنه خالف ما جاءه من عند الله تعالى على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم فلا يكفر ولا يفسق ولا يعصى ، ومن فعله تامداً غير معتقد لإباحة ما حرم الله تعالى من ذلك فهو فاسق ، ومن فعله تامداً مستحلاً

خلاف الله تعالى فهو كافر ، وقد نزه الله تعالى كل صاحب وكل فاضل عن هاتين المنزلتين ، وأوقع فيهما كل فاسق متبع هواه ، قاصداً إلى نصر الباطل والثبات عليه وهو يدري أنه باطل . وبالله تعالى التوفيق .

قال أبو محمد : فإذا قد صح كل ما قلناه فلنبين بحول الله تعالى وقوته وجوه الاجتهاد التي قدمنا ، وحكم من أخذ بوجه وجه منها ، وفي أي خبر يقع عندنا من القطع بصوابه ، أو القطع بخطئه ، أو التوقف في أمره . وبالله تعالى نعتصم .

فأول ذلك : من تعاقب بآية منسوخة . فهذا لا يخلو من أحد وجهين : إما أن تكون تلك الآية قد جاء نص منقول نقل تواتر بأنها منسوخة ، أو قام دليل متيقن من النص أو الحال بأنها منسوخة ، فإن كان نسخها ثبت بأحد هذه الوجوه ، فحكمه الثبات على ما بلغه من المنسوخ عند الله عز وجل بلا شك ، مالم يثبت البرهان عنده بنسخها معذور مأجور مرتين (١) .

فإذا قام عليه البرهان المذكور بأنها منسوخة فتبادى على ذلك - من الأخذ بالمنسوخ معتقداً لصوابه في ذلك ، فهو كافر مشرك حلال الدم ، كمن تبادى على القول بأن المتوفى عنها وصية إلى الحول ، أو على القول بالصلاة إلى بيت المقدس ، وما أشبه ذلك .

وأما إن قام الدليل عنده على أنها منسوخة - من النص المتيقن كما ذكرنا إلا أنها مما اختلف الناس في نسخها ، فتبادى على القول بالمنسوخ ، وهو يعلم خلاف ذلك ، فهو فاسق عاص لله تعالى ، لتعمد قلبه القول بمخالفة الحق الصحيح ، فهو حامد كبيرة . وبالله تعالى التوفيق .

(١) هكذا في الأصل ، وهو غير مفهوم ، ولعل الكلام اختلط على الناسخين ، راظن أن صوابه هكذا : « فإن كان نسخها ثبت بأحد هذه الوجوه ولم يبلغه البرهان بنسخها فحكمه الثبات على ما بلغه من المنسوخ عند الله عز وجل بلا شك مالم يثبت البرهان عنده بنسخها ، وهو معذور مأجور مرة واحدة » وهذا ظاهر من السياق .

فان كانت تلك الآية مما قام الدليل على نسخها من نقل الآحاد ، وهو ممن يصحح مثل ذلك النقل ، فتمادى على القول بها ، فهو فاسق بتعمده مخالفة ما هو الحق عنده ، وان كنا لا نقطع على أنه مخطئ ، وليس هذا فيما لم يأت من جهة الثقات مسندا فقط ، لكن من جهة من اختلف في توثيقه ولا بد ولا مزيد ، وهذا كمن رد شهادة العدلين من الأحكام فيما يقبلان فيه ، بغير شيء وجب رد شهادتهما (١) ، فهذا فاسق لرده ما هو الحق عنده ، ولعله في باطن الأمر مصيب في ردها ، إذ لعلهما كاذبان أو مغفلان أو غاب عنهما سر تلك الشهادة . فهذا فصل .

وفصل ثاني : وهو أن يتعلق بآية مخصوصة مثل قوله : (لئن أشركت ليحبطن عملك) فهذه خاصة فيمن مات كافرا ببرهان نص آخر ، فهذا أيضا ما لم يقم عنده برهان بأنها مخصوصة لحكمه الثبات على الخصوص الذي بلغه وهو مأجور مرتين (٢) ، حتى اذا قام عليه الدليل البرهاني بأنها مخصوصة فكما قلنا في الفصل الذي قبل هذا .

وفصل ثالث : وهو أن يتعلق بآية (٣) قد خص منها بعضها كقوله تعالى : (قل لا أجد فيما أوحى الى محرما على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير فإنه رجس أو فسقا أهل لغير الله به) وكقوله تعالى : (حرمت عليكم أمهاتكم) الى قوله : (وأحل لكم ما وراء ذلكم) وكقوله تعالى : (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) فهذا أيضا حكمه الثبات على ما بلغه وهو مأجور مرتين (٤) ، فان قام عليه البرهان فتمادى ، فان كان صحيحا عنده

(١) في الاصل «يوجب رد شهادتهما» ولا معنى لتعمدية فعل «اوجب» باللام اذ هو متعد بزيادة الهذبة في اوله

(٢) كذا في الاصل والظاهر «مرة واحدة»

(٣) في الاصل «ان يتعلق بأنه» وهو خطأ

(٤) لعله «مرة واحدة»

فهو كافر ، كمن أحل الحمر بعموم هذه الآية ، أو أحل العبيد بملك اليمين .
وفصل رابع : وهو أن يتعلق بآية مزيد عليها نص آخر ، كمن تعلق
بقوله تعالى : (حرمت عليكم امهاتكم) الآية الى قوله : (وأحل لكم ما وراء
ذلكم) وقد زيد في هذه الآية تحريم الجمع بين المرأة وعمتها ، والمرأة
وخالتها ، ومثل هذا كثير ، فهذا أيضا حكمه الثبات على ما بلغه ، وهو مأجور
مرتين (١) ما لم يقم عليه دليل بالزيادة ، فالكان الدليل صحيحا عنده بخالفه
معتقدا خلافا للنص فهو كافر .

وفصل خامس : وهو أن يتعلق بآية فيصرفها عن وجهها ، كمن ادعى في
قول الله عز وجل : (واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين
فرجل وامرأتان) وقوله تعالى : (وأشهدوا ذوي عدل منكم) أنهما مخالفان
لما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم من الحكم باليمين مع الشاهد ، وموجبان
أن لا يحكم بأقل من شاهدين أو شاهد وامرأتين .

قال أبو محمد : وهذا تمويه تعمدوه ، أو جاز عليهم بغفلة ، أو صرف
للآيتين عن وجههما ، وتمويه بوضعهما في غير موضعهما ، لأنه ليس في الآيتين
المذكورتين أمر بالحكم بالشاهدين ، أو الشاهد والمرأتين أصلا ، ولا دليل على
ذلك بوجه من الوجوه ، وإنما فيهما الأمر باستشهاد الشاهدين أو الشاهد
والمرأتين عند المداينة والطلاق والرجعة فقط ، مع ما فيهما من قوله تعالى :
(وأشهدوا اذا تبأتم) دون ذكر عدد ، وأشهدوا واحد يقع عليه اسم
« إشهد » وقوطا صحيحا في اللغة بلا شك ، فهو جائز بنص القرآن .

وكمن تعلق في إيجاب الزكاة بقوله تعالى : (وآتوا حقه يوم حصاده) وهذا
خطأ ، لأن إيتاء حق الزكاة فيما أنبتت الارض لا يمكن يوم الحصاد ، وهي
أيضا مكينة ، والزكاة مدنية ، فصح أن من احتج بهذه الآية في أحكام الزكاة

فصارف للآية عن وجهها ، فمن جهل هذه النكتة واحتج بهاتين الآيتين فيما ذكرنا فهو مخطئ ، لأنه لم يأمره الله تعالى قط بما ذهب اليه لكنه بجمله مأجور مرة معذور ، فان وقف على ما ذكرنا فتمادى على قوله فهو فاسق أو كافر ، على ما قسمنا قبل ، مخطئ عند الله تعالى بيقين ، لما ذكرنا قبل . قال أبو محمد : وهذه الفصول كلها داخلة على من تعلق بالاحاديث كما ذكرنا قبل سواء سواء ، كمن تعلق بحديث منسوخ أو مخصوص أو مخصوص منه أو مزيد عليه فهذا كما قلنا في الآيات سواء سواء ، إلا أنه لا يكفر إلا برد حديث ثبت عنده ، وإن كان مختلفا في الاخذ به فكما قلنا في الآيات ، إن خالف في ذلك ما هو الحق عنده معتقداً لذلك فهو كافر مخطئ عند الله تعالى وإن خالف ذلك بلسانه دون قلبه فهو فاسق .

ومما ذكرنا أيضا قول من احتج في إباحة الصلاة في المقبرة بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم على قبر المسكينة السوداء ، وهو لا يبيح الصلاة على القبر ، وأما لو أخذ بهذا لكان هذا منه قياسا ، لا صرفا للخبر عن وجهه * ولكن احتج بقوله عليه السلام : « اذا مات الميت انقظم عمله إلا من ثلاث » في رد الحج عن الميت وترك الصيام عنه وترك كشف رأسه إن مات محرما

ومنها أن يدعى المرء في عموم آية نسخا أو تخصيصا أو تخصيصا منها أو ندبا ، فان صح له دعواه في ذلك بنص صحيح فقوله حق مقطوع على صحته عند الله عز وجل ، ومن قال إن هذه الآية أو الخبر قد نسخهما الله عز وجل أو خصهما أو خصص منهما أولم يلزمنا ما فهمنا أو أراد بهما غير ما يفهم منهما ولم يأت على دعواه بنص صحيح - فقد قال على الله ما لم يعلم .

قال أبو محمد : وليس هؤلاء كمن تقدم ذكرنا لهم ، لان من تعلق بنص لم يبلغه ناسخه ولا ما خصه ولا ما زيد به عليه - فقد أحسن ولزم ما بلغه ،

وليس عليه غير ذلك حتى يبلغه خلافه من نص آخر ، ومن ذكرنا في هذا الفصل فلم يتعمق بشئ أصلاً ، بل تحكم في الدين كما اشتهى ، وهذا عظيم جداً ، فمن قال بهذا ممن نشاهده - وهلا ساهيا غير طارف بما اقتحم فيه من الدعوى - فهو معذور بجهله ، ما لم ينبه على خطئه ، فان نبه عليه فثبت على خلاف ما بلغه فامداً فهذا غير معذور ، لانه خالف الحق بعد بلوغه اليه . وأما من روى عنه شئ من ذلك من الصحابة أو التابعين أو ممن سلف ، ممن يمكن أن يظن به أنه سمع في ذلك نصاً شبه له فيه - : فهو لاء معذورون ، لاننا لانظن بهم إلا أحسن الظن ، وقد حضنا الله تعالى على أن نقول : (ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايما ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا) قال أبو محمد : ولا يقين عندنا أنهم تحكموا في الدين بلا شبهة دخلت عليهم ، ولا شك أنهم لم يتبين لهم الحق في ذلك .

وأما من نشاهده أولم نشاهده - ممن صح عندنا يقين حاله ، ومقدار عمله - : فنحن على يقين أنه ليس عنده في ذلك أكثر من الدعوى ، والقول على الله تعالى بما لا يعلم ، فهو لاء فساق را كيون أعظم الكبائر . ونعوذ بالله من الخذلان .

وكذلك من ادعى في حديث صحيح قد أقر بصحته أو بصحة مثله في اسناده : نسخاً أو تخصيصاً أو تخصيصاً منه أو ندباً ، فكما قلنا في مدعى ذلك في الآيات ولا فرق *

ومنها : من تعلق بقول لم يجد فيه مخالفاً ولم يقطع بأنه إجماع ، فهذا إن ترك لذلك عموم نص صحيح أو خصوص نص صحيح فمعذور مأجور مرة ، وإن أخطأ ، ما لم يوقف على ذلك النص ، فان وقف عليه فتمادى على خلافه فهو فاسق ، لرد ما أقر بثباته ، أو كافر ، إن اعتقد خلاف الحق بعد بلوغه اليه بقلبه •

ومنها : أن لا يتعلق في خلاف النص الثابت باقراره إلا بقول صاحب لا يعرف له منهم مخالف ، إما منتشر مشتهر ، وإما غير منتشر ولا مشتهر ، أو تعلق في ذلك بقول أكثر العلماء ، وقد وجد الخلاف في ذلك من بعضهم ، أو تعلق في ذلك بعمل أهل المدينة ، وقد وجد الخلاف من غيرهم - : فهذا ضعيف من التعلق جيداً ، لان الخطأ لا يؤمن على أحد من الصحابة ، ولا على الأكثر من العلماء ، ولا على عمل أهل المدينة ، إلا أنه قد يغلب الظن على المرء حتى يتوهمه يقيناً ، لسهوه عن صحيح النظر ، فهذا من النسيان والخطأ المرفوع فيه الجناح ، حتى اذا نبه على ذلك : فان تمادى فهو فاسق ، لتباديه على مخالفة أمر الله تعالى ، وتعلقه بما لم يأمر الله تعالى قط بالتعلق به ، فهو بذلك شارب في الدين ما لم يأذن به الله ، أو كافر ، إن تعمد خلاف الحق بقلبه بعد بلوغه اليه .

ومنها : أن يتعلق بدليل الخطاب أو بالقياس ، فهذا أيضاً معذور مأجور ، مخطئ عند الله تعالى بيقين ، إلا أنه لا يفسق ، ما لم تقم عليه الحجة في بطلان هذين العلمين ، فان قام بذلك عنده البرهان - من النصوص الثابتة المتظاهرة فتمادى على القول بالقياس أو بدليل الخطاب ، فهو فاسق ، لانه ثابت على ما لم يأذن به الله تعالى ولا رسوله صلى الله عليه وسلم كما قدمنا . ومنها : أن يتعلق بالرأى والاستحسان ، وهذان أضعف من كل ما تقدم ، إذ الشبهة المتعلقة بها في هذين الوجهين في غاية الوهء لانه لا دليل على صحتها بل البرهان قائم على بطلانهما ، إلا أنهم قد تعلقوا في ذلك بأثرين واهيين ساقطين مصروفين أيضاً عن وجههما ، أحدهما الحديث المنسوب الى معاذ ، إلا أن من شبه عليه فظن أنه مصيب في ذلك فهو معذور مأجور ، فان قامت عليه الحجة ببطلان الرأى والاستحسان فثبت على القول بهما فهو فاسق ، لحكمه في الدين بما لم يأذن به الله تعالى .

ومنها : أن يتعلق بقول صاحب قد خالفه غيره من الصحابة ، أو بقول عالم ممن دونه ممن قد خالفه غيره من العلماء ، فهذا هو التقليد بعينه ، وليس من فعل هذا مجتهداً أصلاً ، وهو حرام لا يحل ، فمن قدر أنه ممدور في ذلك ولم يبلغه المنع منه ولا بلغه أن ههنا عالماً آخر مخالفاً لهذا الذي تعلق هو به فهو معذور ، لأنه يظن أن هذا هو الحق في الدين . وأما إذا بلغه أن ههنا عالماً آخر مخالفاً للذي تعلق هو به فهو فاسق ، لأنه ليس بيده شبهة أصلاً يتعلق بها في اتباع رجل بعينه دون غيره ، بل هو ضلال مبين . ونعوذ بالله من الخذلان *

وأما الوجوه التي لا تقطع فيها على تفسيق المخالف لنا ولا على أنه مخطيء عند الله تعالى ، بل تقول : نحن على الحق عند أنفسنا ، ومخالفنا عندنا مخطيء مأجور والله أعلم . :

فأدق ذلك وأعمضه : أن ترد آيتان تامتان ، أو حديثان صحيحان عامان ، أو آية عامة وحديث صحيح عام ، وفي كل واحدة من الآيتين ، أو في كل واحد من الحديثين ، أو في كل واحد من الآية والحديث : - تخصيص لبعض ما في عموم النص الآخر منهما ، وذلك مثل قوله تعالى : (وأن تجمعوا بين الاختين إلا ما قد سلف) مع قوله تعالى : (أو ما ملكت أيمانكم) . وكقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا صلاة لمن لم يقرأ بام القرآن » مع قوله صلى الله عليه وسلم : « وإذا قرأ فألصقوا » ومثل قوله تعالى : (والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً) مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر إلا مع زوج أو ذي محرم » : فإن خصوصنا يقولون : (وإن تجمعوا بين الاختين إلا ما قد سلف) قد خص منه الاختين بملك اليمين قوله تعالى : (أو ما ملكت أيمانكم) وقلنا نحن : إن قوله تعالى : (أو ما ملكت أيمانكم) خص منه الاختين بملك

اليمين قوله تعالى : (وأن تجمعوا بين الاختين) .

وقال خصوصنا : « لا صلاة لمن لم يقرأ بأَم القرآن » خص منه المأموم قوله عليه السلام : « اذا قرأ فانصتوا » وقلنا نحن : قوله عليه السلام : « واذا قرأ فانصتوا » خص أم القرآن منه قوله : « لا صلاة لمن لم يقرأ بأَم القرآن » وقال خصوصنا : قول الله تعالى (والله على الناس حج البيت) خص النساء منه قوله عليه السلام : « لا تسافر امرأة الا مع زوج أو ذى محرم » وقلنا نحن : ان قوله عليه السلام : « لا تسافر امرأة الا مع زوج أو ذى محرم » خص منه سفر الحج قوله تعالى : (والله على الناس حج البيت)

قال أبو محمد : فهذا وان رجحنا استعمالنا للحديثين بدليل لازم صحيح فان متعلق خصوصنا هنا قوى ، ووجه خطأ من أخطأ ههنا خفى جدا ، دقيق البتة ، لا يؤمن في مثله الغلط على أهل العلم الواسع ، والفهم البارع ، والانصاف الشايع (١) وليس كسائر ما قدمنا مما تقود اليه العصبية ولا يخفى وجه الخطأ فيه على من أنصف أو تورع

هذا ما لم يوجد فيه نص يشهد لاحد الاستعمالين ، فان وجد نص صحيح بذلك عاد الأمر الى ما قد ذكرناه في الفصول المتقدمة ، ولا بد من وجوده ، لان الله تعالى قد ضمن لنا بيان الدين بقوله تعالى : (لتبين للناس ما نزل اليهم) فلا يجوز البتة أن يبقى في الدين شيء مشكل ، بل هو كله مقطوع على أنه بين بيانا جليا . والحمد لله رب العالمين *

الوجه الثانى : أن يرد حديثان صحيحان متعارضان ، أو آيتان متعارضتان . أو آية معارضة لحديث صحيح تعارضاً مقاوماً ، في أحد النصين منع وفي

(١) هنا بحاشية النسخة الاندلسية مانعه « اقول : فقد رجعت الى العمل بالظن وقلت به البتة من حيث لا تدري ، ووقعت فيما فررت منه بعد ظهور تمب لا يخفى والله عاقبة الامور وما ادرى من كتبها انما يظهر لى انه مغالط متمصب احفظ صدره ما شنع به ابن حزم - الله دره على المقلدين متبعي الاهواء والعصبية . ورحم الله الجميع

الثانى ايجاب فى ذلك الشئ بعينه ، لا زيادة فى أحد النصين على الآخر ، ولا بيان فى أيهما الناسخ من المنسوخ ، كالنص الوارد أن رسول الله صلى الله وسلم شرب قائما ، والنص الوارد أنه عليه السلام نهى عن الشرب قائما فان من ترك الخبرين معا ورجع الى الاصل الذى كان يجب لو لم يرد ذاك الخبران أو رجع أحد الخبرين على المعارض له بكثرة روايته ، أو بانه رواه من هو أعدل ممن روى الآخر وأحفظ ، وما أشبه هذا من وجوه الترجيحات التى قد أوردناها فى باب الكلام فى الاخبار من ديواننا هذا وبيان وجوه الصواب منها من الخطأ : - فان هذا أيضا مكان يخفى بيان الخطأ فيه جدا وأما نحن فنقول بالاخذ بالزائد شرعا إلا أننا نقول وبالله تعالى التوفيق : إن من مال الى أحد هذه الوجوه فى مكان ثم تركه فى مثل ذلك المكان وأخذ بالوجه الآخر مقلداً أو مستحسنًا ، فما دام لم يوقف على تناقضه وتقاسد حكمه فمزعور مأجور ، حتى إذا وقف على ذلك فمادى فهو فاسق عاص لله عز وجل لاتباعه الهوى ، قال الله تعالى : (ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله) وكل من قال فى الدين بقول لم يأت عليه ببرهان لكن بما وقع فى نفسه الميل اليه فانه ييقين متبع لهواه *

والوجه الثالث : ان يتعلق بحديث ضعيف لم يتبين له ضعفه ، أو بحديث مرسل ، أو ادعى تجريحا فى راوى حديث صحيح ، إما بتدليس أو نحوه ، أو ادعى أن الناقل أخطأ فيه ، فن اعتقد صحة ما ذكر من ذلك فهو معذور مأجور ، حتى اذا ترك فى مكان آخر مثل ذلك الحديث ، أو رد مرسلا آخر لارساله فقط وأخذ بحديث آخر فيه من التعليل كالذى فيها قد رده فى مكان آخر ، ووقف على ذلك : - فان فمادى فهو فاسق ، وإن لم نقطع على أنه مخطئ عند الله عز وجل لكن لاقدامه على الحكم فى الدين بما قد شهد لسانه ببطلانه فى موضع آخر ، فهو متبع لهواه ، فهو ضال بالنص ، لكن حكم بشهادة فاسقين يعلم فسقهما فيما لا يدري هو صحة شهادتهما به ، أو رد شهادة عدلين يعلم عدالتهما بغير جرح

ثبت عنده ولا علم منه ببطلان ما شهدا به، فهذا فاسق باجماع الأمة كلها، وإن كان في الممكن أن يكون قد صادف الحق عند الله تعالى لكن، لما أقدم على خلاف ما أمر به بغير يقين كان عاصياً لله تعالى . ونعوذ بالله من الخذلان *
فإن قال قال : فكيف تقولون فيمن بلغه نص قرآن أو سنة صحيحة بخبر ليس من باب الأمر إلا أنه قد جاء ذلك الخبر في نص آخر باستثناء منه أو زيادة عليه ، ولم يبلغه النص الثاني ؟

جوابنا وبالله تعالى التوفيق : إن هذا بخلاف الأمر ، لأن الأمر قد ترد ناسخا بعضها بعضا ، فيلزمه ما بلغه حتى يبلغه ما نسخه ، وليس الخبر كذلك ، بل يلزمنا تصديق ما بلغنا من ذلك ، لأن الله تعالى لا يقول إلا الحق وكذلك رسوله صلى الله عليه وسلم ، وعليه أن يعتقد مع ذلك أن ما كان في ذلك الخبر من تخصيص لم يبلغه أو زيادة لم تبلغه فهي حق ، ولا تقطع بتكذيب ما ليس في ذلك الخبر أصلا ، وكذلك أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ قال : « لا تصدقوا أهل الكتاب إذا حدثوكم ولا تكذبوهم ، فتكذبوا بحق أو تصدقوا بباطل » أو كلاما هذا معناه .

فهذا حكم الاخبار الواردة في الوعظ وغيره . وبالله تعالى التوفيق *
وما كان من الاخبار لا يحتمل خلاف نصه صدق كما هو ، ولزم تكذيب كل ظن خالف نص ذلك الخبر . وبالله تعالى التوفيق . وهو حسبنا ونعم الوكيل . لا اله إلا هو عليه توكلت .

قال أبو محمد علي بن أحمد رضى الله عنه :

قد اتهمنا من الكلام في الاصول الى ما أعاننا الله تعالى عليه ، وبسرنا له على حسب ما شرطنا ، في أول كلامنا في ديواننا هذا من التقصي والاستيعاب ، نسأل الله عز وجل أن يجعله لوجهه ، ودعاء اليه ونصره له ، وأن يدخلنا بما من به علينا من ذلك — في جملة من أثنى عليهم بقوله تعالى : (ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك

هم المفاجون) وبقوله تعالى : (ولينصرن الله من ينصره) .
قال ابو محمد : فلنختم كلامنا بما ابتدأنا به فنقول :
والحمد لله رب العالمين . وصلى الله على سيدنا محمد عبده ورسوله وسلم
تسليما . ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

ثم الجزء الثامن من كتاب الاحكام لاصول الاحكام وبه تم جميع الديوان
والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما

استدراك

ذكر المؤلف في هذا الجزء في صحيفة (١٠٠) حديث رقة الاشعريين ،
وقلت اني لم أجده ، ثم وجدته بعد ، وهو في صحيح مسلم (ج ٢ ص ٢٦٤) من
حديث أبي موسى ، وفي لفظ المؤلف « يزجلون » بالزاي ، وهو خطأ صوابه
« يدخلون » بالدال كما في جميع نسخ مسلم ، ووقع أيضا هنا « حين نزلوا
بالنهار » وهو خطأ مطبعي صوابه « حين نزلوا بالنهار » .

الحمد لله رب العالمين

